

عَوْنِي الشَّرُّ إِلَى الْعِبَادِي

عَلَى

تُحْفَةُ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَالِيفُ

السيف عبد العزيز بن أبي السيف و
السيف عبد العزيز بن أبي السيف و

2995

۱۲۰۱

شَرْحُ كِتَابِ الْمِنْهَاجِ

الإمام شهاب الدين بن حجر العسقلاني

972

اجتناب به و راقمه

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي

كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

المجلد العاشر



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اسم الكتاب : جوامع القرآن في الجوامع
اسم المؤلف : الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي طالب
اسم المحقق : الدكتور أسد الشامي
القطع : ١٧ × ٢٤ سم
عدد الصفحات : ٧٤٤ صفحة
عدد المجلدات : ١٢ مجلد - للمجلد العاشر
سنة الطبع : ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

اسم المؤلف : الشيخ محمد عبد الله بن أبي القحافة

الْمُسْتَفْعِ الْمَكْتُوبِ وَأَسْمَحِ الْعَمَلِ

اسم المعقق : الدكتور أنس الشامي

القسط : ١٧ x ٢٤ سم

عدد الصفحات : ٧٤٤ صفحة

عدد المجلدات : ١٢ مجلد - للمجلد العاشر

سنة الطبع : ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

رقم الإيداع : ٥٠٦٠ / ٢٠١٦
التقديم الدولي : ٨٢-٥٢-٢٠٠-٩٧٧-٩٧٨
الباركود الدولي : ٦٧٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

التقديم السنوي : ٨٢-٥٢-٢٠٠-٩٧٧-٩٧٨ -

الباركود الدولي : ٦٧٧٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعِدَّةِ

جمع عِدَّةٍ من العِدِّ لاشتغالها على عددِ أَقْرَاءٍ أو أشهرِ غَالِيَا وهي شرعًا مُدَّةُ تَرْبُصِ المرأةِ لِتَعْرِفَ بَرَاءَةَ رَجِيمِها من الحملِ أو لِلتَّعَبُّدِ وهو اصطلاحًا ما لا يُغْفَلُ معناه عبادةٌ كان أو غيرها وقولُ الزركشي لا يُقالُ فيها تَعَبُّدٌ؛ لأنها ليست من العبادات المحضة عجيبٌ أو لِتَقْجُمِها على زوج مات وأُخْرِتْ إلى هنا لِتَرْبُطِها غَالِيَا على الطَّلَاقِ واللَّعْنِ والْحَقِّ الإِبْلَاءِ وَالظَّهَارِ بِالطَّلَاقِ؛

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْعِدَّةِ)

• فَوَدَّ: (جَمَعَ عِدَّةً) إلى المتني في النهاية. • فَوَدَّ: (من العِدَّةِ) أي: مَأخُودَةٌ مِنْهُ. • فَوَدَّ: (لِاشْتِغَالِها) أي: العِدَّةُ بِالْمَعْنَى الْآتِي. • فَوَدَّ: (حَلَّى عِدَّةَ أَقْرَاءِ الْخ) بِالْإِضَافَةِ. • فَوَدَّ: (غَالِيَا) وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ أَنْ يَكُونَ بَوْضِعُ الْحَمْلِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (مُدَّةُ تَرْبُصِ الْخ) جِبَارَةٌ غَيْرُهُ مُدَّةُ تَرْبُصِ فِيهَا الْمَرْأَةُ اهـ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ قَدْ يُقَالُ يَضُدُّ هَذَا التَّعْرِيفُ بِالْإِسْتِزَاءِ لَا يُقَالُ الْمُرَادُ بِالْمَرْأَةِ الزَّوْجَةُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ تَخْصِيصًا يَدُلُّونَ قَرِينَةً يُخْرِجُ عِدَّةَ الشُّبْهَةِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ تَعْرِيفٌ لَفْظِي وَهُوَ جَائِزٌ بِالْأَحَمِّ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي كُتُبِ الْمُنَظِّقِ اهـ أَقُولُ وَلَكِ مَنْعُ خُرُوجِ عِدَّةِ الشُّبْهَةِ بِأَنْ يُرَادَ الزَّوْجَةُ وَلَوْ بِاِغْتِيَابِ ظَنِّ الزَّوْجِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي شَرْحِ وَشَرْطُهُ زَوْجٌ. • فَوَدَّ: (لِتَعْرِفِ الْخ) الْمُرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ إِذَا مَا عَدَا وَضَعَ الْحَمْلِ يَدُلُّ عَلَيْهَا ظَنًّا اهـ يُخَيِّرُمِي أَيِ وَلِقَوْلِهِ الْآتِي وَانْتَهَى بِهَا الْخ. • فَوَدَّ: (لِتَعْرِفِ الْخ) الْمَوَافِقُ لِمَا بَعْدَهُ كَوْنُهُ مِنْ بَابِ التَّعَمُّلِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِلتَّعَبُّدِ) انْتِصَالَ حَقِيقِي اهـ يُخَيِّرُمِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ اضْطِلَاحًا مَا لَا يُغْفَلُ الْخ) قَالَ الشَّهَابُ سَمِ لَعَلَّ فِي حَمْلِهِ مُسَامَحَةٌ اهـ أَيِ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يُغْفَلُ مَعْنَاهُ هُوَ الْمُتَعَبُّدُ بِهِ لَا نَفْسُ التَّعَبُّدِ اهـ وَشَيْدِي قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَزْجَعَ الضَّمِيرُ لِلتَّعَبُّدِ الْمَفْهُومِ مِنَ السِّيَاقِ وَعَلَيْهِ فَلَا تَسَامُحَ اهـ.

• فَوَدَّ: (مَنْعَاهُ) أَيِ: جَحَمَتُهُ. • فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرَهَا) أَيِ: كَالْعِدَّةِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (لَا يُقَالُ فِيهَا) أَيِ: فِي الْعِدَّةِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (تَعَبُّدٌ) أَيِ: تَعَبُّدِي بِحَذْفِ بَاءِ النُّسْبَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِتَقْجُمِها) أَيِ: تَحْزِنُهَا وَتَوَجُّعِها وَأَوْ هُنَا مَانِعَةٌ خُلُوٌ قَتَجُورُ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ التَّقْيَ قَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ التَّعَبُّدِ كَمَا فِي الصَّغِيرَةِ وَالْأَيْسَةِ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا، وَقَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ مَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّجِيمِ كَالْحَائِلِ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا اهـ يُخَيِّرُمِي. • فَوَدَّ: (وَأُخْرِتْ) أَيِ: الْعِدَّةُ. • فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ الْخ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْعِدَّةِ)

• فَوَدَّ: (أَوْ لِلتَّعَبُّدِ وَهُوَ اضْطِلَاحًا مَا لَا يُغْفَلُ مَنْعَاهُ) لَعَلَّ فِي حَمْلِهِ مُسَامَحَةٌ.

لأنهما كانا طلاقاً وللطلاق تعلّق بهما والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع وهي من حيث الجسلة معلومة من الدين بالضرورة كما هو ظاهر، وقولهم لا يُكفّر جاحدها؛ لأنها غير ضرورية ينبغي حملها على بعض تفاصيلها وشرعت أصالة صوناً للنسب عن الاختلاط وكوّرت الأقراء الملحق بها الأشهر مع حصول البراءة بواحد استظهاراً واكتفي بها مع أنها لا تُفيد ثبوت البراءة؛ لأن الحامل حيض؛ لأنه نادر (عدة النكاح) وهو الصحيح حيث أُطلق (ضربان الأول يتعلّق بفزقة) زوج (حي بطلاق) في نسخ أو وهي أوضح (فسخ) بنحو عيب أو انفساخ بنحو إلعان؛ لأنه في معنى الطلاق المنصوص عليه. وخرج بالنكاح الزنا فلا عدة فيه اتفاقاً ووطء الشبهة فإنه ليس ضربين بل ليس فيه إلا ما في فزقة الحي وهو كل ما لم يوجب حداً على الواطئ وإن أوجبته على الموطوءة كوطء مجنون أو مُراهق أو مُكره.....

• فؤد: (كانا طلاقاً) أي: في الجاهلية. • فؤد: (وللطلاق تعلّق بهما) كيف، وقد يترتب عليهما اسم عبارة ش؛ لأنه إذا مضت المدة ولم يطل طوب بالوطء أو الطلاق فإن لم يقبل طلق عليه القاضي وإذا ظاهر، ثم طلق فؤراً لم يكن حائذاً ولا كفارة اه. • فؤد: (على بعض تفاصيلها) الانتساب بسياق كلامه إسقاط بعض اه سيد عمر. • فؤد: (وكوّرت الخ) عبارة المغني والمُغَلَّب فيها التبعّد بذليل أنها لا تنقضي بقرء واحد مع حصول البراءة به اه. • فؤد: (مع حصول البراءة بواحد) بذليل كفايته في الاستبراء اه سم. • فؤد: (استظهاراً) أي: طلباً لظهور ما شرعت لأجله وهو معرفة براءة الرّجيم اه ع ش. • فؤد: (واكتفي بها) أي: بالأقراء سم وع ش. • فؤد: (لأن الحامل الخ) تغليل للنتي اه ع ش. • فؤد: (لأنه) أي: خيف الحامل نادر تغليل للإختفاء. • فؤد: (وهو) أي: المراد بالنكاح. • فؤد (سن): (الأول يتعلّق الخ) ويأتي الثاني في فصل عدة الوفاة اه سم. • فؤد: (بنحو عيب) إلى المتن في النهاية إلا قوله: (أو مُكره). • فؤد: (بنحو عيب) أي: كالإعسار. • فؤد: (بنحو إلعان) أي كالزّضاع. • فؤد: (لأنه) أي: كلاً من الفسخ والانساخ. • فؤد: (في معنى الطلاق)، وفي معنى الطلاق ونحو ما لو مُسِخ الزوج حيواناً نهاية أي فتعتد عدة الطلاق ع ش. • فؤد: (المنصوص عليه) نمت للطلاق. • فؤد: (وخرج) إلى المتن في المغني إلا قوله: (ووطء الشبهة) إلى (وهو). • فؤد: (ووطء الشبهة الخ) عبارة المغني لكن يرد عليه ووطء الشبهة، وقد يقال إن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد اه. • فؤد: (وهو) أي: ووطء الشبهة اه سم عبارة المغني وضبط المتوالي الوطء الموجب للعدة بكل ووطء لا يوجب الحد على الواطئ الخ. • فؤد: (أو مُكره) وفقاً للمغني والأسنى وخلافاً للنهاية وإليه

• فؤد: (وللطلاق تعلّق بهما) كيف وهو قد يترتب عليهما. • فؤد: (مع حصول البراءة بواحد) بذليل كفايته في الاستبراء. • فؤد: (واكتفي بها) أي: بالأقراء ش. • فؤد: (ضربان الأول يتعلّق الخ) ويأتي الثاني في فصل عدة الوفاة. • فؤد: (وهو) أي: ووطء الشبهة كل ما لم يوجب الخ. • فؤد: (أو مُكره) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بعدم لحوق الولد الحاصل من ووطء المُكره على الزنا؛ لأن الشرع قطع

كاملة ولو زنا منها فتلزمها العدة لاحترام الماء (وإنما يجب) أي عدة النكاح المذكور فالحضرة
صحيح خلافاً لمن وهم فيه فقال قضيتُه حضر الوطء فيما ذكر قبله من فُرقة الزوج ولا ينحصر
فإن الوطء في النكاح الفاسد ووطء الشبهة موجب لها ١ هـ ووجه الوهم أن الحضرة إنما هو
لوجوبها بنحو الوطء بالنسبة للنكاح الصحيح وهذا لا يرد عليه شيء على أن تعبيره بخضر
الوطء إلى آخره لا يناسب الاصطلاح وهو أن المحصور هو الأول والمحصور فيه هو الأخير
(بعد وطء) بذكر متصل ولو في دهر من نحو صبي تهياً للوطء وخصي وإن كان الذكر أشل

عبارة سم أثنى شيخنا الشهاب الزملي بقدم لمعوق الولد الحاصل من وطء المكره على الزنا؛ لأن
الشرع قطع التسبب عن الزاني وهو زان؛ لأنه ممنوع من الفعل أتم به وإن سقط عنه الحد للشبهة وقياس
عدم الموقر أنه لا عدة لهذا الرضء ويقارن الصبي والمجنون بأنه مكلف بالامتناع أتم بالفعل بخلافهما
م ر هـ . قوله: (كاملة) أي: بالغة عاقلة طائفة مفعول ويطى . قوله: (منها) أي: الكاملة .

قوله: (لا احترام الماء) أي: حقيقة في المجنون والمكره وحكما في المراهق لكونه مظنة الإنزال .

قوله: (المذكور) وهو الصحيح . قوله: (حضر الوطء) أي: المتسبب عن وجوب العدة .

قوله: (ووجه الوهم) أي: وجه كونه وهما كزدي . قوله: (لوجوبها بنحو الوطء إلخ) لعل الأولى
أن يقال إن الحضرة إنما هو لوجوبها المتعلق بفُرقة الحي عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال هـ
سم . قوله: (لا يناسب الاصطلاح) أي: للمعنيين . قوله: (الأول) أي: كالوجوب هنا .

قوله: (الأخير) أي كعبد نحو الوطء هنا . قوله: (بذكر) إلى قوله: (واستدخالها) في المعنى إلا قوله:
(وهل يلحق) إلى: (فلا عدة)، وكذا في النهاية إلا قوله: (واستدخاله) . قوله: (بذكر متصل) وإن كان
زائداً وهو على سُنن الأصلي ولعل وجه الاحتياط لاحتمال الإخبال منه هـ نهاية عبارة المعنى قال
المعوق ولو استدخلت المرأة ذكراً زائداً أوجب العدة أو أشل فلا كالمجان هـ وهو ظاهر في الأولى إذا
كان الزائد على سُنن الأصلي وإلا فلا وليس بظاهر في الثانية كما قاله شيخنا هـ قال ع ش . قوله: (وهو)
على سُنن الأصلي أي بخلاف الزائد الذي ليس كذلك فلا تجب العدة بالوطء به وإن كان فيه قوة هـ .

قوله: (من نحو صبي) متعلق بوطء . قوله: (تهياً للوطء)، وكذا يشترط في الصغيرة وذلك هـ معني،

التسبب عن الزاني وهذا زان؛ لأنه ممنوع من الفعل أتم به وإن سقط عنه الحد للشبهة وقياس عدم
الموقر أنه لا عدة لهذا الرضء ويقارن الصبي والمجنون بأنه مكلف بالامتناع أتم بالفعل بخلافهما م
ر . قوله: (ووجه الوهم أن الحضرة إنما هو إلخ) لعل الأولى أن يقال إن الحضرة إنما هو لوجوبها
المتعلق بفُرقة الحي عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال . قوله: (بذكر متصل إلخ) تقدم في قول
المصنف في باب الشلل وجنابة بدخول حشفة أو قدرها قزجا قول الشارح في قوله حشفة ما نصح: من
واضح أصلي أو مثني به متصل أو مقطوع هـ . وفي قوله أو قدرها ما نصح: من مقطوعها أو مخلوق
بدونها الواضح المتصل أو المتفصل فيهما كما صرح به جمع متأخرون في الأولى وعبارة التحقيق لا

على الأوجه أما قبله فلا عِدَّةَ لِلآيَةِ كزوجةٍ محبوبٍ لم تَسْتَدْخِلْ مِنْهُ وَمَمْسُوحٍ مُطْلَقًا إِذْ لَا يُلْحَقُهُ الْوَلَدُ (أو بعدد) (استدخالٍ مِنْهُ) أَيِ الزَّوْجِ الْمُخْتَرَمِ وَقَدْ انْزَالَهُ وَاسْتَدْخَالَهُ وَلَوْ مِنْهُ

وفيه ش عن الزَّيَادِيِّ وَسَمِثُهُ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا قَبْلَهُ) أَيِ: الْوَطءِ اِهْرَعْ ش. □ فَوَدَّ: (كَزَوْجَةٍ مُجَبُوبٍ) أَيِ: مَقْطُوعِ الذِّكْرِ اِهْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَمْ تَسْتَدْخِلْ مِنْهُ) أَيِ: عَلِمَ ذَلِكَ أَمَّا لَوْ لَمْ يُعْلَمْ عَدَمُ اسْتِدْخَالِهِ كَانَ سَاحِقَهَا وَنَزَلَ مِنْهُ وَلَمْ يُعْلَمْ هَلْ دَخَلَ فَرْجَهَا أَوْ لَا فَتَجِبُ بِهِ الْعِدَّةُ وَيُلْحَقُ بِهِ النَّسَبُ وَتَقْضِي عَلَيْهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ الْحَاصِلِ مِنْهُ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي لِلشَّارِحِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الْآتِي مِنْ قَوْلِهِ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ الْإِنِّحَ) اِهْرَعْ ش. □ فَوَدَّ: (وَمَمْسُوحٍ) أَيِ: وَكَزَوْجَةٍ مَمْسُوحٍ الْإِنِّحَ اِهْرَعْ ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) الْمُتَبَايِرُ مِنْهُ أَنَّ مَعْنَاهُ سِوَاةِ اسْتَدْخَلَتْ مِنْهُ أَوْ لَا وَهَذَا لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ الْآتِي فِي فَصْلِ عِدَّةِ الْوَفَاءِ: (لِتَعْدِلْ إِنْزَالَهُ) اِهْ سَمِثُ عِبَارَةٌ عَ ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ اسْتَدْخَلَتْ مَاءَهُ أَوْ لَا وَظَاهِرُهُ وَإِنْ سَاحِقَهَا حَتَّى نَزَلَ مَاءُهُ فِي فَرْجِهَا اِهْ. □ فَوَدَّ: (الْمُخْتَرَمِ) نَعَتْ لِلْمَنِيِّ وَوَقْتُ انْزَالِهِ الْإِنِّحَ ظَرْفٌ لِلْمُخْتَرَمِ ش اِهْ سَمِثُ. □ فَوَدَّ: (وَقْتُ انْزَالِهِ الْإِنِّحَ)

تَنَافَى ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنْ يُبْلَغَ الْمَقْطُوعُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي تَقْضِ الْوُضُوءِ بِمَسِّهِ وَالْأَصْحُ نَفْضُهُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ اِهْ، ثُمَّ قَالَ: وَالذِّكْرُ الزَّائِدُ إِنْ تَقَضَّ مِنْهُ وَجَبَ الْفُسْلُ بِإِبْلَاجِهِ وَالْأَفْلَا اِهْ. قَوْلُهُ: (أَوْ مُشْتَبِهٍ) يُعَيِّدُ حُصُولَ الْجَنَابَةِ بِأَحَدِ ذِكْرَيْنِ أَحَدُهُمَا زَائِدٌ وَاشْتَبَهَ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ لَا جَنَابَةَ بِالشَّكِّ وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَمْ يَتَقَضَّ مِنْهُ، وَقَوْلُهُ: وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ) مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَهُ: (مُتَّصِلٌ أَوْ مَقْطُوعٌ) قَدْ يَخَالِفُ قَوْلَهُ هُنَا مُتَّصِلٌ لِدُخُولِ الْعِدَّةِ فِي قَوْلِهِ: (سَائِرِ الْأَحْكَامِ) بَلْ يَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا مَا هُوَ حَاصِلٌ مَا فِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّزْمِيِّ مِنْ وَجُوبِ الْمَهْرِ وَحُصُولِ التَّحْلِيلِ بِإِبْلَاجِ الْمَقْطُوعِ لَكِنْ لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ، وَقَوْلُهُ: (وَالزَّائِدُ إِنْ تَقَضَّ مِنْهُ الْإِنِّحَ) يَتَّبِعِي جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) الْمُتَبَايِرُ مِنْهُ أَنَّ مَعْنَاهُ سِوَاةِ اسْتَدْخَلَتْ مِنْهُ أَوْ لَا، وَهَذَا لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ الْآتِي فِي فَصْلِ عِدَّةِ الْوَفَاءِ: (لِتَعْدِلْ إِنْزَالَهُ).

□ فَوَدَّ فِي (سَمِثِ): (أَوْ اسْتَدْخَالَ مِنْهُ) انْظُرِ الْمَنِيَّ الَّذِي لَا يَوْجِبُ الْفُسْلَ كَالْخَارِجِ مِنْ أَحَدِ فَرْجَيْ الْمُشْكِلِ وَالْمُنْفَتِحِ وَالزَّائِدِ مَعَ انْتِجَاجِ الْأَصْلِيِّ هَلْ يَوْجِبُ الْعِدَّةَ وَالنَّسَبَ؛ لِأَنَّهُ بِصِفَةِ الْمَنِيِّ أَوْ لَا مَرَّ لِقَدَمِ الْإِخْتِدَادِ بِهِ بِدَلِيلِ عَدَمِ إِبْجَابِهِ الْفُسْلَ وَهَلْ يُلْحَقُ الْوَلَدُ الْمُتَنَقِّدُ مِنْهُ بِصَاحِبِهِ وَعَدَمُ اللَّحُوقِ بِعَمِيدٍ وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفُسْلِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (بَخْرُوجِ مَنْ مِنْ طَرِيقِ الْمُتَنَادِ) وَغَيْرُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ فِي قَوْلِهِ وَغَيْرُهُ مَا نَعَصَهُ: إِنْ اسْتَحْكَمَ بَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ لِمَرَضٍ وَكَانَ مِنْ فَرْجِ زَائِدٍ كَأَحَدِ فَرْجَيْ الْحَتَّى أَوْ مُنْفَتِحٍ نَعَتْ صُلْبَ رَجُلٍ أَوْ تَرَايِبِ امْرَأَةٍ، وَقَدْ اسْتَدَّ الْأَصْلِيُّ وَالْأَفْلَا إِلَّا أَنَّ يُخْلَقُ مُنْسَدُّ الْأَصْلِيِّ اِهْ فَأَفَادَ أَنَّ خُرُوجَهُ مِنْ الزَّائِدِ كَأَحَدِ فَرْجَيْ الْحَتَّى يَوْجِبُ الْفُسْلَ إِنْ اسْتَدَّ الْأَصْلِيُّ وَالْأَفْلَا فَتَتَّبِعِي جَرِيَانُ هَذَا التَّصْصِيلِ فِي وَجُوبِ الْعِدَّةِ. □ فَوَدَّ: (الْمُخْتَرَمِ) نَعَتْ لِلْمَنِيِّ وَوَقْتُ انْزَالِهِ وَاسْتَدْخَالَهُ ظَرْفٌ لِلْمُخْتَرَمِ ش وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ اغْتِيَابَ وَقْتُ انْزَالِهِ فَقَطَّ وَإِنْ كَانَ اسْتَدْخَالَ مُحَرَّمًا اِهْ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَتَّقِي الْحُكْمَ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: (وَاسْتَدْخَالَهَا مَنْ مَنْ تَقَطَّ زَوْجُهَا الْإِنِّحَ) بِأَنَّهُ تَقَطَّ زَوْجُهَا حَيْثُ كَانَ مُحَرَّمًا عِنْدَ خُرُوجِهِ.

محبوب؛ لأنه أقرب للملوك من مجرد إيلاج قطع فيه بعدم الإنزال وقول الأطباء الهواء يُفسده فلا يتأني منه ولذا ظن لا ينافي الإمكان. ومن ثم لحق به النسب أيضًا أما غير المختزم عند إنزاله بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته وهل يلحق به ما استنزله بيده لحرمة أو لا للاختلاف في إباحته كل مُحتمَل والأقرب الأول فلا عِدَّة فيه ولا نسب يلحق به واستدخلها مني من نطفه زوجها فيه عِدَّة ونسب كوطء الشبهة كذا قاله والتشبيه بوطء الشبهة الظاهر في أنه نزل من صاحبه لا على وجه سيفاج يذفع استشكله بأن العبرة فيهما بظنه لا ظنهما ومَرَّ في مخرومات التكااح بسط الكلام في ذلك وتجب عِدَّة الفراق بعد الوطء (وإن ظن براءة الزوج)

عبارة المُعني ولا بُد أن يكون مُحترماً حال الإنزال وحال الإدخال حكى الماوردي عن الأصحاب أن شرط وجوب العدة بالاستدخال أن يوجد الإنزال والاستدخال معاً في الزوجية، فلو أنزل، ثم تزوجها فاستدخلته أو أنزل وهي زوجة، ثم أبانها واستدخلته لم تجب العدة ولم يلحقه الولد اه والظاهر أن هذا غير مُعتبر بل الشرط أن لا يكون من زنا كما قالوا اه. فود: (واستدخاله) خلافاً للنهاية عبارة ولا أثر لوقت استدخاله كما أفتى به الوالد وإن نقل الماوردي عن الأصحاب اغتبار حالة الإنزال والاستدخال فقد صرحوا بأنه لو استنجى بحجر فامتنى، ثم استدخلته أجنبية عالمة بالحال أو أنزل في زوجته فساختت بته مثلاً فانت بولد لحقه اه. فود: (لأنه إلخ) أي الاستدخال. فود: (قطع فيه إلخ) أي: كإيلاج صبي اه سم. فود: (ظن إلخ) عبارة المُعني والأشئ غايته ظن وهو لا ينافي الإمكان فلا يُلتصق إليه اه. فود: (أما غير المختزم عند إنزاله إلخ) لم يبين غير المختزم عند الاستدخال مع أنه أولى بالبيان للخلاف فيه بخلاف هذا اه سيد عمر. فود: (وهل يلحق به) أي: بما أنزله من زنا عبارة النهاية ولو استننى بيد من يرى حرمة أي كالشافعي فالأقرب عدم احتراجه اه. فود: (والأقرب الأول) أي: فلا عِدَّة فيه ولا نسب يلحق به وظاهره وإن كان ذلك يخوف الزنا وهو ظاهر اه ش عبارة سم ولا ينافي كونه حراماً في نفسه أنه قد يجل إذا اضطر له بحيث لولاه وقع في الزنا؛ لأن الجِلَّ حبيذ بتسليمه لعارض م ر اه. فود: (فلا حجة) إلخ جواب أما، وقوله: وهل إلخ جُملة اعتراضية. فود: (واستدخالها إلخ) مُبتدأ وخبره قوله كوطء الشبهة. فود: (استشكله) أي: ما قاله. فود: (بأن العبرة فيهما) أي: الاستدخال ووطء الشبهة ويُحتمل أن مرجع الضمير العدة والنسب. فود: (وتجب إلخ) دخول في المتن. فود: (بعد الوطء) أي: أو استدخال المنى.

فود: (لأنه) أي: الاستدخال أقرب إلخ في أقرب المُقتضي المشاركة نظر. فود: (قطع فيه بعدم الإنزال) أي: كإيلاج صبي. فود: (والأقرب الأول إلخ) ويُفارق استنزاله بالاستمتاع بنحو الحائض بأنها محل الاستمتاع وتخريم الاستمتاع بها عارض بخلاف الاستنزال باليد فإنه حرام في نفسه كالزنا ولا ينافي كونه حراماً في نفسه أنه قد يجل إذا اضطر له بحيث لولاه وقع في الزنا؛ لأن الجِلَّ حبيذ بتسليمه عارض م ر.

لِكَوْنِهِ عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِهَا فَوُجِدَتْ أَوْ لِكَوْنِ الْوَاطِئِ طِفْلاً أَوْ الْمَوْطُوعَةِ طِفْلاً لِعُمُومِ مَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] وَتَعْوِيلاً عَلَى الْإِبْلَاجِ لِظُهُورِهِ دُونَ الْمَنِيِّ الْمُسْتَجِبِّ عَنْهُ الْمَلُوقُ لِخَفَائِهِ فَأَعْرَضَ الشَّرْعُ عَنْهُ وَاکْتَفَى بِسَبَبِهِ وَهُوَ الْوَطْءُ أَوْ دَخُولُ الْمَنِيِّ كَمَا أَعْرَضَ عَنِ الْمَشَقَّةِ فِي السَّفَرِ وَاکْتَفَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَطْلَبَتُهَا وَبِهِ يَنْدَفِعُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ ابْنَ سَنَةِ مَثَلًا لَا يُنْقَضُ بِوَطْئِهِ، وَكَذَا صَغِيرَةٌ لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ (لَا بِخُلُوعٍ) مُجَرَّدَةٌ عَنْ وَطْءٍ أَوْ اسْتِدْخَالٍ مَنِيِّ وَزَمَرُ بَيَانُهَا فِي الصَّدَاقِ فَلَا عِدَّةَ فِيهَا (فِي الْجَدِيدِ) لِلْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ وَمَا جَاءَ عَنْ عَمْرِو وَعَلِيٍّ ^{تَعْلِيلُهَا} مِنْ جَوْبِهَا مُنْقَطِعٌ. (وَعِدَّةُ حُرَّةٍ ذَاتِ أَقْرَاءٍ) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وَتَطَاوَلَتْ مَا بَيْنَهَا (ثَلَاثَةٌ) مِنْ الْأَقْرَاءِ

- قَوْلُهُ: (لِكَوْنِهِ عَلَّقَ الطَّلَاقُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (الوَاطِئِ طِفْلاً أَوْ) وَإِلَى قَوْلِهِ لَمَتْنِ: (وَالْفَرْعُ فِي النِّهَايَةِ) إِلَّا قَوْلَهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ اسْتَجْلَبَتْهَا بِدَوَاءٍ).
- قَوْلُهُ: (لِكَوْنِهِ عَلَّقَ الطَّلَاقُ) إلخ) كَقَوْلِهِ مَتَى تَبَيَّنَتْ بَرَاءَةُ رَجُلِكَ مِنْ مَنِيِّ فَاتَتْ طَالِقٌ وَوُجِدَتْ الصِّفَةُ مُغْنِي وَاسْتَى. • قَوْلُهُ: (بِهَا) أَي: بَرَاءَةُ الرَّجْمِ. • قَوْلُهُ: (فَوُجِدَتْ) أَي: بِأَنْ حَاضَتْ بَعْدَ التَّغْلِيظِ أَمَعَ شِ وَالْأَوَّلَى بِأَنْ وَلَدَتْ إلخ. • قَوْلُهُ: (طِفْلاً) أَي: يُمَكِّنُ وَطْءَهُ. • قَوْلُهُ: (طِفْلاً) أَي: يُمَكِّنُ وَطْءَهَا أَمَعَ شِ. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ) إلخ) تَأْمَلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ آتِئاً نَهْيًا لِلْوَطْءِ، ثُمَّ رَأَيْتِ الْفَاضِلَ الْمُحَسَّنِيَّ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ وَجَبَّاهُ هَلْ رَفَعَهُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ الْمَذْكُورَ وَمُخَالَفُ تَقْيِيدِهِ الصَّبِيِّ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نَهْيًا لِلْوَطْءِ انْتَهَتْ أَمَّ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُخَالَفْ ذَلِكَ لَكَيْتَ يُخَالَفُ لِمَا قَدَّمَاهُ عَنْ الْمُغْنِيِّ وَغَيْرِهِ تَقْيِيدُ الصَّغِيرَةِ بِذَلِكَ وَأَيْضًا الْمُخَاطَبُ بِالْآيَةِ الْمُكَلَّفُونَ فَيَخْرُجُ مَسُّ الصَّبِيِّ.
- قَوْلُهُ (سَنِي: (لَا بِخُلُوعٍ) وَعَلَيْهِ، فَلَوْ اخْتَلَى بِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَادَّعَتْ أَنَّهُ لَمْ يَطَأْ لِتَزْوُجٍ حَالًا صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ مُتَكَبِّرَ الْجَمَاعِ هُوَ الْمُصَدِّقُ وَهُوَ الرَّاجِحُ وَلَوْ ادَّعَى هُوَ عَدَمَ الْوَطْءِ حَتَّى لَا يَجِبَ عَلَيْهِ بِطَلَّاقِهِ إِلَّا نِصْفُ الْمَهْرِ صَدَّقَ بِبَيِّنَتِهِ وَيَتَّبِعِي فِي هَذِهِ وَجُوبُ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا لِأَخْبَارِهَا بِالْوَطْءِ أَمَعَ شِ.
- قَوْلُهُ: (أَوْ اسْتِدْخَالِ) الْأَوَّلَى الْوَاوُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَمَرَّ بَيَانُهَا فِي الصَّدَاقِ) مَحَلُّ تَأْمَلِ فَإِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْهَا، ثُمَّ أَمَّ سَيِّدُ عَمَرُ. • قَوْلُهُ: (لِلْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ) الظَّاهِرُ لِمَنْطُوقِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا لَا يَخْفَى أَمَّ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (مِنْ وَجُوبِهَا) إلخ) أَي: الْعِدَّةُ بِالْخُلُوعِ.
- قَوْلُهُ (سَنِي: (وَعِدَّةُ حُرَّةٍ) مُسْتَأْنَفٌ أَمَعَ شِ.
- قَوْلُهُ (سَنِي: (ذَاتِ أَقْرَاءٍ) أَي: بِأَنْ كَانَتْ تَحِيضُ أَمَّ مُغْنِي.
- قَوْلُهُ (سَنِي: (ثَلَاثَةٌ) سَيَاتِي فِي التَّقَاتِ حُكْمٌ مَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَمَّ سَم.

- قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ) إلخ) هَلْ دَفَعَهُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ الْمَذْكُورَ يُخَالَفُ تَقْيِيدَهُ لِلصَّبِيِّ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نَهْيًا لِلْوَطْءِ.
- قَوْلُهُ (سَنِي: (وَعِدَّةُ حُرَّةٍ ذَاتِ أَقْرَاءٍ ثَلَاثَةٌ) سَيَاتِي فِي التَّقَاتِ حُكْمٌ مَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَمَنْهَ قَوْلُ الزَّوْجِ فَصْلٌ لِلرَّجْعِيَّةِ مَا لِلزَّوْجَةِ سِوَى آلَةِ التَّنْظِيفِ حَتَّى تُقَرَّ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَوَاضِعُ

وإن استجلبتها بدواء للآية، وكذا لو كانت حاملاً من زنا إذ حمل الزنا لا حرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على أنه من زنا كما نقلناه وأقرناه إذا أثبت به الإمكان منه فيلحقه كما اقتضاه إطلاقهم وصرح به الثلقيني وغيره ولم ينتف عنه إلا باللعان ولو أقرت أنها من ذوات الأقراء، ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الأشهر لم تقبل؛ لأن قولها الأول يتضمن أن عدتها لا تنقضي بالأشهر فلا يقبل رجوعها عنه بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمن الرضاع، ثم أكذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل كما جزم به بعضهم؛ لأن الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن إمكانه وهي مقبولة وإن خالفت عادتها ولو التحقت حرة ذميمة بدار الحرب، ثم استرققت كملت عدة الحرة (والقراءة) بضم أوله وفتحها

قود: (وإن استجلبتها) أي: الأقراء بمعنى الحيض كما عبّر به المغني والاسنى. قود: (بلاية) أي: بقوله تعالى ﴿وَالطَّلُقُ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ (بهر: ٢٢٨). قود: (وكذا لو كانت حاملاً إلخ) أي: فإنها تعتد بثلاثة أقراء أه ع ش. قود: (ولم يمكن لحوقه إلخ) أي: كان ولد لأكثر من أربع سنين من وقت إمكان وطء الزوج لها كان مسافراً بمحل بعيد أه ع ش. قود: (حمل على أنه من زنا) أي: من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أما من حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على أنه من وطء شبهة منها نهاية ومغني وروض مع شرحه. قود: (ولو أقرت بأنها من ذوات الأقراء إلخ) هل مثله ما لو أقرت بأنها من ذوات الأشهر، ثم أكذبت نفسها وقضية التليل الآتي في المسألة الآتية عقيب هذه أنها تقبل فليراجع أه رشدي. قود: (وزعمت) أي: ادعت أه ع ش. قود: (هذه) أي: القول الأول أو ما تضمنته. قود: (كما جزم به بعضهم) عبارة النهائية كما أفنى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى. أه. قود: (وهي مقبولة إلخ) يعني أن قولها أنا لا أحيض إلخ بثته على عادتها السابقة ودعواها الآن أنها تحيض زمنه ليس متضمناً لتفيها الحيض في زمن الرضاع السابق لجواز تغير عادتها فتكون صادقة في كل من القولين بخلاف ما تقدم؛ لأن معنى قولها أنا من ذوات الأقراء أنه سبق لها حيض ومعنى قولها أنا من ذوات الأشهر أنه لم يسبق لها حيض وهما متنافيان أه ع ش. قود: (ولو التحقت حرة إلخ) أي: في أثناء العدة، وقوله: ثم استرققت أي قبل تمامها أه ع ش. قود: (كملت عدة الحرة) ظاهره ولو كانت بائناً وهو كذلك والفرق بينه وبين ما يأتي في الأمة واضح للمتدبر أه سيد عمر. قود: (بضم أوله) إلى قول المتن: (وأم ولد) في النهاية إلا قوله: (واستعمال قرأ) إلى المتن

الحمل أو غيره فهي المصدقة في استمرار التفقة كما تصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة أه، ثم قال في الرض.

(فرع): قال لرجعية طلقك قبل الرض فقالت بعده وجبت العدة والتفقة وسقطت الرجعة أه.

قود: (ولو جهل حال الحمل إلخ) عبارة الرض وشرحه والحمل المجهول حاله يخص زنا أي يحمل على أنه من أي من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها شرح م ر منه فلا يقتد بوضعه

وهو أكثر مشترك بين الحيض والطمهر كما حكى عليه إجماع اللغويين لكن المراد هنا (الطمهر) المختوش بدمين كما قاله جماعة من الصحابة ^{عليهم السلام} إذ القرء الجمع وهو في زمن الطهر أظهر واستعمال قرأ بمعنى غاب ناجز. (لأن طَلَعَتْ طاهراً)، وقد بقي من الطهر لحظة (انقضت بالظن في حمضة ثالثة) لإطلاقي القرء على أقل لحظة من الطهر وإن وطئ فيه ولأن إطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث سائغ كما في «الحج أشهر معلومت» [بدره: ١١٧] أما إذا لم يبق منه ذلك كانت طالئ آخر طهرك فلا بُد من ثلاثة أقراء كوايل (أو) طَلَعَتْ (حائضاً وإن لم يبق من زمن الحيض شيء) لا تنقضي عدتها بالطمهر (في) حمضة (رابعة) إذ ما بقي من الحيض لا يُحسب قرأ قطعاً؛ لأن الطهر الأخير إنما يتبين كماله بالشروع فيما يعقبه وهو الحمضة الرابعة (وفي قول يفسرط يوم وليلة) بعد الطمن في الثالثة في الأولى والرابعة في الثانية إذ لا يتحقق

وقوله: (على كلام) إلى المتن. «فود: (وهو) أي: الفتح أكثر ولذا ضبطه المصنف به بخطه اهـ معني. «فود: (مشارك) خبر والقرء. «فود: (لكن المراد هنا) أي: في هذا الباب بناء على الأظهر الآتي حتى يتأتى قوله: المختوش وكان الأولى إسقاط لفظ المختوش ليتأتى كلام المصنف الآتي اهـ رشيد.

«فود: (وهو) أي: الجمع في زمن الطهر أظهر وسباني وجهه في الشارح قريباً رشيد أي فرجج القول به على القول بأن المراد به الحيض اهـ ش عبارة المغني ولأن القرء مشتق من الجمع يقال قرأت كذا في كذا إذا جمعته فيه وإذا كان كذلك كان بالطهر أحق من الحيض؛ لأن الطهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروجه منه وما وافق الاشتقاق كان اختياره أولى من مخالفه اهـ معني.

«فود: (واستعمال قرأ الخ) ردٌ لِدليل القول الثاني. «فود: (وقد بقي) إلى قوله: (كمن طَلَعَتْ) في المغني لإقوله: (الأفصح) إلى المتن. «فود: (وإن وطئ فيه) ظاهر صنيعة أنه غاية للإطلاقي ويظهر أنه غاية للمتن. «فود: (على أقل لحظة الخ) في هذا التعبير شيء عبارة المغني؛ لأن بعض الطهر وإن قل يصدق عليه اسم قرء اهـ. «فود: (ولأن إطلاق الثلاثة الخ) قد يقال هو خلاف الأصل وقيل به في الحج للتوقيف فيها بقله عن السلف فإن تم مثله هنا فمتجبه وإلا فمحل تأمل فالمعول عليه العلة الأولى اهـ سيد عمر. «فود: (أما إذا لم يبق منه ذلك) أي: لحظة اهـ ش. «فود: (في الأولى) أي: المطلقة طاهراً، وقوله: (في الثانية) أي المطلقة حائضاً. «فود: (إذ لا يتحقق الخ) أجاب الأول بأن الظاهر أنه

وما قاله نقله الأصل عن الزوياني وأقره وقال الإمام يُحمل على أنه من وطئ شبهة تخسناً للظن وبه جزم صاحب التعميز لكن القفال أفتى بالأول وجزم به صاحب الأنوار فقال حوّل على أنه من الزنا ولا حد، وقد يجمع بينهما بحمل الأول على أنه كالزنا في أنه لا تنقضي به العدة كما تقرر والثاني على أنه من شبهة تجبنا عن حمل الإنم بقرينة آخر كلام قائله اهـ ويمكن حمل ما ذكره في الأول على تفصيل الشارح فيه فإنه لا محيص عن ذلك التفصيل. «فود: (المختوش بدمين) قيل ولو دمى نفاس اهـ ومن صوره أن يطلعها بعد الولادة، ثم بعد طهرها من النفاس تحيل من زنا وتلد فإن حمل الزنا لا أثر له ولا

كونه دم حيض إلا بذلك وعلى هذا فهما ليسا من العدة كزمن الطغي على الأول بل ليتبين بهما كمالها فلا يصح فيهما رجعة وينكح نحو أختها وقيل منها (وهل يُحسب طهر من لم تحض) أصلاً (قراءة) أو لا يُحسب (بقولاني بناء على أن القراءة) حل هو (التقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الأقصَح أو على كلام فيه مبسوط مر في الوصية بجامع أن الاستفهام هنا يطلب التصديق كهو ثم (طهر مخترق) بفتح الواو (بالمعنى) حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يُحسب (والثاني) من المبتني عليه (أظهر) فيكون الأظهر في المبتني عدم حسابه قراءة فإذا حاضت بعده لم تنقض عدتها إلا بالطغي في الرابعة كمن طلقت في الحيض وذلك لما مر أن القراءة الجمع والدم زمن الطهر يتجمع في الرجم وزمن الحيض يتجمع بمضيه ويسترسى بمضيه إلى أن يندفع الكل وهنا لا جمع ولا ضم ولا يعارض هذا الترجيح ترجيحهم وقوع الطلاق حالاً فيما إذا قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قراءة طلقة؟.....

دم حيض لثلاث تزيد العدة على ثلاثة أقراء فإن انقطع دون يوم وليلة ولم يعد قبل مضي خمسة عشر يوماً تبين عدم انقضائها.

(تنبيه): ذكر المصنف حكم الطلاق في الطهر والحيض وسكت عن حكم الطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض أنه لا يُحسب من العدة وهو قضية كلامه هنا أيضاً في الحال الثاني في اجتماع عدتين اهـ معني، وقوله: وسكت الخ كذا في النهاية وقال ع ش قوله وظاهر كلام الروضة الخ متمد اهـ. فود: (وعلى هذا) أي: القول الثاني فيهما أي اليوم والليلة. فود: (على الأول) أي: المتمد. فود: (كمالها) أي: العدة. فود: (وقيل منها) أي: العدة. فود: (لم تحض أصلاً) أي: ثم حاضت بعد الطلاق في أثناء عدتها بالأشهر اهـ معني.

فود (سني): (انقطاع من طهر الخ) فيه تسمع والمراد طهر تنقل منه إلى حيض كما بيته الجلال اهـ رشدي. فود (سني): (إلى حيض) أي: أو نفاس اهـ معني. فود: (أو نفاسين) كما صرح به المتولي اهـ معني. فود: (بعد) أي: بعد الطلاق في أثناء العدة بالأشهر. فود: (وذلك) أي: كون عدم الحسبان أظهر. فود: (وهنا) أي: في صورة الإتيان. فود: (هذا الترجيح) أي: ترجيح عدم الحسبان. فود: (حالا) أي: بمجرد قوله الآتي: بدون توقف، إلى: طهر بعد حيض يطرأ بعد ذلك القول.

تنقضي به عدة ولا يقطع العدة فلا إشكال في تصوير ذلك كما توهمه بعض الطلبة قال في الروضة: وذكر الرافعي في آخر العدة عن فتاوى البقوي أن التي لم تحض قط إذا ولدت ونمست تعتد بثلاثة أشهر ولا يجمع لها نفاس من ذوات الأقراء فجزم البقوي بهذا ولم يذكر الرافعي هناك خلافه والله أعلم اهـ وهذا يقتضي أن يراد بالدمين المختوشين أن يكونا من دم الحيض ويكون أحدهما دم نفاس ويتقدم دم الحيض فليأمل مع ذلك إطلاق قول الشارح فيما يأتي قريباً: (حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس). فود: (وهنا لا جمع) قد يقال هنا جمع لما يخرج بعد.

لأنَّ القرء اسمٌ للطَّهر فوقَ الطَّلَاقِ لِصِدْقِ الاسمِ، وأما الاحتواشُ هنا فإنَّما هو شرطٌ لانقضاءِ
العِدَّةِ لِتَغْلِبِ ظَنُّ البرائةِ. (وعِدَّةٌ) حُرَّةٌ أو أمةٌ (مُسْتَحاضَةٌ) غيرُ مُتَحَيِّرةٍ (بأفرائها المزدودة) هي
(اليها) حَيْضًا وطَّهرًا فترُدُّ مُعتادةً لِمَآذِنِها فِيهِمَا ومُتَحَيِّرةٌ لِتَمييزِها كذلك ومُتَبَدِّلةٌ لِيَوْمِ وَلَيْلَةٍ فِي
الحَيْضِ وتسعٌ وعِشرينَ فِي الطَّهْرِ فَعِدَّتُها تسعونَ يَوْمًا من ابتداءِ الدَّمِ لاشتمالِهِ كُلِّ شَهِرٍ عَلَى
حَيْضَةٍ وطَّهرٍ غَالِيًا. (و) عِدَّةٌ حُرَّةٌ (مُتَحَيِّرةٌ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ) هِلَالِيَّةٌ نَعَمْ، إِنَّ وَقَعَ الْفِرَاقُ أَثْنَاءَ شَهِرٍ فَإِنْ
بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مُحْسَبٌ قُرْآنًا لاشتمالِهِ عَلَى طَّهْرِ لَا مُحَالَةً فَتَعَدُّ بِهِ بِهَلَالَيْنِ

قُود: (لأنَّ القرء الخ) تَأَمَّلْهُ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلُ: (لِإِمْرٍ الخ) اه سم.

قُود (سني): (المزدودة الخ) جازَ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ اه سم. قُود: (فَعِدَّتُها يَسْمَعُونَ يَوْمًا الخ) لَعَلَّ
الصُّورَةَ أَنَّ الدَّمَ لَمْ يَتَيَدَّى بِهَا إِلَّا بَعْدَ الطَّلَاقِ وَإِنْ لَزِمَ عَلَيْهِ قُصُورٌ إِذْ لَوْ كَانَتْ الصُّورَةُ أَحَمَّ مِنْ ذَلِكَ
أَشْكَلَ فِيمَا إِذَا طُلِّقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهِرٍ جَرَى الدَّمُ عَلَيْهَا مِنْ أَوَّلِهِ فَإِنَّهَا حَيِّثُ مَطْلَقَةٍ فِي طَّهْرِ احْتَوَتْهُ دَمَانِ
وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ حُسْبَانٌ مَا بَقِيَ مِنْهُ بَقَرُو، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّهَابَ سَمِ اسْتَوَجَّهَ حُسْبَانُهُ بِقُرْءِ قَالَ: إِلَّا أَنْ يُنْتَجَعَ عَنْهُ
نَقْلُ اه رَشِيدِي عِبَارَةً سَمِ عَقِبَ كَلَامِهِ الْآتِي أَنِفًا عَنِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ نَحْصًا.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ ائْتَقَّ بِمِثْلِ ذَلِكَ لِلْمُبْتَدَأَةِ بِأَنْ طُلِّقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهِرٍ بَقِيَ مِنْهُ سِتَّةٌ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ فَهَلْ يُحْسَبُ
ذَلِكَ قُرْآنًا لاشتمالِهِ عَلَى طَّهْرِ لَا مُحَالَةً أَوْ لَا بُدَّ أَنْ تُكْمِلَهُ ثَلَاثَيْنِ يَمَّا يَبْدُو فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ مُتَّجِهٌ إِلَّا أَنْ
يُنْتَمَهُ عَنْهُ نَقْلُ وَالثَّانِي ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ اه.

قُود (سني): (وَمُتَحَيِّرةٌ) أَي: لَمْ تَحْفَظْ قَدْرَ قُوْرِها وَلَوْ مُتَقَطِّعَةً الدَّمُ مُبْتَدَأَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا اه مُغْنِي.

قُود: (أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا) كَذَا عَبَّرَ الرَّوْضُ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَحْصُهُ:
مُرَادُهُ بِالْأَكْثَرِ يَوْمٌ فَأَكْثَرُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ بَقِيَ مِنْهُ سِتَّةٌ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ائْتَقَى بِمَا
دُونَ السِّتَّةِ عَشَرَ لَجَازَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ مُطَابِقًا لِأَوَّلِ الْحَيْضِ وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَالْبَاقِي بَعْدَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى
هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَسَعُ الطَّهْرُ؛ لِأَنَّ أَقْلَهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا كَذَلِكَ السِّتَّةُ عَشَرَ؛ لِأَنَّهَا يُجْعَلُ مِنْهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ
حَيْضًا وَالْخَمْسَةُ عَشَرَ الْبَاقِيَةُ طَّهْرًا فَلْيَتَأَمَّلْ اه يَوَافِقُهُ قَوْلُ النَّهْآيَةِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ بِمِثْلِ مَا فِي الشَّارِحِ هُنَا مَا
نَحْصُهُ: وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي هَذَا الْأَكْثَرِ أَنْ يَكُونَ يَوْمًا وَلَيْلَةً اه لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ ع ش بِمَا نَحْصُهُ:

قُود: (لأنَّ القرء الخ) تَأَمَّلْهُ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلُ: (لِإِمْرٍ الخ).

قُود (سني): (المزدودة) جازَ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ. قُود: (مِنْ ابْتِدَاءِ الْغَمِّ) انْظُرْ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ
فِي الْإِثْنَاءِ. قُود: (أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا) كَذَا عَبَّرَ فِي الرَّوْضِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ
بِهَامِشِهِ بِحَقِّهِ مُرَادُهُ بِالْأَكْثَرِ يَوْمٌ فَأَكْثَرُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ بَقِيَ مِنْهُ سِتَّةٌ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ
لَوْ ائْتَقَى بِمَا دُونَ السِّتَّةِ عَشَرَ لَجَازَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ مُطَابِقًا لِأَوَّلِ الْحَيْضِ وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَالْبَاقِي بَعْدَ الْيَوْمِ
وَاللَّيْلَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَسَعُ الطَّهْرُ؛ لِأَنَّ أَقْلَهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا كَذَلِكَ السِّتَّةُ عَشَرَ؛ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ
مِنْهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ حَيْضًا وَالْخَمْسَةُ عَشَرَ الْبَاقِيَةُ طَّهْرًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَالْأَلْفِي وَاعْتَدْتُ مِنْ انْقِضَائِهِ بِثَلَاثَةِ أَهْلَةٍ (فِي الْحَالِ) لِاشْتِمَالِ كُلِّ شَهْرٍ عَلَى مَا ذُكِرَ وَصَبَّوْهَا لَيْسَ الْيَاسُ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ وَبِهِ فَارَقَ الْاِحْتِيَاطَ فِي الْعِبَادَةِ إِذْ لَا تَعْلَمُ مَشَقَّتَهُ (وَقِيلَ) عِدَّتُهَا بِالنِّسْبَةِ لِجِلِّهَا لِلْأَزْوَاجِ لَا لِرَجْمَةٍ وَشَكْنَى ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ (بَعْدَ الْيَاسِ)؛ لِأَنَّهَا قَبْلَهُ مَثْوَقَةٌ لِلْحَيْضِ الْمُتَقَيَّنِّ هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ تَحْفَظْ قَدْرَ دَوْرِهَا وَلَا اعْتَدْتُ بِثَلَاثَةِ أَذْوَاجٍ بَلَّغْتَ الثَّلَاثَةَ الْأَشْهُرَ أَوْ لَا وَلَوْ شَكْتُ فِي قَدْرِ دَوْرِهَا لَكِنْ قَالَتْ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى سِنَةٍ جَعَلْتُ السَّنَةَ دَوْرَها عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافًا لِتَمَنِّ اعْتِمَادِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْ عَادَتِهَا مَا يَقْتَضِي زِيَادَةً أَوْ نَقْصًا أَمَّا مَنْ فِيهَا رِقٌّ فَتَعْتَدُ بِشَهْرَيْنِ عَلَى الْأَوْجِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَشْهُرَ غَيْرُ

قَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ هُوَ قَوْلُهُ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى طَهْرِ الْخِ وَلَمْ يَذْكُرْ حَجَّ أَيِّ وَالْمُغْنِي هَذَا الْأَخَذُ، وَفِي اخْتِذَ ذَلِكَ مِنَ التَّغْلِيلِ نَظَرٌ فَإِنَّهُ لَوْ زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا وَلَوْ لَحْظَةً عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ طَهْرٌ إِذْ لَوْ فُرِضَ فِيهِ حَيْضٌ فَنَاقَبَتْهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا طَهْرٌ وَخُصُوصُ كَوْنِ الْحَيْضِ يَوْمًا وَلَيْلَةً بِتَقْدِيرِهِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الطَّهْرُ الْمُصَاحِبُ لَهُ هَذِهِ الْخَمْسَةُ عَشَرَ لِيَجُوزَ أَنْ يَكُونَ الطَّهْرُ لَا يَنْبَغُ إِلَّا بِمَضِيِّ زَمَنِ مِنَ الشَّهْرِ الَّذِي يَلِيهِ اهـ. فَوَدَّ: (وَالْأَلْفِي الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ بَقِيَ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا فَأَقْلَ لَمْ تُحَسَّبَ تِلْكَ الْبَقِيَّةُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا حَيْضٌ فَتَبْدِئُ الْعِدَّةَ مِنَ الْهِلَالِ؛ لِأَنَّ الْأَشْهُرَ لَيْسَتْ مُتَّصِلَةً فِي حَقِّ الْمُتَحَيِّرَةِ وَإِنَّمَا حُسِبَ كُلُّ شَهْرٍ فِي حَقِّهَا قَرَأَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى حَيْضٍ وَطَهْرٍ غَالِيًا بِخِلَافِ مَنْ لَمْ تَحِضْ وَالْإِسَاءُ حَيْثُ تُكْمَلَانِ الْمُتَكْسِرَ مَا سَيَأْتِي اهـ. فَوَدَّ: (عَلَى مَا ذُكِرَ) أَيِ: مِنْ طَهْرٍ وَحَيْضٍ غَالِيًا اهـ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (بِالنِّسْبَةِ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَبَيَّنَ مَحَلُّ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِي الْمُتَحَيِّرَةِ بِالنِّسْبَةِ لِتَحْرِيمِ نِكَاحِهَا أَمَّا الرِّجْمَةُ وَحَقُّ السُّكْنَى قَالَى ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَقَطُّ قَطْعًا اهـ. فَوَدَّ: (ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بَعْدَ الْيَاسِ) خَبَرٌ قَوْلُهُ عِدَّتُهَا الْخِ. فَوَدَّ: (هَذَا كُلُّهُ) أَيِ: قَوْلِ الْمُتَمَنِّ: (وَمُتَحَيِّرَةُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي الْحَالِ الْخِ). فَوَدَّ: (بَلَّغْتَ الْخِ) عِبَارَةُ التَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي سَوَاءٌ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَمْ أَقَلُّ اهـ. فَوَدَّ: (عَلَى سَنَةٍ) كَذَا فِيمَا أَطْلَعْنَا مِنْ النُّسخِ بِالنِّسْبَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْفَوْقِيَّةِ فَيُحْمَلُ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي أَغْلَمَ أَنَّهَا لَا تُجَاوِزُ سَنَةً مَثَلًا أَعِدْتُ بِالْأَكْثَرِ وَتُجْعَلُ السَّنَةُ دَوْرَها اهـ بِالتَّوْنِ الْمَوْحَدَةِ الْفَوْقِيَّةِ. فَوَدَّ: (الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ) أَيِ: بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْخِ اسْتِثْنَاءُ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ اهـ كُرْدِي. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيِ: كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ خِلَافًا لِمَا قَالَ الْبَارِزِيُّ تَعْتَدُ بِشَهْرٍ وَنُصِيفٍ نِهَآيَةً وَنُصِيفٍ.

(تَبَيَّنَ): لَوْ اتَّفَقَ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْمُبْتَدَأِ بِأَنْ طَلَّقَتْ فِي النَّهْرِ شَهْرٍ بَقِيَ مِنْهُ سِتَّةُ عَشَرَ فَأَكْثَرُ فَهَلْ يُحَسَّبُ ذَلِكَ قَرَأَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى طَهْرٍ لَا مَحَالَةَ أَوْ لَا بُدَّ أَنْ تُكْمَلَ ثَلَاثَتَيْنِ مِمَّا بَعْدَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ مُتَّجِهٌ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ عَنْهُ ثَقُلُ وَالثَّانِي ظَاهِرٌ بِعِبَارَتِهِ. فَوَدَّ: (وَصَبَّوْهَا لَيْسَ الْيَاسُ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ) قَدْ بَيَّنَّا هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِيمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِإِعَارِضٍ أَوْ لَا فَيُخْتِاجُ لِلْفَرْقِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْعِدَّةَ عِظَمُ الْمَشَقَّةِ فِي الصَّبْرِ مَعَ وَجُودِ الدَّمِ فِي الْحَالِ الظَّاهِرِ فِي الْحَيْضِ فَاتَّخَذْنِي بِهِ. فَوَدَّ: (فَتَعْتَدُ بِشَهْرَيْنِ عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيِ: كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ خِلَافًا لِقَوْلِ الْبَارِزِيِّ بِشَهْرٍ وَنُصِيفٍ.

مُتَّصِلَةٌ فِي حَقِّهَا هَذَا إِنْ طَلَّقَتْ أَوَّلَ الشَّهْرِ وَالْأَمْرُ بِأَنْ يَبْقَى أَكْثَرُهُ فِيْبَاقِيهِ وَالثَّانِي أَوْ دُونَ أَكْثَرِهِ
فِيْشَهْرَيْنِ بَعْدَ تِلْكَ الْبَقِيَّةِ. (و) عِدَّةُ أُمَةٍ حَتَّى (أَمَّ وَلَدٍ وَمُكَاتِبَةٍ وَمَنْ فِيْهَا رِقٌّ) وَإِنْ قُلَّ (بِقُرَائِنِ)؛
لَأَنَّ الْقِرْنَ عَلَى نَصْفٍ مَا لِلْحُرِّ وَكَمُلَ الْقُرْءُ لِتَعْدِلَ تَنْصِيفُهُ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْجَبَلِيَّةِ الَّتِي
يَتَسَاوَوَانِ فِيْهَا؛ لَأَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْقُرْءِ هُنَا لِيَزِيدَ الْإِحْتِيَاطُ وَالِاسْتِظْهَارُ وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ فِي الْحُرَّةِ
أَكْثَرَ فَخُصِّصَتْ بِثَلَاثَةِ نَعَمٍ، لَوْ تَزَوَّجَ لَقِيْطَةً، ثُمَّ أَقْرَبَتْ بِالرَّقِّ، ثُمَّ طَلَّقَهَا اعْتَدَّتْ عِدَّةَ حُرَّةٍ لِحَقِّهِ أَوْ
مَاتَ عَنْهَا اعْتَدَّتْ عِدَّةُ أُمَةٍ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى (وَإِنْ هَتَكَتْ) أُمَةٌ بِسَائِرِ أَحْوَالِهَا (فِي عِدَّةٍ رَجْعِيَّةٍ)،

• قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيُّ: اخْتِيَادُ مَنْ فِيْهَا رِقٌّ بِشَهْرَيْنِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَبْقَى أَكْثَرُهُ) أَيُّ: بِأَنْ زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ
يَوْمًا وَلَوْ لَحْظَةً عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ وَكَلَامِ الْمُغْنِي أَوْ بِأَنْ يَبْقَى سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ النِّهَايَةِ
وَالْوَالِدِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيُّ: وَالشَّهْرُ الثَّانِي إِذَا مَرَّ ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ دُونَ) أَيُّ: بِأَنْ يَبْقَى خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا
فَاقْلُ. • قَوْلُهُ: (وَعِدَّةُ أُمَةٍ حَتَّى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَأَنَّ إِضَافَةً) إِلَى الْمُتَنِ،
وَقَوْلُهُ: أَوْ حُرَّةٌ يَظُنُّهَا إِلَى وَلَوْ وَطِئَ أَمَتَهُ، وَقَوْلُهُ: بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوَّلَى إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَاتَّقَصَّرَ لَهُ
الشَّافِعِيُّ إِلَى الْمُتَنِ. • قَوْلُهُ: (وَعِدَّةُ أُمَةٍ) أَيُّ: وَهِيَ ذَاتُ أَقْرَاءِ سَوَاءٍ طَلَّقَتْ أَمَّ وَطِئَتْ بِشَبِيْهَةِ أَمِّ مُغْنِيٍّ.

• قَوْلُهُ: (سِنِيٍّ) (أَمَّ وَلَدٍ) أَيُّ: وَمُتَدَبِّرٍ أَمِّ مُغْنِيٍّ.
• قَوْلُهُ: (وَمَنْ فِيْهَا رِقٌّ) صَادِقٌ بِكَامِلَةِ الرَّقِّ وَالْمُغْنِي مَنْ اسْتَقَرَّ فِيْهَا رِقٌّ كَامِلٌ أَوْ نَاقِصٌ وَعَطْفُهُ
عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ فَلَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِ الشَّارِحِ أُمَةٍ أَمِّ سَيِّدٍ حُرٍّ.
• قَوْلُهُ: (سِنِيٍّ) (بِقُرَائِنِ) يَفْتَحُ الْقَافَ أَمِّ مُغْنِيٍّ. • قَوْلُهُ: (وَكَمُلَ الْقُرْءُ الْخ) ، وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِهَذَا قَبْلَ
الْقُرْءِ الْأَوَّلِ ضَرُورَتِي لِيَتَيَّنَ الْبَرَاءَةُ وَهِيَ لَا تَتَّصَوِّتَانِ فِيهِ وَالْقُرْءَانِ الْأَخِيرَانِ لِلْإِحْتِيَاطِ وَهُوَ يَجُوزُ فِيهِ
التَّصَاوُتُ فَجُعِلَتْ الْأُمَةُ فِيهِ عَلَى نِصْفٍ مَا لِلْحُرَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَمِّ سَيِّدٍ حُرٍّ. • قَوْلُهُ: (لِتَعْدِلَ تَنْصِيفُهُ) إِذْ لَا يَظْهَرُ
نِصْفُهُ إِلَّا بِظُهُورِ كُلِّهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتِظَارِ إِلَى أَنْ يَعُودَ الدَّمُّ أَمِّ مُغْنِيٍّ. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ هَذَا) أَيُّ: يَفْقَدُ
الْعِدَّةَ. • قَوْلُهُ: (يَتَسَاوَوَانِ) أَيُّ: الْحُرُّ وَالْقِرْنُ. • قَوْلُهُ: (فِيْهَا) أَيُّ: فِي الْأُمُورِ الْجَبَلِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيُّ: فِي
الْعِدَّةِ. • قَوْلُهُ: (فَخُصِّصَتْ) أَيُّ: الْحُرَّةُ. • قَوْلُهُ: (لِحَقِّهِ) أَيُّ: الزَّوْجِ.

• قَوْلُهُ: (لِتَعْدِلَ تَنْصِيفُهُ) عَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ نِصْفُهُ إِلَّا بِظُهُورِ كُلِّهِ وَحَيْثُ قَدْ يُنْتَعِ التَّعْدُّ وَيُقَالُ هَلَا
اِكْتَمَى نِصْفُهُ وَجُعِلَ مُضِيُّ كُلِّهِ لِيَتَيَّنَ نِصْفُهُ لَا لِتَمَامِ الْعِدَّةِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَنْصِبْ نِصْفُهَا وَكَانَ
قَدْ بَقِيَ خَلَلٌ فِي مَعْرِفَتِهِ كَانَ اخْتِيَارُهُ مِطْلَقَةً خَطَأً قَلَمٌ يُعْتَبَرُ وَاخْتِيَارُ الْأَمْرِ الظَّاهِرِ الْمُتَضَبِّطُ وَهُوَ التَّمَامُ
فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَوْجِيهُ اخْتِيَارِ تَمَامِ الْقُرْءِ الثَّالِثِ فِي الْحُرَّةِ وَالثَّانِي فِي غَيْرِهَا وَعَدَمِ الْإِكْتِضَاءِ
بِمَعْنِيهِ كَمَا فِي الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• قَوْلُهُ فِي (سِنِيٍّ): (وَإِنْ هَتَكَتْ فِي عِدَّةٍ رَجْعِيَّةٍ الْخ) أَمَّا عَكْسُ ذَلِكَ بِأَنْ تُصِيرَ الْحُرَّةُ أُمَةً فِي الْعِدَّةِ لِاتِّحَاقِهَا
بِدَارِ الْحَرْبِ، ثُمَّ اسْتِزْقَاقِهَا فِيْهِ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ تَكْمِيلُ
عِدَّةِ حُرَّةٍ وَثَانِيَهُمَا وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْحَدَّادِ تَرْجِعُ إِلَى عِدَّةِ الْأُمَةِ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَكَذَا أَيُّ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءِ وَلَا

وفي نسخ رجمية وهي أوضح؛ لأن إضافة العدة إلى الرجمية تروهم أن الرجمية غيرها (كملت
عدة حرة في الأظهر)؛ لأن الرجمية زوجة في أكثر الأحكام فكانها عتقت قبل الطلاق (أو في
عدة (يتولى) أو وفاة (له) ليكمل عدة (أمة في الأظهر)؛ لأن البائن والتي في حكمها كالأجنبية
أما لو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشيء واحد فتعد عدة حرة قطعاً.

(تبية) العبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطي لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره بظنها
زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة بظنها أمته اعتدت بقرء أو زوجته الأمة اعتدت
بقرئين؛ لأن العدة حقه فنيط بظنه هذا ما قاله وهو ظاهر وإن اغترض بأن المنقول خلافه
ولو وطئ أمته بظن أنه تزني بها اعتدت بقرء ولحقه الولد ولا أثر لظنه هنا لفساده ومن ثم لم
يُحد كما يأتي لعدم تحقق المفسدة بل ولا يُعاقب في الآخرة عقاب الزاني بل دونه كما

• قوله: (رجمية) بفتح العين بلفظ المضمر مُعْنِي ونهاية. • قوله: (وهي أوضح) وأنسب بقوله أو يتوون
كما هو ظاهر اه سيّد حمّر. • قوله: (غيرها) أي: غير الأمة اه سم. • قوله: (أو وفاة) إلى قوله: (أو حرة)
في المعنى إلا قوله: (أو أمة). • قوله: (مع العدة إلخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فإن العتق في الصورة
المذكورة مُتَقَدِّم عليها لا معها، ثم رأيت في المعنى ما نصه: واختز بقوله في عدة عما لو عتقت مع
الطلاق بأن علق طلاقها وحريتها بشيء واحد فإنها تعتد عدة حرة قطعاً كما قاله الماوردي انتهت وهي
سائلة من التسامح المذكور اه سيّد حمّر. • قوله: (زوجته الحرة إلخ) أو زوجته الأمة اعتدت بقرئين أو
أمة اعتدت بقرء واحد مُعْنِي وروض، وقولهما اعتدت بقرء إلخ أي استيرات به اه ع ش.

• قوله: (اعتدت بقرء أو زوجته الأمة إلخ) خلافاً للروض والمعنى والنهاية حيث قالوا ولو ظن الحرة
أمة أو زوجته الأمة فإنها تعتد بثلاثة أقراء اه وعلل الأسنى والمعنى بأن الظن إنما يؤثر في الإحباط لا
في التخفيف اه. • قوله: (اعتدت بقرء) يتأمل وجهه فإنها أمة في نفس الأمر ومزني بها بحسب الظاهر
وكل منهما لا يقتضي وجوب عدة فلعل المراد أنها تعتد بذلك لحقه إذا كانت مزوجة فتعزم على
زوجها وطؤها قبل الاستبراء وأنه لا يجوز له تزويجها إذا كانت حلية قبل الاستبراء أيضاً ع ش
ورشيد. • قوله: (بل لا يعاقب إلخ) أي: لأنها أمة في نفس الأمر وإن أيم بالإقدام اه ع ش.

تستأنفها إن عتقت أي وهي رجمية في عدة عبيد ففسخت ومتى أخرت الفسخ فراجعها، ثم فسخت قبل
الدخول استأنفت الثلاثة اه.

• قوله: (أن الرجمية غيرها) أي: غير الأمة. • قوله: (أما لو عتقت مع العدة) أي: مع أولها. • قوله: (أو
حرة بظنها أمة اعتدت بقرء إلخ) عبر الشيخان في ذلك بمد نقلها خلافاً بالاشبه قال في شرح الروض
أي من جهة القياس اه فأشار إلى أنهما لم يريد التزجيج من جهة المذهب وجرم في الروض في
المسألة الأولى من هاتين بأنها تعتد بثلاثة أقراء ومثلها الثانية كما بيته في شرحه أي وإنما يعتبر ظنه إن
اقتضى تقليطاً في العدة.

ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم، يُفَسَّقُ بذلك كما قاله ابن الصلاح، وكذا كل فعل قديم عليه يَظْلُهُ معصية فإذا هو غيرها. (و) عِدَّة (خزوة لم تحض) لِبَصَرِها أو لِعِلَّةٍ أو جِلَّةٍ مَنَعَتْها رُؤْيَا الدَّمِ أصلاً أو وَلِدَتْ ولم تَرُدَّما (أو يَحْسَبُ) من الحيض بعد أن رَأَتْهُ (بِغَلَاةٍ أَشْهَرِ) بِالْأَهْلَةِ لِلآيَةِ هَذَا إِنْ انطَبَقَ الْفِرَاقُ عَلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ كَانَ عُلُقُ الطَّلَاقِ بِهِ أَوْ بِانْسِلَاحِ مَا قَبْلَهُ (لِإِنْ طَلَّقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ فَبَعْدَهُ جَلَالَانِ وَيُكْمَلُ) الْأَوَّلُ (الْمُنْكَسِرُ) وَإِنْ نَقَصَ (ثَلَاثِينَ) يَوْمًا مِنَ الرَّابِعِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْمُتَخَيَّرَةِ بِأَنَّ التَّكْمِيلَ ثُمَّ لَا يُحْصَلُ الْغَرَضُ وَهُوَ تَيَقُّنُ الطُّهْرِ بِخِلَافِهِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَشْهُرَ مُتَأَصِّلَةٌ فِي حَقِّ هَذِهِ (لِإِنْ حَاضَتْ فِيهَا) أَيِ أَثْنَاءِ الْأَشْهُرِ (وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ) إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَلَمْ يَكُنْ الْبَدَلُ وَلَا يُحْسَبُ مَا مَضَى لِلأَوَّلَى بِأَقْسَامِهَا قُرْعًا كَمَا مَرَّ وَخَرَجَ بِفِيهَا بَعْدَهَا فَلَا يُؤَوَّلُ الْحَيْضُ

• فَوَدَّ: (وَكَلَدَا الْخ) أَيِ: يَفْسُقُ بِهِ أَحَدُ ش. • فَوَدَّ: (كُلُّ فِعْلٍ قَدِيمٌ عَلَيْهِ الْخ) أَيِ: وَهُوَ مِمَّا يَفْسُقُ بِهِ لَوْ ازْتَكَبَهُ حَقِيقَةُ أَحَدٍ نِهَائِيَّةً. • فَوَدَّ: (قَدِيمٌ) جِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَقْدَمَ أَحَد. • فَوَدَّ: (لَمْ تَحْضِ) هُوَ شَائِلٌ كَمَا قَالَ الرَّزْكَانِيُّ نَقْلًا عَنِ الرَّوْضَةِ لِمَنْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَرِيفَاسًا وَلَا حَيْضًا سَابِقًا فَإِنَّهَا تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ حَيْثُ طَلَّقَتْ بَعْدَ الْوِلَادَةِ أَحَدُ أَقْوَالٍ جِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَهِيَ إِنْ وَلَدَتْ وَرَأَتْ يَفَاسًا أَحَدَ ظَاهِرُهُ سَبَكًا وَحُكْمًا. • فَوَدَّ: (أَوْ وَلَدَتْ الْخ) انْظُرْ هَذَا مَقْطُوفٌ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ وَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مَا لَمْ تَحْضِ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُضِي أَتَاهَا إِذَا حَاضَتْ وَوَلَدَتْ وَلَمْ تُرَدْ مَا تَعْتَدُ بِالْأَشْهُرِ؛ لِأَنَّ أَوْ يَقْدَرُ بَعْدَهَا نَقِضُ مَا قَبْلَهَا وَيَنْقُضِي أَنَّ الْحُكْمَ فِيمَا إِذَا رَأَتْ دَمَ النَّفَاسِ يُخَالِفُ مَا إِذَا لَمْ تَرَهُ، وَفِي الْقَوِي.

(فَرَعَ): لَوْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَرِ حَيْضًا قَطُّ وَلَا يَفَاسًا فَفِي عِدَّتِهَا وَجِهَانِ أَخَذَهُمَا بِالْأَشْهُرِ إِلَى أَنْ قَالَ وَالثَّانِي أَتَاهَا مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ أَحَدُ الْفَارِخِ وَمَنْ يَخْتَارُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ لَكِنْ يَتَّقِي الْكَلَامَ فِي صِحَّةِ الْعَطْفِ فَكَاثِلُ أَحَدَ رَشِيدِي جِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ أَوْ وَلَدَتْ وَلَمْ تُرَدْ مَا أَيِ قَبْلَ الْحَمْلِ سَمَ عَلَى حَجِّ وَاطِّلَاقِ الشَّارِحِ بِشَمَلٍ مَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ، وَفِي الصَّمِيرَةِ مَا يُوَافِقُ إِطْلَاقَ جِبَارَتِهِ. • فَوَدَّ: (لِلْأَيَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِي يَنْهَى بَيْنَ الْحَيِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِلَى أَنْ يَبْتِثَّرَ فَمَدُّهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّذِي لَا يَحْضُنَّ﴾ (الطَّلَاق: ٤) أَيِ: فَمَدُّهُنَّ كَذَلِكَ فَحَدَفَ الْمُتَبَدِّلُ وَالْخَيْرُ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (هَذَا إِنْ) إِلَى قَوْلِهِ: (مُفَارِقُ) فِي الْمُغْنِيِّ.

• فَوَدَّ (نَسِي): (فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ) أَيِ: وَلَوْ فِي أَثْنَاءِ أَوَّلِ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ مِنْهُ أَحَدُ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (مَا مَرَّ فِي الْمُتَخَيَّرَةِ) أَيِ: فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَّقِ مِنْ شَهْرِ الْفِرَاقِ بَعْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَحَدُ سَم. • فَوَدَّ: (مُتَأَصِّلَةٌ الْخ) أَيِ: أَصِيلَةٌ لَا بَدَلَ عَنْ شَيْءٍ أَحَدُ ش. • فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ بِالنِّسْبَةِ فِي الْمُغْنِيِّ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِلأَوَّلَى إِلَى وَخَرَجَ. • فَوَدَّ: (مَا مَضَى) أَيِ: مِنَ الطُّهْرِ. • فَوَدَّ: (لِلأَوَّلَى) أَيِ: بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ لِوُجُودِ الْإِحْتِيَاسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا وَالأَوَّلَى مَنْ لَمْ تَحْضِ وَالثَّانِيَةِ مَنْ أَيْسَتْ سَمَ وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي

(فَرَعَ): وَطِنَ أُمَّةً أَيْ لِبَغِيهِ يَظُنُّهَا أُمَّةً اغْتَدَتْ بِقُرْعِهِ أَوْ وَاحِدٍ رَوْضَ. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْمُتَخَيَّرَةِ) أَيِ: فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَّقِ مِنْ شَهْرِ الْفِرَاقِ بَعْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُحْسَبُ مَا مَضَى لِلأَوَّلَى) أَيِ: بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ لِوُجُودِ الْإِحْتِيَاسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا وَالأَوَّلَى مَنْ لَمْ تَحْضِ وَالثَّانِيَةِ مَنْ أَيْسَتْ كَمَا يَأْتِي أَيِ

فيه بالنسبة للأولى بأقسامها بخلاف الآيسة كما يأتي. (و) عِدَّةُ (أمة) يعني مَنْ فيها رِقٌّ لم تجب أو يمس (بشهر ونصف) لإمكان التبعيض هنا بخلاف القرء إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فوجب انتظار عود الدم (وفي قول عِدَّتْها شهران)؛ لأنهما بدل القراين (وفي قول) عِدَّتْها (ثلاثة) من الأشهر ورجحه جمع لمصوم الآية.

(فرع): أطلق في الروضة أن المجنونة تعتد بالأشهر ويصح حملها على ما إذا انتبهت زمن حيضها ولم تعرف إذ غائتها أنها حينئذ كالمثخيرة أما إذا عرفت حيضها فتعتد به. (ومن انقطع دمها لعلية) تُعرف (كرضاع ومريض) وإن لم يزوج بزؤه على الأوجه خلافا لما اعتمد الزركشي (تصير حتى تحيض) فتعتد بالأقراء (أو) حتى (تتأخر) تعتد (بالأشهر) وإن طالت المدة وطال ضررها بالانتظار؛ لأن عثمان رضي الله عنه حكم بذلك في الموضع رواه البيهقي بل قال الجويني هو الإجماع من الصحابة رضي الله عنهم (أو) انقطع (لا لعلية) تُعرف (فكذا) تصير ليس اليأس إن لم تجب (في الجديد)؛ لأنها ليرجائها العود كالأولى ولهذه ومن لم تجب أصلاً وإن لم تبلغ

قوله المتن: (وهل يحسب الخ). فؤد: (كما يأتي) أي في قوله: (أو بعدتها) فأقول أظهرها الخ فأفاد جريان التفصيل الآتي هنا أيضاً وإن كان ما يأتي فيما إذا كان انقطاع الدم قبل اليأس وما هنا فيما إذا كان بعده لئلا يلزم التكرار اه سم. فؤد: (من فيها رِقٌّ) أي: وإن قل اه ع ش. فؤد: (إن المجنونة تعتد الخ) أي: وإن لم تكن مثخيرة، وقوله: أما إذا عرفت حيضها أي المجنونة بأن الطلع على حيضها في زمن الجنون وعرف أنه حيض بعلامات تظهر لمن رآها اه ع ش.

فؤد (سني): (ومن انقطع دمها) أي دم حيضها من حرة أو غيرها اه مئني. فؤد: (تُعرف) أي: وإلا فلا يكون إلا لعلية في الواقع اه سم. فؤد: (خلافاً لما اعتمد الزركشي) لعله يقول إن عِدَّتْها ثلاثة أشهر إلحاقاً لها بالآيسة اه ع ش. فؤد: (فتعتد بالأقراء) إلى قوله ولهذه في المئني. فؤد: (ليس اليأس الخ) عبارة المئني حتى تحيض فتعتد بالأقراء أو تأخر فتعتد بالأشهر اه قال ع ش انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة إلى اليأس أم ينتهي بثلاثة أشهر كنظيره السابق في المثخيرة الظاهر الأول اه عميرة والأقرب أن الثقة وفل الرجعة؛ لأنها تابعة للعدة، وقد قلنا ببقائها وطريق الخلاص من ذلك أن يطلعها بقية الطلقات الثلاث. فؤد: (بل قال الجويني الخ) انظر هذا الإضراب مع أنه لا يتم الدليل إلا بمضمونه إذ قول الصحابي ليس حجة إلا إن سككت عليه الباقون بشرطه فيكون إجماعاً سكوياً اه رشدي. فؤد: (ولهذه) أي: لمن انقطع دمها لعلية أو لا يأتي عن سم ما يقيد إزجاع الإشارة إلى الثانية. فؤد: (ولهذه ومن لم تجب الخ) أنهم تخصيص جواز الاستمجال بهاتين حرمة استمجال

في قوله أو بعدتها فأقول أظهرها إن نكحت فلا شيء وإلا فالأقراء فأفاد جريان التفصيل الآتي هنا أيضاً وإن كان ما يأتي فيما إذا كان انقطاع الدم قبل اليأس وما هنا فيما إذا كان بعده لئلا يلزم التكرار.

فؤد: (على الأوجه خلافاً الخ) كذا شرح الزملي. فؤد: (تُعرف) أي: وإلا فلا تكون إلا لعلية في

خمس عشرة سنة استعجال الحيض بدواء وزعم أن استعجال التكليف ممنوع ليس في محله كما هو ظاهر (وفي القديم) وهو مذهب مالك وأحمد (تترئض تسعة أشهر)، ثم تعتد بثلاثة أشهر ليغترف فراغ الرجم إذ هي غالب مدة الحمل وانتصر له الشافعي بأن عمر قضي به بين المهاجرين والأنصار ^{عليهم السلام} ولم يذكروا عليه ومن ثم اختاره البلقيني وقيل ثلاثة من التسعة عدتها وبه أفتى البارزني (وفي قول) قديم أيضا تترئض (أربع سنين)؛ لأنها أكثر مدة الحمل فتتقن براءة الرجم (ثم) إن لم يظهر حمل (تعتد بالأشهر) كما تعتد بالأقراء المعلق طلاقها بالولادة مع تقن براءة رجمها. (فعلى الجديد لو حاضت بعد اليأس في الأشهر الثلاثة (وجبت الأقراء)؛

الحيض على غيرهما كمن تحيض في كل شهرين مثلا مرة فأرادت استعجال الحيض بدواء لتقضي عدتها فيما دون الأقراء المعتادة ولعله غير مراد فليراجع اهـ ش. ٥. قود: (أن استعجال التكليف ممنوع) عبارة النهاية وأن زعم ذلك استعجال للتكليف وهو ممنوع إلخ قوله: ثم تعتد إلى قول المتن، ثم تقدم في المعنى إلّا قوله وقيل إلى المتن. ٥. قود: (ثم تعتد بثلاثة أشهر) أشار به إلى أن قول المصنف الآتي، ثم تعتد إلخ راجع للمعطوف عليه أيضا. ٥. قود: (إذ هي) أي: التسعة أشهر اهـ ش. ٥. قود: (المعلق طلاقها) فهو فاعل تعتد اهـ سم. ٥. قود: (طلاقها) بالرفع نائب فاعل للمعلق اهـ رشيد.

٥. قول (سنن): (فعلى الجديد) وهو التريض ليس اليأس اهـ معني. ٥. قول (سنن): (لو حاضت بعد اليأس إلخ) لا يخفى أن هذا مفروض فيما إذا انقطع لعلّه وظاهر أنه يجري أيضا فيما إذا انقطع لعلّه اهـ سم. ٥. قول (سنن): (وجبت الأقراء) ولو حاضت الآية المتصلة إلى الحيض قرءا أو قرأين، ثم انقطع حيضها استأنفت ثلاثة أشهر بخلاف ذات أقراء أيست قبل تمامها فأنها لا تستأنف كما هو المنقول أسنى ونهاية زاد المعنى كما سباني آخر فصل لزمها عدلتا شخصي خلافا لابن المقرئ في التنوية بينهما في الإيشاناب اهـ قال الرشيد قوله أو قرأين أي فيما إذا لم يتقدم لها حيض أيضا وإلا فقد مرّ أنه

الواقع. ٥. قود: (المعلق طلاقها) هو فاعل تعتد.

٥. قود في (سنن): (لو حاضت بعد اليأس في الأشهر إلخ) لا يخفى أن هذا مفروض فيما إذا انقطع لعلّه وظاهره أنه يجري أيضا يجري فيما إذا انقطع لعلّه. ٥. قود: (لو حاضت بعد اليأس في الأشهر وجبت الأقراء) لا يقال هذا مع قوله السابق فإن حاضت فيها وجبت الأقراء بالنسبة للإيسة تكرار؛ لآنا نقول ما هنا مفروض فيما إذا انقطع دما قبل سن اليأس وما سبق فيما إذا لم يتقطع إلا بعده فلا تكرار.

٥. قود في (سنن): (وجبت الأقراء)، فلو انقطع الدم قبل تمام ثلاثة أقراء استأنفت ثلاثة أشهر كما إذا أيست ذات الأقراء قبل تمامها قال في الرزوي فإن حاضت أي المتصلة إلى الحيض بعد اليأس قرءا أو قرأين، ثم انقطع أي الدم استأنفت ثلاثة أشهر كذا ذات أقراء أيست قبل تمامها اهـ لكن اغترض في شرحه

لأنها الأصل ولم يتم البدل ويُحسب ما مضى قرأ قطعاً لا احتواشه بدمين (أو) حاصت
(بعدها) أي: الأشهر الثلاثة (فالقول أظهرها إن تكحت) زوجاً آخر (فلا شيء) عليها؛ لأن عدتها
انقضت ظاهراً ولا ريباً مع تعلقي حق الزوج بها (والا) تكن تكحت (فالأقراء) تجب عليها؛
لأنه بان أنها غير آيسة وإنما يمتنع بحضن مع عدم تعلقي حق بها ويُؤخذ من قولهم الآني ويعبر
بعد ذلك بها غيرها أن هذا التفصيل يجري في غيرها فإذا صار أعلى اليأس في حق امرأة
سبعين مثلاً، ثم بلغ ذلك غيرها يمتنع اعتدذن بعد سن اليأس الذي هو اثنان وسبعون بالأشهر
فإن كان ذلك قبل أن ينكحهن أعذن العدة بالأشهر بعد السبعين وبأن أن العدة الأولى وقفت
في غير محلها لقولهم؛ لأنه بان أنها غير آيسة إلى آخره أي لما علم أن جميع النساء بعد بلوغ
الخبر صون كالمرأة الواحدة في إعطائهن حكم ذات الدم كما ذكر أو بعد أن ينكحهن صبح
نكاحهن ولم يُحكم عليهن بهذا الذي ثبت لنظير قولهم؛ لأن عدتها انقضت إلخ نعم، يتزدد
التظن هنا في أن العبرة في بلوغ ذلك لهن بزمن انقطاع دم التي رأت حتى يُنظر أن النكاح وقع
قبله أم بعده أو بزمن بلوغ الخبر، كل مُحتمل وقياس تقريرهم الخلاف هنا به فيما لو باع مال

يُحسب ما مضى قرأ وعليه فقد تمت العدة بهذين القرأين فلا تحتاج إلى ثلاثة أشهر ويجوز أن يكون
مراده هنا بالقرء الحيض على خلاف ما مرّاه. فؤد: (لأنها الأصل) إلى قوله: (ويؤخذ) في المُنهي.
فؤد (سني): (تكحت) بضم أوله بخطه اه مُعني. فؤد: (زوجاً آخر) أي: من زوج غير صاحب العدة
فلا شيء عليها أي من الأقراء وصبغ النكاح اه مُعني. فؤد: (الآني) أي: في التثنية. فؤد: (أن هذا
التفصيل) أي: قول المُصنّف إن تكحت فلا شيء إلخ، وقوله: في غيرها أي فيمن صدقت عليها
غيرها الآني. فؤد: (أعلى اليأس) أي: تمامه. فؤد: (ثم بلغ ذلك) أي: خبر تلك المرأة اه
كزدي. فؤد: (بالأشهر) أي: الثلاثة مُتعلّق باعتدذن. فؤد: (فإن كان إلخ) جواب فإذا صار إلخ،
وقوله: ذلك أي بلوغ الخبر. فؤد: (بعد السبعين) أي: بعد بلوغها. فؤد: (أي لما إلخ) جلة لعلية
العدة الأولى. فؤد: (علم) أي: من قوله: (ويؤخذ إلخ). فؤد: (أو بعد أن ينكحهن إلخ) عطف على
قبل أن ينكحهن. فؤد: (بهذا الذي ثبت) أي: بالحكم الذي ثبت لذات الدم. فؤد: (بزمن انقطاع إلخ)
ويُحتمل اختيار أوله؛ لأنه بانقطاعه تبين أنه حيض من أوله اه سم. فؤد: (قبله) أي: زمن الانقطاع.
فؤد: (أو بزمن) عطف على قوله بزمن انقطاع إلخ الواقع خبراً لأن قوله (هنا) أي: في العدة وقوله:
(فيما لو باع إلخ) مُتعلّق بضمير به الزاجع للخلاف قال السيّد عمّر هنا به كذا في التسخ، وفي أصل

قوله كذا أقراء إلخ فقال وهذا التظن من زيادته ولا يُخالف ما سيأتي في أوائل الباب الثاني إذ ذاك
مُصوّر بما إذا وجد نكاح فابعد بعد قرء أو قرأين والنكاح ولو فابعداً يُخطأ له بالإغيار بما تقدّمه اه
ويؤيده ويوضحه في الجملة قولهم الآني أظهرها إن تكحت فلا شيء إلخ فتأمل. فؤد: (بزمن انقطاع
دم التي رأت إلخ) ويُحتمل اختيار أوله بانقطاعه تبين أنه حيض من أوله.

أبيه ظاناً حياته فبان موته الأول اعتباراً بما في نفس الأمر، وفي أن العبرة في البلوغ بثبوت أن
المرئى حيض وأنه في زمن يسئها فيه كذا وأنه انقطع لزمن كذا أو يكفي إخبار التي رأت بذلك
كله، كل محتتمل أيضاً والذي يتجه الأول أخذاً من قولهم في الطلاق المعلق بحيض الصرة
أنه لا يقبل قول المعلق بحيضها في حق غيرها لإمكان إقامة البينة على الحيض كما مر فكذا
هنا لا يقبل قولها في حق غيرها لهذا الإمكان نعم، يظهر أن من صدقها يقبل قولها في حق
بالنسبة لما يمتلئ بها دون زوجها ونحوه فتأمل ذلك كله فإنه مهم ولم أر من نبه على شيء
منه. (والمعتبر) في اليأس على الجديد (بأس عشرينها) أي نساء أقاربها من الأبوين الأقرب إليها
فالأقرب لقتاربهن طبعاً وخلقاً وبه فارق اعتبار نساء العصبية في مهر المثل؛ لأنه لشرف النسب
وجسسته ويُعتبر أقله عادة وقيل أكثرهن ورجحه في المطلب ومن لا قرية لها تُعتبر بما في
قوله (وفي قوله) بأس (كل النساء) في كل الأزمنة باعتبار ما يتلغنا خبره ويُعرف (قلت ذا القول
أظهر والله أعلم)؛ لأن منتهى العدة على الاحتياط وطلب اليقين وحُدوده باعتبار ما بلغهم باثنتين
وميتين سنة، وفيه أقوال آخر أقصاها خمس وثمانون وأذناها خمسون وتفصيل طرؤ الحيض
المذكور يجري نظيره في الأمة أيضاً.

الشارح بخطه بيناه بدل هنا به هـ. قوله: (الأول) خبر قوله وقياس إلخ والمراد بالأول أن العبرة بزمن
الانقطاع. هـ. قوله: (وفي أن العبرة إلخ) عطف على في أن العبرة إلخ بإعادة الجار. هـ. قوله: (وأنه إلخ) أي
وثبت أن الحيض المرئى في زمن إلخ. هـ. قوله: (أو يكفي إلخ) عطف على قوله بثبوت إلخ أو على قوله
العبرة في البلوغ إلخ باختيار المعنى أي وتردد النظر في أنه هل يشترط في البلوغ ثبوت ما ذكر بالبينة أو
يكفي إخبار إلخ. هـ. قوله: (بذلك) معلق بالإخبار، وقوله: كُله أي بأن المرئى حيض وأنه في زمن إلخ
وأنه انقطع إلخ. هـ. قوله: (الأول) أي: اشترط ثبوت تلك الثلاثة. هـ. قوله: (أن من صدقها) أي: ذات
الدم. هـ. قوله: (في حقه) أي: من صدقها. هـ. قوله: (في اليأس) إلى قوله كذا قالوه في النهاية، وكذا في
المعنى إلا قوله ويُعتبر أقلهن إلى المتن، وقوله: أقصاها خمس وثمانون. هـ. قوله: (عادة) المنايب من
يأس فتأمل. هـ. قوله: (باختيار ما يتلغنا إلخ) وإلا فطوف نساء العالم غير ممكن اهـ. معني.

هـ. قوله (سني): قلت ذا القول أظهر وعليه هل المراد نساء زمانها أو النساء مطلقاً قال الأذرعى إيراد
القاضي وجماعه يقتضي الأول وكلام كثيرين أو الأكثرين يقتضي الثاني اهـ وهذا الثاني هو الظاهر اهـ
معني وتقدم في الشارح ما يوافقه. هـ. قوله: (وحُدوده) كذا فيما أطلعناه من النسخ بدالين بينهما واو ولعله
من تحريف التايخ بتقديم الواو وضمير الجمع عبارة ع ش قوله وحُدوده باختيار إلخ معتد اهـ.

هـ. قوله: (خمس وثمانون) عبارة المعني واختلفوا في سن اليأس على ستة أقوال أشهرها ما تقدم وهو
اثنا عشر سنة وقيل ستون وقيل خمسون وقيل سبعون وقيل خمسة وثمانون وقيل تسعون وقيل غير
العربية لا تحيض بعد الخمسين ولا تحيض بعد الستين إلا قرشية اهـ. هـ. قوله: (وتفصيل طرؤ الحيض)
أي: بعد سن اليأس اهـ ع ش.

(تبيهُ) رَأَتْ بَعْدَ سِنِّ الْيَاسِ دَمًا وَأَمَكَنَ كَوْنُهُ حَيْضًا صَارَ أَعْلَى الْيَاسِ زَمَنَ انْقِطَاعِهِ الَّذِي لَا عَوْدَ بَعْدَهُ وَيَعْتَبَرُ بَعْدَ ذَلِكَ بِهَا غَيْرُهَا كَذَا قَالُوهُ هُنَا، وَفِيهِ إِشْكَالٌ مَرَّ مَعَ جَوَابِهِ أَوَّلُ الْحَيْضِ وَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ أَنَّهَا بَلَغَتْ سِنِّ الْيَاسِ حَتَّى تَعْتَدَ بِالْأَشْهُرِ أَوْ لَا يُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِهِ جَزَمَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ فَقَالَ تَخْلِفُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ قَوْلُهُمْ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْإِنْسَانِ أَنَّهُ بَلَغَ بِالسِّنِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لِتَصَرُّفِهَا أَيْ غَالِيَا أَنَّ هَذَا كَذَلِكَ وَإِنْ أَمَكَنَ أَنْ يَتَكَلَّفَ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا إِذَا الشَّارِعُ جَعَلَهَا أَمِينَةً فِي جَنْسِ الْعِدَّةِ دُونَ الْبُلُوغِ بِالسِّنِّ.

فصل

(عدة الحامل) الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ عَنْ فِرَاقِ حَمِيٍّ أَوْ مَيِّتٍ (بُوضِعَ)

■ قَوْلُ: (بِهَا) أَيِ: بِذَاتِ الدَّمِ بَعْدَ سِنِّ الْيَاسِ أَمْ كُرْدِي. ■ قَوْلُ: (غَيْرُهَا) أَيِ: مِمَّنْ اخْتَلَفَتْ بَعْدَ سِنِّ الْيَاسِ بِالْأَشْهُرِ صِبْرًا عَ شِ قَوْلِهِ غَيْرُهَا أَيْ مِنْ مُعَاصِرِهَا وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَمْ.
■ قَوْلُ: (كَذَا قَالُوهُ) صِبْرًا الثَّاهِيَةَ كَمَا قَالُوهُ أَمْ. ■ قَوْلُ: (وَفِيهِ إِشْكَالٌ مَرَّ مَعَ جَوَابِهِ الْخ) صِبْرًا هُنَاكَ وَلَوْ اطَّرَدَتْ عَادَةُ امْرَأَةٍ أَوْ أَكْثَرُ مُخَالَفَةٍ شَيْءٍ مِمَّا مَرَّ لَمْ تَتَّبِعْ؛ لِأَنَّ بَحْثَ الْأَوَّلِينَ أَتَمَّ وَحَمَلُ دَمِهَا عَلَى الْفَسَادِ أَوَّلَى مِنْ خَرْقِ الْعَادَةِ الْمُسْتَوْرَةِ، وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ خَرْقُهُمْ لَهَا بِرُؤْيَا امْرَأَةٍ دَمًا بَعْدَ سِنِّ الْيَاسِ حَيْثُ حَكَمُوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَيْضٌ وَأَبْطَلُوا بِهِ تَحْدِيدَهُمْ لَهُ بِمَا مَرَّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْإِسْتِغْرَاءَ وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا فِيهِمَا لَكِنَّهُ هُنَا أَتَمُّ بِدَلِيلِ عَدَمِ الْخِلَافِ عِنْدَ نَافِيهِ بِخِلَافِهِ، ثُمَّ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي سِنِّهِ أَمْ بِحَذْفِ.
■ قَوْلُ: (وَهَلْ يُقْبَلُ الْخ) صِبْرًا الثَّاهِيَةَ وَلَوْ أَدْعَتْ بُلُوغَهَا سِنِّ الْيَاسِ لِتَقْتَدَ بِالْأَشْهُرِ صُدِّقَتْ فِي ذَلِكَ وَلَا تُطَالَبُ بِبَيِّنَةٍ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ عَلَيْهِ تَمَكَّنَ أَمْ قَالَ عَ شِ قَوْلُهُ: صُدِّقَتْ فِي ذَلِكَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهَا بَيِّنَةٌ بِخِلَافِ مَا قَالَتْهُ أَمْ. ■ قَوْلُ: (جَزَمَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ) أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَبَرِدَ عَلَيْهِ نَظَرُ الشَّارِحِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ ثُبُوتَ السِّنِّ هُنَا وَقَعَ تَابِعًا لِلدَّعْوَى عَدَمِ الْحَيْضِ وَالْإِعْتِدَادِ بِالْأَشْهُرِ وَيُقْتَضَرُ فِي ثُبُوتِ الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُقْتَضَرُ فِي ثُبُوتِهِ مَقْصُودًا كَمَا فِي نَظَائِرِ مَعْلُومَةٍ أَمْ سَمَ، وَفِي الثَّاهِيَةِ نَحْوُهُ. ■ قَوْلُ: (إِذَا الشَّارِعُ الْخ) الْأَوْضَحُ بِأَنَّ الشَّارِعَ الْخ.

(فصل في العدة بوضع الحمل)

■ قَوْلُ: (الْحُرَّةُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاحْتِاجَ) فِي الْمُنْفِي لِأَقَوْلِهِ: (أَوْ ذَكَرَهُ فَقَطْ) إِلَى (وَمَوْلُودَ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَاحْتِاجَ) فِي الثَّاهِيَةِ. ■ قَوْلُ: (عَنْ فِرَاقِ حَمِيٍّ) بِطَّلَاقِ رَجْعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ نَهَائِيٍّ وَمُنْفِيٍّ أَوْ بَفْسَخٍ أَوْ انْفِسَاحٍ رَشِيدِيٍّ.
■ قَوْلُ (سِنِّي) (بُوضِعَ) وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي وَضْعِ مَا تَقْتَضِي بِهِ الْعِدَّةَ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ كِبَرِ بَطْنِهَا

■ قَوْلُ: (جَزَمَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ) أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَبَرِدَ عَلَيْهِ نَظَرُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ ثُبُوتَ السِّنِّ هُنَا وَقَعَ تَابِعًا لِلدَّعْوَى عَدَمِ الْحَيْضِ وَالْإِعْتِدَادِ بِالْأَشْهُرِ وَيُقْتَضَرُ فِي ثُبُوتِ الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُقْتَضَرُ فِي ثُبُوتِهِ مَقْصُودًا كَمَا فِي نَظَائِرِ مَعْلُومَةٍ.

(فصل: عدة الحامل الخ)

■ قَوْلُ فِي (سِنِّي): (عدة الحامل الخ) يُقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي وَضْعِ مَا تَقْتَضِي بِهِ الْعِدَّةَ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ كِبَرِ

أَيُّ الْحَمْلِ لِلآيَةِ (بشَرْطِ نِسْبَتِهِ إِلَى ذِي الْعِدَّةِ) مِنْ زَوْجٍ أَوْ وَاطِيٍّ بِشُبْهَةٍ (وَلَوْ اِحْتِمَالًا كَمَنْفِي بِلَعَانٍ) وَهُوَ حَمْلٌ؛ لِأَنَّ نَفْيَهُ عَنْهُ غَيْرُ قَاطِعٍ لِاحْتِمَالِ كَذِبِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ اسْتَلْحَقَّهُ لِحَقِّهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنَهُ مِنْهُ كَمَنْفِي لَمْ يَتَلَفُ تَسْعَ سِنِينَ وَمَمْسُوحُ ذَكَرُهُ وَأُنْثَاءُ مُطْلَقًا أَوْ ذَكَرُهُ فَقَطْ وَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْ تَسْتَدْخِلَ مِنْهُ إِلَّا لِحَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ اسْتِدْخَالُ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ بَحْثُ

لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ رِيحٌ مَرَسْمٌ عَلَى حَجِّهِ أَوْ ش. قُودُ: (أَيُّ الْحَمْلِ) وَلَوْ مَاتَ الْحَمْلُ فِي بَطْنِهَا وَتَعَلَّرَ خُرُوجُهُ لَمْ تَقْضِ عِدَّتُهَا وَلَمْ تَنْقُطْ نَفَقَتُهَا وَلَوْ اسْتَمَرَ فِي بَطْنِهَا مُدَّةً طَوِيلَةً وَتَضَرَّرَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَكَذَا لَوْ اسْتَمَرَ حَيًّا فِي بَطْنِهَا وَزَادَ عَلَى أَرْبَعِ سِنِينَ حَيْثُ ثَبَتَ وَجُودُهُ وَلَمْ يُحْتَمَلْ وَضْعُ وَلَا وَطْءُ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَكْثَرَ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سِنِينَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَجْهُولِ الْبَقَاءِ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَرْبَعِ حَتَّى لَا يَلْحَقَ نَحْوُ الْمُطْلَقِ إِذَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ وَكَلَامُنَا فِي مَعْلُومِ الْبَقَاءِ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَرْبَعِ هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ وَهُوَ حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى سَمِ عَلَى حَجِّهِ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ تَنْقُطْ نَفَقَتُهَا وَكَالتَّقْفِي السُّكْنَى بِالْأَوَّلَى. وَقَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ اسْتَمَرَ الْخُ هَذَا ظَاهِرٌ حَيْثُ ثَبَتَ وَجُودُهُ كَمَا قَرَضَهُ لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي الثُّبُوتِ أَنَّهُ بِمَاذَا فَإِنَّهُ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّ أَكْثَرَ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سِنِينَ وَزَادَ الْمُدَّةَ عَلَيْهَا كَانَ الظَّاهِرُ مِنْ ذَلِكَ انْقِضَاءُ الْحَمْلِ وَأَنْ مَا تَجِدُهُ فِي بَطْنِهَا مِنَ الْحَرَكَةِ مَثَلًا لَيْسَ مُقْتَضِيًا لِكَوْنِهِ حَمْلًا نَعَمْ إِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِقَوْلٍ مَعْنُومٍ كَمَنْفِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَجَبَ الْعَمَلُ بِهِ أَوْ ش. قُودُ: (لِلآيَةِ) أَيُّ: يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [طه: ١٤] فَهُوَ مُخَصَّصٌ لِلآيَةِ ﴿وَالطَّلَقْتُ بِرَبِّصَتٍ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البر: ٢٢٨] نِهَابَةٌ وَمُغْنِي.

قُودُ (سَنِي): (بِشَرْطِ نِسْبَتِهِ إِلَى الْخ) أَيُّ بِشَرْطِ إِمْكَانِ نِسْبَتِهِ إِلَى الْخِ أَوْ مُغْنِي. قُودُ: (أَوْ وَاطِيٍّ بِشُبْهَةٍ) هَلْ يَضْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَنْ فِرَاقِ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِفِرَاقِ الْحَيِّ مَا يُمْرُ الْفِرَاقُ بِنَحْوِ اغْتِرَالِ الْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةِ أَوْ سَم.

قُودُ (سَنِي): (كَمَنْفِي بِلَعَانٍ) أَيُّ: فِي فُرْقَةِ الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ الْمُلَايَنَةَ لَا تَعْتَدُ لِلْوَفَاةِ أَوْ نِهَابَةٌ. قُودُ: (وَهُوَ الْخ) أَيُّ: الْمُنْفِي وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ. قُودُ: (لِأَنَّ نَفْيَهُ إِلَى الْخ) يَعْنِي انْقِضَاءَ نِسْبَةِ الْحَمْلِ إِلَى الْمُلَايَنَةِ.

قُودُ: (لِاحْتِمَالِ كَلْبِهِ) أَيُّ: الْمُلَايَنَةِ. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: اِمْتِنَنَ اسْتِدْخَالَهَا مِنْهُ أَمْ لَا أَوْ ش.

قُودُ: (وَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْ تَسْتَدْخِلَ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَعْتَرِفْ بِاسْتِدْخَالِ الْمَنِيِّ بِأَنْ سَاحَقَهَا فَتَزَلَّ

بَطْنِهَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ رِيحٌ مَرَسْمٌ وَلَوْ مَاتَ الْحَمْلُ فِي بَطْنِهَا وَتَعَلَّرَ خُرُوجُهُ لَمْ تَقْضِ عِدَّتُهَا وَلَمْ تَنْقُطْ نَفَقَتُهَا وَلَوْ اسْتَمَرَ فِي بَطْنِهَا مُدَّةً طَوِيلَةً وَتَضَرَّرَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَكَذَا لَوْ اسْتَمَرَ حَيًّا فِي بَطْنِهَا وَزَادَ عَلَى أَرْبَعِ سِنِينَ حَيْثُ ثَبَتَ وَجُودُهُ وَلَمْ يُحْتَمَلْ وَضْعُ وَلَا وَطْءُ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَكْثَرَ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سِنِينَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَجْهُولِ الْبَقَاءِ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَرْبَعِ حَتَّى لَا يَلْحَقَ نَحْوُ الْمُطْلَقِ إِذَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ وَكَلَامُنَا فِي مَعْلُومِ الْبَقَاءِ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَرْبَعِ هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ وَهُوَ حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قُودُ: (أَوْ وَاطِيٍّ بِشُبْهَةٍ) هَلْ يَضْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَنْ فِرَاقِ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِفِرَاقِ الْحَيِّ مَا يُمْرُ الْفِرَاقُ بِنَحْوِ اغْتِرَالِ الْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةِ. قُودُ: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر.

البلقيني المحرق وغيره عدته ومولود لدون سعة أشهر من العقد فلا تنقضي به (و) بشرط (الانفصال كله) فلا أثر لخروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله أولاً بوضعه الصريح في وضع كله لاحتماله للشرطية ومجرد التصوير وزعم أنه لا يقال وضعت إلا إذا انفصل كله مردود (حتى تأتي توأمين) لأنهما حمل واحد كما مر وأعلم أن التوأم بلا همز اسم لمجموع الولدين فاكتر في بطن واحد من جميع الحيوان ويهتز كرجل توأم وامرأة توامة مفردة وتثنيته توأمين كما في

منه بفرجها اءع ش ، وقد مر عنه في أوائل الباب ما يتعلق به راجعة . فود : (ومولود) أي : تام اه سم . فود : (لدون سعة أشهر إلخ) أو لاكثر منه وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك العدة أو لقوي أربع سنين من الفرقة لكن لو ادعت على الأخيرة أنه راجعها أو جلد يكاحها أو وطئها بشبهة وامكن فهو وإن انتفى عنه تنقضي به عدته معني وأسنى . فود : (فلا تنقضي به) ولا يشترط لاغتيار العدة بالأشهر وضع الحمل بل تنقضي العدة مع وجوده حملاً على أنه من زنا ولا حد عليها لعدم تحقق زناها اءع ش عبارة المعني والحمل المجهول قال الزواني يحمل على أنه من زنا وقال الإمام يحمل على أنه من وطئ شبهة تحسباً للظن وجمع بين كلاميهما بحمل الأول على أنه كالزنا في أنه لا تنقضي به العدة والثاني على أنه من شبهة تجب عن تحمل الإثم وهو جمع حسن اه ومر عن النهاية .

فود (سنى) : (وانفصال كله) لو انفصل كله إلا شغراً انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشغراً متصلاً ، وقد انفصل كله ما عدا ذلك الشغراً وكالشغراً فيما ذكر الظفر كذا أفتى بذلك م ر ولو كان الحمل غير آدمي فالظاهر انقضاؤها بوضعه م ر اه سم على خج اءع ش .

فود : (لخروج بعضه) أي : متصلاً أو متفصلاً اه معني . فود : (واحتاج لهذا إلخ) عبارة المعني فإن قيل لا حاجة إلى هذا الشرط ؛ لأنه لا يقال وضعت إلا عند انفصال كله أوجب بأن الوضع يصدق بالكل والبعض اه . فود : (لاحتماله للشرطية) أي : بأن يكون المعنى بشرط وضع كله ، فود : (ومجرد التصوير) أي : بأن يريد أن ذكر وضع الكل صورة مما يصدق عليه الوضع اءع ش . فود : (وزعم أنه يقال إلخ) قال الشهاب سم انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح إلخ ، ثم قال وجاب بأن موقعه التثنية على وقوع هذا الزعم وأنه مردود اه ، وفيه ما فيه إذ كيف يسوغ له زعمه مع جزمه به أولاً اه رشيدى . فود : (كما مر) أي : قيل الباب .

فود : (ومولود) أي : تام .

فود (سنى) : (وانفصال كله) لو انفصل كله إلا شغراً انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشغراً متصلاً ، وقد انفصل كله ما عدا ذلك الشغراً وكالشغراً فيما ذكر الظفر كذا أفتى بذلك م ر ولو كان الحمل غير آدمي فالظاهر انقضاؤها بوضعه م ر . فود : (وزعم إلخ) انظر موقعه مما قبله مع قوله الصريح إلخ اللهم إلا أن يكون إشارة إلى جواب آخر وهو منع أن ذكر الوضع يستلزم انفصال كله فاحتاج للشرح به وجاب بأن موقعه التثنية على وقوع هذا الزعم وأنه مردود .

المتن واعتراضه بأنه لا تثنية له وهم لما عُلِمَتْ من الفرق بين التوم بلا همز والتوأم بالهمز وأن تثنية المتن إنما هي للمهموز لا غير (ومتى تَحُلَّلْ دون ستة أشهر فتوأمين) أو ستة فلا بل هما حملانٍ والحاق الغزالي الستة بما دونها غَلَطَ فيه الرافعي ولك أن تقول لا غَلَطَ؛ لأنه لا بُدَّ من لَحْظَةِ الوَطءِ أو الاستدخالِ عَقِبَ وَضْعِ الأوَّلِ حتى يكون منه هذا الحملُ الثاني وذلك يستدعي ستة أشهرٍ وَلَحْظَةً فحيث انتفت اللَّحْظَةُ لَزِمَ نَقْصُ السَّتَةِ وبلزَمَ من نَقْصِهَا لُحُوقُ الثاني بِذِي الْعِدَّةِ وَتَوَقُّفُ انقضاءها عليه فإن قُلْتَ يُمكنُ مُقَارَنَةُ الوَطءِ أو الاستدخالِ لِلوَضْعِ فلا يُحتاجُ لِتقديرِ تلك اللَّحْظَةِ قُلْتَ هذا في غايةِ التَّدوُّرِ مع أنه يلزَمُ عليه انتفاءُ الثاني عن ذِي الْعِدَّةِ مع إمكانِ كونه منه المصحوبِ بالغالبِ كما عُلِمَتْ فلم يَجُزْ نَفْيُهُ عنه مُراعاةً لِذلك

• فَوَدَّ: (أو ستة) إلى الفرع في التَّهْيِية. • فَوَدَّ: (غَلَطَ فيه الرافعي) سُبْحَانَ اللَّهِ لم يُعَبِّرَ الرَّافِعِيُّ بِالتَّغْلِيظِ وَإِنَّمَا قَالَ إِنَّ فِيهِ اخْتِلَالَ فَإِنْ قِيلَ إِنَّ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى تَغْلِيظٌ قُلْنَا بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ فِي التَّغْيِيرِ بِالتَّغْلِيظِ مِنَ الْفُحْشِ مَا لَيْسَ فِي التَّغْيِيرِ بِالْإِخْتِلَالِ فَلَا يَلِيقُ نِسْبَتُهُ لِجَعَةِ الْإِسْلَامِ خُصُوصًا عَلَى لِسَانِ الرَّافِعِيِّ الْمَعْرُوفِ بِغَايَةِ التَّأَدُّبِ مَعَ الْأَيْمَةِ وَسَلَامَةِ اللِّسَانِ مِنَ الْفُحْشِ مَعَهُمْ كَمَا مَدَّحُوهُ بِذَلِكَ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقْوَلِ وَالشَّهَابِ حَجَّ لَمْ يَتَمَرَّدْ بِنِسْبَةِ التَّغْلِيظِ لِلرَّافِعِيِّ بَلْ سَبَّهَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اهْ رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ الْخ) جِبَارَةُ التَّهْيِيةِ وَلِمُدَّعٍ ادَّعَاءُ نَفْيِ الْخَلَلِ الْخ وَكُلُّ مِنَ الْعِبَارَتَيْنِ يُوهِمُ عَدَمَ السَّبْقِ إِلَى هَذَا الْجَوَابِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ لَابِنِ الرَّفْعَةِ مَعَ مَزِيدٍ بَسِيطٍ اهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (حَتَّى يَكُونَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْوَطءِ أَوِ الْإِسْتِدْخَالِ اهْ سَمَ وَلَكَّ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى صَاحِبِ الْعِدَّةِ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي: لَزُومَ لَحْظَةِ الْوَطءِ أَوِ الْإِسْتِدْخَالِ. • فَوَدَّ: (فَعَبَثَ لَمَّا تَفَتَّ الْخ) جِبَارَةُ الْمَعْنَى فَإِذَا وَضَعْتَ الثَّانِي لَيْسَتْ أَشْهُرٌ مِنْ وَضْعِ الْأَوَّلِ سَقَطَ مِنْهَا مَا يَسَعُ الْوَطءَ فَيَكُونُ الْبَاقِي دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ اه. • فَوَدَّ: (وَتَوَقَّفَ انْقِضَائُهَا) أَي: الْعِدَّةُ عَلَيْهِ أَي عَلَى وَضْعِ الثَّانِي مِنْ عَطْفِ اللَّازِمِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ الْخ) أَي: كَمَا قَالَ الْأَسْنَى وَالْمَعْنَى. • فَوَدَّ: (الْمُصْحُوبُ الْخ) نَفَتْ لِإِمْكَانِ اهْ سَمَ. • فَوَدَّ: (مُرَاعَاةُ الْخ) جِلَّةٌ لِلْمَعْنَى.

• فَوَدَّ: (غَلَطَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ) سُبْحَانَ اللَّهِ؛ الرَّافِعِيُّ لَمْ يُعَبِّرَ بِالتَّغْلِيظِ بَلْ عِبَارَتُهُ مَا نَصَّهُ: وَقَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ وَأَقْصَى الْمُدَّةِ بَيْنَ التَّوَامَيْنِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فِيهِ اخْتِلَالٌ فَإِنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ مُدَّةُ أَقَلِّ الْحَمْلِ وَإِذَا تَحَلَّلْتَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ كَانَ الثَّانِي حَمْلًا آخَرَ وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَحَلَّلُ أَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَهْ فَإِنْ قِيلَ نِسْبَةُ الْإِخْتِلَالِ إِلَيْهِ هُوَ فِي الْمَعْنَى تَغْلِيظٌ قُلْنَا بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ، وَفِي التَّغْيِيرِ بِالتَّغْلِيظِ مِنَ الْفُحْشِ مَا لَيْسَ فِي التَّغْيِيرِ بِالْإِخْتِلَالِ فَلَا يَلِيقُ نِسْبَتُهُ لِجَعَةِ الْإِسْلَامِ خُصُوصًا عَلَى لِسَانِ الرَّافِعِيِّ الْمَعْرُوفِ بِغَايَةِ التَّأَدُّبِ مَعَ الْأَيْمَةِ وَسَلَامَةِ اللِّسَانِ مِنَ الْفُحْشِ مَعَهُمْ كَمَا مَدَّحُوهُ بِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوَدَّ: (حَتَّى يَكُونَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْوَطءِ أَوِ الْإِسْتِدْخَالِ. • فَوَدَّ: (حَتَّى يَكُونَ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. • فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ) أَي: كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَدَّ: (الْمُصْحُوبُ) نَفَتْ لِإِمْكَانِ.

الأمر التادير إذ النسب يُختاط له ويُكتفى فيه بمجرود الإمكان فتأمل له ليندفع به ما وقع هنا لإسراح وغيره فيلحق الثاني بذی العدة؛ لأنه يُكتفى في الإلحاق بمجرود الإمكان ويلزم من لحوقه به توقُّف انقضاء العدة على وضعه. (وتقتضي) العدة (بميت) لإطلاق الآية (لا علة)؛ لأنها تُسمى

☐ قوله: (إذا النسب إلخ) علة للتي. ☐ قوله: (لإسراح إلخ) ومنهم الأسنى والمُعنى كما أشرنا إليه.
☐ قوله: (وحيث فيلحق إلخ) مُجرَّد تأكيد لما قبله قال سم قوله وحيث إلخ، ثم قوله: ويلزم إلخ هذا وإن قُرب من جهة المعنى كيف يسوغ من جهة الثقل حتى يُجزم باعتماده، ثم قال بعد سؤي عبارة الروضة والروض ما نصه: فهذا كله صريح في أنه إذا كان بين الولدين ستة أشهر لا يلحق الثاني ولا يتوقف انقضاء العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وإن كان مُشكِلاً فليُتأمل نعم يمكن أن مراد الروضة وغيرها بأن بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء أو الإستدخال ويكون سكوته عن ذلك لظهور إرادته اهـ.
☐ قوله (سني) (بميت) أي: بوضع ولد ميت ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض إلا بوضعه لمعوم الآية كما أفتى به الشهاب الزملي رحمته الله تسكن نهاية ومُعني قال ع ش قوله لم تنقض إلا بوضعه أي ولو خافت الرضا اهـ.

☐ قوله: (وحيث فيلحق الثاني إلخ)، ثم قوله ويلزم من لحوقه به توقُّف انقضاء العدة على وضعه أقول هذا وإن قُرب من جهة المعنى كيف يسوغ من جهة الثقل حتى يُجزم باعتماده وعبارة الروضة في هذه المسألة فإن كان بينهما ستة أشهر فصاعداً فالثاني حمل آخر اهـ ومن لازم كونه حملاً آخر أن لا يتوقف انقضاء العدة على وضعه، ثم قال في الروضة قرع علق طلاقها بالولادة فولدت ولدين فإن كان بينهما دون ستة أشهر لحقه وطلقت بالأول وانقضت عدتها بالثاني وإن كان بينهما ستة أشهر فأكثر طلقت بولادة الأول، ثم إن كان الطلاق بائناً لم يلحقه الثاني؛ لأن الملوقة به لم يكن في نكاح وإن كان رجعياً بُني على أن السنين الأربع هل تُعتبر من وقت الطلاق أي وهو الأصح كما يأتي في المتن أم من انصرام العدة إن قلنا بالأول لم يلحقه وإن قلنا بالثاني لحقه إذا أثبت به لدون أربع سنين من ولادة الأول وتقتضي العدة بوضعه سواء لحقه أم لا لا حتمال وطء الشبهة بعد البينة كذا قاله ابن الصباغ اهـ. وعبارة الروض في الشق الثاني من هذا الفرع وإن كان بينهما ستة أشهر لم يلحقه الثاني إن كانت بائناً، وكذا أي لا يلحقه الثاني إن كانت رجعية وانقضت به العدة اهـ، ثم ذكر في الروضة في مسألة ما لو ولدت ثلاثة أولاد ما يوافق ذلك فهذا كله صريح في أنه إذا كان بين الولدين ستة أشهر في مسألة لا يلحق الثاني ولا يتوقف انقضاء العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وإن كان مُشكِلاً فليُتأمل فإن قلت قياس ما ذكر في فرع الروضة المذكور توقُّف انقضاء العدة في مسألة على وضع الثاني وإن لم يلحقه قلت لا؛ لأنه إنما انقضت به العدة في فرع الروضة لتأخر الشروع فيها عن وضع الأول فتقتضي بالثاني بخلافه في مسألة فإن الشروع فيها سبق وضع الأول والثاني غير لاجبي به كما استُفيد من فرع الروضة فلا يتوقف انقضاؤها عليه فليُتأمل نعم يمكن أن مراد الروضة وغيرها بأن بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء أو الإستدخال ويكون سكوته عن ذلك لظهور إرادته.

ذَمًّا لَا حَمْلًا وَلَا يُقَالُ كَوْنُهَا أَصْلَ آدَمِيٍّ (و) تَنْقُضِي (بِمُعْضَمِهَا فِيهَا صُورَةُ آدَمِيٍّ خَفِيَّةٌ) عَلَى غَيْرِ الْقَوَابِلِ (أَخْبَرَ بِهَا) بِطَرِيقِ الْجَزْمِ أَهْلَ الْخَبْرَةِ وَمِنْهُمْ (الْقَوَابِلُ)؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تُسَمَّى حَمْلًا وَعَبَّرُوا بِأَخْبَرَ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَطٌ لَفْظُ شَهَادَةٍ إِلَّا إِذَا وَجَدْتَ دَعْوَى عِنْدَ قَاضٍ أَوْ مُحْكَمٍ وَإِذَا اكْتَفَى فِي الْإِخْبَارِ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاطِنِ فَلْيُكْتَفَ بِقَابِلَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لِمَنْ غَابَ زَوْجُهَا فَأَخْبَرَهَا عَذْلٌ بِمَوْتِهِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بَاطِنًا (لِأَنَّ لَمْ يَكُنْ) فِيهَا (صُورَةُ) خَفِيَّةٌ (و) لَكِنْ (قُلْنَ) أَيِ الْقَوَابِلِ مِثْلًا لَا مَعَ تَرْوِْدٍ (هِيَ أَصْلُ آدَمِيٍّ) وَلَوْ بَقِيَتْ تَخَلَّقَتْ (انْقَضَتْ) الْعِدَّةُ بِرُضْعِهَا أَيْضًا (عَلَى الْمَذْهَبِ) لَيَقْبُضَنَّ بِرَأْيِ الرَّجْمِ بِهَا كَالَّذِينَ هَلْ أَوَّلَى وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَدَ بِهَا فِي الرُّقَّةِ وَأَثْمَةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ مَدَارَهِمَا عَلَى مَا يُسَمَّى وَلَدًا. (فَرَعَ): اخْتَلَفُوا فِي التَّسَبُّبِ لِاسْقَاطِ مَا لَمْ يَصِلْ لِيَحْدُ نَفْخُ الرُّوْحِ فِيهِ وَهُوَ يَأْتِي وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَالَّذِي يُتَّخَذُ وَفَاقًا لِابْنِ الْعِمَادِ وَغَيْرِهِ الْحَرَمَةُ وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ جَوَازُ الْعَزْلِ لِوُضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمَنِيَّ حَالُ تَزْوُلِهِ مُحْضٌ جَمَادٍ لَمْ يَتَهَيَّأَ لِلْحَيَاةِ بِرُجُوهِ بِخِلَافِهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ فِي الرَّجْمِ وَأَخْبَرَهُ فِي مَبَادِيِ التَّخَلُّقِ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْأَمَارَاتِ، وَفِي حَدِيثٍ مُسْلَمٍ (أَنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً) أَيِ ابْتِدَاؤُهُ كَمَا مَرَّ فِي الرَّجْمَةِ وَبِحَرْمِ اسْتِعْمَالِ مَا يَقْطَعُ الْحَبْلَ

• قَوْلُهُ: (عَلَى غَيْرِ الْقَوَابِلِ) الْمُنَاسِبُ لِمَا بَعْدَهُ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (بِطَرِيقِ الْجَزْمِ)، فَلَوْ شَكَّتِ الْقَوَابِلُ فِي أَنَّهَا أَصْلُ آدَمِيٍّ لَمْ تَنْقُضْ بِوَضْعِهَا قَطْعًا وَقَوْلُ الْقَوْلِ قَوْلُ الْمَرَاةِ يَمِينُهَا فِي أَنَّهَا انْقَطَعَتْ فَكَذَا مَا تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ سِوَاةِ أَكْذَابِهَا الزَّوْجِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمَنَةٌ فِي الْعِدَّةِ وَلِأَنَّهَا تُصَدِّقُ فِي أَصْلِ السَّقْطِ فَكَذَا فِي صِفَتِهِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا وَجَدْتَ الْإِخ) فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ شَهَادَةِ الْقَوَابِلِ وَلَا بُدَّ مِنْ عَدَالَتِهِنَّ كَمَا فِي سَائِرِ الشَّهَادَاتِ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ مِنْ قَبُولِ الْفَاسِقَاتِ مِنْهُنَّ م ر اهـ سَمِ.

• قَوْلُهُ: (فَلْيُكْتَفَ بِقَابِلَةٍ) أَيِ: امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (لِمَنْ غَابَ الْإِخ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ أَنْ تَتَزَوَّجَ الْإِخ وَالْجُمْلَةُ مَقُولُ الْقَوْلِ. قَوْلُهُ: (بَاطِنًا) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَحَلَّ الْإِكْتِضَاءِ بِقَابِلَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاطِنِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِظَاهِرِ الْحَالِ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعٍ مِنَ النِّسَاءِ أَوْ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَرْحَ الرُّوْضِ أَنَّهُ صَرَّحَ بِالْأَرْبَعِ بِالنِّسْبَةِ لِلظَّاهِرِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (خَفِيَّةٌ) جِبَارَةٌ الْمُغْنِي لَا ظَاهِرَةٌ وَلَا خَفِيَّةٌ اهـ.

• قَوْلُهُ: (أَيِ الْقَوَابِلِ مِثْلًا) أَيِ: أَوْ رَجُلَانِ، فَلَوْ أَخْبَرَتْ بِذَلِكَ وَاحِدَةٌ حَلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَاطِنًا اهـ حَلَمِي. قَوْلُهُ: (تَخَلَّقَتْ) أَيِ: تَصَوَّرَتْ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّخَذُ الْإِخ) سَيَاتِي فِي النِّهَايَةِ فِي أَثْمَاتِ الْأَوْلَادِ خِلَافُهُ، وَقَوْلُهُ: وَأَخْبَرَهُ فِي مَبَادِيِ التَّخَلُّقِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ قَبْلَ ذَلِكَ وَعُمُومُ كَلَامِهِ الْأَوَّلِ يُخَالِفُهُ، وَقَوْلُهُ: مِنْ أَضْلِهِ أَيِ أَمَّا مَا يَتَّطَلَّى الْحَمْلَ مَدَّةً وَلَا يَقْطَعُهُ مِنْ أَضْلِهِ فَلَا يَحْرُمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِمَنْزِلِ كَثْرِيَّةٍ وَلَيْدٍ لَمْ يَكُنْ أَيْضًا وَلَا كَثْرَةُ اهـ ع ش.

• قَوْلُهُ: (عَلَى غَيْرِ الْقَوَابِلِ) مَلَّا قَالَ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ أَخْبَرَ بِهَا أَهْلَ الْخَبْرَةِ الْإِخ. قَوْلُهُ: (وَعَبَّرُوا بِأَخْبَرَ) لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَفْظُ شَهَادَةٍ إِلَّا الْإِخ) فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ شَهَادَةِ الْقَوَابِلِ وَلَا بُدَّ مِنْ عَدَالَتِهِنَّ كَمَا فِي سَائِرِ الشَّهَادَاتِ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ مِنْ قَبُولِ الْفَاسِقَاتِ مِنْهُنَّ م ر. قَوْلُهُ: (وَإِذَا اكْتَفَى فِي الْإِخْبَارِ الْإِخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

من أصله كما صرح به كثيرون وهو ظاهر (ولو ظهر في عِدَّةِ أَقْرَاءٍ أو أشهرٍ أو بعدَها (حملٌ للزوج اعتُذِرَ بوضعه)؛ لأنَّه أقوى بدَلَاتِهِ على البراءة قطعاً. (ولو ارتأَتْ) أي شكَّت في أنَّها حائِلٌ لوجودِ نحوِّ يَقلُّ أو حَرَكةٍ (فيها) أي العِدَّةُ بأقْرَاءٍ أو أشهرٍ (لم تنكح) آخرَ بعدَ الأقْرَاءِ أو الأشهرِ (حتى تَزالَ الرِّيةُ) بأمارَةٍ قويَّةٍ على عدمِ الحملِ ويُزجَعُ فيها للقَوَائِلِ وذلك؛ لأنَّ العِدَّةَ قد لَزِمَتْها يَيقينٌ فلا تخرُجُ عنها إلا بيقينٍ فإنَّ نَكَحَتْ مُرْتَابَةً فَباطِلٌ كذا عَبراً به قال الإِسْنَوِيُّ والمُرادُ باطلٌ ظاهراً فإنَّ بَأنَّ عدمَ الحملِ فالقياسُ الصَّحُّ كما لو باعَ مالٌ أبيه ظاناً حيَّاته فبَأنَّ مَتَّماً انتهى وكونُ القياسِ ذلك واضحٌ كما قدَّمته مع زيادةِ فُرُوعٍ ويَبيِّنُ في بحثٍ أَركانِ النِّكاحِ ومِمَّا يُصرَحُ به ما يَأتي في زوجةِ المفقودِ المَبْطِلِ

• فَوَدَّ: (أو بَعْدَها) كما قاله الصَّيْمَرِيُّ اهْ نِهَايةً زَادَ الْمُعْنَى وَإِنْ أَفْتَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ خِلَافَهُ اه.

• فَوَدَّ: (لأنَّه أقوى) إلى قولِهِ كذا عَبرَ به في التَّهَاقُوتِ والمُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِدَلَالَتِهِ) أي: بِسَبَبِ دَلَالَتِهِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (قطعاً) أي: بِخِلَافِ الْأَقْرَاءِ وَالْأَشْهُرِ نِهَايةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (في أَنَّهَا الْخ) فيه مع قولِ العِتيِّ فيها تَعَلَّقَ الْجَائِزِينَ بِعَامِلٍ وَاحِدٍ بِدُونِ اتِّبَاعِ عِبَارَةِ الْمُعْنَى أَيْ شَكَّتْ فِيهَا أَيْ الْعِدَّةُ بِأَنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهَا الْحَمْلُ بِأَمَارَةٍ وَإِنَّمَا اِزْتَابَتْ بِتَقْلٍ أَوْ حَرَكَتٍ تَجِدُهَا وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. • فَوَدَّ: (فَيُزَجَعُ فِيهَا) أي: فِي زَوَالِ الرِّيةِ وَالتَّائِيَةِ بِاخْتِيَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الصَّيْمَرَ لِلْأَمَارَةِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا بِيَقِينٍ) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ السَّابِقُ بِأَمَارَةٍ قَوِيَّةٍ الْخ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَقِينِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْقَوِيَّ. • فَوَدَّ: (فَبَاطِلٌ) وَإِنْ بَأنَّ أَنْ لَا حَمْلَ نِهَايةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَإِنْ بَأنَّ الْخ أَي خِلَافاً لِابْنِ حَجَّ وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَ ابْنُ حَجَّ وَوَجَّهَهُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمَقْذُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ اه. • فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُصْرَحُ بِهِ الْخ)، وَفِي كَلَامِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً وَفَرَّقَ م ر بِأَنَّ الشَّكَّ هُنَا أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الرِّيةِ لِسَبَبِ ظَاهِرٍ فَكَانَ أَقْوَى أَتَتْهُ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ أَنَا أَوَّلًا فَإِنَّ أَقْوَيَّتَهُ بَعْدَ تَسْلِيحِهَا لَا تُفِيدُ مَعَ كَوْنِ قَاعِدَةِ الْمَقْذُودِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهَا بِنَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَنَاقِبَةً مَا يُؤَثِّرُ هَذَا السَّبَبُ الظَّاهِرُ التَّرْدُّدُ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَهَذَا لَا يُقَادِرُ الْحُكْمَ بِبَقَاءِ النِّكَاحِ شَرْعاً اه سم. • فَوَدَّ: (مَا يَأتِي فِي زَوْجَةِ الْمَقْذُودِ الْخ) أي: فِي الْفَصْلِ الثَّالِي، وَقَوْلُهُ: الْمَبْطِلُ صِفَةٌ مَا يَأتِي اه كُرْدِي.

• فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُصْرَحُ بِهِ الْخ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا فِي الرُّوْضِ كَغَيْرِهِ فِي الْبَابِ الثَّانِي فِي اجْتِمَاعِ عِدَّتَيْنِ فِيمَا إِذَا وَطَّئَتْ الْمُطْلَقَةُ فِي الْعِدَّةِ بِشَبْهَةٍ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا وَتَعَلَّقَ الْحَقُّ الْقَائِفُ فَهَئِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ تَنَقَّضِي عِدَّةُ أَحَدِهِمَا بِوَضْعِهِ، ثُمَّ تَعَلَّقَ لِأَخَرِ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَايِنًا فَتَنَكَّحَهَا الزَّوْجُ مَرَّةً وَاجِدَةً قَبْلَ الْوَضْعِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يُحْكَمْ بِصِحَّتِهِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ فِي عِدَّةِ الثَّانِي فَإِنْ بَأنَّ بَعْدَ بِالْقَائِفِ أَنَّهَا فِي عِدَّتِهِ صَحَّ كَمَا صَحَّتْ رَجَعَتُهُ اخْتِيَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ نَكَحَهَا الْوَاطِئُ بِشَبْهَةٍ قَبْلَ الْوَضْعِ لَمْ يَصِحَّ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهَا فِي عِدَّةِ الزَّوْجِ حَيْثُ، وَكَذَا إِنْ نَكَحَهَا بَعْدَهُ فِي بَاقِي عِدَّةِ الزَّوْجِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ لِذَلِكَ، فَلَوْ بَأنَّ فِي هَذِهِ بِالْقَائِفِ أَنَّ الْحَمْلَ مِنَ الزَّوْجِ صَحَّ اخْتِيَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَاتْنَاهَا حَالَةَ النِّكَاحِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي عِدَّتِهِ إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يَزِيدُ عَلَى مَا فِي مَسْأَلَتِنَا مِنْ احْتِمَالِ أَنَّهَا غَيْرُ مُعْتَذَرَةٍ بِالْكُلِّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَمِمَّا صَرَّحَ بِهِ مَا يَأتِي فِي زَوْجَةِ الْمَقْذُودِ الْخ) فَرَّقَ م

لِكَوْنِ الْمَانِعِ فِيهَا وَهُوَ التَّكَاحُ الْمُحَقَّقِي الَّذِي الْأَصْلُ بِقَاوُهُ أَقْوَى الْفَرْقِ بِأَنَّ الشَّكَّ هُنَا فِي جِلِّ الْمُنْكَوْحَةِ وَبِأَنَّ الْعِدَّةَ لَرِمَتْهَا هُنَا ظَاهِرًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ عَقْلَةٌ عَمَّا ذَكَرُوهُ فِيهَا مِنْ النَّظَرِ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ الشَّكِّ فِي جِلِّهَا وَقُوَّةُ التَّكَاحِ الْمَانِعِ لِذَلِكَ ظَاهِرًا (أَوْ) ارْتَابَتْ (بَعْدَهَا) أَيِ الْعِدَّةِ (وَبَعْدَ يَكَاحٍ) لِأَخَرٍ (اسْتَمَرَّ) التَّكَاحُ لِوُقُوعِهِ صَحِيحًا ظَاهِرًا فَلَا يَطْلُ إِلَّا بِقِيَمَيْنِ (إِلَّا أَنْ قَلِدَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ) إِمْكَانِ الْعُلُوقِ بَعْدَ (عَقْدِهِ) فَلَا يَسْتَمِرُّ لِتَحَقُّقِ الْمُبْطِلِ حِينَئِذٍ فَيُخْصَكُم بِبُطْلَانِهِ وَبِأَنَّ الْوَلَدَ لِلْأَوَّلِ إِنْ أَمَكْنَ كَوْنُهُ مِنْهُ أَمَّا إِذَا وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ فَالْوَلَدُ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ فِرَاشَهُ نَاجِزٌ وَنِكَاحُهُ قَدْ صَحَّ ظَاهِرًا فَلَمْ يُنْظَرْ لِإِمْكَانِهِ مِنَ الْأَوَّلِ لِقَلَّا يَطْلُ مَا صَحَّ بِمُجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ وَهَلْ يُغْتَبَرُ هُنَا لَعُظْمَةُ يُحْتَمَلُ لَا إِحْتِيَاطًا لِلنَّسَبِ التَّاجِزِ لِإِمْكَانِهِ وَكَالثَّانِي فِيمَا ذُكِرَ وَطءُ الشُّبْهَةِ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَيُلْحَقُهُ الْوَلَدُ إِذَا أَمَكْنَ مِنْهُ وَإِنْ أَمَكْنَ مِنَ الْأَوَّلِ أَيْضًا لَا نَقْطَاعَ

فَوَدَّ: (لِكَوْنِ الْمَانِعِ الْخ) حِلَّةٌ لِلْإِبْطَالِ، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ أَيِ الْمَانِعِ فِي زَوْجَةِ الْمَقْهُودِ. فَوَدَّ: (أَقْوَى) هُوَ خَبَرٌ كَوْنِ أِهْ سَم. فَوَدَّ: (الْفَرْقِ الْخ) مَفْعُولُ الْمُبْطِلِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ لِلْفَرْقِ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُبْطِلِ أَمْ فَلَعَلَّ نُسْخَ الشَّرْحِ مُخْتَلِفَةٌ. فَوَدَّ: (بِأَنَّ الشَّكَّ الْخ) أَيِ: وَهُوَ مِنْ مَوَانِعِ التَّكَاحِ. فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِدَّةِ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخ) أَيِ: إِنْطَالَ الْفَرْقِ نَائِبٌ؛ لِأَنَّ الْخَ الْكُرْدِيُّ. فَوَدَّ: (مِنْ هَذَيْنِ) أَيِ: الْفَرْقَيْنِ. فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ: زَوْجَةِ الْمَقْهُودِ وَالثَّرَادُ بِالتَّكَاحِ نِكَاحُ الْمَقْهُودِ. فَوَدَّ: (فِي جِلِّهَا) أَيِ: جِلِّ زَوْجَةِ الْمَقْهُودِ لِزَوْجٍ آخَرَ. فَوَدَّ: (وَقُوَّةُ التَّكَاحِ) عَطْفٌ عَلَى الشَّكِّ. فَوَدَّ: (الْمَانِعِ) أَيِ: الشَّكِّ لِذَلِكَ أَيِ لِحِلِّ زَوْجَةِ الْمَقْهُودِ لِأَخَرٍ. فَوَدَّ: (ظَاهِرًا) أَيِ: إِذَا الْأَصْلُ بَقَاءُ التَّكَاحِ الْأَوَّلِ. فَوَدَّ: (أَيِ الْعِدَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْحَاصِلُ) فِي الْمُنْعِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَهَلْ يُغْتَبَرُ) إِلَى (وَكَالثَّانِي) وَإِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ لَا تَخْتَرُ فَلَا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ. فَوَدَّ: (إِنْ أَمَكْنَ الْخ) هَلْ هُوَ رَاجِعٌ أَيْضًا لِلْحُكْمِ بِبُطْلَانِهِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُ مِنَ الْأَوَّلِ صَحَّ التَّكَاحُ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ قُبَيْلَ الْفَضْلِ فَيُؤَيِّدُ مَنَعِيَّ عَنْهُمَا أِهْ سَم وَسَنَذَكُرُ عَنْ الْمُنْعِيِّ وَالنِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ شَرْحِ الرُّوْضِ، وَقَوْلُهُ: مِنْ الْأَوَّلِ أَيِ وَلَا مِنْ الثَّانِي كَمَا هُوَ الْفَرْضُ. فَوَدَّ: (مَا صَحَّ) أَيِ: التَّكَاحُ الثَّانِي. فَوَدَّ: (وَهَلْ يُغْتَبَرُ الْخ) قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ مِنْ إِمْكَانِ الْعُلُوقِ بَعْدَ عَقْدِهِ الْجَزْمُ بِإِغْتِيَابِهَا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ وَالْمُنْهَجِ. فَوَدَّ: (لَعُظْمَةُ) أَيِ: لِلْوَطءِ أَوْ الْإِسْتِغْثَالِ. فَوَدَّ: (يُحْتَمَلُ لَا) أَيِ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ. فَوَدَّ: (وَكَالثَّانِي) أَيِ: التَّكَاحُ الثَّانِي. فَوَدَّ: (فَيُلْحَقُهُ) أَيِ: الْوَاطِئُ بِشُبْهَةِ أِهْ سَم. فَوَدَّ: (إِنْ أَمَكْنَ مِنْهُ) أَيِ: بِأَنَّ آتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ مِنَ الْوَطءِ.

رَبَّانَ الشَّكِّ هُنَا أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الرِّبِّيَةِ لِسَبَبِ ظَاهِرٍ فَكَانَ أَقْوَى أَمْ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ أَمَّا أَوَّلًا فَإِنَّ أَقْوَيْتَهُ بَعْدَ تَسْلِيمِهَا لَا تُفِيدُ مَعَ كَوْنِ قَاعِدَةِ الْمَقْهُودِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهَا بِنَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَنَاقِيَةٌ مَا يُؤَثِّرُ هَذَا السَّبَبُ الظَّاهِرَ التَّرَدُّدُ فِي انْتِزَاعِ الْعِدَّةِ وَهَذَا لَا يَقَاوِمُ الْحُكْمَ بِبَقَاءِ التَّكَاحِ شَرْعًا. فَوَدَّ: (أَقْوَى) هُوَ خَبَرٌ كَوْنُ. فَوَدَّ: (إِنْ أَمَكْنَ الْخ) هَلْ هُوَ رَاجِعٌ لِلْحُكْمِ أَيْضًا بِبُطْلَانِهِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُ مِنَ الْأَوَّلِ صَحَّ

النكاح والعدَّة عنه ظاهرًا (أو ارتأيت) بعدها قبل نكاح فلتصير نذبا وإلا كره وقيل وجوبا (لِزَوَالِ الزَّيْءِ) احتياطًا (لِإِنْ نَكَحْتَ) ولم تصير لذلك (فالمذهب عدم إبطاله) أي النكاح (في الحال)؛ لأننا لم نتحقق المُبطل (لِإِنْ عَلِمَ مَقْتَضِيهِ) أي البطلان بأنْ وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِمَّا مَرَّ (أَبْطَلْنَاهُ) أي حكمتنا ببطلانه لِتَبَيُّنِ فْسَادِهِ وإلا فلا ولو راجعها وقت الزَّيْءِ وَقَفَتِ الرِّجْعَةُ فَإِنْ بَانَ حَمْلٌ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا. (ولو أبانها) أي زوجته بخُلْعٍ أو ثلاثٍ ولم ينفِ الحمل (فولدت لأربعِ سنين) فأقلُّ ولم تَزَوَّجْ بغيره أو تَزَوَّجَتْ بغيره ولم يُمكنْ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنَ الثَّانِي (لِحَقِّهِ) وبأنْ وجوبُ سُكْنَاهَا ونفقتها وإنْ أَقْرَتْ بانقضاءِ العِدَّةِ لِقِيَامِ الْإِمْكَانِ إِذْ أَكْثَرَ مُدَّةَ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سِنِينَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ وَابْتِدَآؤُهَا مِنْ وَقْتِ إِمْكَانِ الْوَطْءِ قَبْلَ الْفِرَاقِ فإِطْلَاقُهُمْ أَنَّهُ مِنَ الطَّلَاقِ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَارَنَتْهُ الْوَطْءُ بِتَنْجِيزٍ أَوْ تَعْلِيلٍ وَالحَاصِلُ أَنَّ الْأَرْبَعَ مَتَى حُسِبَ مِنْهَا لَخْطَةُ الْوَطْءِ أَوْ لَخْطَةُ الْوَضْعِ كَانَ لَهَا حَكْمٌ مَا دُونَهَا وَمَتَى زَادَ عَلَيْهَا كَانَ لَهَا حَكْمٌ مَا فَوْقَهَا وَلَمْ

فُودَ: (مِمَّا مَرَّ) أي: مِنْ إِمْكَانِ الْهَلْوِ بَعْدَ الْعَقْدِ. فُودَ: (وَالْأَفْلَا) أي: وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ مُقْتَضَى الْبُطْلَانِ بِأَنْ بَانَ عَدَمُ الْحَمْلِ أَوْ وَلَدَتْهُ لَيْسَتْ أَشْهُرٌ فَأَكْثَرَ فَلَا يُبْطَلُ وَالْوَلَدُ لِلثَّانِي وَإِنْ أَمْكَنَ كَوْنُهُ مِنَ الْأَوَّلِ أَيْضًا جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ عَلِمَ انْتِفَاؤُهُ لَمْ يُبْطَلْ وَلِحَقِّ الْوَلَدِ الثَّانِي أَوْ عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ أَوْ اِزْتَابَتْ بَعْدَهَا أَيْ الْعِدَّةُ سَنَ صَبَرٍ عَنِ النِّكَاحِ لِزَوَالِ الزَّيْءِ فَإِنْ نَكَحْتَ قَبْلَ زَوَالِهَا أَوْ اِزْتَابَتْ بَعْدَ نِكَاحِ الْآخِرِ لَمْ يُبْطَلْ أَيْ النِّكَاحُ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ظَاهِرًا إِلَّا أَنْ تَلِدَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ إِمْكَانِ هَلْوِ بَعْدَ عَقْدِهِ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ عَقْدِ قَبْلُ بَطْلَانِهِ وَالْوَلَدُ لِلأَوَّلِ إِنْ أَمْكَنَ كَوْنُهُ مِنْهُ بِخِلَافِ إِذَا وَلَدَتْ لَيْسَتْ أَشْهُرٌ فَأَكْثَرَ فَالْوَلَدُ لِلثَّانِي وَإِنْ أَمْكَنَ كَوْنُهُ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ: (وَقَفَتِ الرِّجْعَةُ) أي: فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ قُرْبَانُهَا وَغَيْرُهُ أَوْ ش.

فُودَ: (بِخُلْعٍ أَوْ ثَلَاثٍ) أي: أَوْ غَيْرِهِمَا أَوْ مُغْنِي. فُودَ: (وَلَمْ يُمكنْ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنَ الثَّانِي) أَمَا إِذَا أَمْكَنَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَلْحَقُ الْأَوَّلُ كَمَا سَيَأْتِي مُغْنِي. فُودَ: (وَجُوبُ سُكْنَاهَا الْخ) أي: إِلَى الْوِلَادَةِ. أَوْ: (وَأَنْ أَقْرَتْ الْخ) خَابَةً رَاجِعَةً لِلْمَتْنِ وَالشَّرْحِ مَعًا. فُودَ: (بِالْإِسْتِقْرَاءِ) وَحُكْمِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ جَارَتُنَا امْرَأَةٌ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ امْرَأَةٌ صِدْقِي وَزَوْجُهَا رَجُلٌ صِدْقِي حَمَلَتْ ثَلَاثَةَ أَبْطَنٍ فِي ثِنْتِي عَشْرَةَ سَنَةً كُلُّ بَطْنٍ فِي أَرْبَعِ سِنِينَ، وَقَدْ رَوَى هَذَا عَنْ غَيْرِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقِيلَ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ حَمَلَتْ بِهِ أُمُّهُ ثَلَاثَ سِنِينَ، وَفِي صِحِّهِ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ نَظَرْتُ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ أَكْثَرَ مُدَّةَ الْحَمْلِ سِتَانِ فَكَيْفَ يُخَالِفُ مَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ أَوْ مُغْنِي. فُودَ: (وَابْتِدَآؤُهَا) أي: الْأَرْبَعَ سِنِينَ. فُودَ: (قَبْلَ الْفِرَاقِ) أي: قُبَيْلَهُ أَوْ مُغْنِي. فُودَ: (فَإِطْلَاقُهُمْ) أي: أَكْثَرَ الْأَصْحَابِ أَوْ مُغْنِي. فُودَ: (إِذَا قَارَنَتْهُ) أي: الطَّلَاقُ.

فُودَ: (بِتَنْجِيزٍ أَوْ تَعْلِيلٍ) كَتَمَلْتِي بِالْفِرَاقِ أَوْ سَمِ أَوْ قَوْلٍ أَوْ بِقَارَنَتْهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِذَا وَقَعَ أَيْ الطَّلَاقُ مَعَ الْإِنْزَالِ بِالتَّجْزِيزِ اتِّفَاقًا أَوْ بِالتَّعْلِيلِ أَوْ: (أَوْ لَخْطَةُ الْوَضْعِ) لِمَنْعِ الْهَلْوِ فَقَطْ.

النِّكَاحُ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ قُبَيْلَ الْفَضْلِ فَهُوَ مِنْفِي عَنْهَا. فُودَ: (بِتَنْجِيزٍ أَوْ تَعْلِيلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفِرَاقِ.

يَنْظُرُوا هُنَا لِغَلْبَةِ الْفَسَادِ عَلَى النَّسَاءِ؛ لِأَنَّ الْفِرَاشَ قَرِيبَةٌ ظَاهِرَةٌ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ انْقِطَاعُهُ مَعَ الْإِحْتِيَاظِ
لِلْأَنْسَابِ بِالْإِكْتِفَاءِ فِيهَا بِالْإِمْكَانِ (أَوْ) وَلَدَتْ (لَاكْثَرَ) مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِمَّا ذُكِرَ (فَلَا) يُلْحَقُهُ
لِعَدَمِ الْإِمْكَانِ وَذُكِرَتْ تَتَمِيمًا لِلتَّقْسِيمِ فَلَا تَكْرَارَ فِي تَقْدِيمِهَا فِي اللَّعَانِ. (وَلَوْ طَلَّقَ) هَا (رَجَعًا)
فَأَتَتْ بِوَلَدٍ لِأَرْبَعِ سِنِينَ لِحَقِّهِ وَبِأَنَّ وَجُوبَ نَفَقَتِهَا وَسُكْنَاهَا أَوْ لَأَكْثَرَ فَلَا وَحْدَافَ هَذَا لِعَلِمِهِ
مِمَّا قَبْلَهُ بِالْأُولَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْبَائِنِ فِيهِ الرِّجْعِيَّةُ الَّتِي هِيَ زَوْجَةٌ فِي أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ
أُولَى (وَخَبِثَتِ الْمُدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ) إِنْ قَارَنَتْهُ الْوُطْءُ وَالْأَمِنْ إِمْكَانِ الْوُطْءِ قَبْلَهُ وَحْدَافَ هَذَا مِنْ
الْبَائِنِ لِعَلِمِهِ مِمَّا هُنَا بِالْأُولَى لِأَنَّهُ إِذَا حَسِبَ مِنَ الطَّلَاقِ مَعَ أَنَّهَا فِي حَكْمِ الزَّوْجَةِ فَالْبَائِنُ أُولَى
وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ خِلَافٌ فِي الرِّجْعِيَّةِ فَقَطْ كَمَا قَالَ (وَلَوْ قَوْلُ) ابْتِدَائُهَا (مِنْ انْصِرَامِ الْعِدَّةِ)؛ لِأَنَّهَا
كَالْمُكُوحَةِ وَبِمَا قَرَّرْتَهُ فِي عِبَارَتِهِ يُعْلَمُ زَيْفُ مَا اغْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهَا وَأَنَّهَا مِنْ مَحَابِسِ عِبَارَاتِهِ
الْبَلِيغَةِ لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْحَذَفِ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ وَمِنْ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ

• قَوْلُهُ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَيِ: مِنَ الطَّلَاقِ إِنْ قَارَنَتْهُ الْوُطْءُ وَالْأَمِنْ وَقَبْلَ إِمْكَانِ الْعُلُوقِ قَبْلَهُ أَوْ مُنْفِي.
• قَوْلُهُ: (وَذُكِرَتْ) أَيِ: مَسْأَلَةُ الْوِلَادَةِ لِأَكْثَرَ. • قَوْلُهُ: (فِي تَقْدِيمِهَا) أَيِ: مَعَهُ. • قَوْلُهُ: (فَأَتَتْ بِوَلَدٍ) إِلَى
قَوْلِهِ وَحْدَافَ هَذَا فِي الْمُنْفِي. • قَوْلُهُ: (لِأَرْبَعِ سِنِينَ) أَيِ: فَأَقَلُّ. • قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّ وَجُوبَ نَفَقَتِهَا الْخ) أَيِ:
وَأَنَّ الْمَرْأَةَ مُعْتَدَّةٌ إِلَى الْوُضْعِ حَتَّى يَثْبُتَ لِلزَّوْجِ رَجْعَتُهَا أَوْ مُنْفِي. • قَوْلُهُ: (وَحْدَافَ هَذَا) أَيِ: تَفْصِيلُ
الْوِلَادَةِ بِقَوْلِهِ فَأَتَتْ الْخ. • قَوْلُهُ: (لِعَلِمِهِ مِمَّا قَبْلَهُ الْخ) هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي قَوْلِهِ أَوْ لَأَكْثَرَ فَلَا أَوْ سَمِ الْقَوْلِ
عَدَمُ الظُّهُورِ مُتَّجَةً لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِذَهْوِ الْأُولَوِيَّةِ، وَأَمَّا أَضْلُ الْعِلْمِ فَظَاهِرٌ أَوْ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (قَبْلَهُ)
أَيِ: الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَخِلَافَ) إِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقَوْلُهُ: (عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْنِ) إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ:
(كَأَنَّ كَانَ بِمَسَافَةِ الْقَضْرِ). • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ: قَوْلُهُ حُسِبَتِ الْمُدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِذَا حَسِبَ)
الْأُولَى الثَّانِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيِ: الرِّجْعِيَّةُ. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّهَا) أَيِ: وَيُعْلَمُ أَنَّهَا أَوْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (مِنْ)
الْحَذَفِ مِنَ الْأَوَّلِ الْخ) وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْإِحْتِيَاظِ.

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (أَوْ لَأَكْثَرَ فَلَا) قَالَ فِي الزَّوْجِ بَعْدَ هَذَا، وَقَدْ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ أَوَّلًا بِمَا إِذَا طَلَّقَهَا بَائِنًا أَوْ
رَجْعيًا أَوْ فَسَخَّ نِكَاحَهَا مَا نَصَّ: لَكِنْ إِنْ أَدْعَتْ أَنَّهُ حَصَلَ تَجْدِيدُ فِرَاشِ بَرَجْعَةٍ أَوْ نِكَاحِ أَيِ أَوْ وَطْءِ شُبْهَةٍ
كَمَا فِي شَرْحِهِ عَنِ الْأَصْلِ فَأَنكَرَهُ أَوْ اعْتَرَفَ وَأَنكَرَ الْوِلَادَةَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: فَإِنْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً أَوْ نَكَلَ فَحَلَقَتْ
ثَبَتَ النَّسَبُ وَلَهُ نَفْيُهُ بِاللَّعَانِ وَإِنْ نَكَلَتْ حَلَفَ الْوَلَدُ إِذَا بَلَغَ، وَأَمَّا عِدَّتُهَا فَتَقْضِي بِهِ وَإِنْ حَلَفَ أَيِ الزَّوْجِ
عَلَى التَّقْيِ وَلَمْ يَثْبُتْ مَا أَدْعَتْ أَوْ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهَا تَزْعُمُ أَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ أَوْ مِنْهُمْ ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا لَمْ
تَدَّعِ مَا ذُكِرَ لَا تَقْضِي بِهِ الْعِدَّةُ وَحَيْثُ يَثْبُتُ أَنَّ تَقْضِي الْعِدَّةَ مَعَ وَجُودِهِ أَخْذًا بِمَا حَرَّرَهُ فِي شَرْحِ
الزَّوْجِ أَنَّ الْحَمْلَ الْمَجْهُولَ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الزَّوْنِ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِهِ فَإِنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ
انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ مَعَ وَجُودِهِ كَمَا فِي حَمْلِ الزَّوْنِ الْمَعْلُومِ أَوْ. • قَوْلُهُ: (لِعَلِمِهِ مِمَّا قَبْلَهُ بِالْأُولَى) هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ
فِي قَوْلِهِ أَوْ لَأَكْثَرَ فَلَا.

وَأَنَّ هَاتَيْنِ الدَّلَاتَيْنِ مِنْ دَلَالَةِ الْفَحْوَى الَّتِي هِيَ مِنْ أَقْوَى الدَّلَالَاتِ فَتَأْمَلُهُ فَإِنْ قُلْتَ فِي الرِّجْمِيَّةِ وَجِهَ أَنَّهُ يُلْحَقُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مُدَّةٍ فَمِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ مِنَ الْمَتْنِ رَدُّ هَذَا قُلْتَ مِنْ قَوْلِهِ الْمُدَّةُ بِأَلِ الْمَهْدِيَّةِ الْمُصْرَحَةِ بِأَنَّ الْأَرْبَعَ تُغْتَبَرُ فِيهَا أَيْضًا. (وَلَوْ نَكَحَّتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ) آخَرَ أَوْ وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ (فَوُلِدَتْ لِمَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُبٍ) مِنْ إِمْكَانِ الْعُلُوقِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَمِنْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ (فَكَأَنَّهُمَا لَمْ تُنْكَحَا) وَلَمْ تُوْطَا وَيَكُونُ الْوُلْدُ لِلْأَوَّلِ إِنْ كَانَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ فَأَقْلُ مِنْ طَلَاقِهِ أَوْ إِمْكَانِ وَطْءِهِ قَبْلَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ لَانْجِصَارِ الْإِمْكَانِ فِيهِ (وَإِنْ كَانَ) وَضَعُ الْوَلَدِ (لِسِتَّةٍ) مِنَ الْأَشْهُبِ مِمَّا ذُكِرَ (فَالْوُلْدُ لِلثَّانِي) لِإِقْيَامِ فِرَاشِهِ وَإِنْ أُمِكنَ كَوْنُهُ مِنَ الْأَوَّلِ. (وَلَوْ نَكَحَّتْ) آخَرَ (فِي الْعِدَّةِ) نِكَاحًا (فَإِيْدًا)

فَوَدَّ: (وَأَنَّ هَاتَيْنِ الدَّلَاتَيْنِ) أَي: قَوْلُهُ: لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْخ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ أَمْعُ ش. فَوَدَّ: (مِنْ دَلَالَةِ الْفَحْوَى) أَي: دَلَالَةِ مَفْهُومِ الْمَوَاقِفِ الْأَوَّلَى مِنَ الْمُنْطَوِقِ أَمَّ جَمْعُ الْجَوَامِيعِ عِبَارَةٌ ش أَي مِنْ دَلَالَةِ مَفْهُومِ الْمَوَاقِفِ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الْحُكْمُ الْمُسْكُوتُ عَنْهُ مُوَافِقًا لِلْمَذْكُورِ أَم. فَوَدَّ: (بِأَلِ الْمَهْدِيَّةِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ ذِكْرِ الْمُدَّةِ فَقَطْ إِذْ لَا مُدَّةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ سَمَّ عَلَى حَجِّ أَمْرٍ شَيْدِي.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ نَكَحَّتْ) أَي: نِكَاحًا صَحِيحًا أَمَّ مُغْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ وُطِئَتْ الْخ) أَي: بَعْدَ الْعِدَّةِ أَمْعُ ش. فَوَدَّ: (بَعْدَ الْعَقْدِ) أَي: الثَّانِي. فَوَدَّ: (وَمِنْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ) الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ أَوْ بَدَلُ الْوَاوِ.

فَوَدَّ: (لِأَرْبَعِ سِنِينَ فَأَقْلُ) أَي: فَإِنْ كَانَ لِأَكْثَرِ فَهُوَ مَنفِي عَنْهُمَا وَيَصِحُّ النِّكَاحُ الثَّانِي أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ أَمَّ سَمَّ عِبَارَةٌ الْمُنْفِي وَيَأْتِي عَنْ النِّكَاحِ وَهُوَ إِنْ وَضَعَتْهُ لِأَرْبَعِ سِنِينَ لِحَقِّ الْأَوَّلِ أَوْ لِأَكْثَرِ لَمْ يُلْحَقْهُ وَحَيْثُ لَحِقَهُ فَنِكَاحُ الثَّانِي بَاطِلٌ لِجَرَيَانِهِ فِي الْعِدَّةِ وَإِذَا لَمْ يُلْحَقْهُ كَانَ مَنفِيًا عَنْهُمَا، وَقَدْ بَانَ أَنَّ الثَّانِي نَكَحَهَا حَائِلًا فَهَلْ يُحْكَمُ بِنَسَائِهِ نِكَاحَهُ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ لَا حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ زَنَاهُ أَوْ أَنَّ الشُّبْهَةَ مِنْهُ، وَقَدْ جَرَى النِّكَاحُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الصَّحَّةِ الْأَقْرَبِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الثَّانِي وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَطْلَبِ وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِ الرَّوَاثِيِّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَمْلِ الْمُنْجَبُولِ بَلْ هُوَ حَمْلٌ مُنْجَبُولٌ قِيَّاتِي فِيهِ الْجَمْعُ الْمُتَعَدِّمُ فِيهِ أَمَّ فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ. فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَي: عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ حُبِيبَتِ الْمُدَّةِ مِنَ الطَّلَاقِ. فَوَدَّ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَي: مِنْ إِمْكَانِ الْعُلُوقِ بَعْدَ الْعَقْدِ الْخ. فَوَدَّ: (لِقِيَامِ فِرَاشِهِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ كَانَ كَانَ بِمَسَافَةِ الْقَضْرِ.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ نَكَحَّتْ فِي الْعِدَّةِ فَإِيْدًا الْخ) لَوْ قَالَ كَالْمُحَرَّرِ وَلَوْ نَكَحَّتْ فَإِيْدًا كَانَ نَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ فِي الْعِدَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فَإِيْدًا، وَقَدْ يُعْتَرِزُ بِذَلِكَ عَنْ اتِّكِحَةِ الْكُفَّارِ فَاتَّهَمَ إِذَا اغْتَبَدُوا ذَلِكَ صَحِيحًا كَانَ مَحْكُومًا بِصِحَّتِهِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ أَمَّ مُغْنِي، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يُعْتَرِزُ الْخ يَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ.

فَوَدَّ: (بِأَلِ الْمَهْدِيَّةِ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ ذِكْرِ الْمُدَّةِ فَقَطْ إِذْ لَا مُدَّةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ) أَي: فَإِنْ كَانَ لِأَكْثَرِ فَهُوَ مَنفِي عَنْهُمَا وَيَصِحُّ النِّكَاحُ الثَّانِي أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ.

وهو جاهل بالعدّة أو بالتحريم وغير لنحو بُغْدِه عن العلّماء وإلا فهو زان لا نَظَرَ إليه مُطْلَقًا وكالتكاح الفاسد في تفصيله الآتي وطءُ الشبهة (فولدت للإمكان من الأول) وحده بأن ولدته لأربع سنين فأقلّ مِمَّا مَرَّ ولدون ستّة أشهر من وطءِ الثاني (لِحَقِّه وانقضت عدّتها بوضعه، ثم تعدّ) ثانيًا (للثاني)؛ لأنّ وطأه شبهة (أو) ولدت (لِلإمكان من الثاني) وحده بأن ولدته لأكثر من أربع سنين من إمكان العلوق قبل فراق الأول وليستة أشهر فأكثر من وطءِ الثاني (لِحَقِّه) وإن كان طلاق الأول رجعيًا على أحد قولين لم يُرجّحها منهما شيئًا لكن الذي اعتمده البلقيني ونقله عن نصّ الأمّ أنّه إذا كان طلاقه رجعيًا فخرّض على القاييف كما في قوله (أو) أنّ به للإمكان (منهما) بأن كان لأربع سنين من الأول وليستة أشهر فأكثر من الثاني (فخرّض على قاييف فإنّ الحقّه بأحدهما فكالإمكان منه فقط)، وقد علّم حكمه أو بهما أو توقّف أو قيّد كأن كان بتسافة القصر انتظر بلوغ الولد وانتسأبه بنفسه أمّا إذا لم يُمكن من واحد منهما كأن كان

فرد: (وهو جاهل بالعدّة إلخ) عبارة المُعْنَى بأن ظنّ انقضاء العدّة أو أنّ المُعْتَدَةَ لا يَحْرُمُ نكاحها بأن كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ بعيدًا عن العلّماء اه زاد الأسنى أو يَجُونُ نَشَأَ عليه من الصغر، ثم بلغ وأفاق فتكحّ اه. فرد: (لنحو بُغْدِه إلخ) أفهم أنّ عامة أهل مصر الذين هم بين العلّماء لا يُعْلَمُونَ في دَعْوَاهُم الجَهْلُ بالمُفْسِدِ فيكونون زناةً ومنه اغتقادهم أنّ العدّة أربعون يومًا مُطْلَقًا اه ع ش. فرد: (وإلا) أي: بأن علِمَ ذلك أو جهله ولم يُعَدِّزْ بِجَهْلِهِ. فرد: (مطلقًا) أي: سواء ولدت للإمكان منه أو لا. فرد: (وطءُ الشبهة) أي: في العدّة اه ع ش. فرد: (مِمَّا مَرَّ) أي: من طلاقه أو إمكان وطئه قَبْلَهُ. فرد: (شبهة) أي: وطءُ شبهة.

فرد (سنّي): (أو للإمكان من الثاني لِحَقِّه) أي: ثم بعد وضعه تُكْمِلُ عدّة الأول اه سم. فرد: (وإن كان إلخ) غاية. فرد: (على أحد قولين إلخ) رَجَّحَهُ م ر اه سم عبارة النهاية وإن كان طلاق الأول رجعيًا كما هو ظاهر عبارته وإن اعتمد البلقيني إلخ قال ع ش قوله وإن اعتمد البلقيني ضعیف اه. فرد: (لكن الذي اختلّته ونقله عن نصّ الأمّ أنّه إلخ) وهذا هو الظاهر اه مُعْنَى وقضية صَنِيعِ الشّارِحِ اغْتِمَادُهُ أيضًا. فرد: (إذا كان طلاقه رجعيًا) أي: وقد أتت للإمكان من انصرام العدّة كما هو معلوم اه سم. فرد: (من الأول) أي: من طلاقه أو إمكان وطئه قَبْلَهُ، وقوله: من الثاني أي من وطئه. فرد (سنّي): (على قاييف) وهو كما سيأتي آخر كتاب الدّعوى مُنْطَلِمٌ عَدْلٌ مُجَرَّبٌ اه مُعْنَى. فرد: (أو بهما إلخ) أي: أو نفاه عنهما اه مُعْنَى. فرد: (وانتسأبه بنفسه) أي: فلو لم يتسبب بعد البلوغ لم يُجَبِّرْ عليه لجواز أنّه لم يبلّ طبعه لواحد منهما اه ع ش.

فرد في (سنّي): (أو للإمكان من الثاني لِحَقِّه) أي: ثم بعد وضعه تُكْمِلُ عدّة الأول. فرد: (وإن كان طلاق الأول رجعيًا على أحد قولين إلخ) رَجَّحَهُ م ر. فرد: (أنّه إذا كان طلاقه رجعيًا) أي: وقد أتت للإمكان من انصرام العدّة كما هو معلوم.

لِدُونِ سِتَّةٍ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي وَفَوْقَ أَرْبَعٍ مِنْ نَحْوِ طَلَاقِ الْأَوَّلِ فَهُوَ مُنْفِي عَنْهُمَا وَخَرَجَ بِفَاسِدًا يَكَاحِ الْكُفَّارِ إِذَا اعْتَقَدُوا صِحَّتَهُ فَإِذَا امْتَكَنَ مِنْهُمَا فَهُوَ لِلثَّانِي بِلَا قَائِفٍ.

فصل في تداعيل المدتين

إِذَا (لَزِمَهَا فَعِدَّتَا شَخْصٍ) وَاحِدٍ (مِنْ جِنْسٍ) وَاحِدٍ (بِأَن) بِمَعْنَى كَانَ (طَلَقَ، ثُمَّ وَطِئَ) رَجْمِيَّةً أَوْ بَائِنًا (فِي عِدَّةٍ) غَيْرِ حَمَلٍ مِنْ (أَقْرَاءٍ أَوْ أَشْهَبٍ) وَلَمْ تَخْبَلْ مِنْ وَطْئِهِ (جَاهِلًا) بِأَنَّهَا الْمُطْلَقَةُ أَوْ

قَوْلُهُ: (فَهُوَ مُنْفِي عَنْهُمَا) زَادَ التَّهَابُ، وَقَدْ بَانَ أَنَّ الثَّانِي نَكَحَهَا حَامِلًا وَهَلْ يُحْكَمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ لَا حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الزَّنا، وَقَدْ جَرَى النِّكَاحُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الصُّعَةِ الْأَقْرَبِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الثَّانِي وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَطْلَبِ، وَفِيهِ الْجَمْعُ الْمَأْرُوهُ. وَكَذَا فِي سَمْعٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَمَرَّ مِثْلُهُ عَنِ الْمُغْنِيِّ قَالَ شَيْءٌ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابُ السُّؤَالِ عَنْ حَادِثِهِ هِيَ بَكْرٌ وَجُدَتْ حَامِلًا وَكُشِفَ عَلَيْهَا الْقَوَائِلُ فَرَأَوْهَا بَكْرًا هَلْ يَجُوزُ لَوْلِيَّهَا أَنْ يَزْوَجَهَا بِالْإِجْبَارِ أَمْ لَا وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا بِالْإِجْبَارِ لِاحْتِمَالِ أَنْ شَخْصًا حَكَ ذَكَرَهُ عَلَى فَرْجِهَا قَائِمًا وَدَخَلَ مِثْلَهُ فِي فَرْجِهَا فَحَمَلَتْ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ زَوَالِ الْبِكَارَةِ فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَرَمٍ فَيَصِحُّ نِكَاحُهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَعَ وَجُودِ الْحَمْلِ وَاحْتِمَالِ كَوْنِهَا زَنْتٌ وَعَادَتِ الْبِكَارَةُ وَالتَّحَمُّتُ فِيهِ إِسَاءَةٌ ظَنَّ بِهَا فَعَمِلْنَا بِالظَّاهِرِ مِنْ أَنَّهَا بَكْرٌ مُجْبِرَةٌ وَأَنَّ لَوْلِيَّهَا أَنْ يَزْوَجَهَا بِالْإِجْبَارِ اهـ.

(تَيْمَنَةٌ): لَوْ وَطِئَ مُعْتَدَّةٌ عَنْ وَفَاءٍ بِشُبْهَةٍ قَاتَتْ بَوْلَدٍ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَا قَائِفٌ أَوْ هُنَاكَ قَائِفٌ وَتَعَدُّرُ الْحَاثَةِ انْقَضَتْ بِوَضْعِهِ عِدَّةُ أَحَدِهِمَا وَبَقِيَ عَلَيْهَا الْأَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ وَمِنْ بَقِيَّةِ عِدَّةِ الْوَفَاءِ بِالْأَشْهَرِ فَإِنَّ مَضَّتِ الْأُولَى قَبْلَ تِمَامِ الثَّانِيَةِ فَعَمِلْنَا بِإِتْمَامِهَا لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ مِنَ الْأَوَّلِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

فصل: في تداعيل المدتين

قَوْلُهُ: (فِي تَدَاخُلِ الْمَدَّتَيْنِ) أَيِ: وَفِيمَا يَتَّبِعُهُ مِنْ نَحْوِ عَدَمِ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ زَمَنَ وَطْءِ الثَّانِي اهـ ش. قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى كَانَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَقِيلَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (رَجْمِيَّةً أَوْ بَائِنًا)، وَقَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى (دُونِ مَا بَعْدَهَا)، وَقَوْلُهُ: (هِيَ مِمَّنْ تُحْبِضُ حَامِلًا)، وَقَوْلُهُ: (لَا بَعْدَهُ مُطْلَقًا) وَإِلَى الْفَصْلِ فِي التَّهَابِ إِلَّا قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى (دُونِ مَا بَعْدَهَا) وَقَوْلُهُ: (عَطَفَ أَخَصَّ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وُظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (اسْتِثْنَاءٌ) إِلَى الْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (جَاهِلًا بِأَنَّهَا الْمُطْلَقَةُ) كَأَنَّ نَسِي

قَوْلُهُ: (فَهُوَ مُنْفِي عَنْهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا إِذَا نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ وَأَتَتْ بَوْلَدٍ لَا يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُمَا، وَقَدْ بَانَ لَنَا أَنَّ الثَّانِي نَكَحَهَا حَامِلًا وَهَلْ يُحْكَمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ لَا حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الزَّنا أَوْ أَنَّ الشُّبْهَةَ مِنْهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ بَعْضُ الْأَيُّمَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَبِهِ جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مَا أَخُوذُ مِمَّا مَرَّ عَنِ الرَّوْيَانِي اهـ.

(فصل: في تداعيل المدتين)

بِخَرِيمِ وَطءِ الْمُعْتَدَةِ وَغَيْرِ لِنَحْوِ بُعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ (أَوْ عَالِمًا) بِذَلِكَ (فِي رَجْمِيَّةٍ) لَا بَاطِنَ؛ لَأَنَّهُ زَانٍ (قَدْ اخْتَلَا) أَيِ عِدَّتَا الطَّلَاقِ وَالْوَطءِ (فَتَبَدُّهُ عِدَّةٌ) بِأَقْرَأِ أَوْ أَشْهَرِ (مَنْ) فَرَاغَ (الْوَطءِ) وَدَخَلَ فِيهَا بِقِيَّةِ عِدَّةِ الطَّلَاقِ) وَهَذِهِ الْبَقِيَّةُ وَاقِعَةٌ عَنِ الْجِهَتَيْنِ؛ فَلَهُ الرَّجْعَةُ فِي الرَّجْعِيِّ فِيهَا إجماعًا عَلَى مَا حَكَاهُ الْمُبَادِي دُونَ مَا بَعْدَهَا. (فَلِإِنْ) كَانَتَا مِنْ جِنْسَيْنِ كَانَ (كَانَتْ إِحْدَاهُمَا حَمَلًا وَالْأُخْرَى أَقْرَاءً) كَانَ خَبَلْتُ مِنْ وَطْئِهِ فِي الْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ أَوْ طَلَّقَهَا حَامِلًا، ثُمَّ وَطَّئَهَا قَبْلَ الْوَضْعِ وَهِيَ يَمُتْنُ تَحْيِضُ حَامِلًا (قَدْ اخْتَلَا فِي الْأَصْح) أَيِ دَخَلْتُ الْأَقْرَاءَ فِي الْحَمْلِ وَإِنْ لَمْ تَتِمَّ الْأَقْرَاءُ قَبْلَ الْوَضْعِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَإِنْ اغْتَرَّ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاحِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ كَلَامَهَا مُفْرَعٌ عَلَى ضَعِيفٍ كَمَا يَبَيِّنُهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ لِاتِّحَادِ صَاحِبِهِمَا مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ بِاشْتِغَالِ الرَّجْمِ مَنَعَ الْاعْتِدَادَ بِهَا لِانْتِفَاءِ فَايِدَتِهَا مِنْ كَوْنِهَا مَظْنَةً لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْبَرَاءَةِ (فَيُنْقَضِيَانِ بِوَضْعِهِ) وَيَكُونُ وَاقِعًا عَنْهُمَا (و) مِنْ ثَمَّ جَازَ لَهُ أَنَّهُ (يُورِجِعُ قَبْلَهُ) فِي الرَّجْعِيِّ وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطءِ الَّذِي فِي الْعِدَّةِ لَا بَعْدَهُ مُطْلَقًا (وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنَ الْوَطءِ فَلَا) يُرَاجِعُ لِقُوعِهِ عَنْهُ فَقَطْ وَيَزُودُهُ مَا تَقَرَّرَ. (أَوْ) لَزِمَتْهَا عِدَّتَانِ (لِشَخْصَيْنِ بَأَنٍّ) أَيِ كَانَ (كَانَتْ فِي عِدَّةِ زَوْجٍ أَوْ) وَطءِ (شُبْهَةٍ فُوطِطَتْ) مِنْ آخَرَ (بِشُبْهَةٍ أَوْ يَكَاحَ فَايِدٍ) عَطَفَ أَحْصَى؛ لَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الشُّبْهَةِ وَوَجْهُهُ خَفَاءُ

الطَّلَاقِ أَوْ طَلَّقَهَا زَوْجَتَهُ الْآخَرَى اهْ مُعْنَى.

• قول (سني): (أَوْ عَالِمًا) أَيِ: أَوْ جَاهِلًا لَا يُعْلَمُ اهْ ع ش. • قوله: (لِإِنَّهُ) أَيِ: الْعَالِمُ بِذَلِكَ فِي الْبَاطِنِ.
• قوله: (فِيهَا) أَيِ: الْبَقِيَّةُ. • قوله: (وَهِيَ يَمُتْنُ تَحْيِضُ حَامِلًا) لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يُقَيِّدُهُ كَلَامُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ وَتَبَيَّنَ عَلَيْهِ ع ش وَالرَّشِيدِيُّ. • قوله: (أَيِ دَخَلْتُ الْأَقْرَاءَ الْخ) سَوَاءُ أَزَاتِ الدَّمِ أَمْ لَا نِهْيَاةً وَمُعْنَى.
• قوله: (لِإَنَّ كَلَامَهَا) أَيِ: الرُّوضَةُ مُفْرَعٌ عَلَى الضَّعِيفِ وَهُوَ عَدَمُ التَّدَاخُلِ نِهْيَاةً وَمُعْنَى. • قوله: (كَمَا يَبَيِّنُهُ النَّسَائِيُّ) بِفَتْحِ التَّوْنِ نِسْبَةً إِلَى النَّسَائِيِّ الْمَعْرُوفِ اهْ أَتَسَابُ السُّبُوطِيَّ اهْ ع ش. • قوله: (لِاتِّحَادِ صَاحِبِهِمَا) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. • قوله: (بِهَا) أَيِ: بِالْأَقْرَاءِ. • قوله: (وَيَكُونُ) أَيِ: وَضْعُهُ. • قوله: (لَا يَغْنَهُ) عَطَفَ عَلَى قَبْلِهِ، وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيِ فِي الرَّجْمِيِّ وَغَيْرِهِ.

• قول (سني): (إِنْ كَانَ الْحَمْلُ الْخ) أَيِ: وَكَانَتْ تَعْنَدُ بِالْأَقْرَاءِ عَنْ طَّلَاقِ رَجْعِيٍّ اهْ مُعْنَى. • قوله: (فَلَا يُرَاجِعُ) أَيِ: قَبْلَ الْوَضْعِ. • قوله: (لِقُوعِهِ) أَيِ: الْوَضْعِ عَنْهُ أَيِ الْوَطءِ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِدَّةَ الطَّلَاقِ قَدْ سَقَطَتْ بِالْوَطءِ اه. • قوله: (وَيَزُودُهُ الْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ. • قوله: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ: فِي قَوْلِهِ وَيَكُونُ وَاقِعًا عَنْهُمَا اهْ ع ش. • قوله: (عَطَفَ أَحْصَى) فِيهِ أَنَّ عَطَفَ الْأَحْصَى لَا يَكُونُ بَأَوْ فَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الشُّبْهَةِ عَلَى

• قوله: (وَيَكُونُ) أَيِ: وَضْعُهُ.

• قوله في (سني): (وَيُرْجِعُ قَبْلَهُ) أَيِ: وَيُجَدِّدُ فِي غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَا حَاجَةَ لِهَذَا فَإِنَّ التَّجْدِيدَ جَائِزٌ لَهُ حَتَّى يَغْنَهُ. • قوله: (لَا يَغْنَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ قَبْلَهُ. • قوله: (عَطَفَ أَحْصَى) فِيهِ أَنَّ عَطَفَ الْأَحْصَى لَا يَكُونُ بَأَوْ فَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الشُّبْهَةِ عَلَى مَا عَدَا التَّكَاحَ الْفَايِدَ لِيَبَيَّنَا، وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ

كونه منها (أو كانت زوجة مُعتدة عن شبهة فطلقت فلا تداعيل) لِاعتدِ المُستحق بل تعتد لكل منهما عِدَّة كاملة كما جاء عن علي وغيره ولا يُعرف لهما مُخالِف من الصحابة وما نُقل عن ابن مسعود مِمَّا يُخالِف ذلك لم يثبت نعم، إن كانا حربيين فأسلمت مع الثاني أو أينا فترافعا إلينا لَقِيت على المعتمد بَقِيَّةُ عِدَّةِ الأول وتكفيهما واحدة من حين وطء الثاني لِضَعْفِ حَقِّ الحربي وإن نازع فيه البلقيني. (فإن كان) أي وَجَدَ (حمل) من أحدهما (قُدِّمت عِدَّتُهُ) وإن تأخَّر؛ لأنها لا تقبل التأخير ففيما إذا كان من المُطَلَّقي، ثم وُطِئَتْ بِشَبْهَةِ تَنْفُضِي عِدَّةِ الطَّلَاق بِوَضْعِهِ، ثم بعد مُضِيِّ زَمَنِ التَّفَاسِ تعتدُّ بالأقراء لِلشَّبْهَةِ وله الرِّجْعَةُ قبل الوضِع لا وقت وطء الشُّبْهَةِ بعقد أو غيره أي لا في حال بقاء فراش وإطؤها بأن لم يُفَرَّق بينهما، وكذا فيما يأتي

ما عدا النكاح الفاسد لِجَبَانِنا، وقد يُجاب عنه بأن المراد أنه عطفَ أَخَصَّ بِالظَّهِرِ لِمَفْهُومِ اللَّفْظِ في نفسه وإن لم يكن باختيار المراد منه، وقوله: وَوَجْهُهُ أَيِ الْمُطَفِّ خَفَاءُ كَوْنُهُ أَيِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ مِنْهَا أَيِ الشُّبْهَةِ اه سم. ٥. فَوَدَّ: (أو كانت زوجة مُعتدة إلخ) كذا في أصله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى والذي رآته في نَسْخِ الْمُحَلِّي والمُعْنِي والتهاية زوجة فَلْيُحَرِّزْ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنْ تَرَكَ الْهَاءِ أَوَّلَى اه. سَيِّدُ عَمَرُ. ٥. فَوَدَّ: (هَنَ هَلِي وَغَيْرِهِ) كذا في أصله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى وعبارة التهاية عن عَمَرٍ وَعَلِيٍّ وَلَا يُعْرَفُ لَهَا إلخ ونحوها عبارة الْمُعْنِي اه سَيِّدُ عَمَرُ. ٥. فَوَدَّ: (إن كانا) أي: صَاحِبَا الْمَدَّتَيْنِ حَرْبِيَّيْنِ كَانَ زَوْجَتَ بَعْرِيٍّ، ثم وُطِئَتْ آخَرُ بِصُورَةِ النِّكَاحِ فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ ع ش أو بِشَبْهَةِ أُخْرَى مُعْنِي. ٥. فَوَدَّ: (لَقِيتَ هَلِي الْمُعْتَمِدَ بِقِيَّةِ عِدَّةِ الْأَوَّلِ إلخ) وَلِلثَّانِي أَنْ يَنْكِحَهَا فِيهَا؛ لِأَنَّهَا فِي عِدَّتِهِ دُونَ الْأَوَّلِ فَإِنْ حَبِلَتْ مِنَ الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْهَا عِدَّةً وَاحِدَةً فَتَعْتَدُ لِلثَّانِي بَعْدَ الْوَضْعِ وَإِنْ حَبِلَتْ مِنَ الثَّانِي كَفَاهَا وَضَعُ الْحَمْلِ وَتَنْقُطُ بَقِيَّةُ الْأَوَّلِ اه مُعْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَتَقَلَّ ع ش عَنِ الزِّيَادِي مِثْلَهُ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا تَأْخُرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُوجِبُهُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بِعَقْدٍ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: وَاسْتَشْكَلَهُ إِلَى: وَفِي عَكْسِ ذَلِكَ. ٥. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا إلخ) أَي: عِدَّةُ الْحَمْلِ اه مُعْنِي.

٥. فَوَدَّ: (ففيما إذا كان) أَي: الْحَمْلُ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَهُ الرِّجْعَةُ قَبْلَ الْوَضْعِ إلخ)، وكذا له تَجْدِيدُ نِكَاحِهَا قَبْلَ الْوَضْعِ وَيَعْدُ التَّحْرِيقُ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ اه سم. ٥. فَوَدَّ: (لَا وَقْتُ وَطْءِ الشُّبْهَةِ) وَلَوْ اخْتَلَفَا فَادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّ الرِّجْعَةَ لَيْسَتْ وَقْتُ الشُّبْهَةِ فَصَحِيحَةٌ وَالزَّوْجَةُ أَنَّهَا فِي وَقْتِهَا فَبَاطِلَةٌ فَلَا تَقْرُبُ تَصْدِيقُ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ حَقِّهِ اه ع ش. ٥. فَوَدَّ: (أَيِ لَا فِي حَالِ بَقَاءِ فِرَاشٍ) أَي: كَانَ نِكَاحُهَا فَاسِدًا وَاسْتَمَرَّ مَعَهَا مُدَّةً قَبْلَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَلَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ زَمَنِ الْوُطْءِ اه ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي) يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ لَا وَقْتُ وَطْءِ الشُّبْهَةِ إلخ مُغْتَبَرٌ فِي قَوْلِهِ الْآتِي فِي الْمَعْكَسِ وَلَهُ الرِّجْعَةُ إلخ.

عطفَ أَخَصَّ بِالظَّهِرِ لِمَفْهُومِ اللَّفْظِ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْمُرَادِ مِنْهُ، وَقَوْلُهُ: وَوَجْهُهُ أَيِ الْمُطَفِّ خَفَاءُ كَوْنُهُ مِنْهَا أَيِ الشُّبْهَةِ. ٥. فَوَدَّ: (مِنْ حِينِ وَطْءِ الثَّانِي) كَذَا فِي شَرْحِ الرِّوَضِ مَعَ جَمْعِهِ مِنْ صَوَرِ الثَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مُعْتَدَةً فَهَلَا زَادَ أَوْ مِنْ حِينِ طَلَاقِهِ حِينَ حَكَمْنَا بِصَحَّةِ نِكَاحِهِ بِأَنْ اِغْتَدَّوْا صِحَّتَهُ فِي الْعِدَّةِ. ٥. فَوَدَّ: (وَلَهُ الرِّجْعَةُ قَبْلَ الْوَضْعِ إلخ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ لِلْمُطَلَّقي؛ فَلَهُ

وسيفلّم ممّا يأتي أنّ نيّته عدمُ العودِ إليها كالْتَفْرِيقِ وذلك؛ لأنّها خرجت بصيرورتها فِرَاشًا للوَاطِي عن عِدَّةِ الْمُطَلِّقِ واستَشْكَله الْبُلْقِينِي بأنّ هذا لا يَزِيدُ على ما يأتي أنّ حملَ وطءِ الشُّبْهَةِ لا يَمْنَعُ الرَّجْعَةَ ويُجَابُ بِمَنْعِ ما ذكره بل يَزِيدُ عليه إذْ مُجَرَّدُ وجودِ الحملِ أثّرُ عن الاستفراشِ ولا شكّ أنّ المؤثّرَ أقوى فلم يلزم من منعه للرّجعة منْعُ أثره لها لِصَغْفِهِ بالنسبةِ إليه، وفي عكسِ ذلك تنقضي عِدَّةُ الشُّبْهَةِ بوضعيه، ثمّ تعتدّ أو تُكَيَّلُ لِلطَّلَاقِ وله الرّجعة قبلَ وضعِ وبعده إلى انقضاءِ عِدَّتِهِ لا تجديده قبلَ وضعِ على المتمدّد

• فَوَدَّ: (مِمّا يأتي) أي: في الفضلِ الآتي في شَرْحِ وإلا فلا. • فَوَدَّ: (أَنْ يَنْتَهِيَ) أي: الْوَاطِي بِشُّبْهَةِ بَعْدَ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا أي الموطوءة بِشُّبْهَةِ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أي: عَدَمُ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ في حالِ بقاءِ فِرَاشِ الْوَاطِي بِشُّبْهَةِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (بأنّ هذا) أي: بقاءِ الْفِرَاشِ هُنا. • فَوَدَّ: (هَلَى ما يأتي) أي: عَنْ قَرِيبٍ في الْعَكْسِ. • فَوَدَّ: (لا يَمْنَعُ الرَّجْعَةَ) أي: فَهَذَا أَوْلَى بأن لا يَمْنَعَهَا اه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (إذْ مُجَرَّدُ وجودِ الْحَمْلِ) أي: بلا بقاءِ الْفِرَاشِ. • فَوَدَّ: (إِنَّ الْمُؤَثِّرَ) أي: الْإِسْتِفْرَاشَ، وقوله: أقوى أي مِنْ الْأَثَرِ وهو الْحَمْلُ اه ع ش. • فَوَدَّ: (وفي عَكْسِ ذلك) أي: فيما إذا كَانَ الْحَمْلُ مِنْ وَطءِ الشُّبْهَةِ سَمِ ع ش. • فَوَدَّ: (فَمَ) أي: بَعْدَ الْوَضْعِ وَمُضَيَّ رَمَنِ الْفَاسِ تَعْتَدُّ أي إذا كَانَ وَطءُ الشُّبْهَةِ قَبْلَ الشُّرُوعِ في عِدَّةِ الطَّلَاقِ، وقوله: أو تُكَيَّلُ أي فيما إذا كَانَ بَعْدَ مُضَيِّ بَعْضِهَا. • فَوَدَّ: (وله الرّجعة الْخ) أي: لا في حالِ بقاءِ الْفِرَاشِ كما نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ بقوله السَّابِقِ، وكذا فيما يأتي اه سَم. • فَوَدَّ: (قَبْلَ وَضْعِ الْخ)؛ لأنّها وإنْ لَمْ تَكُنْ الْآنَ في عِدَّةِ الرَّجْعَةِ فَهِيَ رَجْعَةٌ حُكْمًا وَلِهَذَا يَثْبُتُ التَّوَارُثُ قَطْعًا وإذا رَاجَعَ قَبْلَ الْوَضْعِ فَلَيْسَ لَهُ التَّمَتُّعُ بِهَا حَتَّى تَضَعَ كما في الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا.

(تَنْبِيْهٌ): لو اشْتَبَهَ الْحَمْلُ فَلَمْ يَنْزَ أَمِنْ الزَّوْجِ هُوَ أَمِنْ الشُّبْهَةِ جُدَّةُ النِّكَاحِ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً قَبْلَ الْوَضْعِ وَمَرَّةً بَعْدَهُ لِيَصَادَفَ التَّجْدِيدُ عِدَّتَهُ يَقِيْنًا فلا يَكْفِي تَجْدِيدُهُ مَرَّةً لِحَيْثُ مَا وَقَعَهُ فِي عِدَّةٍ غَيْرِهِ فَإِنْ بَانَ بِالْحَاقِ الْقَائِفِ أَنَّهُ وَقَعَ فِي عِدَّتِهِ اكْتَفَى بِذَلِكَ وَلِلْحَامِلِ الْمُشْتَبِهَةِ حَمْلُهَا نَفَقَةٌ مَدَّةَ الْحَمْلِ عَلَى زَوْجِهَا إِنْ أَلْحَقَ الْقَائِفُ الْوَلَدَ بِهِ مَا لَمْ تَصِرْ فِرَاشًا لِغَيْرِهِ بِنِكَاحٍ فَاصِدٍ فَتَنْقُطُ نَفَقَتُهَا إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا لِشُورِهَا وَلَيْسَ لَهَا مُطَالَبَةٌ قَبْلَ اللَّحْوِقِ إِذِ التَّفَقُّةُ لَا تَلْزَمُ بِالشَّكِّ فَإِنْ لَمْ يُلْحَقْ بِهِ الْقَائِفُ أَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ فَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ وَلَا لِلرَّجْمَةِ مَدَّةَ كَوْنِهَا فِرَاشًا لِلوَاطِي مُغْنِي وَاسْتَى، وفي التَّهْيِائَةِ مِثْلُهُ إِلَّا مَا قَبْلَ التَّنْبِيْهِ. قال ع ش قوله جُدَّةُ النِّكَاحِ مَرَّتَيْنِ أي حَيْثُ أَرَادَ التَّجْدِيدُ فِي الْمَدَّةِ وَإِلَّا؛ فَلَهُ الصَّبْرُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ وهو أَوْلَى لَانْتِزَاعِ الشَّكِّ حَالِ الْعَقْدِ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ اه. • فَوَدَّ: (وَيَعْنِي الْخ) قال في الرُّوْضِ وَيَتَوَارَثَانِ وَيُلْحَقُهَا طَلَاؤُهُ

رَجَعْتُهَا قَبْلَ الْوَضْعِ لَكِنْ بَعْدَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا أي في الصُّورَتَيْنِ كما في شَرْحِهِ اه. • فَوَدَّ: (وفي عَكْسِ ذَلِكَ) أي: بأن كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمُطَلِّقِ. • فَوَدَّ: (وله الرّجعة قَبْلَ وَضْعِ وَبَعْدَهُ) أي: لا وَقْتُ وَطءِ الشُّبْهَةِ كما تَقَدَّمَ في قوله أي الشَّارِحُ، وكذا ما يأتي قال في الرُّوْضِ وَيَتَوَارَثَانِ وَيُلْحَقُهَا طَلَاؤُهُ قَبْلَ الْوَضْعِ وَبَعْدَهُ وَإِنْ لَزِمَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ عِدَّةُ شُبْهَةٍ أَوْ مُطَلَّقَتَهُ فَرَاغَتْهَا وَالْحَمْلُ لَهُ؛ فَلَهُ وَطؤها مَا لَمْ تَشْرَعْ فِي عِدَّةٍ

وفارق الرجعة بأنه ابتداء نكاح فلم يصح في عدة الغير وهي شبهة باستدامة النكاح فاحتيل وقوعها في عدة الغير وظاهر كلامهم أن له التجديد بعد الوضع في زمن التقاس مع أنه من غير عدته ويؤجبه بأن المحذور كونها في عدة الغير، وقد انتفى ذلك. (والا) يكن حمل (لأن سبق الطلاق) وطء الشبهة (أتمت عدته) يسبقها (ثم) عقب عدة الطلاق (استأنفت) العدة (الأخرى) التي للشبهة (وله) استئناف غير مقيّد بما قبله من عدم حمل وسبق طلاق (الرجعة في عدته) لا وقت وطء الشبهة نظير ما مرّ (فإذا راجع) وثم حمل أولاً (انقطعت) عدة الطلاق (وشرعت) عقب الرجعة حيث لا حمل منه (ولا فعقب زمن التقاس وله التمتع بها قبل شروعيها (في عدة الشبهة) بأن تستأنفها إن سبقت الطلاق وتتمها إن سبقت (ولا يستمتع بها) أي الموطوءة بشبهة مطلقاً ما دامت في عدة الشبهة حملاً كانت أو غيره (حتى تقضيها) بوضع أو غيره لاختلال النكاح بتعلق حق الغير بها ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها. (وإن

قبل الوضع وبغده انتهى اه سم. فود: (وفارق) أي: التجديد، وقوله: وهي أي الرجعة اه ع ش.

فود: (كونها) أي: المرأة ولو ذكر الضمير بإزاجه إلى التجديد كان أنسب. فود: (يسبقها) ولقوتها لاستئناها لعقد جاتز نهاية ومغني.

فول (سني): (ولة) أي: المطلق اه مغني. فود: (غير مقيّد إلخ) قضية ذلك أن قوله السابق وله الرجعة إلخ ليس مغايراً لما هنا فقوله هنا نظير ما مرّ فيه نظر لاقيضائه مغايرة ما هنا إما مرّ فليأمل اه سم.

فول (سني): (الرجعة في عدته) أي: إن كان الطلاق رجعياً وتجديد النكاح إن كان الطلاق بائناً اه مغني. فود: (نظير ما مرّ) والمراد به ما دام الفراش باقياً كما مرّ اه ع ش. فود: (قبل شروعيها) شمل زمن التقاس اه سم. فود: (مطلقاً) عبارة النهاية والمغني بوطاء جزماً وبغيره على المذهب اه.

فود: (ومنه يؤخذ) أي من حرمة التمتع، وقوله: حرمة نظره هذا يخالف ما مرّ له قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرة والرؤية من المعتدة عن الشبهة إلا أن يجاب بأن الغرض بما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اغتياده فليراجع على أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن؛ لأن النظر بلا شهوة لا يعد تمتعاً نعم إن كان ضمير منه راجعاً لقول الشارح لاختلال النكاح

الشبهة بالوضع انتهى قال في شرحه فإن شرعه فإن شرعت في عدة الشبهة حرّم عليه وطؤها ما لم تنقضي العدة أما إذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تنصع انتهى، وأما غير الوطاء من الاستمتاع فمستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها إلى آخر المتن والشرح. فود: (غير مقيّد إلخ) قضية ذلك أن قوله السابق وله الرجعة إلخ ليس مغايراً لما هنا فقوله أي الشارح بعد هنا نظيره ما مرّ فيه نظر لاقيضائه مغايرة ما هنا إما مرّ فليأمل انتهى. فود: (قبل شروعيها) شمل زمن التقاس. فود: (ومنه يؤخذ إلخ) كذا شرح م ر.

سبقت الشبهة الطلاق (قدمت عدة الطلاق)؛ لأنها أقوى باستنادها لعقد جائز (وقيل) تُقدّم عدة (الشبهة) لِسبقها، وفي وطء بينكاح فاسد ووطء بشبهة أخرى ولا حمل يُقدّم الأسبق من التفریق بالنسبة للتكاح ومن الوطء بالنسبة للشبهة.

فصل في حكم معاشره المفاارقة للمعتدة

(عاشرها) أي المفارقة بطلاقي أو فسخ معاشره (ك) معاشره (زوج) لزوجه بأن كان يختلي بها ويمكّن منها ولو في بعض الزمن (بلا وطء)

الخ لم يمتد الأخذ اهـ ش. هـ فود: (وفي وطء بينكاح فاسد الخ) عبارة المفتي تيمّنه لو كانت العِدَتان من شبهة ولا حمل قُدّمت الأولى لِيَتَلَمَّها ولو نكح شخص امرأة نكاحاً فاسداً، ثم وطئها شخص آخر بشبهة قبل وطئه أو بعده، ثم فُرّق بينهما قُدّمت عدة الواطئ بها بشبهة لِتَوْقُفِ عِدَةِ النكاح الفاسد على التفریق بخلاف عدة الشبهة فإنها من وقت الوطء وليس للفاسد قوة الصحيح حتى يُرجع بها ولو نكحت فاسداً بعد مضي قرّابين ولم يفرّق بينهما إلى مضي من اليأس اتمت العدة الأولى بشهر بدلاً عن الفُرء الباقي، ثم اعتدت للفاسد بثلاثة أشهر فإن كان ثم حمل فعدة صاحبه مطلقاً مُقدّمة تُقدّم الحمل أو تأخر؛ لأن عِدته لا تُقبل التأخير كما مرّ وحيث كانت العِدتان من وطء شبهة كان لكل من الواطئتين تجليد النكاح في عِدته دون عدة الآخر اهـ. هـ فود: (يُقدّم الأسبق من التفریق بالنسبة للتكاح الخ) يعني أنه إذا كان وطء الشبهة سابقاً على النكاح قُدّمت عِدته وإن كان التفریق بالنسبة للتكاح الفاسد سابقاً على الوطء قُدّمت عِدته فالسابق من التفریق والوطء عِدته مُقدّمة اهـ ش.

(فصل: في حكم معاشره المفاارقة للمعتدة)

هـ فود: (في حكم معاشره المفاارقة) إنما اقتصر عليه في الترجمة؛ لأنه هو الذي تعلّق بمعاشرته الأحكام الآتية بخلاف الأجنبية فإنه لا يتعلّق بمعاشرته حكم اهـ رشيدّي. هـ فود: (أي المفارقة) إلى قوله: (وبه ينفذ) في النهاية إلّا قوله: (بأن نوى) إلى (كملت). هـ فود: (بأن كان يختلي بها) عبارة بعضهم بالموافاة والمباشرة وغير ذلك اهـ رشيدّي. هـ فود: (ولو في بعض الزمن) صادق بما إذا قلّ الزمن جداً ولملّه غير مُراد وإنما احتزّ به عن اشتراط دوام المعاشره اهـ رشيدّي.

هـ قول (لست): (بلا وطء) خرّج به ما إذا وطئ فإنه إن كان الطلاق بائناً لم يمتنع انقضاء العدة فإنه زناً لا حرمة له وإن كان رجعيّاً امتنع المضي في العدة ما دام يطؤها؛ لأن العدة ليراءة الرجم وهي مشفولة ويقول في عدة اقراء الخ الحمل فإن المعاشره لا تمنع انقضاء العدة به بحال. وأفهم تغييره بتقي الوطء أنه لا يفسر مع ذلك الاستمتاع بها وهو كذلك وإن ألحقه الإمام بالوطء اهـ مفتي. اعلم أن الفاضل المحسّي نقل نحو ما في المفتي عن الروضة، ثم قال وقضيه أنه مع الوطء لا خلاف في التفصيل بين البائن والرجعية ولزم من ذلك أنه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجريان خلاف في الانقضاء

(فصل: في حكم معاشره المفاارقة للمعتدة)

أو معه والتقيد بعده إنما هو لجريان الأوجه الآتية كما يفهمه عللها (في عدة) غير حمل من (الزواج أو أشهر فأوجه) ثلاثة أولها تنقضي مطلقاً ثانيها لا مطلقاً ثالثها وهو (أصلها إن كانت بائناً انفصلت) عدتها مع ذلك إذ لا شبهة لإفراشه ومن ثم لو وجدت بأن جهل ذلك وعذر لم تنقض كالزجعية في قوله (والا) تكن بائناً (فلا) تنقضي لكن إذا زالت المعاشره بأن نوى أنه لا يعمد إليها فما دام ناويها فهي باقية فيما يظهر كملت على ما مضى وذلك لشبهة الإفراش كما لو نكحها جاهلاً في العدة لا يحسب زمن استغراشه عنها بل تنقطع من حين الخلوة ولا يتصل

مع عدم وطئها ولعله غير معقول اه سيّد عمر . قود: (أو معه) ومعلوم حزمة ذلك اه ع ش .
 قود: (أو معه) يتقيد بالنسبة للبائين بما إذا لم تكن شبهة ولا قسائي أن الوطء بشبهة يقطع عدة البائين وكان الأصوب أن يبقى المتن على ظاهره فإن التقيد بعدم الوطء لئلا ياتي الأحكام الآتية لا ياتي الأوجه فليراجع اه رشيد . قود: (كما يفهمه عللها) أي: المذكورة في كلامهم والّا فالشارح لم يذكر هنا منها شيئاً اه ع ش . قود: (تنقضي مطلقاً) أي: لأن هذه المخالطة لا توجب عدة اه مضي . قود: (لا مطلقاً) أي: لأنها بالمعاشره كالزوجة اه مضي . قود: (ومن ثم لو وجدت) أي: الشبهة اه ع ش .
 قود: (لم تنقض الخ) ظاهره وإن لم يكن وطء لكن عبارة شرح المنهج نعم إن عاشرها بوطء شبهة فكالزجعية انتهت وهي التي تلابم ما يأتي اه رشيد . قود: (فلا تنقضي) أي: عدتها وإن طالت المدة اه مضي . قود: (بأن نوى الخ) أو فرق القاضي بينهما كما مر . قود: (أن لا يعمد إليها) أي: المعاشره اه سم ، وكذا الضمير إن في قوله ناويها فهي باقية . قود: (ناويها) الأوفق لما قبله لم ينو أي عدم العود فيشمل الإطلاق . قود: (كملت) جواب إذا ش اه سم . قود: (هل ما مضى) أي: من عدتها قبل المعاشره اه ع ش . قود: (وذلك) راجع إلى قول المتن: (والا فلا) . قود: (كما لو نكحها) أي: الزوج اه ع ش عبارة المضي كما لو نكحت غيره اه ويؤيدها قول الشارح جاهلاً الخ إذ تجديد نكاح غير المطلقة ثلاثاً صحيح مطلقاً . قود: (بل تنقطع) عطف على فلا تنقضي اه كزدي وقضية صنيع ع ش أنه عطف على قوله لا يحسب الخ ولعله الظاهر لئلا يتكرر قوله ولا يتصل بها ما مضى فبني الخ مع قوله السابق لكن إذا زالت المعاشره كملت الخ . قود: (من حين للخلوة) المناسب لما يأتي في قوله ولو نكح معتدة الخ من حين الوطء إلا أن يفرق بأن النكاح الفاسد هنا لما كان من الزوج وتقدم فراشه

قود: (أو معه) عبارة الزوجة فصل طلق زوجته ومجرها أو غاب عنها انفصلت عدتها بمضي الأثر أو الأشهر ، فلو لم يهجرها بل كان يطؤها فإن كان الطلاق بائناً لم يمنع ذلك انقضاء العدة؛ لأنه وطء زناً لا حزمة له فإن كان رجعيًا قال المتولي لا تشرع في العدة ما دام يطؤها؛ لأن العدة ليراءة الرجم وهي مشنولة وإن كان لا يطؤها ولكن يخالطها ومعاشرها معاشره الأزواج فثلاثة أوجه الخ اه وقضيته أنه مع الوطء لا خلاف في التفصيل بين البائين والزجعية ولزم من ذلك أنه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائين وجريان خلاف في الانقضاء مع عدم وطئها ولعله غير مقبول فليتأمل .
 قود: (فما دام ناويها) أي: المعاشره ، وقوله: كملت جواب إذا ش .

بها ما مضى فتبني عليه إذا زالت ولا تُحسب الأوقات المتخللة بين الخلوات (و) في هذه (لا رجعة) له عليها (بعد) مضي (الأقراء أو الأشهر) وإن لم تنقضي عدتها (قلت وتلحقها الطلاق إلى انقضاء العدة) احتياطاً فيهما وتعليقاً عليه لتقصيره وبه يندفع ما أطال به جمع هنا وقضية تعبيرهم ببقاء العدة بقاء التوارث بينهما وإن تردّد فيه الزركشي وغيره ومؤنتها عليه إلى انقضائها وعليه يُفرق بينهما وبين الرجعة بأنهم غلبوا فيها كونها ابتداءً نكاح في مسائل فاحتيط لها بامتناعها عند مضي صورة العدة بخلاف نحو التوارث والتفقه فإنها محض آثار مترتبة على التكاح الأول فلم تنقطع بمضي مجرّد صورة العدة لكن الذي رجحه البلقيني أنه لا مؤنة لها وجزم به غيره فقال لا توارث بينهما ولا يصح إيلاء منها ولاظهار ولا إيمان ولا

اكتفي في حقّه بالخلوة بخلاف الأجنبي اهرع ش. ويؤيده ظاهر قول الشارح السابق ومن ثم لو وجدت الخ لم تنقضي كالرجعية الخ لكن قضية قول المصنف فرغ لو طلق زوجته ثلاثاً، ثم تزوّجها ووطئها في العدة ظاناً انقضاءها وتحللها بزواج آخر لم تنقضي العدة كالرجعية اهرع عدم الفرقي واشترط الوطء مطلقاً كما مرّ عن الزبيدي عن شرح المنهج. فؤد: (ما مضى) أي: من عدتها قبل المعاشرة. فؤد: (ولا تُحسب الخ) أي: من العدة. فؤد: (وفي هذه) أي: صورة معاشرة الرجعية اهرع ش.

فؤد: (سني): (وتلحقها) أي: الرجعية حيث حكم بعدم انقضاء عدتها بما ذكر الطلاق أي طلاقاً ثانية وثالثة إن كان طلقها طلاقاً فقط اهرع مضي. فؤد: (فيهما) أي: في عدم صحّة الرجعة ولحوق الطلاق. فؤد: (بقاء التوارث الخ) خلافاً للنهاية كما يأتي. فؤد: (ومؤنتها) عطفت على التوارث.

فؤد: (بينهما) أي: التوارث والمؤنة. فؤد: (فإنها) أي: التوارث والتفقه ونحوهما بما يأتي أيضاً. فؤد: (فلم تنقطع) أي: التوارث والتفقه ونحوهما. فؤد: (لكن الذي رجحه البلقيني) عبارة التأثيري وقال أي البلقيني على الأول أي أنه لا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر الأخوط أن لا يتزوّج أختها ولا أربماً سواها لتعديده بالمخالطة التي منعت انقضاء العدة قال ولا تجب التفقه والكسوة ولا يصح خلعهما وليس لنا امرأة تلحقها الطلاق ولا يصح خلعهما إلا هذه اه. ويتبني أن يكون المراد أنه إذا خالعهما وقع الطلاق ولا يلزم العوض انتهت اهرع سم. فؤد: (فقال) أي: غير البلقيني. فؤد: (لا توارث بينهما الخ) أفتى بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمته الله تعالى سم ونهاية.

فؤد: (لكن الذي رجحه البلقيني الخ) عبارة التأثيري وقال أي البلقيني على الأول أي أنه لا رجعة بعد الأقراء. أو الأشهر الأخوط أنه لا يتزوّج أختها ولا أربماً سواها لتعديده بالمخالطة التي منعت انقضاء العدة قال ولا تجب التفقه والكسوة؛ لأنها بائن بالنسبة إلى أنه لا تجوز رجعتها قال ولا يصح خلعهما ليندفع العوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة تلحقها الطلاق ولا يصح خلعهما إلا هذه ولم أر من تعرض له انتهى قال التأثيري ويتبني أن يكون المراد أنه إذا خالعهما وقع الطلاق ولا يلزم العوض. فؤد: (فقال لا توارث بينهما الخ) أفتى بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمته الله تعالى.

مؤنة لها ويجب لها السكنى؛ لأنها بائن إلا في الطلاق ولا يُحدُّ بوطئها انتهى. (ولو عاشرها أجنبي) فيها بغير شبهة ولا وطء كمعاشره الزوج (انقضت) العدة (والله أعلم) لعدم الشبهة أما إذا عاشرها بشبهة كأن كان سيدها فهو كمعاشره الرجعية، وأما إذا عاشرها بوطء فإن كان زناً لم يؤثّر أو بشبهة فهو كما في قوله الآتي ولو نكح معتدة إلى آخره وخرج بأقراء أو أشهر عدة الحمل فتتقضي بوضعه مطلقاً لتعذر قطعها. (ولو نكح معتدة) لغيره (بظن الصحة ووطئ انقطعت) عدتها (من حين ووطئ) ليحصل الفرائض بوطئه بخلاف ما إذا لم يوطأ فلا تنقطع وإن عاشرها لانقضاء الفرائض إذ مجزؤه العقد الفاسد لا حرمة له (وفي قول أو وجه) وهو الأئبث ومن ثم جزم به في الروضة تنقطع (من حين) العقد لإعراضها به عن الأولى. (ولو راجع حائلاً، ثم طلق) ها (استأنفت) العدة وإن لم يوطأها بعد الرجعة لعودها بها للنكاح الذي وطلقت فيه (وفي القديم) وحكى جديداً (بني إن لم يوطأ) ها بعد الرجعة وخرج براجع، ثم طلق طلاقه الرجعية في عدتها فإنها تبني على العدة الأولى. (أو راجع حائلاً، ثم طلق) ها (فبالوضع) تنقضي عدتها وإن ووطئ بعد الرجعة لإطلاق الآية (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلق) ها (استأنفت) عدة وإن لم يوطأ بعد الرجعة لما مرّ أنها بها عادت لما وطلقت فيه (وقيل إن لم يوطأ) ها.....

• قوله: (إلا في الطلاق) أي: لحوقه، وفيه مسامحة لما مرّ من أنه تجب لها السكنى ويأتي من أنه لا يُحدُّ بوطئها اهـ ع ش. • قوله: (فيها) أي: العدة. • قوله: (بغير شبهة) إلى الفصل في المُنهي إلا قوله: (لغيره). • قوله: (كأن كان سيدها إلخ) انظر ما دخل تحت الكاف ولعل الكاف استقصائية كما هو صريح صنيع الرّوض وشرح المنهج اهـ رشدي. • قوله: (مطلقاً) أي: في الطلاق البائن وغيره، وفي معاشره الأجنبي وغيره. • قوله: (لتعذر قطعها) أي: عدة الحمل إلخ.

• قوله (بني): (ولو نكح معتدة بظن الصحة إلخ) فإن قيل هذه المسألة مكررة لذكرها في قول المتن سابقاً ولو نكحت في العدة إلخ أجيب بأنها ذكرت هنا لبيان وقت انقضاء العدة الأولى وهناك لتصوير عدتين من شخصين اهـ مُعني.

• قوله (بني): (معتدة) أي: عن طلاق بائن أو رجعي اهـ ع ش. • قوله: (ليحصل الفرائض إلخ) ومرّ أنه إذا زال الفرائض بالتحريق أي أو بنية عدم العود إلى المعاشره بُنِيَ على ما مضى اهـ كزدي. • قوله: (وهو الأئبث) أي كونه وجهاً ع ش وسم. • قوله: (وجزم به) أي: بكون الخلاف وجهاً اهـ مُعني. • قوله: (عن الأولى) أي: العدة الأولى عبارة النهاية والمُعني عن الأولى اهـ أي الزوج الأول وهو الانسب.

• قوله: (بها) أي: الرجعة. • قوله: (فإنها بُنِيَ إلخ) أي: فتكتفي بما بقي وإن قلّ كفّرو عن الطلاق الأول والثاني اهـ ع ش.

(بعد الوضع) ولا قبله (فلا عِدَّة ولو خالغ موطوءة، ثم نكحها) في العِدَّة (ثم وط) ثَمَا (ثم طَلَّق استأنفت) عِدَّة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العِدَّة الأولى ولو فَرَضَ بَقِيَّةُ شَيْءٍ مِنْهَا وَإِلَّا فَهِيَ قَدْ ارْتَفَعَتْ مِنْ أَصْلِهَا بِالنِّكَاحِ وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يُوجَدْ وَطْءٌ بَنَتْ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْأُولَى وَأَكْمَلَتْهَا وَلَا عِدَّةَ لِهَذَا الطَّلَاقِ؛ لَأَنَّهُ قَبْلَ الْوَطْءِ.

فصل في الضرب الثاني من الضربين المتتابعين قول الباب وهو عِدَّة الوفاة

واكتفى عن التصریح به وبوجوبه أتكالا على شهرة ذلك ووضوحه، وفي المفقود، وفي الإحداد (عِدَّة حُرَّة حائلي) أو حائلي بحمل لا يلحق ذا العِدَّة كما يغلُم مما سبكه (لوفاة)

فوق (سني): (بعد الوضع) لم يذكره في المحرر ولا في الروضة فكان الأولى حذفه اهـ معني.

فوق (سني): (ثم نكحها إلخ) اقتضى صحة نكاح المختلعة في عِدَّتِهِ وهو المذهب.

(تيمم): لو أخبل امرأة بشبهة، ثم نكحها ومات أو طلقها بعد الدخول هل تنقضي عِدَّة الشبهة وعِدَّة الوفاة أو الطلاق بالوضع؛ لأنهما من شخص واحد أو بالأكثر منه ومن عِدَّة الوفاة في الأولى وعِدَّة الطلاق في الثانية وجهان أو جههما كما قال شيخنا الأول ولو طلق زوجته الأمة، ثم اشتراها انقطعت العِدَّة في الحال على ظاهر المذهب وحلت له ويتى بقية العِدَّة عليها حتى يزول ملكه فحينئذ تنقضها حتى لو باعها أو اعتقها لا يجوز تزويجها حتى تنقضي بقية العِدَّة قاله المتولي وغيره اهـ معني.

فوق (سني): (ثم طلقها) أي: أو خالغها ثانياً اهـ معني. فوق: (من العِدَّة الأولى) أي: من عِدَّة الخلع اهـ ش. فوق: (لو فرض بقية شيء) أي: مع أن المفروض مُتَّبِعٌ اهـ كُرْدِي. فوق: (بالنكاح والوطء بغلة) قضيت أن مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الآتي بنت على ما سبق من الأولى إلخ فتأمل اهـ سم عبارة المعني واحترز بقوله ووطئ عما إذا طلق قبل الوطء فإنها تبنى على العِدَّة الأولى ولا عِدَّة لهذا الطلاق وعليه فيه نصف المهر فقط؛ لأنه نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عِدَّة بخلاف ما مر في الترجمة اهـ. فوق: (ومن ثم لو لم يوجد وطء إلخ)، فلو اختلفا في الوطء وعَدِمَهُ صَدَقَ مُتَكِرُّهُ عَلَى قَاعِدَةٍ أَنَّ مُتَكِرَّ الْوَطْءِ يُصَلِّقُ إِلَّا فِيمَا اسْتَشْنَى اهـ ش.

(فصل: في عِدَّة الوفاة)

فوق: (في الضرب الثاني) إلى قول المتن أو بائن في النهاية لا قوله، ثم رأيت إلى أن الأربعة وقوله ويرد إلى المتن. فوق: (وهو) أي: الضرب الثاني. فوق: (به وبوجوبه) أي: الضرب الثاني.

فوق: (وفي المفقود إلخ) عطف على قوله: (في الضرب الثاني). فوق: (بحمل لا يلحق إلخ) أي: بأن كان من زنا أو شبهة فالأول تنقضي معه العِدَّة والثاني تؤخر معه عِدَّة الوفاة عن عِدَّة الشبهة فتشترع

فوق: (بالنكاح والوطء بغلة) قضيت أن مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الآتي بنت على ما سبق من الأولى وأكملتها فتأمل.

(فصل: في عِدَّة الوفاة)

لزوج (وإن لم ثوطاً) بصغير أو غيره وإن كانت ذات أقرء (أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) للكتاب والسنة والإجماع إلا في اليوم العاشر نظر إلى أن عشرًا إنما يكون للمؤنث وهو الليالي لا غير وزدوه بأنه يستعمل فيهما وحذف التاء إنما هو لتغليب الليالي أي يستبقها ولأن القصد بها التجميع وكان حكمه هذا العدي ما مر أن النساء لا يضررن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فجمعت مدة تفجيعهن وزيدت العشر استظهاراً، ثم رأيت شرح مسلم

فيها بقدر وضع الحمل.

(قرع): لو ميسخ الزوج حجباً اعتدت زوجته عدة الوفاة أو حيواناً اعتدت عدة الطلاق سم على المنهج اهـ ش. هـ فؤد: (بصغير) أي: وإن لم تكن متهيئة للوطء اهـ ع ش. هـ فؤد: (إلا في اليوم العاشر) راجع للإجماع فقط اهـ سم. هـ فؤد: (نظراً إلى أن عشرًا إلخ) تعليل للقول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذي هو أحد الزوجين المفهومين من قوله إلا في اليوم العاشر لا لعدم الإجماع على اليوم العاشر وإن أوقفه سياقه وتخريص العبارة إلا في اليوم العاشر فقد قيل بعدم اعتباره نظراً إلخ اهـ رشيد. ع عبارة المصنف إنما قال بلياليها؛ لأن الأزواج والأصم قالاً تعتد بأربعة أشهر وعشر ليال وتسعة أيام قالاً؛ لأن العشر تستعمل في الليالي دون الأيام وزد بأن العرب تغلب صفة التانيث في المدة خاصة فيقولون سبنا عشرًا ويريدون به الليالي والأيام وهذا يقتضي أنه لو مات في أثناء ليلة الحادي والعشرين من الشهر أو مع فجر ذلك اليوم أن هذه العشرة لا تكفي مع أربعة أشهر بالليل بل لا بد من تمام تلك الليلة والذي يظهر أن ذلك يكفي وتدخل العشر في الآية الكريمة على الأيام؛ لأن الممدود إذا حذف جاز إثبات التاء وحذفها اهـ. هـ فؤد: (وزدوه بأنه يستعمل فيهما) يستعمل قوله فيهما مجموعهما أي الليالي والأيام وحيث قيل فقوله وحذف التاء إلخ من تمام الرد ويستعمل كلاً منهما وحيث قيل فقوله وحذف التاء إلخ وجه للرد، وقوله: ولأن القصد بها التجميع أي فيحتمل له فقول الرذيين اللذين قبله قاله السيد عمر، وفيه نظر من وجوه. هـ فؤد: (يستعمل فيهما إلخ) كذا في أصله ~~وحيث قيل~~ بطلان فيه يعلم ما في صنيحه اهـ سيد عمر ولم يظهر لي ما فيه فليحترز. هـ فؤد: (وحذف التاء إنما هو لتغليب إلخ) قد يقال ما الداعي إلى هذا مع أن عشرًا يستعمل فيهما إلا أن يقال هو وإن استعمل فيهما إلا أن استعماله في الأيام على خلاف الأصل فتأمل اهـ رشيد. الأولى أن يقال إن ما تقدم من أنه يستعمل فيهما المراد به استعماله في كل منهما على الأفراد وأن المراد به في الآية الكريمة هما معاً فلهذا احتج إلى التغليب. هـ فؤد: (ولأن القصد بها إلخ) عطف على قوله للكتاب اهـ ع عبارة الرشيد هو عدة أخرى للمعنى من حيث المعنى لكن لا من حيث أصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كونها أربعة أشهر وعشر بل من حيث استواء المذخور بها وغيرها فيها اهـ. هـ فؤد: (ما مر) أي: في الإيلاء. هـ فؤد: (فجمعت) أي: الأربعة أشهر. هـ فؤد: (استظهاراً) انظر لأي شيء وذكره النهاية في الحكمة الآية فقط وجه ظاهر.

هـ فؤد: (إلا في اليوم العاشر) هذا الاستثناء راجع للإجماع فقط.

ذَكَرَ أَنَّ حِكْمَةَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ بِهَا يَتَحَرَّكُ الْحَمْلُ وَتُفْتَحُ الرُّوحُ وَذَلِكَ بِمُسْتَدْعِي ظُهُورِ حَمْلِ
إِنْ كَانَ وَتُغْتَبَرُ الْأَرْبَعَةُ بِالْأَهْلَةِ مَا لَمْ يَمُتْ أَثْنَاءَ شَهْرِ، وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَحِينَئِذٍ
ثَلَاثَةٌ بِالْأَهْلَةِ وَتُكْمَلُ مِنَ الرَّابِعِ مَا يُكْمَلُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَوْ جَهِلَتْ الْأَهْلَةُ حَسِبْتُهَا كَامِلَةً. (و)
عِدَّةُ (أُمِّ) حَائِلٍ أَوْ حَامِلٍ بَعَثَ لَا يُلْحَقُهُ أَيُّ مَنْ فِيهَا رِقٌّ قُلٌّ أَوْ كَثْرَ بَأْيٍ صِفَةٍ كَانَتْ (نَصْفُهَا)
وَهُوَ شَهْرَانِ هِلَالَيْنِ بِقِيَدِهِ السَّابِقِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا عَلَى التَّصْفِيفِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الثَّلَاثَةِ
الْأَشْهُرِ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ قِيَاسَ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ ظَنَّنَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ لَزِمَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ
وَعَشْرٌ وَيُرَدُّ بِأَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَطْءِ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهَا الْقَطْنُ عِنْدَهُ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا

• فَوُدَّ: (ذَكَرَ إِنْ حِكْمَةَ ذَلِكَ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ ذَلِكَ يُنَافِي كَوْنَهَا لِلتَّجَمُّعِ الْمُسْتَوِيِّ فِيهِ الْمَذْخُولُ بِهَا
وغيرها اهـ رَشِيدِي، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحِكْمَةَ لَا تَطْرُدُ وَالتَّكَادُّ لَا تَتَنَازَعُ. • فَوُدَّ: (بِهَا) أَيُّ: الْأَرْبَعَةُ.
• فَوُدَّ: (وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ الْخ) أَيُّ: وَأَمَّا لَوْ بَقِيَ مِنْهُ عَشْرَةٌ فَقَطَّ فَتَعْتَدُ بِأَرْبَعَةٍ أَهْلَةً بَعْدَهَا وَلَوْ تَوَاقَصَ ع
ش وَسَمِ أَيُّ أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ عَشْرَةٌ فَتُكْمَلُهَا مِنَ الْخَامِسِ. • فَوُدَّ: (مِنْ الرَّابِعِ) مِنْ فِيهِ إِثْنَانِ أَهـ رَشِيدِي.
• فَوُدَّ: (وَلَوْ جَهِلَتْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ خَفِيََتْ عَلَيْهَا الْأَهْلَةُ كَالْمَخْبُوسَةِ اغْتَدَّتْ بِبَانَةٍ وَثَلَاثِينَ اهـ.
• فَوُدَّ: (وَأُمِّ الْخ) وَلَوْ عَتَمَتِ الْأُمَةُ مَعَ مَوْتِهِ اغْتَدَّتْ كَحُرَّةٍ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ مُغْنِي وَأَسْنَى.
• فَوُدَّ: (بِقِيَدِهِ السَّابِقِ) وَهُوَ قَوْلُهُ مَا لَمْ يَمُتْ أَثْنَاءَ شَهْرِ. الْخ اهـ ع ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ بِقِيَدِهِ
السَّابِقِ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ وَالْمَقْصُودُ وَاضِحٌ فَيُقَالُ عَلَى نَهْجٍ مَا تَقَدَّمَ مَا لَمْ يَمُتْ أَثْنَاءَ شَهْرِ،
وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ أَيَّامٍ فَشَهْرٌ هِلَالِيٌّ وَيُغْتَبَرُ مَعَهُ مِنَ الثَّانِي مَا يُكْمَلُ خَمْسَةَ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا اهـ
وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَأْتِي فِي الْإِنْكِسَارِ وَالْخَفَاءِ مَا مَرَّ اهـ. • فَوُدَّ: (إِنْ قِيَاسَ مَا مَرَّ) أَيُّ: فِي أَوَائِلِ الْبَابِ فِي
التَّثْبِيهِ الْأَوَّلِ. • فَوُدَّ: (إِنَّهُ لَوْ ظَنَّنَا) أَيُّ: عِنْدَ الْوَطْءِ بِدَلِيلِ الْفَرْقِ اهـ سَم. • فَوُدَّ: (زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ) أَيُّ: وَلَمْ
يَتَكَشَّفْ لَهُ الْحَالُ إِلَى الْمَوْتِ بِخِلَافِ مَا لَوْ انْكَشَفَ لَهُ الْحَالُ قَبْلَ الْمَوْتِ فَتَعْتَدُ عِدَّةَ الْأُمَةِ اهـ سَم عَنْ
الْأَسْنَى عَنْ الزَّرْكَشِيِّ. • فَوُدَّ: (وَيُرَدُّ الْخ) رَدُّهُ النَّهَايَةَ بِمَا نَصَّهُ: وَأَمَّا مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ قِيَاسَ مَا
مَرَّ الْخ صَحِيحٌ إِذْ صَوَّرْتَهُ أَنَّ يَطْلَأُ زَوْجَتَهُ الْأُمَةَ ظَانًّا أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةَ وَيُسْتَمِرُّ ظَنَّهُ إِلَى مَوْتِهِ فَتَعْتَدُ لِلْوَفَاةِ

• فَوُدَّ: (وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ) وَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ عَشْرَةٌ اغْتَدَّتْ بِهَا وَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بَعْدَهَا شَرْحُ
رَوُضِ. • فَوُدَّ: (أَيُّ مَنْ فِيهَا رِقٌّ الْخ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُبْعَضَةَ كَالْقَتَّةِ وَأَنَّ
الْأُمَةَ لَوْ عَتَمَتِ مَعَ مَوْتِهِ اغْتَدَّتْ كَالْحُرَّةِ اهـ. • فَوُدَّ: (وَيَبْحَثُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ
قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ وَطِئَ أُمَةً يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةَ وَلَمْ يَتَكَشَّفْ لَهُ الْحَالُ إِلَى الْمَوْتِ اغْتَدَّتْ
عِدَّةُ الْحُرَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ انْكَشَفَ لَهُ الْحَالُ قَبْلَ الْمَوْتِ فَتَعْتَدُ عِدَّةَ الْأُمَةِ لَا يُقْطَعُ أَثَرُ الْقَطْنِ بِالْعِلْمِ بِالْحَالِ
لَاخْتِصَاصِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ بِالتَّكَادُّ الصَّحِيحِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْحَالِ اهـ وَيَتَّبِعِي تَقْصِيرُ مَا
قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بِكَوْنِ تِلْكَ الْأُمَةِ زَوْجَةً لَهُ لَا مَمْلُوكًا لَهُ أَوْ لغيره، وَقَوْلُهُ: لَاخْتِصَاصِ الْخ يَخْتِجُ لِمِثْلِهِ.
• فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَوْ ظَنَّنَا) أَيُّ: عِنْدَ وَطِئِهَا بِدَلِيلِ الْفَرْقِ. • فَوُدَّ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ الْخ) رَدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْوَطْءَ

وما مَرَّ. (وإن مات عن رجوعه انتقلت إلى) عدة (وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق فتجد وتسقط نفقتها (أو) عن (بالن) كمفسوخ نكاحها كأن اشترى زوجته، ثم مات عقب الشراء (فلا) تنقل بل تكمل عدة الطلاق أو الفسخ؛ لأنها ليست زوجة فلا تجد ولها الثقة إن كانت حايلاً.

(فرع): قال الزركشي علق الطلاق بموته ومات فالظاهر أنها تمتد عدة الوفاة وإن أوقفنا

عدة حرة إذ الظن كما نقلها من الأقل إلى الأكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بأن عدة الوفاة لا تتوقف إلخ اه قال الرشيد في قوله وبذلك سقط القول إلخ قال سم هذا عجيب مع ما أشار إليه الشارح من الفرق بأن عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظن فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك اه، وكذا رده عن ما نصه: وما قاله حجاج الأقرب لما علل به اه. فود: (فتجد) بضم التاء وكسر الحاء من الإحداد. فود: (فلا تجد) إلى قوله: (انتهى) زاد المغني عقبه ما نصه: وعدة الوفاة والإحداد لا يلزمان أم الولد وفايدة النكاح والموطوءة بشبهة؛ لأن ذلك من خصائص النكاح الصحيح اه، وفي سم هنا عن الروضة والروض وشرجه زيادة بسط في أحوال المستولدة التي مات سيدها وزوجها ممّا أو مرتباً. فود: (قال الزركشي إلخ) اغتمده المغني كما أشرنا إليه والنهاية. فود: (علق الطلاق بموته إلخ)، وفي البجيرمي عن القليوبي ما نصه: فرغ لو قال أنت طالق قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام، ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها

بظن أنها زوجته الحرة كما أشر في المدة في الحياة فليؤخر بعد الموت وأقول هذا عجيب مع ما أشار إليه الشارح من الفرق بأن عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظن فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك نعم قد يرد على الزركشي أيضاً ما تقدم في آخر باب اللقيط فيما لو أقرت متزوجة بالرق، والزواج بمن لا تجل له الأمة أنه لا يتفسخ نكاحه لعدم قبول إقرارها في حقه وأنها معتدة للوفاة عدة الإماء سواء أقرت قبل موت الزوج أم بعده فهذه حرة في اعتقاد الزوج مع معاشرته لها واستمتاعه بها على ذلك الاعتقاد إلى الموت ومع ذلك لم تعتد عدة الحرائر بل عدة الإماء ولما أورد ذلك على م ر الموافقي الزركشي حمّله على ما إذا لم يطأها الزوج قبل الموت اه وأقول يجاب أيضاً بمنع أنها حرة في اعتقاد الزوج كما بيّناه في الحاشية في باب اللقيط أخذاً من عباراتهم ثم المصراحة بذلك بقولهم: للزوج الخيار في فسخ النكاح إن شرطت الحرية وعلّوه بقاوت الشرط اه ولو اعتقد حرّيتها لم يقت الشرط في اعتقاده فلا وجه لتخيره وبقولهم: إن أولادها الحادّين بعد الإقرار أرقاء وعلّلوا ذلك بقولهم: لاقه وطلّتها عالماً برقها اه لكن يشكّل نعمي حرّيتها في اعتقاد الزوج مع التعليل بعدم قبول إقرارها في حقه فليراجع.

(فرع): في الروضة في باب الاستبراء ما نصه: فرغ المستولدة الموزوجة إذا مات سيدها وزوجها جميعاً؛ فله أحوال أحدها أن يموت السيد أولاً فقد مات وهي موزوجة، وقد ذكرنا أنه لا استبراء عليها

الطلاق قُبِيلَ الموت ولا تَرُثُ احتياطاً في الموضِعَينِ انتهى، وفيه نَظَرٌ والذي مَرَّ أَنَّهُ لا طلاق هنا فتَعَدُّ عِدَّةَ الوفاةِ وَتَرُثُ. (و) عِدَّةُ (حاملٍ بوضوئه) لِلآيَةِ (بشرطه السابق) وهو انفصالُ كُلِّهِ وإمكانُ نِسْبَتِهِ لِلْمَيِّتِ ولو احتمالاً (فلو مات صبي) لا يُمكنُ إنزاله (عن حاملٍ فبالأشهر) عِدَّتُها

ولا إزت لها وإن كان الطلاق رَجْعياً ويُؤخَذُ بِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لا إحدادٌ عليها أيضاً ولا يُنْتَفَعُ مِنْ مُعَاشَرَتِهَا ولا مِنْ وَطْئِهَا حالَ حَيَاتِهِ كما مَرَّ اهـ وَلَعَلَّهُ مُخْتَصَّ بِغَيْرِ ذَاتِ حَمْلٍ أو أَقْرَاءِ اسْتَمَرَّ حَمْلُهَا أو أَقْرَاؤُهَا إلى الوفاةِ فَلْيُراجِعْ. هـ فَوَدُ: (والذي مَرَّ) أي: قُبِيلَ أَدْوَابِ الثَّغْلِيِّ اهـ كَرَدِي. هـ فَوَدُ: (انفصالُ كُلِّهِ) حَتَّى ثَانِي تَوَاقُنِ اهـ مَغْنِي. هـ فَوَدُ: (ولو احتمالاً) كَمَغْنِي بِلَعَانٍ كَذَا قاله الشَّارِحُ وصَوَّرَهُ أَنَّهُ لا عَنَتَا لِنَفْسِ حَمْلِهَا، ثُمَّ طَلَّقَ زَوْجَةً لَهُ، ثُمَّ اشْتَبَهَتْ الْمُطَلَّقةُ الْحَامِلُ بِالْمُلاحَةِ الْحَامِلِ أَيْضاً أو يَكُونُ ذَلِكَ تَنْظِيراً نِهَايةً أَيْ فَكَانَ قَالَ وَلَوْ احْتِمَالاً نَظِيرُ الْمَغْنِي بِلَعَانٍ فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى الثَّانِي احْتِمَالاً لَكِنْ يُنْظَرُ مَا صَوَّرَهُ الْمَشُوبُ لِلْمَيِّتِ فِي مَسْأَلَتِنَا احْتِمَالاً رَشِيدِيَّ وَجِبَارَةُ الْمَغْنِي تَشْبِيهُ لَا يَأْتِي هُنَا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِيمَا سَبَقَ وَلَوْ احْتِمَالاً كَمَغْنِي بِلَعَانٍ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُلاحَةَ كَالْبَائِنِ فلا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الوفاةِ اهـ. هـ فَوَدُ: (لا يُمكنُ إنزاله) أَيْ بَأَن كَانَ دُونَ تِسْعِ سِنِينَ اهـ رَشِيدِيَّ.

على المذهب فإذا مات الزوج بَعْدَهُ اغْتَدَّتْ عِدَّةُ حُرَّةٍ، وكذا لو طَلَّقَهَا. الحال الثاني: أن يموت الزوج أولاً فَتَعَدُّ عِدَّةَ أُمَةٍ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ، ثم إن مات السَّيِّدُ وهي في عِدَّةِ الزوجِ قَدْ عَتَقَتْ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ، وقد سَبَقَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْعِدَّةِ الْجَلَّافُ فِي أَنَّهَا هَلْ تَكْمُلُ عِدَّةَ حُرَّةٍ أَمْ عِدَّةَ أُمَةٍ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا اسْتِثْنَاءَ عَلَيْهَا كَمَا ذَكَرْنَا قَرِيباً، وإن مات السَّيِّدُ بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنَ الْعِدَّةِ لَزِمَهُ الْاسْتِثْنَاءُ عَلَى الْأَصَحِّ تَقَرُّباً عَلَى عَوْدِهَا فِرَاشاً. الحال الثالث: أن يموت السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ مَعاً فلا اسْتِثْنَاءَ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعُدْ إِلَى فِرَاشِهِ وَجَبِيءٌ فِيهِ الْجَلَّافُ الْمَذْكُورُ فِيمَا إِذَا عَتَقَتْ وَهِيَ مُعْتَدَّةٌ وَهَلْ تَعُدُّ عِدَّةَ أُمَةٍ أَمْ عِدَّةَ حُرَّةٍ وَجِهَانِ أَصَحُّهُمَا عِنْدَ الْغَزَالِيِّ عِدَّةُ أُمَةٍ وَقَطَعَ الْبَغَوِيُّ بِعِدَّةِ حُرَّةٍ احتياطاً وَجِبَارَةُ الزَّوْجِ قَرَعَ مَاتَ سَيِّدُ الْمُسْتَوْلَدَةِ، ثُمَّ زَوْجُهَا أَوْ مَاتَا مَعاً اغْتَدَّتْ كَالْحُرَّةِ اهـ الحال الرابع: أن يَتَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا وَيُشْكِلُ السَّابِقُ؛ فَلَهُ صَوْرٌ: إحداهما: أن يُعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ فَعَلَيْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ مِنْ مَوْتِ آخِرِهِمَا مَوْتاً لا حِمَالاً أَنَّ السَّيِّدَ مَاتَ أَوَّلًا، ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ وَهِيَ حُرَّةٌ وَلَا اسْتِثْنَاءَ عَلَيْهَا عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ زَوْجَةٌ أَيْ إِنْ مَاتَ السَّيِّدُ أَوَّلًا أو مُعْتَدَّةٌ أَيْ إِنْ مَاتَ الزَّوْجُ أَوَّلًا وَإِنْ أَوْجَبْنَا الْاسْتِثْنَاءَ فَحُكْمُهُ كَمَا نَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَلَوْ تَخَلَّلَ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بَلَا مَزِيدَ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ كَانَ الْمُتَخَلَّلُ أَقَلَّ مِنْ هَذِهِ الْمُدَّةِ أَوْ كَمَا لَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهَا فِيهِ الْوَجْهَانِ السَّابِقَانِ الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ تَخَلَّلَ بَيْنَ الْمَوْتَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ فَعَلَيْهَا الْإِعْتِدَادُ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٍ أَيَّامٍ مِنْ مَوْتِ آخِرِهِمَا مَوْتاً، ثُمَّ إِنْ لَمْ تَحْضُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَعَلَيْهَا أَنْ تَرْتَضِيَ بِخِيَصَةٍ لا حِمَالاً أَنَّ الزَّوْجَ مَاتَ أَوَّلًا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَعَادَتْ فِرَاشاً لِلْسَّيِّدِ وَإِنْ حَاضَتْ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَيْضُ فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ أَوْ آخِرِهَا وَقِيلَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ بَعْدَ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ مِنْ هَذِهِ الْمُدَّةِ لِئَلَّا يَقَعَ الْاسْتِثْنَاءُ وَعِدَّةُ الوفاةِ فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ قَالَ الْأَصْحَابُ؛ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى

للقطع بانتفاء الحمل عنه (وكذا مضموع) ذكره وأنشاه مات عن حامل فمعدتها بالأشهر لا بالحمل (إذ لا يلحقه) الولد (على المذهب) لتعذر إنزاله بفقد أنثيته ولأنه لم يفهم لمثله ولادة (ولحق) الولد (مجبوتاً بقي أنشاه)، وقد أمكن استدخالها لمثيه وإن لم يثبت كما مر ليقاء أوعية

فوق (سنن): (إذ لا يلحقه الخ) قضية ذلك أنه لو فرض أنه نزل منه مائة لم يثبت له حكم المني في نحو الغسل ولا لحقه الولد لإمكان الاستدخال حيثيذ، وقد يقال قضية قول الشارح لتعذر إنزاله أنه لو علم إنزال وجب الغسل ولحق الولد إذا احتيل الاستدخال اه سم، وقوله: وقد يقال قضية قوله الخ محل تأمل بل قضية كقضية الأول اه سيد عمر. عبارة ع ش بعد أن ذكر كلام سم المذكور نصها أقول ويمكن الجواب بأن كلاً من قوله لتعذر إنزاله وقوله ولأنه لم يفهم الخ حلة مستحيلة والحكم يتقوى بقاء حله فلا يلحقه الولد لفساد منيه ويجب عليه الغسل لوجوده وإن لم يتفهم منه الولد اه ع ش أقول وعلى هذا الجواب يشكّل الفرق بين المنسوح والمنسلول فتأمل ولعل الأولى ما قاله الرشيدي بما نصه: قوله بفقد أنثيته سباني في المنسلول أنه يلحقه والولد مع فقد أنثيته قلعل الحلة مركبة من هذا التعليل والذي بعده إن سلم أن المنسلول عهد لمثله ولادة اه. فود: (ولأنه لم يفهم لمثله ولادة) وقيل يلحقه وبه قال الإضطخري والقاضيان الحسني وأبو الطيب؛ لأن معدن الماء الصلب وهو يتفد من تقوى الظاهر وهما باقيا اه نهاية زاد المغني وحكى أن أبا عبيد بن خزيمه قلد قضاء يضر وقضى به فتحمله المنسوح على كونه وطاف به الأسواق وقال انظروا إلى هذا القاضي يلحق أولاد الزنا بالخدام اه.

تقدير تأخير موت السيد وحيثيذ تكون عدة الوفاة متقضية بالمدة المتخللة ولا يتصور الاجتماع سواء كان الحيض في أول هذه المدة أو آخرها ولو كانت المستولدة بمن لا تحيض كفأها أربعة أشهر وعشرة أيام. الصورة الثالثة: أن لا يعلم كم المدة المتخللة فعليها التريض كما ذكرناه في الصورة الثانية اخذاً بالأحوط ولا نورثها من الزوج إذا شككنا في انسبقيهما موتاً فإن ادعت علم الورثة أنها كانت حرة يوم موت السيد فعليهم الحلف على نفي العلم اه كلام الزوضة سفناه مع طوله لحسن بيانه للمسألة وعبارة الزوض في الحال الرابع: وإن تقدم موت أحدهما وأشكّل أي المتقدم منهما أو لم يعلم هل ماتا معاً أو مرتباً اعتدت بأربعة أشهر وعشر من آخرهما موتاً أي لاحتمال موت السيد أولاً، ثم إن لم يتخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام ولخطة فلا شيء أي استبراء عليها وإن تخلل ذلك أو أكثر أو جهل قدره فإن كانت تحيض لزمتها حيضة إن لم تحيض في العدة لاحتمال موت السيد آخراً ولهذا لا تراث ولها تخليف الورثة أنهم ما علموا حرثتها عند الموت اه قال في شرحه فإن حاضت فلا شيء عليها وإن حاضت أول العدة أما إذا كانت لا تحيض فتكفيها المدة المذكورة اه.

فود في (سنن): (إذ لا يلحقه) قضية ذلك أنه لو فرض أنه نزل منه ما لم يثبت له حكم المني في نحو الغسل ولا لحقه الولد لإمكان الاستدخال حيثيذ، وقد يقال قضية قول الشارح لتعذر إنزاله أنه لو علم إنزاله وجب الغسل ولحق الولد إذا احتيل الاستدخال. فود: (وقد أمكن الخ) كذا شرح م ر.

المنني (فمعتد) زوجته (به) أي بوضعيه لوفاته (وكذا مسلول) خصيته (بقي ذكره) فيلحقه الولد وتمعتد زوجته (به) أي بوضعيه (على المذهب)؛ لأنه قد يبالغ في الإيلاج فينزل ماء رقيقاً وكون الخصية الثمني للثمني واليسرى للشعر لقله إن صبح أغلي ولا فقد رأينا من ليس له إلا يسرى وله مني كثير وشعر كذلك. (ولو طلق إحدى امرأته) كإحداكما طالق ونوى مقيته منهما أو لم ينو شيئاً (ومات قبل بيان) للمعتبة (أو تعين) للمبهمه (فلان كان لم يطق) واحدة منهما أو وطئ واحدة فقط وهي ذات أشهر مطلقاً أو ذات أقرء في طلاق رجعي كما تقدم بمسا سيد كره (اعتدنا لوفاة) احتياطاً إذ كل منهما يحتمل أنها فورقت بطلاق فلا يجب شيء على غير الموطوءة أو موت فتجب عدته (وكذا إن وطئ) كلاهما (وهما ذواتا أشهر) والطلاق بائن أو رجعي (أو) ذواتا (أقرء والطلاق رجعي) فمعتد كل عدة الوفاة وإن احتجبل خلافاً؛ لأنها الأحوط هنا أيضاً على أن الرجعية تنتقل لعدة الوفاة كما مر (فلان كان) الطلاق في ذواتني الأقرء (بائناً)، وقد وطئهما أو إحداهما (اعتدت كل واحدة) منهما في الأولى والموطوءة منهما في الثانية (بأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقرئها) لوجوب أحدهما عليها بقينا، وقد اشبهت فوجب الأحوط وهو الأكثر كمن لزمت إحدى صلاتين وشك في غيرها يلزمه أن يأتي بهما وتمعتد غير الموطوءة في الثانية لوفاة. (وعدة الوفاة) ابتداءً (من) حين (الموت والأقرء) ابتداءً (من) حين (الطلاق) ولا نظر إلى أن عدة المبهمه من التعيين؛ لأنه لما أيس منه لموته اغتبر السبب الذي هو الطلاق،

• فؤد: (لوفاته) أو طلاقه اه معني وقول الشارح ولا عدة عليها لطلاقه أي حيث لم تكن حاملاً ولم تستدجيل ماءه المخترم نهاية. • فؤد: (لأنه قد يبالغ الخ) قد يقال إن هذا يتأتى في المنسوح بالمساحقة إذ الذكر لا أثر له في الماء وإنما هو طريق كالثقة اه رشيدى. • فؤد: (ولاً فقد رأينا الخ) هذا يقتضي قوة ما ذهب إليه الإصطخري من لحوق الولد للمنسوح لقاء معدن المنى، وقوله: وشعر كذلك لا يصلح أن يكون من محل الرد لوجود مادة الشعر عند القائل به وكان الأظهر في الرد أن يقول بفؤد قوله وله ماء كثير ومن له الثمني فقط وله شعر كثير اه ع ش. • فؤد: (مطلقاً) أي: بائناً أو رجعيًا اه ع ش. • فؤد: (وإن احتجبل خلافاً) عبارة المثني وإن احتجبل أن لا يلزمها إلا عدة الطلاق التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر، وكذا في ذات الأقرء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يخلو عن خفيص وطهر اه. • فؤد: (في الأولى) أي: فيما إذا وطئهما. • وفؤد: (في الثانية) أي: فيما إذا وطئ إحداهما. • قول (سني) والأقرء بالرفع بخطه اه معني.

• فؤد: (لوفاته) وقول الشارح ولا عدة عليها لطلاقه أي حيث لم تكن حاملاً ولم تستدجيل ماءه المخترم شرح م ر. • فؤد: (وتعتد غير الموطوءة في الثانية) أي: وهي المارة في قوله: أو إحداهما.

فلو مضى قبل الموت قرآن مثلاً اعتدت بالأكثر من القرء الباقي وعدة الوفاة. (ومن غاب) بسفر أو غيره (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن) أي يُظن بحجة كاستفاضة وحكم بموته (موته أو طلاقه) أو نحوهما كركوته قبل الوطء أو بعده بشرطه، ثم تعدت؛ لأن الأصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوته بيقين فلم يزل إلا به أو بما ألحق به ولأن ماله لا يورث وأم ولده لا تُقتل فكذا زوجته نعم، لو أخبرها عدل ولو عدل رواية بأحدهما حل لها باطلاً أن تنكح غيره ولا يُؤمر عليه ظاهراً خلافاً ليعضهم ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنحو أختها أو خابسة إذا

• فؤد: (فلو مضى إلخ) مُتَّفَعٌ عَلَى الْمَتْنِ. • فؤد: (فلو مضى قبل الموت قرآن إلخ) ولو مضى جميع الأقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر؛ لأن كلاً يَحْتَمِلُ أَنَّهَا مُتَوَفَّى عَنْهَا وَأَنَّهَا مُطْلَقَةٌ مُنْقَضِيَّةُ الْعِدَّةِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ ع. ش. • فؤد: (بسفر) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَيُسْتَحَبُّ) فِي الْتَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَعْتَدُ)، وَقَوْلُهُ: (خِلَافًا لِيَعْضِهِمْ)، وَقَوْلُهُ: (الْأَنِّي إِلَى الْمَالِ لَا حَزَرَ)، وَقَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ أَنَا بِمَا فِيهِ). • فؤد: (أو غيره) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ لَمْ يَغِبْ عَنْهَا بَلْ قَعِدَ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ أَوْ انْكَسَرَتْ بِهِ سَفِينَةٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ع. ش. • فؤد: (أي يُظن إلخ) الْأَوْجَهُ تَفْسِيرُ التَّيَقُّنِ بِالْأَعْمَ مِنْ حَقِيقَتِهِ وَمِنْ الظَّنِّ لَا بِخُصُوصِ الظَّنِّ فَتَأْتِلُهُ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ يَبْتُتُ بِمَا مَرَّ فِي الْفَرَائِضِ وَالْمُرَادُ بِالْيَقِينِ الطَّرْفُ الرَّاجِحُ حَتَّى لَوْ بَيَّنَّ مَا ذَكَرَ بِعَدْلَيْنِ كَفَى وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الشَّهَادَاتِ الْإِكْتِضَاءُ فِي الْمَوْتِ بِالِاسْتِغَاظَةِ مَعَ عَدَمِ إِفَادَتِهَا الْيَقِينَ ع. ش. • فؤد: (بشروطه) وَهُوَ إِضْرَارُهُ عَلَى الرَّدَّةِ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ع. ش. • فؤد: (ثم تفتد) ظَاهِرُهُ وَجُوبُ الْإِعْتِدَادِ بَعْدَ التَّيَقُّنِ وَإِنْ بَانَ مُضِيُّ الْعِدَّةِ بَعْدَ نَحْوِ الْمَوْتِ لَكِنْ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ الْأَنِّي وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ التَّرْبِصِ وَالْعِدَّةِ إلخ خِلَافُهُ وَهُوَ الْمُتَّجَهُ ع. ش. أَوَّلُ وَيُصْرِّحُ بِهِ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ تَصْوِيرُ إِذَا الْمَدَارُ إلخ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ بَلَّغَتْهَا الْوَفَاةُ بَعْدَ الْمُدَّةِ إلخ. • فؤد: (إلا به) أَي: بِالْيَقِينِ أَوْ بِمَا أَلْحَقَ بِهِ أَيِ الظَّنِّ الْقَوِي ع. ش. • فؤد: (فكذا زوجته) أَي: لَا تَفْتَرِقُ. • فؤد: (نعم لو أخبرها) إِلَى قَوْلِهِ: (الَّذِي هُوَ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يُرَدِّ طَلَاقُهَا) وَقَوْلُهُ: (وَاحْتِثَرْتُ) إِلَى الْمَتْنِ. • فؤد: (هذه) يَتَّبِعِي أَوْ فَائِضٌ اعْتَقَدَتْ صِدْقَهُ أَوْ بَلَغَ الْمُخْبِرُ عَدَدَ التَّوَاتُرِ وَلَوْ مِنْ صِبْيَانٍ وَكُفَّارٍ؛ لِأَنَّ خَبَرَهُمْ يُفِيدُ الْيَقِينَ ع. ش. • فؤد: (بأحدهما) الْمُنَاسِبُ لِمَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا إِسْقَاطُ الْمِيمِ. • فؤد: (ويقاس بذلك إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الزَّوْكَشِيُّ وَالْمُسْتَوْلَدَةُ كَالزَّوْجَةِ وَأَنَّ الزَّوْجَةَ الْمُتَقَلِّعَةَ الْخَبَرِ كَالزَّوْجِ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا وَأَرْبَعِ سِوَاهَا ع.

• فؤد: (فلو مضى قبل الموت قرآن مثلاً إلخ) وَلَوْ مضى جميع الأقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر؛ لأن كلاً يَحْتَمِلُ أَنَّهَا مُتَوَفَّى عَنْهَا وَأَنَّهَا مُطْلَقَةٌ مُنْقَضِيَّةُ الْعِدَّةِ. • فؤد: (أي يُظن) الْأَوْجَهُ تَفْسِيرُ التَّيَقُّنِ بِالْأَعْمَ مِنْ حَقِيقَتِهِ وَمِنْ الظَّنِّ لَا بِخُصُوصِ الظَّنِّ فَتَأْتِلُهُ. • فؤد: (ثم تفتد) ظَاهِرُهُ وَجُوبُ الْإِعْتِدَادِ بَعْدَ التَّيَقُّنِ وَإِنْ بَانَ مُضِيُّ الْعِدَّةِ بَعْدَ نَحْوِ الْمَوْتِ لَكِنْ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ الْأَنِّي وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ التَّرْبِصِ وَالْعِدَّةِ إلخ خِلَافُهُ وَهُوَ الْمُتَّجَهُ.

لم يُرَدِّ طلاقها (وفي القديم تَرْتَبِصُ أَرْبَعَ سِنِينَ) قِيلَ مِنْ حِينَ فَقْدِهِ وَالْأَصَحُّ مِنْ حِينَ ضَرْبِ الْقَاضِي فَلَا يُتَقَدُّ بِمَا مَضَى قَبْلَهُ (لَمْ تَعْتَدْ لَوْفَاةً وَتَنْكِحُ) بَعْدَهَا أَتْبَاعًا لِقَضَاءِ عَمَرٍ ^{وَيُزَوِّى} بِذَلِكَ وَاعْتَبِرَتْ الْأَرْبَعُ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَدَّةِ الْحَمْلِ (فَلَوْ حُكِمَ بِالْقَدِيمِ قَاضٍ نَقَضَ) حُكْمَهُ (عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَصَحِّ) لِمُخَالَفَتِهِ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ؛ لِأَنَّهُ جَمَلُهُ مَيْتًا فِي النِّكَاحِ دُونَ قِسْمَةِ الْمَالِ الَّذِي هُوَ دُونَ النِّكَاحِ فِي طَلَبِ الْإِحْتِيَاطِ وَوَجْهَ عَدَمِ التَّقْضِ الْآتِي فِي الْقَضَاءِ عِنْدِي أَظْهَرَ لَوْضُوحِ الْفَرْقِ إِذِ الْمَالُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْوَارِثِ بِتَأْخِيرِ قِسْمَتِهِ وَلَوْ فَقِيرًا؛ لِأَنَّ وَجُودَهُ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ تَخْصِيلِ غَيْرِهِ بِكَسْبٍ أَوْ اقْتِرَاضٍ مَثَلًا فَضَرَرُهُ يُمْكِنُهُ دَفْعُهُ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ ضَرَرِ فَقْدِ الزَّوْجِ بِوَجْهِ فَجَازَ فِيهَا ذَلِكَ دَفْعًا لِعَظَمِ الضَّرَرِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ تَدَاوُّكُهُ، وَفِي نَفْوِذِ الْقَضَاءِ بِهِ وَجْهَانِ صَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ نَفْوَذَهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَسَائِرِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي

• فَوَدَّ: (تَرْتَبِصُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ ^{وَيُزَوِّى} تَعَلَّلَ، وَفِي الْمُغْنِيِّ تَرْتَبِصُ بِحَذْفِ إِحْدَى التَّائِيْنِ أَيْ تَرْتَبِصُ زَوْجَةً الْغَائِبِ الْمَذْكُورِ أَهْلًا فَتَحْرَرُ أَهْلًا سَبَدَ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (أَتْبَاعًا لِقَضَاءِ عَمَرٍ الْخ) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَيُزَوِّى وَمِثْلُهُ عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - وَلِأَنَّ لِلْمَرْأَةِ الْخُرُوجَ مِنَ النِّكَاحِ بِالْحَبِّ وَالْمَنَةِ لِقَوَاتِ الْإِسْتِمْتَاعِ وَهُوَ هُنَا حَاصِلُ أَهْلٍ مُغْنِي.

• فَوَدَّ (سَنِي): (فَلَوْ حُكِمَ بِالْقَدِيمِ الْخ) أَيْ: حُكْمَ حَاكِمٍ غَيْرِ شَافِعِيٍّ بِمَا يُوَافِقُ الْقَدِيمَ عِنْدَنَا نَقَضَ الْخُورَجَ بِهِ مَا لَوْ رَفَعَتْ أَمْرَهَا لِقَاضٍ قَفَسَخَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَتَقَدُّ فَسَخُهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا أَهْلًا عَسَ وَتَمَلُّ الْفَسْخَ بِالْإِعْسَارِ بِشَرْطِهِ. • فَوَدَّ (سَنِي): (بِالْقَدِيمِ) أَيْ: بِمَا تَضَمَّنَتْ مِنْ وَجُوبِ التَّرْتَبِصِ أَرْبَعَ سِنِينَ وَمِنْ الْحُكْمِ بِوَفَاتِهِ وَيَحْصُولِ الْفُرْقَةِ بَعْدَ هَذِهِ الْمَدَّةِ أَهْلٍ مُغْنِي. • فَوَدَّ (سَنِي): (قَاضٍ) أَيْ: مُخَالَفَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا، فَلَوْ كَانَ مُسْتَقَدِّمَ الْقَضَاءِ مُجَرَّدَ الْقَدِيمِ وَالْقَاضِي شَافِعِيٍّ لَمْ يَصِحَّ الْقَضَاءُ إِذْ لَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ بِالضَّعِيفِ أَهْلٍ رَشِيدٍ. • فَوَدَّ: (لِمُخَالَفَتِهِ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ) أَيْ: وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ حُكْمُ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ مَا لَمْ يُخَالَفِ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ الَّذِي هُوَ مَا قُطِعَ فِيهِ بِتَقْيِ الْفَارِقِ أَهْلٍ بَجَرِيْمٍ. • فَوَدَّ: (الَّذِي هُوَ دُونَ النِّكَاحِ الْخ) فِيهِ إِشَارَةٌ لِلرُّدِّ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَهْلًا عَسَ. • فَوَدَّ: (وَوَجْهَ عَدَمِ التَّقْضِ الْآتِي فِي الْقَضَاءِ) الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ إِضَافَةَ الْوَجْهِ إِلَى عَدَمِ الْخِ لِبَيَانِ أَنَّ قَوْلَهُ الْآتِي فِي الْقَضَاءِ أَيْ الْجَارِي فِي الْقَضَاءِ بِالْقَدِيمِ صِفَةٌ لِلْوَجْهِ عِبَارَةٌ لِلتَّهْلُوكِ وَالْوَجْهَ الثَّانِي لَا يُتَقَضُّ حُكْمُهُ بِمَا ذَكَرَ لِاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ وَإِلَّا الْمَالَ لَا ضَرَرَ الْخِ أَهْلًا.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ وَجُودَهُ) أَيْ: الْمَالِ. • فَوَدَّ: (فَضَرَرُهُ) أَيْ: الْوَارِثِ. • فَوَدَّ: (وَفِي نَفْوِذِ الْقَضَاءِ بِهِ) أَيْ: بِالْقَدِيمِ. • فَوَدَّ: (صَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّهُ يَتَقَدُّ ظَاهِرًا فَقَطُّ وَيَتَرَفَّعُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُ إِذَا عَادَ الزَّوْجُ بَعْدَ الْحُكْمِ وَكَانَتْ قَدْ تَزَوَّجَتْ فَإِنْ قُلْنَا يَتَقَدُّ ظَاهِرًا فَقَطُّ فَهِيَ لِلْأَوَّلِ وَإِنْ قُلْنَا يَتَقَدُّ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا فَهِيَ لِلثَّانِي لِطُلَانِ نِكَاحِ الْأَوَّلِ بِالْحُكْمِ وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مِنَ الْقَدِيمِ وَمِنْ تَقَارِيْعِهِ وَكَانَ

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَتَنْكِحُ) عِبَارَةٌ التَّيْبَةِ، ثُمَّ تَحِلُّ لِلزَّوْجِ فِي الظَّاهِرِ وَمَلَّ تَحِلُّ فِي الْبَاطِنِ قَوْلَانِ أَهْلًا. • فَوَدَّ: (وَفِي نَفْوِذِ الْقَضَاءِ بِهِ) أَيْ: الْقَدِيمِ.

على عدم التقضي أما على التقضي فلا ينفذ مطلقاً لقول السبكي وغيره يمتنع التقليد فيما يُنقض. (ولو نُكِّحَتْ بعد التريض والعدة) تصويرٌ إذ المدار في الصحة على نكاحها بعد العدة (فبان) الزوج (ميتاً) قبل نكاحها بقدر العدة (صَحَّ) النكاح (على الجديد) أيضاً (في الأصح) اعتباراً بما في نفس الأمر كما مرَّ آنفاً بما فيه أما إذا بان حياً فهي له وإن تزوجت بغيره وحكم به حاكم لكن لا يمتنع بها حتى تعتد للثاني؛ لأن وطأه بشبهة. (ويجب الإحداؤ على معتدة وفاة) بأي وصف كانت للخبر الموثق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراه أي فإنه يحل لها الإحداؤ عليه هذه

الشارح فهم أنهما من الجديد فرتب عليه ما تراه إذ لو فهم أنهما من القديم لم يحتج إلى قوله ويظهر أن هذا إنما يتأتى إلخ اهـ رشيدى. فود: (على عدم التقضي) أي: الذي هو مقابل الأصح. فود: (أما على التقضي) أي: المعتقد اهـ ع ش. فود: (مطلقاً) أي: لا ظاهراً ولا باطناً. فود: (لقول السبكي وغيره يمتنع التقليد إلخ) قال الشهاب سم فيه أنه لا يلزم أن يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالإجتهاد اهـ رشيدى.

فود: (فيما يُنقض) أي: يُنقض قضاء القاضي فيه اهـ ع ش.

فود (سني): (بعد التريض والعدة) أي: وقيل ثبوت مؤنه أو طلاقه اهـ مضمي. فود: (على نكاحها) أي: وقوعه بعد العدة أي سواء مضى مدة التريض أيضاً أم لا. فود: (اختياراً بما في نفس الأمر) إلى قول المتن ويجب في المضمي إلا قوله كما مرَّ آنفاً. فود: (كما مرَّ آنفاً) أي: في فصل عدة الحامل بوضعه إلخ في شرح لم تُكفِ حتى تزول الزبية. فود: (فهي له إلخ) ولو آتت بولد ولم يدعه المفقود لحق بالثاني عند الإمكان لتحقيق براءة الزجم من المفقود بمضي المدة المذكورة ولو لم تزوج وآتت بولد بعد أربع سنين لم يلحق بالمفقود لذلك فإن قديم المفقود وأدعاه لم يعرض على القاييف حتى يدعي وطأها ممكناً في هذه المدة فإن انتفى عنه ولو بعد الدعوى به والعرض على القاييف كان له منعها من إرضاعه غير اللبأ الذي لا يعيش إلا به إن وجد مربية غيرها وإلا فلا يمنعها منه وإذا جاز له المنع ومنعها وخالف وأرضعته في منزل المفقود ولم تخرج منه ولا وقع خلل في التمكن لم تسقط نفقتها منه وإلا سقطت مضمي ورزق مع شرحه.

فود (سني): (ويجب الإحداؤ إلخ) يظهر أن الحكمة في مشروعية الإحداؤ تنفي الأجانب عن التطلع للمفارقة فوجب في معتدة الوفاة لعدم وجود من يدافع عن التسبب ومن في البائن لوجوده ولم يُشرع في الرجعية لعدم التطلع لها غالباً مع كونها زوجة في كثير من الأحكام اهـ سيد عمر. فود: (بأي وصف) أي: حايلاً أو حايلاً كاملة أو ناقصة. فود: (للخبر) إلى قول المتن: (ويستحب) في المضمي

فود: (لقول السبكي وغيره يمتنع التقليد إلخ) فيه أنه لا يلزم أن يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالإجتهاد وأدائه إلى القول به قليلاً.

المدة أي يجب؛ لأن ما جاز بعد امتناعه وجب للإجماع على إرادته إلا ما حكى عن الحسن البصري وذكر الأيمان للغالب أو؛ لأنه أبقت على الامتثال وإلا فمن لها أمان يلزمها ذلك أيضاً ويلزم الولي أمر مؤلّيته به وعدل عن قول غيره المتوفى عنها ليشمل حاملاً من شبهة حالة الموت فلا يلزمها إحداث حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه ولو أحبلها بشبهة، ثم تزوّجها، ثم مات اعتدت بالوضع عنهما على أحد وجهين رجّع ولا يرد على المتني؛ لأنه يصدق على ما بقي أنه عدة وفاة فلزمها الإحداث فيها وإن شاركها الشبهة (لا) على (رجعية)

إلا قوله: (ولو أحبلها) إلى المتني. ة قوله: (لأن ما جاز إلخ) قضيت أن الإحداث على الزوج هذه المدة كان مُتَتَبِعاً، وقد يقال ما دليل الإمتناع اه سيد عمر وظاهر صنيع الشارح أن دليل الإمتناع أول الحديث. ة قوله: (وجب) أي: غالباً اه نهاية. ة قوله: (إلا ما حكى عن الحسن إلخ) أي: من أنه مُسْتَحَبٌّ لا واجب اه مُعْنَى. ة قوله: (وذكر الأيمان للغالب)، وكذا ذكر الأربعة أشهر وعشراً فإن ذلك في الحائِل، وأما الحامل فتجد مدة بقاء حملها قاله شيخنا في حاشيته على البخاري اه مُعْنَى.

ة قوله: (وإلا فمن لها أمان يلزمها ذلك) أي: وإن كان زوجها كافراً م ر بل ويلزم من لا أمان لها أيضاً لزوم عقاب في الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة سم وع ش ورشيد.

ة قوله: (أمر مؤلّيته إلخ) عبارة المُعْنَى وعلى ولي الصغيرة والمجنونة منعهما مما يُمنع منه غيرهما اه. ة قوله: (ليشمل حاملاً إلخ) كذا في أصله رحمته ورأت في هامشه بخط تلميذه الفاضل عبد الزموف ما صورته قوله ليشمل صوابه ليخرج اه، وقد يقال اسم الفاعل حقيقة في حال التلبس وبثله اسم المفعول وسائر المشتقات فيما يظهر وإن لم أر من ذكره فمن عثر بالمعتدة كالمُصَنَّف شمل كلامه إحداهما هذه في زمان عدتها عن الوفاة ومن عثر بالمتوفى عنها لا يشمل؛ لأنها لا يقال لها حينئذ متوفى عنها إلا على سبيل التجوز فلا محل لتخطئة الشارح رحمته بل قد يقال التفسير بالشمول هو الصواب دون التفسير بالإخراج اه. سيد عمر أقول تخطئة الشيخ عبد الزموف، وكذا جواب السيد عمر كل منهما مبني على ما هو ظاهر صنيع الشارح من رجوع ضمير ليشمل لما عدل إليه المُصَنَّف ويُمكن دفع التخطئة مع الاستغناء عن التعسف بإرجاع الضمير إلى قول الغير كما جرى عليه الرشيد، ثم قال قوله فلا يلزمها إلخ هذا التشريع على ما علم من عدل المُصَنَّف اه. ة قوله: (ثم تزوّجها) أي: حاملاً اه ع ش. ة قوله: (اعتدت بالوضع عنهما)، ثم قوله: (وإن شاركها الشبهة) يدل على عدم سقوط عدة

ة قوله: (وإلا فمن لها أمان يلزمها) أي: وإن كان زوجها كافراً م ر بل ويلزم من لا أمان لها لزوم عقاب في الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة. ة قوله: (هنهما)، ثم قوله: (وإن شاركها الشبهة) يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوّج بالكلية وإن كانت للمتزوّج وقضية ذلك أنه لو كانت المسألة بحالها إلا أنها لم تحل من وطء الشبهة اعتدت بالأشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة؛ لأنهما لشخص واحد وإن حملت من وطء التزوّج اعتدت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة. ة قوله: (على أحد وجهين رجّع) اعتمد أيضاً م ر.

لِبَقَاءِ مُعْظَمِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ لَهَا وَعَلَيْهَا بَلْ قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ الْأُولَى أَنْ تَتَزَيَّنَ بِمَا يَدْعُوهُ لِرَجْعَتِهَا وَيَفْرَضِ صَحْتَهُ وَلَا فَالْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَذْبُ الْإِحْدَادِ لَهَا فَمَحَلُّهُ إِنْ رَجَعَتْ عَوْدَهُ بِالتَّزَيَّنِ وَلَمْ يَتَوَقَّعْ أَنَّهُ يَفْرَجُهَا بِطَلَاqِهِ (وَيُسْتَحَبُّ) الْإِحْدَادُ (لِبَايْنِ) بِخُلْعٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ فسخٍ لِقَوْلِهِ يُفْضَى تَزَيُّنُهَا لِفَسَادِهَا (وَفِي قَوْلِي يَجِبُ) عَلَيْهَا كَالْمُتَوَقَّيْ عَنْهَا وَقُرُقُ الْأَوَّلُ بِأَنَّهَا مَجْفُودَةٌ بِالْفِرَاقِ فَلَمْ يُنَاسِبْ حَالُهَا وَجُوبَهُ بِخِلَافِ تِلْكَ قِيلَ قَضِيَّةُ الْخَبَرِ تَحْرِيمُهُ عَلَيْهَا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ انْتَهَى وَلَيْسَ قَضِيَّتُهُ ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنْ جَعْلِ الْمُقْسِمِ الْإِحْدَادُ عَلَى الْمَيِّتِ. (وَهُوَ) أَيُّ الْإِحْدَادِ مِنْ أَحَدٍ وَيُقَالُ فِيهِ الْحَدَّادُ مِنْ حَدٍّ لَفْظُ الْمَنْعِ وَيُزَوَّى بِالْجِيمِ وَهُوَ الْقَطْعُ وَاصْطِلَاحًا هُنَا (تَرْكُ) لُبْسِ مَضْبُوعٍ بِمَا يُقْصَدُ (لِلزَيْنَةِ وَإِنْ خَشِنَ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ كَالِاتِّحَالِ وَالتَّطَلُّبِ

الشُّبْهَةُ بِالنِّزَاجِ بِالْكَلْبَةِ وَإِنْ كَانَتْ لِلْمُتَزَوِّجِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تَحِيلَ مِنْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ اغْتَدَّتْ بِالشَّهْرِ عَنِ الْوَفَاةِ وَدَخَلَ فِيهَا عِدَّةٌ وَطْءِ الشُّبْهَةِ؛ لِأَنَّهَا لِشَخْصٍ وَاحِدٍ وَإِنْ حَمَلَتْ مِنْ وَطْءِ التَّزَوُّجِ اغْتَدَّتْ عَنِ الْوَفَاةِ بِوَضْعِهِ وَدَخَلَ فِيهَا عِدَّةُ الشُّبْهَةِ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش .
 قَوْلُهُ: (فَالْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَذْبُ الْإِحْدَادِ) اعْتَمَدَ النَّهْيُ وَالْمُغْنَى أَيْضًا .

قَوْلُهُ (سَنِي): (وَيُسْتَحَبُّ لِبَايْنِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَيُسْتَحَبُّ فِي عِدَّةِ فِرَاقِ الزَّوْجِ قَالَ فِي شَرْحِهِ خَرَجَ بِفِرَاقِ الزَّوْجِ الْمُزْطَوَّةُ بِشُّبْهَةِ أَوْ بِنِكَاحِ فَاسِدٍ وَأُمُّ الْوَلَدِ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهَا الْإِحْدَادُ اهـ وَالِإِقْصَارُ عَلَى نَهْيِ الْإِسْتِحْبَابِ يُشْمَرُ بِالْجَوَازِ ، وَقَدْ يَلْتَزِمُ وَإِنْ حَرَّمَ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي غَيْرِ الزَّوْجِ كَمَا يَأْتِي فَيَكُونُ ذَلِكَ مُخْصِصًا بِغَيْرِ هَذَا قَلْبًا رَاجِعٌ م ر أَه سَم ، وَقَوْلُهُ : خَرَجَ إِلَى قَوْلِهِ أَه فِي الْمُغْنَى مِثْلُهُ .

قَوْلُهُ: (بِخُلْعٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ (وَيَحْرُمُ) فِي النَّهْيِ إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ فسخٍ) . قَوْلُهُ: (وَقُرُقُ الْأَوَّلِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى كَالْمُتَوَقَّيْ عَنْهَا زَوْجُهَا بِجَمِيعِ الْإِعْتِدَادِ عَنِ نِكَاحٍ وَدَفَعَ هَذَا بِأَنَّهَا إِنْ فُورِقَتْ بِطَلَاqٍ فَهِيَ مَجْفُودَةٌ بِهِ أَوْ بِفَسْخٍ فَالْفَسْخُ مِنْهَا أَوْ لِمَعْنَى فِيهَا فَلَا يَلِيقُ بِهَا فِيهِمَا إِيْجَابُ الْإِحْدَادِ اهـ . قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ تِلْكَ) أَيُّ: الْمُتَوَقَّيْ عَنْهَا زَوْجُهَا . قَوْلُهُ: (أَيُّ الْإِحْدَادِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُوجِبُهُ) فِي الْمُغْنَى .

قَوْلُهُ (سَنِي): (لُبْسِ مَضْبُوعٍ الْخ) يُتَجَنَّبُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْحُلِيِّ جَوَازُ ثُبْنِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ كَلِإِخْرَازِهِ أَه سَيِّدُ عَمَرُ . قَوْلُهُ: (بِمَا يُقْصَدُ) إِنَّمَا قُدِّرَ؛ لِأَنَّ الْمُتَنَ يَوْهَمُ أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِنَّمَا هُوَ الْمَضْبُوعُ بِقَصْدِ الزَّيْنَةِ بِخِلَافِ مَا صُبِّحَ لَا بِقَصْدِهَا وَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ فِي نَفْسِهِ زَيْنَةً فَأَشَارَ بِهَذَا التَّقْدِيرِ إِلَى امْتِنَاعِ جَمِيعِ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقْصَدَ لِلزَّيْنَةِ وَإِنْ لَمْ يُقْصَدَ بِصَبِّغِ خُصُوصِهِ زَيْنَةً وَهَذَا التَّقْدِيرُ مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا أَه رَشِيدِي .

قَوْلُهُ (سَنِي): (وَإِنْ خَشِنَ) أَيُّ: الْمَضْبُوعُ تَبَّ بِهِ عَلَى أَنْ فِيهِ خِلَافًا وَالْمَشْهُورُ عَدَمُ الْجَوَازِ أَه مُغْنَى .
 قَوْلُهُ: (عَنَهُ) أَيُّ عَنِ لُبْسِ الْمَضْبُوعِ . قَوْلُهُ: (كَالِاتِّحَالِ الْخ) أَيُّ: كَمَا نَهَى عَنِ الْإِتِّحَالِ الْخ وَلَيْسَ

قَوْلُهُ: (فَالْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ الْخ) اعْتَمَدَ م ر .

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَيُسْتَحَبُّ لِبَايْنِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَيُسْتَحَبُّ فِي عِدَّةِ فِرَاقِ الزَّوْجِ قَالَ فِي شَرْحِهِ خَرَجَ

والاختصاص والتخلي وذكر المصنف والمضبوط بالمفردة بفتح أوله في رواية من باب ذكر بعض أفراد العام على أنه لبيان أن الصنيع لا بُد أن يكون لزينة (وقيل يحل) لبس (ما صيغ غزله، لم ليس) للإذن في ثوب المصنوع في رواية وهو بفتح فسكون للمهملة تنوع من البرود يصنع، ثم يُنسج وأجيب بأنه نُهي عنه في أخرى فتعاضتا والمعنى يُرجح أنه لا فرق بل هذا أبلغ في الزينة إذ لا يُصنع أولاً إلا رفيع الثياب (ويُباح غير مضبوط) لم يحدث فيه زينة كتفش (من قطن وصوف وكثان) على اختلاف ألوانها الخلقة وإن نمت (وكذا إبريسم) لم يصنع ولم يحدث فيه ذلك أي حرير (في الأصح) لعدم حدوث زينة فيه وإن صُقِل وبرق وتوجه بأن الغالب فيه أنه

المُرَاد أن ما هنا مقيس على الإحتمال الخ وإنما ذكر هذا هنا مع أن محله ما سيأتي عند ذكر الإحتمال وما بعده؛ لأن التمهيد عن ذلك في نفس الحديث المشتبه على التمهيد عما هنا اهـ رشيد. فود: (وذكر المصنف الخ) مبتدأ خبره من باب ذكر الخ اهـ ع ش عبارة الرشيد قوله وذكر المصنف والمضبوط بالمفردة أي الإقتصار عليهما اهـ. فود: (بفتح أوله) عبارة الإوقيانوس المفردة بفتح الميم وسكون العين المصنوعة ويجوز فتحها الطين الأحمر اهـ. فود: (في رواية) متعلق بذكر المصنف الخ. فود: (من باب ذكر بعض أفراد العام) وهو أي العام المضبوط المنهي عنه المذكور بقوله للتمهي الخ أي وذكر فرد من أفراد العام لا يخصه اهـ ع ش. فود: (على أنه لبيان أن الصنيع الخ) يعني أنه أشير بذكر هذين في الحديث إلى أن الصنيع المنتج إنما هو المقصود للزينة لا كل صنيع من باب بيان الشيء بذكر بعض أفراد اهـ رشيد. فود: (بفتح فسكون الخ) أي: بفتح العين واسكان الصاد المهملة تنوع من مضني. فود: (بفتح) عبارة المضني يقص غزله أي يُجمع، ثم يشد، ثم يصنع مقصوداً اهـ. فود: (إذ لا يصنع أولاً الخ) عبارة المضني؛ لأن الغالب أنه لا يصنع قبل النسج الخ اهـ. فود: (وإن نمت) عبارة المضني وإن نمت؛ لأن تقيده بالثوب المضبوط يفهم أن غير المضبوط مباح وإن ناستها من أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليها كالمرأة الحسناء لا يلزمها أن تغير لوناً بسواد ونحوه اهـ. فود: (أي حرير) تفسير لإبريسم. فود: (سني: في الأصح) ولها لبس الخز قطعاً لاستتار الإبريسم فيه بالصوف ونحوه مضني ونهاية. فود: (بأن الغالب فيه الخ) فيه ما فيه، وكذا في قوله وبه يرد الخ اهـ سم.

بفراق الزوج الموطوءة بشبهة أو ينكاح فاسد وأم الولد فلا يستحب لهما الإحداً اهـ فالإقتصار على تمهي الاستحباب يُشعر بالجواز، وقد يلزم وإن حرم في الزيادة على ثلاثة أيام في غير الزوج كما يأتي فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا قلير اجع م ر.

(تنبيه): حيث طلب الإحداً أو أبيع ونصمت تغيير اللباس لأجل الموت كان مستثنى من حرمة تغيير اللباس للموت المقررة في باب الجنائز. فود: (بأن الغالب فيه الخ) فيه ما فيه، وكذا في قوله وبه يرد

لا يُقصدُ لزينة النساءِ وبه يُردُّ ما أطالَ به الأذرعُ وغيره من أنَّ كثيراً من نحوِ الأحمرِ والأصفرِ الخلفي يربو لصفاءِ صفِّه وشدَّةِ بريقه على كثير من المضبوغ (و) يُباح (مضبوغ) لا يُقصدُ لزينة) أصلاً بل لنحوِ احتمالي وسخ أو مصببة كأسود وما يقرب منه كالمشيع من الأخضرِ وكحلي وما يقرب منه كالمشيع من الأزرق ولا يردُّ على عبارته مضبوغ تزدَّد بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق؛ لأنَّ فيه تفصيلاً هو أنَّه إن كان بَرَأفاً صافياً اللَّونَ حروم وعبارته الأولى قد تشمَّله؛ لأنَّ الغالب فيه حينئذٍ أنَّه يُقصدُ للزينة وإلا فلا وعبارته هذه تشمَّله؛ لأنَّه لا يُقصدُ به زينةٌ حينئذٍ. (ويحرم) طرازٌ مرَّكَّبٌ على الثوب لا منشوج معه إلا إن كثر أي بأنَّ عُذَّ الثوب بسببه ثوب زينة فيما يظهر (حلي ذهب وفضي) ولو نحو خاتمٍ وقرطٍ للثوبي عنه ومنه ممَّوَّةٌ بأحدهما أو مشبهه إن ستره بحيث لا يُعرف إلا بتأمُّلٍ ويُفروقُ بين هذا وما مرَّ في الأواني بأنَّ المدارَ هنا على مُجرَّد الزينة وثمَّ على العین مع الخيلاء، وكذا نحو نحاسٍ وودجٍ

• فوَد: (لا يُقصدُ لزينة النساءِ) أي: ولا تُنظرُ للترتين به في بعض البلادِ اهـ ش. • فوَد: (بل لنحو) إلى قول المتن، وكذا في المُعني إلَّا قوله أي بأنَّ إلى المتن وقوله إنَّ ستره وقوله ويُفروقُ إلى وكذا. • فوَد: (وعبارته الأولى) هي قول المتن تركُّ لبسِ مضبوغ لزينة. • فوَد: (والأ) أي: بأنَّ كان كثيراً أو مُشَبَّهاً أو اكْتَهَبَ بأنَّ يضرب إلى الغيرة اهـ مُعني. • فوَد: (وعبارته هذه) أي: قول المتن ومضبوغ لا يُقصدُ لزينة. • فوَد: (طراز) إلى قوله: (ويُفروقُ بينهما) في النهاية. • فوَد: (طرازٌ مرَّكَّبٌ إلخ) أي: ولو كان صغيراً اهـ مُعني. • فوَد: (إلَّا إن كثر) أي: الطرازُ المنشوج مع الثوب اهـ مُعني. • فوَد: (وقرط) اسمٌ لما يلبسُ في شحمةِ الأذنِ والمرأةُ به هنا الحلق لا بقيدِ اهـ ش. • فوَد: (ومنه) أي: من الحلي والضميرُ في مُشَبَّهه راجعٌ للممَّوَّة اهـ سم عبارة الرشيدي نَصَّها عبارة الأذرعِي نَقلاً عن الحاوي للماوردِي ولو تحلَّت برصاصٍ أو نحاسٍ فإنَّ كان مَوْءَ بذهبٍ أو فضةٍ أو مُشَابَّها لهما بحيث لا يُعرف إلا بالتأمُّلِ أو لم يكن كذلك وليكنها من قومٍ يتزيَّنون ببثلي ذلك فحرامٌ وإلَّا فحلَّال انتَهت عليه قِيَمَتَيْنِ قراءةً أو مُشَبَّهه بالرفع عطفاً على ممَّوَّة والضميرُ فيه لأحدهما والتقديرُ ومنه ممَّوَّةٌ بأحدهما ومنه مُشَبَّه أحدهما، وقوله: إنَّ ستره ليسَ في كلام الأذرعِي عن الماوردِي كما ترى فكأنَّ الشارحَ قيَّدَ به الممَّوَّة بأحدهما لكن يَتَّبِعِي تقديمه على قوله أو مُشَبَّهه مع بيان أنَّه من عنده، وقوله: بحيث لا يُعرف إلا بتأمُّلٍ قد عرَّفت أنَّه قيَّدَ في مُشَبَّه أحدهما فتأمَّل اهـ أقول ومُصرَّحٌ بذلك قولُ المُعني نَصُّه: والتَّقييدُ بالذهب والفضة مُفْهِمٌ جوازُ التحلي بغيرهما كنحاسٍ ورصاصٍ وهو كذلك إلا أنَّ تَمَوَّدَ قَوْمُها التحلي بهما أو أشبهَا الذهب والفضة بحيث لا يُعرفان إلا بتأمُّلٍ أو مَوْها بهما فإنَّهما يخرمان قال الأذرعِي والتَّمويه بغير الذهب والفضة أي ممَّا يخرمُ تزينتهما به كالتمويه بهما وإنما اقتصرَوا على ذكرهما اختياراً بالغالب اهـ. • فوَد: (وودج) خرزٌ بيضٌ تُخرُجُ من البحرِ بيضاء تعلقُ لِلدَّعِ العَيْنِ اهـ كُرْدِي.

إلخ. • فوَد: (أي بأنَّ هُذ إلخ) كذا م ر. • فوَد: (ومنه) أي: من الحلي والضميرُ في مُشَبَّهه راجعٌ للممَّوَّة.

وعاج وذبل إن كانت من قوم يتحلون به نعم، يحل لبسه ليلاً فقط مع الكراهة إلا لحاجة كإحرازه وفارقه حرمة اللبس والتطيب ليلاً بانهما يحتركان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلبي (وكذا) بحرّم (لؤلؤ) ونحوه من الجواهر التي يتحلّى بها ومنها العقيق (في الأصح) لظهور الزينة فيها. (و) بحرّم لغير حاجة كما يأتي (طيب) ابتداء واستدامة فإذا طرأت العدة عليه لزمها إزالته لينتهي عنه ويفرق بينها وبين نظيره في المحرّم بآته ثم من سنن الإحرام ولا كذلك هنا وبآته يشتدّ عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الجثاء والمقصّر عليها هنا لا ثم (في بدن) نعم، رخص لها أن تتبّع لنحو حيض قليل قسط أو أظفار نزعين من البخور للحاجة والحق الإسنوي بها في ذلك المحرّم وخالفه الزركشي والأوجه الأول (وَقَوِيّ وَطَعَامُ) في (كحلي) والضابط أن كل ما حرّم على المحرّم من الطيب والذهن لنحو الرأس واللحية حرّم هنا لكن لا فدية

- فود: (وقبل) وزان قلبي شيء كالماح وقبل هو ظهر السلخفة البحرية مضباح اه ع ش. فود: (نعم) يجعل الخ) يتبني أن يستقي من الليل ما لو عرض لها اجتماع فيه بالنساء لوليمة أو نحوها فيحرّم اه ع ش. فود: (لبسه الخ) أي: الحلبي اه مغني وقال الرشدي يغني جميع ما مرّ اه. فود: (ليلاً فقط) وأما لبسه نهراً فحرام إلا إن تعيّن طريقاً لإحرازه فيجوز للضرورة كما قاله الأذرع اه مغني.
- فود: (إلا لحاجة) أي: فلا يحكره اه ع ش عبارة السيد عمّر ظاهره أنه راجع إلى كراهة اللبس ليلاً ويحتمل لزجاءه إليه وإلى حرمة اللبس نهراً فيكون موافقاً لما في المغني تبعاً للأذرع اه.
- فود: (حرمة اللبس) أي: لبس الثياب المضبوغة مغني ورشدي.
- فود: (وسني) (وطيب) أي: بأن تستعمله وخرج بذلك ما لو كان جزئها عمل الطيب فلا حرمة عليها حيث اه ع ش. فود: (ابتداء) إلى قوله: (والحق الإسنوي) في المغني إلا قوله: (وفرق) إلى المتن. فود: (بينهما وبين نظيره) الضميران يرجعان إلى استدامة اه كزدي أي الأول باختيار لفظها والثاني باختيار معناها أي أن يستدام. فود: (بآته) التطيب. فود: (عليها) أي: المرأة هنا أي في عدة الوفاة. فود: (الإثم) أي: في الإحرام. فود: (قسط) بكسر القاف وضمها وهو الأكثر مضباح ع ش. فود: (أو أظفار) ضرب من العطر على شكل أظفار الإنسان قسطنطيني على البخاري اه بجيرمي.
- فود: (نوعين) عبارة المغني وهما نوعان اه. فود: (من البخور) بفتح الباء مضباح اه بجيرمي.
- فود: (والأوجه الأول) فيجوز للمحرّم أن تتبّع حيفها أو يفاها شيئاً منهما خلافاً للثاية.
- فود: (والضابط) إلى التبي في الثاية إلا قوله: (بأن في إسناده مجهولاً) وقوله: (وإن اقتضت) إلى (خشية) وقوله: (أو تضغير). فود: (والذهن لنحو الرأس الخ) عبارة المغني ويحرّم عليها ذهن شعر رأسها ولحيّتها إن كان لها لحية لما فيه من الزينة بخلاف ذهن سائر البدن اه، وفي سم بعد ذكر مثلها
- فود: (والذهن لنحو الرأس واللحية) قال في شرح المنهج بخلاف ذهن سائر البدن اه ويتبني إلا ما من شأنه أن يظهر حال المهنة فيحرّم ذهن شعره م ر.

لعدم التصّ وليس للقياس فيها مذخل وكل ما حلّ له ثم حلّ هنا (و) يحرم (الاحتحال بالبعد) ولو غير مطّيب وإن كانت سوداء للنهي عنه وهو الأسود ومثله نضاً الأصفر وهو الصبر بفتح أو كسر فشكون وفتح فكسر ولو على نفضاء لا الأبيض كالثوباء إذ لا زينة فيه (إلا لحاجة كرمق) فتجعله ليلاً وتمسّحه نهاراً إلا إن أضرها مسّحه؛ لأنه ﷺ رأى صبراً بعيني أم سلمة وهي موحدة على أبي سلمة فزجرها فأجابته بأنه لا طيب فيه فأجابها بأنه يزيد حسن الوجه، ثم قال: «فلا تجعله إلا ليلاً وامتسح به نهاراً» واعترض بأن في إسناده مجهولاً وبأنه صحّ التهي عنه وإن خشيت المرأة انفقاء عينها ورؤد بأن المراد وإن انفقات في زعمك فإنني أعلم أنها لا تنفق وتبحث أنها لو احتاجت للدفن أي أو الطيب جاز أيضاً، وقد يشمله المتن ويظهر ...

عن شرح المنهج ما نصّه: ويتبيّن إلّا ما من شأنه أنّه يظهر حال المنيّة فيحرم دهنه شعره م ر هـ.
 • فود: (فيها) أي: الفدية. • فود: (له) أي: للمحرم، ثم أي في الإحرام ولا يخفى أنّ الثاني يُفني عن الأول. • فود: (ويحرم الاحتحال) الأقرب ولو للمنيّة الباقية الحديقة سم على حجّ ا هـ ش. • فود: (ولو غير مطّيب) إلى قوله: (ويظهر) في المنيّة إلّا قوله: (بأن في إسناده مجهولاً)، وقوله: (للدفن).
 • فود: (وهو الأسود) عبارة المنيّة وهو بكسر الهمزة والميم حجر يتخذ منه الكحل الأسود ويسمى بالاضبّهاني هـ. • فود: (أضرها) الأولى أضر بها؛ لأنه لا يتعدى إلّا بحرف الجر كما مرّ ا هـ ش.
 • فود: (رأى صبراً إلخ) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظره وجه الأجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة وأجيب بجواز ﷺ لم يقصد الرؤية بل وقعت اتفاقاً وبأنه لا يقاس عليه غيره لبعضه فيكون ذلك من خصائصه ا هـ ش. • فود: (ثم قال: «فلا تجعله إلا ليلاً» إلخ) وحملوه على أنها كانت محتاجة إليه ليلاً فأذن لها فيه ليلاً بياناً للجواز عند الحاجة مع أنّ الأولى تركه نهايةً ومفني وأنسى.
 • فود: (صحّ النهي) أي: نهى مفتدة أخرى. • فود: (ورد) أي: بالإغراض الثاني، وأما الأول فسكت عن جوابه قلّيراجع ا هـ سيّد عمر. • فود: (في زعمك) خطاب لأُم المفتدة المعيدة للسؤال بقوله ﷺ لا مرتين أو ثلاثاً بأن قالت إني أخشى أن تنفق عيني بدونه. • فود: (ويبحث الأخرى إلخ) عبارة المنيّة وشرح المنهج ولو احتاجت إلى تطيب جاز كما قاله الإمام قياساً على الاحتحال ا هـ وعبارة النهاية والأوجه أنها لو احتاجت له نهاراً جاز فيه والدفن للحاجة كالاحتحال للرمد ا هـ. • فود: (هنا) أي: في التطيب والدفن. • فود: (وقد يشمله المتن) أي: بالنسبة للطيب إذ الدفن لا يذكر له فيه بالكلفة وذلك بأن يجعل الإسبنة راجعاً إليه أيضاً هذا ولو جعل راجعاً إلى جميع ما سبق لكان متجهاً أيضاً ليشمل ما صرحوا به من جواز لبس الحلي عند الحاجة وما بحثه قياساً عليه من جواز لبس ثوب الزينة

• فود في (سني): (واحتحال) هل يشمل العمياء الباقية الحديقة ولا يتعدى الشمول؛ لأنه مرنّ في العين المفتوحة وإن قيد بصرها. • فود: (ثم قال: «فلا تجعله إلا ليلاً» إلخ) قال في شرح الرزّص حملوه على أنها أي أم سلمة كانت محتاجة إليه ليلاً.

صَبَطَ الْحَاجَةِ هُنَا، وَفِي الْكُخْلِ سِوَاءَ مَا فِي اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ وَإِنْ اقْتَضَى بَعْضُ الْمَبَارَاتِ أَنَّهُ يُكْتَفَى فِي اللَّيْلِ بِالْحَاجَةِ وَيُشْتَرَطُ فِي التَّهَارِ الصَّرُورَةُ بِخَشْيَةِ مُبِيحِ تَيْسُمٍ وَحَيْثُ زَالَتْ وَجِبَ مَسْحُهُ أَوْ غَسَلُهُ فَوْزًا كَالْمُحْرَمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (و) يَحْرُمُ (اسْفِذَاجُ) بِمُفْجَمَةٍ وَهُوَ مِنْ رِصَاصٍ يُحَسِّنُ بِهِ الْوَجْهَ (وِيَمَامٍ) بِضَمٍّ أَوْ كَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ الْخُمْرَةُ الَّتِي يُورَدُ بِهَا الْخَدُّ (و) تَسْوِيدُ أَوْ تَصْفِيرُ الْحَاجِبِ وَتَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ وَ(خَضَابُ جَنَاءٍ وَنَحْوِهِ) كَوُزْسٍ لِمَا يَظْهَرُ أَيْ فِي الْمِهْنَةِ غَالِيًا فِيمَا يَظْهَرُ وَتَجْمِيدُ صُدُغٍ وَتَصْفِيفُ طُرُوقٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لِلزَّيْنَةِ.

(تَنْبِيهِ) مَا نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ زَيْنَةٌ لَوْ أَطْرَدَ فِي مَحَلٍّ أَنَّهُ لَيْسَ زَيْنَةً هَلْ يُغْتَضَرُ هَذَا أَوْ لَا مَحَلَّ نَظَرٍ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِغُزْفٍ حَادِثٍ وَلَا خَاصٍّ مَعَ غُزْفٍ أَصْلِيٍّ أَوْ عَامٍّ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ فِي نَحْوِ الثُّحَاسِ وَالْوَدْعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَنْصَبُوا فِيهِ عَلَى شَيْءٍ لِيَتَرَدَّدَ نَظَرُهُمْ فِيهِ وَمَرَّ فِي

عِنْدَ الْحَاجَةِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَبَدِ عُمَرُ. □ فَوَدَّ: (صَبَطَ الْحَاجَةَ الْخ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِخْبَارُ طَبِيبٍ عَذِلَ أَهْلُ ش. □ فَوَدَّ: (بِخَشْيَةِ مُبِيحِ التَّيْسُمِ) اعْتَمَدَ الْحَلْمِيُّ وَالزِّيَادِيُّ وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ فِيهِ بُغْدٌ وَالْوَجْهَ الْإِكْتِافُ بِمَا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً أَهْلُ بَجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ اسْفِذَاجُ الْخ) وَيَحْرُمُ أَيْضًا طَلْفُ الْوَجْهِ بِالصَّبْرِ؛ لِأَنَّهُ يَصْفَرُّ الْوَجْهَ فَهُوَ كَالْخَضَابِ أَهْلُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِمُفْجَمَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ بَقَاءُ وَذَلِكَ مُفْجَمَةٌ مَا يُتَّخَذُ مِنْ رِصَاصٍ يُطْلَى بِهِ الْوَجْهَ لِيَبْيَضَّهَ قَالَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ لَقَطٌ مَوْلَدٌ أَهْلُ.

□ فَوَدَّ: (بِضَمٍّ) إِلَى التَّيْبَةِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْخُمْرَةُ الْخ) وَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَّةِ بِحُسْنِ يَوْسُفَ أَهْلُ بَجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (وَتَسْوِيدُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَيَحْرُمُ الْإِثْمِدُ فِي الْحَاجِبِ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ وَالْحَقُّ بِهِ الطَّبْرِيُّ كُلُّ مَا يَتَزَيَّنُّ بِهِ كَالشَّعْفَةِ وَاللِّتَةِ وَالْخَدَّيْنِ وَالذَّقْنِ فَتَحْرُمُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَهْلُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ، وَقَوْلُهُ: وَالْحَقُّ بِهِ أَيْ بِالْحَاجِبِ، وَقَوْلُهُ: كُلُّ مَا يَتَزَيَّنُّ بِهِ هُوَ بَيْنَاءُ يَتَزَيَّنُّ لِلْفَاعِلِ أَهْلُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ تَصْفِيرُ الْحَاجِبِ) بِالْفَيْنِ الْمُفْجَمَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَخَشَوُ حَاجِبِهَا بِالْكُخْلِ وَتَدْقِيقُهُ بِالْحَفِّ أَهْلُ. □ فَوَدَّ: (وَتَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ) شَامِلٌ لِأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ أَهْلُ سَم. □ فَوَدَّ: (كَوُزْسٍ) أَيْ: وَزَعْفَرَانٍ أَهْلُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِمَا يَظْهَرُ الْخ) كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ لَا لِمَا تَحْتَ الْقِيَابِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالْغَالِبَةُ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهَا كَالْخَضَابِ أَهْلُ مُغْنِي زَادَ النِّهَائَةَ وَشَعْرُ الرَّاسِ مِنْهُ أَيْ مِمَّا يَظْهَرُ فِي الْمِهْنَةِ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا مَا يَكُونُ تَحْتَ الْقِيَابِ كَالرُّجُلَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَتَجْمِيدُ صُدُغٍ) أَيْ: شَعْرِهِ أَهْلُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَتَصْفِيفُ طُرُوقٍ) أَيْ: شَعْرِهَا أَهْلُ مُغْنِي زَادَ النِّهَائَةَ وَنَقَشَ وَجْهَهَا أَهْلُ. □ فَوَدَّ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الثَّانِي) فَعَلِيهِ يَحْرُمُ تَحْلِي السُّودَانِ بِحُلِيِّ الذَّقْنِ وَإِنْ لَمْ يَمُدَّوهُ زَيْنَةً م أَهْلُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ: الثَّانِي، وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ.

□ فَوَدَّ: (وَتَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ) شَامِلٌ لِأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ. □ فَوَدَّ: (لِمَا يَظْهَرُ) وَمِنْهُ شَعْرُ الرَّاسِ وَلَوْ سَلِمَ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقَصَّدَ التَّزَيَّنُّ بِخَضَبٍ م ر. □ فَوَدَّ: (وَتَجْمِيدُ صُدُغٍ) أَيْ: شَعْرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الثَّانِي) فَعَلِيهِ يَحْرُمُ تَحْلِي السُّودَانِ بِحُلِيِّ الذَّقْنِ وَإِنْ لَمْ يَمُدَّوهُ زَيْنَةً م ر.

أعمال المساقاة ما يؤخذ ذلك. (ويجمل تجميل فراش والثابت) بمثلثين وهو متاع البيت بأن تُزَيَّنَ
بيتها بأنواع الملابس والأواني ونحوهما؛ لأن الإحداة خاص بالبدن ومن ثم حل لها الجلوس
على الحرير قال ابن الرُّفْعَةِ لا الالتحاف به؛ لأنه كاللبس قال الزركشي إلا ليلاً كالخلعي ويؤدّه
الفرق السابق بين الخلعي واللبس (و) يجمل (تنظيف بمسبل نحو رأس وقلم) لأظفار وإزالة شعر
نحو عانة (وإزالة وسخ) يسدّر أو نحوه؛ لأن ذلك ليس من الزينة المرادة هنا وهي التي تدعو
للوطء فلا ينافي عدّهم له في الجمعة من الزينة (قلت ويجمل امتشاط) من غير ترجيل ولا ذهن
وحشام (إن لم يكن) فيه (خروج محرم) لعدم الزينة. (ولو تركت الإحداة) الواجب كل المدة أو
بعضها (عصت) الكاملة العالمة بوجوبه وولي غيرهما (وانقضت المدة كما لو فازت المسكن)
اللازم لها ملازمته فإنها أو وليها تعصي وتنقضي المدة بمضي المدة (ولو بلغت الوفاة) أو

فوق (سني): (تجميل فراش) وهو ما تزفد أو تقعد عليه من نطع ومرتبة ووسادة ونحوها مئني وشرح
المنهج. قود: (بمثلثين) إلى الفصل في النهاية والمئني إلا ما فيما ساتبه عليه إن شاء الله تعالى.
قود: (لا الالتحاف به) أي: حيث حرم عليها لبسه لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه اهـ
سم. قود: (لأنه كاللبس) أي: ليلاً ونهاراً مئني ونهاية وأسنى. قود: (نحو حانة) أي: كالإبط.
فوق (سني): (ولإزالة وسخ) أي: ولو طاهراً نهاية ومئني. قود: (لأن ذلك) أي: ما ذكر من التنظيف
والإزالة. قود: (ليس من الزينة المرادة إلخ)، وأما إزالة الشعر المتضمن زينة كأخذ ما حول الحاجبين
وأعلى الجبهة فتنتج منه كما بحثه بعض المتأخرين بل صرح الماوردي بامتناع ذلك في حق غير
المعتدة، وأما إزالة شعر لحية أو شارب نبت لها فتس إزالته كما مر في شروط الصلاة مئني ونهاية قال
ع ش وقوله بل صرح الماوردي بامتناع ذلك إلخ معتد، وقوله: في حق غير المختدة أي إلا بإذن
الزوج اهـ. قود: (من غير ترجيل إلخ) عبارة النهاية والمئني بلا ترجيل بدفن ويجوز بنحو يسدّر اهـ.
فوق (سني): (وحشام) بناء على جواز دخولها بلا ضرورة نهاية ومئني قال ع ش وقوله بناء على جواز
دخولها إلخ معتد اهـ.

فوق (سني): (إن لم يكن فيه خروج إلخ) فإن كان لم يجمل مئني ونهاية قال ع ش وقوله خروج محرم أي
بأن كان لغير ضرورة فإن كان لضرورة جاز اهـ. قود: (العالمة إلخ) أي: بخلاف الجاهلة بذلك فلا
تعصي وظاهره وإن بعد عهدها بالاسلام ونشأت بين أظهر العلماء اهـ ع ش. قود: (وولي غيرها)
عطف على الكاملة. قود: (اللازم لها ملازمته) أي: بلا حذر نهاية ومئني.
فوق (سني): (الوفاة) أي: موت زوجها.

قود: (لا الالتحاف به) حيث حرم عليها بسية لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه.
قود: (لأنه كاللبس) قال في شرح الروض عيب الكلامين قلت الأوجه أنه كاللبس مطلقاً انتهى قوله
مطلقاً أي نهاراً أو ليلاً.

الطَّلَاق (بعد المدة) أي مدة العدة (كانت مُنْقَضَةً) بِمَضِيِّ مُدَّتِهَا. (ولها) أي المرأة المَرْجُوعَة
وغيرها (إحداً على غير زوج) من قريب وسيد، وكذا أَجَنَيْ حَيْثُ لا ريةَ فيما يظهر، ثم رأيت
شراحين تَخَالَفُوا فيه وما فصلته أوجه كما لا يخفى وظاهر أن الزوج لو مَتَّعَهَا مِمَّا يَنْقُصُ به
تَمَتُّعُهُ حُرْمَ عليها فعلة (ثلاثة أيام) فأقل (وتَحْرُمُ الزَّيَادَةُ) عليها إن قصَدَتْ بها الإحداً (والله
أعلم) لمفهوم الخبر السابق ولأن فيها إظهارَ عدم الرضا بالقضاء ولم يَجُزْ ذلك في المعتدة
لِحَبْسِهَا على المقصود من العدة وبحث الإمام أن للرجل التَّحْرُنَ مدة الثلاثة ورَّده ابنُ الرُّفْعَةِ
بأن ذلك إنما شرع للتساقط عقليهم المقتضي لعدم الصبر مع أن الشرع ألزَمَهُمُ بالإحداً
دون الرجال وبفرض صحة كلام الإمام فَمَحَلُّهُ في تحْرُنٍ بغير تَقْيِيرٍ مَلْبُوسٍ ونحوه وإلا حُرْمَ
عليه كما مرَّ في الجنائز.

• فَوَدَّ: (من قريب إلخ) عبارة النهاية والمغني والأشبه كما ذكره الأذرعِي عن إشارة القاضي أن المراد
بغير الزوج القريب قِيَمَتِيحٌ على الاجتناب الإحداً على أَجَنَيْ مطلقاً ولو ساعةً والحق الغزِّي بخفاً
بالقريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمملوك والصهر وضابطه أن مَنْ حَزَنَتْ لِمَوْتِهِ؛ فَلَهَا
الإحداً عليه ثلاثة ومن لا فلا ويُمكن حَمْلُ إطلاق الحديث والأصحاب على هذا اهـ. • فَوَدَّ: (إن
قصَدَتْ بها الإحداً)، فلو تَرَكَتْ ذلك أي التَّزَيُّنَ بلا قصدٍ لم تَأْتِمْ نِهَايَةً ومُغْنِي. • فَوَدَّ: (لمفهوم الخبر)
كذا في أصله وَاللَّهُ تَعَالَى، وقد يُقال حُرْمَةٌ ما ذُكِرَ منطوق الخبر لا مفهومه اهـ سيد عمَرُ أي وإن كان
جَوَازُ الثلاثة مفهومه ولذا أي لِيَشْمَلَ المنطوق والمفهوم ممَّا اسْقَطَ النهاية والمغني لفظ مفهوم.

• فَوَدَّ: (ولم يَجُزْ ذلك إلخ) عبارة النهاية والمغني وإنما رُحِصَ للمعتدة في عِدَّتِهَا لِحَبْسِهَا إلخ وبغيرها
في الثلاثة؛ لأن الثُّمُوسَ لا تَسْتَطِيعُ فيها الصبر ولذا سُنَّ فيها التَّغْيَةُ وتَنكِيسُ بَعْدَهَا غِلَامُ الحُرْنِ اهـ.

• فَوَدَّ: (فَمَحَلُّهُ إلخ)، ثم يُنْظَرُ فيه بأن التَّحْرُنَ بغير ما ذُكِرَ يَتَّبِعِي أن يكون جائزاً مطلقاً اهـ سم عبارة
السيد عمَرُ قد يُقال بَعْدَ الحَمْلِ عليه فما وجه التَّوَقُّفِ في صِحَّتِهِ بل يَتَّبِعِي أن يَقْطَعَ به حَيْثُذُ والتَّشْيِذُ
بالثلاثة بالنسبة للتأكيد لِقُرْبِ المَهْدِ بالمصيبة فلا يَرُدُّ قول الفاضل المحشي يَتَّبِعِي أن يكون جائزاً مطلقاً
اهـ. • فَوَدَّ: (وَالْأَحْرَمُ)، وفي الزَّوْاجِرِ أنه كبيرة، وقد يَتَوَقَّفُ فيه والأقرب أنه صغيرة؛ لأنه لا وعيد فيه
اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (من قريب إلخ) لا أَجَنَيْ مطلقاً على الأشبه والحق الغزِّي بخفاً بالقريب الصديق والعالم
والصالح والسيد والمملوك والصهر كما ألحقوا مَنْ ذُكِرَ به في أَعْذَارِ الجُمُعَةِ والجماعة وضابطه أن مَنْ
حَزَنَتْ لِمَوْتِهِ لها الإحداً عليه ثلاثة ومن لا فلا ويُمكن حَمْلُ إطلاق الحديث والأصحاب على هذا م ر
ش. • فَوَدَّ: (ورَّده ابنُ الرُّفْعَةِ إلخ) مَشَى على الرَّدِّ م ر. • فَوَدَّ: (فَمَحَلُّهُ إلخ)، ثم يُنْظَرُ فيه بأن التَّحْرُنَ بغير
ما ذُكِرَ يَتَّبِعِي أن يكون جائزاً مطلقاً قد عَلِمَ ممَّا تَقَرَّرَ في المعتدة وبغيرها تَخْصِيصُ ما قَرَّرَ في الجنائز.

فصل في سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ

(تَجِبُ سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ طَلَاقي وَلَوْ هِيَ (بَائِنٌ) بِخُلْعٍ أَوْ ثَلَاثٍ إِلَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَلَوْ حَائِلًا بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى عَدَمِهَا لِلآيَةِ (إِلَّا نَائِزَةً) حَالِ الْفِرَاقِ أَوْ أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ فَلَا سُكْنَى لَهَا حَتَّى تَعُودَ لِلطَّلَاعِ كَضَلِّبِ التَّكَاحِ، وَفِي مَدَّةِ التُّشْوِزِ يَرْجِعُ عَلَيْهَا مُؤَجَّرُ الْمَسْكَنِ بِأَجْرَتِهِ وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَلِكُ الزَّوْجِ رَجَعَ هُوَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ وَمِثْلُهَا كُلُّ مَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا حَالَةَ التَّكَاحِ

فَصْلٌ: فِي سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ

• فَوَدَّ: (فِي سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ) وَمُلَازَمَتِهَا مَسْكَنَ فِرَاقِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى، أَيْ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَخُرُوجِهَا لِقَضَاءِ حَاجَةٍ ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ هُوَ بَائِنٌ) أَيْ: الطَّلَاقُ عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَالْمُعْنَى قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَائِنٌ) بِجَرِّهِ كَمَا بِخَطِّهِ عَقْلًا عَلَى الْمَجْبُورِ وَنُصْبِهِ أَوَّلَى أَيْ وَلَوْ كَانَتْ بَائِنًا وَيَجُوزُ رَفْعُهُ بِتَقْدِيرٍ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيْ وَلَوْ هِيَ بَائِنٌ اِه. • فَوَدَّ: (إِلَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَفِي مَدَّةِ التُّشْوِزِ) إِلَى (وَمِثْلُهَا) وَإِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا أَطْلَقُوهُ) فِي النِّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) إِلَى الْمُتَنِيِّ. • فَوَدَّ: (بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ (لِخ) إِنَّمَا قُدِّرَ لِيُضَيِّحَ الْإِسْتِثْنَاءَ الْآتِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى عَدَمِهَا) كَمَا فِي قِتَاوَى الْمُصَنَّفِ، لِأَنَّهَا تَجِبُ يَوْمًا بِيَوْمٍ وَلَا يَصِحُّ إِسْقَاطُ مَا لَمْ يَجِبْ مُعْنَى وَنِهَائَةً قَالَ ع ش يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْ التَّغْلِيلُ أَنَّهَا تَسْقُطُ عَنْهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْإِسْقَاطُ لِيُجُوبَ سُكْنَاهُ بِطُلُوعِ فَتَحْرِهِ اِه. • فَوَدَّ: (لِلْآيَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَنْكِحُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ (طَلَاق: ٦) وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ﴾ (طَلَاق: ١) أَيْ: بُيُوتِ أَزْوَاجِهِمْ وَأَضَافَهَا إِلَيْهِمْ لِلْسُّكْنَى نِهَائَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (يَرْجِعُ عَلَيْهَا مُؤَجَّرُ الْمَسْكَنِ) صَوْرَةً ذَلِكَ أَنَّ تَعَدُّ بِسُكْنَاهَا غَاصِبَةٌ تَنْفَضُّ بِخُلْعِ الْإِجَارَةِ بِالْغَضَبِ شَيْئًا فَشَيْئًا وَتَعُودُ الْمُنْفَعَةُ فِي مُدَّتِهِ إِلَى مِلْكِ الْمُؤَجَّرِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِأَجْرَتِهِ مَدَّةَ سُكْنَاهَا نَائِزَةً، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا إِذَا كَانَ مِلْكُ الزَّوْجِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَرَكَهَا الزَّوْجُ سَاكِئَةً وَلَمْ يُطَالِئْهَا بِخُرُوجٍ وَلَا غَيْرِهِ فَإِنَّهُ الْمُقَوِّثُ لِحَقِّهِ فَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهَا وَلَعَلَّ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً لِلْسُّكْنَى بِرِضَا الزَّوْجِ اسْتَضْجَبَ ذَلِكَ وَإِلَّا الْغَالِبَ عَلَى الْأَزْوَاجِ أَنَّهُمْ لَا يُخْرِجُونَ الْمَرْأَةَ مِنَ الْبَيْتِ بِسَبَبِ التُّشْوِزِ اِه ع ش. • فَوَدَّ: (لَوْ كَانَ) أَيْ: الْمَسْكَنُ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) أَيْ: مِثْلُ النَّائِزَةِ اِه سَم. • فَوَدَّ: (كُلُّ مَنْ (لِخ) وَكَذَا مِثْلُهَا مَنْ وَجِبَتْ الْعِدَّةُ بِقَوْلِهَا بِأَنْ طَلَّقَتْ، ثُمَّ أَقْرَتْ

فَصْلٌ: فِي سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ

• فَوَدَّ: (يَرْجِعُ عَلَيْهَا مُؤَجَّرُ الْمَسْكَنِ بِأَجْرَتِهِ) لَكَّ أَنَّ تَسْتَشْكِلُ رُجُوعَ الْمُؤَجَّرِ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ الْمَسْكَنُ فِي إِيجَارِ الزَّوْجِ إِيجَارًا صَحِيحًا إِذَا الْمُنْفَعَةُ حَيثُ مِلْكُ الزَّوْجِ دُونَهُ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ قَوَّتُهَا عَلَى نَفْسِهِ بِتَرْكِ الزَّوْجَةِ فِي الْمَسْكَنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ سُكْنَاهَا بَعْدَ التُّشْوِزِ عَلَى وَجْهِ التَّعْدِي بَحِيثٌ تَعَدُّ غَاصِبَةً وَالْإِجَارَةُ تَنْفَضُّ بِالْغَضَبِ شَيْئًا فَشَيْئًا وَالْمُنْفَعَةُ فِي مَدَّةِ الْغَضَبِ رَجَعَتْ إِلَى الْمُؤَجَّرِ وَلَمْ تَتَلَفْ إِلَّا فِي مِلْكِهِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِأَجْرَتِهِ مَدَّةَ سُكْنَاهَا نَائِزَةً، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا إِذَا كَانَ مِلْكُ الزَّوْجِ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) أَيْ: مِثْلُ النَّائِزَةِ.

كصغيرة لا تحبيل وطفاً ويَتَصَوَّرُ وجوب العدة عليها باستدخال الماء وأمة لا نفقة لها نعم،
للزوجة أو وإرثه إيجاباً من لا نفقة لها على ملازمة المسكن تخصيماً لِمَا فِيهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ
فِي مَنْ يُمَكِّنُ حَمْلَهَا إِلَّا أَنْ يُقَالِ التَّعْيِيرُ بِذَلِكَ لِلْأَغْلَبِ لِذِكْرِهِ فِي الْمُتَوَقُّفِ عَنْهَا كَمَا يَأْتِي وَهُوَ
غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِيهَا اتِّفَاقاً وَلَا يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأُمَةِ إِلَّا بَعْدَ فِرَاقٍ يَحْذَرُهَا. (و) تَجِبُ أَيْضاً
(لِلْمُعْتَدَةِ وَفَاءً) حَيْثُ وَجَدَتْ تَرِكَهَ فَتَقْدِّمُ عَلَى الدُّيُونِ الْمُرْسَلَةِ فِي الدُّمَةِ (فِي الْأَطْهَرِ) لِلْخَبِيرِ
الصَّحِيحِ بِهِ وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا كَالْبَائِنِ غَيْرِ الْحَامِلِ؛ لِأَنَّهَا لِلشُّلْطَانَةِ، وَقَدْ فَاتَتْ وَالشُّكْنَى
لِصَوْنِ مَالِهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ وَيُسْنُ لِلشُّلْطَانِ حَيْثُ لَا تَرِكَهَ وَلَا مُتَّبِعٌ إِسْكَانَهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَذَا

بالإصابة وأثَرُهَا الزَّوْجُ فَلَا نَفَقَةَ وَلَا سُكْنَى لَهَا وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ة فَوَدُ: (وَيَتَصَوَّرُ وَجُوبُ
الْعِدَّةِ الْخ) أَي: وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَعْدُ أَهْ مُعْنَى. ة فَوَدُ: (وَأَمَّةٌ لَا نَفَقَةَ لَهَا) أَي: عَلَى زَوْجِهَا كَالْمُسْلِمَةِ لَيْلًا
فَقَطُّ أَوْ نَهَارًا فَقَطُّ أَهْ مُعْنَى. ة فَوَدُ: (أَوْ وَإِرْثِهِ) بَلْ غَيْرُ الْوَارِثِ كَالْوَارِثِ كَمَا قَالَه الزَّوْيَانِيُّ بَعَبًا لِلْمَاوَرِدِيِّ
أَي حَيْثُ لَا رِبِيَّةَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَهَلْ طَلَبَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مُبَاحٌ أَوْ مَسْنُونٌ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي
أه. ة فَوَدُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنَ التَّحْلِيلِ. ة فَوَدُ: (إِنْ مَحَلُّهُ) أَي: جَوَازِ الْإِجْبَارِ. ة فَوَدُ: (التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ)
أَي: بِتَخْصِيصِنَا. ة وفَوَدُ: (لِلذِّكْرِ) أَي تَخْصِيصِنَا أَيْضًا أَه سَم. ة فَوَدُ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: أَيْضًا. ة فَوَدُ: (وَهُوَ)
أَي: إِمْتِكَانُ الْحَمْلِ. ة وفَوَدُ: (فِيهَا) أَي فِي الْمُتَوَقُّفِ عَنْهَا. ة فَوَدُ: (وَلَا يُمَكِّنُ) أَي: الزَّوْجُ أَوْ وَإِرْثُهُ مِنْ
ذَلِكَ أَي الْإِجْبَارِ. ة وفَوَدُ: (بَعْدَ فِرَاقٍ الْخ) أَي بَعْدَ فِرَاقِهَا مِنْ خِدْمَةِ سَيِّدِهَا.

ة فَوَدُ (سَنِي): (وَلِلْمُعْتَدَةِ وَفَاءً) قَالَ فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: أَي وَالْمُعْنَى وَإِنْ مَاتَ زَوْجُ الْمُعْتَدَةِ فَقَالَتْ
انْقَضَتْ عِدَّتِي فِي حَيَاتِهِ لَمْ تَسْقُطِ الْعِدَّةُ عَنْهَا وَلَمْ تَرِثْ أَي لِإِفْرَاقِهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا قَيْدُ الْقَوْلِ بِالرَّجْمِيَّةِ، فَلَوْ
كَانَتْ بَائِنًا سَقَطَتْ عِدَّتُهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِنَ التَّحْيِيدِ بِذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ كَانَ الطَّلَاقُ
رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا فَادَّعَتْ أَنَّهُ كَانَ رَجْعِيًّا وَأَنَّهَا تَرِثُ فَالْأَشْبَهُ تَضَدُّقُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ أَحْكَامِ الزَّوْجِيَّةِ
وَعَدَمُ الْإِبَانَةِ انْتَهَى أَه سَم عَلَى حَجِّ أَه ع ش. ة فَوَدُ: (لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ مَضَتْ الْعِدَّةُ)
فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (كَذَا أَطْلَقُوهُ) إِلَى (وَلَوْ غَابَ). ة فَوَدُ: (وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبْ الْخ) رَدُّ لِدَلِيلِ الْمُقَابِلِ مِنْ
قِيَاسِ السُّكْنَى بِالنَّفَقَةِ. ة فَوَدُ: (كَالْبَائِنِ الْخ) مِثَالٌ لِلتَّقْيِ أَه سَم. ة فَوَدُ: (وَالسُّكْنَى لِصَوْنِ مَالِهِ الْخ) أَي:
أَصْلُ مَشْرُوعِيَّتِهَا لِذَلِكَ فَلَا يَرُدُّ الْمُتَوَقُّفُ زَوْجَهَا قَبْلَ إِمْتِكَانِ الْحَمْلِ لِتَحْوِصِ صِغَرِ أَه سَم. ة فَوَدُ: (وَيُسْنُ
لِلشُّلْطَانِ الْخ) لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَتْ مُتَّهَمَةً بِرِبِيَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْهَا أَخَذَ سَكْنَتَ حَيْثُ شَاءَتْ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

ة فَوَدُ: (التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ) أَي تَخْصِيصِنَا. ة وفَوَدُ: (لِلذِّكْرِ) أَي تَخْصِيصِنَا أَيْضًا.

ة فَوَدُ (سَنِي): (وَلِلْمُعْتَدَةِ وَفَاءً) قَالَ فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا قَيْدُ الْقَوْلِ بِالرَّجْمِيَّةِ، فَلَوْ
كَانَتْ بَائِنًا سَقَطَتْ عِدَّتُهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِنَ التَّحْيِيدِ بِذَلِكَ قَالَ فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا أَوْ
رَجْعِيًّا فَادَّعَتْ أَنَّهُ كَانَ رَجْعِيًّا وَأَنَّهَا تَرِثُ فَالْأَشْبَهُ تَضَدُّقُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ أَحْكَامِ الزَّوْجِيَّةِ وَعَدَمُ
الْإِبَانَةِ انْتَهَى. ة فَوَدُ: (كَالْبَائِنِ) مِثَالٌ لِلتَّقْيِ. ة فَوَدُ: (وَهُوَ مَوْجُودٌ) فَإِنْ قُلْتَ هُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ إِذَا تَوَقَّفَ قَبْلَ

أطلقوه ولو قيل يجب كوفاء ذنبه بل أولى؛ لأن هنا حقاً لله أيضاً لم يتعد ولو غاب المطلق ولو
مسكن له اكترى الحايكم مسكناً من ماله إن كان ولا اقترض أو أذن لها أن تقترض عليه أو
تكتري من ماله وحينئذ ترجع فإن فعلته بلا إذن لم ترجع إلا إن عجزت عن استغذائه
وقصدت الرجوع وأشهدت على ذلك ولو مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى لم
تصير ذنباً في الذمة بخلاف التقة؛ لأنها معاوضة ولو تبرع وارث بإسكانها لزمتها الإجابة ومثله
الإمام فيما يظهر أو أجنبي ولا ريبه فكذلك على المعتمد وفارق وفاء الدين بأن هنا حقاً لله
تعالى فلزم القبول لأجله على أن يحفظ الأنساب يختاط له أكثر ولا نظير للميت؛ لأنها ليست
عليها بل على الميت. (و) لمعتدة (فسخ) أو انفساخ غير نحو نايضة ولو حائلاً (على المذهب)

قال ع ش ويتبني أن يتعزى الأقرب من المسكن الذي فوّقت فيه ما أمكن اه وقال الرشيدى وظاهر أنه
يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فليراجع اه. فود: (كوفاء ذنبه) يراجع فيه اه سم. فود: (إن كان) أي:
المال. فود: (وحيث الخ) أي: حين إذن لها في الاقتراض أو الإكراه من ماله. فود: (وأشهدت
الخ) ظاهره أنه لا بد منه مطلقاً؛ لأن العجز عن الإشهاد هنا نادر غير معتبر فليراجع. فود: (ولو مضت
العدة الخ) قال في الرّوض، وكذا في صلب النكاح اه أي ويثل المعتدة لوفاء إذا مضت العدة أو
بعضها ولم تطالب بالسكنى في أنها لا تصير ذنباً للمنكوحة إذا فأتت السكنى في حال النكاح ولم
تطالب بها سم على خج اه ع ش. فود: (ولو تبرع) إلى قوله نعم يجب في النهاية والمغني إلا قوله
ومثله الإمام فيما يظهر وقوله من تناقض لهما فيه. فود: (ولا ريبه فكذلك على المعتمد الخ) راجع
للأجنبي فقط. فود: (وفارق وفاء الدين الخ) عبارة النهاية والمغني وفارق عدم لزوم إجابة أجنبي
بوفاء ذنب ميت أو مفلس بخلاف الوارث بأن ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا بدّل له فلزم
القبول الخ. فود: (أكثر) أي: بخلاف الدين نهاية ومغني.

❦ قول (سنن) (وفسخ) أي: بنحو غيب. فود: (أو انفساخ) أي: برّدة أو إسلام أو رضاع نهاية
ومغني. فود: (غير نحو نايضة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة أيضاً وعبارة الرّوض وسرجه ولا سكنى
لِمَن طَلَّقَتْ أو توفّي زوجها نايضة أو نَشَرَتْ في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطيع

الدخول أو كان صغيراً لا يولد ليثله أو كانت صغيرة كذلك قلت يُمكن أن يكون المراد أن أصل
مشروعيتها لذلك. فود: (كوفاء ذنبه) يراجع. فود: (ولو مضت العدة الخ) قال في الرّوض، وكذا
في صلب النكاح انتهى أي ويثل المعتدة لوفاء إذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى في أنها
لا تصير ذنباً للمنكوحة إذا فأتت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها. فود: (فكذلك على
المعتمد) اعتمد أيضاً م ر. فود: (غير نحو نايضة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة أيضاً وعبارة الرّوض
وسرجه ولا سكنى لِمَن طَلَّقَتْ أو توفّي زوجها نايضة أو نَشَرَتْ في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج
من منزله حتى تطيع اه.

من تناقض لهما فيه كالطلاق بخلاف مُتَعَدِّة عن وطءٍ شبهة كنيكاح فاسيد وأُم ولد ولو حاملين نعم، يجبُ على الأولى مُلَازِمَةُ المسكين لِحَقِّ اللَّهِ تعالى وهل يَلْحَقُ بها الثانية مَحَلَّ نَظَرٍ (وَتُسَكَّنُ) وجوبًا (في مسكني كانت فيه عند الفُرقة) بإذن الزوج إن لاقَ بها حينئذٍ وأمكنَ بَقَاؤها فيه لاستحقاقه منفعتَه أَمَّا إذا فُورقت وهي بمسكينٍ لم يَأْذَنُ فيه فسيأتي. (وليس لزوج وغيره إخراجها) ولو رجعيةً كما أطلقه الجمهور ونص عليه في الأُم واعتمده الإمام وجمع مُتَأَخَّرُونَ

انتهت اه سم عبارة النهاية وسكت المصنف عن استثناء التائيزة في عِدَةِ الوفاة والفسخ لِلْعِلْمِ بِمَا ذَكَرَهُ فِي الطَّلَاقِ لاسيوائيهما في الحُكْمِ وَتَجِبُ السُّكْنَى لِلْمُلَاعِنَةِ اه بخذف وإضافة المُغْنِي تَبَيَّنَ سَكَتُ الْمُصَنَّفِ عَنِ اسْتِثْنَاءِ التَّائِيزَةِ فِي عِدَةِ الْوَفَاةِ وَعِدَةِ الْفَسْخِ مَعَ أَنَّ حُكْمَهَا كَالْتَّائِيزَةِ فِي عِدَةِ الطَّلَاقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَالمُتَوَلَّى فِيمَنْ مَاتَ عَنْهَا نَائِيزًا، فَلَوْ أَخَّرَ قَوْلَهُ إِلَّا نَائِيزَةً إِلَى هُنَا لَتَسِمِلَ ذَلِكَ وَتَسِمِلَ إِطْلَاقُهُ الْمُلَاعِنَةَ وَالَّذِي فِي الرِّوَضِ ثَقُلًا عَنِ الْبَقْوَى أَنَّهُا تَسْتَحِقُّ قَطْعًا اه. ة فود: (كالطلاق) تغليل لِلْمَتْنِ. ة فود: (وَأُم وَلَدٍ) عَطَفَ عَلَى مُتَعَدِّة اه سم. ة فود: (على الأولى) وهي المُتَعَدِّة عَنِ وَطْءِ الشُّبْهَةِ الْخ. ة فود: (مُلَازِمَةُ الْمَسْكِينِ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَسْتَحِقَّ السُّكْنَى كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ بِخِلَافِ مُتَعَدِّة الْخ وَصَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الرِّوَضِ بِعِبَارَتِهِ وَيُثَلِّهَا أَيِ الْمُتَعَدِّة عَنِ وَفَاةٍ فِي مُلَازِمَةِ الْمَسْكِينِ الْمُتَعَدِّة عَنِ وَطْءِ شُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحِ فَاسِيدٍ وَإِنْ لَمْ تَسْتَحِقَّ السُّكْنَى عَلَى الْوَاطِيِ وَالتَّائِيحِ اه سم. ة فود: (الثانية) وهي أُم الْوَلَدِ.

ة فود (سني): (فِي مَسْكَنِ كَانَتْ فِيهِ الْخ) أَيِ وَيُقَدَّمُ سُكْنَاهَا فِيهِ عَلَى مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِمَتْنِ الثَّرِكَةِ وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الدُّبُونِ الْمُرْسَلَةِ فِي الذَّمَّةِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ يَلِكُهُ أَوْ يَسْتَحِقُّ مَنَفَعَتَهُ مَدَّةً عِدَّتِهَا بِإِجَارَةٍ، وَأَمَّا إِذَا خَلَفَهَا فِي بَيْتٍ مُعَارٍ أَوْ مُؤَجَّرٍ وَانْقَضَتِ الْمُدَّةُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُا تَقْدَمُ بِأَجْرَةِ يَوْمِ الْمَوْتِ قَطْطٌ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِدُخُولِهِ فَلَمْ يُزَاجِمِ مُؤْنُ التَّجْهِيزِ اه ع ش. ة فود: (إِنْ لَاقَ بِهَا وَأَمَكَنَ بَقَاؤَهَا فِيهِ) سَيَأْتِي مَفْهُومًا هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ. ة فود: (لِاسْتِحْقَاقِهِ الْخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَأَمَكَنَ بَقَاؤَهَا الْخ لَا لِلْمَتْنِ بِعِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَإِنَّمَا تُسَكَّنُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ كَمَا بَحْطُهُ أَيِ الْمُتَعَدِّة حَيْثُ وَجِبَ سُكْنَاهَا فِي مَسْكَنِ مُسْتَحَقٍّ لِلزَّوْجِ لَا يَتْبَعُ بِهَا كَانَتْ فِيهِ الْفُرْقَةُ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ لِلْأَيَّةِ وَحَدِيثِ فَرِيعَةِ الْمَارِزِينَ اه.

ة فود: (فَسَيَاتِي) أَي: فَالْآتِي يُخَصِّصُ هَذَا اه سم. ة فود: (وَلَوْ رَجَعِيَّةً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ)، وَقَوْلُهُ: (فَيُضْمَنُهَا) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (وَلِنَحْوِ احْتِطَابٍ). ة فود: (كَمَا أَطْلَقَهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلنَّهَايَةِ. ة فود: (وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُم الْخ) مُعْتَمَدٌ.

ة فود: (وَأُم وَلَدٍ) عَطَفَ عَلَى مُتَعَدِّة. ة فود: (مُلَازِمَةُ الْمَسْكِينِ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَسْتَحِقَّ السُّكْنَى كَمَا أَفَادَهُ بِخِلَافِ الْخ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ الرِّوَضُ وَعَلَيْهَا أَيِ الْمُتَعَدِّة مُلَازِمَةُ الْمَسْكِينِ عَبَّرَ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ وَيُثَلِّهَا الْمُتَعَدِّة عَنِ وَطْءِ شُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحِ فَاسِيدٍ وَإِنْ لَمْ تَسْتَحِقَّ السُّكْنَى عَلَى الْوَاطِيِ وَالتَّائِيحِ.

ة فود في (سني): (عند الفُرقة) مَلَّا قَالَ أَوْ الْوَفَاةِ أَوْ أَرَادَ بِالْفُرْقَةِ مَا يَشْمَلُ فُرْقَةَ الْوَفَاةِ. ة فود: (فَسَيَاتِي) أَي: فَالْآتِي يُخَصِّصُ هَذَا. ة فود: (وَلَوْ رَجَعِيَّةً الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر، وَقَوْلُهُ: قَيَّانِهَا أَيِ الْمُحَلَّلَةِ.

بل قال الأذرعى خلافه شاذ لكن المراقبون على أن له إسكانها حيث شاء؛ لأنها كالزوجة وجزم به المصنف في نكته واعتمده الإسنوي وغيره (ولا لها خروج) وإن رضي به الزوج فيمنعها الحاكم وجوباً لحق الله تعالى (قلت ولها الخروج في عدة وفاة، وكذا بائن) بفسخ أو طلاق (في التهار لشراء طعام) بيع أو شراء (غزلي ونحوه) كقطن ونحو احتطاب إن لم تجذ من يقوم لها بذلك ونحو إقامة حد على برة لا مخدرة فيأتيها الحاكم أو نائبه لإقامته كالتحليف وذلك ليخبر مسلم (أنه يذبح) إذن لمطلقة ثلاثاً أن تخرج لجذاذ نخلها) وقيس به غيره قال الشافعي رحمه الله ونخل الأنصار قريب من دورهم ويؤخذ منه تقييد نحو السوق والمختطب بالقرب من البلد المشوب إليها ولا فيظهر أنها لا تخرج إليه إلا لضرورة ولا تكفي الحاجة ومحلله إن أمنت والواو في كلامه بمعنى أو أما الترجمة فلا تخرج إلا بإذنه أو لضرورة؛ لأن عليه القيام بجميع مؤنها كالزوجة ومثلها بائن حائل وقيدها الشبكي وغيره بما إذا خرجت للثقة؛ لأنها مكففة بخلاف خروجها لنحو شراء قطن أو طعام، وقد أعطيت الثقة ذراهم ولا يأتي هذا في الترجمة لما تقرر أنها في حكم الزوجة

• وفود: (لكن المراقبون الخ) ضعيف. • فود: (إسكانها) أي: الترجمة. • فود: (وإن رضي به الزوج) أي: لا يلزم كما سيأتي معني ونهاية.

• فود (سن): (في عدة وفاة) أي: وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد معني ونهاية. • فود: (إن لم تجذ الخ) راجع لما قبل، وكذا أيضاً عبارة المعني والنهاية وضابط ذلك كل معتد لا يجب نفيها ولم يكن لها من يفضيها حاجتها لها الخروج اه. • فود: (فيأتيها) أي: المخدرة اه سم. • فود: (به غيره) الأولى الثاني كما في النهاية. • فود: (ونخل الأنصار قريب الخ) تيمنه كما في النهاية والمعني والجذاذ لا يكون إلا نهاراً أي غالباً اه. • فود: (ويؤخذ منه) أي: من كلام الشافعي. • فود: (ومحلله) أي: محل جواز الخروج لما ذكر. • فود: (والواو) إلى قول المتن أن ترجع في النهاية لإقوله وقيدها إلى أما الليل وقوله يعني وقوله وأن لا يكون إلى المتن. • فود: (أما الترجمة الخ) عبارة المعني أما من وجبت نفيها من رجمة أو مستبرة أو بائن حائل فلا تخرج إلا بإذن أو ضرورة كالزوجة؛ لانهن مكففات بثقة أزواجهن اه. • فود: (وقيدها الشبكي الخ) خلافاً للنهاية عبارته أما الترجمة فلا تخرج لما ذكر إلا بإذنه؛ لأنها مكففة بالثقة، وكذا لو كانت حائلاً لوجب نفيها فلا تخرج إلا لضرورة أو بإذنه، وكذا ليقية حوايجها كشرائه قطن كما قاله الشبكي اه قال الرشيدي قوله فلا تخرج لما ذكر إلا بإذنه أي أو لضرورة كما صرحوا به، وقوله: وكذا ليقية حوايجها الخ أي وإن لم يكن لتحصيل الثقة كما صرح في شرح الروض نقلاً عن الشبكي اه. • فود: (بخلاف خروجها الخ) خلافاً للنهاية والمعني كما مر آنفاً.

• فود: (ولا يأتي هذا في الترجمة الخ) فإن قلت هذا يدل على أن على الزوج شراء نحو الغزل والقطن

• فود: (ولا يأتي هذا في الترجمة الخ) فإن قلت هذا يدل على أن على الزوج شراء نحو الغزل والقطن

أما الليل ولو أوله خلافا لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا لذلك؛ لأنه مطلق الفساد إلا إذا لم يُمكنها ذلك نهارا أي وأمنت كما بحثه أبو زُرعة. (وكذا) لها الخروج (ليلا إلى دار جارة) بشرط أن تأمن على نفسها بقيتها ويظهر أن المراد بالجار هنا الملاصق أو ملاصقة ونحوه لا ما مر في الوصية (لغزل وحديث ونحوهما) لكن (بشرط) أن يكون زمن ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندها من يُحدثها ويُؤنسها على الأوجه (وأن ترجع وتبيت في بيتها) لإذنه ﷺ في ذلك كما في خبر مُرسَل اغتصبه بقول ابن عمر رضي الله عنهما بما يُوافقُه. (وتنقل) جوارا (من المسكن

ويتمهما للرجمية والزوجة وإلا لثاني ذلك قلت ممنوع بل يجوز أن المراد أنها لما كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك فليُتأمل فليُراجع اه سم. ه فود: (أما الليل) مُحترز في النهار اه سم. ه فود: (وكذا لها الخروج) أي: لغير الرجمية اه شرح البهجة وعبارة الرّوض مع شرحه والمُفني ولا تخرج أي إلا نهارا إلى نحو السوي لشرائه وبيع ما ذكر ولا ليلا إلى الجيران لنحو الحديث الرجمية والمستبرأة والبائن الحامل إلا بإذن أو لضرورة كالزوجة؛ لأنهن مكفيات بتفقيهن اه وقوله إلا بإذن يُفيد جواز الخروج بالإذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقيهما؛ لأن ذلك في الإعراض عنه مطلقا اه سم. ه فود: (بشرط أن تأمن) إلى قول المتن: (أن ترجع) في المُفني إلا قوله: (بقيتها) إلى المتن. ه فود: (بقدر العادة) يتبني الغالية حتى لو اغتيد جميع الليل فيبتغي الامتناع؛ لأنه نادر في العادة سم على حجة اه ع ش. ه فود: (وأن لا يكون عندها الخ) وإلا فلا يجوز لها الخروج فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لو يعلم النبي ﷺ ما أخذت النساء بعده لَمَنَعَهُنَّ المساجد وهذا في زمن السيدة عائشة اه مُفني.

ه فود: (متني): (وتبيت في بيتها) أي: وإن كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالمسماة بين العامة

ويتمهما للرجمية والزوجة وإلا لثاني ذلك قلت ممنوع بل يجوز أن يكون المراد أنه لما كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك فليُتأمل وليُراجع اه سم. ه فود: (أما الليل الخ) مُحترز في النهار. ه فود: (متني): (وكذا ليلا الخ) صنع المتن والشرح يقتضي شمول هذا للرجمية والبائن الحامل أيضا والمعنى لا يساعده، وكذا صنع الرّوض وشرحه وصرح في شرح البهجة بالتفديد بغير الرجمية فقال ولها إن كانت غير رجمية وعبارة الرّوض وتُعدُّ مُعْتَدَةً مطلقا لا تجب نفقتها في الخروج لشرائه الطعام والقطن وبيع الغزل نهارا لا ليلا ولها الخروج ليلا إلى الجيران للحديث والغزل ولا تبيت ولا تخرج الرجمية والمستبرأة إلا بإذن اه قوله: ولا تخرج أي لما ذكر، وقوله: الرجمية والمستبرأة قال في شرحه والبائن الحامل، وقوله: إلا بإذن قال في شرحه أو لضرورة كالزوجة؛ لأنهن مكفيات بتفقيهن اه إلى أن قال نعم للبائن الحامل الخروج لغير تحصيل التّفقة كشرائه قطن وبيع غزل ونحوهما كما ذكره السبكي وغيره انتهى، وقوله: إلا بإذن يُفيد جواز الخروج بالإذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقيهما؛ لأن ذلك في الإعراض عنه مطلقا. ه فود: (بقدر العادة) يتبني الغالية حتى لو اغتيد الحديث

ليخوف) على نفسها أو نحو وليها أو مالي ولو لغيرها كوديمة وإن قل أو اختصاص كذلك فيما يظهر (من) نحو (هذه أو غرق) أو سارق (أو) ليخوف (على نفسها) ما دامت فيه من رغبة للضرورة وظاهر أنه يجب الانتقال حيث طئت فتنة كخوف على نحو يضع ومن ذلك أن ينتجع قوم البدوية وتخشى من التحلف كما يأتي (أو تأذت بالجيران) أذى شديدا أي لا يُحتمل عادة فيما يظهر (أو هم) تأذوا (بها أذى شديدا) كذلك (والله أعلم) للضرورة أيضا ورؤى مسلم أن فاطمة بنت قيس كانت تذبذو على أحمائها فتقلها عنهم إلى بيت ابن أم مكتوم، ولا يمارضه رواية نقلها ليخوف مكانها لاحتمال تكرير الواقعة ويفرض اتحادها فاقتصار كل راو على أحدهما ليبيان الاكتفاء به وحده في المنذر فليعلم أن من الجيران الأحماء وهم أقارب الزوج نعم، إن كانوا في دارها وإن اتسعت فيما يظهر خلافا لمن قيد بضيقها ..

بالإمالة ويتبني أن محله إذا لم تخنخ إلى الخروج في تحصيل نفقتها والآ جاز لها الخروج اه، وقوله: إلى الخروج، وقوله: لها الخروج أي والبيتونة في غير بيتها. هـ قوله: (كذلك) يتبني أن يزجج للغاية الأولى فقط إذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين سم على حج اه ع ش. هـ قوله: (من رغبة) من فساق والجائر متعلق بالخوف. هـ قوله: (ومن ذلك) أي: من المنذر المجوز للإنتقال. هـ قوله: (أي لا يُحتمل عادة) عبارة النهاية والمغني وأفهم تقييد الأذى بالشديد عدم اختيار القليل وهو كذلك إذ لا يخلو منه أحد اه. هـ قوله: (كذلك) أي: لا يُحتمل عادة اه سم. هـ قوله: (تنبوا) كذا في أصله ^{وكانوا} تَعْلَنَ بِالْفِ بَعْدَ الْوَاوِ وَكَانَ الظَّاهِرُ تَرْكُهَا اه سيد عمر. هـ قوله: (ليبيان الاكتفاء إلخ) أو لأنه الذي علمه اه سم. هـ قوله: (ليبيان الاكتفاء به وحده) قد يقال هذا بتسليمه من تصرف الراوي قلعه مستنده اجتهاد منه فأتى يُخْتَجُّ به ويجوز أن تكون العلة بحسب الواقع مجموع الأمرين اه سيد عمر. هـ قوله: (فعلهم) أي: من خبر مسلم. هـ قوله: (نعم إن كانوا إلخ) عبارة المغني والنهاية نعم إن اشتد إذاها بهم أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها، وكذا لو كان المنكر لها فأنها لا تتقبل منه لاستطالة ولا غيرها بل يتقبلون عنها، وكذا لو كانت بيت أبونها وبذت عليهم نقلوا دونها؛ لأنها أحق بدار أبونها كما قاله الأذرع. وكان المراد أن الأولى نقلهم دونها وهو حسن وخرج بالجيران ما لو طلقت بيت أبونها وتأذت بهم أو هم بها فلا نقل؛ لأن الوحشة لا تطول بينهم اه، وفي سم بعد ذكر

جميع الليل فيبتغي الإمتناع؛ لأنه نادر في العادة. هـ قوله: (أو اختصاص كذلك) إطلاق الفلّة هنا فيه نظر إذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين فيبتغي أن لا يزجج قوله كذلك لقوله أيضا وإن قل فليأمل. هـ قوله: (كذلك) أي: لا يُحتمل عادة إلخ. هـ قوله: (ليبيان الاكتفاء إلخ) أو لأنه الذي علمه. هـ قوله: (فليعلم أن من الجيران الأحماء إلخ) عبارة الرزح وإن بذت هي عليهم أي على أحمائها؛ قلّه أي الزوج أو واريه نقلها، هذا إن اتحدت الدار واتسعت لها والأحماء فإن ضاقت؛ فهي أولى بها اه وشرح في شرحه قوله هذا إلخ بقوله هذا إن اتحدت الدار واتسعت لها والأحماء ولم تكن ملكها ولا

نُقِلُوا هُم لَا هِيَ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ لَا الْأَبْوَانِ وَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاقُ بَيْنَهُمْ؛ لَأَنَّهُ لَا يَطُولُ غَايِلًا. (تَنْبِيْهٌ)
يَتَمَيَّنُ حَمْلُ الْمَتْنِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ تَأْذِيهِمْ بِأَمْرٍ لَمْ تَعْتَدْ هِيَ بِهِ وَلَا أُجْبِرَتْ عَلَى تَرْكِهِ وَلَمْ يَجُلْ
لَهَا الْإِتْقَالُ حِينَئِذٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَهَا الثَّقَلَةُ أَيْضًا بَلْ يَلْزُمُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا فُورِقَتْ بَدَارِ
الْحَرْبِ وَلَمْ تَأْمَنْ بِإِقَامَتِهَا ثُمَّ عَلَى نَحْوِ بَعْضِهَا أَوْ دِينِهَا وَأَمِنَتْ فِي الطَّرِيقِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ

عِبَارَةُ الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ الْمَوَافِقَةِ لِذَلِكَ مَا نَصَّهُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَهَا فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الدَّارُ لَهَا وَلَا
لَأَبْوَانِهَا أَنَّهُ تَخْرُجُ عَنْهُمْ فِي الرَّاسِخَةِ وَيَخْرُجُونَ عَنْهَا فِي الضَّيْقَةِ فَلْيُحَرَّرِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِهَذِهِ التَّفْرِيقِ
وَلَعَلَّ عُذْرَهَا فِي الضَّيْقَةِ الْمُسَرِّ فِي اجْتِنَابِ الضَّرَرِ دُونَ الرَّاسِخَةِ لِسَهُولِيَّتِهِ فِيهَا هِيَ وَلَا يَخْفَى مَا فِيمَا تَرْجَاهُ
وَلِذَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ وَكَانَتْ الدَّارُ ضَيْقَةً أَنْظَرُ مَا حُكِّمَ مَفْهُومِهِ وَهُوَ مَا إِذَا كَانَتْ وَاسِعَةً فَإِنْ
كَانَ الْحُكْمُ أَنَّهُ لَا تَنْتَقِلُ هِيَ فَلَا يَظْهَرُ لَهُ مَعْنَى وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ أَنَّهُ لَا تَنْتَقِلُ هِيَ وَلَا هُمْ فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ
وَمِنْ الْجِيرَانِ الْأَخْمَاءُ أَهْ أَقُولُ وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يُخْتَارَ الشُّقُّ الْأَوَّلُ وَيُقَالُ إِنَّ الْمُرَادَ بِإِتْقَالِهَا فِي الدَّارِ الرَّاسِخَةِ
إِتْقَالُهَا مِنْ بَيْتٍ كَانَتْ هِيَ وَالْأَخْمَاءُ فِيهِ وَفَتْ الْفُرْقَةُ إِلَى بَيْتٍ آخَرَ مِنْهَا أَوْ مِنْ بَيْتٍ مُلَاصِقٍ لِبَيْتٍ مَعَ أَهْلِهِ
التَّادِي إِلَى بَيْتٍ آخَرَ مِنْهَا لَا تَأْذِي مَعَ أَهْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ قَوْلُهُ: (نُقِلُوا) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ، وَقَوْلُهُ: هُمْ تَأْكِيدُ
لِرَوَاةِ الضَّمِيرِ. هـ قَوْلُهُ: (لَا الْأَبْوَانِ) عَطَفَ عَلَى الْأَخْمَاءِ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ لَا الْأَبْوَانِ كَذَا فِي
أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ وَالظَّاهِرُ عَطْفُهُ عَلَى الْأَخْمَاءِ وَعَلَيْهِ فَهُوَ مَغْطُوفٌ عَلَى الْمَحَلِّ أَوْ جَارٍ عَلَى لُغَةِ الْإِزَامِ الْمُتَنَى
الْأَلْفَ أَهْ أَقُولُ الْأَوْفَقُ لِكَلَامٍ غَيْرِهِ عَطْفُهُ عَلَى هُمْ فِي الْمَتْنِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الرِّوَضِ عِبَارَتُهُ مَعَ
الْأَسْنَى وَإِنْ بَدَتْ هِيَ عَلَيْهِمْ أَيْ عَلَى أَحْمَانِهَا؛ فَلَهُ أَيْ الزَّوْجِ أَوْ وَارِثِهِ ثَقُلُهَا لَا إِنْ بَدَتْ عَلَى أَبْوَانِهَا إِنْ
سَاكَنَتْهُمَا فِي دَارِهِمَا فَلَا تَنْقَلُ وَلَا يُنْقَلَانِ وَإِنْ تَأَذَّتْ بِهِمَا أَوْ هُمَا بِهَا أَهْ بِحَذْفِ. هـ قَوْلُهُ: (يَتَمَيَّنُ) إِلَى
قَوْلِهِ: (إِلَّا إِذَا بَقِيَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (بَلْ يَلْزُمُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ). هـ قَوْلُهُ: (إِذَا فُورِقَتْ) الْخ
قِيَاسٌ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَعَلَّرَ سُكْنَاهَا فِي مَحَلِّ الطَّلَاقِ وَجَبَتْ فِي أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ أَنْ تَسْكُنَ هُنَا فِي
أَقْرَبِ مَحَلٍّ يَلِي بِلَادَ الْحَرْبِ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ حَيْثُ أَمِنَتْ فِيهِ بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّهَا لَوْ أَمِنَتْ فِي مَحَلٍّ مِنْ دَارِ
الْحَرْبِ غَيْرِ مَحَلِّ الطَّلَاقِ وَجَبَ اعْتِدَادُهَا فِيهِ أَهْ شِ أَقُولُ بَلْ مَا بَحَثَهُ دَاخِلٌ فِيمَا يَأْتِي وَمِنْ أَفْرَادِهِ.
هـ قَوْلُهُ: (بَدَارِ الْحَرْبِ) يَتَّبِعِي أَوْ دَارِ الْبِدْعَةِ أَوْ الْفَسَنِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَأْمَنْ بِإِقَامَتِهَا ثُمَّ الْخ)
فَإِنْ أَمِنَتْ بِهَا عَلَى مَا ذَكَرَ فَلَا تُهَاجِرُ حَتَّى تَعْتَدُ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

مِلْكُ أَبْوَانِهَا فَإِنْ ضَاقَتْ عَنْهُمْ أَوْ كَانَتْ مِلْكُهَا أَوْ مِلْكُ أَبْوَانِهَا فَهِيَ أَوْلَى فَتَخْرُجُ الْأَخْمَاءُ مِنْهَا أَهْ وَهُوَ
صَرِيحٌ فِي مَوَافِقَتِهِ الشَّارِحِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَإِنْ اتَّسَعَتْ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَ عِبَارَةِ الرِّوَضِ
وَشَرْحِهِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الدَّارُ لَهَا وَلَا لَأَبْوَانِهَا أَنَّهُ تَخْرُجُ عَنْهُمْ فِي الرَّاسِخَةِ وَيَخْرُجُونَ عَنْهَا فِي الضَّيْقَةِ
فَلْيُحَرَّرِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِهَذِهِ التَّفْرِيقِ، وَلَعَلَّ عُذْرَهَا فِي الضَّيْقَةِ الْمُسَرِّ فِي اجْتِنَابِ الضَّرَرِ دُونَ الرَّاسِخَةِ
لِسَهُولِيَّتِهِ فِيهَا. هـ قَوْلُهُ: (لَا الْأَبْوَانِ) عَطَفَ عَلَى الْأَخْمَاءِ وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ لَا إِنْ بَدَتْ عَلَى أَبْوَانِهَا إِنْ
سَاكَنَتْهُمَا فِي دَارِهِمَا فَلَا تَنْقَلُ وَلَا يُنْقَلَانِ وَإِنْ تَأَذَّتْ بِهِمَا أَوْ هُمَا بِهَا الْخ.

خوفها أقل فيما يظهر ويجب تفرُّبها للزنا إلا إذا بقي من العدة نحو ثلاثة أثام فقط على ما بحثه الأذرعى فيؤخر تفرُّبها لانقضائها وإذا رجع المُمْرُ أو انقضت مُدة الإجارة كما يأتي أو كان عليها ما يلزمها أدائه فوراً وانحصَر فيها وحيث انتقلت وجب الاقتصاد على أقرب مسكن صالح إلى ما كانت فيه على ما يأتي وليس لها خروج لنحو استئجار مالٍ وتمجيل حجبة الإسلام وإن كانت بمكة على ما اقتضاه إطلاقهم. (ولو انتقلت) يذنبها إذ لا عبرة بالأمته (إلى مسكن) في البلد (بإذن الزوج فوجبَت العدة) بموت أو طلاق (قبل وصولها إليه) وبعد مفارقة الأول (اعتدت) وجوباً (فيه) أي الثاني وإن كان أبعد إليها من الأول أو رجعت إليه لأخذ متاع (على التصرُّ) في الأم لإعراضها عن الأول بحق قبل الفراق أما بعد وصولها إليه فتعتد فيه قطعاً. (أو) انتقلت إليه (بغير إذن) من الزوج (ففي الأول) يلزمها الاعتداء وإن لم تجب العدة إلا بعد وصولها للثاني لبعضيانهما بذلك نعم، إن أُذن لها الزوج بعد وصولها إليه في المقام به كان

• فؤد: (خوفها) أي: الطريق اه سم. • فؤد: (ويجب تفرُّبها) أي الممتدة للزنا أي إذا زنت وهي بكر اه نهاية. • فؤد: (إلا إذا بقي الخ) لم يتعرض لهذا الاستثناء صاجباً للمُغني والتهاية اه سيد عمر. • فؤد: (وإذا رجع المُمْر الخ) عطف على قوله: (إذا فورقت الخ) وكان الأولى الاخصر أو رجع الخ. • فؤد: (كما يأتي) أي: في المتن راجع لمسألتي الرجوع والانقياض جميعاً. • فؤد: (أو كان عليها الخ) يعني لو وجب عليها حق فوري ويختص بها أدائه فلا يؤخره إلى انقياض العدة بل تتقبل من المسكن لادائه فإذا أدته رجعت إليه حالاً إن بقي من العدة شيء اه كُردي. • فؤد: (وحيث) إلى قوله: (وإن كانت بمكة) في التهاية والمُغني. • فؤد: (وجب الاقتصاد) كما قاله الزايعي عن الجمهور وقال الزركشي والمنصوص في الأم أن الزوج يحصنها حيث رضي لا حيث شاءت نهاية ومُغني. • فؤد: (على ما يأتي) أي: من التفصيل. • فؤد: (وتمجيل حجة الإسلام) خرج به ما لو نذرته في وقت معين وأخبرها طيب عدل بأنها إن أخرت غضبت فتخرج لذلك حيث يذنب بل هو أولى من خروجها للحاجة المارة اه ع ش أقول بل هذا داخل في قول الشارح السابق أيضاً أو كان عليها الخ. • فؤد: (يذنبها) إلى قوله: (ومنه تعين الأول) في المُغني والتهاية. • فؤد: (بالأمته) أي: والخدمة وغيرهما مُغني ونهاية. • فؤد: (أو طلاق) أي: أو نسخ نهاية ومُغني. • فؤد: (أما بعد وصولها الخ) أي: أما إذا وجبت العدة بعد الخ. • فؤد: (نعم إن إذن) أي: الزوج أو وارثه اه أسنى. • فؤد: (بعد وصولها إليه الخ) أخرج ما قبل الوصول وبعبارة الزوج وشروحه صريحة في اختيار تأخير الطلاق والموت عن

• فؤد: (خوفها) أي: الطريق. • فؤد: (وإذا رجع المُمْر الخ) عطف على إذا فورقت. • فؤد: (وتمجيل حجة الإسلام الخ) في التائيري تشبه قال الأذرعى ولينظر فيما لو قال أهل الطب إنها إن لم تُحج في هذا الوقت غضبت هل يقدم الحج تقديمًا لحق الرب المخض، وفيما لو كانت نذرت قبل التزوج أو بعده أن تُحج عام كذا فحصل الفراق فيه بموت أو طلاق انتهى. • فؤد: (نعم إن إذن لها الزوج بعد وصولها إليه) أخرج ما قبل الوصول وبعبارة الزوج فإن طلقها أي: أو مات، وقد انتقلت

كالثقله بإذنيه (وكذا) تمتد في الأول (لو أذن) لها في الثقله منه (ثم وجبت) المدة (قبل الخروج) منه؛ لأنه الذي وجبت فيه المدة (ولو أذن) لها (في الانتقال إلى بلدك) الإذن لها في الانتقال من مسكن إلى (مسكن) فيأتي هنا ذلك التفصيل ومنه تعيّن الأول إن وجبت قبل مفارقة بُنيان بلده أي بأن لم تصل لما يُباح القصر فيه وإلا فالثاني. (أو أذن لها (في سفر حج) ولو نفلاً (أو، وفي نسخ بالواو والأولى أظهر) (جارية) أو غيرهما من كل سفر مباح ولو سفر تُزوية وزيارة (ثم وجبت) المدة (في الطريق؛ فلها الرجوع) إلى مسكنها وهو الأولى (و) لها (المضي) إلى غرضها لمشفقة الرجوع مشقة ظاهرة وهي مُعتدة مَضَتْ أو عَادَتْ (فإن مَضَتْ) وبلغت المقصد قبل انقضاء المدة أو وجبت بعد أن بلغته فقولُه في الطريق قيدٌ للتخيير الذي ذكره لا لقوله (أقامت) فيه (لِقضاء حاجتها) إن كانت وإلا فثلاثة أيام كاملة إن لم يُقدَّر لها مدة وإلا فما

الإنحطال إلى الثاني وتأخر الإذن عنهما اه سم. قود: (كالثقله بإذنيه) أي: قَتَعَتْ وجوباً في الثاني.

قود (سني): (ثم وجبت قبل الخروج) أي: وإن بَعَثَتْ أُنِيتْهَا وَغَدَمَهَا إلى الثاني مُعْنِي وَنَهَايَةً.

قود: (بلديه) الأولى الثاني. قود: (ولاً) أي: بأن وجبت بعد مجاوزة جمران بلديها.

قود (سني): (أو في سفر حج إلخ) أي: والسفر لحاجتها اه مُعْنِي زَادَ سَمَ عَنْ الرّوَضِ وَلَوْ صَحَبَهَا

اه. قود: (من كل سفر مباح) كاستيخلال مظلمة وردّ أبي مُعْنِي وَنَهَايَةً. قود: (وزيارة) أي: لأقاربها

أو للصالحين اه بُجَيْرِي. قود: (إلى مسكنها) إلى قول المتن: (ولو خرجت) في النهاية والمُعْنِي إِلَّا

قوله: (أو وجبت) إلى المتن وقوله: (لمسكن آخر في البلد) وقوله: (كذا قيل) إلى (ولو سافرت).

قود: (وهو الأولى) هذا شامِلٌ كما تَرَى لِمَا إِذَا كَانَ السَّفَرُ لاسْتِخْلَالٍ مَظْلَمَةٍ أَوْ الْحَجِّ وَلَوْ مُضَيَّقًا،

وفي جواز الرجوع حيثي فضلًا عن أفضليته مع حَدم المانع من المضي نَظَرٌ لَا يَخْفَى اه رَشِيدِي أي

قَبِيْنِي اسْتِثْنَاءَ السَّفَرِ لِوَاجِبِ قُورِي. قود: (وهي مُعتدة إلخ) مُسْتَأْنَفٌ.

قود (سني): (أقامت لِقضاء حاجتها) من غير زيادة هَمَلًا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَإِنْ زَادَتْ إِقَامَتُهَا عَلَى مَدَّةِ

المُسَافِرِينَ مُعْنِي وَنَهَايَةً وَرَوْضَ. قود: (إن كانت) أي: وَجَدْتَ الْحَاجَةَ وَكَانَ السَّفَرُ لِحَاجَتِهَا.

قود: (ولاً فثلاثة أيام إلخ) أي: غير يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ حِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالنَّهْيَةِ أَمَّا إِذَا سَافَرْتَ

إلى بلدٍ أو مَسْكَنٍ بِلَا إِذْنٍ حَدَثَ إِلَى الْأَوَّلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ هُوَ أَوْ وَلِيُّهُ لَهَا فِي الْإِقَامَةِ فِي

الثاني فَيَلْزَمُهَا فِيهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ انْتَهَى وَالْمَبَارَةُ صَرِيحَةٌ فِي تَأَخُّرِ الطَّلَاقِ وَالْمَوْتِ عِنْدَ الْإِنْحِطَالِ فِي

المُسْتَنَى مِنْهُ وَتَأَخُّرِ الْإِذْنِ عَنْهُمَا فِي الْمُسْتَنَى قِتَامُلُهُ.

قود في (سني): (أو في سفر) قال في الرّوَضِ لِحَاجَتِهَا وَلَوْ صَحَبَهَا انْتَهَى.

قود في (سني): (فإن مَضَتْ أقامت لِقضاء حاجتها) حِبَارَةُ الرّوَضِ فَإِنْ مَضَتْ وَالسَّفَرُ لِحَاجَةٍ حَدَثَ بَعْدَ

انقضاءها ولو لم تَقْضِ مَدَّةَ إقامَةِ الْمُسَافِرِ أَوْ لُزْمَهُ أَوْ زيارَةً أَوْ سَافَرَ بِهَا الرّوْجُ لِحَاجَتِهِ لَمْ تَزِدْ عَلَى إقامَةِ

المُسَافِرِ، ثُمَّ تَعُودُ انْتَهَى.

قَدَرَهُ (لَمْ) عَقِبَ فَرَاغَ إِقَامَتِهَا الْجَائِزَةَ (بِحَبِّ) عَلَيْهَا (الرُّجُوعُ) فَوَرَّأَ إِنْ أَمِنْتُ عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَوَجَدْتُ رُفْقَةً وَلَوْ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْأُولَى كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ (لِصَحَّةِ الْبَقِيَّةِ فِي الْمَسْكَنِ) الَّذِي فُورِقَتْ فِيهِ أَوْ يَفْرُقُهُ إِذْ يَلْزِمُهَا الرُّجُوعُ فَوَرَّأَ وَإِنْ عَلِمْتُ انْقِضَاءَ الْبَقِيَّةِ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ وَخَرَجَ بِنِي الطَّرِيقِ مَا لَوْ وَجِبَتْ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْعُرَّانِ فَيَلْزِمُهَا الْعُودُ وَلَوْ أَذِنَ لَهَا فِي الثَّقَلَةِ لِمَسْكَنِ آخَرَ فِي الْبَلَدِ وَقَدَّرَ لَهَا مُدَّةً فَاثْتَقَلْتُ، ثُمَّ لَزِمْتُهَا الْعِدَّةَ أَقَامَتْ بِهِ مُقَدَّرَهُ كَذَا قَوْلَ وَقِيَاسٍ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا تَمْتَدُّ فِيهِ وَلَا يَجُوزُ لَهَا الرُّجُوعُ لِلأُولَى كَمَا يُضَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَلَوْ سَافَرَتْ مَعَهُ لِحَاجَتِهِ فَمَارَقَهَا لَزِمَتْهَا الْعُودُ نَعَمْ، لَهَا إِقَامَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ كَامِلَةٍ بِمَحَلِّ الْفُرْقَةِ؛ لِأَنَّ سَفَرَهَا كَانَ تَابِعًا لِسَفَرِهِ، وَقَدْ فَاتَ فَاثْمَلْتُ ذَلِكَ لَا أَكْثَرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُدَّةٌ تَأْتِي الْمُسَافِرَ غَالِيًا. (وَلَوْ خَرَجَتْ

لِزُهْرَةٍ أَوْ زِيَارَةٍ أَوْ سَافَرَ بِهَا الزَّوْجُ لِحَاجَتِهِ فَلَا تَزِيدُ عَلَى مُدَّةِ إِقَامَةِ الْمُسَافِرِينَ، ثُمَّ تَعُودُ أَهْلًا، وَفِي سَمْعٍ عَنِ الرُّوْضِ يَثْلُهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْأُولَى إلخ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمَتْنِ، ثُمَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ نَفْسًا وَأَفْهَمَ أَيَّ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْحَاجَةَ إِذَا انْقَضَتْ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَمْ يَجُزْ لَهَا اسْتِكْمَالُهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّرْحَيْنِ اسْتِكْمَالُهَا هـ. قَوْلُهُ: (الَّذِي فُورِقَتْ فِيهِ) الْأَصُوبُ مِنْهُ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي الَّذِي فَارَقَتْهُ هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ) يَفْرُقُهُ عَطَفَ عَلَى فِي الْمَسْكَنِ. هـ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ وَجِبَتْ إلخ) أَي: وَمَا لَوْ وَجِبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ فَلَا تَخْرُجُ قَطْعًا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَذِنَ لَهَا فِي الثَّقَلَةِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي فَإِنْ قَدَّرَ لَهَا مُدَّةً فِي ثَقَلَةٍ أَوْ سَفَرٍ حَاجَةٍ أَوْ فِي غَيْرِهِ كَأَعْيَكَافٍ اسْتَوَفَتْهَا وَعَادَتْ لِتِمَامِ الْعِدَّةِ وَلَوْ انْقَضَتْ فِي الطَّرِيقِ أَهْلًا، وَفِي سَمْعٍ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الرُّوْضِ مَا نَعَصَ: وَإِطْلَاقُهُ كَالضَّرِيحِ فِي مَوَافَقَةِ الْقَبِيلِ الْمَذْكُورِ وَمُخَالَفَةُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَقِيَاسِ إلخ هـ. قَوْلُهُ: (وَقِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ أَمَّا بَعْدَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ إلخ أَهْلًا كَرْدِي وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْقِيَاسِ إِذْ مَا تَقَرَّرَ فِي الْإِذْنِ الْمُطْلَقِ الظَّاهِرِ فِي الدَّوَامِ وَمَا هُنَا فِي الْإِذْنِ الْمُقَيَّدِ بِمُدَّةٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَافَرَتْ مَعَهُ لِحَاجَتِهِ) وَلَوْ جَهِلَ أَمْرَ سَفَرِهَا بِأَنْ أَذِنَ لَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ حَاجَةً وَلَا زُهْرَةً وَلَا أَقِيمِي وَلَا أَزْجِمِي حُجِلَ عَلَى سَفَرِ الثَّقَلَةِ كَمَا قَالَه الرُّوْيَانِي وَغَيْرُهُ.

هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ) قَدْ يُؤَيِّدُ التَّرَاغُ قَوْلَهُ الْآتِي نَعَمْ لَهَا إلخ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْإِقَامَةَ هُنَا لِلْحَاجَةِ فَصَبَّحْنَا بِهَا وَلَيْسَ فِيهَا يَأْتِي مَا يُضْبَطُ بِهِ فَصَبَّحْنَا بِالثَّلَاثَةِ لِاخْتِيَارِ الشَّرْحِ لَهَا كَثِيرًا. هـ قَوْلُهُ: (فِي الْبَلَدِ) خَرَجَ غَيْرُهُ، وَفِي الرُّوْضِ فَإِنْ قَدَّرَ لَهَا مُدَّةً فِي ثَقَلَةٍ أَوْ فِي سَفَرٍ حَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا اسْتَوَفَتْهَا وَعَادَتْ لِتِمَامِ الْعِدَّةِ وَلَوْ انْقَضَتْ فِي الطَّرِيقِ أَهْلًا وَإِطْلَاقُهُ كَالضَّرِيحِ فِي مُقَابَلَةِ الْقَبِيلِ الْمَذْكُورِ وَمُخَالَفَةُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَقِيَاسِ إلخ. هـ قَوْلُهُ: (أَقَامَتْ بِهِ مُقَدَّرَهُ) لِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْمَتْنِ اغْتَدَّتْ فِيهِ عَلَى التَّصَرُّفِ وَقَوْلِ الشَّارِحِ فَتَقَدَّتْ فِيهِ قَطْعًا فِيهَا إِذَا لَمْ تَقْدَرْ مُدَّةً. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَافَرَتْ مَعَهُ لِحَاجَتِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ جَهِلَ أَمْرَ سَفَرِهَا بِأَنْ أَذِنَ لَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ حَاجَةً وَلَا زُهْرَةً وَلَا أَقِيمِي وَلَا أَزْجِمِي حُجِلَ عَلَى سَفَرِ الثَّقَلَةِ ذَكَرَهُ الرُّوْيَانِي وَغَيْرُهُ انْتَهَى.

إلى غير الدار) أو البلد (المألوقة) لمسكنها (فطلق وقال ما أذنت في الخروج) وقالت بل أذنت (صدقت بيمينه) أنه لم يأذن ووارثه أنه لم يعلم أن مؤثره أذن؛ لأن الأصل عدم الإذن فترجع فوراً بعد خليفه للمألوقة. (ولو قالت) له (تقلنتي) أي أذنت لي في الثقلة في هذه الدار فلا يلزمني الرجوع (فقال بل أذنت) في الخروج إليها لكن (لحاجة) أو لا ثقلة فيلزمك الرجوع (صدقت) بيمينه أيضاً أنه لم يأذن في الثقلة (على المذهب)؛ لأنه أعلم بقضيه ولو وقع هذا الاختلاف بينها وبين الوارث صدقت بيمينها؛ لأنها أعرف منه بما جرى ولترجح جانبها بوجودها في الثاني مع كون الوارث أجنبيًا عنهما فضمف عن الزوج وتصدق هي أيضاً لو اتفقا على لفظ الثقلة واختلفا هل ضم إليه ذكر نحو نزهة أو شهر فأنكرت هذا الضم؛ لأن الأصل عدمه.

(فرغ): لو أحرمت بحج أو قران بإذن زوجها أو بغير إذنه، ثم طلقها أو مات فإن خافت الفوات لإصيق الوقت وجب عليها الخروج معتدة لتقدم الإحرام وإن لم تخف الفوات لسمعة الوقت جاز لها الخروج إلى ذلك إما في تعيين الصبر من مشقة مصابرة الإحرام وإن أحرمت بعد أن طلقها أو مات بإذن منه قبل ذلك أو بغير إذن بحج أو عفرة أو بهما امتنع عليها الخروج سواء أخافت الفوات أم لا ليطلان الإذن قبل الإحرام بالطلاق أو الموت في الأولى ولعلمه في الثانية فإذا انقضت العدة أتمت عفرتها أو حجها إن بقي وقته ولا تحللت بأفعال عفرة ولزمها القضاء ودم الفوات أه مغني ونهاية قال ع ش قوله: حجل على سفر الثقلة أي فتعتد فيما سافرت إليه أه وقال الرشيد في قوله إما في تعيين الصبر الخ هذا لا يظهر في الحج والقران اللذين الكلام فيهما كما لا يخفى وهو تابع في هذا الشرح الرّوض لكن ذاك جعل أصل المسألة لإحرام بالحج أو غيره فصَح له ذلك وانظر لِمَ قَيّد الشارح بالحج أو القران أه. قود: (أو البلد) إلى قوله: (وتصدق هي) في النهاية إلى قوله: (أولاً لثقلة)، وكذا في المغني إلى قوله: (ووارثه) إلى (لأن الأصل). قود: (لمسكنها) أي: بالسكنى فيها أه مغني. قود: (ووارثه الخ) الأسبك، وكذا واريثه يصدق بيمينه أنه الخ. قود: (فترجع الخ) أي: وجوباً فإن وافقها على الإذن في الخروج لم يجب الرجوع حالاً مغني ونهاية. قود: (لهذه الدار) أي: والبلد عبارة المغني والنهاية إلى موضع كذا أه. قود: (في الثاني) أي في المنزل الثاني نهاية ومغني. قود: (فضخف) أي: الوارث. قود: (وتصدق هي أيضاً) قال في الرّوض مطلقاً وقال في شرحه أي: سواء كان اختلافاً مع الزوج أو مع واريثه أه سم.

قود: (ووارثه أنه لم يعلم) كذا م ر. قود: (ولو وقع هذا الاختلاف بينها وبين الوارث صدقت بيمينها) عبارة شرح الرّوض ولو اختلفت هي والزوج أو واريثه في الإذن وعلمه فالحق قول بيمينه؛ لأن الأصل عدم الإذن انتهى ونقل الخطيب الشربيني عن شيخنا الشهاب الزملي المخالفة في ذلك فليحترز. قود: (وتصدق هي أيضاً) قال في الرّوض مطلقاً قال في شرحه أي سواء كان اختلافاً مع الزوج أم مع واريثه.

(ومنزّل بدويّة وبئها من) نحو (شغبر كمنزّل حضريّة) فيما ذكّر من وجوب ملازمته في العدة

❦ قول (سني): (ومنزّل بدويّة) بفتح الدال نسبة لسكان البادية وهو من شاذّ التسبّب كما قاله سيّونه نهايةً ومُغني أي والقياس بادية بتشديد الياء اهـ ع ش .

❦ قول (سني): (ومنزّل بدويّة وبئها الخ).

(تنبيه): مُقتضى إلحاق البدويّة بالحضريّة أنّ يأتي فيها ما سبق من أنّه لو أُذن لها في الانتقال من بيت في الجيلة إلى آخر فيها فخرّجت منه ولم تصل إلى الآخر هل يجب عليها المضي أو الرجوع أو إذن لها في الانتقال من تلك الجيلة إلى جيلة أخرى فوجد سبب العدة من طلاق أو موت بين الجيلتين أو بعد خروجها من منزلها وقبل مفارقة جليتها فهل تمضي أو ترجع على التفصيل في الحضريّة وسكت في الروضة كأصلها عن جميع ذلك ولو طلقها ملاح سفينة أو مات وكان مسكنها السفينة اغتذت فيها إن انفردت عن الزوج في الأولى بمنكن فيها بمرافقه لاثسايعها مع اثسايعها على ثبوت متميزة المرافق؛ لأن ذلك كالبيت في الخان وإن لم تغرد بذلك فإن صحبها مخرم لها يمكنه أن يقوم بتسيير السفينة خروج الزوج منها واغتذت هي وإن لم تجد مخرمًا موصوفًا بذلك وخرّجت إلى أقرب القرى إلى الشط واغتذت فيه وإن تعدّر الخروج منه تسرّرت وتحت عنه بقدر الإمكان مُغني ونهاية قال ع ش قوله وأخرج الزوج والأقرب أنها تستحق عليه الأجرة على تسيير السفينة اهـ . ❦ قوله: (فيما ذكّر) إلى قوله: (ولا جبرة) في النهاية والمغني إلّا قوله: (وبه فارقت) إلى (فإن ارتحل) وقوله: (هيه رجمية) إلى (المشفة). ❦ قوله: (فيما ذكّر من وجوب ملازمته الخ) عبارة الباب كالروض وشرجه فرع منزل الممتدة البدويّة من صوف أو غيره كمنزّل الحضريّة في الملازمة إن كان أهل جليتها لا يتقّلون إلّا لحاجة وإن كانوا يتقّلون شتاءً أو صيفًا فإن انتقل الكل انتقلت جوارًا معهم أو البعوض، وفي المقيمين قوة فإن انتقل غير أهلها لم تتقّل كما لو هرب أهلها خوفًا من عدو لا لثقله ولم تخف وإن انتقل أهلها تخخرت وإن انتقلت؛ فلها الإقامة في قرية بطريقها لإتمام العدة انتهت فتجوز انتقالها مع الكل أو البعوض الذي ذكره الشارح بقوله نعم الخ إنما ذكره فيما إذا كان أهل جليتها يتقّلون شتاءً أو صيفًا وقضيته امتناع انتقال الحضريّة إذا انتقل أهل بلديتها والبدويّة التي لا يتقّل أهل جليتها إلّا لحاجة إذا انتقل أهل جليتها وهو ظاهر إذا انتقلوا لحاجة وأمنت بخلاف ما إذا انتقلوا للإقامة على خلاف عاديهم أو لحاجة ولم تأمن

❦ قوله: (فيما ذكّر من وجوب ملازمته في العدة) عبارة الباب كالروض وشرجه فرع منزل الممتدة البدويّة من صوف أو غيره كمنزّل الحضريّة في الملازمة إن كان أهل جليتها لا يتقّلون إلّا لحاجة وإن كانوا يتقّلون شتاءً أو صيفًا فإن انتقل الكل انتقلت معهم أي انتقلت جوارًا فهي بالخيار كما يصرّح به الروض أو البعوض، وفي المقيمين قوة فإن انتقل غير أهلها لم تتقّل كما لو هرب أهلها خوفًا من عدو لا لثقله ولم تخف وإن انتقل أهلها تخخرت وإن انتقلت؛ فلها الإقامة في قرية بطريقها لإتمام العدة بخلاف البلدة المأذون لها في السفر انتهى فتجوز انتقالها مع الكل أو البعوض الذي ذكره الشارح بقوله نعم الخ إنما ذكره فيما إذا كان أهل جليتها يتقّلون شتاءً أو صيفًا وقضيته امتناع انتقال الحضريّة إذا انتقل أهل

نعم، لها الانتقال مع حيّتها إن انتقلوا كلهم للضرورة ولها مفارقتهم للإقامة بقرية في الطريق؛ لأنها ألبق بها وبه فازت الحضريّة السابقة فإنه لا يجوز لها ذلك بل يتميّن عليها إما العود للمسكن أو الوصول للمقصد فإن ارتحل بعضهم وهو غير أهلها، وفي المقيمين قوة أو منعة أقامت وإلا فلا أو أهلها تخيّر غير رجميّة اختار الزوج إقامتها لِمَشَقَّةِ مفارقة الأهل مع خطر البادية في الجبلية وبه يفرّق بين أهلها وأهل الحضريّة ولا عبرة

وامتناع انبثالها إذا انتقل البعض مطلقاً حيث أينت، وقد يتّجه جواز انبثالها حيث انتقل الأهل للإقامة ولو مع الأمن لِمُسَرِّ مفارقة الأهل لكن قول الشارح الآتي وبه يفرّق إلخ صريح في أنه لا اغتيار بمفارقة في حق الحضريّة اه سم، وقوله: وقضيت إلخ فيه تأمل. ة فود: (لها الانبثال إلخ) أي: فلا يجب كما صرح به الرّوض اه سم. ة فود: (لأنها) أي: الإقامة ألبق بها أي بحال المُنْتَدَةِ من السير. ة فود: (وبه فازت الحضريّة السابقة) أي: في قول المتن أو في سفر حج أو تجارة، ثم وجبت في الطريق إلخ. ة فود: (وذلك) أي: الإقامة بقرية في الطريق. ة فود: (بعضهم) أي: بعض حيّتها. ة فود: (وهو) أي: البعض. ة فود: (ومنعة) بفتح حين، وقد تُسَكَّنْ عَطْفَ تفسير على قوة اه ع ش. ة فود: (ولاً) أي: إن لم يكن في المقيمين قوة. ة فود: (أو أهلها إلخ) أي: وفي المقيمين قوة مُغْنِي ونهاية. ة فود: (تخيّر) أي: بين أن تقيم وبين أن ترتحل ولها إذا ارتحلت معهم أن تقف دونهم في قرية أو نحوها في الطريق لِنَعْتَدَ فإنه ألبق بحال المُنْتَدَةِ من السير وإن هرب أهلها خوفاً من عدو وأينت لم يجز أن تهرب معهم؛ لأنهم يعودون إذا أمنوا مُغْنِي ونهاية. ة فود: (غير رجميّة اختار الزوج إلخ) قاله القفال وهو مبني على أن له أن يسكن الرجعية حيث شاء والمشهور أنها كغيرها كما مرّ وحيثي ذلك ليس له منعها نهاية ومغني قال ع ش قوله: والمشهور إلخ مُنْتَمِدَ اه. ة فود: (لِمَشَقَّةِ إلخ) حلة للتخيّر. ة فود: (وبه) أي: بقوله مع خطر البادية إلخ. ة فود: (وبه يفرّق إلخ) صريح في امتناع انبثال الحضريّة إذا انتقل أهلها وهل لها الانبثال حيث انتقل جميع أهل بلديتها لِمَزِيدِ المشقة بالإقامة وخذها وإن أينت اه سم عبارة ع ش لعل المراد أنه ارتحل بعضهم، وفي الباقي قوة ولا فينبغي جواز الارتحال لها أي الحضريّة إذا ارتحل الجميع اه.

بلديتها والبدويّة التي لا يتّصل أهل جليتها إلا لحاجة إذا انتقل أهل جليتها وهو ظاهر إذا انتقلوا لحاجة وأينت بخلاف ما إذا انتقلوا للإقامة على خلاف عاديّهم أو لحاجة ولم تأمن وامتناع انبثالها إذا انتقل البعض مطلقاً حيث أينت، وقد يتّجه جواز انبثالها حيث انتقل الأهل للإقامة ولو مع الأمن لِمُسَرِّ مفارقة الأهل لكن قول الشارح الآتي وبه يفرّق إلخ صريح في أنه لا اغتيار بمفارقة الأهل في حق الحضريّة. ة فود: (نعم لها الانبثال إلخ) أي: فلا يجب. ة فود: (إن انتقلوا كلّهم) قضيت أن الحضريّة بخلاف ذلك. ة فود: (وبه فازت الحضريّة السابقة) عبارة شرح الرّوض بخلاف الحضريّة المأذون لها في السفر لا يجوز لها الإقامة بقرية في الطريق؛ لأنها ساكنة موطنه والسفر طارئ عليها وأهل البادية لا إقامة لهم في الحقيقة ولا مقصد. ة فود: (وبه يفرّق إلخ) صريح في امتناع انبثال الحضريّة إذا انتقل

بالارتحال مع نية العود أو قربه عرقاً على الأوجه إلا إن خافت لو أقامت. (وإذا كان المسكن مستحقاً له) ولم يعلق به حق للغير (ويعلق بها تعين) مكثها فيه إلا لعذر مما مرّ أما إذا تعلق به حق كزهر، وقد بيع في الدين لعذر وفائه من غيره ولم يرش مشتره بإقامتها فيه بأجرة المثل فتتقبل منه أما ما لا يعلق بها فلا تكلفه كالزوجة خلافاً لمن فوق. (ولا يصح بيعه) أي المسكن المذكور لعدم انضباط المدة نعم، يظهر صحة بيعه لها أخذاً من نظيره السابق في الموصى له بالمنفعة مدة مجهولة (إلا في عدة ذات أشهر) أي بيعة حينئذ (ك) بيع (مستأجر) فيجري فيه خلافه والأصح صحته فإن حاضت في أثناءها وانتقلت إلى الأقرار لم ينفسخ فيخبر المشتري (وقيل) بيعة في عدة الأشهر (باطل) قطعاً ولا يجري فيه خلاف المستأجر؛ لأنها قد تموت في المدة فترجع المنفعة للبائع أي على أحد وجهين مرّ في بيع المستأجر إذا انفسخت الإجارة وذلك غرر بخلاف المستأجر يموث فإن المنفعة لورثته ويؤدّ بآته لو فرض أن فيه غرراً يكون متوقفاً لمحققاً ومستقبلاً لا حالاً وما هو كذلك لا يؤثّر. (أو فورقت وهي بمسكن وكان

فود: (بالارتحال) أي: ارتحال أهل البدوية. فود: (أو قربه) أي: أو مع قرب العود عرقاً. فود: (سني: (وإذا كان المسكن) أي: الذي فورقت الممتدة فيه. فود: (مكثها) إلى قوله: (فإن حاضت) في النهاية والمغني. فود: (كالزوجة) أي: أخذاً من كلام المصنف الآتي اهـ ش. فود: (خلافاً لمن فرق) عبارة النهاية والمغني وقول المصنف يعلق بها ظاهره اختيار المسكن بحالها لا بحال الزوج وهو كذلك كما في حال الزوجة وقول الماوردي يراعى حال الزوجة حال الزوج بخلافه هنا قال الأزرعي لا أعرف التفريق لغيره اهـ. فود: (أي المسكن المذكور) أي: مسكن الممتدة ما لم تنقضي عدتها اهـ مغني. فود: (لعدم انضباط المدة) أي مدة العدة. فود: (نعم يظهر إلخ) عبارة المغني والنهاية ومحل الخلاف حيث لم تكن الممتدة هي المشتري والأصح البيع جزماً أما عدة الحمل والأقرار فلا يصح بيعه فيهما للجهل بالمدة اهـ.

فود: (سني: (فكمستأجر) بفتح الجيم اهـ مغني. فود: (والأصح صحته) عبارة المغني والنهاية ومرّ في الإجارة صحة بيعها في الأظهر فيبيع مسكن الممتدة كذلك. فود: (لم ينفسخ إلخ) لأنه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء اهـ ش. فود: (فيخبر المشتري) انظر لو راجعها وسقطت العدة هل يتطلّ خياره أو لا اهـ بخبري عن الشوري أقول قياس قول الشارح الآتي؛ لأنها قد تموت إلخ رجوع المنفعة للبائع حينئذ وعليه فالخيار على حاله. فود: (لأنها) أي: الممتدة. فود: (أي على أحد وجهين إلخ) اعتمدته النهاية والمغني. فود: (بخلاف المستأجر) بكسر الجيم. فود: (يموت) أي: قد يموت. فود: (فورقت وهي بمسكن) وكان الأسبق الأخصر الإقتصار على تقدير كان كما فعله

أهلها وهل لها الإنقال حيث انتقل جميع أهل بلدتها لمزيد المشقة بالإقامة وخدماً وإن أمنت.

فود: (أي على أحد وجهين إلخ) اعتمدته م ر.

(مُسَاعَرًا لَزِمَتَهَا فِيهِ) وَامْتَنَعَ نَقْلُهَا (لِإِنْ رَجَعَ الْمُعْنِي) فِي عَارِيَّتِهِ لَهُ (وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ) لِمِثْلِهِ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ نَحْوُ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ أَوْ زَالَ اسْتِحْقَاقُهُ لِمَنْفَعَتِهِ لِنَحْوِ انْقِضَاءِ إِجَارَةٍ (فَقِيلَتْ) مِنْهُ وَجُوبًا لِلضَّرُورَةِ فَإِنْ رَضِيَ بِهَا لَزِمَهُ بِذَلِكَ وَامْتَنَعَ خُرُوجُهَا وَلَوْ لِمَلِكِهِ الْمُتْلَاصِقِ لَهُ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ لَوْ أَعَارَهُ لِسُكْنَى مُعْتَدَّةً عَالِمًا بِذَلِكَ لَزِمَتْ الْعَارِيَةُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا تَلَزَّمُ فِي نَحْوِ ذَنْبٍ مَيِّبٍ لَكِنْ فَرَّقَ الرُّوْيَانِيُّ بَيْنَ لَزُومِهَا فِي نَحْوِ الْإِعَارَةِ لِلْبِنَاءِ وَعَدِيمِهِ هُنَا بِأَنَّهُ لَا مَشَقَّةَ وَلَا ضَرُورَةَ فِي انْتِقَالِهَا هُنَا لَوْ رَجَعَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْهَنْمِ ثُمَّ فَكَلْنَا يُقَالُ هُنَا

الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةُ وَتَقْدِيرَ نَحْوٍ مَا قَبْلَهُ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَإِذَا كَانَ الْمُسْكَنُ .

فَوَيْلٌ (سَنِي: (لَزِمَتَهَا) أَي: الْعِدَّةُ . فَوَدُ: (وَامْتَنَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ فَرَّقَ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَن: (لِإِنْ كَانَ) فِي النَّهْيَةِ . فَوَدُ: (وَامْتَنَعَ) أَي: لَهُ، وَكَذَا لَهَا . فَوَدُ: (وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ لِمِثْلِهِ) أَي: بِأَن طَلَبَ أَكْثَرَ مِنْهَا أَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِجَارَتِهِ نَهْيًا وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ أَكْثَرَ مِنْهَا أَي وَإِنْ قُلْ أ ه . فَوَدُ: (نَحْوُ جُنُونٍ الْخ) اسْقَطَ النَّهْيَةَ وَالْمُعْنَى لَفْظَةً نَحْوُ فَلْيُرَاجِعْ . فَوَدُ: (أَوْ زَالَ اسْتِحْقَاقُهُ الْخ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْأَجْرَةِ مَنْ صَارَ لَهُ الْإِسْتِحْقَاقُ بَعْدَهُ أ ه سَمَ وَأَقُولُ وَهَلْ يُقَالُ أَخَذًا مِنْهُ فِيمَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْأَجْرَةِ وَلِيهِ فَلْيُرَاجِعْ . فَوَدُ: (لِنَحْوِ انْقِضَاءِ إِجَارَةٍ) كَالْمَوْتِ أ ه مُعْنَى عِبَارَةٍ ع ش وَيُثَلُّ مَا لَوْ كَانَ الْمُسْكَنُ يَسْتَحِقُّهُ الزَّوْجُ لِكُونِهِ مُؤَقَّفًا عَلَيْهِ أَوْ مُشْرُوطًا لِنَحْوِ الْإِمَامِ وَكَانَ إِمَامًا أ ه .

فَوَيْلٌ (سَنِي: (فَقِيلَتْ) أَي: إِلَى أَقْرَبَ مَا يَوْجَدُ نَهْيًا وَمُعْنَى . فَوَدُ: (فَإِنْ رَضِيَ بِهَا) أَي: الْمُعْنَى بِأَجْرَةٍ الْيُسْلَى . فَوَدُ: (لَزِمَهُ) أَي: الزَّوْجُ . فَوَدُ: (وَلَوْ لِمَلِكِهِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا تَقْلَاهُ عَنْ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ وَإِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ فِيمَا لَوْ قَلَّرَ عَلَى مَسْكَنِ مَجَانًا بِعَارِيَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا أ ه .

فَوَدُ: (وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ الْخ) اعْتَمَدَ الْمُعْنَى حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا نَصَّهُ: بَلْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ أ ه وَرَدَّ النَّهْيَةَ بِمَا نَصَّهُ: وَالْحَاصِلُ حَيْثُ جَوَّزَ رُجُوعَ الْمُعْنَى لِلْمُعْتَدَّةِ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا تَكُونُ لَازِمَةً مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَعْمِرِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ فَدَعَا تَضَرُّعَهُمْ بِمَا قَالَهُ فِي الْمَطْلَبِ خَلَطَ أ ه وَأَقْرَاهُ سَمَ وَقَالَ ع ش وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أ ه . فَوَدُ: (لَكِنْ فَرَّقَ الرُّوْيَانِيُّ الْخ)، وَفِي الرَّشِيدِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْبَحْرِ مَا نَصَّهُ: وَبِهِ تَعَلَّمَ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مِنَ الْمُوَاخَذَةِ فَإِنَّهُ أَوْهَمَ أَنَّ كَلَامَ الرُّوْيَانِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى الصَّحِيحِ مَعَ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِلزومِ الْعَارِيَةِ لِلْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ أ ه . فَوَدُ: (فِي نَحْوِ الْإِعَارَةِ لِلْبِنَاءِ) كَالْإِعَارَةِ لِيُوضَعَ الْجُدُوعُ أ ه رَشِيدِي . فَوَدُ: (وَهَلْ هُنَا) أَي: فِي الْإِعَارَةِ لِسُكْنَى الْمُعْتَدَّةِ . فَوَدُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْهَنْمِ ثُمَّ) عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ عَنْ الْبَحْرِ، وَفِي نَقْلِ الْبِنَاءِ وَالْجُدُوعِ إِسْفَادَ وَهَنْمٍ وَضَرَرٍ أ ه . فَوَدُ: (فَكَلْنَا يُقَالُ هُنَا) أَي: فَيُقَالُ بِوَيْلٍ مَا فَرَّقَ بِهِ الرُّوْيَانِيُّ بَيْنَ مَا هُنَا وَالْإِعَارَةِ لِلْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ فِي قِيَاسِ ابْنِ الرَّفْعَةِ مَا

فَوَدُ: (أَوْ زَالَ اسْتِحْقَاقُهُ الْخ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْأَجْرَةِ مَنْ صَارَ لَهُ الْإِسْتِحْقَاقُ بَعْدَهُ .

فَوَدُ: (وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ الْخ) وَالْحَاصِلُ حَيْثُ جَوَّزَ رُجُوعَ الْمُعْنَى لِلْمُعْتَدَّةِ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا تَكُونُ لَازِمَةً مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَعْمِرِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ فَدَعَا تَضَرُّعَهُمْ بِمَا قَالَهُ فِي الْمَطْلَبِ خَلَطَ شَرْحُ م ر . فَوَدُ: (فَكَلْنَا يُقَالُ هُنَا) قَدْ يُقَالُ لَيْسَ مَا هُنَا غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الرُّوْيَانِيُّ حَتَّى يَلْحَقَ بِهِ .

والأوجه أن المميز الراجح لو رضي بسكنها بعد انتقالها لمعار أو مستأجر لم يلزمها العود
للأول؛ لأنها لا تأمن رجوعه بعد. (وكذا مستأجر انقضت مدته) فلتنقل منه إن لم يجد المالك
إجارة بأجرة المثل (أو لزمتها العدة وهي بمسكن مستحق) لها استقرت فيه وجوباً إن لم
تطلب الثقل لغيره (و) إذا احتازت الإقامة فيه (طلبت الأجرة) منه أو من تركه إن
شاءت؛ لأن السكنى عليه فإن مضت مدة قبل طلبها سقطت كما لو سكن معها في منزلها
يأذن بها وهي في عضمتها على النص وبه أفتى ابن الصلاح ووجهه بأن الإذن المطلق عن ذكر
الموضع ينزل على الإجارة والإباحة أي مع كونه تابكاً لها في السكنى ومن ثم بحث شارح أن
محلّه إن لم تتميز أمته بمحل منها (و) لا لزمته أجرته ما لم تصرّخ له بالإباحة. (لأن كان مسكن

هنا على الإجارة لئلا ينفى المبيت وبهذا يتدفع ما في حواشي التلخفة لابن قاسم اه رشيدي أي من قوله قد
يقال ليس من هنا غير ما ذكره الروياني حتى يلحق به اه ولا يخفى أن اعتراض سم مبنى على ظاهر
تفسير الشارح في حكاية فزق الروياني بنحو الإجارة للبناء الشايل للإجارة لئلا ينفى المبيت وجواب
الرشيدي مبنى على تغيير الروياني في البحر بالإجارة للبناء أو الجذوع فقط. فود: (والأوجه) إلى قوله
أي مع كونه تابكاً في المغي. فود: (لو رضي الخ) أي: بلا أجرة عبارة المغي في شرح، وكذا
مستأجر انقضت مدته نصه: ولو رضي المميز أو المؤجر بأجرة مثل بعد أن نقلت نظر فإن كان المتقل
إليه مستأجراً ردت إلى الأول لإجواز رجوع المميز أو مستأجراً لم ترد في أحد وجهين يظهر ترجيح
وقال الأذعري إنه الأقرب؛ لأن عودها للأول إضاعة مال أما إذا رضيها بعارية فلا ترد؛ لأنها لا
تأمن من الرجوع لإجواز رجوع المميز اه. فود: (إن لم يجد المالك الخ) أي: حيث لم يرخص مالكه
بتجديد إجارة بأجرة مثل بخلاف ما إذا رضي بذلك فلا تنقل، وفي معنى المستأجر الموصى له
بالسكنى مدة وانقضت نهاية ومغني. فود: (لزمها العدة وهي بمسكن مستحق) الأولى كما مر أيضاً
الاقتصار على تقدير مستحق. فود: (لأن مضت مدة قبل طلبها سقطت الخ) أي: إذا كانت مطلقة
التصرف كما هو ظاهر مغني ونهاية. فود: (كما لو سكن معها الخ) أي: فإنه لا أجرة عليه ومثل منزلها
منزل أهلها بإذنيهم ولا يكفي السكوت منها ولا منهم فتلزمه الأجرة كما لو نزل سفينة وسيرها مالكها
وهو ساكت فتلزمه أجرة المركب كما صرح به الدميري في منظومته اه ع ش. فود: (أي مع كونه تابكاً
الخ) هذا ليس قيداً في عدم وجوب الأجرة وكأنه إنما قيد به لبيان الواقع ولا فتنى وجد الإذن فلا أجرة
مطلقاً كما يعلم مما قلناه في باب الإجارة اه رشيدي ويظهر أنه إنما ذكره لقوله ومن ثم الخ.
فود: (نبحث شارح أن محلّه الخ) عقبه النهاية بقوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م ر اه سم. قال
ع ش. فلا تلزمه تميزت أمته أم لا هو الممتد اه. فود: (والأخ) لعله مصور بما إذا لم تأذن في
وضع أمته وإلا وهو ظاهر العبارة فهو مشكل اه سم.

فود: (والأزمته أجرته) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م ر. فود: (والأخ) إن صور بما إذا لم يأذن
في وضع أمته وإلا وهو ظاهر العبارة فهو مشكل.

التكاح) المملوك له الذي لزمته العدة وهي فيه (فقيسًا) لا يليق بها (فله التقل) لها منه (إلى) مسكن آخر (لا يقي بها)؛ لأن ذلك التقيس غير واجب عليه ويحوى أقرب صالح إليه نذبا على ما قاله الأذرعى إنه الحق ووجوبها كما هو ظاهر كلامهم وأُبد بأنه قياس نقل الزكاة وتقليلا ليزمى الخروج ما أمكن. (أو) كان (خمسًا) غير لايقي بها (فلها الامتناع)؛ لأنه دون حقها. (وليس له مساكنتها ولا مُداخلتها) أي دخول محل هي فيه وإن لم يكن على جهة المساكنة مع انتفاء نحو المحرم الآتي فيحرم عليه ذلك ولو أعتى وإن كان الطلاق رجعيًا ورضيت؛ لأن ذلك يجرى للخلوة المحرمة بها ومن ثم يلزمها منه إن قدرت عليه والكلام هنا فيما إذا لم يزد مسكنها على مسكن مثلها إما سذكه في الدار والحجرة والغلو والسفل (فإن كان في الدار) التي ليس فيها إلا مسكن واحد لكانت مئبعة لهما بحيث لا يطليح أحدهما على الآخر أخذًا مما يأتي (محرم لها) بصير (مميز) بأن كان بمن يحتشم ويمنع وجوده وقوع خلوة بها باعتبار العادة الغالبة فيما يظهر من كلامهم وبه يُجمع بين ما أوهمته عبارة المتن والروضة من التناقض في ذلك؛ لأن المداز على مظنة عدم الخلوة ولا تحصل إلا حينئذ (ذكرن) أو أنشئ وحذفه للعلم به من زوجته وأمه بالأولى (أو محرم له) مميز بصير (أنشئ أو زوجة) أخرى

• قوله: (لا يليق بها) إلى قوله: (وفي التوسط) في النهاية الآ قوله: (ومن ثم) إلى (والكلام) وقوله: (لكنها مئبعة) إلى المتن، وقوله: (مئبعة بذلك)، وقوله: (مطلقًا). • قوله: (لأن ذلك التقيس غير واجب إلخ) وإنما كان سميح به لِدوام الضحية، وقد زالت وإن رضي ببقائها فيه لزمها أمه مئني. • قوله: (ووجوب إلخ) وهو الظاهر مئني ونهاية. • قوله: (بأنه قياس نقل الزكاة) أي إذا عِدَم الأضناف في البلد وجوزنا النقل فإنه يتعين الأقرب أمه مئني. • قوله: (وتقليلا إلخ) انظر ما متبوعه ولو قال وبأن فيه تقليلا إلخ كان ظاهرا.

• قول (سني: (فلها الامتناع) أي: من استمرارها فيه وطلب التقل إلى لايقي بها إذ ليس هو حقها وإنما كانت سميحت به لِدوام الضحية، وقد زالت أمه مئني. • قوله: (فَيَحْرُمُ) إلى قوله: (ومن ثم) في المئني الآ قوله: (ورضيت). • (ذلك) أي: كل من المساكنة والمداخلة. • قوله: (بها) الأولى تقديمه على المحرمة. • قوله: (والكلام هنا) أي: في منح المساكنة والمداخلة. • قوله: (إذا لم يزد مسكنها) أي: سعة. • قوله: (مما يأتي) أي: في قول المصنف ويتبين أن يعلق ما بينهما من باب إلخ. • قوله: (وبه) أي: بقوله بأن كان بمن يحتشم إلخ. • قوله: (من التناقض) أي: بين عبارة المتن وعبارة الروضة أمه رشيد. • قوله: (إلا حينئذ) أي: حين كَوْن المحرم بصيرا مميّزا يحتشم إلخ. • قوله: (أو أنشئ) كأنيتها أو خاليتها أو عمتها إذا كانت ثقة فقد صحح في الروضة أنه يكفي حضور المرأة الأجنبية الثقة فالمحرم أولى أمه مئني. • قوله: (للعلم به من زوجته وأمه) أي: الآتين في المتن أيضا. • قوله: (مميز) إلى قوله: (وكالأجنبية) في المئني. • قوله: (مميز) ولا عبرة بالمجنون والصغير الذي لا يميز أمه مئني.

(كذلك أو أمة أو امرأة أجنبية) كذلك وكل منهن ثقة يحتششها بحيث يمنع وجودها وقوع فاجشة بخضرتها وكالأجنبية ممسوخ أو عبدها بشرط التمييز والبصر والمدالة. ويظهر أنه يلحق بالبصير في كل ممن ذكر أعنى له فطنة يمتنع معها وقوع رية بل هو أقوى من المميز السابق (جان) مع الكراهة كل من مساكنتها إن وسعتهما الدار والأوجب انتقاله عنها ومداخلتها إن كانت ثقة للأمن من المحذور وحيتذ بخلاف ما إذا انتفى شرط مما ذكر وإنما حلت خلوة رجل بامرأتين ثقتين يحتششهما بخلاف عكسه؛ لأنه يتعد وقوع فاجشة بامرأة متصفة بذلك مع حضور مثليها ولا كذلك الرجل ومنه يؤخذ أنه لا تجل خلوة رجل بمرد محرم نظرهم مطلقاً بل ولا أمرد مثله وهو مثجعة ولا تجوز خلوة رجل بغير ثقات وإن كثرون،

فرد: (كذلك) أي: مميزة بصيرة. فرد: (وكل منهن) أي: من المحرم الأتني والزوجة الأخرى والأمة والمرأة الأجنبية. فرد: (بشرط التمييز إلخ) أي: في الممسوخ وعبدها. فرد: (ويظهر أنه يلحق إلخ) خلافاً للمعني وعبارة ع ش. فرد: (ويظهر أنه إلخ) قد يتوقف في ذلك اه. فرد: (مع الكراهة) كذا في المعني. فرد: (إن وسعتهما الدار) تقديم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضي عدم اختياره فيه وإن أطلق قوله السابق ليجتنب متبعة إلخ وصنع الروض قد يفهم كذلك أن اتساع الدار إنما يشترط في المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن صنع شرجه قد يفهم أنه شرط فيهما اه سم. فرد: (وإنما حلت) إلى قوله: (ومنه يؤخذ) في المعني. فرد: (بخلاف عكسه إلخ) عبارة المعني ويحرم كما في المجموع خلوة رجلين أو رجال بامرأة ولو بعدت موطنهم على الفاجشة؛ لأن استحياء المرأة من المرأة أكثر من استحياء الرجل من الرجل اه. فرد: (بمرد) ظاهره ولو كثروا جداً اه ع ش. فرد: (يخرم) أي: على الرجل اه. فرد: (يخرم نظرهم) لعل المراد يخرم عليه ونظرهم ولو فرضوا إننا لنخرج الصغار والمحارم والآ فالمرء لا يخرم نظرهم على المذهب خلافاً لاختيار المصنف السابق في النكاح ولا يقال يخرم نظرهم بشهوة؛ لأننا نقول لا خصوصية للمرء بذلك اه رشيد.

فرد: (إن وسعتهما الدار) تقديم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضي عدم اختياره فيه وإن أطلق قوله السابق ليجتنب متبعة إلخ وعبارة الروض فضل يخرم على الزوج ولو أعنى كما في شرجه معاشرته المعتدة إلا في دار واسعة مع محرم لها من الرجال أو له من النساء أو زوجة أو جارية ويكره ويشترط في المحرم تمييز إلخ اه قال في شرجه وظاهر أنه يعتبر في الزوجة والجارية أن يكونا ثقتين أخذاً مما يأتي ويحتمل خلافه في الزوجة إما عندها من الغيرة والإقصار على المساكنة قد يفهم أن اتساع الدار إنما يشترط في المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن في شرجه زاد عطف المداخلة على المساكنة قبل الاستثناء المذكور. فرد: (بامرأتين ثقتين إلخ) ويمتنع خلوة رجل بغير ثقات وإن كثرون شرع م ر. فرد: (ومنه يؤخذ إلخ) كذا شرح م ر بقي خلوة رجلين بامرأة وقياس حرمة خلوة رجلين بامرأة الحرمة هنا بالأولى.

وفي التوسط عن القفال لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم تكن خلوة؛ لأنه يدخله كل أحد انتهى وإنما يتجه ذلك في مسجد مطروقي ولا ينقطع طارقه عادة ومثله في ذلك الطريق أو غيره المطروقي كذلك بخلاف ما ليس مطروقاً كذلك. فإن قلت طاهر هذا أنه لا تخوم خلوة رجال بامرأة قلت ممنوع وإنما قضيه أن الرجال إن أحالت العادة توطؤهم على وقوع فاحشة بها يحضرتهم كانت خلوة جائزة وإلا فلا، ثم رأيت في شرح مسلم التضييع به حيث قال تجل خلوة جماعة يتعد توطؤهم على الفاحشة لنحو صلاح أو مروءة بامرأة لكنه حكاه في المجموع حكاية الأوجه الضعيفة ورأيت بعضهم اعتمد الأول وقيد به بما إذا قطع بانتفاء الزينة من جانبيه وجانبيها. (ولو كان في الدار حجرة فسكنها أحدهما والآخر الأخرى فإن اتحدت المرافق كمنطبخ ومستراح) وبغير بالوعة وسطح ومضقد ومعر والواو بمعنى أو إذ يكفي اتحاد بعضها فيما يظهر وهل العرة في اتحاد الممر بأول الدار فيضر اتحاد دهليزها لاتحاد الممر فيه أو بالباب الذي بعد الدهليز دونه؛ لأنه بمنزلة صحن سكة غير نافذة أو يفرق بين كون الدهليز ينتفع به بما يعلق بالسكنى فيضر اتحادهما حينئذ وبين أن لا يكون كذلك لكونه معداً للزوج ورحاله فلا يضر كل محتمل والثالث أقربها (اشترط محرم) أو نحوه ممن ذكر وخالف في ذلك القاضي والرويانى فحرما المساكنة مع اتحادها ولو مع المحرم وأطال الأذرع في الانتصار له إذ لا سبيل إلى ملازمته لها في كل حركة وانتفاء ذلك وجدت مظنة الخلوة المحرمة وخرج بقرضه الكلام في حجرتين ما لو لم يكن في الدار إلا بيت وصفت فإنه لا

(أقول): لعله على مختار النهاية وإلا فقد سبق هناك اعتماد الشارح لحزمة نظر الأمر مطلقاً بشهوة وبدونها وفقاً للمصنف ولذا قال هنا مطلقاً. ٥ قوله: (في مسجد مطروقي) ينبغي هو ومحلها منه. ٥ قوله: (ومثله في ذلك إلخ) يؤخذ منه أن المدار في الخلوة على اجتماع لا يؤمن معه الزينة عادة بخلاف ما لو قطع بانتفائها في العادة فلا يعد خلوة اهـ ش. ٥ قوله: (المطروقي) أي: الطريق أو غيره كذلك أي لا ينقطع طارقه عادة. ٥ قوله: (التضييع به إلخ) فيه وقفة إذ ما ذكره أولاً فيما إذا استحال التوطؤ عادة وما في شرح مسلم فيما إذا بعد وبينهما فرق بعيد ولذا حكاه في المجموع حكاية الأوجه الضعيفة. ٥ قوله: (اعتمد الأول) أي: ما في شرح مسلم. ٥ قوله: (سكني) (أحدهما) أي: الزوجين والأخرى أخرى أي وسكن الآخر الحجرة الأخرى من الدار نهاية ومثني. ٥ قوله: (لأنه) أي: الدهليز. ٥ قوله: (ينتفعن) الأولى ينتفعان أي الزوجان. ٥ قوله: (ورحاله) جمع رخل. ٥ قوله: (والثالث) أي: الفرق. ٥ قوله: (أو نحوه) إلى الفصل في النهاية إلا قوله وخالف إلى وخرج. ٥ قوله: (مع اتحادها) أي: المرافق. ٥ قوله: (وبانتفاء ذلك) أي: الملازمة. ٥ قوله: (وصفت) عبارة النهاية وصفت اهـ.

٥ قوله: (وخرج بقرضه الكلام في حجرتين) فإن قلت من أين يؤخذ قرض الكلام في حجرتين مع أنه

يَجُوزُ أَنْ يُسَاكِنَهَا وَلَوْ مَعَ مُحَرَّمٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَمَيَّزُ مِنَ الْمَسْكَنِ بِمَوْضِعٍ نَعَمْ، إِنْ بُنِيَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ وَبَقِيَ لَهَا مَا يَلِيقُ بِهَا سَكَنًا جَازٍ (وَالَا) يَتَّحِدُ شَيْءٌ مِنْهَا (فَلَا) يُشْتَرِطُ نَحْوُ مُحَرَّمٍ إِذَا لَا خَلْوَةٌ (و) لَكِنْ (يَنْبَغِي) أَيِ حَبَبٍ (أَنْ يُفْلَقَ) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْمَاوَزِدِيُّ وَتُسَمَّرُ (مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بَابٍ) وَأَوَّلَى مِنْ إِغْلَاقِهِ سُدَّهُ (وَأَنْ لَا يَكُونَ مَقَرُّ أَحَدِهِمَا) يَمُرُّ بِهِ (عَلَى الْآخَرِ) خَذَرًا مِنْ وَقُوعِ خَلْوَةٍ (وَسُفْلٍ) وَغُلُوٍّ كَدَارٍ وَحُجْرَةٍ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِمَا وَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ فِي الْغُلُوِّ حَتَّى لَا يُنْجِكَهُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهَا.

باب الاستبراء

هُوَ بِالْمَدِّ لُغَةً طَلَبُ الْبَرَاءَةِ وَشَرْعًا تَرْيِضُ بَعْنٍ فِيهَا رِقٌّ مُدَّةٌ عِنْدَ وَجُودِ سَبَبٍ مِمَّا يَأْتِي لِلْعَلَمِ

• قَوْلُهُ: (وَالَا يَتَّحِدُ شَيْءٌ مِنْهَا) بَانَ اخْتِصَاصُ كُلِّ مِنَ الْحُجْرَتَيْنِ بِمَرَاقٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى • قَوْلُهُ: (فَلَا يُشْتَرِطُ نَحْوُ مُحَرَّمٍ) وَيَجُوزُ لَهُ مُسَاكِنَتُهَا بِدُونِهِ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ حَيْثُ كَانَ الدَّارَيْنِ الْمُتَجَاوِرَتَيْنِ نَعَمْ لَوْ كَانَتِ الْمَرَاقُ خَارِجَ الْحُجْرَةِ فِي الدَّارِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الْخَلْوَةَ لَا تَمْتَنِعُ مَعَ ذَلِكَ قَالَهُ الزَّكَوِيُّ اهْ مُعْنَى • قَوْلُهُ: (أَيِ يَجِبُ) إِلَى الْفَصْلِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (قَالَ الْقَاضِي) إِلَى الْمَتْنِ • قَوْلُهُ: (مَقَرُّ أَحَدِهِمَا يَمُرُّ بِهِ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى مَقَرُّ إِحْدَاهُمَا أَيْ الْحُجْرَتَيْنِ بِحَيْثُ يَمُرُّ فِيهِ عَلَى الْحُجْرَةِ الْآخَرَى مِنَ الدَّارِ اهْ.

• قَوْلُهُ: (يَمُرُّ بِهِ) أَيِ: بِسَبَبِهِ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ (وَسُفْلٍ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ كَسْرُهُ وَغُلُوٌّ بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ فَتْحُهُ وَكَسْرُهُ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى.

باب: الاستبراء

• قَوْلُهُ: (هُوَ بِالْمَدِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّهَا فِي نَفْسِهَا فِي الْمُعْنَى) إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلِإِشَارَتِهِمَا) إِلَى (وَالْأَضْلُ) وَقَوْلُهُ: (بِالْفِعْلِ) إِلَى (أَوْ التَّزْوِيجِ) وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَسَوَاءٌ) فِي النَّهَايَةِ (إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ الثَّانِي). • قَوْلُهُ: (تَرْيِضُ بَعْنٍ) لَمَلُّ الْبَاءِ زَائِدَةٌ وَلِذَا اسْتَقَطَّهَا الْمُعْنَى • قَوْلُهُ: (بَعْنٍ فِيهَا رِقٌّ) أَيِ وَلَوْ فِيمَا مَضَى لَيَشْمَلُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهَا الْإِسْتِبْرَاءُ بِسَبَبِ الْمَتْنِ اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (لِلْعَلَمِ) أَيِ: لِيَحْصُلَ الْعَلَمُ اهْ سَمِ أَيِ أَوْ الظَّنُّ كَمَا مَرَّ.

الْمُتَبَايِرُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ أَنَّ الْمُرَادَ حُجْرَةً وَاحِدَةً قُلْتُ مِنْ قَوْلِهِ وَالْآخَرُ الْآخَرَى؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايِرَ مِنْهُ إِرَادَةُ الْحُجْرَةِ الْآخَرَى، وَأَمَّا حَمْلُ قَوْلِهِ الْآخَرَى عَلَى بَقِيَّةِ الدَّارِ قَبْعِيَّةً • قَوْلُهُ: (فَلِهَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَاكِنَهَا وَلَوْ مَعَ مُحَرَّمٍ) قَدْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ السَّابِقُ جَازٍ مَعَ الْكَرَاهَةِ كُلِّ مِنْ مُسَاكِنَتِهَا إِنْ وَسِعَتْهُمَا الدَّارُ الْمَفْرُوضُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا إِلَّا مُسَكِّنٌ وَاحِدٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ سَابِقِهِ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ مَا هُنَا بِمَا إِذَا لَمْ تَسْغُفْهُمَا فَلْيُرَاجَعَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهْ.

(باب الاستبراء)

• قَوْلُهُ: (لِلْعَلَمِ) أَيِ: لِيَحْصُلَ الْعَلَمُ.

براءة زَجَمَهَا أو لِلتَّعْبِيدِ سُمِّيَ بذلك لِتقديره بِأَقْلٍ مَا يَدُلُّ عَلَى البراءةِ كما سُمِّيَ مَا مَرَّ بِالْعِدَّةِ لاشتِمَالِهِ عَلَى الْعِدَّةِ وَلِتَشَارُكِهِمَا فِي أَصْلِ البراءةِ دُخِلَتْ بِهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا يَأْتِي مِنَ الْإِخْبَارِ وَغَيْرِهِ (بِحَبِّ) الْإِسْتِزَاءِ لِجَلِّ التَّمَنُّعِ بِالْفِعْلِ لِمَا يَأْتِي فِي مَلِكٍ مُزَوَّجَةٍ وَمُعْتَدَةٍ أَوِ التَّزْوِيجِ كما يُقَالُ مِمَّا سَيَذَكُّهُ (بَسْبِينَ) بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ فِيهِ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَجُوبُهُ بِغَيْرِهِمَا كَانَ وَطِئَ أُمَةً غَيْرَهُ ظَانًّا أَنَّهَا أُمَّتُهُ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهَا قُرَّةً وَاحِدَةً لِأَنَّهَا فِي نَفْسِهَا مَمْلُوكَةٌ وَالشُّبْهَةُ شُبْهَةُ مَلِكٍ الْيَمِينِ (أَحَدُهُمَا مَلَكٌ أُمَةٌ) أَيِ حَدُوثِهِ وَهُوَ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ أَيْضًا وَالْأَصْلُ الْمَدَارُ عَلَى حَدُوثِ جَلِّ التَّمَنُّعِ مِمَّا يُخِلُّ بِالْمَلِكِ

فُودُ: (أَوِ لِلْعِدَّةِ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ يُعَدَّ مِنْهُ مَا لَوْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِخُلُوقِهَا مِنْ الْحَمْلِ سَمِ وَعَ ش. فُودُ: (سُمِّيَ) أَيِ التَّزْوِيجِ بَعَنَ فِيهَا رِقٌّ أَيْ بِذَلِكَ أَيِ بَلْفِظِ الْإِسْتِزَاءِ. فُودُ: (بِأَقْلٍ مَا يَدُلُّ الْخ) أَيِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى البراءةِ مِنْ غَيْرِ اشْتِمَالِ عَلَى عَدَدِ أَقْرَاءِ أَوْ أَشْهُرٍ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ قَدْ يُقَالُ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لَفْظِ أَقْلٍ لِإِيْهَابِهِ أَنَّ لَهُ دَخْلًا فِي التَّسْمِيَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَهْ وَقَدْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُدْعَى بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ وَلَمْ يَنْكَسِرْ. فُودُ: (وَلِتَشَارُكِهِمَا الْخ) أَيِ مَعَ شَرَاةِ الْحُرِّيَةِ الْغَالِيَةِ فِي الْمُعْتَدَةِ. فُودُ: (فِي أَصْلِ البراءةِ) أَيِ الذَّلَالَةِ عَلَى البراءةِ. فُودُ: (فُيْلَتْ بِهِ) أَيِ جُعِلَتْ الْعِدَّةُ مُذْبِلًا بِالْإِسْتِزَاءِ. فُودُ: (بِالْفِعْلِ) أَيِ حَالًا. فُودُ: (لِمَا يَأْتِي الْخ) عِلَّةٌ لِلتَّعْبِيدِ بِقَوْلِهِ بِالْفِعْلِ. فُودُ: (أَوِ التَّزْوِيجِ) عُطِفَ عَلَى التَّمَنُّعِ أَهْ سَم. فُودُ: (فِيهِ) أَيِ وَجُوبِ الْإِسْتِزَاءِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَيِ قَوْلُهُ بِسَبْبِينَ. فُودُ: (ظَانًّا أَنَّهَا أُمَةٌ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ فَإِنَّهَا تَفْتَعِدُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءِ أَوْ زَوْجَتَهُ الْأُمَةَ فَتَفْتَعِدُ بِقَرَّائِنَ كَمَا قَدَّمَهُ أَهْ ش.

فُودُ (سَمِي): (أَحَدُهُمَا) وَهُوَ مُخْتَصَرٌ بِجَلِّ التَّمَنُّعِ. فُودُ: (مَلَكٌ أُمَةٌ) أَيِ: مَلَكٌ الْحُرُّ جَمِيعٌ أُمَةٌ لَمْ تَكُنْ زَوْجَةً لَهُ كَمَا سَيَأْتِي بِخِلَافِ مَا لَوْ مَلَكٌ بَعْضُهَا فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَسْتَبْرِقَهَا وَيَدْخُلَ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ مَالِكًا لِبَعْضِ أُمَةٍ ثُمَّ اشْتَرَى بِأَقْبَاهِهَا فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِسْتِزَاءُ وَخَرَجَ الْمُتَبَضُّضُ وَالْمُكَاتَبُ فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهَا وَطءُ الْأُمَةِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ وَإِنْ إِذْنٌ لَهَا السَّيِّدُ أَهْ مُغْنِي. فُودُ: (وَهُوَ) أَيِ: حَصَرَ السَّبَبَ الْأَوَّلَ فِي حَدُوثِ الْمَلِكِ. فُودُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَا أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى السَّبْبِينَ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ. فُودُ: (فَالْمَدَارُ) أَيِ لِلْسَّبَبِ الْأَوَّلِ. فُودُ: (هَلَى حَدُوثِ جَلِّ التَّمَنُّعِ) يَشْمَلُ عَوْدَهُ كَمَا فِي الْمُكَاتَبَةِ وَطَرُوهُ كَمَا فِي أُمَةِ الْمُكَاتَبَةِ لِأَنَّ كُلَّ حَدُوثٍ فِي الْجُمْلَةِ أَهْ سَم. فُودُ: (مِمَّا يَجِلُّ بِالْمَلِكِ) لَقَلَّ مِنْ فِيهِ تَغْلِيلِيَّةٌ أَيِ حَدُوثِ جَلِّ التَّمَنُّعِ بَعْدَ حُرْمَتِهِ لِأَجْلِ حُصُولِ مَا يُخِلُّ بِالْمَلِكِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بِذَلِكَ مَا سَيَأْتِي فِيمَا لَوْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ فَطُلَّقَتْ قَبْلَ الْوَطءِ وَفِي نَحْوِ الْمُزَوَّجَةِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ أَنَّ الْعِلَّةَ الصَّحِيحَةَ حَدُوثِ جَلِّ التَّمَنُّعِ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةَ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلَهُ مِمَّا يُخِلُّ بِالْمَلِكِ أَيِ مِنْ أَجْلِ زَوَالِ شَيْءٍ يُخِلُّ بِالْمَلِكِ بَأَنَّهُ لَا يُجَامِعُهُ

فُودُ: (أَوِ لِلتَّعْبِيدِ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ يُعَدَّ مِنْهُ مَا لَوْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِخُلُوقِهَا مِنْ الْحَمْلِ. فُودُ: (أَوِ التَّزْوِيجِ) عُطِفَ عَلَى التَّمَنُّعِ. فُودُ: (هَلَى حَدُوثِ) يَشْمَلُ عَوْدَهُ كَمَا فِي الْمُكَاتَبَةِ وَطَرُوهُ كَمَا فِي أُمَةِ الْمُكَاتَبَةِ لِأَنَّ كُلَّ حَدُوثٍ فِي الْجُمْلَةِ. فُودُ: (مِمَّا يَجِلُّ بِالْمَلِكِ) خَرَجَ مَا لَا يُخِلُّ نَحْوَ الْإِحْرَامِ وَالْحَيْضِ كَمَا يَأْتِي.

فلا يُزْدُ ما يأتي في شراء زوجته كما أنَّ التعبير في السَّبَبِ الثاني بِزَوَالِ الْفِرَاشِ كذلك والا
فالمداو على طَلَبِ التَّزْوِيجِ وَدَلَّ على ذلك ما سِذَّكَهُ في نَحْوِ الْمُكَاتَبَةِ وَالْمُرْتَدَّةِ وَتَزْوِيجِ
مَوْطُوعَتِهِ (بشراء أو إزب أو هبة) مع قبض (أو سبي) بشرطه من الْقِسْمَةِ أو اِخْتِيَارِ التَّمْلِكِ كما
سَيَقْلَمُ مِمَّا سِذَّكَهُ في السَّيْرِ فلا اعتراض عليه (أو زِدْ بِغَيْبٍ أو تَحَالُفٍ أو إِقَالَةٍ) ولو قَبْلَ الْقَبْضِ
أو غَيْرَ ذَلِكَ من كُلِّ مُمْلَكٍ كَقَبُولِ وَصِيَّةٍ وَرُجُوعِ مُقْرِضٍ وَبَائِعِ مُفْلِسٍ وَوَالِدٍ فِي هَبَتِهِ لِفِرْعِهِ
وكذا أمة قراضٍ انْفَسَخَ واستَقْلَلُ بها المالكُ وأمةُ تجارةٍ أُخْرِجَ زَكَاةُهَا وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ

بأنَّ كَانَتْ مِلْكًا لِلغَيْرِ قَبْلَ حُدُوثِ حِلِّ التَّمَتُّعِ أو بَأَن يُضَمِّفَهُ كَأَن كَانَتْ مُكَاتَبَةً ثُمَّ فَسَخَتْهُ أو مَرْوُجَةً
فَطَلَّقَتْ اه فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ مِنَ التَّلْغِيلِ وَأَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذَفَ مُضَافٍ أَيْ مِنْ زَوَالِ مَا يُحِلُّ الْخَ وَأَنَّ الْقَوْلَ
الْمَذْكُورَ قَيَّدَ. ٥ فَوَدَّ: (فلا يُزْدُ ما يأتي في شراء زوجته) أي فَإِنَّهُ مَلِكٌ أَمَةٌ وَلَمْ يَجِبِ الْإِسْتِثْنَاءُ لِجَلِّهَا قَبْلَ
الشَّراءِ اه سم وعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيْ إِذْ هُوَ خَارِجٌ بِهَذَا التَّأْوِيلِ لِعَدَمِ حُدُوثِ حِلِّ التَّمَتُّعِ كَمَا دَخَلَ بِهِ مَا
يَأْتِي فِي الْمُكَاتَبَةِ وَنَحْوِهَا اه. ٥ فَوَدَّ: (وَكَذَلِكَ) أَيْ بِاخْتِيَارِ الْأَصْلِ. ٥ فَوَدَّ: (وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ) أَيْ عَلَى مَا
ذُكِرَ فِي السَّبَبَيْنِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْأَمْثِلَةِ اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ أَيْ الْمَذْكُورِ مِنَ التَّأْوِيلِ فِي السَّبَبَيْنِ بِمَا ذُكِرَ
وَوَجْهَ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ حَكَمَ بِوُجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي مُكَاتَبَةِ عَجَزَتْ وَمُرْتَدَّةٍ اسْلَمَتْ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَخْدُثْ فِيهِمَا
الْمِلْكُ بَلْ حِلُّ الْإِسْتِثْنَاءِ وَيُوجِبُ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي مَوْطُوعَتِهِ الَّتِي أُرِيدَ تَزْوِيجُهَا مَعَ أَهْلِهَا عِنْدَ إِرَادَةِ التَّزْوِيجِ
لَمْ يَزَلْ فِرَاشُهُ عَنْهَا اه.

٥ فَوَدَّ (سَنِي: (بشراء أو إزب الخ) أَشَارَ بِهَذِهِ الْأَمْثِلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمِلْكِ الْقَهْرِيِّ وَالْإِخْتِيَارِيِّ اه
مُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (بشرطه من الْقِسْمَةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَقَوْلُهُ أَوْ سَبِيَّ أَيْ قِسْمَةِ غَنِيمَةٍ وَكَأَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُصْرَحَ
بِهِ فَإِنَّ الْغَنِيمَةَ لَا تَمْلِكُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ اه. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ الْقِسْمَةِ أو اِخْتِيَارِ التَّمْلِكِ) أَيْ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ
اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَنِ شَيْءٍ قَوْلُهُ مِنَ الْقِسْمَةِ أَيْ عَلَى الرَّاجِحِ وَقَوْلُهُ أَوْ اِخْتِيَارِ التَّمْلِكِ أَيْ عَلَى الْمَرْجُوحِ اه.

٥ فَوَدَّ (سَنِي: (أو زِدْ بِغَيْبٍ) أَيْ وَلَوْ فِي الْمَجْلِسِ اه بَجَيْرِ مَيٍّ.

٥ فَوَدَّ (سَنِي: (أو تَحَالُفٍ أو إِقَالَةٍ) مَقْطُوعًا عَلَى الْعَيْبِ اه سم. ٥ فَوَدَّ: (وَرُجُوعِ مُقْرِضٍ) وَصُورَةُ
٥ فَوَدَّ: (فلا يُزْدُ ما يأتي في شراء زوجته) أي: فَإِنَّهُ مَلِكٌ أَمَةٌ وَلَمْ يَجِبِ الْإِسْتِثْنَاءُ لِعَدَمِ الْجَلِّ لِجَلِّهَا قَبْلَ
الشَّراءِ. ٥ فَوَدَّ: (وَالَا فَاَلْمَدَارُ عَلَى طَلَبِ التَّزْوِيجِ) أَيْ: مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ زَوَالُ فِرَاشٍ. ٥ فَوَدَّ: (وَدَلَّ عَلَى
ذَلِكَ) أَيْ: الْمَذْكُورِ مِنَ التَّأْوِيلِ فِي السَّبَبَيْنِ بِمَا ذُكِرَ وَجْهَ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ حَكَمَ بِوُجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي مُكَاتَبَةِ
عَجَزَتْ وَمُرْتَدَّةٍ اسْلَمَتْ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَخْدُثْ فِيهِمَا الْمِلْكُ بَلْ حِلُّ الْإِسْتِثْنَاءِ وَيُوجِبُ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي
مَوْطُوعَتِهِ الَّتِي أُرِيدَ تَزْوِيجُهَا مَعَ أَهْلِهَا عِنْدَ إِرَادَةِ التَّزْوِيجِ لَمْ يَزَلْ فِرَاشُهُ عَنْهَا.

٥ فَوَدَّ (سَنِي: (أو تَحَالُفٍ أو إِقَالَةٍ) هُمَا مَقْطُوعَانِ عَلَى الْعَيْبِ. ٥ فَوَدَّ: (وَرُجُوعِ مُقْرِضٍ) أَيْ وَصُورَةُ
إِفْرَاضِهَا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا عَلَى الْمُقْرِضِ. ٥ فَوَدَّ: (وكذا أمة قراضٍ انْفَسَخَ واستَقْلَلُ بها المالكُ وأمةُ
تجارةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الْبَلْقَيْنِي) وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي جَارِيَةِ الْقِرَاضِ وَكَلَامُهُمْ يَقْتَضِيهِ وَأَمَّا فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ
فَلَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَ الْقَائِلِ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ شَرْحُ م ر. ٥ فَوَدَّ: (وكذا أمة قراضٍ انْفَسَخَ) بِخِلَافِهِ قَبْلَ

أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ شَرِكًا بِالْوَجِبِ بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ فِي غَيْرِ الْجَنَسِ لِتَجَدُّدِ الْمَلِكِ وَالْجَلِّ فِيهِمَا قَالَ
الْبُلْقِينِي (وَسَوَاءٌ) فِي وَجوبِ الاستبراء فيما ذُكِرَ بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ التَّمَتُّعِ (بَكْرًا) وَآيِسَةً (وَمِنْ
استبرأها البائع قبل البيع وَفَتْقَلَةً مِنْ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرِهَا) لِعُمُومِ مَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي

إِفْرَاضِهَا أَنْ تَكُونَ حَرَامًا عَلَى الْمُفْتَرَضِ . سَمِعْتُ ع. ش. قُودَ : (إِنَّ الْمُسْتَحَقَّ شَرِيكَ) قَدْ يُقَالُ شَرِيكَةُ
الْمُسْتَحَقِّ غَيْرُ حَقِيقَةٍ فَلَا أَثَرَ لَهَا فِي سَم. قُودَ : (وَالْجَلُّ فِيهِمَا) أَيِ أُمَةِ التِّجَارَةِ أَوْ أُمَةِ الْفِرَاضِ هُوَ ظَاهِرٌ
فِي أُمَةِ الْفِرَاضِ إِذَا ظَهَرَ رِنَجٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَمْلِكُ بِالظُّهُورِ وَالْأَوَّلُ الْعَامِلُ لَا شَيْءَ لَهُ وَالْمَالُ عَلَى يَمْلِكِ
الْمَالِكِ وَلَمْ يَتَّخِذْ عَنْهُ حَتَّى يُقَالَ تَجَدَّدَ لَهُ يَمْلِكُ اللَّحْمُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَعْنَى لِتَجَدُّدِ الْمَلِكِ وَالْجَلِّ فِي
مَجْمُوعِهِمَا فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ لَمْ يَخْصُصْ كُلُّ مَعْنَى فِي كُلِّ مَعْنَى ه. ش. قُودَ : (قَالَ الْبُلْقِينِي) وَهُوَ
ظَاهِرٌ فِي جَارِيَةِ الْفِرَاضِ وَكَلَامُهُمْ يَنْقُضِيهِ وَأَمَّا فِي أُمَةِ التِّجَارَةِ فَلَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَ التَّائِمِلِ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ
شَرْحُ م. ر. ه. سَمِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ فَلَا وَجْهَ لَهُ الْخ. أَيِ لَا تَعْلُقُ حَقَّ الْأَصْنَافِ فِي زَكَاةِ التِّجَارَةِ لَا يَمْنَعُ
التَّصَرُّفُ فِي الْمَالِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا ه. عِبَارَةٌ ع. ش. قَوْلُهُ فَلَا وَجْهَ لَهُ أَيِ لِمَا قَالَ فِيهَا مِنْ وَجوبِ الاستبراء
وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ وَقَوْلُهُ عِنْدَ التَّائِمِلِ أَيِ لِأَنَّ الشَّرَكَةَ فِيهَا لَيْسَتْ حَقِيقَةً بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِعْطَاءُ جُزْءٍ مِنْهَا
لِلْمُسْتَحَقِّينَ بَلِ الْوَاجِبُ إِخْرَاجُ قَدْرِ الزَّكَاةِ مِنْ قِيَمَتِهَا وَقَوْلُهُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَيِ فِي غَيْرِ شَرْحِ مَتْنِهِ
ه. قُودَ : (فِي وَجوبِ الاستبراء) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ : (بَقْرُهُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : (بَعْدَ زَوَالِ مَايَبِهَا) إِلَى
الْمَتْنِ . قُودَ : (بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ التَّمَتُّعِ) أَيِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ التَّزْوِيجِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَيَحْرُمُ
تَزْوِيجُ أُمَةٍ مَوْطُوءَةٍ الْخ. مِنْ قَوْلِهِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَطَّأَهَا مَالِكُهَا الْخ. ه. سَم. قُودَ : (وَآيِسَةً) أَيِ وَصْفِيَّةً مَتْنَهُ
ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُطْلَقِ الْوَطْءُ وَيُوجَّهَ بِأَنَّهُ تَعْدِيٌّ ه. ع. ش.

قُودَ (وَهِيَ هَا) بَرَفَعِ الرَّاءَ بِخَطِّهِ أَيِ غَيْرِ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ صَغِيرَةٍ وَآيِسَةً ه. مُعْنَى . قُودَ : (لِعُمُومِ
مَا صَحَّ) عِبَارَةٌ الْمُحَلِّي لَا طَلَاقَ فَلْيَحْرُزْ هَلْ هُوَ مِنَ الْعَامِّ أَوْ مِنَ الْمُطْلَقِ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي ه. سَيِّدُ عَمَرَ
أَقُولُ بَلِ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ إِذِ التَّكْرَرُ فِي سِيَاقِ التَّنْفِي لِلْعُمُومِ وَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ عِبَارَةٌ
الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ لِعُمُومِ الْخ. أَيِ إِذِ الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ وَحَيْثُ فَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ وَقِيَ
بِالنِّسْبَةِ غَيْرُهَا الْخ. إِذْ لَا حَاجَةَ لِلْقِيَاسِ مَعَ النَّصِّ الَّذِي مِنْهُ الْعُمُومُ كَمَا لَا يَخْفَى فَالضَّوَابُّ حَذْفُهُ ه.

الْفَسْخُ لَكِنْ يُشْكَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَمْلِكُ حَصَّتَهُ مِنَ الرِّبْحِ بِالظُّهُورِ فَأَيُّ حَاجَةٍ لِاغْتِيَارِ الْفَسْخِ إِلَّا أَنْ
يُجَابَ بِأَنَّهُ بِالظُّهُورِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ لَهُ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ يَوَرِّثُ عَنْهُ وَيَتَّخِذُ بِهِ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَيَصِحُّ إِفْرَاضُهُ عَنْهُ
وَيَعْرُثُهُ الْمَالِكُ بِإِثْلَافِهِ الْمَالُ أَوْ اسْتِزَادَهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ وَذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ اسْتِقْلَالِ الْمَالِكِ بِالْمَلِكِ
فَلْيَتَّخِذْ لَكِنْ يُشْكَلُ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي لِتَجَدُّدِ الْمَلِكِ وَالْجَلِّ فِيهِمَا بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ
الْمَلِكُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجْمُوعِ أَوْ يُرَادُ مَا هُوَ فِي حُكْمِ التَّجَدُّدِ أَيْضًا . قُودَ : (إِنَّ الْمُسْتَحَقَّ شَرِيكَ) قَدْ يُقَالُ
شَرِكَةُ الْمُسْتَحَقِّ غَيْرُ حَقِيقَةٍ فَلَا أَثَرَ لَهَا . قُودَ : (بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ التَّمَتُّعِ) أَيِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ التَّزْوِيجِ كَمَا
يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي شَرْحِ وَيَحْرُمُ تَزْوِيجُ أُمَةٍ مَوْطُوءَةٍ الْخ. أَمَّا مَنْ لَمْ يَطَّأَهَا مَالِكُهَا الْخ. وَفِي الرَّوْضِ

سبايا أو طاس (ألا، لا ثوطاً حايلاً حتى تَضَع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضةً) وقيس بالمسبية غيرها الشامل للبكر والمستبراة وغيرهما بجامع حدوث الملك وبمن تحيض من لا تحيض في اعتبار قدر الحيض والظهر غالباً وهو شهر. (ويجب) الاستبراء (في) أمته إذا زوجها فطلقها زوجها قبل الوطء وفي (مكاتب) كتابة صحيحة وأمتها إذا انفصحت كتابتها بسبب ميا يأتي في بابها كأن (عجزت) وأمة مكاتب كذلك عجز لقود جل الاستمتاع فيها كالمزوجة وحدوثه في الأمة بقسمتها ومن ثم لم تؤثر الفايضة (وكذا مرتدة) أسلمت أو سيّد مرتد أسلم

قوله: (في سبايا أو طاس) بضم الهزرة أفصح من فتحها ويمنع الصرف للعلمية والثانيث باختيار البقرة أو بالصرف باختيار المكان وهي اسم وإد من هوازن عند حنين اه شيخنا على الغزي عبارة ش بفتح الهزرة موضع اه مختار ومثله في المضاجح والتهديب أي فهو مضروف خلافاً لمن توهم لأن الأصل الصرف ما لم يرد منهم سماع بخلافه اه. قوله: (الشامل الخ) صفة المسبية كما هو صريح صنيع المصنف فكان المناسيب عدم الفصل بينهما بقوله غيرها. قوله: (وبمن تحيض الخ) عطف على المسبية الخ بإعادة الجار. قوله: (من لا تحيض) أي الصغيرة والآيسة. قوله: (في أمته إذا زوجها الخ) أي وإن سبق التزويج شراؤها بمن استبرأها أو من نحو امرأة أو استبرأها هو بعد الشراء كما هو ظاهر لأنها حرمت بالتزويج وحدث جل الاستمتاع بعد الطلاق اه سم. قوله: (قبل الوطء) وكذا بعده بالأولى عبارة المصنف والأشنى.

(فرغ): لو زوج السيّد أمته ثم طلقها بعد الدخول فاغتدت من الزوج لم يدخل الإستبراء في المدة بل يلزمه أن يستبرأها بعد انقضاء عدتها اه. قوله: (كتابة صحيحة) إلى قول المتن ويحرم في المصنف إلا قوله بعد زوال ما ينهاه إلى المتن وقوله المفهوماني إلى ذلك وقوله واكتفاء المقابيل إلى ولو ملك. قوله (سبي): (عجزت) بضم أوله وتشديد ثانيه المكسور بخطه أي بتعجز السيّد لها عند عجزها عن التجوم اه مصنف. قوله: (وأمة مكاتب كذلك) أي كتابة صحيحة اه ع ش. قوله: (فيها) أي المكاتب. قوله: (بقسمتها) أي أمة المكاتب وأمة المكاتب. قوله: (ومن ثم لم تؤثر الفايضة) هو ظاهر في المكاتب نفسها أما أمته وأمة المكاتب كتابة فايضة فالقياس وجوب الإستبراء لحدوث ملك السيّد لهما اه ع ش. عبارة السيّد عزم ر. ظاهره اغتبار كون الكتابة صحيحة حتى بالنسبة لأمة المكاتب والمكاتب والظاهر خلافه لأن الملك حادث بكل تقدير وعلى عدم اغتباره فيها فيتنبغي أن يبتدأ مدة الإستبراء فيها من حين الملك ويحتمل خلافه فليتأمل وليراجع اه. قوله: (أو سيّد مرتد) تركب

كغيره ولو اشترى غير موطوءة أو من امرأة أو صبي أو من استبرأها البائع قلّه تزويجها فإن اغتصمها فليتزويجها قبل الإستبراء اه. قوله: (ويجب الإستبراء في أمته إذا زوجها فطلقها زوجها قبل الوطء) أي وإن سبق التزويج شراؤها بمن استبرأها أو من نحو امرأة أو استبرأها هو بعد الشراء كما هو ظاهر لأنها حرمت بالتزويج وحدث حل الإستمناح بعد الطلاق.

فيجب الاستبراء عليها وعلى أمته (في الأصح) لقَوْلِ جُلِّ الاستمتاع أَيْضًا (لا) في (من) أي أمة له حَدَثَ لها ما حَرَّمَها عليه من صوم ونحوه لإِذْنِهِ فِيهِ ثُمَّ (حَلَّتْ من صوم أو احتكاف وإحرام) ونحو حَيْضٍ وَرَهْنٍ لَأَنَّ حَرَمَتَهَا بِذَلِكَ لَا تُحِلُّ بِالْمَلِكِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْكِتَابَةِ (وهي الإحرام وجه) أَنَّهُ كَالرَّوْدَةِ لِتَأْكِيدِ التَّحْرِيمِ فِيهِ وَتُرْدُ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ أَمَّا لَوْ اشْتَرَى نَحْوَ مُحْرِمَةٍ أَوْ صَائِمَةٍ أَوْ مُعْتَكِفَةٍ وَاجِبًا بِإِذْنِ سَيِّدِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِبْرَائِهَا بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِيَهَا كَمَا يُفْلَمُ بِمَا يَأْتِي. (ولو اشترى) حُرًّا (زَوْجَتَهُ) الْأُمَّةَ فَانْفَسَخَ نِكَاحُهَا (استحب) الاستبراء لِيَتَمَيَّزَ وَلَدُ الْمَلِكِ الْمُتَعَقِّدِ حُرًّا

وَضَمْنِيَّ وَأَوْ لِمَنْعِ الْخُلُوِّ. ٥. فَوُدَّ: (لِإِذْنِهِ فِيهِ) كَأَنَّهُ لِيُصَدِّقَ قَوْلُهُ مَا حَرَّمَها عَلَيْهِ وَالْكَلَامُ فِيمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ. اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لَا مِنْ أَيِّ أُمَةٍ حَلَّتْ بِمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ كَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَصَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ أَوْ يَتَوَقَّفُ وَإِذْنٌ فِيهِ كَرَهْنٍ وَإِحْرَامٍ اهـ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ جُلِّ الشَّارِحِ. ٥. فَوُدَّ: (بِوُضُوحِ الْفَرْقِ) أَيِ الْمَارِّ آتِفًا فِي قَوْلِهِ لَأَنَّ حَرَمَتَهَا بِذَلِكَ إلخ. ٥. فَوُدَّ: (أَوْ صَائِمَةٍ) أَيِ صَوْمًا وَاجِبًا اهـ مُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (وَاجِبًا) أَيِ اعْتِكَافًا مَنَدُورًا اهـ مُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (بِإِذْنِ سَيِّدِهَا) كَأَنَّهُ لِيُصَدِّقَ قَوْلُهُ بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِيَهَا إِذَا لَا مَانِعَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ إِذْنٌ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سَمِ. ٥. فَوُدَّ: (بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِيَهَا إلخ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْعِرَاقِيِّ أَنَّهُ يَكْفِي وَقُوعُ الْاسْتِبْرَاءِ فِي الصَّوْمِ وَالْإِعْتِكَافِ لِلْحَامِلِ وَذَوَاتِ الْأَشْهُرِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ٥. فَوُدَّ: (كَمَا يُفْلَمُ بِمَا يَأْتِي) لَعَلَّهُ قَوْلُ الْمَتْنِ: (فَإِنْ زَالَا إلخ) لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَانِعَيْنِ ظَاهِرٌ.

٥. فَوُدَّ (سَمِي): (زَوْجَتَهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ الْمَذْخُولِ بِهَا اهـ قَالَ فِي الرُّوْضِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَيِ لِغَيْرِهِ وَقَدْ وَطَّئَهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ اغْتَدَّتْ بِقُرَّائِنِ أَيِ قَبْلَ أَنْ يُزَوِّجَهَا اهـ سَمِ زَادَ الْمُغْنِيُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ عَنِ الرُّوْضِ مَا نَصَّه لِأَنَّهُ إِذَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ وَجَبَ أَنْ تَعْتَدَّ مِنْهُ فَلَا تُنْكَحُ غَيْرُهُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا بِذَلِكَ وَلَوْ مَاتَ عَوْبُ الشَّرَاءِ لَمْ يَلْزَمْنَا عِدَّةَ الرِّفَاةِ لِأَنَّهُ مَاتَ وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ وَتَعْتَدُّ مِنْهُ بِقُرَّائِنِ اهـ. ٥. فَوُدَّ: (فَإِنْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ اشْتَرَاهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهَا ثُمَّ فَسَخَ عَقْدَ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ سَبَبُ الْإِسْتِبْرَاءِ اهـ ع ش.

٥. فَوُدَّ فِي (سَمِي): (لَا مِنْ حَلَّتْ مِنْ صَوْمٍ أَوْ اعْتِكَافٍ وَإِحْرَامٍ) أَمَّا لَوْ اشْتَرَى نَحْوَ مُحْرِمَةٍ أَوْ صَائِمَةٍ أَوْ مُعْتَكِفَةٍ وَاجِبًا بِإِذْنِ سَيِّدِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِبْرَائِهَا وَهَلْ يَكْفِي مَا وَقَعَ فِي زَمَنِ الْعِبَادَاتِ أَمْ يَجِبُ اسْتِبْرَاؤُهَا بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِيَهَا قَضِيَّةُ كَلَامِ الْعِرَاقِيِّ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيَتَصَوَّرُ الْاسْتِبْرَاءُ فِي الصَّوْمِ وَالْإِعْتِكَافِ بِالْحَامِلِ وَذَوَاتِ الْأَشْهُرِ شَرْحُ م ر. ٥. فَوُدَّ: (لِإِذْنِهِ فِيهِ) كَأَنَّهُ لِيُصَدِّقَ قَوْلُهُ حَرَّمَها عَلَيْهِ وَالْكَلَامُ فِيمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ. ٥. فَوُدَّ: (بِإِذْنِ سَيِّدِهَا) كَأَنَّهُ لِيُصَدِّقَ قَوْلُهُ بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِيَهَا إِذَا لَا مَانِعَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ إِذْنٌ فَلْيُرَاجَعْ. ٥. فَوُدَّ: (بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِيَهَا) قَضِيَّةُ كَلَامِ الْعِرَاقِيِّ أَنَّهُ يَكْفِي وَقُوعُ الْاسْتِبْرَاءِ فِي زَمَنِ الْعِبَادَاتِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيَتَصَوَّرُ الْاسْتِبْرَاءُ فِي الصَّوْمِ وَالْإِعْتِكَافِ بِالْحَامِلِ وَذَوَاتِ الْأَشْهُرِ شَرْحُ م ر.

٥. فَوُدَّ فِي (سَمِي): (وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ الْمَذْخُولِ بِهَا اهـ قَالَ فِي الرُّوْضِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَهَا وَقَدْ وَطَّئَهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ اغْتَدَّتْ مِنْهُ بِقُرَّائِنِ أَيِ قَبْلَ أَنْ يُزَوِّجَهَا اهـ. ٥. فَوُدَّ: (اسْتَحَبَّ الْاسْتِبْرَاءَ) أَيِ بَعْدَ الزَّوْمِ عُبَابٌ.

عن وَلَدِ التَّكَاحِ الْمُتَعَقِدَةِ قَتَا ثُمَّ يَمْتَنُّ فَلَا يُكَافِي حُرَّةً أَصْلِيَّةً وَلَا تَصِيرُ بِهِ أُمَةٌ مُسْتَوْلَدَةٌ (وقيل
 يَجِبُ) لِتَجَدُّدِ الْمَلِكِ وَرَدُّوهُ بِأَنْ لَا فَائِدَةٌ فِيهِ إِذِ الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ فِيهِ مُحْدُوثٌ جَلَّ التَّمَتُّعُ وَلَوْ
 تَوَجَّدَ هُنَا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْفَتَى رَجْعًا ثُمَّ اشْتَرَاهَا فِي الْعِدَّةِ وَجِبَ لِخُدُوثِ جَلِّ التَّمَتُّعِ
 وَمَرُّهُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ وَطْؤُهَا فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَتَطَا بِالْمَلِكِ أَوْ بِالزَّوْجِيَّةِ وَخَرَجَ بِالْحُرِّ
 الْمُكَاتَّبِ إِذَا اشْتَرَى زَوْجَتَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ النَّصِّ لَيْسَ لَهُ وَطْؤُهَا بِالْمَلِكِ لِضَعْفِ مَلِكِهِ وَمِنْ
 ثَمَّ امْتَنَعَ تَسْرِيهِ وَلَوْ بِإِذْنِ السَّيِّدِ. (وَلَوْ مَلَكَ) أُمَةٌ (مُزَوَّجَةٌ أَوْ مُعْتَدَّةٌ) مِنَ الْغَيْرِ لِتَكَاحٍ أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ
 وَعِلْمُ ذَلِكَ أَوْ جِهْلُهُ وَأَجَازَ (لَمْ يَجِبْ) اسْتِبْرَآؤُهَا حَالًا لِأَنَّهَا مَشْغُولَةٌ بِحَقِّ الْغَيْرِ (لِإِنْ زَالَا) أَيِ
 الزَّوْجِيَّةِ وَالْعِدَّةِ الْمَفْهُومَيْنِ مِمَّا ذُكِرَ وَلِذَا ثَنَّى الضَّمِيرَ وَإِنْ غُطِفَ بِأَوْ لِمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ
 مِنْ اتِّحَادِ الرَّاجِعِ لِلْمَعْطُوفِ بِهَا اتِّحَادُ الرَّاجِعِ لِمَا فُهِمَ مِنَ الْمَعْطُوفِ بِهَا وَذَلِكَ بِأَنْ طَلَّقَتْ
 قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ أَوْ انْقَضَتْ عِدَّةُ الشُّبْهَةِ (وَجِبَ) الْاسْتِبْرَاءُ (لِهي الْأَظْهَرُ)

• قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ وَجُوبِ الْاسْتِبْرَاءِ. قَوْلُهُ: (وَمَرُّ) أَيِ فِي الْبَيْعِ. قَوْلُهُ: (وَطْؤُهَا) أَيِ زَوْجَتِهِ الْفَتَى وَقَوْلُهُ
 فِي زَمَنِ الْخِيَارِ أَيِ لَمَّا كَمَا مَرَّ فِي خِيَارِ الْبَيْعِ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (أَيِ لَمَّا كَمَا مَرَّ) (لِخ) أَيِ فِي النِّهَايَةِ وَأَمَّا
 عَلَى مُخْتَارِ الشَّارِحِ هُنَاكَ فَيَحْرُمُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَطْؤُهَا فِي زَمَنِ الْخِيَارِ مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: (بِالْمَلِكِ) أَيِ
 الضَّعِيفِ الَّذِي لَا يُبَيِّحُ الْوَطْءَ اهْ مُثْنِي. قَوْلُهُ: (الْمُكَاتَّبِ) (لِخ) أَيِ وَالْمُبْعُضُ اهْ مُثْنِي. قَوْلُهُ: (لَيْسَ لَهُ
 وَطْؤُهَا) (لِخ) أَيِ فَإِنْ هَتَّقَ وَجِبَ الْاسْتِبْرَاءُ لِخُدُوثِ جَلِّ التَّمَتُّعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَتْنِ فَلْيُرَاجِعْ اهْ
 رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (بِالْمَلِكِ) أَيِ وَلَا بِالزَّوْجِيَّةِ لِانْقِسَاخِ التَّكَاحِ بِمَلِكِهِ لَهَا اهْ مُثْنِي زَادَ ش فَلَاذَا أَرَادَ التَّمَتُّعَ
 بِالْوَطْءِ فَطَرَبَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ غَيْرَ أُمَّتِهِ حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أُمَةً. اه. قَوْلُهُ: (وَأَجَازَ) أَيِ الْبَيْعِ اهْ مُثْنِي.
 • قَوْلُهُ: (وَلِذَا ثَنَّى الضَّمِيرَ) (لِخ) قَضَيْتُهُ بِلِ صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا لِلْمَعْطُوفِ بِهَا فِي مِثْلِ هَذَا
 الْمَحَلِّ أَقْرَدَ وَيَزِيدُهُ قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ وَشَرَطُ إِفْرَادِهِ بَعْدَ أَوْ أَنْ تَكُونَ لِلتَّرْدِيدِ لَا لِلتَّوْبِيعِ. اه. سَم. قَوْلُهُ: (مِنْ
 اتِّحَادِ الرَّاجِعِ) أَيِ: إِفْرَادِهِ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ: بَار. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ: زَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ
 الْعِدَّةِ.

• قَوْلُهُ: (لَيْسَ) (وَجِبَ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ التَّمَتُّعِ دُونَ جَلِّ التَّزْوِيجِ وَفِي التَّزْوِيجِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ اشْتَرَى أُمَةً
 مُعْتَدَّةً لِغَيْرِهِ وَلَوْ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ مُزَوَّجَةً مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا فَطَلَّقَتْ وَانْقَضَتْ
 عِدَّتُهَا أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا وَطَلَّقَتْ أَوْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ فَطَلَّقَتْ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا
 جَازَ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِلَا اسْتِبْرَاءٍ وَجِبَ فِي حَقِّهِ لِجَلِّ وَطْئِهِ لَهَا الْاسْتِبْرَاءُ لِأَنَّ خُدُوثَ جَلِّ الْاسْتِمْنَاعِ إِنَّمَا

• قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَمْتَنُّ) أَيِ: بِالْمَلِكِ. قَوْلُهُ: (فَفي الْكِفَايَةِ عَنِ النَّصِّ لَيْسَ لَهُ وَطْؤُهَا بِالْمَلِكِ) قَالَ فِي الْكَثَرِ
 وَإِنْ أُوذِنَ سَيْلُهُ. قَوْلُهُ: (فَفي الْكِفَايَةِ) (لِخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (وَلِذَا ثَنَّى الضَّمِيرَ) (لِخ) قَضَيْتُهُ بِلِ
 صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا لِلْمَعْطُوفِ بِهَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَحَلِّ أَقْرَدَ وَيَزِيدُهُ قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ شَرَطُ
 إِفْرَادِهِ بَعْدَ أَوْ أَنْ تَكُونَ لِلتَّرْدِيدِ لَا لِلتَّوْبِيعِ. قَوْلُهُ: (وَجِبَ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ التَّمَتُّعِ دُونَ جَلِّ التَّزْوِيجِ وَفِي

لحدوث الحمل، واكتفاء المقابل بعبء الغير يُتَقَضُّ بِمُطْلَقَةٍ قَبْلَ وَطْءٍ وَمِنْ ثَمَّ خَصَّ جَمْعُ الْقَوْلَيْنِ بِالْمَوْطُوعَةِ وَلَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةٌ مِنْهُ وَجِبَ قَطْعًا إِذْ لَا شَيْءَ يَكْفِي عَنْهَا.

وَجِدَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْجَمْلُ انْتَهَى اه سم وَسَيَدُ عَمَرَ . ه فَوَدَ : (وَإِكْتِفَاءُ الْمُقَابِلِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِي لَا يَجِبُ وَلَهُ وَطْؤُهَا فِي الْحَالِ اكْتِفَاءً بِالْعِدَّةِ وَعَلَيْهِ الْإِيرَاقِيُونَ وَقَالَ الْمَاوَرَدِيُّ إِنَّ مَذَهَبَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِيزَاءُ وَيَطَأُ فِي الْحَالِ اه . ه فَوَدَ : (يُنْتَقَضُ بِمُطْلَقَةِ الْخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ لِأَنَّهُ يَقُولُ حَدُوثُ حُلِّ التَّمَتُّعِ مُوجِبٌ لِلْإِسْتِيزَاءِ فَفِي غَيْرِ الْمَوْطُوعَةِ تَتَعَيَّنُ مُدَّةُ تَخْصُّصِهَا فِيهَا يَكْتَفِي بِالْعِدَّةِ لَوْ جُودَ مَا يَصْلُحُ لِانْتِدَاجِ عِدَّةِ الْإِسْتِيزَاءِ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ . اه سَيَدُ عَمَرَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغُ عَلَى مَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ مِنْ جَمْعِ الْمُقْتَضَى أَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ الْجَمْعُ عَمَمُ الْقَوْلَيْنِ بِالْمَوْطُوعَةِ وَغَيْرِهَا فَلَا يَنْبَغُ عَلَيْهِ . ه فَوَدَ : (لَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةٌ مِنْهُ) أَيِ بَانَ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ مَلَكَهَا فِي الْعِدَّةِ اه سم . ه فَوَدَ : (مُعْتَدَّةٌ مِنْهُ) أَيِ وَلَوْ مِنْ طَلَاقٍ رَجَعِي اه مُغْنِي وَتَقَدَّمَ إِنَّمَا فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ . ه فَوَدَ : (وَجِبَ قَطْعًا) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِجَمْلٍ تَمَّتْهُ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِجَمْلٍ التَّزْوِيجِ فَيَكْفِي فِيهِ انْقِضَاءُ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّتِهِ كَمَا لَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةٌ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهَا إِذَا تَمَّتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ حُلٌّ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِمَا اسْتِيزَاءَ كَمَا مَرَّ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ اه سم . ه فَوَدَ : (إِذْ لَا شَيْءَ الْخ) لِأَنَّ عِدَّتَهُ انْقَطَعَتْ بِالشَّرَاءِ كَمَا لَوْ جَلَّدَ نِكَاحَ مَوْطُوعَةٍ فِي الْعِدَّةِ اه ع ش .

الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ فَلَوْ اشْتَرَى أَمَةٌ مُعْتَدَّةٌ لِغَيْرِهِ وَلَوْ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ مُزَوَّجَةٌ مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَتْ مَذْخُولًا بِهَا فَطَلَّقَتْ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَذْخُولٍ بِهَا وَطَلَّقَتْ أَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ فَطَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَازَ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِمَا اسْتِيزَاءَ وَوَجِبَ فِي حَقِّهِ لِجَمْلٍ وَطْءُهَا لِأَنَّ حَدُوثَ حُلِّ الْإِسْتِيزَاءِ إِنَّمَا وَجِدَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْجَمْلُ فَلَوْ كَانَتْ الْمُشْتَرَاةُ مَعْرُومًا لِلْمُشْتَرِي أَوْ اشْتَرَتْهَا امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلَانِ لَمْ يَجِبِ الْإِسْتِيزَاءُ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي اه وَفِيهِمَا أَيْضًا وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّةُ الْمُسْتَوْلَدَةِ وَالْأُمُّ مِنْ زَوْجٍ وَأَرَادَ السَّيِّدُ وَطْأَهَا اسْتِيزَاءً أَلَمَةً فَقَطَّ أَيِ دُونَ الْمُسْتَوْلَدَةِ لِعَوْدِهَا فِرَاشًا لَهُ بِفُرْقَةِ الزَّوْجِ دُونَ الْأُمِّ اه . وَيَتَلَخَّصُ مِنْ ذَلِكَ فِي أَمَتِهِ إِذَا طَلَّقَتْ اغْتَدَّتْ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لِلْإِسْتِيزَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّزْوِيجِ وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِجَمْلٍ التَّمَتُّعِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُسْتَوْلَدَةٍ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ مُسْتَوْلَدَتَهُ الْمَزُوجَةَ لَوْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَأَرَادَ وَطْأَهَا جَازَ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ اغْتَمَقَتْهُمَا أَوْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا أَيِ عِدَّةِ الزَّوْجِ وَلَوْ لَمْ يَمُضِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا لَحُطَّةٌ وَأَرَادَ تَزْوِيجَهَا اسْتَبْرَأَتْ الْمُسْتَوْلَدَةُ دُونَ الْأُمِّ قَالَ فِي شَرَحِهِ لِذَلِكَ أَيِ لِعَوْدِ الْمُسْتَوْلَدَةِ فِرَاشًا بِفُرْقَةِ الزَّوْجِ دُونَ الْأُمِّ فَلَوْ عَادَتْ الْمُسْتَوْلَدَةُ فِرَاشًا كَانَ ذَلِكَ مَايَعًا مِنَ التَّزْوِيجِ قَبْلَ الْإِسْتِيزَاءِ بِخِلَافِ الْأُمِّ فَإِنَّهَا لَمْ تَعُدْ فِرَاشًا وَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَمْ يَتَّقِ مَانِعٌ مِنْهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ احْتِيَاجَ الْمُسْتَوْلَدَةِ لِلْإِسْتِيزَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ السَّيِّدِ وَأَنَّ عَدَمَ احْتِيَاجِ الْأُمِّ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْوَارِثِ بِخِلَافِهِ لِحُدُوثِ حُلِّهَا لَهُ بِحُدُوثِ مِلْكِهِ إِيَّاهَا . ه فَوَدَ : (لَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةٌ مِنْهُ) أَيِ بَانَ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ مَلَكَهَا فِي الْعِدَّةِ وَجِبَ قَطْعُهَا أَيِ وَجِبَ بِالنِّسْبَةِ لِجَمْلٍ تَمَّتْهُ الْإِسْتِيزَاءُ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِجَمْلٍ التَّزْوِيجِ فَيَكْفِي فِيهِ انْقِضَاءُ عِدَّتِهِ أَيِ مَا بَقِيَ مِنْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَمَا لَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةٌ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهَا إِذَا تَمَّتْ عِدَّتُهَا مِنْهَا حُلٌّ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِمَا اسْتِيزَاءَ كَمَا نَقَلْنَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى عَنِ الرُّوْضِ وَشَرَحِهِ .

(الثاني زوال فراش) له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعثي) مُعَلِّي أو مُنَجِّر قبل موت السيد (أو موت السيد) كزوال فراش الحرة الموطوءة فيجب قرء أو شهر كما صَحَّ عن ابن عمر ولا مخالِف له أما عتيقة قبل وطء فلا استبراء عليها قطعا (ولو مضت مدة استبراء على مستولدة) ليست مُزوجة ولا مُعتدة (ثم أعطها) سيدها (أو مات) عنها (وجب) عليها الاستبراء (في الأصح) كما تلزم العدة من زوال نكاحها وإن مضى أمثالها قبل زواله (قلت ولو استبرا أمة موطوءة) له غير مستولدة (فأعنتها لم يجب) إعادة الاستبراء (وتتزوج في الحال) والفرق بينها وبين المستولدة ظاهر (أذ لا تشبه) هذه (منكوحة) بخلاف تلك إثبات حق الحرية لها فكان فراشها أشبه بفراش الحرة المنكوحة (والله أعلم، ويحرم) ولا ينمقد (تزوج أمة موطوءة) أي وطلقها ما ليكها (ومستولدة قبل) مضى (الاستبراء) بما يأتي (لئلا يختلط الماءان) وإنما حل بيعها

فوق (نسي): (موطوءة) أي: بملك اليمين اه مغني. فؤد: (كزوال فراش الخ) عبارة المغني فيجب عليها الاستبراء لزوال فراشها كما تجب العدة على المفارقة عن نكاح اه. فؤد: (أما عتيقة الخ) وأما لو مات السيد عن أمة موطوءة لم ينفقها فإنها تتحل للوارث وعليه استبراءها لحدوث ملكه فيكون من السبب الأول اه مغني. فؤد: (أي وطلقها ما ليكها) أو من ملكها من جهته ولم يكن استبراء اه مغني. فؤد: (وإنما حل بيعها الخ).

(فروغ): يسر للمالك استبراء الأمة الموطوءة للبيع قبل بيعه لها ليكون على بصيرة منها ولو وطئ أمة شريكان في خبض أو طهر ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنتين أمة رجل كل يظنها أمته وأراد الرجل تزويجها وجب استبراء كالعديتين من شخصين ولو باع جارية لم يفر بوطئها فظهر بها حمل وأدعاه

فؤد في (نسي): (زوال الفرائض عن أمة موطوءة أو مستولدة بعثي) فيمنع تزويجها قبل الاستبراء وبالأولى إذا باعها ثم فسح البيع قبل استبراء المشتري ثم أعنتها البائع وقد وافق م ر. عليه بعد إفتائه بخلافه.

(فروغ): في الزوض وشرجه فروغ لو باع جارية لم يفر بوطئها فظهر بها حمل وأدعاه وكذبه المشتري فالقول قول المشتري يمينه أنه لا يعلمه منه ولا جبرة بدعوى البائع كما لو ادعى عتق العبد بعد بيعه وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف الوجه ثبوته إذ لا ضرر على المشتري في المالية والقابل بخلافه علله بأن ثبوته يقطع إرث المشتري بالولاء وإن كان البائع قد أقر بوطئها وباعها بعد الاستبراء منه ليحقه وبطل البيع لثبوت آية الولد وإن ولدته ليسة أشهر فأكثر فالولد مملوك للمشتري فلا يلحق البائع لانه لو كان ملكه لم يلحقه إلا إن وطلقها المشتري وأمكن كونه منه بأن أتت به ليسة أشهر فأكثر من وطئه فإنه ليس مملوكا له بل يلحقه وصارت الأمة مستولدة له وإن لم يستبرئها البائع قبل البيع فالولد له إن أمكن كونه منه بأن ولدته لأقل من ستة أشهر من استبراء المشتري أو لأكثر ولم يطأها المشتري والبيع باطل إلا إن وطلقها المشتري وأمكن كونه منهما فيعرض على القايض.

قبله مطلقاً لأن القصد من الشراء ملك المين والوطء قد يقع وقد لا بخلاف التكااح لا يقصد به إلا الوطء أما من لم يطأها مالِكها فإن لم توطأ زَوْجها من شاء وإن وطئها غيره زَوْجها

فالقول قول المشتري يمينه أنه لا يعلمه منه ويثبت نسب البائع على الأوجه من خلاف فيه إذ لا ضرر على المشتري في المالية والقابل بخلافه علَّه بأن ثبوته يقطع إزت المشتري بالولاء فإن أقر بوطئها وباعها نظرت فإن كان ذلك بعد أن استبرأها قاتت بولده لينة أشهر فأكثرت فالولد مملوك للمشتري إن لم يكن وطئها وإلا فإن أمكن كونه منه بأن ولدته لينة أشهر فأكثرت من وطئه لحقه وصارت الأمة مستولدة له وإن لم يكن استبرأها قبل البيع فالولد له إن أمكن كونه منه إلا إن وطئها المشتري وأمكن كونه منهما فيعرض على القايض مئني وروض مع شرجه وكذا في النهاية إلا أنه صحح عدم ثبوت نسب البائع واعتدله شيخنا وكذا مال إليه سم ثم قال وفي تجريد المزجيد كغيره أنه إذا وطئها المشتري قبل الاستبراء وباعها فأراد المشتري وطأها فأصح الوجهين أنه يلزمه استبرأها مرتين مرة للأول ومرة للثاني وإن لم يطأها قبل البيع قال الروياني لزم الثاني استبراء واحد والاستبراء الواجب بملك الأول سقط بزوال ملكه انتهى وقضية قول الروض لو وطئ الأمة شريكان إلخ اتهما لو لم يطأها لا يجب استبرأه بل يكفي واحد للتعبد وشمل وجوب الاستبراءين إذا وطأها ما لو كانت صغيرة لا يتصور حبسها وقياس ما ذكر أنه لو كان البائع امرأتين أو ولي صبيين مثلاً اتحد الاستبراء فليتاامل فليراجع اه بخلاف. هـ قوله: (قبله) أي الاستبراء مطلقاً أي موطوءة أو غيرها ادع ش. هـ قوله: (فإن لم توطأ) أي من غيره أيضاً. هـ قوله: (زَوْجها إلخ) أي حالاً وقوله غير مخترم أي من زنا ادع ش.

(فرغ): لو وطئ الأمة شريكان في طهر أو خفيص ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنتين أمة رجُل كان يطئها أمته وأراد الرجُل تزويجها وجب استبرأه كالعتنين من شخصين انتهى ما في الروض وشرجه ببعض تفسير في اللفظ وقول الروض السابق وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف الأصح منه عدم الثبوت خلافاً لقول شرجه الأوجه ثبوته وجه عدم الثبوت تفويت الولاء على المشتري وقد تقرّر في باب الإقرار عدم صحة استلحاق عبد الغير وعتيقه إلا إن كان كثيراً وصدقه وتعليل شرجه ثبوته بأنه لا ضرر على المشتري في المالية يدل على أنه وإن قلنا بثبوت نسبه من البائع ينفي كونه مملوكاً للمشتري وفي تجريد المزجيد كغيره ما نصّه إذا وطئها المشتري قبل الاستبراء وباعها فأراد المشتري وطأها فهل يلزمه استبرأه مرتين مرة للأول ومرة للثاني أم يكفي مرة واحدة ويدخل فيها الأول فيه وجهان أصحهما الأول وإن لم يطأها قبل البيع قال الروياني لزم الثاني استبراء واحد والاستبراء الواجب بملك الأول سقط بزوال ملكه ولهذا قالوا لو اشترى جارية ولم يطأها مولاها ثم اغتصها قبل أن يستبرئها سقط الاستبراء اه وقضية قول الروض فرغ لو وطئ الأمة شريكان اتهما لو لم يطأها لا يجب استبرأه وإن كان وجهه أن الاستبراء حبيذ للتعبد المخض فكفي واحد فيؤخذ بذلك إلا أن يوجد ثقل بخلافه وشمل وجوب الاستبراء إذا وطأها ما لو كانت صغيرة لا يتصور حبسها ولا يقال يكفي بواحد هنا لأنه للتعبد لأن الوطء في نفسه يقتضي الاستبراء فمع تعدد الواطئ لا بد من تعدد فليتاامل م ر. وقياس ما ذكر أنه

للواطئ وكذا لغيره إن كان الماء غير مُحْتَرَمٍ أو مَضَتْ مُدَّةُ الاستبراء منه. (ولو اعتَقَ مُسْتَوْلَدَهُ) يعني موطوءته (فله يكافحها بلا استبراء في الأصح) كما يجوز أن ينكح المعتدة منه إذ لا اختلاط هنا ومن ثم لو اشترى أمة فزوجهها ليأبىها الذي لم يطأها غيره لم يلزمه استبراء كما لو اعتقها فأراد بإبائها أن يتزوجها وخرج بموطوءته ومثلها من لم توطأ أو وطلقت زناً أو استبرأها من انتقلت منه إليه من وطئها غيره وطلقا غير مُحَرَّمٍ فلا يحل له تزوجه قبل استبرائها وإن اعتقها. (ولو اعتقها أو مات) عن مُسْتَوْلَدِهِ أو مُدْبِرَةِ عَتَقَتْ بموته (وهي مُزوجة) أو مُعْتَدَّةٌ عن

• فَوَدَّ: (أو مَضَتْ إلخ) سواء مَضَتْ عنده أو عند المُتَقَلِّلِ منه أو بعضها عند أحدهما والباقي عند الآخر. اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (لم يلزمه) أي المُشْتَرِي استبراء أي قَبْلَ التَّزْوِيجِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (بموطوءته) أي المُعْتَقِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (من وطئها غيره إلخ) فاعِلٌ وَخَرَجَ اهـ سم. • فَوَدَّ: (فلا يحل له) أي لِلْمُعْتَقِ فَقَوْلُهُ وَإِنْ ائْتَمَّتْهَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ بِأَوَّلَى تَرْكُهُ. • فَوَدَّ (سني: (أو مات إلخ).

(فزع): لو مات سَيِّدُ المُسْتَوْلَدَةِ المَرْجُوعَةِ ثم مات زَوْجُهَا أو ماتَا مَعًا ائْتَمَّتْ كَالْحُرَّةِ لِتَأْخِرِ سَبَبِ الْعِدَّةِ فِي الْأَوَّلَى واحتياطاً في الثانية ولا استبراء عليها وإن تَقَدَّمَ مَوْتُ الزَّوْجِ مَوْتِ سَيِّدِهَا ائْتَمَّتْ عِدَّةُ أُمِّهِ وَلَا اسْتِبْرَاءُ عَلَيْهَا إِنْ مَاتَ السَّيِّدُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ فَرَاغِ الْعِدَّةِ لَزِمَهَا الْإِسْتِبْرَاءُ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ وَلَمْ يَلْعَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا أَوْ لَمْ يَلْعَمْ هَلْ ماتَا مَعًا أَوْ مُرْتَبَا نَظَرْتُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بَلَّيَالِيهَا فَمَا دُونَهَا لَمْ يَلْزِمَهَا اسْتِبْرَاءُ لِأَنَّهَا تَكُونُ عِنْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ الَّذِي يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِسَبَبِهِ زَوْجَةً إِنْ مَاتَ السَّيِّدُ أَوَّلًا أَوْ مُعْتَدَّةً إِنْ مَاتَ الزَّوْجُ أَوَّلًا وَلَا اسْتِبْرَاءُ عَلَيْهَا فِي الْحَالَيْنِ وَلِزِمُهَا أَنْ تَعْتَدَ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ مِنْ مَوْتِ الثَّانِي لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَوْتُ السَّيِّدِ أَوَّلًا فَتَكُونَ حُرَّةً عِنْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ جُهِلَ قَدْرُهُ لَزِمَهَا الْأَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَمِنْ خِصِيَّةٍ لِاحْتِمَالِ تَقَدُّمِ مَوْتِ السَّيِّدِ فَتَكُونَ عِنْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ حُرَّةً قَبْلَ زَمَانِهَا الْعِدَّةُ فَوَجِبَ أَكْثَرُهُمَا لِتَخْرُجَ عَمَّا عَلَيْهَا يَتَقَيَّنُ اهـ مُعْنَى فِي سَمٍ عَنِ الرُّوْضَةِ مَا يُوَافِقُهُ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا فِيمَا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْمَوْتَيْنِ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بَلَّيَالِيهَا فَقَطُّ فَجَعَلَاهُ كَمَا لَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (عَتَقَتْ) أي المُدْبِرَةُ.

لو كَانَ الْبَائِعُ امْرَأَتَيْنِ أَوْ وَلِيَّ صَبِيَّتَيْنِ مَثَلًا اتَّخَذَ الْإِسْتِبْرَاءَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (من وطئها غيره) مِنْ فَاعِلٍ خَرَجَ السَّابِقُ. • فَوَدَّ: (وهي مُزوجة إلخ) عبارة الرُّوْضِ وَإِنْ ائْتَمَّتْهَا أَوْ موطوءته وَمُسْتَوْلَدَتُهُ أَوْ مَاتَ أَوْ أَحَدُهُمَا وَهِيَ مُزَوَّجَتَانِ أَوْ فِي الْعِدَّةِ مِنْ زَوْجٍ لَا شُبْهَةَ فَلَا اسْتِبْرَاءَ اهـ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا اسْتِبْرَاءَ بَعْدَ زَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فِي الْأَوَّلَى وَبَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِي الثَّانِيَةِ وَالْأَقْنَى حَالِ الزَّوْجِيَّةِ وَالْعِدَّةِ لَا يَتَوَهَّمُ أَحَدُ الْإِسْتِبْرَاءِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ نَهْيَ الْإِسْتِبْرَاءِ فِي صَوْرَةِ الْمَوْتِ فِي غَيْرِ الْمُسْتَوْلَدَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّزْوِيجِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِجِلِّهَا لِلْوَارِثِ فَلَا بُدَّ مِنْهُ لِحُدُوثِ جِلِّهَا لَهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الزَّوْجِيَّةِ

زوج فيهما (فلا استبراء) عليها لأنها غير فراش للسيد ولأن الاستبراء ليجل ما مرّ وهي مشمولة بحق الزوج بخلافها في عدة وطء الشبهة لأنها لم تصر به فراشا لغير السيد (وهو) أي الاستبراء في حق ذات الأقراء يحصل (بقراءة وهو) هنا (حيضة كاملة في الجديده) للخبر السابق ولا حائل حتى تحيض حيضة فلا يكفي بقيتها التي وجد السبب كالشراء في اثنائها وفارق العدة حيث تمين الطهر واكتفى بتكرّر الإقراء الدالّ تخلّل الحيض بينها على البراءة وهنا

فؤد: (فيهما) أي في الإعتاق والموت.

فؤد (سني): (فلا استبراء) أي بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها في الأولى وبعد انقضاء العدة في الثانية ويتبني أن المراد نفي الاستبراء في صورة الموت في غير المستولدة بالنسبة للزوج أما بالنسبة لجلها للأورث فلا بد منه لإحداث جلها له بعد انقضاء الزوجية أو العدة كما يفهم قول المصنف السابق: (ولو ملك مزرعة أو معتدة لم يجب فإن زالا إلخ) فإن قوله: (ولو ملك إلخ) شامل للملك بالازت بل قوله الآتي: (حسب إن ملك بإزت) يدل على وجوب الاستبراء فيما نحن فيه اه سم وقوله: (ويتبني إلخ) يتأمل فيه فإن الكلام هنا فيمن لا تورث. فؤد: (لأنها غير فراش للسيد) أي بل للزوج فهي كغير الموطوءة. فؤد: (لجل ما مرّ) أي الاستمتاع اه مغني. فؤد: (بخلافها في حدة وطء الشبهة) أي: قبلزها الاستبراء وهذا مختار قول الشارح أي عن زوج اه سم. فؤد: (للخبر السابق) إلى قول المتن: (ولو مضى هذا) في النهاية والمغني. فؤد: (ولا حائل إلخ) لعل هذا من قبيل الرواية بالمعنى أو ورد ذلك في رواية لكن لا يلائم هذا الثاني قوله السابق: (لا بضرب من التأويل). اه سيد عمر. فؤد: (فلا يكفي إلخ) وتنتظر ذات الأقراء المنقطع دما لعل إلى سنّ الباس كالمعتدة اه مغني.

والعدة وهذا يستفاد من قول المصنف السابق: (ولو ملك مزرعة أو معتدة لم يجب) أي الاستبراء في الحال فإن زالا وجب في الأظهر اه فإن قوله: (ولو ملك) شامل للملك بالازت وقد قرّضه في المزرعة والمعتدة عند زوال الزوجية والعدة فليتأمل بل قوله الآتي: (حسب إن ملك بإزت) يدل على وجوب الاستبراء فيما نحن فيه. فؤد: (ولأن الاستبراء إلخ) تقدّم في العدة حاشية عن الزوجة فيما إذا مات الزوج والسيد معاً ومزناً وعلم السابق أو جهل فيها بيان ما يلزم من الاستبراء والعدة والازت وما يتعلّق بذلك فراجع. فؤد: (بخلافها في حدة وطء الشبهة) أي قبلزها الاستبراء وهذا مختار قوله أي الشارح (عن زوج) قال في شرح الرّوض: لفصورها عن دفع الاستبراء الذي هو مقتضى العتي ولو وطئت موطوءة أو مستولدة بشبهة ولم يغتفها لم يجب عليها استبراء بعد عدة الشبهة حتى يجل استمتاعها بهما بعدها وقد يؤيد ذلك أنه لما قال في الرّوض: وإن انقضت عدة المستولدة والامة من زوج وأراد السيد وطأها استبراء الامة فقط أي دون المستولدة. اه. علل ذلك في شرحه بقوله لعمري أي المستولدة فراشا بفرقة الزوج دون الامة انتهى فإذا كان عود المستولدة فراشا يوجب سقوط الاستبراء فليوجب سقوطه عدم زوال الفرائش بالكليّة في مسائلنا كما يؤخذ من قول الشارح كشرح

لا تَكُرَّرُ فَمَعْنَى الْحَيْضِ الْكَامِلِ الدَّالُّ عَلَيْهَا وَلَوْ وَطَّئَهَا فِي الْحَيْضِ فَحَبِلَتْ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ مُضِيِّ أَقْلِ الْحَيْضِ انْقَطَعَ الاستبراء وَبَقِيَ التَّحْرِيمُ إِلَى الْوَضْعِ كَمَا لَوْ حَبِلَتْ مِنْ وَطْئِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ أَوْ بَعْدَ أَقْلِهِ كَفَى فِي الاستبراء لِمُضِيِّ حَيْضِ كَامِلٍ لَهَا قَبْلَ الْحَمْلِ (وَذَاتُ أَشْهُرٍ) كَصَغِيرَةٍ وَأَيْسَةٍ (بَشْهَرٍ) لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو فِي حَقِّ غَيْرِهَا عَنْ حَيْضٍ وَطْئِهَا غَالِيًا (وَفِي قَوْلِ بِلَالَةَ) مِنْ

قوله: (ولو وطئها في الحيض إلخ) عبارة الرُّوضِ وشرحه فَرْعٌ وَطْئَ السَّيِّدُ أَمَتَهُ قَبْلَ الاستبراء أو في اثْنَيْهِ لَا يَقْطَعُ الاستبراء وَإِنْ أَيْتَمَ بِهِ لِقِيَامُ الْمَلِكِ بِخِلَافِ الْعِدَّةِ فَإِنْ حَبِلَتْ مِنْ قَبْلِ الْحَيْضِ بَقِيَ التَّحْرِيمُ حَتَّى تَضَعَ كَمَا لَوْ وَطَّئَهَا وَلَمْ تَحْبِلْ أَوْ حَبِلَتْ مِنْهُ فِي اثْنَيْهِ حَلَّتْ بِانْقِطَاعِهِ لِتَمَامِهِ قَالَ الْإِمَامُ: هَذَا إِنْ مَضَى قَبْلَ وَطْئِهِ أَقْلُ الْحَيْضِ وَإِلَّا فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَضَعَ كَمَا لَوْ أَحْبَلَهَا قَبْلَ الْحَيْضِ اهـ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ الْإِسْتِبْرَاءَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَاتِ الْحَيْضِ وَغَيْرِهَا لَكِنْ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْحَيْضِ إلخ) قَدْ يَقْتَضِي التَّصْوِيرَ بِذَاتِ الْحَيْضِ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ ذَاتُ الْأَشْهُرِ كَذَلِكَ فَلَا يَنْقَطِعُ اسْتِبْرَآؤُهَا بِالْوَطْءِ فَإِنْ حَبِلَتْ قَبْلَ الشَّهْرِ أَيْ تَمَامِهِ بَقِيَ التَّحْرِيمُ حَتَّى تَضَعَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ حَبِلَتْ) مِنْ وَطْئِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُفْصَلَ فِي الْحَبْلِ فِي اثْنَيْهِ بَيْنَ أَنْ يَمْضِيَ مَا يَكُونُ اسْتِبْرَآؤُهَا أَوْ لَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهـ سَمَ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ الْإِسْتِبْرَاءَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ إلخ) أَيْ قَوْطُهُ ذَاتُ الْأَشْهُرِ فِي اثْنَاءِ الشَّهْرِ لَا يَقْطَعُ الْإِسْتِبْرَاءَ عِنْدَ عَدَمِ الْحَبْلِ قَدْ صَرَّحَ بِهِ وَلَا حَاجَةَ لِيُخْبِرَهُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَوْلُ سَمَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ: كَمَا لَوْ وَطَّئَهَا وَلَمْ تَحْبِلْ انْظُرْ مَا مَوْقِعُهُ هُنَا. قوله: (وبقي التحريم إلى الوضع إلخ) يُفِيدُ وَبَقِيَ أَنَّهُ يَخْصُلُ بِالْوَضْعِ الْإِسْتِبْرَاءُ فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى خِيَصَةٍ بَعْدَهُ فَلْيُرَاجِعْ. قوله: (كفى) أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ تَمَتُّعِهِ اهـ سَمَ.

قوله: (وسنن) (وَذَاتُ أَشْهُرٍ بَشْهَرٍ) وَالْمُحَرَّرَةُ تُسْتَبْرَأُ بِشْهَرٍ أَيْضًا كَذَا فِي الْمُعْنَى وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ فِيمَنْ لَمْ تَذْكُرْ مِقْدَارَ دَوْرِهَا وَإِلَّا فَيَدْوَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْعِدَّةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ.

الرُّوضِ لِأَنَّهُ لَا تَصِيرُ بِهِ فِرَاشًا لِغَيْرِ السَّيِّدِ لَكِنْ قَدْ يُشْكِلُ هَذَا التَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ فِي الْعِدَّةِ فِي فَصْلِ تَدَاخُلِ الْعِدَّتَيْنِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (فَإِنْ كَانَ حَبْلٌ قُدِّمَتْ عِدَّتُهُ مَا نَصَّهُ) أَيْ لَا فِي حَالِ بَقَاءِ فِرَاشٍ وَإِطْنِهَا بِأَنْ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا إلخ فَلْيَحَرِّزْ. قوله: (ولو وطئها في الحيض إلخ) عبارة الرُّوضِ وشرحه فَرْعٌ وَطْئَ السَّيِّدُ أَمَتَهُ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ أَوْ فِي اثْنَيْهِ لَا يَقْطَعُ الْإِسْتِبْرَاءَ وَإِنْ أَيْتَمَ بِهِ لِقِيَامُ الْمَلِكِ بِخِلَافِ الْعِدَّةِ فَإِنْ حَبِلَتْ مِنْ قَبْلِ الْحَيْضِ بَقِيَ التَّحْرِيمُ حَتَّى تَضَعَ كَمَا لَوْ وَطَّئَهَا وَلَمْ تَحْبِلْ أَوْ حَبِلَتْ مِنْهُ فِي اثْنَيْهِ حَلَّتْ لَهُ بِانْقِطَاعِهِ لِتَمَامِهِ قَالَ الْإِمَامُ هَذَا إِنْ مَضَى قَبْلَ وَطْئِهِ أَقْلُ الْحَيْضِ وَإِلَّا فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَضَعَ كَمَا لَوْ أَحْبَلَهَا قَبْلَ الْحَيْضِ اهـ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ الْإِسْتِبْرَاءَ أَوَّلًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَاتِ الْحَيْضِ وَغَيْرِهَا لَكِنْ قَوْلُهُ قَبْلَ الْحَيْضِ إلخ قَدْ يَقْتَضِي التَّصْوِيرَ بِذَاتِ الْحَيْضِ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ ذَاتُ الْأَشْهُرِ كَذَلِكَ فَلَا يَنْقَطِعُ اسْتِبْرَآؤُهَا بِالْوَطْءِ فَإِنْ حَبِلَتْ قَبْلَ الشَّهْرِ بَقِيَ التَّحْرِيمُ حَتَّى تَضَعَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ كَمَا لَوْ حَبِلَتْ مِنْ وَطْئِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُفْصَلَ فِي الْحَبْلِ فِي اثْنَيْهِ بَيْنَ أَنْ يَمْضِيَ مَا يَكُونُ اسْتِبْرَآؤُهَا أَوَّلًا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ. قوله: (كفى) أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّ تَمَتُّعِهِ.

الأشهر لأن البراءة لا تُعرف بدونها (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحمل كالعبد (وإن ملكك بشراء) وهي حامل من زوج أو وطء شبهة (فقد سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوال التكاخ أو العدة فليس هو هنا بالوضع (قلت يحصل الاستبراء) في حق ذات الأقراء (بوضع حمل زنا) لا تحيض معه وإن حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضي مُحصل استبراء أخذًا من كلام غير واحد وهو مُتَّجَع (في الأصح والله أعلم) لإطلاق الخبر وللبراءة وإنما لم تنقض به العدة لاختصاصها بمزيد تأكيد ومن ثم وجب فيها التكرار وأما ذات أشهر فيحصل شهر مع حمل الزنا كما بحثه الزركشي كالأذرعِي قياسًا على ما جزموا به في العدة لأن حمل الزنا كالمعدم. (ولو مضي زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حجب أن ملك يارث) لقوة الملك به ولذا صَحَّ بيعه قبل قبضه وذكر له الأذرعِي تعليلًا آخر مع التبري منه ومع ما يؤخذ منه فقال في توطئه قالوا لأن الملك بالارث مقبوض حكما وإن لم يحصل جسًا وهذا

قوله: (لأن البراءة إلخ) عبارة المُعْنِي نظرًا إلى أن الماء لا يظهر أثره في الرجم في أقل من ثلاثة أشهر.

قوله (سني): (وحامل مسبية) وهي التي ملكت بالسني لا بالشراء أو زال فراش سيد بعثه لها أو مؤته. وقوله: (وإن ملكك) أي حامل بشراء أو نحوه وهي في نكاح أو عدة فقد سبق أي عند قوله: (ولو ملك مؤوجة أو مُتَّجَعَة) اه مُعْنِي. قوله: (وأنه يجب) أي ليحل ثمنه اه سم. قوله: (أو العدة) لِمَنْعِ الْخُلُوءِ. قوله: (لا تحيض معه) فإن كانت ترى الدم مع وجوده حصل الاستبراء بحيضة معه مُعْنِي وزَوْضٍ وزِيَادِيَّ عبارة شَيْخِنَا عَلَى الْغَزْيِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِسْتِبْرَاءَ فِي الْحَامِلِ مِنَ الزَّانَا يَحْصُلُ بِالْأَسْبَقِ مِنَ الْوَضْعِ أَوْ الْحَيْضَةِ فَيَمْنُ تَحِيضُ وَبِالْأَسْبَقِ مِنَ الْوَضْعِ أَوْ الشَّهْرِ فِي ذَاتِ الْأَشْهُرِ اه. قوله: (لإطلاق الخبر إلخ) الأوفقُ بِسَابِقِ كَلَامِهِ لِعُمُومِ الْخَبَرِ كَمَا فِي الْمُعْنِي. قوله: (أما ذات أشهر) أي بأن لم يسبق لها حيض ووطئت من زنا فَحَمَلَتْ مِنْهُ وَتَصَدَّقَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فِي عَدَمِ تَقَدُّمِ حَيْضِهَا عَلَى الْحَمْلِ بَلَا يَمِينُ لِأَنَّهُ لَوْ تَكَلَّتْ لَا يَحِلُّفُ الْخَصْمُ عَلَى سَبْقِ ذَلِكَ. اه ع ش. قوله: (وذكر له) أي لِمَا فِي الْمَتْنِ.

قوله: (مع التبري) أي: تبري الأذرعِي منه أي من ذلك التعليل لأنه ذكره بلفظ قالوا كما يأتي وقوله: (ومع ما إلخ) عُلِفَ عَلَى مَعَ التَّبْرِيَّ أَيْ وَمَعَ الشَّيْءِ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ التَّغْلِيلِ يَعْنِي يُؤْخَذُ مِنْ شَيْءٍ لَا يَخْلُو عَنْ زِيَاعٍ وَهُوَ قَوْلُهُ الْآخِي: (أما لو ابتاعها إلخ). قوله: (فقال) أي الأذرعِي فِي تَوْسُّطِهِ وَهُوَ اسْمُ كِتَابٍ لَهُ. اه كَرْدِي. قوله: (وهذا) أي ما ذكره من الحُشْبَانِ بِعِبَارَةِ الْمُعْنِي تَبْيِيحًا. قول ابن الرُّفْعَةِ مَحَلُّهُ أَنْ تَكُونَ مَقْبُوضَةً لِلْمُورِثِ أَمَّا لَوْ ابْتَاعَهَا ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ قَبْضِهَا لَمْ يُعْتَدَ بِاسْتِبْرَائِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَقْبِضَهَا

قوله: (وأنه يجب) أي ليحل ثمنه. قوله: (وهو مُتَّجَع) كذا شرح م ر. قوله: (فيحصل شهر إلخ) كذا م ر وجزم في الزَوْضِ بِمَحْصُولِ الْإِسْتِبْرَاءِ بِحَيْضَةٍ مِنَ الْحَامِلِ مِنْ زَنَّا.

إذا كانت مقبوضة للمورث حيث يُغْتَبَر قبضه في الاستبراء أما لو ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يُغْتَبَر باستبرائها إلا بعد أن يقبضها الوارث كما في بيع المورث قبل قبضه نَبَه عليه ابن الرُّفْعَةِ وهو واضح انتهى وإنما يُنْبِذُهُ بعد تسليم التعليق الذي تَبَوَّأ منه ومن ثم تَبَعَ ابن الرُّفْعَةِ المتأخرون لِكَيْتَهُ مع ذلك مُشْكِلٌ لَأَنَّ البيعَ الْأَضْعَفَ إذا اغْتَدَّ بالاستبراء فيه قبل القبض فالإرث الأقوى أولى وكان الأذرعِي أشار إلى بِنَائِهِ على ضعيف بقوله حيث يُغْتَبَر قبضه في الاستبراء لكن يُنافيه قوله أما إلخ مع قوله أنه واضح إلا أن يُقال إنه واضح على القول في البيع أنه لا يَكْتَفِي فيه بالاستبراء قبل القبض وقد يُقال في جواب الإشكال صرحوا بأن الإرث لا خلاف في الاعتداد بالاستبراء فيه قبل القبض بخلاف نحو البيع فإن فيه خلافاً الأصح منه الاعتداد وأشاروا للفرق بما حاصله أن المملوك بالإرث مقبوض حكماً فهو أقوى من نحو البيع ولذا صَحَّ التَّصَرُّفُ فيه قبل قبضه ويلزم من هذه القُوَّةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِصَحَّةِ التَّصَرُّفِ كَوْنُ المورث في نحو البيع قبضه قبل موته وإلا فكان لا ملك بخلاف نحو البيع الملك فيه تام بالعقد لِكَيْتَهُ ضعيف فجرى الخلاف فيه فالأصح نظراً إلى تمايه والضعيف إلى ضغيفه وأما الإرث فالملك به مَبْنِيٌّ على تقدير قبضه ولا يوجد إلا إذا كان مؤرثه قبضه إن ملكه بنحو بيع

الوارث مَبْنِيٌّ على ضعيف كما يُعْلَمُ من قول المصنِّف: وكذا ثبوت في الأصح اهـ. فود: (إذا كانت مقبوضة إلخ) أي إن كانت مُشْتَرَاةً لِلْمُورِثِ يُشْتَرَطُ لِحُصُولِ الإِسْتِبْرَاءِ لِلْوَارِثِ بِمَا مَضَى أَنْ تَكُونَ مقبوضةً لِلْمُورِثِ لكن هذا مَبْنِيٌّ على مُقَابِلِ الْأَصَحِّ الْأَنِّي كما سيَصْرُحُ به الشارح اهـ كُزْدِي.

فود: (حيث يُغْتَبَر قبضه) أي المورث. فود: (كما في بيع المورث إلخ) أي كما لا يُغْتَبَرُ بَيْعُ المورث ما اشتراه ولم يقبضه. فود: (نَبَه عليه) أي على قوله وهذا إذا كانت مقبوضة إلى هنا. فود: (ومن ثم إلخ) أي لأجل التسليم. فود: (لِكَيْتَهُ) أي ما قاله ابن الرُّفْعَةِ مع ذلك أي تَبَعِيَّةُ المتأخرين له. فود: (إلى بنائه على ضعيف) جَزَمَ به المُفَنِّي كما مرَّ آتِفاً. فود: (يُنافيه قوله) أي قول الأذرعِي حكايةً عن ابن الرُّفْعَةِ. فود: (مع قوله إلخ) أي مع قول الأذرعِي: تقوية لما حكاه عن ابن الرُّفْعَةِ. فود: (على القول في البيع) أي المزجوع. فود: (في نحو البيع) أي فيما ملكه بنحو البيع. فود: (قبضه إلخ) خَيْرُ كَوْنٍ والضمير لنحو المبيع. فود: (ولاً) أي وإن لم يكن المورث قبضه قبل موته. فود: (فكان) بسكون التَّوْنِ لا يملك أي للوارث. فود: (بخلاف نحو البيع) أي ما ملكه الشخص بنحو البيع ولم يقبضه.

فود: (فجرى الخلاف فيه) أي في المملوك بنحو البيع. فود: (فالملك به مَبْنِيٌّ على تقدير قبضه) يتأمل مغناه مع حصول الملك بالإرث مُطْلَقاً. اهـ سم وقد يقال إن مغناه ما قدَّمه آتِفاً من أن المملوك مقبوض حكماً. فود: (إن ملكه إلخ) شَرَطُ لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ وَتَقْيِينُهُ لِلْحَصْرِ الَّذِي أَفَادَهُ النَّفْيُ وَالإِسْتِثْنَاءُ.

فود: (فالملك به مَبْنِيٌّ إلخ) يتأمل مغناه مع حصول الملك بالإرث مُطْلَقاً.

فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ (وكذا شراء) ونحوه من المُعَاوَضَاتِ (في الأصح) حيث لا خيارَ لِتِمَامِ الْمَلِكِ به ولزومه ومن ثَمَّ لم يُخَسَّبَ في زَمَنِ الْخِيَارِ ولو للمشتري لِضَعْفِ مَلِكِهِ (لا هبة) فلا يُخَسَّبُ قَبْلَ الْقَبْضِ لِتَوَقُّفِ الْمَلِكِ فِيهَا عَلَيْهِ كَمَا قَدَّمَهُ فَلَا مُبَالَاةَ بِإِيْهَامِ عِبَارَتِهِ هُنَا حُصُولُهُ قَبْلَهُ وَمَثْلُهَا غَنِيْمَةٌ لَمْ تُقَبْضْ أَيْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ فِيهَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُخَسَّبُ فِي الْوَصِيَّةِ بَعْدَ قَبُولِهَا وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ لِلْمَلِكِ الْكَامِلِ فِيهَا بِالْقَبُولِ. (ولو اشترى مَجْروسِيَّةً) أو نَحْوَ وَثِيْقَةٍ أَوْ مُرْتَدَّةٍ (فَحَاضَتْ) مثلاً (ثُمَّ) بَعْدَ فَرَاغِ الْحَيْضِ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ وَمَثْلُهُ الشَّهْرُ فِي ذَاتِ الْأَشْهُرِ وَكَذَا الْوَضْعُ كَمَا صَرَّحَا بِهِ (أَسْلَمْتُ لَمْ يَكْفِ) حَيْضُهَا أَوْ نَحْوُهُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعِيقِ الْجِلَّ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ اشْتَرَى عَبْدٌ مَأْذُونٌ أُمَةً وَعَلَيْهِ دَنْقٌ.....

• قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهُ مِنَ الْمُعَاوَضَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ: (انْتَهَى) فِي الْمُغْنِي وَالْيَاقُوتِيُّ (وَيَخْرُجُ الْإِسْتِثْنَاءُ) فِي الْتَهْيِةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمَنْهَ مَا لَوْ اشْتَرَى) إِلَى (تَقَمَّ). • قَوْلُهُ: (خَيْثُ لَا خِيَارَ) أَيْ لِأَحَدٍ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي أَدْعَى ش. • قَوْلُهُ: (لَمْ يُخَسَّبْ) أَيْ زَمَنُ الْإِسْتِثْنَاءِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِلْمُشْتَرِي الْخ) وَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْخِيَارِ أَنَّ الْخِيَارَ إِذَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَقَطُّ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ وَطَوَّاهُ الْفَرَّادُ بِالْجِلِّ هُنَاكَ اِزْتِفَاعُ التَّخْرِيمِ الْمُشْتَبِدِ لِضَعْفِ الْمَلِكِ وَانْقِطَاعِ سُلْطَانَةِ الْبَائِعِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّهِ وَإِنْ بَقِيَ التَّخْرِيمُ لِمَعْنَى آخَرَ وَهُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ فَلَا مُنَافَاةَ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَلَا مُبَالَاةَ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا قَدَّمَهُ. • قَوْلُهُ: (بِإِيْهَامِ عِبَارَتِهِ الْخ) مَنَشَأُ الْإِيْهَامِ قَوْلُهُ بَعْدَ الْمَلِكِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) الْمَوْهُوبَةُ الَّتِي لَمْ تُقَبْضْ.

• قَوْلُهُ: (لَمْ تُقَبْضْ) لَعَلَّهُ لَمْ تَقَسَمْ لِقَوْلِهِ: (بَعْدَ) أَيْ بِنَاءُ الْخِ الْلَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْقِسْمَةَ لِلْغَنِيْمَةِ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْقَبْضِ أَهْ شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ لَمْ تُقَبْضْ لَعَلَّ الْمُرَادَ لَمْ تَقَسَمْ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْقَبْضَ فِيهَا يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ الْقِسْمَةِ أَيْ حُكْمًا بِدَلِيلِ صِحَّةِ تَصَرُّفِهِ فِي نَصِيهِ قَبْلَ اسْتِيلَاةِ عَلَيْهِ وَلَعَلَّ هَذَا أَوَّلَى مِمَّا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش وَسَبَقَ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَلِكُ فِي الْغَنِيْمَةِ أَه. • قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمَلِكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ) وَلِهَذَا قَالَ الْجَوْنِيُّ وَالْقَطَّالُ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ يَخْرُجُ وَطُهُ السَّرَادِي اللَّاتِي يُجْلِبَنَ مِنَ الزَّوْمِ وَالْهِنْدِ وَالتُّرْكِ إِلَّا أَنْ يَنْصِبَ الْإِمَامُ مَنْ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ أَهْ مُغْنِي وَفِي الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ يَثْلِهِ عَنْ سَمٍّ مَا نَفَسَ وَالْمُعْتَمَدُ جَوَازُ الْوَطْءِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ السَّابِي يَحْنُ لَا يَلْزَمُهُ التَّخْمِيسُ وَنَحْنُ لَا نُحَرِّمُ بِالشُّكِّ م ر وَالزِّيَادِيُّ وَالْحَفْظِيُّ أَه. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ قَبُولِهَا) وَكَذَا قَبْلَ قَبُولِهَا كَمَا لَهُ الرَّافِعِيُّ أَهْ مُغْنِي وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالتَّهْيِةِ وَلِذَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (بَعْدَ قَبُولِهَا) أَيْ قَلْوَ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْقَبُولِ لَمْ يَغْتَدِّبْهَا وَإِنْ تَبَيَّنَ بِالْقَبُولِ أَنَّ الْمَلِكَ حَاصِلٌ مِنَ الْمَوْتِ أَه.

• قَوْلُهُ (سَبِي) (وَلَوْ اشْتَرَى) عِبَارَةُ النُّهْجِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ مَلَكَ بِشْرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ. • قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيْ أَوْ وَجَدَ مِنْهَا مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ وَضْعِ حَنْفٍ أَوْ مُضِيِّ شَهْرٍ لِغَيْرِ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ مُغْنِي وَحَلَبِي.

• قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ الْخ) يُعْنِي عَنْ قَوْلِهِ مَثَلًا. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ أَهْ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (الْجِلَّ) أَيْ جِلَّ الْإِسْتِثْنَاءِ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مَأْذُونٌ) أَيْ فِي التَّجَارَةِ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْخ) أَيْ

• قَوْلُهُ: (فَلَا مُبَالَاةَ بِإِيْهَامِ عِبَارَتِهِ) مَنَشَأُ الْإِيْهَامِ قَوْلُهُ بَعْدَ الْمَلِكِ قَبْلَ الْقَبْضِ.

لم يُعْتَدَ به قبل سُقُوطِهِ فلا يَحِلُّ لِسَيِّدِهِ وَطَّوُّهَا حِينَئِذٍ قَالَ الْمُحَامِلِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ وَضَائِبُ ذَلِكَ إِنْ كُلُّ اسْتِبْرَاءٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ اسْتِبَاحَةُ الْوُطْءِ لَا يُعْتَدُ بِهِ انْتِهَى وَمِنْهُ مَا لَوْ اشْتَرَى مُحَرَّمَةً فَحَاضَتْ ثُمَّ تَحَلَّلَتْ أَوْ صَغِيرَةً لَا تَحْتَمِلُ الْوُطْءَ فِإِطَاقَتُهُ بَعْدَ مُضِيِّ شَهْرٍ عَلَى مَا قَالَهُ الْجُزْجَانِيُّ فِي الثَّانِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ إِنَّهُ بَعِيدٌ جِدًّا نَعَمْ، يُعْتَدُ بِاسْتِبْرَاءِ الْمَرْهُونَةِ قَبْلَ الْإِنْفِكَاحِ كَمَا يَحْتَمِلُ إِلَيْهِ كِلَاهُمَا وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا قَبْلَهَا بِأَنَّهُ يَحِلُّ وَطَّوُّهَا بِإِذْنِ الرِّهْنِ فِيهِ مَحَلٌّ لِلِاسْتِمْتَاعِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا حَتَّى مُشْتَرَاةَ الْمَأْذُونِ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي الْحَجْرِ وَهُوَ لَا يُعْتَدُ بِإِذْنِهِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا لِلْأَذْرَعِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ هُنَا فَإِنَّ قُلْتُ هِيَ تُبَاحُ لَهُ بِإِذْنِ الْعَبْدِ وَالْغُرْمَاءِ فَسَاوَتْ الْمَرْهُونَةُ قُلْتُ الْإِذْنَ هُنَا أَتَنَزَّرُ لِاخْتِلَافِ جِهَةِ تَعَلُّقِ الْعَبْدِ وَالْغُرْمَاءِ بِخِلَافِهِ فِي

وَالْحَالِ أَنَّ عَلَى الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ. قُود: (لَمْ يُعْتَدَ بِهِ) أَيِ بِالِاسْتِبْرَاءِ وَقَوْلُهُ فَقَبْلَ سُقُوطِهِ أَيِ الدِّينِ اه ع ش. قُود: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ سَقَطَ الدِّينُ عِبَارَةً لِلْمُعْنَى فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْسَيِّدِ وَطَّوُّهَا وَلَوْ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِسْتِبْرَاءِ فَإِذَا زَالَ الدِّينُ بَقْيَاءً أَوْ إِبْرَاءً لَمْ يَكُنْ مَا حَصَلَ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ قَبْلَهُ عَلَى الْأَصَحِّ اه. قُود: (لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِنْف) أَيِ لَا يَسْتَفِيدُ مِنْهُ وَع ش. قُود: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنْ ذَلِكَ الضَّائِبِ وَأَقْرَأُوهُ. قُود: (مَا لَوْ اشْتَرَى مُحَرَّمَةً فَحَاضَتْ الْإِنْف) تَقَدَّمَ قَرِيبًا أَنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْعِرَاقِيِّينَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْإِكْفَاءُ هُنَا بِالْحَيْضِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ اه سم. قُود: (فِإِطَاقَتُهُ بَعْدَ مُضِيِّ شَهْرٍ) أَيِ فَلَا يُعْتَدُ بِمَا مَضَى وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِبْرَاءِ بَعْدَ الْإِطَاقَةِ اه سم. قُود: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيِ الصَّغِيرَةِ. قُود: (بِاسْتِبْرَاءِ الْمَرْهُونَةِ) أَيِ كَانَ اشْتَرَاهَا أَوْ وَرَثَهَا أَوْ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ بِهَا ثُمَّ زَهَنَهَا قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ فَحَاضَتْ أَوْ مَضَى الشَّهْرُ أَوْ وَضَعَتْ قَبْلَ أَنْفِكَاحِ الرَّهْنِ فَيُعْتَدُ بِمَا حَصَلَ فِي زَمَانِهِ. اه ع ش وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ زَهَنَهَا قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ) الْأَحْسَنَ وَهِيَ مَرْهُونَةٌ.

قُود: (وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اه نِهَآيَةً خِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَجَزَى الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى الثَّانِي أَيِ وَجُوبِ إِعَادَةِ الْإِسْتِبْرَاءِ بَعْدَ أَنْفِكَاحِ الرَّهْنِ تَبَعًا لِابْنِ الصَّبَّاحِ وَهُوَ أَوْجَهُ اه. قُود: (بَيْنَهَا) أَيِ الْمَرْهُونَةِ. قُود: (وَمَا قَبْلَهَا) أَيِ الْمَجُوسِيَّةِ اه ع ش أَيِ وَمَا زَادَهُ الشَّارِحُ. قُود: (يَحِلُّ) أَيِ لِمَالِكِ الْمَرْهُونَةِ. قُود: (لِأَنَّ لَهُ) أَيِ الْمَأْذُونِ. قُود: (وَمَنْ تَبِعَهُ) أَيِ كَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. قُود: (بِإِذْنِ الْعَبْدِ) أَنْظَرُهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَهُوَ لَا يُعْتَدُ بِإِذْنِهِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ وَخَدَهُ اه سم. قُود: (الْإِذْنَ هُنَا أَتَنَزَّرُ) فَالْمَرْتَنُ مُعَيَّنٌ يُمَكِّنُ تَحَقُّقَ إِذْنِهِ بِخِلَافِ الْغُرْمَاءِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ هُنَا غَرِيمٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَلَا يُمَكِّنُ

قُود: (قَالَ الْمُحَامِلِيُّ الْإِنْف) كَذَا شَرْحُ م ر. قُود: (وَمِنْهُ مَا لَوْ اشْتَرَى مُحَرَّمَةً فَحَاضَتْ الْإِنْف) تَقَدَّمَ قَرِيبًا أَنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْعِرَاقِيِّينَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْإِكْفَاءُ هُنَا بِالْحَيْضِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ. قُود: (فِإِطَاقَتُهُ بَعْدَ شَهْرٍ) أَيِ فَلَا يُعْتَدُ بِمَا مَضَى وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِبْرَاءِ بَعْدَ الْإِطَاقَةِ. قُود: (وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ م ر. قُود: (بِإِذْنِ الْعَبْدِ) أَنْظَرُهُ مَعَ وَهُوَ لَا يُعْتَدُ بِإِذْنِهِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ وَخَدَهُ. قُود: (قُلْتُ الْإِذْنَ هُنَا أَتَنَزَّرُ) الْإِنْفَ وَبِالْمَرْتَنِ مُعَيَّنٌ يُمَكِّنُ تَحَقُّقَ إِذْنِهِ بِخِلَافِ الْغُرْمَاءِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ هُنَا غَرِيمٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَلَا يُمَكِّنُ تَحَقُّقَ إِذْنِ جَمِيعِ الْغُرْمَاءِ.

المزهوة وفازت أمة المأذون أمة مشتر حُجِرَ عليه بقلس فإنه يُعتد باستبائها قبل زوال الحجر ليصفى التعلق في هذه لكونه يتعلق بالذمة أيضًا بخلاف تلك لانحصار تعلق الغرماء بما في يد المأذون لا غير. (ويحرم الاستمتاع) ولو بنحو نظر بشهوة ومس (بالمستبراء) أي قبل مضي ما به الاستبراء لأدائه إلى الوطء المحرم ولاحتمال أنها حايِلٌ بخر فلا يصح نحو بيعها نعم، يحل له الخلوة بها ولا يُحال بينه وبينها لأن الشرع جعل الاستبراء مفوضًا لأمانته وبه فازق

تحقق إذن جميع الغرماء اه سم. فود: (ليصفى الخ) متعلق بـ (فازت). فود: (في هذه) أي أمة المشتري المحجور عليه بقلس. فود: (أيضًا) أي كتملقه بالأمة. فود: (تلك) أي أمة المأذون المذيون.

فوق (سني): (ويحرم الاستمتاع) والأقرب أنه كثيرة ويتبني أن محل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فإن خافه جاز له اه ع ش. فود: (ولو بنحو نظر) إلى قول المتن: (ولو مُنعت) في النهاية إلا (ما سائبه عليه). فود: (بشهوة).

(فرغ): وقع السؤال استطرادًا عن النظر لأجل الشراء هل يجوز إذا كانت بشهوة كما في نظر الخطبة أو يُفرق فيه نظر اه سم وفيه إيماء إلى مثله للجواز. فود: (ومس) انظر هل ولو بغير شهوة اه رشدي أقول قضية إطلاقهم المس وتقييدهم النظر بشهوة حُرْمَةُ المس مطلقًا فليراجع. فود: (لأدائه الخ) عبارة المضي بوطء إما مر وغيره كقبلة ونظر بشهوة قياسًا عليه وإلّا يؤذي إلى الوطء المحرم وإذا ظهرت من الحيض حل ما عدا الوطء على الصحيح وبقي تحريم الوطء إلى الإغسال اه. فود: (فلا يصح الخ) تفرغ على قوله إنها حايِلٌ بخر اه سم.

فود: (مفوضًا لأمانته) أي من حيث إنه إن شاء صبر عن التمتع إلى مضي الاستبراء وإن شاء عصى

فود في (سني): (ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) قد يشمل الاستمتاع بنحو شغرها وظفها بمس أو نظر بشهوة ويجزئها التفصيل وهو غير بعيد ما لم يوجد ثقل بخلافه ومس الاستمتاع بالقبلة ولو في غير الغم كما هو ظاهر.

(فرغ): وقع السؤال استطرادًا عن النظر لأجل الشراء هل يجوز إذا كانت بشهوة كما في نظر الخطبة أو يُفرق فيه نظر.

(فرغ): بحث في اعمى أراد التوكيل في شراء جارية له أنه يجوز له مسها المتوقفت عليه معرفة أوصافها بدلًا عن نظر المتوقف عليه ذلك ولا يخفى فساد هذا البحث لأن مسه المذكور لا يتوقف عليه صحة بل ويُبعد عدم صحة البيع لأنه لا يصح عقده بتفسيه بل يُعقد وكيله والواجب نظر العايد دون مسه فيحرم فليأمل.

(فرغ): لو غلب على ظنه أن الاستمتاع يوقعه في الوطء فالوجه امتناع الاستمتاع م ر. فود: (فلا يصح نحو بيعها) تفرغ على قوله: (إنها حايِلٌ).

وجوب الإحالة بين الزوج والزوجة المعتدة عن شبهة كذا أطلقوه وفيه إذا كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المسكة وهي جميلة نظراً ظاهر (إلا مسببة فيجمل غير وطيه) لأنه لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الأعين والأيدي إلى منس الإمام سيما الجسان ولأن ابن عمر رضي الله عنهما قبل أمة وقفت في سهجه لما نظرت عنقها كإبريق فضة فلم يتمالك الصبر عن تقبيلها والتاس ينظرونه ولم يتركز عليه أحد زواه البيهقي وفازت غيرها بتيقن ملكها ولو حاملاً فلم يجز فيها الاحتمال السابق وحرم وطؤها صيانة لإياه أن يختلط بماء حريمي لا لحرمة ولم يلتفتوا لاحتمال ظهور كونها أم ولي لمسلم فلا يملكها السابق لندوره وأخذ الماوردني وغيره من ذلك أن كل من لا يمكن حملها المانع لملكها لصيرورتها به أم ولي كصبيّة وحامل من زنا وآيسة ومشتراة مزروجة فطلقها زوجها تكون.....

وتمتع قبل مضيه اه بخيرمي. فود: (وهي جميلة) لعل لمجرد تأكيد النظر وليس بقيد. فود: (نظر ظاهر) متمم فيحال بينهما حيثنزع ش وحلي.

فود (سن): (إلا مسببة) أي وقفت في سهجه من الغنمة والمشتراة من حريمي كالمنسية كما قاله صاحب الاستقصاء إلا أن يعلم أنها انتقلت إليه من مسلم أو فتي أو نحو والعهد قريب وخرج بالاستمتاع الاستخدام فلا يحرم اه معني.

فود (سن): (فيجمل غير وطيه) ولو غلب على ظنه أن الاستمتاع يوقعه في الرطه فالوجه امتناع الاستمتاع م ر اه سم. فود: (لما نظرت عنقها إلخ) أو أنه فعل ذلك إغاطة للكفار حيث يتلهم ذلك مع أنها كانت من بنات عظمائهم اه ع ش أقول وينا في هذا التوجيه قول المعني ما نصه ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقفت في سهمي جارية من سني جلولة فنظرت إليها فإذا عنقها مثل إبريق الفضة فلم يتمالك أن قبلتها والتاس ينظرون ولم يتركز عليه أحد من الصحابة وجلولة بفتح الجيم والمد قرية من نحو فارس والنسبة إليها جلولي على غير قياس فبحث يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة قبلت عنانها ثمانية عشر ألف ألف اه. فود: (كإبريق فضة) أي كسيف من فضة فإن الإبريق لغة السيف اه ع ش. فود: (وفازت) أي المنسية. فود: (الاحتمال السابق) أي الحمل بحر.

فود: (لا لحرمة) أي ماء الحريمي اه معني. فود: (لندوره) يراد به أن الاحتمال ولو كان نادراً ينافي التيقن إلا أن يراد به ما هو قريب من التيقن اه سم. فود: (من ذلك) أي الفرق. فود: (المانع) وصف لحملها اه رشيد. فود: (لصيرورتها إلخ) علة للمانع اه سم. فود: (ومشتراة مزروجة) قد يشكّل

فود: (الاحتمال إلخ) يراد أن الاحتمال ولو نادراً ينافي التيقن إلا أن يراد ما هو قريب من التيقن.

فود: (وأخذ الماوردني إلخ) ظاهر كلامهم خلافه. م ر. فود: (لصيرورتها) علة للمانع.

فود: (ومشتراة مزروجة إلخ) قد يستشكل أن هذه لا يمكن حملها إلا أن يجاب بأن المراد حمل نصير به أم ولي كما قال لصيرورتها به أم ولي وهذه لا يمكن حملها كذلك لأن حملها من الزوج لا نصير به أم

كالمسيبة في جل التمتع بها بما عدا الوطء (وقيل لا) يحل التمتع بالمسيبة أيضا وانتصر له جمع. (وإذا قالت) مستبرأة (حضت صدقت) لأنه لا يعلم إلا من جهتها بلا يمين لأنها لو تكلمت لم يقدر السيد على الحليف على عدم الحيض وإذا صدقناها فكذبها فهل يحل له وطؤها قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها بل أولى أولا ويفرق محل نظير الأول أوجه (ولو منعت السيد) من تمتع بها (فقال) أنت حلال لي لأنت (أخبرتني بتمام الاستبراء صدق) يمينه وأبيح له ظاهرا إما تقرر أن الاستبراء مفقوض لأمانته ومع ذلك يلزمها الامتناع منه ما أمكن ما دامت تتحقق بقاء شيء من زمن الاستبراء ولو قال حضت فأنكرت

عَدَمُ إمكانِ حملها إلا أن يجاب بأن المراد حمل تصير به أم ولد كما قال لصبروريتها الخ وهذه لا يمكن حملها كذلك لأن حملها من الزوج لا تصير به أم ولد اه سم. فؤد: (كالمسيبة في جل التمتع بها الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه نهاية وهو المعتدع ش. فؤد: (لأنه لا يعلم) إلى قوله: (وإذا صدقناها) في المثني. فؤد: (بلا يمين) متعلق بصدق. فؤد: (لم يقدر الخ) لأنه لا يطلع عليه اه مثني. فؤد: (قياسا على ما لو ادعت الخ) قال في الروض في مبحث التحليل قرع يقبل قولها في التحليل وإن كذبها الثاني وله أي للأول تزوجها وإن ظن كذبها لكن يكره فإن كذبها متفناه إلا أن قال بغيره تبين صدقها انتهى فقوله قياسا على ما الخ غير مستقيم إلا أن يريد بتكذيبها ظن كذبها ولا يخفى أنه تعسف بعيد. اه سم ولذا عبر النهاية في الموضعين بقوله وظن كذبها. فؤد: (والأول أوجه) كذا في بعض نسخ النهاية وفي أكثرها المتجه الثاني ونقله سم عنه وأقره وقال ع ش. وهو الأقرب اه. فؤد: (بيمينه) إلى قوله ومن تبعه في النهاية والمثني. فؤد: (وأبيح الخ) الأولى التبريع. فؤد: (إما تقرر الخ) علة للثني. فؤد: (يلزمها الامتناع منه الخ) أي ولو بقوله لأنه كالمصائل اه ع ش. فؤد: (ولو قال حضت الخ) ولو ورت أمة فادعت حرمتها عليه بوطنه مورثه أي الذي لا يخرم بوطنه وطء الوارث فأنكر صدق

ولد. فؤد: (قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها الخ) قال في الروض في مبحث التحليل قرع يقبل قولها في التحليل وإن كذبها الثاني إلى أن قال وله أي للأول تزوجها وإن ظن كذبها لكن يكره فإن كذبها متفناه إلا أن قال بغيره تبين صدقها انتهى فقوله قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها غيره مستقيم ويحتمل أنه انتقل نظره إلى تكذيب الثاني فليتأمل فإن أراد فكذبها الثاني لم يكن نظيره ما نحن فيه فلا يستقيم القياس أيضا فليتأمل فظهر أن قياس التحليل هو الثاني لا الأول اللهم إلا أن يريد بتكذيبها ظن كذبها ولا يخفى أنه تعسف بعيد. فؤد: (والأول أوجه) المتجه الثاني م ر.

فؤد في (سني): (ولو منعت السيد فقال أخبرتني بتمام الاستبراء صدق) عبارة الروض ولو قال السيد أخبرتني بأنها حاضت وأنكرت أو قالت للوارث وطنتي مورثك أي الذي يخرم بوطنه وطء الوارث فأنكر فالقول قوله أي قول السيد في الأولى وقول الوارث في الثانية قال م ر في شذجه ولو ورت أمة فادعت حرمتها بوطنه مورثه فأنكر صدق يمينه لأن الأصل عدمه اه. فؤد: (صدق على ما قاله الإمام

صَدَقَتْ عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ وَمَنْ تَبِعَهُ وَعَلَّمَهُ بِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا وَهُوَ جَرَى عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ
الْشَيْخَانِ فِي مَوْضِعٍ وَالْمَعْتَمِدُ مَا جَرَى عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ يُعْلَمُ مِنْ غَيْرِهَا فَعَلِيهِ يُحْتَمَلُ
تَصَدِيقُهُ كَمَا فِي دَعْوَاهُ إِخْبَارًا لَهُ بِهِ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ كُلِّ وَاحِدٍ وَبِحَتْمِلِ الْفَرْقِ بَأَنَّ الْحَيْضَ
يَحْتَرُ أَطْلَاعُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أُمِكنَ فَصَدَقَتْ بِخِلَافِ الْإِخْبَارِ وَهَذَا أَقْرَبُ. (وَلَا تَصِيرُ أُمَّةٌ فِرَاشًا)
لِسَيِّدِهَا (لَا بَوَاطِنَ) مِنْهُ فِي قُبُلِهَا أَوْ دُخُولِ مَائِهِ الْمُخْتَرَمِ فِيهِ وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ بِهِ يُعْلَمُ
أَنَّ الْمَجْبُوبَ مَتَى ثَبَتَ دُخُولُ مَائِهِ الْمُخْتَرَمِ لِحَقِّهِ الْوَلَدَ وَالْأَفْلا وَهَذَا أَوْجَهُ مِنْ أَنْ أُطْلِقَ لُحُوقُهُ
أَوْ عَدَمُهُ فَتَأَمَّلْهُ وَخَرَجَ بِذَلِكَ مُجَرَّدٌ مَلِكُهُ لَهَا فَلَا يُلْحَقُهُ بِهِ وَلَدٌ إِجْمَاعًا وَإِنْ خَلَا بِهَا وَأُمِكنَ
كَوْنُهُ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودُهُ الْوَطْءُ بِخِلَافِ التَّكَاحِ كَمَا مَرَّ أَمَّا الْوَطْءُ فِي الدُّبْرِ فَلَا لُحُوقَ بِهِ

بَيِّنَتِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي وَرَوَّضَ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُغْنِي كَمَا
جَزَمَ بِهِ الْإِمَامُ اهـ. قَوْلُهُ: (مَنْ فِي قُبُلِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَجَمْعُ الْمُتَى) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيُّ بَغْدِ جُلْمِهِ)
إِلَى الْمُتَى وَقَوْلُهُ: (لَا نَحْمَرُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا الْوَطْءَ سَبَبٌ) وَإِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهْيِ مَعَ مُخَالَفَةِ فِي
مَوَاضِعَ سَأَلَتْهُ عَلَيْهَا إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْزِئُهُ الْإِخْتِصَارُ) إِلَى الْمُتَى. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيُّ الْقُبُلِ اهـ ع ش.
قَوْلُهُ: (وَيُعْلَمُ ذَلِكَ) أَيُّ الْوَطْءِ أَوْ دُخُولِ مَائِهِ الْمُخْتَرَمِ. قَوْلُهُ: (أَوْ بَيِّنَةٍ) أَيُّ عَلَى الْوَطْءِ أَوْ عَلَى إِقْرَارِهِ
اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ بِقَوْلِهِ وَيُعْلَمُ ذَلِكَ الْخ وَقَالَ ع ش أَيُّ بِقَوْلِهِ أَوْ دُخُولِ مَائِهِ الْخ اهـ. قَوْلُهُ: (إِنْ
الْمَجْبُوبُ) أَيُّ مَقْطُوعِ الذِّكْرِ مَعَ بَقَاءِ الْأُتَيْنِ. قَوْلُهُ: (مَتَى ثَبَتَ) أَيُّ بِإِقْرَارِهِ أَوْ الْبَيِّنَةِ اهـ مُغْنِي.
قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِذَلِكَ) أَيُّ بِمَا فِي الْمُتَى مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ دُخُولِ مَائِهِ الْمُخْتَرَمِ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ بِمُجَرَّدِ
الْمَلِكِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَلَا بِهَا الْخ) أَوْ وَطَّئَهَا فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ اهـ مُغْنِي وَكَذَا فِي سَمْعِ الْإِمْدَادِ.
قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ التَّكَاحِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا تَكُونُ فِرَاشًا بِمُجَرَّدِ الْخُلُوءِ بِهَا حَتَّى
إِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْنَانِ مِنَ الْخُلُوءِ بِهَا لِحَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَغْتَرَفْ بِالْوَطْءِ لِأَنَّ مَقْصُودَ التَّكَاحِ التَّنْصُحُ وَالْوَلَدَ فَانْتَهَى
فِيهِ بِالْإِمْنَانِ وَإِلَى الْمَلِكِ الْيَمِينِ قَدْ يَقْصُدُ بِهِ التَّجَارَةَ أَوْ الْإِسْتِخْدَامَ اهـ وَفِي سَمْعِ الْإِمْدَادِ مِثْلُهَا وَعَنْ
الرَّوْضِ مَا يُوَافِقُهَا. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي بَابِ الْعَدَدِ حَيْثُ قَالَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُلْحَقُ مَجْبُوبًا
بَقِيَ أَتْيَاهُ مَا نَصَّهُ وَقَدْ أُمِكنَ اسْتِذْخَالُهَا لِمَنِيهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ كَمَا مَرَّ اهـ سَمْعُ. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْوَطْءُ فِي الدُّبْرِ
الْخ) أَيُّ سَوَاءٌ كَانَتْ الْمَوْطُوءَةُ حُرَّةً أَوْ أَمَةً اهـ ع ش.

الْخ) اغْتَمَمَهُ م ر خِلَافًا لِلشَّارِحِ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَفْلا وَهَذَا أَوْجَهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَفِي شَرْحِ الرَّوْضِ مَا
يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا مَخْصُوصٌ بِمَلِكِ الْأُمَّةِ فَإِنَّهُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ تَنْبِيهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَصِيرُ فِرَاشًا إِلَّا بِالْوَطْءِ أَوْ
اسْتِذْخَالِ الْمَنِيِّ فَلَوْ كَانَ السَّيِّدُ مَجْبُوبَ الذِّكْرِ بَاتِي الْأُتَيْنِ وَاتَتْ بَوَلَدُ فَهَلْ نَقُولُ يُلْحَقُهُ كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ
زَوْجَةٍ أَوْ لَا وَيَقْتَضِي أَطْلَاقَهُمْ لُحُوقَ الْوَلَدِ بِهِ بِمَا لَوْ كَانَ مِنْ زَوْجَةٍ الْخ وَيُوَافِقُ ذَلِكَ قَوْلُ الْمَنْهَاجِ فِي بَابِ
الْعَدَدِ وَيُلْحَقُ مَجْبُوبًا بِقِيَ أَتْيَاهُ قَالَ الشَّارِحُ هُنَاكَ عَقِبَهُ وَقَدْ أُمِكنَ اسْتِذْخَالُهَا لِمَنِيهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ كَمَا مَرَّ
اهـ وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الْكَبِيرِ وَإِنَّمَا تَصِيرُ الْأُمَّةُ فِرَاشًا بِالْوَطْءِ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِخْبَالَ

على المعتمد من تناقض لهما كما مر وإذا تقرر أن الوطء يُصَيِّرُها فراشا (فلذا وَلَدَتْ للإمكان من وطئه) أو استدخال منيه وَلَدًا (لِحَقِّه) وإن سَكَتَ عن استلحاقه؛ لَأَنَّهُ ~~يَكُونُ~~ الْحَقُّ الْوَلَدَ بِرَمْعَةٍ بِمَجْرَدِ الْفِرَاشِ أَي بَعْدَ عَلَيْهِ بِالْوَطْءِ بَوَاحِي أَوْ إِجْبَارٍ لِمَا مَرَّ مِنَ الْإِجْمَاعِ. (وَلَوْ أَقْرَبَ وَطْءُهُ وَفِي الْوَلَدِ وَأَدْعَى اسْتِبْرَاءً) بِحَيْضَةٍ مَثَلًا بَعْدَ الْوَطْءِ وَقَبْلَ الْوَضْعِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ وَخَلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ وَافَقَتْهُ الْأُمَةُ عَلَى الْاسْتِبْرَاءِ عَلَى الْأَوْجَحِ لِأَجْلِ حَقِّ الْوَلَدِ (لَمْ يَلْحَقْهُ) الْوَلَدُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ عَمْرَ وَزَيْدَ بَنَيْنِ ثَابِتٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ ~~قَالَا~~ نَفَوْا أَوْلَادَ جَوَارِ لَهُمْ بِذَلِكَ وَلِأَنَّ الْوَطْءَ سَبَبُ ظَاهِرٍ وَالْاسْتِبْرَاءُ كَذَلِكَ فَتَعَارَضَا وَبَقِيَ أَصْلُ الْإِمْكَانِ وَهُوَ لَا يُكْتَفَى بِهِ هُنَا بِخِلَافِ التَّكَاحِ كَمَا مَرَّ

قوله: (كما مر) أي قَبِيلَ فَضْلِ اللَّعَانِ قَوْلُهُ إلخ. قوله: (أَنَّ الْوَطْءَ) الْأَتْسَبَ لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ أَنْ يَزِيدَ قَوْلُهُ أَوْ دُخُولَ مَا فِيهِ الْمُخْتَرَمَ. قوله: (لِمَا مَرَّ) أَي آيَفَا وَاللَّامُ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ أَي بَعْدَ عَلَيْهِ الْوَطْءَ وَقَوْلُهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ بَيَانٌ لِمَا مَرَّ اهْ كَرَدِي. قوله: (بَعْدَ الْوَطْءِ) مُتَعَلِّقٌ بِحَيْضَةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ. قوله: (بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْوَضْعِ جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَادَّعَى بَعْدَ وَطْئِهَا اسْتِبْرَاءً مِنْهَا بِحَيْضَةٍ كَامِلَةٍ وَأَتَى الْوَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْهَا إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ اه. قوله: (وَخَلَفَ عَلَى ذَلِكَ إلخ) يَغْنِي وَلَا بُدَّ مِنْ حَلِيفَةٍ وَإِنْ وَافَقَتْهُ إلخ اه رَشِيدِي جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا بُدَّ مِنْ حَلِيفَةٍ مَعَ دَعْوَى الْاسْتِبْرَاءِ وَجِبَارَةُ سَمِ وَظَاهِرُ الْمُنْهَجِ وَشَرْحُهُ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْحَلِيفِ اه وَجِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ وَخَلَفَ إلخ يَغْنِي وَلَا بُدَّ مِنْ حَلِيفَةٍ وَإِنْ وَافَقَتْهُ الْأُمَةُ إلخ اه.

قوله: (بِلِلْكَ) أَي بِالْحَلِيفِ مَعَ دَعْوَى الْاسْتِبْرَاءِ اه ع ش. قوله: (وَهُوَ لَا يُكْتَفَى بِهِ هُنَا) أَي فِي فِرَاشِ الْأُمَةِ بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِفْرَاقِ بِالْوَطْءِ أَوْ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قوله: (بِخِلَافِ التَّكَاحِ) أَي لِأَنَّ فِرَاشَهُ أَقْوَى مِنْ فِرَاشِ الْمَلِكِ إِذْ مَقْصُودُ التَّكَاحِ التَّمَتُّعُ وَالْوَلَدُ وَمِلْكُ الْيَمِينِ قَدْ يَقْصَدُ بِهِ خِدْمَةٌ أَوْ تِجَارَةٌ وَلِهَذَا

كَوْطُءُ الْخَصْمِيِّ كَمَا رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْوَلَدَ يَلْحَقُهُ مَا لَمْ يَتَّفِقْهُ بِالْيَمِينِ وَيَاسْتَدْخَالُهُ الْمَنِي الْمُخْتَرَمَ وَالْحَقُّ الْبُلْقِينِيُّ الْمَجْبُوبُ فِي ذَلِكَ بِالْخَصْمِيِّ وَالْأَقْرَبُ كَمَا قَالَه شَيْخُنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ لِأَنَّ وَطْءَ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ بِخِلَافِ وَطْءِ هَذَا فَانْتَضَى كَوْنُ الْأُمَةِ فِرَاشًا لَهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالْوَطْءِ وَاسْتَدْخَالِ الْمَنِي وَكِلَاهُمَا مُتَّفِقٌ هُنَا وَإِنَّمَا لِحَقُّهُ وَلَدٌ زَوْجَتِهِ لِأَنَّ الْإِمْكَانَ يَكْفِي هُنَاكَ لَا هُنَا لَا بِمَجْرَدِ الْمَلِكِ فَلَوْ خِلَافَهَا بَلَا وَطْءُ أَوْ وَطْئُهَا فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ أَوْ فِي الدُّبُرِ مَثَلًا قَوْلَدَتْ وَلَدًا يُفَكِّكُنْ كَوْنُهُ مِنْهُ لَمْ يَلْحَقْهُ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ لِأَنَّ فِرَاشَ التَّكَاحِ أَقْوَى مِنْ فِرَاشِ الْمَلِكِ إِذْ مَقْصُودُ التَّكَاحِ التَّمَتُّعُ وَالْوَلَدُ وَمِلْكُ الْيَمِينِ قَدْ يَقْصَدُ بِهِ خِدْمَةٌ أَوْ تِجَارَةٌ وَلِهَذَا لَا يَنْتَكِحُ مَنْ لَا تَحِلَّ وَبِمِلْكِ مَنْ لَا تَحِلَّ وَلَوْ قَالَ كُنْتُ أَطَا وَأَعَزِلُ لِحَقُّهُ لِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ يَسْقِيهِ إِلَى الرَّجَمِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ بِهِ بِخِلَافِهِ فِي الْوَطْءِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ لِأَنَّ سَبْقَ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَيْهِ بَعِيدٌ اه. قوله: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) كَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ بِخَطِّهِ عَلَى كِتَابِ مُتَعَلِّدَةٍ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ خِلَافَ ذَلِكَ. قوله: (وَإِنْ وَافَقَتْهُ الْأُمَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَجْلِ حَقِّ الْوَلَدِ) كَذَا م ر وَجِبَارَةُ الْمُنْهَجِ إِلَّا أَنْ نَفَاهُ وَادَّعَى اسْتِبْرَاءً أَي بَعْدَ الْوَطْءِ وَخَلَفَ وَوَضَعَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أَي فَلَا يَلْحَقُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنَّمَا خَلَفَ لِأَجْلِ حَقِّ الْوَلَدِ اه وَظَاهِرُهُ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْحَلِيفِ وَلَمْ يَتَمَرَّضْ لَهُ فِي

أما لو أتت به لدون ستة أشهر من الاستبراء فليحقه ويلغو الاستبراء ووقع في أصل الروضة هنا أن له نفية باللعان وزدوه بأنه سهو لما فيه في بابه وفي العزيز هنا وجمع المتن بين نفى الولد ودعوى الاستبراء تصوير أو قيد للخلاف ففي الروضة إذا علم أنه ليس منه له نفية باليمين وأن لم يدع الاستبراء فإن نكل فوجهان أحدهما ورجح أنه متوقف للحوق على يمينها فإن نكلت فيمين الولد بعد بلوغه وقضية عبارتها أن اقتصاره على دعوى الاستبراء كاف في نفية عنه إذا خلف عليه (فإن أنكرت الاستبراء) وقد ادعت عليه أمية الولد (خلف) وبكفي في خليفه (أن الولد ليس منه) ولا يجب تعرضه للاستبراء ولا ينجزه الاقتصار عليه لأن المقصود هو الأول

لا يتحقق من لا تجل ويملك من لا تجل اهـ سم عن الإمداد. هـ فود: (أما لو أتت به الخ) مختار قوله ب ستة أشهر فأكثر. هـ فود: (هنا) أي في باب الإستبراء. هـ فود: (أن له نفية الخ) أي: فيما إذا علم أنه ليس منه. هـ فود: (وزدوه الخ) عبارة المفتي قال على الصحيح كما سبق في اللعان اهـ ونسب في ذلك للشهر فإن السابق هناك تصحيح المنع وهو كذلك هنا في كلام الرافعي اهـ. هـ فود: (تصوير) خبر وجمع المتن. هـ فود: (ففي الروضة الخ) استدلال على كون الجمع لمجرد التصوير. هـ فود: (أحدهما ورجح) رجع في شرح الرزوي اهـ سم وعبارة النهاية أحدهما توقف للحوق على يمينها الخ وثانيهما وهو الأصح لحوق الولد بنكوله اهـ. هـ فود: (وقضية عبارتها) أي عبارة الروضة المارة أيضا. هـ فود: (إذا خلف عليه) أي على نفى الولد عنه لا على الإستبراء أخذا بما يأتي.

هـ فود: (سئل: (خلف) بضم أوله بخطه أي السيد على الصحيح اهـ مفتي. هـ فود: (ولا ينجزه الاقتصار الخ) مع قوله السابق: (وقضية عبارتها الخ) المصروح بإجزاء الإقتصار عليه يدل على الفرق بين إنكارها الإستبراء مع دعوى الأمية وعدم إنكارها. اهـ سم أقول في دعوى دلالة ما ذكر على الفرق توقف ظاهر إذ الإجزاء فيما سبق بالنسبة إلى الذوى لا اليمين كما تبنت عليه وعدم الأجزاء هنا بالنسبة إلى اليمين لا الدعوى كما هو صريح السياق.

الزوي ولما قال في التثنية ولا يتقني عنه إلا أن يدعي الإستبراء ويخلف عليه قال الإسنوي في صحيحه إن الأصح عدم وجوب الحلف على الإستبراء وهو المنايب لقول الشارح الآتي وجمع المتن بين نفى الولد ودعوى الإستبراء فلا معنى لوجوب الحلف عليه فليأتمل اهـ.

هـ فود: (أحدهما ورجح) رجع في شرح الرزوي. هـ فود: (أحدهما الخ) وثانيهما وهو الأصح لحوق الولد بنكوله شرح م ر. هـ فود: (وقضية عبارتها الخ) كذا شرح م ر. هـ فود: (ولا يجب تعرضه للإستبراء) وإذا خلف على الإستبراء فهل يقول استبرأتها قبل ستة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدتها بعد ستة أشهر بعد استبرائي فيه وجهان الأوجه أن كلا منهما كاف في خليفه لحصول المقصود به. شرح م ر. هـ فود: (ولا ينجزه الإقتصار عليه) مع قوله السابق وقضية عبارتها الخ المصروح بإجزاء الإقتصار عليه يدل على الفرق بين إنكارها الإستبراء مع دعوى الأمية وعدم إنكارها ولم يتعرض م ر لقول الشارح ولا ينجزته الخ.

وفيه إشكالٌ أجبت عنه في شرح الإرشاد (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) ليثبت بذلك دعواه (ولو ادعت استيلاءً فأنكر أصل الوطء وهناك ولد لم) يلحقه لعدم ثبوت الفراش ولم (يخلف)

قود: (وفيه إشكالٌ أجبت عنه في شرح الإرشاد) عبارته واستشكله في المطلب من حيث إن يمينه لم يوافق دعواه الاستبراء. ولذا قلنا في الدعوى إذا أجاب بتفي ما ادعى عليه لم يخلف إلا على ما أجاب به ولا يخفيه أن يخلف أنه لا حق له عليه إلا أن يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وقد يجاب عنه بأن قوله ليس مني هو المقصود بالذات والاستبراء وسيلة إليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتب بذكر وسيلته لأنه قد يتخلف عنها اسم بخذف.

قود (سني): (يجب تعرضه) أي مع خليفه المذكور.

(فرغ): لو وطئ أمته واستبرأها ثم أتت بولد ليستة أشهر من العتيق لم يلحقه اه منفي.

قود (سني): (ولو ادعت استيلاءً إلخ) أفهم صحة دعوى الأمة الاستبراء وهو كذلك نهايةً ومثني أي ثم بعد دعواها تطلب منه جواب منه بطريقه ع ش.

قود (سني): (أصل الوطء) أي ودخول مائه المحترمة في قبلها. قود: (لم يلحقه) أي وإن اشبهه بل

قود: (وفيه إشكالٌ أجبت عنه في شرح الإرشاد) عبارته واستشكله في المطلب من حيث إن يمينه لم يوافق دعواه الاستبراء ولذلك قلنا في الدعوى إذا أجاب بتفي ما ادعى به عليه لم يخلف إلا على ما أجاب ولا يخفيه أن يخلف أنه لا حق له عليه إلا أن يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وفارق تفي الولد في النكاح بأن تفي لم يعمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يُشترط التعرض في تفي إلى ذكره واستظهر الزكشي ما قاله وقد يجاب عنه بأن قوله ليس مني هو المقصود بالذات والاستبراء وسيلة إليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتب بذكر وسيلته لأنه قد يتخلف عنها وإنما لم يكن لا حق له على ما إذا ادعى عليه بشيء خاص لأن العام غير الخاص على أن الحق له إطلاقات فلم يتحقق شموله للمدعي فيه المين انتهت عبارته ولما جرت أن يقول في قوله لأن العام غير الخاص لا أثر للمغايرة مع كون هذا العام نصاً في الموم وقد صرحوا بأن التكررة المثبتة بلا نص في الموم كما صرحوا بأن العام يدل على كل فرد مطابقة فلا أثر لهذه المغايرة مع تناول هذا العام للمدعي نصاً ودلالته عليه مطابقة وفي قوله على أن الحق إلخ أن الحق باغتيال تلك الإطلاقات إما من قبيل المتواطئ أو من قبيل المشترك. فإن كان الأول فهو قوله عام بجميع تلك المعاني على وجه الخصوصية إلخ ما تقدم فلا أثر لمجرد أن له إطلاقات وإن كان الثاني فكذلك بناء على ما عليه الشافعي وأنه قوله من صحة استعمال المشترك في معنيته مثلاً وظهوره فيهما عند التجرد عن القرائن قال الجلال المحلي في حذ العام من جميع الجوامع ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته أو حقيقته ومجازيه أو مجازية على الراجح المتقدم من صحة ذلك ويصدق عليه الحد كما يصدق على المشترك المستعمل في أفراد معني واحد لأنه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره اه قائل.

قود في (سني): (ولو ادعت استيلاءً فأنكر أصل الوطء وهناك ولد إلخ) قال في الروض والسيد المنكر للوطء أي الذي ادعته أمته لا بخلف على تفي ولو كان ثم ولد أي لأن الأصل عدم الوطء مع كون

هو (على الصحيح) إذ لا ولاية لها على الولد حتى تثوب عنه في الدعوى ولم يسبق منه إقرار بما يقتضي اللُحوق وبه فارق خليفه فيما مر لإقراره ثم بالوطء أما إذا لم يكن ثم ولد فلا يحلف جزماً كما قاله لكن قال ابن الرفعة لكن ينبغي خليفه جزماً إذا عُرِضَتْ على البيع لأن دعواها حينئذ تنصرف إلى حرثتها لا إلى ولدها ويُزاد بمنع قوله لا إلى الخ بل الانصراف يتمحض له إذ لا سبب للحرثية غيره وأيضاً هو حاضرٌ والحرثية مُتَنَظَرَةٌ والانصراف للحاضر أقوى فتعين. (ولو قال من) أتت موطوءته بولد (وطفت) ها (وعزلت) عنها (لحقه) الولد (في الأصح) لأن الماء قد يُسبَق من غير إحساس به.

وإن ألحقه به القائف لا ينفاء سببه اهـ ش. قود: (إذ لا ولاية الخ) عبارة المُعْنَى لِمُوافَقَتِهِ لِلأَصْل من عدم الوطء وكان الولد منفياً عنه اهـ. قود: (ولم يسبق) إلى قوله: (قال ابن الرفعة) في المُعْنَى. قود: (فلا يحلف) مُتَمَدِّد اهـ ش. قود: (ويزاد بمنع الخ) لا يخفى ما فيه وقوله إذ لا سبب للحرثية الخ فيه أنه قد لا يقصد إلا المطلوب لا سببه وقوله والحرثية مُتَنَظَرَةٌ قد يقال مراد ابن الرفعة بحرثتها حق حرثتها وهو حاضر لا مُتَنَظَرٌ اهـ سم. قود: (سني: (لحقه في الأصح).

(عامة): لو اشترى زوجته وأتت بولد يُمكن كونه من النكاح والمِلْك بآن ولَدَتْه لِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ مِنَ الْوَطْءِ بَعْدَ الشَّرَاءِ وَأَقَلُّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنَ الشَّرَاءِ لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدٍ إِلَّا إِنْ أَقْرَبَ وَطْءُ بَعْدَ الْمِلْكِ بغيرِ دَعْوَى اسْتِبْرَاءٍ يُمكنُ حَدُوثُ الْوَلَدِ بَعْدَهُ بآن لَمْ يَدَّعِهِ أَوْ ادَّعَاهُ وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْاسْتِبْرَاءِ فَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ وَلَوْ زَوْجٌ أَمَتُهُ فَطَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَأَقْرَبَ السَّيِّدُ وَطْئَهَا فَوَلَدَتْ وَلَدًا لِرَءَيْسٍ يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ مِنْهَا لِحَقِّ السَّيِّدِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ اهـ مُعْنَى.



التسبب حقاً لها قال في شرحه وظاهره أنه لا بُدَّ من خليفه إن ادَّعَتْ أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ لِأَنَّ لَهَا فِيهَا حَقًّا وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُهُ تَبَعًا لِصَرِيحِ كَلَامِ أَصْلِهِ خِلَافَهُ تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْبُلْغِيَّةُ وَقَالَ إِنَّ مَا فِي الرِّوَايَةِ وَأَصْلُهَا لَا يُعْرِفُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ اهـ. قود: (ويزاد بمنع الخ) لا يخفى ما فيه. قود: (إذ لا سبب للحرثية هير) فيه أنه قد لا يقصد إلا المطلوب لا سببه. قود: (والحرثية مُتَنَظَرَةٌ) قد يقال مراد ابن الرفعة بحرثتها حق حرثتها وهو حاضر لا مُتَنَظَرٌ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الرِّضَاعِ

هو بفتح أوله وكسره وقد تُبدِّل ضاؤه تاءً لُغةً اسمُ لَحْصُ الثدي وشُرْبُ لبنِه وشرعاً اسمُ لِحْصُولِ لبنِ امرأةٍ أو ما حَصَلَ منه في جَوْفِ طِفْلٍ بِشُرُوطِ تَأْتِي وهي مع ما يَتَفَرَّعُ عليها المقصودُ بالبابِ وأما مُطْلَقُ التحريمِ به فقد مرَّ في بابِ ما يَحْرُمُ مِنَ التَّكَاحِ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاجْتِمَاعُ الْأُمَّةِ وَسَبَبُ تَحْرِيمِهِ أَنَّ اللَّبْنَ جِزْءُ الْمُرْضِعةِ وقد صار من أَجْزَاءِ الرُّضِيعِ فَأَشْبَهَ مِنْهَا فِي التَّنَسُّبِ وَلِقْصُورِهِ عَنْهُ لَمْ يَبْهَيْتْ لَهُ مِنْ أَحْكَايِهِ سِوَى الْمَحْرَمِيةِ دُونَ نَحْوِ إِرْثٍ وَعَتَقٍ وَسُقُوطِ قَوْدٍ وَرَدِّ شَهَادَةٍ وَفِي وَجْهِ ذِكْرِ هُنَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ الْأَنْسَبُ بِهِ ذِكْرُهُ عَقِبَ مَا يَحْرُمُ مِنَ التَّكَاحِ غُمُوضٌ وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ إِنَّ الرِّضَاعَ وَالْعِدَّةَ بَيْنَهُمَا تَشَابُهُ فِي تَحْرِيمِ التَّكَاحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الرِّضَاعِ)

• فَوَدَّ: (هو بفتح أوله) إلى قوله: (وفي وجهه ما ذكره) في الْمُغْنِي لَا قَوْلَهُ: (وقد تُبدِّل ضاؤه تاءً) وإلى (التَّشْبِيهِ الْأَوَّلِ) فِي النِّهَايَةِ بِلَا مُخَالَفَةٍ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ سَأَلْتُهُ عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (بفتح أوله وكسره) وقد يُقَالُ الرِّضَاعَةُ بِإِثْبَاتِ التَّاءِ فِيهِمَا مُغْنِي وَشَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (وقد تُبدِّل الخ) ظَاهِرُهُ عَلَى اللَّفْظَيْنِ اهـ ش. • فَوَدَّ: (لُغةً اسمُ لَحْصِ الثدي الخ) هو أَخْصَرُ مِنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يَشْمَلُ مَا إِذَا حَلَبَ اللَّبَنَ فِي إِنَاءٍ وَسَقَى لِلْوَلَدِ أَوْ تَنَاوَلَهُ مَا حَصَلَ مِنْهُ كَالْجَبْنِ وَأَعْمُ مِنْهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَشْمَلُ الرِّضَاعَ مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ فَوْقَ حَوْلَتَيْنِ اهـ بُجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (وشُرْبُ لبنِه) أَي مَعَ شُرْبِهِ اهـ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (أو ما حَصَلَ مِنْهُ) كَالزُّبْدِ وَالْجَبْنِ اهـ ش. • فَوَدَّ: (في جَوْفِ طِفْلٍ) أَي لِمَعِدَتِهِ أَوْ دِمَاغِهِ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ. • فَوَدَّ: (وهي) أَي الشُّرُوطُ اهـ ش. • فَوَدَّ: (المَقْصُودُ الخ) خَبَّرَ وَهِيَ. • فَوَدَّ: (به) أَي الرِّضَاعِ. • فَوَدَّ: (فيه) أَي تَحْرِيمِ الرِّضَاعِ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَاجْتِمَاعُ الْأُمَّةِ) أَي عَلَى أَصْلِ التَّحْرِيمِ بِهِ وَالْأَقْفَى تَفَاصِيلُهُ خِلَافَ بَيْنَهُم اهـ ش. • فَوَدَّ: (فَأَشْبَهَ مِنْهَا) أَي وَلَمَّا كَانَ حُصُولُهُ بِسَبَبِ الْوَلَدِ الْمُتَعَقِّدِ مِنْ مَنِهَا وَمَنْ فِي الْفَخْلِ سَرَى إِلَى الْفَخْلِ وَأَصُولِهِ وَخَوَاشِيهِ كَمَا يَأْتِي وَنَزَلَ مَنَزِلَةً مِنْهُ فِي التَّنَسُّبِ أَيْضًا. اهـ ش. • فَوَدَّ: (وَلِقْصُورِهِ) أَي اللَّبَنِ عَنْهُ أَي الْمَنِيِّ وَقَوْلُهُ دُونَ نَحْوِ إِرْثٍ أَي كَسُقُوطِ حَدٍّ وَوُجُوبِ نَقْفَةٍ وَعَدَمِ حَبْسِ الْوَالِدِ لِذَيْنِ الْوَلَدِ اهـ ش. • فَوَدَّ: (وفي وجهه ذكره) خَبَّرَ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ غُمُوضٌ. • فَوَدَّ: (هنا) أَي عَقِبَ الْعِدَّةِ. • فَوَدَّ: (غُمُوضٌ) أَي خَفَاءُ اهـ ش. • فَوَدَّ: (فيه) أَي وَجْهَ ذِكْرِهِ هُنَا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الرِّضَاعِ)

فجعل عقيبها لا عقيب تلك لأن ذلك لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الأنساب بمحلّه من ذكر شروط التحريم. وأركانه رضيع ولبن ومريض (إنما يثبت) الرضاع المحرم (بلبن امرأة) لا رجل لأن لبنه لا يصلح للغذاء نعم، يكره له ولغيره نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه ولا تخفى إلا إن بان أنى ولا بهيمة فيما لو ارتضعت منها ذكر وأنثى لأنه لا يصلح لإغذاء الولد صلاحية لبن آدمية ولأن الأخوة لا تثبت بدون الأمومة أو الأبوة وإن أمكن ثبوت الأمومة دون الأبوة وعكسه كما يأتي آدمية كما عجز به الشافعي رحمه الله فلا يثبت بلبن جنية لأنه تلو النسب لخبر «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» والله تعالى قطع النسب بين الجن والإنس قاله

• قوله: (لأن ذلك) أي باب ما يحرم من النكاح. • قوله: (لم يذكر فيه إلا الذوات إلخ) فيه أن الذوات المحرمة إنما ذكرت هناك باعتبار تحريمها المتوقف على تلك الشروط فلذلك تلك الشروط هناك غاية المناسبة وأنسية ذكر الذوات المحرمة هناك لا تعارض مناسبة ذكر تلك الشروط هناك أيضا اسم. • قوله: (وأركانه) إلى (التبني الأول) في المغني إلا قوله: (لأنه لا يصلح) إلى (لأن الأخوة) وقوله: (أو الأبوة) إلى (آدمية) وقوله: (وقضيت) إلى (المتن) وقوله: (نعم) إلى (المتن). • قوله: (بلبن امرأة).

(فائدة): الواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا أرضعن فليحفظن ذلك ويشهرنه ويكتبنه احتياطاً كذا أفاده الكمال بن الهمام الحنفى في شرح الهداية اهـ سيّد عمر. • قوله: (ولغيره) أي ولأصوله وخواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى أصول وفروع وخواشي المرضعة وذو اللبن سم على حجاج ع. • قوله: (إلا إن بان أنثى) قلوا مات قبله لم يثبت التحريم فللمريض نكاح أم الخنثى ونحوها كما نقله الأثرع عن المتولي مغني وشيخنا. • قوله: (وإن أمكن ثبوت الأمومة) أي كما لو أرضعت البكر طفلاً. • وقوله: (وعكسه كما يأتي) أي في قول المصنف: (ولو كان لرجل خمس مستزادات إلخ) اهـ ع. • قوله: (آدمية) نفث امرأة. • قوله: (فلا يثبت بلبن جنية) وفقاً للمغني وشيخ الإسلام وخلافاً للنهاية كما يأتي. • قوله: (لأنه) أي الرضاع تلو النسب بغير فسكون أي قرعته. • قوله: (والله تعالى قطع النسب بين الجن والإنس) أي بقوله تعالى ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [فصل: ٧٢] اهـ عناية.

• قوله: (لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الأنساب بمحلّه) فيه بحث لأن الذوات المحرمة لم تذكر فيه إلا باعتبار تحريمها المتوقف على تلك الشروط هناك غاية المناسبة أو إنسية ذكر الذوات المحرمة لا تعارض مناسبة ذكر الشروط أيضا وكان الأوجه حذف هذا التقيضي فله لا عقيب تلك والإقتصار على ما قبله لأنه وجه مناسبة لذكره هنا وإن وجدت مناسبة أخرى لذكره هناك ولو أتم من هذه المناسبة. • قوله: (نعم يكره له ولغيره) هل وأصوله وخواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى أصول وفروع وخواشي المرضعة ذي اللبن.

الزَّرْكَشِيُّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ حُرْمَةِ تَنَاكُحِهِمَا أَمَّا عَلَى مَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنْ جِلِّهِ
فِيحُرْمٌ وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ (حَيْثُ) حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَا مِنْ حَزْكَتِهَا حَزْكَهُ مَذْبُوحٌ وَلَا مَبْنِيَّةٌ خِلَافًا لِلْأُجْمَةِ
الثَّلَاثَةِ كَمَا لَا تَبْتُ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ بِوُطْئِهَا وَلَآئِنْ مُتَّفَقٌ مِنْ جُحْتِ مُتَّفَكَةٍ عَنِ الْجِلِّ وَالْحُرْمَةِ
كَالْبَهِيمَةِ وَبِهِ انْدَفَعَ قَوْلُهُمُ اللَّبَنُ لَا يَمُوتُ فَلَا عِبْرَةَ بِظَرْفِهِ كَلْبَنٍ حَيْثُ فِي سِقَاءٍ نَجَسٍ نَعَمْ، يُكْرَهُ
كِرَاهَةً شَدِيدَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِ (هَلَفْتُ تِسْعَ مِائِينَ) قَمَرِيَّةٌ تَقْرِيئًا بِالْمَعْنَى السَّابِقِ

• فَوَدَّ: (حَلَّى الْأَصَحِّ) مِنْ حُرْمَةِ تَنَاكُحِهِمَا وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا عَلَى مَا عَلَيْهِ جَمْعٌ
مِنْ جِلِّهِ) وَهُوَ الْأَوَجُّهُ أَمَّ نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (فَيُخْرَمُ) وَعَلَيْهِ تَغْيِيرُ الشَّافِعِيِّ بِالْأَدَمِيَّةِ لَمْ يُرَدْ بِهِ الْإِحْتِرَازُ عَنِ
الْجُحْتِ بَلْ هُوَ لِئَذَرَةِ الْإِزْتِمَاعِ مِنْهَا أَمَّ شِ وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ) أَيِ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ
فِي الْبِنَاءِ. • فَوَدَّ: (لَا مِنْ حَزْكَتِهَا حُرْمَةٌ مَذْبُوحٌ) قَضِيَّةٌ إِبْلَاقِيَّةٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي وَصُولِهَا إِلَى ذَلِكَ الْحَدِّ بَيْنَ
كَوْنِهِ بِجَنَابَةٍ أَوْ بِدُونِهَا وَالْمُوَافِقُ لِمَا فِي الْجَنَابَاتِ اخْتِصَاصٌ ذَلِكَ بِالْأَوَّلِ لَكِنَّ قَضِيَّةً مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ
رَضِيْعٍ حَيْثُ مِنْ قَوْلِهِ لَا نِيْضَاقُ التَّغْذِيَةِ أَمَّ أَنَّ الْمَذْرُوكَ هُنَا غَيْرُهُ ثُمَّ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ أَمَّ شِ وَقَوْلُهُ
لَكِنَّ قَضِيَّةً مَا يَأْتِي الْخِ قَدْ يُنْعَى بِأَنَّ مَا يَأْتِي فِي الرَضِيْعِ وَمَا هُنَا فِي الرَضِيْعَةِ عِبَارَةٌ شَبِيحَتَا وَلَا بَلْبَنٍ مَنْ
انْتَهَتْ إِلَى حَزْكَهُ مَذْبُوحٌ بِجَرَاوِحِ لَأَنَّهُمَا كَالْمَبْنِيَّةِ بِخِلَافِ مَنْ انْتَهَتْ إِلَى حَزْكَهُ مَذْبُوحٌ بِمَرَضٍ فَإِنَّهُ يَبْتُ
الرَضَاعُ بَلْبِنِهَا أَمَّ وَكَذَا فِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَرَسْمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ. • فَوَدَّ: (مُتَّفَكَةٌ عَنْ الْجِلِّ الْخِ) أَيِ لَا
يَتَمَلَّقُ بِهَا إِبَاحَةً شَيْءٍ لَهَا وَلَا تَحْرِيْمَ شَيْءٍ عَلَيْهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ صَلَاحِيَةِ الْخِطَابِ كَالْبَهِيمَةِ سَمَّ وَعَ شِ .
• فَوَدَّ: (كَلْبَنٍ حَيْثُ) أَيِ امْرَأَةٍ حَيْثُ. • فَوَدَّ: (فِي سِقَاءٍ نَجَسٍ) أَيِ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ الْآدَمِيِّ بِالْمَوْتِ
مُغْنِيٍّ وَسَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ يُكْرَهُ كِرَاهَةً الْخِ) أَيِ نِكَاحُ نَحْوِ قَرْعٍ مَنْ تَحْرُمُ مُنَاكَحَتُهَا بِتَغْيِيرِ الرَضَاعِ
مِنْهَا حَيْثُ .

(قَرْعٌ): لَوْ خَرَجَ اللَّبَنُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ أَوْ مِنْ تَذِي زَائِدٍ فَقِيَاسُ تَفْصِيلِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ
لَوْ خَرَجَ مُسْتَحْكَمًا بِأَنَّ لَمْ يَحِلَّ خُرُوجُهُ عَلَى مَرَضٍ حُرْمٌ وَالْأَوَّلُ فَلَا وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ انْخَرَقَ ثَلَاثُهَا
وَخَرَجَ مِنَ اللَّبَنِ فَلَا يَقَالُ فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ بَلِ الْأَقْرَبُ التَّحْرِيْمُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ انْكَسَرَ صُلْبُهُ فَخَرَجَ مِنْهُ
حَيْثُ قَالُوا بِوُجُوبِ الْفُسْلِ فِيهِ وَمِثْلُهُ فِي التَّحْرِيْمِ مَا لَوْ اسْتَوْصِلَ ثَلَاثُهَا وَخَرَجَ اللَّبَنُ مِنْ أَصْلِهِ أَمَّ شِ .
• فَوَدَّ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ . . . الْخِ) وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَفْضَرُ نَقْصُهَا عَنِ التَّسْعِ بِمَا لَا يَسَعُ حَيْضًا وَطَهْرًا عَ شِ أَيِ
بِأَنَّ يَكُونَ أَقَلُّ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ يَوْمًا شَبِيحَتَا .

(قَرْعٌ): لَوْ خَرَجَ اللَّبَنُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ فَهَلْ يُؤْتَرُ مُطْلَقًا أَوْ فِيهِ نَحْوُ تَفْصِيلِ الْفُسْلِ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ
مِنْ ذَلِكَ فِيهِ تَنْظَرُ وَلَعَلَّ الْقِيَاسَ الثَّانِي وَكَذَا لَوْ خَرَجَ مِنْ تَذِي زَائِدٍ فَهَلْ يُؤْتَرُ مُطْلَقًا أَوْ يُفْصَلُ فِيهِ .
• فَوَدَّ: (أَمَّا عَلَى مَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنْ جِلِّهِ) وَهُوَ الْأَوَجُّهُ شَرْحٌ م . • فَوَدَّ: (مُتَّفَكَةٌ عَنْ الْجِلِّ وَالْحُرْمَةِ) كَانَ
الرُّادُّ عَنْ الْجِلِّ لَهَا وَالْحُرْمَةُ عَلَيْهَا أَيِ لَا يَتَمَلَّقُ بِهَا جِلٌّ شَيْءٍ وَلَا حُرْمَتُهُ لِخُرُوجِهَا عَنْ صَلَاحِيَةِ
الْخِطَابِ كَالْبَهِيمَةِ .

في الحيض ولو بكرًا خَلِيقَةً دون مَنْ لم تَبْلُغْ ذلك لأنها لا تَحْتَمِلُ الولادةَ وَاللَّبَنُ الْمُحَرَّمُ فرغها.
(ولو حَلَبَتْ) لَبَنُهَا الْمُحَرَّمُ وهو الخَافِيسُ أو خَمْسُ دُقَعَاتٍ أو حَلَبَهُ غَيْرُهَا أو نَزَلَ مِنْهَا بِلَا حَلَبٍ
نَمَ مَاتَتْ (فَأَوْجَرَ) طِفْلٌ مَرَّةً فِي الْأَوَّلَى وَخَمْسَ مَرَّاتٍ فِي الثَّانِيَةِ (بَعْدَ مَوْتِهَا حَرُمَ) بِالتَّشْدِيدِ هُنَا
وَفِيمَا بَعْدُ (فِي الْأَصَحِّ) لَا تَفْصَالُهُ مِنْهَا وَهِيَ غَيْرُ مُتَفَكِّةٍ عَنِ الْجِلِّ وَالْحَرَمَةِ (وَلَوْ جُبِنَ أَوْ نُزِعَ مِنْهُ
زُبْدٌ) وَأَطْعِمَ الطِّفْلَ ذَلِكَ الْجُبْنَ أَوْ الزُّبْدَ أَوْ سَقَاهُ الْمَنْزُوعَ مِنْهُ الزُّبْدَ (حَرُمَ) لِحَصُولِ التَّقْذِي.
(تَبِيَّةٌ) قَضِيَّةٌ هَذَا الصَّنِيعِ الَّذِي تَبَيَّنَتْ فِيهِ غَيْرِي حَيْثُ عُمِمَ فِي الْمَطْفُومِ وَخُصِّصَ الْمَسْقِيُّ بِمَا
نُزِعَ زُبْدُهُ أَنَّ الْمَنْزُوعَ مِنْهُ الْجُبْنَ وَهُوَ الْمُسَمَّى عَلَى السُّنَّةِ الْعَامَّةِ بِالْمُضِلِّ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْمُضِلَّ
الْحَقِيقِيَّ وَهُوَ مَاءُ الْأَقِطِ بَعْدَ غَلْيَانِهِ وَغَضَرِهِ عَلَى أَحَدِ تَفْسِيرَيْهِ فِي الرُّبَا لَا يَحْرُمُ هُنَا وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهُ
انْسَلَخَ عَنْهُ اسْمُ اللَّبَنِ وَصِفَاتُهُ بِالْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِ الْمَنْزُوعِ مِنْهُ الزُّبْدُ لِيَتَقَايَاهُمَا فِيهِ وَعَجِبْتُ أَنَّ
الرَّوْضَةَ وَفُرُوعَهَا وَغَيْرَهُنَّ فِيمَا عَلِمْتُ لَمْ يَتِمَّ وَضُوعُهَا لِلْمَنْزُوعِ مِنْهُ زُبْدٌ وَلَا جُبْنٌ وَلَا يُقَاسُ مَا هُنَا
بِمَا فِي الْفَطْرَةِ وَالرُّبَا لِاخْتِلَافِ الْمُلْحَظِ فِيهِنَّ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. (وَلَوْ خُلِطَ) اللَّبَنُ (بِمَائِهِ) أَوْ

قوله: (دون مَنْ لم تَبْلُغْ ذلك) فَإِنْ انْفَصَلَ مِنْهَا اللَّبَنُ قَبْلَ التَّسْعِ بِمَا يَسَعُ خَيْضًا وَطَهْرًا وَهُوَ بَيْتٌ عَشْرَ
يَوْمًا فَاتَّخَذَ وَلَمْ يُؤْتَرْ أَهْ شَيْخُنَا. قوله: (أو خَمْسُ دُقَعَاتٍ) عَطِفَ عَلَى لَبَنِهَا الْمُحَرَّمِ. قوله: (فِي الْأَوَّلَى)
أَي حَلَبِ الْخَافِيسَةِ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَي حَلَبِ خَمْسِ دُقَعَاتٍ.
قوله: (سَنِي) (وَلَوْ جُبِنَ) أَي أَوْ جُعِلَ مِنْهُ أَقِطٌ أَوْ عَجَنٌ بِهِ ذَقِيقٌ أَهْ مُعْنَى. قوله: (الْجُبْنُ) وَيَثْلُهُ الْقَشِطَةُ
أَهْ شَيْخُنَا. قوله: (أَوْ الزُّبْدُ) أَي أَوْ السَّمْنُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى عِبَارَةٌ سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ مِنْ جُبْنٍ أَوْ غَيْرِهِ
يَشْمَلُ السَّمْنَ وَهُوَ مُتَجَمِّعٌ أَهْ ش. قوله: (قَضِيَّةٌ هَذَا الصَّنِيعِ) أَي قَوْلُهُ: (وَأَطْعِمَ الطِّفْلَ الْخ).
قوله: (وَهُوَ الْمُسَمَّى الْخ) وَيُعْرَفُ عَنْدهُمْ بِالْمِشِّ الْحَمِيرِ أَهْ شَيْخُنَا.
قوله: (لَا يَحْرُمُ هُنَا) مُتَعَمِّدٌ سَمَّ عَ ش وَشَيْخُنَا وَانْظُرْ مَا فَائِدَةُ لَفْظَةِ هُنَا. قوله: (وَلَا جُبْنٌ) أَي وَلَا
الْمَنْزُوعُ مِنْ جُبْنٍ.
قوله: (سَنِي) (بِمَائِهِ) طَاهِرٍ كَمَا أَوْ نَجَسٍ كَخَمْرِ أَهْ مُعْنَى. قوله: (أَوْ جَامِدٍ) إِلَى التَّبِيَّةِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا
قَوْلُهُ: (بِأَن تَحَقَّقَ) إِلَى قَوْلِهِ: (بَقِي) وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ حُكِيَ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَعَدَمُ
فِدْيَةٍ) إِلَى (وَعَدَمِ تَأْثِيرِ الْبُغْضِ) وَقَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ) إِلَى (وَلَوْ اخْتَلَطَ).

قوله: (سَنِي) (وَلَوْ خُلِطَ بِمَائِهِ الْخ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَلَا يَصْرُ فِي التَّحْرِيمِ غَلْبَةُ الرِّيقِ لِقَطْرَةِ اللَّبَنِ
الْمَوْضُوعَةِ فِي النَّمِّ الْحَقَاقِلَ بِالطَّرِيقَاتِ فِي الْمَعْدَةِ أَهْ وَفِي شَرْحِ التَّبِيَّةِ لِابْنِ الْقَتِيبِ وَقَعَتْ قَطْرَةُ لَبَنِ
فِي نَمِّ صَبِيٍّ وَاخْتَلَطَتْ بِرَيْقِهِ ثُمَّ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ فَطَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا يَنْظُرُ إِلَى كَوْنِهِ غَالِيًا أَوْ مَغْلُوبًا كَمَا
ذَكَرْنَاهُ وَالثَّانِي يَحْرُمُ قَطْعًا أَنْتَهَى. وَأَقُولُ يُؤْخَذُ مِنْ تَفْصِيلِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ إِذَا ابْتَلَعَ جَمِيعَ الرِّيقِ الَّذِي
اخْتَلَطَتْ بِهِ الْقَطْرَةُ دُقْعَةً وَاحِدَةً أَثَرٌ وَحَسِبَ رَضْعَةً وَلَا كَلَامٌ أَوْ دُقَعَاتٍ جَاءَ فِيهِ تَفْصِيلُ الْمُصَنِّفِ.

جَامِدٍ (حَرْمٌ إِنْ حَلَبَ) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ الْمَائِعُ بِأَنْ ظَهَرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ وَإِنْ شَرِبَ الْبَعْضَ لِأَنَّهُ الْمُؤَثَّرُ حَيْثُكَ (إِنْ حَلَبَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِأَنْ زَالَ طَعْمُهُ وَلَوْنُهُ وَرِيحُهُ جِسْمًا وَتَقْدِيرًا بِالْأَشَدِّ فِيمَا يَأْتِي وَالْحَالُ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْ خَمْسِ دُفْعَاتٍ كَمَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَأَهُ لَكِنْ حَكَى الرُّوْيَانِيُّ عَنِ النَّصِّ خِلَافَهُ وَأَنَّ الْقَطْرَةَ وَحْدَهَا مُؤَثَّرَةٌ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ مَا وَقَعَتْ فِيهِ (وَشَرِبَ الْكُلَّ) عَلَى خَمْسِ دُفْعَاتٍ أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِيسَةُ (قِيلَ أَوْ الْبَعْضُ حَرْمٌ فِي الْأَهْلِيَّةِ)

• قول (سني: (إِنْ حَلَبَ) أَي اللَّبَنُ. • قوله: (المائِعُ) مَلَأَ قَالَ أَوْ الْجَامِدُ اه سم. • قوله: (بِأَنْ ظَهَرَ لَوْنُهُ) (الْخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِظُهُورِ اللَّبَنِ مَا يَشْمَلُ الْجَسْمَ وَالتَّقْدِيرُ كَمَا فِي الْمِيَاهِ وَيُدَلُّ لَهُ قَوْلُهُ الْآتِي جِسْمًا وَتَقْدِيرًا الْخ وَقَوْلُهُ وَلَوْ زَائِلَتْ الْخ اه ع ش. • قوله: (وَإِنْ شَرِبَ الْبَعْضُ) لَكِنْ بِشَرْطِ كَوْنِ اللَّبَنِ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْ خَمْسِ دُفْعَاتٍ لَوْ انْفَرَدَ مُغْنِي وَرَشِيدِي أَي أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِيسَةُ نَظِيرَ مَا يَأْتِي. • قوله: (لِأَنَّهُ الْمُؤَثَّرُ) (الْخ) إِذَا الْمَخْلُوبُ كَالْمَدَمِّ اه مُغْنِي. • قوله: (حَيْثُكَ) أَي حِينَ إِذَا حَلَبَ.

• قول (سني: (إِنْ حَلَبَ) (الْخ) وَسَكَتَ عَنْ اسْتِوَاءِ الْأَمْرَيْنِ وَحُكْمُهُ يُؤْخَذُ مِنَ الثَّانِيَةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى اه مُغْنِي. • قوله: (وَالْحَالُ أَنَّهُ) أَي اللَّبَنُ لَوْ انْفَرَدَ عَنِ الْخَلِيطِ. • قوله: (يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْ خَمْسِ دُفْعَاتٍ) أَي أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِيسَةُ رَشِيدِي وَسم. • قوله: (خَمْسِ دُفْعَاتٍ) أَي وَانْفَصَلَ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ وَشَرِبَهُ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ اه ع ش هَذَا عَلَى مُخْتَارِ الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي وَشَبَّحَ الْإِسْلَامَ وَالزِّيَادِي مِنْ اخْتِيَارِ تَعْدَادِ انْفِصَالِ اللَّبَنِ مُطْلَقًا سِوَاءِ اخْتِلَاطٍ بغيره أَمْ لَا خِلَافًا لِمَا يَأْتِي فِي التَّشْبِيهِ. • قوله: (كَمَا نَقَلَاهُ) أَي: عَنْ السَّرَخْسِيِّ اه مُغْنِي. • قوله: (وَأَنَّ الْقَطْرَةَ) (الْخ) عَطَفَ تَفْسِيرَ عَلَى خِلَافِهِ جِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْقَطْرَةَ وَحْدَهَا الْخ وَجُعِلَ أَنْ اخْتِلَاطُ اللَّبَنِ بغيره لَيْسَ كَانْفِرَادِهِ فَلَا يُغْتَبَرُ فِي انْفِصَالِهِ عَدَدٌ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ اه وَلَعَلَّهُ ارَادَ بِالْبَعْضِ الشَّارِحُ. • قوله: (إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ) أَي إِلَى جَوْفِ الطِّفْلِ. • قوله: (مَا وَقَعَتْ) فَاعِلٌ وَصَلَ وَلَمْ يَبْرُزِ الضَّمِيرُ فِي الصَّلَةِ مَعَ جَرَّيْنِهَا عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ عَلَيْهِ اخْتِيَارُ الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِهِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبَنِ كَمَا هُنَا. • قوله: (عَلَى خَمْسِ دُفْعَاتٍ) (الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا إِذَا شَرِبَ مِنَ الْمُخْتَلِطِ خَمْسَ دُفْعَاتٍ وَكَانَ حَلَبَ فِي خَمْسِ آتِيَةٍ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ دُفْعَةً بَعْدَ أَنْ سَقَى اللَّبَنُ الصَّرْفَ أَرَبًا اه وَيُؤَوِّفُهُ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الثَّاهِيَةِ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ اه. • قوله: (أَوْ كَانَ هُوَ) أَي الْمَخْلُوطُ الْخَامِيسَةُ قَضِيَّةٌ هَذَا الصَّنِيعُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُوَ الْخَامِيسَةُ لَا يَكْفِي شَرْبُ الْبَعْضِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ جِدًّا لَأَنَّهُ إِذَا

• قوله: (المائِعُ) مَلَأَ قَالَ أَوْ الْجَامِدُ. • قوله: (وَالْحَالُ) (الْخ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِيسَةُ إِنَّهُ لَوْ لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ إِلَّا دُفْعَةً وَشَرِبَ الْكُلَّ وَكَانَ هُوَ الْخَامِيسَةُ لَمْ يَكْفِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مَنَعًا وَاضِحًا فَتَأَمَّلْهُ. • قوله: (أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِيسَةُ) قَضِيَّةٌ هَذَا الصَّنِيعُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُوَ الْخَامِيسَةُ لَا يَكْفِي شَرْبُ الْبَعْضِ وَإِنْ كَانَ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْخَامِيسَةُ بِأَنْ احْتِيجَ لِشَرْبِ الْخَمْسِ لَكَانَ شَرْبُ ذَلِكَ الْبَعْضِ وَاحِدَةً مِنْ خَمْسٍ إِذَا شَرِبَ الْكُلَّ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ جِدًّا لَأَنَّهُ إِذَا اغْتَدَّ بِشَرْبِ ذَلِكَ الْبَعْضِ وَاحِدَةً مِنْ خَمْسٍ مُحَرَّمَةٌ فَلْيَجِبْ أَنْ تَعْتَدَّ بِهِ خَامِيسَةً لِأَرْبَعِ قَبْلِ مِنَ الْخَالِصِ فَتَأَمَّلْهُ.

لأن اللبن في شرب الكل وصل لجوفه بقيتا فحصل التغذي المقصود وبه فارق عدم تأثير نجاسة أستهلكت في ماء كثير لانقفاء استقدارها جيتيذ وعدم حد يحرم أستهلكت في غيرها لانقفاء الشدة المطرية وعدم فدية بطعام فيه طيب أستهلك لزوال الطلبي وعدم تأثير البعض هنا لعدم تحقق وصول اللبن للجوف ومن ثم لو تحققه بأن تحقق انقشاره فيما شربه أو بقي أقل من قدر اللبن حرم ولو زالت اللبن المخالط لغيره أو صافه

اغتند بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب أن يعتد به خامسة لأربع قبل من الخالص فتأمل اه سم . ه فود: (لأن اللبن في شرب الكل إلخ) قد يقال إن وصول اللبن بمجرده ليس كافيا في التحريم بل لا بد من وصول خصوص اللبن في خمس دفعات فإن قيل اللبن باخلطه صار في كل جزء من أجزاء المائع جزءا منه قلنا فحيث يتثبت الحزمة بشرب البعض إذا شربه في خمس دفعات أي والصورة أن اللبن يتأتى منه في نفسه خمس دفعات كما علم مما مر اه رشيدى . ه فود: (وبه) أي بالتحليل المذكور . ه فود: (وعدم حد إلخ) وقوله وعدم فدية إلخ كل منهما بالنصب عطفا على عدم تأثير إلخ اه سم . ه فود: (وعدم تأثير البعض) مبتدأ خبره قوله لعدم تحقق إلخ . ه فود: (أو بقي أقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضي تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلط بعض الخمس عنه لانهصاره في غيرها مما شرب أو مما بقي أيضا إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتأمل سم وقوله لانهصاره في غيرها إلخ هذا الاحتمال بعيد جدا أو ممتنع إذ الغرض تحقق اختلاط أجزائه بجميع أجزاء الخليط نعم قولهم إن بقي أقل من قدر اللبن يتبني أن يقيد بما إذا كان القدر المحقق استعماله منه يتأتى من خمس دفعات أخذًا مما تقدم وكأنهم لم يتعرضوا له لوضوحه وتبادره إلى الفهم سيما مع قرب التكلم على هذا الشرط في بيان أصل المسألة اه سيده عمر . (أقول): وقوله إذ الغرض إلخ مع كونه خلاف مقتضى قاعدة العطف بأو يقتضي أن لا فرق بين شرب الكل وشرب البعض وأن حكمهما واحد كما مر عن الرشيدى وأما قول ع ش بغد ذكر كلام سم أقول ويأتي مثله فيما لو شرب جميع المخلوط به في خمس دفعات لجواز أن يكون بعضها خالبا منه اه إن أراد به الإغتراض عليه يذفع بأن هذا الإشكال وارد على كلامهم أيضا كما مر عن الرشيدى بل فيما قدّمنا عن سم على قول الشارح أو كان هو الخامسة إشارة إليه . ه فود: (أقل من قدر اللبن) لا يخفى أن التحقق يحصل وإن بقي من المخلوط قدر اللبن فأكثر لأن الباقي بعضه من اللبن وبعضه من الخليط قطعًا فهذا البعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعًا اه رشيدى . ه فود: (ولو زالت اللبن إلخ) أي فارقت اللبن اه ع ش . ه فود: (أو صافه) هو بالرفع فاعل (زائلت) اه سم أي و(اللبن) مفعوله .

ه فود: (وعدم حد إلخ) هو بالنصب عطفا على (عدم) من عدم تأثير إلخ وكذلك قوله وعدم فدية . ه فود: (أو بقي أقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضي تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلط بعض الخمس عنه لانهصاره في غيرها مما شربه أو مما بقي أيضا إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتأمل . ه فود: (أو صافه) هو بالرفع فاعل زائلت .

أُعْتَبِرَ بِمَا لَهُ لَوْنٌ قَوِيٌّ يَسْتَوِي عَلَى الْخَلِيطِ كَمَا قَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ وَيُظْهِرُ اعْتِبَارَ أَقْوَى مَا يُنَاسِبُ لَوْنُ اللَّبَنِ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ فِي التَّغْيِيرِ التَّغْيِيرِي بِالْأَشَدِّ فَأَقْبَضَاهُمْ هُنَا عَلَى اللَّوْنِ كَأَنَّهُ مِثَالٌ وَلَوْ اخْتَلَطَ لَبَنُ امْرَأَتَيْنِ ثَبَّتَتْ أُمُومَةٌ غَالِبَةُ اللَّبَنِ وَكَذَا مَقْلُوبَتُهُ بِالْشَّرْطِ السَّابِقِ.

(تَنْبِيْهٌ) صَرِيحٌ قَوْلُهُمْ هُنَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسُ دُقْعَاتٍ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اللَّبَنُ قَدْرًا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْقَى مِنْهُ خَمْسُ دُقْعَاتٍ لَوْ انْفَرَدَ عَنِ الْخَلِيطِ أَنْ مَسْأَلَةَ الْخَلِيطِ لَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّبَنِ فِيهَا تَقْدُّرُ انْفِصَالِهِ بَلْ لَوْ انْفَصَلَ دُقْعَةً وَأُمَكِّنُ أَنْ يُسْقَى مِنْهُ خَمْسُ لَوْ انْفَرَدَ عَنِ الْخَلِيطِ حَزْمٌ وَوَجْهٌ صَرَّاحُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَرَضُ أَنَّهُ انْفَصَلَ خَمْسُ دُقْعَاتٍ بِالْفِعْلِ لَمْ يَتَأْتِ الْخِلَافُ فِي اشْتِرَاطِ الْإِمْكَانِ الْمَذْكُورِ فَتَقَعَيْنِ أَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ انْفَصَلَ دُقْعَةً وَاجِدَةً وَجَمِيعُهَا فَقِيلَ بِكَفْيِ مُطْلَقًا وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ الْإِمْكَانِ وَعَلَيْهِ فَيُتَافَاهُ قَوْلُهُمْ الْآتِي وَلَوْ خَلَبَ مِنْهَا دُقْعَةً وَأَوْجَزَهُ خَمْسًا إلخ إِذْ صَرَّيْحُهُ أَنَّهُ إِذَا انْفَصَلَ فِي مَسْأَلَةِ الْخَلِيطِ دُقْعَةً

• فَوَدَّ: (اخْتِيارٌ) أَيِ قَدَرِ اللَّبَنِ اهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِمَا لَهُ لَوْنٌ قَوِيٌّ إلخ) اخْتِيارٌ مَا دُكِّرَ إِنَّمَا تَظْهَرُ فَايْدَتُهُ مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ فَلَا لِأَنَّ الْغَالِبَ يَحْرُمُ قَطْعًا وَالْمَقْلُوبُ فِي الْأَظْهَرِ اِهْ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ ثُمَّ مَرْجُوحَةٌ اِهْ سَيِّدُ عَمَرَةَ الزُّشَيْدِي قَدْ يُقَالُ لَمْ يَمُرَّ أَوَّلُ الطَّهَارِ اخْتِيارٌ مَا يُنَاسِبُ التَّجَاسُّةَ بَلِ الَّذِي مَرَّ إِنَّمَا هُوَ اخْتِيارٌ أَشَدُّ مَا يُخَالِفُ الْمَاءَ فِي صِفَاتِهِ سِوَاةِ نَاسَبِ التَّجَاسُّةِ أَمْ لَا بِدَلِيلٍ تَمَثِيلُهُمْ بِلَوْنِ الْجَبْرِ مَثَلًا فَلْيُرَاجِعْ اِهْ. • فَوَدَّ: (بِالشَّرْطِ السَّابِقِ) وَهُوَ إِمْكَانٌ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسُ دُقْعَاتٍ ثُمَّ شَرْبُ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضُ بِشَرْطِ تَحَقُّقِ وَصُولِ اللَّبَنِ لِلْجَوْفِ بِتَحَقُّقِ الْإِتِّشَارِ أَوْ بَقَاءِ أَقْلٍ مِنْ قَدْرِ اللَّبَنِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْمُخْتَلِطِ بِغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (يُمَكِّنُ إلخ) مَقُولُ الْقَوْلِ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ يُشْتَرَطُ إلخ) بَيَانٌ لِمَا. • فَوَدَّ: (خَمْسُ إلخ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يَسْقِي اِهْ سَيِّدُ عَمَرَةَ. • فَوَدَّ: (إِنْ مَسْأَلَةُ الْخَلِيطِ إلخ) خَبَرٌ قَوْلُهُ صَرِيحٌ قَوْلُهُمْ اِهْ س. • فَوَدَّ: (حَزْمٌ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالزُّيَادِي. • فَوَدَّ: (لَوْ كَانَ الْفَرَضُ إلخ) يُمَكِّنُ مَنَعَ هَذِهِ الْمَلَاذِمَةَ بِأَنْ يُمَكِّنَ أَنْ يَتَفَصَّلَ فِي خَمْسِ دُقْعَاتٍ ثُمَّ يَتَلَفُّ مِنْ كُلِّ دُقْعَةٍ مُعْظَمُهَا بِحَيْثُ يَكُونُ الْبَاقِي مِنْهَا لَا يُمَكِّنُ وَصُولُهُ لِلْجَوْفِ وَخَذَهُ لِحَقَارَتِهِ جِدًّا وَيُمَكِّنُ وَصُولَ مَجْمُوعِ الْبَاقِي مِنَ الْخَمْسِ وَفِي هَذَا يَتَأْتِي الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فَلْيَتَأَمَّلْ اِهْ س. • (أَقُولُ): جِبَارَةُ الْمُعْنَى الْمَارَّةِ آيَةً كَالصَّرِيحَةِ فِي أَنَّ الْفَرَضَ مَا دُكِّرَ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْأَصَحُّ. • فَوَدَّ: (الْآتِي) أَيِ فِي الْمَتَنِ عَنْ قَرِيبٍ.

• فَوَدَّ: (إِنْ مَسْأَلَةُ الْخَلِيطِ إلخ) هُوَ خَبَرٌ قَوْلُهُ صَرِيحٌ. • فَوَدَّ: (لَوْ كَانَ الْفَرَضُ إلخ) يُمَكِّنُ مَنَعَ هَذِهِ الْمَلَاذِمَةَ بِأَنْ يُمَكِّنَ أَنْ يَتَفَصَّلَ فِي خَمْسِ دُقْعَاتٍ ثُمَّ يَتَلَفُّ مِنْ كُلِّ دُقْعَةٍ مُعْظَمُهَا بِحَيْثُ يَكُونُ الْبَاقِي مِنْهَا لَا يُمَكِّنُ وَصُولُهُ لِلْجَوْفِ وَخَذَهُ لِحَقَارَتِهِ جِدًّا وَيُمَكِّنُ وَصُولَ مَجْمُوعِ الْبَاقِي مِنَ الْخَمْسِ وَفِي هَذَا يَتَأْتِي الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَهُوَ مَرَّةٌ أَمْكَنَ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسٌ أَمْ لَا وَحَيْثُذِ قَامَا أَنْ يُقَالَ اشْتِرَاطُ إِمْكَانِ الْخَمْسِ وَالْإِكْتِفَاءُ بِهِنِ مَعَ اتِّحَادِ الْإِنْفِصَالِ طَرِيقَةٌ مُخَالَفَةٌ لِلْمَذْهَبِ الْآتِي لَهُمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّعَدُّدِ فِي الطَّرْفَيْنِ الْإِنْفِصَالُ وَالْإِجَارُ وَسَكَنَّا عَلَيْهَا هُنَا لِلْعِلْمِ بِضَعْفِهَا مِمَّا سَيَذْكُرُ أَنَّهُ كَالْأَصْحَابِ وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا لَتَطَابُقِ مُخْتَصَرِي الرُّوضَةِ وَسَائِرِ مَنْ تَعَدَّهَا فِيمَا عَلِمْتَ عَلَى مَا فِيهَا فِي الْمَحَلِّينِ وَأَمَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الصَّرْفَ لَا صَارِفَ عَنْ اعْتِبَارِ التَّعَدُّدِ فِيهِ فِي الطَّرْفَيْنِ الْحَقِيقِيَّيْنِ بِخِلَافِ الْمُخْتَطِطِ بِغَيْرِهِ فَإِنْ اجْتِمَاعَ الْغَيْرِ مَعَهُ أَوْجِبَ لَهُ حُكْمًا آخَرَ هُوَ إِمْكَانُ التَّعَدُّدِ بَعْدَ الْخَلْطِ لِإِحَالَةِ الْإِنْفِصَالِ لِأَنَّ طُرُقَ الْخَلْطِ عَلَيْهِ أَلْفَى التَّنَظُّرَ إِلَيْهِ وَأَوْجِبَتْهُ لِلْحَالَةِ الطَّارِئَةِ لِقَوْلِهَا فَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّعَدُّدَ يُعْتَبَرُ فِي الطَّرْفَيْنِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لَكِنْ هَذَا أَكْثَفِي بِإِمْكَانِهِ خَالَهَ الْخَلْطُ؛ لِأَنَّهُ الْأَقْوَى وَتِلْكَ تَقَرُّنَ اعْتِبَارُهُ خَالَهَ الْإِنْفِصَالِ لِأَنَّهُ لَا مُعَارِضَ لَهُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ مُهِمٌّ. (وَيَحْرُمُ إِجَارُ) وَهُوَ صَبُّ اللَّبَنِ فِي الْحَلْقِ قَهْرًا لِحُصُولِ التَّغْذِي بِهِ وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ وَصُولَهُ لِلْمَعِدَةِ وَلَوْ مِنْ جَائِفَةٍ لَا مَسَامَ فَلَوْ تَقَابَاهُ قَبْلَ وَصُولِهَا بِقِيَّتَا لَمْ يَحْرُمَ (وَكَذَا إِسْعَاطُ) بِأَنَّ صَبُّ اللَّبَنِ فِي الْأَنْفِ حَتَّى

فُود: (أَمْكَنَ أَنْ يَأْتِيَ الْخ) أَيِ سَوَاءَ أَمْكَنَ الْخ. فُود: (وَحَيْثُذِ) أَيِ حِينَ الْمُنَافَاةِ قَامَا أَنْ يُقَالَ الْخ أَيِ فِي. دَفْعِ الْمُنَافَاةِ. فُود: (بِهِنِ) الْأَنْسَبُ بِهِ أَيِ الْإِمْكَانِ. فُود: (لَهُمَا) أَيِ لِلشَّيْخَيْنِ. فُود: (أَنَّهُ لَا بُدَّ الْخ) بَيَانٌ لِلْمَذْهَبِ. فُود: (وَسَكَنَّا) أَيِ الشَّيْخَانِ عَلَيْهَا أَيِ الطَّرِيقَةِ الْمُخَالَفَةِ لِلْمَذْهَبِ وَكَذَا ضَمِيرُ يُضَمُّهَا. فُود: (مِمَّا سَيَذْكُرُ أَنَّهُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْعِلْمِ وَضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ لِلشَّيْخَيْنِ. فُود: (عَلَى مَا فِيهَا) أَيِ فِي الرُّوضَةِ. فُود: (وَأَمَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ مِنَ التَّعْسُفِ وَالْوَجْهَ اسْتِثْنَاءُ الْمَسْأَلَتَيْنِ سَمَ عَلَى حَجِّ اِهْ ع ش. فُود: (بِأَنَّ الصَّرْفَ) أَيِ اللَّبَنِ الْخَالِصَ. فُود: (لِإِحَالَةِ الْإِنْفِصَالِ) يَعْنِي لَا التَّعَدُّدَ بِالْفِعْلِ خَالَهَ الْإِنْفِصَالِ. فُود: (إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى حَالِ الْإِنْفِصَالِ. فُود: (وَأَوْجِبَتْهُ) أَيِ التَّنَظُّرُ. فُود: (فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ) أَيِ مَسْأَلَةِ الصَّرْفِ وَمَسْأَلَةِ الْخَلْطِ. فُود: (هَلُمَّ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْخَلْطِ وَقَوْلُهُ أَكْتَفَى بِنَاءَ الْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ وَتِلْكَ أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الصَّرْفِ. فُود: (حَالَةَ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ وَأَمَّا حَالَةُ الْإِجَارِ فَيُعْتَبَرُ التَّعَدُّدُ فِيهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مَعًا. فُود: (فَأَنَّهُ دَقِيقٌ مُهِمٌّ) بَلْ هُوَ فِي غَايَةِ التَّعْسُفِ وَالصَّوَابُ خِلَافُ ذَلِكَ وَلَا إِشْكَالَ لِيُطْلَانِ الْمُلَازِمَةُ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا كُلُّ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ أَيْضًا. سَمَ عَلَى حَجِّ اِهْ ع ش. فُود: (وَهُوَ صَبُّ اللَّبَنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُعْتَبَرُ التَّعَدُّدُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بَقِيَّتَا فِي مَوْضِعَيْنِ) وَقَوْلُهُ: (حَسَنَ التَّرْمِذِي) وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَحَسَنَ التَّرْمِذِي) إِلَى (وَحَبْرٌ مُسْلِمٌ) وَقَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ). فُود: (بَقِيَّتَا) قَيْدٌ لِلرُّصُولِ قَيِّدٌ عَدَمُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ الشُّكِّ كَمَا فِي الْمُنْهَجِ وَغَيْرِهِ وَمَا فِي سَمَ

فُود: (وَأَمَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الصَّرْفَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ مِنَ التَّعْسُفِ وَالْوَجْهَ اسْتِثْنَاءُ الْمَسْأَلَتَيْنِ. فُود: (فَالْحَاصِلُ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ. فُود: (فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ مُهِمٌّ) بَلْ هُوَ فِي غَايَةِ التَّعْسُفِ وَالصَّوَابُ خِلَافُ ذَلِكَ وَلَا إِشْكَالَ لِيُطْلَانِ الْمُلَازِمَةُ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا كُلُّ ذَلِكَ مَا بَيَّنَّاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى. فُود: (بَقِيَّتَا) يُفِيدُ التَّحْرِيمَ عِنْدَ التَّرَدُّدِ وَالْإِحْتِمَالِ.

وَصَلَ لِلدَّمَاعِ (على المذهب) لَذَلِكَ (لا حُفْنَةً فِي الْأَطْهَرِ) لِأَنَّهَا لِإِسْهَالٍ مَا انْقَعَدَ فِي الْأَمْعَاءِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا تَقَدُّ وَمِنْهَا صَبَّهَ فِي نَحْوِ أُذُنٍ أَوْ قَبْلِ. (وشرطه) أَي الرضاع المُحَرَّمُ أَي مَا لَا بُدَّ فِيهِ مِنْهُ فَلَا يُنَافِي عَدَّهُ فِيْمَا مَرُّ رُكْنًا (رَضِيعٌ حَيٌّ) حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً فَلَا أَثَرَ لِوُصُولِهِ لِجَوْفٍ مَنْ حَرَكَتَهُ حَرَكَةً مَذْبُوحٍ وَمَيِّبٌ اتِّفَاقًا لِمُنَافَاةِ التَّقْدِي (لَمْ يَتْلُغْ) فِي ابْتِدَاءِ الْخَاصِيسَةِ (مَسْتَقِيمٌ) بِالْأَهْلَةِ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوَّلَ شَهْرِ فَيُكْمَلُ ثَلَاثِينَ مِنَ الشَّهْرِ الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ فَإِنْ بَلَغَهُمَا يَقِينًا ابْتِدَاءَ الْخَاصِيسَةِ وَيُخَسِّبَانِ مِنْ تَمَامِ انْفِصَالِهِ لَا مِنْ أَثْنَائِهِ وَإِنْ رَضَعَ وَطَالَ زَمَنُ الْانْفِصَالِ

مِنْ أَنَّهُ يُعِيدُ التَّحْرِيمَ عِنْدَ التَّرْدُدِ وَالْإِحْتِمَالِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعَلُّقِهِ بِقَبْلِ وَصُولِهَا. ۞ فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَي لِحُصُولِ التَّقْدِي بِذَلِكَ مُفْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَنَظَرٌ فِيهِ الْحَلْيُ بِأَنَّ التَّقْدِي لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْوُصُولِ لِلْمَعْدَةِ.

۞ فَوَدَّ (سَنِي): (لا حُفْنَةً) وَهِيَ مَا يَدْخُلُ مِنَ الدُّبْرِ أَوْ الْقُبْلِ مِنْ دَوَاءٍ فَلَا يَحْرُمُ. ۞ أَهْ مُفْنِي. ۞ فَوَدَّ: (وَيُفْلَهَا) أَي الْحُفْنَةُ. ۞ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ أُذُنٍ الْخ) أَي حَيْثُ لَمْ يَصِلْ مِنْهُمَا إِلَى الْمَعْدَةِ أَوْ الدَّمَاعِ. ۞ أَهْ ش. ۞ فَوَدَّ: (عَدَّهُ) أَي الرَضِيعَ. ۞ فَوَدَّ: (فِيْمَا مَرُّ) أَي قَبِيلُ قَوْلِ الْمَتْنِ إِنَّمَا يَتَّبَعُ. ۞ فَوَدَّ: (حَرَكَةً مَذْبُوحٍ) فِيهِ مَا قَدَّمَاهُ أَهْ شَ جِبَارَةً شَيْخِنَا لِجِرَاحَةٍ بِخِلَافِهِ لِمَرْضِ أَهْ. ۞ فَوَدَّ: (اتِّفَاقًا) أَي مِنَ الْاِئْتِمَاعِ الْأَرْبَعَةِ وَانْظُرْ مَا فَائِدَةُ تَقْرُصِ ذَلِكَ وَفَنِي تَأْيِيْدُهُ فَإِنَّ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا يَتَّبَعُ مِنَ الرَضِيعِ إِلَى فُرُوعِهِ وَهِيَ مَفْنِيَّةٌ عَنْ ذِكْرِ وَأَمَّا أَصُولُهُ وَخَوَاشِيهِ فَلَا يَتَّبَعُ التَّحْرِيمَ إِلَيْهِمْ نَعَمْ تَظْهَرُ فَائِدَةُ ذَلِكَ فِي التَّعَالِيْقِ كَمَا لَوْ قَالَ زَوْجُهَا إِنْ كَانَ هَذَا ابْنِي مِنَ الرَضَاعِ فَاتَّبِ طَالِقٌ وَفِيْمَا لَوْ مَاتَ الرَضِيعُ عَنْ زَوْجَةٍ فَإِنْ قُلْنَا بِتَأْيِيْرِ الرَضَاعِ بَعْدَ الْمَوْتِ حُرْمٌ عَلَى صَاحِبِ اللَّبَنِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِصَيُورِ زَوْجَتِهَا ابْنِهِ. ۞ أَهْ شَ أَي وَفِيْمَا لَوْ مَاتَتِ الرَضِيعُ عَنْ زَوْجٍ فَلَوْ قُلْنَا بِتَأْيِيْرِ ذَلِكَ حُرْمٌ عَلَى زَوْجِ الرَضِيعِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُرْضِعَةَ لِكُونِهَا أُمُّ زَوْجِهِ.

۞ فَوَدَّ (سَنِي): (لَمْ يَتْلُغْ الْخ) أَي يَقِينًا فَلَا أَثَرَ لِذَلِكَ بَعْدَهُمَا وَلَا مَعَ الشَّكِّ فِي ذَلِكَ مَنَهَجٌ وَمُفْنِي وَشَيْخِنَا عَلَى الْغَزْيِ وَسَيَاتِي عَنْ سَمٍ مَا يُوَافِقُهُ. ۞ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَنْكَسِرْ الْخ) أَي بِأَنَّ وَقَعَ انْفِصَالُ الْوَلَدِ أَوَّلَ الشَّهْرِ. ۞ فَوَدَّ: (أَوَّلَ شَهْرٍ) مِنْ إِضَافَةِ الصُّغَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ جِبَارَةً الْمُفْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ أَهْ وَقَوْلُهُ فَيُكْمَلُ الْخ أَي إِذَا انْكَسَرَ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ وَقَعَ انْفِصَالُهُ فِي أَثْنَائِهِ. ۞ فَوَدَّ: (فَإِنْ بَلَغَهُمَا يَقِينًا الْخ) مَفْهُومُ التَّقْيِيدِ بِالْيَقِينِ أَنَّهُ لَوْ احْتَمَلَ بُلُوغُهُمَا ابْتِدَاءَ حُرْمٍ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الْمَتْنِ الْآتِي أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي الْحَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ فَلَا تَحْرِيمَ. ۞ أَهْ سَمُ أَي فَلِذَا اسْقَطَهُ النَّهْيُ وَالْمُفْنِي. ۞ فَوَدَّ: (ابْتِدَاءَ الْخَاصِيسَةِ) مَعْمُولٌ بَلَغَهُمَا أَهْ سَمُ. ۞ فَوَدَّ: (وَيُخَسِّبَانِ) أَي الْحَوْلَانِ. ۞ فَوَدَّ: (مِنْ تَمَامِ انْفِصَالِهِ) أَي الرَضِيعِ. ۞ فَوَدَّ: (وَإِنْ رَضَعَ) أَي قَبْلَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ فَقَوْلُهُ زَمَنُ الْانْفِصَالِ تَنَازَعَ فِيهِ الْفِعْلَانِ فَاعْمَلْ فِي الثَّانِي كَمَا هُوَ مُخْتَارُ

۞ فَوَدَّ: (يَقِينًا ابْتِدَاءَ الْخَاصِيسَةِ) مَفْهُومُ التَّقْيِيدِ بِالْيَقِينِ أَنَّهُ لَوْ احْتَمَلَ بُلُوغُهُمَا ابْتِدَاءَ حُرْمٍ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الْمَتْنِ الْآتِي أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي الْحَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ فَلَا تَحْرِيمَ وَإِنْ قَيَّدَ قَوْلَ الْمَتْنِ لَمْ يَتْلُغْ سَتَيْنِ بَيِّنٍ عَدَمَ الْبُلُوغِ ابْتِدَاءَ الْخَاصِيسَةِ حَتَّى يَكُونَ مَفْهُومُهُ الْحِلُّ إِذَا لَمْ يَتَّقِنْ ذَلِكَ تَعَارَضَ الْمَفْهُومَانِ أَهْ. ۞ فَوَدَّ: (ابْتِدَاءً) هُوَ مَعْمُولٌ بَلَغَهُمَا.

وإن نازع فيه الأذرعِي فلا تحريم لخبر الدارقطني والبيهقي ولا رضاع إلا ما كان في الحولين وخسن الترمذي خبر لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الحولين وخبر مسلم (في سالم الذي أرضعته زوجة مولاة أبي حذيفة وهو رجل ليحل له نظرهما بإذنه) خاص به أو منسوخ كما قاله أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أو في اثنايها حرّم (وخمسة رضعات) أو أكالات من نحو خبز أو عجن به أو البعض من هذا والبعض من هذا

البصريين. فود: (وإن نازع فيه الأذرعِي) أي فقال والأشبه ترجيح تأثير الارتضاع قبل تمام الانفصال لوجود الرضاع حقيقة أه مغي. فود: (فلا تحريم) جواب فإن بلغهما إلخ. فود: (وخسن الترمذي خبر إلخ) دليل ثانٍ لما في المتن. فود: (إلا ما فتق الأمعاء) أي دخل فيها بخلاف ما لو تقاياه قبل وصوله إلى المعدة فالمراد بفتق الأمعاء وصوله للمعدة. اهـ ش. فود: (وخبر مسلم إلخ) استئناف بياني. فود: (في سالم الذي إلخ) قد تشكل قضية سالم بأن المحرمية المجوزة للنظر إنما تحصل بتمام الخاصية فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم عادة لمس الأجنبية والنظر قبل تمام الخاصية إلا أن تكون قد حلت خمس مرات في إناء وشربها منه أو خصا بجواز النظر والمس إلى تمام الرضاع كما خصا بتأثير هذا الرضاع. سم على حجّ اهـ ش. فود: (وهو رجل) أي والحال أن سالمًا رجل كامل حين الارتضاع. فود: (ليحل إلخ) وقوله بإذنه إلخ كل منهما متعلق بأرضعته. فود: (خاص به) خبر وخبر مسلم إلخ والضمير لسالم. فود: (كما قاله أمهات المؤمنين إلخ) أي وهن بالخاص والعام والتامخ والمنسوخ أغلّم أه مغي. فود: (أو في اثنايها) عطف على ابتداء الخاصية سم وع ش. فود: (حرّم) أي لأن ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضة.

(فرغ): قال في الباب ولو حكم قاض بثبوت الرضاع بعد الحولين نفّض حكمه بخلاف ما لو حكم بتخريبه بأقل من الخمس فلا نفّض أه ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الخمس اهـ ش وقوله بخلاف ما لو حكم إلخ في سم عن الرّوض وشريحه مثله.

فود (سن): (وخمسة رضعات) وقيل يكفي رضة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ~~فيها~~ مغي وشيخنا. فود: (أو البعض من هذا إلخ) عبارة المغي ولا يشترط اتفاق صفات الرضعات بل لو أوجر

فود: (وخبر مسلم في سالم إلخ) قد يستشكل قضية سالم بأن المحرمية المجوزة للنظر إنما تحصل بتمام الخاصية فهي قبلها أجنبية يحرّم نظرهما ومسها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخاصية إلا أن يكون ارتفع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول الخلوة بحضوره أو تكون قد حلت خمس مرات في إناء وشربها منه أو جاوز له ولها النظر والمس إلى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع. فود: (أو في اثنايها) عطف على ابتداء.

فود في (سن): (وخمسة رضعات) قال في الرّوض ولا أثر لدون خمس رضعات إلا إن حكم به حاكم

لِخَبَرِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا} بِذَلِكَ وَالْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ يُخْتَجُّ بِهَا فِي الْأَحْكَامِ كَخَبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ وَحُكْمُ الْخَمْسِ أَنَّ الْحَوَاسِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الْإِذْرَاكِ كَذَلِكَ وَقَدْ مَفْهُومُ خَبَرِ الْخَمْسِ عَلَى مَفْهُومِ خَبَرِ مُسْلِمٍ أَيْضًا «لَا تَحْرُمُ الرُّضْعَةُ وَلَا الرُّضْعَتَانِ» لاعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العديد وهو غير حجة عند الأكثرين لأننا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهنا قرينة عليه وهو ذكر نسخ العشر بالخمس ولا لم يتق لذكرها فائدة (وضبطهن بالمرزب) إذ لم يرد لهن ضبط لغة ولا شرعًا وتوقف الأذرع مع ذلك وما في الخبر أن «الرضاع ما أثبت اللحم وأنش العظم» في قولهم لو طارت قطرة إلى فيه فنزلت جوفه أو أسقط قطرة غد رضة ويجاب بأن المراد بما في الخبر أن من شأنه ذلك

مرة وأسقط مرة وارتضع مرة وأكل مما صنع منه مرتين ثبت التحريم اه. فود: (لخبر مسلم عن عائشة) قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات مغلومات يحرمن فتسخت بخمس مغلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن اه أي فالقراءة الدالة على الخمس قراءة شاذة كما أشار إليه الشارح كابن حجر وهو ظاهر الخبر وإن كان في كلام غيرهما كشرح الزواي ما هو صريح في أن القراءة الدالة عليها منسوخة أيضًا حيث احتاج إلى تأويل قول عائشة فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ الخ بأن المراد يئلى حكمهن أو يقرأهن من لم يبلغه النسخ لقربه اه رشيد أيضًا. فود: (والقراءة الشاذة) أي المشار إليها بقوله لخبير مسلم بذلك اه سم. فود: (وقدم مفهوم خبر الخمس الخ) عبارة المثني وقيل يكفي ثلاث رضعات لمفهوم خبر مسلم «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان» وإنما قدم مفهوم الخبر الأول على هذا لاعتضاده الخ. فود: (خبر الخمس) أي المار أيضًا عن مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها. فود: (لاعتضاده) أي مفهوم الخبر الأول. فود: (هذا) أي الاحتجاج بالخبر الأول. فود: (لأننا نقول الخ) على أن حاصل عبارة جميع الجوامع تصحيح اختيار مفهوم العديد. اه سم. فود: (وهو ذكر نسخ الخ) عبارة المثني لأن عائشة رضي الله تعالى عنها لما أخبرت أن التحريم بالعشرة منسوخ بالخمس دل على ثبوت التحريم بالخمس لا بما دونها إذ لو وقع التحريم بأقل منها بطل أن يكون الخمس ناسخًا وصار منسوخًا كالعشر اه. فود: (لذكرها) أي العشرة والخمس يعني لذكر نسخ الأولى بالثانية. فود: (إذ لم يرد لهن ضبط لغة الخ) أي وما لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فضايله المرزب اه شيخنا. فود: (مع ذلك) أي الضبط بالمرزب. فود: (وما في الخبر) عطف على ذلك. فود: (في قولهم) متعلق بتوقف اه سم. فود: (إلى فيه) أي فم الرضيع. فود: (هذا) أي كل من طارت القطرة واستعاطها. فود: (بأن المراد الخ) هذا الجواب دافع لمنافاة قولهم المذكور للخبر.

انتهى قال في شرحه فلا يتقص حكمه. فود: (لأننا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة الخ) على أن حاصل عبارة جميع الجوامع تصحيح اختيار مفهوم العديد. فود: (وما في الخبر) عطف على ذلك. فود: (في قولهم) متعلق بتوقف. فود: (أن من شأنه ذلك) أقول وبأنه لا مانع أن تؤثر القطرة إنباتا

وبأنه لا بعد أن يُسمِّي العُزْفُ ذلك رَضْعَةً باعتبار الأقل. (فلو قَطَعَ) الرَضِيعُ الرَضَاعَ (إعراضاً) عن الثدي أو قَطَعَتْهُ عليه المُرْضِعةُ ثم عادَ إليه فيهما ولو فوراً (تعدَّد) الرضاع وإن لم يَصِلْ للجُوفِ منه في كُلِّ مَرَّةٍ إلا قَطْرَةً (أو) قَطْعَةً (لِلنَّهْزِ) أو نحو تَنَفُّسٍ أو ازْدِرَادٍ ما اجتمع منه في فيه أو قَطَعَتْهُ المُرْضِعةُ لِشُغْلٍ خَفِيفٍ (وعادَ في الحالِ أو تَحَوَّلَ) أو حَوَّلَتْهُ (من لثدي إلى لثدي) آخر لها أو نام خَفِيفاً (فلا) تَعَدَّدَ غَضّاً بِالْعُزْفِ في كُلِّ ذَلِكَ بَقِيَ الثَدْيُ بِفِيهِ أَمْ لَا أَمَّا إِذَا تَحَوَّلَ أو حَوَّلَ لِثَدْيٍ غَيْرِهَا فَيَتَعَدَّدُ وَأَمَّا إِذَا نام أو التَّهَيَّ طَوِيلًا فَإِنْ بَقِيَ الثَدْيُ بِفِيهِ لَمْ يَتَعَدَّدْ وَلَا تَعَدَّدَ وَيُعْتَبَرُ التَّعَدُّدُ فِي أَكْلِ نَحْوِ الْجُبْنِ بِنَظِيرِ مَا تَقَرَّرَ فِي اللَّبَنِ أَخْذاً مِنْ قَوْلِهِمْ هُنَا عَقِبَ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ مَا نَحْنُ فِيهِ بِمَرَاتِ الْأَكْلِ فَلَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ فِي الْيَوْمِ إِلَّا مَرَّةً اغْتَبَرُ التَّعَدُّدُ فِيهِ بِمِثْلِ هَذَا فَلَوْ أَكَلَ لُقْمَةً ثُمَّ اعْرَضَ وَاشْتَغَلَ بِشُغْلٍ طَوِيلٍ ثُمَّ عادَ وَأَكَلَ حَيْثُ أَي لَأَنَّ هَذَا الْإِعْرَاضَ مَعَ الطُّولِ صَيَّرَ الثَّانِيَةَ مَرَّةً أُخْرَى فَكَذَا يُقَالُ هُنَا وَلَوْ أَطَالَ الْأَكْلُ فَهُوَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَإِنْ صَحِبَهُ حَدِيثٌ أَوْ انْتَقَالَ مِنْ طَعَامٍ لِأَخْرَ أَوْ قِيَامٍ لِيَأْتِيَ بِبَدَلٍ مَا تَعَدَّدَ فَمَرَّةً أَي وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ فِي الْأَخِيرَةِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ اشْتِرَاطُهُمْ فِي الْأَوَّلَى الْإِعْرَاضَ وَالطُّولَ الْمُقْتَضَى أَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يَضُرُّ لَكِنْ ثِنَايَا

• قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّهُ لَا بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ) دَافِعٌ لِمُنَافَاتِهِ لِلضَّبْطِ بِالْعُزْفِ. • قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي كُلًّا مِنْ طَرَيَانِ الْقَطْرَةِ وَاسْتِعْاطِهَا. • قَوْلُهُ: (بِإِفْتِخَارِ الْأَقْلِ) وَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِهِمْ فِي بُدْوِ الصَّلَاحِ: يُكْتَفَى فِيهِ بِشَرَّةٍ وَاجِدَةٍ وَفِي اسْتِدْرَادِ الْحَبِّ بِسُبُلَةٍ وَاجِدَةٍ فَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهَا ضَابِطٌ بِقِلَّةٍ وَلَا كَثْرَةٍ اغْتَبَرْنَا أَقْلَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ اهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَطَعَتْهُ عَلَيْهِ الْإِنْفِصَالُ) أَي إِعْرَاضًا بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي اهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لَهَا) أَي الْمُرْضِعةُ وَسَيَذْكَرُ مَقْهُومُهُ. • قَوْلُهُ: (خَفِيفًا) أَي نَوْمًا خَفِيفًا اهْ ع. • قَوْلُهُ: (أَوْ حَوَّلَ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ. • قَوْلُهُ: (لِلثَدْيِ غَيْرِهَا) أَي لِثَدْيٍ أُخْرَى اهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فَيَتَعَدَّدُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ عادَ إِلَى الْأَوَّلَى حَالًا وَيُوجَّهُ بَأَن تَحَوَّلَهُ لِلثَّانِيَةِ يُعَدُّ فِي الْعُزْفِ قَطْعًا لِلرَضَاعِ مِنَ الْأَوَّلَى اهْ ع. • قَوْلُهُ: (فِي أَكْلِ نَحْوِ الْجُبْنِ) أَي الْمُتَّخِذِ مِنَ اللَّبَنِ الْمُرْضِعةِ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي فِي بَابِ الرَضَاعِ. • قَوْلُهُ: (عَقِبَ ذَلِكَ) أَي مَا تَقَرَّرَ فِي اللَّبَنِ. • قَوْلُهُ: (مَا نَحْنُ فِيهِ) أَي تَعَدَّدَ ذَلِكَ الرَضَاعُ. • قَوْلُهُ: (اغْتَبَرُ التَّعَدُّدُ فِيهِ بِمِثْلِ هَذَا) كَذَا فِي الرَّوْضِ اهْ سَمِ أَي خِلَافًا لِمَا يَأْتِي مِنْ مِثْلِ الشَّارِحِ إِلَى الْفَرْقِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَطَالَ الْإِنْفِصَالُ) وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ صَحِبَهُ الْإِنْفِصَالُ) كِلَا مِنْهُمَا عَطَفَ عَلَى (لَوْ أَكَلَ لُقْمَةً الْإِنْفِصَالُ) فَهُوَ (مَرَّةً وَاجِدَةً الْإِنْفِصَالُ) أَي فَلَا يَحْتَسِبُ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يُعَدُّ فِي الْعُزْفِ أَكْلَةً وَاجِدَةً اهْ شَيْخُنَا. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَخِيرَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَحِبَهُ الْإِنْفِصَالُ) اهْ كَزَيْدِي. • قَوْلُهُ: (كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ اشْتِرَاطُهُمْ فِي الْأَوَّلَى الْإِعْرَاضِ الْإِنْفِصَالُ) قَدْ يَكُونُونَ لَمْ يُرِيدُوا هُنَا حَقِيقَةَ الْإِعْرَاضِ بَلْ مُطْلَقَ التَّرَكُّكِ فَلْيُرَاجِعْ اهْ سَمِ أَقُولُ وَهُوَ قَضِيَّةٌ اقْتِصَارِ شَيْخُنَا فِي الْأَوَّلَى عَلَى الطُّولِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) وَهِيَ قَوْلُهُ:

لِنَحْمِ وَإِنْ شَاءَ لِلْعَظِيمِ خُصُوصًا مَعَ انْتِصَامِ بَقِيَّةِ الرَضْعَاتِ إِلَيْهَا. • قَوْلُهُ: (اغْتَبَرُ التَّعَدُّدُ فِيهِ بِمِثْلِ هَذَا) كَذَا فِي الرَّوْضِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ اشْتِرَاطُهُمْ فِي الْأَوَّلَى الْإِعْرَاضِ) قَدْ يَكُونُونَ لَمْ يُرِيدُوا هُنَا حَقِيقَةَ الْإِعْرَاضِ بَلْ مُطْلَقَ التَّرَكُّكِ فَلْيُرَاجِعْ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَطَّلِ) لَعَلَّهُ حِكَايَةً بِالمَعْنَى.

اعتبار الطول هنا مع الإعراض قولهم السابق ولو فوزا فيمكن أنهم جزوا في مسألة اليمين على الضعيف هنا أن الإعراض وحده لا يضر ويختل أنهم رأوا العرف مختلفا فيهما وفيه نظر ظاهر وإن كان هو الأقرب إلى كلامهم فإنهم ذكروا الخلاف في المرفوع دون المرفوع عليه فيبعد جزئهم في المرفوع عليه بما يخالف الأصح في المرفوع ويؤيد الأول في ذكرهم في إعراضه عدم الفرق وفي إعراض الموضوعة عدم الشغل الخفيف وهذا صريح في اختلاف العرف فيهما وحينئذ فليس يبعد اختلافه فيما ذكر وقولنا ليأتي بتدل ما نفذ حذفه بعضهم وله وجه لكن الأقرب إلى كلامهم أنه قيد. (ولو حلب منها دقة وأجزه خمسا أو عكسه) أي حلب خمسا وأجزه دقة (موضوعة) اعتبارا بحالة الانفصال من الثدي في الأولى ووصوله للجوف في الثانية (وفي قول) ذلك (خمسة) فيهما تنزيلا في الأولى للإناء منزلة الثدي ونظرا في الثانية لحالة انفصاله من الصرع وقوله منها قيد للخلاف فلو حلب من خمس في إناء وأجزه طفلا

(قلو أكل لقمة ثم إلخ) اه كزدي. فود: (هنا) أي في اليمين أو الأولى. قوله: (وإن لم يطل) لعله حكاية بالمعنى اه سم أي ولا تلفظ السابق ولو فوزا. فود: (هنا) أي في الرضاع. وفود: (إن الإعراض إلخ) بيان للضعيف هنا. فود: (فيهما) أي الرضاع واليمين. فود: (وفي نظر) أي في قوله: (ويختل إلخ) وقوله: (لأنهم ذكروا إلخ) توجيه للنظر ليكنه إنما يناسب النظر في الأولى لا في الثانية وكذا ما سيذكره في التأييد إنما يناسب لتأييد الثاني أي احتمال اختلاف العرف لا الأولى أي إمكان جزيانهم في اليمين على الضعيف هنا قلعل هذا الصنيع نشأ عن توهم تقديمه احتمال الاختلاف على إمكان الجزيان. فود: (في المرفوع) أي مسألة الرضاع. وفود: (دون المرفوع عليه) أي مسألة اليمين اه كزدي. فود: (بما يخالف إلخ) أي اشتراط الإعراض والطول معا. وفود: (الأصح في المرفوع) أي من الإكتفاء بأحدهما. فود: (في إراضه) أي الرضيع. فود: (فيهما) أي الرضيع والموضوعة. فود: (فيما ذكر) أي الرضاع واليمين.

فود: (لست) (ولو حلب إلخ) أما لو حلب منها خمس دقات وأجزه خمس دقات من غير خلط فهو خمس قطعا وإن خلط ثم فرق وأجزه خمس دقات فحس على الأصح، وقيل: واحدة لأنه بالخلط صار كالمخلوب دقة اه مضي. فود: (لست) (وأجزه) أي وصل إلى جوف الرضيع أو دماغه بإيجار أو إسعاط أو غير ذلك اه مضي. فود: (أي حلب) إلى قوله: (هنا وخيت) في المضي لإا قوله: (الأنضج) إلى المتن وإلى قول المتن: (واللبن) في النهاية لإا قوله: (ووهم) إلى (وذلك). فود: (ووصوله إلخ) أي ووصوله. فود: (ذلك) يعني عنه قوله: (فيهما). فود: (قيد للخلاف) أي في الوحدة.

فود: (قيد للخلاف) قضيه عدم اختلاف الحكم وفيه نظر لأن في مسألة الحلب من الخمسة قد يحرم شره دقة بأن يكون الخمس مستولدا لرجل مثلا فيصير الرضيع ابنه فليأمل ويجاب بأن التأثير هنا بالنسبة للمرضعات ليس من حيث الرضاع.

دَفْعَةً أَوْ خَمْسًا حَسِبَ مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ. (وَلَوْ شَكَ هَل) رَضَعَ (حَمَسًا أَمْ) الْأَقْصَحُ أَوْ (أَقْلَ أَوْ هَل رَضَعَ فِي الْحَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ فَلَا تَحْرِيمَ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ هُنَا وَحَيْثُ وَقَعَ الشُّكُّ لِلْكِرَاهَةِ حِينَئِذٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ وَجَدَ خِلَافٌ يُقْتَدَى بِهِ فِي التَّحْرِيمِ وَجَدَتْ الْكِرَاهَةُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا هُنَا أَغْلَظُ لِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ هُنَا يَنْفِي الرِّبَاةَ فِي الْأَبْضَاعِ الْمُخْتَصَّةِ بِمَزِيدِ إِحْتِيَاظٍ نَمَّ فِي الْمَحَارِمِ الْمُخْتَصَّةِ بِإِحْتِيَاظٍ أَعْلَى فَتَأْتَلَهُ (وَفِي) الصُّورَةِ (الثَّانِيَةِ قَوْلُ أَوْ وَجْهٌ) فِي التَّحْرِيمِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَوْلَيْنِ (و) بِالرِّضَاعِ الْمُسْتَوْفِي لِلشُّرُوطِ (تَقْصِيرُ الْمُزْجِعَةِ أَمَّهُ) أَيِ الرِّضْعِ (وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ وَتَسْرِي الْحَرَمَةُ) مِنَ الرِّضْعِ (إِلَى أَوْلَادِهِ) أَيِ الرِّضْعِ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا وَإِنْ سَفَلُوا وَوَهَمَ مَنْ جَعَلَهُ لِذِي اللَّبَنِ لِأَنَّ الْمُتَنَ سَيِّدُ كَرَاهِهِ وَذَلِكَ لِلخَبَرِ السَّابِقِ «مَحْرُومٌ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُومُ مِنْ النَّسَبِ» وَخَرَجَ بِأَوْلَادِهِ أَصُولُهُ وَخَوَاشِيهِ فَلَا تَسْرِي الْحَرَمَةُ مِنْهُ إِلَيْهِمَا فَلَهُمْ نِكَاحُ الْمُزْجِعَةِ وَبَنَاتُهَا وَلِذِي اللَّبَنِ نِكَاحُ أُمِّ الطِّفْلِ وَأَخْتُهُ وَإِنَّمَا سَرَتْ الْحَرَمَةُ مِنْهُ إِلَى أَصُولِ الْمُزْجِعَةِ وَذِي اللَّبَنِ وَفُرُوعِهِمَا وَخَوَاشِيَهُمَا نَسَبًا وَرِضَاعًا كَمَا سَيِّدُ كَرَاهِهِ لِأَنَّ لَبَنَ الْمُزْجِعَةِ

قوله: (حَسِبَ مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ) أَيِ جَزْمًا فِي الْأَوَّلَى وَعَلَى الْأَصَحِّ فِي الثَّانِيَةِ أَهْ مُغْنِي.

قوله (سَنَى): (لَوْ شَكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا بُدَّ مِنْ تَيَقُّنِ الْخَمْسِ رَضْعَاتٍ وَتَيَقُّنِ كَوْنِ الرِّضْعِ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ فَقَلَى هَذَا لَوْ شَكَ فِي رَضْعٍ هَلْ رَضَعَ الْخ أَوْ فِي دُخُولِ اللَّبَنِ جَوْفَهُ أَوْ دِمَاقَهُ أَوْ فِي أَنَّهُ لَبَنُ امْرَأَةٍ أَوْ بَهِيمَةٍ أَوْ فِي أَنَّهُ حَلَبَ فِي حَيَاتِهَا فَلَا تَحْرِيمَ. اهـ.

قوله (سَنَى): (وَلَوْ شَكَ) الْمُرَادُ بِالشُّكِّ مُطْلَقُ التَّرْدِيدِ فَيَشْمَلُ مَا لَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ حُصُولُ ذَلِكَ لِشِدَّةِ الْإِخْلَاطِ كَالنِّسَاءِ الْمُجْتَمِعَةِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِزْضَاعِ كُلِّ مَنْهَنٍ أَوْلَادَ غَيْرِهَا وَعَلِمَتْ كُلُّ مَنْهَنٍ الْإِزْضَاعَ لَكِنْ لَمْ تَحَقِّقْ كَوْنُهُ خَمْسًا فَلْيَتَّبِعْ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا فِي زَمَانِنَا أَمَعَ ش. قوله: (هَذِهِ) أَيِ مَا ذَكَرَ أَهْ مُغْنِي أَيِ مِنَ الْخَمْسِ وَالْكُونِ فِي الْحَوْلَيْنِ. قوله: (وَحَيْثُ) عَطَفَ عَلَى هُنَا أَمَّ سَمَ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْمَغْطُوفِ كَمَا قُلْنَا فِي النِّهَايَةِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ. قوله: (لِلْكِرَاهَةِ) مُتَعَلِّقٌ لِقَوْلِهِ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ الْخ. قوله: (فِي التَّحْرِيمِ) مُتَعَلِّقٌ بِخِلَافِ الْخ. قوله: (هُنَا) أَيِ فِي الرِّضَاعِ. قوله: (ثُمَّ فِي الْمَحَارِمِ الْخ) عَطَفَ عَلَى فِي الْأَبْضَاعِ. قوله: (أَيِ الرِّضْعِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَاللَّبَنُ) فِي الْمُغْنِي بِمُخَالَفَةِ سِيرَةِ سَابِقِهِ عَلَيْهَا. قوله: (بَيْنَ جَفْلِهِ) أَيِ ضَمِيرِ أَوْلَادِهِ أَمَّ سَمَ. قوله: (لِأَنَّ الْمُتَنَ الْخ) اخْتَرَضَهُ النِّهَايَةُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفِيدُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لَا كَوْنُهُ وَهَمَّا. قوله: (مِنْهُ) إِلَى أَصُولِ الْمُزْجِعَةِ وَذِي اللَّبَنِ الْإِتْسَابُ أَنْ يَقُولَ مِنَ الْمُزْجِعَةِ إِلَى أَصُولِهَا وَأَصُولِ ذِي اللَّبَنِ. قوله: (وَخَوَاشِيَهُمَا) وَالْمُرَادُ بِالْخَوَاشِيِ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ وَالْأَعْمَامُ وَالْعَمَّاتُ أَهْ شَيْخُنَا. قوله: (لِأَنَّ لَبَنَ الْمُزْجِعَةِ الْخ) سَكَتَ عَنْ ذِي اللَّبَنِ عِبَارَةً شَيْخُنَا عَطَفًا عَلَى مَا ذَكَرَ نَصَّهُ وَسَبَّبَ لَبَنَ الْمُزْجِعَةِ مَنَى الْفَخْلُ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ الْوَلَدُ وَهُوَ كَالْجُزْءِ مِنْ أَصُولِهِ أَيْضًا فَسَرَى التَّحْرِيمُ إِلَيْهِمْ وَإِلَى خَوَاشِيِهِمْ أَهْ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْجُزْجَانِي لِأَنَّ

قوله: (وَحَيْثُ وَقَعَ الشُّكُّ) عَطَفَ عَلَى هُنَا. قوله: (وَوَهَمَ مَنْ جَعَلَهُ) أَيِ ضَمِيرِ أَوْلَادِهِ.

كالبُزْءِ من أصولها فسرى التحريم به إليهم مع الحواشي بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه. (ولو كان لرجلي خمسٍ مُستولداً أو أربعٍ نسوةً وأُمٌ وَلَدٌ) وَلَبَنُهُنَّ له (فَرْضُ عِطْفَلٍ من كُلِّ رَضْعَةٍ صارَ ابْنُهُ في الأصَحِّ) لَأَنَّ لَبَنَ الكَلِّ منه ولا تَصِيرُنَّ أَهْلُهَا رَضَاعاً (فَيَحْرُمُنَّ عَلَيْهِ لِأَنَّهُنَّ مَوْطُوعَاتُ أَبِيه) لا لِأُمُومَتِهِنَّ له لانتفاء استقلال كلِّ بِرَاضِعِهِ الخَمْسِ (ولو كان بَدَلُ المُستولداً بَنَاتٍ أو أَخَوَاتٍ) أو أُمٌ وَأَخْبٌ وَبَنٌ وَجَدَّةٌ وَزَوْجَةٌ له فَرْضُ العِطْفَلِ من كُلِّ رَضْعَةٍ (فلا حَرَمَةَ) لَهُنَّ عَلَيْهِ (في الأصَحِّ) وإلا لَصَارَ جَدُّ الأُمِّ أو خَالَاً مع عَدَمِ أُمُومَةٍ وهو مُحَالٌ بخلافه فيما مَرَّ لَأَنَّهُ لا تَلَزَمُ بَيْنَ الأَبُوَّةِ والأُمُومَةِ لِبُتُوثِ الأَبُوَّةِ فَقَطْ فيما ذُكِرَ والأُمُومَةُ فَقَطْ فيما إذا رَضَعَتْ خَلِيَّةٌ أو مُرَضِعَةٌ من زَنَّا (وَأَبَاءُ المُرَضِعَةِ من نَسَبٍ أو رَضَاعٍ أَجْدَادُ لِلرُّضْعِ) وفُرُوعِهِ فإذا كان أُنثَى حَرُمَ عَلَيْهِمُ نِكَاحُهَا (وَأُمُّهَاثُهَا) من نَسَبٍ أو رَضَاعٍ (جَدَّاهُ) فإذا كان ذَكَراً حَرُمَ عَلَيْهِمُ نِكَاحُهُ (وَأَوْلَادُهَا من نَسَبٍ أو رَضَاعٍ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا) من نَسَبٍ أو رَضَاعٍ (أَخَوَالُهُ وَخَالَاتُهُ وَأَبُو ذِي اللَّبَنِ جَدُّهُ وَأَخُوهُ عَمُّهُ وَكَذَا الْبَاقِي) فَأَهْلُهَا جَدَّاتُ

التَّحْرِيمِ بِفَعْلِهَا أَي غَالِيَا فَكَانَ التَّأثيرُ أَكْثَرَ ولا صُنِعَ لِلطُّفْلِ فِيهِ أَي غَالِيَا فَكَانَ تَأثيرُ التَّحْرِيمِ فِيهِ أَخْصَ انْتَهَى وَلَمَّا كَانَ اللَّبَنُ لِلْفَحْلِ كَانَ كالأُمِّ اهـ . فَوَدَّ: (كالبُزْءِ مِنْ أَصُولِهَا) سَكَتَ عَنْ فُرُوعِهَا تَفَرُّوعِ ذِي اللَّبَنِ لِأَنَّ الفُرُوعَ لا يَفْتَرِقُ فِيهِمُ الحَالُ كما هو ظاهِرٌ اهـ رَشِيدِي . فَوَدَّ: (وَحَوَاشِيهِ) أَي الَّذِينَ لَمْ يَرْضَعُوا مَعَهُ بِخِلَافِ الَّذِينَ رَضَعُوا مَعَهُ فَحُكْمُهُمْ كَحُكْمِهِ وَالحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي رَضَعَ تَحْرُمَ عَلَيْهِ المُرَضِعَةُ وَجَمِيعُ بَنَاتِهَا وَلَوْ غَيْرَ مَنْ رَضَعَ عَلَيْهَا سِوَا السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ لِأَنَّ الجَمِيعَ أَخَوَاتُ له وَالَّذِي لَمْ يَرْضَعْ لا تَحْرُمَ عَلَيْهِ المُرَضِعَةُ وَلَا بَنَاتُهَا حَتَّى التِّي ارْتَضَعَ عَلَيْهَا أَخُوهُ وَالبِنْتُ التِّي ارْتَضَعَتْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا جَمِيعُ أَوْلَادِ المُرَضِعَةِ وَلَوْ غَيْرَ الَّذِي ارْتَضَعَتْ عَلَيْهِ سِوَا السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ لِأَنَّ الجَمِيعَ إِخْوَةُ لَهَا وَالتِّي لَمْ تَرْضَعْ لا يَحْرُمُ عَلَيْهَا أَوْلَادُ المُرَضِعَةِ حَتَّى الَّذِي ارْتَضَعَتْ عَلَيْهِ أُخْتُهَا وَإِنَّمَا تَبَيَّنَتْ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ العَامَّةَ تَسْأَلُ عَنْهُ كَثِيرًا اهـ شَيْخُنَا .

فَوَدَّ (نَسَبِي): (فَرْضُ عِطْفَلٍ مِنْ كُلِّ الْخ) وَلَوْ مُتَوَالِيَا اهـ مُعْنِي . فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَي الطُّفْلِ . فَوَدَّ: (لَهُنَّ) عَلَيْهِ جِبَارَةُ الْمُعْنِي بَيْنَ الرَّجُلِ وَالطُّفْلِ اهـ . فَوَدَّ: (لَصَارَ جَدًّا . . . الْخ) أَي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَقَوْلُهُ أَوْ خَالَاً أَي فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ . فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ) أَي آيَفَا فِي الْمَتَنِ . فَوَدَّ: (خَلِيَّةٌ) مُرَادُهُ بِهَا مَنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا حَمْلٌ أَمَّا مَنْ سَبَقَ لَهَا حَمْلٌ مِنْ غَيْرِ زَنَّا فَاللَّبَنُ لِصَاحِبِهِ وَإِنْ بَاتَتْ مِنْهُ وَطَالَ الزَّمَنُ أَوْ لَمْ يَكُنْ خَلِيلًا بَأَنَ وَطَى بِشَهْوَةِ امْرِئٍ ش .

فَوَدَّ (نَسَبِي): (وَأَوْلَادُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (إِخْوَتُهُ وَأَخَوَالُهُ) قَالَ الْمُعْنِي عَقِبَهُ فَيَحْرُمُ التَّنَاحُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ وَكَذَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ بِخِلَافِ أَوْلَادِ إِخْوَةِ الْأَخَوَاتِ لِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ أَخَوَالِهِ وَخَالَاتِهِ اهـ .

فَوَدَّ: (وَالْأَصَارُ) أَي ذُو الْبَنَاتِ وَمَا يَمْلِكُنَّ .

الرضيع وأولاده إخوة الرضيع وأخواته (واللبن لمن نُسب إليه ولَدَ نزل) اللبن (به) أي بسببه (بيكاح) فيه دخول أو استدخال مني مُحْتَرَمٌ أو بملك يمين فيه ذلك أيضًا كما أفاده ما قدمه في المستولدة (أو وطء شبهة) إثبات النسب بذلك والرضاع تلؤه (لا زنا) لأنه لا حرمة له نعم، يكره له نكاح من ارتضعت من لبنه أما حيث لا دخول بأن لحقه ولَدَ بمجرود الإمكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وأبي الولد كما قاله ابن القاص قال البلقيني وهو قضية كلام الأصحاب وقال غيره إن ظاهر كلام الجمهور مخالفة وخرج بقوله نزل به ما نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب إليه ولا تثبت به أبوته كما قاله جمع متقدمون (ولو نفاه) أي

قوله: (وأولاده إخوة الرضيع الخ) أي وإخوته وأخوات أعمامه وعماته اهـ مُعْنِي.

قوله (سني: (ولَدَ) أي أو سقط اهـ مُعْنِي. قوله: (اللبن) إلى قوله: (واحتزرت) في النهاية إلا قوله: (فإن ماتوا) إلى المتن وقوله: (نسبًا) وقوله: (كما قال).

قوله (سني: (بيكاح) مُتَعَلِّقٌ بِنَسَبٍ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِنَزْلِ الْمُقَيَّدُ بقوله به أو حال من ولَدَ. قوله: (أو بملك يمين) إلى قول المتن ولا تقطع في المُعْنِي. قوله: (ذلك) أي الدخول أو الاستدخال. قوله: (بذلك) أي النكاح وما عطف عليه. قوله: (تلؤه) أي تابع له.

قوله (سني: (لا زنا) أي لا بوطء زنا اهـ مُعْنِي. قوله: (أما حيث لا دخول) أي ولا استدخال أي لا علم بذلك اهـ سم. قوله: (كما قاله الخ) عبارة النهاية والمُعْنِي على ما قاله الخ. قوله: (أن ظاهر كلام الجمهور مخالفة) وهذا هو الأصح نهايةً ومُعْنِي أي قَبِضُ التَّحْرِيمِ بَيْنَهُمَا وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي الظَّاهِرِ إِنَّمَا بَاطِنًا فَحَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَطْعَمْهَا وَلَا اسْتَدْخَلَ مِنْهُ فَلَا وَجْهَ لِلتَّحْرِيمِ اهـ ع ش. قوله: (ما نزل قبل حملها منه الخ) كذا في غيره كالخطيب وشرح الروض ومفهومه أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من أنها لو نكحت بعد زواج وبعد ولادتها منه لا ينسب اللبن للثاني إلا إذا ولدت منه وأنه قبل الولادة للأول وقد يجاب بأنه فيما يأتي لما نُسب للأول قَوِيٌّ جَائِزٌ فَتُنْسَبُ إِلَيْهِ حَتَّى يَوْجَدَ قَاطِعٌ قَوِيٌّ وَهُوَ الْوِلَادَةُ وَهَذَا لَمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ نِسْبَةُ اللَّبَنِ اكْتَفَى بِمَجْرُودِ الْإِمْكَانِ فَتُنْسَبُ لِصَاحِبِ

قوله: (أما حيث لا دخول) أي ولا علم بدخول. قوله: (لا دخول) أي ولا استدخال. قوله: (إن ظاهر كلام الجمهور مخالفة) وهذا هو الأصح شرح م ر. قوله: (قبل حملها منه) مفهومه أن ما نزل بعد حملها وقبل ولادتها ينسب إليه ويوافقه قوله الآتي نزل بسبب علوق زواجه منه لكن مخالفة ما في الروضة عن المتولي وأقره مما نصه ولو نكحت امرأة لا لبن لها فحبلت ونزل لها لبن قال المتولي في ثبوت الحرمة بين الرضيع والزوج وجهان بناءً على الخلاف إن جعلنا اللبن للأول لم نجعل الحمل مؤثراً ولا تثبت الحرمة حتى يتفصل الولد وإن جعلناه للثاني أو لهما ثبتت اهـ وأراد بالخلاف في قوله بناءً على الخلاف ما ذكره فيما قبل هذا فيما لو نكحت بعد العدة زوجاً وحملت منه ولم تضع لكن دخل وقت حدوث اللبن للحمل حيث قال في ذلك وإن دخل وقت حدوث اللبن للحمل فإما أن يتقطع اللبن مدة طويلة وإما أن لا يكون كذلك بأن لم يتقطع أو انقطع مدة يسيرة ففي الحالة الأولى ثلاثة أقوال

الزوج الولد التَّارِلَ به اللَّبَنُ (بمعاني النِّسَبِ اللَّبَنُ عنه) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ تَابِعٌ لِلنِّسَبِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ اسْتَلْحَقَّهُ بَعْدَ لِحْقِهِ الرِّضِيعُ. (ولو وُطِئَتْ مَنكُوحَةٌ بِشَبْهَةٍ أَوْ وُطِئَ الثَّانِي) امْرَأَةٌ (بِشَبْهَةِ فُولَدَتْ) بَعْدَ وَطْئِهَا وَلَدًا (فَاللَّبَنُ) التَّارِلُ به (لِئَمَّنْ لِحِقَهُ الْوَلَدُ) مِنْهُمَا (بِقَائِفٍ) لِإِمكَانِهِ مِنْهُمَا (أَوْ غَيْرِهِ) كَانِحِصَارِ الإِمكَانِ فِيهِ وَكَانَتَسَابِ الْوَلَدِ أَوْ فَرِيعِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَيْهِ بَعْدَ كَمَالِهِ لِقَفْدِ الْقَائِفِ

الحمل اه ع ش . وهذا الجواب ظاهر وإن استشكله سم والرشيد في بما في الرُّضِيعِ والمُعْنِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ نَزَلَ لِيَكْرِ لَبَنٌ وَتَزَوَّجَتْ وَحَبِلَتْ مِنَ الزَّوْجِ فَاللَّبَنُ لَهَا لَا لِلزَّوْجِ مَا لَمْ تَلِدْ وَلَا أَبَ لِلرِّضِيعِ اه وقد يُجَابُ عَنْهُ بِأَن سَبْقَ نَزُولِ لَبَنِ الْيَكْرِ عَلَى الزَّوْاجِ مُتَزَلٌّ مَتَزَلٌّ سَبْقَ وَلَادَةٍ عَلَى وَلَادَةِ الْآخِي فِي الْمَتْنِ . فَوُدَّ: (أَيِ الزَّوْجِ الْخ) أَيِ مَثَلًا جِبَارَةُ الْمُعْنِي أَيِ نَفْسٍ مَنِ نُسِبَ إِلَيْهِ الْوَلَدُ اه وَجِبَارَةُ الْمُتَهَجِّجِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ نَفَاهُ أَيِ نَفْسٍ مَنِ لِحِقَهُ الْوَلَدُ انْتَفَى اللَّبَنُ التَّارِلُ به اه .

فَوُدَّ (سني): (انْتَفَى اللَّبَنُ) فَلَوْ ارْتَضَعَتْ بِهِ صَغِيرَةٌ حَلَّتْ لِلثَّانِي مُعْنِي وَشَرَحَ الْمُتَهَجِّجُ لَا يُقَالُ كَيْفَ حَلَّتْ لِلثَّانِي مَعَ أَنَّهَا بِنْتُ مَوْطُوعَةٍ لَا تَقُولُ هَذَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِأَمَّهَا وَإِنَّمَا لِحِقَهُ الْوَلَدُ بِمُجَرَّدِ الإِمكَانِ ثُمَّ نَفَاهُ بِاللُّعَانِ زِيَادَةً .

فَوُدَّ (سني): (ولو وُطِئَتْ مَنكُوحَةٌ الْخ) أَيِ وَطْئِهَا وَاحِدًا . فَوُدَّ: (بَعْدَ وَطْئِهَا) أَيِ مِنْهُمَا اه ع ش اه مُعْنِي . فَوُدَّ: (لِإِمكَانِهِ مِنْهُمَا) أَيِ إِنْ امْتَكَنَ كَوْنُهُ مِنْهُمَا بِأَن يَكُونَ بَيْنَ وَطْئِهِ كُلِّ مِنْهُمَا وَبَيْنَ الْوِلَادَةِ أَرْبَعُ سِنِينَ فَاقْلُ وَبَيْنَهُ أَشْهُرٌ فَكَثُرَ . فَوُدَّ: (كَانِحِصَارِ الإِمكَانِ الْخ) جِبَارَةُ الْمُعْنِي بِأَن انْتَحَصَرَ الإِمكَانُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ أَوْ أَلْحَقَهُ بِهِمَا أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ وَانْتَسَبَ الْوَلَدُ لِأَحَدِهِمَا بَعْدَ بُلُوغِهِ أَوْ بَعْدَ إِفَاقَتِهِ مِنْ جُنُونٍ وَنَحْوِهِ فَالرِّضِيعُ مِنْ ذَلِكَ اللَّبَنِ وَلَدٌ رَضَاعٌ لِمَنْ لِحِقَهُ ذَلِكَ الْوَلَدُ لِأَنَّ اللَّبَنَ تَابِعٌ لِلْوَلَدِ فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ الْإِنْتِسَابِ وَلَهُ وَلَدٌ قَامَ مَقَامَهُ أَوْ أَوْلَادُهُ وَانْتَسَبَ بَعْضُهُمْ لِهَذَا وَبَعْضُهُمْ لِذَاكَ دَامَ الْإِشْكَالُ فَإِنْ مَاتُوا قَبْلَ الْإِنْتِسَابِ أَوْ بَعْدَهُ فِيمَا إِذَا انْتَسَبَ بَعْضُهُمْ لِهَذَا وَبَعْضُهُمْ لِذَاكَ أَوْ لَمْ

أُظْهِرَ أَنَّهُ لَبَنُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي أَنَّهُ لِلثَّانِي وَالثَّالِثُ أَنَّهُ لِهَمَا وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَيْضًا الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِهَمَا وَالثَّالِثُ إِنْ زَادَ اللَّبَنُ فَلِهَمَا وَالْأَوَّلُ اه لَا يُقَالُ كَلَامُ الشَّارِحِ هُنَا فِيمَا إِذَا لَمْ تَنْكُحْ غَيْرَهُ وَلَا وُطِئَتْ بِشَبْهَةٍ أَوْ يَمْلِكُ كَمَا صَوَّرَ بِهِ قَوْلُهُ الْآخِي نَزَلَ بِسَبَبِ خُلُوقِ زَوْجَتِهِ مِنْهُ وَمَا فِي الرِّضِيعَةِ عَنْ الْمُتَوَلَّى فِيمَا إِذَا نِكَحَتْ غَيْرَهُ أَوْ وُطِئَتْ بِشَبْهَةٍ لَا تَقُولُ هَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَنْكُحْ غَيْرَهُ وَلَا وُطِئَتْ بِمَا ذَكَرَ لَا يَكُونُ اللَّبَنُ لَهُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ وَإِنْ حَمَلَتْ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّضِيعِ وَإِنْ نَزَلَ لِيَكْرِ لَبَنٌ وَتَزَوَّجَتْ وَحَبِلَتْ أَيِ مِنَ الزَّوْجِ فَاللَّبَنُ لَهَا لَا لِلثَّانِي مَا لَمْ تَلِدْ اه وَقَوْلُهُ لَا لِلثَّانِي قَالَ فِي شَرْحِهِ الْأَوَّلَى لَا لِلزَّوْجِ وَكَذَا يُخَالِفُهُ قَوْلُهُ الْآخِي فَكُلُّ مُرْتَضِعٍ بَلَبْنِهَا قَبْلَ وَلَادَتِهَا نَسَبًا الْخ وَقَوْلُ الْمَتْنِ وَكَذَا إِنْ دَخَلَ فَلْيَتَأَمَّلْ .

(تَنْبِيْهٌ): هَلِ الْمُرَادُ بِالْوِلَادَةِ فِيمَا تَحْصُلُ مِنْ أَنَّ اللَّبَنَ قَبْلَ الْوِلَادَةِ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ وَبَعْدَهَا لِلزَّوْجِ الثَّانِي تَمَامُ انْتِصَالِ الْوَلَدِ أَوْ يَكْفِي ابْتِدَاءُ انْتِصَالِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ أَنَّ إِرْضَاعَ الْوَلَدِ قَبْلَ تَمَامِ انْتِصَالِهِ لَا يَحْرُمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا هُنَا تَمَامُ الْإِنْتِصَالِ حَتَّى يَكُونَ اللَّبَنُ قَبْلَ التَّمَامِ لِلأَوَّلِ . فَوُدَّ: (وَكَانَتَسَابِ الْوَلَدِ أَوْ فَرِيعِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ الْخ) جِبَارَةُ الْعُبَابِ فَمَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِ الْوَلَدُ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَوْ وَلَدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ تَبِعَهُ الرِّضِيعُ الْخ .

أو غيره ويحب ذلك فيجبر عليه حفظاً للأنساب من الصباغ ولو انتسب بعض فروعه لواحد وبعضهم لآخر دام الإشكال فإن ماثوا أو لم يكن له ولد انتسب الرضيع إن شاء وقيل ذلك لا يجزئ له بنت أحدهما ونحوها. (ولا تنقطع نسبة اللبن) لزوج نزل بسبب علوق زوجته منه (عن زوج مات أو طلق وإن طالت المدة) فكل مرتضع بلبنها قبل ولادتها نسباً من غيره يكون ابناً له كما قال (أو انقطع) اللبن (وعادة) ولو بعد عشر سنين لعدم حدوث ما يقطع نسبه عن الأول إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهة أو ملك (فلان تكهت آخر) أو وطئت بأحد ذينك

يكن له ولد ولا ولد ولو انتسب الرضيع حينئذ أما قبل انقراض ولده وولد ولده فليس له الإنساب بل هو تابع للولد أو ولده اهـ. مؤني. قود: (أو غيره) أو بمعنى الواو. قود: (ويحب ذلك) أي الإنساب فيجبر عليه أي حيث مال طبعه لأحدهما بالجيله وكان قد عرفهما قبل البلوغ وعند استقامة طبع على ما ذكر في باب اللقيط والآن فلا يجبر على الإنساب وليس له ذلك بمجرد الشهية اهـ ع ش وقوله أو لم يكن له الخ أي للولد. قود: (إن شاء) أي فلا يجبر عليه سم زاد المؤني والفرق أن النسب يتعلّق به حقوق له وعليه كالميراث والتفقه والعن بالملك وسقوط القود ورد الشهادة فلا بد من دفع الإشكال والمتعلّق بالرضاع حرمة النكاح وجواز النظر والخلوة وعدم نفص الطهارة والإنساب عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع ولا يعرض أيضاً على القاييف ويقارن ولد النسب بأن معظم اعتماد القاييف على الأشباه الظاهرة دون الأخلاق وإنما جاز أنسابه لأن الإنسان يميل إلى من ارتضع من لبنه اهـ.

قود: (وقيل ذلك) أي الإنساب. قود: (لا تجزئ له) أي للرضيع اهـ سم. قود: (لزوج) أي أو غيره اهـ مؤني أي من وطئ بملك أو شبهة. قود: (بسبب علوق زوجته منه) هذا مع قوله الأتي إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره الخ يقتضي أن اللبن ينسب إلى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك كما تقدّم في الحاشية المتقدمة عن الروضة عن المتولي وإنما ينسب إليه بعد الولادة كما يأتي آنفاً في قول المصنف وقبلها للأول إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا الخ اهـ سم وقوله وليس كذلك الخ يعني مطلقاً سواء سبق نحو نكاح أم لا كما صرح به فيما كتبه على قول الشارح السابق ما نزل قبلها حملها منه الخ وقد قدّمنا هناك عن ع ش ما يرفع المناقاة بين مفهوم قوله السابق الموافق لقضية كلامه هنا وبين ما يأتي آنفاً في المتن الموافق لما في الروضة عن المتولي ويجمع بينهما جمعاً حسناً راجعاً.

قود: (نسباً) يأتي مختزّزه اهـ سم أي وأنه ليس بقيد. قود: (ابناً) أي للزوج أو نحوه. قود: (ولو بعد عشر سنين) إلى قوله: (واحتوزت) في المؤني إلّا قوله: (بأن تم) إلى المتن وقوله: (أو معها).

قود: (عن الأول) أي عن الزوج أو الواطئ بشبهة أو ملك. قود: (بأحد ذينك) أي الشبهة والملك.

قود: (إن شاء) أي فلا يجبر عليه وقوله لا تجزئ له أي للرضيع. قود: (بسبب علوق زوجته منه) هذا مع قوله الأتي إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره يقتضي أن اللبن ينسب إلى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك بل لا تنقطع عنه إلّا بعد ولادتها من الثاني كما يأتي آنفاً في قول المصنف وقبلها للأول الخ. قود: (نسباً) يأتي مختزّزه.

(وولدت منه فالتبني بعد) تمام (الولادة) بأن تم انفصال الولد (له) أي الثاني (وقبلها) أو معها (للأول) إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا إن دخل) وقته وزاد بسبب الحمل لأنه ليس غذاء للحمل فلم يصلح قاطعاً له عن ولد الأول ويقال أقل مدة يحدث فيها للحامل أربعمون يوماً (وفي قول) هو فيما بعد دخوله وقت ذلك (للتاني) إن انقطع مدة طويلة ثم عاد إلحاقاً للحمل بالولادة (وفي قول) هو (لهما) ليتعارض مرجحيهما واحتزرت بقولي نسباً عما حدث بولد الزنا فإن الذي يظهر أنه لا تنقطع به نسبة اللبن للأول لأنه لا احترام للزنا ثم رأيت ابن أبي الدّم ذكر ذلك لكن بعد قوله لا يتمد انقطاعه به والزركشي ضعف ما ذكره من عدم الانقطاع واستدل بأنها إذا أرضعت لبن الزنا طفلاً صار أخاً لولد الزنا وواضح أنه لا دليل في ذلك لأن أخوة الأم تثبت لولد الزنا بثبوت نسبه من الأم فكذا الرضاع وليس الكلام في ذلك وإنما هو في قرابة الأب وهي لا تثبت لولد الزنا فكذا الرضاع ثم رأيت عبارة الروضة مفسحة بانقطاع نسبه عن الزوج ويوجه بأن اللبن الآن للزنا بقيتاً عما به أن الشارع قطع نسبه للزاني كما أن الولادة قطعت نسبه للأول إذ لا يمكن نسبه إليه بعدها فتتج أنه لا أب لهذا الرضيع وإن ثبت الرضاع من جهة الأم.

قوله (وسني): (وولدت) هل يشمل العلق والمضغة أم لا فيه نظر والأقرب الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارع بأن تم انفصال الولد لأن كلاً من العلق والمضغة لا يسمى ولداً فليراجع. ع ش أقول قضية قول المغني أو يقط عطفاً على ولد في قول المتن المار لمن نسب إليه ولد الأول فليراجع.

قوله: (وزاد إلخ) الأولى وإن زاد. قوله: (لأنه إلخ) جلة لقول المتن وكذا إلخ وعلل المغني ما قبله بأن الأصل بقاء الأول ولم يحدث ما يغيره اه. قوله: (فلم يصلح) أي الحمل الذي ظهر به اللبن.

قوله: (ويقال إلخ) عبارة المغني ويرجع في أول مدة يحدث فيها لبن الحمل للقوايل على النص وقيل إن أول مدته أربعمون يوماً وقيل أربعة أشهر اه. قوله: (للحامل) أي: بسبب الحمل اه ع ش.

قوله: (هنا حدث) أي عن لبن حدث. قوله: (به) أي بولد الزنا. قوله: (للأول) أي الزوج أو نحو. قوله: (في ذلك) أي فيما استدلل به الزركشي. قوله: (بانقطاع نسبه عن الزوج) جزم به المغني وقال في النهاية وهو الأوجه اه وقال ع ش وهو المعتقد اه.

قوله: (عن ولد الأول) على أن شرط كون اللبن للأول أن تكون ولدت منه وإلا فلا ينسب إليه ويدل عليه ما ذكرناه فيما مر. قوله: (ثم رأيت عبارة الروضة إلخ) وعبارة الروضة ولو حبلت امرأة من الزنا وهي ذات لبن من زوج فحيث قلنا هناك اللبن للأول أو لهما فهو للزوج وحيث قلنا فهو للثاني فلا أب للرضيع اه. وعبارة الرّوض وإذا حبلت مريض مزرعة من زنا فاللبن للزوج ما لم تضع ثم هو ابن الزنا اه وقول الروضة هناك أي فيما إذا تكهت بعد العدة زوجها ولدت منه.

فصل في حكم الرضاع الطاري على النكاح تحريمًا وغرمًا

(صحته صغيرة فأرضعتها) مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بَنَتُهَا كَأَن أَرْضَعَتْهَا (أُمُّهُ أَوْ أُخْتُهِ) أَوْ زَوْجَةُ أَصْلُهُ أَوْ فَرْعُهُ أَوْ أَخِيهِ بِلَبَنِهِمْ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ (أَوْ زَوْجَةُ أُخْرَى) لَهُ مَوْطُوعَةٌ (انْفَسَخَ نِكَاحُهُ) مِنَ الصَّغِيرَةِ لِأَنَّهُا صَارَتْ مُحْرَمَةً عَلَيْهِ أَبَدًا وَكَذَا مِنَ الْكَبِيرَةِ فِي الْأَخِيرَةِ لِأَنَّهُا صَارَتْ أُمُّ زَوْجَتِهِ وَخَرَجَ بِالمَوْطُوعَةِ غَيْرُهَا فَتَحْرُمُ الْمَرْضُوعَةُ فَقَطْ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ

(فَصْلٌ: فِي حُكْمِ الرِّضَاعِ الطَّارِي عَلَى النِّكَاحِ)

• قَوْلُهُ: (فِي حُكْمِ الرِّضَاعِ) إِلَى الْفَصْلِ فِي الْآخِرَةِ.
 • قَوْلُهُ (بَنَتُهَا) (نَحْنَةُ صَغِيرَةٍ) (الْخ) أَيُّ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ زَوْجَةُ صَغِيرَةٍ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بَنَتُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ حَلَبَتْ لَبَنَهَا) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (مَوْطُوعَةٌ) وَقَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (أَيُّ فِي الْجُمْلَةِ) إِلَى (أَمَّا الْمُكْرَمَةُ). • قَوْلُهُ: (كَأَن أَرْضَعَتْهَا) وَإِنَّمَا زَادَ مَا بَعْدَ الْكَافِ لِمُجَرِّدِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى إِغْرَابِ الْمَتْنِ.
 • قَوْلُهُ: (بِلَبَنِهِمْ) أَمَّا إِذَا كَانَ اللَّبَنُ مِنْ غَيْرِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَالْأَخِ فَلَا يُؤَثِّرُ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنْ تَصِيرَ رَبِيبَةً أَصْلِهِ أَوْ فَرْعِهِ أَوْ أَخِيهِ وَلَيْسَتْ بِحَرَامٍ عَلَيْهِ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ مَعًا. • قَوْلُهُ: (مَوْطُوعَةٌ) سَيَأْتِي مَا فِيهِ مِنْهُ.
 • قَوْلُهُ (بَنَتُهَا) (انْفَسَخَ نِكَاحُهُ) يَتَرَدَّدُ فِي حُكْمِ هَذَا الْإِرْضَاعِ الْمُؤَدِّي إِلَى تَقْوِيتِ زَوْجَةٍ عَلَى زَوْجِهَا وَالتَّقْرِيقِ بَيْنَهُمَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ الْجَوَازُ وَلَوْ قِيلَ بِالْمُحْرَمَةِ أَيُّ حَيْثُ لَمْ يَتَّعِنَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ لَمْ يَتَّعِدْ أَوْ سَبَدَ عُمَرُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ قِيلَ بِالْمُحْرَمَةِ الْخِ أَمَرْتُ هَذَا لَا مَحِيدَ عَنْهُ إِلَّا إِذَا وَجَدَ نَصًّا بِخِلَافِهِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ صَارَتْ مُحْرَمَةً عَلَيْهِ أَبَدًا) لِأَنَّهُ صَارَتْ أُخْتَهُ أَوْ بَنَتْ أُخْتَهُ أَوْ أُخْتُهَا أَوْ بَنَتْ ابْنَهُ أَوْ بَنَتْ أَخِيهِ أَوْ بَنَتْ زَوْجَتَهُ أَوْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِالمَوْطُوعَةِ غَيْرُهَا فَتَحْرُمُ الْخِ) لَا يَخْفَى عَدَمُ مُنَاسَبَةِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِنْفِسَاخِ فَكَيْفَ يَقْبَلُ بِالمَوْطُوعَةِ وَيُخْتَرَزُ بِالتَّقْيِيدِ عَنْ عَدَمِ تَحْرِيمِ الصَّغِيرَةِ مَعَ عُمُومِ الْإِنْفِسَاخِ فَهَذَا التَّقْيِيدُ وَهَذَا الْإِحْتِرَازُ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ بَلِ الصَّوَابُ تَرْكُ التَّقْيِيدِ وَتَعْمِيمُ الْإِنْفِسَاخِ وَإِحَالَةُ التَّحْرِيمِ عَلَى مَا يَأْتِي أَوْ يَبْأَنُهُ هُنَا بَعْدَ بَيَانِ الْإِنْفِسَاخِ فَلْيَتَأَمَّلْ مِنْهُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِذَلِكَ لِيُصَدِّقَ عَلَى زَوْجَةِ أُخْرَى قَوْلَهُ السَّابِقُ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بَنَتُهَا لِأَنَّ بَنَتَهَا لَا تَحْرُمُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَوْطُوعَةً. • قَوْلُهُ: (فَتَحْرُمُ الْمَرْضُوعَةُ)

(فَصْلٌ: فِي حُكْمِ الرِّضَاعِ الطَّارِي عَلَى النِّكَاحِ تَحْرِيمًا وَغَرْمًا)

• قَوْلُهُ: (مَوْطُوعَةٌ) قَدْ يُقَالُ لَا مَحَلَّ لَهُ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِنْفِسَاخِ وَهُوَ عَامٌّ فِي الْمَوْطُوعَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ الْخِ فَتَأْتِلُهُ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِالمَوْطُوعَةِ غَيْرُهَا فَتَحْرُمُ الْمَرْضُوعَةُ فَقَطْ) لَا يَخْفَى عَدَمُ مُنَاسَبَةِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِنْفِسَاخِ فَكَيْفَ يَقْبَلُ بِالمَوْطُوعَةِ وَيُخْتَرَزُ بِالتَّقْيِيدِ عَنْ عَدَمِ تَحْرِيمِ الصَّغِيرَةِ فِي الْجُمْلَةِ مَعَ عُمُومِ الْإِنْفِسَاخِ فَهَذَا التَّقْيِيدُ وَهَذَا الْإِحْتِرَازُ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ بَلِ الصَّوَابُ تَرْكُ التَّقْيِيدِ وَتَعْمِيمُ الْإِنْفِسَاخِ وَإِحَالَةُ التَّحْرِيمِ عَلَى مَا يَأْتِي أَوْ يَبْأَنُهُ هُنَا بَلْ بَعْدَ بَيَانِ الْإِنْفِسَاخِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (فَتَحْرُمُ الْمَرْضُوعَةُ فَقَطْ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِغَيْرِ لَبَنِهِ) أَيُّ بِخِلَافِ

بغير لَبَنِهِ كما يَأْتِي (وَالصَّغِيرَةُ) عَلَيْهِ (نِصْفُ مَهْرِهَا) الْمُسَمَّى إِنْ صُغِيَ وَإِلَّا فَنِصْفُ مَهْرٍ مِنْهَا لِأَنَّهَا قُورِقَتْ قَبْلَ الْوَطْءِ لَا بِسَبَبِهَا (وَلَوْ) إِنْ كَانَ حُرًّا وَإِلَّا فَلِسَيِّدِهِ وَإِنْ كَانَ الْفَوَاتُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الزَّوْجِ (عَلَى الْفَرْضَةِ) الْمُخْتَارَةِ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا وَلَمْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً لَهُ أَوْ كَانَتْ مُكَاتَّبَةً (نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلِ) وَإِنْ لَزِمَهَا الْإِرْضَاعُ لِمَعْنِيهَا لِأَنَّ غَرَامَةَ الْمُثْلَفِ لَا تَتَأَثَّرُ بِذَلِكَ وَلَزِمَهَا التَّصَفُّ اعْتِبَارًا لِمَا يَجِبُ لَهُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَيْ فِي الْجُمْلَةِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ نِصْفَ مَهْرٍ الْمِثْلِ الْإِلَازِمِ قَدْ يَزِيدُ عَلَى نِصْفِ الْمُسَمَّى أَمَّا الْمُكْرَهُةُ فَيَلْزِمُهَا ذَلِكَ لَكِنْ لَا يَطْرُقُ الْإِسْتِقْرَارُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَإِنَّمَا هِيَ طَرِيقٌ وَالْقَرَأُ عَلَى مُكْرِهٍهَا وَلَوْ حَلَبَتْ لَبَنَهَا ثُمَّ أَفْرَتْ أَجْنَبِيًّا بِسَقِيهِ لَهَا كَانَ طَرِيقًا وَالْقَرَأُ عَلَيْهَا عَلَى مَا فِي الْمُعْتَمِدِ وَنَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ إِذَا كَانَ الْمَأْمُورُ مُعَيَّنًا لَا يَرَى تَحْتَمُّ

فَقَطُّ الْخُ (أَيِ بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ لِأَنَّهَا رَيْبَةٌ وَهِيَ لَا تَحْرُمُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَهْ سَم. ٥. فَوَدُ: (إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِغَيْرِ لَبَنِهِ) فَإِنْ كَانَ بَلَبَنُهُ فَتَحْرُمُ الصَّغِيرَةُ أَيْضًا لِكُونِهَا صَارَتْ بَنَةً أَهْ سَم زَادَ شَ وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُ إِرْضَاعِهَا بِلَبَنِهِ مَعَ كُونِهَا غَيْرَ مَوْطُوءَةٍ لَوْ أَنَّ اسْتَدْخَلَتْ مَاءَهُ الْمُحْتَرَمَ فَإِنَّ الْوَلَدَ الْمُتَقَدِّدَ مِنْهُ يَلْحَقُهُ وَيَصِيرُ اللَّبَنُ لَهُ أَهْ وَإِنَّمَا قَالَ وَيُمْكِنُ الْخُ إِذَا الْمُرَادُ بِالْوَطْءِ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يَشْمَلُ دُخُولَ الْمَاءِ الْمُحْتَرَمِ.

٥. فَوَدُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ الْخُ أَهْ سَم. ٥. فَوَدُ: (وَالصَّغِيرَةُ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ عَبْدًا فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ كَسْبِهِ لِلصَّغِيرَةِ بِنِصْفِ الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ صَحِيحًا وَإِلَّا فَنِصْفُ مَهْرِ الْبِثْلِ وَسَكَتَ الْمُصَنَّفُ عَنْ مَهْرِ الْكَبِيرَةِ وَحُكْمُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ وَإِلَّا فَلَا أَهْ مُعْنِي. ٥. فَوَدُ: (وَالْأَفْلَسِيَّةُ الْخُ) لِأَنَّ ذَلِكَ بَدَلُ الْبُضْعِ فَكَانَ لِلْسَيِّدِ كِمَوْضِ الْخُلْعِ مُعْنِي.

(فَرْعُ): لَوْ نَكَحَ عَبْدٌ أُمَّ صَغِيرَةٍ مُقَوَّضَةً بِتَشْوِيزِ سَيِّدِهَا فَأَرْضَعَتْهَا أُمَّةً مَثَلًا فَلَهَا الْمُثْمَنَةُ فِي كَسْبِهِ وَلَا يُطَالِبُ سَيِّدُهَا الْفَرْضَةَ إِلَّا بِنِصْفِ مَهْرِ الْبِثْلِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. ٥. فَوَدُ: (إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا) فَإِنْ أَذِنَ لَهَا فِي الْإِرْضَاعِ فَلَا غَرَمَ وَإِكْرَاهُ لَهَا عَلَى الْإِرْضَاعِ إِذْ وَزِيَادَةُ مُعْنِي فَلَوْ اخْتَلَفَا فِيهِ صُدِّقَ أَيْ يَحْكُمُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ ع. ش. ٥. فَوَدُ: (أَوْ كَانَتْ مُكَاتَّبَةً) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَلَمْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً أَيْ أَوْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً لَهُ لَكِنَّهَا مُكَاتَّبَةٌ أَهْ رَشِيدِيَّ جِبَارَةُ الْمُعْنِي فَإِنْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً وَلَوْ مُدْبِرَةً أَوْ مُسْتَوْلَدَةً فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ مُكَاتَّبَةً رَجَعَ عَلَيْهَا بِالْفَرْمِ مَا لَمْ تَعْجِزْ أَه. ٥. فَوَدُ: (لَتَعْنِيهَا) مُتَعَلِّقٌ بِلَزِمِهَا الْخُ.

٥. فَوَدُ: (الْمُثْلَفُ) بِفَتْحِ اللَّامِ أَوْ كَسْرِهَا. ٥. فَوَدُ: (قَدْ يَزِيدُ) أَيْ فِي حَالِ الْإِرْضَاعِ لَا الْعَقْدِ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ الْمُسَمَّى لَا مِمَّا لَمْ يَنْتَهِجِ الْقَصَصُ عَنْ مَهْرِ مِثْلِ الصَّغِيرَةِ فِي تَزْوِيجِهَا أَه. ٥. فَوَدُ: (وَلَوْ حَلَبَتْ) أَيْ أُمَّهُ مَثَلًا وَقَوْلُهُ لَهَا أَيْ الصَّغِيرَةُ. ٥. فَوَدُ: (هَلَى مَا فِي الْمُعْتَمِدِ) جِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ كَمَا فِي الْمُعْتَمِدِ وَوَقَعَ فِي أَصْلِ التَّخْفِيفِ

الصَّغِيرَةِ لِأَنَّهَا رَيْبَةٌ وَهِيَ لَا تَحْرُمُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِلَبَنِهِ فَتَحْرُمُ الصَّغِيرَةُ أَيْضًا لِأَنَّهَا بَنَةٌ وَقَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ الْخُ. ٥. فَوَدُ: (فَلَا يُنَافِي أَنَّ نِصْفَ مَهْرِ الْبِثْلِ الْإِلَازِمِ قَدْ يَزِيدُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْمُسَمَّى إِذَا كَانَ دُونَ مَهْرِ الْبِثْلِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا مِمَّا لَمْ يَنْتَهِجِ الْقَصَصُ عَنْ مَهْرِ مِثْلِ الصَّغِيرَةِ فِي تَزْوِيجِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى قَدَرِ مَهْرِ الْبِثْلِ حَالِ الْتَكَاجِ ثُمَّ يَزِيدُ مَهْرَ الْبِثْلِ حَالِ

طاعتها أي والذي يُتجه في المُستحبات المُزْم عليه فقط وفيمَن تَرى تَحْتَم الطَّاعَةُ أَنَّهُ عَلَيْهَا فَقَط (وفي قول) له عليها (كلُّه) أي مهر المثل لأنَّه قيمةُ البُضْع الذي فَوَّقَهُ وعلى الأولِ فَارَقَتْ شُهُودَ طَلَاقٍ رَجَعُوا فَإِنَّهُمْ يَفْرَمُونَ الكُلَّ بِأَنَّهُمْ أَحَالُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَقِّهِ الْبَاقِي بِزَعْمِهِ فَكَانُوا كِفَاصِبٍ حَالٍ بَيْنَ الْمَالِكِ وَحَقِّهِ وَأَمَّا الْفُرْقَةُ هُنَا فَحَقِيقَةُ بِمَنْزِلَةِ التَّأْلِيفِ فَلَمْ تُفْرَمِ الْمُرْضِعَةُ إِلَّا مَا أَتْلَفَتْهُ وَهُوَ مَا غَرِمَهُ فَقَط. (ولو رَضَعَتْ) رِضَاعاً مُحَرَّمًا (من نَائِمَةٍ) أو مُسْتَيْقِظَةً سَائِجَةً كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَجَعَلَهُ كَالْأَصْحَابِ. التَّمَكُّيْنُ مِنَ الْإِرْضَاعِ إِزْضَاعًا إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحْرِيمِ لَا الْفُرْمِ وَإِنَّمَا عُدَّ سُكُوتُ الْمُحَرِّمِ عَلَى الْحَلْقِ كَفَعْلِهِ لِأَنَّ الشَّغَرَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ فَلَرِمَهُ دَفْعُ مُثْلِفَاتِهِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا (فَلَا فُرْمَ عَلَيْهَا) لِأَنَّهَا لَمْ تَصْنَعْ شَيْئًا (وَلَا مَهْرٌ لِلْمُرْضِعَةِ) لِأَنَّ الْإِنْفِسَاحَ بِفَعْلِهَا وَهُوَ

ضَرَبَ عَلَى مَا فِي وَهُوَ تَصَرُّفٌ مِنَ الْمُضْلِحِ مُفِيدٌ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَسْتَحْضِرْ أَنَّ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ كِتَابًا اسْمُهُ الْمُتَمَكَّدُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْزَرْ. اهـ سَيَدُ عَمَرٍ جِبَارَةُ ش قَوْلُهُ كَمَا فِي الْمُتَمَكَّدِ أَيِ لِبَلْتَدْنِيحِي اهـ.

• قَوْلُهُ: (فَارَقَتْ) أَيِ الْمُرْضِعَةُ. • قَوْلُهُ: (شُهُودَ طَلَاقٍ) أَيِ قَبْلَ الدُّخُولِ اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (بِزَعْمِهِ) هَلَا قَالَ بِزَعْمِهِمْ إِذْ هُوَ أَقْوَى فِي الْفَرْقِ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ رَشِيدِي جِبَارَةُ الْمُعْنَى بِزَعْمِ الزَّوْجِ وَالشُّهُودِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا غَرِمَهُ فَقَط) أَيِ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا مَرَّ آتِفًا.

• قَوْلُهُ (وَسَي): (ولو رَضَعَتْ الْخ) أَيِ لَوْ دَبَّتْ صَغِيرَةٌ وَرَضَعَتْ الْخَ زِهَابَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (مُحَرَّمًا) بِشَدِّ الرَّاءِ الْمُسْكُورَةِ. • قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهُ) أَيِ صَاحِبِ الرُّوضَةِ. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحْرِيمِ) فِيهِ أَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّمَكُّيْنِ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) أَيِ لَوْ كَانَتْ مُسْتَأْجَرَةٌ لِلْإِرْضَاعِ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عَدَمُ إِزْضَاعٍ مِّنْ اسْتَوْجَرَتْ لِإِرْضَاعِهِ وَهُوَ يَقُوتُ الْأَجْرَةَ عَلَى أَنَّ مَا شَرِيَتْهُ الصَّغِيرَةُ لَيْسَ مُتَعَبِّتًا لِإِرْضَاعٍ مِّنْ اسْتَوْجَرَتْ لَهْ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ (وَسَي): (فَلَا فُرْمَ الْخ).

(فَرْخ): لَوْ حَمَلَتْ الرِّيحُ اللَّبَنَ مِنَ الْكَبِيرَةِ إِلَى جَوْفِ الصَّغِيرَةِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِذْ لَا صُنْعَ مِنْهُمَا وَلَوْ دَبَّتِ الصَّغِيرَةُ فَارْتَضَعَتْ مِنْ أُمِّ الزَّوْجِ أَيِ مَثَلًا أَرَبَعًا ثُمَّ أَرْضَعَتْهَا أُمُّ الزَّوْجِ الْخَاصَّةُ أَوْ عَكْسُهُ اخْتَصَّ التَّحْرِيمُ بِالْخَاصَّةِ مُعْنَى وَزِهَابَةً أَيِ فَالْفُرْمُ عَلَى أُمِّ الزَّوْجِ فِي الْأَوَّلَى وَعَلَى الصَّغِيرَةِ فِي الثَّانِيَةِ اهـ ع ش وَيُظْهَرُ أَنَّهُ خَرَجَ بِجَوْفِهَا مَا لَوْ حَمَلَتْهُ الرِّيحُ إِلَى فِيهَا فَابْتَلَعَتْهُ لِيُوجِدَ الصُّنْعَ مِنْهَا فَلْيَرْاجِعْ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لِإِنَّ الْإِنْفِسَاحَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُفَرِّقُ) فِي الْمُعْنَى.

الإِرْضَاعِ. • قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجِهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

• قَوْلُهُ فِي (وَسَي): (وفي قول كُلِّهِ) وَلَوْ نَكَحَ عَبْدٌ أُمَّةً صَغِيرَةً مُّفَوَّضَةً بِتَوْضِيعِ سَيِّدِهَا فَأَرْضَعَتْهَا أُمَّةً مَثَلًا فَلَهَا الْمُثْعَةُ فِي كَنْبِهِ وَلَا يُطَالَبُ سَيِّدُ الْمُرْضِعَةِ إِلَّا بِضُفِّ مَهْرِ الْوِثْلِ وَإِنَّمَا صَوَّرُوا ذَلِكَ بِالْأُمَّةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِرٍ فِي الْحَرَّةِ لِإِغْيَاءِ الْكِفَاءَةِ شَرْحُ م ر. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا عُدَّ سُكُوتُ الْمُحَرَّمِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

مُسْقِطًا لَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَهُ فِي مَالِهَا مَهْرٌ مِثْلُ الْكَبِيرَةِ الْمُتَفَسِّخِ نِكَاحُهَا أَوْ نِصْفُهُ لَأَنَّهَا أَتَلَفَتْ عَلَيْهِ بُضْعَهَا وَضَمَانُ الْإِتْلَافِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَمْيِيزٍ. (وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْ أُمُّ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ انْفَسَخَتْ الصَّغِيرَةُ) لِأَنَّهَا صَارَتْ أُخْتُ الْكَبِيرَةِ (وَكَذَا الْكَبِيرَةُ فِي الْأَظْهَرِ) لِذَلِكَ وَتَفَرُّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ نَكَحَ أُخْتًا عَلَى أُخْتِهَا بِأَنَّ هَذِهِ لَمْ تَجْتَمِعْ مَعَ الْأُولَى أَصْلًا لِوُقُوعِ عَقْدِهَا فَايِدًا مِنْ أَصْلِهِ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِي بَطْلَانِ الْأُولَى بِخِلَافِ الْكَبِيرَةِ هُنَا فَإِنَّهَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الصَّغِيرَةِ فَبَطَلَتَا إِذْ لَا مُرْجَحَ (وَلَهُ نِكَاحٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا) مِنْ غَيْرِ جَمْعٍ لِأَنَّهُمَا أُخْتَانِ (وَحَكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ) عَلَيْهِ (وَقَفَرِيْمُهُ) أَيِ الزَّوْجِ (الْمُرْضِعَةُ مَا سَبَقَ) أَوَّلُ الْفَصْلِ (وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً) حَكْمُهَا مَا سَبَقَ فِي الصَّغِيرَةِ فَلَهَا عَلَيْهِ نِصْفُ الْمُسَمَّى الصَّحِيحِ وَالْأَنْصَفُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَلَهُ عَلَى أُمِّهَا الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ (لِإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً فَلَهُ عَلَى) الْأُمِّ (الْمُرْضِعَةُ) بِشَرْطِهَا السَّابِقَةِ (مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ) كَمَا لَزِمَتْ لِبَنَتِهَا جَمِيعُ الْمُسَمَّى إِنْ صَحَّ وَالْأَنْصَفُ جَمِيعُ مَهْرِ الْمِثْلِ

• قَوْلُهُ: (وَلَهُ فِي مَالِهَا الْخ) يُقَيَّدُ أَنَّ الْكَبِيرَةَ النَّائِمَةَ أَوْ الْمُسْتَقِظَةَ السَّائِجَةَ زَوْجَةً. اهـ سَمِ عِبَارَةٌ عَ شِ قَوْلِهِ فِي مَالِهَا أَيِ الصَّغِيرَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ بَقِيَ فِي ذِمَّتِهَا وَقَوْلُهُ مَهْرٌ مِثْلُ الْكَبِيرَةِ أَيِ حَيْثُ كَانَتْ زَوْجَةً وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ اِزْتَفَعَتْ مِنْ أُمِّهِ أَوْ أُخْتِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا فَلَا شَيْءَ فِيهِ لِلْكَبِيرَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ. • قَوْلُهُ: (مَهْرٌ مِثْلُ الْكَبِيرَةِ) أَيِ إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا وَقَوْلُهُ الْكَبِيرَةُ يَشْمَلُ الْمُسْتَقِظَةَ الْمَذْكُورَةَ وَقَوْلُهُ أَوْ نِصْفُهُ أَيِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا. اهـ سَمِ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (انْفَسَخَتْ الصَّغِيرَةُ) أَيِ نِكَاحُهَا اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا صَارَتْ) أَيِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِلْمَلِكِ) أَيِ لِأَنَّهَا صَارَتْ أُخْتُ الصَّغِيرَةِ اهـ عَ شِ. • قَوْلُهُ: (وَتَفَرُّقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ مَا هُنَا مِنْ الْإِنْفِسَاحِ. • قَوْلُهُ: (وَبَيْنَ مَا لَوْ نَكَحَ أُخْتًا الْخ) أَيِ الَّذِي قَاسَ عَلَيْهِ الْمُقَابِلَ الْقَائِلَ بِاخْتِصَاصِ الْإِنْفِسَاحِ بِالصَّغِيرَةِ اهـ سَمِ. • قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُؤْثَرْ الْخ) أَيِ عَقْدُ الثَّانِيَةِ. • قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَهُ الْخ) أَيِ عَلَى الْأَظْهَرِ اهـ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (نِكَاحٌ مَنْ شَاءَ) أَيِ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَتَعَوَّدَ لَهُ بِالثَّلَاثِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَبَقَ مِنْهُ طَلَاقٌ أَوْ بِمَا بَقِيَ مِنْهَا إِنْ سَبَقَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْفِسَاحَ لَا يَتَّقِصُ الْعَدَّةَ اهـ عَ شِ. • قَوْلُهُ: (أَوَّلُ الْفَصْلِ) أَيِ فِي إِزْوَاجِ أُمِّ الزَّوْجِ وَنَحْوِهَا الصَّغِيرَةُ فَعَلَيْهِ لِلصَّغِيرَةِ نِصْفُ الْمُسَمَّى الصَّحِيحِ أَوْ نِصْفُ مَهْرِ مِثْلِ وَلَهُ عَلَى الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ وَقِيلَ كُلُّهُ. اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (حَكْمُهَا مَا سَبَقَ) إِلَى الْفَصْلِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ بِشَرْطِهَا السَّابِقَةِ وَقَوْلُهُ أَوْ حَكَمَ بِهِ جَاكِمٌ يَرَاهُ وَقَوْلُهُ وَلَا تُحَرِّمَانِ مُؤَبَّدًا. • قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهَا السَّابِقَةِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ الْمُخْتَارِ إِنْ لَمْ يَأْدَنْ لَهَا الْخَ اهـ عَ شِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَهُ فِي مَالِهَا الْخ) يُقَيَّدُ أَنَّ الْكَبِيرَةَ النَّائِمَةَ أَوْ الْمُسْتَقِظَةَ زَوْجَةً. • قَوْلُهُ: (مَهْرٌ مِثْلُ الْكَبِيرَةِ) يَشْمَلُ الْمُسْتَقِظَةَ الْمَذْكُورَةَ. • قَوْلُهُ: (الْمُتَفَسِّخُ نِكَاحُهَا) أَيِ إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا. • قَوْلُهُ: (أَوْ نِصْفُهُ) أَيِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا. • قَوْلُهُ: (وَبَيْنَ مَا لَوْ نَكَحَ أُخْتًا الْخ) أَيِ الَّذِي قَاسَ عَلَيْهِ الْمُقَابِلَ الْقَائِلَ بِاخْتِصَاصِ

وبأني أنهم لو شهدوا بطلاق بعد وطء ثم رجعوا غرموا مهر المثل وهو يرد دعوى المقابل أنه بالدخول استوفى منفعتة فلا يخرم له بذله أما لو كانت الكبيرة الموطوءة هي المفيدة لنكاحها برضاها الصغيرة فلا يرجع عليها بمهرها لقلل يخلو نكاحها من الوطء عن مهر وهو من خصائص نبينا ﷺ (ولو أَرْضَعَتْ بنتُ الكبيرة الصغيرة خُرمت الكبيرة أبداً) لأنها جدُّة زوجته (وكذا الصغيرة) فتخرم أبداً (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها زبيبة بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة لأن بنت الزوجة لا تخرم إلا بالدخول وحكم الغرم هنا ما سبق أيضاً وتركه لوضوحه بما ذكرته. (ولو كانت تحته صغيرة فطلقها فأرضعها امرأة صارت أم امرأته) فتخرم عليه أبداً إلحاقاً للطارئ بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد (ولو تكهت مطلقته صغيراً وأرضعته بلبنه خُرمت على المطلق والصغير أبداً) لأنها زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (ولو زوج أم

• فود: (وهو) أي ما يأتي. • فود: (منفعتيه) أي البضع. • فود: (بذله) أي المهر الذي هو بذل البضع.
• فود: (بمهرها) أي مهر نفسها ادع ش عبارة المغني فلا يزجج الزوج عليها بمهر مثليها كما في الزوجة وأصلها عن الأئمة اه. • فود: (لئلا يخلو الخ) لا يخفى أنه لا يلزم خلواً إذا نقص مهر المثل عن المسمى على أنه قد يقال الخلط الطارئ لمارض لا ينافي الخصوصية سم على حجة ويؤيده أنه لو سمي لها مهر ثم أبرأته منه صح مع خلط النكاح حيث يذ من المهر ادع ش عبارة السيد عمر قد يقال تقدم أنه يخلو عنه فيما إذا زوج أمته بعبده اه وكل ذلك مجرّد بحث في الدليل والحكم مسلم. • فود: (وخكم الغرم) أي للصغيرة والكبيرة اه مغني. • فود: (ما سبق الخ) فعليه إن لم يطأ الكبيرة لكل منهما نصف المسمى أو نصف مهر مثل وله على المُرْضِعة إن لم ياذن مهر مثليهما وأما إذا كان وطئها قلّه لأجلها على المُرْضِعة مهر مثل كما وجب عليه لأنها المهر اه شرح المنهج.
• فود: (سن): (فطلقها) أي: ولو بائنا وقوله امرأة أي أجنبية اهع ش. • فود: (فتخرم عليه) أي الكبيرة وأما الصغيرة فهي باقية على جلتها إن لم تكن الكبيرة موطوءة المطلق اهع ش. • فود: (إلحاقاً للطارئ الخ) أي فلا يشترط كون الإرضاع في حال الزوجية بل يكفي صدق اسم الزوجية على المُرْضِعة ولو باختيار ما قضى اهع ش.

• فود: (سن): (ولو تكهت مطلقته) أي ولو بعد مدة طويلة وقوله بلبنه خرّج به ما لو أرضعته بلبن غيره فلا تخرم على المطلق لأنه لا يصير بذلك أباً للصغير ولكنها تخرم على الصغير لكونها صارت أمه اهع ش.

• فود: (سن): (خرمت على المطلق) هذا إن كانت حرة فإن كانت أمة فلا تخرم على المطلق ليطلان النكاح لأن الصغير لا يصح نكاح أمة فلم يصير خلية أبيه.

الإنفساخ بالصغيرة. • فود: (لئلا يخلو الخ) لا يخفى أنه لا يلزم خلواً إذا نقص مهر المثل عن المسمى على أنه قد يقال الخلط الطارئ لمارض لا ينافي الخصوصية.

ولبده عبده الصغير بناءً على المزجوح أنه يُزوجه إجباراً أو حكم به حاكم يراه (فأرضعته لبن السيد حرمت عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه وخرج بلبنه لبنٌ غيره فإن التكاح وإن انفسخ لكونها أمه لا تحرم على السيد لانقضاء سبب التحريم عليه المذكور. (ولو أرضعت موطوءة الأمة صغيرة تحت بلبنه أو لبن غيره حرمتا عليه) أبداً لأن الأمة أم زوجته، والصغيرة بنته إن رضعت لبنه وإلا فبنت موطوءته (ولو كان تحت صغيرة وكبيرة فأرضعتها) أي الكبيرة الصغيرة (انفسختا) لأنها بنتها فامتنع جمعهما وسبقت هذه أول الفصل لبيان الغرم وسبقت هنا لبيان التحريم (وحرمت الكبيرة أبداً) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان الرضاغ بلبنه) لأنها بنته (والأ) يمكن بلبنه بل لبن غيره (فرضية) فلا تحل إلا إن دخل بالكبيرة. (ولو كان تحت كبيرة وثلاث صغائر فأرضعتهن حرمت) عليه (أبداً) لأنها أم زوجته (وكذا الصغائر إن أرضعتهن بلبنه أو لبن غيره) معاً أو مرتباً (وهي) في الرضاغ بلبن غيره (موطوءة) لأنهن بناته

(فرغ): لو فسخت كبيرة نكاح صغير بغير فيه مثلاً ثم تزوجت كبيراً فازتفع بلبنه منها أو من غيرها حرمت عليهما أبداً لأن الصغير صار ابناً للكبير فهي زوجة ابن الكبير وزوجة أبي الصغير بل أمه إن كان اللبن منها أمه مضمي. فود: (أو حكم الخ) أو قلد القائل به من الأئمة سيّد عمر. فود: (أو حكم به الخ) أي بصحة النكاح بعد عقده.

فوق (سني): (حرمت عليه) أي العبد أبداً أمه مضمي. فود: (بلبنه) أي لبن السيد. فود: (وإن انفسخ الخ) الوأول للحال. فود: (لانقضاء سبب التحريم الخ) لأن الصغير لم يصير ابناً له فلم تكن هي زوجة الابن أمه مضمي.

فوق (سني): (موطوءة الأمة) أي بملك أو نكاح ثم إن كان بملك فلا شيء له عليها لأن السيد لا يجب له على عبده شيء وإن كان ينكح فيتبني تعلقاً ما يجب للصغيرة عليه برقيتها لا له بدل المتلف وهو إنما يتعلق بالرقبة أمه ش.

فوق (سني): (صغيرة تحت) أي زوجة صغيرة تحت السيد وقوله أو لبن غيره بأن تزوجت غيره أو وطئها بشبهه حرمتا أي الموطوءة والصغيرة عليه أي السيد أمه مضمي.

فوق (سني): (انفسختا) أي وإن لم يدخل بالكبيرة بدليل إطلاق الفسخ وتفصيله في التحريم وقوله الآتي قريبة فلا تحرم إلا إن دخل بالكبيرة أمه سم.

فوق (سني): (انفسختا الخ) وفي الغرم للصغيرة والكبيرة ما مرّ فلو كانت الكبيرة أمه غيره تعلق الغرم برقيتها أو أمته فلا شيء عليها إلا إن كانت مكاتباً فعليها الغرم فإن عجزها سقطت المطالبة بالغرم أمه مضمي. فود: (لبيان الغرم) أي وليان الإنفاسخ أمه سم.

فود في (سني): (انفسختا) أي: وإن لم يدخل بالكبيرة بدليل إطلاقه الفسخ وتفصيله في التحريم وقوله الآتي قريبة فلا تحرم إلا إن دخل بالكبيرة. فود: (لبيان الغرم) أي: وليان الإنفاسخ.

أَوْ بَنَاتُ مَوْلُودَةٍ (وَالَا) تَكُنْ مَوْلُودَةً وَالْبَنُ لِلْغَيْرِ (لِإِنْ أَرْضَعْتَهُنَّ مَعًا) وَيُتَصَوَّرُ (بِإِبْهَارِهِنَّ) الرُّضْعَةَ (الْغَايِسَةَ) فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ بِأَنْ تُلْقِمَ اثْنَيْنِ تَذْيِيقًا وَتُؤَجَّرُ الثَّالِثَةَ لَبَنُهَا الْمَحْلُوبُ (انْفَسَخَ) لاجتماعِهِنَّ معَ أُمَّهُنَّ وَلِصَيُورِ زَوَاجِهِنَّ أَخَوَاتٍ (وَلَا يَحْرُمُنَّ مُؤَبَّدًا) إِذْ لَمْ يَطْعَا أَهْلُهُنَّ فَلَهُ نِكَاحُ كُلِّ مَنْ غَيْرُ جَمْعٍ فِي نِكَاحٍ (أَوْ) أَرْضَعْتَهُنَّ (فَرُتَبًا لَمْ يَحْرُمُنَّ) كَمَا ذَكَرَ (وَتَنْفَسِخُ الْأُولَى) بِإَرْضَاعِهَا لِاجتماعِهَا معَ الْأُمِّ فِي النِّكَاحِ وَلَا تَنْفَسِخُ الثَّانِيَةُ بِمُجَرَّدِ إِرضَاعِهَا إِذْ لَا مُوجِبَ لَهُ (وَالثَّالِثَةُ) بِإَرْضَاعِهَا لِاجتماعِهَا معَ أختِهَا الثَّانِيَةِ الْبَاقِيَةِ فِي نِكَاحِهَا (وَتَنْفَسِخُ الْغَايِسَةُ بِإَرْضَاعِ الْغَايِسَةِ) لِأَنَّهُمَا صَارَتَا أُخْتَيْنِ مَعًا فَاشْتَبَهَ مَا إِذَا أَرْضَعْتَهُمَا مَعًا (وَفِي قَوْلِي لَا يَنْفَسِخُ) نِكَاحُ الثَّانِيَةِ بَلْ يَخْتَصُّ الْإِنْفِسَاخُ بِالثَّالِثَةِ لِأَنَّ الْجَمْعَ ثُمَّ بِإَرْضَاعِهَا فَاخْتَصَّ الْفَسَادُ بِهَا كَمَا لَوْ نَكَحَ أُخْتًا عَلَى أُخْبٍ تَبَطَّلَ الثَّانِيَةُ فَقَطْ وَيُزَوِّدُهُ مَا قَدَّمْتُهُ مِنَ الْفَرْقِ وَلَوْ أَرْضَعْتَ ثِنْتَيْنِ مَعًا ثُمَّ الثَّالِثَةَ انْفَسَخَ مَنْ عَدَاهَا يُوقِعُ إِرضَاعُهَا بَعْدَ انْدِفَاعِ نِكَاحِ أُمِّهَا وَأُخْتِهَا أَوْ وَاحِدَةً ثُمَّ يَنْتِنِ مَعًا انْفَسَخَ نِكَاحُ الْكُلِّ لِاجتماعِ الْأُمِّ وَالْبَنَتِ وَصَيُورَةِ الْأَخِيرَتَيْنِ أُخْتَيْنِ مَعًا (وَيَجْعَلِي الْقَوْلَانِ فِيمَنْ تَحْتَهُ صَهِيرَتَانِ) أَرْضَعْتَهُمَا أَجْنَبِيَّةً وَلَوْ بَعْدَ طَلَاقِهَا الرَّجْمِيِّ (فَرُتَبًا أَنْفَسِخَا) وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِمَا مَرَّ وَلَا يَحْرُمَانِ مُؤَبَّدًا (أَمِ الثَّانِيَةُ) فَقَطْ فَإِنْ أَرْضَعْتَهُمَا مَعًا انْفَسَخَا قَطْعًا لِأَنَّهُمَا صَارَتَا أُخْتَيْنِ مَعًا وَالْمُرُوضَةُ تَحْرُمُ مُؤَبَّدًا قَطْعًا لِأَنَّهُمَا أُمٌّ وَزَوْجَتُهُ.

- فَوَدَّ: (فَالَا تَكُنْ مَوْلُودَةً) أَيِ لِلزَّوْجِ وَقَوْلُهُ وَالْبَنُ لِلْغَيْرِ أَيِ وَالْحَالُ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (الْثَنَيْنِ) الْأُولَى اثْنَتَيْنِ بِالتَّاء. • فَوَدَّ: (فَلَهُ نِكَاحُ كُلِّ الْغَيْرِ) أَيِ تَجَدِيدُهُ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَمَا ذَكَرَ) أَيِ: مُؤَبَّدًا لِمَا ذَكَرَ أَهْ. مُغْنِي أَيِ لَا نَبْذَاءَ الدُّخُولِ بِأُمَّهُنَّ. • فَوَدَّ: (بِمُجَرَّدِ إِرضَاعِهَا) أَيِ: إِرضَاعِ الْكَبِيرَةِ لِلثَّانِيَةِ أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَيَزَوِّدُهُ) أَيِ ذَلِكَ الْقِيَاسُ. • فَوَدَّ: (مَا قُلْتُهُ الْغَيْرِ) أَيِ فِي شَرْحِ وَكَذَا الْكَبِيرَةُ فِي الْأَظْهَرِ. • فَوَدَّ: (لَوْ أَرْضَعْتَ) أَيِ الزَّوْجَةَ الْكَبِيرَةَ. • فَوَدَّ: (انْفَسَخَ مَنْ عَدَاهَا) أَيِ مِنَ الْأُولَتَيْنِ معَ الْكَبِيرَةِ لِثُبُوتِ الْإِخْوَةِ بَيْنَهُمَا وَلَا جَمْعٍ مَعِ الْأُمِّ فِي النِّكَاحِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِوُقُوعِ إِرضَاعِهَا الْغَيْرِ) أَيِ وَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُ الثَّالِثَةِ لِوُقُوعِ الْغَيْرِ. • فَوَدَّ: (أَوْ وَاحِدَةً) عَطِيفٌ عَلَى ثِنْتَيْنِ. • فَوَدَّ: (نِكَاحُ الْكُلِّ) أَيِ الْأَرْبَعِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْبَنَتِ) أَيِ الْأُولَى. • فَوَدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ طَلَاقِهَا الرَّجْمِيِّ) فَيَكُونُ بِهَ لِتَصَوُّرِ انْفِسَاخِ سَمِّ وَتَصَوُّرِ الرَّجْمِيِّ بِأَنْ دَخَلَ مِنْهُ فِي فَرْجِهَا ع ش. • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ أَنَّهُمَا صَارَتَا أُخْتَيْنِ مَعًا. • فَوَدَّ: (فَإِنْ أَرْضَعْتَهُمَا مَعًا الْغَيْرِ) مُخْتَرَزٌ مُرْتَبًا فِي الْمَتْنِ.

- فَوَدَّ: (الرَّجْمِيِّ) فَيَكُونُ بِهَ لِتَصَوُّرِ الْإِنْفِسَاخِ. • فَوَدَّ فِي (سِنِّي): (أُمِ الثَّانِيَةِ) هِيَ تَطْيِيرُ الثَّالِثَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ.

فصل في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه

(قال) رجلٌ (هَذَا بَنِي أَوْ أَحْتِي بِرَضَاعٍ أَوْ قَالَتْ) امْرَأَةٌ (هُوَ أَحْتِي) أَوْ ابْنِي مِنْ رَضَاعٍ وَأَمَكَنَ ذَلِكَ جَسًا وَشَرَعًا كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَيْزُ الإِقْرَارِ (حُزْمٌ تَنَاقُحُهُمَا) أَبَدًا مُوَاعِدَةً لِلْمُقَرَّرِ بِإِقْرَارِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا إِنْ صَدَّقَ الْمُقَرَّرُ وَلَا ظَاهِرًا فَقَطْ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الشَّرْوَطَ كَالشَّاهِدِ بِالإِقْرَارِ بِهِ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ يَحْتَاطُ لِنَفْسِهِ فَلَا يَقَرُّ إِلَّا عَنْ تَحْقِيقٍ سِوَاءِ الْفَقِيهِ وَغَيْرِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا تَثْبُتُ الْحَرَمَةُ عَلَى غَيْرِ الْمُقَرَّرِ مِنْ قُرُوبِهِ وَأَصُولِهِ مَثَلًا إِلَّا إِنْ صَدَّقَهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ مُحَرَّمَاتِ النِّكَاحِ فِيمَنْ اسْتَلْحَقَّ زَوْجَةً وَلَيْدَهُ هَلْ أُولَى وَحِينَئِذٍ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ إِنَّهُ وَطَّلَعَ بَعْدَ الإِقْرَارِ أَوْ أَخَذَ بِهِ مُطْلَقًا فَلَا تَحِلُّ

فصل: في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه

• قُود: (فِي الإِقْرَارِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهَرُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (جَسًا أَوْ شَرْعًا) وَإِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ زَايَتْ) فِي النَّهَايَةِ. • قُود: (وَأَمَكَنَ ذَلِكَ) فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ بَأَن قَالَتْ بَنِي وَهِيَ أَكْبَرُ سِنًا مِنْهُ فَهِيَ لَقَوَاهُ مُعْنِي.

• قُود: (جَسًا أَوْ شَرْعًا) وَيُصَوِّرُ الْإِتْنَاءُ جَسًا بَأَن مَنَعَ مِنَ الْإِجْتِمَاعِ بِهَا أَوْ بَمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ إِزْوَاعِهَا مَانِعٌ جَسِيٍّ وَالْإِتْنَاءُ شَرْعًا بَأَن أَمَكَنَ الْإِجْتِمَاعَ لَكِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ فِي سِنٍ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِزْوَاعُ الْمُحَرَّمُ أَحَدٌ شَوْ وَتَصْوِيرُهُ الشَّرْعِيُّ بِمَا ذَكَرَ فِيهِ نَظَرٌ بِلِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ مِنَ الْجَسِيٍّ أَيْضًا وَلِذَا قَالَ الْحَلَبِيُّ انْظُرْ مَا صَوَرَهُ الشَّرْعِيُّ وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي اقْتِصَارِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ عَلَى الْجَسِيٍّ عَدَمَ تَصْوِيرِ الشَّرْعِيِّ فَقَطْ وَجَزَمَ بِهِ الْقَلْبِيُّ أَحَدٌ بِجَنَابِ فِيهِ فِي السَّيِّدِ عَمَرٌ مَا يُوَافِقُهُ وَمَا قَدَّمَ عَنْ الْمَعْنَى مِنْ إِطْلَاقِ الْإِمْكَانِ وَالتَّصْوِيرِ بِكِبَرِ السِّنِّ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ مُوَاعِدَةً لِلْمُقَرَّرِ بِإِقْرَارِهِ وَلَوْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ لَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهُ نِهَايَةً وَمُعْنِي وَأَسْنَى وَكَذَا لَوْ أَتَكَرَّرَتِ الْمَرْأَةُ رِضَاعًا بِالنِّكَاحِ حَيْثُ شَرَطَ ثُمَّ رَجَعَتْ فَيَجْعَلُ النِّكَاحُ مُعْنِي وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْقَبُولِ وَإِنْ ذَكَرَ لِرُجُوعِهِ وَجْهًا مُحْتَمَلًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَدَمَ قَبُولِهِ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ أَمَّا بَاطِنًا فَالْمَدَارُ عَلَى عِلْمِهِ ع. ش.

• قُود: (وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْإِنِّ) غَايَةً لِلْمَعْنَى. • قُود: (بِالإِقْرَارِ بِهِ) أَيِ بِخِلَافِ الشَّاهِدِ بِنَفْسِ الرِّضَاعِ كَمَا يَأْتِي أَحَدُ رَشِيدِي. • قُود: (إِلَّا عَنْ تَحْقِيقٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ قَضَتْ الْعَادَةُ بِجَهْلِهِمَا الْإِنِّ أَحَدٌ ش. • قُود: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا تَثْبُتُ الْحَرَمَةُ عَلَى غَيْرِ الْمُقَرَّرِ) أَيِ حَيْثُ كَانَتْ الْمُقَرَّرُ بِرِضَاعِهَا فِي نِكَاحِ الْأَصْلِ أَوْ الْفَرْعِ كَانَ أَقَرَّ بِبَيْتِيَّةِ زَوْجَةِ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ فَلَانَةُ بَنِي مَثَلًا مِنَ الرِّضَاعِ وَالْحَالُ لَيْسَتْ زَوْجَةُ أَصْلِهِ وَلَا فَرْعُهُ فَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا نِكَاحُهَا بَعْدَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَحِينَئِذٍ يَأْتِي هُنَا الْإِنِّ أَحَدُ سَمِ بِالْمَعْنَى وَسَيَأْتِي عَنْ الرَّشِيدِيَّ مَا يُوَافِقُهُ مَعَ إِتْكَارِهِ مَا فِي ع. ش. مِمَّا يُخَالِفُهُ. • قُود: (مَثَلًا) أَيِ وَمِنْ حَوَاشِيهِ. • قُود: (إِلَّا إِنْ صَدَّقَهُ) أَيِ الْغَيْرُ الْمُقَرَّرُ أَحَدُ سَم. • قُود: (أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ) أَيِ أَصْلُ الْمُقَرَّرِ أَوْ فَرْعُهُ أَيِ وَالصُّورَةُ أَنَّهُمَا فِي عِصْمَةِ الْأَصْلِ أَوْ الْفَرْعِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيِ سِوَاءِ أَصَدَّقَ

فصل: في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه

• قُود: (مُوَاعِدَةً لِلْمُقَرَّرِ بِإِقْرَارِهِ) وَلَوْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ لَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهُ م. ش. • قُود: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ الْإِنِّ) كَذَا م. ش. • قُود: (إِلَّا إِنْ صَدَّقَهُ) أَيِ الْغَيْرُ الْمُقَرَّرُ. • قُود: (وَحِينَئِذٍ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ الْإِنِّ) كَذَا م. ش.

له بعد ثم رأيت الزركشي قال استفدنا من قوله حرم تناكحهما تأثيره بالنسبة للتحریم خاصة لأنه الأصل في الأبضاع أما المحرمية فلا تثبت عملاً بالاحتياط في كليهما ولم أره منقولاً انتهى وما ذكره من ثبوت التحريم على المقيّر دون محرميه واضح وهو غير ما ذكرته لكنه يؤيد قولي بل أولى لأن الإقرار المثبت للمحرمية أيضاً إذا لم يؤخذ به غير المصدق في بطلان حقه التاجر فأولى ما لا يثبتها. (ولو قال زوجان) أي باعتبار صورة الحال (بيننا رضاع محرّم فرق بينهما) عملاً بقوليهما وإن قضت العادة بجعلهما بشروط الرضاع المحرّم كما شمله إطلاقهم ويؤجّه بأنه قد يستند في قوله ذلك إلى عارف أخبره به.

(نسبة) قضية صنيع المتن أن الإقرار قبل النكاح لا يشرط فيه تقييد الرضاع بكونه محرّماً بخلافه بعده وله وجه إلتكده وقضية عبارة بعضهم أنه لا بُدّ منه فيهما وبعضهم أنه لا يشرط فيهما وهو الذي يُتجه حملاً للرضاع المطلق على المحرّم.....

أم لا اه رشيدى. فؤد: (أما المحرمية فلا تثبت) أي بالإقرار بالرضاع أي فلا يجوز له نظرها والخلوّ بها وما أخذه الشيخ ش من هذا مما أطال به في حاشيته ليس في محله كما يعلم بتأمّله إذ الحرمة غير المحرمية اه رشيدى. فؤد: (فلا تثبت) أي ومع ذلك يتبني أن لا نقض بالنسب للشك سم وع ش.

فؤد: (دون محرميه) واضح كذا في النهاية. فؤد: (غير ما ذكرته) أي الذي هو عدم حرمتها على غير المقيّر إلخ. فؤد: (المثبت للمحرمية) أي كما فيما مرّ أوّل محرّمات النكاح. فؤد: (فأولى ما لا يثبتها) أي كما هنا على ما قاله الزركشي اه سم.

فؤد (سنى: (زوجان) خرج به إقرار أبي الزوج أو الزوجة أو أم أحدهما بذلك فلا عبرة به اه ع ش.

فؤد: (أي باختيار صورة الحال) إلى قوله: (وإقرار أمه) في النهاية إلا التّبيه.

فؤد (سنى: (بيننا رضاع إلخ) أي بشرطه السابق اه مغني ولعله إمكان الرضاع بينهما. فؤد: (وإن قضت العادة إلخ) ومنه ما لو قرّب عهد المقيّر بالإسلام اه ع ش. فؤد: (بأنه قد يستند إلخ) أي القائل اه رشيدى. فؤد: (قضية صنيع المتن إلخ) أي حيث أطلق الرضاع هناك وقيد هنا بالمحرّم.

فؤد: (لتأكده) أي الجدل بالنكاح. فؤد: (أنه لا بُدّ منه فيهما) وهو ظاهر كلام المغني أيضاً عبارته واحترز المصنّف بقوله: محرّم عملاً لو قال بيننا رضاع واقتصر عليه فإنه يوقف التحريم على بيان العدد اه.

ومن هنا يعلم أن الكلام فيما إذا كان المقيّر به في نكاح الأصل أو الفرع بأن أقرّ ببشيرة زوجة أصله أو فرعه من الرضاع أو بأختها من رضاع نحو أنه لا من أجنبية. فؤد: (فلا تثبت) كذا م ومع ذلك يتبني أن لا نقض بالنسب للشك. فؤد: (واضح) كذا م ر. فؤد: (المثبت للمحرمية) وإن كان فيما مرّ أوّل محرّمات النكاح. فؤد: (فأولى ما لا يثبتها) أي كما هنا على ما قاله الزركشي. فؤد: (ويؤجّه إلخ) كذا م ر ش. فؤد: (قضية صنيع المتن) أي حيث أطلق هناك وقيد هنا.

(وَسَقَطَ الْمُسْمَى) لِتَبَيُّنِ فِسَادِ التَّكَاحِ (وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ) لِلشُّبْهَةِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ مَكَّنَتْهُ عَالِمَةٌ
مُخْتَارَةً لَمْ يَجِبْ لَهَا شَيْءٌ لِأَنَّهَا زَانِيَةٌ. (وَأِنْ أَدْعَى) الزَّوْجَ (رَضَاعًا) مُحَرَّمًا (فَأَنْكَرَتْ) الزَّوْجَةَ
(انْفَسَخَ) لِإِقْرَارِهِ (وَلَهَا الْمُسْمَى) إِنْ صَحَّ وَلَا فَمَهْرُ الْمِثْلِ (إِنْ وَطِئَ وَالَا) يَطَأُ (فَنَصَفَهُ) لِأَنَّ الْفَرْقَةَ
مِنْهُ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهَا فِيهِ نَعَمْ، لَهُ تَخْلِيفُهَا قَبْلَ وَطْءٍ وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ زَادَ الْمُسْمَى عَلَى مَهْرِ
الْمِثْلِ فَإِنْ تَكَلَّتْ خَلَفَ وَلَزِمَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدَ الْوَطْءِ وَلَمْ يَلْزِمْهُ شَيْءٌ قَبْلَهُ هَذَا فِي غَيْرِ مَفْذُوزَةٍ
رَشِيدَةٍ أَمَّا هِيَ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا الْمُثْمَنَةُ عَلَى مَا حُكِيَ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ (وَأِنْ أَدْعَاهُ) أَيِ الزَّوْجَةَ الرِّضَاعَ
الْمُحَرَّمِ (فَأَنْكَرَ) هَ الزَّوْجَ (صَدَقَ بِبَيْمِنِهِ إِنْ زَوَّجَتْ) مِنْهُ (بِرِضَاهَا) بِهِ.....

■ قول (سنن): (وَسَقَطَ الْمُسْمَى) أَيِ: إِذَا أَضِيفَ الرِّضَاعُ إِلَى مَا قَبْلَ الْوَطْءِ وَأَمَّا إِذَا أَضِيفَ إِلَى مَا بَعْدَهُ
فَالرَّاجِبُ الْمُسْمَى أَهْ مُثْنِي. ■ قول: (لِلشُّبْهَةِ وَمِنْ ثَمَّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُثْنِي إِنْ وَطِئَهَا وَهِيَ مَغْدُورَةٌ بِنَوْمٍ أَوْ
إِكْرَاهٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَطَأْ أَوْ وَطِئَ بِلَا عُدْرٍ لَهَا لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ أَه. ■ قول: (هَالِمَةٌ) أَيِ: لِلرِّضَاعِ.
■ قول: (مُخْتَارَةً) أَيِ وَكَانَتْ بِالْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رَشِيدَةً أَه ش. ■ قول: (الزَّوْجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ إِنْ
كَانَ) فِي الْمُثْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى مَا حُكِيَ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ وَقَوْلُهُ: (مَعَ أَنْ يَفْعَلَهَا) إِلَى (وَلَا نَظَرَ).
■ قول: (رَضَاعًا مُحَرَّمًا) مَا وَجَّهَ التَّحْيِيدَ بِهِ مَعَ مَا قَدَّمَهُ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّعَرُّضِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَيِّدُ
عَمْرٍ. ■ قول: (إِنْ صَحَّ) أَيِ الْمُسْمَى أَه سَم. ■ قول: (خَلَفَ) قَالَ فِي الْمُبَابِ بَنَاءُ سَمٍ وَسَيُصْرَحُ بِهِ
الشَّارِحُ أَيْضًا. ■ قول: (هَذَا فِي غَيْرِ مَفْذُوزَةٍ الْخ) هُوَ قَيْدٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِي: (وَلَا يَنْصَحُهُ) لَكِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ
يُعَبَّرَ بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ كَانَتْ مَفْذُوزَةً رَشِيدَةً فَلَيْسَ الْخ) لِيَكُونَ مَفْهُومُ الْمُتَنِي لِأَنَّهُ مَفْذُوزٌ فِيمَا إِذَا كَانَ مُسْمَى
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ لَاحَظَ مَا أَدْخَلَهُ فِي خِلَالِ الْمُتَنِي مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا فَمَهْرُ الْمِثْلِ) وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيهِ مَا فِيهِ
فَتَأَمَّلْ أَه رَشِيدِي. ■ قول: (أَمَّا هِيَ الْخ) أَيِ وَأَمَّا الْمَفْذُوزَةُ الْغَيْرُ الرَشِيدَةُ بِأَنْ يُقَوِّضَهَا لَهُ وَلِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ
بَعْدَ الْوَطْءِ وَنِصْفُهُ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِرِوَالِهَا أَنْ يُقَوِّضَهَا كَذَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا وَلَعَلَّهُ ضَعِيفٌ
كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ التَّكَاحِ أَه رَشِيدِي. ■ قول: (إِلَّا الْمُثْمَنَةُ) أَيِ وَلَيْسَ لَهَا مَهْرٌ أَه مُثْنِي. ■ قول: (عَلَى
مَا حُكِيَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا حُكِيَ الْخ.

■ قول (سنن): (صَدَقَ بِبَيْمِنِهِ) وَتَسْتَمِرُّ الزَّوْجِيَّةُ بَعْدَ خَلْفِ الزَّوْجِ عَلَى نَفْيِ الرِّضَاعِ ظَاهِرًا وَعَلَيْهَا مَنَعَ

■ قول في (سنن): (وَلَهَا الْمُسْمَى إِنْ وَطِئَ وَلَا يَنْصَحُهُ) أَه وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْمُثْمَنَةِ لِلْمَدْخُولَةِ وَتَقَدَّمَ فِي بَابِهَا
وُجُوبُهَا لِلْمَدْخُولَةِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالْمَفْذُوزَةِ وَلَا غَيْرِهَا فَلْيَحَرِّزْ. ■ قول: (إِنْ صَحَّ) أَيِ الْمُسْمَى. ■ قول:
(فَإِنْ تَكَلَّتْ خَلَفَ) قَالَ فِي الْمُبَابِ بَنَاءُ.

■ قول في (سنن): (وَأِنْ أَدْعَاهُ فَاتَّكَرَّ صَدَقَ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ إِذَا خَلَفَ عَلَى نَفْيِهَا فَالزَّوْجِيَّةُ مُسْتَمِرَّةٌ بَيْنَهُمَا
ظَاهِرًا قَالَ ابْنُ أَبِي الدَّمِّ لَأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ عِنْدَهُ وَهُوَ مُسْتَمْتِعٌ بِهَا وَالتَّقَفُّ تَجِبُ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ.

■ قول في (سنن): (صَدَقَ بِبَيْمِنِهِ إِنْ زَوَّجَتْ بِرِضَاهَا) وَتَسْتَمِرُّ الزَّوْجِيَّةُ ظَاهِرًا بَعْدَ خَلْفِ الزَّوْجِ عَلَى نَفْيِ
الرِّضَاعِ وَعَلَيْهَا مَنَعَ نَفْسِهَا مِنْهُ مَا أَمَكَّنَ إِنْ كَانَتْ صَادِقَةً وَتَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ التَّقَفُّ مَعَ إِقْرَارِهَا بِفَسَادِ التَّكَاحِ

بأن عَيْتَهُ فِي إِذْنِهَا لِيَتَضَمَّنَهُ إِقْرَارُهَا بِحُلْمِهَا لَهُ (وَالْإِلا) تَزْوُجُ بِرِضَاها بِلِ إِبْجَارُ أَوْ أَذِنَتْ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ زَوْجٍ (فَالْأَصَحُّ تَصَدِّيقُهَا) يَتَمَيَّنُهَا مَا لَمْ تُمَكِّنْهُ مِنْ وَطْئِهَا مَخْتَارَةً لِاحْتِمَالِ مَا تَبَدَّعِيهِ وَلَمْ يَسْبِقْ مِنْهَا مَا يُنَاقِضُهُ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ ذَكَرْتَهُ قَبْلَ التَّكَاحِ وَيُظْهِرُ أَنَّ تَمَكِّيْنَهَا فِي نَحْوِ ظُلْمَةٍ مَا يَمْنَعُ مِنْ رُؤْيَيْهِ كَلَّا تَمَكِّيْنِ وَإِقْرَارِ أُمَةٍ بِرِضَاعٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَيِّدِهَا قَبْلَ أَنْ تُمَكِّنْهُ أَوْ وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَمْلِكْهَا مُحَرَّمٌ كَالزَّوْجَةِ

نَفْسِهَا مِنْهُ مَا امْتَكَّنَ إِنْ كَانَتْ صَادِقَةً وَتَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ التَّقَفُّعَ مَعَ إِقْرَارِهَا بِفَسَادِ التَّكَاحِ كَمَا قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ لِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ عِنْدَهُ وَهُوَ مُسْتَمْتِعٌ بِهَا وَالتَّقَفُّعُ تَجِبُ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةٌ مَا أَقْبَى بِهِ شَيْئُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فَيَمَنْ طَلَبَ زَوْجَتَهُ لِمَحَلِّ طَاعَتِهِ فَاثْتَمَّتْ مِنْ الثَّقَلَةِ مَعَهُ الْخُ ثُمَّ أَتَاهُ اسْتِمْرَارُ يَسْتَمْتِعُ بِهَا فِي الْمَحَلِّ الَّذِي ائْتَمَّتْ فِيهِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ نَفَقَتِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى وَسَمِ الْقَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ وَعَلَيْهَا مَنَعُ نَفْسِهَا الْخُ أَيُّ وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَتْلِهِ اهـ . فَوُدَّ : (بِأَنَّ عَيْتَهُ الْخُ) أَوْ عَيَّنَ لَهَا فَسَكَنَتْ حَيْثُ يَكْفِي سُكُونُهَا اهـ مُعْنَى .

فَوُدَّ : (لِيَتَضَمَّنِي) أَيُّ رِضَاها بِهِ . فَوُدَّ : (بِلِ إِبْجَارُ) الْجُنُونِ أَوْ بَكَارَةً اهـ مُعْنَى . فَوُدَّ : (مَا لَمْ تُمَكِّنْهُ الْخُ) أَيُّ بَعْدَ بُلُوغِهَا وَلَوْ سَفِيهَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ عَشْرُ . فَوُدَّ : (مَا لَمْ تُمَكِّنْهُ الْخُ) فَإِنْ مَكَّنَتْهُ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا اهـ مُعْنَى . فَوُدَّ : (إِنْ تَمَكَّنَتْهَا فِي نَحْوِ ظُلْمَةٍ الْخُ) وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ إِذْنَهَا فِي مُعَيَّنٍ فِي نَحْوِ ظُلْمَةٍ كَذَلِكَ كَالْإِذْنِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ وَقَوْلُهُ كَلَّا تَمَكِّيْنِ هَذَا إِنَّمَا يَقْبَلُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ شَخْصٌ آخَرُ يُسَوِّغُ لَهَا تَمَكِّيْنَهُ وَلَوْ بَدَعُوا هَا زَوْجَتَهُ اهـ سَمِ وَفِي ذَلِكَ الْحَضَرِ نَظَرٌ لِاحْتِمَالِ زِنَاهَا بِمَجْهُولٍ . فَوُدَّ : (وَإِقْرَارِ أُمَةٍ الْخُ) وَدَعَا زَوْجَتَهُ الْمُصَاهِرَةَ كَقَوْلِهَا كُنْتُ زَوْجَةً أَيْكَ مَثَلًا كَدَعَا زَوْجَتَهُ نِهَائَةً وَمُعْنَى أَيُّ قَبَضْتُ فِي إِتْكَارِهِ عَشْرُ .

فَوُدَّ : (أَوْ وَبَيْنَ الْخُ) الْأَوَّلَى حَذَفُ الْوَاوِ . فَوُدَّ : (مُحَرَّمٌ كَالزَّوْجَةِ) كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَرَجَحَهُ ابْنُ الْمُفَرِّجِ وَيُخَالِفُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ مَا لَوْ أَقْرَأَتْ بِأَنَّ بَيْنَهُمَا أُخُوَّةٌ نَسَبٍ حَيْثُ لَا يَقْبَلُ لِأَنَّ التَّسَبُّعَ أَصْلٌ يَتَّبِعِي عَلَيْهِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ بِخِلَافِ التَّحْرِيمِ بِالرِّضَاعِ اهـ مُعْنَى وَخَالَفَ النَّهَائَةَ وَسَمِ فِي الْأَوَّلَى فَقَالَا وَالْقَظْمُ لِلْأَوَّلِ وَلَوْ أَقْرَأَتْ أُمَةً بِأُخُوَّةٍ رِضَاعٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَيِّدِهَا لَمْ يَقْبَلْ عَلَى سَيِّدِهَا فِي أَوَجِّهِ الْوَجْهَيْنِ وَلَوْ قَبَّلَ التَّمَكِّيْنِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَأَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ .

كَمَا قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ لِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ عِنْدَهُ وَهُوَ مُسْتَمْتِعٌ بِهَا وَالتَّقَفُّعُ تَجِبُ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا أَقْبَى بِهِ شَيْئُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فَيَمَنْ طَلَبَ زَوْجَتَهُ لِمَحَلِّ طَاعَتِهِ فَاثْتَمَّتْ مِنْ الثَّقَلَةِ مَعَهُ ثُمَّ أَتَاهُ اسْتِمْرَارُ يَسْتَمْتِعُ بِهَا فِي الْمَحَلِّ الَّذِي ائْتَمَّتْ فِيهِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ نَفَقَتِهَا كَمَا سَيَأْتِي م . فَوُدَّ : (إِنْ تَمَكَّنَتْهَا فِي نَحْوِ ظُلْمَةٍ الْخُ) اسْتَمْتَى أَنَّ إِذْنَهَا فِي مُعَيَّنٍ فِي نَحْوِ ظُلْمَةٍ كَذَلِكَ كَالْإِذْنِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ . فَوُدَّ : (كَلَّا تَمَكِّيْنِ) هَذَا إِنَّمَا يَقْبَلُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ شَخْصٌ آخَرُ يُسَوِّغُ لَهَا تَمَكِّيْنَهُ وَلَوْ بَدَعُوا زَوْجَتَهُ . فَوُدَّ : (مُحَرَّمٌ كَالزَّوْجَةِ) هُوَ فِي الْأَوَّلِ أَحَدُ وَجْهَيْنِ اغْتَمَدَهُ فِي الزَّوْجَةِ وَتَانِيَهُمَا أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ كَمَا بَعْدَ التَّمَكِّيْنِ وَهُوَ أَوَجُّهُ كَمَا أَقْبَى بِهِ شَيْئُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ . فَوُدَّ : (مُحَرَّمٌ كَالزَّوْجَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَيُخَالِفُ ذَلِكَ مَا لَوْ أَقْرَأَتْ أَيُّ بَعْدَ الْمَلِكِ أَمَّا قَبْلَهُ فَيَحْرُمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ م أَنَّ بَيْنَهُمَا أُخُوَّةٌ نَسَبٍ حَيْثُ لَا يَقْبَلُ لِأَنَّ التَّسَبُّعَ أَصْلٌ يَتَّبِعِي عَلَيْهِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ بِخِلَافِ التَّحْرِيمِ بِالرِّضَاعِ اهـ .

(و) لها (مهرٌ مثل إن وطئ) ولم تكن عالمةً مختارةً حينئذٍ وإلا فزانيةٌ كما مرَّ لا المُسمَّى لإقرارها بأنها لا تَسَحِّقُ نعم، إن كانت قبضته لم تَسَرِّدْهُ لِزَعْمِهِ أَنَّهُ لها والورعُ تطليقٌ مُدَّعِيته لِتَجَلُّ لغيره بقيتنا بفرض كذبها (والا) يَطَأُ (فلا شيء لها) لِتَبَيُّنِ فسادِهِ (ويُحِلُّفُ مُنْكَرُ رَضَاعٍ) منهما (على نفْيِ علمِهِ) به لأنَّه ينفي فعل الغير وفعله في الارتضاع لَقَوَّ نعم، اليمينُ المزدودةُ تكونُ على البتِّ لأنها مُثَبِّتَةٌ (و) يحلِفُ (مُدَّعِيهِ على

• فَوَيْ (سني): (ولها إلخ) أي في المسألتين مُغْنِي مَسَمِ أي مَسْأَلَتِي تَصْدِيْقُهُ وَتَصْدِيْقُهَا فِيمَا إِذَا ادَّعَتْ الرَضَاعَ الْمُحَرَّمُ. • فَوَيْ: (ولم تكن عالمةً) إلى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمَعَ ذِكْرِ الشُّرُوطِ إِلَى الْمَتَنِ. • فَوَيْ: (ولم تكن عالمةً إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ وَطِئَهَا جَاهِلَةٌ بِالرَضَاعِ ثُمَّ عَلِمَتْ وَادَّعَتْهُ. • فَوَيْ: (عالمةً) أي: وَرَشِيدَةٌ وَلَوْ سَفِيهَةٌ كَمَا مَرَّ أَيْقَانًا عَنْ ع. ش. • فَوَيْ: (مُخْتَارَةٌ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ مَا لَمْ تُمَكِّنْهُ مِنْ وَطِئِهَا إلخ وَلَعَلَّهُ لِهَذَا لَمْ يَتَقَرَّضْهُ الْمُغْنِي هُنَا. • فَوَيْ: (نَعَمْ) إِلَى الْمَتَنِ كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَفْلَاشِيءَ أَهْ رَشِيدِي أَي كَمَا قَعَلَهُ شَرْحُ الْمُنْهَجِ لِيَرْجِعَ لِقَوْلِهِ وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُ إلخ وَقَوْلُهُ وَالْأَفْلَاشِيءَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْبُجَيْرِيُّ. • فَوَيْ: (إِنْ كَانَتْ قَبْضَتُهُ إلخ) وَإِنْ كَانَ مَهْرُ الْبَيْتْلِ أَكْثَرَ مِنَ الْمُسْمَى لَمْ تَطْلُبِ الزِّيَادَةَ إِنْ صَدَّقْنَا الزَّوْجَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَهْ مُغْنِي. • فَوَيْ: (إِنَّهُ) أَيِ الْمُسْمَى. • فَوَيْ: (لِتَبَيُّنِ فَسَادِهِ) هَذَا التَّغْلِيلُ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي مَسْأَلَةِ تَصْدِيْقِهَا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ تَصْدِيْقِهِ وَلَعَلَّ لِهَذَا الْقُصُورَ عَدَلَ النِّهَايَةِ إِلَى التَّغْلِيلِ بِقَوْلِهِ عَمَلًا بِقَوْلِهَا فِيمَا لَا تَسْتَحِقُّهُ أَهْ. • فَوَيْ: (مِنْهَا) أَيِ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَهْ مُغْنِي. • فَوَيْ: (وَقَعَلَهُ) أَيِ الرَضِيعِ مِنْهَا. • فَوَيْ: (لَقَوَّ) أَيِ لَانَّهُ كَانَ صَغِيرًا مُغْنِي وَنِهَايَةً.

• فَوَيْ: (نَعَمْ اليمينُ المزدودةُ إلخ) أَيِ وَأَمَّا مَا فِي الْمَتَنِ فَنَفْيِ الْيَمِينِ الْأَصْلِيَّةِ مُغْنِي وَنِهَايَةً. • فَوَيْ (سني): (وَمُدَّعِيهِ إلخ) أَيِ الْإِزْضَاعِ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ مُغْنِي وَمَحَلُّنِ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَقَدْ يُشْكَلُ

• فَوَيْ فِي (سني) (وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ وَالْأَفْلَاشِيءَ لَهَا) هَلْ هَذَا رَاجِعٌ لِمَا إِذَا صَدَّقَ هُوَ أَيْضًا كَمَا قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَلَهَا فِي الصُّورِ مَهْرٌ مِثْلُ إلخ وَقَوْلُ الرُّوضَةِ بَعْدَ ذِكْرِ التَّفْصِيلِ فِي تَصْدِيْقِهِ وَتَصْدِيْقِهَا حَيْثُ كَانَتْ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ مَا نَصَّهُ وَلَيْسَ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِالْمُسْمَى إِذَا ادَّعَتْ الرَضَاعَ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّهُ بِزَعْمِهَا وَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِمَهْرِ الْبَيْتْلِ إِنْ جَرَى دُخُولُ أَهْ فَاطَلَتْ قَوْلُهُ إِذَا ادَّعَتْ وَلَمْ يَقْبِذْهُ بِتَصْدِيْقِهَا وَعَلَّاهُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمَوْجُودُ فِي تَصْدِيْقِهَا وَتَصْدِيْقِهِ أَوْ هُوَ خَاصٌّ بِمَا إِذَا صَدَّقَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ لَهُ تَغْلِيلُ الشَّارِحِ بِتَبَيُّنِ فَسَادِهِ.

• فَوَيْ فِي (سني): (وَمُدَّعِيهِ عَلَى بَتِّ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَالْغَرَضُ هُنَا أَنَّ مُنْكَرَ الرَضَاعِ يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَمُدَّعِيهِ يَحْلِفُ عَلَى الْبَتِّ فَيَسْتَوِي فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فَلَوْ نَكَلَّتْ عَنْ الْيَمِينِ وَرَدَّتْهَا عَلَيْهِ فَالْيَمِينُ الْمَزْدُودَةُ تَكُونُ عَلَى الْبَتِّ لِأَنَّهَا مُثَبِّتَةٌ وَقَالَ الْفَقَّالُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَقِيلَ إِنَّ يَمِينَ الْمُنْكَرِ مِنْهَا عَلَى الْبَتِّ وَقِيلَ إِنَّ يَمِينَهُ إِذَا أَتَكَرَّ عَلَى الْبَتِّ وَيَمِينُهَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ وَلَوْ ادَّعَتْ الرَضَاعَ فَشَكَكَ الزَّوْجَ فَلَمْ يَقَعْ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهَا وَلَا كِذْبُهَا فَإِنْ قُلْنَا يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ وَإِنْ قُلْنَا عَلَى الْبَتِّ فَلَا أَهْ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قُلْنَا عَلَى الْبَتِّ فَلَا ضَعِيفَ بَلِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَحْلِفُ. • فَوَيْ: (وَمُدَّعِيهِ عَلَى بَتِّ) قَالَ

بِتْ) لَأَنَّهُ يُثَبِّتُ فِعْلَ الْغَيْرِ. (وَيُثَبِّتُ) الرِّضَاعُ (بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ) وَإِنْ تَعَمَّدَ النَّظَرَ لِذَيْبِهَا لِغَيْرِ الشَّهَادَةِ وَتَكَرَّرَ مِنْهُمَا لَأَنَّهُ صَغِيرَةٌ وَإِذْمَانُهَا لَا يَصُرُ بِقِيْدِهِ الْآتِي أَوَّلُ الشَّهَادَاتِ (أَوْ رَجُلِي وَامْرَأَتَيْنِ وَبَارِعَ نِسْوَةٍ) لَأَنَّهُنَّ يَطْلِقْنَ عَلَيْهِ غَالِيًا كَالْوِلَادَةِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ التَّرَاغُ فِي الشَّرْبِ مِنْ ظَرْفٍ لَمْ يَقْبَلْنَ لِأَنَّ الرِّجَالَ يَطْلِقُونَ عَلَيْهِ غَالِيًا نَعَمْ، يَقْبَلْنَ فِي أَنَّ مَا فِي الظَّرْفِ لَيْسَ فُلَانَةً لِأَنَّ الرِّجَالَ لَا يَطْلِقُونَ عَلَى الْحَلَبِ غَالِيًا (وَالْإِقْرَارُ بِهِ شَرْطُهُ) أَيِ شَرْطُ ثُبُوتِهِ (رَجُلَانِ) لِأَطْلَاعِ

ذَلِكَ فِي الرَّجُلِ لِأَنَّهُ إِذَا أَدْعَى الرِّضَاعَ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ وَلَا خِلَافَ لَامِنَهُ وَلَا مِنْهَا وَيُجَابُ بِتَضْوِيرِهِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ لَهُ تَخْلِيفُهَا الْخُ فَإِنْ نَكَحَتْ خَلَفَ الْخُ وَخَلَفَهُ حَيْثُيْذٍ عَلَى الْبَيْتِ وَهُوَ مُدْعٍ أَوْ سَمِ وَصَوْرُهُ النَّهْيَةُ بِصُورَةٍ أُخْرَى رَدَّهَا عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ وَغَيْرُهُ.

قَوْلُ (سَنِي): (عَلَى بَيْتٍ) وَلَوْ أَدْعَتْ الرِّضَاعَ فَشَكَ الرِّزْجُ فَلَمْ يَقَعْ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهَا وَلَا كِذْبُهَا خَلَفَ أَيِ عَلَى الْبَيْتِ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَثَارِ نِهَآيَةً وَرَوْضَ.

قَوْلُ (سَنِي): (بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ) أَيِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ النِّسَاءِ فَلَا يُشْتَرَطُ لِقَبُولِ شَهَادَتِهِمَا فَقَدْ النِّسَاءُ كَمَا لَا يُشْتَرَطُ لِقَبُولِ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَتَيْنِ فِيمَا يَقْبَلُونَ فِيهِ فَقَدْ الثَّانِي مِنَ الرَّجُلَيْنِ أَوْ سَمِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخُ) أَيِ تَعَمَّدَ النَّظَرَ إِلَى التَّذْيِ لِغَيْرِ الشَّهَادَةِ أَوْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِقِيْدِهِ الْآتِي) أَيِ خِيْتُ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ مَعَاصِيَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

قَوْلُ (سَنِي): (وَالْإِقْرَارُ بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ) إِنَّمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنَا مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي الشَّهَادَاتِ

الْمَحَلِّي رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً وَقَدْ يُشْكِلُ ذَلِكَ فِي الرَّجُلِ لِأَنَّهُ إِذَا أَدْعَى الرِّضَاعَ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ وَلَا خِلَافَ لَامِنَهُ وَلَا مِنْهَا وَيُجَابُ بِتَضْوِيرِهِ بِالْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُدْعِيَةُ الْمُصَدِّقَةُ وَرَدَّتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ أَنَّهُ حَيْثُيْذٍ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُدْعٍ بَلْ أَنَّهُ مُنْكَرٌ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَصَوَّرَ بِمَا إِذَا أَدْعَى وَانْفَسَخَ نِكَاحُهُ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ فَادَّعَتْ عَلَيْهِ الْمَذْخُولُ بِهَا الْمُسَمَّى الْأَكْثَرُ مِنْ مَهْرِ الْبَيْتِ فَاجَابَ بِمَدَمِ اسْتِحْقَاقِهَا لِلرِّضَاعِ فَانْكَرَتْ ذَلِكَ وَخَلَفَتْهُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ احتِجَاجُهُ إِلَى الْيَمِينِ وَأَنَّهَا عَلَى الْبَيْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ نَمَ ظَهَرَ أَنَّ أَحْسَنَ مِنْ ذَلِكَ وَأَقْرَبَ تَضْوِيرُهُ بِمَا إِذَا كَانَ هُوَ الْمُدْعِي فَإِنَّ لَهُ تَخْلِيفُهَا قَبْلَ الْوُطْءِ. وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ زَادَ الْمُسَمَّى كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ نَعَمْ لَهُ تَخْلِيفُهَا الْخُ فَإِنْ نَكَحَتْ خَلَفَ وَخَلَفَهُ حَيْثُيْذٍ عَلَى الْبَيْتِ وَهُوَ مُدْعٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي شَرْحِ م ر وَقَوْلِ الشَّارِحِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً مُصَوَّرَ فِي الرَّجُلِ بِمَا لَوْ أَدْعَى غَائِبَ رِضَاعًا مُحَرَّمًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ فُلَانَةً وَأَقَامَ بَيْنَهُ وَخَلَفَ مَعَهَا يَمِينُ الْإِسْتِظْهَارِ فَيَكُونُ مَعَهُ عَلَى الْبَيْتِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ نَكَلَ الْمُنْكَرُ أَوْ الْمُدْعِي عَنِ الْيَمِينِ الْخُ مُصَوَّرَ بِمَا لَوْ أَدَّعَتْ مُرُوجَةً بِالْإِجْبَارِ لَمْ يَنْسَبْ مِنْهَا مُنَافٍ رِضَاعًا مُحَرَّمًا فَهِيَ مُدْعِيَةٌ وَقَبْلُ قَوْلِهَا فَلَوْ نَكَحَتْ وَرَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى الزَّوْجِ خَلَفَ عَلَى الْبَيْتِ وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُمْ يَخْلِفُ مُنْكَرُهُ عَلَى نَفْيِ الْجَلْمِ إِذْ مَحَلُّهُ فِي الْيَمِينِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ أَدَّعَتْ الرِّضَاعَ فَشَكَ الزَّوْجُ فَلَمْ يَقَعْ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهَا وَلَا كِذْبُهَا خَلَفَ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَثَارِ وَمَا فِي الرِّزْوَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَخْلِفُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ وَجَهٌ ضَعِيفٌ أَوْ.

الرَّجَالِ عَلَيْهِ غَالِبًا وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَفْصِيلُ الْمُقَرِّ وَلَوْ عَامًّا لِأَنَّ الْمُقَرَّ يَحْتَاطُ لِنَفْسِهِ فَلَا يُقَرُّ إِلَّا عَنْ تَحْقِيقٍ وَبِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي فِي الشَّاهِدِ (وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ) مَعَ غَيْرِهَا (إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَهُ) عَلَيْهِ وَلَا لَمْ تَقْبَلْ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ مُتَّهَمَةٌ (وَلَا ذَكَرَتْ لَعَلَّهَا) بَأَنَّ قَالَتْ بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ مُحَرَّمٌ وَذَكَرَتْ شُرُوطَهُ. (وَكَذَا) تَقْبَلُ (إِنْ ذَكَرَتْ) هـ (فَقَالَتْ أَرْضَعْتَهُ) أَوْ أَرْضَعْتُهَا وَذَكَرَتْ شُرُوطَهُ (فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا لُتْهَمَةٌ مَعَ أَنَّ فَعْلَهَا غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْإِثْبَاتِ إِذِ الْعَبْرَةُ بِوُصُولِ اللَّبَنِ لِجَوْفِهِ وَلَا نَظَرُ إِلَى إِبْثَابِ الْمَحْرَمِيَّةِ لِأَنَّهُ غَرَضٌ تَأْفَهُ لَا يُقْصَدُ كَمَا تَقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِعِنِّي أَوْ طَلَاقٍ وَإِنْ اسْتَفَادَ بِهَا الشَّاهِدُ جُلَّ الْمُنْكَوْحَةِ بِخِلَافِ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ بِوِلَادَتِهَا لِظُهُورِ التُّهْمَةِ بِجَرِّهَا لِنَفْسِهَا حَقُّ التَّفَقُّعِ وَالْإِرْثِ وَشُقُوطِ الْقَوْدِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي) قَوْلُ الشَّاهِدِ بِالرِّضَاعِ (بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ مُحَرَّمٌ بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ وَعَدَدٍ) كَخَمْسِ رَضَعَاتٍ مُتَّفَرِّقَاتٍ فِي الْحَيَاةِ بَعْدَ التَّسْعِ وَقَبْلَ الْحَوْلَيْنِ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ نَعَمْ، إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ فَاقِيهَا يُوثِقُ بِمَعْرِفَتِهِ وَفَقِيهِ مُوَافَقًا لِلْقَاضِي الْمُتَقَلِّدِ فِي شُرُوطِ

الَّتِي هِيَ مَحَلُّهَا تَتِمُّمَا لِمَا يَثْبُتُ بِهِ الرِّضَاعُ مُعْنَى وَنَهَايَةً. هـ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْإِفْرَارِ بِالرِّضَاعِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَامِيًا) أَيِ أَوْ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ ش. هـ قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي) أَيِ آتِيًا. هـ قَوْلُهُ: (فِي الشَّاهِدِ) أَيِ بِالرِّضَاعِ. هـ قَوْلُهُ (سَي): (وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ الْخ) وَتَقْبَلُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا شَهَادَةُ أُمِّ الزَّوْجَةِ وَبِشْهَائِهَا مَعَ غَيْرِهَا حِسْبَةُ بَلَا تَقْدَمُ دَعْوَى لِأَنَّ الرِّضَاعَ يَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ كَمَا لَوْ شَهِدَ أَبُوهَا وَابْنُهَا أَوْ ابْنَاهَا بِطَلَاقِهَا مِنْ زَوْجِهَا حِسْبَةً أَمَا لَوْ ادَّعَى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الرِّضَاعَ وَشَهِدَ بِذَلِكَ أُمُّ الزَّوْجَةِ وَبِشْهَائِهَا أَوْ ابْنَاهَا فَإِنَّ كَانَ الزَّوْجُ صَحَّحَ الشَّهَادَةَ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى الزَّوْجَةِ أَوْ هِيَ لَمْ تَصِحَّ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ لَهَا وَتَتَصَوَّرُ شَهَادَةُ بَيْتِهَا بِذَلِكَ مَعَ أَنَّ الْمُغْتَبَرِ فِي الشَّهَادَةِ بِذَلِكَ الْمُشَاهَدَةُ بِأَنَّ شَهِدَتْ بِأَنَّ الزَّوْجَ ارْتَضَعَ مِنْ أُمِّهَا أَوْ نَحْوِهَا أَوْ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ (سَي): (إِنْ لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَهُ) أَيِ بَأَنَّ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهَا طَلَبٌ أَضْلًا أَوْ سَبَقَ طَلَبُهَا وَاحْتَدَتْهَا وَلَوْ تَبَرَّعًا مِنَ الْمُغْطَى أَوْ ش. أَيِ وَإِنْ لَمْ تَأْخُذْهَا لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهَا وَفِي الْبُجَيْرِيِّ وَالْبِرْزَمَاوِيِّ أَنَّهُ لَا يَصَرُّ الطَّلَبُ بَعْدَ الشَّهَادَةِ أَوْ.

(أَقُولُ): وَمَا مَرَّ عَنْ ش. قَدْ يَفْهَمُهُ أَيْضًا. هـ قَوْلُهُ: (هَلِيبِ) أَيِ الرِّضَاعِ. هـ قَوْلُهُ: (إِلَى إِبْثَابِ الْمَحْرَمِيَّةِ) وَجَوَازِ الْخُلُوءِ وَالْمُسَافَرَةِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ غَرَضٌ تَأْفَهُ الْخ. أَيِ لَا تَرُدُّ الشَّهَادَةُ بِبَيْتِهَا أَوْ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (بِعِنِّي) أَيِ لَامَةً أَوْ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (جُلَّ الْمُنْكَوْحَةِ) يَعْنِي الْمُنَاكِحَةَ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْخ) أَيِ حَيْثُ لَا تَقْبَلُ. هـ قَوْلُهُ: (بِوِلَادَتِهَا) أَيِ بِوِلَادَةِ نَفْسِهَا ع. هـ قَوْلُهُ: (بَعْدَ التَّسْعِ) أَيِ التَّحْرِيْبَةِ كَمَا مَرَّ أَوْ ش. هـ قَوْلُهُ: (مُوَافَقًا لِلْقَاضِي الْمُتَقَلِّدِ) أَيِ بِخِلَافِ الْمُجْتَهِدِ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا يَأْتِي الْخ. أَيِ وَالزَّاجِعُ مِنْهُ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ فَيَقَالُ هُنَا بِبَيْتِهِ وَفِي سَمِ عَلَى حَجٍّ مَا يُفِيدُهُ حَيْثُ قَالَ وَفِي شَرْحِ م. وَفِيهِ نَظَرٌ أَوْ

هـ قَوْلُهُ: (قَوْلُ الشَّاهِدِ بِالرِّضَاعِ) بَقِيَ الشَّاهِدُ بِالْإِفْرَارِ بِالرِّضَاعِ وَفِي شَرْحِ الزَّوْجِ قَالَ أَيِ فِي الْأَصْلِ وَفِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ الْمُطْلَقَةِ عَلَى الْإِفْرَارِ بِالرِّضَاعِ وَجِهَانِ أَوْ وَكَلَامِ الْقَاضِي وَالْمُتَوَلَّى يَقْتَضِي تَرْجِيحَ أَنَّهَا لَا تَكْفِي أَوْ. وَتَقْدَمُ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ قَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَيِ الْمُقَرِّ الشُّرُوطَ كَالشَّاهِدِ بِالْإِفْرَارِ الْخ. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ الْخ) كَذَا م. وَفِيهِ نَظَرٌ.

التحريم وحقيقة الرضعة اكتفى منه بإطلاق كونه مُحَرَّمًا على ما يأتي بما فيه في الشهادات ومع ذكر الشروط لا يحتاج لقوله مُحَرَّمٌ خلافًا لما قد يوهمه المتن (ووصول اللبن جوفه) في كل رضعة كما يجب ذكر الإيلاج في الرضا. (ويُعرف ذلك) أي وصوله للجوف وإن لم يُشاهد (بمُشاهدة حلب) بفتح لايه كما بخطه وهو اللبن المحلوب أو بسكونها كما قاله غيره قيل وهو المُتَجَه انتهي وفيه نظر للعالم المراد من قوله عَقِبَهُ (وليجار) وازدياد أو قرأين كالنظام فذي ومضه وخزكة خلفه بتجوع وازدياد بعد علمه أنها لبون أي أن في ثديها حالة الإرضاع أو قبيله لبنا لأن مُشاهدة هذه قد تُفيد اليقين أو الظن القوي ولا يذكرها في الشهادة بل يُجزم بها اعتمادًا عليها أما إذا لم يعلم أنها ذات لبن حينئذ فلا تجعل له الشهادة لأن الأصل عدم اللبن.

لكن ظاهر كلام شيخنا الزبدي اعتماد الإكتفاء بالإطلاق اهـ ع ش وهو ظاهر المُعْنَى أيضًا وقال السيّد عَمَر والقلب إليه أميل. هـ فؤد: (في كل رضعة) إلى الكتاب في المُعْنَى إلّا قوله موافقًا للقاضي إلى اكتفى منه وقوله على ما يأتي بما فيه في الشهادات وقوله فيه نظر إلى المتن. هـ فؤد: (في الرضا) أي في الشهادة به. هـ فؤد: (وهو اللبن المحلوب) أي المراد به هنا ذلك وإلا فهو بالفتح لِلْمَصْدَرِ أيضًا لكن مُنِعَ من إرادته ما سيأتي من قوله لِلْعِلْمِ بالمراد إلخ وقوله أو بسكونها يعني مُصْدَرًا كما هو ظاهر إذ هو بالسكون ليس إلا لِلْمَصْدَرِ كما صرح به أئمة اللغة اهـ رشيد. هـ فؤد: (أو بسكونها) ظاهره أن المراد به مع السكون اللبن أيضًا لكن في المُخْتَارِ أن اللبن يُطْلَقُ عليه الحلب بالفتح ولم يذكّر فيه السكون وأنه مُصْدَرٌ بالفتح والسكون اهـ ع ش. هـ فؤد: (قيل إلخ) عبارة المُعْنَى قال ابن شُهْبَةَ وهو المُتَجَه وَقَدْ في الأم المُشاهدة بغير حائل فإن رآه من تحت الثياب لم يكف اهـ. هـ فؤد: (وفيه نظر إلخ) فيه نظر كذا قاله الفاضل المُحَسَنِي سم ووجهه أنه لا يلزم من مُشاهدته العلم بكونه مُتَفَصِّلًا عنها ولا يعني عنه الإيجاز لأنه فعل آخر مُطَايِرٌ لِلْحَلَبِ الذي هو الانفصال اهـ سيّد عَمَر.

هـ فؤد (سني): (وليجار) أي اللبن في قَم الرضيع وازدياد أي مع مُعَايَنَةِ ذلك أو قرأين أي دالة على وصول اللبن جوفه كالنظام أي كَمُشاهدة النِّظام ثدي بلا حائل كما صرح به القاضي حُسَيْنٌ وغيره اهـ مُعْنَى.

هـ فؤد (سني): (بعد حلبه) أي الشاهد. هـ فؤد: (أو قبيله لبنا) أي لأن الأصل استغناؤه اهـ ع ش.

هـ فؤد: (لأن مُشاهدة هذه) أي القرائن المذكورة. هـ فؤد: (ولا يذكرها) أي القرائن عبارة المُعْنَى ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرائن بل يُعْتَمَدُها ويُجزمُ بالشهادة اهـ وقال ع ش أي الحلب وما بعده اهـ وفيه ما لا يخفى. هـ فؤد: (فلا تجعل له الشهادة إلخ).

(خاتمة): لو شهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته تَوَقَّفَ القاضي وجوبًا في أوجه الوجهين وقال شيخنا إنه الأقرب ويسن أن يُعْطَى الرضعة أي ولو أمّا شيئًا عند الفصال أي فطيمه والأولى عند أوائه فإن كانت مملوكة استحب للرضيع بعد كماله أن يُعْطَى لأنها صارت أمّا له ولن يُجزي ولد واليه إلّا بإعتاقه كما ورد به الخبر مُعْنَى ونهاية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النِّفَقَاتِ

وما يُذَكِّرُ معها وأُخْرِثَ إلى هنا لإجوبها في النكاح وجمعت لاعتد أسبابها الأربعة النكاح والقراة والملك وأورد عليها أسباب أخرى ولا تُرد لأن بعضها خاص وبعضها ضعيف من الإنفاق وهو الإخراج ولا يُستعمل إلا في الخير كما مر والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع وبدا بنفقة الزوجة لأنها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بمضي الزمان فقال (علي موسى) حر كله (لزوجته) ولو أمة وكافرة ومريضة (كل يوم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ النِّفَقَاتِ)

• قوله: (وما يُذَكِّرُ معها) إلى قول المتن: (والمد) في النهاية إلا قوله: (والشاهد) إلى (واندفع).

• قوله: (وما يُذَكِّرُ معها) أي كالفسخ بالإسار اهـ ش. • قوله: (وأُخْرِثَ) أي التَّفَقُّ أي بابها.

• قوله: (ويُضَعُّ) كَانَ طَلَّقَتْ وهي حَامِلٌ أو كَانَ الطَّلَاقَ رَجْعِيًّا اهـ ش. • قوله: (لِتَعُدَّ أسبابها الخ) عبارة المُعْنَى لاختلاف أنواعها وهي قِسْمَانِ نَفَقَةٌ تَجِبُ لِلْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ أَنْ يَمُدَّهَا عَلَى نَفَقَةٍ غَيْرِهِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ» وَنَفَقَةٌ تَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ لِغَيْرِهِ قَالَا وَأَسْبَابُ وَجوبها ثلاثة النكاح والقراة والملك وأورد الإنشائي على الحاضر في هذه الثلاثة الهدي والأضحى المنذورين فَإِنْ نَفَقَتَهُمَا عَلَى التَّائِيْدِ مَعَ انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِيهِمَا لِلْفُقَرَاءِ وَمَا لَوْ أَشْهَدَ صَاحِبُ حَقِّ جَمَاعَةٍ عَلَى قَاضٍ بِشَيْءٍ وَخَرَجَ بِهِمْ لِلْبَادِيَةِ لِيُؤَدَّى عِنْدَ قَاضِي بَلَدٍ آخَرَ فَامْتَنَعُوا فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ حَيْثُ لَا شُهُودَ وَلَا قَاضٍ هُنَاكَ فَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ وَلَا أَجْرَةٌ لَهُمْ لِأَنَّهُمْ وَرُطُوهُ لَكِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ وَكَرَاهُ دَوَابَهُمْ كَمَا فِي أَصْلِ الرِّوَايَةِ قُبِيلَ الْقِسْمَةِ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَأَقْرَهُ وَنَصِبَ الْفُقَرَاءُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِمْكَانِ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَى الْمَالِكِ اهـ. • قوله: (لأن بعضها خاص) انظر ما معني الخصوص اهـ رشدي.

(أقول): لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْخُصُوصِ هُنَا الْقِلَّةُ وَالنَّدْرَةُ كَالْأَسْبَابِ الْمَازَّةِ عَنِ الْمُعْنَى. • قوله: (وبعضها ضعيف) أي كالعبد والموقوف اهـ رشدي. • قوله: (من الإنفاق) أي أن النفقة مأخوذة من الإنفاق.

• قوله: (ولا يُستعمل إلا في الخير) أي ولهذا تَرَجَّمَ الْمُصَنِّفُ بِالنِّفَقَاتِ دُونَ الْفَرَامَاتِ اهـ مُعْنَى.

• قوله: (كما مر) أي في باب الحجر. اهـ ش. • قوله: (معاوضة) أي في مقابلة التمكين من التمتع اهـ
• قوله: (حر) بالجر نعت موسى. • قوله: (كله) بالرفع فاعل حر ويجوز رفعهما على أنها خبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ النِّفَقَاتِ)

بملكته المتأخرة عنه أي من طلوع فجره ولا ينافيه ما يأتي عن الإسدي فيما لو حصل التمكين عند الغروب لأن المراد منه كما هو ظاهر أنه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائما. وما يأتي عن البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقا ضعيف وإن كان في كلام الزركشي ما قد يوافقه (مدا طعام ومغيب) ومنه كسوب وإن قدر زمن كسبه على مال واسع، ومكاتب وإن استر لصغير ملكه وكذا مبعض على المعتمد لتقصيه وإنما جعل موسرا في الكفارة بالتسبية لوجوب الإطعام لأن مبناهما على التقليل أي ولأن النظر للإعسار فيها يسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطا له ليشدة لصوقه وصلة لرحيمه (مد ومقسط مد ونصف) ولو لرفيعة أما أصل التفاوت فلقوله تعالى ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [طلاق: ٧] وأما ذلك التقدير فبالقياس على الكفارة بجامع أن كلاً مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما يجب فيها لكل مسكين مدين ككفارة نحو الحلقي في التسلك وأقل ما يجب له مد في كفارة نحو اليمين والظهار وهو يكتفي به

ومبتدأ والجملة نعت موسر اه ع ش. قود: (ولا ينافيه إلخ) أي قوله أي من طلوع فجره. قود: (ما يأتي) أي في أول الفصل الآتي. قود: (ثم تستقر) أي الثقة أي وجوبها. قود: (وما يأتي إلخ) أي في أول الفصل الآتي. قود: (مطلقا) أي سواء مكثته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً. قود: (ومنه) أي المغير إلى قوله: (وإنما جعله) في المثني. قود: (كسوب إلخ) أي فهو مغير في الوقت الذي لا مال بيده فيه وإن كان لو اكتسب حصل مالا كثيراً وموسر حيث اكتسبه وصار بيده وقت طلوع الفجر. ع ش وسم. قود: (وإن قدر إلخ) فقدرته على الكسب لا تخرجه عن الإعسار في الثقة وإن كانت تخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة وقضية ذلك أن القادر على نفقة الموسر بالكسب لا يلزمه كسبها وهو كذلك اه مثني. قود: (على مال واسع) أي على تحصيله بالكسب. قود: (ومكاتب) عطف على كسوب. قود: (وإنما جعل) أي المبعض. قود: (يسقطها من أصلها) أي من حيث المال ويخرج إلى الصوم رشدي ولا يصرف شيئاً للمساكين مثني. قود: (ولا كذلك هنا) فإنه ينفق نفقة المغير اه مثني. قود: (وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحيمه عطف على احتياطا اه سم. قود: (ولو لرفيعة) أي نسباً اه ع ش. قود: (لينفق ذو سعة من سعيه) أي إلى آخره اه سم. قود: (فيها) أي الكفارة. قود: (له) أي لكل مسكين. قود: (وهو) أي

قود: (أنه يجب لها قسط ما بقي إلخ) ما المراد بالقسط. قود: (وما يأتي من البلقيني إلخ) كذا م ر ش. قود: (ومنه كسوب) أي قادر على المال بالكسب فإن جعل حالاً منه نظر فيه باختيار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة مغير إلخ بأنه قد يكون مغيراً وقد يكون غيره. قود: (وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحيمه عطف على احتياطا. قود: (لينفق ذو سعة من سعيه) أي إلخ.

الزهدُ ويستفَع به الرغيبُ فلَزِمَ المومِرُ الأَكْثَرُ والمُعْصِرُ الأقلُ والمتوسِّطُ ما بينهما وإنما لم يُغْتَبَرْ شَرَفُ المرأةِ وضِدُّه لأنها لا تُغَيَّرُ بذلك ولا الكفايةُ كنفقةِ القريبِ لأنها تجبُ للمريضةِ والشَّبعانيةِ نعم، الظاهرُ خبرٌ هُنْدِيٌّ «عُذِي ما يكفيكِ ولذلك بالمعروف» أنها مُقدَّرةٌ بالكفايةِ واختارَه جمعٌ من جهةِ الدليلِ وتَسَطَّوْا القولَ فيه وقد مُجَابَ عن الخبرِ بأنَّه لم يُقدَّرْها فيه بالكفايةِ فقط بل بها بحسبِ المعروفِ وحينئذٍ فما ذكروه. وهو المعروفُ المُستَقَرُّ كما هو ظاهرٌ ولو فُتِحَ بابُ الكفايةِ لِلنِّسَاءِ الواجبِ من غيرِ تقديرٍ لَوُقُوعِ التَّنَازُعِ لا إلى غايةِ فتمتُّ ذلك التقديرُ اللَّاحِقُ بالمُزَوِّجِ الشَّاهِدُ له تَصَرُّفُ الشَّارِعِ كما تَقَرَّرَ فَاتَّضَحَ ما قالوه واندفع قولُ الأَذْرَعِيِّ لا أَعْرِفُ لِإِمَامِنَا ~~تَصَرُّفَ~~ سَلَفًا في التقديرِ بالإمْدَادِ ولولا الأذْبُ لَقُلْتُ الصَّوَابُ إِنَّهَا بالمعروفِ تَأْسِيًا وَاتِّبَاعًا ومِمَّا يُؤَدُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّهَا في مُقَابَلَةٍ وهي تقضي التقديرَ فتمتُّ وأما تَعَيَّنَ الحبُّ فَلأنَّهَا أَخَذَتْ شَبَهًا من الكفارةِ من حيثُ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا في مُقَابِلٍ وَتَفَاوُتُوا في القَدْرِ لأنَّا وَجَدْنَا ذَوِي الشُّكِّ مُتَّفَاوِتِينَ فيه فَالْحَقْنَا ما هُنَا بِذلك في أَصْلِ التقديرِ وإذا ثَبَتَ أَصْلُهُ تَعَيَّنَ اسْتِنْبَاطُ مَعْنَى يُوجِبُ التَّفَاوُتَ وهو ما تَقَرَّرَ فَنَاتَمَّتْ (والْعُدُ) وَالْأَصْلُ في اعتباره الكَيْلُ

المُدُّ. فُود: (الزهدُ) أي قَلِيلُ الأَكْلِ اه ع ش. فُود: (والمُتَوَسِّطُ ما بَيْنَهُمَا) لانه لو الزَمَ المَدِينُ لَصَرَّه وَلَوْ اكْتَفَى مِنْهُ بِمُدٍّ لَصَرَّهَا فَلَزِمَهُ مُدٌّ وَنِصْفُ اه مَعْنَى. فُود: (بذلك) أي بِالتَّفَقُّةِ قَلَّةً وَكَثْرَةً. فُود: (ولا الكفايةُ) عَطَفَ عَلَى (شَرَفِ المرأةِ). فُود: (لأنَّها) أي نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ تَجِبُ لِلْمَرِيضَةِ إلخ أي وَلَوْ اغْتَبِرَتْ بِالْكَفَايَةِ كَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ لَسَقَطَتْ نَفَقَتُهُمَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِذَا بَطَلَتْ الْكَفَايَةُ حُسْنَ تَقْرِيرِهَا مِنَ الْكِفَارَةِ اه مَعْنَى. فُود: (هَنَ الْخَبَرِ) أي الْمَارَ آيَفًا. فُود: (لَوُقُوعِ التَّنَازُعِ إلخ) وَأَمَّا نَظَرُ إِلَيْهِ هُنَا لَا فِي جَانِبِ نَفَقَةِ الْقَرِيبِ لِأَنَّ مَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ وَالْمُعَاوَضَةُ يُخْتَرُزُ فِيهَا عَنِ التَّنَازُعِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. اه سم. فُود: (كما تَقَرَّرَ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ بَلْ بِهَا بِحَسَبِ الْمَعْرُوفِ اه كُرْدِي. فُود: (بِالْمَعْرُوفِ) أي بِالْكَفَايَةِ اه زِيَادِي. فُود: (عليه) أي الْأَذْرَعِيُّ أَيْضًا أَي يَثُلُ مَا تَقَرَّرَ. فُود: (في مُقَابَلَةٍ) أي لِشَيْءٍ وَهُوَ التَّمَتُّعُ اه ع ش. فُود: (شَبَهًا) كَانَ هَذَا فِي أَصْلِ الشَّارِحِ بِخَطِّهِ ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَغْلَمُ بِالضَّارِبِ اه سَيِّدُ عَمَرَ. فُود: (وَتَفَاوُتُوا إلخ) انْظُرْ هَلْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ أَمَّا أَصْلُ التَّفَاوُتِ إلخ أَوْ قَوْلُهُ وَأَمَّا ذَلِكَ التَّقْدِيرُ إلخ اه رَشِيدِي. فُود: (لِأَنَّ وَجَدْنَا ذَوِي الشُّكِّ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ ذَوِي الشُّكِّ لَا يَتَّفَاوَتُونَ فِي الْقَدْرِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُعْصِرِ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُومِرِ وَأَمَّا التَّفَاوُتُ بِإِغْتِيَابِ الْمَوْجِبِ بِالنَّظَرِ لِكُلِّ شَخْصٍ عَلَى جَدِّهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَلَنَا رَاغِبًا حَالِ الشَّخْصِ فَأَوْجَبْنَا عَلَى الْمُومِرِ مَا لَمْ نَوْجِبْهُ عَلَى الْمُعْصِرِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَوْجِبِ فَلَا جَامِعَ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا تَقَرَّرَ فِي ذَوِي الشُّكِّ اه رَشِيدِي. فُود: (الأصلُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (فَإِنْ اخْتَصَّصْتَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (ثُمَّ السِّيَاقُ) إِلَى الْمُتَنِي وَقَوْلُهُ: (وَاخْتَرَضَ) إِلَى

فُود: (لَوُقُوعِ التَّنَازُعِ إلخ) قَدْ يُقَالُ لَوْ نَظَرُ لِهَذَا نَظَرُ إِلَيْهِ فِي جَانِبِ الْقَرِيبِ وَالتَّنَظَرُ إِلَيْهِ هُنَا لَا ثَمَّ لَا يَظْهَرُ لَهُ مَعْنَى مُغْتَبَرٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ مُعَاوَضَةٌ وَالْمُعَاوَضَةُ يُخْتَرُزُ فِيهَا عَنِ التَّنَازُعِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ بِخِلَافِ

وَأَمَّا ذِكْرُ الْوَزْنِ اسْتَظْهَرًا أَوْ إِذَا وَافَقَ الْكِيلَ كَمَا مَرَّ ثُمَّ الْوَزْنَ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَقَالَ الرَّافِعِيُّ إِنَّهُ (مِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَقُلْتُ دِرْهَمٍ) بِنَاءٌ عَلَى مَا مَرَّ عَنْهُ فِي رَظْلِ بَغْدَادَ. (قُلْتُ الْأَصْحُ مِائَةٌ وَاحِدٌ وَسَبْعُونَ) دِرْهَمًا (وَلِثَلَاثَةِ أَصْبَاعٍ) دِرْهَمٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بِنَاءٌ عَلَى الْأَصْحِ السَّابِقِ فِيهِ (وَيُسَكِّنُ الزَّكَاةَ) الْمَارُ ضَابِطُهُ فِي بَابِ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ (مُغْفِرٌ) قِيلَ هِيَ عِبَارَةٌ مَقْلُوبَةٌ وَصَوَائِبُهَا وَالْمُغْفِرُ هُوَ يُسَكِّنُ الزَّكَاةَ أَنْتَهَى وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَمِمَّا يَطَّلُ حَضْرُهُ مَا مَرَّ أَنَّ ذَا الْكَسْبِ الْوَاسِعِ مُغْفِرٌ هُنَا وَلَيْسَ يُسَكِّنُ زَكَاةً فَتَعَيَّنَ مَا عَجَزَ بِهِ الْمَتْنُ لِقَلَّ يُرَدُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ ثُمَّ السِّيَاقُ قَاضٍ بِأَنَّ الْمُرَادَ مُغْفِرٌ هُنَا وَكَانَ وَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي مُتَشَعِّعِ الْكَسْبِ الْعَمَلُ بِالْمَرْفُوفِ فِي الْبَاتِينَ فَإِنَّ أَصْحَابَ الْاِكْتِسَابِ الْوَاسِعَةِ لَا يُعْطَوْنَ زَكَاةً أَصْلًا وَيُعْطَوْنَ مُغْفِرِينَ لِعَدَمِ مَالٍ بِأَيْدِيهِمْ

المتن وقوله: (ويأتي) إلى المتن. قود: (أو إذا وافق) أي الوزن. قود: (كما مر) أي في زكاة التَّاب. قود: (ثم الوزن) إلى قوله انتهى في المتني إلا قوله قِيلَ. قود: (بناء على ما مر الخ) أي بناء على ما صححه في زكاة التَّاب من أن رَظْلَ بَغْدَادَ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ دِرْهَمًا اه مُغْفِرٌ. قود: (هنا) أي الرَّافِعِيُّ.

قود (سني): (قُلْتُ الْأَصْحُ الخ) عبارة المُغْنِي وخالفه الْمُصَنِّفُ فَقَالَ قُلْتُ الخ. قود: (بناء على الْأَصْحُ الخ) أي بناء على ما صححه الْمُصَنِّفُ فِي زَكَاةِ التَّابِ مِنْ أَنَّ رَظْلَ بَغْدَادَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَارْبَعَةُ أَصْبَاعٍ دِرْهَمٍ اه مُغْنِي. قود: (فيه) أي رَظْلَ بَغْدَادَ. قود: (المار ضابطه الخ) أي بآته من قَدَّرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسَبٍ يَتَّقُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَخْفِيهِ مُغْنِي وَع ش.

قود (سني): (وَيُسَكِّنُ الزَّكَاةَ مُغْفِرٌ) عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ فَخْرَهَا كَذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى مُغْنِي وَنَهَايَةً. قود: (قِيلَ هِيَ عِبَارَةٌ مَقْلُوبَةٌ الخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الَّذِي يَتَّبِعِي حَتَّى لَا يَلْزَمَ خُلُوهُ الْمَتْنِ عَنْ بَيَانِ الْمُغْفِرِ وَعَدَمِ تَمَامِ الضَّابِطِ الَّذِي هُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِلَا شَكٍّ وَأَمَّا الْكَسْبُ الَّذِي أَوْرَدَهُ فَهُوَ وَارِدٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَلِهَذَا احْتَاجَ هُوَ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ فَوْقَهُ عَلَى مَا قَرَّرَهُ اه رَشِيدِي وَفِي سَمِ مَا يُوَافِقُهُ. قود: (ما مر) أي فِي شَرْحٍ وَمُغْفِرٌ مُدَّ. قود: (مُغْفِرٌ هُنَا) أي عِنْدَ عَدَمِ اِكْتِسَابِهِ كَمَا قَدْ مَنَاهُ اه ع ش. قود: (ثم السِّيَاقُ الخ) تَنْهِيدٌ لِلْفَرْقِ الْآتِي وَقَوْلُهُ وَكَانَ وَجْهَ الْفَرْقِ الخ فِيهِ مُصَادَرَةٌ. قود: (بَيْنَهُمَا) أي بَاتِي الزَّكَاةِ وَالتَّقْفَةِ. قود: (العملُ بِالْمَرْفُوفِ الخ) خَبَرٌ وَكَانَ الخ. قود: (لا يُعْطَوْنَ) وَقَوْلُهُ يُعْطَوْنَ كِلَاهُمَا بِنَاءُ الْمَفْعُولِ.

غيرها. قود: (وليس في محله) لَكِنْ يَتَّقَى عَلَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهَا لَا تُقِيدُ ضَبْطُ الْمُغْفِرِ وَلَا بَيَانُ مَغْنَاهُ بِتَمَامِهِ وَأَنَّهَا حَبِطِيذٌ تَقْتَضِي دُخُولَ ذِي الْكَسْبِ الْوَاسِعِ فِي قَوْلِهِ وَمِنْ فَوْقِهِ أَيْ قَوْيِ يُسَكِّنُ الزَّكَاةَ لِأَنَّهُ فَوْقَهُ وَذَلِكَ يَقْتَضِي دُخُولَهُ فِي الْمَتَوَسِّطِ وَالْمُؤَبِّرِ لِأَنَّهُ قَسَمٌ مِنْ فَوْقِهِ إِلَيْهِمَا مَعَ أَنَّهُ مَعَ الْمُغْفِرِ وَرُجُوعُ ضَمِيرِ فَوْقِهِ لِلْمُغْفِرِ بَعِيدٌ لَفْظًا وَمَعْنَى.

(ومن فوقه) في التوسع بأن كان له ما يكفيه من المال لا الكسب (إن كان لو كلف مدين) كل يوم لزوجه (رجع مسكيناً فمتوسط وإلا) يرجع مسكيناً لو كلف ذلك (فموسر) ويختلف ذلك بالرخيص والغلاء زاد في المطلب وقلة العيال وكثرتها حتى أن الشخص الواحد قد يلزمه لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت إلا نفقة متوسط أو مغير لكن استبعده الأذرع وغيره

فوق (سني): (ومن فوقه) أي المسكين مغيي وسم. فود: (كل يوم لزوجه) قد يتوهم منه أنه لو كان معه مال يسقط على بقية غالب العمر فإن كان لو كلف في كل يوم منه مدين رجع مغيراً كان متوسطاً وإلا فلا وليس مراداً بل الظاهر ما قاله سم على حجة من قوله قال في شرح البهجة نبيه. قال الزركشي يتقى الكلام في الإنفاق الذي لو كلف به لوصل إلى حد المسكين وقضية كلام التوي وصرح به غيره أنه الإنفاق في الوقت الحاضر معتبراً يوماً بيوم إلى آخر ما أطال به فليراجع وقضيه أن الشخص قد يكون في يوم موسراً وفي آخر غيره اهـ ش قال السيد عمر بعد نحو ما مر عن ع ش عن نفسه ثم رأت قول الشارح في حاشيته على فتح الجواد واختار كل يوم مشكلاً لأننا إذا اعتبرنا كل يوم لا ندرى يعتبر إلى أي غاية ومن المعلوم أن غاية النكاح لا حد لها فالضبط بذلك لا يقيد وحيث لا يثبت أن المراد أنه يعتبر عند فجر يوم الوجوب حاله فإذا كان لو كلف في هذا اليوم مدين صار مسكيناً فمتوسط وإلا فموسر ثم يعتبر في اليوم الثاني كذلك وهكذا ويعتبر حاله في نحو الكسوة أول الفضل لأن الفضل ثم كالיום هنا ثم رأيتهم عبروا بقولهم والاختيار في يساره وإغساره وتوسيطه بطلوع الفجر لأنه وقت الوجوب ولا عبرة بما يطرأ له في أثناء النهار وهو يومئذ إلى ما ذكرته. ثم رأيت شيخنا عبر في الغرر بقوله نبيه قال الزركشي إلخ انتهى كلامه في حاشية فتح الجواد اهـ أقول وكذا في المغيي ما يوافقه.

فوق (سني): (فموسر) ولو ادعت الزوجة يسار الزوج وأنكر صدق بيمينه إذا لم ينفذ له مال وإلا فلا يصدق فإن ادعى ثلثه ففيه التفصيل المذكور في الوديعه مغيي ونهاية. فود: (ويختلف) إلى قوله: (حتى أن الشخص) في المغيي لا قوله: (زاد في المطلب). فود: (وقلة العيال) والظاهر أن المراد بهم من تلزمه نفقته كزوجة وخادمتها وأم ولد وخادمتها الذي يحتاج إليه أخذاً مما يأتي أنه يشرط في نفقة القريب الفضل عمن ذكر اهـ ش. فود: (ولا يلزمه إلخ) الواو حالته وقوله لو تعددت أي الزوجة ولعل الأسبك ثم تتعد ولا يلزمه إلا نفقة متوسط إلخ. فود: (لكن استبعده) أي ما زاده المطلب

فود في (سني): (ومن فوقه) إن كان لو كلف مدين إلخ) قال في شرح البهجة نبيه قال الزركشي يتقى الكلام في الإنفاق الذي لو كلف به لوقف إلى حد المسكين وقضيه كلام التوي وصرح به غيره أنه الإنفاق في الوقت الحاضر معتبراً يوماً بيوم إلخ ما أطال به فليراجع وقضيه أن الشخص قد يكون في يوم موسراً وفي آخره غيره.

فود في (سني): (فموسر) ولو ادعت يسار زوجها وأنكر صدق بيمينه إن لم ينفذ له مال وإلا فلا فإن ادعى ثلثه فعمله تفصيل الوديعه م ر ش. فود: (لكن استبعده الأذرع) وفيه في استبعاده نظراً.

واعترض هذا الصَّابِطُ بما فيه نظر فاعلمه. (والواجب غالب قوت البلد) أي محل الزوجية من بُرٍّ أو غيره كأقبط كالفطرة وإن لم يلق بها ولا ألفته إذ لها إبداله (قلت فإن اختلفت غالباً قوت محلها أو أصل قوته بأن لم يكن فيه غالب (وجب لائق به) أي بيساره أو ضده ولا عبرة بما يتناولهُ توسيماً أو بُخلاً مثلاً (ويُفتَبَرُ اليسارُ وغيره) من التَّوسُّطِ والإعسارِ (وطُلوعُ الفجرِ) إن كانت ممكنة حينئذٍ (والله أعلم) لأنها تحتاج إلى طُحْنِهِ وَعَجْنِهِ وَخَبْزِهِ ويلزمه الأداء عَقِبَ طُلوعه إن قَدَرَ بلا مشقة لَكِنَّهُ لَا يُخَاصِمُ فَإِنْ شُقَّ عَلَيْهِ فَلَهُ التَّأخِيرُ كَالْعَادَةِ أَمَّا الْمُمْكِنَةُ بَعْدَهُ

الاذْرَعِي الخ في استبعادِ نظَرِ اه سم. هـ. فُود: (واغترَضَ) بيناءِ المفعول. هـ. فُود: (أي محل الزوجية) فالتَّغْيِيرُ بِالْبَلَدِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَلَوْ اخْتَلَفَ قَوْتُ بَلَدِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةُ قَالِ الْمَاوِزْدِيُّ إِنْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ اغْتَبَرَ غَالِبُ قَوْتِ بَلَدِهِ وَإِنْ نَزَلَ عَلَيْهَا فِي بَلَدِهَا اغْتَبَرَ غَالِبُ قَوْتِ بَلَدِهَا وَإِذَا نَزَلَتْ بِبَلَدِهِ وَلَمْ تَأْلَفْ خِلَافَ قَوْتِ بَلَدِهَا قِيلَ لَهَا هَذَا حَقُّكَ فَأَبْدَلِيهِ قَوْتُ بَلَدِكَ إِنْ شِئْتَ وَلَوْ انْتَقَلَ عَنْ بَلَدِهَا لَزِمَهُ مِنْ غَالِبِ قَوْتِ مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ دُونَ مَا انْتَقَلَ عَنْهُ سِوَاهُ أَكَانَ أَعْلَى أَمْ أَذْنَى فَإِنْ كَانَ كُلُّ بَلَدٍ أَوْ نَحْوُهَا اغْتَبَرَ مَحَلُّهَا كَمَا قَالَ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اه معني. هـ. فُود: (أي محل الزوجية) أي وقت الوجوب وهو الفجرُ فلو نَقَلَهَا إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ اغْتَبَرَ غَالِبُ قَوْتِهِ وَقَتُ الْوُجُوبِ وَهَكَذَا وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهَا غَيْرُ الْوَاجِبِ الَّذِي هُوَ الْغَالِبُ لَمْ يَلْزَمَهَا الْقَبُولُ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ م ر اه سم. هـ. فُود: (من بُرٍّ الخ) بَيَانٌ لِلْغَالِبِ. هـ. فُود: (كالفطرة) قد يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُغْتَبَرَ فِي الْعَلَبَةِ جَمِيعُ السَّنَةِ. اه سم أي فَيُخَالِفُ مَا مَرَّ آتِفاً عَنْ م ر مِنْ أَنَّ الْمُغْتَبَرَ فَجْرُ يَوْمِ الْوُجُوبِ ثُمَّ يُغْتَبَرُ يَوْمًا بِيَوْمٍ. هـ. فُود: (غالب قوت محلها) إلى قول المتن فَإِنْ اغْتَاخَسَتْ فِي الْمُغْنَى مَعَ مُخَالَفَةِ سَابِقِهِ عَلَيْهِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ قَدَرَ إِلَى أَمَّا الْمُمْكِنَةُ وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ قَوْلُهَا وَقَوْلُهُ أَوْ لِكُونِ بَلَدِهِ إِلَى الْمَتْنِ. هـ. فُود: (مثلاً) أي أَوْ هَذَا اه معني.

هـ. فُود (لنسي): (ويُغْتَبَرُ اليسارُ وغيره طُلُوعُ الْفَجْرِ) أي فِي كُلِّ يَوْمٍ اغْتِيَارًا بِوَقْتِ الْوُجُوبِ حَتَّى لَوْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ أَوْ أَعْسَرَ لَمْ يَتَغَيَّرْ حُكْمُ نَفَقَةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَإِنَّمَا وَجِبَ لَهَا ذَلِكَ بِفَجْرِ الْيَوْمِ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ الْخ اه معني وبِهِ عَلِمَ مَا فِي صَنِيعِ الشَّارِحِ كَالنَّهَايَةِ وَلِذَا اسْتَشْكَلَهُ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى طُحْنِهِ هَذَا أَيْ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى نَحْوِ طُحْنِهِ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِلَّةُ لُزُومِ الْأَدَاءِ عَقِبَ الْفَجْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ بَعْدُ لَا لِاغْتِيَارِ الْيَسَارِ وَغَيْرِهِ طُلُوعُ الْفَجْرِ كَمَا لَا يَخْفَى وَعَلَّلَ الْجَلَالُ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ التَّسْلِيمُ اه. هـ. فُود: (إِنْ قَدَرَ بِلَا مَشَقَّةٍ) وَحَيْثُ يَأْتُمُ بَعْدَ الْأَدَاءِ مَعَ الْمُطَالَبَةِ م ر اه سم. هـ. فُود: (لَكِنَّهُ لَا يُخَاصِمُ) أَي فَلَيْسَ لَهَا الدَّعْوَى عَلَيْهِ وَإِنْ جَارَ لِلْقَاضِي أَمْرُهُ بِالْذَّخْرِ إِذَا طَلَبَتْ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ م ر اه سم وع ش.

هـ. فُود: (أي محل الزوجية) أي وقت الوجوب وهو الفجرُ فلو نَقَلَهَا إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ اغْتَبَرَ غَالِبُ قَوْتِهِ وَقَتُ الْوُجُوبِ وَهَكَذَا وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهَا غَيْرُ الْوَاجِبِ الَّذِي هُوَ الْغَالِبُ لَمْ يَلْزَمَهَا الْقَبُولُ وَلَوْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ م ر. هـ. فُود: (كالفطرة) قد يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُغْتَبَرَ فِي الْعَلَبَةِ جَمِيعُ السَّنَةِ. هـ. فُود: (إِنْ قَدَرَ بِلَا مَشَقَّةٍ) وَحَيْثُ يَأْتُمُ بَعْدَ الْأَدَاءِ مَعَ الْمُطَالَبَةِ م ر. هـ. فُود: (لَكِنَّهُ لَا يُخَاصِمُ) فَلَيْسَ لَهَا الدَّعْوَى عَلَيْهِ وَإِنْ جَارَ لِلْقَاضِي

فَيُغْتَبَرُ حَالُهُ عَقِبَ التَّمَكُّنِ وَيَأْتِي أَنَّ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا يُكَلِّفُ طَلَاقَهَا أَوْ تَوَكُّلًا مَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ (و) الْوَاجِبُ (عَلَيْهِ تَمْلِكُهَا) يَعْنِي أَنَّ يَدْفَعُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ كَامِلَةً وَلَا فِلُولَهَا أَوْ سَيِّدَ غَيْرِ الْمُكَاتَبَةِ وَلَوْ مَعَ سُكُوتِ الدَّافِعِ وَالْأَخِذِ (حَيًّا) سَلِيمًا إِنْ كَانَ وَاجِبُهُ كَالْكُفَّارَةِ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ فِي النَّفْعِ فَتَنْصَرِفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَتْ لَا خُيْرًا أَوْ ذَقِيمًا مَثَلًا (وَكَذَا) عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ وَإِنْ اعْتَادَتْ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهَا عَلَى الْأَوْجَهِ (طَخْنَهُ) وَعَجْنَهُ (وَحَبْزَهُ فِي الْأَصْح) وَإِنْ أَطَالَ جَمَعَ فِي اسْتَشْكَالِهِ وَتَرْجِيحِ مُقَابِلِهِ لِأَنَّهُمَا فِي حَبْسِهِ وَبِهَذَا فَارْتَقَتِ الْكُفَّارَةُ حَتَّى لَوْ بَاعَتْهُ أَوْ أَكَلَتْهُ حَيًّا اسْتَحَقَّتْ مُؤْنُ ذَلِكَ كَمَا مَالُ إِلَيْهِ الْغَزَالِيُّ وَمِثْلُ الرَّافِعِيِّ إِلَى خِلَافِهِ. وَيُوجِبُهُ الْأَوَّلُ بَأَنَّهُ بَطْلُوعُ الْفَجْرِ تَلَزَّمَهُ تِلْكَ الْمُؤْنُ فَلَمْ تَسْقُطْ بِمَا فَعَلْتَهُ وَكَذَا عَلَيْهِ مُؤْنَةُ اللَّحْمِ

فَوَيْ (سَيِّ): (وَعَلَيْهِ تَمْلِكُهَا) أَي بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ. فَوَيْ: (يَعْنِي أَنَّ يَدْفَعُ إِلَيْهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُعْنَى بِأَنْ يُسَلِّمَهَا بِقَصْدِ آدَاءِ مَا لَزِمَهُ كَسَائِرِ الدُّيُونِ مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى لَفْظِ أَهْ وَقَضِيَّةِ ذَلِكَ اخْتِيَارُ الْقَضِيَّةِ هُنَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُهُ فِي بَابِ الضَّمَانِ أَهْ سَمِ حِبَارَةٌ ش كَأَنَّهُ يُشِيرُ بِهِ إِلَى عَدَمِ اخْتِيَارِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ فِي بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مِنَ التَّفَقُّعِ أَهْ. فَوَيْ: (وَلَوْ مَعَ سُكُوتِ الْإِنْج) أَي فَمَا يَوْهَمُهُ تَغْيِيرُهُ بِالتَّمْلِكِ مِنْ اخْتِيَارِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ لَيْسَ مُرَادًا أَهْ مُعْنَى. فَوَيْ: (وَلَوْ مَعَ سُكُوتِ الدَّافِعِ وَالْأَخِذِ) بَلِ الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهَا كَافٍ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. فَوَيْ: (إِنْ كَانَ وَاجِبُهُ) أَي بِأَنْ كَانَ الْحَبُّ غَالِبَ قُوَّتِهِمْ فَإِنْ غَلَبَ غَيْرُ الْحَبِّ كَتَمَرُ وَلَحْمٍ وَأَقِطَ فَهُوَ الْوَاجِبُ لَيْسَ غَيْرَ لَكِنْ عَلَيْهِ مُؤْنَةُ اللَّحْمِ وَمَا يُطْبَخُ بِهِ أَهْ مُعْنَى. فَوَيْ: (بِنَفْسِهِ الْإِنْج) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنِ قَوْلِ الْمُتَنِّ فِي الْأَصْح. فَوَيْ: (وَلِإِنْ اخْتَادَتْ الْإِنْج) وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الذَّرْسِ هَلْ يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ إِعْلَامُ زَوْجَتِهِ بِأَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهَا خِدْمَتُهُ بِمَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُنَّ مِنَ الطَّبْخِ وَالْكُنْسِ وَنَحْوِهِمَا أَمْ لَا وَاجْتِنَابُهُ عَنْ بَأْنِ الظَّاهِرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا زَيْمًا ظَنَنْتَ وَجُوبَهَا وَعَدَمَ اسْتِحْقَاقِهَا لِلتَّفَقُّعِ وَالْكَسْرِ لَوْ لَمْ تَقْلَهُ قَتَصِيرُ كَأَنَّهُ مُكْرَمَةٌ عَلَى الْفِعْلِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ فَعَلْتَهُ وَلَمْ تَعْلَمْهَا يُخْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهَا أَجْرُهُ عَلَى الْفِعْلِ لِتَقْصِيرِهَا بِعَدَمِ الْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ عَنْ ذَلِكَ أَهْ ش.

فَوَيْ (سَيِّ): (طَخْنَهُ الْإِنْج) أَي إِنْ أَرَادَتْهُ مِنْهُ وَالْأَوَّلُ الْوَاجِبُ لَهَا أَجْرُهُ ذَلِكَ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي حَتَّى لَوْ بَاعَتْهُ الْإِنْج أَهْ ش حِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَكَذَا عَلَى الزَّوْجِ أَيْضًا طَخْنَهُ وَعَجْنَهُ وَحَبْزَهُ فِي الْأَصْح أَي عَلَيْهِ مُؤْنَةُ ذَلِكَ بِذَلِيلِ مَالٍ أَوْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ أَهْ وَظَاهِرُهَا أَنَّ الْخِيَارَ لِلزَّوْجِ دُونَ الزَّوْجَةِ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ كَالنِّهَائِيَّةِ فِي ثَمَنِ نَحْوِ مَاءِ الْعَسَلِ مَا يُصَرَّحُ بِهِذَا. فَوَيْ: (لِإِنِّهَا الْإِنْج) تَمْلِيلُ لِلْمُتَنِّ. فَوَيْ: (كَمَا مَالُ الْإِنْج) حِبَارَةٌ الْمُعْنَى كَمَا فِي الرُّوسِيَّةِ وَغَيْرِهِ أَهْ. فَوَيْ: (وَكَذَا عَلَيْهِ مُؤْنَةُ اللَّحْمِ) أَي مِنْ

أَمْرُهُ بِاللَّفْعِ إِذَا طَلَبَتْ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ. فَوَيْ: (أَنَّ يَدْفَعُ إِلَيْهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِأَنْ يُسَلِّمَهَا لَهَا بِقَصْدِ آدَاءِ مَا لَزِمَهُ كَسَائِرِ الدُّيُونِ مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى لَفْظِ أَهْ وَقَضِيَّةِ قَوْلِهِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ اخْتِيَارُ الْقَضِيَّةِ فِيهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُهُ فِي بَابِ الضَّمَانِ. فَوَيْ: (وَالْأَخِذُ) بَلِ الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهَا كَافٍ م ر ش. فَوَيْ: (عَلَى الْأَوْجَهِ) كَذَا م ر. فَوَيْ: (اسْتَحَقَّتْ مُؤْنُ ذَلِكَ الْإِنْج) كَذَا م ر. فَوَيْ: (وَكَذَا عَلَيْهِ مُؤْنَةُ اللَّحْمِ الْإِنْج) قَدْ

وما يُطْلَعُ به أي وإن أكلته نيقاً أخذاً ميثاً ذِكِرَ. (ولو طلب أحدهما بذل الحب) مثلاً من نحو دقيقي أو قيمة بأن طلبته هي أو بذله هو فذكر الطلب فيه للتغليب أو لكونه بذله مُتَضَمِّناً لطلبه منها قبول ما بذله (لم يُجِزِ الْمُتَضَمِّنُ) لأنه اعتياض وشرطه التراضي (فلان اعتاضت) عن واجبها نقداً أو عرضاً من الزوج أو غيره بناءً على الأصح أنه يجوز بيع الدين لغير من عليه (جاء في الأصح) كالقروض بجامع استقرار كل في الذمة لمُعَيَّنٍ فخرج بالاستقرار المسلم فيه والتفقة المستقبلية كما جزمنا به ونقله غيرهما عن الأصحاب لأنها مَرُوضَةٌ لِلْمَقْطُوعِ وقضيته جزئياً ذلك في نفقة اليوم قبل مُضِيِّه لما يأتي أنها لو نَشَرَتْ فيه أو في ليلته الآتية سَقَطَتْ نفقته

الأفعال كالإيقاد تَحْتَ الْقَدْرِ وَوَضِعَ الْقَدْرَ وَغَسَلَ اللَّحْمَ وَنَحْوِ ذَلِكَ كما هو قَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ رَشِيدِيَّ وَسم وع ش. ٥. فَوَدَّ: (وما يُطْلَعُ به) أي من الأخيان كالتوايل أي الأبرار والأذهان والوقود رَشِيدِيَّ وع ش. ٥. فَوَدَّ: (أخذاً ميثاً ذِكِرَ) أي في بيع الحب وأكله حباً. ٥. فَوَدَّ: (من نحو دقيقي إلخ) يَتَّبِعِي حُمْلَهُ على ما إذا كان من غير جنس الحب الواجب لما يأتي من عَدَمِ جَوَازِ اعْتِيَاضِ الدَّقِيقِ عَنِ الْحَبِّ حَيْثُ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ سِوَاكَ كَانَ بِعَقْدٍ أَوْ لَا هـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (أو لكونه بذله إلخ) لا يَخْفَى ما فيه مِنَ التَّكْلِيفِ. ٥. فَوَدَّ: (هَنَ واجبها) إلى قوله: (وقضيته) في النهاية والمُعْنَى. ٥. فَوَدَّ: (هَنَ واجبها) أي: في اليوم اه نهاية. ٥. فَوَدَّ: (بناءً على الأصح إلخ) راجع لقوله أو غيره فَقَطَّ. ٥. فَوَدَّ: (كما جزمنا به) أي بَمَنْعِ الإِعْتِيَاضِ عَنِ التَّفَقَّةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ اه مُعْنَى. ٥. فَوَدَّ: (لأنها) أي التَّفَقَّةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ. ٥. فَوَدَّ: (وقضيته) أي التَّغْلِيلُ جَرَيَانُ ذَلِكَ أي مَنَعَ الإِعْتِيَاضِ فِي نَفَقَةِ الْيَوْمِ إلخ خالفه النهاية والمُعْنَى وَسم فَجَوَزُوا الإِعْتِيَاضَ هُنَا مِنْ الزَّوْجِ دُونَ غَيْرِهِ جِبَارَةُ الْمُعْنَى قَضِيَّةٌ إِبْرَاهِيمُ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ يَجُوزُ الإِعْتِيَاضُ عَنِ التَّفَقَّةِ وَلَوْ كَانَتْ مُسْتَقْبَلَةً وَبِهِ صَرَحَ فِي الْكِفَايَةِ وَالْأَصَحُّ كَمَا فِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ مَنَعَ الإِعْتِيَاضِ عَنِ التَّفَقَّةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ بِخِلَافِ الْحَالِيَةِ وَالْمَاضِيَةِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الإِعْتِيَاضِ مِنَ الزَّوْجِ أَمَّا مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يَجُوزُ قَطْعًا كَمَا فِي الرَّوْضَةِ أَيْ فِي التَّفَقَّةِ الْحَالِيَةِ فَلِأَنَّهَا مَرُوضَةٌ لِلْمَقْطُوعِ بِنَحْوِ نُشُوزِ أَمَّا الْمَاضِيَةُ فَيَصِحُّ فِيهَا بِنَاءٌ عَلَى صِحَّةِ بَيْعِ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ اه وَجِبَارَةُ سَمِ فِي الرَّوْضِ وَلَهَا يَبِيعُ نَفَقَةُ الْيَوْمِ لَا الْغَدِ مِنْهُ أَيْ مِنْ زَوْجِهَا قَبْلَ الْقَبْضِ لَا مِنْ غَيْرِهِ انْتَهَى. أَيْ وَأَمَّا التَّفَقَّةُ الْمَاضِيَةُ فَيَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ لاسْتِثْرَارِ الْمَاضِيَةِ وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلَةُ فَيَمْتَنِعُ بَيْعُهَا مِنَ الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ لِعَدَمِ وُجُوبِهَا فَضْلاً عَنْ اسْتِثْرَارِهَا وَمَا ذَكَرَهُ الرَّوْضُ مِنْ مَنَعَ بَيْعِ نَفَقَةِ الْيَوْمِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِ هُوَ الْمُتَعَمَّدُ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِهِ اه جِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَابِلِيُّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الإِعْتِيَاضَ بِالنَّظَرِ لِلتَّفَقَّةِ الْمَاضِيَةِ يَجُوزُ مِنَ الزَّوْجِ وَمِنْ غَيْرِهِ

بِدُخُلِ فِيهِ مُؤْنَةُ نَحْوِ تَقْطِيعِهِ وَنَفْسِ طَبْخِهِ كَمَا فِي مُؤْنَةِ نَحْوِ الْعَجْنِ وَالْخَبْزِ. ٥. فَوَدَّ: (فلان اعتاضت هَنَ واجبها نقداً أو عرضاً من الزوج أو غيره إلخ) فِي الرَّوْضِ وَلَهَا يَبِيعُ نَفَقَةُ الْيَوْمِ لَا الْغَدِ مِنْهُ أَيْ مِنْ زَوْجِهَا قَبْلَ الْقَبْضِ لَا مِنْ غَيْرِهِ اه أَيْ وَأَمَّا التَّفَقَّةُ الْمَاضِيَةُ فَيَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الدِّينِ لِمَنْ عَلَيْهِ لاسْتِثْرَارِ الْمَاضِيَةِ وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلَةُ فَيَمْتَنِعُ بَيْعُهَا مِنَ الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ لِعَدَمِ وُجُوبِهَا فَضْلاً عَنْ

وبحث جواز أخذه استيفاءً لأن لها أن ترضى بغيره ما لها عند المشاحة لا اعتياضاً فيه نظراً
ظاهر بل لا يصح لأن الفرض أنها إلى الآن لم تستقر فأى شيء تستوفيه حينئذٍ فما غلّ به
الاستيفاء لا ينتج كما هو ظاهر وإنما جاز لها التصرف فيما قبضته وإن احتجّل سقوطه لأن
ذلك لا يمنعه نظراً ما مر في الأجرة وغيرها وبالمؤمنين الكفارات وما في الكفاية من تصحيح
الاعتياض عن المستقبلات ضعيف وإن سبقه إلى نحوه ابن كنج وغيره حيث قال للقاضي أن
يفرض لها ذراهم عن الخبز والأذم وتوايهما وصرح الشيخان بجواز الاعتياض عن الصداق
إذا كان دئناً فما وقع للزكشي هنا من بغيته امتناعه أخذاً من فتاوى ابن الصلاح وقوله لم
يتموضوا له وهم ويجب قبض ما تموضه عن نفقة وغيرها لئلا يصير بيع ذنن بذنن كذا نقل
عن الزبيلي ويتعين حملها على الرئوي أما غيره فيكفي تعيينه في المجلس كما مر في باب
المبيع قبل قبضه (الاختيزا وظيفاً) ونحوهما فلا يجوز أن تموضه عن الحب الموافق له جنساً

وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحالية فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره
اهـ. فؤد: (وبحث جواز أخذه) أي أخذ العوض عن نفقة اليوم. فؤد: (استيفاء) أي بلا عقد وقوله لا
اعتياضاً أي بعقد أخذاً مما يأتي. فؤد: (فيه نظر إلخ) انظر هذا مع إقراره ما سيأتي عن الأذمعي بقوله
ثم حيل الأول إلخ مع تصويره بالاستيفاء اهـ سم. فؤد: (لأن الفرض أنها إلى الآن لم تستقر إلخ) قد
يقال الاستيفاء لا يتوقف على الاستيفاء بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر اهـ سم.

فؤد: (فيما قبضته) أي: من نفقة اليوم. فؤد: (لأن ذلك) أي: احتمال سقوطه. اهـ سم.
فؤد: (وبالمؤمنين إلخ) عطف على قوله: (بالاستيفاء إلخ). فؤد: (حيث قال) أي ابن كنج وغيره.
فؤد: (وصرح الشيخان إلخ) مستأنف عبارة المغني وتجري الخلاف في الاعتياض عن الكسوة إن
قلنا تملك وهو الأصح وفي الاعتياض عن الصداق كما في الشرح والروضة اهـ. فؤد: (وقوله إلخ)
عطف على بغيته. فؤد: (وهم) خبر فما وقع إلخ. فؤد: (وغيرها) كالكسوة والصداق.

فؤد: (ويتعين) إلى قوله: (ونقل الأذمعي) في المغني. فؤد: (حملها على الرئوي) قياس وجوب
القبض لأجل الربا أنها لو اغتاضت ربوياً من أجنبي وجب قبضه أيضاً ما في ذمة الزوج لها قبل التفريق
اهـ سم. فؤد: (ونحوهما) إلى قوله: (ونقل الأذمعي) في النهاية. فؤد: (هن الحب الموافق له جنساً)
أما لو أخذت غير الجنس كخبز الشعير عن القمح فإنه يجوز كما لو أخذت القمح اهـ مغني.

استيفاءها وما ذكره الروض من منع بيع نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتقد خلافاً لما في شرحه.
فؤد: (فيه نظر ظاهر) انظر هذا مع إقراره ما سيأتي عن الأذمعي بقوله ثم حيل الأول إلخ مع تصويره
بالاستيفاء. فؤد: (لأن الفرض أنها إلى الآن لم تستقر فأى شيء تستوفيه) قد يقال الاستيفاء لا يتوقف
على الاستيفاء بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر. فؤد: (لأن ذلك) أي احتمال سقوطه.
فؤد: (ويتعين حملها على الرئوي) قياس وجوب القبض لأجل الربا أنها لو اغتاضت ربوياً من أجنبي

(على المذهب) لأنه ربنا ونَقَلَ الأذرعِي مُقابله عن كثيرين ثم حَمَلَ الأول على ما إذا وَقَعَ اعتياضٌ بعقدٍ والثاني على ما إذا كان مُجَرَّدَ استيفاءٍ قال وهو المختارٌ وعليه العملُ قديمًا وحديثًا ويُؤَيِّدُهُ قولُهُم. (ولو أَكَلْتُ) مختارةً عنده (معه كالعادة) أو وحدها أو أَرَسَلَ إليها الطَّعامَ

• فَوَدَّ: (وَنَقَلَ الأذرعِي) إلى قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ حَقْبُهُ) النِّهَايَةُ بقوله: والمُعْتَمَدُ الإِطْلَاقُ وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُؤَيِّدُهُ قولُهُم ولو أَكَلْتُ الخ وأَقْرَهُ مُحَسِّنِي وسم والسَّيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (وَنَقَلَ الأذرعِي مُقابله الخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي والثاني الجوازُ وَقَطَعَ به البَغَوِي لاحتِيا تَسْتَحِقُّ الحُبَّ والإِضْلَاحُ فَإِذَا أَخَذْتُ ما ذَكَرْتُ فَقَدْ أَخَذْتُ حَقَّهَا لا عِوَضَهُ وَرَجَّحَهُ الأذرعِي وقال الأَكْثَرُونَ على خِلَافِ الأولِ رِقْفًا ومُسَامَحَةً ثم قال ولا شَكَّ أَنَا مَتَى جَعَلْنَاهُ اغْتِيَاضًا فَالْقِيَاسُ البُطْلَانُ والمُخْتَارُ جَعَلُهُ استيفاءً وعليه العملُ قديمًا وحديثًا اه وبِهِ يُعْلَمُ ما في قولِ الشَّارِحِ ثم حَمَلَ الأولُ على ما إذا وَقَعَ اغْتِيَاضٌ بِعَقْدٍ. • فَوَدَّ: (وهو المُخْتَارُ) أي الفَرْقُ بَيْنَ كَوْنِهِ بِعَقْدٍ أو لا اه ع ش هذا ظَاهِرٌ على صَنِيعِ الشَّارِحِ وَأَمَّا على ما قد قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْمُغْنِي فَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ جَعَلُهُ استيفاءً. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أي كَلَامُ الأذرعِي اه رَشِيدِي.

• فَوَدَّ (سني): (ولو أَكَلْتُ الخ) قال في المِهْمَاتِ والتَّصْوِيرُ بِالْأَكْلِ معه على العادة يُشِيرُ بِأَنَّهَا إِذَا اتَّفَقَتْ أو أَعْطَتْهُ غَيْرَهَا لم تَسْقُطْ أَسْنَى وَمُعْنَى وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ الإِنْتِلَافُ أو الإِغْطَاءُ مِنْ غَيْرِ قَبْضِهَا مِنَ الزَّوْجِ عَنِ التَّفَقُّعِ فَهِيَ ضَامِنَةٌ لِذَلِكَ ولو سَفِهَتْهُ وَتَفَقَّطَتْ بَاقِيَةً فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَ الإِنْتِلَافُ أو الإِغْطَاءُ بَعْدَ أَنْ قَبِضَتْهُ قَبْضًا صَحِيحًا عَنِ التَّفَقُّعِ ولو مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا سَقَطَتْ تَفَقُّعُهَا ولا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ بِشَيْءٍ سَمِعَ وع ش. • فَوَدَّ: (مُخْتَارَةً) إلى قوله: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِي) فِي النِّهَايَةِ إِلاَّ قَوْلُهُ: (أو أَرَسَلَ) إلى (أو أَضَافُهَا). • فَوَدَّ: (هَنَدَةً) يَنْفَعِي مِنْ طَعَامِهِ يُقَالُ فُلَانٌ يَأْكُلُ مِنْ عِنْدِ فُلَانٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ اه رَشِيدِي.

• فَوَدَّ (سني): (كالعادة) أي مِنْ غَيْرِ تَمْلِكِ ولا اغْتِيَاضٍ اه مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أو وَحْدَهَا) إلى قوله: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِي) فِي الْمُغْنِي إِلاَّ قَوْلُهُ: (وَخَذَهُ) وَقَوْلُهُ: (بَلْ قَالَ شَارِحٌ). • فَوَدَّ: (أو وَحْدَهَا الخ) عَطَفَ على مَعْنَى. • فَوَدَّ: (أو أَرَسَلَ) إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ عَنْده بِمَعْنَى فِي بَيْتِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِالمَعْنَى

وَجَبَّ قَبْضُهُ أَيْضًا ما في ذِمَّةِ الزَّوْجِ لَهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ حَمَلَ الأولُ الخ) والمُعْتَمَدُ الإِطْلَاقُ م ش.

• فَوَدَّ فِي (سني): (ولو أَكَلْتُ معه كالعادة سَقَطَتْ تَفَقُّعُهَا) قال فِي شَرْحِ الزَّوْجِ قال فِي المِهْمَاتِ والتَّصْوِيرِ بِالْأَكْلِ معه على العادة يُشِيرُ بِأَنَّهَا إِذَا اتَّفَقَتْ أو أَعْطَتْهُ غَيْرَهَا لم تَسْقُطْ وَبِأَنَّهَا إِذَا أَكَلْتُ معه دُونَ الْكِفَايَةِ لم تَسْقُطْ وبِهِ صَرَّحَ فِي النِّهَايَةِ وعليه فَهَلْ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِالْكُلِّ أو بِالتَّضَاوُتِ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ قال الزَّرْكَشِيُّ والأَقْرَبُ الثاني قال ابْنُ الْعِمَادِ وَيَتَّبَعِي الْقَطْعُ به اه وَسَتَانِي الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ وَأَمَّا الأولُ أَغْنَى إِذَا اتَّفَقَتْ أو أَعْطَتْهُ غَيْرَهَا فَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ الإِنْتِلَافُ أو الإِغْطَاءُ مِنْ غَيْرِ قَبْضِهَا مِنَ الزَّوْجِ ما اتَّفَقَتْ أو أَعْطَتْهُ عَنِ التَّفَقُّعِ فَهِيَ ضَامِنَةٌ لِذَلِكَ وَتَفَقَّطَتْ بَاقِيَةً فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَتْ قَبْضَتْهُ عَنِ التَّفَقُّعِ وَهُوَ مِنْ جَنْبِهَا كَانَ إِنْتِلَافُهَا أو إِغْطَاؤُهَا وَإِقَاعًا فِي مِلْكِهَا وَقَدْ بَرَى الزَّوْجُ بِمَجْرَدِ إِقْبَاضِهَا وَكَذَا لو

فَأَكَلْتَهُ بِحَضْرَتِهِ أَوْ غَيْبِهِ بَلْ قَالَ شَارِخٌ أَوْ أَضَافَهَا رَجُلٌ إِكْرَامًا لَهُ (سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا) إِنْ أَكَلْتُ قَدْرَ الْكِفَايَةِ وَالْأَرْجَمُ بِالْتَّفَاوُتِ كَمَا رَجَحَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الْعِمَادِ قَالَ وَتُصَدَّقُ هِيَ فِي قَدْرِ مَا أَكَلْتَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قَبْضِهَا لِلزَّائِدِ (هِيَ الْأَصْح) لِإِطْبَاقِ النَّاسِ عَلَيْهِ فِي زَمَنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَعْدَهُ وَلَمْ يَنْقُلْ خِلَافَهُ وَلَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَّنَّ أَنَّ لَهُمُ الرُّجُوعَ وَلَا قَضَاءَ مَنْ تَرَكَهُ مَنْ مَاتَ وَقَضِيَّتْ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ عَلَى الْمُقَابِلِ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَلَمْ يَنْقُلْ بِهِ أَحَدٌ بَلْ يَتَحَاسَبَانِ وَيُؤَدِّي كُلُّ مَا عَلَيْهِ قَوْلَ لِلشَّافِعِيِّ الْحُكْمَ بِرِضَاهَا بِالْأَكْلِ مَعَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ بِنَفَقَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ وَمَنْ ثَمَّ جَازَ لَهَا الرُّجُوعُ عَنْهُ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا مُسَوِّغَ وَلَا فَائِدَةَ لِهَذَا الْحُكْمِ فَهُوَ بِالْعَبَثِ أَشْبَهَ نَعَمْ، إِنْ كَانَ هُنَاكَ مُخَالَفٌ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ الْحُكْمُ أَتَجِبُ تَنْفِيذُهُ لِذَلِكَ (قُلْتُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ) وَتَنُ أَوْ (غَيْرَ رَشِيدَةٍ) لِيَصْغِرَ أَوْ يُجْتَوَى أَوْ سَفَهُ وَقد حُجِرَ عَلَيْهَا بِأَنْ اسْتَمَرَ سَفَهُهَا الْمُقَارِنُ لِلْبُلُوغِ وَطَرَأَ

السَّابِقِ عَنِ الرَّشِيدِيِّ فَقَدْ يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ. **قُودُ:** (أَوْ أَضَافَهَا) الْخ) كَقَوْلِهِ أَوْ أَرْسَلَ الْخَ عَطَفَ عَلَى أَكَلْتُ مَعَهُ. **قُودُ:** (رَجُلٌ) أَيَّ شَخْصٍ أَوْ نَهَايَةً. **قُودُ:** (إِكْرَامًا لَهُ) أَيَّ وَخَدَهُ فَإِنْ كَانَ لَهَا قَبْضٌ سَقَطَ النَّصْفُ أَوْ لَهَا فَقَطْ لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ عَنِ وَحْلِهَا. **قُودُ:** (إِنْ أَكَلْتُ قَدْرَ الْكِفَايَةِ) الْخ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مَا أَكَلْتَهُ دُونَ الْوَاجِبِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَإِنْ صَحَّ هَذَا الْإِطْلَاقُ كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّفَاوُتِ التَّفَاوُتَ بَيْنَ مَا أَكَلْتَهُ وَبَيْنَ كِفَايَتِهَا وَإِنْ قَيَّدَ بِمَا إِذَا كَانَ مَا أَكَلْتَهُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّفَاوُتُ بَيْنَ مَا أَكَلْتَهُ وَبَيْنَ الْوَاجِبِ وَلَقَدْ هَذَا التَّفْصِيلُ فِي الْمُرَادِ بِالتَّفَاوُتِ أَوَّلَى مِنْ إِطْلَاقِ الْفَاضِلِ الْمُحْشَى لِتَرْجِيحِ الثَّانِي ثُمَّ زَايَتْ صَنِيعَ الْإِمَامِ التَّوَوُّيِّ فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ يُشِيرُ بِالْإِكْتِصَاءِ بِالْكِفَايَةِ وَإِنْ كَانَ دُونَ الْوَاجِبِ بِالْإِمْدَادِ سَيِّدَ عُمَرَ أَيَّ قَيْتَيْنِ الْأَوَّلُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ هَذِهِ مُسْتَشْنَاءَةٌ مِنْ وَجُوبِ تَسْلِيمِ التَّفَقُّعِ لَهَا. **قُودُ:** (قَالَ) أَيَّ ابْنِ الْعِمَادِ. **قُودُ:** (وَتُصَدَّقُ هِيَ فِي قَدْرِ الْخ) أَيَّ إِذَا كَانَ مَا أَكَلْتَهُ غَيْرَ مَعْلُومٍ وَتَنَازَعَا فِي قَدْرِهِ مُغْنِي. **قُودُ:** (وَلَا أَنَّهُ الْخ) أَيَّ وَلَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ الْخ.

قُودُ: (وَلَا قَضَاءَ) جُمْلَةً فَعَلِيَّةً عَطَفَ عَلَى بَيْنِ الْخ. **قُودُ:** (مَنْ مَاتَ) أَيَّ وَلَمْ يَوْفَهُ مُغْنِي. **قُودُ:** (أَنَّهُ) أَيَّ الزَّوْجِ. **قُودُ:** (حَلَى الْمُقَابِلِ) أَيَّ الْقَائِلِ بِأَنَّهَا لَا تَسْقُطُ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ الْوَاجِبَ وَتَطَوُّعَ بغيرِهِ نَهَايَةً. **قُودُ:** (الرُّجُوعُ هُنَا) أَيَّ عَنْ رِضَاهَا بِالْأَكْلِ مَعَهُ. **قُودُ:** (يَمْنَعُهُ) أَيَّ الْمُخَالَفِ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ الْحُكْمُ فَاعِلٌ يَمْنَعُ. **قُودُ:** (لِلْمَلِكِ) أَيَّ لِمَنْعِ الْمُخَالَفِ. **قُودُ:** (قِيَّةً) إِلَى قَوْلِهِ بَلَا يَمِينُ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَالْقِيَاسُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ يَرُدُّ إِلَى أَخِيهِ الْبُلْقِينِيِّ. **قُودُ:** (أَوْ طَرَأَ) أَيَّ سَفَهُهَا بَعْدَ رُشْدِهَا.

كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا أَوْ وَجَدَ تَعْرِيفَ صَحِيحٍ وَلَا صَحِيحَتْ مَا أَتْلَفَتْهُ أَوْ أَغَطَّتْهُ وَنَفَقَتُهَا بَاقِيَةً بِحَالِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي صَمَانٍ مَا أَتْلَفَتْهُ بَيْنَ الرَّشِيدَةِ وَالسَّفِيهِ لِأَنَّ الْإِثْلَافَ السَّفِيهِ مَضْمُونٌ. **قُودُ:** (أَوْ أَضَافَهَا) كَذَا م. **قُودُ:** (بِالتَّفَاوُتِ) هَلِ الْمُرَادُ التَّفَاوُتَ بَيْنَ مَا أَكَلْتَهُ وَكِفَايَتِهَا أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَاجِبِ شَرْعًا فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَبَّ الثَّانِي إِذَا الْوَاجِبُ شَرْعًا هُوَ اللَّازِمُ لَهُ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ إِلَى حَدِّ الْكِفَايَةِ إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْهُ.

حَجَرَ عَلَيْهَا وَلَا لِمَ يَحْتَاج لِإِذْنِ الْوَلِيِّ (وَلَمْ يَأْذِنْ) سَيُذْنُهَا الْمُطَلَّقُ التَّصَرُّفُ وَلَا قَوْلُهُ أَوْ (وَلَيْثَا) فِي أَكْلِهَا مَعَهُ فَلَا تَسْقُطُ قَطْعًا لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَاسْتَشْكَلَ بِإِطْبَاقِ السَّلَفِ السَّابِقِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ اسْتِفْصَالٌ وَيُرَدُّ بِأَنِّ غَايَتُهُ أَنَّهُ كَالْوَقَائِعِ الْفَعْلِيَّةِ وَهِيَ تَسْقُطُ بِالْاحْتِمَالَاتِ فَاذْنَعُ أَخَذَ الْبُلْقَيْنِي بِقَضِيَّتِهِ مِنْ شُقُوطِهَا بِأَكْلِهَا مَعَهُ مُطْلَقًا وَاكْتَفَى بِإِذْنِ الْوَلِيِّ مَعَ أَنَّ قَبْضَ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ لَفَوْ لَأَنَّ الزَّوْجَ يَأْذِنُ بِصَيْرِ كَالْوَكِيلِ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ كَانَ لَهَا فِيهِ حَظٌّ وَلَا لَمْ يُغْتَدَّ بِإِذْنِهِ فِيرْجَعُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ مُقَدَّرٌ لَهَا وَلَوْ قَالَتْ لَهُ قَصَدْتُ بِإِطْعَامِي التَّبَرُّعَ فَنَفَقْتَنِي بَاقِيَةً فَقَالَ بَلْ قَصَدْتُ التَّفَقُّعَ صُدِّقْ بِلَا يَمِينٍ عَلَى مَا فِي الْاسْتِفْصَاءِ وَالْقِيَاسِ وَجَوُّهَا. (وَيُجِبُّ) لَهَا

• فَوَدَّ: (وَلَا) أَيَّ بَأْنَ طَرَا سَفْهُهَا وَلَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (لَمْ يَخْتَنِجْ الْخ) أَيَّ الشُّقُوطِ بِالْأَكْلِ مَعَ الزَّوْجِ لِيُفَوِّدَ تَصَرُّفُهَا مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا حَجَرُ الْحَاكِمِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَا) أَيَّ بَأْنَ كَانَ السَّيِّدُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ) فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ جَعْلَهُ عَوَضًا عَنْ نَفَقَتِهَا وَلَا قَوْلِيَّةً ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضًا وَمِثْلُ نَفَقَتِهَا فِيمَا ذَكَرَ كَسَوْنَهَا بِهَا وَاقْرَأْهُ سَمَّ وَجِبَارَةَ الزِّيَادِي هَذَا إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ أَهْلٍ لَهُ رَجَعَ وَلِيُّهُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلِيِّهَا إِنْ كَانَتْ مَحْجُورًا عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (أَخَذَ الْبُلْقَيْنِي الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَفْتَى الْبُلْقَيْنِي بِشُقُوطِهَا بِذَلِكَ قَالَ وَمَا قَبْلَهُ التَّوَوُّيُّ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَيْمَةُ فِي الْأَمَةِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى النَّاسُ فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَنْصَارِ. • فَوَدَّ: (بِأَكْلِهَا) أَيَّ الزَّوْجَةِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيَّ رَشِيدَةً أَمْ لَا. • فَوَدَّ: (مَعَ أَنَّ قَبْضَ غَيْرِ

• فَوَدَّ: (وَإِنْ كُنِيَ الْخ) أَيَّ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الشُّقُوطِ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ. • فَوَدَّ: (مَعَ أَنَّ قَبْضَ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ) الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ قَبْضُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (بِإِذْنِهِ) أَيَّ الْوَلِيِّ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) أَيَّ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيَّ الْإِكْثَاءِ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ. • فَوَدَّ: (لَمْ يُغْتَدَّ بِإِذْنِهِ) أَيَّ فَهُوَ كَمَا لَوْ لَمْ يَأْذِنْ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَالظَّاهِرُ هَدَمَ رُجُوعَهُ عَلَى الْوَلِيِّ أَيْضًا إِذْ غَايَةُ مَا يَتَخَيَّلُ وَجُودُهُ مِنْهُ مُجَرَّدُ التَّقْدِيرِ وَهُوَ لَا يُوجِبُ شَيْئًا مَرَاهِمَ وَجِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا لَوْ كَانَ الْحَظُّ فِي أَخْذِ الْمُقَدَّرِ فَلَا وَيَكُونُ وَجُودُ إِذْنِهِ كَعَدَمِهِ لِيَخْسَ حَقُّهَا إِلَّا إِنْ رَأَى الْوَلِيُّ الْمَضْلَحَةَ فِي ذَلِكَ فَجَبُورُ فَقَدْ تَوَدَّى الْمَضَاقِقَ إِلَى الْمَفَارِقِ. • فَوَدَّ: (صَدَّقَ بِلَا يَمِينٍ عَلَى مَا فِي الْاسْتِفْصَاءِ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي جِبَارَتَهُ قَالَ فِي الْاسْتِفْصَاءِ صَدَّقَ بِلَا يَمِينٍ كَمَا لَوْ دَفَعَ إِلَيْهَا شَيْئًا وَأَدْعَتْ أَنَّهُ قَصَدَ بِهِ الْهَدِيَّةَ وَقَالَ بَلْ قَصَدْتُ بِهِ الْمَهْرَ. • فَوَدَّ: (وَالْقِيَاسُ وَجَوُّهَا) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ جِبَارَتَهُ صَدَّقَ بِبَيْمَتِهِ كَمَا لَوْ دَفَعَ لَهَا شَيْئًا ثُمَّ ادَّعَى كَوْنَهُ

• فَوَدَّ: (فَلَا تَسْقُطُ قَطْعًا لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ) فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ جَعْلَهُ عَوَضًا عَنْ نَفَقَتِهَا وَلَا قَوْلِيَّةً ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَمِثْلُ نَفَقَتِهَا فِيمَا ذَكَرَ كَسَوْنَهَا مَرَاهِمَ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ) قَضِيَّتُهُ هَدَمَ رُجُوعَهُ بِمَا أَكَلَتْهُ وَعَلَيْهِ لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ كَامِلًا. • فَوَدَّ: (وَلَا) لَمْ يُغْتَدَّ بِإِذْنِهِ أَيَّ فَهُوَ كَمَا لَوْ لَمْ يَأْذِنْ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَالظَّاهِرُ هَدَمَ رُجُوعَهُ عَلَى الْوَلِيِّ أَيْضًا إِذْ غَايَةُ مَا يَتَخَيَّلُ وَجُودُهُ مِنْهُ مُجَرَّدُ التَّقْدِيرِ وَهُوَ لَا

(أَذْمُ غَالِبِ الْبَلَدِ) أَي مَحَلُّ الزَّوْجَةِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْقَوْتُ وَمَنْ ثُمَّ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي اخْتِلَافِ الْغَالِبِ وَلَمْ يُفْتَضَرْ مَا يَتَنَاوَلُهُ الزَّوْجُ (كَزَيْتٍ) بَدَأَ بِهِ لِخَبَرِ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَغَيْرِهِمَا كَالْحَاكِمِ وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِهِمَا كَلَوَا الزَّيْتُ وَأَذْهَبُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ وَفِي لَفْظٍ «فَإِنَّهُ طَيِّبٌ مُبَارَكٌ». وَفِي آخَرٍ «فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ» (وَصَفِي وَجَبِي وَنَحْوِي) وَخَلَّ لَأَنَّهُ مِنَ التَّعَاشُرَةِ بِالْمَعْرُوفِ الْمَأْمُورِ بِهَا إِذِ الطَّعَامُ لَا يَنْسَاعُ غَالِيًا إِلَّا بِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الرَّوَاقِ هُنَا لِتَيَّانِ أَنْوَاعِ الْأَذْمِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُوهِمُ وَحُوبَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَذْكُورَاتِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَمَّدُ وَجُوبُهُ إِذَا اغْتِيذَ كَمَا هُوَ قِيَاسُ كَلَامِهِمُ الْآتِي وَيُحِثُّ الْأَذْرَعِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْقَوْتُ نَحْوَ لَحْمٍ أَوْ لَبَنٍ اكْتَفَى بِهِ فِي حَقِّ مَنْ يُغْتَاذُ أَفْتِيَاءَهُ وَحَدَهُ

عَنِ الْمَهْرِ وَادَّعَتْ هِيَ الْهَدِيَّةُ اهْ وَقَالَ سَم: (يَعْتَدُ ذِكْرُهَا) أَي فَإِنَّهُ الْمُصَدَّقُ بِالْيَمِينِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ التَّضَدِيقَ بِلَا يَمِينٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ فِي الْمَقْيِسِ وَالْمَقْيِسِ عَلَيْهِ م ر اه، وَقَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَ الْإِنْخ) أَي كَالْمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَي مَحَلُّ الزَّوْجَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَانَ وَجْهَهُ) فِي التَّهَابَةِ بِمُخَالَفَةِ فِي مَوْضِعِ سَأَلِهِ عَلَيْهِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَفِي آخَرٍ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ) وَقَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ) إِلَى (وَيُحِثُّ الْأَذْرَعِي). ه. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُفْتَضَرْ الْإِنْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: (يَأْتِي هُنَا الْإِنْخ). ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِنْخ) أَي إِعْطَاءُ الْأَذْمِ. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَمَّدُ وَجُوبُهُ إِذَا اغْتِيذَ الْإِنْخ).

(تَنْبِيْهٌ): يُؤْخَذُ مِنْ قَاعِدَةِ الْبَابِ وَإِنَاطَتِهِ بِالْعَادَةِ وَجُوبُ مَا يُغْتَاذُ مِنَ الْكُفْلِكِ فِي عِيدِ الْفِطْرِ وَاللَّحْمِ فِي الْأَضْحَى لَكِنْ لَا يَجِبُ عَمَلُ الْكُفْلِكِ عِنْدَهَا بِأَنْ يُخَصِّرَ عِنْدَهَا مَوْثِقَهُ مِنَ الدَّقِيقِ وَغَيْرِهِ لِيَعْمَلَ عِنْدَهَا إِلَّا إِنْ اغْتِيذَ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَغْتَذِ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ بَلْ اغْتِيذَ لِمِثْلِهِ تَخْصِيْلُهُ لَهَا بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ قَبِيبُ تَخْصِيْلِهِ لَهَا بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يَجِبُ الذَّبْحُ عِنْدَهَا حَيْثُ لَمْ يَغْتَذِ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِاللَّحْمِ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْعَادَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ فَعَمِلَ الْكُفْلِكُ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا وَذَبَحَ عِنْدَهَا وَاشْتَرَى لِلْآخَرَى كَفْكًَا أَوْ لَحْمًا كَانَ جَائِزًا بِحَسَبِ الْعَادَةِ م ر اه سَم عَلَى حَجٍّ وَقِيَاسٍ مَا ذَكَرَهُ فِي الْكُفْلِكِ وَلَحْمِ الْأَضْحَى وَجُوبُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي مِصْرِنَا مِنْ عَمَلِ الْكِشْكِ فِي الْيَوْمِ الْمُسَمَّى بِأَرْبَعَةِ أَيُّوبَ وَعَمَلِ الْبَيْضِ فِي الْخَمِيسِ الَّذِي يَلِيهِ وَالطَّحِينَةِ بِالسُّكَّرِ فِي السَّبْتِ الَّذِي يَلِيهِ وَالبُنْدَقِ الَّذِي يُؤْخَذُ فِي رَأْسِ السَّنَةِ لِمَا ذَكَرَ مِنَ الْعَادَةِ اه ع ش زَادَ شَيْخُنَا وَالضَّابِطُ أَنَّهُ يَجِبُ لَهَا كُلُّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ اه. ه. قَوْلُهُ: (وَيُحِثُّ الْأَذْرَعِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنَّهُ إِثْنَاخ) فِي الْمَغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (وَيُحِثُّ الْأَذْرَعِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِنْخ) وَهَذَا لَا يَنَافِي مَا يَأْتِي عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ خَلِّ لِمَنْ قَوَّتْهَا التَّمَرُ الْإِنْخَ لِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِالْإِكْفَاءِ بِهِ وَحَدَهُ اه مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (نَحْوُ لَحْمٍ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ لَهَا مَوْثِقُهُ نَحْوُ طَبِيخِ اللَّحْمِ سَم ع ش. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ لَبَنٍ) وَيَتَّبِعِي أَنْ تُعْطَى قَدْرًا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ مُدَانٌ مَثَلًا مِنَ الْأَقِيطِ كَمَا قِيلَ بِمِثْلِهِ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ اه ع ش.

يُوجِبُ شَيْئًا وَلَوْ قَالَ قَصَدْتَ التَّفَقُّهُ صَدَقَ بِيَمِينِهِ كَمَا لَوْ دَفَعَ لَهَا شَيْئًا ثُمَّ ادَّعَى كَوْنَهُ عَنْ الْمَهْرِ وَادَّعَتْ هِيَ الْهَدِيَّةُ أَي فَإِنَّهُ الْمُصَدَّقُ بِالْيَمِينِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ التَّضَدِيقَ بِلَا يَمِينٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ فِي الْمَقْيِسِ وَالْمَقْيِسِ عَلَيْهِ م ر. ه. قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ الْقَوْتُ نَحْوَ لَحْمٍ الْإِنْخ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ لَهَا مَوْثِقُهُ نَحْوُ طَبِيخِ اللَّحْمِ.

ويجب لها أيضا المشروب كما أفهمه قوله الآتي آلات أكل وشرب وبحث الزركشي وغيره أنه يُقَدَّر بالكفاية وأنه إمتناع لا تمليك فيسقط بمضي المدة وكان وجهه أنه لا تُفَكِّرُ معرفة قدره بالنسبة لها ولا للخارج فاستحال وجوبه بمضي الزمان ويلزم من عدمه به كونه إمتناعا لا تمليكا ومنه يُؤْخَذُ أن ماء طهرها أو ثمنه على ما يأتي للآزم له تمليك لأنه يُفَكِّرُ تقديره كالبسوة. (ويختلف) الأذم (بالفصول) الأربعة فيجب في كل فصل ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه فيكفي عن الأذم

• قوله: (المشروب) أي ماء الشرب وإذا شرب غالب أهل البلد ماء ملحا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج نهايةً وسم. • قوله: (كما أفهمه قوله الآتي إلخ) لأنه إذا وجب الظرف وجب المظروف نهايةً ومغني. • قوله: (إنه يُقَدَّرُ إلخ) أي الماء والمشروب اهـ ع ش. • قوله: (وأنه إمتناع لا تمليك إلخ) لكن مُقْتَضَى كلام الشيخين وغيرهما أنه تمليك وهو المُعْتَمَدُ نهايةً وأقره سم قال ع ش قوله وهو المُعْتَمَدُ وعليه فينتهي أن يُمْلَكَها ما يكفيها غالبا اهـ عبارة المغني وفي قوله أي الزركشي وأنه إمتناع إلخ نظر والظاهر أنه تمليك لأنهم قالوا كل ما تستحقه الزوجة تمليك إلا المسكن والخدم اهـ. • قوله: (ولا للخارج) لعل المراد ولا بالنسبة لما يخرج من الزوج، من مدين مثلا. • قوله: (ويلزم من حكمه) أي الوجوب وقوله به أي بمضي الزمان اهـ سم. • قوله: (ومنه يؤخذ إلخ) أي من التوجيه المذكور.

• قوله: (على ما يأتي) أي عن قريب. • قوله: (الأربعة) إلى قوله: (فيكفي عن الأذم) في المغني وإلى قول المتن: (وبسوة) في النهاية إلا قوله: (أي جعازية) وقوله: (وايذ) إلى المتن. • قوله: (ما يفناهه الناس فيه حتى الفواكه) المشبه أنه يجب ما يُعْتَادُ مِنَ الْفَاكِهَةِ وَأَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي قَدْرِهَا مَا هُوَ اللَّائِقُ بِأَمثَالِهِ وَأَنَّهَا إِنْ أَغْنَتْ عَنِ الْأَذَمِّ بَانَ تَأْتِي عَادَةُ التَّأْذِمِّ بِهَا لَمْ يَجِبْ مَعَهَا أَذَمٌّ وَإِلَّا وَجِبَ.

(تنبيه): ينبغي أن يجب نحو القهوة إذا اعتدت ونحو ما تطلبه المرأة عندما يُسَمَّى بالوَحْمِ مِنْ نَحْوِ مَا يُسَمَّى بِالْمُلُوحَةِ إِذَا اعْتَدَتْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ حَيْثُ وَجِبَتِ الْفَاكِهَةُ وَالْقَهْوَةُ وَنَحْوُ مَا يُطْلَبُ عِنْدَ الْوَحْمِ يَكُونُ عَلَى وَجْهِ التَّمْلِكِ فَلَوْ قُوَّتْ اسْتَقَرَّ لَهَا وَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِهِ وَلَوْ اخْتَضَتْ نَحْوَ اللَّبَنِ وَالْبُرْشِ بِحَيْثُ يَخْشَى بَتْرَكَه

• قوله: (ويجب لها أيضا المشروب) وإذا شرب غالب أهل البلد ماء ملحا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج م ر ش. • قوله: (كما أفهمه قوله الآتي إلخ) لأنه إذا وجب الظرف وجب المظروف م ر ش. • قوله: (أنه يُقَدَّرُ) كلام م ر. • قوله: (وأنه إمتناع إلخ) لكن مُقْتَضَى كلام الشيخين وغيرهما أنه تمليك وهو المُعْتَمَدُ م ر ش. • قوله: (ويلزم من حكمه) أي الوجوب وقوله: (به) أي بمضي الزمان.

• قوله: (حتى الفواكه فيكفي عن الأذم إلخ) المشبه أنه يجب وأن المُعْتَبَرِ فِي قَدْرِهَا مَا هُوَ اللَّائِقُ بِأَمثَالِهِ وَأَنَّهَا إِنْ أَغْنَتْ عَنِ الْأَذَمِّ بَانَ تَأْتِي عَادَةُ التَّأْذِمِّ بِهَا لَمْ يَجِبْ مَعَهَا أَذَمٌّ آخَرٌ وَإِلَّا وَجِبَ.

(تنبيه): ينبغي أن يجب نحو القهوة إذا اعتدت ونحو ما تطلبه المرأة عندما يُسَمَّى بالوَحْمِ مِنْ نَحْوِ مَا يُسَمَّى بِالْمُلُوحَةِ إِذَا اعْتَدَتْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ حَيْثُ وَجِبَتِ الْفَاكِهَةُ وَالْقَهْوَةُ وَنَحْوُ مَا يُطْلَبُ عِنْدَ الْوَحْمِ يَكُونُ

على ما اقتضاه كلاهما وبحث الأذرعِي الرجوع فيه للزوج وأَنه يجب من الأذم ما يليق بالقوت بخلاف نحو خَلْ لِمَنْ قوتها التمر وجِبْنَ لِمَنْ قوتها الأقط (وَقَدْزَه) كاللحم الآتي (قاضي باجتهاده) عند تنازُعهما إذ لا توقيف فيه (وَمَقَاوِث) فيه قدرًا وجنسًا (بين مؤسِر وغيره) فيفرض ما يليق بحاله وبالمُد أو المُدِين أو المُد والتصف والتقدير الشافعي بمكيلة سمن أو زَيْت حمله على التقريب وهي أوقية قال جمع أي جوازئة وهي أربعون دِرْهَمًا لا بُغْدادية وهي نحو اثني عشر لأنها لا تُغني عنها شيقا ونص على الدهن لأنه أكمل الأذم وأخفه مؤنة

مَحْذُورًا مِنْ تَلَفِ نَفْسٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَلْزَمْ الزَّوْجُ لِأَن هَذَا مِنْ بَابِ التَّدَاوِي فَلْيَتَأَمَّلْ م ر ه سَمَ عَلَى حَجِّهِ .
(أَقُولُ) الْأَقْرَبُ أَنَّ الْقَهْوَةَ وَمَا عَطِفَ عَلَيْهَا لَا يَجِبُ لِأَنَّهُ مِنْ خَيْرِ التَّدَاوِي وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبُرْشِ لِأَنَّهُ كُلُّهُمَا يَنْصَرُّ بِتَرْكِهِ وَلَيْسَ لَهُ دَخَلٌ فِي التَّقْدِيرِ بِخِلَافِ الْفَوَاكِهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ لَكِنْ أَقْرَعُ ش مَا فِي التَّيْبَةِ عَنْ م ر بِتَمَامِهِ وَزَادَ شَيْخُنَا وَالْحَلِيُّ وَالْحَفَنِيُّ عَلَيْهِ وَجُوبُ الدُّخَانِ الْمَشْهُورِ إِنْ اغْتَادَتْهُ أَه .
• فَوَدَّ: (خَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا وَيَحْتَ الْأَذْرَعِي) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ نَعَمَ تَجَبُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِي الرُّجُوعُ إلخ . • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ إلخ) عَطِفَ عَلَى الرُّجُوعِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْأَذْرَعِي وَيَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَخْتَلِفَ الْأَذَمُ بِاخْتِلَافِ الْقَوْتِ الْوَاجِبِ فَمِنْ قَوْتِهَا التَّمَرُ لَا يُفْرَضُ لَهَا التَّمَرُ أَذَمًا وَلَا مَا لَا يُؤْكَلُ مَعَ التَّمَرِ عَادَةً كَالْخَلِّ وَمِنْ قَوْتِهَا الْأَقِطُ لَا يُفْرَضُ لَهَا الْجُبْنَ أَذَمًا وَقَسْ عَلَى هَذَا أَه . • فَوَدَّ: (هَذَا تَنَازُعُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَحْتَ الْأَذْرَعِي) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَهِيَ أَوْقِيَّةٌ) إِلَى (وَلَوْ تَبَرَّمَتْ) وَقَوْلُهُ: (وَقِيلَ) إِلَى (أَمَّا هِيَ رَشِيدَةٌ) . • فَوَدَّ: (إِذْ لَا تَوْقِيفَ فِيهِ) أَيِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ . • فَوَدَّ: (بِحَالِهِ) أَيِ مِنْ يَسَارٍ وَغَيْرِهِ .
• فَوَدَّ: (وَبِالْمُدِّ) عَطِفَ عَلَى بِحَالِهِ أَه سَم . • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْمَكِيلَةِ . • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ الْأَوْقِيَّةِ الْبُغْدَادِيَّةِ . • فَوَدَّ: (هَنَاهَا) أَيِ الزَّوْجَةِ وَقَوْلُهُ شَيْئًا أَيِ حَاجَةٍ أَه ع ش . • فَوَدَّ: (وَنَصَّ) أَيِ الشَّافِعِيِّ عَلَى الدَّهْنِ أَيِ فِي قَوْلِهِ بِمَكِيلَةٍ سَمِنْ أَوْ زَيْتٍ أَه كُرْدِيٌّ فَإِنَّ الزَّيْتَ مِنَ الْأَذَمَانِ وَقَوْلُ ع ش أَيِ فِي قَوْلِهِ كَزَيْتٍ إلخ أَه فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَلَوْ تَبَرَّمَتْ أَيِ سَيِّمَتْ أَه مُغْنِي .

عَلَى وَجْهِ التَّمْلِيكِ فَلَوْ قَوَّتَهُ اسْتَقَرَّ لَهَا وَلَهَا الْمَطَالِبَةُ بِهِ وَلَوْ اغْتَادَتْ نَحْوَ اللَّبَنِ وَالْبُرْشِ بِحَيْثُ يُخْشَى بِتَرْكِهِ مَحْذُورٌ مِنْ تَلَفِ نَفْسٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَلْزَمْ الزَّوْجُ لِأَن هَذَا مِنْ بَابِ التَّدَاوِي فَلْيَتَأَمَّلْ م ر .
(تَنْبِيْهُ): يُؤْخَذُ مِنْ قَاعِدَةِ الْبَابِ وَإِنَاطَتِهِ بِالْمَادَةِ وَجُوبٌ مَا يُغْتَادُ مِنَ الْكَمَلِكِ فِي عِيدِ الْفِطْرِ وَاللَّحْمِ فِي الْأَضْحَى لَكِنْ لَا يَجِبُ عَمَلُ الْكَمَلِكِ عِنْدَهَا بَأَن يَخْضُرَ إِلَيْهَا مِنَ الدَّقِيقِ وَغَيْرِهِ لِيَعْمَلَ عِنْدَهَا إِلَّا أَنْ اُعْتِيدَ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ فَيَجِبُ وَإِنْ لَمْ يُعْتَدَ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ بَلْ اُعْتِيدَ لِمِثْلِهِ تَحْصِيلُهُ لَهَا بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ فَيَكْفِي تَحْصِيلُهُ لَهَا بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يَجِبُ الذَّبْحُ عِنْدَهَا حَيْثُ لَمْ يُعْتَدَ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِلَحْمٍ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمَادَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ فَعَمِلَ الْكَمَلَكُ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا لَهَا وَذَبَحَ عِنْدَهَا وَاشْتَرَى لِالأُخْرَى كَمَلَكًا أَوْ لَحْمًا كَانَ جَائِزًا بِحَسَبِ الْمَادَةِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ لِأَنَّهُ اتَى بِمَا عَلَيْهِ بِمَا اقْتَضَتْهُ الْمَادَةُ م ر . • فَوَدَّ: (وَبِالْمُدِّ) عَطِفًا عَلَى بِحَالِهِ . • فَوَدَّ: (وَتَقْدِيرُ الشَّافِعِيِّ) كَذَا م ر .

ولو تَبَرَّمت بجنس آدم فَرَضَ لها لم يُبَدَّل لِزَشيْدَةٍ إِذْ لها إِبدالُه بغيره وَصَرَفُهُ للِقوت وعكسه وقيل له مَنَعُها من إِبدالِ الأَشْرَفِ بالأَخصِّ وَتَعَيَّرُ ترجيحُه إِنْ أَدَّى ذلك الإبدالُ إلى نَقْصِ نَمَتِها بها كما يُؤْخَذُ مِنَّا بِأَنِّي أَجْزُ الفَصْلِ ويُقَلَّمُ مِنَّا ذِكْرُ أَنَّ له مَنَعُها من تركِ التَّادِمِ بالأوْلى أَمَّا غيرُ زَشيْدَةٍ ليس لها مَنْ يَقومُ بِإبدالِها فَيُبَدَّلُ لها الزَّوجُ وَبَحَثُ الأَذْرَعِي أَنَّهُ يَجِبُ لها سِرَاجٌ أَوَّلُ اللَّيْلِ في الثَّيَّانِ ولها أَنْ تَصْرِفَهُ لِغيرِ السَّراجِ والذي يُتَّجَهُ إِنْطاطُهُ ذلك بِمُزَوِّفٍ مَحَلِّها. (و) يَجِبُ لها (لَحْمٌ) وَيُقَدَّرُهُ قاضٍ عِنْدَ تَنَازُعِهما باجْتِهاده مُعْتَبَرًا في قَدْرِهِ وَجَنِيِّهِ وَزَمَنِهِ ما (يُطْلِقُ) بِمِصارِهِ وإِعْصارِهِ وَتَوْسِطِهِ (كَمادَةِ البَلَدِ) أَي مَحَلُّ الزَّوجِ في أَكْلِهِ وَنَوَجه وقَدْرِهِ وَزَمَنِهِ كما هو ظاهِرٌ ولا يُقَدَّرُ بشيءٍ إِذْ لا تَوْقِيفُ فيه وَتَقْدِيرُهُ في النَّصِّ بِرِطْلٍ أَي بِفُتَدادِيٍّ على المُفسِّرِ في كُلِّ أُسْبوعٍ أَي ويومِ الجُمُعَةِ أَولى لَأَنَّهُ أَولى بالتَّوسِيعِ جَرى على عادَةِ أَهلِ مِصْرَ لِيُزَيِّدَ اللَّحْمَ عِنْدَهُم يَوْمَئِذٍ ومن ثَمَّ تُغْتَبَرُ عادَةُ أَهلِ القُرى من عَدَمِ تَنَازُلِهِم لَه إِلا نادرًا، أو عادَةُ أَهلِ المُدُنِ رُخْصًا وَعِلَّةً وَقَرَنَهُ البَغَوِيُّ بِقولِهِ: على مُوسِرٍ كُلِّ يَوْمٍ رِطْلٌ. وَتَوْسِطُ كُلِّ يَوْمَينِ أو ثَلَاثَةٍ، وَمُفسِّرُ كُلِّ أُسْبوعٍ. وقولُ جَميعٍ لا يُزَادُ على ما مَرَّ عَنِ النَّصِّ لَأَنَّ فيه كِفايَةً لِمَنْ يَفْتَقِرُ ضَعِيفٌ

فَوَدَّ: (فَرَضَ لها) نَمَتُ آدم. فَوَدَّ: (لَمْ يُبَدَّلْ) أَي لا يَلْزَمُهُ إِبدالُهُ. فَوَدَّ: (أَنَّ له مَنَعُها إلخ) أَي إِنْ أَدَّى التَّرَكُّ إلى نَقْصِ النَّمَتِ بها. فَوَدَّ: (فَيُبَدَّلُ إلخ) أَي لَزومًا عِنْدَ إمكانيهِ أَهْ مُعْنَى. فَوَدَّ: (وَبَحَثُ الأَذْرَعِي إلخ) عِبارَةُ النِّهايةِ والأَوَجِه كما بَحَثَ الأَذْرَعِي وَجوبُ سِرَاجٍ لها أَوَّلُ اللَّيْلِ في مَحَلِّ جَرَتْ العادَةُ بِاسْتِعمالِهِ فيه وَلَها إِبدالُه بغيرهِ أَه. فَوَدَّ: (أَوَّلُ اللَّيْلِ) قَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِهِ أَنَّهُ لو جَرَتْ العادَةُ بِالسَّراجِ جَميعَ اللَّيْلِ لا يَجِبُ وقد يَوجِبُهُ بآتِهِ خِلَافُ السُّنَّةِ لِلأَمْرِ بِإِطْفائِهِ عِنْدَ التَّوَمِّ وَقَدْ يُقالُ الأَقْرَبُ وَجوبُهُ عَمَلًا بِالعادَةِ وَإِنْ كانَ مَكْرُوهًا كَوُجوبِ الحِمَامِ لِمَنْ اِغْتادَتْهُ مَعَ كِراهِةِ دُخُولِهِ لِلنِّساءِ. أَه ع ش. وَقولُهُ وَقَدْ يُقالُ إلخ هو الظَّاهِرُ المُطابِقُ لِقاعِدَةِ البابِ. فَوَدَّ: (وَلَها أَنْ تَصْرِفَهُ إلخ) ظاهِرُهُ وَإِنْ أَضَرَّ بِهِ تَرَكَ السَّراجَ وَيَوجِبُهُ بِآتِها المَقْصودَةُ بِالسَّراجِ وَقَدْ رَضِيَتْ بِهِ فَإِنْ ارادَهُ لِتَفْسِيهِ هَيَّاه أَه ع ش. فَوَدَّ: (والذي يُتَّجَهُ إِنْطاطُهُ ذلك إلخ) فَيَجِبُ إِنْ جَرَتْ العادَةُ بِاسْتِعمالِهِ فيه بِخِلَافِ ما إِذا جَرَتْ بِعَدَمِ اسْتِعمالِهِ أَصْلًا كَمَنْ تَنَامُ صَنِيفًا بِتَحَوُّ سَطْحِ أَه ع ش عِبارَةُ المُعْنَى وَيَتَّجِهُ فِيهِ المُزَوِّفُ حَتَّى لا يَجِبُ على أَهلِ البَوادِي شَيْءٌ أَه.

فَوَدَّ: (وَيُقَدَّرُهُ قاضٍ) كما صَرَّحَ بِهِ في البَسِيطِ وَلَوْ أَنَّ المُصَنِّفَ أَخَّرَ عَنِ الأَدمِ واللَّحْمِ وَقولُهُ وَيُقَدَّرُهُ إلخ لَرَجَعَ التَّقْدِيرُ إِلَيْهِما أَهْ مُعْنَى. فَوَدَّ: (فِي أَكْلِهِ) لَعَلَّ المُرادَ فِي كَيْفِيَّةِ أَكْلِهِ مِنْ كَوْنِهِ مَطْبُوعًا أو مَشْرُوبًا أو نَحْوَ ذلك فَلْيُرَاجِعْ زَشيْدِي وَسَيِّدُ عَمَر. فَوَدَّ: (وَقَوَّضَهُ) أَي كَالْفَاضِي وَالْجَامُوسِي أَه شَيْخُنَا.

فَوَدَّ: (وَتَقْدِيرُهُ إلخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قولُهُ: (جَرى إلخ) أَه كُرْدِي. فَوَدَّ: (جَرى على عادَةِ أَهلِ مِصْرَ) أَي في زَمَنِهِ مِنْ قَلَّةِ اللَّحْمِ فيما يُزَادُ بَعْدَهُ بِحَسَبِ عادَةِ البَلَدِ مُعْنَى وَشَيْخُنَا. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ أَنَّ المِدارَ على عادَةِ أَهلِ الزَّوجَةِ. فَوَدَّ: (وَقَرَنَهُ) أَي تَقْدِيرُ اللَّحْمِ أَه كُرْدِي. فَوَدَّ: (بِقولِهِ على مُوسِرٍ إلخ) اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ البَغَوِيِّ تَقْرِيبٌ لِحالَةِ الرُّخْصِ خاصَّةً كما أَفْصَحَ بِهِ الجَلالُ المَحَلِّيُّ أَه زَشيْدِي.

وبحث الشيخان (الخ) وجوب أدم يوم اللحم ولهما احتمال بوجوبه على المؤبر إذا أوجبتا عليه اللحم كل يوم ليكون أحدهما عداً والآخر عشاء واعتمد الأذرعى وغيره الأول وأبذ بخبر ابن ماجه «سيد أدم أهل الدنيا والآخرة اللحم» فسماه أدمًا (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولم يُنظر لعادتها لما مرَّ أنه من المعاشره بالمعروف. (وكسوة) بضَم أوله وكسره

• فود: (وبحث الشيخان (الخ) ذكرَ نحو ذلك العلامة البكري في حواشيه على المحلى ثم قال والزاج في ذلك كله اختيار العادة اه والظاهر أنه كذلك اه سيد عمر. • فود: (ولهما احتمال (الخ) وهو الظاهر ويتبني على هذا كما قال بعضهم أن يكون الأدم يوم إعطاء اللحم على التصف من عادته وتجب مؤنة اللحم وما يطبخ به مُغني كالحطب وغيره والملوخية وغيرها اه شيخنا. • فود: (واقتد الأذرعى الأول) أي ما بعته الشيخان والأقرب حملُه على ما إذا كان اللحم كافيًا للغداء أو العشاء والثاني أي احتمال الشيخين على خلافه نهايةً وسم.

• قول (سني): (ولو كانت) أي عادتها اه مُغني.

• قول (سني): (وجب الأدم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بأن كانت تأكل الأدم وخده فيجب الخبز أي بأن يدفع لها الحب ولا ينافي ذلك ما لو كانت قوتهم الغالب اللحم أو الأقط مثلاً فإنه لا يجب غيره كما هو ظاهر لأن ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج للأدم قوجاً وكذا يقال في عكسه الذي ذكر بأن يقال هو فيمن قوته الأدم وهو يحتاج للخبز سم على حجة اه ع ش. وما ذكره في العكس مع ما فيه يتبني حملُه على ما إذا لم تجر العادة بالإنشاء بالأدم وخده كما يُشمر به قوله وهو يحتاج للخبز وإلا فهو مخالف لصريح بحث الأذرعى المار في شرح وسنن الخ وقد جمع المُغني بين بخي الأذرعى المازن هنا بذلك الحمل كما قلّمناه هناك.

• قول (سني): (وكسوة) عبارة الباب الثالث الكسوة فتجب وإن اعتادت المرّي اه سيد عمر ويأتي عن سم عن م ر ما يوافقه قال ع ش ويُؤخذ من ضبط الكسوة والفراش بما ذكر أنه لا يجب لها الجندل المُفتاد للفراش وأنه إن أراده حصّله لنفسه وإلا فلا يجب عليها تخصّيله اه. • فود: (بضم أوله) إلى قول المتن وآلة تنظيف في النهاية إلا قوله وإن لم يقتنه أهل بلديهما. • فود: (وكسوة) وهو أفصح شرح مُسلم للتروّي ومن قلمه في المختار اه ع ش أي وفي شرح المنهج.

• فود: (وبحث الشيخان (الخ) المتجه أنه إن كفى اللحم عداً وعشاء لم يجب معه أدم وإلا وجب ليكون أحدهما للغداء والآخر للمشاء م ر.

• فود في (سني): (ولو كانت تأكل الخبز وخده وجب الأدم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بأن كانت تأكل الأدم وخده فيجب الخبز أي بأن يدفع لها الحب ولا ينافي ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والأقط مثلاً فإنه لا يجب غيره كما هو ظاهر لأن ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج للأدم قوجاً وكذا يقال في عكسه الذي ذكره بأن يقال هو فيمن قوته الأدم وهو يحتاج للخبز.

• فود في (سني): (وكسوة تكفيها) وظاهر أن العيرة في كفايتها بأول فقير الفضل فلو كانت هزيلة عنده

مَعْطُوفٌ عَلَى أَذَمٍّ أَوْ عَلَى جُمْلَةٍ مَا مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ أَيْ وَعَلَى زَوْجٍ بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ كِسْوَةٍ وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٢٢] وَلَئِنْ عَدَّهَا مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ وَلِأَنَّ الْبَذْنَ لَا يَقُومُ بِدُونِهَا كَالْقَوْتِ وَمِنْ ثَمٍّ مَعَ كَوْنِ اسْتِمْتَاعِهِ بِكُلِّ الْبَذَنِ لَمْ يَكْفِ فِيهَا مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ إجماعًا بخلاف الكفارة بل لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ (تَكْفِيهَا) يَفْتَحُ أَوَّلَهُ بِحَسَبِ بَذْنِهَا وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِاعْتِيَادِ أَهْلِ بَلَدٍ تَقْصِيرِهَا كِتَابَ الرِّجَالِ وَأَنَّهَا لَوْ طَلَبْتُ تَطْوِيلَهَا ذِرَاعًا كَمَا فِي خَبَرِ أُمِّ سَلَمَةَ أَيْ وَابْتِدَائِهِ مِنْ نَصْفِ سَاقِهَا أَجِيثٌ وَإِنْ لَمْ يَحْتِذِهِ أَهْلُ بَلَدِهَا لِمَا فِيهِ مِنْ زَائِدَةِ الْمَثَرِ لَهَا الَّتِي حُثَّ عَلَيْهَا الشَّارِعُ وَلِلْمُشَاهَدَةِ كِفَايَةِ الْبَذَنِ الْمَانِعَةِ مِنْ وَقُوعِ التَّنَازُعِ فِيهَا فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَقْدِيرِهَا بِخِلَافِ التَّفَقُّعِ وَيَخْتَلِفُ عَدُّهَا بِاخْتِلَافِ مَحَلِّ الزَّوْجِيَّةِ بَزْدًا وَخَرًّا وَمِنْ ثَمٍّ لَوْ اعْتَادُوا ثَوْبًا لِلتَّوْمِ وَجِبَ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَجُودُثُهَا وَضِدُّهَا بِتَسَارِهِ وَضِدُّهُ (فَيَجِبُ

• قَوْلُهُ: (مَعْطُوفٌ عَلَى أَذَمٍّ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى جُمْلَةٍ الْخ) أَيْ بِتَقْدِيرِ عَلَيْهِ.
• قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى) أَيْ لِغَرْبِ الْعَامِلِ وَعَلَى كُلِّ فَهْرٍ بِالرَّفْعِ أَمْ عَ شِ أَيْ وَلِقِلَّةِ الْحَذَفِ وَكَوْنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَذْكَورًا صَرَاحًا. • قَوْلُهُ: (بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْخ) وَإِنْ اعْتَادُوا الْعُرْيَ مَرَاهِمَ عَ شِ.
• قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ تَكْفِيهَا) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْكِفَايَةِ بِأَوَّلِ فَجْرِ الْفَضْلِ فَلَوْ كَانَتْ هَزِيلَةً عَنْدهُ وَجِبَ مَا يَكْفِيهَا وَإِنْ سَمِنَتْ فِي بَاقِيهِ مَرَاهِمَ عَ شِ وَلَمَلَّهُ فِيمَا إِذَا مَيَّاتِ الْكِسْوَةُ بِالْفِعْلِ قَبْلَ طُرُوعِ نَحْوِ السَّمَنِ وَالْأَوَّلُ فَالْمُعْتَبَرُ حَالَةُ التَّهَيُّةِ. • قَوْلُهُ: (بِحَسَبِ بَذْنِهَا) وَلَوْ أَمَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْهَا. • قَوْلُهُ: (بِحَسَبِ بَذْنِهَا) طَوْلًا وَقَصْرًا وَسَمَنًا وَهَرَالًا مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَابْتِدَائِهِ) أَيْ الدَّرَاعَ الَّذِي تَطْوِلُهُ عَلَى الْمُتَعَادَةِ مِنْ نِصْفِ سَاقِهَا أَيْ سِوَاةِ أَبْلَقَتِ الْمُتَعَادَةَ نِصْفَ السَّاقِ فَقَطَّ أَوْ زَادَتْ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَحْتِذِهِ أَيْ التَّطْوِيلَ أَمْ كُرْدِي.
• قَوْلُهُ: (وَيَخْتَلِفُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (فِي الْأَصَحِّ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمٍّ) إِلَى (وَجُودُثِهَا) وَقَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَهُ) إِلَى الْمَتَنِ. • قَوْلُهُ: (وَيَخْتَلِفُ هَذَاهَا الْخ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَذْنِ وَالْحَضَرِيَّةِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَفِي الْحَاوِي لَوْ نَكَحَ حَضَرِيٌّ بَذْنِيَّةً وَأَقَامَا فِي بَادِيَةٍ أَوْ حَاضِرَةٍ وَجِبَ عَلَيْهِ عُرْفُهَا وَيُقَاسُ عَلَيْهِ عَكْسُهُ أَمْ مُعْنَى.

• قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ مَحَلِّ الزَّوْجِيَّةِ) أَيْ لَا بِاخْتِلَافِ يَسَارِ الزَّوْجِ وَإِعْسَارِهِ أَمْ مُعْنَى.
• قَوْلُهُ: (لَوْ اعْتَادُوا) أَيْ أَهْلُ مَحَلِّ الزَّوْجِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَجُودُثُهَا) عَطِيفٌ عَلَى عَدِيدِهَا أَمْ سَمٍ.

وَجِبَ مَا يَكْفِيهَا حَيْثُ وَإِنْ سَمِنَتْ فِي بَاقِيهِ وَبِالْعَكْسِ مَرَاهِمَ عَ شِ.
(فَرْعٌ): لَوْ اعْتَادُوا الْعُرْيَ وَجِبَ يَثْرُ الْمَوْرَةِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَهَلْ يَجِبُ بَقِيَّةُ الْكِسْوَةِ أَوْ لَا كَمَا فِي الْأَرْقَاءِ إِذَا اعْتَادُوا الْعُرْيَ يَجِبُ يَثْرُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فَقَطَّ كَمَا سَيَأْتِي الْمُتَجَهِّدُ وَجُوبُ الْبَقِيَّةِ هُنَا وَالْفَرْقُ أَنَّ كِسْوَةَ الزَّوْجِيَّةِ تَمْلِكُ وَمُعَاوَضَةً فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّهَا وَإِنْ لَمْ تَلْبَسْهَا وَلَمْ تَحْتَجْ إِلَيْهَا وَكِسْوَةُ الرِّقَبِ إِنْشَاءً مَرَاهِمَ عَ شِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمٍّ الْخ) كَذَا مَرَاهِمَ عَ شِ وَقَوْلُهُ وَجُودُثُهَا عَطِيفٌ عَلَى عَدِيدِهَا.

قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلٌ) أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ بِالنِّسْبَةِ لِعَادَةِ مَحَلِّهَا (وَحِمَاؤُ لِلرَّأْسِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ كَذَلِكَ (وَمُكَمَّبٌ) بِضَمٍّ فَفَتَحَ أَوْ بِكَسْرٍ فَشَكَّوْنَ فَفَتَحَ أَوْ نَحَوَهُ يُدَاسُ فِيهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَعَادَوْهُ. وَهَذِهِ فِي كُلِّ مِنْ فَصْلِي الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ (وَقَرِئَ فِي الشَّتَاءِ) عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَحَلِّ الْبَارِدِ (مَجْبُةٌ) مَحْشُوءَةٌ أَوْ نَحْوُهَا فَأَكْثَرَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ (وَجَنُشُهَا) أَيِ الْكِسْوَةِ (فَطَنٌ) لِأَنَّهُ لِيَأْسُ أَهْلِ الدِّينِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ تَرْفَةً وَزُغُونَةً فَعَلَى مُوسِيرٍ لَيْقَنَهُ وَمُغْسِرٍ خَشِئَنَهُ، وَمُتَوَسِّطٌ مُتَوَسِّطُهُ (لِأَنَّ جَزْتَ عَادَةُ الْبَلَدِ) أَيِ الْمَحَلِّ الَّذِي هِيَ فِيهِ (لِمِثْلِهِ) مَعَ مِثْلِهَا فَكُلُّ مِنْهُمَا مُعْتَبَرٌ هُنَا (بِكَثَانٍ أَوْ خَرِيرٍ وَجِبِّ) مُفَاوِئَاتٍ فِي مَرَاتِبِ ذَلِكَ الْجَنَسِ بَيْنَ الْمُوسِيرِ وَضِدِّهِ كَمَا تَقَرَّرُ (فِي الْأَصْحَحِ) عَمَلًا بِالْعَادَةِ الْمُحْكَمَةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَأَطَالَ الْأَذْرَعِي فِي الْإِنْتِصَارِ لِلثَّانِي وَأَنَّهُ الْمَذْهَبُ وَلَوْ اعْتَمِدَ بِمَحَلٍّ لَيْسَ نَوْعٌ وَاحِدٌ وَلَوْ أَدْمَا كَفَى أَوْ لَيْسَ ثِيَابٌ زَفِيعَةٌ لَا تَسْتُرُ الْبَشْرَةَ أُعْطِيتَ مِنْ صَفِيحٍ

■ قَوْلُ (سَنِي): (قَمِيصٌ) وَهُوَ ثَوْبٌ مَخِيطٌ يَسْتُرُ جَمِيعَ الْبَدَنِ اهْ مُعْنِي.

■ قَوْلُ (سَنِي): (وَسَرَاوِيلٌ) وَهُوَ ثَوْبٌ مَخِيطٌ يَسْتُرُ اسْفَلَ الْبَدَنِ وَيَصُونُ الْعُورَةَ وَهُوَ مَعْرُوفٌ اهْ مُعْنِي.

■ قَوْلُهُ: (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَمَحَلُّ وَجُوبِهِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِذَا اغْتَاذَتْ لُبْسَهُ فَإِنْ اغْتَاذَتْ لُبْسٌ يَثَرُ أَوْ فُوطَةٌ وَجِبٌّ وَمَحَلُّ وَجُوبِهِ فِي الشَّتَاءِ أَمَّا فِي الصَّيْفِ فَلَا كَمَا قَالَ الْجَوْنِيُّ وَإِنْ أَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَثِيرٌ خِلَافَهُ اهْ وَظَاهِرٌ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالْتِهَابَةِ وَهَذِهِ فِي كُلِّ الْخِ مَوَافِقٌ لِمَا أَفْهَمَهُ الْمُتَنُّ. ■ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِعَادَةِ مَحَلِّهَا. ■ قَوْلُهُ: (وَمُكَمَّبٌ) قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَيَجِبُ لَهَا الْقَبْقَابُ إِنْ اقْتَضَاهُ الْعُرْفُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَوْ جَزَتْ عَادَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْفَرَى أَنْ لَا يَلْبَسْنَ فِي أَرْجُلِهِنَّ شَيْئًا فِي الْيُبُوتِ لَمْ يَجِبْ لَأَرْجُلِهِنَّ شَيْءٌ مُعْنِي وَنَهَابَةٌ. ■ قَوْلُهُ: (بِضَمٍّ فَفَتَحَ) أَيِ فِي الْأَشْهُرِ اهْ مُعْنِي.

■ قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَهُ يُدَاسُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَهُوَ مِدَاسُ الرَّجُلِ بِكَسْرِ الرَّاءِ مِنْ تَغْلٍ أَوْ غَيْرِهِ خِلَافُ مَا تَوَهَّمَهُ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ مِنْ جَمْعِهِ بَيْنَ الْمُكَمَّبِ وَالتَّغْلِ اه. ■ قَوْلُهُ: (إِلَّا لَمْ يَتَعَادَوْهُ) أَيِ نَحْوِ الْمُكَمَّبِ اه ع ش. ■ قَوْلُهُ: (وَهَلَهُ فِي كُلِّ مِنْ فَصْلِي الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ) وَالْمُرَادُ بِالشَّتَاءِ مَا يَشْمَلُ الرَّبِيعَ وَبِالصَّيْفِ مَا يَشْمَلُ الْخَرِيفَ فَالْسَّنَةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ فَضْلَانِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ أَرْبَعَةً فَضُولٌ فَالْفَضْلُ عِنْدَهُمْ سِتَّةٌ أَشْهُرٌ فَيَجِبُ لَهَا لِكُلِّ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ كِسْوَةٌ اهْ شَيْخُنَا. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَهَا) كَقُرْوَةٍ اهْ شَيْخُنَا.

■ قَوْلُ (سَنِي): (فَطَنٌ) أَيِ وَثُوبٌ مُتَّخَذٌ مِنْهُ اهْ مُعْنِي. ■ قَوْلُهُ: (فَكُلُّ مِنْهُمَا) أَيِ الزَّوْجَيْنِ وَقَوْلُهُ مُعْتَبَرٌ هُنَا أَيِ فِي الْكِسْوَةِ دُونَ الْحَبِّ وَالْأَدَمِ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ بِمَا يَلْبَسُ بِالزَّوْجِ اه ع ش. ■ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ الْخ) أَيِ وَفِي أَنَّهُ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَدْمَا) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالدَّالِ اه سَمِ أَيِ جِلْدًا ع ش. ■ قَوْلُهُ: (لَا يَسْتُرُ الْبَشْرَةَ) وَلَا يَصِيحُ فِيهَا الصَّلَاةُ اهْ مُعْنِي. ■ قَوْلُهُ: (أَعْطِيتَ مِنْ صَفِيحٍ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ جَزَتْ عَادَةُ بَلَدِهَا بِتَوَسُّعِ ثِيَابِهِمْ إِلَى حَدِّ تَظَهَّرَ مَعَهُ الْعُورَةُ وَأَعْطِيتَ مِنْهُ مَا يَسْتُرُ الْعُورَةَ مَعَ مُقَارَنَتِهِ لِمَا جَزَتْ بِهِ عَادَتُهُمْ اه ع ش.

■ قَوْلُهُ: (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ) كَمَا زَارِ. ■ قَوْلُهُ: (فَكُلُّ مِنْهُمَا مُعْتَبَرٌ هُنَا) كَذَا م ر ش. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَدْمَا) هُوَ بِفَتْحِ

الْهَمْزَةِ وَالدَّالِ.

يقرب منها ويحب ثواب ذلك من نحو تكة سراويل وكوفية وزر نحو قميص أو جبة أو ظاهر
أن أجره الخياط وخطه عليه لا عليها نظير ما مر في نحو الطخن (ويحب ما تقعد عليه)
ويختلف باختلاف حال الزوج (كزلية) على متوسط شتاء وصيفاً وهي بكسر الزاي وتشديد
الياء مضرب صغير وقيل بساط كذلك وكيفية بساط صغير تخين له وبرة كبيرة وقيل
كساء في الشتاء وتطع في الصيف على موير قالا ومثبه أن يكونا بعد بساط زلية أو حصير
فإنهما لا يتسطان وحدهما (أو لبدي) شتاء (أو حصير) صيفاً على فقير لاقتضاء الخوف ذلك.
(وكذا) على كل منهم مع التفاوت بينهم نظير ما تقرر في فراش التهار (فراش للثوم) غير فراش
التهار (في الأصح) لذلك فيجب مضربة لينة أو قطيفة وهي دثار مخمل وقول البيان هذا في
امراة الموير أما زوجة غيره فيكفيها فراش التهار ضعيف واعتراض صنفهما هذا بأن الموجودة
في كتب الطرفين عكسه من حكاية الخلاف فيما قبل كذا والجزم فيما بعده (ومعقدة) بكسر
أوله (و) يجب لها مع ذلك (لعاف) أو كساء (في الشتاء) يعني وقت البرد ولو في غير الشتاء

فود: (يقرب منها) أي في الجوداه مئني. فود: (من نحو تكة) بكسر التاء ع ش وهي ما يستمسك
به السراويل شيئا. فود: (وكوفية) وهي الطاقية التي تلبس في الرأس تحت الخمار اه شيئا.
فود: (وخطه عليه) أي وإن فعلته بتقسيها اه ع ش. فود: (على متوسط) إلى قول المتن وكذا في
المئني. فود: (وتشديد الياء) عبارة المئني وتشديد اللام والياء اه. فود: (كذلك) أي صغيرة.
فود: (وكيفية) بكسر الطاء والفاء ويفتحهما ويضمهما ويكسر الطاء وفتح الفاء مئني وشرح
المنهج وكيفية عطف على كزلية، وقوله: (بساط الخ) بيان للطيفية، وقوله: (في الشتاء) راجع إلى
الطيفية أي وكيفية في الشتاء على الموير وقوله: (ونطع) عطف على طيفية والتطع من الأديم اه
كزدي. فود: (بساط صغير الخ) وهو المسمى بالسجاد اه شيئا. فود: (ونطع) بفتح التون
وكسرها مع إسكان الطاء وفتحها مئني وشرح المنهج وهو الجلد كالفرزة التي يجلس عليها اه
شيئا. فود: (أن يكونا) أي الطيفية والتطع اه كزدي. فود: (على فقير) أي مغير أو في كلامه أي
المصنف للترجيع لا للتخير اه مئني.

فود: (سني) (فراش للثوم) ويعتبر فيه ما يمتد لإثباتها اه ع ش أي مع مثله فكل منهما معتبر كما مر
عبارة المئني.

(تنبيه): المعتبر في الفراش وما بعده لامراة الموير من المرتقع والمغير من التازل والمتوسط مما
يتتهما اه. فود: (لذلك) أي لاقتضاء الخوف ذلك. فود: (مخمل) بضم الميم وسكون الخاء وفتح
الميم الثانية مخففة اسم مقول من أخمله إذا جعل له خملاً أي وبرة كبيرة كما يؤخذ من القاموس اه ع
ش. فود: (في كتب الطرفين) أي المراوذة والمرايين اه ع ش.

فود: (سني) (ومعقدة) (لعاف) (في الشتاء) قد يؤم صنيح المتن تخصيص وجوب المعقدة بالشتاء

فود: (ضعيف) ضعفه أيضاً ر.

وما في الروضة من الوجوب في الشتاء مطلقاً والتقييد بالمحل البارد في غيره يُحتمل على الغالب فلا يُنافي ما تقرر خلافاً لِمَنْ ظَنَّهُ أما في غير وقت البرد ولو وقت الشتاء ولو في البلاد الحارة فيجب لها رداء أو نحوه إن كانوا ممن يعتادون فيه غطاء غير لباسهم أو تهاثوا غراباً كما هو الشئ ولا يجب تجديده هذا كله كالجبة إلا في وقت تجديده عادة. (و) يجب لها أيضاً (أَلَّا تَنْظِفَ) لِيَدَيِهَا وَثِيَابَهَا ويرجع في قدر ذلك ووقته للمادة (كُمَشِطٍ) قال القفال وخلافاً وبه يُعلم أَنَّ السواك كذلك بالأولى (وفهني) كزيت ولو مُطَبَّباً اغتيد ولو لكل البدن (وما يُغسل به الراس) عادة من سدر أو نحوه (ومزك) بفتح أوله وكسره (ونحوه) كاسفيداج وثوتيا

وواضح عدم إرادته سيّد عمر. فود: (والتقييد إلخ) عطف على الوجوب. فود: (لمن ظنّه) أي الثافي. فود: (فوجب لها رداء إلخ) عبارة المُفني وشرح المنهج وكل ذلك بحسب المادة حتى قال الزواني وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لتزويهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره اهـ. فود: (أو نحوه) كالملاء. فود: (ولا يجب) إلى قوله ولعلّ الماوزدي في المُفني الآ قوله وبه يُعلم إلى المتن وقوله كاسفيداج إلى المتن وإلى التبييه الثاني في النهاية الآ قوله: المُطَرَّد في أمثاله وقوله وخصه إلى المتن. فود: (ولا يجب تجديده هذا) بل يجب تـصـليـحه كُلِّما احتاج لذلك بحسب ما جرّث به المادة وهو المُسمّى عند الناس بالتجديد اهـ شيوخنا. فود: (وثيابها إلخ) عبارة المُفني.

(تنبيه): سكّ الشيوخ عن وجوب الأثنان والصابون لغسل الثياب وصرّح القفال والبغوي بوجوبه قال في الكافي ويجب في كل أسبوع أو عشرة أيام والأولى الرجوع فيه إلى العرف اهـ مُفني.

فود (سنّي: كُمَشِطٍ) بضم الميم وكسرها مع أسكان الشين وضمها اسمٌ لِلأَلَةِ المُستعملة في تـزجـيل الشعر اهـ مُفني. فود: (وبه يُعلم أَنَّ السواك كذلك إلخ) شمل السواك في رمضان ثم ما قاله ظاهر إذا احتيج إليه لتطيف الفم لتغير لونه أو ريحه أما لو لم يحتج إليه لذلك بل لمجرد التعبد به ففي الوجوب نظر لأنه لا يتعلّق به ما يتعلّق بعبادتها التي لم تتعلّق بها بسببه فليتأمل. اهـ سم.

فود (سنّي: وفهني) أي يُستعمل في تـزجـيل شعرها وتديها أما ذهن الأكل فتقدّم في الأدم ويتبع فيه عرف بلدها حتى لو اعتدّن المطيب بالورد أو البنفسج وجب قال الماوزدي ووقته كل أسبوع مرة والأولى الرجوع فيه إلى العرف اهـ مُفني.

فود: (وبه يُعلم أَنَّ السواك كذلك) شمل السواك في رمضان ولا يُنافيه كراهة السواك فيه لأنها مُختصة بما بعد الزوال إلى الغروب دون ما قبل الزوال وما بعد الغروب وشمل السواك لوضوء الغسل وهو ظاهر لا سيّما فيه كما شمله إطلاقهم طلبه للوضوء ثم رأيت ما في الحاشية الأخرى ممّا يقتضي عدم وجوب السواك لعبادتهما مطلقاً فتأمل. فود: (أَنَّ السواك كذلك) هو ظاهر إن احتج إليه لتطيف الفم لتغير لونه أو ريحه أما لو لم يحتج إليه لذلك بأن لم يكن فيه تغيّر مطلقاً وإنما احتاجت لمجرد التعبد به وإقامة سببه الاستياك ففي الوجوب نظر لأنه لا يتعلّق بعبادتها التي لم يتعلّق بها سببه فليتأمل.

وراسخت (لذفع ضان) إن لم يندفع بنحو رمادٍ لتأذيها بقائه (لا كحلٍ وخصابٍ وما يزيئ) بفتح أوله غير ما ذكر كطيّبٍ وِعطِرٍ لأنه لزيادة التلذذ فهو حقّه فإن أَرادَه هيّاه وَلَزمَها استعماله ونَقَلَ الماوَزديّ أنّه ﷺ (لَقَنَّ المرأةَ السَّلْتاءَ أي التي لا تختصّب والمزهاء أي التي لا تكتحل) من المَره بفتحَتين أي البياض ثم حَمَلَه على مَنْ فَعَلَتْ ذلك حتى يَكْرَهَها ويُفَارِقَها وفي رواية ذكرها غيره «إني لأبغضُ المرأةَ السَّلْتاءَ والمزهاء والكلام في المَرْوَجَةِ لِكراهيةِ الخُصَابِ أو حرمتها لغيرها على ما مرّ فيه في باب الإحرام.

(تنبيه) ليس ليحامل بائِن ومن غاب زوجها إلا ما يُزيلُ الشُّغفَ والوسخَ على المذهب (ودواء مَرَضٍ وأَجْرَةٌ طَيِّبٍ وحاجِمٍ) وفاصِدٍ وخائِنٍ لأنّها لِحَفِظِ الأصل (ولها طعامُ أَيامِ المَرَضِ وأَدمُها) وكِسوتُها وآلَةٌ تُنظِفُها وتَصْرِفُهِ لِلدَّواءِ أو غيره لأنّها محبوسةٌ عليه (والأصْحُ وجوبُ أَجرَةِ حَمَامٍ)

• قوله: (إن لم يندفع إلخ) ونُسِبَه كما قاله الأذرعِي وجوبُ نَحْوِ المَرْتَكِ لِلشَّرِيفَةِ وإن قام الثَّرَابُ مَقَامَهُ إذا لم تَعُدَّه اهـ نهاية. • قوله: (بنحو رمادٍ) أي ولو من يزرعين ومحلُّ المنع من التَّصْمِيغِ بالتجاسية إذا كان عَيْنًا وما هنا لِحاجةِ اهرع ش.

• قول (سنّي): (وما يزيئ) ومنه ما جَرِث به العادة من استعمالِ الوَرْدِ ونَحْوِهِ في الأصداعِ ونَحْوِها لِلنِّسَاءِ فلا يَجِبُ على الزَّوْجِ لكن إذا أَحْضَرَهُ لها وَجِبَ عليها استعماله إذا طَلَبَ تَزَيُّنَها به اهرع ش. • قوله: (فإن أَرادَه هيّاه إلخ) قَضِيَةُ التَّغْيِيرِ بذلك أنّه لا يَتَوَقَّفُ على طَلَبِ استعمالِهِ منها صَرِيحًا بل يَكْفِي في اللزومِ القربةُ اهرع ش عبارةُ الْمُغْنِي فإن هيّاه لها وَجِبَ عليها استعماله وعليه حَمَلٌ ما قِيلَ أنّه ﷺ لَقَنَّ إلخ اهـ. • قوله: (لا تختصّب) أي بِالْحِنَاءِ وقوله: (ثم حَمَلَهُ) أي الماوَزديّ اهرع ش. • قوله: (على مَنْ فَعَلَتْ ذلك) أي تَرَكَ الإِخْتِصَابَ وَالإِكْتِحَالَ.

• قول (سنّي): (ودواء مَرَضٍ) عَطِفَ على كَحَلٍ سَمَ على حَجٍّ يَعْنِي أنّه لا يَجِبُ ذلك اهرع ش. • قوله: (وفاصِدٍ) إلى قوله: (أي ولا ربيّة) في الْمُغْنِي. • قوله: (لِحَفِظِ الأصلِ) يُؤْخَذُ منه أنّ ما نَحْتَاجُ إِلَيْهِ المَرْأَةَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ لِإِزَالَةِ ما يُصِيبُها مِنَ الْوَجَعِ الْحَاصِلِ فِي بَاطِنِها ونَحْوِهِ لا يَجِبُ عليه لأنّه مِنَ الدَّواءِ وكلّما ما جَرِث به العادة من عَمَلِ الْعَصِيدَةِ وَاللِّبَانَةِ ونَحْوِهما لِمَنْ يَجْتَمِعُ عِنْدَها مِنَ النِّسَاءِ فلا يَجِبُ لأنّه لَيْسَ مِنَ التَّقَيُّ وَلَا يَمَّا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ المَرْأَةَ أَصْلًا وَلَا نَظَرُ لِتَأْذِيها بِتَرْكِه فإن أَرادَه فَعَلْتُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِها اهرع ش. • قوله: (وَأَلَّةٌ تُنْظِفُها) كَالدَّهْنِ وَالْمَرْتَكِ ونَحْوِهما اهـ مُغْنِي. • قوله: (وتَصْرِفُها) مَنصُوبٌ بِأَنَّ الْمُضْمَرَةَ عَطَفًا على طَعَامٍ.

• قول (سنّي): (والأصْحُ وجوبُ أَجرَةِ حَمَامٍ) ولو كانت مِنْ وَجْهِ النَّاسِ بِحَيْثُ اقْتَضَتْ عَادَةُ مِثْلِها

• قوله في (سنّي): (ودواء مَرَضٍ) عَطِفَ على كَحَلٍ.

• قوله في (سنّي): (والأصْحُ وجوبُ أَجرَةِ حَمَامٍ) بِحَسَبِ الْعَادَةِ ولو كانت مِنْ وَجْهِ النَّاسِ بِحَيْثُ اقْتَضَتْ عَادَةُ مِثْلِها إِيْلَاءَ الْحَمَامِ لها وَجِبَ عليه إِخْلَاؤُهُ كما بَحَثَهُ الْأَذْرَعِي وَأَتَى فِيمَنْ يَأْتِي أَهْلَهُ فِي الْبَرْدِ

لَمَنْ اعتادته أي ولا رية فيه بوجه كما هو ظاهرٌ وحينئذٍ تَدْخُلُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ أو شهرٍ مثلاً مَرَّةً أو أكثرَ (بحسب العادة) الْمُطْرُودَةِ في أمثالها للحاجة إليه حينئذٍ وتقييدُ بعضهم بِمَرَّةٍ في الشهرٍ خرج مخزج التمثيل وهذا بناءٌ على جواز دخوله وإن كُرهَ وهو المَعْتَمَدُ وقال جمعٌ : بِحَرْمِ دخوله إلا لضرورةٍ حاقةٍ للأخبارِ الصَّحِيحَةِ الْمُصَرَّحَةِ بِمَنْعِهِ وَأَطَالَ الْأَذْرَعِي في الانتصارِ له وخصَّه بما إذا شاركها غيرها فيه دون ما إذا أحلها (ولمن ماءٌ عُصَلٍ) ما تَسَبَّبَ عنه لِنَحْوِ مُلَاعِبَةٍ أو (جماعٍ) منه (وفجاسٍ) منه يعني ولادةً ولو بلا بَلَلٍ لَأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَاءُ الْفَرْضِ لَا الشَّيْءَ.

إخلاء الحمام لها وجب عليه إخلاؤه كما بحثه الْأَذْرَعِي وَأَقْبَى فَمَنْ يَأْتِي أَهْلَهُ فِي الْبَرْدِ وَيَمْتَنِعُ مِنْ بَذْلِ أَجْرَةِ الْحَمَامِ وَلَا يُمَكِّنُهَا الْغُسْلُ فِي الْبَيْتِ لِخَوْفِ هَلَاكِ بَعْدَمِ جَوَازِ امْتِنَاعِهَا مِنْهُ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَتَى وَطَنُهَا لَيْلًا لَمْ تَقْتَسِلْ وَفَتْ الصُّبْحِ وَتَوَقُّفُهَا أَيِ الصَّلَاةِ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَيَأْمُرُهَا بِالْغُسْلِ وَفَتْ الصَّلَاةِ وَفِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ نَحْوُهُ نَهَايَةٌ وَأَقْرَهُ سَمِ وَقَوْلُهُ مِنْ وَجْهِ النَّاسِ ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ فَقَرِهِ فَلْيُرَاجِعْ أَهْرَاشِدِي وَقَوْلُهُ بَعْدَمِ جَوَازِ امْتِنَاعِهَا إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قُتْلُهَا بِغَدِّ الثَّمَكِينِ بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَوْ بِالرَّفْعِ لِقَاضِ أَهْرَاشِدِي وَسَيَأْتِي عَنْ سَمِ مَا يُوَافِقُهُ وَقَوْلُهُ وَيَأْمُرُهَا أَيِ وَجُوبًا أَهْرَاشِدِي ش. ه. قُودُ: (لَمَنْ اخْتَلَفَتْهُ) أَمَّا لَوْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ لَا يَتَقَادُونَ دُخُولَهُ فَلَا يَجِبُ لَهَا أَجْرُهُ مُغْنِي. ه. قُودُ: (مَثَلًا مَرَّةً أو أَكْثَرَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْرَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْرَاشِدِي عَمَرٌ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ أو أَكْثَرَ عَطِيفٌ عَلَى مَرَّةٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ لَا عَلَى شَهْرٍ حَتَّى يَتَكَرَّرَ مَعِ مَثَلًا. ه. قُودُ: (وَإِنْ كُرهَ) أَيِ لِلنِّسَاءِ وَمَحَلُّ الْكِرَاهَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى دُخُولِهَا رُؤْيَا عَوْرَةٍ غَيْرِهَا أو عَكْسُهُ وَإِلَّا حَرَمٌ وَعَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَأْمُرَهَا حِينَئِذٍ بِتَرْكِه كِبَقِيَةِ الْمُحْرَمَاتِ فَإِنْ أَبَتْ إِلَّا الدُّخُولَ لَمْ يَمْنَعْهَا وَيَأْمُرُهَا بِبِشْرِ الْعَوْرَةِ وَالْفَضْ عَنْ رُؤْيَا عَوْرَةٍ غَيْرِهَا ع. ش. ه. قُودُ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) أَيِ الْجَوَازُ مَعَ الْكِرَاهَةِ. ه. قُودُ: (وَوَحْصُهُ) أَيِ خَصُّ الْأَذْرَعِي الْمَنْعَ.

ه. قُودُ: (وَمَنْ مَاءٍ عُصَلٍ الْخ) إِنْ احتاجَتْ إِلَى شِرَائِهِ أَهْرَاشِدِي مُغْنِي. ه. قُودُ: (مَا تَسَبَّبَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) فِي الْمُغْنِيِّ. ه. قُودُ: (هَنَةً) لَمْ يَلَمْ عَنْ بِمَعْنَى فِي. ه. قُودُ: (لَا السُّتَةَ) أَيِ سُنَّةِ الْغُسْلِ كَالْفَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ أَمَّا الْغُسْلُ الْمَسْنُونُ فَمَعْلُومٌ وَجُوبُهُ وَمَا يَأْتِي بِالْأُولَى أَهْرَاشِدِي.

وَيَمْتَنِعُ مِنْ بَذْلِ أَجْرَةِ الْحَمَامِ وَلَا يُمَكِّنُهَا الْغُسْلُ فِي الْبَيْتِ لِخَوْفِ هَلَاكِ بَعْدَمِ جَوَازِ امْتِنَاعِهَا مِنْهُ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَتَى وَطَنُهَا لَيْلًا لَمْ تَقْتَسِلْ وَفَتْ الصُّبْحِ وَتَوَقُّفُهَا لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَيَأْمُرُهَا بِالْغُسْلِ وَفَتْ الصَّلَاةِ وَفِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ نَحْوُهُ م. ش. وَقَوْلُهُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ شَامِلٌ لِأَعْيَادِهَا دُخُولَهُ لِلْغُسْلِ مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ وَاحْتِلَامٍ وَلَا يَنَافِيهِ التَّمَصُّصُ الْآتِي فِي وَجُوبِ تَمَنِ مَاءِ الْغُسْلِ وَقَدْ يَتَّجِعُ أَنَّهُ إِنْ دَخَلَتْهُ لِلتَّطْيِيبِ فَهَذَا مَحَلُّ الْكَلَامِ أو لِلْغُسْلِ جَرَى فِيهِ مَا يَأْتِي فَلْيَحْرُزْ. ه. قُودُ: (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَاءُ الْفَرْضِ لَا السُّتَةَ) بَحَثَ ذَلِكَ الْأَذْرَعِي.

(تنبيه) ظاهر قوله ثمن أنه الواجب لا الماء وإن حصلته بدون ثمن كما يجب لها القوت وغيره وإن حصل لها تبرعاً وأتت ما لو تنازعا فدفع لها ماء وطلبت ثمنه أجيبت وفيه نظر ثم رأيت شارحاً قال الواجب الماء أو ثمنه وقضيته أن الخبرة إليه دونها وهو مختل (لا حيض) وإن وطئ فيه أو بعد انقطاعه فيما يظهر (واحتلام) والحق به استدخالها لذكوره وهو نائم إذ لا صنع منه كفصل زناها ولو مكرهة ولا ذنتها من وطئ شبهة فماء هذه عليها دون الواطئ وفارق الزوج بأن له أحكاماً تخصه فلا يقاس به غيره ألا ترى أنه تلزمه الكفارة دونها في جماع رمضان والشك ومنه يؤخذ رد قول الزركشي فيمن أكره امرأة على الزنا القياس أنه يلزمه ماء غسلها كمهرها ولا تدخل لأنه من غير الجنس بخلاف أرش البكارة انتهى ووجه رده أن واطئ الشبهة قد يكون متعدياً ومع ذلك لم يلزمه بماء فكذا الزاني ويفرق بين المهر والماء بأن المهر في مقابلة ما تمتع به فلزمه ولا كذلك الماء ويلزمه أيضاً ماء وضوء وجب لتسببه فيه وحده بخلاف ما وجب لغير ذلك كأن تلامسا معاً فيما يظهر.....

• قوله: (ظاهر قوله ثمن أنه الواجب إلخ) الوجه أنه لا يتعين الثمن بل له دفع الماء كما يصرح به كلام الرزوي بل قد يقال دفع الماء هو الأصل كما في نظيره من التفقة لا يتعد إيجابها إذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن ويتبني فيما لو كان غسلها بما ذكر في بيتها يضرها أنه لا يخفى دفع الماء ولا ثمنه بل تجب أجره الحمام اهـ سم عبارة النهاية وتنبه أن الواجب بالأصل الماء لا ثمنه اهـ. • قوله: (وإن حصل لها تبرعاً) خلافاً لظاهر ما مر عن المصنفين أيضاً. • قوله: (فيما يظهر) بل يتبني القطع به اهـ سيّد عمر. • قوله: (والحق به) إلى قوله: (ألا ترى) في النهاية والمصنفين. • قوله: (وهو نائم) أي ولو استيقظ ونزع ثم أعاد ليحصل الجنابة بفعلها أو لا اهـ ش. • قوله: (فماء هذه عليها إلخ) وبه يعلم أن العلة مركبة من كونه زوجاً بفعله اهـ نهاية وبذلك علم أنه لا يجب على أجنبي نفق وضوء أجنبي ذلك ولا عليها إذ اتفقت وضوء زوجها اهـ مصنفين. • قوله: (وفارق الزوج) أي غيره من الزاني والواطئ بشبهة حيث لا يجب عليهما شيء اهـ ش. • قوله: (ألا ترى أنه إلخ) لا يخفى ما في هذا التاكيد. • قوله: (ومنه يؤخذ) أي من الفرق المذكور. • قوله: (القياس إلخ) مقول القول. • قوله: (لأنه) أي الماء من غير الجنس أي جنس المهر. • قوله: (ويلزمه أيضاً) إلى المتن في النهاية والمصنفين الآية: (وخذه) إلى (وماء غسل). • قوله: (وخذه إلخ) خلافاً للنهاية والمصنفين عبارة الأول كلمته وإن شاركته فيه فيما يظهر اهـ وعبارة

• قوله: (ظاهر قوله ثمن أنه الواجب لا الماء إلخ) الوجه أنه لا يتعين الثمن بل له دفع الماء كما صرح به قول الرزوي وعليه الماء لغسل جماع ونفاس وضوء نقضه اهـ بل يقال وجمع الماء هو الأصل كما في نظيره من التفقة ولا يتعد إيجابها إذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن ويتبني فيما لو كان غسلها بما ذكر في بيتها يضرها أن لا يخفى دفع الماء ولا ثمنه بل تجب أجره الحمام. • قوله: (ويلزمه أيضاً) إلى قوله: (بخلاف ما وجب لغير ذلك كأن تلامسا معاً) قال م ر في شرحه ويلزمه أيضاً ماء وضوء وجب بسببه فيه

وماء غُسل ما تَنَجَّسَ من بَذَنِيهَا وثِيَابِهَا وَإِنْ لم يكن بِتَسْبِيهِ كما اقتضاه إطلاقهم كماءٍ نَظَافَتِهَا بل أُولَى. (ولها) عليه أَيْضًا (الآثَ أَكَلٍ وَشُرْبٍ) بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ أَوْ هو بِالْفَتْحِ مُضَدَّرٌ وَكُلٌّ مِنَ الْآخَرَيْنِ اسْمٌ ذَكَرَهُ فِي الْقَامُوسِ فَاقْتِصَارُ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى الضَّبْطِ بِالْفَتْحِ وَقَوْلُهُ وَبِهِ قِيْدٌ حَدِيثُ أَيَّامٍ مَنَى أَيَّامًا أَكَلٍ وَشُرْبٍ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الثَّانِي (وَطَبِخٌ كَقَدْرٍ وَقَضْمَةٌ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَمِغْرَفَةٌ (وَكُوْزٌ وَجَرَّةٌ وَنَحْوُهَا) كَلِجَانَةٌ تُفْتَسَلُ فِيهَا نِيَابُهَا لِأَنَّ الْمَعِيشَةَ لَا تَتِمُّ بِدُونِ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ لِإِبْرِيْقِ الْوُضُوءِ وَمَنَارَةِ السَّرَاحِ إِنْ اغْتَبَذْتُ

الثاني ولو حَصَلَ التَّقْضُ بِفِعْلِهِمَا فَمَقْيَاسٌ وَجُوبٌ نَفَقَتِهَا عَلَيْهِ فِيمَا لو سَافَرْتُ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتَيْهِمَا وَجُوبُهُ عَلَيْهِ اه. فَوُدَّ: (وماء غُسل الخ) يَتَجَبَّهُ فِي مَاءِ التَّجَاسَةِ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ وَإِنْ لم أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ بِفِعْلِهِمَا مُتَعَدِّيًا كَانَ تَضَمُّنَتْ بِهِ عِبَتًا فَعَلِيهَا لِتَقْصِيرِهَا أَوْ بِفِعْلِهِ تَعَدَّى بِهِ أَوْ لَا فَعَلِيهِ لِتَسْبِيهِ أَوَّلًا بِفِعْلِهِمَا فَإِنْ حَصَلَ مِنْهَا تَقَدَّرَ فَعَلِيهِ كَمَاءٍ إِزَالَةُ الْوَسْخِ وَالْأَفْعَلِيهَا لِأَنَّهُ وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ لَمْ يَتَسَبَّبْ فِيهِ اه سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (وثيابها) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَهَاوَنَتْ فِي سَبَبِ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ مِنْهَا وَخَالَفَتْ عَادَةَ أَمْنَالِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا مَانِعٌ مِنْهُ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَمِثْلَهُ مَا لو كَثُرَ الْوَسْخُ فِي بَذَنِيهَا لِكَثْرَةِ نَحْوِ عَرَفِهَا مُخَالِفًا لِلْعَادَةِ لِأَنَّ إِزَالَتَهُ مِنْ التَّنْظِيفِ وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ اه ع ش. فَوُدَّ: (بتثليث أوله) أَي مُضَدَّرٌ بِعِبَارَةِ الْقَامُوسِ شَرِبَ كَسَمِعَ شُرْبًا وَتَلَّثَّ جَرَعَ أَوْ الشُّرْبُ مُضَدَّرٌ وَبِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ اسْمَانِ اه. فَوُدَّ: (فاقْتِصَارُ الزَّرْكَشِيِّ الخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ عَنْ ضَبْطِ الْمُصَنِّفِ أَوْ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ هَيئَةً مَخْصُوصَةً تَغْنِي التِّزَامَهَا عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ وَالْأَفْعَلِيَّ فَاالْمَعْنَى فِيهِمَا مُسْتَقِيمٌ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ بِأَيِّ ضَبْطٍ قُرِئَ لِجَوَازِ الْإِضَافَةِ لِكُلِّ اه سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (على الثاني) وَهُوَ قَوْلُهُ: (أَوْ هو بِالْفَتْحِ الخ) اه سَم.

فَوُدَّ (سَنِي): (كَقَدْرٍ) بِكَسْرِ الْقَافِ مِثَالُ لآلَةِ الطَّبِخِ. فَوُدَّ: (وقَضْمَةٌ) مِثَالُ لآلَةِ الْأَكْلِ اه مُعْنِي. فَوُدَّ: (بِفَتْحِ الْقَافِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَزَجُّعُ) فِي الْمَعْنَى وَآلِي قَوْلِهِ: (وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَتَرَدَّدَ) إِلَى (وَلَوْ سَكَنَ). فَوُدَّ: (وَمِغْرَفَةٌ) بِالْكَسْرِ مَا يُغْرَفُ بِهِ اه ع ش. فَوُدَّ (سَنِي): (وَكُوْزٌ وَجَرَّةٌ) مِثَالُ لآلَةِ الشُّرْبِ اه مُعْنِي. فَوُدَّ: (كَلِجَانَةٌ) مِثَالُ لِلنَّحْوِ. فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ الْإِجَانَةُ أَوْ مَا فِي الْمَتْنِ. فَوُدَّ: (لِإِبْرِيْقِ الْوُضُوءِ) أَيِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُصَلِّينِ اه ع ش بِعِبَارَةِ السَّيِّدِ عُمَرَ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَمْتَنَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ أَهْلِ الْبَوَادِي اه وَبِهِ صَرَّحَ الْمُعْنِي أَيْضًا. فَوُدَّ: (إِنْ اخْتَبِذْتُ) حَتَّى لَا يَجِبَ لِأَهْلِ الْبَادِيَةِ اه مُعْنِي وَقِيْدُ الْإِغْتِيَادِ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ

كَلِمَتِهِ وَإِنْ شَارَكَتْهُ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ اه وَقَدْ يُؤَيَّدُ كَلَامُ الشَّارِحِ بِأَنَّ الْمَانِعَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضَى وَمَسْأَلُهَا مَانِعٌ مِنَ الْوُجُوبِ وَمَسْأَلُهَا مُقْتَضٍ لَهُ وَقَدْ يَنْفَعُ وَقَدْ يَمْنَعُ إِنْ مَسْأَلُهَا مَانِعٌ بَلْ غَايَتُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُقْتَضٍ وَهَذَا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمُ الخ) كَذَا م ر ش.

فَوُدَّ فِي (سَنِي): (الآثَ أَكَلٍ الخ) يُؤْخَذُ مِنَ وَجُوبِ الْآلَاتِ وَجُوبِ الْمَشْرُوبِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ.

فَوُدَّ: (على الثاني) أَيِ وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ هو بِالْفَتْحِ الخ.

ويرجع في جنس ذلك للمعادة كالنحاس للشريفة والخزف لغيرها ويُفاوِث فيه بين المُوسِرِ وضِدُّه نظير ما مرَّ. (و) لها عليه أيضًا (مسكن) تأمَّن فيه لو خرج عنها على نفسها ومالها وإن قلَّ للحاجة بل الضرورة إليه والمعتدُّ بل أولى (يلقُّ بها) عادة لأنها لا تملك إبداله لأنه امتناع بخلاف ما مرَّ في الثقة والكسوة لأنها تملكهما وإبدالهما فاعتبرا به لا بها وتردَّد في المطلب في بدويَّة أراد قرويَّ سكنها في القرية هل يسكنها بيت شجر أو حجرة واسعة لأنَّ أعظم أغراضها السعة والذي يُتَّجه النَّظَرُ للمعادة المُطرَّدة في أمثالها إذا سكنوا القرى ولو سكن معها في منزلها ياذننها أو لامتناعها من الثقل معه أو في منزل نحو أبيها ياذنه أو منعه من الثقل لم تُلزَمه أجرة لأنَّ الإذن المُرضي عن ذكر العوض ينزل على الإعارة والإباحة بخلافه مع الشكوت كما مرَّ مع زيادة قبيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكه) لحصول المقصود بغيره كمعار. (وعليه لِمَنْ لا يلقُّ بها خدمة نفسها) بأن كانت

كما يُفِيدُه صَنِيعُ الْمُفْنِي وَصَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ عُمَرُ. ة فَوَدَّ: (وَيَرْجِعُ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْخ) خَلَاقًا لِلْمُفْنِي عِبَارَتُهُ وَيَكْفِي كَوْنُ الْأَلَاتِ مِنْ خَشَبٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ خَزَفٍ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ فَلَا تَجِبُ الْأَلَةُ مِنَ النَّحَاسِ وَإِنْ كَانَتْ شَرِيفَةً كَمَا رَجَّحَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُفْرِي قَالَ الْإِمَامُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَجِبَ لِلشَّرِيفَةِ الظُّرُوفُ النَّحَاسُ اهـ. ة فَوَدَّ: (لِلْمَعَادَةِ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ اهـ سَم. ة فَوَدَّ: (عَلَى نَفْسِهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِمَوْزُونَةٍ حَيْثُ أَمِنَتْ عَلَى نَفْسِهَا قَلْبًا لَمْ تَأْمَنْ أَبَدَلُ لَهَا الْمَسْكَنَ بِمَا تَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهَا فِيهِ فَتَبَيَّنَ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِيهِ الْغَلَطُ كَثِيرًا ع. ش. ة فَوَدَّ: (وَمَا لَهَا) أَيِ وَاخْتِصَاصِهَا اهـ ع. ش. ة فَوَدَّ: (وَكَالْمُفْتَدَةِ) عَطَفَ عَلَى الْحَاجَةِ. ة فَوَدَّ: (هَادَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَتَرَدَّدَ) فِي الْمُفْنِي. ة فَوَدَّ: (وَإِنْدَالِهَا) عَطَفَ عَلَى هُمَا فِي تَمْلِكُهَا. ة فَوَدَّ: (فَاخْتِيارًا) أَيِ: الثَّقَّةُ وَالْكِسْوَةُ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيِ بِالزَّوْجِ فَقَطْ فِي الثَّقَّةِ أَوْ مَعَ يَثْلُهَا فِي الْكِسْوَةِ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ وَإِنْ جَرَتْ عَادَةُ الْبَلَدِ وَقَوْلُهُ لَا بِهَا أَيِ بِالزَّوْجَةِ فَقَطْ. ة فَوَدَّ: (أَغْرَاضُهَا) أَيِ الْبَدْوِيَّةِ. ة فَوَدَّ: (فَالَّذِي يُتَّجِهُ النَّظَرُ لِلْمَعَادَةِ) قُلُوْا لَمْ تَكُنْ ثُمَّ عَادَةً أَوْ كَانَتْ وَلَمْ تُطَرَّدْ فَمَا الْحُكْمُ؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَلَا يَتَعَدُّ حَيْثُ تَرْجِعُ الثَّانِي مِنْ أَحْتِمَالِي ابْنِ الرَّفْعَةِ سَيِّدُ عُمَرُ أَيِ الْحُجْرَةُ الْوَاسِعَةُ. ة فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِذْنَ الْمُرضِي الْخ) قَدْ يُقَالُ أَيِ إِذْنٌ فِي صُورَةِ امْتِنَاعِهَا أَوْ مَنَعَ أَبِهَا مِنَ الثَّقَلِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ سَمَ هَذَا يَخْصُرُ صُورَةَ الْإِذْنِ وَكَانَ الْإِمْتِنَاعُ بِمَنْزِلَةِ الْإِذْنِ اهـ وَقَوْلُهُ وَكَانَ الْإِمْتِنَاعُ أَيِ وَالْمَنَعُ وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِالشُّكُوتِ الْآتِي الشُّكُوتُ الْعَارِي عَنِ الْإِمْتِنَاعِ وَالْمَنَعِ. ة فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ مَعَ الشُّكُوتِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَكَتَ مَعَهَا مَعَ سُكُوتِهَا إِنْ كَانَ الْمَسْكَنُ لَهَا وَسُكُوتُ نَحْوِ أَبِهَا إِنْ كَانَ الْمَسْكَنُ لَهُ فَتَلَزَمَ الْأَجْرَةُ فِيمَا ذَكَرَ لَكِنْ هَذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيمَا نَقَلَهُ قَبِيلُ الْإِسْتِبرَاءِ إِنَّمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا سَكَنَ بِالْإِذْنِ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَبَيَّنْ ثُمَّ مَقْهُومُهُ فَالْمُرَادُ بِمَا مَرَّ مَا مَرَّ مَطْلُوقًا وَمَقْهُومًا اهـ ع. ش. ة فَوَدَّ: (كَمُعَارٍ) وَمُسْتَأْجِرٍ وَلَا يَبْتَثُّ فِي الدَّيْمَةِ نِهَابَةً أَيِ لَا يَبْتَثُّ بَدَلَ الْمَسْكَنِ وَهُوَ الْأَجْرَةُ إِذَا لَمْ يَسْكُنْهَا مُدَّةً لَاتَهُ امْتِنَاعُ ع. ش. ة فَوَدَّ: (بِأَنَّ كَانَتْ) إِلَى

ة فَوَدَّ: (لِلْمَعَادَةِ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. ة فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِذْنَ الْمُرضِي الْخ) هَذَا يَخْصُرُ صُورَةَ الْإِذْنِ وَكَانَ الْإِمْتِنَاعُ بِمَنْزِلَةِ الْإِذْنِ.

حُرَّةً ومثلها تُخَدَّم عادةً في بيت أبيها مثلاً بخلاف مَنْ لا تُخَدَّم فيه وإن حَصَلَ لها شَرَفٌ من زوج أو غيره يُفْتَادُ لأجله إحدائها لأنَّ الأُمُورَ الطَّارِئَةَ لا عِبْرَةَ بها وظاهرُ قولهم ومثلها إلخ أَنَّهُ لا يُفْتَبَرُ الخِدْمَةُ في بيت أبيها بالفعل فلو كان مثلها يُخَدَّم عادةً في بيت أبيه فَتَرَكَ الأبُّ بُحْلًا أو يُطَرِّدُ أو يُعَسِّرُ أو يُزَيِّتُ في بيت غير أبيها ولم تُخَدَّم أصلاً وَجِبَّ إحدائها بخلاف مَنْ ليس مثلها كذلك وإن خُدِمَتْ فلا يَجِبُ إحدائها وهو مُخْتَمَلٌ ويَحْتَمِلُ الضَّبْطُ بوقوع الخِدْمَةِ بالفعل في بيت مُرَبِّها والأوَّلُ أَقْرَبُ إلى كلامهم كما عَرَفْتَ (إحدائها) ولو بَدَوِيَّةٌ لَأَنَّهُ من المُعَاشَرَةِ بالمعروف بوحدةٍ لا أَكْثَرَ مُطْلَقًا إلاَّ إِن مَرَضَتْ واحتاجَتْ لأَكْثَرَ من واحدةٍ فيجِبُ قَدْرُ الحاجةِ وله مُنْعٌ مَنْ لا تُخَدَّم من إِذْخَالٍ واحدةٍ وَمَنْ تُخَدَّم وليسَتْ مَرِيضَةً من إِذْخَالٍ أَكْثَرَ من واحدةٍ دارِهِ سواءَ أَكُنْ ملكها أم بأَجْرَةٍ

قوله: (لأنَّ الأُمُورَ) في المُعْنَى. ة فُود: (حُرَّةً) بخلاف الرِّقِيقَةِ كُلًّا أو بعضًا فلا إِخْدَامَ لها وإنْ كَانَتْ جَمِيلَةً لأنَّ شَأْنَهَا أَنْ تُخَدَّم نَفْسُهَا وإنْ وَقَعَ الإِخْدَامُ لها بالفعل كما في الجوارِي البيضِ اه شَيخُنَا وَسَيَاتِي في الشَّارِحِ ما يوافقُهُ. ة فُود: (ومثلها تُخَدَّم عادةً إلخ) لِكَرْهِيهَا لا يَلِيقُ بها خِدْمَةُ نَفْسِهَا في عادةِ البَلَدِ كَمَنْ يَخْدُمُ أَهْلَهَا أو تُخَدَّمُ بِأَمَةٍ أو بَحُرَّةٍ مُسْتَأْجَرَةٍ أو نَحْوِ ذَلِكَ اه مُعْنَى عبارة سَمِ سَيْلُ هَلْ يَكْفِي في كَرْهِيهَا يَمْنَنُ تُخَدَّمُ خِدْمَةُ أَبَوَيْهَا أو أَحَدَهُمَا لها في بَيْنِيهِمَا والوجه أَنَّهُ يَكْفِي على أَنَّهُ لا وَجْعَ لِهَذَا السُّؤَالِ مع قولِ الشَّارِحِ وظاهرُ قولهم إلخ اه. ة فُود: (مثلاً) أَي أو عَمَّا لِمَزَبِ أَيْهَا في حالِ صِغَرِها اه بُعْثِرِمِي. ة فُود: (من زُوج) يَشْمَلُ زَوْجًا سَابِقًا عليه رَشِيدِي وشَيخُنَا. ة فُود: (بُخْلًا إلخ) أَي أو لِعَدَمِ وَجُودِ مَنْ يَخْدُمُ أو لِقَصْدِ تَوَاضُعِها أو رِياضَتِها اه شَيخُنَا. ة فُود: (وإنْ غَلِيظَتْ) أَي في بَيْتِ نَحْوِ أَيْهَا بالفعل اه حَلِي. ة فُود: (والأوَّلُ أَقْرَبُ) جَزَمَ بِهِ شَيخُنَا. ة فُود: (كما عَرَفْتَ) أَي من تَوْصِيْفِهِ بِالظُّهُورِ. ة فُود: (ولو بَدَوِيَّةً) إلى قوله قال الزَّرْكَشِيُّ في النِّهَايَةِ. ة فُود: (ولو بَدَوِيَّةً لَأَنَّهُ إلخ) أَي وبَيْنَا حَاطِلًا لَوْ جَوِبَ نَفَقَتُهَا اه نِهَايَةُ. ة فُود: (بِوَاحِدَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِإِخْدَامِهَا. ة فُود: (مُطْلَقًا) أَي شَرِيفَةً أو لا اه ع شِ عبارة السَّيِّدِ حُمَزَ هَلْ المُرَادُ بِهِ وإنْ اغْتَادَتْ ذَلِكَ في بَيْتِ أَيْهَا فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ العَزِيزِ مُصَرِّحًا بِذَلِكَ وَقِيلَ عَنِ الإِمَامِ مالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِعَايَةُ حَالِهَا في بَيْتِ أَيْهَا وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ واحِمَدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ كَمَدَّهِنًا مِنْ عَدَمِ اغْتِيَارِهِ وَالإِكْتِفاءِ بِوَاحِدَةٍ اه. ة فُود: (فَيَجِبُ قَدْرُ الحاجةِ) أَي وإنْ تَعَدَّدَتْ سِوَاةَ كَانَتْ أَي الزَّوْجَةُ حُرَّةً أو أَمَةً لأنَّ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى مِنَ المُرُوءَةِ اه شَيخُنَا وَسَيَاتِي في الشَّارِحِ مِثْلُهُ. ة فُود: (وَلَهُ) أَي لِلزَّوْجِ. ة فُود: (إِذْخَالٍ واحِدَةٍ) أَي سِوَاةَ كَانَتْ مَمْلُوكَةً لها أو بِأَجْرَةٍ كما يَأْتِي. ة فُود: (وَمَنْ تُخَدَّمُ إلخ) عَطِيفٌ عَلَى مَنْ لا تُخَدَّمُ. ة فُود: (سِوَاةَ أَكُنْ) أَي الْاِكْثَرُ وَلِكَيْهَا

ة فُود: (وَمَا ظَهَرَ قَوْلُهُمْ إلخ).

(مَسْأَلَةٌ): هَلْ يَكْفِي في كَرْهِيهَا يَمْنَنُ تُخَدَّمُ خِدْمَةُ أَبَوَيْهَا أم أَحَدَهُمَا في بَيْنِيهَا؟ والوجه أَنَّهُ يَكْفِي على أَنَّهُ لا وَجْعَ لِهَذَا السُّؤَالِ مع قولِ الشَّارِحِ وظاهرُ قولهم إلخ فَتَأَمَّلْهُ. ة فُود: (ولو بَدَوِيَّةً إلخ) كَذَا م ر ش .

والزوجة مُطْلَقًا من زيارة أبويها وإن اختصيرا وشهود جنازتهما ومنعهما من دخولهما لها كوليها من غيره وتعيين الخادم ابتداءً إليه فله إحداهما (بحر) ولو مُتَّبِعَةً. وقول ابن الرفعة لها الامتناع من المُتَّبِعَةِ لِلجَنَةِ يُرَدُّ بَأَنَّ الجَنَّةَ عَلَيْهِ لَا عَلَيْهَا لِأَنَّ الفَرْضَ أَنَّهَا إِنَّمَا تَبَوَّعَتْ عَلَيْهِ لَا عَلَيْهَا (أو أُمِّهَ لَهْ أَوْ مُسْتَأْجِرَةً) أَوْ صَبِيٍّ غَيْرِ مُرَاهِقٍ أَوْ بَنَحٍ مُحَرَّمٍ لَهَا أَوْ مَمْلُوكٍ وَكَذَا كُلُّ مَنْ يَجَلُّ نَظَرُهُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَمَمْسُوحٍ لَا ذِمَّةَ وَشَيْخٍ قَرِيبٍ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهَذَا فِي الْخِدْمَةِ الْبَاطِنَةِ أَمَّا الظَّاهِرَةُ فَيَتَوَلَّاهَا الرُّجَالُ وَالنِّسَاءُ مِنَ الْأَحْرَارِ وَالْمَمَالِكِ (أَوْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ صَحِبَتْهَا مِنْ حُرَّةٍ أَوْ أُمِّهَ لِخِدْمَةٍ) لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ وَبِحَثِّ الْأَفْزَعِيِّ مَنَعَ إِحْدَاهُمَا زَوْجَةَ ذِمَّةٍ بِمُسْلِمَةٍ حُرَّةٍ أَوْ أُمِّهَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِذْلَالِ وَأَنَّ لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ إِذَا أَخَذَهَا أَحَدُ أَصُولِهَا كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَوَلَّى خِدْمَتَهَا بِنَفْسِهِ وَلَوْ فِي نَحْوِ طَبِخٍ وَكُنْصٍ لِأَنَّهَا تَسْتَخْفِي مِنْهُ غَالِيًا وَتَعْتَبِرُ بِهِ وَفِي الْمُرَادِ بِإِخْدَامِهَا الْوَاجِبَ خِلَافَ وَالْمَعْتَمَدُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى خَادِمِهَا إِلَّا مَا يَخُصُّهَا وَتَحْتَاجُ إِلَيْهِ

أي الزوجة. فُود: (والزوجة) عَطَفَ عَلَى مَنْ لَا تُخْدَمُ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَي سَوَاءٌ كَانَتْ مِمَّا تُخْدَمُ أَوْ لَا. فُود: (من زيارة أبويها) أي وغيرهما المعلوم بالأولى. فُود: (وإن اختصرا) أي حيثُ كَانَ عِنْدَهُمَا مَنْ يَقُومُ بِتَمْرِيضِهِمَا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنْ ش. فُود: (وشهود الخ) عَطَفَ عَلَى زِيَارَةِ الْخ. فُود: (ومتنعها الخ) أي وَلَهُ مَنَعَ أَبُويهَا مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهَا لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ أَوْ مُنْعِي. فُود: (لها) أي وَإِنْ اخْتَصِرَتْ حَيْثُ كَانَ عِنْدَهَا مَنْ يَقُومُ بِتَمْرِيضِهَا أَوْ ش. فُود: (كوليها) أي وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ ش. فُود: (كوليها الخ) أي وَمَالِهَا أَوْ مُنْعِي. فُود: (وتعيين الخادِم) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ وَقَوْلُهُ إِلَيْهِ. فُود: (سني: له) أي أَوْ لَهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي أَوْ مُنْعِي. فُود: (أو صبي) إِلَى قَوْلِهِ: (وإن لها) فِي الْمُنْعِي إِلَّا لَفْظَةً نَحْوِ مَنْ قَوْلِهِ: (أَوْ بَنَحٍ مُحَرَّمٍ) وَقَوْلُهُ: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ). فُود: (أَوْ بَنَحٍ مُحَرَّمٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى بَحْرَةٍ فِي الْمَتْنِ. فُود: (أَوْ مَمْلُوكٍ) أَي لَهَا وَيُؤْخَذُ مِمَّا ذَكَرَ مِنَ التَّخْيِيرِ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى شِرَاءِ أُمِّهِ وَلَا عَلَى اسْتِجَارِ حُرَّةٍ بِمَعْنِيهَا أَوْ ش. فُود: (أَمَّا الظَّاهِرَةُ) كَقَضَاءِ الْحَوَائِجِ مِنَ السُّوقِ أَوْ مُنْعِي.

فُود: (سني: أَوْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ صَحِبَتْهَا الْخ) يَكْفِي فِي ذَلِكَ التَّرَاضِي وَيَلْزَمُهُ دَفْعُ مَا يَتَرَضَا عَلَيْهِ مَا دَامَ التَّرَاضِي لَكِنْ لَوْ رَجَعَ عَنْهُ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ بِلَا إِتْفَاقٍ فَهَلْ تَسْتَبْرُ. عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مَا مَضَى أَوْ يَلْزَمُهُ أُجْرَةُ الْجِثْلِ فِيهِ نَظَرُ أَوْ سَمَ وَقَوْلُهُ فِيهِ نَظَرٌ لَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِتَقْدِيمِهِ. فُود: (لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَفِي الْمُرَادِ) إِلَى (وَلَهُ مِنْهَا). فُود: (كَمَا لَوْ أَرَادَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُصَلِّقُ) هُوَ فِي الْمُنْعِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَفِي الْمُرَادِ) إِلَى (وَلَهُ مِنْهَا).

فُود: (سني: أَوْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ صَحِبَتْهَا) يَكْفِي فِي ذَلِكَ التَّرَاضِي وَيَلْزَمُهُ دَفْعُ مَا يَتَرَضَا عَلَيْهِ مَا دَامَ التَّرَاضِي لَكِنْ لَوْ رَجَعَ عَنْهُ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ بِلَا إِتْفَاقٍ فَهَلْ تَسْتَبْرُ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مَا مَضَى أَوْ يَلْزَمُهُ أُجْرَةُ الْجِثْلِ فِيهِ نَظَرُ. فُود: (وَبِحَثِّ الْأَفْزَعِيِّ الْخ) لَا ذِمَّةَ لِمُسْلِمَةٍ وَلَا عَكْسَهُ م ر ش.

كحمله الماء للمستنجم والشروب وصبه على بدنهما وغسل خرق الحيض والطبخ لأكلهما بخلاف نحو الطبخ لأكله وغسل ثيابه فإنه عليه فله أن يَغْلَهُ بنفسه وله منقها من أن تتولى خدمة نفسها لتفوز بمؤنة الخادم لأنها تصير بذلك مبتذلة وخرج بقولنا ابتداء ما إذا أخدمها من ألفتها أو حملت مألوفة معها فليس له إبدالها من غير رية أو خيانة ويصدق هو يمينه فيما يظهر.

(تنبيه) سبق في الإجارة ويأتي آخر الأيمان ما تعلم منه اختلاف الخدمة باختلاف الأبواب لإناطة كل بغير يخصه. (وسواء في هذا) أي الإعدام بشرطه (مؤبر ومفسر وعبد) كسائر المؤن واختيار كثيرين عدم وجوبه على المفسر مستدلين بأنه (﴿﴾ لم يوجب لإفاطمة على علي (صلى الله عليه وآله) خادماً لإعساره) يؤد بأنه لم يثبت أنهما تنازعا في ذلك فلم يوجب وأما مجرد عدم إيجابه من غير تنازع فهو إما طبع عليه (﴿﴾ من المسامحة بحقوقه وحقوق أهله على أنها واقعة حال مختلفة فلا دليل فيها (فإن أخدمها بخرة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها) أي الأجرة (أو بأتمه اتفق عليها بالملك أو بمن صحبتهما) ولو أتمها (لزمه نفقتها) لا تكرر فيه مع قوله أولاً أو بالإنفاق

فرد: (كحمله) أي الخادم.

(فائدة): يطلق الخادم على الذكر والأنثى ويقال في لغة قليلة للأنثى خادمة اهـ معني.

فرد: (للمستنجم) كذا في أصله ثم أصلح بالمستنجم بغير خطه فيحتمل كونه منه ومن غيره سيئ عمر. فرد: (وله منقها الخ) فإن اتفقا عليه فكأغنياضها من التفقة حيث لا ربا وقضيته الجواز يوماً بيوم اهـ معني. فرد: (بقولنا ابتداء) أي من قوله وتعيين الخادم الخ. فرد: (ما يعلم الخ) تنازع فيه سبق ويأتي. فرد: (بشرطه) أي من كونهما حرة لا يلبس بها خدمة نفسها. فرد: (كسائر المؤن) إلى قول المتن ويجب في المسكن في النهاية إلا قوله وإنما وجبت إلى وما تجلس وقوله لا نحو سراويل. فرد: (حلى أنها) أي قضية فاطمة وعلي رضي الله تعالى عنهما.

فرد: (لزمه نفقتها) فإن كانت المصحوبة مملوكة للزوجة ملكت نفقتها كما تملك نفقة نفسها اهـ معني عبارة النهاية وتملك نفقة مملوكة الخادم لها ذكرًا كان أو أنثى لا نفقة الحرة في وجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها اهـ واعتلته سم. فرد: (لا تكرر) إلى قوله: (فقول

فرد: (بخلاف نحو الطبخ) كذا م ر قال في شرحه ولو قال أنا أخدمك لشفط عني مؤنة الخادم لم تجبر هي ولو فيما لا يستحيا منه كغسل ثوب أو استقاء ماء وطبخ لاتها تعبر به ويستحيا منه. فقول الشارح وله أن يفعل ما لا يستحيا منه قطعاً تبع فيه القفال وهو وجه مزجوح والأصح خلافه م ر ش.

فرد: (وخرج بقولنا ابتداء) من قوله وتعيين الخادم الخ. فرد: (ويصدق هو يمينه الخ) كما بحثه الأذرع م ر ش.

فرد: (في سني): (أو بمن صحبتهما لزمه نفقتها) وتملك نفقة مملوكها الخادم لها ذكرًا كان أو أنثى لا نفقة

إِلْخَ لَأَنَّ ذَاكَ لِيَبَيِّنَ أَقْسَامَ وَاجِبِ الْإِخْدَامِ وَهَذَا الْبَيَانُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ أَحَدٌ تِلْكَ الْأَقْسَامَ مَا الَّذِي يَلْزَمُهُ فَقَوْلُ شَارِحٍ إِنَّهُ مُكْرَرُ اسْتِزْوَاجٍ (وَجِنْسُ طَعَامِهَا) أَيِ الَّتِي صَجَّجَتْهَا (جِنْسُ طَعَامِ الزَّوْجَةِ) لَكِنْ يَكُونُ أَذَوْنٌ مِنْهُ نَوْعًا لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ (وَهُوَ) مِنْ جِهَةِ الْيَقْدَارِ (مُدٌّ عَلَى مُقْيَسٍ) إِذِ التَّقْسُّ لَا تَقُومُ بِدُونِهِ غَالِيًا. (وَكَذَا مُتَوَسِّطٌ) عَلَيْهِ مُدٌّ (فِي الصَّحِيحِ) كَالْمُغْسِرِ وَكَانَ وَجْهُ الْحَاقِقِ لَهُ بِهِ هُنَا لَا فِي الزَّوْجَةِ أَنَّ مَدَارَ نَفَقَةِ الْخَادِمِ عَلَى سَدِّ الصَّرُورَةِ وَلَا التَّوَسُّطِ وَالتَّوَسُّطُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا فَسَاوَى الْمُغْسِرِ بِخِلَافِ الْمُوَسِّرِ (وَمُوَسِّرٌ مُدٌّ وَتُلْتِ) وَوَجْهُهُ أَنَّ نَفَقَةَ الْخَادِمَةِ عَلَى الْمُتَوَسِّطِ ثَلَاثُ نَفَقَةِ الْمَخْدُومَةِ عَلَيْهِ فَجُعِلَ الْمُوَسِّرُ كَذَلِكَ إِذِ الْمُدُّ وَالثُّلُثُ ثَلَاثُ الْمُدِّ (وَلَهَا) أَيِ الَّتِي صَجَّجَتْهَا (كِسُوءَةٌ تَلِيْقُ بِحَالِهَا) فَتَكُونُ دُونَ كِسُوءَةِ الْمَخْدُومَةِ جِنْسًا وَنَوْعًا كَقَمِيصٍ وَنَحْوِ جُبَّةٍ شِتَاءٍ كَالْعَادَةِ وَكَذَا

شَارِحِ الْإِلْخِ فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَاجِبُ الْإِخْدَامِ) الْإِضَافَةُ لِلْيَبَيِّنِ. قَوْلُهُ: (لِيَبَيِّنَ أَنَّهُ الْإِلْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لِلْيَبَيِّنِ جِنْسٍ مَا يُغْطَاهُ وَقَدَرُهُ كَمَا قَالَ وَجِنْسُ طَعَامِهَا الْإِلْخُ. قَوْلُهُ: (اسْتِزْوَاجٍ) أَيِ كَلَامٍ بِلَا تَعَبٍ فَيُكْرَرُ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَكُونُ) أَيِ طَعَامِ الْخَادِمَةِ أَذَوْنٌ مِنْهُ أَيِ مِنْ طَعَامِ الْمَخْدُومَةِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِلْخُ) أَيِ الْمُجَانَسَةِ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ الْمُتَوَسِّطِ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَنْ صَحَبَ الزَّوْجَةَ.

قَوْلُهُ (وَلَهَا كِسُوءَةٌ تَلِيْقُ الْإِلْخِ) أَيِ وَلَوْ عَلَى مُتَوَسِّطٍ وَمُغْسِرٍ مُغْنِي وَلَوْ احتَاجَتْ فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ إِلَى حَطَبٍ أَوْ قَنْحٍ وَاعْتَادَتْهُ وَجِبَ فَإِنْ اغْتَادَتْ عَوَضًا عَنْ ذَلِكَ زَيْلٌ نَحْوِ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ لَمْ يَجِبْ غَيْرُهُ نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ وَلَوْ احتَاجَتْ أَيِ الْخَادِمَةِ وَمِثْلُهَا الزَّوْجَةُ بِالْأَوَّلَى ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هَذَا فِي الزَّوْجِ إِنَّمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الزَّوْجَةِ دُونَ الْخَادِمَةِ عَكْسُ مَا فِي الشَّارِحِ اهـ. قَوْلُهُ: (فَتَكُونُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَتَجَبَّه) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَأِنَّمَا وَجِبَتْ) إِلَى (وَمَا تَجْلِسُ عَلَيْهِ). قَوْلُهُ: (دُونَ كِسُوءَةِ الْمَخْدُومَةِ جِنْسًا الْإِلْخِ) وَيُقَاوِثُ فِيهِ بَيِّنُ الْمُوَسِّرِ وَغَيْرِهِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (جِنْسًا وَنَوْعًا) تَمَيِّزَانِ مِنَ الدَّوْنِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْوَارِ بِمَعْنَى أَوْ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ دُونًَا فِي الْجِنْسِ أَنْ يَكُونَ دُونًَا فِي النَّوعِ اهـ يُجْعِلُ مِي. قَوْلُهُ: (كَقَمِيصٍ) أَيِ صَنِيفًا وَشِتَاءً حَرًّا كَانَ الْخَادِمُ أَوْ رَقِيقًا اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ جُبَّةِ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَنَحْوُ مُكْعَبٍ وَجُبَّةِ الْإِلْخِ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَجِبُ لِلْخَادِمِ ذِكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى جُبَّةٌ لِلشَّتَاءِ أَوْ قُرُوءَةٌ بِحَسَبِ الْعَادَةِ فَإِنْ اشْتَدَّ الْبَرْدُ

الْحَرَّةُ فِي أَوْجِهَ الْوَجْهَيْنِ بَلْ تَمْلِكُهَا الْخَادِمَةُ كَمَا تَمْلِكُ الزَّوْجَةُ نَفَقَةَ نَفْسِهَا لَكِنْ لِلزَّوْجَةِ الْمُطَالِبَةُ بِهَا لَا مُطَالِبَتُهُ بِنَفَقَةٍ مَمْلُوكَةٍ وَلَا مُسْتَأْجَرَةٍ م ر ش وَقَوْلُهُ لَكِنْ لِلزَّوْجَةِ الْمُطَالِبَةُ الْإِلْخُ تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا تُخَاصِمُ فِي نَفَقَةِ الْيَوْمِ وَفِي الْحَاشِيَةِ بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ دَعْوَاهَا بِهَا فَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْمُطَالِبَةِ بِنَفَقَةِ الْيَوْمِ مُطَالِبَةُ لَا مُخَاصِمَةَ فِيهَا وَلَا دَعْوَى. قَوْلُهُ: (وَهَذَا الْبَيَانُ الْإِلْخِ) أَقُولُ وَخُصُوصًا وَقَدْ أَفَادَ مَا هُنَا مَا لَا يُفِيدُ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ مُجَرَّدُ الْإِنْفَاقِ بِالْمَعْنَى الْمُتَبَادِرِ مِنْهُ بَلْ مَا يَشْمَلُ الْكِسُوءَةَ وَنَحْوَهَا. قَوْلُهُ: (وَالْمُتَوَسِّطُ الْإِلْخِ) يَتَأَمَّلُ.

قَوْلُهُ فِي (النَّسَبِ): (وَلَهَا كِسُوءَةٌ تَلِيْقُ بِحَالِهَا) وَلَوْ احتَاجَتْ فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ إِلَى حَطَبٍ أَوْ قَنْحٍ وَاعْتَادَتْهُ

مِقْنَمَةٌ وَمِلْحَمَةٌ وَخُفٌّ لِحْوَةٍ وَأَمَةٌ شِتَاءٌ وَصَيْفًا وَقِطْعَةٌ وَنَحْوُ قُبُوعٍ لِدَكْرِ وَإِنَّمَا وَجِبَتْ لَهَا
الْمِلْحَمَةُ لِاحْتِيَاجِهَا لِلخُرُوجِ بِخِلَافِ المَخْدُومَةِ وَمَا تَجَلَّسَ عَلَيْهِ كَحَصِيرٍ صَيْفًا وَقِطْعَةً لِبَلَدِ
شِتَاءٍ وَمِخْدَةً وَمَا تَنْقُطِي بِهِ لَيْلًا شِتَاءً كِكِسَاءٍ لَا نَحْوِ سِرَاوِيلَ (وَكَذَا) لَهَا (أَذَمٌ عَلَى الصَّحِيحِ)
لَأَنَّ العِيْشَ لَا يَتِمُّ بِدُونِهِ كَجَنَسِ أَذَمِ المَخْدُومَةِ وَدُونَهُ نَوْعًا وَقَدْرُهُ بِحَسَبِ الطَّعَامِ وَفِي وَجُوبِ
اللَّحْمِ لَهَا وَجِهَانٍ وَالَّذِي يُشْجِهَ تَرْجِيحُهُ مِنْهُمَا اعْتِبَارُ عَادَةِ الْبَلَدِ (لَا آلَةَ تَنْظُفٍ) فَلَا تَجِبُ لَهَا
لَأَنَّ اللَّاتِقَ بِحَالِهَا عَدْمُهُ لِقَلَّا تَمْتَدُّ إِلَيْهَا الْأَعْيُنُ . (فَإِنْ كَثُرَ وَسَخٌ وَتَأَذَّتْ) الْأُنْثَى وَذَكَرَتْ لِأَنَّهَا
الْأَغْلَبُ وَالْأَفْذَكُ كَذَلِكَ (بِقَوْلِهِ وَجِبَ أَنْ تَقُولَهُ)

زَيْدٌ لَهُ عَلَى الْجَبَّةِ أَوْ الْفُرْجَةِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ اهـ . فَوُدَّ: (مِقْنَمَةٌ) بِكَسْرِ المِيمِ شَيْءٌ مِنَ الْقُمَاشِ مَثَلًا تَضَعُهُ
الْمَرْأَةُ فَوْقَ رَأْسِهَا كَالْفُوطَةِ اهـ يُجِيرُ مِي . فَوُدَّ: (وَمِلْحَمَةٌ) أَيِ الرِّدَاءِ الَّتِي تُسْتَرُّهَا مِنْ فَرْقِهَا إِلَى قَدَمَيْهَا اهـ
نِهَآيَةً . فَوُدَّ: (لِحْوَةٍ أَوْ أَمَةٍ الْخ) أَمَّا الْخَادِمُ الذَّكَرُ فَلَا لَاسْتِفْنَائِهِ عَنْهُمَا اهـ مُغْنِي . فَوُدَّ: (وَنَحْوُ قُبُوعٍ)
الْأُولَى قُبُوعٌ بِالنَّاءِ وَهُوَ مَا يَطْفُلُ بِهِ الرَّأْسُ . فَوُدَّ: (بِخِلَافِ المَخْدُومَةِ) هَذَا هُوَ الْمَقْنُولُ وَالْأَوَجُّ كَمَا
قَالَ شَيْخُنَا وَجُوبُ الْخُفِّ وَالرِّدَاءِ لِلْمَخْدُومَةِ أَيْضًا فَإِنَّهَا قَدْ تَخْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى الْحَمَامِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ
الضَّرُورَاتِ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا مُغْنِي وَنِهَآيَةً . فَوُدَّ: (وَمَا تَجَلَّسَ عَلَيْهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى كِسْوَةٍ .

فَوُدَّ: (وَمِخْدَةً) أَيِ شِتَاءٍ وَصَيْفًا . فَوُدَّ: (لَا نَحْوِ سِرَاوِيلَ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى عُرْفٍ قَدِيمٍ وَقَدْ اطَّرَدَ الْعُرْفُ
الْآنَ بِوُجُوبِهِ لِلْمَخَادِمَةِ وَهَذَا هُوَ الْمُتَمَتَّدُ اهـ زِيَادِيٌّ وَفِي سَمْعٍ عَنْ م ر مِثْلُهُ وَبِعِبَارَةِ شَيْخِنَا وَسِرْوَالٍ لِحَجْرِيَّانِ
الْعَادَةِ بِهِ لِلْمَخَادِمِ الْآنَ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ الْخَطِيبِ تَبَعًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ لَا سِرَاوِيلَ فَهُوَ بِحَسَبِ الْعَادَةِ الْقَدِيمَةِ
فَيَجِبُ الْآنَ عَمَلًا بِالْعَادَةِ اهـ وَيَهْ يُمْرَأُ اسْتِشْكَالَ السَّيِّدِ عَمَّرَ لِمَا مَرَّ عَنْ سَمْعِ بَآئِهِ مُخَالِفٌ لِلْمَقْنُولِ
عَنِ الْجُمْهُورِ .

فَوُدَّ (وَسَنِي): (وَكَلَا أَذَمَ الْخ) وَيَقَاوُثُ فِيهِ بَيِّنُ الْمُوَسِّرِ وَغَيْرِهِ اهـ مُغْنِي . فَوُدَّ: (وَالَّذِي يُشْجِهَ الْخ) وَفَاقًا
لِلنَّهَآيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَلَا يَجِبُ اللَّحْمُ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يُؤْخَذُ تَرْجِيحُهُ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ اهـ .

فَوُدَّ (وَسَنِي): (لَا آلَةَ تَنْظُفٍ) كَمُشْطٍ وَذَهْنٍ اهـ مُغْنِي . فَوُدَّ: (وَذَكَرَتْ) أَيِ خُصَّتِ الْأُنْثَى بِالذَّكَرِ .

فَوُدَّ (وَسَنِي): (بِقَوْلِهِ) .

(فَائِدَةٌ): الْقَمْلُ مُفْرَدُهُ قَمْلَةٌ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَيَتَوَلَّدُ مِنَ الْعَرَقِ وَالْوَسَخِ وَقَالَ الْجَاحِظُ رُبَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ
قَمْلَ الطَّبَآعِ وَإِنْ تَنْظَفَ وَتَغَطَّرَ وَيَذَلَّ الثَّيَابُ كَمَا عَرَضَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ

وَجِبَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَإِنْ اعْتَادَتْ عَوَضًا عَنْ ذَلِكَ زَيْلٌ نَحْوِ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ لَمْ يَجِبْ غَيْرُهُ م ر ش .

فَوُدَّ: (بِخِلَافِ المَخْدُومَةِ) وَالْأَوَجُّ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَجُوبُ الْخُفِّ وَالرِّدَاءِ
لِلْمَخْدُومَةِ أَيْضًا فَإِنَّهَا تَخْتَاجُ لِلخُرُوجِ إِلَى حَمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الضَّرُورَاتِ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا م ر ش .

فَوُدَّ: (لَا نَحْوِ سِرَاوِيلَ) الْأَوَجُّ وَجُوبُ السَّرَاوِيلِ لِلْمَخَادِمَةِ حَيْثُ اعْتِيدَ كَمَا هُوَ الْآنَ بِنَحْوِ مَضَرٍّ لِأَنَّ
الْبَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعَادَةِ م ر ش . فَوُدَّ: (وَالَّذِي يُشْجِهَ الْخ) كَذَا م ر .

بأن تُغَطَّى ما يُزِيلُ ذلك (وَمَنْ تَخَلَّمَ نَفْسَهَا فِي الْعَادَةِ إِنْ احتاجَتْ إِلَى عِزْمَةٍ لِمَرْضٍ أَوْ زَمَانَةٍ وَجَبَ إِعْدَادُهَا) وَلَوْ أُمَةٌ بِوَاحِدَةٍ فَأَكْثَرَ كَمَا مَرَّ لِلضَّرُورَةِ (وَلَا إِعْدَادٌ لِرَقِيقَةٍ) أَيِ مَنْ فِيهَا رِقٌّ وَإِنْ قُلٌّ فِي حَالٍ صَحَّتْهَا وَلَوْ جَمِيلَةً لِأَنَّهُ لَا يُلْقَى بِهَا (وَفِي الْجَمِيلَةِ وَجْهٌ) لِيَجْزِيَنَّ الْعَادَةَ بِهِ وَقَدْ يَمْنَعُ ذَلِكَ بَأَنَّهُ غَيْرُ مُطْعَرٍ وَإِنْ وُجِدَ فَهُوَ لِمَرْغُوضٍ سَبَبٌ مَحَبَّةٍ وَنَحْوِهَا فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ.

(فِرْعَ): قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ لَهُ نَقَلَ زَوْجَتَهُ مِنَ الْحَضَرِ إِلَى الْبَادِيَةِ وَإِنْ كَانَ عَوِشَهَا خَشِينًا لِأَنَّ لَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مُقَدَّرَةٌ أَيْ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ وَأَمَّا خُشُونَةُ عَيْشِ الْبَادِيَةِ فَيُمْكِنُهَا الْخُرُوجُ عَنْهُ بِالْإِبْدَالِ كَمَا مَرَّ قَالَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسُدَّ عَلَيْهَا الطَّاقَاتِ فِي مَسْكِنِهَا وَلَهُ أَنْ يُغْلِقَ عَلَيْهَا الْبَابَ إِذَا خَافَ ضَرَرًا يَلْحَقُ فِي فَتْحِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ نَحْوِ غَزَلٍ وَخِيَاطَةٍ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ مَا ذَكَرَهُ آخِرًا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ زَمَنِ الْإِسْتِمْتَاعِ الَّذِي يُرِيدُهُ وَعَلَى مَا إِذَا لَمْ تَقْدُرْ بِهِ وَفِي سَدِّ الطَّاقَاتِ مُحِيطٌ عَلَى طَاقَاتٍ لَا رِبِيَّةَ فِي فَتْحِهَا وَلَا فَلَهِ السُّدُّ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ كَمَا أَقْنَى بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي طَاقَاتٍ تَرَى مِنْهَا الْأَجَانِبَ أَيْ وَعَلِمَ مِنْهَا تَعَمُّدُ رُؤُوسِهِمْ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّهْمِي عَنِ الْمُتَكْرِ. (وَيَجِبُ فِي الْمَسْكَنِ إِتَاعُ) إِجْمَاعًا وَاعْتِرَاضٌ وَلِأَنَّهُ لِمَجْرُودِ الْإِنْتِفَاعِ فَاشْتَبَهَ الْخَادِمَ الْمَعْلُومَ بِمَا قَدَّمَهُ فِيهِ أَنَّهُ كَذَلِكَ (و) فِي (مَا يُسْتَهْلَكُ كَطَعَامٍ) لَهَا أَوْ لِخَادِمِهَا الْمَمْلُوكَةِ لَهَا أَوْ الْحُرَّةِ (مَمْلُوكِ)

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَوْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِأَنِّ تَغَطَّى) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَفِي الْجَمِيلَةِ) فِي الْمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (مَا يُزِيلُ ذَلِكَ) مِنْ نَحْوِ مُشْطٍ وَدُهْنٍ أَوْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (لِمَرْضٍ) (إِلخ) أَيْ أَوْ مَرِمٍ أَوْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ. قَوْلُهُ: (فَأَكْثَرَ) (إِلخ) بِقَدْرِ الْحَاجَةِ أَوْ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مُقَدَّرَةٌ) فِيهِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ جَنْسُهَا وَقَدْ يَكُونُ الْوَاجِبُ لَهَا فِي الْبَادِيَةِ إِذَا أَبْدَلَتْهَا بِكَفَيْهَا كَمَا إِذَا كَانَ قَوْثُ الْبَادِيَةِ دُرَّةً وَهِيَ مُعْتَادَةٌ لِلْبُرِّ فَقَدْ يَكُونُ مَدُّ الدُّرَّةِ لَا يُسَاوِي بَضْفَ مُدِّ رَشِيدِيٍّ وَسَيَدُّ عَمَرٍ وَأَيْضًا قَدْ لَا يَجِبُ لَهَا فِي الْبَادِيَةِ مَا كَانَ يَجِبُ لَهَا فِي الْحَضَرِ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَذْمِ وَالْكَسْوَةِ وَالْآلِ الْأَكْلِ وَالنَّظَافَةِ بِاخْتِلَافِ عَرَفِهِمَا وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا وَهُوَ قَوْلُهُ وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا (إِلخ). قَوْلُهُ: (وَفِي سَدِّ الطَّاقَاتِ) (إِلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ آخِرًا. قَوْلُهُ: (كَمَا أَقْنَى بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ) (إِلخ) وَكَذَا أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَخَذًا مِنَ الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورِ نِهَائِيَّةً وَاسْمٌ. قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الْكَافِي) فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِمَجْرُودِ إِعْطَائِهِ) إِلَى (لِأَنَّ الصُّفَّةَ). قَوْلُهُ: (وَاعْتِرَاضٌ) أَيْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ. قَوْلُهُ: (بِمَا قَدَّمَهُ) (إِلخ) أَيْ: بِقَوْلِهِ بِحُرَّةٍ أَوْ أُمَةٍ لَهُ (إِلخ). قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ إِتَاعُ لَا تَمْلِكُ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (كَطَعَامٍ) أَيْ وَأَذْمٍ وَدُهْنٍ وَلَحْمٍ أَوْ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ) (إِلخ) كَذَا م. ر. قَوْلُهُ: (بَلْ يَجِبُ) أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَخَذًا مِنْ إِمْلَاءِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْمَذْكُورِ م. ر. ش. قَوْلُهُ: (لَهَا أَوْ لِخَادِمِهَا) (إِلخ) جِبَارَتُهُ قَدْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَمْلِكُ طَعَامَ خَادِمِهَا الْحُرَّةِ وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الرُّضَى وَشَرْحُهُ بَلَا تَرْجِيحِ وَالْأَوَّلُ جِهَ خِلَافُهُ وَأَنَّ الْجَلَّكَ لِلْحُرَّةِ الْخَادِمَةِ وَقَدْ يَمْنَعُ دَلَالَةُ جِبَارَتِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ أَيْ الْمَنْعُ تَعَسَّفُ.

للحرّة وليسيّد الأمة بمجرّد الدفع من غير لفظ كما في الكفّارة (و) يبني على كونه تملكاً أنّ الحرّة وسيّد الأمة كلّ منهما (يتصرف فيه) بما شاء من بيع وغيره ولأجل هذا مع غرض التقسيم وطفلاً له بما قبله وإن علم من قوله السابق تملكها حبّاً (فلو قترت) أي ضيقّت على نفسها في طعام أو غيره ومثلها في هذا سيّد الأمة كما هو ظاهر (بما يضرّها) ولو بأن يُنفّر

• قوله: (بمجرّد الدفع من غير لفظ إلخ) عبارة المُعني ولو بلا صيغة وتكفي أن يتوي ذلك عما تستحقّه عليه سواء أعلمت بنيتها أم لا كالکفّارة اه وسبق عن الأسنى ويأتي عنه وعن النهاية ما يوافقه .
• قوله: (يبني على كونه إلخ) أشار به إلى أن قول المُصنّف يتصرّف إلخ مُفْرَع على ما قبله فكان الأولى أن يأتي بالفاء بدّل الواو كما تَبَّه عليه المُعني . • قوله: (بما شاء إلخ) فلو تصرّفت فيه ببيع مثلاً ثم نَشَرَتْ في أثناء اليوم أو اللَّيْلَة فهل يَتَبَيَّنُ فسادُ التَّصرفِ لِسقوطِ التَّفَقُّعِ بالشُّورِ كما سَيأتي وعليه فلو زادت التَّفَقُّعُ زيادةً مُتَفَصِّلَةً بأن اغتاضت حيواناً حصل منه نحو لَبَنٍ وسَمْنٍ ثم نَشَرَتْ في اليوم أو اللَّيْلَة وهو باقٍ رَجَعَ في الزيادة المُتَفَصِّلَة أو لا يَتَبَيَّنُ ما ذَكَرَ ولا يَرْجِعُ في الزيادة المُتَفَصِّلَة فيه نظراً وقال م ر القياس الأول اه سم . • قوله: (ولأجل هذا) أي من بيان الإنباء مع غرضِ التَّقسيمِ إلى الإمتاع والتَّمْلِكِ وطفلاً له أي لقوله يتصرّف فيه بما قبله أي بقوله تملك وقوله وإن علم أي ما قبله وقوله تملكها حبّاً بدّل من قوله السابق . • قوله: (على نفسها) يَتَبَيَّنُ زيادةً أو على خادميها لِيَتَرَتَّلَ عليه ما يأتي اه رشيد أي قوله أو بما يضرّ خادمها .

• قوله: (للحرّة وليسيّد الأمة) المفهوم من العبارة أنه تفصيل في الزوجة وحيثيذ فلا يشكّل ذكر الأمة بما تقدّم أنه لا إخدام لها لأنها تخدم حال المرض لكن على هذا في إطلاق تصرّف سيّد الزوجة الأمة بما يشاء شيء يُعلم بما سَيأتي وفي الجزم بملك الزوجة نفقة خادميها الحرّة نظراً لأنه أخذ وجهين بلا ترجيح في الرّوض وشرجه والأوجه خلافه فإن قلت ما الدليل على أن المفهوم من العبارة أن تفصيل الزوجة لا يكون تفصيلاً للخادمة قلت لأمرٍ منها القطع بأن ضمير تصرّف الفاعل وضمير يضرّها المفعول للزوجة مع القطع بأنه لا يفهم من العبارة إلا اتحاد مرجع هذين الضميرين مع مرجع ضمير تصرّف فيه الفاعل فيكون للزوجة أيضاً ومنها قول الشارح ولأجل هذا إلخ فإن قول المُصنّف السابق تملكها حبّاً ليس إلا في الزوجة فيكون الموطأ به والموطأ له في الزوجة أيضاً فليُتأمل .

• قوله في (سني): (يتصرف) فإن قيل هلا عُبِّرَ بالفاء التَّريميّة قلت إشارة إلى أن هذا مقصود مُستَعْلٍ .

• قوله: (بما شاء من بيع وغيره) فلو تصرّفت فيه ببيع مثلاً ثم نَشَرَتْ في أثناء اليوم أو اللَّيْلَة فهل يَتَبَيَّنُ فسادُ التَّصرفِ لِسقوطِ التَّفَقُّعِ بالشُّورِ كما سَيأتي بناءً على أن المراد بسقوطها بذلك تبين عدم وجوبها إذ وجوبها مشروط بانتهاء الشُّورِ في اليوم واللَّيْلَة وعلى هذا فلو زادت التَّفَقُّعُ زيادةً مُتَفَصِّلَةً بأن اغتاضت حيواناً حصل منه نحو لَبَنٍ وسَمْنٍ ثم نَشَرَتْ في اليوم واللَّيْلَة وهو باقٍ رَجَعَ فيه بالزيادة المُتَفَصِّلَة أو لا يَتَبَيَّنُ ما ذَكَرَ ولا يَرْجِعُ في الزيادة المُتَفَصِّلَة فيه نظراً وقال م ر القياس الأول . • قوله: (وإن علم إلخ) أي ما قبله .

عنها أو بما يَصْرُ خَادِمُهَا (مَتَقَهَا) لِحَقِّ التَّمَتُّعِ (وما دام نفقه ككسوة) ومنها الفُرْشُ فلا يُرَدُّ عليه (وطُروفُ طَعَامٍ) لها ومنه الماءُ (ومُشَطٌّ) وما في معناه من آلاتِ التَّنْظِيفِ (تَمْلِكُ) كَالطَّعَامِ بِجَمَاعٍ الاستِهْلَاكِ واستقلالها بأخذه فَيُشْتَرَطُ كونُها ملكه وتَنَصَّرُفُ فيها بما شاءتْ إلا أنْ تُقْتَرَّ ولها منهُ من استعمالِ شيءٍ من ذلك وكذا كُلُّ ما يَكُونُ تَمْلِكًا (وقيل إِمْتَاعٌ) فيكفي نحوُ

﴿ فَوَيْلٌ لِلنَّاصِيَةِ ﴾ (سني): (مَنَعَهَا) أَي زَوَّجَهَا مِنْ ذَلِكَ أَهْ مُغْنِي .

﴿ فَوَيْلٌ لِلنَّاصِيَةِ ﴾ (وما دام نفقه) أَي مع بقاء عَيْنِهِ أَهْ مُغْنِي . فَوَيْلٌ : (فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ) أَي أَنَّهُ أَهْمَلُهُ .

﴿ فَوَيْلٌ ﴾ (وَمَنْهُ) أَي الطَّعَامُ . ﴿ فَوَيْلٌ ﴾ : (بِجَمَاعٍ الاستِهْلَاكِ واستقلالها بِالْخ) يُتَأَمَّلُ مَا مَعْنَى استِهْلَاكِ نَحْوِ الطُّرُوفِ وَمَا مَعْنَى الاستِغْلَالِ بِالْأَخْذِ مع أَنَّهُ يُشْتَرَطُ دَفْعُ الزَّوْجِ بِقَصْدِ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ وَقَدْ أوردتْ ذلك على م ر التَّابِعِ لَهُ فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَجِبْ بِمُقْتَضَى هـ سَمِ وَأَجَابَ الرَّشِيدِيُّ عَنِ الْأَوَّلِ بِمَا نَصَّهُ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ هَذَا مع أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِيمَا يَدُومُ نَفَقُهُ الْمُقَابِلُ لِمَا يُسْتَهْلَكُ فِي الْمَتَنِ قُلْتَ مَعْنَى الاستِهْلَاكِ أَنَّ مَا تُعْطَاهُ إِنَّمَا هُوَ لاسْتِهْلَاكِهِ وَإِنْ انْتَصَعَتْ بِهِ مَدَّةٌ أَي بِخِلَافِ نَحْوِ الْمَسْكَنِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكِسْوَةَ وَنَحْوَهَا مِمَّا يُسْتَهْلَكُ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَلِهَذَا التَّحَقُّ بِالطَّعَامِ عَلَى الصَّحِيحِ بِجَمَاعٍ الاستِهْلَاكِ أَي فِي الْجُمْلَةِ وَلَمَّا كَانَ يَدُومُ نَفَقُهُ وَلَا يُسْتَهْلَكُ حَالًا جَرَى فِيهِ الْخِلَافُ فَتَأَمَّلْ هـ . وَأَشَارَ الْكُرْدِيُّ إِلَى الْجَوَابِ عَنِ الثَّانِي بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَاسْتِغْلَالُهَا بِالْخِ أَي عَدَمُ شَرِكَةِ الزَّوْجِ مَعَهَا بِخِلَافِ الْمَسْكَنِ فَإِنَّ الزَّوْجَ يَسْكُنُ مَعَهَا فِيهِ أَهْ وَسَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي وَالرَّشِيدِيِّ مِثْلُهُ . ﴿ فَوَيْلٌ ﴾ : (فَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مِلْكَةً) فَلَا تَسْقُطُ بِمُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعَارٍ فَلَوْ لَبَسْتَ الْمُسْتَعَارَ وَتَلَفَّ بِغَيْرِ الاستِغْمَالِ فَضَمَانُهُ يَلْزَمُ الزَّوْجَ لِأَنَّهُ الْمُسْتَعِيرُ وَهِيَ نَائِيَةٌ عَنْهُ فِي الاستِغْمَالِ قَالَ شَيْخُنَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ عَلَيْهَا فِي الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرَةَ الْوَيْلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطَاهَا ذَلِكَ عَنْ كِسْوَتِهَا انْتَهَى وَالظَّاهِرُ خِلَافَهُ أَهْ مُغْنِي . ﴿ فَوَيْلٌ ﴾ : (كَوْنُهَا) أَي الْكِسْوَةُ بِالْخِ . ﴿ فَوَيْلٌ ﴾ : (وَلَهَا مِنْهُ بِالْخ) فَلَوْ خَالَفَ وَاسْتَعْمَلَهُ بِنَفْسِهِ لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ وَأَرِشْ مَا نَقَصَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ فِي الرَّشِيدَةِ وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنْ سَفِيهَةٍ وَصَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ فَيَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّهَا تَمَكُّينَ الزَّوْجِ مِنَ التَّمَتُّعِ بِأَمْتِنَتِهَا لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفْضِيعِ عَلَيْهَا وَأَمَّا مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ طَبْعِهَا مَا يَأْتِي بِهِ الزَّوْجُ فِي الْأَلَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا وَآكُلِ الطَّعَامِ فِيهَا وَتَقْدِيمِهَا لِلزَّوْجِ أَوْ لِمَنْ يَحْضُرُ

﴿ فَوَيْلٌ فِي ﴾ (سني): (كِكِسْوَةِ) قَالَ فِي الزَّوْجِ فَلَا تَسْقُطُ بِمُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعَارٍ فَلَوْ لَبَسْتَ الْمُسْتَعَارَ وَتَلَفَّ أَي بِغَيْرِ الاستِغْمَالِ فَضَمَانُهُ يَلْزَمُ الزَّوْجَ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِأَنَّهُ الْمُسْتَعِيرُ وَهِيَ نَائِيَةٌ عَنْهُ فِي الاستِغْمَالِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ عَلَيْهَا فِي الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرَةَ الْوَيْلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطَاهَا ذَلِكَ عَنْ كِسْوَتِهَا أَهْ . ﴿ فَوَيْلٌ ﴾ : (وَمِنْهَا الْفُرْشُ) تَنَاولَ مَا دَامَ نَفَقُهُ لِلْفُرْشِ ظَاهِرًا فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ إِدْخَالِهَا فِي الْكِسْوَةِ مع عَدَمِ تَبَادُرِهَا مِنْهَا بَلْ يَتَبَادَرُ عَدَمُ كَوْنِهَا مِنْهَا وَلَا وَجْهَ لِإِيرَادِهَا مع ظُهُورِ تَنَاولِ الْمُتَمَلِّ لَهَا . ﴿ فَوَيْلٌ ﴾ : (بِجَمَاعٍ الاستِهْلَاكِ) يُتَأَمَّلُ وَبِعِبَارَةِ الزَّوْجَةِ وَكُلُّ مَا يُسْتَهْلَكُ يَجِبُ تَمْلِكُهُ وَكَذَا الْكِسْوَةُ وَالْفُرْشُ وَالْأَلَةُ أَهْ . ﴿ فَوَيْلٌ ﴾ : (بِجَمَاعٍ الاستِهْلَاكِ وَاسْتِغْلَالِهَا بِأَخْذِهِ) يُتَأَمَّلُ مَا مَعْنَى استِهْلَاكِ نَحْوِ الطُّرُوفِ وَمَا مَعْنَى الاستِغْلَالِ بِالْأَخْذِ مع أَنَّهُ يُشْتَرَطُ دَفْعُ الزَّوْجِ بِقَصْدِ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ وَقَدْ أوردتْ ذلك على م ر التَّابِعِ لَهُ فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَجِبْ بِمُقْتَضَى .

مُسْتَعَارٍ وَلَا تَتَصَرَّفُ فِي بَغِيرِ مَا أُذِنَ لَهَا كَالسَّكِينِ وَالْخَادِمِ. وَالْفَرْقُ مَا مَرَّ أَنَّهَا تَسْتَقِيلُ بِهِذَيْنِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْكِسْوَةِ وَاخْتِيَرَ هَذَا فِي نَحْوِ فُرْشٍ وَلِحَافٍ وَظَاهَرُ أَنَّهَا عَلَى الْأَوَّلِ تَمْلِكُهُ بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ وَالْأَخِذِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ وَإِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى مَا يَجِبُ لَهَا لِكِنَّ الصِّفَّةَ دُونَ الْجَنْسِ فَيَقُوعُ عَنِ الْوَاجِبِ بِمُجَرَّدِ إِعْطَائِهِ مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ صَارِفٍ عَنْهُ وَقَبْضُهَا لِأَنَّ الصِّفَّةَ الزَّائِدَةَ وَقَعَتْ تَابِعَةً فَلَمْ تَحْتَاجْ لِلْفَرْقِ بِخِلَافِ الْجَنْسِ فَلَا تَمْلِكُهُ إِلَّا بِلَفْظٍ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْمَرُهَا قَضْدًا لِتَجْعَلَهَا بِهِ ثُمَّ يَسْتَرْجِعُهَا مِنْهَا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَصَدَ بِهِ الْهَدِيَّةَ مَلَكَتْهُ بِمُجَرَّدِ الْقَبْضِ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا بَيْعٌ وَلَا إِكْرَامٌ وَتَمْيِيزُهُمْ بِهِمَا لِلغَالِبِ وَحَيْثُ ذِكْرُ الْوَاجِبَةِ لَهَا بَاقِيَةٌ فِي ذِمَّتِهِ وَفِي الْكَافِي لَوْ اشْتَرَى خُلُقًا

أَغْبَلَ ثَوْبِي وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَجْرَهُ بَلْ هُوَ أَوْلَى لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي الْفُرْشِ الْمُتَعَلِّقِ بِهَا مَعَ ش. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا تَتَصَرَّفُ الْخ) أَي عَلَى هَذَا الثَّانِي مَعَ ش. ٥. فَوَدَّ: (مَا مَرَّ أَنَّهَا لَا تَسْتَقِيلُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَاجِبُ الْأَوَّلِ بَأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ تُدْفَعُ إِلَيْهَا وَالْمُسْكَنُ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهَا وَإِنَّمَا يَسْكُنُهَا الزَّوْجُ مَعَ اه. ٥. وَجِبَارَةُ الرَّشِيدِي بِمَعْنَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ يَكُونُ مُشْتَرِكًا فِي الْإِنْتِغَاعِ بَيْنَهُمَا وَيَتَنَاهَا. ٥. فَوَدَّ: (وَاخْتِيَرَ هَذَا) أَي قَوْلُ الْإِنْتِغَاعِ. ٥. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَي الْأَصَحُّ. ٥. فَوَدَّ: (بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ وَالْأَخِذِ الْخ) لَكِنْ مَعَ قَضْدِهِ بِذَلِكَ دَفَعَهُ عَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ نِهَائَةً وَأَسْنَى وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَعَ قَضْدِهِ بِذَلِكَ الْخ) خَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ أَطْلَقَ فِي دَفْعِهِ اه. ٥. عِبَارَةٌ عَ ش. قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا وَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهَا بِلَا قَضْدٍ لَا يَتَعَدُّ بِهِ اه.

٥. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْخ) أَي مَا دَامَ تَقَعُّهُ كَكِسْوَةِ الْخ. ٥. فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ صَارِفٍ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْفِي عَدَمُ الصَّارِفِ وَلَا يُشْتَرَطُ قَضْدُ الْأَدَاءِ عَمَّا لَزِمَهُ سَمَ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الشَّارِحَ يَغْتَيِّرُ فِي كُلِّ ذَيْنِ قَضْدِ الْأَدَاءِ مِمَّا لَزِمَهُ فَتَقَدَّمَ تَعْرِضُهُ هُنَا لِلْيَعْلَمِ بِهِ مِمَّا قَدَّمَهُ فَلَا مُخَالَفَةَ اه. سَيَدُّ عُمَرُ أَي بَيْنَ الشَّارِحِ وَبَيْنَ الْأَسْنَى وَالتَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (فَلَمْ تَحْتَاجْ) أَي الصِّفَّةَ الزَّائِدَةَ أَي تَمْلِكُهَا. ٥. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْجَنْسِ) أَي الزَّائِدِ عَلَى الْوَاجِبِ لَهَا. ٥. فَوَدَّ: (وَتَمْيِيزُهُمْ) أَي الْأَصْحَابِ بِهِمَا أَي الْبَيْعِ وَالْإِكْرَامِ فِي الْهَدِيَّةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا فِي الْهَبَةِ وَإِنْ بَعَثَ إِكْرَامًا فَهَدِيَّةٌ اه. كُرْدِي. ٥. فَوَدَّ: (وَحَيْثُ ذِكْرُ) أَي حِينَ وَجُودِ الصَّارِفِ كَقَضْدِ الْهَدِيَّةِ.

٥. فَوَدَّ: (تَمْلِكُهُ بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ) وَلَا يَتَقَيَّدُ أَي بِشَرْطِ قَضْدِ الدَّفْعِ عَمَّا لَزِمَهُ بَلْ يَكْفِي عَنْ الْقَضْدِ الْمَذْكُورِ الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهَا مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَخِذِ وَلَوْ دَفَعَ لَهَا التَّقَعُّهُ أَوْ الْكِسْوَةَ بِقَضْدٍ مَا لَزِمَهُ لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ فَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ جَنْسِ الْوَاجِبِ مَلَكَتْ الْجَمِيعَ وَكَانَ الدَّفْعُ بِقَضْدِ الْأَدَاءِ مَا لَزِمَهُ مُنْقَضِمًا لِلتَّبَرُّعِ بِالزِّيَادَةِ وَإِنْ دَفَعَ بِلَا قَضْدٍ أَوْ زِيَادَةٍ مِنْ غَيْرِ الْجَنْسِ لَمْ تَمْلِكْ وَلَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا دَفَعَهُ وَحَقُّهَا بَاقِي فِي ذِمَّتِهِ مَرَّرَ وَلَهَا الْإِنْتِغَاعُ مِمَّا دَفَعَهُ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ مَرَّرَ. ٥. فَوَدَّ: (بِمُجَرَّدِ إِعْطَائِهِ مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ الْخ) كَذَا مَرَّرَ.

٥. فَوَدَّ: (بِمُجَرَّدِ إِعْطَائِهِ الْخ) فِي شَرْحِ الزَّوْجِ بِأَنَّهُ يُسَلِّمُهُ لَهَا بِقَضْدِ الْأَدَاءِ مَا لَزِمَهُ كَسَائِرِ الدُّيُونِ مِنْ غَيْرِ اقْتِحَارٍ إِلَى لَفْظٍ اه. وَتَقَدَّمَ فِي الضَّمَانِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي وَقُوعِ الْمَذْفُوعِ عَنِ التَّيْنِ مِنْ قَضْدِ الْأَدَاءِ عَنْهُ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ مَعَ الزَّوْجِ أَوْ وَارِثِهِ فِي أَنَّ مَا دَفَعَهُ لَهَا قَصَدَ بِهِ الْوَاجِبَ أَوْ لَا صُدِّقَ الزَّوْجُ وَوَارِثُهُ وَطَالَبَتْ بِحَقِّهَا الزَّوْجُ أَوْ التَّرِكَةَ مَرَّرَ. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ قَضْدِ الْأَدَاءِ بِمَا لَزِمَهُ) وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خِلَافَهُ.

ودباجا لزوجه وزئنتها به لا يصير ملكها لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الإهداء والعارية صدق ومثله وارثه كما تعلم مما مر آخر العارية والقراض وفي الكافي أيضا لزوج بنته بجهاز لم تملكه إلا بإيجاب وقبول والقول قوله أنه لم يملكها ويؤخذ مما تقر أن ما يُعطيه الزوج صلحة أو صباحية كما اغتيد بعض البلاد لا تملكه إلا بلفظ أو قصد إهداء وإفاء غير واحد بأنه لو أعطاها مضروفا للفرس ودفعها لصباحية فتشترت استرد الجميع غير صحيح إذ التقييد بالشور لا يتأتى في الصباحية لما قررته فيها كالمصلحة لأنه إن تلفظ بالإهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية والا فهو ملكه وأما مضروف الفرس فليس بواجب فإذا صرفته بأذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فإن كان قبل دخوله استرده والا فلا يلتزم به فلا يُسترد بالشور. (وتعطى الكسوة أول شتاء) لتكون عن فصلها وفصل الربيع (و أول (صيف)

فرد: (ودباجا) الواو بمعنى أو. فرد: (إلا بإيجاب) (الخ) أو بقصد الهدية أخذًا مما مر ويأتي.

فرد: (والقول قوله الخ) أي فيما لو اختلفت البنت ونحو أبيها في الإهداء والعارية. فرد: (استردت) محل تأمل إن أريد استرداد جميعه اه سيد عمر أقول ويدفع التأمل بما في ع ش من أن المهر مع وجوبه بالمعق لا يجب تسليمه حتى تطيق الوطء وتمكنه ومعنى وجوبه بالمعق حيثيذ أنه لو مات أحدهما قبل التمكن استقر المهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف اه.

فرد (سن): (وتعطى الكسوة الخ) هل هي كالتفقة فلا تُخاصم فيها قبل تمام الفضل كما لا تُخاصم في أثناء اليوم أو المُخاصمة من أول الفضل ويُجبر الزوج على الدفع من حيثيذ ويُقر بأن الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفضل أشد من الضرر بتأخير التفقة إلى آخر اليوم فيه نظر والمتجه الثاني ثم أوردت ذلك على م ر فوافق على ما استوجهته فليراجع سم على حج اه ع ش. فرد: (لتكون هن فضليها) إلى قوله فإن نشرت في النهاية.

فرد (سن): (أول شتاء وصيف) قال الدميري والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها

فرد في (سن): (وتعطى الكسوة أول شتاء وصيف) هل هي كالتفقة فلا تُخاصم فيها قبل تمام الفضل كما لا تُخاصم في أثناء اليوم أو المُخاصمة من أول الفضل ويُجبر الزوج على الدفع من حيثيذ ويُقر بأن الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفضل أشد من الضرر بتأخير التفقة إلى آخر اليوم فيه نظر والمتجه الثاني ثم أوردت ذلك على م ر فوافق على ما استوجهته فليراجع.

فرد في (سن): (وتعطى الكسوة الخ) قال الدميري: والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرط الحرارة أو لزيادة ثيابها وقلة ماذيها اتبعت عادتهم وكذلك إن كانوا يعتادون ما تبقى سنة مثلا كالأكسية الويقية والجلود كاهل السواد بالسين المهملة فلا شبه اغتيال عادتهم اه.

لِتَكُونَ عَنْهُ وَعَنِ الْخَرِيفِ هَذَا وَإِنْ وَافَقَ أَوَّلُ وَجُوبِهَا أَوَّلَ فَصْلِ الشَّتَاءِ وَلَا أُعْطِيَتْ وَقْتُ وَجُوبِهَا ثُمَّ مُجْدَذَتْ بَعْدَ كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ ذَلِكَ نَعَمْ، مَا يَبْقَى سِتَّةً فَأَكْثَرَ كَقُرْشٍ وَبُشْطٍ وَجُوبُهُ يُغْتَبَرُ فِي تَجْدِيدِهَا الْعَادَةُ الْغَالِيَةُ كَمَا مَرَّ (لَإِنْ تَلَفَتْ) الْكِسْوَةُ (فِيهِ) أَيِ أَثْنَاءِ الْفَصْلِ (بِلا تَقْصِيرٍ لَمْ تُبْدَلْ إِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ) كَنَفَقَةٍ تَلَفَتْ فِي يَدِهَا وَبِلا تَقْصِيرٍ أَيِ مِنْهَا لَيْسَ قَيْدًا لِمَا بَعْدَهُ بَلْ عَدَمُ

الْكِسْوَةُ هَذِهِ الْمُدَّةُ فَلَوْ كَانُوا فِي بِلَادٍ لَا تَبْقَى فِيهَا هَذِهِ الْمُدَّةُ لَفَرِطَ الْحَرَارَةُ أَوْ لِرَدَاءَةِ ثِيَابِهَا وَقِلَّةِ بَقَائِهَا أَتَبَّعَتْ عَادَتَهُمْ وَكَذَا إِنْ كَانُوا يَغْتَادُونَ مَا يَبْقَى سِتَّةً مَثَلًا كَالْأَكْسِيَةِ الْوُثِيْقَةِ وَالْجُلُودِ كَأَهْلِ السَّرَاةِ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَالْأَشْبَهُ اغْتِبَارُ عَادَتِهِمْ أَوْ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَنَهْمٌ مِنْ اغْتِبَارِ الْعَادَةِ أَتَاهُمْ لَوْ اغْتَادُوا التَّجْدِيدَ كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَثَلًا فَدَفَعَ لَهَا مِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُمْ فَلَمْ يَتَلَّ مِنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ وَجُوبَ تَجْدِيدِهِ عَلَى الْعَادَةِ لِأَنَّهَا مَلَكَتْ مَا أَخَذَتْهُ عَنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ دُونَ مَا بَعْدَهَا أَوْعَ ش. ٥ فَوَدَّ: (هَذَا وَإِنْ وَافَقَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِيِّ: (لَإِنْ مَاتَتْ) فِي الْمَعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (هَذَا إِنْ وَافَقَ الْخ) وَعَلَيْهِ فَلَا خُصُوصِيَّةَ لِأَوَّلِ الشَّتَاءِ وَلَا لِأَوَّلِ الصَّيْفِ بَلِ الْمَدَارُ حَيْثُ يُدْرِكُ عَلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ أَوْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ش. وَقَوْلُهُ وَلَا أُعْطِيَتْ وَقْتُ وَجُوبِهَا الْخ هَذَا مُشْكِلٌ فَإِنَّ الْمُنَاسِبَ لِلشَّتَاءِ غَيْرَ الْمُنَاسِبِ لِلصَّيْفِ وَالْفَضْلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَدْ يَكُونُ مُتَّفَقًا مِنْ شِتَاءٍ وَصَيْفٍ هَذَا وَقَالَ سَمٍ عِبَارَةً شَرَحَ الرُّوْضُ فَلَوْ عَقَّدَ عَلَيْهَا فِي أَثْنَاءِ أَحَدِهِمَا فَحُكْمُهُ يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي فِي نَظِيرِهِ مِنَ التَّفَقُّهِ أَوَّلَ الْبَابِ الْآتِي انْتَهَتْ وَأَشَارَ بِمَا يَأْتِي إِلَى مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَوْسِرٍ لِرُزْجِيَةِ الْخ عَنْ الْإِسْنَوِيِّ فِيمَا لَوْ حَصَلَ التَّمَكُّينُ عِنْدَ الْغُرُوبِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ الْقِسْطُ فَلْيُنْظَرْ مَا الْمُرَادُ بِالْقِسْطِ أَوْ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَغْتَبَرُ قِيَمَةُ مَا يَنْفَعُ إِلَيْهَا عَنْ جَمِيعِ الْفَصْلِ فَيَسْقُطَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَنْظُرُ لِمَا مَضَى قَبْلَ التَّمَكُّينِ وَيَجِبُ قِسْطُ مَا بَقِيَ مِنَ الْقِيَمَةِ فَيَشْتَرِي لَهَا بِهِ مِنْ جِنْسِ الْكِسْوَةِ مَا يُسَاوِيهِ وَالْخَيْرَةُ لَهَا فِي نَفْسِهِ أَوْعَ ش. أَيِ وَيَبْتَدَأُ بَعْدَ تِلْكَ الْبَقِيَّةِ فُصُولًا كَوَائِلَ دَائِمًا قَلْبِيًّا. ٥ فَوَدَّ: (كَقُرْشٍ) أَيِ وَالْآلِ أَوْعَ ش. ٥ فَوَدَّ: (يُغْتَبَرُ فِي تَجْدِيدِهَا الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ إِصْلَاحِهَا الْمُغْتَادِ كَالْمُسَمَّى بِالتَّجْدِيدِ م. ر. سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَيَمَثُلُ ذَلِكَ إِصْلَاحُ مَا أَعَدَّ لَهَا مِنَ الْآلَةِ كَتَبِيضِ النُّحَاسِ أَوْعَ ش. ٥ فَوَدَّ: (الْعَادَةُ الْغَالِيَةُ) أَيِ فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَ الْعَادَةِ الْغَالِيَةِ فِيهَا لَمْ يَجِبِ التَّجْدِيدُ أَوْعَ ش. ٥ فَوَدَّ: (وَبِلا تَقْصِيرٍ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ لَيْسَ قَيْدًا عِبَارَةً الْمَعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ بِلا تَقْصِيرٍ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِعَدَمِ الْإِبْدَالِ فَإِنَّهُ مَعَ التَّقْصِيرِ أَوَّلَى وَلَكِنَّهُ شَرْطٌ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ إِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ فَإِنَّهُ يُنْهَمُ الْإِبْدَالُ إِنْ قُلْنَا امْتِنَاعٌ كَمَا تَقَدَّمَ بِشَرْطِ عَدَمِ التَّقْصِيرِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِلا

٥ فَوَدَّ: (هَذَا إِنْ وَافَقَ أَوَّلُ وَجُوبِهَا أَوَّلَ فَصْلِ الشَّتَاءِ وَلَا الْخ) عِبَارَةً شَرَحَ الرُّوْضُ تُعْطَاهَا أَوَّلُ كُلِّ مِنْهَا أَيِ الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ فَلَوْ عَقَّدَ عَلَيْهَا فِي أَثْنَاءِ أَحَدِهِمَا فَحُكْمُهُ يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي فِي نَظِيرِهِ مِنَ التَّفَقُّهِ أَوَّلَ الْبَابِ الْآتِي أَوْعَ ش. ٥ فَوَدَّ: (يُغْتَبَرُ فِي تَجْدِيدِهَا الْعَادَةُ الْغَالِيَةُ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ تَجْدِيدِهَا عَلَى الزَّوْجِ عَلَى الْعَادَةِ وَجُوبُ

الإبدال مع التقصير أولى بل للمقابل له وهو الإمتاع أما منه فهو قيد لما بعده ومن ثم صرح ابن الرافعة بأنها لو بليت أثناء الفصل لسخاقتها أبدلها لتقصيره (لأن) نثرت أثناء الفصل سقطت فإن عادت للطاعة كان أول فصل الكسوة ابتداء عودها ولا حساب لما قبل الثشور من ذلك الفصل لأنه بمنزلة يوم الثشور وإن (ماتت) أو مات (فيه لم تزد) إن قلنا تملك وأفهم (تزد) أنها قبضتها فإن وقع موت أو فراق قبل قبضتها وجب لها من قيمة الكسوة ما يُقابل زمن العضمه على ما بحثه ابن الرافعة ونقل عن الصيرفي لكن أفنى المصنف بوجوبها كلها وإن ماتت أول الفصل وسبقه إلى نحوه الروياني واعتمده جمع متأخرون منهم الأذعري والبلقيني وأطال في الانتصار له قال ولا يهول عليه بأنها كيف تجب كلها بعد مضي لخطئة من الفصل لأن ذلك مجمل وقتاً للإيجاب فلم يفترق الحال بين قليل الزمان وطويله أي ومن ثم ملكتها بالقبض وجاز لها التصرف فيها بل لو أعطها كسوة أو نفقة مدة مستقبله جاز وملك بالقبض

تقصير من الزوج فلو دفع إليها كسوة سخيقة قبلت الخ. هـ. فود: (أما منه) مختار قوله أي منها هـ سب. فود: (أبدلها) هـ لا وجب الثاوت فقط هـ سب. فود: (سقطت كسوتها) قصته أنه لو كان دفعها لها قبل الثشور استردّها لسقوطها عنه وهو ظاهر هـ ع ش. هـ فود: (كان أول فصل الكسوة الخ) فيه نظر والوجه سقوط جميع الفصل وإن عادت إلى الطاعة كما في نظيره من اليوم إلا أن يوجد نقل بخلاف ذلك قلير اجع ثم رأيت شرح م ر عبر بقوله فإن عادت للطاعة أئجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يُحسب ما بقي من ذلك الفصل هـ سب. فود: (لأنه بمنزلة يوم الثشور) فيه أن المتبادر عود القصير إلى الفصل فيعيد التعليل حيث عديم حساب ما بقي فيخالف ما قبله هـ سب أي من حساب الفصل بأول عودها وعدم تأثير الثشور إلا فيما مضى هـ رشيد. هـ فود: (وإن ماتت) أي أو أبانها بطلاق أو غيره هـ معني. هـ فود: (أو مات) إلى الفرع في النهاية. هـ فود: (وإن قلنا تملك) معتد هـ ع ش.

هـ فود: (أو فراق) أي بطلاق أو غيره. هـ فود: (لكن أفنى المصنف بوجوبها الخ) وهو المعتد نهاية ومعني. هـ فود: (ولا يهول عليه الخ) التهويل التبرع والمراد به هنا أنه لا يبالغ في التشنيع بالاعتراض عليه هـ ع ش. هـ فود: (لأن ذلك الخ) تعليل لإعديم التهويل. هـ فود: (بل لو أعطها الخ) عبارة المعني ولو

إصلاحها المعتاد كالمسمى بالتجديد م ر. هـ فود: (أما منه) هو مختار قوله قبل أي منها. هـ فود: (أبدلها) هـ لا وجب الثاوت فقط. هـ فود: (كان أول فصل الكسوة الخ) هذا صريح في أنه يحسب لها بعد عودها إلى الطاعة ما بقي من الفصل الذي نثرت في أثناءه وفيه نظر على أن الهاء في لانه بمنزلة الخ إن عادت للفصل دل على عدم حساب ما بقي فيخالف ما بقي وبالجمله فالوجه سقوط جميع الفصل وإن عادت إلى الطاعة كما في نظيره من اليوم إلا أن يوجد نقل بخلاف ذلك قلير اجع ثم رأيت م ر عبر بقوله فإن عادت للطاعة أئجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يُحسب ما بقي من ذلك الفصل هـ. هـ فود: (لكن أفنى المصنف الخ) اعتد هـ ر.

لِتَجْمِيلِ الزَّكَاةِ وَيَسْتَرِدُّ أَنْ حَصَلَ مَا بَعِثَ فِي الْقِيَاسِ عَلَى تَجْمِيلِ الزَّكَاةِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ دَخَلَ وَقْتُ أَحَدِهِمَا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَجْزُ لِسِتَتَيْنِ وَلَيْسَ هُنَا إِلَّا سَبَبٌ وَاحِدٌ هُوَ أَوَّلُ الْيَوْمِ أَوْ الْفَصْلِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ التَّكَامُلُ هُوَ السَّبَبُ الْأَوَّلُ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ التَّجْمِيلُ مُطْلَقًا (وَلَوْ لَمْ يَكُنْ) هَا أَوْ يُنْفِقُهَا (مُدَّةً) هِيَ مُمْكِنَةٌ فِيهَا (فَ) الْكِسْوَةُ وَالتَّقَفُّ لِكُلِّ مَعْنَى مِنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ (فَإِنَّ) لَهَا عَلَيْهِ إِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّتْ ذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ.

(فَرَعَ): ادَّعَتْ نَفَقَةً أَوْ كِسْوَةً مَاضِيَةً كَفَى فِي الْجَوَابِ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْءٍ وَكَذَا نَفَقَةُ الْيَوْمِ إِلَّا إِنْ عَرَفَ التَّمَكُّنَ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَكْفِي وَإِنْ عَرَفَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ نَشُورٌ لِحُظَّةٍ يُسْقِطُ نَفَقَةً جَمِيعَةً كَمَا بَاتِي وَتُصَدَّقُ بِبَيِّنَةٍ فِي عَدَمِ التَّشُورِ وَعَدَمِ قَبْضِ التَّقَفِّ.

فصل في موجب المأون ومسقطاتها

(الجدیدُ أتھا) أي: المؤن السابقة من نحو نفقة وكسوة (تجب) يوماً بيوم أو فصلاً بفصل، أو كل وقت اغتيد فيه التجديد، أو دائماً بالنسبة للمسكين والخدام على ما مر (بالتمكن) التام

أعطاهما كسوة سنة أو نفقة يومين مثلاً فماتت في أثناء الفضل الأول منها أو اليوم الأول من اليومين استرد كسوة الفضل الثاني ونفقة اليوم الثاني كالزكاة المعجلة اهـ. قوله: (لأن له) أي لوجوب الزكاة. قوله: (سببين) أحدهما النصاب والآخر الحول اهـ كزدي. قوله: (مطلقاً) أي يومين أو فصلين فأكثر اهـ كزدي.

فوق (سني): (دين) أما الإخداف في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى شرح م ر اهـ سم قال ع ش ومثل الإخداف الإسكان اهـ. قوله: (كفى في الجواب إلخ) قضيت أن القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلو أجاب بأنفق أو نشرت فالقول قولها يمينها كما سيأتي قريباً في الشرح اهـ سم.

(فضل) في موجب المأون ومسقطاتها

قوله: (في موجب المؤن) إلى قوله: (ولها مطالبة) في النهاية إلا قوله: (قال) إلى (ويثبت). قوله: (ومسقطاتها) أي وما يتبع ذلك كالرجوع بما أنفق بظن الحمل اهـ ع ش. قوله: (على ما مر) أي من التفصيل.

قوله: (إلا أن يقال التكاح إلخ) اعتمد م ر.

قوله في (سني): (فدين) أما الإخداف في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي م ر ش. قوله: (كفى في الجواب لا تستحق إلخ) قضيت كفاية ذلك أن القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلو أجاب بامتنع أو نشرت فالقول قولها يمينها كما سيأتي قريباً في الشرح.

(فضل): في موجب المأون، ومسقطاتها

ومنه أن تقول مُكَلَّفَةٌ، أو سَكْرَانَةٌ، أو ولي غيرهما متى دَفَعْتَ المهر الحال سلَّمْتَ قال بعضهم: بشرط ملازمتها لمسكنه وفيه نظر؛ لأن حبسها لنفسها الجائز لها يشتمل امتناعها من مسكنه أيضاً؛ لأنه المُقَصَّرُ، وذلك؛ لأنها في مُقَابَلَتِهِ، ويثبت بإقراره وبشهادة البيِّنة به، أو بأنها في غَيْبَتِهِ بِالطَّاعَةِ مُلَازِمَةٌ لِلْمَسْكَنِ، ونحو ذلك ولها مُطَالَبَتُهُ بها إن أراد سَفَرًا طَوِيلًا كما قاله الدَّارِمِيُّ والْبَقَوِيُّ: ولا غَرَابَةٌ فيه خلافاً لأبي رُزْعَةَ فيلزم القاضي إيجابها لذلك ويُفَرَّقُ بينها وبين مَنْ لَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ فإنه لا مَنَعٌ لَهُ، وإن كان يَجِبُ عَقِبَ الْخُرُوجِ بَأَنَّ الدَّائِنَ لَيْسَ فِي حَبْسِ الْمَدِينِ، وهو المُقَصَّرُ بِرِضَاهُ بِذِمَّتِهِ، ولا كذلك الزوجة فيها إذ لا تقصير منها، وهي في حبسها فلو مكَّأه من السفر الطويل بلا نفقة ولا مُنْفَقٍ لأدَّى ذلك إلى إضرارها بما لا يُطَاقُ الصَّبْرُ عليه لا سيما الفقيرة التي لا تجد مُنْفَقًا فاقتضت الضرورة إلزامه ببقاء كفالتها عند مَنْ يَتَّقُ بِهِ لِيُتَقَى عَلَيْهَا يَوْمًا فَيَوْمًا وكِبَاءُ مَالٍ لِدَلِّكَ دَيْتُهُ عَلَى مُوسِرٍ مُقَرٍّ بِإِذِلِّ

• فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ التَّمَكُّنِ أَمَعَ ش. • فَوَدَّ: (أَنْ نَقُولَ الْخ) فَإِنَّ لَهَا التَّقَفَّ مِنْ حَيْثُ إِهْ مُعْنَى.

• فَوَدَّ: (مُكَلَّفَةٌ) أَيِ: وَلَوْ سَفِيهَةٌ أَمَعَ ش. • فَوَدَّ: (أَوْ سَكْرَانَةٌ) أَيِ: مُتَعَذِّبَةٌ أَمَ سَم. • فَوَدَّ: (أَوْ وَلِيِّ غَيْرِهِمَا الْخ) قَضَيْتُهُ أَنْ غَيْرَ الْمَحْجُورَةِ لَا يُعْتَدُ بِعَرْضِ وَلِيِّهَا وَإِنْ زُوِّجَتْ بِالْإِجْبَارِ فَلَا يَجِبُ بِعَرْضِهِ نَفَقَةٌ وَلَا غَيْرُهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادِ الْكِفَاءِ بِمَا عَلَيْهِ عُرْفُ النَّاسِ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ سَيِّمًا الْبُكَرُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِي شَأْنِ جَوَازِهَا أَوْ لِيَاؤِهَا أَمَعَ ش. • فَوَدَّ: (مَتَى دَفَعْتَ الْمَهْرَ الْحَالِ) خَرَجَ بِهِ مَا اغْتَدَّ دَفْعُهُ مِنَ الزَّوْجِ لِإِضْلَاحِ شَأْنِ الْمَرْأَةِ كَحَتَمِ وَتَجْبِيدِ وَنَقْشِ فَلَا يَكُونُ عَدَمُ تَسْلِيمِ الزَّوْجِ ذَلِكَ عُدْرًا لِلْمَرْأَةِ بَلْ ائْتِنَاعُهَا لِأَجْلِهِ مَانِعٌ مِنَ التَّمَكُّنِ فَلَا تُسْتَحِقُّ نَفَقَةً وَلَا غَيْرَهَا وَمَا اغْتَدَّ دَفْعُهُ أَيْضًا لِأَهْلِ الزَّوْجَةِ فَلَا يَكُونُ الْإِئْتِنَاعُ لِأَجْلِهِ عُدْرًا فِي التَّمَكُّنِ أَمَعَ ش. • فَوَدَّ: (بِشَرْطِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَقْهَمُهُ قَوْلُهُ: وَمِنْهُ أَنْ تَقُولَ: الْخ أَيِ: فَتَجِبُ لَهَا التَّقَفُّ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ الْقَوْلِ بِشَرْطِ الْخ. • فَوَدَّ: (الْجَائِزُ لَهَا) أَيِ: لَتَسْلُمَ الْمَهْرُ أَمَ. كُرْدِي.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ الْمَوْنُ فِي مُقَابَلَتِهِ أَيِ: التَّمَكُّنِ. • فَوَدَّ: (وَبِشْهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِهِ) أَيِ: بِالتَّمَكُّنِ، وَالبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِنَ الشَّهَادَةِ، وَالْإِقْرَارِ عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ. • فَوَدَّ: (أَوْ بِأَنَّهَا فِي غَيْبَتِهِ الْخ) أَيِ: وَالصُّورَةُ أَنَّهُ تَقَدَّمَ مِنْهَا تَشْوَرٌ كَمَا يُعْلَمُ وَمَا يَأْتِي رَشِيدِي وَع ش. • فَوَدَّ: (وَنَحْوِ ذَلِكَ) أَيِ: كَرِاسَالِ الْقَاضِي لَهُ فِي غَيْبَتِهِ عَلَى مَا يَأْتِي أَمَ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكِبَاءُ مَالٍ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُقَصَّرُ بِرِضَاهُ فِي ذِمَّتِهِ) وَقَوْلُهُ: (لَا تَقْصِيرُ مِنْهَا). • فَوَدَّ: (بِهَا) أَيِ: الْمُؤَنَّةُ عِبَارَةٌ الْمَعْنَى بِتَقَفِّ مُدَّةٍ ذَمَّاهُ وَرُجُوعِهِ أَمَ. • فَوَدَّ: (بِقِيَامِ كِفَايَتِهَا الْخ) الْأَوَّلَى بِإِنْقَاءِ الْخ. • فَوَدَّ: (هَذَا مَنْ يَتَّقُ الْخ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكْتَفِيَ بِمُلْتَزِمِ مُوسِرٍ يَوْثُقُ بِهِ بِتَقَفِّهَا التِّزَامًا مَضْحُوبًا بِحُكْمِ حَاكِمٍ يَرَى اللُّزُومَ بِالْإِئْتِمَارِ كَالْمَالِكِيِّ أَمَ. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (وَكِبَاءُ مَالٍ الْخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: دَيْتُهُ. • فَوَدَّ: (دَيْتُهُ عَلَى مُوسِرٍ مُقَرٍّ الْخ) قِيَاسُ الظَّاهِرِ أَنْ يَمَالَ: أَوْ مُتَكَبِّرٍ، وَتَمَّ بَيِّنَةٌ، أَوْ عِلْمٌ قَاضٍ يَقْضِي بِعَلِيهِ أَمَ. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (بِإِذِلِّ) لَعَلَّهُ

• فَوَدَّ: (أَوْ سَكْرَانَةٌ) أَيِ: مُتَعَذِّبَةٌ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَتِهِ) أَيِ: التَّمَكُّنِ.

ووجهة ظاهرة اطرَدَتْ العادة باستمرارها فيما يظهر في الكل، ومثلها بعضه الذي يلزمه إنفاقه فيلزمه أن يترك له ما ذكر، أو قطع السبب بفرافها، وخرج بالتأم ما لو مكنته ليلاً فقط مثلاً، أو في دار مخصوصة مثلاً فلا نفقة لها وبحث الاستنوي أنه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب قال شيخنا عقبه والظاهر أن مراده وجوبها بالقيسط فلو حصل ذلك وقت الظهر فينبغي وجوبها كذلك من حينئذ انتهى. ورجح البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقاً ويزدّد النظر في المراد بالقيسط هل هو باعتبار توزيعها على الزمن كله أعني من الفجر إلى الفجر فتخصّب حصّة ما مكنته من ذلك، وثقتها، أو على اليوم فقط، أو على وقتي الغداء والعشاء كلّ مُختلّ والأقرب الأول بل قول الاستنوي فالقياس وجوبها بالغروب صريح فيه إذ الظاهر أن مراده وجوبها به بالقيسط لا مطلقاً كما أفاده الشيخ، فإن قلت: ينافي ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم بليته بشور لحظة، ولا تؤزّع على زمانتي الطاعة والشور؛ لأنها لا تنجزاً ومن ثم سلّمت دفعة، ولم تفرّق غدوة وعشية قلت: يفرّق بأنّه تخلّل هنا مُسقط فلم يُمكن التوزيع معه لتعديها به غالباً بخلافه ثم فأنّه لا مُسقط فوجب توزيعها على زمن التمكين وعديه إذ لا تعدي هنا أصلاً فإن قلت قياس ذلك أنها لو منعت من التمكين بلا عُذر، ثم سلّمت أثناء اليوم مثلاً لم تؤزّع قلت القياس ذلك، وسيأتي عن الأذرع ما يؤكده قال البلقيني:

للاحتراز عن نحو غائب لا يقدّر القاضي على قسره اهـ. سيّد عمر. هـ. فود: (وجهة إلخ) عطف على قوله: ديثه. هـ. فود: (ومثلها) أي: الزوجة. هـ. فود: (بعضه) أي: بعض مريد السفر من أصله وفرضه. هـ. فود: (أو قطع السبب) بالجر عطفًا على بقاء كفايتها. هـ. فود: (وخرج) إلى المتن في النهاية. هـ. فود: (ليلاً فقط مثلاً، أو في دار مخصوصة إلخ) أي: والصورة أنه لم يستنفع بها فيهما كما صوّره الشيخ ع ش أخذًا مما يأتي في شرح ولحاجتها تسقط في الظاهر اهـ. رشدي. هـ. فود: (ويبحث الاستنوي) إلى قوله: (ورجح البلقيني) في المغني. هـ. فود: (قال شيخنا: إلخ) عبارة المغني، والظاهر كما قال شيخنا: أن المراد وجوبها إلخ. هـ. فود: (ورجح البلقيني إلخ) مرّ أوائل الباب أنه ضعيف اهـ. كزدي. هـ. فود: (مطلقاً) أي: سواء كان التمكين في وقت الظهر فقط، أو دار مخصوصة مثلاً. هـ. فود: (أو على اليوم فقط) الظاهر أن هذا الاحتمال لا يتأتى في مسألة الاستنوي اهـ. سم. هـ. فود: (ينافي ذلك) أي وجوب القسط في مسألة الاستنوي. هـ. فود: (لأنها) أي التّفقة. هـ. فود: (غالباً) أي: ولا نظر إلى شورها بنحو الجنون اهـ. ع ش. هـ. فود: (بخلافه، ثم) أي: في مسألة الاستنوي. هـ. فود: (إذ لا تعدي إلخ) أي: فمسألة مسألة الاستنوي في ابتداء التمكين اهـ. رشدي. هـ. فود: (لم تؤزّع)، والفرق بين هذه ومسألة الاستنوي أنه ثم لم يسبق منها شور ولا ما يشبهه وامتناعها. هنا من التمكين بلا عُذر في معنى الشور المُسقط لتّفقة اليوم، والليّة اهـ. ع ش. هـ. فود: (القياس ذلك) مُتعمّد اهـ. ع ش.

هـ. فود: (أو على اليوم فقط) الظاهر أن هذا الاحتمال لا يتأتى في مسألة الاستنوي.

ومقتضى كلام الزايفي في الفسخ بالإعسار أن ليلة اليوم في التفقات هي التي بعده، وسببه أن
 عشاء الناس قد يكون بعد الغروب، وقد يكون قبله فلتكن ليالي التفقة تابعة لأيامها (لا العقدي)
 بخلاف المهر؛ لأن جملتها في مدة العقد مجهولة، والمقد لا يوجب مالا مجهولا ولأنها
 تخالف المهر، والمقد لا يوجب عوضين مختلفين (لأن اختلافهما فيه) أي: التمكين بأن ادعته
 فأنكره (صدق) بيمينه؛ لأن الأصل عدمه ومن ثم لو اتفقا عليه، وأدعى سقوطه بشؤرها
 فأنكرت صدقت؛ لأن الأصل حينئذ بقاؤه (لأن لم تفرض عليه) من جهة نفسها، أو وليها (مدة)
 فلا لفقة لها (فيها) أي: تلك المدة، وإن لم يطالبها لعدم التمكين، وقضيته أنه لا فرق بين
 عليها بالتكاح، وعدمه فلو عقد وليها إيجابا وهي رشيده لم تعلم فتركت العرض مدة، ثم
 علمت لم تجب لها مؤنة تلك المدة وفيه نظر؛ لأنها الآن معذورة بعدم العلم، وهو مقصّر
 بعدم الطلب، وقد يجاب بأن المؤن إنما هي في مقابلة التمكين فمتى وجد وجدث، ومتى
 انتفى انتفت، ولا نظر لذلك التقصير ألا ترى أنه لو طلقها بائنا، ولم تعلم إلا بعد مدة لم تلزمه
 مؤنة تلك المدة، وإن قصر بعدم إعلامها، وقد سئل عن طلق ناشئة، ثم راجعها ولم يغلبها
 بالرجعة فهل يلزمه مؤنتها قبل العلم، وقياس ما تقرّر عدم لزوم سواء أقلنا الرجعة ابتداء أم
 استدامة؛ لأنها إن كانت ابتداء فقد علم أنه لا بُد من التمكين؛ لأن الجهل بالتكاح غير عذر،
 أو استدامة فواضح؛ لأنها بالرجعة عادت للتكاح الذي كانت لا تستحق فيه مؤنة فيستصحب
 عليها حكمه فإن قلت: يأتي قريبا أن كون الامتناع منه يجعله كالمُتَسَلِّم لها وهذا يُنافي ما
 تقرّر قلت: لا يُنافيه؛ لأنها ثم عرّضت نفسها عليه فامتنع ففدّت مُمَكِّنَةً، ولا كذلك هنا فإنه
 لا عرّض منها أصلا فلا تمكين (وإن عرّضت) كذلك عليه إن كان مُكَلِّفًا وإلا فعلى وليه بأن

فؤد: (هي التي بعده) مُعْتَمَدَ اه. ع ش. فؤد: (وقد يكون قبلة) اسطرادي. فؤد: (لأن جملتها)
 أي: المؤن. فؤد: (أي: التمكين) إلى قوله: (وقضيته) في المتن: (أو وليها) وإلى قوله:
 (وفيه نظر) في النهاية: (أو وليها). فؤد: (عليه) أي: التمكين. فؤد: (سقوطه) أي الواجب
 اه. ع ش.

فؤد: (سني: (لأن لم تفرض) بيناء المفعول اه. ع ش. فؤد: (وإن لم يطالبها) أي بالتمكين.
 فؤد: (ولم يغلبها) من الإغلام. فؤد: (وقياس ما تقرّر) أي: من الجواب المذكور. فؤد: (أو
 استدامة) عطف على ابتداء. فؤد: (قريبا) أي: في شرح فرضها القاضي. فؤد: (كذلك عليه) إلى
 قول المتن: (وتسقط) في النهاية: (أو قوله: (ومر) إلى (وأخذ)، وقوله: (مر) إلى المتن.
 فؤد: (كذلك) أي: من جهة نفسها، أو وليها. فؤد: (عليه) أي: مع حضوره في بلدها اه.

فؤد: (لم تجب لها مؤنة تلك المدة) اعتمدته م ر.

أرسلت له غير المحجورة أو ولي المحجورة أتى مُمكنة، أو مُمكن (وجبت الثقة، والكسوة ونحوهما (من بلوغ الغيب) له؛ لأنه المُقصر حينئذ (فإن غاب) الزوج عن بلدها ابتداء، أو بعد تمكينها، ثم نُشوزها كما يأتي، ثم أرادت عرض نفسها ليجب مؤنتها رفعت الأمر للحاكم، وأظهرت له التسليم وحينئذ (كتب الحاكم) وجوباً كما هو ظاهر (لحاكم بلده) إن عرف

مُثني. قوله: (أو ولي المحجورة) أي بصياً، أو جُنوناً إذ تُمكن السفينة مُعتبرٌ رشيدٌ وع ش.

قوله: (أتى مُمكنة، أو مُمكن) الأول راجع لغير المحجورة، والثاني لولي المحجورة اه. سم.

قوله: (أتى مُمكنة) عبارة المُثني أتى مُسلمة نفسي إليك فاختر أنا أتيك حيث شئت، أو أنت تأتي إلي اه. قوله: (أو مُمكن) أي: لك منها اه. ع ش.

قوله (سنى: (وجبت الخ) أي: إن كان المُخبر ثقة، أو صدقه الزوج ويصدق في عدم تصديقه للمُخبر برماوي اه. بُجيري مي.

قوله (سنى: (من بلوغ الغيب) ظاهره وإن لم يَمضِ زَمَنٌ يُمكنه الوصول إليها وسَيأتي في الغائب اغتيار وصوله إليها إن لم يَمْتَنِعِ من المجيء بعد إعلامه ومضي زَمَنٍ وصوله إن امتنع منه وقياشه اغتيار مضي زَمَنٍ إمكان الوصول هنا أيضاً سم على حجة اه. ع ش. قوله: (لأنه المُقصر) إلى قوله: (فإن لم يكن) في المُثني إلا قوله: (وجوباً كما هو ظاهر)، وقوله: (الواجبة) إلى (في ماله) وقوله: (وجزم) إلى (وأخذ).

قوله (سنى: (فإن غاب الخ) تقدم في أوائل باب الصداق بيان من يلزم عليه مؤنة الطريق فيما إذا غاب أحد الزوجين عن محل العقد راجعه. قوله: (ابتداء) أي: قبل عرضها عليه وأما إذا غاب بعد عرضها عليه وامتناعه من تسليمها فإن الثقة تستقر عليه ولا تسقط بغيته اه. مُثني.

قوله (سنى: (كتب الحاكم الخ) قد يقال: ما الحكم لو لم يكن بالبلد حاكم؟ فليراجع اه. سيد عمر أقول: سَيأتي حكمه قبيل قول المتن وطريقها أن يكتب الحاكم. قوله: (إن عرف) سيد كرم مُختَرزه.

قوله: (ممكنة أو ممكن) الأول راجع لغير المحجورة، والثاني لولي المحجورة.

قوله في (سنى: (من بلوغ الغيب) ظاهره، وإن لم يَمضِ زَمَنٌ إمكان وصوله إليها، وسَيأتي في الغائب اغتيار وصوله أن يَمْتَنِعِ من المجيء بعد إعلامه هنا أيضاً. قوله: (فإن غاب الزوج عن بلدها ابتداء) لو قصد الإقامة في بلد الغيبة، وطلب حملها إليه فهل مؤنة الحمل عليها لتوقف التمكين عليها، أو لا ويكون المُعتبر من التمكين بلد العقد؟ فيه نظر.

قوله في (سنى: (فإن غاب كتب حاكم الخ) في الرّوض وشرحه في باب الصداق وتقدم نقله، وإن تزوج رجل امرأة بغير وهي بريد سلمت نفسها بغير اغتياراً بمحل العقد فإن طلبها إلى عدن فتفتها من زبيد إلى تميز عليها، ثم من تميز إلى عدن عليه، وهل يلزمه مؤنة الطريق من زبيد إلى تميز أم لا؟ قال الحناطي في فتاويه: نعم، وحكى الزوياني فيه وجهين أحدهما نعم؛ لأنها خرجت بأمره، والثاني لا؛

(لَيْفَلَمَهُ) بالحال (فَيَجِيءُ) لها (أَوْ يُؤَكَّلُ) مَنْ يَتَسَلَّمُهَا لَهُ أَوْ يَحْمِلُهَا إِلَيْهِ، وَتَجِبُ مُؤَنَّتُهَا مِنْ وَصُولِ نَفْسِهِ، أَوْ وَكَيْلِهِ (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) ذَاكَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ (وَمَقْضَى) بَعْدَ أَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ (زَمَنٌ) إِمَّا كَانَ (وُصُولُهُ) إِلَيْهَا (فَرَضُهَا الْقَاضِي) فِي مَالِهِ مِنْ حِينَ إِمَّا كَانَ وَصُولُهُ وَجُعِلَ كَالْمُسَلَّمِ لَهَا؛ لِأَنَّ الْامْتِنَاعَ مِنْهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ فَلْيَكْتُسَبْ لِحُكَامِ الْبِلَادِ الَّتِي تَرُدُّهَا الْقَوَائِلُ عَادَةً مِنْ تِلْكَ الْبِلَادِ لِيُطْلَبَ، وَيُنَادَى بِاسْمِهِ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فَرَضَ الْحَاكِمُ نَفَقَتَهَا الْوَاجِبَةَ عَلَى الْمُقْسِرِ

❦ قول (سني): (لَيْفَلَمَهُ) وفي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الرُّضَى وَشَرْحِهِ مَا نُصِّهَ وَقِيَاسُ مَا رَجَّحَهُ الزَّوْيَانِيُّ أَنَّ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى بَلَدٍ الْغَائِبِ لِإِعْلَامِهِ بِالْحَالِ لِيَجِيءَ، أَوْ يُؤَكَّلَ لَوْ طَلَبَ أَجْرَهُ كَانَتْ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ التَّمَكِينَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا فَتَلْزَمُهَا مُؤَنَّتُهُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَاضِرَةَ إِذَا لَمْ يَتَأَتَّ تَمَكِينُ زَوْجِهَا الْحَاضِرِ إِلَّا فِي مَنَزِلِهِ وَاحْتِاجَتْ فِي ذَهَابِهَا إِلَيْهِ إِلَى مُؤَنَةٍ كَانَتْ عَلَيْهَا فَلْيُرَاجَعْ أَه. وَقَوْلُهُ: وَقِيَاسُ ذَلِكَ إِنْ خَدَّ مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي مَا يُؤَيِّدُهُ بَلْ يُقَيِّدُهُ.

❦ قول (سني): (فَيَجِيءُ الْخ) بِالتَّصْبِ عَطْفٌ عَلَى يُغْلِمَهُ أَه. ع ش.

❦ قول (سني): (فَيَجِيءُ الْخ) وَمَجِيئُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ وَكَيْلِهِ حِينَ عَلَيْهِ يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ أَه. مُغْنِي.

❦ فَوَدَّ: (وَتَجِبُ مُؤَنَّتُهَا مِنْ وَصُولِ نَفْسِهِ الْخ) أَي: إِلَى الْمَرْأَةِ نَفْسِهَا لَا إِلَى السَّوْرِ أَه. ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ وَكَيْلِهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ وَصُولِ وَكَيْلِهِ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ التَّمَكِينُ حَتَّى إِذَا وَكَّلَهُ لِيَحْمِلَهَا إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالْقِيَاسُ أَنَّ مُؤَنَةَ الْحَمْلِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ لَا عَلَيْهَا أَه. سَمِ أَقُولُ: قَضَيْتُهُ قَوْلَ الْمُغْنِي وَتَجِبُ التَّفَقُّعُ مِنْ وَقْتِ التَّسَلُّمِ أَه. أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ التَّمَكِينُ بِمُجَرَّدِ وَصُولِ وَكَيْلِ الْحَمْلِ. فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي: شَيْئًا مِنْ الْأَمْرَيْنِ أَه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (مَعَ قُدْرَتِهِ الْخ) سَيَذْكَرُ مُحَرَّرَةً. فَوَدَّ: (فَلْيَكْتُسَبْ) أَي: الْقَاضِي.

❦ فَوَدَّ: (وَيُنَادَى بِاسْمِهِ) مَا ضَاطَبُ الْمُدَّةِ الَّتِي يُنَادِي فِيهَا أَه. سَيَذْكَرُ وَلَا يَتَعَدُّ ضَبْطُهَا بِمَا يُقَيِّدُ ظَنَّ بُلُوغِ النَّدَاءِ إِلَيْهِ عَادَةً لَوْ كَانَ فِي مَحَلِّهِ النَّدَاءُ. فَوَدَّ: (فَرَضَ الْقَاضِي) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَعْطَاهَا الْقَاضِي مِنْ مَالِهِ الْحَاضِرِ وَأَخَذَ مِنْهَا الْخ أَه.

لِأَنَّ تَمَكِينَهَا إِنَّمَا يَحْصُلُ بِتَمَيُّزٍ قَالَ: وَهَذَا أَقْبَسُ وَأَمَّا مَنْ تَوَيَّرَ إِلَى عَدَدِ فَعَلِيهِ أَه. وَقِيَاسُ مَا رَجَّحَهُ الزَّوْيَانِيُّ أَنَّ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى بَلَدٍ الْغَائِبِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ لِإِعْلَامِهِ بِالْحَالِ لِيَجِيءَ، أَوْ يُؤَكَّلَ لَوْ طَلَبَ أَجْرَهُ كَانَتْ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ التَّمَكِينَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا فَتَلْزَمُهَا مُؤَنَّتُهُ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَاضِرَةَ إِذَا لَمْ يَتَأَتَّ تَمَكِينُ زَوْجِهَا الْحَاضِرِ إِلَّا فِي مَنَزِلِهِ، وَاحْتِاجَتْ فِي ذَهَابِهَا إِلَيْهِ إِلَى مُؤَنَةٍ كَانَتْ عَلَيْهَا فَلْيُرَاجَعْ، وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقُ: اخْتِيَارًا بِمَحَلِّ الْمُقْدِ بِقَوْلِهِمُ امْرَأَتَيْنِ: الْأُولَى أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ مَنْ بِتَمَيُّزٍ وَكَيْلًا عَقَدَ لَهُ بَرِيدًا كَانَ مَحَلُّ التَّسْلِيمِ زَيْدًا؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَحَلُّ الْمُقْدِ وَلَمَلَّ الظَّاهِرُ خِلَافَهُ، وَالْأَمْرُ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ عَقَدَ لِنَفْسِهِ بَرِيدًا، ثُمَّ ذَهَبَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى تَمَيُّزٍ وَطَلَبَهَا أَنْ تَجِيءَ إِلَيْهِ كَانَ مَحَلُّ التَّسْلِيمِ زَيْدًا سِوَاهُ كَانَتْ تَجِرُّ وَطَنَهُ أَمْ لَا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ. فَوَدَّ: (أَوْ وَكَيْلِهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ وَصُولِ وَكَيْلِهِ يَتَحَقَّقُ فِيهِ التَّمَكِينُ حَتَّى إِذَا كَانَ وَكَّلَهُ لِيَحْمِلَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَالْقِيَاسُ أَنَّ مُؤَنَةَ الْحَمْلِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ لَا عَلَيْهَا.

ما لم يعلم أنه بخلافه في ماله الحاضر، وجزم بعضهم بأن له فرض الدراهم ومز أول الباب ما يرويه وأخذ منها كفيلاً بما تأخذه

قوله: (ما لم يعلم الخ) أي: بطريق من الطرق كإخبار أهل القوافل عن حاله اه. ع ش.
 قوله: (وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية ويجوز له أن يفرض دراهم ويأخذ منها كفيلاً بما تأخذه لاحتمال عدم استحقاقها كما أثنى به الوالد رحمته الله تعالى اه. قال الرشيدي قوله: ويجوز الخ أي فيما إذا لم يعرف محلّه كما هو صريح عبارة الرّوض اه. قوله: (بأن له فرض الدراهم) سئل شيخنا الشهاب الزملي عن امرأة غاب زوجها وترك معها أولاداً صغيراً بلا نفقة ولا أقام لها مؤثقالاً وشكت إلى حاكم شافعي وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم نفقة معينة في كل يوم وإذن لها في إنفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند تعذر الأخذ من ماله، والرجوع عليه بذلك فهل التقدير، والفرض صحيح أم لا؟ وعما إذا قرّر الزوج لزوجته نظير كسوتها عليه حين المعقد نفداً كما يكتب في وثائق النكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت بما قرّر لها عن تلك المدة عند حاكم شافعي واغترفت به وألزمه فهل الزامه صحيح أم لا؟ وعما إذا مات الزوج ولم يقلد لزوجته كسوة وأثبتت وقالت الحاكم الشافعي أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي خلقت على استحقاقها نفداً وقدره لها كما تفعله القضاة الآن فهل له ذلك أم لا؟ فأجاب بأن تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذ الحاجة داعية إليه، والمصلحة تقتضيه فله فعله وثأب عليه بل قد يجب عليه سم على حج وقد يتوقف في بعض ذلك إذ لا يجوز الإغتياض عن النفقة المستقبلة كما تقدّم اه. ع ش.

قوله: (وأخذ الخ) عطف على قوله: (فرض القاضي الخ)، والأقرب أن أخذ الكفيل واجب، والظاهر أنه يأخذه قبل أن يضرّف لها ويشكل بأنه ضمان ما لم يجب ولا يقال: أنه من ضمان الدرك؛

قوله: (وجزم بعضهم بأن له فرض الدراهم الخ) سئل شيخنا الشهاب الزملي عن امرأة غاب عنها زوجها، وترك معها أولاداً صغيراً، ولم يترك عندها نفقة، ولا أقام لها مؤثقالاً، وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها، وحضرت إلى حاكم شافعي وأنهت له ذلك، وشكت وتضرّرت، وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة، ففرض لهم عن نفقتهم نفداً معيناً في كل يوم وإذن لها في إنفاق ذلك عليها، وعلى أولادها، أو في الاستدانة عليه عند تعذر الأخذ من ماله والرجوع عليه بذلك، وقيلت ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح وإذا قدر الزوج لزوجته نظير كسوتها عليه حين المعقد نفداً كما يكتب في وثائق النكحة، ومضت على ذلك مدة وطلبت بما قدر لها عن تلك المدة، وأدعت عليه بذلك عند حاكم شافعي، واغترفت به وألزمه فهل الزامه صحيح أم لا؟ وهل إذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقلد لها كسوة وأثبتت، وسألت الحاكم الشافعي أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي خلقت على استحقاقها نفداً، وأجابها لذلك وقدره لها كما تفعله القضاة الآن فهل له ذلك، أو لا؟ وهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة، أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور نفداً صحيح، أو لا؟ فأجاب تقدير الشافعي في المسائل الثلاث صحيح إذ الحاجة داعية إليه،

منه لاحتمال عدم استحقاقها فإن لم يكن له مال حاضر احتيل أن يقال: إنه يفترض عليه، أو بأذن لها في الاقتراض، وأما إذا منعه من السير، أو التوكيل عذر فلا يفرض عليه شيئا لعدم تقصيره، ورجح الأذرعى، وغيره قول الإمام يكتفى بعلمه من غير جهة الحاكم، ولو بإخبار مقبول الرواية (والمعتز في مجنونته ومراقبته) قيل: الأحسن ومفصير؛ لأن المراقبة وصف مختص بالفلام يقال: غلام مراقب، وجارية مفصير ومز ما فيه في النكاح (عرض ولي) لها لا هي؛ لأنه المخاطب بذلك نعم، لو تسلم المفصير بعد عرضها نفسها عليه، ونقلها لمنزله لزمته نفقتها، وبحث الأذرعى أن نقلها لمنزله غير شرط بل الشرط التسليم التام ويظهر أن عرضها نفسها عليه غير شرط أيضا بل متى تسلمها، ولو كزها عليها وعلى وليها لزمه مؤنتها، وكذا تجب بتسليم البالغة نفسها لزوج مراحيق فتسلمها، وإن لم بأذن وليه؛ لأن له يدا عليها بخلاف نحو مبيع له. (وسقط) المؤن كلها (بشؤون) منها إجماعا أي: خروج عن طاعة الزوج، وإن لم

لأنه إنما يكون بعد قبض المقابل وما هنا ليس كذلك اللهم إلا أن يقال: إن هذا مستثنى اه. ع ش.

• فود: (منه) أي: ماله الحاضر. • فود: (لاحتمال عدم استحقاقها) أي: بمنزته، أو طلاقه اه. • فود: (احتيل أن يقال: أنه يفترض الخ) اعتمدته النهاية عبارة عيارته أشبه اقتراضه عليه، أو إذنه لها الخ. • فود: (فلا يفترض الخ) ولو فرض القاضي لظن عدم العذر فبان خلافه لم يصح فرضه ويتبني أنه لو ادعى العذر وأنكرت أنه لا يقبل منه لسهولة إقامة البينة عليه اه. ع ش. • فود: (يكتفى) أي: الحاكم أي: في أنه منعه من السير مانع رشيدى وقوله: من السير أي: والتوكيل عبارة ع ش أي: في العذر وعلمه انتهى. • فود: (قيل الأحسن الخ) وافقه المغني.

• فود (لنسي: عرض ولي) قضيت أن العبرة في السفية بعرضها دون وليها وهو الظاهر اه. ع ش. • فود: (لها الخ) عبارة المغني لهما بالثنية. • فود: (نعم) إلى قوله: (انتهى) في المغني إلى قوله: (ومز ما فيه في النكاح) وقوله: (قيل). • فود: (لو تسلم المفصير الخ) فرضه الكلام في المفصير مخرج للمجنونة ويتبني أن يكون الحكم فيها كذلك أن تسلمها بعرضها، أو بدون عرضها اه. سيد عمر وسياتي عن ع ش ما يوافقه. • فود: (بل الشرط التسليم الخ) لعل المراد التسلم منه اه. رشيدى.

• فود: (بل متى تسلمها الخ)، والقياس أن المجنونة، والبالغة كالمفصير في ذلك اه. ع ش. • فود: (بتسليم البالغة الخ) قضيت أن المراقبة لو سلمت نفسها للمراحيق وتسلمها لا يفتد به وقضيت قوله: لأن له يدا الخ خلافه اه. ع ش وقد يصرح بتلك القضية قول المغني وتسلم الزوج المراحيق زوجته كاف وإن كره الولي اه. • فود: (فتسلمها) هو قيد معتبر اه. ع ش. • فود: (منها إجماعا) إلى قوله: (إلا إن كانت مفسرة) في النهاية. • فود: (أي: خروج الخ) أي: بتد التمكن اه. مغني.

والمصلحة تقتضيه فله فغله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه. • فود: (ويظهر الخ) كذا م ر ش. • فود: (المؤن كلها) ليس فيه إنصاح بالإسكان.

تَأْتِمُ كَصَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ، وَمُكْرَهَةٍ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى رَدِّهَا لِلطَّاعَةِ فَتَرَكَ أَيُّ: إلحاقاً بذلك بالجنابة. قيل: المراد بالشقوط منع الوجوب لا حقيقته إذ لا يكون إلا بعد الوجوب انتهى، وليس على إطلاقه بل المراد به هنا حقيقته إذ لو نَشَرَتْ أثناء يوم، أو ليل سَقَطَتْ نفقته الواجبة بمَجْرِهِ، أو أثناء فصل سَقَطَتْ كِسْوَتُهُ الواجبة بأَوَّلِهِ، وَيُعْلَمُ من ذلك سُقُوطُهَا لِمَا بَعْدَ يَوْمٍ، وَفَضْلُ الثُّشُورِ بِالْأَوَّلَى، ولو جهل سُقُوطُهَا بِالثُّشُورِ فَأَتَّفَقَ رَجْعُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ يَمُنُّ بِخَفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ، وَأَمَّا لِمَ يَرْجِعُ مَنْ أَتَّفَقَ فِي نِكَاحٍ، أَوْ شَرَاءٍ فَايَسِدْ، وَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي عَقْدِهِمَا عَلَى أَنْ يَضْمَنَ الْمُؤَنُّ بَوْضِعَ الْبَيْدِ، وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَيَحْصُلُ (ولو) بِخَبْسِهَا ظُلْمًا، أَوْ بِحَقٍّ.....

• فَوُدَّ: (وَمُكْرَهَةٍ) مِنْ ذَلِكَ مَا يَفْقَعُ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْمَرْأَةِ بِأَخْذِهَا مُكْرَهِينَ لَهَا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُمْ بِذَلِكَ إِصْلَاحَ شَأْنِهَا كَمَنْعِهِمْ لِلزَّوْجِ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي حَقِّهَا بِمَنْعِ التَّفَقُّعِ، أَوْ غَيْرِهَا اهـ. ع ش.
• فَوُدَّ: (بَلِ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا حَقِيقَتُهُ) أَيِ وَمَجَازُهُ فَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأَعْمَ قِبَالَ نِسْبَةِ لَيَوْمِ الثُّشُورِ وَفَضْلِهِ حَقِيقَةٌ وَلِمَا بَعْدَهُمَا مَجَازٌ ع ش وَسَمِ وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ لَعَلَّ الْأَوْجَةَ أَنَّ الْمُرَادَ أَعْمَ مِنْ حَقِيقَتِهِ لِيَدْخُلَ مَا لَوْ قَارَنَ الثُّشُورُ أَوَّلَ الْيَوْمِ، أَوْ الْفَضْلِ اهـ. فَوُدَّ: (سَقَطَتْ نَفَقَتُهُ الْوَاجِبَةُ إِلَيْهِ) بَقِيَ السُّكْنَى فَانْظُرْ مَا سَقَطَ مِنْهُ بِالثُّشُورِ هَلْ سَكْنَى ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوِ اللَّيْلَةِ، أَوْ الْفَضْلِ، أَوْ زَمَنِ الثُّشُورِ فَقَطُّ حَتَّى لَوْ أَطَاعَتْ بَعْدَ لَحْظَةٍ اسْتَحَقَّتْهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِزَمَنِ مُعَيَّنٍ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ سُقُوطُ سَكْنَى الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ الْوَاقِعِ فِيهِمَا الثُّشُورُ م ر سَمِ عَلَى حَقٍّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ السُّكْنَى فِي ذَلِكَ مَا يَدُومُ وَلَا يَجِبُ كُلُّ فَضْلٍ كَالْفَرَشِ، وَالْأَوَانِي وَجِبَّةِ الْبُرْدِ اهـ. بُجَيْرِيَّ. • فَوُدَّ: (وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ سُقُوطُهَا إِلَيْهِ) يَغْنِي عَدَمَ وَجُوبِهَا إِذْ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ هُنَا كَمَا لَا يَخْفَى اهـ. رَشِيدِيَّ. • فَوُدَّ: (لِمَا بَعْدَ يَوْمٍ) بَلَا تَتَوَيْن. • فَوُدَّ: (بِالْأَوَّلَى) مُتَعَلِّقٌ بِمُعْلَمٍ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ جَهِلَ سُقُوطُهَا إِلَيْهِ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ جَهِلَ ثُّشُورُهَا فَأَتَّفَقَ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَالُ بَعْدَ اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (إِنْ كَانَ إِلَيْهِ) أَيِ: وَلَمْ تَكُنْ مَخْبُوسَةً عِنْدَهُ كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَالْحَائِلُ الْبَائِنُ.
• فَوُدَّ: (فَايَسِدْ) رَاجِعٌ لِلنِّكَاحِ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (وَإِنْ جَهِلَ إِلَيْهِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمْتِعْ بِهَا بِهَايَةِ وَمُغْنِي.
• فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ الْفَسَادِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ شَرَعَ إِلَيْهِ) فِيهِ وَقْفَةٌ لَا تَخْفَى اهـ. رَشِيدِيَّ. • فَوُدَّ: (وَيَحْصُلُ) أَيِ: الثُّشُورُ اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (وَلَوْ بِخَبْسِهَا ظُلْمًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَلِمَ) فِي الْمَغْنَى. • فَوُدَّ: (أَوْ بِحَقٍّ) إِلَيْهِ وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَلَوْ أَدْرَكَ لَهَا فِي الْإِسْتِدَانَةِ ثُمَّ حَبَسَتْ فِي الدِّينِ لَمْ تَسْقُطْ كَمَا مَرَّ مَبْسُوطًا فِي

• فَوُدَّ: (بَلِ الْمُرَادُ هُنَا حَقِيقَتُهُ) لَعَلَّ الْأَوْجَةَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ حَقِيقَتِهِ لِيَدْخُلَ مَا لَوْ قَارَنَ الثُّشُورُ أَوَّلَ الْيَوْمِ، أَوْ الْفَضْلِ. • فَوُدَّ: (إِذَا لَوْ نَشَرَتْ أَتَاءَ إِلَيْهِ) بَقِيَ الثُّشُورُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَدُومُ، وَلَا يَجِبُ كُلُّ فَضْلٍ كَالْفَرَشِ، وَالْأَوَانِي، وَجِبَّةِ الْبُرْدِ فَهَلْ يَسْقُطُ ذَلِكَ وَيُسْتَرَدُّ بِالثُّشُورِ وَلَوْ لَحْظَةً فِي مَدَّةٍ بِقَائِلِهَا، أَوْ كَيْفَ الْحَالُ؟ لِلْأَفْزَعِي فِيهِ تَرَدُّدٌ وَاحْتِمَالَاتٌ يُرَاجَعُ وَيُحَرَّرُ التَّرْجِيحُ. • فَوُدَّ: (سَقَطَتْ نَفَقَتُهُ إِلَيْهِ) بَقِيَ السُّكْنَى فَانْظُرْ مَا يَسْقُطُ مِنْهُ بِالثُّشُورِ هَلْ سَكْنَى ذَلِكَ الْيَوْمِ، أَوِ اللَّيْلَةِ، أَوْ الْفَضْلِ، أَوْ زَمَنِ الثُّشُورِ فَقَطُّ حَتَّى لَوْ أَطَاعَتْ بَعْدَ لَحْظَةٍ اسْتَحَقَّتْهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِزَمَنِ مُعَيَّنٍ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ سُقُوطُ سَكْنَى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ الْوَاقِعِ فِيهِمَا الثُّشُورُ م ر ش. • فَوُدَّ: (وَأَمَّا لِمَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ) كَذَا م ر ش. • فَوُدَّ: (وَلَوْ بِخَبْسِهَا ظُلْمًا، أَوْ بِحَقٍّ، وَإِنْ إِلَيْهِ)

وإن كان الحابس وهو الزوج إلا إن كانت مُغْبِرَةً وعلم على الأوجه، ثم رأيت أبا زُرْعَةَ أَفْتَى بذلك. فإن قُلْتُ: ما دُكِرَ في حَبْسِ الزوج لها مُشْكِلٌ؛ لأنه إذا كان هو الحابس يُشْكِنُهُ التَّمَتُّعُ بها فيه، أو بإخراجها منه إلى مَحَلٍّ لائِقٍ، ثم يُعِيدُهَا إليه قُلْتُ: كُلٌّ من هَذَيْنِ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ فلم يُغْذِ قَائِدًا عَلَيْهَا أَنَا فِي الْأَوَّلِ فَوَاضِحٌ، وَأَنَا فِي الثَّانِي فَلَا تَهْ إِذَا فَعَلَ بِهَا ذَلِكَ لَمْ يُؤْثَرْ فِيهَا الْحَبْسُ فَلَمْ يُغْذِ شَيْقًا، فَإِنْ قُلْتُ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ طَلَبَهَا لِلشَّفَرِ مَعَهُ فَأَقْرَبَتْ بِذَيْنِ فَمَتَّعَهَا الْمُقَرُّ لَهُ مِنْهُ بَقِيَّتْ نَفَقَتُهَا قُلْتُ: الْفَرْقُ أَنَّهُ تَمَّ مَا لَمْ يُسَافِرْ يُعَدُّ مَتَمَكَّنًا مِنْهَا بِلَا مَشَقَّةٍ فَالامْتِنَاعُ إِنَّمَا هُوَ مِنْهُ بِخِلَافِهِ فِيمَا هُنَا، وَتَعَيَّنَ الشَّفَرُ عَلَيْهِ نَادِرًا لَا يَقُولُ عَلَيْهِ، أَوْ بَاعْتِدَادُهَا لَوْطَةً شَبِيهَةً، أَوْ بِغَضَبِهَا، أَوْ (بِمَنْعِ) الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجِ مِنْ نَحْوِ (لَمَسِ)، أَوْ نَظَرٍ بِتَغْلِيظِ وَجْهِهَا،

التَّغْلِيظِ أ. ه. سَم. قُود: (وَأَنَّ كَانَ الْحَابِسَ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ: أَوْ بِحَقِّ فَقَطِّ رَشِيدِي وَع. ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ إِنْ كَانَ التَّمَتُّعُ بِالنِّسْبَةِ لِلظُّلْمِ، وَالْحَقُّ فَهُوَ وَاضِحٌ الْفَسَادُ وَإِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي فَقَطِّ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ الْخ) لِأَنَّهُ بَغْيٌ حَقٌّ، وَالْحَالُ مَا دُكِرَ أ. ه. قُود: (وَأَنَّ كَانَ الْحَابِسَ هُوَ الزَّوْجُ الْخ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى سُقُوطُهَا بِحَبْسِهَا لَهُ وَلَوْ بِحَقِّ لِلْخَيْلُولَةِ بَيْتِهِ وَبَيْنَهَا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمَكَّنَ شَرْحُ م ر. ه. سَم. قُود: (وَعَلِمَ) أَي: الزَّوْجُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ حَبَسَهَا الزَّوْجُ بِذَيْنِهِ هَلْ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا، أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ قَبْلِهِ؟ وَالْأَقْرَبُ كَمَا قَالَ الْأَنْدَرُجِيُّ: أَنَّهَا إِنْ مَتَّعَتْهُ مِنْهُ جَنَادًا سَقَطَتْ، أَوْ لِإِعْسَارٍ فَلَا، وَلَا أَثَرُ لِزَوْنَاهَا وَإِنْ حَبَلَتْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِسْتِمْنَاعُ بِهَا أ. ه. فَأُطْلِقَ الْإِعْسَارَ. قُود: (عَلَى الْأَوْجِهِ) وَجِيهَةٌ أ. ه. سَم. قُود: (أَفْتَى بِذَلِكَ) أَي: بِإِسْتِثْنَاءِ الْمُغْبِرَةِ. قُود: (فِيهِ) أَي: بِالْخُضُولِ بِمَحَلِّ الْحَبْسِ. قُود: (أَوْ بِإِخْرَاجِهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى فِيهِ. قُود: (عَلَيْهَا) أَي: الْمَخْبُوسَةِ، وَالتَّمَتُّعُ بِهَا. قُود: (بَيْنَ هَذَا) أَي: حَبْسِ الزَّوْجَةِ حَيْثُ سَقَطَ بِهِ التَّقَفُّ. قُود: (وَمَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ الْإِنْ شُرِفَ عَلَى انْتِهَادِ. قُود: (أَوْ بِإِخْرَاجِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (وَالْخُرُوجُ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: (وَمِنْ الْإِذْنِ) فِي النِّهَايَةِ. قُود: (أَوْ بِإِخْرَاجِهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى بِحَبْسِهَا الْخ. قُود: (أَوْ بِغَضَبِهَا) وَمِنْهُ مَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي زَمَانِنَا مِنْ أَنَّ أَهْلَ الْمَرْأَةِ إِذَا عَرَضَ عَلَيْهِمْ أَمْرٌ مِنَ الزَّوْجِ أَخَذُوا قَهْرًا عَلَيْهَا فَلَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةً مَا دَامَتْ عَنْدهُمْ أ. ه. ع. ش. قُود: (أَوْ بِمَنْعِ الزَّوْجَةِ الْخ) قَالَ الْإِمَامُ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ امْتِنَاعٌ دَلَالٍ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ أ. ه. ع. ش. قُود: (مِنْ نَحْوِ لَمَسِ) أَي: مِنْ مُقَدِّمَاتِ الْوُطْءِ أ. ه. مُغْنِي.

فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَلَوْ أَذِنَ لَهَا فِي الْإِسْتِدَانَةِ، ثُمَّ حُبِسَتْ فِي الدَّيْنِ لَمْ تَسْقُطْ كَمَا مَرَّ مَبْسُوطًا فِي التَّغْلِيظِ. أ. ه. وَبِقِيَاسِ أَغِيَامِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ سُقُوطُهَا بِحَبْسِهَا لَهَا بِحَقِّ م ر. ه. قُود: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ مُغْبِرَةً الْخ) لَا مَحِيصَ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سُقُوطُهَا بِحَبْسِهَا لَيْسَ إِلَّا الْخَيْلُولَةُ، وَلَا خَيْلُولَةٌ مَعَ ظُلْمِهِ بِحَبْسِهَا، وَقُدِّرَتْهُ عَلَى إِخْرَاجِهَا. قُود: (عَلَى الْأَوْجِهِ) هُوَ وَجِيهَةٌ.

أو تولية عنه، وإن مكنته من الجماع (بلا عذر)؛ لأنه حقه كالوطء بخلافه بمنزلة كأن كان بفرجها فرحته، وعلمت أنه متى لمستها واقفها (وعباله زوج) بفتح العين أي: كبر ذكره بحيث لا تحتلمه (أو مرض) بها (يفسر معه الوطء)، أو نحو حيض (عذر) في عدم التمكين من الوطء فتستحق المؤن، وتثبت عباله بأربع نسوة. فإن لم يكن معرفتها إلا بتظهيره إليهما مكشوفتي الفرجين حال انتشار غصوه جاز ليشهدن، وليس لها امتناع من زفاف إقبالية بخلاف المرض يتوقع شفاؤه (والخروج من بيته) أي: من المحل الذي رضي بإقامتها فيه، ولو ببيتها أو بيت أبيها كما هو ظاهر، ولو لعبادة، وإن كان غائبا بتفصيله الآتي (بلا إذن) منه ولا ظن رضاه عضيان (نشوز) إذ له عليها حق الحبس في مقابلة المؤن، وأخذ الأذرع، وغيره من كلام الإمام أن لها اعتماد العزف الدال على رضا أمثاله لمثل الخروج الذي ثريده،

• فؤد: (أو توليته) أي: وجهها. • وفؤد: (فته) أي: عن الزوج تنازع فيه التغطية، والتولية. • فؤل (سن): (بلا عذر) وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره ونطء إنزاله حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتمل عادة. ع ش. • فؤل (سن): (يفسر معه الوطء) لعل المراد بالضرر هنا مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تبح التيمم أخذًا مما يأتي له في ركوب البحر. س. سيد عمر ومرايفا عن ع ش ما يوافق. • فؤد: (أو نحو حيض) أي: مما يمنع الجماع كرتي وقز وحصا وهو بالفتح، والقصر مرض مذبذ، ونفاس وجنون وإن فازت تسليم الزوجة؛ لأنها أهدار بعضها يظن، أو يزول وبعضها دائم وهي مغلوبة فيها وقد حصل التسليم. • فؤد: (فتستحق المؤن) أي: مع منع الوطء لعذرها إذا كانت عنده لحصول التسليم الممكن التمتع بها من بعض الوجوه. م. فؤد: (وتثبت عباله الخ) سكت عما يثبت به المرض، والقياس أنه لا يثبت إلا برجلين من الأطباء؛ لأنه مما يطالع عليه الرجال غالبًا. ع ش. • فؤد: (ولو يبتها الخ) أي ولو كان ذلك المحل يبتها الخ. • فؤد: (ولو بعبادة) كذا في النهاية بالمتاة التختية وعبر المني بالموحدة فقال وسواء كان لعبادة كحج أم لا. • فؤد: (الآتي) أي: في شرح: (ولو خرجت في غيبته الخ).

• فؤل (سن): (بلا إذن) يظهر أنهما لو اختلفا في الإذن فهو المصدق؛ لأن الأصل عدمه، أو في ظن الرضا فهي المصدقة؛ لأنه لا يعلم إلا منها، ثم رأيت قوله الآتي: (ويظهر تصديقها الخ) الصريح في هذا التفصيل وهل يكفي قولها ظننت رضاه؟ أو لا بد من قرينة محل تأمل ولعل الثاني أقرب أخذًا مما يأتي أيًا. س. سيد عمر. • فؤد: (عضيان) أي: إلا خروجها للشك فإنه وإن كان نشوزًا لا تنص به لخطر أمر الشك كما يأتي. ع ش. • فؤد: (إن لها الخ) مفعول أخذ. كزدي. • فؤد: (بمثل الخروج الخ) كالخروج إلى الحمام ونحوه من حوائجها التي يقتضي العزف خروجها له لتعود عن قرب. •

• فؤد: (أي: من المحل الذي رضي الخ) كذا م ر ش. • فؤد: (الآتي) في شرح قوله: (ولو خرجت في غيبته لزيارة ونحوها لم تنقط).

وهو مُحْتَمَل ما لم يُقْلَم منه غيرة تقطعه عن أمثاله في ذلك، ومن الإذن قوله: إن لم تخرُجني صَرْبُكَ فلا يسقط به حقها ما لم يطلُبها للرجوع فتمتنع كما أفتى به بعضهم، ويَمْنَعُ حملها على امتناعها عتبا لا خوفا من صَرْبِ الذي تَوَعَّدُها به إلا إن أمتنها ووثقت بصدقه فيما يظهر (إلا أن يُخْرِفَ) البيت أي: أو بعضه الذي يُخَشِي منه كما هو ظاهر (على انهدام) وهل يكفي قولها خَشِيت انهدامه، أو لا بُد من قرينة تُدَلُّ عليه عادة؟ كل مُحْتَمَل والثاني أقرب، أو تَخَافُ على نفسها، أو مالها كما هو ظاهر من فاسيتي، أو سارقي. ويظهر أن الاختصاص الذي له وقع كذلك، أو تحتاج للخروج لقاضي لطلب حقها، أو الخروج لتعلم، أو استفتاء لم يُغْنِها الزوج الثقة أي: أو نحو محزبها كما هو ظاهر عنه، ويظهر أنها لو احتاجت للخروج لذلك وخشي عليها منه فتنة والزوج غير ثقة، أو امتنع من أن يُعْلِمَها، أو يسأل لها أجزره القاضي على أحد الأمرين، ولو بأن يخرج معها أو يستأجر من يسأل لها، أو يُخْرِجُها مُعِيرَ المنزل، أو مُتَعَدِّ

مُغْنِي. فُود: (وهو مُحْتَمَل الخ) عبارة النهاية نعم لو عَلِمَ مُخَالَفَتَهُ لأمثاله في ذلك فلا اه. فُود: (به) أي: بالخروج حَيْثُ. فُود: (الذي تَوَعَّدُها به) قد يُقال: إن التَوَعَّدَ بالضرب إنما هو على عدم الخروج لا على العود فكان الأولى إذا تَوَعَّدُها به. فُود: (البيت) إلى قوله: (ولو طَلَبَها) للسفر في النهاية إلا قوله: (ويظهر أنها) إلى (أو يُخْرِجُها). فُود: (أو تَخَافُ) إلى قوله: (أو يُهْلِكُها) في المُغْنِي إلا مسألة الخوف على المال، أو الاختصاص وقوله: (أو نحو محزبها) إلى (أو يُخْرِجُها). فُود: (أو تَخَافُ الخ) عَطَفَ على يُشْرِف. فُود: (أو مالها الخ) أي: وإن قل أخذنا من إطلاقه هنا، وتقييده الاختصاص بماله وقع ولو اغتبر في المال كونه ليس نافيا جدا لم يكن بعيدا اه. ع ش. فُود: (كذلك) أي كالمال. فُود: (لقاض الخ)، أو لإعساره بالثقة سواء أَرْضِيت بإعساره أم لا اه. مُغْنِي. فُود: (لتعلم) أي: للأمور الدينية لا الدنيوية وقوله: أو استفتاء أي: لأمر تحتاج إليه بخصوصه أما إذا أرادت الحضور لمجلس علم لانتقيد أحكاما تنتفع بها من غير احتياج إليها حالا، أو الحضور لسماع الوعظ فلا يكون حذرا اه. ع ش. فُود: (لم يُغْنِها الزوج الخ) راجع لقوله: أو الخروج لتعلم الخ فقط كما يُدَلُّ عليه سياقه وصنيع غيره اه. سِيدُ عَمَر. فُود: (هذه) أي: الخروج. فُود: (لذلك) أي: لتعلم، أو الاستفتاء. فُود: (منه) أي: من الخروج لذلك. فُود: (أجزره القاضي الخ) ظاهر بالنسبة لصورة الامتناع أما إذا كان غير ثقة فلا يكتفي بسؤاله نعم مُحْتَمَل أن يُقال: يأذن لها، أو يستأجر لها ثقة يسأل لها اه. سِيدُ عَمَر وَلَعَلَّه لم يَفْعَ نظره على قول الشرح ولو بأن يخرج الخ فتأمل. فُود: (على أحد الأمرين) أي: التعليم، والسؤال. فُود: (أو يُخْرِجُها الخ)، أو تخرج ليبيت أبيها لزيارة، أو عيادة اه. مُغْنِي. فُود: (مُعِيرَ المنزل) أي: أو مؤجره لانتقضاء مدة الإجارة.

فُود: (ويظهر الخ) كذا م ر ش.

ظُلُمًا، أَوْ يُهْدَدُهَا بِضَرْبٍ مُتَمَتِّعٍ فَخُرُوجٌ خَوْفًا مِنْهُ فَخُرُوجُهَا حِينَئِذٍ غَيْرُ نُشُورٍ لِلْعَذْرِ فَتَسْتَحِقُّ
التَّقْفَةَ مَا لَمْ يَطْلُبْهَا لِمَنْزِلٍ لَا يَتَمَتِّعُ وَيُظْهَرُ تَصَدِّقُهَا فِي عَذْرِ أَدْعَتِهِ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُعْلَمُ إِلَّا
مِنْهَا كَالْخَوْفِ مِمَّا ذُكِرَ، وَالْإِحتِاجُ إِلَى إِثْبَاتِهِ، وَقَدْ يُشْكِلُ مَا ذُكِرَ هُنَا مِنْ إِخْرَاجِ الْمُتَعَدِّي
لَهَا بِحَبْسِهَا ظُلُمًا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ نَحْوَ الْحَبْسِ مَا نَبَغَ عَرَفًا بِخِلَافِ مُجَرَّدِ إِخْرَاجِهَا مِنْ مَنْزِلِهَا،
وَمِنْ النُّشُورِ أَيْضًا امْتِنَاعُهَا مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ، وَلَوْ لغيرِ ثِقَلَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ بِشَرْطِ أَمْنِ الطَّرِيقِ
وَالْمَقْصِدِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ السَّفَرُ فِي الْبَحْرِ الْجَلِجِ إِلَّا إِنْ غَلَبَتْ فِيهِ السَّلَامَةُ، وَلَمْ يَخْشَ مِنْ
رُكُوبِهِ ضَرَرًا يُبَيِّحُ التَّيَمُّنَ، أَوْ يَشُقُّ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً. وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ

فَوَدَّ: (أَوْ يُهْدَدُهَا) أَي: الزَّوْجُ ع ش وَرَشِيدِي. فَوَدَّ: (بِضَرْبٍ مُتَمَتِّعٍ) أَي: شَرْعًا فَالتَّرْكِيبُ وَضْعِي
وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِضَافِي، وَالْمَعْنَى بِضَرْبٍ مِنْ يَمْتَنِعُ عَنِ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَيْتِ لَكِنْ قَدْ يُغْنِي عَنْهُ عَلَى هَذَا
قَوْلُهُ: السَّابِقُ وَمِنْ الْإِذْنِ قَوْلُهُ: الْخ. فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ الْخَوْفِ. فَوَدَّ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَي: مِنْ
الضَّرْبِ، وَالْإِهْدَامِ، وَالْقَاسِيَةِ، وَالسَّارِقِ. فَوَدَّ: (وَلَا) أَي: بِأَنْ كَانَ مِمَّا يُعْلَمُ مِنْ غَيْرِهَا كإِخْرَاجِ
الْمُعِيرِ، أَوْ الظَّالِمِ لَهَا. فَوَدَّ: (مِنْ إِخْرَاجِ الْمُتَعَدِّي) بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ وَقَوْلُهُ: بِحَبْسِهَا الْخ مُتَعَلِّقٌ
بِشُكْلٍ. فَوَدَّ: (بِأَنْ نَحْوَ الْحَبْسِ الْخ) وَأَيْضًا فَالْحَبْسُ حَيْلُولَةٌ حَسْبُهَا بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الْإِخْرَاجِ لِإِمْكَانِ
جَعْلِهَا فِي مَحَلٍّ آخَرَ فَإِنْ فُرِضَ تَمَكُّنُهُ مِنْ دُخُولِ الْحَبْسِ لَهَا قَبْلَهُ غَايَةُ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْ
مَقْصُودِهِ فِيهِ غَالِيًا. ه. سَم. فَوَدَّ: (بِأَنْ نَحْوَ الْحَبْسِ) الْأَوَّلَى حَذَفَ التَّخْوِ. فَوَدَّ: (مَا نَبَغَ عَرَفًا) أَي: مِنْ
التَّمَتُّعِ. فَوَدَّ: (فِي الْبَحْرِ الْجَلِجِ) فِيهِ أَمْرٌ أَنْ الْأَوَّلَ التَّقْيِيدُ بِالْجَلِجِ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ إِذْ لَا يُطْلَقُ الْبَحْرُ إِلَّا عَلَى
الْجَلِجِ، وَالثَّانِي أَنْ مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ رُكُوبِ الْأَنْهَارِ نُشُورٌ وَإِنْ غَلَبَتْ فِيهَا الْهَلَاكُ، أَوْ خَافَتْ الضَّرَرُ
الْمَذْكُورَ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا وَلَعَلَّ التَّقْيِيدَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا بِحَسَبِ الْوَاقِعِ السَّلَامَةُ وَالْأَمْنُ مِنَ الضَّرَرِ
الْمَذْكُورِ فَلَوْ فُرِضَ خَوْفٌ مَا ذُكِرَ فِيهَا كَوَقُفٍ هَيَّجَانِهَا كَانَتْ كَالْبَحْرِ بِلَا شَكٍّ. ه. سَمَدٌ عُمَر. فَوَدَّ: (إِلَّا
إِنْ غَلَبَتْ الْخ) مُعْتَمَدٌ. ه. ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ يَشُقُّ) أَي: السَّفَرُ. ه. ع ش وَظَاهِرُهُ عَطْفُهُ عَلَى يَكُونُ
السَّفَرُ لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى يُبَيِّحُ، وَالضَّمِيرُ لِلضَّرَرِ. فَوَدَّ: (مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً) وَيَتَجَبَّهُ أَنْ
مِنْهَا أَنْ لَا يُعَدَّ لَهَا فِي السَّفِينَةِ مُنْزَلًا عَنِ الرِّجَالِ تَأْمَنُ فِيهِ مِنَ أَطْلَاجِهِمْ عَلَيْهَا وَعَلَى مَا يَجِبُ تَكْتُمُهَا مِمَّا
يَشُقُّ إِظْهَارُهُ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً. ه. سَم. فَوَدَّ: (لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً) أَي: لِيُؤْتِلَهَا. ه. ع ش.

فَوَدَّ: (بِحَبْسِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِشُكْلٍ. ه. وَفَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ) اِغْتَمَدَهُ م ر. ه. فَوَدَّ: (بِأَنْ نَحْوَ الْحَبْسِ الْخ)
وَأَيْضًا فَالْحَبْسُ حَيْلُولَةٌ حَسْبُهَا بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الْإِخْرَاجِ لِإِمْكَانِ جَعْلِهَا فِي مَحَلٍّ آخَرَ فَإِنْ فُرِضَ تَمَكُّنُهُ،
وَإِنْ كَانَ الْحَابِسُ هُوَ الزَّوْجُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الْمُقَرِّي، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ
بِالْأَوَّلَى حَبْسُهَا لَهُ وَلَوْ بِحَقِّ لِلْحَيْلُولَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا كَمَا أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ وَدُخُولِ الْحَبْسِ لَهُ
فِيهِ غَايَةُ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ لِغَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْ مَقْصُودِهِ فِيهِ غَالِيًا. ه. فَوَدَّ: (أَوْ يَشُقُّ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً) وَيَتَجَبَّهُ أَنْ
مِنْ الْمَشَقَّةِ الَّتِي لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً أَنْ لَا يُعَدَّ لَهَا فِي السَّفِينَةِ مُنْزَلًا عَنِ الرِّجَالِ تَأْمَنُ فِيهِ مِنَ أَطْلَاجِهِمْ عَلَيْهَا،

البلقيني، واعتمده غيره يُحْتَمَلُ إطلاقُ جمعِ منهم القفال وابنُ الصلاح المنعُ، وجرى عليه في الأنوار وكذا الإسوي بل زاد أنه محرمٌ إزكاؤها، ولو بالغة ولو طلبها للسفر فأقوتُ بذهني عليها ليمتقن الدائن منه بطلب خبيسها، أو التوكُّل بها فالقياسُ صحةُ الإقرارِ ظاهراً لكن يظهر أن الزوجَ تخليفُ المقرِّ له أن الإقرارَ عن حقيقة، ثم رأيت شريحاً الروباني صرح بصحة الإقرار، واعتمده الأذرعِي وغيره قال الأذرعِي: لكن لو أقام بيّنة بأنها أقوتَ فإزاً من السفر فوجهان وقبوله بعيد إلا إن توفرت القرائن بحيث تقارب القطع فهو مُحْتَمَلٌ، وقد يعرفونه بإقرارها، أو بإقرار الغريم انتهى. وتخطئة التاج الفراري ما ذكره شريح بأن حق الزوج لا يسقط بإقرارها غير صحيحة؛ لأن الإقرار إخبار عن حق سابق فالمدار فيه على الظواهر لا غير كيف وإقرار المُفْلِسِ بعد الحنجر بذهني قبلة صحيح مع ظهور الموطأة فيه غالياً، ولم ينظروا إليها، ثم رأيتي ذكرت ذلك أواخر التفليس بزيادة فراجع. وإقرارها بإجارة عيني سابقة على التكاح كهُوَ بالدين ولو كان لها عليه مهر فلها الامتناع من السفر معه حتى يُوفَّيها كما أفاده قول القفال في فتاويه إذا دفع لامرأته صداقها فليس لها الامتناع من السفر معه والقاضي في فتاويه للولي حمل مؤلّيته من تليد الزوج إلى تليده حتى يقبض مهرها قال الزركشي وابن الجماد: وقياسه أن يبالغ في رُوحها الحاكم ولم يُعطها الزوج مهرها السفر ليلدها مع محرم لكن توقف الأذرعِي فيما قاله

• فود: (المنع) مفعول الإطلاقي. • فود: (وجرى عليه) أي: إطلاقي منع إزكاها الزوجية البحر المنع، أو منع الشؤر. • فود: (ولزكاها) أي: الزوجية البحر. • فود: (أو التوكُّل الخ) عطف على خبيسها ولعله مجاز في التكمُّل أو محرف عنه. • فود: (لو أقام) أي الزوج. • فود: (وقبولة) أي: الزوج ويبيته. • فود: (فهو) أي: قبول بيّنة الزوج حين توفرت القرائن. • فود: (وقد يعرفونه) أي: يعرف الشهود قضاها الفرار من السفر. • فود: (ما ذكره الخ) أي: من صحة الإقرار. • فود: (بأن حق الزوج الخ) متعلّق بتخطئة. • فود: (بذهني قبلة) أي: الحنجر. • فود: (فيه) أي: الإقرار. • فود: (ولم ينظروا الخ) أي: والحال لم ينظر أصحابنا إلى احتمال لموطأة وظهورها. • فود: (ذكرت ذلك) أي صحة الإقرار أواخر التفليس الخ حاصل ما رجحه هناك أنه يُقبل إقرارها بذهني لآخر وتمنع من السفر معه ولا تُقبل بيّنتها أنها قصدت بذلك عدم السفر معه على وجه الوجهين وإن توفرت القرائن بذلك ولو طلب من الزوجية، أو المقر له الحلف على أن باطن الأمر كظاهاه أجيب في المقر له دون الزوجية؛ لأن إقرارها بأن ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له. • فود: (وإقرارها بإجارة) مبتدأ خبره قوله: كهُوَ بالدين. • فود: (لها عليه) أي: للزوجية على الزوج. • فود: (كما أفاده قول القفال) أي: بمفهومه. • فود: (إذا دفع) بدل من قول القفال. • فود: (والقاضي الخ) أي: وأفاده قول القاضي الخ أي: بمنظوره. • فود: (وقياسه) أي قول القاضي.

وقل ما يجب كتمه مما يشق إظهاره مشقة لا تُحتمل ٩.

القاضي فهذه أولى والذي يُتَّجه في دينها عليه الحال المهر وغيره أنه عُذِر في امتناعها من السفر؛ لأنه إذا جاز لها منعه منه فأولى منعه من إجبارها عليه، ويُلاحق المُعسر بالموسر في ذلك فيما يظهر فأتا سفر الولي، وسفرها المذكوران فالوجه امتناعهما إلا في مهر جاز لها حبس نفسها لتقبضه. (وسفرها بإذنه معه) ولو لحاجتها، أو حاجة أجنبي (أو) بإذنه وحدها (لحاجته) ولو مع حاجة غيره على ما يأتي (لا يسقط) مؤنّها؛ لأنها مُمكنة وهو المُفوت يحقه في الثانية، وخرج بقوله: بإذنه سفرها معه بدونه لكن صححا وجوبها هنا أيضا؛ لأنها تحت حكمه، وإن أئمت، وبحث الأذرعِي أن محلّه إن لم يمنعها وإلا فناشزة قال البلقيني: وهو التحقيق لِكَيْتَه قِيَدَه بقوله: ولم يقلد على ردها والظاهر أنه مُجرّد تصوير لما مرّ أنه لا فرق بين قُدْرته على ردها لإطاعته وإن لا (و) سفرها (لحاجتها)، أو حاجة أجنبي بإذنه لا معه (يسقط) مؤنّها (في الأظهر) لعدم التمكين أما بإذنه لحاجتها فمقتضى قولهم في إن خرجت لغير الحماة فأت طالبي فخرجت له، ولغيره لم تطلق عدم السقوط، وقولهم: لو ارتدا معا لا منعة

• فود: (فهذه) أي: مسألة سفر البالغة المقيمة أولى أي: بالتوقيف من مسألة حنبل الولي لموتيه المقيس عليها. • فود: (المهر وغيره) شامِل لِمَهْرٍ حَلَّ بَعْدَ التَّمْكِينِ وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ: الْآتِي إِلَّا فِي مَهْرٍ إلخ بخلافه فليُحَرَّرَ اه. سيّد عمر.

(أقول): ولا مخالفة، ويُفرّق بينهما بأن المضرة فيما يأتي أشدّ قلّذا احتيج هناك إلى مسوغ قوي وهو المهر الحال بالمقد بخلاف ما هنا قلّذا جاز بمطلق الذين الحال ولو مَهْرًا حَلَّ بَعْدَ التَّمْكِينِ.

• فود: (منعه منه) أي: منعه الزوج من السفر لأجل دينها وكذا الضمير في عليه راجع للسفر سم وكُرِدِي. • فود: (في ذلك) أي: في كَوْنِ الذَّيْنِ الْحَالِ عُذْرًا فِي امْتِنَاعِهَا مِنَ السَّفَرِ. • فود: (سفر الولي) أي: حمله لموتيه. • فود: (ولو لحاجتها) إلى قوله: (وقولهم) في النهاية. • فود: (ولو مع حاجة غيره) شامِلٌ لِحَاجَةِ الزَّوْجَةِ أَيْضًا. • فود: (على ما يأتي) أي: آيئًا. • فود: (لأنها مُمكنة إلخ) عبارة المُغْنِي مُمكنة في الأولى وفي غرضه في الثانية فهو المُسْقَطُ لِحَقِّهِ اه. • فود: (وخرج) إلى قوله: (والظاهر) في المُغْنِي. • فود: (وبحث الأذرعِي إلخ) مُعْتَمَدَ اه. ع ش. • فود: (إن محلّه) أي: الوجوب. • فود: (وإلا فناشزة) أي: ما لم يتمتع بها اه. ع ش. • فود: (لِكَيْتَه قِيَدَه إلخ) أي: البلقيني إلخ وقضية صنيع المُغْنِي أن التقييد موجود في كلام الأذرعِي. • فود: (مجرّد تصوير) أي: لا قيد اه. نهاية خلافًا لظاهر المُغْنِي. • فود: (لما مرّ) أي: في شرح وتسقط بشور. • فود: (أو حاجة أجنبي إلخ) هذا ظاهر إذا لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه وإلا فيتبعني أن يلحق بخروجها لحاجته بإذنه مُغْنِي وع ش. • فود: (أما بإذنه لحاجتها) أي: الزوج، والزوجة، أو الأجنبي اه. ع ش. • فود: (لم تطلق) مقول القول. • فود: (عدم السقوط) اعتمدته النهاية، والمُغْنِي وشيخ الإسلام.

• فود: (منعه منه) أي: من السفر وكذا الضمير في عليه راجع للسفر. • فود: (أو بإذنه) أي: وحدها.

• فود: (والظاهر إلخ) كذا م ر. • فود: (عدم السقوط) كذا م ر.

لها الشقوط واعتمده البلقيني وغيره، ونص الأُم والمختصر ظاهر فيه وفي الجواهر وغيرها عن الماوردي وأقروه لو امتنع من الثقلة معه لم تجب الثقة إلا إن كان يتمتع بها في زمن الامتناع فوجب، ويصير تمتعه بها عفوًا عن الثقلة حينئذ انتهى، وقضيته جريان ذلك في سائر صور التثوير وهو مُحْتَمَلٌ، وتوزع فيه بما لا يُجدي وما مر في مسافرة معه بغير إذنه من وجوب نفقتها لتمكنها، وإن أئمت ببعضياته صريح فيه، وظاهر كلام الماوردي أنها لا تجب إلا زمن التمتع دون غيره نعم، يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لخطبة منه بعد التثوير، وكذا الليل. (ولو نَشَرَتْ) كأن خرجت من بيته (لفأطاعت) في غيبته بنحو عودها لبيته (لم تجب) مؤنها ما دام غائبًا (في الأصح) لخروجها عن قبضته فلا بُد من تجديد تسليم، وتسلم، ولا يحصلان مع الغيبة، وبه فارق تثويرها بالردة فإنه يزول بإسلامها مطلقًا لزوال المسقط،

قوله: (وفي الجواهر) إلى قول المتن: (ولو خرجت) في النهاية إلا قوله: (وهو مُحْتَمَلٌ) إلى (وما مر)، وقوله: (بغذ التثوير) وقوله: (وهذه حاكم) وقوله: (له فائدة) إلى (فيحتمل). قوله: (وأقروه) وأتى به الوالد رحمته الله تعالى اه. نهاية. قوله: (وقضيته) أي: كلام الماوردي المذكور جريان ذلك أي: قوله: إلا إن كان يتمتع بها إلخ. قوله: (وظاهر كلام الماوردي إلخ) مُعْتَمَدٌ وقوله: (نعم يكفي إلخ) مُعْتَمَدٌ أيضًا اه. ع ش. قوله: (نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم إلخ) ظاهره أنه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذا لم يستمتع بها فيها سم وع ش. قوله: (بغذ التثوير) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن تثويرها في أثناء اليوم يسقط نفقتها وإن عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يستمتع بها بعد التثوير وهل يجري نظير ذلك في كسوة الفضل فيه نظر ظاهر وجرى م ر على الجريان وقال: وكذا يقال في كسوة الفضل فإذا نَشَرَتْ في أثناءه في المنزل واستمتع بها وجب قسط زمن الاستمتاع وما بعده من الفضل إلى وجود تثوير جديد كذا قال بحسب ما ظهر له فليحز ولم يذكر في شرحه تقييد الشارح ببقاء التثوير اه. سم.

قوله (سني) (ولو نَشَرَتْ) أي: في حضور الزوج اه. مُعْنَى. قوله: (كان خرجت إلخ) عبارة المُعْنَى بأن خرجت من بيته كما قال الرافعي بغير إذنه اه. قوله: (في غيبته) إلى قوله: (قال إلخ) في المُعْنَى. قوله: (وبه فارق إلخ) أي بالتعليق المذكور. قوله: (فإنه يزول بإسلامها) أي: حيث أعلمته به كما يأتي في قوله: ويصح أن مراده إلخ وقوله: مطلقًا أي: سواء جدد تسليم وتسلم أم لا اه. ع ش. قوله: (لزوال المسقط) أي: مع كونها في قبضته ليفارق نظيره اه. رشيدي.

قوله: (فتجب) أتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي. قوله: (نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم إلخ) كذا م ر، وظاهره أنه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذا لم يستمتع بها. قوله: (بغذ التثوير) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن تثويرها في أثناء اليوم يسقط نفقتها، وإن عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يستمتع بها بعد التثوير وهل يجري نظير ذلك في كسوة الفضل؟ فيه نظر ظاهر وجوزه

وأخذ منه الأذرعِي أنها لو نَشَرَتْ في المنزل، ولم تَخْرُجْ منه كأن مَنَعَتْه نفسها فغاب عنها ثم عَادَتْ لِلطَّاعَةِ عَادَتْ نَفَقَتُهَا من غير قاضٍ وهو كذلك على الأصح قال: وحاصل ذلك الفرق بين التُّشْوِزِ الجَلِيِّ والتُّشْوِزِ الخَفِيِّ انتهى. ويُتَّجَه أَن مُرَادَهُ بِقَوْدِهَا لِلطَّاعَةِ إِزْسَالُ إِعْلَامِهِ بِذلك بخلاف نظيره في التُّشْوِزِ الجَلِيِّ وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّ عَوْدَهَا لِلطَّاعَةِ من غير علمه بعمد كما هو ظاهر؛ وهل إَشْهَادُهَا عِنْدَ غَيْبِهِ وَعَدَمُ حَاكِمٍ كإِعْلَامِهِ؟ فيه نَقْطَرٌ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي نَظَائِرِهِ نَعَمْ، (وَطَرِيقُهَا) فِي عَوْدِ الاستِخْقَاقِ (أَن يَكْتَسِبَ الْحَاكِمُ كَمَا سَبَقَ) فِي ابْتِدَاءِ التَّسْلِيمِ فَإِذَا عَلِمَ وَعَادَ، أَوْ أَرْسَلَ مَنْ يَسْتَلْمُهَا أَوْ تَرَكَ ذَلِكَ لِغَيْرِ غُلْبٍ عَادَ الاستِخْقَاقُ.

(فِرْعَ): التَّمَسُّتُ زَوْجَةً غَائِبٍ مِنَ الْقَاضِي أَن يَفْرِضَ لَهَا فَرْضًا عَلَيْهِ اشْتَرَطَ ثُبُوتُ التَّكَاحِ، وَإِقَامَتُهَا فِي مَسْكِنِهِ،

• فَوَدَ: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَ: (هَادَتْ نَفَقَتُهَا) أَي: حَبِثُ أَغْلَمَتُهُ وَيَتَّبَعِي عَدَمَ تَصْدِيقِهَا فِي ذَلِكَ لَوْ اخْتَلَفَا فِيهِ اه. ع ش. • فَوَدَ: (وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ) مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ فَكَأَنَّ يَتَّبَعِي أَن يَزِيدَ قَبْلَهُ لَقَطَةً قَالَ اه. رَشِيدِي. • فَوَدَ: (قَالَ الْخ) أَي: الْأَذْرَعِيُّ. • فَوَدَ: (التُّشْوِزِ الْجَلِيِّ) أَي: الظَّاهِرِ اه. ع ش. • فَوَدَ: (إِنْ مُرَادَهُ) أَي: الْأَذْرَعِيُّ. • فَوَدَ: (إِزْسَالُ إِعْلَامِهِ الْخ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِزْسَالُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ كَمَا قَدْ يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ: الْآتِي وَعَدَمُ حَاكِمٍ، أَوْ لَا؟ اه. سَم.

(أَقُولُ): وَقَوْلُ الشَّارِحِ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ الْخِ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ وَسَيَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُصَرِّحُ بِهِ. • فَوَدَ: (فَذلك) أَي: وَيُتَّجَه أَن مُرَادَهُ الْخِ. • فَوَدَ: (لَأنَّ هَوْنَهَا الْخِ) يَعْنِي أَنَّ عَوْدَ الاستِخْقَاقِ بِقَوْدِهَا الْخِ. • فَوَدَ: (وَهَلْ إَشْهَادُهَا الْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْأَقْرَبُ كَمَا هُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي نَظَائِرِهِ أَنَّ إَشْهَادَهَا عِنْدَ غَيْبِهِ كإِعْلَامِهِ اه. • فَوَدَ: (وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي نَظَائِرِهِ نَعَمْ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي فِي التُّشْوِزِ الْجَلِيِّ أَيْضًا وَقِيَاسُ الظَّاهِرِ أَيْضًا أَنَّ الْإِشْهَادَ لَا يَكْفِي إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْإِعْلَامِ فَلْيَرْاجِعْ اه. رَشِيدِي.

• فَوَدَ (سَنِي): (وَطَرِيقُهَا أَن يَكْتَسِبَ الْخِ) أَي: طَرِيقُهَا ذَلِكَ فَقَطْ بِالنِّسْبَةِ لِلتُّشْوِزِ الْجَلِيِّ وَهُوَ طَرِيقُهَا أَيْضًا مَعَ إِزْسَالِهَا تَعْلِيمُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلتُّشْوِزِ الْخَفِيِّ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اه. رَشِيدِي. • فَوَدَ: (فِي عَوْدِ الاستِخْقَاقِ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمَعْنَى. • فَوَدَ: (أَوْ تَرَكَ ذَلِكَ) أَي: الْعَوْدَ وَإِزْسَالُ الْوَكِيلِ. • فَوَدَ: (التَّمَسُّتُ الْخِ) أَي: لَوْ التَّمَسُّتُ زَوْجَةً الْخِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تُشْوِزٌ فَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُسْتَعْلَلَةٌ اه. رَشِيدِي. • فَوَدَ: (فِي مَسْكِنِهِ) أَي: الْمَحَلِّ

الْجُرْجَانِي وَقَالَ: لَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ إِذَا اسْتَمْتَعَ لَحَفَةً فِي يَوْمٍ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ وَمَا بَعْدَهُ مِمَّا يُمْكُنُ فِيهِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ مَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْهَا تُشْوِزٌ جَدِيدٌ. قَالَ: وَكَذَا يُقَالُ فِي كِسْوَةِ الْفَضْلِ فَإِذَا نَشَرَتْ فِي أَثْنَائِهِ فِي الْمَنْزِلِ وَاسْتَمْتَعَ بِهَا وَجَبَ قِسْطُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْفَضْلِ إِلَى وُجُودِ تُشْوِزٍ جَدِيدٍ كَذَا قَالَ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ فَلْيَحَرِّزْ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي شَرْحِهِ تَقْيِيدَ الشَّارِحِ بَعْدَ التُّشْوِزِ. • فَوَدَ: (وَيُتَّجَه الْخِ) كَذَا م ر. • فَوَدَ: (إِزْسَالُ إِعْلَامِهِ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِزْسَالُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ كَمَا قَدْ يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ: وَعَدَمُ حَاكِمٍ أَوَّلَى. • فَوَدَ: (وَقِيَاسُ الْخِ) كَذَا م ر ش.

وَحَلْفُهَا عَلَى اسْتِحْقَاقِ التَّفَقُّعِ وَأَنَّهَا لَمْ تَقْبِضْ مِنْهُ نَفَقَةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ فَحِينَئِذٍ يَفْرَضُ لَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مُقْبِضٌ حَيْثُ لَمْ يَبَيَّنْ أَنَّهُ غَيْرُهُ، وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ بِالْبَلَدِ تَرِيدُ الْأَخْذَ مِنْهُ، وَالْأَفْلَ فَائِدَةٌ لِلْفَرْضِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَهُ فَائِدَةٌ هِيَ مَنَعُ الْمُخَالِفِ مِنَ الْحُكْمِ بِشَقْوِطِهَا بِمُضِيِّ الزَّمَانِ، وَأَيْضًا فَيُحْتَمَلُ ظُهُورُ مَالٍ لَهُ بَعْدَ فَتَاخُذٍ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ احتِجَاجٍ لِرَفْعِ الْيَدِ. (وَلَوْ خَرَجَتْ) لَا عَلَى وَجْهِ التُّشْوِيزِ (فِي غَيْبَتِهِ) عَنِ الْبَلَدِ بَلَا إِذْنَهُ (لِزِيَارَةٍ) لِقَرِيبٍ لَا أَجَنِّيٍّ أَوْ أَجَنِيَّةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَقَضِيَّةُ التَّعْبِيرِ هُنَا بِالْقَرِيبِ وَبِالْأَهْلِ الْوَاقِعِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَتَهَجِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَحْرَمِ، وَغَيْرِهِ لِكِبَرِ قَضِيَّةِ تَعْبِيرِ الزَّرْكَشِيِّ بِالْمَحَارِمِ، وَتَبِعَهُ فِي شَرْحِ الرُّوَيْسِ تَقْيِيدَهُ بِالْمَحْرَمِ وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ (وَنَحْوُهَا) كَعِبَادَةِ لِمَنْ ذُكِرَ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ

الَّذِي رَضِيَ بِإِقَامَتِهَا فِيهِ وَلَوْ يَبْتَئِهَا، أَوْ يَبْتَئِ أَبْيَاهَا. قُودُ: (وَحَلْفُهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (ثُبُوتُ الْخ).
 قُودُ: (فَحِينَئِذٍ يَفْرَضُ الْخ) أَي: وَلَوْ كَانَ مَا يَفْرَضُهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَه. ع ش وَهَذَا عَلَى مُخْتَارِ النِّهَايَةِ وَوَالِدِهِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ كَمَا مَرَّ. قُودُ: (حَيْثُ لَمْ يَبَيَّنْ الْخ) وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ تَبَيَّنَ يَسَارُهُ كَانَ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِمَا بَقِيَ مِنْ قَدْرِ التَّمَاوُتِ أَه. سَيِّدُ عَمَرٍ. قُودُ: (وَالْأَفْلَ فَائِدَةٌ الْخ) تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْتَرِضُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ تَمَّ مَالٌ، أَوْ يَأْذُنُ لَهَا فِي الْإِفْتِرَاضِ أَه. ع ش. قُودُ: (لَا عَلَى وَجْهِ التُّشْوِيزِ) إِلَى قَوْلِهِ: كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَضِيَّةُ التَّعْبِيرِ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: وَأَيْضًا إِلَى الْمَتْنِ. قُودُ: (هَنْ الْبَلَدِ) خَرَجَ بِهِ خُرُوجُهَا فِي غَيْبَتِهِ فِي الْبَلَدِ فَهُوَ تُشْوِيزٌ وَلَوْ آجَرَتْ نَفْسَهَا إِجَارَةً غَيْرَ بِإِذْنِهِ لِشُغْلٍ فِي الْبَلَدِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا م. ر. أَه. سَمِ عَلَى حَتَجٍ وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِثْلَ غَيْبَتِهِ عَنِ الْبَلَدِ خُرُوجُهُ مَعَ حُضُورِهِ فِيهِ حَيْثُ اقْتَضَى الْعُرْفُ رِضَاهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَلَى مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَأَخَذَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ الْخ وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ عَادَتُهُ بِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ لَا يَرْجِعُ إِلَّا آخِرَ التَّهَارِ مِثْلًا فَلَهَا الْخُرُوجُ لِلْعِبَادَةِ وَنَحْوِهَا إِذَا كَانَتْ تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا قَبْلَ عَوْدِهِ وَعَلِمَتْ مِنْهُ الرِّضَا بِذَلِكَ أَه. ع ش. قُودُ: (لَا لِأَجَنِّيٍّ الْخ) أَي: حَيْثُ كَانَ هُنَاكَ رِيَّةً، أَوْ لَمْ يَدُلَّ الْعُرْفُ عَلَى رِضَاهُ بِذَلِكَ وَلَا فَلَهَا الْخُرُوجُ كَمَا شَمَلَهُ قَوْلُهُ: فِيمَا مَرَّ وَأَخَذَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ الْخ أَه. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَوْجَحُ مَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ خُرُوجُهَا إِلَى بَيْتِ أَبْيَاهَا، أَوْ أَقَارِبِهَا، أَوْ جِيرَانِهَا لِزِيَارَةٍ، أَوْ عِبَادَةٍ، أَوْ تَعَزُّيَةٍ أَه. أَي: بِشَرَطِ حُلُمِهَا الرِّضَا وَلَوْ بِالْعُرْفِ فِي رِضَا وَمِثْلِهِ بِذَلِكَ كَمَا مَرَّ عَنْهُ.
 قُودُ: (الْوَاقِعُ) أَي: التَّعْبِيرُ بِالْأَهْلِ. قُودُ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي، وَالنِّهَايَةِ. قُودُ: (تَقْيِيدُهُ) أَي: الْقَرِيبِ. قُودُ: (وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي، وَالنِّهَايَةِ كَمَا مَرَّ.
 قُودُ (سَمِي): (وَنَحْوُهَا) مِنْ مَوْتِ أَبْيَاهَا وَشُهُودِ جِنَازَتِهِ فَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْحَمَوِيِّ شَارِحِ التَّشْبِيهِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ لِمَوْتِ أَبْيَاهَا وَلَا شُهُودُ جِنَازَتِهِ مُقَيَّدٌ بِحُضُورِهِ أَه. سَمِ وَفِي الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ.
 قُودُ: (لِمَنْ ذُكِرَ) أَي: مِنَ الْمَحَارِمِ.

قُودُ: (هَنْ الْبَلَدِ) خَرَجَ خُرُوجُهَا عَنْ غَيْبَتِهِ فِي الْبَلَدِ فَهُوَ تُشْوِيزٌ، وَلَوْ خَرَجَتْ بِإِذْنِهِ لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا أَوْ آجَرَتْ نَفْسَهَا إِجَارَةً غَيْرَ بِإِذْنِهِ لِشُغْلٍ فِي الْبَلَدِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا. قُودُ: (عَلَى الْأَوْجَحِ) كَذَا م. ر.
 قُودُ فِي (سَمِي): (وَنَحْوُهَا) مِنْ مَوْتِ أَبْيَاهَا، وَشُهُودِ جِنَازَتِهِ فَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْحَمَوِيِّ شَارِحِ التَّشْبِيهِ

في ذلك ربةً بوجهٍ فيما يظهر (لم تسقط) مؤنتها بذلك؛ لأنه لا يُعَدُّ نُشُورًا عَرَفًا وظاهرًا أَنْ مَحَلَّ ذلك ما لم ينفقها من الخروج قبل سفره أو يُزِيلَ لها بالمنع. (والأظهر أن لا نفقة) ولا مؤنة (لصغيرة) لا تحمِلُ الوطء، وإن سَلِمَتْ له؛ لأنَّ تَعَذُّرَ وطئها لِمَعْنَى فيها، وليست أهلاً لِلتَّمَتُّعِ بغيره وبه فَارَقَتْ المريضة، ونحو الرِّقَاءِ (و) الأظهر (أنها تجبُ لِكَبِيرَةٍ) أي: لِمَنْ يُمَكِّنُ وطؤها، وإن لم تبلغ كما هو ظاهر (على صغير) لا يُمَكِّنُ وطؤها إذا عَرَضَتْ على وليه؛ لأنَّ المانع من جهته. (واحرامها بخُجٍّ، أو غفيرة)، أو مُطْلَقًا (بلا إذن) منه (نُشُورٌ إن لم يملك تَحْلِيلَهَا) على قولٍ في الفرض؛ لأنَّ المانع منها ومع كونه نُشُورًا ليس تعاطيه حرامًا عليها لِحَظَرِ أمرِ التَّشَكُّكِ، وبه فَارَقَ ما يَأْتِي في الصوم (وإن ملك) تَحْلِيلُهَا بأنَّ أَحْرَمَتْ ولو بفرضٍ على المَعْتَمِدِ (فلا) يَكُونُ إحرامها نُشُورًا فلها المَوْنُ؛ لأنها في قبضته وهو قَائِدٌ على تَحْلِيلِهَا والتَّمَتُّعِ بها فإذا تَرَكَ فَقَدَ فَوَّتَ على نفسه فإن قُلْتُ: هذا يُشْكِلُ بما يَأْتِي في الصوم أَنَّهُ يُهَابُ إفسادَ العبادة قُلْتُ يُفَرِّقُ بأنَّ الصومَ يَتَكَرَّرُ فلو أَمْرَنَاهُ بِالْإِفْسَادِ لَتَكَرَّرَ منه وفي ذلك ما يُهَيِّبُ بخلاف الإحرام؛ لأنه نَادِرٌ فلا تَقْوَى مَهَابَتِهِ وأيضًا فَالزَّمَنُ ثُمَّ قَرِيبٌ فَتَقْوَى الهَيْبَةِ حِينَئِذٍ بخلافه هنا

• فَوَدَّ: (في ذلك) أي الخروج للزيارة ونَحْوِهَا. • فَوَدَّ: (أو يُزِيلُ لها إلخ) أي: أو تَدُلُّ القَرِينَةَ على عَدَمِ رِضَاهُ بِخُرُوجِهَا فِي غَيْبَتِهِ مُطْلَقًا كما مرَّ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (ولا مؤنة) إلى قوله: (فإن قُلْتُ) في الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (ولا مؤنة لصغيرة) شَمِلَ ذلك المَهْرَ فلا يَجِبُ عليه تَسْلِيمُهُ قَبْلَ إِطَاقَةِ الوطء وقد تَقَدَّمَ ذلك اه. ع ش.

• فَوَدَّ (سني): (لصغيرة) ظاهره وإن كَانَ الزَّوْجُ أيضًا صَغِيرًا وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ: (الآتي) وَأَنَّهُ تَجِبُ لِكَبِيرَةٍ على صَغِيرٍ فَإِنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ: كَبِيرَةٌ خُرُوجُ الصَّغِيرَةِ اه. سم. • فَوَدَّ: (بغيره) أي: غَيْرِ الوطء اه. سم. • فَوَدَّ: (وبه فَارَقَتْ إلخ) أي: بقوله: وَلَيْسَتْ أَهْلًا إلخ. • فَوَدَّ: (هَلَى صَغِيرٍ) أي: وَمَجْنُونٍ اه. بُجَيْرِمِي. • فَوَدَّ: (إذا عَرَضَتْ إلخ) أي: أو سَلِمَتْ نَفْسُهَا اه. مُغْنِي.

• فَوَدَّ (سني): (نُشُورٌ) أي: مِن وَقْتِ الإحْرَامِ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (هَلَى قول إلخ) أي: مَرْجُوحٌ مَرَّ فِي بَابِ الْحَجِّ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وبه فَارَقَ) أي: بقوله: لِحَظَرِ إلخ. • فَوَدَّ: (هذا) أي: قولُ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ مَلَكَ فَلَ. • فَوَدَّ: (فلو أَمْرَنَاهُ) أي: لو جَوَّزْنَا لَهَا الصَّوْمَ وَجَعَلْنَا الْإِفْسَادَ إِلَيْهِ إِذَا أَرَادَ وَلَا فَلَ أَمْرُهَا كَمَا لَا يَخْفَى اه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أي: فِي الصَّوْمِ وَقَوْلُهُ: هُنَا أَي: فِي الإحْرَامِ.

مُقَيَّدٌ بِحُضُورِ. • فَوَدَّ: (فيما يظهر) كذا م ر.

• فَوَدَّ (سني): (لصغيرة) ظاهره، وإن كَانَ الزَّوْجُ أيضًا صَغِيرًا، وَيُوجِبُهُ أَنَّ المَانِعَ مِنَ التَّفَقُّعِ وَهُوَ صِيغَرُهَا مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُقْتَضَى وَهُوَ صِيغَرُهُ إِنْ سَلِمَ أَنَّهُ مُقْتَضٍ، وَهَذَا يُؤَافِقُهُ أيضًا مَفْهُومُ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّهُ تَجِبُ لِكَبِيرَةٍ على صَغِيرٍ فَإِنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ كَبِيرَةٌ خُرُوجُ الصَّغِيرَةِ. • فَوَدَّ: (بغيره) أي: بغيرِ الوطء. • فَوَدَّ: (قُلْتُ يُفَرِّقُ إلخ) كذا م ر.

غالبًا (حتى تخرج فمسايرة لحاجتها) فإن كان معها استحققت، وإلا فلا تنعم من أفسد حجبها الذي أذن فيه بجماع يلزمها الإحرام بقضائه فوزًا والخروج له، ولو بلا إذنه وحينئذ يلزمه مؤنّها بل، والخروج معها (أو أحرمت (بإذن) منه (ففي الأصح لها نفقة ما لم تخرج)؛ لأنها في قبضته وقوات التمتع نشأ من إذنه فإن خرجت فكما تقرّر، ولو أجزت عيبتها قبل التكاح لم يتخيّر، ويُقدّم حقّ المستأجر لكن لا مؤنة لها مدة ذلك كذا أطلقه شارح هنا وفيما مرّ أيضًا وهو مشكّل؛ لأنّ قضية ما مرّ أنّ نفقتها لا تسقط مدة الإجارة، وهذا بخلافه، وقد يجاب بتقدير أنّ الأمر كذلك عندهم بحمل هذا على ما إذا ثبتت بالبيّنة، وذلك بالإقرار والفرق أنّ الإقرار أقوى فأثّر وجوب الثقة بخلاف البيّنة هذا والذي يتّجه ترجيحُه أنّه لا مؤنة لها مدة الإجارة مطلقًا، ويُفرّق بينه وبين الإقرار بالدين بأنّه لا حائل، ثمّ بينها وبين الزوج؛ لأنّه يُمكّنه ترك السفر والتمتع بها كما مرّ، وأما هنا فيدّ المستأجر حائلة فمُنعت الثقة ثمّ رأيت أنّ المنقول الذي سكنا عليه سقوط نفقتها هنا، وإنّ مكّنه المستأجر منها لأنّه وعدّ لا يلزم مع ما فيه من المنة، ولم يتمرّضوا للفرق بين الإقرار والبيّنة وهو صريح فيما ذكرته، ورأيت شيخنا فرّق بينه

• قوله: (فإن كان معها) إلى قوله: (كذا أطلقه الشارح) في المُنهي. • قوله: (استحققت) أي: إن لم يمتنعها من السفر كما مرّ. • قوله: (نعم من أفسد حجبها إلخ) فإن قلت ما صورة ذلك فإنّها إن طارعتة مختارة فهي المفيدة وإن أكرهها لم يفسد حجبها قلت: قد يَصوّرُ بالأوّل ويَصيحُ نسبة الفساد إليه لمُشاركته في سببه اهـ. سم. • قوله: (فكما تقرّر) أي: في، فمسايرة لحاجتها اهـ. سم. • قوله: (لم يتخيّر) أي: الزوج في فسّخ التكاح وإن جهل الحال اهـ. مُغني. • قوله: (لكن لا مؤنة لها إلخ) يتّبعني أنّ محلّه ما لم يتمتع بها أخذًا مِمّا مرّ في التائيزة وإلا وجبت نفقتها مدة التمتع وآتاه يجب نفقة اليوم، أو الليلة بالتمتع في لحظة منه اهـ. ع ش. • قوله: (كذا أطلقه شارح إلخ) أي: بلا تقييد ببيوت بالإقرار، أو بالبيّنة. • قوله: (فيما مرّ إلخ) أي: في شرح إلّا أنّ يُشرف على انهدام. • قوله: (لأنّ قضية ما مرّ إلخ) أي: حيث جعلوا هناك المستأجرة العين قبل التكاح كالمدينة لآخر. • قوله: (بحمل هذا) أي: ما هنا من السقوط. • قوله: (إذا ثبت) أي: سبق إجارة العين على التكاح. • قوله: (وذلك) أي: ما اقتضاه ما مرّ من عدم السقوط وقوله: بالإقرار أي على ما ثبت بالإقرار أي: كما قيده الشارح به هناك. • قوله: (مطلقًا) أي: سواء ثبت بالإقرار، أو بالبيّنة. • قوله: (ويُفرّق بينة) أي: بين الإقرار بالإجارة عيّا. • قوله: (ثمّ) أي: في الإقرار بالدين. • قوله: (وإن مكّنه المستأجر إلخ) أي: رضي المستأجر بتمكينه منها اهـ. مُغني. • قوله: (ولم يتمرّضوا) أي: الاضحاب. • قوله: (فرّق بينة) أي: السقوط بالإجارة عيّا.

• قوله: (نعم من أفسد حجبها) فإن قلت: ما صورة ذلك فإنّها إن طارعتة مختارة فهي المفيدة، وإن أكرهها لم يفسد حجبها قلت: قد يَصوّرُ بالأوّل ويَصيحُ الفساد لمُشاركته في سببه. • قوله: (فكما تقرّر) أي: في قوله فمسايرة لحاجتها. • قوله: (ولو أجزت إلخ) كذا م ر.

وبين عدم سقوطها بنذرهما الصوم، أو الاعتكاف المُعَيَّن قَبْلَ التَّكَافِ بِعَيْنٍ مَا فُرِغَتْ بِهِ وَهُوَ أَنَّ هُنَا نَذْرًا حَائِلَةً بِخِلَافِ تَيْنِكَ. (وَيَمْنَعُهَا) إِنْ شَاءَ (صَوْمٌ) أَوْ نَحْوُ صَلَاةٍ أَوْ اعْتِكَافٍ (تَقْلِي) ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَلَوْ قَبْلَ الْغُرُوبِ لِأَنَّ حَقَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ لِيُجَوِّبَهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يُؤْذِ التَّمَتُّعُ بِهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْرَأُ لَهُ إِرَادَتُهُ فَيَجِدُهَا صَائِمَةً فَيَتَصَرَّرُ (فَلَا نِيبَ) وَصَامَتْ، أَوْ أَتَمَّتْ غَيْرَ نَحْوِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ، أَوْ صَلَّتْ غَيْرَ رَاتِبَةٍ (فَنَاشِزَةٌ فِي الْأَظْهَرِ) فَتَسْقُطُ جَمِيعُ مُؤَنِّ مَا صَامَتْهُ لَا مَتَانِعَ مِنْ التَّمَكُّينِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا، وَلَا نَظَرٌ إِلَى تَمَكُّنِهِ مِنْ وَطْئِهَا، وَلَوْ مَعَ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَهَابُ إِفْسَادَ الْعِبَادَةِ فَيَتَصَرَّرُ، وَمَنْ ثُمَّ حَزَمَ صَوْمُهَا نَفْلًا، أَوْ فَرَضًا مُوسَعًا وَهُوَ حَاضِرٌ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ عَلِمَ رِضَاهُ وَظَاهِرُ امْتِنَاعِهِ مُطْلَقًا إِنْ أَضَرَّهَا، أَوْ وَلَدَهَا الَّذِي تُرْضِعُهُ، وَأَخَذَ أَبُو زُرْعَةَ مِنْ هَذَا التَّحْلِيلِ

فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الْإِجَارَةِ عَيْنًا. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ تَيْنِكَ) أَي: الصَّوْمِ، وَالْإِعْتِكَافِ.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَيَمْنَعُهَا صَوْمٌ نَقْلُ الْخِ)، وَالْأَوْجَهُ تَقْيِيدُ الْمَنْعِ بِمَنْ يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ فَلَا مَنَعَ لِمُتَلَبِّسٍ بِصَوْمٍ، أَوْ اغْتِكَافٍ وَاجِبَيْنِ، أَوْ كَانَ مُخَرِّمًا، أَوْ مَرِيضًا مُذْنِفًا لَا يُمَكِّنُهُ الْوِقَاعُ، أَوْ مَمْسُوحًا، أَوْ عَيْنِيًا، أَوْ كَانَتْ قَرْنَاءَ، أَوْ رَفَقَاءَ، أَوْ مُتَحَيِّرَةً كَالْغَائِبِ وَأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْغَائِبَ قَدْ يَقْدُمُ نَهَارًا قَيْطًا شَرَحَ م. رَاه. سَم. وَقَدْ يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْرَأُ لَهُ الْخِ لَكِنْ ظَاهِرٌ صَنِيعُ الْمُغْنِي اعْتِمَادَ إِطْلَاقِ الْمَنْعِ عِبَارَتَهُ سِوَاةً أَمَّا جَمَاعُهَا أَمْ ائْتَنَعَ عَلَيْهِ لِمُعْذِرٍ جَسَدِيٍّ كَجَبِّهِ، أَوْ رَفَقِهِ، أَوْ شَرَعِيٍّ كَتَلْبِيهِ بِوَاجِبِ كَصَوْمٍ، أَوْ إِخْرَامٍ وَبَحَثَ الْأَفْزَعِيُّ أَنَّهُ لَا يُنْتَعَى مَنْ لَا يَجِلُّ لَهُ وَطْئُهَا كَمُتَحَيِّرَةٍ وَمَنْ لَا تَخْتَلِبُ الْوَطْءُ اه. فَوَدَّ: (إِنْ شَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ: لَكِنْ الْأَوْجَهُ فِي النِّهَايَةِ.

فَوَدَّ (سَنِي): (فَلَا نِيبَ) أَيِ امْتَنَعَتْ مِنْ عَدَمِ الشُّرُوعِ، أَوْ الْفِطْرِ يَعْدُ أَشْرُهُ لَهَا بِهِ. فَوَدَّ: (غَيْرَ نَحْوِ عَرَفَةَ الْخِ) مِنْ النَّحْوِ تَأْسُوعًا لَا الْخَمِيسَ، وَالْاِثْنَيْنِ وَأَيَّامُ الْبَيْضِ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ اه. ع. ش. فَوَدَّ (سَنِي): (فَنَاشِزَةٌ الْخِ)، وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْمَرَاهِقَةَ الْحَاضِرَةَ أَي: الْمُقِيمَةَ كَالْبَالِغَةِ لَوْ أَرَادَتْ صَوْمَ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُمَا مَأْمُورَةٌ بِصَوْمِهِ مَضْرُوبَةٌ عَلَى تَرْكِه اه. نِهَآيَةً. فَوَدَّ: (فَتَسْقُطُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرٌ فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ فَرَضًا مُوسَعًا) أَي: وَإِنْ كَانَ لَهَا عَرَضٌ فِي التَّقْدِيمِ كَقَصْرِ النَّهَارِ اه. ع. ش. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: مُوسَعًا، أَوْ مُضَيِّقًا ش. أَي: وَسِوَاةً وَجَدَ الْإِذْنَ، أَوْ الْعِلْمَ بِالرِّضَا أَمْ لَا سَم. فَوَدَّ: (مِنْ هَذَا التَّحْلِيلِ) أَيِ قَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ قَدْ يَهَابُ الْخِ) اه. ع. ش.

فَوَدَّ فِي (سَنِي): (وَيَمْنَعُهَا صَوْمٌ نَقْلُ الْخِ) وَالْأَوْجَهُ تَقْيِيدُ الْمَنْعِ بِمَنْ يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ فَلَا مَنَعَ لِمُتَلَبِّسٍ أَوْ اغْتِكَافٍ وَاجِبَيْنِ، أَوْ كَانَ مُخَرِّمًا، أَوْ مَرِيضًا مُذْنِفًا لَا يُمَكِّنُهُ الْوِقَاعُ، أَوْ مَمْسُوحًا، أَوْ عَيْنِيًا، أَوْ كَانَتْ قَرْنَاءَ أَوْ مُتَحَيِّرَةً كَالْغَائِبِ وَأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْغَائِبَ قَدْ يَقْدُمُ نَهَارًا قَيْطًا وَلَوْ كَانَا مُسَافِرَيْنِ سَفَرًا مُرَخَّصًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كَانَ مُخَرِّجًا عَلَى فِعْلِ الْمَكْتُوبَةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَأَوَّلَى لِمَا فِي التَّأْخِيرِ مِنَ الْخَطَرِ عَلَى أَوْجِهِ أَحْتِمَالًا فِي ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْفِطْرُ أَفْضَلَ م. ر. ش. فَوَدَّ: (هَلَى الْأَوْجَهُ) كَذَا م. ر. ش. فَوَدَّ: (غَيْرَ نَحْوِ عَرَفَةَ الْخِ) هَذَا الصَّنِيعُ حَيْثُ أُطْلِقَ الْمَنْعُ، أَوَّلًا وَقَصُلَ فِي الشُّوْزِ ثَانِيًا يَدُلُّ عَلَى أَصَالَةِ الْمَنْعِ مُطْلَقًا

أَنَّهُ لَوْ اشْتَقَلَتْ فِي بَيْتِهِ بِعَمَلٍ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ الْحَيَاءُ مِنْ تَبْطِيلِهَا عَنْهُ كَخِيَاطَةٍ بَقِيَتْ نَفَقَتُهَا. وَإِنْ أَمَرَهَا بِتَرْكِهَا فَامْتَنَعَتْ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ تَعْتُمِهِ بِهَا أَيُّ وَقْتٍ أَرَادَ بِخِلَافٍ نَحْوِ تَعْلِيمِ صِبَاغٍ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحْيِي عَادَةً مِنْ أَحَدِهَا مِنْ بَيْنَهُنَّ، وَقَضَاءِ وَطَرِهِ مِنْهَا فَإِذَا لَمْ تَنْتَهِ بِنَهْيِهِ فَهِيَ نَاشِزَةٌ، أَمَّا نَحْوُ عَرَفَةِ وَعَاشُورَاءَ فَلَهَا فَعْلُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَزَوَاتِبِ الصَّلَاةِ بِخِلَافٍ نَحْوِ الْاِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ وَبِهِ يُخَصُّ الْخَبِيرُ الْحَسَنُ «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ يَوْمًا سِوَى شَهْرِ رَمَضَانَ وَزَوْجِهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وَلَوْ نَكَحَهَا صَائِمَةً تَطْلُو عَا لَمْ يُجْبِرْهَا عَلَى الْفِطْرِ لَكِنَّ الْأُرْجَةَ سَقُوطُ مُؤْنِهَا (وَالْأَصْحُحُ إِنْ قَضَاءُ لَا يَتَضَيَّقُ) لِيَكُونَ الْإِفْطَارُ بِمُذْنَرٍ مَعَ اتِّسَاعِ الزَّمَنِ، وَقَدْ تَشْمَلُ عِبَارَتُهُ قَضَاءَ الصَّلَاةِ فَيُفَضَّلُ فِيهِ بَيْنَ التَّضْيِيقِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ (كَفَيْلٍ فِيمَنْفَعِهَا) مِنْهُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ وَبَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَرَاخٍ وَحَقُّهُ فُورِيٌّ، بِخِلَافٍ مَا تَضْيِيقُ لِلتَّعْدِي بِإِفْطَارِهِ، أَوْ لِيَضْيِيقَ زَمَانِهِ بِأَنْ لَمْ يَتَّقَ مِنْ شُعْبَانٍ إِلَّا مَا يَمْنَعُهُ فَلَا يَمْنَعُهَا مِنْهُ، وَنَفَقَتُهَا وَاجِبَةٌ لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ فِي صُورَةِ التَّعْدِي؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ نَشَأَ عَنْ تَقْصِيرِهَا، وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ.....

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَمَرَهَا بِتَرْكِهَا) أَيُّ: مَا لَمْ يَكُنْ أَمْرُهُ بِالتَّزْكِي لِعَرَضٍ آخَرَ غَيْرِ التَّمَتُّعِ كَرَبِيعَةٍ تَحْصُلُ لَهُ يَمْنٌ لَهُ الْخِيَاطَةُ مَثَلًا كَتَرَدُّدِهِ عَلَى بَابِ بَيْتِهِ لِيَطْلُبَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْخِيَاطَةِ وَنَحْوِهَا هـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (مِنْ بَيْنَهُنَّ) أَيُّ: الصَّغَارِ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّذْكَيرُ. • قَوْلُهُ: (بِنَهْيِهِ) أَيُّ: عَنْ نَحْوِ تَعْلِيمِ صِبَاغٍ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا نَحْوُ عَرَفَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: بِخِلَافٍ نَحْوِ الْاِثْنَيْنِ فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَمَّا نَحْوُ عَرَفَةِ الْخ) أَيُّ: كَالنَّاسِوعَاءِ زَهَابَةً. • قَوْلُهُ: (فَلَهَا فَعْلُهُمَا الْخ) وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْهُمَا وَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ فِطْرِهِمَا هـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَيُّ: إِلَّا فِي أَيَّامِ الزَّفَافِ فَلَهُ مِنْهُمَا مِنْ صَوْمِهِمَا فِيهَا هـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ نَحْوِ الْاِثْنَيْنِ الْخ) وَمِنْهُ سِتَّةُ سُؤَالٍ وَإِنْ نَذَرَتْهَا بَعْدَ النِّكَاحِ بَلَا إِذْنٍ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي هـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ: بِقِيَاسِ نَحْوِ عَرَفَةِ وَعَاشُورَاءَ عَلَى زَوَاتِبِ الصَّلَاةِ. • قَوْلُهُ: (شَاهِدٌ) أَيُّ: حَاضِرٌ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْأَوْجَهُ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوِفَاقًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَفِي سَقُوطِ نَفَقَتِهَا وَجْهَانِ أَوْجَهُمَا السَّقُوطُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ أَفْضَلُ عِنْدَ طَلَبِ التَّمَتُّعِ هـ. • قَوْلُهُ: (لِيَكُونَ الْإِفْطَارُ) إِلَى قَوْلِهِ: (انْتَهَى) فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ) إِلَى (وَلَهُ مِنْهُمَا). • قَوْلُهُ: (بَيْنَ التَّضْيِيقِ) أَيُّ بِأَنْ فَاتَ بَلَا عُدِّي هـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَهُ مِنْهُمَا الْخ) نَعَمْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْإِحْتِكَافِ مِنْ أَنَّهَا لَوْ نَذَرَتْ اغْتِكَافًا مُتَابِعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ

وَأَنَّ التَّضْيِيقَ بَيْنَ نَحْوِ عَرَفَةٍ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي التَّشْوِيزِ بِالْإِمْتِنَاعِ، وَلَيْسَ مُرَادًا بِذَلِيلِ قَوْلِ الرُّوْضِ: وَمِنْهُمَا مِنْ تَطْلِيلِ الزَّوَاتِبِ وَصَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَنَحْوِهِمَا لَا عَاشُورَاءَ وَعَرَفَةَ. هـ. بَلْ صَرَّحَ هُوَ بِذَلِكَ فِي أَوَّلِ قَوْلِهِ الْآتِي: أَمَّا نَحْوُ عَرَفَةِ الْخ. • قَوْلُهُ: (نَحْوُ عَرَفَةٍ وَعَاشُورَاءَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سِتَّةُ سُؤَالٍ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) يَدْخُلُ فِيهِ إِذْنُهُ، وَعِلْمُ رِضَاهُ فِيمَا يَصْرُهَا وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْأَوْجَهُ) أَيُّ: مِنْ وَجْهَيْنِ سَقُوطُ مُؤْنِهَا أَصَحُّ الرَّجْهَيْنِ عَدَمُ السَّقُوطِ م ر ش. • قَوْلُهُ: (وَنَفَقَتُهَا وَاجِبَةٌ) كَذَا م ر ش. • قَوْلُهُ: (وَلَهُ مِنْهُمَا مِنْ صَوْمٍ نَذَرٍ مُطْلَقٍ الْخ) نَعَمْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْإِحْتِكَافِ مِنْ أَنَّهَا لَوْ نَذَرَتْ

صوم نذرٍ مُطلقٍ كَمُعَيَّنٍ نَذَرْتَهُ فِي نِكَاحِهِ بَلَا إِذْنِهِ وَصَوْمَ كَفَّارَةٍ وَلَوْ مِنْ إِتْمَامِهِ، وَإِنْ شَرَعْتَ فِيهِ قَبْلَ مَنَعِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ، وَيُؤْخَذُ بِمَا ذُكِرَ فِي الْمُتَعَدِّيَةِ بِالْإِفْطَارِ أَنَّ الْمُتَعَدِّيَةَ بِسَبَبِ الْكُفَّارَةِ لَا يَمْنَعُهَا، وَتُسْتَجَبُ التَّقْفَةُ. وَأَفْتَى الْبُوهَانُ الْفَزَارِيُّ فِي مُسَافِرِينَ بِرَمَضَانَ بَأَنَّهُ لَا يَمْنَعُهَا مِنْ صَوْمِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ: وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَطْرُ أَفْضَلَ انْتَهَى قِيلَ وَهُوَ أَوْجَهُ بِمَا نُقِلَ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ الْمُخَالِفِ لِذَلِكَ انْتَهَى. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا مَنَعَ مِنْ تَعْجِيلِ مَكْثُورَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ) لِجِيَازَةِ فَضِيلَتِهِ، وَأَخَذَ مِنْهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ لَهُ الْمَنَعَ إِذَا كَانَ التَّأَخِيرُ أَفْضَلَ، وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ لَهُ الْمَنَعَ مِنْ تَطْوِيلِ زَائِدٍ بَلْ تَقْتَصِرُ عَلَى أَكْمَلِ الشَّنَنِ، وَالْآدَابِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْإِحْرَامِ بِطُولِ مُدَّتِهِ (و) لَا مِنْ (سُنَنِ رَابِيَةٍ)

وَدَخَلَتْ فِيهِ بِإِذْنِهِ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا اسْتِثْنَاؤُهُ هُنَا شَرَحُ م ر اه. سَمَ عَلَى حَجِّ أَي: فَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهَا مِنْ حَيْثُ دَخَلَتْ فِيهِ بِإِذْنِهِ وَمِثْلُ الْإِعْتِكَافِ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ إِذَا نَذَرْتَهَا بَلَا إِذْنٍ مِنْهُ وَشَرَعْتَ فِيهَا بِإِذْنِهِ اه. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ تَبَيُّهُ: تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالْإِعْتِكَافِ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا وَهُوَ مَعَهَا، أَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ لَكِنْ اِغْتَكَفَتْ بِتَذَرٍ مُعَيَّنٍ سَابِقٍ لِلنِّكَاحِ فَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا اه. ة فَوَد: (مِنْ صَوْمٍ نَذَرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالتَّهْيِئَةُ وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ مَنَذُورٍ مُعَيَّنٍ نَذَرْتَهُ بَعْدَ النِّكَاحِ بَلَا إِذْنٍ وَمِنْ صَوْمٍ كَفَّارَةٍ إِنْ لَمْ يُغْصَ بِسَبَبِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي وَمِنْ مَنَذُورِ صَوْمٍ، أَوْ صَلَاةٍ مُطْلَقَةٍ سِوَا أَتْلَرْتَهُ قَبْلَ النِّكَاحِ أَمْ بَعْدَهُ وَلَوْ بِإِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْسَعٌ اه. ة فَوَد: (كَمُعَيَّنٍ نَذَرْتَهُ الْخ) وَيَكُونُ بَاقِيًا فِي ذِمَّتِهَا إِلَى أَنْ تَمُوتَ فَيَقْضَى مِنْ تَرَكِّهَا، أَوْ يَتَّسِرَ لَهَا فَعَلُهُ بِنَحْوِ غَيْبَتِهِ كَأِذْنِهِ لَهَا بَعْدُ اه. ع ش. ة فَوَد: (وَصَوْمُ كَفَّارَةٍ) إِنْ لَمْ يُغْصَ بِسَبَبِهِ كَذَا فِي شَرْحِ الزَّوْضِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْأَخِذِ الْآتِي اه. سَم. ة فَوَد: (أَنَّ الْمُتَعَدِّيَةَ بِسَبَبِ الْكُفَّارَةِ) أَيِ كَأَنَّ حَلَفْتَ عَلَى أَمْرِ مَا ضَرَّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَهِيَ عَالِمَةٌ بِوُقُوعِهِ اه. ع ش. ة فَوَد: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ الْخ) وَفَاقًا لِلتَّهْيِئَةِ، وَالْمُغْنِيِّ. ة فَوَد: (وَهُوَ) أَي: مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ. وَكَذَا ضَمِيرُ وَيُؤَيِّدُهُ. ة فَوَد: (لِجِيَازَةِ فَضِيلَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفَارَقَ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِلَى الْفَرْعِ فِي التَّهْيِئَةِ بِمُخَالَفَةِ سِيرَةِ أَتْبَعِ عَلَيْهَا. ة فَوَد: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَي: مِنْ التَّحْلِيلِ. ة فَوَد: (إِذَا كَانَ التَّأَخِيرُ أَفْضَلَ) أَي: لِنَحْوِ إِبْرَادِ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي أَنْظَرَ هَلْ يُسَرُّ الْإِبْرَادُ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ مَعَ أَنَّ صَلَاتَهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ؟ رَشِيدِي. ة فَوَد: (وَفَارَقَ) أَيِ عَدَمَ الْمَنَعَ مِنْ تَعْجِيلِ الْمَكْتُوبَةِ ع ش وَسَم.

ة فَوَد (سُنَنِ رَابِيَةٍ) الْمُرَادُ بِالرَّابِيَةِ مَا لَهُ وَقْتُ مُعَيَّنٍ سِوَا تَوَابِعِ الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا وَقَدْ ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ أَنَّ هَذَا اضْطِلَاحُ الْقَدَمَاءِ وَحَيْثُ قَدْ دَخَلَ الْعِيدَانِ وَالْكَسُوفَانِ وَالتَّرَاوِيعُ، وَالضُّحَى فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ فَعْلِهَا فِي الْمَنْزِلِ وَلَكِنْ يَمْنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ لِذَلِكَ اه. مُغْنِي عِبَارَةُ ع ش وَلَا فَرْقَ فِي السُّنَنِ بَيْنَ الْمُؤَكَّدَةِ وَغَيْرِهَا أَخَذًا مِنْ إِطْلَاقِهِمْ بَلْ يَتَّبِعِي أَنْ يَمْلَأَهَا صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ وَصَلَاةَ الضُّحَى، وَالْخُسُوفِ،

اِغْتِكَافًا مُتَّابِعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَدَخَلَتْ فِيهِ بِإِذْنِهِ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا اسْتِثْنَى هَذَا م ر ش. ة فَوَد: (وَصَوْمُ كَفَّارَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الزَّوْضِ أَي: إِنْ لَمْ يُغْصَ بِسَبَبِهِ. اه. وَم ر مُوَافِقٌ لِلْأَخِذِ الْآتِي. ة فَوَد: (إِذَا كَانَ التَّأَخِيرُ أَفْضَلَ) أَي: لِنَحْوِ إِبْرَادِ م ر ش. ة فَوَد: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) كَذَا م ر ش. ة فَوَد: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ) أَي:

ولو أول وقتها لتأكدها مع قلة زمنها ومن ثم جاز له منعها من تطويلها بأن زادت على أقل مجزئ فيما يظهر، ويحتمل اعتبار أدنى الكمال؛ لأنهم راعوا هنا فضيلة أول الوقت فلا تبعد رعايته هذا أمضا ومرة أول محرمات النكاح أن العبرة في المسائل المختلف فيها بعقيده لا بعقيدها. (ويجب) إجماعا (لوجوه) حرقة، أو أمة ولو حائلا (المؤن) السابق وجوبها للزوجة لبقاء حبس الزوج وسلطنته نعم، لو قال: طلق بعد الولادة فلي الرجعة، وقالت بل قبلها فلا رجعة لك صدق بيمينه في بقاء العدة، وثبت الرجعة ولا مؤن لها؛ لأنها تُنكر استحقاقها، وأخذ منه أنها لا تجب لها، وإن راجعها، وكذا لو ادعت طلاقا بائنا فأنكره فلا مؤن لها كما

والكسوف، والإستقاء وأن مثلها الأذكار المطلوبة به عقب الصلوات من التسيح وتكبير الميدين ونحوهما مما يستحب فعله عقب الصلوات اه. ة فود: (ولو أول وقتها) وظاهر كلامهم أنه بمنعها من تعجيلها مع المكتوبة أول الوقت مُعني وأسنى. ة فود: (جاز له منعها من تطويلها إلخ) كما صرح به الماوردی اه. مُعني. ة فود: (جاز له منعها إلخ) وعليه يُفرق بين الراتية، والفرض حيث اغتبر فيه أكمل السنن، والآداب بعظم شأن الفرض فروع في زيادة الفضيلة اه. ع ش. ة فود: (بأن زادت إلخ) عبارة النهاية إن زادت على أدنى الكمال فيما يظهر ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزئ اه.

ة فود: (فيما يظهر) مُعتمد اه ع ش. ة فود: (حرقة) إلى قوله: (وكذا لو ادعت) في المُعني. ة فود: (المؤن السابق إلخ) من نفقة وكسوة وغيرهما ولا يسقط ما وجب لها إلا بما يسقط به ما يجب للزوجة ويستمر وجوبه لها حتى تُقِر هي بانقضاء عدتها بوضع الحمل، أو بغيره فهي المُصدقة في استمرار النفقة كما تُصدق في بقاء العدة وثبت الرجعة اه. مُعني. ة فود: (وسلطنته) عطفت سبب على مُسبب اه. ع ش. ة فود: (أنها لا تجب ولو راجعها) هل وإن كانت مخبوسة عنده؟، والظاهر الوجوب حبيذا أخذ ما يأتي قريبا فليراجع اه. رشيدى ويأتي أيضا عن المُعني وع ش ما يوافق. ة فود: (فلا مؤن لها إلخ) قال في المطلب لكن ظاهر نص الأم الوجوب انتهى وهذا أوجه؛ لأنها مخبوسة لأجله كما يؤخذ مما مر فيما إذا ادعت الرضاع وأنكر اه. مُعني وجمع سم بين ما هنا وما مر في مسألة الرضاع بحمل ما هناك على المُستمتع بها بالفعل وما هنا على غير المُستمتع بها ويوافق قول ع ش ولعل ما هنا

في قوله في المتن لا منع من تعجيل إلخ ولو أول وقتها كذا م ر ش، وفي شرح الروض وقضية كلامهم أنه بمنعها من تعجيل الراتية مع المكتوبة أول الوقت. اه. ة فود: (ويحتمل إلخ) جرى عليه م ر. ة فود: (ويحتمل اغتبار أدنى الكمال) فلا اغتبر الكمال كما في قول الأخرعي السابق بأكمل السنن والآداب. ة فود: (وكذا لو ادعت طلاقا بائنا فأنكره فلا مؤن لها) وقياضه أنها لو ادعت أن بينهما رضاعا مُحرمًا فلا مؤن لها لكن قيل عن ابن أبي الدّم خلافه فلا إشكال؛ لأن الظاهر تقييد هذا بغير المُستمتع بها أما على أنه مُستمتع بها بالفعل، وهذا على خلافه فلا إشكال؛ لأن الظاهر تقييد هذا بغير المُستمتع بها أما هي فينبغي وجوب مؤنها عليه أخذًا مما تقدم في شرح قوله: ولحاجتها سقط في الأظهر وقد يُفرق

قاله الزافعي وجعله أصلاً مقيساً عليه، ويظهر أن محله كالذي قبله ما لم تُصدقه (إلا مؤن تنظف) لانتفاء موجبها من غرض التمتع (فلو ظنت) الرجعية (حايلاً فأنفق) عليها (فبانت حايلاً استرجع) منها (ما دفعه) لها (بعد عدتها)؛ لأنه بان أن لا شيء عليه بعدها، وتصدق في قدر أقرائها، وإن خالفت عاداتها، وتخلف إن كذبها فإن لم تذكر شيئاً، وعرف لها عادة مثبقة غيل بها، أو مختلفة فالأقل ولا فلتاة أشهر، ولو وقع عليه طلاق باطلاً ولم يعلم به فأنفق مدة، ثم علم لم يرجع بما أنفق على الأوجه كما لو أنفق على من نكحها فأيذاً بجايغ أنها فيهما محبوسة عنده، وإن لم يستمتع بها كما اقتضاه إطلاقهم، ومحل رجوع من أنفق بظن الوجوب حيث لا حيس منه. (والحائل البائن بخلف) أو فسخ، أو انفساخ بمقارن، أو عارض خلافاً لمن وهم فيه

مفروض فيما إذا لم يغيبها ولا تمتع بها اه. فود: (ما لم تُصدقه) يتخي، أو يستمتع بها أخذاً مما مر في الحاشية آخر الرضاع عن ابن أبي الدّم وشيخنا الشهاب رجمها الله تعالى اه. سم.
 فود: (سنى): (إلا مؤنة تنظف) فلا تجب لها إلا إذا تأدت بالهوام للوسخ فيجب كما قال الزركشي: ما ترقه به كما مر مغني، والحاصل أن الرجعية، والحائل البائن الغير المتوفى عنها يجب لهما المؤن سوى آلة التنظف، والحائل البائن والمتوفى عنها يجب لهما السكنى فقط بجبري.
 فود: (سنى): (فلو ظنت) بضم أوله اه. مغني. فود: (لأنه بان) إلى قوله: (ولو وقع) في المغني.
 فود: (فإن لم تذكر شيئاً إلخ) عبارة المغني فإن جهلت وقت انقضائها قدرت بعادتها خيماً وطهراً إن لم تختلف فإن اختلفت اغتير بأقلها فيرجع الزوج بما زاد؛ لأنه المتيقن وهي لا تدعي زيادة عليه فإن نسبها اغتيرت بثلاثة أشهر فيرجع بما زاد عليها أخذاً بغالب العادات.
 (تنبيه): لو اتفق عنه الولد الذي اتت به لعدم إمكان لحوقه به استرد الزوج منها ما أنفق عليه في مدة الحمل وليكنها نساء عن الولد فقد تدعي وطء شبهة في أثناء العدة، والحمل يقطعها كالتفقه فتتيم العدة بعد وضعه وتوفى عليها تتميمها اه. فود: (والأ) أي: إن لم يعرف لها عادة. فود: (ولو وقع عليه إلخ) عمومته يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جهتها كان علّق طلاقها على فعل شيء ففعلته ولم تغلنه به وفي عدم الرجوع عليها بما أنفق في هذه الحالة نظر ظاهر لتذليلها اه. ع ش. فود: (أو فسخ) إلى الفرع في المغني إلا قوله: (وانفساخ في موضحين) وقوله: (والقول) إلى المتن. فود: (أو انفساخ بمقارن) سباني ما فيه. فود: (خلافاً لمن وهم فيه) عبارة النهاية على الرجاع اه.

قلنا مل. فود: (ويظهر إلخ) كذا م ر ش. فود: (ما لم تُصدقه) يتخي، أو يستمتع بها أخذاً مما في الحاشية آخر الرضاع عن ابن أبي الدّم وشيخنا الشهاب الرملي رجمها الله تعالى. فود: (لم يرجع إلخ) كذا م ر ش وقد يشكل على مسألة المتن ويُفرق بأنها هنا محبوسة، وهو مُسلط على التمتع بها.
 فود: (أو عارض) على الرجاع م ر ش.

(أو ثلاث لا نفقة) لها (ولا كسوة) لها قطعاً للخبر الموثق عليه بذلك ولا تنفائاً سلطنته عليها وإنما وجبت لها السكنى لأنها لخصمين الماء الذي لا يفترق بوجود الزوجية، وعديها (ومجبان) كالخادم والأدم (لحامل) بائني لآية ﴿وَلَنْ كُنْ أُولَئِكَ حَمَلٍ﴾ (الطلاق: ١٦) ولأنه كالمستمتع برزحها لا اشتغاله بمائه نعم، البائني بفسخ، أو انفساخ بمقارن للعقد كغيب، أو غرور لا نفقة لها مطلقاً على ما قاله في الخيار؛ لأنه رفع للعقد من أصله، والوجوب إنما هو

﴿قول (سني): (أو ثلاث) أي: في الحر وثنتين في العبد اه. مؤني. فود: (كالخادم إلخ) عبارة المؤني تنبيه أقيصاره على التفقة، والكسوة قد يفهم أنه لا يجب غيرهما وليس مراداً بل، يجب لها الأدم، والسكنى، والخادم للمخدومة اه.

﴿قول (سني): (لحامل).﴾

(تنبيه): تنسقط التفقة لا السكنى بتفني الحمل فإن استلحقه بعهده رجعت عليه بأجرة الرضاع ويبدل الإنفاق عليها قبل الوضع وعلى ولديها ولو كان الإنفاق عليه بعد الرضاع فإن قيل رجوعها بما اتفق عليه الولد ينافي بإطلاقهم أن نفقة القريب لا تصير ديناً إلا بفرض القاضي أجيب بأن الأب هنا تمدي بتفني ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكذب نفسه رجعت حيثيذ اه. مؤني وفي سم بعد ذكره يفله عن شرح الرزوي ما نصه وظاهر رجوعها بما ذكر وإن لم تشهد ولا إذن لها حاكم م ر اه.

﴿فود: (انفساخ بمقارن إلخ) يتأمل صورة الانفساخ بمقارن للعقد ع ش رشيدتي أي: وكان يتفني الاتيسار على الفسخ كما في المؤني. فود: (بمقارن للعقد) أي: وأما إن كان بسبب عارض كالرد، والرضاع، واللعان إن لم يتف الولد فتجب؛ لأنه قطع للكناح كالطلاق اه. مؤني. فود: (مطلقاً) أي: حائلاً كان، أو لا. فود: (لأنه رفع للعقد من أصله) ولذلك لا يجب المهر إن لم يكن دخول اه. مؤني. فود: (من أصله) يتأمل اه. سم أي: فإنه مخالف لقوله في باب الخيار: قال الشبكي: إن الفسخ بالمعيب يرفع العقد من حين وجود سبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ بخلاف الفسخ بنحو رد، أو رضاع، أو إغسار فإنه يرفعه من حين الفسخ قطعاً اه. وهو مشكل في الإغسار

﴿فود في (سني): (ومجبان لحامل لها) قال في الرزوي وشرحه: وتنسقط التفقة المذكورة عن الزوج لا السكنى؛ لأنه انقطع عنه وصارت في حقه كالحامل فتسقط التفقة دون الكسوة فإن استلحقه بعد تفني رجعت عليه بأجرة الرضاع بدل الإنفاق عليها قبل الوضع وعلى ولديها، ولو كان الإنفاق عليه بعد الوضع لأنها أدت ذلك بظن وجوبه عليها فلذا بان خلافه ثبت الرجوع كما لو ظن أن عليه ديناً فأداه فبان خلافه يرجع به، وكما لو اتفق على ابنه يظن إغساره فبان موبراً يرجع عليه بخلاف المتبرع واستشكل رجوعها بما اتفقته على الولد بإطلاقهم أن نفقة القريب لا تصير ديناً إلا بإذن القاضي وأجيب بأن الأب هنا تمدي بتفني، ولم يكن له طلب بظاهر الشرع فلما اكذب نفسه رجعت حيثيذ اه. وظاهره رجوعها بما ذكر، وإن لم تشهد، ولا إذن لها حاكم م ر. فود: (نعم البائني إلخ) كذا م ر ش. فود: (من أصله) يتأمل.

(لها) لِكِنْ سَبَبَ الحَمْلِ؛ لَأَنَّهَا تَلْزَمُ الْمُغْسِرَ وَتَقْدَرُ، وَتَسْقُطُ بِالنَّشُورِ كِبَائِهَا عَنْ أَنْ تَسْكُنَ
فِيمَا عَوْنَهُ لَهَا وَهُوَ لَا يَتَّقُ، أَوْ خُرُوجِهَا مِنْهُ لِغَيْرِ غُذْرٍ وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ وَلَا بِمَوْتِهِ أَثْنَاءَهَا
لَأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْقَوْلُ فِي تَأْخُرِ الْوِلَادَةِ قَوْلُ مُدْعِيهِ (وَفِي قَوْلِ
لِلْحَمْلِ) لِيَتَوَقَّفَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ (فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَجِبُ لِحَامِلٍ عَنْ شُبْهَةِ، أَوْ نِكَاحِ فَائِدَةٍ) إِذْ لَا نَفَقَةَ
لَهَا حَالَةَ الزَّوْجِيَّةِ فَبَعْدَهَا أُولَى (قُلْتُ وَلَا نَفَقَةَ) وَلَا مُؤْنَةً (لِلْمُعْتَدَةِ وَفَاءً) وَمِنْهَا أَنْ يَمُوتَ الزَّوْجُ
وَهِيَ فِي عِدَّةٍ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ

فَمَنْهَ لَيْسَ فَائِدَةً بِخِلَافِ الرَّدَّةِ، وَالرِّضَاعِ فَكَانَ الْقِيَاسُ لِلْحَاقَةِ بِالْعَمَلِ لَا بِهَا. هـ. قَوْلُ: (لِأَنَّهَا)
أَي: الْمَوْنُ تَلْزَمُ الْمُغْسِرَ وَتَقْدَرُ أَي: وَلَوْ كَانَتْ لِلْحَمْلِ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ مُغْنِي. هـ. قَوْلُ: (وَلَا تَسْقُطُ إِلَّا)
أَي: وَلَوْ كَانَتْ لِلْحَمْلِ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ. هـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُ: (وَلَا بِمَوْتِهِ إِلَّا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَلَوْ مَاتَ
الرَّجُلُ قَبْلَ الْوَضْعِ لَمْ تَسْقُطْ، وَالْقَوْلُ فِي تَأْخُرِ تَارِيخِ الْوَضْعِ قَوْلُ مُدْعِيهِ انْتَهَتْ. هـ. سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي
هَذَا كُلُّهُ مَا دَامَ الزَّوْجُ حَيًّا فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الْوَضْعِ قَضِيَّةٌ كَلَامُ الرَّوْضِ هُنَا السَّقُوطُ وَفِي الشَّرْحَيْنِ،
وَالرَّوْضَةُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاءِ عَدَمُ السَّقُوطِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فَإِنْ قِيلَ مُغْتَضًى قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (قُلْتُ إِلَّا) تَرْجِيحُ
الْأَوَّلِ أَجِيبُ بِأَنَّهَا: ثُمَّ وَجِبَتْ قَبْلَ الْمَوْتِ فَافْتَحَرَ فِي الدَّوَامِ إِلَّا. هـ. فَعُلُ مِنَ الْعِبَارَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ
صَرِيحٌ فِي أَنَّ الضَّمِيرَ لِلزَّوْجِ، وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْوَلَدِ أَي: مَاتَ فِي بَطْنِهَا. هـ. وَلَعَلَّهُ
اسْتَرْوَحَ وَلَمْ يُرَاجَعْ لِكُتُبِ الْمُنْعَبِ. هـ. قَوْلُ: (أَثْنَاءَهَا) أَي: الْعِدَّةُ يَعْنِي قَبْلَ الْوَضْعِ. هـ. قَوْلُ: (وَالْقَوْلُ إِلَّا)
فَلَوْ قَالَتْ: وَضَعْتُ الْيَوْمَ فَلِي نَفَقَةُ شَهْرٍ قَبْلَهُ، وَقَالَ: بَلْ وَضَعْتُ مِنْ شَهْرٍ قَبْلَهُ صَدَقْتُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ الْوَضْعِ وَبِقَاءُ التَّفَقُّعِ. هـ. أَسْنَى.

هـ. قَوْلُ (لِسَبَبِ): (لِحَامِلٍ عَنْ شُبْهَةِ) أَي: وَهِيَ غَيْرُ مُزَوَّجَةٍ أَمَّا الْمُنْكَوحَةُ إِذَا حَبِلَتْ مِنَ الْوَاطِيِ بِالشُّبْهَةِ فَإِنْ
أَوْجَبْنَا التَّفَقُّعَ عَلَى الْوَطْءِ سَقَطَتْ عَنْ الزَّوْجِ قَطْعًا وَلَا فَعَلَى الْأَصْحَ فِي الرَّوْضَةِ وَلَوْ كَانَ زَوْجُ الْحَامِلِ
الْبَائِنَ رَقِيقًا، فَإِنْ قُلْنَا: التَّفَقُّعُ لَهَا وَجِبَتْ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْمُغْسِرِ، وَالْأَفْلَا، قَالَ الْمُتَوَلَّى: لَوْ أَبْرَأَتْ
الزَّوْجَ مِنَ التَّفَقُّعِ، إِنْ قُلْنَا: أَنَّهَا لَهَا سَقَطَتْ وَالْأَفْلَا.

(تَنْبِيْهُ): لَا نَفَقَةَ لِحَامِلٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ اعْتَقَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لِلْحَامِلِ. هـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُ: (لَهَا) أَي: الْحَامِلِ
عَنْ نِكَاحِ فَائِدَةٍ. هـ. قَوْلُ: (وَهِيَ فِي عِدَّةٍ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ)؛ لِأَنَّهَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاءِ بِخِلَافِ عِدَّةِ

هـ. قَوْلُ: (وَلَا بِمَوْتِهِ أَثْنَاءَهَا إِلَّا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ: وَلَوْ مَاتَ الرَّجُلُ قَبْلَ الْوَضْعِ لَمْ تَسْقُطْ وَالْقَوْلُ فِي تَأْخُرِ
تَارِيخِ الْوَضْعِ قَوْلُ مُدْعِيهِ. هـ.

هـ. قَوْلُ فِي (لِسَبَبِ): (وَفِي قَوْلِ لِلْحَمْلِ) قَالَ فِي التَّنْبِيْهِ: فَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْوَلَدِ قَالَ ابْنُ
النَّقِيبِ: فَإِنْ كَانَ الْمُطَلَّقُ أَوْ الْحَمْلُ رَقِيقًا لَمْ يَجِبْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَيَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ. هـ.

هـ. قَوْلُ: (وَهِيَ فِي عِدَّةٍ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ)؛ لِأَنَّهَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاءِ بِخِلَافِ عِدَّةِ الْبَائِنِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ إِلَى
عِدَّةِ الْوَفَاءِ فَيَسْتَضَحِبُ وَجُوبُ الْمُوْنَةِ لَهَا.

(وإن كانت حاملاً والله أعلم) لصحة الخبر بذلك. (ونفقة العدة) ومؤنتها كشؤنة زوجة في جميع ما مر فيها فهي (مقدرة كزمن التكاح)؛ لأنها من لواحقه (وقيل تجب الكفاية) بناء على أنها للحمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور حمل) سواء أجمعناها لها أم له لعدم تحقق سبب الوجوب نعم، اعتراف ذي العدة بوجوده كظهوره مؤاخذه له بإقراره (فإذا ظهر الحمل، ولو بقول أربع نسوة (وجب) دفعها لما مضى من حين العلوق فتأخذه ولما بقي (يوماً بيوم) إذ لو تأخرت للوضع تضررت (وقيل حتى تقص) للشك فيه وزدوه بأن الأصح أن الحمل يعلم، ولو قبل ستة أشهر (ولا تسقط بمضي الزمان على المذهب)، وإن قلنا إنها للحمل؛ لأنها المتنفعة بها.

(فرغ): حكم حنفي يباين بنفقة العدة، وقرّر لها في مقابلتها قدرًا، ثم ظهر بها حمل فلها إن لم يتناول حكمه الكسوة عنده الرّفْع لِشافعي ليحكم لها بها، وأفتى أبو زُرْعَة في شافعي حكم يباين حائلي أنه لا نفقة لها بأن حكمه إنما يتناول يوم الدعوى وما قبله دون ما بعده؛ لأنه لم يدخل وقته، ومرّ عنه نظير ذلك آخر الوقوف مع المنازعة فيه، ومحلّه إن حكم بموجب البيئونة لا بالسقوط؛ لأنه إنما يتناول ما وجب بخلاف الموجب.

البائن؛ لأنها لا تتجمل إلى عدة الوفاة فيستصحب وجوب المؤنة لها اه. سم.

قول (سني): (وإن كانت حاملاً) أي: وإن كان للحمل جد؛ لأن النفقة لها لا له وهي قد بانّت بالوفاة، والقريب تسقط مؤنته بها اه. ع ش. قول: (اعتراف ذي العدة إلخ) أي ومع ذلك إذا تبين عدمه استردّه؛ لأنه أدى على ظنّ تبين خطؤه ع ش ومفني انظر هل يقيد بما إذا لم تكن مخبوسة عنده أخذًا مما مرّ قبيل قول المتن، والحائلي البائن.

قول: (مواخلة إلخ) ثم لو ادّعت حبيذ سقوط الحمل هل تصدق هي، أو الزوج؟ فيه نظر ويتبني أن يقال: إن أقامت بيّنة على ذلك عجل بها ولا صدق الزوج؛ لأن الأصل عدم الوجوب اه. ع ش.

قول: (ولو بقول أربع إلخ) أي: أو تصديقه لها اه. مفني.

قول: (من حين العلوق) الأولى من حين الفراق. قول: (ورقوه إلخ) عبارة المفني، والخلاف مبني على أن الحمل يعلم أم لا، والأظهر أنه يعلم وعليه لو ادّعت ظهوره فأنكر فعليها البيّنة ويكفي فيه شهادة النساء فيثبت بأربع نسوة عدول ولهن أن يشهدن بالحمل وإن كان ليدون ستة أشهر إذا عرفن اه.

قول (سني): (ولا تسقط) أي: نفقة العدة بمضي الزمان أي: من غير إنفاقي قصير ديتا عليه اه. مفني. قول: (ومحلّه إلخ) إن كان ضميره راجعاً إلى إفتاء أبي زُرْعَة فلا يظهر تزجيّه فليأمل وإن كان للمنازعة التي أشار إليها فظاهر ويكون حاصله أنه إذا حكم بموجب البيئونة أثر في المستقبل كما هو شأن الحكم بالموجب ولا فلا اه. سيد عمر وجرّم الكردي بالثاني عبارته أي: محلّ كون ما هنا نظيراً له إن حكم هنا بموجب البيئونة فتأتي هنا أيضاً تلك المنازعة وأما إذا حكم بسقوط النفقة فلا اه.

فصل في حكم الإغسار بمؤن الزوجة

إذا (اعتن الزوج بها) أي: التفقة (فلان صبرث) زوجته ولم تمتعه تمتعا مباحا (صارث) كسائر المؤن ما عدا المسكن لما مرّ أنه أمتاع (فبتنا عليه)، وإن لم يفرّضها قاض؛ لأنها في مقابلة التمكين (والا) تصير ابتداء أو انتهاء بأن صبرث، ثم أرادت الفسخ كما سيقلّم من كلامه (فلها الفسخ) بالطريق الآتي (على الأظهر) لخبر الدارقطني والبيهقي في الرجل لا يجد شيئا ينفق على امرأته يفرق بينهما، وقضى به عمر رضي الله عنه، ولم يخالفه أحد من الصحابة وقال ابن المسيب: إنه من السنة وهو أولى من الفسخ بنحو الفتنة،

(فضل) في حكم الإغسار

• قوله: (في حكم الإغسار) إلى قول المتن: (حضر، أو غاب) في النهاية. • قوله: (في حكم الإغسار إلخ) أي: وما يتبع ذلك كخروجها لتحصيل التفقة مدة الإنهال وقوله: بمؤن الزوجة أراد بها ما يشمل المهر اه. ع ش. • قوله: (الزوج) أي: أو من يقوم مقامه من فرع، أو غيره اه. • مؤني. • قوله: (أي: التفقة) أي: المستبلة اه. • مؤني. • قوله: (فلان صبرث زوجته) أي: واتفقت على نفسها من مالها، أو مما اقترضته، والرجعية كالتى في العضة قاله إبراهيم المروزي اه. • مؤني. • قوله: (ولم تمتعه إلخ) فإن تمتعه لم يصير ديتا عليه قاله الرافعي في الكلام على الإنهال اه. • مؤني. • قوله: (ما عدا المسكن إلخ) أي: والخادم ع ش وسم ورشيدى وسيد عمر. • قوله: (بأن صبرث إلخ) عليم بذلك أن رضاها يذمّه لا ينقطع حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الرّوض؛ لأنه من نصّره وليس بصحيح كما بيّنه في شرحه اه. سم.

• قول (ليني): (فلها الفسخ) ويبحث م ر الفسخ بالمعزّ عما لا بدّ منه من الفرش بأن يترتب على عدمه الجلوس، والتزم على البلاط، والرّخام والمضير ومن الأواني كالذي يتوقّف عليه نحو الشرب سم على حجّ اه. ع ش. • قوله: (في الرجل) أي: في حقّه متعلّق بالخبر، أو نعت له وقوله: لا يجد إلخ الجملة حال من الرجل، أو نعت له وقوله: يفرق بينهما بدّل من الخبر. • قوله: (وقضى به) أي: بالفسخ بالإغسار. • قوله: (ولم يخالفه أحد إلخ) أي: فصار إجماعا سكوتيا. • قوله: (قال ابن المسيب: إلخ) ظاهره أنه غير الخبر المارّ وظاهر صنيع المؤني أنهما خبر واحد عبارته وخبر البيهقي بإسناد صحيح أن سعيد بن المسيب سئل عن رجل لا يجد ما ينفق على أهله فقال: يفرق بينهما فليل له: سنة فقال: نعم سنة قال الشافعي رحمته الله نكحني وشبه أنه سنة النبي صلى الله عليه وآله اه. • قوله: (من السنة) أي: من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وآله لا أن ذلك مندوب كما هو ظاهر جليّ اه. ع ش. • قوله: (وهو أولى إلخ) من كلام

(فضل) في حكم الإغسار بمؤن الزوجة

• قوله: (فلان صبرث) أي: ثم أرادت الفسخ فعلم أن رضاها يذمّه لا ينقطع حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الرّوضة؛ لأنه من نصّره وليس بصحيح كما بيّنه في شرحه.

ولا فسخ بالمعجز عن نفقة ماضية، أو عن نفقة الخادم نعم، تثبت في ذمته قال الأذرعى بخنا:
إلا من تخدم لنحو مرض فأنها في ذلك كالقريب (والأصح) أنه (لا فسخ بمنع مويس)، أو
متوسط كما يفهمه قوله الآتي: وإنما إلى آخره

الشارح لا ابن المسيب عبارة المغني ولأنها إذا فسخت بالجب، والمعة فبالمعجز عن النفقة أولى؛ لأن
البدن لا يقوم بدونها بخلاف الوطء اهـ. قوله: (ولا فسخ بالمعجز) إلى المتن في المغني. قوله: (أو عن
نفقة الخادم) سواء أخذت نفسها أم استأجرت أم اتفقت على خادمتها اهـ. مغني. قوله: (نعم تثبت
إلخ) قال في شرح الرزوي قال البلقيني: ومحل ما ذكر في نفقة الخادم إذا كان الخادم موجوداً فإن لم
يكن ثم خادم فلا نصير نفقته ذنباً في ذمة الزوج انتهى. وقضية ذلك أن بحث الأذرعى مفروض مع
وجود الخادم وإلا فلا حاجة إليه وحيث فيه نظر اهـ. سم عبارة ع ش قوله: فأنها في ذلك كالقريب
قضيته أنها تسقط بمضي الزمن مطلقاً ما لم يفرضها القاضي ويأذن لها في اقتراضها وتقتريضها وإن نفقة
خادمة من تخدم في بيت أبيها لا تسقط مطلقاً بقياس ما مر في قوله: أنها امتناع أن نفقة الخادمة مطلقاً
إن قدرت واقترضتها وجبت عليه وإلا فلا اهـ. أقول وقد يفرق بأن المخدمة لا تستخدمها في بيت أبيها
تستحق الإحصار بمجرد النكاح بخلاف المخدمة لنحو مرض فإن استحقاقها بواسطة أمر عارض.

قوله: (قال الأذرعى: إلخ) عبارة المغني ويتبين كما قال الأذرعى: أن يكون هذا في المخدمة لزوجتيها
أما من تخدم لمرضها ونحوه فالوجه عدم الثبوت كالقريب اهـ. قوله: (إلا من تخدم) الظاهر أنه يفتح
أوله اهـ. رشيدى أقول قضية ما مر أيضاً عن المغني أنه بضم أوله. قوله: (فأنها) أي: نفقة خادم المخدمة
لنحو مرض في ذلك أي في ثبوت الذمة كالقريب أي: كنفقة قريب فلا تثبت إلا بمرض القاضي.

قوله (سنى: بمنع مويس) أي: اشتناعه من الإنفاق اهـ. مغني.

قوله (سنى: مويس) أي: حصر ماله دون مسافة القصر بدليل المسألة الآتية اهـ. سم. قوله: (أو
متوسط) أقول قد يقال: أو مغير وأما قوله: الآتي وإنما إلخ فأنما يفيد الفسخ بعجزه عن نفقة المغير
القادر على نفقة المغير فليأتمل سم أقول: هو منتج جداً وعليه فمراده بالمويس هنا القادر على الإنفاق
الواجب عليه أعم من أن يكون مويساً بالمعنى المتقدم، أو لا اهـ. سيد عمر أي: فلا حاجة لما زاده
الشارح والمحتش.

قوله: (نعم تثبت في ذمته) قال في شرح الرزوي قال البلقيني: وعلى ما ذكر في نفقة الخادم إذا كان
الخادم موجوداً فإن لم يكن ثم خادم فلا نصير نفقته ذنباً في ذمة الزوج. اهـ. وقضية ذلك أن بحث
الأذرعى مفروض مع وجود الخادم وإلا فلا حاجة إليه وحيث فيه نظر اهـ. قوله: (قال الأذرعى إلخ) كذا
م ر ش.

قوله في (سنى: مويساً) أي: حصر ماله دون مسافة القصر بدليل المسألة الآتية. قوله: (أو متوسط)
قد يقال: أو مغير، وأما قوله: الآتي وإنما إلخ فأنما يفيد الفسخ لعجزه عن نفقة المغير فليأتمل.

(حَضَرَ، أَوْ غَابَ) لِتَمَكُّنِهَا مِنْهُ وَلَوْ غَائِبًا كَمَا لَهُ بِالْحَاكِمِ فَإِنْ فُرِضَ عَجْزُهُ عَنْهُ فَنَادِرٌ، وَاخْتَارَ كَثِيرُونَ فِي غَائِبٍ تَعَذَّرَ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ الْفَسْخُ، وَقَوَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ: كَتَمْتُهَا بِالْإِعْسَارِ وَالْفَرْقُ بَأَنَّ الْإِعْسَارَ غَيْبٌ فَرَّقَ ضَعِيفٌ انْتَهَى. وَالْمُعْتَمِدُ مَا فِي الْمَتْنِ وَمَنْ ثُمَّ صَرَّحَ فِي الْأَمِّ بِأَنَّهُ لَا فُسْخَ مَا دَامَ مُوسِرًا، وَإِنْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ وَتَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ التَّفَقُّعِ مِنْ مَالِهِ وَالْمَذْهَبُ نُقِلَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَجَزَمُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ بِالْفُسْخِ فِي مُتَقَطِّعِ خَبَرٍ لَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ مُخَالِفٌ لِلْمَنْقُولِ كَمَا عَلِمْتُ، وَلَا فُسْخَ بِغَيْبِهِ مَنْ جَهِلَ حَالَهُ مَسَارًا أَوْ إِعْسَارًا بَلْ لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ غَابَ مُقْسِرًا فَلَا فُسْخَ مَا لَمْ تَشْهَدْ بِإِعْسَارِهِ الْآنَ،

■ قول (منى): (أَوْ غَابَ) وَعِنْدَ غَيْبِهِ يَبْعَثُ لِحَاكِمٍ بَلَدِهِ إِنْ كَانَ مَوْضِعُهُ مَغْلُوبًا قَلِيلًا مِنْهُ بِدْفَعِ نَفَقَتِهَا وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ مَوْضِعَهُ بَانَ انْقِطَاعُ خَبَرِهِ فَهَلْ لَهَا الْفُسْخُ، أَوْ لَا؟ تَقَلُّ الرِّزْقُ كَسْفِي عَنْ صَاحِبِي الْمَذْهَبِ، وَالْكَافِي وَغَيْرُهُمَا أَنَّ لَهَا الْفُسْخَ وَنَقَلَ الرُّوْيَانِيُّ فِي الْبَخْرِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ أَنَّهُ لَا فُسْخَ مَا دَامَ الزَّوْجُ مُوسِرًا وَإِنْ غَابَ غَيْبَةً مُتَقَطِّعَةً وَتَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ التَّفَقُّعِ مِنْ مَالِهِ انْتَهَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَالِبُ ظَنِّي الرُّوْفُ عَلَى هَذَا النَّصِّ فِي الْأَمِّ، الْمَذْهَبُ نُقِلَ فَإِنْ بَيَّنَّ لَهُ نَصٌّ بِخِلَافِهِ فَذَاكَ وَالْأَمُّ مَذْهَبُ الْمَنْعِ كَمَا رَجَّحَهُ الشَّيْخَانِ انْتَهَى وَهَذَا أَحْوَجُ وَالْأَوَّلُ أَيْسَرُ هـ. مُعْنَى وَقَالَ الشَّهَابُ السَّنْبَاطِيُّ: فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَحَلِّيِّ وَهُوَ أَيْ: الْأَوَّلُ الْمُعْتَمِدُ وَمَا نَقَلَهُ الرُّوْيَانِيُّ عَنْ النَّصِّ ضَعِيفٌ انْتَهَى هـ. سَيِّدُ عَمَرٍ وَسَيَّاتِي عَنْ سَمِ تَأْوِيلُ النَّصِّ بِمَا يَرْفَعُ بِهِ الْخِلَافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ. ■ قَوْلُهُ: (لِتَمَكُّنِهَا مِنْهُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى لِتَمَكُّنِهَا مِنْ تَخْصِيلِ حَقِّهَا بِالْحَاكِمِ، أَوْ بِيَدِهَا إِنْ قَدَّرْتَ وَعِنْدَ غَيْبِهِ يَبْعَثُ لِحَاكِمٍ بَلَدِهِ الْخ هـ. وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ لَانْتِهَايَةِ الْإِعْسَارِ الْمُتَّبِعِ لِلْفُسْخِ وَهِيَ مُتَمَكِّنَةٌ مِنْ خُلَاصِ حَقِّهَا فِي الْحَاضِرِ بِالْحَاكِمِ بَأَنَّ يُلْزِمُهُ بِالْحَبْسِ وَغَيْرِهِ وَفِي الْغَائِبِ يَبْعَثُ لِحَاكِمٍ إِلَى بَلَدِهِ هـ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَالِهِ) سَيَّاتِي مَا فِيهِ. ■ قَوْلُهُ: (بِالْحَاكِمِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَمَكُّنِ هـ. سَم. ■ قَوْلُهُ: (هَجْرَةٌ) أَيْ: الْحَاكِمُ عَنْهُ أَيْ: الزَّوْجُ. ■ قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ ذَكَرْتَهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقَوَاهُ) إِلَى (وَالْمُعْتَمِدُ). ■ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ صَرَّحَ فِي الْأَمِّ بِأَنَّهُ الْخ) وَافْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ سَم وَنَهَايَةً. ■ قَوْلُهُ: (مَا دَامَ مُوسِرًا الْخ) أَيْ: وَلَمْ يَعْلَمْ غَيْبَةً مَالِهِ فِي مَرَحَلَتَيْنِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي هـ. نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فِي مَرَحَلَتَيْنِ أَيْ عَنْ الْبَلَدِ الَّتِي هُوَ مُقِيمٌ بِهَا هـ. ■ قَوْلُهُ: (فَجَزَمُ شَيْخُنَا) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: مُخَالِفٌ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا فُسْخَ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ ذَكَرْتَهُ) فِي الْمُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا فُسْخَ بِغَيْبِهِ الْخ) أَيْ: وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي عَنْ سَم. ■ قَوْلُهُ: (مَنْ جَهِلَ حَالَهُ) أَيْ: وَاحْتِمَالُ أَنْ مَالَهُ مَعَهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي هـ. رَشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ تَشْهَدْ بِإِعْسَارِهِ الْآنَ الْخ)

■ قَوْلُهُ: (بِالْحَاكِمِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَمَكُّنِ. ■ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ صَرَّحَ فِي الْأَمِّ بِأَنَّهُ الْخ)، وَافْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ وَتَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ التَّفَقُّعِ مِنْ مَالِهِ) أَيْ: وَلَمْ يَعْلَمْ غَيْبَةً مَالِهِ فِي مَرَحَلَتَيْنِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي م ر ش. ■ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ تَشْهَدْ بِإِعْسَارِهِ الْآنَ) أَيْ: فَإِنْ شَهِدَتْ بِذَلِكَ فَلَهَا الْفُسْخُ، وَهَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى الذِّكْرِ لَا يُقَالُ بَلْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَ يُمَكِّنُهُ إِشْفَاقُهَا بِخَوِ الْإِقْرَاضِ فَهُوَ مُقَصَّرٌ بِتَرْكِه،

وَأَنْ عَلِمَ اسْتِنَادُهَا لِلِاسْتِصْحَابِ، أَوْ ذَكَرَتْهُ تَقْوِيَةً لَا شَكًّا كَمَا يَأْتِي. (وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ) وَلَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا بِنَحْوِ اسْتِدَانَةٍ (لَإِنْ كَانَ) مَالُهُ (بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ) فَأَكْثَرَ مِنْ مَحَلِّهِ (فَلَهَا الْفَسْخُ) وَلَا

قُلُوْ شَهِدَتْ بِذَلِكَ بِنَاءً عَلَى الْإِسْتِصْحَابِ جَازَ لَهَا ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ زَوَالَهُ وَجَازَ الْفَسْخُ حَيْثُ إِه. مُعْنَى.
 هـ قَوْلُهُ: (وَأَنْ عَلِمَ اسْتِنَادُهَا إلَى) بِمَعْنَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْبَلُ الْبَيِّنَةَ بِإِصْرِهِ الْآنَ وَأَنْ عَلِمَ أَنَّهَا إِنَّمَا شَهِدَتْ بِذَلِكَ مُعْتَمِدَةً عَلَى الْإِسْتِصْحَابِ وَيُوجِبُهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ حُصُولِ شَيْءٍ لَهُ وَكَمَا يَقْبَلُهَا الْقَاضِي مَعَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِلْبَيِّنَةِ الْإِقْدَامُ عَلَى الشَّهَادَةِ اعْتِمَادًا عَلَى الظَّنِّ الْمُسْتَنَدِ لِلِاسْتِصْحَابِ إه. ع ش وَمَرَّ آتِفًا عَنْ الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ ذَكَرَتْهُ إلَى) أَي: وَأَنْ ذَكَرَتْ الْبَيِّنَةُ الْإِسْتِصْحَابَ تَقْوِيَةً لِيُعْلِمَهُمْ بِمَا شَهِدُوا بِهِ بِأَنْ جَزَمُوا بِالشَّهَادَةِ، ثُمَّ قَالُوا: شَهِدْنَا بِهِ لِذَلِكَ وَقَوْلُهُ: كَمَا يَأْتِي أَي: فِي الشَّهَادَاتِ فِي بَحْثِ السَّامِعِ إه. كُرْدِي.

هـ قَوْلُهُ (وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ) وَيَأُولَى إِذَا غَابَ مَعَ مَالِهِ الْمَسَافَةُ الْمَذْكُورَةُ لَا يُقَالُ: بِلَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَ يُمَكِّنُهُ إِنْفَاقُهَا بِنَحْوِ الْإِفْرَاضِ فَهُوَ مُقَصِّرٌ بِتَرْكِه وَلَا كَذَلِكَ الْغَائِبُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ مُقَصِّرٌ أَيْضًا بِغَيْبَتِهِ مَعَ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ إِقَامَةِ مُنْفِقٍ، أَوْ تَرْكِ نَفَقَتِهَا فَلَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَيَتَّبِعِي حُكْلُ النَّصِّ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، أَوْ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ كَذَلِكَ لِيُوَافِقَ هَذَا وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ بِأَنْ يُرَادَ بِأَنَّهُ لَا مَالٌ لَهُ حَاضِرٌ فِي الْبَلَدِ مَعَ احْتِمَالِهِ فِي دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، أَوْ لَا مَالٌ لَهُ حَاضِرٌ مَعْلُومٌ أَي: لَمْ يَعْلَمْ حُضُورَ مَالٍ لَهُ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَا يُخَالِفُ الْمُنْقُولُ عَنْ النَّصِّ قَلْبًا مَلِّ فَإِنَّ رَدَّ الشَّارِحِ مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ هَذَا، لَكِنَّ الْوَجْهَ الْمُتَعَيَّنَ الْأَخْذَ بِهَذَا وَقَدْ وَافَقَ م ر عَلَيْهِ آخِرًا وَأَثَبَتْ فِي شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ إه. س م.

هـ قَوْلُهُ (وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ) أَي: أَوْ غَابَ وَلَمْ يَكُنْ مَالُهُ مَعَهُ أَخْذًا وَمَا مَرَّ وَفَرْقُ الْبَقْوِيِّ بَيْنَ غَيْبَتِهِ مُوَيَّرًا وَغَيْبَةِ مَالِهِ بِأَنَّهُ إِذَا غَابَ مَالُهُ فَالْمَجْزُ مِنْ جِهَتِهِ وَإِذَا غَابَ هُوَ مُوَيَّرًا فَقَدْ زُتْهُ حَاصِلَةً، وَالتَّعَدُّلُ مِنْ جِهَتِهَا إه. رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ) إِلَى (بَحْثِ الْأَقْرَبِيِّ) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَأَتَمَّا نَفَسَخَ) فِي الْتَهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَذَا فِي السَّيِّدِ إِلَى بَوَاجِهِ مَا قَالَهُ وَقَوْلُهُ: (بِلَ هُوَ) إِلَى الْمُتَنِ.

هـ قَوْلُهُ (فَلَهَا الْفَسْخُ) وَيَأُولَى إِذَا غَابَ هُوَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ حَيْثُ إِه. لَمْ يَزِدْ قُوَّةَ مَا نَقَصَ كَمَا

وَلَا كَذَلِكَ الْغَائِبُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ مُقَصِّرٌ أَيْضًا بِغَيْبَتِهِ مَعَ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ إِقَامَةِ مُنْفِقٍ، أَوْ تَرْكِ نَفَقَتِهَا فَلَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَيَتَّبِعِي حُكْلُ النَّصِّ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، أَوْ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ كَذَلِكَ لِيُوَافِقَ هَذَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ بِأَنْ يُرَادَ بِأَنَّهُ لَا مَالٌ لَهُ حَاضِرٌ فِي الْبَلَدِ مَعَ احْتِمَالِهِ فِي دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَا يُخَالِفُ الْمُنْقُولُ عَنْ النَّصِّ قَلْبًا مَلِّ. فَإِنَّ رَدَّ الشَّارِحِ مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ هَذَا لَكِنَّ الْأَوْجَعَ الْمُتَعَيَّنَ الْأَخْذَ بِهَذَا، وَقَدْ وَافَقَ عَلَيْهِ م ر آخِرًا وَأَثَبَتْ فِي شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ.

هـ قَوْلُهُ (فَلَهَا الْفَسْخُ) وَيَأُولَى إِذَا غَابَ هُوَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ حَيْثُ إِه. لَمْ يَزِدْ قُوَّةَ مَا نَقَصَ كَمَا

يلزمها الصبر للصبر، ويفرق بينه، وبين المفسر الآتي بأن هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه فلم يئاسبه الإمهال بخلاف المفسر، ومن ثم بحث الأذرعى أنه لو قال: أخضره، وأمكنه في مدة الإمهال الآتية أمهل (والا) بأن كان على دونها (فلا) فسح؛ لأنه في حكم الحاضر (ويؤفر بالإحضار عاجلاً، وقضيته كلامهم أنه لو تمتز إحضاره هنا للخوف لم يفسح، وهو مختل لئذرة ذلك. (ولو تبرع رجل) ليس أصلاً للزوج (بها) عنه، وسلمها لها (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ لما فيه من الجئنة، ومن ثم لو سلمها المتبرع له، وهو سلمها لها لزمها القبول لانتفاء

هو ظاهر وهذا يمتن الجزم السابق عن شرح المنهج وأما عبارة الأم فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليحرر اه. سم وقد مر أيضاً منه ما يوافق بزيادة بسط. فود: (ولا يلزمها الصبر) عبارة النهاية ولا تكلف الإمهال اه. فود: (ومن ثم بحث) متمدع ش ومغني. فود: (أخضره) هو بصيغة التكلم وقوله: وأمكنه بصيغة المضى. فود: (أمهل) أي: وجوباً اه. ع ش. فود: (عاجلاً) أي: فإن أبي فسخت اه. ع ش. فود: (لم تفسح) متمدع ظاهر وإن طال زمن الخوف؛ لأنه موبر وقد يقال: هو مقصر بعدم الافتراض ونحوه اه. ع ش. فود: (لئذرة ذلك) أي: التعداد اه. ع ش.

فود: (سني: رجل) أي مثلاً اه. مغني. فود: (ليس أصلاً للزوج) شمل الفرع وسباني ما فيه اه. سم. فود: (هذه) أي عن زوج مفسر.

(تنبيه): يجوز لها إذا عسر الزوج وله دين على غيره مؤجل بقدر مدة إحصار المال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف تأجيله بدون ذلك ولها الفسخ أيضاً لكون ماله عروضا لا يرغب فيها ولكون دينه حالاً على مفسر ولو كان الدين عليها؛ لأنها في حال الإعسار لا تصل إلى حقها، والمفسر ينظر بخلافها فيما إذا كان دينه على موبر حاضر غير مماطل ولو غاب المذيون الموبر وكان ماله بدون مسافة القصر فأوجه الوجهين أن لا فسح لها فإن كان المذيون حاضراً وماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كما لو كان مال الزوج غائباً ولا تفسح بكون الزوج مذيوناً وإن استغرق ماله حتى يضيقه إليها ولا تفسح بضمان غيره له بإذنه نفقة يوم بيوم بأن جلد ضمان كل يوم وأما ضمانها جملة فلا يصح ففسح به اه. مغني. فود: (المتبرع) بكسر الراء وقوله: له أي: للزوج متعلق يسلم. فود: (وهو سلمها لها إلخ) ليس بقيد بالنسبة إلى منع الفسخ بل مثله ما إذا لم يسلمها لها فلا تفسح؛ لأنه الآن موبر اه. حلي.

هو ظاهر، وهذا يمتن الجزم السابق عن شرح المنهج وأما عبارة الأم فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليحرر. فود: (ويفرق إلخ) هذا الفرع مصرح بأن الفسخ هنا لا يتوقف على الإمهال الآتي في المفسر. فود: (ومن ثم إلخ) كذا م ر ش. فود: (ليس أصلاً) شمل الفرع، وسباني ما فيه.

الهيئة، أما إذا كان المتبرع أبها الزوج، أو جدّه وهو تحت جبره فيلزمها القبول لدخوله في ملك الزوج تقديرا، وبحث الأذرع أن مثله ولد الزوج وسيدّه قال: ولا شك فيه إذا أعتز الأب وتبرع ولده الذي يلزمه إعفافه، أو لا يلزمه ذلك أيضا في الأوجه وفيما بحثه في الولد الذي لا يلزمه الإعفاف نظروا ظاهره، وكذا في السيد بأن غلقته بقته أتم من غلقة الولد بوالده (وقدّرته على الزوج إلا أن يؤجّه ما قاله في السيد بأن غلقته بقته أتم من غلقة الولد بوالده) (كالمال) لا نديفاع الضرورة به فلو كان يكتسب في يوم ما بقي بثلاثة، ثم يطل ثلاثة، ثم يكتسب ما بقي بها فلا فسخ إذ لا تشق الاستدانة حينئذ فصار كالموبر، ومثله نحو نساخ نبيج في الأسبوع ثوبا بقي أجرته بنفقة الأسبوع، ومن تجمع له أجره الأسبوع في يوم منه وهي نفى بنفقة جميعه، وليس المراد أن نجعلها أسبوعا بلا نفقة

فود: (وهو تحت جبره) أخرج غيره اه. سم. فود: (أن مثله) أي: مثل أصل الزوج اه. ع. ش.
 فود: (وتبرع ولده إلخ) في التغيير بالتبرع هنا تسمّع بل الأوجه ليخيه؛ لأن نص المذهب كما مر أن عليه كفاية أصله وزوجته اه. رشدي. فود: (أيضا) فيه زكاة، والأولى وكذا الذي لا يلزمه ذلك في الأوجه. فود: (نظروا ظاهره) أي فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كما لو تبرع عن الزوج أصله الذي ليس هو في ولاية؛ لأنه لا يتمكّن من إدخال المال في ملكه اه. ع. ش. فود: (الحلال) إلى قوله: (ويؤدّه) في المغي. فود: (وكذا غيره) أي: غير اللاتي سم على حجّ ومنه السؤال حيث لم يكن لايقا به اه. ع. ش. فود: (فلو كان يكتسب إلخ) وكذا لو كان يكتسب كل يوم قدر النفقة لم تفسخ؛ لأنها هكذا يجب وليس عليه أن يدخر للمستقبل اه. مغي. فود: (بثلاثة) أي: بثلاثة أيام ماضية اه. مغي. فود: (حينئذ) عبارة المغي ليثل هذا التأخير اليسير اه. فود: (ومن تجمع له أجره الأسبوع) يؤخذ منه أن الأسبوع هو الغاية في الإنهال فمن له غلات يستحقها آخر كل شهر لا يمهّل إلى حصولها حيث كانت المدة تزيد على أسبوع وإن زادت على النفقة أضعافا؛ لأنه مقصّر بتزك الإقراض كما لو غاب ماله اه. ع. ش. فود: (وليس المراد) أي: من عدم الفسخ حين قدرته أن يكتسب في أسبوع ما

فود: (وهو تحت جبره) أخرج غيره قبلزمتها القبول كذا م ر ش. فود: (وسيدّه) أي: لأن له ولاية قوية عليه، وإن لم يملكه بتمليكه فليس هذا متبرعا على أنه يملكه كما يتوهم. فود: (وكذا غيره) أي: غير اللاتي. فود: (ومثله نحو نساخ نبيج إلخ) كذا م ر ش. فود: (ومن تجمع له أجره أسبوع) قال في الرّوض كغيره، ثم قال متصلا به: فلو بطل أسبوعا لإراض فسخت. اه. أي: وصورة المسألة كما هو ظاهر أنه لم يثبت بنحو استدانة، وحاصله أن وقوع هذا التبطيل لإراض لا يقتضيه معه تزك الإنفاق، ويتبني توقف الفسخ على الإنهال الآتي؛ لأنه حينئذ ليس في حكم الموير لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكر، وبذلك يمارق هذا ما ذكره الشارح بقوله: لا تفسخ به ولو امتنع إلخ.

بل المراد أنه في حكم واحد نفقتها ويُنْفَقُ مِمَّا اسْتَدَانَهُ لِإِمْكَانِ الْقَضَاءِ. وكذا قالوه وبه يُعْلَمُ أَنَا مع كوننا نُمَكِّنُهَا مِنْ مُطَالَبَتِهِ وَنَأْمُرُهُ بِالْإِسْتِدَانَةِ، وَالْإِنْفَاقِ لَا تَفْسُخُ عَلَيْهِ لَوْ امْتَنَعَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ فِي حُكْمِ مُوسِرٍ امْتَنَعَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: امْتِنَاعُ الْقَادِرِ عَلَى الْكَسْبِ عَنْهُ كَامْتِنَاعِ الْمُوسِرِ فَلَا فُسْخَ بِهِ، وَلَا أَثَرُ لِيَجْزِيَهُ إِنْ رُجِيَ بُرْؤُهُ قَبْلَ مُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَهَامٍ، وَخَرَجَ بِالْحَلَالِ الْحَرَامُ فَلَا أَثَرُ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ فَلَهَا الْفُسْخُ، وَأَمَّا قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ: الْكَسْبُ بِنَحْوِ بَيْعِ الْخَمْرِ كَالْعَدَمِ وَبِنَحْوِ صَنْعَةِ آلَةٍ لَهَا مُحَرَّمَةٌ لَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلُ فَلَا فُسْخَ لِزَوْجَتِهِ، وَكَذَا مَا يُعْطَاهُ مُنْجَمٌ وَكَاهِنٌ؛ لِأَنَّهُ عَنِ طَيْبِ نَفْسٍ فَهُوَ كَالِهَيْبَةِ فَرْذُوهُ بِأَنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِصَانِعٍ مُحَرَّمٍ لِطَبَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِصَانِعِ أَنْيَةِ التَّقْدِيرِ وَنَحْوِهَا، وَمَا يُعْطَاهُ نَحْوُ الْمُنْجَمِ إِنَّمَا يُعْطَاهُ أَجْرَةً لَا هَيْبَةً فَلَا وَجْهَ لِمَا

يَقِي بِتَفَقُّهِ الْأُسْبُوعِ. □ قُود: (وَيُنْفَقُ مِمَّا اسْتَدَانَهُ) قَدْ يُقَالُ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ فَلَيْمَتَّعِ الْفُسْخُ حَيْثُ اسْتَدَانَ وَاتَّفَقَ وَإِنْ لَمْ يُجْمَعْ لَهُ أَجْرَةُ أُسْبُوعٍ بَلْ أَجْرَةُ شَهْرٍ، أَوْ سَنَةٍ مَثَلًا بَلْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ أَحْرَةً مُطْلَقًا وَيُجَابُ بِأَنَّهُ فِيمَا ذَكَرُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُسِيرِ حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ، وَالْإِنْفَاقِ لَمْ تَفْسُخْ بِخِلَافِهِ فِيمَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سم. □ قُود: (لِإِمْكَانِ الْقَضَاءِ) فَلَوْ كَانَ يَكْسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أُسْبُوعٍ فَتَعَذَّرَ الْعَمَلُ فِيهِ لِمَارِضٍ فَسَخَّتْ لِقَضَائِهَا مُغْنِي وَأَسْنَى أَي: وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَقْ بِنَحْوِ اسْتِدَانَةٍ وَحَاصِلُهُ أَنَّ وَقُوعَ هَذَا التَّبْطِيلِ لِمَارِضٍ لَا يُعْتَقَرُ مَعَهُ تَرْكُ الْإِنْفَاقِ وَيَتَّبَعِي تَوَقُّفُ الْفُسْخِ عَلَى الْإِنْهَالِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْمُسِيرِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ، وَالْحَالَةُ مَا ذَكَرَ وَبِذَلِكَ يُفَارِقُ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: لَا تَفْسُخُ بِهِ لَوْ امْتَنَعَ الْخِ سَم. □ قُود: (كَذَا قَالُوهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا اه. □ قُود: (لَوْ امْتَنَعَ) أَي: مِنَ الْإِفْتِرَاضِ وَقَوْلُهُ: فَلَا فُسْخَ بِهِ أَي: وَعَلَيْهِ يَجْزِيهِ الْحَاكِمُ عَلَى الْإِكْتِسَابِ فَإِنْ لَمْ يُقَدِّمِ الْإِجْبَارُ فِيهِ فَيَتَّبَعِي أَنْ تَفْسُخَ صَيِّحَةُ الرَّابِعِ لِقَضَائِهَا بِالصَّبْرِ اه. ع ش وَأَنْظُرْ هَلْ هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ أَتِفًا؟ وَلِقَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ فَإِنْ فُرِضَ عَجْزُهُ عَنْ فَنَادٍ اه. □ قُود: (وَلَا أَثَرُ لِيَجْزِيَهُ) أَي: بِمَرَضٍ اه. ع ش أَي: وَنَحْوِهِ. □ قُود: (وَوَخَّرَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي. □ قُود: (وَكَذَا مَا يُعْطَاهُ مُنْجَمٌ الْخِ) وَيُثَلُّهُ مَا يُعْطَاهُ الطَّيِّبُ الَّذِي لَا يُشْخَصُ الْمَرَضُ وَلَا يُخَسِّنُ الطَّبُّ وَلَكِنْ يُطَالِجُ كَتَبَ الطَّبُّ وَيَأْخُذُ مِنْهَا مَا يَصِفُهُ لِلْمَرِيضِ فَإِنْ مَا يَأْخُذُهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ وَيَخْرُمُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَا يُعْطَاهُ أَجْرَةً عَلَى ظَنِّ الْمَعْرِفَةِ وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا وَيَخْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا وَضَفُ الدَّوَاءِ حَيْثُ كَانَ مُسْتَنَدَهُ مُجَرَّدَ ذَلِكَ انْتَهَى فَنَاوَى حَيْجَ الْحَدِيثِيَّةِ بِالْمَعْنَى اه. ع ش. □ قُود: (فَرْدُوهُ) أَي: قَوْلُهُمَا، أَوْ بِنَحْوِ صَنْعَةِ الْخِ. □ قُود: (وَمَا يُعْطَاهُ الْخِ) عَطَفَ عَلَى الْهَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: أَنَّهُ الْخِ. □ قُود: (إِنَّمَا يُعْطَاهُ أَجْرَةَ الْخِ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ لَا سِيَّمَا الْعَارِفُ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ لَهَا اه. سَيِّدُ حَمَرٍ.

□ قُود: (بَلِ الْمُرَادُ الْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ، وَغَيْرُهُمَا: وَيُنْفَقُ مِمَّا اسْتَدَانَهُ قَدْ يُقَالُ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ فَلَيْمَتَّعِ الْفُسْخُ حَيْثُ اسْتَدَانَ وَاتَّفَقَ، وَإِنْ لَمْ يُجْمَعْ لَهُ أَجْرَةُ أُسْبُوعٍ بَلْ أَجْرَةُ شَهْرٍ، أَوْ سَنَةٍ مَثَلًا بَلْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرَةً مُطْلَقًا، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ فِيمَا ذَكَرُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُسِيرِ

قاله (وإنما تفسخ بغيره عن نفقة مفسر)؛ لأن الضرر إنما يتحقق حيث ولا يُشكّل عليه قولهم: لو خلف لا تغدى، أو لا تمشى حيث يأكله زيادة بقيتنا على نصف عاذته أي: حين أكله فيما إذا اختلفت باختلاف نحو زمن، أو مكان وذلك؛ لأن المدار ثم على العرف وهو يصدق عليه حينئذ أنه تغدى، أو تمشى، وهنا على ما تقوم به البيئة وهي لا تقوم بأقل من مد ولو لم يجد إلا نصف مد غداء ونصفه عشاء فلا فسح. (والإحصار بالكسوة)، أو ببعضها الضروري

فوق (سني): (وإنما تفسخ الخ) قضيته أن المفسر القادر على نفقة المفسر لا فسح بامتناعه منها ولو قدر على نصف مد من الغالب الذي هو الواجب وعلى بقيته من غير الغالب فيتبني أن لها الفسخ إذ هو عاجز عن واجب المفسر اه. سم.

فوق (سني): (بغيره عن نفقة مفسر) فلو عجز عن نفقة موير، أو متوسط لم تفسح؛ لأن نفقته الآن نفقة مفسر فلا يصير الزائد ديناً عليه بخلاف الموير، أو المتوسط إذا اتفق مداً فإنها لا تفسح ويصير الباقي ديناً عليه اه. مئني. فوق: (لأن الضرر) إلى قول المتن ولها الفسخ صبيحة الرابع في النهاية إلا قوله: بقيتنا وقوله: أي: حين أكله إلى؛ لأن المدار، وقوله: الحال إلى المتن وقوله: بالبناء للفاعل، أو المفعول. فوق: (أي حين أكله الخ) أي: لو اختلفت عاذته في الأكل زماناً، أو مكاناً اغتبر في كل زمان، أو مكان ما هو عاذته فيه اه. ع ش. فوق: (وذلك) أي: عدم الإشكال. فوق: (ثم) أي: في الأيمان وقوله: (هنا) أي: في التفقات. فوق: (ولو لم يجد) إلى قول المتن: (وفي إحصاره بالمهر) في المئني. فوق: (غداء) أي: في وقته وقوله عشاء أي: في وقته اه. سم. فوق: (فلا فسح) ولو وجد يوماً مداً ويوماً نصف مد كان لها الفسخ ولو وجد كل يوم أكثر من نصف مد كان لها الفسخ أيضاً كما شملته عبارة المصنف وإن زعم الزركشي خلافه مئني وأسنى. فوق: (الضروري) صفة لبعضها وقوله: كقميص الخ مثال البعض الضروري.

حتى لو امتنع من الاستدانة والإنفاق لم تفسح بخلافه فيما ذكر قلنا مل.

فوق (سني): (وإنما تفسخ بغيره) قضيته أن المفسر لا فسح بامتناعه منها، ولو قدر على بعض نفقة المفسر القادر على نفقة المفسر بأن قدر على نصف مد من الغالب الذي هو الواجب، وعلى بقيته من غير الغالب فيتبني أن لها الفسخ إذ هو عاجز عن واجب المفسر قال في الرّوض: فإن اتفق الموير أي: أو المتوسط مداً لم تفسح وبقي الباقي ديناً. اه. وقد يقال ما فائدة ذلك مع أنه لا فسح إذا كان مويراً أي: أو متوسطاً، وإن لم ينفق شيئاً. فوق: (ولو لم يجد) إلا نصف مد غداء أي: في وقته وقوله: ونصفه عشاء أي: في وقته قال في الرّوض: أو كان يحصل يوماً مداً ويوماً نصفاً فبشئت قال في شرحه لتضررها، وكذا لو كان يحصل كل يوم نصف مد ودونه، أو يوماً مداً، ويوماً لا يحصل شيئاً كما فهم بالأولى، وصرح به الأضل، ولو كان يحصل كل يوم أكثر من نصف مد فالظاهر أن لها الفسخ، وإن زعم الزركشي الخ. اه.

كقميمصر وخمار وجبة شتاء بخلاف نحو سراويل، ومخدة، وفرش، وأوان (كهو بالثقة) بجامع أن البدن لا يبقى بدونيهما (وكذا) الإعسار (بالأدم والمسكن) كهو بالثقة (في الأصح) لتعذر الصبر على دوام فقديهما (قلت الأصح المنع في الأدم والله أعلم)؛ لأنه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه بخلاف نحو المسكن، وإمكانه بنحو مسجد كإمكان تخصيص القوت بالسؤال. (وفي إعساره بالمهر) الدئى الواجب الحال ابتداءً وإنما يجب في المفوضة ما دام لم يطل بالفرض كما مر (أقول أظهرها ففسخ) إن لم تفيض منه شيئاً (قبل وطيه) للتعذر عن تسليم الموضع مع بقاء المفوض بحاله، وخيارها حينئذ عقيب الرفع للقاضي

• فؤد: (بخلاف نحو سراويل ومخدة إلخ) أي: فلا خيار ولا فسخ بالمعز عن الأواني ونحوها كما جزم به المتولي؛ لأنه ليس ضرورياً كالسكنى وإن كان يصير ديتاً في ذمته اهـ. • فؤد: (وفرش) أي: لا تتضرر بتركه وقوله: وأوان أي: يملكها الأكل، والشرب بدونها فلا ينافي ما قدمناه عن سم عن م ر اهـ. ع ش.

• فؤد (سنن): (بالأدم) قال في المغرب الآدم ما يؤتد به، والجمع أدم بضمتين ومعناه الذي يطيب الخبز ويضليحه، والأدم مثله، والجمع آدام كحلّم وأحلام اهـ. سيد عمر. • فؤد: (مع سهولة قيام البدن إلخ) أي: وإن كان التأول بلا أدم صعباً في نفسه اهـ. رشيدى. • فؤد: (كإمكان تخصيص القوت بالسؤال) أي: فلا يعتبر كما تفهمه هذه العبارة فلها الفسخ وقد يتوقف فيما إذا قدر على الكسب بالسؤال فإنه لا مئة عليها فيما يضره عليها منه ويحتمل أن المراد أنها لا تفسخ بقدرته على السكنى بنحو المسجد كالبيت المعد للخطيب، أو الإمام في المسجد وليس داخلاً في وقفيته؛ لأنه لا مئة عليها في السكنى بذلك ولا حرمة حينئذ فينبه تشبيهه بالقدر على القوت بالسؤال وهذا الاحتمال أقرب من الأول ومع ذلك لا يكلف السؤال بل إن سأل وأحضر لها ما تنفق امتنع عليها الفسخ وإلا فلا اهـ. ع ش، وقوله: وهذا الاحتمال أقرب إلخ لعله من حيث الحكم وإلا فالمبادر من العبارة هو الأول.

• فؤد: (ابتداء) خرج به المؤجل إذا حل فلا فسخ به اهـ. ع ش. • فؤد: (بالفرض) متعلق بيجب قال في شرح المنهج: فلا فسخ بالإعسار بالمهر قبل الفرض اهـ. سم. • فؤد: (إن لم تفيض) إلى قوله: (بخلاف) لمن قيد) في المعنى إلا قوله: (قال بعضهم) إلى (أما إذا قبضت) وقوله: (ولا تحسب) إلى (فإن قبض) وقوله: (كان قال:) إلى (استقلت). • فؤد: (للتعذر عن تسليم الموضع إلخ) فاشبه ما إذا لم يفيض البائع الثمن حتى حُجر على المشتري بالفلس، والمبيع باقي بعينه اهـ. • فؤد: (عقب الرفع) فقصته أنه لا فور قبل الرفع اهـ. سم عبارة ع ش أي: أما الرفع نفسه فليس فوراً فلو أخرت مدة ثم أرادته مكنت

• فؤد: (بخلاف إلخ) كذا م ر. • فؤد: (مع سهولة إلخ) انظر مع تعليقه فيما سبق وجوب الأدم بقوله: إذ الطعام لا يتساع غالباً إلا به فأى سهولة مع عدم الانسياغ غالباً بدونه وقوله: بالفرض متعلق بيجب قال في شرح المنهج: فلا فسخ بالإعسار قبل الفرض اهـ. • فؤد: (عقب الرفع) فقصته أنه لا قول قبل

فوري فيسقط بتأخيرها بلا عذر كجهل كما هو ظاهر (لا بعده) لئلا يُلَفِّقَ الْمُعْزِزُ بِهِ، وَضَرُورَةُ
الْيَوْمِ دَيْنًا لَهُ فِي الدَّيْنِ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَهَا لَهُ الْوَلِيُّ وَهِيَ صَغِيرَةٌ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ فَتُخْبِسُ
بِهِ نَفْسَهَا بِمَجْرَدِ بُلُوغِهَا فَلَهَا الْفَسْخُ حِينَئِذٍ، وَلَوْ بَعْدَ الْوَطْءِ؛ لِأَنَّ وَجُودَهُ هُنَا كَعَدَمِهِ، أَمَّا إِذَا
قَبِضَتْ بَعْضُهُ فَلَا فُسْخَ لَهَا عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ، وَكَذَا الزَّرْكَشِيُّ،
وَأَطَالَ فِيهِ وَفَارَقَ جَوَازَ الْفَسْخِ بِالْفَلَسِ بَعْدَ قَبْضِ بَعْضِ الثَّمَنِ بِإِمْكَانِ التَّشْرِيكِ فِيهِ دُونَ الْبُضْعِ
وَقَالَ الْبَارِزِيُّ كَالْجَوْرِيِّ لَهَا الْفَسْخُ هُنَا أَيْضًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَهُوَ الْوَجْهُ تَفْلًا وَمَعْنَى وَأَطَالَ فِيهِ.
(وَلَا فُسْخَ) بِإِعْسَارِ مَهْرٍ، أَوْ نَحْوِ نَفَقَةٍ (حَتَّى) تُزْفَعَ لِلْقَاضِي، أَوْ الْمُحْكَمِ وَ(يُثَبَّتُ) بِإِقْرَارِهِ، أَوْ

كما يأتي في قوله: لَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا تُؤَخَّرُهَا الْخُ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ بَعْدَ الرَّفْعِ سَأَلَ لَهَا الْفَسْخُ فَتَأَخَّرَ مَا رَضَا
بِالْإِعْسَارِ، وَقَبْلَ الرَّفْعِ لَمْ تَسْتَحِقْ الْفَسْخَ الْآنَ لِعَدَمِ الرَّفْعِ الْمُقْتَضِي لِإِذْنِ الْقَاضِي لِاسْتِخْفَاقِهَا لِلْفَسْخِ
أهـ. قُود: (فُورِي) وَعُلِمَ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى الْفَوْرِ بَعْدَ الطَّلَبِ أَنَّهُ لَا يُنْهَلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَا دُونَهَا وَبِهِ صَرَّحَ
الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ بَلْ قَدْ يُقَالُ: أَنَّ الْإِنْهَالَ هُنَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا تَنْصَرُّ
بِتَأْخِيرِ التَّفَقُّعِ بِخِلَافِ الْمَهْرِ أَهـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنَّ الْمَنْقُولَ خِلَافَهُ أَهـ. مُغْنِي عِبَارَةٍ سَمَّيْتُهَا مَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ
هُوَ الْوَجْهَ وَعَلَيْهِ الْفُورِيَّةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ بَعْدَ الْإِنْهَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهـ. قُود: (كَجَهْلٍ) يَثَالُ لِلْعَمَلِ.

قُود: (بِهِ) أَي: الْوَطْءِ. قُود: (قَالَ بَعْضُهُمْ: الْخُ) عِبَارَةُ التَّهَابَةِ نَعَمْ يَتَّبَعُ عَدَمَ تَأْخِيرِ تَسْلِيمِ وَلِيِّهَا مِنْ
غَيْرِ مَصْلَحَةٍ الْخُ. قُود: (فَتُخْبِسُ بِهِ) أَي: بِالْمَهْرِ الرَّاجِبِ الْحَالِ ابْتِدَاءً. قُود: (بِإِمْكَانِ التَّشْرِيكِ فِيهِ)
أَي: فِي الْمَبِيعِ أَهـ. مُغْنِي. قُود: (وَقَالَ الْبَارِزِيُّ: الْخُ) وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَالَى أَهـ. نِهَابَةٌ.

قُود: (لَهَا الْفَسْخُ هُنَا) قَالَ م ر، وَالضَّابِطُ إِنَّ مَا جَازَ لَهَا الْحَبْسَ لِأَجْلِهِ فَسَخَتْ بِالْإِعْسَارِ بِهِ أَهـ.
وَيُؤْخَذُ مِنْ أَنَّهَا لَا تَفْسَخُ بِالْمَوْجَلِ إِذَا حَلَّ سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ أَهـ. ع ش. قُود: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ الْوَجْهَ
الْخُ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا اعْتَمَدَهُ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ إِذْ لَا يَلْزَمُ عَلَى فَتَوَى ابْنِ الصَّلَاحِ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ
إِجْبَارُ الزَّوْجَةِ عَلَى تَسْلِيمِ نَفْسِهَا بِتَسْلِيمِ بَعْضِ الصَّدَاقِ إِذْ لَيْسَ لَهَا مَنَعُ الزَّوْجِ وَمَا اسْتَقَرَّ لَهُ مِنَ الْبُضْعِ
وَهُوَ مُسْتَبَقَدٌ وَلَوْ أُجْبِرَتْ لَا تُخَلِّدُ الْأَزْوَاجَ ذَرِيعَةً إِلَى إِنْطِلَالِ حَقِّ الْمَرْأَةِ مِنْ حَبْسِ نَفْسِهَا بِتَسْلِيمِ دِزْهِمٍ
وَاجِدٍ مِنْ صَدَاقٍ هُوَ أَلْفٌ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ أَهـ. مُغْنِي. قُود: (أَوْ الْمُحْكَمِ) أَي: بِشَرْطِهِ نِهَابَةٌ أَي:
بِأَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا وَلَوْ مَعَ وُجُودِ قَاضٍ، أَوْ مُقْلَدًا وَلَيْسَ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ ضَرُورَةٌ ع ش.

الرَّفْعِ. قُود: (فُورِي) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَعُلِمَ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى الْفَوْرِ بَعْدَ الطَّلَبِ أَنَّهُ لَا يُنْهَلُ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ، وَلَا دُونَهَا، وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ بَلْ قَدْ يُقَالُ بِأَنَّ الْإِنْهَالَ
هُنَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا تَنْصَرُّ بِتَأْخِيرِ التَّفَقُّعِ بِخِلَافِ الْمَهْرِ أَهـ. وَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ هُوَ الْوَجْهَ وَعَلَى الْفُورِيَّةِ إِنَّمَا
تُعْتَبَرُ بَعْدَ الْإِنْهَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قُود: (وَقَالَ الْبَارِزِيُّ الْخُ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّثْمَلِيُّ.

قُود: (حَتَّى تُزْفَعَ لِلْقَاضِي) لَا يَخْفَى أَنَّ مِنْ لَازِمِ ذَلِكَ الدَّعْوَى، وَذَلِكَ شَامِلٌ لِلْإِعْسَارِ فِي أَيَّامِ
الْتَّمَكِينِ، وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا لَا تُخَاصِمُ بِتَفَقُّعِ الْيَوْمِ، وَإِنْ وَجِبَتْ بِالْفَجْرِ لِجَوَازِ تَخْصِيصِ ذَلِكَ

بَيْتَةٍ (عَنْدَ قَاضٍ)، أَوْ مُحْكَمٍ (إِعْسَارُهُ فَيُفْسَخُهُ) بِنَفْسِهِ، أَوْ نَائِبِهِ (أَوْ يَأْذَنُ لَهَا فِيهِ)؛ لِأَنَّهُ مَجْتَهِدٌ فِيهِ كَالْعَتَةِ فَلَا يَنْقُذُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا، وَلَا تُحْسَبُ عِدَّتُهَا إِلَّا مِنَ الْفَسْخِ فَإِنْ قُبِذَ قَاضٍ وَمُحْكَمٌ بِمَحَلِّهَا، أَوْ عَجَزَتْ عَنِ الرِّفْعِ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا أَفْسُخُ حَتَّى تُقْطِعِي مَالًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اسْتَقْلَلْتُ بِالْفَسْخِ لِلضَّرُورَةِ، وَيَنْقُذُ ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ قُبِذَ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ مُسْتَلَزِمٌ لِلتَّفُؤُذِ بِبَاطِنًا. ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ جَزَمُوا بِذَلِكَ (ثُمَّ) بَعْدَ تَحَقُّقِ الْإِعْسَارِ (فِي قَوْلِي يُنْجِزُ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، أَوِ الْمَفْعُولِ (الْفَسْخُ) لِيَتَحَقَّقَ سَبَبُهُ (وَالْأَظْهَرُ إِمَهَالُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)، وَإِنْ لَمْ يُسْتَمَهَلْ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ قَرِيبَةٌ يُتَوَقَّعُ فِيهَا الْقُدْرَةُ بِقَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَلَهَا الْفَسْخُ صَبِيحَةَ الزَّائِعِ) بِنَفَقَتِهِ بَلَا مُهْلَةٍ لِيَتَحَقَّقَ الْإِعْسَارُ (إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ نَفَقَتَهُ) أَيِ: الزَّائِعِ فَلَا تُفْسَخُ بِمَا مَضَى؛ لِأَنَّهُ صَارَ ذَنْبًا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اتَّفَقَا عَلَى جَعْلِهَا عَمَّا مَضَى

❏ قَوْلُ (سَنِي): (فَيُفْسَخُهُ) بِالرَّفْعِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ فِيهِ وَفِي يَأْذَنُ التَّصَبُّ عَطْفًا عَلَى يَبُتُّ أ. هـ. مُعْنَى أَقُولُ فِي التَّصَبُّ خَرَاةً إِذْ يَصِيرُ الْمُعْنَى وَلَا قَسْخٌ حَتَّى يَفْسَخَهُ الْخُ فَالرَّفْعُ مُتَعَيِّنٌ. ❏ قَوْلُهُ: (قَبْلَ ذَلِكَ) أَيِ: قَبْلَ إِذْنِ الْقَاضِي وَلَا حَاجَةَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ إِلَى إِيقَاعِهِ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ لِأَنَّ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ إِبْثَاتُ حَقِّ الْفَسْخِ أ. هـ. مُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (مَالًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي التَّكَاحُ مِنْ أَنَّ شَرْطَ جَوَازِ الْعُدُولِ عَنِ الْقَاضِي لِلْمُحْكَمِ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ حَيْثُ طَلَّبَ الْقَاضِي مَالًا أَنْ يَكُونَ لَهُ، وَقَعَ جَرَيَانُ مِثْلِهِ هُنَا أ. هـ. ع. ش. ❏ قَوْلُهُ: (اسْتَقْلَلْتُ) أَيِ: بِشَرْطِ الْإِمَهَالِ م ر أ. هـ. س. م. ❏ قَوْلُهُ: (لِلضَّرُورَةِ) أَمَّا عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَنْقُذُ ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي وَصَرَّحَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ أ. هـ. مُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (غَيْرَ وَاحِدٍ الْخ) وَمِنْهُمْ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (جَزَمُوا بِذَلِكَ) مُتَعَمِّدٌ أ. هـ. ع. ش. ❏ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ يُسْتَمَهَلْ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ صَارَ) فِي الْمُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (بِنَفَقَتِهِ) أَيِ: بِعَجْزِهِ عَنْهَا. ❏ قَوْلُهُ: (بِلَا مُهْلَةٍ) أَيِ: إِلَى بَيَاضِ النَّهَارِ أ. هـ. مُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَطْلُزْ لِي وَجْهَ التَّشْرِيعِ). ❏ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اتَّفَقَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ نَفَقَةً يَوْمَ قُدِّرَ فِيهِ عَنْ نَفَقَةِ يَوْمٍ قَبْلَهُ عَجَزَ فِيهِ عَنْ نَفَقَتِهِ لِيُفْسَخَ عِنْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ لِأَنَّ الْعِيبَةَ فِي الْإِدَاءِ بِقَضِ الْمَوْذِيِّ فَإِنْ تَرَاضِيََا عَلَى ذَلِكَ فَفِيهِ احْتِمَالَانِ أَحَدُهُمَا لَهَا الْفَسْخُ عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِالتَّكْلُفِ وَثَانِيهَا لَا، وَتُجْعَلُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا مُبْطِلَةً لِلْمُهْلَةِ قَالَ الْأَنْزَعِيُّ، وَالْمُتَبَايِرُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ وَرَجَّحَ ابْنُ

بَغِيرِ دَعْوَى الْإِعْسَارِ، وَأَمَّا تَخْصِيصُ هَذَا بِالْإِعْسَارِ فِي غَيْرِ أَوَّلِ أَيَّامِ التَّمْكِينِ قَبْعِيدٌ، ثُمَّ بَحَثْتُ بِمَا ذَكَرْتُهُ مَعَ م ر فَوَافَقَ. ❏ قَوْلُهُ: (فَلَا يَنْقُذُ مِنْهَا) لَا يَخْفَى مَعَ هَذَا الْفَوْرِيَّةِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَخِيَارُهَا عَقِبَ الرَّفْعِ لِلْقَاضِي فَوْرِيٌّ فَمَا مَعْنَى اغْتِيَارِ الْفَوْرِيَّةِ مَعَ أَنَّهَا لَا تَسْتَقِيلُ بِهِ؟ ❏ قَوْلُهُ: (اسْتَقْلَلْتُ بِالْفَسْخِ الْخ) بِشَرْطِ الْإِمَهَالِ م ر. ❏ قَوْلُهُ: (وَيَنْقُذُ الْخ) كَذَا م ر ش. ❏ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ) وَمِنْهُمْ شَرَحَ الرُّوضِ.

❏ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اتَّفَقَا عَلَى جَعْلِهَا عَمَّا مَضَى الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ: وَإِنْ تَرَاضِيََا فِيهِ تَرَدَّدَ قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَيِ احْتِمَالَانِ: أَحَدُهُمَا لَهَا الْفَسْخُ عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِالتَّكْلُفِ، وَثَانِيهَا لَا وَتُجْعَلُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا مُبْطِلَةً لِلْمُهْلَةِ قَالَ الْأَنْزَعِيُّ: وَالْمُتَبَايِرُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ قَالَ: وَرَجَّحَ ابْنُ الرُّفْعَةِ الثَّانِي بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا

لم تُفسخ كما رجحه ابن الرُّفعة؛ لأنَّ القُدرة على نفقة الرَّابع، وإنَّ جَعَلَهُ عن غيره مُبطلَةٌ للمُهلَّة، ولو أَعَسَرَ بعد أن سلَّم نفقة الرَّابع بنفقة الخامس بَنَتْ على المُدَّة، ولم تُستأنفها. وظاهرُ قولهم: بنفقة الخامس أنه لو أَعَسَرَ بنفقة السَّادس استأنفتها وهو مُحْتَمَلٌ، ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ إِذَا تَحَلَّلَتْ ثَلَاثَةٌ وَجِبَ الاستئنافُ، أو أَقَلُّ فلا (ولو مَضَى يَوْمَانِ بِلَا نَفَقَةٍ وَانْفَقَ الثَّالِثُ وَعَجَزَ

الرُّفْعَةُ الثَّانِي بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا فُسْخَ بِنَفَقَةِ المُدَّةِ المَاضِيَةِ وَأَجِبَ عَنْهُ بِأَنَّ عَدَمَ فُسْخِهَا بِنَفَقَةِ المُدَّةِ المَاضِيَةِ قَبْلَ أَيَّامِ المُهلَّةِ لَا فِيهَا. اهـ. وفي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الْأَسْنَى مَا نُصِّه فَعَلِمَ أَنَّ بُلْطَانَ المُهلَّةِ بِالقُدرةِ عَلَى نَفَقَةِ الرَّابِعِ مَعَ جَعْلِهِ عَنْ غَيْرِهِ لَيْسَ أَمْرًا ثَابِتًا قَطْعًا فَقَوْلُ الشَّارِحِ: وَإِنْ جُعِلَ عَنْ غَيْرِهِ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. فَوُدَّ: (لَمْ تُفْسَخِ الْخ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا وَالثَّاهِيَةِ عِبَارَتُهُ فَاحْتِمَالَانِ أَرْجَحُهُمَا نَعَمْ عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِالتَّلْفِيقِ اهـ. فَوُدَّ: (وَإِنْ جَعَلَهُ) أَيِ: الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ فِي الرَّابِعِ.

فَوُدَّ: (بِنَفَقَةِ الْخَامِسِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَالسَّادِسِ اهـ. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: (وِظَاهِرُ قَوْلِهِمْ الْخ) اهـ. سَمِ أَيِ: وَمُوافِقٌ لِلْإِحْتِمَالِ الثَّانِي الَّذِي اعْتَمَدَهُ الثَّاهِيَةُ كَمَا يَأْتِي. فَوُدَّ: (بَنَتْ عَلَى المُدَّةِ وَلَمْ تُسْتَأْنَفْهَا) أَيِ: فَلَمَّا الْفُسْخُ صَحِيحَةٌ الْخَامِسُ مُغْنِي وَسَمِ وَع ش. فَوُدَّ: (بِنَفَقَةِ السَّادِسِ) أَيِ: مَعَ الْخَامِسِ. فَوُدَّ: (وَجِبَ الْإِسْتِئْنَابُ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (أَوْ أَقَلُّ فَلَا) وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهَا الْفُسْخَ

تُفْسَخُ بِنَفَقَةِ المُدَّةِ المَاضِيَةِ مَحَلُّهُ فِي المَاضِيَةِ قَبْلَ أَيَّامِ المُهلَّةِ لَا فِي أَيَّامِهَا. اهـ. فَعَلِمَ أَنَّ بُلْطَانَ المُهلَّةِ بِالقُدرةِ عَلَى نَفَقَةِ الرَّابِعِ مَعَ جَعْلِهِ مِنْ غَيْرِهِ لَيْسَ أَمْرًا ثَابِتًا قَطْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَوْلُهُ فِي الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ: عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِالتَّلْفِيقِ هَلْ ذَكَرَ التَّلْفِيقُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّفَقُّعَ وَاقِعَةً عَنْ يَوْمِ القُدرةِ، وَلَا اخْتِيَارَ بِجَعْلِهَا لَهَا عَمَّا مَضَى إِذْ لَوْ وَقَعَتْ عَمَّا مَضَى كَمَا جَعَلَاهُ فَلَا تَلْفِيقَ؛ لِأَنَّ يَوْمَ القُدرةِ يَصِيحُ إِلَى مَا مَضَى وَهُوَ مُتَوَالٍ مَعَهُ، أَوْ لَيْسَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَجْعَلَانِهَا عَنْ يَوْمٍ مِنْ أَثْنَاءِ المُدَّةِ المَاضِيَةِ وَحَيْثُ يَتَأَتَّى التَّلْفِيقُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَتَخَلَّلُ الْأَيَّامُ الْخَالِيَةَ عَنِ الْإِنْفَاقِ فَإِنْ قُلْتُ: أَشِيرَاطُ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِقَوْلِهِ: عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ يَفْتَضِي عَدَمَ تَمَامِهَا بَعْدَ مَعَ أَنَّهَا تَامَةٌ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ سَوَاءٌ وَقَعَتْ الْبَقِيَّةُ عَنِ الرَّابِعِ، أَوْ عَمَّا قَبْلَهُ. قُلْتُ: الرُّوضُ لَمْ يَفْرَضِ القُدرةَ عَلَى التَّفَقُّعِ فِي خُصُوصِ الرَّابِعِ بَلْ كَلَامُهُ شَائِلٌ لِلْقُدرةِ عَلَيْهَا فِي الثَّالِثَةِ فَإِنَّهُ قَالَ: فَلَوْ تَحَلَّلَتْ قُدرةُ نَفَقَةِ الثَّلَاثِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ نَفَقَةَ يَوْمٍ أَيِ: قَدَرٍ فِيهِ عَنْ يَوْمِ قَبْلِهِ، وَإِنْ تَرَاضَا فِيهِ تَرَدُّدٌ. اهـ. لَكِنْ كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ: وَلَوْ بِالتَّلْفِيقِ. فَوُدَّ: (مُبْطِلَةٌ لِلْمُهلَّةِ) هَلْ يَرُدُّ هَذَا قَوْلُهُ الْأَتَمِّي: وَرَدَّهُ الْإِمَامُ الْخ فَلَمَّا صَرِيحٌ فِي أَنَّ القُدرةَ لَا تُبْطِلُ المُهلَّةَ السَّابِقَةَ بَلْ قَدْ يُقَالُ: عَدَمُ الْإِبْطَالِ هُنَا بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ القُدرةَ هُنَا بَعْدَ المُدَّةِ، وَفِيمَا يَأْتِي عَنِ الْإِمَامِ قَبْلَ تَمَامِهَا. فَوُدَّ: (بِنَفَقَةِ الْخَامِسِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: أَوْ السَّادِسِ. اهـ. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ الْخ. فَوُدَّ: (بَنَتْ) فَمَحَلُّ إِبْطَالِ المُهلَّةِ بِالْإِنْفَاقِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: لِأَنَّ القُدرةَ الْخ مَا لَمْ يُعَيَّرَ بِنَفَقَةٍ مَا بَعْدَهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى الْبِنَاءِ أَنَّهَا تُفْسَخُ فِي الْخَامِسِ؛ لِأَنَّهُ رَابِعُ الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْإِنْفَاقِ، وَالْفُسْخُ مَحَلُّ رَابِعِهَا، وَلَوْ اسْتَأْنَفَتْ لاحتاجَتْ إِلَى مُضِيِّ ثَلَاثَةٍ بَعْدَهُ بِلَا إِنْفَاقٍ ثُمَّ تُفْسَخُ فِي ثَالِثِهَا الَّذِي هُوَ رَابِعُ الْجُمْلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَوُدَّ: (وِظَاهِرُ قَوْلِهِمْ الْخ) كَذَا م ر ش.

الرَّابِعَ بَنَتْ) عَلَى الْيَوْمَيْنِ لِتَصُورَهَا بِالِاسْتِغْنَاءِ فَتَصِيرُ يَوْمًا آخَرَ، ثُمَّ تُفْسَخُ فِيمَا بَلَّيْهِ (وَقِيلَ تَسْتَأْنِفُ) الثَّلَاثَةَ لِزَوَالِ الْعَجْزِ الْأَوَّلِ، وَرَدَّهَ الْإِمَامُ بِأَنَّهُ قَدْ يُتَّخَذُ ذَلِكَ عَادَةً فَيُؤَدِّي إِلَى عَظِيمِ ضَرَرِهَا (وَلَهَا) وَلَوْ غَنِيَّةُ (الخُرُوجِ زَمَنُ الْمُهْلَةِ) نَهَارًا (لِتَحْصِيلِ التَّقِيَّةِ) بِنَحْوِ كَسْبٍ، وَإِنْ أَمَكْنَهَا فِي بَيْتِهِ أَوْ سُؤَالٍ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَقَهَا؛ لِأَنَّهُ حَبَسَهُ لَهَا إِنَّمَا هُوَ فِي مُقَابَلَةِ إِتْفَاقِهِ عَلَيْهَا نَعَمْ، يَتَّجِعُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي خُرُوجِهَا رَيْبَةً تَبَيَّنَتْ هِيَ، أَوْ قَرَأَتْهَا وَلَا مَنَقَهَا فَإِنْ اضْطُرَّتْ مَكْنَهَا أَوْ خَرَجَ مَعَهَا (وَعَلَيْهَا الرُّجُوعُ) لِيَبْتَغِيَ (لَيْلًا)؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِبْوَاءِ دُونَ الْعَمَلِ وَلَهَا مَنَفْعَةٌ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ وَرَجَحَهُ فِي الرُّوضَةِ. وَقَالَ الرُّومَانِيُّ: لَيْسَ لَهَا الْمَنَعُ وَحَمَلُ الْأَذْرَعِيِّ، وَغَيْرُهُ الْأَوَّلُ عَلَى التَّهَارِ، وَالثَّانِي عَلَى اللَّيْلِ وَبِهِ صَرَحَ فِي الْحَاوِي وَتَبَيَّنَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِذَا قُلْنَا لَهَا الْمَنَعُ وَلَوْ لَيْلًا سَقَطَتْ عَنْ ذِمَّتِهِ نَفَقَةُ زَمَنِ الْمَنَعِ، وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا زَمَنُ خُرُوجِهَا لِلْكَسْبِ.

(فَرُغَ): خَضَرَ الْمَفْسُوحُ نِكَاحُهُ وَأَدْعَى أَنَّ لَهُ بِالْبَلَدِ مَالًا وَخَفِيَ عَلَى بَيْتِهِ الْإِعْسَارَ لَمْ يَكْفِهِ حَتَّى يُعْجِمَ بَيْتَهُ بِذَلِكَ، وَبِأَنَّهَا تُغْلِبُهُ وَتَقْدِرُ عَلَيْهِ فَحِينَئِذٍ يَنْطَلُ الْفَسْخُ قَالَ الْغَزَالِيُّ، وَفِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى قِيَامِهِ الْبَيْتَ بِعَلِيِّهَا وَقُدْرَتِهَا نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ بَانَ بِبَيْتِهِ الْوُجُودَ أَنَّهُ مُوسِرٌ وَهُوَ لَا يُفْسَخُ عَلَيْهِ، وَإِنْ

حَبِطَتْ نِهَآيَةُ أَيٍّ: حِينَ إِذْ تَخَلَّلَ أَقْلُ رَشِيدِيٍّ، وَالضَّابِطُ أَنَّهُ مَتَى اتَّفَقَ ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَةٌ وَعَجَزَ اسْتَأْنَفَتْ وَإِنْ اتَّفَقَ دُونَ الثَّلَاثِ بَنَتْ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِزَمَانِيٍّ. قُودُ: (عَلَى الْيَوْمَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ) فِي الْمُغْنِيِّ وَالِى الْفَضْلِ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقِيَّاسُهُ) إِلَى الْفَرْعِ وَقَوْلُهُ: (أَخَذَ بَعْضُهُمْ) إِلَى (لَا جَبْرَةَ) وَقَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو زَيْدٍ): إِلَى الْفَضْلِ. قُودُ: (بِنَحْوِ كَسْبِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِكَسْبٍ أَوْ تِجَارَةٍ، أَوْ سُؤَالٍ. قُودُ: (أَوْ سُؤَالٍ) عَطَفَتْ عَلَى نَحْوِ كَسْبٍ. قُودُ: (مَنَقَهَا) أَيٍّ: مِنْ الْخُرُوجِ أ. هـ. قُودُ: (وَلَا مَنَقَهَا) أَيٍّ: وَإِنْ أَرَادَتْهُ صَحِبَتْ مَعَهَا مَنْ يَنْفَعُ الرِّبَةَ عَنْهَا وَعَلَيْهَا أَجْرُهُ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِهَا، وَقَوْلُهُ: أَوْ خَرَجَ مَعَهَا أَيٍّ: وَلَا أَجْرَةَ لَهُ عَلَيْهَا أ. هـ. ع. ش. قُودُ: (وَحَمَلُ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ الْخ) مُتَمَتِّدٌ أ. هـ. ع. ش. قُودُ: (عَلَى التَّهَارِ) أَيٍّ: وَقْتُ التَّحْصِيلِ نِهَآيَةً وَمُغْنِيٍّ. قُودُ: (وَبِهِ صَرَّحَ الْخ) أَيٍّ: بِالتَّحْصِيلِ الْمَذْكُورِ. قُودُ: (وَإِذَا قُلْنَا لَهَا الْمَنَعُ الْخ)، وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ سَقُوطِ نَفَقَتِهَا مَعَ مَنَعِهَا لَهُ مِنْ الْإِسْتِغْنَاءِ زَمَنُ التَّحْصِيلِ فَإِنَّ نَفَقَةَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَدَّةِ التَّحْصِيلِ سَقَطَتْ زَمَنُ الْمَنَعِ نِهَآيَةً وَمُغْنِيٍّ أَيٍّ: فَتَسْقُطُ نَفَقَةُ الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةُ بِمَنَعِهَا لَهُ مِنْ التَّمَتُّعِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْعَمَلِ وَإِنْ قَلَّ زَمَنُ الْمَنَعِ كَلَخَطْلُوعٍ ش. قُودُ: (فَرُغَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَتَرَكَّدَ شَارِحٌ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَفِي الْإِحْتِيَاجِ) إِلَى: (لَا عِبْرَةَ بِقَارٍ). قُودُ: (وَبِأَنَّهَا الْخ) أَيٍّ: الزَّوْجَةُ أ. هـ. ع. ش. قُودُ: (يَنْطَلُ الْمَفْسُوحُ) أَيٍّ: تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ أ. هـ. مُغْنِيٍّ. قُودُ: (قَالَ الْغَزَالِيُّ) وَتَقَلَّ السَّبَاطِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَحَلِّيِّ كَلَامَ الْغَزَالِيِّ وَأَقْرَاهُ أ. هـ. سَيِّدُ عَمَرَ، وَكَذَا أَقْرَاهُ الْمُغْنِيُّ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ.

قُودُ: (وَلَا مَنَقَهَا)، أَوْ خَرَجَ مَعَهَا م. ر. ش. قُودُ: (وَحَمَلُ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ الْخ) كَذَا م. ر. ش.

قُودُ: (عَلَى التَّهَارِ) أَيٍّ: وَقْتُ التَّحْصِيلِ م. ر. ش. قُودُ: (وَفِي الْإِحْتِيَاجِ الْخ) تَرَكَّهُ م. ر.

تَعْلَزُ تَحْصِيلُ التَّفَقُّةِ مِنْهُ كَمَا مَرَّ، وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِعَقَارٍ أَوْ غَرَضٍ لَا يَتَيَسَّرُ بَيْعُهُ. (وَلَوْ رَضِيََتْ بِإِعْسَارِهِ) بِالتَّفَقُّةِ أَبَدًا (أَوْ نَكَحَتْهُ عَالِمَةً بِإِعْسَارِهِ) بِذَلِكَ (فَلَهَا الْفَسْخُ بَعْدَهُ)؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ يَتَجَدَّدُ كُلَّ يَوْمٍ، وَرِضَاهَا بِذَلِكَ وَغَدٌ نَعَمْ، تَسْقُطُ بِهِ الْمُطَالَبَةُ بِنَفَقَةٍ يَوْمِهِ وَتُثْمَلُ بَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ يُعْطَلُ مَا مَضَى مِنَ الْمُثْلَةِ. (وَلَوْ رَضِيََتْ بِإِعْسَارِهِ بِالْمَهْرِ)، أَوْ نَكَحَتْهُ عَالِمَةً بِذَلِكَ (فَلَا) تُفْسَخُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يَتَجَدَّدُ وَكَرِضَاهَا بِهِ إِمْسَاكُهَا عَنِ الْمُحَاكِمَةِ بَعْدَ مُطَالَبَتِهَا بِالْمَهْرِ لَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ تَوَخَّرَهَا لِتَوْقَعِ مَسَارٍ. (وَلَا فُسْخٌ لَوْلِيٍّ) امْرَأَةٍ حَتَّى (صَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ بِإِعْسَارٍ بِمَهْرٍ وَنَفَقَةٍ)؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ مَنُوطٌ بِالشُّهُورِ فَلَا يُقَوِّضُ لِغَيْرِ مُسْتَحِقِّهِ فَنَفَقَتُهُمَا فِي مَالِهِمَا إِنْ كَانَ وَالْأَفْعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤْتَقَتُهُمَا قَبْلَ التَّكَاحِ، وَإِنْ كَانَتْ ذَاتًا عَلَى الزَّوْجِ، وَالسَّفِيهِةُ

قوله: (كما مر) عبارة النهاية أخذًا مما مر في قوله: والأصح أنه لا فسخ يصنع موبر خصر، أو غاب اه. قوله: (كما مر) وقد يُحْمَلُ الْمَارُّ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ مُقْدَرٌ عَلَيْهِ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَدَمُ عِلْمِ الْمَالِ، أَوْ الْعَجْزُ عَنْ بَمَنْزِلَةِ غَيْبَتِهِ مَسَافَةَ الْقَضْرِ اه. سم. قوله: (وأخذ بعضهم إلخ) مقتضاه أنه ليس مضرًا بما به في كلاميهما وليس كذلك ففي أصل الروضة بعد كلام ما نصه وعلى قياس هذه الصورة لو كان له عقار ونحوه لا يزغب في شيرائه يتبني أن يكون لها الخيار انتهى وبه جزم في متن الروض اه سيد عمر عبارة النهاية ولا اغتيال بمرض، أو عقار لا يتيسر بيعه كما يؤخذ من كلاميهما اه. قوله: (لا يتيسر بيعه) لعل المراد لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر اه. ع ش. قوله: (نعم) تنسقط به إلى المتن الضمائر البارزة فيه كلها راجعة لرضاها اه. سم.

قوله (ليني): (ولو رضيت إلخ) ومعلوم أن الكلام في الرشيعة فلا أثر لرضا غيرها به اه. ع ش. قوله: (وكرضاها به إمساكها إلخ) فيسقط خيارها به. وقوله: (لا قبلها) أي: قبل المطالبة فلا ينسقط اه. مغني.

قوله (ليني): (ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة) أي: وإن كان فيه مصلحة لهما اه. مغني. قوله: (فعلى من تلزمه مؤنتهما إلخ) ومنه يثبت المال نعم مياسير المسلمين حيث لم يوجد متفق اه. ع ش. قوله: (قبل التكااح) أي: على فرض عدم التكااح. قوله: (وإن كانت إلخ) عبارة المغني وتصير نفقتهما ومهرهما ديتا عليه يطالب به إذا أبر.

(تنبيه): أفهم كلامه أن عدم فسخ ولي البالغة من باب أولى اه. عبارة ع ش سكت عن البالغة وقضية إطلاقي شرح المنهج أنها كالصغيرة فليس له منع نفقتها ليُلجئها إلى الفسخ وعليه فيكمن الفرق بينها وبين الأمه بأن نفقة الحرة سببها القرابة ولا يمكنه إسقاطها عند العجز بخلاف الأمه فإنه قادر على إزالة

قوله: (كما مر) قد يُحْمَلُ الْمَالُ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ مُقْدَرٌ عَلَيْهِ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَدَمُ الْمَالِ، أَوْ الْعَجْزُ عَنْ بَمَنْزِلَةِ غَيْبَتِهِ مَسَافَةَ الْقَضْرِ. قوله: (نعم تنسقط به إلخ) كذا م ر ش والضمير في به وفي بعده وفي لأنه راجع لرضاها.

البالغة كالرشيدة هنا. (ولو أعتز زوج أمه) لم يلزم سيدها إعفافه (بالتفقه) أو نحوها مما مرّ الفسخ به (فلها الفسخ) وإن رضي السيد؛ لأن حق قبضها لها ومن ثم لو سلمتها لها من ماله لم

وجوبها عنه بأن ييمها، أو يؤجرها فكان وجوبها عليه من هذه الحيثية دون تفقه القريب اهـ. بحذف.

• فود: (كالرشيدة) أي: قلها الفسخ اهـ. ع ش.

• فويل (سني): (ولو أعتز زوج أمه).

(فروع): للأمة مطالبة زوجها بالتفقه فإن أخطاها لها برئ منها وملكتها السيد دونها لكن لها قبضها وتناولها؛ لأنها كالمأذونة في القبض بحكم النكاح وفي تناولها بحكم العرف وتعلقت الأمة بالتفقه المقبوضة فليس له ييمها قبل إبدالها بغيرها فإن أبدلها جاز لها التصرف فيها بيع وغيره ويجوز لها إيراء زوجها من نفقة اليوم لا الأمس كالمهر، والسيد بالمكس ولو ادعى الزوج تسليم التفقه الماضية، أو الحاضرة، أو المستقبلية فأنكرت الأمة صدقت بيمينها فإن صدقه السيد برئ من التفقه الماضية دون الحاضرة، والمستقبلية ومن طوّل بتفقه ماضية وادعى الإغسار يوم وجوبها حتى يلزم نفقة المفسر وادعت هي اليسار فيه صدق بيمينه إن لم يعرف له مال وإلا فلا ولو عجز العبد عن الكسب الذي كان يتوق منه ولم ترخص زوجته بذمته كان لها الفسخ وإن رضيت صارت نفقتها دينا عليه مغني ورخص مع شرحه. • فود: (لم يلزم سيدها الخ) نعت زوج أي بأن لم يكن فرعاً للزوج اهـ. ع ش عبارة المغني.

(تنبيه): استثنى من ثبوت الخيار لها ما لو اتفق السيد عليها من ماله فإنه لا خيار لها حيث لا مال لو كانت زوجة أحد أصول سيدها المومر الذي يلزمه إعفافه؛ لأن نفقتها على سيدها وحيث فلا فسخ له ولا لها، أو ألحق بها نظائرها كما لو زوج أمته بعبده واستخدمه فإن لم يستخذه وعجز عن الكسب فيظهر أن لها الفسخ إن لم ترخص بذمته ولم يتفق عليها السيد اهـ. وفي سم بعد ذكر ويلها عن شرح الروض ما نصه وقد يشكل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في محرمات النكاح أنه لا يتكح مملوكته وإن مملوكة فرعه كمملوكته اهـ. إلا أن يصور ما ذكر بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يبطل نكاح الأصل كما تقدم اهـ. • فود: (الفسخ) فاعل مرّ اهـ. سم. • فود: (وإن رضي السيد الخ) فإن ضمن لها التفقه بعد

• فود في (سني): (ولو أعتز زوج أمه الخ) قال في الروض: وتطالب الأمة زوجها بالتفقه فلو أخطاها برئ وملكتها السيد، وتعلقت بها فليس له منعها قبل إبدالها، ولها إيراءه من نفقة اليوم لا الأمس والسيد بالمكس، وإن ادعى التسليم فأنكرت الأمة فالقول قولها، وإن صدقه السيد برئ من الماضية فقط إذ الخصومة للسيد في الماضية لا الحاضرة أي: ولا المستقبلية. اهـ. قال في شرحه: ولو أقرت بالقبض وأنكر السيد فالقول قولها؛ لأن القبض إليها بحكم الحاكم، أو بصريح الإذن ذكره الأصل. اهـ. في الهامش بعد هذه الحاشية. • فود: (لم يلزم سيدها إعفافه) قال في شرح الروض: تنبيه لو كانت أمه المومر زوجة أحد أصوله الذين يلزمه إعفافهم فمؤنتها عليه كما سيأتي وحيث فلا فسخ له، ولا لها وألحق بها نظائرها كما لو زوج أمته بعبده واستخدمه. اهـ. وقد يشكل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في محرمات النكاح أنه لا يتكح مملوكته، وإن مملوكة فرعه كمملوكته، ولم يقيد الفرع بمومر،

تُجَبَّرُ عَلَى مَا قَالَه شَارِحُ. لَكِنْ نَصُّ فِي الْأُمِّ عَلَى إِجْبَارِهَا أَيُّ: لِأَنَّهُ لَا مَنَّةَ عَلَيْهَا فِيهِ، وَخَرَجَ
بِالتَّفَقُّعِ الْمَهْرُ فَالْفَسْخُ بِهِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِقَبْضِهِ نَعَمْ، الْمُبْتَضَّةُ لَا بُدَّ مِنَ الْفَسْخِ فِيهَا مِنْ
مَوَافَقَتِهَا هِيَ وَالسَّيِّدُ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَيُّ: بِأَنْ يَفْسَخَا مَقَا، أَوْ يُؤْكَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُ شَارِحِ أَنَّهَا كَالْقِنَّةِ ضَعِيفٌ (لِأَنَّ رَضِيْعَتَ فَلَا فُسْخَ لِلْسَّيِّدِ فِي الْأَصْح)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا
يَتَلَقَّى التَّفَقُّعَ عَنْهَا (وَلَهُ أَنْ يُلْجِنَهَا) أَيُّ: الْمُكَلَّفَةُ إِذْ لَا يَنْقُذُ مِنْ غَيْرِهَا (إِلَيْهِ) أَيُّ: الْفَسْخُ (بِأَنْ لَا
يُنْفِقَ عَلَيْهَا) وَلَا يُمَوَّنَهَا (وَيَقُولُ) لَهَا (الْفُسْخُ، أَوْ جَوْعِي) دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ وَتَرَدَّدَ شَارِحُ فِي
الْمُكَاتَبَةِ وَالَّذِي يُنْجِجُ أَنَّهَا كَالْقِنَّةِ فِيمَا ذَكَرَ إِلَّا فِي الْجَاءِ السَّيِّدِ لَهَا،

طُلُوعُ فَجَرِ يَوْمِهَا صَحَّ كَقَضَائِنِ الْأَجْنَبِيِّ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُ: (لَكِنْ نَصُّ فِي الْأُمِّ الْخ) مُعْتَمِدٌ اهـ. ع ش.
قَوْلُ: (عَلَى إِجْبَارِهَا الْخ) أَيُّ: قَيْمَتُ الْفُسْخِ اهـ. س م. قَوْلُ: (فَالْفُسْخُ بِهِ) أَيُّ: بِسَبَبِ الْمَهْرِ لَهُ أَيُّ:
لِلْسَّيِّدِ. قَوْلُ: (نَعَمْ الْمُبْتَضَّةُ لَا بُدَّ مِنَ الْفَسْخِ الْخ) هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ قَبِضَ بَعْضُ الْمَهْرِ
عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مِنْ امْتِنَاعِ الْفُسْخِ أَمَّا عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي تَقَدَّمَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ جَوَازِهِ فَلَهَا وَخِذَهَا الْفُسْخُ
وَكَذَا لِلْسَّيِّدِ وَخِذَهُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَيِّدِي قِتَّةٍ فَلِكُلِّ وَخِذَهُ الْفُسْخُ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ فُسْخٌ بِيَعِضِ الْمَهْرِ
وَهُوَ جَائِزٌ م ر اهـ. س م وَفِي الثَّاهِيَةِ وَكَذَا فِي ع ش عَنْ الزَّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُ: (فِيهَا) أَيُّ: فِي صُورَةِ
الْمَهْرِ ع ش، وَسَم. قَوْلُ: (بِأَنْ يَفْسَخَا الْخ) أَيُّ: بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ لَهَا الْقَاضِي فِي الْفُسْخِ أَخْذًا وَمَا مَرَّ مِنْ
قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَيْمَتُهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهَا فِيهِ وَمِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ هُنَاكَ فَلَا يَنْقُذُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ الْخ.
قَوْلُ (س م): (وَلَهُ أَنْ يُلْجِنَهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَلْزَمُ السَّيِّدُ نَفَقَتَهَا إِذَا كَانَتْ بِالْغَةِ عَاقِلَةً
وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُلْجِنَهَا الْخ اهـ. قَوْلُ: (أَنَّهَا كَالْقِنَّةِ فِيمَا ذَكَرَ) أَيُّ: فِي عَدَمِ فُسْخِ السَّيِّدِ، وَقَوْلُهُ: إِلَّا فِي
إِنْجَاءِ السَّيِّدِ الْخ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَةُ مُكَاتَبَتِهِ إِلَّا أَنْ يَصُورَ ذَلِكَ بِمَا لَوْ عَجَزَتْ
الْمُكَاتَبَةُ عَنْ نَفَقَةِ نَفْسِهَا اهـ. ع ش.

وَلَا مُغَيِّرَ وَالشَّارِحُ قَيَّدَهُ هُنَاكَ بِالْمَوْبِرِ، وَالْعَبَابُ عَمَمٌ إِلَّا أَنْ يَصُورَ مَا ذَكَرَ بِمَا إِذَا طَرَأَ مِلْكُ الْفَرْعِ فَإِنَّهُ
لَا يَبْطُلُ نِكَاحُ الْأَصْلِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ. قَوْلُ: (الْفُسْخُ) فَاعِلٌ. قَوْلُ: (لَكِنْ نَصُّ فِي الْأُمِّ عَلَى إِجْبَارِهَا) قَدْ
يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِهَا لَمْ يَلْزَمْنَاهَا الْقَبُولَ بَلْ لَهَا الْفُسْخُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَوْتِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ
لُزُومَ الْقَبُولِ مَعَ عَدَمِ الْمَوْتِ يَمْنَعُ الْفُسْخَ أَنَّهُ عَلَى الْإِجْبَارِ هُنَا يَمْتَنِعُ الْفُسْخُ، وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ
السَّابِقُ هُنَاكَ أَنَّ تَبَرُّعَ سَيِّدِ الزَّوْجِ يَمْنَعُ الْفُسْخَ. قَوْلُ: (لَا بُدَّ مِنَ الْفُسْخِ) أَيُّ: بِالْمَهْرِ، أَوْ الْفُسْخِ بِالتَّفَقُّعِ
لِلْقِنَّةِ فَالْمُبْتَضَّةُ أَوَّلَى فَلَا مَدْخَلَ لِلْسَّيِّدِ فِيهِ، ثُمَّ تَوَقَّفَ الْفُسْخُ عَلَى مَوَافَقَتِهَا هِيَ، وَالسَّيِّدُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى
مَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ قَبِضَ بَعْضُ الْمَهْرِ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مِنْ امْتِنَاعِ الْفُسْخِ أَمَّا عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي تَقَدَّمَ عَنْ
غَيْرِهِ مِنْ جَوَازِهِ فَلَهَا وَخِذَهَا الْفُسْخُ، وَكَذَا السَّيِّدُ وَخِذَهُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَيِّدِي قِتَّةٍ فَلِكُلِّ وَخِذَهُ
الْفُسْخُ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ فُسْخٌ بِيَعِضِ الْمَهْرِ وَهُوَ جَائِزٌ م ر. قَوْلُ: (أَنَّهَا كَالْقِنَّةِ) فِيمَا ذَكَرَ هَلْ هِيَ كَالْقِنَّةِ فِي
جَوَازِ إِبْرَائِهَا مِنْ نَفَقَةِ الْبُزْمِ وَإِنْ كَانَ تَبَرُّعًا وَهُوَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَيُفَرِّقُ أَوْ لَا؟ فِيهِ تَفَرُّقٌ.

ولو أَعْسَرَ سَيِّدٌ مُسْتَوْلِدَةً عَنْ نَفَقَتِهَا قَالَ أَبُو زَيْدٍ : أَجْبَرَ عَلَى عَقِبِهَا ، أَوْ تَرْوِجِهَا .

فصل في مَوْنِ الْأَقَارِبِ

(يَلْزَمُهُ) أَي : الْفَرَعُ الْحُرُّ ، أَوْ الْمُتَبَقِّضُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى (نَفَقَةٌ) أَي : مُؤْنَةٌ حَتَّى نَحْوُ دَوَاءٍ وَأُجْرَةٍ

■ قَوْلُهُ : (وَلَوْ أَعْسَرَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدٌ مُسْتَوْلِدَةً عَنْ نَفَقَتِهَا أَجْبَرَ عَلَى تَخْلِيلِهَا لِلْكَسْبِ لِتُنْفِقَ مِنْهُ ، أَوْ عَلَى إِيْجَارِهَا وَلَا يُجْبَرُ عَلَى عَقِبِهَا ، أَوْ تَرْوِجِهَا وَلَا يَتَّبِعُهَا مِنْ نَفْسِهَا فَإِنْ عَجَزَتْ عَنْ الْكَسْبِ أَتَفَقَّ عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ قَالَ الْقَمُولِيُّ وَلَوْ غَابَ مَوْلَاها وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ مَالٌ وَلَا لَهَا كَسْبٌ وَلَا كَانَ بَيْتُ مَالٍ فَالْجَوْعُ إِلَى وَجْهِ أَبِي زَيْدٍ بِالتَّرْوِجِ أَوَّلَى لِلْمُضْلَعَةِ وَعَدَمِ الضَّرَرِ أَهـ . وَفِي الْمُغْنِيِّ ، وَالتَّرْوِجِ مَعَ شَرْحِهِ مِثْلُهَا إِلَّا قَوْلُهُ : قَالَ الْقَمُولِيُّ : الْخ قَالَ ع ش : قَوْلُهُ : مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَي : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ ، أَوْ مَنَعَ مَتَوَلَّيْهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُجْبَرَ عَلَى تَرْوِجِهَا لِلضَّرُورَةِ ، وَقَوْلُهُ : بِالتَّرْوِجِ أَوَّلَى الْخ لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْحَاكِمَ يَرْوِجُهَا ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ غَيْبَةً سَيِّدِهَا سَمَ عَلَى حَاجٍ أَهـ .

■ قَوْلُهُ : (قَالَ أَبُو زَيْدٍ الْخ) فِي اقْتِصَارِهِ عَلَى ثَقُلِ مَقَالَةٍ أَبِي زَيْدٍ وَتَقْرِيرِهَا إِشْمَارًا بِاِغْتِمَادِهَا وَهُوَ غَرِيبٌ وَفِي الرُّوضَةِ بَعْدَ ذِكْرِ مَقَالَةِ أَبِي زَيْدٍ مَا نَصَّهُ وَقَالَ غَيْرُهُ : لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ بَلْ يُخَلِّيهَا لِتَكْتَسِبَ وَتُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهَا قُلْتُ هَذَا الثَّانِي أَصَحُّ فَإِنَّ تَعَلُّثَ نَفَقَتِهَا بِالْكَسْبِ فَهِيَ فِي بَيْتِ الْمَالِ انْتَهَى وَجَزَمَ فِي الرُّوضِ بِمَا صَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي نَفَقَةِ الرَّقِيقِ جَزَمَ بِهِ أَيْضًا ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَقِّقَ سَمَ تَعَقَّبَ كَلَامَهُ هُنَا بِمَا فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَيَكْلَامِهِ فِي نَفَقَةِ الرَّقِيقِ أَهـ . سَيِّدُ عَمَرَ .

(فصل : في مَوْنِ الْأَقَارِبِ)

■ قَوْلُهُ : (فِي مَوْنِ الْأَقَارِبِ) إِلَى قَوْلِهِ : وَهَلْ يُشْتَرَطُ؟ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : وَهَلْ يُلْحَقُ؟ إِلَى ذَلِكَ لِعُمُومِ الْأَيْلَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ : وَمِنْ ثَمَّ إِلَى لِقَوْلِهِ ■ قَوْلُهُ : (الْحُرُّ ، أَوْ الْمُتَبَقِّضُ) خَرَجَ بِهِ الرَّقِيقُ فَإِنْ لَمْ . يَكُنْ مُكَاتَبًا فَإِنْ كَانَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ فَهِيَ عَلَى سَيِّدِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَّفَقًا فَهُوَ أَسْرًا حَالًا مِنَ الْمُغْيَبِ ،

■ قَوْلُهُ : (وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدٌ مُسْتَوْلِدَةً) وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدٌ مُسْتَوْلِدَةً عَنْ نَفَقَتِهَا أَجْبَرَ عَلَى تَخْلِيلِهَا لِلْكَسْبِ لِتُنْفِقَ مِنْهُ ، أَوْ عَلَى إِيْجَارِهَا ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى عَقِبِهَا أَوْ تَرْوِجِهَا ، وَلَا يَتَّبِعُهَا مِنْ نَفْسِهَا ، فَإِنْ عَجَزَتْ عَنْ الْكَسْبِ أَتَفَقَّ عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ قَالَ الْقَمُولِيُّ : وَلَوْ غَابَ مَوْلَاها وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ مَالٌ ، وَلَا لَهَا كَسْبٌ ، وَلَا كَانَ بَيْتُ مَالٍ فَالْجَوْعُ إِلَى وَجْهِ أَبِي زَيْدٍ بِالتَّرْوِجِ أَوَّلَى لِلْمُضْلَعَةِ ، وَعَدَمِ الضَّرَرِ م ر ش وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْحَاكِمَ يَرْوِجُهَا ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ غَيْبَةً سَيِّدِهَا ■ قَوْلُهُ : (وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدٌ مُسْتَوْلِدَةً) الْخ الَّذِي فِي الرُّوضِ مَا نَصَّهُ : فَضَّلَ لَوْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ أُمِّ وَلَدِهِ أَجْبَرَ عَلَى تَخْلِيلِهَا لِلْكَسْبِ ، فَإِنْ عَجَزَتْ فَهِيَ بَيْتِ الْمَالِ أَهـ . وَفِي شَرْحِهِ ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى عَقِبِهَا ، أَوْ تَرْوِجِهَا أَهـ . وَسَيَأْتِي فِي نَفَقَةِ الرَّقِيقِ جَزَمُ الشَّارِحِ بِمَا يُوَافِقُ ذَلِكَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَا ذَكَرَهُ هُنَا .

(فصل : في مَوْنِ الْأَقَارِبِ)

■ قَوْلُهُ : (أَي : الْفَرَعُ الْحُرُّ) الْخ قَالَ فِي التَّنْبِيهِ : وَلَا تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَقَارِبِ عَلَى الْعَبْدِ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى

طبيب (الوالد) المعصوم الحر وقتئذ المحتاج له وزوجته إن وجب إعفائه، أو المُبْعَضُ بالنسبة ليعضيه الحر لا المكاتب (وإن علم) ولو أنثى غير وارثة إجماعاً لقوله تعالى ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ (النساء: ١٥) لخبر الصحيح «أن أطيبت ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه» (و) يلزم الأصل الحر، أو المُبْعَضُ الذكر والأنثى مؤنة (الولد) المعصوم الحر، أو بعض، كذلك (وإن سفل) ولو أنثى كذلك لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ﴾ (البقرة: ٢٣٣) الآية ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الذي أخذ منه أبو حنيفة رحمته الله وجوب نفقة المحارم أي: في عدم المضاربة كما قيده ابن عباس رضي الله عنه وهو أعلم بالقرآن من غيره، وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوَرَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ (النساء: ٦) فإذا لزمه أجره الرضاع فكفايته ألزم ومن ثم أجمعوا على ذلك في طفل لا مال له وألحق به بالغ عاجز كذلك لقوله عليه السلام ليهنيد: «أخذي ما يكفيك وولديك

والمفسر لا تجب عليه نفقة قريبه. وأما المكاتب فإن كان متفقاً عليه فلا يلزم قريبه نفقة على الأصح لبقاء أحكام الرق عليه، وإن كان متفقاً فلا تجب عليه؛ لأنه ليس أملاً للمواساة إلا أن يكون له ولد من أمته وإن لم يجز له وطؤها، أو من زوجته التي هي أمه سيده فتجب عليه نفقته اهـ. مُعْنَى. ٥. فود: (أو المُبْعَضُ) عطف على الحر هنا وفيما بعد اهـ. سم. ٥. فود: (إن وجب إعفائه) أي: بأن احتاج إليه اهـ. ع ش. ٥. فود: (لا المكاتب) قال في التبيين: إلا أن يكون له ولد من أمته فتجب عليه نفقته انتهى اهـ. سم أي: أو من زوجته التي هي أمه سيده كما مر عن المُعْنَى. ٥. فود: (ما أكل) عبارة المُعْنَى، والاسنى يأكل اهـ. ٥. فود: (وولده من كسبه) تيمم الخبر كما في الاسنى، والمُعْنَى «فكفوا من أموالهم» اهـ. ٥. فود: (أو المُبْعَضُ كذلك) أي: بالنسبة ليعضيه الحر سم وع ش. ٥. فود: (ولو أنثى كذلك) أي: غير وارثة سم وع ش. ٥. فود: (لقوله تعالى إلخ) هذا دليل الأول وقوله: الآتي، وقوله: إلخ دليل الثاني. ٥. فود: (وجوب نفقة المحارم) بشرط اتفاق الذين في غير الأباض اهـ. مُعْنَى. ٥. فود: (أي في عدم المضاربة) هو خبر ومعنى إلخ زبدي وكزدني. ٥. فود: (وقوله: إلخ) هو بالجر اهـ. زبدي أي عطفاً على قوله تعالى. ٥. فود: (عاجز كذلك) أي: لا مال له.

المكاتب إلا أن يكون له ولد من أمته فتجب عليه نفقته. اهـ. قال ابن القتيبي أي: وإن أولدها أي: بغير إذن سيده؛ لأنه تابع له إن عتق وعائد إلى سيده إن رُق والتقم عائد إلى من له الملك ثم ذكر تفصيلاً في ولد المكاتب في النكاح فراجع اهـ. ٥. فود: (والمُبْعَضُ كذلك) أي: بالنسبة ليعضيه الحر. ٥. فود: (ولو أنثى كذلك) أي: غير وارثة. ٥. فود: (ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك إلخ) قال البيضاوي: قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) ما نصه: عطف على قوله ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَمْ يَنْهَنْ وَكَتُوبَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٣) وما بينهما تغليل مُعْتَرَضٌ، والمراد بالوارث وارث الأب وهو الصبي أي: ومؤنة المُرْضِعة من ماله إذا مات الأب وقيل: الباقي من الأبوين من قوله: عليه الصلاة والسلام «واجعله الوارث منا» وكلا القولين يوافق مذهب الشافعي رحمته الله إذ لا نفقة عنده فيما عدا الولادة وقيل: وارث الطفل وإليه ذهب ابن أبي

بالمعروف. (وإن اختلف ديهما) بشرط عِصْمَةِ الْمُتَنَقِّي عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ لَا نَحْوَ مُرْتَدٍّ وَحَرَبِيٍّ كَمَا بَحْنُهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَغَيْرُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ وَهِيَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا وَهَلْ يُلْحَقُ بِهِمَا نَحْوُ زَانٍ مُحَضٍّ بِجَمَاعِ الْإِهْدَارِ، أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّهُمَا قَادِرَانِ عَلَى عِصْمَةِ نَفْسَيْهِمَا؟ فَكَانَ الْمَانِعُ مِنْهُمَا بِخِلَافِهِ فَإِنْ تَوَبَّه لَا تَعِصْمَهُ، وَيُسَرُّ لَهُ الشَّرُّ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَذَا لِلشُّهُودِ عَلَى مَا يَأْتِي فَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَوَاسَاةِ لِعَدَمِ مَانِعٍ قَائِمٍ بِهِ يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِهِ كُلِّ مُخْتَمَلٍ، وَالثَّانِي أَوْجَهُ وَلَا يُعَارِضُهُ مَا مَرَّ فِي التَّيَسُّمِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ بَلَّ لَا يَجُوزُ صَرَفُ الْمَاءِ لِشَرْبِهِ بَلَّ يَتَطَهَّرُ صَاحِبُهُ بِهِ، وَإِنْ هَلَكَ الْآخَرُ غَطْشًا وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ مُلْحَظِي مَا هُنَا وَثَمَّ؛ لِأَنَّ مُلْحَظَ ذَلِكَ تَعَلَّقَ حَقُّ الطُّهْرِ بِقَيْنِ الْمَاءِ بِمُجَرِّدِ دُخُولِ الْوَقْتِ حَتَّى لَا يَصْغَحَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ فَلَمْ يَقْبَلِ الصَّرْفُ عَنْهُ بِسَبَبِ ضَعِيفٍ، وَأَمَّا هُنَا فَالتَّعَلُّقُ مُتَوَشِّطٌ وَضَفِ الْقَرَابَةِ وَحِينَئِذٍ يَجِبُ التَّعَلُّقُ إِلَى مَنْ قَامَ بِهِ وَضَفٌ يُنَافِيهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَهُوَ الْجَرَابَةِ، أَوْ الرَّدَّةُ مَنَعَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ لِمَنْعِهِ سَبَبَهُ بِالْكُلُوبَةِ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَضَفٌ كَذَلِكَ وَهُوَ نَحْوُ الزَّانِي الْمُحْضَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ الْآنَ فَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ وَضَفٌ رَافِعٌ لِمُقْتَضَى أَصْلِ الْقَرَابَةِ فَاسْتَصَحَبْنَا حُكْمَهَا فِيهِ. وَذَلِكَ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ وَكَالْعَتَقِ وَرَدُّ الشَّهَادَةِ بِخِلَافِ الْإِرْبِ فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُنَاصَرَةِ وَهِيَ مَفْقُودَةٌ حِينَئِذٍ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ اتِّحَادُ مَحَلِّ الْمُتَنَقِّيِ وَالْمُتَنَقِّيِ عَلَيْهِ، أَوْ

• قَوْلُهُ: (لَا نَحْوَ مُرْتَدٍّ وَحَرَبِيٍّ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ مَا نَعْنِي أَنْظَرُ مَا مُرَادُهُ بِالنَّحْوِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قُرْبَى الشَّهَابِ بْنِ حَجَرٍ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الزَّانِيِ الْمُحْضَنِ بَأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى زَوَالِ مَايَعِهِ أَنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ كَالْحَرَبِيِّ، وَالْمُورْتَدُّ فَلَعَلَّهُ مُرَادُ الشَّارِحِ بِالنَّحْوِ اه. • قَوْلُهُ: (نَحْوُ زَانٍ الْخ) يَشْمَلُ تَارَكَ الصَّلَاةَ مَعَ أَنْ قُرْبَى الْآتِي لَا يَتَأْتِي فِيهِ لِقَمَكُنَّ مِنَ التَّوْبَةِ اه. سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ عَ شَ وَشَمَلَهُمَا عَلَى الرَّاجِحِ نَحْوُ الزَّانِيِ الْمُحْضَنِ لَكِنْ قَالَ حَجَّ فِيهِ: أَنَّ الْأَقْرَبَ وَجُوبَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ لِعَجْزِهِ عَنْ عِصْمَةِ نَفْسِهِ بِخِلَافِهَا وَمُقْتَضَى مَا عَلَّلَ بِهِ أَنَّ مِثْلَهُ قَاطِعُ الطَّرِيقِ بَعْدَ بُلُوغِ خَبَرِهِ لِلْإِمَامِ اه. • قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيِ: الْفَرْقُ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ هَلَكَ الْآخَرُ) أَيِ: نَحْوُ الزَّانِيِ الْمُحْضَنِ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ: عَدَمُ الْمُعَارَضَةِ. • قَوْلُهُ: (لِمَنْعِهِ) أَيِ: الْوَضَفِ الْمُنَافِي سَبَبَهُ أَيِ: سَبَبِ الْإِنْفَاقِ الَّذِي هُوَ وَضَفُ الْقَرَابَةِ. • قَوْلُهُ: (كَمَلِك) أَيِ: يُنَافِي الْقَرَابَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. • قَوْلُهُ: (لِمُقْتَضَى أَصْلِ الْخ) أَيِ: لِلْإِنْفَاقِ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ: قَوْلُهُ: وَإِنْ اخْتَلَفَ دِيَهُمَا اه. عَ شَ. • قَوْلُهُ: (وَكَالْعَتَقِ الْخ) غَطَّفَ عَلَى لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ) أَيِ: الْإِرْبُ. • قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ اخْتِلَافِ الذِّينِ.

لَبَّى وَقِيلَ: وَارِثُهُ الْمَحْرَمُ مِنْهُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَبِلَ عَصْبَتُهُ بِهِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَجَبَ عَلَى الْأَبِ مِنَ الرِّزْقِ وَالْكِسْوَةِ. اه. قَوْلُهُ: وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ لَا يَخْفَى أَنَّ كِلَا الْقَوْلَيْنِ لَا يُنَافِي الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ، وَعَلَى الْوَارِثِ الْمَحْرَمِ مِثْلُ ذَلِكَ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْوَضَفَ بِالْمَحْرَمِ مِنَ الْوَضَفِ اللَّازِمِ ذِكْرَ لِحُكْمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَعَلَى مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ التَّقْيِيدُ بِالْمَحْرَمِ فِي تِلْكَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ عِصْمَةِ الْمُتَنَقِّي عَلَيْهِ) كَذَا. م. ر.

٩٠ حتى لو أراد المُنْفِقُ عليه سَفَرًا، أو كان مُقِيمًا بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ عَنِ الْمُتْفِقِ لَزِمَهُ إِسْأَالُ كِفَايَتِهِ لَهُ
مَعَ مَنْ يَبْقَى بِهِ لِيَتَفَقَّ عَلَيْهِ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالثَّانِي أَوْجَهُ إِذْ هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى عَمُومِ كَلَامِهِمْ، ثُمَّ
رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِي مُتَفَقِّينَ اسْتَوَىا وَغَابَ أَحَدُهُمَا وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ، وَأَمَّا تَجِبُ (بِشَرْطِ يُسَارِ
الْمُتْفِقِ)؛ لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ مُعَاوَضَةٌ، وَيُصَدَّقُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْفَلَسِ فِي إِعْسَارِهِ
بِمِيزَانِهِ مَا لَمْ يُكْذِبْهُ ظَاهِرُ حَالِهِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُ بِهِ (بِفَاضِلٍ عَنْ قُوَّةِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ)
زَوْجَتِهِ وَخَادِمِيهَا وَأُمِّ وَلَدِهِ، وَعَنْ سَائِرِ مُؤَيِّدِيهِمْ وَخُصَّ الْقَوْتُ؛ لِأَنَّهُ الْأَهَمُّ لَا عَنْ ذِمَّتِهِ لِمَا مَرَّ فِي
الْفَلَسِ وَذَلِكَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَلَأَهْلِكَ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ
أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ» وَيَعْمُومُهُ بِتَقْوَى مَا مَرَّ عَنْ أَبِي خَنِيفَةَ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ يُسْتَنْبَطُ مِنَ
النَّصِّ مَعْنَى يُخَصِّصُهُ (فِي يَوْمِهِ) وَلَيْلَتُهُ الَّتِي تَلِيهِ غَدَاءً، وَعَشَاءً وَلَوْ لَمْ يَكْفِهِ الْفَاضِلُ لَمْ يَجِبْ
غَيْرُهُ. (وَيُبَاغُ فِيهَا) أَيُ: كِفَايَةُ الْقَرِيبِ (مَا) فَضَّلَ عَنْ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِمَّا (يُبَاغُ فِي الدِّينِ) مِنْ عَقَارٍ
وغيرِهِ كَالْمَسْكَنِ، وَالْخَادِمِ، وَالْمَرْكُوبِ، وَلَوْ احتَاجَهَا؛ لِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى وَفَائِهِ فَبِيعَ فِيهَا مَا
يُبَاغُ فِيهِ بِالْأُولَى فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ: كَيْفَ يُبَاغُ مَسْكَنُهُ لَاحْتِرَاءِ مَسْكَنِ لِأَصْلِهِ، وَبَقِيَ هُوَ بِلَا
مَسْكَنِ مَعَ خَبَرِ «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ» عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا لَمْ يَبْقَ مَعَهُ بَعْدَ بَيْعِ مَسْكَنِهِ إِلَّا
مَا يَكْفِي أَجْرَةَ مَسْكَنِهِ، أَوْ مَسْكَنِ وَالِدِهِ وَحِينَئِذٍ الْمُقَدَّمُ مَسْكَنُهُ فَيَذْكُرُ الْخَبَرَ تَأْيِيدًا لِلْإشْكَالِ
وَهُمْ، فَعَلِمَ أَنَّهُ بَعْدَ بَيْعِ مَسْكَنِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَوْ لَمْ يَفْضُلْ إِلَّا مَا يَكْفِي

قوله: (والوجه الثاني) مُتَبَدَّلًا وَخَبَرٌ. قوله: (ما يأتي) أي: في آخر الفصل.

قوله: (يسار المتفق) من والِد، أو وَلَدِهِ. مُتْفِقٍ. قوله: (لأنها مواساة) إلى قوله: (فعلم) في
النهاية. قوله: (به) أي: الإعسار. ع. ش.

قوله: (بفاضل عن قوته إلخ) أي: وَيُؤَمَّرُ بَوَفَائِهِ إِذَا أَيْسَرَ بِفَاضِلٍ إلخ. مُتْفِقٍ. قوله: (زوجته)
إلى قوله: (واندفع في المعنى) إلخ قوله: وَيَعْمُومُهُ إِلَى الْمَتْنِ. قوله: (وَأَمَّ وَلَدِهِ) أي: الْمُتْفِقِ.

قوله: (وذلك) أي: الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ. قوله: (فلأهلك) أي: لِزَوْجَتِكَ. ع. ش. قوله: (مغنى
يخصه) أي: كَأَنَّ يُقَالُ: إِنَّمَا وَجِبَتْ عَلَى الْأَقَارِبِ لِكُونِهِمْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ وَهَذَا خَاصٌّ بِالْأَصْلِ، وَالْفَرْعِ
أ. ع. ش. قوله: (ولو لم يكفه إلخ) فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. مُتْفِقٍ. قوله: (لأنها) أي:
كِفَايَةُ الْقَرِيبِ. مُتْفِقٍ. قوله: (على وفائِهِ) أي: الدِّينِ. قوله: (لأصلِهِ) أي: أَوْ قَرْبِهِ. قوله: (أو
مسكن، والِدِهِ) أي: أَوْ وَلَدِهِ. قوله: (في كل يوم إلخ) أي: لِأَجْلِ مُؤَيِّدِهِ.

قوله: (ما لم يكذبه إلخ) كَذَا م. ر. ش. قوله: (على أن الخبر إنما يأتي إلخ) فِي هَذَا الْحَضَرِ نَظَرٌ بَلِ
الْخَبَرُ شَامِلٌ لِلْحَاجَةِ لِغَيْرِ الْمَسْكَنِ فَيُتَضَرَّى بَقَاةً عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ قَتَامُهُ بِلُطْفٍ، وَعَدَمُ لُزُومِ بَيْعِهِ فِيهِ
الْحُكْمُ بِالْوَهْمِ نَظَرٌ. قوله: (فذكر الخبر تأييدًا للإشكال) قَدْ بَقِيَ الْإشْكَالُ بَأَنَّ حَاجَتَهُ، وَحَاجَةَ عِيَالِهِ
مُقَدَّمَاتٌ عَلَى الدِّينِ وَعَلَى حَاجَةِ بَعْضِهِ فَكَيْفَ يُبَاغُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُقَدَّمُ لِحَاجَةِ الْمُؤَخَّرِ؟ وَإِنَّمَا يُتَضَرَّحُ

أَجْرَةَ مَسْكِنٍ أَحَدِهِمَا قَدَّمَ مَسْكَنَهُ وَأَنَّهُ لَا يَمْتَرُ مَوْنَهُ وَأَجْرَةَ مَسْكِنٍ بَعْضُهُ إِلَّا إِذَا فَضَّلَ عَنْ مَوْنَهُ وَمَوْنٌ عِيَالُهُ وَأَجْرَةُ مَسْكِنِهِمْ يَوْمًا وَلَيْلَةً مَا يَصْرِفُهُ لِمَوْنِهِ بَعْضُهُ، وَمِنْهَا مَسْكَنُهُ وَكَيْفِيَّةُ بَيْعِ الْعَقَارِ لَهَا كَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي نَظِيرِهِ مِنْ نَفَقَةِ الْعَبْدِ وَصَوْنِهِ الْأَذْرَعِيِّ وَالْحَقِّ غَيْرِ الْعَقَارِ بِهِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَسْتَقْرِضُ لَهَا أَنْ يَجْتَمِعَ مَا يَسْهُلُ بَيْعُهُ فَيُبَاغِ فَإِنْ تَعَلَّرَ بَيْعُ الْبَعْضِ، وَلَمْ يُوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِي إِلَّا الْكُلَّ بَيْعَ الْكُلِّ، أَمَّا مَا لَا يُبَاغِ فِيهِ مَا مَرَّ فِي بَابِ الْفَلَسِ فَلَا يُبَاغِ فِيهَا بَلْ يُمْتَرَكُ لَهُ وَلِمَوْنِهِ. (وَيَلْزَمُ كَشْوَنًا كَسْبُهَا) أَي: الْمَوْنُ وَلَوْ لِحَلِيلَةِ الْأَصْلِ كَالْأَذْمِ وَالشُّكْنَى وَالْإِخْدَامَ حَيْثُ وَجِبَ أَي: أَقَلُّ مَا يَكْفِي مِنْهَا عَلَى الْأَوْجَحِ (فِي الْأَصْح) إِنْ حُلَّ، وَلَا قَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ بِالْكَسْبِ كَهِيَ بِالْمَالِ فِي تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْهُ لَوْفَاءُ ذَيْنِ لَمْ يَعْصِي بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي، وَهَذِهِ فَوْرَتُهُ وَلِقَلَّتْ هَذِهِ، وَانْضِبَاطُهَا بِخِلَافِهِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ

• قَوْلُهُ: (أَجْرَةَ مَسْكِنٍ أَحَدِهِمَا) أَي: مَسْكَنِهِ، أَوْ مَسْكَنِي، وَالْيَدِ. • قَوْلُهُ: (وَكَفِيَّةُ بَيْعِ الْعَقَارِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَمَّا مَا لَا يُبَاغِ) فِي الْمُنْهَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ) إِلَى (أَنَّهُ يَسْتَقْرِضُ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَنَحَتْ الْأَذْرَعِي) فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (بَيْعُهُ) عِبَارَةُ الْمُنْهَى بَيْعِ الْعَقَارِ لَهُ أ. • قَوْلُهُ: (فَلَنْ تَعَلَّرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْهَى وَلَوْ لَمْ يُوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِي إِلَّا الْكُلَّ وَتَعَلَّرَ الْإِفْتِرَاضُ بَيْعَ الْكُلِّ أ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُوْجَدْ الْخ) عَطَفَ عَلَى: (تَعَلَّرَ) أ. سَمِ أَي: عَطَفَ سَبَبٌ عَلَى مُسَبَّبٍ. • قَوْلُهُ: (لَا يُبَاغِ فِيهِ) أَي: فِي الدِّينِ.

• قَوْلُهُ (وَيَلْزَمُ كَسْوَنًا الْخ) أَي: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أ. • مَعْنَى. • قَوْلُهُ: (كَالْأَذْمِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْفَرْعُ أَذْمَ زَوْجَةِ الْأَصْلِ وَقَدْ جَزَمَ فِي فَضْلِ الْإِغْفَافِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ لَهَا أَذْمٌ وَلَا نَفَقَةُ خَادِمِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُفْسَخُ بِذَلِكَ أ. سَمِ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ وَجِبَ) أَي: الْإِخْدَامُ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ لِمَرْضَى، أَوْ زَمَانَةً، أَوْ نَحْوِهَا أ. أَسْتَى. • قَوْلُهُ: (أَي: أَقَلُّ مَا يَكْفِي الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْمُنْهَى وَمَحَلُّ وَجُوبِ ذَلِكَ فِي حَلِيلَةِ الْأَصْلِ بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْمُغْسِرِينَ فَلَا يَكْتَلَفُ قَوْفُهَا وَإِنْ قَدَّرَ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ خِلَافَهُ أ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْخ) وَلِخَبَرِ «كَفَى بِالْمَرْءِ إِنَّمَا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوْثُ» أ. • مَعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْهُ) أَي: الْكَسْبُ. • قَوْلُهُ: (وَلِقَلَّتْ هَذِهِ) أَي: الْمَوْنَةُ وَقَوْلُهُ: (وَانْضِبَاطُهَا أَي: إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ، وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِهِ أَي: الدِّينِ فَإِنَّهُ لَا انْضِبَاطَ لَهُ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ وَتَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَذْيُونِ فَقَدْ يَكُونُ قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ لِشَخْصٍ وَكَثِيرًا بِالنِّسْبَةِ لِآخَرٍ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَطْرَأُ مَا يَقْتَضِي

الاسْتِدْلَالُ بِأَنَّ حَاجَةَ الْبَعْضِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى وِفَاءِ الدِّينِ بَعْدَ انْتِزَاعِ حَاجَتِهِ الْمُقَدَّمَةِ وَجِبَابُ بَأَنَّ حَاجَتَهُ الْمُقَدَّمَةَ هِيَ حَاجَةُ الْيَزْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَالْكَلَامُ فِيمَا زَادَ. • قَوْلُهُ: (وَكَفِيَّةُ بَيْعِ الْعَقَارِ الْخ) إِنْ أُرِيدَ تَعْيِينُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَضْلَحَةِ إِذِ الْإِفْتِرَاضُ جُمْلَةً وَالْمُبَادَرَةُ لِيَبِيعَ الْبَعْضُ فِيهِ خَطَرٌ تَلَفِ الْقَرْضِ وَالْتِمَنِ قَبْلَ انْفَاقِهِ تَعْيِينُ أَنَّهُ فِي بَيْعِ الْحَاكِمِ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُوْجَدْ) عَطَفَ عَلَى تَعَلَّرَ. • قَوْلُهُ: (كَالْأَذْمِ وَالشُّكْنَى وَالْإِخْدَامِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْفَرْعُ أَذْمَ زَوْجَةِ الْأَصْلِ، وَقَدْ جَزَمَ فِي فَضْلِ الْإِغْفَافِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ لَهَا أَذْمٌ، وَلَا نَفَقَةُ خَادِمِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُفْسَخُ بِذَلِكَ.

صارت دَيْتًا بفرض قاضٍ لم يلزمه الاكتساب لها ولا يجب لأجلها سؤال زكاة ولا قبول هبة فإن فعلَ وقُضِلَ منه شيءٌ عشاَ مَرَّ أَنْفَقَ عليه منه. (ولا تجب) المؤن (لِمَالِكٍ كِفَايَتِهِ) ولا لِشَخْصٍ (مُكْتَسِبِهَا) لاستغنائه فإن قَدَرَ على كسبٍ ولم يَكْتَسِبْ كُلُّهُ إِنْ كَانَ حَلَالًا لَا يَتَّقَا بِهِ وَلَا فَلَا (وَتَجِبُ لِلْفَقِيرِ غَيْرِ مُكْتَسِبٍ إِنْ كَانَ زَيْمًا)، أَوْ أَعْتَى، أَوْ مَرِيضًا (أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا) لِمَجْزِهِ عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ أَطَاعَ صَغِيرَ الْكَسْبِ، أَوْ تَعَلَّمَهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ جَازٌ لِلزَّيْمِ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَيْهِ وَيُتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْهُ فَإِنْ امْتَنَعَ، أَوْ مَرَبَ لَزِمَ الْوَلِيُّ انْتِفَاؤُهُ (وَالَا) يَكُنْ غَيْرُ الْمُكْتَسِبِ كَذَلِكَ (فَالْقَوْلُ): أَحْسَنُهَا: تَجِبُ لِلأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَلَا يُكَلِّفَانِ الْكَسْبَ لِحَرَمَتِهِمَا، وَثَانِيهَا: لَا تَجِبُ؛ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ (وَالثَّالِثُ) تَجِبُ (لِلأَصْلِ) بَلْ يُكَلِّفُ.

تَجِدُ الدَّيُونَ فِي كُلِّ يَوْمٍ كَعَرُوضٍ إِتْلَافٍ مِنْهُ لِمَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ لِأَجْلِهَا سَوَالُ زَكَاةٍ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ دُفِعَتْ لَهُ الزَّكَاةُ بِلا سَوَالٍ وَجِبَ قَبُولُهَا وَعَلَيْهِ قَبْرُوتُ يَتَنَ وَبَيْنَ عَدَمِ وَجُوبِ قَبُولِ الْهَبَةِ بِوُجُودِ الْحَقِّ لِلْوَاهِبِ بِخِلَافِ الْمُزَكِّي. فَإِنَّهُ إِنَّمَا دَفَعَ لِلْفَقِيرِ مَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ عَلَيْهِ فَاشْتَبَهَ الدَّيُونَ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَا قَبُولُ هَبَةٍ) أَي: أَوْ وَصِيَّةٍ. مُغْنِي وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْهَبَةِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الصَّدَقَةَ، وَالْهَدِيَّةَ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَلَا تَجِبُ لِمَالِكٍ كِفَايَتُهُ) أَي: وَلَوْ زَيْمًا، أَوْ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا. مُغْنِي.
قَوْلُ (سَنِي): (وَلَا مُكْتَسِبُهَا) أَي: بِالْفِعْلِ وَكَذَا قَوْلُهُ: بَعْدَ غَيْرِ مُكْتَسِبٍ. س. قَوْلُهُ: (كُلُّهُ) أَي: حَيْثُ كَانَ قَرَعًا بِخِلَافِ الْأَصْلِ لِيُؤْفَقَ مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ع. ش. وَسَم.
قَوْلُ (سَنِي): (زَيْمًا) وَفِي الْمُخْتَارِ الزَّيْمَانَةُ أَفَّةٌ فِي الْحَيَوَانَاتِ وَرَجُلٌ زَيْمٌ أَي: مُتَبَلِّى الزَّيْمَانَةِ. ه. عَلَيْهِ فَيَذْكُرُ الْأَعْمَى وَمَا بَعْدَهُ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ. ع. ش.
قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ مَجْنُونًا) أَي: أَوْ سَلِيمًا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لَكِنَّهُ لَا يُحْسِنُ كِتَابًا وَلَا يَقْبِضُ عَلَى تَعْلِيمِهِ. ع. ش. قَوْلُهُ: (فَإِنْ امْتَنَعَ الْخ) أَي: فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْمُكْتَسِبِ) أَي: بِالْفِعْلِ. ه. س. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: زَيْمًا الْخ. قَوْلُهُ: (غَنِيٌّ) أَي: بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُكَلِّفُ كِتَابًا) أَي: وَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ. ع. ش.

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَلَا مُكْتَسِبُهَا) أَي: بِالْفِعْلِ وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ: غَيْرِ مُكْتَسِبٍ. قَوْلُهُ: (كُلُّهُ) شَامِلٌ لِلأَصْلِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ مَا يَأْتِي مِنْ تَضَحِيحِ لُزُومِ مُؤْنَةِ الْأَصْلِ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْكَسْبِ؛ لِأَنَّ تَكْلِيْفَهُ الْكَسْبَ لَيْسَ مِنَ الْمَعَاشَرَةِ بِالْمَعْرُوفِ الْمَأْمُورِ بِهَا، وَلِذَا عَبَّرَ فِي الْمَنْهَجِ بِقَوْلِهِ: كِفَايَةُ أَصْلٍ وَقَرَعَ لَمْ يَمْلِكَاها وَعَبَّرَ الْفَرْعَ عَنْ كَسْبٍ يَلِيقُ، وَقَالَ فِي شَرْحِهِ: وَيَمَا ذَكَرَ عَلِمَ أَنَّهُمَا لَوْ قَدَّرَا عَلَى كَسْبٍ لَا يَتَّقِي بِهِمَا وَجِبَ لِأَصْلِ لَا فَرْعَ. ه. إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا مَحْمُولًا عَلَى الْفَرْعِ، أَوْ مَبْنًى عَلَى طَرِيقِ الْمُحَرَّرِ وَيَرُدُّ عَلَى الثَّانِي أَنَّ السِّيَاقَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ إِطْلَاقَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيَلْزَمُ كَسْبًا كَسْبُهَا، وَقَوْلُهُ هُنَا قُلْتُ: الثَّالِثُ: وَجُوبُ كَسْبِهَا لِأَصْلِ كَسْبٍ. قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمُكْتَسِبِ) أَي: بِالْفِعْلِ.

(فرغ): بل يُكَلَّفُ الكسب نعم، لا تُكَلَّفُ الأمُّ أو البنتُ التزَّوج؛ لأنَّ حبسَ التَّكاحِ لا غايةَ له بخلافِ سائرِ الأكسابِ، ويتزوَّجها تسقطُ نفقتها بالعقدِ وإنَّ كان الزوجُ مُغَيَّرًا ما لم تفسخ لتعلُّمِ إيجابِ نفقتينِ كذا قيل، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ نفقتها على الزوجِ إنما تجبُ بالتمكينِ كما مرَّ فكان القياسُ اعتباره إلا أنَّ يُقال: إنَّها بقُدْرَتها عليه مُقَوَّنةٌ لِحَقِّها وعليه فتحلهُ في مُكَلِّفَةٍ فغيرها لا بُدَّ من التمكينِ وإلا لم تسقط عن الأبِ فيما يظهر (قُلْتُ الثالثُ أظهرُ والله أعلم) لتأكيدِ حرمةِ الأصلِ؛ ولأنَّ تَكْلِيفَهُ الكسبَ مع كِبَرِ سنِّه ليس من المُعاشرةِ بالمعروفِ المأمورِ بها، ومَحَلُّ ذلك إنَّ لم يشتغلْ بِمالِ الولدِ ومُصَالِحِهِ، وإلا وجِبَتْ نفقتهُ جُزْمًا، وبحثِّ الأذرعِ وجوبها لفرعٍ كبيرٍ لم تجرِ عادتهُ بالكسبِ، أو شَغْلُهُ عنه اشتغالٌ بالعلمِ أخذًا مِنَّا مرَّ

• فَوَدَّ: (بل يُكَلَّفُ الكسبَ) يَتَّبِعِي وَلَوْ صَغِيرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَيُزْجِرُهُ الْأَصْلُ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ كَمَا عَلِمَ مِنَّا ذِكْرُ آيَتِنَا. ه. سَمِ أَيُّ إِنْ كَانَ لَا يَتَّحِبُ لَهُ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا تُكَلَّفُ الْأُمُّ) فِيهِ شَيْئَانِ. ه. سَمِ وَلَعَلَّهُ إشارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِثْنَائِهَا عَلَى طَرِيقَةِ الْمُصَنِّفِ. ه. سَيِّدُ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (لَا غَايَةَ لَهُ) أَيُّ فِيهِ إِضْرَارٌ بِهِمَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ لهُمَا غَرَضٌ فِيهِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ بِحُقُوقِ الزَّوْجِ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَيَتَزَوَّجُهَا تَسْقُطُ الْخ) هَذَا وَاضِحٌ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ حَاضِرًا فَلَوْ كَانَ غَايِبًا قَدْ سَلَفَ أَنَّ الْوُجُوبَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِزْسَالِ لِيَنْخَضِرَ فَتَجِبَ مِنْ وَفْتِ حُضُورِهِ، وَالْمُتَّبَعُ أَنْ تَكُونَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ عَلَى مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّكاحِ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّخْصِيلِ قَوْلُهُمْ لِثَلَاثَةِ تَجَمُّعٍ بَيْنَ التَّفَقُّتَيْنِ وَكَمَا فِي الصَّغِيرَةِ، وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا عَسَرَ زَوْجُهُمَا بِهَا سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَخْيَارُهُ) أَيُّ: التَّمْكِينِ. ه. سَمِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْخ) مُعْتَمَدٌ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَتَاهَا) أَيُّ: الْأُمُّ، أَوِ الْبِنْتُ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ: التَّمْكِينِ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْخ. • فَوَدَّ: (فَمَحَلُّهُ) أَيُّ مَحَلُّ سَقُوطِ نَفَقَتِهَا بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيُّ: الْخِلَافِ. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَشْتَغَلْ) أَيُّ: الْأَصْلُ، وَقَوْلُهُ: جُزْمًا أَيُّ: لِأَنَّهُ تَنْزُلٌ حَيْثُ مَرَّةٌ أَجْرَتُهُ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُ بِالْكَسْبِ) أَيُّ: وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْكَسْبِ وَتَعَلَّمَهُ وَلَا فَلَ حَاجَةَ إِلَى بَحْثِهِ لِمَا مَرَّ فِي الشَّارِحِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ اخْتَلَفَ دِيْنُهُمَا وَعَنْ ع. ش. عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، أَوْ مَجْنُونًا. • فَوَدَّ: (أَوْ شَغْلُهُ عَنْهُ) الْمُعْتَمَدُ الْوُجُوبُ حَيْثُ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَمِيدَ مِنَ الْإِسْتِغَايَةِ فَائِدَةً يُعْتَدُّ بِهَا عُرْفًا بَيْنَ الْمُشْتَبِهَيْنِ وَيُظْهِرُ فِيمَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ نَسِيَ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَكَانَ اسْتِغَايَهُ بِحِفْظِهِ يَنْمَعُهُ مِنَ الْكَسْبِ، إِنْ اسْتِغَايَهُ بِالْحِفْظِ حَيْثُ كَالِاسْتِغَايَةِ بِالْعِلْمِ إِنْ لَمْ يَتَبَسَّرْ

• فَوَدَّ: (بل يُكَلَّفُ الكسبَ) يَتَّبِعِي وَلَوْ صَغِيرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَيُزْجِرُهُ الْأَصْلُ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ كَمَا عَلِمَ مِنَّا ذِكْرُ آيَتِنَا. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا تُكَلَّفُ الْأُمُّ) فِيهِ شَيْءٌ. • فَوَدَّ: (أَخْيَارُهُ) أَيُّ: التَّكْلِيفِ. • فَوَدَّ: (بِقُدْرَتِهَا عَلَيْهِ) الْقِيَاسُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّمْكِينُ فِي الْحَالِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ تَزْوِيجِ مَنْ يَتَزَوَّجُ مِنْ هِيَ بِزَيْدِ الْمَذْكُورَةِ بِهَامِشِ فَضْلِ التَّمْكِينِ أَنْ تَجِبَ نَفَقَتُهَا إِلَى مَكَانِ التَّمْكِينِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ تَجِبُ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَى تَعَيُّنِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ففي قسم الصدقات انتهى. وهو مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ الفرقُ بأن الزكاة مُواساةٌ خارجةٌ منه على كل تقدير فصرفت لهذين لأتبعهما من جنس مَنْ يُواسي منها، والإنفاق واجبٌ فلا بُدَّ من تحقُّقِ إيجابه وهو في الفرع المعجز لا غير كما يُصَرِّحُ به كلامهم وإذا ألزَمَ كُلًّا منهما الاكتساب لِمُؤْنِ أصله فمؤنٌ نفسه المُقدِّمة على أصله أولى (وهي الكفاية) لِخبرٍ وَخِذِي ما يكفيك وللدك بالمعروف فيجب أن يُعطيه كسوةً وسُكْنَى تليقُ بحاله، وقوتًا، وأدماً يُلِيقُ بسِنِّه كهُنَةِ الرضاع حَوْلِينَ، ورَغْبَتِه وزَهَادَتِه بحيثُ يَتِمَكَّنُ معه من التزوُّدِ كالعادة ويدفعُ عنه أَلَمَ الجوعِ لِإِنِّمَاءِ الشَّيْخِ أَي: المُبالغة فيه. وأما إشباعه فواجبٌ كما في الإبانة وغيرها

الحفظ في غير أوقات الكسب اه. ع ش. فود: (وهو مُحْتَمَلٌ) أقولُ بخُصِّه في الثاني مُتَّجِهٌ بخلافه في الأولِ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ جِدًّا. ثم رأيتَ الفاضلَ المُحَسَّنِي كَتَبَ ما نُصِّه قوله: وَيُحْتَمَلُ الفرقُ الخ ظاهره بالنسبة لِلصُّورَتَيْنِ وَخُصَّهُ م ر بالثانية اه. سَيِّدُ عُمَرَ وقوله: بالثانية قُضِيَةُ السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: بالأولى فَلَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التَّائِيخِ فَلْيُرَاجَعْ. فود: (خارجة منه) أي: مِنْ الْمَرْكَبِ. فود: (كُلًّا منهما) أي: الْفَرْعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي بَحْثِ الْأَقْرَبِ.

فود (سني): (وهي) أي: نَفَقَةُ الْقَرِيبِ اه. مُغْنِي.

فود (سني): (وهي الكفاية) وهي إمتناعٌ لا يَجِبُ تَمْلِيكُهَا اه. رَوْضٌ وَعبارةُ الْعُبَابِ إمتناعٌ لا تَمْلِكُ اه. سم. فود: (لِخَبَرِ خُلْدِي) إلى قوله: وَنَازَعَ كَثِيرُونَ فِي النِّهَايَةِ الْإِأْ قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ إِلَى لَكِنْ يُشْتَرَطُ. فود: (فَيَجِبُ أَنْ يُعْطِيَهُ كَسَوَةً الْخ) وَيَتَّبِعِي وَجُوبَ فُرْشٍ وَغِطَاءٍ وَأَوَانِي الْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ وَمَا يَنْتَظَفُ بِهِ مِنْ أَوْسَاخٍ مُضِرَّةٍ وَأَجْرَةَ حَمَامٍ مُتَعَادٍ احْتِيَجُ إِلَيْهِ لِتَحْوِيلِ الْأَوْسَاخِ بَلْ لَا يَتِمُّدُ وَجُوبُ ثَمَنِ مَاءِ الْغُسْلِ مِنَ الْإِحْتِلَامِ وَإِنْ لَمْ يَجِبِ لِلزَّوْجَةِ لظُهُورِ الْفَرْقِ فَلْيُرَاجَعْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ لِلْقَرِيبِ أَيْضًا مَاءُ الطَّهَارَةِ سَفَرًا وَحَضَرًا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الرَّقِيقِ اه. سم. فود: (وَرَغْبَتِه) عَطَفَ عَلَى سَنِّهِ.

فود: (بَحِثُ يَتِمَكَّنُ الْخ) حالٌ مِنْ قَوْلِهِ: وَقَوْلًا عِبَارَةُ الرِّوَضِ وَلَا يَكْفِي سَدُّ الرِّمَقِ بَلْ يُعْطَى مَا يَقِيمُهُ لِلتَّزْوُدِ اه. فود: (لِإِنِّمَاءِ الشَّيْخِ) لَعَلَّهُ عَطَفَ عَلَى بَحِثُ يَتِمَكَّنُ مَعَهُ الْخ أَي: لَا بَحِثُ يَخْصُلُ مَعَهُ تَمَامُ

فود: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) ظاهره بالنسبة لِلصُّورَتَيْنِ وَخُصَّهُ م ر بالثانية.

فود (سني): (وهي الكفاية) قال في الرِّوَضِ: وهي أمتناعٌ لا يَجِبُ تَمْلِيكُهَا. اه. وَعبارةُ الْعُبَابِ: وما وَجِبَ لَهُ فَهُوَ لَهُ أمتناعٌ لَا يَمْلِكُ. اه. فود: (فَيَجِبُ أَنْ يُعْطِيَهُ كَسَوَةً وَسُكْنَى الْخ) يَتَّبِعِي وَجُوبَ فُرْشٍ، وَغِطَاءٍ، وَأَوَانِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَمَا يَنْتَظَفُ بِهِ مِنْ أَوْسَاخٍ مُضِرَّةٍ، وَأَجْرَةَ حَمَامٍ مُتَعَادٍ احْتِيَجُ إِلَيْهِ لِتَحْوِيلِ الْأَوْسَاخِ بَلْ لَا يَتِمُّدُ وَجُوبُ ثَمَنِ مَاءِ الْغُسْلِ مِنَ الْإِحْتِلَامِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبِ لِلزَّوْجَةِ لظُهُورِ الْفَرْقِ فَلْيُرَاجَعْ.

(تثنية): يَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ لِلْقَرِيبِ أَيْضًا مَاءُ الطَّهَارَةِ سَفَرًا وَحَضَرًا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الرَّقِيقِ، لَكِنْ لَوْ دَفَعَ لَهُ ذَلِكَ فَاتَّلَمَهُ عَبَثًا، أَوْ تَطَلَّهَرَهُ، ثُمَّ أَخَذَتْ عَبَثًا قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ فَهَلْ يَجِبُ الْإِبْدَالُ، وَإِنْ تَكَرَّرَ

وَأَنْ يَخْدُمَهُ وَيُدَاوِيَهُ إِنْ احتاج، وَأَنْ يُبَدِّلَ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ، وَكَذَا إِنْ أَتْلَفَهُ لِكِبْنِ الرَّشِيدِ يَضْمَنُهُ إِذَا أَيْسَرَ وَلَا تَنْظَرُ لِمَشَقَّةِ تَكَرُّرِ الْإِبْدَالِ بِتَكَرُّرِ الْإِثْلَافِ لِتَقْصِيرِهِ بِالْدَفْعِ لَهُ إِذْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُنْفِقَهُ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ، وَمَا يُضْطَرُّ لِتَسْلِيمِهِ كَالِكِسْوَةِ وَيُمَكِّنُهُ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ مِنْ ثَرَايِهِ وَيَمْنَعُهُ مِنْ إِثْلَافِهَا. (وَسَقَطَ) مُؤْنُ الْقَرِيبِ الَّتِي لَمْ يَأْذِنْ الْمُتْنِقُ لِأَحَدٍ فِي صَرْفِهَا عَنْ لِقَرِيهِ (بِقَوَائِهَا) بِمُضِيِّ الزَّمَنِ، وَإِنْ تَعَدَّى الْمُتْنِقُ بِالْمَنْعِ؛ لَأَنَّهَا وَجِبَتْ لِلدَّفْعِ الْحَاجَةِ التَّاجِزَةِ مُوَاسَاةً، وَقَدْ زَالَتْ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ نَعَمْ، لَوْ نَفَاهُ، ثُمَّ اسْتَلْحَقَّهُ رَجَعَتْ أُمُّهُ أَيُّ: مَثَلًا عَلَيْهِ بِهَا وَيُوجِبُهُ بَأَنِّ مَزِيدٍ تَقْصِيرِهِ بِالتَّقْيِ الَّذِي بَانَ بِطُلَاثِهِ بِرُجُوعِهِ عَنْهُ أَوْ جَبَّ عُقُوبَتُهُ بِإِجَابِ مَا فُوتَهُ بِهِ فَلِذَا خَرَجَتْ هَذِهِ عَنْ نَظَائِرِهَا، وَكَذَا نَفَقَةُ الْحَمَلِ، وَإِنْ جُعِلَتْ لَهُ لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ لَمَّا كَانَتْ

الشَّيْءُ فَلَا يَجِبُ هَذَا الْجُفْدَارُ. □ فُودُ: (وَأَنْ يَخْدُمَهُ وَيُدَاوِيَهُ الْخ) هَذَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: أَوَّلُ الْفَضْلِ حَتَّى نَعُوْ دَوَاءِ الْخ ع ش وَسَمِ رَشِيدِي. □ فُودُ: (وَأَنْ يُبَدِّلَ الْخ) وَلَوْ ادَّعَى تَلَفَ مَا دَفَعَهُ لَهُ فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ، أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ لِلتَّلَفِ سَبَبًا ظَاهِرًا يَسْتَهْلُ إِقَامَةُ الْيَتَةِ عَلَيْهِ أَه. ع ش. □ فُودُ: (وَكَذَا إِنْ أَتْلَفَهُ) يَتَّبِعِي أَنْ مَا تَلَفَ بِتَقْصِيرِ كَالْإِثْلَافِ أَه. سَم. □ فُودُ: (لِكِبْنِ الرَّشِيدِ يَضْمَنُهُ) أَيُّ: دُونَ غَيْرِهِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا خُفَاءَ أَنَّ الرَّشِيدَ لَوْ أَثَّرَ بِهَا غَيْرَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهَا لَا يَلْزَمُ الْمُتْنِقُ لِيُدَالِهَا أَه. وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً أَه. شَرْحُ الزَّوْجِ وَقَدْ يُعْتَبَرُ مَعَ بَقَائِهَا الْقُدْرَةُ عَلَى تَخْلِيصِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. سَم. □ فُودُ: (إِذَا أَيْسَرَ) أَيُّ: بَعْدَ بَسَارِهِ أَه. نِهَآيَةً. □ فُودُ: (الَّتِي لَمْ يَأْذِنْ الْمُتْنِقُ) أَيُّ: بِخِلَافِ مَا إِذَا أِذِنَ لَهُ أَيُّ وَاتَّفَقَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي فَإِنْ لَمْ يُتَّفَقِ سَقَطَتْ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ع ش. □ فُودُ: (أَيُّ: مَثَلًا) أَيُّ: فَمَثَلُ أُمِّهِ غَيْرُهَا وَلَوْ مِنَ الْأَحَادِ أَه. ع ش. □ فُودُ: (بِهَا الْخ) أَيُّ بِمُؤْنِ الْوَلَدِ عِبَارَةُ الْمُغْنَى بِأَجْرَةِ الرِّضَاعِ وَيَبْدَلُ الْإِثْلَافِ عَلَيْهَا قَبْلَ الْوَضْعِ وَعَلَى وَلَدِهَا وَلَوْ كَانَ الْإِثْلَافُ عَلَيْهِ بَعْدَ الرِّضَاعِ أَه. □ فُودُ: (فَلِذَا خَرَجَتْ هَذِهِ عَنْ نَظَائِرِهَا) وَظَاهِرُ رُجُوعِهَا بِمَا مَرَّ وَيَأْتِي وَإِنْ لَمْ تُشْهِدْ وَلَا إِذْنُ لَهَا حَاكِمٌ م ر أَه. سَم. □ فُودُ: (وَإِنْ جُعِلَتْ الْخ) أَيُّ: عَلَى الْمَرْجُوحِ، وَقَوْلُهُ: لِمَا ذَكَرَ أَيُّ: مِنْ قَوْلِهِ:

على قياس ما يأتي في الرقيق في هائش ذلك المحل، أو لا يجب أخذًا من قوله هنا، أو يُمكنه أن يُنفقه من غير تسليم الخ إذ لا يُمكنه منعه من الحديث، ويُفَرَّقُ على هذا بين ما هنا، والرقيق بأنه يُمكنه التخلُّص من الرقيق بنحو يتبعه بخلاف القريب، أو يقال: يجب هنا في مسألة الإثْلَافِ كما في إثْلَافِ التَّقْفِ، والكِسْوَةِ، ولا تجب في مسألة الحديث عبثًا، والفرق أنه يُمكنه دفع الإثْلَافِ بآن يطهره بصَبِّ الماء عليه، ولا يُمكنه دفع الحديث، وقد يقال: لا أثر لهذا الفرق؛ لأنه لا يستعمل بتطهيره من الحديث لتوقُّفه على نيته، وقد يمتنع منها فليَتَأَمَّلْ. وسكتوا عن نحو التَّقْفِ وظاهره أنه لا يجب، وإن وجب في الزَّوْجَةِ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ وَجُوبَ الْمُتَعَادِ مِنْهُ قَرِيبٌ. □ فُودُ: (وَأَنْ يُبَدِّلَ مَا تَلَفَ) يَتَّبِعِي أَنْ مَا بِتَقْصِيرِ أَيُّ: مَا تَلَفَ بِتَقْصِيرِ كَالْإِثْلَافِ. □ فُودُ: (لِكِبْنِ الرَّشِيدِ يَضْمَنُهُ) عِبَارَةُ الزَّوْجِ لَكِنْ بِإِثْلَافِهِ يَضْمَنُهَا وَقِيلَ فِي شَرْحِهِ التَّشْيِيدُ بِالرَّشِيدِ، وَعَدَمُ ضَمَانِ غَيْرِهِ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ، ثُمَّ قَالَ عَنْهُ قَالَ: وَلَا يَخْفَى

هي الْمُتَّفَعَةُ بها التَّحَقُّتْ بِنَفْسِهَا. (ولا تَصِيرُ دَيْنًا) لِمَا ذُكِرَ (الا بفرض قاضي) بالفاء، وإن لم يَأْذَنْ لِمَنْ يُنْفِقُ عليه فيكفي قوله: فرضت، أو قَدَرْتُ لِفُلَانٍ على فُلَانٍ كُلِّ يَوْمٍ كَذَا لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَبَيِّنَ عِنْدَهُ احتِجَاجَ الفِرْعِ، وَغَنَى الْأَصْلِ (أو إِذْنِهِ) ولو لِلْمُتَمَوِّنِ إِنْ تَأَمَّلَ (في اقتراضي) بالقاف، وإن تأخَّرَ الاقْتِرَاضُ عَنِ الإِذْنِ كما اقْتَضَاهُ إِبْطَالُهُمْ، وإن نَازَعَ فِيهِ السُّبُكِيُّ وَبَحَثَ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا بَعْدَ الاقْتِرَاضِ قِيلَ: فَعَلِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْمَتَنِ لَفْظِي؛ لِإِدْخُولِهِ فِي مَلِكِ الْمُسْتَقْرِضِ فَالْوَاجِبُ قَضَاءُ ذِمَّتِهِ لَا التَّفَقُّعَ انْتَهَى وَتُرْذُ بِمَنْعِ ذَلِكَ بَلْ هُوَ عَلَيْهِ حَقِيقِي؛ لِأَنَّ الْمُسْتَقْرِضَ صَارَ كَأَنَّهُ نَائِبُهُ فَالذِّئْنُ إِنَّمَا هُوَ فِي ذِمَّتِهِ وَإِنَّمَا تَصِيرُ دَيْنًا بِأَحَدٍ هَذَيْنِ إِنْ كَانَ (لِغَنِيَةِ) لِلْمُتَّفِقِ (أو غِنَى) صَدَرَ مِنْهُ فَحَيْثُ تَصِيرُ دَيْنًا لِتَأْكِيدِهَا بِفَرْضِهِ، أو إِذْنِهِ، وَنَازَعَ كَثِيرُونَ الشَّيْخِينَ فِي ذَلِكَ وَأَطَالُوا بِمَا رَدَّدَتْهُ عَلَيْهِمْ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُمْ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ

لِأَنَّهَا وَجَبَتْ الْخُ عَ ش. قُود: (بِالْفَاءِ) احْتِرَازًا عَنِ الْقَرْضِ بِالْقَافِ. قُود: (وَأَنْ لَمْ يَأْذَنْ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُغْنَى. قُود: (فِيكَفِي) أَي: فِي صَبْرٍ وَرَبَتْهَا دَيْنًا، وَقَوْلُهُ: قَوْلُهُ: قُود: (فَرَضْتُ الْخُ ظَاهِرُهُ) وَإِنْ لَمْ يُنْفِقْ بِالْفِعْلِ وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ، جِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَأَمَّا إِذَا قَالَ الْحَاكِمُ: قَدَرْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا وَلَمْ يَبَيِّنْ شَيْئًا لَمْ تَصِرْ دَيْنًا بِذَلِكَ أ. ه. وَفِي الْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ. قُود: (لَكِنْ يُشْتَرَطُ الْخُ) انْظُرْ لِمَ خَصَّ الْمَسْأَلَةَ بِتَفَقُّعِ الْفِرْعِ؟ أ. ه. سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي هَذَا رَاجِعٌ لِأَصْلِ الْمَتَنِ فَكَانَ يَتَّبِعِي إِسْقَاطَ لَكِنْ، ثُمَّ انْظُرْ لِمَ نَصَّ عَلَى ثُبُوتِ احتِجَاجِ الْفِرْعِ وَغَنَى الْأَصْلِ دُونَ عَكْسِهِ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثْلُهُ أ. ه. قُود: (وَبَحَثَ الْخُ) لَيْسَ مَقْطُوعًا عَلَى الْغَايَةِ بَلْ هُوَ كَلَامٌ مُسْتَأَنَفٌ تَقْيِيدًا لِلْمَتَنِ رَشِيدِي. قُود: (وَبَحَثَ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ دَيْنًا الْخُ) وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآةً وَمُغْنَى. قُود: (إِلَّا بَعْدَ الْإِقْتِرَاضِ) أَي: بِالْفِعْلِ أ. ه. ع. ش. قُود: (قَبْلَ فَعْلِيهِ) أَي: ذَلِكَ الْبَحْثِ. قُود: (الْإِسْتِثْنَاءُ) أَي: بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْطُوفِ. قُود: (لِإِدْخُولِهِ) أَي: الْقَرْضِ.

قُود: (فَالْوَاجِبُ الْخُ) أَي: عَلَى الْقَرِيبِ. قُود: (قَضَاءُ ذِمَّتِهِ الْخُ) جِبَارَةُ الْمُغْنَى إِنَّمَا هُوَ وَفَاءُ الَّذِينَ وَلَا يُسَمَّى هَذَا الْوَفَاءُ تَفَقُّعًا أ. ه. قُود: (قَضَاءُ ذِمَّتِهِ) أَي: الْمُسْتَقْرِضِ. قُود: (وَتُرْذُ بِمَنْعِ ذَلِكَ الْخُ) اسْتَشْكَلَهُ سَمِ رَاجِعُهُ. قُود: (بَلْ هُوَ) أَيِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ أَي: الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ. قُود: (نَائِبِي) أَي: الْمُتَّفِقِ. قُود: (بِأَحَدٍ هَذَيْنِ) أَي: قَرْضِ الْقَاضِي، أو إِذْنِهِ فِي الْإِقْتِرَاضِ أ. ه. مُغْنَى. قُود: (وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ) كَشَّيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ أ. ه. سَمِ أَي: وَوَافَقَهُ الْمُغْنَى، وَالنَّهْيَةُ.

أَنَّ الرَّشِيدَ لَوْ أَتَرَبَّهَا غَيْرَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهَا لَا يَلْزَمُ الْمُتَّفِقُ إِدْبَالُهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً. أ. ه. وَقَدْ يُعْتَبَرُ مَعَ بَقَائِهَا الْفُدْرَةُ عَلَى تَخْلِيصِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ، وَجِبَارَةُ الرُّوْضِ: فَإِنْ أَتَقَفَهَا بَدَلًا لَكِنْ بِإِثْلَافِهِ يَضْمُنُهَا. أ. ه. وَزَادَ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ أَتَقَفَهَا عَيْنًا، أَوْ تَلَقَّتْ بِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِنْبِطَاعِ بِهَا تَسْطُطُ نَفَقَتُهُ لَكِنْ كَلَامُهُمْ بِخِلَافِهِ. قُود: (احتِجَاجُ الْفِرْعِ) انْظُرْ لِمَ خَصَّ الْمَسْأَلَةَ بِتَفَقُّعِ الْفِرْعِ. قُود: (وَبَحَثَ أَنَّهَا الْخُ) وَهُوَ كَذَلِكَ م. ر. ش. قُود: (وَتُرْذُ بِمَنْعِ ذَلِكَ الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْجِبَارَةَ الْمَقْذُوعَةَ عَنْ هَذَا الْقَبْلِ لَا تُنَافِي أَنَّ الْمُسْتَقْرِضَ كَأَنَّهُ نَائِبٌ، وَأَنَّ الذِّئْنَ إِنَّمَا هُوَ فِي ذِمَّةِ الْمُتَّفِقِ، وَالثَّانِي: أَنَّ

حَمَلَ كَلَامِهِمْ عَلَى مَا إِذَا قُدِّرَ مَا وَإِذْنَ لَا آخِرَ فِي أَنْ يُنْفِقَ عَلَى الْقَرِيبِ مَا قُدِّرَ. فَلِذَا أَنْفَقَ صَارَتْ حِينَئِذٍ دَيْنًا قَال، وَهَذَا غَيْرُ مَسْأَلَةِ الْاِقْتِرَاضِ انْتَهَى، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ: بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْاِقْتِرَاضِ؛ لِأَنَّ الْإِنْفَاقَ مَا ذُوْنَهُ إِنَّمَا يَقَعُ قَرْضًا لِمَنْ الْقَاضِي نَابَ عَنْهُ وَهُوَ الْغَائِبُ، أَوْ الْمُتَمَتِّعُ فَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَنَّ الْقَاضِيَ إِذْنَ فِي الْاِقْتِرَاضِ وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ فَكَيْفَ تُحْمَلُ الْأُولَى عَلَى بَعْضِ مَاصِدَقَاتِ الثَّانِيَةِ مَعَ مُغَايَرَةِ الشَّيْخَيْنِ بَيْنَهُمَا وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ صَيُورُوتُهَا دَيْنًا بِاِقْتِرَاضِ الْقَاضِي، أَوْ نَائِيهِ بِالْأُولَى، وَلَوْ قُفِدَ الْقَاضِي وَغَابَ الْمُتَمَتِّعُ، أَوْ امْتَنَعَ وَلَا مَالٌ لِلْوَلَدِ، أَوْ تَعَذَّرَ الْإِنْفَاقُ مِنْ مَالِهِ حَالًا فَاسْتَقْرَضَتْ الْأُمُّ وَأَنْفَقَتْ، أَوْ أَنْفَقَتْ مِنْ مَالِهَا وَلَوْ غَيْرَ وَصِيَّةٍ رَجَعَتْ عَلَيْهِ إِنْ أَشْهَدَتْ وَقَصَدَتْ الرُّجُوعَ وَلَا تَرُدُّ هَذِهِ عَلَى حَضْرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِضَافِي أَيُّ لَا يَصِيرُ دَيْنًا مَعَ وَجُودِ

• فَوَدَّ: (حَمَلَ كَلَامَهُمَا) أَيُّ: فِي مَسْأَلَةِ الْفَرْضِ بِالْفَاءِ اه. سم. • فَوَدَّ: (صَارَتْ حِينَئِذٍ دَيْنًا) أَيُّ: فِي ذِمَّةِ الْغَائِبِ، أَوْ الْمُتَمَتِّعِ اه. نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَيُّ: ذَلِكَ الْبَعْضُ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيُّ: فَرْضُ الْقَاضِي غَيْرُ مَسْأَلَةِ الْاِقْتِرَاضِ أَيُّ: الثَّانِيَةِ فِي الْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (مَا ذُوْنَهُ) أَيُّ: الْقَاضِي. • فَوَدَّ: (فَكَيْفَ تُحْمَلُ الْأُولَى عَلَى بَعْضِ مَاصِدَقَاتِ الثَّانِيَةِ؟) أَجِيبُ بِمَنْعِ ذَلِكَ وَأَنَّ الْأُولَى إِذْنَ فِي الْاِقْتِرَاضِ، وَالثَّانِيَةُ إِذْنَ فِي الْاِقْتِرَاضِ، وَالْاِقْتِرَاضُ غَيْرُ الْاِقْتِرَاضِ فَلَيْسَتْ الْأُولَى مِنْ مَاصِدَقَاتِ الثَّانِيَةِ انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ اه. سم، وَالمُجِيبُ هُوَ الثَّهَآيَةُ. • فَوَدَّ: (وَعَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْتَفِيدُ) فِي الثَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا تَرُدُّ) إِلَى (وَلَا يَكْفِي) وَقَوْلَهُ: (لِمَا مَرَّ) إِلَى (وَيُظْهَرُ). • فَوَدَّ: (أَوْ امْتَنَعَ) وَلِلْقَرِيبِ أَخَذَ نَفَقَتَهُ مِنْ مَالِ قَرِيبِهِ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ جِنْسَهَا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْحَاكِمِ وَلِلْأَبِ وَإِنْ عَلَا أَخَذَ النَّفَقَةَ مِنْ مَالِ قَرَعِهِ الصَّغِيرِ، أَوْ الْمُجَنُّونِ بِحُكْمِ الْوِلَايَةِ وَلَيْسَ لِلْأُمِّ اخْتِذَا مِنْ مَالِهِ حَيْثُ وَجَبَتْ لَهَا إِلَّا بِالْحَاكِمِ كَفَرَعَ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى أَصْلِهِ الْمُجَنُّونَ لِعَدَمِ وَلايَتِهِمَا اه. نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَجِدْ جِنْسَهَا يَقْتَضِي مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ جِنْسَ مَا يَجِبُ لَهُ كَالْخُبْزِ اسْتَقْلَلَ بِأَخْذِهِ وَإِنْ وَجَدَ الْحَاكِمَ وَكَذَا يُقَالُ: فِي الْأُمِّ، وَالفَرْعُ الْآتِيَيْنِ فَلْيُرَاجِعْ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: لِعَدَمِ وَلايَتِهِمَا أَنَّ الْأُمَّ لَوْ كَانَتْ وَصِيَّةً عَلَى ابْنِهَا لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى إِذْنِ الْحَاكِمِ اه. عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلِلْقَرِيبِ أَخَذَ نَفَقَتَهُ مِنْ مَالِ قَرِيبِهِ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ إِنْ وَجَدَ جِنْسَهَا وَكَذَا إِنْ لَمْ يَجِدْ فِي الْأَصَحِّ وَيَرْجِعُ إِنْ أَشْهَدَ كَجَدِّ الطُّفْلِ الْمُحْتَاجِ وَأَبُوهُ غَائِبٌ مَثَلًا وَلِلْأَبِ، وَالجَدُّ أَخَذَ النَّفَقَةَ إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ عَنِ الثَّهَآيَةِ. • فَوَدَّ: (وَتَعَذَّرَ الْإِنْفَاقُ الْخ) إِنْ كَانَ كَالْتَفْسِيرِ، وَالتَّوْضِيحُ لِسَابِقِهِ فَلَا إِشْكَالَ وَإِنْ كَانَ قِيْدًا آخَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ مُخْتَرَزُهُ اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (مِنْ مَالِهِ) أَيُّ الْمُتَمَتِّعِ. • فَوَدَّ: (إِنْ أَشْهَدَتْ وَقَصَدَتْ الرُّجُوعَ) أَيُّ: وَلَا فَلَآ اه. نِهَآيَةً.

حَاصِلُ هَذَا الْقِيْدِ أَنَّ مَعْنَى صَيُورَةِ النَّفَقَةِ دَيْنًا أَنْ يَلْزَمَ ذِمَّةَ الْمُتَمَتِّعِ نَفَقَةً أَيُّ: فِي مَسْأَلَةِ الْفَرْضِ.

• فَوَدَّ: (فَكَيْفَ تُحْمَلُ الْأُولَى عَلَى بَعْضِ مَاصِدَقَاتِ الثَّانِيَةِ مَعَ مُغَايَرَةِ الشَّيْخَيْنِ بَيْنَهُمَا) أَجِيبُ بِمَنْعِ ذَلِكَ وَأَنَّ الْأُولَى إِذْنَ فِي الْاِقْتِرَاضِ، وَالثَّانِيَةُ إِذْنَ فِي الْاِقْتِرَاضِ وَالْاِقْتِرَاضُ غَيْرُ الْاِقْتِرَاضِ فَلَيْسَتْ الْأُولَى مِنْ صَدَقَاتِ الثَّانِيَةِ. اه. فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ.

القاضي إلا بفرضه إلخ، وإلا فلا، ولا يكفي قصده وحده عند تعذر الإشهاد لما مرّ آخر المساقاة مع آخر الإجارة ويظهر أن هذا لا يختص بها بل مثلها كل منفي، والتقييد بتقييد القاضي هو قياس نظائره السابقة في حرب الجمال وغيره. ويجرى عليه الإسناد وغيره هنا فقول ابن الرقعة: يكفي قصد الرجوع والإشهاد ولو مع وجود القاضي ضعيف، وإن أطال فيه وتيقه البلقيني وغيره، ويظهر أن طلب القاضي مالا على الإذن، أو الاقتراض بمضرة كالمفقود وأطلق بعضهم أن لأم الطفل الإنفاق عليه من ماله، ويتعين فرضه فيما إذا غاب وليه ولا قاضي تستأذنه ومثلها غيرها كما مرّ أو آخر الحجر. (وعليها) أي: الأم (إرضاع ولدها اللبن) بالهمز والقصر وهو ما ينزل بعد الولادة ويؤجّع في مدهته لأهل الخبرة وقيل: يُقدّر بثلاثة أيام وقيل: بسبعة وذلك؛ لأن النفس لا تعيش بدونه غالباً ومع ذلك لها طلب الأجرة عليه إن كان ليمثله أجرة كما يجب إطعام المضطرّ بالبدل (ثم بعده) أي: إرضاعه اللبن (إن لم يوجد إلا هي أو أجنبية وجب إرضاعه) على من وجدت إبقاء له، ولها طلب الأجرة ممن تلزمه مؤنته (وإن وجدها لم تجبر الأم) خليفة كانت، أو في نكاح أبيه، وإن لاق بها إرضاعه لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَكْسَرْتُمُ

فؤد: (إن هذا) أي: قوله: ولو قيد القاضي وغاب المؤنق إلخ. فؤد: (على الإذن إلخ) أي: الفرض. فؤد: (من ماله) أي: الطفل. فؤد: (ويتعين فرضه إلخ) وظاهر كلام شرح الروض عن الأذرع الجواز مع انتناع الأب، أو غيبته بدون إذن القاضي مع وجوده بخلاف عبارة الشارح اهـ.

سم

فؤد (لنبي): (وعليها إرضاع ولدها إلخ) فلو امتنعت من إرضاعه ومات فالذي ذكره ابن أبي شريف عذم الضمان؛ لأنه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك قياساً على ما لو أمسك الطعام عن المضطرّ واعتدّه شيخنا الزياتي اهـ. ع ش وهل ترثه، أو لا؟ فيه نظر فليراجع عاني، والظاهر أنها ترثه؛ لأنها غير قاتلة اهـ. بؤجيري. فؤد: (بالهمز) إلى قول المتن: (والوارثان) في النهاية إلا قوله: (بخلاف ما إذا طلبت). فؤد: (بعد الولادة) أي: عقبها ع ش ورشيد. فؤد: (ويؤجّع في مدهته لأهل الخبرة) فإن قالوا يكفي مرة بلا ضرر يلحقه كفت والأعمل بقولهم أسنى ومغني. فؤد: (غالباً) إنما قيد به؛ لأنه شوهذ كثير من النساء يمثن عقب ولادتهن ويرضع الولد غير أمه ويعيش اهـ. ع ش.

فؤد: (ممن تلزمه إلخ) عبارة المغني من ماله إن كان والأقمن تلزمه نفقته اهـ. فؤد: (خليفة كانت، أو في نكاح أبيه) عبارة المغني وإن كانت في نكاح أبيه اهـ. وهي أخصر وأعم. فؤد: ﴿وَأَن تَكْسَرْتُمُ﴾ أي: تضاعفتم في الإرضاع فامتنع الأب من الأجرة، والأم من فعله فتراضع له أي: للأب أخرى ولا

فؤد: (وأطلق بعضهم أن لأم الطفل إلخ) عبارة الروض: ولو اتفقت على إطفائها الموير من ماله بلا إذن أي: من الأب والقاضي كما في شرحه جاز قال في شرحه قال الأذرع: ويتبين أن لا يجوز لها ذلك إلا إذا امتنع الأب، أو غاب ولعله مرادهم اهـ. وظاهره الجواز مع انتناعه، أو غيبته بدون إذن

فَمَتْرُضٌ لَهُ أُخْرَى ﴿الطلاق: ١٠﴾ (فَإِنْ رَغِبْتَ) فِي إِرْضَاعِهِ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ (وَهِيَ مَنكُوحَةٌ أَيْه) أَي: الطُّفْلُ (فَلَهُ مَنفَعُهَا فِي الْأَصْغَرِ) لِيَكْمُلَ تَمَتُّعُهُ بِهَا (قُلْتُ الْأَصْغَرُ لَيْسَ لَهُ مَنفَعُهَا، وَصَحَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضْرَارًا بِالْوَلَدِ لِمَزِيدِ شَفَقَتِهَا بِهِ وَصِلَاحِ لَبَنِهَا لَهُ فَاعْتَفَرَ لِأَجْلِ ذَلِكَ نَقَصُ تَمَتُّعِهِ بِهَا إِنْ فُرِضَ؛ لِأَنَّ فَوَاتِ كَمَالِهِ لَا يُشَوُّشُ أَصْلَ الْعِشْرَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ غَالِبَ النَّاسِ يُؤْثِرُ فَقْدَهُ تَقْدِيمًا لِمَصْلَحَةِ وَلَدِهِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ التَّادِيرُ فِي ذَلِكَ، وَاعْتَرَضَ هَذَا التَّصْحِيحُ بِمَا لَا يُلَاقِيهِ فَاحْذَرِهِ. أَمَّا غَيْرُ مَنكُوحَتِهِ بِأَنَّ كَانَتْ خَلِيَّةً فَإِنْ تَبَوَّعَتْ مُكِنْتُ مِنْهُ قَطْعًا وَإِلَّا فَكَمَا فِي قَوْلِهِ: (فَإِنْ اتَّفَقَا) عَلَى أَنَّ الْأُمَّ تُرْضِعُهُ (وَطَلَبْتُ أُخْرَى مِثْلِ) لَهُ وَقُلْنَا بِالْأَصْغَرِ أَنَّ لِلزَّوْجِ اسْتِجَارَ زَوْجَتِهِ لِإِرْضَاعِ وَلَدِهِ لِقَضَائِهِ رِضَاهُ بِتَرْكِ التَّمَتُّعِ، وَفُرِضَ الْكَلَامُ فِي الزَّوْجَةِ لِلإِشَارَةِ إِلَى هَذَا الْخِلَافِ فِي اسْتِجَارِهَا وَإِلَّا فَحُكْمُ الْخَلِيَّةِ كَذَلِكَ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ: تَخْصِيصُ الزَّوْجَةِ مَعَ ذِكْرِ أَصْلِهِ لِغَيْرِهَا أَيْضًا لَا وَجْهَ لَهُ (أُجِيبُ) وَكَانَتْ أَحَقُّ بِهِ بِإِثْبَاتِ شَفَقَتِهَا، ثُمَّ إِنْ لَمْ يُنْقَضْ إِرْضَاعُهَا تَمَتُّعُهُ اسْتَحَقَّقَ التَّفَقُّعَ أَيْضًا، وَإِلَّا فَلَا كَمَا لَوْ سَاقَرَتْ لِحَاجَتِهَا بِإِذْنِهِ كَذَا قَالَاهُ وَاعْتَرَضَهُمَا الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَصْحَبْهَا فِي سَفَرِهَا، وَإِلَّا فَلَهَا التَّفَقُّعُ وَهُوَ هُنَا مُصَاحِبُهَا فَلَتَسْتَحَقِّهَا، وَيُفَرِّقُ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الرِّضَاعِ أَنْ يُشَوِّشَ التَّمَتُّعَ غَالِيًا فَإِنْ وَجِدَ ذَلِكَ بِحَيْثُ فَاتَ بِهِ

تَكَرَّرَ الْأُمُّ عَلَى إِرْضَاعِهِ اه. حَلَمِي. قُود: (إِنْ فُرِضَ) أَيِ التَّقْصُص. قُود: (يُؤْثِرُ فَقْدَهُ) أَي: يَخْتَارُ فَقْدَ التَّمَتُّعِ. قُود: (بِأَنَّ كَانَتْ خَلِيَّةً) أَي: أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَنكُوحَةً لِلْغَيْرِ فَلَهُ أَي: الْأَبِ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ لَهُ مَنَعَ وَلَدِهِ مِنْ دُخُولِ دَارِ الزَّوْجِ وَإِنْ رَضِيَ كَمَا سَبَّاهُ فِي الْفَضْلِ الْآتِي اه. رَشِيدِي جِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ: أَيْهَ إِذَا كَانَتْ مَنكُوحَةً غَيْرَ أَيْهَ أَنْ لَهُ مَنَعُهَا وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْجِرَةً لِلإِرْضَاعِ قَبْلَ نِكَاحِهِ فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَلَا تَفَقُّعَ لَهَا اه. قُود: (وَإِلَّا فَحُكْمُ الْخَلِيَّةِ كَذَلِكَ) أَي: كَمَا قَدَّمَهُ قَبْلُ الْمَثْنِ اه. رَشِيدِي. قُود: (فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي تَبَيَّنَ ذَكَرَ الْمُصَنِّفِ حُكْمَ الْمَنكُوحَةِ وَسَكَتَ عَنِ الْمَفَارِقَةِ وَصَرَّحَ فِي الْمَعْرُورِ بِالتَّسْوِيَةِ فَحَذَفَ الْمُصَنِّفُ لَهُ لَا وَجْهَ لَهُ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ اه. قُود: (لِغَيْرِهَا) أَي: لِلْخَلِيَّةِ اه. رَشِيدِي. قُود: (ثُمَّ إِنْ لَمْ يُنْقَضْ إِرْضَاعُهَا الْخ) ظَاهِرُ هَذَا السِّيَاقِ أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ لَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ لَمْ تَأْخُذْ أَجْرَةً وَأَنَّهَا تَسْتَحَقُّ حَيْثُ تَقْفُ التَّفَقُّعَ مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَع اه. رَشِيدِي. قُود: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْخ) وَمِنْ هَذَا الْفَرْقِ يُؤْخَذُ مَا أَقْنَيْتَ بِهِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَوْ خَرَجَتْ فِي الْبَلَدِ بِإِذْنِهِ لِصِنَاعَةٍ لَهَا لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا بِخِلَافِ سَفَرِهَا بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا لِتَمَكُّنِهِ عَادَةً مِنْ اسْتِزْجَارِهَا دُونَ الْمُسَافِرَةِ وَلَا يُخَالِفُهُ مَا فِي كَلَامِهِمَا فِي الْعَدِيدِ مِنْ أَنَّهَا لَوْ خَرَجَتْ لِإِرْضَاعِ بِإِذْنِهِ فِي الْبَلَدِ سَقَطَتْ شَرْحُ م ر اه. سَم قَالَ ع ش: وَلَعَلَّ وَجْهَ عَدَمِ الْمُخَالَفَةِ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْإِرْضَاعِ مُصَوَّرَةٌ بِمَا لَوْ آجَرَتْ نَفْسَهَا لِلإِرْضَاعِ بِإِذْنِهِ وَخَرَجَتْ فَإِنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ عَزْوِهَا لَا اسْتِحْقَاقِي مَنَفَعَتِهَا لِلْمُسْتَأْجِرِ اه. قُود: (فَإِنْ وَجِدْتَ ذَلِكَ بِحَيْثُ الْخ) مُعْتَمَدٌ اه. ع ش.

الْقَاضِي مَعَ وَجُودِهِ بِخِلَافِ جِبَارَةِ الشَّارِحِ. قُود: (وَيُفَرِّقُ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الرِّضَاعِ الْخ) وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا

كمال التمكين سقطت، وإلا فلا فلم ينظروا هنا للمصاحبة وخرج بطلها ما لو أرضعته ساكنة فلا أجره لها؛ لأنها متبرعة بخلاف ما إذا طلبت فإنها من حين الطلب تستحق الأجرة وإن لم تجب لما طلبته (أو طلبت (فوقها) أي: أجره المثل (فلا) تلزمه الإجابة لتضرره (وكذا) لا تلزمه الإجابة هنا إلا في الحضانية الثابتة للأم كما يحسنه أبو رزعة (إن) رضيت الأم بأجرة المثل، أو بأقل كما هو ظاهر (وتبرعت أجنبية، أو رضيت بأقل) مما طلبته الأم (في الأظهر) لإضراره ببذل ما طلبته حيثنذ، ومحلّه إن استمر الولد لئن الأجنبية، وإلا أجيئت الأم

• قوله: (فلا أجره لها) أي وإن كان سكوئها لجعلها بجواز طلب الأجرة ويتبني وجوب إغلايها. باستحقاق الأجرة كما قيل بمثله في وجوب الإغلام بالمتعة وقياشه وجوب الإغلام بكل ما لا تعلم بحكمه المرأة وليكتها تبشيرها للزوج على عادة النساء كالطبخ وغسل الثياب ونحوهما اه. ع ش.

• قوله: (وإن لم تجب إلخ) قد يستشكل فيما إذا لم يسلمه لها بل استقلت بأخذه وإرضاعه فليراجع اه. سم وقد يقال: أن إيجاب الشرع لإجابتها يترئ منزلة تسليمه لها. • قوله: (إلا في الحضانية) سيأتي إن شاء الله تعالى عن الإمداد خلافه وإجارة النهاية كما يحسنه العراقي اه. سيد عمر عبارة الرشيد في قوله: إلا في الحضانية الثابتة للأم إلخ صريح هذا السياق أنه لا تسقط حضانتها إذا طلبت عليها أجره الأجرة المثل وإن تبرعت بها أجنبية، أو رضيت بدونها وأنها لا تسقط إلا إذا طلبت أكثر من أجره المثل وأنه لا تلازم بين الإرضاع، والحضانية فقد يترع منها لأجل الإرضاع ويعد إليها للحضانية وسيأتي في كلامه في الباب الآتي ما يخالفه والشهاب ابن حجّ لما ذكر هذا الإسثناء هنا ختمه بقوله: على ما يحسنه أبو رزعة فتبرأ منه، ثم جزم فيما يأتي بخلافه فلم تقع في كلامه مخالفة بخلاف الشارح اه.

• قوله (سنى): (وتبرعت أجنبية) أي: صالحة نهاية أي: بأن لم تكن فاقصة ولم يحصل للولد ضرر بترتيبها له ع ش.

• قوله (سنى): (أو رضيت بأقل) أي: مما لا يتعابن به عادة اه. ع ش.

• قوله (سنى): (في الأظهر) وعليه فلو ادعى الأب وجود متبرعة، أو راضية بما ذكر وأنكرت الأم صدق في ذلك يمينه؛ لأنها تدعي عليه أجره، والأصل عدمها؛ ولأنه يشق عليه إقامة البينة وتجب الأجرة في مال الطفل فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته نهاية وروض مع السنّى. • قوله: (ومحلّه) أي: الخلاف اه. نهاية. • قوله: (إذا استمر الولد إلخ) أي: بأن كان لا يؤذيه ويحصل له به نمو كتموه بلبن أمه

الفرق أن المروجة لو خرجت في البلد بإذنه لصناعة لها لم تسقط نفقتها بخلاف سفرها بإذنه لإحاجته لتمكينه عادة من استرجاعها دون المسافرة، ولا يخالف ما في كلامهما في العمد أنها لو خرجت لإرضاع بإذنه في البلد سقطت م ر. • قوله: (وإن لم تجب إلخ) قد يستشكل فيما إذا لم يسلمه لها بل استقلت بأخذه، وإرضاعه فليراجع اه. • قوله: (كما يحسنه أبو رزعة) سيأتي تنظير الشارح فيه في شرح قول المصنف في الحضانية وإن كان راضياً اشترط أن ترضعه على الصحيح.

• قوله في (سنى): (وكذا إن تبرعت أجنبية، أو رضيت بأقل) قال في التوضيح وشرحه: ولو ادعى

وإن طلبت أجرة المثل حذراً من إضرار الرضيع، وبحث الأذرعني أن محله أيضاً في ولد حرة، وزوجة حرة ففي ولد رقيق، وأم حرة للزوج منقها كما لو كان الولد من غيره، وفي رقيقة وولد حرة، أو رقيق قد يقال: من وافقه السيد منهما أجيب ويحتمل خلافه انتهى. (ومن استوى فرعاه) قرباً، أو بعداً، وإرباً، أو عدمه (أنفقا) عليه سواء، وإن تفاوتت تساراً، أو كان أحدهما غنياً بمال والآخر بكسب لاستوائيهما في الموجب وهو القرابة فإن غاب أحدهما دفع الحاكم حصته من ماله، والا افتراض عليه فإن لم يقدر أمر الآخر بالإنفاق بنية الرجوع، ويظهر أنه لا يلزمه أن يتعرض في أمره له إليها، وإن مجرّد أمره كاف فيه ما لم ينو التبرع (والا) يستويها في ذلك بأن كان أحدهما أقرب والآخر وإرباً (فالأصح أقرنهما) هو الذي ينفقه ولو أنشئ غير وإرباً لأن القرابة هي الموجبة كما تقرر فكانت الأقرببة أولى بالاعتبار من الإرث (لأن استوى)

اه. ع ش. **قوله:** (وإن طلبت أجرة المثل) بقي ما لو لم ترض إلا بأكثر اه. سم أقول قصية إطلاقي قول المصنف، أو فوقها فلا عدم لزوم إيجابتها حيث بقي ما إذا لحق الضرر للولد بلبن الأجنبية ولا يتعد حيث يزوج إجابة الأم مطلقاً أخذاً من إطلاق ما قلناه في شرح ثم بعده إن لم يوجد إلخ فليراجع وليتأمل. **قوله:** (ففي ولد رقيق إلخ) أي: كما لو أوصى بأولاد أمته، ثم مات وأعطى الوارث اه. ع ش. **قوله:** (وفي رقيقة) أي: أم رقيقة. **قوله:** (منهما) أي: الزوج، والأم اه. ع ش. **قوله:** (أجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الإرضاع المنقوص للإستمتاع وأبى الزوج ووافقها السيد اه. سم. **قوله:** (ويحتمل خلافه إلخ)، والأول أقرب اه. نهاية. **قوله:** (وإرباً، أو عدمه) ذكورة، أو أنوثة اه. نهاية عبارة المثني في قرب وإرب، أو عدميهما وإن اختلفا في الذكورة وعدميهما كابنين، أو بنتين، أو ابن وبنت اه. **قوله:** (والا) أي: وإن لم يكن له مال اه. مثني. **قوله:** (فإن لم يقدر) أي: على الإقراض اه. رشيد زاده ش وقضية التقييد بدم القدرة أنه لو قدر على الإقراض ليس له أمر الحاضر بالإنفاق وعليه فلو خالف وأمره وأنفق فالظاهر الرجوع للقرينة الظاهرة في عدم التبرع ولكونه إنما أنفق بإذن الحاكم اه. **قوله:** (أمر الآخر بالإنفاق إلخ) محل هذا كما قاله الأذرعني إذا كان المأمور أهلاً لذلك مؤتمناً وإلا افتراض الحاكم منه وأمر عدلاً بالصرف إلى المحتاج يوماً قيوماً نهاية ومثني. **قوله:** (في أمره له إليها) أي: إلى البتة، وقوله: (كاف فيه) أي: في الرجوع اه. سم. **قوله:** (بأن كان أحدهما أقرب) كابن البتة، وقوله: والآخر وإرباً كابن ابن الابن اه. ع ش.

وجودها أي: المتبرعة، أو الراضية بما ذكر، والتكرث هي صدق يمينه؛ لأنها تدعي عليه أجرة الأصل عدمها وإلّا يغسر عليه إقامة البينة. اه. وإن طلبت أجرة المثل بقي ما لو لم ترض إلا بالأكثر. **قوله:** (أجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الإرضاع المنقوص للإستمتاع وأبى الزوج ووافقها السيد. **قوله:** (في أمره له إليها) أي: إلى البتة وقوله كاف فيه أي: في الرجوع.

قُرْبُهُمَا كَبَتِ ابْنِ ابْنِ بَنِي (د) الاعتبارُ (بالإرث في الأصح) لِقُوَّتِهِ حَيْثُ (و) الوجه (الثاني) الْمُقَابِلُ لِلأَصْحَحِ أَوَّلًا الاعتبارُ (بالإرث) فَيُنْفِقُهُ الْوَارِثُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَقْرَبَ (لَمْ الْقُرْبُ) إِنْ اسْتَوَى إِذَا (وَالْوَارِثَانِ) الْمُسْتَوِيَانِ قُرْبًا الْوَاجِبُ عَلَيْهِمَا التَّمْيِيزُ كَابْنِ وَبَنِي هَلِ (بِسْتَوِيَانِ) فِيهِ (أَمْ تَوَزُّعُ) الْمُؤْنُ عَلَيْهِمَا (بِحَسَبِهِ) أَيِ: الْإِرْثِ (وَجِهَانِ) لَمْ يُزَجَّحَا مِنْهُمَا شَيْقًا، وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِالثَّانِي وَهُوَ نَظِيرُ مَا رَجَحَهُ الْمُصَنِّفُ، وَغَيْرُهُ فَيَمْتَنُ لَهُ أَبَوَانِ وَقُلْنَا: إِنْ مُؤَنَّتَهُ عَلَيْهِمَا لَكِنْ مَنَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَرَجَحَ الْأَوَّلَ، وَنَقَلَ تَصْحِيحَهُ عَنْ جَمْعٍ وَرَجَحَهُ أَيْضًا ابْنُ الْمُقَرِّي وَغَيْرُهُ. (وَمَنْ لَهُ أَبَوَانِ) أَيِ: أَبٌ، وَإِنْ عَلَا وَأُمُّ (د) نَفَقَتُهُ (عَلَى الْأَبِ) وَلَوْ بِالْإِنْفَاقِ اسْتَصْحَابًا لِمَا كَانَ فِي صِفَرِهِ وَلِعُمُومِ خَبَرِ هِنْدٍ (وَقِيلَ) هِيَ (عَلَيْهِمَا لِیَالِغٍ) عَاقِلٌ لَاسْتَوَائِهِمَا فِيهِ بِخِلَافِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ لِتَمَيِّزِ الْأَبِ بِالْوِلَايَةِ عَلَيْهِمَا (أَوْ) اجْتَمَعَ (أَجْدَادُ وَجَدَّاتُ) لِعَاجِزٍ (إِنْ أَذْلَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا) فَالْأَقْرَبُ هُوَ الَّذِي يُنْفِقُهُ لِإِذْلَاءِ الْأَبْعَدِ بِهِ (وَالَا) يَدُلُّ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ (د) الاعتبارُ (بِالْقُرْبِ) فَيُنْفِقُهُ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ (وَقِيلَ) الاعتبارُ بِوَصْفِ (الْإِرْثِ) كَمَا مَرَّ فِي الْفُرُوعِ (وَقِيلَ) الاعتبارُ (بِالْوِلَايَةِ الْعَالِ) أَيِ: بِالْجِهَةِ الَّتِي تُفِيدُهَا، وَإِنْ وَجَدَ مَا نَهَى كَالْفِسْقِ؛ لِأَنَّهَا تُشْمِرُ بِتَفْوِضِ التَّرْبِيَةِ إِلَيْهِ.

قوله (سني): (في الأصح)، والثاني لا أثر للإرث لقدم توقف وجوب التفقه عليه اه. مُغْنِي.

قوله: (التميز) أي: تحصل المؤن للقريب اه. كُزْدِي. قُود: (أَمْ تَوَزُّعُ الْمُؤْنُ عَلَيْهِمَا) مُقْتَضٍ اه. ع ش. قُود: (وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِالثَّانِي) وَهُوَ الْمُقْتَضَى نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قُود: (وَقُلْنَا أَنْ مُؤَنَّتَهُ الْخ) أَيِ: عَلَى الْمَزْجُوحِ الْآتِي أَيْضًا اه. نِهَآيَةً. قُود: (لَكِنْ مَنَعَهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَإِنْ مَنَعَهُ الْخ. قُود: (أَيِ: أَبٌ وَإِنْ عَلَا) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَآيَةِ لِأَقْوَلِهِ: (وَمَرَّ إِلَى الْمَتْنِ. قُود: (وَلَوْ بِالْإِنْفَاقِ) أَيِ: عَاجِزًا عَنْ الْكُسْبِ لِتَخَوُّرِ زَمَانِهِ اه. ع ش.

قوله (سني): (وجدات) الواو بمعنى، أو، فلو وجد جد وجدته قدم الجد وإن بعد كما يفيد قوله: أي: أب وإن علا اه. حَلَبِي.

قوله (سني): (فبالقرب) هلأ قال هنا فإن استويا في القرب؟ فالإختيار بالإرث كما تقدم في جانب الفروع اه. سم. قُود: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: الْقَوْلُ بِذَلِكَ، ثُمَّ هَلَا قَالَ أَيِ: فِي الْمَتْنِ، ثُمَّ الْقُرْبُ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي الْفُرُوعِ اه. سم. قُود: (أَيِ: بِالْجِهَةِ الَّتِي الْخ) فَفِي كَلَامِهِ مُضَافٌ مَخْدُوفٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيِ:

قُود: (وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِالثَّانِي) وَهُوَ الْمُقْتَضَى ر ش. قُود: (وَزَجَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ الْمُقَرِّي) قَرَعَ عَلَيْهِ فِي الْأَثِيلَةِ قَوْلُهُ: ابْنٌ وَوَلَدٌ حَتَّى سَوَاءً اه. فَانْظُرْ يُمَثِّلُ هَذَا عَلَى الثَّانِي الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهَلْ يَوْفَقُ الْمَشْكُوكُ كَالْإِرْثِ، أَوْ يُتَّفِقَانِ سَوَاءً، ثُمَّ يَزْجَعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عِنْدَ الْإِتِّصَاحِ، أَوْ كَيْفَ الْحَالُ؟.

قُود فِي (سني): (فبالقرب) هلأ قال هنا أو استويا في القرب؟ فالإختيار بالإرث مع تقدم في جانب الفروع. قُود: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: الْقَوْلُ بِذَلِكَ، ثُمَّ هَلَا قَالَ أَيِ: فِي الْمَتْنِ، ثُمَّ الْقُرْبُ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي

(وَمَنْ لَهُ أَصْلٌ وَلَفَرْعٌ) وهو عاجزٌ (ففي الأصح أن مؤنثه على الفرع، وإن بُغِدَ)؛ لأنَّ عُصْبَتَهُ أُولَى وهو أُولَى بالقيام بشأن أبيه لِعِظَمِ حَرَمَتِهِ (أو) له (مُخْتاجُونَ) من أصوله وفروعه، أو أحدهما مع زوجة وضاق موجوده عن الكل (تُقَدَّمُ) نفسه، ثم (زوجه)، وإن تعددت؛ لأنَّ نفقتها أكْدُ لالتحاقها بالذَّهْنِ، ومَرَّ ما يُؤْخَذُ منه إنَّ مثلها خادِمُها وأُمُّ وَلَدِهِ (ثم) بعد الزوجة تُقَدَّمُ (الأقرب) فالأقرب نعم، تُقَدَّمُ وَلَدُهُ الصَّغِيرُ، أو المَجْنُونُ على الأُمِّ وهي على الأب كالجدة عن الجدِّ وهو أعني الأب على الولد الكبير العاقل لِكِبَرِ الأَوْجَعِ أَنَّ الأبَّ المَجْنُونُ مُسْتَوٍ مع الولد الصَّغِيرِ، أو المَجْنُونِ وتُقَدَّمُ مَنِ اخْتَصَّ من أحدِ مُسْتَوِينَ قُرْبًا بِمَرَضٍ، أو ضَعْفٍ كما تُقَدَّمُ بِنْتُ ابْنِ عَلَى ابْنِ بِنْتٍ لِضَعْفِهَا وَإِرْثِهَا، وأبو أبٍ على أبي أُمِّ لِرِثِّهِ، وجدُّ أو ابْنُ ابْنِ زَيْنٍ على الأبِّ، أو ابْنُ غَيْرِ زَيْنٍ، وتُقَدَّمُ العَصْبَةُ من جَدِّينَ، وإن بُغِدَ وَجَدَةُ لَهَا وَلِأَدْنَانِ عَلَى جَدَّةِ لَهَا

والتَّحْدِيرُ بِجَهَةِ وَلايَةِ المَالِ اهـ. رَشِيدِي.

فوق (سني): (على الفرع) وإن بُغِدَ كَابٍ وابن ابن نهايةً ومُعْنِي. فؤد: (ومَرَّ) أي: في شَرْحٍ، وقوْث عياله. فؤد: (وَأُمُّ وَلَدِهِ) سَكَتَ عَنِ الرَّقِيقِ غَيْرِهَا كَانَتْ؛ لِأَنَّهُ يُبَاغِ لِنَفَقَةِ القَرِيبِ اهـ. سم. فؤد: (ثم بُغِدَ الزَّوْجَةُ إلخ) عبارة الرُّوْضِ وإن ضاقَ بِدَا بِنَفْسِهِ، ثم زَوْجَتِهِ ثم بَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ، ثم الأُمُّ ثم الأبُّ، ثم الولدُ الكبيرُ، ثم الجدُّ، ثم أبوه اهـ. سم. فؤد: (ثم بُغِدَ الزَّوْجَةُ) أي: وَمَنْ أَحَقَّ بِهَا مِنْ خَادِمِهَا وَأُمِّ وَلَدِهِ. فؤد: (مُسْتَوٍ مع الولدِ الصَّغِيرِ إلخ) أي: فَيُوزَعُ عَلَيْهِمَا اهـ. ع ش. فؤد: (أو ضَعْفٍ) عَطْفُ بَيَانِ اهـ. ع ش. فؤد: (على أبٍ) أي: في الأولى، وقوله: أو ابنِ أي: في الثانية اهـ. رَشِيدِي.

فؤد: (وتُقَدَّمُ العَصْبَةُ إلخ) عبارة الرُّوْضِ مع شَرْحِهِ وإن كَانَ أَحَدُ الجَدِّينِ المُجْتَمِعِينَ فِي دَرَجَةِ عَصْبَةِ كَابٍ الأبِّ مع أبي الأُمِّ قَدَّمَ فَإِنَّ بَعْدَ العَصْبَةِ مِنْهُمَا اسْتَوَيَا لِتَعَادُلِ القُرْبِ، والعُصْبَةُ قَالَ الإسْنَوِيُّ: هذا خِلَافُ الصَّحِيحِ فَقَدْ ذَكَرَ فِي إِغْفَافِ الجَدِّ أَنَّهُ دَائِرٌ مع التَّفَقُّعِ وَأَنَّ العَصْبَةَ البَعِيدَ مُقَدَّمٌ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ الدَّرَجَةُ وَاسْتَوَيَا فِي العُصْبَةِ، أو عَدِمَهَا فَالْأَقْرَبُ مُقَدَّمٌ اهـ. وفي الْمُعْنِي مِثْلُهَا إِلَّا قَوْلَهُ: قَالَ الإسْنَوِيُّ: إِلَى وَلَوْ اخْتَلَفَتْ فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الشَّارِحَ، وَالنَّهْيَةَ جَرَيَا عَلَى مَا قَالَه الإسْنَوِيُّ وَأَنَّ الْمُعْنِي جَرَى عَلَى مَا فِي الرُّوْضِ. فؤد: (وَلَا بُغِدَ) أي: المَاصِبِ اهـ. رَشِيدِي. فؤد: (وَجَدَةُ لَهَا إلخ) عبارة الْمُعْنِي، وَالرُّوْضِ مع شَرْحِهِ فَرُوعٌ لَوْ اجْتَمَعَ جَدَّتَانِ فِي دَرَجَةٍ وَزَادَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى بِوِلَادَةِ أُخْرَى فَقَدِمَتْ فَإِنَّ قَرَبَتِ الأُخْرَى دُونَهَا قَدِمَتْ لِقُرْبِهَا وَلَوْ عَجَزَ الأبُّ عَنِ تَفَقُّعِ أَحَدٍ وَلَدَيْهِ وَلَهُ أَبٌ مُوَبَّرٌ لَزِمَتْ أَبَاهُ نَفَقَتُهُ فَإِنَّ رَضِيَ كُلُّ مِنْهُمَا بِأَخِيذٍ وَلَدٍ لَيُنْفَقَ عَلَيْهِ، أو اتَّفَقَا عَلَى الإِنْفَاقِ بِالشَّرِكَةِ فَذَاكَ ظَاهِرٌ وَإِنْ

الْفُرُوعُ حَيْثُ قِيلَ: وَالثَّانِي إلخ.

فؤد في (سني): (تُقَدَّمُ زَوْجَتُهُ إلخ) عبارة الرُّوْضِ: وإن ضاقَ بِدَا بِنَفْسِهِ، ثم زَوْجَتِهِ ثم بَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ، ثم الأُمُّ، ثم الأبُّ ثم الولدُ الكبيرُ، ثم الجدُّ، ثم أبيه. اهـ. فؤد: (وَأُمُّ وَلَدِهِ) سَكَتَ عَنِ الرَّقِيقِ غَيْرِهَا كَانَتْ؛ لِأَنَّهُ يُبَاغِ لِنَفَقَةِ القَرِيبِ.

ولادة فقط، ولو استوى جمع من سائر الوجوه، وظاهر أنه لا يُقدَّم هنا بنحو علم وصلاح خلافاً لمن بحثه وزع ما يحدُّه عليهم إن سُدَّ مسدداً من كلِّ ولا أقرع، وبحث في فرع نازل وجدَّ مُرتفع تقديم الضائع فالصغير فالأقرب إذلاء بالمتنقي (وقيل) يُقدَّم (الوارث وقيل) يُقدَّم (الولي) نظير ما مرَّ.

(فرع): أفتى ابن عَجَّيل فيمن كسا أولاده، ثم مات فهل ما عليهم تركه بأن نفقتهم إن لزمته ملكوا ذلك بالتسليم كما يملك الغريم دينه به أي: وإن لم يلزمه كان تركه إلا إن عليم تبوُّعه.

٤٤

فصل في الحضانة

واختلِفَ في انتهائها في الصغير فقيل: بالبلوغ وقال الماوردي: بالتمييز وما بعده إلى البلوغ كقالة والظاهر أنه خلاف لفظي نعم، يأتي أن ما بعد التمييز يُخالف ما قبله في التخيير وتوابعه (الحضانة) بفتح الحاء لغة: من الحضن بكسرها وهو الجنب ليضمَّ الحاضنة الطفل إليه.

تنازعا أجب طالب الإشراف وقال البلقيني: يُقرع بينهما ولو عجز الوالد عن نفقة أحد، والدينه وله ابن موير فقلَى الابن نفقة أبيه لاخصاص الأم بالابن لما مرَّ من أن الأصحَّ تقدُّم الأم على الأب ولو أغسر الأب بالنفقة لزمَّت الأبعد ولا رجوع له عليه بما اتفق إذا أسره به اهـ. فود: (وزع الخ) جواب ولو استوى الخ. فود: (من كلِّ) متعلِّق بسدَّ اهـ. ع ش. فود: (فالصغير الخ) يعني بحث أنه يُقدَّم الصغير الخ بعد مطلَّي الضائع لا بقيد الفرعية، أو الجدية خلافاً لما يوهمه صنيعه. فود: (نظير ما مرَّ) أي: على الخلاف المتَّخذ في الأصول اهـ. مُعني. فود: (ملكوا ذلك بالتسليم الخ) هل يشترط قصد الدفع عما لزمه كما تقدَّم في الزوجة وعلى الإشراف لو تنازعا مع الوارث من القول؟ قوله: سم. (أقول): قدَّمنا في آخر فصل الإغسار عن السيد حمز أن الشارح يُعْتَبَر في كلِّ دين قصد الأداء بما لزمه قدَّم تعرضه هنا للعلم بما قدَّمه اهـ. وقد ذكر الشارح هناك ما يفهم منه أن القول للوارث اهـ. راجعه.

(فصل: في الحضانة)

فود: (في الحضانة) إلى التَّيْبَةِ الثاني في النِّهَايَةِ إِلَّا التَّيْبَةَ الْأَوَّلَ وقوله: كَبَيْتُ خَالَةَ وَبَيْتَ عَمِّ لَأُم. فود: (في الصغير الخ) وتنتهي في المجنون بالإفاقة اهـ. ع ش. فود: (خلاف لفظي) هو كذلك قطعاً وإن أوهم قوله: نعم الخ خلافه فليتأمل اهـ. سيّد عمر. فود: (من الحضن) أي: مأخوذة منه اهـ. مُعني. فود: (ليضمَّ الحاضنة الخ) أي: سَمِّيَ المعنى الشرعي الآتي بلفظ الحضانة ليضمَّ الخ. فود: (إليه) أي: الجنب.

فود: (ملكوا ذلك بالتسليم) هل يشترط الدفع عما لزمه كما تقدَّم ذلك في الزوجة؟ وعلى الإشراف لو تنازعا مع الوارث من القول قوله.

(فصل: في الحضانة)

(تنبيه): هذا ما في كُتُبِ الْفِقْهِ والذي في القاموس الجُحْضُ بالكسر ما دون الإبط إلى الكشح، أو الصَّدْرُ والمضدان وما بينهما وجانب الشيء وناحيته، ثم قال: وَحَضْنَ الصَّبِيَّ جَحْضًا وجَحْضَانَهُ بالكسر جملة في جُحْضِهِ أو رِثَاهُ كاحتَضَنَتْه انتهى. وشرعا (جَفْظٌ مَنْ لَا يَسْتَقِيلُ) بِأَمْرِهِ ككبير مجنون (وتربيته) بما يُضْلِحُهُ ويقيه عَمَّا يَضُرُّهُ، وقد مرَّ تفصيلُهُ في الإجارة ومن ثم قال الإمام: هي مُراقبته على اللَّحْظَاتِ (والإناث التي بها)؛ لِأَنَّهُنَّ عَلَيْهَا أَصَبَرُ وَمُؤَنَّتْهَا عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ومن ثم دُكِرَتْ هُنَا، وَيَأْتِي هُنَا فِي إِنْفَاقِ الْحَاضِنَةِ مَعَ الْإِشْهَادِ وَقَضْدِ الرُّجُوعِ مَا مَرَّ أَيْفًا، وَيَكْفِي كَمَا قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ التَّنْبِيهِ قَوْلَ الْحَاكِمِ أَرْضِعِيهِ وَاحْضِنِيهِ وَلَكَ الرُّجُوعُ عَلَى الْأَبِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَأْجِرْهَا فَإِنْ احتَاجَ الْوَلَدُ الذَّكَرُ، أَوِ الْأُنْثَى لِيَخْدُمَةَ زَائِدَةٍ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّرْبِيَةِ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ إِخْدَانُهُ بِلَا يَبْقِي بِهِ عَرُوفًا، وَلَا يُلْزَمُ الْحَاضِنَةُ هَذِهِ الْخِدْمَةُ، وَإِنْ وَجِبَ لَهَا أَجْرُهُ الْحَضَانَةُ، وَيَأْتِي ذَلِكَ بِزِيَادَةٍ. (وأولاهن)

• فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: قَوْلُهُ: يَفْتَحُ الْفَاءُ لُغَةً إِلَى هُنَا. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ الْإِنْخ) أَي: قَقُولُهُمْ وَهُوَ الْجَنْبُ هُوَ أَحَدُ مَعَانِيهِ لُغَةً أ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوِ الصَّدْرُ، وَالْمُضْدَانِ وَمَا بَيْنَهُمَا) مَجْمُوعُ ذَلِكَ مَعْنَى وَاحِدًا. • فَوَدَّ: (وَحَضْنَ) مِنْ بَابِ نَصَرَ، وَقَوْلُهُ: حَضْنَا بِفَتْحِ الْحَاءِ أ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (كَكَبِيرٍ مَجْنُونٍ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ وَشَرْحِهِ: الْمَحْضُونُ كُلُّ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَمُخْتَلٍّ وَقَلِيلِ التَّمْيِيزِ انْتَهَى أ. ه. سَم. • فَوَدَّ: (بِمَا يُضْلِحُهُ الْإِنْخ) أَيِ بَتَّهْدِهِ بِطَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أ. ه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَمُؤَنَّتْهَا الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالرُّؤُوسِ مَعَ الْأُنْثَى وَمُؤَنَّةُ الْحَضَانَةِ فِي مَالِ الْمَحْضُونِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ أ. ه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فِي إِنْفَاقِ الْحَاضِنَةِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضْدَرِّ إِلَى فَاعِلِهِ، أَوْ مَفْعُولِهِ أ. ه. • فَوَدَّ: (مَا مَرَّ أَيْفًا) أَي: قِيلَ قَوْلِ الْمَتَنِ وَعَلَيْهَا إِزْضَاعٌ وَلِذَا الْبَاءُ. • فَوَدَّ: (وَيَكْفِي) أَي: فِي صَرِيرَةِ أَجْرَةِ الْإِزْضَاعِ، وَالْحَضَانَةُ دَيْنًا عَلَى الْأَبِ. • فَوَدَّ: (وَاحْضِنِيهِ) بِضَمِّ الضَّادِ الْمُجْمَعَةِ مِنْ حَضَنْ، كَنَصَرَ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ. • فَوَدَّ: (وَلَكِ الرُّجُوعُ) أَي: بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ أ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَكِ الرُّجُوعُ الْإِنْخ) قَضِيَّةُ قَوْلِهِ: وَيَأْتِي هُنَا الْإِنْخ أَنَّهُ لَيْسَ بِلَا زِمٍ وَأَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِهِ: أَرْضِعِيهِ وَاحْضِنِيهِ كَافٍ فِي الرُّجُوعِ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْأَبِ) أَيِ مَثَلًا. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَسْتَأْجِرْهَا) أَي: وَيَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ وَإِنْ الْإِنْخ أ. ه. ع. ش. وَالْأَوَّلَى رُجُوعُ الْغَايَةِ لِقَوْلِهِ: وَيَكْفِي مَعَ طَرَفِهِ الْمَخْدُوفِ الَّذِي قُدِّرَتْهُ. • فَوَدَّ: (فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ الْإِنْخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: إِخْدَانُهُ. • فَوَدَّ: (وَيَأْتِي الْإِنْخ) أَيِ فِي شَرْحِ اللَّجْدَةِ عَلَى الصَّحِيحِ ذَلِكَ أَي: مَسْأَلَةُ الْإِخْدَامِ. • فَوَدَّ (سَمِي): (وَأُولَاهُنَّ) أَي: أَحَقُّهُنَّ بِمَعْنَى الْمُسْتَحِقِّ مِنْهُنَّ أَمْ فَلَا يُقَدَّمُ عَلَيْهَا إِلَّا بِأَعْرَاضِهَا

• فَوَدَّ فِي (سَمِي): (مَنْ لَا يَسْتَقِيلُ الْإِنْخ) قَالَ فِي الرُّؤُوسِ: الْمَحْضُونُ كُلُّ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَمُخْتَلٍّ وَقَلِيلِ التَّمْيِيزِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّؤُوسِ: وَتُسْتَدَامُ أَي: الْحَضَانَةُ عَلَى مَنْ يَلْغُ مِنْ التَّجْدِيرِ لَا فَايِقًا مُضْلِحًا لِذُنْيَاهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَيْجٍ وَاسْتَحْسَنَهُ الْأَصْلُ بَعْدَ تَقْلِيهِ عَنْ إِطْلَاقِ جَمَاعَةٍ إِدَامَةَ الْحَضَانَةِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَيَكْفِي كَمَا قَالَ الْإِنْخ) كَذَا م. ر.

عند التنازع في حُرِّ (أُمِّ) للخبر الصحيح في مُطْلَقِها أَرَادَ مُطْلَقُها أَنْ يَنْزِعَ وَلَدَهُ مِنْهَا وَأَنْتَ أَخْبَرْتَهُ بِهَ مَا لَمْ تَنْكِحْهُ، نَعَمْ، يُقَدَّمُ عَلَيْهَا كَكُلِّ الْأَقْرَبِ زَوْجَةً مُحْضُونٍ يَتَأْتِي وَطْؤُهُ لَهَا، وَزَوْجٌ مُحْضُونَةٌ تُطِيقُ الرُّطَّةَ إِذَا غَيْرَهَا لَا تُسَلَّمُ إِلَيْهِ وَلَا حَقٌّ هُنَا لِمَحْرَمٍ رِضَاعٍ وَلَا لِمُعْتَنِي (لَمْ أُمْهَاتُ) لَهَا (يُذَلِّينَ بِإِنَائِهِ) لِمُشَارَكَتِهِنَّ الْأُمَّ إِزْنًا وَوِلَادَةً (يُقَدَّمُ أَقْرَبُهُنَّ) فَأَقْرَبُهُنَّ لَوْفُورُ شَفَقَتِهِ نَعَمْ، يُقَدَّمُ عَلَيْهِنَّ بَنَتُ الْمُحْضُونِ كَمَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ (وَالْجَدِيدُ) أَنَّهُ (يُقَدَّمُ بَعْدَهُنَّ أُمُّ أَبِي)

وَتَرْكِهَا لِلْحَضَانَةِ قَبْلَ سَلَامٍ لغيرها ما دَامَتْ مُنْتَمِئَةً كَمَا يَأْتِي اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (هَذَا التَّنَازُعُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الزَّوْجُصِ فَمَتَّى اجْتَمَعَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ مُسْتَحَقِّهَا فَإِنْ تَرَاثَوْا بَوَاحِدٍ فَذَاكَ، أَوْ تَدَافَعُوا فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ كَمَا مَرَّ، أَوْ طَلَبَهَا كُلُّ مَنْهُمْ وَهُوَ بِالصَّفَةِ الْمُغْتَبَرَةِ فَإِنْ تَمَحَّضْنَ أَي: الْإِنَاثُ فَأُولَاهُنَّ الْأُمَّ الْخ. اه. س. م. ٥. فَوَدَّ: (فِي حُرِّ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّهَ فِي شَرْحِ وَلَا حَضَانَةَ لِرَقِيْقِي.

٥. فَوَدَّ (س. م.): (أُمِّ) أَيِ إِلَّا إِنْ طَلَبَتْ أَجْرَةً وَعِنْدَهُ مُتَبَرِّعٌ قَبْلَ سَلَامٍ حَقُّهَا مِنْهَا نَظِيرٌ مَا مَرَّ إِندَادٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: نَظِيرٌ مَا مَرَّ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَوْ طَلَبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَوَجَدَ الْأَبَ مَنْ يَرْضَى بِهَا، أَوْ طَلَبَتْ أَجْرَةَ الْمِثْلِ وَوَجَدَ الْأَبَ مَنْ يَرْضَى بِدُونِهَا اه. سَيَذْكُرُ حَمَرٌ أَقُولُ: وَيَأْتِي فِي شَرْحِ فَإِنْ كَانَ رَضِيحًا اشْتَرَطَ الْخ. مَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ. ٥. فَوَدَّ: (فِي مُطْلَقِ الْخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ يَطْنِي لِي وَعَاءً وَجَجَرِي لَهُ جِوَاءً وَتَذْيِي لَهُ سِقَاءً وَإِنْ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَزَعَمَ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ مِنِّي فَقَالَ: «أَنْتِ أَخْبَرْتَهُ بِهَ مَا لَمْ تَنْكِحِي». ٥. فَوَدَّ: (نَعَمْ يُقَدَّمُ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَبَيْتُ أَثْنَى) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَقْوَى قَرَابَةٍ) إِلَى الْمَتْنِ. ٥. فَوَدَّ: (يُقَدَّمُ زَوْجَةٌ مُحْضُونٌ الْخ) وَلَوْ كَانَ كُلُّ مِنَ الزَّوْجِ، وَالزَّوْجَةُ مُحْضُونًا فَالْحَضَانَةُ لِحَاضِنِ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ الْقِيَامُ بِحُقُوقِ الزَّوْجَةِ قَبْلِي أَمْرًا مِنْ يَتَصَرَّفُ عَنْهُ تَوْفِيَةً لِحَقِّهَا مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَزَوْجٌ مُحْضُونَةٌ الْخ) وَلَهُ تَزْوُجُهَا مِنْ أَبِيهَا وَأُمِّهَا الْحُرَّيْنِ بَعْدَ التَّمْيِيزِ، وَتَسْلِيمُهَا إِلَى غَيْرِهَا بِنَاءً عَلَى جَوَازِ التَّفْرِيقِ حَيْثُ دُخِلَ. مُغْنِي عِبَارَةً ع. ش. قَوْلُهُ: وَزَوْجٌ الْخ. أَي: وَإِنْ لَمْ تَزَفْ لَهُ قَبِيتُ حَقَّهُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِمَنْ لَهُ حَضَانَتُهَا فَهَرَا عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ اه. ٥. فَوَدَّ: (إِذْ هِيَ) أَي: الَّتِي لَا تُطِيقُ الرُّطَّةَ. ٥. فَوَدَّ: (لَا تُسَلَّمُ إِلَيْهِ) أَي: فَتَبْقَى الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ وَلَا يُفِيدُ تَزْوِجُهَا مَنَعَ الْأُمِّ كَمَا يَتَوَهَّمُ مَنْ يَقَعْلُهُ تَوْصُلًا بِهِ إِلَى مَنَعِهَا فَلْيَتَبَيَّنْ لَهُ اه. س. م. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا حَقٌّ هُنَا لِمَحْرَمٍ رِضَاعٍ) أَي: وَلَا لِمَحْرَمٍ مُصَاهَرَةٍ كَزَوْجَةِ الْأَبِ ع. ش. وَرَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (لَوْفُورُ شَفَقَتِهِ) أَي: الْأَقْرَبُ، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِنَّ أَي: الْأُمَمَاتُ اه. س. م. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي الْخ) أَي: فِي الْفَرْعِ الْآتِي فِي شَرْحِ وَقِيلَ يُقَدَّمُ الْخ.

٥. فَوَدَّ: (هَذَا التَّنَازُعُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الزَّوْجُصِ فَمَتَّى اجْتَمَعَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ مُسْتَحَقِّهَا فَإِنْ تَرَاثَوْا بَوَاحِدٍ فَذَاكَ، أَوْ تَدَافَعُوا فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ كَمَا مَرَّ، أَوْ طَلَبَهَا كُلُّ مَنْهُمْ وَهُوَ بِالصَّفَةِ الْمُغْتَبَرَةِ فَإِنْ تَمَحَّضْنَ أَي: الْإِنَاثُ فَأُولَاهُنَّ الْأُمَّ. ٥. فَوَدَّ: (إِذْ هِيَ) لَا تُسَلَّمُ إِلَيْهِ) أَي: فَتَبْقَى الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ، وَلَا يُفِيدُ تَزْوِجُهَا مَنَعَ الْأُمِّ كَمَا يَتَوَهَّمُ مَنْ يَقَعْلُهُ تَوْصُلًا بِهِ إِلَى مَنَعِهَا فَلْيَتَبَيَّنْ لَهُ. ٥. فَوَدَّ: (لَوْفُورُ شَفَقَتِهِ) أَي: الْأَقْرَبُ، وَقَوْلُهُ: يُقَدَّمُ عَلَيْهِنَّ أَي: الْأُمَمَاتُ، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ مَنَعَ أَي: الْأُمَمَاتُ عَلَيْهَا أَي: أُمُّ الْأَبِ.

وإن علا لذلك، وقدمن عليها لتحقق ولادتهن ومن ثم كن أقوى ميراثاً إذ لا يسقطهن الأب بخلاف أمهاته (ثم أمهاتها المذليات بإنان) ثم القربى فالقربى لذلك (ثم أم أبي أب كذلك) أي: ثم أمهاتها المذليات بإنان (ثم أم أبي جد كذلك) أي: ثم أمهاتها المذليات بإنان تقدم القربى فالقربى (والقديم) أنه تقدم (الأخوات والخالات عليهن) أي: أمهات الأب والجد المذكورات؛ لأن الأخوات أشفق لاجتماعهن معه في الصليب، أو البطن، ولأن الخالة بمنزلة الأم زواه البخاري وأجاب الجديد بأن أولئك أقوى قرابة، ومن ثم عتقن على الفرع بخلاف هؤلاء. (وتقدم) جزماً (أخت) من أي جهة كانت (على خالة) لقربتها (وخالة على بنت أخ و) بنت (أخت)؛ لأنها تذللي بالأم بخلاف من يأتي (و) تقدم (بنت أخ و) بنت (أخت على عمه)؛ لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة العمومة، ومن ثم قدم ابن أخ في الإرث على عم، وتقدم بنت أخت على بنت أخ كينت أنثى كل مرتبة على بنت ذكرها إن استوث مرتبتهما وإلا فالعبرة بالمرتبة المتقدمة (و) تقدم (أخت) أو خالة، أو عمّة (من أبوين على أخت) أو خالة، أو عمّة (من أحدهما) لقوة قرابتهما (والأصح تقديم أخت من أب على أخت من أم) لقوة إزتها بالفرض تارة والعصوبة أخرى (و) تقديم (خالة وعمّة لأب عليهما لأم) لقوة جهة الأبوة (و) الأصح (سقوط كل جدة لا يرث) وهي من تذللي بذكر بين أنثيين كأب الأم؛ لأنها لما أذلت بمن لا حق له هنا أشبهت الأجانب قالوا: ومثلها كل محرم يذللي بذكر لا يرث كينت ابن البنت، وبنت العم للأم انتهى. قيل: كون بنت العم محرماً ذهول انتهى. وقد يقال: هو مثال للمذلية بمن لا يرث لا بقيد المحرمية وهذا ظاهر يؤسوجه فلا ذهول فيه (دون أنثى) قريبة

• قوله: (وإن علا) الظاهر أن الاضوب حذفه؛ لأنه عين المتن الآتي على الآخر فتأمل اهـ. رشيدي أي: قول المصنف، ثم أم أبي أب كذلك. • قوله: (لذلك) أي: لمشاركتها الأم إزناً وولادة اهـ. مغني. • قوله: (وقدمن) أي: أمهات الأم، وقوله: عليها أي: أم الأب اهـ. سم. • قوله: (لتحقق ولادتهن) أي: وظن ولادة أم الأب اهـ. مغني. • قوله: (لذلك) أي: لإفور شفقتهما. • قوله: (أو البطن)، أو لمنح الخلوة فقط. • قوله: (بأن أولئك) عبارة المغني بأن النظر هنا إلى الشفقة وهي في الجذات أغلب اهـ. • قوله: (والتقدم) أي: الرضيع اهـ. ع ش. • قوله: (بخلاف من يأتي) عبارة المحلى، والمغني بخلافهما اهـ. • قوله: (وهي من تذللي) إلى قوله: (وقد يقال) في المغني. • قوله: (ومثلها) أي: الجدة الساقطة اهـ. مغني. • قوله: (قيل إلخ) أجاب عنه المغني، والتهابة بأن: قولهما وبنت العم مخطوف على كل محرم لا على بنت ابن البنت كما توهمه اهـ.

• قوله: (ذهول) قد يجاب بطفيل قوله: وبنت العم على كل محرم فلا ذهول فيه، وعلم مما تقرر أن قول الشارح: وبنت العم للأم مخطوف على قوله: محرم؛ لأنها مخطوفة على بنت ابن البنت م ش.

(غير محرم) لم تُدَلِّ بِذَكَرٍ غَيْرِ وَاِرِثَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ (كَبِنْتَ خَالِيَةً) وَبَنَتْ عَمَّةً، أَوْ عَمَّ لِغَيْرِ أُمٍّ فَلَا تَسْقُطُ عَلَى الْأَصْحَى، أَمَّا غَيْرُ قَرِيبَةٍ كَمُعْتَمَةِ وَقَرِيبَةٍ أَذَلَّتْ بِذَكَرٍ غَيْرِ وَاِرِثَ كَبِنْتَ خَالِيَةً وَبَنَتْ عَمَّ لِأُمٍّ، أَوْ بَوَارِثَ أَوْ بَأْنَى وَالْمَحْضُونُ ذَكَرٌ يَشْتَهِي فَلَا حَضَانَةَ لَهَا.

(تَبِيْهٌ): مَا ذُكِرَ فِي بَنَاتِ الْخَالِ هُوَ قِيَاسٌ مَا أُطْلِقُوا عَلَيْهِ فِي بَنَاتِ الْعَمِّ لِلأُمِّ، وَأَمَّا قَوْلُ الرُّوْضَةِ أَنَّ بَنَاتِ الْخَالِ تَحْضُنُ فَرَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ كَابِنِ الرَّفْعَةِ، وَكَذَا الْبُلْقِينِيُّ وَزَادَ أَنَّ كَلَامَ الرَّافِعِيِّ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِيهَا سَبَقَ قَلَمٌ، فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ يُشْكِكُ الْفَرْقُ بَيْنَ بَنَاتِ الْخَالِ، وَبَنَاتِ الْعَمِّ لِلأُمِّ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوْضَةِ قُلْتُ: نَعَمْ، وَهُوَ أَنَّ بَنَاتِ الْخَالِ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ أَبَاهَا أَقْرَبُ إِلَى الْأُمِّ فَإِنْ قُلْتُ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُمِّ أَبِي الْأُمِّ بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ: لَوْ قِيلَ إِنَّ هَذِهِ أَوْلَى لَكَانَ أَوْجَهُ قُلْتُ: يُفَرِّقُ بَأَنَّ إِذْلَاءَ تِلْكَ لِلأُمِّ بِالْبُتُوَّةِ ثُمَّ الْأُخُوَّةِ وَهَذِهِ بِمَحْضِ الْأُبُوَّةِ، وَالْبُتُوَّةُ أَقْوَى مِنَ الْأُبُوَّةِ كَمَا صَرَحُوا بِهِ حَتَّى فِي هَذَا الْبَابِ لِمَا مَرَّ أَنَّ بَنَاتِ الْمَحْضُونِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى جَدَّاتِهِ فَكَانَ الْمُذَلِّي بِالْبُتُوَّةِ أَقْوَى مِنَ الْمُذَلِّي بِالْأُبُوَّةِ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الْإِذْلَاءِ بِغَيْرِ وَاِرِثَ. (وَقَبِيْضٌ) الْحَضَانَةُ (لِكُلِّ ذَكَرٍ مَحْرَمٍ وَاِرِثَ) كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا وَآخَ، أَوْ عَمَّ لِوُفُورِ شَفَقَتِهِ (عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ) كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ نَعَمْ، يُقَدَّمُ هُنَا جَدُّ عَلَى أَخٍ، وَأَخٌ لِأَبٍ عَلَى أَخٍ لِلأُمِّ كَمَا فِي وَلايَةِ التَّكَاحِ. (وَكَذَا) وَاِرِثَ قَرِيبَ

فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ: يُذَلِّي بِذَكَرٍ لَا يَرِثُ هـ. كُرْدِيٌّ. فَوَدَّ: (كَبِنْتَ خَالِيَةً) أَي: مُطْلَقًا.

فَوَدَّ: (وَالْمَحْضُونُ) لَمْ يُقَدَّمْ فِي كَلَامِهِ مَا يُخْرِجُهُ هـ. ع ش. فَوَدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُ الرُّوْضَةِ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَأَجَابَ عَمَّا اعْتَرَضُوا بِهِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْإِذْلَاءُ بِمَنْ لَهُ حَقٌّ فِي الْحَضَانَةِ عِنْدَ قُوَّةِ التَّسْبِ لَا عِنْدَ ضَعْفِهِ بِتَرَاخِيهِ شَرَحَ م ر هـ. سَمَ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ، وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: بَنَاتِ الْخَالِ. فَوَدَّ: (بَيْنَهَا) أَي: بَنَاتِ الْخَالِ عَلَى قَوْلِ الرُّوْضِ. فَوَدَّ: (كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَائِيِّ، وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ هَمَّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَخُ لِابْنَيْنِ، أَوْ لِأَبٍ، وَالْعَمُّ كَذَلِكَ هـ.

فَوَدَّ (سَنِي): (عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ) أَي: قَبْلَ جَدٍّ وَإِنْ عَلَا، ثُمَّ أَخٌ شَقِيقٌ، ثُمَّ لِأَبٍ وَهَكَذَا فَالْجَدُّ هُنَا مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَخِ فَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ عَلَى تَرْتِيبِ وَلايَةِ التَّكَاحِ لَكَانَ أَوْلَى هـ. مُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَآخَ لِأَبٍ عَلَى أَخٍ لِلأُمِّ) فِيهِ مُسَامَحَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلأَخِ مِنَ الْأُمِّ فَإِنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي وَلايَةِ التَّكَاحِ أَصْلًا وَتَغْيِيرُهُ بِالتَّغْيِيرِ يُشِيرُ بِخِلَافِهِ هـ. ع ش.

فَوَدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُ الرُّوْضَةِ) الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا فِي الرُّوْضَةِ، وَأَجَابَ عَمَّا اعْتَرَضُوا بِهِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْإِذْلَاءُ بِمَنْ لَهُ حَقٌّ فِي الْحَضَانَةِ عِنْدَ قُوَّةِ التَّسْبِ لَا عِنْدَ ضَعْفِهِ بِتَرَاخِيهِ. هـ. وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي بَنَاتِ الْعَمِّ لِلأُمِّ. فَوَدَّ: (فَرَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ) أَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ فِي الْجَدَّةِ السَّاقِطَةَ الْحَضَانَةَ ثَابِتَةً لِأَقْوِيَاءَ فِي التَّسْبِ فَانْتَقَلَتْ عَنْهَا الْحَضَانَةُ، وَأَمَّا بَنَاتُ الْخَالِ فَقَدْ تَرَاخَى التَّسْبُ فَلَمْ يُؤْتَرَفْ فِيهَا عَدَمُ إِذْلَائِهَا بِوَاِرِثَ م ر ش.

كما أفاده السياق فلا يرد المعتق (غير محرم كابن عم) وابن عم أب، أو جد بترتيب الإرث هنا أيضاً (على الصحيح) لقوة قرابته بالإرث (ولا تسلم إليه) أي: غير المحرم (مستثناة)؛ لأنه محرم عليه نظراً، والخلوة بها (بل) تسلم (إلى) امرأة (ثقة) لكنه هو الذي (يقتضاها)؛ لأن الحق له في ذلك، وإن أطال الجمع في رده، وله تعيين نحو بنته، وشرط الإسنيوي كونها ثقة ورؤ بأن

قوله: (كما أفاده) أي: التقييد بالقرب السياق أي: والتشثيل بابن العم نهايةً ومغني.

قوله (سني: (كابن عم الخ) ويفارق ثبوت الحضنة له عليها عدم ثبوتها لبنت العم على الذكر بأن الرجل لا يستغني عن الإستنباط بخلاف المرأة ولاختصاص ابن العم بالمصوبة، والولاية، والإرث اهـ. مغني وفي سم بعد ذكر يغلبه عن شرح الرزوي ما نصه فعلم أن ابن العم يحضن بنت عمه وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه ولعل القياس أن الخنثى المشتبه كالأنثى إذا كان الحاضن ابن العم وكالذكر إذا كان الحاضن بنت العم؛ لأن ذلك هو الإحتياط وقياس ذلك أنه لا حضنة لابن العم الخنثى على ابن عم خنثى مشتبه لاحتمال أنوثه الأول وذكره الثاني فليتأمل وليراجع اهـ.

قوله (سني: (ولا تسلم إليه مستثناة) فهم تسليم الذكر له مطلقاً ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوب الزركشي عدم تسليم المشتبه له اهـ. مغني زاد النهاية ويمكن حمل الأول على عدم رية، والثاني على خلافه اهـ.

قوله (سني: (بل إلى ثقة يمتثلها) أي: ولو بأجرة من ماله نهايةً ومغني. قوله: (كونها) أي: نحو

قوله في (سني: (ولا تسلم إليه مستثناة الخ) وأفهم كلام المصنف تسليم الذكر له مطلقاً ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة، وصرح به ابن الصباغ، وصوب الزركشي عدم تسليم المشتبه له، ويمكن حمل الأول على عدم رية، والثاني على خلافه م ر ش.

قوله في (سني: (ولا تسلم إليه مستثناة الخ) أي: بخلاف بنت العم إذا كان ابن العم صغيراً يشتبه فإنه لا حضنة لها كما سلف فإن الذكر لا يستغني عن الإستنباط بخلاف المرأة ولهذا إذا نكحت بطل حكمها بخلاف الذكر، ثم قضية كلامهم أن المخضون الذكر يسلم لغير المحرم، ولو كان مشتبه كذا بخط شيخنا البرلسي بهامش شرح المنهج. ثم قضية كلامهم الخ أنظره مع ما تقدم موافقاً لما في شرح المنهج وغيره من قوله: أما غير قريبة الخ فإنه يفيد أن غير المحرم لا حق لها إذا كان المخضون ذكراً يشتبه ويجاب بالفرق بين الذكر الحاضن والأنثى في ذلك كما علم من الفرق في أول هذه الحاشية قال في شرح الرزوي: ويفارق ثبوت الحضنة له على عدم ثبوتها لبنت العم على الذكر المشتبه بأن الذكر لا يستغني عن الإستنباط بخلاف المرأة ولاختصاص ابن العم بالمصوبة، والولاية والإرث. اهـ. فعلم أن ابن العم يحضن بنت عمه، وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه والفرق ما ذكره، ولعل القياس أن الخنثى المشكل كالأنثى إذا كان الحاضن ابن العم، ولا كذلك إذا كان الحاضن بنت العم؛ لأن ذلك هو الإحتياط المبني على أمر الخنثى، وقياس ذلك أنه لا حضنة لابن العم الخنثى على ابن عم

غَيْرَتَهَا عَلَى قَرِيْبَتِهَا تُغْنِي عَنْ كَوْنِهَا ثِقَةً، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يُشَاهَدُ كَثِيرًا مِنْ غَيْرِ الثَّقَةِ جَرُّهَا الْفَسَادَ لِمَحْرَمَتِهَا فَضْلًا عَنْ بِنْتِ عَمِّهَا فَالْوَجْهَ اشْتِرَاطُ كَوْنِهَا ثِقَةً، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ خَلْوَةُ رَجُلٍ بِامْرَأَتَيْنِ إِلَّا إِنْ كَانَتَا يُقَتِّلَانِ بِحَتِّسُمُهُمَا، وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّهَا تُسَلِّمُ لِمَنْ لَهُ بِنْتُ تَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ، ثُمَّ رَجَعَ قَوْلُ الشَّامِلِ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا تُسَلِّمُ لِلْبِنْتِ كَمَا تَقَرَّرَ. (فَلَا يُقَيَّدُ) فِي الذَّكَرِ (الْإِرْثُ وَالْمَحْرَمِيَّةُ) كَابْنِ خَالٍ، أَوْ خَالَةٍ، أَوْ عَمَّةٍ (أَوْ) قُيَّدَ (الْإِرْثُ) دُونَ الْمَحْرَمِيَّةِ كَأَبِي أُمٍّ وَخَالٍ وَابْنِ أُخْتٍ وَابْنِ أُمٍّ، أَوْ الْقَرَابَةُ دُونَ الْإِرْثِ كَمُعْتَقٍ (فَلَا) حَضَانَةَ لَهُمْ (فِي الْأَصَحِّ) لِيُضْعِفَ قَرَابَتَهُمْ بِانْتِفَاءِ الْإِرْثِ وَالْوِلَايَةِ وَالْمَقْلِ وَلَا نَتَفَائِيهَا فِي الْأَخِيرَةِ. (وَإِنْ اجْتَمَعَ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ فَالْأُمُّ) مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْكُلِّ لِلْمَخْبَرِ وَلِأَنَّهَا زَادَتْ عَلَى الْأَبِ بِالْوِلَادَةِ الْمُحَقَّقَةِ وَالْأَنْوَتِ اللَّائِقَةِ بِالْحَضَانَةِ (ثُمَّ أُمُّهَاثَا) الْمُذَلِّيَّاتِ بِإِنَاثٍ وَإِنْ غَلَوْنَ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي مَعْنَاهَا (ثُمَّ الْأَبُ)؛ لِأَنَّهُ أَشْفَقُ مِمَّنْ يَأْتِي ثُمَّ أُمُّهَاثَا، وَإِنْ غَلَوْنَ (وَقِيلَ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْخَالَةُ وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ) أَوْ هُمَا لِذَلَايِمِهِمَا بِالْأُمِّ

بَنِيهِ. ٥. قَوْلُهُ: (غَيْرَتَهَا) بِفَتْحِ الْغَيْنِ. ٥. قَوْلُهُ: (اشْتِرَاطُ كَوْنِهَا) أَي: نَحْوِ بَنِيهِ، وَقَوْلُهُ: يُقَتِّلَانِ أَي: وَلَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا زَوْجَةً لَهُ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِ وَاحِدٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى فَإِنْ كَانَ لَهُ بِنْتُ مَثَلًا يَسْتَحْيِي مِنْهَا جُعِلَتْ عِنْدَهُ مَعَ بَنِيهِ نَعَمَ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا وَبَنِيَّهُ مَعَهُ لَا فِي رَحْلِهِ سَلِمَتْ إِلَيْهَا لَا لَهُ كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْحَضَرِ وَلَمْ تَكُنْ بَنِيَّهُ فِي بَنِيهِ وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِي الْكِتَابِ، وَالرَّزُوزَةِ وَأَصْلُهَا حَيْثُ قَالُوا فِي مَوْضِعٍ تُسَلِّمُ إِلَيْهِ وَفِي آخَرٍ تُسَلِّمُ إِلَيْهَا. وَفِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهَا وَإِنْ كَانَ فِي عِبَارَتِهِ خَلَلَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ أَيْضًا بِأَنْ يُقَالَ: إِنْ أَدَّى التَّسْلِيمُ إِلَيْهِ إِلَى مَخْطُورٍ مِنْ نَظَرٍ، أَوْ خَلْوَةٍ لَمْ تُسَلِّمُ إِلَيْهِ بَلْ إِلَى الْبَنَاتِ وَالْأَفْلَاقِ يَتَمَتَّعُ التَّسْلِيمُ إِلَيْهِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَلَا حَضَانَةَ لَهُمْ) فَإِنْ كَانَ ثَمَّ مَنْ لَهُ الْحَضَانَةُ سَلَّمَ لَهُ وَلَا يُقَيِّدُ الْقَاضِي مَنْ يَقُومُ بِهَا. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا نَتَفَائِيهَا) أَي: الْقَرَابَةُ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (فِي الْأَخِيرَةِ) أَي: الْمُعْتَقِ. ٥. قَوْلُهُ: (مُقَدَّمَةٌ) أَي: عِنْدَ التَّنَازُعِ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْمَخْبَرِ) أَي: الْمَازِ فِي شَرْحِ وَأَوَّلَاهُنَّ أُمُّ. ٥. قَوْلُهُ: (بِالْوِلَادَةِ الْمُحَقَّقَةِ) أَي: لِأَنَّهُ مِنْهَا وَلَوْ مِنْ زَنَّا ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أُمُّهَاثَا) عِبَارَةُ الْمُحَلِّي وَهُوَ أَي: الْأَبُ مُقَدَّمٌ عَلَى أُمِّهَاثَا وَيَعْدَهُنَّ الْجَدُّ أَبُوهُ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى أُمِّهَاثَا وَيَعْدَهُنَّ أَبُو الْجَدِّ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى أُمِّهَاثَا.

٥. قَوْلُهُ (سَنِي) (هَلِيهِ) أَي: الْأَبُ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ هُمَا) يُتَأَمَّلُ هَلِ الْمُرَادُ، أَوْ الْأَخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، أَوْ حَصَلَ فِيهِ تَحْرِيفٌ وَصَوَابُهُ إِذْ هُمَا سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، أَوْ الْأَبُ، أَوْ هُمَا لِذَلَايِمِهِمَا الْخُ وَالْقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لِذَلَايِمِهِمَا بِالْأُمِّ لَا يَجْزِي هَذَا التَّغْلِيلُ فِي الْأُخْتِ لِلْأَبِ فَالْصَّوَابُ إِسْقَاطُهَا إِذْ هَذَا التَّغْلِيلُ لَا يَجْزِي فِيهَا وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ الْجَلَالِ أَي: وَالْمُغْنِي عَقِبَ الْمَتْنِ نَفْسُهَا لِذَلَايِمِهِمَا بِالْأُمِّ بِخِلَافِ

حَتَّى يَشْتَهِيَ لِاحْتِمَالِ اخْتِلَافِهِمَا أَنْوَتُهُ لِلْأَوَّلِ وَذُكُورُهُ لِلثَّانِي فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ. ٥. قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَجَعَ قَوْلُ الشَّامِلِ الْخُ) وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنْ يُخَمَلَ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا انْفَرَدَتْ عَنْهُ لِكُونِهِ مُسَافِرًا وَابْنَتُهُ مَعَهُ لَا فِي رَحْلِهِ، وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ م. ر. ش.

كأُمهاتها، ويُردُّ بصُغفِ هذا الإذلاء.

(هرغ): في أصل الروضة ما لفظه لينت المجنون حضانته إذا لم يكن له أبوان ذكره ابن كج انتهى. وظاهره أن الشراء بالأبوين الأب والأم لا غير فحينئذ يُقدَّم البنُّ عند عديهما على الجدات من الجهتين، ولم يرتض الزركشي هذا الظاهر فقال: لا ينبغي التخصيص بالأبوين بل سائر الأصول كذلك انتهى. فعليه جميع الأجداد والجدات مُقدَّمون عليها وهو مُحتمَل؛ لأنَّ الأصل في الأصول أنهم أشقُّ من الفروع ومع ذلك فالأقرب للمنقول التخصيص بالأبوين؛ لأنه المُتبادر من العبارة المذكورة وهو مُستلزم لتقدمها على سائر الأصول غيرهما، وله وجه أيضًا ولذا جرى غير واحد عليه، ويتفرَّع عليه ما لو اجتمعت جدَّة لأُم، وأب، وبنْتُ فهل الأب المحجوب بأُم الأم حاجِب للبنِّ هنا فتقدَّم أُم الأم، ثم الأب، ثم البنُّ ولا نظَر ليحجبه كما في الإخوة يحجبون الأم والجد، وإن حجبوا، أو لا فتقدَّم الأب، ثم البنُّ، ولا حقَّ لأُم الأم ليحجبها بالبنِّ، وإن حجبَتْ بالأب لما تقرَّر أنَّ المحجوب قد يحجب فالحاصل أنَّ الجدَّة من حيث هي محجوبة بالبنِّ، والبنُّ من حيث هي محجوبة بالأب فأيهما المُقدَّم للنظر فيه مُجال. (وتقدَّم الأصل) الذَّكر والأنثى، وإن علا (على العاشية) من النسب كاحتب وعممة لقوة الأصول (فلان فُقد) الأصل مُطلقًا، وثم حواش (فالأصح) أنه يُقدَّم

الأخت للأب لإذلائيها به انتهت اه. فُود: (كأُمهاتها) أي: الأم اه. ع ش. فُود: (فعليه) أي: على ما جرى عليه الزركشي. فُود: (وهو) أي التخصيص. فُود: (لتقدميهما) الظاهر لتقدميهما اه. سيّد عَمَر. فُود: (ويتفرَّع عليه) أي: على تقديم البنِّ على سائر الأصول غير الأبوين وقال الكُردي: أي: على ما ذُكر من الإحتمالين أعني إحتمال تقديم البنِّ وإحتمال تقديم الجدَّة اه. وفيه نظَر ظاهر. فُود: (وَأَب) عطف على جدَّة. فُود: (هنا) أي: في مسألة اجتماع الثلاثة. فُود: (فتقدَّم أُم الأم إلخ) أقول قد يرجَّحه قولهم، والإناث التيُّ بها وقولهم وإن اجتمع ذُكور وإناث فالأُم، ثم أمهاتها.

فُود: (ليحجبه) أي: الأب بأُم الأم. فُود: (فالحاصل) أي: حاصل ما ذُكر من شقي التزديد اه. كُردي. فُود: (أنَّ الجدَّة من حيث هي محجوبة بالبنِّ) أي: فمقتضاه هو الشقُّ الثاني من التزديد، والبنُّ من حيث هي محجوبة بالأب أي فمقتضاه هو الشقُّ الأوَّل من التزديد وللكُردي هنا كلام لم تظهر لي صحته فترَّكه. فُود: (فأيُّهما إلخ) أي: من الحبيبتين، أو من الأب، والجدَّة، أو من البنِّ، والجدَّة، والمأك واجد.

فُود: (الذَّكر) إلى قوله: (قيل) في المُغني وإلى قول المتن: (وفاسق) في النهاية لإا قوله: (فلان قلت يتأفاه) إلى المتن. فُود: (من النسب) احتراز عن الرضاع. فُود: (مطلقًا) أي: من الذَّكر، والأنثى اه. مُغني. فُود: (الذَّكر، والأنثى) أي: ذَكَرًا كان أو أنثى.

منهم (الأقرب) فالأقرب الذكر والأنثى كالإرث قيل: هذا مخالف لما مر من تقديم الخالة على بنت أخ، أو أخت انتهى. وبحاجب بمنع ذلك؛ لأن الخالة تُدلي بالأم المُقدَّمة على الكل فكانت أقرب هنا مِنِّي تُدلي بالمؤخر عن كثيرين فإن قلت: يُنافيه ما مر أن العمَّة للأب مُقدَّمة على العمَّة للأم مع أن الأم مُقدَّمة على الأب قلت: هناك استوى في الإذلاء بالأصل فنظرنا إلى قوَّة جهة الأب من حيث هي بخلاف ما هنا فإنه في إذلاء بأم وإذلاء بحاشية فإن قلت: يُنافي ذلك تقديم أمهات الأم على أمهات الأب قلت: لا؛ لأن أمهات الأم أمهات حقيقة لِتَحَقُّقِ ولاذنتهن بخلاف أمهات الأب (والا) يُوجد أقرب كأن استوى جمع في القرب كاخ وأخت (فالأنثى) مُقدَّمة؛ لأنها أصبَرُ وأبصرُ (والا) يكن من المستويين قُرْبًا أنثى كأخوين، أو أختين

• فود: (هذا) أي: قوله: فالأصح الأقرب. • فود: (مخالف لما مر) أي لاقتضاء هذا تقديم بنتي الأخ، والأخت على الخالة؛ لانهما أقرب اه. سم. • فود: (يمنع ذلك) يعني اقترية بنتي الأخ، والأخت من الخالة المستلزم لتدبيريهما عليها، المخالف لما مر. • فود: (بالمؤخر) أي: الأخ، والأخت. • فود: (يُنافيه) أي: التعليل بقوله: لأن الخالة إلخ. • فود: (هناك) أي: في مسألة العمَّة. • فود: (هنا) أي: في مسألة الخالة. • فود: (يُنافي ذلك) أي: قوله: قلت هناك استوى إلخ. • فود: (كان استوى إلخ) أي وفيهم أنثى وذكر اه. مُغني.

• فود (سني): (فالأنثى) قال ابن المقرئ: فتقدم الأخت مطلقاً على الأخ مطلقاً فتقدم ذات الأبوين، ثم ذات الأب، ثم ذات الأم، ثم الأخ لأبوين، ثم لأب، ثم للأم اه. سم. • فود: (مقدمة) أي: على الذكر كأخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ اه. مُغني. • فود: (وأبصر) عطف مغاير اه. ع ش. • فود: (يكن من المستويين إلخ) عبارة المُغني بأن لم يكن فيهم أنثى وذكر بأن استوى اثنان من كل وجو كأخوين وخالتين وأختين اه. • فود: (أنثى) أي: مع ذكر اه. ع ش عبارة الرشيدي أي: مُفردة بقرينة ما بعده اه. ومآلهما واحد.

• فود: (قيل هذا مخالف لما مر إلخ) أي: لاقتضاء هذا تقديم بنت الأخ والأخت على الخالة؛ لانهما أقرب وعبارة الرزكشي: وهو مخالف لما جزم به قبل من تقدم الخالة على بنات الإخوة والأخوات على القوتين الجديد، والقديم فكيف يُمكن جعله أصح من مخالفة الجديد والقديم. اه. قال شيخنا البرلسي عقبه: لا يقال بنت الأخ والأخت ليستا أقرب من الخالة؛ لانا نقول: معارض بالمثل فتأتي الفرعة، وبالجمله فمسألة الخالة مُستثناة من ذلك. اه. ولما قال في الروض: فتقدم أخت، ثم أخ ثم بنت أخت، ثم بنت أخ، ثم خالة إلخ قال في شرحه تأخيرها أي: الخالة عن بنتي الأخ والأخت مخالف لما مر من تدبيريهما عليهما وهو المذكور في المنهاج كأصله، وغيره فاعتمد عليه الاستوي وغيره. اه.

• فود (في سني): (فالأنثى) قال ابن المقرئ فتقدم الأخت مطلقاً على الأخ مطلقاً فتقدم ذات الأبوين، ثم

(فَيَقْرَأُ) بينهما قطعاً للزواج، والخُثَى هنا كالذَكَرِ ما لم يَدْعُ الأُنْثَى ويحلف. (ولا حضانة) على حرٍّ، أو قَبْلَ ابتداء ولا دَوَامًا (لِلرَّهِيْقِ) أي: لِمَنْ فِيهِ رَقٌّ، وَإِنْ قُلَّ لِنَقِصِهِ، وَإِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ؛ لَأَنَّهُمَا وَلَايَةٌ، وَلَا عَلَى قَبْلِ لِحْرٍّ غَيْرِ سَيِّدِهِ لَكِنْ لَيْسَ لَهُ نَزْعُهُ مِنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ الْحُرِّ قَبْلَ التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهُمَا أَشْفَقُ مِنْهُ مَعَ كَرَاهِيَةِ التَّفْرِيقِ حِينَئِذٍ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يَشْتَرِكُ مَالِكُ بَعْضِهِ، وَقَرِيْبُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ السَّابِقِ فِي حَضَانَتِهِ فَإِنْ تَوَافَقَا عَلَى شَيْءٍ فَذَلِكَ وَالْإِسْتِجَارَةُ الْقَاضِي لَهُ حَاضِنَةٌ عَلَيْهِمَا وَقَدْ تَبَيَّنَتْ لِأُمِّ قَيْتَةٍ فِيمَا إِذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدٍ كَافِرٍ فَلَهَا حَضَانَةُ وَلَدِهَا التَّائِبِ لَهَا فِي الْإِسْلَامِ مَا لَمْ

• فَوَدَّ: (وَالْخُثَى هُنَا كَالذَّكَرِ) فَلَا يَدْعُمُ عَلَى الذَّكَرِ فِي مَحَلٍّ لَوْ كَانَ أَثْنَى لَقَدَّمَ لِعَدَمِ الْحُكْمِ بِالأُنْثَى مُغْنِي وَإِنْدَادٌ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَدْعُ الأُنْثَى الْخ) أي: بِظُهُورِ عَلَامَةٍ لَهُ خَفِيََتْ عَلَى غَيْرِهِ عَ شَ قُلُوْ أَدْعَى الأُنْثَى صُدُقَ يَمِيْنِهِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا تَعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ غَالِيًا فَيَسْتَحِقُّ الْحَضَانَةَ وَإِنْ أَتَاهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا تَبَيَّنَتْ ضِمْنًا لَا مَقْصُودًا؛ وَإِلَّا الْأَحْكَامَ لَا تَبْغِضُ مُغْنِي وَإِنْدَادٌ. • فَوَدَّ: (وَيُخْلِفُ) أي: فَيَقْدِّمُ عَلَى الذَّكَرِ. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (أَي: لِمَنْ فِيهِ رَقٌّ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي الْمَغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُمَا وَلَايَةٌ) أي: وَلَيْسَ الرَّقِيقُ مِنْ أَهْلِهَا بِأَوْلَادِهَا، ثُمَّ عَقَّتْ فَهِيَ حُرَّةٌ، وَالْأَبُ رَقِيقٌ كَالْوَلَدِ. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (وَقَرِيْبَةٌ) أي: الْمُسْتَحِقُّ لِحَضَانَتِهِ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فِي حَضَانَتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِشَرِكِهِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ تَوَافَقَا عَلَى شَيْءٍ) أي: عَلَى الْمُهَابَايَةِ، أَوْ عَلَى اسْتِجَارَةِ حَاضِنَةٍ، أَوْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ نِهَابَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْإِلَّا) أي: بِأَنْ تَمَانَعَا. اه. نِهَابَةً. • فَوَدَّ: (لِأُمِّ قَيْتَةٍ) هُوَ بِالإِضَافَةِ كَذَا فِي سَمْعٍ صَاحِبِ التَّخْفِيفِ وَأَنْظُرْ مَا وَجْهُهُ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: فِيمَا إِذَا أَسْلَمَتْ الْخَ قَدْ يُعَيَّنُ أَنَّ الأُمَّ بِالتَّنْوِينِ فَتَأْمَلُ. اه. رَشِيدِيّ.

(أَقُولُ): وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَيُسْتَشْتَى أَي: مِنْ الْمُتَنِ مَا لَوْ أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدٍ الْكَافِرِ الْخ.

ذَاكَ الْأَبِ، ثُمَّ ذَاكَ الأُمِّ، ثُمَّ الْإِخَ لِلْأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ لِأُمٍّ قَالَ: وَقَوَّهَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ: يَدْعُمُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ، ثُمَّ وَلَدُ الْأَبِ، ثُمَّ وَلَدُ الأُمِّ تَقْدِيمُ كُلِّ أُخْتٍ عَلَى مُسَاوِيهَا فَقَطَّ حَتَّى وَقَفَتْ عَلَى تَضَرُّعِ الشَّامِلِ بِتَقْدِيمِ الْأُخْتِ لِلأُمِّ عَلَى الْإِخِ لِلْأَبَوَيْنِ. اه. • فَوَدَّ: (وَالْخُثَى هُنَا كَالذَّكَرِ مَا لَمْ يَدْعُ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْإِزْشَادُ لِلشَّارِحِ: وَالْخُثَى هُنَا كَالذَّكَرِ فَلَا يَدْعُمُ عَلَى الذَّكَرِ فِي مَحَلٍّ لَوْ كَانَ أَثْنَى لِعَدَمِ الْحُكْمِ بِالأُنْثَى نَعَمْ يَصُدَّقُ بِمِيْنِهِ فِي دَعْوَى الأُنْثَى إِذْ لَا تَعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ غَالِيًا فَيَسْتَحِقُّ الْحَضَانَةَ، وَإِنْ أَتَاهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا تَبَيَّنَتْ ضِمْنًا لَا مَقْصُودًا وَإِلَّا الْأَحْكَامَ لَا تَبْغِضُ وَلَوْ كَانَ لِلْخُثَى وَلَدُ أَبِي أُمٍّ، وَلَوْلَا أَنَّ أَبَ خُثَيَانِ فَقَطَّ تَمَارَضَتْ الْعُمُومَةُ وَالْخَوَلَةُ فَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ وَقِيلَ: يَدْعُمُ الْمُذَلِّي بِالأُمِّ وَرُجِّعَ؛ لِأَنَّهُمَا أَقْرَى فِي الْحَضَانَةِ. اه. وَقَوْلُهُ: وَلَدُ أَبِي أُمٍّ وَلَوْلَا أَنَّ أَبَ خُثَيَانِ إِذَا كَانَا ذَكَرَيْنِ فَقَدْ اجْتَمَعَ عَمٌّ وَخَالَ أَوْ أُخْتَيْنِ فَقَدْ اجْتَمَعَ عَمَّةٌ وَخَالَ، أَوْ عَمٌّ وَخَالَ، وَلَا يَخْفَى حُكْمُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ مِمَّا سَبَقَ، وَقَدْ يُشْكِلُ تَقْدِيمُ الْمُذَلِّي بِالأُمِّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْحَضَانَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الأُنْثَى دُونَ الذَّكَرَةِ بِخِلَافِ الْآخَرِ فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ تَبَيَّنَتْ لِأُمِّ قَيْتَةٍ) هُوَ بِالإِضَافَةِ ش.

تَتَزَوَّجُ لِفَرَاغِهَا لِمَنْعِ السَّيِّدِ مِنْ قُرْبَانِهَا مَعَ وَقُورِ شَفَقَتِهَا، مَعَ تَزَوُّجِهَا لَا حَقَّ لِلأَبِ لِكُفْرِهِ (ومجنون)، وَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ مَا لَمْ يَقُلْ كَيْومٍ فِي سَنَةٍ لِنَقْصِهِ.

(تبيين): ينبغي في ذلك اليوم الذي يُجْرَى فِيهِ الْحَضَانَةُ لِوَلِيِّهِ، وَلَمْ أَرْ لَهُمْ كَلَامًا فِي الإِغْمَاءِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْقَاضِيَ يَنْبِئُ عَنْ مَنْ يَحْضَنُهُ لِقُرْبِ زَوَالِهِ غَالِيًا. وَيُعْتَمَلُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي وَلايَةِ التَّكَاحِ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ أَنْ يُعْتَادَ قُرْبُ زَوَالِهِ فَالْحَكْمُ كَذَلِكَ وَلَا فَيَسْتَقِيلُ لِمَنْ بَعْدَهُ (وفاسيقي)؛ لَأَنَّهَا وَلايَةٌ نَعَمْ، يَكْفِي مَسْتَوْرُ الْعَدَالَةِ كَمَا قَالَ جَمَعَ لَكِنْ يُخَالِفُهُ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي مُطْلَقَةِ ادَّعَتْ أَهْلِيَّةَ الْحَضَانَةِ، وَأَنْكَرَ الْمُطَّلَقُ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِابْنِيَّةٍ وَلَا تُسْمَعُ بِئِنَّهُ بَعْدَ الْأَهْلِيَّةِ إِلَّا مَعَ بَيَانِ السَّبَبِ كَالجَزْحِ وَجَمْعٍ فِي التَّوْشِيحِ وَارْتِضَاهِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا بَعْدَ تَسْلِيمِ الْوَلَدِ لَهَا فَتَصَدَّقُ بِبَيْعِهَا، وَالثَّانِي عَلَى مَا قَبْلَ تَسْلِيمِهِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ غَيْرِهِ مَنْ أَرَادَ إِثْبَاتَهَا بِالْحَاكِمِ احْتَاجَ لِابْنِيَّةٍ بِالْعَدَالَةِ (وكافير على مسلم) لِذَلِكَ بِخِلَافِ الْمَكْسِرِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَلِي الْكَافِرَ (وَنَاجِحَةُ غَيْرِ أَبِي الطُّفْلِ)، وَإِنْ رَضِيَ زَوْجُهَا،

• قَوْلُهُ: (لِفَرَاغِهَا) جَلَّةُ لِقَوْلِهِ: فَلَهَا حَضَانَةُ الْخ، وَقَوْلُهُ: لِمَنْعِ السَّيِّدِ الْخ جَلَّةُ لِفَرَاغِهَا وَقَوْلُهُ: مَعَ وَقُورِ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَرَاغِ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لَا حَقَّ لَهَا) (وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي أَنَّهَا تَنْتَقِلُ لِمَا بَعْدَ الْأَبْنَيْنِ ثُمَّ الْقَاضِي الْأَمِينُ فَلْيُرَاجَعِ اهـ. رَشِيدِي وَيَأْتِي عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُصَرِّحُ بِهِ. • قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ) أَيِ: فِي يَوْمٍ فِي سَنَةٍ اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ: يُنْبِئُ عَنْهُ الْقَاضِي مَنْ يَحْضَنُهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيِ: بِأَنَّ دَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَاتَّخَذَ اهـ. ع ش.

• قَوْلُهُ (وَسَيِّ) (وفاسيقي) وَلَوْ تَابَ الْفَاسِقُ أَتَجَهَّ ثُبُوتُ حَقِّهِ فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ احْتِجَاجٍ إِلَى اسْتِبْرَاءِ م ر اهـ. سَم وَيَأْتِي عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ لَهَا) بَيَانٌ لِلْمُتَوَصُّلِ. • قَوْلُهُ: (وَجَمَعَ فِي التَّوْشِيحِ الْخ) اِغْتَمَدَ النِّهَايَةُ، وَالْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ (وَسَيِّ) (وكافير على مسلم) أَفْهَمَ كَلَامُهُ ثُبُوتَهَا لِلْكَافِرِ عَلَى الْكَافِرِ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِلذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِذْ لَا وَلايَةَ لَهُ عَلَيْهِ؛ وَلِأَنَّهُ رُبَّمَا قَتَنَ فِي دِينِهِ وَحَبِثَ فَيَحْضَنُهُ أَقَارِبُهُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَازٍ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَضَنَهُ الْمُسْلِمُونَ وَمُؤْتَنَتُهُ فِي مَالِهِ كَمَا مَرَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَتْ نَفَقَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ مِنْ مُحَاوِيحِ الْمُسْلِمِينَ وَيُتَزَوَّجُ نَذْبًا مِنَ الْأَقَارِبِ الذَّمِّيِّينَ وَلَدُ ذِمَّتِي وَصَفَ الْإِسْلَامَ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ اللَّقِيطِ وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الْمُخْتَارُ وَظَاهِرُ النَّصِّ الْوُجُوبُ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَكْسِرِ) إِلَى قَوْلِهِ: مَعَ الْإِغْتِنَاءِ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَإِنْ كَمَلْتُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَأَمَّا مَا يُبَيِّلُ الْفَضْلَ إِلَى أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ.

• قَوْلُهُ (وَسَيِّ) (وَنَاجِحَةُ غَيْرِ أَبِي الطُّفْلِ) أَيِ: وَإِنْ عَلَا كَمَا فِي زَوْجَةِ الْجَدِّ أَبِي الْأَبِ وَصُورَتُهُ أَنْ يَزَوَّجَ

• قَوْلُهُ: (يَنْبَغِي فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ) أَيِ: فِي يَوْمٍ فِي سَنَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ الْخ) كَذَا م ر ش.

• قَوْلُهُ (وَسَيِّ) (وفاسيقي) لَوْ تَابَ الْفَاسِقُ أَتَجَهَّ ثُبُوتُ حَقِّهِ فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ احْتِجَاجٍ إِلَى اسْتِبْرَاءِ م ر.

ولم يدخل بها للخبر السابق «أنت أخق به ما لم تنكحي» وإذا سقط حق الأم بذلك انتقل لأُمها ما لم يرَض الزوج والأب ببقائه مع الأم، وإن نازع فيه الأذرعِي، أما ناكحة أبي الطفل، وإن غلا فحضانته باقية أما الأب فواضيع، وأما الجد فلائه وليي تام الشفقة، وقضيته أن تزوجه بأبي الأم يُبطل حقها وهو المعتمد وتناقض فيه كلام الأذرعِي وقد لا تسقط بالتزوج ليكون الاستحقاق بالإجارة بأن خالغ زوجته بألف، وحضانة الصغير سنة فلا يؤثّر تزوجه أثناء السنة؛ لأن الإجارة عقد لازم. (إلا إن تزوجت من له حق في الحضانة في الجملة، ورضي به كأن تزوجت (عُمّه وابن عُمّه وابن أخيه)، أو أخته لأُمّه أخاه لأبيه (هي الأصح)؛ لأن هؤلاء

الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتلد منه، ويموت أبو الطفل وأُمّه، فتخضع زوجته جده برّاه. سم على منهج اه. ع ش. ٥. فود: (ولم يدخل بها) أي تسقط بمجرد العقد وإن كان الزوج غائبا صرح به في الأم اه. ع ش. ٥. فود: (أما ناكحة أبي الطفل إلخ) أي: كخالة الطفل إذا نكحت أباه، أو جده سم وع ش. ٥. فود: (وقضيته) أي: التعليل. ٥. فود: (إن تزوجه) أي: الحاضنة. ٥. فود: (بأبي الأم) أي: كأن تكون عمة المخضون وتزوجت بأبي أمه ع ش وسم. ٥. فود: (بألف وحضانة الصغير إلخ) وكذا لو خالغها على الحضانة فقط مُثني وع ش ورشيدِي. ٥. فود: (إلا إن تزوجت من له حق إلخ) فلو تزوجه واستحققت الحضانة، ثم عرض له ما أخرجه عن أن يكون له حق في الحضانة كفست فهل تستمر الحضانة لها ويقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الإتياء، أو يتقطع حقها؟ فيه نظر سم وقضية هذا التردد أنه لا بد من عدالته في الإتياء قطعا وقد يتوقف فيه؛ لأنه الآن ليس حاضنا شريكا للأخت الحاضنة بل هي مُختصة بها نعم شرط بقاء حضانتها تزوجه ممن له فيها حق وإن لم يكن الآن له حق فيها لإخراجه في الترتيب، أو لفسقه فليأتمل وعبارة الإمداد إلا ذو حضنة أي: له حق فيها وإن لم يستحقها الآن انتهت وهو صريح في عدم مشاركته لها في الحضانة اه. سيد عمر

(أقول): وكذا في النهاية والمغني ما يصرح به بل هو المراد من قول الشارح في الجملة. ٥. فود: (كان تزوجت) لا يخفى ما في الدخول بهذا على المتن مع العطف بالواو اه. رشيدِي (أقول): وسوّغه تقدير المستثنى وقصد الإشارة إلى عدم اختصاص الإتياء بمن ذكر. ٥. فود: (أو أخته لأُمّه) أي: أو تزوجت أخته لأُمّه إلخ اه. سم.

٥. فود: (سني: وابن أخيه) ويتصور نكاح ابن الأخ فيما إذا كان المستحق غير الأم وأُمهاها كان تزوج

٥. فود: (أما ناكحة أبي الطفل) أي: كخالة الطفل إذا نكحت أباه، أو جده. ٥. فود: (إن تزوجه) أي: كعمة الطفل. ٥. فود: (بأبي الأم يُبطل حقها) إذ ليس وليا. ٥. فود: (إلا إن تزوجت من له حق في الحضانة) فلو تزوجه واستحققت الحضانة فعرض له ما أخرجه عن أن يكون له حق في الحضانة كفست فهل تستمر الحضانة لها ويقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الإتياء، أو يتقطع حقها؟ فيه نظر. ٥. فود: (أو أخته لأُمّه) أي: أو تزوجت أخته لأُمّه إلخ.

أصحاب حق في الحضانة، والشفقة تخيلهم على رعاية الطفل فيتعاونان على كفالته بخلاف الأجنبي، ومن ثم اشترط أن ينضم لرضاه رضا الأب بخلاف من له حق بكفي رضاه وحده. (فإن كان) المحضون (رضيحا اشترط) في استحقاق نحو أمه للحضانة إذا كانت ذات لبن كما بأصله خلافا لمن نازع فيه (أن تزوجه على الصحيح) لمسر استنجاير مربية تزكيتها وتنقل إلى بيت الحضانية مع الاعتناء عن ذلك بلبن الحضانية الذي هو أمراً من غيره ليزيد شفقتها فإن امتنعت سقط حقها ولها إن أرضعته أجره الرضاع، والحضانة وحيث يأتي هنا ما مر فممن رضى بدون ما رضى به، وأما ما مر قبيل الفصل عن أبي زُرعة مما ظاهره يخالف ذلك ففيه نظر ظاهر، أما إذا لم يكن لها لبن فتستحق جزئاً ويشترط أيضاً سلامة الحضانة من ألم مشغل كفالج، أو مؤثر في عسر الحركة في حق من يباشرها بنفسه دون من يدير الأمر.

أخت الطفل لأمه بآبٍ أخيه لأبيه فلأنها تقدم على ابن أخيه لأبيه في الأصح نهايةً ومغني.
 • قوله: (فيتعاونان) أي: الزوج، والزوجة. • قوله: (بخلاف الأجنبي) يعني من لا حق له في الحضانة كالجد أبي الأم، والخال فيسقط حضانة المرأة بتزويجها به اه. • مغني. • قوله: (اشترط أن ينضم إلخ) أي: كما تقدم في قوله: ما لم يرض الزوج، والأب إلخ اه. سم. • قوله: (لرضاء) أي: الأجنبي.
 • قوله: (إذا كانت ذات إلخ) سيذكر مختزله. • قوله: (كما بأصله) وأفتى به الراشد رحمه الله تعالى اه.
 نهاية. • قوله: (أمرأ) أي: أوفق اه. ع ش. • قوله: (فإن امتنعت سقط حقها) كذا في المغني.
 • قوله: (وحيث يأتي هنا) أي: بالنسبة للحضانة إذ مسألة الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا يحتاج للتبني عليها هنا وحيث قلنا صريح في أنها إذا لم ترض إلا بأجرة وهناك مبرعة، أو إلا بأجرة المثل وهناك مبرعة، أو إلا بأجرة المثل وهناك من يرضى بأقل تسقط حضانتها اه. رشيد ومرو عن السيد عمر ما يوافقه. • قوله: (ما مر) أي: قبيل الفصل. • قوله: (فيمن) أي: أجنبي وقوله: بدون ما رضى أي: الأم. • قوله: (وأما ما مر قبيل الفصل إلخ) أي: في شرح وكذا إن تبرعت أجنبي إلخ، وقوله: مما ظاهره يخالف إلخ قد مر هناك عن الرشيد وجه المخالفة. • قوله: (ذلك) أي: الإثبات. • قوله: (أما إذا لم يكن) إلى قوله: كما اعتد به جمع في المغني إلا قوله: سواء إلى ومن تغفل، وقوله: قال الأذرع: إلى ومن سقوه، وقوله أي إن صحبه حنجر فيما يظهر. • قوله: (فتستحق جزئاً) أي: الحضانة.
 • قوله: (سلامة الحضانة إلخ) وأن لا تكون صغيرة منهج ومغني، ثم الأولى إسقاط التاء كما في المغني. • قوله: (كفالج) وسئل اه. • مغني. • قوله: (في حق من يباشرها إلخ) متعلق بشرط، أو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هذا أي: اشترط السلامة عما ذكر معتبر في حق من إلخ.

• قوله: (أن ينضم لرضاه رضا الأب) أي: كما تقدم في قوله ما لم يرض الزوج، والأب إلخ.

• قوله: (إذا كانت ذات لبن كما بأصله) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي م ر ش.

وَبِإِشْرَهِ غَيْرِهِ قَالَ الرَّافِعِيُّ، وَمَنْ عَمَى عِنْدَ جَمْعٍ، وَخَالَفَهُمْ آخَرُونَ وَالْأَوْجَهُ الْمُوَافِقُ لِكَلَامِ الرَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ آخَرُونَ أَنَّهَا إِذَا احتَاجَتْ لِلْمُبَاشَرَةِ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَنْ يَثْبُتُ عَنْهَا فِي الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ أَثَرٌ وَلَا فَلَ سِوَاةٍ فِي ذَلِكَ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ وَمَنْ تَفَقَّلَ كَمَا فِي الشَّافِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَهُوَ حَسَنٌ مُتَعَمِّقٌ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ، وَمَنْ سَفِهَ أَي: إِنْ صَحِبْتَهُ حَجَرَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَمَنْ جَذَامٌ وَبَرَصٌ إِنْ خَالَطْتَهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ لِمَا يَخْشَى مِنَ الْعَذْوَى وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُوْرِدُ ذُو عَاهِيَةٍ عَلَى مُصْبِحٍ» وَمَعْنَى لَا عَذْوَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مُؤَثَّرَةٌ بِذَاتِهَا وَإِنَّمَا يَخْلُقُ اللَّهُ ذَلِكَ عِنْدَ الْمُخَالَطَةِ كَثِيرًا. (فَإِنْ كُنْتُ نَاقِصَةً) كَأَنَّ عَقَمْتُ أَوْ أَفَاقْتُ، أَوْ أَسْلَمْتُ، أَوْ رَشَدْتُ (أَوْ طَلَقْتُ مَنكُوحَةً) وَلَوْ رَجَعِيًا (عَقَمْتُ) حَالًا وَلَوْ فِي الْعِدَّةِ إِنْ رَضِيَ الْمُطَلَّقُ ذُو الْبَيْتِ بِدُخُولِ الْوَلَدِ لَهُ ذَلِكَ لِزَوَالِ الْمَانِعِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ أَسْقَطْتُ الْحَاضِنَةَ حَقَّهَا انْتَقَلَ لِمَنْ يَلِيهَا فَإِذَا رَجَعْتُ عَادَ حَقُّهَا. (فَإِنْ غَابَتِ الْأُمُّ أَوْ امْتَحَتِ) الْحَضَانَةُ (لِلْجَدَّةِ) أُمُّ الْأُمِّ (عَلَى الصَّحِيحِ) كَمَا لَوْ مَاتَتْ، أَوْ جُثَّتْ وَقَضِيَّتْ أَنَّ الْأُمَّ لَا تُجَبَّرُ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَلْزَمْهَا نَفَقَتُهُ وَلَا أُجْبِرَتْ، وَمَثَلُهَا كُلُّ أَصْلٍ يَلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ وَمِنْهُ إِذَا الْمُرَادُ بِهِ الْكِفَايَةُ. الْإِخْدَامُ بِنَحْوِ شِرَاءِ خَادِمٍ، أَوْ اسْتِجَارِهِ لِمَنْ يُخْدَمُ مِثْلُهُ وَلَا

• فَوَدَّ: (وَمَنْ هَمَى)، وَقَوْلُهُ: (وَمَنْ تَفَقَّلَ)، (وَمِنْ سَفِهَ)، وَقَوْلُهُ: (وَمِنْ جَذَامٍ الْخ) كُلُّ مِنْهَا عَطَفٌ عَلَى (مِنْ أَلَمِ الْخ). • فَوَدَّ: (أَنَّهَا الْخ) بَيَانٌ لِمَا. • فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْخ) الْأَوَّلَى وَلَمْ تَجِدِ الْخ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (أَثَرٌ) أَي: الْعَمَى أَه. ع ش. • فَوَدَّ: (سِوَاةٍ فِي ذَلِكَ) أَي: فِي اشْتِرَاطِ سَلَامَةِ الْحَاضِنَةِ عَمَّا ذُكِرَ، وَقَوْلُهُ: الْكَبِيرُ الْخ أَي: الْمَخْضُونُ الْكَبِيرُ الْخ أَه. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (فِي حَقِّ غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ) أَي: مَخْضُونٍ غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ. • فَوَدَّ: (لَا يُوْرِدُ الْخ) أَي: يُكْرَهُ ذَلِكَ فَهُوَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ أَه. ع ش. • فَوَدَّ: (ذُو عَاهِيَةٍ) عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ إِذَا الْمُوْرِدُ لَيْسَ صَاحِبَ عَاهَةٍ وَإِنَّمَا هُوَ صَاحِبُ ذَاتِ الْعَاهَةِ أَه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أَنَّهَا لَيْسَتْ الْخ) خَبَرٌ وَمَعْنَى الْخ، وَالصَّمِيرُ لِلدَّاءِ. • فَوَدَّ: (كَأَنَّ عَقَمْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَثَلُهَا فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُنْفَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ رَشَدْتُ. • فَوَدَّ: (أَوْ رَشَدْتُ) أَي: أَوْ تَابَتْ فَايِقَةً أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (ذُو الْبَيْتِ) أَي: بِخِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَيْتُ لِلزَّوْجِ الْمُطَلَّقِ فَتَسْتَجِبُّهَا مُطْلَقًا أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (عَادَ حَقُّهَا) أَي: وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهَا أَه. ع ش. • فَوَدَّ: (وَالَا) أَي: وَإِنْ لَزِمَهَا نَفَقَةُ الْوَلَدِ الْمَخْضُونِ بَأَن لَمْ يَكُنِ لِلْوَلَدِ مَالٌ وَلَا أَبٌ مُوِيرٌ أُجْبِرَتْ أَي: الْأُمُّ، لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ التَّفَقُّةِ فَهِيَ حَيِّثُ كَالْأَبِ أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: الْإِخْدَامُ، وَالصَّمِيرُ لِلْإِنْفَاقِ، وَقَوْلُهُ: إِذَا الْمُرَادُ الْخ عِلَّةٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَى بَعْضٍ مَغْلُولًا.

• فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ الْخ) كَذَا م ر ش. • فَوَدَّ: (وَالَا أُجْبِرَتْ الْخ) أَنْظَرَهُ مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ مِنْ قَوْلِيهِمَا: وَإِنْ امْتَنَعَا مِنْهَا، وَكَأَنَّ بَعْدَهُمَا مُسْتَحَقَّانِ الْخ إِذَا فَادَ أَنَّهُ لَا جَبْرَ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُسْتَحَقٌّ، وَالْأُمُّ أُجْبِرَتْ مَعَ أَنَّ بَعْدَهَا مُسْتَحَقًّا وَهُوَ الْجَدَّةُ إِلَّا أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ، وَمَا يَأْتِي فِي الْمُتَمَيِّزِ، وَمَا يُوَافِقُ مَا هُنَا فِي الْحَاشِيَةِ أَوَّلَ الْفَضْلِ عَنْ شَرْحِ الرِّوَضِ. أَه. وَلَوْ تَدَاقَعُوا الْحَضَنَ

يلزم الأم المُستَحِقَّة للحضانة إذا لم يلزمها إنفاؤه أن تخلِّمه، وقول الماوردي إذا كان مثلها لا يخدم مَرَدودٌ بأن الإعدام من جُملة الإنفاقي اللّازِم لِغيرها فلا يلزمها، وإن كان مثلها يخدم ولده، ومن استَحَقَّت الحضانة فَحَصْنَتْ بِقَصْدِ الرُّجُوعِ وَأَشْهَدَتْ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِيَتَبَيَّعَ الثَّنِيْقِي أَوْ امْتِنَاعِهِ، وَمَعَ فَقْدِ الْقَاضِي رَجَعَتْ بِأَجْرَتِهَا، وَالْأَفْلَاظُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي التَّفَقُّعِ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ الرُّجُوعَ وَلَمْ يَنْ أَطْلُقْ عَدَمَهُ.

(تَبْيِيحٌ): قَامَ بِكُلِّ مِنَ الْأَفْأَرِ مَانِعٍ مِنَ الْحَضَانَةِ رُجِعَ فِي أَمْرِهَا لِلْقَاضِي الْأَمِينِ فَيَصْغُهُ عِنْدَ الْأَصْلَحِ مِنْهُنَّ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِنَّ كَمَا بَحْثُهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ خِلَافًا لِلْمَاوَرِدِيِّ فِي قَوْلِهِ: لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّ أَرْوَاجَهُنَّ إِذَا لَمْ يَمْنَعُوهُنَّ يَكُنَّ بِأَقْيَابٍ عَلَى حَقِّهِنَّ فَإِنْ أُذِنَ الرُّوْحُ وَاحِدَةً فَقَطْ فَهِيَ الْأَحَقُّ، وَإِنْ تَعَدَّتْ، أَوْ زَوْجَا يَتَيْنِ قُدِّمَتْ قُرْبَاهُمَا (هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ وَالْمُمَيِّزِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَمَرَّ ضَابِطُهُ قُبَيْلَ الْأَذَانِ (إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ)

• قَوْلُهُ: (إِنْ تَخَلَّصَتْ) فَاعِلٌ وَلَا يَلْزَمُ. • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْمَاوَرِدِيِّ الْخ) تَقْيِيدًا لِقَوْلِهِمْ وَلَا يَلْزَمُ الْأُمُّ الْخ. • قَوْلُهُ: (لَا يَخْدُمُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (لِغَيْرِهَا) أَيِ: غَيْرِ الْأُمِّ الَّتِي لَا يَلْزَمُهَا إِنْشَاقٌ وَلَيْدَا الْمُخْضُوعِينَ. • قَوْلُهُ: (بِقَصْدِ الرُّجُوعِ) أَيِ: بِأَجْرَةِ الْحَضَانَةِ. • قَوْلُهُ: (قَامَ الْخ) أَيِ: لَوْ قَامَ. • قَوْلُهُ: (لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ) إِلَى الْمَتَنِ مَقُولُ الْقَوْلِ. • قَوْلُهُ: (فِي أَنَّ أَرْوَاجَهُنَّ الْخ) أَيِ: فِي صُورَةِ كَوْنِ الْمَانِعِ التَّزْوِيجِ أَه. كَرْدِي.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (هَذَا) أَيِ: الْمَذْكُورُ مِنَ الْفَضْلِ إِلَى هُنَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ وَهُوَ كَمَا مَرَّ مِنْ لَا يَسْتَقِلُّ كَطِفْلِ وَمُخْجُونٍ بِالْخِ أَه. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ) أَيِ: سِوَاةِ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ، أَوْ لَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ إِطْلَاقِهِ مَعَ التَّفْصِيلِ فِي مُقَابَلَةِ الَّذِي هُوَ الْمُمَيِّزُ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (الذَّكَرُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (أَوْ الْأُنْثَى) فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَأَفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ) إِلَى (وَيَنْظَرُ) وَقَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أَصْرَتْ) إِلَى (وَلَوْ مَرَضَتِ الْأُمُّ). • قَوْلُهُ: (وَمَرَّ ضَابِطُهُ الْخ) وَهُوَ مَنْ يَأْكُلُ وَخَلَهُ وَيَشْرَبُ وَخَذَهُ إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْحُكْمِ بِالتَّمْيِيزِ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى بُلُوغِهِ سَبْعَ سِنِينَ وَأَنَّهُ إِذَا جَاوَزَهَا بَلَا تَمْيِيزٍ بَقِيَ عِنْدَ أُمِّهِ أَه. ع ش وَيَأْتِي عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ) أَيِ: مِنْ النِّكَاحِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا إِذَا لَمْ

فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَتْ نَفَقَتُهُ؟ • قَوْلُهُ: (بِقَصْدِ الرُّجُوعِ) أَيِ: بِأَجْرَةِ الْحَضَانَةِ.

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مُمَيِّزٍ) أَيِ: سِوَاةِ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ أَوْ لَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ إِطْلَاقِهِ مَعَ التَّفْصِيلِ فِي مُقَابَلَةِ الَّذِي هُوَ الْمُمَيِّزُ.

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: مِنَ النِّكَاحِ. أَه. وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ كَالْإِفْتِرَاقِ مِنَ النِّكَاحِ مَا إِذَا لَمْ يَفْتَرَقَا مِنْهُ لَكِنَّمَا لَا يَخْتَلِفَانِ بِأَنَّ اخْتَلَفَ مَحَلَّهُمَا، وَكَانَ كُلُّهُمَا لَا يَأْتِي لِلْآخَرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْإِفْتِرَاقِ مِنَ النِّكَاحِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ يَأْتِي لَكِنِ أَحْيَانًا لَا يَأْتِي فِيهَا الْقِيَامُ بِمَصَالِحِهِ.

• قَوْلُهُ: (إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَفْتَرَقَا فَهُوَ عِنْدَهُمَا.

مع أهليهما، ومقاميهما في بلد واحد خَيْرُ إن ظهر للقاضي أنه عارفٌ بأسباب الاختيار وإذا اختار أحدهما (كان عند من اختار منهما) للخبر الحسن (أنه ~~خَيْرُ~~ خَيْرُ غُلَامًا بين أبيه وأمه) وإنما يدعي الغلام المُمَيَّرُ ومثله الغلامُ (فلان كان في أحدهما) مانعٌ ومنه (مجنونٌ، أو كافرٌ، أو رقيقٌ أو فسقٌ، أو تكهت) من لا حق له في الحضانة (فالحق للآخر) لانحصار الأمر فيه. (والمُخَيَّرُ) المُمَيَّرُ الذي لا أب له (بين أمٍّ)، وإن علَّتْ (وجدد)، وإن علا عند فقْدِ مَنْ هو أقرب منه، أو قيام مانع به لوجود الولادة في الكل (وكذا) الحواشي فهم كالجدِّ ومنهم (أخٌ وعمٌّ)، أو ابنه إلا ابن عمٍّ في مُشْتَهَاةٍ ولا بنت له ثقة أي: مثلاً والمراد أنه لا يجد ثقة يُسَلِّمُها إليها

يَقْتَرِفاً ولكن اختلف محلُّهما وكان كلُّ منهما لا يأتي للآخر، أو يأتي أحياناً لا يتأتى فيها القيام بمصالح المحضون سم على حَجِّ اه. رَشِيدِي. ة. فَوَدَّ: (مع أهليهما إلخ) أي: وإن فَضَّلَ أحدهما صاحبه بدين، أو مالٍ، أو مَحَبَّةٍ نهايةً، ومُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (ومقاميهما في بلد واحد) سَيَّاتِي مُخْتَرَزُهُ في المتن. ة. فَوَدَّ: (خَيْرُ إن ظهر إلخ) وظاهر كلامهم أن الولد يَخَيَّرُ ولو اسْقَطَ أحدهما حَقَّهُ قَبْلَ التَّخْيِيرِ وهو كذلك نهايةً ومُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (وإذا اختار أحدهما إلخ) فَلَوْ اختارهما مَعًا قَبَّيْنِي أن يَفْرَعَ بينهما إلا إن ظَنُّ أن سَبَبَهُ قِلَّةُ عَقْلِهِ قَبَّيْنِي أن يكونَ عند الأمِّ فَلْيُرَاجِعْ اه. سم. (أقول): وقول الشارح المارُّ خَيْرُ إن ظهر إلخ كالصريح فيما بحثه.

ة. فَوَدَّ (سني): (كانَ عند من اختار منهما) وَلَوْ اختارَ أحدهما فامْتَنَعَ من كَفَالَتِهِ كَفَلَهُ الآخرُ فإن رَجَعَ المُمْتَنِعُ أَعِيدَ التَّخْيِيرُ وإن امتنعا، وبَعْدَهُمَا مُسْتَحِقَّانِ لها كَجَدِّ وِجْدَةٍ خَيْرُ بينهما وإلا بَانَ لم يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُسْتَحِقُّ أُجْبِرَ عليها مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ؛ لَأَنَّهُما مِنْ جُمْلَةِ الْكِفَايَةِ نِهَايَةً وَمُغْنِي وفي سم بَعْدَ ذِكْرِهِ في الرُّضِيِّ وَفَرْجِهِ وَثَلَّةً وَيُؤَخِّدُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ جَمِيعُ مُسْتَحِقِّي الْحَضَانَةِ مِنْ حَضَنِي غَيْرِ الْمُمَيَّرِ أُجْبِرَ عليها مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ وهو كذلك. ة. فَوَدَّ: (بِالْخَيْرِ الْحَسَنِ إلخ)؛ وَلِأَنَّ الْقَضْدَ بِالْكَفَالَةِ الْحِفْظَ لِلْوَلَدِ، وَالْمُمَيَّرُ أَغْرَفَ بِعَقْلِهِ فَيُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَيُسَرُّ التَّمْيِيزَ غَالِيًا مَبْنَعٍ سِينٍ، أَوْ ثَمَانٍ تَقْرِيًا وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى السَّبْعِ وَقَدْ يَتَأَخَّرُ عَنِ الثَّمَانِ، وَالْحُكْمُ مَدَّارُهُ عَلَيْهِ لَا عَلَى السَّنِّ اه. مُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (وإنما يَدْهِي إلخ) وفي المِصْبَاحِ عَنِ الْأَزْهَرِيِّ أَنَّ الْغُلَامَ يُطْلَقُ عَلَى الْمَوْلُودِ حِينَ يُولَدُ وَعَلَى الْكَهْلِ وَهُوَ فَائِسٌ فِي كَلَامِهِمْ فَلَمْ يَخْتَصَّ الْغُلَامُ بِالْمُمَيَّرِ اه. ع ش.

ة. فَوَدَّ (سني): (أو تَكَهَّت) أي: الْأَثْنَى اه. مُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (لَانْجِصَارِ الْأَمْرِ فِيهِ) فَإِنْ عَادَ صَلَاحُ الْآخَرِ أَنْشَأَ التَّخْيِيرَ اه. مُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (المُمَيَّرُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلِأَنَّهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: عِنْدَ فَقْدِ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ وَقَوْلُهُ: وَلَا بِنْتُ لَهُ إِلَى فَيُخَيَّرُ. ة. فَوَدَّ: (لَا أَبَ لَهُ) أي: أَوْ قَامَ بِهِ مَانِعٌ اه. مُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (أَقْرَبُ مِنْهُ) أي: مِنْ الْجَدِّ وَانْظُرْ مَنْ الْأَقْرَبُ مِنَ الْجَدِّ بَعْدَ الْأَبِّ، وَالْأُمُّ وَأُمّهَاتِهَا. ة. فَوَدَّ: (وَلَا بِنْتُ لَهُ) أي: وَالْحَالُ اه.

ة. فَوَدَّ (سني): (كَانَ عند من اختار منهما) فَلَوْ اختارهما مَعًا قَبَّيْنِي أن يَفْرَعَ بينهما إلا إن ظَنُّ أن سَبَبَهُ قِلَّةُ عَقْلِهِ قَبَّيْنِي أن يكونَ عند الأمِّ فَلْيُرَاجِعْ.

وحينئذ فلا اعتراض عليهما خلافاً لمن زعمه فيتحيز بين أحدهم. والأم في الأصح كالأب
بجامع المصوبة (ولأنه ~~فإن~~ خَيْرَ ابنِ سبع، أو ثمان بين أمه وعمه) زواه الشافعي (أو أب مع
أخت) شقيقة، أو لأم (أو خالة) حيث لا أم فيخيز بينهما (في الأصح) فإن فقد الأب أيضاً خيز
بين الأخت، أو الخالة، وتقوية العصبية على الأوجه وظاهر كلامهم أن التخيير لا يخري بين
ذكرين ولا أنثيين. (فإن اختار أحدهما) أي: الأبوين ومن ألحق بهما (ثم الآخر حول إليه)؛ لأنه
قد يندو له الأمر على خلاف ظنه نعم، إن ظن أن سببه قلة عقله فعند الأم، وإن بلغ كما قبل
التمييز (فإن اختار الأب ذكر لم يمنعه زيارة أمه) أي: لم يحجز له ذلك وتكليفها الخروج لزيارته؛

ع ش. ٥. فود: (وحيث) أي: حين أن يقيد المشتكى بما ذكر. ٥. فود: (فلا اعتراض عليهما) أي: في
إطلاقيهما في الروضة وأصلها أن الأم أولى بالأنثى من ابن العم. اه. سم وقد يقال: أن المراد لا يذفع
الإيراد. ٥. فود: (فتخيز الخ) مقرر على قوله: وكذا الحواشي فهم كالجد. ٥. فود: (لأم) أي لإذلايتها
بالأم وأما الأخت للأب فلا كما صرح به الماوردی مغني وأسنى زاد النهاية ويثل الأخت للأب العمة
اه. ٥. فود: (أي كالأُم). ٥. فود: (وظاهر كلامهم أن التخيير لا يخري بين ذكرين الخ) كأخوين، أو
أختين وهو ما نقله الأزرعي في الأنثيين عن فتاوى البغوي ونقل عن ابن قطان وعن مقتضى كلام غيره
جربان أن يتنهما أي المتساويتين وهو الأوجه؛ لأنه إذا خيز بين غير المتساويتين فبين المتساويتين أولى نهاية
ومغني وأسنى. ٥. فود: (أي الأبوين) إلى قول المتن زائدة في المغني لا قوله: وإفتاء ابن الصلاح إلى
ويظهر. ٥. فود: (ومن ألحق الخ) الواو بمعنى، أو كما عبر بها المغني.

٥. فود: (سني: حول إليه) أي: وإن تكرّر ذلك منه روض اه. سم. ٥. فود: (لأنه قد يندو الخ) أي: أو
بتخيير حال من اختاره أولاً ولأن المتبع شهوته كما قد يشتهي طعاماً في وقت وغيره في آخر؛ ولأنه قد
يريد مراعاة الجانبين أسنى ومغني. ٥. فود: (نعم إن ظن الخ) عبارة المغني تنبيه ظاهر إطلاق المصنف
أنه يحول وإن تكرّر ذلك منه دائماً وهو ما قاله الإمام لكن الذي في الروضة كأصلها أنه إن تكرّر ذلك منه
بعثت يظن أن سببه قلة تميزه لجعل عند الأم كما قبل التمييز وهذا ظاهر اه. ٥. فود: (وتكليفها) بالرفع

٥. فود: (فلا اعتراض عليهما) أي: في إطلاقيهما في الروضة وأصلها أن الأم أولى بالأنثى من ابن
العم. ٥. فود: (أو لإذلايتها) أي: بالأم. ٥. فود: (أو لأم) كما بيده بذلك الماوردی كما قاله في شرح
الروض بقوله: إن ظاهر كلامهم أنه لا فرق بين التي للأب وغيرها. ٥. فود: (وظاهر كلامهم أن
التخيير لا يخري بين ذكرين) أي: كأخوين، ولا أنثيين أي: كأختين قال في شرح الروض عقب هذا:
ثم زابت الأزرعي نقله في الأنثيين عن فتاوى البغوي ونقل عن ابن القطان وعلى مقتضى كلام غيره
جربان ذلك يتنهما وهو أوجه م ر؛ لأنه إذا خيز بين غير المتساويتين فبين المتساويتين أولى. اه.

٥. فود: (سني: فإن اختار أحدهما، ثم الآخر حول إليه) قال في الروض وشرحه: وإن تكرّر ذلك
منه؛ لأنه قد يظهر له الأمر بخلاف ما ظنه، أو بتخيير حال من اختاره أولاً ولأن المتبع شهوته كما قد

لأنه يُؤدِّي للمُعقوب وقَطَعَ الرِّجَم (ويمنع أنثى) ومثلها هنا وفيما يأتي الخُنثى من زيارة أمها لتألف الصَّيَّانَةَ. وإفتاء ابن الصَّلاح بأنَّ الأم إذا طلبتها أُرْسِلَتْ إليها محمُولٌ على معذورة عن الخُرُوج للبنت لِبحرٍ تَحْدُرُ، أو مَرَضٍ، أو مَنَعَ نَحْوِ زَوْجٍ، ويظهرُ أَنَّ مَحَلَّ الزَّامِ وَلِيَّ البنت بِخروجها للأمَّ عندَ عُذْرِها بناءً على ما ذُكِرَ حيثُ لا رِيَّةَ في الخُرُوجِ قُوَّةً وإلا لم يلزمه. (ولا يمنعها) أي: الأب والأم (دخولا عليهما) أي: الابن والبنت إلى بيته (زائرة) حيثُ لا خَلْوَةٌ له بها

عَطْفًا على ذلك اهـ. رَشِيدِي.

فوق (سنن): (ويمنع) أي: الأب نَذْبًا أَتَى إذا اختارته مُغْنِي ونهاية. فود: (لتألف الخ) عِلَّةٌ لما في المتن. فود: (وإفتاء ابن الصَّلاح) عبارةُ النِّهايةِ، والمُغْنِي وظاهرُ كَلَامِهِ عَدَمُ الفَرْقِ في الأمِّ بَيْنَ المُحْدَرَةِ وَغَيْرِهَا وهو كَذَلِكَ خِلَافًا لما بَحَثَهُ الأذْرَعِيُّ مِنَ الفَرْقِ وظاهرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لو مَكَّنَهَا مِنْ زيارَتِهَا لم يَحْرُمَ عَلَيْهِ نَعَمَ لا يَمْنَعُهَا عَنْ عِيادَتِهَا لِمَرَضٍ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا اهـ. فود: (أُرْسِلَتْ) بِنَاءُ المَفْعُولِ، والضَّمِيرُ لِلْأُنْثَى. فود: (لنحوٍ تَحْدُرُ)، وقولُه: أو مَنَعَ نَحْوِ زَوْجٍ خِلَافًا لِلنِّهايةِ، والمُغْنِي كما مرَّ أَيْضًا. فود: (بناءً على ما ذُكِرَ) أي: مِنَ الحَمْلِ. فود: (وإلا لم يلزمه) بل الظَّاهِرُ حُرْمَةُ تَمَكِّيْنِهَا مِنْ ذَلِكَ اهـ. ع ش.

فوق (سنن): (ولا يمنعها الخ) عَبَّرَ الماورديُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ الأبُ أَنْ يُمَكِّنَهَا مِنَ الدُّخُولِ ولا يُولِّهَهَا على وَلَدِهَا وفي كَلَامِ بَعْضِهِمْ ما يُفْهَمُ عَدَمُ اللُّزومِ وبِهِ أَقْبَى ابنُ الصَّلاحِ فَقَالَ فَإِنْ بَخَلَ الأبُّ بِدُخُولِهَا إِلَى مَنْزِلِهِ أَخْرَجَهُ إِلَيْهَا انْتَهَى وهذا هو الظَّاهِرُ؛ لأنَّ المُقْصودَ يَحْصُلُ بِذَلِكَ اهـ. مُغْنِي واعْتَمَدَ ع ش الأوَّلَ

يَشْتَهِي طَعَامًا فِي وَقْتٍ، وَغَيْرِهِ فِي آخَرٍ وَلَإِنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ مُرَاعَاةَ الْجَانِبَيْنِ انْتَهَى. وقد يُؤْخَذُ مِنَ التَّمْلِيلِ الْآخِرِ أَنَّهُ لو اخْتَارَ ابْتِدَاءً أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا مُدَّةٌ كَثِيرَةٌ أَوْ أُسْبُوعٌ، أَوْ شَهْرٌ وَعِنْدَ الْآخَرِ مُدَّةٌ كَثِيرَةٌ، أَوْ أُسْبُوعٌ، أَوْ شَهْرٌ أُجِيبَ لِذَلِكَ وَلَيْسَ بَعِيدًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُجَابَ بَلْ يُفْرَغُ فَلْيُرَاجَعْ. وفي الرِّوَايَةِ وَشَرْحِهِ فَرَعَ لو اخْتَارَ أَحَدُهُمَا فامْتَنَعَ مِنَ كِفَالَتِهِ فَعَلَهُ الْآخَرُ، وَلَا اغْتِرَاضَ لِلْوَلَدِ فَإِنْ رَجَعَ الْمُمْتَنِعُ، وَطَلَبَ كِفَالَتَهُ أُعِيدَ التَّخْيِيرُ، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهَا، وَكَانَ بَعْدَهُمَا مُسْتَحَقَّانِ لَهَا كَالجَدِّ وَالْجَدَّةِ خَيْرٌ بَيْنَهُمَا وَإِلَّا بَانَ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُسْتَحَقَّانِ جُبِرَ عَلَيْهِمَا مَنْ تَلَزَمَهُ التَّفَقُّهُ لَهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْكِفَايَةِ انْتَهَى. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لو امْتَنَعَ جَمِيعُ مُسْتَحَقِّي الْحَضَانَةِ مِنْ حَضْنٍ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ أُجْبِرَ عَلَيْهِمَا مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وهو كَذَلِكَ.

فود في (سنن): (ويمنع أنثى) وظاهرُ كَلَامِهِ عَدَمُ الفَرْقِ بَيْنَ الأمِّ المُحْدَرَةِ وَغَيْرِهَا وهو كَذَلِكَ خِلَافًا لما بَحَثَهُ الأذْرَعِيُّ مِنَ الفَرْقِ، وظاهرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لو مَكَّنَهَا مِنْ زيارَتِهَا لم يَحْرُمَ عَلَيْهِ نَعَمَ لا يَمْنَعُهَا مِنْ عِيادَتِهَا لِمَرَضٍ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا م ر ش.

فود في (سنن): (ولا يمنعها دخولا عليهما زائرة) عبارةٌ شَرَحَ البهجة: وإذا زَارَتْ لَا يَمْنَعُهَا الدُّخُولَ لِيَّتِهِ، وَيُخَلِّي لَهَا حُجْرَةً فَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ ضَيْقًا خَرَجَ، وَلَا يُطِيلُ الْمَكْثَ فِي بَيْتِهِ، وَعَدَمُ مَتَبِعِهَا لِلدُّخُولِ لِإِزِمٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الماورديُّ فَقَالَ: يَلْزَمُ الأبُ أَنْ يُمَكِّنَهَا مِنَ الدُّخُولِ، وَلَا يُولِّهَهَا على وَلَدِهَا لِانْتِهَائِي

مُحَرَّمَةٌ وَلَا رِيَّةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي عَكْسِهِ دَفْعًا لِلْمَقْوِي. (وَالزَّيَارَةُ مَرَّةً فِي الْإِمَامِ) عَلَى الْعَادَةِ لَا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَا تُطِيلُ الْمُكْتُ (فَإِنْ مَرَضًا فَلَا أُمُّ أُولَى بِمَرَضِيهِمَا)؛ لِأَنَّهَا أَصْبَرُ عَلَيْهِ (فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فِي بَيْتِهِ) بِالْشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَذَلِكَ (وَالْأَقْوَى بَيْتُهَا) فَهُوَ الْمُخَيَّرُ فِي ذَلِكَ نَعَمْ، إِنْ أَصْرَتْ الثَّقَلَةُ لِبَيْتِهَا امْتَنَعَتْ وَلَوْ مَرَضَتْ الْأُمُّ فَلَيْسَ لِلْأَبِ مَنَعُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنْ عِيَادَتِهَا (وَلَوْ اخْتَارَهَا ذَكَرٌ لَعَنَدَهَا) يَكُونُ (لِهَا وَعِنْدَ الْأَبِ) وَإِنْ عَلَا وَمِثْلُهُ وَصِي وَيَتِمُّ يَكُونُ (نَهَارًا) ...

أَيُّ: الْزُورُ وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّشِيدِيِّ كَمَا يَأْتِي. ٥ قَوْلُهُ: (فِي عَكْسِهِ) أَيُّ: فِي زِيَارَةِ الْأَبِ لِلْوَلَدِ فِي بَيْتِ الْأُمِّ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا فِي كُلِّ يَوْمٍ) بَلْ فِي يَوْمَيْنِ وَأَكْثَرُ نَعَمْ إِنْ كَانَ مَنَزَلُهَا قَرِيبًا فَلَا بَأْسَ أَنْ تَدْخُلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ مُعْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ حَاصِلُ هَذَا مَعَ مَا قَبْلَهُ أَنْ مَنَزَلُهَا إِنْ كَانَ قَرِيبًا فَجَاءَتْ كُلَّ يَوْمٍ لَزِمَ تَمَكُّيْنَهَا مِنَ الدَّخُولِ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فَجَاءَتْ كُلَّ يَوْمٍ فَلَهُ مَنَعُهَا وَيُظْهَرُ أَنَّ وَجْهَ الْفَرْقِ النَّظَرُ إِلَى الْعَرَفِ فَإِنَّ الْعَرَفَ أَنَّ قَرِيبَ الْمَنَزَلِ كَالْجَارِ يَتَرَدَّدُ كَثِيرًا بِخِلَافِ بَعِيدِهِ أَه. وَقَوْلُهُ: لَزِمَ الْخُ وَمِثْلُهُ فِي عِشْرِ مُخَالَفٍ لِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (بِالشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) أَيُّ: بِقَوْلِهِ: حَيْثُ لَا خَلْوَةَ بِهَا مُحَرَّمَةٌ وَلَا رِيَّةَ الْخُ أَه. سَم.

٥ قَوْلُهُ (سَنِي) (وَالْأَقْوَى بَيْتُهَا) أَيُّ: يَكُونُ التَّمْرِضُ وَيَعُودُهَا وَيَجِبُ الْإِحْتِرَازُ مِنَ الْخَلْوَةِ بِهَا فِي الْحَالَتَيْنِ وَلَا يَمْنَعُ الْأُمُّ مِنْ حُضُورِ تَجْهِيْزِهَا فِي بَيْتِهِ إِذَا مَاتَ وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ زِيَارَةِ قَبْرِهَا إِذَا دُفِنَ فِي مَلَكَةٍ، وَالْحُكْمُ فِي الْعَكْسِ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَصْرَتْ الْخُ) أَيُّ الْمَرِيضِ أَه. كُرْدِي. ٥ قَوْلُهُ: (امْتَنَعَتْ) أَيُّ: الثَّقَلَةُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَرَضَتْ الْأُمُّ الْخُ) تَقَدَّمَ هَذَا وَبِعِبَارَةِ النَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى، وَالْأُنْثَى وَإِنْ مَرَضَتْ الْأُمُّ لَزِمَ الْأَبُ تَمَكُّيْنُ الْأُنْثَى مِنْ تَمْرِضِهَا إِنْ أَحْسَنَتْ ذَلِكَ بِخِلَافِ الذَّكَرِ لَا يَلْزَمُهُ تَمَكُّيْنُهُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ أَحْسَنَهُ أَه. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلَا) إِلَى الْفَصْلِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَاقْتَى إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: وَيُرَدُّ إِلَى وَلَوْ مَاتَ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ ضَعِيفَةً فِيمَا يَظْهَرُ وَقَوْلُهُ: أَوْ لَمْ تَضَحَّجْهُ وَاتَّخَذَ مَقْصِدَهُمَا وَقَوْلُهُ: وَلَيْسَ الطَّاعُونَ إِلَى الْمَتَنِ.

عَنْهُ، وَفِي كَلَامٍ غَيْرِهِ مَا يُفْهَمُ عَدَمُ الرُّجُوبِ وَبِهِ أَقْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فَقَالَ: فَإِنْ بَجَلَ الْأَبُ بِدُخُولِهَا إِلَى مَنَزَلِهِ أَخْرَجَهَا إِلَيْهَا أَيُّ: إِلَى مَسْكَنِ الْأُمِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: وَيَكُونُ ذَلِكَ بِرَضَا زَوْجِ الْأُمِّ فَإِنْ أَبَى تَعَيَّنَ أَنْ يَتِمَّعَهَا إِلَى الْأُمِّ، فَإِنْ امْتَنَعَ الزَّوْجُ مِنْ إِدْخَالِهَا إِلَى مَنَزَلِهِ نَظَرَتْ إِلَيْهَا وَابْنَتْ خَارِجَهُ وَهِيَ دَاخِلُهُ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الدَّخُولَ مِنْ غَيْرِ إِطَالَةٍ لِقَرَضِ الزَّيَارَةِ لَا مَنَعَ مِنْهُ أَه. ٥ قَوْلُهُ: (بِالشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) أَيُّ: بِقَوْلِهِ: حَيْثُ لَا خَلْوَةَ لَهُ بِهَا مُحَرَّمَةٌ، وَلَا رِيَّةَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَرَضَتْ الْأُمُّ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَإِنْ مَرَضَتْ أَيُّ: الْأُمُّ مَرَضَتْهَا الْأُنْثَى إِنْ أَحْسَنَتْ تَمْرِضُهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِخِلَافِ الذَّكَرِ لَا يَلْزَمُ الْأَبُ تَمَكُّيْنُهُ مِنْ أَنْ يَمْرُضَهَا، وَإِنْ أَحْسَنَ أَه.

٥ قَوْلُهُ فِي (سَنِي) (وَلَوْ اخْتَارَهَا ذَكَرٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَالْحَقُّ كَالْأُنْثَى فِيمَا يَظْهَرُ. أَه.

وهو كاللَّيْلِ للغالبِ ففي نحوِ الأتوني الأمرُ بالمكسِ نظيرُ ما مرَّ في القسمِ (وَوَدَّه) وجوبا بتعليمه طهارة النفس من كلِّ رذيلةٍ وتجليها بكلِّ محمودٍ (وَمُسْلَمُهُ) وجوبا (المَكْتَبِ) بفتح الميم مع فتح أو كسر التاء وهو محلُّ التعليمِ وسماه الشافعي الكتابَ كما هو على الألسنة، ولم يُبالِ أَنه جمعُ كتابٍ (وجزفة) أي: ذَنبهما. وظاهرُ كلامِ المازدي أَنه ليس لأبٍ شريفٍ تعليمُ ابنه صنعةً نزره؛ لأنَّ عليه رِعايةَ خطِّه ولا يَكُلهُ إلى أمِّه لِعَجْزِ النساءِ عن مثلِ ذلك، وأجرُهُ ذلك في مالِ الولدِ إن وُجدَ وإلا فعلى مَنْ عليه نفقته وأنتى ابنُ الصَّلاحِ في ساكنٍ يَلدُ، ومُطْلَقَتُهُ بقريةٍ وله منها وَلَدٌ مُقيمٌ عندها في مَكْتَبٍ بأنَّه إن سَقَطَ خطُّ الولدِ بإفاته عندها فالْحِضَانَةُ للأبِ رِعايةً لِمَصْلَحَتِهِ، وإن أَضُرَّ ذلك بأُمِّه، ويؤخَذُ منه أَنَّ مثلَ ذلك بالأولى ما لو كان في إقامته عندها رِيةً قويَّةً (أو) اختارها (أنثى فعندها) تكونُ (لِئلا ونهازا) لاستوائيهما في حقِّها إذ الأليقُ بها سترُها ما أمكن. (ويزورها الأب على العادة)

• فود: (وهو كاللَّيْلِ للغالبِ ففي نحوِ الأتوني إلخ) هذا ظاهرٌ فيما إذا كان يُعَلِّمُهُ تلك الجزفة وإلا فلا وجهَ له على أَنه قد لا يَلَامُ قولُ الْمُصَنِّفِ ومُسْلَمُهُ لِمَكْتَبٍ وجزفة، والفرقُ بينَ ما هنا، والقسمِ ظاهرٌ فليَتأملِ اه. رَشِيدِي.

• فوئ (سني): (وَوَدَّه) فَمَنْ أَدَّبَ وَلَدَهُ صَغِيرًا سُرَّ بِهِ كَبِيرًا يُقال: الأَدَبُ على الآباءِ، والصَّلاحُ على الله اه. مُغْنِي. • فود: (وجوبا) الظاهرُ أَنه مُتَعَلِّقٌ بِالمَكْتَبِ، والجزفة، والواوُ بِمَعْنَى أو اه. رَشِيدِي.

• فوئ (سني): (لِمَكْتَبٍ) أي: أو نَحْوَهُ وَمَا يَلِيْقُ بِحالِ الولدِ اه. ع ش. • فود: (أي: ذَنبهما) يَتَعَلَّمُ مِنَ الأوَّلِ الْكِتَابَةِ وَمِنِ الثَّانِي الْجَزْفَةَ على ما يَلِيْقُ بِحالِ الولدِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فود: (أَنه ليس لأبٍ إلخ) وكذا لا يَتَّبِعِي لِمَنْ لَهُ صُنْعَةٌ شَرِيفَةٌ أَنْ يُعَلِّمَ ابْنَهُ صُنْعَةً رَدِيئَةً اه. مُغْنِي. • فود: (ولا يَكُلهُ) أي: الأبُ مُطْلَقًا الْوَلَدَ الذَّكَرَ. • فود: (هَن مِثْلِ ذَلِكَ) أي عَنِ الْقِيَامِ بِهِ. • فود: (وَأَنْتَى ابْنُ الصَّلاحِ إلخ) وقد يُقال: قَضِيَّةٌ مَا سَيَّانِي فِي سَفَرِ الثَّقَلَةِ أَنَّ الْحَقَّ لِلأبِ أَنَّهُ هُنَا لَهُ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يَخْصُرَ هَذَا بِقُرْبٍ يَطْلُعُ مَعَهُ عَلَى أَحْوَالِهِ اه. سم. • فود: (وَمُطْلَقَتُهُ بِقَرْيَةٍ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. • فود: (بِأَنَّهُ إِنْ سَقَطَ إلخ) مُتَعَمِّدٌ اه. ع ش.

• فوئ (سني): (أو أَنْتَى) أي: أو خَشِيَ كما بَحَثَهُ الشَّيْخُ وَمَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

• فوئ (سني): (ويزورها الأب على العادة) وظاهرُ أَنها لو كانتِ بِمَسْكَنِ زَوْجِ لَهَا ائْتَمَعَ دُخُولُهُ إِلَّا بِإِذْنِ مَنْه فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ أَخْرَجَتْهَا إِلَيْهِ لَبَرَّاهَا وَيَتَعَمَّقُ حَالُهَا وَيُلَاحِظُهَا بِالْقِيَامِ بِمَصَالِحِهَا اه. نِهَايَةُ زَادِ الْمُغْنِي وكذا حُكْمُ الصَّغِيرِ الْغَيْرِ الْمُعْمَرِ، وَالْمَجْنُونِ الَّذِي لَا تَسْتَحِيلُ الأُمُّ بِضَبْطِهِ فَيَكُونَانِ عِنْدَ الأُمِّ لَيْلًا وَنَهَارًا وَيَزُورُهُمَا الأبُ وَيُلَاحِظُهُمَا بِمَا مَرَّ عَلَيْهِ ضَبْطُ الْمَجْنُونِ اه. قال ع ش: وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا تَمَكُّبُهُ مِنْ دُخُولِ الْمَنْزِلِ إِذَا كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً لِمَنْفَعَتِهِ وَلَا زَوْجَ لَهَا بَلْ إِنْ شَاءَتْ أَذِنَتْ لَهُ فِي الدُّخُولِ

• فود: (ففي نحوِ الأتوني الأمرُ بالمكسِ) على الأقربِ في فَرْجِ الرُّوضِ. • فود: (وَأَنْتَى ابْنُ الصَّلاحِ إلخ) كذا م ر ش وقد يُقال: قَضِيَّةٌ مَا سَيَّانِي فِي سَفَرِ الثَّقَلَةِ أَنَّ الْحَقَّ لِلأبِ أَنَّهُ هُنَا لَهُ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ

ولا يطلُبها لِمَا ذَكَرَ، وأُخِذَ من اعتبارِ العادةِ المنعُ لِمَا فيه من الرِّبَةِ وَيَزُودُهُ اشتراطُهم في دخوله على الأُمِّ وجودَ مانعِ خلوةٍ من نحوٍ محرَّمٍ أو امرأةٍ ثقةٍ، ولو مات أُجِيبَ الأبُ إلى محلِّ ذَفْنِهِ على الأُوجهِ ولها بعدُ البلوغُ الانفِرَادُ عن نحوِ أبوتِها إلا إن ثَبِتَتْ رِبَةُ ولو ضَمِيفَةٌ فيما يَظْهَرُ فَلَوْلِي يَكَاحِهَا، وإن رَضِيَ أَقْرَبُ منه بِبَقَائِهَا في محلِّها فيما يَظْهَرُ أن يَمْنَعُهَا الانفِرَادَ بِل

حَيْثُ لَا رِبَةَ وَلَا خَلْوَةَ وَإِنْ شَاءَتْ أَخْرَجَتْهَا لَهُ وَعَلَيْهِ قَيِّقُ بَيْنَ وَجُوبِ التَّمَكِينِ عَلَى الأبِ مِنْ الدُّخُولِ إِلَى مَنَزَلِهِ حَيْثُ اخْتَارَتْهُ الْأُتَى وَيَبْنِي هَذَا بِتَسِيرِ مُفَارَقَةِ الأبِ لِلْمَنَزَلِ عِنْدَ دُخُولِ الأُمِّ بِلَا مَشَقَّةٍ بِخِلَافِ الأُمِّ فَإِنَّهُ قَدْ يَشُقُّ عَلَيْهَا مُفَارَقَةُ الْمَنَزَلِ عِنْدَ دُخُولِهِ قَرُوبًا جَزْءًا ذَلِكَ إِلَى نَحْوِ الْخَلْوَةِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَطْلُبُهَا) أَي: لَا يَطْلُبُ الأبُ إِخْضَارَهَا اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرَ) أَي: فِي قَوْلِهِ: إِذِ الْاِثْنِ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَأُخِذَ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهْيُ، وَالْمُغْنِي فَقَالَ: وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ: عَلَى الْعَادَةِ مَنَعُهُ مِنْ زِيَارَتِهَا لَيْلًا كَمَا صَرَّحَ بِبَعْضِهِمْ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّبَةِ، وَالثُّمَّةُ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَيَزُودُهُ اشْتِرَاطُهم الْخ) قَدْ يُقَالُ: هَذَا الْإِشْتِرَاطُ لَا يُنَافِي أَنَّهُ قَدْ تَحْصُلُ رِبَةٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ اهـ. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَاتَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَازَعَ فِيهِ) فِي النَّهْيِ بِمُخَالَفَةِ سَابِقِهِ عَلَيْهَا إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَوْ ضَمِيفَةٌ فِيمَا يَظْهَرُ)، وَقَوْلُهُ: (وَجُوزُوا) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: وَلِلرَّافِعِيِّ احْتِمَالٌ فِيهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ كَانَ بِهِ إِلَى وَلَيْسَ الطَّاهَوْنُ وَقَوْلُهُ: لَكِنْ أَطَالَ الْبُلْقِيْنِي فِي رَدِّهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَاتَ) أَي: الْمَخْضُوعُ بِعِبَارَةِ النَّهْيِ، وَالْمُغْنِي وَلَوْ تَنَازَعَا فِي ذَفْنٍ مِّنْ مَّاتَ مِنْهُمَا فِي ثُرِيَةِ أَحَدِهِمَا اهـ. أَي: فِي الثُّرِيَةِ الَّتِي اغْتَاذَ أَحَدُهُمَا الذَّفْنَ فِيهَا وَلَوْ مُسَبَّلَةً عَ ش.

• قَوْلُهُ: (أُجِيبَ الأبُ) أَي: حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ نَقْلٌ مُحَرَّمٌ كَانَ مَاتَ عِنْدَ أُمِّهِ، وَالْأَبُ فِي غَيْرِ بَلَدِهَا اهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَلَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ الْخ) بِعِبَارَةِ الْمُغْنِي وَلَوْ بَلَغَ عَاقِلًا غَيْرَ رَشِيدٍ فَاطْلُقَ مُطْلِقُونَ أَنَّهُ كَالضَّيِّقِ وَقَالَ ابْنُ كَيْجٍ إِنْ كَانَ لَمْ يَدَمْ إِصْلَاحُ مَالِهِ فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لَدَيْهِ فَقِيلَ تَدَامَ حَضَانَتُهُ إِلَى اِرْتِفَاعِ الْحَجَرِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَسْكُنُ حَيْثُ شَاءَ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهَذَا التَّفْصِيلُ حَسَنٌ اهـ. وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى فَإِنْ بَلَغَتْ رَشِيدَةً فَالْأُولَى أَنْ تَكُونَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ إِنْ كَانَا مُفْتَرِقَيْنِ وَيَتَّبِعُهُمَا إِنْ كَانَا مُجْتَمِعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ الثُّمَّةِ وَلَهَا أَنْ تَسْكُنَ حَيْثُ شَاءَتْ وَلَوْ بَكَرًا هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ رِبَةُ وَلَا فَلَلْأُمُّ إِسْكَانُهَا مَعَهَا وَكَذَا لِلْوَلِيِّ مِنَ الْعَصْبَةِ إِسْكَانُهَا مَعَهُ إِذَا كَانَ مَحْرَمًا لَهَا وَالْأَقْرَبُ مَوْضِعٌ لَا يَتَّقِي بِهَا يَسْكُنُهَا وَيُلَاحِظُهَا دَقْمًا لِمَا رِ التَّسَبُّبِ كَمَا يَمْنَعُهَا نِكَاحُ غَيْرِ الْكَفِّ وَيُجَبِّرُ عَلَى ذَلِكَ، وَالْأَمْرُ وَمِثْلُهَا فِيمَا ذَكَرَ وَإِنْ بَلَغَتْ غَيْرَ رَشِيدَةٍ فَفِيهَا التَّفْصِيلُ الْمَأْرُوقُ الْمُصْتَفَى: حَضَانَةُ الْمُخْتَلَى الْمُشْكِلِ وَكَفَالَتُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ لَمْ أَرِ فِيهِ تَقْلًا وَتَبْنِي أَنْ يَكُونَ كَالْبَيْتِ الْبَكْرِ حَتَّى يَجِيءَ فِي جَوَازِ اسْتِغْلَالِهِ وَانْفِرَادِهِ عَنِ الْإِبْرَةِ وَجِهَانٍ اهـ. وَيَعْلَمُ التَّفْصِيلُ فِيهِ مِمَّا مَرَّ اهـ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ ثَبِتَتْ) أَي: وَجِدَتْ فِي الْإِنْفِرَادِ وَكَذَا يُقَالُ: فِيمَا يَأْتِي اهـ. رَشِيدِي.

• قَوْلُهُ: (رِبَةُ) وَمُضَدَّقُ الْوَلِيِّ يَمْنَعُهُ فِي دَعْوَى الرِّبَةِ وَلَا يَكْلَفُ بَيِّنَةٌ اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَلَوْلِي يَكَاحِهَا الْخ) يُقِيدُ أَنْ لَتَحْوِ الْأَخِ الْمَنْعَ وَإِنْ رَضِيَ الأبُ اهـ. سَم.

يَخْصُ هَذَا بِقُرْبٍ يَطْلُعُ مَعَهُ عَلَى أَحْوَالِهِ. • قَوْلُهُ: (وَيَزُودُهُ اشْتِرَاطُهم الْخ) يُقِيدُ أَنْ لَتَحْوِ الْأَخِ الْمَنْعَ، وَإِنْ رَضِيَ الأبُ.

يَضُمُّهَا إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مُحَرَّمًا وَإِلَّا فَإِلَى مَنْ يَأْتِيهَا بِمَوْضِعٍ لَاتِيٍّ. وَيَلَا حِطْلَهَا وَيُظْهِرُ فِي أَمْرَدَ تَبَيَّنَتْ
الرَّيْبَةُ فِي انْفِرَادِهِ أَنْ لَوْلَا مَنَعَهُ مِنْهُ كَمَا ذُكِرَ، ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَحُوا بِهِ وَجَوَّزُوا ذَلِكَ لِكُلِّ عَصْبَتِهِ
وَهُوَ شَاهِدٌ لِمَا قَدَّمْتُهُ فِي الْأُنْثَى أَيْضًا (وَأِنْ اخْتَارَ هُمَا أَقْرَبَ) بَيْنَهُمَا إِذْ لَا مُرْجَحَ (وَأِنْ لَمْ يَخْتَرْ)
وَاحِدَ مِنْهُمَا (فَالْأُمُّ أُولَى)؛ لِأَنَّهَا أَشْفَقَتْ وَاسْتَضْحَا بِمَا كَانَ (وَقِيلَ يُفَرِّغُ) بَيْنَهُمَا إِذْ لَا أَوْلَوِيَّةَ
حِينَئِذٍ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ. (وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةً) غَيْرَ ثَقْلَةٍ (كَانَ الْوَلَدُ الْمُتَمَيِّزُ، وَغَيْرُهُ مَعَ
الْمُقِيمِ حَتَّى يَفُودَ) الْمُسَافِرُ لِيَخْطِرَ السَّفَرُ طَالًا، أَوْ قَصُرَ فَإِنْ أَرَادَهُ كُلُّ مِنْهُمَا وَاخْتَلَفَا مَقْصِدًا
وَطَرِيقًا كَانَ عِنْدَ الْأُمِّ وَإِنْ كَانَ سَفَرُهَا أَطْوَلَ وَمَقْصِدُهَا أَبْعَدَ وَلِلرَّافِعِيِّ احْتِمَالٌ فِيهِ (أَوْ) أَرَادَ
أَحَدُهُمَا (سَفَرَ ثَقْلَةً فَالْأَبُ أُولَى) بِهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسَافِرُ وَلَوْ كَانَ لِلْأَبِ أَبٌ يَتَلَدُّ الْأُمُّ احْتِيَاظًا
لِلنِّسَبِ وَلِمَصْلَحَةِ نَحْوِ التَّعْلِيمِ وَالصِّيَانَةِ وَسَهُولَةِ الْإِنْفَاقِ نَعَمْ، إِنْ صَحِبَتْهُ الْأُمُّ، وَإِنْ اخْتَلَفَ
مَقْصِدُهُمَا، أَوْ لَمْ تَصَحِّحْهُ وَاتَّخَذَ مَقْصِدَهُمَا دَامَ حَقُّهَا كَمَا لَوْ عَادَ لِمَحَلِّهَا وَوَضِيعَ فِيهَا إِذَا
اخْتَلَفَ مَقْصِدُهُمَا وَصَحِبَتْهُ أَنَّهَا تَسْتَحِقُّهَا مُدَّةَ صَحْبَتِهِ لَا غَيْرَ وَإِنَّمَا يَجُوزُ السَّفَرُ بِهِ (بِشَرْطِ أَمْنٍ

فُودَ: (فِي أَمْرَدَ) أَي: بِالْبَاحِ أَه. ع ش. فُودَ: (وَجَوَّزُوا ذَلِكَ) أَي: مَنَعَ الْأَمْرَدَ مِنَ الْإِنْفِرَادِ عِنْدَ وُجُودِ
الرَّيْبَةِ فِيهِ. فُودَ: (وَاحِدًا مِنْهُمَا) سَوَاءً اخْتَارَ غَيْرَهُمَا، أَوْ لَا أَه. مُغْنِي.

فُودَ (سَنِي): (مَعَ الْمُقِيمِ).

(تَنْبِيْهُ): لَوْ كَانَ الْمُقِيمُ الْأُمُّ وَكَانَ فِي مُقَابِلِهِ مَعَهَا مَفْسَدَةٌ، أَوْ ضَيَاعٌ مَصْلَحَةٍ كَمَا لَوْ كَانَ يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ،
أَوْ الْحِرْفَةَ وَهِيَ يَتَلَدُّ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ فَالْمُتَّجِهَةُ كَمَا قَالَ الزَّوْكَشِيُّ تَمَكِّيْنُ الْأَبِ مِنَ السَّفَرِ بِهِ لَا
سَيِّمًا إِنْ اخْتَارَهُ الْوَلَدُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَأَقْرَبَهُ سَم. فُودَ: (كَانَ هَذَا الْأُمُّ) وَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَأْتِي فِيهِ
الْبَحْثُ الْمُتَقَدِّمُ أَه. مُغْنِي عِبَارَةٌ سَم لَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُظَنَّ فُسَادَ حَالِهِ بِكَوْنِهِ عِنْدَهَا أَه. فُودَ: (كَمَا لَوْ
عَادَ) أَي: الْأَبُ مِنَ سَفَرِ الثَّقَلَةِ أَه. مُغْنِي. فُودَ: (وَإِنَّمَا يَجُوزُ السَّفَرُ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَقْرَبُ هَذَا الْمُقِيمِ)
شَامِلٌ لِسَفَرِ الثَّقَلَةِ وَقَصِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَرِيدَهُ الْأَبَ وَكَانَ الطَّرِيقُ أَوْ الْمَقْصُودُ مَخُوفًا أَقْرَبُ مَعَ الْأُمِّ أَه.

فُودَ فِي (سَنِي): (وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةً كَانَ الْوَلَدُ الْمُتَمَيِّزُ، وَغَيْرُهُ مَعَ الْمُقِيمِ) قَالَ فِي شَرْحِ
الرَّوْضِ: نَعَمْ إِنْ كَانَ الْمُقِيمُ الْأُمُّ وَكَانَ فِي بَقَائِهِ مَعَهَا مَفْسَدَةٌ، أَوْ ضَيَاعٌ مَصْلَحَةٍ كَمَا لَوْ كَانَ يُعَلِّمُهُ
الْقُرْآنَ أَوْ الْحِرْفَةَ، وَهِيَ يَتَلَدُّ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ فَالْمُتَّجِهَةُ تَمَكِّيْنُ الْأَبِ مِنَ السَّفَرِ بِهِ لَا سَيِّمًا إِنْ
اخْتَارَهُ الْوَلَدُ ذَكَرَهُ الزَّوْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ أَه. فُودَ: (كَانَ هَذَا الْأُمُّ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُظَنَّ فُسَادَ حَالِهِ بِكَوْنِهِ
عِنْدَهَا.

فُودَ فِي (سَنِي): (أَوْ سَفَرَ ثَقْلَةً فَالْأَبُ أُولَى بِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ: وَفِيهَا أَي: الْكِفَايَةُ عَنِ تَغْلِيْقِ
الْقَاضِي لَوْ أَرَادَ الثَّقَلُ مِنَ بَلَدٍ إِلَى بَادِيَةٍ فَالْأُمُّ أَحَقُّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَلَمْ أَرَهُ فِي تَغْلِيْقِهِ، وَلَا كُتِبَ أَصْحَابِهِ.
أَه. وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِلشَّارِحِ وَأَنَّهُ أَي: الْأَبُ يَتَقَدَّمُ أَيْضًا لِسَفَرِهِ لِثَقَلِهِ وَلَوْ مِنْ بَلَدٍ لِيَادِيَةٍ خِلَافًا
لِلْمَاوَرَدِيِّ. أَه. فُودَ: (وَإِنَّمَا يَجُوزُ السَّفَرُ بِهِ) إِلَى (وَأَقْرَبُ هَذَا الْمُقِيمِ) شَامِلٌ لِسَفَرِ الثَّقَلَةِ وَقَصِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ

طريقه والبلد أي: المحل (المقصود) إليه فإن كان أحدهما مخوفاً امتنع السفر به وأقر عند المقيم، وكذا إن لم يصلح المحل المُنْتَقَلُ إليه عند المتولي، أو كان وقت شدة حرٍّ، أو برد عند ابن الرفعة، أو كان السفر به يخرأ أخذاً من منعمهم السفر بحاله فيه قيل: بل أولى انتهى. ومزأوا جز الحجير ما يؤده، أو كان به إلى دار الحرب وإن أمن كما نقله الأذريعي واعتمده، وليس خوف الطاغون ما ينأ، وإن وجدت قرائنه كما هو ظاهر نظراً لأصل عديمه، والقرائن كثيراً ما تتخلف بخلاف تحققه لحرمة الدخول إلى محله كالخروج منه لغير حاجة ماسة (قيل شرط كون السفر بقدر مسافة قضى) لأن الانتقال لما دونها كالإقامة بمحلة أخرى من بلد متيسع لسهولة مراعاة الولد قيل: وعليه الأكثرون وزد بمنع سهولة رعاية مصالحه حينئذ ولو نازعه في قصد الثقلة خلف فإن نكل خلفت وأمسكته (ومحارم العصبية) كالأخ والعَم (في هذا) أي: سفر الثقلة (كالأب) فيقصدون على الأم احتياطاً للنسب أيضاً بخلاف محرم لا عصبية له كأبي أم وخال وأخ لأم وقال المتولي وأقره في الروضة لكن أطال البلقيني في رده

سم. قود: (إن لم يصلح الخ) أي للإقامة اه. مغني. قود: (عند المتولي) عبارة النهاية كما قاله المتولي اه. قود: (أو كان وقت شدة حر الخ) قال الأذريعي: وهو ظاهر إذا كان يتضرر به الولد أما إذا حملته فيما يقبه ذلك فلا اه. مغني عبارة النهاية كما قاله ابن الرفعة وتضرر بذلك كما قيده الأذريعي اه. قود: (أو كان) أي: السفر اه. سم. قود: (بخرأ الخ) عبارة النهاية، والمغني ويجوز له سلوك البحر به إما مر في الحجير اه. قود: (مايناً) أي: من السفر به. اه. ع. ش. قود: (كالخروج منه) أي: إذا كان واقفاً في أمثاله كما مر التقييد به في فصل إذا طلتا المرض مخوفاً. اه. ع. ش. قود: (لغير حاجة الخ) راجع لكل من الدخول والخروج. اه. ع. ش. قود: (ماسة) أي: قوية. اه. ع. ش. قود: (ولو نازعه الخ) أي: فقال: أريد الإنيغال فقال: بل أرذت التجارة. اه. مغني.

قود: (وقال المتولي الخ) عبارة المغني تنبيه للأب نقله عن الأم كما مر، وإن أقام الجد ببلدها وللجد ذلك عند عدم الأب، وإن أقام الأخ ببلدها لا الأخ مع إقامة العم، أو ابن الأخ فليس له ذلك بخلاف الأب والجد لأنهما أصل في النسب فلا يغني به غيرهما كاعتنائيهما، والمحاشي يتعاربون فالمقيم منهم يغني بجفظه هذا ما حكاه في الروضة كأصليها عن المتولي، وأقره وعليه فيستثنى ذلك من قول المصنف: ومحارم العصبية ولكن البلقيني جرى على ظاهر العن وقال ما قاله المتولي من مفرداته التي هي غير معمول بها. اه. وعبارة النهاية وقال المتولي: وأقره في الروضة أن الأقرب كالأخ لو أراد الثقلة وهناك أبعد كالعَم كان أولى. اه. وقال الرشيد: بعد ذكره عن الرّوض مثل ما مر عن المغني ما نصه وبه تغلّم ما في قول الشارح كان أي: العم أولى إذ الأولى به جيتت الأم لإقامة العم. اه. وعبارة ع

كان مريده هو الأب وكان الطريق، أو المقصد مخوفاً أقر مع الأم. قود: (ومزأ الخ) كذا شرح م. ر. قود: (أو كان) أي: السفر.

أَنَّ الْأَقْرَبَ كَالْأَخِ لَوْ أَرَادَ الثَّقَلَةُ وَهَنَاكَ أَبَدُ كَالْعَمِّ كَانَ أَوْلَى (وَكَذَا ابْنُ عَمٍّ لِدَكِي) فَيَأْخُذُهُ إِذَا أَرَادَ الثَّقَلَةُ لِمَا مَرَّ (وَلَا يَغْفَى أَنْشَى) مُشْتَهَاءَةً خَذَرًا مِنَ الْخَلْوَةِ الْمُحَرَّمَةِ (لِإِنَّ رَأْفَتَهُ بَشَّةٌ) أَوْ نَحْوَهَا الْمُكَلِّفَةُ الثَّقَلَةَ (سَلَّمَ) الْمُحَضَّرُونَ الَّذِي هُوَ أَنْشَى (إِلَيْهَا) لَانْتِفَاءِ الْمُحَذَّرِ حِينَئِذٍ وَنَارَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِي وَأَطَالَ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ.

فصل في مؤنة المالك وتوابعها

(عليه) أي: المالك (كفاية رقيقه) إلا مكاتبًا ولو كِتَابَةً فَايِدَةً وَمُزَوَّجَةً تَجِبُ نَفَقَتُهَا فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ وَجِبَتْ نَفَقَةُ الْمُزَوَّجَةِ هُنَا لَوْ قُرِضَ تَأَخَّرَ قَتْلُهُ بِخِلَافِ نَظَرِهِ فِي الْقَرِيبِ قُلْتُ: لِأَنَّ الْمُوَجِبَ هُنَا الْمَلِكُ وَهُوَ مَوْجُودٌ وَتَمَّ مُوَاسَاةُ الْقَرِيبِ، وَالمُهْدَرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمَوَاسَاةِ (نَفَقَةُ) قَوْتًا وَأَذْمًا

ش. قوله: وقال الْمُتَوَلَّى إلخ مُعْتَمَدٌ. وقوله: كَانَ أَوْلَى أَي: الْأَبَدُ. اه. . فَوَدُ: (أَنَّ الْأَقْرَبَ) يَنْفِي: مِنَ الْحَوَاشِي رَشِيدِي وَمُغْنِي.

فَوَدُ (سَنِي: (لِدَكِي) أَي: مُتَبَرِّ. اه. مُغْنِي. فَوَدُ: (فَيَأْخُذُهُ) أَي: مِنْ الْأَمِّ. فَوَدُ: (لِمَا مَرَّ) أَي: احتياطًا لِلتَّسَبُّبِ. فَوَدُ: (مُشْتَهَاءَةً) قَضِيَّتُهُ تَسْلِيمٌ غَيْرِ الْمُشْتَهَاءَةِ لَهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ فِيمَا إِذَا كَانَ مَقْصِدُهُ بَعِيدًا تَبَلُّغٌ مَعَهُ خَذَ الشَّهْوَةِ. اه. رَشِيدِي. فَوَدُ: (أَوْ نَحْوَهَا) وَمِنَ الزَّوْجَةِ ع. ش. أَي: وَأَخُوهُ مُغْنِي.

فَوَدُ (سَنِي: (إِلَيْهَا) أَي: لَا لَهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي رَحْلِهِ كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْحَضَرِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ بَشَّةً، أَوْ نَحْوَهَا فِي رَحْلِهِ فَلَأَنَّهُ تَسَلَّمَ إِلَيْهِ، وَبِذَلِكَ تَزْوَمُ الْخَلْوَةُ وَقَدْ مَ أَنْ بِهَذَا جَمَعَ بَيْنَ كَلَامِي الرِّزْوَةِ وَالْكِتَابِ. اه. مُغْنِي. فَوَدُ: (وَنَارَعَ فِيهِ الْأَقْرَبِي إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ خَذَ الشَّهْوَةِ أَغْطَيْتَ لَهُ وَإِنْ نَارَعَ فِي ذَلِكَ الْأَذْرَعِي. اه.

(فصل في مؤنة المالك وتوابعها)

فَوَدُ: (وَتَوَابِعُهَا) أَي: الْمُؤْنَةُ.

فَوَدُ (سَنِي: (كفاية رقيقه) ذَكَرْنَا كَانَ، أَوْ أَنْشَى، أَوْ خُشِيَ نِهَآيَةً. فَوَدُ: (إِلَّا مُكَاتِبًا إلخ) نَعَمْ إِنْ احتَاجَ لَزِمَتْهُ كِفَايَتُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْكِتَابَةِ وَكَذَا لَوْ عَجَزَ نَفْسَهُ، وَلَمْ يَفْسَخْ سَيِّدُهُ فَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَهِيَ مَسْأَلَةُ عَزِيزَةِ الثَّقَلِ، وَيَلْزَمُهُ فِطْرَةُ الْمُكَاتِبِ كِتَابَةً فَايِدَةً نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِنْ احتَاجَ إلخ ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَتْ الْكِتَابَةُ صَحِيحَةً وَيَقْبَلُهُ قَوْلُهُ: وَكَذَا إلخ ع. ش. وقوله: لَوْ عَجَزَ نَفْسَهُ إِلَى قَوْلِهِ: وَيَلْزَمُهُ إلخ فِي الْمُغْنِي مِثْلُهُ.

فَوَدُ: (فَجِبَ نَفَقَتُهَا) أَي: عَلَى زَوْجِهَا بِأَنْ سَلِمَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا. اه. ع. ش. فَوَدُ: (قَوْتًا) إِلَى قَوْلِهِ

فَوَدُ: (إِنَّ الْأَقْرَبَ كَالْأَخِ إلخ) اعْتَمَدَهُ فِي الرِّزْوَةِ فَقَالَ: كَالْأَخِ إِقَامَةُ الْعَمِّ وَابْنِ الْأَخِ. اه.

(فصل في مؤنة المالك وتوابعها)

فَوَدُ: (إِلَّا مُكَاتِبًا) نَعَمْ إِنْ عَجَزَ نَفْسَهُ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْسَخِ السَّيِّدُ وَهِيَ مَسْأَلَةُ عَزِيزَةِ الثَّقَلِ م. فَوَدُ: (قُلْتُ: لِأَنَّ الْمُوَجِبَ إلخ) وَأَيْضًا فَهَذَا يُمَكِّنُ التَّخَلُّصَ مِنْهُ بِنَحْوِ الْبَيْعِ وَالْإِغْتَاقِ، وَلَا كَذَلِكَ، تَمَّ. فَوَدُ: (وَتَمَّ مُوَاسَاةُ الْقَرِيبِ) بَلِ الْمُوَجِبُ الْقَرَابَةُ كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ وَهِيَ مُزَجُودَةٌ وَالْمَوَاسَاةُ

بلا تقدير (وكسوة) وسائر مؤنّه كماء طهره قول المحسّي قوله: ولو سَفَرًا ليس في نَسْخِ الشَّارِحِ التي بأيدينا في الحَضَرِ لِخبر مسلم للمملوك طعامه وكِسْوَتُهُ ولا يُكَلِّفُ من العَمَلِ ما لا يُطَبِّقُ، وقيس بما فيه غيره (وإن كان) مُسْتَحَقُّ المنفعة للغير بنحو وصية، أو إجارة، أو أبقا،

(والواجب) في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله: (في الحَضَرِ). قُود: (وسائر مؤنّه) حَتَّى يَجِبَ على السَيِّدِ أَجرُهُ الطَّيِّبِ، وَتَمَنُّ الأَدْوِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عليه ذلك لِنَفْسِهِ أَكْفَاءً فِي حَقِّ نَفْسِهِ بداعية الطَّعْنِ. اهـ. نِهَايةً قال ع ش قوله: وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عليه إلخ أي: وَإِنْ أَخْبَرَهُ طَيِّبٌ عَذْلٌ بِحُصولِ الشِّفَاءِ لو تَنَاولَهُ، وَيَتَّبِعِي وَجُوبُهُ إِذَا أَخْبَرَهُ مَفْصُومٌ بِهَلَاكِه لو تَرَكَ الدَّوَاءَ. اهـ. قُود: (كماء طهره) ولو سَفَرًا وَثَرَابٌ يَتِمُّه إن احتاجه نِهَايةً وَمُعْنَى. قُود: (في الحَضَرِ) وكذا في السَفَرِ في الأوجهِ ولو دَفَعَهُ له فَتَعَمَّدَ إِنْثِلَاقَهُ بلا حاجة وَجِبَ دَفْعُهُ له ثَانِيًا، وَهَكَذَا غَايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِتَعَمُّدِ إِنْثِلَاقِهِ، وَلَهُ تَأْدِيَةُ على ذلك وَإِنَّمَا لَزِمَهُ تَعَمُّدُ الدَّفْعِ لِحَقِّ اللَّهِ تعالى م و قِيَّاسُ ذلك وَجُوبُ تَكَرُّرِ الدَّفْعِ إِذَا كَانَ يَتَعَمَّدُ الحَدِيثَ بَعْدَ الطَّهَارَةِ بلا حاجة سَمِ على حَجٍّ. اهـ. ع ش. قُود: (بما فيه) أي: فِي الخَيْرِ. قُود: (مُسْتَحَقُّ المنفعة) أي: أو مُعَارَا، أو مَرْوُونًا أو كَسُونًا. اهـ. نِهَايةً. قُود: (أو أبقا) وَمِنْ صُورَةٍ تَمَكَّنُ الآيِقِي مِنَ التَّفَقُّعِ حَالِ إِبَاقِهِ أَنْ يَجِدَ هُنَاكَ وَكِيلًا مُطْلَقًا لِلسَيِّدِ تَأْمُلُ سَمِ على المَنْهَجِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَوِّرَ أَيْضًا بِمَا لو رَفَعَ أَمْرَهُ لِقَاضِي بَلَدِ الإِبَاقِي، وَطَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَتَرَضَّ على سَيِّدِهِ لَكِنْ يَتَّقِي الكَلَامَ هَلْ يُجِيبُهُ إِلَى ذلك حَيْثُ عَلِمَ إِبَاقَهُ، أو لا لِيُخِمِلَهُ على المَوَدِّ إلى سَيِّدِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ والأَقْرَبُ أَنَّهُ يَأْمُرُهُ بالمَوَدِّ إلى سَيِّدِهِ فَإِنْ أَجَابَهُ إِلَى ذلك وَكُلَّ بِهِ مِنْ يَضُرِّ عَلَيْهِ ما يَوْصُلُهُ إلى سَيِّدِهِ قَرْضًا. اهـ. ع ش.

جَكْمَةٌ. قُود: (ولو سَفَرًا) م ر. قُود: (كماء طهره) ولو دَفَعَهُ له فَتَعَمَّدَ إِنْثِلَاقَهُ بلا حاجة وَجِبَ دَفْعُهُ ثَانِيًا، وَهَكَذَا غَايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِتَعَمُّدِ إِنْثِلَاقِهِ وَلَهُ تَأْدِيَةُ على ذلك، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ تَعَمُّدُ الدَّفْعِ لِحَقِّ اللَّهِ تعالى م و قِيَّاسُ ذلك وَجُوبُ تَكَرُّرِ الدَّفْعِ إِذَا كَانَ يَتَعَمَّدُ الحَدِيثَ بَعْدَ الطَّهَارَةِ. قُود: (كماء طهره) لو دَفَعَ إِلَيْهِ ماءَ الطَّهْرِ فَتَطَهَّرَ بِهِ، ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ الْفَرَضَ أَخَذَتْ عَمْدًا بلا حاجة فَهَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ ماءً آخَرَ؟ فِيهِ نَظَرٌ ولا يَتَعَمَّدُ أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ، وَعَلَى هَذَا لو تَعَدَّى بِالْجَنَابَةِ كَانَ زَنًى، أو يَتَنَجَّسُ بَذَنِهِ أو نُزْبِهِ كَانَ ضَمَنَهُ بِالتَّجَاسَةِ عَمْدًا بلا حاجة فَهَلْ يَلْزَمُهُ ماءُ الطَّهَارَةِ لِذلك وَيُفَرِّقُ أو لا؟ فِيهِ نَظَرٌ وقد تَقَدَّمَ فِي تَفَقُّعِ الأَقَارِبِ قولُ الشَّارِحِ وَأَنَّهُ يَدُلُّ ما تَلَفَ يَدِيهِ وَكَذَا إِنْ أَتَلَفَهُ لَكِنَّ الرِّشِيدَ يَضْمَنُهُ إِذَا أَبْسَرَ، ولا نَظَرَ لِمَشَقَّةِ تَكَرُّرِ الإِنْدَالِ بِتَكَرُّرِ الإِنْثِلَاقِ لِتَقْصِيرِهِ بالدَّفْعِ له إِذْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُتَوَقَّعَ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ وما يَضْطَرُّ لِتَسْلِيمِهِ كَالْكِسْوَةِ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُوَكَّلَ بِهِ مَنْ يُرَاقِبُهُ، وَيَضْمَنُهُ مِنْ إِنْثِلَاقِهَا. اهـ. ولا يَخْفَى جَرَيَانُ ذلك بِالْأَوَّلِ إِلَّا الضَّمَانُ فلا يَتَأْتِي هُنَا، وقد يُؤْخَذُ مِنْ قولِهِ إِذْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُتَوَقَّعَ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمِ إلخ الْفَرْقُ بَيْنَ وَجُوبِ إِنْثِلَالِ التَّفَقُّعِ، وَالكِسْوَةِ هُنَا مُطْلَقًا أَخْذًا بِمَا تَقَرَّرَ فِي الْقَرِيبِ، وَبَيْنَ عَدَمِ وَجُوبِ إِنْثِلَالِ ماءِ الطَّهَارَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا هُنَا وقد يُقَالُ: يَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ إِنْثِلَالُ ماءِ الطَّهَارَةِ هُنَا مُطْلَقًا لِإِمْكَانِ التَّخَلُّصِ مِنْ بَنَحْوِ الْبَيْعِ. (فَرَعُ): اِخْتِلَافًا فِي كِفَايَةِ التَّفَقُّعِ فَيَتَّبِعُهُ تَصَدِيقُ السَيِّدِ إِذَا كَانَ يَخْفَى أَثْنَالُهُ ظَاهِرًا ما لَمْ يَتَّبَثْ خِلَافَهُ. قُود: (في الحَضَرِ) وكذا في السَفَرِ فِي الأوجهِ.

أو (اعْمَى زَمَنًا) أَكْرَلًا، وَإِنْ زَادَتْ كِفَايَتُهُ عَلَى كِفَايَةِ مِثْلِهِ وَالْوَاجِبُ أَوَّلُ الشُّبْعِ وَالزَّيُّ كَمَا بَأْتِيَ
نَظِيرُ مَا مَرَّ (وَمَذْهَبًا وَمُسْتَوَلَدَةً) لِيَقَاءَ مَلِكُهُ لِهَمَا وَأَمَّا تَجِبُ (مِنْ غَالِبٍ) نَحْوُ (قُوْتِ رَقِيقِ الْبَلَدِ
وَأَذْمِهِمْ) إِنْ اِخْتَلَفَ نَحْوُ قُوْتِهِمْ بِاِخْتِلَافِ جَمَالِهِمْ وَيَسَارِ سَادَاتِهِمْ وَإِلَّا اِغْتَبَرَ غَالِبُ قُوْتِ الْبَلَدِ
وَعَلَيْهِ حَمَلُوا خَبَرَ «فَلْيُطْعِمْتَهُ مِنْ طَعَامِهِ وَلْيُلْبِسْهُ مِنْ لِبَاسِهِ»، وَخَبَرُ «وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ»،
وَلَا نَظَرَ لِمَا يَأْكُلُهُ السَّيِّدُ، أَوْ يَلْبِسُهُ غَيْرُ لَاتِيٍّ بِهِ بُخْلًا، أَوْ رِيَاضَةً (و) مِنْ غَالِبٍ (يَكْسُوْتُهُمْ) أَيِ:
الْأَرْقَاءِ كَذَلِكَ لِخَبَرِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لِلْمَمْلُوكِ نَفَقَتُهُ وَيَكْسُوْتُهُ بِالْمَعْرُوفِ) قَالَ: وَالْمَعْرُوفُ
عِنْدَنَا الْمَعْرُوفُ لِمِثْلِهِ بِتَلْيِهِ (وَلَا يَكْفِي سَتْرُ الْعَوْرَةِ)، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ؛ لَأَنَّ فِيهِ إِذْلَالًا لَهُ وَتَحْقِيرًا
نَعَمْ، إِنْ اِغْتَبِدَ وَلَوْ بِلَادِنَا عَلَى الْأَوْجَهِ كَفَى

• قَوْلُهُ: (أَكْرَلًا) الْخ: عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّة: وَتُغْتَبَرُ كِفَايَتُهُ فِي نَفْسِهِ زَهَادَةً وَرَغْبَةً وَإِنْ زَادَتْ عَلَى كِفَايَةِ
مِثْلِهِ غَالِيًا. اهـ. • قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) أَيِ: فِي غَلَبِ الدَّوَابِّ وَسَقِيَّهَا. اهـ. ع ش.
• قَوْلُهُ (سَنِي): (مِنْ غَالِبٍ قُوْتِ رَقِيقِ الْبَلَدِ) مِنْ قَمَحٍ، وَشَعِيرٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: وَأَذْمِهِمْ مِنْ سَمَنِ
وَزَنْبٍ، وَجَبْنٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي وَنَهَائِيَّة. • قَوْلُهُ: (وَلَا اِغْتَبَرَ الْخ) فِي تَرْتِيبِ هَذَا الْجُزْءِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ
شَيْءٌ؛ لَأَنَّ نَفْيَ الْاِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ صَادِقٌ بِاتِّحَادِ قُوْتِ رَقِيقِ الْبَلَدِ لِكَيْتَهُ دُونَ قُوْتِ السَّادَاتِ عَادَةً
فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. • قَوْلُهُ: (وَلَا نَظَرَ لِمَا يَأْكُلُهُ السَّيِّدُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي: وَلَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ حَالِ
السَّيِّدِ فِي يَسَارِهِ، وَإِعْسَارِهِ فَيَجِبُ مَا يَلِيْقُ بِحَالِهِ، وَلَوْ كَانَ السَّيِّدُ يَأْكُلُ، وَيَلْبَسُ دُونَ الْمُغْتَبَدِ غَالِيًا بُخْلًا
أَوْ رِيَاضَةً لَزِمَهُ لِرَقِيقِهِ رِعَايَةُ الْغَالِبِ لَهُ. اهـ. قَالَ ع ش أَيِ: وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ مُرَاعَاةِ حَالِ الْمَبْدِ جَمَالًا،
وَعَدَمِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: قَالَ وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَنَا الْخ، وَلَا يُخَالِفُ هَذَا مَا سَيَذْكُرُهُ مِنْ كَرَاهَةِ تَفْضِيلِ
التَّقِيْسِ مِنَ الْعَبِيدِ الْخ؛ لِأَنَّهُ قِيْدُهُ ثُمَّ بِالتَّقَاسَةِ لِدَانِهِ، وَمَا هُنَا فِي التَّقَاسَةِ بِسَبَبِ التَّرَوُّعِ، أَوْ الصَّنْفِ
كَالرُّومِيِّ مَعَ الزُّنْجِيِّ. اهـ. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ: إِنْ اِخْتَلَفَ يَكْسُوْتُهُمْ بِاِخْتِلَافِ جَمَالِهِمْ الْخ.
• قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ الشَّافِعِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهَرُ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَتُسَقَطُ) فِي النَّهَائِيَّةِ.
• قَوْلُهُ: (وَلِنْ لَمْ يَضُرَّهُ) أَيِ: لَمْ يَتَّأَذَّ بِحَرٍّ، وَلَا بِزِدٍّ نِهَابَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ اِغْتَبِدَ الْخ) عِبَارَةُ

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (مِنْ غَالِبٍ قُوْتِ الْخ) وَلَوْ أُعْطِيَ السَّيِّدُ رَقِيقَهُ طَعَامَهُ لَمْ يَجُزَّ لَهُ تَبْدِيلُهُ بِمَا يَقْتَضِي تَأْخِيرُ
الْاِخْلَإِ إِلَى لِمَصْلَحَةِ الرَّقِيقِ وَلَوْ فَضَّلَ تَقِيْسَ رَقِيقِهِ لِدَانِهِ عَلَى خُسْبِيَةِ ثَمَرَةٍ فِي الْعَبِيدِ، وَسُنَّ فِي الْإِمَاءِ م ر
ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا اِغْتَبَرَ الْخ) فِي تَرْتِيبِ هَذَا الْجُزْءِ عَلَى الشَّرْطِ شَيْءٌ؛ لَأَنَّ نَفْيَ الْاِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ
صَادِقٌ بِاتِّحَادِ قُوْتِ رَقِيقِ الْبَلَدِ لِكَيْتَهُ دُونَ قُوْتِ السَّادَاتِ عَادَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ حَمَلُوا الْخ) قَدْ
يُقَالُ: فَلَا حَاجَةَ حَبْتِيْدٍ لِقَوْلِهِ: مِنْ طَعَامِهِ وَمِنْ لِبَاسِهِ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لِيَنْفَعِ تَوْهَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ لَهُ بِمَا دُونَ
الْغَالِبِ تَمَيِّزًا لَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ.

• قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَيَكْسُوْتُهُمْ) وَلَا يَكْفِي سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَلَوْ كَانُوا لَا يَسْتُرُونَ أَصْلًا وَجَبَ سَتْرُ الْعَوْرَةِ
لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ، وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَنَّ الْوَاجِبَ سَتْرُ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ، وَالرُّوْبَةِ م ر ش أَيِ:

إِذْ لَا تَخْفِيرَ حِينَئِذٍ. (وَيُسْنُ أَنْ يَفْعَلَ الْأَفْضَلَ مِنْ إِجْلَالِهِ مَعَهُ لِلْأَكْلِ أَي: حَيْثُ لَا رِيَّةَ فِيمَا يَظْهَرُ أَنْ يُنَاوِلَهُ مِمَّا يَنْتَقِمُ بِهِ) وَلَوْ فَوْقَ اللَّائِقِ بِهِ (مِنْ طَعَامٍ وَأَذَمٍ) لَا سِيَّما مَا عَالَجَهُ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ إِذَا أَتَى أَحَدَكُمُ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْعِدْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لَقَمَةً، أَوْ لَقْمَتَيْنِ، أَوْ أَكْلَةً، أَوْ أَكْلَتَيْنِ فَإِنَّهُ وَلِيَّ حَرِّهِ وَعِلَاجِهِ وَالتَّعْلِيلُ بِمَا بَعْدَ الْفَاءِ يُزِيدُ إِلَى حَمْلِهِمْ لِلْأَمْرِ عَلَى التَّنْذِيرِ وَيُسْنُ أَنْ يَكُونَ مَا يُنَاوِلُهُ لَهُ يَسْدُ مَسْدًا لَا قَلِيلًا يَهَيِّجُ الشَّهْوَةَ وَلَا يَقْضِي التَّهْمَةَ (و) مِنْ (كِسْوَةٍ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَيَظْهَرُ فِي أَمْرٍ جَمِيلٍ أَنَّهُ يُسْنُ أَنْ لَا يُنْقِمَهُ بِنَحْوِ مَلْبُوسِهِ النَّاعِمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى سُوءِ الظَّنِّ بِهِ وَالْوُقُوعِ فِي عِزْزِهِ لَا سِيَّما الْيَوْمَ، وَقَدْ فَشَا هَذَا

الْمُعْنَى هَذَا بِيَلَدِنَا كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ، أَمَّا بِيَلَادِ السُّودَانِ وَنَحْوِهَا فَلَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي الْمَطْلَبِ وَهَذَا يُفْهِمُهُ قَوْلُهُمْ: مِنْ الْغَالِبِ قُلُوبُهُمْ لَا يَسْتَبِيرُونَ أَصْلًا وَجَبَ سَرُّ الْعُزْرَةِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. اه. زَادَ النَّهَايَةَ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّ الْوَاجِبَ سَرُّ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ. اه. أَي: وَلَوْ أَتَى وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَا عَارِضٌ وَالْوَاجِبَ سَرُّ كُلِّ الْبَدَنِ كَانَ تَعَيَّنَ لِدَفْعِ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ فَعَلِيهِ مَنَعُهَا مِنْ خُرُوجِ يَلْزَمُهُ نَظَرٌ مُحَرَّمٌ، أَوْ سَرُّهَا بِمَا يَنْتَفِعُ مِنْهُ مَرَّسٌ وَع. ش.

فَوْقَ (سَنَى): (وَيُسْنُ أَنْ يُنَاوِلَهُ الْخ) وَلَوْ أُعْطِيَ السَّيِّدُ رَقِيقَهُ طَعَامَهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَي: لِلسَّيِّدِ تَبْدِيلُهُ بِمَا يَقْتَضِي تَأْخِيرَ الْأَكْلِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ لِلرَّقِيقِ، وَلَوْ فَضَّلَ نَفْسَ رَقِيقِهِ لِذَاتِهِ عَلَى خَسِيصِهِ كَرِهَ فِي الْعَبِيدِ، وَسُنَّ فِي الْإِمَاءِ. اه. نِهَايَةُ زَادَ الْمُعْنَى فَتَفَضَّلُ أُمَةُ التَّسَرِّيِّ مَثَلًا عَلَى أُمَةِ الْخِدْمَةِ فِي الْكِسْوَةِ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَفِي الطَّعَامِ أَيْضًا كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ لِلْمَرْفُوفِ فِي ذَلِكَ. اه. قَالَ ع. ش.: قَوْلُهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ لِلرَّقِيقِ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ مَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ حَاقَّةٌ كَأَن حَضَرَ لِلسَّيِّدِ ضَيْفٌ يَشُقُّ عَلَيْهِ عَدَمُ إِطْعَامِهِ فَأَرَادَ أَنْ يَقْدَّمَ لَهُ مَا دَفَعَهُ لِلْعَبِيدِ، ثُمَّ بَاتِيَ بِيَدِهِ لِلْعَبِيدِ بَعْدَ زَمَنِ لَا يَتَصَرَّرُ بِالتَّأْخِيرِ إِلَيْهِ. اه. فَوَدَّ: (وَلَوْ فَوْقَ اللَّائِقِ بِهِ) أَي: بِالسَّيِّدِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (أَحَدَكُمُ) هُوَ بِالتَّضْبِيقِ مَقْعُولٌ مَقْدَمٌ. اه. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (أَوْ أَكْلَةً) بَضْمُ الْهَمْزَةِ اللَّقْمَةُ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَحِينَئِذٍ فَلَعَلَّ أَوْ لِلشُّكِّ مِنَ الزَّوَايِ. اه. رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (وَالْتَّعْلِيلُ بِمَا بَعْدَ الْفَاءِ الْخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَهُ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى: وَالْمَعْنَى فِي تَشَوُّفِ النَّفْسِ لِمَا تُشَاهِدُهُ وَهَذَا يَقْطَعُ شَهْوَتَهَا وَالْأَمْرُ فِي الْخَبَرِ مُحْمُولٌ عَلَى التَّنْذِيرِ طَلَبًا لِلتَّوَاضُعِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ. اه. فَوَدَّ: (وَلَا يَقْضِي التَّهْمَةَ) بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ أَي: الْحَاجَةُ وَالشَّهْوَةُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (إِنَّهُ يُسْنُ الْخ) فَضِيَّتُهُ جَوَازُ التَّعْنِيمِ الْمُؤَدِّي إِلَى مَا ذَكَرَ وَهُوَ الْوَجْهُ وَإِقَالُ م. ر. اه. سَم. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى سُوءِ الظَّنِّ الْخ) هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ نَظَرًا لِمَا مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ، أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْوَقِيعَةِ فِيهِ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ، وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ. اه. سَيِّدُ

وَلَوْ أَتَى وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَا عَارِضٌ وَالْوَاجِبَ سَرُّ كُلِّ الْبَدَنِ كَانَ تَعَيَّنَ لِدَفْعِ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ فَعَلِيهِ مَنَعُهَا مِنْ خُرُوجِ يَلْزَمُهُ نَظَرٌ مُحَرَّمٌ، أَوْ سَرُّهَا بِمَا يَنْتَفِعُ مِنْهُ مَرَّسٌ. اه. فَوَدَّ: (إِذَا لَا تَخْفِيرَ) وَإِنَّمَا وَجَبَ مَا زَادَ عَلَى سَرِّ الْعُزْرَةِ فِي الْمَبِيتِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَاتِمَةُ أَمْرِهِ وَالْإِفْتِصَارُ الْمَذْكُورُ يُنَافِي الْإِكْرَامَ.

الفساد وغيره. (وتسقط) كفاية القرن (بمضي الزمن) كنفقة القريب بجامع اعتبار الكفاية فيها ومن ثم لم نصير ديتنا إلا بما مرّ ثم. (ويبيع القاضي فيها ماله) أو يؤجره عند امتناعه منها ومن إزالة ملكه عنه بعد أمر القاضي له بالبيع، أو الإيجار، أو عند غيبته نظير ما مرّ ثم ففيما يتيسر بيع بعضه، أو إيجاره شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة بفعل ذلك فيه، وفي غيره كالمقار يستدين حتى يجتمع قدر صالِح، ثم يبيع ما بقي به، أو يؤجره ولو تعدّر بيع البعض، وإيجاره وتعدّرت الاستدانة باع الكل، أو أجره هذا في غير محجور عليه، أما هو فيجب فعل الأحظ له من بيع

عمر. فؤد: (كفاية القرن) إلى قوله: (أي قرضاً) في النهاية وكذا في المغني إلا قوله: (هذا في غير محجور) إلى المتن، وقوله: (ولو يئلد القاضي) إلى المتن. فؤد: (إلا بما مرّ) أي: بقرض قاض أو نحوه وقد قال الروائي: لو قال الحاكم لعبد رجل غائب: استدين وأنفق على نفسك جاز، وكان ديتنا على سيده نهاية وقياس ما قدّمه في نفقة القريب أنها إنما نصير ديتنا على السيد إذا أذن له القاضي في الاقتراض، واقترض أو أمر القاضي من ينفق على الرقيق، ويخرج بما أنفقه وفعل ع ش وسم عبارة المغني إلا باقتراض القاضي، أو أذنه فيه واقترض. اه. فؤد: (أو يؤجره) عطف على يبيع. اه. سم والصمير لعمال السيد. فؤد: (هذه امتناعه) تنازع فيه الفعلان. فؤد: (منها) أي: كفاية القرن.

فؤد: (بعد أمر القاضي إلخ) ظرف لبيع. اه. سم أي: ويؤجر. فؤد: (أو عند غيبته) عطف على عند امتناعه. فؤد: (يفعل ذلك) أي: يبيع البعض أو إيجاره. فؤد: (وفي غيره إلخ) عطف على فيما تيسر إلخ. فؤد: (قدر صالِح) أي: يسهل بيع، أو إيجار ما يقابل. فؤد: (هذا في غير محجور عليه) أما هو فيجب إلخ) هذا الصنيع يفهم أنه في غير المحجور لا يجب على القاضي فعل الأحظ وهو مشكّل ثم رأيت التثنية الآتي الذي انحط كلامه فيه على أنه يجب مراعاة الأصلح في غير المحجور أيضاً ولو يبيع القرن. اه. سم وهو الأظهر الموافق لنظائره ع ش.

فؤد: (إلا بما مرّ ثم) منه قرض القاضي وهو بناء على ظاهره الذي مشى عليه الشارح هناك في غاية الإشكال هنا إذ الرقيق لا يتصور ملكه فكيف يصير ديتنا بالفرض فليتأمل. فالوجه حمل قرض القاضي هنا على المعنى المتقدم عن م ر.

فؤد في (سني): (ويبيع القاضي فيها ماله إلخ) عبارة الزويز وشرجه ويأبغ مال سيده في نفقته أي: يبيعه عليه الحاكم إذا امتنع من الإنفاق عليه، أو غاب، أو يؤجره بعد استدانة شيء عليه صالِح فإن عدم ماله أمر يبيعه أي: الرقيق، أو إيجاره أو غيره فإن امتنع من ذلك باعه الحاكم، أو أجره. اه. باختصار. وقوله: فإن امتنع من ذلك يتبني، أو غاب. فؤد: (أو يؤجره) عطف على يبيع، وقوله: بعد أمر القاضي إلخ ظرف لبيع.

فؤد: (فيجب فعل الأحظ إلخ) هذا الصنيع يفهم أنه في غير المحجور لا يجب على القاضي فعل الأحظ وهو مشكّل وسباني ما يصرح بوجوب مراعاة الأصلح فيه أيضاً، ثم رأيت التثنية الآتي الذي

القرن أو إجارته، أو بيع مال له آخر، أو الاقتراض على مغل. (لأن قيد المال) بأن لم يكن لمالك مال ولو ببلد القاضي فقط فيما يظهر والمالك حاضر مُتَتَبِعٌ من إنفاقه (أمره) القاضي بإيجاره أي: إن وفي بمؤنته فيما يظهر أو بإزالة ملكه عنه (بيعه، أو إعتاقه)، أو نحوهما فإن أبي باعه، أو أجره عليه فإن لم يجد مشترًا، ولا مُستأجرًا اتَّفَقَ عليه من بيت المال أي: قرضًا فيما يظهر أخذًا مما مر في اللقيط فإن لم يكن فيه مال، أو منَعَ ناظره تعدُّيًا

هـ فُود: (أو بيع مال له آخر) يَتَّبِعِي، أو إجارته. اهـ. سم. هـ فُود: (أو الاقتراض إلخ) أي: اقتراض القاضي من بيت المال على مغل السَّيِّد. اهـ. ع ش. هـ فُود: (ولو ببلد القاضي إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْقَاضِي، وَامْتَكَنَ إِخْضَارُهُ عَنْ قُرْبٍ لَا يَنْتَظِرُ، وَيُؤْمَرُ بِإِزَالَةِ مِلْكِهِ عَنِ الْعَبْدِ وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الْقَاضِي يَفْتَرِضُ عَلَيْهِ أَنْ يُخَصِّرَ مَالَهُ إِذَا رَأَى ذَلِكَ مَصْلَحَةً لَمْ يَتَّعِدْ. اهـ. ع ش أقول: بل قد يصرَّح به ما مرَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي مُرَاعَاةُ الْمَصْلَحَةِ فِي حَقِّ الْمَخْجُورِ وَغَيْرِهِ. هـ فُود: (أو أجره) أو أدَّته في العمل، والإنفاق على نفسه من كسبه، وقوله: فإن لم يجد مُشْتَرِيًا، وَلَا مُسْتَأْجِرًا أَي: وَلَمْ يَغْدِزْ عَلَى الْاِخْتِسَابِ، وَالْإِنْفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ كَسْبِهِ. اهـ. سم. هـ فُود: (أي قرضًا إلخ) أي: مَالٌ يَكُنُ السَّيِّدُ فَقِيرًا مُخْتَاجًا إِلَى خِدْمَتِهِ الضَّرُورِيَّةِ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَنِّي. اهـ. ع ش عبارة الأُسْتَى وَالنَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ الْمُسْلِمِينَ مَجَانًا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ فَقِيرًا، وَمُخْتَاجًا إِلَى خِدْمَتِهِ الضَّرُورِيَّةِ، وَإِلَّا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَرْضًا عَلَيْهِ أَنْتَهَى. قَالَ سَمٌ وَلَا يُقَالُ: بَلْ لَيْسَ كَلَامُ الشَّارِحِ إِلَّا فِي الْفَقِيرِ لِقَرْضِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَأَنَّا نَقُولُ: قَدْ قِيدَ انْتِضَاءُ الْمَالِ بِمَا يَشْمَلُ انْتِضَاءُ بَلَدِ الْقَاضِي فَقَطُّ كَمَا تَرَى. اهـ. هـ فُود: (أخذًا مما مر في اللقيط) حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَجَانًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ أَوْ كَانَ ثُمَّ مَا هُوَ أَهْمُ مِنْهُ، أَوْ مَنْعَ مُتَوَلِيهِ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ إِنْ رَأَاهُ وَإِلَّا قَامَ مَيَاسِيرُ الْمُسْلِمِينَ بِكِفَايَتِهِ وَجُوبًا قَرْضًا. اهـ. وَيَبْتَئَا هُنَاكَ أَنَّ

النَّحْطُ كَلَامُهُ فِيهِ عَلَى وَجوبِ مُرَاعَاةِ الْأَصْلَحِ وَلَوْ بَاعَ الْقَرْنُ. هـ فُود: (أو بيع مال له آخر) يَتَّبِعِي، أَوْ إِجَارَتُهُ. هـ فُود: (أي: قرضًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا وَسَيَّئِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ تَفْصِيلٌ فِي تَطْيِيرِهِ مِنَ الدَّائِيَةِ لَا يُقَالُ: بَلْ لَيْسَ كَلَامُهُ إِلَّا فِي الْفَقِيرِ لِقَرْضِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ؛ لَأَنَّا نَقُولُ: قَدْ قِيدَ انْتِضَاءُ الْمَالِ بِمَا يَشْمَلُ انْتِضَاءُ بَلَدِ الْقَاضِي فَقَطُّ كَمَا تَرَى وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ هُنَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ الْمُسْلِمِينَ مَجَانًا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ فَقِيرًا، أَوْ مُخْتَاجًا إِلَى خِدْمَتِهِ لِضَرُورَتِهِ، وَاقْتَصَرَ مَرٌّ عَلَى نُقْلِ الْأَذْرَعِيِّ. هـ فُود: (أخذًا مما مر في اللقيط) عِبَارَةُ الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ ثُمَّ فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ خَاصٌّ، وَلَا عَامٌّ فَلَا ظَهَرَ أَنَّهُ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ وَلَوْ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ مَجَانًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ، أَوْ كَانَ ثُمَّ مَا هُوَ أَهْمُ مِنْهُ، أَوْ مَنْعَ مُتَوَلِيهِ ظُلْمًا اقْتَرَضَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ إِنْ رَأَاهُ، وَإِلَّا قَامَ الْمُسْلِمُونَ مَيَاسِيرُهُمْ بِكِفَايَتِهِ وَجُوبًا قَرْضًا وَفِي قَوْلِ نَفَقَةٍ. اهـ. بِاخْتِصَارٍ وَيَبْتَئَا هُنَاكَ أَنَّ الْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّ رُجُوعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى الْقَرْضِ مَا لَمْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ حِينَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ فَقِيرٌ لَا مُتَوَقَّعٌ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي

فعلَى مِياسِيرِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا مِنْ أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ الْبَيْعِ، وَالْإِجَارَةِ يَنْبَغِي حَمْلُهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ مَحَلِّهِ عَلَى مَا إِذَا اسْتَوَتْ مَضْلَحَتُهُمَا فِي نَظَرِهِ وَالْأَوْجِبُ فَعَلُ الْأَصْلَحِ مِنْهُمَا فَقَوْلُ جَمْعٍ يَجِبُ الْإِجَارَ أَوْ لَا يُخْضَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ أَصْلَحُ هَذَا كُلَّهُ فِي غَيْرِ الْمُسْتَوْلَدَةِ، أَمَّا هِيَ فَيُخْلِيهَا إِنْ لَمْ يُزَوِّجْهَا وَلَا أَجْزَاهَا لِتُكْتَسِبَ كِفَايَتُهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَسْبٌ، أَوْ لَمْ يَفِ بِهَا فَيُيْتِ الْمَالُ ثُمَّ الْمِياسِيرُ.

(نَبِيَّةٌ) قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ فِي الْمُتَنَبِّعِ هُنَا الَّذِي لَهُ مَالٌ أَنَّ الْقَاضِيَّ لَا يَبِيعُ عَلَيْهِ الْقِرْنَ الْمُتَنَبِّعُ مِنْ إِنْفَاقِهِ، وَإِنْ رَأَاهُ أَصْلَحَ وَأَنَّهُ يَبِيعُ لِكِفَايَتِهِ بَقِيَّةَ أَمْوَالِهِ وَلَوْ رَقِيقًا مُكْتَفِيًا بِكَسْبِهِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ لَا سِيَّمَا فِي الْغَائِبِ الْمَنُوطِ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ بِالْأَصْلَحِ، وَلَوْ قِيلَ: فِي الْغَائِبِ يَجُوزُ لِمَا ذُكِرَ دُونَ الْمُتَنَبِّعِ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ مِنْ بَيْعِهِ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ الرِّغْبَةِ فِي إِسْرَافِهِ دُونَ غَيْرِهِ لَمْ يَنْفَعِدْ، ثُمَّ رَأَيْتُ

الْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّ رُجُوعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى الْقَرَضِ مَا لَمْ يَتَيَّنْ أَنَّهُ حِينَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ فَقَرِئَ لَا مَنُوقٌ لَهُ فَلْيُتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي اللَّقِيطِ. اه. سم. ٥. قَوْلُهُ: (فَعَلَى مِياسِيرِ الْمُسْلِمِينَ) وَالذَّفْعُ هُنَا يَكُونُ لِلسَّيِّدِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّ التَّقْفَةَ عَلَيْهِ لَا لِلْعَبْدِ مُغْنَى وَنَهَايَةً.

٥. قَوْلُهُ: (كِلَاهُمَا) أَيِ: قَوْلُهُمَا وَيَبِيعُ الْقَاضِي فِيهَا مَالَهُ، أَوْ يُؤْجَرُهُ إلخ. ٥. قَوْلُهُ: (مَضْلَحَتُهُمَا) أَيِ: الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ: كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. اه. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْمُسْتَوْلَدَةِ إلخ) أَيِ: وَفِي غَيْرِ الْمُبْعُضِ، أَمَّا هُوَ فَإِنْ كَانَ بَيْتَهُ، وَبَيَّنَّ سَيِّدُهُ مُهَابَاةً فَالتَّقْفَةُ عَلَى صَاحِبِ التَّوْبَةِ، وَالْأَفْعَالِيَهُمَا بِحَسَبِ الرُّقِّ، وَالْحُرِّيَّةِ مُغْنَى وَنَهَايَةً وَقَالَ سَم: هَذَا فِي غَيْرِ الْمَعْجُوزِ عَنْ نَفَقَتِهِ، وَأَمَّا الْمَعْجُوزُ عَنْهَا فَتَقْفَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ عَلَى مِياسِيرِ الْمُسْلِمِينَ.

(فَرَعٌ): فِي مِلْكِهِ رَقِيقَانِ ذَكَرَ وَأُنْثَى وَقَدَّرَ عَلَى نَفَقَةِ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ قُسِمَتْ بَيْنَهُمَا لَمْ تَسُدَّ مَسَدًا فَهَلْ يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَقْدَمُ الْأُنْثَى؛ لِأَنَّهَا أَضْعَفُ كَمَا قَدَّمُوا الْأُمَّ فِي التَّقْفَةِ عَلَى الْأَبِ لِذَلِكَ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ وَفَاقًا لِم. ر. الْأَوَّلِ. اه. ٥. قَوْلُهُ: (يَجُوزُ) أَيِ: يَبِيعُ الْقِرْنَ الْمُخْتَلَجَ إِلَى التَّقْفَةِ، وَقَوْلُهُ: لِمَا ذُكِرَ أَيِ: إِذَا رَأَاهُ أَصْلَحَ. ٥. قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِهِ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّ الْقَاضِيَّ لَا يَبِيعُ الْغَيْرَ أَيْضًا إِلَّا بَعْدَ أَمْرِهِ بَيْتِيهِ، وَامْتِنَاعِهِ مِنْهُ

اللَّقِيطِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَعَلَى مِياسِيرِ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ الْقَمُولِيُّ: مَنْ يَضْفُهُ حُرًّا، وَيَضْفُهُ رَقِيقًا يَجِبُ بَضْفُ نَفَقَتِهِ عَلَى سَيِّدِهِ، وَالتَّضْفُ الْآخَرُ عَلَيْهِ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِهِ فَيَجِبُ بَضْفُ نَفَقَتِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَقَالَ الزَّزَكَشِيُّ وَغَيْرُهُ: نَفَقَةُ الْمُبْعُضِ أَيِ: الْمَعْجُوزِ عَنْ نَفَقَتِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ وَالْأَفْعَالِيَةُ مَنْ هِيَ فِي تَوْبَتِهِ. اه. م. ر. قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَفِيمَا قَالَ أَيِ: الزَّزَكَشِيُّ فِي الشُّقِّ الثَّانِي نَظَرٌ. اه. وَلَمَّا لَوَّجَهُ النَّظَرُ أَنَّ الْقَرَضَ أَنَّهُ مَعْجُوزٌ عَنْ نَفَقَتِهِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي عَجْزَ ذِي التَّوْبَةِ وَالْوَجْهَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ يُقَالَ: إِنْ نَفَقَتَهُ الْغَيْرُ الْمَعْجُوزُ عَنْهَا عَلَيْهِ وَعَلَى سَيِّدِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُهَابَاةً، وَالْأَفْعَالِيَةُ ذِي التَّوْبَةِ وَالْمَعْجُوزُ عَنْهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ عَلَى الْمِياسِيرِ.

(فَرَعٌ): فِي مِلْكِهِ رَقِيقَانِ ذَكَرَ وَأُنْثَى وَقَدَّرَ عَلَى نَفَقَةِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ وَلَوْ قُسِمَتْ بَيْنَهُمَا لَمْ تَسُدَّ مَسَدًا فَهَلْ

كلامهم الآتي في الدائبة وهو صريح في أن القاضي لو رأى بيعه أصلح باعه سواء المشتري الذي له مال وغيره ولا فارق بين الدائبة والقرن في ذلك كما صرح به غير واحد. (ويُجب) إن شاء الله على إرضاع ولدها ولو من غيره برناً وغيره؛ لأنه يملك لبنها ومنافعها بخلاف الزوجة ولو طلبت إرضاعه لم يجز له منعها منه؛ لأن فيه تفريقاً بين الوالدة ولدها إلا عند تمتعها بها

فلْيَأْمُلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (بَيْعُهُ) أَي: الْقَرْنُ. قَوْلُهُ: (وغيره) شَامِلٌ لِلْغَائِبِ وَالْحَاضِرِ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي: رِغَايَةِ الْأَصْلَحِ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: بِعَدَمِ الْفَرْقِ.
قَوْلُ (السِّي: وَيُجْبِرُ) بَيْنَ الْفَاعِلِ مِنْ أَجْبَرِ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَيَجُوزُ مُخَارَجَتُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْإِذَا كَانَ) إِلَى (وَلَهُ فِي الْحُرِّ) وَقَوْلُهُ: (بِأَنْ يُخْشَى) إِلَى (وَعَلَيْهِ إِرَاحَتُهُ) وَقَوْلُهُ: (وَيُضَرِّبُهَا لِاتِّبَاعِ الْمُخْلُوفِ) وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَهُ فِي الْحُرِّ) إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ) إِلَى الْمَتَنِ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَقَوْلُهُ: (وَإِنَّهُ ابْنُ الصَّلَاحِ) إِلَى (وَقِيئَهُ الْأَذْرَعِي).
قَوْلُهُ: (إِلَّا عِنْدَ تَمَتُّعِهِ بِالْإِخْ) وَإِلَّا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ حُرّاً مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ مَمْلُوكاً لِغَيْرِهِ فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ إِرْضَاعِهِ وَيُسْتَرْضِعُهَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ إِرْضَاعَهُ عَلَى وَالِدِهِ، أَوْ مَالِكِهِ اسْتِثْنَاءٌ وَنَهْيٌ وَمُغْنَى.

يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا أَوْ تَقْدُّمُ الْآتِي؛ لِأَنَّهُا أَضْعَفُ كَمَا قَدَّمُوا الْأُمَّ فِي التَّقْفَةِ عَلَى الْآبِ؛ لِأَنَّهُا أَضْعَفُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ وَفَاقاً لِمَرِّ الْأَوَّلِ، وَيُفَارِقُ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْأُمِّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَكَّدَ فِي حَقِّهَا وَجَعَلَ لَهَا مِنَ الْبِرِّ مَا لَيْسَ لِلْآبِ وَلَا كَذَلِكَ الرَّقِيقَةُ.

(تَنْبِيْهُ): فِي بَابِ الْإِجَارَةِ مِنْ تَجْرِيدِ الْمَرْجِدِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْبَقَوِي: لَوْ لَمْ يُنْفِقِ السَّيِّدُ عَلَى عَبْدِهِ فَلَهُ الْعَمَلُ بِأَجْرِهِ، وَيُنْفِقُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ كَسْبِهِ، وَلَا شَيْءَ لِلْمَوْلَى أَي: عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي قَرْضَهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْحَاكِمُ لَا مَعَ امْتِنَانِهِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: فَلَهُ الْعَمَلُ بِأَجْرِهِ هَلْ هُوَ نَائِبٌ، وَإِنْ امْتَنَ الْإِنْفَاقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْفٍ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِكْتِسَابِ فَلَا يَجِبُ إِنْفَاقُهُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ؟ فِيهِ نَظَرٌ لَكِنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا التَّرُدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمٌ وَإِلَّا فَالْوَجْهَ ثُبُوتُ ذَلِكَ، وَإِنْ امْتَنَ مَا ذَكَرَ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مُشْتَرِيًا، وَلَا مُسْتَأْجِرًا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ الْإِخْ؛ لِأَنَّهُ دَلٌّ عَلَى تَأْخِيرِ الْإِنْفَاقِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ بَيْعِهِ، وَلِإِجَارِهِ وَعِنْدَ عَدَمِ الْحَاكِمِ قَدْ يُقَالُ: يَتَّبِعِي الْحُكْمَ هُنَا عَلَى الْحُرِّ الْمُغْنِي هَلْ مَحَلُّ وَجُوبِ إِنْفَاقِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِكْتِسَابِ؟ وَالْمُبَادَرَةُ نَعْمَ وَقِيَّاسُهُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرُدُّ إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ أَنَّ الرَّقِيقَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِجَارِ، وَلَوْ نَفَسَهُ بِخِلَافِ الْحُرِّ فَلَيْسَ لَهُ إِجَارٌ نَفْسِهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ بِأَن تَعَدَّرَ إِنْفَاقُ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ الْمُسْلِمِينَ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْبَقَوِيِّ الْمُتَقَدِّمِ عَدَمُ الْفَرْقِ فَلْيَأْمُلْ. قَوْلُهُ: (إِلَّا عِنْدَ تَمَتُّعِهِ بِهَا الْإِخْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَإِلَّا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ حُرّاً مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ مَمْلُوكاً لِغَيْرِهِ فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ إِرْضَاعِهِ، وَيُسْتَرْضِعُهَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ إِرْضَاعَهُ عَلَى وَالِدِهِ، أَوْ مَالِكِهِ نَقْلُهُ ابْنَ الرُّفْعَةِ وَغَيْرِهِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَأَقْرَوَهُ. اهـ.

فَيُغْلِبُهُ لِغَيْرِهَا إِلَى فَرَاغِ تَحْتِيجِهِ وَلَا إِذَا كَانَ إِزْضَاعُهَا لَهُ يُقَدَّرُهَا بِحَيْثُ تَنْفَرُ طِبَاعُهُ عَنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَهُ فِي الْحُرِّ طَلَبُ أَجْرَةِ رِضَاعِهَا لَهُ وَالتَّبَرُّعُ بِهَا رِضِيَّةً، أَوْ أَبَتْ (وَكَذَا غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ وَلِيدِهَا فَيَجْبِزُهَا عَلَى إِزْضَاعِهَا أَيْضًا (إِنْ فَضَّلَ) لَبَنُهَا (عَنْ) أَي: عَنْ وَلِيدِهَا لِكَثْرَتِهِ مَثَلًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُفْضَلْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا تَضْكَازَ وَلَدَةً يُولَدُهَا﴾ [البقرة: ١٧٣] هَذَا إِنْ كَانَ وَلَدُهَا وَلَدَهُ أَوْ مِلْكُهُ فَإِنْ كَانَ مِلْكُ غَيْرِهِ، أَوْ حُرًّا فَلَهُ أَنْ يُرَضِّعَهَا مَنْ شَاءَ؛ لِأَنَّ إِزْضَاعَ هَذَا قَوْلُهُ أَنَّ لَهُ أَخْذَ الْأَجْرَةِ لَعَلَّ هُنَا سَقَطَ أَي وَقَالَ غَيْرُهُ مَثَلًا وَقَوْلُهُ بِأَنْ يَخْصُصَ لَيْسَ مُوجُودًا بِنُسخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِنَا فَلْيُحَرِّزْ عَلَى بَعْضِهِ أَوْ مَالِكِهِ (و) عَلَى (فَطْلِهِ قَبْلَ حَوْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ) أَوْ يَضُرَّهَا ذَلِكَ. (و)

• قَوْلُهُ: (وَلَهُ فِي الْحُرِّ) أَي: وَفِي الرَّقِيقِ الْمَمْلُوكِ لِغَيْرِهِ نِهَآيَةً وَسَم. • قَوْلُهُ: (بِهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي النِّهَآيَةِ. • قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ لِقَوْلِهِ شَرْيْهُ أَوْ لَاحِظَاتِهِ بِغَيْرِ اللَّبَنِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا غَيْرُهُ إلخ. اه. سم. • قَوْلُهُ: (فَلَهُ أَنْ يُرَضِّعَهَا إلخ) أَي: أَنْ يَضَعَهَا مِنْ إِزْضَاعِهِ غَيْرَ اللَّبَنِ الَّذِي لَا يَمِيشُ إِلَّا بِهِ وَسَتَرَضِّعَهَا غَيْرَهُ نِهَآيَةً قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا أَخْذَ الْأَجْرَةِ وَإِنْ وَجَبَ ذَلِكَ سَمَ وَعَ ش. • قَوْلُهُ: (مَنْ شَاءَ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُفْضَلْ لَبَنُهَا عَنْ وَلِيدِهَا. اه. سم. • قَوْلُهُ: (عَلَى بَعْضِهِ) أَي: وَاللَّيْهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَمَ): (إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ) أَي: الْفَطْمُ الْوَلَدَ بِأَنْ اكْتَفَى بِغَيْرِ لَبَنِهَا. اه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَضُرَّهَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَلَمْ يَضُرَّهَا أَيْضًا. اه. وَهِيَ أَحْسَنُ وَإِنْ كَانَ أَوْ فِي سِيَاقِ التَّقْيِيدِ الْمُعْجَمِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَضُرَّهَا ذَلِكَ) قَدْ يَسْتَشْكَلُ تَصْوِيرُ ضَرَرِهَا إِذْ غَايَةُ مَا يَتَخَيَّلُ حُصُولُهُ حَبْسِ اللَّبَنِ، وَيُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ بِغَيْرِ الرِّضَاعِ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنْ تَكَلَّفَ الْإِخْرَاجُ بِغَيْرِ الرِّضَاعِ كَافٍ فِي الضَّرَرِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَهُ فِي الْحُرِّ إلخ) كَذَا اقْتَصَرَ فِي الرِّضَاعِ وَشَرَّحَهُ أَيْضًا عَلَى الْحُرِّ فَهَلَا زَادَ وَالتَّقْيِيدُ الْمَمْلُوكُ لِغَيْرِهِ. • قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ كَانَ وَلَدُهَا وَلَدَهُ، أَوْ مِلْكُهُ إلخ) هَذَا يَوْجِبُ تَقْيِيدَ الْوَلَدِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ: عَلَى إِزْضَاعِ وَلِيدِهَا بَوْلِيدِهِ، أَوْ مِلْكِهِ وَحَيْثُ يُشْكِلُ قَوْلُهُ السَّابِقُ: وَلَهُ فِي الْحُرِّ إلخ؛ لِأَنَّ الْحُرَّ حَيْثُ لَا يَسِ إِلَّا وَلَدَهُ، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَطْلُبَ أَجْرَةَ رِضَاعِهَا لِوَلَدِهِ لَا يَقَالُ: الْمُرَادُ بِالْحُرِّ فِيمَا ذَكَرَ وَلَدُ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا لَا يُوَافِقُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي وَلَدِهِ، أَوْ مِلْكِهِ الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ: هُنَا هَذَا إِنْ كَانَ وَلَدُهَا إلخ، وَإِرَادَةُ غَيْرِ وَلَدِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ حَيْثُ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. وَالرِّضَاعُ وَغَيْرُهُ إِنَّمَا ذَكَرُوا مَسْأَلَةَ طَلَبِ الْأَجْرَةِ فِي الْحُرِّ بَعْدَ فَرَضِهِمُ الْكَلَامَ فِي أَعْمَ مِنْ وَلَدِهِ، وَمِلْكِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيُجَابُ بِأَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ: هَذَا إلخ تَقْيِيدُ الْوَلَدِ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ: وَكَذَا غَيْرُهُ لَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ أَيْضًا فَكَانَتْ قَالُ: الْمُرَادُ بِالْوَلَدِ فِي قَوْلِنَا وَكَذَا غَيْرُ وَلِيدِهَا وَلَدَهُ، أَوْ مِلْكُهُ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا قَبْلَهُ عَائِلًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (فَلَهُ أَنْ يُرَضِّعَهَا مَنْ شَاءَ) غَيْرَ اللَّبَنِ الَّذِي لَا يَمِيشُ إِلَّا بِهِ مَرَّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَلَا أَجْرَةَ لَهُ أَنَّ لَهُ أَخْذَ الْأَجْرَةِ، وَإِنْ وَجَبَ ذَلِكَ لِأَنَّهُا تُؤْخَذُ عَلَى الْوَاجِبِ. • قَوْلُهُ: (فَلَهُ أَنْ يُرَضِّعَهَا مَنْ شَاءَ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُفْضَلْ لَبَنُهَا عَنْ وَلِيدِهَا. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَخْصُصَ) مُتَعَلِّقٌ بِضَرَرِهِ.

على (إرضاعه بعدهما إن لم يرضها) أو يرضه واقتصر في كل من القسمين على الأغلب فيه فلا يرد عليه ما رذته فيهما، وليس لها الاستقلال بأحد هذين إذ لا حق لها في نفسها (وللمخوة) الأم، ويظهر أن يلحق بها من لها الحضنة من أتهاتها وأتهات الأب (حق في القرية) كالأب (فليس لأحدهما) أي: الأبوين الحزين، ويظهر أن غيرهما عند فقديهما يرضن له حضنة مثلهما في ذلك (فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر لأنهما تمام مدة الرضاع نعم، إن تنازعا أجيب طالِب الأصلح للوليد كالقطم عند حمل الأم أو مرضها، ولم يوجد غيرها فيتميم وكلامهم محمول على الغالب ذكره الأذرعوي (ولهما) فطمه قبلهما (إن لم يرضه) ولم يرضها لانتهاء المحذور (ولأحدهما) فطمه بغير رضا الآخر (بعد حولين) لمضي مدة الرضاع ولم يقيد بذلك نظرا للغالب إذ لو فرض إضرار القطم له ليضعف خلقته أو ليشدة حره، أو يزد لزم الأب بذل أجرة الرضاع بعدهما حتى يجتزئ بالطعام، وتجب الأم على إرضاعه بالأجرة إن لم يوجد غيرها كما علم مما مر (ولهما الزيادة) في الرضاع على الحولين حيث لا ضرر لكن أفنى

• فود: (أو يرضه) عبارة المُنهي والتهاية: ولم يرضه أيضا. اه. • فود: (واقتصر في كل إلخ) وقد يتقابل الضرر إن بان كأن فطمه قبل الحولين يرضه، وإرضاعه حيث يرضها، ولعل حكمه أن الأب يجب عليه إرضاعه لغيرها إن أمكن، وإلا فلا يجب على الأم بل يطم وإن لحقه الضرر. اه. ع ش.
 • فود: (ما رذته فيهما) أي: قوله أو يرضها في الأول، وقوله: أو يرضه في الثاني. • فود: (بأحد هذين) عبارة النهاية مع ع ش بإرضاع أي: بعد الحولين، ولا فطام أي: قبل الحولين، أو بعدهما. اه. • فود: (ويظهر أن يلحق إلخ) يُغني عنه قوله: الآتي ويظهر أن غيرهما إلخ فالإقتصار عليه كما في النهاية أولى. • فود: (أجيب طالِب الأصلح) فإن لم يكن أحدهما أصْلَح بأن استويا أجيب طالِب الرضاع كما هو ظاهر. اه. سيّد عمر أي: وبه عليه النهاية والمُنهي. • فود: (وكلامهم إلخ) عبارة المُنهي: وليس هذا مخالفا لقولهم: بل إطلاقهم محمول على الغالب. اه. • فود: (ولم يرضها) فيه نظير ما مر من إشكال التصوير وأيضا فالترض رضاهما اللهم إلا أن يفرض أنه ضرر يبيع التيم فإنه يمتنع عليها فغله وإن رضي. اه. سيّد عمر وتقدم جواب الإشكال الأول، ويؤيد الإشكال الثاني سكوت النهاية والمُنهي عما زاده الشارح هنا. • فود: (لانتهاء المحذور) عبارة المُنهي لانتهاءهما، وعدم الضرر بالطفل فإن ضره فلا. اه. • فود: (ولم يقيد بذلك) أي: بعدم ضرره سيّد عمر وكردّي.
 • فود: (لضعف خلقته) أي: لا يجتزئ بغير الرضاع. اه. مُغني. • فود: (لشدّة حره، أو يزد) فيجب على الأب إرضاعه في ذلك الفضل فإن فطامه فيه يفضي إلى الإضرار، وذلك لا يجوز بخلاف تماميهما أي: الحولين في فصل مُتَدِل. اه. مُغني.
 • فود: (وتجب الأم إلخ) أي: إن لم يرضها أخذًا مما مر.
 • فود: (حيث لا ضرر) استدراك على ما يوجهه الكلام السابق من استواء الأمرين. اه. ع ش.

الحِطَاطِي بِأَنَّهُ يُسَرُّ عَدَمُهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ. (وَلَا يُكَلِّفُ رَقِيقَهُ)، أَوْ بِهِيْمَتَهُ (إِلَّا عَمَلًا يُطِيقُهُ) أَي: لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ إِلَّا عَمَلًا يُطِيقُ دَوَامَهُ لِلخَبَرِ السَّابِقِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ يُطِيقُهُ يَوْمِينَ، أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ يَمُجِّزُ نَعْمَ، لَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ الْأَعْمَالَ الشَّاقَّةَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ حَيْثُ لَمْ تَضُرَّهُ بِأَنْ يُخْشَى مِنْهُ مَحْذُورٌ تَيْئُمٌ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيُخْتَمَلُ الصَّبْطُ بِمَا لَا يُخْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يُخْشَ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَحْذُورُ وَعَلَيْهِ إِرَاحَتُهُ وَقَتٌ قِيلُولَةُ الصَّيْفِ، وَفِي غَيْرِ وَقْتِ الاسْتِعْمَالِ بِاعْتِبَارِ عَادَةِ الْبَلَدِ وَظَاهَرٌ عَلَيْهِ وَجُوبُ ذَلِكَ وَبِمَنْفِي حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِلدَّوَامِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ جَوَازِ تَكْلِيفِهِ الْمُشْتَقِّ لَا عَلَى الدَّوَامِ وَأَفْتَى الْقَاضِي بِأَنَّهُ إِذَا كَلَّفَهُ مَا لَا يُطِيقُهُ بَيْعٌ عَلَيْهِ، وَأَيَّدَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِبَيْعِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْكَافِرِ صَيَانَةً لَهُ عَنِ الدُّلِّ وَبِمَا أَفْتَى بِهِ أَيْضًا مِنْ بَيْعِ أُمَةٍ عَلَى مُغْنِيَةِ تَرَوْمٍ حَمْلَهَا عَلَى الْفَسَادِ وَقِيَّةِ الْأَذْرَعِيِّ بِمَا إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِخُلَاصِهِ بِأَنْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ تَكْلِيفِهِ ذَلِكَ إِلَّا بِهِ.

• فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ يُسَرُّ عَدَمُهَا) أَي: الزِّيَادَةُ اقْتِصَارًا عَلَى الْوَارِدِ. اهـ. ع ش أي: وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ حَرَّمَهَا كَأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. • فَوَدَّ: (بِأَنْ يُخْشَى الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِفَضْرِهِ. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (وَيُخْتَمَلُ الضَّبْطُ بِمَا لَا يُخْتَمَلُ الْخ) وَلَعَلَّ هَذَا الْإِحْتِمَالُ أَقْرَبُ، وَيَقِي مَا لَوْ رَغِبَ الْعَبْدُ فِي الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ فَهَلْ يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنْهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي أَذْخَلَ الْفَضْرَ عَلَى نَفْسِهِ. اهـ. ع ش وَيَتَّبِعِي حَمْلُهُ عَلَى ضَرَرٍ لَا يُبِيحُ التَّيْمُمَ، وَالْأَقْبَلُ ضَرَرُ مُبِيحِ التَّيْمُمِ حَرَامٌ كَمَا مَرَّ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرٌ أَيْضًا أَي: قَيِّبُ مَنَعُهُ مِنْهُ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ إِرَاحَتُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةُ: وَيَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ فِي تَكْلِيفِ رَقِيقِهِ مَا يُطِيقُهُ اتِّبَاعُ الْعَادَةِ قَرِيبُهُ فِي وَقْتِ الْقِيلُولَةِ: وَهِيَ التَّوْمُ فِي وَسَطِ الْيَوْمِ وَفِي وَقْتِ الْإِسْتِنَاعِ إِنْ كَانَ لَهُ امْرَأَةٌ، وَمِنْ الْعَمَلِ طَرَفِي النَّهَارِ، وَمِنْ الْعَمَلِ إِمَّا فِي اللَّيْلِ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ نَهَارًا وَفِي النَّهَارِ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ لَيْلًا وَإِنْ سَافَرَ بِهِ أَرْكَبَهُ وَقَتًا فَوْقًا عَلَى الْعَادَةِ، وَإِنْ اغْتَادَ السَّادَةُ الْخِدْمَةَ مِنَ الْأَرْقَاءِ نَهَارًا مَعَ طَرَفِي اللَّيْلِ لَطَوْلِهِ أَتَبَعَتْ عَادَتُهُمْ، وَيَجِبُ عَلَى الرَّقِيقِ بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ، وَتَرَكَ الْكَسَلَ فِي الْخِدْمَةِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الْمَمْلُوكُ لِمَالِكِهِ: رَبِّي بَلْ يَقُولُ: سَيِّدِي، أَوْ مَوْلَايَ، وَأَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ لَهُ: عِبْدِي، أَوْ أَمَتِي بَلْ يَقُولُ: غُلَامِي، أَوْ جَارِيَتِي، أَوْ فَتَاتِي، وَلَا كَرَاهَةَ فِي إِضَافَةِ رَبِّ إِلَى غَيْرِ الْمُكَلَّفِ كَرَبِّ الدَّارِ، وَرَبِّ الْغَنَمِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ لِلْفَاقِسِ وَالْمُتَّهَمِ فِي دِينِهِ: يَا سَيِّدِي. اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: إِلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ أَنَا الْمُكَلَّفُ يَنْفِي: مَنْ شَأْنُهُ التَّكْلِيفُ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا فَيُكْرَهُ إِضَافَةُ رَبِّ إِلَيْهِ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَظَاهَرٌ عَلَيْهِ) أَي: لَفْظُهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ: وَعَلَيْهِ إِرَاحَتُهُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَأَفْتَى الْقَاضِي الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَلَوْ كَلَّفَ رَقِيقَهُ مَا لَا يُطِيقُهُ، أَوْ حَمَلَ أَمَتَهُ عَلَى الْفَسَادِ أَجْبَرَ عَلَى بَيْعِ كُلِّ مِمَّا إِنْ

• فَوَدَّ فِي (سَنِي): (وَلَا يُكَلِّفُ رَقِيقَهُ إِلَّا عَمَلًا يُطِيقُهُ) وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الْمَمْلُوكُ لِمَالِكِهِ: رَبِّي بَلْ يَقُولُ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ، وَأَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ: عِبْدِي وَأَمَتِي بَلْ يَقُولُ: غُلَامِي وَجَارِيَتِي، أَوْ فَتَاتِي وَفَتَاتِي، وَلَا كَرَاهَةَ فِي إِضَافَةِ رَبِّ إِلَى غَيْرِ الْمُكَلَّفِ كَرَبِّ الدَّارِ، وَرَبِّ الْغَنَمِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْفَاقِسِ، أَوْ الْمُتَّهَمِ فِي دِينِهِ يَا سَيِّدِي م ر ش.

(وتَجَوُّزُ مُخَارَجَتِهِ) أَي: الْقِرْنُ كَمَا ثَبَتَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَلْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ أَلْفٌ مَمْلُوكٍ يُخَارِجُهُمْ، وَيَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ خَرَاجِهِمْ وَصَحَّ (أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَعْطَى أَبَا طَيِّبَةَ لَمَّا حَجَمَهُ صَاعِينَ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ (بَشْرَطِ) كَوْنِ الْقِرْنِ يَصُحُّ تَصَرُّفُهُ لِنَفْسِهِ لَوْ كَانَ حُرًّا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقُدِّرَتْهُ عَلَى كَسْبِ مُبَاحٍ، وَفَضْلِهِ عَنْ مُؤْنَتِهِ إِنْ جُمِعَتْ فِيهِ وَمَا فَضَّلَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ كَالْحُرِّ وَيُشْتَرَطُ (رِضَاهُمَا) فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا إِجْبَارُ الْآخَرِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ كَالْكِتَابَةِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَلْزَمُ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْكِتَابَةَ تُؤَدِّي إِلَى الْعَتَى فَالزَّمْنَاهَا مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ لِقَلَّا تَبْطُلُ فَالْإِدَّتَاهَا بِخِلَافِ الْمُخَارَجَةِ لَا تُؤَدِّي لَهُ فَلَمْ يَحْتَاجْ لِلزَّمَانِ مِنْ جِهَتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ صِغَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَأَنْ صَرِيحَهَا خَارِجُكَ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ، وَأَنْ

تَعَيَّنَ طَرِيقًا فِي خِلَاصِهِ كَمَا قَيَّدَهُ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ. فَوَدَّ: (أَيِ الْقِرْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا) فِي الْمُغْنِيِّ. فَوَدَّ: (كَمَا ثَبَتَ) أَي: عَقْدُ الْمُخَارَجَةِ. فَوَدَّ: (وَيَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ خَرَاجِهِمْ) وَمَعَ ذَلِكَ بَلَّغَتْ تَرَكُّهُ خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ وَمِائَتِي أَلْفٍ نِهَآيَةً أَي: مِنْ الدَّرَاهِمِ الْفِضَّةِ ع. ش. فَوَدَّ: (كَوْنِ الْقِرْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَهِيَ) فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (كَالْكِتَابَةِ) إِلَى (وَيُؤْخَذُ). فَوَدَّ: (وَفَضْلُهُ) أَي: كَسْبُهُ عَنْ مُؤْنَتِهِ إِنْخَافًا لَمْ يَفِ كَسْبُهُ بِخَرَاجِهِ لَمْ يَصِحَّ مُخَارَجَتُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. فَوَدَّ: (وَمَا فَضَّلَ إِنْخَافًا) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي: فَإِنْ زَادَ كَسْبُهُ عَلَى ذَلِكَ فَالزِّيَادَةُ بَرٌّ وَتَوْسِيعٌ مِنْ سَيِّدِهِ لَهُ، وَيُجَبِّرُ التَّقْصُصُ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ بِالزِّيَادَةِ فِي بَعْضِهَا، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مُؤْنَتَهُ تَجِبُ حَيْثُ شُرِطَتْ مِنْ كَسْبِهِ، أَوْ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ. اهـ. فَوَدَّ: (يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِنْخَافًا) أَي: يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ لِلْسَّيِّدِ مَنَعَهُ مِنْهُ وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ رَشِيدِي وَع. ش. فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ) كَذَا فِيمَا أُطْلِعْتَ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْصِيحِ وَحَقُّ الْمَقَامِ وَبَشْرَطِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ) فَاعْتَبِرْ فِيهِ التَّرَاضِي كَخِيَرِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَلْزَمُ إِنْخَافًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ: وَالْأَضْلُ فِيهَا الْإِبَاحَةُ وَقَدْ يَفْرِضُ لَهَا عَوَارِضُ تُخْرِجُهَا عَنْ ذَلِكَ فَهِيَ جَائِزَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَأَنْ صَرِيحَهَا خَارِجُكَ إِنْخَافًا) أَنْظِرْ وَجْهَ أَخِيذٍ هَذَا وَمَا بَعْدَهُ. اهـ. رَشِيدِي.

فَوَدَّ فِي (سَنِي): (وَتَجَوُّزُ الْمُخَارَجَةِ).

(قَبِيحَةٌ): لَوْ خَارَجَهُ، ثُمَّ كَاتَبَهُ فَهَلْ تَبْطُلُ الْمُخَارَجَةُ لِصَفْوَتِهَا بِتَوَقُّفِهَا عَلَى الرِّضَا وَجَوَازِهَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَقُوَّةُ الْكِتَابَةِ بَلْزُومِهَا مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ فَلَا يَلْزِمُهُ دَفْعُ مَالٍ غَيْرِ الْكِتَابَةِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُنْتَجِهُ الْبُطْلَانُ، أَوْ يُقَالُ: لَا حَاجَةَ لِلْحُكْمِ بِبُطْلَانِهَا؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ يَسْتَقِلُّ وَيَمْلِكُ أَكْسَابَهُ فَلَهُ الْإِفْتِنَاعُ مِنْ دَفْعِ مَالِ الْمُخَارَجَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهَا، وَالْإِفْتِنَاعُ رُجُوعُ عَنْهَا، وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ اخْتَِارُ زَائِدٍ عَلَى مَالِ الْكِتَابَةِ لِاسْتِقْلَالِ الْمُكَاتَبِ، وَمِلْكِهِ مَا بِيَدِهِ فَإِنْ تَبَرَّعَ الْمُكَاتَبُ بِدَفْعِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ جَارَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَوَدَّ: (وَتَجَوُّزُ الْمُخَارَجَةِ بِشْرَطِ رِضَاهُمَا) وَلَوْ خَارَجَهُ عَلَى مَا لَمْ يَخْتَمِلْهُ لَمْ يَجُزْ، وَيَلْزِمُهُ الْحَاكِمُ بِعَدَمِ مُعَاوَضَتِهِ م. ر. ش. وَأَقُولُ: قَدْ لَا يَحْتَاجُ لِذَلِكَ مَعَ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يُجَبِّرُ الْآخَرَ.

كِتَابُهَا بِأَذْلُكَ عَنْ كَسْبِكَ بِكَذَا وَنَحْوِهِ وَبَحَثَ أَنَّ لِلْوَلِيِّ مُخَازَجَةً قَبْلَ مَحْجُورِهِ إِذَا رَأَاهُ مُضْلِحَةً وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا تَبَرُّعًا وَإِنْ كَانَتْ بِأَضْعَافٍ قِيَمَتِهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ اللَّهْمِ إِلَّا إِذَا انْخَصَرَ صِلَاحُهُ فِيهَا وَتَعَدَّرَ بَيْعُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ أَوَاجِزَ الْحَجَرِ مِنْ بَيْعِ مَا لَهُ بِدُونِ ثَمَنِ مِثْلِهِ لِلضَّرُورَةِ. (وَهِيَ أَيْ: الْمُخَازَجَةُ (غَرَاجٍ) مَعْلُومٌ أَيْ: ضَرْبُهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ) إِلَى سَيِّدِهِ مِنْ كَسْبِهِ (كُلُّ يَوْمٍ، أَوْ أَسْبُوعٍ) أَوْ شَهْرٍ مِثْلًا. (وَعَلَيْهِ) أَيْ: مَا لِكَ ذَوَابٍ لَمْ يُرَدْ بِبَيْعِهَا وَلَا ذَبْحُ مَا يَحِلُّ مِنْهَا (عَلْفٌ) بِالشُّكُونِ كَمَا بَخَطَهُ وَهُوَ الْفِعْلُ وَبِفَتْحِهَا وَهُوَ الْمَعْلُوفُ (قَوَائِمُ) الْمُخْتَرَمَةُ، وَإِنْ

• قَوْلُهُ: (بِأَذْلُكَ عَنْ كَسْبِكَ إلخ) قَدْ يُقَالُ: مَا الْمَعْنَى الثَّانِي الْغَيْرُ الْمُرَادُ إِذَا الْكِتَابَةُ مَا يَخْتَصِمُ الْمُرَادُ وَغَيْرُهُ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَهُوَ أَيْ: الْوَلِيُّ وَقَوْلُهُ: مِنْهُ أَيْ: مِنَ التَّبَرُّعِ. • قَوْلُهُ: (اللَّهُمَّ إلخ) عِبَارَةُ الْتَهْيَةِ تَعْمُ لَوْ انْخَصَرَ إلخ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا انْخَصَرَ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَحْثٌ لَوْ خَازَجَهُ اكْتَسَبَ ذَلِكَ الْقَدْرَ وَالْأَمْرَ لَمْ يُمْكِنَ اكْتِسَابُهُ لِإِيَّاهُ وَهَذِهِ مُضْلِحَةٌ يَجُوزُ اغْتِيَارُهَا وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّرْ بَيْعُهُ بَلْ قَدْ يَكُونُ أَصْلَحُ مِنْ بَيْعِهِ سَمَ عَلَى حَقٍّ. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ شَهْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) فِي الْتَهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُشْكِلُ) إِلَى (وَذَلِكَ)، وَقَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا مَانِعٍ). • قَوْلُهُ: (مِثْلًا) أَيْ: أَوْ سَنَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ اتِّفَاقِهِمَا مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يُرَدْ بِبَيْعِهَا إلخ) يُعْنَى: أَمَّا إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ حَالًا بِأَن كَانَ شَارِعًا فِي الْبَيْعِ فِي الْأَوَّلَى وَمُتَعَاظِيًا لِأَسْبَابِ الذَّبْحِ فِي الثَّانِيَةِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَلْفُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْبَيْعُ أَوْ الذَّبْحُ حَتَّى يَغْلِفَ. اهـ. رَشِيدِي وَقَوْلُهُ: أَنَّهُ يَحْرُمُ إلخ لَعَلَّ لَا سَقَطَتْ مِنْ قَلَمِ التَّاسِيخِ وَأَصْلُهُ لَا يَحْرُمُ.

• قَوْلُهُ (سَنِي: (عَلْفٌ قَوَائِمُ) وَيَحْرُمُ تَكْلِفُهَا عَلَى الدَّوَامِ مَا لَا تُطِيقُ الدَّوَامَ عَلَيْهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ ضَرْبُهَا إِلَّا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ قَالَ الْأَنْزَعِيُّ: هَلْ يَجُوزُ الْحَزْتُ عَلَى الْحُمُرِ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَضُرَّهَا جَازَ وَإِلَّا فَلَا. اهـ. وَفِي كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى الْقَوَائِمِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِالْحَيَوَانِ فِي غَيْرِ مَا خُلِقَ لَهُ كَالْبَقَرِ لِلرُّكُوبِ، أَوْ الْحَمَلِ، وَالْإِبِلِ، وَالْحَمِيرِ لِلْحَزْبِ وَقَوْلُهُ ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقْرَةً إِذْ أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَهَا فَقَالَتْ: إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِهَذَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، الْمُرَادُ بِهِ مُعْظَمُ مَنَاقِبِهَا، وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ مَنَعُ غَيْرِ ذَلِكَ شَرْحُ م. ر. اهـ. سَمَ وَمِثْلُ الضَّرْبِ التَّخَسُّ حَيْثُ اعْتِيدَ بِهِ فَيَحُوزُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَيَفْتَحُهَا إلخ) وَيَجُوزُ هُنَا الْأَمْرَانِ. اهـ. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (الْمُخْتَرَمَةُ) خَرَجَ بِهَا غَيْرُهَا كَالْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ نَهَايَةً وَمُعْنَى وَعَلَى مَقْتَنِي الْكَلْبِ الْمُبَاحِ اقْتِنَاؤُهُ أَنْ يُطْعِمَهُ، أَوْ يُزِيلَهُ أَيْ: لِأَكُلَ لَا كَسَوَائِبِ الْجَاهِلِيَّةِ، أَوْ يَذْفَعَهُ لِمَنْ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ حَبْسُهُ لِيَهْلِكَ جَوْعًا وَلَا يَجُوزُ حَبْسُ الْكَلْبِ الْمَقْصُورِ لِيَهْلِكَ جَوْعًا بَلْ يُحْسِنُ

• قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا انْخَصَرَ إلخ) كَذَا م. ر. ش. • قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا انْخَصَرَ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَحْثٌ لَوْ خَازَجَهُ اكْتَسَبَ ذَلِكَ الْقَدْرَ وَالْأَمْرَ لَمْ يُمْكِنَ اكْتِسَابُهُ لِإِيَّاهُ وَهَذِهِ مُضْلِحَةٌ جُوزُ اغْتِيَارُهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّرْ بَيْعُهُ بَلْ قَدْ تَكُونُ أَصْلَحُ مِنْ بَيْعِهِ. • قَوْلُهُ: (الْمُخْتَرَمَةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ: وَخَرَجَ بِالْمُخْتَرَمَةِ الْفَوَاسِقُ الْخَمْسُ. اهـ. وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا مَعَ تَعَذُّرِهَا بِخَوْفِ جَوْعٍ، أَوْ عَطَشٍ بَلْ إِنَّمَا أَنْ يَكْفِيَهَا، أَوْ يُزِيلَهَا، وَأَمَّا اقْتِنَاؤُ الْإِنْتِفَاعِ، أَوْ جَوَازُهُ فِي نَحْوِ الْكَلْبِ فَسَمَالَةٌ أُخْرَى، وَلَا يُشْكِلُ عَلَى جَوَازِ كِفَايَتِهَا

وصَلْتُ إِلَى حَدِّ الزَّمانَةِ المَانِعَةِ مِنَ الانْتِفَاعِ بِهَا بِوَجْهِ (وَسَقِيْهَا) وَسَائِرُ مَا يَنْفَعُهَا، وَكَذَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ مُخْتَرَمٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ صَرَحَ بِذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ فَقَالَ: إِذَا أَنْ يَكْفِيَهُ، أَوْ يَدْفَعُهُ لِمَنْ يُنْفِقُهُ، أَوْ يُرْسِلُهُ أَنْتَهَى. وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ يَلْزَمُهُ ذَبْحُ شَاتِهِ لِيَكْلِبَهُ إِذَا اضْطُرَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُرْذَ إِزْسَالُهُ، أَوْ عَلَى مَا قَبْلَ الاضْطِرَارِّ عَلَى أَنَّهُ فِي الْمَجْمُوعِ. ثَقُلَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّ الْأَصْحَ مَنْعٌ وَجُوبٌ ذَبْحُهَا لَهُ وَذَلِكَ لِحَرَمَةِ الرُّوحِ هَذَا إِنْ لَمْ تَأْلَفِ الرُّغْيَ وَيَكْفِيهَا وَلَا كَفَى إِزْسَالُهَا لَهُ حَيْثُ لَا مَانِعٌ

الْقِتْلَةُ بِحَسَبِ مَا يُمَكِّنُهُ شَرْحُ م. ر. اه. سم. فَوَدَّ: (وَسَائِرُ مَا يَنْفَعُهَا) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُلْبَسَ الْخَيْلُ، وَالْبِغَالُ، وَالْحَمِيرُ مَا يَقِيهَا مِنَ الْحَرِّ، وَالْبَرْدِ الشَّدِيدَيْنِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّهَا ضَرَرًا يَبْتِئَا اغْتِيَارًا بِكُسُوةِ الرَّقِيقِ، وَلَمْ أَرِ فِيهِ نَصًّا اه. وَهُوَ ظَاهِرٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: الْخَيْلُ، وَالْبِغَالُ الْخِ أَي: وَنَحْوَهَا حَيْثُ لَمْ يَتَدَفَّعِ الضَّرَرُ إِلَّا بِو. اه. فَوَدَّ: (فَقَالَ الْخِ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةُ وَقَوْلُهُ: لِمَنْ يُنْفِقُهُ عِبَارَتُهُمَا لِمَنْ يَجِلُّ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِو. اه. فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: قَوْلُهُ، أَوْ يُرْسِلُهُ. فَوَدَّ: (قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ يَلْزَمُهُ الْخِ) سَيَأْتِي اعْتِمَادُهُ عَنِ الْمُعْنَى وَاسْم. فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُرْذَ إِزْسَالُهُ الْخِ) أَوْ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِالْإِزْسَالِ مَا يَدْفَعُ ضَرَرَهُ. اه. سم. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) إِلَى الْمُتْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: حَيْثُ لَا مَانِعٌ، وَقَوْلُهُ: نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبُغْصِ بِلِ أَوَّلَى. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) الْإِشَارَةُ هُنَا وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي: هَذَا إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَعَلَيْهِ عُلْفٌ دَوَابُّهُ الْخِ. فَوَدَّ: (وَلَا كَفَى إِزْسَالُهَا الْخِ) وَلَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ عُلْفُهَا فَيَحْلِيهَا لِلرُّغْيِ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهَا لَا تَعُودُ إِلَيْهِ فَيَبْتِئِي أَنْ لَا يَحْرَمَ ذَلِكَ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ تَنْسِيبِ السَّوَابِغِ الْمُحْرَمِ؛ لِأَنَّ هَذَا لِيَصْرُورَةٍ وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ مَلَكَ حَيَوَانًا بِاضْطِغَادٍ، وَعَلِمَ أَنَّ لَهُ أَوْلَادًا يَتَضَرَّرُونَ بِفَقْدِهِ فَالْوَجْهَ جَوَازُ تَخْلِيَّتِهِ لِيَلْتَقَبَ لِأَوْلَادِهِ وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ لَهُ، وَيَقِي الْكَلَامَ فِيمَا لَوْ خَلَاها لِلرُّغْيِ وَعَلِمَ أَنَّهَا لَا تَعُودُ بِنَفْسِهَا لَكِنْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَتَّبِعَهَا فِي الْمَرَامِيِّ، وَيَرْجِعَ بِهَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَيُتَّجِهَ الْوُجُوبُ حَيْثُ لَا مَشَقَّةَ دُونَ مَا إِذَا كَانَ مَشَقَّةً فَلْيُحَرِّزْ وَاسْمٌ عَلَى مَنْهَجِ. اه. ع. ش.

بِاطْعَامِهَا وَسَقِيْهَا مَا تَقَرَّرَ فِي التَّيْمُ مِنْ عَدَمِ اغْتِيَارِ الْحَاجَةِ لِعَطَشٍ غَيْرِ الْمُخْتَرَمِ لِمُعَارَضَةِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى هُنَاكَ وَهُوَ الطَّهَارَةُ بَقِي مَا لَوْ كَانَتْ تَضِيغُ بِإِزْسَالِهَا بِحَيْثُ يَحْصُلُ تَغْذِيَّتُهَا بِالْجَوْعِ، وَالْعَطَشِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ إِزْسَالُهَا، أَوْ تَجِبُ كَيْفَايَتُهَا، أَوْ قَتْلُهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ. فَوَدَّ: (عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُرْذَ إِزْسَالُهَا الْخِ) أَوْ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِالْإِزْسَالِ مَا يَدْفَعُ ضَرَرَهُ قَالَ م. ر. فِي شَرْحِهِ وَعَلَى مُقْتَنِي الْكَلْبِ الْمُبَاحِ اقْتِنَاؤُهُ أَنْ يُطْعِمَهُ، أَوْ يُرْسِلَهُ لِتَأْكُلَ لَا كَسَوَابِغِ الْجَاهِلِيَّةِ، أَوْ يَدْفَعَهُ لِمَنْ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَلَا يَجِلُّ لَهُ حُبُّهُ لِتَهْلِكَ جَوْعًا، وَلَا يَجُوزُ حَسُّ الْكَلْبِ الْمُقَوَّرِ لِتَهْلِكَ جَوْعًا بَلْ يُحْسِنُ قَتْلَهُ بِحَسَبِ مَا يُمَكِّنُهُ، وَيَحْرَمُ تَكْلِفُهَا عَلَى الدَّوَامِ مَا لَا تُطِيقُ الدَّوَامَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِلُّ لَهُ ضَرَرُهَا إِلَّا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: هَلْ يَجُوزُ الْحَرْثُ عَلَى الْحَمِيرِ؟ الظَّاهِرُ إِذَا لَمْ يَضُرَّهَا جَارٌ وَلَا فَلَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُلْبَسَ الْخَيْلُ، وَالْحَمِيرُ، وَالْبِغَالُ مَا يَقِيهَا مِنَ الْحَرِّ، وَالْبَرْدِ الشَّدِيدَيْنِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّهَا ضَرَرًا يَبْتِئَا اغْتِيَارًا بِكُسُوةِ الرَّقِيقِ وَلَمْ أَرِ فِيهِ نَصًّا.

وعليه أولُ الشَّيْعِ والرَّيِّ لا يَهَامَتُهُمَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَعْضِ بِلِأُولَى فَإِنْ لَمْ يَكْفِهَا الرَّغْبِي لَزِمَتْهُ التَّكْمِيلُ (فَإِنْ امْتَنَعَ) مِنْ عَظْفِهَا وَإِرْسَالِهَا وَلَا مَالٌ لَهُ آخَرَ أَجْبَرَ عَلَى إِزَالَةِ مَلِكِهِ، أَوْ ذَبَحَ الْمَأْكُولَةَ، أَوْ الْإِجَارَ صَوْنًا لَهَا عَنْ التَّلَفِ فَإِنْ أَبَى فَعَلَى الْحَاكِمِ الْأَصْلَحُ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ وَلَهُ مَالٌ (أَجْبَرَ فِي الْمَأْكُولِ عَلَى) مُزِيلِ مَلِكٍ بِنَحْوِ (بَيْعٍ) إِذَا لَمْ يَكُنْ إِجَارَتُهُ، أَوْ يَفِي بِمُؤَنَّتِهِ (أَوْ عَظْفٍ) بِالشُّكُونِ كَمَا بَخَطَهُ أَيْضًا (أَوْ ذَبَحَ وَفِي غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ) بِشَرْطِهِ (أَوْ عَظْفٍ) صَيَانَةً لَهَا عَنِ الْهَلَاكِ

• فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ أَوَّلُ الشَّيْعِ) الْمُرَادُ بِأَوَّلِ الشَّيْعِ هُنَا الشَّيْعُ عُرْقًا بِدُونِ الْمُبَالِغَةِ فِيهِ. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ وَلَهُ مَالٌ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: وَلَا مَالٌ لَهُ الْخ.

• فَوَدَّ (سَنَى): (عَلَى بَيْعٍ أَوْ عَظْفٍ) يَتَّبِعِي، أَوْ إِجَارٍ. اهـ. س م. أقول: قد أفادته قولُ الشَّارِحِ إِذَا لَمْ يُمْكِنَ إِجَارَتُهُ الْخ. • فَوَدَّ: (مُزِيلِ مَلِكٍ الْخ) الْأَوَّلَى إِزَالَةُ مَلِكٍ الْخ. • فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيُشَبَّهُ أَنْ لَا يَبَاعَ مَا امْتَنَعَ إِجَارَتُهُ، وَحُكِيَ عَنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ. اهـ. • فَوَدَّ: (أَوْ يَفِي بِمُؤَنَّتِهِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ بَيَاءً آخِرَ يَفِي سَيِّدَ عَمَرَ أَي: وَقَضِيَّةً عَظْفِهِ عَلَى الْمَجْزُومِ وَحَذْفِ الْبَيَاءِ. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ.

• فَوَدَّ (سَنَى): (وَفِي غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ الْخ) وَيَحْرُمُ ذَنْبُهُ لِلتَّنْهِيِ عَنْ ذَنْبِ الْحَيَوَانِ إِلَّا لِأَكْلِهِ. اهـ. مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) أَي: إِذَا لَمْ يُمْكِنَ إِجَارَتُهُ الْخ. • فَوَدَّ: (صَيَانَةً) إِلَى الْمَتَنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (صَيَانَةً لَهَا عَنِ الْهَلَاكِ).

(فَرَعَ): لَوْ كَانَ عِنْدَهُ حَيَوَانٌ يُؤْكَلُ، وَآخَرُ لَا يُؤْكَلُ، وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا نَفَقَةً أَحَدِهِمَا، وَتَعَلَّرَ بَيْنَهُمَا فَهَلْ يَقْدَمُ نَفَقَةُ مَا لَا يُؤْكَلُ، وَيَذْبَحُ الْمَأْكُولَ أَمْ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا؟ فِيهِ اِحْتِمَالَانِ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ: فَإِنْ كَانَ الْمَأْكُولُ يُسَاوِي أَلْفًا، وَغَيْرُهُ يُسَاوِي دِهْمًا فَفِيهِ نَظَرٌ وَاحْتِمَالٌ. اهـ. وَالرَّاجِحُ تَقْدِيمُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ أَي: بَانَ يَذْبَحُ لَهُ الْمَأْكُولُ فِي الْحَالَتَيْنِ. اهـ. نِهَآيَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَتَرَدَّدَ فِي ذَنْبِ الْمَأْكُولِ فَقَدْ

اهـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَفِي كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ وَهُوَ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَّبَعَ بِالْحَيَوَانِ فِي غَيْرِ مَا خُلِقَ لَهُ كَالْبَقَرِ لِلرُّكُوبِ، أَوْ الْحَمَلِ وَالْإِبِلِ، وَالْحَمِيرِ لِلْحَرْثِ وَقَوْلُهُ ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقْرَةً إِذْ أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَهَا فَقَالَتْ إِنَّا لَمْ نَخْلُقْ لِلْمَلِكِ مُتَقَقَّ عَلَيْهِ الْمُرَادُ أَنَّهُ مُعْظَمُ مَنَافِعِهَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَنَعُ غَيْرِ ذَلِكَ م ر ش.

(فَرَعَ): لَوْ كَانَ عِنْدَهُ حَيَوَانٌ يُؤْكَلُ وَآخَرُ لَا يُؤْكَلُ، وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا نَفَقَةً أَحَدِهِمَا، وَتَعَلَّرَ بَيْنَهُمَا فَهَلْ يَقْدَمُ نَفَقَةُ مَا لَا يُؤْكَلُ، وَيَذْبَحُ الْمَأْكُولَ أَوْ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا؟ فِيهِ اِحْتِمَالَانِ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ فَإِنْ كَانَ الْمَأْكُولُ يُسَاوِي أَلْفًا، وَغَيْرُهُ يُسَاوِي دِهْمًا فَفِيهِ نَظَرٌ وَاحْتِمَالٌ كَذَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا مُطْلَقًا فَالْوَجْهُ وَجُوبُ ذَنْبِ الْمَأْكُولِ، وَإِطْعَامُهُ غَيْرَ الْمَأْكُولِ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا قَوْلُ الشَّارِحِ عَنِ الشَّيْخَيْنِ يَلْزَمُهُ ذَنْبُ شَاؤِ لِكُلِّبٍ إِذَا اضْطُرَّ.

• فَوَدَّ (سَنَى): (عَلَى بَيْعٍ، أَوْ عَظْفٍ) يَتَّبِعِي، أَوْ إِجَارٍ.

فإن أبي فعلى الحاكم الأصلح من ذلك، أو يبيع بعضها، أو يجزأها فإن تعذر ذلك كله أنفق عليها من بيت المال، ثم المياسير، فإن لم يجد إلا ما يقصبه غصبه إن لم يخف مبيع ثيم كما هو ظاهر. (ولا يحلب) من البهيمة المأكولة وغيرها كما هو ظاهر (ما ضر) ما ولو لبقلة الملف، أو (ولدها) للنهي الصحيح عنه وظاهر ضبط الضرر بما منع من نمو أمثاليهما، وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت توقف فيه الرافعي وصوب الأذرع الضبط بما قرزته لقول الماوزدي أنه كولد الأمة فلا يحلب منها إلا ما فضل عن ربه حتى يستغني عنه برعي، أو

قالوا في الثيم: إنه يذبح شاة لكلبه المخترم فإذا كان الذبح لنفس الكلب فبالأولى أن يذبح ليؤكل وتغطي التفتة لغيره نعم إن اشتدت حاجته للمأكول لم يجز ذبحه كأن كان جملاً وهو في برية متى ذبحه انقطع فيها. اه. وعبارة سم ولو لم يجد شيئاً مطلقاً فالوجه وجوب ذبح المأكول، وإطعامه غير المأكول، وقد تقدم قريباً قول الشارح عن الشيخين: يلزم ذبح شاته لكلبه إذا اضطر. اه. فود: (أو) يبيع بعضها (الخ) عطف على ذلك. فود: (فإن تعذر الخ) راجع لكل من قسمي لا مال له آخر، وله مال آخر كما هو صريح صنيع المفتي. فود: (أنفق عليها من بيت المال الخ) كتنظيره في الرقيق ويأتي فيه ما مر ثم أسنى ونهاية ومغني أي: من كونه مجاناً إذا كان المالك فقيراً، وقرضاً إذا لم يكن فقيراً ع ش وسم. فود: (فإن لم يجد الخ) عبارة المفتي ويجوز غصب الملف للذابة، وغصب الخيط ليجراحتها ولكن بالبدل إن تعيها ولم يباع. اه. زاد النهاية بل يجب كل منهما حيث لم يخف مبيع ثيم كما هو ظاهر. اه.

فوق (سني): (ولا يحلب الخ) أي: يحرم عليه ذلك نهاية ومغني.

فوق (سني): (يحلب) قال في المختار: يحلب بالصم حلباً يفتح اللام وسكونها. اه. ع ش.

فود: (وظاهر ضبط الضرر) إلى قوله: (وقد تحمل) في النهاية والمغني إلا قوله: (كجز نحو صوب). فود: (من نمو أمثاليهما) أي: من نمو البهيمة ولدها نمو أمثاليهما. فود: (وضبطه) أي: الضرر وقوله فيه أي: ولد البهيمة. فود: (توقف فيه الرافعي الخ) معتمد. اه. ع ش. فود: (وصوب الأذرع الخ) هذا ظاهر يتبني الجزم به. اه. مغني.

فود: (فإن تعذر ذلك كله أنفق عليها من بيت المال، ثم المياسير) قال في شرح الرزح كتنظيره في الرقيق ويأتي فيه ما مر ثم. اه. وقال ثم الأذرع: وظاهر كلامهم أنه ينفق عليه من بيت المال، أو المسلمين مجاناً وهو ظاهر إن كان السيد فقيراً، أو محتاجاً إلى خدمته الضرورية وإلا فيتبني أن يكون ذلك قرضاً عليه انتهى. ولا يخفى إشكال التغيير بأو في قوله: أو محتاجاً إلى خدمته. فود: (أنفق عليها من بيت المال ثم المياسير) قال في شرح البهجة: وهذا ظاهر إن كان المالك فقيراً، وإلا فيتبني أن يكون ذلك قرضاً كما في اللقيط. اه. وأعلم أن الذي تقدم في اللقيط أن نفقته على بيت المال بلا رجوع، ثم على مياسير المؤمنين قرضاً فلهم الرجوع إذا ظهر له مال، أو متيق، ويأتي في ذلك المحل

عَلَفَ وليس له أن يعدل به عن لَبِنِهَا لِغَيْرِهِ إِلَّا إِنْ اسْتَمَرَّاهُ، وَيُسْنُ قَصْرَ ظَفْرِ الْحَالِبِ وَأَنْ لَا يَسْتَقْصِي وَيَجِبُ حَلْبُ مَا ضَرَّهَا بِقَاؤُهُ كَجَزْ نَحْوِ صُوفٍ، وَيَحْرُمُ خَلْقُهُ مِنْ أَصْلِهِ؛ لَأَنَّهُ تَعَذِّبُ، وَكَرَاهَتُهُ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ الْمُرَادُ بِهَا التَّحْرِيمُ، وَقَدْ تُخَمَّلُ عَلَى مَا لَا تَعَذِّبُ فِيهِ إِنْ تَصَوَّرَ. (وَمَا لَا رُوحَ لَهُ كَهَنَاءٍ وَدَارٍ لَا تَجِبُ عِمَارَتُهَا) عَلَى مَا لِيَكُهَا الرَّشِيدُ؛ لِأَنَّهَا تَنْمِيَةٌ لِلْمَالِ وَهِيَ لَا تَجِبُ نَعَمْ، يُكْرَهُ تَرْكُهَا إِلَى أَنْ تَخْرُبَ لِغَيْرِ غُذِيرٍ كَتَرْكِ سَقْفِي زَرْعٍ، وَشَجَرٍ دُونَ تَرْكِ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ وَغَرَسِهَا، وَلَا يُنَافِي مَا هُنَا مِنْ عَدَمِ تَحْرِيمِ إِضَاعَةِ الْمَالِ تَصْرِيحَهُمْ فِي مَوَاضِعَ بِحَرَمَتِهِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْحَرَمَةِ حَيْثُ كَانَ سَبَبُهَا فَعَلًا

• فُودَ: (وَلَيْسَ لَهُ) أَي: لِمَالِكِ الْبَهِيمَةِ. • فُودَ: (إِلَّا إِنْ اسْتَمَرَّاهُ) فَإِنْ أَبَاهُ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ كَانَ أَحَقَّ بِلَبْنِ أُمِّهِ نِهَاجَةً وَمُغْنِي. • فُودَ: (وَيُسْنُ قَصْرَ ظَفْرِ الْحَالِبِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِذَا تَمَاحَشَ طُولُ الْأظْفَارِ، وَكَانَ يُؤْذِيهَا لَا يَجُوزُ حَلْبُهَا مَا لَمْ يَقْصُرْ مَا يُؤْذِيهَا أَسْنَى وَمُغْنِي عِبَارَةٌ عَ ش: وَلَوْ عَلِمَ لِحَقُوقِ ضَرَرٍ لَهَا وَجِبَ قَصُّهَا. اهـ. • فُودَ: (وَأَنْ لَا يَسْتَقْصِي) أَي: الْحَالِبُ فِي الْحَلْبِ بَلْ يَتْرُكُ فِي الضَّرْعِ شَيْئًا نِهَاجَةً وَمُغْنِي. • فُودَ: (وَيَجِبُ حَلْبُ مَا ضَرَّهَا) عِبَارَةُ النَّهَاجَةِ وَالْمُغْنِي. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَرْكُ الْحَلْبِ إِنْ ضَرَّهَا، وَالْإِكْرَاهُ لِلْإِضَاعَةِ. اهـ. • فُودَ: (كَجَزْ نَحْوِ صُوفٍ) أَي: ضَرَّ بِقَاؤُهُ. اهـ. سم. • فُودَ: (خَلْقُهُ مِنْ أَصْلِهِ) عِبَارَةُ النَّهَاجَةِ وَالْمُغْنِي. وَيَحْرُمُ جَزْ الصُّوفِ مِنْ أَصْلِ الظُّهْرِ وَنَحْوِهِ وَكَذَا خَلْقُهُ. اهـ. • فُودَ: (الْمُرَادُ الْخُ) خَبَرٌ وَكَرَاهَتُهُ الْخ. • فُودَ: (وَقَدْ يُخَمَّلُ) أَي: مَا فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. • فُودَ: (عَلَى مَا لِيَكُهَا) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَاجَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقُولَهُ: وَكَذَا وَكَيْلٌ. • فُودَ: (لِأَنَّهَا) أَي: الْعِمَارَةُ.

• فُودَ: (وَهِيَ لَا تَجِبُ) أَي: تَنْمِيَةُ الْمَالِ. اهـ. سم. • فُودَ: (كَتَرْكِ سَقْفِي زَرْعٍ وَشَجَرٍ) قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي مَسْأَلَةِ تَرْكِ سَقْفِي الْأَشْجَارِ: صَوَرْتُهَا أَنْ يَكُونَ لَهَا ثَمَرَةٌ تَقِي بِمُؤْنَةٍ سَقْفِهَا وَلَا فَلَا كَرَامَةً قَطْعًا قَالَ: وَلَوْ أَرَادَ بِتَرْكِ السَّقْفِي تَجْفِيفَ الْأَشْجَارِ لِأَجْلِ قَطْعِهَا لِلْبِنَاءِ أَوْ الْوُقُودِ فَلَا كَرَامَةً أَيْضًا انْتَهَى. نِهَاجَةً وَمُغْنِي. • فُودَ: (دُونَ تَرْكِ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ الْخ) أَي: فَلَا يُكْرَهُ. اهـ. سم. • فُودَ: (بِعُزْمَتِهِ) أَي: الْإِضَاعَةِ. • فُودَ: (حَيْثُ كَانَ سَبَبُهَا فَعَلًا الْخ) هَلْ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ اغْتَرَفَ مِنَ الْبَحْرِ بِإِنَانِهِ، ثُمَّ أَلْقَى مَا اغْتَرَفَهُ فِي الْبَحْرِ فَإِنَّهُ يَلْكُهُ؟ تَنَازَعَ فِيهِ الْفُضَّلَاءُ وَنَتَجَهَ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الطَّبَّلَاوِيِّ عَدَمَ التَّحْرِيمِ هُنَا؛ لِأَنَّ مَا يُغْتَرَفُ مِنَ نَحْوِ الْبَحْرِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ خَفِيرًا لَا يَخْصُلُ بِالْقَائِيهِ ضَرَرٌ بَوَاجٍ، وَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ذَلِكَ

أَنَّ الْوَجْهَ الْمَأْخُودَ مِنْ كَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ إِذَا بَانَ حِينَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ أَنْ لَا مَالَ لَهُ، وَلَا مُتَقِيَ لَا رُجُوعَ وَحَيْثُ قَوْلُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ: وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْمَالِكُ فَقِيرًا فَقَصِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا لِيَتَبَّ الْمَالِ، وَلَا لِلْمَيَاسِيرِ وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا فِي اللَّقِيطِ بِالنِّسْبَةِ لِيَتَبَّ الْمَالِ، وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَيَاسِيرِ عَلَى مَا قُلْنَا: إِنَّا بَيَّنَّاهُ وَقَوْلُهُ وَلَا فَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَرْضًا عَلَى وَفِي مَا فِي اللَّقِيطِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَيَاسِيرِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِيَتَبَّ الْمَالِ عَلَى مَا هُوَ قَصِيَّةٌ كَلَامِيهِمْ، وَضَرِيحُ فَرْقِ الشَّارِحِ ثُمَّ يَبَيَّنُ كَوْنَهَا عَلَى الْمَيَاسِيرِ قَرْضًا وَعَلَى يَتَبَّ الْمَالِ مَتَجَانًا فَرَا جَمْعُهُ. • فُودَ: (كَجَزْ نَحْوِ صُوفٍ) أَي: ضَرَّ بِقَاؤُهُ وَقَوْلُهُ لَا تَجِبُ أَي: تَنْمِيَةُ الْمَالِ. • فُودَ: (كَتَرْكِ سَقْفِي زَرْعٍ الْخ) أَي: فَإِنَّهُ يُكْرَهُ، وَقَوْلُهُ: دُونَ تَرْكِ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ الْخ أَي: فَلَا يُكْرَهُ.

كإلقاء مالٍ يبحر، والكراهة حيث كان سببها تركاً كهذه الصور

إلقاء الحطب من المختلط، وكذلك الحشيش وأقول بل يتجده جواز إلقاء ما اغترقه من البحر على الثراب سم على منهج. اه. ع. ش. ه. فود: (كإلقاء مالٍ يبحر) أي: بلا خوف. اه. مُعْنَى عِبَارَةِ ع. ش. أي: بلا غرضٍ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى رَاكِبِ السَّفِينَةِ إِذَا أَشْرَفَتْ عَلَى الْغَرَقِ إلقاء ما لا روح فيه لا ما

ه. فود: (والكراهة حيث كان سببها تركاً الخ) وعلم من تعليل الإسنوي عدم تحريم إضاعة المال إن كان سببها ترك أعمالٍ لأنها قد تشق أن الإغتراض عليه بأن مجرد ترك الأعمال لا يكفي بل لا بد من تقييدها بالشاقة ليختار من نحو زيت الدراهم في الكم، ووضع المال في الجرز ساقط قال ابن الجواد في مسألة ترك سقي الأشجار: صورتها أن يكون لها ثمرة تفي بمؤنة سقيها، وإلا فلا كراهة قطعاً قال: ولو أراد بترك سقي الأشجار تخفيف الأشجار لأجل قطعها للبناء، والوقود فلا كراهة أيضاً. اه. وهذا في مطلق التصرف. أما المنحور عليه فعلى وليه عماره عقاره، وحفظ شجره وزرعه بالسقي وغيره وفي المطلق أما الوقف فيجب على ناظره عمارته حفظاً له على مستحقه عند تمكنه منها أما من ريعه، أو من جهة شرطها الواقف فيما إذا لم يتعلّق به حقٌ لغيره فأما لو أجز عقاره، ثم اختلّ فعليه عمارته إن أراد بقاء الإجارة فإن لم يتعلّق بخير المستاجر قال الأذرعى: لو غاب الرشد عن ماله غيبة طويلة، ولا نائب له هل يلزم الحاكم أن يتصّب من يغمر عقاره ويسقي زرعه وثمره من ماله؟ الظاهر نعم؛ لأن عليه حفظ مال الغائب كالمحجورين وكذلك لو مات مديون، وترك زرعا وغيره، وتعلّق به ديون مستغرفة، وتعدّ بيعه في الحال فالظاهر أن على الحاكم أن يسعى في حفظه بالسقي، وغيره إلى أن يباع في ديونه حيث لا وراث خاص يقوم بذلك، ولم يحضرني في هذا نقل خاص. اه. وهو ظاهر والزيادة في العماره على الحاجة خلاف الأولى وربما قيل بكراهتها، وفي صحيح ابن جبان أن النبي ﷺ قال: «إن الرجل ليؤخر في نفقته كلها إلا في هذا الثراب»، وفي رواية أبي داود «كل ما اتفق به ابن آدم في الثراب فهو عليه وبأن يوم القيامة إلا ما لا بد منه» أي: ما لم يقصد بالإثاق في البناء به مقصداً صالحاً كما هو معلوم، ولا نكره عماره لإحاجة، وإن طالّت والأخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وأن فيه الوعيد الشديد محمول على من فعل للخلاء، والتأخير على الناس، ويكره للإنسان أن يذهر على نفسه أو وليه، أو ماله، أو خديمه ليخبر مسلم في آخر كتابه، وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ «لا تذهوا على أنفسكم ولا تذهوا على أولادكم، ولا تذهوا على خديكم، ولا تذهوا على أموالكم لا توافوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب له»، وأما خبر «إن الله لا يقبل ذهاب حبيب على حبيبه» فضعف م. ر. ش. ه. فود: (والكراهة حيث كان سببها تركاً) قضيه أنه لو كان ماله موضوعاً بقرب ماء خشى زيادته، وإثلافة ذلك المال جاز تركه، وإن تلف، ويحتمل أن يمنع تركه إذا سهل أخذه بغير مشقة لا تحتمل، ولا ينافي ما تقدّر، ولو كان الموضوع بقرب الماء حيواناً محترماً كرضيع وخشي هلاكه بزيادته فإنه يجب أخذه وحفظه عن التلف مطلقاً، وإن شق أخذه كما هو ظاهر لظهور الفرق بينه وبين المال.

لِمَشَقَّةِ الْعَمَلِ، أَمَّا غَيْرُ رَشِيدٍ فَيَلْزَمُ وَلِيَّهُ عِمَارَةُ دَارِهِ وَأَرْضِهِ، وَحِفْظُ ثَمَرِهِ وَزَرْعِهِ، وَكَذَا وَكَيْلٌ وَنَاطِظٌ وَقَفٍ، وَأَمَّا ذُو الرُّوحِ الْمُخْتَرِمَةِ فَيَلْزَمُ مَالِكُهُ رِعَايَةُ مَصَالِحِهِ، وَمِنْهَا إِبْقَاءُ عَسَلٍ لِلتَّخْلِيلِ فِي الْكُوَّارَةِ إِنْ تَعَيَّنَ لِعِذَائِهَا، وَعَلَفُ دَوْدِ الْقَرْزِ مِنْ وَرَقِ الثَّوْتِ، وَيُبَاعُ فِيهِ مَالُهُ كَالْبَهِيمَةِ فَإِذَا

فِيهِ رُوحٌ الْخ. اه. ه. فَوَدَّ: (لِمَشَقَّةِ الْعَمَلِ) يُفِيدُ حُرْمَةَ التَّرَكُّ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ. اه. ع ش عبارة سم قد يُفْهِمُ التَّخْرِيمَ حَيْثُ لَمْ يَشُقَّ الْعَمَلُ بِوَجْهِ كَثْرَتِكَ تَنَاوُلِ دِينَارٍ بِقَرْيَةٍ، أَوْ عَلَى طَرَفٍ تَوْبِهِ مَعَ نَحْوِ انْجِلَالِهِ عَنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ سَقَطَ وَضَاعٌ، أَوْ تَرَكَ ضَمَّ نَحْوِ كُمُهُ، أَوْ يَدُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَقْمَلْ سَقَطَ وَضَاعٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ جَدًّا فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. ه. فَوَدَّ: (أَمَّا غَيْرُ رَشِيدٍ الْخ) عبارةُ النِّهَايَةِ وَهَذَا فِي مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ أَمَّا الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ فَعَلَى وَلِيِّهِ عِمَارَةُ عَقَارِهِ، وَحِفْظُ شَجَرِهِ وَزَرْعِهِ بِالسَّقْفِ وَغَيْرِهِ، وَفِي الْمُطْلَقِ، أَمَّا الْوَقْفُ فَيَجِبُ عَلَى نَاطِظِهِ عِمَارَتُهُ حِفْظًا لَهُ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ عِنْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا إِمَّا مِنْ رِيْعِهِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ شَرْطِهَا لِوَاقِفٍ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لِغَيْرِهِ فَأَمَّا لَوْ أَجَرَ عَقَارَهُ، ثُمَّ اخْتَلَّ فَعَلَيْهِ عِمَارَتُهُ إِنْ أَرَادَ بَقَاءَ الْإِجَارَةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ تَخَيَّرَ الْمُسْتَأْجِرُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَوْ غَابَ الرَّشِيدُ عَنْ مَالِهِ غَيْبٌ طَوِيلٌ، وَلَا نَائِبٌ لَهُ هَلْ يَلْزَمُ الْحَاكِمُ أَنْ يَنْصَبَ مَنْ يَغْمُرُ عَقَارَهُ وَيَسْقِي زَرْعَهُ وَثَمَرَهُ مِنْ مَالِهِ؟ الظَّاهِرُ نَعَمْ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ حِفْظَ مَالِ الْغَيْبِ كَالْمَخْجُورِينَ، وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ مَذْبُورٌ وَتَرَكَ زَرْعًا، أَوْ غَيْرَهُ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ ذُبُونٌ مُسْتَفْرِغَةٌ وَتَعَذَّرَ بَيْعُهُ فِي الْحَالِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْمَى فِي حِفْظِهِ بِالسَّقْفِ وَغَيْرِهِ إِلَى أَنْ يَبَاعَ فِي ذُبُونِهِ حَيْثُ لَا وَارِثَ لَهُ خَاصٌّ يَقُومُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَخْضُرْنِي فِي هَذَا تَقْلُّ خَاصٍّ أَنْتَهَى. وَهُوَ ظَاهِرٌ. اه. وَأَقْرَهُ سَم وَقَالَ ع ش. قَوْلُهُ: فَالظَّاهِرُ أَنَّ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْمَى فِي حِفْظِهِ الْخ وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ قَلَرٌ أَجْرَةٌ مِثْلَ عَمَلِهِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ شَيْءٌ لِنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ يَشْمَلُهُ قَوْلُهُمْ: لِلْوَلِيِّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبًا، وَلَا جَدًّا، وَلَهُمَا اخِذُ الْأَقْلَ مِنْ أَجْرَةِ الْبَيْتِ وَكِفَايَتِهِمَا. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: انْظُرْ مَفْهُومَ قَوْلِهِ: مُسْتَفْرِغَةٌ، وَكَذَا مَفْهُومَ قَوْلِهِ: حَيْثُ لَا وَارِثَ لَهُ خَاصٌّ. اه. ه. فَوَدَّ: (وَمِنْهَا) أَي: مِنَ الْمَصَالِحِ، أَوْ مِنْ رِعَايَتِهَا الْخ.

ه. فَوَدَّ: (إِبْقَاءُ عَسَلٍ لِلتَّخْلِيلِ الْخ) عبارةُ الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ فَمِنْ ذَلِكَ التَّخْلِيلِ فَيَجِبُ أَنْ يَتَّقِيَ لَهُ شَيْئًا مِنْ الْعَسَلِ فِي الْكُوَّارَةِ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ إِنْ لَمْ يَكْفِهِ غَيْرُهُ وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَقَدْ قِيلَ يَشْوِي لَهُ دَجَاجَةٌ وَيُعَلِّقُهَا بِبَابِ الْكُوَّارَةِ فَيَأْكُلُ مِنْهَا. اه. ه. فَوَدَّ: (وَعَلَفُ دَوْدِ الْقَرْزِ مِنْ وَرَقِ الثَّوْتِ) أَوْ تَخْلِيلُهُ لِأَخْلِيهِ إِنْ وَجَدَ لِنَلَا يَهْلِكُ بِغَيْرِ فَايِدَةٍ مُغْنَى وَنِهَايَةٍ وَقَدْ يُفْهِمُ التَّغْلِيلُ عَدَمَ وَجُوبِ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَصَابَهُ دَاءٌ يُؤَدِّي إِلَى هَلَاكِهِ قَبْلَ تَسْوِيَةِ نَوْلِ بِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبْرِ لَكِنْ قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ فِي شَرْحِ عَلَيْهِ عَلَفُ دَوَابِّهِ الْوُجُوبُ فَلْيُرَاجِعْ.

ه. فَوَدَّ: (لِمَشَقَّةِ الْعَمَلِ) قَدْ يُفْهِمُ التَّخْرِيمَ حَيْثُ لَمْ يَشُقَّ الْعَمَلُ بِوَجْهِ كَثْرَتِكَ تَنَاوُلِ دِينَارٍ بِقَرْيَةٍ، أَوْ عَلَى طَرَفٍ تَوْبِهِ مَعَ نَحْوِ انْجِلَالِهِ عَنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ سَقَطَ وَضَاعٌ، أَوْ تَرَكَ ضَمَّ نَحْوِ كُمُهُ، أَوْ يَدُهُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْمَلْ سَقَطَ وَضَاعٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.

استكمل جاز تجفيفه بالشمس، وإن أهلكه لحصول فائدته كذبح المأكول، ولا تكثره عمارة
لحاجة وإن طالت، والأخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع، وأن فيه الوعيد الشديد
محمولة على من فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس. وتكره الزيادة عليها أي: لغير حاجة
وصح أن الرجل ليؤجر في نفقته كلها إلا في هذا الثراب أي: ما لم يقصد بالإفراق في البناء به
مقصدا صالحا كما هو معلوم والله أعلم.

• قوله: (ولا تكثره عمارة لحاجة إلخ) أي: بل قد تجب كما إذا ترتب على تركها مفسدة بنحو إطلاع
الفسقة على خريبه مثلا. اه. ع ش. • قوله: (وأن فيه إلخ) أي: وعلى أن إلخ. • قوله: (وتكره إلخ)
عبارة النهاية والمغني والزيادة في العمارة على الحاجة خلاف الأولى وربما قيل: بكرامتها. اه.
• قوله: (وتكره الزيادة إلخ) وتكره للإنسان أن يدعو على وليه، أو نفسه، أو ماله، أو خدمه لخبر
مسلم في آخر كتابه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذهوا على أنفسكم
ولا تذهوا على أولادكم ولا تذهوا على خدمكم ولا تذهوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسأل
فيها عطاء فيستجيب له، وأما خير» إن الله لا يقبل دهاء حبيب على حبيبه، فصميف نهاية ومغني قال
الرشيد: والظاهر أن المراد بالدهاء الدهاء بنحو الموت وأن محل الكراهة عند الحاجة كالتأديب
ونحوه، وإلا فالذي يظهر أنه بلا حاجة لا يجوز على الولد والمخادم فما في حاشية الشيخ ع ش من أن
قضية سباق الحديث أن الظالم إذا دعا على المظلوم، ووافق ساعة الإجابة استجيب له وإن كان الظالم
أيما بالدهاء إلخ محل توقف. اه. • قوله: (مقصدا صالحا) ومنه أن يتتبع بغلته بصرفها في وجوه
القرب، أو على عياله. اه. ع ش وظاهره ولو بعد مؤنه والله أعلم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجراح

جمع «جراحة» غُلِبَتْ؛ لأنها أكثر طرق الزُّهوقِ وأعمُّ منها الجنابةُ ولذا أثرها غيره لشمولها القتلَ بنحوٍ سيَّئٍ أو سُمٍّ أو مُثَقِّلٍ وجمعها لاختلاف أنواعها الآتية وأكبرُ الكبائرِ بعدَ الكُفْرِ القتلُ ظُلْمًا وبالقَوْدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الجراح)

• فُود: (جَمْعُ جِرَاحَةٍ) إلى التَّيْبَةِ الثَّانِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَدْخُلُ إِلَى الْمَتْنِ. • فُود: (جَمْعُ جِرَاحَةٍ) بِكَسْرِ الْجِيمِ أَبْضَاعُ ش. • فُود: (غُلِبَتْ) أَي عَلَى الْجِنَابَةِ بِغَيْرِهَا ع. ش. • فُود: (لِأَنَّهَا الْخ) وَلِأَنَّ الْجِنَابَةَ تُطْلَقُ عَلَى نَحْوِ الْقَذْفِ وَالزَّنا وَالسَّرِقَةِ عَمِيرَةٌ أَي مَعَ أَتَمِّهَا غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا. • فُود: (مِنْهَا) أَي الْجِرَاحَةُ. • فُود: (وَلِذَا الْخ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ لشمولها الْخ. • فُود: (أَثَرُهَا) أَي الْجِنَابَاتِ وَقَوْلُهُ غَيْرُهُ وَمِنْ الْغَيْرِ الرِّزْوَصُ وَالْمَنْهَجُ. • فُود: (لشمولها الْخ) لِكَيْتَمَّا تَشْمَلُ غَيْرَ الْمُرَادِ هُنَا كَلَطَمَةٍ خَفِيفَةٍ وَكَالْجِنَابَةِ عَلَى نَحْوِ الْمَالِ فَمَا أَثَرَهُ الْمُصِصْفُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ التَّرْجَمَةَ لِشَيْءٍ، ثُمَّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَعِيٍّ زَشِيدِيٍّ أَي بِخِلَافِ الْمَكْسِ. • فُود: (لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا الْخ) أَوْ بِإِغْتِيَابِ إِفْرَادِهَا عَمِيرَةٌ. • فُود: (الْآتِيَةِ) أَي مِنْ كَوْنِهَا مُزْهَقَةً أَوْ مُبْنِيَةً لِلْمَضْمُونِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مَحَلِّيٍّ. • فُود: (وَأَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الْخ) مُسْتَأْنَفٌ. • فُود: (الْقَتْلُ) وَتَصِيحُ تَوْبَةُ الْقَاتِلِ عَمْدًا؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ تَصِيحُ تَوْبَتِهِ فَعَلَا أَوَّلَى وَلَا يَتَحَتَّمُ عَذَابُهُ بَلْ هُوَ فِي خَطَرِ الْمَشِيئَةِ وَلَا يُخْلَدُ عَذَابُهُ إِنْ عَذَّبَ وَإِنْ أَصَرَ عَلَى تَرْكِ التَّوْبَةِ كَسَائِرِ ذَوِي الْكِبَائِرِ غَيْرِ الْكُفْرِ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ الْأَسْنَى. • فُود: (الْقَتْلُ ظُلْمًا) أَي مِنْ حَيْثُ الْقَتْلُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْمَقْتُولُ مُعَاهَدًا أَوْ مُؤْمِنًا وَلَا مَانِعَ مِنْهُ لَكِنْ يَتَّبَعِي أَنَّ أَفْرَادَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجراح

• فُود: (غُلِبَتْ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْجِرَاحُ مَجَازًا عَنْ الْجِنَابَةِ الَّتِي هِيَ وَصْفُ الْجِرَاحِ الْأَعْمِ وَالْقَرِينَةُ مَا فِي كَلَامِهِ مِمَّا يَبْتَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى وَهَذَا غَيْرُ التَّغْلِيْبِ وَإِنْ كَانَ هُوَ أَيْضًا مَجَازًا فَتَأَمَّلْهُ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ عَلَى التَّغْلِيْبِ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْجِرَاحِ الْجِرَاحُ وَغَيْرُهُ وَلَكِنْ غُلِبَ الْجِرَاحُ فَغَبَّرَ بِلَفْظِهِ عَنْ الْجَمِيعِ وَعَلَى غَيْرِهِ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْجِرَاحِ مُطْلَقُ الْجِنَابَةِ. • فُود: (أَيْضًا غُلِبَتْ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّغْلِيْبِ وَأَنَّ الْمُرَادَ أَعْمَ سِيَاقِهِ لِقَوْلِهِ الْآتِي جَارِحٍ أَوْ مُثَقِّلٍ وَقَوْلُهُ وَمِنَ الْقَرْبِ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا وَالتَّغْلِيْبُ مِنْ قَبْلِ الْمَجَازِ وَأَثَرُهُ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ. • فُود: (وَجَمْعُهَا) ضَبُّبُ يَتَنَ وَيَتَنَ قَوْلُهُ جَمْعُ جِرَاحَةٍ.

أو العفو لا تبقى مُطالبةً أخرويةً وما أفهمه بعض العبارات من بقائها محمولاً على بقاء حق الله تعالى فإنه لا يسقط إلا بتوبة صحيحة ومجرؤ التمكين من القود لا يُفید إلا إن انضُم إليه نذم من حيث المصيبة وعزَم أن لا عودَ والقتل لا يقطع الأجل خلافاً للمُعتمِلة (الفعل) للجنس فلذا أُخبر عنه بثلاثة ويدخل فيه هنا القول كشهادة الزور؛ لأنه فعل اللسان (المزهي) كالفصل لِكَنه لا مفهوم له؛ لأنه يأتي له تقسيم غيره لذلك أيضاً (ثلاثة) لمفهوم الخبر الصحيح «إلا أن في قتل عميد الخطأ - قتل السوط والمصا - مائة من الإبل» الحديث وضع أيضاً «ألا إن دية الخطأ شبه العميد ما كان بالسوط والمصا فيه مائة من الإبل»

مُتفاوتة فقتل المسلم أعظمُ إنما ثم الذمي ثم المعاهد والمؤمن، وأما الظلم من حيث الإثبات على الإمام فقتل الزاني المُحصن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام له بها قُبني أن لا يكون كبيرة فضلاً عن كونه أكبر الكبائر ع. ش. قود: (أو العفو) أي على مال أو متجاناً مُغني ونهايةً وسم. قود: (لا تبقى إلخ) أي من جهة الأدمي كما يُعلم مما يأتي رشدي وسم. قود: (بعض العبارات) أي عبارة الشرح والروضة مُغني ونهاية. قود: (لا يُفید) أي في التوقيع ع. ش. قود: (وهزم أن لا عود) أي ليُفعله ع. ش. قود: (للجنس) قد يقال: الجنس واحد لا تعدد فيه إلا أن يقال التقدير أقسام الجنس ثلاثة سم، أو يقال المراد بالجنس كما هو ظاهر الماهية لا بشرط شيء وهي تقبل الوجود الخارجي والتعدد لا الماهية بشرط لا شيء فإنها لا تقبل التعدد ولا الوجود الخارجي سيّد عزم. قود: (القول) وكذا الصياح سم. قود: (لأنه يأتي له) أي للمصنّف تقسيم إلخ وحيث فلا اعتراض عليه في التقييد بالمزهي سم. قود: (تقسيم غيره) أي غير المزهي عميرة وكردّي. قود: (للك) أي للثلاثة أقسام ع. ش. قود: (أيضاً) أي كالمزهي.

قود: (سني: ثلاثة) وجه الحصر في ذلك أن الجاني إن لم يقصد عين المجني عليه فهو الخطأ وإن قصد ما كان بما يقتل غالباً فهو العمد وإلا قُبني العمد مُغني. قود: (لمفهوم الخبر إلخ) انظر مع أن أحد الثلاثة هو منطوق الخبر على أن مفهومه لا يدل على خصوص شيء، وإنما يدل على أن هناك شيئاً آخر يخالف منطوقه فليأمل رشدي عبارة المُغني روى البيهقي عن محمد بن عزيمة أنه قال حضرت مجلس المزي يوماً فسأله رجل من العراقي عن شبه العمد فقال إن الله وصف القتل في كتابه بصفتين عمد وخطأ فلم قلتم إنه ثلاثة أصناف فاحتج عليه المزي بما روى أبو داود والتسائي وابن ماجه وابن جبان إلخ أن النبي ﷺ قال: «ألا إن في قتل عميد الخطأ» إلخ اه. قود: (قتل السوط إلخ) بالجر بدل مما قبله ع. ش. قود: (ما كان إلخ) بدل من شبه العمد. قود: (فيه مائة) خبر إن. ع. ش.

قود: (أو العفو) شامِلٌ للعفو على الذية. قود: (لا تبقى مُطالبة) من جهة حق الأدمي. قود: (للجنس) قد يقال الجنس واحد إلا أن يقال التقدير أقسام الجنس ثلاثة. قود: (ويدخل فيه هنا القول) وكذا الصياح. قود: (لأنه يأتي له تقسيم إلخ) وحيث فلا اعتراض عليه بالتقييد بالمزهي. قود: (لأنه يأتي له تقسيم غيره إلخ) في قوله الآتي فصلٌ يُشترط لإقصاص الطرف والجرح ما

(عمدٌ وخطأٌ وشبه عمد) أخرجه عنهما لأخذه شَبَهَا من كُلِّ منهما ويأتي حَدُّ كُلِّ (ولا إقصاء إلا في العمد) الآتي إجماعاً بخلاف الخطأ الآية ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ (النساء: ٩٢) وشبه العمد للخبرين المذكورين (وهو قَصْدُ الفعل) وعَيْن (الشخص) يعني الإنسان إذ لو قَصَدَ شَخْصًا يَظُنُّهُ نَحْلَةً فَبَانَ إِنْسَانًا كَانَ خَطَأً كما يأتي (بما يقتل غالباً) فَتَنَلَهُ هذا حَدٌّ للعمد

﴿قول (سني): (عمد).﴾

(فائدة): يُمكن انقسام القتل إلى الأحكام الخمسة واجبٌ وحرامٌ ومكروهٌ ومندوبٌ ومباحٌ والأول قتلُ المُرْتَدِّ إذا لم يَتَّبَعِ والحزبي إذا لم يُسَلِّمْ ولم يُعْطِ الجزية والثاني قتلُ المغموم بغير حقٍ والثالث قتلُ الغازي قريته الكافر إذا لم يَسُبَّ الله أو رسوله والرابع قتلُهُ إذا سَبَّ أحدهما والخامس قتلُ الإمام الأسير فإنه مُحَرَّرٌ فيه كما يأتي، اه شَرْحُ الخطيب ويتبيَّن أن يُراجَعَ ما ذَكَرَهُ في قَتْلِ الأسير فإنه إِنَّمَا يَفْعَلُ بالمصلحة. فَمُقْتَضاهُ وجوبُ القتلِ حَيْثُ ظَهَرَتْ. المصلحة. فيه ع ش.

﴿قول (سني): (وخطأ) وهو لا يوصف بحرامٍ ولا حلالٍ لأنه غيرُ مُكَلَّفٍ فيما أخطأ فيه فهو كَفَعِلِ المجنون والبهيمة مُثْنِي.﴾

﴿قول (سني): (وشبه عمد) وهو من الكبائر كالمندع ش وشبه بكسر الشين وإنكان الباء ويجوز فتحهما ويقول أيضاً شبيه كعِلٍّ ومثل ومثيل مُثْنِي. ﴿فؤد: (لأخذه شَبَهَا من كُلِّ منهما) وهو من المندع قَصْدُ الفعل والشخص ومن الخطأ كونه بما لا يقتل غالباً ع ش. ﴿فؤد: (الآتي) أي في المتن آتياً حُلُّهُ. ﴿فؤد: (وشبه المندع) عَطَفَ على الخطأ وقوله لِلْمُخْبِرِينَ إلخ هما قوله: «ألا إن في قَتْلِ عَمْدِ الخطأ» إلخ وقوله «ألا إن دية الخطأ» إلخ ع ش.﴾

﴿قول (سني): (وهو) أي المندع ش. ﴿فؤد: (يفني أن الإنسان) إلى قوله: (ويصيح) في المُثْنِي إلا قوله: (ومال) إلى المتن، وقوله: أو لِلْمَذْكُورِ على ما يأتي. ﴿فؤد: (يفني الإنسان) أي باغتيال كونه إنساناً وإلا لم يخرج صورةُ النَّحْلَةِ سم ومُرادُه بالإنسان البشرُ فَيُخْرِجُ الجَنُّ فلا ضَمَانَ فيهم مُطلقاً؛ لأنه لم يَتَّبَعِ عَنِ الشَّارِعِ فيهم شَيْءٌ ع ش وقوله مُطلقاً أي سواء كان على صورة الأدمي أو لا.﴾

﴿قول (سني): (بما يقتل غالباً) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وَقَعَتْ فيه الجناية فَيَدْخُلُ عَزْرُ الإبرة بِمَقْتَلِ والضربُ بعضاً خفيفةً لِتَحْوِ مَرِيضٍ أو صَغِيرٍ يَقْتُلُ مثله غالباً سم.﴾

﴿قول (سني): (غالباً) أي قَطْعاً أو غالباً مُثْنِي. ﴿فؤد: (فتَنَلَهُ) إِنَّمَا زَادَهُ؛ لأنه لا يَلْزَمُ من قَصْدِهِ إصابَةُ

شُرْطِ لِلتَّقْسِمْ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ التَّقْسِيمِ؛ لأنه فيه اشتراطُ المندية واشتراطُ المندية فيه إِشَارَةٌ إِلَى انقسام الجناية على ما دون التقس إلى المند وغيره، وإنما اقْتَصَرَ هُنَا على تقسيم المُرْهَقِ؛ لأنَّ الكلامَ هُنَا فِي بَيَانِ ضَمَانِ التَّقْسِ. ﴿فؤد: (يفني الإنسان) أي باغتيال كونه إنساناً وإلا لم تخرج صورة النَّحْلَةِ.﴾

﴿فؤد: (بما يقتل غالباً) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وَقَعَتْ فيه الجناية فَيَدْخُلُ عَزْرُ الإبرة بِمَقْتَلِ والضربُ بعضاً خفيفةً لِتَحْوِ مَرِيضٍ أو صَغِيرٍ يَقْتُلُ مثله غالباً. ﴿فؤد: (هذا حَدٌّ لِلْعَمْدِ إلخ)

من حيث هو فإن أريد بقيد إيجابه للقود زيد فيه ظُلْمًا من حيث الإثلاف لإخراج القتل بحق أو شبهة كمن أمره قاض بقتل بآن خطؤه في سببه من غير تفسير كتيب رُقٍ شاهد به وكمن رعى للمُهدِر أو غير مكافئ فعصم أو كافأ قبل إصابة وكوكيل قتل فبان انبزاله أو عفو مؤكِّله وإيراد هذه الصوَر عليه غفلة عما قرزته والظلم لا من حيث الإثلاف كأن استحقَّ حرُّ رقبته فقلَّه نصفين وغالبًا إن رجع للألة لم يُردَّ غَزَرُ الإبرة الموجب للقود؛

السهم له ولا من إصابته قتلُه فلا يَمُّ قوله: فيه القصاصُ ع ش. فود: (من حيث هو) قد يَلْتَزِمُ أَنَّهُ حَدٌّ لِلْعَمْدِ الْمَوْجِبِ لِلْقَوْدِ وغاية الأمر أَنَّهُ تَرَكَ قَيْدَيْنِ مَفْهُومَيْنِ مِنَ الْمَبَاحِثِ الْآتِيَةِ فَهُوَ مِنَ الْحَذَفِ لِقَرِينَةِ سَمٍ عَلَى حَجِّهِ ع ش. فود: (فإن أريد) أي حَدُّ الْعَمْدِ. فود: (زيد فيه) أي فِي الْحَدِّ. فود: (من حيث الإثلاف) أي مِنْ حَيْثُ أَصْلُ الْإِثْلَافِ بَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ أَصْلًا فَخَرَجَ الظُّلْمُ مِنْ حَيْثُ كَيْفِيَّةُ الْإِثْلَافِ كَمَا يَأْتِي رَشِيدِي. فود: (كمن أمره إلخ) مِثَالٌ لِلْقَتْلِ بِشَبْهَةٍ عَلَى حَذَفِ مُضَافٍ أَيْ كَقَتْلِ مَنْ إِلخ.

فود: (خطؤه) أي الْقَاضِي فِي سَبِّهِ أَيْ الْأَمْرِ مُغْنِي. فود: (من غير تفسير) قد يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عَدَمَ تَرْكِيبِهِ لِلشَّاهِدِ تَقْصِيرٌ أَيْ تَقْصِيرٌ. فود: (أو غير مكافئ) فِي خُرُوجِهِ نَظَرٌ فَإِنَّ قَتْلَهُ ظُلْمٌ مِنْ حَيْثُ الْإِثْلَافُ وَكَذَا مَسْأَلَةُ الْوَكِيلِ إِنْ أُرِيدَ وَلَوْ فِي الْوَاقِعِ سَمٌ، وَقَدْ يُنْتَعَجُ إِيْرَادُ الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَتْلِ أَيْ شَبْهَةٌ ع ش. فود: (ولإيراد هذه الصوَر إلخ) فِيهِ وَقْفَةٌ إِذْ صَرِيحُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْمَنْعِ أَنَّ الْمُرَادَ الْعَمْدُ الْمَوْجِبُ لِلْقِصَاصِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّهُ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِي الْعَمْدِ وَلَا يَلْتَزِمُ مِنْهُ إِيْجَابُ كُلِّ عَمْدٍ لِلْقِصَاصِ فَتَأْمَلُ رَشِيدِي وَسَم. نَعَمْ الْمُتَبَادَرُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْإِيْرَادُ بَاغِتِيَارِ الْمُتَبَادَرِ فَلَا غَفْلَةَ سَم. فود: (عما قرزته) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا حَدُّ الْعَمْدِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ع ش. فود: (والظلم) عَطَفَ عَلَى الْقَتْلِ. فود: (وغالبًا إن رجع للألة) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى وَإِنْ أَرَادَ بِمَا يَقْتُلُ

قد يَلْتَزِمُ أَنَّهُ حَدٌّ لِلْعَمْدِ الْمَوْجِبِ لِلْقَوْدِ وغاية الأمر أَنَّهُ تَرَكَ قَيْدَيْنِ مَفْهُومَيْنِ مِنَ الْمَبَاحِثِ الْآتِيَةِ فَهُوَ مِنَ الْحَذَفِ لِقَرِينَةِ وَنَقَلَ ابْنُ الْقَتِيبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ حَدًّا آخَرَ لِلْعَمْدِ ثُمَّ قَالَ وَاعْتَرِضَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ بَأَنَّهُ مَنْ ضَرَبَ كَوَّعَ شَخْصٍ بَعْضًا فَتَوَرَّمَ وَدَامَ الْأَلَمُ حَتَّى مَاتَ فَإِنَّا نَعْلَمُ حُصُولَ الْمَوْتِ بِهِ وَلَا قِصَاصَ لَهُ. فَلْيَتَأْمَلْ وَلْيُرَاجِعْ فَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ. فود: (أو غير مكافئ إلخ) فِي خُرُوجِهِ نَظَرٌ فَإِنَّ قَتْلَهُ ظُلْمٌ مِنْ حَيْثُ الْإِثْلَافُ وَكَذَا مَسْأَلَةُ الْوَكِيلِ إِنْ أُرِيدَ وَلَوْ فِي الْوَاقِعِ. فود: (غفلة) فَإِنَّ قُلْتُ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ قَصْدُ الْفِعْلِ إِلْخَ عَقِبَ قَوْلِهِ وَلَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ هُوَ تَقْسِيرُ الْعَمْدِ الْمَوْجِبِ لِلْقِصَاصِ فَالْإِيْرَادُ صَحِيحٌ. (قُلْتُ): قَوْلُهُ: وَلَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ الْقِصَاصِ فِي كُلِّ عَمْدٍ فَلَا يُنَافِي اِغْتِيَارَ أُمُورٍ أُخْرَى لِلْقِصَاصِ نَعَمْ الْمُتَبَادَرُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْإِيْرَادُ بَاغِتِيَارِ الْمُتَبَادَرِ فَلَا غَفْلَةَ سَم.

(فَرَعَ): نَقَلَ ابْنُ الْقَتِيبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ حَدًّا آخَرَ لِلْعَمْدِ ثُمَّ قَالَ وَاعْتَرِضَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ بَأَنَّهُ مَنْ ضَرَبَ كَوَّعَ شَخْصٍ بَعْضًا فَتَوَرَّمَ وَدَامَ الْأَلَمُ حَتَّى مَاتَ فَإِنَّا نَعْلَمُ حُصُولَ الْمَوْتِ بِهِ وَلَا قِصَاصَ لَهُ فَلْيَتَأْمَلْ وَلْيُرَاجِعْ فَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ. فود: (وغالبًا إن رجع للألة) يَتَأْمَلُ.

لأنه سبذ كرهه على أنه بَقِيد كونه في مقتل أو مع دَوَام الألم بِمَقْتُل غالِيًا أو للفعل لم يُرَدَّ قطع
أَنْفَلَةٍ سَرَتْ لِلنَّفْسِ؛ لأنه مع السَّرايَةِ بِمَقْتُل غالِيًا فاندفع ما لِيَمَضِيهِمْ هنا. ومالَ ابنُ الجِمَادِ فيمن
أشارَ لإنسانٍ بِسِكِّينٍ تخويفًا له فَسَقَطَتْ عليه من غيرِ قَصْدٍ إلى أنه عمدٌ مُوجِبٌ لِلْقَوْدِ فيه
نَظَرٌ؛ لأنه لم يَقْصِدْ عَيْنَهُ بِالآلَةِ قطعًا فالوجه أنه غيرُ عَمِدٍ (جارج) بِذَلٍّ من ما الواقعة على أَعْمٍ
منهما كتَجْوِيعٍ وبِخَيْرٍ وبِخِصَاءٍ؛ لأنهما الأَعْلَبُ مع الرَّدِّ بالثاني على أبي خنيفة رضي الله
تعالى عنه مع قوله لو قتله بمشود حديد قُتِلَ

غالِيًا الآلة اهـ. فؤد: (لأنه سَبَذَ كرهه) أي لِيُخْرِجَهُ عَنِ الصَّابِطِ مُعْنَى. فؤد: (أو لِلْفِعْلِ) حُطِفَ على
(لِلآلَةِ). فؤد: (لأنه مع السَّرايَةِ إلخ) نازَعَ سَمَ فيه راجِعُهُ. فؤد: (من غيرِ قَصْدٍ) وَيُصَدَّقُ في ذلك
وقوله بِالآلَةِ أي بِسُقُوطِهَا عَ ش. فؤد: (بَذَلٍّ مِن ما إلخ) قد يُسْتَشْكَلُ بآته إن كَانَ بَذَلٌّ بِبَعْضِ قَبْذَلٍ
البغضِ يُخَصِّصُ ولا وَجْهَ لِلتَّخْصِصِ مع عُمُومِ الْحُكْمِ أو بِذَلٍّ كُلِّ لَمْ يَصِحَّ؛ لأنه لا يُسَاوِي لَفْظَةً ما في
المعْنَى فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ مَغْطُوفٌ أَخَذًا مِنَ السِّيَاقِ وَالتَّعْدِيرُ أو غَيْرُهُمَا وَيُجْعَلُ مِنْ بَذَلِ الْكُلِّ سَمَ عِبَارَةً
المُعْنَى وقوله جارج أو مُثْقَلٍ جَرَى على الغالبِ، ولو اسْقَطَها كَانَ أَوْلَى لِشَمَلِ ذَلِكَ الْقَتْلِ بِالسَّخْرِ
وشهادة الزورِ وَنَحْوَهُمَا وهما مَجْرُورَانِ على البَذَلِّ مِن ما وَجُوزَ رَفْعُهُمَا على القطع وَلَعَلَّهُ قَصَدَ
بِالتَّضْرِيحِ بِهِمَا التَّيْبَةَ على خلافِ أَبِي خَنِيْفَةَ فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجِبْ فِي الْمُثْقَلِ كَالْحَجَرِ وَالدَّبُوسِ التَّيْلِينَ
وَدَلِيلُنَا إلخ وَظَاهِرُهَا أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُهُ بَذَلٌّ كُلُّ بِلَا تَقْدِيرٍ. فؤد: (الواقعة على أَهْمٍ مِنْهُمَا) الْاِتْسَابُ لِمَا
بَعْدَهُ الشَّائِلَةُ لِهَما وَلِغَيْرِهِمَا. فؤد: (منهما) أي الْجَارِحِ وَالمُثْقَلِ. فؤد: (كَتَجْوِيعِ إلخ) إِنَّمَا لِمَادَةٍ
افْتِرَاقِ الْعَامِّ. فؤد: (وَحِصَاةً) أي الْجَارِحِ وَالمُثْقَلِ بِالذِّكْرِ مع أَنَّ الْمُرَادَ أَعْمُ مِنْهُمَا. فؤد: (لِأَمْرِهِمَا)
أي، وَإِنَّمَا حَصَرَ الْجَارِحَ وَالمُثْقَلِ بِالتَّضْرِيحِ؛ لِأَنَّهُمَا إلخ. فؤد: (بِالثَّانِي) أي الْمُثْقَلِ. فؤد: (مع قوله
إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَقَدْ وَاظَفْنَا أَبُو خَنِيْفَةَ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ بِالْمَمُودِ الْحَدِيدِ مُوجِبٌ لِلْقَوْدِ، وَقَدْ ثَبَتَ النَّصُّ

فؤد: (لأنه مع السَّرايَةِ بِمَقْتُلِ غَالِيًا) أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجُودِهَا أَنَّ السَّرايَةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْفِعْلِ
وَالْمُوصُوفُ بِقَلْبَةِ الْقَتْلِ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ، وَمِنْهَا أَنَّ الْفِعْلَ مع السَّرايَةِ لَا يُقَالُ فِيهِ بِمَقْتُلِ غَالِيًا إِذْ مع وَجُودِ
السَّرايَةِ يَسْتَحِيلُ تَخَلُّفُ الْقَتْلِ بَلْ هُوَ مَعَهَا قَائِلٌ وَلَا بُدَّ فَإِنْ أُرِيدَ هَذَا الْمَعْنَى بَأَن أُرِيدَ أَنَّ الْفِعْلَ مع السَّرايَةِ
قَائِلٌ وَلَا بُدَّ وَرَدَ عَلَيْهِ مَا يَمْتَقِلُ نَاجِرًا إِذَا سَرَى فَإِنَّهُ مع السَّرايَةِ قَائِلٌ وَلَا بُدَّ مع أَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ،
وَقَدْ يُقَالُ مَا يَمْتَقِلُ دَائِمًا مِنْ أَفْرَادٍ مَا يَمْتَقِلُ غَالِيًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. فؤد: (بَذَلٍّ مِن ما الواقعة على أَهْمٍ مِنْهُمَا) قَدْ
يُسْتَشْكَلُ الْبَدَلِيَّةُ بآته إن كَانَ بَذَلٌّ بِبَعْضِ قَبْذَلِ الْبَغْضِ يُخَصِّصُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ وَلَا وَجْهَ
لِلتَّخْصِصِ مع عُمُومِ الْحُكْمِ أو بِذَلٍّ كُلِّ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْجَارِحَ أو الْمُثْقَلَ لَا يُسَاوِي لَفْظَةً ما في المعْنَى
فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ مَغْطُوفٌ عَلَيْهِمَا أَخَذًا مِنَ السِّيَاقِ لِقَوْلِهِ الْآتِي فَلَوْ شَهِدَا بِقِصَاصِ إلخ وَالتَّعْدِيرُ أو غَيْرُهُمَا
وَيُجْعَلُ مِنْ بَذَلِ الْكُلِّ إِذِ الْمَعْنَى حَبِطَتْ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأُمُورِ مُرَادًا بِأَحَدِهَا الْمَعْنَى الْعَامُّ الشَّائِلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنِ الثَّلَاثَةِ.

(أو مُفْقِل) للخبر الصحيح (أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ بِرَضِّ رَأْسِهِ كَذَلِكَ) ورعاية المماثلة وعدم إيجابه شيئاً فيها يُؤْذَانِ إِنْ زَعِمَ أَنَّهُ قَتَلَهُ لِتَقْضِيَةِ الْعَهْدِ ودخل في قولنا عَيْنَ الشَّخْصِ رَمِيَهُ لِجَمْعِ بَقْضٍ إصَابَةٍ أَيْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِخِلَافِهِ بَقْضُ إصَابَةٍ وَاحِدٍ فَرَقًا بَيْنَ الْعَامِّ وَالْمُطْلَقِ إِذِ الْحُكْمُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مُطَابَقَةً وَفِي الثَّانِي عَلَى الْمَاهِيَةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ ذَلِكَ (فَإِنْ فَقَدْ) قَصَدَهُمَا أَوْ (قَصَدَ أَحَدَهُمَا) أَيْ الْفِعْلَ وَعَيْنَ الْإِنْسَانِ (بِأَنَّ) تُسْتَعْمَلُ غَايَتَا لِيَحْضُرَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا وَكَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ مِثْلَ كَانَ هُنَا (وَقَعَ عَلَيْهِ) أَيْ الشَّخْصَ الْمُرَادُ بِهِ الْإِنْسَانُ كَمَا مَرَّ (فَمَاتَ) وَهَذَا مِثَالٌ لِلْمَحْذُوفِ أَوْ لِلْمَذْكُورِ عَلَى مَا يَأْتِي (أَوْ رَمَى شَجَرَةً) مِثَالًا أَوْ أَدْمِيًّا (فَأَصَابَهُ) أَيْ غَيْرَ مَنْ قَصَدَهُ فَمَاتَ أَوْ رَمَى شَخْصًا ظَنَّهُ شَجَرَةً

فِي الْقِصَاصِ بِغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَقَلِّ كَمَا يَأْتِي فَلَا خُصُوصِيَّةَ لِلْعُمُودِ الْحَدِيدِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ شَرَعَ لِصَيَانَةِ الثَّمَرِ قُلُوْهُ لَمْ يَجِبْ بِالْمُتَقَلِّ كَمَا حَصَلَتْ الصِّيَانَةُ اهـ. ة فُؤَدُ: (وَرِعَايَةُ الْمُمَاطِلَةِ الْخ) مُتَبَدِّلاً خَبَرَهُ قَوْلُهُ: يَزُودَانِ الْخ. ة فُؤَدُ: (فِيهَا) أَيْ الْجَارِيَةُ ع. ش. ة فُؤَدُ: (أَنَّهُ قَتَلَهُ) أَيْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ. ة فُؤَدُ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ الزَّمَنِي لِجَمْعِ. ة فُؤَدُ: (بَقْضُ إصَابَةٍ وَاحِدٍ) أَيْ فَهُوَ شِبْهُ عِنْدِ كَمَا يُقَالُ يَمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ قَصَدَهُمَا الْخ رَشِيدِيٌّ ع. ش. ة فُؤَدُ: (فَرَقًا بَيْنَ الْعَامِّ وَالْمُطْلَقِ) الْفَرْقُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ قَوِيٌّ فَلْيَتَأْمَلِ الْمُتَأَمِّلُ سَمَ عَلَى حَجِّ لَعَلِّ وَجْهَ التَّأْمُلِ إِنْ قَصَدَ وَاحِدًا لَا بَعِيْنَهُ هُوَ جِبَارَةٌ عَنْ قَصْدِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْأَفْرَادِ وَهُوَ يَتَحَقَّقُ فِي غُسْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَكَانَ حَامِلًا فِي هَذَا الْمَعْنَى فَلَا يَتِمُّ قَوْلُهُ: فَرَقًا الْخ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَمَّا قَصَدَ وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةِ التَّعْمِيمِ فِيهِ لَمْ يَتَعَلَّقِ الْقَصْدُ بِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ حَاصِلًا وَكَوْنِهِ مَقْصُودًا ع. ش. جِبَارَةُ الْمُغْنَى؛ لِأَنَّ أَيْ لِلْعُمُومِ فَكَانَ كُلُّ شَخْصٍ مَقْصُودًا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ وَاحِدًا لَا بَعِيْنَهُ فَلَا يَكُونُ عَمْدًا اهـ. ة فُؤَدُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيْ الْعَامِّ وَقَوْلُهُ وَفِي الثَّانِي أَيْ الْمُطْلَقِ. ة فُؤَدُ: (عَنْ ذَلِكَ) أَيْ الْمَزِيدِ. ة فُؤَدُ: (تُسْتَعْمَلُ) أَيْ لَفْظَةً بِأَنَّ. ة فُؤَدُ: (لِيَحْضُرَ مَا قَبْلَهَا الْخ) أَيْ فَتَكُونُ الْبَاءُ لِلتَّصْوِيرِ. ة فُؤَدُ: (وَكَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ الْخ) أَيْ فَتَكُونُ الْبَاءُ بِمَعْنَى الْكَافِ. ة فُؤَدُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ بِقَوْلِهِ يَغْنِي الْإِنْسَانُ. ة فُؤَدُ: (وَهَذَا) أَيْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ وَقَعَ الْخ. ة فُؤَدُ: (لِلْمَحْذُوفِ) أَيْ الَّذِي قُدِّرَهُ بِقَوْلِهِ قَصَدَهُمَا، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ الْمَثَلَ يَشْمَلُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فَإِنْ فَقَدْ قَصَدَ أَحَدَهُمَا يَضْدُقُّ مَعَ فَقْدِ قَصْدِ الْآخَرِ رَشِيدِيٌّ وَسَمَ فَيَكُونُ هَذَا مِثَالًا لِلْمَذْكُورِ وَهَذَا غَيْرُ قَوْلِهِ أَوْ لِلْمَذْكُورِ الْخ أَيْ فَقَدْ قَصَدَ أَحَدَهُمَا. ة فُؤَدُ: (هَلَى مَا يَأْتِي) أَيْ آيَفَا.

ة فُؤَدُ: (سَيِّ) (أَوْ مُفْقِل) أَيْ أَوْ غَيْرَهُمَا بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ. ة فُؤَدُ: (وَعَدَمُ إِيْجَابِهِ شَيْئًا فِيهَا) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ رَأْسَ جَارِيَةٍ. ة فُؤَدُ: (فَرَقًا الْخ) الْفَرْقُ تَحَكُّمٌ قَوِيٌّ فَلْيَتَأْمَلِ الْمُتَأَمِّلُ. ة فُؤَدُ: (فَرَقًا بَيْنَ الْعَامِّ وَالْمُطْلَقِ) أَيْ بَيْنَ مَعْنَى الْعَامِّ وَمَعْنَى الْمُطْلَقِ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْعُمُومَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَفْظَاظِ قَطُّ أَوْ بَيْنَ الْمَعْنَى الْعَامِّ وَالْمَعْنَى الْمُطْلَقِ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ مِنْ عَوَارِضِ الْمَعْنَى أَيْضًا. ة فُؤَدُ: (وَهَذَا مِثَالٌ لِلْمَحْذُوفِ) أَقُولُ يُمَكِّنُ أَنْ يَشْمَلَ قَوْلُهُ فَإِنْ فَقَدْ قَصَدَ أَحَدَهُمَا فَقَدْ قَصَدَهُمَا فَيَكُونُ هَذَا مِثَالًا لِلْمَذْكُورِ وَهَذَا غَيْرُ قَوْلِهِ

فبأن إنساناً ومات (فخطأ) وهذا مثال لِقَصْدِ الشَّخْصِ دون الفعل وبصَحْ جَعَلَ الأول من هذا أيضاً على بُغْيِ نَظَرًا إلى أَنَّ الوقوعَ لَمَّا كان مَنشُوبًا بالواقعِ صَدَقَ عليه الفعلُ الْمُقْسَمُ لِلثَّلَاثَةِ وَأَنَّهُ قَصْدُهُ وَعَكْسُهُ مُحَالٌ وَتَصْوِيرُهُ بَضْرِبِهِ بِظَهْرِ سَيْفٍ فَأَخْطَأَ لِخَطئه فهو لم يقصد الفعل بالحدِّ يُرَدُّ بِأَنَّ الرُّادَّ بالفعل الجنس وهو موجودٌ هنا وبما لو هَدَّه ظالِمٌ فمات به فالذي قَصَدَهُ به الكلامُ وهو غيرُ الفعلِ الواقعِ به يُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّ مثلَ هذا الكلامِ قد يَهْلِكُ عادةً. (تنبيه) سَيُعْلَمُ من كلامه أَنَّ من الخطأ أَنْ يَتَعَمَّدَ رَمِيَّ مُهَدِّدٍ فَيُقَصِّمَ قَبْلَ الإِصَابَةِ تَنْزِيلًا لَطَرُوهُ الْمُضْمَةِ مَنْزِلَةً طَرُوهُ إِصَابَةٍ مَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ (وَأَنْ قَصْدَهُمَا) أَيِ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ أَيْ الْإِنْسَانِ وَأَنْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ (بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِيًا فَيُشَبِّهُ عَمْدًا) وَيُسَمَّى خَطَأً عَمْدًا وَخَطَأً شَبَّهَ عَمْدًا

قوله: (وهذا) أي قول المُصَنِّفِ أو رَمَى إلخ. قوله: (جعل الأول) أي قول المُصَنِّفِ بِأَنَّ وَقَعَ إلخ من هذا أي قَصْدِ الشَّخْصِ دون الفعل أَيْضًا أي كقول المُصَنِّفِ أو رَمَى إلخ. قوله: (وأنه إلخ) عُوِّلَ على الفعل. قوله: (وأنه قصده) فيه تَأَمُّلٌ قَتَامُلُهُ سَمَ وَرَشِيدِي وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْوُقُوعَ وَإِنْ قُرِضَ يَنْبُتُهُ لِلْوَاقِعِ لَكِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الْوُقُوعِ فِعْلًا مَقْصُودًا لِه ع ش. قوله: (وعكسه) أي بِأَنَّ قَصْدَ الْفِعْلِ دون الشَّخْصِ. قوله: (وتصويره) أي العكس بَضْرِبِهِ أَيْ بِقَصْدِ ضَرْبِهِ. قوله: (لِخَطئه) أي لِضَرْبِهِ بِحَدِّ السَّيْفِ. قوله: (بأن الرُّادَّ بالفعل الجنس) أي لَا خُصُوصَ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مِنْهُ حَتَّى يَسْتَشْكَلَ بِأَنَّ الضَّرْبَ بِخُصُوصِ الْحَدِّ لَمْ يَقْصِدْهُ ع ش. قوله: (وبما إلخ) عُوِّلَ على قوله بَضْرِبِهِ إلخ. قوله: (وهو غيرُ الفعل إلخ) يعني أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي صَدَرَ مِنَ الْمُهَدِّدِ غَيْرُ الْفِعْلِ الْمُهْلِكِ الَّذِي يَقَعُ مِنَ الْجَانِي كَالضَّرْبِ بِسَيْفٍ فَلَيْسَ الرُّادُّ أَنَّ الْمُهَدِّدَ صَدَرَ مِنْهُ فِعْلٌ تَعَلَّقَ بِالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ غَيْرُ الْكَلَامِ بَلِ الرُّادُّ أَنَّ هَذِهِ صُورَةٌ قَصْدَ فِيهَا الشَّخْصَ وَلَمْ يَقْصِدْ فِيهَا فِعْلًا أَصْلًا وَمِنْ ثَمَّ رُدُّ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ يَقْتُلُ فَالْفِعْلُ وَالشَّخْصُ فِيهَا مَقْصُودَانِ ع ش. قوله: (بأن مثل هذا الكلام إلخ) الْمُنَاسِبُ فِي الرَّدِّ أَنْ يَقُولَ بِأَنَّ الرُّادَّ بِالْفِعْلِ مَا يَشْمَلُ الْكَلَامَ وَمِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ إلخ رَشِيدِي. قوله: (تنزيلًا لَطَرُوهُ الْمُضْمَةِ إلخ) يُعْنِي عَنْ ذَلِكَ أَنَّ يُرَادُّ بِالشَّخْصِ فِي تَعْرِيفِ الْعَمْدِ الْإِنْسَانُ الْمَقْصُومُ بِقَرِينَةٍ مَا سَيُعْلَمُ وَالتَّقْدِيرُ حَيْثُ قَصْدُ الْإِنْسَانِ الْمَقْصُومِ بِأَعْيَانِهِ أَنَّهُ إِنْسَانٌ مَقْصُومٌ سَمَ عَلَى حَاجِ إِدْعَ ش. قوله: (منزلة طَرُوهُ إِصَابَةٍ مَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ) الْأَوَّلَى حَذَفَ لَفْظَةَ إِصَابَةٍ. قوله: (وَأَنْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ) يُعْنِي مُعَيَّنًا لِيُطَاقَى مَا مَرَّ رَشِيدِي بِإِبْرَارِهِ سَمَ حَاصِلُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ مَعَ الْأَصْلِ أَنَّ شَبَّهَ الْعَمْدَ أَنْ يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ سِوَاةَ قَصْدِ عَيْنِهِ أَوْ أَيْ وَاحِدٍ مِنْ جَمَاعَةٍ أَوْ وَاحِدًا لَا بَقِيَّةَ بِمَا

أَوْ لِلْمَذْكَورِ عَلَى مَا يَأْتِي قَتَامُلُهُ سَمَ. قوله: (وأنه قصده) فيه تَأَمُّلٌ. قوله: (وهو غيرُ الفعل الواقع به) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَا إِلَّا الْكَلَامُ الْمُهَدِّدُ بِهِ وَالتَّأَثُّرُ بِهِ وَالتَّأَثُّرُ بِهِ لَيْسَ فِعْلًا قَمَا هُوَ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ الَّذِي الْكَلَامُ غَيْرُهُ. قوله: (مثل هذا الكلام قد يَهْلِكُ عادةً) أَيْ فَهُوَ الْفِعْلُ هُنَا وَهُوَ مَقْصُودٌ. قوله: (منزلة طَرُوهُ إلخ) يُعْنِي عَنْ ذَلِكَ أَنَّ يُرَادُّ بِالشَّخْصِ فِي تَعْرِيفِ الْعَمْدِ الْإِنْسَانُ الْمَقْصُومُ بِقَرِينَةٍ مَا سَيُعْلَمُ وَالتَّقْدِيرُ حَيْثُ قَصْدُ الْإِنْسَانِ الْمَقْصُومِ بِأَعْيَانِهِ أَنَّهُ إِنْسَانٌ مَقْصُومٌ. قوله: (وَأَنْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ) مَعَ قَوْلِهِ قِيْلَهُ أَيْ الْإِنْسَانُ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ قَصْدُ إِنْسَانًا مِنْ جَمَاعَةٍ أَيْ وَاحِدًا مِنْهُمْ لَا وَاحِدًا بِعَيْنِهِ وَلَا أَيْ

سواء أقتل كثيراً أم نادراً كضربة يُمكن عادةً إحالة الهلاك عليها بخلافها بنحو قلم أو مع خففتها جداً وكثرة الثياب فهتَرَ.

(تنبيه) وقَعَ لِشَيْخِنَا فِي الْمَنْهَجِ وَشَرَحَهُ مَا يُصْرُخُ بِاشْتِرَاطِ قَصْدٍ عَيْنِ الشَّخْصِ هُنَا أَيْضًا وَهُوَ عَجِيبٌ لِتَصْحِيحِهِ فِي الرُّوضَةِ قُبِيلَ الدِّيَاتِ أَنَّ قَصْدَ الْعَيْنِ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْعَمْدِ فَأُولَى شِبْهِهِ لَكِنْ هَذَا ضَعِيفٌ وَالْمَعْتَمَدُ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَبِهِ جَزَمَ الشَّيْخَانِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمُنْجَنِيِّ أَنَّهُ إِنْ وُجِدَ قَصْدُ الْعَيْنِ فَعَمْدٌ وَإِلَّا كَانَ قَصْدٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ كَأَحَدِ الْجَمَاعَةِ فَيُشَبِّهُ عَمْدَ (وَمِنْهُ الضَّرْبُ بِتَوَظُّعٍ أَوْ عَصَا) خَفِيفِينَ لَمْ يُوَالِ وَلَمْ يَكُنْ بِمَقْتَلٍ وَلَا كَانَ الْبَدَنُ نَضُوءًا وَلَا اقْتِرَنَ بِنَحْوِ حَرْ أَوْ صَبْرٍ وَإِلَّا فَعَمْدٌ كَمَا لَوْ خَنَقَهُ فَضَعُفٌ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ لِصَدْقِ حَدِّهِ عَلَيْهِ وَكَالتَّوَالِي مَا لَوْ فُرِّقَ وَبَقِيَ أَلَمٌ كُلُّهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ

لَا يَقْتُلُ غَالِيًا لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِخِلَافِ قَصْدِ إِصَابَةِ وَاحِدٍ الْخِ وَمَا يَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُنْجَنِيِّ إِنْ قَصِدَ وَاحِدًا لَا بَعِيْنَهُ شِبْهُ عَمْدٍ، وَلَوْ بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا فَكَانَ يَبْقَى أَنْ يُقَالَ وَإِنْ قَصَدَهُمَا بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَكَذَا بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَلَمْ يَقْصِدْ عَيْنَ الشَّخْصِ فَيُشَبِّهُ عَمْدًا هـ. وَفِي ع ش مَا يُوَافِقُهُ هـ. قُودُ: (أَوْ) مَعَ خَفَّتِهَا جَدًّا) أَيِ أَوْ يُقَالُهَا مَعَ كَثْرَةِ الثِّيَابِ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هـ. قُودُ: (وَكَثْرَةُ الثِّيَابِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ وَبِخِلَافِهَا أَيِ مُطْلَقِي الضَّرْبَةِ مَعَ كَثْرَةِ الثِّيَابِ وَإِلَّا فَمَفْهُومُهَا مُشْكِلٌ هـ. قُودُ: (هُنَا) أَيِ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَيْضًا أَيِ كَمَا فِي الْعَمْدِ هـ. قُودُ: (لَكِنْ هَذَا الْخِ) أَيِ مَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ الْخِ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ قَصْدِ الْعَيْنِ فِي الْعَمْدِ هـ. قُودُ: (إِنْ وُجِدَ قَصْدُ الْعَيْنِ) أَيِ أَوْ قَصْدُ إِصَابَةِ أَيِ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ كَمَا مَرَّ.

هـ. قُودُ (سَنِي: (مَنْ) أَيِ مِنْ شِبْهِ الْعَمْدِ ع ش.

هـ. قُودُ (سَنِي: (أَوْ عَصَا) وَمِثْلُ الْمَعَا الْمَذْكُورَةِ الْحَجَرُ الْخَفِيفُ وَكَفَّ مَقْبُوضَةُ الْأَصَابِعِ لِمَنْ يَخِيلُ الضَّرْبُ بِذَلِكَ وَاحْتِجَالُ مَوْتِهِ بِهِ مُغْنِي وَحُكْمُهُ التَّصْحِيصُ عَلَى التَّوَظُّعِ وَالْمَعَا ذِكْرُهُمَا فِي الْحَدِيثِ عَمِيرَةً هـ. قُودُ: (لَمْ يُوَالِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ إِنْ أُبَيِّحَ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ، وَلَوْ خِيفَ فِي التَّهَابَةِ إِلَّا التَّنْبِيهِ هـ. قُودُ: (لَمْ يُوَالِ) أَيِ بَيْنَ الضَّرَبَاتِ هـ. قُودُ: (نَضُوءًا) أَيِ نَحِيفًا هـ. قُودُ: (وَلَا اقْتِرَنَ) أَيِ الضَّرْبُ هـ. قُودُ: (بِتَخَوُّعٍ الْخِ) أَيِ كَالْمَرَضِ هـ. قُودُ: (وَلَا) أَيِ بَأَنَّ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُغْنِي.

هـ. قُودُ: (لِصَدْقِ حَدِّهِ) أَيِ الْعَمْدِ هـ. قُودُ: (وَكَالتَّوَالِي) أَيِ فِي كَوْنِهِ عَمْدًا ع ش هـ. قُودُ: (مَا لَوْ فُرِّقَ وَبَقِيَ أَلَمُ الْكُلِّ الْخِ) أَيِ وَقَصْدُ ابْتِدَاءِ الْإِنْيَانِ بِالْكُلِّ م ر سَم.

وَاحِدٍ لَا مِنْهُمْ وَحَبِيتُذْ فَحَاصِلُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ مَعَ الْأَصْلِ أَنَّ شِبْهُ الْعَمْدِ أَنْ يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ سَوَاءً قَصَدَ عَيْنَهُ أَوْ أَيَّ وَاحِدٍ أَوْ وَاحِدًا بِمَا لَمْ يَقْتُلْ غَالِيًا، لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِخِلَافِهِ بِقَصْدِ إِصَابَةِ وَاحِدٍ فَرَقًا بَيْنَ الْعَامِّ الْخِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي فِي مَسْأَلَةِ الْمُنْجَنِيِّ أَنَّ قَصْدَ إِصَابَةِ وَاحِدٍ شِبْهُ عَمْدٍ وَلَوْ بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَكَانَ يَبْقَى أَنْ يُقَالَ وَإِنْ قَصَدَهُمَا بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِيًا، وَكَذَا بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَلَمْ يَقْصِدْ عَيْنَ الشَّخْصِ فَيُشَبِّهُ عَمْدًا هـ. قُودُ: (وَكَالتَّوَالِي مَا لَوْ فُرِّقَ وَبَقِيَ أَلَمٌ كُلُّهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ) الصَّابِطُ فِي الضَّرَبَاتِ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ ابْتِدَاءَ

نعم، إن أبيح له أوله فقد اختلط شبه العميد به فلا قودَ وَلَك أن تقول لا يرد على طرده تعزيز ونحوه فإنه إنما يجمل خطأ مع صدق الحد عليه لأن تجويز الإقدام له ألغى قصده ولا على عكسه قول شاهدين رجما لم نعلم أنه يقتل بقولنا فإنه إنما يجمل شبه عميد مع قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا؛ لأن خفاء ذلك عليهما مع غديرهما به صيره غير قاتل غالبا وإذا تقررت الحدود الثلاثة. (فلو غرز ليرة) بيدن نحوهم أو يضرب صغير أو كبير وهي مسومة أي بما يقتل غالبا أخذنا من اشتراطهم ذلك في سفيه له ويحتمل الفرق؛ لأن غوصها مع السم يؤثّر ما لا يؤثّر الشرب ولو بغير مقتل أو (بمقتل) بفتح التاء كديماغ وعين وخلي وخاصرة وإحليل

قود: (نعم إن أبيح له إلخ) لعل هذا إذا كان لأوله المذكور مذخل في التلّف أما إذا لم يكن وكان ما بعده مما يستحيل بالتلف فلا أثر لهذا الاختلاط سم. قود: (أوله) أي الضرب. قود: (فقد اختلط شبه العميد به) أي بالعميد وهل يوجب هذا نصف دية شبه العميد أخذنا مما يأتي في شرح وإلا فلا إلخ سم على حج أقول القياس الوجوب ع ش. قود: (فلا قود) قد يشكّل عليه قوله: الآتي وعلم الحابس الحال فعمد؛ لأن أول الضرب الذي أبيح له نظير ما سبق هناك من الجوع والمطش وهو هنا عالم أنه ضارب سم. قود: (لا يرد إلخ) وجه ورود أنه يضدق عليه أنه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا وليس بشبه عميد بل خطأ مغني. قود: (إنما يجمل خطأ) أي حتى تجب دية الخطأ سم. قود: (قول شاهدين رجما إلخ) أي وكنا بمن يخفى عليه ذلك مغني؛ لأن خفاء ذلك أي القتل بشهادتهما. قود: (صيره إلخ) هذا ممنوع متعاضدا واضحا، ولو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب سم والضمير في صيره راجع للفعل الصادر منهما وهو الشهادة ع ش. قود: (بيدن نحوهم) إلى قوله: (أو اشتد) في المغني إلا قوله: (أو كبير) إلى (ولو بغير مقتل). قود: (نحوهم) أي كمرض ع ش. قود: (وهي مسومة) قيد في الكبير فقط ع ش ورشيد. قود: (أي بما يقتل غالبا) هذا هو المعتقد ع ش. قود: (ذلك) الإشارة راجعة لقوله بما يقتل غالبا ع ش. قود: (لأن غوصها إلخ) حلة للفرق ع ش. قود: (ولو بغير مقتل) غابة لقوله بيدن نحوهم إلخ. قود: (كديماغ إلخ) وأصل أذن وأخذع بالذال المهملة وهو عرق العنق وأنتين مغني وروض. قود: (وخلي إلخ) وثقرة نحر مغني وروض.

الإنيان بالجميع وبقي ألم كل واحدة إلى ما بعدهما وجب القصاص وإلا فلا م ر. قود: (نعم إن أبيح له أوله إلخ) لعل هذا إذا كان للأول المذكور مذخل في التلّف أما إذا لم يكن وكان ما بعده مما يستحيل بالتلف فلا أثر لهذا الاختلاط. قود: (فقد اختلط شبه العميد) هل الواجب هنا نصف دية شبه العميد أخذنا مما يأتي في الشرح وإلا فلا في الأظهر وقوله فلا قود قد يشكّل عليه قوله الآتي وعلم الحابس الحال فعمد؛ لأن أول الضرب الذي أبيح له نظير ما سبق هناك من الجوع والمطش وهو هنا عالم؛ لأنه ضارب. قود: (فإنه إنما يجمل خطأ) أي حتى تجب دية الخطأ. قود: (صيره غير قاتل غالبا) هذا ممنوع متعاضدا واضحا ولو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب.

ومثانة وعجان وهو ما بين الخصية والدُّبُر (لفمعة) وإن لم يكن معه ألم ولا ورمٌ لصِدْقِي حَدَّهُ عليه نظرًا لخطر المحلِّ وشِدَّة تأثيره (وكذا) يكون عمدًا عَزَزْهَا (بغيرها) كَالْيَةِ وَوَرْدِك (إِنْ تَوَزَّم) ليس بَقَيْدٍ كما صرح هو به (وتألم) تألمًا شديدًا دامَ به (حتى مات) لذلك (لأن لم يظهر أثر) بأن لم يشتدَّ الألم أو اشتدَّ ثم زال (ومات في الحال) أو بعدَ زَمَنٍ يسيرٍ أي عَزَزًا فيما يظهر (فجِبه عميد) كالضَرْبِ بِسَوْطٍ خَفِيفٍ (وقيل عمد) كجرحٍ صغيرٍ ويُردُّ بِوضوحِ الفرقِ (وقيل لا شيء) من قوِّدٍ ولا ديةٍ إحالةً للموت على سببٍ آخرٍ ويُردُّ بأنَّه تَحَكَّمْ إِذْ ليس ما لا وجودَ له أولى مِنَّا له وجودٌ وإنْ خَفَّ (ولو عَزَزْهَا فيما لا يُؤْلَمُ كجِلْدَةٍ عَقِيبٍ) فمات (فلا شيء بحال)؛ لأنَّ الموت عَقِيبُهُ مُوافقةٌ قَدَرٍ وخرج بما لا يُؤْلَمُ ما لو بالغَ في إِدخالها فإنَّه عمدٌ وإبانهُ فَلَقَّةٌ لَحْمٍ خَفِيفَةٌ

• قوِّد: (وجعجان) بكسر العين المُهْمَلَةِ اسْتَنَى وَمُنْغِي. • قوِّد: (وإن لم يكن معه إلخ) ظاهره الرجوعُ إلى جميع ما مرَّ من قوله يبدن نَحْوَهُمْ وما عُوْطِفَ عليه وهو شامِلٌ لِمَا لو عَزَزْهَا فِي جِلْدَةٍ عَقِيبٍ مِنْ نَحْوِهِمْ وما عُوْطِفَ عليه ش أقول صَنِيعُ الاسْتِنَى كالصريحِ فِي الرجوعِ إِلَى الجَمِيعِ وَلَكِنْ قَوْلُهُ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْخ فِيهِ وَفَقَّةٌ بِلِ مُخَالَفٍ لِإِطْلَاقِهِمُ الْآتِي آتِفًا فِي الْمَتْنِ.

• قوِّد (سنن): (بغيره) أي غير المقتل مُنْغِي. • قوِّد: (لئس بقيد إلخ) عبارةُ المُنْغِي وظاهرُ هذا أنه لا قصاصٌ فِي الْأَلَمِ بَلَا وَرَمٍ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْأَصْحُ كما صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الْوَسِيطِ الْوُجُوبِ، وَأَمَّا الْوَرَمُ بَلَا أَلَمٍ فَقَدْ لَا يَتَصَوَّرُ اه. • قوِّد: (لذلك) أي لَصِدْقِي حَدَّهُ عَلَيْهِ ش عبارةُ المُنْغِي لِحُصُولِ الْهَلَاكِ بِهِ اه. • قوِّد: (بأن لم يشتدَّ الألم) وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِأَنْ لَا يَوْجَدَ أَلَمٌ أَضْلًا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَلَمٍ مَا مُنْغِي وَأَسْتَنَى وَرَسَمَ.

• قوِّد (سنن): (ومات في الحال) أما إِذَا تَأَخَّرَ الْمَوْتُ عَنِ الْغَزَزِ فَلَا ضَمَانَ قَطْعًا كما قاله الماوردِي وغيره مُنْغِي. • قوِّد: (أو بعدَ زَمَنٍ يسيرٍ إلخ) أي بِخِلَافِ الْكَثِيرِ سَمِ أَي فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ ع ش. • قوِّد: (كجرح صغير) أي بِمَحَلٍّ تَقَلُّبٌ فِيهِ السَّرِيعَةُ وَبِهَذَا يَتَضَحَّى قَوْلُهُ وَيَرُدُّ إلخ؛ لأنَّ مَوْتَهُ بِالْجِرَاحَةِ الْمَذْكُورَةِ قَرِيبَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ مَتَّعَهَا ش.

• قوِّد (سنن): (كجِلْدَةٍ عَقِيبٍ) أي لِغَيْرِ نَحْوِهِمْ عَلَى مَا مَرَّ آتِفًا عَنْ ع ش آتِفًا. • قوِّد: (فمات) بِعَنِي وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ.

• قوِّد (سنن): (بحال) أي سَوَاءَ مَاتَ فِي الْحَالِ أَمْ بَعْدَ مُنْغِي. • قوِّد: (عَقِيبَةُ) هَذَا لَا يُنَاسِبُ قَوْلَ الْمَتْنِ بِحَالٍ بِعَبْرَةِ الْمُنْغِي لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ مِنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مُوَافِقَةٌ قَدَرٍ اه. • قوِّد: (لأنَّ الموت) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحَدَّ الْأَجْبَاءِ) فِي الْمُنْغِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وإِبانَةُ) إِلَى الْمَتْنِ. • قوِّد: (فَلَقَّةٌ) بِكسْرِ الْفَاءِ وَضَمُّهَا مَعَ إِسْكَانِ

• قوِّد: (بأن لم يشتدَّ الألم) أي وَالْأَفْأَلَامُ عَلَى الْجُمْلَةِ لَا زِمَ لِلْمَعْرُورِ. • قوِّد: (أو بعدَ زَمَنٍ يسيرٍ) بِخِلَافِ الْكَثِيرِ. • قوِّد: (إذ لئس إلخ) قَدْ يُقَالُ ذَلِكَ السَّبَبُ يَحْتَمِلُ الْوُجُودَ وَالْإِحَالَهَ عَلَيْهِ مُوَافِقَةٌ لِأَصْلِ بَرَاءَةِ الدَّمْعِ وَالسَّبَبُ الْمَوْجُودُ لَمْ يُعْلَمْ تَأثيرُهُ فَلَا تَحَكُّمَ. • قوِّد: (أولى مِنَّا له وجودٌ إلخ) أي كَمَا لَزِمَ مِنْ الْإِحَالَهَ الْمَذْكُورَةِ. • قوِّد: (فَلَقَّةٌ لَحْمٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِكسْرِ الْفَاءِ وَضَمُّهَا مَعَ إِسْكَانِ اللَّامِ فِيهِمَا

وسَقِي سُمٌ يَقْتُلُ كَثِيرًا لَا غَالِيَا كَفَرَزَهَا بِغَيْرِ مَقْتَلٍ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ أَنْ مَا يَقْتُلُ نَادِرًا كَذَلِكَ. (ولو) مَنَعَهُ سَدٌّ مَحَلُّ الْفَصْدِ أَوْ دَخَنٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ أَوْ (حَبَسَهُ) كَأَن أَعْلَقَ بَابًا عَلَيْهِ (وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ) أَوْ أَحَدَهُمَا (وَالطَّلَبُ) لِذَلِكَ أَوْ عَرَاهُ (حَتَّى مَاتَ) جَوْعًا أَوْ عَطَشًا أَوْ بَرَدًا (لِأَن مَضَتْ مُدَّةٌ) مِنْ ابْتِدَاءِ مَنَعِهِ أَوْ إِعْرَائِهِ (بِمَوْتٍ مِثْلِهِ فِيهَا غَالِيَا جَوْعًا أَوْ عَطَشًا) أَوْ بَرَدًا وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَحْبُوسِ وَالزَّمَنِ قُوَّةً وَخَرًّا وَضِدَّهُمَا وَحَدُّ الْأَطْبَاءِ الْجَوْعُ الْمُهِلِكُ غَالِيَا بِاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً مُتَّصِلَةً وَاعْتَرَضَهُمُ الرُّومَانِيُّ بِمُوَاضِلَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَيُرَدُّ بِأَن هَذَا نَادِرٌ وَمِنْ خَيْرِ الْكِرَامَةِ عَلَى أَنَّ التَّذْرِيجَ فِي التَّقْلِيلِ يُؤَدِّي لِصَبْرِ نَحْوِ ذَلِكَ كَثِيرًا وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ وَلَوْ بِالتَّسْبِيَةِ لِمَنْ اعْتَادَ ذَلِكَ التَّقْلِيلَ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي ذَلِكَ بِمَا مِنْ شَأْنِهِ الْقَتْلُ غَالِيَا فَإِنَّ قُلْتَ مَرَّ اعْتِبَارٌ نَحْوِ التَّضْوِ قُلْتَ يُفَرَّقُ بِأَنَّ كُلَّ نَضْوٍ كَذَلِكَ وَلَيْسَ كُلُّ مُعْتَادٍ لِلتَّقْلِيلِ يَضْبِرُ عَلَى جَوْعٍ مَا يَقْتُلُ غَالِيَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ

الْلَامُ فِيهِمَا الْقِطْعَةُ أَسْنَى. فُود: (كَفَرَزَهَا الْخ) خَبِرُ قَوْلِهِ: (وَلِإِيَانَةِ فَلَقَةِ الْخ) أَيِ فَإِنْ تَأَثَّرَ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ فَعَمِدَ وَلَا مَاتَ بَلَا كَثِيرٍ تَأَخَّرَ فَشَبَّهَ عَمِدًا. فُود: (وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ) أَيِ فِي تَفْسِيرِ شَبَّهَ الْعَمِدَ مِنْ قَوْلِهِ سَوَاءً أَقْتَلَ كَثِيرًا أَمْ نَادِرًا سَيُذْ عَمَزَ فِيهِ أَنَّ مَا هُنَا قَصِيَّةٌ ذَلِكَ لَا قِيَاسُهُ وَقَالَ ع ش أَيِ مِنْ غَرَزِ الْإِثْرَةِ بِغَيْرِ مَقْتَلٍ فَإِنَّهُ فِي حَدِّ ذَاتِهِ لَا يَقْتُلُ غَالِيَا لَكِنْ إِنْ تَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ فَعَمِدَ وَلَا فَشَبَّهَ عَلَى مَا مَرَّ أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَيُؤَيِّقُهُ قَوْلُ الْكُرْدِيِّ وَهُوَ قَوْلُ الْمَتَنِ: (فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ الْخ) أَه. فُود: (كَذَلِكَ) أَيِ فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ ع ش. فُود: (أَوْ دَخَنٌ عَلَيْهِ) بِأَنَّ حَبَسَهُ فِي بَيْتٍ وَسَدٌّ مَنَافِذَهُ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ الدُّخَانُ وَضَاقَ نَفْسُهُ مُغْنِي وَاسْنَى. فُود: (لِللَّكِّ) أَيِ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ. فُود: (أَوْ عَرَاهُ) أَيِ وَمَنَعَهُ الطَّلَبُ لِمَا يَتَدَقُّ بِهِ ع ش. فُود: (أَوْ بَرَدًا) يَتَّبَعِي أَوْ خَرًّا رَشِيدِي. فُود: (أَوْ إِعْرَائِهِ) الْمُنَاسِبُ لِمَا قَبْلَهُ أَوْ تَغَرِّيهِ لِكَيْتَ قَصْدُ التَّنْبِيَةِ عَلَى جَوَازِ اللَّفْتَيْنِ ع ش. فُود: (أَوْ بَرَدًا) أَيِ أَوْ ضِيقَ نَفْسٍ مِثْلًا مِنَ الدُّخَانِ أَوْ نَزَفِ الدَّمِ مِنْ مَنَعِ السَّدِّ ع ش أَيِ أَوْ خَرًّا. فُود: (وَيَخْتَلِفُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُنْفِي وَتَخْتَلِفُ الْمُدَّةُ أَه. فُود: (قُوَّةُ الْخ) تَشْرُ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. فُود: (وَخَرًّا) أَيِ وَيَزْدَا. فُود: (بِاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً) أَيِ فَلَكَيْتَ فَجُمْلَةُ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلِيَالِيهَا ع ش وَرَشِيدِي وَسَيُذْ عَمَزَ. فُود: (ابْنُ الزُّبَيْرِ) وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ الْمُرَادُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَقَوْلُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا عِبَارَةُ الدَّمِيرِيِّ سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا ع ش. فُود: (وَالَّذِي يَظْهَرُ الْخ) مَحَلُّ نَظَرٍ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ جِلَافُهُ سَيُذْ عَمَزَ وَسَيَاتِي عَنْ سَمِّ مَا يُؤَدِّيهِ. فُود: (بِأَنَّ كُلَّ نَضْوٍ كَذَلِكَ) أَيِ يَتَأَثَّرُ بِغَرَزِ الْإِثْرَةِ ع ش. فُود: (وَلَيْسَ كُلُّ مُعْتَادٍ لِلتَّقْلِيلِ يَضْبِرُ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْجَوْعُ الْمُعْتَادُ لَا يَقْتُلُ غَالِيَا سَمِّ عَلَى حَجِّ أَهْ رَشِيدِي.

أه. فُود: (وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ) مَا هُوَ. فُود: (مِنْ ابْتِدَاءِ مَنَعِهِ أَوْ إِعْرَائِهِ) هَذَا لَا يَشْمَلُ التَّذْخِينَ. فُود: (بِاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً) مَا الْمُرَادُّ بِالسَّاعَةِ هُنَا. فُود: (يَضْبِرُ عَلَى جَوْعٍ مَا يَقْتُلُ غَالِيَا) الْجَوْعُ الْمُعْتَادُ لَا يَقْتُلُ غَالِيَا.

(فَعَمَدٌ) إِحَالَةٌ لِلْهَلَاكِ عَلَى هَذَا السَّبَبِ الظَّاهِرِ وَخَرَجَ بِحَبْسِهِ مَا لَوْ أَخَذَ بِمَفَازَةِ قُوَّتِهِ أَوْ لَبَسَهُ أَوْ مَاءَهُ. وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ وَيَمْنَعُهُ مَا لَوْ امْتَنَعَ مِنْ تَنَاوُلِ مَا عِنْدَهُ وَعَلِمَ بِهِ خَوْفًا أَوْ حُزْنًا أَوْ مِنْ طَعَامٍ خَوْفَ عَطَشٍ أَوْ مِنْ طَلَبِ ذَلِكَ أَيَّ، وَقَدْ جَوَّزَ أَنَّهُ مُجَابٌ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَا قُوَّةَ بَلْ وَلَا ضِمَانًا فِي الْحُرِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ فِيهِ صُنْعًا

• **قَوْلُ (سَيِّ):** (فَعَمَدٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ مَنَعَهُ الْبَوْلَ فَمَاتَ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ رَتَبَ ذَكَرَهُ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ الْبَوْلُ وَمَضَتْ عَلَيْهِ مُدَّةٌ يَمُوتُ يُمَثِّلُهُ فِيهَا غَالِيًا فَعَمَدٌ كَمَا لَوْ حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ الْخِ وَإِنْ لَمْ يَزْبِطْهُ بَلْ مَنَعَهُ بِالْتَهْدِيدِ مَثَلًا كَأَن رَاقِبَهُ وَقَالَ إِنْ بُلْتَ قَتَلْتُكَ فَلَا ضِمَانًا كَمَا لَوْ أَخَذَ طَعَامَهُ فِي مَفَازَةٍ فَمَاتَ وَيَتَبَنَّى أَنْ مِنَ الْعَمَدِ أَيْضًا مَا لَوْ أَخَذَ مِنَ الْعَوَامِ نَحْوَ جَرَابِهِ مِمَّا يَتَّخِذُ عَلَيْهِ فِي الْعَوَمِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَغْرِفُ الْعَوَمَ وَعَدَمِهِ ع. ش. • **قَوْلُ:** (إِحَالَةٌ لِلْهَلَاكِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ) إِلَى الْمَتَنِ. • **قَوْلُ:** (وَخَرَجَ بِحَبْسِهِ مَا لَوْ أَخَذَ بِمَفَازَةِ قُوَّتِهِ الْخِ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَ عَلَى أَهْلِ قَلْعَةٍ مَاءَ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِالشَّرْبِ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ فَمَاتُوا عَطَشًا فَلَا قِصَاصَ؛ لِأَنَّهُمْ بِسَبِيلٍ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ بِمَشَقَّةٍ فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ الْمَانِعِ لِلْمَاءِ ع. ش. • **قَوْلُ:** (وَأَنْ هَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ) أَيُّ فَهُوَ هَدَرٌ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْ تِلْكَ الْمَفَازَةِ نَعَمْ إِنْ قَيَّدَهُ كَانَ كَمَا لَوْ حَبَسَهُ م. ر. س. • **قَوْلُ:** (وَعَلِمَ بِهِ) جُمْلَةً حَالِيَةً. • **قَوْلُ:** (خَوْفًا الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِامْتِنَعَ. • **قَوْلُ:** (أَوْ مِنْ طَعَامٍ) أَيُّ أَوْ امْتَنَعَ مِنْ أَكْلِ طَعَامٍ. • **قَوْلُ:** (فِي الْحُرِّ) خَرَجَ بِهِ الرِّقِيُّ فَإِنَّهُ مَضْمُونٌ بِالْيَدِ أَسْنَى وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي.

• **قَوْلُ:** (لِأَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ فِيهِ صُنْعًا) قَالَ الْأَنْزَعِيُّ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّهُ لَوْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَيْتًا هُوَ جَالِسٌ فِيهِ حَتَّى مَاتَ جَوْعًا لَمْ يَضْمَنْهُ وَفِيهِ نَظَرُ انْتَهَى وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ مَمْنُوعَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي اخْتِذِ الطَّعَامِ مِنْهُ مُمْتَكِّنٌ مِنْ اخْتِذِ شَيْءٍ بِخِلَافِهِ مِنَ الْحَبْسِ بَلْ هَذِهِ دَاخِلَةٌ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَيُّ قَيْضَمَنْ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا فِي مَفَازَةٍ يُمَكِّنُ الْخُرُوجَ مِنْهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ لِطَوْلِهَا أَوْ لِيَزِمَاتِيهِ وَلَا طَارِقَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ فَالْمُتَّجِعُ وَجُوبُ الْقَوْدِ كَالْمَخْبُوسِ انْتَهَى وَهُوَ بَحْثٌ قَوِيٌّ لِكَيْتِهِ خِلَافُ الْمُنْقُولِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَهَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يُخْبِرْ فِيهِ صُنْعًا كَمَا هُوَ الْفَرَضُ وَالْأَقْدَقُ قَالَ فِي الْعُبَابِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا أَوْ شَيْخًا ضَعِيفًا أَوْ مَرِيضًا

• **قَوْلُ:** (وَأَنْ هَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ) أَيُّ فَهُوَ هَدَرٌ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْ تِلْكَ الْمَفَازَةِ نَعَمْ إِنْ قَيَّدَهُ كَانَ كَمَا لَوْ حَبَسَهُ م. ر. • **قَوْلُ:** (لِأَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ فِيهِ صُنْعًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّهُ لَوْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَيْتًا هُوَ جَالِسٌ فِيهِ حَتَّى مَاتَ جَوْعًا لَمْ يَضْمَنْهُ وَفِيهِ نَظَرُ نَعَمْ إِنْ كَانَ التَّصْوِيرُ فِي مَفَازَةٍ يُمَكِّنُ الْخُرُوجَ مِنْهَا فَهَذَا يُحْتَمَلُ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ لِطَوْلِهَا أَوْ لِيَزِمَاتِيهِ وَلَا طَارِقَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ فَالْمُتَّجِعُ وَجُوبُ الْقَوْدِ كَالْمَخْبُوسِ أَهْ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ فَصَّلَ بِأَنْ يَفْلَمَ الْأَخِذَ حَالَ الْمَفَازَةِ قَيْضَمَنْ الْقَوْدُ وَيَتَبَنَّى أَنْ يَجْهَلَ فَتَجِبُ دِيَّةُ شَيْبَةِ الْعَمَدِ لَكَانَ مُتَّجِعًا أَهْ وَهَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يُخْبِرْ فِيهِ صُنْعًا كَمَا هُوَ الْفَرَضُ وَالْأَقْدَقُ قَالَ فِي الْعُبَابِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا أَوْ شَيْخًا ضَعِيفًا أَوْ مَرِيضًا مُدَقِّقًا بِمَفَازَةٍ فَمَاتَ جَوْعًا أَوْ عَطَشًا أَوْ بِزَدَا فَكَطَرِجِهِ فِي مُغْرَقٍ أَهْ وَقَالَ فِي الْإِلْقَاءِ فِي الْمَغْرَقِ وَكَذَا أَيُّ يَفَادُ مِنْهُ لَوْ الْقَاءَ فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ وَعَجَزَ عَنِ الْخِلَاصِ فِيهِمَا بِكَوْنِهِ مَكْتُوفًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ ضَعِيفًا الْخِ.

في الأول وهو القاتل لنفسه في البقية قال الفوراني وكذا لو أمكنه الهرب بلا مخاطرة فتركه (والا) تمضي تلك المدة ومات بالجوع مثلا لا ينحو هذم (فإن لم يكن به جوع وعطش) أي أو عطش لقوله (سابق) على حبيبه (فحبه عميد) وعلم من كلامه السابق أنه لا بد من مضي مدة ثمكين عادة لإحالة الهلاك عليها فلا بهما عموم (والا هنا غير مراد (وإن كان) به (بعض جوع وعطش) الواو بمعنى أو كما مر سابقا (وعلم الحابض الحال لعند) ليشمول هذه السابق له إذ الفرض أن مجوع المذتين بلغ المدة القاتلة وأنه مات بذلك كما علم من المتن (والا) يعلم الحال (فلا) يكون عمدا (في الأظهر)؛ لأنه لم يقصد إهلاكه ولا أتى بمهلك بل شبهه فيجب نصف دمه ليحصل الهلاك بالأمرين وفارق مريضا ضربه ضربا يقتله فقط مع جهله بحاله فإنه عمد مع كون الهلاك حصل بالضرب وبواسطة المرض فكأنه حصل بهما بأن الثاني هنا من جنس الأول فصنع بناؤه عليه ونسبة الهلاك إليهما بخلافه ثم فإنه من غير جنسه فلم يصلح كونه متما له، وإنما هو قاطع لآثره فتخصت نسبة الهلاك إليه. (ويجب الإحصاء بالسبب)

مؤثقا بمنافرة فمات جوعا أو عطشا أو بزدا فكطرحه في مغرق انتهى وقال في الإلقاء، وكذا أي يقاد منه لو ألقاه في ماء أو نار وعجز عن الخلاص فيها لكونه مكتوبا أو صيبا أو ضعيفا الخ سم. فود: (في الأول) أي فيما لو أخذ بمنافرة قوته أو لبسه أو مائه مؤثقا. فود: (في البقية) أي الخارجة بقول المتن ومنه مؤثقا. فود: (وكذا لو أمكنه الخ) أي لا ضمان ع ش. فود: (أي أو عطش لقوله الخ) يعني أن الواو بمعنى أو بدليل أفراد الضمير في قوله سابق مؤثقا. فود: (على حبيبه) عبارة المؤثقا على المنع اه. فود: (وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما وجهه رشيدتي ولعل وجهه أن معنى قول المتن حتى مات أي بسبب المنع كما صرح به المؤثقا وأشار إليه الشارح والنهاية هناك بقولهما جوعا أو عطشا الخ. فود: (أنه لا بد من مضي مدة الخ) أي والآن فقد مر قبيل التثنية الثاني. فود: (سابق) صفة قول المصنف به جوع الخ. فود: (بلغ المدة القاتلة) أما إذا لم يتلغها فهو كما لو لم يكن به شيء سابق كما قاله ابن القيم وبيعه الزركشي اه مؤثقا. فود: (بل شبهة) أي بل يكون شبهة رشيدتي.

فود: (بضف ديتي) أي دية شبه العميد ع ش. فود: (وفارق مريضا الخ بأن الثاني هنا الخ) فيه ما فيه سم على حجة إذ الملحظ كون الهلاك حصل بالمجموع ولا شك أنه حصل به في المسائلين ألا ترى أنه لو كان صحيحا في مسألة المريض لم يقتله ذلك الضرب، وأما كونه من الجنس أو من غيره فهو أمر طردي لا دخل له في ذلك فتأمل رشيدتي. فود: (بأن الثاني) متعلق بفارق. فود: (هنا) أي في مسألة المتن. فود: (من جنس الخ) وهو مطلق الجوع. فود: (ثم) أي في مسألة المريض.

فود: (لقوله سابق) أو سابق صفة عطش وحذف نظيره مما قبله. فود: (وفارق مريضا الخ) فيه ما فيه. فود: (ونسبة الهلاك إليهما) ضبب بينه وبين قوله فصنع بناؤه عليه وقوله وهو ما أثره فقط ضبب بينه وبين قول المصنف ويجب الإحصاء بالسبب.

كالمباشرة وهي ما أثر التلّف وحصله وهو ما أثره فقط ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط ما لا وإنما حصل التأثير عنده بغيره المتوقّف تأثيره عليه كالحفر مع التردّي فإن الثقوت هو التخطي صوب البئر والمحصل هو التردّي فيها المتوقّف على الحفر ومن ثم لم يجب به قود مطلقاً وسيعلم من كلامه أنّ السبب قد يغلبها وعكسه وأنهما قد يعتدّان ثم السبب إما حسي كالإكراه وإما عرقي كتقديم الطعام المسموم إلى الضيف وإما شرعي كشهادة الزور (فلو شهد) على آخر (بقصاص) أي موجه في نفس أو طرف أو بردة أو سرقة (فقتل) أو قطع بأمر الحاكم بشهادتهما (ثم رجعاً) عنها ومثلها المزكّيان والقاضي (وقالا تعمّنا الكذب) فيها وعلمنا أنه يُقتل بها أو قال كلّ تعمّنت أو زاد ولا أعلم حال صاحبي (لزمهما القصاص) فإن

قود: (كالمباشرة) إلى قول المتن: (ولو ضيف) المغي إلى قوله: (وسيعلم) إلى قوله: (ثم السبب والثبّة). قود: (وهي) أي المباشرة. قود: (ما أثر التلّف إلخ) أي كحزّ الرقة وقوله التلّف أي فيه. قود: (وهو) أي السبب. قود: (ما أثره) أي أثر في التلّف. قود: (فقط) أي بأن ترتّب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصله بذاته ع ش. قود: (ومن منع نحو الطعام إلخ) أي فكان الأولى تأخيرّه إلى هنا ثمني وعميرة. قود: (ما لا ولا) أي ما لا يؤثّر في الهلاك ولا يحصله ووجه الحصر في ذلك أنّ الفاعل لا يخلو إما أن يقصد عين المجني عليه أو لا فإن قصده بال فعل المؤدّي إلى الهلاك بلا واسطة فهو المباشرة وإن أدّى إليه بواسطة فهو السبب كالشهادة بموجب قصاص وإن لم يقصد عين المجني عليه بالكلية فهو الشرط ثمني. قود: (تأثيره) أي الغير. قود: (فإن للثقوت) أي المؤثّر. اه مغي. قود: (مطلقاً) أي سواء كان الحفر عذواناً أم لا. قود: (أن السبب) أي كالشهادة قد يغلبها أي المباشرة. قود: (وهكسّه) أي كالقد مع الإلقاء من شاطئ وقوله قد يعتدّان أي كالمكره والمكره شوبري.

قود: (سني: (فلو شهد) أي رجلان عند قاضٍ ثمني. قود: (أو برقة إلخ) عطف على بقصاص. قود: (سني: (فقتل) أي المشهود عليه. قود: (فيها) أي الشهادة. قود: (بها) أي بشهادتنا. قود: (أو قال كل: تعمّنت) أي واقتصر عليه.

قود: (سني: (لزمهما القصاص) وخرج بالشاهد الراوي كما لو أشكلت قضية على حاكم فرّوى له فيها إنسان خبراً فقتل الحاكم به شخصاً ثم رجع الراوي وقال تعمّنت الكذب فلا قصاص عليه كما في الروضة وأصلها وقياسه ما لو استفتى القاضي شخصاً فأثّاه بالقتل ثم رجع ثمني ونهاية قال ع ش قوله: فلا قصاص عليه أي ولا دية، وكذا لا قصاص على القاضي حيث كان أهلاً للأخذ من الحديث بأن كان مجتهداً وإلا اقتصر منه وقوله فأثّاه إلخ أي، ولو قال تعمّنت الكذب وعلمت أنه يُقتل بإفئتي وقوله ثم

قود: (سني: (لزمهما القصاص) قال في الباب بخلاف راوي حديث للقاضي في حكم قد توقّف فيه فحكم بمقتضاه ثم رجع عن روايته اه ومثل الراوي المذكور فيما يظهر المغي إذا افتى بالقتل ثم رجع م ر.

عَفِي عَنْهُ فِدْيَةٌ مُنْطَلَقَةٌ لِتَسْبِيحِهِمَا إِلَى إِهْلَاكِهِ بِمَا يُقْتَلُ غَالِبًا وَمُوجِبُهُ مُرَكَّبٌ مِنَ الرُّجُوعِ وَالتَّعَمُّدِ
مَعَ الْعِلْمِ لَا الْكُذِبِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ شَوْهَدَ الْمُشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَيًّا لَمْ يُقْتَلَا لِاحْتِمَالِ غَلَطِهِمَا وَلَوْ قَالَ
أَحَدُهُمَا تَعَمَّدْتُ أَنَا وَصَاحِبِي وَقَالَ الْآخَرُ أَخْطَأْتُ أَوْ أَخْطَأْنَا أَوْ تَعَمَّدْتُ وَأَخْطَأَ صَاحِبِي قُتِلَ
الْأَوَّلُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ الْمُقَرَّرُ بِمُوجِبِ الْقَوْدِ وَحْدَهُ فَإِنْ قَالَا لَمْ نَقْلَمْ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهَا قُبِلَ إِنْ أَمَكَنَّ لِنَحْوِ
قُرْبِ إِسْلَامِيهِمَا قَالَ الْبُلْقِينِي أَوْ قَالَا لَمْ نَقْلَمْ قَبُولَ شَهَادَتِنَا لِمَقْتَضَى لِرَدِّهَا فِينَا، وَإِنَّمَا الْحَاكِمُ
قَصَرَ لِقَبُولِهَا وَوَجِبَتْ دِيَّةٌ شَبَهَ الْعَمْدِ فِي مَالِهِمْ إِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُمْ الْعَاقِلَةُ.

رَجَعَ أَيِ الْمُغْنِي ١. ه. فُودُ: (وَمُوجِبُهُ) أَيِ الْقِصَاصِ عَلَيْهِمَا. ه. فُودُ: (وَالْتَّعَمُّدُ مَعَ الْعِلْمِ) أَيِ الْإِغْتِرَافِ بِهِ
مُغْنِي. ه. فُودُ: (لَا الْكُذِبِ) أَيِ وَحْدَهُ رَشِيدِي. ه. فُودُ: (وَمَنْ تَمَّ لَوْ شَوْهَدَ الْخ) يُتَأَمَّلُ مَوْضِعُ هَذَا الْكَلَامِ
فَإِنَّهُ تَحْصُلُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ شَرْطَ وَجُوبِ الْقِصَاصِ الرُّجُوعُ مَعَ الْإِغْتِرَافِ بِتَّعَمُّدِ الْكُذِبِ وَبِالْعِلْمِ بِأَنَّهُ يُقْتَلُ
بَشَهَادَتِهِمَا فَإِنْ تَحَقَّقَ هَذَا الشَّرْطُ وَجَبَ الْقِصَاصُ وَلَا أَثَرَ لِلْمُشَاهَدَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَمْ يَجِبْ،
وَأِنْ انْتَفَتِ الْمُشَاهَدَةُ الْمَذْكُورَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَتَاهُمَا إِذَا لَمْ يَغْتَرِفَا بِالتَّعَمُّدِ وَشَاهَدْنَا
الْمُشْهُودَ بِقَتْلِهِ حَيًّا لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ لِاحْتِمَالِ الْغَلَطِ وَعَدَمِ التَّعَمُّدِ وَلَا يَخْفَى عَدَمُ مُسَاعَدَةِ الْعِبَارَةِ عَلَيْهِ
فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّهِ ه. ش. ه. فُودُ: (لَمْ يُقْتَلَا) وَعَلَى الْقَاتِلِ دِيَّةٌ عِنْدَ فِي مَالِهِ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ، وَلَوْ
أَتَاهُ فِي مَاءٍ مُغْرَقٍ فَالْتَّعَمُّدُ حَوْتَ الْخ. ه. ش. ه. فُودُ: (قُبِلَ الْأَوَّلُ) أَيِ مَنْ قَالَ تَعَمَّدْتُ أَنَا وَصَاحِبِي ع
ش. ه. فُودُ: (فَإِنْ قَالَا الْخ) وَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي عَنِ الْبُلْقِينِي نَظِيرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَلَوْ قَالَ
أَحَدُهُمَا تَعَمَّدْتُ الْخ. ه. فُودُ: (قُبِلَ إِنْ أَمَكَنَّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ مِنْ يَخْفَى عَلَيْهِمَا ذَلِكَ
لِقُرْبِ عَهْدِهِمَا بِالْإِسْلَامِ أَوْ بُعْدِهِمَا عَنِ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمَا الْقِصَاصُ بَلْ دِيَّةٌ شَبَهَ عَمْدٍ وَإِنْ لَمْ
يَخَفْ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ فَلَا اغْتِرَافَ بِقَوْلِهِمَا، كَمَنْ رَمَى سَهْمًا إِلَى شَخْصٍ وَاعْتَرَفَ بِأَنَّهُ قَصَدَهُ وَلَكِنْ قَالَ لَمْ
أَعْلَمْ أَنَّهُ يَتَلَكَّهُ ه. ه. فُودُ: (إِنْ أَمَكَنَّ) أَيِ صِدْقُهُمَا نِهَائِي. ه. فُودُ: (قَالَ الْبُلْقِينِي الْخ) بَحْثُ تَقْيِيدِ مَا قَالَهُ
الْبُلْقِينِي بِمَا إِذَا كَانَ حَالُهُمَا مَعْلُومًا وَإِلَّا فَلَا الْيَضَاتُ إِلَى قَوْلِهِمَا ذَلِكَ وَهُوَ بَحْثُ فِي غَايَةِ الْإِتِّجَاهِ سَمِ
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُغْنِي بَدَلِ قَوْلِ الشَّارِحِ لِمَقْتَضَى الْخ لِيُظْهِرَ أُمُورَ فِينَا تَقْتَضِي رَدَّهَا الْخ.
ه. فُودُ: (وَوَجِبَتْ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قُبِلَ. ه. فُودُ: (فِي مَالِهِمْ) أَيِ الشُّهُودِ ع. ش. ه. فُودُ: (إِنْ لَمْ
تُصَدِّقْهُمْ الْعَاقِلَةُ) فَإِنْ صَدَّقَتْهُمْ فَالْدِيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ع. ش.

ه. فُودُ: (وَمَنْ تَمَّ لَوْ شَوْهَدَ الْخ) يُتَأَمَّلُ مَوْضِعُ هَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّهُ تَحْصُلُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ شَرْطَ وَجُوبِ
الْقِصَاصِ الرُّجُوعُ مَعَ الْإِغْتِرَافِ بِتَّعَمُّدِ الْكُذِبِ وَبِالْعِلْمِ بِأَنَّهُ يُقْتَلُ بِشَهَادَتِهِمَا فَإِنْ تَحَقَّقَ هَذَا الشَّرْطُ وَجَبَ
الْقِصَاصُ وَلَا أَثَرَ لِلْمُشَاهَدَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَمْ يَجِبْ وَإِنْ انْتَفَتِ الْمُشَاهَدَةُ الْمَذْكُورَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ،
وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَهُمَا أَتَاهُمَا إِنْ لَمْ يَغْتَرِفَا بِالتَّعَمُّدِ وَشَاهَدْنَا الْمُشْهُودَ بِقَتْلِهِ حَيًّا لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ
لِاحْتِمَالِ الْغَلَطِ وَعَدَمِ التَّعَمُّدِ وَلَا يَخْفَى عَدَمُ مُسَاعَدَةِ الْعِبَارَةِ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. فُودُ: (لَمْ يُقْتَلَا) أَيِ
بِالْمُشْهُودِ عَلَيْهِ الَّذِي قُبِلَ. ه. فُودُ: (قَالَ الْبُلْقِينِي أَوْ قَالَا لَمْ نَقْلَمْ الْخ) بَحْثُ تَقْيِيدِ مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي بِمَا إِذَا

(تبيين) ظاهر كلامهم أنه لا بُد من قولهما وعلينا أنه يقتل بشهادتنا وإن كانا عالمين عذلين ويؤجبه بأنهما مع عدم ذكره قد يُغذران فاحتيط للقود باشتراط ذكرهما لذلك (إلا أن يعترف الولي بعليه) عند القتل كما في المحرر (بكذبهما) في شهادتهما فلا قود عليهما بل هو أو الذية المُغلظة عليه وحده لا تقطاع تسيبهما والجائهما بعليه فصارا شرطا كالمُسيك مع القاتل واعترافه بعليه بعد القتل لا أثر له فيقتلان واعتراف القاضي بعليه بكذبهما حين الحكم أو القتل موجب لقتله أيضا رجعا أم لا ومحل ذلك كله ما لم يعترف وارث القاتل بأن قتله حق ولو رجع الولي والشهود فسيأتي في الشهادات. (ولو صُيِفَ بمسموم) يعلم أنه يُقتل غالبا غير مُميّز (صبيّا) كان (أو مجنونًا) أو أعجميًا يعتقد وجوب طاعة الآبر فأكله (فمات وجب

قود: (أنه لا بُد) أي في لزوم القصاص عليهما.

قول (سني: (الولي) أي ولي المقتول مُعني. قود: (عند القتل) مُتعلق بعليه. قود: (فلا قود عليهما) هذا إذا تمخّص القصاص فلو شهدا على قاطع الطريق ثم رجعا لم يسقط القصاص عنهما باعتراف الولي بكذبهما؛ لأن حق الله تعالى باقي مُعني. قود: (بل هو) أي القود وقوله أو الذية إلخ أي إن عفى عن القود وقوله عليه أي الولي. قود: (والجائهما) عطف تفسير على تسيبهما. قود: (بعليه) مُتعلق بانقطاع رشدي. قود: (واخترافه) أي الولي ع ش. قود: (بغذ القتل) مُتعلق بعليه رشدي والمراد قتل الجاني ع ش. قود: (واختراف القاضي إلخ) أي دون الولي مُعني. قود: (حين الحكم) مُتعلق بعليه. قود: (رجعا) أي الشاهدان. قود: (وارث القاتل) أي القاتل الأول الذي قتلناه بشهادة السني ع ش. قود: (بأن قتله حق) فلو قال أنا أعلم كذبهما في رجوعهما وأن موثني قتله فلا قصاص على أحد مُعني. قود: (يُعلم) إلى قوله كذا عبّر به في النهاية والمُعني. قود: (يُعلم أنه إلخ) سكّت عنه المنهج والمُعني فقضيته كمقتضى كلام الشارح الآتي في الدرس وفي التبيين أنه ليس بقيد. قود: (هاليتا) لم يبين هو ولا غيره مُحترّزه ويتّجه أنه احتراز عما إذا لم يقتل غالبا بل كثيرا أو نادرا فيجب حينئذ دية شبه العمد فليُتأمل ثم رأيت في الرّوض ما يصرّح بذلك في الكثير ويتّبعي أن التأدير كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصدهما بما يقتل غالبا فسيبه عمد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيرا أم نادرا اسم. قود: (أو أعجميًا إلخ) جمعه من أقسام غير المُميّز لكونه في معناه هنا.

كان حالهما مغلوما ولا فلا التفات إلى قولهما ذلك وهو بحث في غاية الاتّجاه. قود: (يُعلم أنه يقتل هاليتا) لم يبين هو ولا غيره مُحترّزه قوله غالبا ويتّجه أنه لأجل جريان القصاص هنا وفيما يأتي على أحد الأقوال، وأنه إذا لم يقتل غالبا بل نادرا أو كثيرا تجب دية العمد فليُتأمل ثم رأيت في الرّوض قيل ذلك ولو سقاه سُما يقتل كثيرا لا غالبا فكفرز الإبرة في غير مقتل اه. قال في شرحه أما إذا كان يقتل غالبا فهو كفرز الإبرة بمقتل اه فأخرج التأدير لكن يتّبعي أنه كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصدهما بما لا يقتل غالبا فسيبه عمد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيرا أم نادرا فليُتأمل.

الْقِصَاصُ؛ لَأَنَّهُ أَلْجَأَهُ إِلَى ذَلِكَ سِوَاءَ أَقَالِ هُوَ مَسْمُومٌ أَمْ لَا كَذَا عَجِبَ بِهِ كَثِيرُونَ مَعَ فَرَضِ أَكْثَرِهِمُ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ وَهُوَ عَجِيبٌ إِذْ لَا يَتَعَقَّلُ مُخَاطَبَةُ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ بِنَحْوِ ذَلِكَ وَلَا يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ فِيهِ فَرْقًا بَيْنَ الْقَوْلِ وَعَدَمِهِ فَلِذَا قَالَ الشَّارِحُ بِالْكَلْبِيَّةِ؛ لَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِرُجُوعِهِ بِخَضْرَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ فَتَأْتِلُهُ وَلَكِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْعِنَايَةَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُتَمَيِّزِ الصَّادِقِ بِهِ الصَّبِيَّ وَتَمْنَعُ أَنَّهُ يَطْرُدُ فِيهَا أَنَّ مَا بَعْدَهَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا قَبْلُهَا بَلْ قَدْ يَنْعَكِسُ، وَقَدْ يَسْتَوِيَانِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ يُفَكَّلَ مِنْ أَحَدِهِمْ يَلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَيْتَ بِهِ﴾ (الْمَرْيَمُ: ٩١) وَلَمَّا نَظَرَ الْكَشَافُ إِلَى الْغَالِبِ أَوَّلَ آيَةِ بِمَا أَكْثَرَ الْمُحْشُونَ عَلَى كَلَامِهِ وَغَيْرِهِمُ الْكَلَامَ فِيهِ رَدًّا وَجَوَابًا فَرَاغَهُ. نَعَمْ، عِنْدِي فِي آيَةِ جَوَابِ هُوَ أَنَّ بَايْذَ الْمَالِ قَدْ يَبْذُلُهُ كُرْهًا، وَقَدْ يَبْذُلُهُ اخْتِيَارًا وَهَذَا قَدْ يَبْذُلُهُ سَاكِنًا، وَقَدْ يَبْذُلُهُ مُصْرَحًا بِأَنَّهُ فِدَاءٌ عَنْ نَفْسِهِ الْمُدْعِيَةِ بِالْخَطَا وَالْتَفْصِيرِ

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ أَلْجَأَهُ إِلَى ذَلِكَ) أَيُ: لَأَنَّ الضَّمِّيَّ بِحَسَبِ الْعَادَةِ يَأْكُلُ مِمَّا قُدِّمَ لَهُ وَهُوَ لِكُونِهِ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ حَالَةِ الْأَكْلِ وَعَدَمِهَا فَكَانَ التَّقْدِيمُ لَهُ إِلْجَاءً عَادِيًّا عَنِ عِبَارَةِ الْحَلْبِيِّ قَوْلُهُ: لَأَنَّهُ أَلْجَأَهُ إِلَى ذَلِكَ أَيُ وَلَا اخْتِيَارَ لَهُ حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ تَنَاوَلَ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ لَهُ فَحَدُّ الْعَمْدِ صَادِقٌ عَلَى هَذَا. قَوْلُهُ: (فَلِذَا قَالَ الشَّارِحُ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَا قَالَهُ هُوَ بِمَعْنَى مَا قَالَهُ غَيْرُهُ؛ لَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ هُوَ مَسْمُومٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَتَرْكِهِ وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى أَنَّ اللَّائِقَ تَرَكَ هَذَا الْقَوْلَ بَلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِتَرْكِهِ وَأَنَّ الْحُكْمَ مَعَ تَرْكِهِ أَضْمَفُ وَهَذَا مَحَلُّ الْإِشْكَالِ فِي كَلَامِهِ سَمِ. قَوْلُهُ: (أَنَّ مَا بَعْدَهَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا قَبْلُهَا) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ بِنَاءً عَلَى مَا اشْتَهَرَ أَنَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ أَنَّ مَا قَبْلُهَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا بَعْدَهَا، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى الْغَايَةِ مَا أَقَادَهُ لَمْ يَرِدْ إِشْكَالٌ عَلَى عِبَارَةِ الشَّارِحِ حَتَّى يَخْتِاجَ لِمَنْعِ اطِّرَادِ مَعْنَى الْغَايَةِ فَتَأَمَّلُ سَيِّدَ عَمَزَ وَقَوْلُهُ أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّ مَا قَبْلُهَا أَوْلَى الْخُ أَيُ كَمَا فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّرْحِ وَابْضًا يُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ: الْآتِي نَعَمْ عِنْدِي فِي آيَةِ جَوَابِ الْخُ. قَوْلُهُ: (بَلْ قَدْ يَنْعَكِسُ) أَيُ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (بِمَا) أَيُ بِتَأْوِيلِ. قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهُمْ) أَيُ غَيْرِ مُحْشَى كَلَامِ الْكَشَافِ عَطَفَ عَلَى الْمُحْشُونَ وَقَوْلُهُ الْكَلَامَ مَفْعُولٌ أَكْثَرَ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيُ فِي ذَلِكَ التَّأْوِيلِ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُ الْبَايْذُ بِالْاخْتِيَارِ. قَوْلُهُ: (الْمُدْعِيَةُ) الْمُعْتَرِفَةُ.

قَوْلُهُ: (فَلِذَا قَالَ الشَّارِحُ) وَإِنْ لَمْ يَقُلْ الْخُ لَا يَخْفَى أَنَّ مَا قَالَ الشَّارِحُ هُوَ بِمَعْنَى مَا قَالَهُ غَيْرُهُ؛ لَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ الْخُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَتَرْكِهِ وَلَا دَلَالَةَ فِيهِمَا قَالَهُ عَلَى أَنَّ اللَّائِقَ تَرَكَ هَذَا الْقَوْلَ بَلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ لَا أَثَرَ لِتَرْكِهِ وَأَنَّ الْحُكْمَ مَعَ تَرْكِهِ أَضْمَفُ وَهَذَا مَحَلُّ الْإِشْكَالِ فِي كَلَامِهِ. قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ أَفْتَدَيْتَ بِهِ﴾ قَالَ الْبِيضَاوِيُّ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّهُ قِيلَ فَلَنْ يُغْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ قَدِيدَةٌ وَلَوْ أَفْتَدَى بِجِلْدٍ أَوْ مَغْطُوفٍ عَلَى مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ فَلَنْ يُغْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ يَلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا لَوْ تَقَرَّبَ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا وَلَوْ أَفْتَدَى بِهِ مِنَ الْعَذَابِ فِي الْآخِرَةِ أَوْ الْمُرَادُ وَلَوْ أَفْتَدَى بِمِثْلِهِ يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلدُّبَابِ ظُلُمًا مَا فِي الْأَرْضِ جِيعًا مِثْلَهُ مِثْلَهُ﴾ (الزَّمَر: ١٧) وَالْمِثْلُ يُحَدَفُ وَيُرَادُ كَثِيرًا؛ لَأَنَّ الْمِثْلَيْنِ فِي

فإذا لم يُقبل ذلك البذل من هذا فيمن قبله أولى فهي حينئذ من الغالب، أما المُمَيِّزُ فكذلك على منقول الشيخين لكن بخثهما ومنقول غيرهما وانتصر لهما جمع متأخرون أنه كما في قوله (أو بالغا عاقلاً ولم يعلم حال الطعام) فأكله فمات (فدية) يشبه المميد كما بأصله فهو أبيض تجب هنا لتفريده لا قوداً لتناوله له باختياره (وفي قول قصاص) لتفريده كالإكراه ويُجاب بأن في الإكراه الجاء دون هذا (وقوله ﷺ لليهودية التي ستمه بخير لَمَّا مات بشرٌ ربي) لا دليل فيه لأنها لم تُقدّمه بل أرسلت به إليهم فقطع فعل الرسول فعلها كالشمس مع القاتل وبفرض أنه لم يقطع فعدّم رعاية المماثلة هنا بخلافها مع اليهودي السابق قرينة لكون قتله لها لتقصها المهد بذلك على ما يأتي آخِرُ الجزية لا للقود وتأخيرُه لموت بشر بعد العفو لتحقّق عظيم

قود: (من هذا) أي بمن صرح بذلك. قود: (فهي) أي الآية. قود: (من الغالب) أي أولوية ما قبل الغاية بالحكم بما بعدها. قود: (أما المُمَيِّزُ فكذلك) ضعيف. قود: (ومنقول غيرهما) عطف على بخثهما. قود: (أنه كما في قوله الخ) عبارة النهاية والمُعني أما المُمَيِّزُ فكالبالغ وكذا مَجْنُونٌ له تمييز كما قاله البقوي هـ. قود: (كما بأصله) وهو المُحرَّرُ المُختَصَرُ من الوجيز المُختَصَرُ من الوسيط المُختَصَرُ من البسيط المُختَصَرُ من نهاية إمام الحرمين المأخوذ من الأم وكُلٌّ من الوجيز والوسيط والبسيط للفرزالي بجيزي. قود: (فهو) أي ما في الأصل وقوله أُبَيِّنُ أي أَكْثَرُ بَيَانًا مما في المتن. قود: (تجب هنا) خبر فدية. قود: (لا قود) عطف على ضميرها المُستتر في تجب. قود: (ستمه) أي ستمت له الشاة. قود: (لَمَّا مات الخ) ظرف لقتله. قود: (لا دليل فيه) أي في قتله المذكور على وجوب القصاص ع ش. قود: (بل أرسلت به إليهم الخ) عبارة المُعني؛ لأنها لم تُقدّم الشاة إلى الأضياف بل بعثها إليه ﷺ وهو أضاف أصحابه وما هذا سبيله لا يلزمه قصاص هـ. قود: (فقطّع فعل الرسول الخ) عبارة النهاية؛ لأنها لم تُضَيّفهم بل أرسلت به إليهم وبفرض التضييف فالرسول فعله قطع فعلها الخ. قود: (فعل الرسول) أي الذي أرسلته بالشاة ع ش وهو فاعل قطع وقوله فعلها وهو الإرسال مفعوله. قود: (فعدّم رعاية المماثلة الخ) أي حيث لم يقتلها بمثل السم الذي قتلت به ع ش. قود: (قرينة الخ) قد يقال عدّم رعاية المماثلة؛ لأن المدول إلى السيف جائز سم. قود: (بللك) أي بإرسال المسموم. قود: (لا للقود) أي لا لكونها ضيقت بالمسموم ع ش. قود: (وتأخيرُه) أي

حكم شيء واحد وقوله مَحْمُولٌ على المعنى الخ جواب عما يقال إن لو الوضعية تدخل على اتبع الامرين لتيقيد أن الحكم المسكوت عنه أولى ولا يخفى أن الفدية ببلء الأرض عن الحكم المسكوت عنه وهو عدّم قبول مطلق الفدية فمقتضى الظاهر أن يقال لا يقبل منه الفدية ولو افتدى ببلء الأرض فأجاب بثلاثة أوجه الأول ظاهر والثاني والثالث بأن يخرج لو عن الوضعية، بقي الكلام في قوله أو المراد ولو افتدى قال الطيبي لا بد من تقدير الكلام ليستقيم المعنى وهو أن يقال ولو افتدى به وبمثله ص. قود: (فعدّم رعاية المماثلة الخ) قد يقال عدّم رعاية المماثلة؛ لأن المدول إلى السيف جائز.

الجناية التي لا يليقُ بها العفو حينئذٍ لا ليمثلها إذا مات والحاصل أنها واقعةٌ حال فعليةٌ مُحتملةٌ فلا دليلَ فيها (وفي قولٍ لا شيء) تغليباً للمباشرةِ ويُجاب بأن محلَّ تغليبها حيث اضمحلَّ ما معها كالمُتَمَيِّز مع القاتل ولا كذلك هنا أما إذا علمَ فَهَذَرٌ؛ لأنَّ المُهْلِكَ لِنَفْسِهِ ولو قَدِمَ إليه المسمومُ مع جُحْلَةٍ أَطْعَمِيَّةٍ، فِقْضِيَّةٌ كَلَامُ الإِمَامِ أَنَّهُ كَمَا لَوْ كَانَ وَحْدَهُ وَهُوَ مُتَجَنِّبٌ لوجودِ التَّغْيِيرِ حيثُ جَرَتْ العادةُ بِمَدِّ يَدِهِ إِلَيْهِ سِوَاءِ التَّغْيِيرِ وَغَيْرِهِ وَهَذَا أَوْجَهُ مِنْ تَرَدُّدَاتِ اللَّادِزَعِيِّ فِيهِ وَكَالتَّضْيِيفِ مَا لَوْ نَاوَلَهُ إِثَاءً أَوْ أَمَرَهُ بِأَكْلِهِ. (ولو دَسَّ شَيْئاً) بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ (فِي طَعَامِ شَخْصٍ) مُتَمَيِّزٍ أَوْ بَالِغٍ عَلَى مَا مَرَّ (الغالبُ أَكَلَهُ مِنْهُ فَأكَلَهُ جَاهِلًا) بِالْحَالِ (لَعَلَى الْأَقْوَالِ)

تَأْخِيرُ قَتْلِهِ عَ ش. ة فَوَدَّ: (بِهَا) أَي بَتَلِكِ الْجِنَايَةِ. ة فَوَدَّ: (حَيْثُ) أَي: حِينَ مَوْتِ بَشَرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. ة فَوَدَّ: (وَاقِعَةٌ حَالٌ فِعْلِيَّةٌ) (لَخ) قَدْ يَمْتَنِعُ بَلْ هِيَ قَوْلِيَّةٌ يَظْهَرُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُبَاشِرْ قَتْلَهُ بَلْ أَمَرَ بِهِ وَالْأَمْرُ بِالْقَوْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ة فَوَدَّ: (فَلَا دَلِيلَ لَخ) أَي: لِأَنَّ مِنْ قَوَاعِدِ إِمَائِنَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ وَقَائِعَ الْأَحْوَالِ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ كَسَاهَا نَوْبُ الْإِجْمَالِ وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِذْلَالُ عَ ش. ة فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا حَلِمَ) أَي الضَّيْفُ حَالُ الطَّعَامِ مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (فَهَذَرٌ) كَذَا فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي. ة فَوَدَّ: (وَكَالتَّضْيِيفِ مَا لَوْ نَاوَلَهُ إِثَاءً) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي وَالنَّهَائَةُ. ة فَوَدَّ: (بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ) وَالْفَتْحُ أَفْضَحُ مُغْنِي وَيَلْبِ الضَّمُّ عَ ش.

ة فَوَدَّ (سَمِي): (فِي طَعَامِ شَخْصٍ) وَمِثْلُ الطَّعَامِ فِي ذَلِكَ مَاءٌ عَلَى طَرِيقِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ وَالْغَالِبُ شُرْبُهُ مِنْهُ مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (مُتَمَيِّزٌ) أَخْرَجَ غَيْرَ الْمُتَمَيِّزِ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ وَجُوبُ الْقِصَاصِ كَمَا لَوْ ضَيَّقَهُ سَمِ أَقُولُ مَفْهُومُ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَ ش. ة فَوَدَّ: (حَلَى مَا مَرَّ) أَي فِي قَوْلِهِ سِوَاءِ لَخِ رَشِيدِي وَلَعَلَّ الصَّوَابَ فِي قَوْلِهِ لَكِنْ بَحْثُهُمَا وَمَقُولُ غَيْرِهِمَا لَخِ.

ة فَوَدَّ (سَمِي): (الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ) زِيَادَةٌ عَلَى الْمُحَرَّرِ وَهِيَ فِي الشَّرْحَيْنِ وَلَمْ يَتَّعَرَّضْ لَهَا الْأَكْثَرُونَ وَقَضَيْتُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَكَلَهُ مِنْهُ نَادِرًا يَكُونُ هَذَرًا وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مِنَ الشَّرَاحِ وَلَيْسَ مُرَادًا، وَإِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الْخِلَافِ حَتَّى يَأْتِيَ الْقَوْلُ بِالْقِصَاصِ وَالْأَفَالِ وَالْوَجِبُ دَبُّ شِبْهِ الْعَمْدِ مُطْلَقًا تَبَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخِي فَتَبَّ لَهُ مُغْنِي وَنَهَائَةُ زَادَ سَمِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي فَهَذَرٌ مَمْنُوعٌ بِالنَّسْبَةِ لِلأَوَّلِ عَلَى هَذَا اهـ. ة فَوَدَّ: (بِالْحَالِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُفَرَّقُ) فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (مَا لَا يَغْلِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ).

ة فَوَدَّ: (وَاقِعَةٌ حَالٌ فِعْلِيَّةٌ) قَدْ يَمْتَنِعُ بَلْ هِيَ قَوْلِيَّةٌ يَظْهَرُ أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمْ يُبَاشِرْ قَتْلَهُ بَلْ أَمَرَ بِهِ وَالْأَمْرُ بِالْقَوْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فَوَدَّ: (فِي طَعَامِ شَخْصٍ مُتَمَيِّزٍ) أَخْرَجَ غَيْرَ الْمُتَمَيِّزِ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ وَجُوبُ الْقِصَاصِ كَمَا لَوْ ضَيَّقَهُ.

ة فَوَدَّ (سَمِي): (الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ) هَذَا الْقَيْدُ وَقَعَ فِي الْمَنَاجِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَكْثَرُونَ وَهُوَ تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ حَتَّى يَأْتِيَ الْقَوْلُ بِوَجُوبِ الْقِصَاصِ وَالْأَفَالِ دَبُّ شِبْهِ الْعَمْدِ وَاجِبَةٌ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ أَوْ لَا خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ كَثِيرٌ مِنَ الشَّرَاحِ مِنْ إِنْكَارِهِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ تَبَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي فَهَذَرٌ مَمْنُوعٌ بِالنَّسْبَةِ لِلأَوَّلِ

فعلية دية شبه عميد على الأظهر لما مرّ وخرج بذلك ما لا يغلب أكله منه وطعام نفسه إذا دسه فيه فأكله صديقه والآكل العالم فهدر إذ لا تفرق وتفرق بينه وبين ما يأتي في السبيل التأخير بأن ثم فعلًا منه في بدنه وهو كتفه أو القأوه له الذي يفسد به القتل ولا كذلك الدس هنا ولو أكره جاهلًا ولو باليًا على تناول سُم يقتل غالبًا قتل وإن ادعى الجهل بكونه قاتلاً بخلاف ما لو ادعى الجهل بكونه سُمًا وأمكن فإنه يصدق أو عالمًا فلا كما لو أكرهه على قتل نفسه. (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجبت القصاص)؛ لأن البرء لا يوثق به وإن عالج

• فود: (فعلية دية شبه عميد) وكذا إن عطى بشرًا في دخليزه ودعاه إليه أو إلى بيته وكان الغالب أنه يمر عليها إذا أتاه فأتاه ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل له دية شبه العميد إن جهل البشر روض مع الأسنى ويأتي في التثديد بالغلبة هنا ما تقدم عن شيخنا الشهاب الزملي سم. • فود: (على الأظهر) وعلى الثلاثة يجب له قيمة الطعام؛ لأن الداس أثلفه عليه ثمني وروض. • فود: (لما مر) أي في شرح أو باليًا أو عاقلاً إلخ. • فود: (ما لا يغلب أكله منه) هذا مبني على أن التثديد بغلبة الأكل منه للحكم بأنه شبه عميد وليس كذلك بل هو لتحل الخلاف ليأتي القول بوجوب القصاص والمعتد وجوب الدية مطلقًا أي سواء غلب الأكل منه أو نذر أو استوى الأمران حليًا وتقدم أتيا ما يوافقه. • فود: (فهدر) تقدم ما فيه بالنسبة لأول المختزات الثلاثة. • فود: (بيته) أي الدس. • فود: (أو القأوه إلخ) الموافق لما يأتي الواو بدل أو. • فود: (ولو أكره إلخ) عبارة المثني والنهاية فرع لو قال ليعاقب كل هذا الطعام وفيه سُم فأكله فمات فلا قصاص ولا دية كما نص عليه في الأم، ولو ادعى القاتل الجهل بكونه سُمًا فالوجه أنه إن كان ممن يخفى عليه ذلك صدق وإلا فلا أو بكونه قاتلاً فالقصاص، ولو قامت بيته بأن السُم الذي أوجزه يقتل غالبًا، وقد ادعى أنه لا يقتل غالبًا وجب القصاص فإن لم تثم بيته بذلك صدق بيمينه، ولو أوجز شخصًا سُمًا لا يقتل غالبًا فبشبهه عميد أو يقتل مثله غالبًا فالقصاص وكذا إكره جاهل عليه لا عالم اه قال ع ش قوله: صدق بيمينه أي في أنه لا يقتل غالبًا فعليه دية شبه العميد وقوله فشبهه عميد أي وإن كان المؤجر صبيًا وقوله فالقصاص أي، ولو كان المؤجر باليًا عاقلاً اه. • فود: (فإنه يصدق) أي وعليه دية شبه عميد؛ لأنه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبًا ويحتمل أن عليه دية خطأ ثم رأت ابن عبد الحق اقتصر على الإحتمال الثاني ع ش. • فود: (فلا) أي فلا ضمان ويتبني تقييده بما إذا كان المكره بفتح الراء مميّزًا أخذًا من قوله كما لو أكرهه إلخ. • فود: (لأن البرء) إلى قول المتن: (ولو أمسكه) في النهاية.

على هذا. • فود: (فعلية دية شبه عميد على الأظهر) قال في الروض وقيمة الطعام أي لأن الدس أثلفه عليه، ثم قال وكذلك إن عطى بشرًا في دخليزه ودعاه قال في شرحه إليه أو إلى بيته وكان الغالب أنه يمر عليها إذا أتاه فأتاه ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل له دية شبه العميد إن جهل البشر. اه. فانظر هل يأتي في التثديد بالغلبة هنا ما تقرر في الحاشية المتقدمة عن شيخنا الشهاب الزملي القياس الآتيان.

ومن ثم لو ترك غضب الفصد المجني عليه به كان هو القاتل لنفسه وسيأتي قبيل مبحث
الختان حكم تولد الهلاك من فعل الطبيب. (ولو ألقاه) أي المميز القاذر على الحركة كما هو
ظاهر (في ماء) راكيد أو جارٍ ومن قيد بالأول أراد التمثيل (لا يُعَدُّ مُغْرِقًا) بشكون غينه
(كتمثيل) يُمكنه الخلاص منه عادةً (فمكث فيه مُضْطَجِعًا) مثلاً مختاراً لذلك (حتى هلك
فهدق لا ضمان فيه ولا كفارة لأنه المهلك لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة في تركه، أما إذا
لم يُقَصِّر بذلك لكونه ألقاه مكثوفاً مثلاً فعمد (أو) في ماء (مُغْرِقٍ لا يخلص منه) عادةً كلجبة
وقت هيجانها فعمد مطلقاً أو (إلا ببساطة) بكسر أوله أي عزم (فإن لم يُخَيِّنْها أو كان) مع
كونه يُخَيِّنْها (مَكْثُوفًا أو زَمَنًا) أو ضميماً فهلك (لعمد) ليصدق حده عليه حينئذ (وإن مَنَعَهُ منها)
وهو يُخَيِّنْها (عارض) بعد الإلقاء (كريح وموج) فمات (فشيبه عمداً) أو قبله فعمد؛ لأن إلقاءه
مع عدم تمكنه منه مهلك غالباً (وإن أمكنته فتركها) خوفاً أو عناداً (فلا دية) ولا كفارة (في
الأظهر)؛ لأنه المهلك لنفسه إذ الأصل عدم الدفعية ومن ثم لزمت الكفارة (أو) ألقاه (في نارٍ

• قوله: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) عبارة المُعْنَى، وأما ما لا يهلك كأن قصده ولم يعصب المِرْقَ حَتَّى ماتَ فأنه لا
ضمان له. • قوله: (وَإِكْدٍ أَوْ جَارٍ) كذا في المُعْنَى. • قوله: (يُسْكُونُ هَيْئَةً) ويفتحها وتشديد الزاء مُعْنَى وع
ش. • قوله: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُقَصِّرْ الْخ) كذا في المُعْنَى. • قوله: (أَوْ فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ) أي أو ألقى رجلاً أو صبياً
مُمَيَّزاً في ماء مُغْرِقٍ كَتَهْرٍ مُعْنَى. • قوله: (هَادَةً) إلى قول المتن، ولو أَمْسَكَه في المُعْنَى. • قوله: (مُطْلَقًا)
أي سواء كان يُخَيِّنُ السَّابِحَةَ أم لا مُعْنَى وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقْدَمَهُ عَلَى قَوْلِهِ كُلُّجَةِ الْخَ كَمَا فَعَلَهُ الْمُعْنَى.
• قوله (سَنِي): (فإن لم يُخَيِّنْها) ظاهره وإن ظن المُلْقِي منه أنه يُخَيِّنْها ويوجه بأن الضمان من خطاب
الوضع ولا يُعْتَبَرُ فيه عِلْمُ بَصِيفَةِ الْفِعْلِ وقياس ما مرَّ من اشتراط عِلْمِ الْمُضْغِيفِ بِكَوْنِ السُّمِّ يَقْتُلُ غَالِبًا أَنَّهُ
لو ظنَّ ذلك لم يَجِبْ قِصَاصٌ بَلْ تَجِبُ فِيهِ دِيَةٌ خَطَأً نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ ع ش وقوله من
اشتراط عِلْمِ الْمُضْغِيفِ الْخَ تَقْدَمَ مَا فِيهِ.
• قوله (سَنِي): (فَعَمَدٌ).

(فَرَعٌ): لو أَمَرَ صَغِيرًا يَسْتَقِي لَهُ مَاءً فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ وَمَاتَ فَإِنْ كَانَ مُمَيَّزًا يُسْتَعْمَلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ هُلِيرٌ
وَالْأَضْمَةُ عَاقِلَةُ الْأَمِيرِ، وَلَوْ قَرَصَ مَنْ يَحْمِلُ أَيِّ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ دَابَّةٍ رَجُلٌ فَتَحَرَّكَ وَسَقَطَ الْمَحْمُولُ
فَكَأْتَرَاهُ عَلَى الزَّمِيِّ انْتَهَى. وَالِدُ الشَّارِحِ عَلَى شَرْحِ الرُّوْضِ ع ش. • قوله: (أَوْ قَبْلَهُ فَعَمَدٌ) مُكَرَّرٌ مَعَ
قَوْلِهِ السَّابِقِ كُلُّجَةِ الْخَ سَم.

• قوله (سَنِي): (وَأَنْ أَمَكَّتَهُ) أي ببساطة أو غيرها كَتَمَلَّى بِرُوزِي مُعْنَى. • قوله: (وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْهُ الْخ) أي من
أَمَكَّتَهُ التَّخْلُصَ فَتَرَكَ لِقَتْلِهِ نَفْسَهُ ع ش. • قوله: (أَوْ أَلْقَاهُ فِي نَارٍ).

(فَرَعٌ): أَوْقَدَتْ امْرَأَةً نَارًا وَتَرَكَتْ وَلَدَهَا الصَّغِيرَ عِنْدَهَا وَدَهَبَتْ فَقَرَّبَ الْوَلَدُ مِنَ النَّارِ وَاحْتَرَقَ بِهَا فَإِنْ

• قوله: (أَوْ قَبْلَهُ الْخ) انظره مع قوله السَّابِقِ كُلُّجَةِ وَقْتُ هَيَجَانِهَا.

يُمْكِنُهُ الْخِلَاصُ) مِنْهَا (فَمَكَتْ فَمَي) وَجُوبِ (الدَّيَّةِ الْقَوْلَانِ) أَظْهَرَهُمَا لَا (وَلَا قِصَاصُ فِي الصُّورَتَيْنِ) الْمَاءِ وَالتَّارِ (وَفِي التَّارِ) وَكَذَا الْمَاءُ وَمَنْ تَمَّ اسْتَوْيَا فِي جَمِيعِ التَّفَاصِيلِ الْمَذْكُورَةِ (وَجِهَةً) بِوَجْهِهِ كَمَا لَوْ أَمَكْنَهُ دَوَاءٌ جُزْجِهَ وَيُرَدُّ بِوَضُوحِ الْفَرْقِ لِلتَّوْفُوقِ هُنَا لِإِنَّمَا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ لِيُعْطِيَهَا أَوْ نَحْوِ زَمَانَتِهِ فَيَجِبُ الْقَوْدُ وَلَوْ قَالَ الْمُتْلَفِي كَانَ يُمْكِنُهُ التَّخْلُصُ فَأَنْكَرَ الْوَارِثُ صُدُقًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ وَالْمَاءُ وَالتَّارُ مِثَالٌ وَلَوْ أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا أَوْ بِهِ مَانِعٌ عَنِ الْحَرَكَةِ بِالسَّاجِلِ فَرَادَ الْمَاءُ وَأَعْرَقَهُ فَإِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ تُعْلَمُ زِيَادَتُهُ فِيهِ غَالِيًا فَعَمْدًا أَوْ نَادِرًا فَيُسَبِّهُهُ أَوْ لَا

تَرَكْتَهُ بِمَوْضِعٍ تُعَدُّ مُقَصِّرَةً بِتَرْكِهِ فِيهِ ضَمِيَّتُهُ وَإِلَّا فَلَا هَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَهُوَ حَسَنٌ م ر . سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ وَالضَّمَانُ بَدِئَةُ الْعَمْدِ ش . قُودُ: (أَظْهَرَهُمَا لَا) أَيَّ عَدَمِ الْوُجُوبِ وَيُعْرَفُ الْإِمْتِنَانُ بِقَوْلِهِ أَوْ يَكُونُهُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَإِلَى جَانِبِ أَرْضٍ لَا نَارَ عَلَيْهَا وَعَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ يَجِبُ عَلَى الْمُتْلَفِي أَرْضٌ مَا أَثَرَتِ النَّارُ فِيهِ مِنْ حِينِ الْإِلْقَاءِ إِلَى الْخُرُوجِ عَلَى التَّصَرُّفِ سَوَاءً كَانَ أَرْضٌ عُضْوٌ أَمْ حُكُومَةٌ فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ قَدْرُ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ إِلَّا التَّغْزِيرُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْأَصْحَابِ مُغْنِي . قُودُ: (هُنَا) أَيَّ فِي مَسْأَلَةِ النَّارِ وَقَوْلُهُ تَمَّ أَيَّ فِي مُدَاوَاةِ الْجُرْحِ ش . قُودُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهَا إِلَّا بِإِتِّقَالٍ إِلَى مُهْلِكٍ كَمُغْرِقٍ مُجَاوِرٍ لَهَا فَاتَّقَلَ إِلَيْهِ فَهَلَّكَ فَهَلَّ يَضْمَنُ الْمُتْلَفِي لَهُ فِي النَّارِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ بِقِصَاصٍ وَلَا بَغِيرِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمُتْلَفِي انْقَطَعَ بِإِتِّقَالِهِ إِلَى الْمُهْلِكِ الْآخَرِ، وَقَدْ يُؤَيَّدُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ دَبَّحَ نَفْسَهُ فِي النَّارِ لَمْ يَضْمَنَهُ الْمُتْلَفِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِسْتِرَاحَةَ .

(فَرَعَ): لَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ فَغَرِقَ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَ الْمَاءِ فَقَالَ الْوَلِيُّ كَانَ مُغْرِقًا وَقَالَ الْمُتْلَفِي كَانَ غَيْرَ مُغْرِقٍ، وَإِنَّمَا مَاتَ بِسَبَبِ آخَرَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ فَلَا شُبْهَةَ فِي تَصْدِيقِ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ بَعْدَ الْإِلْقَاءِ فِي الْمَاءِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ بِسَبَبِهِ سَمِ أَقُولُ بَلْ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ، وَلَوْ قَالَ الْمُتْلَفِي الْخ . قُودُ: (لِيُعْطِيَهَا) أَيَّ كُونَهَا فِي وَهْدٍ وَقَوْلُهُ أَوْ نَحْوِ زَمَانَةٍ أَيَّ كُنُونِهِ مَكْتُوفًا أَوْ صَغِيرًا أَوْ ضَعِيفًا مُغْنِي . قُودُ: (وَلَوْ قَالَ الْمُتْلَفِي) أَيَّ فِي الْمَاءِ أَوْ النَّارِ مُغْنِي . قُودُ: (صُدُقٌ) أَيَّ يَمِينُهُ مُغْنِي عِبَارَةً ش أَيَّ الْوَارِثِ يَمِينُهُ عَلَى قَاعِدَةِ أَنَّهُمْ حَيْثُ أَطْلَقُوا التَّصْدِيقَ وَلَمْ يَقُولُوا مَعَهُ بَلَا يَمِينٍ كَانَ مَحْمُولًا عَلَى التَّصْدِيقِ بِالْيَمِينِ وَيَكْفِيهِ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْلِفُ عَلَى عَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى التَّخْلُصِ لَا عَلَى أَنَّ الْمُتْلَفِي قَتَلَهُ ش . قُودُ: (لِإِنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْ أَمَكْنَهُ الْخُرُوجُ لَخَرَجَ مُغْنِي . قُودُ: (غَالِيًا) كَالْمَدِّ بِالْبَصْرَةِ مُغْنِي . قُودُ: (أَوْ نَادِرًا الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ عَيْنٌ مَا بَعْدَهُ عِبَارَةً مُغْنِي أَوْ قَدْ يَزِيدُ، وَقَدْ لَا يَزِيدُ فَرَادَ وَمَاتَ بِهِ فَشَبَّهَ

قُودُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهَا إِلَّا بِإِتِّقَالٍ إِلَى مُهْلِكٍ آخَرَ كَمُغْرِقٍ مُجَاوِرٍ لَهَا فَاتَّقَلَ إِلَيْهِ فَهَلَّكَ بِهِ فَهَلَّ يَضْمَنُ الْمُتْلَفِي لَهُ فِي النَّارِ بِقِصَاصٍ أَوْ غَيْرِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ عَدَمُ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمُتْلَفِي انْقَطَعَ بِإِتِّقَالِهِ هَذَا إِلَى الْمُهْلِكِ الْآخَرِ، وَقَدْ يُؤَيَّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ دَبَّحَ نَفْسَهُ فِي النَّارِ لَمْ يَضْمَنَهُ الْمُتْلَفِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِسْتِرَاحَةَ . قُودُ: (وَلَوْ أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا الْخ) لَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ غَرَّقَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَ الْمَاءِ فَقَالَ الْوَلِيُّ كَانَ مُغْرِقًا وَقَالَ الْمُتْلَفِي كَانَ غَيْرَ مُغْرِقٍ، وَإِنَّمَا مَاتَ بِسَبَبِ

تَنْزِعُ زِيَادَةً فِيهِ فَاتَّفَقَ سَيْلٌ فَحَطَأَ. (ولو أمسكه) أي الحُرُّ ولو للقتل (فَقَتَلَهُ آخَرُ أَوْ حَفَرَ بَثْرًا) ولو عُذْوَانًا (فَرَدَاهُ فِيهَا آخَرُ) وهي تَقْتُلُ غَالِيًا (أو أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ) أي مَكَانٍ عَالٍ (فَلَقَّاهُ آخَرُ) بِسَيْفٍ (فَقَتَلَهُ) بِهِ نَصْفَيْنِ (فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْمُزْدِي وَالْقَادُّ الْأَهْلِي (فَقَطَّ) أي دُونَ الْمُئْسَلِكِ وَالْحَافِرِ وَالْمُلْقِي لِحَدِيثِ «فِي الْمُئْسَلِكِ» صَوَّبَ الْبَيْهَقِيُّ إِزْسَالَهُ وَصَحَّحَ ابْنُ الْقَطَّانِ إِسْنَادَهُ وَلَقَطَعَ فَعِلُهُ أَثَرُ فَعَلِ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ قَوْدٌ عَلَى الْحَافِرِ لَكِنْ عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ وَالتَّعْزِيرُ بِلِ وَالضَّمَانُ فِي الْقَيْنِ وَقَرَّاهُ عَلَى الْقَاتِلِ. أَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ كَمَجْنُونٍ أَوْ سَبَّحَ ضَارًّا فَلَا قَطْعَ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ كَالْآلَةِ فَعَلَى الْأَوَّلِ الْقَوْدُ

عَمْدٍ أَوْ هِيَ ظَاهِرَةٌ. ء. قَوْدٌ: (فَاتَّفَقَ سَيْلٌ) أَي نَادِرٌ نِهَاجَةٌ وَمُعْنَى. ء. قَوْدٌ: (وَلَوْ هُنَوَانًا) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ أَلْقَاهُ بَيْثَرٍ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا انْتَصَرَ فِي النَّهَاجَةِ. ء. قَوْدٌ: (وَهِيَ) أَي التَّرْدِيَةُ مُعْنَى وَالْوَأْدُ لِلْحَالِ. ء. قَوْدٌ: (أَي مَكَانٍ عَالٍ) تَفْسِيرٌ مُرَادٌ وَإِلَّا فَالشَّاهِقُ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ الْجَبَلُ الْمُرْتَفِعُ أَيْ وَالْإِلْقَاءُ مِنْهُ يَقْتُلُ غَالِيًا ع. ش.

ء. قَوْدٌ (وَسَيِّئٌ): (عَلَى الْقَاتِلِ) أَيْ الْمُكَلِّفِ فَلَوْ أَمْسَكَهُ وَعَرَّضَهُ لِمَجْنُونٍ أَوْ سَبَّحَ ضَارًّا فَقَتَلَهُ فَالْقِصَاصُ عَلَى الْمُئْسَلِكِ قَطْعًا مُعْنَى وَأَفَادَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْأَهْلِي مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ. ء. قَوْدٌ: (وَصَحَّحَ ابْنُ الْقَطَّانِ (إِلْح) أَيْ صَحَّحَ أَنَّهُ مُسْتَدٌّ لِأَمْرِ سَيْلٍ رَشِيدِي. ء. قَوْدٌ: (وَلَقَطَعَ فَعِلُهُ) أَيْ الثَّانِي. ء. قَوْدٌ: (وَإِنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ (إِلْح) عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): كَلَامُهُ قَدْ يُفْهَمُ تَعَلُّقُ الْقِصَاصِ بِالْحَافِرِ لَوْ انْفَرَدَ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ الْحَفَرَ شَرْطٌ وَالشَّرْطُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قِصَاصٌ كَمَا مَرَّ أ. ء. قَوْدٌ: (لَكِنْ عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ (إِلْح) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي الْحَافِرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ رَشِيدِيٍّ وَسَمِ أَيْ بِلِ بِقَيْدِ الْمُذْنَوَانِ. ء. قَوْدٌ: (كَمَجْنُونٍ (إِلْح) حَالٌ مِنْ غَيْرِ الْأَهْلِ فَيُخْرِجُ بِهِ الْحَزْمِيُّ الْآتِي ع. ش. ء. قَوْدٌ: (ضَارًّا) أَيْ كُلٌّ مِنَ الْمَجْنُونِ وَالسَّبَّاحِ ع. ش. ء. قَوْدٌ: (فَلَا قَطْعَ) أَيْ لِيَفْعَلِ الْأَوَّلُ مِنْهُ أَيْ غَيْرِ الْأَهْلِ. ء. قَوْدٌ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ (إِلْح) أَيْ فِي غَيْرِ الْحَافِرِ سَمِ ع. ش. وَرَشِيدِي. ء. قَوْدٌ: (الْقَوْدُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ بِالضَّارِي وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ الْآتِي فِي السَّكَابِيْنِ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ بِالضَّارِي

آخَرَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ فَلَا شُبْهَةَ فِي تَصْدِيقِ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ بَعْدَ الْإِلْقَاءِ فِي الْمَاءِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ سَبَبُهُ. ء. قَوْدٌ: (وَلَوْ هُنَوَانًا) هَذَا التَّعْمِيمُ لَا يُنَاسِبُ إِطْلَاقَ الْإِثْمِ الْآتِي. ء. قَوْدٌ: (لَكِنْ عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ) لَا يَأْتِي فِي الْحَافِرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ. ء. قَوْدٌ: (أَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ (إِلْح) ظَاهِرُهُ الرُّجُوعُ لِلنَّسَائِلِ الثَّلَاثِ فَيَقْبِدُ ضَمَانَ الْمُلْقِي إِذَا كَانَ أَلْقَاهُ غَيْرَ أَهْلٍ لَكِنْ ضَارًّا وَعَدَمُ ضَمَانِ الْمُئْسَلِكِ إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ غَيْرَ أَهْلٍ وَلَيْسَ ضَارًّا وَضَمَانُ الْحَافِرِ أَيْ الْمُتَعَدِّي إِذَا كَانَ الْمُزْدِي ضَارًّا فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الضَّمَانِ بِالْقَوْدِ وَلَا قَوْدَ عَلَى الْحَافِرِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ (إِلْح) بَلِ الَّذِي يَتَّبِعِي الضَّمَانَ بِالذِّبَةِ لِمَا يَأْتِي فِي مَوْجِبَاتِ الذِّبَةِ أَنَّهُ يَضْمَنُ بِالْحَفْرِ الْمُذْنَوَانِ وَالضَّارِي أَلَّةٌ كَمَا تَقَرَّرَ هُنَا فَلَا يَنْقُضُ بِمَا لَوْ تَرَدَّى بِنَفْسِهِ. ء. قَوْدٌ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ الْقَوْدُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ بِالضَّارِي الْمَذْكُورِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ الْآتِي: (كَمَا لَوْ أَلْقَاهُ بَيْثَرٍ فِيهَا سَكَابِيْنِ

كما لو ألقاه بيثر أسفلها ضاراً من سبيح أو حية أو مجنون، وإنما قطعته الحربي؛ لأنه لا يصلح أن يكون آلة لغيره مطلقاً بخلاف أولئك فإنهم مع الضراوة يكونون آلة لا مع عديمها قيل: يرد على المتن تقديم صبي لهدف فأصابه سهم رام فيقتل المقتد لا الرامي ويؤد بمنع ما ذكره بل إن كان التقديم قبل الرمي وعلمه الرامي فهو ميتاً نحن فيه؛ لأن الضمان على الرامي فقط ..

يتبني تقيده في الإنساك بما إذا أمسكه للقتل فلو أمسكه لتخو دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضاراً لم يتبجه القود بل ولا الضمان وفي الإنقاء بما إذا كان الإنقاء بمهلك غالباً ولا فيتبني وجوب دية شبه العمد وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدل عليه قوله الآتي لا مع عديمها وعلى هذا فمفهوم التقييد بالأهل فيه تفصيل سم وسباني عن ع ش الجزم بالتفصيل . فود: (كما لو ألقاه بيثر) أي مهلك الإنقاء فيها غالباً ولا قدياً شبه العمد سم . فود: (أسفلها ضاراً من سبيح إلخ) أي فإن القصاص على الملقى ع ش . فود: (وإنما قطعته) أي فعل الممسك وما عطف عليه ع ش . فود: (مطلقاً) أي ضارياً كان أو لا . فود: (لا مع عديمها) أي فيضمن المجنون حيث لم يكن ضارياً ويقتل المقتول عند قتل الحية أو السبع له فلا قصاص على الممسك ولا دية ولا كفارة ع ش عبارة سم قال في الباب كالرؤس ومجنون غير ضار كعاقيل في عدم تضمين المزدري اهـ . فود: (وعلمه الرامي) خرج ما إذا جهله لكن يتبني أن يضمته بالدية وظاهر أنه لو لم يعلم واحد منها قدياً الخطأ على الرامي سم . فود: (على الرامي فقط) أي لأنه المباشر مُغني .

إلخ) لكن إذا لم يعلم الأول بالضاري بل أو علم يتبني تقيده في الإنساك بما إذا أمسكه للقتل وإلا فلو أمسكه لتخو دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضاراً لم يتبجه القود بل ولا الضمان وفي الإنقاء بما إذا كان الإنقاء بمهلك غالباً ولا فيتبني وجوب دية شبه العمد على طريق ما كتبه في الهامش في مسألة البثر الآتية وأخذاً من مسألة الإنقاء في غير مُغرقي فالتقمة حوت لم يعلم به فليتأمل، وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدل عليه قوله: لا مع عديمها وعلى هذا فمفهوم التقييد بالأهل فيه تفصيل فليحترز . فود: (فعل الأول إلخ) قد لا يأتي في الثانية بلليل وإن لم يتصور إلخ وليس في الكلام إفساح برجوع قوله الأهل إلى الجمع . فود: (كما لو ألقاه بيثر) أي يهلك الإنقاء فيها غالباً ولا قدياً شبه عديم أخذاً مما تقدم إذ الإنقاء الذي لا يهلك غالباً كالذئع الخفيف المذكور . فود: (كما لو ألقاه بيثر أسفلها ضاراً إلخ) أي وإن جهله أخذاً من قوله الآتي كما لو ألقاه بيثر فيها سكاكين إلخ لكن بالشرط الذي يتناه بهامشه نعم إن علم كَوْن الضاري فيها يتبني وجوب القود بدون الشرط المذكور فإنهم مع الضراوة يكونون آلة . فود: (لا مع عديمها) قال في الباب كالرؤس ومجنون غير ضار كعاقيل في عدم تضمين المزدري اهـ . فود: (وعلمه الرامي إلخ) وظاهر أنه لو لم يعلم واحد منها قدياً الخطأ على الرامي . فود: (ولعلمه الرامي) خرج ما إذا جهله لكن يتبني أنه يضمته بالدية إذ غاية أمره أنه مُخطئ كما أن من تلقى الملقى من شاهق لو جهله بأن أحال سيفه في الهواء أو أراد ضرب غيره ولم

أو بعده فهو إما نحن فيه أيضا لأنَّ المُقَدَّم حينئذٍ هو المُباشِرُ للقتل. (ولو ألقاه في ماء مُغْرِقٍ) لا يُمكنُهُ التَّخَلُّصُ منه فَقَدْهُ مُلْتَزِمٌ قَتْلُ فَقَطٍ لِقَطْعِهِ أَثَرُ الإِلْقَاءِ أو حَرْبِيٌّ فلا قَوْدَ عَلَى المُلْقِي إِمَّا مَرُوفًا أو (فَالظَّهْمَ حَوْثٌ) قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْمَاءِ أو بعده ولم يُفَرِّقُوا بَيْنَ عِلْمِ ضَرَاوَتِهِ وَعَدِمِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا التَّقَمَّ فَإِنَّمَا يُلْتَقِمُ بِطَبِيعِهِ فلا يَكُونُ إِلَّا ضَارِبًا (وَجِبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَظْهَرِ) وَإِنْ جَهِلَهُ؛ لِأَنَّ الإِلْقَاءَ حِينَئِذٍ يَغْلِبُ عَنْهُ الْهَلَاكُ فلا نَظَرُ لِلْمُهْلِكِ كَمَا لو أَلْقَاهُ بِغَيْرِ فِيهَا سَكَكَيْنِ مَنْصُوبَةٍ لَا يَعْلَمُهَا بِخِلَافٍ مَا لو دَفَعَهُ دَفْعًا خَفِيفًا فَوَقَعَ عَلَى سِكَكَيْنِ لَا يَعْلَمُهَا فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ شَبِهُ عَمْدٍ وَفِيمَا إِذَا اقْتَصَّ مِنَ الْمُلْقِي فَقَدَفَ الْحَوْثُ مَنْ ابْتَلَقَهُ حَيًّا لَا يَمْنَعُ وَقُورُ الْقِصَاصِ مَوْقِعُهُ كَمَا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِيمَا لو قَلَعَ مِنْ مَشْغُورٍ فَقُلِعَتْ سِنُّهُ ثُمَّ عَادَتْ تِلْكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْعَائِدَ هُنَا غَيْرُ الْمُلْقِي وَثُمَّ بَدَلُ الْمَقْلُوعِ وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا وَحِينَئِذٍ يُحْتَمَلُ وَجُوبُ دِيَةِ الْمَقْتُولِ كَمَا لو شَهِدَتْ

قود: (أو بَعْدَهُ) أَيِ الرَّمْيِ. قود: (فَهُوَ وَمَا نَحْنُ فِيهِ أَيْضًا) أَيِ فَإِنَّ الْقِصَاصَ عَلَى الْمُقَدَّمِ مُغْنِي.
قود: (لَا يُمكنُهُ التَّخَلُّصُ مِنْهُ الْخ) وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى إِذَا كَانَ يُمكنُهُ التَّخَلُّصُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيِ أَنَّهُ يَقْتُلُ الْمُلتَزِمُ الْقَادُ الْمَذْكُورَ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّخَلُّصِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَوَقَّعُ مَعَهُ ضَمَانُ الْمُلْقِي حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى نَفْيِهِ فَتَأْمُلُ سَم. قود: (فَقَدْهُ) أَيِ مَثَلًا وَقَوْلُهُ مُلْتَزِمٌ أَيِ لِلْأَحْكَامِ وَقَوْلُهُ عَلَى الْمُلْقِي أَيِ وَلَا عَلَى الْحَزْبِي أَيْضًا ع. ش. قود: (إِمَّا مَرُ الْخ) أَيِ لِقَطْعِهِ أَثَرُ الإِلْقَاءِ. قود: (قَبْلَ وَصُولِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِيمَا إِذَا اقْتَصَّ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُفَرِّقُوا) إِلَى الْمَتْنِ. قود: (وَإِنْ جَهِلَهُ) أَيِ جَهِلَ الْمُلْقِي الْحَوْثُ ع. ش. قود: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ كَوْنِ الْمَاءِ مُغْرِقًا. قود: (فَقَدَفَ الْحَوْثُ الْخ) جُمْلَةً فِعْلِيَّةً عَطَفَ عَلَى مَذْخُولٍ إِذَا وَجَّهَتْهُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: لَا يَمْنَعُ الْخ. قود: (مَنْ ابْتَلَقَهُ) مَفْعُولُ الْقَذْفِ.
قود: (لَا يَمْنَعُ الْخ) الَّذِي أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ هُنَا وَجُوبُ دِيَةِ الْمُلْقِي عَلَى الْوَلِيِّ فِي مَالِهِ لَا عَلَى عَائِلَتِهِ م. ر. سَم. قود: (وَحِينَئِذٍ يُحْتَمَلُ الْخ) جَزَمَ بِهِ النَّهَاةُ عِبَارَتُهُ، وَلَوْ اقْتَصَّ مِنَ الْمُلْقِي فَقَدَفَ الْحَوْثُ مَنْ ابْتَلَقَهُ سَالِمًا وَجَبَتْ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ عَلَى الْمُقْتَصِّ دِيَّةُ عَمْدٍ فِي مَالِهِ وَلَا قِصَاصٌ لِلشَّبْهِةِ كَمَا

يَعْلَمُ بِهِ فَاصَابَهُ فَقَتَلَهُ يَتَّبِعِي أَنَّهُ الضَّامِرُ بِالْذِيَّةِ. قود: (لَا يُمكنُهُ التَّخَلُّصُ) أَيِ وَلَوْ بِسَبَاحَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِلْتِمَامِ أَخَذًا مِنَ الْمُقَابَلَةِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ بِسَبَاحَةٍ انْظُرْهُ. قود: (لَا يُمكنُهُ التَّخَلُّصُ مِنْهُ) وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى إِذَا كَانَ يُمكنُهُ التَّخَلُّصُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيِ أَنَّهُ يَقْتُلُ الْمُلتَزِمُ الْقَادُ الْمَذْكُورَ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّخَلُّصِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَوَقَّعُ مَعَهُ ضَمَانُ الْمُلْقِي حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى نَفْيِهِ فَتَأْمُلُ. قود: (كَمَا لو أَلْقَاهُ بِغَيْرِ) أَيِ يُهْلِكُ الإِنْفَاءَ فِيهَا غَالِيًا وَلَا قَدِيَّةً شَبِهُ الْعَمْدِ أَخَذًا وَمَا بَعْدَهَا إِذَا الإِلْقَاءُ الَّذِي لَا يُهْلِكُ غَالِيًا كَالدَّفْعِ الْخَفِيفِ الْمَذْكُورِ. قود: (وَفِيمَا إِذَا اقْتَصَّ مِنَ الْمُلْقِي فَقَدَفَ الْحَوْثُ مَنْ ابْتَلَقَهُ حَيًّا الْخ) الَّذِي أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ هُنَا وَجُوبُ دِيَةِ الْمُلْقِي عَلَى الْوَلِيِّ فِي مَالِهِ لَا عَلَى عَائِلَتِهِ وَبَقِيَ مَا لو اسْتَمَرَّ بَعْدَ قَذْفِ الْحَوْثِ لَهُ مَثَالِمًا بِتَأْوِيلِ الْإِتْلَاعِ إِلَى أَنْ مَاتَ وَيَتِمُّدُ حِينَئِذٍ أَنْ يَقُولَ يَقَعُ قَتْلُ الْمُلْقِي قِصَاصًا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَسْبِقَ الْقِصَاصُ مَوْتَ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ تَجِبَ دِيَّتُهُ فِي تَرْكِه الْمُلْقِي كَمَا

بَيِّنَةُ بِمُوجِبِ قَوْدٍ قُتِلَ ثُمَّ بَانَ الْمَشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَيْثُ بِجَامِعِ أَنَّهُ فِي كُلِّ قَتْلِ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ ثُمَّ بَانَ خِلَافُهَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ الْمُقْتُولَ هُنَا لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ أَلْبَتَّةُ وَفِي مَسْأَلَتِنَا فَعَلَهُ الَّذِي قُصِدَ بِهِ هُوَ التَّسَبُّبُ فِي قَتْلِهِ فَنَاسِبُ إِهْدَارِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ بِمَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ بَحْثَ هَذَا وَقَاسَهُ عَلَى مَا لَوْ قُتِلَ مُسْلِمًا ظَنَّهُ كَافِرًا بِشَرْطِهِ الْآتِي أَيْ فَإِنْ هَذَا كَمَا أَهْدَرَ نَفْسَهُ بِفَعْلِهِ مَا أَوْجَبَ قَتْلَهُ فَكَذَلِكَ الْمُتْلَقِي فِي مَسْأَلَتِنَا (أَوْ غَيْرِ مُفَرَّقٍ) فَإِنْ أَمَكْنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهُ وَلَوْ بِسِبَاحَةٍ فَالْتَقَمَهُ (فَلَا) قَوْدٌ بَلْ دِيَّةٌ شَبِهُ عَمْدٍ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بِهِ حَوْتًا يَلْتَقِمُ وَلَمْ يَتَوَانَ الْمُتْلَقِي مَعَ قُدْرَتِهِ حَتَّى التَّقَمَهُ وَالَا فَهَدَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ وَالَا فَالْقَوْدُ كَمَا لَوْ أَلْقَمَهُ إِثْمًا مُطْلَقًا.

أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هـ. قود: (هنا) أي في مسألة الشهادة. قود: (بِقَتْلِهِ الْإِخ) وهو الإلقاء. قود: (وقاسه الْإِخ) نازع فيه سم بالفرق بينهما راجعه. قود: (الْمُتْلَقِي) بِكُسْرِ الْقَافِ. قود: (فإن أَمَكْنَهُ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَتَوَانَ إِلَى وَالَا فَالْقَوْدُ. قود: (ولو بسباحة) هذا صريح في شمول غير المُفَرَّقِ لِمَا يَكُونُ مُفَرَّقًا فِي نَفْسِهِ لَكِنْ يُمَكِّنُ الْخِلَاصُ مِنْهُ بِالسَّبَاحَةِ وَفِي أَنَّ الْإِلْقَاءَ فِي هَذَا الْقِسْمِ مَعَ الْإِتِمَامِ الْحَوْتَ يُفَصِّلُ فِيهِ بَيِّنَ الْعِلْمِ بِالْحَوْتَ وَعَدِيهِ فَلْيُرَاجِعْ فَإِنَّ الْمُفَرَّقَ فِي نَفْسِهِ مَعْدُونُ الْحَوْتَ فَالْقِيَاسُ الْقَوْدُ بِالْقِيَامَةِ وَإِنْ جِهَلَهُ حَيْثُ لَا تَقْصِيرَ مِنَ الْمُتْلَقِي بِالْفَتْحِ ثُمَّ رَأَيْتُ م رَّبَّعَهُ فِي ذَلِكَ فَأَوْرَدْتَ الْإِشْكَالَ عَلَيْهِ فَاعْتَرَفَ بِهِ وَضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ بِسِبَاحَةٍ سَمَ وَلَكِنَّهُ الْآنَ ثَابِتٌ فِيمَا أَطْلَعْنَاهُ مِنْ نُسْخِ النِّهَايَةِ وَأَنْ صَنَعَ الْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِيمَا مَالَ إِلَيْهِ سَمَ، وَكَذَا كَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي فِي التَّشْبِيهِ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ. قود: (فَلَا قَوْدٌ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَوَانَ) إِلَى (وَالَا فَالْقَوْدُ). قود: (ما لم يعلم الْإِخ)، وَلَوْ ادَّعَى الْوَلِيُّ عِلْمَ الْمُتْلَقِي بِالْحَوْتَ وَاتَّكَزَهُ صُدَّقَ الْمُتْلَقِي بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعِلْمِ وَعَدَمُ الضَّمَانِ ع ش. قود: (وَلَمْ يَتَوَانَ) أَيْ لَمْ يَتَكَاسَلْ كُرْدِي. قود: (الْمُتْلَقِي) بِالْفَتْحِ. قود: (وَالَا) أَيْ بَانَ تَوَانِي. قود: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ أَمَكْنَهُ فَتَرَكَهَا الْإِخ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيْ فِي شَرْحِهِ، وَلَوْ تَرَكَ الْمَجْرُوحُ الْإِخ هـ. قود: (وَالَا) أَيْ وَإِنْ عِلِمَ أَنَّ فِيهِ حَوْتًا يَلْتَقِمُ مُغْنِي. قود: (كَمَا لَوْ أَلْقَمَهُ الْإِخ) أَيْ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ ع ش. قود: (مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءٌ تَوَانِي أَمْ لَا كُرْدِي وَفِيهِ نَظَرٌ

وَجَبَّ عَلَى وَلِيِّهِ دِيَّةُ الْمُتْلَقِي فَلْيَتَأَمَّلْ. قود: (وقاسه الْإِخ) قَدْ يُفَرَّقُ بَانَ الْوَلِيُّ بَيِّنَ تَقْصِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُودَ كَانَ مَدْنُونًا بِخِلَافِ قَاتِلٍ مَنْ ظَنَّهُ كَافِرًا بِدَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَتَبَيَّنْ تَقْصِيرُهُ إِذْ تَرَكَ الْقَتْلَ لَمْ يَكُنْ مَدْنُونًا فَلْيَتَأَمَّلْ وَابْصُرْ الْكُفْرَ الْمَقْنُونُ بِدَارِ الْحَرْبِ يَقْتَضِي إِهْدَارَهُ لِذَاتِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ وَلَا كَذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ. قود: (فإن أَمَكْنَهُ) الظَّاهِرُ بَانَ أَمَكْنَهُ. قود: (فإن أَمَكْنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهُ وَلَوْ بِسِبَاحَةٍ) هَذَا صَرِيحٌ فِي شُمُولِ غَيْرِ الْمُفَرَّقِ لِمَا يَكُونُ مُفَرَّقًا فِي نَفْسِهِ لَكِنْ يُمَكِّنُ الْخِلَاصُ مِنْهُ بِالسَّبَاحَةِ وَفِي أَنَّ الْإِلْقَاءَ فِي هَذَا الْقِسْمِ مَعَ الْإِتِمَامِ الْحَوْتَ يُفَصِّلُ فِيهِ بَيِّنَ الْعِلْمِ بِالْحَوْتَ وَعَدِيهِ فَلْيُرَاجِعْ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ؛ لِأَنَّ الْمُفَرَّقَ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ أَمَكْنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهُ بِالسَّبَاحَةِ مَعْدُونُ الْحَوْتَ فَالْقِيَاسُ الْقَوْدُ بِالْقِيَامَةِ وَإِنْ جِهَلَهُ حَيْثُ لَا تَقْصِيرَ مِنَ الْمُتْلَقِي بِالْفَتْحِ ثُمَّ رَأَيْتُ م رَّبَّعَهُ فِي ذَلِكَ فَأَوْرَدْتَ هَذَا الْإِشْكَالَ عَلَيْهِ فَاعْتَرَفَ بِهِ وَضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ

(تنبيه) فصلوا هنا بين عليه بحوث يلتزم وعديه وأطلقوا في الإلقاء في نحو المغرقي وقالوا
فيمتن ضرب من جهل مَرَضُهُ ضَرْبًا يَقْتُلُ المريض فقط أنه عمد وكان الفرق أن المتهلك في
نفسه وهو الأخيران ونحوهما يُعَدُّ فاعله قاتلاً بما يقتل غالباً وإن جهل بخلاف المتهلك في
حالة دون أخرى لا يُعَدُّ كذلك إلا إن علم ومَرَّ في علم الجوع السابق وبأنني قُبيل ولا يُقتل
شريك مخطئي ما يُؤَيِّد ذلك فإن قلت يأتي في قوله وإن قتل السم وعلم وفي شرحه ما يخالف
ذلك قلت متنوع؛ لأن ذاك فيه بناء فعل الإنسان على فعل غيره فاشترك علمه به فهو نظير ما
مَرَّ في مسألة التجويع بخلاف ما هنا. (ولو أكرهه على) قطع أو (قتل) لشخص بغير حق كقتل
هذا ولا تقتلك فقتله (فعلية) أي المكروه بالكسر ولو إماماً أو متغلباً ومنه أمير خيف من سطوته
لا عتايده فعل ما يحصل به الإكراه لو خولف فأمره كالإكراه (القصاصي) وإن كان المكروه نحو
مخطئي ولا نطز إلى أنه مُتَسَبِّبٌ والمكروه مُبَاشِرٌ ولا إلى أن شريك المخطئي لا قوَّة عليه لأنه
معه كالألة إذ الإكراه يُؤَلِّدُ داعية القتل في المكروه غالباً فيدفع عن نفسه ويقصد به الإهلاك
غالباً ولا يحصل الإكراه هنا إلا بضرب شديد فما فوقه له لا ينحو وليه (وكذا على المكروه)
بالفتح ما لم يكن أعجمياً يعتق وجوب طاعة كل أمير أو مأمور الإمام

ظاهر بل المراد سواء كان يلتزم أم لا وفي «أم لا» فؤد: (هنا) أي في الإلقاء في غير المغرقي.
فؤد: (وقالوا الخ) عطف على وأطلقوا الخ. فؤد: (الأخيران) وهما الإلقاء في نحو المغرقي وضرب
المريض. فؤد: (ويأتي الخ) أي في آخر فصل في شروط القود. فؤد: (على قطع) إلى قوله ولا
خلاف في النهاية وإلى قول المتن فإن وجبت دية في المظني إلا قوله لا ينحو وليه وقوله بعد تسليمه.
فؤد: (ومنه) أي من المكروه بالكسر. فؤد: (وإن كان المكروه) بالفتح. فؤد: (إلى أنه) أي المكروه
بالكسر. فؤد: (في المكروه) بالفتح. فؤد: (ويقصد به) أي بالإكراه عطف على يؤلد. فؤد: (إلا)
بضرب شديد أي يؤدي إلى القتل كما يؤخذ من حواشي سم على المنهج رشدي وع ش عبارة المظني
ولم يبين المصنف ما يحصل به الإكراه أختفاء بما ذكره في الطلاق ولكن نقل الرافعي هنا عن المعتزتين
أن الإكراه لا يحصل إلا بالثخويف بالقتل أو بما يخاف منه التلث كالقطع والضرب الشديد وقيل
يحصل بما يحصل به الإكراه على الطلاق اهـ والأول أظهر اهـ. فؤد: (فما فوقه) أي كالقتل والقطع ع
ش. فؤد: (لا ينحو وليه) وفقاً للنهاية وخلافاً للمظني عبارته، ولو قال أقتل هذا ولا تقتل ولذا قال
في أضل الروضة في كتاب الطلاق إنه ليس بإكراه على الأصح ولكن قال الزوياني الصحيح عندي أنه
إكراه وهذا هو الظاهر؛ لأن ولده كتبه في الغالب اهـ. فؤد: (أو مأمور الإمام) عطف على أعجمياً
قال في الأنوار وليس المراد بالإمام هنا الظلمة المستوليين على الرقاب والأموال الممزقين لهم كالسباع

ولو ببساحة. فؤد: (نحو مخطئي) كما سيأتي. فؤد: (ما لم يكن أعجمياً يعتق وجوب طاعة كل أمير أو
مأمور الإمام) فمطلق الأمر غير إكراه والكلام فيه.

أَوْ زَعِيمٌ بُغَاةٌ لَمْ يُقْلَمْ ظُلْمُهُ بِأَمْرِهِ بِالْقَتْلِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِإِثْبَارِهِ نَفْسَهُ بِالْبَقَاءِ وَإِنْ كَانَ كَالْآلَةِ فَهُوَ كَمُضْطَرِّ قَتْلِ غَيْرِهِ لِأَكْلِهِ وَلِعَدَمِ تَقْصِيرِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَلَا خِلَافَ فِي إِثْمِهِ كَالْمُكْرَهَةِ عَلَى الزَّنا وَإِنْ سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى بِسَقْطِ الشُّبْهَةِ وَتُبَاحِ بِهِ بَقِيَّةُ الْمَعَاصِي وَالْأَوَّلِينَ يَخْصُ عَمُومٌ «وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» وَقَيَّدَ الْبَقْوَى وَجُوبَ الْقَوْدِ عَلَيْهِ بِمَا إِذَا لَمْ يُظَلَّنْ أَنَّ الْإِكْرَاهَ

وَالْمُتَّحِبِينَ لِأَمْرِهِمْ كَأَهْلِ الْحَرْبِ إِذَا ظَفَرُوا بِالْمُسْلِمِينَ بِلِ الْمُرَادِ بِهِ الْإِمَامُ الْعَادِلُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ مِنْهُ الظُّلْمُ وَالْقَتْلُ بِغَيْرِ حَقٍّ أَوْ رَشِيدٍ. فَوُدَّ: (أَوْ زَعِيمٌ بُغَاةٌ) أَي سَيِّدُهُمْ عَطَفَ عَلَى الْإِمَامِ. فَوُدَّ: (لَمْ يُقْلَمْ الْخ) فَإِنْ عَلِمَ مَأْمُورٌ كُلُّ مَنْهُمَا ظُلْمَهُ أَقْتَصَّ مِنَ الْمَأْمُورِ دُونَ الْآيِرِ رَوْضَ مَعَ الْأَسْنَى. فَوُدَّ (سَنِي): (فِي الْأَظْهَرِ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُكْرَهَةُ عَلَيْهِ غَيْرَ نَبِيٍّ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ نَبِيًّا فَيَجِبُ عَلَى الْمُكْرَهَةِ بَفَتْحِ الرَّاءِ الْقِصَاصُ قَطْعًا مُغْنِي وَنَهَايَةً وَسَمَ لَا يُلْحَقُ بِالنَّبِيِّ الْعَالِمِ وَالْوَلِيِّ وَالْإِمَامِ الْعَادِلِ ع. ش. فَوُدَّ: (وَلِعَدَمِ تَقْصِيرِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ) أَخْرَجَ بِهِ الصَّائِلُ رَشِيدٍ. فَوُدَّ: (وَلَا خِلَافَ فِي إِثْمِهِ) وَالْكَلَامُ فِي الْقَتْلِ الْمُحَرَّمِ لِدَايَةِ، وَأَمَّا الْمُحَرَّمُ لِغَيْرِهِ كَقَتْلِ صِبْيَانِ الْكُفَّارِ وَنِسَائِهِمْ فَيُبَاحُ بِالْإِكْرَاهِ كَمَا قَالَه ابْنُ الرَّفْعَةِ أَسْنَى أ. ه. سَمَ وَع. ش. فَوُدَّ: (عَلَى الزَّنا) أَي وَاللَّوْاطِ وَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الْمُكْرَهَةِ عَلَى الْقَتْلِ الْمُحَرَّمِ لِدَايَةِ وَالْمُكْرَهَةِ عَلَى الزَّنا أَوْ اللَّوْاطِ دَفْعُ الْمُكْرَهَةِ بِمَا أَمَكَّنَهُ ع. ش. فَوُدَّ: (وَتُبَاحُ بِهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ الْأَسْنَى وَتُبَاحُ بِهِ شُرْبُ الْخَمْرِ وَالْقَذْفُ وَالْإِفْطَارُ فِي رَمَضَانَ عَلَى الْقَوْلِ بِإِبْطَالِ الصَّوْمِ بِهِ وَالْخُرُوجُ مِنْ صَلَاةِ الْفَرَضِ وَإِثْلَافُ مَالِ الْغَيْرِ وَصَيْدُ الْحَرَمِ وَيَضْمَنُ كُلُّ مِنَ الْمُكْرَهَةِ وَالْمُكْرَهَةِ الْمَالَ وَالصَّيْدَ وَالْقِرَاءَ عَلَى الْمُكْرَهَةِ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَلَيْسَ لِمَالِكٍ الْمَالُ دَفْعُ الْمُكْرَهَةِ عَنْ مَالِهِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقِي رَوْحَهُ بِمَالِهِ وَيَجِبُ عَلَى الْمُكْرَهَةِ أَيْضًا أَنْ يَقِي رَوْحَهُ بِإِثْلَافِهِ وَتُبَاحُ بِهِ الْإِثْنَانِ بِمَا هُوَ كُفْرٌ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا مَعَ طَمَآنِينَةِ الْقَلْبِ بِالْإِيمَانِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ أَفْضَلُ مُصَابِرَةً وَتَبَاتًا عَلَى الدِّينِ أ. ه. وَفِي الشَّرَامِلِ عَنْ الدِّمِيرِيِّ مِثْلُهَا. فَوُدَّ: (وَبِالْأَوَّلِينَ) أَي الْإِكْرَاهَ عَلَى الْقَتْلِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَالْإِكْرَاهَ عَلَى الزَّنا. فَوُدَّ: (وَقَيَّدَ الْبَقْوَى الْخ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا إِذَا ظَنَّ أَنَّ الْإِكْرَاهَ يُبِيحُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنْ

فَوُدَّ (سَنِي): (فِي الْأَظْهَرِ) أَي وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ قَتْلِ نَبِيٍّ وَالْأَوْجَبُ عَلَيْهِ قَطْعًا. فَوُدَّ: (وَلَا خِلَافَ فِي إِثْمِهِ الْخ) وَالْكَلَامُ فِي بَلِّ الْمُحَرَّمِ لِدَايَةِ، وَأَمَّا الْمُحَرَّمُ لِغَيْرِهِ كَقَتْلِ صِبْيَانِ الْكُفَّارِ وَنِسَائِهِمْ فَيُبَاحُ بِالْإِكْرَاهِ كَمَا قَالَه ابْنُ الرَّفْعَةِ شَرْحُ الرَّوْضِ. فَوُدَّ: (وَتُبَاحُ بِهِ) بَقِيَّةُ الْمَعَاصِي (حَلَّ فِيهَا الْقَذْفُ م. ر. فَوُدَّ (فَيْ): (وَتُبَاحُ بِهِ) بَقِيَّةُ الْمَعَاصِي (الْإِبَاحَةُ لَا تُنَافِي الْوُجُوبَ فِي بَعْضِ الصَّوَرِ فَقِي الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ وَتُبَاحُ بِهِ بَلْ يَجِبُ كَمَا قَالَه الْغَزَالِيُّ فِي وَسِيْطِهِ وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِثْنَانِ عَلَيْهِ إِثْلَافُ مَالِ الْغَيْرِ وَصَيْدُ الْحَرَمِ وَيَضْمَنَانِ أَي كُلُّ مِنَ الْمُكْرَهَةِ وَالْمُكْرَهَةِ الْمَالَ وَالصَّيْدَ وَالْقِرَاءَ عَلَى الْمُكْرَهَةِ أ. ه. الْمُثَابَ وَالْقِرَاءَ عَلَى الْمُكْرَهَةِ الْأَمِيرِ أ. ه. وَيُفَرَّقُ بِتَغْلِيظِ أَمْرِ الْقَتْلِ وَالزَّجْرِ عَنْهُ بِتَضْمِينِ كُلِّ مَنْهُمَا قَرَارًا. فَوُدَّ: (وَبِالْأَوَّلِينَ) يَخْصُ عَمُومٌ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ وَلَا خِلَافَ فِي إِثْمِهِ كَالْمُكْرَهَةِ. فَوُدَّ: (وَقَيَّدَ الْبَقْوَى) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَ هَذَا التَّحْيِيدِ م. ر.

يُسَبِّحُ الإِقْدَامَ وَالْأَلَمَ لَمْ يُقْتَلْ جَزَاءً وَأَقْرَبَ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ وَيَتِمُّنُ حَمْلُهُ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ عَلَى مَا إِذَا امْكَنَ خَفَاءُ ذَلِكَ عَلَيْهِ. (فَإِنْ وَجِبَتْ دِيَّةٌ) لِنَحْوِ خَطَاٍ أَوْ عَدَمِ مُكَافَأَةٍ أَوْ غَفْرِ وَهِيَ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ مُغْلَظَةٌ فِي مَالِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ مُخَفَّفَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ (وَزُعَتْ عَلَيْهِمَا) نَصَفَيْنِ كَالشَّرِيكَيْنِ فِي الْقَتْلِ نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ غَيْرَ مُمَيَّزٍ أَوْ أَعْجَمِيًّا اخْتَصَّتْ بِالْأَمِيرِ وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ قَتْلَهُ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ شَيْءٌ بَلْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَإِنْ أُسِيرَ؛ لِأَنَّهُ آلَةٌ مُحَضَّةٌ (فَإِنْ كَافَاهُ أَحَدُهُمَا فَقَطْ) كَأَنَّ أَكْرَهَ حُرِّ قَتْلًا أَوْ عَكْسَهُ عَلَى قَتْلِ قِتْلٍ (فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِ) أَيِ الْمُكَافِئِ مِنْهُمَا وَهُوَ الْمَأْمُورُ فِي الْأَوَّلَى وَالْآخِرَى فِي الثَّانِيَةِ وَلِلْوَلِيِّ تَخْصِصُ أَحَدِ الْمُكَافِئَيْنِ بِالْقَتْلِ أَوْ أَخْذِ حَصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ (وَلَوْ أَكْرَهَ بِالْيَقِ) عَاقِلٌ مُكَافِئٌ (مُرَاقِبًا) أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ عَكْسَهُ عَلَى قَتْلِ فَعْمَلِهِ

الْبَقْوَى مِنْ عَدَمِ الْقِصَاصِ عَلَيْهِ حَيْثُ ذَا هـ. فَوُدْ: (وَأَقْرَبُ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ يَمْنُ يَخْفَى عَلَيْهِ تَحْرِيمُ ذَلِكَ إِذَا الْقِصَاصُ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ هـ. فَوُدْ: (بَعْدَ تَسْلِيمِهِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَنْعِهِ سَم. فَوُدْ: (سَمِي) (فَإِنْ وَجِبَتْ دِيَّةٌ) أَيِ فِي صُورَةِ الْإِكْرَاهِ مُغْنِي. فَوُدْ: (لِنَحْوِ خَطَاٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ أَوْ عَلَى صُعُودِ شَجَرَةٍ فِي النِّهَايَةِ الْآقُولَهُ كَذَا قِيلَ إِلَى الْمَتْنِ. فَوُدْ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ أَمَرَ شَخْصٌ عَبْدَهُ أَوْ عَبْدٌ غَيْرَهُ الْمُمَيَّزَ لَا يَتَقَبَّحُ وَجُوبُ طَاعَتِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ بِقَتْلِ أَوْ إِثْلَافِ ظُلْمًا فَقَعَلَ إِيَّامَ الْآمِرِ وَاقْتَصَرَ مِنَ الْعَبْدِ وَتَعَلَّقَ ضَمَانُ الْمَالِ بِرَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ لِلصَّبِيِّ أَوْ الْمَجْنُونِ تَمَيُّزٌ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا دُونَ الْآمِرِ وَمَا أَتْلَفَهُ غَيْرَ الْمُمَيَّزِ بَلَا أَمْرٍ فَخَطَاً يَتَعَلَّقُ بِدِيَّتِهِ إِنْ كَانَ حُرًّا وَبِرَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ رَقِيقًا لَا هَدَرَ، وَلَوْ أَكْرَهَ شَخْصٌ عَبْدًا مُمَيَّزًا عَلَى قَتْلِ مَثَلًا فَقَعَلَ يَتَعَلَّقُ بِنِصْفِ الدِّيَةِ بِرَقَبَتِهِ هـ. فَوُدْ: (غَيْرُ مُمَيَّزٍ) لِيَصِيرَ أَوْ جُنُونٍ ضَارٌّ هـ. غُبَابٌ وَرَوْضٌ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمَا ضَارٌّ أَنْ غَيْرَ الضَّارِّي يَضْمَنُ دُونَ الْآمِرِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُمَيَّزِ مِنْ أَهْلِ الضَّمَانِ وَلَيْسَ آلَةً لِلْأَمِيرِ فَكَانَهُ اسْتَقْلَلُ سَم. فَوُدْ: (وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ الْخ) أَيِ الْغَيْرِ الْمُمَيَّزِ أَوْ الْأَعْجَمِيِّ سَم وَع ش وَالْآ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ كَمَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ جِبَارَةُ الْغُبَابِ وَالرَّوْضِ سَم. فَوُدْ: (فَلَا يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ شَيْءٌ) أَيِ وَالصُّورَةُ أَنَّهُ غَيْرُ مُمَيَّزٍ وَالْقِصَاصُ عَلَى السَّيِّدِ رَشِيدِي. فَوُدْ: (كَانَ أَكْرَهَ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي كَانَ كَانَ الْمَقْتُولُ نَفْسًا أَوْ عَبْدًا أَوْ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ وَالْآخِرُ مُسْلِمٌ أَوْ حُرٌّ هـ. فَوُدْ: (أَيِ الْمُكَافِئِ الْخ) أَيِ وَعَلَى الْآخِرِ نِصْفُ الضَّمَانِ مُغْنِي. فَوُدْ: (أَوْ أَخْذَ حَصَّتِهِ الْخ) جِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَأَخْذَ الْخ بِالْوَاوِ وَجِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَأْخُذُ نِصْفَ الدِّيَةِ مِنَ الْآخِرِ هـ. بِالْوَاوِ أَيْضًا. فَوُدْ: (أَوْ صَبِيًّا) كَأَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ رَشِيدِي.

فَوُدْ: (بَعْدَ تَسْلِيمِهِ) إِشَارَةٌ إِلَى مَنْعِهِ. فَوُدْ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ غَيْرَ مُمَيَّزٍ الْخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَمَا أَتْلَفَهُ غَيْرَ الْمُمَيَّزِ بَلَا أَمْرٍ فَخَطَاً لَا هَدَرَ انْتَهَى. فَوُدْ: (وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ) أَيِ الْغَيْرِ الْمُمَيَّزِ أَوْ الْأَعْجَمِيِّ وَالْآ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ جِبَارَةُ الرَّوْضِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ شَيْءٌ أَيِ وَالْفَرْضُ أَنَّهُ غَيْرُ مُمَيَّزٍ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ صَنِيعُهُ وَجِبَارَةُ الْغُبَابِ كَالرَّوْضِ وَشَرْحُهُ فَرَعَ مَنْ أَمَرَ عَبْدًا لَهُ أَوْ لغيرِهِ بِقَتْلِ أَوْ إِثْلَافِ مَالٍ ظُلْمًا إِيَّامَ فَإِنْ امْتَنَلَ الْعَبْدُ وَهُوَ مُمَيَّزٌ تَعَلَّقَ بِهِ الْقَوْدُ فَإِنْ عَفَى أَوْ كَانَ مُرَاقِبًا فَالْمَالُ فِي رَقَبَتِهِ أَوْ وَهُوَ غَيْرُ مُمَيَّزٍ لِيَصِيرَ أَوْ

(فعلى البالغ) المذكور (القصاص إن قلنا عمد الضبي) والمجنون (عمد وهو الأظهر) إن كان لهما فهم وإلا لم يقتل كشريك المخيطي كذا قيل وليس في محلّه؛ لأنّه ضعيف إذ المعتمد أنّ شريك المخيطي هنا يقتل كما مرّ ويأتي فالوجه توجيهه بأن هذا مع عدم التمييز لا يفتصد للآلية لاستواء الإكراه وعديبه فيه فتخصّص فعله لنفسه بخلاف المخيطي المذكور في نحو قولهم؛ لأنّ شريك المخيطي يقتل هنا كما مرّ. (ولو أكره على زني شاخص علم المكره) بالكسر (أنه رجل وظنه المكره) بالفتح (صيّداً فرماه) فمات (فالأصح وجوب القصاص على المكره) بالكسر وإن كان شريك مخيطي لأنّ خطاه نتيجة إكراهه فجميل معه كآلية إذ لم يوجد منه ارتكاب حرمة ولا قصد فعل مُنتبِع يُخرجه عن الآلية وعلى عاقلة المكره بالفتح دية مُحففة وإن جمل آله؛ لأنّه لم يتخصّص للآلية. (أو أكره على زني صيّد) في ظنهما (فأصاب

فوق (سني): (فعلى البالغ إلخ) وأنا الضبي فلا قصاص عليه بحال لا ابتغاء تكليفه نهاية ومُغني أي عليه أي الضبي نصف دية عمد ع ش. فود: (إن كان لهما فهم) كأنه قيد يكون عنده عمداً رشيدياً عبارةً المُغني محل الخلاف في عمد الضبي والمجنون هل هو عمد أو خطأ إذا كان لها نوع تمييز ولا فخطأ قطعاً اه. فود: (ولاً) أي وإن قلنا: إنه خطأ نهاية ومُغني. فود: (كلما قيل) راجع لقوله كشريك المخيطي. فود: (هنا) أي في الإكراه. فود: (كما مرّ) أي في شرح فعلية القصاص بقوله وإن كان المكره نحو مخيطي سم وكزددي. فود: (ويأتي) أي في شرح فالأصح وجوب القصاص إلخ. فود: (بأن هذا مع علم التمييز إلخ) يردّ عليه أنّ موضوع المسألة الغير المُكلف الشايل المُتميز وأيضاً لا يتأتى هذا التوجيه في المكسر.

فوق (سني): (ولو أكره) بفتح الهمزة بخطه مكلفاً مُغني وقضية قول الشارح الآتي وأكره مُتميز أنه بضم الهمزة. فود: (بالكسر) إلى قول المتن أو على صعود شجرة في المُغني إلا قوله في ظنهما. فود (سني): (صيّداً) أي أو حَجراً أو نحو ذلك مُغني. فود: (لأنّ خطاه) أي المكره بالفتح. فود: (نتيجة إكراهه إلخ) جواب عما تمسك به مقابل الأصح من أنه شريك مخيطي وهو لا يقتل وحاصل الجواب أنّ خطاه لما نشأ من إكراه المتعمد ألغى بالنظر للمكره واعتبر كونه آلة له ع ش. فود: (دية مُحففة) أي نصفها نهاية ومُغني وسم. فود: (في ظنهما) هذا التقييد غير مُتَّبِعٍ لأنّ المحكم جنون صار أو اضجمي يفتقد وجوب طاعة أمره فالقود أو الثرم على الأمر والبند آلة كتهيمة أغربت على قتل انتهى وقضية قوله صار أنّ غير الضاري بضمن دون الأمر؛ لأنّ غير المُتميز من الضمان وليس آلة للأمر فكانه استقل. فود: (كما مرّ) أي في قوله وإن كان المكره نحو مخيطي. فود: (دية مُحففة) أي نصف دية مُحففة كما هو ظاهر وما ذكره من وجوب الدية المُحففة بالمعنى المذكور هو الوجه في شرح الرزّين وهو ما يؤخذ من كلام الأنوار انتهى خلافاً لما في الرزّين من أنه لا شيء عليه مطلقاً وهو أحد وجهين مأخوذتين من كلام أصليه. فود: (في ظنهما) هذا التقييد غير مُتَّبِعٍ؛ لأنّ الحكم لا يتقيد

جنون صار أو اضجمي يفتقد وجوب طاعة أمره فالقود أو الثرم على الأمر والبند آلة كتهيمة أغربت على قتل انتهى وقضية قوله صار أنّ غير الضاري بضمن دون الأمر؛ لأنّ غير المُتميز من الضمان وليس آلة للأمر فكانه استقل. فود: (كما مرّ) أي في قوله وإن كان المكره نحو مخيطي. فود: (دية مُحففة) أي نصف دية مُحففة كما هو ظاهر وما ذكره من وجوب الدية المُحففة بالمعنى المذكور هو الوجه في شرح الرزّين وهو ما يؤخذ من كلام الأنوار انتهى خلافاً لما في الرزّين من أنه لا شيء عليه مطلقاً وهو أحد وجهين مأخوذتين من كلام أصليه. فود: (في ظنهما) هذا التقييد غير مُتَّبِعٍ؛ لأنّ الحكم لا يتقيد

رجلاً فمات فلا قصاص على أحدٍ منهما؛ لأنهما مخطئان فعلى عاقِلَتِهما الدية نصفين. (أو) أكره (على صُغُودِ شجرة) ومثلها مما يُزْلَقُ غالياً (فزلق ومات فبشه عميد) فتجب الدية على عاقِلته إذ لا يقصد به القتل غالياً فإن قصد لكونها تُزْلَقُ غالياً ويؤدي ذلك للهلاك غالياً فعند وإن لم تُزْلَقْ غالياً فخطأ (وقيل) هو (عمد) إن أزلقت غالياً مُطلقاً وفارق هذا المكره على قتل نفسه بأن متعاطي قتل نفسه لا تجوز معه السلامة بخلاف صُغُودِ الشجرة مُطلقاً. (أو) أكره مُعَيَّرًا ولو الأعجمي السابق (على قتل نفسه) كاقْتُلَ نفسك وإلا قَتَلْتَكَ فقتلها (فلا قصاص في الأظهر) ولا دية كما اعتمده المتأخرون ولا كفارة إذ ما جرى ليس بإكراه حقيقة لأتحاد

لا يَتَمَيِّدُ بذلك كما هو ظاهر، وقد يوجّه بأن كونه في ظنهما أعم من كونه في الواقع أيضاً ليكنه يخرج ما لو تيمنا أنه صيد إلا أن يقال هو مفهوم بالأولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالإطلاق

سم. قول (سني): (على صُغُودِ شجرة) أي أو نزول بشر نهاية ومغني. قول: (وإن لم تُزْلَقْ غالياً فخطأ) الْمُتَمَتِّدُ أَنَّهُ شِبْهُ عَمْدٍ وَإِنْ لَمْ تُزْلَقْ غالياً وَالتَّشْيِيدُ بِالْإِزْلَاقِ غالياً لِأَجْلِ الضَّعِيفِ وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ عَمْدٌ سَمٍ وَنَهَايَةٌ وَمَغْنِي. قول: (مطلقاً) أي سواء قصد بها القتل أم لا كزدي. قول: (وفارق هذا) أي المكره على صُغُودِ الشجرة حَيْثُ ضَمِنَ وَقَوْلُهُ الْمُكْرَهُ الْخِ أَيْ حَيْثُ لَمْ يَضْمَنْ. قول: (لا تجوز الخ) مِنْ التَّجْوِيزِ. قول: (مطلقاً) أي أزلقت غالياً أم لا. قول: (أو أكره مُعَيَّرًا) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَالَ إِلَى أَمَّا غَيْرُ الْمُتَمَيِّزِ وَقَوْلُهُ حُرٌّ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ نَعَمْ تَلَزُمُ الْكُفَّارَةُ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا دِيَّةَ إِلَى إِذَا مَا جَرَى. قول: (السابق) أي فِي شَرْحٍ وَكَذَا عَلَى الْمُكْرَهُ كُزْدِي. قول: (كاقْتُلَ نفسك الخ) أي أو اشرب هذا السُّمَّ مَغْنِي. قول: (وَلَا قَتَلْتَكَ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ رَشِيدِي. قول: (ولا دية) خِلافًا لِلنَّهَايَةِ جِبَارَتُهُ وَيَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى الْأَمْرِ نِصْفُ الدِّيَةِ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِأَصْلِهِ وَهُوَ الْمُتَمَتِّدُ اهـ وَقَوْلُهُ نِصْفُ الدِّيَةِ أَيْ دِيَّةَ عَمْدٍ ع ش. قول: (كما اختلص الخ) جِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ كَمَا ذَكَرَهُ

بذلك كما هو ظاهر، وقد يوجّه بأن كونه في ظنهما أعم من كونه في الواقع أيضاً ليكنه يخرج ما لو تيمنا أنه صيد إلا أن يقال إنه مفهوم بالأولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالإطلاق وبالمُحْمَلَةِ فَإِنَّمَا كَانَ يَتَّبِعُهُ هَذَا التَّشْيِيدُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ مَا أُكْرِهَ عَلَى رَمِيهِ تَيَّنَ أَنَّهُ رَجُلٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ أُكْرِهَ عَلَى رَمِي شَيْءٍ هُوَ صَيْدٌ فَاصَابَ شَيْئًا آخَرَ هُوَ رَجُلٌ. قول: (فتجب الدية على عاقِلته) أي على عاقِلَةِ الْمُكْرَهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّهْذِيبِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ حَكَى ابْنُ الْقَطَّانِ فِي فُرُوعِهِ عَنْ نَحْوِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا فِي مَالِهِ م. ر. قول: (وإن لم تُزْلَقْ غالياً فخطأ) الْمُتَمَتِّدُ أَنَّهُ شِبْهُ عَمْدٍ وَإِنْ لَمْ تُزْلَقْ غالياً وَالتَّشْيِيدُ بِالْإِزْلَاقِ غالياً لِأَجْلِ الضَّعِيفِ وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ عَمْدٌ م. ر. قول: (ولا دية كما اختلص المتأخرون) جَزَمَ فِي الرُّوْضِ بِوُجُوبِ نِصْفِ الدِّيَةِ وَهُوَ الْمُتَمَتِّدُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُكْرَهَ شَرِيكٌ وَإِنْ سَقَطَ عَنْهُ الْقِصَاصُ لِلشُّبْهَةِ م. ر.

المأمور به والمُخَوِّف به فكأنه اختار القتل وقضيته أنه لو أكره بما يتضمن تعذيباً شديداً كما حراقي أو تمثيل إن لم يقتل نفسه كان إكراهاً وجرى عليه الزأز ومال إليه الزافعي وله وجه وإن رده البلقيني أما غير المُتَمَيِّز فعلى مُكْرِهِهِ الْقَوْدُ لانتفاء اختياره وبه فارق الأعجمي لأنه لا يجوز وجوب الامتثال في حق نفسه، وأما غير النفس كاقطع يَدَكَ وإلا قتلتك فهو إكراه؛ لأن قطعها يُرْجى معه الحياة. (ولو قال) حُرِّ لِحُرٍّ أو قُتْلُني أو اقتلني وإلا قتلتك فقتله المقول له (فالمذهب) أنه (لا يقصص) عليه للإذن له في القتل وإن فسق بامتناله والقود يثبت للمؤرث ابتداءً كالدية ولهذا أخرجت منها ذبونه ووصاياه (و) من ثم كان (الأظهر) أنه (لا دية) عليه لأن المؤرث أسقطها أيضاً بإذنه نعم، تلزمه الكفارة والإذن في القطع يهذره وسرايته كما يأتي أما لو قال ذلك قُتْلُ فلا يسقط الصَّحْمَانُ بل القود فقط. (ولو قال) اقتل (زَيْدًا أو عمرو) وإلا قتلتك (فليس بالإكراه) فيقتل المأمور بمن قتله منهما لاختياره له وعلى الأمير الإثم فقط.

الزافعي في باب موجبات الدية وإن جرى به ابن المقري على وجوب نصف دية اه. فود: (وقضيته) أي التخلي. فود: (وَجَرَى إلخ) عبارة المُغْنِي كما قاله الفرَجُ الزَّاوِي اه. فود: (أما هُزِ الْمُتَمَيِّزُ لِيَصْغُرَ أو جُنُونٍ مُغْنِي. فود: (كاقطع يَدَكَ إلخ) بقي ما لو قال اقتل نفسك وإلا قطعت يَدَكَ والقياس أنه ليس بإكراه ع ش. فود: (اقتلني) أشار به إلى ما صرح به المُغْنِي وع ش من أن قول المُصَنِّف وإلا قتلتك ليس بَقَيْدٍ. فود: (وإن فسق بامتناله) بقي ما يقع كثيراً أن الحاكم يَكْسِرُ شَخْصًا أو يَضْلِبُهُ مَثَلًا ثم إنه يطلب من المُتَمَرِّجِينَ عليه قتله للتهوين عليه فهل إذا أجابه إنسان وهو عليه بإزهاق روحه ياتم أم لا فيه نظر والأقرب عدم الحرمة؛ لأن في ذلك تخفيفاً على الآدين بإسراع الإزهاق وعدم تطويل الألم على أن موته بعد مقطوع به عادة ع ش. فود: (والقود يثبت إلخ) من تمام التعليل والمراد به دفع ما قد يتسكك به المقابل من أن الحق فيه للوارث والمقتول إذن في إسقاط ما لا يستحق ع ش. فود: (ابتداءً إلخ) أي في آخر جزء من حياته ثم يتحول إلى الوارث مُغْنِي. فود: (عليه) أي القاتل. فود: (والإذن في القطع إلخ) عبارة المُغْنِي والنهاية هذا كله في النفس فلو قال له أقطع يدي مَثَلًا ففقطمها ولم يمُت فلا قود ولا دية قولاً واحداً قال في الرزضة فإن مات فعلى الخلاف، ولو قال أقتلني وإلا قتلتك فقتله فلا حد كما في زوائد الرزضة اه. فود: (وصرايته) بالنصب عطف على ضمير يهذره البارز. فود: (أما لو قال ذلك) أي اقتلني أو أقطع يدي مَثَلًا. فود: (بل القود) أي بل يسقط القود وقوله فقط أي وتجب في نفسه قيمته وفيما دونها أرش ع ش.

فود (سني): (ولو قال) أي حر أو غيره ع ش. فود: (وإلا قتلتك) ليس بَقَيْدٍ رَشِيدٍ وع ش.
فود (سني): (فليس بإكراه) هل الحكم كذلك وإن كان زَيْدٌ وعمرو مجتمعين بمحل فرماهما المَكْرَه

فود: (وقضيته أنه لو أكره إلخ) قد يقال قضيته أيضاً أنه لو قال أقطع يَدَكَ وإلا قتلتك كان إكراهاً وهو قريب وذكره الشارح كما ترى.

(فرغ) أنهشه نحو عقرب أو حية يقتل غالباً أو حت غير مُميّز كأعجمي يعتقد وجوب طاعة أميره على قتل آخر أو نفسه في غير الأعجمي أو ألقى عليه سبباً ضاراً يقتل غالباً أو عكسه في مضيق لا يُمكنه التخلّص منه أو أغراه به فيه قتل به لصديقي حدّ العميد عليه أو حية فلا مُطلقاً؛ لأنها تنفّر بطبيعتها من الآدمي حتى في المضيق والسبب يجب عليه فيه دون المُتسّع نعم، إن كان السبب المُغرّي في المُتسّع ضاراً شديداً المذو ولا يتأتى الهرب منه وجب القود على المعتمد ولو ربط ببابه أو دهليزه نحو كلب عقور ودعا ضيقاً فافتقرته هذّر كما يأتي قبيل السبب؛ لأنه يفتقر باختياره ولا إلجاء من الداعي وبه فارق ما لو غطى بقراً بممر غير مُميّز بخصوصه ودعا لمحلّ الغالب أنه يفتقر عليها فأتاه فوق فيها ومات فإنه يقتل به؛ لأنه تفرّج وإلجاء يُفضي

بهم قاصداً أحدهما لا على التّعين محلّ تأمل لانتهاء الاختيار حينئذ سيّد عمر. فود: (أنهشه) أي لو أنهش شخصاً. فود: (على قتل آخر) أي شخص آخر متعلّق بحث. فود: (أو نفسه) أي على قتل نفسه كزدي عبارة الرشيد أي قتل غير المُميّز وقوله في غير الأعجمي أي أنا هو فلا يقتل به إذ هو لا يجوز وجوب الطاعة في حق نفسه كما مرّ اه. فود: (أو عكسه) أي ألقى شخصاً على سبب ضار. فود: (في مضيق) راجع للعكس وأصله. فود: (أو أغراه به فيه) أي أغرى سبباً ضاراً بشخص في مضيق. فود: (قتل به) جواب قوله أنهشه إلخ على حذف عاطف ومغطوف أي فقتله قتل إلخ. فود: (أو حية) أي ألقى عليه حية رشيد وكزدي أي أو عكسه. فود: (أو حية فلا إلخ) محلّ تأمل بالنسبة لما يُنقل عن بعض الحيات من أن لها ضراوة كالسبع ثم رأيت في الروضة عن القاضي حسين إشارة لذلك سيّد عمر عبارة عن ظاهره، ولو كانت شديدة الضراوة لكن قد يشكّل بما تقدّم فيما لو ألقاه في بئر بها ضار من سبع أو حية أو مجنون حيث اعتبر في الحية وصف الضراوة اه. فود: (مطلقاً) أي سواء كان في مُتسّع أو مضيق كزدي. فود: (يحب) أي يظنّ كزدي. فود: (فيه) أي في المضيق. فود: (ولو ربط إلخ) ومثله بل أولى ما اعتيد من تزييه الكلب المقورع ش. فود: (وبه) أي بقوله ولا إلجاء إلخ. فود: (بممر غير مُميّز) بالإضافة سم. فود: (بخصوصه) أي بخصوص ذلك الغير والمراد أن لا يكون لغير المُميّز المدعو ممرّ غيره فتأمل ع ش أقول يراد المراد المذكور كلام الشارح بقّد.

فود: (أو حية فلا مُطلقاً) أي فلا يقتل به وعبر في الرّوض بأنّه لا ضمان. فود: (دون المُتسّع) قال في شرح؛ لأنه لم يُلجئه إلى قتل، وإنما قتله باختياره ولأنّ السبب يفتقر بطبيعته من الآدمي في المُتسّع فجعل إغراهه كالمدم وبهذا فارق ما مرّ من إيجاب القصاص على من أمر مجنوناً ضاراً أو أعجمياً يعتقد طاعة أميره بقتل فقتل ولو بمُتسّع انتهى وقصبت تقييد قول الشارح أو حت غير مُميّز بالضاري في غير الأعجمي إلا أن يفرّق بين مُجرّد الأمر وبين الحقّ لكن في الرّوض وشرّحه بقّد ذكر مسائل إغراه السبب والمجنون الضاري كالسبع المُغرّي في المضيق وفارقه في المُتسّع؛ لأنّ المُتسّع يفتقر فيه من الآدمي كما مرّ بخلاف المجنون انتهى. فقيد إغراه المجنون بالضاري. فود: (بممر غير مُميّز) مضاف لغير.

إلى الهلاك في شخص مُتَمَيَّن فاشتبه الإكراه بخلاف ما لو غطاها ليقع بها مَنْ يَمُرُّ من غير تعيين فإنه لا يُقتل إذ لا تتحقق الممدية مع عدم التَّعَيَّن كما مرّ أما الْمُخَيَّر ففيه دية شبه العمد.

فصل في اجتماع مباهرتين

إذا (وُجِدَ من شخصين معاً) أي حال كونهما مقترنين في زمن الجناية بأن تَقَارَنا في الإصابة كما هو ظاهر ومحل قول ابن مالك مخالفاً لِغَلَبِ وغيره أنها لا تُدَلُّ على الاتحاد في الوقت كجميعاً حيث لا قرينة (فعلان مُزْهَقان) لِلرُّوح (مُدْفَعان) بالمُهْمَلَةِ والمُعْجَمَةِ أي مُسرَّعان

□ فَوَدَّ: (فإنه لا يُقتل) لم يَتَرَضَ لِلضَّمانِ بِالمالِ سم عبارة الرشيدي وظاهر أنه يَجِبُ ديةً وانظر أي دية هي اه أقول قَضِيَّة ما قَدَّمنا عَنْ الرشيدي وع ش في أوائل الباب في قَضِيٍّ واحدٍ من الجماعة لا بَقِيَّةَ أنها ديةً شِبْهَ عَمْدٍ. □ فَوَدَّ: (كما مرّ) أي في حَدِّ العمدِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (أما الْمُخَيَّرُ ففيه ديةً شِبْهَ العمدِ) أي والفَرْضُ أنه دَعاه والغالبُ مَرُورُهُ عليها، وقد غَطَّاه وَكَتَفَطِيَّهَا عَدَمُ تَغَطِّيَّهَا لَكِنْ لم يَرَهُ المدعو لِمَتَى أو ظُلْمَةٍ سم وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْغَالِبِ فِي كَلَامِهِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ؛ لِأَنَّ شِبْهَ العمدِ لا يَشْتَرُطُ فِيهِ ذَلِكَ بَلِ التَّايُودُ فِيهِ كَغَالِبٍ ع ش.

(فصل: في اجتماع مباهرتين)

□ فَوَدَّ: (في اجتماع) إلى التَّثْبِيهِ فِي التَّهْيِة. □ فَوَدَّ: (في اجتماع مباهرتين) أي وما يُذَكَّرُ مَعَهُ مُعْنَى أي مِن قَوْلِهِ، وَلَوْ قَتَلَ مَرِيضاً لَخِيعَ ع ش.

□ فَوَدَّ (سني: مباهرتين) بِفَتْحِ الشَّيْنِ.

□ فَوَدَّ (سني: (من شخصين) أي مَثَلًا مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ قَوْلِ الْخ) مُتَبَدِّلاً خَبَرَهُ قَوْلُهُ: حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ. □ فَوَدَّ: (أنها إلخ) أي لَفْظَةً مَعًا. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ) وَالْقَرِينَةُ هُنَا قَوْلُهُ: وَإِنْ أَتَاهَا الْخِ الْمَفِيدُ لِلتَّرْتِيبِ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مَا قَبْلَهُ عِنْدَ الْإِتِّحَادِ فِي الزَّمَانِ سَم وَع ش وَرَشِيدِيٍّ.

□ فَوَدَّ (سني: (فعلان) أي مَثَلًا مُعْنَى.

□ فَوَدَّ (سني: (مُزْهَقان) صِفَةُ فَعْلَانٍ وَقَوْلُهُ مُدْفَعَانِ صِفَةُ أُخْرَى وَقَوْلُهُ أَوْ لَا عَطَفَ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرُ مُدْفَعَيْنِ فَهُوَ مِنْ عَطَفِ الصِّفَةِ وَيَلْتَمِيزُ أَنْ بَعْضُهُمْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ كَوْنُ مُدْفَعَانِ صِفَةً فَعْلَانٍ؛ لِأَنَّهُ قَسَمَ الْفَعْلَانِ إِلَى الْمُدْفَعَيْنِ وَغَيْرِ الْمُدْفَعَيْنِ وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ خَبَرٌ مُتَبَدِّلاً مَحْدُوفٍ أَوْ وَهْمًا مُدْفَعَانِ أَوْ لَا انْتَهَى وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا خَطَأً لَا سَدَّ لَهُ لَا تَقْلًا وَلَا عَقْلًا إِذْ لَا مَنَعَ مِنْ وَضْعِ الشَّيْءِ بِصِفَتَيْنِ مُبَاهِرَتَيْنِ فَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجِّ اه ع ش وَقَوْلُهُ أَنَّ بَعْضَهُمْ إلخ مِنْهُ الْمُعْنَى وَالْمَعْمُورَةُ. □ فَوَدَّ: (مُزْهَقانِ لِلرُّوح) أي بِحَيْثُ لَوْ

□ فَوَدَّ: (فإنه لا يُقتل) لم يَتَرَضَ لِلضَّمانِ بِالمالِ. □ فَوَدَّ: (أما الْمُخَيَّرُ) والفَرْضُ أنه دَعَاه والغالبُ مَرُورُهُ عليها، وقد غَطَّاهَا وَكَتَفَطِيَّهَا عَدَمُ تَغَطِّيَّهَا لَكِنْ لم يَرَهَا المدعو لِمَتَى أَوْ ظُلْمَةٍ.

(فصل: في اجتماع مباهرتين)

□ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ) وَالْقَرِينَةُ هُنَا قَوْلُهُ وَإِنْ أَتَاهَا رَجُلٌ إلخ.

□ فَوَدَّ (سني: (مُزْهَقان) صِفَةُ فَعْلَانٍ وَقَوْلُهُ مُدْفَعَانِ صِفَةُ أُخْرَى وَقَوْلُهُ أَوْ لَا عَطَفَ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرُ

للقتل (كحرق) للرقبة (وقد) للجثة (أو لا) أي غير مُدْفَنين (كقطع عُضْوَيْن) أو جرحين أو جرح من واحد ومائة مثلاً من آخر فمات منهما (فقاتلان) فيقتلان إذ رُبَّ جرح له نكابة باطناً أكثر من جروح فإن دُفِنَ أحدهما فقط فهو القاتل فلا يُقتل الآخر وإن شككنا في تذهيف جرحه؛ لأن الأصل عدمه والقوّد لا يجب بالشك مع سُقوطه بالشبهة وبه فارق نظير ذلك الآتي في الصيّد فإن التصف يُوقَفُ فإن بان الأمر أو اصطُلِحَا وإلا قُسم بينهما.

(تنبيه) هل على مُقارِن المُذَفِّف أرش جرحه أو قوّده لاستقرار الحياة عند أول الإصابة أو لا لعدم استقرارها عند تمام الإصابة كلُّ مُحْتَمَلٍ، وقد تنافى في ذلك مفهوم قولهم إن تقدّم الجرح على التذهيف ضَمِنَ أو تأخّر فلا والذي يُتَّبَعُ الأول. (وإن أنهاه رجل) أي أوصله جاناً (إلى حركة مذبح بأن لم يبق) فيه إدراك وإبصار ونطق وحركة اختيار

انفرد كل منهما لأمكن إحالة الإزهاق عليه مُغْنِي أي، ولو بالسراية ع ش. فوّد: (أو جرح من واحد الخ) أي أو قطع عضو من واحد وقطع أعضاء كثيرة من آخر سم على المنهج ع ش. فوّد: (فيقتلان) ببناء المفعول عبارة المُغْنِي يجب عليهما القصاص وكذا الدية إذا وجبت لوجود السبب منهما اه. وعبارة ع ش فإن آل الأمر إلى الدية وزعت على عدد الرؤوس لا الجراحات اه. فوّد: (إذ رُبَّ جرح الخ) راجع لقوله أو جرح من واحد الخ. فوّد: (فإن دُفِنَ) كذا في المُغْنِي. فوّد: (وإن شككنا الخ) غايّة.

فوّد: (في تذهيف جرحه) أي جرح الآخر سم. فوّد: (لأن الأصل الخ) قضيته ضمّنه بالمال أو قصاص الجرح إن أوجب الجرح قصاصاً كالموضحة إن كانا مترتبين فإن تقارنا لم يجب قصاص في الجرح كما يأتي في حجاج ع ش. فوّد: (عدمه) أي التذهيف ع ش. فوّد: (وبه فارق) أي بقوله لأن الأصل عدمه الخ ع ش. فوّد: (فإن النصف) أي نصف الصيّد. فوّد: (فإن بان الأمر أو اصطُلِحَا) أي فذاك ع ش. فوّد: (والذي يُتَّبَعُ الخ) وفقاً للنهاية. فوّد: (والذي يُتَّبَعُ الأول) وظاهر أنه إن أوضح مع ابتداء المُذَفِّف وهشم مع انتهائها والوصول إلى حالة التذهيف فالواجب أرش الموضحة لا غير سيّد عَمَز. فوّد: (الأول) أي وجوب الأرض أو القوّد. فوّد: (جاناً) أشار به إلى أن الرجل ليس بقيد رشيدي. فوّد: (إلى حركة مذبح)، ولو شرب سماً انتهى به إلى حركة مذبح فالظاهر أنه كالجريح عميرة اه سم على منهج ع ش.

فوّد (سني): (بأن لم يبق إبصار ونطق الخ) والحياة التي يبقى معها ما دُكِرَ وهي المُستقرّة ويُقطع بموته

مُدْفَنين فهو من عطف الصفو وبلغني أن بعضهم زعم أنه لا يصح كون مُدْفَنَيْن صفةً فغلان؛ لانه قسيم الفعلين أي المُدْفَنَيْن وغير المُدْفَنَيْن وأنه يتعين كونه خبراً محذوف أي وهما مُدْفَنَان أو لا انتهى، وظاهر أن هذا خطأ لا سند له نقلاً ولا عقلاً إذ لا مانع من وصف الشيء بصفتين متباينتين. فوّد: (وإن شككنا في تذهيف جرحه) الضمير يرجع للآخر في قوله فلا يُقتل الآخر كما في تضييئه. فوّد: (إدراك الخ) وهذه الحياة المُستقرّة التي يبقى معها الإدراك ويُقطع بموته بتد يوم أو أيام بخلاف الحياة

قيل الأولى اختيارات، وإنما يُتجه إن عُلِمَ تنوين الأولين في كلام المُصَنِّفِ ولا حَمَلْنَاهُ عَلَى عَدَمِ تَنوينِهِمَا تَقْدِيرًا لِلإِضَافَةِ فِيهِمَا (لَمْ يَجْنَى آخِرُهَا لِأَوَّلِ قَاتِلٍ) لِأَنَّهُ الَّذِي صَيَّرَهُ لِحَالَةِ الْمَوْتِ وَمَنْ ثُمَّ أُعْطِيَ حُكْمَ الْأَمْوَاتِ مُطْلَقًا (وَيُعَزَّرُ الثَّانِي) لِهُنْكَ حُرْمَةُ مَيِّتٍ وَأَفْهَمَ التَّقْيِيدَ بِالِاخْتِيَارِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِبَقَاءِ الاضْطِرَارِ فَهُوَ مَعَ فِي حُكْمِ الْأَمْوَاتِ وَمِنْهُ مَا لَوْ قَدْ بَعْلَتْهُ وَخَرَجَ بَعْضُ أَحْسَائِهِ عَنْ مَحَلِّهِ خُرُوجًا يُقَطِّعُ بِمَوْتِهِ مَعَهُ فَإِنَّهُ وَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِمُنْتَظِمٍ كَطَلَبِ مَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ مَاءً فَشَرِبَهُ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا يُفْعَلُ بِالْجِيرَانِ لَيْسَ عَنْ زَوِيَّةٍ وَاخْتِيَارٍ فَلَمْ يُنْفَعِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْمَوْتِ بِخِلَافِ مَا

يُعَدُّ يَوْمَ أَوْ آيَامِ هِيَ الَّتِي يُشْتَرَطُ وُجُودُهَا فِي إِجَابِ الْقِصَاصِ دُونَ الْمُسْتَحَرَّةِ وَهِيَ الَّتِي لَوْ تُرِكَ مَعَهَا لَعَاشَ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (قِيلَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (إِنْ عُلِمَ) أَيِ مِنْ خَطِّ الْمُصَنِّفِ أَوْ الرِّوَايَةِ عَنْهُ وَقَوْلُهُ تَنوينُ الْأَوَّلَيْنِ هُمَا إِنْصَارٌ وَنُطْقٌ عَ ش. قَوْلُهُ: (حَمَلْنَاهُ) أَيِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. قَوْلُهُ: (تَقْدِيرًا لِلإِضَافَةِ) الْأَوَّلَى جَعَلَهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ حَالًا مِنْ التَّوْنِ وَيَجُوزُ جَعْلُهُ عِلَّةً لِعَدَمِ التَّنوينِ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (فَالأَوَّلُ قَاتِلُ الْخ) وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمُ الضَّمَانِ عَلَى الثَّانِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ فِعْلٍ الْأَوَّلِ عَمْدًا وَكَوْنِهِ خَطَأً أَوْ شُبَّهَ عَمْدٍ بَلْ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِهِ مَضْمُونًا وَكَوْنِهِ غَيْرَ مَضْمُونٍ كَمَا لَوْ أَنَّهُاءَ سَبَّحَ إِلَى تِلْكَ الْحَالَةِ فَتَقَلَّهَ آخَرُ عَ ش، وَقَدْ يُفِيدُ ذَلِكَ مَا مَرَّ آتِنَا عَنْ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ أُعْطِيَ حُكْمَ الْأَمْوَاتِ الْخ) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ تَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ حَيْثُ وَفِيهِ بُعْدٌ وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَزْوِيجُ زَوْجَتِهِ حَيْثُ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا كَانَ وَلَدَتْ عَقِبَ صَيَّرَ وَرَزَّهَ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ وَأَنَّهُ لَا يَرِثُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَقَارِبِهِ عَقِبَ هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَا يَمْلِكُ صَيِّدًا دَخَلَ فِي يَدِهِ عَقِبُهَا وَلَا مَانِعٌ مِنَ التِّزَامِ ذَلِكَ أَهْمُ.

(أَقُولُ): وَلَا بُعْدَ أَيْضًا أَنَّهُ تَقَسُّمُ تَرِكَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ عَ ش وَحَلِّيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَحَالَةُ الْمَذْبُوحِ تُسَمَّى حَالَةُ الْبَاسِ وَهِيَ الَّتِي لَا يَصِحُّ فِيهَا إِسْلَامٌ وَلَا رَدَّةٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ وَيَتَّحِلُّ فِيهَا مَالُهُ لِوَرَثَتِهِ الْحَاصِلِينَ حَيْثُ لَا لِيَمَنْ حَدَثَ، وَلَوْ مَاتَ لَهُ قَرِيبٌ لَمْ يَرِثْهُ أَه.

قَوْلُهُ (سَنِي): (وَيُعَزَّرُ الثَّانِي) أَيِ قَطُّ عَ ش. قَوْلُهُ: (لَهُنْكَ حُرْمَةُ مَيِّتٍ) الْأَفْصَحُ فِي بَيْتِهِ التَّخْفِيفُ بِخِلَافِ الْحَيِّ فَإِنَّ الْأَفْصَحَ فِيهِ التَّشْدِيدُ وَمَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (الزمر: ٣٠) عَ ش.

قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ الْخ) أَيِ بِالْأَوَّلَى وَقَوْلُهُ فَهُوَ مَعَ الْخِ انْظُرْ هَلْ يَرْتَبُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَا يَرْتَبُ عَلَى الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ) أَيِ مِنَ الْوَاصِلِ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوح. قَوْلُهُ: (مَا لَوْ قَدْ) أَيِ شَقِّ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (بَعْضُ أَحْسَائِهِ) أَيِ أَمْعَائِهِ عَ ش. قَوْلُهُ: (كَطَلَبِ مَنْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي حَكَى ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قُطِعَ نِصْفَيْنِ فَتَكَلَّمَ مَاءٌ قَسَمِي وَقَالَ هَكَذَا يُفْعَلُ بِالْجِيرَانِ أَه. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْوُصُولُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوح. قَوْلُهُ: (لَيْسَ عَنْ زَوِيَّةٍ الْخ) بَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْهَذْيَانِ الَّذِي لَا يَصْدُرُ عَنْ عَقْلِ صَحِيحٍ وَلَا قَلْبِ

الْمُسْتَحَرَّةِ وَهِيَ الَّتِي لَوْ تُرِكَ مَعَهَا عَاشَ م ر. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ تَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ حَيْثُ وَفِيهِ بُعْدٌ وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَزْوِيجُ زَوْجَتِهِ حَيْثُ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا كَانَ وَلَدَتْ عَقِبَ صَيَّرَ وَرَزَّهَ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ وَأَنَّهُ لَا يَرِثُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَقَارِبِهِ عَقِبَ هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَا يَمْلِكُ صَيِّدًا دَخَلَ فِي يَدِهِ عَقِبُهَا وَلَا مَانِعٌ مِنَ التِّزَامِ ذَلِكَ.

لو بقيت أحشائه كلها بمحلها فإنه في حكم الأحياء؛ لأنه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد حتى فيمن خرق بعض أمعائه؛ لأن بعض المهرة قيل فيه ما كان سبباً للحياة مدة بعد ذلك وعبرة الأنوار لو قطع مخلوقته أو مرقه أو أخرج بعض أحشائه وقطع بموته لا محالة وصريحها أن مجزؤ إخراج بعض الأحشاء قد تبقى معه الحياة على أن قوله وقطع بموته لا محالة يرد عليه ما يأتي في باب الصديد والذبايح أنه مع استقرار الحياة لا أثر للقطع بموته بعد، وظاهر أن ما هنا كذلك إذ الظاهر أن تفاصيل بقاء الحياة المستقرة وعديه ثم يأتي هنا ويرجع فيمن شك في وصوله لها إلى غديلين خبيرين (وإن جنى الثاني قبل الإنهاء إليها فإن ذفف كخز بعد جرح فالثاني قاتل) لقطعه أثر الأول وإن علم أنه قاتل بعد نحو يوم (وعلى الأول قصاص القطع أو مال بحسب الحال) من عمد وضده ولا نظير لستران الجرح لاستقرار الحياة عنده (والا) يذفف الثاني أيضاً ومات بهما كأن قطع واحد من الكوع وآخر من الجزقي أو أجافاه (فقاتلان) لوجود السراية منهما وهذا غير قوله السابق أو لا إلى آخره؛ لأن ذلك في المعية وهذا في الترتيب. (ولو قتل مريضاً في النزاع) وهو الوصول لاخير رمتي (وعنه غش مذبح وجب) بقتله (القصاص)؛ لأنه قد يعيش مع أنه لا سبب لحال الهلاك عليه ثم تخالفهما إنما هو بالنسبة

ثابت مغني. فود: (وصريحها) أي عبارة الأنوار. فود: (حلى أن قوله) أي الأنوار. فود: (وتزجج) إلى الفرع في المغني وإلى الفضل في النهاية. فود: (في وصوله لها) أي إلى حركة مذبح مغني. فود: (إلى غديلين الخ) فلو لم يوجد أو تخيراً فهل يقال بالضمأن؛ لأنه الأصل أو لا فيه نظراً ويحتمل أن يقال يجب دية عمد دون القصاص؛ لأنه ينسقط بالشبهة ع ش. فود: (سني: إليها) أي حركة مذبح مغني.

فود: (سني: بعد جرح) أي من الأول مغني قال ع ش الجرح هنا بفتح الجيم؛ لأنه مثال ليفعل والآخر الحاصل به جرح بالضم اه. فود: (لقطعه أثر الأول الخ) عبارة المغني فعلية القصاص أي أو الدية الكاملة؛ لأن الجراح إنما يقتل بالسراية وخز الرقبة بقطع أثره ولا فرق بين أن يتوقع البرء من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام؛ لأن له في الحال حياة مستقرة، وقد عهد عمر رضي الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل بعقده وصاياه اه وقوله ولا فرق الخ في شرح الرزوي مثله.

فود: (وإن هلم أنه) أي أن الأول رشيد أي جرحه. فود: (كان قطع الخ) عبارة الرزوي وإن جرحاً جرحاً يقتل غالباً كأن قطع أحدهما الساعد والآخر المضد اه. فود: (أو أجافاه) من الإجافة.

فود: (وهو) أي النزاع ع ش. فود: (لأنه قد يعيش) قال الإمام، ولو انتهى المريض إلى سكرات الموت وبذت مخايله لم يحكم له بالموت وإن كان يظن أنه في حالة المفلود وقرقوا بأن انتهاء المريض إلى تلك الحالة غير مقطوع به، وقد يظن ذلك ثم يشفى بخلاف المفلود ومن في معناه مغني.

فود: (ثم تخالفهما) أي الجريح والمريض عبارة المغني.

لِنَحْرِ الْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ وَمَصِيرُ الْمَالِ لِلوَرَثَةِ أَمَّا الْأَقْوَالُ كَالْإِسْلَامِ وَالزُّدَّةِ وَالتَّصَرُّفِ فَهِيَ سَوَاءٌ فِي عَدَمِ صِحَّتِهَا مِنْهُمَا.
(لَرُغ) اِنْدَمَلَّتِ الْجِرَاحَةُ وَاسْتَمَرَّتِ الْحُمَى حَتَّى مَاتَ فَإِنْ قَالَ عَذْلًا طَبَّ إِنَّهَا مِنَ الْجَرْحِ فَالْقَوْدُ وَالْأَفْلَا ضَمَانٌ.

فصل في شروط القود

وَوَطْأُ لَهَا بِمَسَائِلَ يُسْتَفَادُ مِنْهَا بَعْضُ شُرُوطٍ أُخْرَى كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ إِذَا (قَتَلَ) مُسْلِمًا (مُسْلِمًا هُنَّ كُفْرُهُ) بِعَنِي جِرَائَتِهِ أَوْ شَكَّ فِيهَا أَيُّ هَلْ هُوَ حَرَبِيٌّ أَوْ ذِمِّيٌّ فَيَذْكُرُهُ الْقَتْلُ تَصْوِيرًا أَوْ أَرَادَ بِهِ مُطْلَقَ التَّرْدِيدِ أَوْ الْإِشَارَةَ لِخِلَافِ (بِدَارِ الْحَرْبِ) كَأَن كَانَ عَلَيْهِ زَيْ الْكُفَّارِ أَوْ رَأَاهُ يُعْظِمُ آلِهَتَهُمْ وَثَبَاتُ إِسْلَامِهِ مَعَ هَذَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ التَّرْثِيمَ يَزِيهِمْ غَيْرُ رِدَّةٍ مُطْلَقًا، وَكَذَا تَعْلِيمُ

(تَثْبِيَةٌ): قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْمَرِيضَ الْمَذْكُورَ يَصِحُّ إِسْلَامُهُ وَرِدَّتُهُ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ مَا ذَكَرَاهُ هُنَا مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَيِّتِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَيِّتِ فِي الْجَنَائِيَةِ وَقِسْمَةِ تَرْكِهِ وَتَرْجُوحِ زَوْجَاتِهِ أَمَّا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ فَهُوَ فِيهِ كَالْمَيِّتِ بِقَرِينَةٍ مَا ذَكَرَاهُ فِي الرُّوضَةِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ وَصِيَّتِهِ وَإِسْلَامِيَّةِ وَرِدَّتِهِ وَنَحْوِهَا وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَنْ وَصَلَ إِلَى تِلْكَ الْحَالَةِ بِجَنَائِيَةٍ فَهُوَ كَالْمَيِّتِ مُطْلَقًا وَمَنْ وَصَلَ إِلَيْهَا بِغَيْرِ جَنَائِيَةٍ فَهُوَ كَالْمَيِّتِ بِالنِّسْبَةِ لِأَقْوَالِهِ وَكَالْحَيِّ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهَا كَمَا جَمَعَ بِهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ حَسَنٌ أَيْ.

(فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ الْقَوْدِ)

• قَوْدٌ: (فِي شُرُوطِ الْقَوْدِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ قَتَلَهُ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْدٌ: (بَعْضُ شُرُوطِ أُخْرَى) يَوْمُهُمُ أَنَّهُ أَهْمَلُ بَعْضُهَا لَمْ يَصْرَحْ بِهِ وَلَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِ هُنَا فَلَمَلَهُ مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مِنْ كَوْنِ الْقَتْلِ عَمْدًا وَظَلَمًا.
• قَوْدٌ: (بِعَنِي جِرَائَتِهِ الْإِنْخ) أَي لَا يَخْفَى ظَنُّ كُفْرِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ظَنِّ جِرَائَتِهِ أَمَّا إِذَا ظَنَّهُ ذِمِّيًّا فَسَيَاتِي فِي كَلَامِهِ أَنَّ الْمُنْخَبَّ وَجُوبُ الْقِصَاصِ مُعْنَى. • قَوْدٌ: (أَوْ ذِمِّيٌّ) أَنْظُرْ لِمَ صَوَّرَ بِهِ مَعَ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ شَكَّ فِي أَنَّهُ حَزْبِيٌّ أَوْ مُسْلِمٌ كَمَا بَاتِي رَشِيدِي. • قَوْدٌ: (أَوْ أَرَادَ بِهِ) أَي الظَّنُّ ع ش. • قَوْدٌ: (مُطْلَقَ التَّرْدِيدِ) يَشْمَلُ الْوَهْمَ وَظَاهِرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ رَشِيدِي. • قَوْدٌ: (أَوْ الْإِشَارَةُ) الْأَوَّلَى تَنْكِيرُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ أَرَادَ الْإِنْخ (قَوْلُهُ لِخِلَافِ) لَمْ يُطْلِعْ عَلَيْهِ جِبَارَةُ الدَّمِيرِيِّ وَهَذَا أَي عَدَمُ الْقِصَاصِ عَلَى مَنْ ظَنُّ جِرَائَتِهِ يَمَّا لَا يَخْلَافُ فِيهِ ثُمَّ ذَكَرَ مُحْتَرَزَ ظَنِّ الْجِرَائَةِ كَمَا بَاتِي فِي الشَّارِحِ فَلَمْ يَتَّعِزَّ لِخِلَافِ فِيهِ ع ش. • قَوْدٌ: (كَأَن كَانَ الْإِنْخ) تَصْوِيرٌ لِظَنِّ جِرَائَتِهِ. • قَوْدٌ: (زَيْ الْكُفَّارِ) أَي الْحَزْبَيْنِ ع ش. • قَوْدٌ: (وَأَثْبَاتُ إِسْلَامِيَّةِ) أَي الْقَوْلِ بِه. • قَوْدٌ: (مَعَ هَذَيْنِ) أَي التَّرْثِيمِ وَالتَّعْظِيمِ ع ش. • قَوْدٌ: (مُطْلَقًا) أَي بِدَارِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهَا ع ش.

(فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ الْقَوْدِ)

• قَوْدٌ: (أَوْ شَكَّ فِيهَا أَي هَلْ هُوَ حَزْبِيٌّ أَوْ ذِمِّيٌّ) خَرَجَ مَا لَوْ شَكَّ هَلْ هُوَ حَزْبِيٌّ مَثَلًا أَوْ مُسْلِمٌ كَمَا سَيَاتِي. • قَوْدٌ: (بِدَارِ الْحَرْبِ) أَنْظُرْ هَذَا التَّيْسِدَ مَعَ مَا بَاتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ.

أَلِهْتُمْ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَاحْتِمَالِ إِكْرَاهٍ أَوْ نَحْوِهِ فَإِنْ قُلْتَ الرَّافِعِيُّ يَجْعَلُ الْأَوَّلَ رَدَّةً مَعَ ذِكْرِهِ لَهُ هُنَا كَذَلِكَ قُلْتَ إِذَا جَرَى هُنَا عَلَى مَقَالَةٍ غَيْرِهِ أَوْ قَصْدَ مُجَرَّدِ التَّصْوِيرِ أَوْ مَحَلِّ كَلَامِهِ فِي غَيْرِ دَارِ الْحَرْبِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الثَّانِي بَلْ أَوَّلَى أَوْ قَتْلَهُ فِي صَفِّهِمْ وَلَوْ بَدَارِنَا وَلَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ وَإِنْ لَمْ يَظُنْ كُفْرَهُ (فَلَا قِصَاصَ) لِوُضُوحِ عُذْرِهِ (وَكَذَا لَا دِيَّةَ) عَلِمَ أَنَّ فِي دَارِهِمْ مُسْلِمًا أَمْ لَا عَيْنَ شَخْصًا أَمْ لَا عَهْدَ جَرَاةٍ مِنْ عَوْنِهِ أَمْ لَا كَمَا يَأْتِي (فِي الْأَطْلَافِ)؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَرَمَةَ نَفْسِهِ وَثُبُوتَهَا مَعَ الشُّبْهَةِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَعَمْ، تَجِبُ الْكُفَّارَةُ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ بَاطِنًا وَلَا جَنَاحَةً مِنْهُ تَقْتَضِي إِهْدَارَهُ مُطْلَقًا وَخَرَجَ بِظَنِّ جَرَائِمِهِ الصَّادِقِ بِمَهْدِيهَا وَعَدْمُهُ كَمَا تَقَرَّرَ مَا لَوْ انْتَفَى ظَنُّهَا وَعَهْدُهَا فَإِنْ عَهْدٌ أَوْ ظَنٌّ إِسْلَامُهُ وَلَوْ بَدَارِهِمْ أَوْ شَكٌّ فِيهِ وَكَانَ بَدَارِنَا

■ فَوَدَّ: (فِي دَارِ الْحَرْبِ) خَرَجَ بِهِ دَارُنَا فَيَكُونُ رَدَّةً عَ شِ وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بَدَارِ الْحَرْبِ هُنَا كَمَا يُفِيدُهُ التَّخْلِيلُ مَا يَشْمَلُ دَارَ الْكُفْرِ بَانَ اسْتَوَلَى الْكُفَّارُ عَلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَيَعْمَلُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ سَمَ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: بَدَارِ الْحَرْبِ انْظُرْ هَذَا التَّضْيِيدَ مَعَ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ أَوْ بَدَارِ الْإِسْلَامِ اهـ.

■ فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ التَّزْيِيهِ. ■ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ سَبِّبَا لِيُظَنَّ جَرَائِمُهُ مَعَ بَقَايِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ عَ شِ.

■ فَوَدَّ: (حَلَّى مَقَالَةَ غَيْرِهِ) أَيِ مِنْ عَدَمِ الرَّدَّةِ مُطْلَقًا. ■ فَوَدَّ: (أَوْ مَحَلِّ كَلَامِهِ الْخ) أَيِ ثُمَّ، وَأَمَّا هُنَا فَمُصَوِّرٌ بَدَارِ الْحَرْبِ فَلَا تَنَاقُضَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا فِي نَفْسِهِ إِذَا الْمُتَمَتِّدُ عَدَمُ الرَّدَّةِ مُطْلَقًا عَ شِ. ■ فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَكَذَا تَنْظِيمُ إِلَهْتُمْ بَدَارِ الْحَرْبِ كُرْدِي أَيِ لِمَفْهُومِهِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَيِ مِنْ احْتِمَالِ الْإِكْرَاهِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (بَلْ أَوَّلَى) أَيِ بَلِ التَّزْيِيهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوَّلَى لِعَدَمِ كَوْنِهِ كُفْرًا كُرْدِي. ■ فَوَدَّ: (أَوْ قَتْلَهُ الْخ) عَطِيفٌ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمًا وَضَمِيرُ الْمَفْعُولِ رَاجِعٌ لِمُسْلِمٍ بَلَا قَبْدَ ظَنِّ كُفْرِهِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَظُنْ كُفْرَهُ. ■ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ) أَيِ مَحَلَّهُ فِي صَفِّهِمْ فَإِنْ عَرَفَهُ فَفِيهِ الْقَوْدُ كَمَا يَأْتِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ ظَنِّ كُفْرِهِ عَمَّا إِذَا لَمْ يَظُنَّ فِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِنْ عَرَفَ مَكَانَهُ وَقَصَدَهُ فَكَفَّلَهُ بَدَارِنَا الْخ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ وَرَمَى سَهْمًا إِلَى صَفِّ الْكُفَّارِ نَظَرُ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْ شَخْصًا أَوْ عَيْنَ كَافِرًا فَأَخْطَأَ وَأَصَابَ مُسْلِمًا فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ وَكَذَا لَوْ قَتَلَهُ فِي بَيَاتٍ أَوْ غَارَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْهُ وَإِنْ عَيَّنَ شَخْصًا فَأَصَابَهُ فَكَانَ مُسْلِمًا فَلَا قِصَاصَ وَفِي الدِّيَةِ الْقَوْلَانِ فَيَحْتَكَ كَافِرًا اهـ بِحَذْفِ. ■ فَوَدَّ: (عَلِمَ أَنَّ فِي دَارِهِمْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَفِي الْقِصَاصِ فِي الْمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (فِي دَارِهِمْ) أَيِ أَوْ فِي صَفِّهِمْ. ■ فَوَدَّ: (هَيْنَ شَخْصًا) كَانَ الْمُرَادُ بِهِ عَيْنُهُ لِلرُّمِيِّ مَثَلًا أَيِ قَصَدَهُ بِالرُّمِيِّ سَمَ. ■ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ الصَّادِقِ الْخ. ■ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَسْقَطَ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَمَّا إِذَا خَرَفَ) فِي النَّهَايَةِ. ■ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَسْقَطَ الْخ) أَيِ بِمَقَامِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ الَّتِي هِيَ دَارُ الْإِبَاحَةِ مُغْنِي أَيِ أَوْ فِي صَفِّهِمْ. ■ فَوَدَّ: (وَتُبُوْثُهَا) أَيِ الدِّيَةِ. ■ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ ذَلِكَ) أَيِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَسْقُطْ حُرْمَةُ نَفْسِهِ بِمَا مَرَّ.

■ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ إِهْدَارًا مُطْلَقًا حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِلْكَفَّارَةِ. ■ فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي شَرْحِ وَكَذَا الْإِدْيَةِ.

■ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَدَارِهِمْ) وَيَحْتَكَ أَوْ بِصَفِّهِمْ سَمَ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا جَزَمَ بِهِ عَ شِ فَقَالَ قَوْلُهُ: وَكَانَ بَدَارِنَا أَيِ

■ فَوَدَّ: (هَيْنَ شَخْصًا أَمْ لَا) كَانَ الْمُرَادُ عَيْنَهُ لِلرُّمِيِّ مَثَلًا أَيِ قَصَدَهُ بِالرُّمِيِّ. ■ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَدَارِهِمْ) يَحْتَكَ

فيلزمه القود لتقصيره أو بدارهم أو بصفهم فهترو لما مر، أما إذا عرفت مكانه بدارنا فكفيل به
في غير صفهم حتى إذا قصد قتله قصداً معيناً له كما عليم مما مر قتل به أو قتل غيره فأصابه
لزمهم دية مخففة وبقولنا مسلم ذممي لم نستعين به فيقتل به. (أو قتل مسلماً ظن كفره سواء
جرايته وردته وغيرهما كأن رأى عليه زههم أو رآه يُعْظَمُ آلِهَتَهُم (بدار الإسلام)

وليس بصفهم لما يأتي اه. **قود:** (فيلزمه القود) بشرط علم محل المسلم ومعرفة عينه نهايةً ومثني.
قود: (أو بدارهم أو بصفهم إلخ) أي أو شك فيه بدارهم إلخ سم. **قود:** (لما مر) أي من قوله
لوضوح غدره ع ش. **قود:** (أما إذا عرفت إلخ) مختار قوله ولم يعرف مكانه. **قود:** (بما مر) أي في
مبحث حد العمد. **قود:** (لزمه دية مخففة) عبارة المصنف قدية مخففة على العاقلة اه. **قود:** (وبقولنا
مسلم) أي في قوله إذا قتل مسلم إلخ سم. **قود:** (لم نستعين به) قلوا استعنا به لم يقتل ثم ظاهره وإن كان
المستعين به غير الإمام من المسلمين وهو ظاهر ع ش. **قود:** (ظن كفره إلخ) خرج به ما لو عهدته خريباً
وسباني في قوله أما لو عهدته خريباً إلخ سم. **قود:** (وغيرهما) أي كدعيه. **قود:** (وليس) إلى قوله:
(أما لو عهدته) في النهاية إلا قوله: (إن رآه) إلى (بل الذية) وقوله: (وجهله). **قود:** (عليه زههم) أي:

أو بصفهم. **قود:** (أو بدارهم أو بصفهم) أي أو شك فيه بدارهم أو صفهم قد يخرج على ذلك ما وقع
لبعض الصحابة من قتله من سمع إسلامه وحمله على أنه ثقيف وكان ذلك في دارهم أو صفهم فلعله
شك في صدور ما سمعه على غير وجه التثنية، وقد يقال قضية الشروع الإعتداد بالإسلام وعدم جواز
التفويل على ما يتفق من الإزتياب في صحته وكونه ثقية فتشكّل الواقعة إلا أن يقال هي واقعة حال
مُحتملة على أنه قد يقال ليس هذا من قبيل الشك المراد هنا؛ لأن الظاهر أنه ليس المراد إلا أنه لم يعلم
لا قبله ولا في الحال بل تردّد في أنه مسلم أو كافر والواقع لبعض الصحابة أنه يهتد خريباً ثم سمع منه
كلمة الإسلام فحملها على الثقية فهذا شيء آخر يحتاج إلى التأمل ثم رأيت التوي في شرح مسلم ذكر
أن في وجوب الذية قولين للشافعي. **قود ريف:** (أو بدارهم أو بصفهم فهترو) بقي ما لو أراد قتل خريب
يَعْلَمُ أنه خريب في دارهم مثلاً فقال: لا إله إلا الله فقتله لا يعتاده أنه قالها ثقية كما وقع لأسامة
رضي الله تعالى عنه كما رواه مسلم وأن النبي ﷺ بالغ في إنكار ذلك عليه، وقد قال التوي في شرحه
وأما كونه ﷺ لم يوجب على أسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة فقد يستدل به لإسقاط الجميع ولكن
الكفارة واجبة والقصاص ساقط للشبهة وإن ظنه كافراً وظن أن إظهار كلمة التوحيد في هذه الحالة لا
تجمله مسلماً وفي وجوب الذية قولان للشافعي وقال بكل منهما بعض العلماء اه ثم أجاب بأن
الكفارة على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز وبأن أسامة يحتل أنه كان معسراً فأغرقت الذية
على قول الوجوب ليساره. **قود:** (أما إذا عرفت مكانه بدارنا) أخرج دارهم فليراجع. **قود:** (وبقولنا
مسلم) أي في قوله إذا قتل مسلم مسلماً إلخ. **قود:** (ظن كفره) خرج ما لو عهدته خريباً وسباني في قوله
أما لو عهدته خريباً فقتله بدارنا إلخ.

وليس في صفِّ الحزبيين (وجبا) أي القود والدية على البدل كما يأتي؛ لأن الظاهر من حال من بدارنا العضة وإن كان على زئهم (وفي القصاص قول) أنه لا يجب إن رآه بزئهم مثلاً؛ لأنه أبطل حرمته بظهوره بزئهم أو بتعظيمه لآلئهم بل الدية؛ لأنه كان من حقه في دارنا التثبيت أما مجرود ظن الكفر فيجب معه القود قطعاً. (أو) قتل (من عهدته مؤثماً أو ذمياً) يعني كافراً غير حربى ولو بدارهم (أو عبداً أو ظنه قاتل أبيه فبان خلافه) أي أنه أسلم أو عتق أو لم يقتل أباه (فالمذهب وجوب القصاص) عليه لوجود مقتضيه وجهله وعهده وظنه لا يبيح له ضرباً ولا قتلاً ولو في المؤثم؛ لأن قتله للإمام وفارق ما مر في الحربى بأنه يُخلى بالشهادنة والمؤثم لا يُخلى فتخلّيته دليل على عدم رده، أما لو عهدته حربياً فقتله بدارنا فإنه يُقتل به على ما جرى عليه الشارح لكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود ويؤجبه بمؤثره

ويعظم آلئهم. • فؤد: (وليس في صفِّ الخ) أو في صفِّ الحزبيين وعرف مكانه على ما تقدّم سم.

• فؤد: (وليس في صفِّ الحزبيين) أما إذا كان فيه فلا قصاص قطعاً ولا دية في الأظهر مئني.

• فؤد: (أي القود) أي ابتداء والدية على البدل أي بدلاً عن القود محلي. • فؤد: (على البدل)، وقد يقال وجب القصاص إن وجدت المكافأة والدية إن لم توجد ع ش.

• فؤد: (بني): (وفي القصاص قول) محلّه حيث عهدته حربياً قتل قطعاً بخلاف من بدار الحرب فإنه يكفي ظن كونه حربياً وإن لم ينفذه نهاية. • فؤد: (أما مجرود الظن الخ) مختز ظن جرأته كأن رأى عليه الخ سم عبارة السيد عمر أي الظن الخالي عن قرينة تؤيده ككونه على زئهم أو يعظم آلئهم اه.

• فؤد: (غير حربى) سيذكر مختزّه. • فؤد: (لوجود مقتضيه) عبارة المئني نظراً إلى ما في نفس الأمر؛ لأنه قتله عبداً غلوّاً والظن لا يبيح القتل اه. • فؤد: (لوجود مقتضيه) وهو المكافأة ع ش.

• فؤد: (وعهده الخ) عطف تفسير على جهله. • فؤد: (وظنه) الواو بمعنى أو. • فؤد: (لأن قتله للإمام) قضيته أنه لا يجب القصاص على الإمام والمؤثم إطلاق المتن إذا كان من حقه التثبيت مئني وفي ع ش عن سم على المنهج ما يوافقه. • فؤد: (وفارق ما مر في الحربى) أي إذا كان في دارهم رشيدى عبارة سم لعل مراده بالنسبة لدارهم؛ لأن عدم وجوب القصاص في عهدته حربياً إنما مر بالنسبة لدارهم أما بدارنا فسندكره أيضاً لكن قد يشكل الفرق حيث اه. • فؤد: (ما مر في الحربى) أي في أوّل الفصل كزدي. • فؤد: (لكن جرى شيخنا في شرح المنهج الخ) وعدم القود صريح الرّوض سم وع ش. • فؤد: (كغيره) أي غير الشيخ. • فؤد: (على أنه لا قود الخ) جزم به النهاية.

• فؤد: (وليس في صفِّ الحزبيين) أو في صفِّ الحزبيين وعرف مكانه على ما تقدّم. • فؤد: (أما مجرود ظن الكفر الخ) مختز قوله كأن رأى عليه زئهم الخ. • فؤد: (ما مر في الحربى) لعل مراده بالنسبة لدارهم عدم وجوب القصاص في عهدته حربياً إنما هو بالنسبة لدارهم أما لدارنا فسندكره لكن قد يشكل الفرق حيث اه. • فؤد: (لكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود) عدم القود صريح

باستصحاب كُفْرِهِ الْمُتَيَقِّنِ فهو كما لو قُتِلَ بِدَارِنَا فِي صَفْهِهِمْ وَتَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ظُلْمِ كُفْرِهِ بِدَارِنَا
كَأَن رَأَاهُ عَلَى زَمِيهِمْ بِأَنَّ هَذِهِ الْقَرِينَةُ أَضْعَفُ مِنْ تَبَيُّنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْقَوْدِ
كَمَا تَقَرَّرَ أَمَّا الدِّيَةُ فَالْوَجْهَ وَجُوبُهَا وَفِي نُسْخِ شَرْحِ الرُّوضِ هُنَا اخْتِلَافٌ وَاشْكَالٌ لِلْمُتَأَمِّلِ وَلَوْ
قَتَلَ مُسْلِمًا تَتَرَسَّ بِهَ الْمُشْرِكُونَ

• قود: (في صَفْهِهِمْ) أَي وَلَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ كَمَا مَرَّ. • قود: (بِأَنَّ هَذِهِ الْقَرِينَةُ) أَي التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمْ مَثَلًا.

• قود: (مِنْ تَبَيُّنِ) أَي اسْتِصْحَابِ الْكُفْرِ الْمُتَيَقِّنِ وَالْمَقَامِ فِي صَفْهِهِمْ. • قود: (فَالْوَجْهَ وَجُوبُهَا) مُتَمَتِّعٌ عَنِ
شَرْحِ عِبَارَةِ الْحَلِيِّ وَعَلَيْهِ دِيَةُ الْعَمْدِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ إِذَا كَانَ فِي الْإِمْدَادِ وَالْإِسْعَادِ مِنْ عَدَمِ
وُجُوبِ الدِّيَةِ. • قود: (وَلَوْ قُتِلَ مُسْلِمًا تَتَرَسَّ بِالْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فِي الْجِهَادِ أَوْ تَتَرَسَّوْا بِمُسْلِمٍ
وَذِمَّتِي فَلَا تَزِمُهُمْ إِنْ لَمْ تَذْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى زَمِيهِمْ وَاحْتَمَلُ الْحَالِ الْإِعْرَاضَ عَنْهُمْ فَلَوْ رَمَى رَامٌ قَتَلَ
مُسْلِمًا فَحُكْمُهُ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْجَنَابَاتِ فَلَوْ دَعَتْ ضَرُورَةٌ إِلَى ذَلِكَ جَازَ زَمِيهِمْ وَتَوَقُّتُهُ أَي الْمُسْلِمِ
أَوْ الذَّمِّيِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فَإِنْ قُتِلَ مُسْلِمٌ وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ وَكَذَا الدِّيَةُ إِنْ عَلِمَهُ الْقَاتِلُ مُسْلِمًا إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ
تَوَقُّيَهُ وَالزَّمِّيَّ إِلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُسْلِمًا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مُسْلِمًا لَا الْقَصَاصُ وَإِنْ
تَتَرَسَّ كَافِرٌ بِزَمِيٍّ مُسْلِمٍ أَوْ وَرَكِبَ قَرَسَهُ قَرَمَاهُ مُسْلِمٌ ضَمِنَهُ إِلَّا إِنْ اضْطُرَّ بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فِي الْإِلْتِحَامِ الدَّفْعُ

الرُّوضِ. • قود: (أَمَّا الدِّيَةُ فَالْوَجْهَ وَجُوبُهَا) خَالَفَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ حَيْثُ قَالَ مَا نَصَّهُ لَا إِنْ عَمِدَهُ حَرْبِيًّا
فَقَتَلَهُ وَهُوَ عَلَى زَمِيٍّ الْكَفَّارِ بِدَارِنَا أَوْ دَارِهِمْ أَوْ صَفْهِهِمْ فَلَا قَوْدَ إِلَى أَنْ قَالَ وَكَذَا لَا دِيَةَ فِيهِ عَلَى الْأَوَجِّهِ وَإِنْ
اِقْتَضَى كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَجُوبُهَا وَازْتِصَافُهَا فِي الْإِسْعَادِ أَهْ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ نَفْيَ الدِّيَةِ إِذَا قَتَلَ بِدَارِهِمْ غَيْرَ مَقُولٍ
أَوْ غَيْرِ مُرْجِعٍ لَهُمْ حَيْثُ عَبَّرَ فِيهِ بِالْأَوَجِّهِ أَيْضًا وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ هُنَا عَمِدَ حِرَابَةً مِنْ عَمِدَةٍ أَوْ لَا
خِلَافَهُ. • قود: (وَلَوْ قُتِلَ مُسْلِمًا تَتَرَسَّ بِهَ الْمُشْرِكُونَ بِالْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فِي بَابِ الْجِهَادِ أَوْ
تَتَرَسَّوْا بِمُسْلِمٍ وَذِمَّتِي فَلَا تَزِمُهُمْ إِنْ لَمْ تَذْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى زَمِيهِمْ وَاحْتَمَلُ الْحَالِ الْإِعْرَاضَ عَنْهُمْ فَلَوْ رَمَى
رَامٌ قَتَلَ مُسْلِمًا فَحُكْمُهُ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْجَنَابَاتِ فَلَوْ دَعَتْ ضَرُورَةٌ إِلَى ذَلِكَ جَازَ زَمِيهِمْ وَتَوَقُّتُهُ أَي
الْمُسْلِمِ أَوْ الذَّمِّيِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فَإِنْ قُتِلَ مُسْلِمًا وَقَوْلُهُ مِنْ زِيَادَتِهِ عَرَفَ قَاتِلَهُ لَيْسَ لَهُ كَبِيرُ جَدْوَى
وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَعْصُومًا، وَكَذَا الدِّيَةُ إِنْ عَلِمَهُ الْقَاتِلُ مُسْلِمًا إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ تَوَقُّيَهُ وَالزَّمِّيَّ إِلَى
غَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُسْلِمًا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مُسْلِمًا لِشِدَّةِ الضَّرُورَةِ لَا الْقَصَاصِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ
تَحْوِيزِ الزَّمِيِّ لَا يَجْتَنِبُهَا وَإِنْ تَتَرَسَّ كَافِرٌ بِزَمِيٍّ مُسْلِمٍ أَوْ وَرَكِبَ قَرَسَهُ قَرَمَاهُ مُسْلِمٌ فَاتَّقَنَهُ ضَمِنَهُ إِلَّا إِنْ
اضْطُرَّ بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فِي الْإِلْتِحَامِ الدَّفْعُ إِلَّا بِإِصَابَتِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى بِأَنَّهُ
يَضْمَنُهُ أَهْ بِاخْتِصَارِ قَوْلِهِ السَّابِقِ مِمَّا مَرَّ فِي الْجَنَابَاتِ إِشَارَةً إِلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ هُنَا السَّابِقِ فِي كَلَامِ
الشَّارِحِ كَفِيرِهِ الَّذِي مِنْهُ أَمَّا إِذَا عَرَفَ مَكَانَهُ بِالْخ وَقَوْلُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ ضَمِنَهُ يَبْنِي بِالْقَوْدِ إِنْ قَصَدَ
قَتْلَهُ مُتَيَقِّنًا وَبِالدِّيَةِ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ قَصَدَ غَيْرَهُ قَاصِبًا. • قود (أَيْ): (وَلَوْ قُتِلَ مُسْلِمًا تَتَرَسَّ بِهَ الْمُشْرِكُونَ)
الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ مَا فِي الْحَاشِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فِي قَوْلِهِ فَإِنْ قُتِلَ مُسْلِمًا وَقَوْلُهُ

بدارهم فإن علم إسلامه لزيمته دينه وإلا فلا. (ولو ضرب) من لم يُبَيِّح له الضَرْبُ (مريضاً جهل
مريضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح غالباً (وجب القصاص) عليه لتقصيره فإن عَفَى على
الدية فكلها على الضارب وإن فُرِضَ أَنْ للمريض دخولاً في القتل (وقيل لا) يجب عليه؛ لأن ما
أتى به غير مُهْلِك في ظنّه وتَرَدُّ بآئنه لا عبرة بظنّه مع تحريم الضَرْب عليه ومن ثم لم يلزم نحو
مؤذّب ظنّ أنه صحيح وطبيب سقاء دواء على ما يأتي لظنّه أنه مُحتاج إليه إلا دمه أي دية شبه
المعد كما هو ظاهر ولو علم بمريضه أو كان ضربه يقتل الصحيح أيضاً وجب القود قطعاً.
واعلم أن للقود شروطاً في القتل قد مرّت وفي القاتل ومُتاتِي وفي القتل كما قال (وُشْطَرَطَ
لوجوب القصاص) بل والضمأن من أصله على تفصيل فيه (في القتل إسلام) مع عدم نحو
صيال وقطع طريق للخبر الصحيح فإذا قالوها غَضَمُوا مِثِّي دماءهم وأموالهم إلا بحقها (أو
أمان) بحقن دمه بعقد ذمة أو عهدي أو أمان مجرّد ولو من الأحاد أو ضرب رق؛ لأنه به يصير

إلا بإصابتِه فلا يضمنه في أحد وجهين وقطع المُتَوَلَّى بآئنه يضمنه انتَهَتْ باختصار والظاهر أن مراد
الشارح هنا قول الرّوض وشرحه المارّ فإن قُتِلَ مُسْلِمٌ وَجِبَتْ الكفارة إلخ المفروض فيما إذا دَعَتْ
ضرورة إلى رَمِيهِم سم. فود: (بدارهم) انظر مفهومه ولعل المراد بدارهم هنا ما يشمل ما استولى عليه
من دار الإسلام. فود: (والأفلا) أي فلا تلزمه الدية وتجب عليه الكفارة ع ش. فود: (من لم يبيح)
إلى قوله: (بشّط أن لا يزجج) في النهاية. فود: (لتقصيره) لأن جهله لا يبيح له الضرب مُغْنِي
ونهاية. فود: (نحو مؤذّب) كالزوج والمعلم مُغْنِي. فود: (إلا دية) فاجل لم يلزم كزدي. فود: (ولو
علم بمريضه) إلى قوله: (وُشْطَرَطَ للقود) في المُغْنِي. فود: (وقد مرّت) وهي كونه عَمْدًا ظُلماً من
حيث الإثلاف. فود: (بل والضمأن) أي الشامل للدية. فود: (وقطع طريق) أي تحتم قتله به كما يأتي
سم. فود: (فإذا قالوها) أي لا إله إلا الله مُغْنِي. فود: (إلا بحقها) لا دخل له في التليل كما لا يخفى
رشيدي. فود: (يحقن دمه) أشار به إلى أن المراد الأمان بالمعنى اللغوي الشامل لنحو الجزية كما
أشار إليه أيضاً بقوله بعقد ذمة إلخ رشيدي. فود: (به يصير) أي بضرب الرق ع ش.

من زيادته عَرَفَ قاتله إلخ المفروض فيما إذا دَعَتْ ضرورة إلى رَمِيهِم لا المثلّول عنهما قبل هذا
المفروض فيما إذا لم تدع إلى ذلك لأنه ذكر أن حكمه معلوم مما مرّ في الجنایات، وقد علم مما مرّ
فيها أنه قد يجب القود كما في قول الشارح السابق أما إذا عَرَفَ مكانه بدارنا إلخ فلا يتأى إطلاقاً أنه إن
علم إسلامه لزيمته دينه وإلا فلا ولا المثلّول عنه أخيراً المذكور بقوله وإن تترس كافر بترس مسلم إلخ
لأن الظاهر أن الضمان هنا قد يكون بالقصاص، وأيضاً قد أبهوا الضمان فينبذ أن يتصرف هو بتعيينه
تأمل. فود: (وقطع طريق) إن أريد إن قطع الطريق يهدّره من حيث كونه صائلاً دخل فيما قبله أو مطلقاً
فسيأتي أنه لا يستحق القتل إلا إذا قتل مع أنه حيّز لا يهدّر إلا بالنسبة للزلي إلا أن يريد ما إذا تحتم قتله
في قطع الطريق فإنه حيّز لا يقتل قاتله إلا إن كان مثله فليتأمل ثم رأيت كلامه الآتي وهو دال على

مالاً للمسلمين ومأثمهم في أمانٍ لِعِصْمَتِهِ حينئذٍ ويُشْتَرَطُ لِلْقَوْدِ وجودُ العِصْمَةِ التي هي حَقُّ الدِّمِّ من أوَّلِ أجزاءِ الجناية كالزَّمَنِ إلى الزَّهْوِيِّ كما يأتي (فَيَهْدُنُ) بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ أَحَدِ الصَّائِلِ إِذَا تَعَيَّنَ قَتْلُهُ فِي دَفْعِ شَرِّهِ (وَالْحَرْبِيِّ) وَلَوْ نَحْوُ امْرَأَةٍ وَصِيَّتِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَقْذِفُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ (النِّسْبَةُ: ٥) (وَالْمُرْتَدُّ) إِلَّا عَلَى مِثْلِهِ كما يأتي لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرْبِيِّ بِأَنَّهُ مُلْتَزِمٌ فَمُصِصٌ عَلَى مِثْلِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْحَرْبِيُّ. (وَمَنْ) مُبْتَدَأٌ (عَلَيْهِ) قِصَاصٌ كَغَيْرِهِ) فِي الْعِصْمَةِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ فَيُقْتَلُ قَاتِلُهُ. وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ الْمُتَحَنِّنُ قَتْلُهُ وَتَارِكُ الصَّلَاةِ وَنَحْوُهُمَا مُهْتَدِرُونَ إِلَّا عَلَى مِثْلِهِمْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَالزَّانِي الْمُغْضَى إِنْ قَتَلَهُ ذِمِّيٌّ) وَالْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الْحَرْبِيِّ أَوْ مُرْتَدُّ (قَتْلَ بِهِ) إِذْ لَا تَسْلِيْطَ لِهَمَا عَلَى الْمُسْلِمِ وَلَا حَقٌّ لِهَمَا فِي الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَأَخَذَ مِنْهُ الْبُلْفِقِيْنِ أَنَّ الزَّانِي الذِّمِّيَّ الْمُخْصَصَ إِذَا قَتَلَهُ ذِمِّيٌّ وَلَوْ مَجْزُوسًا

❦ قود: (من أوَّلِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِوُجُودِ إلخ. ❦ قود: (كالزَّمَنِ) مِثَالُ الْجِنَايَةِ. ❦ قود: (كما يأتي) أي فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ. ❦ قود: (بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ أَحَدِ إلخ) شَامِلٌ لِلذِّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ ع. ❦ قود: (ولو نَحْوُ امْرَأَةٍ وَصِيَّتِي) إِنَّمَا أَخَذَهُمَا غَايَةً لِحُرْمَةِ قَتْلِهِمَا ع. ❦ قود: (إِلَّا عَلَى مِثْلِهِ) فَلَا يَهْدُنُ قَتْلُ مُرْتَدِّ مِثْلِهِ ع. ❦ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْمُرَادُ إِهْدَاؤُهُ أَيِ الْمُرْتَدِّ فِي حَقِّ مُسْلِمٍ أَمَا فِي حَقِّ ذِمِّيٍّ أَوْ مُرْتَدِّ فَسَيَأْتِي أَه. ❦ قود: (بَيْنَتُهُ) أَيِ الْمُرْتَدِّ. ❦ قود: (وَبَيْنَ الْحَرْبِيِّ) أَيِ حَيْثُ هَدَرَ، وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِ. ❦ قود: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْمُرْتَدِّ وَقَوْلُهُ عَلَى مِثْلِهِ أَيِ مُرْتَدِّ مِثْلِهِ ع. ❦ قود: (مُبْتَدَأًا) أَيِ وَخْبَرُهُ كَغَيْرِهِ وَكَانَهُ إِنَّمَا اغْرَبَهُ لِقِتْلَا يَتَوَهَّمُ عَطْفُهُ عَلَى الْحَرْبِيِّ سَم. ❦ قود: (وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ إلخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ مُهْتَدِرُونَ. ❦ قود: (وَتَارِكُ الصَّلَاةِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَيُغْضَمُ تَارِكُ الصَّلَاةِ بِالْجُنُونِ وَالسُّكْرِ أَيِ فَلَا يَقْتُلُ حَالَهُمَا إِلَّا الْمُرْتَدُّ أَيِ يَقْتُلُ حَالَ جُنُونِهِ أَوْ سُكْرِهِ أَه. وَفِي بَابِ تَارِكِ الصَّلَاةِ كَلَامٌ فِي ذَلِكَ يَتَّبِعِي مُرَاجَعَتُهُ سَم وَع. ❦ قود: (إِلَّا عَلَى مِثْلِهِمْ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْقَاطِعَ غَيْرَ مُهْتَدِرٍ عَلَى التَّارِكِ وَبِالْعَكْسِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمُثَامَلَةَ فِي الْإِهْدَارِ كَمَا سَيَأْتِي سَم أَيِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُهْتَدِرَ إلخ. ❦ قود: (كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ إلخ) أَنْظِرْ وَجْهَ الْإِشَارَةِ رَشِيدِي.

❦ قود: (سَمِي) (وَالزَّانِي إلخ) أَيِ الْمُسْلِمِ مُغْنِي. ❦ قود: (غَيْرِ الْحَرْبِيِّ) أَيِ الشَّامِلِ لِلْمُعَاهِدِ وَالْمُؤْمِنِ مُغْنِي. ❦ قود: (أَوْ مُرْتَدِّ) عَطْفٌ عَلَى ذِمِّيٍّ. ❦ قود: (لِهَمَا) أَيِ الذِّمِّيِّ وَالْمُرْتَدِّ. ❦ قود: (وَأَخَذَ مِنْهُ) قَدْ يَشْكُلُ الْأَخْذُ بِأَنَّ الذِّمِّيَّ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَاجِبِ عَلَى الذِّمِّيِّ سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الذِّمِّيَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقٌّ لَكِنِ الذِّمِّيُّ الزَّانِي دُونَهُ فَيُقْتَلُ بِهِ ع. ❦ قود: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْبُلْفِقِيْنِ) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي.

إِرَادَتِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ بِقَوْلِنَا إِلَّا إِنْ إلخ. ❦ قود: (مُبْتَدَأًا) خَبَرُهُ كَغَيْرِهِ. ❦ قود: (لَهُ) (مُبْتَدَأًا) اغْرَبَهُ كُلَّهُ لِقِتْلَا يَتَوَهَّمُ عَطْفُهُ عَلَى الْحَرْبِيِّ. ❦ قود: (وَتَارِكُ الصَّلَاةِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَيُغْضَمُ تَارِكُ الصَّلَاةِ بِالْجُنُونِ وَالسُّكْرِ لَا الْمُرْتَدُّ أَه. وَفِي بَابِ الصَّلَاةِ كَلَامٌ فِي ذَلِكَ عَنِ التَّوَوُّيِّ وَغَيْرِهِ يَتَّبِعِي مُرَاجَعَتُهُ. ❦ قود: (إِلَّا عَلَى مِثْلِهِمْ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْقَاطِعَ غَيْرَ مُهْتَدِرٍ لِلتَّارِكِ وَبِالْعَكْسِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمُثَامَلَةَ فِي الْإِهْدَارِ كَمَا سَيَأْتِي. ❦ قود: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْبُلْفِقِيْنِ إلخ) قَدْ يَشْكُلُ الْأَخْذُ بِأَنَّ الذِّمِّيَّ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَاجِبِ عَلَى الذِّمِّيِّ.

ليس زانياً مُحَصَّنًا ولا وجب قتله بنحو قطع طريق لا يُقتل به ويُؤخذ منه أياً من قوله ولا قتل المسلم المعصوم به إن قصده بقتله استيفاء الواجب عليه أو أطلق بخلاف ما إذا قصده عدم ذلك؛ لأنه صَرَفَ فعله عن الواجب ويُحتمل الأخذ بإطلاقهم ويؤجبه بأن دمه لما كان هدراً لم يؤثروا فيه الصَّارِفُ (أو مسلم) ليس زانياً مُحَصَّنًا (لأنه) يُقتل به (في الأصح) لإهداره، وإنما يُعزَّرُ لأفقيته على الإمام سواء أثبت زناه ببينة أم بإقراره بشرط أن لا يرجع عنه ولا قُتل به أي إن علم برجوعه فيما يظهر مما مرَّ فيما لو عهده حربياً ثم رأيت في ذلك وجهين بلا ترجيح ولا ريب أن ما ذكرته أوجههما ولو قتله قبل أمر الحاكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا نعتدنا

• قوله: (ليس زانياً مُحَصَّنًا إلخ) فإن كان مثله قُتل به مُثْنِي. • قوله: (ويؤخذ منه إلخ) أي من قوله ولا حق لهما إلخ رَشِيدِي وقال السَّيِّدُ عَمَرَ لا يَخْفَى ما في هذا الأخذ من الخفاء وبِتَسْلِيمِ ظُهورِهِ فالاحتمال الثاني أرجح فيما يظهر اهـ وسَيَانِي عَنْ ش ما يوافقُه. • قوله: (به) أي بالمسلم الزَّانِي المُحَصَّنِ ع ش. • قوله: (ويُحتمل الأخذ إلخ) هذا الصنيع يقتضي اعتماد الأول ولكن الاحتمال المذكور هو المُتَمَكِّنُ أَخْذاً من قوله ويؤجبه إلخ ع ش. • قوله: (ليس زانياً) إلى قوله: (بشرط أن لا يرجع) في المُثْنِي. • قوله: (بشرط أن لا يرجع عنه إلخ) خلافاً لِلنَّهْيِ والمُثْنِي جِارَةُ الأولِ وسواء أقتله قبل رجوعه عن إقراره أو رجوع الشهود عن شهادتهم أم بَعْدَهُ اهـ قال الرَّشِيدِي قوله: أم بَعْدَهُ أي لاختلاف العلماء في صِحَّةِ الرَّجُوعِ لكن هذا إنما يأتي في رجوعه عن الإقرار كما نقله سم على المنهج عن الشَّارِحِ قَلْبَرِاجِ الحُكْمُ في رجوع الشهود اهـ. • قوله: (بشرط إلخ) وفي شَرْحِهِ لِلإِشْكَالِ خلاف ذلك حيث قال فيه بَعْدَ ذِكْرِ ما يوافق ما هنا عن الثَّقَيْنِي والأَظْهَرِي ما نُصِّه لكن الذي صحَّحه الشَّيْخَانِ أَنَّهُ لا قَوْلَ لاختلاف العلماء في سقوط الحدِّ بالرُّجُوعِ وحيثيَّةِ فَلَاقَ بَيْنَ عِلْمِ الْقَاتِلِ وَجَهْلِهِ اهـ سم. • قوله: (بما مرَّ إلخ) أي على ما جرى عليه شَيْخُ الْإِسْلَامِ في شَرْحِ الْمَنْهَجِ كغیره فليؤجبه عَدَمُ الْقَتْلِ هُنَا فيما إذا جَهِلَ الرَّجُوعُ باستصحاب استحقاق القتل وبذلك يندفع إشكال سم بما نُصِّه قوله: (بما مرَّ فيما لو عهده حربياً فيُتَأَمَّلُ سم. • قوله: (بلا ترجيح) وفي الرُّوضَةِ ما نُصِّه، ولو قتله شخص بَعْدَ الرَّجُوعِ ففي

• قوله: (بشرط أن لا يرجع عنه إلخ) في شَرْحِهِ لِلإِشْكَالِ خلاف ذلك حيث قال بَيِّنِي الثَّقَيْنِي ولو قتله بَعْدَ رجوعه عن إقراره أو رجوع الشهود قُتل به إلا إذا ظن بقاء شهادتهم فهو كَقَتْلِ الرَّذَّةِ أي يُقتل أيضاً لكن على خلاف فيه وما ذكره في رجوعه جرى عليه الأَظْهَرِي وغيره ونصُّ الأَمِّ صريح فيه لكن الذي صحَّحه الشَّيْخَانِ فِي حَدِّ الزَّانِ أَنَّهُ لا قَوْلَ لاختلاف العلماء في سقوط الحدِّ بالرُّجُوعِ وحيثيَّةِ فَلَاقَ بَيْنَ عِلْمِ الْقَاتِلِ وَجَهْلِهِ اهـ. • قوله: (بما مرَّ فيما لو عهده) يَتَأَمَّلُ. • قوله: (ثم رأيت في ذلك وجهين بلا ترجيح) في الرُّوضَةِ في كتاب حَدِّ الزَّانِ ما نُصِّه ولو قتله شخص بَعْدَ الرَّجُوعِ ففي وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كَيْج وقال الأصح لا يجب وبه قال أبو إسحاق لاختلاف العلماء في سقوط الحدِّ بالرُّجُوعِ اهـ.

الكذب قُتل به دونهم كما بحثه البلقيني وهو مُتَّجَع؛ لأنه لم يثبت زناه ومجرؤ الشهادة غير مُبيح للإقدام ولو رآه يزني وعلم إحصائه فقتله لم يُقتل به قطعاً لكنه لا يُقبل منه ذلك بالنسبة للأحكام الظاهرة إلا ببينة أو تحمين مزدودة من الوارث وكذا في سائر نظائره قيل ولا يُعزُّر للإفتيات هنا إن قُتل قبل انفصاله عن نحو خيلته، ويؤجبه بأن هذا يؤلَّد فيه حمية تُلججه لقتله فغلب فيه وخرج بقولي ليس زانياً مُحصناً الزاني المُحصَّن فيقتل به ما لم يأمُرهُ الإمام بقتله ويظهر أن يُلحق بالزاني المُحصَّن في ذلك كلُّ مُهتَرٍ كتارك صلاة وقاطع طريق بشرطه فالحاصل أن المُهتَر مَمصومٌ على مثله في الإهدار وإن اختلفا في سببه وبذ السارق مُهتَرٌ إلا

وُجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كَجَّ وقال الأصح لا يجب وبه قال أبو إسحاق لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع اهـ سم. فؤد: (كما بحثه البلقيني الخ)، وإنما يتَّجه هذا إذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم فإنه حينئذٍ مُباشرٌ وهم مُتَسَبِّونَ أما إذا كان بعده فلا أثر لرجوعهم بالنسبة له لِعُدِّهِ وعَدَم تَعَدِّهِ سم ويُغني عنه قول الشارح ويتَّجه أنه لم يثبت الخ إلا أن يريد التأكيد والتوضيح.

فؤد: (ولو رآه) إلى قوله: (لكنه لا يُقبل) في النهاية. فؤد: (ولو رآه يزني الخ) أي والحال أنه عليمٌ بذلك كما هو ظاهرٌ وإلا فلو لم يعلم ذلك فقتله وأدعى أنه رآه يزني، لآتي رآته يزني وهو مُحصَّن لم يُقبل منه ذلك بل يقتصر منه كما هو ظاهرٌ سم على حَجِّ اهـ سم. فؤد: (لم يُقتل الخ) أي لم يستحق القتل بطلاناً كما يُعلم من كلام غيره رشيدِي وهذا التفسير غير ما مرَّ عن سم أيّاً ويَرَجُّح بل يُعَيَّن إرادته قول الشارح لِكَيْتِه الخ. فؤد: (في سائر نظائره) أي كزُورِ سِرقة شخصٍ بشرطها. فؤد: (هنا) أي فيما لو رآه يزني الخ. فؤد: (من نحو خيلته) هل هو قَيَّد كما هو ظاهرٌ التوجيه. فؤد: (وخرج) إلى المتن في النهاية. فؤد: (الزاني الخ) أي المُسلم مُغني. فؤد: (فيقتل به) أي لِلْمُكَافَأَةِ سم. فؤد: (كتارك صلاة) أي بعد أمر الإمام بها مُغني. فؤد: (بشرطه) راجع لكلٍّ من المَغْطُوف والمَغْطُوف عليه.

فؤد: (فالحاصل الخ) يريد عليه ما إذا كان القتل مُرتدّاً والقاتل مُسليماً زانياً مُحصناً أو نحو، وقد مرَّ أن المُسلم لا يُقتل بالكافر إلا أن يقال مراده ما لم يَمُنَّ مانعٌ لِكَيْتِه بعيدٌ أو أن المراد حاصِل ما تقدَّم قبله وهو بعيدٌ أيضاً مع جفلة ضابطاً رشيدِي. فؤد: (مَمصومٌ على مثله الخ) أي ما لم يأمُرهُ الإمام بقتله أخذاً مما مرَّ سم أي أيّافاً. فؤد: (وإن اختلفا في سببه) كزناً وتزكٍ صلاة أو قطع طريق سم.

فؤد: (كما بحثه البلقيني) قال في شرح الإزهاد، وإنما يتَّجه هذا إذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم؛ لأنه حينئذٍ مُباشرٌ وهم مُتَسَبِّونَ، أما إذا كان بعده فلا أثر لرجوعهم بالنسبة له لِعُدِّهِ وعَدَم تَعَدِّهِ وإن أثر في وجوب القود عليهم لَتَعَدِّهِمْ اهـ فليُتأمل. فؤد: (ولو رآه يزني الخ) إلى قوله: (لم يُقتل به قطعاً) أي والحال أنه عليمٌ بذلك كما هو ظاهرٌ وإلا فلو لم يعلم ذلك فقتله وأدعى أنه رآه يزني، لآتي رآته يزني وهو مُحصَّن لم يُقبل منه ذلك بل يقتصر منه كما هو ظاهرٌ. فؤد: (فالحاصل الخ) كذا شرح م. ر. فؤد: (مَمصومٌ على مثله في الإهدار) أي ما لم يأمُرهُ الإمام بقتله أخذاً مما قبله.

على مثله سواء المسروق منه وغيره. (و) يُشْتَرَطُ لوجوبه (في القاتل) شروط منها التَّكْلِيفُ ومُحَصِّلُهُ (بلوغ وعقل) فلا يُقْتَلُ صَبِيٌّ ومَجْنُونٌ حال القتل وإن كَلَّفَ عند مُقَدِّمَتِهِ كالزَّمِيِّ أو غَفِيَةٍ كما حُزِّزَتْ بها فيه في شرح الإرشاد الصغير وذلك للحديث الصحيح «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ» ولَعَدِمَ تَكْلِيفُهُمَا (والمذهب وجوبه على السكران) وكلُّ مُتَعَدٍّ بِمُزِيلِ عَقْلِهِ لِمَعْدِيهِ فلا نَظَرَ لاسْتِثْنَاءِ عَقْلِهِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ رُبْعِ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ أَمَّا غَيْرُ الْمُتَعَدِّي كَانَ أَكْرَهَ عَلَى شُرْبِ مُسْكِرٍ أو شَرِبَ مَا ظَنَّهُ دَوَاءً أو ماءً فإذا هو مُسْكِرٌ فلا قَوْدَ عَلَيْهِ لِمُغْذِرِهِ (ولو قال كُنْتُ يَوْمَ الْقَتْلِ) أي وقته (صَبِيًّا أو مَجْنُونًا صُدَّقَ بِمَيِّمِنِهِ إِنْ أَمَكْنَ الصَّبَا) فيه (وعَهْدُ الْجُنُونِ) قبله ولو مُتَقَطِّعًا لِأَصْلِ بَقَائِهِمَا حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى الْإِمْكَانُ وَالْمَعْدُ، وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى زَوَالِ عَقْلِهِ وَادَّعَى الْجُنُونُ وَالْوَلِيُّ الشُّكْرَ صُدَّقَ الْقَاتِلُ بِمَيِّمِنِهِ وَمِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ قَالَ زَالَ بِمَا لَمْ أَمْعُدْ بِهِ وَقَالَ الْوَلِيُّ بَلْ بِمَا تَعْدَيْتُ بِهِ (ولو قال أَنَا صَبِيٌّ الْآنَ) وَأَمَكْنَ (فَلَا قِصَاصَ وَلَا يَحْلِفُ) أَنَّهُ صَبِيٌّ كَمَا سَيَذْكُرُهُ أَيْضًا فِي دَعْوَى الدَّمِّ وَالْقِسَامَةِ؛ لِأَنَّهُ تَخْلِيفُهُ عَلَى ذَلِكَ يُثَبِّتُ صَبَاةَ وَالصَّبِيِّ لَا يَحْلِفُ فِي تَخْلِيفِهِ إِبْطَالُ تَخْلِيفِهِ، وَإِنَّمَا خَلَفَ كَافِرٌ أَتَيْتُ وَأَرِيدُ قَتْلَهُ فَادَّعَى أَنَّهُ اسْتَعَجَلَ بِدَوَاءٍ وَإِنْ تَضَمَّنَ

• قَوْلُهُ: (وَمُحَصِّلُهُ) بِتَشْدِيدِ الصَّادِ الْمَكْسُورَةِ وَحَقِيقَتُهُ الْإِزَامُ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ ع. ش. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُقْتَلُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ حَالِ الْقَتْلِ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ غَفِيَةٍ) عُطِفَ عَلَى عِنْدَ مُقَدِّمَتِهِ وَالضَّمِيرُ لِلْقَتْلِ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ فَلَا يُقْتَلُ الْخ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (عَلَى السَّكَرَانِ) أَيِ الْمُتَعَدِّي مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مُتَعَدٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَوْ شَرِبَ) عُطِفَ عَلَى أَكْرَهَ. • قَوْلُهُ: (فَلَا قَوْدَ الْخ) وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِهِ لِلشَّهَادَةِ قَبْضُ الْقِصَاصِ عَنْهُ وَتَجِبُ الدِّيَةُ ع. ش.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ قَالَ كُنْتُ الْخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَاتٌ بِجُنُونِهِ وَعَقْلُهُ تَعَارَضَتْ اهـ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا قَامَتْ بِصَبَاةٍ وَيُلَوِّغُهُ سَمِ أَيِ ثُمَّ إِنْ عَهِدَ الْجُنُونُ وَأَمَكْنَ الصَّبَا صُدَّقَ الْجَانِي وَالْأَوَّلِيُّ كَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ شِ جِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِجُنُونِهِ وَأُخْرِى بِعَقْلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ عَلِمَ وَكَانَتِ الْبَيِّنَاتُ مُقَيَّدَتَيْنِ بِحَالَةِ الْمَوْتِ تَعَارَضَتْ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ اتَّفَقَا) أَيِ وَلِيِّ الْمُقْتُولِ وَالْقَاتِلِ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَادَّعَى) أَيِ الْقَاتِلِ. • قَوْلُهُ: (السُّكْرُ) أَيِ بَتَعَدُّ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (صُدَّقَ الْقَاتِلُ الْخ) أَيِ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ إِنْ عَهِدَ جُنُونُهُ وَتَجِبُ الدِّيَةُ ع. ش. • قَوْلُهُ: (مَا لَوْ قَالَ) أَيِ الْجَانِي. • قَوْلُهُ: (الْآنَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا خَلَفَ كَافِرٌ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُهُ غَفِيَةٍ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَعَدِمَ التَّزَامُ) وَقَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَضَمَّنَ الْخ) غَايَةٌ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (عَلَى السَّكَرَانِ) أَيِ الْمُتَعَدِّي.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ قَالَ كُنْتُ يَوْمَ الْقَتْلِ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا الْخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَاتٌ بِجُنُونِهِ وَعَقْلُهُ تَعَارَضَتْ اهـ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ إِذَا قَامَتْ بِصَبَاةٍ وَيُلَوِّغُهُ.

خلفه إنبات صباه لوجود أماره البلوغ فلم يترك بشجود دعواه لا يقال قضيته أنه لو أثبت هنا وجب تخليفه لأننا نقول الإنبات مقتضى للقتل ثم لا هنا كما مر في الحجر. (و) منها عدم الجراية فحينئذ (لا قصاص على حره) وإن عصم بعد لعدم التزامه ولما تواتر عنه بأنه وعن أصحابه من عدم الإقادة بمن أسلم كوخشي قاتل حمزة تحت (وبجب) القود (على المعصوم) بأمان أو هذبة أو ذمة لالتزامه أحكامنا ولو من بعض الوجوه (والمؤتد) وإن كان متهذرا لذلك نعم، لو ارتدت طائفة لهم قوة وأتلفوا مالا أو نفسا ثم أسلموا لم يضمنوا على الأصح المنصوص. (و) منها (مكافاة) بالهزم أي مساواة من المقتول لقاتله حال الجناية بأن لا يفضل قتله حينئذ بإسلام أو أمان أو حرية ناشئة أو أصالية أو سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو متهذرا بنحو زنا (بذمي) يعني بغيره ليشتمل من لم تبلغه الدعوة فإنه وإن كان كالمسلم في الآخرة ليس كهو في الدنيا يخبر البخاري «ألا لا يقتل مسلم بكافيه» وتخصيصه بغير الذمي لا دليل له

• قود: (قضيته) أي قوله لوجود الخ ع ش. • قود: (الإنبات مقتضى للقتل) لأنه أماره البلوغ في الكافر دون المسلم سم والمراد أن المسلم إذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه لا يحكم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من أحكام البالغين بخلاف الكافر فإنه إذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه قتل أخفاء بنبات العانق ع ش. • قود: (ومنها) أي شروط وجوب القود.

• قود (سني): (ولا قصاص) أي ولا ذبة مئني. • قود: (وإن عصم) إلى قوله: (نعم لو ارتد) في المئني. • قود: (وإن عصم) أي بإسلام أو عقد ذمة مئني. • قود: (بعد) أي بعد القتل. • قود: (لعدم التزامه) أي أحكامنا مئني. • قود: (من عدم الإقادة) أي عدم الإقتصاص. • قود: (للملك) أي لالتزامه أحكامنا. • قود: (لم يضمنوا) وهو المعتد زيادي اه ع ش. • قود: (على الأصح) وفاقا للنهاية وخلافا للمئني عبارته تنبيه محل في المؤتد إذا لم يكن له شوكة وقوة ولا ففيه قولان أظهرهما عند البغوي الضمان وهو الظاهر وظاهر تغيير الشرح الصغير يقتضي ترجيح المنع اه. • قود: (بالهزم) إلى قوله: (وقوله حقيه) في المئني. • قود: (حينئذ) أي حين القتل. • قود: (بغيره) أي غير المسلم ع ش.

• قود: (ليشتمل) حلة للتفسير المذكور. • قود: (وتخصيصه) أي الكافر في الخبر ع ش عبارة المئني إنما ذكر الذمي ليثبت على خلاف الحقيقة فإنهم يقولون: إن المسلم يقتل به وحملوا الكافر في الحديث

• قود: (لأننا نقول الإنبات مقتضى للقتل ثم) لأنه أماره البلوغ في الكافر دون المسلم. • قود: (ومنها مكافاة) بأن لم يفضل قتله بإسلام أو أمان أو حرية الخ قال في التثية ومن قتل من لا يقاد به في المحاربة ففيه قولان أحدهما يجب القود والثاني لا يجب اه وقوله من لا يقاد به كأن قتل مسلم كافرا أو حر عبدا. وقوله قولان أي بناء على أن المعتل في قتل المحاربة معنى الحد أو معنى القصاص. وعبارة المنهاج في باب قطع الطريق وقتل القاطع يقتل فيه معنى القصاص وفي قول الحد فعلى الأول لا يقتل بوليه وذمي اه. • قود: (تامة) يراد عليه أنه لو قتل مبعوض متمحض الرق لم يقتص منه كما تبيننا عليه في

وقوله عَقِبَهُ «ولا ذو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» من قَبِيلِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَيْ لَا يُقْتَلُ
الْمُعَاهِدُ مُدَّةَ بَقَاءِ عَهْدِهِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِلْمُخَالَفِ وَعَلَى فَرَضِ احتِجَاجِهِ

على الحَرْبِيِّ لِقَوْلِهِ بَعْدُ «ولا ذو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» وذو المَهْدِ يُقْتَلُ بِالْمُعَاهِدِ وَلَا يُقْتَلُ بِالْحَرْبِيِّ لِتَوَافُقِ
الْمُتَعَاظِفَيْنِ وَأَجِيبَ عَنْ حَمْلِهِمْ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» يَقْتَضِي عُمُومَ الْكَافِرِ
وَيَأْتِي لَوْ كَانَ كَمَا قَالُوهُ لَخَلَا عَنْ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ إِذَا قُتِلَ كَافِرًا حَرْبِيًّا وَمَعْلُومٌ
أَنَّ قَتْلَهُ عِبَادَةٌ فَكَيْفَ يُعْقَلُ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ اهـ. فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ الْخ) جَوَابٌ عَمَّا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ لَا دَلِيلَ لَهُ
مِنْ أَنَّ لَهُ دَلِيلًا وَهُوَ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ عَقِبَهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمُعَاهِدَ لَا يُقْتَلُ بِحَرْبِيٍّ فَيَرَادُ بِالْكَافِرِ فِي
الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ الْحَرْبِيُّ لِوُجُوبِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ فِي الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ سَم. فَوُدَّ: (مِنْ قَبِيلِ
عَطْفِ الْجُمْلَةِ الْخ) أَيْ وَوُجُوبِ إِشْتِرَاكِ الْمُتَعَاظِفَيْنِ فِي صِفَةِ الْحُكْمِ لَوْ سَلِمَ إِنَّمَا هُوَ فِي عَطْفِ
الْمُفْرَدِ. فَوُدَّ: (فَلَا دَلِيلَ فِيهِ) أَيْ فِي قَوْلِهِ عَقِبَهُ وَلَا ذُو عَهْدٍ الْخ. فَوُدَّ: (احتِجَاجِهِ) أَيْ قَوْلِهِ وَلَا ذُو عَهْدٍ

هَامِشُ الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ عَلَى أَخْذِهِ مِمَّا سَيَأْتِي مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُفَضَّلْهُ بِحَرْبِيَّةٍ نَامَةً إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِالتَّخْصِيلِ فِي
المُفْهُومِ فَقَدْ تَوَضَّرَ غَيْرُ النَّامَةِ كَمَا فِي هَذَا الْمِثَالِ، وَقَدْ لَا تَوَضَّرَ كَمَا فِي قَتْلِ مُبَعْضٍ مُبَعْضًا آخَرَ مَعَ تَعَاوُثِ
الْحَرْبِيَّةِ أَوْ لَا وَكَمَا لَوْ وَجَدَ سَبَبَ الْحَرْبِيَّةِ فَقَطُّ كَالْكِتَابَةِ وَالْإِسْتِلَادِ. فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ وَلَا ذُو عَهْدٍ) قَالَ
الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَابِ فِي قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ عَطْفَ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ وَعَكْسَهُ لَا
يُخَصِّصُ الْعَامَّ مَا نَصَّهُ وَقِيلَ يُخَصِّصُهُ أَيْ يَقْصُرُهُ عَلَى ذَلِكَ الْخَاصِّ لِوُجُوبِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمَغْطُوفِ
وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ قُلْنَا فِي الصَّفْحَةِ مَمْنُوعٌ مِثَالُ الْعَكْسِ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ «لَا يُقْتَلُ
مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» يَغْنِي بِكَافِرٍ حَرْبِيٍّ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى قَتْلِهِ بِغَيْرِ الْحَرْبِيِّ فَقَالَ الْحَقْفِيُّ يَقْدَرُ
الْحَرْبِيُّ فِي الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ لِوُجُوبِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمَغْطُوفَيْنِ فِي صِفَةِ الْحُكْمِ فَلَا يُنَافِي مَا قَالَ بِهِ مِنْ
قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذِّمِّيِّ اهـ فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ الْخ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالِ مُقَدِّرٍ عَلَى قَوْلِهِ لَا دَلِيلَ لَهُ بِأَنَّ
يُقَالُ بَلْ لَهُ دَلِيلٌ وَهُوَ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ عَقِبَهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمُعَاهِدَ لَا يُقْتَلُ بِحَرْبِيٍّ فَيَقْدَرُ الْحَرْبِيُّ فِي
الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ لِوُجُوبِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ فِي الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ. فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ وَلَا ذُو
عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ الْخ) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ وَأَمَّا حَمْلُهُمْ أَيْ الْمُخَالَفِينَ الْكَافِرَ فِي قَوْلِهِ لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ عَلَى
الْحَرْبِيِّ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ «ولا ذو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» وذو المَهْدِ يُقْتَلُ بِالْمُعَاهِدِ وَلَا يُقْتَلُ بِالْحَرْبِيِّ لِتَوَافُقِ
الْمُتَعَاظِفَيْنِ فَتَبَيَّنَ جَوَابَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ قَوْلَهُ لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ يَقْتَضِي عُمُومَ الْكَافِرِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ
وَالْمُعَاهِدِينَ وَالْحَرْبِيِّينَ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِإِضْمَارٍ وَقَوْلُهُ وَلَا ذُو عَهْدٍ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ أَيْ لَا يُقْتَلُ ذُو الْمَهْدِ
لَأَجْلِ عَهْدِهِ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَخَلَا عَنْ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ أَلَّا لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ قَتْلَ كَافِرًا
حَرْبِيًّا فَإِنَّ قَتْلَهُ عِبَادَةٌ مَعْلُومَةٌ قَطْعًا فَكَيْفَ يُقْتَلُ بِهِ وَلِأَنَّ عَطْفَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ
الْعَامِّ عَلَى الصَّحِيحِ اهـ. فَوُدَّ: (فَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِلْمُخَالَفِ) أَيْ عَلَى تَخْصِيصِ الْكَافِرِ بِغَيْرِ الذِّمِّيِّ بِالطَّرِيقِ
الْمُقَدَّمِ فِي الْحَاشِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَابِ.

لِلتَّغْدِيرِ فَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِحَرْبِيٍّ اسْتِثْنَاءً مِنَ الْمَفْهُومِ وَهُوَ قَتْلُ الْكَافِرِ بِالْكَافِرِ فَلَا تَخْصِيصَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِمُضْمَرٍ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَصَرُ مِنْهُ بِهِ فِي الطَّرْفِ فَالتَّنْفِيسُ أَوْلَى وَلَئِنْ لَا يُقْتَلُ بِالْمُسْتَأْمَنِ إِجْمَاعًا وَالْعَبْرَةُ فِي قَتْنِ وَحَرْ وَقَيْنَ بِهِمَا إِسْلَامٌ وَضِدُّهُ دُونَ السَّيِّدِ (وَيُقْتَلُ ذِيٌّ) وَذُو أَمَانٍ (بِهِ) أَيُّ الْمُسْلِمِ (وَبِذْمِيٍّ) وَذِي أَمَانٍ (وَأِنْ ائْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا) كَيْهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ وَمُعَاهِدِيٍّ وَمُسْتَأْمَنِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ (فَلَوْ اسْلَمَ الْقَاتِلُ لَمْ يَسْقُطَ الْقِصَاصُ) لِتَكَافُفِهِمَا حَالَةَ الْجَنَايَةِ فَلَا تَنْظَرُ لِمَا حَدَثَ بَعْدَهَا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ زَنَى قَرْنٌ أَوْ قَذَفَ ثُمَّ عَتَقَ لَمْ يُحْدَ إِلَّا حَدُّ الْقَرْنِ وَعَلَيْهِ حُجْلُ الْخَبَرِ الْمُرْسَلِ إِنْ صَحَّ (أَنَّهُ) قَتَلَ يَوْمَ خَيْبَرَ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ وَقَالَ أَنَا أَكْرَمُ مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ. (وَلَوْ جَزَعَ ذِيٌّ) أَوْ ذُو أَمَانٍ (ذِيًّا) أَوْ ذَا أَمَانٍ (وَاسْلَمَ الْجَارِحُ ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ) عَلَى كُفْرِهِ (فَكَذَا) لَا يَسْقُطُ الْقِصَاصُ فِي الطَّرْفِ قَطْعًا وَلَا فِي التَّنْفِيسِ (فِي الْأَصَحِّ) لِلتَّكَافُفِ حَالِ الْجَزَعِ الْمُقْضِي لِلْهَلَاكِ وَاعْتَبِرْ؛ لِأَنَّهُ حَالُ الْفِعْلِ الدَّخِيلِ تَحْتَ الْاِخْتِيَارِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ جَزَعَ

إِلْح. قُودُ: (لِلتَّغْدِيرِ) أَيُّ تَغْدِيرٍ بِحَرْبِيٍّ. قُودُ: (فَالْمُرَادُ الْإِلْح) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ مَنَعَ هَذَا الْإِسْتِدْلَالَ السَّابِقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّهُ لَا عَطْفَ عَلَى هَذَا أَصْلًا سَم. قُودُ: (أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ) أَيُّ الْمُعَاهَدِ. قُودُ: (اسْتِثْنَاءً) حَالٌ أَوْ مَقْصُودٌ لَهُ. قُودُ: (مِنَ الْمَفْهُومِ) أَيُّ مَفْهُومٍ مُسْلِمٍ فِي لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. قُودُ: (بِمُضْمَرٍ) أَيُّ بِمُخَدَّوْفٍ وَهُوَ بِحَرْبِيٍّ سَم. قُودُ: (وَلِأَنَّهُ لَا يُقْتَصَرُ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَالْتَفَعُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَيْهِ حُجْلُ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (وَاعْتَبِرْ) إِلَى الْمَتْنِ. قُودُ: (وَلِأَنَّهُ الْإِلْح) عَطْفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ الْإِلْح). قُودُ: (مَنْ بِهِ) أَيُّ مِنَ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ. قُودُ: (وَلِأَنَّهُ) أَيُّ الْمُسْلِمِ لَا يُقْتَلُ بِالْمُسْتَأْمَنِ أَيُّ وَذُو الْعَهْدِ يُقْتَلُ بِهِ فَلَوْ كَانَ عَطْفُهُ عَلَيْهِ يَنْتَضِي الْمَشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا لَوَجِبَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْتَأْمَنِ كَمَا يُقْتَلُ الْمُعَاهَدُ بِهِ مَعَ أَنَّ الْمُخَالَفَ لَا يَقُولُ بِهِ ع. ش. قُودُ: (وَالْعَبْرَةُ) مُتَّبِعًا خَبَرَهُ قَوْلُهُ: بِهِمَا إِسْلَامًا وَضِدُّهُ. قُودُ: (سَبِيٍّ) (وَيُقْتَلُ ذِيٌّ) (إِلْح) وَيُقْتَلُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ وَخَتْنِ كَعَنْكَبِهِ وَعَالِمٌ بِجَاهِلٍ كَعَنْكَبِهِ وَشَرِيفٌ بِخَسِيسٍ وَشَيْخٌ بِشَابٍّ كَعَنْكَبِهِمَا مُغْنِي. قُودُ: (كَيْهُودِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَقَاءُ جِهَةِ الْإِسْلَامِ) فِي الْمَغْنِيِّ. قُودُ: (وَمُعَاهِدِيٍّ وَمُسْتَأْمَنِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُمَا إِذْ لَا دَخَلَ لِلْمُهْدِ وَالْأَمَانِ فِي اخْتِلَافِ الْمِلَّةِ رَشِيدِيٍّ. قُودُ: (لِأَنَّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ) أَيُّ شَرْعًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّنْخِجَ شَمِلَ الْجَمِيعَ وَإِنْ افْتَقَسَتْ عِبَارَةُ الْمَتْنِ أَنَّهُ يَمْلِكُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اخْتِلَافَ مِلَّتَيْهِمَا بِحَسَبِ رَغْبِهِمَا مُغْنِي وَرَشِيدِيٍّ. قُودُ: (وَعَلَيْهِ حُجْلُ) (إِلْح) أَيُّ عَلَى التَّكَافُفِ فِي الْكُفْرِ حَالَةَ الْجَنَايَةِ وَتَأَخَّرَ الْإِسْلَامُ عَنْهَا. قُودُ: (وَاعْتَبِرْ) أَيُّ حَالِ الْجَزَعِ.

قُودُ: (فَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِحَرْبِيٍّ اسْتِثْنَاءً الْإِلْح) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ مَنَعَ هَذَا اسْتِدْلَالَ الْحَقْنِيِّ السَّابِقِ عَنْ شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِيعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّهُ عَلَى هَذَا لَا عَطْفَ. قُودُ: (مِنَ الْمَفْهُومِ) أَيُّ مَفْهُومٍ قَوْلُهُ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَنْ غَيْرَ الْمُسْلِمِ وَهُوَ الْكَافِرُ يُقْتَلُ بِالْكَافِرِ. قُودُ: (عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِمُضْمَرٍ) أَيُّ مُخَدَّوْفٍ.

ثم جُرَّ ثم مات المجروح قُتل المجنون (وفي الصورَينِ) إنما يقتضِ الإمام بطلب الوارث) ولا يُفَوِّضُه له إقلاً يُسَلِّطُ كافِرٌ على مسلم ومن ثم لو أسلَمَ فَوَضَّه إليه. (والأظهر قتل مُرتدٍّ) وإن أسلَمَ (بذمِّي) وذِي أمانٍ لأنَّه حالَةُ القَتْلِ وهي المَعْتَبَرَةُ كما مرَّ دونَهما إذ لا يُقَرَّرُ بحالٍ وبِقَاءِ جِهَةِ الإسلامِ فيه يقتضِي التَغْلِيظُ عليه وامتناعُ بيعه أو تزويجها لِكافِرٍ نَظَرًا لِما هو من جُمْلَةِ التَغْلِيظِ عليه؛ لأنَّا لو صَحَّحْناهُ لِلْكَافِرِ فَوُتْ عَلَيْنَا مُطَالَبَتَهُ بِالإِسْلَامِ بِإِرسالِهِ لِدارِ الحَرْبِ أو بِإِغرائِهِ على بَقائِهِ على ما هو عليه باطنًا فاندفع تأييدُ مُقابِلِ الأَظْهَرِ هنا بهذينِ الفرْعينِ أعني امتناعُ بيعه وِنكاحِها لِكافِرٍ (وَبُمرُتدٍّ) لِإِسْواءِها له ويُقدِّمُ قَتْلَهُ قَوْدًا على قَتْلِهِ بِالرَّذَةِ حتَّى لو عَفَى عنه على مالٍ قُتِلَ بها وأُخِذَ من تَرَكتِهِ نعم، عِصْمَةُ المُرتدِّ على مثله إنَّما هي بِالنِّسْبَةِ لِلقَوْدِ فقط فلو عَفَى عنه لم تَجِبْ دِيَّةٌ.....

• فَوَيْ (سني): (وفي الصورَينِ) وهما إِسلامُ القاتِلِ بَعْدَ قَتْلِهِ أو جِزْجِه مُعْنِي. • فَوَيْ (سني): (بطلب الوارث) أما إذا لم يَطْلُبْ فَلَيْسَ لِلإمام أن يَتَقَسَّصَ فإن كانَ هو الوارثُ فَلَهُ أن يَتَقَسَّصَ مُعْنِي. • فَوَيْ: (لو أسلَمَ) أي الوارثُ فَوَضَّه إِلَيْهِ أي لَزَّوَالِ المانعِ مُعْنِي. • فَوَيْ: (وإن أسلَمَ) أي بَعْدَ جِنايَتِهِ نِهايةً.

• فَوَيْ (سني): (بذمِّي) وكذا يُقْتَلُ المُرتدُّ بِالزَّانِي المُحْصَنِ المُسْلِمِ ولا عَكْسَ لاخْتِصاصِهِ بِفَضِيلَةِ الإسلامِ وَلِخَبَرِ «لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» مُعْنِي. • فَوَيْ: (لأنَّه) أي المُرتدُّ. • فَوَيْ: (كما مرَّ) أي آيَفًا.

• فَوَيْ: (دونَهما) خَبَرٌ أنَّ سَمَ وَالضَّمِيرَ لِلذَّمِّ وذِي الأمانِ. • فَوَيْ: (وبِقَاءِ جِهَةِ الإسلامِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: يَتَقَسَّصِي إلخ وَقَصَدَ بِهِ رَدَّ دَلِيلِ مُقابِلِ الأَظْهَرِ. • فَوَيْ: (وامتناعُ بيعِهِ) أي الرِّقَبِ المُرتدِّ ذَكَرًا أو أُنْثَى مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ هو مِن جُمْلَةِ التَغْلِيظِ إلخ. • فَوَيْ: (أو تزويجها) أي المُرتدَّةَ عَطِفَ على بَيْعِهِ. • فَوَيْ: (نَظَرًا إلخ) مَقْصُولٌ لِهَلِ الإِمتِناعِ. • فَوَيْ: (لو صَحَّحْناهُ) أي ما ذَكَرَ مِنَ البَيْعِ وَالتَّزْويجِ. • فَوَيْ: (لِإِسْواءِها) إلى قولِهِ: (ولذلك لو وَجِبَ) فِي المُعْنِي وإلى قولِهِ: (فَأَفْتاءُ صَاحِبِ العُبابِ) فِي النِّهايةِ إلَّا قولُهُ: (لِما عَلِمَ) إلى (أَنَّ مَحَلَّ هَذَا) وقولُهُ: (وَنَظيرُهُ) إلى (وَبِما تَقَرَّرَ). • فَوَيْ: (وَيُقَدِّمُ قَتْلَهُ إلخ) أي؛ لأنَّه حَقٌّ أَدَمِيٌّ مُعْنِي. • فَوَيْ: (حتَّى لو عَفَى عَنْهُ إلخ) أي عَنِ القَوْدِ لِغَيْرِ مِثْلِهِ رَشِيدِيٍّ. • فَوَيْ: (وَأُخِذَ مِنْ تَرَكيهِ) أي حَيْثُ كانَ المَقْتُولُ غَيْرَ مُرتدٍّ كما يُعْلَمُ مِنْ قولِهِ: (نَعَمْ عِصْمَةُ المُرتدِّ إلخ) ع ش وَسَيَّاتِي عَنْ المُعْنِي ما يُعْبَدُ. • فَوَيْ: (مِنْ تَرَكيهِ) قَدْ يَشْكَلُ ذَلِكَ بِما هو مُقَرَّرٌ مِنْ نَبِيٍّ زَوَالِ يَلِيكِهِ حَيْثُ يَدَّ مِنْ حِينَ الرَّذَةِ فَأَيُّ تَرَكةٍ لَهُ إلَّا أَنْ يُقالَ المُرادُ تَرَكتُهُ لولا الرَّذَةُ نَظِيرُ قولِهِمُ الآتِي: يَتَقَسَّصُ وَإِرائُهُ لولا الرَّذَةُ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَيْ: (نَعَمْ عِصْمَةُ المُرتدِّ إلخ) عِبارةُ المُعْنِي ولا دِيَّةٌ لِمُرتدٍّ وإن قَتَلَهُ مِثْلُهُ لأنَّه لا قِيمةَ لَدَيْهِ اهـ. • فَوَيْ: (لَمْ تَجِبْ دِيَّةٌ)؛ لأنَّ دَمَهُ مُهْدَلَرٌ لا قِيمةَ لَهُ والقَوْدُ مِنْهُ إنَّما هو لِلشَّقَمِي وَخَرَجَ بِالْمُرتدِّ الزَّانِي المُحْصَنِ وَنارِكِ الصَّلَاةِ وَقاطِعِ الطَّرِيقِ إذا قَتَلَهُمْ غَيْرُ مَعْصُومٍ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِهِمْ وَيُقَدِّمُ قَتْلَهُ حَدًّا على قَتْلِهِ قِصاصًا، ولو عَفَى

• فَوَيْ: (دونَهما) خَبَرٌ أَنَّ. • فَوَيْ: (بِقَتْنِ التَغْلِيظِ عَلَيْهِ) قَدْ يُقالُ لَكِنْ بِما لا يُخالِفُ مُقْتَضَى أَشْرَفِيَّةِ هَذِهِ الجِهَةِ.

(لا يَمُتِي) فلا يُقْتَلُ (مُرْتَدًّا)؛ لأنه أشرَفُ منه بتفريده بالجزية.
 (ولا يُقْتَلُ حُرٌّ بِمَنْ فِيهِ رِقٌّ) وإن قُلَّ على أي وجه كان لانتفاء المكافأة ولخبر الدار قطنية
 والبيهقي (لا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ) وللإجماع على أنه لا يُقَطَّعُ طَرَفُهُ بِطَرَفِهِ وخبر «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ
 قَتَلَنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ أَثَنَهُ جَدَعْنَاهُ وَمَنْ خَصَاهُ خَصَيْنَاهُ» غير ثابت أو منشوخٌ بخبر (أنه) عَزَّزَ
 مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ ولم يَقْتُلْهُ أو محمولٌ على ما إذا قَتَلَهُ بَعْدَ عَتَقِهِ لِقَوْلِهِمْ مَنَعَ سَبْقِ الرِّقِّ له فيه
 ولو قَتَلَ مُسْلِمٌ مَنْ يَشْكُ فِي إِسْلَامِهِ أو حُرٌّ مَنْ يَشْكُ فِي حُرِّيَّتِهِ فلا قَوْدٌ ولا يُنَافِيهِ وجوبه في
 اللَّقِيطِ قَبْلَ بُلُوغِهِ؛ لأنه لما علم التقاطعه أجرى عليه حكم الدار بخلاف هذا ذكره البلقيني
 وقضية كلام غيره أن محل هذا إذا كان بغير دارنا وإلا ساوى اللَّقِيطَ.

(وَيُقْتَلُ قُرْنٌ وَمُدْبَرٌ وَمُكَاتَّبٌ وَأُمٌّ وَلَيْدٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ) لِتَسَاوِيهِمْ فِي الرِّقِّ وَقُرْبُ بَعْضِهِمْ لِلْحُرِّيَّةِ لَا يُفِيدُ
 لِمَوْنِهِ شَيْئًا نَعَمْ، لَا يُقْتَلُ مُكَاتَّبٌ بِقَتْلِهِ وَإِنْ سَاوَاهُ رِقًّا أو كان أصله على المتمدن لتمييزه عليه بسيادته له

عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى الذِّبَةِ وَجَبَتْ كَمَا أَفْتَاهُمُ التَّقْيِيدُ بِالْمَعْفُو عَنْ الْمُرْتَدِّ.

(فَرَعَ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ تَصَوَّرَ وَلِيٌّ فِي غَيْرِ صُورَةِ آدَمِيٍّ وَقَتْلَهُ شَخْصٌ وَعَمَّا لَوْ قَتَلَ الْجَنِّيَّ شَخْصٌ
 هَلْ يُقْتَلُ بِهِ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ الْقَاتِلُ حِينَ الْقَتْلِ أَنَّ الْمَقْتُولَ وَلِيٌّ تَصَوَّرَ فِي
 غَيْرِ صُورَةِ الْآدَمِيِّ قُتِلَ بِهِ وَإِلَّا فَلَا قَوْدٌ لَكِنْ تَجِبُ الذِّبَةُ كَمَا لَوْ قَتَلَ إِنْسَانًا يَظُنُّهُ صَيِّدًا وَيُحْتَمَلُ جَرِيَانُ
 نَظِيرِ ذَلِكَ التَّصْصِيلِ فِي الثَّانِي لَكِنْ يُقَالُ عَنْ شَيْخِنَا الشُّوَبَرِيِّ أَنَّ الْآدَمِيَّ لَا يُقْتَلُ بِالْجَنِّيِّ أَقُولُ: وَهُوَ
 الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَرُّفَ أَحْكَامِ الْجِنِّ وَلَا خَوِطَنَا بِهَاجِ ش.

«قَوْلُ (سِنِّي): (لَا يَمُتِي) بِالْجَرِّ بِخَطِّهِ أَوْ نَحْوِهِ مُعْنِي. «قَوْلُهُ: (هَلَى أَيْ وَجْهِ) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ مُكَاتَّبًا أَوْ مُدْبِرًا
 أَوْ أُمٌّ وَلَيْدٌ أَوْ عَبْدٌ الْقَاتِلُ أَوْ عَبْدٌ غَيْرُهُ مُعْنِي. «قَوْلُهُ: (هَلَى أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ طَرَفُهُ) أَيْ الْحُرُّ بِطَرَفِهِ أَيْ الْعَبْدُ
 قَاتِلُهُ أَنْ لَا يُقْتَلَ بِهِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ النَّفْسِ أَكْثَرُ مِنْ حُرْمَةِ الْأَطْرَافِ مُعْنِي. «قَوْلُهُ: (وَمَنْ جَدَعَ الْخَ) بِالذَّالِ
 الْمُهْمَلَةِ ش. «قَوْلُهُ: (غَيْرُ ثَابِتٍ الْخَ) وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِنْشَاءُ الزَّجْرِ وَالتَّهْدِيدُ سَيِّدُ عَمَرِ.

«قَوْلُهُ: (لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِمَنْعِ الْخَ وَقَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ الْمَغْنُوقِ مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرٍ لَهُ الرَّاجِعِ لِلْقِصَاصِ. «قَوْلُهُ: (وَلَوْ
 قَتَلَ مُسْلِمٌ الْخَ) بَقِيَ مَا لَوْ أَرَادَ قَتْلَ حَرَبِيٍّ يَفْلَمُ أَنَّهُ حَرَبِيٌّ فِي دَارِهِمْ مَثَلًا فَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَتَلَهُ
 لَا غَضَائِهِ أَنَّهُ قَاتِلُهُ نَفِيَّةٌ كَمَا وَقَعَ لِأَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَبَالَغَ النَّبِيُّ ﷺ فِي إِنْكَارِ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَالَ
 التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ إِنْ عَدِمَ إِيحَابُهُ ﷺ عَلَى أَسَامَةَ قِصَاصًا وَلَا دِيَّةً وَلَا كَفَّارَةً قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ لِسُقُوطِ
 الْجَمِيعِ وَلَكِنَّ الْكَفَّارَةَ وَاجِبَةً وَالْقِصَاصَ سَاقِطًا لِلشُّبْهَةِ وَفِي وَجُوبِ الذِّبَةِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ ائْتَمَّ سَم.

«قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ الْبُلْقِينِي) أَيْ قَوْلُهُ وَلَا يُنَافِيهِ الْخَ، وَأَمَّا أَصْلُ الْحُكْمِ فَقَتْلُهُ الشَّيْخَانِ عَنِ الزَّوْيَانِيِّ وَأَقْرَاهُ
 سَيِّدُ عَمَرِ. «قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةٌ كَلَامٌ غَيْرُهُ الْخَ) اعْتَمَدَ الثَّهَابِيُّ وَالْمُنْهِي. «قَوْلُهُ: (أَنْ مَحَلُّ هَذَا) أَيْ عَدَمُ الْقَوْدِ
 فِي قَتْلِ الْمَشْكُوكِ فِي إِسْلَامِهِ أَوْ حُرِّيَّتِهِ. «قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيْ بَأَنَّ كَانَ الْمَشْكُوكُ فِي دَارِنَا. «قَوْلُهُ: (سَاوَى
 اللَّقِيطِ) أَيْ فَجِبُّ فِيهِ الْقَوْدُ أَيْضًا. «قَوْلُهُ: (لَا يُفِيدُ) خَيْرٌ وَقُرْبُ الْخَ وَقَوْلُهُ لِمَوْنِهِ الْخَ جَلَّةٌ عَدَمُ الْإِفَادَةِ.

«قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ أَصْلُهُ) بَانَ اشْتَرَى الْمُكَاتَّبُ أَصْلَهُ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِقُ عَلَيْهِ لِصَفَفٍ وَلِيَكَّهُ كَمَا فِي الزِّيَادِيِّ

والفضائل لا يُقاتل بعضها ببعض. (ولو قتل عبدًا ثم عتق القاتل أو جرح عبدًا ثم عتق الجراح بين الجرح والموت فكحْدوث الإسلام) للقاتل والجراح فلا يسقط القود في الأصح لما مر. (ومن بعضه حرٌّ لو قتل مظلًا لا إصاحص) عليه زادت حرثة القاتل أو لا؛ لأنه ما من جزء حرثية إلا ومعه جزء رقٍّ شائعًا فلزم قتل جزء حرثية بجزء رقٍّ، ولذلك لو وجب فيمن نصفه رقيق نصف الدية ونصف القيمة في مال القاتل ونصف القيمة في رقبته بل الذي في ماله رُبُع كلٍّ وفي رقبته رُبُع كلٍّ ونظيره بيع يشقص وسيف بقرٍّ وثوب واستوزا قيمة لا يُجْعَل الشقص أو السيف مُقابِلًا للقرٍّ أو الثوب بل المُقابِل لكلِّ التصف من كلٍّ وبما تقرر يُقلَّم ما صرح به أبو رزعة وغيره أن من نصفه رقٍّ لو قطع يَدَ نفسه لزمه إسيده ثمن قيمته؛ لأنَّ يَدَه مضمونة برُبُع الدية ورُبُع القيمة يسقط رُبُع الدية المُقابِل للحرثية؛ لأنَّ الإنسان لا يجب له على نفسه شيء ورُبُع القيمة المُقابِل للرقٍّ كأنه جنى عليه حرٌّ وعبدٌ للسَّيِّد يسقط ما يُقابِل

بجَيرمي. • فود: (لما مرَّ) أي لِكَائِثِهما حالة الجنابة.

• فود (سني): (لو قتل مظلًا) أي مَبْعُضًا، وإنما نصَّ المَصْنُف على المَبْعُض لِيُعْلَمَ منه حُكْمُ كَامِلِ الرِّقِّ بالأولى مُعْنَى. • فود: (لأنه إلخ) عبارة النهاية؛ لأنه لا يُقتل بجزء الحرثية جزء الحرثية وبجزء الرقِّ جزء الرقِّ إذ الحرثية شائعة فيهما بل يُقتل جميعه بجميعة وليس ذلك حقيقة الإصاحص فَعَدَلَ عَنْهُ لِيَعْتَدِرَهُ لِيَدْلِهِ اه. • فود: (فلزم قتل إلخ) أي وهو مُتَتَبِعٌ مُعْنَى وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ مَبْعُضُ مَتَمَحِّضِ الرِّقِّ لَمْ يُقْتَصْ مِنْهُ سَم. • فود: (لو وجب فيمن نصفه رقيق نصف الدية ونصف القيمة) أي بَأَن قَتَلَهُ شَخْصٌ يَنْصُفُهُ حُرٌّ وَنِصْفُهُ رَقِيقٌ سَم وَزِيَادِي. • فود: (ما صرح به أبو رزعة) عبارة النهاية صِحَّةٌ مَا أَقْبَى بِهِ الْإِرَاقِي. • فود: (لِسَيِّدِهِ) أي لِمَالِكٍ يَنْصِفُهُ. • فود: (ورُبُع القيمة) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى رُبُعِ الدِّيةِ.

• فود: (يسقط رُبُع الدية إلخ) أقول فيه نظر؛ لأنَّ رُبُعَ الدِّيةِ المُقابِلَ لِلْحَرِثَةِ جَنَى عَلَيْهِ الْجُزْءُ الْحُرُّ وَالْجُزْءُ الرَّقِيقُ؛ لأنَّ الْحَرِثَةَ شَائِعَةً فَيَتَّبِعُنِي أَنَّ يَسْقُطَ ثَمَنُ الدِّيةِ المُقابِلَ لِإِفْعَالِ الْجُزْءِ الْحُرِّ وَيَتَعَلَّقُ الثَّمَنُ الْآخَرُ الْمُقابِلَ لِإِفْعَالِ الْجُزْءِ لِرَقِيقٍ بِرَقِيبَةِ الْجُزْءِ الرَّقِيقِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ رُبُعُ الدِّيةِ فِي مُقَابِلَةِ جُزْءِ الْحَرِثَةِ وَكَانَ لَوْ وَجِبَ لَهُ شَيْءٌ لَوْ جَبَ لِلْجُزْءِ الْحُرِّ اسْقَاطُهُ؛ لأنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجِبُ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْءٌ بَلْ فَعَلَهُ هَلَكٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ع ش.

• فود: (فلزم قتل جزء حرثية بجزء رقٍّ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ مَبْعُضُ مَتَمَحِّضِ الرِّقِّ لَمْ يُقْتَصْ مِنْهُ. • فود: (يسقط رُبُع الدية) أقول فيه نظر؛ لأنَّ رُبُعَ الدِّيةِ المُقابِلَ لِلْحَرِثَةِ جَنَى عَلَيْهِ الْجُزْءُ الْحُرُّ وَالْجُزْءُ الرَّقِيقُ؛ لأنَّ الْحَرِثَةَ شَائِعَةً فَيَتَّبِعُنِي أَنَّ يَسْقُطَ ثَمَنُ الدِّيةِ المُقابِلَ لِإِفْعَالِ الْجُزْءِ الْحُرِّ وَيَتَعَلَّقُ الثَّمَنُ الْآخَرُ الْمُقابِلَ لِإِفْعَالِ الْجُزْءِ الرَّقِيقِ بِرَقِيبَةِ الْجُزْءِ الرَّقِيقِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فود: (ورُبُع القيمة المُقابِل للرقٍّ كأنه جنى عليه حرٌّ وعبدٌ) هَلَا قِيلَ وَرُبُعُ الدِّيةِ كَأَنَّهُ جَنَى عَلَيْهِ حُرٌّ وَعَبْدٌ؛ لأنَّ الْجِنَايَةَ شَائِعَةً فَيَسْقُطُ مَا يُقابِلُ الْحَرِثَةَ؛ لأنَّ الْجُزْءَ الْحُرَّ لَا يَجِبُ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْءٌ وَيَقْبَى مَا يُقابِلُ الرِّقَّ مُتَعَلِّقًا بِرَقِيبَةِ الْجُزْءِ الرَّقِيقِ

عبد السيد؛ لأنَّ الإنسان لا يجب له على عبده غير المكاتب مأل ويبقى ما يقابل فعل الحرّ وهو ثمن القيمة فيأخذ من ماله الآن أو حتى يؤمّر بإفشاء صاحب الغياب بأنّه يضمن رُبّع قيمته لِمالك نصفه ويَهْدُر رُبّع الدّية الواجبة له كما لو قطعته أجنبيّ وهم لما تَقَرَّر ثم رأيت عنه أنّه رجع عن هذا وقَرَّر كلام شيخه الفتي المخالف له فإنّه سُئل عمّا إذا أبى المُبتَغَض مُدّة لِمثلها أجرّة فهل لِمالك بعينه مطالبته بمنفعة ملكه في مُدّة الإباي فأجاب ليس له ذلك. فإن قلت قياس ما تقرر أو لا أن لِسَيِّده رُبّع الأجرّة قلت يُفَرَّق بأنّه بالقطع في مسألتنا استولى على ملك السَيِّد وأتلفه ففَرِم، وأمّا هنا فإبائه لا يُعْتَدُّ به مُستولياً على ملك السَيِّد فلم يضمن به شيئاً (وقيل إن لم قَرِّد حرّيّة القاتل) بأن ساوَتْ أو نَقَصَتْ (وجب) القود بناءً على القول بالحضر لا الإشاعة وهو ضعيف أيضاً وذلك للمساواة في الأولى ولزيادة فضل المقتول في الثانية وهو لا يؤثّر؛ لأنَّ المفضول يُقتل بالفاضل أي مُطلقاً ولا عكس إن انحصر الفضل فيما مرّ وبأني بخلافه بنحو علم ونسب وصلاح؛ لأنّ هذه أوصاف طرديّة لم يُعَوَّل الشّارع عليها قيل الخلاف هنا قويّ فلا يحسن التعبير بقيل انتهى وهو عجيب مع ما مرّ في الخطبة أنّه لم يلتزم بيان مَرْتَبَةِ الخلاف في قيل وقوله ثمّ فهو وجه ضعيف أي حكماً لا مُترَكاً لذي الكلام فيه

• قود: (كما لو قطعته أجنبيّ) انظره مع أنّه لو قطعته أجنبيّ لم يَهْدُر رُبّع الدّية سم وجوابه أنّه راجع لِلضّمان فقط. • قود: (ثمّ رأيت عنه أنّه رجع عن هذا إلخ) يتأمّل وجه دلالة تقرير شيخه المذكور على الرجوع ومخالفته لِمّا تقدّم سيّما مع الفرق المذكور إلّا أن يكون الرجوع من خارج سم. • قود: (بأن ساوَتْ) إلى قوله: (أي مُطلقاً) في المُعْنَى وإلى قوله: (ولو قُتِل ولده) في النّهاية. • قود: (بناءً على القول إلخ) ومرّ قاعدة الحضر والإشاعة في الصّدق كُرْدِيّ. • قود: (على القول بالحضر) أي في الرّق والحرّيّة وشيديّ. • قود: (أيضاً) أي كالمبني. • قود: (وذلك) أي وجوب القود. • قود: (وهو) أي فضل المقتول لا يؤثّر أي في منع القصاص. • قود: (فيما مرّ) أي من الإسلام والأمان والحرّيّة والأصالة والسيادة. • قود: (بخلافه) أي الفضل. • قود: (طرديّة) أي تبعيّة كُرْدِيّ. • قود: (قيل الخلاف إلخ) وافقه المُعْنَى. • قود: (فلا يحسن التعبير إلخ) أي بل التّعبير بالأصحّ مُعْنَى. • قود: (أنّه إلخ) بيان لِمّا مرّ. • قود: (وقوله ثمّ) أي قول المُصنّف في الخطبة وهو مُبتدأ خبره قوله: أي حُكماً إلخ والجُملة استئناف بيانيّ. • قود: (فهو) أي المُعْبَر عنه بقيل وجه ضعيف بل زاد الشّارع هناك قوله والصّحيح أو الأصحّ خلافه سم. • قود: (لا مُترَكاً لذي إلخ) فيه توصيف التّكرار بالمعروفة.

لِلجُزء الحرّ سم. • قود: (كما لو قطعته أجنبيّ) انظره مع أنّه لو قطعته أجنبيّ لم يَهْدُر رُبّع الدّية. • قود: (ثمّ رأيت عنه أنّه رجع عن هذا وقَرَّر كلام شيخه الفتي إلخ) يتأمّل وجه دلالة تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع من خارج. • قود: (وقوله ثمّ فهو وجه ضعيف) بل زاد هناك قوله والصّحيح أو الأصحّ خلافه.

(ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي) المراد مطلق القن والكافر بأن قتل أحدهما الآخر لما مر أن المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالقرن وفضيلة كل لا تجبر تقيصته إقلاً يلزم مقاتلة الفضيلة بالتقيصة نظير ما تقرر آنفاً. (ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكرنا وأنسى للقاتل الذكر والأنثى (وان سفل) الفرع للخبر الصحيح «لا يُقَادُّ لِابْنٍ مِنْ أَبِيهِ» وفي رواية «لا يُقَادُّ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ» ولأنه كان سبباً في وجوده فلا يكون هو سبباً في عديمه ولو قتل ولده المنفي قُتِلَ به إن أصرَّ على نفيه لا إن رجع عنه على المعتمد كما لو سرق ماله أو شهد له على ما مر ويأتي. (ولا) قصاص يثبت (له) أي الفرع على أصله كأن قتل قته أو غتيقه أو زوجته أو أمه؛ لأنه إذا لم يقتل بقتله فقتل من له فيه حق أولى فقليل أن الجاني أو فرعه متى ملك مجزئاً من القود سقط وما اقتضاه سياقه من أن الولد لا يكافئ والدَه مُتَّجَةً لِمَتَّيْرِهِ عليه بفضيلة الأصالة فرغم الغزالي

• قول (سني): (ولا قصاص بين عبد إلخ)، ولو قتل ذمي عبداً ثم نقض العهد واسترق لا يجوز قتله وإن صار كفوآله؛ لأن الإختيار بوقت الجنابة ولم يكن مكافئاً له فيه معني. • فود: (مطلق القن) أي المسلم فيشمل الأنثى وقوله والكافر أي يشمل المعاهد والمؤمن. • فود: (ولا الحر بالقرن)، ولو حكم حاكم يقتل الحر بالعبد لم ينقض حكمه روض ومعني. • فود: (أنفاً) أي في شرح ويقتل قن إلخ. • قول (سني): (ولا يقتل ولد)، ولو حكم حاكم يقتل الأصل بالفرع ينقض حكمه إلا إن أضجع الفرع فرعه ودبَّحه فلا ينقض حكمه رعاية لقول الإمام مالك بوجوب القصاص حينئذ معني وروض مع الأسنى ونهاية. • فود: (للقاتل) صفة ولد في المتن. • فود: (قتل به إن أصرَّ على نفيه إلخ) خلافاً لإظهار النهاية وصريح المعني عبارة وهل يقتل بولده المنفي باللعمان وجهان يخريان في القطع بسريته ماله وقبول شهادته له قال الأذرعى والأشبه أنه يقتل مادام مصيراً على التقي اهـ والأوجه أنه لا يقتل به مطلقاً للشبهة اهـ. • فود: (لا إن رجع إلخ) ظاهره، ولو بقدر القتل. • فود: (على المعتمد) عبارة الروائي المعتمد أنه لا يقتل به وإن أصرَّ انتهت، وقد يفيد صريح الشارح ع ش. • فود: (أي الفرع) إلى قوله: (فقليل) في المعني وإلى قول المتن: (فإن اقتصر) في النهاية. • فود: (كأن قتل) أي الأصل قته أي الفرع. • فود: (وما اقتضاه سياقه إلخ) حيث ذكر هذه المسألة في المسائل التي قرع عَدَمَ القصاص فيها على المكافاة سم ومعني.

• قول (سني): (ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي ولا يقتل ولد وإن سفل إلخ) قال في الروض ولا يقتل حر بعبد ولا أصل بفرع فإن حكم به حاكم ينقض في الأصل دون العبد إلا إن أضجع الفرع ودبَّحه اهـ فلا ينقض الحكم حينئذ. • فود: (فلا يكون هو سبباً في عديمه) قد يقال لو اقتصر بقتل الولد لم يكن سبباً في عديمه بل السبب جنايته أغني الوالد وجاب بأنّه لولا تعلّق الجنابة به لما قُتِلَ به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سبباً في الجملة. • فود: (لا إن رجع عنه على المعتمد) قضية الروض خلافه م ر. • فود: (وما اقتضاه سياقه إلخ) حيث ذكر هذه المسألة في المسائل التي قرع عَدَمَ القصاص فيها

أَنَّهُ مُكَافِئٌ لَهُ كَقَمِّهِ وَتَأْيِيدُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَهُ بِخَيْرِ «الْمُسْلِمُونَ تَنَكُّافًا دِمَاؤُهُمْ» تَعِيدُ لانتفاءِ الأَصَالَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمِّهِ وَلِأَنَّ الْمُكَافَاةَ فِي الْخَبَرِ غَيْرُهَا هُنَا وَالْأَزْمُ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُقْتَبَرُ مَعَهُ مُكَافَاةٌ بِوَضِيفٍ مِمَّا مَرَّ. (وَيُقْتَلُ بِوَالِدَتِهِ) بِكُسْرِ الدَّالِ مَعَ الْمُكَافَاةِ إجماعًا فَبَقِيَةُ الْمُحَارِمِ الَّذِي بِأَصْلِهِ أَوَّلَى إِذَا لَا تَمَيَّزَ نَعَمْ، لَوْ اشْتَرَى مُكَاتَّبٌ أَبَاهُ ثُمَّ قَتَلَهُ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ كَمَا مَرَّ لِشُبُهَةِ السَّيْدِيَّةِ. (وَلَوْ قَتَلَهَا مَجْهُولًا) نَسَبُهُ (فَقَتَلَهُ أَحَدُهُمَا لِأَنَّ الْحَقَّهَ الْقَائِلُ) بِالْقَاتِلِ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ لِمَا مَرَّ أَوْ الْحَقَّهَ (بِالْآخِرِ) الَّذِي لَمْ يُقْتَلْ (الْمُقْتَصَصُ) هُوَ لِثَبُوتِ أُبُوتهِ مِنَ الْقَاتِلِ رَجْعٌ عَنِ الْاسْتِلْحَاقِ أَمْ لَا (وَالْإِلَّا) يُلْحَقُهُ بِهِ (فَلَا) يَقْتَصُّ هُوَ بَلْ غَيْرُهُ إِنَّ الْحَقَّ بِهِ وَادْعَاهُ وَالْأَوَّلُ وَقَفَ فِينَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ الْمُفْهِمِ مَا ذَكَرَ أَوَّلَى مِنْهُ لِلْمَفْعُولِ الْمُوْهِمِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُلْحَقْهُ بِالْآخِرِ لَا قِصَاصَ أَصْلًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُ مُسْتَلْحَقِيهِ لِقَلَّا يَنْطَلِ حَقُّهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ ابْنًا لِأَحَدِهِمَا بِدَعْوَاهُمَا وَلَوْ قَتَلَاهُ ثُمَّ رَجَعَ

• قَوْدُ: (أَنَّهُ مُكَافِئٌ لَهُ كَقَمِّهِ) أَقُولُ صَوْرَةَ الْإِسْتِذْلَالِ بِهَذَا أَنَّهُ مُكَافِئٌ لِعَمِّهِ وَعَمُّهُ مُكَافِئٌ لَأَبِيهِ وَمُكَافِئُ الْمُكَافِئِ مُكَافِئٌ وَيُمْكِنُ دَفْعُ هَذَا بِمَنْعِ أَنَّ مُكَافِئَ الْمُكَافِئِ مُكَافِئٌ كُلِّيًّا سَم. • قَوْدُ: (غَيْرُهَا هُنَا) إِذَا الْمُرَادُ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُسَاوَاةُ حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنَ الْمَوَانِعِ الْمُفْتَرَةِ فَيُخَذُ الشَّرِيفُ بِالْوَضِيعِ وَالتَّسْبِيبُ بِالذَّنِيءِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ع. ش. • قَوْدُ: (وَالْأَزْمُ الْإِلْحَاقُ) وَتُمْنَعُ الْمُلَازِمَةُ بِسَبْدِ أَنَّ الْخُرُوجَ عَنْ قَضِيَّةِ الْحَدِيثِ فِيمَا مَرَّ بِمُخَصَّصٍ وَلَا مُخَصَّصٍ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عَمَرَ. • قَوْدُ: (أَنَّ الْإِسْلَامَ الْإِلْحَاقُ) فَلْيَزَمْ الْمُكَافَاةَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ الْمُسْلِمَيْنِ وَبَيْنَ نَحْوِ الزَّانِي الْمُخَصَّنِ وَغَيْرِ الزَّانِي كَذَلِكَ سَم. • قَوْدُ: (بِكُسْرِ الدَّالِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (لِإِنَّ اقْتَصَصَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَجَعَ) إِلَى وَالْحَقُّ بِأَحَدِهِمَا وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ لَحِقَ) إِلَى (وَلَوْ كَانَ الْفِرَاشُ) وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ أَحْتِمَالًا بِأَنَّ لَمْ يَتَيَقَّنْ سَبْقَ). • قَوْدُ: (بِكُسْرِ الدَّالِ) بِخَطِّهِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ مُغْنِي. • قَوْدُ: (مَعَ الْمُكَافَاةِ) أَيِ فَلَا يُقْتَلُ الْوَلَدُ الْمُسْلِمُ بِالْوَالِدِ الْكَافِرِ مُغْنِي. • قَوْدُ: (فَبَقِيَةُ الْمُحَارِمِ) أَيِ قَتْلُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ مُغْنِي. • قَوْدُ: (بِأَصْلِهِ) أَيِ فِي الْمَحْرُورِ. • قَوْدُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا. • قَوْدُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ خَبَرٍ «لَا يُقَادُ لِلْإِبْنِ مِنْ أَبِيهِ» الْإِلْحَاقُ. • قَوْدُ: (هُوَ) أَيِ الْآخَرُ.

• قَوْدُ: (مِنَ الْقَاتِلِ) مُتَمَلِّقٌ بِاقْتِصَصَ. • قَوْدُ: (رَجَعَ الْإِلْحَاقُ) أَيِ الْقَاتِلُ. • قَوْدُ: (وَالْإِلَّا) أَيِ بَانَ انْتَهَى الْإِلْحَاقُ أَوْ الْإِدْعَاءُ. • قَوْدُ: (وَقَفَ) أَيِ إِنْ رُجِيَ الْإِلْحَاقُ بِأَحَدِهِمَا وَالْأَوَّلُ قَبِيحِي أَنْ يَجِبَ فِيهِ الذِّبَةُ وَتَكُونَ لَوَزْنِيَّةِ إِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ خَاصٌّ أَوْ لَيْسَتْ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ع. ش. • قَوْدُ: (فِينَاؤُهُ) أَيِ اقْتَصَصَ سَم. • قَوْدُ: (مَا ذَكَرَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ بَلْ غَيْرُهُ الْإِلْحَاقُ. • قَوْدُ: (لِئَلَّا يَنْطَلِ حَقُّهُ) أَيِ حَقُّ الْمَقْتُولِ مِنَ التَّسْبِيبِ مُغْنِي. • قَوْدُ: (وَلَوْ قَتَلَاهُ الْإِلْحَاقُ)

عَلَى الْمُكَافَاةِ. • قَوْدُ: (أَنَّهُ مُكَافِئٌ لَهُ كَقَمِّهِ) أَقُولُ صَوْرَةَ الْإِسْتِذْلَالِ بِهَذَا أَنَّهُ مُكَافِئٌ لِعَمِّهِ وَعَمُّهُ مُكَافِئٌ لَأَبِيهِ وَمُكَافِئُ الْمُكَافِئِ مُكَافِئٌ وَيُمْكِنُ دَفْعُ هَذَا بِمَنْعِ أَنَّ مُكَافِئَ الْمُكَافِئِ مُكَافِئٌ، وَأَمَّا الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ فَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ التَّأْيِيدِ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْأَخْذُ بِإِلْحَاقِهِ وَالْأَزْمُ الْمُكَافَاةَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ إِذَا هُمَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ نَحْوِ الزَّانِي الْمُخَصَّنِ وَغَيْرِ الزَّانِي كَذَلِكَ فَمِنْ أَيْنَ شَمُولُهُ لِصَوْرَتِنَا وَإِرَادَتِهِمَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • قَوْدُ: (فِينَاؤُهُ) أَيِ اقْتَصَصَ.

أحدهما، وقد تعمّر الإلحاق والانتساب قُتل به أو ألحق بأحدهما قُتل الآخر؛ لأنه شريك الأب ولو لحق القاتل بقائيف أو انتساب منه بعد بلوغه فأقام الآخر بيعة بأنه ابنه قُتل الأول به؛ لأن البيعة أقوى منهما ولو كان الفراش لكل منهما لم تكف رجوع أحدهما في لحوقه بالآخر؛ لأن الفراش لا يرتفع بالرجوع.

الأولى التفریح. • قوله: (وقد تعمّر الإلحاق والانتساب) انظر ما وجه هذا التقييد مع أنه برجوع أحدهما يلحق بالآخر رشيدي عبارة سم قوله: وقد تعمّر الإلحاق أي لفقد القائيف أو تحييره والانتساب أي لقتله قبل انتسابه بعد بلوغه ومفهوم هذا التقييد أنه لو لم يتعمّر ما ذكر لم يقتل الزاجع به وهل المراد بهذا المفهوم أنه إن كان القائيف الحق به أو كان المقتول انتسب به بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في اللحوق فيهما ويتنهي القتل أو المراد به أن الإلحاق والانتساب إن وقعا بعد الرجوع قبل القتل فيقتد بهما مع رجوعه ولا يؤثر فيهما فليراجع كل ذلك وليحرر اه أقول وظاهر إطلاقهم عدم تأثير الرجوع في اللحوق مطلقا تقدم عليه أو تأخر عنه فلا يقتل الزاجع فيهما جميعا. • قوله: (والانتساب) كذا في أصله **كَلِمَاتُهُ تَعْلَنُ** ثم أصلح وأبدل بلفظ ولا انتساب فليأمل وليحرر فإن عبارة النهاية أي والاسنى أيضا والانتساب سيّد عمر. • قوله: (قتل به)؛ لأنه برجوعه انتفى نسبه عنه وثبت من الآخر فتبين أن القاتل ليس أباه ع ش. • قوله: (أو ألحق الخ) عطف على رجع في قوله ثم رجع سم وع ش.

• قوله: (بأحدهما الخ) أي أو بغيرهما اقتصر منهما أسنى. • قوله: (قتل الآخر) ظاهره سواء وجد الرجوع منهما أو من أحدهما أم لا وسواء كان الرجوع قبل الإلحاق أو بعده فليراجع. • قوله: (أقوى منهما) أي القائيف والانتساب ع ش. • قوله: (ولو كان الفراش الخ) عبارة المغني والزوي مع الأسنى هذا إذا لم يكن لحوق الولد بأحدهما بالفراش بل بالذخوى كما هو الفرض أما إذا كان بالفراش كان وطئت امرأة بينكاح أو شبهة في عدة من نكاح وأنت بوليد وامتنك كونه من كل منهما فلا يكفي رجوع أحدهما في لحوق الولد بالآخر، وإنما يلحق به بالقائيف ثم بانتسابه إليه إذا بلغ اه. • قوله: (لم تكف الخ) أي بخلاف ما إذا وجد مجرد الذخوى سم وع ش. • قوله: (بالرجوع) عبارة الشيخ صميرة بالبحود وهي أهم لشمولها ما لو أنت أمته المستقرضة بوليد وانكر كونه ابنه ع ش.

• قوله: (وقد تعمّر الإلحاق) أي لفقد القائيف أو تحييره والانتساب أي لقتله قبل انتسابه بعد بلوغه ومفهوم هذا التقييد أنه لو لم يتعمّر ما ذكر لم يقتل الزاجع به وهل المراد بهذا المفهوم أنه كالقائيف الحق به أو كالمقتول انتسب إليه بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في اللحوق فيهما ويتنهي القتل أو المراد به أن الإلحاق والانتساب وقعا بعد الرجوع قبل القتل فيقتد بهما مع رجوعه ولا يؤثر فيهما فليراجع كل ذلك وليحرر. • قوله: (أو ألحق بأحدهما) عطف على رجع في قوله ولو قتلاه ثم رجع. • قوله: (ولو كان الفراش لكل منهما لم تكف رجوع أحدهما) بخلاف ما إذا وجد مجرد الذخوى.

(ولو قتل أحد أخوين شقيقين حائزين (الأب و) قتل (الأخ الأم معاً) ولو احتمالاً بأن لم يتفق سبق والمعية والترتيب بزُهوق الروح (فلكل قصاص) على الآخر؛ لأنه قتل مؤثرته مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم لم يُفروق هنا بين بقاء الزوجية وعديمه فإن عفا أحدهما فللمعفو عنه قتل العافي (والمقدم) أحدهما للقصاص عند التنازع (بقرعة) إذ لا مزية لأحدهما على الآخر مع كونهما مقتولين ومن ثم لو طلب أحدهما فقط أجيب ولا قرعة وبحسب البلقيني أنه لا قرعة أيضاً فيما إذا كان موث كل سيرة قطع عضو فلكل طلب قطع عضو الآخر حالة قطع عضوه أي لإمكان المعية هنا بخلافها في القتل ثم إن ماتا سيرة ولو مؤثراً وقَعَ قصاصاً ولا فيما لو

قود: (شقيقين) إنما قيد به؛ لأنه هو الذي يتأتى فيه إطلاق أن لكل منهما القصاص على الآخر ولاجل قول المصنف الآتي، وكذا إن قتل مؤثراً كما لا يخفى وهذا أولى مما في حاشية الشيخ رشدي أي من قول ع ش أنه شرط لصحة قوله فلكل قصاص إلخ الظاهر في أن كلا منهما له الاستقلال بالقصاص اهـ. قود: (حائزين) قال الشيخ عميرة، وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لي اهـ ويمكن أن يجاب عنه بأن وجه اشتراطها أن يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الآخر حتى لا يمنع منه مانع من عفو من غيره أو غير ذلك سم وع ش. قود: (بأن لم يتفق سبق) أي ولا معية ع ش. قود: (والمعية) مبتدأ خبره قوله: بزُهوق إلخ. قود: (والترتيب) أي الآتي. قود: (بزُهوق الروح) أي لا بالجناية مفعلي. قود: (بنيهما) أي المفتولين بجيرمي عبارة الرشدي أي الأبوين لمؤتهما معاً ويصرح بذلك قوله ومن ثم إلخ أي بخلاف ما سيأتي في مسألة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به في شرح الروض خلافاً لما في حاشية الشيخ اهـ. أي من إزجاع الضمير للقاتل ومقتوله. قود: (هنا) أي في المعية. قود: (مع كونهما) أي الأخوين مقتولين أي مستحقين للقتل. قود: (لو طلب أحدهما) أي القصاص. قود: (فلكل إلخ) أي من الأخوين. قود: (بخلافها) أي المعية. قود: (ولا فيما إلخ) عطف على قوله فيما إذا كان إلخ.

قود: (شقيقين حائزين) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش المحلي ما نصه قوله: شقيقين شرط لصحة قوله فلكل منهما القصاص على الآخر ولغير ذلك مما يأتي، وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لي انتهى.

(وأقول): قوله شرط لصحة قوله فلكل منهما القصاص كأن مراده شرط لصحة ذلك القول على الإطلاق ولا فصحته مطلقاً لا تتوقف على ذلك؛ لأنه إذا كان أحدهما للأب فقط وقتل الأم وقتل الآخر الأب كان لكل القصاص على الآخر؛ لأن الذي للأب قتل أم الآخر قتل أب الذي للأب، بخلاف ما لو انعكس الحال؛ لأن الذي للأبوين حيث لم يقتل مؤثر الذي للأب وقوله: وأما اشتراط الحيابة إلخ يمكن أن يجاب عنه بأن وجه اشتراط الحيابة أن يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الآخر حتى لا يمنع منه مانع من عفو من غيره أو غير ذلك.

قتلاهما مَقًا في قطع الطريق فللإمام قتلها مَقًا وإن لم يَطْلُب منه ذلك تَغْلِيْبًا لِشَائِبَةِ الْحَدِّ وَلَهُمَا التَّوَكُّيلُ قَبْلَ الْفُرْعَةِ فَيُفَرِّغُ بَيْنَ الْوَكِيلَيْنِ وَيَقْتُلُ أَحَدَهُمَا بِمَنْزِلٍ وَكَيْلُهُ؛ لَأَنَّ الْوَكِيلَ بِمَنْزِلٍ بِمَوْتِ مُوَكَّلِهِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ أَنَّهُمَا لَوْ قَتَلَاهُمَا مَقًا لَمْ يَمُقِ الْمَوْقِعَ لِتَبَيُّنِ انْخِرَافِ كُلِّ مَوْتِ مُوَكَّلِهِ فَعَلَى كُلِّ الْوَكِيلَيْنِ دَبَّةٌ مُغْلَظَةٌ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِيهَا لَوْ اقْتَصَصَ بَعْدَ عَفْوِ مُوَكَّلِهِ أَوْ عَزَلَهُ لَهُ. (لَإِنَّ اقْتَصَصَ بِهَا) أَيِ الْفُرْعَةِ (أَوْ مُبَادِرًا) قَبْلَهَا (فِلَوَارِثِ الْمُقْتَصَصِ مِنْهُ قَتْلُ الْمُقْتَصَصِ إِنْ لَمْ تُؤْزَرْ فَاتِّلَا بِحَقِّ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لِبَقَاءِ الْقِصَاصِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ (وَكَذَا إِنْ قَتَلَا مُرْتَبًا) وَغُلِبَتْ غَيْرُ السَّابِقِ (وَلَا زَوْجِيَّةً) بَيْنَ الْأَبْوَيْنِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْقَوْدُ عَلَى الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ بِالْقَاتِلِ الْأَوَّلِ

• فَوَدَّ: (فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ) أَيِ مِنَ الْأَخْوَانِ ع. ش. • فَوَدَّ: (قَبْلَ الْفُرْعَةِ) أَيِ أَمَّا بَعْدَ الْفُرْعَةِ فَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ لِمَنْ خَرَجَتْ فُرْعَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يُقْتَصَصُ لَهُ فِي حَيَاتِهِ دُونَ مَنْ لَمْ تَخْرُجْ فُرْعَتُهُ؛ لَأَنَّ وَكَالْتَهُ تَبْطُلُ بِقَتْلِهِ مُغْنِي وَاسْتَى. • فَوَدَّ: (بِمَنْزِلٍ وَكَيْلُهُ) أَيِ الْمُقْتُولِ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُمَا لَوْ قَتَلَاهُمَا) أَيِ الْوَكِيلَيْنِ الْوَلَدَيْنِ ع. ش. • فَوَدَّ: (لِتَبَيُّنِ انْخِرَافِ كُلِّ مَوْتِ الْخ)؛ لَأَنَّ شَرْطَ دَوَامِ اسْتِحْقَاقِ الْمُوَكَّلِ قَتْلَ مَنْ وَكَّلَ فِي قَتْلِهِ أَنْ يَبْقَى عِنْدَ قَتْلِهِ حَيًّا وَهُوَ مُفْقُودٌ فِي ذَلِكَ مُغْنِي وَاسْتَى. • فَوَدَّ: (انْخِرَافِ كُلِّ الْخ)؛ لَأَنَّ الْانْخِرَافَ يُقَارِنُ الْمَوْتَ سَم. • فَوَدَّ: (بَعْدَ خَفْوِ مُوَكَّلِهِ الْخ) أَيِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَيِ الْفُرْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الْبُلْقَيْنِي) فِي الْمُغْنِي لِأَقُولَهُ: (إِلَّا فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ) إِلَى (وَلَا يَصْبَحُ) وَقَوْلُهُ: (وَعَلِيهِ) إِلَى (أَوْ وَاحِدًا) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ) فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (قَبْلَهَا) أَيِ الْفُرْعَةِ. • فَوَدَّ: (لَهُ مِنْهُ) أَيِ لِلْمُقْتَصَصِ مِنَ الْمُقْتَصَصِ مِنْهُ. • فَوَدَّ (سَنِي: (إِنْ قَتَلَا) أَيِ الْأَخْوَانِ. • فَوَدَّ (سَنِي: (مُرْتَبًا) أَيِ بَأْسٍ تَأَخَّرَ زُهْوُ رُوحِ أَحَدِهِمَا مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَيَتَّخِذُ بِالْقَاتِلِ الْأَوَّلِ) لِيَتَقَدَّمَ سَبِيهِ مَعَ تَعَلُّقِ الْحَقِّ بِالْعَيْنِ مُغْنِي وَاسْتَى.

• فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ مِنْهُ ذَلِكَ الْخ) قَدْ يَنَازَعُ فِيهَا قَالَهُ الْبُلْقَيْنِي فِي هَذَا أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي قَتْلِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ مَغْنَى الْقِصَاصِ فَإِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْإِفْرَاقَ لِيَتَقَدَّمَ بِالْتَّشْفِي الَّذِي هُوَ حَقُّهُ فَكَيْفَ يُمْنَعُ مِنْهُ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا إِذَا طَلَبَ الْقَاتِلُ الثَّانِي التَّقْدِيمَ بِالْأَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْأَنِّي فِي فَصْلِ الصَّحِيحِ ثُبُوتَهُ لِكُلِّ وَارِثٍ مَا نَصَّهُ وَيَأْتِي فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَنَّ قَتْلَهُ إِذَا تَحَتَّمُ تَعَلُّقُ بِالْإِمَامِ دُونَ الْوَرِثَةِ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَلَهُمَا التَّوَكُّيلُ قَبْلَ الْفُرْعَةِ الْخ) أَمَّا بَعْدَ الْفُرْعَةِ فَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ لِمَنْ خَرَجَتْ فُرْعَتُهُ دُونَ مَنْ لَمْ تَخْرُجْ فُرْعَتُهُ؛ لَأَنَّ وَكَالْتَهُ تَبْطُلُ بِقَتْلِهِ وَفِيهِ مَا يَأْتِي بِالْهَامِشِ قَرِيبًا عَنْ الزَّوْيَانِي كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَدَّ: (كَانَ الْأَوْجَهُ) يُؤَيِّدُ هَذَا الْأَوْجَهُ مَا سَبَّأَنِي قَرِيبًا فِي صَوْرَةِ التَّرْتِيبِ أَنَّهُ لَا يَصْبَحُ تَوَكُّيلُ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ مَقُولٌ عَنِ الْأَصْحَابِ كَمَا بَيَّنَّ فِي الْهَامِشِ وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ الزَّوْيَانِي وَالْمَانِعُ مِنْ صِحَّةِ تَوَكُّيلِ الْأَوَّلِ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ تَوَكُّيلِهِمَا فِي الْمَعْيَةِ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (لِتَبَيُّنِ انْخِرَافِ كُلِّ مَوْتِ مُوَكَّلِهِ)؛ لَأَنَّ الْانْخِرَافَ يُقَارِنُ الْمَوْتَ. • فَوَدَّ: (وَيَتَّخِذُ بِالْقَاتِلِ الْأَوَّلِ) أَقُولُ إِنَّمَا بَدِئْتُ بِالْأَوَّلِ؛ لَأَنَّ حَقَّهُ وَاجِبٌ أَوَّلًا فَوَجِبَ تَقْدِيمُهُ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ وَجِبَ هُنَا تَقْدِيمُهُ مَا وَجِبَ أَوَّلًا وَلَمْ يَجِبْ فِيهِمَا لَوْ لَزِمَتْهُ دِيَّتَانِ لِرَجُلَيْنِ عَلَى

وإيهام المتن الإقراع هنا أخصاً غير مراد خلافاً للبلقيني إلا في قطع الطريق فللإمام قتلها معاً نظير ما مر ولا يصح توكيله أعني الأول؛ لأن الآخر إنما يقتل بعده ويقتله تبطل الوكالة ولا ينافيه أنه لو باذر وكيله وقتل لم يلزمه شيء؛ لأنه لم يطلّق الإذن ولا يلزم منه صحة الوكالة فاندفع ما للرويانى هنا (والا) بأن كان بينهما زوجية (فعلى الثاني فقط) القصاص دون الأول لأنه ورث من له عليه بعض القود فبيما إذا قتل واحد أباه ثم الآخر أمه لا قود على قاتل الأب؛ لأن قوده ثبتت لأمه وأخيه فإذا قتلها الآخر انتقل ما كان لها لقاتل الأب؛ لأنه الذي يتركها وهو ثمّن ذمه فسقط عنه الكل؛ لأنه لا يتعض عليه في ماله لورثة أخيه سبعة أثمان الدية أو واحد أمه ثم الآخر أباه يقتل الأب فقط لما ذكر. قال البلقيني ومحل هذا حيث لا مانع كالذور حتى لو تزوج بأبهما في مرض موته ثم قتلاهما مراثياً فلكل القود على الآخر مع وجود الزوجية ثم إن كان المقتول أولاً هو فلكل القود على الآخر أي لانتفاء إزتها منه أو هي اختص بالثاني

قود: (هنا) أي في المرتب بشرطه أيضاً أي كالميتة. قود: (إلا في قطع الطريق) استثناء من قوله ويتبدأ بالقاتل الأول رشدي. قود: (أعني الأول) أي القاتل الأول. قود: (بغده) أي الأول وكذا ضمير ويقتله وضمير وكيله. قود: (ولا ينافيه) أي عدم صحة توكيل الأول. قود: (لم يلزمه) أي وكيل الأول وقوله لأنه أي عدم الضمان ع ش. قود: (ولا يلزم منه) أي من مطلق الإذن ويحتمل من عدم لزوم شيء وعلى هذا فكان الأولى الفاء بدل الواو. قود: (بأن كان بينهما زوجية) أي معها إزت أخذاً من كلام البلقيني الآتي ع ش. قود: (لأنه ورث) أي الأول وقوله من له عليه أي الشخص الذي له على الأول. قود: (إتاء) الأولى هنا وفيما يأتي تثنية الضمير. قود: (وهو) أي ما كان للأُم ثمّن ذمه أي قاتل الأب. قود: (أو واحد الخ) عطفت على قوله واحد أباه الخ. قود: (يقتل قاتل الأب الخ) أي ولورثته على قاتل الأم ثلاثة أرباع الدية ع ش. قود: (لما ذكر) أي لنظير قوله: (لأن قوده الخ). قود: (ومحل هذا) أي محل قتل الثاني فقط حيث كانت زوجية ع ش يعني في صورة ما إذا قتل أحدهما أباه ثم الآخر الأم رشدي. قود: (ثم قتلاهما) أي بعد أن حبست بهما وكبرا في حياة أبويهما كما يأتي في تصويره ع ش. قود: (فلكل القود على الآخر) أي في الجملة بقرينة قوله الآتي ثم إن كان الخ. قود: (هو) أي الأب وقوله: (أو هي) أي الأم.

الترتيب حتى لو ضاق ماله عنهما لم يجب تقديم الأول بل يجوز قسمته بينهما قلت يمكن أن يفرق بأن الحثين هنا لما لم يمكن أن يستوفيهما صاحبهما بنفسهما دفعة كان لا بد من تقديم أحدهما والسابق حقه أحق بخلاف الحثين هناك سم. قود: (ولا يصح توكيله أعني الأول؛ لأن الآخر إنما يقتل بغده ويقتله تبطل الوكالة) نقل ذلك الرويانى عن الأصحاب ثم قال وعندي أن توكيله صحيح ولهذا لو باذر وكيله يقتله لم يلزمه شيء لكن إذا قتل موكله بطلت الوكالة. قود: (فلكل القود على الآخر) انظر مع تفصيله بقوله ثم إن كان الخ ويمكن أن يجاب بأن المراد فلكل القصاص على الآخر في الجملة. قود: (ثم إن كان المقتول أولاً هو) أي الأب.

أي لإرثه منها قال فليَتَّبِعْ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ مِنَ التَّفَافُيسِ انْتَهَى وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّضْوِيرِ لَا دَوْرَ فِيهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ وَكُلُّ الْأَمْرِ فِي تَمَامِ التَّضْوِيرِ عَلَى الشُّهُرَةِ فَقَدْ مَرَّ أَوَّلُ الْفَرَائِضِ أَنَّ يَمْنَعَ الْإِرْثَ بِالزَّوْجِيَّةِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ مَا لَوْ أَعْتَقَ أُمَّتُهُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ وَتَزَوَّجَ بِهَا لِلدَّوْرِ فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُ هَذَا عَلَى أَنَّ الَّتِي تَزَوَّجَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ هِيَ أُمَّتُهُ الَّتِي أَعْتَقَهَا فِي الْمَرَضِ ثُمَّ طَالَ بِهِ حَتَّى أَوْلَدَهَا وَلَذَيْنِ فَعَمَّا شَاءَ إِلَى أَنَّ بَلَّغَا ثُمَّ قَتَلَاهُمَا وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ وَاضِحٌ أَمَّا إِذَا عَلِمَ السَّبْقُ وَجْهَلَتْ عَيْنُ السَّابِقِ فَالْوَجْهَ الرَّقْفُ إِلَى التَّبَيُّنِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى أَحَدِهِمَا حِينَئِذٍ بِقَوْلِهِ أَوْ عَدِيمِهِ تَحْكُمُ هَذَا إِنْ رُجِيَ وَلَا فِظَاهُ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ سِوَى الصُّلْحِ. (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ) كَأَنَّ جَرَحَوْهُ جَرَاحَاتٍ لَهَا دَخَلَ فِي الزُّهْوِيِّ وَإِنْ فُحِّشَ بَعْضُهَا أَوْ تَفَاوَتْ فِي عَدِيدِهَا وَإِنْ لَمْ يَتَوَاطَّفُوا أَوْ ضَرَبَوْهُ ضَرْبَاتٍ وَكُلٌّ قَاتِلَةٌ لَوْ انْفَرَدَتْ أَوْ غَيْرُ قَاتِلَةٍ وَتَوَاطَّفُوا كَمَا سَيَذْكُرُهُ.....

• فَوَدَّ: (قَالَ) أَيِ الْبُلْفِيِّ. • فَوَدَّ: (مِنْ التَّضْوِيرِ) أَيِ بَقَوْلِهِ حَتَّى لَوْ تَزَوَّجَ بِأُمَّتِهَا الْخ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْبُلْفِيِّ ثُمَّ طَالَ بِهِ أَيِ الْمَرَضِ بِالْمُعْتَقِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ قَتَلَاهُمَا) أَيِ الْوَالِدَيْنِ أَبُوْنِيَّهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ.
• فَوَدَّ: (فَالْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ وَاضِحٌ) أَيِ مِنَ الدَّوْرِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَمَاتَ فَلَوْ قُتِلَا بِتَوْرِيثِهِمَا لَكَانَ الْإِعْتَاقُ تَبَرُّعًا فِي الْمَرَضِ لِوَارِثٍ وَهُوَ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ وَهِيَ مُتَعَدِّةٌ مِنْهَا أَيِ الزَّوْجَةِ إِذْ لَا تَسْكُنُ مِنَ الْإِجَازَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فَيَمْتَنِعُ عِنْتُهَا وَامْتِنَاعُهُ يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ تَوْرِيثِهَا فَيَلْزَمُ مِنَ تَوْرِيثِهَا عَدَمُهُ ش. • فَوَدَّ: (وَجْهَلَتْ عَيْنُ السَّابِقِ الْخ)، وَلَوْ عَلِمَتْ عَيْنُ السَّابِقِ ثُمَّ نَسِيَتْ فَالْوَقْفُ إِلَى التَّبَيُّنِ ظَاهِرٌ سَم. • فَوَدَّ: (فَالْوَجْهَ الْوَقْفُ إِلَى التَّبَيُّنِ) كَذَا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِلَى التَّبَيُّنِ) هَلَا أَقْرَعَ وَلَا تَحْكُمُ مَعَ الْقَرْعَةِ حَيْثُ لَزِمَ الْقِصَاصُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ وَأَنَّهُ لَا طَرِيقَ سِوَى الصُّلْحِ أَمَّا إِذَا لَزِمَ عَلَى الثَّانِي فَقَطُّ فَمَا قَالَهُ وَاضِحٌ سَم. • فَوَدَّ: (سِوَى الصُّلْحِ) أَيِ بِمَالٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ مَجَانًا وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُسْتَقْتَى مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الصُّلْحِ عَلَى انْتِكَارِ ش.
• فَوَدَّ (نَسِيَ): (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ) سَوَاءً قَتَلَهُ بِمُحَدَّدٍ أَمْ بِمُغْتَلٍ كَانَ الْقَوْدُ مِنْ شَاهِدٍ أَوْ فِي بَخَرٍ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَقَارَةِ يُجْعِرِمِي. • فَوَدَّ: (كَأَنَّ جَرَحَوْهُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ دَاوَى) فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَى قَوْلِهِ: (قِيلَ) إِلَى (أَمَّا مَنْ) وَقَوْلُهُ: (لِإِمَّا مَرَّ) إِلَى الْمَتَنِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ) إِلَى (وَكَذَا يُغْتَبَرُ) وَقَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قِيلَ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَحُرَّ شَارَكَ) إِلَى الْمَتَنِ، (وَإِنَّمَا قِيلَ مَنْ ضَرَبَ) إِلَى الْمَتَنِ. • فَوَدَّ: (فِي هُنَّجَاهَا) أَيِ وَالْأَرْضُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَتَوَاطَّفُوا) غَايَةً.
• فَوَدَّ: (أَوْ ضَرَبَوْهُ الْخ) حُطِفَ عَلَى جَرَحَوْهُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَكُلُّ) أَيِ مِنَ الضَّرَبَاتِ. • فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُ قَاتِلَةٍ الْخ) أَيِ وَكَأَنَّ ضَرَبَ كُلِّ مِنْهُمُ لَهُ دَخَلَ فِي الزُّهْوِيِّ كَمَا يَأْتِي.

• فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا عَلِمَ السَّبْقُ وَجْهَلَتْ عَيْنُ السَّابِقِ فَالْوَجْهَ الْوَقْفُ) وَلَوْ عَلِمَتْ عَيْنُ السَّابِقِ ثُمَّ نَسِيَ فَالْوَقْفُ إِلَى التَّبَيُّنِ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (إِلَى التَّبَيُّنِ) هَلَا أَقْرَعَ وَلَا تَحْكُمُ مَعَ الْقَرْعَةِ حَيْثُ لَزِمَ الْقِصَاصُ كُلًّا مِنْهُمَا، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ لَا طَرِيقَ سِوَى الصُّلْحِ أَمَّا إِذَا عَلِمَ الثَّانِي فَقَطُّ فَمَا قَالَهُ وَاضِحٌ.

لأنَّ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قتلَ خمسةً أو سبعةً قتلوا رجلاً غيلةً أيَّ خديعةً بموضعٍ خالٍ وقال لو تمالأ أي اجتمع عليه أهلُ صنْعاء لَقَتَلْتَهُمْ به جميعاً ولم يُنْكَرْ عليه ذلك مع شهرته فصار إجماعاً قولُ خصمهم لكون القتالِ منهم أمّا مَنْ ليس لجزْجِه أو ضربه دُخُلٌ في الزُّهْمُوقِ بقول أهلِ الخَيْرَةِ فلا يُغْتَبَرُ. (وللوليِّ العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار) عددِ (الزُّهْمُوقِ) دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها وباعتبار عددِ الضربات في صورتها الأولى كما صرح به في الروضة وإن اغترَضَ بأنَّ الصوابَ فيها القطعُ باعتبارِ الزُّهْمُوقِ كالجراحات وكذا يُغْتَبَرُ عددُ الضربات في صورتها الثانية وفازت الضرباتُ الجراحاتُ بأنَّ تلك ثلاني ظاهر البدن فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف هذه، ولو ضرب واحدٌ ما لا يقتل غالباً كسوطين وآخر ما يقتل كخمسين وألم الأولى باقي ولا مواطاة فالأولُ شبه عميد ففيه حصّة ضربه من دية شبه العميد

قود: (لأنَّ هَمَزَ الخ) ولأنَّ القصاصَ عُقوبةً يَجِبُ لِلوَاحِدِ عَلَى الْوَاحِدِ فَيَجِبُ لَهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ كَحَدِّ الْقَذْفِ وَلِأَنَّهُ شَرَعَ لِحَقْنِ الدَّمَاءِ فَلَوْ لَمْ يَجِبْ عِنْدَ الْإِشْتِرَاكِ لَأُتِخَذَ ذَرِيعَةً إِلَى سَفْكِهَا نِهَآةً وَمُغْنًى.

قود: (أو سبعة) شكٌّ مِنَ الرَّأْيِ. قود: (بموضع خالٍ) أي لا يراه فيه أحدٌ مُغْنًى. قود: (خصمهم) أي أهلُ صنْعاء. قود: (أمّا مَنْ ليس الخ) مُخْتَزَرٌ قَوْلُهُ لَهَا دُخُلٌ الخ وقوله بقول أهلِ الخَيْرَةِ أي اثْنَيْنِ منهم وقوله فلا يُغْتَبَرُ أي فلا يُقْتَلُ وعليه ضَمَانُ الْجُرْحِ إِنْ اقْتَضَى الْحَالُ الضَّمَانَ أَوْ التَّغْيِيرُ إِنْ اقْتَضَاهُ الْحَالُ ع. ش.

قود (سني): (عن بعضهم الخ) أي وَعَنْ جَمِيعِهِمْ عَلَى الدِّيَةِ مُغْنًى. قود: (وباعتبار عددِ الضربات) بأنَّ يُضَبِّطَ ضَرْبُ كُلِّ عَلَى أَفْرَادِهِ ثُمَّ يُنْسَبُ إِلَى مَجْمُوعِ ضَرْبَيْهِمَا وَيَجِبُ عَلَيْهِ بِقِسْمِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِصِفَةِ فِعْلِهِ عَمْدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ مُرَآئِي فِيهِ عَدَدُ الضَّرَبَاتِ ع. ش. قود: (الأولى) هي قوله: وَكُلُّ قَاتِلَةٍ الخ. قود: (فيها) أي في صورتها الأولى. قود: (الثانية) هي قوله: أَوْ غَيْرُ قَاتِلَةٍ الخ. قود: (بأنَّ تلك) أي الضربات. قود: (بخلاف هذه) أي الجراحات.

(تنبيه): مَنْ ائْتَمَلَتْ جِرَاحَتَهُ قَبْلَ الْمَوْتِ لَزِمَتْهُ مُقْتَضَاهَا فَقَطْ دُونَ قِصَاصِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ هُوَ الْجِرَاحَةُ لِسَارِيَةٍ، وَلَوْ جَرَحَهُ اِثْنَانِ مُتَعَايَانٍ، وَأَذَى الْأَوَّلُ اِثْمَالًا جَرَجَهُ وَاتَّكَرَ الْوَلِيُّ وَتَكَلَّفَ فَحَلَفَ مُدْهِمِ الْاِثْمَالِ سَقَطَ عَنْهُ قِصَاصُ النَّفْسِ فَإِنْ هَفَى الْوَلِيُّ عَنْ الْآخَرِ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا نِصْفُ الدِّيَةِ إِذْ لَا يُقْتَلُ قَوْلُ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِالْاِثْمَالِ فَيَلْزَمُهُ كِمَالُ الدِّيَةِ مُغْنًى وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى. قود: (ما لا يقتل) أي ضرباً لا يقتل. قود: (كسوطين) أو ثلاثاً نِهَآةً وَمُغْنًى. قود: (وآخر الخ) الأولى ثم آخر الخ قَتْدَبَرُ سَبْدُ هَمَز.

قود: (ففيه حصّة ضربه من دية شبه الممد) اغتیارُ حصّة الضرب فيما إذا تأخّرت الخمسون أو تقدّمت هو ما بحثه الشَّيْخَانِ بَعْدَ تَقْلِيهِمَا عَنْ الْبَقْوَى أَنَّ عَلَى كُلِّ نِصْفِ الدِّيَةِ فِي الصُّورَتَيْنِ وَالْمُغْتَمَدُ بَعَثُ الشَّيْخَيْنِ م. ر.

والثاني عمد فعلية حصّة ضربه من دية العميد فإن تقدّمت الخمسون قُتِلَ إن علم الثاني وإلا فلا قود بل على الأول حصّة ضربه من دية العميد والثاني حصّته من دية شبيهه، وإنما قُتِلَ مَنْ ضرب مريضاً جهلَ مَرَضَهُ لِمَا مَرَّ فِي مَبْحَثِ الْحَبْسِ. (ولا يُقْتَلُ) مُتَعَمِّدٌ هُوَ (شريك مخطئ) ولو حكماً كغير المُكَلَّفِ الذي لا تمييز له كما يأتي والحق به في تصحيح التنبيه الحيّة والسبع ومحلّه كما في الأم إن لم يُقتلَا غَالِيَا وإلا فكشريك نحو الأب (و) شريك صاحب (شبه العميد)؛ لأنَّ الرُّهُوقَ حَصَلَ بِفَعْلَيْنِ أَحَدُهُمَا يُوجِبُهُ وَالْآخَرُ يَنْفِيهِ فَغُلِبَ الْمُسْقِطُ لِوُجُوبِ الشُّبْهِةِ فِي فَعْلِ الْمُتَعَمِّدِ وَعَلَيْهِمَا الدِّيَةُ عَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ دِيَةِ الْعَمِيدِ وَالثَّانِي نِصْفُ دِيَةِ الْخَطَا أَوْ شَبِهُ الْعَمِيدِ. (وَيُقْتَلُ شَرِيكَ الْأَبِ) فِي قَتْلِ وَلَدِهِ (وَعَبْدٌ شَارَكَ حُرّاً فِي عِبْدٍ) وَحُرٌّ شَارَكَ حُرّاً

• فود: (قُتِلَ الْخ) لظهور قصد الإهلاك منهما مُغْنِي. • فود: (إِنْ عَلِمَ الثَّانِي) أَي بِضَرْبِ الْأَوَّلِ.
• فود: (وَالَا) أَي بَانَ جُهْلَ ضَرْبِ الْأَوَّلِ. • فود: (فَلَا قود) أَي عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ قُصْدُ الْإِهْلَاكِ مِنَ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ شَرِيكُهُ مُغْنِي وَع ش. • فود: (وَأَمَّا قُتِلَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَإِلَّا فَلَا قود سَم وَرَشِيدِي. • فود: (لِمَا مَرَّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَا نِجَازٍ سَبَبٍ آخَرَ ثُمَّ يُحَالُ الْقَتْلُ عَلَيْهِ إِمَّا أَي وَهَذَا ضَرْبُ كُلِّ سَبَبٍ يُحَالُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ ع ش.

• فود (سني): (وَلَا يُقْتَلُ شَرِيكَ مُخْطِئٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ جَرَحَهُ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ مَتَى سَقَطَ الْقودُ عَنْ أَحَدِهِمَا لِشُبْهِةٍ فِي فِعْلِهِ بَانَ كَانَ فِعْلُهُ خَطَاً، وَلَوْ حُكِّمًا أَوْ شَبِهُ عَمْدٍ سَقَطَ عَنْ شَرِيكِهِ أَوْ لِصِفَةِ قَائِلِهِ بِذَاتِهِ كَالضَّيِّ وَدَفْعِ الصَّائِلِ وَجَبَ عَلَى شَرِيكِهِ نِهَايَةٌ مَعَ ع ش. • فود: (كَمَا يَأْتِي) أَي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ جَرَحَهُ الْخ). • فود: (وَالْحَقَّ بِهِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالرَّوْضُ وَيُقْتَلُ شَرِيكَ السَّبْعِ وَالْحَيَّةِ الْقَاتِلِينَ غَالِيَا مَعَ وُجُودِ الْمُكَافَأَةِ إِمَّا. • فود: (بِهِ) أَي بِغَيْرِ الْمُكَلَّفِ. • فود: (إِنْ لَمْ يُقْتَلَا الْخ) أَي أَوْ وَقَمَا عَلَى الْمَقْتُولِ بِلَا قُصْدٍ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا أَي بَانَ يُقْتَلَا غَالِيَا أَي وَلَمْ يَقَمَا عَلَى الْمَقْتُولِ بِلَا قُصْدٍ ع ش.

• فود: (فَكَشَرِيكَ نَحْوِ الْأَبِ) أَي يُقْتَصُّ مِنْهُ سَم. • فود: (فَغُلِبَ الْمُسْقِطُ) كَمَا إِذَا قَتَلَ الْمُبْعُضُ رَقِيقًا مُغْنِي. • فود: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَي الْمُتَعَمِّدُ مُغْنِي. • فود: (وَالثَّانِي) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَعَاقِلَةُ الثَّانِي إِمَّا وَهِيَ أَقْعَدُ سَبَدٌ عَمَزَ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَلَى عَاقِلَةِ غَيْرِ الْمُتَعَمِّدِ إِمَّا.

• فود (سني): (وَيُقْتَلُ شَرِيكَ الْأَبِ) وَعَلَى الْأَبِ نِصْفُ الدِّيَةِ مُغْلَظَةً وَفَارَقَ شَرِيكَ الْأَبِ شَرِيكَ الْمُخْطِئِ: بَانَ الْخَطَا شُبْهُةً فِي فِعْلِ الْخَاطِئِ وَالْفِعْلَانِ مَضَافَانِ إِلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ فَأَوْرَثَ شُبْهُةً فِي الْقِصَاصِ كَمَا لَوْ صَدَّرَا مِنْ وَاحِدٍ وَشُبْهُةُ الْأَبَوَةِ فِي ذَاتِ الْأَبِ لَا فِي الْفِعْلِ وَذَاتُ الْأَبِ مُتَمَيِّزَةٌ عَنْ ذَاتِ الْأَجْنَبِيِّ فَلَا تَوَرِثُ شُبْهُةً فِي حَقِّهِ مُغْنِي.

• فود: (فَإِنْ تَقَدَّمَتِ الْخَمْسُونَ قُتِلَا) فَلَوْ عَفَى عَلَى الدِّيَةِ قَبْلَ تَبْعِي أَنْ عَلَى كُلِّ الْحِصَّةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ دِيَةِ الْعَمِيدِ. • فود: (وَأَمَّا قُتِلَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (وَإِلَّا فَلَا قود). • فود: (وَالْحَقَّ بِهِ فِي تَصْحِيحِ التَّنْبِيهِ الْحَيَّةِ السَّبْعِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَمِنْ شَرِيكَ السَّبْعِ أَوْ الْحَيَّةِ الْقَاتِلَةِ: غَالِيَا انْتَهَى أَي يُقْتَصُّ مِنْهُ.

جَرَحَ عَبْدًا فَمَتَّقَ بِشَرِّطٍ أَنْ يَكُونَ فَعْلُ الْمُشَارِكِ بَعْدَ عَتَقِهِ ثُمَّ مَاتَ بِسِرَائِيَّتِهِمَا (وَذِمِّي شَارَكَ مُسْلِمًا فِي ذِمِّي وَكَذَا شَرِيكَ حَرَبِيٍّ) فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ (و) قَاطِعٌ يَدٌ مَثَلًا هُوَ شَرِيكَ (قَاطِعٍ) أُخْرَى (قِصَاصًا أَوْ حَدًّا) فَسَرَى الْقِطْعَانِ إِلَيْهِ تَقَدَّمَ الْمُهَنْدَرُ أَوْ تَأَخَّرَ (و) جَارِحٌ لِمَنْ جَرَحَ نَفْسَهُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَكَجُرْحِهِ لِنَفْسِهِ أَمْرُهُ مَنْ لَا يُمَيِّزُ بَجُرْحِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّهُ آلَةٌ مُحَضَّةٌ لَا يَمِرُّهُ فَهُوَ (شَرِيكَ النَّفْسِ) فِي قَتْلِهَا (و) جَارِحٌ (دَافِعُ الصَّائِلِ) عَلَى مُحْتَزَمٍ (فِي الْأَطْهَرِ)؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْفَعْلَيْنِ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ وَقَعَ عَمْدًا، وَإِنَّمَا انْتَفَى الْقَوْدُ عَنْ أَحَدِهِمَا لِمَعْنَى آخَرَ خَارِجٍ

• فَوَدُ: (بَعْدَ حَقِّهِ) أَمَّا قَبْلَهُ فَلَا قِصَاصَ لِعَدَمِ الْمُكَافَأَةِ عِنْدَ أَوَّلِ الْجِنَايَةِ سَم. • فَوَدُ: (فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ) أَيْ وَالْمُشَارِكِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ فِي صُورَةِ الْمُسْلِمِ أَوْ ذِمِّيٍّ فِي صُورَةِ الذِّمِّيِّ رَشِيدِيٍّ. • فَوَدُ: (وَقَاطِعٌ يَدٌ) عَطِفَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ شَرِيكَ حَزْبِيٍّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَذَا شَرِيكَ قَاطِعٍ قِصَاصًا أَوْ قَاطِعٍ حَدًّا كَانَ جُرْحُهُ بَعْدَ الْقَطْعِ الْمَذْكُورِ غَيْرِ الْقَاطِعِ وَمَاتَ بِالْقَطْعِ وَالْجِرَاحِ، وَكَذَا يُقْتَلُ شَرِيكَ جَارِحِ النَّفْسِ كَانَ جَرَحَ الشَّخْصِ نَفْسَهُ وَجَرَحَهُ غَيْرَهُ فَمَاتَ بِهِمَا وَكَذَا شَرِيكَ دَافِعِ الصَّائِلِ كَانَ جَرَحَهُ بَعْدَ دَفْعِ الصَّائِلِ وَمَاتَ بِهِمَا أَوْ هِيَ أَحْسَنُ مَرْجَا. • فَوَدُ: (تَقَدَّمَ الْمُهَنْدَرُ) أَيْ الْفِعْلُ الْمُهَنْدَرُ ش. • فَوَدُ: (وَجَارِحٌ لِمَنْ جَرَحَ) أَيْ وَيُقْتَلُ جَارِحٌ لِشَخْصٍ جَرَحَ نَفْسَهُ سَوَاءً كَانَ جُرْحُهُ لِنَفْسِهِ قَبْلُ جُرْحِ الْأَوَّلِ أَوْ بَعْدَهُ ع ش. • فَوَدُ: (فَهُوَ) أَيْ الْجَارِحُ رَشِيدِيٍّ وَجَارِحِ دَافِعِ الصَّائِلِ يَتَّبِعِي عَطْفُهُ عَلَى النَّفْسِ مَعَ تَوْنِهِ أَيْ وَيُقْتَلُ شَرِيكَ جَارِحِ دَافِعِ الصَّائِلِ بِجَرِّ دَافِعٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ جَارِحِ سَم وَع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيٍّ هُوَ بِتَوْنٍ جَارِحِ الْمَجْرُورِ بِإِضَافَةِ شَرِيكَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ لِلدَّفْعِ تَوْنُهُمْ وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى شَرِيكِ دَافِعِ الصَّائِلِ فِي الدَّفْعِ فَالْصُّورَةُ أَنَّ دَافِعَ الصَّائِلِ جَرَحَهُ لِلدَّفْعِ ثُمَّ بَعْدَ الدَّفْعِ جَرَحَهُ آخَرُ فَمَاتَ بِهِمَا أَوْ قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَعْدَ الدَّفْعِ الْخ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ وَمِثْلُ الْبُدْلَةِ الْمُعَيَّةِ وَالسَّبْقِ أَخَذًا وَمَا مَرَّ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي: تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ. • فَوَدُ (سَنِي): (وَشَرِيكَ النَّفْسِ) لَعَلَّه إِذَا كَانَ جَرَحَهُ لِنَفْسِهِ يُقْتَلُ غَالِيًا وَكَانَ مُتَعَمِّدًا فِيهِ أَخَذًا وَمَا سَيَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ السُّمِّ فَلْيُرَاجِعْ رَشِيدِيٍّ.

• فَوَدُ: (جَرَحَ حَدًّا) الضَّمِيرُ فِيهِ يَرْجِعُ لِلْحُرِّ فِي قَوْلِهِ شَارَكَ حُرًّا كَمَا فِي تَفْسِيهِ. • فَوَدُ: (بَعْدَ حَقِّهِ) أَمَّا قَوْلُهُ فَلَا قِصَاصَ لِعَدَمِ الْمُكَافَأَةِ عِنْدَ أَوَّلِ الْجِنَايَةِ. • فَوَدُ: (وَقَاطِعٌ يَدٌ مَثَلًا) عَطِفَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ شَرِيكَ الْأَبِ كَمَا فِي تَفْسِيهِ. • فَوَدُ فِي (سَنِي): (وَقَاطِعٍ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا) قَالَ الْمُحَلِّيُّ بَأَنَّ جَرَحَ الْمُقْطُوعِ بَعْدَ الْقَطْعِ فَمَاتَ مِنْهَا قَالَ شَيْخُنَا الرَّنَلِيُّ أَنَّهُمْ عَدَمَ الْقِصَاصِ فِي الْمَعْيَةِ وَالسَّبْقِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى. • فَوَدُ فِي (سَنِي): (وَشَرِيكَ النَّفْسِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَمِنْ أَيْ وَيُقْتَلُ مِنْ شَرِيكِ السَّبْعِ أَوْ الْحَيَّةِ الْقَاتِلَتَيْنِ غَالِيًا وَشَرِيكَ قَاتِلِ نَفْسِهِ انْتَهَى. • فَوَدُ: (وَجَارِحٌ دَافِعُ الصَّائِلِ) يَتَّبِعِي عَطْفُهُ عَلَى النَّفْسِ مَعَ تَوْنِهِ أَيْ وَيُقْتَلُ شَرِيكَ جَارِحِ دَافِعِ الصَّائِلِ. • فَوَدُ (يَدٌ): (وَجَارِحٌ دَافِعٌ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّ نَوْنَ قُرْبٍ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ دَافِعِ صَائِلٍ قَالَ الْمُحَلِّيُّ بَأَنَّ جُرْحَهُ الدَّافِعِ انْتَهَى وَنَظَرَ فِيهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ بِهَامِشِ الْمُحَلِّيِّ.

عن الفعل فلم يقتض سقوطه عن الآخر تقدّم أو تأخّر وكون فعل الشريك فيما بعد كذا مُهَذَرًا بالكليّة لا يقتضي شبهة في فعل الآخر أصلاً فليس مُساوياً لشريك المخطئ فضلاً عن كونه أولى منه الذي ادّعاء المُقابل وشريك صبي أو مجنون لهما نوع تمييز كشرريك المُتعمّد أو لا تمييز لهما كشرريك المخطئ كما عُرِفَ مِنَّا مَرَّةً. (ولو جرحه جرحين عمداً وخطأً) أو وشبهه عمداً (ومات بهما أو جرح) جرحاً مضموناً وجرحاً غير مضمون كأن جرح (حرباً أو مُرتدّاً لم أسلم) المجرّوح (وجرحه ثانياً فمات) بهما (لم يُقتل)؛ لأنّ الفعلين منه فإذا كان أحدهما مُسقطاً للقوّد لكونه نحو خطأ أو مُهَذَرًا إثر شبهة في فعله ففي الأولى عليه مع قوّد الجرح الأول إن أوجب نصف دية مُغلظة ونصف دية مُحَقَّفة وفيما بعدها عليه مُوجب الجرح الواقع في حال المضممة من قوّد أو دية مُغلظة وتعدّد الجراح فيما ذُكِرَ كذلك إلا إن قطع المُتعمّد طرفه فيقطع طرفه فقط. (ولو داوى جرحه بسُم مُذْلِف)

■ قوّد: (فلم يقتض) أي ذلك الإتياء. ■ قوّد: (سقوطه) أي القوّد عن الآخر أي الشريك الآخر.
 ■ قوّد: (كشرريك المُتعمّد) أي يقتض منه. ■ قوّد: (أو لا تمييز لهما إلخ)، ولو جرحه شخص خطأ ونَهَشَتْه حية وسبّ ومات من ذلك لزمه ثلث الدية كما لو جرحه ثلاثة نفرٍ وخَرَجَ بالخطأ العمد يقتض من صاحبه كما مرّ مُغْنِي.

■ قول (سني): (ولو جرحه جرحين إلخ) تقدّم العمد أو تأخّر ع ش.
 ■ قول (سني): (عمداً وخطأً) بالتصّب على البدلية من جرحين مُغْنِي.
 ■ قول (سني): (أو جرح حربياً أو مُرتدّاً) أي أو عبد نفسه أو صائلاً ثم أسلم المجرّوح أو عتق العبد أو رَجَعَ الصائل أو جرح شخصاً بحق كقصاص وسرقه ثم جرحه عُذواناً أو جرح حربياً مُسليماً ثم أسلم ثم جرحه ثانياً فمات بالسراية، ولو وقّت إحدى الجراحتين بأمره لَمَن لا يُمَيِّزُ كان الحكم كذلك كما قاله الرزكشي؛ لأنه كالألة مُغْنِي. ■ قوّد: (نحو خطأ) أي في المسألة الأولى وقوله أو مُهَذَرًا أي في الثانية.

■ قوّد: (نصف دية مُغلظة) أي في ماله وقوله نصف دية مُحَقَّفة على عاقليته مُغْنِي. ■ قوّد: (وفيما بعدها) وهو قوله أو جرح جرحاً مضموناً إلخ ع ش أي فكان الأنسب وفي الثانية إلا أن يُشير بذلك إلى كثرة جُرّياتها كما قلّمنا عن المُغْنِي. ■ قوّد: (وتعدّد الجراح إلخ) عبارة الرّوض سواء اتّحد الجراح أو تعدّد إلا إن قطع المُتعمّد طرفه فيقتض منه قال في شرحه فلو قطع اليد فعليه قصاصها أو الأضبع فكذلك مع أربعة أظفار الدية انتهى سم. ■ قوّد: (فيما ذُكِرَ) أي في اجتماع العمد مع الخطأ أو شبه العمد.

■ قوّد: (فيقطع طرفه فقط) أي وعلى الثاني ضمان فعله من خطأ أو شبه عمد ع ش.
 ■ قول (سني): (ولو داوى) أي المجرّوح، ولو بناه جرحه بسُم كان شربه أو وضعه على الجرح

■ قوّد: (إلا إن قطع المُتعمّد طرفه فيقطع طرفه) عبارة الرّوض سواء اتّحد الجراح أو تعدّد إلا إن قطع المُتعمّد طرفه فيقتض منه قال في شرحه فلو قطع اليد فعليه قصاصها أو الأضبع فكذلك مع أربعة أظفار

أي قاتل سريماً (فلا قصاص) ولا دية (على جاريه) في النفس؛ لأنه قاتل نفسه وإن لم يعلم حال الشُّم بل في الجُرح إن أوجبه وإلا فالمال (وإن لم يقتل) الشُّم الذي داواه به (غالياً) أو لم يعلم وإن قتل غالياً (ففيه عمد) فمله فلا قودَ على جاريه في النفس أيضاً بل عليه نصف الدية المُغلطة مع ما أوجبه الجُرح (وإن قتل) الشُّم (غالياً وعلم له) الجاري (شريك جاري نفسه) فعليه القود في الأظهر (وقيل هو شريك مخطئ)؛ لأن الإنسان لا يقصد قتل نفس وخرج بقوله داوى جرحه ما لو داواه آخر غير الجاري فإن كان بمؤخ وعلمه قتل الثاني أو بما يقتل غالياً وعلم ومات بهما قُتلا وإلا فدية شبه العمد وفي فتاوى ابن الصلاح فيمن جاء لامرأة لثداوي عيته فأكحلته فذهبت عيته إن ثبت ذهاب عينه بمداواتها ضمنتها عاقلتها فيش المال فهي ومحلها إن لم ياذن لها في مداواته بهذا الدواء المعلن؛ لأن إذنه في مطلق المداوة لا يتناول ما يكون سبباً في إتلافه وإلا لم تضمن كما لو قطع سلعاً مكلف بإذنه انتهى وبه يُعلم أنه متى لم يُنص

مُغني. قود: (أي قاتل سريماً) إلى قوله: (والأفدية شبه العمد) في المُغني إلا قوله: (بمؤخ) إلى (بما يقتل) وإلى الفرع في النهاية إلا قوله: (وصياتي) إلى (ومن الدواء) وقوله: (على ما جزم) إلى (والكهي). قود: (وإن لم يعلم إلخ) غايةً وقوله إن أوجبه أي جرحه القصاص ع ش. قود: (إن أوجبه وإلا إلخ) هذا بالنظر لما في المتن خاصة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولا دية، أما مع النظر إليه فكان المناسب أن يقتصر على قوله إن أوجب ذلك رشدي. قود: (أو لم يعلم إلخ) وخالف هذه ما قبلها فإنه في المذنب الذي يقتل سريماً وهذه في غيره وإن قتل غالياً ع ش. قود: (بغلة) أي تداوى المجروح. قود: (مع ما أوجبه إلخ) عبارة المُغني أو القصاص في الطرف إن اقتضاه الجرح اه وعبارة الأسنى، وإنما عليه موجب جرحه من قصاص وغيره اه. قود: (لا يقصد) أي بالتداوي. قود: (ما لو داواه آخر) أي بلا أمر منه مُغني عبارة ع ش أي، ولو بإذنه حيث لم يُعين له الدواء أخذاً مما يأتي اه.

قود: (بمؤخ) بضم الميم وفتح الواو وتشديد المُهملة أي مُسرِع للموت ع ش ورشدي. قود: (غير الجاري) انظر حكَم ما لو كان المُداوي هو الجارح رشدي ويظهر أخذاً من كلامهم أنه لا فرق إلا فيما إذا كان بما يقتل غالياً ولم يعلم فيقتل هنا كما في صورتين الأولتين قليراجع. قود: (قتل الثاني) أي المُداوي. قود: (أو بما يقتل غالياً) أي وليس موخياً. قود: (والأ) أي وإن انتفى غلبه القتل أو العلم بها. قود: (فدية شبه العمد) أي نصفها على المُداوي سم أي وعلى الجارح نصف الدية المُغلطة أو القصاص في الطرف إن اقتضاه الجرح. قود: (وفي فتاوى ابن الصلاح إلخ) فائدة مُجرّدة يؤخذ منها تفيد لما مر رشدي. قود: (ضمنتها) أي العين عاقلتها إلخ أي عاقلة المرأة إن وجدت وإلا فيش المال إن انتظم ولم ينتج متوليه من الأداء وإلا فالمرأة. قود: (ومحلها) أي الضمان. قود: (لأن إذنه إلخ) علة لا اختيار تعيين الدواء. قود: (ما يكون إلخ) أي دواً يكون إلخ. قود: (في إتلافه) أي الأذنين

الدية اه. قود: (والأفدية شبه العمد) أي نصفها على المُداوي.

المریض على دواء مُعَيَّن صَبَّحَتْه عَاقِلَةٌ الطَّيِّبِ فَبَيَّثَ المَالِ فَهُوَ وَمَتَى نَصْرٌ عَلَى ذَلِكَ كَانَ هَذَرًا وَسَيَّئًا قُبِيلٌ مَبْعُوثٌ الْجَنَانِ فِي ذَلِكَ مَا يَتَمَيَّزُ مُرَاجَعَتُهُ وَمِنَ الدَّوَاءِ مَا لَوْ خَاطَ الْمَجْرُوحُ جَرْحَهُ لَكِنَّهُ إِنْ خَاطَ فِي لَحْمٍ حَيٍّ وَهُوَ يَقْتُلُ غَالِيًا فَالْقَوْدُ فَإِنْ آلَ الْأَمْرُ لِلْمَالِ فَنَصَفْتُ الدِّيَةَ وَإِنْ خَاطَهُ وَلِيٌّ لِلْمُضْلَحَةِ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ كَمَا رَجَحَهُ الْمُصَنَّفُ وَلَا عَلَى الْجَارِحِ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ

أَيَّ عَيْنِهِ . قَوْدُ : (هَلَى دَوَاءٌ مُعَيَّنٌ) أَيَّ بِشَخْصِهِ . قَوْدُ : (وَمِنَ الدَّوَاءِ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُتَنَبِّهِ إِلَّا قَوْلَهُ : (هَلَى مَا جَزَمَ) إِلَى (وَالْكَيْ) وَقَوْلُهُ : (وَالضَّرْبُ الْخَفِيفُ) إِلَى الْمَتْنِ . قَوْدُ : (مَا لَوْ خَاطَ الْمَجْرُوحُ) عِبَارَةُ الْمُتَنَبِّهِ وَالرَّوْضِ مَعَ الْأَسْتَى ، وَلَوْ خَاطَ الْمَجْرُوحُ جَرْحَهُ فِي لَحْمٍ حَيٍّ ، وَلَوْ تَدَاوَى خِيَاطَةً تَقْتُلُ غَالِيًا فَكَشْرِيكَ قَاتِلٍ نَفْسِهِ فِي الْأَصَحِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ خَاطَهُ فِي لَحْمٍ مَيِّتٍ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ وَلَا لِلْجَلْدِ كَمَا فَهَمَ بِالْأَوَّلَى لِعَدَمِ الْإِيلَامِ الْمُهِلِكَ فَعَلَى الْجَارِحِ الْقِصَاصُ أَوْ كَمَالُ الدِّيَةِ ، وَلَوْ خَاطَهُ غَيْرُهُ بِلَا أَمْرِ مِنْهُ اقْتَصَصَ مِنْهُ وَمِنَ الْجَارِحِ وَإِنْ كَانَ الْغَيْرُ إِمَامًا لَتَعَدَّيَهُ مَعَ الْجَارِحِ فَإِنْ خَاطَهُ الْإِمَامُ لَصَبَّيْ أَوْ مَجْنُونٍ لِمُضْلَحَةٍ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ بَلْ يَجِبُ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ نِصْفُهَا وَنِصْفُهَا الْآخَرُ فِي مَالِ الْجَارِحِ وَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ قَصَدَ الْمَجْرُوحُ أَوْ غَيْرُهُ الْخِيَاطَةَ فِي لَحْمٍ مَيِّتٍ فَوَقَعَ فِي لَحْمٍ حَيٍّ فَالْجَارِحُ شَرِيكَ مُخْطِئِي ، وَكَذَا لَوْ قَصَدَ الْخِيَاطَةَ فِي الْجَلْدِ فَوَقَعَ فِي اللَّحْمِ وَالْكَيْ فِيمَا ذُكِرَ كَالْخِيَاطَةِ فِيهِ وَلَا أَثَرَ لِلدَّوَاءِ لَا يَقْصُرُ وَلَا اغْتِيَازَ بِمَا عَلَى الْمَجْرُوحِ مِنْ فُرُوحٍ وَلَا بِمَا لَهُ مِنْ مَرَضٍ وَضَنَى هـ . قَوْدُ : (جَرْحُهُ) أَيَّ جَرْحَ نَفْسِهِ الَّذِي جَرَّحَهُ الْغَيْرُ رَشِيدِي . قَوْدُ : (وَهُوَ يَقْتُلُ غَالِيًا) أَيَّ وَعَلِمَ أَنَّهُ يَقْتُلُ غَالِيًا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْمُدَاوَاةِ بِالسُّمِّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي أَصْلِ الرِّوَضَةِ فَإِنَّهُ حَبِيبُ شَرِيكَ جَارِحٍ نَفْسِهِ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَغْلَمْهُ فَإِنَّهُ شَرِيكَ صَاحِبِ شَيْبَةِ الْعَمْدِ فَلَا قَوْدَ سِوَدَ عَمَرٍ . قَوْدُ : (فَالْقَوْدُ) أَيَّ : عَلَى الْجَارِحِ سَمٌّ وَرَشِيدِي . قَوْدُ : (فَنِصْفُ الدِّيَةِ) أَيَّ عَلَى الْجَارِحِ . قَوْدُ : (وَإِنْ خَاطَهُ وَلِيٌّ الْخِ) أَيَّ بِنَفْسِهِ أَوْ مَا دُونَهُ ع ش . قَوْدُ : (وَلِيٌّ لِلْمُضْلَحَةِ الْخِ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْوَلِيِّ وَالْوَلِيُّ لِيُغَيِّرَ الْمُضْلَحَةَ فَيَجِبُ الْقَوْدُ سَمٌّ . قَوْدُ : (فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ) قَالَ فِي الرِّوَضِ بَلْ تَجِبُ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ نِصْفُهَا وَنِصْفُهَا فِي مَالِ الْجَارِحِ انْتَهَى سَمٌّ . قَوْدُ : (هَلَى مَا جَزَمَ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا هـ وَعِبَارَةُ سَمِّ قَوْلِهِ : عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرِّوَضِ هـ .

قَوْدُ : (مَا لَوْ خَاطَ الْخِ) قَالَ فِي الرِّوَضِ فَإِنْ خَاطَ غَيْرُهُ بِلَا أَمْرِ اقْتَصَصَ مِنْهُ وَمِنَ الْجَارِحِ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا لَا إِنْ خَاطَهُ الْإِمَامُ لَصَبَّيْ أَوْ مَجْنُونٍ بَلْ تَجِبُ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ نِصْفُهَا وَنِصْفُهَا فِي مَالِ الْجَارِحِ هـ . قَوْدُ : (لَكِنْ إِنْ خَاطَ فِي لَحْمٍ حَيٍّ) وَإِنْ قَصَدَ الْمَجْرُوحُ أَوْ غَيْرُهُ الْخِيَاطَةَ فِي لَحْمٍ مَيِّتٍ فَوَقَعَ فِي لَحْمٍ حَيٍّ أَوْ فِي الْجَلْدِ فَوَقَعَ فِي اللَّحْمِ فَالْجَارِحُ شَرِيكَ مُخْطِئِي شَرَحَ الرِّوَضِ . قَوْدُ : (فَالْقَوْدُ) أَيَّ عَلَى الْجَارِحِ . قَوْدُ : (وَإِنْ خَاطَهُ وَلِيٌّ) عَبَّرَ فِي الرِّوَضِ بِالْإِمَامِ . قَوْدُ : (وَإِنْ خَاطَهُ وَلِيٌّ لِلْمُضْلَحَةِ الْخِ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْوَلِيِّ وَالْوَلِيُّ لِيُغَيِّرَ الْمُضْلَحَةَ فَيَجِبُ الْقَوْدُ . قَوْدُ : (فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ) قَالَ فِي الرِّوَضِ بَلْ تَجِبُ الدِّيَةُ مُعْلَظَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ نِصْفُهَا وَنِصْفُهَا فِي مَالِ الْجَارِحِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ . قَوْدُ : (مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرِّوَضِ .

ورُدُّ بأنَّ كلامَ الشَّيْخَيْنِ يَمْتَضِي وَجوبَهُ عَلَيْهِ وَالْكَيْ كَالْخِيَاطَةِ. (وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسَيَاطٍ لَفَقَلُوهُ وَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ غَيْرَ قَاتِلٍ) لَوْ انْفَرَدَ (فَلَمَّا الْقِصَاصُ عَلَيْهِمْ أَوْجَهُ أَصْحَافُهَا يَجِبُ أَنْ تَوَاطَنُوا) أَيِ تَوَافَقُوا عَلَى ضَرْبِهِ وَكَانَ ضَرْبُ كُلِّ مِنْهُمْ لَهُ دَخْلٌ فِي الرُّهُوقِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي الْجَرَاحَاتِ وَالضَّرَبَاتِ الْمُهِلِكِ كُلِّ مِنْهَا لَوْ انْفَرَدَ؛ لِأَنَّهَا قَاتِلَةٌ فِي نَفْسِهَا وَيَقْصِدُ بِهَا الْإِهْلَاكَ مُطْلَقًا وَالضَّرْبُ الْخَفِيفُ لَا يَظْهَرُ فِيهِ قَضْدُ الْإِهْلَاكِ إِلَّا بِالْمَوَالَاةِ مِنْ وَاحِدٍ وَالتَّوَاتُّعِ مِنْ جَمْعٍ. (وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًا) وَالْمَبْرُةُ فِي التَّرْتِيبِ وَالْمَعْيَةُ بِالرُّهُوقِ كَمَا مَرَّ (فَقَتْلُ بَأْوَلِهِمْ) لِيَسْبِقَ حَقُّهُ (أَوْ مَقَا) وَلَوْ احْتِمَالًا كَانَ هَذَا عَلَيْهِمْ جِدَارًا وَتَنَازَعُوا فَيَمُنُّ بِقُدَمِ بَقِيَّتِهِ وَلَوْ بَعْدَ تَرَاضِيهِمْ بِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمْ (فِبِالْقَرْعَةِ) يَكُونُ التَّقْدِيمُ وَجُوبًا قَطْعًا لِلتَّنَازُعِ (وَلِلْبَاقِيَيْنِ) فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ (الدِّيَّاتِ)

فَوَيْ (سَنِي): (وَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ غَيْرَ قَاتِلٍ) أَمَا لَوْ كَانَ ضَرَبَ كُلُّ قَاتِلًا لَوْ انْفَرَدَ وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْقَوْدُ جَزَاءً نِهَائِيَةً وَمُعْنَى أَيِ تَوَاطَنُوا أَوْ لَا عَ ش.

فَوَيْ (سَنِي): (إِنْ تَوَاطَنُوا) ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ هُنَا أَنَّهُ لَا قِصَاصَ عِنْدَ عَدَمِ التَّوَاتُّعِ وَإِنْ عَلِمَ بِالضَّرْبِ السَّابِقِ وَهُوَ وَاضِحٌ إِذَا لَمْ يَتَلَخَّ مَجْمُوعُ الضَّرْبِ السَّابِقِ مُرْتَبَةً مَا يَقْتُلُ غَالِيًا، أَمَا إِذَا بَلَغَهَا وَعَلِمَ بِذَلِكَ فَالْقَوْلُ حَيْثُ بَعْدَ الْقِصَاصِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَتَقْدَمُ أَنَّهُ لَوْ ضَرَبَ خَمْسِينَ قَتَلُ ثُمَّ ضَرَبَهُ آخَرُ ضَرْبَيْنِ مَعَ عِلْمِ السَّابِقِ قِيلَ لَمْ رَأَيْتَ أَنَّ كَلَامَ الْمُعْنَى كَالصَّرِيحِ فِي وَجوبِ الْقِصَاصِ فِي الثَّانِيَةِ. فَوَيْ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ) أَيِ التَّوَاتُّعِ ش. فَوَيْ: (الْمُهِلِكِ الْخ) وَضَفَّ لِلضَّرَبَاتِ خَاصَّةً رَشِيدِي. فَوَيْ: (بِهَا) أَيِ الْجَرَاحَاتِ وَالضَّرَبَاتِ الْمُهِلِكِ كُلِّ مِنْهُمَا. فَوَيْ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَجَدَ التَّوَاتُّعُ أَوْ لَا. فَوَيْ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى أَيِ قَفْعَةٍ كَانَ جَرَحَهُمْ أَوْ هَذَا عَلَيْهِمْ جِدَارًا فَمَاتُوا فِي وَفَّتِ وَاحِدٌ أَوْ أَشْكَلَ أَمْرُ الْمَعْيَةِ وَالتَّرْتِيبِ أَوْ عَلِمَ سَبَقَ وَلَمْ يُعْلَمَ عَيْنُ السَّابِقِ أَهْ وَيُظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ سَمٍ أَوْ عَلِمَتْ عَيْنُ السَّابِقِ ثُمَّ نُسِيتَ. فَوَيْ: (وَتَنَازَعُوا الْخ) حُطِفَ عَلَى مَنْ قَتَلَ جَمْعًا مَعًا. فَوَيْ: (وَلَوْ بَعْدَ تَرَاضِيهِمْ) أَيِ، وَلَوْ كَانَ تَنَازَعُهُمْ فَيَمُنُّ الْخ بَعْدَ تَرَاضِيهِمْ الْخ.

فَوَيْ (سَنِي): (فِبِالْقَرْعَةِ)، وَلَوْ طَلَبُوا الْإِشْتِرَاكَ فِي الْقِصَاصِ وَالدِّيَّاتِ لَمْ يُجَابُوا لِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ الْأَوَّلِ أَوْ بَعْضُ أَوْلِيَائِهِ ضَيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ غَائِيًا حُبِسَ الْقَاتِلُ إِلَى بُلُوغِهِ وَإِفَاقَتِهِ وَقُدُومِهِ مُعْنَى. فَوَيْ: (فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ) وَهِيَ الْمُرْتَبُ وَالْمَعْيَةُ الْمَعْلُومَةُ الْمُحْتَمَلَةُ.

فَوَيْ (سَنِي): (وَمَنْ قَتَلَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنَ الْأَخْرَاجِ فِي غَيْرِ الْمُحَازَبَةِ ثُمَّ قَالَ أَمَا لَوْ كَانَ الْقَاتِلُ عَبْدًا أَوْ حُرًّا لَكِنَّهُ قَتَلَ فِي الْمُحَازَبَةِ فَسَيَاتِي أِهْ.

فَوَيْ (سَنِي): (وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًا قَتَلَ بَأْوَلِهِمْ) فِي بَابِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ مِنَ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مَا مُلْخَصُهُ وَيُقْبَلُ إِفْرَارُ الْقَاتِلِ لِأَحَدِهِمْ بِالسَّبَقِ لِقَتْلِ بَعْضِهِمْ وَلِلْبَاقِيَيْنِ تَخْلِيفُهُ إِنْ كَذَّبُوهُ وَاسْتَشْكَلَهُ فِي الْمَطْلَبِ بِأَنَّهُ لَوْ نَكَلَ فَالْكَوْلُ مَعَ يَمِينِ الْخَصْمِ إِنْ قُلْنَا كَالْإِفْرَارِ لَمْ تُسْمَعْ كَمَا لَوْ أَقْرَبَ صَرِيحًا بِمَا يُخَالِفُ مَا أَقْرَبَهُ أَوَّلًا، وَإِنْ قُلْنَا كَالْيَسَةِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّمَا لَا تُعَذِّبُهَا لِثَالِثٍ عَلَى الصَّحِيحِ أَهْ كَلَامُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ أَيِ

ليأسيهم من القود فإن وقت بهم التركة وإلا وزعت (قلت فلو قتله) منهم (غير الأول) أو غير من خرجت فرعته (عصى) وعزز لعقوبته حق غيره (وقع إحصاءاً) لأن الأول إنما استحق التقديم فقط ألا ترى أنه لو عفا قتله من بعده (وللأول) ومن بعده (دية والله أعلم) ليأسيه من القود والشرأء فيما إذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية المقتول على الأوجه ولو قتلوه كلهم وزع دمه بينهم ثم يطالب كل منهم بما بقي له من الدية ففي ثلاثة يبقى لكل ثلثا دية مؤزته. (فرع) تصارعا مثلاً ضمن بقود أو دية كل منهما ما تولد في الآخر من صيراعه؛ لأن كلا لم يأذن فيما يؤدي إلى نحو قتل أو تلف عضو ويظهر أنه لا أثر لاعتقاد أن لا مطالبة في ذلك بل لا بد في انتفاها من صريح الإذن والله أعلم.

فصل في تغيير حال المجني عليه

من وقت الجنابة إلى الموت بحرية أو عضة أو إهدار أو مقدار المضمون ولتقدم على ذلك قاعدة ينبي عليها أكثر المسائل الآتية وهي أن كل جرح أوله غير مضمون لا يتقلب مضموناً

• قوله (سني): (غير الأول) أي في الأولى وقول الشارح أو غير من إلخ أي في الثانية. • قوله: (لأن الأول) أي ومن خرجت فرعته. • قوله: (أنه إلخ) أي الأول. • قوله: (ومن بعده) كأن يتبين بالنظر لما قدمه أن يقول ولمن خرجت فرعته وغيرهما رشدي. • قوله: (ليأسيه) المناسب لما زاده تشبیه الضمير أو جمعه. • قوله: (فيما إذا اختلف القاتل والمقتول) كأن يكون أحدهما رجلاً والآخر امرأة مثني. • قوله: (ولو قتلوه كلهم) ولو قتله أجنبي وعفا الوارث على مال اختص بالدية ولهي القاتل الأول مثني. • قوله: (تصارعا إلخ) أي لو تصارعا. • قوله: (في انتفاها) أي المطالبة.

(فصل): في تغيير حال المجني عليه

• قوله: (في تغيير حال المجني عليه) إلى قوله وعلم مما مر في المثني وإلى التبيه في النهاية. • قوله: (في تغيير حال المجني عليه) أي أو الجاني كما يأتي في قوله: (ولو جرح خزي مضموناً إلخ) ع ش. • قوله: (بحرية إلخ) صلة تغيير. • قوله: (أو بقدر) عطية على بحرية. • قوله: (قاعدة) المراد بها الجنس الشامل للمتعدد. • قوله: (لا يتقلب مضموناً) وكذا عكسه كما يعلم من قول المصنف الآتي، ولو ارتد المجروح إلخ تباد في القاعدة وكل جرح وقع مضموناً لا يتقلب غير مضمون رشدي وع ش أي كما زاده المثني بقوله وما كان مضموناً في أوله فقط فالتمس هنر ويجب ضمان تلك الجنابة اهـ.

فلا فائدة للتخليف فليتنظر هل يمكن أن يقال في الجواب إن فائدة التخليف التقديم بلا قرعة على من عدا من أقر له إذا اسقط حقه لكن هذه الفائدة تختلف إذا كان المقتول أجنبي فقط، وقد يلتزم عدم البحث والله أعلم.

(فصل): في تغيير حال المجني عليه (إلخ)

بَتَّوْرِ الْحَالِ فِي الْإِنْتِهَاءِ وَمَا ضَمِنَ فِيهِمَا يُعْتَبَرُ قَدْرُ الضَّمَانِ فِيهِ بِالْإِنْتِهَاءِ، وَأَمَّا الْقَوْدُ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعِصْمَةُ وَالْمُكَافَأَةُ مِنْ أَوَّلِ أَجْزَاءِ الْجَنَايَةِ إِلَى الزُّهُوقِ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ إِذَا (جَرَحَ) إِنْسَانًا (حَرِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ عَبْدًا نَفْسِهِ فَاسْلَمَ) أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ أَوْ آمَنَ الْحَرِيُّ (وَعَقَّقَ) الْعَبْدُ بَعْدَ الْجُرْحِ (ثُمَّ مَاتَ) أَحَدُهُمَا (بِالْجُرْحِ فَلَا ضَمَانَ) فِيهِ بِقَوْدٍ وَلَا دِيَّةً اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْجَنَايَةِ؛ لِأَنَّهُ مُهْتَدَرٌ عِنْدَهَا وَعَلِيمٌ بِمَا مَرَّ أَنْ قَاتَلَ الْمُرْتَدُّ قَدْ يُقْتَلُ بِهِ وَمِمَّا يَأْتِي أَنَّ عَلَى قَاتِلِ عَبْدِهِ كَفَّارَةً دُونَ قَاتِلِ أَحَدِ الْأَوَّلَيْنِ لِإِهْدَارِهِ عِنْدَ اسْتِقْرَارِ الْجَنَايَةِ (وَقِيلَ تَجِبُ دِيَّةٌ) لِحُرِّ مُسْلِمٍ مُحَقَّقَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ اعْتِبَارًا بِالْإِنْتِهَاءِ (وَلَوْ رَمَاهُمَا) أَيِ الْحَرِيِّ أَوْ الْمُرْتَدِّ وَجُعِلَا قِسْمًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَحَدَهُمَا وَالْعَبْدَ (فَاسْلَمَ) أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ (وَعَقَّقَ) الثَّالِثُ قَبْلَ إصَابَةِ السَّهْمِ ثُمَّ مَاتَا بِهَا (فَلَا قِصَاصَ) لِانْتِفَاءِ الْعِصْمَةِ وَالْمُكَافَأَةِ أَوَّلِ أَجْزَاءِ الْجَنَايَةِ وَلِكُونَ الْأَوَّلَيْنِ مُهْتَدَرَيْنِ وَالثَّالِثَ مَعْصُومًا حَسُنَتْ تَنْثِيَةُ الضَّمِيرِ وَإِنْ كَانَ الْعُطْفُ بَأْوٍ؛ لِأَنَّهُمَا ضِدَّانِ كَمَا فِي «قَالَهُ أَتَى بِهَمَّا» (إِسْنَادٌ: ١٣٥) وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَّةِ مُسْلِمٍ مُحَقَّقَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْإِصَابَةِ؛ لِأَنَّهَا حَالَةُ اتِّصَالِ الْجَنَايَةِ لَا الزَّمَنِي؛ لِأَنَّهُ كَالْمُقَدَّمَةِ الَّتِي تَسَبَّبَ بِهَا إِلَى الْجَنَايَةِ كَمَا لَوْ كَانَ مُهْتَدَرًا عِنْدَ الْحَفْرِ مَعْصُومًا عِنْدَ التَّرَدِّي ..

• قَوْلُهُ: (الْعِصْمَةُ الْخ) أَيِ فِي الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ أَوَّلِ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ اء. • قَوْلُهُ: (إِلَى الزُّهُوقِ) يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ جَرَحَ ذِمِّيًّا أَوْ عَبْدًا ثُمَّ اسْلَمَ الْجَارِحُ أَوْ عَقَّقَ وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ عَلَى كُفْرِهِ أَوْ رَقَّ وَجَبَ الْقِصَاصُ لَوْجُودِ الْمُكَافَأَةِ حَالِ الْجَنَايَةِ فَقَطُّ فَلَوْ عَبَّرَ هُنَا بِقَوْلِهِ مِنْ أَوَّلِ الْفِعْلِ إِلَى أَنْتِهَائِهِ لَوَافَقَ مَا مَرَّ مِنْ وَرَشِيدِي أَيِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِنْسَانًا) أَيِ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (بِالْجُرْحِ) أَيِ بِسِرَائِهِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُتَنِي وَالْأَطْلَهَرُ قَتْلُ مُرْتَدٍّ بِلِغَتِي وَمُرْتَدًّا. • قَوْلُهُ: (قَدْ يُقْتَلُ بِهِ) أَيِ إِذَا كَانَ مُرْتَدًّا مِثْلَهُ لَوْجُودِ الْمُكَافَأَةِ مِنْ وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ) أَيِ الْحَرِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَقَوْلُهُ لِإِهْدَارِهِ أَيِ الْأَحَدِ ش. • قَوْلُهُ: (وَجُعِلَا) أَيِ الْحَرِيِّ وَالْمُرْتَدِّ. • قَوْلُهُ: (وَالْعَبْدُ) عُطِفَ عَلَى الْحَرِيِّ. • قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ الْإِصَابَةِ. • قَوْلُهُ: (وَلِكُونَ الْأَوَّلَيْنِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ حَسُنَتْ.

• قَوْلُهُ: (تَنْثِيَةُ الضَّمِيرِ) أَيِ فِي رَمَاهُمَا. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمَا الْخ) أَيِ الْمُهْتَدَرِ وَالْمَعْصُومِ جِلَّةٌ لِجِلَّةِ الْجِلَّةِ الْأُولَى. • قَوْلُهُ: («قَالَهُ أَتَى بِهَمَّا») أَيِ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَأُجِيبَ عَنْ الْآيَةِ بِأَنَّهَا أَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ التَّضْمِيرَ فِيهَا إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ يَكُنْ فَقِيرًا فَالضَّمِيرُ فِي بَيْتِهِمَا رَاجِعٌ لِمَعْصُومٍ الْمُتَعَطِّلَيْنِ لَا لِمَعْصُومٍ ش.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (دِيَّةٌ مُسْلِمًا) أَيِ أَوْ حُرٍّ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لَا الزَّمَنِي) عُطِفَ عَلَى الْإِصَابَةِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ كَانَ مُهْتَدَرًا الْخ) أَيِ كَمَا لَوْ حَفَرَ بَيْتًا غُدُونًا وَهُنَاكَ حَرِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا فَاسْلَمَ ثُمَّ وَقَعَ فِيهَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ السَّبَبِ مُهْتَدَرًا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مَعْصُومًا عِنْدَ التَّرَدِّي) أَيِ فَإِنَّهُ يَجِبُ هُنَا الدِّيَّةُ دُونَ الْقِصَاصِ سَم.

• قَوْلُهُ: (قَدْ يُقْتَلُ بِهِ) بِأَنَّ يَكُونُ مُرْتَدًّا. • قَوْلُهُ: (مَعْصُومًا عِنْدَ التَّرَدِّي) فَإِنَّهُ تَجِبُ فِي هَذَا الدِّيَّةُ دُونَ الْقِصَاصِ.

ولو جرح حربي معصوماً ثم عُصِمَ لم يضمنه وإن عُصِمَ بعد الزمّي وقبل الإصابة ضَمِنَهُ بالمالي دون القود على ما يأتي.

(تنبية) عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ هنا ومِمَّا سَبَقَ في شروط القود أمران لا يُسَلِّمانِ من إشكالي فلْيُفَرِّزْهُمَا مُتَعَرِّضِينَ لِجَوَابِهِمَا أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكْلِيفَ الْقَاتِلِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ حَالُ الْقَتْلِ أَيْ الْإِصَابَةُ وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِحَالِهِ عَنِ الْمُقَدِّمَةِ الْقَتْلِ كَالزَّمِيِّ وَلَا بَعْدَهُ وَخَالَفُوا هَذَا فِي الشَّرْطِ الْآخِرِ وَهُوَ التَّزَامُ الْأَحْكَامَ فَحَكَمُوا فِيهِ وَجْهَيْنِ مُطْلَقَيْنِ أَحَدُهُمَا اعْتِبَارُهُ حَتَّى عِنْدَ الْمُقَدِّمَةِ فَلَوْ عُصِمَ عِنْدَهَا وَحَارَبَ عِنْدَ الْإِصَابَةِ أَوْ عَكْسُهُ فَلَا قودَ وَالثَّانِي اعْتِبَارُهُ عِنْدَ الْإِصَابَةِ لَا غَيْرَ كَسَابِقِهِ وَرَجَحَ بَعْضُهُمُ الْأَوَّلَ وَكَانَهُ لَمَحَ فِي الْفَرْقِ أَنَّ التَّزَامَ عِنْدَ الْمُقَدِّمَةِ لَا يُوجَدُ ضِدُّهُ إِلَّا بِتَقْصِيرٍ بِأَنَّهُ مُحَارَبٌ فَلَمْ يُعْتَبَرِ هَذَا الطَّرِيقُ بِخِلَافِ التَّكْلِيفِ فَإِنَّ انْتِفَاعَهُ إِنْ وُجِدَ بِكُوفٍ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ فِي الْأَغْلَبِ فَلَمْ يَكْتَفِ بِهِ حِينَئِذٍ إِذَا انْتَفَى عِنْدَ الْإِصَابَةِ هَذَا غَايَةُ مَا يُتَمَحَّلُ بِهِ لِلْفَرْقِ وَفِيهِ مَا فِيهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ تَرْجِيحُهُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا أَوْضَحُ إِذْ كُلُّ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الصَّبْرُورَةُ مِنْ أَهْلِ الْمُؤَاخَذَةِ فَكَمَا اغْتَبِرَ التَّكْلِيفُ عِنْدَ الْإِصَابَةِ لَا غَيْرَ فَكَذَا الْإِتِّزَامُ ثَانِيهِمَا عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ مَا اغْتَبِرَ فِي الْجَانِي لَا يَرْفَعُهُ طَرُوقُ ضِدِّهِ بَعْدَ الْإِصَابَةِ بِخِلَافِ مَا اغْتَبِرَ فِي الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ مِنَ الْعِصْمَةِ وَالْمُكَافَاةِ وَكَانَ سِرُّ ذَلِكَ أَنَّ نَقْصَ الْجَانِي أَوْ كَمَالَهُ الطَّارِئُ لَا يَمْنَعُ قَتْلَهُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ تَمَامِ قَتْلِهِ فَلَمْ يُؤْتَرِ بِخِلَافِ نَقْصِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ عَنِ الْجَانِي فَإِنَّهُ مَتَى وَقَعَ أَثَرُ فِي مُسَاوَاتِهِ لِلْجَانِي ..

• فَوَدَّ: (وَلَوْ جَرَحَ حَرْبِي الْخ) هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ كُلُّ جَرَحٍ أَوَّلُهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ الْخ ع ش. • فَوَدَّ: (ثُمَّ عُصِمَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ أَسْلَمَ الْجَارِحُ أَوْ عُقِدَتْ لَهُ ذِمَّةٌ ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الصَّحِيحِ فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ اهـ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ عُصِمَ) أَيْ الْحَرْبِيُّ هَذِهِ لَمْ تَشْمَلْهَا الْقَاعِدَةُ السَّابِقَةُ وَقَاعِدَةُ هَذِهِ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ غَيْرِ مَضْمُونٍ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجَرَحِ إِلَى الزُّهْوِيِّ مَضْمُونٌ تَجِبُ فِيهِ دِيَّةٌ مُسَلِّمَةٌ مُخَفَّفَةٌ ع ش. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيْ آيَافِي قَوْلِهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخ. • فَوَدَّ: (فَلْيُفَرِّزْهُمَا) أَيْ الْأَمْرَيْنِ وَقَوْلُهُ لِجَوَابِهِمَا أَيْ إِشْكَالِي الْأَمْرَيْنِ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيْ اغْتِبَارُ حَالِ الْإِصَابَةِ فَقَطُّ فِي شَرْطِ تَكْلِيفِ الْقَاتِلِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيْ الشَّرْطُ الْآخَرُ التَّزَامُ أَيْ الْقَاتِلِ. • فَوَدَّ: (اِغْتِبَارُ) أَيْ التَّزَامُ الْأَحْكَامِ. • فَوَدَّ: (كَسَابِقِهِ) وَهُوَ شَرْطُ التَّكْلِيفِ. • فَوَدَّ: (فِي الْفَرْقِ) أَيْ يَبَيِّنُ شَرْطُ التَّكْلِيفِ وَشَرْطُ الْإِتِّزَامِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ التَّزَامَ) أَيْ إِلَى أَنَّ الْخ. • فَوَدَّ: (تَرْجِيحُ الثَّانِي) أَيْ اغْتِبَارُ التَّزَامِ الْأَحْكَامِ عِنْدَ الْإِصَابَةِ لَا غَيْرَ. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيْ التَّكْلِيفِ وَالْإِتِّزَامَ وَقَوْلُهُ إِذْ كُلُّ أَيْ مِنَ التَّكْلِيفِ وَالْإِتِّزَامِ. • فَوَدَّ: (عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَكَانَ سِرُّ ذَلِكَ الْخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيْ النِّقْصَ أَوْ الْكَمَالَ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يُؤْتَرِ) أَيْ طَرُوقُ نَقْصِ الْجَانِي أَوْ كَمَالِهِ.

• فَوَدَّ: (ضَمِنَهُ) هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الرُّوْضِ بَلَا تَرْجِيحٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ: إِنَّ الظَّاهِرَ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيَّنَ مَا قَبْلَهُ بِأَنَّ الْإِصَابَةَ هُنَا حَصَلَتْ بَعْدَ كَوْنِ الزَّامِيِّ مُلْتَزِمًا لِلضَّمَانِ بِخِلَافِهَا ثُمَّ.

فأثر طرؤه فلا إلغاء للتظنير الأول لم يُنظر لطرؤه بخلاف الثاني هذا وقولهم في التكليف عند القتل إنما يظهر في السبب والمباشرة الجسديين اللذين ليس لهما أجزاء متميزة أما نحو التجويع وشهادة الزور والسحر فهل تُعتبر المقارنة من أول التجويع إلى الزهوق والشهادة إلى تمام الحجة حتى لو شهد أحدهما وهو مكلف ثم الآخر وهو غير مكلف لا قود أو يُعتبر التكليف عند الشهادة الثانية فقط والأولى تُعطى حكم المقدمة ومن أول عمل السحر إلى الموت به أو لا يُعتبر إلا عند خروج الروح إعطاء لجميع ما تقدم على ذلك حكم المقدمة للتظنير في ذلك مجال ولم أر من أشار لشيء من هذا كسابقه. (ولو ارتد المجروح ومات بالسرية) مُرتداً (فالتقص) بالنسبة لغير الجارح المُرتد (هذه) فلا شيء فيها (ويجب قصاص الجرح) الذي فيه قصاص كالموضحة (في الأظهر) لاستقراره فلم يتغير بما حدث بعد ثم هذا القصاص (يستوفيه قريبه) أو مُعتقه الذي يرثه لولا الردة (المسلم) الكامل والا فحتى يكمل؛ لأن ذلك للتشقي وهو للقريب ونحوه وظاهر أنه لو لم يكن له قريب ولا مُعتق استوفاه الإمام (وقيل) لا يستوفيه إلا (الإمام) لأنه لا وارث للمُرتد (فإن اقتضى الجرح مالا) لا قوداً كجائفة

• فود: (فأثر طرؤه) أي نقص المجنني عليه. • فود: (التظنير الأول) يعني به أنه متى وقع نقص الجاني أو كماله أثر في مساوئه للمجنني عليه وقوله لطرؤه أي نقص الجاني أو كماله. • فود: (بخلاف الثاني) أي متى وقع نقص المجنني عليه أثر في مساوئه للمجاني. • فود: (في التكليف) صلة قولهم وقوله عند القتل مقوله وقوله إنما يظهر إلخ غيره. • فود: (أما نحو التجويع) أي من الأسباب المُرتبة وشهادة الزور أي من الأسباب الشرعية والسحر أي من المباشرين المُرتبة. • فود: (والشهادة) عطف على التجويع.

• فود: (وهو غير مكلف) أي الشاهد الأول. • فود: (ومن أول عمل السحر إلخ) عطف على قوله من أول التجويع إلخ. • فود: (كسابقه) أي من الإشكاليين وجوابهما.

• فود (سني): (ولو ارتد المجروح) أي طرأت الردة بعد الجرح فلو طرأت بعد الرمي وقبل الإصابة فلا ضمان باتفاق؛ لأنه حين جنى عليه كان مُرتداً واحتراز بالسراية عما لو قطع يد مُسلم فازدأ واندملت يده فله القصاص وإن مات قبل استيفائه مُثني. • فود: (مُرتداً) إلى الفصل في النهاية. • فود: (بالنسبة لغير الجارح المُرتد) أما إذا كان جارحه مُرتداً فإنه يجب عليه القصاص كما مر مُثني. • فود: (فلا شيء) أي لا قود فيها ولا دية ولا كفارة سواء أكان الجارح الإمام أم غيره مُثني. • فود: (الذي) راجع لكل من القريب والمُعتق. • فود: (ولا فحق يكمل) أي وإن كان القريب المُسلم ناقصاً فيتنظر إلى كماله.

• فود: (وهو للقريب) فلو عفا وارثه عن قصاص الجرح على مال صَحَّ وكان المال الواجب قِيّاً يأخذه الإمام ع ش ومُثني.

• فود (سني): (فإن اقتضى الجرح مالا) أي: ولو بالمقو أو كان خطأ مثلاً رشيدِي ومسم.

• فود (سني): (فإن اقتضى الجرح مالا إلخ) ملاً زاد أو قوداً لكن عُفي على مالٍ وعبارة المُباب فإن لم

(وَجِبَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَرْضِهِ وَدِيَّةٌ لِلنَّفْسِ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ وَالرَّذَةُ إِنَّمَا تَسْقُطُ مَا يَحْدُثُ بِمَذْهَبِهَا لَا مَا يَسْتَقِرُّ قَبْلُهَا وَهُوَ فِيهِ لَا شَيْءٌ لِقَرِيْبِهِ فِيهِ (وَقِيلَ) الْوَاجِبُ (أَرْضُهُ) أَيِ الْجُرْحِ بِالْقَا مَا بَلَغَ وَإِنْ زَادَ عَلَى دِيَةِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْدَرِجُ فِي نَفْسٍ تَضَمَّنَتْ (وَقِيلَ هَذَا) لَا شَيْءَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْجُرْحَ إِذَا سَرَى صَارَ تَابِقًا لِلنَّفْسِ. (وَلَوْ أَرَقْدَ) الْمَجْرُوحُ (لَمْ أَسْلَمْ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا قِصَاصَ) لِيَتَخَلَّلَ الْمُتَهَدِّرُ فَصَارَ شُبْهَةً دَارِئَةً لِلْقَوْدِ (وَقِيلَ إِنَّ قَصْرَتِ الرَّذَةُ) أَيِ زَمْنُهَا بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ لِلْسَّرَايَةِ أَثَرٌ فِيهِ (وَجِبَ) الْقَوْدُ لَانْتِفَاءِ تَأْثِيرِ السَّرَايَةِ فِيهَا (و) عَلَى الْأَوَّلِ (وَجِبَ الدِّيَةُ) كَامِلَةً مُتَعَلِّقَةً حَالَةً فِي مَالِهِ لِيُجَوِّدَ الْعِصْمَةَ حَالَ الْجَنَائِيَةِ وَالْمَوْتِ (وَفِي قَوْلِي نَصْفُهَا) تَوْزِيْعًا عَلَى الْعِصْمَةِ وَالْإِهْدَارِ. (وَلَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا فَاسْلَمَ) بَعْدَ الْإِصَابَةِ (أَوْ حُرَّ عَبْدًا فَعَقَى) بِمَذْهَبِ (وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا قِصَاصَ) لَانْتِفَاءِ الْمُكَافَأَةِ حَالَ الْجَنَائِيَةِ (وَجِبَ دِيَةُ مُسْلِمٍ) أَوْ حُرٍّ مُتَعَلِّقَةً حَالَةً فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مُضْمُونٌ أَوَّلًا وَانْتِهَاءً فَاعْتَبِرَ الْانْتِهَاءُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ فِي قَدْرِ الْمَضْمُونِ لِأَنَّ الضَّمَانَ بَدَلُ التَّالِفِ فَتَنَظَّرَ فِيهِ لِحَالَةِ التَّلْفِ وَفَارَقَ التَّغْلِيْظُ هُنَا عَدَمَهُ فِيْمَا مَرَّ بِأَنَّهُ هُنَا تَعَمَّدَ زَمَنِيَّ مَعْصُومٍ وَتَمَّ تَعَمَّدَ زَمَنِيَّ مُتَهَدِّرٍ

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ) فَإِنْ كَانَ الْأَرْضُ أَقْلَ كَجَائِفَةٍ لَمْ يَزِدْ بِالسَّرَايَةِ فِي الرَّذَةِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ دِيَةُ النَّفْسِ أَقْلَ كَانَ قَطْعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ثُمَّ ارْتَدَّ وَمَاتَ لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَاتَ مُسْلِمًا بِالسَّرَايَةِ لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْهَا فَهَاهُنَا أَوْلَى مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ فِيهِ) وَلَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لِكَافَةِ الْمُسْلِمِينَ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (صَارَ تَابِقًا لِلنَّفْسِ) أَيِ وَالنَّفْسُ مُهْدَرَةٌ فَكَذَا مَا يَتَّبِعُهَا مُعْنَى. • قَوْلُهُ (وَلَوْ ارْتَدَّ ثُمَّ اسْلَمَ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا ثُمَّ ارْتَدَّ مَعَ ثَمَّ اسْلَمًا وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ بِالسَّرَايَةِ هَلْ يَجِبُ الْقِصَاصُ لِلْمُكَافَأَةِ فِي حَالَتِي الْإِسْلَامِ وَالرَّذَةِ وَالظَّاهِرُ وَجُوبُ الْقِصَاصِ وَبِهِ أَقْنَى م. ر. سَمَ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الثَّهَابِ وَأَقْرَبُ ع. ش. وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْإِصَابَةِ) انْظُرْ مَا مُحْتَزَّزُهُ وَقَضِيَّةُ الْقَاعِدَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَوَّلُ الْفَضْلِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَبْلِ الْإِصَابَةِ وَبَعْدَ الزَّمَنِ فَلْيُرَاجِعْ. • قَوْلُهُ (بِالسَّرَايَةِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ انْدَمَلَ الْجُرْحُ ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَرْضُ الْجَنَائِيَةِ وَيَكُونُ الْوَاجِبُ فِي الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ فَلَوْ قَطَعَ يَدَهُ مَثَلًا لَزِمَهُ كِمَالُ قِيَمَتِهِ سِوَاةً أَكَانَ الْحَيُّ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ أَمْ بَعْدَهُ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فَاعْتَبِرَ) الْأَوَّلَى الْوَأَوَّلَ بَدَلُ الْفَاءِ. • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ بِقَوْلِهِ وَمَا ضَمِّنَ فِيهِمَا الْخُ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (فِيْمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَةِ مُحَقَّقَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ سَمَ.

يُوجِبُهُ كَالجَائِفَةِ أَوْ عَفَى بِمَالٍ وَجِبَ الْأَقْلُ مِنْ أَرْضِ الْجُرْحِ وَدِيَةُ النَّفْسِ وَيَكُونُ قِيَّتًا أَمْ وَيُمْكِنُ حَمْلُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ عَلَى مُعْنَى فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ كَمَا فِي الْعَفْوِ قِيْشَمَلُ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ) مَا مَعْنَاهُ.

• قَوْلُهُ (وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ ثُمَّ اسْلَمَ الْخُ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا ثُمَّ ارْتَدَّ مَعَ ثَمَّ اسْلَمًا وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ بِالسَّرَايَةِ هَلْ يَجِبُ الْقِصَاصُ لِلْمُكَافَأَةِ فِي حَالَتِي الْإِسْلَامِ وَالرَّذَةِ وَالظَّاهِرُ وَجُوبُ الْقِصَاصِ وَبِهِ أَقْنَى م. ر. • قَوْلُهُ: (فِيْمَا مَرَّ) مِنْ قَوْلِهِ وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَةِ مُحَقَّقَةٍ عَلَى

فَطَرَأَتْ عِصْمَتُهُ فَتَزَلُّوا طَرُوهَا مَنْزِلَةً طَرُوهَا إِصَابَةً مَنْ لَمْ يَمِصْهُ (وهي) فِي الْأَخِيرَةِ (لِلسَّيِّدِ الْعَبْدِ) سَاوَتْ قِيَمَتَهُ حَالُ الْجَنَايَةِ أَوْ تَقَصَّتْ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّهَا بِالْجَنَايَةِ الْوَاقِعَةِ فِي مَلِكِهِ نَعَمْ، لِلْجَانِي أَنْ يُخْجِرَهُ عَلَى قَبُولِ قِيَمَةِ الْإِبِلِ وَلَوْ مَعَ وَجُودِهَا لِأَنَّ حَقَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي قِيَمَتِهَا وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْ إِلَّا بِالْإِبِلِ نَفْسِهَا (فَإِنْ زَادَتْ عَلَى قِيَمَتِهِ فَالزِّيَادَةُ لِوَرَثَتِهِ)؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا وَجِبَتْ بِسَبَبِ الْخُرُوبَةِ وَيَتِمُّونَ حَقَّهُمْ فِي الْإِبِلِ (و) مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْجُزْجِ أَرْضٌ مُقَدَّرٌ وَلَا اغْتَبِرَ هُوَ. فَحِينَئِذٍ (لَوْ قُطِعَ) الْحَرْ (يَدَ عَبْدٍ) أَوْ فَقَا عَيْنَهُ (فَعَقَّ نَمَّ مَاتَ بِالسَّرَايَةِ) وَأَوْجَبَتْ كِمَالُ الدِّيَةِ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ (فَلِلْسَّيِّدِ الْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ الْوَاجِبَةِ) فِي نَفْسِهِ (وَنَصْفُ قِيَمَتِهِ) الَّذِي هُوَ أَرْضُ الْجُزْجِ الْوَاقِعِ فِي مَلِكِهِ لَوْ ائْتَمَلَ وَالسَّرَايَةَ لَمْ تَخْصُلْ فِي الرُّقِّ فَلَمْ يَتِمَّ لِقَاطُهَا بِهَا حَقٌّ لَهُ فَإِنْ كَانَ الْأَقْلُ الدِّيَةَ فَلَا وَاجِبَ غَيْرِهِ أَوْ أَرْضُ الْجُزْجِ فَلَا حَقٌّ لِلْسَّيِّدِ فِي غَيْرِهِ وَالزَّائِدُ لِلْوَرِثَةِ وَذِكْرُهُ التَّصْفِ لِفَرْضِهِ أَنَّ الْمَقْطُوعَ يَدٌ وَلَا فِكْلٌ بِمِثَالٍ (وَفِي قَوْلِ) الْوَاجِبِ لِلْسَّيِّدِ (الْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ وَقِيَمَتِهِ) كُلُّهَا؛ لِأَنَّا نَظَرْنَا لِلْسَّرَايَةِ فِي دِيَةِ النَّفْسِ فَلَنَنْظُرَ إِلَيْهَا فِي حَقِّ السَّيِّدِ حَتَّى يُقَدَّرَ مَوْتُهُ قِتْلًا. (وَلَوْ قُطِعَ) إِنْسَانٌ (يَدَهُ فَعَقَّ) فَجَزَعَهُ آخَرَانِ) كَانَ قُطْعُ أَحَدِهِمَا يَدَهُ الْآخَرَى وَالْآخَرُ رِجْلَهُ (وَمَاتَ بِسَرَايَتِهِمْ فَلَا قِصَاصَ عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ حُرًّا) لِمَدَمِ الْمُكَافَاةِ حَالُ الْجَنَايَةِ (وَيَجِبُ عَلَى الْآخَرَيْنِ) قِصَاصُ الطَّرْفِ وَالنَّفْسِ؛ لِأَنَّهُمَا كُفُورَانِ وَتَوَرَّعَ الدِّيَةُ إِنْ وَجِبَتْ أَثْلَاثًا؛ لِأَنَّ جَنَايَاتِهِمْ صَارَتْ نَفْسًا بِالسَّرَايَةِ التَّائِيَةِ عَنْهُمْ وَلَا

• قَوْلُهُ: (فِي الْأَخِيرَةِ) أَيِ فِيمَا إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ الْمَقْدُوفُ بِسَرَايَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِيُجْزِجْهُ أَرْضٌ مُقَدَّرَةٌ مُعْنَى.

• قَوْلُهُ: (سَاوَتْ قِيَمَتَهُ) إِلَى الْمُفَصَّلِ فِي الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ وَجُودِهَا) أَيِ الْإِبِلِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْ) أَيِ السَّيِّدِ. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ مَحَلِّ كَوْنِ الدِّيَةِ لِلْسَّيِّدِ إِنْ سَاوَتْ قِيَمَتَهُ أَوْ تَقَصَّتْ عَنْهَا عَشْرًا. • قَوْلُهُ: (وَالْإِغْتِبَارُ الْإِنْج) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ وَالْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ، وَلَوْ قُطِعَ الْإِنْجُ سَمَ عِبَارَةٌ الْمَعْنَى، وَلَوْ كَانَ لِيُجْزِجْهُ أَرْضٌ كَانَ قُطْعُ يَدَ عَبْدٍ الْإِنْجُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْضُ الْجُزْجِ) وَهُوَ نِصْفُ الْقِيَمَةِ.

• قَوْلُهُ (يَدَهُ) أَيِ الْعَبْدِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ وَجِبَتْ) كَانَ عَفَا الْوَارِثُ عَنِ الْآخَرَيْنِ أَوْ كَانَ قُطْعُهُمَا خَطَأً.

• قَوْلُهُ: (نَفْسًا) أَيِ جَنَايَةِ نَفْسٍ عَشْرًا.

الْعَاقِلَةُ. • قَوْلُهُ: (وَالْإِغْتِبَارُ هُوَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ وَالْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ قُطِعَ الْإِنْجُ.

• قَوْلُهُ (يَدَهُ) أَيِ الْعَبْدِ. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ مَحَلِّ كَوْنِ الدِّيَةِ لِلْسَّيِّدِ إِنْ سَاوَتْ قِيَمَتَهُ أَوْ تَقَصَّتْ عَنْهَا عَشْرًا. • قَوْلُهُ: (وَالْإِغْتِبَارُ الْإِنْج) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ وَالْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ، وَلَوْ قُطِعَ الْإِنْجُ سَمَ عِبَارَةٌ الْمَعْنَى، وَلَوْ كَانَ لِيُجْزِجْهُ أَرْضٌ كَانَ قُطْعُ يَدَ عَبْدٍ الْإِنْجُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْضُ الْجُزْجِ) وَهُوَ نِصْفُ الْقِيَمَةِ.

حَقُّ لِّلسَّيِّدِ فِيمَا عَلَى الْأَخِيرِينَ بَلْ فِيمَا عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْجَانِي عَلَى مَلِكِهِ فَلَهُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ ثُلُثِ الدِّيَةِ وَأَرُشُ الْجَنَائِيَةِ فِي مَلِكِهِ وَهُوَ نِصْفُ الْقِيَمَةِ وَلَوْ عَادَ الْأَوَّلُ وَجَرَّحَهُ بَعْدَ الْعَتَقِ فَلِلْسَّيِّدِ الْأَقْلُ مِنْ سُدُسِ الدِّيَةِ تَوْزِيْعًا لِثُلَاثِهِ عَلَى جَرْحِيهِ وَنِصْفِ الْقِيَمَةِ.

فصل في شروط قود الأطراف والجراحات والمعاني مع ما يتعلق بذلك

(يَشْتَرَطُ لِقِصَاصِ الطَّرَفِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ (وَالْجَرْحِ) وَالْمَعَانِي (مَا شَرِطَ لِلنَّفْسِ) مِثْلًا مَرَّ بِتَفْصِيلِهِ ...

• قود: (وهو) أي أرش الجناية. • قود: (ولو عاد الأول) مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ وَتَوَزَّعَ الدِّيَةُ الْخُخ ع ش.

• قود: (فَلِلْسَّيِّدِ الْأَقْلُ الْخُخ) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَرَّحَ جَرَا حَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا فِي الرُّقِّ وَالْأُخْرَى فِي الْحُرِّيَةِ وَالدِّيَةُ تَوَزَّعَتْ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ ثُلُثُ الدِّيَةِ بِنِصْفِهِ فِي مُقَابَلَةِ جِرَاحَةِ الرُّقِّ وَالْأُخْرَى فِي مُقَابَلَةِ جِرَاحَةِ الْحُرِّيَةِ وَالسَّيِّدُ إِنَّمَا يَجِبُ لَهُ بَدَلُ مَا وَقَعَ فِي الرُّقِّ وَهُوَ نِصْفُ الثُّلُثِ ع ش.

• قود: (لِثُلَاثِهِ) أَي الْأَوَّلِ. • قود: (وَنِصْفِ الْقِيَمَةِ) عُطِفَ عَلَى سُدُسِ الدِّيَةِ.

(فَرَعَ): لَوْ قَطَعَ خُرَيْدٌ عَبْدٌ فَعَتَقَ فَحَزَّ آخَرُ رَقَبَتِهِ بَطَلَتْ السَّرَابَةُ فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِلْسَّيِّدِ وَعَلَى الثَّانِي الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ لِلْوَارِثِ وَإِنْ قَطَعَ الثَّانِي يَدَهُ الْأُخْرَى بَعْدَ الْعَتَقِ ثُمَّ حَزَّتْ رَقَبَتُهُ فَإِنْ حَزَّهَا ثَالِثٌ بَطَلَتْ سِرَابَةُ الْقَطْعَيْنِ وَكَاتَمَا أُنْذِمَا فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِلْسَّيِّدِ وَعَلَى الثَّانِي الْقِصَاصُ فِي الْيَدِ أَوْ نِصْفُ الدِّيَةِ لِلْوَارِثِ وَعَلَى الثَّالِثِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ لِلْوَارِثِ وَإِنْ حَزَّهُ الْقَاطِعُ أَوَّلًا قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ فَإِنْ قُتِلَ بِهِ سَقَطَ حَقُّ السَّيِّدِ وَإِنْ عَفَا عَنْهُ الْوَارِثُ وَجَبَتْ الدِّيَةُ وَلِلْسَّيِّدِ مِنْهَا الْأَقْلُ مِنْ نِصْفِهَا وَنِصْفِ الْقِيَمَةِ أَوْ حَزَّهُ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ فَعَلَيْهِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِلْسَّيِّدِ وَقِصَاصُ النَّفْسِ أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ لِلْوَارِثِ وَعَلَى الثَّانِي نِصْفُ الدِّيَةِ وَإِنْ حَزَّهُ الثَّانِي قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فَلِلْوَارِثِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ أَوْ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ فَلِلْوَارِثِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ فِي الْيَدِ وَالنَّفْسِ أَوْ يَأْخُذَ بِبَدَلِهَا أَوْ بَدَلُ أَحَدِهِمَا وَقِصَاصُ الْآخَرِ وَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِلْسَّيِّدِ بِكُلِّ حَالٍ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى.

(فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ قُودِ الْأَطْرَافِ)

• قود: (فِي شُرُوطِ قُودِ الْأَطْرَافِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (تَكَاتَبَ عَلَيْهِ أَوْ لَا). • قود: (مِمَّا مَرَّ تَفْصِيلُهُ) مِنْ كَرَنِ الْجَانِي مُكَافَأًا مُتَنَزِّعًا وَكَوْنِهِ غَيْرَ أَضِلٍّ لِلْمُجْنِي عَلَيْهِ وَكَوْنِهِ

مِنْهُمَا فَيُؤَفَّقُ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ وَلِلْسَّيِّدِ فِي جِصَّةِ الْأَوَّلِ الْأَقْلُ الْخُخ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّؤُوسِ وَإِنْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ثُمَّ عَتَقَ وَجَرَّحَهُ آخَرَانِ فَلِلْسَّيِّدِ الْأَقْلُ مِنْ ثُلُثِ الدِّيَةِ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ أَه. وَقَوْلُهُ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ فِي الْغِيَابِ خِلَافُهُ وَجِبَارَتُهُ فَإِنْ قَطَعَ وَاحِدًا يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ رَقِيقًا ثُمَّ جَرَّحَهُ آخَرَانِ حُرًّا فَلِلْمُعْتَقِ الْأَقْلُ مِنْ ثُلُثِ الدِّيَةِ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ رَقِيقًا فِي الْأَوَّلَى أَوْ وَضِعُفُهَا فِي الثَّانِيَةِ نَقَلَهُ فِي تَجْرِيدِهِ عَنِ الرَّافِعِيِّ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَنِ الْبَغَوِيِّ كُلَّ الْقِيَمَةِ فَقَطَّ فَلْيُرَاجَعْ.

(فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ قُودِ الْأَطْرَافِ الْخُخ)

ولا يرد الضرب بمصا خفيفة خلافا لمن زعمه محتجا بأنه عمد في نحو الإيضاح لأنه يحصله غالبا لا في النفس وذلك لأن العمد في كل بحسبه فهما مستويان في حده وإن اختلفا في محصله على أن الكلام كما قاله الماوردى حيث لم يسر الإيضاح والأوجب القود في النفس؛ لأنه حينئذ يقتل غالبا قال البلقيني ويستثنى من كلامه ما إذا جنى مكاتب على عبده في الطرف فله القود منه كما في الأم تكاتب عليه أو لا مع أنه لا يقتل به انتهى وما ذكره عن

المجنى عليه مغموما ومكافئا للجاني ولا يشترط التساوي في البدل كما لا يشترط في قصاص النفس فيقطع العمد والمرأة بالرجل وبالعكس والذمي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس وكون الجنابة عمدا عذوانا ومن أنه لا قصاص إلا في العمد لا في الخطأ وشبه العمد ومن صور الخطأ أن يقصد أن يصيب حائطا بحجر فيصيب رأس إنسان فيوضحه ومن صور شبه العمد أن يضرب رأسه بطلعة أو بحجر لا يشج غالبا ليصرفه فيؤزم الموضع إلى أن يتضح العظم معني. قود: (ولا يرد) أي على المتني.

❦ قود: (ومن زعمه) أي الورود وافقه المعني. ❦ قود: (لأنه) أي ذلك الضرب. ❦ قود: (يخصه) أي نحو الإيضاح ع ش. ❦ قود: (لا في النفس) عطف على قوله في نحو الإيضاح ع ش. ❦ قود: (وذلك) أي عدم الورود. ❦ قود: (في كل) أي من النفس ونحو الإيضاح. ❦ قود: (فهما) أي النفس ونحو الإيضاح. ❦ قود: (في حده) أي العمد. ❦ قود: (على أن الكلام الخ) قد يقال هذا لا يتفق في دفع الإيراد؛ لأن حاصله أنه لو ضرب بمصا خفيفة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يتفق بأن السراية من الإيضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فتأمل سم على حجج، وقد يقال وكذا لا يتفق الجواب الأول في دفع الإيراد رشيدى عبارة ع ش يغني أن كلام الموردي حيث لم يسر الإيضاح فإنه حينئذ يكون عمدا في الإيضاح وإذا وقع مثله بلا إيضاح ومات المجنى عليه منه يكون شبه عمدا وحاصل الجواب أن حد العمد الموجب للقود في النفس قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وهو مقتب في الضرب وحد العمد الموجب للإيضاح قصد الفعل والشخص بما يوضح غالبا وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لا سراية أما معها فيجب القود في النفس لأن الجراحة الخفيفة مع السراية تقتل غالبا اه. ❦ قود: (ولا واجب القود الخ) أي ولا إيراد ع ش. ❦ قود: (قال البلقيني الخ) عبارة النهاية واستثناء البلقيني من كلامه الخ مخالف الخ. ❦ قود: (ويستثنى الخ) أي قدّم سيدي الجاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ سم.

❦ قود: (على أن الكلام كما قاله الماوردى الخ) قد يقال هذا لا يفيد في دفع الإيراد ولأن حاصله أنه لو ضرب بمصا خفيفة وأوضحه كان هذا الإيضاح عمدا موجبا للقود، ولو ضرب بمصا خفيفة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يتفق بأن السراية من الإيضاح بذلك الضرب توجب القود في النفس فتأمل. ❦ قود: (ويستثنى الخ) أي قدّم سيدي الثاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ.

الْأَمُّ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ وَإِنْ أَمَكْنَ تَوْجِيهَهُ بِأَنَّهُ فِي حَيَاتِهِ يَتَشَفَّى بِالْقَوْدِ مِنْ سَيِّدِهِ بِخِلَافِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَتَشَفَّى مِنْهُ إِذْ لَا وَارِثَ لَهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ السَّيِّدِيَّةَ مَائِنَةٌ مِنْ ذَلِكَ التَّشَفِّي وَحَيْثُ لَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا اسْتِثْنَاءَ. (ولو وضُّوا) أو بعضهم فإسنادُهُ إِلَى جَمِيعِهِمْ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ (سَيِّفًا) مَثَلًا (عَلَى يَدِهِ وَتَحَامَلُوا) كُلُّهُمْ (عَلَيْهَا دَفْعَةً) بِالضَّمِّ كَمَا قَالَ شَارِحٌ وَفِي الْقَائِمِ هِيَ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ وَالضَّمُّ الدَّفْعَةُ مِنَ الْمَطَرِ وَ مَا انْصَبَّ مِنْ سِقَاءٍ أَوْ إِنَاءٍ مَرَّةٌ وَبِهِ عَلِمَ صَحَّةُ كُلِّ مِنَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ هُنَا (فَالْبَاقُونَ) وَلَوْ بِالْقَوَّةِ كَمَا يَأْتِي (فَطُفُوا) كَمَا لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ نَفْسٍ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي قَطْعِ السَّرِيقَةِ أَنْ يَخْصُ كُلًّا مِنْ مُشْتَرِكِينَ نِصَابًا؛ لِأَنَّ التَّوْزِيعَ مُمْكِنٌ ثُمَّ لَا هُنَا عَلَى أَنَّ حَقَّ اللَّهِ يَتَسَامَحُ فِيهِ أَكْثَرُ وَخَرَجَ بِتَحَامَلُوا مَا لَوْ تَمَيَّزَ فَعَلُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ كَأَنْ خَرَّ كُلٌّ مِنْ جَانِبٍ حَتَّى التَّقَتِ الْحَدِيدَتَانِ وَجَذَبَ أَحَدُهُمَا الْمُنْشَارَ ثُمَّ الْآخَرُ فَلَا قَوْدَ لِعَدَمِ انْضِبَاطِ فَعَلِ كُلِّ بَلٍ عَلَى كُلِّ حُكُومَةٍ تَلْبِقُ بِجَنَائِهِ يَتَلَفَانِ دِيَّةً. (وَيُجَاوِزُ) بِكُسْرِ أَوَّلِهِ جَمْعُ شَجْعَةٍ بِفَتْحِهَا (الرَّوَابِ) وَالْوَجْهَ حَشَقٌ بِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَخَرَجَ غَيْرُهُمَا

• قَوْدٌ: (مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ) أَيِ فَلَا يَقْطَعُ بِذَلِكَ كَمَا لَا يَقْتُلُ بِهِ لَيْكَنَّهُ إِذَا قَطَعَ يَدَهُ ضَمِنَتْهُ بِنُصْفِ الْقِيَمَةِ شِئْ أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ عَبْدُ الْمُكَاتَبِ مُكَاتَبًا أَيْضًا. • قَوْدٌ: (وَإِنْ أَمَكْنَ تَوْجِيهَهُ) أَيِ بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِ أَنَّهُ يَقْطَعُ فِيهِ وَلَا يَقْتُلُ بِهِ غَيْرَ أَنَّ مَا وَجَّهَ بِهِ لَا يَنْتَعِ مِنْ وَجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَوْ قِيلَ بِهِ ع. ش. • قَوْدٌ: (أَوْ بَعْضُهُمْ) قَدْ يُقَالُ أَوْ غَيْرُهُمْ سَم.

• قَوْدٌ (سَنِي) (عَلَيْهَا) أَيِ الْيَدِ بِوَاسِطَةِ التَّحَامُلِ عَلَى السَّيْفِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْسَّيْفِ بِتَأْوِيلِ الْآلَةِ وَيُرِيدُهُ نُسْخَةً عَلَيْهِ. • قَوْدٌ: (وَفِي الْقَائِمِ) (الْع) الْمُرَادُ بِهِ الرَّدُّ عَلَى الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ رَشِيدِي. • قَوْدٌ: (وَبِهِ عَلِمَ صَحَّةُ كُلِّ مِنَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ الضَّمِّ فَإِنَّهُ لَيْسَ هُنَا مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ ثُمَّ شَيْءٌ مُضْبُوبٌ يَسْمَى بِالْأَفْعِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ شَبَّ السَّيْفِ الْوَاقِعُ فِي مَحَلِّ الْقَطْعِ بِالشَّيْءِ الْمَضْبُوبِ مِنْ سِقَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ ع. ش. • قَوْدٌ: (وَلَوْ بِالْقَوَّةِ) أَيِ كَأَنْ صَارَتْ مُعَلِّقَةً بِجِلْدِهِ ع. ش. • قَوْدٌ: (كَمَا لَوْ اجْتَمَعُوا) إِلَى قَوْلِهِ فَالْإِضَافَةُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ التَّوْزِيعُ إِلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. • قَوْدٌ: (يَتَحَامَلُوا) أَيِ إِلَى آخِرِهِ. • قَوْدٌ: (مَا لَوْ تَمَيَّزَ فَعَلُ بَعْضِهِمْ) (الْع) أَيِ فِي نَفْسِهِ بِأَنْ تَنْفَصَلَ عَنْ فَعْلِهِ الْآخَرِ وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ لَنَا الْاِثْرُ فِي الْخَارِجِ رَشِيدِي. • قَوْدٌ: (كَأَنْ خَرَّ كُلٌّ) أَيِ مِنَ الْبَعْضَيْنِ اتَّحَدَ أَوْ تَعَدَّدَ سَم. • قَوْدٌ: (أَوْ جَذَبَ أَحَدُهُمَا) (الْع) أَيِ فِي الدَّهَابِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ الْآخَرُ أَيِ فِي الْعَوْدِ. • قَوْدٌ: (تَلْبِقُ بِجَنَائِهِ) أَيِ إِنْ عَرِفَتْ وَإِلَّا فَيُحْتَاطُ الْقَاضِي فِي قَرَضِهِ بِحَيْثُ لَا يَحْصُلُ ظُلْمٌ عَلَى أَحَدِهِمَا وَلَا تَقْصُرُ لِمَجْمُوعِ الْحُكُومَتَيْنِ عَنِ الدِّيَةِ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِلْقَاضِي شَيْءٌ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَسْوَى بَيْنَهُمَا فِي الْحُكُومَةِ ع. ش. • قَوْدٌ: (بِحَيْثُ يَتَلَفَانِ) أَيِ الْحُكُومَتَانِ وَقَوْلُهُ دِيَّةٌ أَيِ لِلْيَدِ سَم. • قَوْدٌ: (بِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ) أَيِ الدَّلِيلُ عَلَى الْعَشْرِ الْإِسْتِقْرَاءِ عَمِيرَةٌ وَمُعْنَى.

• قَوْدٌ: (أَوْ بَعْضُهُمْ) قَدْ يُقَالُ أَوْ غَيْرُهُمْ. • قَوْدٌ: (كَأَنْ خَرَّ كُلٌّ) أَيِ مِنَ الْمُبْعَضَيْنِ اتَّحَدَ أَوْ تَعَدَّدَ. • قَوْدٌ: (بِحَيْثُ يَتَلَفَانِ دِيَّةً) لِلْيَدِ، وَقَوْلُهُ يَتَلَفَانِ أَيِ الْحُكُومَتَانِ، وَقَوْلُهُ دِيَّةٌ أَيِ لِلْيَدِ.

لا يُسَمَّى شَجَّةً فالإضافة إليهما من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل وفيه نَظَرٌ بل لا يصح؛ لأنَّ الرأسَ والوجهَ ليسا عَيْنَ الشَّجَّةِ بل شرطان في تسميتها شَجَّةً فالوجه أنَّ المراد بها هنا مُطْلَقُ الجُرحِ وأنَّ الإضافة لِلتَّخْصِيسِ وَمَحَلٌّ ما ذُكِرَ فِي الشَّجَّةِ إِنْ أُطْلِقَتْ لا إِنْ أُضِيفَتْ كما هنا على أَنَّ جماعةً أطلقوها على سائر مجروح البدن أولهِنَّ طَبَقًا وَوَضْعًا (حارصة) بِمُهمَلاتٍ (وهي ما شَقَّ الجِلْدُ قَلِيلًا) كالخَذَشِ من خَرَصَ القَصَّارِ الثُّوبَ خَذَشَهُ قَلِيلًا بِالذَّقِّ (ودامية) بتخفيف الياء (تذميه) بَضَمُ أوله أي الشَّقُّ بلا سِيلانٍ دَمَ على الصَّوابِ وإلا فهي الدَّامِعةُ بالمُهمَلَةِ وبهذا تَبْلُغُ الشَّجَاجُ إِحْدَى عَشْرَةَ (وباضعة تَقَطُّعُ اللَّحْمِ) بعدَ الجِلْدِ أي تَشَقُّهُ شَقًّا خَفِيفًا من بَضَعٍ قَطَعَ (وفتلاجمة قُفُوضٌ فيه) أي اللَّحْمُ ولا تَبْلُغُ الجِلْدُ بعده سُمِّيَتْ بما تَقُولُ إليه من التَّلَاحِمِ تَفَاوُلًا. (ويصفحاق) بكسر سينه (تَبْلُغُ الجِلْدَةُ التي بين اللَّحْمِ والعَظْمِ) وهي المُسَمَّاةُ بالسَّفْحَاقِ حَقِيقَةٌ من سَمَاحِيهِ البَطْنِ وهي الشَّخْمُ الرقيق (وموضحة) ولو بَعَزَزَ إبرة (تُوضِعُ العَظْمَ) بعدَ خَرْقِي تلكَ الجِلْدَةِ أي تَكْشِفُهُ بحيثُ يَفْرُغُ بِنَحْوِ إبرةٍ وَإِنْ لَمْ يَزَ (وهايشة)

❦ قود: (لا يُسَمَّى شَجَّةً) بل يُسَمَّى جُرحًا مُغْنِي. ❦ قود: (بل لا يصح) وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِصِحَّتِهَا مع تَسَامُحِ الشَّجَّةِ؛ لأنَّ الشَّجَّةَ هي جِراحُ الرَّأسِ والوجهِ فَكَانَ قَبْلَ وَجْهِ الرَّأسِ والمُضَافَةُ إِلَيْهِمَا قَلَمًا اشْتَمَلَ المُضَافُ وهو الشَّجَاجُ باعْتِيَارِ مَعْنَاهُ إلى الرَّأسِ والوجهِ كَانَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إلى نَفْسِهِ حُكْمًا ع. ش. ❦ قود: (فالوجه) أي في تَرْجِيهِ المَتَنِ لِمَا يُقَالُ لا مَغْنَى لِإِضَافَةِ الشَّجَاجِ لِلرَّأْسِ إِذْ لَا تَكُونُ إِلَّا فِيهِ ع. ش. ❦ قود: (أَنَّ المراد بها هنا إلخ) أي على طَرِيقِ التَّجْرِيدِ. ❦ قود: (وَمَحَلٌّ ما ذُكِرَ إلخ) جَوَابُ عَمَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّ يورِدَ عليه ما سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي الشَّجَّةِ رَشِيدِي. ❦ قود: (ما ذُكِرَ فِي الشَّجَّةِ) أي مِنْ أَنَّهَا لَا تُطْلَقُ إِلَّا على جُرحِ الرَّأسِ والوجهِ ع. ش. ❦ قود: (على أَنَّ جماعةً إلخ) أي عليه فالإضافة لِلتَّخْصِيسِ بلا تَأْوِيلٍ ع. ش. ❦ قود: (طَبَقًا) يَرُدُّ عليه ما سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ كَلًّا مِنَ الهَشْمِ والثَّقْلِ يَحْصُلُ بِغَيْرِ شَيْءٍ يَسْبِقُهُ رَشِيدِي زَادَ ع. ش. إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ باعْتِيَارِ الغَالِبِ اه. ❦ قود: (وَوَضْعًا) أي فِي ذِكْرِ الفُقَهَاءِ سَيَذْهَبُ عَمْرُ.

❦ قود: (بَضَمُ أوله) مِنْ بَابِ الإِفْعَالِ أو التَّعْمِيلِ كما فِي القَامُوسِ ع. ش. ❦ قود: (وَالَا) أي وَإِنْ سَالَ الدَّمُ. ❦ قود: (وبهلا) أي باعْتِيَارِ سِيلانِ الدَّمِ. ❦ قود: (أي تَشَقُّهُ شَقًّا خَفِيفًا) احْتِرَازًا عَنِ الغَوْصِ الآتِي سَم. ❦ قود: (الجِلْدَةُ بَعْدَهُ) أي التي بَيْنَ اللَّحْمِ والعَظْمِ مُغْنِي. ❦ قود: (سُمِّيَتْ إلخ) وتُسَمَّى أَيْضًا المُتَلَاحِمَةُ مُغْنِي. ❦ قود: (مِنْ سَمَاحِيهِ البَطْنِ) أي مَاخُودٌ مِنْهَا، وَقَدْ تُسَمَّى هَذِهِ الشَّجَّةُ المَلَطَى والمِلْطَاءُ واللَّاطِيَةُ مُغْنِي. ❦ قود: (وَإِنْ لَمْ يَزَ) أي العَظْمُ مِنْ أَجْلِ الدَّمِ الذي سَتَرَهُ مُغْنِي.

❦ قود: (فالوجه أَنَّ المراد بها مُطْلَقُ الجُرحِ وَأَنَّ الإِضَافَةَ لِلتَّخْصِيسِ إلخ) لا مانِعَ مِنْ إِنْقَاءِ الشَّجَاجِ على مَعْنَاهَا وَجَعَلَ الإِضَافَةَ لِلتَّكْيِيدِ أو لِيَبَانِ التَّعْمِيمِ إلى الرَّأسِ والوجهِ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّ المراد هُنَا أَحَدُهُمَا فَقَطْ. ❦ قود: (أي تَشَقُّهُ شَقًّا خَفِيفًا) احْتِرَازًا عَنِ الغَوْصِ الآتِي. ❦ قود: (مِنْ التَّلَاحِمِ) أي الإِلِصْقِ.

تَهْشِمُهُ) أَي تَكْسِرُهُ وَإِنْ لَمْ تُوضَّحْهُ (وَمُنْقَلَةً) بِتَشْدِيدِ الْقَافِ مَعَ كَسْرِهَا أَفْصَحَ مِنْ فَتْحِهَا (نَقْلُهُ) مِنْ مَحَلِّهِ لِغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ تُوضَّحْهُ وَتَهْشِمَهُ (وَمَأْمُومَةً) بِلُغِ خَرِطَةِ الدِّمَاغِ الْمُحِيطَةِ بِهِ الْمُسَمَّاةُ بِأَمِّ الرَّأْسِ (وَدَائِمَةً) بِمُعْجَمَةِ (خَرِطَتِهَا) أَي خَرِطَةُ الدِّمَاغِ وَتَصِلُهُ وَهِيَ مُدْقَفَةٌ غَالِيًا وَيَتَصَوَّرُ الْكُلُّ فِي الْجَبْهَةِ وَمَا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ فِي الْخَذِّ وَقَصْبَةِ الْأَنْفِ وَاللَّحْيِ الْأَسْفَلِ بِلِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ عَلَى مَا يَأْتِي (وَبِحَسَبِ الْقِصَاصِ فِي الْمَوْضُوحَةِ فَقَطْ) لِيَتَبَيَّنَ ضَبْطُهَا وَاسْتِيفَاءُ مِثْلِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا (وَقَوْلُ) يَجِبُ فِيهَا (وَفِيهَا قَبْلُهَا) لِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ نِسْبَتِهَا مِنَ الْمَوْضُوحَةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا الْإِمْكَانَ لَا يَكْفِي مِثْلَهُ لِلْقِصَاصِ بَلْ يَتَوَجَّهُ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْقِسْطِ مِنْ أَرْضِ الْمَوْضُوحَةِ بِنِسْبَتِهَا إِلَيْهَا (مَا يَسُوَّى الْحَارِصَةِ) كَمَا زَادَهُ عَلَى أَصْلِهِ فَلَا قَوْدَ فِيهَا جِزْمًا إِذْ لَمْ يُفْتِ بِهَا شَيْءٌ لَهُ وَقَعٌ. (وَلَوْ أَوْضَحَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَوْضُوحَةَ وَمِثْلَهَا الْبَقِيَّةَ مَا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ جِزْحِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ وَعَلَيْهِ جَرَى مَنْ قَالَ يُتَصَوَّرُ الْكُلُّ فِي سَائِرِ الْبَدَنِ بِخِلَافِ الشَّجَةِ فَإِنَّهَا

قُودَ: (بِتَشْدِيدِ الْقَافِ) وَتُسَمَّى أَيْضًا الْمُنْقُولَةُ مُعْنَى. قُودَ: (مِنْ فَتْحِهَا) وَلَعَلَّ الْمَعْنَى عَلَى الْفَتْحِ مُنْقَلٌ بِهَا عَلَى الْحَذَفِ وَالْإِصَالِ عِش.

قُودَ (سَنِي): (تَنَقَّلَهُ) بِالْتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ مُعْنَى. قُودَ: (وَمَا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ) أَي مَا عَدَا الْمَأْمُومَةَ وَالذَّائِعَةَ مُعْنَى. قُودَ: (بِلِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ) أَي فِي الصُّورَةِ وَالْأَقْدَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ تَخْتَصُّ بِالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ رَشِيدِي. قُودَ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَي فِي الْمَتْنِ أَيْضًا. قُودَ: (لِيَتَبَيَّنَ ضَبْطُهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ، وَلَوْ أَوْضَحَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَاغْتِرَاضُهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ.

قُودَ (سَنِي): (وَفِيهَا قَبْلُهَا الْخ) وَهِيَ الدَّائِمَةُ وَالْبَاضِعَةُ وَالتَّمْلَاحِمَةُ وَالسَّنْحَاقُ مُعْنَى. قُودَ: (لِلْإِمْكَانِ) مَعْرِفَةِ نِسْبَتِهَا) أَي مَا قَبْلُهَا مِنَ الشَّجَاجِ الْأَرْبَعِ. قُودَ: (كَمَا زَادَهُ عَلَى أَصْلِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَبْيِيهِ، اسْتِثْنَاءُ الْحَارِصَةِ مِمَّا زَادَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى الْمُحَرَّرِ قَالَ فِي الذَّقَائِقِ وَلَا بُدَّ مِنْهُ فَإِنَّ الْجَارِحَةَ لَا قِصَاصَ فِيهَا قَطْعًا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي غَيْرِهَا هـ. وَفِي الْكِفَايَةِ إِنَّ كَلَامَ جَمَاعَةٍ يَفْهَمُ خِلَافًا فِيهَا وَقَالَ فِي الْمَطْلَبِ إِنَّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُخْتَصَرِ يَقْتَضِي الْقِصَاصَ فِيهَا وَعَلَى هَذَا فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَائِهَا هـ. قُودَ: (يُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ أَوْضَحَ الْخ. قُودَ: (يَتَصَوَّرُ الْكُلُّ) أَي كُلُّ مِمَّا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ سَم.

قُودَ: (بِخِلَافِ الشَّجَةِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُخَالَفَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّجَةِ لَا فِي الْمَعْنَى فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمُعْنِيَّةَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى مُتَّحِدَةٌ فِي سَائِرِ الْبَدَنِ لَكِنْ إِنْ كَانَتْ فِي الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا لَفْظُ

قُودَ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الرَّدِّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِمْكَانَ يَدْفَعُ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَتَأَمَّلْهُ، وَقَدْ يُوْجَّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ النِّسْبَةَ لَمَّا كَانَتْ قَدْ يَقَعُ فِيهَا الْخَطَأُ لَمْ تُغْتَبَرِ احْتِيَاطًا لِلْقِصَاصِ وَبِأَنَّ التَّبَيُّرَ أَخْصَرَ مِنَ مُطْلَقِ الْإِمْكَانِ وَفِي هَذَا نَظَرٌ يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي أَصْلِ الْفَخْذِ وَنَحْوِ كَسْرِ السِّنِّ. قُودَ: (لِلْكُلِّ) مُشْكِلٌ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ إِلَّا أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ. قُودَ: (بِخِلَافِ الشَّجَةِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُخَالَفَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّجَةِ لَا فِي الْمَعْنَى فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمُعْنِيَّةَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى مُتَّحِدَةٌ فِي

خاصة كما مرّ وحينئذ فالإخبار عنها بتلك المشي يراد به أحد مذلوليها فقط عند من لم يُعْمَمَها فتأمل (في باقي البدن) كصنبر وساعيد (أو قطع بعض مارين) وهو ما لأن من الأنف (أو بعض أذن) أو شفة وإطارها وهو بكسر فتحفيف المحيط بها أو ما في الروضة أنه لا قود فيه تحريف، وإنما هو إطار الشة أي الدبر؛ لأنه الذي لا نهاية له أو لسان أو حشفة (ولم يُنه) بأن صار مُتعلّقًا بجِلْدَةٍ والتقييد بذلك لجريان الخلاف فاعتراضه ليس في محله (وجب القصاص في الأصح) لئلا يفسد ضابط كل مع بطلان فائدة المضن وإن لم يُنه وفيما إذا اقتصر في المخلّقي بجِلْدَةٍ يقطع من الجاني إليها ثم يسأل أهل الخبرة في الأصلح من إبقاء أو ترك

الشجاج كالجراح أو في غيرهما أطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وبهذا يُعلم ما في قوله فالإخبار الخ سم. قود: (عنها) أي الشجاج. قود: (يراد به) أي بلفظ الشجاج. قود: (أخذ مذلوليها فقط) لا يخفى ما في هذا الكلام على العاريف المتأمل بل المراد بها مفهومها سم. قود: (كصنبر) إلى قول المتن وحكومتها الباقي في النهاية إلا قوله قيل. قود: (وإطارها) عطف على أذن والواو بمعنى أو كما عبّر بها النهاية. قود: (المحيط بها) أي بأعلى الشقوق ش. قود: (وما في الروضة أنه لا قود فيه) قال المثني هذا هو المُتَعَدُّ كما جرى عليه ابن المقري وهما أي إطار الشفة وإطار الشارب مسألان لا قصاص في كل منهما اه. قود: (تحريف الخ) وفاقًا للنهاية وخلافًا للمثني كما مر. قود: (أو لسان الخ) عطف على أذن. قود: (فاختراضه ليس في محله) أطال سم في رده وتأييد الإختراض راجع. قود: (إليها) أي إلى مثله ع ش. قود: (ثم يسأل أهل الخبرة في الأصلح الخ) أي ويُفعل فيها

سائر البدن لكن إن كانت في الرأس أو الوجه أطلق عليها لفظ الشجاج كالجراح أو في غيرهما أطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وبهذا يُعلم ما في قوله فالإخبار الخ. قود: (يراد به أخذ مذلوليها فقط الخ) لا يخفى ما في هذا الكلام على العاريف المتأمل بل المراد بها مفهومها. قود: (فاختراضه ليس في محله) اخترضه الزركشي بأنه مضّر من وجهين حاصل الأول أن التقييد إن كان لقدم القصاص في المبان لم يصح؛ لأنه أولى بالوجوب، وقد صرح في الروضة بأن الصحيح فيه الوجوب أيضًا وإن كان لقدم الخلاف في الوجوب فيه لم يصح أيضًا؛ لأن الخلاف جارٍ فيه كما صرح به في الروضة وعبّر في البيان بالأظهر وفي غيره بالصحيح وثانيهما أنه يقتضي جريان الخلاف فيما إذا بقي مُتعلّقًا بجِلْدَةٍ فقط لكن الرافعي جزم فيه بالقصاص أو كمال الدية لإبطاله فائدة المضن ولم يطرّد فيه الخلاف اه وبه يظهر أن جواب الشارب غير ملاقي له وإشكال قوله بأن صار مُتعلّقًا بجِلْدَةٍ وقوله أما إذا أبانه فيجب القود جزمًا نعم قد يجاب عن الأول باختلاف الخلاف كما علم مما نُقِلَ عن الروضة وعن الثاني بتخصيص بعض ما ذكر بغير ما صار مُتعلّقًا بجِلْدَةٍ فقط ثم راجعت الروضة قرأته حكى الخلاف في القسمين على وفي ما قاله الزركشي فأعجب بذلك مِنّا وقع فيه الشارب لكن الجزم بوجوب القصاص فيما إذا بقي مُتعلّقًا بجِلْدَةٍ مع إجراء الخلاف عند الإبانة في غاية الإشكال إلا أن يؤوّل بأن المراد بالجزم أنه سكّت عن ذكر

وَيُقَدَّرُ مَا عَدَا الْمَوْضِيعَةَ بِالْجُزْئِيَّةِ كَثُلْتُ وَرُبُعٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ وَجِبَ فِيهَا بِالسَّمَالَةِ بِالْجُمْلَةِ فَاثْمَنْتُ الْمِسَاحَةَ فِيهَا لِقَلَّا يُؤَدِّي إِلَى أَخِيذٍ عُضْوٍ بِيَعُضٍ وَهُوَ مُشْتَقٌّ وَلَا كَذَلِكَ فِي الْمَوْضِيعَةِ فَقُلْتُ بِالْمِسَاحَةِ أَمَّا إِذَا أَبَاهُ فَجِبَ الْقَوْدَ جُزْمًا. (وَجِبَ) الْقِصَاصُ (فِي الْقَطْعِ مِنْ مَفْصِلٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الصَّادِ وَهُوَ مَوْضِعُ اتِّصَالِ عُضْوَيْنِ عَلَى مُنْقَطِعِ عَظْمَيْنِ بِرِبْطَانٍ بَيْنَهُمَا مَعَ تَدَاخُلٍ كَرُكْبَةٍ وَبِزَفَقٍ أَوْ تَلَاصُقٍ كَكُوعٍ وَأَنْثُلَةٍ (حَتَّى فِي أَصْلٍ لَفْخٍ) وَسَيَأْتِي أَنَّهُ مَا فَوْقَ الْوَرْدِ (وَمَنْكِبٍ) وَهُوَ مَجْتَمِعٌ مَا بَيْنَ الْمُضْدِ وَالْكَتِفِ (إِنْ أَمَكُنَ) الْقَطْعُ (بَلَا) حُصُولِ (إِجَافَةٍ) وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا مَعَ حُصُولِهَا (فَلَا) قَوْدَ (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ الْجَوَائِثَ لَا تَنْصَبُطُ نَعْمَ، إِنْ مَاتَ بِالْقَطْعِ قُطْعُ الْجَانِي وَإِنْ خَصَلَتْ الْإِجَافَةُ (وَجِبَ فِي لَفْخٍ غَيْرِ) أَيِ تَعْوِيرِهَا بِالْمِغْنِ الْمُحْمَلَةِ (وَقَطْعِ أَذُنٍ وَجَفِي) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ (وَمَارِنٍ وَشَفَةِ وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَانْتِنٍ) أَيِ يَخْصُنِ

ذلك. قود: (ما عدا الموضعية) أي مِمَّا ذَكَرَ كَقَطْعِ بَعْضِ مَارِنٍ سَم. قود: (فيها) أي فيما عدا الموضعية. قود: (فَاثْمَنْتُ الْخ) فِي هَذَا التَّخْرِيعِ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي لِقَلَّا الْخ تَأْمُلُ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ لَا بِالْمِسَاحَةِ لِقَلَّا الْخ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُقَدَّرُ الْمُقْطُوعُ بِالْجُزْئِيَّةِ كَالثُلُثِ وَالرُّبُعِ وَنُسُوقُ مِنَ الْجَانِي مِثْلُهُ بِالْمِسَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْأَطْرَافَ الْمَذْكُورَةَ تَخْتَلِفُ كَبَرًا وَصِغَرًا بِخِلَافِ الْمَوْضِيعَةِ كَمَا سَيَأْتِي اه. قود: (إِلَى أَخِيذٍ عُضْوٍ بِيَعُضٍ الْخ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَارِنُ الْجَانِي مَثَلًا قَدَرِ بَعْضِ مَارِنِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ فَيُؤَدِّي إِلَى أَخِيذٍ مَارِنِ الْجَانِي بِيَعُضٍ مَارِنِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ لَوْ اخْتَبَرَ بِالْمِسَاحَةِ ع. ش. قود: (أَمَّا إِذَا أَبَاهُ الْخ) هَذَا لِإِضَاحٍ وَإِلَّا فَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ وَالتَّشْيِيدُ بِذَلِكَ الْخ ع. ش. قود: (فَيَجِبُ الْقَوْدَ جُزْمًا) لَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْخِلَافُ جَارٍ فِيهِ أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِ فِي الْبَيَانِ بِالْأَفْهَرِ وَفِي غَيْرِهِ بِالصَّحِيحِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَقَدْ يُفْهَمُ كَلَامُهُ أَنَّهُ إِذَا أَبَاهُ مَا ذَكَرَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الصَّحِيحُ الْوُجُوبُ اه.

قود: (بِفَتْحِ الْمِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ قَطْعِ الْيَضْتَيْنِ فِي الْمُغْنِي. قود: (بَيْنَهُمَا) أَيِ الْعِظَمَاتِ مَعَ تَدَاخُلٍ أَيْ دُخُولِ أَحَدِ الْعِظَمَاتِ فِي الْآخَرِ. قود: (إِنْ أَمَكُنَ الْقَطْعُ) أَيِ مِنْ أَصْلٍ الْفَخْذِ وَالْمَنْكِبِ.

قود: (وَإِنْ خَصَلَتْ الْخ) الْإِتْسَابُ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ بَلَا إِجَافَةٍ.

قود: (وَقَطْعِ أَذُنٍ).

(تَنْبِيْهُ): شَمِلَ إِبْلَاقُ وَجُوبِ الْقِصَاصِ بِقَطْعِ الْأَذُنِ مَا لَوْ رَدَّهَا فِي حَرَارَةِ الدَّمِ وَالتَّصَقَّتْ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مُتَعَلِّقًا بِالْإِبَابَةِ، وَقَدْ وَجَدْتُ مُغْنِي. قود: (بِفَتْحِ أَوَّلِهِ) وَحُكْمِي كَسْرُهُ غِطَاءُ الْعَيْنِ مِنْ فَوْقٍ وَاسْتَفْلَ مُغْنِي.

قود: (وَشَفَةِ) أَيِ سَوَاءِ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى وَحَدَّ الْمُتْلَا طَوْلًا مُزْجِعُ الْإِزْتِقَاقِ أَيِ الْإِلْتِمَامِ مِمَّا يَلِي الْأَنْفَ السُّفْلَى طَوْلًا مُزْجِعُ الْإِزْتِقَاقِ مِمَّا يَلِي الذَّقْنَ وَفِي الْعَرْضِ الشَّدَقَيْنِ سَمِ عَلَى مَنْهَجِ ع. ش.

الْخِلَافُ فِيهِ فَلَا يُبَاقِي جَرَيَانَهُ فِيهِ قَلِيلٌ رَاجِعُ الرَّافِعِي. قود: (وَيُقَدَّرُ مَا عَدَا الْمَوْضِيعَةَ) مِمَّا ذَكَرَ كَقَطْعِ بَعْضِ مَارِنٍ. قود: (أَمَّا إِذَا أَبَاهُ فَجِبَ الْقَوْدَ جُزْمًا) لَيْسَ كَذَلِكَ.

بِقَطْعِ جِلْدَتَيْهِمَا؛ لِأَنَّ لَهَا نِهَايَاتٍ مَضْبُوطَةً فَالْحَقَّتْ بِالْمَفَاصِلِ بِخِلَافِ قَطْعِ الْبَيْضَتَيْنِ دُونَ جِلْدَتَيْهِمَا بِأَنَّ سَلْهُمَا مِنْهُ مَعَ بَقَايِهِ فَلَا قَوْذَ فِيهِمَا لِتَعَلُّرِ الْانْضِطِاطِ حَيْثُذِ وَيَجِبُ أَيْضًا فِي إِشْلَالِ ذِكْرٍ وَأَنْتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِنْ قَالَ خَبِيرَانِ إِنْ الْأُخْرَى تَسَلَّمَ وَكَذَا دَقُّهُمَا عَلَى مَا نَقَّلَاهُ لَكِنْ بَحَثًا أَنَّهُ كَكَسْرِ الْعِظَامِ.

(تَبَيَّنَ) سَيَأْتِي أَنَّ فِي الْأَنْتَيْنِ كَمَالَ الدَّبِيَّةِ سَوَاءً أَقَطَعَهُمَا أَمْ سَلَّهُمَا أَمْ دَقُّهُمَا وَزَالَتْ مِنْعَتُهُمَا وَبِهِ يُغْلَمُ فُسَادُ مَا يُقَالُ عَنْ شَارِحِ أَنَّ فِي الْبَيْضَتَيْنِ بِجِلْدَتَيْهِمَا دَبِيَّتَيْنِ وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا إِذَا انْفَرَدَ دَبِيَّةٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْجِلْدَ لَا يُقَابِلُ بِشَيْءٍ وَمَا أَوْهَمَهُ تَفْسِيرُ الشَّارِحِ الْخُصِيَّتَيْنِ بِجِلْدَتَيْنِ الْبَيْضَتَيْنِ ثُمَّ بِالْبَيْضَتَيْنِ قِيلَ لَمْ يَرَدْ بِهِ إِلَّا بَيَانُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَهُوَ أَنَّ الْخُصِيَّتَيْنِ تُطْلِقَانِ عَلَى كُلِّ مَنْ الْجِلْدَتَيْنِ وَمِنَ الْبَيْضَتَيْنِ فِيهِ الصَّحَاحُ الْأَثْبَانِ الْخُصِيَّتَانِ قَالَ أَبُو عَمَرَ وَالْخُصِيَّتَانِ الْبَيْضَتَانِ وَالْخُصِيَّتَانِ الْجِلْدَتَانِ اللَّتَانِ فِيهِمَا الْبَيْضَتَانِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ اقْتِصَارُ الْقَامُوسِ عَلَى تَفْسِيرِ الْأَنْتَيْنِ بِالْخُصِيَّتَيْنِ وَعَلَى تَفْسِيرِ الْخُصِيَّةِ بِالْبَيْضَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ سَلَّ خُصِيَّتَهُ وَالْمَسْلُولُ الْبَيْضَةُ لَا الْجِلْدَةُ وَلَا اقْتِصَارُ ابْنِ السَّكَيْتِ عَلَى تَفْسِيرِ الْأَنْتَيْنِ بِالْبَيْضَتَيْنِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ أَعْنَى الشَّارِحِ عَلَى قَطْعِ الْجِلْدَتَيْنِ لِاسْتِزَامِهِ غَالِبًا مُطْلَقًا مَنْعَةُ الْبَيْضَتَيْنِ (وَكَذَا الْيَانِ) بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَهِيَ اللَّحْمَانِ التَّائِفَتَانِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْفَخْذِ (وَشُقْرَانِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَهِيَ مَجْرُفَا الْفَرْجِ الْمُحِيطَانِ بِهِ إِحَاطَةً الشَّفَتَيْنِ

❦ قَوْذٌ: (بِقَطْعِ جِلْدَتَيْهِمَا) الْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ سَلَّ الْبَيْضَتَيْنِ وَخَذَهُمَا لَا قِصَاصَ فِيهِ عَ ش. ❦ قَوْذٌ: (مَنْعَةٌ) أَيِ الْجِلْدِ عَ ش. ❦ قَوْذٌ: (وَيَجِبُ) أَيِ الْقِصَاصِ عَ ش. ❦ قَوْذٌ: (إِنْ قَالَ خَبِيرَانِ الْخ) عِبَارَةٌ فِي الْتَّهْيِةِ إِنْ أَخْبَرَ عَدْلَانِ بِسَلَامَةِ الْأُخْرَى مَعَ ذَلِكَ اه. ❦ قَوْذٌ: (عَلَى مَا نَقَّلَاهُ الْخ) عِبَارَةٌ فِي الْتَّهْيِةِ إِنْ أَمَكَّتِ الْمُمَاتِلَةُ كَمَا نَقَّلَاهُ عَنْ التَّهْدِيدِ ثُمَّ بَحَثْنَا الْخ قَالَ عَ ش قَوْلُهُ: إِنْ أَمَكَّتِ الْمُمَاتِلَةُ مُتَعَمِّدًا اه. ❦ قَوْذٌ: (كَكَسْرِ الْعِظَامِ) أَيِ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ عَ ش. ❦ قَوْذٌ: (وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا) أَيِ مِنَ الْبَيْضَتَيْنِ وَالْجِلْدَتَيْنِ. ❦ قَوْذٌ: (وَذَلِكَ) أَيِ الْفُسَادِ. ❦ قَوْذٌ: (بِشَيْءٍ) أَيِ مِنَ الدَّبِيَّةِ. ❦ قَوْذٌ: (وَمَا أَوْهَمَهُ الْخ) أَيِ مِنَ وَجُوبِ دَبِيَّتَيْنِ كُزْدِي. ❦ قَوْذٌ: (تَفْسِيرُ الشَّارِحِ) أَيِ فِي الْبَابِ الْآتِي فِي شَرْحِ قَيْطُطِ فَحَلِّ بِخَصِيٍّ سَم. ❦ قَوْذٌ: (قِيلَ الْخ) خَبَرٌ وَمَا أَوْهَمَهُ الْخ. ❦ قَوْذٌ: (قَالَ أَبُو عَمَرَ الْخ) هُوَ مَحَلُّ الْإِسْتِشْهَادِ. ❦ قَوْذٌ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ مَا فِي الصَّحَاحِ. ❦ قَوْذٌ: (بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَعَلَى تَفْسِيرِ الْخُصِيَّةِ الْخ. ❦ قَوْذٌ: (وَالْمَسْلُولُ الْخ) بَيَانٌ لِيُوجِبَ الدَّلَالَةَ وَالْوَاوُ لِلْحَالِ. ❦ قَوْذٌ: (أَعْنَى الشَّارِحِ) أَيِ الْجِلَالِ الْمَحَلِّي. ❦ قَوْذٌ: (لِاسْتِزَامِهِ الْخ) فَلَوْ قَطَعَ الْجِلْدَتَيْنِ قَطْعًا وَاسْتَمَرَّتِ الْبَيْضَتَانِ لَمْ تَجِبِ الدَّبِيَّةُ، وَإِنَّمَا

❦ قَوْذٌ: (بِأَنَّ سَلَّهُمَا مَنْعَةٌ) أَيِ مِنَ الْجِلْدِ. ❦ قَوْذٌ: (وَمَا أَوْهَمَهُ تَفْسِيرُ الشَّارِحِ) أَيِ فِي الْبَابِ الْآتِي فَلَا تَقَالُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِيهِ قَيْطُطِ فَحَلِّ بِخَصِيٍّ مَا نَصَّهُ وَالْخَصِيُّ مَنْ قُطِعَ خَصِيَاهُ أَيِ جِلْدَتَا الْبَيْضَتَيْنِ كَالْأَنْتَيْنِ مُتَتَى خُصِيَّةٌ وَهُوَ مِنَ التَّوَابِيهِ وَالْخُصِيَّتَانِ الْبَيْضَتَانِ اه وَقَوْلُهُ كَالْأَنْتَيْنِ أَيِ فَلَا تَقَالُ أَيْضًا جِلْدَتَا الْبَيْضَتَيْنِ أَيِ مَعْنَى كُلِّ مِنَ الْخُصِيَّتَيْنِ وَالْأَنْتَيْنِ جِلْدَتَا الْبَيْضَتَيْنِ.

بالنم (في الأصح)؛ لأن لها نهايات تنتهي إليها. (ولا إحصاء في كسر العظام) لعدم انضباطه فيها إلا السن على ما يأتي (وله) أي المقطوع بعض ساعده أو فخذيه سواء سبق القطع كسر أم لا كما أفاده كلامه هنا مع قوله الآتي ولو كسر عظمه وأبانه ألخ المشتتل على ما هنا بزيادة فكرر المصنف لها وللتفريع الآتي عليه الدافع لما اغترض به عليه هنا أن قضيته أنه لو قطع من عظمه لم يكن له الأخذ من الكوع (قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر) وإن تعدد ذلك المفصل ليستوفي بعض حقه (وحكومة الباقي)؛ لأنه لم يأخذ عوضاً عنه وفيما إذا كسر من

تجب حكومة ع ش. قود: (إلا السن) هذا الإستهاء صريح في أن السن من العظم وهو أحد قولين فيه ثانيهما أنه من العصب؛ لأنه يلين بوضعه في الخل ع ش. قود: (سواء سبق القطع كسر) أي من الجاني وقوله أم لا أي بأن لم يسبق منه كسر بل سبق من غيره والغرض من هذا أن ما في المتن بهذا الاختيار أهم مما سيأتي فيه الخاص بما إذا وقع منه كسر فانتفى التكرار المحض رشدي.

(أقول): وقد ينافي الغرض المذكور قول الشارح المشتتل على ما هنا. قود: (كما أفاده كلامه ألخ) انظر وجه إفادته ذلك سم. قود: (بزيادة) هي أن يحصل بالكسر انفصال العضو فلو حصل الكسر من غير انفصال فليس له أن يقطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر ثماني عبارة سم المراد بها اختيار الإبانة بقوله الآتي وأبانه وكوّن الآتي مشتتلاً على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافي أن ما هنا مشتتل على زيادة على الآتي من حيث شمول ما هنا دون الآتي بكسر من العضد وبين الفخذ اه. قود: (فكرزه المصنف ألخ) قد يقال هذا لا يقتضي الجمع بينهما بل يوجب الإحصاء على الآتي لإغنائه عما هنا مع زيادة فليأمل سم. قود: (وللتفريع الآتي) أي قوله: فلو طلب الكوع مكن في الأصح وقوله الدافع ألخ أي لإفادة هذا التفريع ذلك الحكم سم. قود: (أن قضيته ألخ) بيان لما اغترض ألخ والضمير لما هنا.

قود: (وإن تعدد ذلك المفصل) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع الآتية بقوله وفيما إذا كسر ألخ سم عبارة المثني قوله أقرب مفصل يفهم اختيار اتحاده وليس مراداً فلو كسر العظم من نفس الكوع كان له التماس الأصابع وإن تعددت المفصل كما جزأ به في الروضة وأصلها وأنه إذا كسر عظم العضد لا يمكن من قطع الكوع وسيأتي في كلامه أن له ذلك على الأصح اه.

قود (سني): (وحكومة الباقي) فلو كسر ذراعاه اقتصر في الكف وأخذ الحكومة لما زاد وله المعفو عن الجنابة ويعدّل إلى المال مثني وأسنى. قود: (لأنه) إلى قوله: (ولا ينافيه) في المثني إلا قوله:

قود: (كما أفاده كلامه) انظر وجه إفادته لذلك. قود: (بزيادة)؛ لأن المراد بها اختيار الإبانة بقوله الآتي وأبانه وكوّن الآتي مشتتلاً على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافي أن ما هنا مشتتل على زيادة على الآتي من حيث شمول ما هنا دون الآتي بكسر من العضد وبين الفخذ وقوله وللتفريع أي بقوله فلو طلب الكوع مكن في الأصح وقوله الدافع ألخ لإفادة هذا التفريع ذلك الحكم. قود: (فكرزه المصنف لها ألخ) قد يقال هذا لا يقتضي الجمع بينهما بل يوجب الإحصاء على الآتي لإغنائه عما هنا مع زيادة فليأمل. قود: (وإن تعدد ذلك) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع له الآتية بقوله وفيما إذا

الكُوع له التقاط أصابعه وأنايلها وإن تعددت المفاصيل لعدم قُدْرته على محل الجنابة ومفصل غير ذلك وأفهم قوله: أبانه أنه لا بُد في وجوب القود من المفصل بعد الكسر واعتمده البلقيني وغيره فلو كسر بلا فصل لم يُقتَص منه بقطع أقرب مفصل ولا يُنافيه ما في الحاوي وشروجه أنه في هشم ساعده أو ساقه له قطع أقرب مفصل لثمين حمليه على هشم بعده إبانة أو هشم صِبره في حكم قطع مُتَلَقِي بجلدية إما مَرَّ أن هذا في حكم القطع. (ولو أوضعه وهشم أوضخ) المجني عليه لإمكان القود في الموضحة (واخذ خمسة أبعرة) أرش الهشم. (ولو أوضخ ونقل أوضخ) إما مَرَّ (وله عشرة أبعرة) أرش التنقيط المُشْتَجِل على الهشم غالباً ولو أوضخ وأم أوضخ وأخذ ما بين الموضحة والمأموية وهو ثمانية وعشرون بعيراً وثلاث وإطلاق الروضة وأصلها هنا أن له الثلث مرادهما بقيقته بدليل قولهما الآتي لو أوضخ واحد وهشم آخر ونقل ثالث وأم رابع فعلى كل من الثلاثة خمسة وعلى الرابع تمام الثلث انتهى والأم ثم بمنزلة الأم هنا بل أولى كما هو واضح. (ولو قطعه من الكوع) بضَمَّ أوله ويُسمى كاعاً وهو ما يلي الإبهام من المفصل وما يلي الجَنْصَر كزُشوع وما يلي إبهام الرجل من المعظم هو البوع أنا الباع فهو مدُّ اليدين يميناً وشمالاً (فليس له التقاط أصابعه) بل ولا أثملة منها يُقْدَرته على القطع من محل الجنابة (فلان فعله حُرٌّ) لمدوله عن حقه مع قُدْرته عليه (ولا عُزْم عليه)؛ لأنه يستحق إتلاف

(وأنابيلها). ة. قود: (لأنه) أي للمجني عليه. ة. قود: (وأنابيلها) يتأمل سيّد عمر.

(أقول): لعل الواو بمعنى أو والمراد الأثملة الأولى من كل من الأصابع أو الأولى من الإبهام والثانية من غيرها. ة. قود: (وأفهم قوله: أبانه) أي الآتي سم. ة. قود: (لثمين حمليه إلخ) علة لعدم المنافاة.

ة. قود: (أو هشم صِبره في حكم قطع مُتَلَقِي بجلدية) الأولى أو هشم في حكم قطع بأن صِبره مُتَلَقَا بجلدية. ة. قود: (أن هذا) أي المقطوع المُتَلَق بجلدية. ة. قود: (المجني عليه) إلى قول المتن فلو طلب في النهاية إلّا قوله وإطلاق الروضة إلى المتن وكذا في المثني إلّا قوله غالباً.

ة. قول (سني): (وأخذ) أي المجني عليه من الجاني. ة. قود: (غالباً) أي والصورة هنا من هذا الغالب رشيدى. ة. قود: (أوضخ إلخ) أي المجني عليه الجاني وأخذ أي منه. ة. قود: (وهو ثمانية وعشرون إلخ) أي: لأن في المأموية ثلث الدية كما سيأتي نهاية. ة. قود: (وهو ما يلي إلخ) أي المعظم الذي يلي الإبهام من جهة مفصله واحتُرِّر بهذا من جهة جانيه الذي هو أصل السبابة رشيدى. ة. قود: (إبهام الرجل) بكسر الزاء.

ة. قول (سني): (فلان فعله) أي قطع الأصابع حُرٌّ أي وإن قال لا أطلب لِبَاقِي قِصاصاً ولا أرشاً لمدوله عن مُستحقّه نعم إن كان ممن يخفى عليه ذلك يتبني أنه لا يُعزَّر مُثني.

كثير إلخ. ة. قود: (وأفهم قوله:) أي الآتي.

الكل (والأصح أن له قطع الكف بعده)؛ لأنه من جُمْلَةِ حَقِّهِ، وإنَّما لم يُمكن من قطعه من قطع من نصف ساعده فلَقَطَ أصابعه؛ لأنه لا يَصِلُ بالتمكين لِتَمَامِ حَقِّهِ لِتَقْيَاءِ فَضْلَةٍ له من الساعِدِ لم يأخذ في مُقابَلَتِها شيئاً فلم يَسْمُ له التَّشْفِي المقصودُ بخلافه هنا ولو عفا عن الكف للحُكُومَةِ لم يجب لاستيفائه الأصابع المُقابِلَةَ لِلذِّبَةِ الدَّاخِلِ فيها الكف كما لا يُجَابُ من قطع يَدَيِ الجاني إلى دية نفسه لاستيفائه مُقابِلَها. (ولو كَسَرَ عَضْدَهُ وأباهه) أي المكشور مع ما بعده ولو بالقُوَّة كما مرَّ (فقطع) إن شاء (من المِرْفَقِي)؛ لأنه أَقْرَبُ مَفْصِلٍ لِلْمَكْشُورِ (وله حُكُومَةُ الباقي)

• فَوَدَّ: (وإنَّما لم يُمكن إلخ)، ولو قَطَعَ يَدَهُ مِنَ المِرْفَقِي فَرَضِيَ عنها بَكَفٍ أو أَصْبِعٍ لم يَجُزْ لِعُدُولِهِ عَنِ مَحَلِّ الجَنَاحِيةِ مع القُدْرَةِ عليه فإن قَطَعَهَا مِنَ الكوعِ عُرِّزَ ولا عُرِّمَ عليه لِما مرَّ وأَهْدَرَ الباقي فَالْيَسَّ له قَطْعُهُ ولا طَلَبُ حُكُومَتِهِ؛ لأنه يَقْطَعُهُ مِنَ الكوعِ تَرَكَ بَعْضُ حَقِّهِ وَقَتَّعَ بَعْضُهُ كَمَا نَقَلَ الإمامُ والبَاقِي عَنِ الأَصْحَابِ، وإن قال البَاقِي عِنْدِي له حُكُومَةُ الساعِدِ وفَارَقَ ما مرَّ في الصُّورَةِ السَّابِقَةِ مِن أَنَّ له قَطْعَ الباقي بَأَنِّ القاطِعِ مِنَ الكوعِ مُسْتَرَوِّفٍ لِمُسْمَى اليَدِ بِخِلَافِ مُلْتَحِطِ الأصابعِ مُعْنَى وقال سَم، ولو قُطِعَ مِنَ المِرْفَقِي فَاقْتَصَرَ مِنَ الكوعِ لم يُمكن بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ المِرْفَقِي؛ لأنه بِالْقَطْعِ مِنَ الكوعِ أَخَذَ صُورَةَ يَدٍ فلا يُمكن مِنَ الزِّيَادَةِ بل له الحُكُومَةُ وحَاصِلُ هَذِهِ المسائِلِ أَنَّهُ إِذَا قَطَعَ دُونَ حَقِّهِ فَإِنَّ قَطْعَ مُسْمَى اليَدِ امْتَنَعَ العُودَ لِزِيَادَةِ وَإِلَّا فَإِنَّ حَصَلَ بِالْعُودِ تَمَامَ حَقِّهِ جازَ وَإِلَّا فلا وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ قُطِعَ مِنَ المِرْفَقِي فَالْقَطْعُ أَصْبَحَ جازَ له العُودُ لِلْباقِي ولم أَرَهُ صَرِيحاً فَرَأِجُهُ اهـ. • فَوَدَّ: (من قَطَعِهِ) أي الكَفَّ فَإِنَّهُ يُدْكَرُ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ. ع ش. • فَوَدَّ: (من قَطَعَ إلخ) بِنَاءِ المَفْعُولِ والمُوصُولِ نَائِبٍ فَاعِلٍ لم يُمكن وَقَوْلُهُ فَلَقَطَ بِنَاءِ الفاعِلِ مُسْتَدٌّ إِلَى ضَمِيرِ المَوْصُولِ. • فَوَدَّ: (فَلَقَطَ أَصَابِعَهُ) أي تَمَدَّيَا قَبْلِي الرُّضَى أَنَّ له حَبِيذٌ أَنْ يَقْطَعَ أَصْبَحاً وَيَكْتَفِي بِهِ وَلَيْسَ له أَنْ يَأْخُذَ أَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ لِتَمَدُّدِ الجَنَاحِيةِ حَلِيِّ. • فَوَدَّ: (ولو عفا إلخ) مُتَّصِلٌ يَقُولُ المَنْبِيُّ والأَصَحُّ أَنَّ له إلخ. • فَوَدَّ: (لم يجب) أي لِلْحُكُومَةِ وعليه قَوْلُ يُمكنُ مِنَ العُودِ لِقَطْعِ الكَفِّ فِيهِ نَظَرٌ والأَقْرَبُ نَعْنَعُ ش. • فَوَدَّ: (الكَفَّ) أي حُكُومَتِهَا. • فَوَدَّ: (من قَطَعَ إلخ) مُسْتَحَقٌّ نَفْسِ قَطْعِ إلخ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (إلى دِيَةِ نَفْسِهِ) أي نَفْسِ الجاني وَقَوْلُهُ مُقابِلَها أي الذِّبَةُ وَهُوَ يَدُ الجاني.

• فَوَدَّ (سَمِي): (عَضْدَهُ) وَهِيَ مِنَ مَفْصِلِ المِرْفَقِي إِلَى الكَتِفِ مُعْنَى ع ش. • فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي فِي شَرْحِ

• فَوَدَّ: (وإنَّما لم يُمكن) أي مِنْ قَطْعِهِ مَنْ قُطِعَ مِنْ نَصْفِ ساعِدِهِ فَلَقَطَ أَصَابِعَهُ؛ لأنه لا يَصِلُ بالتمكين لِتَمَامِ حَقِّهِ إلخ ولو قُطِعَ مِنَ المِرْفَقِي فَاقْتَصَرَ مِنَ الكوعِ لم يُمكن بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ المِرْفَقِي؛ لأنه بِالْقَطْعِ مِنَ الكوعِ أَخَذَ صُورَةَ يَدٍ فلا يُمكن مِنَ الزِّيَادَةِ بل له الحُكُومَةُ وحَاصِلُ هَذِهِ المسائِلِ أَنَّهُ إِذَا قَطَعَ دُونَ حَقِّهِ فَإِنَّ قَطْعَ مُسْمَى اليَدِ امْتَنَعَ العُودَ لِزِيَادَةِ وَإِلَّا فَإِنَّ حَصَلَ بِالْعُودِ تَمَامَ حَقِّهِ جازَ وَإِلَّا فلا وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ قُطِعَ مِنَ المِرْفَقِي فَالْقَطْعُ أَصْبَحَ جازَ له العُودُ لِلْباقِي ولم أَرَهُ صَرِيحاً فَرَأِجُهُ. • فَوَدَّ: (لِاسْتِيفَائِهِ) الأصابعِ المُقابِلَةَ لِلذِّبَةِ الدَّاخِلِ فيها الكَفَّ فَإِنَّ قُلْتُ حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ اسْتِيفَاءَهُ الأصابعِ يَقْتَضِي سُقُوطَ حُكُومَةِ المَنَابِتِ لِكُونِها مُقابِلَةً لِلذِّبَةِ الَّتِي يَدْخُلُ فِيها الكَفَّ وَهَذَا يُخَالِفُ ما سَبَّأَنِي فِي البابِ الآتِي فِيمَا لو قَطَعَ

نظير ما مرّ (فلو طلب) لَقَطَ الأصابع لم يُمكنْ أو أَصْبَحَ مُكَنَّ وَله أخذ دية أربع أصابع وحكومة الباقي أو (الكوع مُكَنَّ) منه (في الأصح) لِمُسَامَحَتِهِ مع عجزه عن محلّ الجناية وله حكومة الساعِد مع الباقي من المضِد. (ولو أَوْضَحَهُ فَذَهَبَ ضَوْؤُهُ) مع بقاء حَدَقَتِهِ (أَوْضَحَهُ لِأَن ذَهَبَ الضَّوْءُ) فذاك (والأذهب بأعف ممكن كتحريب حديدية مُعَمَّا من حَدَقَتِهِ) أو وَضَعَ كَأَنُورٍ فيها ومحلّه في الإيضاح واللّطم الآتي والمعالجة فيهما إن أُمِنَ بقول خبيرين إذهاب حَدَقَتِهِ وإلا تعيّن الأرض. (ولو لَطَمَهُ لَطْمَةً فَذَهَبَ ضَوْؤُهُ غَالِيًا فَذَهَبَ) ضَوْءُ عَيْنَيْهِ وَبَقِيَ حَدَقَتُهُ (لَطَمَهُ مِثْلَهَا) إن انضبطت كما هو ظاهر (لأن لم يذهب أذهب) بالمعالجة مع بقاء الحدقة أمّا لو ذَهَبَ ضَوْءُ عَيْنِ المَجْنُونِ عليه فقط فلا يَلْطِمُ الجاني إن خشي إذهاب ضَوْءِ عَيْنَيْهِ أو إحداها مُبْهَمَةً أو

ولم يُبْهَمَةً. قود: (لم يُمكنْ) أي لِمَتَمَدِّ الجناية رَوْضَ اه حَلْبِي.

قود (سنّي): (مُكَنَّ في الأصح) وعليه لو قَطَعَ من الكوع ثم أراد القطع من المِرْقَى لم يُمكنْ كما جَزَا به في الزُوضَةِ وأصلها قال الزركشي وَيَحْتَاجُ إلى الفرق بينه وبين مسألة التقاط الأصابع فإن له قَطَعَ الكفّ بِنَدَاهِ وَفَرَّقَ بَاتِهَ هُنَاكَ يَعُودُ إِلَى مَحَلِّ الجناية وَهُنَا إِلَى غير محلّها، وإنما جَوَزْنَا قَطَعَ ما دونه لِلضَّرُورَةِ فَإِذَا قَطَعَ مَرَّةً لَمْ يُكَرَّرْهُ مُغْنِي. قود: (لِمُسَامَحَتِهِ) إلى قول المتني: (ولو قَطَعَ) في النهاية إلاً قوله إن انضبطت كما هو ظاهر وكذا في المُغْنِي إلاً قوله ولم يذكروا إلى المتني.

قود (سنّي): (فَلَذَهَبَ ضَوْؤُهُ) أي من عَيْنَيْهِ، ولو نَقَصَ الضَّوْءُ امْتَنَعَ الْقِصَاصُ إجماعاً مُغْنِي.

قود (سنّي): (من حَدَقَتِهِ) هي السواد الأعظم الذي في العين والأصغرُ التَّائِظُ والمُثَلَّةُ شَحْمُ العَيْنِ الذي يَجْمَعُ السَّوَادَ والبياضُ سم على مَنَهِجِ ع ش. قود: (وَمَحَلُّهُ) أي الإذهابِ بِأَخْفِ مُمكنْ.

قود: (وَالْأَمْعَيْنِ الْأَرْضِ) أي والذية مُغْنِي.

قود (سنّي): (غَالِيًا) احترز به عما إذا لم تذهب اللطمة غَالِيًا الضَّوْءُ فَإِنَّهُ لَا قِصَاصَ فِيهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَوَايَةُ مُغْنِي. قود: (ذَهَبَ ضَوْءُ عَيْنِ المَجْنُونِ عَلَيْهِ فَقَطُّ) عبارةُ النِّهَايَةِ والمُغْنِي ذَهَبَ بِهَا مِنَ المَجْنُونِ عَلَيْهِ ضَوْءُ إِحْدَى العَيْنَيْنِ اه. قود: (إِنْ خَشِيَ الْخ) مَفْهُومُهُ جَوَازُ لَطْمِهِ إِنْ لَمْ يَخْشَ مَا ذَكَرَ سَمِ أَيْ

كاملةً بِنَاقِصَةٍ أَصْبَحَ حَيْثُ يُخَيَّرُ الْمُقْطُوعُ بَيْنَ أَخْذِ دِيَةِ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ وَلَقِطِهَا مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَصْحُ أَنَّ حُكُومَةَ الْكَفِّ تَجِبُ إِنْ لَقَطَ لَا إِنْ أَخَذَ دِيَتَهُنَّ وَعَلَّلَ الْوُجُوبَ إِنْ لَقَطَ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جَنْسِ الْقَوْدِ فَلَا يَسْتَبِيحُهَا وَعَدَمُ الْوُجُوبِ إِنْ أَخَذَ دِيَتَهُنَّ بِأَنَّهَا مِنْ جَنْسِهَا فَاسْتَبَحَهَا وَذَلِكَ ؛ لِأَن حَاصِلَ هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْأَصَابِعِ يَقْتَضِي عَدَمَ سُقُوطِ حُكُومَةِ الْمَنَابِتِ ؛ لَا يُقَالُ يُفَرَّقُ بِالْمُكَنَّ مِنْ أَخْذِ الْكَفِّ هُنَا دُونَ مَا يَأْتِي ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : لَمْ يَجْعَلُوا الْمَلْحَظَ فِيمَا يَأْتِي إِلَّا عَدَمَ تَجَانُّسِ الْقَوْدِ وَالْحُكُومَةَ فَلَمْ يَسْتَبِيحُهَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَن جَعَلَهُمُ الْمَلْحَظَ مَا ذَكَرَ لَا يُنَافِي اخْتِيَارَ مِلَاحَظَةِ شَيْءٍ آخَرَ مَعَهُ وَهُوَ عَدَمُ التَّمَكُّنِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

قود: (وَالْأَمْعَيْنِ الْأَرْضِ) قال في شرح الرّوض لآله لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ اه. قود: (إِنْ خَشِيَ الْخ) مَفْهُومُهُ جَوَازُ لَطْمِهِ إِنْ لَمْ يَخْشَ مَا ذَكَرَ .

مُخَالَفَةُ لِقَمَنِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ بَل تَتَمَوُّنُ الْمُعَالَجَةُ فَإِنْ تَمَذَّرَتْ فَالْأَرْضُ (وَالسَّمْعُ كَالْبَصَرِ بِحَبِّ الْقِصَاصِ فِيهِ بِالسَّرَايَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ مَحَلًّا يَنْصَبُطُ (وَكَذَا الْبَطْشُ) وَلَمْ يَذْكُرُوا مَعَهُ اللَّئْسَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ زَوَالُهُ بِزَوَالِهِ فَإِنْ فُرِضَ زَوَالُهُ مَعَ بَقَايِ الْبَطْشِ لَمْ يَجِبْ فِيهِ إِلَّا حُكْمُ لَا قُوَّةَ. (وَالذَّوْقُ وَالشَّمُّ) وَالْكَلَامُ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهَا بِالسَّرَايَةِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ لَهَا مَحَلًّا مُضْبُوطَةً وَلَأَهْلَ الْخَبْرَةِ طُرُقٌ فِي إِبْطَالِهَا. (وَلَوْ قَطَعَ إِصْبَعًا فَتَاكَلَ غَيْرُهَا) كِإِصْبَعٍ أُخْرَى (فَلَا قِصَاصَ فِي الْمُتَاكِلِ) بِالسَّرَايَةِ وَفَارَقَ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَعَانِي كَالضَّرْوِ بِأَنَّهَا لَا تُوجَدُ مُسْتَقِلَّةً بَل تَابِعَةٌ لِغَيْرِهَا فَلَا يُقْصَدُ بِالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهَا إِلَّا مَحَلُّهَا أَوْ مُجَاوِرَةٌ فَكَانَتْ الْجَنَائِيَةُ عَلَيْهِ تُعَذِّ قَضْدًا لِتَفْوِئَتِهَا فَتَحَقَّقَتْ الْعَمْدَةُ فِيهَا وَالْأَجْرَامُ تُوجَدُ مُسْتَقِلَّةً فَلَمْ يَقْصِدْ بِالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهَا غَيْرُهَا وَلَمْ تُعَذِّ قَضْدًا لِتَفْوِئَتِهَا فَلَمْ يُنْظَرِ

وَقَصْبَةُ صَنِيعِ النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنَى عَدَمُ جَوَازِهِ مُطْلَقًا. قُودُ: (فَالْأَرْضُ) أَيِ يَصِفُ الذِّبَةَ رَشِيدِي.

قُودُ (سَنِي): (وَالسَّمْعُ) أَيِ إِذْهَابِهِ بِجَنَائِيَةِ الْأَذْنِ مُغْنَى.

قُودُ (سَنِي): (وَكَذَا الْبَطْشُ) قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ هُوَ يَزُولُ بِالْجَنَائِيَةِ عَلَى الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ وَالذَّوْقُ بِهَا عَلَى الشَّمِّ وَالشَّمُّ بِهَا عَلَى الرَّأْسِ أَدْعَ ش. قُودُ: (زَوَالُهُ) أَيِ اللَّئْسِ وَقَوْلُهُ بِزَوَالِهِ أَيِ الْبَطْشِ عَ ش.

قُودُ: (وَلِأَهْلِ الْخَبْرَةِ طُرُقٌ فِي الْخ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدُوا فَالْخَبِيرَةُ لِلْمُجَنِّيِّ عَلَيْهِ بَيْنَ الْإِنْتِظَارِ وَالْعَمَلِ عَلَى الذِّبَةِ عَ ش.

قُودُ (سَنِي): (أَصْبَعًا) أَيِ أَوْ أَثْمَلَةً أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مُغْنَى. قُودُ: (كَأَصْبَعٍ أُخْرَى) أَيِ أَوْ كَفٍّ مُغْنَى.

قُودُ (سَنِي): (فَلَا قِصَاصَ فِي الْمُتَاكِلِ) بَل فِيهِ الذِّبَةُ فِي مَالِ الْجَانِي؛ لِأَنَّهُ سِرَابِيَةُ جَنَائِيَةٍ عَمْدٍ وَإِنْ جَعَلْنَاهَا خَطَأً فِي سُقُوطِ الْقِصَاصِ وَيُطَالِبُ بِدِيَةِ الْمُتَاكِلِ عَقِبَ قَطْعِ أَصْبَعِ الْجَانِي؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ سَرَى الْقَطْعُ إِلَى الْكَفِّ لَمْ يَسْقُطْ بَاقِي الذِّبَةِ فَلَا مَغْنَى لِإِنْتِظَارِ السَّرَايَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَرَتْ الْجَنَائِيَةُ إِلَى التَّنَاسُ فَاغْتَصَصَ فِي الْجَنَائِيَةِ لَمْ يُطَالِبْ فِي الْحَالِ فَلَمَّا جَرَاةُ الْقِصَاصِ تَسْرِي فَيُخْصَلُ التَّنَاصُ مُغْنَى وَرَوْضَ مَعَ الْأَسْنَى وَسَم. قُودُ: (وَفَارَقَ) إِلَى (الْبَابِ) فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنَى. قُودُ: (وَفَارَقَ) أَيِ عَدَمُ وَجُوبِ الْقِصَاصِ فِي ذَهَابِ نَحْوِ أَصْبَعٍ بِالسَّرَايَةِ. قُودُ: (مَا تَقَرَّرَ الْخ) أَيِ مِنْ وَجُوبِ الْقِصَاصِ. قُودُ: (بِأَنَّهَا) أَيِ الْمَعَانِي. قُودُ: (عَلَيْهِ) أَيِ مَحَلِّ الْمَعَانِي أَوْ مُجَاوِرِهِ. قُودُ: (وَالْإِجْرَامُ) عَطِيفٌ عَلَى الْهَاءِ فِي قَوْلِهِ بِأَنَّهَا. قُودُ: (وَلَمْ تُعَذِّ) أَيِ الْجَنَائِيَةُ عَلَى غَيْرِ الْإِجْرَامِ.

قُودُ (سَنِي): (فَلَا قِصَاصَ فِي الْمُتَاكِلِ) وَلَكِنْ تَجِبُ دِيَّتُهُ عَلَى الْجَانِي حَالَةً فِي مَالِهِ لِأَنَّهَا سِرَابِيَةُ جَنَائِيَةٍ عَمْدٍ وَإِنْ جُعِلَتْ خَطَأً فِي سُقُوطِ الْقِصَاصِ كَمَا سَيَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

(فَائِدَةٌ): فِي الْبَابِ فَرْعٌ مِنْ قَتْلِ قَاتِلِ أَبِيهِ مَثَلًا أَوْ قَطْعِ قَاطِعِهِ خَطَأً أَوْ شَيْئَةٍ عَمْدٍ وَقَعَ قُودًا خِلَافًا لِلرَّوْضَةِ أَوْ هُوَ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ لَمْ يَقَعْ قُودًا فَيَسْتَقِلُّ حَقُّهُ إِلَى الذِّبَةِ وَيَلْزَمُهُ دِيَةُ الْجَانِي وَلَا تَحْمِلُهُمَا عَائِلَةُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْقُودُ لِهَمَا فِي طَرَفَيْهِمَا فَقَطْعًا طَرَفَ الْجَانِي بَلَا تُمْكِينِ مِنْهُ وَلَا هَنْدَرًا هَ وَقَوْلُهُ وَقَعَ قُودًا بِإِبْرَاءِ الرُّوْضِ فَهِيَ كَوْنُهُ مُسْتَوْفِيًا خِلَافَ قَالِ فِي شَرْحِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُسْتَوْفٍ كَمَا جَزَمْنَا بِهِ بَعْدَ تَبَيُّنِ الْجَزْمِ الْأَصْلِيِّ بِهِ ثُمَّ الْخ.

للسراية فيها لعدم تحقق العمديّة حينئذٍ ومن ثمّ لم تقع سيراية جسم لجسم قصاصاً فلو قطع أضيقاً فسرت للبقية فقطعت أضيقاً فسرت كذلك لزمه أربعة أخماس دية العمدي؛ لأنها سيراية جنابة عمداً، وإنما جعلت خطأ في سقوط القصاص فقط وتدخل فيها حكومة منابت الكف وفارق ما هنا وجوب القود فيما لو ضرب يده فتوزمت ثم سقطت بعد أيام بأن الجنابة على جميع اليد قصداً فلا سيراية.

باب كيفية القصاص

من قصّ قطع أو اقتصّ تبع؛ لأنّ المستحقّ ينتبّع الجاني إلى أن يستوفي منه (ومستوفيه الاختلاف فيه) والعفو عنه والزيادة على ما في الترجمة لا محذور فيها بخلاف عكسه وكأنه إنما قدّم المستوفي في الترجمة على ما بعده؛ لأنه الأنسب بالكيفية وأخره عنه في الكلام عليه لطلوه ومن ذابهم تقديم القليل ليحفظ (لا تقطع) عبّر به للغالب والمراد لا تؤخذ ليشمل

قود: (أضيقاً) أي الجاني. قود: (وتدخل فيها) أي في الأربعة أخماس.

(حاشية): لو اقتص من الجاني عليه خطأ أو شبه عمد ففي كونه مستوفياً خلاف الأصح أنه مستوفٍ وإن اقتص من قاتل مورثه وهو صبي أو مجنون لم يكن مستوفياً فيتخلل حقه إلى دية متعلّقة بتركة الجاني ويلزمه دية عمد بقتله الجاني؛ لأنّ عمده عند فإن اقتص بإذن الجاني أو تمكنه بأن أخرج إليه طرّفه فقطعه فهتّر والطرف كالشمس فيما ذكر مغني وسم.

(باب: كيفية القصاص)

قود: (من قص) إلى التّيه في النهاية إلا قوله مضمونة وقوله حيث لم يقتص إلى المتن وقوله وفارق الذين إلى المتن. قود: (من قص) والأخذ منه للموافقة بينهما في التجرد عن الزيادة أنسب ع ش أو اقتص عبارة المغني وقيل من قص الأثر إذا تبعه اه وجبارة القاموس قص أثره تبعه اه. قود: (لأنّ المستحقّ إلخ) راجع للثاني فقط.

قود (سني): (ومستوفيه) عطف على كفيته عميرة.

قود (سني): (والإختلاف) أي بين الجاني وخضيه مغني.

قود (سني): (فيه) يراد عليه أنّ الإختلاف الآتي بقوله قد ملفوقاً إلخ في سبب القود وهو القتل لا في القود إلا أن يقال يلزم من الإختلاف في السبب الإختلاف في المسبب بغيره. قود: (والزيادة إلخ) جواب سؤال نشأ عن قوله والعفو عنه. قود: (لا محذور فيها) بل قال السيّد عيسى الصفوي إن ما كان من التوايع لا يعدّ زيادة جوارته وليس مرادهم بكون الباب في كذا الحضر بل إنّه المقصود بالذات أو المظنم فلو ذكر غيره نادراً أو استطراداً لا يضر اه ع ش. قود: (على ما بغلة) أي على الإختلاف.

قود: (لأنّه) أي المستوفي. قود: (ومن ذابهم) أي المؤلفين. قود: (لا تؤخذ) أي لا يجوز الأخذ،

(باب: كيفية القصاص ومستوفيه والإختلاف فيه)

المعاني أَيْضًا (سائرَ يَمِينٍ) من سائرِ الأَعْضَاءِ والمعاني لاختلافِهما مَحَلًّا ومنفعة فلم تُوجَدْ المُساواةُ التي هي المقصودةُ من القصاصِ (ولا شَفَةُ سُفْلَى بِغُلْيَا) ولا جَفَنٌ أَسْفَلَ بِأَعْلَى (وعكسه) لِذلك وإنْ تراضيا ففي المأخوذِ بَدَلًا الدِّمَةُ وبسقطِ القَوْدِ في الأولِ لِتَضَمُّنِ التَّراضِيِ المَقْضُوعِ (ولا أَثْمَلَةٌ) بفتحِ الهمزةِ وَضَمِّ الميمِ في الأَفْصَحِ (بأخرى) ولا أَضْبَعُ بِأخرى كما بأصلِهِ ولا أَصْلَبِي بِزَائِدٍ مُطْلَقًا (ولا زَائِدٌ) بِأَصْلَبِي أو (بِزَائِدٍ) دُونَهُ مُطْلَقًا أو مثله وَلَكِنَّهُ (في مَحَلٍّ) آخَرَ غيرِ مَحَلِّ ذَلِكَ الزَّائِدِ لِذلك أَيْضًا بِخِلَافِ ما إذا ساوَى الزَّائِدُ الزَّائِدَ أو الأَصْلَبِيَّ وكان بِمَحَلِّهِ لِلْمُساوَاةِ حينئذٍ ولا يُؤْخَذُ حَدِثٌ بَعْدَ الجَنَائِيَةِ بِمَوْجُودِ فُلُو قَلْعٍ سِثًا لَيْسَ لَهُ مِثْلُهَا ثُمَّ

ولو بالرضا كما يأتي ع ش . فَوَدَّ: (من سائرِ الأَعْضَاءِ) مِن يَدٍ وَرِجْلٍ وَأُذُنٍ وَجَفَنٍ وَمَنْخَرٍ مُغْنِي .

فَوَدَّ: (ولا جَفَنٌ) إِلَى قولِهِ حَيْثُ لَمْ يَنْقُصْ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا مَسْأَلَةَ أَخْذِ زَائِدٍ بِأَصْلَبِيَّ وقوله مَضْمُونَةٌ .

فَوَدَّ: (لِلْمَلِكِ) أَي لِلْإِخْتِلَافِ . فَوَدَّ: (ففي المأخوذِ بَدَلًا الدِّمَةُ) لَعَلَّهُ إِذَا قَالَ لَهُ وَخُذْ مَا قِصَاصًا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فَلْيُرَاجِعْ رَشِيدِي عِبَارَةً ش يَشْمَلُ مَا لَوْ أَخَذَ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْجَانِيِ وَمَا لَوْ كَانَ بِإِذْنِهِ وَلَمْ يَقُلْ قِصَاصًا وَهُوَ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي مِنَ التَّفْصِيلِ فِيمَا لَوْ قَطَعَ صَحِيحَةً بَشَلَاءَ فَلْيَنْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَلَعَلَّهُ أَطْلَقَ هُنَا اخْتِمَادًا عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فَلْيَحَرِّزْ عَلَيْهِ فَتَصَوَّرْ الْمَسْأَلَةَ هُنَا بِمَا لَوْ قَالَ خُذْهُ قَوْدًا فَتَجِبْ الدِّمَةُ فِي الْمَقْطُوعِ وَيَسْقُطُ حَقُّهُ أَيِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْقَوْدِ لِتَضَمُّنِهِ الْعَفْوِ عَنْهُ وَيَسْتَحِقُّ دِيَّةَ عُضْوِهِ لِفَسَادِ الْعَوَظِ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخَفْ مَجَانًا بَلْ عَلَى عَرَضٍ فَايِدُ فَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ بِالْعَفْوِ وَيَجِبُ بَدَلُهُ لِفَسَادِ الْعَوَظِ كَمَا لَوْ عَفَى عَنِ الْقَوْدِ عَلَى نَحْوِ خَمْرٍ اه . فَوَدَّ: (في الأولِ) أَيِ عُضْوِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ رَشِيدِي . فَوَدَّ: (في الأَفْصَحِ) أَيِ مِنْ لُغَاتِهَا التَّنْعِ وَهِيَ ثَلَاثُ أَوَّلِهَا مَعَ ثَلَاثِ الْمِيمِ ع ش . وَمُغْنِي . فَوَدَّ: (كما بِأَصْلِهِ) أَيِ وَالْمَفْهُومُ بِالْأَوَّلَى زِيَادِي . فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَاوَى الْأَصْلَبِيَّ فِي الْمَفَاصِلِ أَوْ لَا وَكَانَ فِي مَحَلِّهِ أَوْ لَا .

فَوَدَّ: (دُونَهُ) هَذَا الْقَيْدُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ قولِهِ بِأَصْلَبِيَّ وقوله بِزَائِدٍ بِدَلِيلِ قولِهِ الْآتِي بِخِلَافِ ما إذا ساوَى إلخ سَمِ وَرَشِيدِي وَالْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ هُنَا الدُّنُو الْمُتَمَيِّزُ كَأَسْتِمَالِ زَائِدَةِ الْجَانِيِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْمَالٍ وَزَائِدَةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ عَلَى اثْنَتَيْنِ ع ش وَمُغْنِي . فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ تَسَاوَا فِي الْمَحَلِّ أَوْ لَا .

فَوَدَّ: (أَوْ بِغُلْيَا وَلَكِنَّهُ) ضَمِيرُهُمَا كَضَمِيرِ دُونَهُ رَاجِعٌ إِلَى الزَّائِدِ الْأَوَّلِ .

فَوَدَّ (سَنِي): (في مَحَلٍّ آخَرَ) كَانَ يَكُونُ زَائِدَةُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِجَنْبِ الْخِنْصَرِ وَزَائِدَةُ الْجَانِيِ بِجَنْبِ الْإِبْهَامِ مُغْنِي وَمَحَلِّي . فَوَدَّ: (ذَلِكَ الزَّائِدِ) كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَزِيدَ أَوْ الْأَصْلَبِيَّ . فَوَدَّ: (وَكَانَ بِمَحَلِّهِ) يَتَصَوَّرُ

فَوَدَّ: (دُونَهُ) كَانَ يَكُونُ زَائِدَةُ الْجَانِيِ ثَلَاثَةَ مَفَاصِلَ وَزَائِدَةُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ أَصْلَبِيَّ وَمُفْصَلَانِ .

فَوَدَّ: (دُونَهُ) هَذَا وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ قولِهِ بِأَصْلَبِيَّ وقوله بِزَائِدٍ بِدَلِيلِ قولِهِ الْآتِي بِخِلَافِ ما إذا ساوَى إلخ .

فَوَدَّ (في سَنِي): (في مَحَلٍّ آخَرَ) قَالَ الْمَحَلِّيُّ كَزَائِدٍ بِجَنْبِ الْخِنْصَرِ وَزَائِدٍ بِجَنْبِ الْإِبْهَامِ . فَوَدَّ: (وَكَانَ بِمَحَلِّهِ) أَنْظَرْ صَوْرَتَهُ فِي الْأَصْلَبِيَّ وَهَلْ هِيَ أَنْ يَتَّبِعَتْ لِمَنْ قَطَعَ خِنْصَرَهُ مَثَلًا زَائِدًا بِمَحَلِّهِ فَيُقْطَعُ بِالْخِنْصَرِ

نَبَتْ لَهْ مِثْلُهَا لَمْ يُقْلَعْ. (وَلَا يَضُرُّ) مَعَ اتِّحَادِ الْمَحَلِّ وَنَحْوِهِ مِمَّا مَرَّ (تَفَاوُثٌ كَبِيرٌ وَطَوِيلٌ وَقُوَّةٌ بَطْشٌ) وَنَحْوِهَا (فِي أَصْلِي) لِإِطْلَاقِ التَّنْصُوصِ وَلِأَنَّ التَّمَثُّلَةَ فِي ذَلِكَ نَادِرَةٌ جِدًّا فَاعْتَبَرْنَا مَا يُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِ الْقِصَاصِ وَكَمَا يُؤْخَذُ الْعَالِمُ بِالْجَاهِلِ وَالْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ وَالشَّرِيفُ بِالْوَضِيعِ نَعَمْ، لَوْ قَطَعَ مُسْتَوِي الْيَدَيْنِ يَدَا أَقْصَرَ مِنْ أُخْتِهَا لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ بِهَا لِتَقْصِيهَا بِالنِّسْبَةِ لِأُخْتِهَا وَإِنْ كَانَتْ كَامِلَةً فِي نَفْسِهَا وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَتْ فِيهَا دِيَّةٌ نَاقِصَةٌ حُكُومَةً وَمَحَلٌّ عَدَمُ ضَرْبِ ذَلِكَ فِي تَفَاوُثِ خِلْقَتِي أَوْ بَاقَةٍ أَمَّا نَقْصُ نَشَأٍ عَنْ جَنَابَةِ مَضْمُونَةٍ فَيَمْنَعُ أَخْذَ الْكَامِلَةِ وَيُوجِبُ نَقْصَ الدِّيَةِ كَمَا حَكَاهُ عَنِ الْإِمَامِ وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ إِنَّ الْإِمَامَ حَكَى عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَهُوَ الصَّوَابُ انْتَهَى (وَكَذَا زَائِدٌ) كَمَا صَبَّحَ وَسَيِّئٌ فَلَا يَضُرُّ التَّفَاوُثُ فِيهِ أَيْضًا حَيْثُ لَمْ يَقْتَضِ تَفَاوُثُ الْحُكُومَةِ تَفَاوُثًا فِي الْمَفْصِلِ أَمْ لَا (فِي الْأَصَحِّ) وَكَوْنُ الْقَوْدِ فِي الْأَصْلِيِّ بِالنَّصِّ وَفِي الزَّائِدِ بِالِاجْتِهَادِ فَلَمْ يُقْتَضِ التَّسَاوِي فِي الْأَوَّلِ وَاعْتَبِرَ فِي الثَّانِي مُجَابِ عَنْهُ، وَإِنْ انْتَصَرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ تَسَاوِي النَّصِّ وَالِاجْتِهَادِ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا. (وَيُقْتَضِرُ قَدْرُ الْمَوْضُوعَةِ) فِي قِصَاصِهَا بِالْمِسَاحَةِ (طَوَلًا وَعَرْضًا) فَيُقَاسُ مِثْلُهُمَا مِنْ رَأْسِ الشَّاجِجِ وَيُعْلَمُ ثُمَّ يُمَسَّكُ لِقَلَا

اتِّحَادِ مَحَلِّي الزَّائِدَةِ وَالْأَصْلِيَّةِ كَمَا فِي سَمِّ بَأْنِ قَطْعِ خِنْصَرِهِ مَثَلًا وَيَتَّبَعُ مَوْضِعُهُ زَائِدَةً فَتَقَطَّعُ هَذِهِ الزَّائِدَةُ بِالْخِنْصَرِ الْأَصْلِيِّ قِصَاصًا. ■ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ مِنَ الْأَصَالَةِ وَالزِّيَادَةِ. ■ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهَا) كَجِدَةِ السِّنِّعِ وَالْبَصْرِ. ■ قَوْلُهُ: (وَكَمَا يُؤْخَذُ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِإِطْلَاقِ الْإِنْسَانِ. ■ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) لَوْ قَطَعَ مُسْتَوِي الْيَدَيْنِ الْإِنْسَانُ يَتَّبَعِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا لَوْ قَطَعَ مُسْتَوِي الْأَصَابِعِ أَصْبُعًا أَقْصَرَ مِنْ أُخْتِهَا مِنَ الْيَدِ الثَّانِيَةِ سَيِّدُ عَمَرَ. ■ قَوْلُهُ: (نَاقِصَةٌ حُكُومَةً) بِالْإِضَافَةِ ثَمَّتْ دِيَّةٌ. ■ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ التَّفَاوُثِ فِيمَا ذُكِرَ. ■ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَقْتَضِ) أَيِ التَّفَاوُثِ فِي الْمُضَرِّ الزَّائِدِ لَمَّا أَفَادَ بِهِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَصْلِيِّ بِقَوْلِهِ نَعَمْ الْإِنْسَانُ مُعْتَبَرٌ هُنَا أَيْضًا وَقَوْلُهُ تَفَاوُثُ الْحُكُومَةِ مَفْعُولٌ لَمْ يَقْتَضِ وَقَوْلُهُ تَفَاوُثًا الْإِنْسَانُ أَوْ الزَّائِدُ وَالْأَصْلِيُّ تَعْمِيمٌ لِلتَّفَاوُثِ الْمُقْتَضِيِّ لِلْحُكُومَةِ الْمُعْتَبَرِ عَدَمُهُ فِي عَدَمِ الْمَضَرَّةِ، هَذَا مَا يَظْهَرُ لِي فِي تَوْجِيهِ الْمَقَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرُّوُضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا نَصَّهُ وَكَذَا زَائِدًا لَا إِنَّ تَفَاوُثًا أَيِ الزَّائِدَانِ بِمَفْصِلٍ بَأْنِ زَادَتْ مَفَاصِلُ زَائِدَةِ الْجَانِي عَلَى مَفَاصِلِ زَائِدَةِ الْمُجَنَّبِ عَلَيْهِ قَبْضُهُ حَتَّى لَا يَقْطَعَ بِهَا وَكَذَا إِنَّ تَفَاوُثًا بِالْحُكُومَةِ وَإِنْ تَمَثَّلًا فِي الْمَفْصِلِ اهـ وَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. ■ قَوْلُهُ: (وَتَكُونُ الْقَوْدُ الْإِنْسَانُ) أَيِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ. ■ قَوْلُهُ: (فِي قِصَاصِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ أَوْضَحَ) فِي الْمُنْفِي. ■ قَوْلُهُ: (فَيُقَاسُ) أَيِ يُنْزَعُ بَعْدَ أَوْ خَبِطَ مُنْفِي. ■ قَوْلُهُ: (وَيُعْلَمُ) أَيِ يُحْطَ عَلَيْهِ بِسَوَادٍ أَوْ غَيْرِهِ مُنْفِي

الْأَصْلِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (أَمَّا نَقْصُ نَشَأٍ عَنْ جَنَابَةِ مَضْمُونَةٍ) جِبَارَةُ التَّنْصِيحِ وَلَوْ نَقَصَ بَطْشُ يَدٍ بِجَنَابَةِ وَأَخَذَتْ حُكُومَتُهَا ثُمَّ قَطَعَهَا كَامِلُ الْبَطْشِ فَقَدْ حَكَى الْإِمَامُ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ اهـ.

■ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَكَلَا زَائِدٌ فِي الْأَصَحِّ) بِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآنِي فِي شَرْحِ وَلَا تَقْطَعُ صَحِيحَةٌ بَشَاءَ وَهُوَ

يَضْطَرِبُ ثُمَّ يُوضَعُ بِحَادِّ كَالْمَوْسَى لَا نَحْوَ سَيْفٍ أَوْ حَجَرٍ وَإِنْ أَوْضَحَ بِهِ لِعَمْدٍ أَمِنَ الْحَيْفَ فِيهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُغْتَبَرْ بِالْجَزِيَّةِ لِمَا مَرَّ قُبَيْلَ الْبَابِ (وَلَا يُقَرُّ) هُنَا (تَقَاوُثٌ) نَحْوُ شَفْرِ (وَعَلَّظَ لَحْمَ وَجَلِدٍ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي تَقَاوُثِ نَحْوِ الطُّوْلِ وَقُوَّةِ الْبَطْنِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ بِرَأْسَيْهِمَا شَفَرٌ يُخْلَقُ شَفَرُ الْجَانِي وَجُوبًا حَيْثُ كَثُفٌ وَلَمْ يَسْتَحِقْ لِإِضَاحِ جَمِيعِ رَأْسِهِ أَمَّا إِذَا اخْتَصَّ الشَّفَرُ بِرَأْسِ الْجَانِي فَلَا قُوَّةَ عَلَيْهِ عَلَى مَا فِي الْأُمِّ وَخَالَفَهُ فِي الْمُخْتَصَرِّ وَجَمَعَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ عَدَمُ الشَّفْرِ بِرَأْسِ الْمَشْجُورِ لِفَسَادِ بَنِيهِ وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا كَانَ بِنَحْوِ حَلْقِي. (وَلَوْ أَوْضَحَ كُلُّ رَأْسِهِ وَرَأْسُ الشَّاحِ أَصْفَرُ اسْتَوْعَبْنَاهُ) وَلَا يُكْتَفَى بِهِ، وَإِنَّمَا كَفَتِ نَحْوُ الْيَدِ الْقَصِيرَةِ عَنِ الطُّوِيلَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَرْعَى ثُمَّ الْأَسْمَ وَهَذَا الْمَسَاحَةُ وَلِذَا قُطِعَتْ الْكَبِيرَةُ بِالصَّغِيرَةِ وَلَمْ تُؤْخَذْ رَأْسُ أَكْبَرَ بِأَصْفَرٍ جُزْأً (وَلَا تُتَمَّمُهُ مِنْ) خَارِجِ الرَّأْسِ نَحْوَ (الْوَجْهِ وَالْقَفَا) لِيُخْرُجَ عَنْ مَحَلِّ الْجَنَائَةِ (بَلْ يُؤْخَذُ قِسْطُ الْبَاقِي مِنْ أَرْضِ الْمَوْضِعَةِ لَوْ زُرْغَ عَلَى جَمِيعِهَا) فَإِنْ بَقِيَ نِصْفٌ مَثَلًا أَخَذَ نِصْفَ أَرْضِهَا (وَإِنْ كَانَ رَأْسُ الشَّاحِ أَكْبَرَ أَخَذَ مِنْهُ قَدْرَ رَأْسِ الْمَشْجُورِ فَقَطْ) لِاحْتِصَالِ التَّمَثُّلَةِ

وَنَهَايَةِ أَيِّ وَجُوبًا إِنْ خِيفَ اللَّسُّ وَالْأَكَاكَ مَدُونًا عَشْرًا. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُغْتَبَرْ) أَيِ قَدْرِ الْمَوْضِعَةِ.

قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ الْخ) أَيِ فِي شَرْحٍ أَوْ قَطْعٍ بِمَعْزُومٍ أَوْ أَذُنٍ الْخ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ التَّهْلُوكَةِ وَالْمُغْنَى؛ لِأَنَّ الرَّاسَيْنِ مَثَلًا قَدْ يَخْتَلِفَانِ صِفَرًا وَكِبَرًا فَيَكُونُ جُزْءُ أَحَدِهِمَا قَدْرَ جَمِيعِ الْآخَرِ فَيَقَعُ الْحَيْفُ بِخِلَافِ الْأَطْرَافِ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ وَجِبَ فِيهَا بِالتَّمَثُّلَةِ فِي الْجُمْلَةِ فَلَوْ اعْتَبَرْنَا هَا بِهَذَا الْمَسَاحَةِ أَدَّى إِلَى اخْتِصَانِ بَعْضِ بَعْضٍ آخَرَ وَهُوَ مُتَتَّبِعٌ أَه. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَحِقْ الْخ) أَيِ فَإِنْ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ سَمٌّ وَمُغْنَى. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا اخْتَصَّ الشَّفَرُ بِرَأْسِ الْجَانِي الْخ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَصَّ بِرَأْسِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ قَبِثَتِ الْقَوْدُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْضُ سَم. قَوْلُهُ: (وَجَمَعَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ) مُتَعَمِّدٌ أَه سَمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ مَرْعَى ش. قَوْلُهُ: (بِحَمَلِ الْأَوَّلِ الْخ) وَهُوَ حَمَلٌ حَسَنٌ مُغْنَى. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي قِصَاصِ الْأَطْرَافِ. قَوْلُهُ: (وَلِذَا قُطِعَتْ الْكَبِيرَةُ الْخ) تُشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ.

قَوْلُهُ (سَمِي): (وَلَا تُتَمَّمُهُ الْخ) وَكَذَا لَوْ أَوْضَحَ جَنْبَهُ وَجَبَتْهُ الْجَانِي أَضْيَقُ لَا يَزْنِي لِلرَّاسِ لِمَا ذَكَرَ مُغْنَى.

الْأَصَحُّ إِنْ اسْتَوَى شَلْلُهُمَا يُعْلَمُ أَنَّ التَّقَاوُثَ فِي قُوَّةِ الْبَطْنِ لَا يَقْتَضِي التَّقَاوُثَ فِي قَدْرِ الشَّلْلِ.

قَوْلُهُ: (وَفِيمَا إِذَا كَانَ بِرَأْسَيْهِمَا شَفَرٌ يُخْلَقُ شَفَرُ الْجَانِي وَجُوبًا حَيْثُ كَثُفٌ وَلَمْ يَسْتَحِقْ لِإِضَاحِ جَمِيعِ رَأْسِهِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَصِيَّةُ نَصِّ الْأُمِّ أَنَّ الشَّفَرَ الْكَثِيفَ يَجِبُ إِزَالَتُهُ لَيْسَهُلَّ الْإِسْتِيفَاءُ وَيَتَعَدَّى عَنِ الْغَلِيطِ قَالَ وَالتَّوَجُّبُ يُشِيرُ بَأَنَّهُ لَا تَجِبُ إِذَا كَانَ الْوَاجِبُ اسْتِمَابَ الرَّاسِ مَرْعَى ش. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَحِقْ لِإِضَاحِ الْخ) أَيِ فَإِنْ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا اخْتَصَّ الشَّفَرُ بِرَأْسِ الْجَانِي فَلَا قَوْدَ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَصَّ بِرَأْسِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ قَبِثَتِ الْقَوْدُ كَمَا قَالَ فِي الرَّوْضِ وَكَذَا أَيِ يَقْتَضِي لَدِي شَفَرٍ مِنْ أَفْرَعٍ لَا عَكْضَهُ أَه.

(والصحيح أن الاختيار في موضعه) أي المأخوذ (إلى الجاني)؛ لأن جميع الرأس محل للإيضاح وهو حق عليه فيؤدبه من أي محل شاء كالذين وأشار المصنف بالصحيح إلى فساد المقابيل أن الخيرة للمجنّي عليه لكن أطال جمع متأخرون في الانتصار له وأنه الصواب نقلاً ومعنى عليه يُمنع من أخذ بعض المقتدم وبعض المؤخر لقلأ بأخذ موضحتين بموضحة وفارق الذين بتعلقه بالذمة وهذا متعلق بعين رأس الجاني فتخير المستحق في أخذه من أي محل شاء لئتم له التشفي. (ولو أوصح ناصيته وناصيته أصغر) تعيّن الناصية للإيضاح و (كتم) عليها (من باقي الرأس) من أي محل شاء؛ لأن الرأس كله محل للإيضاح فهو عضو واحد.

■ قول (سني): (والصحيح إلخ) وبه قطع الأكثر كما في الروضة مغني وكذا اقتداه المنهج والنهاية خلافاً لظاهر صنيع الشارح.

■ قول (سني): (في موضعه) أي تعيين موضعه مغني.

■ قول (سني): (إلى الجاني) هل له تفريقها في موضعين بغير رضا المجنّي عليه سم على حج والأقرب نعم؛ لأن الجاني رضي بالضرر لنفسه ع ش. ■ قوله: (لأن جميع الرأس إلخ) بخلاف ما إذا لم يستوعب رأس المجنّي عليه فإنه يتعيّن ذلك المحلّ فقولهم إن الرأس كلها محلّ الجنابة فيما إذا استوعبت رأس المجنّي عليه مغني ورشيد. ■ قوله: (لكن أطال جمع إلخ) عبارة النهاية وإن انتصر له جمع إلخ.

■ قوله: (وله) أي المقابيل عبارة المغني ومحلّ الخلاف ما إذا أخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد قلو أراد أن يأخذ قدر ما أوضحت منه من مواضع من رأسه فالأصح المنع اه. ■ قوله: (وفارق الذين إلخ) أي على هذا سم. ■ قوله: (وهذا متعلق بعين إلخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضي التخيير فالتصريح المذكور ممنوع ويؤيد ذلك أن العبد الجاني يتعلّق الحق بعينه ولا يتعيّن الإخراج منه غاية الأمر أن القصاص لما لم يكن بغير الأخذ من المحلّ أوجبنا الأخذ منه سم. ■ قوله: (لئتم له التشفي) لا يتوقف على تخييره سم.

■ قول (سني): (ولو أوصح ناصيته) كذا في أصله - كذا - بإضافتها إلى الضمير وعبارة المحلّي والمغني ناصية من شخص إلخ فليراجع وليحرر المتن سيّد عمر. ■ قوله: (من أي محل شاء) أي الجاني ظاهره وإن انفصل عن الناصية لكن يلزم حيلولة أخذ موضحتين في واحدة ولكن لا مانع برضا الجاني سم على حج اه ع ش عبارة الرشيد قوله: من أي محل شاء يغني الجاني على قياس ما مرّ وإليه يشير

■ قول (سني): (إلى الجاني) هل له تفريقها في موضعين بغير رضا المجنّي عليه. ■ قوله: (وفارق الذين) أي على هذا. ■ قوله: (وهذا متعلق بعين رأس الجاني إلخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضي التخيير فالتصريح المذكور ممنوع ويؤيد ذلك أن العبد الجاني يتعلّق الحق بعينه ولا يتعيّن الإخراج منه وكذا الزمن غاية الأمر أن القصاص لما لم يمكن بغير الأخذ من المحلّ أوجبنا الأخذ منه. ■ قوله: (لئتم له التشفي) التشفي لا يتوقف على تخييره. ■ قوله: (من أي محل شاء) ظاهره وإن انفصل عن الناصية لكن

(تبيه) ينبغي أن يأتي هنا في محل الزائد على القاصية الخلاف السابق أن الخيرة فيه للجاني أو المجني عليه، وأما ما اقتضاه ظاهر المتن هنا من أن الخيرة للمجني عليه من غير خلاف فصيحة جداً إلا أن يفرق بأن التسميم هنا وقع تابعا فلم يكن فيه حيث على المقتص من بخلاف الابتداء ثم، ثم رأيت الزركشي قال وحيث قلنا بالتسميم فالخيرة في التمييز لمن ينبغي أن يأتي فيه ما سبق انتهى وهو صريح فيما ذكرته أولا لكن ما ذكرته بعده مُحْتَمَلٌ أيضا فلا ينبغي أن يُفعل عنه. (ولو زاد المقتص) لا ينافي ما يأتي أن المستحق لا يُمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه يفرض هذا فيما إذا رضي المقتص منه بتمكينه أو وكل فزاد وكيله أو فيما إذا بازر (في) موضحة على حقه عمدا (لزمه) بعد انبمال موضحة (فصا ص الزيادة) لتمدبه (لأن كان الزائد) باضطراب المقتص منه فهذه أو باضطرابهما ففيه تردد ويظهر أنه عليهما فيهنر التصف مقابل

كلام العباب اه. ة فود: (في محل الزائد) أي في تبيته. ة فود: (وأما ما اقتضاه ظاهر المتن هنا إلخ) وليتأمل وجه الإقتضاء. ة فود: (لن) خبر فالخيرة إلخ وكان حقه التقدّم لتضمينه الاستفهام وجملة يتنفي إلخ جواب الاستفهام، ولو جعله خبرا بحذف لن لكان أخصّر وأوضح. ة فود: (فيما ذكرته) أي من جريان الخلاف السابق هنا. ة فود: (لكن ما ذكرته إلخ) أي قوله: إلا أن يفرق إلخ.

ة فود: (مُحْتَمَلٌ أيضا إلخ) هذا احتمال ظاهر السقوط فلا يتنفي إلا الغفلة عنه سم. ة فود: (لا ينافي) إلى قوله: (لأن الأصل) في النهاية إلا قوله: (نعم) إلى (فإن اختلفا) وكذا في المعني إلا قوله: (أو وكل فزاد وكيله). ة فود: (لا ينافي) أي قول المصنف، ولو زاد إلخ. ة فود: (لا يُمكن) بناء المفعول من التمكن. ة فود: (لفرض إلخ) متعلق بعدم المنافاة وعلته. ة فود: (أو وكل إلخ) قال ابن شُهبة في هذا التصوير نظر مخفي عبارة ع ش هذا لا يتأتى مع قوله الآتي لزمه بعد انبمال موضحة فصا ص الزيادة فإنه صريح في أن المقتص هو المجني عليه نفسه لا وكيله اه. ة فود: (فزاد وكيله) انظر فصا ص الزيادة حيثي يكون على من رشيدي أقول وظاهر أنه على الوكيل ثم رأيت في البحري ما نصه والذي يفهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل اه. ة فود: (بافر) أي المجني عليه. ة فود: (ويظهر أنهما عليهما إلخ) أقول هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو أوضحه جمع أنه يوزع الأرض عليهم أما على أنه يلزم كلا أرض كامل وهو الذي اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي فقياسه أنه يلزم المقتص أرض كامل سم على

يلزم حيثي أخذ موضحتين في واحدة لكن لا مانع برضا الجاني. ة فود: (وأما ما اقتضاه إلخ) من أن قوله مُحْتَمَلٌ أيضا هو احتمال ظاهر السقوط فلا يتنفي إلا الغفلة عنه. ة فود: (ويظهر أنهما عليهما فيهنر النصف) أقول هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو أوضحه جمع أنه يوزع الأرض عليهم أما على أنه يلزم كلا أرض كامل وهو الذي اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي كما سيأتي قريبا فقياسه أنه يلزم المقتص أرض كامل فليتأمل. ة فود: (يف) (ويظهر أنه عليهما) كتب شيخنا الشهاب الرملي بهامش شرح الروض أنه الزجاج لكن قوله فيهنر النصف فيه نظر على الزجاج في إصاح الجمع أنه على كل أرض كامل إلا

اضطراب المقتص من نعم، إن تولد اضطراب المقتص من اضطراب المقتص منه أتجه إهدار لكل أو عكسه أتجه ضمان الكل فإن اختلفا صدق المقتص منه كما رجحه البلقيني؛ لأن الأصل ضمان الزيادة وعدم ضمان اضطرابه ورجح الأذرعني أن المصدق هو المقتص وعمله بأنه يتركز الممدية فإن أراد ظاهره فواضح تصديقه بالتسبب لإسقاط القود لكنه ليس بما نحن فيه أو أنه يتركز تأثير فعله فيه لم يفده إن كان الأصل براءة ذمته إما مرف في توجيه كلام البلقيني أو (خطأ) كأن اضطربت يده أو شبه عميد (أو) عمداً ولكنه (غفا على ماله وحب) له (أرض كابل)؛ لأن الزائد إضاح كابل (وقيل فسط) منه بعد توزيع الأرض عليهما لأتحاد الجارح والجراحة ويؤد بمنع اتحاد الجراحة مع أن بعضها حق. (ولو أوضحه جمع) بأن تحاملوا على آلة وجزوها مفا (أوضح من كل واحد مطلقاً) أي مثل جميعها إذ ما من جزئ إلا وكل منهم جان عليه فإن وجب مال وزع الأرض عليهم على المتمد (وقيل) يوضع (فسطه) من الموضحة لإمكان التجزؤ هنا بخلاف القتل ويؤد بأنه لا نظير لإمكانه مع وجود موضحة كاملة من كل. (ولا تطلع صحيحة) من نحو يد (بشلاء) بالمد لأنها أعلى منها كما لا تؤخذ عين بصيرة

حج، وقد يجاب بأن ما سيأتي مفروض فيما إذا اشترك الأمر بين الجميع على سواء بخلاف ما إذا كان باضطرابيهما فقد يكون الأمر من أحدهما غيره من الآخر ش. قود: (فإن اختلفا) أي بأن قال المقتص تولدت باضطرابك فأنكر المقتص منه سم ونهاية ومغني. قود: (وهذه ضمان) يتأمل موقعه سم. قود: (وهذه ضمان اضطرابه) أي المقتص منه. قود: (بأنه يتركز) أي المقتص. قود: (فإن أراد إلخ) أي الأذرعني. قود: (لكنه ليس إلخ) أي إذا الكلام في مطلق الضمان الشامل للأرض. قود: (ليس مما نحن فيه) هذا يدل على أنه لا قود عند الاختلاف سم. قود: (أو خطأ) عطف على قوله اضطراب المقتص منه ويحتمل على قوله عمداً. قود: (عليهما) أي الإيضاح الحق والزائد عليه. قود: (وزع الأرض إلخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارة الأول فلو آل الأمر للذية وجب على كل أرض كابل كما رجحه الإمام وجزم به في الأنوار وصرحا به في باب الديات وقال الأذرعني إنه المذهب واقتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله: أرض كابل وذلك؛ لأن يقل كل واحد جمل موضحة مستقلة فيجب أرضها كاملاً اه. قود: (مع وجود موضحة إلخ) أي تنزيلاً. قود: (من نحو يد) إلى قوله: (وقد يشكل) في النهاية. قود: (بشلاء) والشلل بطلان العمل وإن لم يلزم الجس والحركة كما

أن يقال الزائد هنا تابع فلا يكمل أرضه وفيه نظر. قود: (فإن اختلفا) أي بأن قال المقتص تولدت باضطرابك فأنكر المقتص منه. قود: (وهذه ضمان اضطرابه) يتأمل موقعه. قود: (لكنه ليس مما نحن فيه) هذا يدل على أنه لا قود عند الاختلاف. قود: (فإن وجب مال وزع الأرض عليهم) الذي اعتمدته شيخنا الرملي وجوب أرض كابل على كل. قود: (على المتمد) اقتى شيخنا الشهاب الرملي بوجوب أرض كابل على كل. قود: (الإمكان وجود) الظاهر لإمكان التجزؤ مع وجود.

بعمياء (وإن رضي الجاني) لمخالفته للشرع ومحلّه في غير أنف وأذن أما هما فيؤخذ
صحيحهما بأشلهما ومجذومهما إن لم يسقط منه شيء لبقاء منفعتيهما من جميع الصوت
والريح ونازع فيه البلقيني بما لا يلاقيه وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني والا أخذت صحيحته
من أي نوع كانت بالشلاء والتاقصة وشلاء بشلاء وإن لم يؤمن نزف الدم؛ لأن النفس ذاهبة
بكل تقدير وأفهم المتن قطع الشلاء بالشلاء وهو الأصح إن استوى شللها قول المحشي
قوله: لإمكان وجود الخ الذي في الشخ بأيدينا ما ترى اه أو زاد شلل القاطع وأمن فيهما
نزف الدم ومز أنه لا عبرة بما حدث بعد الجنابة فلو جنى سليم على يد شلاء ثم شل لم
تقطع، وقد يشكّل بما يأتي أنه لو قطع من لكفه أصابع كفا بلا أصابع لم يقتصر منه إلا إذا
سقطت أصابع الجاني فاعتبروا ما حدث بعد الجنابة إلا أن يجاب بأن ذات الكفين ثم لا
تفاوت بينهما حال الجنابة، وأما الأصابع مائة، وقد زال، وأما اليدين هنا فبينهما تفاوت
مانع للكفاية حال الجنابة فلم يقتصر بما حدث بعدها (فلو فعل) أي أخذ صحيحة بشلاء بلا
إذنه (لم يقع قصاصاً) لأنها غير مستحقة له (بل عليه دية) وله حكومة (فلو سرى) قطعها لنفسه

رجحه ابن الرقعة مئني. • فود: (إن لم يسقط منه) أي من المجلوم. • فود: (من جمع الصوت الخ) نشر
مشوش. • فود: (وفيما إذا) عطف على غير أنف. • فود: (وفيما إذا لم تستحق) إلى قوله: (ومز) في
المئني. • فود: (لم تستحق نفس الجاني) بأن سرى قطع الشلاء للنفس سم. • فود: (نزف الدم) أي
خروجه كله شرخ الزوض سم. • فود: (أو زاد شلل القاطع الخ) في الزوض وأصله أنه لو قطع الأشل
مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعملوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبروا ما حدث وتقدم أنه لو قتل
ذمي ذميًا ثم أسلم القاتل لم يسقط القصاص وعملوه بوجود المكافاة حال الجنابة فلم يغيروا ما حدث
فلينأمل سم واجاب المئني عن ذلك الإشكال بأن المنافع إذا عادت يبين أنها لم تزَل ففي الحقيقة ما
اغترنا إلا حال الجنابة اه. • فود: (ومز) أي قيل قول المتن ولا يضر تفاوت كبير الخ. • فود: (ثم شل)
ببناء المفعول. • فود: (وقد يشكّل) أي ما مز. • فود: (بما يأتي) أي في آخر الفصل. • فود: (ذات
الكفين) أي أنفسهما. • فود: (وقد زال) أي المانع، ولو أنت كان أنسب. • فود: (هنا) أي في مسألة
جنابة السليم على يد شلاء. • فود: (بغدها) أي الجنابة. • فود: (أي أخذ صحيحة) إلى قوله: (أو شك)
في المئني وإلى قوله: (ولئنا أخذت) في النهاية إلا قوله: (جلافا لما توهّمه جبارته). • فود: (وله
حكومة) أي ليده الشلاء مئني.

• فود: (وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني) بأن سرى قطع الشلاء للنفس. • فود: (وإن لم يؤمن نزف
الدم) أي خروجه كله شرخ الزوض. • فود: (أو زاد شلل القاطع الخ) في الزوض كأصله أنه لو قطع
الأشل مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعملوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبروا هنا ما حدث وتقدم
أنه لو قتل ذمي ذميًا ثم أسلم القاتل لم يسقط القصاص وعملوه بوجود المكافاة حال الجنابة فلم يغيروا

(فعلية) حيث لم يأذن له الجاني في القطع كما تقرّر (فصاص النفس) لتفويتها بغير حق، أما إذا أذن فلا قود في النفس ثم إن أطلق كاقطع يدي جعل المقتصّ مستوفياً لحقه ولم يلزمه شيء ولا كاقطعها عوضاً أو قوداً لزمه ديّتها وله حكومة النفس هدّر على كل حال كما تقدّم بوجود الإذن. (وتقطع الشلاء بالصحيحة)؛ لأنها دون حقه (إلا أن يقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم (لا ينقطع الدم) لو قطعت بأن لم تنسأ أفواه العروق بحسم نار ولا غيرها أو شك في انقطاعه لقرّدهم أو فقدهم كما هو ظاهر خلافًا لما توهّمه عبارته فلا تقطع بها وإن رضي الجاني خذراً من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصحيحة (ويقتن) بالرفع (بها) لو قطعت بأشل أو بصحيح (مستوفيا) ولا يطلب أرض الشلل لاستوائيهما حرماً واختلافيهما صفة لا يؤثّر؛ لأنها بمجرّدها لا تقابل بمال، ومن ثم لو قتل قرن أو ذمي بخر أو مسلم لم يجب زائد، وإنما أخذت دية أصبغ نقص لأنه يقرّد بالقود وتقديم إلا إلخ على ويقنع لا يفهم أنهم إذا قالوا لا ينقطع الدم وقنع بها مستوفيا أنها تقطع؛ لأن العلة وهي فوات النفس المعلوم من كلامه أنه لا يباح بالإباحة غلست من الاستثناء.....

• قود: (ولم يلزمه شيء) أي وإن مات الجاني بالسراية مغي. • قود: (ولا كاقطعها) ووجه ذلك أن قوله أقطمها قصاصاً تضمن جعلها عوضاً وكونها عوضاً فاسد فيجب بدلها وهو الدية بخلاف ما لو لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله: (أقطمها) فإن القطع بإذن منه يقع هدراً ولا شيء للمجنّي عليه لاستيفائه حقه برضاه ع ش. • قود: (عوضاً إلخ) لم يتعرّضوا للفرق بين العالم وغيره سيّد عمر. • قود: (لزمة) أي المجنّي عليه ديّتها أي؛ لأنه لم يستحق ما قطعه مغي. • قود: (وله حكومة) أي على الجاني؛ لأنه لم يتبدّل عضوه متجانساً مغي. • قود: (أي اثنان) أي وإن اقتضت عبارته أنه لا بد من جنح مغي. • قود: (أو شك) عطف على قول المتن: (أن يقول أهل الخبرة إلخ) ع ش. • قود: (أو فقدهم) أي بأن لم يوجدوا بمسافة القصير ع ش وبعير م. • قود: (بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس في خبر الإسياء سم على حج ع ش عبارة المغي، فإن قالوا: ينقطع الدم والحال أنه يقنع بها مستوفيا بأن لا يطلب أرضاً للشلل فيقطع حيثيذ بالصحيحة، ثم قال: تنبيه: لو قدّم قوله: (ويقنع بها مستوفيا) على قوله: (إلا أن يقول إلخ) لاستغنى عما قلّرتاه. • قود: (واختلافهما إلخ) مبتدأ خبره لا يؤثّر. • قود: (لأنها) أي الصفة ع ش. • قود: (ومن ثم) أي من أجل عدم مقابلة الصفة المجردة بمال. • قود: (لم يجب زائد) أي لفضيلة الإسلام أو الحرية مغي. • قود: (أنهم إلخ) أي أهل الخبرة. • قود: (أنها تقطع إلخ) أي الشلاء بالصحيحة جواب (إذا قالوا إلخ). • قود: (لأن العلة إلخ) أي علة عدم القطع والجار والمجرور متعلق بقدّم الإفهام وتعليل له. • قود: (المعلوم إلخ) نفث فوات النفس. • قود: (غلست إلخ) خبر (لأن إلخ).

ما حدث فليأتمل. • قود: (حيث لم يأذن) أي حاجة له بعد ما تقدّم من قوله: (بلا إذنه). • قود: (بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس في خبر الإسياء.

فَدَفَعْتُ ذَلِكَ الْإِيهَامَ. (وَيَقْطَعُ سَلِيمٌ) يَدًا أَوْ رِجْلًا (بِأَعْسَمٍ وَأَعْرَجٍ) خِلْفَةً أَوْ نَحْوَهَا كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ إِذْ لَا خَلَلَ فِي الْمَضْرِبِ وَالْعَسَمُ بِمُهْمَلَتَيْنِ ثَانِيَهُمَا مُخْرَجٌ تَشْتِجُ فِي الْبِرْقَتِ أَوْ قَصَرٌ فِي السَّاعِدِ أَوْ الْمَضِدِّ وَقِيلَ هُوَ مِثْلُ وَأَعْرَجَاجٍ فِي الرُّوسِ وَقِيلَ الْأَعْسَرُ وَهُوَ مَنْ يَطْشُهُ بِيَسَارِهِ أَكْثَرُ وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ هُنَا (وَلَا أَثَرَ لِيُخْصِرَةَ أَظْفَارِهَا وَسَوَادِهَا) وَغَيْرُهُمَا بِمَا يُزِيلُ نَضَارَتَهَا حَيْثُ كَانَ لِغَيْرِ آفَةٍ وَلَمْ يَجِفَّ الظُّفْرُ إِذْ لَا خَلَلَ حِينَئِذٍ فِي الْمَضْرِبِ. (وَالصَّحِيحُ قُطْعُ ذَاهِبَةِ الْأَظْفَارِ) خِلْفَةً أَوْ لَا (بَسْلِيمَتَهَا) وَلَهُ حُكُومَةُ الْأَظْفَارِ (دُونَ عَكْبِهِ)؛ لِأَنَّهَا أَعْلَى مِنْهَا

• قَوْلُهُ: (فَدَفَعْتُ) أَي تِلْكَ الْجِلَّةُ الْمَعْلُومَةُ مِنْ كَلَامِهِ. • قَوْلُهُ: (ذَلِكَ الْإِيهَامُ) لَمَلٌّ وَجْهَ الْإِيهَامِ أَنَّ تَقْدِيمَ الْإِسْتِنَاءِ عَلَى الْقَنَاعَةِ قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْهُ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَوْجَدْ فَلَوْ أُخْرِجَ عَنْهَا لَكَانَ كَلَامُهُ نَصًّا فِي عُمُومِهِ وَعَلِمَ الْإِخْتِصَاصُ بِذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (يَدًا) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْتَهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (يَدًا أَوْ رِجْلًا) تَمْيِيزَانِ فَالسَّلَامُ وَاقِعٌ عَلَى الشَّخْصِ لَا عَلَى الْمَضْرِبِ بِذَلِكَ قَوْلِهِ: (بِأَعْسَمٍ وَأَعْرَجٍ) رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَهَا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا كَانَ بَاقِيًا أَحْتِرَازًا عَمَّا لَوْ كَانَ بِجَنَائِيَةِ قِيَمَتَيْهِ الْقِصَاصُ سَمَ عَلَى خِجَعِ ش. • قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُثُ كِبَرِ الْخِجَعِ سَمَ. • قَوْلُهُ: (وَالْعَسَمُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَا أَثَرَ لِلْإِنْشَارِ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (تَمْيِيزٌ). • قَوْلُهُ: (تَشْتِجُ) أَي يَسَّ مَتَهَجٌ. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَصَرٌ فِي السَّاعِدِ) أَي وَالصُّورَةُ أَنَّهُ لَا يَسْتَأْخِرُ مِنْ الْأُخْرَى فَقَدْ مَرَّ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ أَقْصَرَ مِنْ أُخْبِهَا لَا تَقْطَعُ بِهَا رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ) أَي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ مَعَانِيهَا الْمَذْكُورَةِ صَحِيحَةٌ مُرَادَةً هُنَا عَنْ شَرْحِ ظَاهِرِ أَنَّ الصُّورَةَ فِي الْآخِرَةِ أَنَّ الْجَانِيَّ قَطَعَ يَمِينَهُ الَّتِي هِيَ قَلِيلَةُ الْبَطْنِ رَشِيدِي.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَا أَثَرَ) أَي فِي الْقِصَاصِ فِي يَدٍ أَوْ رِجْلٍ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ كَانَ الْخِجَعُ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا حَيْثُ مَنَعَتْ فِيهِ الْآفَةُ مِنَ الْقِصَاصِ وَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِي قَوْلِهِ: (وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُثُ كِبَرِ الْخِجَعِ) وَقَوْلِهِ: (بِأَعْسَمٍ الْخِجَعِ) حَيْثُ لَمْ يَمْنَعْ فِيهِمَا لَا يَجْلُو فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ. • قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ آفَةٍ) أَي لِخِلْفَةِ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (وَالصَّحِيحُ قُطْعُ ذَاهِبَةِ الْأَظْفَارِ الْخِجَعِ) وَيَقْطَعُ فَاقِدَةُ الْأَظْفَارِ بِفَاعِدَتِهَا، وَلَوْ نَبَتْ أَظْفَارُ الْقَاطِعِ لَمْ يَقْطَعْ لِحُدُوثِ الزِّيَادَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ يَدَ الْجَانِيِّ لَوْ نَبَتْ فِيهَا أَضْبَعُ بَعْدَ الْجَنَائِيَةِ لَمْ يَقْطَعْ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (خِلْفَةً أَوْ لَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَجَفَنُ أَحْمَى) فِي الْتَهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَلَهُ حُكُومَةُ الْخِجَعِ) أَي لِصَاحِبِ السَّلَامَةِ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (دُونَ عَكْبِهِ) أَي لَا يَقْطَعُ سَلِيمَةُ الْأَظْفَارِ بِذَاهِبَتِهَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ: وَلَكِنْ تَكْمُلُ

• قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَهَا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا كَانَ بَاقِيًا أَحْتِرَازًا عَمَّا كَانَ بِجَنَائِيَةِ قِيَمَتَيْهِ الْقِصَاصُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُثُ كِبَرِ وَطُولِ الْخِجَعِ. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ كَانَ لِغَيْرِ آفَةٍ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا حَيْثُ مَنَعَتْ فِيهِ الْآفَةُ مِنَ الْقِصَاصِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُثُ كِبَرِ وَطُولِ الْخِجَعِ) حَيْثُ لَمْ يَمْنَعْ فِيهِ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَاكَ وَفِي قَوْلِهِ: (بِأَعْسَمٍ وَأَعْرَجٍ) حَيْثُ لَمْ يَمْنَعْ فِيهِ أَيْضًا بِنَاءً عَلَى شُمُولِ قَوْلِ الشَّارِحِ: (أَوْ نَحْوَهَا) لَهَا لَا يَنْبَغُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (دُونَ عَكْبِهِ) أَي لَا يَقْطَعُ سَلِيمَةُ الْأَظْفَارِ بِذَاهِبَتِهَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَلَكِنْ تَكْمُلُ

وهذا هو محل الخلاف نظرًا إلى أن الأظفار تابعة. (والذكر صحةً وسلاً) تميز أو حال من المبتدأ على مذهب سيئونه أو من الضمير المستقر في الظرف على الأصح (و كاليه) فيما مرّ فيقطع أشله بصحيحه وبأشله بشرطه لا صحيحه بأشله والشلل في كل عضو بطلان عمله المقصود منه وإن بقي جسده وحركته (و) أما الذكر (الأشله) فهو (منقبض لا ينبسط وعكسه) أي منقبض لا ينقبض فهو ما يلزم حالة واحدة (ولا أثر للإنتشار وعديه فيقطع فعل) أي ذكره (بخصي) أي بذكره وهو من قطع أو شل خضيتاه ومرّ أنهما يُطلقان لغةً على جلدتيهما أيضًا

ديتها أي ذاهبة الأظفار وفُرق بأن القصاص يُعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية اه. سم. فود: (وهذا) أي دون عكسه هو محل الخلاف إشارة إلى الإغراض عبارةً المغني افترض على المصنف بأن عبارته تقتضي طرد وجهين في المسائلين مع أن الأولى لا خلاف فيها والثانية فيها احتمال للإمام لا وجه فجمله وجهاً وعبر فيها بالصحيح، ولو قال لا يقطع سليمة أظفار بذهابها دون عكسه كان أظهر وأخصر اه. فود: (تمييز) فيه تأمل إذ المحلى باللام لا يجيء عنه التمييز. فود: (أو حال الخ) فيه أن مجيء المضمر حالاً غير مقيس سم. فود: (على الأصح) منه يعلم أن مجيء الحال من الضمير في الظرف فيه خلاف والأصح منه الجواز وبه صرح بعضهم ش أقول المقرّر في كتب النحو أن الخلاف إنما هو في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف في مجيئها من الضمير المستقر في الظرف فقول الشارح على الأصح إنما أراد به مذهب الجمهور من منع مجيء الحال من المبتدأ خلافًا لسيئونه. فود: (بشرطه) أي السابق قبيل قول المصنف فلو فعل الخ. فود: (فهو منقبض) جواب، وأما الذكر.

فود: (سني) (منقبض) ليس المراد به عدم القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو يس فيه بحيث لا يستزيل وبإيساطه عدم إمكان ضم بعضه إلى بعض بدليل ما سيذكره من أنه يقطع الفحل بالعتين ع ش عبارة البجيرمي وشلل الذكر بأن لا يُمنى ولا يبول ولا يُجامع؛ لأن عمله الإنشاء والبول والجماع كما قرره شيخنا العزيزي فمتى انتفى كل من الثلاثة فهو أشله وإن وجد الإنشاء وعليه يتضح قوله: ولا أثر للإنتشار فإن وجد واحد من الثلاثة كان أمنى فليس بأشله اه. فود: (فهو ما يلزم الخ) أي الأشله.

فود: (سني) (ولا أثر) في القصاص في الذكر مُغني. فود: (ومرّ) في شرح وذكر وأنثيين. فود: (أي كاليه) أي كاليه.

ديتها أي ذاهبة الأظفار وفُرق بأن القصاص يُعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية اه. سم. فود: (أو حال) فيه أن مجيء المضمر حالاً غير مقيس. فود: (وهو من قطع أو شل خضيتاه الخ) قال المحلى والخصي من قطع خضيتاه أي جلدتي البيضتين كالأنثيين مُتنى خضية وهو من التواير والخضيتان البيضتان اه وقوله كالأنثيين أي هما أيضًا جلدتا البيضتين كما تقدّم تفسير الأنثيين بجلدتي البيضتين قبيل الباب.

(و) ذكر (هين) خلافاً للأئمة الثلاثة إذ لا خلل في نفس العضو، وإنما هو في العين ليصف في القلب أو الدماغ أو الصلب والخصي أولى منه لقدرته على الجماع. (و) يقطع (أنف صحيح) شمه (بأعظم) لا يشم (وأذن سميع بأصم)؛ لأن السمع والشم ليسا في جزئيهما وحذف عكسهما لعليه بالأولى وتقطع أذن صحيحة بمنقوبة لا مخرومة ذهب بعضها كالحزم ثقت أو شق أورث نقصاً. (لا عين صحيحة بخدفة عمياء) وإن بقيت صورتها؛ لأنها أعلى والضوء في نفس جزئيهما وتؤخذ عمياء بصحيحة رضي بها المجني عليه وجفن أعنى بجفن بصير وعكسه ما لم يتميز جفن الجاني بالهذب. (ولا لسان ناطق بأعرج)؛ لأنه أعلى منه مع أن الثقل في جزم اللسان وتقطع أخرس ناطق إن رضي المجني عليه والأخرس هنا من

• فود: (خلافاً للأئمة) إلى قول المتن: (وفي قلع السن) في المغني الآقوله: (أو الصلب).

• قول (سني): (وأذن سميع) بالإضافة. • فود: (وتقطع أذن صحيحة الخ).

(تنبيه): الصاق الأذن بعد الإبانة لا يسقط القصاص ولا الذية؛ لأن الحكم يتعلق بالإبانة، وقد وجدت ولا يوجب قصاصاً ولا ذية بقطعها ثانياً؛ لأنها مستحقة الإزالة ولا مطالبة للجاني بقطعها بأن يقول أقطعوها ثم أقطعوا أذني بل النظر في مثله للإمام، وأما الصاقها وقطعها ثانياً قبل الإبانة فيسقط القصاص والذية عن الأول ويوجبها على الثاني وللمجني عليه حكومة على الجاني أولاً ويجب قطع الأذن المبانة إذا التصقت إن لم يخف منه مخدور يتم بخلاف ما إذا كانت معلقة بجلدة والتصقت فإنه لا يجب قطعها، وإنما أوجبنا القطع ثم للدم؛ لأن المتصل منه بالمبان قد خرج عن البدن بالكلية فصار كالاجنبي وعاد إليه بلا حاجة ولهذا لم يخف عنه وإن قل بخلاف المتصل منه هنا، ولو استوفى المجني عليه بعض الأذن فالتصقت فله قطعه مع باقيها لاستحقاقه الإبانة مغني وروض مع الأسنى.

• فود: (بمنقوبة) أي ثقباً غير شاتين مغني وأسنى. • فود: (لا مخرومة الخ) أي ولا تقطع صحيحة بمخرومة والمخرومة ما قطع بعضها بل يقتص منها بقدر ما بقي منها وتقطع مخرومة بصحيحة ويؤخذ أرض ما نقص منها مغني وروض مع الأسنى. • فود: (ذهب بعضها) صفة كاشفة ع ش.

• قول (سني): (لا عين الخ) أي لا تؤخذ عين صحيحة ولا يصح عطفه على ما قبله؛ لأن العايل فيما قبله وهو يقطع لا يصح تقديره هنا ولذا قدر في كلامه تؤخذ مغني. • فود: (ما لم يتميز جفن الجاني بالهذب) بأن كانت أهدابه سليمة دون هذب المجني عليه ويتبخر أن يكون النظر للمنتب لا للشفر فلا يؤخذ جفن صحيح المنتب بفايد المنتب سيد عمر.

• قول (سني): (ولا لسان ناطق) بالإضافة ويجوز التوصيف. • فود: (لأنه أعلى منه) إلى قوله: (نظير ما

• قول (سني): (وأنف صحيح) عبارة التثنية ويؤخذ الأنف الصحيح والأذن الصحيح بالأنف المستخفيف والأذن الشلاء في أصح القولين اه قال ابن القتيب في شرحه بكسر الشين وهو البابس اه. • فود: (ما لم يتميز جفن الجاني بالهذب) ظاهره وإن كان عدم الهذب في جفن المجني عليه لتخو

بَلَغَ أَوَانُ الثُّلُوعِ وَلَمْ يَنْطَلِقْ فَإِنْ لَمْ يَلْتَمِمْهُ قُطِعَ بِهِ لِسَانُ التَّاطِقِ إِنْ ظَهَرَ فِيهِ أَثَرُ الثُّلُوعِ بِتَخْرِيجِهِ عِنْدَ نَحْوِ بُكَاءٍ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَظْهَرْ هُوَ وَلَا ضِدُّهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ. (وَلَوْ قُلِعَ السِّنُّ) الَّتِي لَمْ يَنْطَلِقْ نَفْعُهَا وَلَا تَقْصُ (قِصَاصُ) لِلآيَةِ فَيُقْطَعُ كُلُّ مِنَ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى بِمِثْلِهَا (لَا فِي كِسْرِهَا) إِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا قُوَّةَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ اسْتِغْنَاءُ مِثْلِهِ بِهَا زِيَادَةً وَلَا صَدْعٍ فِي الْبَاقِي فَعَلَ وَمِنْ ثَمَّ صَدْعٌ فَيَمْنُ كَسَرَتْ سِنَّ غَيْرَهَا «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» وَفَرَّقَ الرَّافِعِيُّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْعِظَامِ بِأَنَّهَا بَارِزَةٌ وَلِأَهْلِ الصَّنِيعَةِ آثَاتٌ قَاطِعَةٌ مُضْبُوطَةٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا أَمَّا صَغِيرَةٌ لَا تَصْلُحُ لِلْمَضْغِ وَنَاقِصَةٌ بِمَا يُنْقَضُ أَرْضُهَا كَثِيفَةٌ قَصِيرَةٌ عَنْ أُخْتِهَا وَشَدِيدَةٌ لِاضْطِرَابِ لِنَحْوِ هَرَمٍ فَلَا يُقْلَعُ بِهَا إِلَّا مِثْلُهَا. (وَلَوْ قُلِعَ) شَخْصٌ وَلَوْ غَيْرُ مَثْفُورٍ (بِئْسَ صَغِيرٌ) أَوْ كَبِيرٌ وَذَكَرَ الصَّغِيرَ لِلغَالِبِ (لَمْ يُفْزَعْ) بِضَمٍّ فَشَكُوبٍ لِلْمُثَلَّثَةِ فَفَتْحٍ لِلْمُعْجَمَةِ أَيْ لَمْ تَسْقُطْ أَسْنَانُهُ الرُّوَاضِغُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَسْقُطَ وَمِنْهَا الْمَقْلُوعَةُ.

مَرَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُقْطَعُ أُخْرَى بِنَاطِقٍ). قَوْلُهُ: (قُطِعَ بِهِ) أَيْ حَالًا ع. ش. قَوْلُهُ: (الَّتِي لَمْ يَنْطَلِقْ إِلَيْهِ) فَإِنْ بَطَلَ نَفْعُهَا أَوْ تَقْصُ فَلَا قِصَاصَ مَا لَمْ يَكُنْ سِنَّ الْجَانِي وَمِثْلُهَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي إِمَّا صَغِيرَةٌ لَا تَصْلُحُ لِلْع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَا تَقْصُ) أَيْ وَلَا صَغُرَ فِيهَا بِحَيْثُ لَمْ تَصْلُحْ لِلْمَضْغِ مُعْنَى وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ لِيُظْهِرَ قَوْلَهُ الْآتِي إِمَّا صَغِيرَةٌ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (لِلآيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ يُعَزَّرُ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِمِثْلِهَا) أَيْ الْعُلْيَا بِالْعُلْيَا وَالسُّفْلَى بِالسُّفْلَى مُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَيَمْنُ كَسَرَتْ) وَهِيَ الرِّبِيعُ أُخْتُ أَنْسِ بْنِ النَّضْرِ كَسَرَتْ ثَبَتَ جَارِيَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» مُعْنَى. قَوْلُهُ: (كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ) فَاعِلٌ صَدْعٌ أَيْ صَدْعٌ هَذَا الْخَبَرِ. قَوْلُهُ: (بَيْنَهَا) أَيْ السِّنُّ. قَوْلُهُ: (بِضَمٍّ) أَيْ لِأَوَّلِهِ. قَوْلُهُ: (الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَسْقُطَ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ إِنْ أُرِيدَ بِالرُّوَاضِغِ حَقِيقَتُهَا الْآتِيَةُ وَالْأَوَّلَى مُقَيَّدَةٌ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) أَيْ الرُّوَاضِغُ الْمَقْلُوعَةُ تَقْيِيدٌ لِلْمَعْنَى أَيْ، وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهَا فَيُقْصَصُ فِي الْحَالِ وَلَا يَنْتَظَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُطُ بِجَنَابِئِهِ.

تَنْقَبُ مَعَ فَسَادِ الْمَتَبِّ، وَقَدْ يُلْتَحَقُّ بِمَا سَبَقَ فِي شَعْرِ الرَّأْسِ فَلْيُرَاجَع. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) فِي شَرْحِ الرُّوَاضِ خِلَافَ قَضِيَّةِ الرُّوَاضِ وَأَصْلِهِ. قَوْلُهُ: (وَلَا تَقْصُ) يُنْقَضُ أَرْضُهَا كَمَا قَبَدَ بِهِ الْبُلْقِينِيُّ الذَّاكِرُ لِهَذَا الْقَيْدِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ الْآتِي إِمَّا صَغِيرَةٌ إِلَيْهِ لَكِنْ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يُقَيَّدَ بِهَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّ فِيمَا خِلَافَهُ أَيْضًا الْقِصَاصَ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمُمَاتِلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (شَخْصٌ) وَلَوْ عَبَّرَ بِمَثْفُورٍ دَخَلَ فِيهِ الْبَالِغُ وَغَيْرُ الْبَالِغِ وَقَوْلُهُ سِنَّ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ دَخَلَ فِيهِ الْبَالِغُ غَيْرُ الْمَثْفُورِ فَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَا إِذَا كَانَ الْجَانِي بَالِغًا غَيْرَ مَثْفُورٍ وَكَانَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ بَالِغًا غَيْرَ مَثْفُورٍ وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ قُلِعَ بَالِغٌ غَيْرُ مَثْفُورٍ سِنَّ بَالِغٍ غَيْرَ مَثْفُورٍ إِلَيْهِ فَهَذَا الْآتِي مُكَرَّرٌ مَعَ هَذَا فَإِنْ قُلْتَ ذَكَرَ الْآتِي لِيُرْتَبَ عَلَى قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ اقْتَصَصَ وَلَمْ يَمُدَّ سِنَّ الْجَانِي فَذَاكَ إِلَيْهِ قُلْتَ كَانَ يُنْكَرُ ذِكْرُ هَذَا هُنَا كَانَ يَقُولُ وَفِيمَا إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا بَالِغًا غَيْرَ مَثْفُورٍ إِنْ اقْتَصَصَ وَلَمْ يَمُدَّ سِنَّ الْجَانِي فَذَاكَ إِلَيْهِ

(تنبيه) الرواضع في الحقيقة أربع؛ لأنها هي التي توجد عند الرضاع فتسميه غيرها بذلك من مجاز المجاورة (فلا ضمان) بقود ولا دية (في الحال) لقودها غالباً كالشعر نعم، يُعزَّر كما هو ظاهر (لأن جاء وقت نباتها بأن سقطت البوالي) وعُذِنَ دونها وقال أهل البصر أي اثنان من أهل البصيرة والمعرفة نظير ما مرَّ لا واحد بخلاف نظائره سبقته؛ لأن القود يُخطأ له أكثر، وقد مرَّ في المرضي المخوف أنه لا بُدَّ من اثنين وهو صريح فيما ذكرته (فصد المتبث وبجب) حيث لم يقصد قائلها الاستصلاح؛ لأن هذا يُنزَّل فعله منزلة الخطأ كذا قيل، وإنما يُتَّبَعه في الولي ونحوه (القيصاص) أو يتوقَّع نباتها وقت كذا انظر

• قوله: (الرواضع في الحقيقة إلخ) عبارة الأنوار والرواضع أربع أثنان تثبت وقت الرضاع يُعزَّر سقوطها لا سقوط الكل فاعلمه اهـ رشيد. • قوله: (التي توجد إلخ) أي تثبت من أعلى وأسفل المُسمَّاة بالثايا قلوب. • قوله: (نعم يُعزَّر) أي حالاً ع ش.

• قول (سني: (وعُذِنَ) قيل كان يتبعني وعادته؛ لأن جمع الكثرة لغير العاقل يختار فيه فعلت على فعلن حميرة.

• قول (سني: (وقال أهل البصر) ظاهره اختيار المجيء والقول ممَّا وآته لا يخفي القول وخده، وقد يتَّبعه خلافه سم على حَجَّ وعليه فلو قلَّعت بقولهم ثم ثبتت من المجني عليه وجب الأرض كما يُستفاد من قول الشارح الآتي، ولو عادت إلخ ع ش وعبارة الشوري ظاهر كلامه اشترط الأمرين وهو مُتَّجِه في القود؛ لأنه لا يتدارك بخلافه في الأرض فالأوجه العمل بقولهم هنا ثم إن جاء الوقت ولم تُعد أمضى الحكم والأرجح عليه بما أخذ منه إثنين فساد كلامهم اهـ ولعله الأوجه. • قوله: (من أهل البصيرة) أشار به إلى تساوي البصر والبصيرة في المعنى المذكور ع ش. • قوله: (نظير ما مرَّ) أي في شرح إلا أن يقول أهل الخبرة. • قوله: (فيما ذكرته) أي قوله: أي اثنان. • قوله: (لأن هذا) أي من قصد الإصلاح. • قوله: (في الولي) لعل المراد ولي التزوية فليراجع وعليه فما المراد من نحوه. • قوله: (أو يتوقَّع) إلى قوله: (وهكذا) في المعنى إلا قوله: (غير التزوير). • قوله: (أو يتوقَّع إلخ) عطفت على قول

فإن قلت هذا مراده وذكره ما يأتي تفصيل ما هنا قلت لو كان كذلك قَدَّمه على قول المُصنِّف وكو قَلَع بين مَثْغُور إلخ ودخل في العبارة أيضاً ما إذا كان الجاني بالغاً مَثْغُوراً واقصص منه لفساد منبث المجني عليه فلم يفسد منبته بل عادت السنُّ فقلَّ تُلْعَلُ أيضاً وهكذا حتى يفسد المتبث كما إذا كان غير مَثْغُور فيه نظر، وقد يقتضي الفرق الذي ذكره أنها تُلْعَلُ أيضاً وهكذا على ما اعتدته من تكرُّر القطع إلى أن يفسد المتبث أما على عدم التكرُّر الذي اعتدته م ر وطب كما تَبَّه عليه في الحاشية الآتية قريباً فلا قطع إذا عادت. • قوله: (تنبيه للرواضع في الحقيقة أربع) قاله في الأنوار كما في شرح الرُّوض. • قوله: (فتسميه

غيرها بذلك من مجاز المجاورة) كما قاله في شرح الرُّوض.

• قول (سني: (وقال أهل البصر) ظاهره اختيار المجيء والقول ممَّا وآته لا يخفي القول وخده، وقد

فإن جاء ولم تثبت وجب القصاص ولو عادت بعد القصاص بأن أنه لم يقع الموقوع فتجب دية المقلوعة قصاصاً فيما يظهر (ولا يستوفى له في صغره) بل يؤخر ليلوغيه لاحتمال عفوهِ فإن مات قبله وأيس من عودها اقتصر وارثه إن شاء فوزاً أو أخذ الأرض وليس هذا مكرراً مع قوله الآتي ويُنْتَظَرُ غائبهم وكمال صبيهم لأن ذاك في كمال الوارث وهذا في كمال المجني عليه نفسه المستحق ولو عادت ناقصة اقتصر في الزيادة إن أمكن أما إذا مات قبل اليأس فلا قود وكذا لو نبتت ولو نحو سوداء لكن فيها حكومة. (ولو قلع بين مثنوي) ويقال مثنوي

المتني: (فسد المتبث). قود: (فإن جاء) أي الوقت المتأخر. قود: (ولو عادت بعد القصاص) إلى قوله: (فإنه إنما اقتصر) في النهاية إلا قوله: (وهكذا) إلى (أن يفسد متبثها). قود: (ولو عادت) أي بين المجني عليه وهذا راجع لكل من صورتي المتني والشرح. قود: (فتجب دية المقلوعة إلخ) لم يبين نوع الدية أمي عند أو غيره والظاهر ما في سم على المنهج أنها شبه عند فتحمله المائلة لجواز الإقدام منه ع ش. قود: (فإن مات قبله) أي البلوغ مثنوي. قود: (وأيس إلخ) أي والحال أنه أيس قبل الموت بمجيء الوقت وقول أهل البصر بفساد المتبث من عودها ع ش. قود: (فوزاً) أي حالاً بغير انتظار ظرف لاقتصر عبارة المثنوي اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض اه. قود: (اقتصر في الزيادة) أي بقدر التقصص سم على حجب ع ش. قود: (أما إذا مات) أي المجني عليه الغير المتوفور. قود: (قبل اليأس) أي قبل حصوله وقبل تبين الحال مثنوي. قود: (فلا قود) وكذا لا دية على الأصح كما ذكره الشيخان في الذهاب مثنوي. قود: (وكذا لو نبتت إلخ) عبارة المثنوي والروض مع الأسنى وإن نبتت

يُتَجَه خِلَافَهُ. قود: (وأيس من عودها) أي قبل الموت بدليل أما إذا مات قبل اليأس. قود: (وأيس من عودها) إن أريد باليأس ما ذكر بين المجيء وقول أهل البصر فلا حاجة للتخصيص به؛ لأنه فرض المسألة وإن أريد زيادة على ذلك أشكل مع الاختفاء به في ثبوت القصاص في حياته. قود: (اقتصر في الزيادة) أي قدر التقصص.

قود في (سنن): (ولو قلع بين مثنوي) شامل لصورتين إحداهما أن يكون القالغ غير متوفور وهي المذكورة في قول الشارح وبه فارق ما لو قلع غير متوفور بين بالغ متوفور والثانية أن يكون القالغ متوفراً أيضاً وفي هذه الحالة إذا اقتصر منه وعادت سيئه ولم يقد بين المجني عليه لم يلزمه شيء كما ذكره في الباب في قوله وإن قلع متوفور بين مثنوي أريد أو أخذ الدية حالاً فإن نبتت للمجني عليه يثلها قبل القود لم تسقط كما لا يسقط قود موضحة وإسناد ولا أرض جائفة بالتحامها أو نياته قبل الاستيفاء وإن نبت يثلها بعد القود أو أخذ الدية لم يكن للجاني قلمها ولا استرداد الدية فإن قلمها خذواناً لزمه الأرض فإن لم يقتصر منه أولاً بل أخذت منه الدية أريد للقطع وإن لم يلحظه منه للأولي قود ولا دية لزمه قود ودية أو ديتان بلا قود ولو عادت من الجاني بعد الاستيفاء لم يلزمه شيء سواء عادت بين المجني عليه أم لا اه. فانظر قوله ولو عادت إلخ المزيد على الروض وشرجه مع قوله فيه سواء عادت إلخ فإنه يصرح بأن

من أَتَرَ بِتَشْدِيدِ الْفَوْقِيَّةِ أَوْ الْمُثَلَّثَةِ (فَنَبَتْ لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ فِي الْأَطْهَرِ)؛ لَأَنَّ عَوْدَهَا لِنُدْرَتِهِ نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ فَلَا يَسْقُطُ مَا وَجِبَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْقَوْدِ أَوْ الدِّيَةِ حَالًا مِنْ غَيْرِ انْتِظَارٍ وَلَوْ قَلَعَ بِالْبَلِّ غَيْرَ مَشْغُورٍ سِنَّ بِالْبَلِّ غَيْرَ مَشْغُورٍ فَلَا قَوْدَ حَالًا ثُمَّ إِنْ نَبَتْ فَلَا شَيْءَ غَيْرَ التَّعْزِيرِ وَلَا وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُهِ فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ قَوْدٌ أَوْ دِيَّةٌ فَإِنْ اقْتَصَصَ وَلَمْ تَعُدَّ سِنَّ الْجَانِي فَذَاكَ وَلَا قِيلَتْ ثَانِيًا وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَفْسُدَ مَنَبَتُهَا

سَوَاءٌ أَوْ مُوَجَّهَةٌ أَوْ بِهَا سِنَّ أَوْ نَبَتْ أَطْوَلَ مِمَّا كَانَتْ أَوْ نَبَتْ مَعَهَا سِنَّ شَاغِيَةً فَحُكْمُوهَا اهـ.

• قَوْلُهُ: (بِتَشْدِيدِ الْفَوْقِيَّةِ) أَيِ الْمُثَنَاءِ وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى كُلِّ مِنْ مُتَّفِرٍّ وَأَتَرَ وَأَضْلَ أَتَرَ أَتَرَ بِمُثَلَّثَةٍ فَمُثَنَاءٌ عَلَى وَزْنِ اقْتَعَلَ فَأَذْغَمْتَ الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ فِي الْأَوَّلِ وَعَكْسُهُ فِي الثَّانِي رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ سَمِ أَضْلَ أَتَرَ أَتَرَ بِمُثَلَّثَةٍ ثُمَّ مُثَنَاءٌ فَيَجُوزُ قَلْبُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ثُمَّ الْإِذْغَامُ فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ بِتَشْدِيدِ الْفَوْقِيَّةِ أَوْ الْمُثَلَّثَةِ فَقَوْلُهُ وَيُقَالُ مُتَّفِرٌّ يَقْرَأُ بِالْوَجْهَيْنِ أَوْ يَرْجِعُ أَيِ قَوْلُهُ: بِتَشْدِيدِ الْفَوْقِيَّةِ إلخ إِلَيْهِ أَيِ مُتَّفِرٌّ أَيْضًا اهـ.

• قَوْلُهُ (سَنَى): (لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ) كَمَا لَا يَسْقُطُ قَوْدٌ مُوَضِعُهُ أَوْ لِسَانٌ وَلَا أَرْضٌ جَائِزَةٌ بِالتَّحَايِمِ أَوْ نَبَاتِهِ مُعْنَى وَأَسْنَى وَعُجَابٌ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَسْقُطُ إلخ) وَإِنْ نَبَتْ مِثْلُهَا بَعْدَ الْقَوْدِ أَوْ أَخَذَ الدِّيَةَ لَمْ يَكُنْ لِلْجَانِي قَلَمُهَا وَلَا اسْتِزَادَ الدِّيَةَ فَإِنْ قَلَمَهَا عُذْوَانًا لَزِمَهُ الْأَرْضُ فَإِنْ لَمْ يَقْتَصِصْ مِنْهُ أَوْ لَا بَلْ أُخِذَتْ مِنْهُ الدِّيَةُ اقْتَصَصَ لِلْقَلْعِ وَإِنْ لَمْ يُوَخَذْ مِنْهُ لِلأَوَّلِ قَوْدٌ وَلَا دِيَّةٌ لَزِمَهُ قَوْدٌ وَدِيَّةٌ أَوْ دِيَّتَانِ بَلَا قَوْدٌ مُعْنَى وَرَوْضٌ وَعُجَابٌ. • قَوْلُهُ: (حَالًا إلخ) قَيْدٌ لَوْجِبَ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَلَعَ بِالْبَلِّ إلخ) هَذِهِ مُسْتَعَادَةٌ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ كَبِيرٍ وَذَكَرَ الصَّغِيرَ لِلْعَالِبِ سَمِ عَلَى حَجٍّ فَذَكَرَهَا أَيْضًا ح ع ش أَوْ يُفَرَّغُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ثُمَّ إِنْ نَبَتْ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَقْتُهِ) أَيِ وَقْتُ نَبَاتِهَا. • قَوْلُهُ: (وَلَا قِيلَتْ ثَانِيًا إلخ) الْوَجْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدِ الْمَنَبْتُ بِالْقَلْعِ ثَانِيًا لَا يُقْلَعُ نَائِلًا م ر وَطَبْلَاوِيَّ سَمِ عَلَى حَجٍّ ع ش عِبَارَةٌ الرَّشِيدِيَّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيِ التَّهْيَاةِ أَنَّهَا لَوْ نَبَتْ نَائِلًا لَا تُقْلَعُ وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيَّ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ أَيِ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا إلخ) خِلَافًا لِلتَّهْيَاةِ كَمَا مَرَّ وَلِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَإِنْ عَادَتْ كَانَ لَهُ قَلَمُهَا ثَانِيًا لِيَفْسِدَ مَنَبَتُهَا كَمَا أَفْسَدَ مَنَبَتَهُ وَظَاهِرُ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهَا تُقْلَعُ نَائِلًا وَهَكَذَا حَتَّى يَفْسِدَ مَنَبَتُهَا وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا إِذَا طَلَعَتْ مِنَ الْمَشْغُورِ ثَانِيًا أَنَّهَا نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ أَنَّهَا لَا تُقْلَعُ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَلِذَلِكَ اقْتَصَرُوا عَلَى الْقَلْعِ ثَانِيًا اهـ وَقَوْلُهُ إِنَّهَا إِذَا إلخ بَيَانٌ لِمَا وَقَوْلُهُ أَنَّهَا نِعْمَةٌ إلخ جَوَابٌ إِذَا وَقَوْلُهُ أَنَّهَا لَا تُقْلَعُ أَيِ نَائِلًا خَبَرَ وَظَاهِرُ مَا إلخ وَعِبَارَةٌ سَمِ. • قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا إلخ) هَذَا زَائِدٌ عَلَى مَا فِي

مَنَبَتِ الْجَانِي لَا يَجِبُ إِفْسَادُهُ بَلْ لَا يَجُوزُ وَإِنْ فَسَدَ مَنَبَتِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَهَذَا مِمَّا يُنَازَعُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَهَكَذَا حَتَّى يَفْسُدَ مَنَبَتُهَا وَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِيمَا إِذَا كَانَ كُلُّ غَيْرٍ مَشْغُورٍ إِذْ لَا يَتَصَيِّحُ فَرْقٌ. • قَوْلُهُ: (مِنْ أَتَرَ إلخ) أَقُولُ أَضْلَ أَتَرَ أَتَرَ بِمُثَلَّثَةٍ ثُمَّ مُثَنَاءٌ فَيَجُوزُ قَلْبُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ثُمَّ الْإِذْغَامُ فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ بِتَشْدِيدِ الْفَوْقِيَّةِ أَوْ الْمُثَلَّثَةِ فَقَوْلُهُ وَيُقَالُ مُتَّفِرٌّ يَقْرَأُ بِالْوَجْهَيْنِ أَوْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ بِتَشْدِيدِ إلخ وَلَا فَهَوَ بِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لَا يَكُونُ مِنْ أَتَرَ بِالْوَجْهَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا قِيلَتْ ثَانِيًا) الْوَجْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدِ الْمَنَبْتُ بِالْقَلْعِ ثَانِيًا لَا يُقْلَعُ نَائِلًا م ر طَب. • قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا) زَائِدٌ عَلَى مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يَرْجِعُ إِسْقَاطُهُ بَأَنَّ الْمَنَبْتُ بِالْقَلْعِ ثَانِيًا بِمَنْزِلَةِ الْفَائِدِ وَلِهَذَا كَانَ عَوْدُ سِنَّ الْمَشْغُورِ نِعْمَةً جَدِيدَةً فَيُكْتَفَى بِالْقَلْعِ

وبه فازق ما لو قَلَعَ غَيْرُ مَثْفُورٍ سِنَّ بِالْغِ مَثْفُورٍ فَرْضِي بِأَخِذِ سِنَّ وَقَلَمِهَا فَنَبَتْ فَلَا يَقْلَمُهَا لِإِرضاه
بدونِ حَقِّه فلم يكن قصده إفساد المُنْبَت بخلافه في الأولى فإنه إنما اقتصر لإفسادِ مُنْبَت
الجاني كما أَقْسَدَ مُنْبَتُهُ فإذا بَانَ عَدَمُ فسادِهِ قَلَعَ حتى يُفْسِدَهُ.

(ولو نَقَصَتْ يَدُهُ أَضْبَعًا فَطَقَعَ كَامِلَةً قَطَعَ وعليه أَرُشٌ أَضْبَعٌ) لِعَدَمِ اسْتِيفَاءِ قَوْدِهَا وَلِلْمَجْنِي عَلَيْهِ
أَخِذَ دِيَةِ الْيَدِ كُلِّهَا وَلَا قَطَعَ (ولو قَطَعَ كَامِلٌ نَائِقَةً) أَضْبَعًا (فَلِإِنْ شَاءَ الْمُقْطُوعُ أَخِذَ دِيَةِ أَصَابِعِهِ
الْأَرْبَعِ وَإِنْ شَاءَ لَقَطَّهَا) وليس له قَطَعَ يَدِ الْكَامِلِ كُلِّهَا لِزِيَادَتِهَا (وَالْأَصْحُ أَنْ حُكُومَةُ مَنَابِتِهَا) أَيِ
الْأَرْبَعِ (يَجِبُ إِنْ لَقَطَّ)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْقَوْدِ فَلَا تَسْتَتِمْهَا (لَا إِنْ أَخِذَ دِيَتَهُنَّ) لِأَنَّهَا مِنْ
جَنْسِهَا فَاسْتَتِمْتَها (وَالْأَصْحُ) (أَلَّهُ يَجِبُ فِي الْحَالِيْنِ) حَالِ الْقَوْدِ وَأَخِذَ دِيَةِ الْأَرْبَعِ (حُكُومَةُ
خُمْسِ الْكَفِّ) الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ لَهُ بَدَلٌ وَلَا اسْتَوْفِيَ فِي مُقَابَلَتِهِ شَيْءٌ بِتَحْيِيلِ انْدِرَاجِهِ فِيهِ

شَرْحُ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يَوْجِبُهُ اسْتِقَاطُهُ بَانَ الْمُنْبَتُ بِالْقَلْعِ ثَانِيًا بِمَنْزِلَةِ الْفَاسِدِ وَلِهَذَا كَانَ عَوْدُ سِنَّ
الْمَثْفُورِ نِعْمَةً جَدِيدَةً فَيَكْتَفِي بِالْقَلْعِ ثَانِيًا اهـ. قُودُ: (وَبِهِ الْخ) أَيِ بَقُولِهِ وَلَا قَلِئْتُ الْخ. قُودُ: (فَرْضِي)
أَيِ الْبَالِغِ الْمَثْفُورِ ع ش. قُودُ: (فَلَا يَقْلَمُهَا) أَيِ الثَّابِتَةِ ثَانِيًا.

قُودُ (سَنِي): (وَلَوْ نَقَصَتْ يَدُهُ) أَيِ شَخْصٍ أَصَالَةً أَوْ بِجَنَاحِهِ ع ش.

قُودُ (سَنِي): (أَضْبَعًا) أَيِ مَثَلًا وَقَوْلُهُ قَطَعَ أَيِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ يَدَ الْجَانِي إِنْ شَاءَ عَلَيْهِ أَيِ الْجَانِي مُغْنِي.

قُودُ: (لِعَدَمِ اسْتِيفَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ) فِي الثَّاهِيَةِ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي الْمَغْنِيِّ الْآ قَوْلُهُ: (وَنَارِغُ)
إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (كَمَا يَنْعَثُهُ الْفُلُقِيْنِي) إِلَى الْمَتْنِ. قُودُ: (وَلَا قَطَعَ) أَيِ وَلَا يَقْطَعُ نِهَآيَةً.

قُودُ (سَنِي): (نَائِقَةً) أَيِ يَدًا نَائِقَةً مُغْنِي. قُودُ: (أَضْبَعًا) أَيِ مَثَلًا مُغْنِي وَسَم. قُودُ: (وَلَيْسَ لَهُ قَطَعَ
يَدِ الْكَامِلِ الْخ) أَيِ وَلَا لَقَطَّ الْبُغْضِ وَأَخِذَ أَرُشِ الْبَاقِي مُغْنِي.

قُودُ (سَنِي): (إِنْ لَقَطَّ) أَيِ الْمُقْطُوعُ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ مُغْنِي. قُودُ: (لِأَنَّهَا) أَيِ الْحُكُومَةِ.

قُودُ: (وَالْأَصْحُ أَنَّهُ يَجِبُ) وَالثَّانِي الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَضْبَعٍ يَسْتَتِمْ الْكَفَّ كَمَا يَسْتَتِمْهَا كُلُّ الْأَصَابِعِ
مُغْنِي وَنِهَآيَةً. قُودُ: (حَالِ الْقَوْدِ الْخ) كَانَ الْأَوَّلَى إِمَّا تَنْتَبِهُ الْمُضَافُ أَوْ إِعَادَتُهُ فِي الْمَغْطُوفِ.

قُودُ: (الْبَاقِي) وَهُوَ مَا يُقَابِلُ مُنْبَتَ أَضْبَعِهِ الْبَاقِيَةِ مُغْنِي.

قُودُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ الْخ) حِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ أَمَّا فِي حَالِهِ لَقَطَّ الْأَصَابِعِ فَجَزَمَا كَمَا فِي الشَّرْحِ وَالرُّوضَةِ وَإِنْ

ثَانِيًا. قُودُ: (غَيْرُ مَثْفُورٍ سِنَّ بِالْغِ مَثْفُورٍ) هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ مَثْفُورٍ.

قُودُ (سَنِي): (فَلِإِنْ شَاءَ الْمُقْطُوعُ الْخ) وَلَيْسَ لَهُ قَطَعَ الْكَامِلَةِ وَإِنْ نَقَصَتْ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي

الرُّوضِ لَكِنْ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِنَّهُ خِلَافٌ مَا تَقْلَهُ الْأَصْلُ هُنَا عَنِ التَّهْدِيدِ وَجَزَمَ بِهِ أَوَاخِرَ هَذَا الْبَابِ وَالَّذِي

فِيهِ أَيِ فِي الْأَصْلِ مِنْهُ أَوْجَهُ اهـ وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ نَعَمْ إِنْ سَقَطَتْ الْخِ إِذْ لَا فَرْقَ

بَيْنَ أَضْبَعٍ وَآخَرٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

ونازع البلقيني في ذلك بما فيه نظر. (ولو قطع كفا بلا أصابع فلا قصاص) عليه ليقف المساواة (إلا أن يكون كفه مثلها) حالة الجناية فعليه القود فيها للمثالة نعم، إن سقطت أصابع الجاني بعد الجناية قطعت كفه أيضا.

(ولو قطع فأيد الأصابع كاملها قطع كفه) قصاصا (وأخذ دية الأصابع) ناقصة حكومة الكف كما يحسنه البلقيني؛ لأن دية الأصابع تستبغ الكف، وقد أخذ مثلها فلزم إسقاط مقابلها من دية الأصابع.

(ولو شلت) بفتح شين (أضبعاه فقطع يدا كاملة فإن شاء) المجني عليه (لقطع) الأصابع (الثلاث التسليمة وأخذ) مع حكومة ناقصتها كما علم مما مر (دية أضبعين وإن شاء قطع يدا وقنع بها) نظير ما مر في أخذ الشلاء عوض الصحيحة.

أوهم كلام المصنف جريان الخلاف فيه، وأما في حالة أخذ الدية فعلى الأصح؛ لأنه لم يستوف في مقابلته شيء يتخيل انبراجه فيه اهـ.

☐ قوله: (بمثلها) أي الكف المقطوع.

☐ قوله: (بفتح شين) أي ويفتحها في المضارع أيضا ويقال بضم شين بئانه للمفعول رشدي وع ش.

☐ قوله: (مما مر) أي فيما لو قطع كامل ناقصة.

(تبيحة): لو قطع من له ستة أصابع أصلية يدا معتدلة لقطع المعتدل خمس أصابع وأخذ سدس دية وحكومة خمسة أسداس الكف ويحط شيء من السدس بالإجتهاد، ولو التست الزائدة بالأصلية فلا قطع فإن لقطع خمساً كفاه ويعزز، ولو قطع ذو الست أضبع معتدل قطعت أضبعه المثالة للمقطوعة وأخذ منه ما بين خمس دية اليد وسدسها وهو بعير وثلثان؛ لأن خمسها عشرة وسدسها ثمانية وثلث والتفاوت بينهما ما ذكرناه، ولو قطع معتدل اليد ذات الست الأصلية قطع يده وأخذ منه شيء للزيادة المشاهدة فإن قطع أضبعاً منها فلا قصاص عليه لما فيه من أخذ خمس سدس بل يجب عليه سدس دية وإن قطع أضبعين منها قطع صاحبها منه أضبعاً وأخذ ما بين خمس دية وثلثها وهو ستة أبجرة وثلثان وإن قطع ثلاثاً منها قطع منه أضبعان وأخذ ما بين نصف دية اليد وخمسها وهو خمسة أبجرة ويقطع أضبع ذات أربع أنامل أصلية بمعتدلة كما جزم به ابن المقرئ وجرى عليه البغوي في تعليقه إذ لا تفاوت بين الجملتين بخلاف من له ستة أصابع لا يقطع بمن له خمس كما مر لوجود الزيادة في مفصلات المديد وتقطع أئمة من له أربع أنامل بأئمة المعتدل مع أخذ ما بين الثلث والرابع من دية أضبع وهو خمسة أسداس بعير؛ لأن أئمة المعتدل ثلث أضبع وأئمة القاطع ربع أضبع، وإن قطعها المعتدل فلا قصاص ولزمه ربع دية أضبع وإن قطع منه المعتدل أئمتين قطع منه أئمة وأخذ منه ما بين ثلث ديتها ونصفها وهو بعير وثلثان مغني.

فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني ومثله واره

إذا (قُدَّ) مثلاً (مَلْفُوقاً) في ثَوْبٍ ولو على هَيْبَةِ المَوْتَى (نصفين) مثلاً (وَرَجَمَ موته) حين القُدِّ وادَّعى الولي حياته (صُدِّقَ الولي بيمينه) أنه كان حياً مَضْمُوناً (في الأظهر)، وإن قال أهل الخبرة إنَّ دَمَهُ السَّائِلُ من القُدِّ دَمٌ مَيِّتٌ وهي يمينٌ واحدة لا خمسون خلافاً للبلقيني؛ لأنها على الحياة كما تقرر، وإذا خَلَفَ وَجِبَتْ الدِّيةُ لا القَوْدُ يَسْقُطُ بالشُّبْهَةِ إذ الاختلافُ في الإهدار وإنما صُدِّقَ الولي؛ لأنَّ الأصل استمرار حياته فأشبهه ادِّعاء رِدَّةٍ مسلم قبل قتله وبه يَضْمَنُ انتصار كثيرين لِمُقَابِلِهِ نَقْلاً ومعنى نعم، المُشْجَّه ما بحثه البلقيني وأَفْهَمَهُ التعليل المذكور أنَّ مَحْلَهُمَا إنْ عَهِدَتْ له حياة وإلا كَسَقُطَ لم تُعْهَدْ له صُدِّقَ الجاني وتُقْبَلُ البَيِّنَةُ

فصل: في اختلاف مستحق الدم

قود: (في اختلاف) إلى قول المتن: (أو يَدِيهِ) في الْمُغْنِي الإِذَا قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ وَلِوَرْتُهُ) وقولُهُ: (وإن قال) إلى (وهي يمينٌ واحدة) وإلى الفصل في التَّهَامَةِ إلَّا أَنَّهُ خَالَفَ فِي مَحَلِّ سَأَلِهِ عَلَيْهِ وَإِلَّا قَوْلُهُ: (فَعَلِيهِ تَخْتَلِفُ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ) وقولُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) وقولُهُ: (وَاتَّخَذَ الْكُلُّ) إلى المتن. قود: (وَمِثْلُهُ وَارْتُهُ) أي الجاني وأما وارثُ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ فِدَاخِلُ فِي مُسْتَحَقِّ الدَّمِ ع ش. قود: (مَثَلًا) أي أَوْ هَذَمَ عَلَى شَخْصٍ جِدَارًا مُغْنِي. قود: (عَلَى هَيْبَةِ المَوْتَى) أي التَّكْفِينِ مُغْنِي. قود: (حِينَ القُدِّ) أي مَثَلًا. قود: (وَادَّعَى الولي حَيَاتِهِ) أي حَيَاةً مَضْمُونَةً بَدَلِيلٍ مَا سَيَأْتِي فِي الحَلْفِ إِذْ هُوَ عَلَى الدَّغْوَى رَشِيدِي. قود: (أَنَّهُ كَانَ حَيًّا مَضْمُونًا) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي قَوْلُهُ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ انْتَهَى إِلَى حَرَكَةٍ مُذْبُوحٍ بِجَنَائِهِ ع ش وَرَشِيدِي. قود: (لَا خَمْسُونَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي الْقِسَامَةِ يَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا؛ لِأَنَّ الحَلْفَ نَمَّ عَلَى الْقَتْلِ وَهُنَا عَلَى حَيَاةِ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ وَسَوَى الْبُلْقِينِي بَيْنَ الْبَاتِينَ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ. اهـ.

قود: (لِأَنَّهَا) أي الْيَمِينَ هُنَا عَلَى الْحَيَاةِ أي فِي الْقِسَامَةِ عَلَى المَوْتِ مُغْنِي. قود: (وَجِبَتْ الدِّيةُ) أي دِيَةٌ عَمْدٍ ع ش. قود: (فَأَفْشَى) يَغْنِي هَذَا الْحُكْمَ رَشِيدِي. قود: (فَأَفْشَى ادِّعَاءَ رِدَّةٍ مُسْلِمٍ) أي فِي أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ لِلشُّبْهَةِ كَمَا لَوْ سَرَقَ مَالًا وَادَّعَى أَنَّهُ مِلْكُهُ حَيْثُ لَا يَقْطَعُ لِاحْتِمَالِ مَا قَالَهُ ع ش. قود: (وَبِهِ) أي بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ إلخ ع ش. قود: (لِمُقَابِلِهِ) أي مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ يَصْدُقُ الْجَانِي؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الدِّمَةِ مُغْنِي. قود: (وَأَفْهَمَهُ التَّغْلِيلُ إلخ) أي قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْأَصْلَ إلخ ع ش وَوَجْهَ الْإِفْهَامِ انْتِزَاعُ ذَلِكَ الْأَصْلِ فَمَا يَأْتِي. قود: (أَنَّ إلخ) يَبَانَ لِيَحْبِثَ الْبُلْقِينِي ع ش. قود: (أَنَّ مَحْلَهُمَا) أي الْأَظْهَرُ وَمُقَابِلُهُ. قود: (صُدِّقَ الْجَانِي) أي بِيَمِينِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي يَقْطَعُ بِتَضَدِّيقِ الْجَانِي. اهـ. قود: (وَتُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ إلخ) أي وَتَكُونُ مُغْنِيَةً عَنِ حَلْفِ الْوَلِيِّ وَذَكَرَ هَذَا تَوَظُّعًا لِمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا رَشِيدِي عِبَارَةُ الْأَنْوَارِ، وَلَوْ أَنَّ يَقِيمَ بَيِّنَةً عَلَى الْحَيَاةِ أَيْضًا لِسُقُوطِ الْيَمِينِ وَوَجَبَ الْقِصَاصُ، وَلَوْ خَلَفَ وَلَا بَيِّنَةً وَجَبَ الدِّيةُ لَا الْقِصَاصُ. اهـ.

فصل: في اختلاف مستحق الدم

بحياته ولهم الجزم بها حالة القد إذا رآوه يتلفف، ولا يقبل قولهم رأيناه يتلفف أي؛ لأنه لا يزم بقيد والشهادة لا بُد من المطابقة فيها للشدعي. (ولو قطع طرفًا) عجز بهما للغالب والفراد أزال جزمًا أو معنى (وزعم نقصه) كشلل والمقطوع تمامه (فالمذهب تصديقه) أي الجاني (إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهري) كاليد واللسان لسهولة إقامة البيّنة بسلامته وبكفي قولها كان سليمًا، وإن لم تتعرض لوقت الجنابة، ولا يُشكّل عليه قولهم لا تكفي الشهادة بنحو ملك سابق، ك كان ملكه أمس إلا إن قالوا، ولا نعلم مزيدًا له؛ لأنّ الفرض هنا أنّه أنكر السلامة من أصلها فقولها كان سليمًا مبطل لإثكاره صريحًا ولا كذلك ثم (والا) بأن اتفقا على سلامته وأدعى الجاني حدوث نقصه، أو كان إنكار أصل السلامة في عضو باطن وهو ما يُفتاد ستره

فرد: (ولهم الجزم بالخ) قال في المباح، وإن أقاما يبتين تمازجتا. اه. يسم أي تتساقطان ويتقى الحال كما لو لم تقم بيّنة بالحياة فيصدق الولي بيمينه ع. ش. فرد: (حالة القد) متعلق بضمير بها العائد للحياة. فرد: (إذا رآوه) أي الشهود المقدود. فرد: (لأنه) أي قولهم المذكور. فرد: (لا يزم) المنايب منزوم. فرد: (والشهادة لا بُد الخ) الواو حالية رشيدي.

فرد: (سني) (ولو قطع طرفًا الخ)، ولو قتل شخصًا ثم ادعى رقه وأنكر الولي رقه صدق الولي بيمينه؛ لأن الغالب والظاهر الحرية ولهذا حكّمنا بحررية اللقيط المجهول مُغني ويظهر أخذًا من التعليل أن محله إذا لم يعلم له رقية وإلا صدق الجاني. فرد: (عجز بهما) أي بالقطع والطرف سم.

فرد: (لغالب) انظر ما معنى الغالب هنا، ولا تُسلم أن الغالب قطع الأطراف لا إزالة المعنى وكان الظاهر أن يُبدل هذا بقوله على طريق التمثيل رشيدي. فرد: (كشلل) أي أو خرس، أو فقد أصبع مُغني. فرد: (والمقطوع الخ) أي وزعم المقطوع. فرد: (وتكفي قولها) أي البيّنة ع. ش. فرد: (وإن لم تتعرض لوقت الجنابة) وللشهود الشهادة بسلامة اليد والذكر برؤية الانقباض والانبساط وسلامة البصر برؤية توقية المهالك وإطالة تأمله لما يراه بخلاف التأمل اليسير؛ لأنه قد يوجد من الأغمى مُغني وأسنى. فرد: (إلا إن قالوا) أي الشهود. فرد: (لأنّ الفرض الخ) علة عدم الإشكال. فرد: (أنه) أي الجاني. فرد: (فقولها) أي البيّنة. فرد: (بأن اتفقا) أي الجاني والمجنّي عليه. فرد: (أو كان إنكار الخ) عطف على اتفقا. فرد: (وهو) أي العضو الباطن. فرد: (ما يُفتاد ستره الخ) لو اختلفت العادة باختلاف طبقات الناس فهل يُنظر للغالب، أو يلحق كل شخص بأهل طبقته وعلى الثاني فلو عُرف من حال المجنّي عليه مخالفته للعادة مطلقًا، أو عادة أمثاله هل يُنظر إليها محل تأمل سيّد حمز أقول ومثل القلب في التردد الأول إلى الشق الثاني كما أشار إليه بالتصريح عليه وفي التردد الثاني إلى الشق الأول كما أشار إليه بتعديده والله أعلم.

فرد: (ولا يقبل قولهم رأيناه) قال في المباح، وإن أقاما يبتين تمازجتا. اه. فرد: (أي؛ لأنه لا يزم بعيد) ورؤية التألف تستلزم الحياة فلا وبسطة. فرد: (عجز بهما) أي بالقطع والطرف.

مروءة وقيل ما يجب ستره فعليه تخلف المرأة والرجل (فلا) يُصدَّق الجاني بل المجني عليه؛ لأن الأصل عدم حدوث النقص ولتفسير إقامة البيئنة في الباطن وهنا يجب القود؛ لأن الاختلاف لم يقع في المُهْدَر فلا شبهة. (أو) قَطَعَ (يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ) فمات (وزعم) الجاني (سراية) للنفس، أو أنه قتله قبل الاندِمَال حتى تجب دية واحدة (والولي انديمالاً ممكناً) قبل موته (أو مستباً) آخر للموت وقد عَيَّنَه ولم يُمكن انديمالاً، أو أبهَمَه وأمكن انديمالاً حتى تجب ديتان (فالأصح تصديق الولي) بيمينه لوجوبهما بالقطع والأصل عدم سقوطيهما أما لو لم يُمكن انديمالاً لِقَصْرِ زَمَانِهِ كيوْمَيْن فيصدق الجاني بلا يمين نعم،

❦ قوله: (فعليه تخلف المرأة والرجل) قضيته عَدَمُ اخْتِلَافِهِمَا عَلَى الْأَوَّلِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا سَتَرَ مَرْوَةً قَدْ يَتَقَاوَتْ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ سَم. ❦ قوله: (وهنا يجب القود) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ وَالزِّيَادِيَّ عِبَارَتُهُمَا وَيَجِبُ الْقَوْدُ هُنَا إِذَا الْاِخْتِلَافُ لَمْ يَصُدَّرْ فِي الْمُهْدَرِ فَلَا شُبْهَةَ وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ وَجُوبِ الْقَوْدِ هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ قُضِيَّةِ كَلَامِ الْبُتْنِيَّيْنِ وَالْأَصْحَابِ لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ مَا قَالَ الشَّارِحُ حَيْثُ صَرَّحَ بِتَقْيِهِ بِقَوْلِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّصْدِيقَ بِالْيَمِينِ وَأَنَّ لَا قِصَاصَ انْتَهَى انْتَهَتْ، وَعِبَارَةُ سَمِ عِبَارَةُ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ بِهَامِشٍ شَرَحَ الرُّوضِ تُشِيرُ بِاِعْتِمَادِ مَا قَالَ الْجَلَالُ الْمُحَلِّيُّ مِنْ نَقْيِ الْقِصَاصِ. اه قال ع ش قوله وَيَجِبُ الْقَوْدُ هُنَا ضَعِيفٌ وَقَوْلُهُ وَأَنَّ لَا قِصَاصَ أَيِ وَيَجِبُ عَلَى الْجَانِي دِيَةٌ عِنْدَ الْمُغْضَى الْمُتَنَازِعِ فِيهِ. اه. ❦ قوله: (أو أنه) أي الجاني.

❦ قوله: (سراية) (والولي) أي وَزَعَمَ الْوَلِي. ❦ قوله: (وقد عَيَّنَه) كَقَوْلِهِ قَتَلَ نَفْسَهُ أَوْ قَتَلَهُ آخَرُ مُغْنِي. ❦ قوله: (ولم يُمكن انديمالاً) أي وَلَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى السَّبَبِ ع ش. ❦ قوله: (وأمكن انديمالاً) ظَاهِرُهُ سِوَاةِ ادَّعَى الْجَانِي السَّرَايَةَ أَوْ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَفِي الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي خِلَافُهُ عِبَارَةُ الثَّانِي أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّعِنِ الْوَلِي السَّبَبَ فَيَنْتَظَرُ إِنْ أَمَكَّنَ الْاِنْدِمَالَ صُدِّقَ الْوَلِي بِيَمِينِهِ أَنَّهُ بِسَبَبِ آخَرٍ، وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا ظَاهِرٌ فِي دَعْوَى قَتْلِهِ أَمَّا فِي دَعْوَى السَّرَايَةِ فَيُصَدِّقُ بِلا يَمِينٍ كَنَظِيرِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ. اه يَغْنِي تَصْدِيقُ الْجَانِي بِلا يَمِينٍ فِيمَا إِذَا ادَّعَى السَّرَايَةَ وَالْوَلِي انْدِمَالاً غَيْرَ مُمَكِّن. ❦ قوله: (أما لو لم يُمكن إلخ) مُحْتَرَزٌ قَوْلِ الْمُتَنِ مُمَكِّنًا وَقَوْلِ الشَّارِحِ وَأَمَكَّنَ انْدِمَالَ. ❦ قوله: (نعم إلخ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى قَوْلِهِ فَيُصَدِّقُ الْجَانِي بِلا يَمِينٍ أَيِ فِي أَرْبَعِ

❦ قوله: (فعليه تخلف المرأة والرجل) قضيته عَدَمُ اخْتِلَافِهِمَا عَلَى الْأَوَّلِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا سَتَرَ مَرْوَةً قَدْ يَتَقَاوَتْ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ. ❦ قوله: (وهنا يجب القود) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ قُضِيَّةِ كَلَامِ الْبُتْنِيَّيْنِ وَالْأَصْحَابِ ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ بِمَا مَرَّ فِي الْمُلْفُوفِ وَيُفَرِّقُ بَانَ الْجَانِي ثُمَّ لَمْ يَتَّعِنِ بِبَدَلٍ أَضْلًا بِخِلَافِهِ هُنَا. اه ما فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَكِنَّ جَزَمَ الْجَلَالُ الْمُحَلِّيُّ بِعَدَمِ وَجُوبِ الْقِصَاصِ وَجَعَلَهُ أَمْرًا وَاضِحًا حَيْثُ قَالَ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّصْدِيقَ بِالْيَمِينِ وَأَنَّهُ لَا قِصَاصَ. اه وقد كَتَبَ عِبَارَتَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ بِخَطِّهِ بِهَامِشٍ شَرَحَ الرُّوضِ بِإِزَاءِ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فَأَشْعَرَ ذَلِكَ بِاِعْتِمَادِهِ مَا قَالَ مِنْ نَقْيِ الْقِصَاصِ. ❦ قوله: (نعم فيما إذا أبهم السبب) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَالْأَيِ وَإِنْ لَمْ يَقَيَّته

فيما إذا أبهم السبب، ولم يُمكن انديمالاً وأدعى الجاني أنه قتله لا بُد من يمينه على الأوجه؛ لأن الأصل عدم حدوث فعل منه يقطع فعله بخلاف دعوى السراية؛ لأنها الأصل فلم يحتاج ليمين كما تقرّر (وكذا لو قطع يده)

صور حاصلة من ضرب صورتي ادعاء الولي انديمالاً غير مُمكنٍ وأدعائه سبباً مُبهماً ولم يُمكن انديمالاً في صورتي ادعاء الجاني سرايةً وأدعاه قتله قبل الانديمال. ٥. فود: (إذا أبهم) أي الولي سم. ٥. فود: (ولم يُمكن انديمالاً) قضيته أنه لو أقر الانديمال اختلف الحكم هنا، وعبارة شرح الرّوض قد تقتضي خلاف ذلك فليحرّز سم وقد قلنا عبارة المُثني الموافقة لما في شرح الرّوض. ٥. فود: (أنه قتله) أي قبل الانديمال. ٥. فود: (بخلاف دعوى السراية إلخ) اعلم أن حاصل قوله وزعم الجاني إلى قوله أما لو لم يُمكن إلخ أن الجاني إما يدعي السراية، أو قتله قبل الانديمال صورتان وإن الولي إما يدعي انديمالاً مُمكنًا، أو سبباً مُتيماً أمكن الانديمال أم لا أو سبباً مُبهماً والانديمال مُمكن أربع صور يحصل من ضربها في صورتي الجاني المذكورتين ثمانية صور يُصدق فيها الولي بيمينه وأن حاصل قوله أما لو لم يُمكن إلى المتن أن الولي إما يدعي انديمالاً غير مُمكن، أو سبباً مُبهماً والانديمال غير مُمكن صورتان يحصل من ضربهما في صورتي الجاني المأزوتين أربع صور يُصدق الجاني في كل منهما بيمين إلا في واحدة يُصدق فيها بيمين وهي ما إذا ادعى الجاني قتله بعد الانديمال والولي سبباً مُبهماً والانديمال غير مُمكن. ٥. فود: (كما تقرّر)، ولو قال الولي للجاني أنت قتلت بعد الانديمال فمليك ثلاث ديات وقال الجاني بل قبل الانديمال فملي دية وامكن الانديمال حلف كل منهما على ما ادعاه وسقطت الثالثة بخلاف الجاني فحلفه أفاد سقوطها وحلف الولي أفاد دفع التّقصي عن ديتي فلا يوجب زيادة فإن لم يُمكن الانديمال حلف الجاني عملاً بالظاهر مُثني وروض مع الأسنى.

٥. فود (سني): (وكذا لو قطع يده إلخ)، ولو عاد الجاني بعد قطع يده فقتله وأدعى أنه قتله قبل الانديمال

حلف الجاني أنه مات بالسراية، أو بقتله إن لم يُمكن الانديمال في دعوى السراية، وإن أمكن حلف الولي أنه مات بسبب آخر وذكر حلف الجاني من زيادته، وهو ظاهر في دعوى قتله أما دعوى السراية فالظاهر أنه لا يحلف كتظهيره في المسألة السابقة. اهـ وأراد بالمسألة السابقة ما لو قطع يده ورجلته فمات وزعم سرايةً والولي انديمالاً غير مُمكنٍ وقوله فالظاهر إلخ نازعه فيه الشارح في شرح الإزبادي فقال وقد يتوقف فيما قاله والفرق بين الصورتين واضح فإن دعوى الولي هنا مُستحيلة فلا يحتاج للحلف في مُقابلتها، وثم مُمكنة فإنه يدعي سبباً آخر مُمكن الوقوع فلا بُد من حلف بيقه، وكوّن إعماله السبب يُحتمل أنه يريد به السراية لا أثر له فإنه كما يَحتملها يَحتمل غيرها. اهـ وبذلك يعلم أنه هنا موافق له على الظاهر المذكور. ٥. فود: (فيما إذا أبهم) أي الولي. ٥. فود: (ولم يُمكن انديمالاً) قضيته أنه لو أمكن الانديمال اختلف الحكم هنا، وعبارة شرح الرّوض قد تقتضي خلاف ذلك فليحرّز.

٥. فود (أي): (ولم يُمكن انديمالاً) فإن أمكن فسبائي.

ومات (وزعم) الجاني (سبباً) آخرَ لِمَوْتِهِ غيرَ السَّرايَةِ ولم يُمكنْ انْدِمَالُ سِوَاةِ أَعْيُنِ السَّبَبِ أمْ أبَهُهُ حَتَّى يَلْزَمَهُ نِصْفُ دِيَةِ (و) زَعَمَ (الوَلِيُّ بِسَرَايَةِ) حَتَّى تَجِبَ كُلُّ الدِّيَةِ فَالْأَصَحُّ تَصَدِيقُ الوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُ السَّرايَةِ وَاسْتَشْكِلَ هَذَا بِالَّذِي قَبْلَهُ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ عَدَمِ وَجُودِ سَبَبٍ آخَرَ وَجِبَابُ بَأَنَّ السَّرايَةَ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ تَارَةً يُعَارِضُهَا مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا فَتَقَدُّمُ عَلَيْهَا، وَهُوَ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ لِجِبَابِ قَطْعِ الْأَرْبَعِ لِلدَّيْتَيْنِ مُحَقَّقٌ وَشَكٌّ فِي مُسْقِطِهِ فَلَمْ يَسْقُطْ وَتَارَةً لَا يُعَارِضُهَا ذَلِكَ فَتَقَدُّمُ هِيَ، وَهُوَ مَا هُنَا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ الْجَانِي مَاتَ بَعْدَ الْانْدِمَالِ وَأَمَكَّنْ صُدُقَ لِيَضْعِفِ السَّرايَةَ مَعَ إِمْكَانِ الْانْدِمَالِ بِخِلَافِهِ مَا إِذَا لَمْ يُمكنْ يُصَدِّقِ الوَلِيُّ أَيَّ بِلَا يَحْمِيْنِ

حَتَّى تَلْزَمَهُ دِيَةٌ وَادَّعَى الوَلِيُّ أَنَّهُ قَتَلَهُ بَعْدَهُ حَتَّى تَلْزَمَهُ دِيَةٌ وَنِصْفُ صُدُقِ الْجَانِي بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْانْدِمَالِ، وَلَوْ تَنَازَعَا الوَلِيُّ وَقَاطِعُ الْيَدَيْنِ أَوْ الْيَدِ فِي مُضِيِّ زَمَنِ إِمْكَانِ الْانْدِمَالِ صُدُقُ مُنْكَرِ الْإِمْكَانِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، وَلَوْ قَطَعَ شَخْصٌ أَضْبَعَ آخَرَ قَدَاوَى جُرْخِهِ ثُمَّ سَقَطَ الْكَفُّ فَقَالَ الْمَجْرُوحُ تَأَكَّلَ مِنَ الْجُرْحِ وَقَالَ الْجَانِي مِنَ الدَّوَاءِ صُدُقُ الْمَجْرُوحِ بِيَمِينِهِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ إِلَّا إِنْ قَالَ أَهْلُ الْخَبِيرَةِ: إِنْ هَذَا الدَّوَاءُ يَأْكُلُ اللَّحْمَ الْحَيَّ وَالْمَيِّتَ فَيَصَدِّقُ الْجَارِحُ بِيَمِينِهِ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ الْأَسْنَى.

• فَوُدَّ: (وَمَاتَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَمْ يُمكنْ انْدِمَالُ). • فَوُدَّ: (سَبَبًا) آخَرَ لِمَوْتِهِ (إِلْخ) كَشَرْبِ سُمٍّ يَقْتُلُ فِي الْحَالِ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يُمكنْ إِلْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ امْتَكَنَ الْانْدِمَالُ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ هُنَا، وَجِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَدْ تَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ فَلْيَحَرِّزْ سَم. أَقُولُ بَلْ جِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْمُصَدَّقَ هُنَا أَيَّ عِنْدَ الْإِمْكَانِ الْوَلِيُّ أَيْضًا وَتَقْتَضِيهِ جِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ حَيْثُ أَطْلَقَ هُنَا وَحَدَفَ قَبْلَهُ وَلَمْ يُمكنْ انْدِمَالُ كَمَا مَرَّ. • فَوُدَّ: (نِصْفُ دِيَةٍ) أَيَّ: أَوْ قَطَعَ الْيَدِ وَقَوْلُهُ كُلُّ الدِّيَةِ أَيَّ أَوْ الْقَتْلُ أَسْنَى. • فَوُدَّ: (تَصَدِيقُ الْوَلِيِّ) أَيَّ بِيَمِينِهِ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (اسْتِمْرَارُ السَّرايَةِ) جِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ عَدَمُ وَجُودِ سَبَبٍ آخَرَ وَقَدَّمَ هَذَا الْأَصْلَ عَلَى أَصْلِ بَرَاءَةِ الذَّمَّةِ لِتَحَقُّقِ الْجَنَايَةِ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَاسْتَشْكِلَ هَذَا) أَيَّ تَصَدِيقِ الْوَلِيِّ أَنَّهُ بِالسَّرايَةِ سَم. • فَوُدَّ: (بِالَّذِي قَبْلَهُ) أَيَّ بِمَا تَقَدَّمَ فِي مَسْأَلَةِ قَطْعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ مِنْ تَصْحِيحِ تَصَدِيقِ الْوَلِيِّ أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِ آخَرَ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ مُغْنِي وَأَسْنَى وَقَوْلُهُمَا بِشَرْطِهِ السَّابِقِ الْمُرَادُ بِهِ تَغْيِيرُ السَّبَبِ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ الْانْدِمَالِ قَتْلَبَرَّ. • فَوُدَّ: (وَجِبَابُ إِلْخ) جِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ أُجِيبَ بِأَنَّا إِنَّمَا صَدَقْنَا الْوَلِيَّ ثَمَّ مَعَ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ الْجَانِيَّ قَدْ اسْتَعْلَقَتْ ذِمَّتُهُ ظَاهِرًا بِدَيَّتَيْنِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ وَجُودُ الْمُسْقِطِ لِأَحَدِهِمَا وَهُوَ السَّرايَةُ فَكَانَتْ الْإِحَالَةُ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي ادَّعَاهُ الْوَلِيُّ أَقْوَى إِذْ دَعَاوَاهُ قَدْ اغْتَضَدَتْ بِالْأَصْلِ وَهُوَ شَعْلُ ذِمَّةِ الْجَانِي. اهـ. • فَوُدَّ: (صُلُقٌ) أَيَّ الْجَانِيَّ فَيَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ دِيَةٍ فَقَطَّ ع ش. • فَوُدَّ: (فَيَصَدِّقُ الْوَلِيُّ) أَيَّ فَتَجِبُ دِيَةٌ كَامِلَةٌ.

• فَوُدَّ: (وَاسْتَشْكِلَ هَذَا) أَيَّ تَصَدِيقِ الْوَلِيِّ أَنَّهُ بِالسَّرايَةِ. • فَوُدَّ: (بِالَّذِي قَبْلَهُ)، وَهُوَ مَا لَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجُلَيْهِ فَمَاتَ وَادَّعَى أَنَّهُ مَاتَ بِالسَّرايَةِ وَادَّعَى الْوَلِيُّ أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِ آخَرَ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُودِ سَبَبٍ آخَرَ شَارِحُ الرُّوضِ. • فَوُدَّ: (بِالَّذِي قَبْلَهُ) حَيْثُ صُدَّقَ الْوَلِيُّ أَنَّهُ بِسَبَبِ آخَرَ.

على الأوجه نظير ما مرّ ثم رأيت بعضهم أجاب بنحو ما ذكرته. (ولو أوضح موضحين ورفع الحاجز بينهما وانحلّ الكلّ عمدًا أو غيره (وزعمه) أي رّفقه، المفهوم من رفع (قبل انديماله) أي الإيضاح حتى لا يلزمه إلا أرش واحد، وقال المجنبي عليه بعدة فعلبك ثلاث أروش (صدّق) الجاني يمينه أنّه قبل الانديمال ولزمه أرش واحد (إن أمكن) عدم الانديمال بأن يثبّد الانديمال عادة لِقْصَرِ الزّمن بين الإيضاح والرفع؛ لأنّ الظاهر معه (والا) يُمكن عدم الانديمال حين رفع الحاجز بأن أمكن الانديمال أي قُرْب احتمالهِ لِطُولِ الزّمن (خلف الجريح) أنّه يثبّد الانديمال واستشكّل البلقيني وغيره المتن بأن الأول مخالف لما مرّ في قطع اليدين والرجلين

• فؤد: (نظير ما مرّ) أي في شرح والأصح تصديق الولي.

• فؤل (سني: (ورفع الحاجز)، ولو قال المجنبي عليه أنا رّفقته، أو رّفقه آخر وقال الجاني بل أنا رّفقته، أو ارتفع بالسرّاية صدّق المجنبي عليه يمينه؛ لأنّ الموضحين موجبتان أرشيتن فالظاهر ثبوتهما واستمرارهما فإن قال الجاني لم أوضح إلا واحدة وقال المجنبي عليه بل أوضحت موضحتين وأنا رّفقت الحاجز بينهما صدّق الجاني يمينه؛ لأنّ الأصل براءة الدّعة، ولم يوجد ما يقتضي الزيادة مُغني وروض مع الأسنى. • فؤد: (بينهما) إلى قوله واستشكّل البلقيني في المُغني. • فؤد: (واشكّل الكلّ عمدًا إلخ)، ولو رّفقه خطأ وكان الإيضاح عمدًا، أو بالمكس فتلاث أروش كما اقتضى كلام الزّافعي ترجيحَه، وإن وقع في الرّوضة خلافه شرح م ر سم. • فؤد: (أو غيره) أي من شيه عنده، أو خطأ مُغني. • فؤد: (أي رّفقه) إلى الفضل في النهاية. • فؤد: (بل بَعْدَهُ) أي بل الرّفق بعد الانديمال.

• فؤد: (لأنّ الظاهر معه) أي الجاني. • فؤد: (أنّه) أي رفع الحاجز. • فؤد: (واستشكّل البلقيني إلخ) أقول لا تُشكّل مسألة الكتاب بما ذكره؛ لأنها مُصوّرة بقصر الزّمن ونظيرها في مسألة قطع اليدين والرجلين بأن قصر الزّمن يُصدّق فيه الجاني أيضًا كما تقدّم سم على المنهج أقول ووجه الإشكال أنهم فرّقوا هنا في الإمكان بين القريب فصّدقوا معه الجاني وبين البعيد فصّدقوا معه المجنبي عليه، وهو نظير الولي ثم، ولم يفرّقوا هناك في الإمكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث أمكن يصدّق الولي، والجواب ما ذكره الشارح ع ش عبارة الرّشيدِي اعلم أنّ مبنَى الإيراد والجواب أنّ الذي صدّق فيه الجاني هنا دون الجريح الذي بمنزلة الولي فيما مرّ هو الذي صدّق فيه المجنبي عليه فيما مرّ وظاهر أنّه ليس كذلك بل الذي صدّق فيه الجاني هنا، وهو ما إذا أمكن عدم الانديمال لِقْصَرِ الزّمن هو الذي صدّق فيه فيما مرّ، وهو ما إذا لم يُمكن الانديمال والذي صدّق فيه الجريح هنا، وهو ما إذا أمكن الانديمال هو الذي صدّق فيه الولي فيما مرّ فالمسألتان على حدّ سواء فلا إشكال أضلا غاية الأمر أنّ المُصنّف قدّم هناك ما يصدّق فيه الولي وقدّم هنا ما يصدّق فيه الجاني في الذّكر فقط فتأمل. اهـ. • فؤد: (بأن الأول)، وهو تصديق الجاني عند إمكان عدم الانديمال.

• فؤد: (أي قُرْب احتمالهِ لِطُولِ الزّمن) فحاصل المراد بقدّم إمكان الانديمال بَعْدَهُ.

من تصديق الولي والثاني لا معنى للخليف فيه فكان ينبغي تصديقه بلا يمين ووجوب أرض ثالث قطعاً وإيجاب عن الأول بأنهما هنا اتفقا على وقوع رفع الحاجز الصالح لرفع الأرضين وإنما اختلفا في وقته فنظروا للظاهر فيه وصدقوا الجاني عند قصر الزمن لقوة جانيه بالاتفاق والظاهر المذكورين. وأما ثم فلم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولي باتفاقهما على وقوع موجب الدمين وعدم اتفاقهما على وقوع ما يصلح لرفعه فإن قلنا قد اتفقا ثم على وقوع الموت، وهو صالح لرفعه قلنا زعم صلاحية الموت لرفعه ممنوع وإنما الصالح السراية من الجرح المتولد عنها الموت وهذا لم يتفقا على وقوعه أصلاً فأنصح الفرق بين المسألتين وحاصله أن الجاني هنا هو الذي قوي جانيه والولي ثم هو الذي قوي جانيه فأعطوا كلا حكمه وعن الثاني بأن المراد كما أشرت إليه في حل المتن بالإمكان وعدمه هنا الإمكان القريب عادةً بدليل قولهم السابق لقصر الزمن وطوله ولا شك أن الموضحة قد يقع ختم ظاهرها وبقاء الأثر في باطنها يمينين لكنه قريب مع قصر الزمن وبعد طوله فوجب اليمين لذلك وحينئذ فلا يشكّل بما مر من أنه عند عدم إمكان الاندمال يصدق بلا يمين لما تقرر أن ذاك معروض في اندمال أحالته العادةً بدليل تمثيلهم بأدعاء وقوعه في قطع يدين أو رجلين بعد يوم أو يومين وهذا محال عادةً فلم تجب يمين وأما فرض مسألتنا فهو في موضحتين وقتنا منه ثم بعد عشرين سنة مثلاً وقع منه رفع الحاجز فتقاربا بلا اندمال ذلك الزمن بعيد عادةً وليس بمستحيل فاحتيج ليمين الجريح حينئذ لإمكان عدم الاندمال، وإن بعد (وثبت له أرشان) ويمينه إنما قصد بها منع التقصص عن

• قوله: (والثاني)، وهو خليف الجريح عند إمكان الاندمال. • قوله: (عن الأول) أي من الإشكاليين.
• قوله: (بأنهما) أي الجاني والجريح. • قوله: (بالاتفاق) متعلق بقوة رشدي. • قوله: (لرفعه) أي موجب الدمين. • قوله: (وإنما الصالح السراية) مبتدأ وخبر. • قوله: (وهذا) أي السراية فكان الظاهر الثابت. • قوله: (وحاصله) أي الفرق. • قوله: (وعن الثاني) أي وإيجاب عن الإشكالي الثاني.
• قوله: (بإمكان وعدمه) أي بالإمكان المثبت أولاً والمثني ثانياً. • قوله: (ختم ظاهرها) أي التثامه.
• قوله: (فلا يشكّل) أي وجوب اليمين في قول المتن وإلا خليف الجريح. • قوله: (بما مر) أي في قطع اليدين والرجلين. • قوله: (يصدق) أي الجاني. • قوله: (ويمينه إنما الخ) عبارة النهاية لا ثلاثة باختيار

• قوله: (وثبت له أرشان)، ولو رفته خطأ، أو كان الإيضاح عنده، أو بالمكس فتلاثة أروش كما اقتضى كلام الزايعي ترجيحه وإن وقع في الروضة بخلافه وقول الشارح بعد قول المصنف قيل وثالث لرفع الحاجز بعد الاندمال الكائين قبل الرفع يمينه منحل إلى قوله برفعه الحاجز بعد الاندمال الكائين قبل أو الحاصل قبله يمينه فقبل صفة لقوله بعد الاندمال م والمناسب أن يقال صفة للاندمال في قوله

أرشين فلا تصلح لإيجاب الثالث وله نظائر منها ما لو تنازعا في قدم عيب، وخلف البائع أنه حادث ثم وقع الفسخ فأراد أرض ما ثبتت يمينه حدوده لإيجاب؛ لأن خلفه صلح للدفع عنه فلا يصلح لشغل ذمة المشتري (فيل والثالث) عملاً بقضية يمينه (تسبة) قضية المتن أن الجاني في هذه لا يحتاج ليمين، وليس مراداً بل لا بُد من يمينه أنه قبل الاندمال وحينئذ فحلفه أفاد سقوط الثالث وخلف لجريح أفاد دفع التقص عن أرشين كما تقرر.

فصل في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما

يُسن في قود غير التقص التأخير للاندمال، ولا يجوز العفو قبله على مال لاحتمال الشراية واتفقوا في قود غير التقص على ثبوته لكل الورثة واختلفوا في قود التقص هل يثبت لكل وارث

الموضحين ورفع الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه؛ لأن خلفه دافع للتقص عن أرشين إلخ.
 • قود: (لو تنازعا) أي البائع والمشتري. • قود: (فأراد) أي البائع. • قود: (ما ثبت) أي عيب ثبت إلخ. • قود: (للدفع إلخ) أي حق رد المشتري. • قود: (بل لا بُد من يمينه إلخ) قال الشارح في شرح الإزشاء بل يتوقف ثبوته أي الثالث على طلب المجني عليه تخليف الجاني أنه ما رفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجني عليه فإن لم يتكر الجاني وخلف لم يثبت الثالث. اهـ.
 (فصل: في مستحق القود)

• قود: (في مستحق القود) إلى قول المتن فقرعة في النهاية إلا قوله وكذا الوصي والقيّم على الأوجه. • قود: (وما يتعلق بهما) أي كعفو الولي عن القصاص الثابت للمجنون وحسن الحاميل ع ش. • قود: (يسن إلخ) أي لاحتمال العفو. • قود: (للاندمال) أي اندمال جرح المجني عليه ع ش. • قود: (على مال) أما لو عفي مجاناً فلا يمتنع كما يأتي ع ش. • قود: (لاحتمال الشراية) فلا يدري هل مستحقه القود، أو الطرف فيلغو العفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهره أنه لو عفي، ولم ينس بل اندمل الجرح لا يبين صحة العفو فليراجع ع ش. • قود: (لاحتمال إلخ) يصبح إزجاءه لقوله يسن إلخ أيضاً. • قود: (واتفقوا) إلى قوله: (ويفرق) في المُنفي إلا قوله: (كما لا يرد) إلى المتن وقوله: (وكذا الوصي والقيّم على الأوجه). • قود: (في قود غير التقص) أي إذا مات مستحقه مُنفي.

بعد الاندمال. • قود: (بل لا بُد من يمينه) قال الشارح في شرح الإزشاء بل يتوقف ثبوته على طلب المجني تخليف الجاني أنه ما رفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجني عليه فإن لم يتكر الجاني وخلف لم يثبت الثالث وهذه الحالة مخمل قول الشيخين في هذه الصورة خلف كل منهما على ما ادّعاء سقط الثالث فالحاصل تصديق المجني عليه بالنسبة للأرشين والجاني بالنسبة للثالث اهـ.

(فصل: في مستحق القود)

أم لا ؟ (والصحيح ثبوته لكل وارث) على حسب الإرث، ولو مع بُعد القرابة كذي رجم إن ورثناه، أو عديها كأحد الزوجين والمعتق وعصبته والإمام فيمن لا وارث له مستغرق ومز أن وارث المرنثد لولا الردة يستوفي قود طرفيه وبأني في قاطع الطريق أن قتله إذا تحتم تعلق بالإمام دون الورثة فلا يرذ ذلك على المتن كما لا يرذ عليه ما قيل إنه ينفهم ثبوت كله لكل وارث إما سيصرح به أنه يسقط بعفو بعضهم (ويُنْتَظَرُ) وجوباً (غايهم) إلى أن يحضر، أو بأذن (وكمال صبيهم) يملوغه (ومجنونهم) بإفاقته؛ لأن القود للتشفي ولا مدخل لغير المستحق فيه نعم، المجنون الفقير بأن لم يكن له مال، ولا من تلزمه مؤنته لوليه الأب أو الجد وكذا الوصي

❦ قول (سني): (الصحيح ثبوته إلخ) والثاني يثبت للمصبة المذكور خاصة مُعْنَى ونهاية. ❦ قود: (على حسب الإرث) فلو خلف القتل زوجة وابناً كان لها الثمن وللأبن الباقي مُعْنَى. ❦ قود: (أو عديها) أي مع عدم القرابة. ❦ قود: (والإمام إلخ) فيقتصر مع الوارث غير الحائز وله أن يفوق على مال إن رأى المصلحة في ذلك مُعْنَى. ❦ قود: (لا وارث له مستغرق) يظهر أن التمي راجع لكل من المُقَيَّد والمُقَيَّد.

❦ قود: (ومز) أي في فصل تغير حال المجرور. ❦ قود: (يستوفي قود طرفيه) أي الذي جنى عليه قتل الردة سم. ❦ قود: (وبأني في قاطع الطريق) أي في بابيه. ❦ قود: (فلا يرذ ذلك) أي كل من مسألة الردة ومسألة قاطع الطريق؛ لأن ما يأتي يخصص ما هنا وما مر يفيد أن المراد بالوارث هنا ما يشمل قريب المرنثد. ❦ قود: (لما سيصرح به أنه يسقط إلخ) إذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم سم على حج أي كما لا يسقط حد القذف بعفو بعض الورثة فإن لغير العافي استيفاء الجميع ع ش.

❦ قول (سني): (وكمال صبيهم) ولو استوفاه الصبي حال صباه فيتبعني الإعتداد به ع ش.

❦ قول (سني): (ومجنونهم) وفي سم على المنهج عن الشيخ حميرة ولو قال أهل الخبرة من الأطباء إن إفاقته ما يوس منها فيحتمل تغلر القصاص ويحتمل أن الولي يقوم مقامه، وهو الظاهر، ولم أر في ذلك شيئاً. اه ع ش وحلي قال السيد عمر وسكتوا عن المُعْنَى عليه فليُنْتَظَرُ. اه أقول حكمه معلوم من ذكر المجنون بالأولى. ❦ قود: (ولا مدخل إلخ) عبارة غيره، ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولي، أو حاكم، أو بقية الورثة. اه قال ع ش فلو تعدى الولي، أو الحاكم وقتل قتل يجب عليه القصاص، أو الدية ويكون قصد الاستيفاء شبهة فيه نظر والأقرب الأول أخذاً من قولهم؛ لأن القود للتشفي إلخ. اه. ❦ قود: (فيه) أي التشفي. ❦ قود: (لوليه الأب إلخ) قضيته عدم وجوبه عليه، وإن تعين طريقاً للتحقق، ولو قيل بوجوبه حينئذ لم يمتد وقد يقال هو جواز بعد منع قصدي بالوجوب ع ش. ❦ قود: (وكذا الوصي) خالفه النهاية والمُعْنَى وشرح المنهج وزاد الأول والقيم مثله. اه. أي مثل الوصي في انتفاع

❦ قود: (ومز أن وارث المرنثد لولا الردة يستوفي قود طرفيه) الذي جنى عليه قتل الردة. ❦ قود: (فلا يرذ ذلك إلخ) أي؛ لأن ما يأتي في قاطع الطريق يخصص ما هنا. ❦ قود: (لما سيصرح به أنه يسقط بعفو بعضهم) إذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم. ❦ قود: (لوليه الأب إلخ) قال في شرح المنهج غير الوصي اه ومثله القيم فيما يظهر م ر ش.

والقيِّم على الأوجه العفو على الذِّية؛ لأنه ليس لإفائه أَمَدٌ يُنْتَظَرُ أي يَمِينًا فلا يَرُدُّ مُعْتَادُ الإفاقة في زَمَنٍ مُّعَيَّنٍ، وإن قُرِبَ كما اقتضاه إطلاقهم بخلاف الصَّبِيِّ إذْ لِيَلْوِغَهُ أَمَدٌ يُنْتَظَرُ (وَيُحْبَسُ الْقَاتِلُ) أي يَجِبُ على الحاكمِ حَبْسُ الجاني على نفسه أو غيرها إلى حُضُورِ المُسْتَحِقِّ، أو كماله من غير تَوَقُّفٍ على طَلَبِ وَلِيِّ، ولا حُضُورِ غَائِبٍ صَبِيًّا لِلْحَقِّ مع عُذْرِ مُسْتَحِقِّهِ وَتَفَرُّقِ بَيْنِ هَذَا وَتَوَقُّفِ حَبْسِ الْحَامِلِ على الطَّلَبِ بآئِهِ شُوبِخَ فِيهَا رِعَايَةُ لِلْحَمْلِ مَا لَمْ يُسَامَحْ فِي غَيْرِهَا (وَلَا يُعْلَى بِكَفُولٍ)؛ لأنه قد يَهْرُبُ فَيَفُوتُ الْحَقُّ وَالْكَلامُ في غير قاطِعِ الطَّرِيقِ أَمَا هُوَ إِذَا تَحَكَّمَ قَتْلُهُ فَيَقْتُلُهُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا (وَلْيَتَّبِعُوا) أي مُسْتَحِقُّو الْقَوْدِ الْمُكَلَّفُونَ الْحَاضِرُونَ (على مُسَوِّفٍ) له مسلمٌ في المسلمِ، ولا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمْ على قِتْلِهِ

العفو. قُود: (أي يَمِينًا) عبارةُ التَّهْيَاةِ أي مُعَيَّنًا. اهـ وَتَغْيِيرُ الشَّارِحِ أَحْسَنُ. قُود: (فَلَا يَرُدُّ الْخ) مُرْعَ على قوله أي يَمِينًا. قُود: (وَلَا قُرْبَ الْخ) أي لَاحْتِمَالِ عَدَمِ الْإِفَاةِ فِيهِ ع ش. قُود: (بِخِلَافِ الصَّبِيِّ الْخ) أي بِخِلَافِ وَلِيِّ الصَّبِيِّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَفْوُ عَنْ قِصَاصِ الصَّبِيِّ فَلَوْ كَانَ لِلْوَلِيِّ حَقٌّ فِي الْقِصَاصِ كَانَ كَانَ أَبَا الْقَتْلِ جَازَ لَهُ الْعَفْوُ عَنْ جِسْمَتِهِ ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَ الْعَفْوُ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ عَفَا عَلَى الذِّيةِ وَجَبَتْ وَسَقَطَ الْقَوْدُ بِعَفْوِهِ وَتَجِبُ لِيَقِيَّةِ الْوَرْتَةِ جِسْمَتُهُمْ مِنَ الذِّيةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا سَقَطَ بَعْضُ الْقِصَاصِ بِعَفْوِهِ سَقَطَ بَاقِيهِ فَهَرَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ كَمَا يُعْلَمُ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي ع ش.

قُود (سَنِي): (وَيُحْبَسُ الْقَاتِلُ) أي أَوْ الْقَاطِعُ مُعْنِي. قُود: (حَبْسُ الْجَانِي الْخ) وَمُؤْنَةُ حَبْسِهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَلَا قَمِي بَيْتِ الْمَالِ وَلَا قَمَلَى مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ ع ش. قُود: (مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ الْخ) أي وَلَا يَخْتِاجُ الْحَاكِمُ فِي حَبْسِهِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْقَتْلِ عِنْدَهُ إِلَى إِذْنِ الْوَلِيِّ وَالْغَائِبِ مُعْنِي عبارةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ الْخ أي وَالصُّورَةُ أَنَّهُ تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ فَرَّغَ دَهْوَى الْوَلِيِّ وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي قَوْلِهِ، وَلَا حُضُورِ غَائِبٍ أي بَانَ ادَّعَى الْحَاضِرُ وَاتَّبَتْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ وَقَوْلُهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ الْخ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا حَبْسَ فِيمَا إِذَا غَابَ الْوَارِثُ الْكَامِلُ الْحَاضِرُ وَتَبَيَّنَ الْقَتْلُ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِخَوَرِ إِقْرَارٍ وَفِيهِ تَوَقُّفٌ ظَاهِرٌ بِلِ مُخَالَفَةِ لِتَقْلِيلِ عَمِيرَةٍ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَيُحْبَسُ الْقَاتِلُ أي كَمَا لَوْ وَجَدَ الْحَاكِمُ مَالًا مَيِّتَ مَفْصُورًا وَالْوَارِثُ غَائِبٌ فَرَأَنَهُ يَأْخُذُهُ حِفْظًا لِحَقِّ الْغَائِبِ. اهـ فَلْيُرَاجَعْ. قُود: (وَتَوَقُّفِ حَبْسِ الْحَامِلِ) أي الَّتِي أُخِّرَ قَتْلُهَا لِأَجْلِ الْحَمْلِ وَالصُّورَةُ أَنَّ الْوَلِيَّ كَامِلَ حَاضِرٍ رَشِيدٍ. قُود: (عَلَى الطَّلَبِ) أي طَلَبِ الْمُسْتَحِقِّ إِنْ تَأَمَّلَ وَلَا قَطْلُ بِلِيهِ. قُود: (لِأَنَّهُ قَدْ يَهْرُبُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا لَهُ مَنَعَةٌ) فِي الْمُعْنِي. قُود: (قَدْ يَهْرُبُ) مِنْ بَابِ نَصَرَ ع ش. قُود: (فَيَقْتُلُهُ الْإِمَامُ)، وَلَا يَتَّظَرُ مَا ذَكَرَ مُعْنِي قَالَ ع ش عَنْ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا قَتَلَهُ يَكُونُ لِنَحْوِ الصَّبِيِّ الذِّيةِ فِي مَالِهِ أَوْ قَاطِعِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ قَتْلَهُ لَمْ يَقَعْ عَنْ حَقِّهِ. اهـ. قُود: (مُطْلَقًا) أي سَوَاءَ كَانَ الْمُسْتَحِقُّ نَاقِصًا، أَوْ كَامِلًا غَائِبًا، أَوْ حَاضِرًا.

قُود (سَنِي): (عَلَى مُسَوِّفٍ) أي مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ مُعْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ عبارةُ ع ش قَوْلُهُ وَلْيَتَّبِعُوا

قُود (سَنِي): (وَلْيَتَّبِعُوا عَلَى مُسَوِّفٍ) ظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ جَوَازُ كَوْنِ الْمُسَوِّفِ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ ذَكَرَا

أو نحو قطميه، ولا تمكينهم من ذلك؛ لأن فيه تعدياً له ومن ثم لو كان القود بنحو تفريق جاز اجتماعهم وفي قود نحو طريف يمتنع كما يأتي توكيل واحد من غيرهم؛ لأن بعضهم رُبما بالغ في ترديد الحديدية فشدد عليه (والا) يتوقفوا على مستوف وأراد كل استيفاءه بنفسه (فقرعة) يجب على الحاكم فعلها بينهم ومن قرع لا يستوفي إلا بإذن من بقي؛ لأن له منعه بأن يقول لا تستوفي وأنا لا أستوفي وإنما جاز للقارع في التكاح فعله من غير توقف على إذن؛ لأن ما هنا مبناه على الدز ما أمكن وذاك مبناه على التعجيل ما أمكن ومن ثم لو غضلوا ناب القاضي عنهم فإن قلت إذا اغتير الإذن بعد القرعة فما فائدتهما قلت: فإيدئتها تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقيين أنا أستوفي وقول بعضهم للقارع: لا تستوف أنت بل أنا كما أفهمه قولنا بأن يقول إلخ (بدخلها العاجز) عن الاستيفاء كالشيخ الهرم والمرأة؛ لأنه صاحب حق (ومستنيب) إذا قرع، وإن كانت المرأة قوية جلدة (وقيل لا يدخل) ها؛ لأنها إنما تجري بين

إلخ أي وجوباً فليس لواحد الاستقلال وظاهر الإطلاق جواز كون المستوفي منهم أو من غيرهم ذكرنا أجنبياً إذا كان الجاني أثنى سم على حج. أقول ولعل وجهه أنه طريق للإستيفاء فاعتبر النظر لأجله، ولو بشهوة كما أن الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه إذا تعين طريقاً لثبوت حق على المرأة، أو لها. اهـ. قود: (أو نحو قطميه) ما أوهمه هذا من جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع مدفوع بما يأتي بعده قريباً رشدي. قود: (ولا تمكينهم) أي من جانب الإمام ع ش. قود: (بنحو تفريق) أي أو تخريق مضمي وأسنى. قود: (يتعين كما يأتي) عبارة المضمي يتعين توكيل أجنبياً إذا لم يأذن الجاني كما سبأتي. اهـ. قود: (فشدد عليه) أي الجاني. قود: (وأراد كل إلخ) أي أو بعضهم مضمي عبارة الرشدي هو قيد في كون القرعة بين جميعهم كما لا يخفى. اهـ. قود: (يجب على الحاكم) إلى قوله وقال الشيخان في الثمانية. قود: (يجب على الحاكم إلخ) أي حيث استمر النزاع بين الورثة فإن تراخوا على القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضوا به وأذنوا له سقط الطلب عن القاضي ع ش. قود: (ومن قرع) أي خرجت القرعة له. قود: (إلا بإذن من بقي) يتبني حتى من العاجز قتائله سم على المنهج، وهو ظاهر لاحتمال حقوه، ولو طرأ المعجز على من خرجت له القرعة أعيدت القرعة بين الباقيين كما سبأتي ع ش. قود: (للقارع) أي من خرجت له القرعة. قود: (فغله) أي التكاح. قود: (وقول بعضهم إلخ) عطف على قول كل إلخ. قود: (عن الاستيفاء) إلى قوله: (لاستيفائه ما هذا ذلك) في المضمي إلا قوله: (وإن كانت المرأة قوية جلدة) وقوله: (ولو باقر أجنبياً) إلى المتن وقوله: (وكذا إذا لزم) إلى المتن. قود: (وإن كانت المرأة إلخ) خلافاً للمضمي. قود: (جلدة) بسكون اللام ع ش.

أجنبياً إذا كان الجاني أثنى. قود: (ومن ثم لو كان القود بنحو تفريق)، أو تخريق شرخ الروض. قود: (نحو طريف) قضية التثييد بنحو الطريف أنه لا يتعين غيرهم في النفس والفرق لا يخ، وهو صريح وإلا إلخ.

المُسْتَوِينَ فِي الْأَهْلِيَّةِ وَهَذَا مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَنَصُّ عَلَيْهِ فَهُوَ الْمَعْتَمَدُ فَلَوْ خَرَجَتْ لِقَايَرٍ فَمَجَزٌ أَعِيدَ بَيْنَ الْبَاقِينَ. (وَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ) أَيِ الْمُسْتَحَقِّينَ (فَقَتَلَهُ) عَالِمًا تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي قَتْلِهِ نَعَمْ، لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِمَنِّهِ مِنْ الْمُبَادَرَةِ قَتْلَ جَزْمًا أَوْ بِاسْتِقْلَالِهِ لَمْ يُقْتَلْ جَزْمًا كَمَا لَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ، وَلَوْ بَادَرَ أَجْنَبِيًّا فَقَتَلَهُ فَحَقُّ الْقَوْدِ لَوَرَّثَهُ لَا لِمُسْتَحَقِّي قَتْلِهِ (وَلِلْبَاقِينَ) فِيمَا ذَكَرَ وَكَذَا فِيمَا إِذَا لَزِمَ الْمُبَادِرُ الْقَوْدَ وَقَتْلَ (قِسْطُ الدِّيَةِ) لِقَوَاتِ الْقَوْدِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِمْ (مَنْ تَرَكْتَهُ) أَيِ الْجَانِيِ الْمَقْتُولِ؛ لِأَنَّ الْمُبَادِرَ فِيمَا وَرَاءَ حَقِّهِ كَأَجْنَبِيٍّ، وَلَوْ قَتَلَهُ أَجْنَبِيًّا أَخَذَ الْوَرِثَةُ الدِّيَةَ مِنْ قَرِيبَةِ الْجَانِيِ لَا مِنَ الْأَجْنَبِيِّ فَكَذَا هُنَا وَلِوَارِثِ الْجَانِيِ عَلَى الْمُبَادِرِ

• فَوُدَّ (سَنِي): (وَلَوْ بَدَرَ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَإِنْ قَتَلَهُ أَحَدُ وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ مُبَادَرَةً بِلَا إِذْنٍ، وَلَا عَفْوٍ مِنَ الْبَقِيَّةِ، أَوْ بَعْضُهُمْ انْتَهَتْ سَمٌ عَلَى حَجِّ ع ش.

• فَوُدَّ (سَنِي): (أَخَذَهُمْ) شَائِلٌ لِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ سَمٌ عَلَى حَجِّ ع ش. • فَوُدَّ: (وَلَوْ بَادَرَ أَجْنَبِيًّا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ، أَوْ وَلِيِّ أَحَدِهِمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش. • فَوُدَّ: (فَقَتَلَهُ) أَيِ الْجَانِيِ وَكَذَا ضَمِيرُ لَوَرَّثَهُ وَضَمِيرُ قَتَلَهُ.

• فَوُدَّ (سَنِي): (وَلِلْبَاقِينَ) أَخْرَجَ الْمُبَادِرُ قِيْفِدُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ كَانَ الْجَانِيِ امْرَأَةً وَالْمَجْنُونِ عَلَيْهِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ مَا اسْتَوْفَاهُ مِنْ حِصَّتِهِ مِنَ الْقَتْلِ يُقَابَلُ حِصَّتَهُ مِنْ دِيَةِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ الْمَرْأَةِ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرُهُ سَمٌ عَلَى حَجِّ ع ش. • فَوُدَّ: (وَقَتْلَ) أَيِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُقْتَلْ فَتَأَمَّلْهُ سَمٌ عَلَى حَجِّ ع ش. • فَوُدَّ: (وَلَوْ قَتَلَهُ الْخ) جُمْلَةً حَالِيَّةً وَالضَّمِيرُ لِلْجَانِيِ.

• فَوُدَّ: (حَلَّى الْمُبَادِرِ) أَيِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَهَذَا عِنْدَ عَدَمِ عَلَيْهِ تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَشَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ أَيِ وَالْمُغْنِي سَم.

• فَوُدَّ (سَنِي): (وَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ، وَإِنْ قَتَلَهُ أَحَدُ وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ مُبَادَرَةً بِلَا إِذْنٍ، وَلَا عَفْوٍ مِنَ الْبَقِيَّةِ، أَوْ بَعْضُهُمْ. اهـ.

• فَوُدَّ (سَنِي): (وَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ) شَائِلٌ لِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ.

• فَوُدَّ (سَنِي): (وَلِلْبَاقِينَ) أَخْرَجَ الْمُبَادِرُ قِيْفِدُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْجَانِيِ امْرَأَةً وَالْمَجْنُونِ عَلَيْهِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ مَا اسْتَوْفَاهُ مِنْ حِصَّتِهِ مِنَ الْقَتْلِ يُقَابَلُ حِصَّتَهُ مِنْ دِيَةِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ الْمَرْأَةِ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرُهُ.

• فَوُدَّ: (وَقَتْلَ) أَيِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُقْتَلْ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوُدَّ: (حَلَّى الْمُبَادِرِ) أَيِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَهَذَا عِنْدَ عَدَمِ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِ الْمُبَادَرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّشْيِيدُ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ وَأَمَّا الْمُبَادَرَةُ فَبَلَّغَ أَيِ قَبْلَ الْمَقْبُولِ مَعَ جَهْلِهِ تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ فَالْدِيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ عَلَى الْأَوْجَحِ. اهـ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْنِ فِي الرُّوضِ بِلَا تَرْجِيحٍ أَوْ جَهْلِهِمَا فِي شَرْحِهِ مَا ذَكَرَ.

ما زاد من دية على نصيبه من دية مؤثرته لاستيفائه ما عدا ذلك بقتله الجاني هذا ما قاله جمع وانتصر له ابن الرقعة وغيره وقال الشيخان يسقط عنه تقاضا بماله على تركه الجاني ويظهر فيما لو اختلفت الديمان (وفي قول من المبادي)

• قوله: (وزاد من دية الخ) فلو كان الورثة ثلاثة أبناء والقاتل امرأة غرم المبادي ثلثي ديتها ويكون لوارث الجاني؛ لأنه بدل ما تلف بغير حق من نفس مؤثرته وطولب وارث الجاني بحق غير المبادي من دية المجني عليه فإن كان رجلاً استحق غير المبادي وهما الابن الباقيان في الصورة السابقة مطالبة وارث الجاني بسنة وستين بعيراً وثلثي بعير. اهـ شرح الإزهاد وبه يظهر أن قولهم على نصيبه الخ مغناه على نسبة نصيبه الخ، ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مؤثرته لغرم في الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط؛ لأنه الزائد على قدر نصيبه من دية مؤثرته؛ لأن نصيبه منها قدر ثلثي دية المرأة ومنه يشكل قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لاختلاف ما للمبادي وما عليه قدرًا كما أنه يشكل بأن التقاص خاص بالتقود والواجب هنا الإبل سم. • قوله: (من دية) أي الجاني وقوله على نصيبه من دية مؤثرته لاستيفائه أي المبادي رشدي. • قوله: (ما عدا ذلك) أي ما عدا ما زاد وذلك إما عدا نصيب المبادي ع ش. • قوله: (هذا ما قاله جمع الخ)، وهو المعتقد نهايةً ومغني. • قوله: (وقال الشيخان الخ) حاصل الاختلاف بين العبارتين أن مفاد الأولى أن المبادي يجمع بتقس مبادرته مستوفياً لحصته ويتقى عليه ما زاد لورثة الجاني ومفاد الثانية أنه بمبادرته يترتب عليه لورثة الجاني جميع دية يسقط منها قدر حصته في نظير الحصه التي استحقها في تركه الجاني تقاضاً رشدي. • قوله: (يسقط) أي ما زاد وقوله عنه أي المبادي وكذا ضمير بماله. ع ش. • قوله: (ويظهر) أي التماثل بين قول الجمع وقول الشيخين سم

• قوله: (ما زاد من دية على نصيبه من دية مؤثرته) قال في شرح الإزهاد فلو كان الورثة ثلاثة أبناء والقاتل امرأة غرم المبادي ثلثي ديتها ويكون لوارث الجاني؛ لأنه بدل ما تلفه بغير حق من مؤثرته وطولب وارث الجاني بحق غير المبادي من دية المجني عليه فإن كان رجلاً استحق غير المبادي وهما الابن الباقيان في الصورة السابقة مطالبة وارث الجاني بسنة وستين بعيراً وثلثي بعير. اهـ وبه يظهر أن قولهم على نصيبه من دية مؤثرته مغناه على مثل. نسبة نصيبه لأن نصيبه من دية مؤثرته ثلثها وقد غرم من دية الجاني ما زاد على ثلثها الذي هو مثل نسبة نصيبه من دية مؤثرته، وهو الثلث، ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مؤثرته لغرم في الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط؛ لأنه الزائد على قدر نصيبه من دية مؤثرته؛ لأن نصيبه منها قدر ثلثي دية المرأة، ومن هنا يشكل قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لاختلاف ما للمبادي وما عليه قدرًا كما أنه يشكل بأن التقاص خاص بالتقود والواجب الإبل وقد أورد في شرح الإزهاد هذا الثاني ثم قال: نعم يمكن حمله على ما إذا أفوزت الإبل ورجع الواجب إلى التقدي، وإن كان نادرًا. • قوله: (ويظهر فيما لو اختلفت الديمان) والتماثل بين قول الجمع وبين قول الشيخين.

لأنه صاحب حق فكأنه استوفى الكل كما لو أثلّف ودعاً أحد مالكيها يرجع الآخر عليه لا على الوديع ورؤد بأنها غير مضمونة والنفس هنا مضمونة إذ لو تلفت بأفة وجبت الدية (وإن باذر بعد) عفو نفسه، أو بعد (عفو غيره لزومه القصاص)، وإن لم يعلم بالعفو ليتبين أن لا حق له وقد يشكّل عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد العزل جاهلاً به لم يقتل ويُجاب بتقصير هذا بعدم مراجعته لغيره المستحق بمبادرته بخلاف الوكيل (وقيل لا) قصاص إلا إذا علم وحكم حاكم بمنعه بخلاف ما إذا انتقم، أو أحدهما كما أفاده قوله (إن لم يعلم) بالعفو (و) لم (يحكم)

ورشديّ عبارة الكرديّ قوله ويظهر أي أثر الخلاف فيما لو اختلفت الديتان بأن يكون المقتول أولاً رجلاً والجاني امرأة فحيث يصدق القصاص، ولا يصدق أخذ ما زاد. اهـ. فؤد: (لأنه صاحب حق) إلى قول المتن: (وتخصّس) في النهاية إلا قوله: (كالقاضي) إلى (لكنها) وقوله: (وكان هذا حكماً) إلى المتن وقوله: (من ملك الغير) وقوله: (وبه فارق) إلى المتن.

فؤد (سنن): (لزومه القصاص) وفي سم هنا فوائد راجعة. فؤد: (وإن لم يعلم) إلى قول المتن: (ولا يستوفى) في المثني. فؤد: (بتقصير هذا إلخ) عبارة المثني بأن الوكيل يجوز له الإقدام بغير إذن، ولا يجوز لأحد الورثة الإقدام بعد خروج الفرعة إلا بإذن منهم.

(تنبيه): باذر لغة في بذر. فؤد: (كما أفاده إلخ) أي فمقصود المتن نفى المجموع أي إن لم يوجد

فؤد (سنن): (لزومه القصاص) يتنهي حيثيذ أن يقال فإن اقتصر وارث الجاني من المبادر فقد استوفى جميع حقه وعليه تمام دية المجني عليه لورثته للمبادر منها حصته منها نعم إن كان العفو عن الجاني متجانباً لم يجب تمام دية المجني عليه بل ما عدا حصّة العافي منها وإن عفا عن المبادر متجانباً سقط القصاص ولزومه لورثته المجني عليه، ومنهم المبادر تمام الدية، أو ما عدا حصّة العافي على ما تقرّر، أو على مال فعلية لورثته المجني عليه ما ذكر أيضاً من تمام الدية، أو ما عدا حصّة العافي منها على ما تقرّر وله على المبادر دية الجاني ويقع التقاص منها في قدر حصّة المبادر من دية المجني عليه إن استوت الديتان كأن كان كل من الجاني والمجني عليه ذكراً ووجد شروط التقاص كأن وجب التقد فإن كان الجاني أنثى وقع التقاص بشرطه في جميع ديتيها إن كانت حصّة المبادر من دية المجني عليه النصف. فؤد: (وقد يشكّل عليه إلخ) في توجه الإشكال ابتداءً لاحتياج الجواب مع فرض ما هنا في الإقدام مع المنع منه لتوقّفه على إذن الباقيين بعد الفرعة، ولم يوجد إذ الفرض أنه اقتصر بعدها بغير إذنيه بخلاف مسألة الوكيل فإنه بعد تحقّق كاليه يجوز له الإقدام من غير توقّف على شيء آخر نظراً ظاهر نعم يتوجه الإشكال إذا جهل المبادر حُرمة المبادرة وعُدل في جهله إن قلنا بلزوم القصاص في هذه الحالة أيضاً قلّير اجع.

فؤد (شرح ولسن): (كما أفاده قوله إن لم يعلم إلخ) فمقصود المتن نفى المجموع أي إن لم يوجد الأمران فتقدير لم في الثاني لبيان عطفه على الأول لا لبيان أن المقصود نفى كل منهما فليتاأمل.

قاضي به) أي بنفيه لشبهة الخلاف (ولا يستوفى) حد، أو تعزير، أو (قصاص) في نفس، أو غيرها (لا بإذن الإمام)، أو نائيه كالقاضي فإن الأصح تناول ولايته لإقامة الحدود لئلا يكتفى في حقوق الله تعالى لا تتوقف على طلب وفي حق آدمي تتوقف على طلب المستحق المتأهل ويستحق حضور الحاكم به له مع عدلين ليشهدا إن أنكر المستحق، ولا يحتاج للقضاء بعلمه وذلك لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه ويلزمه تفقد آلة الاستيفاء والأمر بضبطه في قود غير النفس خذراً من الزيادة باضطرابه ويستثنى من اعتبار إذنه السيد بقيه على قتله والمستحق يحتاج لا كل من له عليه قود لا اضطرابه والقاتل في الجراية لكل

الأمران فتقدير لم في الثاني لبيان عطفه على الأول لا لبيان أن المقصود نفى كل منهما فليتأمل سم على خج ع ش. قود: (بنفيه) أي نفى القصاص عن المبادير معني. قود: (لشبهة الخلاف) فإن من العلماء من ذهب إلى أن لكل وارث من الورثة انفراد باستيفاء القصاص معني. قود: (أو نائيه) إلى قول المتن: (وتأذن لأهل) في المعني إلا قوله: (لكنها) إلى قوله: (ويستثنى). قود: (لكنها) أي إقامة الحدود ولعل الأولى التذكير كما في النهاية بإرجاعه إلى الاستيفاء كما نبه عليه ع ش. قود: (المتأهل) أي للطلب والمراد أنه لا بد من طلب مستحق متأهل إن كان هناك مستحق ثم إن كان متأهلاً في الحال طلب حالاً وإلا فحين يتأهل كما مر رشدي. قود: (ويستثنى حضور الحاكم) أي أو نائيه وأمر المقتصر منه بما عليه من صلاة يؤمه وبالوصية بما له وعليه وبالتوبة والرفق في سؤفه إلى موضح الاستيفاء وسر عورته وشدة عينيه وتركه مملود العنتي معني. قود: (به له) الضميران للقصاص والياء متعلق بالحاكم واللام بحضور الخ ع ش. قود: (مع عدلين) وأغوان السلطان معني. قود: (إن أنكر المستحق) أي أنكر وقوع القصاص فيشهدان عليه ويستثنى القاضي عن القضاء بعلمه بوقوع القصاص لو لم يخضرها إن كان ومن يقضي بعلمه فلاخضارهما ومن لا يقضي بعلمه كغير المجتهد أكد كما لا يخفى رشدي.

قود: (وذلك) توجية لكلام المتن ع ش. قود: (لخطره) أي الاستيفاء وقوله واحتياجه أي وجوب القصاص واستيفائه معني. قود: (ويلزمه) أي الإمام تفقد آلة الاستيفاء إلا إن قتل بكال فيقتصر به ويشتراط أن لا يكون السيف مسموماً، ولو قتل الجاني بكال، ولم يكن الجناية بوشله، أو بمسموم كذلك عزز، وإن استوفى طرفاً بمسموم فمات لزمه نصف الذية من ماله فإن كان السهم موجباً لزمه القصاص معني وأثوار. قود: (والأمر بضبطه) أي بأن يقول لشخص أميك يده حتى لا يزل الجلاذ باضطراب الجاني ع ش. قود: (بضبطه) أي المستوفى منه رشدي. قود: (ويستثنى الخ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود الجلة وهي الإفتيات على الإمام سم على المنهج وقد يجاب بأنهم لم يلتفتوا للجلة لما أشاروا إليه من الضرورة في غير السيد ومن كوز الحق له لا للإمام في السيد فلا أفتيات عليه اضلاع ع ش. قود: (يقيم على قتله) بأن استحق السيد قصاصاً على قتله بأن قتل قتله الآخر، أو ابنه، أو أخاه مثلاً حليم. قود: (يحتاج الخ) حال من المستحق. قود: (لاضطرابه) أي للأكل.

قود: (والقاتل في الجراية) لعل المراد في قطع الطريق بأن يكون الجاني قاطع طريق فليستحق القود

من الإمام والولي الانفراد بقتله وما لو انفرد بحيث لا يرى لا سيما إن عجز عن إثباته (فلان استقل) مستحقه باستيفائه في غير ما ذكر (عز)، وإن وقع الموقع لأفتيائه على الإمام (وماذن) الإمام (الأهل) من المستحقين (في) استيفاء (نفس) طلب فعله بنفسه وقد أحسنه ورزني به البقية، أو خرجت له الثرعة كما علم مما مر لا من الحيف (لا) في استيفاء (طرف) أو إضاح، أو معنى كقلع عين (في الأصح)؛ لأنه قد يحيف ومن ثم لم يجر له الإذن للمستحق في استيفاء تعزير، أو حد قذف أما غير الأهل كشيخ وامرأة وذمي له قود على مسلم لكونه أسلم بعد استقرار الجنابة كما مر وفي نحو الطرف فيأمره بالتوكيل لأهل قال ابن عبد السلام غير عدو للجاني لئلا يخذله، ولو قال جان: أنا أقتص من نفسي لم يجب؛ لأن التشفي لا يتم بفعله

عليه أن يقتله بغير إذن الإمام بغيره. قود: (وما لو انفرد الخ) وفي معناه كما قال الزركشي ما إذا كان بمكان لا إمام فيه ويوافقه قول المازدي إن من وجب له على شخص حد قذف أو تعزير وكان بإيدية بعيدة عن السلطان له استيفاؤه إذا قدر عليه بنفسه مغي. قود: (بحيث لا يرى) سواة عجز عن إثبات القود أم لا بعد عن الإمام أم لا قلوب وقد يفيد هذا التعميم قول الشارح كالتأية لا سيما الخ.

قود: (مستحقه) أي أما غيره، ولو إماما يقتل به ع ش. قود: (في غير ما ذكر) أي غير المستنابات الأربعة. قود: (لأفتيائه على الإمام) ويؤخذ من ذلك أنه إذا كان جاهلاً بالمنع أنه لا يعز، وهو ظاهر كما يحقه الزركشي؛ لأنه مما يخفى مغي زاد الحلبي وظاهر كلامهم قبول دعواه ذلك، وإن ادعاه من لا يخفى عليه ذلك عادة. اه. قود: (وماذن الإمام الخ) والحاصل أن الحق لهم لكنهم لا يستحلون باستيفائه بغير إذن الإمام فطريقهم أنهم يتفقون أولاً على مستوف منهم، أو من غيرهم ثم يستأذنون الإمام في أن يأذن لمن اتفقوا عليه ع ش. قود: (الإمام) أو نائبه مغي.

قود: (سن) (الأهل) من شروط الأهلية أن يكون ثابت النفس قوي الضرب عارفا بالقود سم على المنهج ع ش. قود: (ورزني به البقية) أي أو لم يكن ثم غيره سم وع ش. قود: (بما مر) أي قول المتن: (وليتحققوا الخ). قود: (أو إضاح) إلى قول المتن: (على الجاني) في المغي. قود: (أو حد قذف) فإن تفاوتت الضربات كثير، وهو خربص على المبالغة فلو قتل لم يجر كما في التعزير مغي.

قود: (وذمي له قود على مسلم) فإنه غير أهل في الاستيفاء منه لئلا يتسلط كافر على مسلم ويؤخذ من ذلك أنه لا يصح أن يوكل المسلم ذمياً في الاستيفاء من مسلم وبه صرح الرافعي مغي عبارة الآثار، ولا يجوز للإمام اتخاذ جلاد كافر لإقامة الحدود على المسلمين كما لا يجوز توكيله باستيفاء القصاص من المسلم. اه. قود: (وفي نحو الطرف) عطف على غير الأهل. قود: (فيأمره) أي غير الأهل مطلقاً والأهل في نحو الطرف.

قود: (ورزني به البقية) أي أو لم يكن غيره.

على أنه قد يتوأنى فيعذب نفسه فإن أوجب أجزاء في القطع لا الجلد؛ لأنه قد يؤهم به الإلام، ولا يؤلم ومن ثم أجزأ بإذن الإمام قطع السارق لا جلد الزاني، أو القاذف لنفسه. (فإن أذن له) أي الأهل (في ضرب رقبة فأصاب غيرها عمداً) بقوله إذ لا يُعزَّر إلا منه (عزَّر) لتمدُّه (ولم يعزله) لأهله (وإن قال أعطات وأمكن) كأن ضرب رأسه، أو كتفه مما يلي عنقه (عزله) إذ حاله يُشعرُ بجزئه ومن ثم لو عرفت مهارته لم يعزله (ولم يُعزَّر) إذا خلف أنه أخطأ لعدم تعدُّه أمّا لو لم يُمكن كأن ضرب وسطه فكالمتعمد. (وأجرة الجلاد) حيث لم يُزق من سهم المصالح، وهو من نُصِب لاستيفاء قودٍ وحدٌ وتميزٍ وُصِف بأغلب أوصافه (على الجاني الموير) على نفس، أو غيرها سواء حقَّ الله تعالى وحقَّ الآدمي، وإن قال أنا اقتص من نفسي

• قود: (أجزأ في القطع) أي في قصاص نفس، أو نحو طَرْب كما هو ظاهر الأشتى ويُصرَّح به قول المُعْنِي فإن أوجب وقُتلَ أجزأ في أصح الوجوهين كما قاله الأذرعِي لِحُصُولِ الزُّهوقِ وإزالة الطرف. اه. • قود: (ولا يؤلم) أي فلا يتحقَّق حُصُولُ المقصود مُعْنِي. • قود: (أجزأ بإذن الإمام قطع السارق)؛ لأنَّ الغرض منه التَّكْيِيلُ، وهو يَحْصُلُ بذلك مُعْنِي. • قود: (لا جلد الزاني إلخ) أي لا يجوزُ فيه إذن الإمام، ولا يُعزَّرُ لِمَا مرَّ مُعْنِي. • قود: (لنفسه) تنازع فيه قُطْعٌ وِجْلٌ.

• قول (سني): (غيرها) كأن ضرب كفه مُعْنِي. • قود: (بقوله) أي باعترافه بالعمد. • قود: (فكالمتعمد) ويتبني أن لا يُعزَّر إلا إذا اعترف بالتممُّدِ سم على حَجَّ ع ش.

• قول (سني): (وأجرة الجلاد) ويُعتَبَرُ في مقدارها ما يليق بفعل الجلادِ حدًا كان، أو قتلًا، أو قَطْعًا وَيَخْتَلِفُ ذلك باختلاف الفعل فقد يُعْتَبَرُ في قتل الآدمي ما يزيد على ذبح البهيمة مثلاً لأنَّ مباشرة القتل ونحوه لا يَحْصُلُ من غالب الناس بخلاف الذَّبح ع ش. • قود: (حيث لم يُزق إلخ) عبارة المُعْنِي إن لم يُنصَّب الإمام جلاًداً يُزقه من مال المصالح فإن نُصِّبَ فلا أجرة على الجلاد. اه. • قود: (وُصِفَ بأغلب إلخ)، ولو عيَّر بالمقتص كان أولى لأنَّ الكلام في استيفاء القصاص لا في جلدٍ محدودٍ مُعْنِي.

• قود: (الموير) يخرجُ الجاني الرقيق قَيْبَتِي أن الأجرة على بيت المال ويتبني أن يكون في مال المُرْتَدِّ، وإن كان بموته على الكفر يَتَبَيَّنُ زوال ملكه سم على حَجَّ ع ش. • قود: (الموير) أي بركاة الفطر بزمادٍ وقلوبٍ بجزيرٍ مِي. • قود: (وإن قال أنا اقتص إلخ) أي ولا أؤدِّي الأجرة مُعْنِي.

• قود: (على أنه قد يتوأنى فيعذب نفسه) عبارة شَرْحِ الرُّوضِ ولأنه إذا مسَّته الحديدة فترت يدُه، ولا يَحْصُلُ الزُّهوقُ إلا بأن يُعَذَّبَ نفسه تعذيباً شديداً إذ هو مَنعُوق منه. اه. وقد يُشِيرُ قوله ولا يَحْصُلُ الزُّهوقُ إلخ بشمول المسألة الإقتصاص في النفس حتَّى إذا أُجِيبَ أجزأ فليراجع ثم قال في الرُّوضِ فإن أُجِيبَ فهل يُعزَّرُ وجهان. اه. ويَتَجَهَّ أنه إذا أذن له بطريق الوكالة لم يَصِحَّ والأصح. • قود: (قطع السارق) أي لِنَفْسِهِ م ر. • قود: (فكالمتعمد) ويتبني أن لا يُعزَّر إلا إن اعترف بالتممُّدِ. اه.

• قول (سني) (وشرح): (على الجاني الموير) يخرجُ الجاني الرقيق قَيْبَتِي أن لا أجرة على بيت المال

(على الصحيح)؛ لأنها مؤنة حق لزومه أداؤه أما المُغْفِرُ، ولا بيت مالٍ فيظهر أن المؤنة على أغنياء المسلمين. (ويقتض) في النفس والطرف ومثليهما هنا وفيما يأتي جلدُ القذف (على الفور) أي للمستحق ذلك ويلزم الإمام إجابته إليه وكان هذا حكمةً بنيته للمفعول ليشمل الجائز والواجب (و) يقتض فيهما (في الحرم)، وإن التجأ إليه، أو إلى مسجده، أو الكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلاً ليخبر الصحيحين أن الحرم لا يعمدُ فأذا بدمه ويخرج أيضاً من ملك الغير ومن مقابرينا إن خشي تنجيس بعضها فإن اقتض في نحو المسجد وأمن التلويث كره. (و) يقتض فيهما في (الحرم والبزد والمرضى) وإن لم تقع الجنابة فيها لبناء حق آدمي على

• فود: (لأنها مؤنة حق إلخ) كأجرة كمال المبيع على البائع ووزن الثمن على المشتري مُغني.
• فود: (أما المُغْفِرُ إلخ) عبارة المُغني: وإن كان مُغفراً اقترض له الإمام على بيت المال أو استأجره بأجرة مؤجلة أي على بيت المال أيضاً أو سخر من يقوم به على ما يراه. اه وفي سم بعد ذكر مثليها عن الباب ويتبني أن يقال فإن لم يتيسر شيء من ذلك فعلى أغنياء المسلمين. اه. • فود: (على أغنياء المسلمين)، ولو لم يكن ثم غني في محل الجنابة بحيث يتيسر الأخذ منه فيبني أن يقال للمستحق إما تفرم الأجرة لتصل إلى حقه أو تؤخر الاستيفاء إلى أن يتيسر الأجرة من بيت المال، أو من غيره ع ش. • فود: (في النفس) إلى قول المتن: (وتخس) في المُغني لا قوله: (وكان هذا) إلى المتن.
• فود: (جلد القذف) يتبني والتعزير سم على ح ع ش. • فود: (أي للمستحق ذلك) والتأخير أولى لاحتمال المغفِر مُغني. • فود: (وكان هذا) أي ما ذكر من الجواز بالنسبة للمستحق والوجوب بالنسبة للإمام. • فود: (بنيته للمفعول) قصته صنع المُغني أنه ببناء الفاعل عبارة ويقتض المستحق على الفور أي يجوز له ذلك في النفس جزماً وفي الطرف على المذهب اه. • فود: (ليشمل إلخ) مع عدم ظهور سببه يُغني عنه ما قبله. • فود: (وإن التجأ إلخ) غاية. • فود: (أو إلى مسجده) أي الحرم ع ش.
• فود: (ويخرج أيضاً من ملك الغير) لأنه يمتنع استعمال ملك الغير بغير إذنه مُغني. • فود: (إن خشي إلخ) أي ولو كان نجساً؛ لأن التجسس يقبل التجسس ع ش. • فود: (في نحو المسجد) أي كالمقابر بخلاف الكعبة فيحرم فيها مطلقاً كما يفيد صنع المُغني. • فود: (ويقتض فيهما إلخ) وللمجنى عليه أن يقطع الأطراف متوالية ولو فرقت من الجاني مُغني وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض ما نصه وتقدم للشارح أول الفصل أنه يندب في قود ما سوى النفس التأخير للإنذار وقياسه أنه يستحب

ويتبني أن تكون في مال المرتد، وإن كان بموته على الكفر يتبين زوال ملكه. • فود: (أما المُغْفِرُ إلخ) في الباب والآي وإن لم يوسر الجاني اقترضها الإمام على بيت المال، أو استأجر بأجرة مؤجلة قال الزياتي، أو أكره رجلاً. اه ويتبني أن يقال فإن لم يتيسر شيء من ذلك فعلى أغنياء المسلمين.

• فود: (ويظهر هنا وفيما يأتي جلد القذف) يتبني والتعزير.
• فود: (سني والشارح): (ويقتض فيهما في الحرم والبزد إلخ) عبارة الروض، ولا يؤخر أي القصاص لحر

المضايقة وبه فارق التأخير في نحو قطع السرقة. (وثبتت) وجوباً بطلب المجني عليه إن تأهل ولا يبطل عليه (الحامل)، ولو من زنا، وإن حدث الحمل بعد استحقاق قتلها (في قصاص النفس) نحو (الطرف) وجلد القذف (حتى ترضيه اللبا) بالهمز والقصر، وهو ما ينزل عقب الولادة؛ لأن الولد لا يعيش بدونه غالباً والمرجع في مدته العرف (ويستغنى بغيرها) كبهيمة يحل لبثها صيانة له، ولو امتنعت المراضع، ولم يوجد ما يعيش به غير اللبن أجبر الحاكم إحداهن بالأجرة، ولا يؤخر الاستيفاء، ولو لم يوجد إلا زانية مخصنة قُتلت تلك وأُخبرت هذه على الأوجه؛ لأنه أدون (أو) بوقوع (فطام) له (لحولي) إن أضره التقص عنهما، ولا نقص، ولو احتاج لزيادة عليهما زيد وظاهر أنه لا عبرة بتوافقي الأبوين، أو المالك على فطم يضره، ولو قتلها المستحق قبل وجود ما يعنيه فمات قتل به نظير ما مر في الحبس

التأخير لغير قود النفس حتى يزول الحر والبزء والمرض. اهـ، وعبرة المُنْغِي والأَسْنَى وما يُقِلُّ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ مِنْ أَنَّهُ أَيُّ قِصَاصِ الطَّرَفِ يُؤَخَّرُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّدْبِيرِ. اهـ. فَوُدَّ: (في نحو السرقة) كالجلد في حدود الله تعالى مُغْنِي. فَوُدَّ: (وجوباً) إلى قول المتن: (والصحيح) في النهاية والمُنْغِي إلا قوله: (والمرجع في مَوْتِهِ الْعَرَفُ) وقوله: (ولو لم يوجد) إلى المتن. فَوُدَّ: (بطلب المجني عليه) أي المُسْتَحِقُّ مُغْنِي وَرَشِيدِي. فَوُدَّ: (إن تأهل) فإن لم يطلب المتأهل لم تُحْبَسْ، وإن تَحَقَّقَ هَرَبًا؛ لَأَنَّهُ الْمُفَوِّتُ عَلَى نَفْسِهِ وَقَوْلُهُ وَالْأَقْبَلُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْوَلِيُّ وَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ حَبْسُهَا لِمَصْلَحَةِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ ش. فَوُدَّ: (ولو من زنا) حتى إن المرتدة لو حبلت من الزنا بعد الردة لا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا مُغْنِي. فَوُدَّ: (وجلد القذف) هل التَّغْزِيرُ كَذَلِكَ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ التَّغْزِيرُ اللَّائِقُ بِهَا شَدِيدًا يَقْتَضِي الْحَالَ تَأْخِيرَهُ لِلْحَمْلِ ع ش.

فَوُدَّ (سني): (حتى ترضيه الخ) أي حتى تضع ولدها وترضيه اللبا، ولا بُدَّ مِنْ انْقِضَاءِ النِّقَاسِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ مُغْنِي. فَوُدَّ: (لأن الولد الخ) وقد يؤخذ من مسألة الحامل أنه لو صالت هرة حائل وأدى دفعها لقتل جنينها لا تدفع وفي ذلك كلام في بابه فراجع سَمَ على منهج ع ش.

فَوُدَّ (سني): (ويستغنى بغيرها) وَيُسْنُ صَبْرُ الْوَلِيِّ بِالْإِسْتِيفَاءِ بَعْدَ وُجُودِ مُرْضِعَاتٍ يَتَنَوَّيْنَهُ، أَوْ لَبَنٍ شَاةٍ أَوْ نَحْوِهِ حَتَّى تَوْجَدَ امْرَأَةً رَائِيَةً مُرْضِعَةً لِنَلَا يَنْسُدَ خَلْقُهُ وَنَشْوُهُ بِالْأَلْبَانِ الْمُخْتَلِفَةِ وَلَبَنُ الْبَهِيمَةِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ الْأَسْنَى. فَوُدَّ: (بالأجرة) أي من مال الصبي إن كان ولا أقل على من عليه نَقْفَتُهُ مِنْ أَبِي، أَوْ جَدٍّ وَالْأَقْبَنُ يَبِيْتُ الْمَالِ ثُمَّ أَغْيَاءُ الْمُسْلِمِينَ ع ش وَقَوْلُهُ أَيُّ أَبِي الْخِ أَيُّ أَوْ جَدَّة. فَوُدَّ: (لأنه) أي الزنا أدون أي من الجنابة. فَوُدَّ: (ولا نقص) أي مع توافقي الأبوين، أو رضى السيد في ولد الأمة مُغْنِي وَيُخَيَّرُ مَيَّ. فَوُدَّ: (ولو قتلها المستحق الخ) عبارة المُنْغِي وَالرَّوْضِ مَعَ الْأَسْنَى، وَلَوْ بَادَرَ الْمُسْتَحِقُّ

ويزيد ومرض، ولو في الأطراف يقطعها متواليه، ولو فُرِّقَتْ. اهـ. فَوُدَّ: (وجلد القذف) هل التَّغْزِيرُ كَذَلِكَ.

أَوَّلُ الْبَابِ هَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ الْآدَمِيِّ لِإِنِّهِ عَلَى الْمُضَاهَاةِ أَمَّا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تُحْبَسُ فِيهِ بِلِ
تَوْخَرُ مُطْلَقًا إِلَى تَمَامِ مُدَّةِ الرِّضَاعِ وَوُجُودِ كَافِلٍ (وَالصَّحِيحُ تَصْدِيقُهَا) بِلَا يَمِينٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ
لِلْجَنِينِ وَتَصْدِيقُ مُسْتَفْرِضِهَا لَكِنْ إِنْ ارْتَابَتْ (فِي حَمْلِهَا) الْمُمْكِنُ بِأَنْ لَمْ تَكُنْ آيَسَةً، وَلَوْ (بِغَيْرِ
مُخَيَّلَةٍ) أَيِ أَمَارَةٍ ظَاهِرَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَجِدُ مِنْ نَفْسِهَا مِنَ الْأَمَارَاتِ مَا لَا يُطْلِقُ عَلَيْهِ
غَيْرُهَا وَيَضْبُرُ الْمُسْتَحِقُّ إِلَى وَقْتِ ظَهْوَرِ الْحَمْلِ لَا إِلَى انْقِضَاءِ أَرْبَعِ سِنِينَ لِتُعْطِدَهُ بِلَا ثُبُوتِ
وَيُضْمَنُ الزَّوْجُ وَطَافُهَا وَلَا فَاحْتِمَالِ الْحَمْلِ دَائِمٍ فَيَفُوتُ الْقَوْدُ، وَلَوْ قَتَلَهَا الْمُسْتَحِقُّ، أَوْ الْجَلَادُ

وَقَتَلَهَا بَعْدَ انْفِصَالِ الْوَلَدِ وَقَبْلَ وُجُودِ مَا يُغْنِيهِ لَزِمَهُ الْقَوْدُ كَمَا لَوْ حَبَسَ رَجُلًا بَيْتٍ وَمَتَّعَهُ الطَّعَامَ حَتَّى
مَاتَ فَإِنْ قَتَلَهَا وَهِيَ حَائِلٌ، وَلَمْ يَتَفَصَّلْ حَمْلُهَا أَوْ انْفَصَلَ سَالِمًا ثُمَّ مَاتَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
أَنَّهُ مَاتَ بِالْجَنَابَةِ فَإِنْ انْفَصَلَ مَيِّتًا فَالْوَجِبُ فِيهِ غُرَّةٌ وَكَفَّارَةٌ، أَوْ مُتَالَمًا ثُمَّ مَاتَ قَدِيدَةً وَكَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ
أَنْ تَأَلَّمَهُ وَمَوْتَهُ مِنْ مَرَّتِهَا وَالدِّيَّةُ وَالْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّ الْجَنِينَ لَا يُبَاشِرُ بِالْجَنَابَةِ، وَلَا يَتَيَقَّنُ حَبَاتِهِ
فَيَكُونُ مَلَكَهَ خَطَأً، أَوْ شَيْئًا حَمْدًا بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ فَإِنَّهَا فِي مَالِهِ، وَإِنْ قَتَلَهَا الْوَلِيُّ بِأَمْرِ الْإِمَامِ الْخ.

• قَوْدُ: (أَوَّلُ الْبَابِ) أَيِ أَوَّلِ بَابِ الْجِرَاحِ فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ حَبَسَهُ وَمَتَّعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ الْخ رَشِيدِي.
• قَوْدُ: (أَمَّا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى الْخ) هَلْ هُوَ شَائِلٌ لِمَا لَوْ زَنَتْ بِكَرًا وَأُرِيدَ تَغْرِيبُهَا فَيُؤْخَذُ تَغْرِيبُهَا فِيهِ نَظَرٌ
وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا تُتَرَبُّ وَيُؤْخَرُ الْجَلْدُ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَأْخِيرِ التَّغْرِيبِ عَ ش. • قَوْدُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاةِ
وُجْدِ الْإِسْتِغْنَاءِ، أَوْ الْفُطَامِ أَمْ لَا. • قَوْدُ: (وُجُودِ كَافِلٍ) أَيِ لِلْوَلَدِ عَ ش وَرَشِيدِي. • قَوْدُ: (بِلَا يَمِينٍ)
الْمُتَّجِهَةِ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ لَهُ لَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ م ر سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى يَمِينُهَا حَيْثُ لَا مُخَيَّلَةَ وَبِلَا يَمِينٍ
مَعَ الْمُخَيَّلَةِ اه. • قَوْدُ: (وَتَصْدِيقُ مُسْتَفْرِضِهَا) عَطَفَ عَلَى تَصْدِيقِهَا فِي الْمَتْنِ. • قَوْدُ: (الْمُمْكِنُ بِأَنْ الْخ)
وَالَا فَلَا تُصَدَّقُ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. • قَوْدُ: (وَيَضْبُرُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (أَوْ بِسُخْرِ) فِي النِّهَايَةِ الْإِقْوَالُ: (وَيُضْمَنُ
الزَّوْجُ) إِلَى (وَلَوْ قَتَلَهَا). • قَوْدُ: (وَيَضْبُرُ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ. • قَوْدُ: (إِلَى وَقْتِ ظَهْوَرِ الْحَمْلِ) فَإِذَا ظَهَرَ عَدَمُ
الْحَمْلِ بِالْإِسْتِزَاءِ بِخِيَصَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا اقْتَصَصَ مِنْهَا زِيَادَتِي. • قَوْدُ: (لَا إِلَى انْقِضَاءِ أَرْبَعِ سِنِينَ) كَذَا فِي
النِّهَايَةِ وَنَقَلَ عَ ش عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ أَنَّهَا تُمَهَّلُ إِلَى انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْحَمْلِ وَهِيَ أَرْبَعُ سِنِينَ. اه وَلِئِذَا أَيِ
الْإِمَهَالِ يَمِيلُ كَلَامُ الْمُغْنَى. • قَوْدُ: (وَيُضْمَنُ الزَّوْجُ وَطَافُهَا الْخ) عَلَى مَا قَالَهُ التَّمِيرِيُّ لَكِنْ الْمُتَّجِهَةُ كَمَا فِي
الْمُحَبَّاتِ عَدَمُ مَنَعِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يُؤَدِّي إِلَى مَنَعِ الْقِصَاصِ نِهَآيَةً وَلِئِذَا أَيِ عَدَمِ الْمَنَعِ يَمِيلُ كَلَامُ
الْمُغْنَى. • قَوْدُ: (وَلَوْ قَتَلَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْإِثْمُ) فِي الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى عِبَارَتُهُمَا، وَإِنْ قَتَلَهَا الْوَلِيُّ بِأَمْرِ
الْإِمَامِ كَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْإِمَامِ عَلِيمًا بِالْحَمْلِ أَوْ جَهْلًا، أَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ وَخَذَهُ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ عَلَيْهِ، وَهُوَ
الْأَمْرُ بِهِ وَالْمُبَاشِرُ كَالْآلَةِ لِيُصْدِرَ فِعْلُهُ عَنْ رَأْيِهِ وَيَحْتِجَ بِهِذَا فَارَقَ الْمُكْرَهَةَ حَيْثُ نَقُصَّ فَإِنْ عَلِمَ الْوَلِيُّ
دَوْنَهُ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ لِاجْتِمَاعِ الْعِلْمِ مَعَ الْمُبَاشَرَةِ، وَلَوْ قَتَلَهَا جَلَادُ الْإِمَامِ جَاهِلًا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، أَوْ
عَالِمًا فَكَالْوَلِيِّ يَضْمَنُ إِنْ عَلِمَ دَوْنَ الْإِمَامِ وَمَا ضَمِنَهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ كَالْوَلِيِّ. وَإِنْ قَالَ ابْنُ الْمُفَرِّجِ إِنَّهُ مِنْ
مَالِهِ فَإِنْ عَلِمَ بِالْحَمْلِ الْإِمَامُ وَالْجَلَادُ وَالْوَلِيُّ فَالْقِيَاسُ عَلَى مَا مَرَّ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنْ الضَّمَانُ عَلَى

• قَوْدُ: (بِلَا يَمِينٍ) الْمُتَّجِهَةِ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ لَهُ لَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ م ر.

بإذن الإمام فألقت جنيئنا ميتنا فالفرقة على عاقلة الإمام ما لم يجهل هو وحده الحمل فعلى عاقلتهما، والإنم تابع للعلم بخلاف الضمان. (ومن قُل) هو مثال إذ غير القتل مثله إن أمكث المماثلة فيه لا كقطع طرف بمقتل وإيضاح به، أو بسيف لم تؤمن فيه الزيادة بل يتمم نحو الموتى كما مر (بمخذد) كسيف أو غيره كخجر (أو خني) بكسر التون مضدرا (أو جويج

الإمام هنا أيضا خلاف لما في الروضة من أنها عليهم أثلاثا وحيث ضمن الإمام الفرقة فهي على عاقلته كما قاله الرافعي، وهو قياس ما مر كما قاله الاستوئي خلافا لما في الروضة من أنها في ماله وليس المراد بالعلم بالحمل حقيقة بل المراد به ظن مؤكّد بمخايله، ولو ماتت الأم في حدّ ونحوه من العقوبة بالدم الضرب لم تضمن؛ لأنها تليقت بحدّ، أو عقوبة عليها، وإن ماتت بالدم الولادة فهي مضبوطة بالدية، أو بهما فيصنفها واقتصاص الولي منها جاهلا برجوع الإمام عن إذنه له في قتلها كوكيل جهل عزّل موكله، أو عفو عن القصاص وسبأتي. اهـ. وذكر مغلطها سم عن الثاني وأقره. فود: (بإذن الإمام) قيد المسالكين ع ش. فود: (ما لم يجهل هو وحده الحمل) شامل لما علم الإمام وحده، أو علما، أو جهلا فعلم أن علم الإمام لا يمنع ضمان عاقلته سم. فود: (فعلى عاقلتهما) أي فإن علم المستحق أو الجلاذ دون الإمام فالفرقة على عاقلة المستحق، أو الجلاذ لا على الإمام رشيدتي.

فود: (بخلاف الضمان) أي فإنه لا يتقيد بالعلم بل قد يوجد مع الجهل ع ش. فود: (هو مثال) إلى قوله، ولو كانت الضربات في المني. فود: (فيه) أي الغير. فود: (لا كقطع طرف إلخ) مختز قوله إن أمكث إلخ ع ش.

فود: (لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهره أنها إذا أمنت جاز، وهو قد يخالف ما مر رشيدتي أي ويمكن تقيد ما مر بعدم الأمن أخذا بما هنا. فود: (كما مر) أي في أوائل الباب في شرح ومختبر قدر الموضحة. فود: (أو غيره) أي المخدّد عبارة المني، أو بمقتل كخجر. اهـ. فود: (بكسر التون إلخ) ومغناه عصر الحلق مني. فود: (مضدرا) أي ككذب، ومضارعه يخنق بضم التون رشيدتي.

فود: (فالفرقة على عاقلة الإمام) شامل لما إذا علم الإمام وحده أو علما، أو جهلا فعلم أن علم الإمام لا يمنع ضمان عاقلته وقد قال في الروض وحيث ضمن الإمام فهي ماله إن علم بالحمل وإلا فعلى عاقلته. اهـ. قال في شرحه وقوله كالروضة إنها في ماله إن علم سهو على عكسها في الرافعي فإنه جزم بأنها على عاقلته ذكره الاستوئي وشهد له المأخذ السابق. اهـ والمراد بالمأخذ السابق ما ذكره قبل تنظيلا لشيء ذكر فيه أن الدية والفرقة على العاقلة بقوله؛ لأن الجنين لا يباشر الجنانية، ولا يتقن حياته فيكون هلاكه خطأ، أو شبه عمد بخلاف الكفارة فإنها في ماله. اهـ وفي الروض، ولو علم الولي والجلاذ والإمام ضمنوا أثلاثا والقياس أنه على الإمام كما ذكره الاستوئي. اهـ وقوله والقياس قال في شرحه على ما مر أن الضمان على الإمام فيما إذا علم هو والولي. فود: (فعلى عاقلتهما) عبارة شرح الإرشاد فالضمان على عاقلة المبائر. اهـ ومثله في شرح الروض وغيره.

ونحوه) كتحريق بماء ملح، أو عذب والقاء من شايه (القصص) إن شاء لما سيد كرهه أن به المدول للسيف (به) أي بمنزلة مقداراً ومحللاً وكيفيته إن كان قصده إزهاق نفسه لو لم يفسد فيه المثل لا العفو، وذلك للمماثلة المحصلة للشقفي الدال عليها الكتاب والسنة والنهي عن المثلة مخصوص بغير ذلك، ولو كانت الضربات التي قُتل بها لا تؤثر فيه ظناً لضغيف المقتول وقوته قُتل بالسيف وله المدول في الماء عن الملح للقدب؛ لأنه أخف لا عكسه كما لو كان المثل مُحَرَّمًا كما قال (أو يسغي) ومثله إنهاش نحو حية إذ لا ينضب (فيسيف) غير مسوم

• قول (سئ): (افحص به) ولا تلقى النار عليه إلا إن قتل بالأول ذلك ويخرج أي وجوباً منها قبل أن يشوى جلده ليتمكن من تجهيزه، وإن أكلت جسد الأول أسنى. • قوله: (أي ينفله الخ) ففي التجويع يُحبس مثل تلك المدة ويُمنع الطعام وفي الإلقاء في الماء، أو النار يُلقى في ماء، أو نارٍ ومثلها ويترك تلك المدة وتُشد قوائمه عند الإلقاء في الماء إن كان يُحسِن السباحة وفي الخنق يُخنق بِشئ ما خنق وفي الإلقاء من الشايه يُلقى من ينفله وترأى صلابة الموضع وفي الضرب بالمُقتل يرأى الحجم وعَدَد الضربات، وإذا تعلد الوقوف على قدر الحجر أو النار، أو على عَدَد الضربات أُخذ باليقين، وهو أقل ما يُتَمَن منه مُغني وروض مع الأسنى. • قوله: (إن كان قصده الخ) عبارة المُغني وشرح المنهج هذا أي جواز الإقتصاص بِشئ ما ذكر إذا عزم على أنه إن لم يمُت بذلك قتله فإن قال فإن لم يمُت به عُموت عنه لم يُمكن لما فيه من التعذيب. اهـ. • قوله: (وذلك الخ) توجية للمتن. • قوله: (ولو كانت الضربات الخ) هذا جارٍ فيما لو كان نحو الخنق والتجويع الذي قُتل به لا يؤثر فيه كما صرح به الروض سم. • قوله: (لا يؤثر فيه ظناً الخ) لا يخالف ذلك قوله الآتي، أو ضرب عَدَد ضربه حيث عدل هنا ابتداءً للسيف وجري هناك الخلاف الآتي أنه بفعلٍ مثل ضربه ثم يُزاد، أو يعدل للسيف؛ لأن ما هنا في ضربٍ من شايه أن لا يؤثر في ينفله وما هناك في ضربٍ من شايه أن يؤثر في ينفله سم. • قوله: (ظناً) أي بحسب الظن ع ش. • قوله: (وقوته) أي القاتل. • قوله: (وله المدول الخ) وإن ألقاه بماء فيه حيتان تقتله أي ولا تأكله، ولو لم يمُت بها بل بالماء لم يجب إلقاءه فيه، وإن مات بهما، أو كانت تأكله ألقى فيه ليقتل به الحيتان كالأول على أرجح الوجهين رعاية للمماثلة نهاية وفي الرشيد عَنِ العُباب ما يوافق. • قوله: (ومثله إنهاش نحو حية الخ) خالفه النهاية والمُغني فقالا فإن قتله بإنهاش ألقى قُتل بالنهش في أرجح الوجهين وعليه تَمَيُّن تلك الأقوى فإن فُقدت فَمَثَلُها. اهـ. • قوله: (إذ لا ينضب) أي الإنهاش. • قوله: (غير مسوم) إلى قول المتن: (ولو مات بجائفة) في النهاية وكذا في المُغني إلا قوله: (أي وليس سُمه) إلى

• قوله: (ولو كانت الضربات التي قُتل بها الخ) ينبغي أن يجري ذلك فيما لو كان نحو الخنق والتجويع الذي قُتل به لا يؤثر فيه ثم رأيت صريح قول الروض قرع: لو علم تأثير المثل فيه لقوته فالسيف اهـ. • قوله: (ولو كانت الضربات التي قُتل بها لا تؤثر ظناً) إلى (قُتل بالسيف) هذا لا يخالف قوله الآتي، أو ضرب عَدَد ضربه حيث عدل هنا ابتداءً للسيف وجري هنا الخلاف الآتي أنه بفعلٍ مثل ضربه ثم يُزاد أو

يَتَمَيَّنُ ضَرْبُ غُنْفِهِ بِهِ مَا لَمْ يُقْتَلْ بِهِ أَيِّ وَلَيْسَ سُمُّهُ مَهْرَبًا أَحَدًا يَمَّا يَأْتِي لِحَرْمَةِ عَمَلِ السُّخْرِ
وَعَدَمِ انْضِبَاطِهِ (وَكَذَا خَمْرٍ)، أَوْ بَزُولِ أَوْ جَرُّهِ حَتَّى مَاتَ (وَلَوَاطٍ) بِصَغِيرٍ بِقَتْلٍ مِثْلَهُ غَالِيًا
وَنَحْوُهُمَا مِنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ يَتَمَيَّنُ فِيهِ السَّيْفُ (فِي الْأَصَحِّ) لِيَتَعَدَّى الْمُمَاتِلَةَ بِتَحْرِيمِ الْفِعْلِ وَاجْبَارِ
نَحْوِ الْمَائِعِ وَدَسِّ خَشْبَةِ قَرِيَةٍ مِنْ ذِكْرِ اللَّائِطِ فِي دُبُرِهِ لَا تَحْصُلُ الْمُمَاتِلَةُ فَلَا فَايِدَةٌ لَهُ وَيَتَمَيَّنُ
السَّيْفُ جَزْمًا فِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ كَمَا لَوْ جَامَعَ صَغِيرَةً فِي قُبُلِهَا فَقَتَلَهَا وَرَجَعَ ابْنُ الرُّفْعَةِ تَعَيَّنَتْ أَيْضًا
فِيمَا لَوْ ذَبَحَهُ كَالْبَهِيمَةِ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ خَالَفَهُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ

(لِحَرْمَةِ عَمَلِ السُّخْرِ). □ فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِّ آتَا فِي شَرْحِ فِي الْأَصَحِّ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَكَذَا خَمْرٍ الْخ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ بِالْغَنَسِ فِي خَمْرِ
لَمْ يَقْتُلْ بِهِ مِثْلَهُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَ التَّضَمُّعِ بِالتَّجَاسَةِ حَرَامٌ لَا يُبَاحُ بِحَالٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَكَانَ كَثْرَبُ الْبُؤْلِ . اه
سَمَ عَلَى حَتِّ ع ش. □ فَوَدَّ: (بِصَغِيرٍ) هَذَا قَدْ يُخْرِجُ الْبَالِغَ فَلَا يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى مَنْ لَاطَ بِهِ وَيُحْتَمَلُ
أَنَّهُ لِمُجَرَّدِ التَّصْوِيرِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ إِبْرَاقِ الْمُصَنِّفِ ع ش أَقُولُ وَتُعَيِّنُهُ أَيِ
عَدَمِ الْفَرْقِ قَوْلُ الْمُغْنِي وَلَوَاطٍ بِقَتْلٍ غَالِيًا كَانَ لَاطَ بِصَغِيرٍ. □ فَوَدَّ: (بِقَتْلٍ مِثْلَهُ غَالِيًا) رَاجِعٌ لِلْخَمْرِ أَيْضًا
كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِتَعَدَّى الْمُمَاتِلَةَ الْخ) لَا يَقَالُ يُشَكِّلُ بِجَوَازِ الْإِقْتِصَاصِ بِنَحْوِ
التَّجْوِيعِ وَالتَّغْرِيقِ مَعَ تَحْرِيمِ ذَلِكَ؛ لَأَنَّا نَقُولُ: نَحْوُ التَّجْوِيعِ وَالتَّغْرِيقِ إِنَّمَا حَرَّمَ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِثْلَافِ
النَّفْسِ وَالْإِثْلَافُ هُنَا مُسْتَحَقٌّ فَلَمْ يَمْتَنِعْ بِخِلَافِ نَحْوِ الْخَمْرِ وَاللَّوِاطِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ وَإِنْ أَمِنَ الْإِثْلَافُ فَلِذَا
امْتَنَعَ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَتِّ ع ش وَرَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَلِاجْبَارِ نَحْوِ الْمَائِعِ الْخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ
عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالثَّانِي فِي الْخَمْرِ يُوَجِّزُ مَا يَمَّا كَحَلٍّ، أَوْ مَاءٍ وَفِي اللَّوِاطِ يُدَسُّ فِي دُبُرِهِ خَشْبَةً
الْخ. □ فَوَدَّ: (لَا يَخْصُلُ) مِنَ التَّخْصِيلِ، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْإِجْبَارِ وَالدَّسِّ. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ جَامَعَ
صَغِيرَةً الْخ) وَمَعْلُومٌ مِمَّا سَبَقَ فِي شُرُوطِ الْقِصَاصِ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ جَمَاعُهُ بِقَتْلٍ مِثْلَهَا غَالِيًا
وَعَلِمَ بِهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (تَعَيَّنَتْ) أَيِ السَّيْفِ. □ فَوَدَّ: (خَالَفَهُ) أَيِ فَجَوَّزَ كُلًّا مِنَ الْمُمَاتِلَةِ وَالْمُدُولِ إِلَى

يَعْدِلُ لِلْسَّيْفِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا فِي ضَرْبٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ فِي مِثْلِهِ وَمَا هُنَاكَ فِي ضَرْبٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُؤَثِّرَ
فِي مِثْلِهِ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَكَذَا خَمْرٍ وَلَوَاطٍ فِي الْأَصَحِّ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ فِي
الْغَنَسِ فِي خَمْرِ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ مِثْلَهُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَ التَّضَمُّعِ بِالتَّجَاسَةِ حَرَامٌ لَا يُبَاحُ بِحَالٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَكَانَ
كَثْرَبُ الْبُؤْلِ، وَلَا نَظَرَ لِحَوَازِ التَّدَاوِي بِهِ كَمَا لَمْ يَنْظُرُوا لِحَوَازِ التَّدَاوِي بِصَرْفِ الْبُؤْلِ فَانْدَفَعَ بِذَلِكَ مَا
قَالَ الشَّارِحُ بِمَعْنَى الْجَوْجَرِيِّ . اه، وَمَا قَالَهُ قَيْفَارِيُّ التَّغْرِيقِ فِي الْخَمْرِ نَحْوُ شَرْبِهَا وَاللَّوِاطِ بِأَنَ إِثْلَافِ
النَّفْسِ مُسْتَحَقٌّ وَالتَّجْهِيسُ جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ كَالْتَرُصُلِ هُنَا إِلَى اسْتِيفَاءِ الْحَقِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (لِتَعَدَّى الْمُمَاتِلَةَ
بِتَحْرِيمِ الْفِعْلِ الْخ) لَا يَقَالُ يُشَكِّلُ بِجَوَازِ الْإِقْتِصَاصِ بِنَحْوِ التَّجْوِيعِ وَالتَّغْرِيقِ مَعَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّا نَقُولُ
التَّجْوِيعُ وَالتَّغْرِيقُ إِنَّمَا حَرَّمَ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِثْلَافِ النَّفْسِ وَالْإِثْلَافُ هُنَا مُسْتَحَقٌّ فَلَمْ يَمْتَنِعْ بِخِلَافِ نَحْوِ

وله قتله بمثل السم الذي قُتل به ما لم يكن مهرّباً بمنع القُسل، ولو أوجزه ماء مُتَّجِماً أوجز ماء طاهراً ولو رجع شهود زناً بعد رجيمه رُجموا (ولو جوع كنجوميّه) وألقي في النار مثل مُدته أو ضُرب عدو ضربه (فلم يُمِتْ زناً) من ذلك الجنس (حتى يُمُوت) ليقتل بما قتل به (وفي قول السيف) وصوّبه البلقيني وغيره؛ لأن المماثلة قد حصلت ولم يبق إلا تفويث الروح فوجب بالأسهل وقيل يُفعل به الأهوّن من الزيادة والتثيف قال الشيخان وهذا أقرب ونقله الإمام عن الْمُعْظِم (ومن عدل) عن المثل (إلى سيف) بأن يضرب المُتَّق به لا بأن يذبح كالبهيمة (فله) ذلك، وإن لم يرض الجاني؛ لأنه أسهل (ولو قطع فصرى) القطع للنفس (فللولي جزؤ رقبته) تسهيلاً عليه (وله القطع) طلباً للمماثلة (ثم الحرز للرقبة) وإن شاء انتظر بعد القطع (السراية) لتكتمل المماثلة وليس للجاني في الأولى طلب الإمهال بقدر مدة حياة المجني عليه بعد عنايته ومن ثم جاز أن يُوالي عليه قطع أطراف فروقها، ولا في الثانية طلب القتل، أو العفو (ولو

السيف . فؤد: (بعد رجيمه إلخ)، أو بعد مؤته بالجلد اقتصر منهم بالجلد كما في فتاوى البقوي مُعني .
 فؤل (سني: (وفي قول: السيف) اعتدّه المنهج وكذا النهاية والمُعني كما يأتي آتياً . فؤد: (وصوّبه البلقيني إلخ)، وهو المُعْتَمَدُ نِهَايةً عبارة المُعني وهذا هو الأصح كما نص عليه في الأم والمختصر وقال القاضي حُسين: إن الشافعي لم يقل بخلافه، ولم يَخْتَلِفْ مَذْهَبُ الشافعي فيه . اهـ . فؤد: (وقيل إلخ) وقد يَدْعَى أَنَّهُ عَيْنُ قولِ تَعْيِينِ السيف وتغييره بالسيف لِلْمَالِ . فؤد: (بأن يضرب) عبارة المُعني تنبيه . المراد بالمدول إلى السيف حيث دُكِرَ - جزؤ الرقبة على المفهوم . اهـ .

فؤل (سني: (ولو قطع) أي ولو قُتِلَ بغير ذي قصاص كان قُطْعَ يَدِهِ مُعني .
 فؤل (سني: (فللولي جزؤ رقبته) أي ابتداء مُعني . فؤد: (في الأولى) أي فيما لو قُطِعَ الولي ثم أراد الحرز حالاً . فؤد: (طلب الإنهال إلخ) أي بأن يقول لولي المجني عليه أمهلني مدة بقاء المجني عليه بعد جنايتي وقوله، ولا في الثانية أي فيما لو قطع ثم انتظر السراية أسنى ومُعني فقول الرشيدِي يُعني بالثانية مسألة القطع بقسميهما غير مُناسِب . فؤد: (طلب القتل إلخ) أي بأن يقول لولي المقتول أرخني بالقتل، أو العفو بل الخيرة إلى المُستَحَق .

(تنبيه: ظاهر إطلاقه أي المُصَنَّف كالرؤضة وأصلها أن للولي في صورة السراية قطع العضو بنفسه

الخنز واللواط فإنه يخرم، وإن أئمن الإثلاف فلذا امتنع هنا فليأتمل . فؤد: (وله قتله بمثل السم الذي قُتل به إلخ) قال في الروض وشريحه قلو أشكل معرفة قدر ما تحصل به المماثلة أخذ باليقين، وهو أقل ما يَتَقَرَّنُ منه .

(فرغ): لو عليم عدم تأثير المثل فيه لقوته فالسيف انتهى .

فؤل (سني: (ولو جوع كنجوميّه فلم يُمِتْ زناً)، ولو قُتِلَ بِسُمٍ قُتِلَ به مثله فلم يُمِتْ قَهْلٌ يُزَادُ كما في التنجويح، أو لا بل يَعدِلُ إلى السيف ويُفَرَّقُ فيه نظر .

مات بجائفة، أو كسر عظمه فالحق مُتَمَيِّنٌ لِتَعْدُرِ الْمُثَامِلَةِ حِينَئِذٍ (وفي قولي) يُفْعَلُ بِهِ (كفعله)، وهو الرَّاجِعُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا بَلْ قِيلَ: تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ سَبْقُ قَلَمٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَ، أَوْ كُسِرَ سَاعِدُهُ فَتَرَى لِلنَّفْسِ جَارَ قَطْعٍ، أَوْ كُسِرَ سَاعِدُهُ فَمَا قِيلَ مِنْ تَمَيُّنِ الْقَطْعِ مِنَ الْكُرْعِ بَعْدَ بَلْ لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ مُفْرَعًا عَلَى ضَعِيفٍ، وَلَوْ أَجَافَهُ مِثْلًا ثُمَّ عَفَا فَإِنَّ طَرَأَ لَهُ الْعَفْوُ بَعْدَ الْإِجَافَةِ لَمْ يُعْزَرْ وَلَا عُرِّزَ عَلَى الرَّاجِعِ (لِأَنَّ) فَعَلَ بِهِ كَفْعِلِهِ (وَلَمْ يُمْثَلَمْ لَمْ تَزِدْ الْجَوَائِفَ) فَلَا تَوْشُّعٌ، وَلَا تُفْعَلُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ بَلْ تُعْزَرُ رَقَبَتُهُ (فِي الْأَطْهَرِ) لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِهَا بِاخْتِلَافِ مَحَالِّهَا. (تَنْبِيْهُ) يُنْتَفَعُ مِنَ إِجَافَةٍ، وَكُلُّ مَا لَا قَوْدَ فِيهِ إِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْعَفْوُ بَعْدَ فَيْعُزُّ عَفَا، أَوْ قَتَلَ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعْدِيَةً مَعَ الْإِفْضَاءِ إِلَى الْقَتْلِ الَّذِي هُوَ تَقْيِضُ الْعَفْوِ. (وَلَوْ اقْتَصَصَ مَقْطُوعٌ) عُضْوُهُ الَّذِي

وَأَنْ مَتَّعْنَاهُ مِنَ الْقَطْعِ حَيْثُ لَا مِيرَايَةً، وَهُوَ كَذَلِكَ مُغْنِي.

﴿ قول (سني): (بجائفة الخ) أي أَوْخَرِ ذَلِكَ مَا لَا قِصَاصَ فِيهِ كَكُسْرِ سَاعِدٍ مُغْنِي وَرَوْضٍ.

﴿ قود: (مُتَمَيِّنٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (وَلَوْ اقْتَصَصَ) فِي الْتَهَامَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (فَمَا قِيلَ) إِلَى الْمُتَنِي.

﴿ قول (سني): (وفي قول كفعله) اخْتَمَمَهُ الْمُنْتَهَجُ وَكَذَا التَّهَامَةُ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. ﴿ قود: (وهو الرَّاجِعُ) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَرَضَهُ الْعَفْوُ بَعْدَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَسَبَّحَ بِهِ قَرِيبًا رَشِيدِي. ﴿ قود: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الرَّاجِعِ الْمَذْكُورِ. ﴿ قود: (هَلَّى ضَعِيفٌ)، وَهُوَ الَّذِي رَجَحَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا. ﴿ قود: (فَإِنْ طَرَأَ لَهُ الْعَفْوُ الْخ) وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ ع. ش. ﴿ قود: (وَالْأَيُّ) أَيِ بَأْنَ أَجَافَ قَاصِدًا مُقَدِّمَ الْعَفْوِ بَعْدَ الْإِجَافَةِ ثُمَّ انْظُرْ هَلْ يُغْنِي عَنْ هَذَا التَّنْبِيْهِ الْآتِي سَمَ وَجَزَمَ عَ شَ بِالْإِغْنَاءِ. ﴿ قود: (وَهَلَّى الرَّاجِعِ) أَيِ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْمُعَيَّرُ عَنْهُ بِقَوْلِ الْمُتَنِي وَفِي قَوْلِ كَفْعِلِهِ ع. ش. ﴿ قود: (لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِهَا بِاخْتِلَافِ مَحَالِّهَا) أَخْرَجَ بِهَذَا زِيَادَةُ التَّجْوِيعِ الْمُتَقَدِّمِ إِنْ كَانَ قَصْدُ الْعَفْوِ بَعْدَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْحَزَّ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ أَطْلَقَ فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَفْعِلِ الْجَانِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَوْ لَمْ يَسِرْ قِصَاصٌ انْتَهَى سَم. ﴿ قود: (تَنْبِيْهُ يَنْتَفَعُ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ مَحَلِّ الْخِلَافِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَمَّا إِذَا قَالَ أَجِيفُهُ وَأَقْتُلُهُ إِنْ لَمْ يُمْثَلَمْ فَلَهُ ذَلِكَ قَطْعًا، وَإِنْ قَالَ أَجِيفُهُ، أَوْ أَلْقِيَهُ مِنْ شَاهِقٍ ثُمَّ أَخْفَوْ لَمْ يُمْكِنْ فَإِنْ أَجَافَ بِقَصْدِ الْعَفْوِ عُرِّزَ، وَإِنْ لَمْ يَنْفَعْ لِيَتَعَدَّ، وَلَا يُعْبَرُ عَلَى قَتْلِهِ. ا. هـ. ﴿ قود: (وَذَلِكَ) أَيِ الْمُنْعُ.

﴿ قود: (حُضْوَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (تَنْفَعُ يُعْزَرُ) فِي الْتَهَامَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَأَخْفَرَضَ). ﴿ قود: (حُضْوَةٌ)

﴿ قود: (وَالْأَيُّ) أَيِ بَأْنَ أَجَافَ قَاصِدَ الْعَفْوِ بَعْدَ الْإِجَافَةِ ثُمَّ انْظُرْ هَلْ يُغْنِي عَنْ هَذَا التَّنْبِيْهِ الْآتِي أَيْضًا.

﴿ قود: (لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِهَا بِاخْتِلَافِ مَحَالِّهَا) أَخْرَجَ بِهَذَا زِيَادَةُ التَّجْوِيعِ الْمُتَقَدِّمِ إِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْعَفْوُ بَعْدَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْحَزَّ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ أَطْلَقَ فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَفْعِلِ الْجَانِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَوْ لَمْ يَسِرْ قِصَاصٌ. ا. هـ.

﴿ قول (سني): (وَلَوْ اقْتَصَصَ مَقْطُوعٌ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ قَتَلَ نَفْسِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ شَخْصٌ

فيه نصف دية من قاطعه (ثم مات) المقتص (بسريرة للولي حزن) ليرقى الجاني في مقابلة نفس مؤزته (وله عفو بنصف دية) فقط لأخذه ما قابل نصفها الآخر، وهو المقتو الذي قطعه ومحلّه إن استوت الديتان وإلا فيالتسبة فلو قطعت امرأة يد رجل فقطع يدها ثم مات فالمقتو على ثلاثة أرباع الدية؛ لأنه استحق دية رجل سقط منها ما يقابل ربع دية رجل وقياسه كما قاله جمع أنه لا شيء لها في عكس ذلك، وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سريرة فإذا أراد وإيها المقتو لم يكن له شيء (ولو قطعت يدها فافتص ثم مات) المقتص بالسرية (للولي الحزن) بنفس مؤزته (لأن عفا فلا شيء له) لاستيفائه ما يقابل الدية الكاملة ومحلّه إن استوت الديتان أيضًا ففي صورة المرأة السابقة يبقى له نصف الدية. (ولو مات جاني) بالسرية (من قطع قصاص

نائب فاعل مقطوع، وقوله: (من قاطعه) متعلق باقتص.

• قول (سني): (وله عفو بنصف الدية) وإن مات الجاني حنف آفبه، أو قتله غير الولي تعين نصف الدية في تركة الجاني منفي وفي سم عن الرّوض وشرحه، ولو قطع يد رجل وقتل آخر ثم مات المقطوع بالسرية قطع الجاني بالمقطوع ثم قتل بالآخر وبقي للمقطوع نصف الدية في تركة الجاني فإن مات الجاني بسرية القطع فقد استوفى قاطعه حقه والمقتول في تركته الدية انتهى. • فود: (لأخيه) أي المقتص. • فود: (وهو) أي ما قابل الخ. • فود: (ومحلّه) أي قول المتن: (بنصف الدية). • فود: (فلو قطعت الخ)، ولو قطع يميني يد مسلم فافتص منه ومات المسلم سريرة وعفا وليه عن النفس بالبدل فله خمسة أسداس دية؛ لأن المستحق استوفى ما يقابل سدسها، ولو قطع عبد يد حر فافتص منه ثم عتق فمات الحر بالسرية سقط من دية نصف قيمة المبد ولزم السيد الأقل من القيمة وبقي الدية إذا أعتقه اختيارًا للفياء منفي. • فود: (وقياسه) أي قوله لو قطعت امرأة الخ. • فود: (لها) أي المرأة أي لأجلها. • فود: (لم يكن له شيء) أي: لأنها استوتت ما يقابل ديتها. • فود: (لاستيفائه) أي المقتص.

• فود: (ومحلّه) أي قول المتن: (فلا شيء له). • فود: (ففي صورة المرأة الخ) وفي عكس تلك الصورة لو عفا الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتهم وزيادة وظاهر أنه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه أخذها قصاصًا سم. • فود: (ينفي له) أي لولي المقتص، ولو قطع يميني يدي مسلم فافتص

قاطع يده ومات بالسرية صار قصاصًا وإن ائتمل القطع قتل قصاصًا وله دية يده في تركة الجاني ثم ذكر أنه لو قطع يد رجل وقتل آخر ثم مات المقطوع بالسرية قطع الجاني بالمقطوع ثم قتل بالآخر وبقي للمقطوع نصف الدية في تركة الجاني فإن مات الجاني بسرية القطع فقد استوفى قاطعه حقه والمقتول في تركته الدية انتهى وقد يشكل قوله السابق صار قصاصًا بأن القود لا يسبق الجناية كما ذكره في قول المصنف، وإن تأخر فله نصف الدية في الأصح والفرق بمجرّد أن المجني عليه هنا باشر قتل الجاني وموت الجاني في المسألة الآتية إنما حصل بالسرية فيه نظر. • فود: (ففي صورة المرأة السابقة) وفي عكس تلك الصورة لو عفا الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتها وزيادة وظاهر أنه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه أخذها قصاصًا.

فهذه؛ لأنه قطع بحق (وإن ماتا سرية) بعد الانقصاص في اليد (معا، أو سبق المجني عليه فقد قص) بالقطع والسرية، ولا شيء على الجاني؛ لأن السرية لما كانت كالمباشرة في الجناية وجب أن تكون كذلك في الاستيفاء (وإن تأخر) موث المجني عليه عن موت الجاني بالسرية (فله) أي لولي المجني عليه في تركة الجاني (نصف الدية) إن استوت الدمان نظير ما مر (في الأصح)؛ لأن القود لا يسبق الجناية ولا كان في معنى السلم في القود وهو مشتق، ولو كانت الصورة في قطع يدين فلا شيء له قيل جزأ ما واعترض. (ولو قال مستحق) قود (يمين)، وهو مكلف لجان حو مكلف: (أخرجها) أي يمينك لأقطعها قودا (فأخرج ناسرا) له (وقصد إباحتها) عايفا، أو جاهلا على الأوجه فقطعها المستحق (فمهدرة) لا ضمان فيها، ولا في سريتها، وإن لم يلفظ بالإذن في القطع، ولو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تُجزئ؛ لأن إخراجها بقصد إباحتها بذل لها مجانا نعم، يُقرّر العالم منهما بالتحريم، وكنية إباحتها ما لو علم أن المطلوب منه اليمين فأخرج اليسار مع عليه بأنها لا تُجزئ، ولم يقصد العوضيّة ويبقى قود اليمين كما بأصله وذكره بعد ومحلّه إن لم يظن القاطع إخراجها

منه فمعا وليه عن النفس بالبدل فله ثلثا دية المسلم؛ لأن المستحق استوفى ما يقابل ثلثها ثماني وأسنى. قود: (في اليد) أي مثلاً.

قود (سني): (أو سبق المجني عليه) أي سبق موته موث الجاني ثماني. قود: (بالقطع والسرية) أي حصل قصاص اليد بقطع يد الجاني والسرية بالسرية ثماني.

قود (سني): (وإن تأخر الخ)، ولو شك في العمية يتبني سقوط الدية؛ لأن الأصل براءة الذمة، ولو علم السابق ثم نسي، أو علم السبق دون السابق فهل هو كذلك إما ذكر، أو يوقف الأمر إلى البيان سم على المنهج ع ش.

قود (سني): (فله نصف الدية في الأصح).

(تنبيه): لو كان ذلك في قطع يدين مثلاً لم يستحق شيئا؛ لأنه قد استوفى ما يقابل النفس، أو في موضحة وجب تسعة أعشار الدية ونصف عشرها وقد أخذ المجني عليه بقصاص الموضحة نصف المشر وقس على ذلك ثماني. قود: (نظير ما مر) أي أيضا في شرح وله عفوّه بينصف دية.

قود: (هالما) أي أنها اليسار مع ظن الإجزاء ثماني.

قود (سني): (فمهدرة).

(فرغ): على المبيح الكفارة إن مات ميراية كقاتل نفسه وإنما لم يجب على المباشرة؛ لأن السرية حصلت بقطع يستحق مثله زوض وأسنى سم على منهج ع ش. قود: (ولو علم القاطع الخ) غاية.

قود: (ويبقى الخ) عطف على قول المصنف فمهدرة. قود: (وذكرة) أي المصنف. قود: (ومحلّه)

إلى قول المتن: (وإن قال) في النهاية وكذا في الثماني إلا قوله أما المستحق إلى وأما المخرج القن وقوله، أو الصبي. قود: (ومحلّه) أي بقاء القود عبارة الثماني ويتقى قصاص اليمين إلا إذا مات

وَالَا سَقَطَ لِتَضَمُّنِ رِضَاهُ بِالْيَسَارِ بَدَلًا لِلْعَفْوِ وَلَهُ دَبَّةٌ يَمِينُهُ وَكَذَا لَوْ عَلِمَ عَدَمَ إِجْرَائِهَا شَرْعًا لَكُنْ جَعَلَهَا عِوَضًا، وَلَا نَظَرَ لِقَضْدِ الْإِبَاحَةِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ رِضَا الْمُسْتَحِقِّ بِالْمَوْضُوعَةِ مُتَضَمِّنٌ لِلْعَفْوِ عَنِ الْقَطْعِ، وَإِنْ فَسَدَ الْمَوْضُوعُ أَمَّا الْمُسْتَحِقُّ الْمَجْنُونُ أَوِ الصَّبِيُّ فَالْإِخْرَاجُ لَهُ يُهْدِيهَا؛ لِأَنَّهُ تَسْلِيطٌ لَهُ عَلَيْهَا وَأَمَّا الْمَخْرِجُ الْقَبْلُ فَقَضْدُهُ الْإِبَاحَةُ لَا يُهْدِي بِسَازِهِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِسَيِّدِهِ لَكِنْ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَسْقُطُ قَوْدُهَا إِذَا كَانَ الْقَاطِعُ قَبْلًا وَأَمَّا الْمَخْرِجُ الْمَجْنُونُ أَوِ الصَّبِيُّ فَلَا عِبْرَةَ بِإِخْرَاجِهِ ثُمَّ إِنَّ عِلْمَ الْمُقْتَضِ قَطَعَ وَلَا لَزِمَتْهُ الدَّبَّةُ (وَإِنْ قَالَ) الْمَخْرِجُ بَعْدَ قَطْعِهَا (جَعَلَهَا) حَالَةَ الْإِخْرَاجِ عِوَضًا (عَنِ اليمينِ وَطَنَنْتَ إِجْرَاءَهَا) عَنْهَا (فَكَذَبَهُ) الْقَاطِعُ فِي ظَنِّهِ الَّذِي رَتَّبَ عَلَيْهِ الْجَعْلَ الْمَذْكُورَ وَقَالَ بَلْ عَرَفْتُ أَنَّهَا لَا تُجْزَى وَسَيَأْتِي أَنَّ هَذَا مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ

الْمُسِيخُ، أَوْ ظَنَّ الْقَاطِعُ الْإِجْرَاءَ، أَوْ جَعَلَهَا عِوَضًا فَإِنَّهُ يَغْدِلُ إِلَى الدَّبَّةِ؛ لِأَنَّ الْيَسَارَ وَقَعَتْ هَلَاكًا. اهـ.
 ٥ فَوَدَّ: (وَالَا سَقَطَ) هَذَا وَاضِحٌ إِذَا كَانَ الظَّانُّ الْمُسْتَحِقَّ وَوَكَّلَ فِي قَطْعِهَا فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِتَقْيِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ تَعْدَى وَقَطَعَ بِتَقْيِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الظَّانُّ هُوَ الْوَكِيلُ فَقَطَّ، وَلَمْ يَضْمُرْ مِنَ الْمُسْتَحِقِّ إِلَّا مُجَرَّدَ التَّوَكُّلِ فَالْوَجْهُ بَقَاءُ الْقَوْدِ أَيْضًا طَبْلَاوِيٍّ أَيْ وَعَلَى الْوَكِيلِ دَبَّةُ الْيَسَارِ، وَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ فِيهَا لِظَنِّهِ الْإِجْرَاءَ سَمِ عَلَى الْمُنْتَهَجِ ع ش.

٥ فَوَدَّ: (وَكَلَا) أَيْ بِسُقُوطِ الْقَوْدِ وَيَلْزَمُ الدَّبَّةُ لَوْ عَلِمَ أَيْ الْقَاطِعُ وَكَذَا ضَمِيرُ جَعَلَهَا. ٥ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذْ جَعَلَهَا عِوَضًا.

٥ فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُسْتَحِقُّ الْمَجْنُونُ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ، وَهُوَ مُكَلَّفٌ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِحُكْمِ الْمُنْطَوِيِّ فَمَا مَعْنَى الْإِحْتِرَازِ هَهُ. ٥ فَوَدَّ: (فَالْإِخْرَاجُ) أَيْ بِمُجَرَّدِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ قَضْدُ الْإِبَاحَةِ رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الْمَخْرِجُ الْقَبْلُ الْخ) مُخْتَرَزُ حُرِّ.

٥ فَوَدَّ: (إِذَا كَانَ الْقَاطِعُ قَبْلًا) أَيْ أَمَّا إِذَا كَانَ حُرًّا فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا فَالتَّشْيِيدُ بِالْقَبْلِ لِتَصَوُّرِ كَوْنِ الْإِخْرَاجِ هُوَ الْمُسْقُطُ بِمُجَرَّدِهِ رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الْمَخْرِجُ الْمَجْنُونُ الْخ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى وَخَرَجَ بِالْمُكَلَّفِ الْمُقَدَّرُ فِي كَلَامِهِ الْمَجْنُونُ فَإِنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ بِسَازِهِ وَقَطَعَهَا الْمُقْتَضِ عَالِمًا بِالْحَالِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّبَّةُ وَصَوْرَتُهُ أَنْ يَجْنِيَ عَاقِلًا ثُمَّ يَجْنِ وَلَا فَالْمَجْنُونُ حَالَةَ الْجِنَايَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِصَاصٌ.

(تَنْبِيْهُ): كَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُشِيرُ بِمُبَاشَرَةٍ الْمُسْتَحِقَّ لِلْقَطْعِ مَعَ أَنَّ الْأَصَحَّ عَدَمُ تَمَكُّنِهِ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ فِي الطَّرَفِ كَمَا سَبَقَ وَصَوَّرَهَا الْمُتَوَلَّى بِمَا إِذَا أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ بِتَقْيِهِ. اهـ وَرَوَّ عَنْ ش أَنَّمَا تَصْوِيرُ آخَرُ.

٥ فَوَدَّ: (أَوِ الصَّبِيِّ) أَيْ إِخْرَاجُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا فِي خُصُوصٍ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ كَوْنِهِ جَانِيًا وَإِلَّا فَالصَّبِيُّ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ رَشِيدِي.

٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ عَلِمَ الْمُقْتَضِ) أَيْ عَلِمَ الصَّبِيُّ، أَوِ الْمَجْنُونُ ع ش.
 ٥ فَوَدَّ: (فَكَذَبَهُ) أَيْ أَوْ صَدَّقَهُ عَمِيرُهُ. ٥ فَوَدَّ: (بَلْ عَرَفْتُ) بِقَتْحِ النَّاءِ. ٥ فَوَدَّ: (أَنَّ هَذَا) أَيْ فَكَذَبَهُ.

وقول أصله عَرَفْتُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَضْمُ التَّاءِ فَيَكُونُ أَخْفُ إِيهَامًا لِمَا يَأْتِي، أَوْ بَفَتْجِهَا فَيُؤَافِقُ الْمَتْنَ فَاَنْدَفَعَ الْجَزْمُ بَضْمُهَا حَتَّى يَتَنَبَّيَ عَلَيْهِ الْاِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَتْنِ (فَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ (لَا إِقْصَاصَ فِي الْبِسَارِ)

❦ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ أَصْلِهِ عَرَفْتُ الْإِنْج) جِبَارَةُ الْأَصْلِ، وَلَوْ قَالَ قَصَدْتُ إِيقَاعَهَا عَنِ الْيَمِينِ وَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُجْزَى عَنْهَا وَقَالَ الْقَاطِعُ عَرَفْتُ أَنَّ الْمُخْرَجَ الْبِسَارَ وَأَنَّهَا لَا تُجْزَى عَنِ الْيَمِينِ فَلَا يَجِبُ الْإِقْصَاصُ فِي الْبِسَارِ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ اَنْتَهَتْ، وَمِنْهَا يَظْهَرُ أَنَّ الْمَتْنَ حَمَلَهَا عَلَى فَتْحِ تَاءٍ عَرَفْتُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُطَابَقُهَا حَيْثُ يُجْزَى وَأَنَّهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تُفِيدُ أَنَّ الْقَاطِعَ كَذَّبَ الْمُخْرَجَ فِي دَعْوَاهُ ظَنَّ الْإِجْزَاءِ لَا فِي دَعْوَاهُ الْجَفَلِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ جَفَلِ الشَّارِحِ تَبَعًا لِلْمَحَلِّيِ التَّكْلِيبِ رَاجِعًا لِلظَّنِّ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهِ الْجَفَلُ مُطَابَقَةٌ مَا فِي الْأَصْلِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ أَخْفُ إِيهَامًا لِمَا يَأْتِي) إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ انْتِدَافِغِ الْإِيهَامِ مُطْلَقًا كَمَا سَبَّأْتَنِي فِي قَوْلِهِ خِلَافًا لِمَا يُوْرِيهِ كَلَامُ أَصْلِهِ الْإِنْج سَم. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي) لَعَلَّ فِي قَوْلِهِ بَل، وَإِنْ اَنْتَهَى الْإِنْج. ❦ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَتَنَبَّيَ عَلَيْهِ الْإِعْتِرَاضُ) جِبَارَةُ الْمُنْهِي.

(تَنْبِيْهُ): مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَيْسَ مُطَابِقًا لِمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَلَا الرُّضْوَةِ وَأَصْلُهَا، وَجِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ وَلَوْ قَالَ قَصَدْتُ إِيقَاعَهَا عَنِ الْيَمِينِ الْإِنْج وَمُرَادُهُ عَرَفْتُ بَضْمُ التَّاءِ لِلْمُتَكَلِّمِ فَظَنَّ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا بِفَتْحِ التَّاءِ لِلْإِخْطَابِ فَقَبَّرَ عَنْهُ بِالتَّكْلِيبِ قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذَا لَيْسَ مَوْضِعَ تَنَازُلٍ بَيْنَهُمَا، وَالْأَمْرُ الثَّانِي أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا صَدَّقَهُ يَجِبُ الْإِقْصَاصُ فِي الْبِسَارِ وَالَّذِي فِي الشَّرْحِ وَالرُّضْوَةِ فِي هَذِهِ

❦ قَوْلُهُ (شَرْحُ): (وَقَوْلُ أَصْلِهِ عَرَفْتُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَضْمُ التَّاءِ فَيَكُونُ أَخْفُ إِيهَامًا لِمَا يَأْتِي وَبِفَتْجِهَا الْإِنْج) جِبَارَةُ الْأَصْلِ. وَلَوْ قَالَ قَصَدْتُ إِيقَاعَهَا عَنِ الْيَمِينِ وَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُجْزَى عَنْهَا وَقَالَ الْقَاطِعُ عَرَفْتُ أَنَّ الْمُخْرَجَ الْبِسَارَ وَأَنَّهَا لَا تُجْزَى عَنِ الْيَمِينِ فَلَا يَجِبُ الْإِقْصَاصُ فِي الْبِسَارِ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ اَنْتَهَتْ وَمِنْهَا يَظْهَرُ أَنَّ الْمَتْنَ حَمَلَهَا عَلَى فَتْحِ تَاءٍ عَرَفْتُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُطَابَقُهَا حَيْثُ يُجْزَى وَأَنَّهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تُفِيدُ أَنَّ الْقَاطِعَ كَذَّبَ الْمُخْرَجَ فِي دَعْوَاهُ ظَنَّ الْإِجْزَاءِ لَا فِي دَعْوَاهُ الْجَفَلِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ جَفَلِ الشَّارِحِ تَبَعًا لِلْمَحَلِّيِ التَّكْلِيبِ رَاجِعًا لِلظَّنِّ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهِ الْجَفَلُ مُطَابَقَةٌ مَا فِي الْأَصْلِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ يَوْجُهُ بِاتِّسَابٍ رُجُوعِ التَّكْلِيبِ إِلَى الظَّنِّ لِمَعْدَمِ وَجُوبِ الْإِقْصَاصِ فِي الْبِسَارِ إِذْ رُجِعَ إِلَى الْجَفَلِ بِنَاسِبٍ وَجُوبِ الْإِقْصَاصِ فِيهَا لِأَعْتِرَافِ الْقَاطِعِ حَيْثُ يَدْعُو بِمَعْدَمِ تَسْلِيْطِ الْمُخْرَجِ عَلَيْهَا وَكَانَ وَجْهُ وَضْفِ الظَّنِّ بِأَنَّهُ رَتَّبَ عَلَيْهِ الْجَفَلُ بَيَانُ الْإِزْيَاطِ بَيْنَهُمَا وَالْأَقْمَرُ وَجُودِ الظَّنِّ لَا يَقْتَضِي تَرْتُّبَ الْجَفَلِ عَلَيْهِ لِجَوَازِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِجَفَلِ الظَّنِّ مَعَ تَحَقُّقِهِ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَظُنَّ صِحَّةَ جَفَلِهَا جَوْضًا، وَلَا يَقْصِدُ الْمَوْضِعَ مَعَ إِخْرَاجِهَا أَمَّا قَوْلُ بَعْضِ مَشَاطِينِنَا إِنَّمَا لَمْ يَجْعَلِ الشَّارِحُ الْمَحَلِّيَ التَّكْلِيبَ رَاجِعًا لِلْجَفَلِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ، وَهُوَ لَا يَوْصَفُ بِالتَّكْلِيبِ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّكْلِيبَ لِدَعْوَاهُ كَمَا أَنَّهُ لِدَعْوَى الظَّنِّ لَا لِدَعْوَى تَقَاتُلِهِ.

❦ قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ أَخْفُ إِيهَامًا) إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ انْتِدَافِغِ الْإِيهَامِ مُطْلَقًا كَمَا سَبَّأْتَنِي فِي قَوْلِهِ خِلَافًا لِمَا يُوْرِيهِ كَلَامُ أَصْلِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَتَنَبَّيَ عَلَيْهِ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَتْنِ) لِإِقَابِلِ أَنَّ يَوْجُهُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمَتْنِ وَإِنْ اَنْدَفَعَ الْجَزْمُ الْمَذْكُورُ بِأَنَّهُ يَخْوِلُ جِبَارَةَ الْأَصْلِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَوْجِبِ وَبِنَاءِ اخْتِصَارِهَا عَلَيْهِ مَعَ اِمْتِنَانِ حَمْلِهَا عَلَى غَيْرِهِ وَالْإِخْصَارُ عَلَيْهِ مُوجِبٌ لِلْإِعْتِرَاضِ.

على قاطعها سواء أظن أنه أباحها أو أنها اليمين، أو علمها اليسار وأنها لا تجزئ أو قطعها عن اليمين ظاناً إجزاءها؛ لأن مخرجها سلطه عليها بجعلها عوضاً ومن ثم لا قود فيها، وإن صدقه في الظن المذكور على الأصح أيضاً بل وإن انتفى الظن المذكور من أصله خلافاً لما يوهمه كلام أصله أيضاً وغيره لما تقرر أن المسقط للقود هو قصد جعلها عوضاً فتفريغه ذلك على التّكذيب مجرّد تصوير لا مفهوم له بدليل كلامه في الروضة (وجب دية) لليّسار؛ لأنّ الجعل المذكور منع كونه بذلها مجاناً (ويبقى) حيث لم يظن القاطع إجزاءها، ولا جعلها عوضاً (قصاص اليمين) في الأولى كما مرّ وفي هذه؛ لأنه لم يستوفه، ولا عفا عنه نعم، يلزمه الصبر به إلى انديمال يساره لئلاّ تهلكه المولاة أما إذا ظنّ إجزاءها، أو جعلها عوضاً فلا يبقى لما مرّ أن ذلك متضمّن للعفو ولكلّ على الآخر دية (وكذا لو قال) المخرج (ذهشت) بضمّ، أو فتح

الحالة أنه لا قصاص أيضاً على الأصح. اهـ. قود: (سواء أظن) إلى قوله: (وإن انتفى الظن) في المُنْغِي. قود: (أيضاً) أي كما لو كذّبه. قود: (الظن المذكور) أي في المتن. قود: (أيضاً) أي كلام المتن. قود: (لما تقرر) أي في قوله؛ لأن مخرجها سلطه عليها بجعلها عوضاً. قود: (فتفريغه ذلك على التّكذيب إلخ) قد يمتنع أن ذلك قرّعه على التّكذيب بل قرّعه على الجعل ويؤيده أن قوله فالأصحّ إلخ جواب الشرط الذي هو قوله وإن قال جعلتها عوضاً والجواب إنما يتفرّع على الشرط نعم عبارته توهّم اختيار المخطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التّفريع فيجواب حيث يذّ باناً إنما قصد بالمخطوف بيان منشأ الجعل غالباً وبما بعده بيان حال القاطع غالباً عند ذلك فليأمل سم. قود: (لليّسار) إلى قول المتن وكذا لو قال في المُنْغِي. قود: (حيث لم يظن) إلى قول المتن: (وكذا لو قال) في النهاية إلاّ قوله: (في الأولى) إلى (نعم). قود: (ولا جعلها) عطف لم يظن والضمير المستتر للقاطع. قود: (في الأولى) أي في صورة قصد مخرج اليسار الإباحة. قود: (كما مرّ) أي في شرح مُهَنْدَرَة. قود: (وفي هذه) أي في صورة جعل المخرج اليسار عوضاً عن اليمين. قود: (أما إذا ظنّ إلخ) مُحْتَرَزُ قوله حيث لم يظنّ إلخ. قود: (لما مرّ) أي في شرح مُهَنْدَرَة. قود: (أن ذلك) أي ظنّ القاطع الإجزاء، أو جعله اليسار عوضاً عن اليمين. قود: (ولكلّ على الآخر دية) أي دية ما قطعته فلو سرى القطع إلى النفس وجب ديتها ويدخل فيها اليسار مُنْغِي. قود: (بضمّ) إلى الفضل في المُنْغِي إلاّ قوله أو لم أسمع إلاّ أخرج يسارك وقوله فاندفع إلى وفي جميع هذه الصّور وقوله وأخذ الدية إلى ويصدق وقوله وقد ذهبت إلى بأنّ القصد. قود: (بضمّ إلخ) عبارة المُنْغِي بضمّ أوّله بخطه ويجوز فتحه وكسر ثانيه من الدهشة وهي التحير. اهـ وكذا لو قال ذهبت إلخ أي أو كان المخرج مجنوناً نهايةً وروض، ولو كان المستحقّ مجنوناً وقال أخرج يسارك، أو يمينك فأخرجها له وقطعها أهدرت؛ لانه آتلفها بتسليطه، وإن لم

قود: (فتفريغه ذلك على التّكذيب إلخ) قد يمتنع أنه قرّعه ذلك على التّكذيب بل قرّعه على الجعل ويؤيده أن قوله فالأصحّ جواب الشرط الذي هو قوله وإن قال جعلتها عوضاً، والجواب إنما يتفرّع

فكسر - عن كونها اليسار (فَلْتَنْتَهَا اليمين)، أو لم أسمع إلا أخرج يسارك أو ظننته قال ذلك (وقال القاطع ظننتها اليمين) فلا قود في اليسار على الأصح؛ لأن هذا الاشتباه قريب وتجب ديتها ويبقى قود اليمين وخرج بقول القاطع ذلك ما لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو دهمشت فلم أفر ما قطعت أو ظننت أنه أباحها بالإخراج فيجب على القاطع القود في اليسار أما الأولى فواضح وأما الثانية فلأن الدفشة لا تليق بحال القاطع وأما الثالثة فكمن قتل رجلاً وقال ظننته أذن لي في قتله وإنما أفاد ظن الإباحة مع جعلها عوضاً لتضمن جعله الإذن في قطعها كما مر وهنا إخراجها لما اقتصرن بنحو دهمش لم يتضمن إذناً أصلاً فاندفع استشكله بأن الفعل المطابق للسؤال كالإذن لفظاً وفي جميع هذه الصور لا يسقط قود اليمين إلا إن ظن القاطع الإجزاء، أو جعلها عوضاً وحيث سقط قود اليسار بغير الإباحة، أو القائمة مقامها

يخرجها له وقطع يمينه لم يصح استيفاءه لعدم أهليته ووجب لكل دية وسقطنا مني وروض مع الأسنى. قود: (قال ذلك) أي أخرج يسارك.

قود (سني): (وقال القاطع) أي المستحق أيضاً مني. قود: (وتجب ديتها) إلى قوله أما الأولى في النهاية. قود: (ذلك) أي ظننتها اليمين. قود: (ما لو قال) أي القاطع المستحق. قود: (أما الأولى) أي علمت أنها اليسار إلخ. قود: (فواضح) عبارة المغني؛ لأنه لم يوجد من المخرج تسليط. اهـ.

قود: (وأما الثانية) أي دهمشت إلخ. قود: (وأما الثالثة) أي ظننت أنه أباحها إلخ. قود: (فكمن قتل إلخ) أي فهو أي القاطع كمن قتل إلخ. قود: (وإنما أفاد ظن الإباحة) أي كما تقدم في شرح، وإن قال جعلتها عن اليمين إلخ سم أي بقوله سواء أظن أنه أباحها. قود: (مع جعلها إلخ) أي جعل المخرج اليسار عوضاً عن اليمين عبارة المغني ويقارن عدم لزومه فيما لو ظن إباحتها مع قصد المخرج جعلها عن اليمين بأن جعلها عن اليمين تسليط بخلاف إخراجها دفشة، أو ظناً منه أنه قال أخرج يسارك. اهـ. قود: (الإذن) مفعول لتضمن المضاف إلى فاعله. قود: (كما مر) أي في شرح فمهددة.

قود: (لم يتضمنه إلخ) قد يقال هذا لا يظهر في قوله لم أسمع إلا أخرج يسارك أو ظننته قال ذلك فليتأمل سم وقوله قد يقال إلخ سالم عما مر أيضاً عن المغني. قود: (استشكله) أي كلام المصنف هنا. قود: (بأن الفعل) يعني فعل المجني عليه المطابق للسؤال يعني سؤال الجاني. قود: (في جميع هذه الصور) أي صور أقوال المخرج المذكورة في المتن والشرح. قود: (أو جعلها) عطف على ظن والضمير المستتر للقاطع. قود: (بغير الإباحة) أي السابقة في قول المتن وقصد إباحتها وقوله أو القائمة

على الشرط نعم عبارته توهم اختيار المخطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك الترخيع فيجاب بأنه قصد بالمخطوف بيان منشأ الجفلي غالباً وبما بعده بيان حال القاطع غالباً عند ذلك فليتأمل.

قود: (وإنما أفاد ظن الإباحة إلخ) كما تقدم في شرح قوله، ولو قال جعلتها عن اليمين إلخ. قود: (لم يتضمن) قد يقال هذا لا يظهر في لم أسمع إلا يسارك أو ظننته قال ذلك فليتأمل. قود: (أو جعلها) أي اليسار.

وَجَبَتْ دَيْتُهَا وَهِيَ فِي مَالِهِ لَا عَلَى عَاقِلَتِهِ لِتَعَمُّدِهِ. وَأَخَذَ الذِّبْيَةَ بِمَنْ قَالَ لَهُ خُذْهَا عَنِ الْمِيمِ
عَفْوٌ عَنْ قَوْدِهَا وَيُصَدَّقُ كُلُّ فِي عَلَيْهِ وَظَنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا مِنْهُ وَفَارَقَ مَا هُنَا إِجْزَاءً قَطَعَ
الْيَسَارَ عَنِ الْمِيمِ فِي خَدِّ الْمَرْقَةِ إِذَا أَخْرَجَهَا وَقَدْ دَهِشَ، أَوْ ظَلَّ إِجْزَاءَهَا عَنِ الْمِيمِ لَا إِذَا
قَصَدَ إِبَاحَتَهَا بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْحَدِّ التَّنْكِيلُ وَتَمْطِيلُ الْآلَةِ الْبَاطِشَةِ وَقَدْ حَصَلَ، وَالْقِصَاصُ مَبْنِيٌّ
عَلَى الْمُثَاقِلَةِ.

فصل في موجب العمد وإن العفو

وَهُوَ شَيْءٌ مُؤَكَّدٌ وَبَغِيرَ مَالٍ أَفْضَلُ وَذَلِكَ لِلْأَيَّاتِ وَالْأَحَادِيثِ مِنْهَا خَبَرُ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ «مَا رُفِعَ
إِلَيْهِ قِصَاصٌ قَطَّ إِلَّا أَمَرَ فِيهِ بِالْعَفْوِ» بَلْ فِيهِ مُسَلِّمٌ أَنَّهُ «رُفِعَ إِلَيْهِ قَاتِلُ أَقْرَوَيْ فَقَالَ لِأَخِي الْقَتِيلِ
اغْفُ عَنْهُ فَأَبَى فَقَالَ أَذْهَبَ بِهِ فَلَمَّا وَلَّى قَالَ إِنَّ قَتْلَهُ فَهُوَ فِي النَّارِ أَيْ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمْرَ؛ لِأَنَّ هَذَا
الْإِبَاءَ فِيهِ إِشْعَارٌ بِالْإِخْلَالِ بِمَزِيدِ احْتِرَامِهِ ﷺ، أَوْ بِإِنْفَاقِ ذَلِكَ الْأَخِ فَإِنْ قُلْتَ فَكَيْفَ أَقْرَوَيْ عَلَى
مُحَرَّمٍ؟ قُلْتَ: الْمُحَرَّمُ الْإِبَاءُ، وَلَمْ يُقْرَءْ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْقَوْدُ إِذَا صَمَّمُ عَلَيْهِ فَهُوَ وَاجِبٌ فَالْحَيْثُوتُ
مُخْتَلِفَةٌ (فَوْجِبُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ (الْعَمْدُ) الْمَضْمُونُ فِي نَفْسٍ، أَوْ غَيْرِهَا (الْقَوْدُ) بِقَيْنِهِ، وَهُوَ بِفَتْحِ

مَقَامِهَا أَيْ السَّابِقِ هُنَاكَ بِقَوْلِ الشَّارِحِ وَكُنْيَةِ إِبَاحَتِهَا إِلَيْهِ. «قَوْدُ: (فِي مَالِهِ) أَيْ الْقَاطِعِ، وَهُوَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ
أَوَّلًا ع. ش. «قَوْدُ: (وَأَخَذَ الذِّبْيَةَ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ عَفْوٌ عَنْ قَوْدِهَا وَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءٌ. «قَوْدُ: (وَأَخَذَ الذِّبْيَةَ
بِمَنْ قَالَ إِلَيْهِ) أَيْ، وَلَوْ قَالَ لَهُ الْجَانِي خُذِ الذِّبْيَةَ جَوْضًا عَنْ الْمِيمِ فَأَخَذَهَا، وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا سَقَطَ
الْقِصَاصُ وَجُعِلَ الْأَخْذُ عَفْوًا عَنْهُ كَزَيْدِي. «قَوْدُ: (بِمَنْ قَالَ لَهُ) أَيْ مِنْ قَاطِعِ يَمِينٍ مَثَلًا قَالَ لِمُسْتَحِقِّ
قَوْدِهَا. «قَوْدُ: (وَيُصَدَّقُ كُلُّ فِي ظَنِّهِ وَحِلْمِهِ إِلَيْهِ) جِبَارَةُ الرَّوْضِ أَيْ وَالْمُغْنِي وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُخْرِجِ فِيمَا
نَوَى سَم.

(فصل: في موجب العمد)

«قَوْدُ: (وَفِي الْعَفْوِ) أَيْ وَفِيمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَكُتُونِ الْقَطْعِ هَذَا فِيمَا لَوْ قَالَ رَشِيدٌ أَقْطَعْنِي ع. ش. -
«قَوْدُ: (سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) أَيْ مُطْلَقًا بِمَالٍ وَيَدُونِهِ. «قَوْدُ: (أَيْ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمْرَ) أَيْ مَعَ عَدَمِ رُجُوعِهِ عَنِ الْقَتْلِ
الْمُتَضَمِّنِ ذَلِكَ الرُّجُوعَ التَّوْبَةَ عَنْ الْمُخَالَفَةِ وَالتَّوْبَةَ عَلَيْهَا سَم. «قَوْدُ: (وَلَمْ يُقْرَءْ إِلَيْهِ) أَيْ: لِأَنَّ قَوْلَهُ فَهُوَ
فِي النَّارِ أَيْ عَلَى هَذَا الْإِبَاءِ إِنْكَارٌ عَلَيْهِ سَم. «قَوْدُ: (بِفَتْحِ الْجِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَجِبَابُ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى
قَوْلِهِ: (فَتَأْمَلُهُ) فِي النَّهْيَةِ. «قَوْدُ: (الْمَضْمُونُ) أَخْرَجَ نَحْوَ الصَّائِلِ وَالْمُرَادُ بِالْمَضْمُونِ الْمُسْتَوْفَى

«قَوْدُ: (وَيُصَدَّقُ كُلُّ فِي ظَنِّهِ وَحِلْمِهِ إِلَيْهِ) جِبَارَةُ الرَّوْضِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُخْرِجِ فِيمَا نَوَى.

(فصل: في موجب العمد إلخ)

«قَوْدُ: (أَيْ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمْرَ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ مُخَالَفَةُ الْأَمْرِ مُتَحَقِّقَةً، وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَهَبَ بِهِ لِقَصْدِ
قَتْلِهِ وَقَعَ فِي الْمُخَالَفَةِ فَلَمْ يَكُنْ فِي النَّارِ بِوُقُوعِ الْقَتْلِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا رَجَعَ عَنْ
قَتْلِهِ لِيَتَضَمَّنِيَ التَّوْبَةَ عَنْ الْمُخَالَفَةِ وَالتَّوْبَةَ عَلَيْهَا. «قَوْدُ: (وَلَمْ يُقْرَءْ عَلَيْهِ) أَيْ: لِأَنَّ قَوْلَهُ فَهُوَ فِي النَّارِ أَيْ

الواو القصاص سُئِيَ به؛ لأنهم يقومون الجاني بخيل أو نحوه (والدية) في النفس وأرش غيرها (بذل) عنه عندهما كالدارمي واعترض بأن قضية كلام الشافعي والأصحاب وصرح به المازدي في قود النفس أنها بذل ما جنى عليه ولا لزوم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك. اهـ. ويُجاب بأن الخلاف في ذلك لفظي لا تفاقيهم على أن الواجب هو دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة وقد يُوجه الأول بأن القود لما وجب عينا كان كحياة نفس القتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بذلاً عنه لا عنها، ولا يلزم عليه ما ذكر لما تقرر أنه كحياة القتل فتأمل ثم رأيت شيخنا أجاب بنحو ذلك (عند سقوطه) بنحو موت أو عفو عنه عليها (وفي قول) موجب (أحدهما مُبْهِمًا) مراده قول أصله لا بعينه

للشروط ع ش. قود: (يقومون الجاني إلخ) أي إلى محل الاستيفاء مُغْنِي. قود: (أنها) أي الدية. وقود: (بذل ما جنى عليه) أي بذل القتل رجلاً كان، أو امرأة أي لا بذل القود ع ش. قود: (والأ) أي بأن كان بذل القود. قود: (ويُجاب إلخ) في هذا الجواب وقفة؛ لأن حاصل الإختراض أن العبارة الموافقة للمقصود هي هله لا ما قاله الشيخان وهذا لا يتلغى بما ذكره سم وع ش. قود: (ويوجه الأول)، وهو أن الدية بذل عن القود أي يُمكن توجيهه بحيث يتلغى عنه لزوم ما ذكر وحاصل الدفع أن القود كحياة نفس القتل لزومه عينا فالدية بذل عن نفس القتل فلم يلزم ما ذكر ع ش. قود: (بذلاً عنه) أي عن القود الذي قاله المصنف وقوله لا عنها أي نفس القتل الذي اقتضاه كلام الشافعي والأصحاب وهذا أولى مما في حاشية الشيخ زبيدي جابته قوله بذلاً عنه أي الرجل لا عنها أي المرأة. اهـ. قود: (أنه) أي القود. قود: (أجاب بنحو ذلك) فإنه قال ما قاله الشيخان لا يُنافي ما قاله المازدي؛ لأنها مع أنها بذل عن القصاص بذل عن نفس المجني عليه؛ لأن القصاص بذل عن نفس المجني عليه وبذل البذل بذل. اهـ فليتأمل مع حاصل جواب قول الشارح بذلاً عنه لا عنها ومزج هذين الضميرين فيه سم أي وبين الجوابين يؤن بعيد. قود: (بنحو موت) إلى الفائدة في النهاية وكذا في المغني لإقوله وخبر الصحيحين إلى وقد يتعين. قود: (بنحو موت) أي أو وجود مانع من القتل كأصالة القاتل ع ش. قود: (عنه عليها) أي عن القود على الدية. قود: (مراده) أي بقوله مُبْهِمًا.

على هذا الإياء إنكار عليه. قود: (ويُجاب بأن الخلاف إلخ) ما المانع من أن يُجاب بأن المراد أن دية المقتول بذل عن قتل القاتل قصاصاً لا عن نفسه فلا يلزم ما ذكر. قود: (ويُجاب إلخ) في هذا الجواب وقفة؛ لأن حاصل الإختراض أن العبارة الموافقة للمقصود هي هله لا ما قاله الشيخان وهذا لا يتلغى بما ذكره. قود: (ثم رأيت شيخنا أجاب بنحو ذلك) فإنه قال أما ما قاله الشيخان فلا يُنافي ما قاله المازدي قال وذلك؛ لأنها مع أنها بذل عن القصاص بذل عن نفس المجني عليه؛ لأن القصاص بذل عن نفس المجني عليه وبذل البذل بذل. اهـ فليتأمل مع حاصل جواب قول الشارح بذلاً عنه لا عنها ومزج هذين الضميرين فيه.

الظاهر في أنَّ الواجب هو القدر المشترك بينهما في ضمن أيٍّ مُعَيَّنٍ منهما وخبر الصحيحين «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ الْأَمْرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُودِيَ وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ» ظاهر في هذا القول ومن ثمَّ صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ وَقَدْ يَتِمُّنُ الْقَوْدُ وَلَا دِيَّةٌ كَمَا مَرَّ فِي قَتْلِ مُرْتَدٍّ مُرْتَدًّا وَفِيمَا لَوْ اسْتَوْفَى مَا يُقَابِلُ الدِّيَّةَ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَّا جُزْءُ الرِّقْبَةِ وَقَدْ تَتِمُّنُ الدِّيَّةُ كَمَا فِي قَتْلِ الْوَالِدِ لَوْلَا يَهُدِيهِ الْمُسْلِمُ لِذِمَّتِي وَقَدْ لَا يَجِبُ إِلَّا التَّعْزِيرُ وَالْكَفَّارَةُ كَمَا فِي قَتْلِ قَتْلِهِ. فَائِدَةٌ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ شَرِيعَةَ مُوسَى ﷺ تُحْتَمُّ الْقَوْدُ وَعِيسَى ﷺ تُحْتَمُّ الدِّيَّةُ فَخَفَّفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَخَفَّرَهُمَ بَيْنَهُمَا (وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لِلْوَلِيِّ) يَعْنِي الْمُسْتَحِقَّ (عَفْوٌ) عَنِ الْقَوْدِ فِي نَفْسٍ، أَوْ طَرَفٍ (عَلَى الدِّيَّةِ)، أَوْ نَصْفِهَا مَثَلًا (بِغَيْرِ رِضَا الْجَانِي)؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْفَى مِنْهُ كَالْمُحَالِ عَلَيْهِ وَالْمُضْمُونُ عَنْهُ وَلَا أَحَدَ الْمُسْتَحَقِّينَ الْعَفْوُ بِغَيْرِ رِضَا الْبَاقِينَ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ لَا يَتَجَرَّأُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ عَفِيَ عَنْ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْجَانِي سَقَطَ عَنْ كُلِّهِ كَمَا أَنَّ تَطْلِيْقَ بَعْضِ الْمَرْأَةِ تَطْلِيْقٌ لِكُلِّهَا وَمَنْ يَتَّخِذُ أَنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِرَبْطِهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ الْأَعْضَاءِ يَقَعُ الْعَفْوُ بِرَبْطِهِ بِهِ وَمَا لَا فَلَاقِيَا قَوْلِهِمْ لَوْ

• قَوْلُهُ: (الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ الْإِخ) أَيِ بِخِلَافِ الْمُتَبَعِ فَإِنَّهُ صَادِقٌ بِكَوْنِهِ مُعَيَّنًا فِي الْوَاقِعِ حَتَّى يَكُونَ الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا بَعِيْنَهُ فِي الْوَاقِعِ لَكَيْتَهُ لَمْ يَتَيَّنْ فِي الظَّاهِرِ سَمٌ وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (مَنْ قُتِلَ) بَيِّنَةُ الْمَعْمُولِ.

• قَوْلُهُ: (إِمَّا أَنْ يُؤْدِيَ) أَيِ لَهُ بِأَنْ تُذْفَعَ لَهُ الدِّيَّةُ، أَوْ يُقَادَ أَيِ لَهُ ع. ش. • قَوْلُهُ: (ظَاهِرٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ) اسْتَشْكَلَهُ سَمٌ رَاجِعُهُ. • قَوْلُهُ: (صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ الْإِخ) وَلَا اغْتِمَادَ عَلَيْهِ فِي الْمَذْهَبِ، وَإِنْ قَالَ إِنَّهُ الْجَدِيدُ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَتِمُّنُ الْقَوْدُ الْإِخ) جِبَارَةُ الْمُعْنَى وَمَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا قَالَ ابْنُ التَّيْبِ فِيهِمَا إِذَا كَانَ الْعَمْدُ يُوْجِبُ الْقِصَاصَ فَإِنْ لَمْ يُوْجِبْهُ كَقَتْلِ الْوَالِدِ الْإِخ فَإِنَّ مَوْجِبَهُ الدِّيَّةُ جُزْمًا وَمَحَلُّهُ أَيْضًا فِي عَمْدٍ تَدْخُلُهُ الدِّيَّةُ لِيُخْرَجَ قَتْلُ الْمُرْتَدِّ مُرْتَدًّا فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْقَوْدُ جُزْمًا. اه. • قَوْلُهُ: (وَالْكَفَّارَةُ) قَدْ يُوْهِمُ أَنَّ مَا مَرَّ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ وَلَيْسَ مُرَادًا رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (رَوَى الْبَيْهَقِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَنْ يَتَّخِذُ) فِي الْمَعْنَى.

• قَوْلُهُ: (يَعْنِي الْمُسْتَحِقَّ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ قُطِعَ) فِي التَّهْيِيزِ إِلَّا قَوْلُهُ: (مِنْ عَدَمِ) تَخْلِيلٍ إِلَى (وَلَوْ عَفِيَ) وَقَوْلُهُ وَمَرَّ إِلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ رِضَا الْبَاقِينَ) أَيِ وَسَقَطَ بِذَلِكَ الْقَوْدُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ الْإِخ إِنَّمَا هُوَ عِلَّةٌ لِهَذَا الْمُقَدَّرِ رَشِيدِي وَع. ش. • قَوْلُهُ: (سَقَطَ) أَيِ الْقَوْدُ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ يَتَّخِذُ الْإِخ) أَيِ مِنَ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ الْأَعْضَاءِ) أَيِ كَالْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَا قَبْلَهُ رَشِيدِي.

• قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ الْأَعْضَاءِ) أَيِ: قِيَاسًا عَلَى الْأَعْضَاءِ كَالْقَلْبِ. اه.

• قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ فِي أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ) أَيِ بِخِلَافِ الْمُتَبَعِ فَإِنَّهُ صَادِقٌ بِكَوْنِهِ مُعَيَّنًا فِي الْوَاقِعِ حَتَّى يَكُونَ الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا بَعِيْنَهُ فِي الْوَاقِعِ لَكِنْ لَمْ يَتَيَّنْ فِي الظَّاهِرِ. • قَوْلُهُ: (ظَاهِرٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا يَكُونُ ظَاهِرًا فِيهِ لَوْ كَانَ قَالَ الْقَائِلُ بِخَيْرِ التَّظَرُّبَيْنِ وَأَمَّا قَوْلُهُ فَهُوَ أَيِ الْوَلِيِّ بِخَيْرِ التَّظَرُّبَيْنِ فَهُوَ صَادِقٌ، وَإِنْ كَانَ الْقَوْدُ وَاجِبًا عَيْنًا؛ لِأَنَّهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْقَوْدِ الْوَاجِبِ عَيْنًا وَبَدَلِهِ الَّذِي هُوَ الدِّيَّةُ بِالْعَفْوِ عَلَيْهَا.

قال له الجاني خُذ الدية عوضاً عن اليمين فأخذها، ولو ساكتاً سقط القودُ وجعل الأخذ عفواً
أنه يأتي نظير ذلك هنا (وعلى الأول) أظهر (لو أطلق العفو) عن القود، ولم يتعرض للدية، ولا
اختارها عقب العفو (فالمذهب لا دية)؛ لأن القتل لا يُوجبها والعفو إسقاط ثابت لا إثبات
معدوم وقوله تعالى ﴿فَاتَّبَاعُ﴾ [بقرة: ١٧٨] أي للمال محمول على العفو عليها أما إذا اختارها
عقب العفو فتجب تنزيلاً لاختيارها عقبه منزلة عليها بقرينة المبادرة إليها ويظهر ضابط
التعقيب هنا بما مر في البيع من عدم تخلل لفظ أجنبي، وإن قل أو سكوت طويل يُعد فاصلاً
عزفاً، ولو عفا بعض المستحقين وأطلق سقطت حصته ووجب حصته الباقي من الدية، وإن
لم يختاروها؛ لأن السقوط قهري عليهم كما في قتل الولد ولو استحال ثبوت المال كما لو
قتل أحد قتيه الآخر فعفا عن القود، أو عن حقه، أو موجب الجنابة، ولو بعد العتق لم يثبت له
عليه مال جزئاً (و) على الأول أيضاً (لو عفا عن الدية لها) هذا العفو لوقوعه عفاً لا يستحقه
(وله العفو) عن القود (بهذه)، وإن تراخى (عليها)؛ لأن حقه لم يتغير بالعفو؛ لأن اللاهي كالمدم

❦ فود: (من اليمين) أي عن قتلها وقودها. ❦ فود: (سقط القود) جواب لو. ❦ فود: (عفا) أي عن
القود. ❦ فود: (أنه يأتي إلخ) خبر قوله وقياس إلخ. ❦ فود: (نظير ذلك هنا) أي قل قال الجاني للمستحق
خذ الدية بدل القود فأخذها، ولو ساكتاً سقط حقه منه لرضاه ببذله ع ش. ❦ فود: (هنا) أنظر ما مرأه به
رشيدي يعني أن قولهم المذكور شامل لدية وقود الطرف والتقسيم والمغنى وقولهم عن اليمين على
طريق التمثيل فلا حاجة لقياس غير اليمين عليها. ❦ فود: (الأظهر)، وهو أن موجب العمد القود بعينه
وقوله، ولم يتعرض إلخ أي بتثني، ولا إثبات مُغني. ❦ فود: (محمول على العفو إلخ) ويؤيده قوله
تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَمْ يَنْ أَجِبْهُ شَيْءٌ﴾ [بقرة: ١٧٨] سم. ❦ فود: (عليها) أي الدية. ❦ فود: (منزلة عليها) أي
منزلة العفو على الدية مُغني. ❦ فود: (وأطلق) أي بأن لم يذكر مالاً ولم يختاره عقبه بقرينة ما مر ع ش.
❦ فود: (سقطت حصته) أي من القود وبذله. ❦ فود: (ولو استحال إلخ) عبارة المُغني ومحل الخلاف
ما إذا أمكن ثبوت المال فإن لم يمكن كان قتل أحد عبدي شخص عبده الآخر فللسيد أن يقتص وإن
يعفو، ولا يثبت له على عبده مال فإن أغتقه لم يسقط القصاص فإن عفا السيد بعد العتق مطلقاً لم يثبت
المال جزئاً أو على مال ثبت كما في الروضة وأصلها. اهـ. ❦ فود: (فعفا عن القود) أي عفا مطلقاً.
❦ فود: (ولو بعد العتق) أي للجاني وظاهره أن العفو بعد العتق ع ش، وعبارة الرشيدي قوله ولو بعد
العتق أي والصورة أنه عفا مطلقاً بخلاف ما إذا عفا عنه بعد العتق على مال فإنه يثبت كما نقله الدميري
عن الشيخين رشيدي ومرآةً عن المُغني ما يوافقه.
❦ فود: (بغده) أي بعد العفو عن الدية ع ش ورشيدي. ❦ فود: (لأن اللاهي كالمدم) أي فكأنه لم
يوجد منه ابتداء سيوى العفو عن القصاص على الديوع ش.

❦ فود: (محمول على العفو عليها) ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَمْ يَنْ أَجِبْهُ شَيْءٌ﴾ [بقرة: ١٧٨].

ولو اختار القود ثم الدية وجبت مطلقاً. (ولو عفا على غير جنس الدية ثبت) ذلك الغير على القولين، وإن كان أكثر من الدية (إن قبل الجاني) ذلك وسقط القود (والا فلا) يثبت؛ لأنه اعتياض فاشترط رضاهما (ولا يسقط القود في الأصح)؛ لأنه إنما رضي بسقوطه على عوض ولم يحصل وليس كالصلح على عوض فاسيد؛ لأن الجاني فيه قبل والتزم. (وليس لمحجور فلسي) ومثله المريض في الزايد على الثلث ووارث المذنب (عفو عن مالي إن أوجبتا أحدهما)؛ لأنه مشنوع من تفويت المال ليحق الفرماء (والا) نوجب ذلك بل القود بعينه، وهو الأظهر (لأن عفا) عنه (على الدية يثبت) كغيره (وإن أطلق) العفو (لكما سبق) من أنه لا دية. (وإن عفا على أن لا مال فالمذهب أنه لا يجب شيء)؛ لأن القتل لم يوجب مالاً والمفلس لا يكلف الاكتساب وقضيته أنه لو عصى بالاستدانة لزمه العفو على الدية؛ لأنه حينئذ يكلف الاكتساب، وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفوؤه على أن لا مال إذ غايه الأمر أنه ارتكب محرماً وهو لا يؤثر في صحة العفو (والمبتلن) بالمعجزة المحجور عليه بسفه (في) العفو مطلقاً، أو عن (الدية)، أو

• قوله: (مطلقاً) أي عقيب اختياره، أو بعد مدح ش.

• قوله (سني): (ولو عفا) على غير الجنس أي أو صالحه غيره عليه ثبت ذلك الغير، أو المصالح عليه، وإن كان أكثر من الدية.

(تنبية): لو عفا عن القود على نصف الدية فهو كفوف عن القود ونصف الدية يسقط القود ونصف الدية معني. • قوله: (وإن كان أكثر من الدية) ويجب عليه قبول ذلك إنفاذاً لروحه كما نقله بعض مشايخنا عن المتولي رشيد. • قوله: (وليس كالصلح على عوض فاسيد) أي حيث يسقط القود سم.

• قوله: (لأن الجاني فيه) أي في الصلح على عوض فاسيد ش.

• قوله (سني): (وليس لمحجور فلسي إلخ) احتراز بمحجور عن المفلس قبل الحجر عليه فإنه كموسر ويقل عن المحجور عليه بسلب عيارته كصبي ومجنون فعفوهما لعفو معني. • قوله: (من تفويت المال إلخ) الأخصر الشامل لما زاده قول المعني من التبرع. اهـ.

• قوله (سني): (وإن أطلق) أي بأن قال عفو عن القود، ولم يتعرض للدية ولا اختارها عقيب العفو.

• قوله: (وقضيته) أي قوله والمفلس إلخ ش. • قوله: (حيث) أي حين عيانه بالاستدانة.

• قوله: (ومع ذلك) أي لزوم العفو على الدية. • قوله: (بالمعجزة) إلى قوله: (وكذا لو عفا) في المعني. • قوله: (المحجور عليه بسفه) ولو كان السفه هو القاتل فصالح عن القصاص بأكثر من الدية نفذ ولا حجر للولي فيه كما هو قضية كلام الرازي.

(فرغ): عفو المكاتب عن الدية تبرع فلا يصح بغير إذن سيده ويأذنه فيه القولان معني. • قوله: (مطلقاً)

أي بلا تعرض للدية. • وفرد: (أو عن الدية) يعني على أن لا مال.

• قوله: (وليس كالصلح على عوض فاسيد) أي حيث يسقط القود.

عليها (كفيليس) في تفصيله المذكور (وقيل كصبي) فلا يصح عفوهُ عن المال بحالٍ وخرج بقوله في الذبة القود فهو فيه كالرشيد فلا تجري فيه هذا الوجه ومرو أن للشفية المهيمل حكم الرشيد. (ولو تصالحا عن القود على) أكثر من الذبة لكان من جنسها نحو (ماثني بعين) من جنس الواجب وصفته (لغا) الصلح (إن أوجبنا أحدهما)؛ لأنه زيادة على الواجب فهو كالصلح من يائة على ماثنين (والا) بأن أوجبنا القود عينا (لألأصح الصلح) ويثبت المال وكذا لو عفا من غير تصالح على ذلك إن قيل الجاني والا فلا يثبت ويبقى القود لما مرو أنه اعتياض فيتوقف على رضاهما أما غير الجنس الواجب فقد مرو. (ولو قال) حرر مكلف مختار (رشيد) أو سفية آخر (القطعي ففعل فهدن) لا قود فيه، ولا دية كما لو قال له اقتلني، أو أئلف مالي، وأذن ليقن يسقط القود لا المال، وأذن غير المكلف والمكره لا يسقط شيئا (لأن سري) القطع إلى النفس (أو قال) ابتداء (القطعي ففعل فهدن) كما ذكر للإذن.....

قود: (فلا يصح عفوهُ عن المال بحالٍ) قضيت أنه على الأول يصح عفوهُ عن المال وليس بواضح؛ لأنه حيث وجبت الذبة لم يصح عفوهُ عنها إلا أن يرد أنه لا يصح عفوهُ عن القود مجانا، أو على أن لا مال سم. أقول وقد يأتي عن المراد المذكور قول الشارح وخرج بقوله في الذبة الخ وقوله: وإن عفا على أن لا مال بأن تلغظ بذلك ع ش عبارة ع ش قوله فلا يصح عفوهُ الخ فلو قال عفوت عن القصاص على أن لا مال صح المفو عن القصاص ولغا قوله على أن لا مال ووجبت الذبة، وعبارة المحلي وقيل كصبي فتجب. اهـ.

قود (سني): (ولو تصالحا) أي الولي والجاني من القود على أكثر الخ، ولو تصالحا على أقل من الذبة صح بلا خلاف كما قاله القاضي مؤني.

قود (سني): (أحدهما) أي لا بعينه مؤني. قود: (بأن أوجبنا القود الخ) أي والذبة بذل منه، وهو الأظهر مؤني. قود: (على ذلك) أي أكثر من الذبة لكن من جنسها. قود: (أما غير الجنس الخ) مختار قوله لكان من جنسها ع ش. قود: (فقد مرو) أي في المتن أيضا. قود: (حرر) إلى قول المتن: (ولو قطع) في المؤني إلا قوله: (مختار) وقوله: (والمكره) وقوله: (أي لأنها) إلى (نعم) وقوله: (ويمرز). قود: (فقتله فهدن) أي ما لم تدل قرينة على الاستهزاء فإن دلت على ذلك وقتله قيل به ع ش. قود: (كما ذكر) أي لا قود فيه، ولا دية سم.

قود: (فلا يصح عفوهُ عن المال بحالٍ) قضيت أنه على الأول، وهو أنه كالمفليس يصح عفوهُ عن المال وليس بواضح؛ لأنه حيث وجبت الذبة لم يصح عفوهُ عنها فليحترز ولينظر التناوُت بين القولين بالنظر للمال إلا أن يرد بأنه لا يصح عفوهُ عن المال بحالٍ أنه لا يصح عفوهُ عن القود مجانا، أو على أنه لا مال إذ عبارة الصبي ملغاة. قود: (أو سفية) يورهم مساواته للرشيد في الأحكام المذكورة وفيه نظر بالنسبة للعفو عن الأرض الآتي وما يرتب عليه أن لا يسوغ عفوهُ ولعل هذا وجه تقييد المصنف بالرشيد ثم سمعت أن شيخنا الشهاب الرملي قال إن هذا هو وجه التقييد. قود: (فهدن كما ذكر) أي لا قود فيه

ولأنَّ الأصَحَّ أَنَّ الدِّيةَ تَثْبُتُ لِلْمَوْرِثِ ابتداءً أي؛ لأنَّها بَدَلٌ عن القَوْدِ البَدَلِ عن نَفْسِهِ كما عَلِمَ
مِمَّا مَرَّ نَعَمْ، تَجِبُ الكُفَّارَةُ وَيُعَزَّرُ (وفي قولِي تَجِبُ دِيَّةٌ) بِنَاءٌ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهَا تَثْبُتُ لِلْوَرِثَةِ
ابتداءً. (ولو قُطِعَ) بَضَمُّ أَوَّلِهِ أَيِ عُضْوِهِ وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ بَفَتْحِهِ (لفعا عن قَوْدِهِ وَأَرِيشِهِ فَإِنَّ لَمْ يَسِرْ
فَلا شَيْءَ) من قَوْدٍ وَدِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ أَسْقَطَ الْحَقَّ بَعْدَ ثُبُوتِهِ فَسَقَطَ (وَأَنْ سَرَى) إِلَى النَّفْسِ
(فَلا قِصَاصَ) فِي نَفْسٍ وَطَرَفٍ لِتَوَلِّدِ السَّرَايَةِ مِنْ مَعْفُوِّ عَنْهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ قُطِعَ إِذْ هُوَ مِنْ جَنْسِ مَا
فِيهِ قَوْدٌ نَحْوُ جَائِفَةٍ مِمَّا لَا يُوجِبُ قَوْدًا

• قَوْدٌ: (تَثْبُتُ لِلْمَوْرِثِ ابتداءً) أَيِ فِي آخِرِ جُزْءِهِ مِنْ حَيَاتِهِ ثُمَّ يَتَلَقَّاهَا الْوَارِثُ مُغْنِي. • قَوْدٌ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ
فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ. • قَوْدٌ: (نَعَمْ تَجِبُ الكُفَّارَةُ) أَيِ فِيمَا لَوْ سَرَى، أَوْ قَالَ: أَقْتُلْنِي الْخَ إِذَا قُطِعَ لَا كُفَّارَةَ فِيهِ
رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَوْلُهُ: (فَهَذَرُ) لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ فَإِنَّ الكُفَّارَةَ تَجِبُ عَلَى الْأَصَحِّ لِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى
وَالِإِذْنِ لَا يُؤْتَرُ فِيهَا أَه. • قَوْدٌ: (وَيُعَزَّرُ) أَيِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا عَشْرُ عِبَارَةِ الرَّشِيدِي أَيِ فِي كُلِّ مِنَ الْمَسَائِلِ
الثَّلَاثِ مِنْ انْقِصَامِ الْقَطْعِ الْمُجَرَّدِ عَنِ السَّرَايَةِ إِلَيْهِمَا. أَه أَيِ إِلَى مَا لَوْ سَرَى وَمَا لَوْ قَالَ: أَقْتُلْنِي الْخ.
• قَوْدٌ: (أَيِ عُضْوُهُ) أَيِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ قَوْدٌ مُغْنِي. • قَوْدٌ: (وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِهِ) أَيِ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ
تَثْبُتُ ضَمِيرِي الْفِعْلَيْنِ.

• قَوْلُ (سَرَى) (وَأَرِيشِهِ) لَا يَخْفَى صَرَاخَةُ السِّيَاقِ كَقَوْلِهِ الْآتِي: (وَأَمَّا أَرِيشُ الْمُعْفُوِّ الْخ) فِي صِحَّةِ الْمُعْفُوِّ
عَنِ الْأَرِيشِ وَفِيهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْقَوْدَ عَيْنًا وَالْمَعْفُوَّ عَنِ الْمَالِ لَاغٌ كَمَا تَقَدَّمَ وَيُمْكِنُ أَنْ تَصَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ
بِمَا إِذَا عَفَا عَنِ الْقَوْدِ عَلَى الْأَرِيشِ ثُمَّ عَفَا عَنِ الْمَالِ أَنْ يَصِغَ الْمُعْفُوَّ عَنِ الْمَالِ مَعَ الْمُعْفُوِّ عَنِ
الْقَوْدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ هَذَا الْكَلَامِ سَم. (أَقُولُ): وَصَرَّحَ بِهِ الْمُغْنِي وَسَيَأْتِي عَنْ سَمِ نَفْسِهِ الْمِيلُ إِلَيْهِ وَعَنْ ع
شَرِّ تَوَجُّهِهِ. • قَوْدٌ: (مِنْ قَوْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَاثِمُهُمْ إِنَّمَا سَامَحُوا) فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: (كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ)
إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَوَقَعَ فِي مَتْنِ الْمَنْهَجِ) فِي الْنَهَايَةِ. • قَوْدٌ: (إِلَى النَّفْسِ) أَمَّا إِذَا سَرَى إِلَى عُضْوٍ
آخَرَ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَغْفُ عَنِ الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ مُغْنِي. • قَوْدٌ: (لِتَوَلِّدِ السَّرَايَةِ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا
التَّحْلِيلَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ: فِي نَفْسٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَطَرَفٍ فَقَدْ مَرَّتْ عَلَيْهِ أَيْفًا. • قَوْدٌ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الْقَطْعُ
مِنْ جَنْسِ الْخَ عِلَّةٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَى بَعْضٍ مَعْلُولِهَا. • قَوْدٌ: (نَحْوُ جَائِفَةٍ) فَاعِلٌ خَرَجَ.

وَلَا دِيَّةَ. • قَوْدٌ: (وَلِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الدِّيةَ تَثْبُتُ لِلْمَوْرِثِ ابتداءً ثُمَّ قَوْلُهُ بِنَاءٌ عَلَى الضَّعِيفِ) هَلْ يَجْرِي ذَلِكَ
عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْقَوْدَ عَيْنًا، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ أَشْكِلُ؛ لِأَنَّ الدِّيةَ لَا تَجِبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا بِالْمَعْفُوِّ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ فِي تَصَوُّرِ الْمَسْأَلَةِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ فَكَيْفَ يَتَأْتَى الْبِنَاءُ عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ لِلْمَوْرِثِ، أَوْ لِلْوَارِثِ مَعَ أَنَّهُ
لَا مُقْتَضَى لِأَصْلِ وَجُوبِهَا إِذْ لَمْ يَوْجَدْ الْإِذْنُ فِي الْقَتْلِ، أَوْ الْقَطْعِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي سُقُوطَ مَا يَجِبُ بِذَلِكَ
وَالوَاجِبُ بِذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا الْقَوْدُ. • قَوْدٌ: (بِنَاءٌ عَلَى الضَّعِيفِ الْخ) هَلْ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ أَحَدَهُمَا
لَا بَعِيْنَهُ لَا الْقَوْدَ عَيْنًا.

• قَوْلُ (سَرَى) (وَأَرِيشِهِ) لَا يَخْفَى صَرَاخَةُ السِّيَاقِ كَقَوْلِهِ الْآتِي وَأَمَّا أَرِيشُ الْمُعْفُوِّ الْخ فِي صِحَّةِ الْمُعْفُوِّ عَنِ
الْأَرِيشِ وَفِيهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْقَوْدَ عَيْنًا وَالْمَعْفُوَّ عَنِ الْمَالِ لَاغٌ كَمَا تَقَدَّمَ فَلْيَنْظُرْ صَوْرَ الْمَسْأَلَةِ وَيُمْكِنُ

عفا المجنّي عليه عن القود فيها ثم سرّ الجنابة لنفسه فلوّله أن يقتصر في التّمسّ؛ لأنّه عفا عن القود فيما لا قود فيه فلم يؤثّر المغفور بقوله عن قوده وأرشه ما لو قال عَفَوْتُ عن هذه الجنابة ولم يزد فأنّه عَفُوٌّ عن القود دون الأرض كما نصّ عليه في الأمّ أي فله أن يعفو عَقِبَهُ عليه لا أنّه يجب بلا اختياره الفوريّ فيما يظهر أخذًا مِنّا مَرّ فيما لو أطلق المغفور (وأما أرض المغفور فإن جرى) في صيغة المغفور عنه (لفظ وصيّة

❦ قود: (عفا المجنّي عليه إلخ) الجملة صيغة نحو جائفة وتذكير الرابطة نظرًا للمضاف إليه .

❦ قود: (فلوّلّه) أي المجنّي عليه العافي . ❦ قود: (أن يقتصر) أي من الجاني المغفور عن القود منه .

❦ قود: (لأنّه) أي المجنّي عليه . ❦ قود: (ويقوله عن قوده وأرشه إلخ) كالصريح في أنّ عَفَوَهُ عن القود والأرض صحيح بالنسبة للأرض أيضًا، وإن كان الواجب القود عَيْنًا ولهذا لو اقتصر على المغفور عن الأرض لَمَا لَعَدِمَ وجوبه كما عُلِمَ مِنّا تَقَدَّمَ فكأنهم يفرّقون بين الإقتصار على المغفور عن الأرض فلا يصحّ وبين المغفور عنه مع المغفور عن القود فيصحّ فليُحرّز سم على حَجّ ويوجّه الفرق بأنّه لو أطلق المغفور لم يجب الأرض إلا إذا عفا عليه عَقِبَ مُطلق المغفور فذكره في المغفور كالصريح بلازم مُطلق المغفور فيصحّ ع ش. ❦ قود: (أي فله أن يعفو إلخ) تفسير لقوله دون الأرض . ❦ قود: (لا أنّه إلخ) أي وليس المراد بقوله دون الأرض أنّه يجب الأرض بالمغفور عن القود مُطلقًا بدون أن يختار الأرض عَقِبَ المغفور المُطلق .

❦ قول (سنّي): (وأما أرض المغفور) أي في صورة مبراية القطع إلى التّمسّ معني .

❦ قول (سنّي): (فإن جرى لفظ وصيّة إلخ) اعترض بأنّ المُقسّم المغفور عن الأرض فتقسّمه إلى ما دُكر من الوصيّة والإبراء وغيرهما من تقسيم الشّيء إلى نفسه وغيره، وأجاب شيخنا الشّهاب الزملي بأنّ المراد بالمغفور المُقسّم مُطلق الإسقاط أعمّ من أن يكون بلفظ المغفور، أو بغيره فلا إشكال سم على حَجّ ع ش

أن تصوّر بما إذا عَفِيَ عن القود على الأرض ثم عَفِيَ عن الأرض ويَحْتَمَلُ أنّه يصحّ المغفور عن المال مع المغفور عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام . ❦ قود: (ويقوله عن قوده وأرشه إلخ) كالصريح في أنّ عَفَوَهُ عن القود والأرض صحيح بالنسبة للأرض أيضًا، وإن كان الواجب القود عَيْنًا، ولهذا لو اقتصر على المغفور عن الأرض لَمَا لَعَدِمَ وجوبه كما عُلِمَ مِنّا تَقَدَّمَ فكأنهم يفرّقون بين الإقتصار على المغفور عن الأرض فلا يصحّ وبين المغفور عنه مع المغفور عن القود فيصحّ فليُحرّز ويوجّه الفرق بأنّه لو أطلق المغفور لم يجب الأرض إلا إذا عفا عليه عَقِبَ مُطلق المغفور فذكره في المغفور كالصريح بلازم مُطلق المغفور فيصحّ .

❦ قول (سنّي): (وأما أرض المغفور فإن جرى إلخ) صريح في وجوب الأرض، وهو مُشْكِلٌ إذ لم يظهر من تصوير المسألة غير أنّه عَفِيَ عن قوده وأرشه والصحيح أن الواجب القود عَيْنًا وأنّ المغفور عن المال لَنُؤَى لَعَدِمَ وجوبه فيكون المغفور عن القود صحيحًا بخلافه عن الأرض فأنّه لَنُؤَى لَعَدِمَ وجوبه ويَحْتَصِلُ من ذلك عَدَمُ وجوب الأرض وأنّ المغفور عنه لَنُؤَى فَمِنْ أَيْنَ وَجِبَ حَتَّى يُفَصَّلَ في المغفور عنه ؟

❦ قول (سنّي): (فإن جرى لفظ وصيّة إلخ) اعترض بأنّ المُقسّم المغفور عن الأرض فتقسّمه إلى ما دُكر من

له أوصيت له بأرض هذه الجناية فوصية لقاتل) وهي صحيحة على الأصح ثم إن خرج الأرض من الثلث، أو أجاز الوارث سقط ولا نفذت منه في قدر الثلث (أو جرى لفظ إبراء أو إسقاط، أو عفو سقط) قطعاً إن خرج من الثلث أو أجاز الوارث ولا يفقده، لأنه إسقاط ناجز وكأنهم إنما سامحوا في صحة الإبراء هنا عن العضو مع الجهل بواجبه حال الإبراء إذ واجب الجناية المستقر إنما يتبين بالموت الواقع بعد وحينئذ فهو في مقابلة النفس لا العضو؛ لأن جنس الذية شويخ فيه بصحة الإبراء منها مع أنواع من الجهل فيها كما علم مما مر في الصلح وغيره ومما يأتي فيها (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثلث اتفاقاً فيجري فيها خلاف الوصية للقاتل ويؤد بأن الوصية له إنما تتحقق فيما علق بالموت دون التبرع التاجز، وإن كان في مريض الموت ووقع في متين المنهج وشرجه إصلاح مضرع بالفريق بين لفظ الوصية وغيره، وهو وهم لما تقرر من اعتبار الكل من الثلث؛ لأنه وقع في مريض الموت إذ الجرح الساري منه كما مر في بابه ثم رأيت نسخة معتمدة حذفت منها ذلك الوهم قيل هذا لا ينافي بجعل المقسم العفو عن القود والأرض اهـ ويؤد بمنع ما ذكر إذ غاية الأمر أنه زاد في الأرض تفصيلاً ومثل ذلك لا يؤثر هذا كله في أرض العضو لا ما زاد عليه كما قال (وتجب الزهادة عليه) أي

وسباني في الشارح حكاية الإغتراض وجواب آخر.

• قول (سني): (كما وصيت له إلخ) أي كأن قال بعد عفو عن القود أوصيت إلخ معني. • فؤد: (والأ) أي إن لم يجزها الوارث. • فؤد: (لأنه) أي العفو بواحد من هذه الألفاظ الثلاثة. • فؤد: (في صحة الإبراء هنا إلخ) يعني في صحة الإسقاط هنا بلفظ الإبراء. • فؤد: (إذ واجب إلخ) جلة قوله مع الجهل بواجبه ع ش. • فؤد: (وحيث) أي حين وقوع الموت. • فؤد: (فهو) أي الواجب. • فؤد: (إذ واجب الجناية) جلة قوله مع الجهل بواجبه ع ش. • فؤد: (لأن جنس الذية إلخ) جلة قوله وكأنهم إنما سامحوا إلخ ع ش. • فؤد: (فيها) أي الذية. • فؤد: (هو) أي العفو بواحد من تلك الألفاظ وكذا ضمير لا اختياره.

• فؤد: (فتيجري فيها) أي في تلك الألفاظ أي في العفو بها. • فؤد: (دون التبرع إلخ) أي الذي منه ما ذكر هنا. • فؤد: (من اختيار الكل) يعني من اختيار العفو بكل من لفظ الوصية وغيره وقوله: لأنه أي العفو بكل منهما وقوله منه أي مريض الموت. • فؤد: (قبل هذا) أي قول المتن: (وأما أرض العضو فإن إلخ). • فؤد: (أنه زاد) أي: بعد تمام التقسيم. • فؤد: (هذا كله) أي: قول المصنف وأما أرض العضو

الوصية والإبراء وغيرهما من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره. وأجاب شيخنا الشهاب الزملي بأن المراد بالعفو في المقسم مطلق الإسقاط أعم من أن يكون بلفظ العفو، أو بغيره وحينئذ فلا إشكال في تقسيمه إلى ما ذكر الذي منه السقاط بلفظ العفو وسباني في كلام الشارح حكاية الإغتراض مع جواب آخر له. • فؤد: (إذ واجب الجناية المستقر إلخ) قد يقال هذا لا يمنع كون المبرأ منه معلوماً.

على أرض الغضو (إلى تمام الدية) للسرابة وإن تعرض في غفوه لما يحدث لبطلان إسقاط الشيء قبل ثبوته (وفي قول إن تعرض في غفوه) عن الجنابة (لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على الضعيف أن الإبراء عما لا يجب صحيح إذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية أما إذا عفا عما يحدث بلفظها ك أوصيت له بأرض هذه الجنابة وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدية لقاتل فيأتي فيها ما مر، ولو ساوى الأرض الدية صنع الغفو عنه، ولم يجب للسرابة شيء ففي قطع اليدين لو عفا عن أرض الجنابة وما يحدث منها سقطت الدية بكما إليها إن وفي بها الثلث، وإن لم تصحح الإبراء عما يحدث؛ لأن أرض اليدين دية كاملة فلا يزاد بالسرابة شيء وبذلك تعلم أنه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يديه لم يأخذ إلا نصفها، أو بعد قطع يديه لم يأخذ شيئا إن ساواه فيها وإلا وجب التفاوت كما مر في مسائل الدفشة. (فلو سري) قطع ما غفي عن قوده وأرشفه (إلى غطيو آخر والفضل) كأن قطع أضيقا فتأكل كفه واندمل الجرح الساري إليه (ضمن دية السرابة في الأصح)، وإن تعرض في غفوه بخير لفظ وصية لما يحدث؛ لأنه إنما عفا عن موجب جنابة موجودة فلم يتناول غيرها وتعرضه لما يحدث باطل؛ لأنه إبراء عما لم يجب (ومن له قصاص نفس بسرابة طرف) كأن قطعت يده

الخ. • فؤد: (أي على أرض الغضو) أي المنفوق عنه. • فؤد: (وهذا) أي الخلاف المذكور.
 • فؤد: (للسرابة) إلى قول المتن: (ولو وكل) في النهاية وكذا في المفتي لا قوله: (ويلك يهلكم) إلى المتن وقوله: (بغير لفظ وصية) وقوله: (كما لو تعدد المستحق). • فؤد: (بلفظها) أي الوصية.
 • فؤد: (وما يحدث منها) عبارة المفتي وأرض ما يحدث منها، أو يتولد منها أو يسري إليه. اهـ.
 • فؤد: (ما مر) أي من أنا إن صححنا الوصية للقاتل نفذ في الدية كلها إن خرجت من الثلث، أو أجاز الوارث والآن ففي قدر ما يخرج منه ع ش. • فؤد: (لو عفا) أي المقطوع. • فؤد: (وما يحدث منها) الأولى حذفه تلخيص. • فؤد: (وإن لم تصحح الإبراء الخ) مقتدع ش. • فؤد: (فلا يزاد الخ) تفرع على قوله، وإن لم تصحح الخ ع ش.
 (أقول) بل على قوله: لأن أرض اليدين الخ. • فؤد: (أنه لو عفا) أي المقطوع عن القاتل أي عن قود القاتل بالسرابة. • فؤد: (على الدية بعد قطع يديه) كل من الطرفين متعلق بقفا والضمير للقاتل.
 • فؤد: (لم يأخذ) أي ولي المقطوع الذي مات بالسرابة بعد الغفو. • فؤد: (كما مر) أي فيما لو كان الجاني امرأة والمجنى عليه رجلا ع ش.
 • فؤد: (ضمن دية السرابة الخ) أما القصاص في الغضو المقطوع وديته فسايطان.
 (تنبيه): كلام المصنف يفهم أنه لا قصاص في الغضو الذي سري إليه وهو كذلك؛ لأن القصاص لا يجب في الأجسام بالسرابة مفتي. • فؤد: (بغير لفظ وصية) يفيد أنه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن دية السرابة سم.

• فؤد: (بغير لفظ وصية) يفيد أنه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن السرابة.

فمات سيرة (لو عفا) الولي (عن النفس فلا قطع له)؛ لأن القطع طريق للقتل المستحق له وقد عفا عنه (أو عفا) عن الطرف فله عز الزقية في الأصح؛ لأن كلا منهما مقصود في نفسه كما لو تعدد المستحق وخرج بقوله بسيرة طرف، ما لو استحقهما بالمباشرة فإن اختلف المستحق كأن قطع عبد يد عبد ثم عتق ثم قتله فليس عليه قود اليد وللورثة قود النفس، ولا يسقط حق أحدهما بعفو الآخر وكذا إن اتحد المستحق فلا يسقط الطرف بالعفو عن النفس وعكسه ولما كان من له قصاص نفس بسيرة طرف تارة بعفو وتارة يقطع وذكر حكم الأول ثم يذكر الثاني فقال (ولو قطعته) المستحق (ثم عفا عن النفس مجازاً) مثلاً إذ العفو بعوض كذلك (لأن سري القطع) إلى النفس (بأن يطلان العفو) ووقعت السراية قصاصاً لترتب مقتضى السبب الموجود قبل العفو عليه فإن أن لا عفو حتى لو كان وقع بحال بأن أن لا مال (والا) يسر بأن اندمل (فيصح) العفو فلا يلزمه لقطع العضو شيء؛ لأنه حال قطعه كان مستحقاً لجملته فانصب عفوه لغيره.

(أقول): بل الأولى حذفه كما في المعنى؛ لأنه يوهم أن المراد هنا سيرة النفس. فوه: (كما لو تعدد المستحق) لعل وأو العطف هنا سقطت من قلم الناسخ. فوه: (ما لو استحقها) أي النفس رشدي.

فوه: (ثم عتق) أي المقطوع ع ش ورشدي. فوه: (ثم قتله) أي الجاني المقطوع ع ش.

فوه: (وللورثة) أي ولو كان عاملاً كيت المال ع ش.

(فرغ): لو عفا شخص عن عبد تعلق به قصاص له ثم مات بسيرة صح العفو؛ لأن القصاص عليه أو تعلق به مال بجناية وأطلق العفو، أو أضافه إلى السيد صح العفو أيضاً؛ لأنه عفو عن حق لزيم السيد في عين ماله، وإن أضاف العفو إلى العبد لفا؛ لأن الحق ليس عليه، ولو عفا الوارث في جناية الخطأ عن الدية، أو عن العاقلة أو أطلق صح؛ لأنه تبرع صدر من أهله وإن عفا عن الجاني لم يصح؛ لأن الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا أن الدية لو كانت عليه صح العفو كان كان ذمياً وعاقلته مسلمين، أو حربيين وهو كذلك معني وروض مع الأسنى. فوه: (وكذا إن اتحد المستحق) أي كما لو قطع يده ثم قتله فالقصاص مستحق فيهما أصالة معني وبه يتحل توقف الرشدي عبارته قوله وكذا إن اتحد المستحق لعله في هذه الصورة أي بأن كان السيد هو الوارث فليراجع. اهـ. فوه: (ولو قطعته المستحق) وهو وارث المعني عليه ع ش. فوه: (الموجود) وصف للسبب، وهو القطع رشدي. فوه: (عليه) أي السبب متعلق بترتب إلخ. فوه: (بأن أن لا مال) أي فيسترد إن كان قبض ع ش. فوه: (والأيسر) أي قطع المستحق معني. فوه: (فلا يلزمه) أي المستحق والمناسب ولا يلزمه بالواو بدل الفاء أي كما في المعني دفعا لما يتوهم أنه حيث عفا يلزمه أرش عضو الجاني وأما التفرع فلا يظهر له وجه رشدي.

فوه: (كان مستحقاً لجملته) أي التي المقطوع بعضها فهو مستوفى لبعض حقه وعفوه منصب على ما وراء ذلك وكذا الحكم فيما لو قتله بغير القطع وقطع الولي يده متعدياً ثم عفا عنه؛ لأنه قطع عضواً من مباح له دمه فكان كما لو قطع يد مرتد معني.

(ولو وكل) آخر في استيفاء قوده (ثم عفا فاقصص الوكيل جاهلاً بعفوه) (فلا إقصاص عليه) إذ لا تقصير منه بوجه وبه فارق ما مر في قتل من عهده مؤثماً فبان مسلماً أما إذا علم بالمفو فيقتل قطعاً، ويظهر أن المراد بالملم هنا الظن كأن أخبرته ثقة، أو غيره ووقع في قلبه صدقه ويحتمل أنه لا بُد من اثنين دزماً للقود بالشبهة ما أمكن ويقتل أيضاً فيما لو صرف القتل عن مؤكليه إليه بأن قال قتلته بشهوة نفسي لا عن المؤكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق إذا أوقفه عن نفسه وقلنا بما اقتضاه كلام الروياني أنه يقع بأن ذاك لا يتصور فيه الصرف فلم يؤثر وهذا يتصور فيه لنحو عداوة بينهما فأنظر ويظهر الاكتفاء بأحد ذينك أعني بشهوتي ولا عن مؤكلي، وعليه لو شرب بأن قال بشهوتي وعن مؤكلي احتجلاً أن لا قود تغليباً للمانع على المقتضي ودزماً بالشبهة (والأظهر وجوب دية) عليه؛ لأن عدم تثبته تقصير منه بالنسبة للمال ويجب كونها مغلطة لتعمده وأما سقط عنه القود لغيره (و) من ثم كان الأظهر أيضاً (أنها عليه لا على عاقلة والأصح أنه) أي الوكيل الغارم للدية (لا يرجع بها على العافي)؛ لأنه مخير بالمفو

• قوله (سني) (ولو وكل ثم عفا فاقصص إلخ) ويجري هذا التفصيل فيما لو عزل المؤكل الوكيل ثم اقتص الوكيل بعد عزله جاهلاً به مغني. • قوله: (إذ لا تقصير) إلى قوله ويفرق في المغني إلا قوله ويظهر إلى ويقتل وإلى قول المتن لا يرجع في النهاية. • قوله: (أو غيره ووقع إلخ) مُعْتَمَدٌ ش. • قوله: (صدقه) أي الغير. • قوله: (ويُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا إِلْخ) في الفرقِي تَحَكُّمٌ سَمِ عَلَى حَاجٍ لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ كَمَا يُمَكِّنُ صَرْفُ الْقَتْلِ عَنْ كَوْنِهِ عَنِ الْمَوْكَلِ لِعِدَاوَةٍ مَثَلًا يُمَكِّنُ صَرْفَ الطَّلَاقِ عَنِ الْمَوْكَلِ لِسَبَبٍ يَفْتَضِي عَدَمَ إِرَادَةِ وَقُوعِ طَلَاكِ الْمَوْكَلِ فَيَصْرِفُهُ لِنَفْسِهِ حَتَّى يَلْفُو وَقَدْ يُدْفَعُ بِأَنَّ الْقَتْلَ حَصَلَ مِنَ الْوَكِيلِ، وَلَا بُدَّ بِالصَّرْفِ فَاتَتْ نِسْبَتُهُ لِلْمَوْكَلِ وَقَامَتْ بِالْوَكِيلِ وَأَمَّا الصَّرْفُ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ لَوْ اغْتَبِرَ كَانَ الطَّلَاقُ لَفَوْا مَعَ صَرَاةٍ صَبِيحَتِهِ وَكَوْنُهُ لَفَوْا مَمْنُوعٌ مَعَ الصَّرَاةِ فَتَمَلَّرَ الصَّرْفُ عَ شِ وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُفَرَّقُ بِأَنَّ وَكِيلَ الْقَتْلِ مُقَرُّ بِمَا يَصْرُهُ فَعَمَلٌ بِهِ بِخِلَافِ وَكِيلِ الطَّلَاقِ. • قوله: (وقلنا بما اقتضاه كلام الروياني إلخ) مُعْتَمَدٌ ش. • قوله: (أنه يقع) بيان لما. • قوله: (بأن ذاك) أي الطلاق. • قوله: (لا يتصور فيه الصرف) أي عن المؤكل إلى الوكيل. • قوله: (لنحو عداوة إلخ) الظاهر أن هذا لا دخل له في ملحظ الفرق بل ذكره يومه خلاف المراد فتأمل رشدي. • قوله: (وعليه) أي الإكثفاء. • قوله: (احتجلاً أن لا قود) مُعْتَمَدٌ ش. • قوله: (ودزماً بالشبهة) أي ونجبت الذية المغلطة ع. • قوله: (عليه) أي الوكيل. • قوله: (تقصير منه) قد يقال لا حاجة لاغتيال التقصير؛ لأن الضمان يثبت مع التقصير وعذبه سم على حاج وقد يقال التقصير للتغليب لا لأصل الضمان ع. • قوله: (لغيره) عبارة المغني لشبهة الإذن. اه. • قوله: (لأنه مخير) أي «مَا عَلَى الْمُخِيرِينَ مِنْ سَبِيلٍ» (نص: ٩١) مغني.

• قوله: (ويُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا إِلْخ) في الفرقِي تَحَكُّمٌ. • قوله: (تقصير منه) قد يقال لا حاجة لاغتيال التقصير؛ لأن الضمان يثبت مع التقصير وعذبه.

ما لم يُنسَبَ لتقصير في الإعلامِ ولا رجع عليه؛ لأنه غَرَزَهُ، ولم ينتفع بشيء بخلاف الزوج
المفروور وأكل الطعام المنصوب ضيافة لانتفاعيهما بالوطء والأكل وقضية كلام الماوردِي أنَّ
مَحَلَّ وجوب الدية إذا كان بمسافة يتأتى إعلامه فيها وإلا فلا دية والمفوء باطل قال البلقيني
وتعليقهم قد يُؤشِدُ لهذا. اهـ. وقد يُؤجبه إطلاقهم بالتغليظ على الوكيل تنفيذا عن الوكالة في
القيود؛ لأنَّ مَبْتَاه على الدية ما أمكن. (ولو وجب) لرجل (عليها) أي المرأة (قصاص فتكحها عليه
جائز النكاح، وهو واضع والصدقات؛ لأنَّ كلَّ ما صُنع عنه صُنع بجفلة صدقا (وسقط)
القصاص لملكها له (لأنَّ فازق) ها (قبل الوطء رجع بنصف الأرض) لتلك الجنابة؛ لأنه البدل
لما وقَّع المقدُّ به (وفي قول نصف مهر المثل)؛ لأنه البدل للبضع.

• فَوَدَّ: (ما لم يُنسَبَ إلخ) خالفه النهاية والمُعْنَى فَقَالَا وَإِنْ تَمَكَّنَ الْمُوَكَّلُ مِنْ إِعْلَامِهِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ .
اهـ. • فَوَدَّ: (قال البلقيني إلخ) والمُعْتَمَدُ إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ سَم. • فَوَدَّ: (وقد يؤجبه إطلاقهم) أي عَدَمَ
الرجوع سواء أَمَكَّنَ الْمُوَكَّلُ إِعْلَامَ الْوَكِيلِ بِالْمَفْزُوعِ أَمْ لَا مُعْنَى .

• فَوَدَّ: (ما لم يُنسَبَ لتقصير في الإعلام إلخ) كذا قاله البلقيني والمُعْتَمَدُ إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ م ر .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النِّهَايَاتِ

ذَكَرَهَا عَقِبَ الْقَوْدِ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا بَدَلٌ عَنْهُ وَجَمَعَهَا بِاعْتِبَارِ أَنْوَاعِهَا الْآتِيَةِ، وَهَاءُ الدِّيَةِ وَهِيَ شَرْعًا مَالٌ وَجَبَ عَلَى مُحَرِّ بِجَنَائَةٍ فِي نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا، عَوَضٌ عَنْ فَائِهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْوَدِيِّ، وَهُوَ دَفْعُ الدِّيَةِ وَالْأَصْلُ فِيهَا الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ (فِي قَتْلِ الْمُحَرِّ الْمُسْلِمِ) الذَّكَرُ الْمَمْصُومُ غَيْرُ الْجَنِينِ إِذَا صَلَّزَ مِنْ مُحَرٍّ (مِائَةً يَمِينٍ) إِجْمَاعًا سِوَاهُ أَرْجَبَتْ بِالْعَفْوِ، أَوْ ابْتِدَاءً كَقَتْلِ نَحْوِ الْوَالِدِ أَمَّا الرِّقِيُّ وَالذَّمِّيُّ وَالْمَرْأَةُ وَالْجَنِينُ فَسَيَّاتِي مَا فِيهِمْ نَعَم، الدِّيَةُ لَا تَخْتَلِفُ بِالْفَضَائِلِ بِخِلَافِ قِيَمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ النِّهَايَاتِ)

• قَوْدٌ: (ذَكَرَهَا) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الْقَنْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُوجَّهُ إِلَى وَأَمَّا الْمُهْدَرُ. • قَوْدٌ: (بِاخْتِبَارِ أَنْوَاعِهَا) (إِلَخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِاخْتِبَارِ الْأَشْخَاصِ، أَوْ بِاخْتِبَارِ النَّفْسِ وَالْأَطْرَافِ. اهـ. • قَوْدٌ: (وَهَاءُ الدِّيَةِ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ عَوَضٌ وَمَا بَيْنَهُمَا جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ. • قَوْدٌ: (أَوْ غَيْرِهَا) يَحْتَمِلُ مَا لَا مُقَدَّرَ لَهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ رَشِيدِيٍّ وَيُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَتَعَرُّضُ الْمُصَنِّفِ فِي آخِرِ هَذَا الْكِتَابِ لِيَبَيِّنَ الْحُكُومَةَ وَضَمَانِ الرِّقِيِّ وَيَدَّ بِالذِّيَةِ؛ لِأَنَّ التَّرْجِمَةَ لَهَا. اهـ. • قَوْدٌ: (مِنَ الْوَدِيِّ) كَالْعِلَّةِ مِنَ الْوَعْدِ مُغْنِي. • قَوْدٌ: (كَقَتْلِ نَحْوِ الْوَالِدِ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِنَحْوِهِ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْوَالِدِ الْأَبَ فَتَنَحَّوْهُ الْأُمُّ وَالْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ رَشِيدِيٍّ، وَجِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ كَقَتْلِ نَحْوِ الْوَالِدِ وَالْمُسْلِمِ الْيَهُودِيَّ وَالتَّضْرَانِيَّ. اهـ. • قَوْدٌ: (أَمَّا الرِّقِيُّ) (إِلَخ) بَيَانٌ لِمُخْتَرَزَاتِ الْقِيُودِ. • قَوْدٌ: (فَسَيَّاتِي) (إِلَخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَعْرِضُ لِلذِّيَةِ مَا يُخَلِّطُهَا، وَهُوَ أَخَذُ أَسْبَابِ خَمْسَةٍ: كَوْنُ الْقَتْلِ عَمْدًا، أَوْ شَيْبَةً عَمْدًا فِي الْحَرَمِ، أَوْ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، أَوْ لِدِيٍّ رَجِمَ مَخْرُومٌ وَقَدْ يَخْرُضُ لَهَا مَا يُنْقَضُهَا وَهُوَ أَخَذُ أَسْبَابٍ أَرْبَعَةٍ: الْأَنْوَتَةُ وَالرَّقُّ وَقَتْلُ الْجَنِينِ وَالْكَفْرِ فَالْأَوَّلُ يَرُدُّهَا إِلَى الشَّطْرِ وَالثَّانِي إِلَى الْقِيَمَةِ وَالثَّلَاثُ إِلَى الْغُرَّةِ وَالرَّابِعُ إِلَى الثَّلَاثِ، أَوْ أَقَلُّ كَمَا سَيَّاتِي بَيَانُ ذَلِكَ وَكَوْنُ الثَّانِي أَنْقَضَ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَالْأَقْدَرُ تَزِيدُ الْقِيَمَةَ عَلَى الدِّيَةِ اهـ. • قَوْدٌ: (نَعَمَ الدِّيَةُ) (إِلَخ) انْظُرْ وَجْهَ الْإِسْتِدْرَاكِ رَشِيدِيٍّ.

(أَقُولُ): وَجْهُهُ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ فَسَيَّاتِي (إِلَخ) مِنَ الْإِخْتِلَافِ بِالْأَفْهَامِ وَالذِّكُورَةِ وَالْأَنْوَتَةِ.

• قَوْدٌ: (بِالْفَضَائِلِ) أَيِ وَالرَّذَائِلِ مُغْنِي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ النِّهَايَاتِ)

• قَوْدٌ: (الْمَمْصُومُ) خَرَجَ الزَّانِي الْمُحْصَنُ.

الْقِرْنَ وَيُوجِّهُ ذَلِكَ بِأَنَّ تِلْكَ حَدَّهَا الشَّارِعُ اعْتِنَاءُ بِهَا لِشَرْفِ الْجِزْيَةِ، وَلَمْ يَنْظُرْ لِأَعْيَانِ مَنْ تَجَبُّ فِيهِ وَلَا لَسَاوِثِ الرِّقِّ وَهَذِهِ لَمْ يُحَدِّدْهَا فَنِيَطَتْ بِالْأَعْيَانِ وَمَا يُنَاسِبُ كُلًّا مِنْهَا وَأَمَّا الْمُهَنْدَرُ كَرَانٍ مُخَصَّنٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ وَقَاطِعٍ طَرِيقِي وَصَائِلٍ فَلَا دِيَّةَ فِيهِمْ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ قَتْلًا لِغَيْرِ الْقَتِيلِ، أَوْ مُكَاتِبًا، وَلَوْ لَهُ فَالْوَجِبُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَةِ الْقِرْنِ وَالْذِّبَةِ كَمَا بَأْتِي، أَوْ مُبْعَضًا وَبَعْضُهُ الْقِرْنَ مَلَكٌ لِغَيْرِ الْقَتِيلِ فَالْوَجِبُ مُقَابِلُ الْحُرِّيَّةِ مِنَ الذِّبَةِ وَالرِّقِّ مِنْ أَقْلِ الْأَمْرَيْنِ أَمَّا الْقِرْنُ لِلْقَتِيلِ فَلَا يَمْلِكُ بِهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَجِبُ لَهُ عَلَى قَتْلِهِ شَيْءٌ (مُطْلَقَةً) أَيِ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ فَلَا تَنْظَرُ لِتَفَاوُثِهَا عَدَدًا (فِي الْعَمْدِ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذْعَةً) وَمَرَّ تَفْسِيرُهُمَا فِي الزَّكَاةِ (وَأَرَبَتُونَ خَلِيفَةً) بِفَتْحِ فَكْسِرٍ وَبِالْفَاءِ (أَيِ حَامِلًا) لِخَبَرِ التَّرْمِذِيِّ بِذَلِكَ فَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَمِنْ كَوْنِهَا عَلَى الْجَانِي دُونَ عَاقِلَتِهِ وَحَالَةً لَا مُؤَجَّلَةً. (وَمُخَصَّسَةً فِي الْغَطَا عَشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ وَكَذَا بَنَاتُ لَبُونٍ) عَشْرُونَ (وَبَنَاتُ لَبُونٍ) كَذَلِكَ وَمَرَّ تَفْسِيرُهَا ثُمَّ أَيْضًا (وَجَقَاقٍ) إِنَاثٌ كَذَلِكَ (وَجَذَاعٍ) إِنَاثٌ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ الْعِبَارَةُ إِذِ الْحَقَاقُ تَشْمَلُهُمَا وَالْجَذَاعُ تَخْتَصُّ بِالذَّكُورِ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ جَذَعٍ لَا جَذْعَةٍ خِلَافًا لِمَا يُوهَّمُهُ كَلَامُ شَارِحٍ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ زَوَاهِ جَمْعٍ لِكَيْتِهِ مَعْلُولٌ وَفِيهِ أَنَّ

فُودَ: (وَيُوجِّهُ الْخ) يَتَأَمَّلُ سَم. فُودَ: (لَسَاوِثُ) أَيِ الْحُرِّيَّةِ. فُودَ: (وَهَذِهِ) أَيِ الْقِيَمَةِ. فُودَ: (كُلًّا مِنْهَا) أَيِ مِنَ الْأَعْيَانِ رَشِيدِي. فُودَ: (وَأَمَّا الْمُهَنْدَرُ) مُخْتَرَزُ الْمَغْصُومِ. فُودَ: (كَرَانٍ مُخَصَّنٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ وَقَاطِعٍ طَرِيقِي) أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَاتِلُ لِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ بِثَلَاثَةِ رَشِيدِي وَقَوْلُهُ: مِنْ الثَّلَاثَةِ أَخْرَجَ الصَّائِلَ لَكِنْ تَدْخُلُهُ عِبَارَةُ ع. ش. فُودَ: (وَصَائِلٍ الْخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَتَلَهُمْ بِثَلَاثَةِ رَشِيدِي لَكِنْ مَرَّ فِي شُرُوطِ الْقُدُوةِ مَا يَنْقُضِي خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ. اه. فُودَ: (وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ إِذَا صَلَدَ مِنْ حُرٍّ. فُودَ: (خَلِيفَةً بِفَتْحِ فَكْسِرِ الْخ)، وَلَا جَمْعَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ بَلْ مِنْ مَعْنَاهَا وَهِيَ مَخَاضٌ كَامِرَةٌ وَنِسَاءٌ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ جَمَعَهَا خَلِيفٌ بِكَسْرِ اللَّامِ وَابْنُ سَيِّدِهِ خَلِيفَاتٌ مُغْنِي وَأَسْنَى. فُودَ: (مِنْ هَذَا الْوَجْهِ) أَيِ السَّرِّ مُغْنِي وَالْأَوَّلَى أَيِ التَّثْلِيثِ. فُودَ: (وَحَالَةً الْخ) أَيِ وَكُونُهَا حَالَةً ع. ش. فُودَ: (ثُمَّ) أَيِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ. فُودَ: (خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ الْعِبَارَةُ) اغْتِرَاضٌ عَلَى الْمَتْنِ بِأَنَّهُ كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يُعْبَرُ بِلَفْظٍ يَخْتَصُّ بِالْإِنَاثِ وَمَا عُبِّرَ بِهِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْحَقَاقِ لِإِطْلَاقِهَا عَلَى الْإِنَاثِ كَالذَّكُورِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي الْجَذَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِزُّ إِلَّا لِلذَّكُورِ لَكِنْ نَقَلَ شَيْخُنَا فِي حَاشِيَتِهِ عَنِ الْمُخْتَارِ إِطْلَاقَ الْجَذَاعِ عَلَى الْإِنَاثِ أَيْضًا. اه. نَعَمْ كَانَ الْأَوَّلَى التَّعْبِيرُ فِيهِمَا بِلَفْظٍ خَاصٍّ بِالْإِنَاثِ رَشِيدِي عِبَارَةُ شَيْخِنَا ع. ش. قَوْلُهُ فَإِنَّ الْجَذَاعَ مُخْتَصَّةٌ الْخ يُخَالِفُهُ قَوْلُ الْمُخْتَارِ الْجَذَعُ بِفَتْحَتَيْنِ التَّنِي وَالْجَمْعُ جَذَعَانُ وَجَذَاعٌ بِالْكَسْرِ وَالْأُنْثَى جَذْعَةٌ وَالْجَمْعُ جَذَعَاتٌ وَجَذَاعٌ أَيْضًا. اه. فُودَ: (إِذِ الْحَقَاقُ الْخ) عِلَّةُ الْإِيهَامِ وَقَوْلُهُ تَشْمَلُهُمَا أَيِ الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ. فُودَ: (وَذَلِكَ الْخ) تَرْجِيَةً لِلْمَتْنِ. فُودَ: (وَفِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ.

فُودَ: (وَيُوجِّهُ ذَلِكَ) يَتَأَمَّلُ. فُودَ: (وَأَمَّا الْمُهَنْدَرُ كَرَانٍ مُخَصَّنٍ الْخ) فِي التَّصْحِيحِ لَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ بِقَتْلِ زَانٍ مُخَصَّنٍ. اه. أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَاتِلُ بِثَلَاثَةِ رَشِيدِي. فُودَ: (لِأَنَّهُ جَمْعُ جَذَعٍ لَا جَذْعَةٍ) بَلْ جَمَعُهَا

الواجب عشرون ابن مخاض بدل بني اللبن واختير؛ لأنه أقل ما قيل وهذه مُحَقَّقَةٌ من ثلاثة أوجه تخميسها وتأجيلها وكونها على الماقلة (فإن قُتِلَ خطأ) حال كون القاتل، أو المقتول، ولو ذمياً على الأوجه وفقاً للبغوي وكونه لا يُقَرُّ على الإقامة فيه لا يُنافي ذلك لأنَّ مَلْحَظَ التَّقْلِيظِ حرمة الحرم مع عِصْمَةِ المقتول لا غير ومن ثمَّ رَدُّوا على من استثنى الجنين بأنه مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ (في حَرَمِ مَكَّةَ) وإنَّ خَرَجَ المجرور فيه منه ومات خارجة بخلاف عكسه نظير ما مرَّ في صَيْدِ الحَرَمِ ومن ثمَّ يتأتَّى هنا كُلُّ ما ذكره ثمَّ كما اقتضاه كلامُ الروضة فلو رَمَى مَنْ بَعْضُهُ فِي الجِلِّ، ولم يَمْتِذْ عليه وحده وبعضه في الحَرَمِ أو من الجِلِّ إنساناً فيه فَمَرَّ السَّهْمُ فِي قِوَاءِ الحَرَمِ غُلْظاً (أو قُتِلَ (في الأشهر الحرم ذي القعدة وذو الحجة) بفتح القاف

فود: (وهذه) أي دية الخطأ.

فود (سني): (فإن قُتِلَ خطأ) أي ولو كان القاتل صبياً، أو مَجْنُوناً نِهَايةً. فود: (ولو ذمياً إلخ) خالفه النّهاية والمُغْنِي فَقَالَا: ولا تَقْلِيظُ بِقَتْلِ الذَّمِّيِّ فِيهِ كَمَا قَالَه الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ. اهـ. أي بَأَنَّ كَانَ الذَّمِّيُّ الْمَقْتُولُ فِيهِ رَشِيدِي. فود: (وكونه لا يُقَرُّ إلخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأُجُوبِ. فود: (هَلَى مَنْ اسْتَنَى الْجَنِينِ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي. فود: (وإنَّ خَرَجَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي: (وَرَجَبٌ) فِي النّهاية. فود: (منه) مُتَعَلِّقٌ بِخَرَجَ. فود: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أي بَأَنَّ دَخَلَ الْمَجْرُوحُ فِي الْجِلِّ إِلَى الْحَرَمِ وَمَاتَ فِيهِ وَقَوْلُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ إلخ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا جَرِحَ الصَّيْدُ فِي الْجِلِّ ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ وَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ وَبِهِ صَرَحَ شَرْحُ الرُّوضِ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ جَرَحَ إِنْسَانًا فِي غَيْرِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ قَمَاتَ بَعْدَ دُخُولِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ لَا تَغْلُظُ دِيَتُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْأَمِّي، وَهُوَ مُتَّجِهٌ إلخ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ إلْحَاقَ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ بِالْحَرَمِ فَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ التَّقْلِيظِ فِي ذَلِكَ مَنُوعٌ فَلْيَحَرِّزْ سَم. وَسَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. فود: (فَلَوْ رَمَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ) فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ: (وَلَمْ يَخْتِمْ عَلَيْهِ وَخَذَهُ) وَقَوْلُهُ: (كَذَا قِيلَ) إِلَى (وَبِالْمُحَرَّمِ). فود: (أَوْ مِنَ الْجِلِّ) أي رَمَى شَخْصٌ مِنَ الْجِلِّ إلخ.

جَدَعَات. فود: (ولو ذمياً على الأوجه) خولف م. ر. فود: (وفاًقاً للبغوي) أي وإخلاقاً وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ. فود: (وكونه لا يُقَرُّ على الإقامة فيه لا يُنافي ذلك؛ لِأَنَّ مَلْحَظَ التَّقْلِيظِ إلخ) دَخَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَدَمِ التَّقْلِيظِ إِذَا كَانَ الْمَقْتُولُ فِي الْحَرَمِ ذَمِيًّا لِتَعَدِيهِ بِدُخُولِهِ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ قَاتِلُهُ ذَمِيًّا وَظَاهِرُهُ التَّقْلِيظُ إِذَا كَانَ الْمَقْتُولُ فِي الْحَرَمِ مُسْلِمًا وَإِنْ كَانَ قَاتِلُهُ ذَمِيًّا وَقَوْلُهُ لِتَعَدِيهِ بِدُخُولِهِ قَالَ الْأَسْنَادُ الْبُكْرِيُّ فِي كِتَابِهِ فَلَوْ دَخَلَ لِضَرُورَةٍ اقْتَضَتْهُ فَهَلْ يَغْلُظُ بِهِ، أَوْ يُقَالُ هُوَ نَادِرُ الْأُجُوبِ الثَّانِي. اهـ. فود: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أي بَأَنَّ دَخَلَ الْمَجْرُوحُ فِي الْجِلِّ إِلَى الْحَرَمِ وَمَاتَ فِيهِ وَقَوْلُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي صَيْدِ الْحَرَمِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا جَرِحَ الصَّيْدُ فِي الْجِلِّ ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ وَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ وَبِهِ صَرَحَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ فَقَالَ قَرَنَ لَوْ أُرْسِلَتْ كَلْبًا أَوْ سَهْمًا مِنَ الْجِلِّ إِلَى صَيْدٍ فِيهِ قَرَصَ إِلَيْهِ فِي الْجِلِّ وَتَحَامَلَ الصَّيْدُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِقَتْلِ الْكَلْبِ لَهُ إِلَى الْحَرَمِ قَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ، وَلَمْ يَجِلَّ أَكُلُهُ احْتِيَاطًا لِحُصُولِ قَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ

وكسر الحاء على الأنصح فيهما (والمحرم) خصوه بالتعريف إشعاراً بكونه أول السنة كذا قيل والظاهر أن ال فيه للمح الصفة لا للتعريف فالمراد وخصوه بال وبالمحرم مع تحريم القتال في جميعها؛ لأنه أفضلها فالتحريم فيه أغلظ وقيل؛ لأن الله تعالى حرم الجنة فيه على إبليس (ورجى) قيل لم يقدب الله فيه أمة ورؤ بأن جمعاً ذكروا أن قوم نوح أغرقوا فيه ومنهم من عدّها من سنة فبدأ بالمحرم والأول أشهر بل صوّبه المصنّف في شرح مسلم لظواهر الأحاديث الصحيحة به فلو نذر صومها بدأ بالعمدة وقياس ما تقرّر في الحزم اعتبار الجرح فيها، وإن وقع الموت خارجها بخلاف عكسه وهو متّبعة، وإن لم أر من صرح به (أو) قتل (مغرمًا ذا رحم)

• فود: (على الأنصح فيهما) وسماً بذلك لعمودهم عن القتال في الأول ولوقوع الحج في الثاني مُعني. • فود: (إشعاراً بكونه الخ) وكأنه قيل هذا الشهر الذي يكون أبداً أول السنة مُعني. • فود: (لا للتعريف) أي فإن تعريفه بالعلمية لا باللام. • فود: (فالمراد) أي بقول القائل خصوه بالتعريف خصوه أي اسم هذا الشهر بال وقوله وبالمحرم الخ عطف على بالتعريف أي سمّوا هذا الشهر بالمحرم دون غيره من الشهور بالتعريف. • فود: (مع تحريم القتال) أي قبل التنسخ. • فود: (في جميعها) أي: الأشهر الحرم. • فود: (لأنه أفضلها) لعله من حيث المجموع فلا ينافي أن يوم عرفة أفضل من غيره ع ش. • فود: (من علمنا الخ) وهم الكوفيون مُعني. • فود: (والأول الخ) جبارة المُعني وهذا الترتيب الذي ذكره المصنّف في عدّ الأشهر الحرم وجعلها من ستنين هو الصواب كما قال المصنّف في شرح مسلم. اهـ. • فود: (لنظائر الأحاديث) أي تنابها ع ش. • فود: (به) أي بالأول من اتها من ستنين وأن أولها ذو القعدة. • فود: (فلو نذر الخ) جبارة المُعني قال ابن دحية ويظهر فائدة الخلاف فيما إذا نذر صومها أي مرتبة فعلى الأول يبتدأ بذي القعدة وعلى الثاني بالمحرم. اهـ. • فود: (بداً بالعمدة) أي فيما إذا نذر البداءة بالأول كما في حاشية الزيادي بحثاً رشيد زاع ش أما لو أطلق فقال: لله علي صوم الأشهر الحرم يتدأ بما يلي نذره. اهـ. • فود: (بخلاف عكسه) خلافاً للمُعني جبارته ويتبني أنه لو رمى في الشهر الحرام وأصاب في غيره أو عكسه، أو جرحه فيها ومات في غيرها، أو عكسه أن تُغلظ الدية كما تقدّم في الحرم وغيره كما يؤخذ من كلام ابن المقرئ في إرشاده اهـ ورده سم بعد ذكره كلام الإزهد بما نصّه

نقل ذلك الأذعري. اهـ وقضية ذلك أنه لو جرح إنساناً في غير الأشهر الحرم فمات بعد دخول الأشهر الحرم لا تُغلظ ديته وهو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله، وهو متّبعة الخ؛ لأن غاية الأمر إلحاق الأشهر الحرم بالحرم فما بحثه بعضهم من التغليب في ذلك ممنوع فليحذر. • فود: (وهو متّبعة، وإن لم أر من صرح به) أعلم أن في الإزهد ما نصّه ومثله في حرم شهور كمكة رَميًا، أو إصابة. اهـ وهو مُصرّح بالإكثاء في التثليث بوقوع الرمي في الأشهر الحرم، وإن وقعت الإصابة والموت خارجها ويوقوع الإصابة فيها وإن وقع الرمي والموت خارجها وقضيته عدم التثليث إذا وقع كل من الرمي والإصابة خارجها، وإن وقع الموت فيها ولهذا يظهر أنه يقيّد هذا المتّبعة الذي قاله ففي قوله، وإن لم أر من صرح به وفقه؛ لأن كلام الإزهد المذكور إن لم يكن صريحاً فيه كان في معنى الصريح فيه نعم قد

كَأَمٍّ وَأُخْبِتَ (الْمُطْلَقَةُ) كَمَا فَعَلَهُ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَأَقْرَبَهُمُ الْبَاقُونَ وَلِعَظُمَ حَرَمَةُ الثَّلَاثَةِ زَجَرَ عَنْهَا بِالتَّغْلِيظِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَقَطْ بِخِلَافِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَالْإِحْرَامِ وَرَمَضَانَ، وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنَ الْحُرْمِ وَمَحْرُومِ الرِّضَاعِ وَالْمُصَافَرَةِ وَبَقِيَّةِ الْأَرْحَامِ كِتْبَتِي الْعَمِّ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّوْقِيفِ مَعَ تَرَاخِي حَرَمَةِ غَيْرِ رَمَضَانَ وَتَهْفُهُمْ مِنْ سِيَاقِ الْمَتْنِ أَنَّ الْمُرَادَ مُحَرَّمَ ذُو رَجِمٍ مِنْ حَيْثُ الْمَحْرَمِيَّةُ فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ بَهْتٌ عَمِّ هِيَ أُمُّ زَوْجِيَّةٍ، أَوْ أُخْتُ رِضَاعٍ وَخَرَجَ بِالْخَطَأِ ضِدَّاهُ فَلَا تَزِيدُ وَاجِبُهُمَا بِهِذِهِ الثَّلَاثَةِ اكْتِفَاءً بِمَا فِيهِمَا مِنَ التَّغْلِيظِ وَيَأْتِي التَّغْلِيظُ بِمَا ذُكِرَ

وَقَصَبَتْهُ أَي كَلَامَ الْإِزْشَادِ عَدَمُ التَّثْلِيثِ إِذَا وَقَعَ كُلٌّ مِنَ الرِّمَيِّ وَالْإِصَابَةِ خَارِجَهَا، وَإِنْ وَقَعَ الْمَوْتُ فِيهَا وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّهُ يُقِيدُ هَذَا الْمُتَجَنِّدَ الَّذِي قَالَهُ فِيهِ قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ صَرَخَ بِهِ وَفَقَهُ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْإِزْشَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا فِيهِ كَانَ فِي مَعْنَى الصَّرِيحِ وَقَعَ لِيَمِضُهُمْ بَحْثُ أَنَّ الْإِصَابَةَ فِي غَيْرِهَا وَالْمَوْتُ فِيهَا يَقْتَضِي التَّغْلِيظَ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَلْيُحَرِّزْ. اهـ. فَوُدَّ: (كَأَمٍّ وَأُخْبِتَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَالْخَطَأُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَاللَّغْوِ وَالْمَجُوسِ وَالْجَنِينِ) وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَالْأَقَالِبِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ أَوْ الْآخَرُونَ). فَوُدَّ: (كَأَمٍّ وَأُخْبِتَ) كَانَ يَتَّبِعِي كِتَابٍ وَأَخِ إِذَا الْكَلَامُ هُنَا فِي دِيَةِ الْكَامِلِ وَأَمَّا غَيْرُهُ كَالْمَرْأَةِ فَسَيَاتِي رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَأَقْرَبَهُمُ الْبَاقُونَ) فَكَانَ إِجْمَاعًا وَهَذَا لَا يُنْزَكُ بِالِاجْتِهَادِ بَلْ بِالتَّوْقِيفِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُعْنَى. فَوُدَّ: (وَلِعَظُمَ حُرْمَةُ الثَّلَاثَةِ) أَي: حَرَمَ مَكَّةَ وَالْأَشْهُرَ الْحُرْمَ وَمَحْرَمَ ذِي رَجِمٍ. فَوُدَّ: (مِنْ هَذَا الْوَجْهِ) أَيِ التَّثْلِيثِ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَخَرَجَ بِالْحَرَمِ الْإِحْرَامُ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ عَارِضَةٌ غَيْرُ مُسْتَوْرَةٍ وَبِمَكَّةَ حَرَمُ الْمَدِينَةِ بِنَاءً عَلَى مَنْعِ الْجَزَاءِ بِقَتْلِ صَبِيهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ. اهـ. فَوُدَّ: (مِنْ الْحُرْمِ) أَيِ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ. فَوُدَّ: (مَحْرَمٌ ذُو رَجِمٍ مِنْ حَيْثُ الْمَحْرَمِيَّةُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى الْمَحْرَمِيَّةُ مِنَ الرَّجِمِ. اهـ. فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْمَحْرَمِيَّةُ) قَدْ يُقَالُ الَّذِي يَتَّبِعِي مِنْ حَيْثُ الرَّجِمَةِ سَمِ أَيِ كَمَا مَرَّ عَنْ النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى. فَوُدَّ: (أَوْ أُخْتُ رِضَاعٍ) عَطَفَ عَلَى أُمِّ زَوْجِيَّةٍ. فَوُدَّ: (ضِدَّاهُ) أَيِ الْمَمْدُ وَشِبْهُهُ. فَوُدَّ: (وَيَأْتِي التَّغْلِيظُ الْخَطَأَ). (فَرَعَ): الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ لَوْ كَانَا مُتَمَيِّزَيْنِ وَقَتْلَا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، أَوْ ذَا رَجِمٍ مَحْرَمٍ فَلَا يَنْبَغِي الرُّفْعَةُ فِيهِ

اغْتَرَضَهُ فِي شَرْحِهِ حَيْثُ قَالَ وَسَلِمَتْ عِبَارَةُ أَصْلِهِ وَمَا أَوْهَمَتْهُ عِبَارَتُهُ مِنْ تَعَلُّقِ قَوْلِهِ رَمِيًّا، أَوْ إِصَابَةً بِالْأَشْهُرِ الْحُرْمِ أَيْضًا وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ مِنْ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْحَرَمِ بِخِلَافِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ لَا بُدَّ مِنْ وَقْعِ الْفِعْلِ وَالزُّهْوِيِّ فِيهَا. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ جَزَمَهُ بِأَنَّ الْمَعْرُوفَ اخْتِيارَ الْفِعْلِ وَالزُّهْوِيِّ فِيهَا يُنَافِي قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ صَرَخَ بِهِ إِذَا لَا يُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا صَرَخَ بِخِلَافِهِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ هَذَا الْمَعْرُوفَ تَصْرِيحٌ بِخِلَافِ الْمُتَجَنِّدِ الَّذِي ذَكَرَهُ ثُمَّ يَتَّبِعِي مُرَاجَعَةً مَا قَالَهُ أَنَّهُ الْمَعْرُوفُ فَإِنَّ عِبَارَةَ الرِّوَضِ وَالرِّوَضَةِ وَغَيْرِهِمَا لَيْسَ فِيهَا مَا يُنَافِي مَا أَفَادَتْهُ عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَقَعَ لِيَمِضُهُمْ بَحْثُ أَنَّ الْإِصَابَةَ فِي غَيْرِهَا وَالْمَوْتُ فِيهَا يَقْتَضِي التَّغْلِيظَ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَلْيُحَرِّزْ. فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْمَحْرَمِيَّةُ) قَدْ يُقَالُ الَّذِي يَتَّبِعِي مِنْ حَيْثُ الْمَحْرَمِيَّةِ.

والتخفيف في غير النفس الكاملة كنفس المرأة والذمّي والمجوسّي والجنين والأطراف
والمعاني والجراحات بحسابها بخلاف نفس القن (والخطأ، وإن ثقلت) لأخذ هذه الأسباب
أي ديتها (فعلى العاقلة) أتى بالفاء رعاية لما في المبتدأ من العموم المشابه للشرط (مؤجلة) لما
يأتي فغلطت من وجه واحد وخففت من وجهين كدية شبه العميد (والعمد) أي ديتها (على
الجاني مؤجلة)؛ لأنها قياس بذل المثلفات. (وشبه العميد) أي ديتها (مثلة على العاقلة مؤجلة) لما
يأتي فهو لأخذه شبهها من العميد والخطأ ملحق بكل منهما من وجه ويجوز في متعجلة ومؤجلة
الرفع خبراً والتضبط حالاً (ولا يقبل معيب) بغير البيع السابق نيانه فيه (و) منه (مريض) فهو من
عطف الخاص على العام وإن كانت إيل الجاني كلها كذلك؛ لأن الشارع أطلقها فانتضت
السلامة ولتعلقها بالذمة وينبغي لكونها محض حق آدمي على المضايقة فازقت ما مر في
الزكاة (إلا برضاه) أي المستحق الأهل للشرع؛ لأن الحق له (ويثبت حمل الخليفة) عند إنكار
المستحق له (بأهل غيره) أي عذلين منهم فإن كان التنازع فيه بعد موتها عند المستحق وقد
أخذها بقولهما، أو تصدق به شق جوزها فإن بان عدم الحمل غرمها وأخذ بدلها خليفة، ولو قال
الدافع أسقطت عندك فإن لم يمتز زمن يحتج له ردت عليه وإلا فإن أخذت منه بقول الدافع

احتمالاً أظهرهما أنه يُغلط عليهما بالتثليث مُغني وتقدم عن النهاية مثله. ٥. فود: (والذمي) أي مطلقاً
عند الشارع وفي غير الحرم عند النهاية والمغني كما مر. ٥. فود: (والجراحات إلخ) أي التي لها أرش
مقدر كما نقله سم في حاشيته على شرح المتنح رشيد وقال المغني ولا تغليظ في قتل الجنين بالحرم
كما يقتضيه إطلاقهم، ولا في المحكمات كما نقله الرزكشي عن تصريح المازدي. ٥.

٥. فود: (بخلاف نفس القن) ليس بقيد فيمن نفسه غير هاع ش. ٥. فود: (لأنها قياس إلخ) عبارة المغني
كسائر أبدال المثلفات. ٥. فود: (لما يأتي) عبارة المغني وسباني بيان العاقلة والتأجيل والدليل عليه
في باب عيب هذا. ٥. فود: (لما يأتي) إلى قول المتن: (ولاً فغالب إلخ) في المغني. ٥. فود: (وإن
كانت إلخ) غاية لقول المتن ولا يقبل معيب. ٥. فود: (كذلك) أي معيبة. ٥. فود: (أطلقها) أي إيل الذية.
٥. فود: (وبنائها إلخ) عطف على تعلقها وقوله على المضايقة متعلق به وقوله لكونها إلخ علة مقدمة
للمضايقة. ٥. فود: (له) أي حمل الخليفة. ٥. فود: (أي عذلين منهم)، وإن قيدوا وقف الأمر حتى
يوجدوا، أو يتراسى الخصمان على شيء ش. ٥. فود: (غرمها) أي قيمتها ش. ٥. فود: (ردت)
ويصدق المستحق بلا يمين نهاية ومغني. ٥. فود: (ولاً) أي بأن مضي زمن يمكن إسقاطها فيه وظاهر أن

٥. فود: (بخلاف نفس القن) أي لا يتأتى فيها التغليظ والتخفيف أي بما ذكر من التثليث والتخميس،
وإن أتت فيها التخفيف بكونها تؤجل على العاقلة كما سباني في بابها وهل تؤجل على العاقلة عند فقد
من يقبل عنه راجعه من محله. ٥. فود: (ولو قال الدافع أسقطت عندك فإن لم يمتز زمن يحتج له ردت
عليه) فالمصدق المستحق بلا يمين م ر ش.

صَدَقَ الْمُسْتَحِقُّ بِمَعْنَاهُ، أَوْ خَيْرِينَ صَدَقَ الدَّافِعُ. (وَالْأَصَحُّ إِجْرَاؤُهَا قَبْلَ خَمْسِ مِائِينَ) لِصِدْقِ
الاسْمِ عَلَيْهَا وَإِنْ نَدَرَ فَيُجْزَى الْمُسْتَحِقُّ عَلَى قَبُولِهَا (وَمَنْ لَزِمَتْهُ) الدَّيَّةُ مِنَ الْعَاقِلَةِ أَوْ الْجَانِي (وَلَهُ
إِبِلٌ فَمِنْهَا) أَيِ نَوْعِهَا إِنْ اتَّخَذَ وَلَا فَالْأَعْلَبُ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهَا تَوْخُّدٌ لَا مِنْ غَالِبٍ إِبِلٍ مَحَلَّهُ
(وَقَوْلُ) يَمَعُوتُ (مِنْ غَالِبٍ إِبِلٍ بَلَدِهِ)، أَوْ قَبِيلَتِهِ إِذَا كَانَتْ إِبِلُهُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مُثْلَفٌ هَذَا
مَا جَزَّيَا عَلَيْهِ هُنَا وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ، أَوْ الْأَكْثَرُونَ وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا تَخْيِيرُهُ بَيْنَ إِبِلِهِ أَوْ
إِنْ كَانَتْ سَلِيمَةً وَغَالِبُ إِبِلٍ مَحَلَّهُ فَلَهُ الْإِخْرَاجُ مِنْهُ، وَإِنْ خَالَفَ نَوْعَ إِبِلِهِ وَيُجْزَى الْمُسْتَحِقُّ
عَلَى قَبُولِهِ فَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَعْبِيَةً تَمَعُنَ الْغَالِبُ وَرَدَّهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنْ نَصَّ الْأُمُّ تَمَعُنَ نَوْعَهَا

الْإِسْقَاطُ يُمَكِّنُ فِي أَقَلِّ زَمَنِ فَلَمَلُ الْمُرَادِ أَنَّ الْمُسْتَحِقَّ غَابَ بِهَا عَنِ الْجَانِي وَالشُّهُودُ بِخِلَافِ مَا إِذَا
اسْتَمَرَّوا مُتَلَاذِمِينَ لَهَا ثُمَّ ادَّعَى ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ رَشِيدِي. ة فَوَدُ: (صَدَقَ الدَّافِعُ) أَيِ بَيِّنَةٍ نَهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي.
ة فَوَدُ: (وَإِنْ نَدَرَ) أَيِ حُلِّ التَّاقَةِ قَبْلَهَا مُغْنِي. ة فَوَدُ: (وَلَا فَالْأَعْلَبُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ
أَنْوَاعُ إِبِلِهِ أَخَذَ مِنَ الْأَكْثَرِ فَإِنْ اسْتَوَتْ فَمَا شَاءَ الدَّافِعُ. اه. ة فَوَدُ: (فَلَا تَجِبُ عَلَيْهَا) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ
نَوْعُهَا وَقَوْلُهُ تَوْخُّدٌ مُتَمَلِّقٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَمِنْهَا. ة فَوَدُ: (لَا مِنْ غَالِبٍ إِبِلٍ) عَطَفَ عَلَى مَتْنٍ فِي الْمَتْنِ
يَعْنِي لَا يَكْفِي مِنْ غَالِبٍ إِبِلٍ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ إِبِلُهُ مِنْ ذَلِكَ. ة فَوَدُ: (مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ) فَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مِنْ
الْغَالِبِ أَخَذَتْ مِنْهَا قَطْعًا مُغْنِي. ة فَوَدُ: (لِأَنَّهَا بَدَلٌ مُثْلَفٌ) أَيِ فَوَجَبَ فِيهَا الْبَدَلُ الْغَالِبُ مُغْنِي.
ة فَوَدُ: (هَذَا) أَيِ تَمَعُنَ نَوْعَ إِبِلِهِ إِذَا وَجَدَتْ حَلْبِي. ة فَوَدُ: (وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ أَوْ الْأَكْثَرُونَ)، وَهُوَ أَوْجَهُ
وَجَزَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي مَنْهَجِهِ مُغْنِي. ة فَوَدُ: (وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا تَخْيِيرُهُ إِبِلٍ) وَهَذَا هُوَ
الْمُعْتَمَدُ. نَهَائِيَّةً. ة فَوَدُ: (فَلَهُ الْإِخْرَاجُ مِنْهُ)، وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ أَعْلَى مِنْ غَالِبِ إِبِلِ الْبَلَدِ نَهَائِيَّةً. ة فَوَدُ: (فَإِنْ
كَانَتْ إِبِلُهُ مَعْبِيَةً إِبِلٍ) لَعَلَّ هَذَا عَلَى مَا فِي الْمَنْهَاجِ أَمَّا عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ، فَالْقِيَاسُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ نَوْعِ إِبِلِهِ
سَلِيمًا وَغَالِبِ إِبِلٍ بَلَدِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هَذَا رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمَتْنِ وَمَنْ لَزِمَتْهُ وَلَهُ إِبِلٌ فَمِنْهَا
خِلَافًا لِمَا يَوْجُهُ سِيَاقُهُ فَإِنَّ كَلَامَ الزَّرْكَشِيِّ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَتْنِ كَمَا يُفْلَمُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِ الشَّارِحِ وَكَانَ عَلَى
الشَّارِحِ أَنْ يَقْيِدَ الْمَتْنَ بِالسَّلِيمَةِ كَمَا قَيَّدَ كَلَامَ الرُّوضَةِ وَلِبَتَائِي مُقَابَلَتُهُ بِكَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ
الزَّرْكَشِيَّ يَقُولُ إِنَّهُ مَتَى كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ تَمَعُنَ عَلَيْهِ نَوْعُهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي نَفْسِهَا مَعْبِيَةً، وَلَا خُفَاءَ فِي ظَهْرِ
وَجْهِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْمُنْظُورُ إِلَيْهِ التَّوَعُّدُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ إِبِلِهِ سَلِيمَةً وَكَوْنِهَا مَعْبِيَةً إِذْ لَيْسَ الْوَاجِبُ مِنْ
عَيْنِهَا حَتَّى يَفْتَرِقَ الْحَالُ وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَتَّبِعِي الْقَوْلَ بِنَظَرِهِ فِيمَا إِذَا قُلْنَا بِمَا فِي الرُّوضَةِ مِنَ التَّخْيِيرِ فَمَتَى كَانَ
لَهُ إِبِلٌ تَخْيِيرُ بَيْنَ نَوْعِهَا وَبَيْنَ الْغَالِبِ سَوَاءً كَانَتْ إِبِلُهُ سَلِيمَةً، أَوْ مَعْبِيَةً فَتَأَمَّلْ. اه. ة فَوَدُ: (وَرَدَّهُ الزَّرْكَشِيُّ
إِلَى) ضَمِيفٌ ع ش وَمَرَّ إِنْفَاءً عَنِ الرَّشِيدِيِّ تَرْجِيحُهُ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ وَالْمُغْنِي وَالتَّهَائِي.

ة فَوَدُ: (وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا إِبِلٍ)، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ م ر ش. ة فَوَدُ: (فَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَعْبِيَةً) لَعَلَّ هَذَا
عَلَى مَا فِي الْمَنْهَاجِ أَمَّا عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ فَالْقِيَاسُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ نَوْعِ إِبِلِهِ سَلِيمًا وَغَالِبِ إِبِلٍ مَحَلَّهُ
فَلْيَتَأَمَّلْ.

سليماً وقطع به الماوردي (والا) يكن له إيل (هالِب) بالجر (إيل بلدي) ليَلْدِي ويصُح بالصمير أي الحضري (أو قبيلة بندي)؛ لأنها بذل مُتَلَف وظاهر كلامهم وجوبها من الغالب، وإن لزمت بيت المال الذي لا إيل فيه فيمن لا عاقلة له سيواه وعليه فيلزم الإمام دفعها من غلب إيل الناس من غير اعتبار محل مخصوص؛ لأن الذي لزمه ذلك هو جهة الإسلام التي لا تختص بمحل وبهذا الذي ذكرته يندفع بحث البلقيني تعين القيمة لتعذر الأغلب حيث؛ لأن اعتبار بلد بعينها تحكّم ووجه اندفاعه أنه لا تعلز، ولا تحكّم فيما ذكرته كما هو واضح، ولو لم يغلب في محله نزع تخيّر في دفع ما شاء منها (والا) يكن في البلد، أو القبيلة إيل بصفة الأجزاء (هالِزِب) بالجر (بلاد)، أو قبائل إلى محل المؤدي ويلزمه الثقل إن قرئت المسافة وسهل نقلها فإن بعدت وعظمت المؤنة في نقلها فالقيمة فإن استوى في القرب محال واختلف إيلها تخيّر الدافع وضبط بعضهم الثقل بمسافة القصر وضبطه الإمام بأن تزيد مؤنة إحصارها على قيمتها في موضع الجزة كذا نقله قال البلقيني وإجراؤه على ظاهره متعذر فتعين إذخال الباء على مؤنة ليستقيم المعنى، ولو اختلف محال العاقلة أخذ واجب كل من غلب محله، وإن كان فيه تشخيص؛ لأنها هكذا وجبت

• فؤد: (لأنها بذل) إلى قول المتن: (والمرأة) في النهاية إلا قوله: (على المعتقد عنهما) وقوله: (علاقاً لبعض الأئمة). • فؤد: (وظاهر كلامهم الخ) أي حيث قالوا: ومن لزمته وله إيل فمنها الخ ووجه ما أشار إليه بقوله؛ لأن الذي لزمه ذلك الخ ع ش. • فؤد: (ويلزمه الثقل) عبارة المعنى فيلزمه نقلها كما في زكاة الفطر ما لو تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن الوثيل ببلد، أو قبيلة المدم فإنه لا يجب حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ، وهو أحسن من الضبط بمسافة القصر. اهـ.

• فؤد: (فإن بعدت وعظمت المؤنة) لا يخفى أن هذين مختزلاً لقوله إن قرئت المسافة وسهل الثقل، فالأول مختزر الأول والثاني مختزر الثاني فالمنايب عطف عظمته بأو لا بالواو قلعل الواو بمعنى أو، أو أن الألف سقطت من الكتابة رشدي. • فؤد: (تخيّر الدافع) من الجاني أو العاقلة ع ش.

• فؤد: (فتعين إذخال الباء على مؤنة) بأن يقول بأن تزيد بمؤنتها وإنما كان إجراؤه على ظاهره متعذراً لاقتضائه أنه إذا لم تزيد مؤنتها كلّف إحصارها، وإن زاد مجموع المؤنة وما يدفعه في ثمنها في محل الإحصار على قيمتها بموضع الجزة ع ش. • فؤد: (من هالِب محله) أي إن لم يكن له إيل كما علم مما مرّ رشدي.

• فؤد: (وضبطه الإمام بأن تزيد) قضية هذا الضبط مع قوله السابق فإن بعدت وعظمت المؤنة في نقلها أنه لا يسقط الثقل على الضبط الأول بمجرد مسافة القصر بل لا بد معها أن تنظم المؤنة في نقلها، ولا على الضبط الثاني بمجرد أن تزيد بمؤنة إحصارها على قيمتها في موضع الجزة بل لا بد مع ذلك أن تنظم المؤنة في نقلها وذلك؛ لأن هذا الضبط ضبط للبعد، ولم يكتب به فيما سبق بل عطف عليه أن

وَمَرَّ قُبَيْلَ فَصْلِ الشُّجَاعِ فِيمَنْ لَزِمَهُ أَقَلُّ الْأَمْرَيْنِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا تَعْيِينَ الْإِبِلُ بَلْ إِنْ كَانَ الْأَقْلُ الْقِيَمَةُ فَالْتَقَدُّ، أَوْ الْأَرْضُ تَخَيَّرَ الدَّافِعُ بَيْنَ التَّقْدِ وَالْإِبِلِ (وَلَا يَحْدِلُ) عَمَّا وَجِبَ مِنَ الْإِبِلِ (إِلَى نَوْعٍ)، وَلَوْ أَعْلَى عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِنْدَهُمَا إِلَّا بِتَرَاوِيهِ مِنَ الدَّافِعِ وَالْمُسْتَحِقِّ كَسَائِرِ أَبْدَالِ الْمُتَلَفَاتِ (و) لَا إِلَى (قِيَمَةِ إِلَّا بِتَرَاوِيهِ) مِنْهُمَا أَيْضًا كَذَلِكَ وَمَحَلُّهُ إِنْ عَلِمَا قَدْرَ الْوَاجِبِ وَصِفَتَهُ وَبَيَّنَّهُ وَقَوْلُهُمْ لَا يَصْلُحُ الصُّلُحُ عَنْ إِبِلِ الدِّيَةِ مَحَلُّهُ إِنْ جَهِلَ وَاحِدٌ مِمَّا ذُكِرَ كَمَا أَفَادَهُ تَعْلِيلُهُمْ لَهُ بِجَهَالَةِ صِفَتِهَا وَكِلَاثُمَا هُنَا وَفِي غَيْرِهِ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ (وَلَوْ عُيِّنَتْ) الْإِبِلُ مِنَ الْمَحَلِّ الَّذِي يَجِبُ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ جَسًا، أَوْ شَرَعًا بِأَنْ وَجِدَتْ فِيهَا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهَا (فَالْقَدِيمُ) الْوَاجِبُ فِي النَّفْسِ الْكَابِلَةِ (أَلْفُ دِينَارٍ) أَيْ مِثْقَالُ دَقَقًا (أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ) فَضْةٌ لِحَدِيثٍ صَحِيحٍ فِيهِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى تَعْيِينِ الذَّهَبِ عَلَى أَهْلِهِ وَالْفِضَّةُ عَلَى أَهْلِهَا، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَلَا تَغْلِيظُ هُنَا عَلَى الْأَصَحِّ وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ أَنَّ الْقَدِيمَ إِثْمًا يَقُولُ ذَلِكَ عِنْدَ الْفَقْدِ، وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِبَعْضِ الْأَيْمَةِ (وَالْجَدِيدُ قِيَمَتُهَا) أَيْ الْإِبِلُ بِالْعَمَّةِ مَا بَلَغَتْ يَوْمَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ لِحَدِيثٍ فِيهِ أَيْضًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسْلِيَةُ وَابْنُ مَاجَةَ وَلَا تَهَا بِذَلِكَ مُتَلَفٍ فَتَعْيِنَتْ قِيَمَتُهَا عِنْدَ إِعْوَاذِهَا

■ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ قُبَيْلَ فَصْلِ الشُّجَاعِ الْخ) فَرَضَهُ بِهَذَا تَقْيِيدُ الْمَتْنِ بِأَنْ مَحَلَّ تَعْيِينِ الْإِبِلِ فِيمَنْ لَمْ يَلْزَمْهُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ رَشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ الْأَرْضُ) عَلَى الْقِيَمَةِ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَهْلَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمَحَلُّهُ) إِلَى (وَقَوْلُهُمْ). ■ قَوْلُهُ: (كَلِمَتُكَ) أَيْ كَسَائِرِ أَبْدَالِ الْمُتَلَفَاتِ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ أَيْضًا. ■ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ جَوَازُ الْعُدُولِ بِالتَّرَاوِيهِ. ■ قَوْلُهُ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ قَدْرِ الْوَاجِبِ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ) أَيْ عَلَى مَعْلُومَةِ الصَّفَةِ هُنَا وَمَجْهُولَتِهَا فِي الصُّلُحِ وَهَذَا الْحَمْلُ حَسَنٌ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (جَسًا) أَيْ بِأَنْ لَمْ تَوْجَدْ فِي مَوْضِعٍ يَجِبُ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ وَقَوْلُهُ، وَهُوَ الْخ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تَخْيِيرُ الْجَانِي بَيْنَ الذَّهَبِ وَالْدِّرَاهِمِ، وَهُوَ رَأْيُ الْإِمَامِ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا تَغْلِيظُ) أَيْ بِوَاحِدٍ مِنْ نَحْوِ الْحَرَمِ وَالْعَمْدِ. ■ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ الدَّنَانِيرُ، أَوْ الدَّرَاهِمُ. ■ قَوْلُهُ: (حَلَّى الْأَصَحِّ)، لِأَنَّ التَّغْلِيظَ فِي الْإِبِلِ وَرَدَ بِالسَّنِّ وَالصَّفَةِ لَا بِزِيَادَةِ الْعَدِّ وَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ فِي الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ وَهَذَا أَحَدُ مَا احْتَجَّ بِهِ عَلَى قَسَادِ الْقَوْلِ الْقَدِيمِ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَالْجَدِيدُ الْخ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمَنْهَجُ. ■ قَوْلُهُ: (أَيْ الْإِبِلُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَكِلَا وَثْنِي) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (لِحَدِيثٍ فِيهِ) إِلَى (لَا تَهَا بِذَلِكَ مُتَلَفٍ) وَقَوْلُهُ: (وَمَلَاكِيْرُهُ) وَقَوْلُهُ: (وَلِيهِ تَأْوِيلٌ) إِلَى (أَمَّا مَنْ لَا أَمَانَ لَهُ). ■ قَوْلُهُ: (عِنْدَ إِعْوَاذِهَا) أَيْ عِنْدَ فَقْدِ الْإِبِلِ.

تَنْظُمُ الْمُؤَنَةِ فِي تَقْلِيلِهَا وَلَا يَخْفَى بَعْدَ ذَلِكَ وَمُخَالَفَتُهُ لِمُقْتَضَى جِبَارَةِ غَيْرِهِ كِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَيُمْكِنُ جَمْلُ الْمُطَبِّ الْمَذْكُورِ مِنْ عَطْفِ الرُّوْضِ بِإِغْيَارِ وَكَانَ قِيلَ فَإِنْ بَعْدَتْ بَعْدًا تَنْظُمُ فِيهِ الْمُؤَنَةُ، وَهُوَ الْمَضْبُوطُ بِمَا ذُكِرَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(بِقَدِّ بَلَدِهِ) أَي بِغَالِبِ نَقْدِ مَحَلِّ الْفَقْدِ الْوَاجِبِ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ لَوْ كَانَ بِهِ إِبِلٌ بِصِفَاتِ الْوَاجِبِ مِنَ التَّغْلِيظِ وَغَيْرِهِ يَوْمَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ فَإِنَّ غَلْبَ فِيهِ نَقْدَانِ تَخَيَّرَ الدَّافِعُ وَجِبَابٌ مُسْتَحَقٌّ صَبَرَ إِلَى وَجُودِهَا (وَأَنْ وَجَدَ بَعْضُ) مِنَ الْوَاجِبِ (أَخَذَ) الْمَوْجُودَ (وَقِيَمَةُ الْبَاقِي) مِنَ الْغَالِبِ كَمَا تَقَرَّرَ (وَالْمَرْأَةُ الْخَوْرَةُ) (وَالْخُنْثَى) الْمُشْكِلُ (كَصِفِ رَجُلٍ نَفْسًا وَجَرْحًا) وَأَطْرَافًا لِجَمَاعَا فِي نَفْسِ الْمَرْأَةِ وَقِيَاسًا فِي غَيْرِهَا وَلَآنَ أَحْكَامَ الْخُنْثَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْيَقِينِ وَيُسْتَنْتَى مِنْ أَطْرَافِ الْحَلْمَةِ فَإِنَّ فِيهَا أَقْلُ

• فَوُدَّ: (أَي بِغَالِبِ نَقْدِ مَحَلِّ الْفَقْدِ الْوَاجِبِ) هَلِ الْمُرَادُ بِالْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ بَلَدُهُ، أَوْ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ حَيْثُ فُرِضَ فَقْدُهَا مِنْهَا بَعْدَ وَجُودِهَا فِيهِمَا وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ بَلَدَهُ هِيَ الْأَصْلُ وَلَا مَعْنَى لِاِغْتِيَابِ غَيْرِهَا مَعَ وَجُودِ شَيْءٍ فِيهِ سَم. • فَوُدَّ: (بِصِفَاتِ الْوَاجِبِ الْوَاجِبِ) نَعَتْ إِبِلٍ. • فَوُدَّ: (يَوْمَ وَجُوبِ الْوَاجِبِ) مُتَعَلِّقٌ بِقِيَمَتِهَا. • فَوُدَّ: (يَوْمَ وَجُوبِ الْوَاجِبِ) مُتَعَلِّقٌ بِغَالِبِ. • فَوُدَّ: (وَجِبَابٌ الْوَاجِبِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِ وَقِيَمَةُ الْبَاقِي. (تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ يُنْهَلِ الْمُسْتَحَقُّ فَإِنْ قَالَ أَنَا أَصْبِرُ حَتَّى تَوْجَدَ الْإِبِلُ لَزِمَ الدَّافِعُ امْتِنَالُهُ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فَإِنْ أُخِذَتِ الْقِيَمَةُ ثُمَّ وَجَدَتِ الْإِبِلُ وَأَرَادَ الْقِيَمَةَ لِيَأْخُذَ الْإِبِلَ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ لِانْفِصَالِ الْأَمْرِ بِالْأَخْذِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَتْ قَبْلَ قَبْضِ الْقِيَمَةِ فَإِنَّ الْإِبِلَ تَتَعَيَّنُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ سُلَيْمٌ وَغَيْرُهُ تَبَيَّنَا لِنَصِّ الْمُخْتَصَرِّ. اهـ. • فَوُدَّ: (الْخَوْرَةُ إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَالْمَذْهَبُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى تَفْصِيلٍ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلَهُ: (وَفِيهِ تَأْوِيلٌ) إِلَى (أَمَّا نَ لَا أَمَّا لَهُ)).

• فَوُدَّ (سَنِي): (وَالْخُنْثَى) أَي الْخُرْمُغْنِي. • فَوُدَّ (سَنِي): (كَتَبَ رَجُلٌ الْوَاجِبَ) فِيهِ قَتْلُ الْمَرْأَةِ أَوِ الْخُنْثَى خَطَأً عَشْرُ بَنَاتٍ مَخَاضٍ وَعَشْرُ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَهَكَذَا، وَفِي قَتْلِ أَحَدِهِمَا عَمْدًا، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ خَمْسَ عَشْرَةَ حَقَّةً وَخَمْسَ عَشْرَةَ جَذْعَةً وَعِشْرُونَ خَلْفَةً مُعْنَى. • فَوُدَّ: (فِي غَيْرِهَا) أَي غَيْرِ التَّفْسِيعِ ش. • فَوُدَّ: (وَيُسْتَنْتَى الْوَاجِبَ) هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ إِنَّمَا هُوَ مِمَّا عَلِمَ مِنَ قَوْلِهِ وَالْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْأَحْكَامِ، وَالْأَقَالِدِي فِي الْمَتْنِ إِنَّمَا هُوَ أَنَّهُمَا عَلَى النُّصْفِ مِنَ الرَّجُلِ، وَلَوْ كَانَ غَرَضُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهُ لَاسْتَنْتَى كُلًّا مِنْ حَلْمَةِ الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى إِذْ حَلْمَةُ الرَّجُلِ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْمُحْكُومَةُ وَكُلٌّ مِنْ حَلْمَتِي الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى يُخَالِفُهُ رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (مِنْ أَطْرَافِهِ) أَي الْخُنْثَى

• فَوُدَّ (سَنِي) (وَالسَّرْم): (بِقَدِّ بَلَدِهِ أَي بِغَالِبِ نَقْدِ مَحَلِّ الْفَقْدِ الْوَاجِبِ) عِبَارَةُ ابْنِ عَجَلُونَ فِي التَّصْحِيحِ وَتَقْوَمُ الْإِبِلُ الَّتِي لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً وَجِبَ تَسْلِيمُهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ إِبِلٌ قَوَّمتْ مِنْ صِنْفِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمَا وَالْأَصَحُّ اِغْتِيَابُ قِيَمَةِ الْمَوْضِعِ الْإِغْوَاظِ لَوْ كَانَتْ فِيهِ إِبِلٌ. اهـ. • وَيُقَهَّمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِلَدِ الْجَانِي إِبِلٌ لَا فِيهَا مَضَى، وَلَا الْآنَ وَكَانَتْ الْإِبِلُ مَوْجُودَةً فِيمَا مَضَى بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهَا لَكَيْتُهَا عَدِمَتْ قَوَّمتْ مِنْ صِنْفِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ بِقِيَمَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْإِبِلِ بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ أَيْضًا قِيَمَتِي لَكِنْ يُشْكِلُ أَنَّهُ أَيُّ إِبِلٍ تُعْتَبَرُح فَلْيَحْزَرْ. • فَوُدَّ: (بِغَالِبِ نَقْدِ مَحَلِّ الْفَقْدِ الْوَاجِبِ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ) هَلِ الْمُرَادُ بِالْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ بَلَدُهُ، أَوْ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ حَيْثُ فُرِضَ فَقْدُهَا مِنْهَا بَعْدَ وَجُودِهَا فِيهِمَا وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ بَلَدَهُ هِيَ الْأَصْلُ وَلَا مَعْنَى لِاِغْتِيَابِ غَيْرِهَا مَعَ عَدَمِ وَجُودِ شَيْءٍ فِيهِ.

الأمريين من دية المرأة والحكومة وكذا مذاكيره وشفره على تفصيل مبسوط فيه في الروضة وغيرها. (ويهودي ونصراني) له أمان وتجلُّ مناكحته (ثُلث) دية (مسلم) نفساً وغيرها لقضاء عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما به، ولم يُنكر مع انتشاره فكان إجماعاً قوله فينبغي لكن هكذا في الشيخ فليحوز. اهـ من هاشم الأصل وفيه تأويل أورده الماوردى أنه على التصبف أما من لا أمان له فهدر وأما من لا تجلُّ مناكحته فديته كدية مجوسي (ومجوسي) له أمان (ثُلثا) عشي (وثلث خمسين إنما هو أنسب في اصطلاح أهل الحساب لإيثارهم الأخصر لا الفقهاء فلا اعتراض دية (مسلم) وهي ستة أبعرة وثلثان لقضاء عمر به أيضاً كما ذكر ولأن للذمي بالتسبة للمجوسي خمس فضائل كتاب ودين كان حقاً وجلُّ ذبيحته ومناكحته وتقريره

المشكِّل. ٥ قوله: (من دية المرأة والحكومة) أي دية حلفتها وتوقفت الشئخ في تصور كوزن الدية أقل من الحكومة، ولا توقفت فيه إذ محل كوزن الحكومة لا تبلغ الدية إذا كانتا من جهة واحدة ومنا ليس كذلك وإنما الدية باعتبار كونه امرأة والحكومة باعتبار كونه رجلاً نعم يشترط فيها حيثي أن لا تبلغ دية الرجل، أو دية نفسه كما لا يخفى رشدي. ٥ قوله: (مذاكيره) فيه تغليب الذكر على الخصيتين.

٥ قوله: (وشفره) أي حرفاً فرجه. ٥ قوله: (على تفصيل الخ) دفع به ما يورثه التشبيه من أن فيهما أيضاً أقل الأمريين من دية المرأة والحكومة وظاهر أنه ليس كذلك فالتشبيه إنما هو في مطلق الإسيان لا في الحكم أيضاً كما لا يخفى رشدي. ٥ قوله: (وتجلُّ مناكحته) هذا يفيد أن غالب أهل الذمة الآن إنما يضمّنون بدية المجوسي؛ لأن شرط المناكحة أي وهو أن يعلم دخول أول أبياته في ذلك الدين قبل التنسخ والتخريف في غير الإسرائيلي لا يكاد يوجد والله أعلم سم على المنهج ع ش ويأتي عن المعني ما يوافقه.

٥ قوله (سنى): (ثُلث مسلم) ففي قتل عميد أو شبيه عميد عشر حقاقي وعشر جذعات وثلاثة عشر خليفة وثلث وفي قتل خطأ لم يغلظ ستة وثلثان من كل من بنات المخاض وبنات اللبون وبنات اللبون والحقاق والجذاع وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمد إن قتل عمداً فدية مسلم، أو خطأ فنصفها.

(تنبيه): السامرة الكاهودي والصابئة كالنصراني إن لم يكفرهما أهل ملتيهما وإلا فكمن لا كتاب له معني. ٥ قوله: (وفيه الخ) أي في ذلك القضاء.

٥ قوله (سنى): (ثُلثا عشر مسلم) ففيه عند التغليب حقتان وجذعتان وخلفتان وثلثا خليفة وعند التخفيف بعير وثلث من كل من معني. ٥ قوله: (وثلث خمسين إنما هو أنسب) مبتدأ وخبر. ٥ قوله: (لا الفقهاء) فيه ما لا يخفى ولذا أقر المعني الإعتراض فقال.

(تنبيه): قوله ثُلثا عشر أولى من ثُلث خمسين؛ لأن في الثلثين تكريراً وأيضاً فهو الموافق لتصويب أهل الحساب له لكونه أخصر. اهـ. ٥ قوله: (ولأن للذمي) صوابه ولأن لليهودي وللنصراني رشدي أي كما عرَّ به المعني.

بالجزية وليس للمجوسي منها إلا آخرها فكان فيه خُمُس ديمته وهذه أخس الدِّمَاتِ (وكذا وقني) أي عايد وثني، وهو الصَّنَم من حَجَرٍ وغيره وقيل من غيره فقط وكذا عايدٌ نحو شمس وزنديق وغيرهم مِمَّنْ (له أمانٌ) مِنَّا لِنَحِرَ دخوله رِشْوَلًا كالمجوسي وديةً نِسَاءً كُلَّ وَخَنَاتِهِمْ على التَّصْفِ من رجالهم وُرَاعَى هنا التَّغْلِيظُ وضِدُّه كما مرَّ والمُتَوَلَّدُ بين كتابي ونحو مجوسي يُلْحَقُ بالكتابي أبا كان، أو أمَّا واستشكيل بما مرَّ في الخُتْمِ من اعتباره أنشي؛ لأنَّ المُتَقَيَّنَّ وُجُوبَ بَآئِهِ لا مُوجِبَ فيه يَمُنُّنا بوجه يُلْحَقُهُ بالرجل وهنا فيه مُوجِبٌ يَمُنُّنا يُلْحَقُهُ بالأشرف ولا نَظَرُ لِمَا فيه مِنَّا يُلْحَقُهُ بالأخس؛ لأنَّ الأوَّلَ أقوى بكون الولد يُلْحَقُ بأشرف أبويه غالبًا (والمذهب أنَّ مَنْ لم يُلْفِه دَعْوَةُ نَبِيِّنا ﷺ إلى (الإسلام) إِنْ تَمَسَّكَ بدين لم يُدَلَّ).

■ فَوَدَّ: (وهذه) دية المجوسي. ■ فَوَدَّ: (أي عايد وثني) إلى قوله: (واستشكيل) في الْمُعْنَى.

■ فَوَدَّ: (وغيره) كُنْهاس وحديد مُعْنَى. ■ فَوَدَّ: (وزنديق)، وهو من لا يَتَّحِلُّ دِينًا مُعْنَى.

■ فَوَدَّ: (كالمجوسي) يَدَلُّ من كذا في المتن وفي الشرح وقوله كما مرَّ أي قِيلَ قول الْمُصَنِّفِ والخطأ الخ. ■ فَوَدَّ: (وهنا موجب يقينا)، وهو ولادة الأشرف سمع ش.

■ فَوَدَّ (سني): (إِنْ تَمَسَّكَ بدين لم يُدَلَّ) ففيه أمورٌ منها أنه لا يَخْفَى أَنَّ التَّبْدِيلَ غيرُ النَّسْخِ، ومنها أنه هَلْ يَكْفِي في عَدَمِ التَّبْدِيلِ عَدَمُ تَبْدِيلِ الْأَصُولِ، فيه نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ الإِكْتِفاءُ أَخْذًا مِنَ الْحَقَائِقِ السَّامِرَةِ وَالصَّابِتَةِ بِالْيَهُودِ وَالتَّصَارَى فِي حِلِّ النِّكَاحِ حَيْثُ وافقوهم في أصل دينهم، وإنْ خالفوهم في الفروع ومنها هَلْ يُشْتَرَطُ فِي التَّبْدِيلِ تَبْدِيلُ الْجَمِيعِ أَمْ لَا؟ فيه نَظَرٌ وقد يُلْحَقُ الْأَكْثَرُ بِالْجَمِيعِ ومنها هَلْ يُلْحَقُ بِالتَّمَسُّكِ بِمَا لَمْ يُدَلَّ التَّمَسُّكُ بِذَلِكَ الدِّينِ مَعَ اجْتِنَابِ الْمُبْدَلِ فِيهِ نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ الإِلْحَاقُ أَخْذًا مِنْ تَنْظِيرِهِ فِي حِلِّ نِكَاحِ الْكِتَابِيَّاتِ وَمِنْهَا ظَاهِرٌ عِبَارَتُهُمْ اخْتِيَارُ تَمَسُّكِهُ بِنَفْسِهِ دُونَ تَمَسُّكِ آبَائِهِ أَيْ أَوَّلِ أَصُولِهِ وَيُحْتَمَلُ إِلْحَاقُهُ بِتَنْظِيرِهِ فِي النِّكَاحِ فَيَعْتَبَرُ تَمَسُّكُ أَوَّلِ أَصُولِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ، وعِبَارَةُ ع ش وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ تَمَسُّكَ بِهِ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ قَبْلَ تَبْدِيلِهِ كَمَا قِيلَ بِفِيهِ فِي حِلِّ الْمُنَاكِحَةِ وَالذَّيْمَةِ. اهـ.

■ فَوَدَّ (سني): (إِنْ تَمَسَّكَ بدين لم يُدَلَّ) فيه أمورٌ: منها أنه لا يَخْفَى أَنَّ التَّبْدِيلَ غيرُ النَّسْخِ وقد يَفْعَلُ فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ هُوَ فَيَسْتَشْكِلُ وجودُ هذا الْقِسْمِ إِذْ كُلُّ دِينٍ يَنْسَخُ بِنَبِيِّنا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَيَتَكَلَّفُ تَصْوِيرُهُ بِمَنْ تَمَسَّكَ قَبْلَ الْبَغْيِ وَيَقِي إِلَيْهَا مَعَ مِلَاحِظَةِ تَغَايُرِهِمَا لَا إِشْكَالَ وَمِنْهَا أَنَّهُ هَلْ يَكْفِي فِي عَدَمِ التَّبْدِيلِ عَدَمُ تَبْدِيلِ الْأَصُولِ فِيهِ نَظَرٌ، ولا يَتَعَدُّ الإِكْتِفاءُ أَخْذًا مِنَ الْحَقَائِقِ السَّامِرَةِ وَالصَّابِتَةِ بِالْيَهُودِ وَالتَّصَارَى فِي حِلِّ النِّكَاحِ حَيْثُ وافقوهم في أصل دينهم، وإنْ خالفوهم في الفروع ومنها أَنَّهُ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي التَّبْدِيلِ تَبْدِيلُ الْجَمِيعِ أَمْ لَا؟ فيه نَظَرٌ وقد يُلْحَقُ الْأَكْثَرُ بِالْجَمِيعِ وَمِنْهَا أَنَّهُ هَلْ يُلْحَقُ بِالتَّمَسُّكِ بِمَا لَمْ يُدَلَّ التَّمَسُّكُ بِذَلِكَ الدِّينِ مَعَ اجْتِنَابِ الْمُبْدَلِ؟ فيه نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ الإِلْحَاقُ أَخْذًا مِنْ تَنْظِيرِهِ فِي حِلِّ نِكَاحِ الْكِتَابِيَّاتِ وَمِنْهَا ظَاهِرٌ عِبَارَتُهُمْ اخْتِيَارُ تَمَسُّكِهُ بِنَفْسِهِ دُونَ تَمَسُّكِ آبَائِهِ أَيْ أَوَّلِ أَصُولِهِ وَيُحْتَمَلُ إِلْحَاقُهُ بِتَنْظِيرِهِ مِنَ النِّكَاحِ فَيَعْتَبَرُ تَمَسُّكُ أَوَّلِ أَصُولِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَلِدِيَّةٌ نَفْسِهِ وَغَيْرَهَا دِيَّةٌ (دِيَّةُ) الَّذِي هُوَ نَضْرَانِيَّةٌ، أَوْ تَمَجُّسٌ مِثْلًا مِنْ ثُلُثٍ دِيَّةٍ، أَوْ ثُلُثٍ خُمْسِهَا؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ ثَبِتَ لَهُ نَوْعُ عِصْمَةٍ فَالْحَقُّ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ (وَالَا) يَتَمَسَّكُ بِدِينٍ كَذَلِكَ، أَوْ جَهْلُ دِينِهِ أَوْ وَاجِبُهُ، أَوْ شَكُّ هَلْ بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ، أَوْ لَا عَلَى الْأَوْجِهَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْعِصْمَةُ إِذْ «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» فَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْأَشْبَهُ بِالْمَذْهَبِ فِي الْأَخِيرَةِ عَدَمُ الضَّمَانِ مَزْدُودٌ (فَكَمَجُوسِي) فِيهِ دِيَّةٌ مَجُوسِيَّةٌ.

• قول (سنن): (فَلِدِيَّةٌ دِيَّةُ) أَي الدِّيَّةُ الَّتِي نَوَجِبُهَا نَحْنُ فِي أَهْلِ دِينِهِ لَا الدِّيَّةُ الَّتِي يُوَجِبُهَا دِينُهُ فِي الْقَتْلِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ إِذَا لَا جِبْرَةَ بِمَا يُوَجِبُهُ دِينُهُمْ سَم. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ بِذَلِكَ ثَبِتَ لَهُ نَوْعُ عِصْمَةٍ) أَي وَيَتَكَيَّفُ بِذَلِكَ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَمَانٌ مِثْلَ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَالَا) يَتَمَسَّكُ بِدِينٍ كَذَلِكَ) بَأَن تَمَسَّكَ بِمَا بُدِّلَ مِنْ دِينٍ أَوْ لَمْ يَتَمَسَّكُ بِشَيْءٍ بَأَن لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ أَصْلًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى انْظُرْ وَجْهَ هَذَا الْحَضَرِ وَهَلَّا كَانَ مَحَلَّهُ مَا إِذَا بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَمَسَّكُ بِدِينِهِ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أَوْ جَهْلُ دِينِهِ) بَأَن عَلِمْنَا تَمَسُّكَهُ بِدِينٍ حَقٌّ، وَلَمْ نَعْلَمْ عَمَتَهُ زِيَادِي. • فَوَدَّ: (أَوْ وَاجِبُهُ) قَدْ يُشْكِلُ جَهْلُ الْوَاجِبِ مَعَ مَعْرِفَةِ دِينِهِ كَمَا هُوَ مُفْتَضَى هَذَا الصَّنِيعِ إِلَّا أَنَّ يَصُورَ بَنَحْوِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ نَضْرَانِيٌّ، وَلَا يُعْلَمُ هَلْ وَاجِبُهُ الثُّلُثُ؛ لِأَنَّهُ يَمُنُّ تَحِلُّ مُنَاكَحَتِهِ أَوْ ثُلُثُ خُمْسٍ؛ لِأَنَّهُ يَمُنُّ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ، أَوْ يُعْلَمُ أَنَّهُ نَضْرَانِيٌّ، وَلَا نَعْلَمُ أَذْكَرَ هُوَ، أَوْ أُنْثَى لِتَحْوِ ظُلْمَةٍ مَعَ فَقْدِهِ بَعْدَ الْقَتْلِ سَم. • فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَ فِيهِمَا) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى وَخِلَافًا فِي الْأَخِيرَةِ لِلنِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (فَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْخ) وَافَقَهُ النَّهَايَةُ كَمَا مَرَّ آيَفَا.

• قول (سنن): (فَكَمَجُوسِي) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَى الْمَذْهَبِ يَجِبُ فِيمَنْ تَمَسَّكَ الْآنَ بِالْيَهُودِيَّةِ أَوْ

• قول (سنن): (فَلِدِيَّةٌ دِيَّةُ) أَي الدِّيَّةُ الَّتِي نَوَجِبُهَا نَحْنُ فِي أَهْلِ دِينِهِ لَا الدِّيَّةُ الَّتِي يُوَجِبُهَا دِينُهُ فِي الْقَتْلِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ إِذَا لَا جِبْرَةَ بِإِجَابِ دِينِهِمْ. • فَوَدَّ: (أَوْ وَاجِبُهُ) قَدْ يُشْكِلُ جَهْلُ الْوَاجِبِ مَعَ مَعْرِفَةِ دِينِهِ كَمَا هُوَ مُفْتَضَى هَذَا الصَّنِيعِ إِلَّا أَنَّ يَصُورَ بَنَحْوِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ نَضْرَانِيٌّ، وَلَا يُعْلَمُ هَلْ وَاجِبُهُ الثُّلُثُ؛ لِأَنَّهُ يَمُنُّ تَحِلُّ مُنَاكَحَتِهِ أَوْ ثُلُثُ خُمْسٍ؛ لِأَنَّهُ يَمُنُّ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ، أَوْ يُعْلَمُ أَنَّهُ نَضْرَانِيٌّ وَلَا يُعْلَمُ أَذْكَرَ هُوَ، أَوْ أُنْثَى لِتَحْوِ ظُلْمَةٍ مَعَ فَقْدِهِ بَعْدَ الْقَتْلِ. • فَوَدَّ: (أَوْ شَكُّ هَلْ بَلَغَتْهُ) فَرَضُ هَذَا التَّرْدُدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجِهَ وَقَوْلُهُ فَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْخ فِي صَوْرَةِ الشَّكِّ الْمَذْكُورِ يُفْتَضَى أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ جَزَمَ بِأَنَّهُ لَا ضَمَانَ إِذْ لَوْ كَانَ حَيًّا يَضْمَنُ لَمْ يَكُنْ لِلتَّرْدُدِ حَالُ الشَّكِّ مَعْنَى لِضَمَانِهِ بِكُلِّ حَالٍ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ وَهَذَا يُفْتَضَى أَمْرَيْنِ الْأَوَّلُ تَقْيِيدُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْمَذْهَبِ أَنَّ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّنَا بِمَا إِذَا بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ غَيْرِهِ، وَالثَّانِي أَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا عَلَى هَذَا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ يُخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ فِي فَصْلِ الْغَنِيمَةِ مِنْ بَابِ قَسَمِ الْفَيْءِ، وَالْغَنِيمَةُ وَمِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ مَضْمُونٌ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ حَيْثُ قَالَ وَكَذَا مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ أَصْلًا أَي بِالنِّسْبَةِ لِتَبِيَّنَا ﷺ إِنْ تَمَسَّكَ بِدِينٍ حَقٌّ أَي الْمَالُ الْحَاصِلُ مِنْهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ كَكُلِّ حَاصِلٍ مِنَ الدَّمَتَيْنِ يَرُدُّ إِلَيْهِمَا وَلَا فَهَرُ كَحَرْبِيٍّ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَيَرُدُّهُ مَا يَأْتِي فِي الدِّيَاتِ مِنْ وَجُوبِ دِيَّةٍ مَجُوسِيَّةٍ فِي قَتْلِهِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي عِصْمَتِهِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ كَالْقَتْلِ. اهْ فَإِنَّ حَاصِلَ ذَلِكَ كَمَا تَرَى أَنَّهُ مَعْصُومٌ سِوَا تَمَسَّكَ بِدِينٍ حَقٌّ أَوْ لَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

فصل في الديات الواجبة فيما دون النفس من الجروح والأعضاء والمجان

تجب (في موضحة الرأس) ومنه هنا لا في نحو الوضوء العظيم الذي خلف أواخر الأذن متصلاً بها وما انحدر عن آخر الرأس إلى الرقبة (والوجه) ومنه هنا لا ثم أيضاً ما تحت المستقبل من اللحيين وكان الفرق بين ما هنا وثم أن المدار هنا على الخطر، أو الشرف كما يفهمه الفرق الآتي في شرح قوله كجرح سائر البدن مع ما هو مقرر أن الرأس والوجه أشرف ما في البدن وما جاوز الخطر أو الشريف مثله وثم على ما رأس وعلا وعلى ما تقع به المواجهة وليس مجاورهما كذلك (لخر) أي من حر (مسلم) ذكر معصوم غير جنين

التضاربية دية مجوسية؛ لأنه لحقه التبديل. اهـ أي إذا لم تجل مئكتهم. (تيمّة): لا يجوز قتل من لم يبلغه الدعوة ويقتصر لمن أسلم بدار الحرب، ولم يهاجر منها بعد إسلامه وإن تمكن؛ لأن العضة بالإسلام مغيية.

(فصل): في الديات الواجبة فيما دون النفس

• فود: (في الديات) إلى قوله وكان الفرق في المغيية إلا قوله متصلاً إلى المتن. • فود: (والأعضاء) الأولى والأطراف كما في المغيية. • فود: (ومنه) أي الرأس ع ش. • فود: (في نحو الوضوء) أي كالإحرام. • فود: (وأواخر الأذن) جمع آخر. • فود: (بها) أي الأذن. • فود: (وما انحدر الخ) أي العظيم الذي انحدر الخ. • فود: (إلى الرقبة) وهي مؤخر أصل المغيية مختار ع ش. • فود: (ومنه) أي الوجه. • فود: (لإثم) أي في نحو الوضوء. • فود: (على الخطر) أي الخوف كما يدل عليه عطف الشرف عليه بأو خلافاً لما في حاشية الشنخ رشيد أي من جعل العطف للتفسير ثم استشكله بأنه إنما يكون بالواو فالأولى إسقاط الألف. • فود: (وثم) أي والمدار في نحو الوضوء. • فود: (على ما رأس) من باب فتح ع ش. • فود: (أي من حر) يحتل أن غرضه من هذا تفسير قول المصنف لحر فاللام بمعنى من وهو الذي فهمه سم على حجب وعقبه بأنه لا حاجة إليه ويحتل، وهو الظاهر أن غرضه منه إثبات قيد آخر، وهو أن الموضحة إنما توجب الخمسة أبخرة إذا صدرت من حر بخلاف ما إذا صدرت من عبد فإنها إنما تتعلق بالرقبة لا غير حتى لو لم تف بالخمسة لم يكن للمجني عليه غير ما وقت به وهذا نظير ما قلّمه الشارح كالشهاب ابن حجر في موجب النفس أول الباب رشيد. • فود: (ذكر) إلى قوله: (ومنازعة البلقيني) في المغيية إلا قوله: (معصوم) وإلى قوله: (ولو دفع) في النهاية إلا قوله: (كما يفهمه) إلى (مع ما هو مقرر) وقوله: (ومنازعة البلقيني) إلى المتن. • فود: (غير جنين) وأما الجنين فإن أوضعه الجاني ثم انفصل ميتاً بغير الإيضاح ففيه نصف عشر غرة، وإن انفصل ميتاً بالإيضاح ففيه غرة وإن انفصل حياً ومات بسبب غير الجنانية ففيه نصف عشر دية، وإن انفصل حياً ومات بالجنانية ففيه دية

(فصل): في الديات الواجبة

• فود في (سني): (لخر) أي من حر أي حاجة إليه.

(خمسـة أبـيرة) إِنْ لم تُوجِب قوَدًا، أو عُفِيَ عنه على الأرض وفي غيره بحسابه وضابطه أَنْ في موضحة كلِّ هاشمته بلا إيضاح ومثقلته بدونهما نصفُ عُشرِ دينه واقتصرَ على الأول؛ لأنَّ الحديثَ الصحيح فيه وغيره يُعْلَمُ بالقياس عليه أمَّا غيرُ الوجه والرأس ففي موضحته الحُكُومَةُ فقط. (و) في (هاشمة مع إيضاح)، ولو بـسـراية، أو نحوها كأنَّ هَسَمَ بلا إيضاح فاحتيج للشتى لإخراج العظم، أو تقويمه، ومنازعةُ البلقيني فيه غيرُ مُتَّجِهَةٍ (عشرة) زواه البيهقي والدارقطني عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وهو لا يكونُ إلا عن توقيف (و) في هاشمة (قوة) أي الإيضاح (خمسـة)؛ لأنَّ للموضحة من العشرة خمسـة فتعيَّن الباقي للهاشمة، ولو وصلتْ هاشمةُ الوجهِ الفم، أو موضحةُ قصبَةِ الأنفِ الأنفَ لَزِمَ حُكُومَةُ أَيْضًا (وقيل حُكُومَةُ)؛ لأنَّه كسَرُ عَظْمٍ بلا إيضاح (و) في (مُثَقَّلَةٍ) مسبوقه بهما (خمسـة عُشْر) إجماعًا (و) في (مأمومة ثلث الدية) لِخَبَرٍ صحيح به

كاملة، ولا تُفَرَّدُ الموضحةُ هنا، ولا فيما مرَّ بارش؛ لأنَّه تبيَّن أنَّ الجنايةَ على نفسِ الجنيين ع ش. قول (سني): (خمسـة أبـيرة) أي مُثَلَّثَةٌ إذا كانت عَمْدًا، أو شِبْهَهُ جَذَعَةٌ ونَصْفٌ وَجَعَةٌ ونَصْفٌ وخِلْفَتَانِ يُخَيَّرُ مِيَّ عَنِ الْحَلِيِّ والمُعْنَى. قول: (وفي غيره) أي غيرِ الحُرِّ المذكور ع ش أي من المرأة والكتابي وغيرهما مُعْنَى أي من العَتَى ونحو المجوسِي. قول: (بحسابه) أي ففي موضحة الكتابي بعيرٍ وثلثانٍ وفي موضحة المجوسِي ونحوه ثلثُ بعيرٍ مُعْنَى زَادَ الْحَلِيُّ والجَفْنِيُّ وَلِحْزَةٌ مُسْلِمَةٌ بعيرانٍ ونَصْفٌ وَلِكِتَابِيَّةٍ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ بعيرٍ وَلِمَجُوسِيَّةٍ ونحوها سُدُسٌ بعيرٍ. اه. قول: (وضابطه) أي ما يجب في الموضحة والهاشمة والمثقلة. قول: (على الأول) يعني الموضحة. قول: (الصحيح) قَصْبَةُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ والمُعْنَى حَيْثُ قَالَ لِخَبَرٍ: في الموضحة خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ زَوَاهِ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ. اه. أنَّ الحديثَ حَسَنٌ لَمْ يَتَلَعْ رُتْبَةُ الصَّحِيحِ فَلْيُرَاجَعْ. قول: (وغيره يُعْلَمُ إلخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. قول: (أما غيرُ الوجه إلخ) أي كَالسَّاقِ والمُعْضِدِ مُعْنَى. قول: (فيه) أي في قوله أو نحوها إلخ.

قول (سني): (عشرة) أي مِنْ أَبـيرة وهي عُشْرُ دِيَةِ الْكَابِلِ بِالْحُرِّيَّةِ وَغَيْرِهَا مُعْنَى. قول: (زواه البيهقي) إلى قوله: (ولو دَفَعَ) في المُعْنَى إِيَّاهُ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ) إِلَى الْمُتَنِ. قول: (ولو وصلت) في إسنَادِ الْهَشَمِ لِلْوَجْهِ وَالْإِيضَاحِ لِلْقَصْبَةِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالْإِتْسَابُ الْمَكْسُ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْمُعْنَى مَا نَعَصَهُ قَلَوُ وَصَلَتْ الْجِرَاحَةُ إِلَى الْفَمِ، أَوْ دَاخِلُ الْإِنْفِ بِإِيضَاحٍ مِنَ الْوَجْهِ، أَوْ بِكُسْرِ قَصْبَةِ الْإِنْفِ فَارْشُ مَوْضِحَةٍ فِي الْأَوَّلَى وَأَرْضُ هَاشِمَةٍ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ حُكُومَةٍ فِيهِمَا لِلتَّقْوِذِ إِلَى الْفَمِ وَالْإِنْفِ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةٌ أُخْرَى انْتَهَتْ وَهِيَ سَالِمَةٌ مِمَّا ذَكَرَ سَيِّدُ عَمَرٍ. قول: (الفم) أي دَاخِلُهُ وَشِدْيٌ. قول: (لأنَّه كَسَرُ عَظْمٍ إلخ) أي فَاشْبَهَ كَسَرَ سَائِرِ الْعِظَامِ مُعْنَى. قول: (مُسبوقه بهما) عِبَارَةُ الْمُعْنَى مَعَ إِيضَاحٍ وَهَشَمٍ. اه. وهي أَوَّلَى لِمَا مَرَّ أَنَّ السَّبَقَ لَيْسَ بِشَرْطٍ.

قول: (وفي هاشمة إلخ) عِبَارَةُ الرُّوَضِ، وَإِنْ أَوْضَحْتَ، أَوْ جَرَحْتَ بِشَقٍّ أَوْ سَرَتْ إِلَيْهِ فَعُشِرَ. اه.

ومثلها الدائمة فلا يُراد لها حُكومةً خلافاً للماوردي ويُفَرَّقُ بينها وبين ما في خَرْقِ الأعماء في الجائفة بأن ذاك زيادة على ما يحصل به مُسَمَّى الجائفة فوجب لها ما يُقابِلُها وهنا لا زيادة على مُسَمَّى الدائمة حتى يجب له شيء، ولا عبرة بزيادته على مُسَمَّى المأمومة لانفرادها مع استلزامها لها باسم خاص بخلافها ثم (ولو أُوْضِعَ) واحد (لهشِمَ آخر) في محلّه ولو مُفْرَغَتْ، أو عكسه (وَلَيْلَ ثَالِثَ وَأَمَ رَابِعَ) والمجني عليه كميل (فعلى كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ خمسة) إن لم تُوجِبِ الموضحة قوداً، أو عُفِيَ عنه على الأرض (و) على (الزَّابِجِ لَعَامِ الثَّلَثِ)، وهو ثمانية عَشَرَ بعمراً وثُلُثَ، ولو دَمَغَ خَامِسَ فَإِنْ دَفَقَ لَزِمَهُ دِيَةُ النَّفْسِ وَإِلَّا وَجِبَتْ دِيَّتُهَا أَخْمَاسًا عَلَيْهِمْ بِالسُّوِيَّةِ

• فُودَ: (ومثلها) أي المأمومة الدائمة أي فيها ثُلُثُ الدية قَطَعَ ش. • فُودَ: (فلا يُؤْذَى الخ) أي حُكومة لِخَرْقِ عِشَاءِ الدَّمَاعِ مُعْنِي. • فُودَ: (لها) أي للدائمة. • فُودَ: (يَبْنِيهَا) أي الدائمة ع ش. • فُودَ: (بأن ذاك زيادة الخ) يَبْنِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَتَضَيِّعُ لَوْ أُنِيطَ الْحُكْمُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ بَلْفَظِ الدَّائِمَةِ، وَلَمْ يَنْطَبُ بِهِ وَإِنَّمَا أَتَيْنَا حُكْمَهَا بِالْقِيَاسِ عَلَى الْمَأْمُومَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا وَكَوْنُ الْعَرَبِ وَضَعَتْ لِمَا تَجَاوَزَ الْمَأْمُومَةَ وَخَرَقَ الْخَرِيطَةَ اسْمَ الدَّائِمَةِ وَلَمْ تَقْصُصْ لِمَا يُجَاوِزُ الْجَائِفَةَ وَخَرَقَ الْأَمْعَاءَ اسْمًا الَّذِي هُوَ مُحْصَلُ فَرْقِهِ لَا يَضْلُحُ فَارِقًا شَرْعِيًّا فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدَ حَمَز. • فُودَ: (لانفرادها) أي الدائمة وَكَانَ الْأَوَّلَى تَذْكِيرُ الضَّمَايِرِ بِإِزْجَائِهَا إِلَى الْمُسَمَّى. • فُودَ: (لها) أي المأمومة. • فُودَ: (باسم خاص) مُتَعَلِّقٌ بِإِنْفِرَادِهَا رَشِيدِي. • فُودَ: (بخلافها) أي الزيادة ثم أي في خَرْقِ الْأَمْعَاءِ فِي الْجَائِفَةِ. • فُودَ: (في محلّه) أي الإيضاح. • فُودَ: (ولو مُفْرَغَتْ الخ) أي وَلَيْسَ تَعْقِيبُ الْهَشْمِ لِلْإِيضَاحِ بِشَرْطٍ، وَإِنْ أَوْهَمَهُ كَلَامُهُ مُعْنِي. • فُودَ: (كميل) أي ذَكَرَ حَرْفُ مُسْلِمٍ مُعْنِي.

• فُودَ (سني): (فعلى كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ خمسة الخ) هذا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَمُتْ مِمَّا ذُكِرَ فَإِنْ مَاتَ مِنْهُ وَجِبَتْ دِيَّتُهُ عَلَيْهِمْ بِالسُّوِيَّةِ مُعْنِي. • فُودَ: (أو عفا عنه الخ) وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ الْقِصَاصُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ حَتَّى لَوْ أَرَادَ الْقِصَاصُ فِي الْمَوْضُوحَةِ وَأَخَذَ الْأَرْضَ مِنَ الْبَاقِيْنَ مُكَّنَ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ مُعْنِي. • فُودَ: (وثُلُثَ) أي ثُلُثَ بَعِيرٍ. • فُودَ: (وَالَا) أي وَإِنْ لَمْ يُلْقَفْ أَيْ وَحَصَلَ الْمَوْتُ بِالسَّرَايَةِ فَلَوْ حَصَلَ الْإِنْدِمَالُ، أَوْ حَصَلَ الْمَوْتُ بِسَبَبِ آخَرَ كَحَزِّ آخَرَ فَعَلَى كُلِّ مِمَّنْ قَبْلَ الدَّائِمِ أَرْضُ جُزْجِهِ وَعَلَيْهِ حُكُومَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْمُبَابِ سَمَ حِبَارَةِ الرَّشِيدِي وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا دَفَقَ بِالْفِعْلِ فَعَلِيهِ دِيَةُ النَّفْسِ قَطْعًا وَلَزِمَ كُلُّ مِمَّنْ قَبْلَ الدَّائِمِ أَرْضُ جِرَاحَتِهِ، وَإِنْ مَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَعَلِيهِ دِيَةُ النَّفْسِ أَيْضًا وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ بِالسُّوِيَّةِ أَخْمَاسًا، وَإِنْ لَمْ يَمُتْ فَعَلَى الدَّائِمِ حُكُومَةٌ. اهـ.

• فُودَ: (ولو دَمَغَ خَامِسَ) فَإِنْ دَفَقَ لَزِمَهُ دِيَةُ النَّفْسِ أَيْ وَلَزِمَ كُلُّ مِمَّنْ قَبْلَهُ أَرْضُ جُزْجِهِ. • فُودَ: (وَالَا) أي، وَإِنْ لَمْ يُلْقَفْ أَيْ وَحَصَلَ الْمَوْتُ بِالسَّرَايَةِ فَلَوْ حَصَلَ الْإِنْدِمَالُ، أَوْ حَصَلَ الْمَوْتُ بِسَبَبِ آخَرَ كَحَزِّ آخَرَ فَعَلَى كُلِّ مِمَّنْ قَبْلَ الدَّائِمِ أَرْضُ جُزْجِهِ وَعَلَيْهِ حُكُومَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْمُبَابِ فَقَالَ، وَلَوْ خَرَقَ خَامِسَ خَرِيطَةَ الدَّمَاعِ لَزِمَتْهُ حُكُومَةٌ. اهـ.

وزَالَ التَّنَظُّرُ لِتِلْكَ الْجَرَاحَاتِ. (وَالشَّجَاحُ قَبْلَ الْمُوضِحَةِ) السَّابِقُ تَفْصِيلُهَا (إِنْ عُرِفَتْ بِسَبْطِهَا مِنْهَا) بَأَن تَكُونَ ثُمَّ مُوضِحَةٌ فَيَقَاسُ عُمُقُ الْبَاضِغَةِ مِثْلًا فَيُوجَدُ ثُلُثُ عُمُقِ الْمُوضِحَةِ (وَجِبَ قِسْطُ مِنْ أَرْضِهَا) بِالنِّسْبَةِ كَثْلُهُ فِي هَذَا الْمِثَالِ وَمَا شَكَّ فِيهِ يُقْمَلُ فِيهِ بِالْيَقِينِ وَالْأَصَحُّ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ مَعَ ذَلِكَ الْحُكُومَةُ وَيَجِبُ أَكْثَرُهُمَا فَإِنْ اسْتَوَيَا تَخَيَّرَ وَاعْتَبَارَ الْحُكُومَةُ أُولَى؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِيمَا لَا مُقَدَّرَ لَهُ (وَالَا) تُعْرَفُ بِسَبْطِهَا مِنْهَا (فَالْحُكُومَةُ لَا تَبْلُغُ أَرْضَ مُوضِحَةٍ كَجَرْحِ سَائِرِ الْبَدَنِ)، وَلَوْ بَنَحُو إِيضَاحَ وَشَمَّ وَغَيْرَهُمَا فَفِيهِ حُكُومَةٌ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ هُنَا تَوْقِيفٌ وَلَآنَ مَا فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ أَشَدُّ خَوْفًا وَشَيْئًا فَمَيَّزَ نَعَمْ، يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الْجَائِزَةُ كَمَا قَالَ. (وَفِي جَانِبِهِ ثُلُثُ دِيَةِ) لِصَاحِبِهَا لِخَبَرِ صَحِيحٍ فِيهِ (وَهِيَ جَرْحُ) وَلَوْ بَغِيرِ حَدِيدٍ (يَنْقُذُ إِلَى جَوْفٍ) بِإِطْنِ مُحِيلٍ لِلْغَدَاءِ، أَوْ الدَّوَاءِ أَوْ طَرِيقِ الْمُحِيلِ (كَبَطْنٍ وَضَنْدٍ)

• قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَهِيَ جَرْحُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِخْتِيَارُ الْحُكُومَةِ) إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (كَبَطْنٍ) فِي الْتَهَابَةِ. • قَوْلُهُ: (السَّابِقُ تَفْصِيلُهَا) أَيِ الْحَارِصَةِ وَالذَّامِيَةِ وَالْبَاضِغَةِ وَالْمُتَلَاخِجَةِ وَالسُّمْحَاقِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَيُلْغِغُ) بِالْوَاوِ قَبْلَ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ كَذَا فِي التَّنْخِيعِ وَلَعَلَّهُ تَعْرِيفٌ مِنَ الْكُتُبِ وَأَنَّ صَوَابَهُ بِالْأَلِفِ قَبْلَ الْخَاءِ فَالضَّمِيرُ لِمُعْنَى الْبَاضِغَةِ، أَوْ أَنَّهُ يُوْجَدُ بِجِمْ فَمُهْمَلَةٌ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمُغْنِيِّ أَيْضًا، أَوْ لَفْظُ ثُلُثِ الرَّاقِعِ بَعْدَهُ وَالْأَوَّلُ أَقْعَدُ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بَأَن كَانَ عَلَى رَأْسِهِ مُوضِحَةٌ إِذَا قِيسَ بِهَا الْبَاضِغَةُ مِثْلًا عُرِفَ أَنَّ الْمُقْطُوعَ ثُلُثُ، أَوْ يَنْصَفُ فِي عُمُقِ اللَّحْمِ. اهـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. • قَوْلُهُ: (وَمَا شَكَّ فِيهِ) أَيِ بَأَن عَلَّتِ النَّسْبَةُ ثُمَّ نُسِبَتْ فَهِيَ غَيْرُ مَا يَأْتِي فِي الْمَتْنِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ قَاسِمٍ فِي حَوَاشِي الْمَنْهَجِ رَشِيدِيَّ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ تَبَعًا لِلْمُتَحَرَّرِ وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الْأَصْحَابِ وَجُوبُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْحُكُومَةِ وَالْقِسْطِ مِنَ الْمَوْضِحَةِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الْخ) جَرَى عَلَيْهِ الْمَنْهَجُ وَالرُّوضُ وَشَرْحُهُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ الْقِسْطِ. • قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ أَكْثَرُهُمَا) أَيِ الْقِسْطِ وَالْحُكُومَةُ. • قَوْلُهُ: (لَا تَبْلُغُ أَرْضَ مُوضِحَةٍ) لَيْسَ قَبْدًا فِي الْمُسْتَبْهَةِ بِهَ الْوَاقِعِ بَعْدَهُ فِي الْمَتْنِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَإِنْ اقْتَضَاهُ السَّابِقُ رَشِيدِيَّ وَع ش. • قَوْلُهُ: (فَقِيهِ) أَيِ فِي جَرْحِ سَائِرِ الْبَدَنِ. • قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي جَرْحِ سَائِرِ الْبَدَنِ وَقَوْلُهُ تَوْقِيفٌ أَيِ دَلِيلٌ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَمَيَّزَ) أَيِ مَا فِيهِمَا عَمَّا فِي غَيْرِهِمَا. • قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ جَرْحِ سَائِرِ الْبَدَنِ. • قَوْلُهُ: (وَفِي جَانِبِهِ) أَيِ وَانْصَحَرَتْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِصَاحِبِهَا) تَنْتُ دِيَةِ وَالضَّمِيرُ لِجَانِبِهِ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ فِي وَجُوبِ ثُلُثِ دِيَةِ فِي جَانِبِهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَغِيرِ حَدِيدٍ) أَيِ كَخَشْبَةٍ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِإِطْنِ) صِفَةُ جَوْفٍ رَشِيدِيَّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لَهُ. • قَوْلُهُ: (سَبْطِ) (كَبَطْنٍ الْخ) أَيِ كَدَاخِلِهَا مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَنَحُو إِيضَاحَ وَشَمَّ وَغَيْرَهُمَا فَفِيهِ حُكُومَةٌ فَقَطْ الْخ) كَمَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَيُقْتَصَرُ فِيهَا أَيِ فِي الْمَوْضِحَةِ فِي الْبَدَنِ.

وفقرة نغني) ويتردد النظر فيما نزل عن مخزج الحاء المَهْمَلَة إلى هذه الثغرة هل هو من الطريق؛ لأنهم عدوه جوفًا في نحو الصوم أو لا لاختلاف الجوف هنا وثم كل مُخْتَمَل والقياس الثاني؛ لأنه كباطن الإحليل ثم رأيت الروضة ذكرت أن الواصل إلى الحلقى جائفة وإلى الثغرة كذلك وهو يُزَجُّج الأول وعليه يُفَرَّق بينه وبين باطن الذكر بأن هذا طريق حسي للجوف، ولا كذلك ذاك (وجيبني) عدل إليه عن قول أصله بجيبين أي تشبةً بجنب للعلم بهما مما ذكر معهما بخلافه فإن كون نفوذ مجزؤه لباطن الدماغ جائفة مما يخفى وزعم أن هذه في حكم الجائفة ولا تُسَمَّى جائفة ممنوع وكون شجاج الرأس ليس فيها جائفة مخصوص بتصريحهم هنا أن الواصل لجوف الدماغ من الجيبين جائفة (وخاصرة) ووريك كما بأصله ومثانة وعجان وهو ما بين الخضمية والدبر أي كداعيلها وكذا لو أدخل دبره شيئًا فخرق به حاجزًا في الباطن كما يأتي، ولو نفذت في بطن وخرجت من محل آخر فجائفتان قيل وترد على المتن؛ لأن الثانية خارجة لا واصله للجوف وليس في محله؛ لأن المتن لم يُعَبِّرَ بواصلة بل بنافذة وهي تُسَمَّى

قول (سني): (وفقرة الخ) بضم المُثَلَّة وغين مُعْجَمَة ساكنة وهي فقرة بين الترقوتين مُغْنِي.

قول: (بيئة) أي الحلقى. قول: (ذاك) أي باطن الذكر.

قول (سني): (وجيبني) أي داخله بموحدة بغد جيم، وهو أحد جانبي الجنبية مُغْنِي. قول: (عدل إليه)

إلى قوله وزعم في المُغْنِي وإلى قول المتن، ولا يَخْتَلَفُ في النهاية. قول: (بما ذكر الخ) أي من التمثيل بالباطن مُغْنِي. قول: (أن هذه) أي الشجة التافئة لباطن الدماغ. قول: (بتصريحهم الخ) عبارة المُحَرَّرِ في الجائفة ثلث الذية، وهي الجراحة التافئة إلى جوف كالمأمومة الواصلة إلى الدماغ. اهـ

سم.

قول (سني): (وخاصرة) من الخضر، وهو وسط الإنسان مُغْنِي. قول: (ومثانة) وهي مجمع البول ع

ش. قول: (كداعيلها) أي البطن وما بعده رشيدِي. قول: (وكذا لو أدخل الخ) أي ففيه ثلث الذية ع

ش. قول: (وترد) أي الطعنة الخارجة من الطرف الآخر. قول: (على المتن) أي على جمع تعريفه

لِلجائفة. قول: (وليس في محله الخ) ولك أن تقول هي واردة على المتن مع قطع النظر عما يأتي؛ لأن

المُصَنَّف قال ينفذ إلى جوف وهذه نافذة من جوف لا إليه إلا بالنظر لصورتها بغد فتأمل رشيدِي.

قول: (ليس فيها جائفة) انظره مع ما في الهامش عن المُحَرَّرِ إلا أن يراد جائفة مخضة أي مجردة عن

المأمومة والدامغة فليُتَأَمَّل. قول: (مخصوص بتصريحهم هنا أن الواصل لجوف الدماغ الخ) انظر بـ

يتميز هذا الواصل عن المأمومة والدامغة إلا أن يصور بما إذا لم يصل للخريطة، أو يقال تُسَمَّى مأمومة

وجائفة ثم رأيت عبارة المُحَرَّرِ صريحة في هذا فإنه قال في الجائفة ثلث الذية وهي الجراحة التافئة إلى

جوفه كالمأمومة الواصلة إلى الدماغ. اهـ. قول: (وكذا لو أدخل دبره) كذا ش م ر. قول: (فخرق به

حاجزًا) سيأتي بهامش الصفحة الآتية عن مُخْتَصَرِ الكفاية تفسير الحاجز بفشاة المعدة أو الحشوة،

نافذة بل واصله كما لا يخفى على أنه سيصريح بذلك قريباً فإن خَرَقَتْ جَائِفَةٌ نَحْوَ الْبَطْنِ
الْأَمْعَاءَ، أَوْ لَدَعَتْ كَيْدًا، أَوْ طَلَحَالَ، أَوْ كَسَرَتْ جَائِفَةٌ الْجَنْبَ الضَّلْعَ ففيها مع ذلك حُكُومَةٌ
بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ كَسَرُهَا لَمْ يُتَقَوِّضْ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجَعِ لِاتِّحَادِ الْمَحَلِّ. وخرج بالباطن
المذكور داخل فَمِ وَأَنْفٍ وَعَيْنٍ وَفِيهِ ذِكْرٌ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ دَاخِلِ الْوَرِكِ وَهُوَ الْمُتَّصِلُ
بِمَحَلِّ الْقُمُودِ مِنَ الْأَلْيَةِ وَدَاخِلِ الْفَيْخِذِ وَهُوَ أَعَالِي الْوَرِكِ أَنَّ الْأَوَّلَ مُجَوِّفٌ وَلَهُ اتِّصَالٌ بِالْجَوْفِ
الْأَعْظَمِ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عِبَارَةُ الْمُخَوِّرِ كَالرُّوضَةِ، وَلَا كَذَلِكَ الثَّانِي. (وَلَا يَخْتَلِفُ أَرْضُ مُوضِحَةٍ
بِكَبِيرِهَا) وَصَغِيرِهَا وَلَا يَتَرَوَّضُهَا وَخَفَائِهَا وَلَا بِشَيْئِهَا وَعَدِيمِهَا لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى اسْمِهَا (وَلَوْ أَوْضَحَ
مَوْضِعَيْنِ) وَفِي نُسْخَةٍ مُوَضِّحَتَيْنِ وَالْأُولَى أُولَى (بَيْنَهُمَا) حَاجِزٌ هُوَ (لَعَمْرُكَ وَجِلْدَةٌ قَبْلَ،)

• فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِ لَوْ تَقَدَّتْ فِي بَطْنٍ وَخَرَجَتْ إلخ. • فَوَدَّ: (قَرِيبًا) أَيِ فِي قَوْلِهِ لَوْ تَقَدَّتْ مِنْ
بَطْنٍ إلخ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ خَرَقَتْ إلخ)، وَإِنْ خَرَّتْ بِسَكِينٍ مِنْ كَيْفٍ وَفِيهِ إِلَى الْبَطْنِ فَأَجَافَهُ فَوَاجِبُهُ أَرْضُ
جَائِفَةٍ وَحُكُومَةٌ لِجِرَاحَةِ الْكَيْفِ، أَوْ الْفَيْخِذِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسَى. • فَوَدَّ: (أَوْ لَدَعَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ
الْفَرْقُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَفِيهِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لَدَعَتْ) أَيِ جَائِفَةٌ نَحْوَ الْبَطْنِ. • فَوَدَّ: (فَقِيهَا) أَيِ الْخَزَقِ
وَاللَّذَعِ وَالْكَسْرِ. • فَوَدَّ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ ثَلَاثِ الذِّیَةِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَسَرُهَا لَهُ) أَيِ كَسَرِ الْجَائِفَةِ لِلضَّلْعِ
لِتَقَوِّضِهَا مِنْهُ أَيِ الْجَائِفَةِ مِنَ الضَّلْعِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِالْبَاطِلِ الْمَذْكُورِ دَاخِلَ فَمِ إلخ) أَيِ فِيهَا
حُكُومَةٌ فَقَطَّ عَ ش. • فَوَدَّ: (دَاخِلَ فَمِ وَأَنْفٍ وَعَيْنٍ) هَذِهِ خَارِجَةٌ بِوَضْفِ الْجَوْفِ بِالْبَاطِنِ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ
وَذَكَرَ خَارِجَ بِقَوْلِهِ مُحِيلَ إلخ، أَوْ طَرِيقَ لِلْمُحِيلِ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْوَرِكِ. • فَوَدَّ: (مِنْ الْأَلْيَةِ)
يَبَانُ لِمَحَلِّ الْقُمُودِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ أَهْلَى الْوَرِكِ) أَيِ مِنْ جِهَةِ السَّاقِ فَالْفَيْخِذُ مَا بَيْنَ السَّاقِ وَالْوَرِكِ كَمَا فِي
حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَوَّلَ مُجَوِّفٌ) يَتَّبِعِي أَنْ يُتَأَمَّلَ فَإِنَّ التَّشْرِيعَ الَّذِي مُسْتَبْدَهُ الْجِسْرُ قَدْ
لَا يُسَاعِدُهُ سَيِّدُ حَمَزٍ. • فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ الثَّانِي) أَيِ دَاخِلِ الْفَيْخِذِ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَبِيبٌ يَخْرُجُ بِالْجَوْفِ لَا
بِالْبَاطِنِ الْمَذْكُورِ.

• فَوَدَّ (نَسِي): (وَلَا يَخْتَلِفُ أَرْضُ مُوضِحَةٍ بِكَبِيرِهَا).

(تَنْبِيْهٌ): لَا يَتَّقِيْدُ ذَلِكَ بِالْمَوْضِحَةِ بَلِ الْجَائِفَةُ كَذَلِكَ حَتَّى لَوْ عَرَّزَ فِيهِ لِنَرَةٍ فَوَصَلَتْ إِلَى الْجَوْفِ فَهِيَ
جَائِفَةٌ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَصَغِيرِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ كَانَتْ حَمْدًا) فِي الثَّهَابَةِ. • فَوَدَّ: (وَخَفَائِهَا) أَيِ بِالشَّعْرِ
مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْأُولَى أُولَى) أَيِ لِيُخْلَوْهُ عَنْ التَّكْرَارِ.

وَهُوَ يَقِيْدُ أَنَّ خَرَقَ الْحَشْوَةِ جَائِفَةٌ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَقَدْ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ فَإِنْ خَرَقَتْ جَائِفَةٌ نَحْوَ
الْبَطْنِ الْأَمْعَاءَ فَفِيهَا مَعَ ذَلِكَ حُكُومَةٌ إِلَّا إِنْ تَمَحَّضَ كَوْنُ خَرَقِ الْحَشْوَةِ مَثَلًا جَائِفَةً بِمَا إِذَا كَانَ الْوُصُولُ
مِنْ مَنَافِذِ مَوْجُودٍ كَالذَّبْرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ تَابِعًا لِإِجَابٍ وَنَائِبٌ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ الْآنَ، أَوْ كَسَرَتْ جَائِفَةٌ
لِجَنْبِ الضَّلْعِ إلخ.

أَوْ بَيْنَهُمَا (أَحَدُهُمَا مُتَوَضِّعَتَانِ) مَا لَمْ يَتَأْكَلِ الْحَاجِزُ، أَوْ يُزِلَّهُ الْجَانِي أَوْ يَخْرِقَهُ فِي الْبَاطِنِ دُونَ الظَّاهِرِ عَلَى الْأَوَجِّهِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ، وَإِنْ كَانَتَا عَمْدًا وَالْإِزَالَةُ خَطَأً كَمَا رَجَحَهُ فِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ اغْتَرَضَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ مَحَلِّ الْجَنَابَةِ فِيمَا إِذَا وَجِدَا دُونَ مَا إِذَا وَجِدَ أَحَدُهُمَا؛

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (أَوْ أَحَدُهُمَا) أَي لَحْمٌ فَقَطُّ أَوْ جِلْدٌ فَقَطُّ مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (مَا لَمْ يَتَأْكَلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ كَانَتَا هُنَدًا) فِي الْمُنْفِيِّ. • فَوَيْلٌ: (مَا لَمْ يَتَأْكَلِ الْخ) أَي وَإِنْ وَجِدَ وَاحِدٌ مِمَّا ذُكِرَ عَادَ الْأَرشَانِ إِلَى وَاحِدٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَانَ كَمَا لَوْ أَوْضَحَ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَوْضِيعَةً وَاسِعَةً مُغْنِي وَع. ش. • فَوَيْلٌ: (أَوْ يُزِلُّهُ) كَانَ حَقُّهُ الْجَزْمُ. • فَوَيْلٌ: (أَوْ يَخْرِقُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُنْفِيِّ، وَلَوْ أَذْخَلَ الْحَدِيدَةَ وَنَقَّذَهَا مِنْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فِي الدَّخِيلِ ثُمَّ سَلَّهَا فَنَفَى تَعَدُّدِ الْمَوْضِيعَةِ وَجِهَانِ اقْتِرُبُهُمَا عَدَمُ التَّعَدُّدِ. اه. • فَوَيْلٌ: (فِي الْبَاطِنِ دُونَ الظَّاهِرِ) أَي أَوْ عَكْسُهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا فِي الْمَتْنِ رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ) رَاجِعٌ لِتَأْكُلِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ ع. ش. • فَوَيْلٌ: (وَإِنْ كَانَتَا هُنَدًا الْخ) خِلَافًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُنْفِيِّ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَتَا عَمْدًا وَالْإِزَالَةُ خَطَأً فَعَلَيْهِ أَرَشٌ ثَالِثٌ كَمَا صَرَّحَ بِتَرْجِيحِهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ الْإِتِّحَادُ. • فَوَيْلٌ: (وَإِنْ كَانَتَا الْخ) غَايَةُ لِلْمُنْفِيِّ لَا لِلتَّجْزِئِ. • فَوَيْلٌ: (وَإِنْ اغْتَرَضَ) أَي مَا فِي الرُّوضَةِ. • فَوَيْلٌ: (لِأَنَّهُ قَدْ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ) أَي كَالْإِزَالَةِ خَطَأً بَعْدَ الْمَوْضِيعَتَيْنِ عَمْدًا وَقَوْلُهُ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَي كَمَسَالَةِ الْإِنْقِسَامِ الْآتِيَةِ آيَفَا. • فَوَيْلٌ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ. • فَوَيْلٌ: (فِيمَا إِذَا وَجِدَا) أَي

• فَوَيْلٌ: (مَا لَمْ يَتَأْكَلِ الْحَاجِزُ) فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ التَّقِيِّبِ مَا نَصَّهُ فَرَعَ، وَلَوْ أَوْضَحَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مَوْضِيعَةً ثُمَّ تَأْكَلِ الْحَاجِزُ بَيْنَهُمَا عَادَتْ إِلَى وَاحِدَةٍ وَلَزِمَ كُلًّا مِنْهُمَا نِصْفُ أَرَشِهَا، وَلَوْ رَفَعَ أَحَدُهُمَا الْحَاجِزَ فَعَلَيْهِ نِصْفُ أَرَشٍ مَوْضِيعَةٍ وَعَلَى الْآخَرِ أَرَشٌ مَوْضِيعَةٍ كَامِلَةٍ. اه. وَقَوْلُهُ وَلَزِمَ كُلًّا نِصْفُ أَرَشِهَا قِيَاسُ اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ الْمُسْطَرِّ فِي الْحَاشِيَةِ الْآتِيَةِ خِلَافَهُ، وَهُوَ أَرَشٌ كَامِلٌ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ فَعَلَيْهِ نِصْفُ أَرَشٍ مَوْضِيعَةٍ قِيَاسُ اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الْمَذْكُورِ خِلَافَهُ، وَهُوَ أَنَّ عَلَيْهِ أَرَشًا كَامِلًا بَلْ قَدْ يُقَالُ: الْقِيَاسُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرَشًا آخَرَ كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ بَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَسَمِعَ مَوْضِيعَةَ الْآخَرِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى السُّفْلَى وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ غَيْرُ الْمَذْكُورَةِ فِي تِلْكَ الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ كَالرُّوضِ وَعَبَّرَ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ رَفَعَ أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ الْخ؛ لِأَنَّ صُورَةَ تِلْكَ أَتَاهَا اشْتِرَاكَ فِي كُلِّ مِنَ الْمَوْضِيعَتَيْنِ، وَعَلَيْهِ بَيَّنَّاهُ كَلَامَنَا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ اتَّحَدَتْ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ يَفْهَمُ أَتَاهَا كَانَتْ مُتَعَدِّدَةً فِي حَقِّهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الصُّورَةُ مَا ذُكِرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. • فَوَيْلٌ: (أَوْ يَخْرِقُهُ فِي الْبَاطِنِ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَتَيْنِ ثُمَّ أَذْخَلَ الْحَدِيدَةَ وَنَقَّذَهَا مِنْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فِي الدَّخِيلِ ثُمَّ سَلَّهَا فَنَفَى تَعَدُّدِ الْمَوْضِيعَةِ وَجِهَانِ فِي الْأَصْلِ بَلَا تَرْجِيحِ اقْتِرُبُهُمَا عَدَمُ التَّعَدُّدِ. اه. • فَوَيْلٌ: (كَمَا رَجَحَهُ فِي الرُّوضَةِ) وَالَّذِي صَرَّحَ بِتَرْجِيحِهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرَشًا ثَالِثًا م. ر. • فَوَيْلٌ: (وَإِنْ اغْتَرَضَ) الْمُغْتَرِضُ عَلَيْهِ م. ر.

لَأَنَّهَا أَتَتْ عَلَى الْمَوْضِعِ كُلِّهِ فَلَا تَنْظَرُ لِلصُّورَةِ الَّتِي لَمْ يَحْصِهَا الضَّعِيفُ وَتَتَعَدَّدُ الْمَوْضِیَّاتُ بِتَعَدُّدِ مَا ذُكِرَ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى دِيَةِ النَّفْسِ عَلَى الْأَصَحِّ. (وَلَوْ انْقَسَمَتْ مُوَضِیَّتُهُ عَمْدًا وَخَطَأً)، أَوْ وَشِبَةً عَمِدٍ (أَوْ شَمِلَتْ) بِكَسْرِ الْمِيمِ أَفْصَحَ مِنْ فَتْحِهَا (رَأْسًا وَوَجْهًا فَمَوْضِیَّتَانِ) لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ، أَوِ الْمَحَلِّ بِخِلَافِ شُمُولِهَا وَجْهًا وَجَنَّةً أَوْ رَأْسًا وَقَفًّا فَوَاحِدَةٌ لَكِنْ مَعَ حُكْمِيَّةٍ فِي الْأَخِيرَةِ (وَقِيلَ مُوَضِیَّةٌ) لِاتِّحَادِ الصُّورَةِ وَلَأَنَّ الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ مَحَلٌّ لِلإِبْضَاحِ فَمَا كَمَحَلٍّ وَاحِدٍ (، وَلَوْ وَسَّعَ مُوَضِیَّتُهُ)، وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدْ عَمْدًا مِثْلًا نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنِ الرُّوْضَةِ (فَوَاحِدَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ) كَمَا لَوْ أَتَى بِهَا ابْتِدَاءً كَذَلِكَ (أَوْ وَسَّعَهَا (غَيْرُهُ فِیْتَانِ)

اللَّحْمِ وَالْجِلْدِ. ❦ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا الْإِنْفِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ دُونَ مَا إِذَا الْإِنْفِ وَالضَّعِيفُ لِلْجَنَابَةِ. ❦ فَوَدَّ: (الَّذِي لَمْ يَحْصِ الضَّعِيفُ) أَيِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ. ❦ فَوَدَّ: (وَإِنْ زَادَتْ) أَيِ أَرُوشَ الْمَوْضِیَّاتِ. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ وَشِبَةً عَمِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ قَطَعَ ظَاهِرًا فِي النَّهَايَةِ الْآخِرَةَ وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدْ إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُشْكِلُ فِي الْمُنْفِي الْآخِرَةَ الْمَذْكُورَ وَقَوْلُهُ وَفِيهَا تَكْلُفٌ. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ وَشِبَةً عَمِدٍ) أَيِ أَوْ قِصَاصًا وَعُدُونًا. (تَنْبِيْهُ): نَصَّبَ عَمْدًا وَخَطَأً إِمَّا عَلَى تَرْجِ الْخَافِضِ، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ نِبَاةً عَنِ الْمُضَدِّرِ أَيِ مُوَضِیَّةً عَمْدًا وَخَطَأً مُنْفِي.

❦ فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ شَمِلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا) قَدْ يَوْهَمُ هَذَا شُمُولَ الْمَوْضِیَّةِ لِكُلِّ مِنَ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَإِنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَوْ أَوْضَحَ بَعْضُ الرَّأْسِ وَبَعْضُ الْوَجْهِ مُنْفِي. ❦ فَوَدَّ: (لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ) أَيِ فِي صُورَةِ الْإِقْسَامِ وَقَوْلُهُ أَوِ الْمَحَلِّ أَيِ فِي صُورَةِ الشُّمُولِ. ❦ فَوَدَّ: (فِي الْأَخِيرَةِ) أَيِ فِي الشُّمُولِ لِلرَّأْسِ وَالْقَفَا.

❦ فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ وَسَّعَ مُوَضِیَّتُهُ) أَيِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ع ش. ❦ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدْ) أَيِ التَّوَسُّعِ مَعَ الْإِبْضَاحِ سَم. ❦ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدْ عَمْدًا الْإِنْفِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ وَسَّعَهَا غَيْرُهُ الْإِنْفِ). (فَرَجَ): لَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي مُوَضِیَّةٍ وَعَفَا عَلَى مَا لَمْ يَلْزَمْ كُلُّ وَاحِدٍ أَرْضَ كَابِلٍ، أَوْ عَلَيْهِمَا أَرْضَ وَاحِدٍ كَمَا لَوْ اشْتَرَكَ فِي قَتْلِ النَّفْسِ فَإِنَّ النَّفْسَ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَجْهَانِ أَوْ جَوَاهِرُ الْأَوَّلِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ صَاحِبُ الْأَثْوَارِ وَيَقْرَأُ عَلَى ذَلِكَ مَا لَوْ أَوْضَحَا مُوَضِیَّتَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ فِيهِمَا ثُمَّ رَفَعَ أَحَدُهُمَا الْحَاجِزَ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فَإِنَّ الْمَوْضِیَّةَ تَتَّحِدُ فِي حَقِّهِ فَإِنْ قُلْنَا بِالتَّعَدُّدِ فَقَلَى الرَّافِعِ أَرْضَ كَابِلٍ وَعَلَى غَيْرِهِ أَرْضَانِ، وَإِنْ قُلْنَا بِمَدْيِهِ لَزِمَ الرَّافِعُ نِصْفُ أَرْضٍ وَلَزِمَ صَاحِبَهُ أَرْضَ كَابِلٍ وَجَرَى عَلَى هَذَا ابْنُ الْمُثَنِّي مُنْفِي وَقَوْلُهُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ صَاحِبُ الْأَثْوَارِ قَالَ سَمِ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَخَذًا بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِمْ يَتَّعَدَّدُ يَتَّعَدَّدُ الْفَاعِلِ وَقَوْلُهُ فَقَلَى الرَّافِعِ أَرْضَ كَابِلٍ الْإِنْفِ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا قِيَاسُ اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْمُتَقَدِّمِ. اهـ وَقَوْلُهُ اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الْإِنْفِ تَقَدَّمَ فِي بَابِ كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ اعْتِمَادُ النَّهَايَةِ لِتَأْهِ وَالشَّارِحُ خِلَافَهُ. اهـ.

❦ فَوَدَّ (سَنِي): (فِیْتَانِ) نَعَمْ لَوْ كَانَ الْمَوْسِعُ مَأْمُورًا لِلْمَوْضِیِّحِ، أَوْ كَانَ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ فَلَا وَجْهَ عَدَمِ التَّعَدُّدِ؛

❦ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدْ) أَيِ التَّوَسُّعِ مَعَ الْإِبْضَاحِ. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ وَسَّعَهَا غَيْرُهُ فِیْتَانِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ

مُطْلَقًا؛ لَأَنَّ فعله لَا يُتَنَّى عَلَى فعلٍ غَيْرِهِ وَنُقِلَ عَنْ خَطِّهِ جَوْ غَيْرِ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُوضِحَةً وَنَضَبُهَا عَلَى خَذَفٍ مُضَافٍ هُوَ مُوضِحَةٌ وَفِيهِمَا تَكَلُّفٌ ظَاهِرٌ (وَالجَائِظَةُ كَمَوْضِحَةٍ فِي التَّعْدُدِ) الْمَذْكُورِ وَعَدِيدِهِ صَوْرَةٌ وَحَكْمًا وَمَحَلًّا وَفَاعِلًا وَغَيْرَ ذَلِكَ فَلَوْ أَجَافَهُ بِمَحَلِّينِ بَيْنَهُمَا لَحُمٌ وَجِلْدٌ وَانْقَسَمَتْ عَمْدًا وَخَطًّا فَجَائِظَتَانِ مَا لَمْ يُزْفَعِ الْحَاجِزُ.....

لأنه كالألة، وإن لم يُصَرِّحُوا به هنا مُعْنًى. ة. فُود: (مُطْلَقًا) أَي اتَّخَذَ عَمْدًا مَثَلًا أَمْ لَا ع. ش. ة. فُود: (وَنُقِلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ أَوْ غَيْرُهُ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ أَيْ وَسَعَهَا غَيْرُهُ، وَهُوَ مَا فِي الْمُحَرَّرِ وَنُقِلَ الْخ. ة. فُود: (عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْخ) هَذَا الْمَطْفُ جَوْرُهُ شَيْخُهُ ابْنُ مَالِكٍ وَبَيَّنَ أَنَّهُ وَارِدٌ فِي التَّنْظِيمِ وَالتَّرْتِيبِ الصَّحِيحِ قَائِي تَكَلُّفٍ فِيهِ فَضْلًا عَنْ ظُهُورِهِ مِمَّ ع. ش. ة. فُود: (عَلَى خَذَفٍ مُضَافٍ الْخ) أَيْ وَأَعْطَاهُ إِغْرَابَهُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَسَتَلَى الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢) أَيْ أَهْلَهَا مُعْنًى يُغْنِي لَا تَكَلُّفٍ فِيهِ. ة. فُود: (صَوْرَةٌ) أَيْ كَمَا فِي الْإِجَابِ بِمَوْضِعَيْنِ وَحَكْمًا أَيْ كَمَا فِي الْإِنْقِسَامِ وَمَحَلًّا كَمَا فِي الشُّمُولِ لَكِنْ فِي تَصَوُّرِهِ هُنَا تَأْمُلُ وَلَعَلَّهُ لِهَذَا تَرَكَّهُ فِي التَّصْرِيحِ الْآتِي وَقَوْلُهُ وَفَاعِلًا أَيْ كَمَا فِي التَّوْسِيعِ. ة. فُود: (وَغَيْرَ ذَلِكَ) أَيْ كَرَفَعِ الْحَاجِزِ بَيْنَ الْجَائِظَتَيْنِ مُعْنًى. ة. فُود: (مَا لَمْ يُزْفَعِ الْحَاجِزُ الْخ) قَيْدٌ فِي قَوْلِهِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ خَاصَّةً كَمَا

فِيمَا لَوْ أَوْضَحَا، أَوْ أَجَافَا مَعًا أَنَّهُمَا لَا يَلْزَمُهُمَا إِلَّا أَرْضٌ وَاحِدَةٌ قَالَ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَالْمَاوَزْدِيُّ وَصَوَّبَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ وَعَلَيْهِ يَذُلُّ قَوْلُ الرُّوْضَةِ لَوْ أَوْضَحَهُ رَجُلَانِ فَتَأْكُلُ الْحَاجِزُ بَيْنَ مَوْضِعَيْهِمَا عَادَتًا إِلَى وَاحِدَةٍ وَمَا وَقَعَ فِيهَا فِي مَحَلٍّ آخَرَ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَمَا يُخَالِفُ هَذَا سَفَوٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا فِي أَصْلِهَا مِنْ صَوَابِ الثَّقَلِ عَنْهُ. اه. وَقَوْلُهُ لَا يَلْزَمُهُمَا إِلَّا أَرْضٌ وَاحِدَةٌ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلَافَهُ، وَهُوَ وَجُوبُ أَرْضَيْنِ عَلَى كُلِّ مَنَّهُمَا أَرْضٌ كَامِلَةٌ أَخَذًا بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِمْ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّ الْفَاعِلِ وَقَصَبَهُ هَذَا تَفْرِيعٌ مَسْأَلَةٍ تَأْكُلُ الْحَاجِزُ الْمَذْكُورَةَ عَنِ الرُّوْضَةِ عَلَى ضَعِيفٍ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لَوْ رَفَعَ أَخَذَ الْجَائِظَتَيْنِ الْحَاجِزُ اتَّخَذَتْ فِي حَقِّهِ فَلَعَلَّهِ نِصْفُ أَرْضٍ وَعَلَى صَاحِبِهِ أَرْضٌ كَامِلَةٌ. اه. وَهَكَذَا فِي الرُّوْضِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ قِيَاسَ اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْمُتَعَدِّدُ أَنَّ عَلَى الرَّافِعِ أَرْضًا كَامِلًا كَمَا لَوْ اشْتَرَكَا فِي وَاحِدَةٍ ابْتِدَاءً بَلْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الْقِيَاسُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرْضَيْنِ وَاحِدَةً لِمُشَارَكَتِهِ فِي الْإِبْضَاحِ وَآخَرُ لَأَنَّهُ مَوْسَعٌ مُوضِحَةٌ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّ بِالرَّفْعِ يَتَوَسَّعُ الْإِبْضَاحُ الْمُسَوَّبُ إِلَى صَاحِبِهِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِي قَوْلِهِمْ وَعَلَى صَاحِبِهِ أَرْضٌ كَامِلٌ بَلِ الْوَجْهُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرْضَيْنِ لِيَقَاءِ التَّعْدُدِ فِي حَقِّهِ إِذْ لَمْ يَضْلُزْ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي الْإِتِّحَادَ وَلَعَلَّ مَا قَالُوهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَغَوِيِّ أَمَّا عَلَى اعْتِمَادِ شَيْخِنَا السَّابِقِ فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرْضَيْنِ كَمَا يُنْهَمُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ اتَّخَذَتْ فِي حَقِّهِ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ التَّعْدُدُ فِي حَقِّ صَاحِبِهِ وَلِإِجَابِ أَرْضٍ وَاحِدَةٍ مَعَ التَّعْدُدِ أَيْ نِصْفِ أَرْضٍ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ الْبَغَوِيِّ السَّابِقِ وَحَيْثُ قِيَاسُ ذَلِكَ وَجُوبُ ثَلَاثَةِ أَرْضٍ عَلَى الرَّافِعِ؛ لِأَنَّهُ مَوْسَعٌ وَمَوْسَعٌ لِمَوْضِعَتِي الْغَيْرِ، وَغَايَةُ مَا يُعْتَدُّ بِهِ عَنْ إِنْفَائِهِمُ التَّنَزُّلُ إِلَى التَّوَسُّعِ أَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا فَلَمْ يُلْتَمَسْ إِلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ سَم. ة. فُود: (عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْخ) هَذَا الْمَطْفُ جَوْرُهُ شَيْخُهُ ابْنُ مَالِكٍ وَبَيَّنَ أَنَّهُ وَارِدٌ فِي

أو يتأكل قبل الاندمال نعم، لا يجب دية جائفة على مؤسّع جائفة غيره إلا إن كان من الظاهر والباطن إلا فحكومة، ولو قطع ظاهراً في جانب وباطناً في آخر وكملاً جائفة فأرسلها وإلا فقسطه بأن ينظر في ثغابة اللحم والجلد ويقسط على المقطوع من الجانبين كذا ذكره وقد يشكّل إيجاب الحكومة أولاً والقسط آخرًا ويفرق بأن الجائفة مركبة من خرق اللحم والجلد معاً غالباً وهنا وجد قطع في كل فوزع لوجود ما يحصل به مسماها بخلافه ثم فإنه لم يوجد إلا أحدهما، وهو لا يمكن أن يحصل به مسماها فتميّزت الحكومة وهل يقال بهذا التفصيل في الموضحة أو يفرق بأن ما قبلها له أسماء مخصوصة كما مرّ فيه الحكومة، أو الأكثر على الخلاف السابق وما هنا ليس كذلك، ولو أدخل دبره ما خرق به حاجزاً في الباطن كان جائفة

علم مما مرّ آتياً رشدي. فود: (أو يتأكل الخ) أي فتكون حبيذ واحدة ع ش. فود: (إلا إن كان من الظاهر والباطن) أي بخلاف الموضحة في ذلك فلو أدخل سكتاً في جائفة غيره، ولم يقطع شيئاً فلا ضمان ويؤمّر، وإن زاد في غورها كأن قد ظهر عضو باطن كالكد ففرز السكتين فيه فعليه الحكومة مني. فود: (والأ) أي بأن قطع شيئاً من الظاهر دون الباطن أو بالعكس مني وروض. فود: (وكملاً جائفة) أي بأن يقطع نصف الظاهر من جانب مني وأسنى. فود: (فأرسلها) أي فعليه أرض جائفة. فود: (والأ) أي: وإن لم يكملها. فود: (فقسطه) أي قسط أرض الجائفة. فود: (ويقسط) أي أرض الجنابة مني وأسنى. فود: (إيجاب الحكومة أولاً) أي في قوله وإلا فحكومة وقوله والقسط ثانياً أي في قوله وإلا فقسطه. فود: (يفرق) أي بين الأول والثاني. فود: (غالباً) لعله احتراز عن نحو قوله الآتي، ولو أدخل دبره الخ. فود: (وهنا) أي: في الثاني، وقوله: (ثم) أي في الأول. فود: (لوجود ما يحصل به الخ) أي: لو كمل القطعان جائفة سم. فود: (بهذا التفصيل) أي: قوله نعم الخ. فود: (يفرق الخ) هذا صريح مني وقضية صنيح النهاية. فود: (بأن ما قبلها) أي ما قبل الموضحة من الشجاج الخمس. فود: (ففيه الحكومة) يعني القسط على ما جرى عليه المنهاج وقوله، أو الأكثر أي من القسط والحكومة على المتمدّ المصحح في الروضة. فود: (على الخلاف السابق) أي آتياً في الشجاج التي قبل الموضحة. فود: (ولو أدخل دبره) إلى قول المتن: (فبتان) في النهاية إلا قوله: (وبهذا) إلى المتن.

التظلم والتشريح الصحيح ولا تكلف فيه فضلاً عن ظهوره. فود: (يفرق بأن الجائفة مركبة) وقد يحصل ما تقدّم على ما إذا لم يعرف القسط وأما فرقه ففيه ما فيه. فود: (ما يحصل به) أي لو كمل القطع في كل. فود: (ولو أدخل دبره) عبارة مختصرة الكفاية لابن القتيب ما نصّه، ولو أدخل خشبة أو حديدة في خلفه إلى جوفه لم يجب شيء سوى التعزير إلا أن يخذل شيئاً في الجوف فتجب حكومة، ولو خرق بوصول الخشبة إلى الجوف من خلفه، أو دبره جزءاً من غشاوة المعدة، أو الحشوة ففي كونه جائفة وجهان أما لو لدعت كبده وطعته لزمته ثلث الدية وحكومة. اهـ وبه يتضح صورة مسألة الوجهين فإن

على الوجه الذي اقتضاه ما مر في الموضحة أن خرق الباطن مُعْتَدَّ به حتى يُزَجَّعَ الموضحَتَيْنِ إلى موضحة واحدة وبهذا يندفع ما لبعضهم هنا فثأمله. (ولو نَفَذْتُ من بطنٍ وخرَجْتُ من ظهرٍ فجاءتَانِ في الأصح) كما قضى به أبو بكر رحمته اعتباراً للخارجة بالدخيلة (ولو أوصل جوفه سناناً له طرفان) يعني طَعَنَهُ به فوصل جوفه والحاجز بينهما سليم (فجئتان) فإن خرجا من ظهره فأربع كما عَلِمَ ذلك كله من قوله كموضحة في التقدُّد. (ولا يسقط الأرض بالتحام موضحة وجالفة)؛ لأنه في مُقَابِلَةِ الجزء الفاتٍ والآثم الحاصل ولا قُوَّةَ وأرْشَ بقوْدِ لسانٍ؛ لأنه محضُ نعمة جديدة والتصاقِ أذنٍ بعد إبانة جميعها ويجب قَلْمُها أي حيث لم يخش مبيح يُؤمُّ كما هو ظاهر بخلاف مُعْلَقة بجلدة التصقت وذلك؛ لأنَّ الدَّمَّ وإن قَلَّ لَمَّا انفصلَ معها ثم عادَ بعد

□ فوَدَ: (على الأوجه) وفاقاً لِلنَّهْيَةِ والمُعْنَى. □ فوَدَ: (إن خَرَقَ الخ) يَبَانُ لِمَا مَرَّ. □ فوَدَ: (حتى يُزَجَّعَ) أي يَرُدُّ خَرَقَ الباطنِ.

□ فوَدَ (سني): (ولو نَفَذْتُ) أي طَعَنَهُ طَعْنَةً نَفَذْتُ مُعْنَى.

□ فوَدَ (سني): (من بطن الخ) أو عَكْسِهِ، أو نَفَذْتُ من جَنِبٍ وخرَجْتُ من جَنِبٍ.

(تنبية): المراد بالبطن والظهر حقيقتهما لا كُلُّ باطنٍ وظاهرٍ لِمَا مَرَّ في الفم والذَكَرِ وغيرهما مُعْنَى.

□ فوَدَ (سني): (فجاءتَانِ) ويتبني أخذاً من قوله السابق فإن خَرَقْتُ جَائِفةً نَحْوَ البطنِ الأَمْعَاءِ الخ وَجُوبَ الحُكُومَةِ أيضاً إن خَرَقْتُ الأَمْعَاءَ سم وع ش. □ فوَدَ: (كما قضى به أبو بكر الخ) أي وعمرُ رحمته، ولا مُخَالَفَ لهما فكان إجماعاً كما نقله ابن المُنْزِلِ مُعْنَى. □ فوَدَ: (يعني طَعَنَهُ به) والآن فالمتن صادق بما إذا ادخله من مَنَفَذٍ، أو جَائِفةً مَفْتُوحَةً قَبْلَ رَشِيدِيٍّ ومُعْنَى أي مع أن هذا لا يُسَمَّى إلحاقاً.

□ فوَدَ: (والحاجز) إلى قوله: (والتصاقِ أذنٍ) في المُعْنَى. □ فوَدَ: (كما عَلِمَ ذلك كله) أي قول المتين: (ولو أوصل الخ) وقول الشارح فإن خرجا الخ. □ فوَدَ: (لأنه الخ) عبارة المُعْنَى؛ لأن مَبْنَى البابِ على أَتْبَاعِ الإِسْمِ وقد وُجِدَ وسواء أَمَبَيَّ شَيْنٌ أم لا. اه. □ فوَدَ: (في مُقَابِلَةِ الجزء الخ) فَوَاتُ الجزء لَيْسَ بِلازِمٍ سم على حَجٍّ أي؛ لأنه لا يَلْزَمُ من الإيجابِ إزالةُ جزءٍ بل قد يَخْصُلُ بِمَجَرَّدِ الخَرْقِ بنَحْوِ إِبْرَاقِ ش. □ فوَدَ: (ولا قُوَّةَ وأرْشَ) عَطَفَ على الأرضِ أي ولا يَسْقُطُ قُوَّةُ الخ. □ فوَدَ: (بقوْدِ لسانٍ) أي بَنِيَانِهِ بَعْدَ قَطْعِهِ مُعْنَى. □ فوَدَ: (والتصاقِ) عَطَفَ على عَوْدِ لسانٍ وهو إلى قوله والسَّنُّ قَلَمْنَا ومثله عن المُعْنَى والأَمْنَى في باب كَيْفِيَةِ الْقِصَاصِ بأَوْضَحٍ من هذا راجعُهُ. □ فوَدَ: (بخلاف مُعْلَقة الخ) أي فإنها لا يَجِبُ قَلْمُها مُعْنَى. □ فوَدَ: (التصقت) أي الأذنُ المُعْلَقة. □ فوَدَ: (وذلك) أي وَجُوبُ قَلْعِ المُبَانَةِ. □ فوَدَ: (معها) أي المُبَانَةِ.

بعض الضعفة غلط في فهمهما فليُعرف. □ فوَدَ: (فجاءتَانِ) ظاهرُهُ عَدَمُ الزيادةِ عليهما بخَرْقِ نَحْوِ الأَمْعَاءِ وهل يَجِبُ أيضاً حُكُومَةُ بخَرْقِها أخذاً من قوله السابق فإن خَرَقْتُ جَائِفةً نَحْوَ البطنِ الأَمْعَاءِ يَتَبَنَّى الوُجُوبُ. □ فوَدَ: (لأنه في مُقَابِلَةِ الجزء الفاتِ) فَوَاتُ جُزْءٍ لَيْسَ بِلازِمٍ.

انفصالها عن البدن بالكلية بلا حاجة لمحلّه الذي صار ظاهرًا على وجه يدوم، ولم يُلْحَق بالمعفو عنه في غير ذلك؛ لأنّ هذا أفحش بخلاف عود المعاني؛ لأنّ به يتبيّن أنّ لا خلل. (تنبيه) سبق أنّ للمملّقي بجلدة حكم المبان حتى يجب فيه القود، أو كمال الدية ولا ینافیہ ما تقرّر في الأذن المعلقة بجلدة؛ لأنها بالنسبة لعدم وجوب لزالها لا غير؛ لأنها لم تميز أجنبيّة عن البدن بالكلية أما بالنسبة للقود، أو الدية فلا شيء فيها بخلاف التصاق ما بقي منها غير

❦ فود: (بلا حاجة لمحلّه) الجازان مُتَعَلِّقَانِ بَعَادَ. ❦ فود: (لم يُلْحَقَ إلخ) أي ذلك الدم. ❦ فود: (في غير ذلك) أي كالمعلقة بجلدها ونحوها. ❦ فود: (بخلاف عود المعاني) راجع للمتن ولقول الشارح ولا قود إلخ. ❦ فود: (لا خلل) أي لا زوال. ❦ فود: (سبق) أي قيل باب كيفية القصاص حيث فسّر قول المصنّف، ولم يبيّن بقوله بأن صار معلقًا بجلدة إلخ سم. ❦ فود: (حتى يجب فيه القود إلخ) فلو أخذ كمال الدية فالتصقت وتحت قبيضي استزجاع المأخوذ والاقتصار على الحكومة أو اقتصر فالتصقت وتحت دون أذن الجاني فهل يغرّم المجني عليه أرش أذن الجاني، أو لا؟ فيه نظر فليراجع سم. ❦ فود: (ولا ینافیہ ما تقرّر إلخ) أي بقوله بخلاف معلقة بجلدة إلخ والمنافاة المتقية منشأ توهمها أنّ عدم وجوب قلبيها يتوهم منه أنه ليس لها حكم المبانة سم. ❦ فود: (لأنها) أي المخالفة المقررة. ❦ فود: (لعدم وجوب لزالها) أي بعد التصاقها. ❦ فود: (لأنها لم تميز إلخ) علة لعدم وجوب الإزالة. ❦ فود: (فلا شيء فيها) أي حيث قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هي بها سم. ❦ فود: (بخلاف التصاق ما بقي إلخ) عبارة غيره وأما التصاقها وقطعها ثانياً قبل الإبانة فيسقط القصاص والدية عن الأول ويوجبها على الثاني وللمجني عليه حكومة على الجاني أولاً سم.

❦ فود: (تنبيه سبق أنّ للمملّقي بجلدة حكم المبان) كان مراده أنّ ذلك سبق في قول المصنّف قبل باب كيفية القصاص أو قطع بعض ماري، أو أذن، ولم يبيّن وجب القصاص في الأصحّ فإنه فسّر قوله، ولم يبيّن بقوله بأن صار معلقًا بجلدة. اه وقوله، ولا ینافیہ ما تقرّر إلخ أي بقوله بخلاف معلقة بجلدة التصقت والمنافاة المتوهمّة منشأ توهمها أنّ عدم قلبيها يتوهم منه أنه ليس لها حكم المبان. ❦ فود في (سبب): (حتى يجب فيه القود، أو كمال الدية) فلو أخذ كمال الدية فالتصقت وتحت قبيضي استزجاع المأخوذ والاقتصار على الحكومة أو اقتصر فالتصقت وتحت دون إذن الجاني فهل يغرّم المجني عليه أرش إذن الجاني، أو لا فيه نظر فليراجع سم. ❦ فود: (حتى يجب فيه القود) قال فيما سبق وإذا اقتصر في المملّقي بجلدة قطع من الجاني إليها ثم يسأل أهل الخبرة في الأصلح من إبقاء، أو ترك. اه. ❦ فود: (أما بالنسبة للقود أو الدية) أي قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هي بها. ❦ فود: (بخلاف التصاق إلخ) في شرجه للإشاد ما نصّه أما التصاقها وقطعها مرّة ثانية قبل الإبانة، وإن لم تبقى معلقة إلا بجلدة فإنه يسقط القصاص والدية عن الأول كما اقتضاه كلام الشيخين؛ لأن بقاءه متماسكًا ببعض البدن يقتضي بأن القضاء أقرب إلى عوده ليحكمه الأول من إلصاق المبان بالكلية ويوجبها على الثاني لذلك أيضًا

الجِلْدَةُ فَإِنَّهُ يُوجِبُ حُكُومَةَ عَلَى الْأَوَّلِ وَقَوْدًا، أَوْ دِيَّةً عَلَى الثَّانِي، وَالسَّنُّ كَالْأَذُنِ فِيمَا تَقَرَّرَ نَعَمْ، لَوْ قَلَعَهَا فَتَعَلَّقَتْ بِعِزْقٍ ثُمَّ أَعَادَهَا وَتَبَّتْ وَجَبَتْ فِيهَا حُكُومَةٌ لَا دِيَّةَ لِعَدَمِ إِبَانَتِهَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَذُنِ الْمُعَلَّقَةِ بِجِلْدَةٍ فَإِنَّ فِيهَا الدِّيَّةَ كَمَا تَقَرَّرَ بِأَنَّ عِزْقَ السَّنِّ مِنْ أَجْزَائِهَا الَّتِي بِهَا

﴿ فَوَدَّ: (هَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ الْجَانِي أَوَّلًا. ﴿ فَوَدَّ: (هَلَى الثَّانِي) أَيِ قَاطِعِهَا بَعْدَ التَّصَاقِهَا سَم. ﴿ فَوَدَّ: (نَضَمَ لَوْ قَلَعَهَا الْخ) هَذَا الْإِسْتِدْرَاكُ مَعَ الْفَرْقِ الْآتِي إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى تَفَرُّقِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ بَيْنَ الْأَذُنِ الْمُبَانَةِ وَالْأَذُنِ الْمُعَلَّقَةِ بِجِلْدَةٍ وَأَمَّا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضِ وَغَيْرِهَا هُنَا فَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلِهَذَا أُطْلِقَ فِي الرُّوضَةِ تَنْشِئَةَ السَّنِّ بِالْأَذُنِ وَكَذَا فِي الرُّوضِ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ شَارِحُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَسَّنِي قَالَ قَوْلُهُ نَعَمْ لَوْ قَلَعَهَا الْخِ عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِعِزْقٍ فَأَعَادَهَا عِبَارَةُ الْأَصْلِ ثُمَّ عَادَتْ وَتَبَّتْ فَحُكُومَةٌ تَلْزُمُهُ لَا دِيَّةَ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ بِالْإِبَانَةِ، وَلَمْ تَوْجَدْ. اهـ. إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ اسْتِوَاءَ الْأَذُنِ وَالسَّنِّ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْتَهَمَا الْجَانِي الْأَوَّلُ بِأَنَّ بَقِيَّتَ الْأَذُنِ مُعَلَّقَةً بِجِلْدَةٍ وَالسَّنُّ مُعَلَّقَةٌ بِعِزْقٍ ثُمَّ نَبَتَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْجَانِي الْأَوَّلِ غَيْرُ الْحُكُومَةِ وَحَيْثُ يُشْكِلُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنَ الْإِسْتِدْرَاكِ وَالْفَرْقِ بِقَوْلِهِ نَعَمْ الْخِ وَقَوْلُهُ فِي الْفَرْقِ فَإِنَّ فِيهَا الدِّيَّةَ كَمَا تَقَرَّرَ وَيُقَالُ عَلَيْهِ إِنَّمَا فِيهَا الدِّيَّةُ عَلَى الْجَانِي الثَّانِي وَالْكَلَامُ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَانِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا الْحُكُومَةُ كَمَا فِي السَّنِّ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَانِي الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْإِسْتِدْرَاكِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ فَإِنَّ فِيهِ الدِّيَّةَ كَمَا تَقَرَّرَ مَا إِذَا لَمْ تَبْتَثْ لَمْ يَكُنْ نَظِيرًا

وَالْمُتَجَنِّي عَلَيْهِ حُكُومَةٌ عَلَى الْجَانِي أَوَّلًا كَالْإِفْضَاءِ إِذَا انْتَمَلَ تَسْقُطُ الدِّيَّةُ وَتَجِبُ الْحُكُومَةُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَحْوِ مَوْضِعِهِ انْتَمَلَتْ بِأَنَّ الْإِسْمَ لَمْ يَزَلْ بِالْإِنْدِمَالِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَانْتَفَعَ قَوْلُ الشَّارِحِ هُوَ الْجَوْجَرِيُّ وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ الْمَوْضِعِ بِعَدَمِ السَّقُوطِ. اهـ وَفِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا يُوَافِقُهُ. ﴿ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يُوَجِبُ حُكُومَةً عَلَى الْأَوَّلِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ فِي بَابِ قِصَاصِ الْأَطْرَافِ فَرَعَ التَّصَاقُ الْإِذْنَ بَعْدَ الْإِبَانَةِ لَا يُسْقُطُ الْقِصَاصَ وَالدِّيَّةَ وَلَا يُوَجِبُهُ أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْقِصَاصِ وَالدِّيَّةِ قَطْعُهَا مَرَّةً ثَانِيَةً، وَأَمَّا أَيِ وَأَمَّا التَّصَاقُهَا وَقَطْعُهَا مَرَّةً ثَانِيَةً قَبْلَ الْإِبَانَةِ فَبِالْعَكْسِ أَيِ فَيُسْقُطُ الْقِصَاصُ وَالدِّيَّةُ عَنِ الْأَوَّلِ وَيُوجِبُهَا عَلَى الثَّانِي. اهـ وَقَوْلُهُ نَعَمْ لَوْ قَلَعَهَا فَتَعَلَّقَتْ بِعِزْقٍ الْخِ عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ قَلَعَهَا فَتَعَلَّقَتْ بِعِزْقٍ فَأَعَادَهَا عِبَارَةُ الْأَصْلِ ثُمَّ عَادَتْ وَتَبَّتْ فَحُكُومَةٌ تَلْزُمُهُ لَا دِيَّةَ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ بِالْإِبَانَةِ، وَلَمْ تَوْجَدْ. اهـ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ اسْتِوَاءَ الْأَذُنِ وَالسَّنِّ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْتَهَمَا الْجَانِي الْأَوَّلُ بِأَنَّ بَقِيَّتَ الْأَذُنِ مُعَلَّقَةٌ بِجِلْدَةٍ وَالسَّنُّ مُعَلَّقَةٌ بِعِزْقٍ ثُمَّ نَبَتَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْجَانِي الْأَوَّلِ غَيْرُ الْحُكُومَةِ وَحَيْثُ يُشْكِلُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنَ الْإِسْتِدْرَاكِ وَالْفَرْقِ بِقَوْلِهِ نَعَمْ الْخِ وَقَوْلُهُ فِي الْفَرْقِ فَإِنَّ فِيهَا الدِّيَّةَ كَمَا تَقَرَّرَ يُقَالُ عَلَيْهِ إِنَّمَا فِيهَا الدِّيَّةُ عَلَى الْجَانِي الثَّانِي وَالْكَلَامُ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَانِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا الْحُكُومَةُ كَمَا فِي السَّنِّ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَانِي الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْإِسْتِدْرَاكِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ فَإِنَّ فِيهِ الدِّيَّةَ كَمَا تَقَرَّرَ نَظِيرًا مَا اسْتَدْرَكَهُ فِي السَّنِّ لِقَوْلِهِ ثُمَّ عَادَتْ وَتَبَّتْ فَلْيَتَأَمَّلْ. ﴿ فَوَدَّ: (وَقَوْدًا، أَوْ دِيَّةً هَلَى الثَّانِي) أَيِ قَاطِعِهَا بَعْدَ التَّصَاقِهَا.

نَبَاتُهَا فَلَمْ يَتَحَقَّقْ انفصالُها بخلافِ الجِلْدَةِ (والمذهبُ أنَّ في) قطعِ، أو قلعِ (الأذنين ديةً) كديةِ نفسِ المجنني عليه وكذا في كلِّ ما يأتي (لا حُكُومَةً) ليخبر فيه (و) في (بعض) ويصيح رُفْعُهُ منهما، أو من أحدهما (بِقِسْطِهِ) ففي واحدةٍ نصفُ ديةٍ وفي بعضِها ينسبته إليها بالمِساخَةِ (ولو أَيْتَسَهَا) بالجَنائَةِ (فديةً) فيهما لإبطالِ منفعتيهما المقصودَةِ من دَفْعِ الهَوَامِّ لِزَوَالِ الإحساسِ (وفي قولِ حُكُومَةٍ) لِبَقَاءِ جميعِ الصوتِ ومنعِ دخولِ الماءِ وهما مقصودانِ أَيْضًا وَتُرَدُّ بِأَنَّ الأولى أَقْوَى وَأكْثَرُ فكَانَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا كَالثَّابِتَيْنِ (ولو قَطَعَ يَابِسَتَيْنِ)، وَإِنْ كَانَ يُشْهُمَا أَصْلِيًّا (فَحُكُومَةً) كَقَطْعِ يَدٍ سَلَاءً، أو جَفْنٍ، أو أَنْفٍ اسْتَحْشِفَ، ولا يُنافيه ما مرَّ من قطعِ صحيحةٍ يَبَاسِيَةٍ؛ لَأَنَّ مَلْحَظَ القَوْدِ التَّمَاثُلَ وهما مُتَمَاثِلَانِ كما مرَّ (وفي قولِ ديةٍ) لِإِزَالَةِ تَيْنِكَ الْمُنْفَعَتَيْنِ الْمُظْلِمَتَيْنِ، ولو أَوْضَحَ مع قطعِ الأذُنِ وَجَبَتْ دِيَةٌ مُوَضَّحَةٌ أَيْضًا إِذْ لَا يَتَّبِعُ مُقَدَّرٌ مُقَدَّرَ عَضْوِ

اسْتَرْكَه فِي السَّنِّ لِقَوْلِهِ ثُمَّ عَادَتْ وَتَبَيَّنَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عُمَرَ.

❦ قَوْلُ (وَالْمَنْعَبِ) شُرُوعٌ فِي إِبَانَةِ الطَّرَفِ وَمُقَدَّرُ الْبَدَلِ مِنَ الْأَعْضَاءِ بَيْنَهُ عَشَرُ عُضْوَاتٍ وَأَنَا أَسْرُدُهَا لَكَ: أُذُنٌ عَيْنٌ جَفْنٌ أَنْفٌ شَفَةُ لِسَانٌ يَدٌ لَحْيٌ يَدٌ رِجْلٌ حَلْمَةٌ ذَكَرٌ أَتْيَانٌ الْيَانِ شَفْرَانِ جِلْدٌ ثُمَّ مَا وَجَدَ فِيهِ الدِّيَةُ مِنْهَا وَهُوَ ثَنَائِي كَالْيَدَيْنِ فِيهِ الْوَاحِدُ مِنْهُ يَنْصُفُهَا أَوْ ثَلَاثِي كَالْأَنْفِ فَتَقْلُتُهَا أَوْ رُبَاعِي كَالْأَجْفَانِ فَرُبُعُهَا، وَلَا زِيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبُغْضِ مِنْ كُلِّ مِنْهَا بِقِسْطِهِ؛ لَأَنَّ مَا وَجَبَ فِيهِ الدِّيَةُ وَجَبَ فِي بَعْضِهِ بِقِسْطِهِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فِي قَطْعِ، أَوْ قَلْعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَبْلَ قَضِيَّةٍ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمَنْعَ دُخُولِ الْمَاءِ) وَقَوْلُهُ: (إِذَا لَا يَتَّبِعُ) إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَيُنَافِيهِ فِي الْآفَةِ) فِيهِ النِّهَايَةُ.

❦ قَوْلُ (وَالسَّنِّ) (دِيَةٌ) أَيُّ سَوَاءٍ كَانَ صَاحِبُهَا سَمِيمًا، أَوْ أَسَمَّ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (كِدِيَّةُ نَفْسِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ) وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَكُلًّا) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ تَنْبِيهُ الْمُرَادِ بِالذِّيَةِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مِنَ نَظَائِرِهِ دِيَةٌ مِنْ جُنَى عَلَيْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَصِيحُ رُفْعُهُ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمَغْنِيُّ وَبَعْضُ الرُّفْعِ مِنَ الْأَذْنَيْنِ فِقِسْطُهُ أَيُّ الْمَقْطُوعِ وَيُقَدَّرُ بِالْمِساخَةِ.

(تَنْبِيهِ): شَجَلٌ قَوْلُهُ بَعْضُ مَا لَوْ قَطَعَ إِحْدَاهُمَا وَمَا لَوْ قَطَعَ الْبُغْضُ مِنْ إِحْدَاهُمَا. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا الْخ) صِفَةُ بَعْضٍ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ يَنْبِيهِ أَيُّ الْبُغْضِ الْمَقْطُوعِ إِلَيْهَا أَيُّ الْأَذْنِ.

❦ قَوْلُهُ: (بِالْمِساخَةِ) بَانَ تُعْرَفُ نِسْبَةُ الْمَقْطُوعِ مِنَ الْبَاقِي بِالْمِساخَةِ إِذْ لَا طَرِيقَ لِمَعْرِفَتِهَا سِوَاهَا فَإِنْ كَانَ يَنْصُفًا مَثَلًا قَطَعَ مِنْ أَذْنِ الْجَانِي يَنْصُفُهَا فَالْمِساخَةُ هُنَا تَوْصُلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْجُزْئِيَّةِ بِخِلَافِهَا فِيمَا مَرَّ فِي الْمَوْضُوحَةِ فَإِنَّهَا تَوْصُلُ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ مِقْدَارِ الْجُزْخِ مِنْ كَوْنِهِ قِيرَاطًا، أَوْ قِيرَاطَيْنِ مَثَلًا لِيُوضَحَ مِنَ الْجَانِي مِقْدَارُهَا وَهَذَا ظَاهِرٌ وَإِنْ تَوَقَّفَ الشَّيْخُ فِيهِ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِالْجَنَائَةِ) أَيُّ عَلَيْهِمَا بَحِثَ لَوْ حُرِّكَتَا لَمْ تَتَحَرَّكَ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْأَوَّلَى) وَهِيَ دَفْعُ الْهَوَامِّ ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِإِزَالَةِ تَيْنِكَ الْمُنْفَعَتَيْنِ) أَيُّ جَمْعِ الصَّوْتِ وَمَنْعِ الْمَاءِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيُّ كَوُجُوبِ دِيَةِ الْأَذْنِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَوْضَحَ مع قَطْعِ الْأَذْنِ الْخ) يَقِي مَا لَوْ أَوْضَحَ مع قَطْعِ الْأَذْنِ الْيَابِسَةِ فَهَلْ تَنْسَقُ حُكُومَتُهَا؛

آخر. (وفي) إزالة جزم (كل عيني) صحيحة (نصف دية) إجماعاً لخبر صحيح فيه (ولو) هي (عيني) أخفش أو أعشى، أو (أعور)، وهو من بعينه خلل دون بصره (وأعشى) وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف بصره (وأعور)، وهو فاقد ضوء إحدى عينيّه لبقاء أصل المنفعة في الكل وقيل في عين الأعور كل الدية؛ لأن سليمة التي عطلها بمنزلة عيني غيره قيل قضية كلام المتين أن الموراء فيها دية وأنه يصح أن يقال في الأعور في كل عين له نصف دية مع أنه ليس له إلا عين واحدة انتهى، ويؤيد بمنع ذلك؛ لأنه لم يقل، ولو لأعور بل، ولو عين أعور والمبادر من هذه التسليمة لا غير وبأن الغاية ليست غاية لكل عين بل لعين فقط كما قورنت فأملة (وكذا من بعينه بياض) على ناظرها، أو غيره (لا ينقص) هو بفتح ثم ضم مخففاً على الأنصَح كما مر (الضوء) مفعول ففيها نصف الدية (لأن نقص) وانضبط النقص بالنسبة للصحيحة (فبسطة) منه يجب فيها (لأن لم ينضبط) النقص (لمحكومة) وفازت عين الأعشى بأن بياض هذه نقص الضوء الخلق، ولا كذلك تلك ومن ثم لو تولد العشى من آفة أو جناية لم تكمل فيها الدية

فرد: (لخبر) الأولى المطف كما في المُنْغِي. فرد: (عين أخفش)، وهو من يصير ليلاً فقط ويطلق أيضاً على ضيق العين ش. فرد: (أو أعشى)، وهو من لا يصير ليلاً ويصير نهاراً ش ومُنْغِي. فرد: (سني: (عين أعور وأعشى) أي والمقلوع الحولاء أو المنشأ بدليل التعليل الآتي وهذا بخلاف قوله وأعور فإن الصورة أنه قلَع الصحيحة كما لا يخفى رشدي. فرد: (دون بصره) أي رؤيته.

فرد: (سني: (وأعور) أي أو أجهز، وهو من لا يصير في الشمس مُنْغِي. فرد: (لبقاء الخ) هذا التعليل لا يُنابِئ حكم الأعور كما لا يخفى رشدي. فرد: (لبقاء أصل المنفعة) أي ومقدار المنفعة لا يُنظر إليه مُنْغِي. فرد: (وقيل الخ) عبارة المُنْغِي واحترز بذلك عمن يقول كمالك وأحمد في عين الأعور كل الدية لعله؛ لأن بصر الذاهية انتحل إليها. اهـ. فرد: (فيها دية) أي نصف دية. فرد: (فيها دية) أي دية عين رشدي. فرد: (بمنع ذلك) أي الإقتضاء. فرد: (ولو لأعور) أي لشخص أعور.

فرد: (من هله) أي لظفة، ولو عين أعور. فرد: (على الأنصَح) وغير الأنصَح ضم الياء مع شد القاف مُنْغِي. فرد: (ففيها نصف الدية) إلى قوله: (وثنائه) في المُنْغِي. فرد: (وفازت عين الأعشى) أي حيث لم تنقص الدية بضعف بصرها ع. فرد: (ولا كذلك تلك) أي عين الأعشى ع ش عبارة المُنْغِي وعين الأعشى لم تنقص ضوءها عما كان في الأصل. اهـ.

لأنها غير مُفردة يُتَّبَعُ أرش الإيضاح أخذاً من هذا التعليل، أو كيف الحال؟. فرد: (وفازت عين الأعشى بأن بياض هله نقص الضوء الخلق، ولا كذلك تلك الخ) عبارة شرح الرُّوض وغيره الأعشى لم ينقص ضوءها عما كان في الأصل اهـ فما معنى قولهم في الأعشى مع ضعف بصره إلا أن

كما قاله جمعٌ وثنافيه في الآفة ما يأتي في الكلام فتأمل. (وفي قطع، أو إيباس (كل جفن) استؤصل قطعه وليتجة له فإنه قد يتقلص مع بقاء بعضه حتى تُشبه المستأصل (رُبع دية) لما فيه من الجمال والمنفعة الثابتة وانقسمت على الأربعة؛ لأن ما وجب في المتمدن من جنس ينقسم على أفراد (ولي) كان (لأغني) وتندرج فيها حكومة الأهداب؛ لأنها تابعة لها. (وفي قطع أو إشلال (مارن) وهو ما لأن من الأنف ويشتمل على طرفين وحاجز (دية) يخبر صحيح فيه، ولو قطع معه القصبة دخلت حكومتها في دية؛ لأنها تابعة بخلاف الموضحة الحاصلة من قطع الأذنين وفي تعويجه حكومة كتعويج الرقبة أو نحو تسويد الوجه (وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية؛ لما مر في الأجفان (وقيل في الحاجز حكومة وفيهما دية)؛ لأن الجمال والمنفعة فيهما دونه ويؤد بالمتع كما هو واضح. (وفي قطع أو إشلال (كل شفة) وهي كما في بعض نسخ المتن في عرض الوجه إلى الشدقين وفي طوله إلى ما يستر اللثة.....

• قوله: (وثنافيه في الآفة) أقول قد يُقرئ بأن المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم، وهو حاصل مع التقص بالآفة ومن النظر إنباز الأشياء وقد نقص سم على حج رشيدي وفي النهاية فرق آخر راجعه لكن في كل من الفرقتين بعد. • قوله: (ما يأتي إلخ) أي من أن الفأيت بالآفة لا اختيار به فتجب فيه دية كاملة نهاية. • قوله: (وفي قطع، أو إيباس) إلى قوله: (للأهداب المنطقي) في النهاية. • قوله: (استؤصل قطعه إلخ) وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فإن قطع بعضه فتقلص باقيه فقضية كلام الرافعي عدم تكميل الدية مُعني.

• قوله (سنن): (رُبع دية) وفي قطع المستخشف حكومة مُعني وروض. • قوله: (على أفراد) أي أجزاء. • قوله: (وتندرج فيها حكومة الأهداب) بخلاف ما لو انفردت الأهداب فإن فيها حكومة إذا فسدت منبتها كسائر الشعور والأفانغزير مُعني وروض. • قوله: (وفي قطع) إلى قوله: (لأنها تابعة) في المُعني. • قوله (سنن): (وفي مارن إلخ) وفي قطع باقي المقطوع من المارن بجناية، أو غيرها ولو بجذام قسطه من الدية بالمساحة وفي شقه إذا لم يذهب منه شيء حكومة، وإن لم يلتئم فإن تآكل بالشق بأن ذهب بعضه وجب قسطه من الدية وفي قطع القصبة وحدها دية مُتقلة مُعني وروض مع الأسنى. • قوله: (وفي تعويجه) أي الأنف ع ش. • قوله: (لما مر في الأجفان) أي لتظيره وهو أن ما وجب في المركب ينقسم على أجزائه عبارة المُعني توزيماً للدية عليها. اهـ. • قوله: (وفي قطع) إلى قول المتن: (ولسان) في المُعني. • قوله: (إلى الشدقين) قال الشيخ عميرة: وهو أي: الشدق ما يتأ أي: يرتفع عند انطباق الفم ع ش.

يراد مع ضعفه أصالة. • قوله: (وثنافيه في الآفة إلخ) أقول قد يُقرئ بأن المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم، وهو حاصل مع التقص بالآفة ومن النظر أيضاً الأشياء وقد نقص سم. • قوله في (سنن): (كل جفن) قال في الروض وفي قطع المستخشف حكومة. • قوله في (سنن): (كل شفة إلخ) وسقط مع قطعها حكومة الشارب في وجه الوجهين شرخ م ر.

(نصف) من الدية ليخبر فيه فإن كانت مشقوبة نقص منها قدر حكمة وفي بعضها بقسطه كسائر الأجرام.

(و) في (لسان) ناطق (ولو لا لکن وأزث والفع وطفل)، وإن فقد ذوقه على المعتمد لذهب النطق الذي فيه الدية، وإن فقد الذوق كما يأتي سواء أفلنا الذوق فيه أم في الحلقي وأما جزم الماوزدي وصاحب المذهب بأن فيه الحكمة فضعيف على أنه يأتي عن الماوزدي ما يناقض ذلك (دية) ليخبر صحيح فيه (وقيل شرط) الوجوب في لسان (الطفل) ظهور أثر نطق بتخريبه ليكاء ومصر ولا فحكمة لعدم تيقن سلامته والأصح لا فرق أخذًا بظاهر السلامة كما تجب في يده ورجله، وإن فقد البطش حالاً ومن ثم لو بلغ أو أن النطق، أو التحريك، ولم يظهر أثره

فود: (نصف من الدية) علياً أو سفلياً، رقت أو غلظت صغرت أو كبرت ففي الشفتين الدية وفي شقهما بلا إبانة حكمة، ولو قطع شفة مشقوبة وجبت ديتهما إلا حكمة الشق، وإن قطع بعضيهما قلص البغضان الباقيان ويقا كمقطوع الجميع وزعت الدية على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص الأم وصرح به في الأنوار وهل تنقط مع قطعهما حكمة الشارب أو لا؟ وجهان أظهرهما الأول مضمي وزوض مع الاستى وقولهما أظهرهما الأول كذا في النهاية ثم قال وينقط مع قطعهما حكمة الشارب وفي الشفة السلاء حكمة. اهـ. فود: (مقنونة) عبارة غير مشقوفة. فود: (نقص الخ) ظاهره، ولو كان خليفياً ش. فود: (منها) أي من أريتها. فود: (وفي لسان ناطق) إلى قوله وكذا لو ولد في النهاية. فود: (وفي لسان ناطق) بالإضافة والانسب لما يأتي لناطق.

فوق (سن): (ولو لا لکن)، وهو من في لسانه لكنة أي حجمة وقوله وأزث والفع سبق تفسيرهما في باب صلاة الجماعة مضمي. فوق (سن): (وطفل) عطفه المضمي على الأكني ولو لسان طفل، وإن لم يتلق. اهـ. فود: (على المعتمد) وفاقاً للنهاية وخلافاً لظاهر المضمي. فود: (وإن فقد الذوق) غاية للعلل لا للمدعي فلا تكرار. فود: (كما يأتي) أي في قول المتن وفي الكلام دية. فود: (سواء أفلنا الخ) تميم للتمتين بملاحظة قوله، وإن فقد ذوقه الخ. فود: (أفلنا الذوق فيه)، وهو الراجع وقوله، أو في الحلقي، وهو ضعيف كما سيأتي في شرح وفي إنطال الذوق دية ع ش ورشيدتي. فود: (بأن فيه الحكمة) أي بأن في قطع لسان ناطق فاقداً للذوق الحكمة كلسان الأخرس. فود: (على أنه يأتي) أي في شرح وإخرس حكمة. فود: (ولا فحكمة) إلى قوله: (أي إن قلنا) في المضمي. فود: (وكذا لو ولد أصم الخ) وفاقاً للمضمي وخلافاً لظاهر النهاية تبعاً لجزم الأنوار بوجوب الدية في قطع لسان من ولد

فود في (سن): (ولسان)، (ولو لا لکن الخ) قال في الباب بلا جناية، أو بها من غير قطع. اهـ.

فود: (وكذا من ولد أصم فقطع لسانه الخ) في الباب وكذا من تعدت نطقه لا يخلل في لسانه بل يكونه ولد أصم فلم يحسن النطق لعدم سماعه. اهـ أي تجب دية، وهو ما جزم به في الأنوار وقيل تجب حكمة ورجحه الأذرعى والزركشي وهما وجهان في الروضة وأصلها بلا ترجيح.

منه؛ لأنَّه إنَّما ينطقُ بما يسمُّه (و) في لِسَانٍ (لَاخَرَسٍ) أصالةً، أو لِعَارِضٍ (حُكُومَةً) لِدَهَابِ أعْظَمِ منافعِهِ نعم، إنَّ دَهَبَ بَقْطَعِهِ الذَّوْقُ وَجَبَتْ الدِّبَةُ أَيِ إنَّ قُلْنَا إنَّ الذَّوْقَ فِي جِزْمِهِ وَلَا فَحُكُومَةً لَهُ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ لَا اسْتِثْبَاعَ حِينَئِذٍ وَيَأْتِي فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ مَا يُفْهِمُ ذَلِكَ وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمَاوَزِدِيِّ الَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ وَجُوبِ الْحُكُومَةِ فَقَطْ نَظَرًا لِفَقْدِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ جُلُّ منافعِهِ ضَعِيفٌ وَمُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ لَوْ أَذْهَبَ الْكَلَامَ وَالذَّوْقَ لَزِمَهُ دِتَانٌ وَلِجِزْمِهِ السَّابِقِ أَيْضًا بِالْحُكُومَةِ نَظَرًا لِفَقْدِ الذَّوْقِ دُونَ فَقْدِ الْكَلَامِ. (و) فِي (كُلِّ سِنَّ) أَصْلِيَّةٌ تَأْتِي مَشْغُورَةٌ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّةٍ صَاحِبِهَا أَوْ قِيَمَتُهُ فِي كُلِّ سِنَّ كَذَلِكَ (لِذِكْرِ حُرِّ مُسْلِمٍ حَمْسَةَ أَمْهَرَةٍ) وَلَأَنِّي نِصْفُ ذَلِكَ وَلِذِمَّتِي ثُلُثُهُ وَلَقِيَ نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ لِخَيْرٍ فِيهِ نَعَمْ، إِنْ كَانَتْ إِحْدَى ثِنْتَيْهِ أَقْصَرُ مِنَ الْآخَرَى، أَوْ ثِنْتَيْهِ مِثْلُ رُبَاعِيَّتِهِ، أَوْ أَقْصَرُ نَقْصُ مِنَ الْخُمُسِ مَا يَلِيْقُ بِتَقْصِصِهَا إِذْ الْغَالِبُ طَوْلُ الثَّنِيَّةِ عَلَى الرُّبَاعِيَّةِ، وَلَوْ انْتَهَى صِغَرُ السِّنِّ فَلَمْ تَصْلُحْ لِلتَّضْيِغِ تَعَيَّنَتْ فِيهَا الْحُكُومَةُ كَمَا لَوْ غَيَّرَ لَوْنُ سِنَّ، أَوْ فَلَقَّهَا وَتَقَيَّنَتْ مَنَفْعَتُهَا وَالْأَسْنَانُ الْعُلْيَا مُتَّصِلَةٌ بِعَظْمِ الرَّأْسِ فَإِذَا قَلَعَ مَعَ بَعْضِهَا

أَصَمَّ قَالَ ع ش هَذَا أَيِ مَا فِي الْأَنْوَارِ مُتَّعَدٌ. اهـ. فُود: (مَنْ) أَيِ مِنْ نُطْقِهِ. فُود: (لِأَنَّهُ) (إِلَخ) أَيِ الصَّغِيرِ مُغْنِي.

فُود: (بِمَا يَسْمَعُهُ) أَيِ وَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ لَمْ يَنْطِقْ مُغْنِي. فُود: (أَصَالَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيِ إِنْ قُلْنَا) فِي النِّهَايَةِ. فُود: (أَيِ إِنْ قُلْنَا إِنْ الذَّوْقُ فِي جِزْمِهِ) أَيِ اللِّسَانِ، وَهُوَ الرَّاجِعُ كَمَا يَأْتِي. فُود: (وَالَا) أَيِ وَلَوْ قُلْنَا إِنْ الذَّوْقُ فِي الْحَلْقِ وَهُوَ الْمَرْجُوحُ فَحُكُومَةُ لَهُ أَيِ لِنَهَابِ الذَّوْقِ أَيْضًا أَيِ كَمَا أَنَّ لِلِّسَانِ حُكُومَةً. فُود: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ لَمْ يَكُنْ الذَّوْقُ فِي جِزْمِ اللِّسَانِ. فُود: (مِنْ وَجُوبِ الْحُكُومَةِ فَقَطْ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا دَهَبَ بَقْطَعُ لِسَانِ الْآخَرَسِ ذَوْقُهُ يَجِبُ حُكُومَةٌ وَاحِدَةٌ مُطْلَقًا سَوَاءً قُلْنَا: الذَّوْقُ فِيهِ أَوْ فِي الْحَلْقِ. فُود: (وَلِجِزْمِهِ السَّابِقِ أَيْضًا) (إِلَخ) أَيِ الْمُقْتَضِي أَنَّ أَعْظَمَ منافعِ اللِّسَانِ الذَّوْقُ فَفِي إِذْهَابِهِ دِيَّةٌ.

فُود: (أَصْلِيَّةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَن: (وَفِي سِنَّ زَائِلَةٌ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (قَبْلُ) إِلَى (وَيَظْهَرُ وَكَلَا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالْأَسْنَانُ) إِلَى الْمُتَن وَقَوْلَهُ: (كَمَا مَرَّ). فُود: (أَصْلِيَّةٌ تَامَةٌ) (إِلَخ) أَيِ خَيْرِ مُقْلَقَةٍ نِهَابَةً زَادَ الْمُغْنِي صَغِيرَةً كَانَتْ، أَوْ كَبِيرَةً بَيَاضًا أَوْ سَوْدَاءً. اهـ. فُود: (أَوْ قِيَمَتُهُ) أَيِ أَوْ نِصْفُ قِيَمَةٍ صَاحِبِهَا إِذَا كَانَ قِتًا. فُود: (كَذَلِكَ) أَيِ أَصْلِيَّةٌ تَامَةٌ (إِلَخ). فُود: (وَلَأَنِّي) أَيِ حُرَّةٌ مُسْلِمَةٌ نِصْفُ ذَلِكَ أَيِ بِمِثَرَانٍ وَنِصْفُ وَلِذِمَّتِي أَيِ نَضْرَانِي وَيَهُودِي ثُلُثُهُ أَيِ بَعِيرٍ وَثُلُثَانٍ وَلِمَجُوسِي ثُلُثٌ بَعِيرٍ مُغْنِي. فُود: (مِثْلُ رِبَاعِيَّتِهِ) وَالرُّبَاعِيَّةُ بَوَزْنِ الثَّمَانِيَةِ السِّنِّ الَّتِي بَيْنَ الثَّنِيَّةِ وَالتَّابِ مُخْتَارٌ ع ش. فُود: (فَلَمْ تَصْلُحْ) جِبَارَةٌ الْمُغْنِي إِلَى أَنَّ لَا يَصْلُحْ. اهـ. فُود: (كَمَا لَوْ غَيَّرَ لَوْنُ سِنَّ) (إِلَخ) قَرَأَ الْوَاجِبُ عَلَى الْجَانِي فِيهَا الْحُكُومَةُ ع ش. فُود: (وَالْأَسْنَانُ الْعُلْيَا) (إِلَخ) أَيِ وَأَمَّا السُّفْلَى فَمَنْبَتُهَا اللَّحْيَانِ وَفِيهِمَا الدِّبَةُ كَمَا سَيَأْتِي سَمَ رَشِيدِي.

فُود: (وَالْأَسْنَانُ الْعُلْيَا) أَيِ وَأَمَّا السُّفْلَى فَمَنْبَتُهَا اللَّحْيَانِ وَفِيهِمَا الدِّبَةُ كَمَا سَيَأْتِي.

شيئا منه فحكومة أيضا إذ لا تبعية (سواء كسر الظاهر منها دون السنج) بمهتلة مكشورة فتون فمفجمة، وهو أصلها المستتر باللحم والمراد بالظاهر البادي خلقة فلو ظهر بعض السنج لعارض كملت الدية في الأول (أو قلها به) مآ من أصلها؛ لأنه تابع فاشبه الكف مع الأصابع أما لو كسر الظاهر ثم قلع السنج، ولو قبل الاندمال فتجب فيه حكومة كما لو اختلف قائلهما ويظهر أن يأتي هذا في قصبة الأنف وغيرها من التوايح السابقة والآنية، ولو قلها إلا عرقا فعادت فتبت لم يلزمه إلا حكومة كما مر قال الماوردى وكفلها ما لو أذهبت الجنابة جميع منافيعها ويصدق فيه المجني عليه إذ لا يعرف إلا منه انتهى قيل وتصوير ذهاب الجميع بعيد لبقاء منفعة الجمال وخس الزيق والظاهر أن مراد قائله التراخ في تصوير ذهاب الكل لا في الحكم لو فرض ذهاب الكل ونظير تصديق المجني عليه فيما ذكره ما لو جنى اثنان على من فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنايته فيصدق المجني عليه بيمينه (وفي من زائدة حكومة) والمراد بها الشاغبة التي

قود: (فتون) أي ساكنة. قود: (فمفجمة) عبارة المغني وإعجام الخاء ويقال بالميم. اهـ.

قود: (في الأول) أي فيما كان باديا في الأصل مغني ورشيد. قود: (لأنه) أي السنج.

قود: (فتجب فيه) أي السنج. قود: (كما لو اختلف قائلهما) أي بأن كسر واحد الظاهر وقلع آخر السنج فتجب للسنج حكومة. قود: (أن يأتي هذا) أي ما في المتن مع ما في الشارح. قود: (كما مر) أي في التبيين. قود: (ليقاء منفعة الجمال وخس الزيق) قد يصور ذهابها بأن يميل السن عن محاذاة الباقي فتحصل فرجة سم. قود: (ونظير إلخ) عبارة المغني والروض مع الأسنى، ولو كسر سنا مكشورة واختلف هو وصاحبها في قدر الفات صدق صاحبها؛ لأن الأصل عدم قوأت الزائد، وإن كسر من صحيحة واختلف هو وصاحبها في قدر ما كسر منها صدق الجاني في قدر ما كسر بيمينه؛ لأن الأصل براءة ذمته. اهـ. قود: (فاختلف هو) أي المجني عليه. قود: (في الباقي منها) هل المراد من السن يكون الجنابة بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضا والآخر الباقي، أو من منافيعها فهل هي مضبوطة. سم أقول ما مر عن المغني والروض أيضا صريح في الأول ولكن الأئمة التعميم.

قود: (فيصدق المجني عليه) أي، وإن اختلف الترجيح راجع سم. قود: (والمراد) إلى قوله: (إذ الكلام) في النهاية والمغني إلا قوله: (حيث كانت على سني البقية) وقوله: (بل قولهم) إلى المتن.

قود: (وكفلها ما لو أذهبت الجنابة جميع منافيعها) هل يتأتى حينئذ القصاص إذا أمكن إذهاب جميع منافيع من الجاني أيضا بلا قلع. قود: (ليقاء منفعة الجمال وخس الزيق) قد يصور ذهابها بأن يميل السن عن محاذاة الباقي فتحصل فرجة. قود: (فاختلف هو والثاني في الباقي منها إلخ) هل المراد من السن يكون الجنابة بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضها والآخر الباقي، أو من منافيعها فهل هي مضبوطة معلومة. قود: (فيصدق المجني عليه بيمينه) أي وإن اختلف الترجيح راجع.

بأصله وهي التي تُخالفُ بنيتها بنية الأسنانِ لا التي من ذهبٍ فإن فيها التعزيرَ فقط، ولا الزائدة على الغالبِ في الفطرة، وهو اثنان وثلاثون؛ لأن الأرجح فيها حيث كانت على سني البقية وجوب الأرض لا الحكومة بل قولهم الآتي فيجسابه يشتمل ذلك (وحركة السن) المتولدة من نحو مريض، أو كثير (إن قلت)، ولم تنقص منفعتها (فكصححة) في وجوب القود، أو الدية لبقاء الجمال والمنفعة (وإن بطلت المنفعة) يعني منفعة المضغ ليشدة الحركة مثلاً كما دل عليه السياق إذ الكلام كما ترى في أن الحركة قليلة، أو شديدة وذلك إنما يتعلق بالمضغ فقط دون بقية المنافع إذ لا يتصور إبطالها كلها على ما مر (فالحكومة) فقط للسين الحاصل بزوال المنفعة (أو نقصت) بأن بقي فيها أصل منفعة المضغ (فالأصح كصححة) فيجب القود، أو الدية كما يجب مع ضعف البطش والمشى أما المتولدة من جنابة ثم سقطت ففيها الأرض

• قود: (بأصله) أي في المحرر. • قود: (من قَب) أي أو فضة ونحوهما مُغني. • قود: (فإن فيها التعزير إلخ) أي، وإن ثبت باللحم واستعدت للمضغ؛ لأنها ليست جزءاً من الشخص مُغني. • قود: (ولم تنقص إلخ) أخذه من، أو نقصت سم. • قود: (منفعتها) أي من مضغ وغيره مُغني. • قود: (دون بقية المنافع) أي من منفعة الجمال وحسن الطعام والزيق مُغني. • قود: (كما مر) أي آتياً في شرح أو قلّمها به. • قود: (فيجب القود) إلى قوله فعليه لو قلّمها في النهاية وكذا في المُغني إلا قوله لكن إلى أو عادت. • قود: (أما المتولدة من جنابة ثم سقطت إلخ) أي بجنابة ثانية عبارة الزوض أي والمُغني، ولو تزلزلت صحيحة بجنابة ثم سقطت بقدر لزمه الأرض، وإن ثبت وعادت إلخ وهي صريحة في تصوير المسألة باتحاد الجاني وأن السقوط بسبب جنابته التي تولدت منها الحركة فيلزمه الأرض وأما قول الشارح لكن لا يكمل إلخ فإنما يظهر عند تعدد الجاني بأن حركتها الأولى بجنابة ثم أسقطها الثاني بجنابته وعلى هذا فقولهُ ففيها الأرض أي على من أسقطها بجنابته وهو الثاني لكن قوله أو عادت كما كانت إلخ إنما يتضح في جانٍ واحد ففي كلامه تشتيت فليأتمل وليراجع سم على حَج سَيّد عَمَر وأشار الكُردي إلى الجواب بما نُصّه قوله أما المتولدة إلخ أي إن تحركت صحيحة بجنابة جانٍ ثم سقطت ففيها الأرض على ذلك الجاني لكن إن ضمن الجاني تلك الجنابة أولاً لا يكمل أرض السقوط لئلا يضاعف عليه العزم. اهـ. • قود: (ثم سقطت) أي أسقطها جانٍ آخر وكان الأولى حذفه؛ لأن الكلام فيما إذا أسقطها جانٍ آخر بدليل ما قلّمه في المنطوق مع أن في التفسير بسقطت إيهام أنها سقطت بتقيها وليس مراداً وأما قوله أو عادت إلخ فظاهره أنه منطوق على سقطت، وهو غير صحيح بالنظر لما قرّره وإنما هو فيما إذا جنى إنسان على سِن فتحرّكت ثم ثبت وعادت إما كانت ففي كلامه تشتيت

• قود: (وهو اثنان وثلاثون إلخ) (فائدة): وَجَدْنَا مَنْ أَشَانَهُ قِطْعَةً وَاحِدَةً فِي قَلَمِهَا عَمَدَا الْقَوْدُ وَكَذَا كَسَرُ بَعْضِهَا إِنْ ائْتَرَكَ الْمُتَأَنِّةُ وَالْأَفَالِدِيَّةُ كَأَنْ قُلِعَتْ خَطَأً عَاباً، أَوْ عَمَدًا وَغُفِيَ عَلَى مَا لَإَيِّ فِيهَا الذِّبَةُ أَيْ دِيَّةٌ صَاحِبِهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ م. ر. • قود: (إن قلت، ولم تنقص) أخذه من نقصت.

لكن لا يكْمُلُ إنْ ضُمِنَتْ تلك الجنابة لِقَلَّ بتضاعف الزوم في الشيء الواحد، أو عادت كما كانت ففيها الحكومة أو نقصت فقصية كلام الشيخين لزوم الأرض فعلية لو قلَّعها آخر لزمت الحكومة دون حكومة التي تحركت بهزم أو مرض؛ لأن النقص الذي فيها قد غرته الجنابة الأولى بخلافه في الهزم والمرض ومشي في الأنوار على القول الآخر أن على الأولى حكومة وعلى الثاني أرضاً، وهو الأوجه مذكراً لما تقرر أن التاقصة بنحو مرض في قلَّعها الأرض بجايح بقاء المنفعة المقصودة في كل منهما ووجوب حكومة في تلك دون هذه لا يمنع القياس كما هو ظاهر (ولو قلَّع بين صغير أو كبير وذكر الصغير للغالب

كما أشار إليه سم على حنج رشيدى. فؤد: (تلك الجنابة) أي الأولى سيّد عزم. فؤد: (ففيها الحكومة) أي على من تولدت من جنابته وقوله لزوم الأرض أي لمن تحركت بجنابته سم. فؤد: (فعلية) أي ما اقتضاه كلام الشيخين من لزوم الأرض في التقصيص. فؤد: (لزمته حكومة) أي كما في الروض سم. فؤد: (ومشي في الأنوار إلخ) عبارة المغي، وإن عادت ناقصة المنفعة ففيها أرض كذا في الشرحين والروضه والذي في الأنوار لزمته الحكومة لا الأرض؛ لأن الأرض يجب بقلَّعها كما مرّ قال وهذا الموضع منزلة القدم في الشرحين والروضه فليتامل. اهـ. وقد يجاب بأن المراد بنقص المنفعة ذهابها بالكليّة فلا مخالفة حيثيذ. اهـ. فؤد: (أن على الأولى حكومة) قال في شرح الروض لأن الأرض يجب بقلَّعها سم. فؤد: (في تلك) أي التاقصة بجنابة. فؤد: (دون هذه) أي التاقصة بنحو مرض سم. فؤد: (لا يمنع القياس) أي قياس قلَّع تلك على قلَّع هذه في وجوب الأرض. فؤد: (أو كبير) إلى قوله وبهذا يوجه في المغي إلا قوله أي، أو بوضوئه إلى المتن وإلى قوله وبما يؤيد الأول في النهاية إلا قوله ذلك وقوله كما لو مات إلى المتن.

فؤد: (ففيها الحكومة) قال في شرح الروض كما لو لم يتق من الجراحة نقص، ولا شين. فؤد: (ففيها الحكومة) على من تولدت من جنابته. فؤد: (فقصية كلام الشيخين لزوم الأرض) أي لمن تحركت لجنابة. فؤد: (فعلية لو قلَّعها آخر لزمته حكومة) كما في الروض كما لو لم يتق في الجراحة نقص ولا شين. فؤد: (ومشي في الأنوار إلخ) قال في الأنوار بعد ذكره ما نقل عنه وهذا الموضع منزلة القدم في الشرحين والروضه فليتامل. فؤد: (أن على الأولى حكومة) قال في شرح الروض؛ لأن الأرض يجب بقلَّعها. فؤد: (في تلك دون هذه) كأن المراد مثله في الأنوار عبارة الروض، وإن تزلزلت صحيحة بجنابة ثم سقطت لزومه الأرض. اهـ، وهو صريح في تصوير المسألة باتحاد الجنابة وأن السقوط سبب جنابته التي تولدت منها الحركة قبلزومه الأرض وأما قول الشارح لكن لا يكْمُلُ إلخ فإنما يظهر عند تمدد الجنابة بأن حركتها الأولى بجنابته ثم أسقطها الثاني بجنابته وعلى هذا فقوله ففيها الأرض أي على من أسقطتها جنابته، وهو الثاني لكن قوله أو عادت كما كانت إلخ إنما يتضح في جانب واحد ففي كلامه تشبث فليتامل وليراجع. فؤد: (ولو قلَّع بين صغير

(لم يُفْغَرْ فلم تُعَذِّدْ) وقت العود (وبأن فساد المنيب) بقول خبيرين أي أو بؤصوله ليس يُقَطَّع فيه عادة بفَساده إلا أن يدعى أنه ما دام حيًّا فالرجاء باقي وفيه ما فيه (وجب الأرض) كمين المثفور فإن عادت فلا شيء إلا إن بقي شيء (والأظهر أنه لو مات قبل البيان) للحال (فلا شيء) لأصل براءة الدُّعَى مع أن الظاهر العود لو بقي نعم، له حُكُومَةٌ كما لو مات قبل تمام نباتها (و) الأظهر (أنه لو قُلِّعَ مِنْ مَثْفُورٍ فعادت لا يسقط الأرض)؛ لأن العود نعمة جديدة (ولو قُلِّعَتِ الأسنان) كلها (فبحسابه) أي المقلوع ففيها حيث كانت كالفالِبِ اثنين وثلاثين، مائة وستون بهيرًا

❦ قول (لني): (لم يُفْغَرْ) بمُتَّاةٍ تُخَيِّتُ مضمومة ومُتَّاةٌ ساكنة وعَيْنٌ مُعْجَمَةٌ مفتوحة أي لم تَسْقُطْ أسنانه وهي رَوَاضِعُهُ التي من شَأْنِهَا غَالِيًا عَزُودُهَا بَعْدَ سُقُوطِهَا مُغْنِي. ❦ فُود: (بقول خبيرين) ويُخَصِّرُهُمَا المَخْبِيَّ عليه، وإن بَعُدَتْ مَسَافَتُهُمَا وَالْأَمْرُ إِلَى تَبَيُّنِ فَسَادِهِ ش.

❦ قول (لني): (وجب الأرض) أي أو القود نهايةً ومُغْنِي. ❦ فُود: (فلا شيء) هَلَا وَجَبَتْ حُكُومَةٌ كما لو لم يَبْقَ فِي الجِرَاحَةِ نَقْصٌ، وَلَا شَيْءٌ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ كَوْنُهَا كَانَتْ بِصَدِّ الإِنْقِلَاعِ والعود سم. ❦ فُود: (إلا إن بقي شيء) أي فَتَجِبَ الحُكُومَةُ مُغْنِي وع ش. ❦ فُود: (للحال) أي من طُلُوعِهَا وَعَذِيهِ مُغْنِي. ❦ فُود: (نعم له حُكُومَةٌ) أي لِتَلَا تَكُونَ الجِنَايَةُ عَلَيْهِمَا هَذَرًا مع احتمالِ عَدَمِ العود لو عاش ع ش. ❦ فُود: (كما لو مات الخ) وإنما لم يَجِبِ القِسْطُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ أَنَّهُ لَوْ عَاشَ لَمْ تَكْمُلْ، وَلَوْ قَلَّعَهَا قَبْلَ تَمَامِ نَبَاتِهَا آخَرُ انْتِظَرَتْ فَإِنْ لَمْ تَنْبُتْ فَالذِّبَةُ عَلَى الْآخِرِ وَالْأَفْحُكُومَةُ أَكْثَرُ مِنَ الحُكُومَةِ الْأُولَى، وَإِنْ أَفْسَدَ مَنِيبٌ غَيْرِ المَثْفُورَةِ آخَرُ بَعْدَ قَلْعِ غَيْرِهِ لَهَا فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ كَذَلِكَ حُكُومَةٌ، وَإِنْ سَقَطَتْ بِلَا جِنَايَةٍ ثُمَّ أَفْسَدَ شَخْصٌ مَنِيبَهَا لَزِمَهُ حُكُومَةٌ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْلَعْ سِنًا مُغْنِي وَأَسْنَى.

❦ قول (لني): (فبحسابه) أي وإن زادت على دية واتحد الجاني نهايةً سواءً أَقْلَعَهَا مِمَّا أَوْ مَرَّتَبًا مُغْنِي. ❦ فُود: (ففيها) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ مِائَةً وَقَوْلُهُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ خَبَرٌ كَانَ سَم. ❦ فُود: (كالفالِبِ اثنين وثلاثين) أَرْبَعُ ثَنَايَا وهي الْوَاقِعَةُ فِي مُقَدِّمِ الصِّمِّ ثَنَانٍ مِنْ أَهْلَى وَثَنَانٍ مِنْ أَسْفَلِ ثُمَّ أَرْبَعُ رُبَاعِيَّاتٍ ثَنَانٍ مِنْ أَهْلَى

لم يُفْغَرْ فلم تُعَذِّدْ وبأن فساد المنيب الخ) في الرُّوضِ وإن أَفْسَدَ مَنِيبٌ غَيْرِ المَثْفُورِ آخَرُ أي بَعْدَ قَلْعِ غَيْرِهِ لَهَا فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ وَفِي إلْزَامِ الْأَوَّلِ الْأَرْضِ. اه قال في شَرْحِهِ أي احْتِمَالَانِ لِلْإِمَامِ وَالظَّاهِرِ كَمَا فِي الْبَسِيطِ الْمُنْعِ وَالْإِقْتِصَارِ عَلَى حُكُومَةٍ. اه ثم قال في الرُّوضِ فَإِنْ سَقَطَتْ بِلَا جِنَايَةٍ ثُمَّ أَفْسَدَ شَخْصٌ مَنِيبَهَا فَفِي إلْزَامِ الْمُسَيِّدِ الْأَرْضِ تَرَدُّدٌ. اه قال في شَرْحِهِ وَالظَّاهِرُ الْمُنْعُ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. اه. ❦ فُود: (فلا شيء) هَلْ وَجَبَتْ حُكُومَةٌ. ❦ فُود: (فلا شيء) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا حُكُومَةَ أَيْضًا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَعَلَّ وَجْهَهُ كَوْنُهَا كَانَتْ بِصَدِّ الإِنْقِلَاعِ والعود. ❦ فُود: (كما لو مات قبل تمام نباتها) قال في الرُّوضِ، وَإِنْ قَلَّعَهَا قَبْلَ التَّمَامِ أَيْ لِنبَاتِهَا آخَرُ انْتِظَرَتْ فَإِنْ لَمْ تَنْبُتْ فَالذِّبَةُ عَلَى الْآخِرِ وَالْأَفْحُكُومَةُ أَكْثَرُ مِنَ الْأُولَى. اه وقوله فإن لم تَنْبُتْ الخ إن أُرِيدَ الثَّبَاتُ نَالِيًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْبَيَانَةِ فَقَدْ يُشْكِلُ قَوْلُهُ وَالْأَفْحُكُومَةُ بَلْ يَتَّبِعِي الْأَرْضُ؛ لِأَنَّ الثَّبَاتَ نَالِيًا نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ الْقَلْعُ قَبْلَ التَّمَامِ لَمْ يَتَّبِعْ ذَلِكَ.

❦ فُود: (ففيها) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ خَبَرٌ كَانَ وَقَوْلُهُ مِائَةً مُبْتَدَأٌ.

(وفي قول لا تزيد على دية إن اتحد جان وجناية) كالأصابع وبجانب بأن الدية ثم نيطت بالجملة وهنا لم تنط إلا بكل من علي حيالها فتعين الحساب وبهذا يؤوجه ما مر من زيادة الحساب بزيادة الأسنان على أن ترجيح صاحب الأنوار أن في الزائدة محكمة بعيداً لأنها إذا انقسمت على أربعين مثلاً فأى ثمانية منها يحكم عليها بالزيادة حتى تُفرد بحكومات ويمّا يؤخذ الأول ما مر في التوضيح من تعدد الأرض بتعدد دية بل دية بل ديات وليس وجهه إلا ما تقرّر من إناطة الحكم فيها بالافراد لا الجملة كما هنا (و) في (كل لخي) بفتح اللام (نصف دية) كالأذنين (ولا يدخل أرض الأسنان) التي عليها وهي السفلى أثيرت أم لا (في دية اللخين في الأصح) لاستقلال كل بنفع وبذل واسم خاص وبه فازق الكف مع الأصابع ولزوال مثبت غير المثيرة بالكلية. (و) في (كل يد نصف دية) لخبر به في أبي داود

وثانين من أسفل ثم أربع ضوايح كذلك ثم أربع آتياب كذلك ثم اثنا عشر خيزراً وتسمى طواحين ثم أربع نواجد أسنى ومغني زاد عميرة وفي الغالب لا تثبت أي التواجد إلا بعد البلوغ فمن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من له اثنا عشر منها فتكون أسنانه ثلاثين. اه زاد البجيرمي والأول هو الخصي والثاني هو الأجرود. اه.

فوق (سني): (وفي قول لا تزيد الخ) هذا كله إن خلقت مفرقة كما هو العادة فإن خلقت صفيحتين كان فيهما دية فقط وفي إحداهما نصفها مغني ونهاية زاد شيخنا وفي بعضها قسطه منها. اه. فود: (ثم) أي في الأصابع. فود: (على حيالها) أي انفرداها ش. فود: (ما مر) أي في شرح وفي من زائدة الخ. فود: (على أن ترجيح الخ) لا موقع للملاوة عبارة النهاية وترجيح الخ. فود: (لأنها إذا انقسمت الخ) أي الأسنان رشدي. فود: (بفتح اللام) إلى قوله وكذا الأصابع في النهاية والمغني. فود: (بفتح اللام) عبارة المغني وهي بفتح لامي وكسرها واجد اللخين بالفتح. اه. فود: (عليهما) أي اللخين. فود: (أثيرت) بضم الهزرة وسكون المثلاة ش أقول والموافق لما مر في الشرح بكسر الهزرة وتشديد المثلاة. فود: (وبه) أي بقوله لاستقلال الخ فازق أي ما هنا من الأسنان مع اللخي.

فود: (ولزوال مثبت الخ) أي فهو كإفساد المثبت أو أبلغ سم على حج أي فلا يقال كيف يجب دية غير المثيرة وقد مر أنه لا دية فيها، وحاصل الجواب أن محل عدم وجوب ديتها عند عدم فساد المثبت كما مر رشدي.

فوق (سني): (وكل يد نصف دية) المراد باليد الكف مع الأصابع الخمس. (تنبيه): قال بعض المتأخرين قد يجب في اليد ثلث الدية وذلك فيما لو قطع إنسان يمين آخر حال صباه ثم يساره حال توليه عنه ثم رجله حال صباه عليه ثانياً فمات بذلك فعليه ثلث الدية لليد اليسرى اه وهذا مغني؛ لأن الثلث إنما وجب لأجل أن النفس فأتت بثلاث جراحات فوزعت الدية على ذلك لا أن اليد وجب فيها ثلث الدية ثم قال وقد يجب في اليدين بعض الدية كأن سلخ جلد شخص فباز آخر وحياته مستقرة

فود: (ولزوال الخ) أي فهو كإفساد المثبت، أو أبلغ.

(إن قطع من كف) يعني من كوع كما بأصله (فإن قطع فوقه فحكمومة أيضا)؛ لأنه ليس بتابع إذ لا يشمل اسم اليد هنا بخلاف ما بعد الكوع لشمول اسم اليد له هذا إن اتحد القاطع ولا فعلى الثاني، وهو القاطع ما عدا الأصابع حكمومة (و) في قطع، أو إشلال (كل أضيغ) عشر دية صاحبها مؤزعا على أنامله الثلاثة إلا الإبهام فعلى أنمليته، ولو زادت الأنامل على العدد الغالب مع التساوي، أو نقصت سقط الواجب عليها وكذا الأصابع كما صرح به شارح هنا ويؤيده

فقطع يديه فالتاليح تلزمه دية وقاطع يديه تلزمه دية يتفص منها ما يخص الجلد الذي كان على اليدين . اهـ وهذا أيضا ممنوع فإننا أوجبنا في اليدين الدية بتمامها وإنما نقصنا منها شيئا لأجل ما فات من اليدين لا أننا أوجبنا دون الدية في يدين تامتين مغني وفي ع ش بعد ذكر الصورة الأولى عن سم عن حميرة ما نصه ووجه ذلك أن الصائل مات بالسرابة من ثلاث جنابات إثنان منها مهذرتان وهما قطع يده الأولى ورجله ؛ لانهما قلعنا منه دفعا لصيله وحيث آل الأمر إلى الدية سقط ما يقابلهما ووجب من الدية ما يقابل اليد التي قطعها المصول عليه تعديا وهو ثلث الدية . اهـ .

❦ قول (سني) (إن قطع) أي اليد والتذكير بتأويلها بالمعضو مغني . ❦ قوله: (بغني من كوع) إنما احتاج لهذا التفسير ليصح قول المصنف بعده فإن قطع فوقه إلخ والآخر صحيح في نفسه كما لا يخفى رشدي .

❦ قوله: (إذ لا يشمل اسم اليد) وبهذا فارق قصبة الأنف والذني حيث لا يجب في الأول شيء مع دية المارن ، ولا في الثاني شيء مع دية الحلمة ع ش . ❦ قوله: (هذا إن اتحد إلخ) هو تقييد بقوله بخلاف ما بعد الكوع أي من أسفل خلافا لما وقع في بعض عبارات من أنه تقييد للمتن لكن كان ينبغي أن يقول القطع بذل القاطع ولعله أراد بالقاطع الثاني ما يشمل القاطع الأول وكأنه تعدد بتعدد فعله فتأمل رشدي عبارة المغني تنبيه قد يفهم قوله إن قطع من كف أنه لا يجب النصف إذا قطع الأصابع وبقي الكف لكنه متروك بقوله بعد وكل أضيغ عشرة وإنما قيد اليد بذلك رفعا لثبوتهم احتمال إيجاب الحكمومة لأجل الكف لا للتقص إن قطع من دونه وهذا إذا حزه من الكف فإن قطع الأصابع ثم قطع الكف هو ، أو غيره بعد الإنمالي أو قبله وجبت الحكمومة كما في السنج مع السن . اهـ . ❦ قوله: (ما عدا الأصابع) أي بما بعد الكوع من الكف . ❦ قوله: (عشر دية صاحبها إلخ) ، ولو لم يكن لأضيغه أنامل ففيه دية تنقص شيئا ؛ لأن الإثنية إذا زال سقط معظم منافع اليد مغني وحميرة . ❦ قوله: (ولو زادت الأنامل إلخ) فلو انقسمت أضيغ أربع أنامل متساوية ففي كل واحدة ربع العشر كما صرح به في أصل الروضة ويقاس بهذه النسبة الزائدة على الأربع والتاقيصة عن الثلاث أسنى ومغني . ❦ قوله: (سقط الواجب) أي واجب الأضيغ ، وهو العشرة . ❦ قوله: (وكذا الأصابع) خلافا للنهاية والمغني حيث اعتمد ما سيذكره الشارح عن المارزدي من أنه لو زادت الأصابع ، أو نقصت لا يسقط واجبها بل يجب في الزائدة حكمومة . ❦ قوله: (ويؤيده) أي كون الأصابع كالأنامل في التيسيط .

❦ قوله: (ما عدا الأصابع) يشمل الكف أيضا بأن لقط الأول الأصابع كما يشمل ما فوق الكف بأن قطع الأول من الكوع .

قولهم لو انقسمت أصابعه إلى سِتٍّ مُتساوية قُوَّةً وَعَمَلًا وأخبر أهل الخبرة بأنها أصلية فلها حكم الأصلية فقول الماوردی إنما لم يقيسوا دية الأصابع عليها إذا زادت، أو نقصت كما في الأنامل بل أوجبوا في الأصبع الزائدة حُكومة؛ لأن الزائدة من الأصابع مُتميزة ومن الأنامل غير مُتميزة فيه نظر بل هما فيه على حد سواء؛ لأنه نفسه كالأصحاب شرط في الأنامل التساوي فساوت الأصابع في أن في الزائد منها حُكومة وغيره مجزأ من الدية وإذا تقرر أن في كل أصبع عشرة دية صاحبه ففي أصبع الذكر الحر المسلم (عشرة أجرة) في كل (أنملة) له (ثلث العشر) في (أنملة إبهام) له (نصفها) عملاً بالتقسيم الآتي (والزجلان كاليدين) في كل ما ذكر حتى الأنامل كما قالوه وذلك للخبر الصحيح به ولو تعددت اليد فإن عُلِمَت الزائدة لنحو قصر فاحش ففيها الحُكومة ولا تُعرف الزائدة لاستوائيهما في سائر ما يأتي أو للتعارض الآتي فهما كيد واحدة ففيهما القود أو الدية؛ لأنهما في الأولى أصليتان وفي الثانية مُشتبهتان

• فود: (فقول الماوردی الخ) جرى عليه النهاية والمغني كما مر أيضًا قال السيد عمر يظهر أن كلام الماوردی خرج مخرج الغالب إذ الغالب في زائد الأصابع تميزها بخلاف الأنامل. اهـ. • فود: (لأنه نفسه الخ) أي الماوردی وحاصله عدم الفرق بين الأنامل والأصابع في اشتراط المساواة؛ لأن مدار التقسيم فيهما على المساواة كما دل عليه كلامهم لا على عدم التميز كما صرح به الماوردی كزدي. • فود: (التساوي) أي في القوة والعمل. • فود: (في أن في الزائد منها) أي من الأنامل ولعل المراد بالزائد هنا الغير المساوي وبمقابله الآتي المساوي. • فود: (وهيره) أي غير الزائد بالجر وقوله جزءًا الخ بالتضيق عطف على الزائد منها حُكومة. • فود: (وإذا تقرر) إلى قوله: (ولو تعدت) في المغني وإلى التثنية في النهاية إلا قوله: (ويأتي) إلى المتن. • فود: (الآتي) في أي محل يأتي عبارة المغني عملاً بفسط واجب الأصبع. اهـ. • فود: (ما يأتي) وقوله الآتي أي أيضًا. • فود: (ففيهما القود أو الدية) أي ففيهما معًا دية واحدة وحُكومة لكل ع ش عبارة الرزح مع الأسنى فعلى قاطعيهما القصاص، أو الدية وتجب مع ذلك حُكومة لزيادة الصورة وفي قطع إحداهما نصف دية اليد وحُكومة؛ لأنها نصف في صورة الكل، ولا قصاص فيها إلا أن يكون للقاطع مثلها انتهت وأقرها سم. • فود: (في الأولى) أي صورة الإستواء وقوله في الثانية أي صورة التعارض. • فود: (أصليتان) بمنزلة اليد الواحدة سم.

• فود: (فقول الماوردی الخ)، ولو زادت الأصابع أو الأنامل عن العدد الغالب مع التساوي، أو نقصت فسقط واجب الأصبع الماز عليها لا واجب الأصابع وعلى هذا يُحمل كلام شرح المنهج فلا يخالف هذا ما في شرح الرزح عن الماوردی شرح م ر. • فود: (ففيهما القود، أو الدية الخ) عبارة الرزح فعلى قاطعيهما القصاص أو الدية وتجب مع ذلك حُكومة لزيادة الصورة في إحداهما نصف دية اليد وحُكومة، ولا قصاص. اهـ. وقوله: (ولا قصاص) قال في شرحه إلا أن يكون للقاطع مثلها. • فود: (لأنهما في الأولى أصليتان) بمنزلة اليد الواحدة.

الآتي فهما كَيْدٌ واحدةٌ ففيهما القَوْدُ أو الدِّيةُ؛ لأنهما في الأولى أصليَّان وفي الثانية مُشْتَبِهَتان ولا مُرْجَحُ فاعطينا حكمَ الأصلَينِ وتجبُ مع كُلِّ حُكُومَةٍ لزيادةِ الصُّورةِ وتُعرفُ الأصليةُ ببطشٍ أو قوتهِ، وإنْ انخرِفت عن سُنَّتِ الكَفِّ أو نَقَصَتْ أَصْبُعًا وباعتدالٍ فالْمُشْخَرَفَةُ الزَّائِدَةُ إلا إنْ زادَ بَطْشُها فهي الأصليةُ فإنْ تَمَيَّزَتْ إحداهما باعتدالٍ والأخرى بزيادةِ أَصْبُعٍ فلا تميزُ فإنْ اسْتَوَيَا بَطْشًا ونَقَصَتْ إحداهما وانخرِفت الأخرى فالْمُشْخَرَفَةُ الأصليةُ كما رجحه الزَّرْكَشِيُّ، أو زادَ جِزْمٌ إحداهما فهي الأصليةُ كما قاله المازِزْدِيُّ وفي أَصْبُعٍ، أو أَثْمَلَةٌ زائِدَةٌ وتُعرفُ بنحوِ انحرافٍ عن سُنَّتِ الأصليةِ كما تقرَّرَ حُكُومَةُ وَيَأْتِي آخِرُ الشَّرْفَةِ ما له تعلقٌ بذلك. (و) في قطعٍ، أو إشلالٍ (حَلَمَتَيْهَا) أي المِرْأَةَ (دَيْتُهَا) ففي كلِّ منهما وهي رَأْسُ الثَّذِي نَصَفُ دِيَةٍ لِتَوْقُفِ منفعةِ الإرضاعِ عليهما وتَدْخُلُ حُكُومَةُ بَقِيَّتِهِ فيها (و) في (حَلَمَتَيْهِ) أي الرَّجُلِ ومثله الخُنْفَى على تفصيلٍ مَرَّتْ الإشارةُ إليه (حُكُومَةُ)؛ لأنَّه ليس فيها غيرُ الجمالِ ولا تَدْخُلُ فيها التَّنْدُوءُ من غيرِ المَهْزُولِ وهي ما حوَّليها من اللَّحْمِ؛

• قَوْدٌ: (فَأَعْطَيْنَا) أي المُشْتَبِهَتَيْنِ رَشِيدِيٍّ. • قَوْدٌ: (حُكْمُ الْأَصْلِيَّتَيْنِ) أي المذكورتَيْنِ قَبْلَ اللَّتَيْنِ هما كَوَاحِدَةٌ رَشِيدِيٍّ وسم. • قَوْدٌ: (مع كُلِّ) أي مِنَ الْقَوْدِ والدِّيةِ رَشِيدِيٍّ. • قَوْدٌ: (هَنَ سُنَّتِ الكَفِّ) أي السُّنَّتِ الذي مِنْ حَقِّ الكَفِّ أَنْ يَكُونَ عليه، وهو سُنَّتُ السَّاعِدِ، ولو عَبَّرَ بِهِ لَكَانَ أَوْضَحَ سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْدٌ: (فَلَا تَمَيِّزُ) أي يَنْقُضِي أصالةَ إحداهما دونَ الأخرى ع ش. • قَوْدٌ: (وَنَقَصَتْ إِنْخ) أي أَصْبُعًا أَسْنَى. • قَوْدٌ: (وَانْخَرَفَتْ إِنْخ) أي عَنْ سُنَّتِ الكَفِّ ع ش. • قَوْدٌ: (كما رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ)، وهو الْمُعْتَمَدُ نِهَاجَةً. • قَوْدٌ: (أو زَادَ إِنْخ) أي والحالُ أَنَّهُمَا مُسْتَوَتَانِ بَطْشًا ع ش. • قَوْدٌ: (وَفِي أَصْبُعٍ إِنْخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ حُكُومَةُ. • قَوْدٌ: (وَفِي قَطْعٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وهذا قولٌ) فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ: (هَلِي تَفْصِيلُ) إِلَى الْمُتَنِ وإلى قولِ الشَّارِحِ: (ولا يُعَارِضُهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا التَّشْبِيهُ.

• قَوْدٌ (سُنِّي): (دَيْتُهَا) سَوَاءٌ أَذْهَبَتْ مَنَفَعَةُ الإِرْضَاعِ أَمْ لَا أَسْنَى وَمُغْنِي. • قَوْدٌ: (وَهِيَ رَأْسُ الثَّذِي) قَالَ الْإِمَامُ وَلَوْ أَنَّ الْحَلْمَةَ يُخَالِفَ لَوْنُ الثَّذِي غَالِيًا وَحَوَالِيهَا دَائِرَةٌ عَلَى لَوْنِهَا وَهِيَ مِنَ الثَّذِي لَا مِنْهَا أَسْنَى وَفِي الْمُغْنِي وَع ش أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ يَشْمَلُ حَلْمَةَ الرَّجُلِ. اهـ. • قَوْدٌ: (حَلِيمَتَا) الْأَوَّلَى الْإِنْفَرَادِ. • قَوْدٌ: (وَتَدْخُلُ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ الْأَسْنَى، وَإِنْ قُطِعَ بَاقِي الثَّذِي بَقِيَ قَطْعُ الْحَلْمَةِ، أَوْ قَطَعَهُ غَيْرُهُ وَجَبَتْ فِيهِ حُكُومَةُ وَإِنْ قَطَعَهُ مَعَ الْحَلْمَةِ دَخَلَتْ حُكُومَتُهُ فِي دَيْتِهَا كَالْكَفِّ مَعَ الْأَصَابِعِ فَإِنْ قَطَعَهُمَا مَعَ جِلْدَةِ الصَّنَدِ وَجَبَتْ حُكُومَةُ الْجِلْدَةِ مَعَ الدِّيةِ فَإِنْ وَصَلَتْ الْجِرَاحَةُ الْبَاطِنَ وَجَبَ أَرْضُ الْجَائِفَةِ مَعَ الدِّيةِ. اهـ. • قَوْدٌ: (هَلِي تَفْصِيلُ إِنْخ)، وَهُوَ أَنَّ فِي حَلْمَةِ الْخُنْفَى أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ دِيَةِ حَلْمَةِ الْمِرْأَةِ وَالْحُكُومَةُ رَشِيدِيٍّ. • قَوْدٌ: (فِيهَا) أَي حَلْمَةُ الرَّجُلِ. • قَوْدٌ: (وَلَا تَدْخُلُ فِيهَا التَّنْدُوءُ) أَي فَيُفِيهَا حُكُومَةُ أُخْرَى مُغْنِي زَادَ ش قَالَ فِي الصَّحَاحِ عَنْ ثَعْلَبٍ: التَّنْدُوءُ بَفَنَحٍ أَوَّلُهَا غَيْرُ مَهْمُوزٍ بِثَالِ التَّرْقُوءِ

• قَوْدٌ: (فَأَعْطَيْنَا حُكْمَ الْأَصْلِيَّتَيْنِ) اللَّتَيْنِ كَوَاحِدَةٍ. • قَوْدٌ: (أَوْ نَقَصَتْ أَصْبُعًا) كما أفاده كلامُ القاضِي شَرْحُ الرُّوْضِ. • قَوْدٌ: (فَلَا تَمَيِّزُ) عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ شَرْحُ الرُّوْضِ.

لأنهما عُضْوَانِ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ نَذِي الْمَرْأَةِ مَعَ حَلَمَتِهَا. (نِسْبَةُ) قَالَ الرُّومَانِيُّ لَيْسَ لِلرُّجُلِ نَذِي وَإِنَّمَا قِطْعَةُ لَحْمٍ فِي صَدْرِهِ انْتَهَى وَهَذَا قَوْلٌ فِي اللُّغَةِ الثَّانِي أَنَّهُ يُسَمَّى نَذِيًّا أَيْضًا، وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ خَاصٌّ بِالْمَرْأَةِ، أَوْ عَامٌّ وَعَرُوفَ الْحَلْمَةِ بِأَنَّهَا التُّؤْلُؤُ فِي وَسْطِ النَّذِي وَيُؤْخَذُ مِنْ تَقْيِيدِهِ الْحَلْمَةُ بِالنَّذِي أَنَّ الْقَائِلَ أَنَّ الرُّجُلَ لَا نَذِي لَهُ يَقُولُ بِأَنَّهُ لَا حَلْمَةَ لَهُ (وَفِي قَوْلِ دِيَّةٍ) كَالْمَرْأَةِ (وَفِي الْأَثْنَيْنِ) دِيَّةٌ وَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ أَشَلٍّ فِيهِ قِطْعًا وَإِشْلَالًا الدِّيَّةُ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِمَا (وَلَوْ) كَانَ الذَّكَرُ (لِصَغِيرٍ) وَشَيْخٍ وَعَيْنَيْنِ) لِكَمَالِهِ فِي نَفْسِهِ (وَحَشْفَةٍ كَذَكْرٍ) فِيهَا وَحَدَّهَا دِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الدِّيَّةَ الْمُقْصُودَةَ مِنْهَا بِهَا وَحَدَّهَا (وَبَعْضُهَا) فِيهِ (بِقِسْطِهِ مِنْهَا) لِكَمَالِ الدِّيَّةِ فِيهَا فَتُقَسِّطُ عَلَى أَيْحَاضِهَا (وَقِيلَ مِنَ الذَّكَرِ)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَإِنْ اخْتَلَّ بِقِطْعٍ بَعْضُهَا مَجْرَى الْبُؤْلِ وَجَبَ الْأَكْثَرُ مِنْ قِسْطِ الدِّيَّةِ وَحُكُومَةِ فَسَادِ الْمَجْرَى (وَكَذَا حَكْمُ) بَعْضِ (مَارِيٍّ وَحَلْمَةٍ) فِي بَعْضِ كُلِّ قِسْطِهِ مِنْهُمَا لَا مِنَ الْقَصْبَةِ وَالنَّذِي..

عَلَى فَعْلُوَةٍ فَإِنْ ضَمَنْتَ هُمِزَتَ وَهِيَ فَعْلُلَةٌ. اهـ. فُؤد: (لِأَنَّهُمَا) أَيِ الْحَلْمَةِ وَالتَّثْوَةِ. فُؤد: (بِخِلَافِ بَقِيَّةِ نَذِي الْمَرْأَةِ مَعَ حَلَمَتِهَا) أَيِ فَإِنَّهُمَا كَمَضِيرٍ وَاجِدٌ مُعْنَى وَأَسْنَى. فُؤد: (وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ الْخ) أَيِ فِي تَفْسِيرِ النَّذِي أَرَادَ بِهِ إِثْبَاتَ الْقَوْلَيْنِ. فُؤد: (خَاصٌّ بِالْمَرْأَةِ، أَوْ هَامٌّ) خَيْرٌ، وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ أَيِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ. فُؤد: (وَعَرُوفَ) أَيِ الْقَامُوسِ الْحَلْمَةِ بِأَنَّهَا التُّؤْلُؤُ عِبَارَتُهُ التُّؤْلُؤُ كَرُبُورِ حَلْمَةِ النَّذِي اهـ. فُؤد: (مِنْ تَقْيِيدِهِ) أَيِ الْقَامُوسِ فِي التَّعْرِيفِ الْمَذْكُورِ.

فُؤد (نِسْبَةُ) (وَفِي الْأَثْنَيْنِ) دِيَّةٌ) وَفِي إِخْدَاهُمَا يَضْفُهَا سَوَاءُ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى، وَلَوْ مِنْ عَيْنَيْنِ وَمَنْجُوبٍ وَطِفْلٍ وَغَيْرِهِمْ مُعْنَى وَيُشْتَرَطُ فِي وَجُوبِ الدِّيَّةِ فِي الْأَثْنَيْنِ سُقُوطُ الْيَضْمَتَيْنِ وَمُجَرَّدُ قِطْعِ جِلْدَتَيْنِ الْيَضْمَتَيْنِ لَا يَوْجِبُ الدِّيَّةَ سَمْعًا وَشَوْعًا وَمُعْنَى. فُؤد: (غَيْرُ أَشَلٍّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يُعَارِضُهُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فُؤد: (غَيْرُ أَشَلٍّ) وَأَمَّا الذَّكَرُ الْأَشَلُّ فِيهِ حُكُومَةٌ مُعْنَى. فُؤد: (وَإِشْلَالًا) الْوَاوُ بِمَعْنَى، أَوْ. فُؤد: (فِيهِمَا) أَيِ الْأَثْنَيْنِ وَالذَّكَرِ. فُؤد (نِسْبَةُ) (وَلَوْ لِصَغِيرٍ) أَيِ أَوْ خَصِيٍّ مُعْنَى.

فُؤد (نِسْبَةُ) (وَحَشْفَةٍ كَذَكْرٍ)، وَلَوْ قُطِعَ بَاقِي الذَّكَرِ بَعْدَ قِطْعِ الْحَشْفَةِ، أَوْ قُطِعَ غَيْرُهُ وَجَبَتْ فِيهِ حُكُومَةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُطِعَ مَعَهَا فَإِنْ شَقَّ الذَّكَرَ طَوْلًا قَابِلًا مَنَفَعَتَهُ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَمَا لَوْ ضَرَبَهُ فَاسْتَلَّهُ وَإِنْ تَعَلَّرَ بِضَرْبِهِ الْجَمَاعُ بِهِ لَا الْإِنْقِاضُ وَالْإِسْطَاطُ فَحُكُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ وَمَنَفَعَتُهُ بَاقِيَانِ وَالْخَلْلُ فِي غَيْرِهِمَا قَلَوُ قِطْعِهِ قَاطِعٌ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْقَصَاصُ، أَوْ كَمَالُ الدِّيَّةِ مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ الْأَسْنَى. فُؤد: (مِنْهُ) أَيِ الذَّكَرِ.

فُؤد: (فَإِنْ اخْتَلَّ بِقِطْعٍ بَعْضُهَا الْخ) سَكَنُوا عَمَّا لَوْ اخْتَلَّ الْمَجْرَى مَعَ قِطْعِ جَمِيعِ الْحَشْفَةِ قَهْلٌ يُلْحَقُ بِقِطْعِ جَمِيعِ الذَّكَرِ فَلَا يَجِبُ مَعَ الدِّيَّةِ حُكُومَةٌ، أَوْ بِقِطْعِ الْبَعْضِ فَتَجِبُ بِتَأْتِلُ سَيِّدُ عَمَزُ أَقُولُ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ بَلْ يَسْمَلُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَحَشْفَةٍ كَذَكْرٍ. فُؤد: (لَا مِنْ الْقَصْبَةِ) الْمُنَاسِبُ لَا مِنْ الْأَنْفِ كَمَا فِي الْمُعْنَى.

فُؤد (نِسْبَةُ) (وَفِي الْأَثْنَيْنِ) دِيَّةٌ) يُشْتَرَطُ فِي وَجُوبِهَا فِي الْأَثْنَيْنِ سُقُوطُ الْيَضْمَتَيْنِ وَمُجَرَّدُ قِطْعِ جِلْدَتَيْنِ الْيَضْمَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ سُقُوطِ الْيَضْمَتَيْنِ لَا يَوْجِبُ الدِّيَّةَ وَإِنَّمَا فَسَّرَ الشَّارِحُ الْمَحَلِّيُّ الْأَثْنَيْنِ بِجِلْدَتَيْنِ الْيَضْمَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بَيَانَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ سُقُوطُ الْيَضْمَتَيْنِ بِقِلْعِ جِلْدَتَيْهِمَا م.

(وفي الأثنين) من الرجل وغيره وهما محلُّ القُعود (الدِّية) لِعَظْمٍ نَفْعِيَّهما وفي بعض أحدهما قِسْطُهُ من التَّصْفِ إِنْ عُرِفَ وَإِلَّا فَحُكُومَةٌ (وكذا شُفْراها) أي حرفاً فرجها المُتَنَطِّقَانِ عليه فيهما قطعاً وإشلالاً الدِّيةُ وفي كُلِّ نصفها (وكذا سَلَخُ جِلْدٍ) لم يَنْبُثْ بِذَلِكَ فيه دِيةُ المَسْلُوخِ منه فَإِنْ نَبَتْ اسْتَرْدَتْ؛ لأنَّه ليس محضُ نِعمَةٍ جَدِيدَةٍ لِحَزَنٍ العَادَةِ في نحو الجِلْدِ واللَّحْمِ بِذلك، ولا يُعَارِضُهُ قولُهُمْ إِنْ عَوَظَ فَلَقَّةٌ مِنَ اللِّسَانِ لَا يُسْقِطُ واجِبُها؛ لأنَّه نِعمَةٌ جَدِيدَةٌ وذلك؛ لأنَّ اللِّسَانَ ليس جِلْدًا، ولا لَحْمًا بل جَنَسٌ آخَرٌ؛ لأنَّه مُرَكَّبٌ من أعصابٍ ونحوها نعم، قد يُنَافِي ذلك قولُهُمْ سَائِرُ الأَجْسَامِ لَا يَسْقِطُ واجِبُها بِعَوَظِها؛ لأنَّه نِعمَةٌ جَدِيدَةٌ إِلَّا الإِفْضَاءُ وَسِوَهُ غَيْرِ المُشْفُورِ قُلْتُ لَا يُنَافِيهِ؛ لأنَّ نحوَ الجِلْدِ هُنَا يَلْتَمِيزُ كَثِيرًا فَهُوَ كَالِإِفْضَاءِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي عَوَظِ الأَلْيَنِ وَبَعْضِيَّهَا والأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ كَمَا شِجْلُهُ كَلَامُهُم المَذْكُورُ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي سِوِ غَيْرِ المُشْفُورِ أَنَّهُ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ بَعْدَ عَوَظِ الجِلْدِ وَجَبَتْ حُكُومَةٌ وَإِلَّا فَلَا (إِنْ بَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ)، وَهُوَ نَادِرٌ وَلَيْسَ مِنْهُ تَمَرُّعُ الجِلْدِ بِحَرَارَةٍ

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَفِي الأَلْيَنِ الدِّيةُ) وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُمَا مَحَلٌّ لِلْعَوَظِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالرَّوْضُ مَعَ الأَسْنَى وَهُمَا التَّائِيَانِ عَنِ البَدَنِ عِنْدَ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ وَالْفَخْذِ، وَلَا نَظَرُ إِلَى اخْتِلَافِ القَدْرِ التَّائِيِ، وَاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهِ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي سَائِرِ الأَعْضَاءِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي وَجُوبِ الدِّيةِ بُلُوغُ الحَدِيدِ إِلَى العَظْمِ، وَلَوْ نَبَتَا بَعْدَ مَا قُطِعَا لَمْ تَسْقُطِ الدِّيةُ. اهـ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَكَذَا شُفْراها) أَيِ المَرْأَةِ بِضَمِّ الشَّيْنِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الرِّقْعَاءِ وَالْقِرْنَائِ وَغَيْرِهِمَا وَلَا بَيْنَ الْبَكْرِ وَغَيْرِهَا فَلَوْ زَالَ بِقَطْعِيَّهِمَا الْبَكَارَةُ وَجَبَ أَرْضُهَا مَعَ الدِّيةِ، وَإِنْ قُطِعَ الْعَانَةُ مَعَهَا، أَوْ مَعَ الذَّكَرِ قَدِيمَةً وَحُكُومَةٌ، وَلَوْ قُطِعَتْهُمَا وَجَزَحَ مَوْضِعُهُمَا آخَرَ بِقَطْعِ لَحْمٍ، أَوْ غَيْرِهِ لَزِمَ الثَّانِي حُكُومَةٌ مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ الأَسْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَبَتْ اسْتَرْدَتْ) فَلَوْ سَلَخَ هَذَا التَّائِبُ فِيهِ دِيةً م ر س م. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يُعَارِضُهُ) أَيِ قَوْلُهُ فَإِنْ نَبَتْ إِنْخِ وَكَذَا الإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي قَدْ يُنَافِي ذَلِكَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ المُعَارِضَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (سَائِرُ الأَجْسَامِ) أَيِ جَمِيعِهَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَالأَوَجَهُ إِنْخِ) أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ أَيِ فَلَا يَسْقُطُ واجِبُها بِعَوَظِها وَمَرَّ آتِفًا عَنِ الرَّوْضِ وَالمُعْنَى الْجَزْمُ بِذلك. ❦ قَوْلُهُ: (كَلَامُهُم المَذْكُورُ) أَيِ قولُهُمْ سَائِرُ الأَجْسَامِ إِنْخِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ نَادِرٌ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ نَادِرٌ) أَيِ بَقَاءِ الحَيَاةِ المُسْتَقِرَّةِ بَعْدَ سَلَخِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِنْهُ) أَيِ السَّلَخِ تَمَرُّعُ الجِلْدِ إِنْخِ أَيِ تَقَطُّعِهِ يَتَأَمَّلُ تَصْوِيرَهُ هَلْ يَصُورُ بِمَا إِذَا اسْتَقَاءَ دَوَاءً حَارًّا فَتَمَرَّعَ جِلْدُهُ، أَوْ قَرَّبَ مِنْهُ نَارًا فَتَمَرَّعَ جِلْدُهُ بِلَهْيِهَا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ سَيِّدُ عُمَرَ.

❦ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَفِي الأَلْيَنِ الدِّيةُ إِنْخِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ، وَإِنْ نَبَتَا أَيِ الأَلْيَانِ فَلَا تَسْقُطُ الدِّيةُ كَالْمَوْضُوحَةِ إِذَا التَّحَمَّتْ. ❦ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَكَذَا شُفْراها) أَيِ وَإِنْ نَبَتَا ش م ر. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَبَتْ اسْتَرْدَتْ) فَلَوْ سَلَخَ هَذَا التَّائِبُ فِيهِ دِيةً م ر. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ) أَنْظَرُهُ مَعَ قَوْلِ الرَّوْضِ، وَإِنْ نَبَتَا. (فَرْغَ): فِي الْعَقْلِ دِيةُ إِنْخِ.

(و) مات بسبب آخر غير السليخ بأن (حز غير السالغ رقبته) بعد السليخ، أو مات بنحو هدم، أو
حز السالغ واختلفت الجنائمان عمداً وغيره وإلا فالواجب دية النفس وتجب الدية أيضاً بقطع
اللحمين الناتكين بجنب سلسلة الظهر كالأثنين وفي كسر عضو، أو ترقوة حكومة ويحط من
دية العضو ونحوه بعض جزم له مقدار وواجب جناية غيره.
(هرغ) في موجب إزالة المنافع وهي ثلاثة عشر (في) إزالة (العقلي) الغريزي والمراد به هنا العلم

فؤد: (ومات) إلى قوله: (وتجب الدية) في المقتني. فؤد: (ومات بسبب آخر) أي أو لم يمت أضلاً
بأن عاش من غير جلد فيه دية فالموت ليس بقيد بجريمي. فؤد: (بأن حز الخ) فيجب على الجاني
القصاص؛ لأنه أزهق روحه وعلى السالغ الدية مقتني. فؤد: (أو حزه السالغ) عبارة المقتني تنبيه
جوازته نوههم أنه لا يتصور حز الرقبة لا من غيره وليس مراداً بل يتصور منه أيضاً بأن تكون إحدى
الجنائنين عمداً والأخرى خطأ، أو شبه عمداً فإن الأصح أنهما لا تتداخلان. اهـ. فؤد: (والأ الخ) أي
بأن لم يبق فيه حياة مستقرة أو مات بسبب السليخ، أو حزه السالغ واتحدت الجنائنان عمداً وغيره
فانحصار ش على الصورة الأولى لعليتها. فؤد: (والأ فالواجب الخ) عبارة المقتني فإن مات بسبب
السليخ، أو لم يمت ولكن حز السالغ رقبته فالواجب حبيذ دية النفس إن عفا عن المقود. اهـ.

فؤد: (وتجب الدية أيضاً الخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمقتني عبارته: تنبيه اللحم الثاني على الظاهر في
جانيي السلسلة فيه حكومة وجرى في التبيه على أن فيه دية قبل، ولا يعرف لغيره. اهـ. فؤد: (أو
ترقوة) وزنها فملوة بفتح الفاء وضَم اللام وهي المظم الذي بين ثغرة التخري والماتي من الجنائنين ع
ش. فؤد: (ويحط من دية العضو الخ) مراده بهذا تقييد وجوب الدية الكاملة فيما مر من الإحرام بأن
محله إذا لم ينقص منها بعض له أرض مقدار، ولم تسبق فيها جناية وإلا حط من الدية مقدار ما نقص
وواجب الجناية السابقة رشدي عبارة ع ش يعني إذا ذهب من العضو المجني عليه، أو نحوه بعض
جزء، ولو بأخر كافة أصبح ذهب من اليد حط واجب ذلك الجزء من الدية التي يضم العضو بها وكذا
إذا جنى على العضو جناية مضمونة أولاً ثم جنى عليه ثانياً فيحط عن الجاني الثاني قدر ما وجب على
الجاني الأول. اهـ. فؤد: (بعض جزم) كذا في النسخ بيا موحدة فعين فصاد مفعمة ولعله محرف عن
نقص بنون فقايف فصاد مهملة كما في عبارة غيره رشدي.

(فرغ): في موجب إزالة المنافع. فؤد: (في موجب إزالة المنافع) إلى قوله: (وفي إبطال السم) في
النهاية وكذا في المقتني إلا قوله: (والمراد) إلى (الذي به) وقوله: (وكذا) إلى (إجماعاً) وقوله: (بالبينة
أو يعلم القاضي) وقوله: (للأية) إلى (أما المكتسب).

فؤد: (سني: (في العقلي) قدمه؛ لأنه أشرف المعاني عميرة سم وع ش. فؤد: (والمراد به هنا العلم
الخ) أنظر السبب الداعي إلى تفسيره هنا بالعلم دون ما مر في نواقض الوضوء من أنه غريزة يتبعها العلم
بالضروريات عند سلامة الآلات مع أن الذي يزول إنما هو الغريزة التي يتبعها العلم لا نفسه فقط ع ش
وقد يقال سببه أن المتحقق بالنسبة إلينا إنما هو زوال العلم لا الغريزة.

بالمُذَرَّكَاتِ الصَّرُورِيَّةِ الذي به التَّكْلِيفُ بِنَحْوِ لَعْمَةٍ (دِيَّة) كالتِّي فِي نَفْسِ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي سَائِرِ مَا مَرَّ وَيَأْتِي إِجْمَاعًا لَا الْقَوْدُ لِلِاخْتِلَافِ فِي مَحَلِّهِ وَإِنْ كَانَ الْأَصْحُ عِنْدَنَا كَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ فِي الْقَلْبِ لِلآيَةِ وَإِنَّمَا زَالَ بَفْسَادِ الدِّمَاغِ لَا تَقْطَاعَ مَدَدِهِ الصَّالِحِ الْوَاصِلِ إِلَيْهِ مِنَ الْقَلْبِ فَلَمْ يَنْشَأْ زَوَالُهُ حَقِيقَةً إِلَّا مِنْ فُسَادِ الْقَلْبِ أَمَّا الْمُكْتَسَبُ وَهُوَ مَا بِهِ حُسْنُ التَّصَرُّفِ وَالْحَلْقُ فِيهِ حُكُومَةٌ لَا تَبْلُغُ دِيَّةَ الْغَرِيزِيِّ وَكَذَا بَعْضُ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَنْضَبْطْ فَإِنْ انْضَبَطَ بِالزَّمَنِ أَوْ بِمُقَابَلَةِ الْمُنتَظِمِ بِغَيْرِهِ فَالْقِسْطُ، وَلَوْ تَوَقَّعَ عَوْدَهُ وَقَدَّرَ لَهُ خَيْرَانِ مُدَّةً يَمِيشُ إِلَيْهَا غَالِبًا أَنْتَظَرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْعَوْدِ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ كَمَا فِي الْبَصَرِ وَالسَّمْعِ (فَإِنْ زَالَ بِجُرْحٍ لَهُ أَرُشٌ) مُقَدَّرٌ كَالْمَوْضُوحَةِ (أَوْ حُكُومَةٍ وَجِبَا) أَيِ الدِّيَّةِ وَالْأَرُشِ، أَوْ الْحُكُومَةِ كَمَا لَوْ أَوْضَحَهُ فَذَهَبَ سَمْعُهُ (وَفِي قَوْلِي يَدْخُلُ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ) كَأَرُشِ الْمَوْضُوحَةِ وَكَذَا إِنْ تَسَاوَى كَأَرُشِ الْيَدَيْنِ كَمَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَ وَاجِبِ الْجَنَابَةِ عَلَى الْحَذَقَةِ وَوَجِبِ الضَّوْرِ وَجِبَابِ بَاتِّحَادِ الْمَحَلِّ هُنَا بِقِيَّتَا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ (وَلَوْ أَدْعَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَقْغُولِ لِعَدَمِ صَحَّةِ الدَّعْوَى مِنَ الْمَجْنُونِ

• قُودُ: (الَّذِي بِهِ الْإِنْفِصَالُ) صِفَةُ الْغَرِيزِيِّ وَقَوْلُهُ بِنَحْوِ لَعْمَةٍ مُتَعَلِّقٌ بِإِزَالَةِ الْإِنْفِصَالِ. • قُودُ: (وَكُلُّ مَا فِي سَائِرِ الْإِنْفِصَالِ) تَأْكِيدٌ لِمَا قَدَّمَ فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ أَنَّ فِي الْأَذْنَيْنِ دِيَّةً. • قُودُ: (إِجْمَاعًا) أَيِ مِنَ الْأُمَّةِ لَا الْإِمَّةِ الْأَرْبَعَةَ فَقَطُّ وَهَكَذَا كُلُّ مُوَضِّعٍ غَيْرُهُ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الْإِتِّفَاقُ فَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي اتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ ع. ش. • قُودُ: (وَإِنْ كَانَ الْأَصْحُ الْإِنْفِصَالُ) وَقِيلَ الدِّمَاغُ وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ مَسْكَنُهُ الدِّمَاغُ وَتَنْبِيْرُهُ فِي الْقَلْبِ وَسَمِّيَ عَقْلًا؛ لِأَنَّهُ يَعْقِلُ صَاحِبُهُ عَنِ التَّعَرُّطِ فِي الْمَهَالِكِ مُغْنِي. • قُودُ: (فِي الْقَلْبِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ فِي قَوْلِهِ: (لِلآيَةِ) هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ تَلَوْبُ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ (الْأَمْر: ١٧٩) ع. ش. • قُودُ: (لِإِنْفِصَالِ مَدَدِهِ) أَيِ مَدَدِ الدِّمَاغِ وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ بِذَلِكَ آخِرُهُ أَنَّ الدِّمَاغَ حَيْثُ مَا فَسَدَ فَإِنَّمَا يَنْشَأُ فَسَادُهُ مِنْ فَسَادِ الْقَلْبِ إِذْ بَفْسَادِ الْقَلْبِ يَنْقَطِعُ الْمَدُّ الَّذِي كَانَ يَصِلُ إِلَى الدِّمَاغِ مِنْهُ فَيَفْسُدُ الدِّمَاغُ بِفْسَادِهِ فَسَادُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فَسَادِ الْقَلْبِ فَالْعَقْلُ إِنَّمَا زَالَ فِي الْحَقِيقَةِ بِفْسَادِ الْقَلْبِ رَشِيدِيٍّ وَفِيهِ تَأْمُلٌ. • قُودُ: (مِنْ الْقَلْبِ) صِلَةٌ لِلِإِنْفِصَالِ ع. ش. وَيُظْهَرُ أَنَّ فِي الْجِبَارَةِ قَلْبًا وَحَقُّهَا إِلَى الْقَلْبِ مِنْهُ وَهَذَا أَحْسَنُ مِمَّا مَرَّ آنِفًا عَنْ الرَّشِيدِيٍّ. • قُودُ: (وَكُلُّ بَعْضِ الْأَوَّلِ) أَيِ الْغَرِيزِيِّ ع. ش. • قُودُ: (فَإِنْ انْضَبَطَ) أَيِ بَعْضِ الْأَوَّلِ. • قُودُ: (بِالزَّمَنِ) أَيِ كَانَ كَانَ يُجْزَى يَوْمًا وَيَقِينُ يَوْمًا، وَقَوْلُهُ أَوْ بِمُقَابَلَةِ الْمُنتَظِمِ الْإِنْفِصَالُ بِأَنْ يُقَابَلَ صَوَابُ قَوْلِهِ وَفِعْلُهُ بِالْمُخْتَلِّ مِنْهُمَا وَتُعْرَفُ النَّسْبَةُ بَيْنَهُمَا مُغْنِي وَع. ش. • قُودُ: (وَلَوْ تَوَقَّعَ عَوْدَهُ وَقَدَّرَ لَهُ الْإِنْفِصَالُ) فَإِنْ اسْتَبَدَّ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَقْدِرُوا لَهُ مُدَّةً أُخِذَتِ الدِّيَّةُ فِي الْحَالِ مُغْنِي. • قُودُ: (فَإِنْ مَاتَ الْإِنْفِصَالُ) أَيِ فَإِنْ عَادَ فَلَا ضَمَانَ كَمَا فِي سَبْرِ مَنْ لَمْ يَنْفَرُ مُغْنِي. • قُودُ: (كَمَا فِي الْبَصَرِ وَالسَّمْعِ) أَيِ وَنَحْوِهِمَا مُغْنِي. • قُودُ: (سَبْرِي) (أَوْ حُكُومَةٍ) أَيِ كَالْبَاضِعَةِ مُغْنِي. • قُودُ: (وَجِبَا) قُلُوبُ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ فَرَّأَ عَقْلَهُ لَزِمَهُ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • قُودُ: (أَوْ الْحُكُومَةُ) أَيِ أَوْ الدِّيَّةِ وَالْحُكُومَةُ. • قُودُ: (كَمَا لَوْ أَوْضَحَهُ) الْكَافُ لِلْقِيَاسِ وَقَوْلُهُ كَأَرُشِ الْمَوْضُوحَةِ الْكَافُ فِيهِ لِلتَّمْثِيلِ. • قُودُ: (وَكُلُّ مَا إِنْ تَسَاوَى الْإِنْفِصَالُ) وَحَيْثُ قَدْ هَذَا الْقِيلُ قَائِلٌ بِالْإِنْفِصَالِ مُطْلَقًا كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِيٍّ.

وَأَمَّا تُسَمِّعُ مِنْ وَلِيهِ أَوْ لِلْفَاعِلِ وَحَذِيفَ لِلْعَلِمِ بِهِ إِذْ مِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ الْمَجْنُونُ لَا يَصْغِي ذَلِكَ مِنْهُ بَلْ مِنْ وَلِيهِ فَرَعَمَ تَعْيُنَ الْأَوَّلِ وَأَنَّ الثَّانِيَ خَطَأً هُوَ الْخَطَأُ (زَوَالَهُ) لَمْ تُسَمِّعْ دَعْوَاهُ إِلَّا إِنْ كَانَ مِثْلَ تِلْكَ الْجَنَائِدِ مِمَّا تَزِيدُهُ عَادَةً وَلَا حِمْلَ عَلَى الْإِتْفَاقِ كَالْمَوْتِ مِنْ ضَرْبَةٍ بَقَلَّمَ خَفِيفٍ وَإِذَا سُمِّعَتْ دَعْوَاهُ وَأَنْكَرَ الْجَانِي اخْتَبَرَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ فِي غَفْلَتِهِ إِلَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ، أَوْ كَذِبُهُ (لِإِنَّ لَمْ يَتَّكِلْ) بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ بِعِلْمِ الْقَاضِي (قَوْلُهُ) وَلَعَلَّهُ فِي خَلْوَاتِهِ فَلَهُ دَهْءٌ لِقِيَامِ الْقَرْنَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى صِدْقِهِ (بَلَا يَمِينُ)؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ جُنُونَهُ وَالْمَجْنُونُ لَا يَحْلِفُ نَعَمْ، إِنْ كَانَ يُجِبُّ وَقْتًا وَيُنْفِقُ وَقْتًا حَلَفَ زَمَنَ إِفَاقَتِهِ، وَإِنْ انْتَضَمًا فَلَا دَهْءَ لِيُظَنُّ كَذِبُهُ وَحَلِفَ الْجَانِي لِحَتْمَالِ أَتَمَّهَا صَدْرًا اتَّفَاقًا، أَوْ عَادَةً وَتَزُدُّ دَهْءَهُ كَسَائِرِ الْمَعَانِي بِقَوْدِهِ وَخَرَجَ بِزَوَالِهِ نَقْصُهُ فَيَحْلِفُ مُدَّعِيَهُ إِذْ لَا يُغْلَمُ إِلَّا مِنْهُ. (وَفِي) إِبْطَالِ (السَّمْعِ دَهْءٌ) إِجْمَاعًا وَلِأَنَّهُ أَشْرَفُ الْحَوَاسِّ حَتَّى مِنَ الْبَصَرِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَذَكِّرُ لِلشَّرْعِ الَّذِي بِهِ التَّكْلِيفُ وَكَفَى بِهَذَا تَعْيِينًا وَلِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْجِهَاتِ وَفِي كُلِّ الْأَحْوَالِ وَالْبَصَرُ يَتَوَقَّفُ عَلَى جِهَةِ الْمُقَابَلَةِ وَتَوَسُّطِ شُعَاعٍ أَوْ ضِيَاءٍ وَزَعَمَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَشْرَفِيَّتَهُ عَلَى السَّمْعِ بِقَصْرِ إِدْرَاكِهِ عَلَى الْأَصْوَاتِ وَذَلِكَ يُذَكِّرُ الْأَجْسَامَ وَالْأَلْوَانِ وَالْهَيْئَاتِ يُرَدُّ بِأَنَّ كَثَرَةَ هَذِهِ التَّعْلَقَاتِ فَوَائِدُهَا ذُنُوبُهُ لَا مُعْوَلٌ عَلَيْهَا؛ وَلِذَا تَجِدُ مَنْ خُلِقَ أَصَمُّ

• قَوْلُهُ: (وَأَمَّا تُسَمِّعُ مِنْ وَلِيهِ) ظَاهِرُهُ مِنْهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجُنُونِ الْمُتَقَطِّعِ وَالْمُطْبِقِ فِي أَنَّ الدَّعْوَى إِنَّمَا تَكُونُ مِنَ الْوَلِيِّ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ لَوْ أَدْعَى زَمَنَ إِفَاقَتِهِ سُمِّعَتْ دَعْوَاهُ ثُمَّ رَأَيْتَ سَمَّ عَلَى خَيْجٍ صَرَّحَ بِذَلِكَ ع. ش. • قَوْلُهُ: (بَلْ مِنْ وَلِيهِ) وَمِنْهُ مَنْصُوبُ الْحَاكِمِ مَحَلِّيٍّ وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَلِذَا سُمِّعَتْ دَعْوَاهُ) أَيِ بَأَنَّ كَانَ تِلْكَ الْجَنَائِدِ مِمَّا تَزِيدُهُ عَادَةً. • قَوْلُهُ: (وَأَنْكَرَ الْجَانِي) أَيِ وَنَسَبَهُ إِلَى التَّجَانُّنِ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (صِدْقُهُ الْخ) أَيِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ بِعِلْمِ الْقَاضِي) أَيِ الْمُجْتَهِدِ. • قَوْلُهُ: (حَلَفَ) أَيِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ: (يُزَادُ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمُتَذَكِّرُ) إِلَى (لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ) وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَفِي ضَوْءِ كُلِّ هَيْئَةٍ) فِي الْتَهَامَةِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ سَائِرِ الْجِهَاتِ) أَيِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ السَّتِّ. • قَوْلُهُ: (وَفِي كُلِّ الْأَحْوَالِ) أَيِ مِنَ التَّوَرِّ وَالظُّلْمَةِ. • قَوْلُهُ: (وَالْبَصَرُ يَتَوَقَّفُ) أَيِ الْإِدْرَاكِ بِهِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى السَّمْعِ) أَيِ مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ الْبَصَرِ. • قَوْلُهُ: (يُزَادُ الْخ) خَبَرٌ وَزَعَمَ الْمُتَكَلِّمِينَ الْخ. • قَوْلُهُ: (فَوَائِدُهَا ذُنُوبُهُ) قَالَ سَمَّ هَذَا مَمْنُوعٌ فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى إِدْرَاكِهَا التَّكْثُرُ فِي مَصْنُوعَاتِ اللَّهِ تَعَالَى

• قَوْلُهُ: (وَأَمَّا تُسَمِّعُ مِنْ وَلِيهِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ جُنُونَهُ الْخ يُغْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الدَّعْوَى تَتَعَلَّقُ بِالْوَلِيِّ وَالْيَمِينِ بِالْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَتَارَةً تَنْتَقِي عَنْهُ بِأَنَّ دَامَ جُنُونُهُ وَتَارَةً تَثْبُتُ فِي حَقِّهِ بِأَنَّ يُطْلَعُ. • قَوْلُهُ: (زَمَنَ إِفَاقَتِهِ) يَتَّبِعِي حَيْثُ صَحَّةُ دَعْوَاهُ بَلْ تَعْيِينُهَا وَقَضِيَّةُ الْبَيَارَةِ أَنَّهُ لَوْ أَدْعَى الْوَلِيُّ زَمَنَ جُنُونِهِ اخْتَدَّ بِذَلِكَ وَحَلَفَ هُوَ زَمَنَ إِفَاقَتِهِ. • قَوْلُهُ: (كَسَائِرِ الْمَعَانِي) بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَجْرَامِ لَا تَنْقُطُ بِقَوْدِهَا إِلَّا مِنْ غَيْرِ مَثْفُورٍ وَسَلَخَ الْجِلْدَ إِذَا نَبَتْ وَالْإِفْصَاءُ إِذَا تَحَمَّ م. ر. • قَوْلُهُ: (فَوَائِدُهَا ذُنُوبُهُ) هَذَا مَمْنُوعٌ فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى إِدْرَاكِهَا التَّكْثُرُ فِي مَصْنُوعَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْبَدِيعَةِ الْمَجْبِيَةِ الْمُتَفَاوِتَةِ وَقَدْ يَكُونُ نَفْسُ إِدْرَاكِهَا طَاعَةً

كالحجر الملقى، وإن تَمَتَّع في نفسه بمُتعلقات بَصَرِهِ والأَعْمَى في غَايَةِ الكَمَالِ الفَهْمِيِّ والعِلْمِ الدُّوْفِيِّ، وإن نَقَصَ تَمَتُّعُهُ الدُّنْيَوِيَّ (و) في إزالته (من أَذْنٍ نصف) من الدِّية لا لِتَعْدِيهِ بل؛ لأنَّ ضَبْطَ التَّقْصِ بالمنفَذِ أَوْلَى وأَقْرَبُ منه بغيره (وقيل قِسْطُ التَّقْصِ) من الدِّية وَرُدُّه بأنَّ السَّمْعَ واحدٌ كما تَقَرَّرَ بخلافِ البَصَرِ فإنه مُتَعَدِّ بِتَعْدِيدِ الحَدِيقَةِ جُزْأً وَمَحَلٌّ وَجُوبِ الدِّيةِ هنا حيثُ لم يَشْهَدْ خَيْرَانِ بِبَقَائِهِ في مَقَرِّهِ ولكن ارتَقَى دَاخِلُ الْأَذْنِ وإلا فَحُكُومَةُ دُونَ الدِّيةِ إنْ لم يُزَجَّ

البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس إدراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف إلى آخر ما ذكره من الأمثلة، ولا يخفى أن ما ذكره لا يتوجه منعا على الشارح كابن حجر؛ لانهما إنما ادعيا أن أكثر متعلقات البصر دنيوية وهذا مما لا خفاء فيه ولم يدعيا أن جميعها دنيوية حتى يتوجه عليهما التقص بهذه الجزئيات رشدي أقول هذا الجواب إنما يظهر لو كانا عبرا بأن أكثر الخ وأما على ما في نسخهما من التعبير بأن كثرة الخ فلا فإن معناه المتبادر أن هذه التعلقات الكثيرة جميعها فوائد دنيوية.

• قوله: (والأخصى الخ) عطف على من خلق الخ ويحتمل على أصم. • قوله: (من الدية) إلى قوله: (ويخلف) في المغني الآ قوله: (ولأن أمكن) إلى (فلا شيء) وقوله: (ولا يخفيه) إلى (المن) وقوله: (أو من غيره) وقوله: (حرف، أو قال إنة). • قوله: (لا لتعديه) أي السمع فإنه واحد وإنما التعدد في منفذه مغني. • قوله: (منه بغيره) أي من الضبط بغير المنفذ. • قوله: (وردد بأن السمع الخ) فيه ما لا يخفى فتأمله سم أي؛ لأن الظاهر من هذا القيل أنه مبني على أن السمع واحد فلا يتوجه عليه الرد بأن السمع واحد رشدي. • قوله: (بأن السمع واحد) أي وإنما التعدد في منفذه. • قوله: (ومحل وجوب الدية الخ) عبارة المغني تنبيه لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلو قال أهل الخبرة يعودوا فقلوا له مدة لا يستبعد أن يعيش إليها انتظرت فإن استبعد ذلك، أو لم يقلوا له مدة أخذت الدية في الحال، وإن قالوا لطيفة السمع باقية في مقرها ولكن ارتقى منفذ السمع والسمع باقي وجبت فيه حكومة إن لم يزج فتفه لا دية لبقاء السمع فإن رجي لم يجب شيء اه. • قوله: (حيث لم يشهد الخ) عبارة النهاية حيث تحقق زواله فلو قال خيراني الخ. • قوله: (ولكن ارتقى) أي انسد وقوله وإلا أي بأن شهد خيراني ببقائه الخ ع ش.

• قوله: (والأفحكومة) أخذ من ذلك أنه لو جنى على عتيبه فصار لا يبصر لكن شهد أهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما يمنع من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية في قلع العينين حيث؛ لأن فيه إزالة تلك اللطيفة فليراجع بكشف بكرى سم. • قوله: (دون الدية) أي لا الدية نهاية.

كشاهدة نحو الكعبة والمصحف وقد يترتب على الإدراك إنفاذ محترم من مهلك إلى غير ذلك مما لا يخصى وأيضا فمن فوائد الإبصار مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة، أو في الدنيا أيضا كما وقع له ﷺ ليلة الميراج ولا أجل من ذلك، فليأمل. • قوله: (ورد الخ) فيه ما لا يخفى فتأمل. • قوله: (والأفحكومة الخ) أخذ من ذلك أنه لو جنى على عتيه فصار لا يبصر لكن شهد أهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما يمنع من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية في قلع العينين حيث؛ لأن فيه إزالة تلك اللطيفة فليراجع بكشف بكرى.

نَفَقَهُ وَلَا بَأْسَ رُجِي فِي مَدَّةٍ يَمِيشُ إِلَيْهَا غَالِيًا كَمَا فِي نَظَائِرِهِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ بَأَنَّهُ زَالَ فِي تِلْكَ لَا هَذِهِ فَلَا شَيْءَ (وَلَوْ أَزَالَ أَذُنُهُ وَسَمِعَهُ لَهَيْتَانِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي جِزْمِ الْأَذُنَيْنِ بَلْ فِي مَقَرِّهِمَا مِنَ الرَّأْسِ كَمَا مَرَّ (وَلَوْ أَدْعَى) الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ (زَوَالَهُ) أَنْكَرَ الْجَانِي اخْتِيارَ بِنَحْوِ صَوْتِ مُزَعِجٍ مَهُولٍ مُتَّصِفٍ لِلتَّهْدِيدِ فِي غَفْلَتِهِ حَتَّى يُغْلَمَ صِدْقُهُ، أَوْ كَذِبُهُ (فَلِإِنْ انْزَعَجَ لِصَبَاحٍ) أَوْ نَحْوِ رَغْدٍ (فِي) نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ فَكَادِبٌ) ظَنًّا بِمَقْتَضَى هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ الْمَوَافَقَةُ فَلِذَا بِحِلْفِ الْجَانِي أَنَّهُ بَاقٍ، وَلَا يَكْفِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَزُلْ مِنْ جَنَانِيَّتِي؛ لِأَنَّ التَّنَازُعَ فِي ذَهَابِهِ وَبَقَائِهِ لَا فِي ذَهَابِهِ بِجَنَانِيَّتِهِ أَوْ جَنَانِيَّةِ غَيْرِهِ وَالْإِيمَانُ لَا يَكْتَفِي فِيهَا بِاللُّوْازِمِ (وَالَا) بِمَزْعِجٍ (خَلَفَ) لَاحْتِمَالِ تَجَلُّدِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَعَرُّضِهِ فِي خَلْفِهِ لِذَهَابِ سَمْعِهِ مِنْ جَنَانِيَّةِ هَذَا (وَاعْهَدْ دِيَّةً) وَيَنْتَظِرُ عَوْدَهُ

• قَوْلُهُ: (نَفَقَهُ) أَيِ زَوَالِ الْإِزْتِمَاقِ عِ ش. قَوْلُهُ: (وَلِإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ الْخ) وَيَتَّبِعِي عَلَى الْفَرْقِ لَوْ قِيلَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ هُنَا شَيْءٌ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالزَّجَاءِ فِي مَدَّةٍ يَمِيشُ إِلَيْهَا غَالِيًا رَسِيدِي. قَوْلُهُ: (بَأَنَّهُ زَالَ) أَيِ الْمَعْنَى. قَوْلُهُ: (فِي تِلْكَ) أَيِ التَّظَايِيرِ وَقَوْلُهُ لَا هَذِهِ أَيِ لَطِيفَةِ السَّمْعِ. قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ) ظَاهِرُهُ عَدَمٌ وَجُوبٌ حُكُومَةٌ فَلِمَ ذَلِكَ سَمِعَ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ سَبِيَّهُ أَنَّ اللَّطِيفَةَ لَمَّا كَانَتْ بَاقِيَةً نَزَلَتْ الْجَنَانِيَّةُ عَلَى مَحَلِّهَا مَزِلَّةٌ لَطْمَةٍ بِرَأْسِهِ لَمْ تُؤْثَرْ شَيْئًا عِ ش. قَوْلُهُ: (فِي مَقَرِّهِمَا) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ آيِنًا.

• قَوْلُهُ (لَسِي) (زَوَالَهُ) أَيِ السَّمْعِ مِنْ أَذُنِهِ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (اخْتِيارَ بِنَحْوِ صَوْتِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَا بُدَّ فِي امْتِحَانِهِ مِنْ تَكَرُّرِهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى إِلَى أَنْ يُغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ، أَوْ كَذِبُهُ أَوْ قَدْ يُقْبَلُ قَوْلُ الشَّارِحِ حَتَّى يُغْلَمَ الْخَ بِجَعْلٍ حَتَّى بِمَعْنَى إِلَى دُونَ التَّغْلِيلِ سَمِعَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْإِخْتِيَارَ يُقْبَلُ مُطْلَقًا إِذَا الْإِخْتِيَارُ يَسْتَلْزِمُ التَّكَرُّارَ عِبَارَةُ الْمَعْنَى بِذَلِكَ وَيُكَرَّرُ ذَلِكَ مِنْ جِهَاتٍ وَفِي أَوَقَاتِ الْخُلُوتِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ زَوَالُ السَّمْعِ بِهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (الْمَوَافَقَةُ) أَيِ الْإِزْتِمَاقِ. قَوْلُهُ: (لِإِنْ التَّنَازُعُ فِي ذَهَابِهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا بِحَسَبِ الصُّورَةِ وَاللَّفْظِ قَطُّ وَلَا فَا لِمَقَامٍ فِي زَوَالِ سَمْعِهِ بِجَنَانِيَّتِهِ فَكَأَنَّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ يَقُولُ زَالَ سَمْعِي بِجَنَانِيَّتِكَ وَالْجَانِي يُرِيدُ دَفْعَ ذَلِكَ عَنْهُ بِبَيِّنَةٍ فَكَأَنَّ يَتَّبِعِي الْإِكْفَاءَ مِنْهُ بِأَنَّهُ سَمِعَهُ لَمْ يَزُلْ بِجَنَانِيَّتِهِ عِ شِ أَقُولُ: وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآخِي، وَلَا بُدَّ الْخ. قَوْلُهُ: (بِاللُّوْازِمِ) يُتَأَمَّلُ وَجْهَ اللُّزُومِ هُنَا.

• قَوْلُهُ: (وَلَا بُدَّ مِنْ تَعَرُّضِهِ الْخ) أَيِ لِحَوَازِ ذَهَابِهَا بِغَيْرِ جَنَانِيَّةٍ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (مِنْ جَنَانِيَّةِ هَذَا) أَيِ هَذَا الْجَانِي. قَوْلُهُ: (وَيَنْتَظِرُ عَوْدَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى ثُمَّ إِذَا كَبَتْ زَوَالَهُ قَالَ الْمَاوُزِدِيُّ يُرَاجِعُ عُدُولَ الْأُجْبَاءِ فَإِنْ نَفَوْا عَوْدَهُ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ جَوَّزُوا عَوْدَهُ إِلَى مَدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ يَمِيشُ إِلَيْهَا انْتِظَرَتْ فَإِنْ عَادَ فِيهَا لَمْ تَجِبِ الدِّيَّةُ وَلَا وَجِبَتْ.

• قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ) ظَاهِرُهُ عَدَمٌ وَجُوبٌ حُكُومَةٌ فَلِمَ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَدْعَى) الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ زَوَالَهُ وَأَنْكَرَ الْجَانِي اخْتِيارَ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَا بُدَّ فِي امْتِحَانِهِ مِنْ تَكَرُّرِهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى إِلَى أَنْ يُغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ، أَوْ كَذِبُهُ. اهـ. وَقَدْ يُقْبَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ حَتَّى يُغْلَمَ الْخَ بِجَعْلٍ حَتَّى بِمَعْنَى إِلَى دُونَ التَّغْلِيلِ. (تَنْبِيْهٌ): لَوْ أَشَاءَ بِأَنَّ جَنَى عَلَيْهِ الْخَ قَالَ فِي الرُّوضِ وَفِي الْإِعْشَاءِ بِأَقْوَى سَمَويَّةِ الدِّيَّةِ وَمُقْتَضَى كَلَامِ التَّهْدِيدِ يَضْفُئُهَا. اهـ.

إِنْ شَهِدَ بِهِ خَبِيرَانِ بَعْدَ مُدَّةٍ يُظَنُّ أَنَّهُ يَعْيشُ إِلَيْهَا وَكَذَا الْبَصَرُ وَنَحْوُهُ كَمَا مَرَّ (وَإِنْ نَقَصَ) السَّمْعُ مِنَ الْأُذُنَيْنِ (فَقِسْطُهُ) أَيِ التَّقْصِصِ مِنَ الدَّيَّةِ (إِنْ عُرِفَ) قَدْرُهُ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ عَرَفَ، أَوْ قَالَ إِنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ مِنْ كَذَا فَصَارَ يَسْمَعُ مِنْ نَصْفِهِ وَيَحِلِفُ فِي قَوْلِهِ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ (وَالَا) بِعَرَفَ قَدْرَ التَّسْبِيَةِ (فَحُكُومَةُ) تَجِبُ فِيهِ (بِاجْتِهَادِ قَاضِي) لِتَعَذُّرِ الْأَرْضِ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى التَّقْصِصِ هُنَا وَفِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي إِلَّا إِنْ عَيَّنَ الْمُدَّعِي قَدْرَ التَّقْصِصِ وَطَرِيقَهُ أَنْ يُعَيِّنَ الْمُتَقَبِّلُ نَعَمْ، لَوْ ذَكَرَ قَدْرًا فَذَلَّ الْاِمْتِحَانُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ مَا لَمْ يُجَدِّدْ دَعْوَى فِي الثَّانِي وَيُطْلَبُ (وَقِيلَ يُغْتَبَرُ سَمْعُ قَرْنِهِ) بِفَتْحِ فَسُكُونِ، وَهُوَ مَنْ يَسْتَكِينُ؛ لَأَنَّهُ أَقْرَبُ (فِي صَحَّتِهِ وَيُضْبَطُ التَّضَاوُثُ) بَيْنَ سَمْعَيْهِمَا وَيُؤْخَذُ بِنِسْبَتِهِ مِنَ الدَّيَّةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْاِنْضِبَاطَ فِي ذَلِكَ يَعِيدُ فَلَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهِ (وَإِنْ نَقَصَ) السَّمْعُ (مَنْ أَذُنٌ شُدَّتْ وَضَبُطَ مُتَتَهِي سَمَاعِ الْأُخْرَى لَمْ يُحْكَمْ) وَوَجِبَ قِسْطُ التَّضَاوُثِ مِنَ الدَّيَّةِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَسَافَتَيْ السَّامِعَةِ وَالْأُخْرَى التَّصَفُّ فَلَهُ رُبْعُ الدَّيَّةِ؛ لَأَنَّهُ أَذْهَبَ رُبْعُ سَمْعِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْضَبُطْ فَحُكُومَةُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ ادَّعَى الزَّوَالَ مِنْ إِحْدَى الْأُذُنَيْنِ حُسْنَتِ السَّلِيمَةِ وَامْتَحَنَ فِي الْأُخْرَى عَلَى مَا سَبَقَ. اهـ.

❦ قَوْلُهُ: (إِنْ شَهِدَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ إِنْ قَدَّرَ خَبِيرَانِ لِذَلِكَ مُدَّةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِقَاوُهِ إِلَيْهَا فَإِنْ عَادَ فِيهَا لَمْ تَجِبِ الدَّيَّةُ وَلَا وَجِبَتْ. اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَا وَجِبَتْ أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدَرِ خَبِيرَانِ بِأَنْ قَالَا لَا يَعُودُ، أَوْ تَرَدَّدَا فِي الْعُودِ وَعَدَمِهِ، أَوْ قَالَا يَحْتَمِلُ عَوْدُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مُدَّةٍ، أَوْ قَدَّرَا فِي مَحَلِّ الْجَنَابَةِ، وَلَمْ يَخْضُرْهُمَا الْجَانِي. اهـ أَيِ، أَوْ قَدَّرَا مُدَّةً، وَلَمْ يَمُدَّ فِيهَا كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي، أَوْ مَاتَ قَبْلَ قَرَأِهَا كَمَا مَرَّ فِي الشَّارِحِ. ❦ قَوْلُهُ: (قَوْلُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَدَّرَ مَا ذَهَبَ بِأَنْ كَانَ يَسْمَعُ مِنْ مَكَانٍ كَذَا فَصَارَ يَسْمَعُ مِنْ قَدْرِ نِصْفِهِ مَثَلًا وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَنْ يُحَدِّثَهُ شَخْصٌ وَيَتَّبَعَهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ لَا أَسْمَعُ فَيَغْلِي الصَّوْتُ قَلِيلًا فَإِنْ قَالَ أَسْمَعُ عَرِفَ صِدْقَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ كَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى فَإِنْ اتَّفَقَتِ الْمَسَافَتَانِ ظَهَرَ صِدْقُهُ ثُمَّ يَنْسَبُ ذَلِكَ مِنْ مَسَافَةِ سَمَاعِهِ قَبْلَ الْجَنَابَةِ إِنْ عَرَفَ وَيَجِبُ بِقَدْرِهِ مِنَ الدَّيَّةِ فَإِنْ كَانَ التَّضَاوُثُ نِصْفًا وَجِبَ نِصْفُ الدَّيَّةِ. ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ وَيُضْبَطُ التَّضَاوُثُ فَلَوْ قَالَ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ أَنَا أَعْرِفُ قَدْرَ مَا ذَهَبَ مِنْ سَمْعِي قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ صَدَقَ يَمِينُهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ كَالْحَنِيصِ وَلَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ مَعْرِفَتَهُ بِالطَّرِيقِ الْمُتَقَدِّمِ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (مَنْهُ الْخ) مُتَمَلِّقٌ بِعُرْفِ وَالضَّمِيرُ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ بِأَنْ عُرِفَ، أَوْ قَالَ نَشَرَ مُرْتَبٌ وَالضَّمِيرُ فِيهِمَا لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ كَانَ الْخ) يَتَنَارَعُ فِيهِ الْفِعْلَانِ.

❦ قَوْلُهُ (وَسَيُ): (وَقِيلَ يُغْتَبَرُ سَمْعُ قَرْنِهِ الْخ) كَانَ يُجْلِسُ الْقُرْنَ بِجَنَبِهِ وَيُنَادِيهِمَا رَفِيعَ الصَّوْتِ مِنْ مَسَافَةٍ لَا يَسْمَعُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ثُمَّ يَقْرُبُ الْمُنَادَى شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ يَقُولَ قَرْنُهُ سَمِعْتَ ثُمَّ يُضْبَطُ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ ثُمَّ يَرْفَعُ صَوْتَهُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يَقُولَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ سَمِعْتَ. اهـ.

❦ قَوْلُهُ (وَمَنْ هَكَذَا) بِأَنْ تُسَدَّ الصَّحِيحَةُ وَيُضْبَطُ مُتَتَهِي سَمَاعِ النَّاقِصَةِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ الدَّيَّةِ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا فِي الرُّوْضِ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (لِإِمَارَةٍ) إِلَى الْمَتَنِ. ❦ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ أَيُّهَا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا فَحْكُومَةُ.

(وفي) إبطال (ضوء كل عين)، ولو عَيْنُ أَحَقَشَ، وهو مَنْ يُبْصِرُ لَيْلًا فَقَطْ وَأَعَشَى، وهو مَنْ يُبْصِرُ نَهَارًا فَقَطْ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ بَيْنَهُ نِجَاسٌ لَا يَنْقُصُ الضُّوءَ يُكْمَلُ فِيهَا الدِّبَةُ (نصف دية) كالسَّمْعِ. (تسببه) لو أَعْشَاهُ بَأَن جَنَى عَلَيْهِ فَصَارَ يُبْصِرُ نَهَارًا فَقَطْ لَزِمَتْهُ نِصْفُ دِيَةِ تَوْزِيْعًا عَلَى إِبْصَارِهِ بِهَا نَهَارًا وَلَيْلًا، وَإِنْ أَحَقَشَهُ بَأَن صَارَ يُبْصِرُ لَيْلًا فَقَطْ لَزِمَتْهُ حُكُومَةُ عَلَى مَا فِي الرُّوْضِ وَأَقْرَبُهُ شَارِحُهُ، وَهُوَ مُشْكِلٌ بِمَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنَّ مُفْرَقَ بَأَن عَدَمَ الإِبْصَارِ لَيْلًا يَدُلُّ عَلَى نَقْصِ حَقِيقَتِي فِي الضُّوءِ إِذْ لَا مُعَارِضَ لَهُ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ عَدَمِهِ نَهَارًا فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بَلْ عَلَى ضَعْفِ قُوَّةِ ضَوْؤِهِ عَلَى أَنْ تَمَارَضَ ضَوْؤُ التَّهَارِ فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ إِلَّا حُكُومَةُ (فَلَوْ فَقَّاهَا) بِالْجَنَابَةِ الْمُذْهَبَةِ لِلضُّوءِ (لَمْ تَرَوْهُ) لَهَا حُكُومَةُ؛ لِأَنَّ الضُّوءَ فِي جُزْمِهَا (وَإِنْ أَذْهَبَ) الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ (زَوَالَهُ) وَأَنْكَرَ الْجَنَانِي (سُئِلَ) أَوَّلًا (أَهْلُ الْخِيَرَةِ) هُنَا، وَلَا يَمِينُ إِلَّا فِي السَّمْعِ إِذْ لَا طَرِيقَ لَهُمْ فِيهِ وَهُنَا لَهُمْ طَرِيقٌ فِيهِ بِقَلْبٍ حَدَقْتَهُ إِلَى الشَّمْسِ مِثْلًا فَيَعْرِفُونَ هَلْ فِيهَا قُوَّةُ الضُّوءِ، أَوْ لَا فَإِنْ قُلْتَ مَرَّ أَنَّهُ يُعَوَّلُ عَلَى إِبْخَارِهِمْ بِبَقَاءِ السَّمْعِ فِي مَقَرِّهِ وَعَلَى تَقْدِيرِ مُدَّةٍ لِعَوْدِهِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ لَهُمْ طَرِيقًا فِيهِ قُلْتَ لَا يَلْزَمُ مَنْ أَنَّ لَهُمْ طَرِيقًا إِلَى بَقَائِهِ الدَّالُّ عَلَيْهِ نَوْعٌ مِنَ الْإِذْرَاكِ، أَوْ عَوْدِهِ بَعْدَ زَوَالِهِ الدَّالُّ عَلَيْهِ الْإِمْتِحَانُ أَنَّ لَهُمْ طَرِيقًا إِلَى زَوَالِهِ بِالْكُلِّيَّةِ إِذْ لَا عَلَامَةَ عَلَيْهِ غَيْرَ الْإِمْتِحَانِ فَفَعِيلٌ بِهِ

• (وفي) (سني): (وفي ضوء كل عين) أي بَصَرَ كُلَّ عَيْنٍ صَغِيرَةٍ، أَوْ كَبِيرَةٍ حَادَّةٍ أَوْ كَالَةِ صَحِيحَةٍ، أَوْ عَلِيلَةٍ عَمَشَةٍ، أَوْ حَوْلَاءٍ مِنْ شَيْخٍ، أَوْ طِفْلِ حَيْثُ الْبَصَرُ سَلِيمٌ مُغْنِي. • (فرد): (ولو عين أخفش الخ) أي خِلْفَةُ أَمَّا لَوْ كَانَ بِجَنَابَةٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقُصَ وَاجِبُهَا مِنَ الدِّبَةِ لِتَلَا يَنْقُصَ الْعَرُومُ ع. ش. • (فرد): (لِمَا مَرَّ الخ) لَا يَخْفَى مَا فِي تَطْبِيقِهِ. • (فرد): (لَزِمَتْهُ نِصْفُ دِيَةِ الخ) مُتَمَتِّدٌ ع. ش. • (فرد): (لَزِمَتْهُ حُكُومَةُ) مُتَمَتِّدٌ ع. ش.

• (فرد): (على ما في الرُّوْضِ الخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ الْأَسْنَى، وَإِنْ أَعْشَاهُ لَزِمَتْهُ نِصْفُ دِيَةِ وَفِي إِزَالَةِ عَيْنِ الْأَعَشَى بَاقِيَةً سَمَويَةً الدِّبَةُ، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى كَلَامِ التَّهْدِيدِ وَجُوبُ نِصْفِهَا مَوْزَعًا عَلَى إِبْصَارِهَا بِالتَّهَارِ وَعَدَمَ إِبْصَارِهَا بِاللَّيْلِ، وَإِنْ أَعْمَشَهُ، أَوْ أَحَقَشَهُ أَوْ أَخَوَلَهُ، أَوْ اشْتَخَصَ بَصَرَهُ فَالْوَاجِبُ حُكُومَةُ، وَإِنْ أَذْهَبَ أَحَدُ شَخْصَيْنِ الضُّوءَ وَالْآخَرَ الْحَدَقَةَ وَاخْتَلَفَا فِي عَوْدِ الضُّوءِ صُدِّقَ الثَّانِي بِمِثْنِهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ عَوْدِهِ اه. وجِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَدْ يُقَالُ ذَكَرُوا فِي غُيُوبِ الْمَبِيعِ أَنَّ الْأَخْفَشَ صَغِيرَ الْعَيْنِ ضَعِيفَ الْبَصَرِ وَيُقَالُ: هُوَ مَنْ يُبْصِرُ بِاللَّيْلِ دُونَ التَّهَارِ. اه. فَاقْتَضَى كَلَامُهُمْ أَنَّ الْإِطْلَاقَ الْأَشْهُرَ فِيهِ الْأَوَّلُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُرَادُ لِلرُّوْضِ هُنَا فَإِنَّهُ وَشَارِحُهُ لَمْ يَتَرَضَّاهُ هُنَا لِتَفْسِيرِهِ وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ اقْتِصَارُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَارُ وَلَوْ عَيْنُ أَخْوَلٍ وَأَعْمَشَ وَأَخْوَرَ عَلَى تَفْسِيرِهِ بِالْأَوَّلِ. • (فرد): (لَمْ تَرَوْهُ حُكُومَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ أَتَيْتُمْ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَذَلِكَ) إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وفي بعض الحروف) فِي النِّهَايَةِ.

• (وفي) (سني): (أهل الخيرة) أي عَدْلَانِ مِنْهُمْ مُطْلَقًا، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ إِنْ كَانَ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عِنْدِ الْمُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى. • (فرد): (إلى بَقَائِهِ) أَي إِلَى مَعْرِفَةِ بَقَاءِ السَّمْعِ. • (فرد): (أَنَّ لَهُمْ الخ) فَاعِلٌ لَا يَلْزَمُ. • (فرد): (أَوْ عَوْدِهِ) عَطَفَ عَلَى بَقَائِهِ. • (فرد): (إِلَى زَوَالِهِ) أَي مَعْرِفَةَ زَوَالِهِ. • (فرد): (عليه) أَي الزَّوَالِ.

دون سُؤْلِهِمْ بخلافِ البَصَرِ يُعْرِفُ زَوَالَهُ بِسُؤْلِهِمْ وبالامتحانِ بل الأولُ أقوى ومن ثَمَّ قال (أو يُفْتَحُهُ) بعدَ فَقْدِ خَبِيرَيْنِ منهم، أو تَوْقِفُهُم عن الحكمِ بشيءٍ (بمُطَرِّبٍ) نحو (عُقُوبٍ) أو حديديةٍ من عَيْنِهِ بِنَفْسِهِ وَيَنْظُرُ هَلْ يَنْزَعُجُ) فيحِلِفُ الجاني لِيُظْهِرَ كَذِبَ خَصْمِهِ، أو لا فيحِلِفُ الخَصْمُ لِيُظْهِرَ صِدْقَهُ وَحِيلَ أو على التَّنْوِيعِ الذي ذكرته هو المعتمدُ الذي ذكره الجَلْقِينِي وغيره بل قال الأذْرَعِي المذهبُ تَعْنِي سُؤْلَهُمْ اهـ. وذلك لِضَعْفِ الامتحانِ إِذْ يعلو البَصَرُ أَغْشَى تَمْنَعُ انتشارَ الضَّوْءِ مع وجوده فتَعْنِي أَنَّهُ لا يرجعُ إليه إلا بعدَ تَعْلِيلِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ ومن ثَمَّ ضَمَّفَ في الشرحِ الصَّغِيرِ ما في المتنِ تَبَيَّنَا لِلْمُتَوَلَّى أَنَّ الْخَبْرَةَ لِلْحَاكِمِ (وَأَنَّ تَقْصِصَ لِكَاالْتَمَعِ) فني نَقَصَ البَصَرِ من العَيَّنِ مَعًا إِنْ عُرِفَ بِأَنَّ كَانَ يَرَى لِيَحْدُ فَصَارَ يَرَى لِنَصْفِهِ قِسْطُهُ وَإِلَّا فَحُكُومُهُ ومن عَيْنِ تَقْصِصٍ هِيَ وَيُوقَفُ شَخْصٌ فِي مَحَلِّ يَرَاهُ وَيُؤَمَّرُ بِالتَّبَاعِيدِ حَتَّى يَقُولَ لَا أَرَاهُ فَتُحْفَرُ الْمَسَافَةُ ثَمَّ تُقْصَبُ الصَّحِيحَةُ وَتُطْلَقَ الْعَلِيلَةُ وَيُؤَمَّرُ بِأَنَّ يَقْرُبَ رَاجِعًا إِلَى أَنَّ يَرَاهُ فَيَضْبِطُ مَا بَيْنَ الْمَسَافَتَيْنِ وَيَجِبُ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْ أَنَّهُمْ بِزِيَادَةِ الصَّحِيحَةِ وَنَقْصِ الْعَلِيلَةِ امْتَحَنَ فِي الصَّحِيحَةِ بِتَغْيِيرِ ثَبَاتِ ذَلِكَ الشَّخْصِ وَبِالانتقالِ لِيَتَبَيَّنَ الْجِهَاتِ فَإِنَّ تَسَاوَتْ الْغَايَاتُ فَصَادِقُ

❦ قَوْلُهُ: (بَلِ الْأَوَّلُ) أَيِ سُؤْلَهُمْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى آخَرُ الْإِمْتِحَانِ فِي الذِّكْرِ، وَإِلَّا فَلَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّنْوِيعِ. ❦ قَوْلُهُ: (بَعْدَ فَقْدِ خَبِيرَيْنِ) انْظُرْ مَا ضَابِطُ الْفَقْدِ هَلْ مِنْ الْبَلَدِ فَقَطْ، أَوْ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، أَوْ الْعَدْوَى، أَوْ كَيْفِ الْحَالِ، فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فَلْيُرَاجَعْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (مَنْهُمْ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَحِيلَ أَوْ عَلَى التَّنْوِيعِ الْخ) أَيِ الصَّادِقِ بِالتَّرْتِيبِ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُ وَإِلَّا فَالتَّرْتِيبُ الْمُرَادُ مِنْ جُمْلَةِ مَاصِدَقَاتِ التَّنْوِيعِ لَا عَيْنَهُ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ عَنْ التَّمْيِيزِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ ضِدُّ التَّرْتِيبِ فَلَا يَصِحُّ إِرَادَتُهُ بِهِ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى التَّنْوِيعِ) أَيِ لَا التَّخْيِيرِ أَيِ إِذَا عَجَزَ عَنْ أَهْلِ الْخَبْرَةِ انْتَحَلَ إِلَى الْإِمْتِحَانِ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (الَّذِي ذَكَرْتُهُ) أَيِ بِقَوْلِهِ أَوَّلًا ثُمَّ بِقَوْلِهِ بَعْدَ فَقْدِ خَبِيرَيْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا بَعْدَ تَعْلِيلِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ) ثُمَّ إِنْ قَالُوا يَعْمُدُوا وَقَدَرُوا مَدَّةَ انْتِظَارِ كَالْتَمَعِ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ عَوْدِهِ فِي الْمَدَّةِ وَجَبَتْ الدِّيَةُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمَ عَوْدِهِ وَلَوْ هَاشَ وَهَلْ يَجِبُ الْقِصَاصُ، أَوْ لَا؟ وَجِهَانِ أَوْجَهُمَا الثَّانِي لِلشُّبْهِ، وَإِنْ أَذْهَى الْجَانِي عَوْدَةَ قَبْلَ الْمَوْتِ وَاتَّكَرَّ الْوَارِثُ صُدِّقَ الْوَارِثُ بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ عَوْدِهِ مُعْنِي وَرَوَّضَ مَعَ الْأَسْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (مَا فِي الْمَتْنِ تَبَيَّنَا لِلْمُتَوَلَّى الْخ) حِبَارَةُ الْتَهَامَةِ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى مِنْ أَنَّ الْخَيْرَةَ الْخ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْخَيْرَةَ الْخ) أَيِ فِي تَقْدِيمِ السُّوَالِ، أَوْ الْإِمْتِحَانِ. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ عُرِفَ) أَيِ قَدَرَ التَّقْصِصُ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ عَيْنِ الْخ) عَطَفَ عَلَى مِنَ الْعَيَّنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُؤَمَّرُ) أَيِ ذَلِكَ الشَّخْصِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَةِ) فَإِنْ أَبْصَرَ بِالصَّحِيحَةِ مِنْ مَاتَتْ ذِرَاعٌ مَثَلًا وَبِالْآخَرَى مِنْ مَاتَ فَالتَّصْفِ نَعَمْ لَوْ قَالَ أَهْلُ الْخَبْرَةِ إِنَّ الْمِائَةَ الثَّانِيَةَ تَحْتَاجُ إِلَى مِثْلَيْهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمِائَةُ الْأُولَى لِقُرْبِ الْأُولَى وَيُعَدُّ الثَّانِيَةَ وَجَبَ ثَلَاثًا دِيَةَ الْعَلِيلَةِ مُعْنِي وَرَوَّضَ مَعَ الْأَسْنَى وَهَذَا الْإِسْتِدْرَاكُ ذَكَرَ الرُّوَضُ فِي السَّمْعِ مِثْلَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (بِزِيَادَةِ الصَّحِيحَةِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَضْئِرِّ إِلَى مَعْنُوهِ أَيِ بِزِيَادَةِ فِي نَظَرِ الصَّحِيحَةِ سَيِّدَ عُمَرَ. ❦ قَوْلُهُ: (امْتَحَنَ فِي الصَّحِيحَةِ الْخ) سَكَتَ

والأفلا ويأتي نحو ذلك في السمع وغيره لكنهم في السمع صؤروه بأن يجلس بمحل ويؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئاً فشيئاً إلى أن يقول سيقته فيعلم وهذا يخالف ما مر في تصوير البصر من أمره بالتباعد أولاً في محل يراه فيحتمل أن ذلك تصوير فقط ويحتمل أنه تقييد ويفرق بأن البصر يحصل له عند التباعد تفرق وانتشار فلا يتيقن أول رؤية حيث لا يمر فيه بالقرب أولاً ليتيقن الرؤية ويترول احتمال التفرق بخلاف السمع فإنه إذا حصل فيه طنين ثم أُمِرَ بالتباعد فيستصحب ذلك الطنين القار فيه فلا ينضب مثنهاً بقيتاً بخلاف ما إذا قرع السمع أولاً وضبط فإنه يتيقن مثنهاً فعملوا في كل منهما بالأحوط فيه فتأمل. (وفي الشَّم دية على الصحيح) كالسمع ففي إذهابه من أحد المنجزين نصف دية، ولو نقص فقسطه إن أمكن وإلا فالحكومة ويأتي في الارتناق هنا ما مر في السمع، ولو ادعى زواله امتحن فإن هَسَّ أو عَبَسَ خَلَفَ الجاني وإلا خَلَفَ هو، ولا يُسأل الخبَرَاءُ هنا إما مر في السمع.

عَنِ الْعَلِيلَةِ انْظُرْ مَا حُكْمُهَا. هـ فُؤَدُ: (ويأتي نحو ذلك) أي مُطْلَقُ الْإِمْتِحَانِ بِالمسافة رَشِيدِي. هـ فُؤَدُ: (بأن يجلس) أي المجني عليه وقوله ويؤمر أي شَخْصٌ آخَرُ. هـ فُؤَدُ: (بالتباعد أولاً في محل يراه) الأوفى لما مر بالوقوف أولاً في محل يراه ثم بالتباعد. هـ فُؤَدُ: (ويحتمل أنه تقييد)، وهو أوجه نهاية قال ع ش بقي أنه اغتبر في تصوير معرفة النقص أنه ترتب العليلة أولاً وتُطْلَقُ الصَّحِيحَةُ على ما مر فقل ذلك تصوير فقط، أو تقييد كما هنا فيه نظر والظاهر أنه مجرد تصوير إذ لا يظهر فرق بين ربط العليلة أولاً وبين عكسه في حصول المصنّف. اهـ.

هـ فُؤَدُ (لشيء): (وفي الشَّم) أي في إزالته من المنجزين بجناية على رأس وغيره مُغْنِي. هـ فُؤَدُ: (كالسمع) إلى قوله، ولا يُسأل في المُغْنِي إلا قوله ويأتي إلى ولو ادعى. هـ فُؤَدُ: (من أحد المنجزين) تنبيه منجز بوزن مجلس نُقِبَ الأثب وقد نُكْسِرَ الميم إتياعاً لكسرة الخاء اه مختار وجوز القاموس أيضاً فتحهما وضُمهما ومُنْخَوِرٌ كَمُصْغِرٍ ع ش. هـ فُؤَدُ: (ولو نقص الخ) أي الشَّم من المنجزين وجب قسطه من الدية إن أمكن معرفته وإلا فالحكومة، وإن نقص شَم أحد المنجزين اغتبر بالجانب الآخر كما في السمع والبصر مُغْنِي وأسنى. هـ فُؤَدُ: (إن أمكن) أي معرفة قدر النقص. هـ فُؤَدُ: (ولو ادعى زواله) أي من المنجزين وأثكره الجاني. هـ فُؤَدُ: (امتنح) أي المجني عليه في غفلاته بالروائح الحادة مُغْنِي.

هـ فُؤَدُ: (فإن هَسَّ) أي للطبيب وعَبَسَ أي لغيره خَلَفَ الجاني أي لظهور كذب المجني عليه مُغْنِي وفي ع ش عن المختار عَبَسَ بالتخفيف والتشديد. اهـ. هـ فُؤَدُ: (لما مر الخ) أي لظهور صِدْقِهِ مع أنه لا يعرف إلا منه، ولو وضع المجني عليه يده على آتفه فقال له الجاني فعلت ذلك لعود شَمك فقال بل فعلت اتفاقاً، أو لفرص كاتنخاط ورُعاف وتَفَكَّرَ صَدَقَ بيمينه لاحتمال ذلك فإن قطع آتفه فَذَهَبَ شَمُهُ فِدَتَانِ كما في السمع؛ لأن الشَّم ليس في الأثب مُغْنِي وروض مع الأسنى. هـ فُؤَدُ: (لما مر في السمع) أي من

هـ فُؤَدُ: (ويحتمل أنه تقييد)، وهو أوجه ش م ر.

(وفي) إبطال (الكلام دية) كما عليه أكثر أهل العلم ويأتي هنا في الامتحان وانتظار المود ما مر وفي إحداث عجلة، أو نحو متممة حكومة، وهو من اللسان كالبطش من اليد فلا تجب زيادة يقطع اللسان وكون مقطوعه قد يتكلم نادر جدا فلا يقول عليه نعم، يرد على التشبيه أن في قطع اليد التي ذهب بطشها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفرق بأنه لا جمال في هذا حتى تجب في مقابلته بخلاف تلك فوجب لجمالها كأذن مشلولة خلقة (وفي بعض الحروف بسطه) إن بقي له كلام مفهم والا فالدية لزوال منفعة الكلام (و الحروف) (الموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) فلكل حرف ربع شيع الدية وأسقطوا (لا) لتركيها من الألف واللام

أنه لا طريق لهم في معرفة زواله. ❦ قوله: (كما عليه أكثر أهل العلم) عبارة المضي لخبر البيهقي -في اللسان الدية- إن منع الكلام وقال ابن أسلم مَضَتِ السُّنَّةُ بذلك ولأن اللسان عضو مضمون بالدية فكذا منفعته العظيم كاليد والرجل. اه. ❦ قوله: (ويأتي هنا في الامتحان إلخ) عبارة المضي وإنما تؤخذ الدية إذا قال أهل الخبرة لا يعود كلامه قاله في أصل الروضة أي على ما سبق من الفرق بين أن يقدروا مدة يعيش إليها، أو لا فإن أخذت ثم عاد استردت ولو ادعى زوال نطقه انشجن بأن يروى في أوقات الخلوات وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذبه فإن لم يظهر شيء خلف المجني عليه كما يخلف الآخرس ووجب الدية. اه. ❦ قوله: (وهو) أي النطق. ❦ قوله: (فلا يقول عليه) ظاهره، وإن تكلم على تدوير لكن قضية ما يأتي في قوله، ولو قطع بعض لسانه فلم يذهب شيء من كلامه إلخ أنه يجب حكومة إلا أن يفرق بأن في قطع بعض اللسان آلة النطق موجودة في الجملة بخلاف هذا ع. ش. ❦ قوله: (ذهب كلامه) أي وذوقه أخذا بما قلده في قطع اللسان. ❦ قوله: (في هذا) أي اللسان وقوله بخلاف تلك أي اليد. ❦ قوله: (إن بقي له) إلى قول المتن: (أو بجناية) في النهاية.

❦ قوله (سنس): (الموزع عليها) أي والحروف التي يوزع عليها الدية مضي. ❦ قوله: (فلكل حرف ربع) إلى قول المتن وقيل قسطة في المضي إلا قوله ضعيف إلى وتوزع. ❦ قوله: (فلكل حرف ربع شيع الدية)؛ لأنه إذا نسب الحرف للثمانية والعشرين حرفا كان ربع شيعها وربع شيع الدية ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع بعير للكمال ويؤخذ لغيره بالنسبة كما في الحلبي بغير مضي. ❦ قوله: (وأسقطوا لا لتركيها إلخ) الظاهر أن الواضح لم يرد جعل لا من حيث هي حرفا؛ لأنها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط وإنما أراد الألف اللينة وأما الهمزة فهي المرادة بالألف أول الحروف وبذل على إرادته من لا الألف اللينة جعله لها بين أختيها الواو والياء وإنما لم يركب أختيها للإشارة إلى أنه يمكن النطق بمسماهما مستقلا لقبولهما للتخريك دونها وحيث فلا بد من اختيارها؛ لأنها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه بل هي أكثر دورانا في الكلام من غيرها كما لا يخفى وقوله واختيار الماوردى لها إلخ لا يخفى مما تقرر أن الماوردى لم يميزها من حيث تركيها وإنما اعتبر ما أريد منها، وهو الألف اللينة وقد علمت أن اختيارها متعين وحيث اختيار الماوردى هو عين اختيار الثحاة لا غيره كما اقتضاء صنيع الشارح.

❦ قوله: (أن في قطع اليد التي ذهب بطشها إلخ) راجع إذا ذهب بطشها بجناية هل يسقط من الدية قدر لرشها.

واعتبار الماوزدي لها والثحاة للألف والهمزة ضعيفت أما الأول فلما دُكر وأما الثاني فلأن الألف تُطلق على أعم من الهمزة والألف الساكنة وبه صرح سيّونه فاستغنوا بالهمزة عن اللبنة لا يدرأها فيها وتوزع في لغة غير العرب إذا كان المجني عليه منهم على حروفها قلت أو كثر كاحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في أخرى ولو تكلم بهاتين وزع على أكثرهما

• فود: (واختيار الماوزدي لها والثحاة إلخ) أي وعلى كل منهما تكون الحروف تسعة وعشرين معني. • فود: (أما الأول فلما دُكر) قد علمت أن الماوزدي لم يفتيز لا من حيث تركبها حتى يتوجه عليه هذا الرد وقوله وأما الثاني فلأن الألف تُطلق على أعم من الهمزة والألف إلخ فيه أن المدار في الحروف التي تقسّم عليها الدية إنما هي المسميات التي هي أجزاء الكلام فلا شك أن نطق اللسان بالهمزة غيره بالألف ولكل منهما مخرج مخصوص يباين الآخر وليس المدار فيها على الأسماء التي هي لفظ الألف ولفظ باء إلخ حتى يتوجه ما دُكر هكذا ظهر فليتبّر ثم رأيت الشهاب سم قرّر نحو ما ذكرته أخيراً ثم قال إن الوجه تقسّم الدية على تسعة وعشرين رشدي. • فود: (وأما الثاني فلأن الألف) لا يخفى ما فيه على التيه إذ الحقيقةن مختلفتان لاختلاف مخرجيهما ثم رأيت المحسني سم قال لا وجه لتضعيف كلام الثحاة فيما دُكر فإن إطلاق الألف على الأعم لا يمنع التص على كل بخصوصه الذي هو آيين وأظهر في بيان المراد، ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والألف اللبنة حقيقتين متباينتين للزوم إحداهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين اللهم إلا أن يقال الألف اللبنة لا يمكن النطق بها وحدها، ولا تكون إلا تبعاً وتتولد من إشباع غيرها، ولا تتميز حقيقتها تميزاً ظاهراً عن الهواء المجرد فلم تتميز، ولم توزع عليها فليتاأمل. اه سيد عمزوع ش. • فود: (تطلق على أعم إلخ) فيه أنها من المشترك لا العام فإن العام لفظ دال على معنى يشترك فيه أقراد يتناولها جميعاً وليس الألف كذلك بل تُطلق على هذا وعلى هذا ع ش. • فود: (لا يدرأها) أي اللبنة. • فود: (ولو تكلم بهاتين) غير العربيين عبارة الشيخ عميرة، ولو كان يحدس العربية وغيرها وزع على العربية اه فليحمل قول الشارح هنا على ما لو كانت اللتان غير عربيتين ع ش أقول هذا الحمل بعيد في الغاية فليراجع. • فود: (وزع على أكثرهما)، ولو قطع شفتيه فذهب الميم والباء وجب أرشهما مع ديتيهما في أوجه الوجهين نهاية وأسنى ومعني ويأتي في الشارح خلافة.

• فود: (واختيار الماوزدي لها والثحاة للألف والهمزة ضعيف) لا وجه لتضعيف كلام الثحاة بما دُكر فإن إطلاق الألف على الأعم لا يمنع التص على كل بخصوصه الذي هو آيين وأظهر في بيان المراد، ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والألف اللبنة حقيقتين متباينتين للزوم إحداهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين فليتبّر اللهم إلا أن يقال الألف اللبنة لا يمكن النطق بها وحدها، ولا يكون إلا تبعاً وتتولد من إشباع غيرها، ولا تتميز حقيقتها تميزاً ظاهراً عن الهواء المجرد فلم تتميز ولم يوزع عليها فليتاأمل.

(وَقِيلَ لَا تُؤَزَّغْ عَلَى الشَّفَهِيَّةِ) وَهِيَ الْبَاءُ وَالْفَاءُ وَالْمِيمُ وَالْوَاوُ (وَالْحَلْقِيَّةُ) وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ وَالْمِيثُ وَالغَيْنُ وَالْحَاءُ وَالْخَاءُ بَلْ عَلَى اللَّسَانِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي بِهَا التَّلْقُ وَرُودُ بَمَنْعِ ذَلِكَ بَلْ كَمَالُ التَّلْقِ مُرَكَّبٌ مِنْ جَمِيعِهَا فَنَحْنُ بِمَعْزُ كُلِّ مَنْ تَنَكَّ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْ أَذْهَبَ حَرْفًا لَهُ فَعَادَ لَهُ حَرْفٌ لَمْ يَكُنْ يُخَيِّسُهُ وَجِبَ لِلذَّاهِبِ قِسْطُهُ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي يُخَيِّسُهَا قَبْلَ الْجَنَايَةِ (وَلَوْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِهَا خِلْفَةً، أَوْ بِأَقْلَى سَمَاوِيَّةٍ) وَلَهُ كَلَامٌ مُفْهِمٌ فَجَعَلْنِي عَلَيْهِ فَذَقَبَ كَلَامُهُ (فَلِدِيَّةٌ) لِوُجُودِ تَلْقِيهِ وَضَعْفُهُ لَا يَمْنَعُ كَمَالُ الدِّيَةِ فِيهِ كَضَعْفِ الْبَطْشِ وَالْبَصَرِ (وَقِيلَ) فِيهِ (قِسْطٌ) مِنَ الدِّيَةِ وَفَارَقَ ضَعْفَ نَحْوِ الْبَطْشِ بِأَنَّهُ لَا يُقَدَّرُ غَالِيًا وَالتَّلْقُ يُقَدَّرُ بِالْحُرُوفِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ حَيْثُ بَقِيَ كَلَامٌ مُفْهِمٌ بَقِيَ مَقْصُودُ الْكَلَامِ فَلَمْ يَحْتَاجْ لِذَلِكَ التَّقْدِيرِ (، أَوْ) عَجَزَ عَنْ بَعْضِهَا (بِجَنَايَةٍ) فَالْمَذْهَبُ لَا يُكْمَلُ فِيهَا (دِيَّةٌ) لِقَلَّ يَتَضَاعَفُ الْغُزْمُ فِيمَا أَبْطَلَهُ الْجَانِي الْأَوَّلُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِجَنَايَةِ الْحَرْبِيِّ، وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا أَحْيِيَّتُهُ كَذَلِكَ وَيَتَرَدَّدُ التَّنْظَرُ فِي السَّيِّدِ هَلْ يُلْحَقُ

❦ قَوْلُ (سَنِي): (عَلَى الشَّفَهِيَّةِ) نِسْبَةً لِلشَّفَةِ عَلَى أَصْلِهَا فِي الْأَصَحِّ، وَهُوَ شَفَهَةٌ وَلَكِنْ أَنْ تَنْسِبَهَا لِلْفِظِ فَتَقُولَ شَفَنِي، وَقِيلَ أَصْلُ شَفَةٍ شَفَوَةٌ ثُمَّ حُلِفَتِ الْوَاوُ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْمُحَرَّرِ الشَّفَهِيَّةُ مُعْنِي. ❦ قَوْلُ: (لِأَنَّهَا) الَّتِي) جِبَارَةُ الْمُعْنِي؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ عَلَى اللَّسَانِ تُؤَزَّغُ الدِّيَةُ عَلَى الْحُرُوفِ الْخَارِجَةِ مِنْهُ وَهِيَ مَا عَدَا الْمَذْكُورَاتِ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَوْزُوعُ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ اللَّسَانِ التَّلْقُ بِهَا فَيَكْمَلُ الدِّيَةُ فِيهَا وَاجِبَ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْحُرُوفَ، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الْمَخَارِجَ الْإِعْتِمَادُ فِي جَمِيعِهَا عَلَى اللَّسَانِ وَبِهِ يَسْتَكْمِلُ التَّلْقُ. ❦ أَدْرِيهِ عَلِيمٌ مَا فِي تَغْيِيرِ الشَّارِحِ مِنَ الْإِيجَازِ الْمُجَلِّ. ❦ قَوْلُ: (فَعَادَ لَهُ الْخ) جِبَارَةُ الْمُعْنِي وَيَضْمَنُ أَرَشَ حَرْفِ قُوَّتِهِ ضَرْبَةً وَإِفَادَتُهُ حُرُوفًا لَمْ يُمْكِنْ مِنَ التَّلْقِ بِهَا، وَلَا يُجَبِّرُ الْفَائِثُ بِمَا يَخْدُثُ؛ لِأَنَّهُ نِصْفَةٌ جَدِيدَةٌ. ❦

❦ قَوْلُ (سَنِي): (خِلْفَةً) أَيِ كَارَتْ وَالْخُفُّ مُعْنِي. ❦ قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ بِأَقْلَى سَمَاوِيَّةٍ) وَكَالْأَقْلَى جَنَايَةٌ خَيْرٌ مَضْمُونَةٌ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامٌ خَجَّ الْآتِي عَ ش. ❦ قَوْلُ (سَنِي): (فَلِدِيَّةٌ) أَيِ كَامِلَةٌ فِي إِطْلَالِ كَلَامٍ كُلِّ مِنْهُمَا فَقَلَى هَذَا لَوْ أَبْطَلَ بِالْجَنَايَةِ بَعْضَ الْحُرُوفِ فَالتَّوْزِيْعُ عَلَى مَا يُخَيِّسُهُ لَا عَلَى جَمِيعِ الْحُرُوفِ مُعْنِي. ❦ قَوْلُ: (وَضَعْفُهُ لَا يَمْنَعُ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِي.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ بِجَنَايَةِ الْخ)، وَلَوْ أَبْطَلَ بَعْضُ مَا يُخَيِّسُهُ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ وَجِبَ قِسْطُهُ بِمَا ذَكَرَ مُعْنِي. ❦ قَوْلُ: (وَفَارَقَ الْخ) أَيِ عَلَى هَذَا سَمِ عَ ش. ❦ قَوْلُ: (لِقَلَّ يَتَضَاعَفُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ) فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ، وَإِنْ). ❦ قَوْلُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ. ❦ قَوْلُ: (وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ) وَالْأَوَجَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ كَذَا فِي الثَّهَابَةِ وَنَقَلَ الْمُعْنِي الْقَضِيَّةَ الْمُشَارَ إِلَيْهَا وَمَقَالَةَ الْأَذْرَعِيِّ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِتَرْجِيحِ سَيِّدِ عَمَرَ قَالَ عَ ش قَوْلَهُ وَالْأَوَجَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ أَيِ بَيْنَ الْحَرْبِيِّ وَغَيْرِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى أَنَّ جَنَايَةَ السَّيِّدِ عَلَى عَبْدِهِ كَالْحَرْبِيِّ، وَلَمْ يَبَيِّنْ عِلَّةَ الْأَوَجَهُ وَقِيَاسَ نَظَائِرِهِ مِنْ أَنَّ الْجَنَايَةَ الْغَيْرَ الْمَضْمُونَةَ كَالْأَقْلَى الْإِعْتِمَادُ الْأَوَّلِ

❦ قَوْلُ: (وَفَارَقَ ضَعْفَ نَحْوِ الْبَطْشِ) عَلَى هَذَا.

بالحربي؛ لأنه غير ضامن ليقته، أو يُفَرَّقُ بأنه مُتَّفَرِّقٌ وإنما مَنَعَ من تَفْرِيمِهِ مانِعٌ، ولا كذلك الحربي كُلُّ مُخْتَمَلٍ، والتعليل المذكور يُرْجَعُ الْأَوَّلُ (ولو قُطِعَ نِصْفُ لِسَانِهِ فَذَهَبَ رُبُعٌ) أَحْرَفَ (كَلَامِهِ، أَوْ عَكِيسَ نِصْفِ دِيَةِ) عَابَرًا بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ الْمُضْمُونِ كُلِّ مِنْهُمَا بِالذِّبَةِ؛ لأنه لو انْفَرَدَ لَكَانَ ذَلِكَ وَاجِبُهُ فَدَخَلَ فِيهِ الْأَقْلُ وَمِنْ ثَمَّ اتَّجَهَ دُخُولُ الْمُسَاوِي فِيهِمَا إِذَا قُطِعَ النَّصْفُ فَذَهَبَ النَّصْفُ وَلَوْ قُطِعَ بَعْضُ لِسَانِهِ فَذَهَبَ كَلَامُهُ وَجَبَتْ الذِّبَةُ؛ لأنها إِذَا وَجَبَتْ بِذَهَابِهِ بَلَاهَا قَطْعُ نِصْفِ قِطْعٍ أَوَّلِيٍّ، أَوْ فَلَمْ يَذْهَبْ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِهِ وَجَبَتْ الْحُكُومَةُ إِذْ لَوْ وَجَبَ الْقِسْطُ لَوَجَبَتْ الذِّبَةُ الْكَامِلَةُ فِي لِسَانِ الْأَخْرَسِ وَقِيلَ الْقِسْطُ وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ. (وَفِي) إِبْطَالِ (الصَّوْتِ دِيَةً) إِنْ بَقِيَ قُوَّةُ اللِّسَانِ بِحَالِهَا لِخَبَرٍ فِيهِ وَتَأْوِيلُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّوْتِ فِيهِ الْكَلَامُ يُخْتَلَفُ إِلَى دَلِيلٍ

أَيِ الْفَرْقِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ وَاعْتَمَدَهُ حَنَفٍ. اهـ.

■ فَوَيْلٌ (سَنِي): (وَلَوْ قُطِعَ نِصْفُ لِسَانِهِ الْخُ)، وَلَوْ قُطِعَ لِسَانًا ذَهَبَ نِصْفُ كَلَامِهِ مَثَلًا لِجِنَايَةِ عَلَى اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ قَطْعِ شَيْءٍ مِنْهُ فَالْوَاجِبُ الذِّبَةُ؛ لِأَنَّهُ قُطِعَ جَمِيعُ اللِّسَانِ مَعَ بَقَايِ الْمَنْفَعَةِ فِيهِ مُغْنِي. ■ فَوَيْلٌ (سَنِي): (أَوْ عَكِيسَ) أَيِ: بِأَنَّ قُطْعَ رُبُعٍ لِسَانِهِ فَذَهَبَ حُرُوفٌ هِيَ نِصْفُ كَلَامِهِ مُغْنِي. ■ فَوَيْلٌ (سَنِي): (فَنِصْفُ دِيَةٍ) يَجِبُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَوْ قُطِعَ فِي الصَّوْرَتَيْنِ آخَرُ الْبَاقِي ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الذِّبَةِ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ فِي الْأَوَّلَى ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْكَلَامِ وَقُطِعَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ اللِّسَانِ، وَلَا يُقْتَصَرُ مَقْطُوعُ نِصْفِ ذَهَبَ نِصْفُ كَلَامِهِ مِنْ مَقْطُوعِ نِصْفِ ذَهَبَ رُبُعٍ كَلَامِهِ إِذَا قُطِعَ الثَّانِي الْبَاقِي مِنْ لِسَانِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ أَجْرَيْنَا الْقِصَاصَ فِي بَعْضِ اللِّسَانِ لِنَقِصَ الْأَوَّلَ عَنِ الثَّانِي، وَلَوْ قُطِعَ نِصْفُ لِسَانِهِ فَذَهَبَ نِصْفُ كَلَامِهِ فَانْقَصَ مِنَ الْجَانِبِ فَلَمْ يَذْهَبْ إِلَّا رُبُعُ كَلَامِهِ فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ رُبُعُ الذِّبَةِ لَيَسَّ حَقُّهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ مِنْهُ فَذَهَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ كَلَامِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ سِرَابَةَ الْقِصَاصِ مُهْلِكَةٌ مُغْنِي وَرَوَّضَ الْأَسْنَى. ■ فَوَيْلٌ: (اخْتِيَارًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيلَ الْقِسْطُ) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَلَذَهَبَ) إِلَى (فَلَمْ يَذْهَبْ). ■ فَوَيْلٌ: (بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ) أَيِ اللِّسَانِ وَالْكَلَامِ. ■ فَوَيْلٌ: (لِأَنَّهُ الْخُ) أَيِ الْأَكْثَرُ وَقَوْلُهُ لَكَانَ ذَلِكَ أَيِ نِصْفِ الذِّبَةِ. ■ فَوَيْلٌ: (إِذْ لَوْ وَجَبَ الْقِسْطُ لَوَجَبَتْ الْخُ) وَجْهٌ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ أَنَّ وَجُوبَ الْقِسْطِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِذَاتِ اللِّسَانِ بِلَا اعْتِبَارِ الْكَلَامِ سَم. ■ فَوَيْلٌ: (وَقِيلَ الْقِسْطُ الْخُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَجَبَتْ الْحُكُومَةُ عَ ش. ■ فَوَيْلٌ (سَنِي): (وَفِي الصَّوْتِ دِيَةً)، وَلَوْ أَذْهَبَ بِإِبْطَالِ الصَّوْتِ التَّنْقُطُ وَاللِّسَانُ سَلِيمٌ الْحَرَكَةُ وَجَبَتْ دِيَةٌ وَاحِدَةٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَعْمِيلَ الْمَنْفَعَةِ لَيْسَ كَبِطَالِهَا وَيَتَّبَعِي إِبْجَابَ حُكُومَةِ تَعْمِيلِ التَّنْقُطِ مُغْنِي وَأَسْنَى مَعَ الرُّوْضِ. ■ فَوَيْلٌ: (إِنْ بَقِيَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَانْتَصَرَ لِتَرْجِيحِهِ الْأَفْزَهِي). ■ فَوَيْلٌ: (بِحَالِهَا) أَيِ وَتَمَكَّنَ اللِّسَانُ مِنَ التَّنْقِيطِ وَالتَّرْدِيدِ مُغْنِي. ■ فَوَيْلٌ: (وَتَأْوِيلُهُ) أَيِ الْخَبَرِ. ■ فَوَيْلٌ: (فِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ. ■ فَوَيْلٌ: (يُخْتَلَفُ إِلَى دَلِيلٍ) أَيِ وَلَا تَعْلَمُ لَهُ دَلِيلًا وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

■ فَوَيْلٌ: (إِذْ لَوْ وَجَبَ الْقِسْطُ لَوَجَبَتْ الذِّبَةُ الْكَامِلَةُ) وَجْهٌ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ أَنَّ وَجُوبَ الْقِسْطِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِذَاتِ اللِّسَانِ بِلَا اعْتِبَارِ الْكَلَامِ.

وزعم البلقيني أن ذلك يكاد أن يكون خرقاً للإجماع لا يلتفت إليه (لأن أبطال معه حركة لسانه فمعجز عن التقطيع والتزديد لثديتي) لاستقلال كل منهما بدية لو انفرد (وقيل دية) وانتصر لترجيحه الأذرعى وغيره وفارق إذهاب النطق بالجنابة على منع صبي فتمطل لذلك نطقه؛ لأنه بواسطة سماعه وتدرجه فيه بأن اللسان هنا سليم، ولم تقع عليه جنابة أصلاً بخلاف إبطال خركه المذكورة. (وفي إبطال الذوق دية) كالسمع وممتحن إن أنكر الجاني بالأشياء الحادثة والمؤرة وغيرها حتى يظن صدقه وكذبه نظير ما مر، ولو أبطل معه نطقه أو حركة لسانه السابقة فديتان على ما قاله جمع متقدمون ونقله الرافعي في موضع عن المتولي وأقره لكنه إنما

❦ فود: (وزعم البلقيني إلخ) مبتدأ خبره قوله لا يلتفت إليه. ❦ فود: (إن ذلك) أي وجوب الدية في الصوت مفعلي وع ش.

❦ فود (سن): (معه) أي الصوت مفعلي. ❦ فود (سن): (فمعجز عن التقطيع)، وهو إخراج كل حرف من مخرجه والتزديد تكرير الحروف بغيري عبارة عن ش لعل المراد بالتقطيع تميز الحروف المختلفة عن بعض وبالتزديد الرجوع للحرف الأول بأن ينطق به ثانياً كما نطق به أولاً. ❦ فود: (وفارق إلخ) أي على الصحيح رشدي عبارة عن ش أي ما ذكر من وجوب الديتين. ❦ فود: (إذهاب النطق بالجنابة إلخ) أي حيث قالوا بوجوب دية واحدة في السمع ع ش. ❦ فود: (لأنه بواسطة سماعه إلخ) علة لتمطل نطق الصبي بدم سماعه رشدي. ❦ فود: (وتدرجه فيه) عطف على إذهاب النطق والضمير الأول للنطق والثاني للسمع. ❦ فود: (بأن اللسان إلخ) متعلق بفارق. ❦ فود: (هنا) أي في الجنابة على منع الصبي. ❦ فود: (وفي إبطال الذوق) أي بالجنابة على اللسان مفعلي بأن لا يترق بين خلو وحايض ومر ومالغ وعذب نهاية. ❦ فود: (إن أنكر الجاني) أي ذهابه. ❦ فود: (بالأشياء الحادثة) بأن يلقيها له غيره معاقصة أي على غيرة فإن لم يغيب صدق يمينه وإلا فالجاني يمينه نهاية ومفعلي. ❦ فود: (وخبرها) أي كالحيضة الحادثة مفعلي. ❦ فود: (وكذبته) أي أو كذبه سيد عمر. ❦ فود: (فديتان على ما قاله إلخ) صريح هذا السياق أن وجوب الديتين ضعيف كما يعلم بتأمله لكن في حاشية الشيخ ع ش أنه متمد فليراجع رشدي أقول صريح الروض وجوب الديتين في إبطال الذوق مع النطق وصنيع الأسنى والمفعلي كالصريح في اعتماد وجوب دية واحدة في إبطالها معاً وقصل سم وأقره ع ش بما نصه قوله فديتان على ما قاله جمع إلخ قد يقال إن كان فرض هذه المسألة أنه قطع اللسان فلا وجه إلا وجوب دية واحدة، أو أنه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الديتين في غاية الظهور سواء قلنا إن الذوق في طرفة أم في الحلتي. ❦ اه.

❦ فود: (فديتان على ما قاله جمع متقدمون) قد يقال إن كان فرض هذه المسألة أنه قطع اللسان فلا وجه إلا وجوب دية واحدة، أو أنه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الديتين في غاية الظهور سواء قلنا إن الذوق في طرفة أم في الحلتي.

يَتَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الذَّوْقَ فِي طَرَفِ الْحَلْقِي لَا فِي اللِّسَانِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ مَعَ قَطْعِهِ حَيْثُ لَمْ يَسْتَأْمِلْ قَطْعَ عَصَبِهِ أَمَّا عَلَى الْمَشْهُورِ وَبِهِ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ فِي مَوْضِعٍ أَنَّهُ فِي طَرَفِ اللِّسَانِ فَلَا تَجِبُ إِلَّا دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لِللِّسَانِ كَمَا لَوْ قَطَعَهُ فَذَهَبَ نُطْقُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ كَالْبَطْشِ مِنَ الْيَدِ كَمَا مَرَّ وَمِنْ تَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ فِيمَنْ قَطَعَ الشَّفَتَيْنِ فزَالَتْ الْمَوَاقِفُ وَالْبَاءُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لِهَمَا أَرْضٌ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْهُمَا كَالْبَطْشِ مِنَ الْيَدِ أَيْضًا (وَقَدْ ذَكَرْتُ بِهِ عِلَالَةً وَخُمُوضَةً وَفَرَارَةً وَمُلُوحَةً وَغَدُولَةً)، وَلَمْ يُنْظَرْ وَالزَّيَادَةُ بَعْضُ الْأَطِبَّاءِ ثَلَاثَةً عَلَيْهَا لِيَدْخُلَ فِيهَا كَالْحِرَافَةِ مَعَ الْمَرَارَةِ وَالْمُفَوَّصَةِ مَعَ الْخُمُوضَةِ (وَقَوْزُغٌ) الدِّيَّةُ (عَلَيْهِنَّ) فَنَفِي كُلِّ خُمُوشَةٍ (فَإِنْ نَقَصَ) إِذْ رَأَى الطُّغْمَ عَلَى كَمَا لِيَا (فَحُكُومَةٌ) إِنْ لَمْ يَنْقُذْ وَلَا فِقْصُطُهُ (وَجِبَتْ الدِّيَّةُ فِيهِ) إِبْطَالُ (الْمَضْغِ) بِأَنْ يَجْنِي عَلَى أَسْنَانِهِ فَتَنْخِيزُ وَتَبْطُلُ صِلَاحِيَّتُهَا لِلْمَضْغِ، أَوْ بِأَنْ يَتَصَلَّبَ مَغْرَسُ اللَّغْظَيْنِ فَتَمْتَنِعَ حَرَكَتُهُمَا مَجِيئًا وَذَهَابًا؛ لِأَنَّهُ الْمَنْفَعَةُ الْعُظْمَى لِللِّسَانِ وَفِيهَا الدِّيَّةُ فَكَذَا مَنْفَعَتُهَا كَالْبَصَرِ مَعَ الْعَيْنِ وَالْبَطْشِ مَعَ الْيَدِ فَإِنْ نَقَصَ فَحُكُومَةٌ. (وَفِيهِ) إِبْطَالُ (قُوَّةِ إِنْءَاءِ بَكْسَرِ صُلْبٍ) لِقَوَاتِ الْمَقْصُودِ الْأَعْظَمِ وَهُوَ التَّسْلُ وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِذْهَابِ قُوَّةِ إِنْءَائِهِ إِذْهَابُ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ طَرِيقَهُ قَدْ يَنْسُدُ مَعَ بَقَائِهِ فَهُوَ كَارْتِنَاقٍ

• قُودُ: (لَا فِي اللِّسَانِ) وَهَذَا أَيْ كَوْنُهُ فِي اللِّسَانِ هُوَ الرَّاجِحُ عَ ش. • قُودُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ التُّلُقُ مِنْهُ أَيْ اللِّسَانِ وَقَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَيْ فِي شَرْحٍ وَفِي الْكَلَامِ دِيَّةٌ. • قُودُ: (وَمِنْ تَمَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيْضًا عَقَبَهُ) النَّهْيَةُ بِمَا نَعَصَهُ لِكَيْنِ الْمُتَعَمَّدِ وَجُوبُ أَرْضِ الْحَرْقَيْنِ أَيْضًا كَمَا مَرَّ. اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ وَمِنْ تَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ الْخِ أَيْ، وَإِنْ كَانَ الْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَجُوبُ أَرْضِهِمَا مَعَ دِيَّةِ الشَّفَتَيْنِ اهـ. • قُودُ: (وَلَمْ يُنْظَرُوا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي إِفْضَائِهَا) فِي النَّهْيَةِ. • قُودُ: (لِيَدْخُلَ فِيهَا) أَيْ دُخُولِ الثَّلَاثَةِ فِي الْخُمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ. • قُودُ: (وَالْمُفَوَّصَةِ مَعَ الْخُمُوضَةِ) أَيْ وَالتَّضَامَةِ مَعَ الْعُلُودَةِ عَ ش. • قُودُ: (فَتَنْخِيزُ) بِالْخَاءِ الْمُجْمَعَةِ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ وَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهَا بِالْخَاءِ الْمُفْرَدَةِ وَبِرَاءُ بِالْتَّخْلِيزِ مِثْلُهَا عَنْ جِهَةِ الْإِسْتِقَامَةِ وَقَوْلُهُ وَتَبْطُلُ الْخِ عَطْفُ تَفْسِيرِ ش وَقَوْلُهُ عَطْفُ تَفْسِيرِ يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْمُسَبَّبِ وَفِي الْقَامُوسِ خَلَزَتْ رِجْلِي، أَوْ عَيْنِي إِذَا قَتَرَتْ. اهـ. • قُودُ: (أَوْ بِأَنْ يَتَصَلَّبَ الْخِ) لَمَّا أَوَّلَى حَذْفُ بِأَنْ وَعَطْفُهُ عَلَى تَخَلُّزِ. • قُودُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ الْمَضْغُ. • قُودُ: (وَفِيهَا الدِّيَّةُ) أَيْ مُطْلَقُ الدِّيَّةِ وَلَا أَقْدَبُهَا غَيْرُ دِيَّةِ الْمَضْغِ رَشِيدِي.

• قُودُ (سَنِي) (وَفِي قُوَّةِ إِنْءَاءِ الْخِ) بِخِلَافِ انْقِطَاعِ اللَّبَنِ بِالْجِنَايَةِ عَلَى الثَّوْدِيِّ فَإِنَّ فِيهَا حُكُومَةً فَقَطْ مُغْنِي. • قُودُ: (وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّهُ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَنَازَعَ الْبُلْقَيْنِي فِي ذَلِكَ وَقَالَ الصَّحِيحُ بَلِ الصَّوَابُ حَدَمٌ وَجُوبُ الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْءَاءَ الْإِنْزَالَ فَإِذَا بَطَلَ قُوَّتُهُ، وَلَمْ يَذْهَبِ الْمَنِي وَجِبَتْ الْحُكُومَةُ لَا الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ الْإِنْزَالُ بِمَا يَسُدُّ طَرِيقَهُ فَيُسَبِّحُ اِرْتِنَاقُ الْأَذْنِ. اهـ، وَهُوَ إِشْكَالٌ قَوِيٌّ وَلَكِنْ لَا يَنْدَفِعُ الْمَقُولُ. اهـ. • قُودُ: (إِذْهَابُ نَفْسِهِ) بِغَنِيِّ الْمَنِي رَشِيدِي.

• قُودُ: (وَمِنْ تَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ الْخِ) أَيْ وَإِنْ كَانَ الْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَجُوبُ أَرْضِهِمَا مَعَ دِيَّةِ الشَّفَتَيْنِ.

مَحَلُّ السَّمْعِ وَجِبَابُ بَمَنْعِ نَفْسِ التَّلَازُمِ الَّذِي ذَكَرَهُ وَبِفَرْضِهِ يَفْرُقُ بَيْنَ هَذَا وَالسَّمْعِ بِأَنَّهُ لِلطَّلْفِ
يُمْكِنُ انْسِدَادُ طَرِيقِهِ ثُمَّ عَوْدُهُ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَنِيِّ؛ لَأَنَّهُ لِيَكْشَافَتَهُ إِذَا سُدَّتْ طَرِيقُهُ يَفْسُدُ
وَيَسْتَحِيلُ إِلَى الْأَخْلَاطِ الرَّدِيقَةِ فَلَا يَتَوَقَّعُ عَوْدُهُ، وَلَا صَلَاحُهُ أَصْلًا فَلَوْ قَطَعَ أَتَنَّبَيْهِ فَذَهَبَ مَعَهُ
لَزِمَهُ دَيْتَانِ. (و) فِي إِبْطَالِ (قُوَّةِ حَيْلٍ) مِنَ الْمَرَأَةِ، أَوْ إِحْبَالِ مِنَ الرَّجُلِ لِقَوَاتِ التَّسْلِيلِ أَيْضًا وَقِيَّتَهُ
الْأَفْزَعِي بِمَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلْأَطِبَّاءِ أَنَّهُ عَقِيمٌ وَفِيهِ وَقْفَةٌ (و) فِي (ذَهَابِ) لَذَّةِ (جَمَاعٍ)، وَلَوْ مَعَ بَقَايِ
الْمَنِيِّ وَسَلَامَةِ الصُّلْبِ وَالذِّكْرِ؛ لَأَنَّهُ مِنَ الْمَنَافِعِ الْمَقْصُودَةِ وَمِثْلُهُ إِذْهَابُ لَذَّةِ الطَّعَامِ، أَوْ سُدُّ
مَسْلِكِهِ فَنَفِي كُلِّ دَبَّةٍ وَيُصَدِّقُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ فِي ذَهَابِ كُلِّ مِنْهُمَا مَا عَدَا الْأَخِيرَةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
بَيِّنِيهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ مَا لَمْ يُقَلِّ الْحُبْرَاءُ إِنْ مِثْلَ جَنَابَتِهِ لَا تُذْهِبُ ذَلِكَ. (وَفِي إِفْضَائِهَا)
أَيِ الْمَرَأَةِ (مِنَ الزَّوْجِ) كَذَا مِنْ (غَيْرِهِ) بِوَطْءٍ شَبْهَةٍ، أَوْ زِنَا أَوْ أَضْبِيعٍ، أَوْ خَشْيَةٍ (دَبَّةٍ) لَهَا وَخَرَجَ

• قَوْلُهُ: (وَيَجَابُ بَمَنْعِ نَفْسِ التَّلَازُمِ) هَذَا عَجِيبٌ؛ لَأَنَّ الْبُلْقَيْنِي مَانِعٌ وَالْمَانِعُ لَا يَمْنَعُ كَذَا قَالَه الْمُحَسِّنِي
سَمِ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذَا الْمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ الْبُلْقَيْنِي عَلَى نَحْوِ مَا تَقَلَّهَ صَاحِبُ الْمُنْفِي كَوْنُهُ مُعَارَضَةً وَهِيَ
تَقَبُّلُ الْمَنْعِ فِي مُقَدِّمَاتِهَا سَيِّدُ عَمَرَ. • قَوْلُهُ: (وَبِفَرْضِهِ يَفْرُقُ الْخ) لَا يَخْتَمِي مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ سَيِّدُ عَمَرَ.
• قَوْلُهُ: (مِنَ الْمَرَأَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظَلِّهِ) فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَفِيهِ وَقْفَةٌ) وَقَوْلُهُ: (وَسَلَامَةُ الصُّلْبِ).
• قَوْلُهُ: (أَوْ إِحْبَالِ الْخ) أَيِ كَانَ يُجَنِّي عَلَى صُلْبِهِ قَيْصِيرٌ مِنْهُ لَا يُحْيِلُ، أَوْ عَلَى الْأُنْثَيْنِ فَإِنَّهُ يُقَالُ إِنَّهُمَا
مَحَلُّ اتِّعَادِ الْمَنِيِّ مُنْفِي. • قَوْلُهُ: (وَقِيَّتَهُ الْأَفْزَعِي الْخ) أَيِ إِيْجَابِ الدَّبَّةِ بِإِذْهَابِ الْإِحْبَالِ مُنْفِي.
• قَوْلُهُ: (بِمَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ الْخ) أَيِ وَلَا فَلَا تَجِبُ الدَّبَّةُ مُنْفِي. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ وَقْفَةٌ) وَجْهُ الْوَقْفَةِ أَنَّ صُورَةَ
الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ كَانَتْ قُوَّةُ الْإِحْبَالِ مَوْجُودَةً وَأَبْطَلَهَا؛ لَأَنَّهُ لَا يُقَالُ أَبْطَلَهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ رَشِيدِي.
• قَوْلُهُ (وَذَهَابِ جَمَاعٍ) ظَاهِرٌ كَلَامُ الشَّارِحِ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالرَّجُلِ فَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ رَشِيدِي
أَيِ مَعَ أَنَّ مُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمُ الْعُمُومَ وَيُؤَيِّدُهُ عُمُومُ قَوْلِهِمْ وَمِثْلُهُ ذَهَابُ لَذَّةِ الطَّعَامِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ اللَّذَّةُ
بِمَعْنَى الْإِيتِزَاعِ ش. • قَوْلُهُ: (فَقِي كُلِّ دَبَّةٍ)، وَلَوْ أَبْطَلُ إِمْنَاءَهُ، أَوْ لَذَّةُ جَمَاعِهِ يَقْطَعُ الْأُنْثَيْنِ وَجِبَ دَيْتَانِ
كَمَا فِي إِذْهَابِ الصَّوْتِ مَعَ اللِّسَانِ مُنْفِي وَأَسْنَى مَعَ الرَّوْضِ. • قَوْلُهُ: (وَيُصَدِّقُ الْخ) ظَاهِرُهُ الرَّجُوعُ إِلَى
ذَهَابِ لَذَّةِ الْجَمَاعِ وَلَذَّةِ الطَّعَامِ، أَوْ سُدُّ مَسْلِكِهِ وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ الرَّوْضِ وَشَرْجُهُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَفِي إِبْطَالِ
قُوَّةِ إِمْنَاءِ إِلَى هُنَا. • قَوْلُهُ: (مَا هَذَا الْأَخِيرَةَ) وَهِيَ سُدُّ مَسْلِكِهِ سَيِّدُ عَمَرَ.
• قَوْلُهُ (وَفِي إِفْضَائِهَا الْخ) أَيِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ وَطْؤُهَا مِرَازَاعِ ش. • قَوْلُهُ: (أَيِ الْمَرَأَةِ) إِلَى قَوْلِ
الْمَتَنِ: (وَفِي الْبَطْنِ) فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَقَلَى الْأَوَّلِ) إِلَى (وَقَالَ الْمَاوَزْدِي) وَقَوْلُهُ: (وَيَزُودُ) إِلَى
الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (مَرَّ) إِلَى الْمَتَنِ وَكَذَا فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْمَاوَزْدِي) إِلَى (فَإِنْ لَمْ يَسْتَنْصِفْ).
• قَوْلُهُ (مِنَ الزَّوْجِ) بَيْنَكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ نِهَابَةً. • قَوْلُهُ: (دَبَّةٌ لَهَا) سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْمَكْرَهَةُ
وَالْمُطَاوِعَةُ؛ لَأَنَّ الرِّضَا بِالْوَطْءِ لَا يَقْتَضِي الْإِذْنَ فِي الْإِفْضَاءِ مُنْفِي زَادَ الرَّوْضُ مَعَ الْأَسْنَى وَيَجِبُ مَعَ

• قَوْلُهُ: (وَيَجَابُ بَمَنْعِ الْخ) هَذَا عَجِيبٌ؛ لَأَنَّ الْبُلْقَيْنِي مَانِعٌ وَالْمَنْعُ لَا يَمْنَعُ.

بإفضائها إفضاء الخنثى فيه حُكُومَةٌ (وهو) أي الإفضاء (رَفَعَ ما بين مَدْخَلِ ذَكَرٍ وَدُبُرٍ) فَيَصِيرُ سَبِيلُ الْجَمَاعِ وَالْغَائِطِ وَاحِدًا لِقَوَاتِ الْمَنْفَعَةِ بِهِ بِالْكُلِّيَّةِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَمِمْكَ الْغَائِطُ فَحُكُومَةٌ أَيْضًا (وَقِيلَ) رَفَعَ ما بين مَدْخَلِ (ذَكَرٍ وَ) مَخْرَجِ (دُبُرٍ) وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ جَزَمَا بِهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ فَعَلَى الْأَوَّلِ فِي هَذَا حُكُومَةٌ وَعَلَى الثَّانِي بِالْعَكْسِ وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ بَلْ عَلَيْهِ تَجِبُ الدِّبَةُ فِي الْأَوَّلِ بِالْأَوَّلِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَمِمْكَ الْبَوْلُ فَحُكُومَةٌ أَيْضًا فَإِنْ أَزَالَهُمَا فِدَةً، وَحُكُومَةٌ وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّى أَنَّ فِي كُلِّ دِيبَةٍ؛ لَأَنَّهُ يُخْلَلُ بِالتَّمَتُّعِ، وَلَوْ التَّخَمُّ وَعَادَ لِمَا كَانَ فَلَا دِيبَةَ بَلْ حُكُومَةٌ وَفَارَقَ التَّحَامَ الْجَائِيفَةَ بِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَاكَ عَلَى الْأَسْمِ وَهُنَا عَلَى قَوَاتِ الْمَقْصُودِ وَبِالْعَوْدِ لَمْ يَنْقُثْ (لِإِنَّ لَمْ يُنْجِزْ الْوَطْءَ) مِنَ الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ (لَا بِالْإِضَاءِ) لِيَكْبُرَ آتَهُ أَوْ ضَمِيَ فَرْجُهَا (فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ) الْوَطْءُ، وَلَا لَهَا تَمَكُّيْنُهُ لِإِضَائِهِ إِلَى مُخَرِّمٍ (وَمَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِضَاءَةَ) أَيِ الْبِكْرِ بِالْفَاءِ وَالْقَابِ (لِإِنَّ أَزَالَ الْبِكَارَةَ بِغَيْرِ ذِكْرِ) كَأَضْمِ، أَوْ خَشْيَةٍ (فَارْشَاهَا) بِلِزْمِهِ، وَهُوَ الْحُكُومَةُ

الدِّبَةُ الْمَهْرُ إِنْ كَانَ الْإِضَاءُ بِالذَّكَرِ. اهـ. فَوُدَّ: (ففيه حُكُومَةٌ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ فِي الْحَالِ ثُمَّ إِنْ انْتَصَحَتْ بِالذَّكَورَةِ، أَوْ لَمْ تَتَّبِعْ فَلَا شَيْءَ غَيْرَهَا، وَإِنْ انْتَصَحَتْ بِالْأُنْثَى وَجَبَ تَكْمِيلُ الدِّبَةِ سَيِّدَ عُمَرُ.

فَوُدَّ (سَنِي): (وهو رَفَعَ ما بين مَدْخَلِ الْإِنِّ) فَإِنْ كَانَ بِجَمَاعٍ نَحِيفَةٍ وَالْغَائِطُ إِفْضَاءً وَطِئًا إِلَى الْإِضَاءِ فَهُوَ عَمْدٌ، أَوْ بِجَمَاعٍ غَيْرِهَا فَشِبْهُ عَمْدٍ، أَوْ بِجَمَاعٍ مَن ظَلَمَ زَوْجَتَهُ فَخَطَأً أَسْنَى مَعَ الزَّوْجِ وَفِي عِشْرِ عَنِ الْعُبَابِ مِثْلُهُ. فَوُدَّ: (لِقَوَاتِ الْمَنْفَعَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ وَلِقَوَاتِ مَنَفَعَةِ الْجَمَاعِ أَوْ اخْتِلَالِهَا. اهـ. أَيِ بِالْإِضَاءِ. فَوُدَّ: (الْغَائِطُ) فَاعِلٌ لَمْ يَسْتَمِمْكَ.

فَوُدَّ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ الْأَصَحِّ. فَوُدَّ: (فِي هَذَا) أَيِ رَفَعَ ما بين مَدْخَلِ ذَكَرٍ وَمَخْرَجِ دُبُرٍ. فَوُدَّ: (وَعَلَى الثَّانِي) أَيِ الضَّعِيفِ. فَوُدَّ: (بِالْعَكْسِ) أَيِ فِي هَذَا دِيبَةٍ وَفِي الْأَوَّلِ حُكُومَةٌ. فَوُدَّ: (بَلْ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الثَّانِي. فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ رَفَعَ ما بين مَدْخَلِ ذَكَرٍ وَدُبُرٍ. فَوُدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَمِمْكَ الْبَوْلُ الْإِنِّ) أَيِ فِي الثَّانِي مُغْنَى وَرَوْضٌ. فَوُدَّ: (فَإِنْ أَزَالَهُمَا) أَيِ الْحَاجِزَ بَيْنَ الْقُبُلِ وَالْذُّبُرِ وَالْحَاجِزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَخْرَجِ الْبَوْلِ. فَوُدَّ: (فِدَةً وَحُكُومَةً) مُتَعَمِّدٌ وَقَوْلُهُ وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّى الْإِنِّ ضَعِيفٌ عِشْرِ.

فَوُدَّ: (وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّى الْإِنِّ) هَذَا عَيْنُ الْقُبُلِ الْمَذْكُورِ لَكِنْ بِالتَّظَرُّ لِمَا قَالَ فِيهِ الْمَاوَزْدِيُّ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي. فَوُدَّ: (بَلْ حُكُومَةٌ) أَيِ إِنْ بَقِيَ أَثَرُ أَسْنَى وَمُغْنَى. فَوُدَّ: (عَلَى قَوَاتِ الْمَقْصُودِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنَى الْحَائِلُ. اهـ.

فَوُدَّ (سَنِي): (فَإِنْ لَمْ يُنْجِزِ الْوَطْءَ) أَيِ ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ تَقَدُّمِ الْوَطْءِ بِمَرَاوَعِ ش. فَوُدَّ: (وَلَا لَهَا تَمَكُّيْنَةُ) وَهَلْ لَهَا الْفَسْخُ بِكِبَرِ آتِهِ، أَوْ لَمْ يَفْشَخْ بِضَيْقِ مَنَفَعَتِهَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ خِيَارِ التَّكَاكِحِ التَّيْبَةِ عَلَيْهِ مُغْنَى.

فَوُدَّ: (فَارْشَاهَا بِلِزْمِهِ) أَيِ وَإِنْ أَذِنَ الزَّوْجُ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ ائْتِضَائِهَا وَإِذْنَتْ وَهِيَ غَيْرُ رَشِيدَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَتَبَتْ لَهُ فَإِنَّهُ يَمُتُّ كَثِيرًا وَمِنْهُ مَا يَقَعُ مِنْ أَنَّ الشَّخْصَ يَنْجُزُ عَنْ إِزَالَةِ بَكَارَةِ زَوْجَتِهِ قِيَادَتُهُ لَامْرَأَةٍ مَثَلًا فِي إِزَالَةِ بَكَارَتِهَا فَيَلْزَمُ الْمَرْأَةَ الْمَادُونُ لَهَا الْأَرْضُ؛ لِأَنَّ إِذْنَ الزَّوْجِ لَا يُسْقِطُ عَنْهَا الضَّمَانَ لَا يُقَالُ هُوَ مُسْتَحَقٌّ لِلْإِزَالَةِ فَيَنْزِلُ فَعَلُ الْمَرْأَةِ مَثَلَهُ فَعَلُهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ مُسْتَحَقٌّ لَهَا بِنَفْسِهِ لَا بِغَيْرِهِ عِشْرِ.

الآية نعم، إن أزالها بكرٌ وجب القودُ (أو بذكرٍ لشيبة) منها كظنّها كونه خليلها (أو مكروهة)، أو نحو مجنونة (فهو مثل) يجب لها حال كونها (تتبا وأرش البكارة) يلزمه لها، وهو الحكومة، ولم تدخل في المهر؛ لأنه لاستيفاء منفعة البضع وهي لإزالة تلك الجلدّة فهما جهتان مختلفتان أما لو كان بزنا وهي محرمة مطاوعة فلا شيء، أو أمة فلا مهر إذ لا مهر لبني بل حكومة؛ لأنها لقوات جزء من بدنها وهو للشيء (وقيل مهر بكري)؛ لأن القصد التمتع وتلك الجلدّة تذهب ضمناً ويؤده ما تقرر من أنهما جهتان مختلفتان ومزاج خيار البيع ما له تعلق بهذا (ومستجبه) أي الانقضاء، وهو الزوج (لا شيء عليه) وإن أزاله بغير الذكر؛ لأنه مأذون له في استيفائه، وإن أخطأ في طريقه (وقيل إن أزال بغير ذكر فأرش)؛ لأنه لما عدل عما أذن له صار كأجنبي ويؤد بمتنع ذلك كما هو واضح. (وفي إبطال البطش) بأن ضرب يديه فرائث قوة بطشها (دية)؛ لأنه من المنافع المقصودة (وكذا المشي) في إبطاله بنحو كسر الصلب مع سلامة الرجلين دية لذلك وإنما يؤخذان بعد انقضاء الإذن لو عاد لم يجب إلا حكومة

❦ قوله: (الآية) عبارة المغني والنهاية بتقدير الرق كما سيأتي . اهـ . ❦ قوله: (لشيبة منها) جعل المحلّي منها التكاخ الفاسد ش . ❦ قوله: (أو نحو مجنونة) أي أو صغيرة مغني . ❦ قوله: (أما لو كان بزنا) مختار لشيبة الخ . ❦ قوله: (فلا شيء) عبارة الأئمة مع الزوجين أهدرت بكارتها حكومة كما أهدرت مهرًا إذ لا يمكن الوطء بدون إزالتها فكأنها رخصت بإزالتها بخلاف دية الإنشاء؛ لأنها رخصت بالوطء لا بالإفشاء . اهـ وهذا كما قال السيّد عَمَرَ كالصريح في أن المطاوعة على الوطء تستلزم الإذن في إزالة البكارة، وإن لم تصرح المزاوية . ❦ قوله: (وهو) أي بدنها، أو جزؤه .

❦ قوله (سني): (وقيل مهر بكري) هذا كله في المزاوية أما الخش إذا أزيلت بكارة فزجه وجبت حكومة الجراحة من حيث هي جراحة، ولا تعتبر البكارة من حيث هي؛ لأنه لم يتحقق كونه فزجاً مغني وأسنى مع الزوجين .

❦ قوله: (وإن أزاله) أي البكارة والتذكير بتأويل الجزء . ❦ قوله: (بغير الذكر) هل يجوز ذلك، أو لا فيه نظر وقد قال بعضهم: إنه إذا كان في إزالتها بغير الذكر مشقة عليها أكثر منها بالذكر حرم ولا فلاح ش .

(أقول): هذا التفصيل ظاهر بل قضية قولهم، وإن أخطأ الخ عدم جواز ذلك مطلقاً إلا برضاها قلنا راجع . ❦ قوله: (وإن أخطأ في طريقه) أي بخشية ونحوها نهاية ظاهره، وإن طلق قبل الدخول بل، أو فسخ العقد منها، أو بعينها فلا يجب لها شيء في الفسخ، ولا زائد على النصف في الطلاق، ولا أرش للبكارة، ولو أذنت إزالتها بالجماع لتستحق المهر وأدعى إزالتها بأصميه مثلاً صدق كما شمله إطلاقهم ش . ❦ قوله: (بأن ضرب يديه) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغني إلا قوله المندفع إلى المتن وقوله وأوما إلى المتن وقوله إذ لا تستقر إلى المتن وقوله أومات إلى المتن .

❦ قوله (سني): (وكذا المشي) وفي إبطال بطش يدي، أو أصبع، أو مشي رجل ديتها مغني . ❦ قوله: (لذلك) أي؛ لأن المشي من المنافع المقصودة . ❦ قوله: (وإنما يؤخذان) الأولى التأنيث . ❦ قوله: (إذ لو هاد) أي البطش والمشي .

إِنْ بَقِيَ شَيْئٌ (و) فِي (تَقْصِيهِمَا) يَعْنِي فِي تَقْصِيرِ كُلِّ عَلَى حَدِّهِ (مُحْكُومَةً) بِحَسَبِ التَّقْصِيرِ قِلَّةً وَكَثْرَةً نَعَمْ، إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهُ وَجَبَ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَةِ (وَلَوْ كَمِيرَ ضَلْبِهِ فَلَذَهَبَ مَشْيُهُ وَجَمَاعُهُ) أَيْ لَذُتْهُ (أَوْ) فَلَذَهَبَ مَشْيُهُ (وَمِنْهُ لَدَيْتَانِ) لاسْتِقْلَالِ كُلِّ بَدِيَةٍ لَوْ انْفَرَدَ مَعَ اخْتِلَافِ مَحَلِّيَّتِهِمَا وَفِي قَطْعِ رِجْلَيْهِ وَذَكَرَهُ حِينَئِذٍ دَيْتَانِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمَا صَحِيحَانِ وَمَعَ سَلَامَةِ الرَّجُلَيْنِ، أَوِ الذَّكَرِ لَا مُحْكُومَةً لِكُسْرِ الصُّلْبِ؛ لِأَنَّ لَهُ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ الدِّيَةِ وَمَعَ إِشْلَالِهَا تَجِبُ؛ لِأَنَّ الدِّيَةَ

• فُودَ: (وَفِي قَطْعِ رِجْلَيْهِ الْخ) جِبَارَةُ الْمُثْنِيِّ، وَلَوْ شُلَّ رِجْلَاهُ أَيْضًا وَجَبَ عَلَيْهِ ثَلَاثُ دِيَاتٍ، وَإِنْ شُلَّ ذَكَرُهُ أَيْضًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَرْبَعُ دِيَاتٍ. اهـ. • فُودَ: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ ذَهَابٍ مَا ذُكِرَ بِكُسْرِ الصُّلْبِ. • فُودَ: (وَمَعَ سَلَامَةِ الرَّجُلَيْنِ الْخ) جِبَارَةُ الْمُثْنِيِّ.

(تَنْبِيْهُ): قَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ أَنَّهُ لَا يُفْرَدُ كُسْرُ الصُّلْبِ بِمُحْكُومَةٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الذَّكَرُ وَالرَّجُلَانِ سَلِيمَيْنِ فَإِنْ شُلَّ وَجَبَ مَعَ الدِّيَةِ الْحُكُومَةُ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ مَنَفَعَةٌ فِي الرَّجُلِ فَإِذَا شُلَّتْ فَاتَتْ الْمَنَفَعَةُ لِشَلْلِهَا فَأَفْرَدَ كُسْرَ الصُّلْبِ بِالْحُكُومَةِ وَإِذَا كَانَتْ سَلِيمَةً فَفَوَاتَ الْمَشْيُ لِخَلَلِ الصُّلْبِ فَلَا يُفْرَدُ بِالْحُكُومَةِ وَيُمْتَحَنُ مَنْ ادَّعَى ذَهَابَ مَشْيِهِ بِأَنَّهُ يَفَاجَأُ بِمُهِلِّكَ كَسِيْفٍ فَإِنْ مَتَى عَلِمْنَا كَذِبَهُ وَإِلَّا حَلَفَ وَآخَذَ الدِّيَةَ. اهـ. • فُودَ: (أَوِ الذَّكَرِ)، أَوْ بَعَثَى الْوَاوِ كَمَا عَبَّرَ بِهَا الْمُثْنِيُّ وَالتَّهْيِئَةُ. • فُودَ: (لِإِنَّ لَهُ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ الدِّيَةِ) أَيْ لِلْمَشْيِ وَالْجِمَاعِ أَوِ الْمَنِيِّ سَم. • فُودَ: (وَمَعَ إِشْلَالِهَا الْخ) ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِإِشْكَالٍ مَا ذَكَرَهُ مَعَ ذَهَابِ الْمَشْيِ وَالْجِمَاعِ أَوِ الْمَنِيِّ إِلَّا أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الدِّيَةَ لِلْإِشْلَالِ ظَاهِرُهُ تَصْوِيرُهَا بِمُجَرَّدِ إِشْلَالٍ مَا ذُكِرَ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ تَصْوِيرِ الرِّوْضِ وَشَرْحِهِ وَالْمُنَاسِبُ لِلْأَفْرَادِ بِمُحْكُومَةٍ وَجِبَابُ بَأَنَّ الشَّارِحَ إِنَّمَا أَطْلَقَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِشْلَالَ الرَّجُلَيْنِ دَاخِلٌ فِي تَقْطِيلِ الْمَشْيِ، وَإِنْ كَانَ التَّقْطِيلُ يُمَكِّنُ انْفِرَادَهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْإَفْرَادِ بِمُحْكُومَةٍ إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّصْوِيرِ بِذَهَابِ الْجِمَاعِ، أَوِ الْمَشْيِ وَالْإَفْرَادُ مَعَ ذَلِكَ يُشْكَلُ؛ لِأَنَّ لِكُسْرِ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ دِيَّتِهِ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمَفْهُومُ مِنَ الرِّوْضِ وَغَيْرِهِ تَصْوِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا أَشْلَّ الرَّجُلَيْنِ، أَوِ الذَّكَرَ بِكُسْرِ الصُّلْبِ مِنْ غَيْرِ

• فُودَ: (إِنْ بَقِيَ شَيْئٌ) انْظُرْ هَذَا التَّخْيِيدَ مَعَ قَوْلِهِ الْأَخْي: (فِي الْحُكُومَةِ)، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ تَقْصِيرٌ اغْتَبِرَ أَقْرَبُ تَقْصِيرٍ إِلَى الْإِنْدِمَالِ. • فُودَ: (لِإِنَّ لَهُ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ الدِّيَةِ) أَيْ لِلْمَشْيِ وَالْجِمَاعِ أَوِ الْمَنِيِّ. • فُودَ: (وَمَعَ إِشْلَالِهَا) ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِإِشْلَالٍ مَا ذُكِرَ مَعَ ذَهَابِ الْمَشْيِ وَالْجِمَاعِ أَوِ الْمَنِيِّ إِلَّا أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الدِّيَةَ لِلْإِشْلَالِ ظَاهِرُهُ تَصْوِيرُهَا بِمُجَرَّدِ إِشْلَالٍ مَا ذُكِرَ وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ تَصْوِيرِ الرِّوْضِ وَشَرْحِهِ وَالْمُنَاسِبُ لِلْأَفْرَادِ بِمُحْكُومَةٍ وَجِبَابُ بَأَنَّ الشَّارِحَ إِنَّمَا أَطْلَقَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِشْلَالَ الرَّجُلَيْنِ دَاخِلٌ فِي تَقْطِيلِ الْمَشْيِ، وَإِنْ كَانَ التَّقْطِيلُ يُمَكِّنُ انْفِرَادَهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْإَفْرَادِ بِمُحْكُومَةٍ إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّصْوِيرِ بِذَهَابِ الْجِمَاعِ، أَوِ الْمَنِيِّ، وَالْإَفْرَادُ مَعَ ذَلِكَ يُشْكَلُ؛ لِأَنَّ لِكُسْرِ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ دِيَّتِهِ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمَفْهُومُ مِنَ الرِّوْضِ وَغَيْرِهِ تَصْوِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا أَشْلَّ الرَّجُلَيْنِ أَوِ الذَّكَرَ بِكُسْرِ الصُّلْبِ مِنْ غَيْرِ ذَهَابٍ شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

للإشلال فأقرّد حينئذ بمُحكّومة (وقيل دية) بناءً على أن الصُّلب محلّ المشي لا بدّائه منه ويُردّ بمنع ذلك كما هو مُشاهدٌ.

(فرغ) في اجتماع جناباتٍ ممّا مرّ على شخصٍ واحدٍ والديات في الإنسان تبلغُ سبقاً وعشرين بل أكثر كما يُعلم ممّا مرّ المُتقدِّع به ما ليعضهم هنا، إذا (أزال) جان (أطرافاً) كأذنين وتَدين ورجلين (ولطائف) كعقلٍ وسمعٍ وشَمٍّ (تقتضي ديات لمات بمرأية) من جميعها كما بأصله وأوماً إليه بالفاء فلا اعتراض عليه (فدية) واحدة تُلزّمه؛ لأنّ الجنابة صارت نفساً وخرج بجميعها ما لو اندمَل بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس (وكذا لو حرّجه الجاني قبل الاندمال) لا تجب إلا دية واحدة إن اتَّخذ الجزّ والفعل الأوّل عمداً، أو غيره (في الأصح) لوجوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخّل فيها كالسرّاية إذ لا تستقرّ إلا بانديمالها ومن ثمّ لو حرّجه بعد الاندمال وجبّت ديات غيرها قطعاً (فلان حرّجه) الجاني قبل الاندمال (عمداً والجنابة) بإزالة ما دُكِرَ (خطأً)، أو شبه عميد (أو عكسه) بأن حرّ خطأً، أو شبه عميد والجنابة عمد وكذا لو حرّ خطأً والجنابة شبه عميد وعكسه (فلا تدخّل في الأصح) بل يجب كلّ من واجب النفس

ذهاب شيءٍ ممّا دُكِرَ، ولا إشكال حينئذٍ فليُتأمل سم على حَجّ ع ش. فود: (بناءً على أن الصُّلب إلخ) عبارةً مُعني؛ لأنّ الصُّلب محلّ المشي ومنه يُبتدأ المشي ومنشأ الجماع واتّحاد المحلّ يقتضي اتّحاد الدية ومنع الأوّل محلّية الصُّلب لما دُكِرَ. اهـ.

(فرغ في اجتماع جنابات).

❦ قول (سني): (تقتضي ديات) راجعٌ لكلٍّ من الأطراف واللطائف. ❦ فود: (من جميعها إلخ) وكذا من بعضها، ولم يتّكّل البعض الآخر كما اقتضاه نصُّ الشافعي واعتلّه البلّيني مُعني عبارة الرشيدي قوله من جميعها يعني مات قبل انديمال شيءٍ منها، وإن كان الموت إنما يتسبّب ليعفيها بدليل المفهوم الآتي وصرّح بهذا وإلّله في حواشي شرح الرّوض. اهـ. ❦ فود: (نفساً) أي جنابة نفس. ❦ فود: (يدخل واجبه إلخ) وكذا لو جرّحه جرّحاً خفيفاً لا مدخّل للسرّاية فيه ثم أجافه فمات بمرأية الجنابة قبل انديمال ذلك الجرح فلا يدخّل أرشه في دية النفس كما هو مقتضى كلام الرّوضة وأصلها أنا ما لا يُقدّر بالدية فتدخّل أيضاً كما فهم ممّا تفرّز بالأولى مُعني.

❦ قول (سني): (قبل انديماله) انظر ما معني الانديمال في اللطائف وكذا السراية منها رشيدي، وقد يُقال مناهما انديمال أو سرّاية جراحاتٍ نشأ منها ذهاب اللطائف كما أشار إليه المُعني بزيادة من الجراحة عقيب المتن. ❦ فود: (غيرها) أي غير دية النفس. ❦ فود: (بل يجب كلّ من إلخ) فلو قطع يديه ورجليه خطأً، أو شبه عميد ثم حرّ رقبته عمداً أو قطع هذه الأطراف عمداً ثم حرّ الرقبة خطأً أو شبه عميد وعفا

(فرغ): أزال أطرافاً ولطائف إلخ.

❦ فود: (بل يجب كلّ من واجب النفس والأطراف) أي واللطائف.

والأطراف لا اختلافهما حيثُذ باختلاف حكميهما (ولو خُفَّ رَقَبَتُهُ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ (غِيْرُهُ) أَي غِيْرُ الْجَانِي تِلْكَ الْجَنَائِيَاتِ، أَوْ مَاتَ بِالسَّقُوْطِ مِنْ نَحْوِ سَطْحٍ كَمَا أَفْنَى بِهِ الْبُلْقَيْنِي وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ مِنْ اعْتِبَارِ التَّبَرُّعِ فِي الْمَرَضِ الْمَخُوفِ مِنَ الثَّلَاثِ لَوْ مَاتَ بِهَا بِأَنَّ التَّبَرُّعَ صَدَرَ عِنْدَ الْخَوْفِ مِنَ الْمَوْتِ فَاسْتَمَرَّ حُكْمُهُ (مَعْدُوْثٌ) الْجَنَائِيَاتُ فَلَا تَدْخُلُ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْإِنْسَانِ لَا يُقْتَنَى عَلَى فِعْلِ غِيْرِهِ وَفَارَقَ هَذَا قَطْعَ أَعْضَاءِ حَيَوَانٍ مَاتَ بِسِرَائِهِهَا، أَوْ بِقَتْلِهِ حَيْثُ تَجِبُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ مَوْتِهِ وَلَا يَنْدَرِجُ فِيهَا مَا وَجِبَ فِي أَعْضَائِهِ بِأَنَّهُ مَضْمُونٌ بِمَا نَقَصَ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِالْكَمَالِ وَصُدُّهُ وَالْآدَمِيُّ مَضْمُونٌ بِمُقَدَّرِهِ، وَهُوَ لَا يَخْتَلِفُ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى ضَمَانِهِ التَّعَبُّدُ.

فصل في الجنائية التي لا تقديم لأوليها

وفي الجنائية على الرقيق وتأخيرها إلى هنا أولى من تقديم الغزالي له أَوَّلُ الْبَابِ (تَجِبُ الْحُكُومَةُ فِيهَا) أَي جَرَحَ (الظَّاهِر) هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَلَعَلَّهُ الظَّاهِرُ بِهِ أَوْ نَحْوُهُ

الْوَلِيُّ فِي الْمَعْنَى عَلَى دِيَّتِهِ وَجَبَتْ فِي الْأَوَّلَى دِيَّةٌ خَطَأً، أَوْ شِبْهُ عَمْدٍ وَدِيَّةٌ عَمْدًا، وَفِي الثَّانِيَةِ دِيَّةٌ عَمْدًا، أَوْ شِبْهُ عَمْدٍ مُغْنِي وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلَى دِيَّةٌ خَطَأً صَوَابُهُ دِيَّةٌ خَطَأً بِالثَّنِيَةِ. قَوْلُهُ: (وَالْأَطْرَافُ) أَي وَاللِّمَاطِيفُ سَم. قَوْلُهُ: (تِلْكَ الْجَنَائِيَاتُ) مَقْمُولُ الْجَانِي. قَوْلُهُ: (وَفَرَّقَ بَيْنَهُ) أَي بَيْنَ الْمَوْتِ بِالسَّقُوْطِ هُنَا حَيْثُ انْقَطَعَتْ تِلْكَ الْجَنَائِيَاتُ بِهِ وَاسْتَقَرَّتْ، وَلَمْ تَدْخُلْ فِيهِ. قَوْلُهُ: (لَوْ مَاتَ بِهَا) لَعَلَّهُ بِتَأْوِيلِ السَّفَطَةِ ثُمَّ زَايَتِ الْفَاضِلُ الْمُحْشَى قَالَ: الظَّاهِرُ بِهِ. اهْ سَيِّدٌ هَمَزَ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ فِعْلَ الْإِنْسَانِ الْخ) الْأَوَّلَى لِيَشْمَلَ مَا زَادَهُ فِعْلُ أَحَدٍ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ هَذَا الْخ) أَي مَا تَقَدَّمَ مِنْ دُخُولِ الْأَطْرَافِ وَاللِّمَاطِيفِ فِي دِيَةِ النَّفْسِ إِذَا مَاتَ بِسِرَايَةٍ، أَوْ بِفِعْلِ الْجَانِي وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُ هَذَا الْفَرْقِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا لَوْ خَرَّ الْجَانِي الْخُخ شَ جِبَارَةُ الرَّشِيدِي الْإِشَارَةُ رَاجِعَةً إِلَى مَا مَرَّ مِنْ اتِّحَادِ الدِّيَةِ إِذَا مَاتَ بِسِرَايَةٍ، أَوْ بِفِعْلِ الْجَانِي الْأَوَّلَى كَمَا يُقْلَمُ مِنْ شَرْحِ الرَّوْضِ أَيِ وَالْمُغْنِي وَلَعَلَّ الشَّارِحَ كَالشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ إِنَّمَا أَوْرَدَاهُ هُنَا بِالنَّظَرِ لِمَجْمُوعِ حُكْمِ الْآدَمِيِّ فَإِنَّهُ يُخَالِفُ مَجْمُوعَ حُكْمِ غِيْرِهِ. اه. قَوْلُهُ: (أَوْ بِقَتْلِهِ) أَي مِنْ قَاطِعِ الْأَعْضَاءِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ مَضْمُونٌ) أَي الْحَيَوَانُ ع ش.

فصل في الجنائية التي لا تقديم لأوليها

قَوْلُهُ: (فِي الْجَنَائِيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاسْتَشْكِلَ) فِي الْمُنْفِي لِأَقَوْلُهُ: (أَيِ أَوْ الْمُحْكَمُ فِيمَا يَظْهَرُ) وَقَوْلُهُ: (وَلِإِنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَمَالٌ) وَقَوْلُهُ: (وَلَا قُوَّةَ فِي تَنْفِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْضَبِطُ) وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (فَإِنْ كَانَتْ) فِي النِّهَايَةِ بِمُخَالَفَةِ سَابِقِهِ عَلَيْهَا. قَوْلُهُ: (فِي الْجَنَائِيَةِ الْخ) أَي فِي وَاجِبِهَا عَلَى حَذْبِ الْمُضَافِ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَتَأْخِيرُهُ) أَي هَذَا الْفَضْلُ ع شَ جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ الْحُكُومَةُ بَعْدَ الْمُقَدَّرَاتِ لِتَأْخِيرِهَا عَنْهَا فِي الرُّثْبَةِ؛ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهَا كَمَا سَيَأْتِي وَالْغَزَالِيُّ ذَكَرَهَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَذَكَرَهَا

قَوْلُهُ: (لَوْ مَاتَ بِهَا) الظَّاهِرُ.

أوجب ما لا من كل ما (لا تُقدَّر فيه) من الدية، ولا تُعرف نسبته من مُقدَّرٍ وإلا بأن كان يقربه
مُوضحة، أو جائفة وجب الأكثر من قسيله وحكومة على المعتمد كما مرَّ وشيئت حكومة
لتوقُّف استقرارها على حكم الحاكم أي أو المُحكَّم فيما يظهر ومن ثمَّ لو اجتهد فيه غيره لم
يستقر (وهي مجزئة) من عين الدية (نسبته إلى دية النفس)؛ لأنها الأصل (وقيل إلى عضو الجنابة)؛
لأنه أقرب ويتردُّ بأنه لا عبرة بالقرب مع وجود ما هو الأصل المُقول عليه في ذلك وغيره
ومحل الخلاف في عضو له مُقدَّرٌ وإلا كصدرٍ وفخذٍ اغتبرت من دية النفس قطعاً (نسبة) أي
مثل نسبة (نفسها) أي ما نقص بالجنابة (من قيمته) إليها (لو كان زهيقاً بصفاته) التي هو عليها إذ
الحُرُّ لا قيمة له فتعين فرضه فثنا مع رعاية صفاته حتى يُعلم قدر الواجب في تلك الجنابة فإذا
كانت قيمته بدونها عشرة وبها تسعة وجب عُشر الدية والتقويم بالتقيد ويجوز بالإلـهـل لكن في
الحُرِّ ففي الحكومة في القن الواجب التقدُّ قطعاً

هنا أحسن ليقع الكلام على الإنظام وكذا صنع في الروضة قدكرها هنا . اهـ .

• قوله: (أوجب ما لا) أخرج ما يوجب تعزيراً فقط كقلم من دهب مُغني، وجبارة السلطان احتزَّ به
عما يوجب تعزيراً كإزالة شغل لا جمال فيه كإبط، أو عانة، أو به جمال، ولم يُقصد منبته . اهـ، ولا
يُخفى أن المثال الأول إنما يتأتى على مسلك غير الشارح كما يأتي . • قوله: (من كل إلخ) هو بيان
لجرح، أو نحوه رشدي . • قوله: (كما مرَّ) أي في أوائل فصل في الديات الواجبة إلخ . • قوله: (أي، أو
المُحكَّم) عبارة النهاية أي أو المُحكَّم بشرطه . اهـ، ولم يقل فيما يظهر بل جزم به سيّد عمر قال ع
قوله أو المُحكَّم بشرطه، وهو كونه مُجتهداً، أو قُيد القاضي، ولو قاضي ضرور ع ش . • قوله: (هيرة)
أي غير الحاكم، أو المُحكَّم .

• قوله (سني: (إلى عضو الجنابة) أي إلى دية عضو الجنابة سم .

• قوله: (ومحل الخلاف إلخ) هذا معلوم من قوله وقيل إلى عضو الجنابة إذ من المعلوم أنه إنما ينسب
إلى عضو الجنابة إذا كان له مُقدَّر ع ش . • قوله: (اغتبرت) أي الحكومة ع ش ومغني والأولى إزجاع
الضمير إلى النسبة وجعل من في قوله من دية النفس بمعنى إلى .

• قوله (سني: (نفسها) أي الجنابة مُغني فقوله الشارح أي ما نقص إلخ تفسير مراد . • قوله: (إليها) أي
القيمة والجاء متعلّق إلى نسبة .

• قوله: (وجب عُشر الدية) هو مع قوله والتقديم في الحرِّ إلخ يُفيد أن الحكومة في الحرِّ لا تكون إلا
من الإلـهـل، وإن اتفق التقديم بالتقيد ثم رأيت سم صرح بذلك نقلاً عن شرح الروض ع ش عبارة المُغني
وتجب الحكومة إلا كالدية لا نقلاً وأما التقديم فمقتضى كلام المصنّف كغيره أنه بالتقيد لكن نص
الشافعي على أنه بالإلـهـل والظاهر كما قال شيخنا أن كلاً من الأمرين جائز؛ لأنه يوصل إلى الغرض .
اهـ . • قوله: (الواجب التقدُّ قطعاً) وكذا التقديم نهاية .

وتجبُ الحُكُومَةُ في الشُّعُورِ، وإن لم يكن فيها جمالٌ لكن بشرطِ فسادِ منبتِها وإلا فالتميزُ، ولا قُوَّةٌ في تنفيها؛ لأنَّه لا ينضبطُ وقد لا تُغْتَبَرُ النِّسْبَةُ كما لو قطعَ أنملةٌ لها طرفٌ زائدٌ فإنه يجبُ ديةً أنملةً وحُكُومَةً لِلزَّائِدَةِ باجتهادِ القاضي، ولا تُغْتَبَرُ النِّسْبَةُ لعدمِ إمكانِها واستشكَله الرافعي بأنَّه يجوزُ أن يُقَوِّمَ وله الزَّائِدُ بلا أصليَّةٍ ثم يُقَوِّمُ دونها كما فعلَ في السَّنِ الزَّائِدَةِ أو تُغْتَبَرُ بأصليَّةٍ كما اغْتَبِرَتْ لِيخِيَةِ المِراةِ بِلِخِيَةِ الرَّجُلِ وَلِخِيَتِها كالأعضاءِ الزَّائِدَةِ وَلِخِيَتِها كالأعضاءِ الأصليَّةِ. اهـ. وقيسَ بالأنملةِ فيما ذُكِرَ نحوها كالأصبعِ

• قُودُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَمَالٌ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى جِبَارَتُهُمَا وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ بَهَا جَمَالٌ كَلِخِيَةِ وَشَعْرِ رَأْسٍ أَمَا مَا لَا جَمَالَ فِي إِزَالَتِهِ كَشَعْرِ إِبْطٍ وَعَانَةِ فَلَا حُكُومَةً فِيهِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ كَانَ التَّمْزِيرُ وَاجِبًا لِلتَّعْدِي كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ، وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ ابْنِ الْمُقَرِّي كَالرُّوضَةِ هُنَا وَجوبَها. اهـ. وفي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ فَقَوْلُ الشَّارِحِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَمَالٌ زِدْ لِمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ وَاخْذُ بِقَضِيَّةِ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ اهـ جِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَمَالٌ هَذَا مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَيُؤَيِّدُهُ إِيْجَابُ الْحُكُومَةِ فِي نَحْوِ السَّنِ الشَّاهِيَةِ. اهـ.

• قُودُ: (وَلَا قُوَّةَ فِي نَفْيِهَا) انْظُرْ مَفْهُومَ التَّنْفِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ سَمِ وَيُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ النَّهْيَةِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَجِبُ فِيهَا قُوَّةٌ. اهـ. • قُودُ: (وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّافِعِيُّ الْخ) زِدْ بِظُهُورِ الْفَرْقِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • قُودُ: (أَنْ يُقَوِّمَ) أَيِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَلَهُ أَيِ وَالْحَالُ أَنْ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ. • قُودُ: (لِخِيَةِ الْمِرَاةِ) أَيِ إِذَا أُرِيَتْ فَتَسَدَّ نَبْتُهَا وَمِثْلُهَا الْخُتِيُّ مُعْنَى. • قُودُ: (وَقَيْسَ بِالْأَنْمَلَةِ) أَيِ عَلَى مُخْتَارِ الرَّافِعِيِّ فِيهَا غَالِيًا فِي الْأَنْمَلَةِ.

(فَصْلٌ: فِي الْجِنَايَةِ الَّتِي لَا تَقْدِيرَ لِأَرْضِهَا)

• قُودُ: (وَتَجِبُ الْحُكُومَةُ فِي الشُّعُورِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَمَالٌ لَكِنْ بِشَرْطِ فَسَادِ مَنَبَتِهَا) جِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَفِي إِفْسَادِ مَنَبَتِ الشُّعُورِ حُكُومَةٌ لَا فِيهَا. اهـ فَقَوْلُهُ وَفِي إِفْسَادِ مَنَبَتِ الشُّعُورِ الْخ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَمَحَلُّهُ فِيمَا فِيهِ جَمَالٌ الْخ وَقَوْلُهُ لَا فِيهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيِ لَا حُكُومَةً فِي إِزَالَتِهَا بِغَيْرِ إِفْسَادِ مَنَبَتِهَا انْتَهَى.

• قُودُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَمَالٌ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَحَلُّهُ فِيمَا فِيهِ جَمَالٌ كَاللِّخِيَةِ وَشَعْرِ الرَّاسِ أَمَا مَا لَا جَمَالَ فِي إِزَالَتِهِ كَشَعْرِ الْإِبْطِ فَلَا حُكُومَةً فِيهِ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ التَّمْزِيرُ وَاجِبًا لِلتَّعْدِي قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ لَكِنْ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَأَصْلُهُ هُنَا وَفِي الضَّابِطِ الْآتِي يَقْتَضِي وَجوبَها. اهـ فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَمَالٌ زِدْ لِمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ وَاخْذُ بِقَضِيَّةِ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ.

• قُودُ: (وَلَا قُوَّةَ فِي نَفْيِهَا) انْظُرْ مَفْهُومَ التَّنْفِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. • قُودُ: (وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّافِعِيُّ الْخ) زِدْ بِظُهُورِ الْفَرْقِ، وَهُوَ أَنَّ تَقْدِيرَهُ بِلَا أَنْمَلَةٍ أَصْلِيَّةٍ يَقْتَضِي أَنْ يُقَرَّبَ مِنْ أَرْضِ الْأَصْلِيَّةِ لِضَعْفِ الْيَدِ حَيْثُ يُقَدَّرُ أَنْمَلَةٌ مِنْهَا وَأَنْ اغْتِيَارَهَا بِأَصْلِيَّةٍ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَفِي كُلِّ مِنْهُمَا إِجْحَافٌ بِالْجَانِي بِإِيْجَابِ شَيْءٍ عَلَيْهِ لَمْ تَقْتَضِهِ جِنَايَتُهُ بِخِلَافِ السَّنِ وَلِخِيَةِ الْمِرَاةِ م ر ش. وَقَوْلُهُ: (يَقْتَضِي أَنْ يُقَرَّبَ الْخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ انْتِزَاعِ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ السَّنِ.

وَلَمْ أَنْ تُجِيبْ بِأَنْ زَائِدَةُ الْأُثْمَلَةُ أَوْ الْأَصْبُعُ لَا عَمَلَ لَهَا غَالِيًا، وَلَا جَمَالَ فِيهَا، وَإِنْ قُرِضَ فَقَدْ الْأَصْلِيَّةُ بِخِلَافِ السُّنَنِ الزَّائِدَةِ فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَكُونُ فِيهَا جَمَالٌ بَلٍ وَمَنْعَةٌ كَمَا يَأْتِي وَبِأَنْ جِنْسَ اللَّحْيَةِ فِيهَا جَمَالٌ فَاعْتَبِرْ فِي لَيْحَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا كَذَلِكَ زَائِدَةُ الْأُثْمَلَةِ، أَوْ الْأَصْبُعُ (فَلَا كَانَ) الْحُكُومَةُ (لِطَرَفٍ) مَثَلًا وَخَصَّ بِالذَّكَرِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ (لَهُ مُقَدَّرٌ)، أَوْ تَابِعٌ لِمُقَدَّرٍ أَيْ لِأَجْلِ الْجَنَابَةِ عَلَيْهِ (اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَبْلُغَ) الْحُكُومَةُ (مُقَدَّرَةٌ) لِقَوْلِكَ تَكُونُ الْجَنَابَةُ عَلَيْهِ مَعَ بَقَايِهِ مَضْمُونَةٌ بِمَا يُضْمَنُ بِهِ الْغَضُّ نَفْسُهُ فَتَنْقُصُ حُكُومَةُ جَزَعِ أُثْمَلَةٍ عَنْ دِيَتِهَا وَجَزَعِ الْأَصْبُعِ بِطُولِهِ عَنْ دِيَتِهِ وَقَطْعِ كَفِّ بِلَا أَصَابِعَ وَجَزَعِ بَطْنِهَا أَوْ ظَهْرِهَا عَنْ دِيَةِ الْخَمْسِ لَا بَعْضِهَا وَجَزَعِ الْبَطْنِ عَنْ جَائِفَةٍ

❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ أَنْ تُجِيبْ إلخ) يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ نَفَى الْعَمَلَ وَالْجَمَالَ وَالْأَصْبُعَ الزَّائِدَةَ مَمْنُوعٌ وَأَنْ نَظِيرَ جِنْسِ اللَّحْيَةِ هُوَ جِنْسُ الْأُثْمَلَةِ، لَا الْأُثْمَلَةُ الزَّائِدَةُ وَالْأُثْمَلَةُ الزَّائِدَةُ إِنَّمَا هِيَ نَظِيرُ اللَّحْيَةِ الزَّائِدَةِ كَلَيْحَةِ الْمَرْأَةِ وَكَمَا أَنَّ جِنْسَ اللَّحْيَةِ فِيهَا جَمَالٌ كَذَلِكَ جِنْسُ الْأُثْمَلَةِ وَكَمَا أَنَّ زَائِدَةَ الْأُثْمَلَةِ لَا جَمَالَ فِيهَا إِنْ سَلِمَ ذَلِكَ فَزَائِدَةُ اللَّحْيَةِ كَلَيْحَةِ الْمَرْأَةِ لَا جَمَالَ فِيهَا بَلِ أَوْلَى فَتَأْتِلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ وَلِلَّهِ دَرْ إِمَامِ الْمَذْهَبِ الرَّافِعِيِّ سَمِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ السُّنَنِ إلخ) يَتَأْتِلُ فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَظْهَرُ مُخَالَفَةً إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْفَرْقُ أَنَّ الْجَانِيَّ فِي السُّنَنِ وَاللَّحْيَةِ قَدْ بَاشَرَهَا بِالْجَنَابَةِ عَلَيْهِمَا اسْتِثْلَا بِخِلَافِ الْأُثْمَلَةِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا بَاشَرَ الْجَنَابَةَ عَلَى الْأَصْلِيَّةِ وَالزِّيَادَةِ قَدْ وَقَعَتْ تَبَا رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلِي نَفْسِ الرَّقِيقِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ) إِلَى (قِيلَ). ❦ قَوْلُهُ: (وَخَصَّ) أَيْ الطَّرْفَ ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْغَالِبُ) يَتَأْتِلُ سَمِ وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأْتِلِ أَنْ كُلَّ مَا لَهُ مُقَدَّرٌ يَكُونُ مِنَ الْأَطْرَافِ وَهِيَ مَا عَدَا النَّفْسَ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالطَّرْفِ مَا يُسَمَّى بِذَلِكَ عَرَفًا كَالْيَدِ فَيَخْرُجُ نَحْوُ الْأُتَيْنِ ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ تَابِعٌ إلخ) أَيْ كَمَسَالَةِ الْكَفِّ الْآتِيَةِ سَمِ ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ تَابِعٌ لِمُقَدَّرٍ) أَيْ أَوْ هُوَ تَابِعٌ لِمَا لَهُ مُقَدَّرٌ. ❦ قَوْلُهُ: (أَيْ لِأَجْلِ الْجَنَابَةِ) إلخ) تَفْسِيرُ لَطَرَفٍ وَقَوْلُهُ عَلَى رَاجِعِ إِلَيْهِ.

❦ قَوْلُهُ (سَمِ): (مُقَدَّرَةٌ) أَيْ الطَّرْفُ وَكَانَ الْأَنْسَبُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْمَارِ، أَوْ تَابِعٌ إلخ وَلِقَوْلِهِ الْآتِي، أَوْ مَتَّبِعُهُ أَنْ يَزِيدَ هُنَا، أَوْ مُقَدَّرٌ مَتَّبِعُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (مَضْمُونَةٌ إلخ) خَبَرٌ تَكُونُ. ❦ قَوْلُهُ: (بَطُولُهُ) قَيْدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ الْجَزَعُ فِي أُثْمَلَةٍ وَاحِدَةٍ مَثَلًا فَحُكُومَتُهُ شَرْطُهَا أَنْ تَنْقُصَ عَنْ دِيَةِ الْأُثْمَلَةِ ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَجَزَعِ بَطْنِهَا أَوْ ظَهْرِهَا) أَيْ الْكَفِّ نِهَابَةً. ❦ قَوْلُهُ: (عَنْ دِيَةِ الْخَمْسِ) أَيْ الْأَصَابِعِ الْخَمْسِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ أَنْ تُجِيبْ إلخ) يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ نَفَى الْعَمَلَ وَالْجَمَالَ غَالِيًا فِي الْأُثْمَلَةِ وَالْأَصْبُعِ الزَّائِدَةِ مَمْنُوعٌ وَأَنْ نَظِيرَ حُسْنِ اللَّحْيَةِ هُوَ حُسْنُ الْأُثْمَلَةِ لَا الْأُثْمَلَةُ الزَّائِدَةُ وَالْأُثْمَلَةُ الزَّائِدَةُ إِنَّمَا هِيَ نَظِيرُ اللَّحْيَةِ الزَّائِدَةِ كَلَيْحَةِ الْمَرْأَةِ وَكَمَا أَنَّ حُسْنَ اللَّحْيَةِ فِيهَا جَمَالٌ كَذَلِكَ حُسْنُ الْأُثْمَلَةِ وَكَمَا أَنَّ زَائِدَةَ الْأُثْمَلَةِ لَا جَمَالَ فِيهَا إِنْ سَلِمَ ذَلِكَ فَزَائِدَةُ اللَّحْيَةِ كَلَيْحَةِ الْمَرْأَةِ لَا جَمَالَ فِيهَا بَلِ أَوْلَى فَتَأْتِلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ، وَلِلَّهِ دَرْ إِمَامِ الْمَذْهَبِ الرَّافِعِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْغَالِبُ) يَتَأْتِلُ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ تَابِعٌ لِمُقَدَّرٍ) كَمَسَالَةِ الْكَفِّ الْآتِيَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَجَزَعِ الْبَطْنِ) أَوْ نَحْوِهِ شَرْحُ رَوَيْهِ.

وَجَزَحَ الرَّأْسَ عَنْ أَرْضٍ مُوَضِّحَةٍ فَإِنْ بَلَغَهُ نَقْصٌ سَمَحَاقٍ وَنَقْصٌ مُتَلَاحِمَةٌ نَقْصٌ كُلُّ مِنْهُمَا عَنْهُ وَنَقْصٌ السَّمَحَاقِ عَنِ الْمُتَلَاحِمَةِ لِقَلَّا يَسْتَوِيَا مَعَ تَفَاوُثِهِمَا (فَإِنْ بَلَغَتْهُ) أَيِ الْحُكُومَةِ مُقَدَّرُ ذَلِكَ الْقُصْبُ، أَوْ مَتَبَوِّعُهُ (نَقْصُ الْقَاضِي شَيْئًا) مِنْهُ (بِاجْتِهَادِهِ) أَكْثَرُ مِنْ أَقَلِّ مُتَمَوِّلٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّ أَقْلَهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لِيُوقِعَ التَّغَايُنَ وَالْمُسَامَحَةَ بِهِ عَادَةً وَذَلِكَ لِقَلَّا يَلْزَمُ الْمَحْذُورُ السَّابِقُ. (أَوْ) كَانَتْ الْجِنَايَةُ بِمَحَلٍّ (لَا تَقْدِيرَ فِيهِ)، وَلَا تَابِعٍ لِلْمُقَدَّرِ كَمَا مَرَّ (كَفَعْلِهِ) وَكَتَفٍ وَظَهْرٍ وَعَضْدٍ وَسَاعِدٍ (لَهُ) الشَّرْطُ (أَنْ لَا يَبْلُغَ) الْحُكُومَةُ (دِيَةَ نَفْسٍ) فِي الْأُولَى،

■ فَوَدَّ: (وَجَزَحَ الرَّأْسَ عَنْ أَرْضٍ مُوَضِّحَةٍ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَاوَاهُ سَاوَى أَرْضٍ الْأَقْلَى أَرْضَ الْأَكْثَرِ، وَلَوْ اعْتَبِرَ مَا فَوْقَ الْمُوَضِّحَةِ كَالْمَأْمُومَةِ فَقَدْ تُسَاوَى الْمُوَضِّحَةُ، أَوْ تَزِيدُ فَيَلْزَمُ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ سَمَ عَلَى حِجِّ ع ش. فَوَدَّ: (فَإِنْ بَلَغَتْهُ) أَيِ أَرْضٍ الْمُوَضِّحَةِ وَقَوْلُهُ نَقْصٌ سَمَحَاقٍ الْخِ فَاعِلٌ بَلَغَ وَقَوْلُهُ نَقْصٌ كُلُّ الْخِ جَوَابُ الشَّرْطِ. ■ فَوَدَّ: (مِنْهُمَا) أَيِ مِنْ نَقْصِ السَّمَحَاقِ وَنَقْصِ الْمُتَلَاحِمَةِ أَيِ عَنْ أَرْضِ الْمُوَضِّحَةِ. ■ فَوَدَّ: (وَنَقْصِ السَّمَحَاقِ الْخِ) كَانَ الظَّاهِرُ وَنَقْصِ الْمُتَلَاحِمَةِ عَنْ السَّمَحَاقِ إِذِ السَّمَحَاقُ أَبْلَغُ مِنَ الْمُتَلَاحِمَةِ رَشِيدِيٌّ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مَخْطُوفٌ عَلَى نَقْصِ كُلِّ مِنْهُمَا عَنْهُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَصْدَرًا مَخْطُوفًا عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا الْخِ كَمَا جَرَى ع ش فَلَا إِشْكَالَ جِيَاثَتُهُ وَقَوْلُهُ وَنَقْصِ السَّمَحَاقِ الْخِ أَيِ نَقْصِ مَا يَقْدَرُهُ فِيمَا نَقْصِ مِنَ السَّمَحَاقِ عَمَّا يَقْدَرُهُ فِيمَا نَقْصِ مِنَ الْمُتَلَاحِمَةِ؛ لِأَنَّ وَاجِبَ السَّمَحَاقِ أَكْثَرُ مِنْ وَاجِبِ الْمُتَلَاحِمَةِ. اهـ وَلَكِنَّ التَّغْلِيلَ ظَاهِرٌ فِيمَا جَرَى عَلَيْهِ الرَّشِيدِيٌّ. ■ فَوَدَّ: (أَوْ مَتَبَوِّعِهِ) عَطَفَ عَلَى ذَلِكَ الْمُضَرِّ.

■ فَوَدَّ: (أَكْثَرُ مِنْ أَقَلِّ مُتَمَوِّلٍ) أَيِ يَمَّا لَهُ وَقَعَ كَرُّبَعٌ بِعَبْرٍ مَثَلًا ع ش. ■ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَذَا فِي الْمُثْنِيِّ. ■ فَوَدَّ: (الْمَحْذُورُ السَّابِقُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ لِقَلَّا تَكُونُ الْجِنَايَةُ الْخِ وَقَوْلُهُ وَلَا تَابِعٍ لِلْمُقَدَّرِ أَيِ وَلَا هُوَ تَابِعُ الْخِ ع ش. ■ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) لَعَلَّ الْكَافَ بِمَعْنَى اللَّامِ وَمُرَادُهُ تَغْلِيلُ لُزُومٍ مَا زَادَهُ بِمَا زَادَهُ أَوَّلًا عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَهُ مُقَدَّرٌ. ■ فَوَدَّ: (وَوَظَّهَرُ) قَدْ يَقَالُ: الظَّهَرُ يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْجَائِزَةُ كَالْبَطْنِ سَمَ وَع ش. ■ فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى أَوْ مَتَبَوِّعِهِ الْخِ) انْظُرْ أَيِ أُولَى وَآيِ ثَانِيَةٍ مَعَ أَنَّ الَّذِي انْتَهَى عَنْهُ التَّقْدِيرُ وَالتَّبَعِيَّةُ لِلْمُقَدَّرِ شَيْءٌ وَاحِدٌ رَشِيدِيٌّ وَع ش.

■ فَوَدَّ: (عَنْ أَرْضٍ مُوَضِّحَةٍ) قَدْ يَقَالُ الرَّأْسُ يَتَصَوَّرُ فِيهِ غَيْرُ الْمُوَضِّحَةِ كَالْمَأْمُومَةِ وَالْدَائِمَةِ. ■ فَوَدَّ (فِي): (عَنْ أَرْضٍ مُوَضِّحَةٍ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَاوَاهُ سَاوَى أَرْضٍ الْأَقْلَى أَرْضَ الْأَكْثَرِ وَلَوْ اعْتَبِرَ مَا فَوْقَ الْمُوَضِّحَةِ كَالْمَأْمُومَةِ فَقَدْ تُسَاوَى الْمُوَضِّحَةُ، أَوْ تَزِيدُ فَيَلْزَمُ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ. ■ فَوَدَّ: (أَكْثَرُ مِنْ أَقَلِّ مُتَمَوِّلٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) م ر. ■ فَوَدَّ: (وَوَظَّهَرُ وَحَضْدُ) قَدْ يَقَالُ الظَّهَرُ يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْجَائِزَةُ كَالْبَطْنِ. ■ فَوَدَّ: (فَالشَّرْطُ أَنْ لَا يَبْلُغَ دِيَةَ نَفْسٍ) فِيهِ كِنَايَةٌ عَنْ جَوَازِ بُلُوغِهَا أَرْضَ عُضْوٍ لَهُ مُقَدَّرٌ وَعَنْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا سَوَى مَا عَلِمَ مِنْ تَعْرِيفِهَا مَعْنَى عَلَى ذَلِكَ الْمَعْلُومِ وَكَأَنَّهُ قَالَ جَازَ أَنْ يَبْلُغَ أَرْضَ عُضْوٍ لَهُ مُقَدَّرٌ، وَلَمْ يُشْتَرَطْ سَوَى مَا عَلِمَ مِنَ التَّعْرِيفِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا يَقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِمُ

أو متبوعه في الثانية، وإن بَلَغَتْ الأولى ديةً غَضِرَ مُقَدَّرٌ، أو زادتْ فإن بَلَغَتْ ذلك نَقَصَ القاضي منه كما مرَّ (و) إِنَّمَا (مَقْدُومٌ) المجني عليه لِمَعْرِفَةِ الْحُكُومَةِ (بَعْدَ الْإِدْمَالِ) أي اِنْدِمَالِ جُزْجِهِ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ قَبْلَهُ وَقَدْ تَسْرَى إِلَى التَّفْسِ، أو إِلَى مَا فِيهِ مُقَدَّرٌ فَيَكُونُ هُوَ وَاجِبُ الْجَنَابَةِ (فَإِنْ لَمْ يَنْقُ) بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ (نَقَصَ) فِي الْجَمَالِ، وَلَا فِي الْمَنْفَعَةِ، وَلَا تَأَثَّرَتْ بِهِ الْقِيَمَةُ (اغْتَبِرَ اقْتَرَبَ نَقَصِ) فِيهِ مِنْ حَالَاتِ نَقَصِ قِيَمَتِهِ (إِلَى) وَقْتُ (الْإِنْدِمَالِ) لِقَلَّا تُخْبِطُ الْجَنَابَةُ (وَقِيلَ يُقَدَّرُ) قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ) وَيُوجِبُ شَيْقًا خَلَرًا مِنْ إِهْدَارِ الْجَنَابَةِ (وَقِيلَ لَا غَرْمَ) كَمَا لَوْ تَأَلَّمَ بِضَرْبَةٍ ثُمَّ زَالَ الْأَلَمُ، وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ نَقَصٌ إِلَّا حَالَ سِيلَانِ الدَّمِ اغْتَبِرَتْ الْقِيَمَةُ حِينَئِذٍ فَإِنْ لَمْ تُؤَثِّرِ الْجَنَابَةُ نَقْصًا حِينَئِذٍ أَوْجَبَ فِيهِ الْقَاضِي شَيْقًا بِاجْتِهَادِهِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ فِي نَحْوِ اللَّطْمَةِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ جَنْسَهَا لَا يَقْتَضِي نَقْصًا أَصْلًا قِيلَ قَضِيَّةُ الْمَتْنِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَقَصٌ أَصْلًا

• فَوُدَّ: (أو متبوعه في الثانية إلخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ لَيْسَ تَابِعًا لِمُقَدَّرٍ فَلَا مَتَّبِعٌ لَهُ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ الشَّرْطُ أَنْ لَا تَبْلُغَ دِيَةَ الْمَتَّبِعِ سَمٍ وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُهُ بِالثَّانِيَةِ مُخْتَرَزُ الْقَيْدِ الَّذِي زَادَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَا تَابِعٌ لِلْخِ وَهُوَ مَا لَوْ كَانَ الطَّرْفُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ وَلَكِنَّهُ تَابِعٌ لِمُقَدَّرٍ كَالْكَفِّ مَعَ الْأَصَابِعِ فَإِنَّ الشَّرْطَ فِيهِ أَنْ لَا تَبْلُغَ دِيَةَ الْمَتَّبِعِ فَمُرَادُهُ بِالْأُولَى مَسْأَلَةُ الْمَتْنِ مَعَ مِلَاحَظَةِ الْقَيْدِ الَّذِي زَادَهُ بِقَوْلِهِ، وَلَا تَابِعٌ لِلْخِ وَبِالثَّانِيَةِ الْمَفْهُومَةُ مِنْ زِيَادَةِ الْقَيْدِ الْمَذْكُورِ وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ سَيِّدُ عُمَرَ وَفِيهِ تَكَلُّفٌ ظَاهِرٌ بَلْ كَانَ حَقُّ الْمَقَامِ أَنْ يَذْكُرَ قَوْلَ الشَّارِحِ فِي الْأُولَى أَوْ مَتَّبِعُهُ فِي الثَّانِيَةِ عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ مُقَدَّرُهُ وَيُخَفِّفُ قَوْلُهُ الْأُولَى الْآتِي. • فَوُدَّ: (فَإِنْ بَلَغَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا يَنْطَبِخُ) وَافَقَهُ الْمُعْنَى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ عَدَمِ تَأْثِيرِ الْجَنَابَةِ نَقْصًا أَصْلًا كَمَا سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (فَيَكُونُ هُوَ) أَيِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَا الْحُكُومَةَ. • فَوُدَّ: (وَلَا تَأَثَّرَتْ بِهِ الْقِيَمَةُ) أَيِ عَلَى فَرْضِ الرِّقَّةِ. • فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ سِيلَانِ الدَّمِ. • فَوُدَّ: (أَوْجَبَ فِيهِ الْقَاضِي إلخ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى حَيْثُ قَالَ عَزَّزَ فَقَطُّ إلْحَاقًا لَهَا كَمَا فِي الْوَسِيطِ بِاللَّطْمَةِ، أَوْ الضَّرْبَةِ الَّتِي لَمْ يَتَّقِ لَهَا أَثَرٌ. اه. • فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ إلخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَرْجَحِ كَمَا يَظْهَرُ مِمَّا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُعْنَى.

• فَوُدَّ: (فِي نَحْوِ اللَّطْمَةِ إلخ) (فَرُوعُ): لَوْ ضَرَبَهُ أَوْ لَطَمَهُ، وَلَمْ يَظْهَرْ بِذَلِكَ شَيْءٌ فَعَمَلِيهِ التَّغْزِيرُ فَإِنْ ظَهَرَ شَيْءٌ كَانَ اسْتَوْدَ مَحَلَّ ذَلِكَ، أَوْ اخْفَضَرَ وَيَقِي الْأَثَرُ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَجَبَتْ الْحُكُومَةُ، وَالْعَظْمُ الْمَكْسُورُ فِي غَيْرِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ إِنْ انْجَبَرَ مُغَوِّجًا فَكَسَرَهُ الْجَانِي لَيْسَتْ بِمِثْلِهِ لِكَسَرِهِ لِذَلِكَ لَزِمَتْهُ حُكُومَةُ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ جِنَابَةٌ جَدِيدَةٌ مُعْنَى وَأَسْنَى مَعَ الرُّوْضِ. • فَوُدَّ: (قِيلَ قَضِيَّةُ الْمَتْنِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): يَقْتَضِي اخْتِيَارُهُ اقْتَرَبَ نَقْصِ إِلَى الْإِنْدِمَالِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إلخ وَلَيْسَ بِمُرَادٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ. اه.

لِلْحُكُومَةِ كَمَا عَلِمَ مِنْ تَعْرِيفِهَا فَلَا يُمَكِّنُ خِلَافَهُ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى بَيَانِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (أو متبوعه في الثانية) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ لَيْسَ تَابِعًا لِمُقَدَّرٍ فَلَا مَتَّبِعٌ لَهُ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ الشَّرْطُ أَنْ لَا تَبْلُغَ دِيَةَ الْمَتَّبِعِ.

كلخية امرأة أزيلت وقصد منبثها ومن زائدة لا شيء فيه وليس كذلك بل تُقدَّر لخيئها كلخية عبد كبير لئلا ين بها ويُقدَّر في السن وله من زائدة نابتة فوق الأسنان وليس خلفها أصلية ثم يُقوَّم مقلوعها ليظهر التفاوت؛ لأن الزائدة تُشدُّ الفرجة ويحصل بها نوع جمال ويُجاب بمنع أن قضية ذلك نظرًا للجنس الذي قدَّمته في جواب إشكال الرافعي (والجزم المُقدَّر) أرشهُ (كلمة موضحه يُثبتُه الشين) ومَرَّ بيانه في التَّيَسُّم (حواليه) إن كان محل الإيضاح فلا يُفَرَّدُ بحكومة؛ لأنه لو استوعب جميع محله بالإيضاح لم يلزمه إلا أرش موضحه نعم، إن تعدَّى شينها للقفا مثلاً أفرد وكذا لو أوضح جبينه فأزال حاجبه فعليه الأكثر من أرش موضحه حكومة الشين وإزالة الحاجب وكالموضحه المتلاجمة نظرًا إلى أن أرشها مُقدَّر بالنسبة للموضحه وإنما يُضَيِّح بناءً على ما مرَّ أنه يجب فيها قضية هذه النسبة فعلى المعتمد أن الواجب فيها الأكثر يظهر أن يقال إن كان الأكثر النسبة فهي كالموضحه أو الحكومة فلا

• فود: (كلخية امرأة) ومثلها الخئي مُغني. فود: (وقصد منبثها) أما إذا لم يقصد منبثها فلا حكومة في إزالتها؛ لأنها تعود عاليًا وضابط ما يوجب الحكومة وما لا يوجبها إن بقي أثر الجنابة من ضغيف، أو شين أو جب الحكومة وكذا إن لم يبق على الأصح بأن يُعْتَبَر أَقْرَبُ نَقْصٍ إلى الإندمال كما مرَّ، وإن كانت الجنابة بغير جرح ولا كسر كإزالة الشموخ والطمعة فلا حكومة فيه، وفيه التَّخْزِيرُ كما مرَّ مُغني وأسنى مع الرُّوض. فود: (ويُقدَّر في السن الخ) أي تقويمه في السن الخ ولو عبَّرَ يَقْوَمُ كَانَ أَوْضَحَ ش عبارة المُغني والأسنى مع الرُّوض، ولو قَلَعَ سِنًا، أو قَطَعَ أَصْبُعًا زائدة، ولم يُنْقَضْ بذلك شيء قُدِّرَتِ السِّنُّ، أو الأَصْبُعُ زائدة ولا أصلية خلفها ويقوَّم المخني عليه مُتَّصِفًا بذلك ثم يَقْوَمُ مَقْلُوعًا تلك الزائدة فيظهر التفاوت بذلك؛ لأن الخ. فود: (وله من الخ) أي والحال للمخني عليه من الخ.

• فود: (ويُجاب بمنع أن قضيته ذلك) يتأمل في هذا الجواب سم على حجاج ش. فود: (الذي قُدِّمته) أي بقوله وبأن جنس اللحية فيها جمال الخ ع ش. فود: (ومَرَّ بيانه الخ) عبارة الأسنى كَتَبَ لُونِ ونحوه واستحشاف وإزدياق. اهـ. فود: (جميع محله) أي الشين مُغني. فود: (مثلاً) أي أو لِلْوَجْهِ مُغني. فود: (أفرد) أي بحكومة لتعديده محل الإيضاح مُغني. فود: (وكذا لو أوضح جبينه الخ) هذا مُسْتَنَتِي وَمَا فِي الْمَتْنِ وَلَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ صَوَرِهِ، وإن أَوْفَقَهُ سِيَاقُ الشَّارِحِ رَشِيدِي عبارة المُغني ويُستثنى من الاستنباح ما لو أوضح جبينه الخ.

• فود: (فعليه الأكثر الخ)، ولو جَرَحَهُ عَلَى بَدَنِهِ جِرَاحَةً وَيُقْرِبُهَا جَائِزَةً قُدِّرَتْ بِهَا، وَلَزِمَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ أَرْضِ الْقِسْطِ وَالْحُكُومَةِ كَمَا لَوْ كَانَ يَقْرِبُهَا الْمَوْضِحَةُ مُغْنِي وَأَسْنَى مَعَ الرُّوضِ. فود: (وكالموضحه المتلاجمة) أي قَبِيحُهَا الشَّيْنُ وَلَا يُفَرَّدُ بِحُكُومَةٍ. فود: (إن الواجب فيها) أي المتلاجمة بيانًا لِلْمُعْتَمِدِ وَقَوْلُهُ الْأَكْثَرُ أَيِ مِنَ النَّسْبَةِ وَالْحُكُومَةِ. فود: (فهي كالموضحه) أي قَبِيحُهَا الشَّيْنُ حَوَالِيهَا وَقَوْلُهُ أَوْ

• فود: (ويُجاب بمنع أن قضية ذلك الخ) يتأمل في هذا الجواب.

وعلى هذا التفصيل يُحْمَلُ قَوْلُهُ (وما لا يَقْدُرُ) أَرْضُهُ (يَقْدُرُ) الشَّيْنُ حَوْلَهُ (بِحُكْمِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِيَصْفِيَّ الْحُكُومَةَ عَنِ الِاسْتِبَاعِ بِخِلَافِ الدِّيَةِ وَقَضِيَّةِ إِفْرَادِ الشَّيْنِ بِحُكْمِهِ غَيْرَ حُكْمِهِ الْجُزْجِ بَلْ مِنْ ضَرُورَاتِهِ إِذْ لَا يَتَأْتِي بِغَيْرِ مَا تَذَكَّرَهُ أَنَّهُ يَقْدُرُ سَلِيمًا بِالْكُلِّيَّةِ ثُمَّ جَرِيحًا بِدُونِ الشَّيْنِ وَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ فَهَذِهِ حُكْمُهُ لِلْجُزْجِ ثُمَّ يَقْدُرُ جَرِيحًا بِمَا بِلَا شَيْءٍ ثُمَّ جَرِيحًا بِشَيْءٍ وَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ، وَهَذِهِ حُكْمُهُ لِلشَّيْنِ وَفَائِدَةُ إِبْجَابِ حُكُومَتَيْنِ كَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ غَفِيَ عَنْ أَحَدَاهُمَا بَقِيََتِ الْأُخْرَى وَأَنَّهُ يَجُوزُ بُلُوغُ مَجْمُوعِهِمَا لِلدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَجِبُ نَقْضُهُ عَنْهَا كُلُّ مَنْهَمَا عَلَى انْفِرَادٍ لَا مَجْمُوعُهُمَا فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ حَكْمًا، وَلَا تَصَوِيرًا (و) يَجِبُ (فِي نَفْسِ الرَّقِيقِ) الْمُتَلَفِ وَلَوْ مُكَاتِبًا وَأَمَّ وَلَدٍ وَجَعَلَهُ أَثَرُ تَحْبِثِ الْحُكُومَةِ لِاسْتِرَاجِحِهَا فِي التَّقْدِيرِ وَلِذَا قَالَ الْأَيْمَةُ الْقَرْنُ أَصْلُ الْحَرْفِ فِي الْحُكُومَةِ وَالْحَرْفُ أَصْلُ الْقَرْنِ فِيمَا يَقْدُرُ مِنْهُ (فَيْعُتُهُ) بِالْفَعْلَةِ مَا بَلَّغَتْ كَسَائِرَ الْأَمْوَالِ الْمُتَلَفَةِ (وَلَوْ غَيْرَهَا) أَيِ النَّفْسِ مِنَ الْأَطْرَافِ وَاللَّطَائِفِ وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَ

الحكومة فلا أي فلا يَتَّبِعُهَا الشَّيْنُ حَوْلَ الْيَتَّحِاسِ ش.

• قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ وَمَا لَا يَقْدُرُ إِلَّا) فَالْمُرَادُ بِهِ الْجُزْجُ الَّذِي لَا يَقْدُرُ لَهُ، وَلَا يَفْرُغُهُ مَا لَهُ مُقَدَّرٌ يَفْرُغُ نِسْبَتُهُ مِنْهُ أَوْ تَعْرِفُ النُّسْبَةَ لَكِنَّ الْأَكْثَرَ الْحُكُومَةَ لَا مَا اقْتَضَاهُ النُّسْبَةُ أَسْنَى.

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الدِّيَةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى بِخِلَافِ الْمَقْدُورِ وَمَا الْحَقُّ بِهِ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (بَلْ مِنْ ضَرُورَاتِهِ) أَيِ الْإِفْرَادِ. • قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يَتَأْتِي إِلَّا) عِلَّةٌ يَقُولُهُ بَلْ مِنْ ضَرُورَاتِهِ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْإِفْرَادِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ يَقْدُرُ إِلَّا خَبَرٌ وَقَضِيَّةُ إِلَّا. • قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ) أَيِ مَا يَبْتَنِيهِمَا وَالتَّائِيَةُ لِمُوَافَقَةِ الْخَبَرِ. • قَوْلُهُ: (كَلِمَتُكَ) أَيِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ يَقُولُهُ أَنَّهُ يَقْدُرُ سَلِيمًا إِلَّا. • قَوْلُهُ: (نَفْصُهُ إِلَّا) فَاعِلٌ يَجِبُ وَقَوْلُهُ كُلُّ مَنْهَمَا خَبَرٌ أَنَّ. • قَوْلُهُ: (فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ إِلَّا) أَيِ جَلَا قَلِيلًا لَابِنِ التَّحْبِثِ حَيْثُ قَالَ وَفِي التَّصَوِيرِ الْمَذْكُورِ عَسْرٌ وَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يَقُومَ سَلِيمًا ثُمَّ جَرِيحًا بِشَيْءٍ وَيَجِبُ مَا يَبْتَنِيهِمَا وَلَمَّا لَا يَخْتَلِفُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ فَلَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِنَا يَقْدُرُ بِحُكْمِهِ وَلِلْبَلْقَيْنِ حَيْثُ ذَكَرْنَا نَحْوَهُ فَقَالَ: الْأَقْبَسُ عِنْدَنَا لِإِجَابِ حُكُومَةٍ وَاحِدَةٍ جَامِعَةٍ لِهَمَا كَذَا فِي الْأَسْنَى.

• قَوْلُهُ (وَفِي نَفْسِ الرَّقِيقِ) أَيِ الْمَنْصُومِ نِهَاجَةً وَمُعْنَى أَمَّا الْمُرْتَدُّ فَلَا ضَمَانَ فِي إِثْلَافِهِ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَلَيْسَ لَنَا شَيْءٌ يَصِحُّ بَيِّنُهُ، وَلَا يَجِبُ فِي إِثْلَافِهِ شَيْءٌ سِوَاهُ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (الْمُتَلَفِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَ يَدٍ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَيُخْتَلَمُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَ يَدٍ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (وَبِهِ أَتَّفَعُ) إِلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (الْمُتَلَفِ) يَفْتَحُ اللَّامَ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّائِيَةُ.

• قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهُ إِلَّا) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَعَقَّبَ الْمُصَنِّفُ الْحُكُومَةَ بَيَانِ حُكْمِ الْجِنَابَةِ عَلَى الرَّقِيقِ لِاسْتِرَاجِحِهَا فِي أَمْرِ تَقْدِيرِيٍّ، وَإِنْ كَانَ اسْتَوْفَى الْكَلَامَ عَلَى ضَمَانِ الرَّقِيقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي كِتَابِ الْغَضَبِ بِأَبْسَطِ مِمَّا هُنَا إِلَّا أَنَّهُ أَعَادَ الْكَلَامَ فِيهِ هُنَا لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْجِنَابَةَ عَلَيْهِ تَارَةً تَكُونُ بِإِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَيْهِ كَمَا سَبَقَ فِي الْغَضَبِ وَتَارَةً بِغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُنَا. اهـ.

• قَوْلُهُ: (أَصْلُ الْحَرْفِ فِي الْحُكُومَةِ) أَيِ فِيمَا لَا يَقْدُرُ لَهُ ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِالْفَعْلَةِ مَا بَلَّغَتْ)، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى

يَدِ عَادِيَةٍ وَلَا مَبِيحًا قَبْلَ قَبْضِهِ لِمَا مَرَّ فِيهِمَا (مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ) سَلِيمًا (إِنْ لَمْ يَنْقُضْ) ذَلِكَ الْغَيْرُ (فِي الْحُرِّ) نَعَمْ، نَقَلَ الْبُلْفَنِي عَنْ الْمُتَوَلَّى أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ مَتْبُوعِهِ، أَوْ مِثْلُهُ لَمْ يَجِبْ كُلُّهُ بَلْ يُوجِبُ الْقَاضِي حُكُومَةً بِاجْتِهَادِهِ لِقَلِّ يَلْزَمُ الْمَحْذُورُ السَّابِقُ قَالَ وَهَذَا تَفْصِيلٌ لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِطْلَاقُ مَنْ أَطْلَقَ مُحْمُولٌ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ فِي الْقِيَمَةِ أَصَالَةٌ إِلَى نَقْصِ الْقِيَمَةِ حَتَّى فِي الْمُقَدَّرِ عَلَى قَوْلِ فَلَمْ يَنْظُرُوا فِي غَيْرِهِ لِتَبَعِيَّةٍ، وَلَمْ يَلْزَمْ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفَسَادُ الَّذِي فِي الْحُرِّ فَتَأَمَّلْهُ (وَالَا) بِأَنَّ يُقَدَّرَ فِي الْحُرِّ كَمُوضِحَةٍ وَقَطَعَ طَرَفَ (فِي سَبْتِهِ) أَيِ مِثْلُهَا مِنَ الدِّيَةِ (مِنْ قِيَمَتِهِ) فِي يَدِهِ نَصْفُهَا وَمُوضِحَتُهُ نَصْفُ عَشْرِهَا (وَفِي قَوْلِي لَا يَجِبُ) هُنَا (إِلَّا مَا نَقَصَ) أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مَالٌ فَاشْتَبَهَ الْبِهْمَةَ. (وَلَوْ قُطِعَ ذَكَرُهُ وَأَنْشِأَهُ فِي الْأَطْهَرِ) تَجِبُ (فِي مَتَانٍ) كَمَا تَجِبُ فِيهِمَا مِنَ الْحُرِّ دِيَتَانِ نَعَمْ، لَوْ جَنَى عَلَيْهِ اثْنَانِ وَقِيَمَتُهُ أَلْفٌ وَقَطَعَ كُلَّ مِنْهُمَا يَدًا، وَجَنَابَةُ الثَّانِي قَبْلَ

دِيَةِ الْحُرِّ وَسَوَاءٌ أَكَانَتْ الْجَنَابَةُ عَمْدًا، أَوْ خَطَأً، وَلَا يَدْخُلُ فِي قِيَمَتِهِ التَّغْلِيظُ مُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ فِيهِمَا) أَيِ فِي بَابِهِمَا. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَنْقُضْ ذَلِكَ الْغَيْرُ) أَيِ وَلَمْ يَتَّبِعْ مُقَدَّرًا مُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ نَقَلَ الْبُلْفَنِي (إِلْح) عِبَارَةً لِلنَّهْيَةِ وَمَا نَقَلَ الْبُلْفَنِي عَنْ الْمُتَوَلَّى (إِلْح) غَيْرُ مُتَّجِبٍ إِذِ النَّظَرُ فِي الْقِيَمَةِ (إِلْح). ٥. قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ مَتْبُوعِهِ (إِلْح) كَانَ جَرْحُ أَضْبَعِهِ طَوْلًا فَتَقْصُ قِيَمَتُهُ عَشْرُهَا، أَوْ أَكْثَرُ فَقَدْ سَاوَى بِذَلِكَ جَرْحُ الْأَضْبَعِ بِذَلِكَ الْأَضْبَعِ، أَوْ زَادَ عَلَيْهِ وَهَذَا فَسَادٌ يَتَّبِعِي النَّظَرَ إِلَيْهِ وَالِاحْتِرَازُ عَنْهُ فَمَا وَجَّهَ قَوْلُهُ فَلَمْ يَنْظُرُوا (إِلْح) قَوْلُهُ وَلَمْ يَلْزَمْ (إِلْح) فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ عَشْرٍ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ، وَلَمْ يَلْزَمْ (إِلْح) إِشَارَةُ الشَّهَابِ سَمِ إِلَى التَّوَقُّفِ فِيهِ. ٥. قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) أَيِ فِي شَرْحِ اشْتِرَاطِ أَنْ لَا تَبْلُغَ مُقَدَّرُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (فِي الْمُقَدَّرِ) أَيِ فِي جُزْئِهِ الَّذِي لَهُ مُقَدَّرٌ فِي الْحُرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِهِ) أَيِ فِيمَا لَا مُقَدَّرَ لَهُ فِي الْحُرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (لِتَبَعِيَّةٍ) صِلَةُ يَنْظُرُوا. ٥. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ يُقَدَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَبَيِّنْ) فِي الْمُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا لَا مُقَدَّرَ لَهُ فِي الْحُرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ مِثْلُ مَا لَهُ مُقَدَّرٌ فِي الْحُرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (سَمِ) (ذَكَرُهُ وَأَنْشِأَهُ) وَنَحْوُهُمَا وَمَا لِلْحُرِّ فِي دِيَتَانِ مُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ (إِلْح) مُسْتَنَتِي مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ لَا مِنْ خُصُوصِ قَطْعِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيْنِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ رَشِيدِي أَيِ كَمَا قَعَلَهُ الْمُعْنَى فَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قِيَمَتِهِ مِنْ قِيَمَتِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَوْ جَنَى عَلَيْهِ اثْنَانِ (إِلْح) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُعْنَى وَإِذَا قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ قِيَمَتُهُ أَلْفٌ لَزِمَهُ

٥. قَوْلُهُ: (أَكْثَرُ مِنْ مَتْبُوعِهِ) أَيِ كَانَ جَرْحُ أَضْبَعِهِ طَوْلًا فَتَقْصُ قِيَمَتُهُ عَشْرُهَا، أَوْ أَكْثَرُ فَقَدْ سَاوَى بِذَلِكَ جَرْحُ الْأَضْبَعِ، أَوْ زَادَ عَلَيْهِ وَهَذَا فَسَادٌ يَتَّبِعِي النَّظَرَ إِلَيْهِ وَالِاحْتِرَازُ عَنْهُ فَمَا وَجَّهَ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَنْظُرُوا (إِلْح) وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يَلْزَمْ (إِلْح) يَتَأَمَّلْ.

٥. قَوْلُهُ فِي (سَمِ): (وَلَوْ قُطِعَ ذَكَرُهُ وَأَنْشِأَهُ (إِلْح) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَإِذَا قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ قِيَمَتُهُ أَلْفٌ دِينَارٍ لَزِمَهُ خَمْسُمِائَةٍ فَإِنْ قَطَعَ الْأُخْرَى آخَرُ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَقَدْ نَقَصَ مِائَتَيْنِ لَزِمَهُ أَرْبَعُمِائَةٍ، أَوْ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فَنُصِفَ مَا وَجَبَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ لَمْ تَسْتَجِرْ وَقَدْ أَوْجَبْنَا نِصْفَ الْقِيَمَةِ فَكَانَ انْتَقَاصُ نِصْفِهَا. ٥.

انديمال الأولى ثم اندملت لزم الثاني مائتان وخمسون نصف ما لزم الأول لا أربعمائة لو صار بالقطع الأول يساوي ثمانمائة؛ لأن الجنابة الأولى لم تستقر وقد أوجبنا فيها نصف القيمة فكان الأول انتقص نصفها وبه اندفع قول البلقيني أن هذا لا يظهر وجهه.

(والثاني يجب ما نقص من قيمته إما مر (لأن لم ينقص) على الضعيف (فلا شيء) وخرج بالرتقي المتعص في مقدره بالنسبة من الدية والقيمة ففي يد من نصفه حر ربيع دية وزرع قيمته وفي أصابعه نصف عشر دية ونصف عشر قيمته ذكره الماوردی، ولم يبين حكم غير المقدّر فيحتمل أن يقال نُقِدْرُه ابتداءً كله رقيقاً؛ لأن به تحصل معرفة الحكومة والتقص فإذا كان التقص عشر القيمة مثلاً وجب فيمن نصفه حر نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وأن يقال يُنَزَّدُ كل جزء بحكمه فيقدر نصفه الحر قنًا وحده ونوجب ما يقابل نصف الجنابة من الدية ويقوم نصفه القن وحده ونوجب نصف ما نقصته الجنابة منه وهذا أقعد بل وأولى إذ يقوم كل وحده يستلزم اعتبار قيمة النصف وتقوم الكل يستلزم اعتبار نصف القيمة والأول أقل فهو المحقق.

خمسائة فإن قطع الأخرى آخر بعد الإندمال وقد نقص مائتان لزمه أربعمائة أو قبل الإندمال فيلزمه نصف ما وجب على الأول وهو مائتان وخمسون؛ لأن الجنابة الأولى لم تستقر بعد حتى يضبط التقصان وقد أوجبنا بها نصف القيمة فكانه انتقص نصفها. اهـ.

• فؤد: (ثم اندملت) عبارة النهاية، ولم يمت منها. اهـ فكان الأولى للشارح الثنية.

• فؤد: (فكان الأول انتقص إلخ) أي انتقص به على الحذف والإيصال. • فؤد: (إن هذا) أي لزوم المائتين وخمسين للثاني.

• فؤد (سني: والثاني) بالجزم عطفًا على الأظهر كما تبي عليه المغني. • فؤد: (لإما مر) أي لانه مال إلخ.

• فؤد: (ففي مقدره بالنسبة إلخ) أعني فيجب فيما له مقدّر باختيار النسبة عبارة المغني فمن نصفه حر يجب في طرفه نصف ما في طرف الحر ونصف ما في طرف العبد ففي يده ربيع الدية إلخ.

• فؤد: (وفي أصابعه نصف عشر دية إلخ) وعلى هذا القياس فيما زاد من الجراحة، أو نقص نهاية ومغني. • فؤد: (ولم يبين) أي الماوردی. • فؤد: (فيحتمل إلخ) أن يقدّر كله حرًا ثم قنًا وينظر واجب ذلك الجرح ثم يقدّر نصفه الحر قنًا وينظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على ما فيه من الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية والثاني ربيع القيمة وجب فيمن نصفه حر نصف عشر الدية ونصف ربيع القيمة نهاية وقوله وبالثاني ربيع القيمة يعني ربيع قيمة الجميع بدليل ما بعده رشيد.

• فؤد: (لأن الجنابة الأولى لم تستقر) حتى يضبط التقصان شرح روض.

باب موجبات الدية غير ما مر

(والعاقلة) عَطَفَ على موجبات (والكفارة) للقتل بصح عطفه على كل وجناية القن والغرة ومر أن الزيادة على ما في الترجمة غير صحيح إذا (صاح) بنفسه أو بالة معه (على صبي لا يمتنع) أو مجنون أو معتوه أو نائم أو ضعيف عقل ولم يحتج لذكرهم لأنهم في معنى غير المتميز بل المتميز غير المتعطف مثلهم كما أفهمه قوله الآتي ومراهق متعطف كبالغ وهو واقف أو جالس أو مضطجع أو مستلق (على طرف سطح) أو شفير بئر أو نهر صيحة منكرة (لوقع) عقبتها (بذلك) الصباح وحذف تقييد أصله بالارتعاد.....

باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة

فود: (هير ما مر) في البابين قبله مما يوجب الدية ابتداءً كقتل الوالد ولده وكصور الخطأ وشبه العمد زيادي ومغني. فود: (يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فإن أراد ومن العاقلة فالمراد الصحة في نفسه من جهة المعنى وإن لم يوافق الصحيح في المزية سم على حج أي من أن المعاطيف المكررة يعطف كلها على الأول ما لم يكن بحرف مرتب اه. ع ش. فود: (وجناية القن إلخ) عطف على موجبات مغني. فود: (ومر أن الزيادة إلخ) أي فلا يرد على المني أنه لم يذكر جناية الرقيق والغرة في الترجمة مع أنه ذكرهما في الباب اه. ع ش. فود: (بنفسه) إلى قوله: (تنبهها) في النهاية. فود: (أو بالة) ومنها نائية الذي يمتد وجوب طاعته مثلاً اه. ع ش. فود: (سني: على صبي إلخ) أي وإن تعدى بدخوله ذلك المحل اه. نهاية. فود: (سني: لا يميز) أي أضلاً أو ضعيف التمييز اه. مغني. فود: (أو مجنون إلخ) أي بالغ مجنون إلخ اه. مغني. فود: (أو معتوه) نوع من المجنون اه. ع ش. فود: (أو ضعيف عقل) عبارة المغني والنهاية أو امرأة ضعيفة العقل اه. فود: (ولم يخنخ إلخ) أي المصنف. فود: (مثلهم) الأولى الإفراد. فود: (وهو إلخ) أي كل ومن ذكر اه. مغني. فود: (أو شفير بئر إلخ) أي أو نحو ذلك اه. استي ومغني. فود: (وحلف تقييد أصله إلخ) وفي سم ما حاصله أن المصنف لم يحذف من أصله شيئاً إذ لا يفهم من قوله بذلك إلا بسبب الصباح بل عبارة المصنف أصرح من عبارة أصله اه. رشيد.

باب موجبات الدية

فود: (يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فإن أراد ومن العاقلة فالمراد صحته في نفسه من جهة المعنى وإن لم يوافق الصحيح في المزية. فود: (وحلف تقييد أصله بالارتعاد إلخ) أقول يمكن أن يكون ذلك الارتعاد في عبارة الأصل لبيان أن السقوط تسبب عن الصباح إذ عبارته مع تزكيه وهي فازتمد وسقط عنه لا تقيد ذلك بناء على أن الهاء في منه للطرف كما هو المتبادر من العبارة وأما جعلها للصباح ومن للتعليل فبميد لا يتبادر منها بل يتبادر خلافه كما تقرر، وأما عبارة المصنف فهي ظاهرة أو صريحة في أن السقوط تسبب عن الصباح إذ لا يفهم من قوله فوق بذلك أي الصباح إلا

تنبيهها على أن ذكره لكونه يغلب وجوده غيب هذه الحالة لا يكونه شرطاً إذ المدار على ما يغلب على الظن كون السقوط بالصباح (فمات) منها وحذفها لدلالة فاء السببية عليها لكون الفورية التي أشعرت بها غير شرط إن بقي الألم إلى الموت (فدية مغلطة على المائل) لأنه شبه عمداً لا قوّة لانتفاء غلبة إفضاء ذلك إلى الموت لكونه لما كثر إفضاؤه إليه أخلنا الهلاك عليه وجعلناه شبه عمداً ولو لم يمت بل ذهب مشيه أو بصره أو عقله مثلاً ضمنت المائلة كذلك أيضاً بأرشي المار فيه، وخرج بقوله على صبي صباحه على غيره.....

• قوله: (تنبيهها على إلخ) جارة النهاية إكتفاء بقوله بعد ولو صاح على صبي فاضطرب صبي لأنه شرط لا يند منه لكونه دالاً على الإحالة على السبب إذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدره. وجارة المعنى فوقع بملك الصباح بأن ارتعد به فمات منه كما في الروضة ولو بعد مدة مع وجود الألم. وفي شرح المنهج والروض ما يوافقها قال الرشيد قوله إكتفاء إلخ فيه توقف. وقال ع ش قوله إذ لو لا ذلك إلخ وعليه لو اختلفا في الإزتمام وعديمه صدق الجاني لأن الأصل عدم الإزتمام وبراءة الذمة كما سياتي. • قوله: (على أن ذكره لكونه إلخ) أي الإزتمام. • قوله: (لا يكونه شرطاً إلخ) خلافاً للنهاية والمعنى وشرحي المنهج والروض كما مر أيضاً زاد النهاية ما نصه ولو ادعى الولي الإزتمام والصالح عدمه صدق الصالح بيمينه. أي فلا شيء عليه ع ش. • قوله: (منها) إلى قول المشي وفي قول في النهاية.

• قوله: (منها) أي الصيحة. • قوله: (وحذفها) أي لفظة منها. • قوله: (لدلالة فاء السببية) أي المتبادر في السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقع بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية سم على حج. ع ش. • قوله: (إن بقي إلخ) قيد لعدم اشتراط الفورية جارة الأسنى أمالو مات بعد ما ذكر بمدة بلا تألم أو وقته بلا سقوط أو بسقوط بلا إزتمام فلا ضمان.

• قوله (سنس): (فدية مغلطة إلخ) سواء أضافه من ورثه أم واجهه أسنى زاد المعنى وسواء أكان في ملك الصالح أم لا. • قوله (سنس): (مغلطة) أي بالتثنية السابق في كتاب الديات معني وع ش. • قوله: (ولو لم يمت) إلى قوله إلا أن يكون الطرف في المعنى. • قوله: (بل ذهب مشيه أو بصره إلخ) الظاهر أن هذا غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح. رشيد جارة ع ش قوله ضمنت المائلة ذكر هذه فيما لو صاح عليه بطرف سطح يقتضي أنه لو صاح عليه بالأرض أو على بالغ متيقظ فزال عقله لم يضمن وقد يقال الصباح وإن لم يؤثر الموت لكونه قد يؤثر زوال العقل فإنه كثيراً ما يحصل منه الإثر حاج المفضي إلى زوال العقل. ويأتي عن سم والمعنى التثنية بالصبي. • قوله: (وخرج بقوله على صبي إلخ) جارة

معنى سبب الصباح فلذا حذف ذلك القيد لاستيفائه عنه ولذلك احتاج فيما يأتي أيضاً للإذكار الاضطراب الذي هو بمعنى الإزتمام لعدم ذكر ما يغني عنه فتأمل. • قوله: (لدلالة فاء السببية عليها) فيه أنه لا دليل هنا على أن هذه للسببية حتى تدل عليها إلا أن يقال تتبادر السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقع بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية.

الآتي، وبطرف سطح نحو وسطه إلا أن يكون الطرف أخفض منه بحيث يتخرج الارتفاع به إليه فيما يظهر (وفي قوله قصاص) فإن غني عنه فدية مُغلطة على الجاني لغلبة تأثيره وأجيب بمنع ذلك (ولو كان) غير المُتميز ونحوه (بارض) ولو غير مُستوية فصاح عليه فمات (أو صاح على بالغ) مُتماسك في نحو وقوفه على ما بحثه البلقيني وهو مُحتَمَل ويُحتَمَلُ الأخذ بإطلاقهم لأن التقصير منه حينئذ لا يمتن صاح (بطرف سطح) أو نحوه فسقط ومات (فلا دية في الأصح) لثبوت الموت بذلك حينئذ فتكون موافقة قدر، وأفاذ سياقه كما قررته فيه إن سلب الضمان فيه إذا مات فلو ذهب عقله وجبت دية كما قاله جمع مُتقدمون لأن تأثير الصيحة في زواله أشد منه في الهلاك فاشترط فيه نحو سطح (وشهر سلاح) على بصير رآه

المُغني بالصباح عليه ما لو صاح على غيره فوقع من الصباح فهل يكون قدراً أو كما لو صاح على صيد قال الأذاعي الأقرب الثاني اهـ. قود: (الآتي) أي بقول المتن أو صاح على بالغ إلخ ولو صاح على صيد إلخ. قود: (أخفض منه) أي من الوسط. قود: (بمحيط يتخرج إلخ) أي يتخرج بالفعل كما هو ظاهر اهـ. رشيد. قود: (به إليه) أي بالوسط إلى الطرف. قود: (يمنع ذلك) أي الغلبة وقوله فمات أي من الصيحة اهـ. مُغني.

قود (سنن): (على بالغ إلخ) أي مُتقبط اهـ. ع ش. قود: (بإطلاقهم) أي سواء كان مُتماسكاً أو غير مُتماسك اهـ. كُردي. قود: (منه) أي من البالغ.

قود (سنن): (فلا دية إلخ) ثم إن قل ذلك بقصد أدية غيره عزز وإلا فلا اهـ. ع ش. قود: (فيكون) أي مؤثماً اهـ. نهاية. قود: (موافقة قدر) يؤخذ منه أنه لا كفارة على الصائح ع ش. قود: (إذا مات) خبر أن اهـ. سم. قود: (قلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبائع أيضاً وإن احتمل قوله فاشترط إلخ خلافه عبارة الأتوار ولو صاح على صغير فزال عقله وجبت الدية مُغلطة على عاقلته اهـ. وعبارة كثر الأستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله وجبت دية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويُحتَمَلُ التقييد به وهو أوجه وأن يفرق بأن تأثير الصباح في زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو انتهت اهـ. سم عبارة المُغني ولو صاح على صغير فزال عقله وجبت الدية كما جزم به الإمام ونص عليه في الأم وإن كان بالغا فلا اهـ. قود: (نحو سطح) أي طرفه.

قود (سنن): (وشهر سلاح إلخ) وكذا تهديد شديد اهـ. مُغني. قود: (على بصير رآه) قد يقال أو على

قود: (إذا مات) خبر إن. قود: (قلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبائع أيضاً وإن احتمل قوله فاشترط إلخ خلافه. قود: (أيضا قلو ذهب عقله إلخ) عبارة الأتوار ولو صاح على صغير فزال عقله وجبت دية مُغلطة على عاقلته اهـ. وعبارة كثر الأستاذ، ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله وجبت الدية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويُحتَمَلُ التقييد به وهو أوجه وأن يفرق بأن تأثير الصباح في زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو اهـ. قود: (على بصير) قد يقال أو على أمسه

(كصباح) في تفصيله المذكور (ومراهم مُتَقَطِّطٌ كالبالغ) فيما دُكِرَ فيه واستفيد من مُتَقَطِّطٍ أَنَّ المدارَ على قُوَّةِ التمييز دون المراهقة. (ولو صاح) مُخِرِمٌ أو حلالٌ في الحَرَمِ أو غيره (على صيد فاضطرب صبي) غير قوِيّ التمييز أو نحوه مِن مَنْ مَرَّ وهو على طَرَفِ سَطْحٍ لا أرض (وسقط) ومات منه (فدية مُخَفِّفَةٌ على العاقلة) لأنَّ فعله حينئذٍ خطأ ولو زال عقله وجبَتْ دِيَّتُهُ على العاقلة وإن كان بأرضٍ نظير ما مرَّ وأفهم تأثير الصباح فيما دُكِرَ تأثيره في غيره ومن ثمَّ جَزَمَ في الأنوارِ ومن تبعه بأنَّه لو صاح بدائية إنسانٍ أو هيجبها بثوبه فسقطت في ماءٍ أو وحدةٍ فهلكَتْ صَبيُّها في ماله وإن كان على ظهرها إنسانٌ فسقطَ ومات فعلى عاقلة اهـ ولم يُبَيِّنُوا أَنَّهُ خطأ أو شبه عمدٍ والوجه أَنَّهُ شبه عمدٍ ثمَّ ظاهرُ كلامهم هنا أَنَّهُ لا فرق بين كونِ الدَّائِيَةِ تنفِزَ بطبيعتها من الصباح وإن لا، لكن يشكُلُ عليه قولهم في إتلافِ الدَّوابِّ لو كانت الدَّائِيَةُ وحدها

أعنى إذا مَسَّه على وجهٍ يُؤْزِرُ ويُرْعِبُ اهـ. سم على حَجِّ اهـ. ع ش. ٥. فود: (كصباح في تفصيله الخ) أي وإن كان بأرضٍ كما يَصْرُحُ به اهـ. سم أي في شَرْحٍ ولو تَبَعَ بِسَيِّفٍ الخ. ٥. فود: (فيما دُكِرَ فيه) أي مِن أَنَّهُ لا شَيْءَ فيه ع ش. ٥. فود: (واستفيد) إلى قولِ المثنى فدية مُخَفِّفَةٌ في النِّهَايَةِ والمُغْنِي. ٥. فود: (دون المراهقة) في استِغَادَةِ الدَّوْنِيَّةِ نَظَرُ اهـ. سم

٥. فود: (سني: (ولو صاح على صيد) أي لو لم يَقْصِدِ الصَّيِّ وَنَحْوَهُ مِن دُكِرَ بِلِ صَاحٍ شَخْصٍ على نَحْوِ صَيْدٍ الخ اهـ. مُغْنِي. ٥. فود: (لو صاح بدائية) إلى قوله وإن كان على ظَهرِها الخ نَقَلَهُ الْمُغْنِي وع ش عن فتاوى البَغوِيِّ وأقرَّاه. ٥. فود: (بدائية إنسان) بالإضافة. ٥. فود: (انتهى) أي كَلَامُ الْأَنْوَارِ وَمِنْ تَبَعِهِ. ٥. فود: (ثمَّ ظاهرُ كلامهم أي الأصحاب هنا) أي في صباح الدَّائِيَةِ. ٥. فود: (لكن يشكُلُ عليه قولهم الخ) قد يُفَرَّقُ بَأَنَّ السُّقُوطَ الْمُؤَدِّيَ لِلتَّلَافِ يَتَسَبَّبُ عَنِ الصَّبَاحِ كالتَّخْصِصِ بِدُونِ أَمْرِ زَائِدٍ بِخِلَافِ الْإِثْلَافِ وَسُقُوطِ رَاكِبِهَا الْمُؤَدِّيَ لِلتَّلَافِ فِيهِ لَازِمٌ لِسُقُوطِهَا مِن غَيْرِ احتِجَاجٍ لِأَمْرِ زَائِدٍ بِخِلَافِ إِثْلَافِهَا غَيْرَ رَاكِبِهَا لَيْسَ لَازِمًا لِتَخْصِيسِهَا وَلَا لِيُفَارِهَا بِوَاسِطَتِهِ فَجَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي مَسْأَلَةِ التَّخْصِصِ كَوْنُ الْإِثْلَافِ طَبَعًا وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ هُنَا اهـ. سم.

على وجهٍ يُؤْزِرُ وَيُرْعِبُ.

٥. فود: (في سني: (كصباح) في تفصيله المذكور وإن كان بأرضٍ كما يَصْرُحُ بِهِ. ٥. فود: (واستفيد من مُتَقَطِّطٍ) كذا شَرْحُ م ر. ٥. فود: (دون المراهقة) في استِغَادَةِ الرُّؤْيَةِ نَظَرُ. ٥. فود: (لكن يشكُلُ عليه الخ) قد يُفَرَّقُ بَأَنَّ السُّقُوطَ الْمُؤَدِّيَ لِلتَّلَافِ يَتَسَبَّبُ عَنِ الصَّبَاحِ كالتَّخْصِصِ بِدُونِ أَمْرِ زَائِدٍ بِخِلَافِ الْإِثْلَافِ وَسُقُوطِ رَاكِبِهَا الْمُؤَدِّيَ لِلتَّلَافِ فِيهِ لَازِمٌ لِسُقُوطِهَا مِن غَيْرِ احتِجَاجٍ لِأَمْرِ زَائِدٍ بِخِلَافِ إِثْلَافِهَا غَيْرَ رَاكِبِهَا لَيْسَ لَازِمًا لِتَخْصِيسِهَا وَلَا لِيُفَارِهَا بِوَاسِطَتِهِ فَجَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي مِثْلِيَّةِ التَّخْصِصِ كَوْنُ الْإِثْلَافِ طَبَعًا وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ هُنَا وَجِبَارَةُ الْأَنْوَارِ، وَلَوْ صَاحَ عَلَى صَخِيرٍ فَرَأَلَ عَقْلَهُ وَجَبَتْ دِيَّتُهُ مُعْلَظَةً عَلَى عَاقِلَتِهِ اهـ. وَجِبَارَةُ كَثَرِ الْأَشْتَازِ، وَلَوْ صَاحَ عَلَى ضَعِيفِ الْعَقْلِ فَرَأَلَ عَقْلَهُ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ وَلَمْ يَقْصِدْهُ بِأَنَّهُ عَلَى طَرَفِ سَطْحٍ وَيُجْتَمِلُ التَّقْيِيدُ بِهِ وَهُوَ أَوْجَهُ وَأَنَّهُ يُفَرَّقُ بَأَنَّ تَأْثِيرَ الصَّبَاحِ فِي زَوَالِ الْعَقْلِ أَشَدُّ مِن تَأْثِيرِهِ فِي السُّقُوطِ مِن عَلْوِ اهـ.

فَنَحَسَهَا إِنْسَانًا فَاتَّلَفَتْ شَيْئًا مُتَّصِلًا بِالتَّخَسُّسِ وَطَبَقُهَا الْإِتْلَافُ فَهَلْ يَضْمَنُ وَجْهَانِ أ هـ .
وَالْتَّخَسُّسُ كَالصِّيَاحِ بَلْ أَوْلَى كَمَا يَأْتِي فَالْقَائِلُ بِالضَّمَانِ بِهِ يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ الْإِتْلَافُ مُتَّصِلًا
بِالتَّخَسُّسِ وَأَنْ يَكُونَ طَبَقًا لَهَا فَعَلِيهِ يَشْتَرُطُ كُلُّ مَنْ هَذِينَ هُنَا بِالْأَوْلَى لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّ التَّخَسُّسَ
أَبْلَغُ فِي إِثَارَتِهَا مِنَ الصِّيَاحِ وَالْقَائِلُ بَعْدِيهِ مَعَ هَذِينَ يَقُولُ هُنَا بَعْدِيهِ أَوْلَى فِإِطْلَاقِ الْأَنْوَارِ وَمَنْ
تَبَيَّنَ فِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ إِنْ قَالَ بِالضَّمَانِ فِي مَسْأَلَةِ التَّخَسُّسِ لَزِمَهُ الْقَوْلُ بِهِ بِشَرْطِهَا هُنَا
بِالْأَوْلَى كَمَا تَقَرَّرَ أَوْ بَعْدِيهِ مَعَهُمَا ثُمَّ لَزِمَهُ الْقَوْلُ بَعْدِيهِ هُنَا بِالْأَوْلَى وَالْعَجَبُ يَمُنُّ جَزَمَ هُنَا بِمَا
فِي الْأَنْوَارِ وَحَكِيَ ذَهَبُكَ الْوَجْهَيْنِ ثُمَّ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ وَكَانَهُ غَفْلٌ فِي كُلِّ عَنْ اسْتِخْضَارِ الْآخِرِ
وَالَا لَمْ يَسْغِهِ ذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ فَمَا الَّذِي يُغْتَمَدُ فِي ذَلِكَ قُلْتَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ ثُمَّ الضَّمَانُ بِقَوْدَتِهِ
فَكَذَا هُنَا وَكَوْنُ التَّخَسُّسِ أَبْلَغُ مِنَ الصِّيَاحِ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ وَجِدَ قَيْدَاهُ لَا مُطْلَقًا فَاتَّمَلْهُ .
(وَلَوْ طَلَبَ سُلْطَانٌ) أَوْ نَحْوَهُ يَمُنُّ يُخَشَى سَطْوَتُهُ وَلَوْ قَابَضًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِرِسَالَةٍ أَوْ كَاذِبٍ عَلَيْهِ
كَذَلِكَ (مَنْ ذُكِرَتْ) عَنْهُ (بِسُوءٍ) هُوَ لِلْغَالِبِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنْ مِثْلَهُ مَا لَوْ لَمْ تَذْكُرْ بِهِ كَانَ طَلِبْتُ

• فَوَدَّ: (مُتَّصِلًا إِلَيْهِ) أَيِ إِتْلَافًا مُتَّصِلًا إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَطَبَقُهَا الْإِتْلَافُ) جُمْلَةً حَالِيَةً. • فَوَدَّ: (كَمَا
يَأْتِي) أَيِ آتِيًا. • فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ التَّخَسُّسِ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ) أَيِ الْإِتْلَافِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي
الصِّيَاحِ. • فَوَدَّ: (وَالْقَائِلُ بَعْدِيهِ) أَيِ بَعْدِ الضَّمَانِ فِي مَسْأَلَةِ التَّخَسُّسِ. • فَوَدَّ: (بَلْ لَا يَصِحُّ إِلَيْهِ) فِي نَفْيِ
الصَّحَّةِ عَنْهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ أ هـ . س م . • فَوَدَّ: (بِالْأَوْلَى كَمَا تَقَرَّرَ) فِيهِ تَوَقُّفٌ. • فَوَدَّ: (بِمَا فِي الْأَنْوَارِ) أَيِ مِنْ
الضَّمَانِ. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ إِلَيْهِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوَهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ قَرَعَهَا فِي النِّهَايَةِ
وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لِإِخْضَارِ نَحْوٍ وَلَيْمَّا وَقَوْلُهُ وَاعْتِرَاضُهُ إِلَى الْمُنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوَهُ) إِلَيْهِ مِنْ
النَّحْوِ مَشَايِخُ الْبُلْدَانِ وَالْمُرَبَّانِ وَالْمَشْدُ أ هـ . ع ش . • فَوَدَّ: (بِنَفْسِهِ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِطَلَبِ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (أَوْ
بِرَسُولِهِ) وَلَوْ زَادَ الرَّسُولُ فِي طَلَبِهِ عَلَى مَا قَالَهُ السُّلْطَانُ كَذِبًا مُهْتَدًا وَحَصَلَ الْإِجْهَاضُ بِزِيَادَتِهِ فَقَطُّ تَعَلَّقَ
الضَّمَانُ بِهِ كَمَا لَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا السُّلْطَانُ أَضَلَّ فَلَوْ جَهَلَ الْحَالُ بِأَنْ لَمْ يَعْلَمْ تَأْوِيلَ الزِّيَادَةِ فِي الْإِجْهَاضِ أَوْ
كَلَامِ السُّلْطَانِ فَصِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّسُولِ لِتَعَلُّقِهِ بِالْمُخَالَفَةِ وَلَوْ جَهَلَ هَلْ زَادَ أَوْ
لَا فَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى عَاقِلَةِ الْإِمَامِ دُونَ الرَّسُولِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ أ هـ . ع ش . • فَوَدَّ: (أَوْ
كَاذِبٍ عَلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى سُلْطَانٍ أ هـ . كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بَلْ لَوْ كَذَّبَ شَخْصٌ وَأَمَرَهَا بِالْحُضُورِ عَلَى
لِسَانِ الْإِمَامِ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَكَذَا تَهْدِيهَا بِمَا طَلَبَ أ هـ . • فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِرَسُولِهِ يَعْنِي لَوْ
طَلَبَ رَجُلٌ مِنْ لِسَانِ الْإِمَامِ كَاذِبًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِرَسُولِهِ أَنَّ الْإِمَامَ يَأْمُرُ بِإِخْضَارِهَا فَإِنْ أَجْهَضَتْ فَالضَّمَانُ عَلَى
عَاقِلَةِ الْكَاذِبِ أ هـ . كُرْدِيَّ. • فَوَدَّ: (هُوَ) أَيِ قَوْلِهِ بِسُوءٍ مُغْنِيٍّ وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ذُكِرَتْ بِسُوءٍ .

• فَوَدَّ: (بَلْ لَا يَصِحُّ إِلَيْهِ) فِي نَفْيِ الصَّحَّةِ عَنْهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى. • فَوَدَّ: (فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِلَيْهِ) أَقُولُ
الْإِيرَادُ يَنْدَفِعُ أَيْضًا بِأَنَّ الضَّمَانَ بِغَيْرِ مَا لَهُ نَحْوُ ذِكْرِهَا بِسُوءٍ نَظَرُ الظُّهُورِ عُلُوُّهُ فِي طَلَبِهَا حَيْثُ يَتَّبَعُ فَالْتَّحِيدُ هُنَا
يُسْتَحْسَنُ لِذَلِكَ .

بذنين قال البلقيني وهي مخنرة مطلقاً أو غيرها وهو ممن يخشى سخطه أو لإحضار نحو
ولدها أو طلب من هو عندها (فأجهضت) أي ألفت جنيناً فرعاً منه واعتراضه بأن الإجهاض
يختص بالإبل لغة يرد بأن عرف الفقهاء بخلافه فلا يُنظر إليه (ضمين) بضم أوله (الجنين) بالقرّة
المغلطة أي ضميتها عاقلته كما لو فرعها إنسان بشهر نحو سيف ولأن عمر فعله فأمره
عليه بذلك ففعل وأقرّوه أخرجه البيهقي وخرج بأجهضت موتها فرعاً فلا يضمها ولا
ولدها الشارب للجنين بعد الفرع لأنه لا يُفضي إليه عادة نعم، إن ماتت بالإجهاض ضمنت
عاقلته ديتها كالقرّة لأن الإجهاض قد يُفضي للموت ولو قُذفت فأجهضت فعلى عاقلة
القاذف أو ماتت فلا لذلك ولو جاءها برسول الحاكيم لقتلها على أخيها فأخذها فأجهضت
من غير أن يوجد من واحد منهما نحو إفراع مما يقتضي الإجهاض عادة فهتد ويمن حملها
على من لا يتأثر بمجرّد رؤية الرسول أما من هي كذلك لا سيما والفرض أنّها أخذها

• قوله: (وهي مخنرة إلخ) أي من طلبت بذنين. • قوله: (مطلقاً) أي تخشى سخطه أم لا اه. ع ش.
• قوله: (أو غيرها إلخ) عبارة المفتي أو غير مخنرة لكتبتا تخاف من سخطه فإن لم تخف من سخطه
وهي غير مخنرة فلا ضمان اه. • قوله: (وهو) أي غير المخنرة ممن يخشى بيناء الفاعل سخطه أي
نحو السلطان. • قوله: (يخشى) عبارة النهاية تخشى اه. بالمتأنيّة فوقية. • قوله: (أو لإحضار إلخ)
عطف على قوله بذنين. • قوله: (أو طلب إلخ) عطف على قوله طلبت إلخ عبارة المفتي وطلبها أيضاً
ليس بقيد بل لو طلب سلطان رجلاً عندها فأجهضت كان الحكم كذلك على التص اه. • قوله: (أي
ضميتها عاقلته) أي عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول إن كان الرسول كاذباً على السلطان عبارة سم على
المنهج واغتمد ر فيما لو طلبها الرسل كذباً أن الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل السلطان بأمره
مع علمهم بظلمه ضمنوا إلا أن يكرههم فكما في الجلاذ كما هو ظاهر انتهى اه. ع ش. • قوله: (كما لو
فرعها إلخ) من باب التعميل. • قوله: (وخرج) إلى قوله ولو قُذفت في المفتي وإلى المتن في النهاية.
• قوله: (فلا يضمها إلخ) أي كما لو فرع إنساناً فأفسدها فأخذت في ثيابه مفتي ونهاية. • قوله: (ولا
ولدها) أي ولا يضمّن ولدها اه. ع ش. • قوله: (بغذ الفرع) لعله متعلق بمقتدر أي ومات بعد الفرع ليقيد
غير لئنها ويحتمل أنه متعلق بالشارب يعني الشارب لئنها الفاسد بالفرع. • قوله: (إليه) أي الموت.
• قوله: (عادة) أي ولا يُنظر إليها بخصوصها إن طرأت عاذتها بذلك اه. ع ش. • قوله: (بالإجهاض)
أي بسببه اه. ع ش. • قوله: (فعلى عاقلة القاذف) أي ضمنت عاقلة القاذف ضمان شبه حميد اه. ع
ش. • قوله: (ولو جاءها برسول الحاكيم إلخ) أي بلا إرسال من الحاكيم لقوله الآتي فتضمن القرّة
عاقلتهما أما إذا كان بإرساله فقد تقدّم في قوله بتقيمه أو برسوله اه. ع ش. • قوله: (لتبليهما) أي
الرسول ومن جاء به. • قوله: (على أخيها) أي مثلاً اه. نهاية. • قوله: (ويتمين حملها على من إلخ) يؤخذ
من حكم حادثة سأل عنها وهي أن شخصاً تصوّر بصورة سبع ودخل في غلّة على نسوة بهنّة مفزعة
عادة فأجهضت امرأة منهن وهو أن عاقلته تضمن القرّة بل وتضمن دية المرأة إن ماتت بالإجهاض

فَتَضَعُ الرُّوءَ عَائِلَتَهُمَا كَمَا هُوَ وَاضِعٌ وَيَنْفِي لِحَاكِمٍ تُطَلَّبُ مِنْهُ امْرَأَةٌ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ حَمِلِهَا ثُمَّ يَنْطَلِفُ فِي طَلَبِهَا. (وَلَوْ وَضَعَ) جَانِ (صَبِيًّا) وَالتَّقْيِيدُ بِهِ لِيَجْزِيَانِ الْوَجْهَ الْآتِي حُرًّا (فِي مَسْبَعَةٍ) يَفْتَحُ فُسُكُونِ أَيِّ مَحَلِّ السَّبَاعِ وَلَوْ زُبِيَّةً سَبَعَ غَابَ عَنْهَا (فَأَكَلَهُ سَبْعٌ فَلَا ضَمَانَ) عَلَيْهِ لِأَنَّ الرُّوضَةَ لَيْسَ بِإِهْلَاكِ وَلَمْ يُلْجِئِ السَّبْعُ إِلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَلْقَى أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي زُبِيَّةٍ مَثَلًا ضَمِنَهُ بِالْقَوْدِ أَوْ الدِّيَةِ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ فِي الْمَضْيِقِ وَيَنْفِرُ بِطَبْعِهِ مِنَ الْآدَمِيِّ فِي الْمُسْتَسَعِ (وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ انْطَالَ) عَنِ الْمُهْلِكِ مَنْ مَحَلَّهُ (ضَمِنَ) لِأَنَّهُ إِهْلَاكٌ لَهُ غَرْفًا فَإِنْ أَمَكَّنَهُ فَتَرَكَهُ أَوْ كَانَ بِالْغَا أَوْ وَضَعَهُ بِغَيْرِ مَسْبَعَةٍ فَاتَّفَقَ أَنَّ سَبْعًا أَكَلَهُ هَلَدٌ قَطْعًا كَمَا لَوْ فَصَدَهُ فَلَمْ يَمُوتْ جُزْءُهُ حَتَّى

بِخِلَافٍ مَا إِذَا مَاتَ بِدُونِهِ اه. ع ش. ٥. قود: (وَيَنْفِي لِحَاكِمٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ) فِي النِّهَايَةِ. ٥. قود: (وَيَنْفِي لِحَاكِمٍ الْخ) أَيِ يَجِبُ اه. ع ش. ٥. قود: (فُسُكُونٍ) أَيِ فَتَحَ وَجُوزَ فِي الْمُحْكَمِ ضَمَّ السِّمِّ وَكَسَرَ الْمُوَحَّدَةَ اه. مُعْنَى. ٥. قود: (غَابَ عَنْهَا) سَيَذْكُرُ مُعْتَرِزُهُ. ٥. قود: (وَمِنْ ثُمَّ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى بِخِلَافٍ مَا لَوْ وَضَعَ الصَّبِيَّ أَوْ الْبَالِغَ فِي زُبِيَّةِ السَّبْعِ وَهُوَ فِيهَا أَوْ أَلْقَى السَّبْعَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَوْ أَلْقَاهُ عَلَى السَّبْعِ فِي مَضْيِقٍ أَوْ حَبَسَهُ مَعَهُ فِي بَيْتٍ أَوْ بئرٍ أَوْ حَذَقَهُ لَهُ حَتَّى اضْطُرَّ إِلَى قَتْلِهِ وَالسَّبْعُ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِيًا كَأَسَدٍ وَنَظِيرٍ وَذُنْبٌ فَقَتَلَهُ فِي الْحَالِ أَوْ جَرَّحَهُ جُرْحًا يَقْتُلُ غَالِيًا فَعَلِيهِ الْقَوْدُ لِأَنَّهُ أَلْبَسَ السَّبْعَ إِلَى قَتْلِهِ فَإِنْ كَانَ جُرْحُهُ لَا يَقْتُلُ غَالِيًا فَضَمِنَهُ عَمْدٌ وَهَذَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ أَلْقَاهُ عَلَى حَيَّةٍ أَوْ أَلْقَاهَا عَلَيْهِ أَوْ قَتَلَهُ وَطَرَحَهُ فِي مَكَانٍ فِيهِ حَيَاتٌ وَلَوْ صَبِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُمَا بِطَبْعِهِمَا تَتَفَرَّقُ مِنَ الْآدَمِيِّ بِخِلَافِ السَّبْعِ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ عَلَيْهِ فِي الْمَضْيِقِ دُونَ الْمُسْتَسَعِ وَالْمَجْنُونِ الضَّارِي كَالسَّبْعِ الْمُغْرَى فِي الْمَضْيِقِ وَلَوْ أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا بَيْنَ يَدَيْ سَبْعٍ فِي مَكَانٍ مُتَسَبِّحٍ فَقَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ أَلْسَمَهُ حَيَّةً مَثَلًا فَقَتَلَتْهُ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِيًا فَعَمْدٌ وَإِلَّا فَيُضَمُّهُ اه. ٥. قود: (بِالْقَوْدِ) أَيِ إِنْ لَمْ يَغْفُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ أَوْ الدِّيَةِ بَأَنَّ كَانَ خَطَأً أَوْ عَفَى عَنْهُ بِمَا. ٥. قود: (مَنْ مَحَلَّهُ) انْظُرْ أَيُّ حَاجَةٍ إِلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِ عَنِ الْمُهْلِكِ اه. رَشِيدِي أَيِ فَلَا وَلَّى إِسْقَاطُهُ كَمَا قَعَلَهُ الْمُعْنَى. ٥. قود: (أَوْ كَانَ) أَيِ الْمَوْضُوعِ فِي مَسْبَعَةٍ. ٥. قود: (هَلَدٌ قَطْعًا) نَعَمْ لَوْ كَتَمَهُ أَيِ الْحُرُّ وَقَتَلَهُ وَوَضَعَهُ فِي الْمَسْبَعَةِ ضَمِنَهُ كَمَا قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهِ فَعَلًا شَرَحَ م ر اه. سَمِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمَنْ ضَمِنَهُ أَيِ ضَمَانَ شَبِيهِ عَمْدٍ اه.

٥. قود: (لَسُنٍّ): (وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا فِي مَسْبَعَةِ الْخ) قَالَ الزَّزْكَشِيُّ تَخْصِيصُ الْحُكْمِ بِالصَّبِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ بِالْغَا لَمْ يَجِبُ الضَّمَانُ قَطْعًا وَبِهِ صَرَّحَ فِي الرُّوضَةِ هُنَا لَكِنَّ الزَّافِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَهُ عَنْ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مُخَالَفَتِهِ، فَقَالَ وَيُشَبِّهُ أَنْ يُقَالَ الْحُكْمُ مَنْوُطٌ بِالْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ لَا بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ وَهَذَا الَّذِي بَخَعَهُ يُرِيدُ إِلَيْهِ قَوْلَ الْمَاوَرَدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ وَالشَّيْخِ فِي الْمُهْدَبِ لَوْ رَتَبَ يَدَي رَجُلٍ وَرَجُلِيَّةٍ وَأَلْقَاهُ فِي مَسْبَعَةٍ فَهُوَ شَبِيهِ عَمْدٍ فَاعْتَبَرُوا ضَعْفَهُ بِالشَّدِّ وَلَمْ يَفْتَبِرُوا كِبَرَهُ اه. ٥. قود: (لَسُنٍّ): (فَأَكَلَهُ سَبْعٌ فَلَا ضَمَانَ الْخ) نَعَمْ لَوْ كَتَمَهُ وَقَتَلَهُ وَوَضَعَهُ فِي الْمَسْبَعَةِ ضَمِنَهُ كَمَا قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهِ فَعَلًا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ انْتِقَالُ ضَمِنَهُ إِذْ هُوَ مَفْرُوضٌ فِيمَنْ عَجَزَ لِضَعْفِهِ لِصِغَرٍ أَوْ نَحْوِهِ بَلَا رَتَبَ وَنَحْوِهِ وَلَا قَوْلَ الشَّيْخِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَلَا مَكْتُوفًا أَيِ لِقَمَكُنِي مِنَ الْهَرَبِ وَكَلَامُنَا فِي مَكْتُوفٍ مُقَيَّدٍ ش م ر. ٥. قود: (أَوْ كَانَ بِالْغَا) نَعَمْ إِنْ كَتَمَهُ وَقَتَلَهُ ضَمِنَهُ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهِ الْعَجْزَ م ر فَلْيُرَاجَعْ.

مات أَمَا الْقِرْنُ فيضمُّه باليد مُطْلَقًا وقول بعضهم إِنْ اسْتَمَرَّتْ إِلَى الْاِفْتِرَاسِ بِالتَّكْتِيفِ ونحوه
غير صحيح لما مرَّ في الغصب إِنْ مَنْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى قِرْنٍ صَمِغَتْ حَتَّى يَمُوتَ لَيْدٌ مَالِكُهُ (ولو تَبِعَ
بمِغْيَةٍ) ونحوه مُتَمِّزًا (هَارِبًا مِنْهُ فَرَمَى نَفْسَهُ بِمَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ مِنْ سَطْحٍ) أَوْ عَلَيْهِ فَاَنْكَسَرَ بِثِقَلِهِ وَوَقَعَ
وَمَاتَ (فَلَا ضَمَانَ) عَلَيْهِ فِيهِ لِأَنَّهُ بَاشَرَ إِهْلَاكَ نَفْسِهِ عَمْدًا فَقَطَعَ سَبِيلَهُ تَابِعَهُ وَلَئِنْ أَوْقَعَ بِنَفْسِهِ مَا
خَشِيَته مِنْهُ فَهُوَ كَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ ففَعَلَ أَمَا غَيْرُ الْمُتَمِّزِ فيضمُّه تَابِعَهُ لِأَنَّهُ عَمْدَهُ خَطَأً
(فَلَوْ وَقَعَ) بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ (جَاهِلًا) بِهِ (لِقَمَى أَوْ ظَلَمَ) مَثَلًا أَوْ وَقَعَ فِي نَحْوِ بَرٍّ مُقْطَاعٍ (صَمِغَتْ)
تَابِعَهُ لِلْجَائِهِ لَهُ إِلَى الْهَرَبِ الْمُفْضِي لِإِهْلَاكِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَزِمَ عَاقِلَتَهُ دِيَّةً شَبِهُ الْعَمْدِ (وَكَذَا لَوْ
انْخَسَفَ بِهِ سَقْفٌ) لَمْ يَرَمْ نَفْسَهُ عَلَيْهِ (فِي هَرَبِهِ) لِيُضْعِفَ السَّقْفَ وَقَدْ يَجْهَلُ الْهَارِبُ فَهَلْكَ فَإِنْ
تَابِعَهُ بِضَمِّهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِمَا ذُكِرَ. (وَلَوْ سَلَّمَ صَبِيًّا) وَلَوْ مُرَاهِقًا مِنْ وَلِيِّهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ وَبَحَثَ
الزَّرْكَشِيُّ مُشَارَكَتَهُ لِلسَّبَاحِ مَزْدُودٌ بِأَنَّ السَّبَاحَ مُبَاشِرٌ وَمُسَلَّمُهُ مُتَسَبِّبٌ (إِلَى سَبَاحٍ لِيُفْلَكَهُ)
السَّبَاحَةُ أَيُّ الْعَوْمِ فَتَسَلَّمَهُ بِنَفْسِهِ لَا بِنَائِيهِ أَوْ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَلَّمَهُ لَهُ أَحَدٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

قوله: (أَمَا الْقِرْنُ إلخ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ خَرَأَ هـ. ع ش. قوله: (مُتَمِّزًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مُكَلَّفًا بِصِيْرًا أَوْ مُتَمِّزًا هـ.
قوله (سُنِّي): (بِمَاءٍ أَوْ نَارٍ) أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْمُهْلِكَاتِ كَثِيرٌ هـ. مُغْنِي. قوله (سُنِّي): (أَوْ مِنْ سَطْحٍ) أَيُّ أَوْ
شَاهِقٍ جَبَلٍ هـ. مُغْنِي. قوله: (وَمَاتَ) أَيُّ أَوْ لَقِيَ لَوْ فِي طَرِيقِهِ فَقَتَلَهُ أَوْ سَبَّحَ فَانْقَرَسَتْهُ وَلَمْ يُلْجِئْهُ إِلَيْهِ
بِمَضِيٍّ سِوَاكَ كَانَ الْمَطْلُوبُ بَصِيرًا أَوْ أَعْمَى هـ. مُغْنِي. قوله: (كَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ إلخ) تَبِعَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ هُنَا
وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِأَصْلِهِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ أَنَّهُ عَلَيْهِ أَيُّ الْمَكْرِهِ بِكَسْرِ الرَّاءِ
يُضَفُّ الدِّيَّةَ هـ. نِهَآيَةُ أَيُّ دِيَّةٍ عَمْدٍ هـ. ع ش. قوله: (أَمَا هِزِ الْمُمِّزِ) إِلَى قَوْلِ الْمُنِّي وَلَوْ سَلَّمَ فِي
الْمُغْنِيِّ. قوله: (لَأَنَّ هَمْدَهُ) أَيُّ غَيْرِ الْمُتَمِّزِ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا هـ. مُغْنِي. قوله: (بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ) إِلَى قَوْلِ
الْمُنِّي وَيُضَمَّنُ فِي النِّهَآيَةِ.
قوله (سُنِّي): (أَوْ ظَلَمَ) فِي نَهَارٍ أَوْ لَيْلٍ هـ. مُغْنِي. قوله: (أَوْ أَلْجَأَهُ إِلَى السَّبْحِ بِمَضِيٍّ) هـ.
نِهَآيَةُ أَيُّ وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ كَمَا يَقْتَضِيهِ الصَّنِيعُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ ظَاهِرٌ رَشِيدِي. قوله: (لِلْجَائِهِ إلخ)
أَيُّ وَلَمْ يَقْصِدِ الْمُتَّبِعُ إِهْلَاكَ نَفْسِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.
قوله (سُنِّي): (بِهِ) أَيُّ بِالْهَارِبِ صَبِيًّا كَانَ أَوْ بِالْعَا هـ. مُغْنِي. قوله: (وَقَدْ جَهَلَهُ) أَيُّ ضَعُفُ السَّقْفِ هـ.
ع ش. قوله: (مُشَارَكَةً) أَيُّ الْأَجْنَبِيِّ هـ. ع ش. قوله: (مَزْدُودٌ) وَفَاقًا لِلنِّهَآيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ.
قوله: (أَيُّ الْعَوْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي الْمُغْنِيِّ. قوله: (لَا بِنَائِيهِ) أَيُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَسَلَّمَهُ بِنَائِيهِ أَيُّ
وَعَلَّمَهُ التَّائِبُ كَمَا لَا يَخْفَى هـ. رَشِيدِي.

قوله: (فَهُوَ كَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ إلخ) وقول بعضهم فَأَشْبَهُ مَا لَوْ أَكْرَهَ إِنْسَانًا عَلَى أَنْ يَقْتُلَ نَفْسَهُ فَقَتَلَهَا لَا
ضَمَانَ عَلَى الْمَكْرِهِ تَبِعَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ هُنَا، وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِأَصْلِهِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ
الْجَنَائِزِ أَنَّهُ عَلَيْهِ يَضَفُّ الدِّيَّةَ ش م ر. قوله: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ مُشَارَكَتَهُ لِلسَّبَاحِ مَزْدُودٌ) كَذَا م ر.

فَعَلَّمَهُ أَوْ عَلَّمَهُ الْوَلِيُّ بِنَفْسِهِ (فَفَرَّقَ وَجَبَتْ دَيْتُهُ) دَيْتُهُ شِبْهُ عَمِدٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِيَقْصِرَهُ بِإِهْمَالِهِ لَهُ
 حَتَّى غَرِقَ مَعَ كَوْنِ الْمَاءِ مِنْ شَأْنِهِ الْإِهْلَاكُ وَبِهِ فَارَقَ الْوَضْعَ فِي مَسْبَعَةٍ لِأَنَّهَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا
 الْإِهْلَاكُ وَبَحَثَ أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا سَلَّمَهُ يَكُونُ كَمَا قَلَّتْ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْوَجْهَ خِلَافَهُ
 إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لِمَصْلَحَتِهِ وَكَذَا لِغَيْرِهَا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْأَجَنِيِّ عَلَى أَنَّ جَمْعَهُ مَعَ عَاقِلَتِهِ لَا وَجْهَ
 لَهُ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ فِي هَذَا الْبَابِ كُلُّهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَوْ أَمَرَهُ السَّبَاحُ بِدُخُولِ الْمَاءِ فَدَخَلَ مَخْتَارًا
 فَفَرَّقَ ضَمِيْنَهُ أَيْضًا عِنْدَ الْجِرَاقِيَيْنِ لِاتِّزَامِهِ الْجِفْظَ وَلَوْ رَفَعَ مَخْتَارًا يَدَهُ مِنْ تَحْتِهِ وَلَوْ بِالْعَاقِلَةِ لَا
 يُخَيِّسُ السَّبَاحَةَ فَفَرَّقَ لِرِزْمَةِ الْقَوْدِ وَخَرَجَ بِالصَّبِيِّ الْبَالِغِ فَلَا يَضْمُنُهُ مُطْلَقًا إِلَّا فِي رَفْعِ يَدِهِ مِنْ
 تَحْتِهِ كَمَا تَقَرَّرَ لِأَنَّ عَلَيْهِ الْإِحْتِيَاطَ لِنَفْسِهِ. (وَيَضْمُنُ بِحِفْظِهِ غُلُوبَانِ) بِأَنَّ كَانَتْ بِمِلْكٍ غَيْرِهِ
 بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِشَارِعِ ضَمِيْنٍ أَوْ وَاسِعٍ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ

• فَوَدَّ: (أَوْ عَلَّمَهُ الْوَلِيُّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ سَلَّمَ صَبِيَّ. • فَوَدَّ: (عَلَى عَاقِلَتِهِ) أَيِ عَاقِلَةِ الْمُعَلِّمِ مِنَ
 الْوَلِيِّ أَوْ غَيْرِهِ رَشِيدِيٍّ وَع ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَمَرَهُ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُعْنَى.
 • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَمَرَهُ السَّبَاحُ) أَيِ أَوْ الْوَلِيُّ أَخَذًا مِنَ التَّغْلِيلِ. • فَوَدَّ: (ضَمِيْنَةُ) أَيِ بَدِيَّةٍ شِبْهِ الْعَمِدِ. ع
 ش. • فَوَدَّ: (هَذَا الْجِرَاقِيَيْنِ) جِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا قَالَ الْجِرَاقِيُونَ. • فَوَدَّ: (لِاتِّزَامِهِ الْجِفْظَ) قَالَ الشَّهَابُ
 ابْنُ قَاسِمٍ هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي تَسْلِيمِ الْأَجَنِيِّ وَلَا مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ أَحَدٍ. • وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ بِتَسْلِيمِهِ لَهُ مِنْ
 الْأَجَنِيِّ أَوْ بِنَفْسِهِ مُتَنَزِّمٌ لِلْجِفْظِ شَرْحًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَسْلِيمٌ مُعْتَبَرٌ. • فَوَدَّ: (مُخْتَارًا إِلَيْهِ) فَإِنْ
 اخْتَلَفَ السَّبَاحُ وَالْوَارِثُ فِي ذَلِكَ فَالْمُصَدَّقُ السَّبَاحُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ. ع ش أَيِ بِتَسْلِيمِهِ إِلَيْهِ
 • ع ش قَوْلُهُ لِرِزْمَةِ الْقَوْدِ أَيِ إِنْ قَصَدَ بَرَفْعَ يَدِهِ إِغْرَاقَهُ فَإِنْ قَصَدَ اخْتِيَارَ مَعْرِفَتِهِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَلَا
 قِصَاصَ وَعَلَيْهِ دَيْتُهُ خَلِيَّتِي. • بَجَرِيْمِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ عَلَيْهِ الْإِحْتِيَاطَ لِنَفْسِهِ) أَيِ الْبَالِغِ وَلَا يُقْتَرَبُ بِقَوْلِ
 السَّبَاحِ. • مُعْنَى

• فَوَدَّ (وَضَمِنَ) أَيِ الشَّخْصُ. • مُعْنَى. • فَوَدَّ (وَضَمِنَ) هُوَ بِالْجَرِّ صِفَةُ حَفَرٍ وَيَجُوزُ
 التَّصَبُّ عَلَى الْحَالِ. • مُعْنَى. • فَوَدَّ: (كَانَتْ) الْأَوَّلَى حَفَرٌ كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ كَانَتْ)
 إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ إِذْنٌ لَهُ الْمَالِكُ) فِي النَّهْيَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا قِيْدٌ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيَضْمُنُ الْفَرِّ)
 إِلَى (وَلَوْ عَرَضَ). • فَوَدَّ: (بِمِلْكٍ غَيْرِهِ إِلَيْهِ) أَيِ أَوْ فِي مُشْتَرَكٍ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ. • مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ
 بِشَارِعِ ضَمِيْنٍ) أَيِ وَإِنْ إِذْنُهُ الْإِمَامُ وَكَانَ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ. • نِهَآيَةُ. • فَوَدَّ: (أَوْ وَاسِعٍ إِلَيْهِ) التَّنْثِيلُ بِهِ
 لِلْعُدْوَانِ قَدْ يَقْتَضِي حُرْمَتَهُ مَعَ أَنَّهُ جَائِزٌ جِبَارَةُ الرُّوْحِ وَلَهُ حَفَرُهَا فِي الْوَاسِعِ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ بَلَا

• فَوَدَّ: (بَلِ الْوَجْهَ خِلَافَهُ) كَذَا م. • فَوَدَّ: (لِاتِّزَامِهِ الْجِفْظَ) هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي تَسْلِيمِ الْأَجَنِيِّ وَلَا مِنْ غَيْرِ
 تَسْلِيمٍ أَحَدٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ وَاسِعٍ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ) التَّنْثِيلُ بِهِ لِلْعُدْوَانِ قَدْ يَقْتَضِي حُرْمَتَهُ مَعَ أَنَّهُ جَائِزٌ وَجِبَارَةُ
 الرُّوْحِ، وَلَوْ حَفَرُهَا فِي الْوَاسِعِ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ وَكَذَا لِنَفْسِهِ
 وَيَضْمُنُ إِلَّا أَنْ إِذْنَهُ لَهُ. • وَقَوْلُهُ وَكَذَا أَيِ لَهُ حَفَرُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ.

ما تَلَفَ بها لَيْلاً ونَهَاراً من مالٍ عليه وحرّاً أو قَبْلَ بَقِيَّةِ الْآتِي عَلَى عَاقِلَتِهِ وَكُلّاً فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ وَالسَّابِقَةِ لِتَعْدِيهِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ الْوُقُوعَ فِيهَا وَلَا أَهْذَرَ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا بَحَثَهُ الْفِرَازِيُّ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَصِيراً نَهَاراً وَالْبُيُوتُ مَفْتُوحَةً لَا يَضْمَنُ وَدَوَامُ التَّعْدِي فَلَوْ زَالَ كَانَ رَضِيَ الْمَالِكُ بِبَقَائِهَا أَوْ مَلَكَ الْبُقْعَةَ فَلَا ضَمَانَ لِزَوَالِ التَّعْدِي نَعَمْ، لَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمَالِكِ بَعْدَ التَّرْدِي حَفَرَ بِإِذْنِي وَلَوْ تَعْدَى الْوَاقِعُ بِالدُّخُولِ كَانَ مُهْذَرّاً وَلَوْ إِذْنٌ لَهُ الْمَالِكُ وَلَمْ

ضَمَانَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ وَكُلّاً لِتَضْيِيقِهِ وَيَضْمَنُ إِلَّا إِنْ إِذْنٌ لَهُ انْتَهَتْ. ٥. فَوَدَّ: (وَكُلّاً) أَيُّ لَهْ حَفَرُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُهُ اه. سم. ٥. فَوَدَّ: (مَا تَلَفَ الْخ) مَقْمُولٌ لِقَوْلِ الْمُتَن: (وَيَضْمَنُ الْخ) اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (مِنْ مَالٍ) يَبَيِّنُ لِمَا تَلَفَ. ٥. فَوَدَّ: (بَقِيَّةِ الْآتِي) أَيُّ أَيَّاماً قَبِيلَ الْمُتَنِ الْآتِي. ٥. فَوَدَّ: (وَكُلّاً) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ مِنْ مَالٍ عَلَيْهِ الْخ. ٥. فَوَدَّ: (عَلَى عَاقِلَتِهِ) كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ مُتَعَلِّقٌ يَضْمَنُ فِي الْمُتَنِ وَضَمِيرُهُمَا لِلْحَافِرِ جِبَارَةُ الْمُغْنِي قِيَضَمَنَ مَا تَلَفَ بِهَا مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ لَكِنَّ الْآدَمِيَّ يَضْمَنُ بِالْذِيَّةِ وَإِنْ كَانَ حُرّاً وَبِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ رَقِيقاً عَلَى عَاقِلَةِ الْحَافِرِ حَيّاً أَوْ مَيِّتاً وَإِنْ غَيْرَ الْآدَمِيَّ كَبَهِيمَةٍ أَوْ مَالٍ آخَرَ قِيَضَمَنَ بِالْعُرْمِ فِي مَالِ الْحَافِرِ الْحُرِّ وَكُلّاً الْقَوْلُ فِي الضَّمَانِ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ اه. ٥. فَوَدَّ: (لِتَضْمِينِهِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِنْفِيَّاتِ عَلَى الْإِمَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ وَاسِعَ الْخ) لِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ أَيَّاماً. ٥. فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ الْخ) أَيُّ وَلَا يَوْجَدُ هُنَاكَ مُبَاشَرَةً بِأَنْ رَفَاهُ فِي الْبُيُوتِ غَيْرَ حَافِرِهَا وَلَا فَالضَّمَانَ عَلَى الْمُزْدِي لَا الْحَافِرِ اه. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ تَعَمَّدَ الْوُقُوعَ. ٥. فَوَدَّ: (مَا بَحَثَهُ الْفِرَازِيُّ) جِبَارَةُ النِّهَايَةِ مَا فِي الْأَتَوَارِ أَنَّهُ الْخ. ٥. فَوَدَّ: (وَدَوَامُ التَّعْدِي) أَيُّ وَيُشْتَرَطُ دَوَامُ الْعُدْوَانِ إِلَى السُّقُوطِ اه. مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (كَأَنَّ رَضِيَ الْمَالِكُ بِبَقَائِهَا) أَيُّ وَمَتَّعَهُ مِنْ طَعْمِهَا اه. نِهَاجَةً. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ مَلَكَ الْبُقْعَةَ) يَغْنِي مُنْفَعَتَهَا وَإِنْ لَمْ يَجْزِ الْحَفَرُ لِمَالِكٍ الْمُنْفَعَةُ كَمَا سَيَأْتِي اه. سَمِ أَيُّ فِي الشَّارِحِ. ٥. فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمَالِكِ الْخ) أَيُّ وَيَخْتَاجُ الْحَافِرُ إِلَى بَيِّنَةٍ بِإِذْنِهِ أَسْنَى وَمُغْنِي وَنِهَاجَةً. ٥. فَوَدَّ: (بَعْدَ التَّرْدِي) أَيُّ أَمَّا قَبْلَهُ فَيَسْقُطُ الضَّمَانُ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ إِذْنٌ لَهُ قَبْلَ قَطَائِرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِذْنٌ هَذَا إِذْنًا فَإِذَا وَقَعَ التَّرْدِي بَعْدَهُ كَانَ بَعْدَ سُقُوطِ الضَّمَانِ عَنْ الْحَافِرِ اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ تَعْدَى الْوَاقِعَ الْخ) إِشَارَةٌ إِلَى تَقْيِيدِ ضَمَانِ الْحَافِرِ عُذْوَانًا بِمَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدَ الْوَاقِعَ بِالدُّخُولِ اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ إِذْنٌ لَهُ) أَيُّ لِلْوَاقِعِ فِي الدُّخُولِ.

٥. فَوَدَّ: (وَكُلّاً) أَيُّ لَهْ حَفَرُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ مَلَكَ الْبُقْعَةَ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْحَفَرُ لِمَالِكٍ الْمُنْفَعَةُ كَمَا سَيَأْتِي. قَوْلُهُ أَيْضاً: (الْمُنْفَعَةُ) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ مُجَرَّدَ مِلْكِ الْمُنْفَعَةِ لَا يُبِيحُ الْحَفَرَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُنْفَعَةُ شَامِلَةً لِلْحَفْرِ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي. ٥. فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمَالِكِ بَعْدَ التَّرْدِي حَفَرَ بِإِذْنِي) وَيَخْتَاجُ الْحَافِرُ إِلَى بَيِّنَةٍ بِإِذْنِهِ شَرْحُ الرُّوضِ. ٥. فَوَدَّ: (كَانَ مُهْذَرّاً الْخ) هَذَا هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الرُّوضِ صَحَّحَهُ الْبُلْقِينِي وَغَيْرُهُ وَجِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ تَعْدَى بِدُخُولِهِ مِلْكٍ غَيْرِهِ فَوَقَعَ فِي بَيْتٍ حُفِرَتْ عُذْوَانًا فَهَلْ يَضْمَنُهُ الْحَافِرُ لِتَعْدِيهِ أَوْ لَا لِتَعْدِي الْوَاقِعِ فِيهَا بِالدُّخُولِ وَجْهَانِ صَحَّحَ مِنْهُمَا الْبُلْقِينِي وَغَيْرُهُ الثَّانِي اه. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ إِذْنٌ لَهُ الْمَالِكُ) وَيَخْتَاجُ الْحَالُ إِلَى بَيِّنَةٍ إِذْنِهِ شَرْحُ رُوضِ.

يُعرفه بها ضَمِنَ هو لا الحافِرُ لِتَقْصِيرِهِ ما لم ينسها فعلى الحافِرِ كما يأتي ويضمّنُ القِرْنُ ذلك في رَقَبَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ فَمِنْ حِينَ الْعِتْقِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَوْ عَرَضَ لِلْوَاقِعِ بِهَا مُزْهِقٌ وَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ الْوُقُوعُ شَيْقًا لَمْ يَضْمَنْ الْحَافِرُ شَيْقًا لِانْقِطَاعِ سَبَبِيَّتِهِ (لَا مُحْفُورَةٌ (فِي مِلْكِهِ) وَمَا اسْتَحَقَّ مَنَفَعَتَهُ بِوَقْفٍ أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَبَّدَةٍ كَذَا قَيَّدَ بِهِ شَارِحٌ وَهُوَ مُخْتَمَلٌ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ وَهُوَ مَا أَطْلَقَهُ غَيْرُهُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهَا وَإِنْ أَقْتَتَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ لِلْمَنَفْعَةِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِالْحَفْرِ لَاسْتِعْمَالِهِ مَلِكٍ غَيْرِهِ فِيمَا

• فَوَدُ: (وَلَمْ يُعْرِفْهُ) أَيِ الْمَالِكِ الْوَاقِعَ بِهَا أَيِ الْبِئْرِ فِي مِلْكِهِ ضَمِنَ هُوَ أَيِ الْمَالِكِ. • فَوَدُ: (لِتَقْصِيرِهِ) أَيِ بَعْدَ إِعْلَامِهِ أَسْنَى وَمُغْنِي. • فَوَدُ: (مَا لَمْ يَنْسَهَا الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا الْخ. • فَوَدُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ قَبِيلِ قَوْلِ الْمُتَنِّ (أَوْ بِمِلْكِهِ غَيْرِهِ). • فَوَدُ: (وَيَضْمَنْ الْقِرْنَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْإِمَامُ فِي النَّهَائَةِ. • فَوَدُ: (فَلِك) أَيِ مَا تَلَفَ بِالْحَفْرِ عُذُونًا أَدْمِيًا أَوْ غَيْرَهُ. • فَوَدُ: (فَمِنْ حِينَ الْعِتْقِ الْخ) أَيِ ضَمَانِ الْوُقُوعِ بَعْدَ الْعِتْقِ عَلَى عَاقِلَتِهِ أ. سَمَ وَلَعَلَّهُ مُخْتَصَرٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْعِتْقِ أَدْمِيًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ الْأَدْمِيِّ كَبَهِيمَةٍ أَوْ مَالٍ آخَرَ فَضَمَانُهُ عَلَى مَالِهِ أَخْذًا وَمِمَّا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي. • فَوَدُ: (وَلَوْ عَرَضَ لِلْوَاقِعِ بِهَا مُزْهِقٌ) أَيِ كَحَيْةٍ نَهَشَتْهُ أَوْ حَجَرٍ وَقَعَ عَلَيْهِ مَثَلًا أَوْ ضَاقَ نَفْسُهُ مِنْ أَمْرِ عَرَضَ لَهُ فِيهَا وَلَوْ بِوَاسِطَةِ ضَيْقِهَا أ. ع. ش. • فَوَدُ: (وَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ الْخ) فَلَوْ تَرَدَّدَتْ بِهِيمَةٌ فِي بئرٍ وَلَمْ تَتَأَثَّرْ بِالصَّدْمَةِ وَبَقِيَتْ فِيهَا أَيَّامًا ثُمَّ مَاتَتْ جَوْعًا أَوْ عَطَشًا فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْحَافِرِ أ. مُغْنِي. • فَوَدُ: (لَا مُحْفُورَةٌ) الْأَوَّلَى وَلَا يَضْمَنْ بِحَفْرِ بئرٍ كَمَا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدُ (لَسُنْ): (لَا فِي مِلْكِهِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ وَدَخَلَ رَجُلٌ دَارَهُ بِالْإِذْنِ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ هُنَاكَ بئرًا أَوْ كَانَتْ مَكشُوفَةً وَالتَّحَرُّرُ مِنْهَا مُمَكِّنٌ فَهَلْكَ بِهَا لَمْ يَضْمَنْ أَمَّا إِذَا لَمْ يُعْرِفْهُ بِهَا وَالدَّخِيلُ أَغْمَى أَوْ وَالْمَوْضِعُ مُظْلِمٌ أَيِ أَوْ الْبِئْرُ مُقَطَّاعَةٌ فَفِي الشِّمَةِ أَنَّهُ كَمَا لَوْ دَعَاهُ إِلَى طَعَامٍ مَسْمُومٍ فَأَكَلَهُ فَيَضْمَنْ فَلَوْ حَفَرَ بئرًا فِي دَهْلِيْزِهِ الْخ. أ. وَسَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي مِثْلُهُ. • فَوَدُ: (وَمَا اسْتَحَقَّ مَنَفَعَتَهُ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِالْحَفْرِ فِيمَا اسْتَعَارَهُ أ. ع. ش. • فَوَدُ: (أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَبَّدَةٍ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ أَوْ وَصِيَّةٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤَبَّدَةً فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ أ. • فَوَدُ: (كَذَا قَيَّدَ بِهِ شَارِحٌ) وَكَذَا قَيَّدَ الْمُغْنِي الْوَصِيَّةَ بِالْمُؤَبَّدَةِ. • فَوَدُ: (أَنَّهَا الْخ) أَيِ الْوَصِيَّةِ. • فَوَدُ: (يَضْلُقُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمَوْصِي لَهُ. • فَوَدُ: (لَا يَسْتَعْمَالُهُ الْخ) عِلَّةٌ لِلتَّعْدِي وَقَوْلُهُ إِذَا الْإِنْتِضَاعُ الْخ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ لَاسْتِعْمَالُهُ الْخ وَقَوْلُهُ لَا يَشْمَلُ الْحَفَرَ أَيِ وَإِنْ تَوَقَّفَ تَمَامُ الْإِنْتِضَاعِ عَلَيْهِ أ. ع. ش. قَالَ سَمَ قَوْلُهُ إِذَا الْإِنْتِضَاعُ الْخ قَضِيَّتُهُ ائْتِنَاعُ

• فَوَدُ: (وَلَمْ يُعْرِفْهُ بِهَا ضَمِنَ هُوَ لَا الْحَافِرُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ أَدْنَى لَهُ الْمَالِكُ فِي دُخُولِهَا فَإِنْ عَرَفَهُ بِالْبِئْرِ فَلَا ضَمَانَ وَإِلَّا فَهَلْ يَضْمَنْ الْحَافِرُ أَوْ الْمَالِكُ وَجِهَانِ فِي تَغْلِيْقِ الْقَاضِي قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ عَلَى الْمَالِكِ لِأَنَّهُ مُقْصَرٌ بَعْدَ إِعْلَامِهِ فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا فَعَلَى الْحَافِرِ أ. وَقَوْلُهُ وَجِهَانِ فِي تَغْلِيْقِ الْقَاضِي أَوْجَهُمَا أَنَّهُ عَلَى الْحَافِرِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ م ر وَيُفَرِّقُ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى الْحَافِرِ وَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ حَفَرَ بِدَهْلِيْزِهِ الْخ بِأَنَّ هُنَا مُتَعَدِّيًا غَيْرَ الْمَالِكِ يَضْلُقُ لِإِحَالَةِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ. • فَوَدُ: (فَعَلَى الْحَافِرِ كَمَا يَأْتِي) أَنْظَرَهُ مَعَ أَنَّ الْآتِيَّ مَا قَبْلَ مَا لَمْ يَخْ فَقَط. • فَوَدُ: (فَمِنْ حِينَ الْعِتْقِ) أَيِ ضَمَانِ الْوُقُوعِ بَعْدَ الْعِتْقِ عَلَى عَاقِلَتِهِ.

لم يؤذَن له فيه إذ الانتفاع لا يشمل الحفر كما هو ظاهر وكذا يُقال في الإجارة (وموات) لِقَمَلِكْ أو ارتفاق لا عِبْتًا على ما جَزَمَ به بعضُهم وفيه نَظَرٌ فلا يَضْمَنُ الواقع فيها لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ وعلى الموات حَمَلُوا الخَبَرَ الصَّحِيحَ «بِثَرٍ جَرَّحَهَا جِبَارُهُ» ولو تَعَدَّى بالحفر في مِلْكِهِ لِكُونِهِ وَسَقَمَهُ بِثَرٍ جِدَارٍ جَارِهِ ضَمِينَ ما وَقَعَ بِمَحَلِّ التَّعَدِّيِّ كما قاله الْبُلْقِينِيُّ وَأُطْلِقَ أَنَّ الحَفَرَ بِمِلْكِهِ الْمَرْهُونِ الْمَقْبُوضِ أو الْمُسْتَأْجَرِ غَيْرُ تَعَدٍّ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فِي الْأَوَّلِ إِذَا نَقَصَ الحَفَرُ قِيَمَتَهُ وَتَزَدَ بَأَنَّ التَّعَدِّيَّ هُنَا لَيْسَ لِذَاتِ الحَفْرِ بَلْ لِتَنْقِصِ الزَّمَنِ بِخِلَافِ تَوْسِيعَةِ الحَفْرِ الضَّارَّةِ

الحفر في المؤبدَةِ أيضًا اهـ. فَوَدَّ: (وكذا يُقال) إلى قوله (بِمَحَلِّ التَّعَدِّيِّ) في الْمُثْنِيِّ. فَوَدَّ: (وكذا يُقال) (الخ) أي مِن أَنَّهُ لو حَفَرَ بَثْرًا فِيمَا اسْتَأْجَرَهُ لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهَا وَإِنْ تَعَدَّى بِالحَفْرِ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (لا عِبْتًا) (الخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أو عِبْتًا فِيمَا يَظْهَرُ اهـ. وِعِبَارَةُ الْمُثْنِيِّ فَإِنَّ حَفَرَ فِي المَوَاتِ وَلَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ تَمَلُّكُ وَلَا اِزْتِفَاقُ فَهُوَ كَمَا لو حَفَرَ مَا لِلْاِزْتِفَاقِ كما قاله الإمام اهـ. فَوَدَّ: (فيها) أي فِي بَثْرِ مَخْفُورَةٍ فِي مِلْكِهِ أو المَوَاتِ. فَوَدَّ: (لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ) عِبَارَةُ الْمُثْنِيِّ وَلَا يَضْمَنُ بِحَفْرِ بَثْرِ فِي مِلْكِهِ لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ وَمَحَلُّهُ إِذَا عَرَفَهُ المَالِكُ أَنَّ هُنَاكَ بَثْرًا أو كَانَتْ مَكْشُوفَةً وَالدَّخِيلُ أي بِالِإِذْنِ مُتَمَكِّنٌ مِنَ التَّحَرُّزِ قَائِمًا إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ وَالدَّخِيلُ أَعْمَى فَإِنَّهُ يَضْمَنُ كما قاله فِي التَّيَمِّ وَأَقْرَاهُ اهـ. فَوَدَّ: (جِبَارُ) أي غَيْرُ مَضْمُونٍ اهـ. مُثْنِي عِبَارَةُ ع ش الجِبَارُ بِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ الْهَدْرُ الَّذِي لَا طَلَبَ فِيهِ وَلَا قَوَدَ وَلَا دِيَةَ اهـ. فَوَدَّ: (ولو تَعَدَّى) (الخ) عِبَارَةُ الْمُثْنِيِّ وَالرَّوْضِ فَإِنَّ وَسَقَمَهُ أي الحَفَرَ عَلَى خِلَافِ العَادَةِ أو قَرَّبَهَا مِنْ جِدَارٍ جَارِهِ خِلَافَ العَادَةِ أو وَضَعَ فِي أَصْلِ جِدَارٍ غَيْرِهِ سِرْجِيْنًا أو لَمْ يَطْوِ بَثْرَهُ وَمِثْلُ أَرْضِيهَا يَنْهَارُ إِذَا لَمْ يَطْوِ ضَمِينَ فِي الْجَمِيعِ مَا هَلَكَ بِذَلِكَ لِتَقْصِيرِهِ اهـ. فَوَدَّ: (وَسَقَمَهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَضَعَهُ اهـ. فَوَدَّ: (ضَمِينَ) ما وَقَعَ (الخ) أي مَا لَمْ يَتَّعَدَّ الواقعُ بِالدَّخُولِ أَخَذًا يَمَّا تَقَدَّمَ اهـ. س م. فَوَدَّ: (بِمَحَلِّ التَّعَدِّيِّ) وَهُوَ مَا حَفَرَهُ زِيَادَةً عَلَى الحَفْرِ الْمُتَعَادٍ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (وَأُطْلِقَ) أي الْبُلْقِينِيُّ (قوله وَخَالَفَهُ خَيْرُهُ) (الخ) لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِي النِّهَايَةِ نَعَمَ أَشَارَ إِلَى رَدِّهِ بِمَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ بِقوله وَيَزِدُّ (الخ) اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ خَيْرُهُ) (الخ) مَا فَائِدَةُ الْحُكْمِ هُنَا بِالتَّعَدِّيِّ مَعَ أَنَّ حَاصِلَ مَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ أَنَّ مَنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ، وَلَوْ تَعَدَّى إِنْ أَهْلَمَ الدَّخِيلَ بِالِإِذْنِ أو كَانَتْ مَكْشُوفَةً وَالتَّحَرُّزُ مُمَكِّنٌ لَمْ يَضْمَنَ وَلَا ضَمِينَ. فَوَدَّ: (وَأُطْلِقَ أَنَّ الحَفَرَ بِمِلْكِهِ الْمَرْهُونِ) (الخ) فِي شَرْحِ الرَّوْضِ، وَإِنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ، وَلَوْ مُتَّعَدِّيًّا كَانَ حَفَرٌ فِيهِ وَهُوَ مُؤَجَّرٌ أو مَرْهُونٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُكَرِّيِ أو المَرْتُونِ وَدَخَلَ رَجُلٌ دَارَهُ بِالِإِذْنِ وَأَعْلَمَهُ (الخ). فَوَدَّ: (وَيَزِدُّ بَأَنَّ التَّعَدِّيَّ هُنَا لَيْسَ لِذَاتِ الحَفْرِ) (الخ) وَلَوْ حَفَرَ بَثْرًا قَرِيبَةً الْعُمَى مُتَّعَدِّيًّا فَعَمَّقَهَا غَيْرُهُ تَعَلَّقَ الصَّمَانُ بِهِمَا بِالسَّوِيَةِ كَالْجِرَاحَاتِ م ر.

فَوَدَّ: (إِذَا اِئْتِفَاقٌ لَا يَشْمَلُ الحَفَرَ) قَضِيَّتُهُ اِئْتِفَاقُ الحَفْرِ فِي الرُّطْبِ أَيْضًا. فَوَدَّ: (ضَمِينَ) ما وَقَعَ (الخ) أي مَا لَمْ يَتَّعَدَّ الواقعُ بِالدَّخُولِ أَخَذًا يَمَّا تَقَدَّمَ. فَوَدَّ: (وَأُطْلِقَ) (الخ) مَا فَائِدَةُ الْحُكْمِ بِالتَّعَدِّيِّ هُنَا مَعَ أَنَّ حَاصِلَ مَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ أَنَّ مَنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ، وَلَوْ تَعَدَّى إِنْ أَهْلَمَ الدَّخِيلَ بِالِإِذْنِ أو كَانَتْ مَكْشُوفَةً وَالتَّحَرُّزُ مُمَكِّنٌ لَمْ يَضْمَنَ وَلَا ضَمِينَ. فَوَدَّ: (وَأُطْلِقَ أَنَّ الحَفَرَ بِمِلْكِهِ الْمَرْهُونِ) (الخ) فِي شَرْحِ الرَّوْضِ، وَإِنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ، وَلَوْ مُتَّعَدِّيًّا كَانَ حَفَرٌ فِيهِ وَهُوَ مُؤَجَّرٌ أو مَرْهُونٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُكَرِّيِ أو المَرْتُونِ وَدَخَلَ رَجُلٌ دَارَهُ بِالِإِذْنِ وَأَعْلَمَهُ (الخ). فَوَدَّ: (وَيَزِدُّ بَأَنَّ التَّعَدِّيَّ هُنَا لَيْسَ لِذَاتِ الحَفْرِ) (الخ) وَلَوْ حَفَرَ بَثْرًا قَرِيبَةً الْعُمَى مُتَّعَدِّيًّا فَعَمَّقَهَا غَيْرُهُ تَعَلَّقَ الصَّمَانُ بِهِمَا بِالسَّوِيَةِ كَالْجِرَاحَاتِ م ر.

بملك غير الحافِر وبضمن الصَّيْدَ الواقع بِبِرِّ حَفَرِها بملكه في الحرِّم قال الإمام إجماعاً.
 (ولو حَفَرَ بِدُهْلِيْزِه) بِكسر الدَّالِ (بَفَرَا) أو كان به بِمَحَلٍّ من الدَّارِ غيره بِفَرٍّ لم يَتَعَدَّ حافِرُها (وَدَعَا
 رجلاً) أو صَبَّحاً مُتَمَرِّزاً إلى داره أو إليه فدخل باختياره وكان الغالب أَنَّهُ يَمُرُّ عليها (فَلَمَّطَ) فيها
 جاحلاً بها لِئَنحو ظُلْمَةً أو تُغْلِيظَ لها فَهَلَكَ (فَالأَظْهَرُ ضَمَانُهُ) إِثْمُهُ بِدِيَةِ شِبْهِ المَمْدِ لَأَنَّهُ غَرَّهُ ولم
 يَقْصِدْ هُوَ إِهْلَاكَ نَفْسِهِ فلم يكن فعلُهُ قاطِعاً أَمَّا غَيْرُ المُتَمَرِّزِ فَيُقْتَلُ به كالمُكْرَه كذا أَطْلَقَهُ
 البَلْقَيْنِيُّ وَيَتَمَرِّضُ حَمْلُهُ على ما إذا كان الزُّقُوعُ بها مُفْلِكاً غَالِياً وَعَلِمَ بِنَحْوِ الظُّلْمَةِ وَإِنَّ المَارِ
 حِينَئِذٍ يَفْعُ فيها غَالِياً وَأَمَّا إِذَا لم يَدْعُهُ فهو مُهْتَدِرٌ مُطْلَقاً وكذا إِنْ دَعَاهُ وَأَعْلَمَهُ بها وَإِنْ كانت
 مُقْطَعَةً وخرج بِالْبِرِّ نحو كَلْبٍ عَقُورٍ بِدُهْلِيْزِه فلا يضمن مَنْ دَعَاهُ فَاتَّلَفَهُ لَأَنَّهُ يُفْتَرَسُ باختياره
 مع كونه ظاهراً يُحْكَمُ دَفْعُهُ. (نَبِيَّةٌ) لَا يَتِمُّ هذا الإِخْرَاجُ إِلاَّ مع التَّعْبِيرِ بالدُّهْلِيْزِ لَأَنَّهُ يُشْبِهُ الْبِرَّ
 حِينَئِذٍ أَمَّا على ما جَمَعُوا به بين قوليهما في الجَنَابَاتِ لَا ضَمَانَ وفي إِتْلَافِ البَهَائِمِ بِالضَّمَانِ
 مِنْ أَنَّ الأوَّلَ في مَرْبُوطٍ بِبَابِهِ لَأَنَّهُ الَّذِي يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ المَذْكُورُ والثَّانِي فيما إذا كان في
 دارِهِ فلا يَتِمُّ الإِخْرَاجُ إِلاَّ أَنْ يَحْمِلَ الدُّهْلِيْزُ على أوْلِهِ المُصْلَاحَةِ لِلْبَابِ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ
 المَرْبُوطِ بِبَابِهِ وبِقَوْلِهِ حَفَرٌ ما لو حَفَرْتَ عُذْوَانَا فَإِنْ دَعَاهُ المَالِكُ فَهَلْ يضمنهُ المَالِكُ أو الحافِرُ

يُضْمَنُ وَالْأَضْمَرُ اه. سم. فَوَدَّ: (بِمَلِكِ الحافِرِ) لَعَلَّهُ مِنْ تَعْرِيفِ الكِتَابَةِ وَأَضْلَهُ المَوَافِقُ لِسَابِقِ كَلَامِ
 الشَّارِحِ بِمَلِكِ الجُبَّارِ. فَوَدَّ: (بِمَلِكِهِ فِي الحرِّمِ) أَيِ أَوْ بِمَوَاتٍ فِيهِ اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (بِكُسْرِ الدَّالِ) إِلَى
 التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ فِي الدُّهْلِيْزِ وَكَذَا ضَمِيرُ غَيْرِهِ. فَوَدَّ: (لَمْ يَتَعَدَّ حافِرُها) أَيِ فَإِنْ تَعَدَّى
 فَقَدْ مَرَّ وَيَأْتِي حُكْمُهُ. فَوَدَّ: (أَوْ إِلَيْهِ) أَيِ مَحَلِّ الْبِرِّ مِنَ الدُّهْلِيْزِ أَوْ غَيْرِهِ. فَوَدَّ: (بِاخْتِيَارِهِ) فَلَوْ أَكْرَهَهُ
 عَلَى الدُّخُولِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يضمنُ اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ ظُلْمَةِ الْخِ) أَيِ أَوْ كَانَ أَعْمَى اه. مُغْنِي.
 فَوَدَّ: (حَمْلُهُ) أَيِ إِطْلَاقِ الْبَلْقَيْنِيِّ. فَوَدَّ: (وَعَلِمَ) أَيِ الدَّاهِي. فَوَدَّ: (وَكَلَّا إِنْ دَعَاهُ وَأَعْلَمَهُ الْخِ) وَلَوْ
 اخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُسْتَحِقُّ لَمْ تُعْلِمَهُ وَقَالَ المَالِكُ أَعْلَمْتَهُ فَالَّذِي يَظْهَرُ تَضَدُّقُ الْمُسْتَحِقِّ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
 الإِغْلَامِ اه. ع ش. فَوَدَّ: (فَلَا يضمنُ مَنْ دَعَاهُ) وَكَذَا مَنْ لَمْ يَذْعُهُ بِالطَّرِيقِ الأوَّلَى اه. ع ش.
 فَوَدَّ: (مَعَ التَّغْيِيرِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْكَلْبِ وَقَوْلُهُ بالدُّهْلِيْزِ أَيِ لَا بِالْبَابِ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْكَلْبِ.
 فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ كَوْنَ الْكَلْبِ بالدُّهْلِيْزِ. فَوَدَّ: (مِنْ أَنَّ الأوَّلَ) أَيِ عَدَمِ الضَّمَانِ.
 فَوَدَّ: (التَّعْلِيلُ المَذْكُورُ) أَيِ قَوْلُهُ مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِراً الْخِ. فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَيِ الضَّمَانِ. فَوَدَّ: (فِيمَا إِذَا
 كَانَ) أَيِ الْكَلْبِ. فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَحْمِلَ الدُّهْلِيْزُ) أَيِ فِي الْمَشْنِ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الْكَلْبِ حِينَئِذٍ أَيِ كَوْنُهُ
 بِأَوَّلِ الدُّهْلِيْزِ. فَوَدَّ: (وَبِقَوْلِهِ الْخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِالْبِرِّ الْخِ. فَوَدَّ: (فَإِنْ دَعَاهُ الْخِ) خَرَجَ ما لو لم
 يَذْعُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ تَعَدَّى الْوَاقِعُ بالدُّخُولِ كَانَ مُهْتَدِراً اه. ثُمَّ انْظُرْ أَيَّ حَاجَةٍ لِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ
 فَوَدَّ: (فَإِنْ دَعَاهُ المَالِكُ) خَرَجَ ما لو لم يَذْعُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ تَعَدَّى الْوَاقِعُ بالدُّخُولِ كَانَ
 مُهْتَدِراً اه. ثُمَّ انْظُرْ أَيَّ حَاجَةٍ لِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ ضَمِنَ لَا الحافِرُ.

وجهاين صَحَّحَ منهما البلقيني الثاني لأنه الْمُقَصَّرُ بعدم إعلائه ومن ثم لو نَسِيَ كان على الحافِرِ وإن لم يدعه بأن تعدى بدخوله فهل بضمته الحافِرُ ليعذبه أو لا ليعتدي الواقع وجهان صَحَّحَ منهما البلقيني الثاني أيضًا وقول شارح عنه الأول إذا سبق قلم أو أن كلامه اختلف (أو خَفَرَ بقرًا (بملك غيره) أو في (مشتريك) بينه وبين آخر (بلا إذن) من الغير أو من شريكه له في الحفر (فمضمون) ذلك الحفر فعلية أو على عاقلته بذل ما تَلَفَ به من قيمة أو دية شبه عمدة وهذا وإن عَلِمَ مما قبله فقد ذكره للإيضاح على أن التفصيل بين الإذن وعديه لم يُعلم صريحًا إلا من هذه فاندفع ما قيل لا حاجة لذكر هذه أصلاً ولو تعدى بحفر وغيره بتوبيخته فالضمان عليهما نصفين لا بحسب الحفر (أو خَفَرَ بطريق ضيق المارة فكذا) هو مضمون وإن أذن فيه الإمام ليعتد بهما (أو خَفَرَ بطريقي (لا يهتري) المارة ليعتد بها أو لانحراف البئر عن الجادة

السابق ضمين هو لا الحافِرُ إلخ اهـ. سم فإن دعاه المالك أي ولم يُعرفه بالبئر وقوله صَحَّحَ منهما البلقيني إلخ وافقه المُعْنَى كما مر وخالفه النهاية فقال وإلا أي وإن لم يُعرفه بالبئر ضمين الحافِرُ في أوجه الوجهين خلافاً للبلقيني اهـ. فود: (الثاني) أي ضمان المالك. فود: (لأنه المُقَصَّرُ إلخ) أي قلر أغلته البئر فلا ضمان اهـ. نهاية. فود: (وإن لم يدعه) إلى قول المتن ومسجد في النهاية لإقوله وقول شارح إلى المتن. فود: (الثاني) أي عدم الضمان. فود: (هذه) أي البلقيني. فود: (الأول) ضمان الحافِرِ. فود: (أو إن كلامه) أي البلقيني. فود: (فعلية) أي حيث كان التالف غير آدمي وعلى عاقلته أي حيث كان آدميًا ولو زريقًا اهـ. ع ش. فود: (وهذا) أي الضمان في المسائلتين. فود: (وإن عَلِمَ إلخ) هذا الإغتراض يتوجه أيضًا على قوله أو بطريقي ضيق إلخ ويجاب أيضًا بأنه مبدأ للتقسيم اهـ. سم. فود: (فقد ذكره إلخ) ولو ذكره عتب قوله سابقًا ويضمن بحفر بئر عذوانًا لكان أولى لأنه مثال له اهـ. مُعْنَى. فود: (من هله) أي من عبارته هنا. فود: (ولو تعدى إلخ) عبارة النهاية ولو خَفَرَ بئرًا قرية المُعْنَى مُتَعَلِّقًا فَمَقْمُهَا غيره تعلق الضمان بهما بالتسوية كالجراحات اهـ. أي تعميقًا له دخل في الإهلاك وإن قل بالنسبة للتعميق الأول ع ش. فود: (وغيره) أي غير الحافِرِ عطف على الضمير المُستتر في تعدى. فود: (سني: (يضر المارة) وليس بما يضر ما جرث به العادة من حفر الشوارع للإصلاح لأن مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اهـ. ع ش وسبأتي قبيل قول المتن من جناح ما يوافقه. فود: (هو مضمون) إلى قوله وبه يراد في المُعْنَى إلا قوله وإنما يتجه إلى المتن. فود: (لقتلهما) أي الحافِرِ والإمام اهـ. ع ش أقول الأولى أي الحافِرُ في ملك غيره كلاً أو بعضاً بلا إذن والحافِرُ بطريقي ضيق يضر المارة.

فود: (صَحَّحَ منهما البلقيني الثاني أيضًا) الأوجه الأول م ر قال في شرح الرزوي عنه لأنه مُقَصَّرُ بعدم إعلائه فإن كان ناسياً فعلى الحافِرِ اهـ. فود: (وهذا، وإن عَلِمَ إلخ) هذا الإغتراض يتوجه أيضًا على قوله أو بطريقي ضيق إلخ ويجاب أيضًا بأنه مبدأ للتقسيم. فود: (فكذا هو مضمون، وإن أذن فيه الإمام) قال الرزكشي وقضيته أنه لا فرق بين أن يكون فيه مصلحة للمسلمين وأن لا يكون وفيه نظر شرح رزوي.

(وَأَذِنَ) لَهُ (الْإِمَامُ) فِي الْحَفْرِ (فَلَا ضَمَانَ) عَلَيْهِ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ لِلثَّالِفِ بِهَا وَإِنْ كَانَ الْحَفْرُ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ (وَلَا) يَأْذُنُ لَهُ وَهِيَ غَيْرُ ضَارَّةٍ (لَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ) عَلَيْهِ أَوْ عَلَى عَاقِلَتِهِ لَا تَقِيَّتُهُ عَلَى الْإِمَامِ (أَوْ مَصْلَحَةِ عَامَّةٍ) كَالِاسْتِقَاءِ أَوْ جَمْعِ مَاءِ الْمَطَرِ وَلَمْ يَنْهَ الْإِمَامُ (فَلَا) ضَمَانَ (فِي الْأَظْهَرِ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ وَقَدْ تَعَسَّرَ مُرَاجَعَةُ الْإِمَامِ وَقِيَدَهُ الْمَازُودِيُّ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِمَا إِذَا أَحْكَمَ رَأْسُهَا فَإِنْ لَمْ يُخَيِّكْهَا وَتَرَكَهَا مَفْتُوحَةً ضَمِينَ مُطْلَقًا لِتَقْصِيرِهِ وَتَقَرُّبِهِ

فَوَيْ (سَنِي): (وَأَذِنَ الْإِمَامُ) أَي أَوْ أَمَرَ بِعَدَمِ الْحَفْرِ كَمَا يَأْتِي. فَوَيْ: (وَهِيَ غَيْرُ ضَارَّةٍ) يُغْنِي عَنْهُ الْعَطْفُ. فَوَيْ (سَنِي): (لَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّصْصِيلِ أَنَّ مَا يَقَعُ لِأَهْلِ الْقَرَى مِنْ حَفْرِ آبَارٍ فِي زَمَنِ الصَّنِيفِ لِلِاسْتِقَاءِ مِنْهَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِالْمُرُورِ فِيهَا وَالِانْبِطَاعِ بِهَا إِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ ضَيِّقٍ يَضُرُّ الْمَارَةَ ضَمِنَتْ عَاقِلَةُ الْحَافِرِ وَلَوْ يَأْذِنُ الْإِمَامُ وَإِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ وَاسِعٍ لَا يَضُرُّ بِهِمْ فَإِنْ قَعَلَ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ كَسَفِي دَوَابِّهِ مِنْهَا وَإِذْنُ لَهُ الْإِمَامُ أَوْ لِمَصْلَحَةِ عَامَّةٍ كَسَفِي دَوَابِّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ لَهُ الْإِمَامُ فَلَا ضَمَانَ وَإِنْ كَانَ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يَأْذُنْ لَهُ الْإِمَامُ ضَمِينَ وَإِنْ انْتَفَعَ غَيْرُهُ تَبَعًا وَالْمُرَادُ بِالْإِمَامِ مَنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِنْهُ مُلْتَزِمُ الْبَلَدِ لِأَنَّهُ مُسْتَأْجِرٌ لِلْأَرْضِ فَلَهُ وِلَايَةٌ التَّصَرُّفِ فِيهَا اه. ع ش.

فَوَيْ (سَنِي): (لِمَصْلَحَتِهِ) أَي قَطَعَ اه. مُغْنِي أَي وَلَوْ اتَّفَقَ أَنْ غَيْرَهُ انْتَفَعَ بِهَا ع ش. فَوَيْ: (أَوْ جَمْعِ مَاءِ الْمَطَرِ) أَي اجْتِمَاعِهِ. فَوَيْ: (وَلَمْ يَنْهَ الْإِمَامُ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ نَهَاهُ الْإِمَامُ انْتَفَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَضَمِينَ اه. ع ش عبارة الْمُغْنِي وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ الْإِمَامُ وَلَمْ يَقْصُرْ فَإِنْ نَهَاهُ فَحَفَرَ ضَمِينَ كَمَا قَالَ أَبُو الْفَرَجِ الزَّائِرُ لِأَقْبِيَّتِهِ عَلَى الْإِمَامِ حَيْثُ أَوْ قَصَرَ كَانَ الْإِمَامُ فِي أَرْضِ حَوَارَةٍ وَلَمْ يَطْرُهَا وَمِثْلُهَا يَنْهَازُ إِذَا لَمْ يَطْرُهَا أَوْ خَالَفَ الْعَادَةَ فِي سَعَتِهَا ضَمِينَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْإِمَامُ تَبَعَ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الْأَمْلاكِ اه. فَوَيْ: (وَقِيَدَهُ الْمَازُودِيُّ الْخ) أَي الْخِلَافَ اه. مُغْنِي. فَوَيْ: (بِمَا إِذَا أَحْكَمَ رَأْسُهَا) هَلْ مِنْ إِخْكَامِهِ إِغْلَاؤُهُ وَمَقْدَارًا يَنْتَعِ الْوُقُوعُ عَادَةً. فَوَيْ: (وَتَرَكَهَا مَفْتُوحَةً الْخ) لَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُغَلِّ قَمَتَا بِحَيْثُ يَنْتَعِ الْوُقُوعُ الْعَادِيُّ الْخ. فَوَيْ: (ضَمِينَ مُطْلَقًا) فَلَوْ أَحْكَمَ رَأْسُهَا مُحْتَسِبٌ ثُمَّ جَاءَ ثَالِثٌ وَقَتَحَهُ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ

فَوَيْ (نَقَطْنِي): (وَلَا فَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ) قَضِيَّةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ جَوَازُ الْحَفْرِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَيْثُ قَالَا وَكَذَا لَمْ يَحْفَرُ فِي ذَلِكَ أَيِ الشَّارِعِ الْوَاسِعِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ فِيهِ الْإِمَامُ وَلَكِنَّهُ يَضْمَنُ اه. لَكِنْ قَالَ فِي الرُّوْضِ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفَرَ بِشْرٍ فِي الْمَسْجِدِ وَسِقَايَةً عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ النَّاسَ أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ الْإِمَامُ كَمَا فِي شَرْحِهِ ثُمَّ قَالَ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ قَالَ فَإِنْ بَنَى أَوْ حَفَرَ مَا دُكِرَ لِمَصْلَحَتِهِ نَفْسِهِ فَقَدْ دُونَ إِنْ أَضَرَ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذُنْ فِيهِ الْإِمَامُ اه. فَقَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَأْذُنْ فِيهِ الْإِمَامُ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ إِذَا لَمْ يَأْذُنْ الْإِمَامُ وَهُوَ خِلَافٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي حَفْرِ الْبِشْرِ لِنَفْسِهِ فِي الطَّرِيقِ الْوَاسِعِ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ حَفْرِ الْبِشْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْعُدْوَانِ هُنَا مُجَرَّدَ الضَّمَانِ فَيَسْتَوِيَانِ. فَوَيْ: (وَلَمْ يَنْهَ الْإِمَامُ) كَمَا تَقَلَّ عَنْ الْوَالِدِ شَرْحُ الرُّوْضِ.

الإمام بعد الحفر بغير إذنه يرفع الضمان كتقرير المالك السابق والحق المبادي والهروي القاضي بالإمام حيث قال له الإذن في بناء مسجد واتخاذ سقاية بالطريق حيث لا يضر بالماء وإنما يتجده إن لم يخص الإمام بالنظر في الطريق غيره.
(ومسجد كطريق) أي الحفر فيه كهو فيها فيجوز لمصلحة نفسه إن لم يضر بالمسجد ولا بمن فيه وأذن فيه الإمام وللمصلحة العامة إن لم يضر كما ذكر وإن لم يأذن فيه الإمام ويمتنع ...

به اهـ. نهاية أي الثالث ع ش. قود: (له) أي للقاضي. قود: (حيث لا يضر) أي ما ذكر من المسجد والسقاية. قود: (وإنما يتجده) أي ما قاله المبادي والهروي. قود: (بالنظر إلخ) أي بسببه فالباء داخله على المفسور. قود: (غيره) أي غير القاضي مفعول يخص إلخ. قود: (فيجوز لمصلحة نفسه إن لم يضر إلخ) وفاقاً للمغني والاسنى وخلافاً للنهاية عبارة بعد كلام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنع مطلقاً فالتشبيه من حيث الجملة اهـ. قود: (إن لم يضر بالمسجد إلخ) عبارة المغني وإذا قلنا بجوازه لم يضمن ما تلف به وإن بحث الزركشي الضمان لعدم تعديه ومعلوم إذا قلنا بجوازه أنه لا بد أن يكون الحفر لا يمتنع الصلاة في ملك البقعة إما لسعة المسجد أو نحوها وأن لا يتشوش الداخلون إلى المسجد بسبب الاستقاء وأن لا يحصل للمسجد ضرر اهـ. قود: (كما ذكر) أي بالمسجد ولا بمن فيه. قود: (وإن لم يأذن فيه إلخ) أي إذا لم يته عنه. قود: (ويمتنع إلخ) ولو بنى سقف المسجد أو نصب فيه عموداً أو طين جداره أو علّق فيه قنديلًا فسقط على إنسان أو مال فأهلكه أو فرس فيه حصيراً أو حشيشاً قزلق به إنسان فهلك أو دخلت شوكته منه في عينه فذهب بها بصره لم يضمنه وإن لم يأذن له الإمام لأن فعله لمصلحة المسلمين ولو بنى مسجداً في ملكه أو موات فهلك به إنسان أو بهيمة أو سقط جداره على إنسان أو مال فلا ضمان إن كان بإذن الإمام ولا فعلى الخلاف السابق أي في الحفر في الطريق اهـ. مغني وفي النهاية والروض وشرحه ما يوافق.

قود (سئ): (ومسجد كطريق) ويجب أن يكون فيما لو حفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة المسلمين والمصلين كما اقتضاه كلام البقوي والمتولي وغيرهما فإن فعله لمصلحة نفسه فمعدون إن أضر بالناس، وإن أذن فيه الإمام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنع مطلقاً فالتشبيه من حيث الجملة نعم لو بنى مسجداً في موات فهلك به إنسان لم يضمنه وإن لم يأذن الإمام قاله الماوردي ش م ر.
قود: (فيجوز لمصلحة نفسه) خولف م ر. قود: (فيجوز لمصلحة نفسه إلخ) هذا الترخيع بعد التشبيه بالطريق يقتضي توقف جواز الحفر في الطريق لمصلحة نفسه إذ لا ضرر لأشاعه على إذن الإمام وقد بين بالهايش هنا وفيما سبق عن شرح الروض خلافة. قود: (وإن في الإمام) كقوله الآتي أو لم يضر لمصلحة نفسه بلا إذنه صريح في توقف جواز الحفر في المسجد على إذن الإمام إذا كان الحفر لمصلحة نفسه ولم يضر وهو ظاهر ما في شرح الروض حيث قال بعد قول الروض قرع، بناء المسجد في الشارع وحفر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن إن لم يضر الناس اهـ. ما

إِنْ ضَرَّ مُطْلَقًا أَوْ لَمْ يَضُرَّ لِمَضْلَحَةِ نَفْسِهِ بَلَا إِذْنِهِ وَيُؤَافِقُ هَذَا إِطْلَاقُ الرُّوضَةِ عَنِ الصَّيْتَرِيِّ فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَرَاهَةِ حَفْرِهَا فِيهِ وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ الْبُلْقَيْنِيِّ وَإِنْ أَخَذَ الزَّرْكَشِيُّ بِقَضِيَّتِهِ الْجَوَازَ فِي الْأُولَى لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ وَنَزَاعُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَيَصْغَحُ حَمْلُ الْمُتَنِ بِتَكْلِيفٍ عَلَى أَنَّ وَضْعَ الْمَسْجِدِ وَمِثْلُهُ السَّقَايَةُ بِطَرِيقٍ كَالْحَفْرِ فِيهَا فَيَأْتِي هُنَا تَفْصِيلُهُ وَفِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فِي مَسْجِدِ بُنَيِّ بَشَارِيعَ لَا يَضُرُّ الْمَاوَةَ لَا ضَمَانَ لِمَنْ يَحُثُّ بِهِ إِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ وَالْأَفْعَلَى مَا مَرَّ.
(الرَّغ) لَوْ اسْتَأْجَرَهُ

• قَوْلُهُ: (إِنْ ضَرَّ الْخ) أَيِ أَوْ نَهَى عَنْهُ الْإِمَامُ كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَافِقُ هَذَا) أَيِ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورَ بِقَوْلِهِ فَيَجُوزُ إِلَى قَوْلِهِ وَيَمْتَنِعُ. • قَوْلُهُ: (إِطْلَاقُ الرُّوضَةِ الْخ) جِبَارَةُ الْمُتَنِ مَا فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ فِي آخِرِ بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ تَقَالُ عَنْ الصَّيْتَرِيِّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ حَفْرُ الْبَيْتِ فِي الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلْمَضْلَحَةِ الْعَامَّةِ أَوْ لِلْمَضْلَحَةِ نَفْسِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ اه. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُرَدُّ) أَيِ بِإِطْلَاقِ الرُّوضَةِ الْخ وَلَا يَخْفَى مَا فِي الرَّدِّ بِذَلِكَ نَعَمْ يَظْهَرُ الرَّدُّ بِمَا مَرَّ عَنْ الْمُتَنِ. • قَوْلُهُ: (قَوْلُ الْبُلْقَيْنِيِّ الْخ) اخْتَصَمَتْهُ الثَّهَابَةُ كَمَا مَرَّ.
• قَوْلُهُ: (بِقَضِيَّتِهِ) وَهِيَ ضَمَانٌ مَا تَلَفَ بِذَلِكَ الْحَفْرِ. • قَوْلُهُ: (الْجَوَازُ الْخ) مَقُولُ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ فِي الْأُولَى وَهِيَ الْحَفْرُ فِي الْمَسْجِدِ لِمَضْلَحَةِ نَفْسِهِ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَنَزَاعُهُ الْخ) أَيِ الْبُلْقَيْنِيِّ حَظَّفَ عَلَى قَوْلِ الْبُلْقَيْنِيِّ الْخ. • قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ الْحَفْرُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَضْلَحَةِ الْعَامَّةِ الْخ. • قَوْلُهُ: (تَفْصِيلُهُ) أَيِ الْحَفْرِ فِي الطَّرِيقِ. • قَوْلُهُ: (وَفِي الرُّوضَةِ الْخ) جِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ قَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفْرُ بَيْتٍ فِي الْمَسْجِدِ وَوَضْعُ سِقَايَةٍ عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنُ الْهَلَاكَ بَقِيَّةً مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ لِأَنَّهُ قَعْلُهُ لِمَضْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ بَتَّى أَوْ حَفَرَ مَا ذَكَرَ لِمَضْلَحَةِ نَفْسِهِ فَعُدَّوَانٌ إِنْ أَضُرَّ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ اه. فَقَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ وَهُوَ خِلَافٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي حَفْرِ الْبَيْتِ لِنَفْسِهِ فِي الطَّرِيقِ الْوَاسِعِ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ حَفْرِ الْبَيْتِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْعُدَّوَانِ هُنَا مُجَرَّدَ الضَّمَانِ فَيَسْتَوِيَانِ اه. سم. • قَوْلُهُ: (بَنَى بَشَارِيعَ الْخ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ سَوَاءً لِمَضْلَحَتِهِ أَوْ لِمَضْلَحَةِ عَامَّةٍ. • قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ فَعَلَى مَا مَرَّ أَيِ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي الْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ. • قَوْلُهُ: (فَرَعَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَيَحْمِلُ) فِي الثَّهَابَةِ. • قَوْلُهُ: (لَوْ اسْتَأْجَرَهُ الْخ) إِجَارَةُ صَحِيحَةٍ أَوْ قَائِدَةٍ أَوْ دَعَاهُ لِيَجِدَّ أَوْ يَبْنِي لَهُ تَبْرُهَا بَلْ لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى الْعَمَلِ فِيهِ

نَفْسَهُ فَإِنْ بَتَّى أَوْ حَفَرَ مَا ذَكَرَ فَعُدَّوَانٌ إِنْ أَضُرَّ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ اه. لَكَيْتَهُ صَرَّحَ قَبْلَ ذَلِكَ بِجَوَازِ حَفْرِ الْبَيْتِ فِي الشَّارِعِ الْوَاسِعِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ وَلَكَيْتَهُ يَضْمَنُهُ الْخ وَقَدْ يُحْمَلُ قَوْلُهُ فَعُدَّوَانٌ عَلَى مَعْنَى التَّضْمِينِ فَقَطُّ فَلَا يَخَالِفُ هَذَا وَقَدْ يَفَرَّقُ بَيْنَ الشَّارِعِ وَالْمَسْجِدِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ) بِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي الْحَفْرِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ وَمَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمُتَنِ آخِرَ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَفْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ، وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ وَالَا فَعَلَى مَا مَرَّ يُفِيدُ جَوَازَ بِنَائِهِ وَعَدَمَ الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ إِذَا كَانَ لِمَضْلَحَةِ عَامَّةٍ فَهُوَ عَلَى طَرِيقٍ مَا فِي الْحَفْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِجُذَائِهِ أَوْ حَفِرَ نَحْوَ بَقَرٍ أَوْ مَعْدِنٍ فَسَقَطَ أَوْ انْهَارَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْمُسْتَأْجِرُ فَقَطَّ أَنَّهَا تَنْهَارُ بِالحَفْرِ ضَمِنَهُ وَيُرَدُّ بَأَنَّهُ لَا تَفْرِيزَ وَلَا لِحْجَاءَ فَالْمُقَصِّرُ هُوَ الْأَجِيرُ وَإِنْ جَهِلَ الْانْهِيَارَ (وَمَا قَوْلُهُ) مَنْ فَعَلَهُ فِي مَلِكِهِ كَالْعَادَةِ لَا يَضْمَنْهُ كَجُرْيَةِ سَقَطَتْ بِالرَّيْحِ أَوْ بَيْلٍ مَحْلُهَا وَحَطَبٍ كَسَرَهُ بِمَلِكِهِ فَطَارَ بِمَضْمَنِهِ فَاتَّلَفَ شَيْقًا وَدَائِيَّةً رَزَبَطَهَا فِيهِ فَرَفَسَتْ إِنْسَانًا خَارِجَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ لَأَنَّهُ لَا نَظَرَ لَهُ فِي الْمَلِكِ أَوْ لَا كَالْعَادَةِ كَالْمُتَوَلَّدِ مِنْ نَارٍ أَوْ قَدْهَا بِمَلِكِهِ وَقَتَّ هُبُوبِ الرِّيحِ أَوْ جَاوَزَ فِي إِيقَادِهَا الْعَادَةَ أَوْ مَنْ سَقَى أَرْضَهُ وَقَدْ أَسْرَفَ أَوْ كَانَ بِهَا شَقٌّ عِلْمُهُ وَلَمْ يَحْتَضِ بِشَدِّهِ أَوْ مِنْ رَشَهُ لِلطَّرِيقِ لِمَصْلُحَةٍ نَفْسِهِ مُطْلَقًا أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ وَجَاوَزَ الْعَادَةَ

فَانْهَارَتْ لَمْ يَضْمَنْ لَأَنَّهُ بِإِخْرَاجِهِ لَهُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ يَدِهِ وَلَا اخْدَتْ فِيهِ فَعَلًا هـ. ع ش. فَوَدَّ: (لِجُذَائِهِ الْخ) أَيِ وَتَحْوِيهِ هـ. نِهَايَةً هـ. فَوَدَّ: (كَالْعَادَةِ) أَيِ فَعَلًا مُوَافِقًا لِلْعَادَةِ هـ. فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ مَلِكِهِ وَكُنَّا ضَمِيرُ خَارِجَهُ هـ. فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فَعْلِهِ فِي مَلِكِهِ هـ. فَوَدَّ: (أَوْ لَا كَالْعَادَةِ) عَطَفَ عَلَى كَالْعَادَةِ أَيِ أَوْ فَعَلًا مُخَالِفًا لِلْعَادَةِ هـ. فَوَدَّ: (وَقَتَّ هُبُوبِ الرِّيحِ) لَا إِنْ هَبَّتْ بَعْدَ الْإِيْقَادِ وَإِنْ امْتَكَنَتْ إِطْفَاؤُهَا فَلَمْ يَقْعَلْ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ هـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَقَتَّ هُبُوبِ الرِّيحِ أَيِ فِي مَهَبِّ الرِّيحِ هـ. وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ لَا إِنْ هَبَّتْ الْخ وَيُقَالُ بَيْتِلِ هَذَا التَّصْصِيلُ فِيمَا لَوْ أَوْقَدَ نَارًا فِي غَيْرِ مَلِكِهِ لَكِنْ بِمَحَلٍّ جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِيْقَادِ فِيهِ كَمَا يَقَعُ لِأَرْبَابِ الْأَرْيَافِ مِنْ أَنَّهُمْ يوقِدُونَ النَّارَ فِي غِيْطَانِهِمْ لِمَصَالِحَ تَعَلَّقُوا بِهِمْ وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِهَا وَيَدُلُّ لِذَلِكَ مَفْهُومُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنَ الضَّمَانِ فِيمَا لَوْ كَسَرَ حَطَبًا بِشَارِعِ ضَيْقٍ وَقَوْلُهُ وَإِنْ امْتَكَنَتْ الْخ أَيِ أَوْ نَهَى مَنْ يُرِيدُ الْفِعْلَ هـ. فَوَدَّ: (أَوْ مِنْ سَفِيهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ نَارٍ وَقَوْلُهُ أَرْضَهُ أَيِ أَرْضًا يَمْلِكُ مَفَقَعَتَهَا هـ. فَوَدَّ: (شَقٌّ الْخ) أَيِ يَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ هـ. ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ مِنْ رَشِهِ الْخ) اسْتَطْرَدْتُ قَرَانَهُ لَيْسَ مِنَ الْمَوْضِعِ هـ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ إِنْ لَمْ يُجَاوِزِ الْعَادَةَ هـ. ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ الْخ) وَالضَّامِينَ الْمُبَاشِرِينَ لِلرَّشِّ فَإِذَا قَالَ لِلسَّقَاءِ رَشٌ هَذِهِ الْأَرْضُ حُمِلَ عَلَى الْعَادَةِ فَحِينَئِذٍ تَجَاوَزَ الْعَادَةَ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِهِ فَإِنْ أَمَرَ السَّقَاءَ أَوْ الْآمِيرَ وَتَنَازَعَا فَالْأَقْرَبُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى السَّقَاءِ لَا الْآمِيرَ إِذَا أَضْلُ عَدَمُ أَمْرِهِ بِالْمُجَاوِزَةِ كَمَا لَوْ أَتَكَرَّ أَمْرُ الْأَمْرِ هـ. ع ش وَقَوْلُهُ فَإِنْ أَمَرَ السَّقَاءَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ وَجُوبُ امْتِنَالِ الْأَمْرِ فِيهِ تَوَقَّفَتْ فَلْيُرَاجَعِ هـ. فَوَدَّ: (وَجَاوَزَ الْعَادَةَ) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُجَاوِزِ الْعَادَةَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ

هـ. فَوَدَّ: (وَقَتَّ هُبُوبِ الرِّيحِ) بِخِلَافِهِ مَا لَوْ طَرَأَ هُبُوبُهُ نَعَمْ إِنْ امْتَكَنَتْ حِينَئِذٍ إِطْفَاؤُهَا فَتَرَكَهَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَمِنْ فَنِي عَدَمِ تَضَمُّنِهِ نَظَرَ هـ. فَوَدَّ: (وَجَاوَزَ الْعَادَةَ) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُجَاوِزِ الْعَادَةَ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ فِيهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ نَقَلَ الرَّزْكَانِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ كَالْحَفْرِ بِالطَّرِيقِ وَيُفَرَّقُ عَلَى الْأَوَّلِ بِدَوَامِ الْحَفْرِ وَتَوَلَّدِ الْمَفَاسِدِ مِنْهُ فَتَوَقَّفَ عَلَى إِذْنِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا ش م ر وَأَقُولُ أَنْظُرْ قَوْلَهُ عَنِ الرَّزْكَانِيِّ كَالْحَفْرِ بِالطَّرِيقِ وَقَوْلُهُ وَيُفَرَّقُ الْخ الْمُقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْحَفْرِ لِمَصْلُحَةٍ الْمُسْلِمِينَ مِنْ إِذْنِ الْإِمَامِ مَعَ قَوْلِ الْمُتَنَسِّبِ السَّابِقِ أَوْ لِمَصْلُحَةٍ عَامَّةٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ فَلَعَلَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَفْرِ

ولم يعمد المشي عليه مع عليه به بضمه ويؤخذ من تفصيلهم المذكور في الرش أن تحية
أدى الطريق كحجر فيها إن قصد به مصلحة المسلمين لم يضمن ما تولد منه وهو ظاهر ولا
لترك الناس هذه الشئ المتأكدة أو (من جناح) أي خشب خارج من ملكه (إلى شارع) ولو ياذن
الإمام فسقط وأتلف شيئاً أو من تكسير خطب في شارع ضيقي أو من مشي أعمى بلا قائد وإن
أحسن المشي بالمصا كما اقتضاه إطلاقهم أو من عجن طين فيه وقد جاوز العادة أو من خط
متاعه به لا على باب حائوته كالعادة (لمضمون) لكنه في الجناح على ما يأتي في الميزاب من
ضمان الكل بالخارج والتصف بالكل وإن جاز إشرأعه بأن لم يضر المارة لأن الارتفاق
بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وبه يعلم رد قول الإمام لو تنهى في الاحتياط فجزت حادثة
لا تتوقع أو صاعقة فسقط بها وأتلف شيئاً فليست أرى إطلاق القول بالضمان انتهى وفارق ما
مر في البئر

الإمام فيه كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وإن نقل الزركشي عن الأصحاب وجوب الضمان إذا لم
يأذن الإمام اه. نهاية ومال المغني إلى ما نقله الزركشي عن الأصحاب من وجوب الضمان إذا لم يأذن
الإمام وإن لم يجاوز العادة. ه. فود: (إن قصد به مصلحة المسلمين إلخ) أي وذلك لا يعلم إلا من
قيصديق في دعواه ومفهومه أنه إذا قصد مصلحة نفسه أو أطلق صيته والظاهر خلافه في الإطلاق لأن
هذا الفعل مأمور به فيحمل فعله على أمثال أمر الشارع بفعل ما فيه مصلحة عامة اه. ع ش.

ه. فود: (ولو ياذن الإمام) أي ويلا ضرر مغني ونهاية. ه. فود: (في شارع ضيقي) أفهم أنه لا ضمان لما
تلف بتكسيره بشارع واسع لا ينفاء تعديه بفعل ما جرث به العادة اه. ع ش. ه. فود: (بلا قائد) مفهومه أنه
إذا كان بقايد لا ضمان لكن نقل عن الشيخ حمدان في ملتقى البعريين أنه مع القائد يضمن بالأولى
ويؤيده ما في سم على منهج في إتلاب الدواب أنه لو ركب دابة فأتلفت شيئاً أن الضمان عليه أعمى أو
غيره دون مسيرها كما جزم به م ر انتهى اه. ع ش. ه. فود: (لكنه في الجناح) إلى المتن في المغني إلا
قوله أما إذا لم يسقط إلى لو سقط. ه. فود: (من ضمان الكل) أي كل ما تلف بالخارج أي من الجناح
والتصف أي ضمان يصف بالتلف بالكل أي كل الجناح. ه. فود: (لأن الارتفاق إلخ) يؤخذ منه إن ما يقع
من ربط جرة وإذلاها في هواء الشارع أو في دار جاره حكمه حكم ما سقط من الجناح فيضمته واضع
الجرة اه. ع ش. ه. فود: (وبه) أي بذلك التعليل. ه. فود: (لو تنهى إلخ) أي بالغ فيه وقوله فليست أرى
إلخ أي بل أقول بعدم الضمان إذ لا تقصير منه اه. ع ش. ه. فود: (وفارق إلخ) عبارة المغني فإن قيل لو

والرش لمصلحة نفسه. ه. فود: (وجاوز العادة) قضيته عدم الضمان إن لم يجاوز العادة وإن لم يأذن
الإمام وهو قضية كلام الشيخين قال في شرح الروض قال الزركشي: لكن الذي صرح به الأصحاب
وجوب الضمان إذا لم يأذن الإمام فيه وكان الحفر مع الاتساع لمصلحة المسلمين. ه. فود: (وفارق ما
مر) تقدم أنه لا ضمان في حفر البئر لمصلحة نفسه حيث إذن الإمام ولا ضرر.

بأن الحاجة هنا أغلب وأكثر فلا يُحتمل إهداؤه أما إذا لم يسقط فلا يضمن ما انصدم به ونحوه كما لو سقط وهو خارج إلى ملكه وإن سبل ما تحته شارباً أو إلى ما سبله بجنب داره مُستثنياً ما يشرع إليه كما بحث فيهما أو إلى ملك غيره ومنه سبكة غير نافذة بإذن جميع الملاك ولا ضمين. (ويجوز) للمسلم دون الذمي بالتسوية لشواربنا (إخراج الميازيب) المالية التي لا تُضر المارة (إلى شارع) وإن لم يأذن الإمام لعموم الحاجة إليها وصح (أن عمر قلع مزارباً للعباس ^{رضي الله عنه} فقلع عليه فقال له: أتقلع مزارباً نصبه رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم}؟ فقال: والله لا ينصبه إلا من

حفر بئرًا لمصلحة نفسه بإذن الإمام لم يضمن فهل كان هنا كذلك أجيب بأن للإمام الولاية على الشارع فكان إذنه مُقتبراً حيث لا ضرر بخلاف الهواء لا ولاية له عليه فلم يؤثر إذنه في عدم الضمان اهـ.

• فؤد: (بأن الحاجة إلخ) أي إن الاحتياج إلى انتزاع المياه ونحوه يكثر في الشوارع فقلماً يخلو عنه بيت فلو أضر بالمارّة بكثرة الجنابات الغير المضمونة بخلاف البئر إذا حفرها لنفسه بإذن الإمام ولم تضر فلا يضمن الواقع فيها لأن حفر البئر نادر في الشوارع كما هو مشاهد اهـ. سيد عمر.

• فؤد: (فلا يضمن إلخ) خلافاً للمغني. • فؤد: (ما انصدم به) أي تلف به اهـ. ع ش. • فؤد: (وإن سبل إلخ) غاية أي سبله بقدر الإضرار وقوله أو إلى ما سبله إلخ أي قبل الإضرار. • فؤد: (سبكة غير نافذة إلخ) أي وليس فيها منسجد أو نحوه أما إذا كان فيه منسجد أو نحوه فهو كالشارع كما تبّه عليه الأذرع وغيره مُغني وروض. • فؤد: (بإذن جميع الملاك) أي إذا لم يكن المُشرع من أهلها ولا قبائدين من بابّه بقدره أو مُقابلته كما مرّ في باب الصلح. • فؤد: (للمسلم) إلى قوله أو شك في المُغني إلّا قوله أي إلى ودغوى وكذا في النهاية إلّا قوله وصح أن عمر إلى المتن.

• فؤد (لست): (إخراج الميازيب) جرى المُصنّف في جمع الميازيب على لغة ترك الهنزة في مُفرده وهو مزارب وهي لغة قليلة ولا فصح في جمعه مازب بهنزة ومدّ جنع مزارب بهنزة ساكنة ويقال فيه مزارب بتقديم الراء على الزاي وعكسه قلغائه حيثيذ أربع اهـ. مُغني.

• فؤد (لست): (إلى شارع) قال في الروض وكذا أي يضمن المتولّد من جناح خارج إلى دُرب مُنشد أي ليس فيه نحو منسجد أو فكشارع أو ملك غيره بلا إذن وإن كان عاليًا اهـ. وقال في شرحه لتعديده بخلافه بالإذن انتهى سم على حجّ اهـ. ع ش. • فؤد: (وإن لم يأذن الإمام) لكن إذا لم يتهم أخذًا مما سبق اهـ. ع ش. • فؤد: (وضّح إلخ) عبارة المُغني أي ولما روى الحاكم في مُستدرّكه أن عمر إلخ.

• فؤد: (أن عمر قلّع إلخ) أمر بقلعه قُلّيع اهـ. مُغني. • فؤد: (فقال) أي العباس له أي لعمر رضي الله تعالى عنهما. • فؤد: (فقال والله إلخ) أي عمر رضي الله تعالى عنه.

• فؤد في (لست): (إلى شارع إلخ) قال في الروض وكذا أي وكذا يضمن المتولّد من جناح خارج إلى دُرب مُنشد أي ليس فيه نحو منسجد ولا فكشارع أو ملك غيره بلا إذن، وإن كان عاليًا اهـ. قال في شرحه لتعديده بخلافه بالإذن اهـ.

يرقى على ظهري وانحنى للمقباس حتى يرقى عليه وأعادَه لِمَحَلِّهِ) (والتألف بها) وبما قَطُرَ منها (مضمون في الجديد) لما مر في الجناح وكما لو وضع ثرابًا بالطريق ليطيق به سطحه مثلًا فإن واضحَه مضمون من يزلق به أي إن خالف المادة ليوافق ما مر ودعوى أن الميزاب ضروري ممنوعة بأنه يمكن اتخاذه بغير أو أخدود في الجدار لِماء السطح (لأن كان بعضه) أي ما ذكر من الجناح والميزاب (في الجدار فسقط الخارج) أو بعضه فالتلف شيئًا (فكل الضمان) على واضحِه أو عاقلة لوقوع التلف بما هو مضمون عليه خاصة وخرج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيء فيه بأن سمره فيه فيضمن الكل بشقوط بعضه أو كله وما لو كان كله فيه فلا ضمان بشيء منه كالجدار (وإن سقط كله) أو الخارج وبعض الداخل أو عكسه فالتلف شيئًا بأكله أو بأحد طرفيه (فنهضه) أي الضمان على من ذكر (في الأصح) لأن التلف حصل بالداخل أيضًا وهو

• فؤد: (وبما قَطُرَ منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المتعلقة بأجنية البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر سم على حجة اه. ع ش. • فؤد: (ليطيق به سطحه إلخ) أي أو ليجمعه ثم ينقله إلى المزبلة مثلًا اه. ع ش. • فؤد: (لما مر) أي من أن الإرتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقية اه. مئني. • فؤد: (ما مر) أي في شرح وما تولد إلخ. • فؤد: (ودعوى إلخ) ردًا لدليل القديم. • فؤد: (اتخاذ بغير) أي في الدار اه. مئني. • فؤد: (لماء السطح) متعلق بالاتخاذ.

• فؤد (سني): (لأن كان بعضه في الجدار) أي الجدار الداخل في هواء الملك كما لا يخفى بخلاف الجدار المركب على الرؤوس في هواء الشارع ما هو الواقع في غالب الميازيب فإنه يتبني ضمان التألف بهذا الميزاب مطلقًا إذ هو تابع للجدار والجدار نفسه يضمن ما تلف به لكونه في هواء الشارع كما مر فليثبت له اه. رشيد. • فؤد: (أي ما ذكر إلخ) عبارة المئني أي الميزاب ويصح رجوعه إلى الجناح أيضًا بتأويل ما ذكر اه. • فؤد: (من الجناح والميزاب) ذكر الجناح هنا خلاف الظاهر من السياق مع أنه ينافيه قوله السابق لئنه في الجناح على ما يأتي في الميزاب الصريح في أن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميزاب اه. رشيد.

• فؤد (سني): (فسقط الخارج) أي من الجدار. • فؤد: (أو بعضه) أي بعض الخارج اه. مئني. • فؤد: (على واضحِه) أي إن وضعه المالك بنفسه وإلا فعلى الأمير بالوضع اه. ع ش. • فؤد: (منه) أي الميزاب وقوله فيه أي الجدار اه. ع ش. • فؤد: (أو حكمه) أي الداخل وبعض الخارج وقد يشكل تصويره سم وقد يصور بما إذا كان المتطرف من الخارج مسمرًا في حشبتين مركزتين في الجدار مثلًا اه. سيد عمر عبارة ع ش وقد يمكن تصويره بما لو انفصل كل الداخل عن الجدار وكان الخارج ملتصقًا مثلًا بالجدار فانكسر وسقط بعضه مع جميع الداخل اه. • فؤد: (أي أيضًا) أي كالخارج وقوله وهو

• فؤد: (وبما قَطُرَ منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المتعلقة بأجنية البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر. • فؤد: (أو حكمه) أي الداخل وبعض الخارج ، وقد يشكل تصويره.

غَيْرُ مَضْمُونٍ فَوُزِعَ عَلَيْهِمَا نَصَفَيْنِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِوَزْنٍ وَلَا مِسَاحَةٍ وَلَوْ سَقَطَ كُلُّهُ وَانْكَسَرَ فِي
 الْهَوَاءِ فَإِنْ أَصَابَهُ الْخَارِجُ ضَمِنَ أَوْ الدَّاخِلُ فَلَا كَمَا قَالَ الْبَقَوِيُّ أَوْ شَكَّ فَلَا أَهْضًا فِيمَا يَظْهَرُ
 لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الدُّمَى وَلَوْ أَتَلَفَ مَأْوُهُ شَيْئًا ضَمِنَ نَصَفَهُ إِنْ كَانَ بَعْضُهُ فِي الْجِدَارِ وَبَعْضُهُ
 خَارِجَهُ وَلَوْ اتَّصَلَ مَأْوُهُ بِالْأَرْضِ فَالْقِيَاسُ الضَّمَانُ قَالَ الْبَقَوِيُّ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ مَاءَ مَا لَيْسَ مِنْهُ
 شَيْءٌ خَارِجٌ لَا ضَمَانَ فِيهِ هَذَا وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا لِإِطْلَاقِ الضَّمَانِ بِمَاءِ الْمِيزَابِ وَيُوجَّهُ
 بَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي مَحَلِّ الْمَاءِ جُزْأَيْهِ فِي الْمَاءِ لِيَتَمَيَّزَ خَارِجُهُ وَدَاخِلُهُ بِخِلَافِ
 الْمَاءِ وَمُجَرَّدُ مُرُورِهِ بِغَيْرِ الْمَضْمُونِ لَا يَقْتَضِي سُقُوطَ ضَمَانِهِ لَا سِيَّما مَعَ مُرُورِهِ بَعْدَ عَلَى
 الْمَضْمُونِ وَهُوَ الْخَارِجُ وَبِهَذَا أَعْنِي مُرُورَهُ عَلَى مَضْمُونٍ يُتَرَقُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَطْلُبُ مِنْ حَطِّ
 كَسَرِهِ بِمِلْكِهِ وَلَا يَتَرَأَّى أَضْعُجَ جَنَاحٍ وَمِيزَابٍ وَبَانِي جِدَارٍ مَائِلًا بِانْتِقَالِهِ عَنْ مِلْكِهِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ
 الْبَلْقَيْنِي نَعَمْ، إِنْ تَبَاهَ مَائِلًا لِمَلِكٍ الْغَيْرِ غَدَوَانًا وَبَاعَهُ مِنْهُ وَسَلَّمَهُ لَهُ تَرَى وَالْمُرَادُ بِالْوَضْعِ وَالْبَانِي

أَيِ التَّلَفِ الْحَاصِلِ بِالْدَّاخِلِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِمَا أَيِ الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ. قُودُ: (كُلُّهُ) أَيِ الْمِيزَابِ أَوْ الْجَنَاحِ
 وَقَوْلُهُ: (وَانْكَسَرَ) أَيِ نَضَقَ أَه. مُعْنَى. قُودُ: (الْخَارِجُ) أَيِ أَوْ بَعْضُهُ. قُودُ: (ضَمِنَ الْخ) أَيِ الْكُلِّ
 وَلَوْ نَامَ أَيِ شَخْصٍ وَلَوْ طِفْلًا عَلَى طَرَفِ سَطْحِهِ فَانْقَلَبَ إِلَى الطَّرِيقِ عَلَى مَارٍ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنْ كَانَ
 سُقُوطُهُ بِانْهِيَارِ الْحَائِطِ مِنْ تَحْتِهِ لَمْ يَضْمَنْ أَيِ لِحْدَرِهِ وَإِنْ كَانَ لِيَتَّقِلَبِهِ فِي تَوْبِهِ ضَمِنَ أَيِ بَدْيَةِ الْخَطَا لِأَنَّهُ
 سَقَطَ بِفِعْلِهِ أَه. نِهَاجُ بَزِيَادَةٍ مِنْ ع. ش. قُودُ: (أَوْ شَكَّ الْخ) وَلَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ صَاحِبُ الْجَنَاحِ تَلَفَ
 بِالْدَّاخِلِ وَقَالَ صَاحِبُ الْمَتَاعِ تَلَفَ بِالْخَارِجِ فَالظَّاهِرُ تَصْدِيقُ صَاحِبِ الْجَنَاحِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَلَّمَ الضَّمَانَ
 أَه. ع. ش. قُودُ: (وَلَوْ أَتَلَفَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيَاسُ فَلَكَ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ مِلْكُهُ) فِي
 النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبَلْقَيْنِي). قُودُ: (وَلَوْ أَتَلَفَ مَأْوُهُ) أَيِ مَاءِ الْمِيزَابِ ع. ش. وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةً
 الْمُعْنَى (وَلَوْ أَصَابَ الْمَاءُ النَّازِلُ مِنَ الْمِيزَابِ شَيْئًا فَاتَّلَفَ الْخ). قُودُ: (وَلَوْ اتَّصَلَ مَأْوُهُ بِالْأَرْضِ) أَيِ شَمِّ
 تَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ نِهَاجٌ وَمُعْنَى. قُودُ: (وَقِيَاسُ فَلَكَ) أَيِ قَوْلِ الْبَقَوِيِّ: (وَلَوْ أَتَلَفَ مَأْوُهُ شَيْئًا الْخ).

قُودُ: (أَنْ مَاءَ مَا لَيْسَ مِنْهُ) أَيِ مَاءِ مِيزَابٍ لَيْسَ الْخ. قُودُ: (وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ الْخ) مُعْتَمَدٌ قَبْضَمُنُ
 التَّالِفِ بِمَاءِ الْمِيزَابِ سِوَاةَ خَرَجٍ مِنْ شَيْءٍ عَنْ مِلْكِهِ أَمْ لَا أَه. ع. ش. قُودُ: (وَيُوجَّهُ) أَيِ مَا فِي الرُّوضَةِ
 مِنْ إِطْلَاقِ الضَّمَانِ. قُودُ: (لِيَتَمَيَّزَ خَارِجُهُ الْخ) أَيِ خَارِجِ مَحَلِّ الْمَاءِ. قُودُ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ مَاءٍ مَا لَيْسَ مِنْهُ
 الْخ. قُودُ: (كَسَرَهُ بِمِلْكِهِ) أَيِ حَيْثُ لَا ضَمَانَ مَعَ أَنَّ كُلًّا تَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ أَه. ع. ش. قُودُ: (وَلَا يَتَرَأَّى)
 إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَالْمُرَادُ) إِلَى (نَعَمْ إِنْ كَانَتْ). قُودُ: (مَائِلًا) أَيِ كُلًّا أَوْ
 بَعْضًا. قُودُ: (بَانِطِقَالِهِ عَنْ مِلْكِهِ) فَلَوْ تَلَفَ بِهَا إِنْسَانٌ ضَمِنَتْهُ عَائِلَةُ الْبَائِعِ كَمَا تَقْلَاهُ عَنْ الْبَقَوِيِّ وَأَقْرَاهُ
 وَقَالَ الْبَلْقَيْنِي: الْأَصَحُّ عِنْدِي لُزُومُهُ لِلْمَالِكِ أَوْ لِمَاعِلَتِهِ حَالِ التَّلَفِ أَه. مُعْنَى. قُودُ: (وَبَايَعَهُ مِنْهُ) يَعْنِي
 انْتَقَلَ إِلَى مِلْكِهِ بِطَرِيقِ شَرْعِي. قُودُ: (وَسَلَّمَهُ) أَيِ عَنْ الْبَيْعِ أَه. ع. ش. قُودُ: (بَرَى) أَيِ وَإِنْ لَمْ
 يَتَعَرَّضْ لِلْبَرَاءَةِ مِنْهُ لِأَنَّهُ بَدْخُولُهُ فِي مِلْكِهِ صَارَ يَسْتَحِقُّ إِثْقَاءَهُ وَلَا يَكْلُفُ هَذَا لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ مِلْكِهِ عَنْ
 مِلْكِهِ أَه. ع. ش.

المَالِكُ الْأَمِيرُ لَا الصَّانِعُ نَعَمْ، إِنْ كَانَتْ عَاقِلَتُهُ يَوْمَ التَّلْفِ غَيْرَهَا يَوْمَ الرُّضْعِ أَوْ الْبِنَاءِ اخْتَصَّ الضَّمَانُ بِهِ.

(وَأَنْ بَنَى جِدَارَهُ مَائِلًا إِلَى شَارِعٍ) أَوْ مَلِكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَمِنْهُ كَمَا مَرَّ السُّكَّةُ غَيْرَ التَّائِيْدَةِ (لَكَجَنَاحٍ) فَيُضْمَنُ الْكُلَّ إِنْ وَقَعَ التَّلْفُ بِالْمَائِلِ وَالتَّصَفُّ إِنْ وَقَعَ بِالْكَلِّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ بَنَاهُ

• فَوُدَّ: (المَالِكُ الْأَمِيرُ) يَتَّبِعِي أَنْ الْمُرَادُ بِالْمَالِكِ أَعْمٌ مِنْ مَالِكِ الْعَيْنِ وَالتَّمَنُّعَةِ حَيْثُ سَاعَ لَهُ إِخْرَاجُ الْمِيزَابِ اه. ع ش. • فَوُدَّ: (نَعَمْ الْخ) انْظُرْ مَا مَوْقِعُ هَذَا الْإِسْتِذْرَاكِ اه. رَشِيدِي أَيِ فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَذْكُرَ مَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْمُغْنِي أَيْضًا حَتَّى يَظْهَرَ الْإِسْتِذْرَاكِ. • فَوُدَّ: (اخْتَصَّ الضَّمَانُ بِهِ) أَيِ بِالْبَانِي مَثَلًا اه. رَشِيدِي عِبَارَةٌ ع ش أَيِ الْأَمِيرُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى يَتِّبِ الْمَالِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ اه.

• فَوُدَّ (لَسْنِي): (وَأَنْ بَنَى جِدَارَهُ) أَيِ بَعْضُهُ اخْتِذَا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ الْآتِي أَيْضًا وَعَكَسَ الْمُغْنِي فَقَدَّرَ هُنَا لَفْظَةً كُلَّهُ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ بَنَى بَعْضُ الْجِدَارِ مَائِلًا وَالبَعْضُ الْآخَرُ مُسْتَوِيًا فَسَقَطَ الْمَائِلُ فَقَطَّ ضَمِينَ الْكُلِّ أَوْ سَقَطَ الْكُلُّ ضَمِينَ النُّصْفِ اه. • فَوُدَّ (لَسْنِي): (إِلَى شَارِعٍ) أَيِ أَوْ مَسْجِدٍ اه. نِهَآيَةُ. • فَوُدَّ: (أَوْ مَلِكٍ غَيْرِهِ الْخ) وَلِصَاحِبِ الْمَلِكِ مُطَالَبَةٌ مِنْ مَالِ جِدَارِهِ إِلَى مِلْكِهِ بِتَقْضِيهِ أَوْ إِصْلَاحِهِ كَأَغْصَانِ شَجَرَةٍ انْتَشَرَتْ إِلَى هَوَاءِ مَلِكِهِ فَلَهُ طَلَبٌ إِزَالَتِهَا لَكِنْ لَا ضَمَانَ فِيمَا تَلَفَ بِهَا اه. نِهَآيَةُ زَادَ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بِصُنْعِهِ بَخْلَافِ الْمِيزَابِ وَنَحْوِهِ اه. قَالَ ع ش. قَوْلُهُ فَلَهُ طَلَبٌ إِزَالَتِهَا أَيِ قُلُو لَمْ يَفْعَلْ فَلِصَاحِبِ الْمَلِكِ نَقْضُهُ وَلَا رُجُوعَ لَهُ بِمَا يَفْرُغُهُ عَلَى التَّقْضِي ثُمَّ رَأَيْتُ الدَّمِيرِي صَرَّحَ بِذَلِكَ اه. وَفِي النِّهَآيَةِ أَيْضًا وَلَوْ بَنَاهُ مَائِلًا إِلَى الطَّرِيقِ أَجْبَزَهُ الْحَاكِمُ عَلَى نَقْضِهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَيِ الْحَاكِمُ فَلِلْمَازِنِ نَقْضُهُ كَمَا قَالَ فِي الْأَنْوَارِ اه. أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَنَاهُ مُسْتَوِيًا ثُمَّ مَالٌ فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمِ اه. ع ش أَقُولُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ سَمِ عَلَى سَبِيلِ التَّرَدُّدِ بَلَا تَرْجِيحِ شَيْءٍ كَمَا سَتَرَدُّ عِبَارَتُهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ اسْتَهْدَمَ الْجِدَارُ الْخِ كَلَامِيهِ وَعَنِ الْمُغْنِي تَرْجِيحُ عَدَمِ الْمُطَالَبَةِ. • فَوُدَّ: (وَمَنْ) أَيِ مِلْكٍ الْغَيْرِ. • فَوُدَّ: (وَمَنْ) أَيِ مِلْكٍ الْغَيْرِ السُّكَّةُ غَيْرَ التَّائِيْدَةِ أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَسْجِدٌ أَوْ بَيْتٌ مُسَبَّلٌ وَإِلَّا فَكَالْشَّارِعِ مُغْنِي وَأَسْنَى. • فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلِ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَجِلَّ الْخ. • فَوُدَّ: (فَيُضْمَنُ الْخ) أَيِ وَإِنْ أَذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ أَسْنَى وَمُغْنِي.

• فَوُدَّ: (بِالْمَائِلِ) أَيِ بِسُقُوطِ الْمَائِلِ فَقَطَّ وَقَوْلُهُ بِالْكَلِّ أَيِ بِسُقُوطِ الْكُلِّ اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمُتَنِّ. • فَوُدَّ: (لَوْ بَنَاهُ) أَيِ الْجِدَارُ كُلُّهُ.

• فَوُدَّ (لَسْنِي): (وَأَنْ بَنَى جِدَارَهُ مَائِلًا الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلِصَاحِبِ الْمَلِكِ مُطَالَبَةٌ مِنْ مَالِ جِدَارِهِ إِلَى مِلْكِهِ بِالتَّقْضِي كَأَغْصَانِ الشَّجَرَةِ تَنْتَهِي إِلَى مِلْكِهِ اه. قَالَ فِي شَرْحِهِ لَكِنْ لَوْ تَلَفَ بِهَا شَيْءٌ لَمْ يَضْمَنْ مَالِكُهَا لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بِصُنْعِهِ بَخْلَافِ الْمِيزَابِ وَنَحْوِهِ نَقَلَهُ الْبَحْرِيُّ فِي تَمْلِيْقِهِ عَنِ الْأَصْحَابِ اه. وَخَرَجَ بِصَاحِبِ الْمَلِكِ الْحَاكِمُ فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةٌ مِنْ مَالِ جِدَارِهِ إِلَى الشَّارِعِ بِتَقْضِيهِ عَلَى مَا يَقْبِضُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَلَوْ اسْتَهْدَمَ الْجِدَارُ الْخِ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ فِيهِ، وَإِنْ مَالٌ رَاجِعًا أَيْضًا لِقَوْلِهِ لَمْ يُطَالَبْ بِتَقْضِيهِ لَكِنْ قَدْ نَمُنَّعُ هَذَا كَمَا مَرَّ إِذْ عَدِمَ الْمُطَالَبَةُ بِالتَّقْضِي إِذَا مَالٌ لَمْ يَتَّخِذْ فَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ.

مائلاً من أصله ضَمِنَ كُلَّ التَّالِفِ مُطْلَقًا وهو ظاهرٌ أو إلى ملكه أو مَوَاتٍ فلا ضَمَانَ لَأَنَّهُ
التَّصَرُّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ نَعَمْ، إِنْ كَانَ مَلِكُهُ مُسْتَحَقُّ الْمَنْفَعَةِ لِلْغَيْرِ لِإِجَارَةٍ مَثَلًا ضَمِنَ كَمَا بَحْثُهُ
الْأَذْرَعِي لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْهَوَاءَ الْمُسْتَحَقَّ لِلْغَيْرِ بِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَفْرِ بِمَلِكِهِ الْمُسْتَأْجِرِ مَثَلًا
عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ لِأَنَّهُ الْحَفْرُ إِتْلَافٌ لَا اسْتِعْمَالٌ مُضْمِنٌ (أَوْ) بَنَاءٌ (مُسْتَوِيًا فَمَالًا) إِلَى مَا مَرَّ (وَسَقَطَ)
وَأَتْلَفَ شَيْئًا حَالٌ شُقُوپِلُهُ (فَلَا ضَمَانَ) لِأَنَّهُ الْمَيْلُ لَمْ يَحْصُلْ بِفِعْلِهِ (وَقِيلَ إِنْ أَمَكْنَهُ هَذَا
وَإِصْلَاحُهُ ضَمِنَ) لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْهَذْمِ وَالْإِصْلَاحِ وَانْتَصَرَ لَهُ كَثِيرُونَ وَعَلَيْهِ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ
أَنْ يُطَالَبَ بِهَذْمِهِ وَرَفْعِهِ وَأَنْ لَا (وَلَوْ سَقَطَ) مَا بَنَاءٌ مُسْتَوِيًا وَمَالًا (بِالطَّرِيقِ فَعُزِّ بِهَذَا شَخْصًا أَوْ تَلَفًا)
بِهِ (مَالًا فَلَا ضَمَانَ) وَإِنْ أَمَرَهُ الْوَالِي بِرَفْعِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ الشَّقُوطُ لَمْ يَحْصُلْ بِفِعْلِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ
نَعَمْ، إِنْ قَصَرَ فِي رَفْعِهِ ضَمِنَ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ لِتَعَدُّهِ بِالتَّأْخِيرِ

فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي سَوَاءً أَتْلَفَ بِكُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (فِيهِ) أَي كُلِّ مِنْ مَلِكِهِ وَالْمَوَاتِ.

فَوُدَّ: (ضَمِنَ الْإِخ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ
الْهَوَاءَ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالَ الْهَوَاءِ لِتَضْوِيَةِ حَقِّ الْغَيْرِ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْإِتْلَافِ لِصَنِيعِ الْإِتْلَافِ
بِمَوْضِعِ الْحَفْرِ اهـ. س م. فَوُدَّ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ الْإِخ) يَتَأَمَّلُ اهـ. س م. فَوُدَّ: (أَوْ بَنَاءٌ مُسْتَوِيًا) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي
النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَانْتَصَرَ لَهُ كَثِيرُونَ.

فَوُدَّ (سَنِي): (فَمَالًا) الْأَوَّلَى وَمَالًا بِالْوَاوِ. فَوُدَّ: (إِلَى مَا مَرَّ) أَي إِلَى شَارِعٍ أَوْ مَلِكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

فَوُدَّ (سَنِي): (فَلَا ضَمَانَ). (تَنْبِيْهُ): لَوْ اخْتَلَّ جِدَارُهُ فَطَلَعَ السَّطْحُ قَدْ قَدْ لِلْإِصْلَاحِ فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ
فَمَاتَ قَالَ الْبَحْرِيُّ فِي فِتَاوَيْهِ إِنْ سَقَطَ وَتَتَّ الدَّقُّ فَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَةُ اهـ. مُغْنَى وَفِي ع ش. بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ
عَنْ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ مَا نَعَصَ أَي وَأَمَّا بَعْدَهُ فَإِنْ كَانَ السَّقُوطُ مُتَرْتَّبًا عَلَى الدَّقِّ السَّابِقِ لِحُصُولِ الْخَلَلِ بِهِ
ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا اهـ. فَوُدَّ: (مَا بَنَاءٌ مُسْتَوِيًا الْإِخ) أَي بِخِلَافِ مَا بَنَاءَ مَائِلًا إِلَى نَحْوِ شَارِعٍ فَإِنْ مَا تَلَفَ بِهِ
مُضْمُونٌ كَالْجَنَاحِ اهـ. شَرْحُ الْمَنْهَجِ.

فَوُدَّ (سَنِي): (فَعَزَّ) بِتَثْلِيثِ الْمُثَلَّثَةِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ اهـ. رَشِيدِي. فَوُدَّ: (ضَمِنَ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى
وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. فَوُدَّ: (كَمَا قَالَه جَمْعُ الْإِخ) وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ م ر اهـ. س م. فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ
الْأَذْرَعِي الْإِخ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ الضَّمَانِ فَهَلْ قِيَاسُ عَدَمِ الضَّمَانِ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِهِ

فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْهَوَاءَ الْمُسْتَحَقَّ لِلْغَيْرِ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالَ الْهَوَاءِ لِتَضْوِيَةِ حَقِّ الْغَيْرِ
وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْإِتْلَافِ لِصَنِيعِ الْإِتْلَافِ بِمَوْضِعِ الْحَفْرِ. فَوُدَّ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ الْإِخ) يَتَأَمَّلُ. فَوُدَّ: (نَعَمْ)
إِنْ قَصَرَ فِي رَفْعِهِ ضَمِنَ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ الْإِخ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ الضَّمَانِ فَهَلْ
قِيَاسُ عَدَمِ الضَّمَانِ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِتْلَافِ آلَاتِ الْبِنَاءِ فِي الطَّرِيقِ زِيَادَةً عَلَى الْمَادَّةِ
بِأَنَّهَا بِفِعْلِهِ أَوْ يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِهَا وَلَا يُنَافِيهِ عَدَمُ الضَّمَانِ. فَوُدَّ: (ضَمِنَ) كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ (الصَّحِيحُ
خِلَافُهُ م ر).

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِيمَا يُعْكِثُهُ هَذَا بِأَنْ ذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ انْتِفَاعٌ بِالطَّرِيقِ بِخِلَافِ هَذَا فَاشْتَرَطَ فِيهِ عَدَمُ تَقْصِيرِهِ بِهِ وَلَوْ اسْتَهْذَمَ الْجِدَارُ لَمْ يُطَالَبَ بِتَقْضِيهِ وَلَمْ يَضْمَنْ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ وَإِنْ مَالَ كَمَا مَرَّ وَيُوجِبُهُ بِأَنْ الْمِثْلَ نَشَأَ مِنْ غَيْرِ فَعَلِهِ وَلَمْ يَتَأَسَّ مِنْ إِصْلَاحِهِ غَالِبًا وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذُكِرَ فَيَمْنَعُ قَصْرَ الرُّفْعِ وَفِي وَجْهِ قَوِيٍّ مُذَرِّكَ: لِلجَارِ وَالْمَارِّ الْمُطَالَبَةُ بِهِ. (وَلَوْ طَرَعَ قُعَامَاتٍ) بِضَمِّ الْقَافِ أَيْ كُنَاسَاتٍ (وَقُشُونٍ) نَحْوِ (بَطِيخٍ) وَزُمَانٍ (بَطْرِيقٍ) أَيْ شَارِعٍ (فَمُقْضُونَ) بِالتَّسْبِيَةِ لِلجَاهِلِ بِهَا (عَلَى الصَّحِيحِ) لِمَا مَرَّ فِي الْجَنَاحِ نَعَمْ، إِنْ كَانَتْ فِي مُتَعَطِّلٍ عَنِ الشَّارِعِ لَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَارَّةُ أَصْلًا فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ فُرِضَ عَلَيْهِ مِنْهُ فَالتَّقْصِيرُ مِنَ الْمَارِّ

فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِتْقَانِ آلَاتِ الْبِنَاءِ زِيَادَةً عَلَى الْعَادَةِ بِأَنَّهُا يَفْعَلُهُ أَوْ يُجَبِّرُ عَلَى رَفْعِهَا وَلَا يُنَافِيهِ عَدَمُ الضَّمَانِ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ يَتَعَيَّنُ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي لِأَنَّهُ شَغَلَ الشَّارِعَ بِمِلْكِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ صُنْعٌ أَه. سَيِّدُ عَمَرَ.

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ اسْتَهْذَمَ الْخ) هَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْحَاكِمِ مُطَالَبَةٌ مَنْ مَالَ جِدَارُهُ إِلَى الشَّارِعِ بِتَقْضِيهِ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ الْآتِي وَإِنْ مَالَ رَاجِعًا أَيْضًا لِقَوْلِهِ لَمْ يُطَالَبَ بِتَقْضِيهِ لَكِنْ قَدْ يَمْنَعُ هَذَا قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ إِذْ عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ بِالتَّقْضِ إِذَا مَالَ لَمْ يَتَقَدَّمْ فَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ أَه. سَمِ حِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ اسْتَهْذَمَ الْجِدَارُ وَلَمْ يَبْلُغْ لَمْ يَلْزَمْهُ تَقْضِيهِ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ وَلَا ضَمَانَ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُجَاوِزْ مِلْكَهُ وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّهُ إِذَا مَالَ لَزِمَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ مُرَادُهُ أَه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ اسْتَهْذَمَ الْجِدَارُ) أَيْ قَرَّبَ إِلَى الْهَذَا الْجِدَارِ الَّذِي بَنَاهُ مُسْتَوِيًّا أَه. كُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ) أَيْ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يَتَأَسَّ الْخ. • قَوْلُهُ: (بِالرُّفْعِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ فَالْبَاءُ بِمَعْنَى فِي أَه. سَيِّدُ عَمَرَ. • قَوْلُهُ: (الْمُطَالَبَةُ بِهِ) أَيْ بِالتَّقْضِ أَه. كُرْدِي.

• قَوْلُهُ (سَمِ): (وَلَوْ طَرَعَ) أَيْ شَخَّصَ أَه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِضَمِّ الْقَافِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَا يَصِحُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَا لَمْ يَقْصُرْ إِلَى وَفِي الْإِخْيَاءِ.

• قَوْلُهُ (سَمِ): (بِطَبِيخٍ) بِكَسْرِ الْمَوْحِدَةِ مُغْنِي وَمُحَلَّى. • قَوْلُهُ: (بِالتَّسْبِيَةِ لِلْجَاهِلِ) أَيْ فَإِنْ مَشَى عَلَيْهَا قَصْدًا فَلَا ضَمَانَ قَطْعًا مُغْنِي وَنَهَايَةً.

• قَوْلُهُ (سَمِ): (عَلَى الصَّحِيحِ) مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا طَرَحُهَا فِي غَيْرِ الْمَزَابِلِ وَالْمَوَاضِعِ الْمُعَدَّةِ لِلذِّكْرِ وَلَا قَبْضُهُ أَنْ يَقْطَعَ بِتَقْيِ الضَّمَانِ أَه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ الْخ) أَيْ مِنْ أَنَّ الْإِزْفَاقَ بِالشَّارِعِ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ وَلَآنَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَوَضْعِ الْحَبْرِ وَالسَّكِينِ أَه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لَآنَ هَذَا) أَيْ الْمُتَعَطِّلُ الْمَذْكُورُ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيْ الشَّارِعُ. • قَوْلُهُ: (فَالْتَقْصِيرُ مِنَ الْمَارِّ الْخ) أَيْ بِمُدُولِهِ إِلَيْهِ أَه. نَهَايَةُ قَضِيَّتِهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَغْدِلْ إِلَيْهِ اخْتِيَارًا بَلْ لِعُرْوِضَ رَحْمَةِ الْجَبَاتِ إِلَيْهِ ضَمِنَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ أَوْ لَا نَعَمْ إِنْ كَانَتْ فِي مُتَعَطِّلٍ الْخِ خِلَافَهُ فَلْتَرَجَعَ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الضَّمَانِ مُطْلَقًا أَه. عَشْرُ قَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْخِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

• قَوْلُهُ: (بِتَقْضِيهِ) أَيْ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ قَصَرَ فِي رَفْعِهَا مَرَّ ش، وَلَوْ بَنَاهُ مَائِلًا إِلَى الطَّرِيقِ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى تَقْضِيهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلِلْمَازِنِ تَقْضِيهِ ش م ر.

فقط فاندفع ما للبلقيني هنا وخرج بالشارع ملكه والمواث فلا ضمان فيهما مُطلقاً وبطرحها ما لو وقعت بنفسها بريح أو نحوه فلا ضمان ما لم يُقَصِّر في رَفْعِهَا أَخْذاً يَمَّا مَرُّ وفي الإحياء إن ما يترك بأرض الحمام من نحو سدر يكون ضماناً ما تَلَفَ به على واضيعه في أول يوم وعلى الحمامي في ثانيه لاعتیاد تنظیفه كل يوم وخالفه في فتاويه فقال إن نَهَى الحمامي عنه ضَمِنَ الواضِعُ وكذا إن لم يَأْذَنْ ولا نَهَى لكن جاوز في استكثاره العادة وهو أوجه.

(ولو تعاقب سبباً هلاكه فعلى الأول) أي هو أو عاقبته الضمان لأنه المَهْلِكُ بنفسه أو بواسطة الثاني (بأن حَقَرَ) واحد بقرأ عُذُونَا أَوْ لَا لِكِبْرُ قوله الآتي فإن لم يتعد الخ يَدُلُّ على أن قوله عُذُونَا راجع لهذا أيضاً وهو ما في أصله ولا محذور فيه لأن غير العُذُونِ يُفْتَمُّ بالأولى

• قوله: (ملكه والمواث) أي والمزابل والمواضع المُعَدَّة لذلك اه. مُعْنِي. • قوله: (مطلقاً) أي جاهلاً كان أو عالماً وظاهره ولو دعاه وهو ظاهر لأنه ظاهر يُمكن التَحَرُّزُ عنه كالكلب العقور اه. ع ش.

• قوله: (ما لو وقعت بنفسها الخ) ويصدق في ذلك المالك ما لم تدل قرينة على خلافه اه. ع ش.

• قوله: (ما لم يقصر في رَفْعِهَا) قال شيخنا في شرح الرُّوضِ ويظهر لي أن هذا بحث والأوجه عدم الضمان أيضاً كما لو مال جداره وسقط وأمكنه رَفْعُهُ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ اه. مُعْنِي عبارة النهاية فلا ضمان وإن قصر في رَفْعِهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَخْذاً يَمَّا قَلَمْنَاهُ اه. • قوله: (وفي الإحياء الخ) عبارة المُعْنِي ولو اغتسل شخص في الحمام وترك الصابون والسدر المَرْقُوقَيْنِ بأرضه أو رمى فيها ثُخامةً فَزَلَقَ بذلك إنسان فمات أو انكسر قال الرافعي فَإِنَّ الْقَى الثُّخامةَ على الممرِّ ضَمِنَ وإلا فلا ويقاس بالثُّخامة ما ذُكِرَ معها وهذا كما قال الزركشي ظاهر وقال الغزالي في الإحياء إنه إن كان بموضع لا يظهر بحيث يتعذر الاحتراز عنه فالضمان مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ تَارِكِهِ والحمامي والوجه لإيجابه على تاركه في اليوم الأول وعلى الحمامي الخ.

• قوله: (من نحو سدر الخ) أي كالمصابون والثُّخامة اه. ع ش. • قوله: (وخالفه في فتاويه الخ) قد يقال لا مخالفة لإنكان أن يكون ما في الفتاوى تقييداً لما في الإحياء في إطلاقه ضمان الواضِع في اليوم الأول اه. رَشِيدِي. • قوله: (ضَمِنَ الواضِع) أي ولو في اليوم الثاني اه. ع ش. • قوله: (لكن جاوز في استكثاره العادة) أي بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضمان عليه وأنظر هل يلزم الحمامي حَبِيلُ والظاهر لا وسكت عما إذا أفته الحمامي فأنظر حُكْمَهُ اه. رَشِيدِي أقول ولعل حُكْمَهُ التَّفْصِيلُ بَيْنَ كَوْنِهِ ظاهراً يُمكن التَحَرُّزُ عنه فلا يَضْمَنُ وَعَلَيْهِ قِيَضَمُنٌ مَنْ يَأْذَنُ فِي الدُّخُولِ بَعْدَهُ فَلْيُرَاجَع.

• قوله: (سبباً هلاكه) بحيث لو انفرد كل منهما كان مُهْلِكاً اه. مُعْنِي وقال ع ش المراد بالسبب ما له مدخل إذ الحقر شرط اه. • قوله: (أي هو) أي إن كان التالف مالاً وقوله أو عاقبته أي إن كان التالف نفساً اه. ع ش. • قوله: (راجع لهذا أيضاً) قد يقال الرجوع لهذا مُحتاج إليه لأجل قوله فالمنقول تضمنين

• قوله: (ما لم يقصر في رَفْعِهَا) جَزَمَ بهذا القيد في شرح الرُّوضِ. • قوله: (هذونا راجع لهذا أيضاً) قد يقال الرجوع لهذا مُحتاج إليه لأجل قوله: (فالمنقول تضمنين الحافير على طرفها).

(وَوَضَعَ آخَرَ أَهْلًا لِلضَّمَانِ قَبْلَ الْحَفْرِ أَوْ بَعْدَهُ (عَجْرًا) وَضَمًّا (غُذَوَاتًا) نَعَتْ لِمَتَصَدِّرٍ مَحذُوفٍ
 كَمَا قَدَّرْتَهُ أَوْ حَالًا بِتَأْوِيلِهِ بِمُتَعَدِّيًا (فَفُغِرَ بِهِ) بَضَمٌ أَوَّلُهُ (وَوَقَعَ) الْعَائِزُ (بِهَا) فَهَلَكَ (فَعَلَى الْوَاضِعِ)
 الَّذِي هُوَ السَّبَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ الْمُلَاقِي أَوَّلًا لِلتَّالِيفِ لَا الْمَفْعُولُ أَوَّلًا لِلضَّمَانِ لِأَنَّ التَّعَثُّرَ
 هُوَ الَّذِي أَوْقَعَهُ فَكَأَنَّ وَاضِعَهُ أَخَذَهُ وَرَدَّاهُ فِيهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَاضِعُ أَهْلًا فَنِسْبَتِي (فَلِإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ
 الْوَاضِعُ) الْأَهْلَ بِأَنَّهُ وَضَعَهُ بِمِلْكِهِ وَخَفَرَ آخَرَ غُذَوَاتًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ فَتَعَثَّرَ رَجُلٌ وَوَقَعَ بِهَا (فَالْمَنْقُولُ
 تَضْمِينُ الْحَافِرِ) لِأَنَّهُ الْمُتَعَدِّي وَفَارَقَ حُصُولَ الْحَجَرِ عَلَى طَرَفِهَا بِسَيْلٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ حَرَبِيٍّ فَإِنَّ
 الْحَافِرَ الْمُتَعَدِّيَّ لَا يَضْمَنُ هُنَا بِأَنَّ الْوَاضِعَ ثُمَّ أَهْلًا لِلضَّمَانِ فِي الْجُمْلَةِ فَصَحَّ تَضْمِينُ شَرِيكِهِ
 بِخِلَافِ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ وَلَا يُنَافِي الْمَتْنُ مَا لَوْ خَفَرَ بَقَرًا بِمِلْكِهِ وَوَضَعَ آخَرَ فِيهَا سِكِّينًا فَإِنَّهُ لَا
 ضَمَانَ عَلَى أَحَدٍ أَمَّا الْمَالِكُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْوَاضِعُ فَلِأَنَّ السَّقُوطَ فِي الْبِئْرِ هُوَ الَّذِي أَقْضَى إِلَى
 السَّقُوطِ عَلَى السَّكِينِ فَكَانَ الْحَافِرُ كَالْمُبَايِرِ وَالْآخَرُ كَالْمُتَسَبِّبِ وَبِهَذَا يُغْلَمُ أَنَّهُ لَا يُخْتِاجُ إِلَى
 الْجَوَابِ

الحافِرِ اهـ. سم. قود: (أَهْلًا لِلضَّمَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهَذَا يُغْلَمُ فِي الْمُغْنِي.

قود: (سَبْعٍ) (وَوَقَعَ الْعَائِزُ) أَيُ بَغِيرٍ قَصْدٌ بِهَا أَيُ الْبِئْرِ فَلَوْ رَأَى الْعَائِزُ الْحَجَرَ فَلَا ضَمَانَ كَمَا فِي خَفَرِ
 الْبِئْرِ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ بَعْدَ هَذَا الْمَوْضِعِ اهـ. مُغْنِي قَوْلُهُ الْمُلَاقِي بِفَتْحِ الْقَافِ. قود: (الضَّمَانُ) مُتَبَدِّأً
 مُؤَخَّرًا. قود: (فَنِسْبَتِي) أَيُ آيَفَا. قود: (وَفَارَقَ) أَيُ مَا فِي الْمَتْنِ وَقَدْ يُشْكَلُ مَسْأَلَةُ السَّيْلِ وَنَحْوِهِ بِقَوْلِ
 الْمَاوَزْدِيِّ لَوْ بَرَزَتْ بَقْلَةٌ فِي الْأَرْضِ فَتَعَثَّرَ بِهَا مَارٌّ وَسَقَطَ عَلَى حَدِيدَةٍ مَنْصُوبَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ فَالضَّمَانُ عَلَى
 وَاضِعِ الْحَدِيدَةِ وَأَجِبَ بِأَنَّ هَذَا شَاءٌ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ اهـ. نِهَآيَةُ أَيُ فَلَا ضَمَانَ عَلَى وَاضِعِ الْحَدِيدَةِ وَهَذَا
 هُوَ الْمُتَعَمَّدُ ش. قود: (فَلِإِنْ الْحَافِرِ الْخ) بَيَانٌ لِلْمُخْرُوجِ إِلَى الْفَرْقِ وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الْوَاضِعَ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِفَارَقَ
 الْخ. قود: (وَوَضَعَ آخَرَ) أَيُ وَلَوْ تَعَدِّيًا كَمَا يَأْتِي اهـ. ع ش. قود: (فِيهَا سِكِّينًا) أَيُ وَتَرَدَّى بِهَا شَخْصٌ
 وَمَاتَ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ الْخ أَيُ وَيَكُونُ الْوَاقِعُ هَذَرًا اهـ. ع ش. قود: (وَأَمَّا الْوَاضِعُ فَلِأَنَّ السَّقُوطَ
 الْخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ أَنْ نَاقَشَ فِي ذَلِكَ مَا نَصَّهُ فَالْوَجْهُ صِحَّةُ الْحَمْلِ وَإِنَّ لَهُ وَجْهًا حَسَنًا اهـ. قود: (وَبِهَذَا
 الْخ) أَيُ بِقَوْلِهِ أَمَّا الْمَالِكُ فَظَاهِرٌ الْخ. قود: (أَنَّهُ لَا يُخْتِاجُ إِلَى الْجَوَابِ الْخ) هَذَا الْجَوَابُ لِلشَّيْخِ فِي

قود: (وَفَارَقَ حُصُولَ الْحَجَرِ عَلَى طَرَفِهَا بِسَيْلٍ الْخ) قَدْ تُشْكَلُ مَسْأَلَةُ السَّيْلِ وَنَحْوِهِ بِقَوْلِ الْمَاوَزْدِيِّ
 لَوْ بَرَزَتْ بَقْلَةٌ فِي الْأَرْضِ فَتَعَثَّرَ بِهَا مَارٌّ وَسَقَطَ عَلَى حَدِيدَةٍ مَنْصُوبَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ فَالضَّمَانُ عَلَى وَاضِعِ
 الْحَدِيدَةِ وَأَجِبَ بِأَنَّ هَذَا شَاءٌ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ أَوْ بِأَنَّ الْبَقْلَةَ لَمَّا كَانَتْ بَعِيدَةً تَأْثِيرِ فِي الْقَتْلِ زَالَ أَثَرُهَا
 بِخِلَافِ الْحَجَرِ ش م ر. قود: (وَأَمَّا الْوَاضِعُ فَلِأَنَّ السَّقُوطَ فِي الْبِئْرِ الْخ) قَدْ يُنَاقَشُ فِي تَأْثِيرِ هَذَا، فَإِنَّ
 التَّعَثُّرَ بِالْحَجَرِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ هُوَ الَّذِي أَقْضَى إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْمُهْلِكِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَمْنَعْ تَضْمِينُ
 الْحَافِرِ فَكَذَا مَا نَحْنُ فِيهِ فَالْوَجْهُ صِحَّةُ الْحَمْلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا حَسَنًا. قود: (وَبِهَذَا يُغْلَمُ أَنَّهُ
 الْخ) الْجَوَابُ لِلشَّيْخِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَعَ تَغْلِيلِهِ عَدَمَ الضَّمَانِ عَلَى أَحَدٍ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ أَمَّا

بحمل ما هنا على ما إذا تعدى الواقع بفروره أو كان الناصب غير مُتَعَدٍّ بل لا يصح ذلك.
 (ولو وُضِعَ حَجَرًا) عُذُونَا بِطَرِيقٍ مَثَلًا (و) وَضَعَ (أَخْرَاجَ حَجَرًا) كذلك بِجَنْبِهِ (فَعَزَّ بِهِمَا فَالضَّمَانُ
 الثَّلَاثُ) وَإِنْ تَفَاوَتْ فَعَلُهُمْ نَظَرًا إِلَى رُءُوسِهِمْ كَمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ الْجِرَاحَاتُ (وَقِيلَ) هُوَ (نَهْفَانِ)
 نَصَفَتْ عَلَى الْوَاحِدِ وَنَصَفَتْ عَلَى الْآخَرِينَ نَظَرًا لِلْحَجَرَيْنِ لِأَنَّهُمَا الْمُتَهْلِكَانِ وَانْتَصَرَ لَهُ الْبُلْقِينِي
 (وَلَوْ وَضَعَ حَجَرًا) عُذُونَا (فَعَزَّ بِهِ رَجُلٌ فَذَخَرَجَهُ فَعَزَّ بِهِ آخَرُ) فَهَلَكَ (ضَمِنَهُ الْمُذْخِرُ) الَّذِي هُوَ
 الْمَائِزُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ انْتَقَالَ إِنَّمَا هُوَ بِفَعْلِهِ (وَلَوْ عَزَّ مَا شِ بِقَاعِدٍ أَوْ نَائِمٍ أَوْ وَقَفَ بِالطَّرِيقِ) لِغَيْرِ غَرَضٍ
 فَاسِيدٍ (وَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَلَا ضَمَانَ) بِمَعْنَى عَلَى الْمُعْثُورِ بِهِ مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ لَوْ مَاتَ الْمَائِزُ
 سِوَا الْبَصِيرِ وَالْأَعْمَى (إِنْ اتَّسَعَ الطَّرِيقُ) بَأَنَّهُ لَمْ تَنْضَرُزْ الْمَاؤُةُ بِنَحْوِ التَّوَمِّ فِيهِ أَوْ كَانَ بِمَوَاتٍ لِأَنَّهُ

شَرَحَ الرُّوْضُ مَعَ تَغْلِيلِهِ عَدَمَ الضَّمَانِ عَلَى أَحَدٍ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ أَمَّا الْمَالِكُ فَظَاهِرٌ إِنْ خُيِّرَ سَمِ
 أَقُولُ وَوَأَقْبَهُ أَيِ الشَّيْخِ الْمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (بِحَمْلِ مَا هُنَا) أَيِ مَسْأَلَةِ السَّكِينِ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ النَّاصِبُ) أَيِ
 لِلْسَّكِينِ. (فَرُوعُ): لَوْ كَانَ يَبِيدُ شَخْصٌ سَكِينٌ قَالَتْهُ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَيْهَا فَهَلَكَ ضَمِنَهُ هُوَ أَيِ جَذَبَ مَعَهُ
 الدَّافِعَ فَسَقَطَا وَمَاتَا الْمُتَلَمَّى لَا صَاحِبَ السَّكِينِ إِلَّا أَنْ يَلْقَاهَا بِهَا وَلَوْ وَقَفَ اثْنَانِ عَلَى بَيْتٍ قَدَفَعَ أَحَدُهُمَا
 الْآخَرَ قَالَ الصَّبْرِيُّ فَإِنْ جَذَبَهُ طَمَعًا فِي التَّخْلُصِ وَكَانَتِ الْحَالُ تَوْجِبُ ذَلِكَ فَهُوَ مَضْمُونٌ وَلَا ضَمَانَ
 عَلَيْهِ وَإِنْ جَذَبَهُ لِإِثْلَافِ الْمَجْدُوبِ وَلَا طَرِيقَ لِيَخْلَصَ نَفْسِهِ بِبَيْتٍ ذَلِكَ فَكُلُّ مِنْهُمَا ضَامِنٌ
 لِلْآخَرِ كَمَا لَوْ تَجَارَحَا وَمَاتَا مُغْنِي وَرُوضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا أَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي الْجَذْبِ طَمَعًا فِي
 التَّخْلُصِ إِنْ خُيِّرَ ضَامِنَانِ خِلَافًا لِلصَّبْرِيِّ

ه. قَوْلُهُ (سَنِي: (حَجَرًا) أَيِ مَثَلًا ه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (عُذُونَا بِطَرِيقٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي الْإِخْيَاءِ فِي الْمُغْنِي
 إِلَّا قَوْلُهُ هُوَ أَوْ كَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَانْتَصَرَ لَهُ الْبُلْقِينِي. ه. قَوْلُهُ: (عُذُونَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي سِوَا مَا كَانَ مُتَعَدِّيًا
 أَوْ لَا ه. وَجِبَارَةُ الْأَسْنَى وَقَوْلُهُ أَيِ الرُّوْضِ عُذُونَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَلَوْ تَرَكَه كَانَ أَوَّلَى وَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْوَضْعِ
 بِمَا عُذُونَا مِنْهُ مَقْهُومًا بِالْأَوَّلَى ه. قَوْلُهُ: (إِلَى رُءُوسِهِمْ) أَيِ رُءُوسِ الْجُنَاةِ. ه. قَوْلُهُ: (لَا أَنْتَقَالَ إِنَّمَا هُوَ
 الْخ) قَدْ يَخْرُجُ مَا لَوْ تَدَخَّرَ الْحَجَرُ إِلَى مَحَلٍّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَوْضِعِهِ الْأَوَّلِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنْ كَانَ
 رُجُوعُهُ لِلْمَحَلِّ الْأَوَّلِ نَاشِئًا مِنَ الذَّخَرَةِ كَانَ دَفْعُهُ إِلَى مَحَلٍّ مُرْتَفِعٍ فَرَجَعَ مِنْهُ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُذْخِرِ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَاشِئًا مِنْهُ كَانَ رَجَعُ بِنَحْوِ هِرَّةٍ أَوْ رِيحٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى أَحَدٍ ه. ع. ش.
 ه. قَوْلُهُ (سَنِي: (وَمَاتَا) أَيِ الْمَائِزِ وَالْمُعْثُورِ بِهِ ه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ الْخ) أَيِ الطَّرِيقِ عَطَفَ عَلَى

الْمَالِكِ فَظَاهِرٌ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (فَلَا ضَمَانَ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَهَذِهِ عَائِزَةٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ الْمُعْثُورِ بِهِ وَلَا
 يُهْدَرُ، وَهَذَا مَا فِي الرُّوْضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ وَقَعَ فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ يُهْدَرُ فَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا ه. أَيِ لِأَنَّهُ قَوْلُ
 الْأَصْلِ فَلَا ضَمَانَ مَعَ التَّخْلُصِ فِيمَا بَعْدَهُ يُقِيدُ عَدَمَ الضَّمَانِ هُنَا لِكُلِّ مِنَ الْمَائِزِ وَالْمُعْثُورِ بِهِ فَقَدْ دَلَّ عَلَى
 إِخْدَارِ الْمُعْثُورِ بِهِ فَلِذَا أَوَّلَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ يَغْنِي عَلَى الْمُعْثُورِ بِهِ الْخ وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَوَّلَ عَلَى مُغْنَى فَلَا ضَمَانَ
 لِلْمَائِزِ أَيِ لَا يَضْمَنُهُ الْمُعْثُورُ بِهِ.

غير مُتَمَدٍّ والمائِز كان يُمكنه التحَرُّزُ فهو الذي قتل نفسه أما المائِزُ فيضمنُّ هو أو عاقِلُهُ مَنْ مات من أوليك لتقصيره (والا) يَتَسَيَّعُ الطَّرِيقُ كذلك أو اتَّسَعَ وَوَقَفَ مثلاً لِفَرَضٍ فابيد كما بحثه الأذرعِي ومَرَّ في إحياء الموات أَنَّ المَجْلُوسَ في الشَّارِعِ متى ضُوقَ به على النَّاسِ حَرَمٌ وبه مع ما هنا يُقَلَّمُ أَنَّ المُرادَ بالوايِيع هنا ما لا يعسرُ عُرُوقاً على المارِّ تَجَنُّبُ نحو القايِدِ أو التَّائِمِ فيه وبالصَّبِيحِ ما يعسرُ وإنَّه يجبُ إقامة مَنْ ضَيَّقَ على النَّاسِ بنزويهِ أو قُعودِهِ أو وقوفِهِ (فالمذهب إهدارُ قايِدِ ونائِمِ) لأنَّ الطَّرِيقَ لِلطُّرُوقِ فهما المُقَصِّرَانِ بالتَّوَمِ والقُعودِ والمُهْلِكَانِ لِنَفْسَيْهِمَا (لا عايِزُ بهما) بل عليهما أو على عاقِلَتَيْهِمَا بِذَلِكَ (وَضَمَانٌ وإِفْبٍ) لأنَّ المارِّ محتاجٌ لِلوُقُوفِ كثيرًا فهو من مرافِقِ الطَّرِيقِ (لا عايِزُ به) لأنَّه لا حَرَكَةَ منه فالحلاكُ حَصَلَ بحَرَكَةِ الماشي نعم، إنَّ وَجَدَ من الواقِفِ فَعَلَ بأنَّ انْحَرَفَ لِلماشِي لَمَّا قُوبَ منه فأصابه في انْجِرافِهِ وماتَا فهما كما شَيَّينِ اصْطَلَمَا وسَيَّاتِي ولو عَثَرَ بِجَالِسٍ بِمَسْجِدٍ لِمَا لَا يُنْزَعُ المَسْجِدُ عَنْهُ ضَمِنَهُ العايِزُ وَهَنَزَ كما لو جَلَسَ

قوله: (لَمْ تَنْصَرِّزْ إلخ). ة. قوله: (فَيُضْمَنُ هو إلخ) اسْقَطَ النِّهَايَةَ لَنَفْظَةِ هُوَ وَجِبَارَةُ الْمُغْنِي وَتَضْمِينُ وَاضِعِ الْقِيَامَةِ وَالْحَجَرِ وَالْحَافِرِ وَالْمُدْخِرِجِ وَالْمَائِزِ وَغَيْرِهِمُ الْمُرادُ به وَجُوبُ الضَّمَانِ عَلَى عَاقِلَتَيْهِم بِالذِّبَةِ أَوْ بِغَيْرِهَا لَا وَجُوبُ الضَّمَانِ عَلَيْهِمْ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ اهـ. فَيَبْتَنِي أَنَّ يُحْمَلُ كَلَامُ الشَّارِحِ هُنَا وَفِي شَرْحِ لَا عَائِزُ بِهِمَا عَلَى مَا يَتِمُّ كَوْنُ الْمُخْتَوِرِ بِهِ بِهِمَةَ. ة. قوله: (وَالَا يَتَسَيَّعُ الطَّرِيقُ كَذَلِكَ) أَيِ بَأَنَّ كَانَتْ تَنْصَرِّزُ الْمَارَّةَ بِنَحْوِ التَّوَمِ فِيهِ وَلَمْ تَكُنْ بِمَوَاتٍ. ة. قوله: (لِفَرَضٍ فابيد) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْقَائِمُ فِي طَرِيقِي وَاضِعٌ أَوْ ضَيَّقَ لِفَرَضٍ فابيد كَسْرِ قَوْفٍ أَوْ أَذَى كَقَائِدٍ فِي ضَيَّقِي اهـ. ة. قوله: (وَبِهِ) أَيِ بِمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ مَعَ مَا هُنَا أَيِ فِي الْمُتَنِ. ة. قوله: (وَأَنَّهُ يَجِبُ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (أَنَّ الْمُرادُ إلخ).

ة. قوله (سني): (فَالْمَذْهَبُ إِهْدَارُ قَائِدٍ وَنَائِمٍ) وَمَحَلُّ إِهْدَارِ الْقَائِدِ وَنَحْوِهِ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ إِذَا كَانَ فِي مَشِّ الطَّرِيقِ أَيِ وَسَطِهِ أَمَّا لَوْ كَانَ بِمُتَمَطِّفٍ وَنَحْوِهِ بَحِثٌ لَا يُنْسَبُ إِلَى تَعَدُّ وَلَا تَقْصِيرٍ فَلَا اهـ. نِهَآيَةُ أَيِ وَيُهْدَرُ الْمَاشِي عَ ش. ة. قوله (سني): (إِهْدَارُ قَائِدٍ وَنَائِمٍ) أَيِ وَوَاقِفٍ لِفَرَضٍ فابيد وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ اهـ. ع ش. ة. قوله: (لأنَّ الطَّرِيقَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ة. قوله: (بل عليهما) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَائِزُ نَحْوَ هَبْدٍ أَوْ بِهِمَةِ اهـ. رَشِيدِي وَقَوْلُهُ نَحْوُ هَبْدٍ فِيهِ تَأْمُلٌ. ة. قوله: (يَخْتِاجُ لِلْوُقُوفِ إلخ) لِيَتَقَبَّ أَوْ سَمَاعُ كَلَامٍ أَوْ انْتِظَارٍ زَيْتِي أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اهـ. مُغْنِي. ة. قوله: (فَأَصَابَهُ فِي انْجِرافِهِ إلخ) بِخِلَافِ مَا إِذَا انْحَرَفَ عَنْهُ فَأَصَابَهُ فِي انْجِرافِهِ أَوْ انْحَرَفَ إِلَيْهِ فَأَصَابَهُ بَعْدَ تَمَامِ انْجِرافِهِ فَحُكْمُهُ كَمَا لَوْ كَانَ وَاقِفًا لَا يَنْحَرِكُ.

(فَرُخْ): لَوْ وَقَعَ هَبْدٌ فِي بَطْنِ قَارَسَلٍ رَجُلٌ خَبَلًا فَشَدَّ الْعَبْدُ فِي وَسَطِهِ وَجَرَّهُ الرَّجُلُ فَسَقَطَ الْعَبْدُ وَمَاتَ ضَمِنَهُ كَمَا قَالَه الْبَاقِي فِي فَتَاوَاهِ اهـ. مُغْنِي. ة. قوله: (ومَاتَا) أَيِ أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَخَذًا وَمَا بَعْدَهُ.

ة. قوله: (لِمَا لَا يُنْزَعُ الْمَسْجِدُ إلخ) أَيِ لَا يُصَانُّ عَنْهُ كَأَحْيَاكَانٍ وَنَحْوِهِ اهـ. ع ش. ة. قوله: (وَهَنَزَ) أَيِ الْعَائِزُ سِوَاةً كَانَ أَعْمَى أَوْ بَصِيرًا اهـ. ع ش.

ة. قوله: (كَمَا لَوْ جَلَسَ بِجَانِبِهِ فَمَرَّ بِهِ مَنْ دَخَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَإِنَّ دَخَلَ بِإِذْنِهِ لَمْ يُهْدَرِ

بملكه فمتر به من دخله بغير إذنه ونائم به مُتَكَيِّفًا كجالس وجالس لما يُنَزَّه عنه ونائم غير مُتَكَيِّف كقائم بطريق مُفَصَّل فيه بين الواضع والصَّيْق.
(فرغ) تجارحاً خطأ أو شبه عميد فعلى عاقلة كل دية الآخر ولا يُقْبَلُ قول كل قصدت الدفع.

فصل في الاصطلاح ونحوه

• **قود:** (بملكه) أي أو يُسْتَحَقُّ مَنَعَةٌ اه. مُعْنِي. • **قود:** (من دخله) أي دخل ملكه. • **قود:** (بغير إذنه) أي فإن دخل بإذنه لم يُهْدَر اه. مُعْنِي وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرُّوض ما نصه فإن أراد نفي الإهدار مُطلقاً اشكَل بأن الملك لا يتقصر الجلوس فيه عن الجلوس في الشارع المُفَصَّل فيه وإن أراد على تفصيل الشارع فقد يقرَّب فليُحَرِّز اه. • **قود:** (مُتَكَيِّفًا) يتبني أن يصدق في الإعتكاف لانه لا يعلم إلا منه ويقوم وإرثه مقامه اه. ع ش. (تنبيه): لو وقع في بئر ونحوه فوقع عليه آخر عندما بغير جذب فقتله اقتصر منه إن قتل مثله مثلاً غالباً لِصَحَابَتِهِ أو غمق البئر أو نحو ذلك كما لو رماه بحجر فقتله فإن مات الآخر فالضمان في ماله وإن لم يقتل مثله غالباً فثبته عند وإن سقط عليه خطأ بأن لم يختار الوقوع أو لم يعلم وقوع الأول ومات بقتله عليه أو بانصدامه بالبئر فنصف الدية على عاقلة لورثة الأول والنصف الآخر على عاقلة الحافر إن كان الحضر عُذْوَاناً لأنه مات بوقوعه في البئر وبوقوع الثاني عليه وإن لم يكن الحضر عُذْوَاناً هَدَرَ النصف الآخر وإذا غرِمَ عاقلة الثاني في صورة الحضر عُذْوَاناً رَجَعُوا بَمَا غَرِمُوهُ على عاقلة الحافر لأن الثاني غير مُختار في وقوعه عليه بل الجأه الحافر إليه فهو كالمُكْرَه مع المُكْرَه له على إتلاف ماله بل أولى لا نِضَاءٍ قَصْدِهِ هنا بالكَلْيَةِ ولو نَزَلَ الأول في البئر ولم يتصدىم ووقع عليه آخر فقتله فكل دية على عاقلة الثاني فإن مات الثاني فضمائه على عاقلة الحافر لِلتَّمَدِّي بِحَفْرِهِ لا إن ألقى نفسه في البئر عندما فلا ضمان فيه لأنه القاتل لِتَفْسِيهِ مُعْنِي وَرَوْضٌ مع شَرْحِهِ.

(فصل: في الاصطلاح ونحوه)

• **قود:** (في الاصطلاح) إلى قول المتن: (ولو أركبهما أجنبي) في النهاية إلا قوله: (لا يأتي هنا) إلى المتن وقوله: (فهو كقول أبي حنيفة) إلى (أما المملوكة) وكذا في المُعْنِي إلا قوله: (مال كل) إلى المتن وقوله: (وهو مُبالغة) إلى (وأما المملوكة) وقوله: (ذهب) إلى (لو مَشَى). • **قود:** (ونحوه) أي

اه. فإن أراد نفي الإهدار مُطلقاً اشكَل فإن الملك لا يتقصر الجلوس فيه عن الجلوس في الشارع المُفَصَّل فيه فإن أراد على تفصيل الشارع فقد يقرَّب فليُحَرِّز. • **قود:** (أيضاً كما لو جلس بملكه فمتر به من دخله بغير إذنه إلخ) عبارة الرُّوض، وإن عثر الماشي بواقف أو قاعد أو نائم في ملكه فالماشي ضامن ومُهْتَدِر دونهم إن دخل بلا إذنه اه. قال في شَرْحِهِ فإن دخل بإذنه لم يُهْدَر اه. وإطلاق عَدَم الإهدار يُشْكِلُ مع الاتساع، وكذا مع الصَّيْق في القيام لِيَكُن الملك بالنسبة لِلْمَعْتَدِي به لا يتقصر عن الشارع إن لم يزد والمأثر فيه لا يزد على الشارع فإن أجرى تفصيل الشارع فيه قرَّب.

(فصل: في الاصطلاح)

مِمَّا يُوجِبُ الاشتراك فِي الصَّمَانِ وَمَا يُذَكِّرُ مَعَ ذَلِكَ إِذَا (اصْطَدَّهَا) أَي كَامِلَانِ مَاشِيَانِ أَوْ رَاكِبَانِ مُقْبِلَانِ أَوْ مُذْبِرَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ (بِلَا قَصْدٍ) لِئِنْ حَوِيَ ظُلْمَةً فَمَاتَا (فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ نِصْفٍ دِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ) لِوَارِثِ الْآخَرِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا هَلَكَ بِفَعْلِهِ وَفَعْلُ صَاحِبِهِ فِيهِدَرُ التَّصَفُّ الْمُقَابِلُ لِفَعْلِهِ كَمَا لَوْ جَرَّخَ نَفْسَهُ وَجَرَّخَهُ آخَرُ فَمَاتَ بِهِمَا وَوَجِبَتْ مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّهُ خَطَأٌ مُحَضَّرٌ (وَإِنْ قَصَدَا) الْإِصْطِدَامَ (فَنَصْفُهَا مُغْلَظَةٌ) عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ لَأَنَّهُ شَبِهُ عَمِدٍ لَا عَمْدَ لِعَدَمِ إِنْصَاءِ الْإِصْطِدَامِ لِلْمَوْتِ غَالِبًا وَلَوْ ضَمُّفَ أَحَدُ الْمَاشِيَيْنِ بِحَيْثُ يُقَطِّعُ بَأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِحَرَكَتِهِ مَعَ حَرَكَةِ الْآخَرِ قَدَرُ الْقَوِي وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةٌ الضَّعِيفِ نَظِيرُ مَا بَأْتِي (أَوْ) قَصَدَ (أَحَدُهُمَا) فَقَطَّ الْإِصْطِدَامَ (فَلِكُلِّ حَكْمُهُ) فَعَلَى عَاقِلَةِ الْقَاصِدِ نِصْفُ دِيَّةٍ مُغْلَظَةٌ وَغَيْرُهُ نِصْفُهَا مُخَفَّفَةٌ (وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَى كُلِّ كَفَّارَتَيْنِ) كَفَّارَةً لِقَتْلِ نَفْسِهِ وَآخَرَى لِقَتْلِ صَاحِبِهِ إِذِ الْأَصَحُّ أَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَنْجِزُ وَأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ (وَإِنْ مَاتَا مَعَ مَزَكُوَّتَيْهِمَا فَكَذَلِكَ) الْحَكْمُ فِي الذِّبَةِ وَالْكُفَّارَةِ

كَحَجَرِ الْمُتَجَنِّبِ اهـ. ع ش. ة فؤد: (وَمَا يُذَكِّرُ مَعَ ذَلِكَ) أَي كَأَشْرَافِ السَّفِينَةِ عَلَى الْغَرَقِ اهـ. ع ش. ة فؤد: (أَي كَامِلَانِ) أَي بَأَنَّ كَانَا بِالْعَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ حُرَّتَيْنِ أَخَذَا مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَصَيَّانِ الْإِنِّ اهـ. ع ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَي حُرَّانِ كَامِلَانِ الْإِنِّ وَاسْتَعِيدَ تَقْيِيدُ الْإِصْطِدَامِ بِالْحُرَّتَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ الْإِنِّ اهـ. ة فؤد: (أَوْ مُذْبِرَانِ) أَي بَأَنَّ كَانَا مَاشِيَيْنِ الْقَهْقَرَى كَمَا لَا يَخْفَى اهـ. رَشِيدِي. ة فؤد: (أَوْ مُخْتَلِفَانِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ التَّعْمِيمَيْنِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِيِّ أَي أَوْ أَحَدُهُمَا رَاكِبٌ وَالْآخَرُ مَاشٍ أَوْ مُقْبِلٌ وَالْآخَرُ مُذْبِرٌ. ة فؤد: (بِلَا قَصْدٍ) قَيْدٌ بِهِ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا غَلَبَتْهُمَا الدَّابَّتَانِ وَسَيَّاتِي مُحْتَرِزَةٌ فِي كَلَامِهِ اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ لَمْ يَغْدِرِ الرَّابِّ عَلَى ضَبْطِهَا أَي الدَّابَّةِ وَمَا لَوْ قَدَرُ وَغَلَبَتْهُ وَقَطَعَتْ الْعَنَانَ الْوَتِيقَ وَمَا لَوْ كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى رُكُوبِهَا اهـ. أَي وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْكُلِّ ع ش. ة فؤد: (لِئِنْ حَوِيَ ظُلْمَةً) أَي مِنْ عَمَى وَغَفْلَةٍ اهـ. مُغْنِي.

ة فؤد: (فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ الْإِنِّ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَقَعَ مُتَكَبِّينَ أَوْ مُسْتَلْقَيْنَ أَوْ أَحَدُهُمَا مُتَكَبِّيًا وَالْآخَرُ مُسْتَلْقِيًا اتَّفَقَ الْمَرْكُوبَانِ جِنْسًا وَقُوَّةَ كَفَرَسَيْنِ أَمْ لَا كَفَرَسَ وَيَعْبَرُ اتَّفَقَ سَيْرُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَ كَأَنَّ كَانَ أَحَدُهُمَا يَغْدُو وَالْآخَرُ يَنْشِي عَلَى هَيْبَتِهِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

ة فؤد: (مُغْلَظَةٌ) أَي بِالتَّثْلِيثِ اهـ. ع ش. ة فؤد: (عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ) أَي لِوَرَثَةِ الْآخَرِ اهـ. مُغْنِي. ة فؤد: (لِعَدَمِ إِنْصَاءِ الْإِصْطِدَامِ الْإِنِّ) وَلِذَلِكَ لَا يَتَمَلَّقُ بِهِ الْقِصَاصُ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ اهـ. مُغْنِي. ة فؤد: (وَلَوْ ضَمُّفَ الْإِنِّ) يَتَّبَعِي رُجُوعُهُ لِكُلِّ مِنَ الْقَصْدِ وَعَدَمِهِ لَكِنَّهُ فِي الْقَصْدِ شَبِهُ عَمِدٍ وَفِي غَيْرِهِ خَطَأٌ اهـ. ع ش.

ة فؤد: (نَظِيرُ مَا بَأْتِي) لَمَلَّ فِي قَوْلِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْحَبْلُ الْإِنِّ. ة فؤد: (وَحْزِيرِ الْإِنِّ) أَي وَعَلَى عَاقِلَةٍ غَيْرِ الْقَاصِدِ نِصْفُ دِيَّةٍ وَقَوْلُهُ مُخَفَّفَةٌ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

ة فؤد: (وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَى كُلِّ الْإِنِّ) أَي سِوَاةَ قَصْدِ الْإِصْطِدَامِ أَمْ لَا اهـ. ع ش. ة فؤد: (لَا تَنْجِزُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ كَقَوْلِهِ تَعَلَّنَ وَالْقِيَاسُ تَنْجِزًا اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ.

(وفي) مال كل إن عاشا وإلا ففي (تركة كل منهما) إن كانا ملكين للراكيين (نصف قيمة) لا يأتي هنا ما مر في الصداق في قيمة النصف لأنه لمعنى لا يأتي هنا (دائبة الآخر) أي مركزه وإن غلباهما والباقي هذر لا اشتراكهما في إتلاف الدائتين فوزع البذل عليهما وإن كانت أحدهما فيلاً والآخرى كبشاً كما في الأم وتعيئ حملها على كبش يحركه تأثير ما في القتل وإلا لم يمتلئ بحركته حكم كفز إبرة بجلدة عقيب مع مجزح عظيم أو هو مبالغة في التمثيل إذ الكبش لا يزكب فهو كقول أبي خنيفة تمثيلاً للمثقل لو قتله بأبو فبيس لم يمتلئ به أما المملوكة لغير الزاكب ولو مستأجرة فلا يهذر منها شيء وكذا يضمن كل نصف ما على الدائبة من مال الأجنبي نظير ما يأتي في السفينة ولو تجاذبا.....

¶ قول (سني): (وفي تركة كل منهما نصف قيمة الخ) وقد يجيء النقص في ذلك ولا يجري في الدية إلا أن يكون عاقلة كل منهما ورثته وعلمت الإبل اه. أنسى ومغني.

¶ قول (سني) و(سرم): (وفي مال كل إن عاشا الخ) هذا يقتضي حمل الواو في وفي على الاستئناف أو المطف على جملة وإن مات الخ لا على فذلك كما هو المتبادر إذ لا يتأتى ما زاده مع فرض مؤنهما مع مركزيهما إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المثنى على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه. سم. فود: (وإن غلباهما) كان الأولى تأنيث الفعل. فود: (وإن كانت الخ) غاية للمثنى عبارة النهاية والمغني ومحل ذلك كله إذا لم تكن إحدى الدائتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركتها مع قوة الآخر فإن كانت كذلك لم يمتلئ بحركتها حكم كفز الإبرة الخ. فود: (حملته) أي الكبش في كلام الأم. فود: (أو هو) أي كلام الأم. فود: (أما المملوكة الخ) عبارة المغني والنهاية هذا إذا كانت الدائتان لهما فإن كانتا لغيرهما كالمعارتين والمستأجرتين لم يهذر منها شيء لأن المعار ونحوه مضمون وكذا المستأجر ونحوه إذا أثلفه ذو اليد أو قرط فيه اه. فود: (يضمن كل) أي من الراكيين.

¶ فود: (نصف ما على الدائبة الخ) كان المراد ما على كل دابة وحيث يتجه التشديد بالأجنبي اه. سم.

¶ فود: (من مال الأجنبي) قرع لو كان مع كل من المضطدتين يتضاهى وهي ما يجمع على الرأس فكثير ففي البحر أن الشافعي رضي الله عنه قال على كل منهما نصف قيمة يتضاهى الآخر اه. مغني.

¶ قول (سني) و(سرم): (وفي مال كل إن عاشا) هذا يقتضي حمل الواو في وفي على الاستئناف أو المطف على جملة، وإن مات الخ لا على فذلك كما هو المتبادر إذ لا يتأتى ما زاده مع فرض مؤنهما مع مركزيهما إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المثنى على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف.

¶ فود في (سني): (وفي تركة كل منهما نصف قيمة دابة الآخر) قال في شرح الروض، وقد يجيء النقص في ذلك ولا يجيء في الدية إلا أن تكون عاقلة كل منهما ورثته وعلمت الإبل اه. فود: (وكذا يضمن كل نصف ما على الدائبة من مال الأجنبي) كان المراد ما على كل دابة وحيث يتضح التشديد بالأجنبي.

خَبَلًا فَانْقَطَعَ فَسَقَطَا وَمَاتَا فَعَلِيَ عَاقِلَةٌ كُلُّ نَصْفٍ دِيَّةَ الْآخَرِ نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْحَبْلُ لِأَحَدِهِمَا
هَدَرَ الْآخَرُ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ نَصْفُ دِيَّةِ الْمَالِكِ وَلَوْ أَرْخَاهُ أَحَدُ الْمُتَجَاذِبِينَ فَسَقَطَ الْآخَرُ
وَمَاتَ فَعَلِيَ عَاقِلَتَهُ نَصْفُ دِيَّةِ الْمَيِّتِ وَلَوْ قَطَعَهُ غَيْرُهُمَا فَعَلِيَ عَاقِلَتَهُ دِيَّةُ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَوْ ذَهَبَ
لِقَوْمٍ فَأَخَذَ غَيْرُهُ بِثَوْبِهِ لِيَقْتَدَ فَتَمَرَّقَ بِفَعْلِهِمَا لَزِمَهُ نَصْفُ قِيَمَتِهِ وَكَذَا لَوْ مَشَى عَلَى نَقْلِ مَا شِ
فَانْقَطَعَ بِفَعْلِهِمَا كَمَا بَأْتِيَ.

(وَصَبِيَّانِ أَوْ مَجْثُونَانِ) أَوْ صَبِيٍّ وَمَجْثُونٍ (كَكَامِلَيْنِ) فِي تَفْصِيلِهِمَا الْمَذْكُورَ وَمِنْهُ وَجُوبُ الدِّيَّةِ
مُتَعَلِّقَةٌ إِنْ كَانَ لِهَمَا نَوْعٌ تَمَيِّزٌ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ عَمْدَهُمَا حِينَئِذٍ عَمْدٌ (وَقِيلَ إِنْ أَرَكَبَهُمَا الْوَلِيُّ)
لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ (مَعْلُوقَ بِهِ) أَوْ بِعَاقِلَتِهِ (الضَّمَانُ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ وَجَوَازُهُ مُشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ
وَالْأَصَحُّ الْمَنْعُ إِنْ أَرَكَبَهُمَا لِمَصْلَحَتِهِمَا وَإِلَّا لَامْتَنَعَ الْأَوْلِيَاءُ عَنْ تَعَاطِي مَصَالِحِ الْمَوْلَى نَعَمْ، إِنْ
أَرَكَبَهُ مَا يَمُجِّزُ عَنْ ضَبْطِهَا عَادَةً لِكُونِهَا جَمُوحًا أَوْ لِكُونِهِ ابْنُ سَنَةٍ مَثَلًا ضَمِنَتْهُ وَهُوَ هُنَا وَلِيُّ
الْحَضَانَةِ الذَّكَرُ لَا وَلِيُّ الْمَالِ.....

• قَوْلُهُ: (خَبَلًا) أَيُّ لِهَمَا أَوْ لِغَيْرِهِمَا نِهَابَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نِصْفُ دِيَّةِ الْآخَرِ) أَيُّ دِيَّةٍ شِبْهِ عَمْدٍ وَكَذَا فِي
الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ اهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْحَبْلُ لِأَحَدِهِمَا) أَيُّ وَالْآخَرُ ظَالِمٌ اهـ. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَعَلَى عَاقِلَتِهِ) أَيُّ الظَّالِمِ اهـ. ع ش.

• قَوْلُهُ (وَصَبِيَّانِ الْخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ أَرَكَبَهُ الْأَجْنَبِيُّ فَاضْطَدَمَ هُوَ وَبَالِغٌ وَمَاتَا فَنِصْفُ دِيَّةِ
الصَّبِيِّ عَلَى عَاقِلَةِ الْفُضُولِيِّ وَنِصْفُهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْبَالِغِ وَلَمْ أَجِدْ لِحُكْمِ دِيَّةِ الْبَالِغِ ذِكْرًا وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ
نِصْفَهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْفُضُولِيِّ وَنِصْفُهَا هَدَرَ انْتَهَى اهـ. س م. • قَوْلُهُ: (أَوْ صَبِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ هُنَا فِي التَّهْيِ
وَالْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ (وَصَبِيٍّ) (كَكَامِلَيْنِ) هَذَا إِنْ رَكِبَا بَأْتِيَهُمَا وَكَذَا إِنْ أَرَكَبَهُمَا وَلِيَّهُمَا لِمَصْلَحَتِهِمَا وَكَانَا يَمُتُّنَ بِضَبْطِ
الْمَرْكُوبِ اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ هَمْدَهُمَا الْخ) هَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ الْإِثْلَافَ بِالِاضْطِدَامِ شِبْهُ عَمْدٍ
فَتَأَمَّلْ اهـ. س م. • قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا تَقْلَاهُ عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَاهُ مَا إِذَا
أَرَكَبَهُمَا لِزِينَةٍ أَوْ لِحَاجَةٍ غَيْرِ مُهِمَّةٍ فَإِنْ أَرَقَعَتْ إِلَى إِزْكَابِهِمَا حَاجَةً كَتَقْلِيلِهِمَا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ فَلَا
ضَمَانَ عَلَيْهِ قَطْعًا اهـ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أَرَكَبَهُمَا مَا يُعْجِزُ الْخ) قَالَ الْبُلْفَنِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا ذُكِرَ أَنَّ
لَا يَنْسَبُ الْوَلِيُّ إِلَى تَقْصِيرٍ فِي تَرْكِ مَنْ يَكُونُ مَعَهُمَا يَمُتُّنَ جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِزْسَالِهِ مَعَهُمَا اهـ. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيُّ أَوْ سَتَيْنِ اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (ضَمِنَتْهُ) أَيُّ وَلَزِمَتْهُ كَقَارَتَانِ م ر اهـ. ع ش.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ هَمْدَهُمَا حِينَئِذٍ هَمْدٌ) هَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ الْإِثْلَافَ بِالِاضْطِدَامِ شِبْهُ عَمْدٍ فَتَأَمَّلْ.

• قَوْلُهُ (وَصَبِيٍّ) (وَقِيلَ إِنْ أَرَكَبَهُمَا الْوَلِيُّ الْخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ، وَلَوْ أَرَكَبَهُ الْأَجْنَبِيُّ فَاضْطَدَمَ هُوَ وَبَالِغٌ
وَمَاتَا فَنِصْفُ دِيَّةِ الصَّبِيِّ عَلَى عَاقِلَةِ الْفُضُولِيِّ وَنِصْفُهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْبَالِغِ وَلَمْ أَجِدْ لِحُكْمِ دِيَّةِ الْبَالِغِ ذِكْرًا
وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ نِصْفَهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْفُضُولِيِّ وَنِصْفُهَا هَدَرَ اهـ.

على ما بحثه البلقيني وخالفه تلميذه الزركشي في شرح المنهاج فقال يُشبه أنه من له ولاية تأديبه من أب وغيره حاضين وغيره وفي الخادم فقال ظاهر كلامهم أنه ولي المال انتهى وهو الأوجه (ولو أركبهما أجنبي) بغير إذن الولي ولو لمصلحتيهما (ضميتهما ودائبيتهما) إجماعاً لعمده فتضمنتهما عاقلته وبضمن هو دائبيتهما في ماله وهذا ظاهر فمثل لا يُعترض به نعم، إن تعمّد الاصطدام وهما مُتَمَرِّزان ومثلهما يَضِبُّ الدابة أحيل الهلاك عليهما لأن عمدهما عمد (أو

قوله: (على ما بحثه البلقيني) وهو الأوجه اه. مُعْنَى. قوله: (أنه من له ولاية تأديبه) افتتده النهاية اه. سَيَدُ عَمَرٍ وع ش. قوله: (من أب وغيره) ومنه الأم حيث قُلْتُ ذلك لمصلحة عند غيبة الولي والمعلم والفقهاء ع ش.

قوله (سنى): (ولو أركبهما أجنبي إلخ) قال في الروض أو أجنبيان كُلُّ واحدًا فعلى عاقلة كُلِّ نصف ديتيهما وعلى كُلِّ نصف قيمة الدابتين وما اتلفتته دابة من أركبه اه. ويتبني أن يكون كالأجنيين في هذا التفصيل الوليان حيث أركبهما لا لمصلحتيهما اه. سم.

قوله (سنى): (أجنبي) ومنه الولي إذا أركبهما لغير مصلحة كما هو ظاهر مما مر اه. رشيدى عبارة ع ش ولو كان أي الأجنبي صبيًا اه. قوله: (بغير إذن الولي) إلى قوله وهذا ظاهر في المُعْنَى وكذا في النهاية إلا قوله إجماعاً. قوله: (ولو لمصلحتيهما) عبارة المُعْنَى وإن وقع الصبي فمات ضيمته المركب كما قاله الشيخان وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون إركابه لغير من قروسيه ونحوها أو لا وهو كذلك في الأجنبي بخلاف الولي فإنه إذ أركبه لهذا الغرض وكان ممن يستمسك على الدابة لا يضمه اه.

قوله: (وهذا) أي استعمال ضميهما ودائبيتهما في التفصيل والتوزيع المذكور. قوله: (أحيل الهلاك عليهما) خالفه المُعْنَى والنهاية فقالا وشمل إطلاقه أي المثنى تضمين الأجنبي ما لو تعمّد الصبيان الإضطدام وهو كذلك وإن قال في الوسيط يختل إحالة الهلاك عليهما بناء على أن عمدهما عمد واستحسنه الشيخان لأن هذه المباشرة ضعيفة فلا يعمول عليها كما قاله شيخى وقضية كلام الجمهور إن ضمان المركب بذلك ثابت وإن كان الصبيان ممن يضبطان المركب هو كذلك وإن كان قضية نص الأم أنهما إن كانا كذلك فهما كما لو ركبا بأنفسيهما وجزم به البلقيني اه.

قوله: (وخالفه تلميذه الزركشي في شرح المنهاج إلخ) عبارة م وقال الزركشي في شرح المنهاج يُشبه أنه من له ولاية تأديبه من أب وغيره حاضين وغيره وفي الخادم ظاهر كلامهم أنه ولي المال والثاني أوجه اه.

قوله (سنى): (ولو أركبهما أجنبي إلخ) قال في الروض أو أجنبيان كُلُّ واحدًا فعلى عاقلة كُلِّ نصف ديتيهما وعلى كُلِّ نصف قيمة الدابتين وما اتلفتته دابة من أركبه اه. ويتبني أن يكون كالأجنيين في هذا التفصيل الوليان حيث أركبهما لمصلحتيهما. قوله: (أحيل الهلاك عليهما إلخ) كما في الوسيط واستحسنه الشيخان قال في شرح الروض عقب ذلك وقضية كلام الجمهور أن ضمان المركب كذلك

اصطَلَمَ (حَامِلَانِ وَأَسْقَطَا) وَمَاتَا (فَالذِّبَةُ كَمَا سَبَقَ) مِنْ أَنَّ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ نَصْفٍ دِيَّةَ الْآخَرَى (وَعَلَى كُلِّ أَرْبَعٍ كَفَّارَاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ) وَاحِدَةً لِنَفْسِهَا وَآخَرَى لِجَنِينِهَا وَآخَرَى لِجَنِينِهَا لِنَفْسِ الْآخَرَى وَجَنِينِهَا لِأَتَمِّهَا اشْتَرَكَ فِي إِهْلَاكِ أَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ (وَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ نَصْفٍ غُرَّتَيْنِ جَنِينَتَيْهِمَا) لِأَنَّ الْحَامِلَ إِذَا جَنَّتْ عَلَى نَفْسِهَا فَأَجْهَضَتْ لَزِمَ عَاقِلَتُهَا الْغُرَّةُ كَمَا لَوْ جَنَّتْ عَلَى آخَرَى وَإِنَّمَا لَمْ يَهْلُزْ مِنَ الْغُرَّةِ شَيْءٌ لِأَنَّ الْجَنِينَ أَجْتَنَّبِي عَنْهُمَا وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَا مُسْتَوْلَذَتَيْنِ وَالْجَنِينَانِ مِنْ سَيِّدَتَيْهِمَا سَقَطَ عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا نَصْفُ غُرَّةِ جَنِينٍ مُسْتَوْلَذَتَهُ لِأَنَّهُ حَقُّهُ إِذَا كَانَ لِلْجَنِينِ جَدَّةٌ لَأُمِّ وَارِثَةٌ وَلَا يَرِثُ مَعَهُ غَيْرُهَا وَكَانَتْ قِيمَةُ كُلِّ تَحْتَمِلُ نَصْفَ غُرَّةٍ فَكَثُرَ إِذِ السَّيِّدُ لَا يَلْزَمُهُ الْفِدَاءُ بِالْأَقْلَى كَمَا يَأْتِي فَلَهَا السُّدُسُ وَقَدْ أَهْدَرَ النَّصْفَ لِأَجْلِ عَدَمِ اسْتِخْقَاقِ سَيِّدِ بَنَتِهَا أَرَشَ جَنَائِثَهَا فَيَتَمُّ لَهَا السُّدُسُ مِنْ مَالِهِ قِيلَ أَوْهَمَ الْمَتْنُ تَعَيَّنَ وَجُوبُ قِيَمَتِهِ لِهَذَا وَنَصْفُهُ لِهَذَا فَلَوْ قَالَ نَصْفُ غُرَّةٍ لِهَذَا وَنَصْفُ غُرَّةٍ لِهَذَا لَأَفَادَ جَوَازَ تَسْلِيمِ نَصْفٍ عَنْ هَذَا وَنَصْفٍ عَنْ هَذَا

• فَوُدَّ: (وَمَاتَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ تَمَّ فِي الْمُنْفَى وَالْإِثْرُ فِي الْفَتْحِ لَا قَوْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ وَارِثَةٌ وَلَا يَرِثُ مَعَهُ غَيْرُهَا. • فَوُدَّ: (مِنْ أَنَّ عَاقِلَةَ الْخ) أَيِ وَإِنَّ يَهْلُزُ النَّصْفُ الْآخَرُ لِأَنَّ الْهَلَاكَ مَنَسُوبٌ إِلَيْهِمَا أ. مُنْفَى. • فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَهْلُزْ مِنَ الْغُرَّةِ شَيْءٌ) أَيِ بِخِلَافِ الدِّيَّةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصْفُهَا وَيَهْلُزُ نَصْفُهَا كَمَا مَرَّ أ. • مُنْفَى. • فَوُدَّ: (هَنُومًا) أَيِ الْحَامِلَيْنِ. • فَوُدَّ: (وَمِنْ تَمَّ لَوْ كَانَا مُسْتَوْلَذَتَيْنِ الْخ) فَإِنَّ جَنَائِثَهُمَا عَلَى سَيِّدَتَيْهِمَا أ. سَم. • فَوُدَّ: (هَنْ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيِ السَّيِّدَتَيْنِ أ. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَارِثَةٌ) صِفَةُ جَدَّةٍ. • فَوُدَّ: (وَلَا يَرِثُ مَعَهُ غَيْرُهَا) أَيِ لَا يَتَصَوَّرُ إِزْتُ غَيْرُهَا أ. رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (مَعَهُ) أَيِ السَّيِّدِ. • فَوُدَّ: (قِيمَةُ كُلِّ) أَيِ مِنَ الْمُسْتَوْلَذَتَيْنِ. • فَوُدَّ: (تَحْتَمِلُ نَصْفَ غُرَّةٍ) أَيِ فَإِنَّ لَمْ تَحْتَمِلْ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا قَدْرُ قِيمَتِهَا فَيَكُونُ مَا يَخْصُصُ الْجَدَّةَ أَقْلَ مِنْ سُدُسِ الْغُرَّةِ وَمَا عَلَى سَيِّدِ بَنَتِهَا مِنْهُ أَقْلَ مِنْ نَصْفِ السُّدُسِ سَم وَرَشِيدِي. • فَوُدَّ: (أَرَشَ جَنَائِثَهَا) أَيِ عَلَى نَفْسِهَا. • فَوُدَّ: (فَيَتَمُّ لَهَا السُّدُسُ) أَيِ لِأَنَّ جَنَائِثَهَا إِنَّمَا تَهْلُزُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ عَلَيْهَا شَيْءٌ لَا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَالْجَدَّةِ فَلَهَا نَصْفُ السُّدُسِ مِنَ النَّصْفِ الَّذِي لَزِمَ سَيِّدَ الْآخَرَى وَنَصْفُ السُّدُسِ عَلَى سَيِّدِ بَنَتِهَا سَم وَرَشِيدِي وَع. ش. • فَوُدَّ: (قِيلَ أَوْهَمَ الْمَتْنُ الْخ) وَافَقَهُ الْمُنْفَى. • فَوُدَّ: (تَعَيَّنَ وَجُوبُ قِيَمَتِهِ) أَيِ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ أ. سَم.

ثَابِتٌ، وَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّانِ يَمْنُ يَضْطَبَّانِ الْمَرْكُوبَ وَقَضِيَّةُ نَصِّ الْأُمِّ أَتَمُّهُمَا إِنْ كَانَا كَذَلِكَ فَهُمَا كَمَا لَوْ رَكِبَا بِنَفْسِهِمَا وَيَهْجَزُ الْبُلْقَيْنِي أَخَذًا مِنَ التَّصْرِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ أ. وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا كَتَبِيهِ خِلَافَ مَا فِي الْوَسِيطِ وَخِلَافَ مَا جَزَمَ بِهِ الْبُلْقَيْنِي. • فَوُدَّ: (وَمِنْ تَمَّ لَوْ كَانَا مُسْتَوْلَذَتَيْنِ) فَإِنَّ جَنَائِثَهُمَا عَلَى سَيِّدَتَيْهِمَا. • فَوُدَّ: (غُرَّةُ الْخ) أَيِ فَإِنَّ لَمْ يَحْتَمِلْ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا قَدْرُ قِيمَتِهَا فَيَكُونُ مَا يَخْصُصُ الْغُرَّةَ أَقْلَ مِنْ سُدُسِ الْغُرَّةِ وَمَا عَلَى سَيِّدِ بَنَتِهَا أَقْلَ مِنْ نَصْفِ السُّدُسِ. • فَوُدَّ: (فَيَتَمُّ لَهَا السُّدُسُ) لِأَنَّ جَنَائِثَهَا إِنَّمَا تَهْلُزُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا شَيْءٌ لَا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَالْجَدَّةِ فَلَهَا نَصْفُ السُّدُسِ مِنَ النَّصْفِ الَّذِي لَزِمَ سَيِّدَ الْآخَرَى وَنَصْفُ السُّدُسِ عَلَى سَيِّدِ بَنَتِهَا. • فَوُدَّ: (تَعَيَّنَ وَجُوبُ قِيَمَتِهِ) أَيِ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ.

انتهى وَلَكْ أَنْ تَقُولَ إِنَّ تَسَاوَتْ الْفُرْتَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ صَدَقَ نَصْفُهُمَا عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَإِلَّا لَمْ يَصْدُقِ التَّصَدُّقُ حَقِيقَةً إِلَّا عَلَى نَصْفٍ مِنْ هَذَا وَنَصْفٍ مِنْ هَذَا فَلَا إِبْهَامَ وَلَا اعْتِرَاضَ.
(أَوْ) اصْطَلَحَ (عَبْدَانِ) اتَّفَقَتْ قِيَمَتُهُمَا أَمْ لَا وَمَا (لِهَذَا) لِأَنَّ جَنَابَةَ الْقِيَمَةِ تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ وَقَدْ فَاتَتْ نَعْمَ، إِنْ امْتَنَعَ بَيُّهُمَا كَمُسْتَوْلَدَتَيْنِ أَوْ مَوْقُوفَتَيْنِ أَوْ مَنُذُورٍ عَقْبُهُمَا فَعَلَى سَيِّدِ كُلِّ الْأَقْلُ مِنْ نَصْفِ قِيَمَةٍ كُلِّ وَارِثٍ جَنَابَتِهِ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّهُ يَنْحُو الْإِبْلَادَ مَتَّعَ مِنَ الْبَيْعِ أَوْ كَانَ ثُمَّ مَوْصًى بِهِ أَوْ مَوْقُوفٌ عَلَى أَرْضٍ مَا يَجْنِيهِ الْقِيَمَةُ أُعْطِيَ سَيِّدُ كُلِّ نَصْفٍ قِيَمَةً قِيَمَةً أَوْ كَانَا مَغْصُوبَيْنِ فَعَلَى الْغَاصِبِ فِدَاءُ كُلِّ نَصْفٍ مِنْهُمَا بِأَقْلٍ الْأَمْرَيْنِ أَمَا لَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَقَطَّ فَيَجِبُ نَصْفُ قِيَمَتِهِ

فَوُدَّ: (وَلَكْ أَنْ تَقُولَ الْإِلَاحَ) نَازَعَ فِيهِ ابْنُ قَاسِمٍ أَه. رَشِيدِي. فَوُدَّ: (إِنَّ تَسَاوَتْ الْفُرْتَانِ) أَيُّ بَانَ اتَّفَقَ دَيْنُ أَمْرِهِ أَه. ع. ش. فَوُدَّ: (صَدَقَ يَصْفُهُمَا الْإِلَاحَ) أَقُولُ هَذَا الصَّدَقُ إِنْ لَمْ يُؤَكِّدِ الْإِبْهَامَ مَا دَفَعَهُ أَه. سَم. فَوُدَّ: (عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا) أَيُّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ. فَوُدَّ: (فَلَا إِبْهَامَ الْإِلَاحَ) نَظَرُ فِيهِ سَمَ رَاجِعُهُ.
فَوُدَّ: (اتَّفَقَتْ قِيَمَتُهُمَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (أَوْ سَفِيَتَانِ) فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَا تَقَاصُ) إِلَى (أَوْ الْقِيَمَةِ). فَوُدَّ: (وَمَا) أَيُّ مَعَا أَوْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخِرِ قَبْلَ إِمْكَانٍ بَيْنَهُمَا أَه. مُغْنَى. فَوُدَّ: (كَمُسْتَوْلَدَتَيْنِ) اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى رَأْيِ ابْنِ حَزْمٍ أَنَّ لَفْظَ الْعَبْدِ يَشْمَلُ الْأَمَةَ أَه. مُغْنَى. فَوُدَّ: (كَمُسْتَوْلَدَتَيْنِ) الْإِلَاحَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَغْنَى كَابْنِي مُسْتَوْلَدَتَيْنِ أَوْ مَوْقُوفَتَيْنِ أَوْ مَنُذُورٍ عَقْبُهُمَا أَه. فَوُدَّ: (أَوْ مَوْقُوفَيْنِ) الْإِلَاحَ انْظُرْ مَا لَوْ كَانَ الْوَاقِفُ مَيْتًا وَلَا تَرَكَةً لَهُ أَه. سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ هَكَذَا أَه. ع. ش.
فَوُدَّ: (مِنْ نَصْفِ قِيَمَةٍ كُلِّ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُ الْمَغْنَى مَعَ كُلِّ هَذِهِ فَكَانَ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهَا وَالتَّغْيِيرُ بِقَوْلِهِ مِنْ نَصْفِ قِيَمَتِهِ فَتَأَمَّلْهُ أَه. سَم. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ السَّيِّدِ. فَوُدَّ: (أَوْ كَانَ الْإِلَاحَ) وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَا الْإِلَاحَ عَطْفَانِ عَلَى قَوْلِهِ امْتَنَعَ الْإِلَاحَ. فَوُدَّ: (مَغْصُوبَيْنِ) أَيُّ مَعَ غَاصِبَيْنِ اثْنَيْنِ كَمَا لَا يَخْفَى أَه. رَشِيدِي. فَوُدَّ: (فِدَاءُ) كُلِّ نَصْفٍ مِنْهُمَا) يُرَاجَعُ أَه. سَمَ أَقُولُ وَيُثَلِّهِ فِي الْمَغْنَى وَيُؤَافِقُهُ تَغْيِيرُ النِّهَايَةِ فِدَاؤُهُمَا أَه. قَالَ

فَوُدَّ: (صَدَقَ يَصْفُهُمَا الْإِلَاحَ) أَقُولُ هَذَا الصَّدَقُ إِنْ لَمْ يُؤَكِّدِ الْإِبْهَامَ الْمَذْكُورَ مَا دَفَعَهُ. فَوُدَّ: (صَدَقَ) يَصْفُهُمَا عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا) أَقُولُ لَا يَخْفَى عَدَمُ انْتِفَاعِ الْإِبْهَامِ الْمَذْكُورِ عَلَى هَذَا التَّغْيِيرِ سَوَاءً أَرَادَ بِضَمِيرِ التَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا الْفُرْتَانِ أَوْ الصُّورَتَيْنِ أَغْنَى قِيَمَتُهُ لِهَذَا وَنَصْفُهُ لِهَذَا وَتَسْلِيمُ نَصْفِهِ عَنْ هَذَا وَنَصْفُهُ عَنْ هَذَا إِذْ مِنْ لَازِمِ صِدْقِهِ نَفْسُ لِهَذَا يَصْفُهُ وَلِلْآخِرِ نَصْفُهُ احْتِمَالُ إِرَادَتِهِ فَقَطَّ وَلَا مَغْنَى لِلْإِبْهَامِ إِلَّا ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا لَمْ يَصْدُقِ النُّصْفُ حَقِيقَةً الْإِلَاحَ لَا يَخْفَى مِنْهُ إِذْ لَا خَفَاءَ أَنَّ أَعْلَى الْفُرْتَانِ يَصْدُقُ عَلَيْهَا حَقِيقَةُ أَذْنَى الْفُرْتَانِ إِذْ الزِّيَادَةُ عَلَى أَقْلٍ مَا يَجِبُ لَا تَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ وَلَا صِدْقُ الْوَاجِبِ وَحَيْثُ يَصْدُقُ عَلَى أَعْلَى الْقِيَمَتَيْنِ الَّذِي جَمَلَ نَصْفُهُ عَنْ هَذَا وَنَصْفُهُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ يَصْفُ فُرْتَانِي الْجَنِيَّتَيْنِ فَيَحْتَمِلُ إِرَادَتَهُ فَقَطَّ، وَهَذَا مَعْنَى الْإِبْهَامِ فَانْظُرْ مَعَ ذَلِكَ قَوْلَهُ وَلَا إِبْهَامَ وَلَا اعْتِرَاضَ. فَوُدَّ: (مِنْ نَصْفِ قِيَمَةٍ كُلِّ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُ الْمَغْنَى مَعَ ذِكْرِ كُلِّ هَذِهِ فَتَأَمَّلْهُ وَكَانَ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهَا، وَالتَّغْيِيرُ بِقَوْلِهِ مِنْ نَصْفِ قِيَمَتِهِ فَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (فَعَلَى الْغَاصِبِ فِدَاءُ كُلِّ نَصْفٍ مِنْهُمَا الْإِلَاحَ) يُرَاجَعُ.

مُتَعَلِّقًا بِرَقَبَةِ الْحَيِّ فَإِنْ أَثَرُ فَعُلَ الْمَيِّتُ فِيهِ نَقَصًا تَعَلَّقَ غَرْمُهُ بِذَلِكَ التَّصْفِ وَتَقَاصًا فِيهِ وَلَوْ
 اصْطَلَمَ حُرٌّ وَقَيْنٌ وَمَاتَا وَجَبَ فِي تَرَكَةِ الْحُرِّ نِصْفُ قِيَمَةِ الْقَيْنِ كَذَا عَجَّبَ بِهِ شَارِحٌ وَلَا يُنَافِيهِ تَعْيِيرُ
 غَيْرِهِ يُوجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْجَانِي يُلَاقِيهِ الْوَجُوبُ أَوَّلًا ثُمَّ تَحْتَمِلُهُ الْعَاقِلَةُ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ
 نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ لِأَنَّهُ بَدَلُ الرَّقَبَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ التَّعَلُّقِ فَيَأْخُذُ السَّيِّدُ مِنَ الْعَاقِلَةِ نِصْفَ الْقِيَمَةِ
 وَيُدْفَعُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ لِلْوَرِثَةِ نِصْفَ الدِّيَةِ وَلَا تَقَاصُ إِلَّا إِنْ كَانَ الْوَرِثَةُ هُمُ الْعَاقِلَةُ وَغُيِمَتْ
 الْإِبِلُ وَحُلٌّ مَا عَلَيْهِمْ قَبْلَ الطَّلَبِ أَوْ الْقَيْنُ فَقَطْ فَنِصْفُ قِيَمَتِهِ عَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ أَوْ الْحُرِّ فَقَطْ
 فَنِصْفُ دِيَتِهِ فِي رَقَبَةِ الْقَيْنِ (أَوْ) اصْطَلَمَ (سَفِينَتَانِ) وَغَرِقَتَا (فَكَدَّ ابْتَيْنِ وَالْمَلَّاحَانِ) فِيهِمَا وَهُمَا
 الْمُجْعِرَانِ لِهَمَّا اتَّجِدَا أَوْ تَعَدَّدَا وَالْمُرَادُ بِالْمُجْعِرِ لَهَا مَنْ لَهُ دَخَلَ فِي سَيْرِهَا وَلَوْ بِإِمْسَاكِ نَحْوِ
 حَبْلِ أَخَذَا مِمَّا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ (كَرَاكِبَيْنِ) فِيمَا مَرَّ (إِنْ كَانَتَا) أَيِ السَّفِينَتَيْنِ وَمَا فِيهِمَا
 (لِهَمَّا) فَنِصْفُ قِيَمَةِ كُلِّ سَفِينَةٍ وَنِصْفُ مَتَاعِهَا مُهْدَرٌ.....

الرَّشِيدِيُّ وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَيْضًا تَمَامُ قِيَمَةِ كُلِّ مِنْهُمَا لِسَيِّدِهِ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ) اصْطَلَمَ حُرٌّ وَقَيْنٌ إِلَى الْمَتَنِ
 فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ وَإِلَّا قَوْلُهُ وَلَا تَقَاصُ إِلَى أَوْ الْقَوَّةُ. □ فَوُدَّ: (وَجَبَ فِي تَرَكَةِ الْحُرِّ) إِلَى قَوْلِهِ
 وَيَتَعَلَّقُ بِهِ حِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فَيَنْصُفُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ عَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَيَتَعَلَّقُ بِهِ) أَيِ بِنِصْفِ
 قِيَمَةِ الْعَبْدِ اهـ. □ رَشِيدِيُّ. □ فَوُدَّ: (نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ) وَلِوَرِثَتِهِ مُطَابَقَةُ الْعَاقِلَةِ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ لِلتَّوَقُّفِ بِهَا اهـ.
 نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (مَنْ) أَيِ النِّصْفِ. □ فَوُدَّ: (لِلْوَرِثَةِ) أَيِ وَرَثَةِ الْحُرِّ اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (فَيَنْصُفُ قِيَمَتَهُ الْخ)
 أَيِ وَيُهْدَرُ الْبَاقِي نِهَايَةً وَمُغْنَى. □ فَوُدَّ: (وَهُمَا الْمُجْعِرَانِ الْخ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِجْرَائِهِ السَّفِينَةَ عَلَى الْمَاءِ
 الْمَالِحِ اهـ. مُغْنَى.

□ فَوُدَّ (سَنِي): (كَرَاكِبَيْنِ) وَلَوْ كَانَ الْمَلَّاحَانِ صَبِيَّيْنِ وَأَقَامَهُمَا الْوَلِيُّ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الزَّزَكَشِيُّ
 أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَيِ الْوَلِيِّ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ ضَمَانٌ لِأَنَّ الْوَضْعَ فِي السَّفِينَةِ لَيْسَ بِضَرِّطٍ وَلِأَنَّ الْعَمْدَ مِنَ الصَّبِيِّينِ
 هُنَا هُوَ الْمُهْلِكُ اهـ. مُغْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ وَقَضِيَّةُ سُكُوتِ الشَّارِحِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ
 الْأَرْجَحَ عِنْدَهُ عَدَمُ الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ الضَّرَرَ الْمُتَرَتَّبَ عَلَى غَرَقِ السَّفِينَةِ أَشَدُّ مِنَ الضَّرَرِ الْحَاصِلِ مِنَ
 الرُّكُوبِ اهـ. وَقَوْلُهُ أَنَّ الْأَرْجَحَ الْخ أَيِ وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالشُّهَابِ الرَّقْلِيِّ حِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَمَا اسْتِثْنَاءُ الْبُلْقَيْنِ
 وَالزَّزَكَشِيُّ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمَذْكُورِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَلَّاحَانِ صَبِيَّيْنِ وَأَقَامَهُمَا الْوَلِيُّ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا
 يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَمَانٌ لِأَنَّ الْوَضْعَ فِي السَّفِينَةِ الْخ مَزْدُودٌ إِذِ الضَّرَرُ الْمُتَرَتَّبُ عَلَى غَرَقِ السَّفِينَةِ أَشَدُّ مِنَ الضَّرَرِ

□ فَوُدَّ (سَنِي): (وَالْمَلَّاحَانِ كَرَاكِبَيْنِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَاسْتَشَى الزَّزَكَشِيُّ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمَذْكُورِ مَا إِذَا
 كَانَ الْمَلَّاحَانِ صَبِيَّيْنِ وَأَقَامَهُمَا الْوَلِيُّ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَمَانٌ لِأَنَّ الْوَضْعَ فِي السَّفِينَةِ
 لَيْسَ بِضَرِّطٍ وَلِأَنَّ الْعَمْدَ مِنَ الصَّبِيِّينِ هُنَا هُوَ الْمُهْلِكُ اهـ. وَقَضِيَّةُ سُكُوتِ الشَّارِحِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَرْجَحَ
 عَدَمُ الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ الضَّرَرَ الْمُتَرَتَّبَ عَلَى غَرَقِ السَّفِينَةِ أَشَدُّ مِنَ الضَّرَرِ الْحَاصِلِ مِنَ الرُّكُوبِ ش م ر.

والتصّف الآخر على صاحب الأخرى إن بقي وإلا ففي تركته ونصف دية كل مُهْتَدٍ وما بقي على عاقلة الآخر بتفصيله السابق (لأن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) من الملاحين (نصف ضمايه) وإن كان بيد مالِكه الذي بالتفينة ليعمل بهما ويُعلم بما يأتي أنه مُخَيَّر بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين أخذ نصفه منه ونصفه من الآخر (وإن كانتا لأجنبي) وهما أجير المالك أو أميناه (لزم كلا نصف قيمتهما) لأن مال الأجنبي لا يُهْتَدُ منه شيء وللمالك كلُّ أن يأخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم يرجع هو بنصفها على الملاح الآخر أو نصفاً من هذا ونصفاً من هذا ولو كانتا قِثْن تعلق الضمان برقبتهما هذا كله إذا اصطدمتا بفعليهما أو تقصيرهما كأن قصراً في الضبط مع إمكانه أو سيراً في ربح شديدة لا تسير في مثيلها السفن أو لم يُكْمَلَا عِدَّتَيْهِمَا وإلا بأن غلبتهما الزرع ويُصدّقان فيه

الحاصل من الرُكُوب اهـ. قال الرشيدي قوله وأقامتهما الولي أي لغير مصلحة لهما كما هو ظاهر اهـ. وقال ع ش قوله مزدود أي قِصَصَن الولي والأجنبي اهـ. فود: (والنصف الآخر على صاحب الأخرى) أي مؤدّها على ملاحها إن كانوا مُتَعَدِّين كما هو ظاهر اهـ. رشيدي. فود: (ونصف دية كل إلخ) ولزم كلا منهما كفارتان نهايةً ومُغْنِي. فود: (وما بقي) أي وهو نصف دية كل. فود: (بتفصيله السابق) كأنه إشارة لِلتَّحَاصُّ اهـ. سم.

فود: (سني: فيهما) أي في السفينتين وهما لهما اهـ. مُغْنِي. فود: (من الملاحين) إلى قول المتن ولو أشرقت في المُغْنِي. فود: (وَيُعْلَم) إلى قوله ولما قرّرت المتن في النهاية إلا قوله فإن كان لا يُهْلِكُ إلى المتن وقوله أي للمالك إلى تقديم الأخف. فود: (وَيُعْمَلُ مِمَّا يَأْتِي إلخ) أقول في العلم مما يأتي نظر ظاهر لأن الآتي أخذ كل من ملاحه الجميع وهذا لا يدل على الأخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هنا من أحد الملاحين اللهم إلا أن يُراد بأحد الملاحين ملاحه فليُتَأَمَّل سم على حجاج اهـ. رشيدي. فود: (أنه يُخَيَّر إلخ) كذا في شرح المنهج أي والنهاية والمُغْنِي فانظر ما وجه ذلك فإن كلاً لم يَسْتَحِلَّ بالإنلاف وليس المال في يده أمانة وقد قرط فيه فلم طوّل بالنصف الآخر إلا أن يُراد بأحد الملاحين ملاحه سم على حجاج اهـ. رشيدي. فود: (وهما) أي الملاحان فيهما اهـ. مُغْنِي.

فود: (ولمالك كل) عبارة المُغْنِي وتخيّر كل من المالكين بين أن يأخذ إلخ. فود: (أو لم يُكْمَلَا إلخ) أي أو لم يَغْدِلْهُمَا عن صوب الاصطدام مع إمكانه اهـ. نهاية. فود: (عِدَّتَيْهِمَا) أي من الرجال والآلات اهـ. نهاية. فود: (وَيُصَدَّقَانِ إلخ) أي عند التنازع في اتهمَا غلبا اهـ. مُغْنِي.

فود: (بتفصيله السابق) كأنه إشارة لِلتَّحَاصُّ. فود: (وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي إلخ) أقول في العلم مما يأتي نظر ظاهر لأن الآتي أخذ كل الجميع من ملاحه، وهذا لا يدل على الأخذ من غير ملاحه كما دل عليه قوله هنا من أحد الملاحين اللهم إلا أن يُريدَ بأحد الملاحين ملاحه فليُتَأَمَّل. فود: (مُخَيَّر بين أخذ جميع إلخ) كذا في شرح المنهج فانظر ما وجه ذلك فإن كلاً لم يَسْتَحِلَّ بالإنلاف، وليس المال في يده

بَيِّنِيهِمَا لَمْ يَضْمَنْمَا لِتَعْدِيرِ الضَّبِطِ هُنَا لَا فِي الدَّائِيَةِ لِإِمْكَانِ ضَبْطِهَا لِلْجَامِ وَمَحَلُّ كَوْنِهِمَا كَالرَّاكِبَيْنِ مَا لَمْ يَقْصِدَا الْأَصْطِدَامَ بِمَا يَهْدِيهِ الْخُبْرَاءُ مُقْضِيًا لِلْهَلَاكِ غَالِيًا وَلَا لَزِمَ كُلُّ نَصْفٍ دِيَّةَ كُلِّ دِيَّةٍ عَمِدٍ فِي مَالِ الْآخَرِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ بَقِيَ أَحَدُهُمَا قُتِلَ بِالْمَيِّتِ أَوْ بَقِيََا وَغَرِقَ رَاكِبٌ قُتِلَا بِهِ أَوْ رَكَابٌ قُتِلَا بِوَاحِدٍ بِقُرْعَةٍ إِنْ لَمْ يَتَرْتَبُوا وَلَا فَبِالْأَوَّلِ وَوَجِبَ فِي مَالِ كُلِّ نَصْفٍ دِيَّةُ الْبَاقِيْنَ فَإِنْ كَانَ لَا يَهْلِكُ غَالِيًا فِدْيَةُ شِبْهِ عَمِدٍ لَهُ عَلَى عَاقِلَتِهِمَا.

(وَلَوْ أَشْرَفَتْ سَفِينَةٌ) بِهَا مَتَاعٌ وَرَاكِبٌ (عَلَى غَرَقٍ) وَخِيفَ غَرَقُهَا بِمَا فِيهَا (جَازَ) عِنْدَ تَوَهُُّمِ التَّجَاةِ بِأَنْ أَشْتَدَّ الْأَمْرُ وَقَرَّبَ الْيَأْسُ وَلَمْ يَفِذْ الْإِلْقَاءُ إِلَّا عَلَى نُدُورٍ أَوْ عِنْدَ غَلِيَّةٍ ظَنَّ التَّجَاةَ بِأَنْ لَمْ يُخْشَ مِنْ عَدَمِ الطَّرَحِ إِلَّا نَزَعَ خَوْفٌ غَيْرُ قَوِيٍّ (طَرَحَ مَتَاعُهَا) حِفْظًا لِلرُّوحِ يَعْنِي مَا يَنْدَفِعُ بِهِ الضَّرَرُ فِي ظَنِّهِ مِنَ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ كَمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ عِبَارَةُ أَصْلِهِ (وَبَجِبَ) طَرَحُ ذَلِكَ (لِرُجَاءِ نَجَاةِ الرَّاكِبِ) أَيِ لِيُظْلَمَ مَعَ قُوَّةِ الْخَوْفِ لَوْ لَمْ يَطْرَحْ وَيَنْبَغِي أَيِ لِلْمَالِكِ فِيمَا إِذَا تَوَلَّى الْإِلْقَاءَ

• **قَوْلُهُ: (وَالَا لَزِمَ الْإِنْفِ)** وَإِنْ تَعَمَّدَ أَحَدُهُمَا أَوْ قَرَّطَ دُونَ الْآخَرِ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مَرْبُوطَةً فَالضَّمَانُ عَلَى مُجَرِّي السَّارِيَةِ. (فَرَقَ): لَوْ خَرَقَ شَخْصٌ سَفِينَةً عَامِدًا خَرَقًا يَهْلِكُ غَالِيًا كَالْخَرَقِ الْوَاسِعِ الَّذِي لَا مَدْفَعَ لَهُ فَفَرَّقَ بِهِ إِنْشَاءً فَالْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ الْمُغْلَطَةُ عَلَى الْخَارِقِ فَإِنْ خَرَقَهَا لِإِضْلَاجِهَا أَوْ لِغَيْرِ إِضْلَاجِهَا لَكِنْ لَا يَهْلِكُ غَالِيًا فَشِبْهُ عَمِدٍ وَإِنْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ حَجَرٌ أَوْ غَيْرُهُ فَخَرَقَهَا أَوْ أَصَابَ بِالْأَلَةِ غَيْرَ مَوْضِعِ الْإِضْلَاحِ فَخَطَأً مَحْضٌ وَلَوْ ثَقُلَتْ سَفِينَةٌ بِتِسْعَةِ أَهْدَالٍ فَالْقَى فِيهَا إِنْسَانٌ عَائِرًا عُدُونًا فَفَرَّقَتْ بِهِ لَمْ يَضْمَنْ الْكُلُّ وَيَضْمَنْ الْعُشْرُ عَلَى الْأَصَحِّ لَا النِّصْفُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. • **قَوْلُهُ: (وَالَا لَزِمَ كُلُّ الْإِنْفِ)** الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ كُلِّ مَا فِي الْمُغْنَى ثُمَّ زَايَتْ فِي هَامِشٍ نُسْخَةً مُصَحَّحَةً عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ كُلُّ سَاقِطَةٍ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ اه. • **قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَتَرْتَبُوا)** أَيِ بِأَنْ مَاتُوا مَتَا أَوْ جَهْلَ الْحَالِ شَرَحَ الرُّوضِ اه. ع ش. • **قَوْلُهُ: (وَوَجِبَ فِي مَالِ كُلِّ الْإِنْفِ)** وَضَمَانُ الْأَمْوَالِ وَالْكَفَارَاتِ بَعْدَ مَنْ أَهْلَكَ مِنَ الْأَخْرَارِ وَالْعَبِيدِ فِي مَالِهِمَا نِهَايَةً وَمُغْنَى

• **قَوْلُهُ (سَنَى): (طَرَحَ مَتَاعُهَا)** أَيِ وَلَوْ مُصَحَّفًا وَكُتِبَ عَلِمَ اه. ع ش. • **قَوْلُهُ: (حِفْظًا)** إِلَى قَوْلِهِ وَلَمَّا قَرَّرْتَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ لِلْمَالِكِ إِلَى تَقْدِيمِ الْأَخْفِ.

• **قَوْلُهُ (سَنَى): (وَبَجِبَ لِرُجَاءِ الْإِنْفِ)** فَإِنْ لَمْ يُلْقَ مَنْ لَزِمَهُ الْإِلْقَاءُ حَتَّى حَصَلَ الْغَرَقُ وَهَلَكَ بِهِ شَيْءٌ آثِمٌ وَلَا ضَمَانُ نِهَايَةً وَمُغْنَى.

• **قَوْلُهُ (سَنَى): (لِرُجَاءِ نَجَاةِ الرَّاكِبِ)** أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ بِجَهْلِ هَذَا التَّفْصِيلِ فِيمَا لَوْ طَلَعَ لُصُوصٌ عَلَى سَفِينَةٍ وَهُوَ يَقَعُ كَثِيرًا فَتَقَبَّهَ لَهُ اه. ع ش وَقَوْلُهُ عَلَى سَفِينَةٍ أَوْ نَحْوِ عَرَابِيَّةٍ فِي الْبَرِّ. • **قَوْلُهُ: (وَيَنْبَغِي الْإِنْفِ)** أَيِ يَجِبُ وَيُقَدَّرُ وَجُوبُ مُرَاعَاةِ مَا ذُكِّرَ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُتْلَقِي غَيْرَ الْمَالِكِ فَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَالِكُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ

أَمَانَةٌ، وَقَدْ قَرَّطَ فِيهِ قَلَمٌ طَوَّلِبَ بِالنِّصْفِ الْآخَرَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْأَخِيذِ مَلَاخَهُ وَيُفَرِّضُ أَنَّ الْمَالَ فِي يَدِهِ أَوْ يُخْصُ بِمَا إِذَا قَصَرَ فَلْيُرَاجَعْ.

بنفسه أو تولاه غيره كالملاح بإذنه العام له فاندفع ما للبلقيني هنا تقديم الأخف قيمة إن أمكن
ويجب إلقاء حيوان أيضا لظن نجاة آدمي أي مخترم فالمهتد كحربي وزان مخصص لا يلقى
لأجله مال مطلقا بل ينبغي أن يلقى هو لأجل المال ويؤذنه بحث الأذرع أي أنه لو كان ثم
أسرى وظهر للإمام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال ولما قوزت المتن بما حملت عليه
حالة الجواز وحالة الوجوب بناء على فرضه أن فيها ذا روح والا فحمل الجواز على الإلقاء
متاعها كله إرجاء سلامتها أو بعضها إرجاء سلامة باقيه ظاهر رأيت من اعترضه بما يندفع بما
ذكرته وحاصله أن قوله إرجاء لا يصلح تعليلا لحالة الجواز والوجوب معا كما هو واضح فإن
يجعل تعليلا للوجوب فكيف يستقيم الجواز بدون فقياس الوجوب إرجاء نجاة الزايب
مطلقا لأن كل ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب انتهى والقاعدة أغلبية على أن إتلاف المال
يفرض صحيح كما هنا غير ممنوع فليس ما نحن فيه من هذه القاعدة ثم رأيت البلقيني صرح
ببعض ما ذكرته فقال إن حصل منه هول خيف منه الهلاك مع غلبة السلامة جاز الإلقاء إرجاء

ذلك لأنه قد يتعلل غرضه بالأخص دون غيره فغاية الأمر أنه أتلف الأشرف لفرض سلامة غيره المتعلق
به غرضه اه. سم على المنهج اه. ع ش. فود: (أو تولاه غيره إلخ) حق العبارة ولغيره كالملاح إذا
تولاه بإذنه. فود: (تقديم الأخف إلخ) فاعل ويتبني. فود: (ويجب إلقاء حيوان إلخ) أي ولو مخترما
وإن لم يأت مالكة أي مع الضمان عند عدم الإذن ع ش. فود: (أيضا) أي كغير الحيوان ولا يجوز إلقاء
الأرقاء لسلامة الأحرار مغني ونهاية أي ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر وإن انفرد ولا غير
شريف لشريف ولا غير لملك لملك وإن كان عادلا لأشترأه الجميع في أن كلا آدمي مخترم ع ش.
فود: (كحربي إلخ) أي ومترد. فود: (لظن نجاة إلخ) أي إن لم يكن دفع الغرق بغير إلقائه وإن
امتنع لم يجز الإلقاء مغني ونهاية. فود: (مطلقا) أي حيوانا أو لا. فود: (بحث الأفرعي إلخ) أقره
النهاية واستظهره المغني. فود: (وظهر للإمام إلخ) أي أو لم يظهر له شيء اه. ع ش. فود: (على
فرضه) أي المتن. فود: (والأ) أي وإن لم يكن في السفينة ذو روح. فود: (فحمل الجواز) فغل
ونائب فاعله. فود: (متاعها) أي السفينة. فود: (أو بعضه) أي المتاع وكذا ضمير باقيه. فود: (رأيت
إلخ) جواب لما. فود: (من افترضه) أي المتن واقفه المغني. فود: (وحاصله) أي الإختصاص.
فود: (بدونه) أي رجاء السلامة. فود: (فالقياص الوجوب إلخ) قد يقال على سبيل التزويل لا مخذور
في كلام المصنف على هذا التقدير أيضا لأن نصريحه بالوجوب بعد التغيير بالجواز من قبيل التفسير
بما علم التزاما ولا مخذور فيه اه. سيد عمر. فود: (مطلقا) أي اشتد الخوف أو لا إذن مالكة أو لا
قوي الرجاء أو لا. فود: (انتهى) أي حاصل الإختصاص. فود: (والقاعدة إلخ) أي كل ما كان ممنوعا
إلخ. فود: (فقال) إلى المتن في المغني. فود: (إن حصل منه) الأولى إسقاط لفظة منه كما فعله
المغني. فود: (خيف منه) أي من الهول.

التَّجَاةُ وَإِنْ غَلَبَ الْهَلَاكُ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ بِالطَّرِيقِ وَجِبَ ثَمَّ رَجْعُ الْإِذْنِ الْمَالِكِ كَكُلِّ مَنْ لَهُ بِالْمَعِينِ تَعَلُّقٌ حَقٌّ كَالْمُرْتَبِيعِ وَغُرْمَاءِ الْمُفْلِسِ فِي حَالَةِ الْجَوَازِ فَيُتَعْتَقُ حِينَئِذٍ الْإِقَاءُ مَالٍ مَحْجُورٍ إِلَّا إِذَا أُلْقِيَ الْوَلِيُّ بِمَعْصَرٍ أَمْتَقْتَهُ لِسَلَامَةٍ بِاقِيهَا أَحَدًا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ خَافَ ظَالِمًا عَلَى مَالِهِ جَازَ لَهُ بِذَلِكَ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ عَنْهُ دُونَ حَالَةِ الْوُجُوبِ فَلَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ مَالِ الْمَحْجُورِ وَغَيْرِهِ (فَلَا يُطْرَحُ مَلَاخٌ أَوْ غَيْرُهُ (مَالٌ غَيْرُهُ) وَلَوْ فِي حَالَةِ الْوُجُوبِ وَلَا يُثَنَّفِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا لِأَنَّ الْإِثْمَ وَعَدَمَهُ يُتَسَامَحُ فِيهِمَا مَا لَا يُتَسَامَحُ فِي الضَّمَانِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ يَخْطُبُ الْوَضْعَ (بَلَا إِذْنٍ) مِنْهُ لَهُ فِيهِ (ضَمِينٌ) هَذَا كَأَكْلِ مُضْطَرِّ طَعَامٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ (وَالَا) بِأَنَّ طَرَحَهُ بِإِذْنِ مَالِكِهِ الْمَعْتَبَرِ الْإِذْنِ (فَلَا) بِضَمْنِهِ وَلَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لِلغَيْرِ كَمُرْتَبِيعٍ اشْتَرَطَ إِذْنَهُ أَيْضًا كَمَا مَرَّ.

(وَلَوْ قَالَ) لِغَيْرِهِ عِنْدَ الْإِشْرَافِ عَلَى الْفَرْقِ أَوْ الْقُرْبِ مِنْهُ (الَّتِي مَتَاعَكَ) فِي الْبَحْرِ (وَعَلَى ضَمَانِهِ أَوْ عَلَى آتِي ضَامِنٍ) لَهُ أَوْ عَلَى آتِي أَضْمَنَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَالْقَاءُ وَتَلَفَ (ضَمِينٌ) هَذَا الْمُسْتَدْعَى وَإِنْ لَمْ تَخْصُلِ التَّجَاةُ لِأَنَّهُ التَّمَامُ لِيُغْرَضَ صَحِيحٌ بِمَوْضِعٍ فَلَزِمَهُ كَاعْتَقَ عَبْدَكَ عُنِّي بِكَذَا أَوْ طَلَّقَ زَوْجَتَكَ بِكَذَا أَوْ أَطْلَقَ الْأَسِيرَ أَوْ أَغْفَ عَنْ فُلَانٍ أَوْ أَطْعَمَهُ وَعَلَى كَذَا فَقُلِيمٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّمَانِ هَذَا.....

■ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَجَعَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْتَهَامَةِ. ■ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَجَعَ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِ الْمَالِكِ فِي حَالِ الْجَوَازِ دُونَ الْوُجُوبِ فَلَوْ كَانَتْ لِمَحْجُورٍ لَمْ يَجْزُ الْإِقَاءُ فِي مَحَلِّ الْجَوَازِ وَيَجِبُ فِي مَحَلِّ الْوُجُوبِ قَالَ وَلَوْ كَانَتْ مَرْهُونَةً أَوْ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ بَقْلَسٍ أَوْ لِمُكَاتِبٍ أَوْ لِعَبْدٍ مَأْدُونٍ عَلَيْهِ دِيُونٌ وَجِبَ الْإِقَاءُ فِي مَحَلِّ الْوُجُوبِ وَامْتَنَعَ فِي مَحَلِّ الْجَوَازِ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَبِيعِ أَوْ السَّيِّدِ وَالْمُكَاتِبِ أَوْ السَّيِّدِ وَالْمَأْدُونِ وَالْغُرْمَاءِ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ. ■ وَفِي الْتَهَامَةِ نَحْوَهَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الرَّاهِنِ الْخ أَيِ وَالْأَقْبَضُ وَنَظَرُ لَوْ ضَمِنَاهُ حِينَئِذٍ ثُمَّ أَتَفَكَ الرَّهْنُ بِأَدَاؤِهِ أَوْ إِتْرَاءِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَتَفَكَ الضَّمَانُ فَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ اخْتِيارٌ مِنْهُ لِإِذْنِهِ حَتَّى لَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا رَدَّهُ إِلَيْهِ فَلْيُرَاجَعِ. ■ قَوْلُهُ: (فِي حَالَةِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِرَجْعِهِ. ■ قَوْلُهُ: (فَلَا فَرْقَ) أَيِ فِي عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْإِذْنِ. ■ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ حَالَةِ الْوُجُوبِ. ■ قَوْلُهُ: (مَلَاخٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَضْمِنَةُ فِي الْتَهَامَةِ. ■ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ أَيْضًا) أَيِ مِنْ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْإِذْنِ فِي حَالَةِ الْوُجُوبِ. ■ قَوْلُهُ: (وَعَدَمُهُ) هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ أَيْضًا.

■ قَوْلُهُ: (الْمُسْتَدْعَى) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ إِنَّ سُمِّيَ فِي الْمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَخْصُلِ الْخ) أَيِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُتَلَمِّسِ فِيهَا شَيْءٌ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ أَخْفَ مِنْ فُلَانٍ) كَذَا أَطْلَقَهُ وَالَّذِي صَوَّرَ بِهِ غَيْرُهُ الْعَفْوُ عَنْ الْقِصَاصِ فَاطْلَاقُ الشَّارِحِ أَيِ وَالتَّهَامَةِ صَادِقٌ بِالْعَفْوِ عَنْ حَدِّ الْقَذْفِ أَوْ التَّغْزِيرِ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ بَقِيَةِ الْحُقُوقِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَيُرَاجَعِ. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ فُلَانٍ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي عَنْ الْقِصَاصِ. ■

■ قَوْلُهُ: (وَعَلَى كَذَا) أَيِ وَعَلَى أَنْ أُعْطِيَكَ كَذَا مُغْنِي وَأَسْنَى وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى آتِي مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَنَحْوِهِ وَأَسْفَطَ نَحْوَ قَوْلِهِ وَعَلَى الْخ لَمْ يَضْمَنْهُ مَتَهَجٌ وَأَسْنَى وَعَسَى وَتَأَنَّى فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. ■ قَوْلُهُ: (لَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّمَانِ الْخ) أَيِ وَالْأَلَمْ يَصِحُّ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ لِلشَّيْءِ قَبْلَ وَجُوبِهِ وَإِنَّمَا حَقِيقَتُهُ الْإِفْتِدَاءُ مِنَ الْهَلَاكِ

حقيقته السابقة في بابه ثم إن سُمِّيَ المُلتَمِسُ عَوْضًا حَالًا أَوْ مُؤَلَّجًا لَزَمَهُ وَلَا ضَمِنَهُ بِالْقِيَمَةِ قَبْلَ هَيِّجَانِ الْمَوْجِ مُطْلَقًا كَمَا رَجَحَهُ الْبَلْقِينِيُّ لِيَتَمَلَّزَ ضَمَانُهُ بِالْمَثَلِ إِذْ لَا مَثَلَ لِمُشْرِفٍ عَلَى الْهَلَاكِ إِلَّا مُشْرِفٌ عَلَيْهِ وَذَلِكَ بَعِيدٌ وَلَوْ قَالَ لِيَصْرُو أَلَيْ مَتَاعٌ زَهْدٌ وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ فَالْقَاهُ ضَمِينُ الْمُتْلَقِي لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِلِإِتْلَافِ نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ أَعْجَمِيًّا يَمْتَقِدُ وَجُوبَ طَاعَةِ أَمِيرِهِ ضَمِينُ الْآمِرِ لِأَنَّ ذَاكَ آتٍ لَهُ وَنَقَلَ الشَّيْخَانِ عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَاهُ أَنَّ الْمُتْلَمِسَ لَا يَمْلِكُ الْمُتْلَقَى فَلَوْ لَفَظَهُ الْبَحْرُ فَهُوَ لِمَالِكِهِ وَيَزُودُ مَا أَخَذَهُ بِعَيْنِهِ إِنْ بَقِيَ وَلَا يَبْدُلُهُ وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يُنْقَضْهُ الْبَحْرُ وَلَا ضَمِينُ الْمُتْلَمِسِ نَقَضَهُ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْنَوِيَّ وَغَيْرَهُ صَرَحُوا بِهِ وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنَّهُ يَمْلِكُهُ قَالَ الْبَلْقِينِيُّ وَلَا بُدَّ فِي الضَّمَانِ مِنَ الْإِشَارَةِ لِمَا يُتْلَقِيهِ فَيَقُولُ هَذَا أَوْ يَكُونُ الْمَتَاعُ مَعْلُومًا لِلْمُتْلَمِسِ وَلَا لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا مَا أَلْقَاهُ بِحَضْرَتِهِ وَمَنْ أَنْ يُتْلَقِي الْمَتَاعَ صَاحِبُهُ فَلَوْ أَلْقَاهُ غَيْرُهُ بَلَا إِذْنِهِ أَوْ سَقَطَ بِنَحْوِ رِيحٍ لَمْ يَضْمَنْهُ الْمُتْلَمِسُ وَمَنْ اسْتَمْرَاهُ عَلَى الضَّمَانِ فَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ قَبْلَ الْإِلْقَاءِ.....

مُعْنِي وَسَبَدٌ عَمَرَ. قُودُ: (حَقِيقَتُهُ الْخ) وَهِيَ ضَمَانٌ مَا وَجَبَ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ أَه. ع. ش. قُودُ: (وَالَا ضَمِنَهُ بِالْقِيَمَةِ الْخ) اخْتَمَدَ الْمُعْنَى وَالنَّهَابُ وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الزَّمَلِيُّ وَجُوبُ الْمَثَلِ فِي الْمَثَلِيِّ وَالْقِيَمَةُ فِي الْمُتَقَوِّمِ. قُودُ: (قَبْلَ هَيِّجَانِ الْمَوْجِ) إِذْ لَا مُقَابِلَ لَهُ بَعْدَهُ وَلَا تُجْعَلُ قِيَمَتُهُ فِي الْبَحْرِ كَقِيَمَتِهِ فِي الْبَرِّ فَالْمُعْتَبَرُ فِي ضَمَانِهِ مَا يُقَابِلُهُ قَبْلَ هَيِّجَانِ الْبَحْرِ نِهَابَةً. أَيِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ إِشْرَافُ السَّفِينَةِ كَمَا لَوْ قَرَضَ أَنَّهُ لَوْ طِيفَ بِهِ عَلَى رُكَّابِ السَّفِينَةِ بَلَغَ مِنَ الْقَمَنِ كَذَا ع. ش. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ مَثَلًا كَانَ أَوْ مُتَقَوِّمًا أَه. ع. ش. قُودُ: (وَلَوْ قَالَ لِيَصْرُو) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْمَثَلِ فِي النَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ وَقَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَى وَفِي قَوْلِهِ أَنَا. قُودُ: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَيِ مَحَلِّ كَوْنِهِ يَزُودُ جَمِيعٌ مَا أَخَذَهُ أَوْ جَمِيعٌ بَدَلَهُ أَيِ فَلَا يَلْزَمُهُ فِي صُورَةِ التَّقْصِصِ إِلَّا رَدُّ مَا عَدَا قَدْرَ التَّقْصِصِ أَه. رَشِيدِي.

قُودُ: (قَالَ الْبَلْقِينِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَابَةِ وَلَا بُدَّ كَمَا قَالَ الْبَلْقِينِيُّ مِنْ أَنْ يُشِيرَ الْخ. قُودُ: (قَالَ الْبَلْقِينِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ بِحَضْرَتِهِ هَذَا مَزْدُودٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ حَالَةٌ ضَرُورَةٌ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَه. مُعْنِي.

قُودُ: (أَوْ يَكُونُ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْإِشَارَةِ. قُودُ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ انْتَهَى كُلُّ مِنَ الْإِشَارَةِ وَمَعْلُومِيَةِ الْمَتَاعِ. قُودُ: (بِحَضْرَتِهِ) أَيِ الْمُتْلَمِسِ أَه. ع. ش. قُودُ: (وَمِنْ أَنْ يُتْلَقَى) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فِي الْمُعْنَى. قُودُ: (وَمِنْ أَنْ يُتْلَقَى الْخ) وَقَوْلُهُ وَمِنْ اسْتِمْرَارِهِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الْإِشَارَةِ. قُودُ: (فَلَوْ أَلْقَاهُ غَيْرُهُ) أَيِ بَعْدَ الضَّمَانِ أَه. مُعْنِي. قُودُ: (بَلَا إِذْنِهِ) أَيِ صَاحِبِ الْمَتَاعِ.

قُودُ: (كَمَا رَجَحَهُ الْبَلْقِينِيُّ) وَقَالَ الْأَفْزَهِيُّ يَجِبُ الْمَثَلُ فِي الْمَثَلِيِّ فَإِنْ قُلْتُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَخَذَ إِنْ كَانَ لِلْمَحَلُولَةِ فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ مُطْلَقًا أَوْ لِلْفَيَصُولَةِ يُنَافِي مَا يَأْتِي أَنَّ الْبَحْرَ لَوْ لَفَظَهُ كَانَ لِمَالِكِهِ رَدُّ مَا أَخَذَ قُلْتُ يُجَابُ بِأَنَّهُ لِلْفَيَصُولَةِ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَمُدُّهُ إِثْلَاقًا، وَلِذَا انْقَسَخَ الْبَيْعُ بِوُقُوعِ الْمَيْسِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِي الْبَحْرِ لَكِنْ إِذَا لَفَظَهُ نَيْبًا عَدَمَ التَّلَفِ فَرُبَّمَا عَلَيْهِ حُكْمُهُ.

لم يلزمه شيء أو في أثنايه ضمين ما قبله فإن لم يعلم بالرجوع فينبغي أن يأتي فيه ما مر في رجوع الضرة ومبيح الثمرة ونظائريهما السابقة وفي قوله أنا والركاب ضامين أو ضماناً عليه حصته وكذا عليهم إن رضوا بقوله وقد قصد الإخبار عنها فإن أراد إنشاء لم يؤثرو رضاهم لأن الموقود لا توقف وحيث لزمته الحصّة فقط فباشّر الإلقاء بالإذن لزمه الكل نص عليه في الأم أو أنا ضامين له والركاب أو على أنني أضمنه أنا والركاب أو أنا ضامين له وهم ضامين يلزمه الجميع (ولو اقتصر على) قوله (التي) متاعك ولم يقل وعلي ضمائه أو على أنني ضامين (فلا) بضمه (على المذهب) لعدم الالتزام وفارق الرجوع بمجرّد اقض ديني بأنه بالقضاء ثم يرى

• قوله: (لم يلزمه شيء) أي مما ألقاه بعد الرجوع وقوله أو في أثنايه إلخ كان إذن له في رمي أحمال عنيها فآلتي واحداً ثم رجّع الضامين ضمن ذلك الواحد دون ما زاد عليه وقوله فينبغي أن يأتي فيه إلخ ولو اختلفا في الرجوع أو في وفيه صدق الملقى لأن الأصل عدم رجوع الملتبس. هـ. ش. • قوله: (ما مر في رجوع الضرة) أي من أن ما فات قبل علم الزوج برجوعها لا يقضى. • قوله: (وفي قوله أنا والركاب إلخ) عبارة المُنْغْنِي والروض مع الأسنى ولو قال شخص لآخر التي متاعك في البحر وأنا ضامين له وركاب السفينة أو على أنني أضمنه أنا وركابها أو أنا ضامين له وهم ضامين أو أنا وركاب السفينة ضامينون له كل ما على الكمال أو على أنني ضامين وكل منهم ضامين لزمه الجميع لأنه التزمه أو قال أنا وركاب السفينة ضامينون له لزمه قسطه وإن لم يقل معه كل ما ضامين بالحصّة وإن أراد به الإخبار عن ضمان سبق منهم وصدقوه فيه لزمهم وإن أنكروا صدقوا وإن صدقهم بعضهم فلكل حكمه وإن قال أنشأت عنهم الضمان ثقة برضاهم لم يلزمهم وإن رضوا لأن الموقود لا توقف وإن قال أنا وهم ضماناً وضمنت عنهم بإذنيهم طوبى بالجميع فإن أنكروا الإذن فهم المصدقون حتى لا يرجع عليهم وإن قال أنا وهم ضامينون له وأصحه وأخلصه من ماله أو من مالي لزمه الجميع وإن قال أنا وهم ضامينون له ثم باشّر الإنقاء بإذن المالك ضمن الجميع في أحد وجهين حكاه الزافعي عن القاضي أبي حامد وقال الأذرعى إنه نص الأم. هـ. وفي النهاية ما يوافقها إلا في المسألة الأخيرة فقال فيها ضمن القسط لا الجميع في أوجه الوجهين. هـ. • قوله: (عليه حصته) أي لأنه جعل الضمان مشتركاً بينه وبين غيره بلا إذن من الغير فلزمه ما التزم دون غيره وفيما بعدها جعل نفسه ضامناً للجميع فتعلق به والى ما نسبته لغيره. هـ. ش. • قوله: (وكذا عليهم) أي على الركاب. • قوله: (وقد قصد إلخ) جملة حالته.

• قوله: (بالإذن) أي إذن المالك. هـ. سم. • قوله: (لزمه الكل إلخ) وفاقاً للمُنْغْنِي والأسنى وخلاقاً للنهاية كما مرّ آتياً. • قوله: (متاعك) إلى الفضل في النهاية وكذا في المُنْغْنِي إلا قوله ويظهر إلى المثنى وقوله لأن الجيم إلى المثنى وقوله ومنه يؤخذ إلى المثنى. • قوله: (وفارق إلخ) أي عدم الضمان هنا وهذا

• قوله: (فباشّر بالإذن) أي إذن المالك. • قوله: (لزمه الكل) نص عليه في الأم. • قوله: (أو أنا ضامين له وهم ضامينون) ثم باشّر الإنقاء بإذن المالك ضمن القسط لا الجميع في أوجه الوجهين ش م ر.

قطعا والإلقاء هنا قد لا ينفعه (وإنما يضمن ثلثين لخوف غرق) الأمن إليه وعلي ضمانه لم يضمنه إذ لا غرض ويظهر أن خوف القتل يثن بقصدهم إذا غلب كخوف الغرق (ولم يختص نفع الإلقاء بالملقي) بأن اختص بالثلثين أو به وبالمالك أو بغيرهما أو بالمالك وأجنبي أو بالثلثين وأجنبي أو عم الثلاثة بخلاف ما لو اختص بالمالك وحده بأن أشرفت سفينة وبها متاعه على الغرق فقال له من بالشط أو سفينة أخرى التي متاعك وعلي ضمانه فلا يضمنه لأنه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا.

(ولو عاد حبر متخنيق) بفتح الميم والجيم في الأشهر يذكرو ويؤثت وهو فارسي مفرط لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل أحد زماته) وهم عشرة مثلا (هذر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقي الباقي) من دية الخطأ لأنه مات بفعله وفعلهم فسقط ما يقابل فعله ولو تعدوا إصابته بأمر صنفوه وقصدوه بشقوله عليه وغلبت إصابته كان عمدا في أموالهم ولا قود لأنهم شركاء مخطي قاله البلخي (أو قتل غيرهم ولم يقصدوه فخطأ) قتلهم له فيه دية مخففة على العاقلة (أو قصدوه) بعينه وتصور (فعمد في الأصح) إن غلبت الإصابة ففيه القود فإن غفي عنه فدية عميد في مالهم فإن لم تغلب فثبته عميد ثم الضمان يختص بمن مد الجبال ورمى الحجر لأنهم المبايرون دون واضيه وماسك الخشب إذ لا دخل لهم في الرمي أصلا ومنه يؤخذ أنه لو كان لهم دخل فيه ضمينوا أيضا وهو ظاهر.

رد لدليل مقابل المذهب. قود: (لم يضمنه) أي كما لو قال له أفيدم دارك أو احرق متاعك ففعل ولو لم يوجد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشي يتني ترجيح خلاف فيه من تنزيل المتوقع كالواقع اهـ. والظاهر عدم الضمان اهـ. مئني. قود: (إن خوف القتل إلخ) ويتني ولو في البر في نحو غراية. قود: (إذا غلب) أي القتل اهـ. ع ش ويظهر أن الضمير لخوف القتل. قود: (لأنه وقع إلخ) أي في الضرر عبارة المئني لأنه يجب عليه الإلقاء لحفظ نفسه فلا يستحق به عوضا كما لو قال للمضطر كل طعامك وأنا ضامن له فأكله فلا شيء له على الثلثين اهـ. قود: (في الأشهر) وحكي كسر الميم آلة يرمى بها الحجارة اهـ. مئني.

قود (سني): (الباقي) وهو تسعة أعشارها على كل منهم عشرا اهـ. مئني. قود: (وغلبت إصابته) وإن لم تغلب فثبته عميد كما هو ظاهر اهـ. سم.

قود (سني): (أو غيرهم) ليس من مسألة العود بل هو فيما لو رموا غيرهم كما لا يخفى اهـ. رشيد. قود: (بعينه) ولو قصدوا غير معين كأحد الجماعة أن شبه عميد اهـ. مئني. قود: (فإن غفي عنه) أي على مال. قود: (فإن لم تغلب) بأن غلب عدما أو استوى الأمران نهاية ومئني. قود: (دون واضيه) أي الحجر. قود: (إذ لا دخل لهم إلخ) الجنح هنا وفيما يأتي نظرا لإجانب المئني وإلا فالظاهر التنية.

قود: (وغلبت إصابته) فإن لم تغلب فثبته عميد كما هو ظاهر.

فصل في العاقلة وكيفية تحميلهم

سُمُوا بذلك لعقلهم الإيلَ بفناء دارِ المُسْتَحَقِّ أو لِتَحْمِلِهِمْ عَنِ الْجَانِيِ الْمَقْلَ أَيِ بِالذِّمَّةِ أَوْ لِعَنِيهِمْ عَنْهُ وَالْعَقْلُ الْمَنْعُ (دِيَةُ الْخَطَا وَشِبْهُ الْعَمْدِ تَلْزُمُ) الْجَانِيِ أَوَّلًا عَلَى الْأَصَحِّ ثُمَّ (الْعَاقِلَةُ) تَحْمِلُهَا إِجْمَاعًا وَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ شُدَّ فِي الثَّانِي وَهَذَا خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ لَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَمْنَعُ أَخَذَ النَّارُ بِالثُّلَاثَةِ أَبَدَلَهُمُ الشَّارِعُ بِتِلْكَ التُّصْرَةِ الْبَاطِلَةِ الْمَالَ رَفَقًا بِالْجَانِيِ فِي ذِمَّتِكَ فَقَطَّ لِكَثْرَتِهِمَا مِنْ مُتَمَاطِي الْأَسْلِحَةِ مَعَ عُذْرِهِ فِي الْخَطَا وَلَوْ أَقْرَوُ بِأَحَدِهِمَا فَكَذَّبَتْهُ عَاقِلَتُهُ وَخَلَفُوا عَلَى نَفِي الْعِلْمِ لَزِمَتْهُ وَحْدَهُ وَهَذَا وَإِنْ قَدَّمَهُ لِكِنَّهُ وَطَأَ بِهِ لِقَوْلِهِ (وَهُمْ عَصَبَتُهُ) الَّذِينَ يَرِثُونَهُ بِسَبَبٍ أَوْ وَلَا إِذَا كَانُوا ذُكُورًا مُكَلَّفِينَ بِشُرُوطِهِمْ.....

(فصل: في العاقلة)

• فَوَدَّ: (فِي الْعَاقِلَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ إِجْمَاعًا إِلَى لَمَّا كَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ.
• فَوَدَّ: (وَكَيْفِيَّةُ تَحْمِيلِهِمْ) أَيِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَحُكْمٍ مِّنْ مَّاتَ فِي اثْنَاءِ سَنَةٍ أ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لِعَقْلِهِمْ) أَيِ زَيَّلَهُمْ أ. ه. كُرْدِيَّ.

• فَوَدَّ (سَبَبُ): (دِيَةُ الْخَطَا وَشِبْهُ الْعَمْدِ) أَيِ فِي الْأَطْرَافِ وَنَحْوِهَا وَكَذَا فِي نَفْسٍ غَيْرِ الْقَاتِلِ نَفْسِهِ وَكَذَا الْحُكُومَاتُ وَالْعُرَّةُ أَمَّا إِذَا قُتِلَ نَفْسُهُ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ شَيْءٌ أ. ه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) الْعَاقِلَةُ تَحْمِلُهَا أَيِ حَيْثُ ثَبَّتَ الْقَتْلُ بِالْيَسِيَةِ أَوْ بِإِفْرَارِ الْجَانِيِ وَصَدَّقَتْهُ الْعَاقِلَةُ لَمَّا يَأْتِي أ. ه. ع. ش.

• فَوَدَّ: (فِي الثَّانِي) أَيِ شِبْهِ الْعَمْدِ أ. ه. كُرْدِيَّ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا خَارِجٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَضَرَّبَ عَلَى الْغَايِبِ فِي الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ تَغْرِيمٍ غَيْرِ الْجَانِيِ أ. ه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَمَّا كَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ إلخ) أَيِ لَمَّا كَانَتِ الْقَبَائِلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقُومُونَ بِتُّصْرَةِ الْجَانِيِ مِنْهُمْ وَيَمْتَنِعُونَ أَوْلِيَاءَ الدِّمِّ أَخَذَ حَقَّهُمْ مِنْهُ أَبَدَلَ الشَّرْعِ تِلْكَ التُّصْرَةَ بِبَذْلِ الْمَالِ وَخَصَّ تَحْمِيلَهُمْ بِالْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ لِأَنَّهُمَا مِمَّا يَكْثُرُ لَا سِيَّمَا فِي مُتَمَاطِي الْأَسْلِحَةِ فَحَسُنَتْ إِعَانَتُهُ لِنَلَا يَتَضَرَّرَ بِمَا هُوَ مَغْدُورٌ فِيهِ وَأَجَلَّتِ الذِّمَّةُ رَفَقًا بِهِمْ أ. ه. نِهَابَةٌ. • فَوَدَّ: (بِتِلْكَ إلخ) فِيهِ إِذْخَالُ الْبَاءِ فِي حَيْزِ الْإِبْدَالِ بِالْمَثْرُوكِ وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ فِي اللَّغَةِ. • فَوَدَّ: (فِي ذَيْنِكَ) أَيِ فِي الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقْرَأَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَإِنَّمَا يَلْزُمُهُمْ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بَيِّنَةٌ بِالْخَطَا أَوْ شِبْهِ الْعَمْدِ أَوْ اخْتَرَفَ بِهِ فَصَدَّقُوهُ وَإِنْ كَذَّبُوا لَمْ يُقْبَلْ إِفْرَاؤُهُ عَلَيْهِمْ لَكِنْ يَخْلِفُونَ عَلَى نَفِي الْعِلْمِ فَإِذَا خَلَفُوا وَجَبَ عَلَى الْمُؤَرِّ وَهَذَا حَيْثُ يُدْعَى مُسْتَقْتَى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يُقْبَلُ إِفْرَاؤُهُ عَلَى بَيِّنِ الْمَالِ أ. ه. • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ مَا فِي الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَدَّمَهُ أَيِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الذِّيَّاتِ لِكِنَّهُ وَطَأَ بِهِ أَيِ ذَكَرَهُ هُنَا تَوْطِئَةً أ. ه. مُعْنَى.

• فَوَدَّ (سَبَبُ): (وَهُمْ عَصَبَتُهُ) أَيِ وَفَتْ الْجِنَايَةَ وَعَلَيْهِ قَلَوُ سَرَى الْجُرْحِ إِلَى النَّفْسِ وَمَاتَ وَكَانَتْ عَاقِلَتُهُ يَوْمَ الْجُرْحِ غَيْرَهَا يَوْمَ السَّرَايَةِ فَالذِّمَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ يَوْمَ الْجِنَايَةِ فَلْيُرَاجَعْ أ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (بِنَسَبٍ أَوْ وَلَا) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي ثُمَّ مُعْتَقِي إلخ تَرَكَ أَوْ وَلَا أ. ه. سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ ذِكْرُ قَوْلِهِ أَوْ وَلَا هُنَا

(فصل: في العاقلة)

• فَوَدَّ: (يَرِثُونَهُ بِسَبَبٍ أَوْ وَلَا) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي، ثُمَّ مُعْتَقِي إلخ قَوْلَا.

الآتية فلا شيء عن غير هؤلاء وإن أيسروا وتضرب على الغائب الأهل حصته فإذا حصر أخذت منه وشروط تحمل العاقلة أن تكون صالحة لولاية النكاح أي ولو بالقوة فدخل الفاسق لتمكنه من إزالة ما يبعه حالاً من حين الفعل إلى الفوات فلو تخلل بين الزمي والإصابة ردة أو إسلام وجبت الدية في ماله ولو حفر قبر أو ذمي بفرا غداً فعتق هو أو أبوه وانجبر ولاؤه لموالي أبيه أو أسلم ثم تردى رجل في البئر ضيحه الحافر في ماله.....

غير مناسيب لسياق المتن أولاً وآخر كما يعلم بتبنيهما فيما يأتي ومن ثم اقتصر الجلال على قوله بنسب اه. ه. فود: (الآتية) أي في المتن. ه. فود: (وتضرب على الغائب) أي حيث ثبتت الجناية بالبينة أو صدقت العاقلة ومنهم الغائب فلو لم يعلم حال الغائب من تصديق أو تكذيب وقف ما يخصه إلى حضوره اه. ع. ش. ه. فود: (فدخل الفاسق) أي بقوله ولو بالقوة اه. ع. ش. ه. فود: (لتمكنه إلخ) قد يقال المرتد متمكن كذلك سم على حجاج أقول وقد يقال خلفه أمر آخر وهو أنه ليس من أهل المناصرة للجاني لا لاختلاف الدين اه. ع. ش. ه. فود: (من حين الفعل) متعلق بقوله أن تكون صالحة اه. ع. ش.

ه. فود: (إلى الفوات) أي فوات الزوج أو الطرف أو المقتنى. ه. فود: (وجبت الدية في ماله) أي الجاني لأضيائه الأهلية قبل الإصابة اه. ع. ش. ه. فود: (ولو حفر إلخ) لعله عطف على لو تخلل إلخ فهو من متفرعات الشرط المذكور. ه. فود: (فعتق هو أو أبوه) أي فعتق هو وأبوه عتق أو فعتق هو وعتق أيضاً أبوه اه. كزدي. ه. فود: (فعتق هو أو أبوه) قال الشهاب ابن قاسم هذا الصنيع قد يورث تصوير المسألة الثانية أي قوله: (أو عتق أبوه) بما إذا استمر هو رقيقاً فإن ذلك هو المفهوم من أو في قوله: (فعتق أو عتق أبوه) لكن يمنع من ذلك أن الرقيق لا ولاء عليه وأنه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسألة متفصلة عن الأولى وتصويرها بما إذا كان الحافر متولداً بين عتيق ورقيق ثم حصل الهلاك كما صنع في الروضة ملخصاً اه. رشدي وسباني في شرح فكله على الجاني في الأظهر ما يوافق الروضة مع بسط. ه. فود: (وانجبر ولاؤه) أي الإين بعن أبيه. ه. فود: (ضيحه الحافر) أي من القين والذمي لعدم صلاحية

ه. فود: (فدخل الفاسق لتمكنه إلخ) قد يقال المرتد متمكن كذلك. ه. فود: (فعتق هو أو أبوه وانجبر ولاؤه لموالي أبيه) هذا الصنيع في الروض، فقال: (فعتق أو عتق أبوه وانجبر ولاؤه إلى موالي أبيه) اه. وقد يتوهم من هذا الصنيع تصوير المسألة الثانية، أي قوله: (أو عتق أبوه)، بما إذا استمر هو رقيقاً فإن ذلك هو المفهوم من أو في قوله: (فعتق أو عتق أبوه)، لكن يمنع من ذلك أن الرقيق لا ولاء عليه حتى يصح.

ه. فود: (وفخّر ولاؤه لموالي أبيه) وأنه لا حيلة له فلا حاجة لإذكروه هنا في سياق مختز اشتراط أن تكون صالحة لولاية النكاح من حين الفعل إلى الفوات ولأنه لا مال له حتى يصح. ه. فود: (ضيحه الحافر في ماله) فالوجه جعل المسألة متفصلة عن الأولى وتصويرها بما إذا كان الحافر متولداً بين عتيق ورقيق، ثم أغتق أبوه، ثم حصل الهلاك كما صنع في الروضة فإنه ذكر المسألتين متعاضلتين وقدم الثانية هنا وصورها بما ذكر

ولو جرح خطأ فارتد فمات المجروح فالأقل من أرض الجرح والدية على عاقلة المسلمين فإن بقي شيء ففي ماله فإن أسلم قبل موت الجريح لزم عاقلة أرض الجرح.....

عاقلة لولاية النكاح وقت الفعل اه. ع ش وفيه بالنسبة للقرن تأمل إذ لا عاقلة له وقت الفعل أصلاً كما مرّ أيضاً إلا أن يزجّع التمي للمقيد أيضاً. ه فود: (ولو جرح الخ) وإن جرح قن رجلاً خطأ فاعتقه سيده فهو اختيار للقاء فيلزمه أي السيد إن مات الأقل من أرض جراحته وقيمته وعلى العتيق باقي الدية اه. نهاية. ه فود: (فالأقل الخ) سكّت عما لو تساوى لعدم التفاوت فإن الواجب قدر أحدهما سم على حج ع ش. ه فود: (فإن بقي شيء ففي ماله) أي الباقي من الدية فيما إذا كانت أكثر في مال المرتد أما الباقي من أرض الجراحة فيما لو كان أكثر فإنه لا يلزمه وعبرة الروضة والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني اه. رشيد عي عبارة سم قوله فإن بقي شيء أي من الدية بأن كان الأقل أرض الجرح عبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية والباقي في ماله ولو قطع يديه ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه. ه فود: (لزم عاقلة أرض الجرح) لم يعبر هنا بالأقل كما في التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض وأصله وعبرة الباب تقتضي التسوية بين المسالكين وكذا قول الشارح والزائد الخ فإنه يفيد أن الأرض أقل من الدية وإلا لم يكن ثم زائد وحبيذ هذه مساوية لما قبلها في وجوب الأقل سم وع ش ورشيد عي.

حيث قال منها أي التظاير متولد من عتيقه ورقيق حفز بترأ غدواناً أو أشرع جناحاً أو ميزاباً فمات به رجل فالدية على موالى الأم فإن اغتق أبوه، ثم حصل الهلاك فالدية في ماله، ولو حفز العبد بترأ، ثم عتق، ثم تردى فيها شخص أو رمى الصيد فعتق، ثم أصاب السهم شخصاً فلا دية في ماله اه. ه فود: (فالأقل) سكّت عما لو تساوى لعدم التفاوت فإن الواجب قدر أحدهما. ه فود: (فإن بقي شيء) أي من الدية وعبرة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية والباقي في ماله، ولو قطع يديه ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه. وفي الروضة فأرض الجرح على عاقلة المسلمين والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني فإن كان الأرض كالدية أو أكثر بأن قطع يديه ورجليه فقدّر الدية وهو الواجب يلزم العاقلة اه. ه فود: (فإن بقي شيء) كأن كان الأقل أرض الجرح. ه فود: (لزم عاقلة أرض الجرح) لم يعبر بالأقل كما في التي قبلها، وكذا لم يعبر بذلك في الروض وأصله وعبرة الباب تقتضي التسوية بين المسالكين فإنه عبر بقوله، ولو جرح مسلم إنساناً خطأ، ثم ارتد، ثم مات الجريح فعلى عاقلة المسلمين أرض الجرح إن كان كالدية أو أكثر وإلا فباقي الدية في مال الجاني ولو أسلم الجريح، ثم مات الجريح اه. لكن ينظر قوله أو أكثر فإن الذي في الروضة هو الموافق لما في الحاشية الأخرى عن الروض وشرحه ولا يتأتى أنه محرف عن أو أقل لأنه يصير معنى قوله وإلا أن يكون أكثر فلا ينافي قوله فباقي الدية فليتأمل فإنه مع السراية للنفس لا يجب زيادة على الدية. ه فود: (أرض الجرح) هو قد يكون أقل من الدية أو قدرها ولا كلام فقد يكون أكثر ولا

وَالزَّائِدُ فِي مَالِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (إِلَّا الْأَصْلَ) لِلْجَانِي وَإِنْ عَلَا (وَالْفَرْعُ) لَهُ وَإِنْ سَفَلَ لَأَنَّهُمْ أَبَاعُضُهُ فَأَعْطَوْا حُكْمَهُ وَصَحَّ أَنَّهُ يَكُونُ بَرَأَ زَوْجَ الْقَاتِلَةِ وَلَوْلَاهَا وَأَنَّهُ بَرَأَ الْوَالِدَةَ (وَقِيلَ بِعَقْلِ ابْنِ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا) أَوْ مُعْتَمِدُهَا كَمَا يَلِي نِكَاحَهَا وَزُدُّوهُ بِأَنَّ الْبُتُوَّةَ هُنَا مَانِعَةٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ بَعْضُهُ وَالْمَانِعُ لَا أَثَرَ لِيُجُودَ الْمُقْتَضِي مَعَهُ وَتَمَّ غَيْرُ مُقْتَضِيهِ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ ثُمَّ دَفَعَ الْعَارَ وَهِيَ لَا تَقْتَضِيهِ وَلَا تَمْنَعُهُ فَإِذَا وُجِدَ مُقْتَضِي آخَرُ أَثَرُ.

(وَيُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ) مِنْهُمْ عَلَى الْأَبْعَدِ فِي التَّحْمِيلِ كَالْإِرْثِ وَوِلَايَةِ النِّكَاحِ فَيُنْظَرُ فِي الْأَقْرَبِينَ آخَرُ الْحَوِيلِ وَالْوَاجِبِ (فَلَنْ) وَقُوا بِهِ لِقَوْلِهِ أَوْ لِكثَرَتِهِمْ فَذَلِكَ وَإِنْ (بَقِيَ) مِنْهُ (شَيْءٌ فَمَنْ يَلِيهِ) أَيْ الْأَقْرَبُ يُوزَعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْبَاقِي (و) يُقَدِّمُ الْإِخْوَةَ فَفُرُوعُهُمْ فَلْأَعْمَامَ فَفُرُوعُهُمْ فَأَعْمَامُ الْأَبِ فَفُرُوعُهُمْ وَهَكَذَا كَالْإِرْثِ وَ (مُذِلٌ بِأَبَوَيْنِ) عَلَى مُذِلِّ أَبٍ فِي الْجَدِيدِ كَالْإِرْثِ (وَالْقَدِيمِ) التَّسْوِيَةُ لِأَنَّ الْأُتُوَّةَ لَا دَخَلَ لَهَا فِي التَّحْمِيلِ وَجِبَابُ بَمَنْعِ ذَلِكَ أَلَّا تَرَى أَنَّهَا مُرْجُحَةٌ فِي وَِلَايَةِ

• قَوْلُهُ: (فِي مَالِهِ الْخ) أَيْ لِحُصُولِ بَعْضِ السَّرَايَةِ فِي حَالِ الرَّدَّةِ قَيْصِيرُ شُبْهَةِ دَارِنَةِ لِلتَّحْمِيلِ وَمُقَابِلِ الْمُعْتَمِدِ أَنَّ عَلَى عَاقِلَتِهِ جَمِيعَ الذِّیَةِ اخْتِيَارًا بِالطَّرَفَيْنِ سَمَ عَلَى خَجِّ اه. ع ش.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (إِلَّا الْأَصْلَ) أَيْ مِنَ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا وَقَوْلُهُ وَالْفَرْعُ أَيْ مِنْ ابْنِ وَإِنْ سَفَلَ اه. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ) أَيْ أَبَاءَ الْجَانِي وَأَبْنَاءَهُ. • قَوْلُهُ: (بَرَأَ زَوْجَ الْقَاتِلَةِ الْخ) أَيْ مِنْ الْعَقْلِ اه. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (يَعْقِلُ) أَيْ عَنِ الْمَرْأَةِ الْقَاتِلَةِ اه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ مُعْتَمِدُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُجَابُ إِلَى وَلَا يَتَحْمَلُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مُعْتَمِدُهَا) أَيْ أَوْ هُوَ ابْنُ مُعْتَمِدِهَا اه. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (هَنَا) أَيْ فِي تَحْمِيلِ الذِّیَةِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيْ الْإِبْنُ بَعْضُهُ أَيْ الْجَانِي. • قَوْلُهُ: (لِيُجُودَ الْمُقْتَضِي الْخ) صِلَةُ لَا أَثَرَ. • قَوْلُهُ: (وَتَمَّ) أَيْ فِي النِّكَاحِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ هَنَا. • قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيْ الْبُتُوَّةُ لَا تَقْتَضِيهِ أَيْ دَفَعَ الْعَارَ. • قَوْلُهُ: (آخَرُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُمْ) أَيْ الْعَصْبَةِ. • قَوْلُهُ: (آخَرُ الْحَوِيلِ) مُتَمَلِّقٌ بِالْأَقْرَبِينَ وَقَوْلُهُ وَالْوَاجِبُ عَفَّ عَلَى الْأَقْرَبِينَ. • قَوْلُهُ: (وَقُوا بِهِ) أَيْ الْأَقْرَبُونَ بِالْوَاجِبِ.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (فَمَنْ يَلِيهِ) أَيْ ثُمَّ مَنْ يَلِيهِ وَهَكَذَا اه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (يُوزَعُ الْخ) خَبَرَ فَمَنْ يَلِيهِ.

• قَوْلُهُ: (وَيُقَدِّمُ الْإِخْوَةَ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالْأَقْرَبُ الْإِخْوَةُ ثُمَّ يَنْوَهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ثُمَّ الْأَعْمَامُ ثُمَّ يَنْوَهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ يَنْوَهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ثُمَّ الْأَعْمَامُ الْجَدُّ ثُمَّ يَنْوَهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا وَهَكَذَا اه. • قَوْلُهُ: (فِي الْجَدِيدِ) مُعْتَمِدٌ. • قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ الْخ) الْمَفْهُومُ مِنَ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْمُسَارَ إِلَيْهِ أَنَّ الْأُتُوَّةَ لَا دَخَلَ

يَلْزَمُ إِلَّا قَدَرُ الذِّیَةِ فَهَلَا عَبَّرَ بِالْأَقْلَ كَمَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا لَكِنْ قَوْلُهُ وَالزَّائِدُ فِي مَالِهِ يَقْتَضِي فَرَضُ الْأَرْضِ أَقْلٌ مِنَ الذِّیَةِ. • قَوْلُهُ: (وَالزَّائِدُ فِي مَالِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) لِحُصُولِ بَعْضِ السَّرَايَةِ فِي حَالَةِ الرَّدَّةِ قَيْصِيرُ شُبْهَةِ دَارِنَةِ لِلتَّحْمِيلِ، وَمُقَابِلِ الْمُعْتَمِدِ أَنَّ عَلَى عَاقِلَتِهِ جَمِيعَ الذِّیَةِ اخْتِيَارًا بِالطَّرَفَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ) الْمَفْهُومُ مِنَ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْمُسَارَ إِلَيْهِ أَنَّ الْأُتُوَّةَ لَا دَخَلَ لَهَا وَبُنَافِيهِ مَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُ، أَلَّا تَرَى الْخ مِنْ تَسْلِيمِ أَنَّهُ لَا دَخَلَ لَهَا فَلَمَعْلَهُ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَيُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ أَنَّهَا مُرْجُحَةٌ أَلَّا تَرَى الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ.

النكاح مع أنه لا دخل لها فيه ولا يتحمل ذوو الأرحام إلا إذا ورثناهم فيتحمل ذكرهم لم يذلل بأصل ولا فرع عند عدم العصبية أو عدم وفائهم بالواجب ويُقدّم عليهم الأخ للأُم للإجماع على إزته (ثم بعد عصبية النسب ليقدمهم أو عدم وفائهم (معتق) للجاني (ثم عصبية) من النسب ولو في حياته على المعتمد خلا أصوله وفروعه واستشكل بأنهم إنما لم يحملوا ثم تنزيلاً لهم منزلة الجاني وهو لا يحمل وهنا المعتق يحمل فلم لم يحملوا وقد يجاب بأن ذلك غير مُطَّرد لأن الجاني يحمل عند فقْد بيت المال دون أصوله وفروعه حينئذ فالذي يتَّجه في معنى ذلك أن الحمل مُواساة في النسب للجاني وفي الولاء من المعتق للجاني ومن عصبته للمعتق لأنه الواسطة وهي في الأصول والفروع من أوجه عديدة كالإنفاذ وغيره بخلاف بقية الأقارب فإن تلك الأوجه مفقودة في حقهم فخصّوا بهذه المُواساة وهذا معنى ظاهر مُنضبط مُطَّرد يصلح مناطاً للحكم وبه يَضُح استواء أبعاض الجاني والمعتق وغيرهما بمن يأتي وأيضاً فخير: «الولاء لخمّة كلّ خمّة النسب» صريح في أن الأبوة والبُتوة في عدم التحمل بالولاء

لها ويتأني ما صرح به قوله ألا ترى إلخ من تسليم أن لها دخلاً قلعله كان الأولى أن يقول ويجاب بأن ذلك لا يمنع أنها مَرَجحة ألا ترى إلخ سم ورشدي أقول وقد يدعي أن المُشار إليه لازم ما علّل به الشارح القديم واكتفى عن ذكره بذكر ملزومه عبارة المُعني لأن الأئمة لا مدخل لها في تحمّل العاقلة فلا تَضلح للترجيح اهـ. فؤد: (إلا إذا ورثناهم) أي بأن لم يَتَّظَم أثر بيت المال كما مر في الفرائض وليس المراد إن قلنا بإزتهم ع ش ومُعني. فؤد: (لم يذلل بأصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فإنه مُذَل بأصل وعبارة شرح الزُوض وظاهر أن محلّها إذا كان ذكراً غير أصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصبية أي من النسب والولاء اهـ. رشدي. فؤد: (خلا أصوله وفروعه) أي كما مر في أصول الجاني وفروعه اهـ. مُعني. فؤد: (واستشكل) أي استثناء أصول وفروع المُعني قياساً على أصول وفروع الجاني عبارة المُعني وصحّح البُلقيني أنهما يَدْخُلان قال لأن المُعني يتحمل فهما كالمُعني لا كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني بأصلية ولا فرعية وأجاب شَيْخي عن كلام البُلقيني بأن إعتاق المُعني مُنزَل منزلة الجناية ويكفي هذا إسناداً للمَقول فإن المَقول مُشكّل اهـ. وكذا أجاب التَّهَابُ بهذا الجواب وقال ع ش قوله منزلة الجناية أي جنابة المُعني وهم أي أصوله وفروعه لا يتحملون عنه إذا جنى اهـ.

فؤد: (ثم) أي في عصبية النسب وقوله وهنا أي في عصبية المُعني. فؤد: (بأن ذلك) أي التَّزِيل المذكور. فؤد: (حينئذ) أي حين فقْد بيت المال. فؤد: (في معنى ذلك) أي في حكمه استثناء الأصول والفروع مُطلقاً. فؤد: (لأنه) أي المُعني وهي أي المُواساة اهـ. سم. فؤد: (بمن يأتي) أي في قول المتن ثم مُعني إلخ وقول الشارح فإن لم يوجد مُعني من جهة الآباء إلخ.

فؤد: (فيحمل ذكرهم منهم لم يذلل بأصل ولا فرع إلخ) عبارة شرح الزُوض وظاهر أن محلّه إذا كان ذكراً غير أصل ولا فرع اهـ. فؤد: (وهي في الأصول) أي المُساواة.

كهما في عدم التحمل بالنسب (لم يُعْتَقَ) أي المُعْتَقُ (لم عصبته) إلا من ذكر ثم مُعْتَقُ مُعْتَقِ
 مُعْتَقِهِ ثم عصبته وهكذا (والأ) يوجد مَنْ له ولاء على الجاني ولا عصبته (لمُعْتَقُ أبي الجاني ثم
 عصبته) إلا مَنْ ذَكَرَ (لم مُعْتَقُ مُعْتَقِ الأب وعصبته) إلا من ذكر والواو هنا بمعنى ثم التي بأصله
 (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (أهذا) فإذا لم يوجد مَنْ له ولاء على أبي الجاني
 فمُعْتَقُ جَدِّهِ فمُعْتَقُهُ وهكذا فإن لم يوجد مُعْتَقُ من جهة الآباء فمُعْتَقُ الأُمِّ فمُعْتَقُهُ إلا مَنْ ذَكَرَ
 ثم مُعْتَقُ الجدات للأُمِّ والجدات للأب ومُعْتَقُ ذَكَرٍ أَذْلَى بِأَنْثَى كَأَبِي الأُمِّ وَنَحْوِهِ (وعَتِيقُهَا) أي
 المرأة (بِعَقْلِهِ عَاتِلَتْهَا) كما يُزَوِّجُ عَتِيقُهَا مَنْ يُزَوِّجُهَا لَا هِيَ لِأَنَّ المرأة لَا تَعْقِلُ إجماعاً (ومُعْتَقُونَ
 كَمُعْتَقِ) لاشتراكهم في الولاية فعليهم زُيْنُغٌ دِينَارٌ أَوْ نَصْفُهُ فَإِنْ اخْتَلَفُوا غَنَى وَتَوَسَّطًا فعلى الغني
 حصته من التَّصْفِ لَوْ فَرَضَ الْكُلُّ أَغْنِيَاءَ وَالتَّوَسَّطُ حَصَّتْهُ مِنَ الرَّبْعِ لَوْ فَرَضَ الْكُلُّ مُتَوَسِّطِينَ
 وَالتَّوَزُّعُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ الْمَلِكِ لَا الْوُجُوهِ.

(وَكُلُّ شَخْصٍ مِنْ عَصْبَةِ كُلِّ مُعْتَقٍ يَحْمِلُ مَا كَانَ يَحْمِلُهُ ذَلِكَ الْمُعْتَقُ) فَإِنْ اتَّخَذَ ضَرْبَ عَلَى كُلِّ
 مِنْ عَصْبَتِهِ زُيْنُغٌ أَوْ نَصْفٌ وَإِنْ تَعَدَّدَ نَظَرٌ لِحَصَّتِهِ مِنَ الرَّبْعِ أَوْ التَّصْفِ وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ
 مِنْ عَصْبَتِهِ قَدْرُهَا وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوَلَاءَ يَتَوَزَّعُ عَلَى الشَّرَكَاءِ لَا الْمَصْبِيَّةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَهُ بَلْ يَرِثُونَ بِهِ
 فَكُلُّ مِنْهُمْ انْتَقَلَ لَهُ الْوَلَاءُ كَامِلًا فَلَزِمَ كُلًّا قَدْرُ أَصْلِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّظَرَ فِي الرَّبْعِ وَالتَّصْفِ إِلَى

• فَوُدْ: (كهما) أي كالأبوة والبنوة. • فَوُدْ: (أي المُعْتَقِ) إلى قوله فَإِنْ لم يوجد في المُعْتَقِ وإلى التشبيه في النهاية.

• فَوُدْ: (الْأَيْنَ ذَكَرَ) أي أصوله وفروجه. • فَوُدْ: (ثُمَّ عَصْبَتِهِ) أي إِلَّا أصوله وفروعه. • فَوُدْ: (الْأَيْنَ ذَكَرَ) أي غير أصله وفروجه. • فَوُدْ: (المذكور) بالجبر نَمَتْ لاسم الإشارة وقوله يَكُونُ إلخ خبر كذا.

• فَوُدْ: (بَغْدَةُ) أي المذكور في المتن. • فَوُدْ: (فَلِذَا لم يوجد إلخ) الفاء تَفْصِيلِيَّةٌ. • فَوُدْ: (مَنْ لَهُ وَلَاءٌ إلخ) أي وَلَا عَصَبَةٌ أ. مُغْنِي. • فَوُدْ: (فَلِذَا لم يوجد الأولى التَّخْبِيرُ بِالْوَاوِ). • فَوُدْ: (ثُمَّ مُعْتَقُ الْجَدَّاتِ لِلْأُمِّ وَالْجَدَّاتِ لِلْأَبِ إلخ) ظاهره أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِي ذَلِكَ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أ. ع. ش. • فَوُدْ: (وَنَحْوِهِ) أي كَأَبِي أُمِّ الْأَبِ. • فَوُدْ: (لَا هِيَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ عَاتِلَتْهَا أي لَا بِعَقْلِهِ مُعْتَقَتَهُ لِأَنَّ إلخ.

• فَوُدْ: (وَمُعْتَقُونَ) أي فِي تَحْمِيلِهِمْ جَنَابَةَ عَتِيقِهِمْ كَمُعْتَقِ أي وَاحِدٍ فِيمَا عَلَيْهِ كُلُّ سَنَةٍ مِنْ نَصْفِ دِينَارٍ أَوْ زُيْنُغٍ مُغْنِي. • فَوُدْ: (لِإِشْتِرَاكِهِمْ إلخ) عبارة المُغْنِي لِأَنَّ الْوَلَاءَ لِيَحْمِيَهُمْ لَا لِكُلِّ مِنْهُمْ أ.

• فَوُدْ: (فَلِذَا اتَّخَذَ) أي المُعْتَقِ. • فَوُدْ: (وَالْفَرْقُ) أي بَيْنَ الْمُعْتَقِ وَعَصْبَتِهِ عبارة المُغْنِي فَإِنَّ قِيلَ هَلَّا وَزَّعَ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ الْمَيْتُ يَحْمِلُهُ أَجِيبَ بِأَنَّ الْوَلَاءَ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَيْهِمْ تَوَزُّعَهُ عَلَى الشَّرَكَاءِ وَلَا يَرِثُونَ الْوَلَاءَ مِنَ الْمَيْتِ بَلْ إلخ. • فَوُدْ: (لَا تَهْمَا إلخ) أي الْمَصْبِيَّةُ. • فَوُدْ: (انْتَقَلَ لَهُ الْوَلَاءُ كَامِلًا) أي فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ وَاحِدًا وَإِلَّا فَجَمِيعُ حِصَّةٍ مَوْزَّعَةٍ أ.

• فَوُدْ: (الْجَدَّاتِ لِلْأُمِّ وَالْجَدَّاتِ لِلْأَبِ إلخ) ظاهره أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِي ذَلِكَ.

غَنَى الْمَضْرُوبُ عَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ مَا كَانَ يَحْمِلُهُ أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا بِالتَّظَرِّ لِعَيْنِ رُبْعٍ أَوْ نَصْفٍ فَلَوْ كَانَ الْمَعْتَقُ مُتَوَسِّطًا وَعَصَبَتْهُ أَغْنِيَاءُ ضُرِبَ عَلَى كُلِّ النَّصْفِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَحْمِلُهُ لَوْ كَانَ مِثْلَهُمْ وَعَكْسُهُ وَلَمْ أَرِ مَنْ ثَبَّهَ عَلَى هَذَا لِكَيْتَهُ وَاضِيعٌ (وَلَا يَحْمِلُ غَنِيًّا فِي الْأَظْهَرِ) كَمَا لَا يَمُوتُ وَلَا عَصَبَتْهُ قَطْعًا وَلَا غَنِيَّةً وَأَطَالَ الْبُلْقِينِي فِي الْإِتِّصَارِ الْمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ.

(فَإِنْ فَقِدَ الْعَاقِلُ) يَمُوتُ (أَوْ لَمْ يَفِ) بِالْوَاجِبِ (عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِ) الْكُلُّ أَوْ مَا بَقِيَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَا وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلُ عَنْهُ وَأَرِثُهُ» دُونَ غَيْرِ الْمُسْلِمِ بَلْ يَجِبُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ حَرَمِيٍّ لِأَنَّ مَالَهُ يَنْتَقِلُ لِبَيْتِ الْمَالِ فِيمَا لَا إِرْثًا وَالْمُرْتَدُّ لَا عَاقِلَةٌ لَهُ فَمَا وَجِبَ بِجَنَابَتِهِ خَطَأً أَوْ شَيْبَةً عَمِدَ فِي مَالِهِ وَلَوْ قُتِلَ لَقِيطٌ خَطَأً أَوْ شَيْبَةً عَمِدَ أَخَذَ بَيْتُ الْمَالِ دِيْنَهُ مِنْ عَاقِلَةٍ قَاتِلِهِ فَإِنْ قُتِلُوا لَمْ يَحْمِلْ عَنْهُ إِذْ لَا فَائِدَةَ لِأَخْذِهَا مِنْهُ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ (فَإِنْ فَقِدَ) بَيْتُ الْمَالِ أَوْ مَنَعَ مَتَوَلَّيْهِ جُوزًا فِيمَا يَظْهَرُ.....

رَشِيدِي. ء. قَوْلُهُ: (لِعَيْنِ رُبْعٍ أَوْ نَصْفٍ) أَيُّ أَوْ الْحِصَّةُ مِنْهُمَا. ء. قَوْلُهُ: (النَّصْفُ) أَيُّ إِذَا اتَّخَذَ الْعَيْنُ وَالْأُخْرَى حِصَّةً مَوْرَثَةً مِنَ النَّصْفِ عَلَى فَرْضِ غِنَاهُ. ء. قَوْلُهُ: (وَلَمْ أَرِ مِنَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه.

ء. قَوْلُهُ: (وَلَا حَقِيقَةً) أَيُّ عَيْنِ الْعَيْنِ وَانْظُرْ مَا فَائِدَتُهُ وَمَهْلٌ فِيهِ خِلَافٌ وَقَضِيَّةٌ صَنِيعُهُ عَدَمُهُ.

ء. قَوْلُهُ: (لِلْمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِي يَحْمِلُ وَرَجَّحَهُ الْبُلْقِينِي لِأَنَّ الْعَقْلَ لِلْمُضَرَّةِ وَالْإِعَانَةِ وَالْعَيْنِ أَوَّلَى بِهِمَا أَه.

ء. قَوْلُهُ (سَنِي): (فَقَدَ الْعَاقِلُ) أَوْ عَدِمَ أَهْلِيَّةَ تَحْمِيلِهِمْ لِفَقْرٍ أَوْ صِحْرٍ أَوْ جُنُونٍ نِهَايَةً وَرَوْضَ وَسَمٍ.

ء. قَوْلُهُ (سَنِي): (عَقْلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عَقْلَ ذَوُو الْأَرْحَامِ إِذَا لَمْ يَنْتَظِمِ أَمْرُ بَيْتِ الْمَالِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ ذَكَرًا غَيْرَ أَصْلٍ وَقَرَعَ فَإِنْ انْتَظَمَ عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ الْخ.

ء. قَوْلُهُ (سَنِي): (عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ) أَيُّ يُؤْخَذُ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ مِنْهُ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ أَه. ع. ش.

ء. قَوْلُهُ: (الْكُلُّ) إِلَى التَّثْنِيَةِ فِي الْمُغْنِي. ء. قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِ الْمُسْلِمِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لَا عَنْ ذِمَّتِي

وَمُرْتَدٍّ وَمُعَاهِدٍ وَمُؤْمِنٍ أَه. ء. قَوْلُهُ: (بَلْ يَجِبُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَتَجِبُ فِي مَالِ الْكَافِرِ الْخ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي بَلْ

تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِمْ مُؤَجَّلَةٌ فَإِنْ مَاتُوا حَلَّتْ كَسَائِرُ الدِّيُونِ أَه. فَتَذَكِيرُ الشَّارِحِ الْفَعْلَ بِأَعْيَانِ الْمَالِ

الْوَاجِبِ بِالْجَنَابَةِ. ء. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَيُّ غَيْرِ الْمُسْلِمِ. ء. قَوْلُهُ: (غَيْرَ حَرَمِيٍّ) أَيُّ ذِمَّتًا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ مُعَاهِدًا أَه.

مُغْنِي. ء. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَالَهُ) أَيُّ غَيْرِ الْحَرَمِيِّ. ء. قَوْلُهُ: (بِجَنَابَتِهِ) أَيُّ فِي زَمَنِ الرَّدَّةِ أَه. ع. ش. ء. قَوْلُهُ: (وَلَوْ)

قُتِلَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. ء. قَوْلُهُ: (لَقِيطٌ خَطَأً الْخ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ إِلَّا بَيْتُ الْمَالِ كَذَلِكَ أَه.

مُغْنِي. ء. قَوْلُهُ: (مَنْ) أَيُّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. ء. قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَقِدَ بَيْتُ الْمَالِ) بَأَنَّ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ شَيْءٌ أَوْ لَمْ يَفِ أَه.

ء. قَوْلُهُ (سَنِي): (فَإِنْ فَقَدَ الْعَاقِلُ) الْمُرَادُ أَعْمٌ مِنْ فَقَدٍ مُطْلَقٍ وَقَدَّ الْمَوْصُوفُ بِشُرُوطِ التَّحْمِيلِ بَأَنَّ لَمْ يَوْجَدْ

إِلَّا الْفُقَرَاءُ وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ فَإِنْ فَقِدَتِ الْعَاقِلَةُ أَوْ أَغْسَرُوا، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَفُوا بِوَاجِبِ الْحَوْلِ عَقْلَ بَيْتِ

الْمَالِ.

ثم رأيت البلقيني صرح به (فكله) أي المال الواجب بالجناية وكذا بعضه إن لم تَفِ العاقلة ولا بيت المال به (على الجاني) لا بعضه (في الأظهر) بناءً على ما مرَّ أنها تَلْزُمُه ابتداءً.

(تسبة) هل يعودُ التحمُّلُ لغيره يعودُ صلاحيته له لأنَّ المانع نحوُ فقره وقد زال أو لا لأنَّ الجاني هو الأصلُ فمتى خُوطِبَ به من حيثُ الأداء استقرَّ عليه ولم ينتقل عنه لانقطاع النظر لنيابة غيره عنه حينئذٍ كلُّ مُحْتَمَلٍ والثاني أقربُ ثم رأيت في كلام الزركشي ما يقتضي تخريب هذا على ما مرَّ في الفطرة وهو غيرُ صحيح لأنَّ الحرَّةَ الغنيَّةَ لا يلزمها فطرةٌ عند إفسار زوجها لأنَّ التحمُّلَ ثم إما حواله أو ضماناً وكلُّ يقتضي الاستقرار على المُتَحَمِّلِ بخلافه هنا فإنه محضُ مواساةٍ فأشبهت النيابة بدليل وجوبه على الأصل إذا لم يصلحوا للنيابة وحينئذٍ أتجَّه عدمُ عودِ تحمُّلهم واستقرار الوجوب على الجاني مُطْلَقاً ثم رأيتني بحثت في شرح الإرشاد أنه لو عُدِمَ ما في بيت المال فأخذ من الجاني ثم غني بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكروا الجناية فأخذت من الجاني ثم اعترفوا يرجع عليهم لأنهم هنا حالة الأخذ من أهل التحمُّلِ بخلاف بيت المال ثم وهذا موافق لما رجحته هنا إذ الفرض أنه عاد إليه التحمُّلُ لعدم صلاح غيره له فلا يعودُ للغير يعودُ صلاحه ويأتي في الموت في الأثناء الفرقُ بينه وبينهم بما يُصْرِّحُ بما ذكرته.

(فرغ) عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُهُ أَنَّهُ لَوْ جَزَعَ.....

مُغْنِي زَادُ النَّهْيَةِ أَوْ كَانَ ثُمَّ مَضَرَفَ أَمِّهِ هـ. قُودُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ الْبَلْقَيْنِي الْخ) عبارةُ النِّهَايَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَلْقَيْنِي فَإِنَّ تَعَدُّ ذَلِكَ لِعَدَمِ انْتِظَامِ بَيْتِ الْمَالِ أَحَدٌ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ قَبْلَ الْجَانِي كَمَا مَرَّ هـ. أَي لَأَنَّهُمْ وَارِثُونَ حِينَئِذٍ ع ش. قُودُ: (لَا بَعْضُهُ) أَي لَا عَلَى أَصُولِ الْجَانِي وَفُرُوعِهِ. قُودُ: (لِغَيْرِهِ) أَي غَيْرِ الْجَانِي مِنَ الْعَاقِلَةِ وَبَيْتِ الْمَالِ وَذَوِي الْأَرْحَامِ. قُودُ: (بَعْدُ صِلَاةٍ لَهُ) أَي صِلَاةٍ غَيْرِ لِلتَّحْمُلِ.

قُودُ: (نَحْوُ فَقْرِهِ) خَيْرٌ أَنْ. قُودُ: (مَثَلًا) أَنْظُرْ مَا فَايِدْتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ النَّحْوِ. قُودُ: (أَوْ لَا) أَي أَوْ لَا يَعُودُ. قُودُ: (حِينَئِذٍ) أَي حِينَ إِذْ خُوطِبَ الْجَانِي بِأَدَاءِ الْمَالِ الْوَاجِبِ بِجَنَائِيَّتِهِ. قُودُ: (وَالثَّانِي) أَي عَدَمُ الْعُودِ. قُودُ: (لَا يَلْزَمُهَا الْخ) أَي عَلَى مَا صَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ خِلَافًا لِلزَّافِمِيِّ. قُودُ: (ثُمَّ) أَي فِي الْفِطْرَةِ.

قُودُ: (هَنَا) أَي فِي الذِّمَّةِ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ أَي التَّحْمُلُ هَنَا. قُودُ: (بَدَلِيلٌ وَجُوبُهُ) أَي الْعَقْلُ. قُودُ: (عَلَى الْأَصْلِ) وَهُوَ الْجَانِي. قُودُ: (وَحِينَئِذٍ) أَي حِينَ كَوْنِ التَّحْمُلِ هَنَا مَحْضٌ مُوَاسَاةٌ. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَي عَادَتْ صِلَاةُ حَيْثُ هُمْ أَوَّلًا. قُودُ: (مِنْ أَهْلِ التَّحْمُلِ) خَيْرٌ أَنْ. قُودُ: (وَهَذَا) أَي بَحْثُهُ الْمَذْكُورُ.

قُودُ: (لِمَا رَجَحْتُهُ الْخ) أَي مَعَ عَدَمِ الْعُودِ. قُودُ: (بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ) أَي بَيْنَ الْجَانِي وَبَيْنَ الْعَاقِلَةِ.

قُودُ: (بِمَا ذَكَرْتُهُ) أَي مِنْ عَدَمِ الْعُودِ. قُودُ: (عَلِمَ الْخ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ. قُودُ: (عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُهُ) أَي مِنْ قَوْلِهِ وَشَرَطَ تَحْمُلُ الْعَاقِلَةِ أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً لِيُؤْلَى التَّكَاحِ الْخ هـ. ع ش أَي مَعَ قَوْلِهِ فَإِنَّ لَمْ يَوْجَدْ مُغْنِيٌّ مِنْ جِهَةِ الْآبَاءِ فَمُغْنِيٌّ الْأُمُّ. قُودُ: (لَوْ جَزَعَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي.

ابن عتيقة أبوه قرن آخر خطأ فمتق أبوه وانجز ولاؤه لِمَوالِه ثم مات الجريح بالشرية لزم موالِي
الأم أرض الجرح لأن الولاء حين الجرح لهم فإن بقي شيء فعلى الجاني دون موالِي أمه
لا تنقل الولاء عنهم قبل وجوبه وموالِي أبيه يتقدم سببه على الانجرار ويت المال لوجود جهة
الولاء بكل حال. (وقولجل) يعني تثبت مؤجلة من غير تأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على
بيت المال أو الجاني (دية نفس كاملة) بإسلام وخزئة وذكورة (ثلاث سنين في) آخِر (كل سنة
ثلث) من الدية لِقضائه ﴿﴾

• قوله: (ابن عتيقة) فاعل جرح أي وهو حر وجُملة أبوه قرن نعت لابن عتيقة وقوله آخر مفعول جرح.
• قوله: (خطأ) أي أو شبهه عند اه. مُغني. • قوله: (وانجز) أي يمتق الأب ولأه أي الابن لِمَوالِه أي
الأب. • قوله: (ثم مات الجريح إلخ) أي بعد الميت. • قوله: (أرض الجرح) أي فقط اه. ع ش.
• قوله: (فإن بقي شيء إلخ) عبارة شرح الرزح والباقي من الدية إن كان على الجاني انتهت اه. سم
وفي المُغني بعد ذكر مثل ما في الشرح إلخ ما نصه فإن لم يبق شيء بأن ساوى أرض الجرح الدية كان
قطع يديه ثم عتق الأب ثم مات الجريح فعلى موالِي الأم دية كاملة لأن الجرح حين كان الولاء لهم
يوجب هذا المُلز ولو جرحه هذا الجارح ثانياً خطأ بعد عتق أبيه ومات الجريح ميراة عن الجراحتين
لزم موالِي الأم أرض الجرح الأول ولزم موالِي الأب باقي الدية اه. • قوله: (لوجود جهة الولاء إلخ) يُفيد
أن وجود تلك الجهة مانع من التعلّق ببيت المال وإن لم يلزمها التحمّل لانتهاء سبب لزوم التحمّل مع
أن العاقل لو أحسّر تحمّل بيت المال فيكون انتهاء سبب تحمّل العاقلة مانعاً من تحمّل بيت المال
وإغساره غير مانع مع أنه قد يقال انتهاء سبب التحمّل أولى من الإغسار لعدم المنع فليُحرز سم على
حج اه. ع ش. • قوله: (يفني تثبت) إلى قول المتن وعلى الغني في النهاية إلا قوله ولو مضت سنة إلى
ويه يعلم وكذا في المُغني إلا قوله أو نحو مجوسي وقوله أو مُستأمن وقوله للزوج إلى لآه مال وقوله
ويه فارقت إلى يصح كونه وقوله وأن مُعتق بعضه إلى المتن. • قوله: (يفني تثبت إلخ) أي ولو من غير
ضرب القاضي خلافاً لما يقتضيه قوله وتؤجل أنه لا بد من تأجيل الحاكم وليس مراداً اه. مُغني.
• قوله: (لِقضائه إلخ) عبارة المُغني أما كونه في ثلاث فلما زواه البيهقي من قضاء إلخ وأما كونه في
كل سنة ثلث فتزويماً لها على السنين الثلاث وأما كونه في آخِر السنة فقال الزايعي كان سببه أن الفوائد
كالزروع والثمار تتكرر كل سنة فاعتبر مضيتها ليجمع عندهم ما يتوقعونه فيواسون عن تمكين اه.

• قوله: (فإن بقي شيء فعلى الجاني) عبارة شرح الرزح والباقي من الدية إن كان على الجاني اه.
• قوله: (لوجود إلخ) يُفيد أن وجود ذلك التحمّل مانع من التعلّق ببيت المال، وإن لم يلزمها التحمّل
لانتهاء سبب لزوم التحمّل مع أن العاقل لو أحسّر تحمّل بيت المال فيكون انتهاء سبب تحمّل العاقلة
مانعاً من تحمّل بيت المال وإغساره غير مانع مع أنه قد يقال انتهاء سبب التحمّل أولى من الإغسار لعدم
المنع فليُحرز.

بذلك كما قاله الشافعي رحمه الله والأصح أن المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا بدل نفس مختزمة فدية الذمي والمرأة لا تكون في ثلاث على الأول كما يأتي وإذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات أثناء الحول سقط وأخذ الكل من تركه لأنه واجب عليه أصالة وإنما لم يؤخذ من تركه من مات من المارقة لأنها مؤاسة (و) تؤجل عليهم دية (ذمي) أو نحو مجوسي (سنة) لأنها ثلث أو أقل منه (وقيل) تؤجل (لأنها) بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخشني مسلم (ستين في) السنة (الأولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل (لأنها) بدل نفس. (وتحمله المارقة العبد) أي قيمته إذا أثلقه من غير وضع يده عليه خطأ أو شبه عميد وأراد به ما يشتمل الأمة (في الأظهر) لأنها بدل نفس (ففي كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت فإن وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضا (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (ففي ثلاث) من السنين تجب ديهما لاختلاف المستحق (وقيل) تجب في (سنة) من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الدينين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة

• فود: (بملك) أي باتها في ثلاث سنين اه. رشيد. • فود: (في ذلك) أي تأجيلها في ثلاث سنين اه. • فود: (كقوة) الأولى الثاني كما في المغي. • فود: (على الأول) أي الأصح. • فود: (كما يأتي) أي في المتن أيضا. • فود: (وإذا وجبت إلخ) عبارة المغي ولا يخالفهم أي الجاني المارقة إلا في أمرين أحدهما أنه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهم لا يطالب إلا بنصف دينار أو ربع ثانيهما أنه لو مات في أثناء الحول إلخ. • فود: (سقط) أي أجل مغي وع ش. • فود: (لأنها) أي تحمله الدية على حذف المضاف. • فود: (أو نحو مجوسي) عبارة النهاية أو مجوسي أو معايد أو مؤمن اه. قال الرشيد قوله أو مجوسي يتبع حذوه اه. أي لأنه داخل في الذمي. • فود: (أو أقل منه) أي من الثلث. • فود: (بدل نفس) أي مختزمة اه. • فود: (والباقي إلخ) وهو السدس اه. ع ش. • فود: (سني) (العبد) أي الجنابة عليه من الحر. (تنبيه): لو اختلفت العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بأيمانهم لكونهم غارمين اه. • فود: (من غير وضع يده إلخ) احتراز به عما لو وضع يده عليه ثم تلف في يده أو أثلقه فالضمان حبيذ عليه لا على عاقلة اه. ع ش. • فود: (زادت) أي المدة على الثلاث أي من السنين. • فود: (فإن وجب دون ثلث إلخ) عبارة المغي وإن كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فأقل ضربت في سنة اه. • فود: (أيضا) الأولى تركه. • فود: (وقيل يجب) أي جميع القيمة. • فود: (نقصت إلخ) أي القيمة اه. ع ش.

• فود: (سني) (رجلين) أي مثلا اه. • فود: (مسلمين) عبارة المغي كاملين معا أو مرتبا اه. • فود: (لإخلاف المستحق) فلا يؤخر حق واحد باستحقاق آخر كالديون المختلفة إذا اتفق انقضاء آجالها اه. • فود: (وما يؤخذ إلخ) راجع لكل من الأصح ومقابلته. • فود: (وهكس ذلك) مبتدأ وخبره قوله لو قتل إلخ ويحتمل أن الأول جملة فعلية جواب لما بعده عبارة المغي وفي عكس مسألة الكتاب

كُلُّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ تُؤْجَلُ عَلَيْهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ نَظَرًا لِاتِّحَادِ الْمُسْتَحِقِّ وَقِيلَ فِي سَنَةِ (الْأَطْرَافِ) وَالْمَعَانِي وَالْأُرُوشَ وَالْحُكُومَاتِ (هِيَ كُلُّ سَنَةٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ) فَإِنْ كَانَتْ نِصْفَ دِيَّةٍ فِي الْأُولَى ثَلَاثُ دِيَّةٍ فِي الثَّانِيَةِ سُدُسٌ أَوْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا فِي الْأُولَى ثَلَاثُ دِيَّةٍ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثُ دِيَّةٍ فِي الثَّالِثَةِ نِصْفُ سُدُسٍ أَوْ دِيَّتَيْنِ فِي سِتِّ سِنِينَ (وَقِيلَ) تَجِبُ (كُلُّهَا فِي سَنَةٍ) بِالْعَمَلِ مَا بَلَغَتْ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِذَلِّ نَفْسٍ أَوْ زَنْعٍ دِيَّةٍ فِي سَنَةٍ قَطْعًا. (و) أَجَلَ وَاجِبٍ (النَّفْسُ مِنْ) وَقْتُ (الرُّهُوقِ) لِلرُّوحِ بِمُذَقِّبٍ أَوْ سِرَابِيَةٍ جُزْجٍ لِأَنَّهُ مَالٌ يَجَلُّ بِانْقِضَاءِ الْأَجَلِ فَكَانَ ابْتِدَاءُ أَجَلِهِ مِنْ وَقْتِ وَجُوبِهِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ الْمُؤَجَّلَةِ (و) أَجَلَ وَاجِبٍ (غَيْرُهَا مِنْ) حِينَ (الْجِنَايَةِ) لِأَنَّهَا حَالَةُ الْوُجُوبِ وَإِنْ تَوَقَّعْتَ الْمَطَالِبَةَ عَلَى الْإِنْدِمَالِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَسِرْ لِقَضَائِهِ آخِرَ وَلَا كَانَ قَطْعُ أَضْبِيعِهِ فَسَرَتْ لِكُفِّهِ كَانَ ابْتِدَاءُ أَجَلِ الْأَضْبِيعِ مِنَ الْقَطْعِ وَالْكَفِّ مِنَ الشَّقْوِطِ. (وَمِنْ مَاتَ) مِنَ الْعَاقِلَةِ بَعْدَ سَنَةٍ وَهُوَ مُوسِرٌ أَوْ مُتَوَسِّطٌ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ وَاجِبُهَا وَأُخِذَ مِنْ تَرَكْتِهِ مَقْدَمًا عَلَى الْوَصَايَا وَالْإِرْبِ أَوْ (بَعْضِ سَنَةٍ سَقَطَ) عَنْهُ وَاجِبُهَا وَوَاجِبٌ مَا بَعْدَهَا لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُوَاسَاةٌ كَالزَّكَاةِ وَبِهِ فَارَزَتْ الْجِزْيَةُ

وَهِيَ مَا لَوْ قَتَلَ اثْنَانِ وَاحِدًا وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا عَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ مَنْهُمَا نِصْفُ دِيَّةٍ مُؤَجَّلَةٌ فِي سِتِّ سِنِينَ نَظَرًا إِلَى اتِّحَادِ الْمُسْتَحِقِّ وَالثَّانِي وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ مَنْهُمَا كُلُّ سَنَةٍ ثَلَاثُ مَا يَخُصُّهُ كَجَمِيعِ الدِّيَةِ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ وَلَوْ قَتَلَ شَخْصٌ امْرَأَتَيْنِ أَجَلَتْ دِيَّتُهُمَا عَلَى عَاقِلَتِهِ فِي سِتِّ سِنِينَ اهـ. فَوَدَّ: (تُؤْجَلُ عَلَيْهِ) الْأُولَى عَلَيْهَا اهـ. ع ش.

فَوَدَّ (سَنَى): (فِي كُلِّ سَنَةٍ الْخ) أَيِ تُؤْجَلُ فِي كُلِّ الْخِ اهـ. مُعْنَى. فَوَدَّ (سَنَى): (ثَلَاثُ دِيَّةٍ) وَفِي نُسْخَةِ الْمُحَلَّى وَالثَّانِيَةِ وَالْمُعْنَى مِنَ الْمُتَنَّى قَدَرُ ثَلَاثِ دِيَّةٍ. فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَتْ الْخ) أَيِ الْأَطْرَافُ وَمَا عَطِفَ عَلَيْهِ أَيِ وَاجِبِهَا عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ دِيَّةٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثِهَا ضُرِبَ فِي سِتِّ سِنِينَ وَأُخِذَ قَدَرُ الثَّلَاثِ فِي آخِرِ السَّنَةِ الْأُولَى وَالْبَاقِي فِي آخِرِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ زَادَ أَيِ الْوَاجِبُ عَلَى الثَّلَاثِينَ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى دِيَّةٍ نَفْسٍ ضُرِبَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَإِنْ زَادَ عَلَى دِيَّةٍ نَفْسٍ كَقَطْعِ الْبَدَنِ وَالرَّجْلَيْنِ فِي سِتِّ سِنِينَ اهـ.

فَوَدَّ: (أَوْ زَنْعَ دِيَّةٍ الْخ) عَطِفَ عَلَى قَوْلِهِ نِصْفَ دِيَّةٍ. فَوَدَّ: (قَطْعًا) عِبَارَةُ الْمُعْنَى مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الْأَرْضُ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثِ فَإِنْ كَانَ قَدَرَهُ أَوْ دُونَهُ ضُرِبَ فِي سَنَةٍ قَطْعًا اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ سِرَابِيَةٍ جُزْجٍ) أَيِ أَوْ غَيْرِهِ كَضَرْبِ رِمِّ الْبَدَنِ وَأَدَى لِلْمَوْتِ سَمٍ عَلَى حَتِّ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ حَالِ الْجِنَايَةِ. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ كَوْنِ ابْتِدَاءِ أَجَلِ الْغَيْرِ مِنْ حِينَ الْجِنَايَةِ. فَوَدَّ: (اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْخ) أَيِ وَسَقَطَ عَنْهُ وَاجِبٌ مَا يَتْلُوها. فَوَدَّ: (وَاجِبُهَا) أَيِ تِلْكَ السَّنَةِ.

فَوَدَّ (سَنَى): (بِبَعْضِ سَنَةٍ) الْبَاءُ بِمَعْنَى فِي مُعْنَى وَعِ ش. فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ أَيْضًا. فَوَدَّ: (أَنَّهَا الْخ) أَيِ تَخْيِيلِ الدِّيَةِ. فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِكَوْنِهَا مُوَاسَاةً.

فَوَدَّ: (أَوْ سِرَابِيَةٍ جُزْجٍ) كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ مَثَلًا أَوْ غَيْرِهِ إِذِ السَّرَابِيَةُ لَا تَتَحَصَّرُ فِي الْمَجْزَعِ بَلْ تَخْصُلُ مِنْ غَيْرِهِ كَضَرْبِ رِمِّ الْبَدَنِ وَأَدَى لِلْمَوْتِ.

لأنها أجرة لا يُقال في سَقَطَ حَذَفَ الفاعِلُ بالكُلُوبِ لأنه دَلَّ عليه السِّياقُ على أَنَّهُ يَصْحُحُ كَوْنُهُ ضَمِيرَ مَنْ ومعنى سَقَطَ عَدَمُ حُسْبَانِهِ فَيَتَرَنَّ وَجِبَتْ عَلَيْهِمْ.
 (ولا يَقُولُ فَعَيْنٌ) ولو كَسُوبًا لأنه ليس من أهلِ المُواساةِ (وَرَقِيقٌ) لِذَلِكَ وَمَلِكُ الْمُكَاتِبِ ضَعِيفٌ لا يَحْتَمِلُ المُواساةَ وَيُظْهِرُ أَنَّ المُبْعَضَّ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ الْبَلْقَيْنِي ذَكَرَ ذَلِكَ وَأَنَّ مُتَعَقِّ بَعْضُهُ بِعَقْلٍ عَنْهُ وَامْرَأَةٌ وَخُنْتِي كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَهُمْ عَصَبَتُهُ نَعَمْ، إِنْ بَانَ ذَكَرًا غَرِمَ لِلْمُسْتَحِقِّ حِصَّتَهُ الَّتِي قَدْ أَذَاهَا غَيْرُهُ وَلَوْ قَبْلَ رُجُوعِ غَيْرِهِ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ فِيمَا يَظْهَرُ (وَضَبِي وَمَجْنُونٌ) وَلَوْ مُتَعَقِّلًا وَإِنْ قُلَّ لَأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ النُّصْرَةِ بِوَجْهِ بَخْلَافِ نَحْوِ زَمَنِ لِأَنَّهُ لَزَامًا وَقَوْلًا وَلَوْ مَضَتْ سَنَةٌ وَلَمْ يَخْرُجْ فِيهَا تَحَمُّلٌ مِنْ وَاجِبِهَا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ يُغْتَبَرُ الْكَمَالُ بِالْكَتْلِفِ وَالتَّوَافُقِ فِي الدِّينِ وَالْحُرِّيَةِ فِي الْمُتَحَمِّلِ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى مُضِيِّ أَجَلٍ كُلِّ سَنَةٍ (وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ) إِذَا لَا مُنَاصَرَةَ كَالْإِرْبِ. (وَيَعْقِلُ) ذِمِّي (يَهُودِيٌّ) أَوْ مُعَاهِدٌ أَوْ مُسْتَأْمَرٌ

• فَوَدَّ: (لَا يُقَالُ فِي سَقَطَ خَلِيفَ فَاعِلٍ الْخ) الْفَاعِلُ لَا يُحَذَفُ وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ السِّياقُ إِلَّا فِيمَا اسْتَنْتَى فَالْوَجْهُ أَنَّ يُقَالُ إِنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرٌ وَاجِبٌ وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ السِّياقُ وَيُخْفَى فِي إِضْمَارِ الْفَاعِلِ دَلَالَةُ السِّياقِ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِضْمَارِ وَالْحَذَفِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لأنَّهُ دَلَّ عَلَيْهِ السِّياقُ) أَيِ وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ دَلَالَةُ ظَاهِرَةٍ يَكُونُ كَالْمَلْفُوظِ أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (حَلَى أَنَّهُ يَصْحُحُ كَوْنُهُ الْخ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي وَقَالَ الرَّشِيدِي قَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا هُوَ الْأَوَّلَى مَعَ أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمُتَنِي فَلَيْمَ قَدَّمَ ذَلِكَ وَاتَى بِهِذِهِ الْعِلَاوَةِ أَه. • فَوَدَّ: (لِلْمَلِكِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَاتِبِ لَا يَمْلِكُ لَهُ وَالْكَاتِبُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْمُواساةِ أَه. • فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَالرَّقِيقِ أَه. نِهَابَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَالْحَقُّ الْبَلْقَيْنِي الْمُبْعَضَّ بِالْمُكَاتِبِ لِقَصَبِهِ بِالرَّقِيقِ أَه. وَهِيَ الْمَوَافَقَةُ لِصَنِيعِ الشَّارِحِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ مُتَعَقِّ بَعْضُهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ الْمُبْعَضَّ الْخ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ اسْتَطْرَادِيٌّ. • فَوَدَّ: (يَعْقِلُ عَنْهُ) يَغْنِي حَيْثُ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ مِنَ النَّسَبِ وَالْأَهْلِ مُقَدِّمَةً عَلَى الْمُغْنِي كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ سَمَ عَلَى مَنَهْجِ أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَامْرَأَةُ الْخ) عَطَفَ عَلَى رَقِيقٍ.

• فَوَدَّ: (وَامْرَأَةٌ وَخُنْتِي) أَيِ لَا يَفْقِلَانِ أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (إِنْ بَانَ) أَيِ الْخُنْتِي. • فَوَدَّ: (حِصَّتَهُ الَّتِي أَذَاهَا الْخ) مَفْعُولٌ غَرِمَ. • فَوَدَّ: (غَيْرَةُ) أَيِ غَيْرُ الْخُنْتِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلَّ) هَذَا ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُمْ وَيَحْتَمِلُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْوُجُوبَ فِيمَا إِذَا كَانَ يَخْرُجُ فِي الْعَامِ يَوْمًا وَاحِدًا لَيْسَ هُوَ آخِرَ السَّنَةِ فَإِنَّ هَذَا لَا غَيْرَةَ بِهِ أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (نَحْوِ زَمَنِ) كَالشَّيْخِ الْهَرَمِ وَالْأَخْمَى أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (رَأْيَا وَقَوْلًا) أَيِ نُصْرَةٍ بِالرَّأْيِ وَالْقَوْلِ أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (تَحَمُّلٌ مِنْ وَاجِبِهَا) لَعَلَّ مُرَادَهُ حِصَّتَهُ مِنْ وَاجِبِ تِلْكَ السَّنَةِ وَعَلَيْهِ كَانَ الْأَوَّلَى وَاجِبُهُ فِيهَا. • فَوَدَّ: (بَوَيْهِ يُعْلَمُ الْخ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ مَضَتْ الْخ وَلَكِنْ فِي جِلْمِ التَّوَافُقِ فِي الدِّينِ وَالْحُرِّيَةِ الْمَذْكُورَيْنِ مِنْ ذَلِكَ تَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (أَوْ مُعَاهِدٌ) مَغْطُوفٌ عَلَى ذِمَّتِي وَكَانَ يَتَّبِعُنِي تَأْخِيرَ ذِمَّتِي عَنْ

• فَوَدَّ: (لَا يُقَالُ فِي سَقَطَ خَلِيفَ الْفَاعِلِ الْخ) لَا يُحَذَفُ، وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ السِّياقُ إِلَّا فِيمَا اسْتَنْتَى فَالْوَجْهُ أَنَّ يُقَالُ إِنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرٌ وَاجِبٌ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ السِّياقُ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِضْمَارِ وَالْحَذَفِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا.

زادَتْ مُدَّةَ عَهْدِهِ عَلَى أَجْلِ الدَّيَّةِ وَلَمْ تَنْقَطِعْ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجْلِ نَعَمْ، يَكْفِي فِي تَحْمِيلِ كُلِّ حَوِيلٍ عَلَى انْفِرَادِهِ زِيَادَةُ مُدَّةِ الْعَهْدِ عَلَيْهِ (عَنْ ذِمِّي (نَصْرَانِيٍّ) أَوْ مُعَاهِدٍ أَوْ مُسْتَأْمِنٍ) (وَعَكْسُهُ فِي الْأَظْهَرِ) كَالْإِرْثِ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانُوا بَدَارِنَا لِأَنَّهُمْ حِينَئِذٍ تَحْتَ حَكْمِنَا أَمَّا الْحَرْبِيُّ فَلَا يَعْقِلُ عَنْ نَحْوِ ذِمِّي وَعَكْسِهِ لَانْقِطَاعِ التَّضَرُّعِ بَيْنَهُمَا بِاخْتِلَافِ الدَّارِ. (وَعَلَى الْغَنِيِّ نِصْفُ دِينَارٍ أَيْ يُنْقَالُ ذَهَبٌ خَالِصٌ لِأَنَّهُ أَقْلُ مَا يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ وَمَرَّ أَنَّ التَّحْمِيلَ مُوَاسَاةٌ مِثْلُهَا

يَهُودِيٍّ لِيُظْهَرَ الْعُقُوفُ اهـ. رَشِيدِيٍّ. ة. قَوْلُهُ: (زَادَتْ مُدَّةَ عَهْدِهِ الْخ) بِخِلَافِ مَا إِذَا نَقَصَتْ عَنْهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَا سَاوَتْهَا تَقْدِيمًا لِلْمَانِعِ عَلَى الْمُقْتَضَى اسْتَوْثَقِي. ة. قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَنْقَطِعْ) أَيْ مُدَّةُ عَهْدِهِ أَوْ أَمَانِيهِ. ة. قَوْلُهُ: (أَوْ مُعَاهِدٍ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ الرَّشِيدِيٍّ.

ة. قَوْلُهُ (وَعَكْسُهُ الْخ) صَوْرَتُهُ أَنَّ يَتَزَوَّجُ نَصْرَانِيٌّ يَهُودِيَّةً أَوْ عَكْسُهُ وَيَخْصُلُ بَيْنَهُمَا أَوْلَادٌ فَيُخْتَارُ بَعْضُهُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِ الْيَهُودِيَّةَ وَالْآخَرُ النَّصْرَانِيَّةَ اهـ. ع ش. ة. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ الْقِيَاسِ عَلَى الْإِرْثِ. ة. قَوْلُهُ: (اخْتَصَّ ذَلِكَ) أَيْ تَحْمِيلُ الدَّيَّةِ وَنَحْوُهُ سَمِ وَمُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ الدَّارِ) فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يَتَّجِدُ الدَّارُ بِأَنْ يُعْقَدَ لِقَوْمٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ بِالْأَوَّلَى وَمَا لَوْ كَانَ الدَّيْتَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ الْخ فَكَانَ قَوْلُهُ بِاخْتِلَافِ الدَّارِ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ سَمِ عَلَى حَاجِ اهـ. ع ش

ة. قَوْلُهُ (وَعَلَى الْغَنِيِّ) أَيْ مِنَ الْعَاقِلَةِ نِهَابَةً وَمُغْنِي. ة. قَوْلُهُ (نِصْفُ دِينَارٍ) أَيْ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَوْ قَلْدَرِهِ دَرَاهِمَ عَلَى أَهْلِ الْفِضَّةِ وَهُوَ سِتَّةٌ مِنْهَا اهـ. مُغْنِي عِبَارَةً ع ش وَالْدِينَارُ يُسَاوِي بِالْفِضَّةِ الْمُتَعَامَلِ بِهَا نَحْوُ سَبْعِينَ نِصْفَ فِضَّةٍ أَوْ أَكْثَرَ وَمَتَى زَادَ سِغَرُهُ أَوْ نَقَصَ اخْتَبَرَ حَالَهُ وَقَتَّ الْأَخِذَ مِنْهُ وَإِنْ صَارَ يُسَاوِي يَأْتِي نِصْفَ فَأَكْثَرُ. ة. قَوْلُهُ: (أَيْ يُنْقَالُ) إِلَى قَوْلِهِ وَضَبَطَ الْبَغَوِيُّ فِي النَّهَابَةِ. ة. قَوْلُهُ: (أَيْ يُنْقَالُ ذَهَبٌ خَالِصٌ) تَفْسِيرٌ لِلدَّيْنَارِ. ة. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَضَبَطَ الْبَغَوِيُّ فِي الْمُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخ) أَيْ نِصْفُ الدَّيْنَارِ. ة. قَوْلُهُ: (أَقْلُ مَا يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ) أَيْ أَوَّلُ دَرَجَةِ الْمَوَاسَاةِ فِي زَكَاةِ التَّقْدِيرِ وَالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ لَا ضَابِطَ لَهَا اهـ. مُغْنِي.

ة. قَوْلُهُ: (زَادَتْ مُدَّةَ عَهْدِهِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّضْوِيِّ بَقِيَ عَهْدُهُ مُدَّةَ الْأَجْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَاخْتَبَرِ الْأَصْلُ زِيَادَةُ مُدَّةِ الْعَهْدِ عَلَى الْأَجْلِ فَخَرَجَ بِهِ مَا إِذَا انْقَضَتْ عَنْهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَا إِذَا سَاوَتْهُ تَقْدِيمًا لِلْمَانِعِ عَلَى الْمُقْتَضَى اهـ. ة. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ ذَلِكَ) أَيْ تَحْمِيلُ الدَّيَّةِ وَنَحْوُهُ. ة. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانُوا بَدَارِنَا الْخ) يَوْقَفُ عَلَى مَا فِيهِ فِي الْفَرَائِضِ. ة. قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ الدَّارِ) كَأَنَّهُ لَأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ الدَّيْتِ فِي دَارِنَا دُونَ الْحَرْبِيِّ لِذَلِكَ لَوْ كَانَ الدَّيْتِ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَيْضًا لَمْ يَعْقِلْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ. ة. قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ الدَّارِ) فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يَتَّجِدُ الدَّارُ بِأَنْ يُعْقَدَ لِقَوْمٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ بِالْأَوَّلَى وَمَا لَوْ كَانَ الدَّيْتَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ الْخ فَكَانَ قَوْلُهُ بِاخْتِلَافِ الدَّارِ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ.

(والمُتَوَسِّطُ رُبْعٌ) منه لأنه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والغني الذي عليه نصف فالحاقه بأحدهما تفریط أو إفراط والتأقيص عن الربع تافه ومن ثم لم يُقَطَّع به سارقته ولا يَحْتَمِلُ الذَّهَبُ ولا الدراهم بل يكفي مقدار أحدهما لأن الواجب هو الإيل إن وُجِدَتْ عند الأداء بالنسبة لواجب كل نَجْمٍ ولا يُعْتَبَرُ بعضُ الثَّجُومِ ببعضٍ وما يُؤْخَذُ يُصْرَفُ إليها ولو زاد عددهم وقد استَوْزَا في القُرْبِ على قدر واجب السنة قُسِّطَ عليهم ونَقَصَ كُلُّ مِنْهُمْ من التَّصْفِ أو الربع وَضَبَطَ البَغْوِيُّ الغنيَّ والمُتَوَسِّطُ بالمادة ومختلف بالمحل والزمن وَضَبَطَ لهما الإمام والغزالي ومال إليه الزافعي واستنبطه ابنُ الرُّفْعَةِ من كلام الأصحاب بالزَّكَاةِ فَتَمَّ مَلَكٌ قَدَرُ عِشْرِينَ دِينَارًا آخِرَ الحَوْلِ فَاضِلًا عن كُلِّ مَا لَا يُكَلِّفُ بِيَعَهُ فِي الكِفَارَةِ غَنِيٌّ وَمَنْ مَلَكَ آخِرَهُ فَاضِلًا عن ذلك دون العِشْرِينَ وفوق رُبْعِ الدِّينَارِ لِقَلَا يَصِيرُ فَقِيرًا بِأَخْذِهِ مِنْهُ مُتَوَسِّطٌ وَمَنْ

فوق (سني): (والمُتَوَسِّطُ) أي من العاقلة. قود: (رُبْعٌ) أي أو ثلاثة دراهم اه. مُغْنِي. قود: (منه) أي من الدِّينَارِ. قود: (نِصْفٌ) أي من دِينَارٍ. قود: (تَفْرِيطٌ) أي تَسَاهُلٌ وقوله أو إفراط أي تَجَاوَزَ عَنِ الحَدِّ اه. ع ش. قود: (وَمِنْ ثَمَّ) أي لِكُونِهِ تَافِهًا. قود: (بِهِ) أي بِالتَّأْقِيسِ عَنِ الرُّبْعِ. قود: (إِنْ وَجِدَتْ الْخ) فَإِنْ قُدِّرَتْ ثُمَّ وَجِدَتْ قَبْلَ الأداءِ لِلْمَالِ تَعَيَّنَتْ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ قَبْلَ الأداءِ وَلَا عِنْدَهُ فَالْمُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا بِتَقْدِيرِ الْبَلَدِ وَإِنْ وَجِدَتْ بَعْدَهُ لَمْ يُؤْثَرِ اه. رَوَضٌ مع شَرْحِهِ. قود: (بِالنَّسْبَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِوُجُوبٍ وَكَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُهُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَهُوَ حَيْثُ يُدْرِكُ كَمَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ مُتَعَلِّقٌ بِالأداءِ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ قَوْلُهُ بِالنَّسْبَةِ لِيُوجِبَ كُلُّ نَجْمٍ الْبَاءَ صِلَةً وَجِدَتْ وَنِسْبَةُ كُلِّ نَجْمٍ إِلَى الدِّيَةِ بِالثَّلَاثِ فَإِنْ وَجِدَ مِنَ الْإِبِلِ قَدَرُ ثَلَاثِ الدِّيَةِ عِنْدَ كُلِّ نَجْمٍ فَيَجِبُ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ بِمَا أَخَذَ مِنَ الْعَاقِلَةِ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الْإِبِلَ عِنْدَ الأداءِ فَالْمُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا بِتَقْدِيرِ الْبَلَدِ فَإِنْ بَلَغَ نَجْمٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى قِيمَةِ الْإِبِلِ مِائَةً لَا يُعْتَبَرُ النَجْمُ الْآخَرُ إِلَّا بِالنَّسْبَةِ إِلَى قِيمَةِ الْإِبِلِ فِي وَقْتِ آدَائِهِ اه. وقوله لِيُوجِبَ الْخَ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّسْبَةِ. قود: (وَلَا يُعْتَبَرُ بعضُ الثَّجُومِ الْخ) عِبَارَةُ الْأَسَنِيِّ فَإِنْ حَلَّ نَجْمٌ وَالْإِبِلُ بِالْبَلَدِ قَوِّمَتْ يَوْمَئِذٍ وَأُخِذَ قِيمَتُهَا وَلَا يُعْتَبَرُ الْخ. قود: (وَمَا يُؤْخَذُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمَا يُؤْخَذُ بَعْدَ تَمَامِ الحَوْلِ مِنْ نِصْفٍ أَوْ رُبْعٍ يُصْرَفُ إِلَيْهَا وَلِلْمُسْتَحِقِّ أَنْ لَا يَأْخُذَ هَبْرًا لِمَا مَرَّ وَالدَّغْوَى بِالْدِّيَةِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْعَاقِلَةِ لَا تَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمْ بَلْ عَلَى الْجَانِي نَفْسِهِ ثُمَّ هُمْ يَدْفَعُونَهَا بَعْدَ ثَبْرَتِهَا اه.

قود: (إِلَيْهَا) أي الْإِبِلِ. قود: (عَلَى قَدْرِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِزَادِ اه. ع ش. قود: (وَيُخْتَلَفُ) أي كُلٌّ مِنْ الغَنِيِّ وَالمُتَوَسِّطِ وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْمَادَّةِ. قود: (وَضَبَطَ لهما الإمام الْخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالمُغْنِي أَيْضًا. قود: (بِالزَّكَاةِ) أي بِمَا فِيهَا وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِضَبْطِ لهما. قود: (فَمَنْ مَلَكَ قَدَرُ عِشْرِينَ الْخ) فَالْتَّشْبِيهِ بِالزَّكَاةِ إِنَّمَا هُوَ فِي مُطْلَقِ الْفَضْلِ وَإِلَّا فَالزَّكَاةُ لَا يُعْتَبَرُ فِي غَنِيِّهَا فَضْلُ عِشْرِينَ دِينَارًا وَالمُرَادُ بِالْكِفَايَةِ الْكِفَايَةُ لِلْعُمَرِ الْغَالِبِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّشْبِيهِ وَتَبَّ عَلَيْهِ سَمٌ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ رَشِيدِيٍّ وَع ش. قود: (هَنْ كُلِّ مَا لَا يُكَلِّفُ فِي الْكِفَارَةِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ عَنْ حَاجَتِهِ اه. قود: (لِقَلَا يَصِيرُ فَقِيرًا الْخ) فَإِنْ قِيلَ يَتَبَخَّرُ أَنْ يُقَاسَ بِهِ الْغَنِيُّ لِقَلَا يَتَقَيُّ مُتَوَسِّطًا أُجِيبَ بِأَنَّ الْمُتَوَسِّطَ مِنْ أَهْلِ التَّحْمِلِ بِخِلَافِ الْفَقِيرِ اه. مُغْنِي.

عدهما فقير فلا يحتاج لِحْدَه هنا وَحَدَّ ابْنُ الرَّفْعَةِ لَهُ بِأَنَّهُ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يَفْضُلُ عَنْ كِفَايَتِهِ عَلَى الدَّوَامِ مُوْهِمٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يَفْضُلُ عَنْ كِفَايَةِ كُلِّ يَوْمٍ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ لِحْدِ التَّوَسُّطِ (كُلُّ سَنَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ) لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ تَتَمَلَّقُ بِالْحَوْلِ فَتَكْزُرُ بِتَكَرُّرِهِ وَلَمْ تَتَجَاوَزْ الثَّلَاثَ لِلنَّصْرِ كَمَا مَرَّ فَجَمِيعُ مَا عَلَى كُلِّ غَنِيٍّ فِي الثَّلَاثِ دِينَارٌ وَنِصْفٌ وَمَا عَلَى الْمُتَوَسِّطِ نِصْفٌ وَرُبْعٌ (وَقِيلَ هُوَ) أَيِ النِّصْفِ وَالرُّبْعِ (وَاجِبُ الثَّلَاثِ) فَيُؤَدِّي الْغَنِيُّ آخِرَ كُلِّ سَنَةٍ شُدْسًا وَالْمُتَوَسِّطُ نِصْفَ شُدْسٍ (وَيُعْتَبَرَانِ) أَيِ الْغَنِيِّ وَالتَّوَسُّطِ (آخِرُ الْحَوْلِ) كَالزَّكَاةِ فَالْمُعْسِرُ آخِرُهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ أَوَّلُهُ أَوْ بَعْدَهُ غَنِيًّا وَعَكْسُهُ عَلَيْهِ وَاجِبُهُ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُ أَنَّ غَيْرَهُمَا مِنَ الشُّرُوطِ لَا يُعْتَبَرُ بِآخِرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَالْكَافِرُ وَالْقِرْنُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ أَوَّلُ الْأَجَلِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ مُطْلَقًا وَإِنْ كَمَلُوا قَبْلَ آخِرِ السَّنَةِ الْأُولَى وَفَارَقُوا الْمُعْسِرَ بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلنُّصْرَةِ ابْتِدَاءً فَلَا يُكْلَفُونَهَا فِي الْأَثْنَاءِ بِخِلَافِهِ (وَمَنْ أَحْسَرَ فِيهِ) أَيِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ (سَقَطَ) عَنْهُ وَاجِبُ ذَلِكَ الْحَوْلِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ أثنَاءَ حَوْلٍ سَقَطَ وَاجِبُهُ فَقَطْ وَكَذَا الرُّقُ بِأَنْ حَارَبَ الذَّمِّيَّ ثُمَّ اسْتَرَقَ.

فَوُدَّ: (لِحْدَهُ هُنَا) كَانَ الرُّمَادُ حَدًّا مُسْتَقِلًّا مُفْصَلًا وَإِلَّا فَقَوْلُهُ وَمَنْ عَدَاهُمَا فَقِيرٌ حَدٌّ لَهُ إِذَا الْحَدُّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَنَحْوُهُمْ هُوَ الْمُتَمَيِّزُ مُطْلَقًا وَهَذَا كَذَلِكَ اهـ. سم. فَوُدَّ: (مُوْهِمٌ) إِنْ كَانَ وَجْهُ الْإِيهَامِ صِدْقُهُ بِمَنْ مَلَكَ الْفَاضِلَ الْمَذْكُورَ فِي أَحْوَالِ الدِّيَةِ فَقَطْ أَوْ فِي بَعْضِهَا فَقَطْ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ فَقِيرٍ فَقَوْلُهُ إِلَّا الْخُ كَذَلِكَ اهـ. سم. فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ. فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ ثَلَاثِ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثُ. فَوُدَّ: (أَيِ النِّصْفِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَيِ مَا ذَكَرَ مِنْ نِصْفِ أَوْ رُبْعِ اهـ. فَوُدَّ: (وَعَكْسُهُ عَلَيْهِ الْخُ) قُلُوْ أَيْسَرَ آخِرَهُ وَلَمْ يُؤَدِّ ثُمَّ أَحْسَرَ بَقِيَ نِصْفُ دِينَارٍ فِي ذِمَّتِهِ اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (إِنْ غَيْرَهُمَا) أَيِ غَيْرِ الْغَنِيِّ وَالْمُتَوَسِّطِ. فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ لَا فِي ذَلِكَ الْحَوْلِ وَلَا فِيمَا بَعْدَهُ اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (وَإِنْ كَمَلُوا الْخُ) أَيِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اهـ. رَشِيدِي أَيِ فِي شَرْحِ وَصِيِّ وَمَجْنُونٍ. فَوُدَّ: (لِلنُّصْرَةِ) أَيِ بِالْبَدَنِ اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (فَلَا يُكْلَفُونَهَا فِي الْأَثْنَاءِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَلَا يُكْلَفُونَ النَّصْرَةَ بِالْمَالِ فِي الْإِنْتِهَاءِ اهـ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْمُعْسِرِ فَإِنَّهُ كَائِلٌ أَهْلٌ لِلنُّصْرَةِ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْمَالُ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْأَدَاءِ فَيُعْتَبَرُ وَقْتُهُ اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (فَقَطْ) أَيِ دُونَ مَا قَبْلَهُ اهـ. ع ش أَيِ إِذَا طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ الْآخِرِ وَأَمَّا إِذَا طَرَأَ ثُمَّ زَالَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فَدُونَ مَا بَعْدَهُ أَوْ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ الْمُتَوَسِّطِ قَلَدُونَهُمَا مَعًا.

فَوُدَّ: (فَلَا يُخْتَارُ لِحْدَهُ هُنَا) كَانَ الرُّمَادُ حَدًّا مُسْتَقِلًّا مُفْصَلًا وَإِلَّا فَقَوْلُهُ وَمَنْ عَدَاهُمَا فَقِيرٌ حَدٌّ لَهُ إِذَا الْحَدُّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَنَحْوُهُمْ هُوَ الْمُتَمَيِّزُ مُطْلَقًا وَهُوَ كَذَلِكَ. سم. فَوُدَّ: (مُوْهِمٌ) إِنْ كَانَ وَجْهُ الْإِيهَامِ صِدْقُهُ بِمَنْ مَلَكَ الْفَاضِلَ الْمَذْكُورَ فِي أَحْوَالِ الدِّيَةِ فَقَطْ أَوْ فِي بَعْضِهَا فَقَطْ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ فَقِيرٍ فَقَوْلُهُ إِلَّا الْخُ كَذَلِكَ.

﴿فصل في جنابة الرقيق﴾

(مالٌ جنابة العبد) أي الرقيق الخطأ وشبه الممد والممد إذا غفني عنه على مالٍ وإن فدى من جنابات سابقة (يتعلق برقبته) إجماعاً ولأنه العذل إذ السيد لم يخن والتأخير إلى عتقه فيه تفويتٌ على المستحق بخلاف معاملة غيره له لإرضاء بذمته وإنما ضمن مالك البهيمة أو عاقلته

﴿فصل: في جنابة الرقيق﴾

• قوله: (في جنابة الرقيق) إلى قوله: (ومغني التعلق) في النهاية إلا قوله: (أو عاقلته) وإلى قوله: (وهو مُشكّل) في المغني إلا قوله: (وإن فدى) إلى المتن. قوله: (أو عاقلته) وقوله: (واستشكل) إلى (بخلاب أمر السيد). • قوله: (في جنابة الرقيق) أي غير المكاتب أما جنابته فتأتي في باب الكتابة اه. سم. • قوله: (الخطأ إلخ) صفة الجنابة. • قوله: (والمغني) الواو بمعنى أو كما عُبِّرَ بها النهاية والمغني قال ع ش قوله أو عمدًا وعنى على مالٍ أي أو عمدًا لا قصاص فيه أو إثلاًفاً لِمَالٍ غير سيده اه. • قوله: (وإن فدى إلخ) هذه الغاية تعلّم من قول المصنّف ولو فداه ثم جنى إلخ اه. ع ش. • قوله: (لدي) بيناء المفعول.

• قوله (سن): (يتعلق برقبته) ولا يجبُ على عاقلة سيده لأنها وردت في الحرّ على خلاف الأصل. (فرغ): حنل الجنابة غير المستولدة للسيد لا يتعلّق به الأرض سواء كان موجوداً يوم الجنابة أم حدث بعدها فلا بُدَّ حتى تَضَعَ إذ لا يمكن إجبار السيد على بيع الحمل ولا يمكن استنائه فإن لم يقدها بعد وضعا يتّما معاً وأخذ السيد ثمن الولد أي حصته وأخذ المجني عليه حصته اه. مغني وفي سم بعد ذكر يفله عن الرزق وشرجه وكان وجه إطلاق قوله فلا بُدَّ إلخ تعلّم بيّحه معها للسيد إذ لا يمكن تقويمه قبل الوضع ليورث الثمن اه. • قوله: (إذ السيد إلخ) عبارة النهاية وشرح المنهج إذ لا يمكن إلزامه لسيده لأنه إضرار به مع براءته ولا أن يقال ببقائه في ذمته إلى عتقه لأنه تفويت للضمان أو تأخير إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر اه. قال الحلبي قوله لأنه تفويت إلخ أي فيما إذا مات ولم يغتنق وقوله أو تأخير إلخ أي إن عتق اه. • قوله: (بخلاب إلخ) حالٌ من فاعل يتعلّق. • قوله: (له) أي للرقيق وقوله لإرضاء أي الغير. • قوله: (وإنما ضمن مالك البهيمة) أي إذا قصر اه. مغني وكالمالك كل من كانت في يده اه. ع ش.

﴿فصل: في جنابة الرقيق﴾

• قوله (سن): (يتعلق برقبته) سيأتي في باب الكتابة قول المصنّف، ولو قتل أي المكاتب سيده فلو ارثه قصاص فإن عفا على دية أو قتل خطأ أخذها مِمَّا معه فإن لم يكن فله تَجْزِئُهُ في الأصح أو قطع طرفه فاقْتِصَاصُهُ والدية كما سبق، ولو قتل اجنبياً أو قطعَه قَعَا على مالٍ أو كان خطأ أخذ مِمَّا معه أو مِمَّا سَكَبَهُ الأقل من قيمته والأرض فإن لم يكن معه شيء وسأل المستحق تَجْزِئُهُ عَجْزُهُ القاضي وبيع بقدر الأرض فإن بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة إلخ اه. فعلم أن المكاتب ليس كغيره فليُتأمل.

جنايتها لأنه لا اختيار لها فصار كأنه الجاني ومن ثم لو كان القن غير مُمَيَّر أو أعجميًا يحتقد وجوب الطاعة فأمره سيده بالجناية لزمه أو عاقلته أرشها بالغًا ما بلغ ولم تتعلق بالرقبة وكذا لو أمره أجنبي يلزم الأجنبي أيضًا واستشكل بأن أمره بالسرق لا يقطع وزد بأن الأكثرين على قطعه لأنه آله بخلاف أمر السيد أو غيره للمُمَيَّر فإنه لا يمنع التعلق برقبته لأنه المباشِر ومن ثم لم تتعلق الجناية بغير الرقبة من مال الأمير ولو لم يأمر غير المُمَيَّر أحد تعلق برقبته فقط لأنه من جنس ذوي الاختيار بخلاف البهيمية ومعنى التعلق بها أنه يُباع ويُصرف ثمنه للمجنّي عليه فلا يملكه هو ولا وارثه لِقْلًا يَطْلُ حَقُّ السَّيِّدِ مِنَ الْفِدَاءِ وَيَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِهَا

• فَوُدَّ: (جَنَائِهَا) أي على آدمي كما هو ظاهر لأن جَنَائِهَا على المال لا تَلْزَمُ الْعَاقِلَةَ سَمَ وَسَلْطَانَ .

• فَوُدَّ: (لأنه لا اختيار لها إلخ) أي وجنابة العبد مضافة إليه فإنه يتصرف باختياره اهـ . نهاية .

• فَوُدَّ: (ومن ثم) أي ومن أجل الفرق بين العبد والبهيمية بالاختيار وعَدَمِهِ . فَوُدَّ: (وجوب الطاعة) أي طاعة أمره . فَوُدَّ: (فأمره إلخ) أي غير المُمَيَّر أو الأعجمي وكذا ضمير لو أمره . فَوُدَّ: (يلزم الأجنبي) أي أو عاقلته . فَوُدَّ: (واستشكل) أي لزوم أرض جنابة القن الغير المُمَيَّر أو الأعجمي على أمره بها .

• فَوُدَّ: (بأن أمره) أي القن الغير المُمَيَّر أو الأعجمي . فَوُدَّ: (بأن الأكثرين إلخ) اغتمده النهاية كما مر . فَوُدَّ: (لأنه) أي القن المذكور آله أي الأمير . فَوُدَّ: (بخلاف أمر السيد إلخ) راجع لما قبل وكذا إلخ وما بعده . فَوُدَّ: (بخلاف أمر السيد) أو غيره للمُمَيَّر ثم قوله قريبًا وإن أذن له في الجناية حاصله أنه لا أثر لأمره بالجناية ولا لإذنه فيها وسَيَاتِي قَرِيبًا أنه لو لم يتزع لقطعة علمها بيده فَعَلِقَتْ ولو بغير فعله ضَمِنَهَا فِي سَائِرِ أُمُورِهِ أَيْضًا فَأَثَرُ مُجَرَّدِ عَدَمِ التَّزَعِ فَقَدْ يَسْتَشْكِلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ كُلُّهُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْجِنَايَةِ وَالْإِذْنِ فِيهَا إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى مُجَرَّدِ عَدَمِ التَّزَعِ مَا نَقَصَ عَنْهُ فَكَيْفَ أَثَرُ هَذَا دُونَ ذَلِكَ اهـ . سم أقول وقد يُمنع بأن كلاً منهما لا يؤدي إلى الإثلاف إذ الفرض أنه مُمَيَّرٌ مُخْتَارٌ وَأَنْ عَدَمَ التَّزَعِ يُؤَدِّي إِلَى التَّلَفِ بِيَدِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الشَّارِحَ ذَكَرَ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ الْبَصْرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمَ مَا نَصَّهُ أَقُولُ كَانَ رَقْمُ الْفَاضِلِ الْمُحَقِّقِي لِهَذِهِ الْقَوْلَةِ قَبْلَ الْإِطْلَاعِ عَلَى التَّنْبِيهِ الْآخِي أَوْ لَعَلَّ التَّنْبِيَةَ سَاقِطَةٌ مِنْ نُسَخَتِهِ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُلْحَقَاتِ بِأَصْلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ . فَوُدَّ: (لأنه المباشِر) أي وله اختيار اهـ . ع ش . فَوُدَّ: (فلا يملكه) أي القن الجاني . فَوُدَّ: (هو إلخ) أي المجنّي عليه . فَوُدَّ: (ويتعلق) أي مال

• فَوُدَّ: (جَنَائِهَا) على آدمي كما هو ظاهر لأن جَنَائِهَا على المال لا تَلْزَمُ الْعَاقِلَةَ . فَوُدَّ: (فأمره سيده إلخ) بقي ما لو جَنَى بِلَا أَمْرِ وَهُوَ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ جِنَايَةِ الْبَهِيمَةِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ ذَكَرَهُ . فَوُدَّ: (بخلاف أمر السيد أو غيره للمُمَيَّر) ، ثُمَّ قَوْلُهُ قَرِيبًا وَإِنْ أذن له في الجناية حاصله أنه لا أثر لأمره بالجناية ولا لإذنه فيها وسَيَاتِي قَرِيبًا أنه لو لم يتزع لقطعة علمها بيده فَعَلِقَتْ ، ولو بغير فعله ضَمِنَهَا فِي سَائِرِ أُمُورِهِ أَيْضًا فَإِنَّهُ مُجَرَّدُ عَدَمِ التَّزَعِ فَقَدْ يَسْتَشْكِلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ كُلُّهُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْجِنَايَةِ وَالْإِذْنِ فِيهَا إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى مُجَرَّدِ عَدَمِ التَّزَعِ مَا نَقَصَ عَنْهُ فَكَيْفَ أَثَرُ هَذَا دُونَ ذَلِكَ .

وإن كان الواجب حبةً وقيمتُهُ ألفاً ولو أبرأ المُستَحِقُّ من بعضها أي المُتَعَيِّن انْفَكَّ منه بِقِسْطِهَا كَذَا صَحَّحَاهُ فِي الْوَصَايَا وَهُوَ مُشْكِلٌ فَإِنْ تَعَلَّقَ الرَّهْنُ دُونَهَا لَتَقَدِّمُهَا عَلَيْهِ وَلَوْ أBRأ الْمُرْتَهِنُ مِنْ الْبَعْضِ لَمْ يَنْفَكْ مِنْهُ شَيْءٌ فَقِيَاهُ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ مِنْهُ شَيْءٌ هُنَا وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ التَّعَلُّقَ ثُمَّ إِنَّمَا هُوَ بِالذَّمَّةِ أَصَالَةً وَأَمَّا بِالرَّهْنِ فَهُوَ لِيَكُونَهُ كَالثَّائِبِ عَنْهَا أُعْطِيَ حُكْمَهَا مِنْ شُغْلِهِ كُلِّ مَا دَامَتْ مَشْغُولَةً كُلُّهَا إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا التَّجَزُّؤُ وَأَمَّا التَّعَلُّقُ هُنَا فَهُوَ بِالرَّقَبَةِ وَهُوَ مَوْجُودٌ مُحْسُوسٌ يُمَكِّنُ تَجَزُّيَهُ فَعَمِلُوا بِقَضِيَّةٍ كُلِّ فِي بَابِهِ (وَلِسَيِّدِهِ) بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ (بَيْعُهُ) أَوْ بَيْعٌ مَا يَمْلِكُهُ مِنْهُ إِذَا كَانَ مُبْتَعْضًا إِذِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مِنْ وَاجِبِ جَنَابَتِهِ بِنِسْبَةِ حُرِّيَّتِهِ وَمَا فِيهِ مِنَ الرَّقِّ.....

الْجَنَابَةِ. ة. فَوُدْ: (وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ حَبَةً) مِنْ قَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ وَالْأَفَالَحَةِ لَيْسَتْ بِمُتَمَوِّلَةٍ. ة. فَوُدْ: (مِنْ بَعْضِهَا) أَيْ مَالِ الْجَنَابَةِ وَالثَّائِبُ بِإِغْيَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ إِنْقَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ بَلَا تَأْوِيلَ لَكِنْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قَوْلُ الْمُفْنِيِّ وَالْأَسْنَى مِنْ بَعْضِ الْوَاجِبِ اه. ة. فَوُدْ: (مَنْهُ) أَيْ الْعَبْدُ اه. مَعْنَى. ة. فَوُدْ: (بِقِسْطِهَا) عِبَارَةٌ الْمُفْنِيِّ بِقِسْطِهَا. أَيْ الْبُخْصِ. ة. فَوُدْ: (وَهُوَ) أَيْ الْإِنْفِكَاحُ هُنَا أَوْ تَضَحُّيْهَا. ة. فَوُدْ: (دُونَهَا) أَيْ دُونَ الْجَنَابَةِ اه. سَمِ عِبَارَةٌ الْمُفْنِيِّ دُونَ تَعَلُّقِ الْمُجَنَّبِ عَلَيْهِ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ اه. ة. فَوُدْ: (وَلَوْ أBRأ الْمُرْتَهِنُ الْخ) جُمْلَةً حَالِيَةً. ة. فَوُدْ: (مِنْ الْبُخْصِ) أَيْ بَعْضِ الرَّهْنِ. ة. فَوُدْ: (لَمْ يَنْفَكْ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الرَّهْنِ. ة. فَوُدْ: (لَا يَنْفَكُ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْعَبْدِ. ة. فَوُدْ: (بِأَنَّ التَّعَلُّقَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُفْنِيِّ بِأَنَّ التَّعَلُّقَ الْجَفْلِيَّ أَقْوَى مِنَ الشَّرْعِيِّ وَعِبَارَةٌ سَمِ وَيُفَارِقُ الْمَرْهُونَ بِأَنَّ الرَّاهِنَ حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ فِيهِ م ر ع ش اه. ة. فَوُدْ: (وَأَمَّا بِالرَّهْنِ) أَيْ التَّعَلُّقَ بِالرَّهْنِ وَكَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُ الْبَاءِ أَوْ زِيَادَةُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي أُعْطِيَ الْخ فَهُوَ لِيَكُونَهُ أَيْ الرَّهْنِ كَالثَّائِبِ عَنْهَا أَيْ الذَّمَّةُ أُعْطِيَ أَيْ الرَّهْنُ حُكْمَهَا أَيْ الذَّمَّةُ. ة. فَوُدْ: (مِنْ شُغْلِهِ) بَيَانٌ لِلْحُكْمِ وَالضَّمِيرُ لِلرَّهْنِ. ة. فَوُدْ: (مَا دَامَتْ الْخ) أَيْ الذَّمَّةُ. ة. فَوُدْ: (وَهِيَ) أَيْ الرَقَبَةُ. ة. فَوُدْ: (مَوْجُودٌ الْخ) كَانَ الظَّاهِرُ الْمُنَاسِبُ الثَّائِبُ وَلَعَلَّ التَّذْكِيرَ نَفَرًا لِيَكُونَ التَّاءُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الْبِنَاءِ كَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ. ة. فَوُدْ: (بِقَضِيَّةٍ كُلِّ) أَيْ مِنَ الرَّهْنِ وَالْجَنَابَةِ. ة. فَوُدْ: (بِنَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ بِالْأَقْلَ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَهَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمُفْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا مَانِعَ وَقَوْلُهُ السَّيِّدُ وَتَمَّ مَانِعٌ إِلَى الْعَبْدِ.

ة. فَوُدْ (نَسِي): (وَلِسَيِّدِهِ بَيْعُهُ) ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ يُبَاعُ وَيُصْرَفُ ثُمَّ لِلْمُسْتَحِقِّ حَالًا بَلَا تَأْجِيلٍ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُمْ لَمْ يَفَرَّقُوا هُنَا بَيْنَ الْعَمْدِ وَغَيْرِهِ اه. ع ش. ة. فَوُدْ: (بِنِسْبَةِ حُرِّيَّتِهِ) يَتَأَمَّلُ سَمِ لَمْ يَنْظُرْ وَجْهَهُ لِيَتَأَمَّلَ اه. سَيِّدٌ عَمَرٌ أَقُولُ لَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَدَارِ نِسْبَتِهِ إِلَى مَجْمُوعِ الْقِيَمَةِ عَلَى فَرَضِ رَقَبَةِ الْكُلِّ كِنِسْبَةِ حُرِّيَّةِ الْمُبْتَعْضِ إِلَى مَجْمُوعِهِ.

ة. فَوُدْ: (وَلَوْ أBRأ الْمُسْتَحِقُّ مِنْ بَعْضِهَا الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ فَإِنْ حَصَلَتِ الْبَرَاءَةُ مِنْ بَعْضِ الْوَاجِبِ انْفَكَّ عَنْهُ بِقِسْطِ الْخ. ة. فَوُدْ: (وَهُوَ مُشْكِلٌ فَإِنْ تَعَلَّقَ الرَّهْنُ الْخ) وَيُفَارِقُهُ الْمَرْهُونُ بِأَنَّ الرَّاهِنَ حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ فِيهِ م ر ش. ة. فَوُدْ: (دُونَهَا) أَيْ دُونَ الْجَنَابَةِ. ة. فَوُدْ: (بِنِسْبَةِ حُرِّيَّتِهِ) يَتَأَمَّلُ.

يَتَمَلَّقُ بِهِ بَاقِي وَاجِبِ الْجَنَائَةِ (لَهَا) أَي لَأَجْلِهَا بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ وَتَسْلِيْمِهِ لِبَيْعِهَا (وَفِدَاؤُهُ) كَالْمَرْهُونِ وَيَقْتَصِرُ فِي الْبَيْعِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ مَا لَمْ يَخْتَرْ السَّيِّدُ بَيْعَ الْجَمِيعِ أَوْ يَتَمَلَّزُ وَجُودَ رَاغِبٍ فِي الْبَعْضِ وَإِذَا اخْتَارَ فِدَاءَهُ لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا (بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ) يَوْمَ الْفِدَاءِ لِأَنَّ الْمَوْتَ قَبْلَ اخْتِيَارِهِ لَا يَلْزَمُ السَّيِّدَ بِهِ شَيْءٌ فَأُولَى التَّقْصُصِ نَعَمْ، إِنْ مُنِعَ مِنْ بَيْعِهِ ثُمَّ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ عَنْ وَقْتِ

• فَوُدَّ: (يَتَمَلَّقُ بِهِ بَاقِي وَاجِبِ الْجَنَائَةِ) فَيَقْدِرُ السَّيِّدُ بِأَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ حِصَّتِي وَاجِبِهَا وَالْقِيَمَةِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَأَسْنَى قَالَ سَمِ وَفِي الْمُبَابِ فِي بَحْثِ الْعَاقِلَةِ فَإِنَّ تَبَعْضَ قَوْسَطِ حُرِّيَّتِهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ أَه. •

• فَوُدَّ: (أَي لَأَجْلِهَا) أَي الْجَنَائَةِ. • فَوُدَّ: (بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ وَالْأَقْلَ الْغَدُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ شَرْطُ انْتَهَى أَه. سَمِ. • فَوُدَّ: (وَتَسْلِيْمُهُ) مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى بَيْعِهِ فِي الْمَشْرِيقِ وَقَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْمَارُّ أَوْ بَنَائِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْمُحَلِّيَّ اقْتَصَرَ عَلَى مَا هُنَا وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ عَلَى مَا مَرَّ.

• فَوُدَّ (سَمِي): (وَفِدَاؤُهُ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ لَوْ لَمْ يُفْسِدِ السَّيِّدُ الْجَانِيَّ وَلَا سَلَّمَهُ بَاعَهُ الْقَاضِي وَصَرَفَ الثَّمَنَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَلَوْ بَاعَهُ بِالْأَرْضِ جَازَ إِنْ كَانَ تَقْدًا وَكَذَا إِلَّا وَقُلْنَا بِجَوَازِ الصُّلْحِ عَنْهَا أَه. وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَإِنَّمَا يُبَاعُ الْجَانِي بِالْأَرْضِ التَّقْدُّ لَا الْإِبِلَ وَلَوْ مِنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ انْتَهَتْ أَه. سَمِ.

• فَوُدَّ: (وَيَقْتَصِرُ) أَي الْبَائِعُ أَه. ع. ش. • فَوُدَّ: (عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ) أَي قَدْرِ أَرْضِ الْجَنَائَةِ أَه. مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (إِلَّا بِالْأَقْلَ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَحَقِّ فِي لَمْ يَلْزَمُهُ الرَّاجِعُ لِفِدَاءِ بَشِي. • فَوُدَّ: (يَوْمَ الْفِدَاءِ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَرَجَّحَ النُّهَاقُ اخْتِيَارَ وَقْتِ الْجَنَائَةِ مُطْلَقًا وَقَالَ ع. ش. هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

• فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ مُنِعَ مِنْ بَيْعِهِ الْخ) يَتَّبَعِي أَنْ يُزَادَ وَقْتُ الْجَنَائَةِ حَتَّى يَنْتَهِجَ اخْتِيَارُ قِيَمَةِ وَقْتِهَا وَإِلَّا فَالْمُنْجِي اخْتِيَارُ قِيَمَةِ وَقْتِ الْمَنْعِ وَاللَّهُ أَهْلَمُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحْسِنِي نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ قَوْلُهُ عَنْ وَقْتِ الْجَنَائَةِ

• فَوُدَّ: (يَتَمَلَّقُ بِهِ بَاقِي وَاجِبِ الْجَنَائَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ يَقْدِرُ السَّيِّدُ بِأَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ حِصَّتِي وَاجِبِهَا وَالْقِيَمَةِ أَه. وَفِي الْمُبَابِ فِي بَحْثِ الْعَاقِلَةِ فَإِنَّ تَبَعْضَ قَوْسَطِ حُرِّيَّتِهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ أَه. • فَوُدَّ: (أَي لَأَجْلِهَا بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ وَحَمَلَ الْجَنَائَةَ غَيْرَ الْمُسْتَوْلَدَةِ لِلْسَّيِّدِ لَا يَتَمَلَّقُ بِهِ الْأَرْضُ سِوَاهُ كَانَ مَوْجُودًا يَوْمَ الْجَنَائَةِ أَمْ حَدَثَ بَعْدَهَا فَلَا بُدَّ حَتَّى تَنْصَحَ إِذْ لَا يُمَكِّنُهُ إِجْبَارُ السَّيِّدِ عَلَى بَيْعِ الْحَمْلِ وَلَا يُمَكِّنُ اسْتِثْنَاءُهُ فَإِنَّ لَمْ يَفْلِحْ بِعْدَ وَضْعِهَا بَيْنًا مِمَّا وَأَخَذَ السَّيِّدُ ثَمَنَ الْوَلَدِ أَي حِصَّتَهُ وَأَخَذَ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ حِصَّتَهُ أَه. وَكَانَ وَجْهُ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ فَلَا بُدَّ الْخ تَمَلَّزَ بَيْنَهُ مَعَهَا لِلْسَّيِّدِ إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيمَهُ قَبْلَ الْوَضْعِ لِيَوْزَعَ الْقِنْ. • فَوُدَّ: (بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ وَالْأَقْلَ الْغَدُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ شَرْطُ أَه.

• فَوُدَّ (سَمِي): (وَفِدَاؤُهُ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ لَوْ لَمْ يَفْسِدِ السَّيِّدُ الْجَانِيَّ وَلَا سَلَّمَهُ لِلْبَيْعِ بَاعَهُ الْقَاضِي وَصَرَفَ الثَّمَنَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَلَوْ بَاعَهُ بِالْأَرْضِ جَازَ إِنْ كَانَ تَقْدًا، وَكَذَا إِلَّا، وَقُلْنَا بِجَوَازِ الصُّلْحِ عَنْهَا أَه. وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَإِنَّمَا يُبَاعُ الْجَانِي بِالْأَرْضِ التَّقْدُّ لَا الْإِبِلَ، وَلَوْ مِنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَه. • فَوُدَّ: (يَوْمَ الْفِدَاءِ) كَذَا اخْتَبَرَهُ الْقَطَالُ وَحَمَلَ التَّصُّصَ عَلَى اخْتِيَارِ يَوْمِ الْجَنَائَةِ عَلَى مَا إِذَا مُنِعَ مِنْ بَيْعِهِ يَوْمَ الْجَنَائَةِ، ثُمَّ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ.

الجنابة اغْتَبِرَتْ قِيمَتُهُ وَقَتُّهَا (وَأَرِشَهَا) لِأَنَّ الْأَرْضَ إِنْ كَانَ أَقْلٌ فَلَا وَاجِبَ غَيْرِهِ وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ غَيْرَ الرِّقَّةِ فَقَبِلَ مِنْهُ قِيمَتُهَا (وَلِي الْقَدِيمِ بِأَرِشَهَا) بِالْفَاءِ مَا بَلَغَ.
(وَلَا يَتَعَلَّقُ) مَالُ الْجَنَابَةِ الثَّابِتَةُ بِالْبَيْتَةِ أَوْ إِقْرَارِ السَّيِّدِ وَلَا مَانِعٍ (بِذِمَّتِهِ) وَلَا بِكُسْبِهِ وَحَدَّثَهُمَا وَلَا (مَعَ رَقَبَتِهِ فِي الْأَطْهَرِ) وَإِنْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْجَنَابَةِ فَمَا بَقِيَ عَنِ الرِّقَّةِ يَضِيغُ عَلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ بِالذِّمَّةِ لَمَا تَعَلَّقَ بِالرِّقَّةِ كَذُبُّونَ الْمُعَامَلَاتِ أَمَّا لَوْ أَقْرَأَ بِهَا السَّيِّدُ وَتَمَّ مَانِعٌ كَرَهْنٍ فَأَنْكَرَ الْمُزَوَّنُ وَخَلَفَ فَإِنَّهُ يُبَاعُ فِي الدِّينِ وَلَا شَيْءَ عَلَى السَّيِّدِ أَوْ الْعَبْدِ وَكَذَبَهُ السَّيِّدُ وَلَا يَبْتِنَةُ فَتَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَتَنِ مَا لَوْ أَقْرَأَ السَّيِّدُ بِأَنَّ الَّذِي جَنَى عَلَيْهِ قِيَّتُهُ قِيمَتُهُ أَلْفٌ وَقَالَ الْقِرْنُ بَلْ أَلْفَانِ فَإِنَّهُ وَإِنْ تَعَلَّقَ أَلْفٌ بِالرِّقَّةِ وَأَلْفٌ بِالذِّمَّةِ كَمَا فِي الْأُمِّ لَكِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَةُ التَّعَلُّقِ وَلَوْ لَمْ يَنْزِعْ لَقَطْعَةً عَلِمَهَا بِيَدِهِ فَتَلَفَتْ وَلَوْ بِغَيْرِ فَعَلِهِ تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ وَسَائِرِ

هَلَّا اغْتَبِرَ وَقْتُ الْمَنْعِ أَه. وَهَلْ لَوْ مَاتَ بَعْدَ الْمَنْعِ يَلْزَمُهُ قِيمَتُهُ وَيَكُونُ مِنْهُ اخْتِيَارًا أَوْ لَا مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ إِذْ لَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ تَقْصِصِ الْقِيَمَةِ وَسُقُوطِهَا أَه. سَيِّدٌ عَمَرَ أَقُولُ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِلَّا إِذَا طُلِبَ فَمَنْعُهُ صَرِيحٌ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ. قُود: (وَلَا) أَيُّ بَأْنٍ كَانَتِ الْقِيَمَةُ أَقْلًا. قُود: (مِنْهَا) أَيُّ بَدَلِ الرِّقَّةِ. قُود: (بِالْفَاءِ مَا بَلَغَ) أَيُّ لَأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَهُ رَبُّمَا بَيْعَ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْجَدِيدُ لَا يُغْتَبَرُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ أَه. مُغْنِي.

قُود: (سَيِّدُ) (وَلَا يَتَعَلَّقُ الْإِنْسَانُ) مُسْتَأْنَفٌ أَه. ع. ش. قُود: (مَالُ الْجَنَابَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَذِهِ إِنْ كَانَ فِي النَّهَايَةِ. قُود: (وَلَا مَانِعٍ) سَيِّدٌ كَثُرَ مُحْتَزَرُهُ. قُود: (وَإِنْ أُذِنَ لَهُ الْإِنْسَانُ) غَايَةُ فِي نَفْيِ التَّعَلُّقِ بِكُسْبِهِ أَه. رَشِيدِي. قُود: (مَنْ الرِّقَّةِ) لَعَلَّ صَوَابَهُ عَنِ الْأَرْضِ. قُود: (يَضِيغُ عَلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ) أَيُّ وَلَا يَبْتِنُ الْعَبْدُ بِهِ بَعْدَ عَقْبِهِ أَه. مُغْنِي. قُود: (لَأَنَّهُ الْإِنْسَانُ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتَنِ. قُود: (أَمَّا لَوْ أَقْرَأَ بِهَا الْإِنْسَانُ) أَيُّ الْجَنَابَةِ مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ وَلَا مَانِعٍ أَه. ع. ش. قُود: (فَأَنْكَرَ الْمُزَوَّنُ) أَيُّ الْجَنَابَةِ وَخَلَفَ يَظْهَرُ عَلَى نَفْيِ الْجِلْمِ. قُود: (فَإِنَّهُ يُبَاعُ الْإِنْسَانُ) أَيُّ وَيَتَعَلَّقُ مَالُ الْجَنَابَةِ بِذِمَّتِهِ قَطْعًا أَه. مُغْنِي. قُود: (أَوْ الْعَبْدُ) أَيُّ أَوْ أَقْرَأَ بِهَا الْعَبْدُ. قُود: (فَإِنَّهُ الْإِنْسَانُ) الْفَاءُ بِمَعْنَى اللَّامِ أَه. ع. ش. قُود: (وَأَلْفٌ بِالذِّمَّةِ) مُتَعَمِّدٌ أَه. ع. ش. قُود: (جِهَةُ التَّعَلُّقِ) أَيُّ فَالْفُ السَّيِّدُ لِتَضَدِّيقِهِ عَلَى تَعَلُّقِهَا بِالرِّقَّةِ وَأَلْفُ الْعَبْدِ لِإِنْكَارِ السَّيِّدِ لَهَا وَاعْتِرَافِ الْقِرْنِ بِهَا أَه. ع. ش. قُود: (وَلَوْ لَمْ يَنْزِعْ الْإِنْسَانُ) مِثْلُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُتَهَجِّ هُنَا وَقَالَ فِي بَابِ

قُود: (مَنْ وَقْتُ الْجَنَابَةِ) هَلَّا اغْتَبِرَ وَقْتُ الْمَنْعِ. قُود: (وَلَوْ لَمْ يَنْزِعْ لَقَطْعَةً عَلِمَهَا بِيَدِهِ الْإِنْسَانُ) ذَكَرَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُتَهَجِّ هُنَا وَقَالَ فِي بَابِ اللَّقْطَةِ، وَلَوْ أَقْرَأَ فِي يَدِهِ سَيِّدُهُ وَاسْتَحْفَظَهُ عَلَيْهَا لِيُعْرِفَهَا وَهُوَ أَمِينٌ جَائِزٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمِينًا فَهُوَ مُتَعَمِّدٌ بِالْإِقْرَارِ فَكَأَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْهُ، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ أَه. فَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا عَلَى غَيْرِ الْأَمِينِ الَّذِي اسْتَحْفَظَهُ عَلَيْهَا لِيُعْرِفَهَا. قُود: (وَلَوْ لَمْ يَنْزِعْ لَقَطْعَةً عَلِمَهَا الْإِنْسَانُ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْمُتَهَجِّ أَوْ أَطْلَعَ سَيِّدُهُ عَلَى لَقْطَةٍ فِي يَدِهِ وَأَقْرَأَهَا عَنْدهُ أَوْ أَهْمَلَهُ وَأَعْرَضَ عَنْهُ فَاتَّلَفَهَا أَوْ تَلَفَتْ عَنْدهُ تَعَلَّقَ الْمَالُ بِرَقَبَتِهِ وَسَائِرِ أَمْوَالِ السَّيِّدِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْبُلْقِينِيُّ انْتَهَى.

أموال السيد وهذه إن كان التلّف فيها بفعله تُردّ عليه.

(حسبة) من المشكّل جدّاً على ما هنا إنّ واجب جنابة القنّ المميّز لا يتملّق بمال السيد وإن أمره بها هذه المسألة وقولهم لو رأى عبده يتلّف مالاً لغيره ولم يمنعه ضمين مع العبد ليعدهما فضمّوا السيد فيهما بمجرّد الشكوت ولم يضمنوه هنا بالأمر وقد يتملّق للفرق بأنّ الأمر بالجنابة لا يستلزم الوقوع فلم تتحقّق حقيقة التّعدي فيه بخلاف ترك لقطه بيده وعدم دفعه عن مال الغير فإنّه لكونه أكمل من القنّ إنّما تُنسب حقيقة التّعدي إليه فساوت بقية أمواله رتبة العبد في التعلّق بها فإن قلّت يلزم على ذلك أنّه لو رآه هنا ينجني فسكت ضمين وثم لو أمره فالتلّف في غيبته لا يضمن قلّت ظاهر كلامهم في البابين ذلك وله وجه عليم ممّا قرزته حاصله أنّ مجرّد الأمر دون مشاهدة التلّف وإقرار اللقطه بيده فجاز أن يؤثّر هذان ما لا يؤثّر الأول خاتمة.

اللقطة ولو أقرها في يده سيّده واستحفظه عليها ليعرّفها وهو أمين جاز فإن لم يكن أميناً فهو متعّد بالإقرار فكأنه أخذها منه ثم ردّها إليه اهـ. فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الأمين الذي استحفظه عليها ليعرّفها اهـ. سم. فود: (وهله) أي مسألة اللقطه. فود: (إن كان التلّف فيها بفعله تُردّ إلخ) قد يقال كلامه في الجنابة على الآدمي بقرينة السياق فلا تُردّ عليه اهـ. سم. فود: (يفعله) أي العبد. فود: (عليه) أي المثنى. فود: (من المشكّل) خبر مقدّم لقوله هذه المسألة اهـ. كزدي. فود: (إن واجب جنابة القنّ إلخ) بيان لما هنا. فود: (بمال السيد) أي غير الرقية. فود: (هذه المسألة) أي مسألة ترك اللقطه بيد القنّ. فود: (وقولهم إلخ) عطفت على هذه المسألة اهـ. كزدي. فود: (ضمن) أي السيد فيتعلّق برقية العبد وبقية أمواله وقوله مع العبد أي فيتّج به بعد العتق إن لم ينف بذلك مال السيد أو امتنع من أدائه هذا ما يظهر لي والله أعلم. فود: (فضمّوا) أي أصحابنا. فود: (بأن الأمر إلخ) متعلّق بضمحل. فود: (الوقوع) أي وقوع الجنابة. فود: (فيه) أي الأمر. فود: (تركة) أي السيد وكذا ضمير فإنّه وضمير إليه. فود: (بيده) أي القنّ وكذا ضمير دفعه. فود: (على ذلك) أي الفرقي المذكور. فود: (أنّه) أي السيد. فود: (هنا) أي في مسألة الجنابة. فود: (ضمن) أي بماله مطلقاً. فود: (وثم) أي في مسألة الإثلاف ذلك أي الضمان في الأولى وعنده في الثانية. فود: (لا يضمن) أي بغير الرقية. فود: (في البابين) أي في باب الجنابة وباب الإثلاف. فود: (حاصله) أي الوجه. فود: (دون مشاهدة إلخ) خبر أنّ. فود: (وإقرار اللقطه) عطفت على مشاهدة إلخ. فود: (هذان) أي المشاهدة والإقرار وقوله الأول أي مجرّد الأمر.

فود: (وهله إن كان التلّف فيها بفعله تُردّ عليه) قد يقال كلامه في الجنابة على الآدمي بغير نية السياق فلا قود عليه.

(ولو فداه ثم جنى سلمه للبيع) أي لبيع أو باعه كما مر (أو فداه) مرّة أخرى وإن تكرر ذلك يرازا لأنه الآن لم يتعلّق به غير هذه الجنابة (ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه) أو سلمه لبيع (فيهما) وزرع الشئ على أرض الجنابتين وإنما يتّجه ذلك حيث لم تكن إحدى الجنابتين موجبة للقود أو عفا مستحقّه على مال ولا فهو محلّ نظر لأنه لا يُمكِن الاشتراك حينئذٍ، وتقديم البيع لذي المال يُقوِّث القود والقود يُقوِّث البيع ولو قيل حينئذٍ بتقديم ذي المال حيث استمرّ ذو القود على طلبه ولم يوجد من يشتريه مع تعلّق القود به لم يتعد لأنّ القود يُتدارك ولو بعد عتقه وحينئذٍ لا يُنافيه قولنا ولم يوجد إلخ لأنّا إنما شرطناه ليقدم على شرائه فيستمرّ ذو القود على حقّه لكنّه لا يستوفيه إلا برضا المشتري أو بعد عتقه ثم رأيت عن ابن القطّان والمعلّق عنه ما قد يخالف ذلك والوجه ما ذكرته فتأمله فإن قلت قياس ما مرّ أنّ ذا القود إذا تقدّمت الجنابة عليه له قتله وإن فات حتّى من بعده.....

• قود: (أي لبيع) إلى قوله وإنما يتّجه في النهاية والمُني. • قود: (أو باعه) عطف على سلمه.

• قود: (كما مر) أي في شرح وليّيه. • قود: (الآن) أي حين جنابته بعد الفداء.

• قول (سني) (فيهما) أي الجنابتين اه. مُني. • قود: (ذلك) أي البيع في الجنابتين. • قود: (على مال) الأولى إسقاطه كما في المُني. • قود: (والأ) أي بأن كانت إحدى الجنابتين موجبة للقود ولم ينفق مُستحقّه. • قود: (الإشتراك) أي اشتراك المُستحقّين. • قود: (والقود) أي وتقدّمه. • قود: (حينئذٍ) أي حين إذ كانت إحدى الجنابتين موجبة للقود ولم ينفق مُستحقّه. • قود: (ولم يوجد إلخ) عطف على استمرّ إلخ. • قود: (مع تعلّق القود به) أي فيستوفيه ذو القود متى شاء ولو قبل عتقه بدون رضا المشتري. • قود: (وحيثئذٍ) أي حين التعميم المذكور وقوله لا يُنافيه أي تقديم ذي المال اه. كزدي.

• قود: (إنما شرطناه) أي عدم وجود من يشتريه إلخ. • قود: (ليقدم) بيناء المفعول من الإقدام.

• قود: (ليقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه. سم. • قود: (ما قد يخالف ذلك) عبارة المُني وما جزم به المُصنّف من البيع في الجنابتين محله إن تتجدا فلو جنى خطأ ثم قتل هندا ولم يذمه السيّد ولا عفا صاحب المنيّ ففي فروع ابن القطّان أنّه يباع في الخطأ وحده ولصاحب المنيّ القود كمن جنى خطأ ثم ارتدّ فإنّا نبيّه ثم نقتله بالردة إن لم يُتبّ قال المعلّق عنه فلو لم نجد من يشتريه لتعلّق القود به فمندي أنّ القود ينقُط لأنّا نقول لصاحبه إنّ صاحب الخطأ قد سبقك فلو قُلتناك لأبطلنا حقّه فأعدل الأمور أن يشتريه فيه ولا سبيل إليه إلا بترك القود كذا نقله الرزكشي وأقره وفيه كما قاله ابن شُهبة نظر اه. أقول وكذا ذكره الزهادي وأقره. • قود: (ما مر) أي في أوائل باب الجراح. • قود: (إنّ ذا القود) أي مُستحقّه بيان لما مرّ وقوله إذا تقدّمت الجنابة عليه أي على مؤرّثه على الجنابة على غيره. • قود: (له) أي

• قود: (ليقدم على شرائه) يتأمل فلا يخفى ما فيه. • قود: (لكنّه لا يستوفيه إلا برضا المشتري) قياس ما

تقدّم في شرح قوله في البيع ولو قتله برّدة سابقة أي أو قتل سابق كما قاله هناك أنّ له القود بغير رضا

كَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًا يُقْتَلُ بِأَوَّلِهِمْ قُلْتُ يُفْرَقُ بَأَن قَتَلَهُ ثُمَّ لَا يُقَوِّتُ حَقٌّ مِنْ بَعْدِهِ لِبَقَاءِ الْمَالِ مُتَمَلِّقًا بِتَرْكِه وَذِمَّتُهُ بِخِلَافِهِ هُنَا إِذْ لَا تَعْلُقُ إِلَّا بِالرَّقَبَةِ فَيَقَوِّتُ حَقُّ الثَّانِي بِالْكَلِيَّةِ فَكَانَ الْأَعْدَلُ عَفْوُ ذِي الْقَوَدِ لِيَشْتَرِكَ وَلَا قُدَّمَ حَقُّ غَيْرِهِ لِتَقْصِيرِهِ (أَوْ فِدَاهُ بِالْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضَيْنِ) عَلَى الْجَدِيدِ (وَفِي الْقَدِيمِ) يُفْدِيهِ (بِالْأَرْضَيْنِ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ بَيْعِهِ مَخْتَارًا لِلْفِدَاءِ وَالْأَلَزَمَهُ فِدَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْأَقْلُ مِنْ أَرْضِيهَا وَقِيَمَتِهِ (وَلَوْ أَحْظَقَهُ أَوْ بَاعَهُ وَصَحَّحْنَاهُمَا) بَأَن أَعْتَقَهُ مُوسِرًا أَوْ بَاعَهُ بَعْدَ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ (أَوْ قَتَلَهُ فِدَاهُ) وَجَوَّبًا لِأَنَّهُ فَوْتُ مَحَلِّ التَّعْلُقِ فَإِنْ تَعَذَّرَ الْفِدَاءُ لِنَحْوِ إِفْلَاسِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ أَوْ صَبْرِهِ عَلَى الْحَبْسِ.....

لِذِي الْقَوَدِ قَتَلَهُ أَيْ الْجَانِي. ة فَوْدُ: (كَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا إِنْخ) فِيهِ أَنَّ هَذَا دَاخِلٌ فِيمَا مَرَّ فَمَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ.

ة فَوْدُ: (لِبَقَاءِ الْمَالِ) أَيْ الْوَاجِبِ بِالْجِنَايَةِ. ة فَوْدُ: (بِتَرْكِه) أَيْ الْجَانِي الْمَقْتُولِ وَقَوْلُهُ وَذِمَّتُهُ الْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ أَوْ قَلْبُ الْمُطْفِ. ة فَوْدُ: (عَلَى الْجَدِيدِ) إِلَى وَقَوْلُهُ وَإِنْ عَلِمَ مَحَلَّهُ فِي الْمُثْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِي وَيَفْدِي أُمُّ وَلَدِهِ فِي النَّهْيَةِ.

ة فَوْدُ (سَنِي): (وَفِي الْقَدِيمِ بِالْأَرْضَيْنِ) لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَهُ رُبَّمَا يَبِيعُ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْجَدِيدُ لَا يُعْتَبَرُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ اه. مُثْنِي. ة فَوْدُ: (إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ بَيْعِهِ) أَيْ لِلْجِنَايَةِ الْأُولَى قَبْلَ وَقْعِ الثَّانِيَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. رَشِيدِي. ة فَوْدُ: (مِنْهُمَا) أَيْ الْجِنَايَتَيْنِ. ة فَوْدُ: (مِنْ أَرْضِيهَا) أَيْ كُلِّ مِنَ الْجِنَايَتَيْنِ فَكَانَ الْأُولَى التَّذْكِيرُ.

ة فَوْدُ (سَنِي): (وَلَوْ أَحْظَقَهُ) أَيْ الْمَبْدَ الْجَانِيَّ اه. مُثْنِي. ة فَوْدُ: (بَأَن أَحْظَقَهُ مُوسِرًا) أَيْ عَلَى الرَّاجِحِ اه. مُثْنِي. ة فَوْدُ: (أَوْ بَاعَهُ بَعْدَ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ) أَيْ عَلَى الْمَرْجُوحِ مُثْنِي وَعِ ش. ة فَوْدُ: (لِنَحْوِ إِفْلَاسِهِ) أَيْ السَّيِّدِ اه. ع ش.

الْمُشْتَرِي، ثُمَّ إِنْ جِهَلَهُ رَجَعَ بِالْقَمَنِ وَالْأَفْلَا. ة فَوْدُ: (وَالْأَلَزَمَهُ فِدَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْأَقْلُ مِنْ أَرْضِيهَا وَقِيَمَتُهُ) جِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ، وَإِنْ مَنَعَ بَيْعَهُ وَاخْتَارَ الْفِدَاءَ فَجَعَلَتْ ثَانِيًا فَعَلَّ بِهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ لَزِمَهُ فِدَاءُ كُلِّ جِنَايَةٍ بِالْأَقْلُ مِنْ أَرْضِيهَا وَقِيَمَتُهُ، ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَكَرَّرَ مَنَعَ الْبَيْعِ مَعَ الْجِنَايَةِ وَلَمْ يَخْتَرْ الْفِدَاءَ لَمْ يَلْزَمْهُ فِدَاءُ كُلِّ جِنَايَةٍ إِنْخ لَمَلَّ مَحَلَّهُ مَا دَامَ مُصِيرًا عَلَى اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ فِيمَا إِذَا كَانَ اخْتَارَ الْفِدَاءَ وَعَلَى مَنَعَ الْبَيْعِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ اخْتَارَهُ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ الْمَذْكُورِ فَإِنْ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَسَلَّمَهُ لِلْبَيْعِ مَعَ غُزْمِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ إِنْ نَقَصَتْ كَانَ كَذَلِكَ أَخْذًا وَمِمَّا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ وَتَسْلِيمَتَهُ فَلَوْ اخْتَارَ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْضًا الْفِدَاءَ فَهَلْ يَلْزَمُهُ فِدَاءُ كُلِّ جِنَايَةٍ بِالْأَقْلُ مِنْ أَرْضِيهَا وَقِيَمَتِهِ أَوْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْفِدَاءُ بِالْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضَيْنِ لِسُقُوطِ أَمْرِ الْمَنعِ وَالْإِخْتِيَارِ الْأَوَّلِ بِالرُّجُوعِ عَنْ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ فَيَتَأَمَّلُ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

ة فَوْدُ: (أَوْ قَتَلَهُ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ، وَإِنْ قَتَلَ الْجَانِي خَطَأً أَوْ شُبَّهَ عِنْدَ تَعَلُّقِ جِنَايَتِهِ بِقِيَمَتِهِ لِأَنَّهُا بَدَلُهُ فَإِذَا أُخِذَتْ سَلَّمَهَا السَّيِّدُ أَوْ بَدَلَهَا مِنْ سَائِرِ أَمْوَالِهِ أَوْ عَمْدًا أَوْ اقْتَصَصَ السَّيِّدُ وَهُوَ حَائِزٌ لَهُ لَزِمَهُ الْفِدَاءُ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ اه. وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ لَزُومُ الْفِدَاءِ إِذَا اقْتَصَصَ السَّيِّدُ لِأَنَّهُ لَا مَنَعَ لَهُ فِي قَتْلِهِ وَالْوَاجِبُ ابْتِدَاءُ إِنَّمَا

فُسِّخَ البَيْعُ وبيِعَ في الجنابة وفداؤه هنا (بالأقل) من قيمته والأرض جزماً لتعذر البيع (وقيل) يخري هنا أيضاً (القولان) السابقان.

(ولو هرب) العبد الجاني (أو مات) قبل اختيار سيده الفداء (برئ سيده) من علقته لقوات الرقبة (إلا إذا طُلب) منه لبيع (فمنعه) ليعديه بالمنع ويصير بذلك مختاراً للفداء بخلاف ما لو لم يُطلب منه أو طُلب فلم يمنعه فإنه لا يلزم به وإن علم محله وقدر عليه فيما يظهر خلافاً للزركشي وقوله لأنه يلزمه تسليمه يُرد بأنه لا يلزمه إلا إن كان تحت يده نعم، يلزمه الإعلام به لكن هذا لا يختص به بل كل من علم به كذلك فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول إذ لا يحصل بفعل كوطء الأمة (فالأصح أن له الرجوع وتسليمه) لبيع لأن اختياره مجزؤ وغد لا يلزم ولم يحصل اليأس من بيعه ومن ثم لو مات أو قُتل لم يرجع جزماً وكذا لو نقصت قيمته بعد اختياره إلا إن غريم ذلك التقص ولو باعه بإذن المستحق بشرط الفداء لزمه وامتنع رجوعه

• قود: (فُسِّخَ البَيْعُ) أي بخلاف الإختاق رشيدياً وسم وع ش. • قود: (السابقان) أي الجديد والقديم. • قود: (وَيَصِيرُ الْخ) قَلَّ ادَّعى المُسْتَحِقُّ مِنْهُ وَاتَّكَرَّ السَّيِّدُ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ لِأَنَّهُ أَضَلَّ عَدَمُ الْمَنْعِ وَعَدَمُ طَلَبِ الْمُسْتَحِقِّ الْبَيْعَ اه. ع ش. • قود: (بذلك) أي بالمنع. • قود: (لا يلزم) بيناء المفعول من الإلزام. • قود: (محله) أي العبد الهارب وقوله عليه أي رده وتسليمه. • قود: (خلافاً للزركشي) كذا في النهاية كما مر ولكن أقر المصنف قول الزركشي. • قود: (وقوله) أي الزركشي. • قود: (يلزمه) أي السيد. • قود: (بالقول) إلى الفصل في المغني إلا قوله: (ويُفَرَّقُ) إلى (ومن الأرض). • قود: (بالقول الخ) أي لا بالفعل إذ الخ اه. مُغْنِي.

• قود: (سني: وتسليمه) منصوب عطفاً على اسم أن والمغني وأن عليه تسليمه ولا يصح رفعه عطفاً على ضمير خبر إن لأن التسليم عليه لا له اه. مُغْنِي وَلَكِنْ أَنْ تَمْنَعَهُ بَأَنَّ اللَّهْمَةَ نَظَرًا لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ لَا يَكُلُّ مِنْهُمَا. • قود: (لا يلزم) أي الوفاء به. • قود: (وَمِنْ ثَمَّ) أي من أجل عَدَمِ حُصُولِ الْيَأْسِ مِنْ بَيْعِهِ اه. مُغْنِي. • قود: (لو مات) أي الرقيق الجاني وقوله أو قُتِلَ بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ. • قود: (لَمْ يَرْجَعْ) أي السيد عن اختيار الفداء اه. ع ش. • قود: (وكذا الخ) أي لا يرجع جزماً اه. مُغْنِي. • قود: (ولو باعه) أي السيد. • قود: (لزمه) أي الفداء. • قود: (وامتنع رجوعه) أي بأن يفسخ العقد ويسلمه لبيع.

هو القود فلم يَفُوتِ الْعَيْنُ وَلَا قِيمَتُهَا لَعَدَمِ جُوبِهَا فَلَمْ لَزِمَهُ الْفِدَاءُ. • قود: (فُسِّخَ الْبَيْعُ) ظاهره أن العتق يستمر. • قود: (سني: والشرح) إلا إذا طُلب منه فمنعه ويصير بذلك مختاراً للفداء عبارة الروض إلا إن كان منع منه فهذا اختياراً للفداء فيقديه أو يخصره لأن له الرجوع عن اختيار الفداء انتهى وهو صريح في جواز الرجوع عن اختيار الفداء، وإن منع من بيعه قبل ذلك والظاهر جريان ذلك، وإن تكررت الجنابة مع تكرر المنع واختيار الفداء حتى يجوز له الرجوع عنه مع ذلك. • قود: (لزمه وامتنع رجوعه) ظاهره، وإن فسح البيع أو انفسخ ويحتمل جواز الرجوع حينئذ.

وكذا يَنْتَبِغُ لو كان البيعُ بِتَأَخُّرٍ تَأَخَّرَا يَضُرُّ المَجْنِي عليه ولِلسَّيِّدِ أَمْوَالٌ غَيْرُهُ فَيَلْزَمُ بِالْفِدَاءِ حَدْرًا مِنْ ضَرَرِ المَجْنِي عليه ذَكَرَ ذَلِكَ الْبَلْقِينِي. (وَيَفْدِي أُمُّ وَلَدِهِ) حَتَّى لِمَنْعِهِ بَيْعَهَا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَتَمَلَّقْ الْجَنَائَةَ بِذِمَّتِهَا خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ بَلْ بِذِمَّتِهِ (بِالْأَقْل) مِنْ قِيَمَتِهَا يَوْمَ الْجَنَائَةِ وَإِنْ تَأَخَّرَ الْإِحْبَالُ عَنْهَا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَافُهُمْ وَمَحَلُّهُ إِنْ مَنَعَ بِبَيْعِهَا يَوْمَ الْجَنَائَةِ وَالْأَقْلُ فَيُفْتَوَى أَنَّهَا وَقَعَ بِالْإِحْبَالِ الْمُتَأَخَّرِ فَلْيُغْتَبَزْ دُونَ مَا قَبْلَهُ كَمَا بَحَثَ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِهَا فِيمَا مَرَّ بِأَنَّ الْمَنْعَ لَيْسَ مُفَوَّتًا لِلْبَيْعِ فَلَمْ يُغْتَبَزْ وَمِنْ الْأَرْضِ قِطْعًا لَا مَتَاعٍ بَيْعِهَا (وَقِيلَ) فِيهَا (الْقَوْلَانِ) السَّابِقَانِ فِي الْقِيَمِ لِجَوَازِ بَيْعِهَا فِي صَوْرٍ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ جَازَ لِكُونِهِ اسْتَوْلَدَهَا مَرْهُونَةً وَهُوَ مُفْسِرٌ لَمْ يَجِبْ فِدَاؤُهَا بَلْ يُقَدَّمُ حَقُّ المَجْنِي عليه عَلَى حَقِّ الْمُزْتَهِنِ وَمِثْلُهَا فِيمَا ذَكَرَ الْمَوْقُوفُ.....

• فَوَدَّ: (وَكَلَا يَنْتَبِغُ) أَيِ الرُّجُوعِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (لَوْ كَانَ الْبَيْعُ) أَيِ بَعْدَ الرُّجُوعِ. • فَوَدَّ: (بِتَأَخُّرِ الْبَيْعِ) أَيِ لَعَدَمِ مَنْ يَزْعُبُ فِي شِرَائِهِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَلِلْسَّيِّدِ الْبَيْعُ) الْوَاقِفُ حَالِيَةً. • فَوَدَّ: (فَيَلْزَمُ) بَيْنَهُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِثْرَامِ. • فَوَدَّ: (مِنْ ضَرَرِ المَجْنِي عَلَيْهِ) أَيِ بِتَأَخُّرِ الْبَيْعِ. • فَوَدَّ: (ذَكَرَ ذَلِكَ الْبَلْقِينِي) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا ذَكَرَهُ الْبَلْقِينِي اهـ. وَقَضِيَّةٌ صَنَعَ الثَّانِي أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ نَقَصَتْ إِلَى هُنَا. • فَوَدَّ: (وَيَفْدِي) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ اهـ. مَعْنَى عِبَارَةُ ع ش عَنْ سَم. عَلَى الْمَنْعِ وَالْبَيْعِ مَعْنَى عَنِ الشُّوْبَرِيِّ يُقَالُ فِدَاهُ إِذَا دَفَعَ مَالًا وَآخَذَ رَجُلًا وَأَفْدَى إِذَا دَفَعَ رَجُلًا وَآخَذَ مَالًا وَفَادَى إِذَا دَفَعَ رَجُلًا وَآخَذَ رَجُلًا اهـ. • فَوَدَّ: (خَفَا) أَيِ وَإِنْ مَاتَتْ حَقِيبُ الْجَنَائَةِ نِهَاجَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (هِنَا) أَيِ الْجَنَائَةِ. • فَوَدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَافُهُمْ) اِغْتَمَدَ النَّهَايَةَ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ اغْتِيَاؤُهَا وَقَدْ جَاءَتْ الْجَنَائَةُ عِنْدَ تَأَخُّرِ الْإِحْبَالِ. • فَوَدَّ: (فَلْيُغْتَبَزْ الْبَيْعُ) أَيِ وَقْتُ الْإِحْبَالِ. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَ) أَيِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مُغْنِي وَسَم. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُ) أَيِ الْإِحْبَالِ الْمُتَأَخَّرِ. • فَوَدَّ: (وَبَيْنَ الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِهَا) أَيِ حَيْثُ اغْتَبَزَ فِيهِ وَقْتُ الْجَنَائَةِ لَا الْمَنْعَ وَقَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ أَيِ فِي شَرْحِ وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرُ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِحْبَالِ وَالْمَنْعِ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يُغْتَبَزْ) أَيِ وَقْتُ الْمَنْعِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ الْأَرْضِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مِنْ قِيَمَتِهَا الْبَيْعِ). • فَوَدَّ: (السَّابِقَانِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ جَازَ الْبَيْعُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَمِيرَةُ وَمَحَلُّ وَجُوبِ فِدَائِهَا عَلَى السَّيِّدِ إِذَا امْتَنَعَ بِبَيْعِهَا كَمَا اقْتَضَاهُ التَّمْلِيلُ السَّابِقُ فَلَوْ كَانَتْ ثَبَاطُ لِكُونِهِ اسْتَوْلَدَهَا الْبَيْعُ. • فَوَدَّ: (وَبِثْلُهَا الْبَيْعُ) أَيِ أُمُّ الْوَلَدِ وَكَانَ الْأَسْبَابُ تَأَخُّرَهُ وَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ: (وَجِنَائَاتِهَا الْبَيْعُ) كَمَا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (الْمَوْقُوفُ الْبَيْعُ) (فَرَعَ): لَوْ مَاتَ الْوَاقِفُ وَلَهُ تَرْكَةٌ قَلِيلٌ يَلْزَمُ الْوَارِثُ فِدَاؤُهُ وَتَرَكَّ فِيهِ

• فَوَدَّ: (لَوْ كَانَ الْبَيْعُ بِتَأَخُّرٍ الْبَيْعُ) أَيِ بَانَ اخْتَارَ الْفِدَاءَ فَعَرَضَ مَا يَقْتَضِي تَأَخُّرَ الْبَيْعِ كَمَا ذَكَرَهُ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ. • فَوَدَّ: (وَيَفْدِي أُمُّ وَلَدِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، وَإِنْ مَاتَتْ حَقِيبُ الْجَنَائَةِ لِمَنْعِهِ بَيْعَهَا بِالْإِبْلَادِ كَمَا لَوْ قَتَلَهَا بِخِلَافِ مَوْتِ الْعَبْدِ لِمَنْعِ الْأَرْضِ بِرَقَبَتِهِ فَإِذَا مَاتَتْ بِلَا تَقْصِيرٍ فَلَا أَرْضَ وَلَا فِدَاءَ اهـ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ تَأَخَّرَ الْإِحْبَالُ) كَتَبَ م ر ش. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَ) أَيِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ. • فَوَدَّ: (بَلْ يُقَدَّمُ حَقُّ المَجْنِي عَلَيْهِ) كَمَا قَالَ الْبَلْقِينِي م ر ش.

والمندور عقته ومرو أن نحو الإيلاد بعد الجنابة إنما ينقذ من المؤمير دون المفسير (وجناباتها كواحدة في الأظهر) فيلزمه للكل فداء واحد لأن الاستيلاد بمنزلة الإتلاد وهو لو قتل الجناني لم يلزمه إلا قيمة واحدة يقتسمها جميع المستحقين فهي كذلك بالأولى فيشترك المستحقون فيها بقدر جناباتهم ومن قبض أرضاً حوصص فيه كفرمائه المفسر إذا اقتسموا ثم ظهر غيرهم وكلما تجددت جنابة تجدد الاسترداد فإذا كانت قيمتها ألفاً وأرض الجنابة ألف أخذها المستحق فإذا جنت ثانياً والأرض ألف استرد خمسمائة بأخذها المستحق فإذا جنت ثالثاً والأرض ألف استرد من كل ثلث ما معه وهكذا أو ألفاً وأرض الجنابة الأولى خمسمائة فأخذها ثم جنت والأرض ألف استرد الخمسمائة الباقية عند السيد ثلث الخمسمائة التي أخذها الأول.

فصل في الفرة

(في الجنين) الحر المصوم عند الجنابة وإن لم تكن أمه معصومة عندها ذكرنا كان أو نسيها أو تآم الخلق أو مسلماً أو ضيداً كل ولكون الحمل مستترا والاجتنان الاستتار ومنه الجن سمي

صاحب الغياب اه. ع ش ومرو عنه أي ع ش اعتمد الأول وعبارة البجيرمي فإن كان الواقف ميتاً وله تركه ففي الجزائيات أن الفداء على الوارث زيادي فإن لم يكن تركه ففي كسبه أو على بيت المال إن لم يكن كسبه حرز حلي اه. قود: (والمندور جفقه) وأما المكاتب فذكر المصنف جنابته في باب الكتابة اه. مغني. قود: (أن نحو الإيلاد) أي كالوقف أي والتذر اه. ع ش. قود: (وهو) أي السيد لو قتل الجناني أي جنابة متعده. قود: (فهو كذلك) استثنى البلقيني من ذلك أم الولد التي تباع بأن استولدها وهي مروهنة وهو مفسر إذا جنت جنابة تتعلق برقيبتها فإن حق المجني عليه يقدم فلا يكون جناباتها كواحدة لانه يمكن بيعها بل هي كالقن يجن جنابة بعد أخرى فيأتي فيها التخصيل المار اه. مغني. قود: (استرد إلخ) أي المستحق الثاني. قود: (وثلث الخمسمائة إلخ) أي ليصير معه ثلث الألف ومع الأول ثلثه نهاية ومغني. قود: (الباقية عند السيد) أي بعد أخذ الأول أرض جنابته الذي هو خمسمائة

(فصل: في الفرة)

قود: (الحر المصوم) إلى قول المتن: (وكذا إن ظهر) في المغني إلّا قوله: (أو مسلماً) وإلى قول المتن: (ولو ألق جنتين) في النهاية إلّا قوله: (أو أخرج رأسه) إلى المتن. قود: (الحر) أما الجنين الرقيق والكافر فذكرهما المصنف آخر الفصل اه. مغني. قود: (المصوم) أي المضمون على الجناني فخرج جنين أمه الآتي. قود: (وإن لم تكن أمه معصومة) كان ارتدت وهي حايمل أو وطئ مسلم حريّة بشبهة اه. ع ش. قود: (أو مسلماً) الأولى حذفه لما مر اتفاقاً عن المغني. قود: (أو ضيداً كل) أفاد أن في الكافر غرة وهو كذلك غابته أن الفرة في المسلم تساوي نصف عشر الذية وفي الكافر ثلث غرة المسلم كما يأتي اه. ع ش. قود: (والاجتنان الاستتار ومنه الجن) اغتراض بين الجار ومتعلقه.

جَنِينًا (غُرَّةً) إجماعًا وهي الخيارُ وأصلُها بياضٌ في وجه الفرسِ وأخذَ بعضُ العلماءِ منها اشتراطَ بياضِ الرقيقِ الآتي وهو شاذٌّ وإنَّما تجبُ (إن انفصلَ مِنَّا بجناية) على أمِّه الحيةُ تَوَثَّرَ فيه عادةٌ ولو نحو تهديدٍ أو طلبٍ ذي شوكَةٍ لها أو لِمَنْ عندها كما مرَّ أو تجويعِ أثرِ إسقاطٍ بقولِ خَبِيرِينَ لا نحو لَطْمَةٍ خَفِيفَةٍ (في حياتها أو) بعدَ (موتها) مُتَمَلِّقٌ بانفصالٍ لا بجنايةٍ إلا على ما قاله.....

• فَوَدَّ (سني: غُرَّةً).

(فَرَعُ): مَنْ مَعَهُ طَعَامٌ ذُو رَائِحَةٍ يُؤَثِّرُ الإِجْهَاضَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الطَّعَامَ كَذَلِكَ وَأَنَّ هُنَاكَ حَامِلًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ مِنْهَا مَا يَمْنَعُ الإِجْهَاضَ إِنْ طَلَبَتْ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَطْلُبْ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ وَاجْتَهَضَتْ ضِمْنَهُ بِالْفَرَّةِ نَعَمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مَتَجَانًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ حَالِ الطَّعَامِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِ الْحَامِلِ أَوْ بِتَأَثُّرِهَا بِتِلْكَ الرَّائِحَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالِفِ الْعَادَةَ وَلَمْ يُبَايِرِ الْإِثْلَافَ لَكِنْ لَوْ عَلِمَتْ هِيَ الْحَالُ وَلَمْ تَطْلُبْ حَتَّى اجْتَهَضَتْ فَعَلَيْهَا الضَّمَانُ وَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ لِغَيْرِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مِنْهُ وَيَضْمَنُ كَمَا فِي الْمُضْطَرِّ وَكَمَا لَوْ أَشْرَفَتِ السَّفِينَةُ عَلَى الْغَرَقِ فَإِنَّهُ يَجِبُ طَرْحُ مَتَاعِهَا لِزَجَاءِ نَجَاةِ الرَّائِبِ مَعَ الضَّمَانِ اهـ. سم.

• فَوَدَّ: (وهي الخيارُ) أي في الأصلِ. • وفودَّ: (وأصلُها إلخ) أي قَبْلَ هَذَا الْأَصْلِ اهـ. رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (بِياضِ إلخ) أي فَوَدَّ الدَّرْهَمِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَأَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إلخ) هُوَ عَمَرُو بْنُ الْعَلَاءِ وَحَكَاهُ الْفَاكِهَانِيُّ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَيْضًا اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ الْإِنْفِصَالِ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ نَحْوُ تَهْدِيدِ إلخ) كَانَ يَضْرِبُهَا أَوْ يُوَجِّرُهَا دَوَاءً أَوْ غَيْرَهُ فَتَلْقَى جَنِينًا اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ بَابِ مَوْجِبَاتِ الدِّيَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ تَجْوِيعِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَانَ يَمْنَعُهَا الطَّعَامَ أَوْ الشَّرَابَ حَتَّى سَقَطَ الْجَنِينُ وَكَانَتِ الْأَجَنَةُ تَسْقُطُ بِذَلِكَ اهـ. • فَوَدَّ: (أَثَرُ إِسْقَاطِ إلخ) أَيِ وَلَوْ بِتَجْوِيعِهَا نَفْسَهَا أَوْ كَانَ فِي صَوْمٍ وَاجِبٍ. • وفودَّ: (خَبِيرَيْنِ) أَيِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ قَلَوْ لَمْ يَوْجِدَا أَوْ وَجِدَا وَاخْتَلَفَا فَيَتَّبِعِي هَدْمُ الضَّمَانِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ فَلَا يَكْفِي إِخْبَارُ النَّسَاءِ وَلَا خَبَرُ غَيْرِ الْعَدْلِ. • وفودَّ: (لَا نَحْوِ لَطْمَةٍ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: (تَوَثَّرَ فِيهِ عَادَةً) اهـ. ع ش.

(فَصْلٌ: فِي الْجَنِينِ غُرَّةُ إلخ)

• فَوَدَّ: (غُرَّةً) فَرَعٌ مَنْ مَعَهُ طَعَامٌ ذُو رَائِحَةٍ يُؤَثِّرُ الإِجْهَاضَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الطَّعَامَ كَذَلِكَ وَأَنَّ هُنَاكَ حَامِلًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ مِنْهَا مَا يَمْنَعُ الإِجْهَاضَ إِنْ طَلَبَتْهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَطْلُبْ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ وَاجْتَهَضَتْ ضِمْنَهُ بِالْفَرَّةِ نَعَمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مَتَجَانًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ حَالِ الطَّعَامِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِ الْحَامِلِ أَوْ بِتَأَثُّرِهَا بِتِلْكَ الرَّائِحَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالِفِ الْعَادَةَ وَلَمْ يُبَايِرِ الْإِثْلَافَ لَكِنْ لَوْ عَلِمَتْ هِيَ فِي الْحَالِ وَلَمْ تَطْلُبْ حَتَّى اجْتَهَضَتْ فَعَلَيْهَا الضَّمَانُ وَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ لِغَيْرِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مِنْهُ وَيَضْمَنُ كَمَا فِي الْمُضْطَرِّ، وَكَمَا لَوْ أَشْرَفَتِ السَّفِينَةُ عَلَى الْغَرَقِ فَإِنَّهُ يَجِبُ طَرْحُ مَتَاعِهَا لِزَجَاءِ نَجَاةِ الرَّائِبِ مَعَ الضَّمَانِ.

جمع من أنه لو ضرب مئنة فأجهضت مئنة لزمته غرة لكن قال آخرون لا غرة فيه وادعى
 المازدي فيه الإجماع ورجحه البلقيني وغيره لأن الأصل عدم الحياة وبفرضها فالظاهر موته
 بموتها وإنما لم تختلف الغرة بذكورته وأنوثته لإطلاقي خبر الصحيحين «أنه ﷺ قضى في
 الجنين بغرة» ولعدم انضباطه فهو كاللبن في المضرة قلده الشارع بصاع لذلك وخرج بتقييد
 الجنين بالمضمة ما لو جنى على حريية حامل من حربي أو مرتدة حملت بولد في حال ردتها
 فأسلمت ثم أجهضت أو على أمته الحامل من غيره فعتقت ثم أجهضت والحمل ملكه فإنه لا
 شيء فيه لإهداره، وجعل غير واحد من الشراح ذلك قيداً لها مزدوداً لإيهامه أنه لو جنى على
 حريية أو مرتدة أو مملوكة جنيهاً مسلم في الأوليتين أو لغيره في الأخيرة لا شيء فيه وليس
 كذلك لمضته فلا نظراً.....

• فؤد: (جمع) عبارة المفتي القاضي أبو الطيب والزياني اه. • فؤد: (لكن قال آخرون إلخ) عبارة
 النهاية لكن المتمد ما رجحه البلقيني وغيره وادعى المازدي إلخ وعبارة المفتي، وقال البقوي: لا
 شيء عليه وبه قال المازدي وادعى فيه الإجماع ورجحه البلقيني ولم يرجع الشيخان شيئاً اه.
 • فؤد: (وبفرضها) أي حياة الجنين. • فؤد: (بموتها) أي بموت أمه قبل ضربها. • فؤد: (بذكورته إلخ)
 أي الجنين. • فؤد: (أنه ﷺ قضى في الجنين إلخ) في الاستدلال به نظراً لما تقرّر في الأصول أن نحو
 فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجبار على ثبوتها للجبار غير
 الشريك بأنه لا عموم له سم على حجة، وقد يجاب بأن الاستدلال هنا ليس بمجرد الحديث بل به مع ما
 فيه الصحابة من وروده في جواب سؤال على وجه يفهم العموم اه. ع ش.
 • فؤد: (بصاع) أي من الثمن. • فؤد: (لذلك) أي لعدم انضباطه. • فؤد: (حملت بولد إلخ) أي من مرتدة
 أو غيره لكن بزنا ولم يكن في أصوله مسلم من الجانبين في الأولى ومن جانب الأم في الثانية اه.
 رشيد.

• فؤد: (والحمل ملكه) أي السيد الجاني. • فؤد: (لا شيء فيه إلخ) أي الجنين في كل من الصور
 الثلاث. • فؤد: (ذلك) أي المضمة وقوله لها أي للأُم. • فؤد: (جنيهاً إلخ) أي المجني عليها. • فؤد:
 (في الأوليتين) هما قوله: (حريية أو مرتدة) اه. ع ش.
 • فؤد: (أو لغيره) عطف على مسلم والضمير للسيد الجاني على مملوكته. • فؤد: (في الأخيرة) هي
 قوله: (أو مملوكة) اه. ع ش. • فؤد: (لا شيء فيه) أي: الجنين جواب لو. • فؤد: (لمضته) أي
 الجنين في كل من الثلاث.

• فؤد: (لكن قال آخرون لا غرة فيه) كتب عليه م ر. • فؤد: (لإطلاقي خبر الصحيحين أنه ﷺ قضى في
 الجنين إلخ) في الاستدلال به نظراً لما تقرّر في الأصول أن نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا
 الاستدلال بحديث «قضى بالشفعة للجبار» على ثبوتها للجبار غير الشريك بأنه لا عموم له.

لإهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أو موتها على ما مر (بلا انفصال) كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه فجنى عليها ومات ولم ينفصل (في الأصح) لتحقق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فخر آخر رقبته قبل انفصاله قتل به على المتمد ليتيقن استقرار حياته (والا) ينفصل ولا ظهر بمضنه (فلا غرة) وإن زالت حركه البطن ويكرها لعدم تيقن وجوده ولا إيجاب مع الشك (أو انفصل) (حيا) بالجناية على أمه (وبقي زمانا بلا ألم لم مات فلا ضمان) لأن ظاهر موته بسبب آخر (وإن مات حين خرج) أي ثم خروجه (أو دام ألمه) وإن لم يكن به وزم (فمات فدية نفس) فيه إجماعا ليتيقن حياته وإن لم يستهل لأن الفرض أنه

قود: (لإهدارها) أي الأم. قود: (على ما مر) أي في متعلّي الجار. قود: (فخرج رأسه) أي ميتا اه. مغمي. قود: (ومات) قال في الزوض ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكالمتفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء مات الأم أم لا لتحقق وجوده وذكر الأصل موت الأم تصوير لا تقيّد انتهى اه. سم. قود: (لتحقق وجوده) إلى الفرع في المغمي إلا قوله وحكى عن النص أنه كتحديد الرأس وقوله أي أربع منهن. قود: (ولو أخرج رأسه إلخ) أي بعد أن ضرب أمه كما يأتي عن الباب وقد بيّنه قوله آخر. قود: (قتل به) ظاهره ولو كان دون ستة أشهر لكن قد ينافيه قوله ليتيقن استقرار حياته وكذا ينافيه قوله الاتي فمن قتله وقد انفصل بلا جناية قيل به إلخ فإن مفهومه أن من قتله وقد انفصل بجناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليتامل اه. ع ش.

قود: (سني: فلا ضمان) أي على الجاني سواء أزال ألم الجناية عن أمه قبل إلقائه أم لا نهاية ومغمي. قود: (أي ثم خروجه) أخرج ما لو مات قبل تمام خروجه وفي الباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فخره شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه. سم على حج ولينظر الفرق بين ما لو مات قبل تمام خروجه حيث وجبت الغرة وبين ما لو أخرج رأسه ثم صاح فخر آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص مع كون جنايته قبل انفصاله ولعله أن الجناية لما وقعت على ما تحققت حياته بالصباح نزلت منزلة الجناية على المتفصل تغليظا على الجاني بإقدامه على الجناية على النفس بخلاف هذا فإن الجناية ليست عليه بل على أمه فالجاني ليس مقصودا بها فحُفَّت أمره اه. ع ش. قود: (وإن لم يستهل لأن إلخ) هذا راجع للمعطوف عليه فقط كما هو صريح

قود: (كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه فجنى عليها ومات ولم ينفصل) قال في الزوض، ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكالمتفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء مات الأم أيضا أم لا لتحقق وجوده، وذكر الأصل موت الأم تصوير لا تقيّد انتهى. قود: (أي ثم خروجه) خرج ما لو مات قبل تمام خروجه وفي الباب، ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فخره شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه. قود: (أيضا أي ثم خروجه) أخرج ما لو مات حين خرج رأسه فقط أو دام ألمه فمات.

وَجَدَ فِيهِ أَمَارَةَ الْحَيَاةِ كَنَفْسٍ وَامْتِصَاصٍ تَذِيٍّ وَقَبْضٍ يَدٍ وَتَسْطِيطِهَا وَحِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ انْتِهَائِهِ لِخَرَكَةِ الْمَذْبُوحِينَ وَعَدِيمِهِ لِأَنَّ حَيَاتَهُ لَمَّا غَلِمَتْ كَانَ الظَّاهِرُ مَوْتَهُ بِالْجَنَابَةِ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُؤَثَّرْ انْفِصَالُهُ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ غَلِمَ أَنَّهُ لَا يَمِيشُ فَمَنْ قَتَلَهُ وَقَدْ انْفَصَلَ بِهَا جَنَابَةً قُتِلَ بِهِ كَقَتْلِ مَرِيضٍ مُشْرِفٍ عَلَى الْمَوْتِ فَإِنْ انْفَصَلَ بِجَنَابَةٍ وَحَيَاتِهِ مُسْتَقَرَّةٌ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا غُرِّزَ الثَّانِي فَقَطْ وَلَا عِبْرَةَ بِمُجَرَّدِ اخْتِلَاجٍ وَيُصَدَّقُ الْجَانِي بِبِمِيشِهِ فِي عَدَمِ الْحَيَاةِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَعَلَى الْمُسْتَحَقِّ الْبَيْتَةُ.

(وَلَوْ أَلْقَتْ) الْمَرْأَةُ بِالْجَنَابَةِ عَلَيْهَا (بِجَنِينٍ) مَيِّتِينَ (فَفُتْرَانِ) أَوْ ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ وَمَكْذَا لَيَعْلَمَنَّ الْفُرَّةُ بِاسْمِ الْجَنِينِ أَوْ مَيِّتًا وَحَيًّا فَمَاتَ فَفُتْرَةٌ فِي الْمَيِّتِ وَدَبَّةٌ فِي الْحَيِّ (أَوْ) أَلْقَتْ (هَذَا) أَوْ رَجُلًا أَوْ زَأْسًا أَوْ مُتَعَدِّدًا مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَثُرَ وَلَوْ لَمْ يَنْفَصِلِ الْجَنِينُ وَمَاتَتِ الْأُمُّ (فَفُتْرَةٌ) وَاحِدَةٌ لِلْعَلَمِ

صَنِيعِ الْمُغْنِي. **قُودُ:** (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ تَيَقَّنَ حَيَاتَهُ. **قُودُ:** (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْفَرْقِ. **قُودُ:** (لَمْ يُؤَثَّرْ انْفِصَالُهُ) الْخ) أَيِ فِي وَجُوبِ الدَّبَّةِ فَلَمْ يَنْقُطْ بِذَلِكَ عِشْرٌ وَرَشِيدِي. **قُودُ:** (فَمَنْ قَتَلَهُ) أَيِ الْجَنِينَ الْمُتَفَصَّلَ حَيًّا بِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ. **قُودُ:** (فَكَذَلِكَ) أَيِ قُتِلَ بِهِ أ. هـ. ع. ش. **قُودُ:** (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَيَاتُهُ مُسْتَقَرَّةً حَبَارَةً الْمُغْنِي وَإِنْ كَانَ أَيِ الْإِنْفِصَالُ بِجَنَابَةٍ وَحَيَاتِهِ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ فَالْقَاتِلُ لَهُ هُوَ الْجَانِي عَلَى أَمْرِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْجَانِي إِلَّا التَّغْزِيرُ أ. هـ. **قُودُ:** (وَلَا جَبْرَةَ الْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ الْفَرْصَ الْخ) فَكَانَ الْأَنْسَبُ تَقْلِيدُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَحِينَئِذٍ الْخ. **قُودُ:** (وَيُصَدَّقُ الْجَانِي بِبِمِيشِهِ) الْخ) وَلَوْ أَثَرُ بِجَنَابَةٍ وَأَثَرُ الْإِنْجِهَاصِ أَوْ خُرُوجِهِ حَيًّا صُدِّقَ الْمُتَكَبِّرُ بِبِمِيشِهِ وَتَقَدَّمَ بَيْتُهُ الْوَارِثُ وَيُقْبَلُ هُنَا أَيِ فِي الْإِنْجِهَاصِ وَفِي أَنَّهُ انْفَصَلَ حَيًّا النِّسَاءُ وَعَلَى أَصْلِ الْجَنَابَةِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَإِنْ أَدْعَى أَنَّ الْإِنْجِهَاصَ أَوْ مَوْتَ مَنْ خَرَجَ حَيًّا بِسَبَبِ آخَرَ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ بَقَاءَ الْأَمِّ إِلَيْهِ صُدِّقَ الْوَارِثُ وَإِلَّا فَلَا وَيُقْبَلُ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ نَظِيرَ مَا مَرَّ أ. هـ. نِهَايَةً وَيَأْتِي عَنْ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَامِ.

قُودُ (لَسَنِي): (وَلَوْ أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ) الْخ) وَلَوْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي الْإِنْجِهَاصِ اشْتَرَكُوا فِي الْفُرَّةِ كَمَا فِي الدَّبَّةِ مُغْنِي وَرَوَّضَ. **قُودُ:** (مَيِّتِينَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَلْفَتْهُ مَيِّتًا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَحُكْمِي عَنْ النَّصِّ أَنَّهُ كَتَمْتُهُ الرَّاسَ. **قُودُ:** (وَمَاتَتِ الْأُمُّ) عَطَفَ عَلَى أَلْفَتْ بِدَا الْخ) وَسَيُذَكَّرُ مُحْتَزَّزُهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا هَاشَتْ الْخ. **قُودُ (لَسَنِي):** (فَفُتْرَةٌ) وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَجِبُ لِلْمَضِيِّ الزَّائِدِ حُكْمُهُ أ. هـ. مُغْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ

قُودُ: (أَوْ مُتَعَدِّدًا مِنْ ذَلِكَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَجِبُ لِلْمَضِيِّ الثَّلَاثِ فَأَكْثَرُ حُكْمُهُ أ. هـ. وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ، فَقَالَ لَا يَجِبُ غَيْرُ الْفُرَّةِ أ. هـ. وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْفُرَّةَ بِمَنْزِلَةِ الدَّبَّةِ فَكَمَا لَا يَجِبُ لِلْجُمْلَةِ غَيْرُ الدَّبَّةِ، وَإِنْ كَثُرَ مَا فِيهَا مِنَ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ، وَإِنْ تَلَقَّتْ أَوَّلًا بِجَنَابَتِهِ، ثُمَّ الْجُمْلَةُ لَا يَجِبُ لِلْجُمْلَةِ غَيْرُ الْفُرَّةِ، وَإِنْ كَثُرَ مَا فِيهَا مِمَّا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ لَوْ هَاشَتْ الْأُمُّ أَتَجَهَّ وَجُوبُ فُرَّةٍ فِي نَحْوِ الْيَدَيْنِ وَحُكْمُهُ لِلثَّلَاثِ فَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ فَتَأَمَّلْ. **قُودُ:** (وَمَاتَتِ الْأُمُّ) بِخِلَافِ مَا لَوْ هَاشَتْ وَسَيَأْتِي.

بوجود الجنين والظاهر أَنَّ نحو اليد بآن بالجنابة وتعدّد ما ذَكَرَ لا يستلزم تعدّده فقد وَجِدَ رَأْسَانِ لِیَدَیْنِ واحدٍ نعم، إِنْ أَلْقَتْ أَكْثَرَ مِنْ يَدَیْنِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ اتِّحَادُ الرَّأْسِ تَعَدَّدَتْ بَعْدِيهِ لِأَنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ لَهُ يَدَانِ بِحَالٍ وَخَكِي عَنِ التَّصَرُّعِ أَنَّهُ كَتَعَدُّدِ الرَّأْسِ أَمَّا إِذَا عَاشَتْ وَلَمْ تُثَلِّجْ بِنَيْتٍ فَلَا يَجِبُ فِي الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ إِلَّا نَصْفُ غُرَّةٍ كَمَا أَنَّ يَدَ الْحَيِّ لَا يَجِبُ فِيهَا إِلَّا نَصْفُ دَيْتِهِ وَلَا يُضْمَنُ بَاقِيهِ لِأَنَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ تَلَفَّهُ بِهَذِهِ الْجَنَابَةِ فَإِنَّ أَلْقَتَهُ مَيِّتًا كَامِلَ الْأَطْرَافِ وَجَبَتْ حُكُومَةُ فِي الْيَدِ لَا غَيْرَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا كَانَتْ زَائِدَةً لِهَذَا الْجَنِينِ وَانْتَحَقَّ أَثَرُهَا هَذَا إِنْ كَانَ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَالْأَفْرَةِ وَلَا شَيْءَ فِي الْيَدِ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ وَخَكِي شَارِخٍ عَنِ الْمَاوُزِدِيِّ مَا

الرَّوْضِ مَا نَعَهُ وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَقَالَ لَا يَجِبُ غَيْرُ الْغُرَّةِ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْغُرَّةَ بِمِثْلَةِ الدِّيَةِ فَكَمَا لَا يَجِبُ لِلْجُمْلَةِ غَيْرُ الدِّيَةِ وَإِنْ كَثُرَ مَا فِيهَا مِنْ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ وَإِنْ تَلَفَتْ أَوَّلًا بِجَنَابَتِهِ ثُمَّ الْجُمْلَةُ كَذَلِكَ لَا يَجِبُ لِلْجُمْلَةِ غَيْرُ الْغُرَّةِ وَإِنْ كَثُرَ مَا فِيهَا مِمَّا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ لَوْ عَاشَتْ الْأُمُّ أَتُجِبُهُ وَجُوبُ غُرَّةٍ فِي نَحْوِ الْيَدَيْنِ وَحُكُومَةُ لِلثَّلَاثِ فَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ قَتَامُلٌ أَه. أَقُولُ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَالنَّهَايَةِ مُوَافَقَةُ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِي حَدَمِ وَجُوبِ الْحُكُومَةِ لِلْمَضْرُوبِ الزَّائِدِ.

• فَوَدَّ: (بِأَنَّ) أَيِ انْقَطَعَ أَه. ع ش. • فَوَدَّ: (تَعَدَّدَتْ) أَيِ الْبَدَنِ. • فَوَدَّ: (فَقَدْ وَجِدَ رَأْسَانِ) وَرَوِي أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَخْبَرَ بِأَمْرٍ أَوَّلًا رَأْسَانِ فَتَكَحَّحَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا وَطَلَّقَهَا أَه. مُعْنَى زَادَ ع ش عَنْ الدَّمِيرِيِّ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ أَمْرًا وَلَدَتْ وَلَدًا لَهُ رَأْسَانِ فَكَانَ إِذَا بَكَى بَكَى بِهِمَا وَإِذَا سَكَتَ سَكَتَ بِهِمَا أَه. • فَوَدَّ: (إِنْ أَلْقَتْ أَكْثَرَ مِنْ يَدَیْنِ) أَيِ وَلَوْ بِالتَّصَاقِ أَه. مُعْنَى • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَتَحَقَّقْ اتِّحَادُ الرَّأْسِ الْخ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَأْسٌ فَالْمَجْمُوعُ يَدَنْ وَاحِدَةً حَقِيقَةً فَلَا يَجِبُ إِلَّا غُرَّةٌ وَاحِدَةٌ أَه. مُعْنَى.

• فَوَدَّ: (تَعَدَّدَتْ) أَيِ الْغُرَّةُ وَقَوْلُهُ بَعْدِيهِ أَيِ الْبَدَنِ أَه. ع ش. • فَوَدَّ: (لَا يَكُونُ لَهُ يَدَانِ الْخ) أَيِ بِحَسَبِ الْإِسْتِغْرَاءِ وَهُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ خِلَافُهُ أَه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (كَتَعَدُّدِ الرَّأْسِ) أَيِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَعَدُّدُ الْبَدَنِ تَعَدُّدَ الرَّأْسِ فَلَا يَجِبُ إِلَّا غُرَّةٌ وَاحِدَةٌ. • فَوَدَّ: (فَإِنَّ أَلْقَتَهُ الْخ) أَيِ بَعْدَ إِلْقَاءِ الْيَدِ وَالْإِنْدِمَالِ أَه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (مَيِّتًا) أَمَّا إِذَا أَلْقَتَهُ حَيًّا فَحُكْمُهُ مُفَصَّلٌ فِي الرَّوْضِ وَالْمُعْنَى فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (لَا هِيزُ) أَيِ فَلَا يَجِبُ فِيهَا غُرَّةٌ وَلَا فِي الْجَنِينِ شَيْءٌ سَم. وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَانْتَحَقَّ أَثَرُهَا) كَانَ الْمُرَادُ بِأَنْمِاحِ أَثَرِهَا عَدَمُ تَأْثِيرِهَا فِي إِهْلَاكِ الْجَنِينِ أَه. سَم. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ وَجُوبِ الْحُكُومَةِ لَا غَيْرَ. • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ) أَيِ إِلْقَاءِ مَيِّتٍ كَامِلِ الْأَطْرَافِ بَعْدَ إِلْقَاءِ الْيَدِ. • فَوَدَّ: (وَلَا) أَيِ بَانَ كَانَ إِلْقَاءُ الْمَيِّتِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ.

• فَوَدَّ: (فَقُرَّةٌ) أَيِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْيَدَ مُبَانَةٌ مِنْهُ أَه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ) أَيِ أَنَّ الْيَدَ الَّتِي أَلْقَتْهَا

• فَوَدَّ: (وَجَبَتْ حُكُومَةُ فِي الْيَدِ لَا هِيزُ) أَيِ فَلَا يَجِبُ فِيهَا غُرَّةٌ وَلَا يَجِبُ فِي الْجَنِينِ شَيْءٌ.

• فَوَدَّ: (وَانْتَحَقَّ أَثَرُهَا) كَانَ الْمُرَادُ بِأَنْمِاحِ أَثَرِهَا عَدَمُ تَأْثِيرِهَا فِي هَلَاكِ الْجَنِينِ. وَقَوْلُهُ الْآتِي لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ أَيِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ مَوْتَهُ قَبْلَ انْدِمَالِ تِلْكَ الْيَدِ إِذْ مَوْتُهُ بَعْدَهُ يَقْتَضِي عَدَمَ دُخُولِ وَاجِبِ الْيَدِ فِي الْغُرَّةِ كَمَا لَوْ مَاتَ الْكَبِيرُ بَعْدَ انْدِمَالِ قَطْعِ طَرَفٍ لَا يَدْخُلُ وَاجِبُهُ فِي دَيْتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

يُخَالِفُ ذَلِكَ وَالْمَعْتَمِدُ مَا تَقَرَّرَ (وَكَذَا لَخَمَّ قَالَ الْقَوَائِلُ) أَيِ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ (فِيهِ صُورَةٌ) وَلَوْ لِنَحْوِ غَيْرِ أَوْ يَدٍ (خَفِيَّةٌ) لَا يَعْرِفُهَا غَيْرُهُنَّ فَتَجِبُ الْفُرَةُ لِوُجُودِهِ (قِيلَ أَوْ قُلْنَ) لَيْسَ فِيهِ صُورَةٌ ظَاهِرَةٌ وَلَا خَفِيَّةٌ وَلَكِنَّهُ أَصْلٌ آدَمِيٌّ وَ (لَوْ بَقِيَ لَتَصَوَّرَ) وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِذَلِكَ كَمَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي أُثْيَةِ الْوَلَدِ وَإِنَّمَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ بِهِ لِذِلَالَتِهِ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّجَمِ.

(فَرَعَ) أَقْبَى أَبُو إِسْحَاقَ الْمَوْزَوِّيَّ بِجَلِّ سَفِيهِ أَمَّتَهُ ذَوَاءً لِيُسْقِطَ وَلَدُهَا مَا دَامَ غَلَقَةً أَوْ مُضْغَةً وَبَالَغَ الْحَنْفِيَّةُ فَقَالُوا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَكَلَامُ الْإِحْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا مَرَّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْزَلِ وَاضْبَحَ.

(وَهِيَ) أَيِ الْفُرَةُ فِي الْكَامِلِ وَغَيْرِهِ (عِدَّةٌ أَوْ أَمَةٌ) كَمَا نَقَلْنَا بِهِ الْخَبَرَ بِخَيْرَةِ الْغَارِمِ لَا الْمُسْتَحِقَّ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَخَذَا مِنَ الْمُتَنِ عَدَمَ إِجْزَاءِ الْخُنْثَى وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ ذَكَرًا وَلَا أُنْثَى أَيِ بَاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ لَا بَاطِنِ الْأَمْرِ وَمَعَ ذَلِكَ الْوَجْهَ التَّمْلِيلُ بِأَنَّ الْخُنْثَى غَيْبٌ كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ (فَقِيْلَ) بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِي فَلَا يَلْزَمُ قَبُولُ غَيْرِهِ.....

كَانَتْ زَائِدَةً لِهَذَا الْجَنِينِ وَانْتَحَقَّ أَثَرُهَا اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيِ أَرْبَعٍ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (أَيِ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ) وَحُضُورُهُنَّ مَنْوُطٌ بِالْمَجْنَبِيِّ عَلَيْهِ وَلَوْ أَحْضَرَهُنَّ وَلَوْ مِنْ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ وَشَهِدَنَ قَضَى لَهُ وَلَا فَلَ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَانِي يَبَيِّنُهُ اهـ. ع ش.

قَوْلُ (سَنِيٍّ): (فِيهِ صُورَةٌ الْخ).

(فَائِدَةٌ): تَظْهَرُ الصُّورَةُ الْخَفِيَّةُ بِوَضْعِهِ فِي الْمَاءِ الْحَارِّ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَوْ لِنَحْوِ غَيْرِ الْخ) أَيِ أَوْ أَضْبَحَ أَوْ أَظْفَرَ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لِلْمَلِكِ) أَيِ لُؤْجُودِ مُجَرَّدِ أَصْلٍ آدَمِيٍّ. قَوْلُهُ: (يَجُوزُ مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ بَعْدَ تَنْفِيخِ الرُّوحِ. قَوْلُهُ: (وَكَلَامُ الْإِحْيَاءِ الْخ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي بَابِ النِّكَاحِ مَا يُقِيدُ أَنَّ كَلَامَ الْإِحْيَاءِ دَالٌّ عَلَى حُرْمَةِ إِقَاءِ التُّطْفَةِ بَعْدَ اسْتِغْرَارِهَا فِي الرَّجَمِ فَرَأَجَعَهُ اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (فِي الْكَامِلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَالْأَصَحُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (فِي الْكَامِلِ) أَيِ بِالْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالذِّكُورَةِ. قَوْلُهُ: (كَمَا نَقَلْنَا) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (الْخَبَرُ) أَيِ خَبَرِ الصَّحَابِيِّينَ (أَنَّهُ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ بِفُرَةِ عِيدٍ أَوْ أَمَةٍ) اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِخَيْرَةِ الْغَارِمِ الْخ) أَيِ وَالْخَيْرَةُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْغَارِمِ وَيُجَبِّرُ الْمُسْتَحِقَّ عَلَى قَبُولِهَا مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَتْ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ تَبِعَهُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالذَّمِيرُ. قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ التَّنْصِيرِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ سَبْعَ سِنِينَ وَاخْتِيَارُ الْبُلْقِينِيِّ لَهَا تَبَعًا لِلنَّصِّ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ اهـ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْخ) أَيِ اخْتِيَارُ بُلُوغِ سَبْعَ سِنِينَ. قَوْلُهُ: (قَبُولُ غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ

قَوْلُهُ: (وَكَلَامُ الْإِحْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا الْخ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي بَابِ النِّكَاحِ مَا يُقِيدُ أَنَّ كَلَامَ الْإِحْيَاءِ دَالٌّ عَلَى حُرْمَةِ إِقَاءِ التُّطْفَةِ بَعْدَ اسْتِغْرَارِهَا فِي الرَّجَمِ فَرَأَجَعَهُ. قَوْلُهُ: (بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ الْخ)، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ سَبْعَ سِنِينَ وَاخْتِيَارُ الْبُلْقِينِيِّ لَهَا تَبَعًا لِلنَّصِّ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ م ر.

لأنه لا احتياجه لإكافيل غير خيار ولا جابرٍ لِخَلَلٍ والغرةُ الخيارُ ومقصودها جبراً لِخَلَلٍ فاستنبط
من النص معنى خصصه وبه فازق لإجزاء الصغير مطلقاً في الكفارة لأن الوارد ثم لفظ الرقبة
فاكتفي فيها بما تفرقت فيه القدرة على الكسب (سلمت من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول
معيب كأمية حاميل وخصمي وكافر بمحل ثقل الرقبة فيه لأنه ليس من الخيار واعتبر عدم عيب
المبيع هنا كإبل الذية لأنهما حق آدمي لوجط فيه ثقاتلة ما فات من حقه فغلب فيهما شائبة
المالية فائز فيهما كل ما يؤثّر في المال وبهذا فازقا الكفارة والأضحى (والأصح قبول كبير لم
يعجز) عن شيء من متافيه (بهرم) لأنه من الخيار بخلاف ما إذا عجز به بأن صار كالطفل
وأفاد المتن ما صرح به غيره من إطلاق عدم إجزاء الهرم نظراً إلى أن من شأن الهرم المعجز
(ويشترط ثلوثها) أي قيمة الغرة (نصف عشر الذية) أي دية أب الجنين.....

المُعْجَزُ اهـ. ع ش. قود: (لأنه) أي غير المميز ومقصودها أي المقصود بالغرة اهـ. معني.
قود: (معنى الخ) هو الخيار اهـ. ع ش. قود: (به) أي بالمقصود المذكور. قود: (مطلقاً) أي مُعْجَزاً
أو لا اهـ. ع ش. قود: (فلا يجبر) أي المستحق. قود: (وكافر) أي أو مرتد أو كافر يمتنع وطؤها
لتمجس ونحوه اهـ. معني. قود: (ثقل الرقبة) أي للكافر فيه أي في ذلك المحل اهـ. معني.
قود: (لأنه) أي المعيب. قود: (حق آدمي) أي وحقوق الله مبنية على المساهلة فإن رضي
المستحق بالمعيب جاز لأن الحق له اهـ. معني. قود: (وبهذا) أي كونهما حقاً آدمياً.
قود: (لن) لم يعجز بهرم يخرج المعجز بسبب آخر غير الهرم وفيه نظر سم على حج وقد يندفع
النظر بأنه إذا عجز بغير الهرم كان معيياً بما نشأ المعجز عنه وقد صرح المصنف بعدم إجزاء المعيب اهـ.
ع ش. قود: (بخلاف ما إذا عجز الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج بخلاف الكفارة اهـ. قال ع ش قوله
بخلاف الكفارة المعتمد عدم إجزاء الهرم هنا وتم اهـ. وقال الرشدي قوله بخلاف الكفارة كذا في
الثخفة كشرح المنهج لكن كتب الزبائدي على شرح المنهج أنه سبق قلّم إذ الغرة والكفارة في ذلك سواء
فلا مخالفة اهـ. وقوله كذا في الثخفة سبق قلّم. قود: (بأن صار كالطفل) أي الذي لا يستحل بتفسيه اهـ.
معني. قود: (وأفاد المتن الخ) الوجه أن المتن إنما أفاد التخصيص في الهرم اهـ. سم. قود: (من إطلاق
عدم إجزاء الهرم) قد يمتنع أن المتن أطلق عدم إجزاء الهرم بل شرط في عدم إجزائه المعجز فإن المفهوم
منه ضرر عجز سببه الهرم لا أن الهرم نفسه عجز اهـ. سم. قود: (أي قيمة الغرة) إلى قوله ومن ثم لم
يجب في النهاية إلا قوله واعتبر الكمال إلى المتن وما ساقبه عليه. قود: (أي دية أب الجنين) كذا في

قود: (لم يعجز بهرم) يخرج المعجز بسبب آخر غير الهرم وفيه نظر. قود: (وأفاد المتن الخ) الوجه
أن المتن إنما أفاد التخصيص في الهرم. قود: (من إطلاق عدم إجزاء الهرم) قد يمتنع أن المتن أطلق عدم
إجزاء الهرم بل شرط في عدم إجزائه المعجز فإن المفهوم منه حصول عجز سببه الهرم لا أن الهرم نفسه
عجز.

إِنْ كَانَ وَلَا كَوْلِدِ الزَّنا فَفُشِرَ دِيَةُ الْأُمِّ وَالتَّعْبِيرُ بِهِ أَوْلَى فِيهِ الْكَامِلُ وَلَوْ حَالَ الْإِجْهَاضِ بَأَنٍ
أَسْلَمَتْ أُمُّهُ الدَّمِيَّةُ أَوْ أَبُوهُ قُبِيلُهُ وَكَذَا مُتَوَلَّدٌ بَيْنَ كِتَابِيَّةٍ وَمُسْلِمٍ لِلْقَاعِدَةِ أَنَّ الْأَبَ إِذَا فَضَّلَ الْأُمَّ
فِي الدِّينِ فَرَضَتْ مِثْلُهُ فِيهِ رَقِيقٌ تَبْلُغُ قِيَمَتُهُ خَمْسَةَ أْبَعْرَةٍ كَمَا رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ
وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ وَتُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْإِبِلِ الْمُغْلُظَةِ إِذَا كَانَتِ الْجَنَابَةُ شِبْهَ عَمِدٍ وَاعْتَبِرَ الْكَمَالُ
حَالَ الْإِجْهَاضِ دُونَ الْمِضْمَةِ كَمَا مَرَّ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي قَدْرِ الضَّمَانِ بِالْمَالِ نَظِيرُ مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ
(فَلَا يُفْقَدُ) جِسْمًا أَوْ شَرَعًا بَأَنٍ لَمْ تُوجَدْ إِلَّا بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهَا وَلَوْ بِمَا قُلَّ وَجِبَ نِصْفُ عَشْرِ
دِيَةِ الْأَبِ فَإِنْ كَانَ كَامِلًا (فَخَمْسَةُ أْبَعْرَةٍ) تَجِبُ فِيهِ لِأَنَّ الْإِبِلَ هِيَ الْأَصْلُ (وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ)
بُلُوغُهَا نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ (فَ) عَلَيْهِ (لِلْفَقْدِ) تَجِبُ (قِيَمَتُهَا) بِالْفِعْلِ مَا بَلَغَتْ.....

أَصْلُهُ بِدُونِ بَاءٍ وَكَانَ عَلَى اللَّغَةِ الْقَلِيلَةِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَيِ وَجَدَ الْأَبُ اهـ. ع ش.

هـ. قَوْلُهُ: (فَفُشِرَ دِيَةُ الْأُمِّ) وَتَفَرَّضَ مُسْلِمَةٌ إِذَا كَانَ الْأَبُ مُسْلِمًا وَهِيَ كَافِرَةٌ اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْتَّعْبِيرُ
بِهِ) أَيِ بِعَشْرِ دِيَةِ الْأُمِّ وَقَوْلُهُ أَوْلَى أَيِ لِشُمُولِهِ لَوَلَدِ الزَّنا اهـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَفِي الْكَامِلِ) أَيِ بِالْحُرِّيَّةِ
وَالْإِسْلَامِ نِهَاجٌ وَمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (الدَّمِيَّةُ) لَعَلَّهَا لَيْسَ بِقَيِّدٍ. هـ. قَوْلُهُ: (قُبِيلُهُ) أَيِ الْإِجْهَاضِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ
الْجَنَابَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ فِي حَالَتِهِ الْجَنَابَةِ وَالْإِجْهَاضِ وَمَا كَانَ مَعْصُومًا فِي الْحَالَتَيْنِ فَالْعَبْرَةُ فِي
قَدْرِ ضَمَانِهِ بِالْإِنْتِهَاءِ اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (فَرَضَتْ مِثْلُهُ) بِتَأْمُلٍ فَإِنَّ الظَّاهِرَ قَرَضَ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ
وَتَغْيِيرُ الْمَنْهَجِ وَالنِّهَايَةِ كَتَغْيِيرِ الشَّارِحِ وَيُوجِبُهُ بَأَنُ الْأَوَّلَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا اخْتِيَارُ دِيَةِ الْأُمِّ فَيَفَرَّضُ دَيْنُهَا دُونَ
الْوَلَدِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الدِّينِ مُتَعَلِّقٌ بِالْمِثْلِ وَقَوْلُهُ رَقِيقٌ الْخِ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ فِيهِ الْكَامِلُ.

هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ جَمَاعَةٍ الْخِ) أَيِ عَمَرَ وَعَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ
أَيِ فَكَانَ إِنْجِمَاعًا اهـ. مُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (دُونَ الْمِضْمَةِ) أَيِ حَيْثُ اخْتَبِرَتْ حِينَ الْجَنَابَةِ كَمَا مَرَّ أَيِ فِي أَوَّلِ
النَّصْلِ. هـ. قَوْلُهُ: (جِسْمًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجِبْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهِ يُفَرَّقُ إِلَى الْمُتَنِي. هـ. قَوْلُهُ: (جِسْمًا)
لَمْ يُبَيِّنِ الشَّارِحُ الْمَحَلَّ الَّذِي فُقِدَتْ مِنْهُ هَلْ هُوَ مَسَافَةُ الْقَضْرِ أَوْ غَيْرُهَا وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي فَقْدِ إِبِلِ الدِّيَةِ أَنَّهُ
هَنَا مَسَافَةُ الْقَضْرِ اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِأَكْثَرِ الْخِ) أَيِ أَوْ إِلَّا مَا يُسَاوِي دُونَ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ
بِمَا قُلَّ أَيِ وَلَوْ غَيْرَ مُتَوَلَّدٍ اهـ. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (عَشْرُ دِيَةِ الْأُمِّ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ نِصْفُ عَشْرِ دِيَةِ الْأَبِ وَكَذَا
كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ أَصْلَحَ إِلَى مَا تَرَى اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَيِ لِمَا مَرَّ أَنَّ التَّغْيِيرَ بِعَشْرِ دِيَةِ الْأُمِّ
أَوْلَى. هـ. قَوْلُهُ: (كَامِلًا) أَيِ بِالْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يُشْتَرَطُ بُلُوغُهَا نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ) أَيِ بِلِ مَتَى
وُجِدَتْ سَلِيمَةٌ مُتَبَيَّنَةٌ وَجِبَ قَبُولُهَا وَإِنْ قُلَّتْ قِيَمَتُهَا لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ أَيِ لِإِطْلَاقِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ فِي الْخَبَرِ اهـ.

مُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (فَعَلِيهِ) أَيِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ اهـ. مُعْنَى.

هـ. قَوْلُهُ: (سِنِي: قِيَمَتُهَا) أَيِ الْفُرَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِالْفِعْلِ مَا بَلَغَتْ) أَيِ كَمَا لَوْ غَضَبَ عَبْدًا قَمَاتَ.

(تَثْبِيَةً): الْإِخْتِيَاظُ عَنِ الْفُرَةِ لَا يَصِحُّ كَالِاخْتِيَاظِ عَنِ الدِّيَةِ اهـ. مُعْنَى.

هـ. قَوْلُهُ: (وَالْتَّعْبِيرُ بِهِ أَوْلَى) لِشُمُولِهِ ذَا الْأَبِ وَغَيْرِهِ.

وَإِذَا وَجِبَتْ الْإِبِلُ وَالْجَنَائَةُ شَبَهَ عَمِدٍ غَلَطَتْ فِيهِ الْخَمْسُ تَوَخَّذُ حِقَّةً وَنَصْفَ وَجَذَعَةً وَنَصْفَ
وَحَلْفَتَانِ فَإِنْ فُقِدَتْ الْإِبِلُ فَكَمَا مَرَّ فِي الدِّيَةِ لَأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الدِّيَاتِ فَوَجِبَ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا عِنْدَ
فَقْدِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَفَقْدِ بَدَلِ الْبَدَنَةِ فِي كَفَّارَةِ جَمَاعِ التَّشْكِكِ لِأَنَّ الْبَدَلَ
ثُمَّ لَا أَصَالَه بِخِلَافِهِ هُنَا.

(وهي) أَيِ الْفُرَّةِ (لِوَرْدَةِ الْجَنِينِ) بِتَقْدِيرِ انْفِصَالِهِ حَيًّا ثُمَّ مَوْتِهِ لِأَنَّهَا إِدَاءٌ نَفْسِهِ وَلَوْ تَسَبَّيْتُ الْأُمَّ
لِإِجْهَاضِ نَفْسِهَا كَأَنْ صَامَتْ أَوْ شَرِبَتْ دَوَاءً لَمْ تَرِثْ مِنْهَا شَيْئًا لِأَنَّهَا قَاتِلَةٌ.

(و) الْفُرَّةُ (عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي) لِلخَبِيرِ (وَقِيلَ إِنْ تَعَمَّدَ) الْجَنَائَةَ بِأَنْ قَصَّصَهَا بِمَا يُجْهِضُ غَالِبًا
(فَعَلِيهِ) الْفُرَّةُ دُونَ عَاقِلَتِهِ بِنَاءً عَلَى تَصَوُّرِ الْعَمِدِ فِيهِ وَالْمَذْهَبِ عَدَمِ تَصَوُّرِهِ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى عِلْمِ

فُودَ: (وَإِذَا وَجِبَتْ الْإِبِلُ وَالْجَنَائَةُ شَبَهَ عَمِدٍ غَلَطَتْ) هَذَا غَيْرُ مُكَرَّرٍ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَ وَتُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْإِبِلِ
الْمُغْلَطَةُ الْخَ لَأَنَّ ذَلِكَ فِي اخْتِيَارِ قِيَمَتِهَا مُغْلَطَةٌ وَهَذَا فِي اخْتِيَارِهَا نَفْسَهَا مُغْلَطَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى أَهـ.
رَشِيدِي. فُودَ: (فَكَمَا مَرَّ فِي الدِّيَةِ) أَيِ فَتَجِبُ قِيَمَتُهَا سَمَ وَرَشِيدِي وَعَ شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ فُقِدَتْ
الْإِبِلُ وَجِبَ قِيَمَتُهَا كَمَا فِي فَقْدِ إِبِلِ الدِّيَةِ فَإِنْ فُقِدَ بَعْضُهَا وَجِبَتْ قِيَمَتُهُ مَعَ الْمَوْجُودِ تَنْبِيهُ الْإِغْتِيَاضِ عَنْ
الْفُرَّةِ لَا يَصِحُّ كَالِإِغْتِيَاضِ عَنِ الدِّيَةِ أَهـ. فُودَ: (لَأَنَّهَا الْأَصْلُ) أَيِ الْإِبِلِ. فُودَ: (عِنْدَ فَقْدِ الْمَنْصُوصِ
عَلَيْهِ) أَيِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ أَهـ. سَمَ. فُودَ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ) أَيِ بِأَصَالَةِ الْإِبِلِ فِي الدِّيَةِ. فُودَ: (وَفَقْدِ بَدَلِ الْبَدَنَةِ
إِلْخ) أَيِ حَيْثُ لَمْ تَجِبْ قِيَمَتُهَا بَلْ مَا تَقَدَّمَ بَيَّانُهُ سَمَ عَلَى حَقِّهِ أَهـ. عَ شَ أَيِ فِي الْحَقِّ مِنْ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنْ
الْبَدَنَةِ فَبَقَرَةٌ فَإِنْ عَجَزَ قَوْمُ الْبَدَنَةِ وَاشْتَرَى بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا فَإِنْ عَجَزَ صَامَ بِعَدْوِ
الْأُمْدَادِ آيَاتًا. فُودَ: (كَأَنَّ صَامَتْ) أَيِ وَلَوْ صَوَّمَا وَاجِبًا أَهـ. عَ شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ دَعَتْهَا ضَرُورَةٌ إِلَى
شُرْبِ دَوَاءٍ فَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَا تَضُمُّنَ بِسَبَبِهِ وَلَيْسَ مِنَ الضَّرُورَةِ الصَّوْمُ وَلَوْ فِي رَمَضَانَ إِذَا
خَشِيَ مِنَ الْإِجْهَاضِ فَإِذَا قَمَلَتْ فَاجْهَضَتْ تَضُمُّنَ كَمَا قَالَه الْمَوَرَّدِيُّ لِأَنَّهَا قَاتِلَةٌ أَهـ. فُودَ: (وَالْفُرَّةُ
عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي) وَكَذَا دِيَةُ الْجَنِينِ عَلَيْهِمْ إِذَا انْفَصَلَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ أَهـ. عَ شَ.

فُودَ (سَنِي): (عَلَى عَاقِلَةِ الْخ) اقْتِصَارُهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ يَقْتَضِي تَحْمُلَ عَصَبِيَّتِهِ مِنَ النَّسَبِ ثُمَّ الْوَلَاءِ ثُمَّ بَيْتِ
الْمَالِ عَلَى مَا مَرَّ وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْتُ الْمَالِ ضَرِبَتْ عَلَى الْجَانِي فَإِنْ لَمْ تَفِ الْعَاقِلَةُ
بِالْوَاجِبِ وَجِبَ عَلَى الْجَانِي الْبَاقِي أَهـ. مُغْنِي. فُودَ: (بِأَنْ قَصَّصَهَا) أَيِ الْحَامِلِ. فُودَ: (فِيهِ) أَيِ
الْجَنِينِ وَالْجَنَائَةِ عَلَيْهِ. فُودَ: (وَالْمَذْهَبُ عَدَمُ تَصَوُّرِهِ) أَيِ الْعَمِدِ فِي الْجَنَائَةِ عَلَى الْجَنِينِ وَإِنَّمَا تَكُونُ
خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمِدٍ لِتَوَاقُفِهِ أَيِ الْعَمِدِ عَلَى عِلْمِ وُجُودِهِ وَحَيَاتِهِ يَقْصُدُ بَلْ قِيلَ إِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ شِبْهَ الْعَمِدِ
وَمِنْ ثَمَّ أَيِ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ تَصَوُّرِ الْعَمِدِ فِي الْجَنِينِ لَمْ يَجِبْ فِيهِ أَيِ الْجَنِينِ فُودَ الْخَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ فِي
الْعَمِدِ أَهـ. مُغْنِي.

فُودَ: (فَكَمَا مَرَّ فِي الدِّيَةِ) أَيِ فَتَجِبُ قِيَمَتُهَا. فُودَ: (عِنْدَ فَقْدِ الْمَنْصُوصِ) أَيِ الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ.

فُودَ: (وَفَقْدِ بَدَلِ الْبَدَنَةِ فِي كَفَّارَةِ جَمَاعِ التَّشْكِكِ) حَيْثُ لَمْ تَجِبْ قِيَمَتُهَا بَلْ مَا تَقَدَّمَ بَيَّانُهُ.

وجوده وحياته ومن ثم لم يجب فيه قود وإن خرج حيا ومات.

(والجنين) المعموم (اليهودي أو النصراني) أو المتولد بين كتابي ونحوي (قيل كمسلم) لعموم الخبر (وقيل هذر) لعمد التسوية والتجزئة ونازع الأذرع في وجود هذا الوجه وتحرير ما قبله بما يطول بسطه (والأصح) أنه يجب فيه (غرة كثلث غرة مسلم) قياسا على الدية وفي المجوسي ونحوه ثلثا عشر غرة مسلم (و) الجنين (الزقيق) بالجر عطفًا على الجنين أول الفصل والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة أمه) قياسا على الجنين الحر فإن غرته عشر دية أمه وسواء فيه الذكر والأنثى وفيها المكاتب والمستولدة وغيرهما نعم، إن كانت هي الجانية على نفسها لم يجب فيه له شيء إذ لا شيء للمسيء على قتله وتفتت قيمتها (يوم الجناية) عليه لأنه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الإجهاض) لأنه وقت الاستقرار والأصح كما في أصل الروضة اعتبار أكثر القيم من يوم الجناية إلى الإجهاض مع تقدير إسلام الكافرة وسلامة المعية ورق الحرة بأن يفتقها مالكها والجنين.....

قود: (ومات) الأتسب قات بالفاء.

قود (سني): (اليهودي أو النصراني) أي بالبيع لأبويه وأما الجنين الحربي والجنين المزدن بالبيع لأبويهما فهذان اهـ. مغي. قود: (في وجود هذا الوجه) أي وقيل هذر وتحرير ما قبله أي قيل كمسلم. قود: (أنه يجب فيه) أي في الجنين المذكور.

قود (سني): (كثلث غرة مسلم) وهو بعير وثلثا بعير اهـ. مغي. قود: (وفي المجوسي إلخ) عطف على قوله فيه. قود: (ونحوه) أي كما يد ونحو شمس وزنديق وغيرهم ممن له أمان ميتا.

قود: (ثلثا عشر إلخ) عبارة المغي ثلث خمس غرة مسلم كما في ديته وهو ثلث بعير اهـ.

قود: (بالجر) إلى قوله ويدخل في النهاية. قود: (بالجر عطفًا على الجنين) تقدير الجنين هنا إنما يناسبه العطف على وصفه أي الحر فتأمل اهـ. سم. قود: (والتقدير فيه عشر قيمة أمه) أي على أنه خبر والزقيق. قود: (قياسا) إلى قول المتن وتحمله في المغي. قود: (وسواء فيه إلخ) أي الجنين.

قود: (والأنثى) عبارة المغي وغيره اهـ. قود: (وفيها) أي الأم عطف على فيه. قود: (وغيرهما) أي كالمذبذبة اهـ. مغي. قود: (إن كانت هي) أي الأم. قود: (لم يجب فيه) أي فيما إذا كانت هي الجانية إلخ. قود: (له) أي السيد. قود: (عليه) أي الجنين. قود: (وقت الاستقرار) أي استقرار الجناية. قود: (والأصح كما إلخ) أي خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجناية مطلقا سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الإجهاض أم أقل وبه صرح القاضي حسين وغيره اهـ. مغي. قود: (بأن يفتقها) تصوير لكونها حرة مع كون جنيها رقيقا اهـ. سم.

قود: (بالجر عطفًا على الجنين) تقدير الجنين هنا إنما يناسب العطف على وصفه أي وصف الجنين بالحرمة أي الحر فتأمل اهـ. قود: (بأن يفتقها إلخ) تصوير لكونها حرة مع كون جنيها رقيقا.

لَا خَرَّ بِنَحْوِ وَصِيَّةٍ وَذَلِكَ تَقْلِيظًا عَلَيْهِ كَالْفَاصِبِ مَا لَمْ يَنْفَصِلْ حَيًّا ثُمَّ يَمُوتُ مِنْ أَثَرِ الْجَنَائِدِ وَالْأَفْئِدَةِ فِيهِ قِيَمَةٌ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ قَطْعًا وَالْقِيَمَةُ فِي الْقِرْنِ (لِسَيِّدِهَا) ذِكْرٌ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مَنْ مَلَكَ حَمَلًا مَلَكَ أُمَّهُ فَالْمَرَأَةُ لِمَا لِكَيْهَا سَوَاءٌ أَكَانَ مَالِكُهَا أَمْ غَيْرُهُ (فَلَا نَ كَانَتْ) الْأُمُّ الْقِيَمَةُ (مَقْطُوعَةً) أَطْرَافُهَا بِعَنِي زَائِلَتِهَا وَلَوْ خَلَقَتْ وَهَذَا مِثَالٌ وَالْأَفْئِدَةُ عَلَى كَوْنِهَا نَاقِصَةٌ (وَالْجَنِينُ سَلِيمٌ) أَوْ هِيَ سَلِيمَةٌ وَالْجَنِينُ نَاقِصٌ (قَوِّمَتْ سَلِيمَةً فِي الْأَصْحَاحِ) لِسَلَامَتِهِ أَوْ سَلَامَتِهَا وَكَمَا لَوْ كَانَتْ كَافِرَةً وَهُوَ مُسْلِمٌ تَقَوِّمُ مُسْلِمَةً وَلِأَنَّ نَقْصَهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَثَرِ الْجَنَائِدِ وَاللَّائِقِ الْإِحْتِيَاطُ وَالتَّغْلِيظُ (وَتَعْمِلُهُ)

قُودُ: (لَا خَرَّ) أَيِ لَغَيْرِ مَالِكِ الْأُمِّ. قُودُ: (وَذَلِكَ) أَيِ اغْتِيَارِ أَكْثَرِ الْقِيَمِ. قُودُ: (مَا لَمْ يَنْفَصِلْ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالرَّقِيقِ عُشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ الْخ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَالْأَصْحَاحِ. ع ش عِبَارَةُ الْمُفْنِي هَذَا كُلَّهُ إِذَا انْفَصَلَ مَيِّتًا كَمَا عَلِمَ مِنَ التَّعْلِيلِ السَّابِقِ فَإِنَّ انْفَصَلَ حَيًّا وَمَاتَ مِنْ أَثَرِ الْجَنَائِدِ فَإِنَّ فِيهِ قِيَمَةً يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ قَطْعًا وَإِنْ نَقَصَتْ عَنْ عُشْرِ قِيَمَةِ أُمِّهِ. قُودُ: (ثُمَّ يَمُوتُ) لَعَلَّ الصَّوَابَ اسْقَاطُ الْوَاوِ. قُودُ: (وَالْأَفْئِدَةُ قِيَمَةُ الْخ) أَيِ تَمَامُ قِيَمَتِهِ أَيِ الْجَنِينِ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ ع ش وَمُفْنِي. قُودُ: (قِيَمَةُ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ تَمَامُ قِيَمَةِ الْجَنِينِ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ. ع ش. قُودُ: (إِنْ مِنْ الْخ) بَيَانٌ لِلْغَالِبِ. قُودُ: (سَوَاءٌ أَكَانَ) أَيِ مَالِكِ الْحَمْلِ. قُودُ: (وَهَذَا) أَيِ كَوْنِهَا مَقْطُوعَةً وَقَوْلُهُ عَلَى كَوْنِهَا نَاقِصَةً أَيِ وَلَوْ بِعَنِي فِي غَيْرِ الْأَطْرَافِ أَضْلًا. رَشِيدِي. قُودُ: (أَوْ هِيَ سَلِيمَةٌ وَالْجَنِينُ نَاقِصٌ) قَالَ فِي الْإِزْشَادِ لَا إِنْ نَقَصَ انْتَهَى أَيِ فَلَا تُقَدَّرُ حَيْثُ سَلِيمَةٌ لِقُدْرِ عِلَّةٍ تَقْدِيرِ السَّلَامَةِ فِيمَا مَرَّ مِنَ الْإِغْتِيَارِ بِالسَّلِيمِ مِنْهُمَا وَبَيَّنَّ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ أَغْنَى صَاحِبُ الْإِزْشَادِ قَالَ إِنَّ هَذَا مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِ الْحَاوِي الْمُوَافِقِ لِمُقْتَضَى كَلَامِ الْكِفَايَةِ وَإِنْ قَضِيَّةٌ كَلَامِهِ فِي شَرْحِهِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ الْأَصْحَاحُ أَنَّهَا كَانَتْ مَقْطُوعَةً فَرَضْتُ سَلِيمَةً سَوَاءٌ أَكَانَ الْجَنِينُ سَلِيمًا أَمْ مَقْطُوعًا ثُمَّ يُقَالُ عَنْ الْإِمَامِ مَا يُؤَيِّدُهُ قَالَ الشَّارِحُ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ انْتَهَى

قُودُ: (أَيْضًا بَانَ يَنْقُطُهَا مَالِكُهَا وَالْجَنِينُ لَا خَرَّ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَاجْتِرَاحُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْحَاوِي بَانَ عِبَارَتُهُ تَوْجِهُ فَرَضُهَا كَافِرَةً إِذَا كَانَ الْجَنِينُ كَافِرًا وَهِيَ مُسْلِمَةٌ وَخَرَّةٌ إِذَا كَانَتْ رَقِيقَةً وَهُوَ خَرٌّ مَزْدُودٌ بَانَ الْأَوَّلُ مَزْدُودٌ شَرْحًا وَالثَّانِي لَا يَتَأْتِي لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْحُرِّ أَيِ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ رَقِيقَةً الْفُرَّةُ لَا عُشْرُ الْقِيَمَةِ فَيُجْزَلُ هَذَيْنِ لَا يَرِدُ انْتَهَى. وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِمَضْمُونِ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ. قُودُ: (أَوْ هِيَ سَلِيمَةٌ وَالْجَنِينُ نَاقِصٌ قَوِّمَتْ سَلِيمَةً فِي الْأَصْحَاحِ) قَالَ فِي الْإِزْشَادِ لَا إِنْ نَقَصَ انْتَهَى أَيِ فَلَا تُقَدَّرُ حَيْثُ سَلِيمَةٌ لِقُدْرِ عِلَّةٍ تَقْدِيرِ السَّلَامَةِ فِيمَا مَرَّ مِنَ الْإِغْتِيَارِ بِالسَّلِيمِ مِنْهَا وَبَيَّنَّ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ أَغْنَى صَاحِبُ الْإِزْشَادِ قَالَ إِنَّ هَذَا مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِ الْحَاوِي الْمُوَافِقِ مُقْتَضَى كَلَامِ الْكِفَايَةِ وَإِنْ قَضِيَّةٌ كَلَامِهِ فِي شَرْحِهِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ الْأَصْحَاحُ أَنَّهَا كَانَتْ مَقْطُوعَةً فَرَضْتُ سَلِيمَةً سَوَاءٌ كَانَ الْجَنِينُ سَلِيمًا أَمْ مَقْطُوعًا، ثُمَّ يُقَالُ عَنْ الْإِمَامِ مَا يُؤَيِّدُهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ انْتَهَى وَجَزَمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ، فَقَالَ أَمَّا لَوْ كَانَا مَعْيِينِ فَقَرَضُ الْأُمِّ سَلِيمَةً أَيْضًا، وَإِنْ انْقَضَى قَوْلُهُ كَالْأَمِّ خِلَافُهُ. أ.

أَي بَدَلَ الْجَنِينِ الْقَرْنِ (العاقلة في الأظهر) لِمَا مَرَّ أَنهَا تَحْمِلُ الْعَبْدَ وَتَدْخُلُ أَرْضَ الْأَكْمِ لَا الشَّيْنِ فِي الثَّرْوَةِ.

فصل في الكفارة

وَالْقَضْدُ بِهَا تَدَارُكُ مَا فُوتَ مِنَ التَّقْصِيرِ وَهُوَ فِي الْخَطَا الَّذِي لَا إِثْمَ فِيهِ تَرُكُ التَّثَبُّتِ مَعَ خَطَرِ الْأَنْفُسِ: (يَجِبُ بِالْقَتْلِ كَفَّارَةٌ) عَلَى الْقَاتِلِ غَيْرِ الْحَرْبِيِّ الَّذِي لَا أَمَانَ لَهُ وَالْجَلَادِ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ خَطَا الْإِمَامِ إِجْمَاعًا لِلآيَةِ وَيَجِبُ الْفَوْزُ فِي الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ تَدَارُكًا لِإِثْمِهِمَا بِخِلَافِ الْخَطَا وَخَرَجَ بِالْقَتْلِ مَا عَدَاهُ فَلَا يَجِبُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ (وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ) الْمَذْكُورُ (صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا) لِأَنَّ غَايَةَ فَعْلِهِمَا أَنَّهُ خَطَاٌ وَهِيَ تَجِبُ فِيهِ.....

وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ فَقَالَ أَمَا لَوْ كَانَا مَعْيَيْنِ فَتَضَرَّضُ الْأُمُّ سَلِيمَةً أَيْضًا وَإِنْ اقْتَضَى قَوْلُهُ كَالْأُمِّ خِلَافَهُ انْتَهَى اهـ. سَمِ وَبِهَذَا يَتَدَفَّعُ تَرُدُّ السَّيِّدِ عُمَرُ فِي حُكْمِ مَا لَوْ كَانَا مَعْيَيْنِ. ة فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ (إِلَخ) أَي فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ.

(تَبَيَّنَ): سَقَطَ جَنْيْنٌ مَيِّتٌ فَادَّعَى وَارِثُهُ عَلَى إِنْسَانٍ أَنَّهُ سَقَطَ بِجَنَائِهِ وَاتَّكَرَّ الْجِنَايَةُ صُدَّقَ بِيَمِينِهِ وَعَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ فَإِنْ أَقَرَّ بِالْجِنَايَةِ وَاتَّكَرَّ الْإِسْقَاطُ وَقَالَ السَّقَطُ مُلْتَقَطٌ فَهُوَ الْمُصَدَّقُ أَيْضًا وَعَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ وَيَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ لِأَنَّ الْإِسْقَاطَ وَلا دَةَ وَإِنْ أَقَرَّ بِالْجِنَايَةِ وَالْإِسْقَاطِ وَاتَّكَرَّ كَوْنُ الْإِسْقَاطِ بِجَنَائِهِ نَظَرُ إِنْ اسْقَطْتَ عَقِبَ الْجِنَايَةِ أَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ يَغْلِبُ بَقَاءُ الْأَكْمِ إِلَى الْإِسْقَاطِ صُدَّقَ الْوَارِثُ بِيَمِينِهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ وَإِلَّا صُدَّقَ الْجَانِي بِيَمِينِهِ إِلَّا أَنْ تَقْرَمَ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهَا لَمْ تَزَلْ مُتَأَلِّمَةً حَتَّى اسْقَطْتَ وَلَا يَقْبَلُ هُنَا إِلَّا رَجُلَانِ وَضَبَطَ الْمُتَوَلَّى الْمُدَّةَ الْمُتَخَلِّلَةَ بِمَا يَزُولُ فِيهَا أَلَمُ الْجِنَايَةِ وَاتَّزَمَا غَالِيًا وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى سَقُوطِهِ بِجِنَايَةٍ وَقَالَ الْجَانِي سَقَطَ مَيِّتًا فَالْوَاجِبُ الثَّرْوَةُ وَقَالَ الْوَارِثُ بَلْ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَالْوَاجِبُ الذَّبُّ فَعَلَى الْوَارِثِ الْبَيِّنَةُ بِمَا يَدَّعِيهِ مِنْ اسْتِهْلَالٍ وَغَيْرِهِ وَيَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ لِأَنَّ الْإِسْتِهْلَالَ لَا يَطْلُغُ عَلَيْهِ غَالِيًا إِلَّا النِّسَاءُ وَلَوْ أَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بِمَا يَدَّعِيهِ فَيَبُتُّ الْوَارِثُ أَوَّلَى لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمٍ اهـ. مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

(فَصْلٌ: فِي الْكَفَّارَةِ)

ة فَوَدَّ: (وَالْقَضْدُ بِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَصَائِلُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِجْمَاعًا وَقَوْلُهُ وَشِبْهُهُ وَقَوْلُهُ وَلِمَا فِي الْخَبَرِ إِلَى الْمُثَنِّ وَمَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. ة فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ التَّقْصِيرِ. ة فَوَدَّ: (غَيْرِ الْحَرْبِيِّ) (إِلَخ) صِفَةُ الْقَاتِلِ. ة فَوَدَّ: (وَالْجَلَادُ) عَطَفَ عَلَى الْحَرْبِيِّ. ة فَوَدَّ: (لِلآيَةِ) لَمَّا عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ. ة فَوَدَّ: (مَا عَدَاهُ) أَيِ مِنَ الْأَطْرَافِ وَالْجُرُوحِ اهـ. مُعْنَى. ة فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِيمَا عَدَا الْقَتْلَ. ة فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ مَا عَدَاهُ أَيِ الْكَفَّارَةِ فِيهِ. ة فَوَدَّ: (سَنِي) (صَبِيًّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَيَّرًا وَتَقَدَّمَ أَنْ غَيْرَ الْمُعَيَّرِ لَوْ قُتِلَ بِأَمْرِ غَيْرِهِ ضَمِنَ أَمْرُهُ دُونَهُ

(فَصْلٌ: يَجِبُ بِالْقَتْلِ كَفَّارَةُ (إِلَخ))

ة فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا (إِلَخ) وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ فِي الصَّدَاقِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ إِعْتَابِهِ عَنِ الصَّبِيِّ

وَأَمَّا لَمْ تَلْزَمَهُمَا كَفَّارَةٌ وَقَاعٍ رَمَضَانَ لِأَنَّهُا مُرْتَبِطَةٌ بِالتَّكْلِيفِ وَلَيْسَا مِنْ أَهْلِهِ وَهَذَا بِالْإِزْهَاقِ
احتياطاً للحياة فيُعْتَقُ الوليُّ عنهما من مالِهما فإنْ قُودَ فصامَا وهما مُتَمَيِّزَانِ أَجْزَاؤُهُمَا وَكَذَا مِنْ
مَالِهِ إِنْ كَانَ أَبَا أَوْ جَدًّا وَكَذَا وَصِيٌّ وَقِيَمٌ وَقَدْ قَبِلَ لِهَما الْقَاضِي التَّمْلِيكَ (وَعَبْدًا) فَيَكْفُرُ
بِالصَّوْمِ (وَذِمًّا) قَتْلَ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرِهِ نَقَضَ الْعَهْدَ أَوْ لَا وَمُعَاهِدًا وَمُسْتَأْمَنًا وَمُزْتَدًّا وَيَتَصَوَّرُ إِعْتَاقُ
الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ بَأَنَ يَرْتَهُ أَوْ يَسْتَدْعِي عَتَقَهُ بِيَعِ ضِمْنِيَّ وَسَفِيهَا وَلَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ عَتَقِ الْوَلِيِّ عَنْهُ إِنْ
أَمْسَرَ (وَعَامِدًا) كَالْمَخْطِئِ بَلْ أَوْلَى لِأَنَّهُ أَحْرَجَ إِلَى الْجَبْرِ وَلَمَّا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ مِنْ إِبْجَابِهَا
فِي قَتْلِ اسْتَوْجَبَ صَاحِبُهُ النَّارَ وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَمْدًا أَوْ شِبْهَهُ (وَمَخْطِئًا) إِجْمَاعًا وَلَمْ يَتَمَرَّضْ
لِشُبْهَةِ الْعَمْدِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ.....

وَقَصِيَّتُهُ أَنَّ الْكَفَّارَةَ كَذَلِكَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْأَنْزَعِيُّ اهـ. نِهَايَةُ قَالَعَ شِ قَوْلُهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْخُ مَعْتَمِدًا اهـ.
قُودَ: (وَأَمَّا لَمْ تَلْزَمَهُمَا كَفَّارَةٌ وَقَاعٍ الْخُ) انْظُرْ مَا صَوَّرْتَهُ فِي الْمَجْنُونِ وَغَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةً
عَ شِ قَوْلُهُ لِأَنَّهُا مُرْتَبِطَةٌ بِالتَّكْلِيفِ الْخُ قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْجَوَابِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَجْنُونِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صَوْمٍ فَلَا
يَتَوَقَّعُ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ حَتَّى يُحْتَاجَ لِلْجَوَابِ عَنْهُ اهـ. قُودَ: (لَأَنَّهُا) أَيِ هُنَاكَ وَقَوْلُهُ وَهَذَا عَطْفٌ
عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَدَارُ هُنَا عَلَى الْإِزْهَاقِ اهـ. قُودَ: (فَيُعْتَقُ الْوَلِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَكْسُهُ فِي
الْمُغْنِي إِلا قَوْلُهُ وَمُعَاهِدًا وَمُسْتَأْمَنًا وَمُزْتَدًّا وَقَوْلُهُ وَلَا يُجْزِئُهُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ شِبْهَهُ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى
الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَيَزِيدُهُ إِلَى الْمُثْنِ. قُودَ: (فَيُعْتَقُ الْوَلِيُّ الْخُ) أَيِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْفَوْرِ أَمْ عَلَى
الْتَّرَاضِي وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُهُ وَصَرَّحَ بِهِ وَاللَّهِ فِي خَوَاشِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَعَلَيْهِ فَمَا
ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ الصَّدَاقِ ضَعِيفٌ اهـ. رَشِيدِيَّ. قُودَ: (فَلَنْ قُودَ) أَيِ مَالِهُمَا. قُودَ: (فَصَامَا الْخُ)
عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَصَامَ الصَّبِيُّ الْمُتَمَيِّزُ أَجْزَاؤُهُ اهـ. وَزَادَ الْمُغْنِي وَالْحَقُّ الشَّيْخَانِ بِهِ الْمَجْنُونُ فِي هَذَا وَهُوَ
مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ صَوْمَهُ لَا يَتَّطَلُّ بِطَرَيَانِ جُنُونِهِ وَإِلَّا لَمْ تَتَصَوَّرِ الْمَسْأَلَةُ اهـ. قُودَ: (وَكَذَا مِنْ مَالِهِ) أَيِ
يُعْتَقُ الْوَلِيُّ عَنْهُمَا مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ فَكَانَتْ مَلَكَهُمَا ثُمَّ نَابَ عَنْهُمَا فِي الْإِعْتَاقِ اهـ. مُغْنِي. قُودَ: (وَكَذَا وَصِيٌّ
وَقِيَمٌ الْخُ) أَيِ يَخْتَصِمَانِ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ إِذَا قَبِلَ الْقَاضِي تَمْلِيكَهُمَا لِمَالِهِمَا عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ
قَبَدْخُلَ فِي مَلَكَهُمَا وَيَصِيرُ مِنْ جُمْلَةِ أَمْوَالِهِمَا فَيَخْتَصِمَانِ عَنْهُمَا بِوَلَايَتِهِمَا عَلَيْهِمَا. قُودَ: (وَقَدْ قَبِلَ الْخُ)
أَيِ وَإِلَّا فَلَا يَتَقَدُّ إِغْتَاقُهُمَا عَنْ مَوْلِيَهُمَا لِأَنَّ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ خَاصٌّ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ اهـ. عَ شِ. قُودَ: (لَهُمَا)
أَيِ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَقَوْلُهُ التَّمْلِيكَ أَيِ تَمْلِيكَ الْوَصِيِّ وَالْقِيَمِ. قُودَ: (قَتْلَ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرِهِ الْخُ) عِبَارَةُ
الْمُغْنِي وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلَ مُسْلِمًا وَقَلْنَا بِنَقْضِ عَهْدِهِ بِقَتْلِ الْمُسْلِمِ أَوْ لَا أَوْ ذِمًّا وَيَتَصَوَّرُ إِغْتَاقُهُ مُسْلِمًا
فِي صَوْرٍ مِنْهَا أَنْ يُسْلِمَ فِي يَدِهِ أَوْ يَزْتَدُّ أَوْ يَقُولُ لِمُسْلِمٍ أَغْتِزَ حَبْدَكَ عَنْ كَفَّارَتِي اهـ. قُودَ: (وَسَفِيهَا)
عَطْفٌ عَلَى صَبِيٍّ. قُودَ: (وَهُوَ الْخُ) أَيِ اسْتِجَابُ النَّارِ. قُودَ: (لَأَنَّهُ الْخُ) أَيِ وَلَآنَ الْخَطَا يُطْلَقُ عَلَى

حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ عَلَى التَّرَاضِي وَمَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا كَانَ
الْعِتْقُ تَبَرُّعًا وَالْجَوَازُ عَلَى الْوَاجِبِ م ر.

مِمَّا ذَكَرَهُ لِأَخِيهِ شَبَّهَا مِنْهُمَا وَمَا ذُوْنَا لَهُ مِنَ الْمَقْتُولِ (وَمُقْتَسِبًا) كَمَا كَرِهَ وَأَمِيرُ يُغِيرُ مُتَمَيِّزٌ وَشَاهِدٌ زَوْرٌ وَحَافِرٌ عُذْوَانًا وَإِنْ حَصَلَ التَّرَدِّي بِعَذِّ مَوْتِ الْحَافِرِ فَالْمُرَادُ بِالتَّمَسُّبِ مَا يَشْتَمِلُ صَاحِبُ الشَّرْطِ أَمَّا الْحَرَبِيُّ الَّذِي لَا أَمَانَ لَهُ وَالْجَلَّادُ الْقَاتِلُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ ظَلَمًا وَهُوَ جَاهِلٌ بِالْحَالِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِمَا لِعَدَمِ التَّزَامِ الْأَوَّلِ وَلِأَنَّ الثَّانِي سَيِّئُ الْإِمَامِ وَآلُهُ سَيَّئَةٌ (بِقَتْلِ) مَعْصُومٍ عَلَيْهِ نَحْوُ (مُسْلِمٍ وَلَوْ بِدَارِ حَرْبٍ) وَإِنْ لَمْ يَجِبْ فِيهِ قَوْدٌ وَلَا دِيَّةٌ فِي صَوْرِهِ السَّابِقَةِ أَوَّلُ الْبَابِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٩٢] الْآيَةُ أَيْ فِيهِمْ وَذِمَّتِي كَعَهْدِي وَمُسْتَأْمَنِي كَمَا فِي آخِرِ الْآيَةِ وَكَمْزُودٌ بِأَنْ قَتَلَهُ مُزَوَّدٌ مِثْلُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مَعْصُومٌ عَلَيْهِ وَيُقَاسُ بِهِ نَحْوُ زَانٍ مُحْضٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ وَقَاطِعِ طَرِيقٍ بِالنِّسْبَةِ لِمِثْلِهِ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ مِثْلِهِمْ لِإِهْدَارِهِمْ نَعْمَ، قَاطِعِ الطَّرِيقِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِذْنِ الْإِمَامِ وَلَا وَجِبَتْ كَالِدِيَّةُ (وَجَنِينٍ) مَضْمُونٍ لِأَنَّهُ أَدَمِيٌّ مَعْصُومٌ (وَعَبْدُ نَفْسِهِ) لِذَلِكَ، وَلِأَنَّ الْكُفَّارَةَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى (وَنَفْسِهِ) فَتَخْرُجُ مِنْ تَرَكِّهِ لِذَلِكَ أَبْضًا وَمَنْ تَمَّ لَوْ هَدَرَ كَالزَّانِي الْمُخَصَّنِ لَمْ تَجِبْ فِيهِ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَارِحٌ وَإِنْ أُتِمَّ بِقَتْلِ نَفْسِهِ كَمَا.....

شَبَّهَ الْعَمْدَ كَمَا يَأْتِي. قُودٌ: (مِمَّا ذَكَرَهُ) وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَعَايِدًا وَمُخْطَلًا. قُودٌ: (وَمَا ذُوْنَا) أَيْ فِي الْقَتْلِ فَهُوَ عَطَفٌ عَلَى صَبِيحًا. قُودٌ: (فَالْمُرَادُ بِالنِّسْبَةِ إلخ) وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ كِتَابِ الْجِرَاحِ الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالسَّبَبِ وَالْمُبَاشَرَةِ. اه. مُغْنِي. قُودٌ: (لِعَدَمِ التَّزَامِ الْأَوَّلِ) أَيْ الْحَرَبِيِّ وَقَوْلُهُ وَلِأَنَّ الثَّانِي أَيْ الْجَلَّادُ وَقَوْلُهُ وَآلُهُ سَيَّئَةٌ عَطَفٌ تَفْسِيرُ. اه. ع. ش. قُودٌ: (مَعْصُومٌ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْقَاتِلِ. قُودٌ: (أَوَّلُ الْبَابِ) أَيْ كِتَابِ الْجِرَاحِ. اه. س. قُودٌ: (كَعَهْدِي إلخ) مِثَالُ لِنَحْوِ الذَّمِّ. قُودٌ: (بِالنِّسْبَةِ لِمِثْلِهِ) أَيْ فِي الْإِهْدَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِفَتِهِ كَالزَّانِي الْمُخَصَّنِ إِذَا قَتَلَهُ تَارِكُ الصَّلَاةِ أَوْ عَكْسُهُ فَعَلِيهِ الْكُفَّارَةُ. اه. ع. ش. قُودٌ: (بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ مِثْلِهِمْ) فَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ عَلَيْهِ. اه. مُغْنِي. قُودٌ: (لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِذْنِ الْإِمَامِ) أَيْ قَبْلَ الْقَتْلِ س. اه. ع. ش. قُودٌ: (وَلَا وَجِبَتْ كَالِدِيَّةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِنَاءٌ عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي قَتْلِهِ بِلَا إِذْنٍ مَعْنَى الْقِصَاصِ فَلَا إِشْكَالَ بَيْنَ الْبَاطِنِ. اه. س. قُودٌ: (لِلذِّكْرِ) أَيْ لِأَنَّهُ أَدَمِيٌّ مَعْصُومٌ. قُودٌ: (لَمْ تَجِبْ فِيهِ إلخ) هَذَا يَقْتَضِي تَنْزِيلَ قَتْلِهِ نَفْسَهُ مَنَزَلَةَ قَتْلِ غَيْرِ مِثْلِهِ لَهُ لَا مَنَزَلَةَ قَتْلِ مِثْلِهِ لَهُ وَلَا وَجِبَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ التَّنْزِيلِ س. عَلَى حَيْجِ وَوَجْهِ التَّأَمُّلِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَعْصُومٌ عَلَى نَفْسِهِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْكُفَّارَةِ عَلَيْهِ فَقَدْ مَرَّ مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَ فِي التَّيْمُنِ مِنْ أَنَّ الزَّانِي الْمُخَصَّنَ مَعْصُومٌ عَلَى نَفْسِهِ فَيَشْرَبُ الْمَاءَ لِمَعْلُومِهِ وَيَتَيَمَّمُ. اه. ع. ش. قُودٌ: (عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَارِحٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا

قُودٌ: (أَوَّلُ الْبَابِ) أَيْ كِتَابِ الْجِرَاحِ. قُودٌ: (لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِذْنِ) أَيْ فِي قَتْلِهِ. قُودٌ: (وَلَا وَجِبَتْ كَالِدِيَّةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ بِنَاءٌ عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي قَتْلِهِ بِلَا إِذْنٍ مَعْنَى الْقِصَاصِ فَلَا إِشْكَالَ بَيْنَ الْبَاطِنِ. اه. قُودٌ: (لَمْ تَجِبْ فِيهِ إلخ) هَذَا يَقْتَضِي تَنْزِيلَ قَتْلِ نَفْسِهِ مَنَزَلَةَ قَتْلِ غَيْرِ مِثْلِهِ لَهُ لَا مَنَزَلَةَ قَتْلِ مِثْلِهِ لَهُ وَلَا وَجِبَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ التَّنْزِيلِ.

لو قتله غيره أفتيائاً على الإمام (وفي) قتل (نفسه وجه) أنها لا تجب فيها كما لا ضمان ويؤدّه
 وضوح الفرق وهو أن الكفارة حقّ الله تعالى فلم تسقط بفعله بخلاف الضمان.
 (لا) في قتل (امرأة وضبي حربيين) وإن جرّم لأنه ليس ليعصمتيها بل لتفويت إزقائهم على
 المسلمين وكالصبي الحربي والمجنون الحربي (وباع) قتله عادل حال القتال وعكسه
 (وصائلي) قتله من صال عليه لإهدارهما بالنسبة لقاتليهما حينئذ (ومقتض من) قتله المستحق
 ولو ليعص القود لأنه مُهذّر بالنسبة إليه وإن أئتم بتفويته تشفى غيره ولا تجب على عاين وإن
 كانت العيّن حقاً لأنها لا تُعدّ مهلكاً عادةً على أن التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر
 وقيل تنبعت منها جواهر لطيفة غير مزينة تتخلّل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن
 أذويتها المجزئة التي «أمر بها ﷺ أن يتوضأ العائنه أي يغسل وجهه ويذنه ويمزق ثيابه وركبته
 وأطراف رجليه وداخل إزاره أي ما يلي جسده من الإزار وقيل وركبه وقيل مذاكيره ويصبه
 على رأس المعويين وأوجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردي وفي شرح مسلم عن
 العلماء وإذا طلب من العاين فعل ذلك لزمه لغيره «وإذا استغسلتم فاغسلوا» وعلى السلطان

استظهره بعض الشراح اه. وعبارة المغني كما قال الزركشي اه. فؤد: (لو قتله غيره أفتيائاً على
 الإمام) أي فإنه لا كفارة على القاتل اه. ع ش. فؤد: (لأنه) أي المنع من قتليهما اه. مغني.
 فؤد: (قتله من صال) إلى قوله على أن التأثير في المغني لا قوله وإن أئتم إلى ولا تجب وإلى قوله
 وأوجب ذلك بعض العلماء في النهاية لا قوله وقيل وركبه وقيل مذاكيره. فؤد: (من صال عليه) وكان
 يتبني إزار الضمير اه. رشيد أي لجريان الصلة على غير من هي له. فؤد: (لإهدارهما) أي الباغي
 والصائلي اه. ع ش. فؤد: (ولو ليعص القود) كان انفراد بعض الأولاد بقتل قاتل أبيهم قاله المتولي
 وخالفه ابن الرقعة وقال الزركشي إنه المتجه ويمكن الجمع بينهما بأن كلام المتولي عند إذن الباين
 وكلام ابن الرقعة عند عدمه اه. مغني وصريح صنيع الشارح كالتأية حمل كلام المتولي على إطلاقه
 وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل البعض بدون إذن الباين. فؤد: (ولا تجب على عاين) أي الكفارة
 كما لا يجب قتل قود ولا دية عليه ومثل العاين الولي إذا قتل بحاله فلا شيء عليه مغني وع ش.
 فؤد: (وقيل تنبعت) عبارة النهاية ومن ثم قيل الخ وكذا كان في أصل الشارح رحمته الله تعالى ثم أضيف
 إلى ما ترى اه. سيد عمر. فؤد: (ويؤدّه) أي كفّته فقط دون الساجد وقوله وداخل إزاره أي ما بين
 السرة والركبة اه. ع ش. فؤد: (أي ما يلي جسده) كذا في الروضة وعبارة ابن المظري وأن يغسل
 جلده مما يلي إزاره بماء اه. فؤد: (وإذا طلب الخ) عبارة ع ش وهل يجب فعل ذلك إذا وجد التأثير
 في المعويين وطلب منه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لعدم تحقق نفع ذلك اه. وفيه ما فيه إذ لا يقبل
 كلامه في مخالفة التروّي والشارح لا سيما عند استيلائهما بالحديث. فؤد: (وعلى السلطان) إلى قوله
 وقد يجاب في المغني. فؤد: (وعلى السلطان الخ) عطف على قوله وأوجب ذلك الخ.

مَنْعٌ مَنْ عُرِفَ بِذَلِكَ مِنْ مُخَالَطَةِ النَّاسِ وَبِرُزْقِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ فَقِيرًا فَإِنْ ضَرَرَهُ أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الْمَجْدُومِ الَّذِي مَنَعَهُ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مُخَالَطَةِ النَّاسِ وَأَنْ يَدْعُوَ الْعَائِنَ لَهُ وَأَنْ يَقُولَ الْمَعْيُودُ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ حَصَّنَتْ نَفْسِي بِالْحَيِّ الْقَيُّومِ الَّذِي لَا يَمُوتُ أَبَدًا وَدَفَعَتْ عَنْهَا الشُّوَّهَ بِالْفِ لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ قَالَ الْقَاضِي وَيُسْرُ لَيْسَ رَأَى نَفْسَهُ سَلِيمَةً وَأَحْوَالَهُ مُعْتَدِلَةً أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ قَالَ الرَّازِيُّ وَالْعَيْنُ لَا تُؤَثِّرُ مِثْلَ لَهْ نَفْسٍ شَرِيفَةٍ لِأَنَّهُ لَا اسْتِعْظَامَ لِلشَّيْءِ وَاعْتَرَضَ بِمَا رَوَاهُ الْقَاضِي «أَنْ نَبِّأَ اسْتَكْتَفَرَ قُوَّمَهُ فَمَاتَ مِنْهُمْ فِي لَيْلَةٍ مِائَةُ أَلْفٍ فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ إِنَّكَ اسْتَكْتَفَرْتَهُمْ فَمِيتَهُمْ فَهَلَّا حَصَّنْتَهُمْ إِذَا اسْتَكْتَفَرْتَهُمْ؟ فَقَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَخَصَّنْتَهُمْ؟ قَالَ تَعَالَى تَقُولُ حَصَّنْتُكُمْ بِالْحَيِّ الْقَيُّومِ الْخُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ هُوَ الْأَعْلَبُ بَلْ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ هَذَا إِنْ صَحَّ بِأَنْ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا غَفَلَ عَنِ الذِّكْرِ عِنْدَ الْاسْتِكْثَارِ عُرِقَتْ فِيهِمْ لَيْسَالٌ فَيَعْلَمُ فَهُوَ كَالْإِصَابَةِ بِالْعَيْنِ لَا أَنَّهُ عَانَ حَقِيقَةً.

(وَعَلَى كُلِّ مِنَ الشُّرَكَاءِ كَفَّارَةٌ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا حَقٌّ يَتِمُّ بِالْقَتْلِ فَلَا يَتَّبَعُ كَالْقِصَاصِ وَبِهِ فَازَتْ الدِّبَةُ وَلَأَنَّهَا وَجِبَتْ لِغَنَائِكَ الْحَرَمَةِ لَا بَدَلًا وَبِهِ فَازَتْ جِزَاءُ الصَّيْدِ.

(وَهِيَ ك) كَفَّارَةٌ (ظَهَرَ) فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهَا فَيُفْتَقَرُ مَنْ يُجْزَى ثُمَّ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ كَمَا مَرَّ ثُمَّ أَيْضًا لِلآيَةِ (لَكِنْ لَا إِطْعَامَ فِيهَا) عِنْدَ الْمَجْزِ عَنْ الصَّوْمِ (فَهِ الْأَطْلُ) إِذْ لَا نَصَّ فِيهِ وَالْمُتَّبِعُ فِي الْكُفَّارَاتِ النَّصُّ لَا الْقِيَاسُ وَالْمُطْلَقُ إِنَّمَا يُحْتَمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الْأَوْصَافِ كَالْأَمَانِ فِي الرِّقَّةِ لَا الْأَشْخَاصِ كَالْإِطْعَامِ هُنَا وَغَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الصَّوْمِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ أَطَقَمَ عَنْهُ.

• فَوَدَّ: (وَأَنْ يَذْهَبَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ الْخُ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَيِ لِلْمُعِينِ بِفَتْحِ الْمِيمِ بِالْمَأْثُورِ وَهُوَ اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَلَا تَضُرَّهُ أَه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (قَالَ الْقَاضِي وَيُسْرُ الْخُ) وَكَانَ الْقَاضِي يُحَصِّنُ تَلَايُذَّهُ بِذَلِكَ إِذَا اسْتَكْتَفَرَهُمْ أَه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهَا حَقٌّ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

• فَوَدَّ: (كَالْقِصَاصِ الْخُ) فَإِنْ قِيلَ هَلَّا تَبَعَضَتْ كَالَّذِي أُجِيبَ بِأَنْ الدِّبَةُ بَدَلٌ عَنِ النَّفْسِ وَهِيَ وَاحِدَةٌ وَالْكَفَّارَةُ لِتَكْفِيرِ الْقَتْلِ وَكُلُّ وَاحِدٍ قَاتِلٌ وَلَآنَ فِيهَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ وَالْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى الْجَمَاعَةِ لَا تَبَعُّضُ أَه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَا الْقِيَاسُ) قَضِيَّةٌ قَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِيعِ وَمَنْعَهُ أَيِ الْقِيَاسِ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالرُّخْصِ وَالتَّغْزِيرَاتِ انْتَهَى أَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَهُ الْجَوَازُ فِي الْجَمِيعِ فَيَكُونُ الصَّحِيحُ عِنْدَهُ جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الْكُفَّارَاتِ أَه. سَم. • فَوَدَّ: (لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ) وَيَقِي هُنَا قَيْدَ آخَرٍ وَهُوَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ وَالحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَ الصَّوْمِ وَبَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ يُخْرِجُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَذَّ طَعَامٍ مِنْ تَرْكِتِهِ أَه. كُرْدِي.

• فَوَدَّ: (أَطَقَمَ عَنْهُ) أَيِ بَدَلًا عَنِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ كَفَّارَةٌ أَه. ع ش صِبَارَةٌ سَم أَيِ جَازَ

• فَوَدَّ: (لَا الْقِيَاسُ) قَضِيَّةٌ قَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِيعِ وَمَنْعَهُ أَيِ الْقِيَاسِ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالرُّخْصِ وَالتَّغْزِيرَاتِ انْتَهَى أَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَهُ الْجَوَازُ فِي الْجَمِيعِ فَيَكُونُ الصَّحِيحُ عِنْدَهُ جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الْكُفَّارَاتِ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ أَطَقَمَ عَنْهُ) أَيِ جَوَازُ الْإِطْعَامِ عَنْهُ.

الإطعام عنه اهـ. وقضية قول المُنْعِي والأَسْنَى أَطْعَمَ مِنْ تَرْكِهِ كَفَائِتِ صَوْمِ رَمَضَانَ اهـ. الوجوبُ
 قِيَّاسِي كَلَامٌ سَمِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى عَدَمِ التَّرِكَةِ أَوْ يُقَالُ إِنَّهُ جَوَّازٌ بَعْدَ الْمَنْعِ فَيَشْمَلُ الْوُجُوبَ مَعَ
 وَجُودِ التَّرِكَةِ فَلَا مُنَافَاةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ دَعْوَى الدَّمِ

عَبَّرَ بِهِ عَنْ الْقَتْلِ لِلزُّوْمِ لَهُ غَالِيًا (وَالْقِسَامَةُ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَهِيَ لَفْظٌ اسْمٌ لِأَوْلِيَاءِ الدَّمِ وَلَأَيْمَانِهِمْ وَاصْطِلَاحًا اسْمٌ لِأَيْمَانِهِمْ وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْإِيمَانِ مُطْلَقًا إِذِ الْقَسَمُ الْيَمِينُ وَلَا سِتْبَاعُ الدَّعْوَى لِلشَّهَادَةِ بِالدَّمِ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي التَّرْجُمَةِ وَإِنْ ذَكَرَهَا فِيمَا يَأْتِي (فَيُفْصِّلُ) لِصِحَّةِ دَعْوَى الدَّمِ كَغَيْرِهِ وَخَصَّ الْأَوَّلَ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ سِتَّةُ شُرُوطِ الْأَوَّلِ (أَنْ) تَعْلَمَ غَالِيًا بِأَنَّ (فَيُفَصِّلُ) الْمُدَّعِي مَا يَدَّعِيهِ مِمَّا يَخْتَلِفُ بِهِ الْغَرَضُ فَيُفَصِّلُ هُنَا مُدَّعِي الْقَتْلِ (مَا يَدَّعِيهِ مِنْ عَمْدٍ وَخَطَأٍ) وَيُشَبِّهُ عَمْدَ وَيَصِفُ كَلَامًا مِنْهَا بِمَا يُنَاسِبُهُ مَا لَمْ يَكُنْ فَقِيمًا مُوَافِقًا لِمَذْهَبِ الْقَاضِي عَلَى مَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ أَوَاجِزُ الشَّهَادَاتِ وَخُذِفَ الْأَخِيرُ لِأَنَّ الْخَطَأَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ (وَانْفِرَادٍ وَشِرْكَةٍ) بَيْنَ مَنْ ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ دَعْوَى الدَّمِ)

□ فَوَدَّ: (دَعْوَى الدَّمِ) عَبَّرَ بِالْكِتَابِ لِأَنَّهُ لَا شُبُهَاتَ عَلَيْهِ عَلَى شُرُوطِ الدَّعْوَى وَبَيَانِ الْإِيمَانِ الْمُعْتَبَرَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا شُبُهَاتٌ بِالدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ وَلَيْسَ مِنَ الْجَنَاحَةِ أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (هَبَّرَ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ فِي النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (لِلزُّوْمِ لَهُ) أَيِ لَزُومِ الدَّمِ لِلْقَتْلِ. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ لَفْظَةُ الْقِسَامَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَأَيْمَانِهِمْ) أَيِ الْإِيمَانِ الَّتِي تُقَسَّمُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الدَّمِ أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ تُطْلَقُ) أَيِ الْقِسَامَةُ اضْطِلَاحًا وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيِ لِلدَّمِ أَوَّلًا أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا سِتْبَاعُ الدَّعْوَى الْخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى التَّرْجُمَةِ وَلَوْ قُلْنَا هِيَ عَيْبٌ فَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ ثُمَّ مَا يَسْتَتِمُّهَا أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَذْكُرْهَا) أَيِ الشَّهَادَةِ بِالدَّمِ. □ فَوَدَّ: (دَعْوَى الدَّمِ) أَيِ الْقَتْلِ أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (كَغَيْرِهِ) أَيِ كَدَعْوَى غَيْرِ الدَّمِ كَغَضَبٍ وَسَرِقَةٍ وَإِثْلَافٍ أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَوَخَصَّ الْأَوَّلَ) أَيِ فِي التَّرْجُمَةِ وَقَوْلُهُ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي أَيِ مِنْ قَوْلِهِ مِنْ عَمْدٍ الْخ أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَنْ يَتَعْلَمَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ ضَمِيرُ الْمُدَّعِي بِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّائِيثُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (غَالِيًا) أَخْرَجَ مَسَائِلَ فِي الْمُطَوَّلَاتِ مِنْهَا إِذَا ادَّعَى عَلَى وَارِثٍ مَيِّتٍ صُدُورَ وَصِيَّةٍ بِشَيْءٍ مِنْ مَوْرَثِهِ فَتُسَمَّعُ دَعْوَاهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّعِنِ الْمَوْصَى بِهِ أَوْ عَلَى آخَرٍ صُدُورُ إِفْرَاقٍ مِنْهُ لَهُ بِشَيْءٍ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَمِنْهَا دَعْوَى الْمُتَمَنِّعِ وَالتَّقَفِّهِ وَالْحُكُومَةِ وَالرَّضِخِ أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَحَدَفَ الْأَخِيرَ) أَيِ شُبُهَةِ الْعَمْدِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ دَعْوَى الدَّمِ وَالْقِسَامَةِ)

□ فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ دَعْوَى الدَّمِ) أَيِ الْقَتْلِ.

يُمكن اجتماعهم وعدد الشركاء إن وجبت الدية ولو بأن يقول أعلم أنهم لا يزيدون على عشرة مثلاً فتسمع ويطلب بحصة المدعى عليه فإن كان واحداً طالبه بمشتر الدية لاختلاف الأحكام بذلك ومن ثم لم يجب ذكر عدد الشركاء في القود لأنه لا يختلف واستثنى ابن الرفعة كما وزدني السحر فلا يشترط تفصيله لإخفايه واعتراض بأنه مخالف لإطلاقهم أي لكونه ظاهر المعنى (فإن أطلق) المدعى (استفصله القاضي) ندباً بما ذكر يتصح دعواه وله أن يقرض عنه (وقيل يقرض عنه) وجوباً لأنه نوع من التلقين وزدوه بأن التلقين أن يقول له قل قتله عمداً مثلاً لا كيف قتله عمداً أم غيره والحاصل أن الاستفصال عن وصف أطلقه سائغ وعن شرط أغفله ممتنع وفي الاكتفاء بكتابة رفعة بالدعوى وقوله ادعى بما فيها وجهان والذي يتجه منهما أنه لا يكفي إلا بعد معرفة القاضي والخصم ما فيها ثم رأيت شيخنا قال الظاهر منهما كما أشار إليه الزركشي الاكتفاء بذلك إذا قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضور الخصم

• قود: (يُمكن اجتماعهم) فإن ذكر مع الخصم شركاء لا يُمكن اجتماعهم عليه لثبث دعواه اهـ. وزدوا وسباني في الشرح مثله. • قود: (وعدد الشركاء) إلى قوله واعتراض في المعنى. • قود: (وعدد الشركاء) عطف على شركة. • قود: (فتسمع) أي دعواه. • قود: (ويطلب) بينا الفاعل والضمير للمدعي. • قود: (لإختلاف الأحكام إلخ) تمثيل للمتن وما زاده الشارح. • قود: (ثم يجب ذكر عدد الشركاء إلخ) أي ولا ذكر أصل الشركة والإنفراد كما ذكره سم على المنهج عن م ر اهـ. ع ش. • قود: (لأنه لا يختلف) أي حكم القود بالإنفراد والشركة. • قود: (واستثنى ابن الرفعة إلخ) أي من وجوب التفصيل السحر فلا يشترط إلخ وهو ظاهر نهاية ومغني. • قود: (فلا يشترط تفصيله) بل يسأل الساجر ويعمل بمقتضى نيانه اهـ. مغني وسباني ما يتعلق به في آخر الباب. • قود: (أي لكونه إلخ) أي الإسياء. • قود: (فإن أطلق المدعي) أي ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي. • قود: (ندباً) إلى قوله وجهان في النهاية. • قود: (بما ذكر) فيقول له أقتله عمداً أو خطأ أو شبه عمد فإن بين واحداً منها استفصله عن صفته والظاهر أن المراد بصفته تعريفه فإن وصفه قال أكان وخده أم مع غيره فإن قال مع غيره قال اتعرف عدد ذلك الغير فإن قال نعم قال اذكره وحيث يطلب المدعى عليه بالجواب زيادي اهـ. • قود: (وله) أي للقاضي أن يقرض عنه أي عن المدعي ولا يسأل الجواب عن المدعى عليه اهـ. مغني. • قود: (لا كيف قتله إلخ) أي لا أن يقول كيف إلخ. • قود: (هن وصف أطلقه إلخ) قد يقال قد تقرر أن التفصيل شرط مستحيل لا وصف لشرط اهـ. سيد عمر. • قود: (الآ بعد معرفة القاضي إلخ) أي ولو بمجرد مطالعة كل منهما ما كتب بحاله اهـ. ع ش. • قود: (قال الظاهر منهما إلخ) اختلده النهاية. • قود: (أي بحضور الخصم) أي أو غيبته الغيبة المسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما هو

• قود: (إن وجبت الدية إلخ) لا يقال القسامة لا يجب معها إلا الدية لأن الكلام في الدعوى الأعم وما معه قسامة. • قود: (ثم رأيت شيخنا قال الظاهر منهما كما أشار إليه الزركشي إلخ) كتب عليه م ر.

قبل الدعوى وعليه فيفترق بين هذا ونظيره في إشهاده على رُقعة بخطه أنه لا بُد من قراءتها عليهم ولا يكفي قوله اشهدوا علي بما فيها وإن عرّفوه بأن الشهادة يُختاط لها أكثر على أن اشهدوا علي بكذا ليس صيغة إقرار على ما يكون فيه الثاني أن تكون مُلزِمة ففي دعوى هبة شيء لا بُد من وأقبضنيه أو قبضته يأذنه وبيع أو إقرار لا بُد من ويلزمه التسليم إلي أو إلى وليي.

(و) الثالث (أن يُعَيَّن المُدْعَى عليه فلو قال) في دعواه على حاضرين (قتله أحدكم) أو قتله هذا أو هذا أو هذا وطلب تخليفهم (لم يُخْلِفْهم القاضي في الأصح) لانبيهام المُدْعَى عليه وفهم شارح المتن على ظاهره من سماع دعواه عليهم ثم إن أنكروا وطلب تخليفهم لم يُخْلِفْهم وليس كذلك بل لا تُسَمَّع دعواه أصلاً كما يُصَرِّح به فرض غير المتن الخلاف في أصل سماع الدعوى واستحسنته لأن التحليف فرع الدعوى بل صرحوا به بقولهم إن قول الروضة وأصلها لو قال القاتل أحدكم ولا أعرفه فله تخليفهم فإن نكل أحدكم كان لوثاً في حقه فيُقسِم عليه مبنًى على سماع الدعوى وهو وجه ضعيف ويلزم من عدم سماعها عدم التحليف لأنه فرعها نعم، إن كان هناك لوثٌ سُمِعَتْ كذا قيل وليس في محله لأنه يلزم من سماعها تخليف المُدْعَى عليه وهو على مُبْتَهَم محال ولا يُقال فائدتُه تخليف الكل لأن تخليفهم إنما ينشأ عن دعوى مسموعة وقد تقرر أنها لا تُسَمَّع (ويجوز أن) أي الأصح ومقابلته (في دعوى).....

ظاهره. اهـ. رَشِيدِي. قُود: (من قراءتها) أي بتسليمه عليهم أي الشهود. قُود: (الثاني) إلى قوله وفهم في النهاية والمُنْفِي. قُود: (إلى) أي إذا كان رَشِيداً وقوله أو إلى ولي أي إذا كان سَفِيهاً. قُود: (وفهم شارح) أي حَمَل. قُود: (وفهم شارح المتن على ظاهره إلخ) قد يَمْنَح أن هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل التبيين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لتفي صحة الدعوى اهـ. سم.

قُود: (فرع الدعوى) أي صحتها. قُود: (لو قال) أي المُدْعَى. قُود: (مبنًى إلخ) خبر أن.

قُود: (لأنه) أي التحليف فرعها أي الدعوى وسماعها. قُود: (نعم إن كان هناك لوثٌ سُمِعَتْ) وخلفهم اهـ. نهاية عبارة المُنفِي والروض مع شرحه وعلى هذا فإن نكل واحد منهم عن البمين فذلك لوثٌ في حقه لأن نكوله يُشِيرُ بآته القاتل فَيُلَوِّحُ أن يُقْسِمَ عليه فلو نكلوا كُلُّهم عن البمين أو قال عرّفته فله تقيمه ويُقسِم عليه لأن اللوث حاصل في حقه جميعاً وقد يظهر له بُعد الإتياء أن القاتل هو الذي عيّنه اهـ. قُود: (كذا قيل) اعتمدته النهاية والمُنْفِي والشهاب الرَّمْلِي. قُود: (لأن تخليفهم إنما ينشأ إلخ) هذا القاتل يقول بسماعها في هذه الحالة اهـ. سم. قُود: (أي الأصح) إلى قوله والشرط السادس

قُود: (وفهم شارح المتن على ظاهره إلخ) قد يَمْنَح أن الفهم ظاهر المتن مع جعل التبيين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على أن نفي التحليف لتفي صحة الدعوى. قُود: (نعم إن كان هناك لوثٌ سُمِعَتْ كذا قيل) فإن كان أي هناك لوثٌ سُمِعَتْ وخلفهم م ر ش. قُود: (لأن تخليفهم إنما ينشأ من دعوى مسموعة إلخ) هذا القاتل يقول بسماعها في هذه الحالة.

نحو (غَضِبَ وَزَلَّ وَاتْلَافٍ) وغيرها من كُلِّ مَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ انْفِرَادُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِسَبَبِ الدَّعْوَى فَلَا تُسَمَّعُ فِيهِ عَلَى مُبْتَهَمٍ وَقِيلَ تُسَمَّعُ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَقْصَدُ كُتْمَهُ فَيَمْتَرُ فِيهِ التَّعْيِينَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنْ اخْتِيَارِ الْعَاقِدِينَ فَيُضْبَطُ كُلُّ صَاحِبَتِهِ.

(و) الزَّايِعُ وَالْخَاسِيسُ أَهْلِيَّةُ كُلِّ مِنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ لِلْخِطَابِ وَرَدَّ الْجَوَابِ فَحِينَئِذٍ (إِنَّمَا تُسَمَّعُ) الدَّعْوَى فِي الدِّمِّ وَغَيْرِهِ (مِنْ مُكَلَّفٍ) أَوْ سَكْرَانٍ (مُلْتَزِمٍ) وَلَوْ لِبَعْضِ الْأَحْكَامِ كَالْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمَنِ (عَلَى مِثْلِهِ) وَلَوْ مُحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفَهٍ أَوْ فُلْسٍ أَوْ رِقٍّ لَكِنْ لَا يَقُولُ الْأَوَّلُ اسْتِحْقَاقَ تَسْلِيمِ الْمَالِ وَإِنَّمَا يَقُولُ وَيَسْتَحِقُّهُ وَلِيٍّ وَلَا تُسَمَّعُ عَلَى الْأَخِيرِ هُنَا إِلَّا لِقَوْدٍ أَوْ إِقْسَامٍ بِخِلَافِ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ عِنْدَ الدَّعْوَى لِلإِلْغَاءِ عِبَارَتُهُمَا فَتُسَمَّعُ مِنَ الْوَلِيِّ.....

فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (نَحْوِ غَضِبِ الْخ) يُغْنِي عَنِ النَّحْوِ قَوْلُهُ وَغَيْرُهَا الْخ. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ كُلِّ مَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ انْفِرَادُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) أَيِ عَنِ الْمُدْعَى يُغْنِي يَتَصَوَّرُ اسْتِغْلَالُهُ بِهِ بَقَرَيْنِ مَا يَأْتِي وَقَوْلُهُ بِسَبَبِ الدَّعْوَى مُتَعَلِّقٌ بِانْفِرَادِ الْخ أَيِ بِالسَّبَبِ الَّذِي أَدْعَى لِأَصْلِهِ كَالغَضَبِ اه. رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ الدِّمِيرِيِّ أَيِ وَالْمُغْنَى لِأَنَّ الْمُبَاشِرَ لِهَذِهِ الْأُمُورِ يَقْصَدُ كُتْمَهَا اه. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنَى إِذِ السَّبَبُ لَيْسَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ فِيهِ اخْتِيَارٌ وَالْمُبَاشِرُ لَهُ يَقْصِدُ الْكَيْفِيَّةَ فَأَشْبَهَ الدِّمَّ.

(تَنْبِيْهُ): ضَابِطٌ مَحَلُّ الْخِلَافِ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الدَّعْوَى يَتَقَرَّدُ بِهِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَيَمْتَرُ تَعْيِينُهُ بِخِلَافِ دَعْوَى الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَسَائِرِ الْمُعَامَلَاتِ لِأَنَّهُا تَنْشَأُ الْخ. ٥ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ مُبَاشَرَتِهِ.

٥ فَوَدَّ: (فَيُفَسِّرُ) أَيِ عَلَى الْمُدْعَى وَقَوْلُهُ التَّعْيِينَ أَيِ تَعْيِينَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ. ٥ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَيْعِ) أَيِ وَالْقَرْضِ وَسَائِرِ الْمُعَامَلَاتِ اه. مُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنْ اخْتِيَارِ الْعَاقِدِينَ الْخ).

(فَرْجُ): لَوْ نَشَأَتِ الدَّعْوَى عَنْ مُعَامَلَةٍ وَكَيْلِهِ أَوْ عِبْدِهِ الْمَآذُونِ وَمَا أَوْ صَوَّرَتْ عَنْ مَوَازِيهِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ احْتِمَالُ إِجْرَاءِ الْخِلَافِ لِلْمَعْنَى وَاحْتِمَالُ أَنْ لَا يَجْرِيَ لِأَنَّ أَصْلَهَا مَعْلُومٌ قَالَ وَلَمْ أَرَ مَنْ تَعَرَّضَ لِلذِّكْرِ اه. وَإِجْرَاءُ الْخِلَافِ أَوْجَهُ اه. مُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (وَالزَّايِعُ وَالْخَاسِيسُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَرَابِعُهَا مَا تَضَمَّنَتْ.

٥ فَوَدَّ: (إِنَّمَا تُسَمَّعُ الْخ) قَالَ وَخَاسِيسُهَا أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَى عَلَى مُدْعَى عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ أَيِ الْمُدْعَى.

٥ فَوَدَّ (سَنِي): (مِنْ مُكَلَّفٍ) أَيِ بِالْخِ عَاقِلٍ حَالَهُ الدَّعْوَى وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ جَنِينًا حَالَهُ الْقَتْلِ إِذَا كَانَ بِصِفَةِ الْكَمَالِ عِنْدَ الدَّعْوَى لِأَنَّهُ قَدْ يَمْلِكُ الْحَالُ بِالتَّسَامُعِ وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَخْلِفَ فِي مِظَنَةِ الْحَلْفِ إِذَا عَرَفَ مَا يَخْلِفُ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِ الْجَانِي أَوْ سَمَاعِ كَلَامٍ مَنْ يَتَّقَى بِهِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَيْتًا وَقَبَضَهَا فَأَدْعَى رَجُلٌ مِلْكَهَا فَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ التَّسْلِيمَ إِلَيْهِ اِغْتِمَادًا عَلَى قَوْلِ الْبَايِعِ اه. مُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ سَكْرَانٍ) أَيِ مُتَعَدِّ اه. مُغْنَى.

٥ فَوَدَّ (سَنِي): (عَلَى مِثْلِهِ) أَيِ الْمُدْعَى فِي كَوْنِهِ مُكَلَّفًا مُلْتَزِمًا اه. مُغْنَى. ٥ فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ. ٥ فَوَدَّ: (تَسْلِيمِ الْمَالِ الْخ) الْأَوَّلَى تَسْلَمَ الْمَالُ. ٥ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَخِيرِ) أَيِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ

٥ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ) أَيِ لَا يَصِحُّ دَعْوَاهُمَا وَلَا الدَّعْوَى عَلَيْهِمَا أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ بَيِّنَةٌ فِيمَا

أو عليه وحربي لا أمان له مُدْعِيًا كان أو مُدْعَى عليه إلا في صورٍ تُغْلَمُ مِنَّا بِأُتَى فِي السَّيْرِ
وذلك لعدم التزامه بشيءٍ من الأحكامِ ومَرَّ قَبُولُ إقرارِ سفيهٍ بِمُوجِبِ قَوْدٍ ومثله نُكْوَلُهُ وَخَلَفَ
المُدْعَى لَا مَالٍ لَكِنْ تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ لِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ لَا غَيْرَ لَا لِخَلْفِ مُدْعٍ لَوْ نَكَلَ لِأَنَّ
التَّكْوَلَ مَعَ الْيَمِينِ كَالْإِقْرَارِ وَإِقْرَارُهُ بِهِ لَقَوَّ كَمَا تَقَرَّرَ. (و) الشَّرْطُ السَّادِسُ أَنَّ لَا يُنَاقِضُهَا دَعْوَى
أُخْرَى فَحِينَئِذٍ (لَوْ ادَّعَى) عَلَى شَخْصٍ (الْفِرَاقَةَ بِالْقَتْلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى آخَرَ) انْفِرَادًا أَوْ شَرِكَةً (لَمْ
تُسْمَعْ الثَّانِيَةُ) لِتَكْذِيبِ الْأُولَى لَهَا نَعَمْ، إِنْ صَدَّقَهُ الثَّانِي أُوجِبَ أَيْضًا لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَمْدُوهَا
وَيُحْتَمَلُ كَذِبُهُ فِي الْأُولَى وَصِدْقُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَخَرَجَ بِالثَّانِيَةِ الْأُولَى فَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ قَبْلَ الْحُكْمِ لَهُ
بِأَخِذِ الْمَالِ لَمْ يَأْخُذْهُ لِإِطْلَاقِ الْأُولَى أَوْ بَعْدَهُ مُكَنَّ مِنَ الْعَوْدِ.....

بِالرَّقَى. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَيْهِ) أَيِ الْوَلِيِّ بَلْ إِنْ تَوَجَّهَ عَلَى الصَّبِيِّ أَوْ الْمَجْنُونِ حَقَّ مَالِي ادَّعَى مُسْتَحَقَّهُ عَلَى
وَلِيِّهِمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّ حَاضِرٍ فَالدَّعْوَى عَلَيْهِمَا كَالْمُدْعَى عَلَى الْغَائِبِ فَلَا تُسْمَعُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ بَيِّنَةٌ
وَيَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى يَمِينٍ اِسْتَظْهَارِ اهـ. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ قَبُولُ إقرارِ سفيهٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ تَنْبِيهُ
دَخَلَ فِي الْمُكَلِّفِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ وَالْفُلْسِ وَالرَّقَى فَيُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِمْ فِيمَا يَصِحُّ إقرارُهُمْ بِهِ
فَيُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفَهِ بِالْقَتْلِ ثُمَّ إِنْ كَانَ هُنَاكَ لَوْثٌ سَمِعَتْ مُطْلَقًا سَوَاءً أَكَانَ عَمْدًا
أَمْ خَطَأً أَمْ شِبْهَ عَمْدٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَوْثٌ فَإِنْ ادَّعَى بِمَا يَوْجِبُ الْقصاصَ سَمِعَتْ لِأَنَّ إقرارَهُ بِهِ مَقْبُولٌ
وَكَذَلِكَ بِحَدِّ الْقَذْفِ فَإِنْ أَقَرَّ أَمْضَى حُكْمَهُ وَإِنْ نَكََلَ خَلَفَ الْمُدْعَى وَاقْتَصَرَ وَإِنْ ادَّعَى خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ
لَمْ تُسْمَعْ إِذْ لَا يَقْبَلُ إقرارُهُ بِالْإِثْلَافِ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ) أَيِ بِالْمَالِ كَانَ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ
قَتَلَ عَبْدَهُ أَوْ أَتْلَفَ مَالَهُ اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَالشَّرْطُ السَّادِسُ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الثَّانِيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ
فَإِنْ صَرَّحَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُحْتَمَلُ إِلَى وَخَرَجَ. ٥. قَوْلُهُ: (انْفِرَادًا أَوْ شَرِكَةً) أَيِ أَنَّهُ مُتَقَرِّدٌ بِالْقَتْلِ أَوْ
شَرِكٌ الْأَوَّلِ فِيهِ اهـ. مُغْنِي.

٥. قَوْلُهُ (سَنِي): (لَمْ تُسْمَعْ الثَّانِيَةُ) أَيِ سَوَاءً أَقْسَمَ عَلَى الْأُولَى وَمَضَى الْحُكْمُ فِيهِ أَمْ لَا اهـ. مُغْنِي.
٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ صَدَّقَهُ الثَّانِي إلخ) ظَاهِرُهُ سَوَاءً كَانَ تَصْدِيقُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِالْأُولَى أَمْ بَعْدَهُ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ
صَنِيعُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ أَيْضًا. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْجِبَ إلخ) عِبَارَةُ الثَّانِيَةِ فَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِإقرارِهِ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ
عَلَى الْأَصَحِّ فِي أَصْلِ الرِّوْضَةِ وَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى الْأُولَى اهـ. أَيِ لَا مَعَ تَصْدِيقِ الثَّانِيِ وَلَا مَعَ
تَكْذِيبِهِ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) الْأُولَى إِسْقَاطُهُ كَمَا فَعَلَهُ الثَّانِيَةُ وَالْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لَا يَمْدُوهَا) أَيِ الْمُدْعَى
وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ الثَّانِي. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ) أَيِ أَنَّ الْآخَرَ مُتَقَرِّدٌ أَوْ شَرِكٌ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ لَهُ أَيِ لِلْمُدْعَى
وَقَوْلُهُ بِأَخِذِ الْمَالِ أَيِ مِنَ الْأَوَّلِ. ٥. قَوْلُهُ: (لِإِطْلَاقِ الْأُولَى) أَيِ بِالثَّانِيَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (مُكَنَّ مِنَ الْعَوْدِ إلخ) لَعَلَّهُ

يُظْهِرُ أَخْلًا بِمَا ذَكَرُوهُ فِي الرَّقْبِ وَعِنْدَ غَيْبَةِ الْوَلِيِّ تَكُونُ الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ فَيَحْتَاجُ مَعَ الْبَيِّنَةِ لِيَمِينٍ
الِاسْتَظْهَارِ م ر ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَهُ مُكَنَّ مِنَ الْعَوْدِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرَّوْضِ فَيُمَكِّنُ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى الْأَوَّلِ
اهـ.

إليها فإن قال إن الأول ليس بقاتل رد عليه ما أخذه منه أو أنه شريك فيه ففيه تردد للبلقيني قال وقياس الباب أنه لا يراد القسط فقط بل يرتفع ذلك من أصله وينشئ قسامة على الاشتراك الذي ادّعه آخرًا انتهى وفيه ما فيه وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ سأل فإن بين أنه يكذبه رد أو لا اعتقاده أن المال لا يؤخذ بيمين المدعي فلا لأن العبرة بعقيدة الحاكم وبحث البلقيني أنه لو مات ولم يسأل رد وإرثه أي لأن المتبادر من الظلم الأول وقال غيره بل يسأل الوارث فإن امتنع عن الجواب رد المال (أو ادّعى عمدًا ووصفه بغيره) من شبهة أو خطأ أو عكسه (لم يتطّل أصل الدعوى) وإن لم يذكر تأويلًا (في الأظهر) بل يعتمد تفسيره لأنه قد يُظن ما ليس بعمد عمدًا وقضيته أن الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يتطّل منه ذلك للشاقض لجهلهم غلّوه أيضًا بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق في الأصل وعليه فلا فرق.

(و) إنما تجب القسامة في القتل دون غيره كما يأتي ووفقًا مع النص (بمحل لوث) بالمثلثة من

فيما إذا لم يصدق الثاني كما هو قضية صنيح المفتي والروض ويقيده كلام البجيرمي. قود: (إليها) أي الدعوى الأولى عبارة الأسنى إلى الأول اه. قود: (أنه ليس) أي الأول. قود: (بأنه) أي الثاني.

قود: (أنه لا يراد) أي المدعي. قود: (ذلك) أي الحكم ويحتل ما ادّعه أولاً. قود: (وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن قال بعد دعواه القتل وأخذ المال أخذت المال باطلاً أو ما أخذه حراماً عليّ أو نحوه سئل فإن قال ليس بقاتل وكذبت في الدعوى استردّ المال منه أو قال قضى لي عليه يميني وأنا حقيقي لا أعتقد أخذ المال بيمين المدعي لم يستردّ منه لأن النظر إلى رأي الحاكم لا إلى اعتقاد الخصمين اه. قود: (وقال غيره بل يسأل الوارث الخ) اعتمد الأسنى. قود: (من شبهة) إلى قوله على ما أطال في النهاية إلا قوله ويخفي فيها علم القاضي.

قود (سني): (أصل الدعوى) وهو دعوى القتل اه. مفتي. قود: (بل يعتمد تفسيره الخ) فيمضي حكمه اه. أسنى وعبارة المفتي وظاهر كلام المصنف عدم احتياجه إلى تجديد دعوى لكن جزم بتجديدهما ابن داود في شرح المختصر اه. قود: (وقضيته) أي التعليل. قود: (غلّوه) أي الأظهر.

قود: (في الوصف) يعني في العمد اه. رشيد. قود: (في الأصل) وهو القتل. قود: (وعليه) أي التعليل الثاني. قود: (لا فرق) معتد اه. ع ش. قود: (القسامة) وهي بفتح القاف اسم للإيمان التي تقسم على أولياء الدم اه. مفتي. قود: (دون غيره) أي من جرح وإتلاف مال اه. مفتي.

قود (سني): (بمحل لوث) أي يعتبر كون القتل بمكان لوث اه. مفتي.

قود: (وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ الخ) عبارة الروضة قرع ادّعى قتلاً فأخذ المال، ثم قال ظلمته بالأخذ وأخذته باطلاً أو ما أخذه حراماً عليّ سئل الخ. قود: (بل يعتمد تفسيره) لأنه قد يُظن ما ليس بعمد عمدًا قال في شرح الروض قبيح بتفسيره أنه مخطئ في اعتقاده اه. قود: (بمحل لوث) أي بحال.

اللَّوْثُ بمعنى القوة لقوته بتخويله اليمين لجانب المدعي أو الضعيف لأن الأيمان حجة ضعيفة وشرطه أن لا يعلم القاتل ببيئته أو إقرار أو علم قاض (وهو) أي اللوث (قرينة) مؤيدة (تصدق المدعي) بأن توقع في القلب صدقه في دعواه ويشتترط ثبوت هذه القرينة ويكفي فيها علم القاضي.

(تنبيه) التعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقته لأن اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الآتية فالتعبير به إما للغالب أو مجاز عما يجعله اللوث من الأحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (بأن) بمعنى كأن إذ لا تنحصر القرائن فيما ذكره (وجد قيل) أو بعضه وتحقق موته (في محلة) منفصلة عن بلد كبير (أو) في (قرية صغيرة) لمن لا يطرقها غيرهم وإن كان أهلها أصدقاءه لأن كلا منهما حينئذ كدار أو مسجد تفرق فيه جمع عن قتل فإن طرقتها غيرهم اشترط كونها (لأعدائه) أو أعداء قبيلته ديناً أو دنياً ولم يخالطهم غيرهم على ما أطلال به الاستنوي وغيره.

• قوله: (لأن الأيمان حجة ضعيفة) أي وهو سبب لها فكان ضعيفاً اه. ع ش. • قوله: (وشرطه) أي شرط العمل بمقتضى اللوث اه. ع ش. • قوله: (أو علم قاض) أي حيث سأل له الحكم به اه. نهاية أي بأن رآه مثلاً وكان مجتهداً ع ش وظاهر إطلاق الشارح ولو قاضى ضرورة كما يأتي في فصل آداب القضاء.

• قوله (سني): (قرينة) أي حالته أو مقالته نهاية ومغني. • قوله: (ويشتترط ثبوت هذه القرينة) أي لأن اليمين بسببها تنقل إلى جانب المدعي فيختار لها سم على المنهج اه. ع ش. • قوله: (ويكفي فيها) أي في القرينة. • قوله: (علم القاضي) ولا يخرج على الخلاف في قضائه بولمعه لأنه يقضي بالأيمان اه. انتهى. • قوله: (عما يجعله اللوث) أي إما محله الخ وقوله من الأحوال الخ بيان لما. • قوله: (أو بعضه) أي كرايم.

(فرغ): وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم اه. ع ش. • قوله: (وتحقق موته) قيد في البعض اه. ع ش. • قوله: (لمن لا يطرقها الخ) راجع لكل من المحلة والقرية. • قوله: (فإن طرقتها) أي المحلة أو القرية بزماوي اه. بجريمي. • قوله: (فإن طرقتها غيرهم) أي بأن كانت المحلة أو القرية على قارعة الطريق وكان يطرقها المازون. • قوله: (لأعدائه أو أهدائه قبيلته) أي حيث كانت المداوة تحيل على الإنقيام بالقتل نهاية ومغني. • قوله: (ولم يخالطهم غيرهم) أي فلو كان هناك ذلك انتهى اللوث فلا تسمع الدعوى به اه. ع ش. • قوله: (على ما أطلال به الاستنوي الخ) عبارة المغني وهل يشتترط أن لا يخالطهم غيرهم حتى لو كانت القرية على قارعة الطريق وكان يطرقها المازون والمجتازون فلا لوث أو لا يشتترط وجهان أحدهما في الشرح والروضة الثاني لكن المصنف

• قوله: (أو علم قاض) حيث سأل له الحكم به م ر ش.

في الانتصار له ورد قولهما هو لوث وإن خالطهم غيرهم وهو المعتمد لأن قرينة عداوتهم قاضية بنسبته إليهم من غير معارض قوي وبه فازق ما لو ساكنهم غيرهم فإنه غير لوث لأن المساكنة أقوى من المخالطة فكانت النسبة إلى الكل متقاربة والمراد بالغير على كلا القولين من لم تعلم صداقته للقتيل ولا كونه من أهله أي ولا عداوة بينهما كما هو ظاهر ولا فاللوث موجود ووجوده بقرنها الذي ليس به عمار ولا مقيم ولا جادة كثيرة الطرقي كهو فيها ولو تفرق في محلّتين مثلاً عيّن الولي إحداهما أو كليهما وأقسم وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا لوث إن وجد فيها قتيل فيما يظهر لأن المراد بها من أهله غير محصورين وعند عدم خضرتهم لا

في شرح مسلم حكى الأول عن الشافعي وصوّته في المهمات وقال البلقيني إنه المذهب المعتمد اهـ .
 • فود: (في الانتصار له) أي لا شريط أن لا يخالطهم غيرهم . • فود: (ورد قولهما) أي الشينخين عطف على الانتصار . • فود: (وهو) أي قولهما المعتمد خلافاً لشيخ الإسلام ولظاهر النهاية والمغني .
 • فود: (ينسبه) أي القتل إليهم أي أهل المحلة أو القرية . • فود: (وبه) أي قوله من غير معارض قوي . • فود: (فازق) أي ما لو خالطهم غيرهم . • فود: (إلى الكل) أي كل من الأعداء وغيرهم الساكنين معهم . • فود: (والمراد) إلى قوله ووجوده في النهاية وإلى قوله وخرج في المغني والزوض مع شرجه إلا قوله أي إلى ولا . • فود: (على كلا القولين) أي القول باشتراط عدم مخالطة الغير المزجوج عند الشارح والقول بعدم اشتراطه الرجح عند . • فود: (بينهما) أي بين القتل أو أهله وبين الغير .
 • فود: (ولاً) أي بأن ساكنهم من علمت صداقته للقتيل أو علم كونه من أهله ولا عداوة بينهما اهـ . ع ش . • فود: (فاللوث موجود) أي في حق الأعداء ذوي المحلة أو القرية اهـ . سم . • فود: (ووجوده) أي القتل وقوله بقرنها أي المحلة أو القرية المذكورتين اهـ . رشدي . • فود: (الذي ليس به أي القرب عماره الخ) أي قلو كان هناك ذلك انتهى اللوث فلا تسمع الذخوى به اهـ . ع ش . • فود: (ولو تفرق الخ) عبارة المغني والزوض مع شرجه ولو وجد بعض القتل في محلة أعدائه وبعضه في أخرى لأعداء له آخرين فلولي أن يعين إحداهما ويدعي عليها ويقسم وله أن يدعي عليهما ويقسم ولو وجد قتيل بين قرينتين وقيلتين ولم يعرف بيته وبين إحداهما عداوة لم تجعل قرينه من إحداهما لو أن العادة جرت بأن يبعد القاتل القتل عن فئائه ويثقله إلى بقعة أخرى دفناً للثمة عن نفسه اهـ . • فود: (وخرج) إلى قوله فإن عيّن في النهاية . • فود: (فيها) أي الكبيرة . • فود: (من أهله) انظر التغيير بمن مع أنها واقعة على القرية اهـ . سم . • فود: (غير محصورين الخ) والمراد بالمحصورين من يسهل عليهم والإحاطة بهم إذا

• فود: (أي ولا عداوة بينهما) أي بين الغير المدو والقتيل ، وهذا لا حاجة إليه على طريق الشينخين لأنه إذا فرض أن مساكنهم عدو فهو من جملتهم وداخل فيهم ، وقد فرضت عداوتهم فلا حاجة لإفراجه بالذكر . • فود: (ولاً فاللوث موجود) أي في حق الأعداء أي ذوي المحلة أو القرية . • فود: (من أهله) انظر التغيير بمن مع أنها واقعة على القرية . • فود: (غير محصورين) هل المراد الحضر المذكور في

تَحَقَّقُ عداوتهم فلم تُوجَدَ قرينةٌ فإن عَيَّنَ أَحَدًا منهم وادَّعى عليه خَلْفَ المُدَّعى عليه وتَفَرَّقَ بين هَؤُلَاءِ وتَفَرَّقَ الجمعُ الآتي بَأَن أُولَئِكَ عُلِمَ قَتْلُ أَحَدِهِمْ لَهُ فَقَوِيَتْ إِمَارَةُ اللَّوْثِ فِيهِمْ بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ وَأَصْلُ ذَلِكَ مَا فِي خَبَرِ الصَّحِيحِينَ أَنَّ بَعْضَ الْأَنْصَارِ قَتَلَ بِخَيْزَرٍ وَهِيَ صُلْبُ لَيْسَ بِهَا غَيْرُ الْيَهُودِ وَبَعْضُ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ فَقَالَ ﷺ لِأَوْلِيَاءِهِ اتَّعَلِّقُوا وَتَسْتَجِفُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ قَالُوا كَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَرِ قَالَ فَتَبَيَّنْكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا قَالُوا كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيْمَانٍ قَوْمٍ كُفَّارٍ فَمَقَلَهُ ﷺ مَنْ عِنْدَهُ أَيْ دَرْءًا لِلْفِتْنَةِ وَقَوْلُهُمْ كَيْفَ اسْتَنْطَاقُ بَيَانِ الْحِكْمَةِ فِي قَبُولِ أَيْمَانِهِمْ مَعَ كُفْرِهِمُ الْمُؤَيَّدِ لِكُذِبِهِمْ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا ﷺ لَهُمْ اتِّكَالًا عَلَى وَضُوحِ الْأَمْرِ فِيهَا (أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ) وَلَوْ غَيْرَ أَعْدَائِهِ فِي نَحْوِ دَارٍ أَوْ ازْدَحَمُوا عَلَى الْكُفْيَةِ أَوْ بَثْرٍ وَتَشْتَرَطُ تَصَوُّرُ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَيْهِ وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ وَلَمْ يَجِبْ لِحَضَارِهِمْ حَتَّى يُعَيَّنَ مُحْصَرُونَ مِنْهُمْ وَيُدَّعى عَلَيْهِمْ وَحَيْثُ يُتَكَبَّرُ مِنَ الْقِسَامَةِ كَمَا لَوْ ثَبَتَ لَوَثٌ عَلَى مُحْصَرِينَ فَخُصَّصَ بَعْضُهُمْ وَشَرَطًا وَجُودَ أَثَرِ قَتْلِ إِنْ قُلَّ وَإِلَّا فَلَا قِسَامَةٌ وَكَذَا فِي سَائِرِ الصُّوَرِ.....

وَقَفُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ بِمَجْرِدِ التَّنْظَرِ وَغَيْرِ الْمُحْصَرِينَ مَنْ يَغْتَرُّ عَنْهُمْ كَذَلِكَ أَه. ع. ش.

• قَوْلُهُ: (خَلْفَ الْمُدَّعى عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْأَصْلِ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (وَتَفَرَّقَ الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مَنَشَأُهُ قَوْلُهُ فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدًا مِنْهُمْ الْخ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَؤُلَاءِ) أَي غَيْرِ الْمُحْصَرِينَ هُنَا حَيْثُ لَوْ عَيَّنَ مُحْصَرِينَ مِنْهُمْ وَادَّعى عَلَيْهِمْ لَمْ يُتَكَبَّرْ مِنَ الْقِسَامَةِ. • قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَي آتِيًا فِي الْمُنَى. • قَوْلُهُ: (هَلِمَ قَتَلَ الْخ) مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ أَه. سَم. وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالْعِلْمِ الْعَقْلُ الْقَوِيُّ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُقَنَّنُ. • قَوْلُهُ: (وَأَصْلُ ذَلِكَ) أَي مَشْرُوعِيَّةُ الْقِسَامَةِ. • قَوْلُهُ: (قَتَلَ بِخَيْزَرٍ) قَدْ يُقَالُ خَيْزَرُ قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (وَبَعْضُ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ لِاخْوَةِ الْقَتِيلِ أَه. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَاتِلِكُمْ) شَكٌّ مِنَ الرَّاوي. • قَوْلُهُ: (اسْتَنْطَاقٌ) أَي سُؤَالٌ وَهُوَ خَبَرٌ وَقَوْلُهُمْ كَيْفَ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُبَيِّنْهَا) أَي الْحِكْمَةُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَيْرَ أَعْدَائِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُنَى. • قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ دَارٍ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى كَانَ ازْدَحَمُوا عَلَى بَثْرٍ أَوْ بَابِ الْكُفْيَةِ ثُمَّ تَفَرَّقُوا عَنْ قَتِيلِ أَه. • قَوْلُهُ: (أَوْ ازْدَحَمُوا الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ أَوْ ازْدَحَمُوا عَلَى الْكُفْيَةِ أَوْ بَثْرٍ أَه. • قَوْلُهُ: (تَصَوُّرُ اجْتِمَاعِهِمْ الْخ) أَي أَنْ يَكُونُوا مُحْصَرِينَ بِحَيْثُ يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْقَتِيلِ مُنَى وَنَهَائِيَّةً.

• قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَجِبْ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِجَابَةِ. • قَوْلُهُ: (وَشَرَطًا الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى لَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّوْثِ وَالْقِسَامَةِ ظُهُورُ دَمٍ وَلَا جُرْحٌ أَصْلًا لِأَنَّ الْقَتْلَ يَخْصُلُ بِالْخَنْقِ وَعَصْرِ الْبَيْضَةِ وَنَحْوِهِمَا فَإِذَا ظَهَرَ أَثَرُهُ قَامَ مَقَامُ الدَّمِ فَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ أَثَرٌ أَصْلًا فَلَا قِسَامَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ فِي الرِّوَايَةِ وَأَصْلُهَا وَإِنْ قَالَ فِي الْمُهِمَاتِ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْمَنْصُوصَ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ ثُبُوتُ الْقِسَامَةِ أَه. • قَوْلُهُ: (فِي سَائِرِ الصُّوَرِ) أَي الَّتِي يُقَسَّمُ فِيهَا أَه. ع. ش.

نَحْوُ النِّكَاحِ. • قَوْلُهُ: (خَلْفَ الْمُدَّعى عَلَيْهِ) عَلَى الْأَصْلِ. • قَوْلُهُ: (هَلِمَ) مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (قَتَلَ بِخَيْزَرٍ) قَدْ يُقَالُ خَيْزَرُ قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ.

وأطال الإستوي في خلافه وعلى الأول فقول الدارمي لو أضافه أعداؤه فخرج من عندهم ومات قبل ترديه كان لوثاً لأن الظاهر أنهم سئوه ضعيف لما تقرر أنه لا بُد من وجود أثر فعل ومن ثم لو تهرى مثلاً أشج ما قاله الدارمي.

(ولو قاتل بموعدة قبل اللام صفان) لقتال وبصغ بفوقية لكن بتكليف إذ مع التقاتل بالفوقية لا يأتي قوله ولا إلى آخره ولأجل هذا ضبط شيخنا عبارة منهجه بالفوقية وحذف إلا وما بعدها لكن كان ينبغي له ذكره مستقلاً إلا أن يقال إنه استغنى عنه بتفريق الجمع لأن أهل صفه جمع تفرقوا عنه فكان لوثاً في حقهم فقط (وانكشفوا عن قتيل فإن التحم قتال) ولو بأن وصل سلاح أحدهما للآخر (فلوث في حق الصف الآخر) إن ضحوا لا كأهل عذلي مع بغاة لأن الظاهر أن أهل صفه لا يقتلونه (والا) يحصل السلاح (فلوث في حق صفه) لأن الظاهر حينئذ أنهم الذين قتلوه ومن اللوث إشاعة قتل فلان له وقوله أمرضته بسخري واستمر تألمه حتى

• فود: (وأطال الإستوي إلخ) عبارة النهاية خلافاً للإستوي اه. • فود: (وعلى الأول) أي قول الشيخين المتمد. • فود: (بموعدة) إلى قوله ويكده الموردي في النهاية الآ قوله لكن كان إلى المشي.

• فود: (لكن بتكليف) أي كأن يقال المراد بالتقاتل شروعهم فيه ولا يلزم منه الإلحاح اه. ع ش.

• فود: (لا يأتي قوله ولا إلخ) أي ولا قوله لقتال اه. رشيد. • فود: (بتفريق الجمع) أي المار أيضاً.

• فود: (من قتيل) أي من أحدهما طرى كما قاله بعض المتأخرين اه. • فود: (بأن وصل سلاح أحدهما إلخ) شامل لِرصاص البندق والمنفع.

• فود: (سنى: (فلوث في حق الصف إلخ) سواء وجد بين الصفين أو في صف نفسه أو في صف خصمه اه. • فود: (إن ضحوا) عبارة المصنف إن كان كل منهما يلزمه ضماناً ما أتلفه على الآخر كما قاله

الفارقي اه. • فود: (لا كأهل عذلي مع بغاة) أي وعكبه لما يأتي في كلام المصنف من أن الباغي لا يضم ما أتلفه في القتال على العادل على الرجوع اه. ع ش. • فود: (لأن الظاهر إلخ) تعليل للمصنف.

• فود: (يصل السلاح) عبارة المصنف والنهاية بأن لا يلتزم قتال ولا وصل سلاح أحدهما للآخر اه.

• فود: (ومن اللوث إشاعة إلخ) لا قول المنجروح جرحني فلان أو قتلني أو دمي عنده أو نحوه فليس بلوث لأنه مدع فلا يعتد قوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فيقصد إهلاكه أسنى ومصنف قال ع ش ويثُل ذلك ما لو رأى الوارث في منامه أن فلاناً قتل مورثه ولو بإخبار مغموم فلا يجوز له الإقدام على

الحليف اعتماداً على ذلك بمجرده ومعلوم بالأولى عدم جواز قتله إقصاء لو ظفر به خفية لأنه لم يتحقق قتله له بل ولا ظنه لأنه بتقدير صحة رؤية المغموم في المنام فالرأي لا يضبط ما رآه في منامه

اه. • فود: (إشاعة قتل فلان له) أي على ألسنة الخاص والعام نهاية ومصنف. • فود: (وقوله أمرضته بسخري) أي وإن عرف منه عدم معرفته بذلك مؤاخلة له بإقراره مع احتمال أنه علم ذلك ولم يطلع

عليه اه. ع ش. • فود: (واستمر تألمه إلخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجع اه. رشيد.

مات ورؤية من يحرك يده عنده بنحو سيف أو من سلاجه أو نحو ثوبه ملطخ بدم ما لم يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو ترشش دم أو أثر قدم في غير جهة ذي السلاح وفيما لو كان هناك رجل آخر ينبغي أنه لو ثبت في حقهما ما لم يكن الملطخ بالدم عدوه وحده ففي حقه فقط وظاهر كلامهم هنا أنه لا أثر لوجود رجل عنده لا سلاح معه ولا تلطخ وإن كان به أثر قتل وذاك عدوه وحينئذ فيشكل بتفريق الجمع عنه إلا أن يفرق بأن التفريق عنه يقتضي وجود تأثير منهم فيه غالباً فكان قرينة ومن ثم لم يفرقوا فيه بين أصدقائه وأعدائه ومجرد وجود هذا عنده لا قرينة فيه ووجود العداوة من غير انضمام قرينة إليها لا نظر إليه.

(وشهادة المذلي) الواحد أي إخباره ولو قبل الدعوى بأن فلاناً قتله (لوث) لإفادته غلبة ظن الصديق وقيل الماوزدي بالمعنى الموجب للقود ففي غيره.....

• قوله: (ورؤية الخ) أي من بغد معني وروض. • قوله: (هتة) كان الأولى تقديمه على قوله من يحرك الخ ليظهر إخباره في المغطوب أيضاً عبارة المعني أو رثي في موضعه رجل من بغد يحرك يده كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاجه ملطخ بدم أو على ثوبه أو بدنه أثره ما لم تكن قرينة تعارضه كأن وجد بقربه سبع أو رجل آخر مولى ظهره أو غيره مولى كما في الآثار اه. • قوله: (ما لم يكن الخ) راجع إلى قوله ورؤية الخ كما هو ظاهر اه. رشدي وظاهر صنيع الروض والمعني أنه راجع إلى قوله أو من سلاجه الخ. • قوله: (ثم) أي بقرب القتل روض ومعني. • قوله: (نحو سبع أو رجل آخر الخ) أي فلو وجد بقربه سبع أو رجل آخر فليس بلوث في حقه إن لم تدل قرينة على أنه لوث في حقه كأن وجد به جراحات لا يكون مثلها من غيره معن وجد ثم اه. روض مع شرحه. • قوله: (أو رجل آخر) لم يفتبروا فيه أي الرجل الآخر أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتيل قد لا يتصور وجوده من غير سلاح اه. سم وما مر أيضاً عن الروض وشرحه صريح في اختيار ما ذكره ولعله لم يراجع هنا. • قوله: (في غير جهة ذي السلاح) راجع للترشش وما بعده اه. رشدي. • قوله: (وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والأقرب كما هو ظاهر كلامهم الخ. • قوله: (وإن كان به) أي بالقتيل وقوله وذاك أي الرجل الذي وجد عنده بلا سلاح ولا تلطخ. • قوله: (أي إخباره الخ) عبارة الأسنى والمعني وتغيير المصنف بالشهادة يوهم أنه يتعين لفظها وأنه لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفي الإخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فقد يظن ما ليس بلوث لو أن ذكره في المطلب.

• قوله (لوث) أي حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كان أدى بغير لفظها فلا ينافي ما يأتي من أن الحق يثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بلوث اه. ع ش. • قوله: (لإفادته) أي إخبار المذلي. • قوله: (وقيل الماوزدي الخ) لم يتعرض النهاية لتغيير الماوزدي بالكلية اه. سيد حمز بل كلامه في

• قوله: (أو رجل آخر) لم يفتبروا فيه أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتيل قد لا يتصور وجوده من غير سلاح.

يُحْلِفُ مَعَهُ يَمِينًا وَاحِدَةً وَيَسْتَحِقُّ الْمَالَ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَوْجَهُ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمُ الْآتِي أَنَّ
 الْيَمِينَ الَّتِي مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ خَمْسُونَ وَكَلَامُ الْبَلْقِينِي الْآتِي صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ وَشَهَادَتُهُ بِأَنَّ
 أَحَدَ هَذَيْنِ قَتَلَ لَوْثٌ فِي حَقِّهِمَا كَذَا قَالَاهُ وَفَرَّغَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا قَوْلَهُ فَلَهُ أَنْ يُدْعَى عَلَيْهِمَا وَلَهُ أَنْ
 يُعَيَّنَ أَحَدَهُمَا وَيُدْعَى عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِمَا لَمْ يُفَرَّعَا إِلَّا الثَّانِي وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِتَقْسِيمِ بَدَلٍ يُدْعَى وَلَا
 تَخَالَفَ لِأَنَّ مَنْ ذَكَرَ الدَّعْوَى ذَكَرَ الْوَسِيلَةَ وَمَنْ ذَكَرَ الْأَقْسَامَ ذَكَرَ الْغَايَةَ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ
 الْأَقْسَامُ عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلشَّهَادَةِ إِذْ مُفَادُهَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا مِنْهُمَا لَا كِلَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ
 بِأَنَّ هَذَا الْإِبْهَامَ لَمَّا قَوَّى الظَّنَّ فِي حَقِّ كُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ أَنَّهُ قَاتِلٌ كَانَ سَبَبًا لِلْإِقْسَامِ عَلَيْهِمَا
 لِعَدَمِ الْمُرْجَحِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ قَتَلَ أَحَدَ هَذَيْنِ لِيَتَمَدَّدَ الْوَلِيُّ هُنَا فَلَا مَجَالَ لِتَعْيِينِهِ وَلَا لِيَكُونَ لَوْثًا فِي
 حَقِّ كُلِّ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ اتَّخَذَ الْوَلِيُّ كَانَ لَوْثًا كَالْأَوَّلِ (وَكَذَا عَيْدٌ وَنِسَاءٌ) بِمَعْنَى إِيخَارِ اثْنَيْنِ فَكَثُرَ أَنَّ
 قُلَاتًا قَتَلَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ غَلْبَةَ الظَّنِّ أَيْضًا لِأَنَّ الْفَرْضَ عَدَالَتُهُمَا (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَقَرُّفُهُمْ) لِاحْتِمَالِ
 التَّوَاتُؤِ وَرُدُّهُ بِأَنَّ احْتِمَالَهُ كَاحْتِمَالِ الْكُذِبِ فِي إِيخَارِ الْعَدْلِ (وَقَوْلُ فَسَقَةٍ وَجَبَانٍ وَكُفَّارٍ) وَلَوْ
 غَيْرَ ذَمِّينَ فِيمَا يَظْهَرُ ثَلَاثَةٌ فَكَثُرَ وَفَارَقُوا أَوَّلِيكَ بِأَنَّ عَدَالَةَ الزَّوَايَةِ فِيهِمْ جَابِرَةٌ (لَوْثٌ فِي الْأَصَحِّ)
 لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ يُؤَكِّدُ ظَنَّهُ.

(و) لِلْوَيْثِ مُسْقِطَاتٌ مِنْهَا (لَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ) فِي قَتِيلٍ (فَقَالَ أَحَدُ ابْنَتَيْهِ) مَثَلًا قَتَلَهُ (فُلَانٌ وَكَذَّبَتْهُ) الْآبِي
 (الْآخَرُ).....

شَرَحَ لَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ الْخِ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ التَّقْيِيدِ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ تَبَيَّنَ إِنَّمَا يَكُونُ
 شَهَادَةُ الْعَدْلِ لَوْثًا فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْمَوْجِبِ لِلْقِصَاصِ فَإِنْ كَانَ فِي خَطَأٍ أَوْ شُبْهَةِ عَمْدٍ لَمْ يَكُنْ لَوْثًا بَلِ
 يَحْلِفُ مَعَهُ يَمِينًا وَاحِدَةً وَيَسْتَحِقُّ الْمَالَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا لَا يَوْجِبُ قِصَاصًا كَقَتْلِ
 الْمُسْلِمِ الدَّمِيِّ فَحُكْمُهُ حُكْمُ قَتْلِ الْخَطَأِ فِي أَصْلِ الْمَالِ لَا فِي صِفَتِهِ اهـ. قُودُ: (يَحْلِفُ) أَيِ الْوَلِيِّ.

قُودُ: (وَشَهَادَتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ مَعَ كَوْنِهِمَا الْخِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَذَا قَالَاهُ وَفَرَّغَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا قَوْلَهُ وَإِلَى
 الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ مَعَ كَوْنِهِمَا إِلَى بِخِلَافِ قَوْلِهِ. قُودُ: (قُلَّةٌ) أَيِ الْوَلِيِّ. قُودُ: (إِلَّا
 الثَّانِي) أَيِ قَوْلِهِ وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ أَحَدَهُمَا الْخِ. قُودُ: (وَعَبَّرَ خَيْرُهُ) أَيِ غَيْرِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ. قُودُ: (بِخِلَافِ
 قَوْلِهِ) أَيِ الشَّاهِدِ. قُودُ: (أَحَدَ هَذَيْنِ) مَفْعُولُ الْقَتْلِ. قُودُ: (لِتَعْيِينِهِ) أَيِ الْقَاتِلِ. قُودُ: (كَالْأَوَّلِ) وَهُوَ
 شَهَادَةُ الْعَدْلِ بِأَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ قَتَلَهُ. قُودُ: (يَغْنِي إِيخَارُ اثْنَيْنِ الْخِ) وَفِي الْوَجِيزِ أَنَّ الْقِيَاسَ أَنَّ قَوْلَ وَاحِدٍ
 مِنْهُمْ لَوْثٌ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ فَقَالَ وَقَوْلُ رَاوٍ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً
 وَمُغْنِي وَزِيَادِي. قُودُ: (ثَلَاثَةٌ فَكَثُرَ) يَفْتَضِي عَدَمَ الْإِكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ كَمَا فِي الْمُبَابِ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ
 يَكْتَفَى بِاثْنَيْنِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِحُصُولِ الظَّنِّ بِإِيخَارِهِمَا اهـ. ع ش. قُودُ: (مِنْهَا لَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ الْخِ) عِبَارَةٌ
 الْمُغْنِي ذَكَرَ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ الْأَوَّلُ تَكَادُبُ الْوَرْتَةِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ ظَهَرَ الْخِ. قُودُ: (فِي قَتِيلٍ) إِلَى
 قَوْلِهِ وَجَابَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَيَمَا تَقَرَّرَ انْتَفَعَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَلَا يَحْلِفُ الْمُسْتَحِقُّ وَقَوْلُهُ

صريحاً (تَطْلُ اللَّوْثُ) فلا يحلفُ المُسْتَحَقُّ لَانْخِرَامِ ظَنِّ الصَّدَقِ بِالتَّكْذِيبِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ لِأَن جِبِلَّةَ الْوَارِثِ التَّشْفِي فَنَفِيهِ أَقْوَى مِنْ إِبْطَاتِ الْآخَرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُكْذِبْهُ كَذَلِكَ بِأَن صَدَقَهُ أَوْ سَكَتَ أَوْ قَالَ لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَبَحْثِ الْبُلْقَيْنِي أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ عَدْلٌ بِمَدِّ دَعْوَى أَحَدِهِمَا خَطِئاً أَوْ شِبْهَ عَمِدٍ لَمْ يَتَطْلُ اللَّوْثُ بِتَّكْذِيبِ الْآخَرِ قَطْعاً وَاعْتَرَضَ بِمَا مَرَّ أَنَّ شَهَادَةَ الْمَذِلِّ إِنَّمَا تَكُونُ لَوْثاً فِي قَتْلِ الْعَمِيدِ وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ ضَعِيفٌ كَمَا مَرَّ وَبِأَنَّ مُرَادَهُ لَمْ يَتَطْلُ شَهَادَتُهُ بِتَّكْذِيبِ الْآخَرِ فَلَيْتَن لَمْ يُكْذِبْ أَنَّ يَحْلِفَ مَعَهُ خَمْسِينَ وَيَسْتَحِقُّ (وَفِي قَوْلٍ لَا) يَتَطْلُ كَسَائِرِ الدَّعَاوِي وَيُجَابُ عَنْهُ بِمَا مَرَّ مِنَ الْجِبِلَّةِ هُنَا (وَقِيلَ لَا يَتَطْلُ بِتَّكْذِيبِ الْفَاسِقِ) وَيُرْوَدُ مَا مَرَّ إِذِ الْجِبِلَّةُ لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ الْفَاسِقِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ عَيَّنَ كُلُّ غَيْرِ مُعَيَّنِ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِتَّكْذِيبِ صَاحِبِهِ أَقْسَمَ كُلُّ الْخَمْسِينَ عَلَى مَنْ عَيَّنَهُ وَأَخَذَ حَصْنَتَهُ (وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا) وَقَدْ ظَهَرَ اللَّوْثُ (قَتَلَهُ زَيْدٌ وَمَجْهُولٌ) عِنْدِي (وَقَالَ الْآخَرُ) قَتَلَهُ (عَمْرُو وَمَجْهُولٌ) عِنْدِي لَمْ يَتَطْلُ اللَّوْثُ بِذَلِكَ وَحِينَئِذٍ (خَلَفَ كُلُّ) خَمْسِينَ (عَلَى مَنْ عَيَّنَهُ) لَاحْتِمَالِ أَنَّ مُبْتَهَمَ كُلِّ هُوَ مُعَيَّنُ الْآخَرِ (وَلَهُ زَيْدٌ الدِّيَّةُ).....

وَاعْتَرَضَ إِلَى فَلَيْتَن لَمْ يُكْذِبْ. □ فَوَدَّ: (صَرِيحاً) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَةً. □ فَوَدَّ: (فَلَا يَحْلِفُ الْمُسْتَحِقُّ) وَلَهُ تَخْلِيفٌ مَنْ عَيَّنَهُ عَلَى الْأَصْلِ اه. أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَي صَرِيحاً. □ فَوَدَّ: (خَطِئاً أَوْ شِبْهَ حَمِيدٍ) انْظُرْ لِمَ قِيلَ بِهِ اه. رَشِيدِيَّ جِبَارَةً شِ يَتَّبِعِي أَوْ عَمْدًا اه. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ الْخُ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ وَشَهَادَةِ الْمَذِلِّ لَوْثٌ. □ فَوَدَّ: (فَلَيْتَن لَمْ يُكْذِبْ) أَي فَلِلْوَارِثِ الَّذِي لَمْ يُكْذِبِ الْمَذِلَّ. □ فَوَدَّ: (وَيَسْتَحِقُّ) أَي الْمُقْسِمُ يَصِفُ الدِّيَّةَ اه. ع ش.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَفِي قَوْلٍ لَا) قَالَ الْبُلْقَيْنِي مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي الْمُعَيَّنِ لَا فِي أَهْلِ مَحَلِّهِ وَنَحْوِهِمْ ثَبَتَ فِي حَقِّهِمْ لَوْثٌ فَعَيَّنَ أَحَدُ الْوَارِثَيْنِ وَاحِدًا مِنْهُمْ وَكَذَّبَهُ الْآخَرُ وَعَيَّنَ غَيْرَهُ وَلَمْ يُكْذِبْهُ آخَرُهُ فِيمَا قَالَهُ فَلَا يَتَطْلُ حَقُّ الَّذِي كَذَّبَ مِنَ الَّذِي عَيَّنَهُ قَطْعاً لِيَقَاءِ أَصْلِ اللَّوْثِ وَانْخِرَامُهُ إِنَّمَا هُوَ فِي ذَلِكَ الْمُعَيَّنِ الَّذِي تَكَادَبَا فِيهِ اه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ) أَي صَرِيحاً. □ فَوَدَّ: (أَقْسَمَ كُلُّ الْخَمْسِينَ الْخُ) جِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا تَكَادَبَ الْوَارِثَانِ فِي مُتَّهَمَيْنِ وَعَيَّنَ كُلُّ مِنْهُمَا غَيْرَ مَنْ يَرَاهُ الْآخَرُ أَنَّهُ الْقَائِلُ بِكُلِّ اللَّوْثِ فَلَا يَخْلِفُ الْمُدَّعِي وَلِكُلِّ مِنَ الْوَارِثَيْنِ تَخْلِيفٌ مَنْ عَيَّنَهُ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ أَنَّ الْيَمِينَ فِي جَانِبِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ اه. وَهَذِهِ كَمَا تَرَى مُخَالَفَةً لِمَا قَالَهُ الشَّارِحُ وَلَعَلَّ لِهَذَا عَدْلَ النِّهَايَةِ عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ عَلَى مَنْ عَيَّنَهُ إِلَى عَلَى مَا عَيَّنَهُ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ عَلَى مَا عَيَّنَهُ أَي مِنْ حَمِيدٍ أَوْ خَطِئاً أَوْ شِبْهَ حَمِيدٍ اه. □ فَوَدَّ: (لَاحْتِمَالِ أَنَّ مُبْتَهَمَ الْخُ) جِبَارَةً غَيْرِهِ إِذْ لَا تَكَادَبَ مِنْهُمَا لَاحْتِمَالِ الْخُ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَهُ) أَي كُلُّ مِنْهُمَا زَيْدٌ الدِّيَّةَ وَلَوْ رَجَعَ كُلُّ مِنْهُمَا بَعْدَ أَنْ أَقْسَمَ عَلَى مَنْ عَيَّنَهُ وَقَالَ بِأَن لِي أَنْ الَّذِي أَبْتَهَمْتُهُ هُوَ الَّذِي عَيَّنَهُ أَحَقُّ فَلِكُلِّ أَنْ يَقْسِمَ عَلَى مَنْ عَيَّنَهُ الْآخَرُ وَيَأْخُذُ زَيْدٌ الدِّيَّةَ وَهَلْ يَخْلِفُ كُلُّ مِنْهُمَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ خَمْسِينَ يَمِينًا أَوْ يَصِفُهَا فِيهِ خِلَافٌ يُؤْخَذُ بِمَا سَبَّاهُ تَرْجِيحُ الثَّانِي وَلَوْ قَالَ كُلُّ

لا اعترافه بأن واجب مُعَيِّهِ التَّصَفُّ وَحِصَّتُهُ مِنْهُ التَّصَفُّ (ولو أنكر المُدْعَى عليه اللَّوْثُ فِي حَقِّهِ فَقَالَ لَمْ أَكُنْ مَعَ الْمُتَقَرَّرِينَ عَنْهُ) أَيْ الْقَتِيلِ أَوْ كُنْتُ غَائِبًا عِنْدَ الْقَتْلِ أَوْ لَسْتُ الَّذِي رُئِيَ مَعَهُ سَكِينٌ مُلَطَّخٌ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ يُمَّا مَرَّ (صَدَّقَ بِمَعْنِيهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ حُضُورِهِ وَبِرَاءَةُ ذِمَّتِهِ فَعَمَلَى الْمُدْعَى عَدْلَانِ بِالْإِمَارَةِ الَّتِي ادَّعَاهَا فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ خَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَلَى نَفْسِهَا وَسَقَطَ اللَّوْثُ وَبَقِيَ أَصْلُ الدَّعْوَى.

(ولو ظهر لوْثٌ بِأَصْلٍ قَتْلٍ دُونَ عَمْدٍ وَخَطَأٍ) كَانَ أَحْبَزَ عَدْلُ بِأَصْلِهِ بَعْدَ دَعْوَى مُفَصَّلَةٍ (فَلَا قِسَامَةَ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ لَا تُقْبَلُ مُطَالَبَةٌ قَاتِلٍ وَلَا عَائِلَةٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْحِلْفُ مَعَ شَاهِدِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُطَابِقْ دَعْوَاهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ انْدَفَعَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ تَصَوُّرُ هَذَا الْخِلَافِ مُشْكِلٌ فَإِنَّ الدَّعْوَى لَا تُسْمَعُ إِلَّا مُفَصَّلَةً وَمِنْ ثَمَّ أَجَابَ عَنْهُ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّ صَوْرَتَهُ أَنَّ تَدْعِي الْوَلِيَّ وَيُفَصَّلُ ثُمَّ تَظْهَرُ

مِنْهُمَا بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْمَجْهُولُ غَيْرَ مَنْ عَيْتَهُ أَخِي رَدَّ كُلُّ مِنْهُمَا مَا أَخَذَهُ لِيَتَكَاذِبِيهِمَا وَلِكُلِّ مِنْهُمَا تَخْلِيفٌ مَنْ عَيْتَهُ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَهُ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَالَ الْآخَرُ بَلْ زَيْدٌ وَخَذَهُ أَقْسَمَا عَلَى زَيْدٍ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ وَطَالِبَاهُ بِالنَّضْفِ وَلَا يُقْسِمُ الْأَوَّلُ عَلَى عَمَرٍ لِأَنَّ أَخَاهُ كَذَبَهُ فِي الشَّرِكَةِ وَالْأَوَّلُ تَخْلِيفُ عَمَرٍ وَفِيمَا بَطَلَتْ فِيهِ الْقِسَامَةُ وَلِلثَّانِي تَخْلِيفُ زَيْدٍ فِيهِ مُغْنِي وَرَوَّضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ة فَوَدَّ: (لَاخْتِيَارِ اللَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الْمُغْنِي. ة فَوَدَّ: (وَحِصَّتُهُ) أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا. ة فَوَدَّ: (مَنْ) أَيْ مِنَ النَّضْفِ اه. ع ش.

فَوَدَّ (سَنِي): (فَقَالَ) أَيْ قَبْلَ أَنْ يُقْسِمَ الْمُدْعَى اه. مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (أَوْ كُنْتُ غَائِبًا الْخ) وَدَعْوَى وَجُودِ الْحَبْسِ أَوْ الْمَرَضِ يَوْمَ الْقَتْلِ كَدَعْوَى الْغَنِيَةِ اه. أَسْنَى. ة فَوَدَّ: (هَلَى رَأْسِهِ) أَيْ وَاقِفٌ عَلَى رَأْسِهِ.

فَوَدَّ: (فَعَمَلَى الْمُدْعَى هَذَا لَانِ) وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ تَقْدَمُ بَيِّنَةُ الْغَنِيِّ لَزِيَادَةِ عِلْمِهَا كَمَا فِي التَّهْذِيبِ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا هَذَا عِنْدَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى حُضُورِهِ مِنْ قَبْلِ وَلَمْ يَبَيِّنَا الْحُكْمَ عِنْدَ عَدَمِ الْإِتِّفَاقِ وَحُكْمُهُ التَّعَارُضُ مُغْنِي وَأَسْنَى. ة فَوَدَّ: (خَلَفَ هَلَى الْمُدْعَى هَلِيهِ) أَيْ خَمْسِينَ بَيِّنَةً عَلَى مَا قَالَه بَعْضُهُمْ وَبَيِّنَاتٍ وَاحِدَةً عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ كُلًّا بِهَامِشٍ وَنَقَلَ فِي الدَّرْسِ عَنْ الزِّيَادِيِّ أَنَّهَا خَمْسُونَ وَعَنِ الْمُبَازِ الْإِكْثِفَاءَ يَمِينٍ وَاحِدَةً وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَيْسَتْ عَلَى قَتْلِ وَلَا عَلَى جِرَاحَةٍ بَلْ عَلَى عَدَمِ الْحُضُورِ مَثَلًا وَإِنْ اسْتَلْزَمَ ذَلِكَ سَقُوطَ الدَّمِ اه. ع ش وَقَوْلُهُ عَلَى مَا قَالَه بَعْضُهُمْ وَلَعَلَّهُ الشَّارِحُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَشَهَادَةِ الْمَذِلِّ لَوْثٌ وَنَقَلَ الْبُجَيْرِيُّ عَنْ الشُّوزِيِّ مِثْلَ مَا اسْتَقَرَّ بِهِ ع ش مِنَ الْإِكْثِفَاءِ يَمِينٍ وَاحِدَةً وَعَنْ سَمَ مَا يُؤَيِّدُهُ.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَخَطَأً) أَيْ وَشِبْهَ عَمْدٍ اه. مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (بِأَصْلِهِ) أَيْ بِمُطْلَقِ قَتْلِ. ة فَوَدَّ: (لَأَنَّهَا حَبِطَلٌ) أَيْ لِأَنَّ الْقِسَامَةَ حِينَ ظَهَرَ اللَّوْثُ بِمُطْلَقِ الْقَتْلِ عِبَارَةً الْمُغْنِي لِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَتْلِ لَا يُقْبَلُ مُطَالَبَةُ الْقَاتِلِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الْعَمْدِ وَلَا مُطَالَبَةُ الْعَائِلَةِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَبَيَّنَ كَوْنَهُ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ اه. ة فَوَدَّ: (مَنْ) أَيْ مِنَ التَّحْلِيلِ. ة فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَيْ شَاهِدُهُ. ة فَوَدَّ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ كَانَ أَخْبَرَ إِلَى الشَّيْءِ. ة فَوَدَّ: (تَصَوُّرُ هَذَا الْخِلَافِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ مَقُولُ الْقَوْلِ. ة فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ انْدِفَاعِهِ بِمَا تَقَرَّرَ لَا تُسْمَعُ الْخ. ة فَوَدَّ: (مَنْ) أَيْ الْإِشْكَالِ. ة فَوَدَّ: (بِأَنَّ صَوْرَتَهُ) أَيْ الْخِلَافِ.

الأمارَةُ في أصل القتل دون صِفَتِهِ وساق شارح قول الرافعي وهذا يدل على أَنَّ القسامة على قتل موصوف تستدعي ظهور اللوث في قتل موصوف وقد يفهم من إطلاقي الأصحاب أنه إذا ظهر اللوث في أصل القتل كفى في تمكن الولي من القسامة على القتل الموصوف وليس ببعيد إذ لو ثبت اللوث في حق جميع جاز له الدعوى على بعضهم وأقسم فكما لا يُعتبر ظهور اللوث فيما يرجع إلى الانفراد والاشتراك لا يُعتبر في صفتي العمد والخطأ ثم تأييد البلقيني له وقوله فمتى ظهر لوث وفصل الولي شيمت الدعوى وأقسم بلا خلاف ومتى لم يفصل لم تستمع على الأصح ثم قال ومن هذا يعلم أَنَّ قول المصنف فلا قسامة في الأصح غير مستقيم انتهى وليس في محله لأن المعتمد كلام الأصحاب الموافق له المتن المحمول على وقوع دعوى مفصلة ويُفَرَّق بين الانفراد والشركة والعمد وضده بأن الأول لا يقتضي جهلاً في المدعى به بخلاف هذا.

فرد: (دون صِفَتِهِ) أي من عمد وغيره. فرد: (وساق شارح الخ) كلام مُتَنَافٍ. فرد: (وهذا يدل) إلى قوله (ثم تأييد الخ) مقول الرافعي كُرْدِي وَسَيَدُ حُمَزِ أَي واسم الإشارة راجع إلى تصحيح عدم القسامة في دعوى مُفَصَّلَةٍ مع ظهور اللوث في أصل القتل دون صِفَتِهِ. فرد: (تستدعي ظهور اللوث الخ) أي ولا يكفي ظهوره في أصل القتل. فرد: (وقد يفهم) إلى المتن في النهاية جازته ودعوى أَنَّ المفهوم من إطلاقي الأصحاب الخ غير مسلمة لأن المعتمد الخ. (وقوله وقد يفهم الخ) هذه جملة حالية من فاعل يدل. فرد: (جاز له) أي للولي. فرد: (ثم تأييد البلقيني الخ) عطف على قول الرافعي اه. كُرْدِي. فرد: (له) أي قول الرافعي وليس ببعيد وقوله وقوله فمتى الخ عطف تفسير على تأييد الخ وقوله ثم قال أي ذلك الشرح وقوله ومن هذا أي من تأييد البلقيني بقوله فمتى ظهر الخ اه. كُرْدِي ويظهر أَنَّ اسم الإشارة راجع إلى كُلِّ من قول الرافعي وقول البلقيني. فرد: (انتهى) أي ما ساقه الشارح اه. كُرْدِي. فرد: (وليس الخ) أي ما ذكر من قول الرافعي وقد يفهم الخ وتأييد البلقيني له بما ذكره وقول الشارح المذكور ومن هذا يعلم الخ. فرد: (لأن المعتمد كلام الأصحاب الخ) قد يعارض كَوْن هذا كلام المصنف قول الرافعي وقد يفهم من إطلاقي الأصحاب الخ فليُتأمل اه. سم.

فرد: (المحمول) صفة المتن. فرد: (ويُفَرَّق الخ) جواب عن قول الرافعي فكما لا يُعتبر الخ. فرد: (بخلاف هذا) أي فإِنَّه يقتضي جهلاً في المدعى به وسَيَاتِي أَنَّ الواجب بالقسامة الدية ولو في العمد فإن أراد أَنَّ هذا يقتضي الجهل باختيارِ أَنَّ الدية في العمد عليه وفي غيره على العاقلة

فرد: (لأن المعتمد كلام الأصحاب الموافق له المتن) قد يعارض كَوْن هذا كلام الأصحاب قول الرافعي، وقد يفهم من إطلاقي الأصحاب الخ فليُتأمل. فرد: (بخلاف) أي فإِنَّه يقتضي جهلاً في الدعوى به وسَيَاتِي أَنَّ الواجب بالقسامة الدية، ولو في العمد فإن أراد أَنَّ هذا يقتضي الجهل باختيارِ أَنَّ الدية في العمد على المُقَسَّم عليه وفي غيره على العاقلة فيبَعُدُ تسليم أَنَّ هذه جهل في المدعى به فيوجه

(ولا يقسم في طَرَف) وجروح (وإللاف مالي) وقوفًا مع النَّصِّ ولحرمَةِ النَّفْسِ فيصَدَّقُ المُدَّعَى عليه يمينه ولو مع اللَّوْثِ لَكِنَّهَا فِي الْأَوَّلِينَ تَكُونُ خَمْسِينَ (إلا في عبيد) ولو مُدْبِرًا أو مُكَاتِبًا أو أُمٌّ وَلَدٍ (في الأظهر) فإذا قُتِلَ عَبْدٌ وَوُجِدَ لَوْثٌ أَقْسَمَ فِيهِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ قِيَمَتَهُ تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ.

(وهي) أي القسامة (أن يحلف المدعى) غالبًا ابتداءً (على قتل أدهاء) ولو لنحو امرأة وكافر وجنين لأن منعه تَهْيِئَةً لِلْحَيَاةِ فِي مَعْنَى قَتْلِهِ (خمسِينَ يمينًا) للخبر السابق في قِصَّةِ خَبِيرٍ وَهُوَ مُخَصَّصٌ لِمَمُومٍ خَبِرَ «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» بَلْ جَاءَ.....

فَبَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ هَذَا جَهْلٌ فِي الْمُدَّعَى بِهِ يَتَوَجَّهُ أَنَّ نَظِيرَهُ نَائِبٌ فِي الْأَوَّلِ إِذَ الدِّيَّةُ فِي الْإِنْفِرَادِ عَلَى الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ وَفِي الشَّرِكَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى شُرَكَائِهِ وَإِنْ أَرَادَ بِاقْتِضَاءِ الْجَهْلِ شَيْئًا آخَرَ فَلْيُصَوِّرْ اهـ. سم.

• قول (سني): (في طَرَف) أي في قِطْعِهِ وَلَوْ بَلَغَ دِيَّةُ نَفْسٍ اهـ. مُعْنَى: • قُود: (وَجَزَح) إِلَى قَوْلِهِ وَأَقْبَهُمْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنَّهَا إِلَى الْمُتَرِّ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا اسْتَوْثَقَتْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَلْ جَاءَ إِلَى وَلِقَوَّةٍ جَانِبٍ. • قُود: (وَلِخُرُومَةِ النَّفْسِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي النَّفْسِ لِحُرْمَتِهَا اهـ.

• قول (سني): (إلا في عبيد) استثناء من عَدَمِ الْقِسَامَةِ فِي الْمَالِ اهـ. مُعْنَى: • قُود: (ولو مُدْبِرًا إلخ) هُوَ غَايَةُ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ اهـ. رَشِيدِي. • قُود: (أَقْسَمَ) أَي السَّيِّدُ وَيَعْدُ الْأَنْسَامَ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَدْرِ الْقِيَمَةِ أَوْ ثَبَّتَ بَيِّنَةٌ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَيَتَّبِعِي تَضَدِّيقُ الْجَانِي يَمِينِهِ وَإِنْ كَانَ الْغَرْمُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَجِبُ عَلَيْهِ أَوَّلًا ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا الْعَاقِلَةُ فَوْجُوبُهَا عَلَيْهِمْ قَرْعٌ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ اهـ. ع ش. • قُود: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ إلخ) وَالثَّانِي لَا قِسَامَةَ فِيهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ بَدْلَهُ لَا يَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْبَهَائِمِ اهـ. مُعْنَى: • قُود: (هَالِيًا) احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ مَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ الْآتِيَةِ فَإِنَّ الْحَالِفَ فِيهَا غَيْرُ الْمُدَّعَى اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أَي قُبِيلُ الْفَضْلِ الْآتِي.

• قُود: (ابتداءً) احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ حَلَفَ الْمُدَّعَى لِنُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اهـ. سم.

• قول (سني): (على قتل أدهاء) أي مع وجود اللَّوْثِ اهـ. مُعْنَى: • قُود: (وجنين) أي وعبدٍ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يُقْسَمُ فِي دَعْوَى قَتْلِهِ اهـ. ع ش. • قُود: (لأن منعه تَهْيِئَةً لِلْحَيَاةِ إلخ) وَالْجَنِينُ قَدْ يَخْصُلُ قَتْلُهُ حَقِيقَةً اهـ.

سم. • قُود: (وهو مُخَصَّصٌ إلخ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ طَلَبَ الْيَمِينَ مِنْ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ ابْتِدَاءً وَمَا اكْتَفَى بِهَا مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ نُكُولِ الْمُدَّعَى اهـ. ع ش. • قُود: (على المدعى عليه) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ عَلَى مَنْ أَتَكَرَّرَ

أَنَّ نَظِيرَهُ نَائِبٌ فِي الْأَوَّلِ أَنَّ الدِّيَّةَ فِي الْإِنْفِرَادِ عَلَى الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ وَفِي الشَّرِكَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى شُرَكَائِهِ، وَإِنْ أَرَادَ بِاقْتِضَاءِ الْجَهْلِ شَيْئًا آخَرَ فَلْيُصَوِّرْ. • قُود: (هَالِيًا) خَرَجَ يَمِينُ الرَّدِّ الْآتِيَةِ. • قُود: (أيضًا هَالِيًا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْحَالِفُ غَيْرَ الْمُدَّعَى كَمَا لَوْ أَوْصَى لِمُسْتَوْلَدَتِهِ بِقِيَمَةِ عَبْدٍ قُتِلَ وَهَنَّاكَ لَوْثٌ وَمَاتَ السَّيِّدُ فَلَهَا الدَّعْوَى، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَقْسِمَ وَإِنَّمَا يَقْسِمُ الْوَارِثُ كَمَا يَبَيِّنُ ذَلِكَ فِي الْمَبْسُوطَاتِ كَالرُّوضِ وَشَرْحِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَ ذَلِكَ قُبِيلُ الْفَضْلِ. • قُود: (لأن منعه تَهْيِئَةً لِلْحَيَاةِ فِي مَعْنَى قَتْلِهِ) أَي الْجَنِينِ، وَقَدْ يَخْصُلُ قَتْلُهُ حَقِيقَةً.

هذا الاستثناء مُصْرَحًا به في خبر لكن في إسناده لينٌ ولقوة جانب المدعى باللوث وأقهرهم قوله على قتل ادّعاه أنه لا قسامة في قَدِّ المَلْفُوفِ لأنَّ الحليف على حياته كما مرَّ فإيراده سهوٌ وأنه يجب التقرُّض في كلِّ يمينٍ إلى عين المدعى عليه بالإشارة إنَّ حَضَرَ وإلا فبِذَكَرٍ اسمه ونسبه وإلى ما يجب بَيَانُهُ في الدعوى وهو المعتمدُ لِتَوَجُّهِ الحليف إلى الصِّفَةِ التي حَلَفَهُ الحَاكِمُ عليها أما الإجمالُ فيجب في كلِّ يمينٍ اتفاقًا فلا يكفي تَكْرِيرُ واللَّه خمسَين مَرَّةً ثم يقولُ لَقَدْ قَتَلْتُهُ إِمَّا حَلَفَ المدعى عليه ابتداءً أو لِيُكْوِلَ المدعى أو حَلَفَ المدعى لِيُكْوِلَ المدعى عليه أو الحليف على غير القتلِ فلا يُسَمَّى قسامةً ومرَّ في اللعانِ بعضُ ما يَتَعَلَّقُ بِتَغْلِيظِ اليمينِ.....

اهـ. ولَعَلَّهما روايتان. هـ. فَوَدَّ: (هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر اهـ. مُغْنِي.
 هـ. فَوَدَّ: (لين) أي ضَعُفٌ. هـ. فَوَدَّ: (أنه لا قسامة) أي بل إنما يَحْلِفُ الوليُّ يَمِينًا واحدةً فَقَطْ وَجْهَ إيراده أنه وإن لم يَدْعُ القَتْلَ صَرِيحًا لَكِنَّهُ لَازِمٌ لَدَعْوَاهُ اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (أنه لا قسامة في قَدِّ المَلْفُوفِ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وأوردَ عليه قَدِّ المَلْفُوفِ فَإِنَّهُ لَا يَقْسَمُ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ حَالَةُ القَتْلِ حَيَاةً مُسْتَيَرَّةً وَأَجِيبَ بَأَنَّ الْمُرَادَ تَحَقُّقَ الحَيَاةِ الْمُسْتَيَرَّةِ فِي الجُمْلَةِ وَقَدْ تَحَقَّقَتْ قَبْلَ ذَلِكَ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (لأنَّ الحليف على حَيَاتِهِ) لَعَلَّ حَقَّ العِبَارَةِ المدعى به فِيهِ الحَيَاةُ لَا القَتْلَ اهـ. س م. هـ. فَوَدَّ: (فإيراده) على مَنَعَ المَنَى.
 هـ. فَوَدَّ: (سهوٌ) كَانَ الْمَوْرِدُ نَظَرَ إِلَى الْمَعْنَى فَإِنَّ الْوَلِيَّ مُدْعٍ فِي الْمَعْنَى أَنَّ الْقَادَّ قَتَلَهُ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ كَانَ حَيًّا فَلَا يَلْزَمُ السَّهْوُ وَإِنَّمَا يُجَابُ بَأَنَّ المدعى به فِي الظَّاهِرِ الحَيَاةُ اهـ. س م. هـ. فَوَدَّ: (وأنه إلخ) عَطَفَ عَلَى أَنَّهُ لَا قَسَامَةَ إلخ. هـ. فَوَدَّ: (إلى هَيْئَةِ المدعى عليه) أي وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ فَلَوْ ادَّعَى عَلَى عَشْرَةٍ مَثَلًا ذَكَرَ فِي كُلِّ يَمِينٍ أَنَّهُمْ قَتَلُوا مَوْرَثَهُ اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (فبِذَكَرٍ اسْمِهِ وَنَسَبِهِ) أي أَوْ غَيْرَهُمَا كَقَبِيلَتِهِ وَجُرْفَتِهِ وَلَقَبِهِ اهـ. مُغْنِي.
 هـ. فَوَدَّ: (وإلى ما يَجِبُ بَيَانُهُ) أي مِنْ عَمْدٍ أَوْ خَطَأً أَوْ شِبْهِ عَمْدٍ رَوَضُ وَع ش. هـ. فَوَدَّ: (وهو الْمُغْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ فِي الْيَمِينِ قَتَلَهُ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ زَيْدٍ وَعَمْدًا أَوْ خَطَأً أَوْ شِبْهِ عَمْدٍ أَوْ لَا وَجْهَانِ أَوْ جُوهُهُمَا الثَّانِي بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (لِتَوَجُّهِ الحليف إلخ) فِي تَقْرِيْبِهِ نَظَرُ. هـ. فَوَدَّ: (أما الإجمالُ إلخ) مُخْتَرَزُ مَا يَجِبُ بَيَانُهُ مُفَصَّلًا مِنْ عَمْدٍ أَوْ خَطَأً أَوْ غَيْرِهِمَا اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (أما حَلَفَ المدعى عليه) مُخْتَرَزُ قَوْلِ المَنَى المدعى. هـ. فَوَدَّ: (ابتداءً) أي حَيْثُ لَا لَوْثَ وَقَوْلُهُ أَوْ لِيُكْوِلَ المدعى أي مَعَ اللَوْثِ اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (أو حَلَفَ المدعى إلخ) أي وَجَدَ لَوْثَ أَوْ لَا. هـ. فَوَدَّ: (أو الحليف على هَبْرِ القَتْلِ) مُخْتَرَزُ قَوْلِ المَنَى عَلَى قَتْلِ قَالِ ع ش اقْتِصَارُهُ عَلَى مَا ذَكَرَ يَقْتَضِي أَنَّ الْيَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ تُسَمَّى قَسَامَةً وَيُوجَّهُ بِأَنَّهَا حَلَفٌ عَلَى قَتْلِ ادَّعَاهُ اهـ. هـ. فَوَدَّ: (على هَبْرِ القَتْلِ) أي مِنْ الطَّرَفِ وَالْمُجْزِجِ وَاتِّلَافِ مَا لِي غَيْرِ الرَّقِيقِ. هـ. فَوَدَّ: (فَلَا يُسَمَّى إلخ) كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

هـ. فَوَدَّ: (لأنَّ الحليف على حَيَاتِهِ إلخ) لَعَلَّ حَقَّ العِبَارَةِ المدعى به فِيهِ الحَيَاةُ لَا القَتْلَ. هـ. فَوَدَّ: (فإيراده سهوٌ) كَانَ الْمَوْرِدُ نَظَرَ إِلَى الْمَعْنَى، فَإِنَّ الْوَلِيَّ مُدْعٍ فِي الْمَعْنَى أَنَّ إِنْفَادَ قَتْلِهِ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ كَانَ حَيًّا فَلَا يَلْزَمُ السَّهْوُ وَإِنَّمَا يُجَابُ بَأَنَّ المدعى به فِي الظَّاهِرِ الحَيَاةُ.

وبأني في الدعاوى بقرينه وكان حكمة الخمسين أن الدية مقومة بألف دينار غالباً ومن ثم أوجبها القديم كما مر والقصد من تعدد الأيمان التقليل وهو إنما يكون في عشرين ديناراً فاقضى الاحتياط للنفس أن يقابل كل عشرين يمين منفردة عما يقتضيه التقليل (ولا يشترط موالاتها) أي الأيمان (على المذهب) للحصول المقصود مع تفريقها كالشهادة بخلاف اللعان لأنه اختلط له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال التسبب وشروع الفاحشة ومثلك المريض (فلو تخللها جئون أو غماء) أو عزل قاض وإعادته بخلاف إعادة غيره (نفي) إذا أفاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقرر وإنما استؤنفت لتولي قاض ثانٍ لأنها على الإثبات فهي بمنزلة حجة نائبة وجد بعضها عند الأول بخلاف أيمان المدعى عليه.

(ولو مات) الولي المقيم في أثناء الأيمان (لم يمين وإثره) بل يستأنف (على الصحيح) لأنها كحجة واحدة.

• قوله: (وبأني في الدعاوى الخ) أي قياتي جميعه هنا اه. ع ش. • قوله: (غالباً) احتراز به عن دية المرأة فإنها على النصف من ذلك وعن دية الكافر فإنها على الثلث من ذلك أو أقل والحاصل أن الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم إطرادها. • قوله: (كل عشرين) أي من الألف دينار اه. ع ش. • قوله: (هنا يقتضيه التقليل) متعلق بمنفردة أي يمين منفردة عن الأشياء التي يقتضيه التقليل وهي التي مرث في اللعان اه. كزدي ويظهر أن مراد الشرح من الأفراد عما ذكر الزيادة عليه بالتعدد كما يفيد كلام المصنف وسياتي الشرح.

• قوله (سني): (ولا يشترط موالاتها) فلو حلفه القاضي خمسين يميناً في خمسين يوماً صح مفعلي ونهاية أي قبلها ما زاد عليها وإن طال ما بينهما ع ش. • قوله: (أي الأيمان) إلى قول المتن والمذهب في المفعلي إلا قوله ويخلفون إليّ وخرج وقوله وإنما لم يكتب إلى ولو مات. • قوله: (أو عزل قاض وإعادته) أي بناء على أن الحاكم يحكم بعليه اه. مفعلي. • قوله: (لما تقرر) أي من قوله للحصول المقصود الخ عبارة المفعلي أما على عدم اشتراط الموالاة فظاهر وأما على اشتراطها فليقيام المنذر اه.

• قوله: (لأنها) أي أيمان المدعي. • قوله: (بخلاف أيمان المدعي عليه) عبارة الأسنى والمفعلي وخرج بالمدعي والمدعي عليه فله البناء فيما لو تخلل إيمانه عزل القاضي أو موته ثم ولي غيره والفرق أن يمينه للثقي فتنفذ بنفسها ويمين المدعي للإثبات فتوقف على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة أقيمت عند الأول اه. • قوله: (الولي المقيم) إلى قول المتن ويجب بالقسامة في النهاية.

• قوله: (الولي) أي ولي الدم وهو المستحق اه. ع ش. • قوله: (في أثناء الأيمان) أما إذا تمت إيمانه قبل موته فلا يستأنف وإثره بل يحكم له كما لو أقام بينة ثم مات اه. مفعلي.

• قوله: (بخلاف أيمان الخ) أي ففيها البناء، وإن عزل القاضي وولي غيره لأنها للثقي فتنفذ بنفسها وإيمان المدعي للإثبات فتوقف على حكم القاضي.

فإذا بطلَ بعضها بطلَ كلها بخلاف موته بعد إقامة شاهدٍ لأنه مُستَقِلٌّ فلو ارثه ضمُّ آخرٍ إليه وموت المُدْعَى عليه فيبني وارثه إما مَرَّةً. (ولو كان للقتيل ورثةٌ وزُغَتْ) الخمسون عليهم (بحسب الإرث) غالباً لأنهم يقتسمون ما وجب بها بحسب إرثهم فوجب كونها كذلك وتُحْلَقُونَ السابق في قصّة خيبر إنما وقعَ خطاباً لأخيه وابن عمّه تجملاً في الخطاب ولا فالمرادُ أخوه فقط وخرج بغالياً زوجةً مثلاً وبيت المال فإنها تخلف الخمسين مع أنها لا تأخذ إلا الربع كما لو نكلَ بعضُ الورثة أو غاب وزوجةٌ وبنْتٌ فتخلفُ الزوجةُ عشرةً والبنْتُ الباقي توزيعاً على سباهيها فقط وهي خمسةٌ من ثمانية ولا يثبت حقُّ بيت المال هنا.....

• فُرد: (فإذا بطلَ بعضها بطلَ كلها) عبارةُ المُعْني وشيخ الإسلام ولا يجوز أن يستحقَّ أحدٌ شيئاً يمين غيره اهـ. ويردُّ عليها مسألةُ المُستَوْلدةِ الآية. • فُرد: (لأنه مُستَقِلٌّ إلخ) يعني ولا يستأنف لأن شهادةَ كُلِّ شاهدٍ مُستَقِلَّةٌ بذليل أنها إذا انضمت اليمين إليها قد يُحكّمُ بهما بخلاف إيمانِ القسامة لا استيفالاً لبعضها بذليل أنه لو انضمَّ إليه شهادةُ شاهدٍ لا يُحكّمُ بهما أسنى ومُعْني. • فُرد: (وموت المُدْعَى عليه) أي وبخلاف موت المُدْعَى عليه في أثناء إيمانه اهـ. كُردِي. • فُرد: (لما مَرَّ) أي من قوله وإنما استؤنفت إلخ اهـ. ع ش. • فُرد: (غالياً) سيذكرُ مُحْتَرَزُهُ. • فُرد: (ما وجب إلخ) وهو المال اهـ. ع ش.

• فُرد: (كما لو نكلَ بعضُ الورثة أو غاب) أي فتخلفُ الباقي والحاضرُ خمسين. • فُرد: (وزوجةٌ وبنْتٌ) عطفٌ على قوله زوجةٌ إلخ اهـ. كُردِي. • فُرد: (فتخلفُ الزوجةُ إلخ) هذا واضحٌ إذا انتظمَ بيتُ المال وفيه فَرَضُ الكلامِ بذليل قوله ولا يثبت حقُّ بيت المال إلخ أما إذا لم ينتظمَ فظاهرٌ أنه يردُّ الباقي على البنتِ فقط إذ لا ردُّ على الزوجةِ ونفسُ الأيمانِ على حصّةِ الزوجةِ وهو الثمنُ وحصّةُ البنتِ وهو الباقي فيخصُ الزوجةَ سبعةً أيمانٍ بجبرِ المُتَكَبِّرِ إذ ثمنُ الخمسين ستةٌ وربعٌ ويخصُ البنتَ أربعةً وأربعونَ كذلك إذ الباقي وهو سبعةً أيمانٍ الخمسين ثلاثةً وأربعونَ وثلاثةً أرباعَ يمينٍ فيكتملُ وقس على ذلك نظائره اهـ. سم وفي البَجِيرِ عَنِ الشَّوْبَرِيِّ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ وَمِثْلَهُ قَوْلُ عَشْرَةٍ أَيْ وَلَوْ حَلَفَتْ بِحَسَبِ الْإِزْثِ وَهُوَ الثَّمَنُ حَلَفَتْ سَبْعَةً اهـ. سم. • فُرد: (وهي خمسةٌ من ثمانية) فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ ثَمَانِيَةِ

• فُرد: (فتخلفُ الزوجةُ عشرةً إلخ) هذا واضحٌ إن انتظمَ بيتُ المالِ وفيه فَرَضُ الكلامِ بذليل قوله ولا يثبت حقُّ بيت المال إلخ أما إذا لم ينتظمَ فظاهرٌ أنه يردُّ الباقي على البنتِ فقط إذ لا ردُّ على الزوجةِ ونفسُ الأيمانِ على حصّةِ الزوجةِ وهو الثمنُ وحصّةُ البنتِ وهو الباقي فيخصُ الزوجةَ سبعةً أيمانٍ بجبرِ المُتَكَبِّرِ إذ ثمنُ الخمسين ستةٌ أيمانٍ وربعٌ، والبنتُ أربعةً وأربعونَ كذلك إذ الباقي ثلاثةً وأربعونَ يميناً وثلاثةً أرباعَ يمينٍ وهي سبعةً أيمانٍ الخمسين، وقس على ذلك نظائره. • فُرد: (أيضاً فتخلفُ الزوجةُ عشرةً) أي، ولو حَلَفَتْ بِحَسَبِ الْإِزْثِ وَهُوَ الثَّمَنُ حَلَفَتْ أَقْلَهُ أَيْ سَبْعَةً. • فُرد: (وهي خمسةٌ من ثمانية) فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ ثَمَانِيَةِ لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ وَاجِدٌ وَلِلْبَنِّ النِّصْفُ أَرْبَعَةٌ فَمَجْمُوعُ مَالِهَا خَمْسَةٌ فَتَكُونُ الْإِيمَانُ بَيْنَهُمَا أَخْمَاسًا.

يَمِينٍ مَنْ مَعَهُ هَلْ يَنْصِبُ مُدْعَى عَلَيْهِ وَيَقُولُ مَا بَأْتِي قُبِيلَ الْفَصْلِ وَلَوْ كَانَ ثُمَّ عَزَلَ اغْتَبِرَ فَمَنْ
 زَوْجَ وَأُمٍّ وَأَخْتَيْنِ لِأَبٍ وَأَخْتَيْنِ لِأُمٍّ أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ وَقَوْلُ لِعَشْرَةِ فَيَحْلِفُ الزَّوْجُ خَمْسَ عَشْرَةَ
 وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْتَيْنِ لِأَبٍ عَشْرَةَ وَلِأُمٍّ خَمْسَةَ وَالْأُمُّ خَمْسَةَ (وَجَبَرِ الْكَسْرُ) لِأَنَّ الْيَمِينَ الْوَاحِدَةَ لَا
 تَنْتَقِضُ فَلَوْ خَلَفَ تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ ابْنًا خَلَفَ كُلُّ ابْنٍ يَمِينِينَ وَفِي ابْنٍ وَخَتْنِي مَثَلًا يُوزَعُ بِحَسَبِ
 الْإِرْثِ الْمُحْتَمِلِ لَا التَّاجِزِ فَيَحْلِفُ الْإِبْنُ ثَلَاثِيهَا وَيَأْخُذُ التَّصَفَّ وَالْخَتْنِي نَصْفَهَا وَيَأْخُذُ الثَّلَاثَ
 وَيُوقِفُ الشُّدُسَ احْتِيَاظًا لِلْحَلِيفِ وَالْأَخِذِ (وَفِي قَوْلِي يَحْلِفُ كُلٌّ) مِنَ الْوَرِثَةِ (خَمْسِينَ) لِأَنَّ الْعِدَّةَ
 هُنَا كَيَمِينٍ وَاحِدَةٍ وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بِإِمْكَانِ الْقِسْمِ هُنَا (وَلَوْ تَكَلَّلَ أَحَدُهُمَا) أَيِ الْوَارِثِينَ خَلَفَ
 الْآخَرُ خَمْسِينَ وَأَخَذَ حَصَّتَهُ (أَوْ غَابَ) أَحَدُهُمَا أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا (خَلَفَ الْآخَرُ) خَمْسِينَ
 وَأَخَذَ حَصَّتَهُ لِأَنَّ شَيْئًا مِنَ الدِّيَةِ لَا يُسْتَحَقُّ بِأَقْلٍ مِنَ الْخَمْسِينَ وَاحْتِمَالُ تَكْذِيبِ الْغَائِبِ
 الْمُتَبَيَّنِ لِلْبُوتِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ (وَالَا) يَحْلِفُ (صَبَرَ لِلْغَائِبِ) لِيَحْلِفَ كُلُّ
 حَصَّتِهِ وَلَا يَنْطَلِ حَقُّهُ.....

لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ وَاحِدٌ وَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ أَرْبَعَةٌ فَمَجْمُوعُ مَا لِيَهُمَا خَمْسَةٌ فَتَكُونُ الْإِيمَانُ يَتَنَاهَا اخْتِمَاسًا سَمِ
 وَعَ ش. قُود: (بَيَمِينٍ مَنْ مَعَهُ) وَهُوَ الزَّوْجَةُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ وَخَدَمَا وَمَعَ الْبَيْتِ فِي الثَّانِي ه. ع. ش.
 قُود: (بَلْ يَنْصِبُ) بَيَانُ الْمَفْعُولِ. قُود: (مُدْعَى عَلَيْهِ) أَيِ مِنْ يَدْعِي عَلَى الْمُتَّهِمِ بِالْقَتْلِ ه. رَشِيدِي.
 قُود: (فَيَحْلِفُ الزَّوْجُ خَمْسَةَ عَشْرَةَ) وَذَلِكَ لِأَنَّ حَصَّتَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ عَشْرَةٍ وَهِيَ خُمُسٌ وَنِصْفُ خُمُسٍ
 فَيَحْلِفُ ذَلِكَ مِنَ الْخَمْسِينَ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ وَحَصَّةُ الْأَخْتَيْنِ لِلْأَبِ خُمُسَانِ وَالْأَخْتَيْنِ لِلْأُمِّ خُمُسٌ وَحَصَّةُ
 الْأُمِّ نِصْفُ خُمُسٍ ه. ع. ش. قُود: (تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ) أَوْ ثَلَاثَةٌ بَيْنَ خَلَفَ كُلِّ مِنْهُمْ سَبْعَةَ عَشَرَ ه.
 مُغْنِي. قُود: (يُوزَعُ) الظَّاهِرُ الثَّانِي. قُود: (ثَلَاثِيهَا) وَهُوَ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ مَعَ جَبَرِ الْكَسْرِ وَقَوْلُهُ نِصْفَهَا
 وَهُوَ خُمُسٌ وَعِشْرُونَ. قُود: (وَيُوقِفُ الشُّدُسَ) أَيِ إِلَى الصُّلْحِ أَوْ الْبَيَانِ ه. حَلِي. قُود: (لِلْحَلِيفِ)
 أَيِ بِالْأَكْثَرِ وَقَوْلُهُ وَالْأَخِذُ أَيِ بِالْأَقْلِ. قُود: (هُنَا) أَيِ فِي الْقِسَامَةِ وَقَوْلُهُ كَيَمِينٍ وَاحِدَةٍ أَيِ فِي غَيْرِهَا.
 قُود: (هُنَا) أَيِ فِي الْقِسَامَةِ أَيِ لَا فِي غَيْرِهَا.

قُود: (سِتَّةٍ) (وَأَخَذَ حَصَّتَهُ) أَيِ فِي الْحَالِ ه. مُغْنِي. قُود: (لَأَنَّ شَيْئًا مِنَ الدِّيَةِ) أَيِ وَمَا سَبَقَ مِنْ
 تَوَزِيعِ الْإِيمَانِ مُقَيَّدٌ بِحُضُورِ الْوَارِثِينَ وَكَمَالِهِمْ ه. مُغْنِي. قُود: (وَاحْتِمَالُ تَكْذِيبِ الْغَائِبِ) أَيِ
 وَالتَّاقِصِ بَعْدَ الْكَمَالِ ه. مُغْنِي. قُود: (الْمُبْطِلُ) أَيِ تَكْذِيبُ الْغَائِبِ. قُود: (عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ) (إِلَى)
 أَيِ فَإِنْ وَجَدَ أَيِ التَّكْذِيبُ عَمِلَ بِمُقْتَضَاهُ ه. مُغْنِي.
 قُود: (سِتَّةٍ) (وَالَا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ الْحَاضِرُ أَوْ الْأَصْلُ صَبَرَ الْغَائِبُ أَيِ حَتَّى يَخْضَرَ وَلِلصَّبْرِ حَتَّى
 يَتَلَعَّ وَلِلْمَجْنُونِ حَتَّى يَتَّقِ ه. مُغْنِي. قُود: (وَلَا يَنْطَلِ حَقُّهُ) أَيِ الْخَاصُّ ه. ع. ش.

قُود: (وَلَا يَنْطَلِ حَقُّهُ بِتَكْوِيلِهِ) عِبَارَةُ الزَّوْجَةِ، وَلَوْ اِمْتَنَعَ الْحَاضِرُ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى قَدْرِ حَقِّهِ لَمْ يَنْطَلِ
 حَقُّهُ مِنَ الْقِسَامَةِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ كَمَلَ مَعَهُ ه.

بُنْكَوْلُهُ عَنِ الْكُلِّ فَلَيْمَ أَتَهُمُ لَوْ كَانُوا ثَلَاثَةَ إِخْوَةٍ حَضَرَ أَحَدُهُمْ وَأَرَادَ الْحَلِفَ خَلَفَ خَمْسِينَ
فَإِذَا حَضَرَ ثَانٍ خَلَفَ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ فَإِذَا حَضَرَ الثَّالِثُ خَلَفَ سَبْعَةَ عَشَرَ وَإِنَّمَا لَمْ يُكْتَفَ
بِالْأَيْمَانِ مِنْ بَعْضِهِمْ مَعَ أَنَّهَا كَالْبَيْتَةِ لِصَحَّةِ النَّيَابَةِ فِي إِقَامَتِهَا بِخِلَافِ الْيَمِينِ وَلَوْ مَاتَ نَحْوُ
الْغَائِبِ أَوْ الصَّبِيِّ بَعْدَ حَلِفِ الْآخَرِ وَوَرِثَهُ خَلَفَ حِصَّتَهُ أَوْ بَانَ أَنَّهُ عِنْدَ خَلِيفِهِ كَانَ مَيِّتًا فَلَا كَمَا
لَوْ بَاعَ مَالٌ أَبِيهِ يَظُنُّ حَيَاتَهُ فَبَانَ مَيِّتًا.

(وَالْمَذْهَبُ أَنَّ يَمِينَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْقَتْلُ (بَلَا لَوْثٍ) وَإِنْ تَعَدَّدَ (خَمْسُونَ) كَمَا لَوْ كَانَ لَوْثٌ لِأَنَّ
التَّعَدُّدَ لَيْسَ لِلَوْثِ بَلْ لِحَرَمَةِ الدِّمِّ وَاللَّوْثُ إِنَّمَا يُفِيدُ الْبِدَاءَةَ بِالْمُدْعَى وَفَارَقَ التَّعَدُّدُ هُنَا التَّعَدُّدَ
فِي الْمُدْعَى بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ هُنَا يَنْفِي عَنْ نَفْسِهِ الْقَتْلَ كَمَا يَنْفِيهِ الْمُتَّفَرِّدُ وَكُلٌّ مِنَ الْمُدْعِينَ لَا
يُثْبِتُ لِنَفْسِهِ مَا يُثْبِتُهُ الْمُتَّفَرِّدُ فَوُزِّعَتْ عَلَيْهِمْ بِحَسَبِ إِرْثِهِمْ (وَأَنَّ الْيَمِينَ (الْمَزْدُودَةَ) مِنْ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْقَتْلُ (عَلَى الْمُدْعَى) خَمْسُونَ لِأَنَّهَا اللَّازِمَةُ لِلرَّوَادِ (أَوْ) الْمَزْدُودَةُ مِنَ الْمُدْعَى (عَلَى
الْمُدْعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ) خَمْسُونَ لِأَنَّهَا اللَّازِمَةُ لِلرَّوَادِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَعَدَّدَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ خَلَفَ كُلُّ
الْخَمْسِينَ كَامِلَةً (وَأَنَّ (الْيَمِينَ مَعَ شَاهِدٍ) بِالْقَتْلِ (خَمْسُونَ) احتياطاً لِلدِّمِّ وَبِهِ يُتَّجِهَ مَا أُطْلِقَاهُ

• قَوْلُهُ: (بُنْكَوْلُهُ عَنِ الْكُلِّ) عبارة الرُّضْوَةِ وَلَوْ امْتَنَعَ الْحَاضِرُ عَنِ الزَّائِدِ عَلَى قَدْرِ حَقِّهِ لَمْ يَتَّطَلَّ حَقُّهُ مِنْ
الْقِسَامَةِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ كَمَلَّ مَعَهُ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (فِي إِقَامَتِهَا) أَيِ الْبَيْتَةِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (نَحْوُ
الْغَائِبِ الْإِنِّ) أَيِ الْمَجْنُونِ. قَوْلُهُ: (وَوَرِثَهُ) أَيِ الْآخَرِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (خَلَفَ حِصَّتَهُ) أَيِ وَلَا يُحْسَبُ
مَا مَضَى لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا لَهُ حَيْثُ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ بَانَ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةِ مَاتَ الْإِنِّ.

• قَوْلُهُ: (الْقَتْلُ) أَيِ أَوْ الْعَرْفُ أَوْ الْجُرْحُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَلَا يَقْسِمُ فِي طَرَفِ الْإِنِّ أَه. ع. ش. عبارة
الرُّضْوَةِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْأَشْبَهُ أَنَّ يَمِينَ الْجَرَاحَاتِ كَالنَّفْسِ فَتَكُونُ خَمْسِينَ سِوَا أَتَقَصَّتْ أَبْدَالُهَا عَنِ الدِّيَةِ
كَالْحَكُومَةِ وَبَدَلَ الْيَدِ أَوْ زَادَتْ كَبَدَلَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ أَه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَدَّدَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَفِي الْقَدِيمِ
فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَبِهِ يُتَّجِهُ إِلَى وَلَوْ نَكَلَ الْمُدْعَى. قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَدَّدَ) أَيِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ خَمْسُونَ وَلَوْ رُدَّ
أَحَدُ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ خَلَفَ الْمُدْعَى خَمْسِينَ وَاسْتَحَقَّ مَا يَخُصُّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنَ الدِّيَةِ إِذَا وَرَّعَتْ عَلَيْهِمْ
أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ التَّعَدُّدَ هُنَا) أَيِ حَيْثُ طُلِبَ مِنْ كُلِّ خَمْسُونَ يَمِينًا التَّعَدُّدَ فِي الْمُدْعَى أَيِ حَيْثُ
وُزِّعَتْ الْإِيْمَانُ عَلَى عَدَدِ الْمُدْعِينَ بِحَسَبِ إِرْثِهِمْ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَا يَثْبِتُ لِنَفْسِهِ مَا يُثْبِتُهُ الْإِنِّ) أَيِ بَلْ
يَثْبِتُ بَعْضُ الْأَرْضِ فَيُخَلَّفُ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (مِنْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَوْثٌ أَوْ كَانَ
وَنَكَلَ الْمُدْعَى عَنِ الْقِسَامَةِ قَرَدَتْ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَتَكُلُّ قَرَدَتْ عَلَى الْمُدْعَى مَرَّةً ثَانِيَةً أَه. مُعْنَى.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا اللَّازِمَةُ لِلرَّوَادِ) فِيهِ فِيمَا إِذَا كَانَ رَدُّ الْيَمِينِ مِنْ بَعْضِ الْمُدْعِينَ فَقَطَّ نَظَرُ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ لَوْ
تَعَدَّدَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ الْإِنِّ) لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَنْقُطَ كَمَا فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى أَوْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ
أَوْ الْمَزْدُودَةُ مِنَ الْمُدْعَى كَمَا لَا يَخْفَى.

• قَوْلُهُ (سَنِي) (وَالْيَمِينُ مَعَ شَاهِدٍ خَمْسُونَ) انْظُرْ بِمَاذَا يَتَّصِلُ هَذَا عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ كَغَيْرِهِ إِنَّ إِنْجَارَ
الْعَدْلِ لَوْثٌ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ إِنْ وَجِدَ شَرْطُ الشَّهَادَةِ كَأَنَّهُ أَتَى بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ تَقَدُّمِ الدَّعْوَى كَانَ مِنْ بَابِ

للمقتضى أنه لا فرق بين العمد وغيره كما مرّ ولو نكل المدعي عن يمين القسامة أو اليمين مع الشاهد ثم نكل المدعي عليه ردّت على المدعي وإن نكل لأن يمين الرد غير يمين القسامة لأن سبب تلك التكرار وهذه اللوث أو الشاهد.

(ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمد دية على العاقلة) لإقيام الحجّة بذلك ولا يُغني عن هذا ما مرّ في بحث العاقلة خلافاً لمن زعمه لأن القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف القياس فيحتاج إلى النص على أحكامها (وفي العمد) دية (على المقتسم عليه) لا قود للخبر الصحيح (إما أن تدوا صاحبكم أو تأذّنوا بحرب من الله وهو إما فيه من التقسيم المقتضي للحضير فيهما وعدم ثالث غيرهما ظاهر في عدم القود (وفي القديم قصاص) لإظهار ما مرّ (وتستحقون دم صاحبكم) ورؤى أبو داود أنه ﷺ قتل رجلاً في القسامة وفي الصحيحين «تقسم خمسون منكم على رجل منهم فيذفع برئته أي بضم أوله وكسره بخيله وقد تطلق

الشهادة وإن أتى بغير لفظ الشهادة وقبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه. ع ش.

• قول (سنن): (خفسون) راجع للجميع كما تقرّر والأحسن في المردودة واليمين نضبهما عطفاً على اسم أن قبل استحمال خبرها ويجوز عند الكسائي الرفع اه. مغني. • قود: (ويجب الخ) عبارة النهاية والأوجه كما اقتضاه إطلاقهما عدم الفرقي الخ. • قود: (أنه لا فرق الخ) خلافاً للمغني عبارة وأطلق الشيخان تعدد اليمين مع الشاهد ويتبني أن يقتل بالعمد أما قتل الخطأ وشبه العمد فيخلف مع الشاهد يميناً واحدة كما مرّ عن تضرّح الماوردي في الكلام على أن الشهادة العذل لوث اه. • قود: (ردّت على المدعي وإن نكل) وليس لنا يمين ردّ تردّ إلا هنا اه. بخيرمي. • قود: (لأن سبب تلك) أي يمين الرد وقوله وهذه أي يمين القسامة اه. ع ش.

• قول (سنن): (بالقسامة) أي من المدعي واحترز بالقسامة عما لو حلف المدعي عند تكول المدعي عليه وكان القتل عمداً فإنه يثبت بها القود لأنها كالإقرار أو كاليثمة والقود يثبت بكل منهما مغني وزيادي ويأتي في شرح وفي القديم قصاص ما يوافقه. • قول (سنن): (على العاقلة) أي مخففة في الأول مغلطة في الثاني اه. مغني. • قود: (لقيام الحجّة) إلى قوله ورؤى أبو داود في النهاية إلا قوله وهو إما فيه إلى المتن. • قود: (فيحتاج إلى النص الخ) أي لئلا يتوهم أن القسامة ليست كاليثمة في ذلك كما أنها ليست كاليثمة في العمد اه. مغني. • قود: (دية) أي حالة اه. مغني. • قود: (أما أن تدوا الخ) أي تعطوا وقوله أو تأذّنوا الخ أي تعلموا بحرب من الله لمخالفتكم له فيما أمركم به اه. ع ش. • قود: (وهو) أي هذا الخبر. • قود: (ظاهر الخ) خبر وهو. • قود: (وتستحقون دم الخ) بدل من ما مرّ سم ورشيد. • قود: (دم صاحبكم) أي دم قاتل صاحبكم اه. مغني. • قود: (فيذفع) بيناء المفعول ونائب فاعله ضمير رجل منهم. • قود: (أي بضم أوله) الأولى إسقاط أي.

• قود: (وتستحقون دم صاحبكم) بدل من ما.

على الجُمْلَةِ وأجابوا بأنَّ المراد بَدَلُ ذِمَّةِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ والقِسَامَةُ تَشْمَلُ لَمَّةَ يَمِينِ الْمُدْعَى
بَعْدَ نُكُولِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَهِيَ يَتَّبِعُ بِهَا الْقَوْدُ والدَفْعُ بِالْحَبْلِ قَدْ يَكُونُ لِأَخِيذِ الدَّيَّةِ مِنْهُ.
(وَلَوْ أَدْعَى عَمْدًا بِلَوْثٍ عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدَّيَّةِ) لِيَتَمَذَّرَ الْأَخِيذُ
بِهَا قَبْلَ تَمَامِهَا (لَإِنَّ حَضَرَ آخَرَ) أَيْ الثَّانِي ثُمَّ الثَّالِثُ فَادْعَى عَلَيْهِ فَأَنْكَرَ (أَقْسَمَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ) لِأَنَّ
الْأَيْمَانَ السَّابِقَةَ لَمْ تَتَنَاولْهُ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدَّيَّةِ (وَفِي قَوْلِي) يُقْسِمُ عَلَيْهِ (خَمْسًا وَعِشْرِينَ) كَمَا لَوْ
حَضَرَ مَعًا وَمَحَلُّ احتِجَاجِهِ لِلْإِقْسَامِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ) أَيْ الثَّانِي (فِي الْإَيْمَانِ) السَّابِقَةِ (وَالَا)
بِأَنَّ ذَكَرَهُ فِيهَا (فِيهِ) وَفَاقًا لِمَا.....

■ قَوْلُهُ: (وَأَجَابُوا) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةُ وَأَجَابَ الْجَدِيدُ اه. ■ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بِدَلِّ فِيهِ) هَذَا جَوَابُ مَا
مَرَّ وَقَوْلُهُ وَالْقِسَامَةُ الْخِ هَذَا جَوَابُ خَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَقَوْلُهُ وَالدَّفْعُ بِالْحَبْلِ الْخِ هَذَا جَوَابُ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ
اه. سم. ■ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بِدَلِّ فِيهِ) أَيْ وَعَبَّرَ بِالذِّمَّةِ عَنْ الدَّيَّةِ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهَا بِسَبَبِ الدِّمِّ اه. مُغْنِي.
■ قَوْلُهُ: (لِأَخِيذِ الدَّيَّةِ الْخِ) أَيْ كَمَا يَكُونُ لِلْإِقْتِصَاصِ مِنْهُ.
■ قَوْلُهُ (وَسَي): (وَلَوْ أَدْعَى هَمْدًا بِلَوْثٍ الْخِ) جِبَارَةُ الرُّوضِ أَوْ أَدْعَى عَلَى ثَلَاثَةِ بِلَوْثٍ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ هَمْدًا
وَهُمْ حُضُورٌ حَلَفَ لَهُمْ خَمْسِينَ يَمِينًا فَإِنَّ غَابِرًا حَلَفَ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ خَمْسِينَ أَنْتَهَى سَمِ اه. ع ش.
■ قَوْلُهُ (وَسَي): (بِلَوْثٍ) أَيْ مَعَهُ اه. مُغْنِي اه. مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ (وَسَي): (أَقْسَمَ عَلَيْهِ الْخِ) وَالْمُتَعَدِّ فِي هَذِهِ
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَفِيمَا مَرَّ فِي قَوْلِي الشَّارِحُ قَالُوا أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً إِخْوَةً الْخِ الْمُتَعَدِّ الْمُدَّعَى اه. ع ش.
■ قَوْلُهُ: (لِيَتَمَذَّرَ الْأَخِيذُ) إِلَى قَوْلِهِ بَعْدَ دَعْوَاهَا فِي الْمُغْنِي الْإِذَا قَوْلُهُ وَعَجِبْتُ إِلَى الْمُتَنِّ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي
التَّهْيَاةِ الْإِذَا ذَلِكَ وَقَوْلُهُ قَالَ جَمْعٌ. ■ قَوْلُهُ: (ثُمَّ الثَّالِثُ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ بِمَا نَصَّهُ وَسَكَتَ
عَنْ حُكْمِ الثَّالِثِ إِذَا حَضَرَ وَهُوَ كَالثَّانِي فِيمَا مَرَّ اه. وَقَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِي مِثْلَهُ عَنْ الْمُحَلِّي مَا نَصَّهُ أَيْ
فَيَحْلِفُ الْمُدَّعَى بَعْدَ حُضُورِهِ خَمْسِينَ يَمِينًا إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ فِي حَلْفِهِ أَوَّلًا وَالْأَفْلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَلْفِ
أَصْلًا اه. ■ قَوْلُهُ: (فَأَنْكَرَ) أَيْ وَإِنْ اعْتَرَفَ اقْتَصَصَ مِنْهُ اه. مُغْنِي.
■ قَوْلُهُ (وَسَي): (أَقْسَمَ عَلَيْهِ الْخِ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْقَتْلِ اقْتَصَصَ مِنْهُ وَإِنْ أَنْكَرَ أَقْسَمَ الْخِ.
■ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ حَضَرَ مَعًا) يَتَأَمَّلُ هَذَا فَإِنَّ الْمُتَبَايِرَ أَنَّ الْخَمْسِينَ عِنْدَ حُضُورِهِمَا لَهُمَا لَا أَنَّ لِكُلِّ خَمْسَةِ
وَعِشْرِينَ سَمٍ عَلَى حَقِّ اه. ع ش. ■ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ احتِجَاجِهِ الْخِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ إِنْ لَمْ
يَكُنْ الْخِ قَبْلَ لَا قَسَمَ لَا لِلْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ كَمَا يُوْهِمُهُ صَنِيعُ الْمُصَنِّفِ. ■ قَوْلُهُ: (أَيْ الثَّانِي) جِبَارَةُ الْمُغْنِي

■ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بِدَلِّ فِيهِ) هَذَا جَوَابُ مَا مَرَّ. ■ قَوْلُهُ: (وَالْقِسَامَةُ تَشْمَلُ يَمِينَ الْمُدَّعَى الْخِ) هَذَا جَوَابُ
خَبَرِ أَبِي دَاوُدَ. ■ قَوْلُهُ: (وَالدَّفْعُ بِالْحَبْلِ الْخِ) هَذَا جَوَابُ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَدْعَى هَمْدًا بِلَوْثٍ
عَلَى ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ الْخِ) جِبَارَةُ الرُّوضِ أَيْ أَوْ أَدْعَى عَلَى ثَلَاثَةِ بِلَوْثٍ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ هَمْدًا وَهُمْ حُضُورٌ
حَلَفَ لَهُمْ خَمْسِينَ يَمِينًا فَإِنَّ غَابِرًا حَلَفَ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ خَمْسِينَ اه. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ حَضَرَ مَعًا) يَتَأَمَّلُ
هَذَا فَإِنَّ الْمُتَبَايِرَ أَنَّ الْخَمْسِينَ عِنْدَ حُضُورِهِمَا لَهُمَا لَا أَنَّ لِكُلِّ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ.

بحسنه الزافعي (الاكفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصح) قياساً على سماع البيهقي في غيبته وعجيب مع قوله ينبغي اعتراض شارح له بأنه يقتضي أن هذا منقول (ومَن استحقَّ بذلَّ الدَّمِ اقسَمَ) ولو كافراً ومحجوراً عليه وسيداً في قتل قَتله بخلاف مجروح ارتدَّ ومات لا يُقسمُ قريبه لأنَّ ماله فيءٌ نعم، لو أوصى لمُستولذته بقيمة قَتله بعد قتلِهِ ومات قبل الإقسام والتكولِ قسمُ الورثة بعد دعواها أو دعواهم إن شاءوا لأنهم الذين يخلفونه والقيمة لها عملاً بوصيته فإن نكلوا شيمت دعواها لتخليف الخضم ولا تخلف هي ويُقسم مُستحقُّ البذل (ولو) هو (مُكاتبٌ لقتل عبده) لأنه استحقَّ.....

أي الغائب اهـ. ة فؤد: (بحسنه الزافعي) أي في المُحرَّر اهـ. مُعني. ة فؤد: (وَصَحِيحٌ إلخ) قد يقول ذلك الشارح لا عَجَبَ فَإِنَّ يَتَّبِعِي تَسْتَعْمَلُ لِلْمَنْقُولِ كما في قوله في الوصية يَتَّبِعِي أَنْ لَا يوصيَ بِأَكْثَرَ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ اهـ. سم. ة فؤد: (اختراض شارح إلخ) وافقه المُعني. ة فؤد: (بأنه) أي كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وقوله إنَّ هذا أي قوله إنَّ لم يَكُنْ ذَكَرَهُ في الإيمانِ وَالْأَقْبِيئِي إلخ. ة فؤد: (منقول) أي عَنِ الْأَصْحَابِ اهـ. مُعني. ة فؤد: (بِخِلَافِ مَجْرُوحٍ ارْتَدَّ إلخ) عبارة المُعني احْتَرَزَ بَمَنْ اسْتَحَقَّ إلخ عَمَّا لَوْ جَرَحَ شَخْصٌ مُسْلِمًا فَارْتَدَّ إلخ. ة فؤد: (لو أوصى) أي السَّيِّدُ. ة فؤد: (بغذ قَتْلِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَوْصَى. اهـ. رَشِيدِي وَبَجُورٌ تَعَلَّقَهُ بِقِيَمَةِ قَتْلِهِ عِبَارَةُ الرُّوضِ فَإِنْ أَوْصَى لِمُسْتَوْلَذَتِهِ بِمِثْلِ قَتْلِ حَلْفِ السَّيِّدِ وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ أَوْ بِقِيَمَةِ عِبْدِهِ إِنْ قُتِلَ صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ وَالْقِسَامَةُ لِلْسَّيِّدِ أَوْ وَرَثَتِهِ اهـ. ويوافقُ الْأَوَّلَ فَقَطْ قولُ المُعْنِي بِقِيَمَةِ عِبْدِهِ الْمَقْتُولِ اهـ. ة فؤد: (ومَات إلخ) عبارة المُعْنِي فَالْوَصِيَّةُ صَحِيحَةٌ فَإِذَا مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ الْقِسَامَةِ فَإِنَّ الْمُسْتَوْلَذَةَ تَسْتَحِقُّ الْقِيَمَةَ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُقَسِّمُ بَلِ الْوَارِثُ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَوْمَ الْقَتْلِ كَانَ لِلْسَّيِّدِ وَالْقِسَامَةُ مِنَ الْحَقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْقَتْلِ فَيَرْتَبِعُهَا كَسَائِرِ الْحَقُوقِ وَإِذَا كَبَّتِ الْقِيَمَةُ صَرَفَهَا إِلَى الْمُسْتَوْلَذَةِ بِمُوجِبِ وَصِيَّتِهِ وَتَحْقِيقِ مُرَادِهِ كَأَنَّهُ يَقْضِي دَيْنَهُ اهـ. ة فؤد: (أَقْسَمَ الْمَوْرَثَةُ) فَهِيَ أَقْسَمَ غَيْرُ مُسْتَحِقِّ بَذَلِ الدَّمِ اهـ. سم. ة فؤد: (بغذ دَعْوَاهَا) أي الْمُسْتَوْلَذَةُ وقوله أَوْ دَعْوَاهُمْ أَيِ الْوَرِثَةِ. ة فؤد: (إِنْ شَاءُوا) قَيَّدَ لِقَوْلِهِ أَقْسَمَ الْوَرِثَةُ عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَا يَلْزَمُهُمُ الْقِسَامَةُ وَإِنْ تَيَقَّنُوا الْحَالَ لِأَنَّهُ سَعَى فِي تَحْصِيلِ غَرَضِ الْغَيْرِ فَإِنْ نَكَلُوا عَنِ الْقِسَامَةِ لَمْ يُقَسِّمِ الْمُسْتَوْلَذَةُ لِأَنَّ الْقِسَامَةَ لِإثْبَاتِ الْقِيَمَةِ وَهِيَ لِلْسَّيِّدِ فَتَخْتَصُّ بِخَلِيفَتِهِ بَلْ لَهَا الدَّعْوَى عَلَى الْخَضْمِ بِالْقِيَمَةِ وَالتَّخْلِيفُ لَهُ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَهَا فِيهَا ظَاهِرٌ أَوْ لَا تَحْتَاجُ فِي دَعْوَاهَا وَالتَّخْلِيفُ إِلَى إثْبَاتِ جِهَةِ الْإِسْتِخْقَانِ وَلَا إِلَى إغراضِ الْوَرِثَةِ عَنِ الدَّعْوَى فَلَوْ نَكَلَ الْخَضْمُ عَنِ الْيَمِينِ حَلَفَتْ يَمِينُ الرَّذِّ اهـ. ة فؤد: (وَلَا تَخْلِفُ هِيَ) أَيِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ خَلِيفَةُ الْمَوْرَثِ فَلَوْ نَكَلَ الْخَضْمُ حَلَفَتْ الْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ اهـ. ع ش. ة فؤد: (وَيُقَسِّمُ إلخ) دُخُولُ فِي الْمَتْنِ. ة فؤد: (لأنه المُسْتَحِقُّ) أَيِ لِيَدْلَهُ وَلَا يُقَسِّمُ

ة فؤد: (وَصَحِيحٌ إلخ) قد يقول ذلك الشارح لَا يَجِبُ فَإِنَّ يَتَّبِعِي تَسْتَعْمَلُ لِلْمَنْدُوبِ كما في قوله في الوصية يَتَّبِعِي أَنْ لَا يوصيَ بِأَكْثَرَ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ. ة فؤد: (أَقْسَمَ الْوَرِثَةُ إلخ) فِيهَا أَقْسَمَ غَيْرُ مُسْتَحِقِّ بَذَلِ الدَّمِ.

فَإِنْ عَجَزَ قَبْلَ تَكْوِيلِهِ أَقْسَمَ السَّيِّدُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا كَالْوَارِثِ وَبِهَذَا كَمَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ الْمَذْكُورَةِ
 أَيْضًا يُقَالُ أَنَّ قَوْلَهُ أَقْسَمَ جَزَائِي عَلَى الْغَالِبِ إِذِ الْحَالِفُ فِيهِمَا غَيْرُ الْمُدَّعِي وَظَاهِرٌ أَنَّ ذِكْرَ
 الْمُسْتَوْلَدَةِ مِثَالٌ وَأَنَّهُ لَوْ أَوْصَى بِذَلِكَ لِآخَرَ أَقْسَمَ الْوَارِثُ أَيْضًا وَأَخَذَ الْمُوصَى لَهُ الْوَصِيَّةَ بِلِ
 قَالَ جَمَعَ لَوْ أَوْصَى لِآخَرَ بِعَيْنٍ فَادَّعَاهَا آخَرُ خَلَفَ الْوَارِثُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ وَقِيلَ
 يُفْرَقُ بَأَنَّ الْقِسَامَةَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ احتياطًا لِلدَّمَاءِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ هَذَا إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ بِيَدِ
 الْوَارِثِ فَإِنْ كَانَتْ بِيَدِ الْمُوصَى لَهُ خَلَفَ جُزْمًا (وَمِنْ ارْتَدَّ) بَعْدَ مَوْتِ مُوَرِّثِهِ (فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ
 إِقْسَامِهِ لِبُيُوتِهِ) ثُمَّ يُقْسِمُ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَرَّعُ عَنِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ (لِإِنَّ أَقْسَمَ فِي الرُّدَّةِ صَحَّ عَلَى
 الْمَذْهَبِ) وَأَخَذَ الدِّيَّةَ لِأَنَّهُ ~~عَتَدَ~~ عَتَدَ بِأَيْمَانِ الْيَهُودِ فِي الْقِصَّةِ السَّابِقَةِ وَالْقِسَامَةُ نَزْعُ اكْتِسَابِ
 لِلْمَالِ كَالاحتطابِ وَلَوْ أَسْلَمَ اغْتَدَّ بِهَا قَطْعًا.

سَيِّدُهُ بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ إِذَا قِيلَ الْعَبْدُ الَّذِي تَحَتَّ يَدُهُ فَإِنَّ السَّيِّدَ يُقْسِمُ لِيَدْلِهِ دُونَ
 الْمَأْذُونِ لَهُ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ مُغْنِي وَأَسْتَى. **قوله:** (فَإِنْ عَجَزَ) أَيِ الْمَكَاتِبِ عَنْ آدَاءِ التَّجْعُومِ. **قوله:** (قَبْلَ
 تَكْوِيلِهِ إلخ) أَيِ وَقَبْلَ إِقْسَامِهِ وَأَمَّا لَوْ عَجَزَ بَعْدَهَا أَقْسَمَ أَخَذَ السَّيِّدُ الْقِيَمَةَ كَمَا لَوْ مَاتَ الْوَلِيُّ بَعْدَهَا أَقْسَمَ
 اه. **قوله:** (أَوْ بَعْدَهُ فَلَا) أَيِ فَلَا يَخْلِفُ لِطُلَّانِ الْحَقِّ بِالتَّكْوِيلِ لَكِنْ لِلْسَّيِّدِ تَخْلِيفُ
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اه. **قوله:** (كَالْوَارِثِ) أَيِ كَمَا لَا يُقْسِمُ الْوَارِثُ إِذَا تَكَلَّلَ مُوَرِّثُهُ اه. **قوله:** (أَسْتَى).

قوله: (وَبِهَذَا) أَيِ مَسْأَلَةِ عَجَزِ الْمَكَاتِبِ. **قوله:** (إِذَا الْحَالِفُ فِيهِمَا إلخ) إِنَّمَا يَتَّجِهْ هَذَا لَوْ كَانَ
 الْمُصَنَّفُ قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَقْسَمَ وَإِنَّمَا قَالَ وَمَنْ اسْتَحَقَّ بَدَلَ الدَّمِ أَقْسَمَ وَهَذَا إِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْهُ مَسْأَلَةُ
 الْمُسْتَوْلَدَةِ دُونَ مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ فَتَأَمَّلْهُ عَلَى أَنْ إِطْلَاقُ أَنَّ الْحَالِفَ غَيْرُ الْمُدَّعِي فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ لَا
 يُجَامِعُ قَوْلَهُ أَوْ دَعَوَاهُمْ اه. سم. **قوله:** (غَيْرُ الْمُذْهَبِ) عِبَارَةُ التَّهْيِيزِ غَيْرُ الْمُسْتَحَقِّ حَالَةَ الْوُجُوبِ اه.

قوله: (هَذَا) أَيِ الْخِلَافِ. **قوله:** (خَلَفَ جُزْمًا) أَيِ الْمُوصَى لَهُ. **قوله:** (بَعْدَ مَوْتِ مُوَرِّثِهِ) عِبَارَةُ
 الْمُغْنِي بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ الْبَدَلَ بِأَنْ يَمُوتَ الْمَجْرُوحُ ثُمَّ يَرْتَدُّ وَلِيَّهُ قَبْلَ أَنْ يُقْسِمَ أَمَّا إِذَا ارْتَدَّ قَبْلَ مَوْتِهِ ثُمَّ مَاتَ
 الْمَجْرُوحُ وَهُوَ مُرْتَدٌّ فَلَا يُقْسَمُ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قِيلَ الْعَبْدُ وَارْتَدَّ سَيِّدُهُ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَرْتَدَّ
 قَبْلَ مَوْتِ الْعَبْدِ أَوْ بَعْدَهُ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِالْمِلْكِ لَا بِالِارْتِدَادِ اه. **قوله:** (ثُمَّ يُقْسِمُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمَغْنِي.
قوله: (سَيِّدُ) (صَحَّ) أَيِ إِقْسَامُهُ. **قوله:** (وَأَخَذَ الدِّيَّةَ) يَقْتَضِي أَنْ الْأَخْذَ لَا يُنَافِي وَقَفَّ يَمْلِكُ الْمُرْتَدُّ سَمَ
 عَلَى حَقِّ اه. ع. ش. **قوله:** (اغْتَدَّ بِأَيْمَانِ الْيَهُودِ إلخ) أَيِ قَدَّلَ عَلَى أَنْ يَمِينَ الْكَافِرِ صَحِيحَةٌ اه.
قوله: (اغْتَدَّ بِهَا) أَيِ بِأَيْمَانِهِ حَالِ الرُّدَّةِ.

قوله: (إِذَا الْحَالِفُ فِيهِمَا غَيْرُ الْمُذْهَبِ) إِنَّمَا يَتَّجِهْ هَذَا لَوْ كَانَ الْمُصَنَّفُ قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَقْسَمَ وَإِنَّمَا قَالَ
 وَمَنْ اسْتَحَقَّ بَدَلَ الدَّمِ أَقْسَمَ، وَهَذَا إِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ دُونَ مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ فَتَأَمَّلْهُ عَلَى أَنْ
 إِطْلَاقُ أَنَّ الْحَالِفَ غَيْرُ الْمُدَّعِي فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ لَا يُجَامِعُ قَوْلَهُ أَوْ دَعَوَاهُمْ. **قوله:** (بِلِ قَالَ جَمَعَ لَوْ
 أَوْصَى لِآخَرَ بِعَيْنٍ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. **قوله:** (وَأَخَذَ الدِّيَّةَ) يَقْتَضِي أَنْ الْأَخْذَ لَا يُنَافِي وَقَفَّ يَمْلِكُ الْمُرْتَدُّ.

(وَمَنْ لَا وِارِثَ لَهُ) خَاصًّا (لَا قِسَامَةَ فِيهِ) وَلَوْ مَعَ لَوْثٍ لَتَعَدَّرَ خَلِيفَ بَيْتِ الْمَالِ بَلْ يُنْصَبُ الْإِمَامُ مُدَّعِيًا فَإِنْ خَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَوَاضَحٌ وَالْأَخِيرُ حَيْثُ حَتَّى يَقْرَأَ أَوْ يَحْلِفَ.

فصل فيما يثبت به موجب القوود

وَالْمَالِ بِسَبَبِ الْجَنَاحَةِ وَأَكْثَرُهُ يَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ وَالذُّعَاوَى وَقَدْ هُنَا تَبَقَّا لِلشَّافِعِيِّ رَضِيهِ
(إِنَّمَا يَثْبُتُ مُوجِبٌ) بِكَسْرِ الْجِيمِ (الْقِصَاصِ) فِي نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحٍ أَوْ إِزَالَةٍ (بِالْإِقْرَارِ) صَحِيحٍ مِنَ الْجَانِي (أَوْ) شَهَادَةِ (عَدْلَيْنِ) أَوْ يَعْلَمُ الْقَاضِي أَوْ يَثْكُورُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ خَلِيفَ الْمُدَّعَى كَمَا يُقْلَمَانِ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ عَلَى أَنَّ الْأَخِيرَ كَالْإِقْرَارِ وَمَا قَبْلَهُ كَالْبَيِّنَةِ وَسَيَأْتِي أَنَّ السُّخْرَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ (و) إِنَّمَا يَثْبُتُ مُوجِبٌ (الْمَالِ) مِمَّا مَرَّ (بِذَلِكَ) أَيِ الْإِقْرَارِ أَوْ شَهَادَةِ الْعَدْلَيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا (أَوْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ بِرَجُلٍ وَبَعِيضٍ) مُفْرَدَةً أَوْ مُتَعَدِّدَةً كَمَا مَرَّ أَيْضًا أَوْ بِالْقِسَامَةِ كَمَا عَلِمَ.....

• قَوْلُهُ: (لَتَعَدَّرَ بَيْتَ الْمَالِ) لِأَنَّ دَيْتَهُ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَحْلِفَتُهُمْ غَيْرُ مُمَكِّنٍ أَه. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَالْأَخِيرُ) أَيِ وَإِنْ طَالَ الْحَبْسُ أَه. ع ش.

(فصل: فيما يثبت به موجب القوود)

• قَوْلُهُ: (فِيمَا يَثْبُتُ) إِلَى قَوْلِ الْمُنِيِّ وَلِيَصْرُخَ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ مُفْرَدَةً أَوْ مُتَعَدِّدَةً.
• قَوْلُهُ: (بِسَبَبِ الْجَنَاحَةِ) قَيْدٌ فِي مُوجِبِ الْمَالِ لِيُخْرِجَ مُوجِبَ الْمَالِ لَا بِسَبَبِ الْجَنَاحَةِ كَالْبَيْعِ مَثَلًا لَكَيْتَهُ يُدْخِلُ الْمَالَ الْوَاجِبَ بِالْجَنَاحَةِ عَلَى الْمَالِ، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ فَكَانَ يَتَّبِعِي زِيَادَةً: عَلَى الْبَدَنِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَه. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَأَكْثَرُهُ) أَيِ أَكْثَرُ مَا فِي هَذَا الْفَصْلِ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ هُنَا) أَيِ الْمُصَنَّفُ هَذَا الْفَصْلُ.
• قَوْلُهُ: (مِنْ قَتْلِ الْخ) بَيَانٌ لِمُوجِبِ الْقِصَاصِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ جَرْحٍ) بِفَتْحِ الْجِيمِ مُضَدَّرٌ وَأَمَّا بِالضَّمِّ فَهُوَ الْأَثَرُ الْحَاصِلُ بِهِ وَقَوْلُهُ أَوْ إِزَالَةٍ أَيِ لِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ أَه. ع ش. • قَوْلُهُ: (صَحِيحٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ إِقْرَارِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَه. ع ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَعْلَمُ الْقَاضِي) أَيِ حَيْثُ سَأَلَ لَهُ الْقَضَاءُ بَعْلِيهِ بِأَن كَانَ مُجْتَهِدًا أَه. ع ش. هَذَا عَلَى مُخْتَارِ النِّهَايَةِ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ خِلَافُهُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يُقْلَمَانِ) الْخ) جَوَابٌ عَنْ إِبْرَادِ عِلْمِ الْقَاضِي وَيَعْنِي الرَّدَّ عَلَى حَضَرِ الْمُصَنَّفِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ سَكَتَ عَنْهُمَا هُنَا اتِّكَالًا عَلَى عِلْمِهِمَا مِمَّا سَيَذْكُرُهُ. • قَوْلُهُ: (هَلَى أَنَّ الْأَخِيرَ) أَيِ الْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ وَقَوْلُهُ وَمَا قَبْلَهُ الْخ) أَيِ عِلْمِ الْقَاضِي أَيِ فَلَا يَرُدَّانِ عَلَى حَضَرِ الْمُصَنَّفِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) وَجْهٌ وَرُودُهُ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ مُوجِبَ الْقِصَاصِ يَثْبُتُ بِالْإِقْرَارِ أَوْ الْبَيِّنَةِ مَعَ أَنَّ السُّخْرَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ خَاصَّةً وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَتَمَرَّضْ لَهُ هُنَا لِأَنَّهُ سَيَذْكُرُهُ أَه. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحٍ أَوْ إِزَالَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا)، وَهُوَ عِلْمُ الْقَاضِي وَالْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ أَه. ع ش. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ أَيْضًا) انْظُرْ أَيْنَ مَرَّ ذَلِكَ

(فصل: فيما يثبت موجب القصاص بالإقرار أو عدلين الخ)

• قَوْلُهُ: (مُفْرَدَةً أَوْ مُتَعَدِّدَةً كَمَا مَرَّ) رَاجِعٌ أَيْنَ مَرَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُفْرَدَةِ وَجِبَارَةُ الرَّزْكَشِيِّ وَقَوْلُهُ: أَوْ يَمِينِ

مِمَّا قَدَّمَهُ وَشَرَطُ ثُبُوتِهِ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ أَنْ يَدَّعِيَ بِهِ لَا بِالْقَوْدِ وَلَا لَمْ يَثْبُتِ الْمَالُ بِهَا، وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي السَّرِقَةِ بِهَا، وَإِنْ ادَّعَى الْقَطْعُ؛ لَأَنَّهَا تَوْجِيهُمَا وَالْعَمْدُ لَا يُوجِبُ إِلَّا الْقَوْدَ فَلَوْ أَوْجَبْنَا الْمَالُ أَوْجَبْنَا غَيْرَ الْمُدَّعَى (وَلَوْ عَفَا) الْمُسْتَحِقُّ (عَنِ الْقِصَاصِ) قَبْلَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةُ عَلَى مَالٍ (لِغَبْلٍ لِلْمَالِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) أَوْ شَاهِدٌ وَتَمِينٌ (لَمْ يُقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا يَثْبُتُ الْمَالُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْقَوْدِ أَمَّا بَعْدَهُمَا وَقَبْلَ الثُّبُوتِ فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا لِأَنَّ الشَّهَادَةَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ حِينَ أُقِيمَتْ (وَلَوْ شَهِدَ، هُوَ وَهَمَا) أَيِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ وَفِي مَعْنَاهُمَا رَجُلٌ مَعَ تَمِينٍ (بِهَا شِمَّةٌ قَبْلُهَا لِيَضَاحُ لَمْ يَجِبْ أَرُسُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ) لِاتِّحَادِ الْجَنَايَةِ فَإِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مُوجِبِ قَوْدٍ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِحُجَّةٍ كَامِلَةٍ وَبِهِ فَارَزَقَ رَضِيَ سَهْمٌ لِرِزْقِهِ.....

بِالنِّسْبَةِ لِلْمُفْرَدَةِ وَالَّذِي مَرَّ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ جَمِيعَ إِيْمَانِ الدَّمِ مُتَعَدَّةٌ رَشِيدِيَّ وَسَمٌ وَسُلْطَانٌ. □ قَوْدٌ: (بِمَا قَدَّمَهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَيَجِبُ بِالْقِسَامَةِ إلخ. □ قَوْدٌ: (وَشَرَطُ ثُبُوتِهِ) أَيِ الْمَالِ وَقَوْلُهُ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ، وَهِيَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ رَجُلٌ وَتَمِينٌ اهـ. ع ش. □ قَوْدٌ: (بِهِ) أَيِ الْمَالِ. □ قَوْدٌ: (وَالْإِلَّا) أَيِ بَأَنِ ادَّعَى الْقَوْدَ وَأَقَامَ الْحُجَّةَ النَّاقِصَةَ. □ قَوْدٌ: (لَمْ يَثْبُتِ الْمَالُ إلخ) بَلْ لَا يَصِحُّ دَعْوَى الْقَوْدِ أَصْلًا كَمَا هُوَ الْمَوْجُودُ فِي كَلَامِهِمْ وَكَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَعْدَ وَلَوْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ إلخ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ قَالَ الرَّشِيدِيَّ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ. □ قَوْدٌ: (بِهَا) أَيِ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ لِكَيْتَنَّا تَثْبُتَ بِهَا الذُّوْرُ وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا وَجِبَ أَيِ الْمَالُ وَقَوْلُهُ بِهَا أَيِ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ اهـ. ع ش. □ قَوْدٌ: (لَأَنَّهَا) أَيِ السَّرِقَةَ يَعْني إِمَامَةَ الْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ فِيهَا. □ قَوْدٌ: (تَوْجِيْهُمَا) أَيِ الْمَالِ وَالْقَطْعُ وَأَجِيبَ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَالَ هُنَا يَبْدَلُ عَنِ الْقَوْدِ وَأَمَّا الْمَالُ وَالْقَطْعُ فَكُلُّهُمَا حَقٌّ مُتَّصِلٌ لَا يَبْدَلُ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: لَأَنَّهَا تَوْجِيْهُمَا اهـ. ع ش. □ قَوْدٌ: (هِيَ الْمُدَّعَى) يَفْتَحُ الْعَيْنُ أَيِ غَيْرِ الْمُدَّعَى بِهِ. □ قَوْدٌ: (الْمُسْتَحِقُّ) أَيِ مُسْتَحِقُّ قِصَاصٍ فِي جِنَايَةِ تَوْجِيْهِهَا اهـ. مُعْنَى. □ قَوْدٌ: (قَبْلَ الدَّعْوَى إلخ) وَقَوْلُهُ عَلَى مَالٍ مُتَمَلِّقَانِ بَعْفًا. □ قَوْدٌ: (وَتَمِينٌ) أَيِ خَمْسُونَ اهـ. ع ش. □ قَوْدٌ (وَسَنِي): (لَمْ يُقْبَلْ إلخ) أَيِ لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِذَلِكَ فَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بَعْدَ عَفْوِهِ بِالْجِنَايَةِ الْمَذْكُورَةِ هَلْ يَثْبُتُ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حَقَّهُ لَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ اهـ. مُعْنَى. □ قَوْدٌ: (إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْقَوْدِ) أَيِ وَلَمْ يَثْبُتْ. □ قَوْدٌ: (أَمَّا بَعْدَهُمَا إلخ) أَيِ بَعْدَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ جِبَارَةً الْمُعْنَى أَمَّا لَوْ ادَّعَى الْعَمْدَ وَأَقَامَ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ ثُمَّ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى مَالٍ وَقَصَدَ الْحُكْمَ لَهُ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِهَا قَطْعًا اهـ. □ قَوْدٌ: (فَإِذَا اشْتَمَلَتْ) جِبَارَةً الْمُعْنَى وَإِذَا اشْتَمَلَتْ الْجِنَايَةُ اهـ. بِالْوَاوِ. □ قَوْدٌ: (لَمْ يَثْبُتْ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَتْ كَمَا فِي الْمُعْنَى. □ قَوْدٌ: (وَبِهِ) أَيِ بِاتِّحَادِ الْجِنَايَةِ هُنَا.

صَوَابُهُ أَوْ وَتَمِينٌ بِزِيَادَةِ وَاوٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَالُ فِي غَيْرِ الْقِسَامَةِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالْيَمِينِ الْمُفْرَدَةِ، وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ سِيَاقِهِ لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْيَمِينَ فِي الْجِرَاحِ كُلُّهَا مُتَعَدَّةٌ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا تَوَزُّعٌ عَلَى مِقْدَارِ الدِّيَةِ اهـ. □ قَوْدٌ: (وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي السَّرِقَةِ بِهَا) أَيِ بِالنَّاقِصَةِ.

مَرَقَ مِنْهُ لِغَيْرِهِ فَإِنَّ الثَّانِي يَبْثُ بِالتَّقْصِصَةِ لِأَنَّهُمَا جَنَائِمَانِ مُسْتَقِلَتَانِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اخْتَلَفَ الْجَانِي أَوْ الضَّرَبَةُ فِي الْأُولَى ثَبَتَ الْهَشْمُ بِهَا لَا تَفْرَادِهِ حِينَئِذٍ (وَلْيُصْرَحْ) وَجُوبًا (الشَّاهِدَ بِالْمُدَّعَى) الَّذِي هُوَ إِضَافَةُ التَّلَفِّ لِلْفِعْلِ (فَلَوْ قَالَ) أَشْهَدُ أَنَّهُ (ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ لَجَزَّعَهُ فَمَاتَ لَمْ يَبْثُ) الْمُدَّعَى بِهِ، وَهُوَ الْمَوْتُ النَّائِيئُ عَنْ فِعْلِهِ (حَتَّى يَقُولَ فَمَاتَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ جَرْحِهِ (أَوْ لَقَتْهُ) أَوْ فَمَاتَ مَكَانَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَمِلَ مَوْتُهُ بِسَبَبِ آخَرَ غَيْرِ جِرَاحَتِهِ تَعَيَّنَتْ إِضَافَةُ الْمَوْتِ إِلَيْهَا دَفْعًا لِذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ وَيَكْفِي أَشْهَدُ أَنَّهُ قَتَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ضَرْبًا وَلَا جَرْحًا خِلَافًا لِمَا قَدْ يُتَوَقَّعُ مِنَ الْعِبَارَةِ (وَلَوْ قَالَ) ضَرَبَ رَأْسَهُ فَأَذَاهُ أَوْ فَاسَالَ دَمَهُ ثَبَتَتْ دَامِيَّةٌ لِيَتَصَرَّحَ كَلَامُهُ بِهَا بِخِلَافِ فَسَالَ دَمُهُ لِإِحْتِمَالِ حُصُولِ السَّيْلَانِ بِسَبَبِ آخَرَ.

(وَيُشْتَرَطُ لِلْمُوضِحَةِ) أَيْ لِلشَّهَادَةِ بِهَا قَوْلُ الشَّاهِدِ (ضَرَبَهُ فَأَوْضَحَ عَظْمَ رَأْسِهِ) إِذْ لَا إِحْتِمَالَ حِينَئِذٍ (وَقِيلَ يَكْفِي فَأَوْضَحَ رَأْسَهُ)، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ لِقَهْمِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ عُرْفًا وَمَا قِيلَ إِنَّ الْمُوضِحَةَ مِنَ الْإِبْضَاحِ وَلَا تَخْتَصُّ بِالْعَظْمِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقْرِضِ لَهُ، وَأَنْ تَنْزِيلُ لَفْظِ الشَّاهِدِ الْغَيْرِ الْفَقِيهِ عَلَى اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ لَا وَجْهَ لَهُ زَوَّدَهُ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّ الشَّارِعَ أَنْطَقَ بِذَلِكَ الْأَحْكَامَ فَهُوَ كَصَرَائِحِ الطَّلَاقِ يُقْضَى بِهَا مَعَ الْإِحْتِمَالِ فَإِذَا شَهِدَ أَنَّهُ سَرَّخَهَا قُضِيَ بِطَلَاقِهَا، وَإِنْ اخْتَمَلَ تَسْرِيعَ رَأْسِهَا فَكَذَا إِذَا شَهِدَ بِالْإِبْضَاحِ قُضِيَ بِهِ، وَإِنْ اخْتَمَلَ أَنَّهُ لَمْ يُوضِعِ الْعَظْمَ؛ لِأَنَّهُ إِحْتِمَالٌ بَعِيدٌ جِدًّا.....

• قَوْلُهُ: (مَرَقَ مِنْهُ) أَيْ مَرَّ السَّهْمُ مِنْ زَيْدٍ. • قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الثَّانِي) أَيْ الْخَطَأَ الْوَارِدَ عَلَى غَيْرِ زَيْدٍ.
• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمَا) أَيْ رَمَى زَيْدٌ بِسَهْمٍ وَمُرُورًا مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَيْ هَاشِمَةٌ قَبْلَهَا لِإِبْضَاحٍ، وَهُوَ رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ مِمَّا. • قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيْ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ. • قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا قَبْلَ فِي الْمُخْتَلَفِ لِأَقْوَلِهِ وَيَتَخَفَى إِلَى الْمُتَيْنِ وَإِلَى التَّثْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ خِلَافًا إِلَى الْمُتَيْنِ.
• قَوْلُهُ (سَنَى): (بِالْمُدَّعَى) بِفَتْحِ الْعَيْنِ أَيْ الْمُدَّعَى بِهِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. • قَوْلُهُ: (فَمَاتَ مَكَانَهُ) لَعَلَّ وَجْهَ الْإِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُتَبَايَرَ مِنْهُ أَنَّ مَوْتَهُ بِسَبَبِ الْجِنَايَةِ وَالْأَقْيَحْتَمَلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ مَوْتَهُ بِسَبَبِ آخَرَ كَسُقُوطِ جِدَارٍ وَيُثَلُّ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ فَمَاتَ حَالًا أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ضَرْبًا وَلَا جَرْحًا) أَفَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى نَفْيِ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ ذَكَرَ شُرُوطَ الدَّعْوَى كَقَوْلِهِ قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ عَلَى مَا مَرَّ فِي دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ فَسَالَ دَمُهُ) وَقِيَاسُ مَا لَوْ قَالَ فَمَاتَ مَكَانَهُ أَوْ حَالًا أَنَّهُ لَوْ قَالَ هُنَا فَسَالَ دَمُهُ مَكَانَهُ أَوْ حَالًا قِيلَتْ أَه. ع. ش.

• قَوْلُهُ (سَنَى): (فَأَوْضَحَ عَظْمَ رَأْسِهِ) وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ أَوْضَحَهُ لَمْ تُسْمَعْ لِصِدْقِهَا بِغَيْرِ الرَّاسِ وَالْوَجْهِ مَعَ أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْحُكْمُ زِيَادِيٌّ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (مِنْ الْإِبْضَاحِ الْإِخ) أَيْ وَهُوَ لَعْنَةُ الْكُشْفِ وَالْبَيَانِ وَلَيْسَ فِيهِ تَخْصِصٌ بِعَظْمٍ أَه. بُجَيْرِيٍّ. • قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ لِلْعَظْمِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ) أَيْ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالْعَظْمِ. • قَوْلُهُ: (زَوَّدَهُ الْبُلْقَيْنِي الْإِخ) خَبَرٌ: وَمَا قِيلَ الْإِخ. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ بِالْإِبْضَاحِ.

وفيه ما فيه في شاهد عائتي لا يعرف مذلول نحو الإيضاح شرعاً فالأوجه هنا وفيما قاس عليه أنه لا بُد من الاستفصالي فإن تَعَدَّرَ وَقَفَ الأمر هنا إلى البيان أو الصلح (ويجب بيان محلها) أي التوضيحية الموجبة للقود (وقدريها) فيما إذا كان على رأيه مواضع أو تعيينها بالإشارة إليها سواء أكان على رأيه موضحة أو مواضع (لهيكن قصاص)؛ لأنهم متى لم يثبتوا ذلك فلا قود، وإن لم يكن برأيه إلا موضحة واحدة لاحتمال أنها وَسَقَتْ بل يتعين الأرض لأنه لا يختلف ومنه يُؤخذ أن حكومة باقي البدن لا بُد من تعيينها ولو بالنسبة للمال وإلا لم تجب حكومتها لاختلافها باختلاف قدرها ومحلها.

(ويثبت القتل بالمخبر بالقراره) به حقيقة أو حكماً كقتله بسخري، وهو يقتل غالباً أو بنوع كذا وشهد عدلان تاباً بأنه يقتل غالباً فعند فيه القود أو نادرًا فثبته عمداً أو أخطأ من اسم غيره له

قود: (وفيه) أي في كلام البلقيني. قود: (هنا) أي في نحو الإيضاح من الشاهد العائتي وقوله فيما قاس عليه أي من نحو التفسير من العائتي. قود: (الموجبة للقود) سبذكر مَعْتَرِزَةً باختلاف قدرها الخ أي جراحة باقي البدن. قود: (فيما إذا كان على رأيه مواضع) تَوَقَّفَ ابن قاسم في هذا التقييد ثم نقل عبارة شرح المنهج الصريحة في عدم اختياره، وأنه لا بُد من بيان الموضحة محلًا ومساحة، وإن كان برأيه موضحة واحدة اه. رشيدي أقول وكذا عبارة المغني صريحة في اشتراط بيان الموضحة محلًا ومساحة أو الإشارة إليها، وإن كان برأيه موضحة واحدة. قود: (متى لم يثبتوا ذلك) أي ولم يثبتوها بالإشارة إليها. قود: (بل يتعين الأرض) عبارة المغني أفهم قوله: ليتمكن قصاص أنه بالنسبة إلى وجوب المال لا يحتاج إلى بيان، وهو الأصح المنصوص اه. قود: (لا يختلف) أي باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها اه. ع ش. قود: (ومنه) أي من قوله لأنه لا يختلف الخ. قود: (لا بُد) أي في وجوبها. قود: (من تعيينها) أي تعيين موجبها على حذف المضاعف ويجوز إزجاع الضمير إلى الباقي بتأويل البقية وفي بعض نسخ النهاية من تعيينها اه. بالثنية أي المحل والقدر. قود: (لاختلافها) أي الحكومة. قود: (حقيقة) إلى التثنية في المضي. قود: (وهو يقتل غالباً) من مقول الساجر. قود: (تاباً) يعني كانا ساجرين ثم تابا اه. مضي. قود: (أو نادرًا) راجع لكل من المثالين. قود: (لأنه)

قود: (فيما إذا كان على رأيه مواضع) لتل هذا القيد لأجل قوله بيان محلها لا لأجل قوله وقدرها أيضًا بدليل قوله، وإن لم يكن برأيه إلا موضحة واحدة لاحتمال أنها وَسَقَتْ اه. وقد يقال بيان محلها لا بُد منه، وإن لم يكن برأيه إلا واحد إذ قد تكون موضحة بعضها المختلف محلًا ثم رأيت قول شرح الخلل ويجب لقود في الموضحة بيانها محلًا ومساحة وإن كان برأيه موضحة واحدة لجواز أنها كانت صغيرة فوسمها غير الجاني اه. قود: (بل يتعين الأرض الخ) عبارة الروض فلو شهدا بإيضاح بلا تعيين وجب المال اه. وكان تَعَدَّرَ القود لعدم التعيين في معنى المفرد عنه فلا يشكّل بأن الواجب القود عينا.

فخطأً وهما على العاقلة إن صدقوه وإلا فعليه أو مَرَضَ بسحري ولم يَمُتْ أَقْسَمَ الولي؛ لأنه لو تَوَثَّقَ وكُنْكَوْلُهُ مع يَمِينِ الْمُدْعِي (لا بَيِّتَهُ) لَتَعَلَّرَ مُشَاهِدَةً قَصْدِ السَّاحِرِ وتأثيرِ سِحْرِهِ. (صِيحَةً) تَعَلَّمَ السَّحْرَ وتعلَّمَهُ حَرَامَانِ مُفْسِقَانِ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَعَلٌ مُكْفَّرٌ وَلَا اعْتِقَادُهُ وَبَحْرُومُ فَعْلُهُ وَيُقَسَّقُ بِهِ أَيْضًا وَلَا يَظْهَرُ إِلَّا عَلَى فَايِسِي إجماعًا فِيهِمَا نَعَمْ، سَمِعِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَمَّنْ يُطْلِقُ السَّحْرَ عَنِ الْمَسْحُورِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَأُخِذَ مِنْهُ جِلُّ فَعْلِهِ لِهَذَا الْفَرَضِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا يَصِحُّ إِذْ إِبْطَالُهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فَعْلِهِ بَلْ يَكُونُ بِالرَّمَقِ الْجَائِزَةِ وَنَحْوِهَا يَمَّا لَيْسَ بِسِحْرٍ وَفِي حَدِيثٍ حَسَنٍ «النُّشْرَةُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هِيَ حُلُّ السَّحْرِ وَلَا يَكَادُ يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ السَّحْرَ انْتَهَى أَيْ فَالنُّشْرَةُ الَّتِي هِيَ مِنَ السَّحْرِ مُحَرَّمَةٌ وَإِنْ كَانَتْ لِقَصْدِ حَلِّهِ بِخِلَافِ النُّشْرَةِ الَّتِي

أَي لَاسِيَهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَهُمَا) أَي دِيَّةٌ تَبْنِيهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَعْلِيهِ) أَي السَّاحِرِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَمُتْ) أَي بِهِ أَه. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ قَالَ أَمْرَضْتُ بِهِ عَزَزَ فَإِنَّ مَرَضَ بِهِ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ كَانَ لَوْثًا إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ تَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ ثُمَّ يَخْلِفُ الْوَلِيُّ أَنَّهُ مَاتَ بِسِحْرِهِ وَيَأْخُذُ الدِّيَةَ فَإِنْ ادَّعَى السَّاحِرُ بُرَاهِنَ ذَلِكَ الْمَرَضِ وَاحْتِمَالَ بُرْؤِهِ بَانَ مَقْصِدُ مَدَّةٍ يُحْتَمَلُ بُرْؤُهُ فِيهَا صُدِّقَ بَيِّنَتُهُ أَه. ٥. قَوْلُهُ: (وَكُنْكَوْلُهُ الْخ) هَذَا هُوَ الْإِفْرَارُ الْحُكْمِيُّ أَه. رَشِيدِي أَي فَهُوَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَعَتَلْتَهُ الْخ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَتَّبَعْتُ السَّحْرَ أَيْضًا بِالْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ كَأَن يَدَّعِي عَلَيْهِ الْقَتْلَ بِالسَّحْرِ فَيُنْكِرُ وَيَتَكَلَّمُ عَنِ الْيَمِينِ قَتْرُدُ عَلَى الْمُدْعِي بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّهُمَا كَالْإِفْرَارِ أَه. ٥. قَوْلُهُ: (مَعَ يَمِينِ الْمُدْعِي) أَي يَمِينًا وَاجِدَةً أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (وَتَأْتِيهِ بِسِحْرِهِ) أَي فِي الشَّخْصِ الْمُعْتَبَرِ فَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ السَّابِقَ وَشَهِدَ عَدْلَانِ الْخ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي التَّوَجُّعِ مَعَ قَيْدِ الْغَالِبِ. ٥. قَوْلُهُ: (تَعَلَّمَ السَّحْرَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ) أَي خِلَافًا لِابْنِ أَبِي مُرَّةٍ فِي قَوْلِهِ يَجُوزُ تَعَلُّمُهُ وَتَعْلِيمُهُ لِلْوُقُوفِ عَلَيْهِ لَا لِلْعَمَلِ بِهِ أَه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا اعْتِقَادَهُ) فَإِنْ احْتِجَّ فِيهِمَا إِلَى تَقْدِيمِ اعْتِقَادِ مُكْفَّرٍ كَفَّرَ أَه. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَخْرُمُ فَعْلُهُ) وَهَلْ مِنَ السَّحْرِ مَا يَقَعُ مِنَ الْأَقْسَامِ وَتِلَاوَةِ آيَاتِ الْقُرْآنِ يَتَوَلَّدُ مِنْهَا الْهَلَاكُ فَيُعْطَى حُكْمُهُ الْمَذْكُورُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجَعْ أَه. ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ وَلَا بَأْسَ بِحَلِّ السَّحْرِ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ وَالْكَلَامِ الْمُبَاحِ، وَإِنْ كَانَ بِشَيْءٍ مِنَ السَّحْرِ فَقَدْ تَوَقَّفَ فِيهِ أَحْمَدُ وَالْمَذْهَبُ جَوَازُهُ ضَرُورَةً أَه. إِفْتِاحٌ فِي فِقْهِ الْحَنَابِلَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيُقَسَّقُ بِهِ) أَي يَفْعَلُ السَّحْرَ مُطْلَقًا أَيْضًا أَي كَتَبْلِهِ وَتَعْلِيمِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَي فِي قَوْلِهِ وَيَخْرُمُ فَعْلُهُ وَيُقَسَّقُ بِهِ وَقَوْلُهُ وَلَا يَظْهَرُ الْخ وَقَوْلُهُ نَعَمْ الْخ اسْتِثْنَاءٌ عَلَى دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِي الْأَوَّلِ قَطُّ أَي قَوْلِهِ: وَيَخْرُمُ فَعْلُهُ وَيُقَسَّقُ بِهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَلَا يَظْهَرُ السَّحْرُ إِلَّا عَلَى فَايِسِي وَلَا يَظْهَرُ الْكِرَامَةُ عَلَى فَايِسِي وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُقْتَضَى الْعَقْلِ بَلْ مُسْتَعَادٌ مِنَ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ انْتَهَى. ٥. قَوْلُهُ: (يُطْلِقُ السَّحْرَ) أَي يَحْلُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَي مِنْ جَوَابِ أَحْمَدَ. ٥. قَوْلُهُ: (لِهَذَا الْفَرَضِ) أَي الْحَلِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي فِي الْأَخِذِ. ٥. قَوْلُهُ: (إِذْ إِبْطَالُهُ الْخ) وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ إِبْطَالَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ظَاهِرٌ فِي الصُّمُومِ وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي صِحَّةِ الْأَخِذِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَفِي حَدِيثٍ الْخ) تَأْيِيدٌ لِلنَّظَرِ.

ليست من السحر فإنها مُباحة كما بينتها الأئمة وذكروا لها كيفيات وظاهر المنقول عن ابن المسيب جواز حله عن الغير ولو بسحر قال لأنه حينئذ صلاح لا ضرر لكن خالفه الحسن وغيره، وهو الحق؛ لأنه داء خبيث من شأن العالم به الطعن على الإفساد والإضرار به فطيم الناس عنه رأساً وبهذا يُرد على من اختار حله إذا تعوّن لرد قوم يخشى منهم قال كما يجوز تعلم الفلسفة المحرمة وله حقيقة عند أهل السنة ويؤثر نحو مريض وبغضاء وفزقة ويحرم تعلم وتعليم كهانة وضرب برميل وخبر مسلم دال على خطره؛

• فؤد: (وذكروا لها) أي للثورة المباحة. • فؤد: (لأنه) أي السحر حينئذ أي حين حل به السحر عن الغير. • فؤد: (وهو الحق) أي ما قاله الحسن البصري وغيره من عدم جوازه مطلقاً. • فؤد: (لأنه داء إلخ) لا يخفى أنه إنما يقيد عدم جواز التعلم لا عدم جواز فعل العالم به لحله عن الغير. • فؤد: (وبهذا يرد إلخ) يعني بقوله لأنه داء إلخ ومر ما فيه. • فؤد: (قال) أي من اختار حله إلخ. • فؤد: (وله حقيقة إلخ).

(تنبيه): السحر لغة صرف الشيء عن وجهه يقال ما سحرك عن كذا أي ما صرفك عنه واضطربا مزاوله النفوس الخبيثة لأفعال وأقوال يترتب عليها أمور خارقة للعادة واختلف فيه هل هو تخيل أو حقيقة قال بالأول المعتزلة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يُجِبِّلُ الْيَتِيمَ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَتَى﴾ (طه: ١٦) وقال بالثاني أهل السنة ويدل لذلك الكتاب والسنة الصحيحة والساجر قد يأتي بفعل أو قول يتغير به حال المسحور فيمرض ويموت منه وقد يكون ذلك بوصول شيء إلى بدنه من دخان أو غيره وقد يكون بدونه ويفرق به بين الزوجين ويكفر معتقداً بإباحته.

(فائدة): لم يبلغ أحد من السحر إلى الغاية التي وصل إليها القبط أيام دلوكان ملكة مضر بعد فرعون فإنهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عساكر الدنيا والبرابي بالباء الموحدة أحمجار تُنَحَّت وتُجَمَل فيها الصور المذكورة، وهي مشهورة في بلاد الصعيد فأبى عساكر قصدهم اتوا إلى ذلك المنكر المصور فما فعلوه به من قلع الأعين وقطع الأضراس اتفق نظيره للعسكر القاصد لهم فتخاف منهم المساكين وأقاموا سجناء سنة والنساء هن الملوك والأمراء يمرض بعد غرق فرعون وجنوده فهاهم الملوك والأمراء قال الدميري حكاه القرافي وغيره وذهب قوم إلى أن الساجر قد يقلب بسحره الأعيان ويجعل الإنسان حماراً بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان؛ لأنه لو قدر على هذا لقد أن يرد نفسه إلى الشباب بعد الهرم، وأن يمنع نفسه من الموت ومن جملته أنواعه السيمياء وأما الكهانة والتنجيم والضرب بالزمل والحصى والشعر والشعبذة فحرام تعلماً وتعلماً وفعلًا وكذا إعطاء الجوض وأخذها عنها بالتصحيح في التهي عن خلوان الكاهن والباقي بمنعاه ومثني وع ش. • فؤد: (ويخرجون تعلم وتعليم كهانة) والكاهن من يخبر بواسطة التجم عن المغيبات في المستقبل بخلاف العراف فإنه الذي يخبر عن المغيبات الواقعة كغيب السارق ومكان المسروق والضالة أسنى ومثني. • فؤد: (وضرب إلخ) عطف على تعلم إلخ • فؤد: (وخبر مسلم إلخ) عبارة المثني وأما الحديث الصحيح «كان نبي من

لأنه علّق جلّه بمعرفة موافقة ما يُفعل منه إما كان بفعله النبي الذي علّمه، وأتى يُظنّ ذلك فضلاً عن عليه وشعير وحصى وشغينة والتفريج على فاعل شيء من ذلك كما، هو ظاهر لأنه إعانة على معصية ثم رأيت في فتاوى المصنّف ما يُصرّح بذلك والخبر الصحيح ومن أتى عروفاً لم يُقبل له صلاة أربعين يوماً يشمله ونفي القبول فيه نفي للثواب لا للصحة ومزّ قُبيل هذا الكتاب أنه لا ضمان على القتال بالعين، وإن تعمّد ونقل الزرّ كشيء عن بعض المتأخّرين أنه أنفى بأنّ الوليّ الدّم قتل وليّ قتل مؤرّثه بالحال؛ لأنّ له فيه اختياراً كالسّاحر وحيدة فوينفي أن يأتي فيه تفصيله انتهى وفيه نظرٌ بل الذي يُشجّه خلافه؛ لأنّ غايته أنه كمالين تعمّد وقد اعتيد منه دائماً قتل من تعمّد النظر إليه على أنّ القتل بالحال حقيقة إنما يكون لمُهدّر لعدم نُفوذ حاله في مُحَرّم إجماعاً (ولو شهد لمؤرّثه) غير أصل وفرع (بمخرج) يُمكن إفضاؤه للهلاك (قبل الاندمال لم يُقبل) وإن كان عليه ذنبٌ مُستغرقٌ لثُغْمته إذ لو مات كان الأرض له فكأنه شهد لنفسه ولا يُنظر لوجود الذنب لأنه لا يمنع الإرث وقد يُبرئ الدّائن أو يُصالح وكونه لمن لا يتصوّر إبراءه كزكاة نادر.....

الآتياء يخطئ فمن وافق خطئه فذاك فَمَنَاء من علّم موافقته له فلا بأس ونَحْن لا نعلّم الموافقة فلا يجوز لنا ذلك اهـ. وفي ع ش عن الدميّريّ مثلها. هـ. فود: (علّق جلّه) أي الضرب برمل وكذا ضمير منه وضمير علّمه. هـ. فود: (ما يُفعل) ببناء المفعول. هـ. فود: (علّمه) ببناء المفعول من التعلّم. هـ. فود: (ذلك) أي الموافقة نائب فاعل يُظنّ. هـ. فود: (وشعير إلخ) بالجرّ عطفاً على رَمَل. هـ. فود: (وشغينة) عطفاً على كهانة. هـ. فود: (والتفريج إلخ) عطفاً على تعلّم إلخ عبارة ع ش عن الدميّريّ ويحرّم المشي إلى أهل هذه الأنواع وتضديقهم وكذلك تحرّم القيافة والطير وعلى فاعل ذلك التوبة منه اهـ. هـ. فود: (بذلك) أي بحُرْمَة التفريج. هـ. فود: (هروفاً) مرّ تفسيره أيضاً. هـ. فود: (وشملة) أي المُتفَرِّج. هـ. فود: (ونقل الزرّ كشيء) إلى قوله؛ لأنّ غايته إلخ في المُعْنَى. هـ. فود: (لأنّ له) أي الوليّ فيه أي في الحال أو القتل بها.

هـ. فود: (وفيه نظر إلخ) أي في فتوى البعض عبارة المُعْنَى والصواب أنه لا يُقتل به ولا بالدعاء عليه كما نُقل ذلك عن جماعة من السلف اهـ. هـ. فود: (لأنّ غايته إلخ) أي الوليّ المذكور. هـ. فود: (منه) أي الماتين. هـ. فود: (غير أصل وفرع) أي كما يُعلّم من باب الشهادات لأنّ شهادتهما لا تُقبل مُطلقاً للبعضية اهـ. مُعْنَى. هـ. فود: (يُمكن إفضاؤه) إلى قوله كذا قيل في المُعْنَى إلّا قوله: في المجلس أو بعده وإلى قوله ولا يُنافي مراجعة الأولى في النهاية إلّا قوله: ولا يُنظر إلى أَمَّا قتل لا يَحْمِلُونَهُ. هـ. فود: (يُمكن إفضاؤه للهلاك) أي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يسري؛ لأنه قد يسري سم على المنهج اهـ. ع ش. هـ. فود: (وإن كان عليه) أي على مؤرّثه وكذا ضمير مات. هـ. فود: (وقد يُبرئ الدّائن) يؤخذ منه أنّ مثل ذلك ما لو أوصى بارش الجناية عليه لِآخَرٍ فَإِنَّ الموصى له قد لا يُقبل فيثبت الموصى به لِلوَارِثِ اهـ. ع ش. هـ. فود: (لمن لا يتصوّر إلخ) أي أو المحجور عليه بصباً وجنونٍ مُعْنَى وع ش. هـ. فود: (كزكاة) أي

لا يُلْتَقَتُ إليه والمبرة بكونه مؤرّثه حال الشهادة فإن كان عندها محجوباً ثم زال المانع فإن كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعده فلا (وبعده يُقْبَلُ) إذ لا تُثَمِّمَةُ (وكذا يُقْبَلُ) شهادته لمؤرّثه (بما لي في مَوْضِعِ موته في الأصح)؛ لأنه لم يشهد بالسبب الناقل للشاهد بتقدير الموت بخلاف الجرح؛ ولأن المال يجب هنا حالاً ويتصرف فيه المريض كيف أراد وثم لا يجب إلا بالموت فيكون للوارث.

(ولا يُقْبَلُ شهادة العاقلة بفسق شهود قتل) أو نحوه (بمحملونه) أو بتزكية شهود الفسق لذمهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا إن لم يحملوه لغيرهم لا يكون الأقربين يُقَوْنُ بالواجب لأن الغني قريب في الفقير بخلاف الموت ولا نظر إلى تحصيل البعيد لغيره؛ لأن الإنسان كثيراً يُقَرَّبُ غنى نفسه ويُغْرِضُ عن أمر غيره غنى وفقرًا فالثمة المبنية على تقدير غنى نفسه أظهر من الثمة المبنية على فقر غيره الغني أما قتل لا يحملونه كهيئة بإقراره أو بآته قتل عمداً فتقبل شهادتهم بنحو فسقهم إذ لا تُثَمِّمَةُ (ولو شهد الثاني على الثمن بقتله) أي المدعى به (فشهدا على الأولين بقتله) مبازرين في المجلس أو بعده (فإن صدق الولي المدعى) (الأولين) يعني استمر على تصديقهما حتى لو سكّت جاز للحاكم الحكم بها؛ لأن طلبه منهما الشهادة كاف في

ووقف عام اهـ. مُعْنَى. قود: (لا يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ) لأن الثمة موجودة لاحتمال ظهور مال لمؤرّثه كان مخفياً قال الزايعي وشهادتهم بتزكية الشهود كشهادتهم بالجرح اهـ. مُعْنَى. قود: (فإن كان) أي الزوال.

قود (سنى): (وبعده) أي الإنيمال. قود: (لأنه لم يشهد الخ) عبارة الجلال في تقليل مقابل الأصح نصحها وقرئ الأول بأن الجرح سبب الموت الناقل للحق إليه بخلاف المال اهـ. رشيد زاد المعني عَقِبَ مثلي ما مرَّ من الجلال فإذا شهد بالجرح فكأنه شهد بالسبب الذي يثبت به الحق وهامنا بخلافه اهـ. قود: (أو نحوه) أي كقطع طرف خطأ أو شبهة عمد اهـ. مُعْنَى وَيُحْتَمَلُ أَنْ الضمير للفسق.

قود: (وكذا إن لم يحملوه لغيرهم) أي لا يُقْبَلُ اهـ. ع ش. قود: (بخلاف الموت) أي موت القريب. قود: (كهيئة بإقراره) أي كشهادة العاقلة بفسق يثبت إقراره بالقتل العمد اهـ. مُعْنَى. قود: (إذ لا تُثَمِّمَةُ) أي إذ لا تحمل فيه.

قود (سنى): (ولو شهد اثنان الخ) عبارة المُنْهَى وأعلم أنه يُشْتَرَطُ في الشهادة السلامة من التكاذب وحيث لو شهد الخ. قود (سنى): (بقتله) أي شخص اهـ. مُعْنَى. قود: (أي المدعى به) تفسير لقتله. قود: (على الأولين) أو على غيرهما مُعْنَى وأسنى. قود: (لأن طلبه) أي المدعى اهـ. ع ش.

قود: (وكذا إن لم يحملوه لغيرهم لا يكون الأقربين الخ) بقي ما لو كان الأبعدون أغنياء والأقربون فقراء فهل تُرَدُّ شهادة الأبعدين لأنهم المُتَحَمِّلُونَ باختيار وقت الشهادة أو لا لاحتمال غنى الأقربين بعده وقضية عبارة المُصَنِّفِ الأول.

جواز الحكم بها كذا قيل وَيُرْوَدُهُ ما صرحوا به في القضاء أَنَّهُ لَا تَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِمَا ثَبَّتَ عِنْدَهُ إِلَّا إِنْ سَأَلَ الْمُدْعِي فِيهِ فَالْمُرَادُ سَكَتٌ عَنِ التَّصْدِيقِ (حُكْمٌ بِهِمَا) لانتفاء التَّهْمَةِ عَنْهُمَا وَتَحَقُّقِهَا فِي الْآخِرِينَ لِأَنَّهُمَا صَارَا عَدُوَيْنِ لِلأَوَّلَيْنِ بِشَهَادَةِ الأَوَّلَيْنِ عَلَيْهِمَا أَوْ لِأَنَّهُمَا يَدْفَعَانِ بِهَا عَنِ أَنْفُسِهِمَا وَالتَّعْلِيلُ الأولُ مُشْكِلٌ إِذِ الْمُؤَثِّرُ الْعِدَاوَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ وَلَيْسَتْ الشَّهَادَةُ مِنْهَا فَالَّذِي يَنْجِبُهُ، هُوَ التَّعْلِيلُ الثَّانِي (أَوْ صَدَقَ) (الآخرين أَوْ) صَدَقَ (الجميع أَوْ كَذَبَ الجميع بَطْلَانًا) أَيْ الشَّهَادَتَانِ أَمَّا فِي تَكْذِيبِ الْكُلِّ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا فِي تَصْدِيقِ الْكُلِّ فَلَأَنَّ تَصْدِيقَ كُلِّ فَرِيقٍ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْآخَرِ لِإِقْتِضَاءِ كُلِّ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ أَنْ لَا قَاتِلَ غَيْرَ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِمَا وَأَمَّا فِي تَصْدِيقِ الْآخِرِينَ فَلَا يَسْتَلْزِمُهُ تَكْذِيبُ الأَوَّلِينَ وَشَهَادَةُ الْآخِرِينَ مَزْدُودَةٌ لِمَا مَرَّ وَلَا يُنَافِي مُرَاجَعَةَ الْوَلِيِّ الَّتِي أَفْهَمَهَا الْمُتَنُّ وَجوب تقديم الدعوى وتعيين القاتل فيها؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمُبَادَرَةَ لَمَّا وَقَعَتْ أَوْزَنْتْ رِبَةً فَرُوجِعَ لِيَنْظَرَ أَيْسَرُهُ عَلَى تَصْدِيقِ الأَوَّلِينَ فِيحْكُمَ لَهُ أَوْ لَا فَتَرُدُّ دَعْوَاهُ كَذَا قَالَه جَمْعٌ مُجِيبِينَ عَنِ اعْتِرَاضِ تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْقَتْلِ يُشْتَرَطُ لِسْمَاعِهَا تَقَدُّمُ الدَّعْوَى وَتَعْيِينُ الْقَاتِلِ فِيهَا فَكَيْفَ بِشَهَدَانِ ثُمَّ مُرَاجَعَةُ الْوَلِيِّ وَأَقُولُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ هَذَا الِاعْتِرَاضُ حَتَّى يَحْتَاجَ لِلْجَوَابِ عَنْهُ بِمَا ذَكَرْنَا إِذَا قُلْنَا إِنَّ الْحَاكِمَ يُرَاجِعُ الْوَلِيَّ وَجُوبًا أَوْ نَذْبًا، وَهُوَ الْأَصَحُّ أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِمَا مَرَّ أَنَّ مَعْنَى تَصْدِيقِهِ لِلأَوَّلِينَ استمراؤه عَلَى تَصْدِيقِهِمَا فَلَا اعْتِرَاضَ أَصْلًا. غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ تَسْمِيَةَ مَا وَقَعَ مِنَ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِمَا شَهَادَةً تَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُبَادَرَةَ بِالشَّهَادَةِ تُبْطِلُهَا، وَأَنَّ الْوَلِيَّ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ سُؤَالُهُ لِكَيْتَهُ قَدْ يَتِمَرُّ لِمَا يُبْطِلُ حَقَّهُ وَظَاهِرُ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ أَنَّ نَذْبَ سُؤَالِهِ مَحْذُورٌ

• فَوَدَّ: (إِنْ سَأَلَهُ) أَيْ الْحَاكِمَ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيْ الْحُكْمَ وَجِبَارَةُ الْمُغْنَى؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ الْقَتْلَ عَلَى الْمُشْهُودِ عَلَيْهِمَا وَطَلَبَهُ الشَّهَادَةَ كَافٍ إلَخ. • فَوَدَّ: (فَالْمُرَادُ سَكَتٌ عَنِ التَّصْدِيقِ) أَيْ مُرَادُ الْقَبْلِ بِسُكُوتِ الْوَلِيِّ سُكُوتُهُ عَنِ التَّصْدِيقِ لَا سُكُوتُهُ عَنِ طَلَبِ الْحُكْمِ فَلَا يُنَافِي مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْقَضَاءِ وَحَيْثُ ذَكَرْتُهُ فَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ طَلَبَهُ مِنْهُمَا الشَّهَادَةَ كَافٍ أَيْ عَنِ التَّصْدِيقِ ثَانِيًا رَشِيدِي وَع ش.

• فَوَدَّ (سَنِي): (حُكْمٌ بِهِمَا) وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِمَا ذَكَرَهُ بَلْ مَتَى أَدْعَى عَلَى أَحَدٍ ثُمَّ قَالَ غَيْرُهُ مُبَادَرَةً بَلْ أَنَا الَّذِي قَعَلْتَهُ جَاءَ فِيهِ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ لِأَنَّهُمَا يَنْفَعَانِ إلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُمَا صَارَا إلَخ. • فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيْ مِنَ الْعِدَاوَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (فَالَّذِي يَنْجِبُهُ، هُوَ التَّغْلِيلُ الثَّانِي) وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (أَيِ الشَّهَادَتَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَه جَمْعٌ فِي الْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ مِنَ التَّغْلِيلِ. • فَوَدَّ: (مُرَاجَعَةُ الْوَلِيِّ) أَيْ مُرَاجَعَةُ الْحَاكِمِ لِلْوَلِيِّ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ تِلْكَ الْمُبَادَرَةَ إلَخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الثَّنَافَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْزَنْتْ رِبَةً) أَيْ لِلْحَاكِمِ وَقَوْلُهُ فَرُوجِعَ أَيْ فَيُرَاجِعُ الْوَلِيَّ وَيَسْأَلُهُ احْتِيَاطًا اه. مُغْنَى. • فَوَدَّ: (لِيَنْظَرَ) أَيْ الْحَاكِمَ أَيْسَرُهُ أَيْ الْوَلِيَّ. • فَوَدَّ: (أَوْ لَا) أَيْ أَوْ يَعُودُ إِلَى تَصْدِيقِ الْآخِرِينَ أَوْ الْجَمِيعِ أَوْ يَكْذِبُ الْجَمِيعَ اه. مُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَصَحُّ) أَيْ التَّنْذِيرُ. • فَوَدَّ: (تَجُوزُ إلَخ) خَيْرٌ أَنْ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْوَلِيَّ إلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ تَسْمِيَةَ إلَخ. • فَوَدَّ: (سُؤَالُهُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَضَرِّ إِلَى

إِنْ بَادَرَا فِي مَجْلِسِ الدَّعْوَى لَا فِي مَجْلِسٍ بَعْدَهُ أَيُّ؛ لِأَنَّ مُبَادَرَتَهُمَا بِمَجْلِسِ الدَّعْوَى قَدْ تَقَرَّبَ ظَنُّ صِدْقِهِمَا بِخِلَافِهَا بَعْدَهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِي بَعْضُهُمْ صَوْرَةَ ذَلِكَ أَنَّ يُوَكَّلُ الْوَلِيَّ فِي الْمُطَالَبَةِ بِدَمٍ مُؤَرَّتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِيَبَيِّنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيُدَّعِي الْوَكِيلُ عَلَى اثْنَيْنِ بِهِ وَيُقِيمُ عَلَيْهِمَا شَاهِدَيْنِ فَيُشْهِدُ الْمُشْهُودُ عَلَيْهِمَا عَلَى الْأَوَّلِينَ وَيُصَدِّقُ الْوَكِيلُ الْكُلَّ أَوْ الْبَعْضَ أَيُّ الْآخَرَيْنِ فَيَنْعَزِلُ فَيُدَّعِي الْوَلِيَّ عَلَى الْأَوَّلِينَ فَيُشْهِدُ عَلَيْهِمَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِمَا فَلَا يُقْبَلَانِ لِلثُّمَةِ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ بَطْلَانًا بَقَاءُ حَقِّهِ فِي الدَّعْوَى لِكُنْ عِبَارَةَ الْجُمْهُورِ بَطْلَ حَقِّهِ.

(وَلَوْ أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرَثَةِ بِخَفْوٍ بَعْضٍ) عَنِ الْقَوْدِ وَلَوْ مُنْهَمَا (سَقَطَ الْقِصَاصُ) لِيَتَعَدَّى تَبْعِيضُهُ فَكَأَنَّهُ أَقَرَّ بِسُقُوطِ حَقِّهِ مِنْهُ أَمَّا الْمَالُ فَيَجِبُ لَهُ كَالْبَقِيَّةِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: عَلَى الْعَافِي إِلَّا إِنْ عَيَّنَّهُ وَشَهِدَ

مَقْصُودُهُ. فَوَدَّ: (إِنْ بَادَرَا) أَيُّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِمَا. فَوَدَّ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَيُّ مِنَ الْجَوَابَيْنِ عَنْ اسْتِشْكَالِ تَصْوِيرِ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ. فَوَدَّ: (صَوْرَةَ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ الْخِ مَقُولُ الْبُخْصِ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ مَا أَفْهَمَهُ الْمُتَنِّ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْوَلِيِّ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ الْخِ) أَيُّ الْوَلِيِّ. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوَّلَيْنِ) أَيُّ الشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ. فَوَدَّ: (الْمُدَّعَى عَلَيْهِمَا) أَيُّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِمَا فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ.

فَوَدَّ: (فَيَنْعَزِلُ) أَيُّ الْوَكِيلُ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْمَزَلِ الْمَارَّةِ فِي الْوَكَالَةِ وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يُوَكَّلَ الْخِ. فَوَدَّ: (وَظَاهِرُ قَوْلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْإِثَابَةِ فِي الْكِتَابِ فِي الْمُغْنِي.

فَوَدَّ: (لِكُنْ عِبَارَةَ الْجُمْهُورِ الْخِ) مُتَعَدِّ وَقَوْلُهُ بَطْلَ حَقِّهِ أَيُّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ مَرَّةً أُخْرَى وَيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ. ع. ش. فَوَدَّ: (وَلَوْ مُنْهَمَا) أَيُّ سَوَاءُ أُعِيِّنَ الْعَافِي أَمْ لَا. فَوَدَّ: (فَكَأَنَّهُ أَقَرَّ بِسُقُوطِ حَقِّهِ الْخِ) أَيُّ قَسَطَ حَقَّ الْبَاقِي. فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيُّ الْقِصَاصِ. فَوَدَّ: (أَمَّا الْمَالُ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَاحْتِرَازَ بِسُقُوطِ الْقِصَاصِ عَنِ الدِّيَةِ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ بَلْ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْعَافِي فَلِلْوَرَثَةِ كُلِّهِمُ الدِّيَةُ، وَإِنْ عَيَّنَّ فَلَتَكُنْ فَكَذَلِكَ وَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ أَنَّهُ لَمْ يَغْفُ فَإِنْ تَكَلَّفَ الْمُدَّعَى وَثَبَتَ الْمَقْصُودُ بِيَمِينِ الرَّدِّ، وَإِنْ أَقَرَّ بِالْمَقْصُودِ مَجَانًا أَوْ مُطْلَقًا سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلِلْبَاقِينَ حِصَّتُهُمْ مِنْهَا. فَوَدَّ: (وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَيُشْتَرَطُ لِإثْبَاتِ الْمَقْصُودِ مِنْ بَعْضِ الْوَرَثَةِ عَنِ الْقِصَاصِ لَا عَنْ حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ شَاهِدَانِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَيْسَ بِمَالٍ وَمَا لَا يَثْبُتُ بِحُجَّةٍ نَاقِصَةٍ لَا يُحْكَمُ بِسُقُوطِهِ بِهَا أَمَّا إِثْبَاتُ الْمَقْصُودِ عَنْ حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ فَيَثْبُتُ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَبِيَمِينٍ؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَثْبُتُ بِذَلِكَ فَكَذَا إِسْقَاطُهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ أَقَرَّ مَا لَوْ شَهِدَ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فَاسِقًا أَوْ لَمْ يُعَيَّنِ الْعَافِي فَكَالْإِفْرَارِ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا

فَوَدَّ: (أَمَّا الْمَالُ فَيَجِبُ لَهُ كَالْبَقِيَّةِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلِلْجَمِيعِ الدِّيَةُ سَوَاءُ أُعِيِّنَ الْعَافِي أَمْ لَا نَعْمَ إِنْ أَطْلَقَ الْعَافِي الْمَقْصُودَ أَوْ عَفَا مَجَانًا فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهَا. فَوَدَّ: (أَيْضًا أَمَّا الْمَالُ فَيَجِبُ لَهُ كَالْبَقِيَّةِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلِلْجَمِيعِ الدِّيَةُ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْعَافِي وَكَذَا إِنْ عَيَّنَّ فَلَتَكُنْ فَإِنْ أَقَرَّ سَقَطَتْ حِصَّتُهُ مِنَ الدِّيَةِ فَإِنْ عَيَّنَ الْمُقَرَّ وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِالْمَقْصُودِ عَنِ الْقِصَاصِ وَالدِّيَةِ جَمِيعًا بَعْدَ دَعْوَى الْجَانِي قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ فِي الدِّيَةِ وَيَخْلِفُ الْجَانِي مَعَهُ أَيُّ مَعَ الشَّاهِدِ أَنَّ الْعَافِي عَفَا عَنِ الدِّيَةِ لَا عَنْهَا وَعَنِ الْقِصَاصِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ سَقَطَ بِالْإِفْرَارِ فَسَقَطَ مِنَ الدِّيَةِ حِصَّةُ الْعَافِي. اهـ.

وَصُمَّ لَهُ مُكْمِلٌ لِلْحُجَّةِ (ولو اختلف شاهدا في زَمَانٍ أو مَكَانٍ أو أَلَةٍ أو هَيْئَةٍ) للفعل كَقَتْلِهِ بُكْرَةً أو بِمَحَلٍّ كَذَا أو بِسَيْفٍ أو خَرَزٍ رَقَبَتَهُ وخالفه الآخر (لَقْتُ) شَهِادَتُهُمَا لِلتَّنَاقُضِ (وقيل)، هي (لوث) لائْتِاقِيهِمَا على أَصْلِ القَتْلِ وَتَرَدُّ بِأَنَّ التَّنَاقُضَ ظَاهِرٌ فِي الكَذِبِ فَلَا قَرِينَةَ يَبْهَتْ بِهَا اللُّوْثُ وخرج بالفعل الإقرار فلو قال أحدهما أَقَرُّ بِهِ يَوْمَ السَّبْتِ وقال الآخرُ يَوْمَ الأَحَدِ فَلَا تَنَاقُضَ لاحتمالِ أَنَّهُ أَقَرُّ بِهِ فِي كُلِّ مِنَ اليَوْمَيْنِ نعم، إِنْ عَيَّنَّا زَمَنًا فِي مَكَانَيْنِ بِسَحِيلٍ عَادَةُ الوُصُولِ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلاَّخَرِ فِيهِ كَانَ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرُّ بِقَتْلِهِ بِمَكَّةَ يَوْمَ كَذَا وَالْآخَرُ بِأَنَّهُ أَقَرُّ بِهِ بِبُضْرَ ذَلِكَ اليَوْمِ لَقْتُ شَهِادَتُهُمَا أو قال أحدهما: قتل وقال الآخرُ أَقَرُّ بِقَتْلِهِ لَقْتُ لِعَدَمِ اتِّفَاقِيهِمَا، وهو لوْثٌ حَيْثُذِ.

وَعَيَّنَ العَاقِبِيَّ وَشَهِدَ بِأَنَّهُ عَفَا عَنِ القِصَاصِ وَالدِّيَةِ جَمِيعًا بَعْدَ دَعْوَى الجَانِي قُبِلَتْ شَهِادَتُهُ فِي الدِّيَةِ وَيُخْلِفُ الجَانِي مَعَ الشَّاهِدِ أَنَّ العَاقِبِيَّ عَفَا عَنِ الدِّيَةِ فَقَطْ لَا عَنْهَا وَعَنِ القِصَاصِ ؛ لِأَنَّ القِصَاصَ سَقَطَ بِالإِقْرَارِ فَيُسْقَطُ مِنَ الدِّيَةِ حِصَّةُ العَاقِبِيَّ، وَإِنْ شَهِدَ بِالْعَفْوِ عَنِ الدِّيَةِ فَقَطْ لَمْ يَسْقَطْ قِصَاصُ الشَّاهِدِ اهـ.

• فَوَدَّ: (بِمَحَلٍّ كَذَا) أَي كَالْمَسْجِدِ وَقَوْلُهُ وَخَالَفَهُ الْآخَرُ أَي كَانَ قَالَ قَتَلَهُ فِي المَشْيِ أَوْ فِي الدَّارِ أَوْ بِرُوحٍ أَوْ بِشَيْءٍ يَصِفُنِي اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَقْتُ شَهِادَتُهُمَا إلخ) أَي وَلَا لَوْثَ بِهَا اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لائْتِاقِيهِمَا عَلَى أَصْلِ القَتْلِ) أَي وَالْإِخْتِلَافُ فِي الصِّفَةِ رُبَّمَا يَكُونُ غَلَطًا أَوْ نِسْبَانًا اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (فَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا أَقَرُّ بِهِ إلخ) يَعْنِي لَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهُمَا فِي الزَّمَانِ وَكَذَا لَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهُمَا فِي المَكَانِ أَوْ فِيهِمَا مَعًا كَانَ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِأَنَّهُ أَقَرُّ بِالْقَتْلِ يَوْمَ السَّبْتِ بِمَكَّةَ وَالْآخَرُ بِأَنَّهُ أَقَرُّ بِهِ يَوْمَ الأَحَدِ بِبُضْرَ ؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِي القَتْلِ وَصِفَتِهِ بَلْ فِي الإِقْرَارِ مُعْنَى وَرَوَضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (زَمَنًا فِي مَكَانَيْنِ) عِبَارَةُ المُعْنَى يَوْمًا أَوْ نَحْوَهُ فِي مَكَانَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ اهـ. • فَوَدَّ: (فَلِكِ اليَوْمِ) وَمِثْلُ اليَوْمِ مَا لَوْ عَيَّنَّا أَيَّامًا تُحِيلُ العَادَةَ مُجِئَةً فِيهَا وَقَوْلُهُ لَقْتُ شَهِادَتُهُمَا ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَا وَلَسَيْنِ يُمَكِّنُهُمَا قَطْعُ المَسَافَةِ البَعِيدَةِ فِي زَمَنِ يَسِيرٍ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الأُمُورَ الْخَارِجَةَ لَا مُعَوَّلَ عَلَيْهَا فِي الشَّرْعِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَ إلخ) عِبَارَةُ المُعْنَى وَالرَّوَضُ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ وَالْآخَرُ بِالإِقْرَارِ بِهِ فَلَوْثٌ تَبَيَّنَ بِهِ الْقِسَامَةُ دُونَ القَتْلِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَّحِقَا عَلَى شَيْءٍ وَاجِدٍ فَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْوَارِثُ قَتْلًا عَمْدًا أَقْسَمَ، وَإِنْ ادَّعَى غَطَا أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ حَلَفَ مَعَ أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ فَإِنْ حَلَفَ مَعَ شَاهِدِ القَتْلِ فَالِدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ أَوْ مَعَ شَاهِدِ الإِقْرَارِ فَعَلَى الجَانِي، وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عَمْدًا فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا بِإِقْرَارِهِ بِقَتْلِ عَمْدٍ وَالْآخَرُ بِإِقْرَارِهِ بِقَتْلِ مُطْلَقٍ أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِقَتْلِ عَمْدٍ وَالْآخَرُ بِقَتْلِ مُطْلَقٍ تَبَيَّنَ أَصْلُ القَتْلِ لائْتِاقِيهِمَا عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَقْبَلَ مِنَ المُدَّعَى عَلَيْهِ إِنكَارُهُ وَطَوْلِبُ الْبَلِيَانِ لِصِفَةِ القَتْلِ فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْهُ جُعِلَ نَاكِلًا وَحَلَفَ المُدَّعَى بِعَيْنِ الرَّدِّ أَنَّهُ قَتَلَ عَمْدًا وَاقْتَصَّ مِنْهُ، وَإِنْ بَيَّنَّ فَقَالَ قَتَلْتُهُ عَمْدًا اقْتَصَّ مِنْهُ أَوْ عَفَى عَلَى مَالٍ أَوْ قَتَلَهُ غَطَا فَلِلْمُدَّعَى تَخْلِيْفُهُ عَلَى نَفْسِ الْعَمْدِيَّةِ إِنْ كَذَّبَهُ فَإِذَا حَلَفَ لَزِمَهُ دِيَةٌ غَطَا بِإِقْرَارِهِ فَإِنْ تَكَلَّى عَنِ الْيَمِينِ حَلَفَ المُدَّعَى وَاقْتَصَّ مِنْهُ وَلَوْ شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى آخَرٍ أَنَّهُ قَتَلَ زَيْنًا وَآخَرُ أَنَّهُ قَتَلَ عَمْرًا أَقْسَمَ وَلِيَاهُمَا لِحُصُولِ اللُّوْثِ فِي حَقِّهِمَا جَمِيعًا اهـ. • فَوَدَّ: (وهو لوْثٌ) أَي شَهِادَتُهُمَا وَالتَّذْكِيرُ لِإِعَايَةِ الْخَبَرِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْبُغَاةِ

جَمَعَ بَاغٌ مِنْ بَنِي ظَلَمَ وَجَاوَزَ الْحُدَّ لَكِنْ لَيْسَ الْبَغِيُّ اسْمٌ دُمَ عَلَى الْأَصْحَ عِنْدَنَا لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا خَالَفُوا بِتَأْوِيلٍ جَائِزٍ فِي اعْتِقَادِهِمْ لِكَيْتَهُمْ مَخْطِئُونَ فِيهِ فَلَهُمْ لِمَا فِيهِمْ مِنْ أَهْلِيَّةِ الْاجْتِهَادِ نَوْعٌ عُذْرٌ وَمَا وَرَدَ مِنْ دُئِهِمْ وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنْ عِضْيَانِهِمْ أَوْ فُسْقِهِمْ مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ لِلْاجْتِهَادِ أَوْ لَا تَأْوِيلَ لَهُ أَوْ لَهُ تَأْوِيلٌ قَطْعِي الْبُطْلَانِ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْبُغَاةِ)

أَيُّ مَا يُذَكَّرُ مِنْهُمْ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْكَلَامِ عَلَى شُرُوطِ الْإِمَامِ أَه. يُبَغِّيرُ قَالُ ع ش وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي جَعْلِهِ عَقِبَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ كَالِاسْتِثْنَاءِ مِنْ كَوْنِ الْقَتْلِ مُضْمِنًا أَه. ٥. فَوَدَّ: (جَمَعَ بَاغٌ الْبَغِ) سُمُوا بِذَلِكَ لِظُلْمِهِمْ وَمُجَاوَزَتِهِمْ الْحُدَّ وَالْأَصْلُ فِيهِ آيَةُ ﴿وَلَنْ تَلْفَنَّا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلُوا﴾ (الْحَجَرَاتُ: ٢٩) وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ صَرِيحًا لَكَيْتَمَا تَشْمَلُهُ لِعُمُومِهَا أَوْ تَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَبَ الْقِتَالُ لِبَغِيٍّ طَائِفَةٌ عَلَى طَائِفَةٍ فَلِلْبَغِيِّ عَلَى الْإِمَامِ أَوْلَى وَقَدْ أُخِذَ قِتَالُ الْمُشْرِكِينَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقِتَالُ الْمُرْتَدِّينَ مِنَ الصُّدُوقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقِتَالُ الْبُغَاةِ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نِهَاجَةً وَمُعْنَى. ٥. فَوَدَّ: (لَيْسَ الْبَغِيُّ اسْمٌ دُمَ) أَيُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَا فَقَدْ يَكُونُ مَلْمُومًا أَه. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (لِمَا فِيهِمْ مِنْ أَهْلِيَّةِ الْاجْتِهَادِ الْبَغِ) قَدْ يُشِيرُ بِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلًا لِلْاجْتِهَادِ لَا يُحْكَمُ بِبَغْيِهِمْ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى شُبُهَةِ لَا يَقْطَعُ يُبْطَلَانِهَا فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْاجْتِهَادِ فِي عِبَارَتِهِ الْاجْتِهَادُ الْقَوِيُّ أَوْ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ أَه. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَمَا وَرَدَ مِنْ دُئِهِمْ) كَحَدِيثِ «مَنْ حَمَلَ حَلْبِنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» وَحَدِيثِ «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قَبْدَ شِبْرِ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ حَقِّيهِ» وَحَدِيثِ «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمِيتَهُ جَاهِلِيَّةٌ» أَه. مَعْنَى. ٥. فَوَدَّ: (مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ الْبَغِ) يَتَّبِعِي وَلَمْ يُعَذَّرْ بِجَهْلِهِ سَمِ وَع ش. ٥. فَوَدَّ: (حَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ الْبَغِ) قَدْ يُقَالُ إِنْ اِعْتَقَدَ جَوَازَ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ بِالْاجْتِهَادِ أَوْ تَقْلِيدِ صَحِيحٍ أَوْ جَهْلِ حُزْمَةِ الْخُرُوجِ وَعُذْرٌ فِي ذَلِكَ الْجَهْلِ فَلَا إِثْمَ وَلَا إِثْمَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عُمَرَ وَسَمَّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْبُغَاةِ)

٥. فَوَدَّ: (مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ) يَتَّبِعِي وَلَمْ يُعَذَّرْ بِجَهْلِهِ. ٥. فَوَدَّ: (أَيْضًا مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ الْبَغِ) قَدْ يُقَالُ إِنْ اِعْتَقَدَ جَوَازَ الْخُرُوجِ وَعُذْرٌ فِي ذَلِكَ الْجَهْلِ فَلَا إِثْمَ وَلَا إِثْمَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أي وقد عزموا على قتالنا أخذًا مِنَّا يأتي في الخوارج أو ظَنُّهُ لأهلَيْهِ لِلاِجْتِهَادِ لِكِنْ خُرُوجَهُ
لأَجْلِ جَوْرِ الإِمَامِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الأَمْرِ لِمَا يَأْتِي فِيهِ المَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ أَهْلِيَةَ الإِجْتِهَادِ إِنَّمَا تَمْنَعُ
الْبُضِيَّانَ فِي الصَّدْرِ الأَوَّلِ فَقَطْ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ كَيْفَ يَشْتَرِطُونَ التَّأْوِيلَ الْمُتَوَقَّفَ عَلَى الإِجْتِهَادِ
الْمُطْلَقِ إِلَى الآنَ وَهُمْ مُصَرِّحُونَ بِانْقِطَاعِهِ مِنْ نَحْوِ سِتِّ مِائَةِ سَنَةٍ فَقِيلَ أَنَّ الأحْكَامَ الآتِيَةَ إِنَّمَا
تَنْبُتُ لِلْبُهَاةِ الَّذِينَ (هَمْ) مُسْلِمُونَ فَالْمُؤْتَدُونَ إِذَا خَرَجُوا لَا تَنْبُتُ لَهُمْ تِلْكَ الأحْكَامُ بَلْ يُقْتَلُونَ
مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ كَمَا يُقَالُ مِنَّا يَأْتِي فِي الرَّدَّةِ (مُخَالِفُوا الإِمَامِ) وَلَوْ جَائِزًا لِحَرَمَةِ الخُرُوجِ عَلَيْهِ أَيْ
لَا مُطْلَقًا بَلْ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الأَمْرِ الْمُتَأَخَّرِ عَنْ زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّسْلُفِ ^{عَلَيْهِ} فَلَا يَرُدُّ خُرُوجُ
الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ الزُّبَيْرِ ^{عَلَيْهِمَا} وَمَعَهُمَا كَثِيرٌ مِنَ التَّسْلُفِ عَلَى يَزِيدَ وَعَبْدِ المَلِكِ وَدَعْوَى
المُصَنَّفِ الإِجْمَاعَ عَلَى حَرَمَةِ الخُرُوجِ عَلَى الجَائِزِ.....

• فَوَدَّ: (أَيِ وَقَدْ عَزَمُوا الْخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ المَحَامِلِ الثَّلَاثَةِ. • فَوَدَّ: (أَخَذَا الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَيْ وَقَدْ
عَزَمُوا الْخ. • فَوَدَّ: (مِنَّا يَأْتِي الْخ) أَيْ فِي شَرْحٍ لَوْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الخَوَارِجِ الْخ. • فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَيْ
أَيْنًا فِيهِ أَيْ الخُرُوجِ عَلَى الإِمَامِ لِجَوْرِهِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ أَهْلِيَةَ الإِجْتِهَادِ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي عُضْيَانَ الْمُجْتَهِدِ بِمَا
أَدَّى إِلَيْهِ إِجْتِهَادُهُ بَعْدَ الصَّدْرِ الأَوَّلِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِإِجْتِهَادِ خَالَفَ الإِجْمَاعَ
الْآتِي تَقْلَهُ أَه. سَم. • فَوَدَّ: (فَانْدَفَعَ الْخ) انْظُرْ وَجْهَ الإِنْدِفَاعِ مِمَّا ذَكَرَ أَه. سَم. وَقَدْ يُقَالُ وَجْهَهُ مَا أَفَادَهُ
كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ الْبُغْيَ قِسْمَانِ مَذْمُومٌ وَغَيْرُ مَذْمُومٍ، وَأَنَّ التَّأْوِيلَ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي فَقَطْ أَوْ
قَوْلُهُ: أَيْ وَقَدْ عَزَمُوا الْخ مِنْ أَنَّ اشْتِرَاطَ التَّأْوِيلِ إِنَّمَا، هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَقَاتِلُوا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَاتَلُوا فَلَا
يُشْتَرِطُ فِيهِمْ. • فَوَدَّ: (مَا يُقَالُ الْخ) وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا الْقَوْلُ بِمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. • فَوَدَّ: (يَشْتَرِطُونَ التَّأْوِيلَ) أَيْ
الْغَيْرَ قَطْعِيَّ البُطْلَانِ. • فَوَدَّ: (إِلَى الآنَ) مَتَمَّلَقٌ بِقَوْلِهِ يَشْتَرِطُونَ الْخ. • فَوَدَّ: (فَقِيلَ الْخ) لَقَوْلِهِ مِنْ قَوْلِهِ
لَكِنْ لَيْسَ إِلَى قَوْلِهِ وَمَا وَرَدَ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ جَائِزًا) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَشَرْحِي الْمَنْهَجِ وَالتَّرْوِضِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُ
وَلَوْ جَائِزًا وَهُمْ عُدُولٌ كَمَا قَالَ الْقِفَالُ وَحَكَاهُ ابْنُ الْقَشِيرِيِّ عَنْ مُعْظَمِ الأَصْحَابِ وَمَا فِي الشَّرْحِ
وَالرَّوْضَةِ مِنْ التَّضْيِيدِ بِالإِمَامِ المَادِلِ وَكَذَا فِي الأَمِّ وَالْمُخْتَصَرِ مُرَادُهُمْ إِمَامُ أَهْلِ المَذْهَبِ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ
أَه. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيْ الإِمَامَ وَلَوْ جَائِزًا. • فَوَدَّ: (الْمُتَأَخَّرِ) أَيْ اسْتِقْرَارِ الأَمْرِ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَرُدُّ الْخ) أَيْ
عَلَى التَّحْلِيلِ المَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (وَمَعَهُمَا كَثِيرٌ الْخ) جُمْلَةً حَالِيَةً. • فَوَدَّ: (عَلَى يَزِيدَ وَعَبْدِ المَلِكِ) نَشْرُ
عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. • فَوَدَّ: (وَدَعْوَى الْمُصَنَّفِ الْخ) دَفَعَ بِهِ أَمْرَيْنِ الأَوَّلَ مُنَافَاةَ قَوْلِهِ أَيْ لَا مُطْلَقًا لِقَوْلِ
الْمُصَنَّفِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ إِنَّ الخُرُوجَ عَلَى الْإِيْمَةِ وَقِتَالَهُمْ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ المُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانُوا قَسَفَةً
ظَالِمِينَ وَالثَّانِي التَّرَاغُ فِي قَوْلِ الْمُصَنَّفِ المَذْكُورِ بِخُرُوجِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ الزُّبَيْرِ الْخ.

• فَوَدَّ: (المَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ أَهْلِيَةَ الإِجْتِهَادِ إِنَّمَا تَمْنَعُ الْبُضِيَّانَ فِي الصَّدْرِ الأَوَّلِ فَقَطْ) هَذَا يَقْتَضِي عُضْيَانَ
الْمُجْتَهِدِ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ إِجْتِهَادُهُ بَعْدَ الصَّدْرِ الأَوَّلِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِإِجْتِهَادِ
خَالَفَ الإِجْمَاعَ الْآتِي تَقْلَهُ. • فَوَدَّ: (فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْخ) انْظُرْ وَجْهَ الإِنْدِفَاعِ بِمَا ذَكَرَ.

إنما أراد الإجماع بعد انقضاء زمن الصحابة واستقرار الأمور أي وحينئذ فلا فرق في الحرمة بين المجتهد الذي له تأويل وغيره (بمخرج عليه وترك) عطف تفسير (الانقياد) له بعد الانقياد له كذا وقع في عبارة بعضهم وظاهر أنه غير شرط (أو منع حق) طلبه منهم وقد (توجه عليهم) الخروج منه كركاة أو حد أو قود (بشرط شوكة لهم) بحيث يمكن بها مقاومة الإمام كذا قول وفيه نظر وأحسن منه قول بعضهم بحيث لا يسهل الظفر بهم وبعضهم بحيث لا يندفعون إلا بجمع جيش ويؤيده قول الإمام في قليلين لهم فضل قوة أنهم بغاة بالانقياد، وإنما يتحقق فضل قوتهم بما ذكر أو بتحصينهم بجمع استولوا بسببه على ناحية وكان المراء بالقليلين الذين هم محل الانقياد أحد عشر فأكثر بدليل حكاية ابن القطان وجهين فيما لو كانوا نحو خمسة أو ستة (وتأويل) غير قطعي البطالان يجوزون به الخروج عليه كتأويل أهل الجمل خمسة أو ستة.

فرد: (إنما أراد) أي المصنف بالإجماع المذكور. فرد: (وحيث) أي بعد إجماع الطبقة المتأخرة عن الصحابة من التابعين فمن بعدهم على حرمة الخروج على الإمام الجائر. فرد: (بين المجتهد الخ) أي خروجه على حذف المضاف. فرد: (وغيره) أي غير المجتهد الذي الخ. فرد: (كذا وقع) أي التقييد بين الانقياد له. فرد: (وظاهر أنه غير شرط) وفاقا للمعني وللنهاية عبارته سواء استبقت منهم انقياد أم لا كما، هو ظاهر إطلاقهم اه. فرد: (بحيث يمكن الخ) عبارة المعني والروض مع الاستنى بكثرة أو قوة ولو بجمع يمكن معها مقاومة الإمام فيحتاج في ردهم إلى الطاعة لِكْفَةِ من بذل مال وتخصيل رجال اه. فرد: (ويؤيده) أي قول بعضهم. فرد: (إنهم بغاة بالانقياد) مقول الإمام. فرد: (بما ذكر) أي من الشوكة المقتضية بالحيثية المذكورة. فرد: (أو بتحصينهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة النهاية ولو حصلت لهم القوة بتحصينهم بجمع فهل، هو كالشوكة أو لا الممتد كما رواه الإمام أنه إن كان الحصن بحاقه الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة وإلا فليسوا بغاة ولا يبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الأنوار اه. قال ع ش قوله: بحاقه الطريق ليس بقيد ومن ثم اقتصر الزيادي على قوله ولو بجمع استولوا بسببه على ناحية اه. أقول وكذا اقتصر عليه الشارح والروض والمعني كما مر. فرد: (بدليل حكاية ابن القطان) محل تأمل اه. سيّد عمر. فرد: (غير قطعي البطالان) إلى قوله أما إذا خرجوا في المعني إلا قوله كذا قيل إلى وتأويل وإلى قول المعني قيل في النهاية. فرد: (غير قطعي البطالان) أي بل طئنة عندنا وإلا فهو صحيح عندهم اه. حلبي. فرد: (يجوزون به الخروج عليه) عبارة المعني يمتدون به جواز الخروج عليه أو منع الحق المترجعه عليهم اه.

فرد: (بشرط شوكة الخ) لو حصلت لهم القوة بتحصينهم بجمع فهل، هو كالشوكة أو لا الممتد كما رآه الإمام أنه إن كان الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة وإلا فليسوا بغاة ولا يبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الأنوار م ر ش.

وَصِفِّينَ خُرُوجَهُمْ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يَعْرِفُ قَتْلَهُ عُثْمَانَ وَيَقْدِرُ عَلَى قَتْلِهِمْ وَيَمْنَعُهُمْ مِنْهُمْ لِمَوَاطِنِهِمْ إِثْمًا كَذَا قِيلَ وَالْوَجْهَ أَخَذًا مِنْ سَيْرِهِمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ رَمَتْهُ بِالْمَوَاطِنَةِ الْمَمْنُوعَةِ لَمْ يَصْنَعْ مِنْهُنَّ يُغْتَدُّ بِهِ لَأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ حَاشَا اللَّهَ مِنْهُ وَتَأْوِيلُ بَعْضِ مَا يَعْنِي الزَّكَاةُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهُمْ لَا يَدْفَعُونَ الزَّكَاةَ إِلَّا لِمَنْ صَلَاتُهُ سَكَنَ لَهُمْ، وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَّا إِذَا خَرَجُوا بِلَا تَأْوِيلٍ كَمَا يَعْنِي حَقَّ الشَّرْعِ كَالزَّكَاةِ عِنَادًا أَوْ بِتَأْوِيلٍ يُقْطَعُ بِطُلَانِهِ كَتَأْوِيلِ الْمُزْتَدِّينَ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُكَّةٌ فَلَيْسَ لَهُمْ حَكْمُ الْبَغَاةِ كَمَا يَأْتِي بِتَفْصِيلِهِ (وَمَطَاعٌ فِيهِمْ) يَصْنَعُونَ عَنْ رَأْيِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُوبًا إِذْ لَا شُكَّةَ لِمَنْ لَا مَطَاعَ لَهُمْ فَهُوَ شَرْطٌ لِحُصُولِهَا لَا أَنَّهُ شَرْطٌ آخَرٌ غَيْرُهَا (قِيلَ) وَالْمَطَاعُ، وَإِنْ كَانَ شَرْطًا لَكِنْ لَا يُكْتَفَى فِي قِيَامِ شُكْهِمْ بِكُلِّ مَطَاعٍ بَلْ لَا تُوجَدُ شُكْهُهُمْ إِلَّا إِنْ وَجَدَ الْمَطَاعُ، وَهُوَ (إِمَامٌ) لَهُمْ (مَقْصُوبٌ) مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ لِلْحَكْمِ بَيْنَهُمْ وَرَدُّوا هَذَا الْوَجْهَ بِأَنَّهُ عَلَيْهِمْ كَرَمُ اللَّهِ وَجْهَهُ قَاتِلَ أَهْلِ الْجَبَلِ وَلَا إِمَامَ لَهُمْ وَأَهْلُ صِفِّينَ قَبْلَ نَصْبِ إِمَامِهِمْ وَلَا يُشْتَرَطُ عَلَى الْأَصْحَاحِ جَعْلُهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ حَكْمًا غَيْرَ حَكْمِ الْإِسْلَامِ وَلَا انْفِرَادَهُمْ بِنَحْوِ تَلْدٍ (وَلَوْ أَظْهَرَ قَوْلَهُ).....

• فَوَدَّ: (وَيَمْنَعُهُمْ) أَيِ أَهْلِ الْجَبَلِ وَصِفِّينَ مِنْهُمْ أَيِ قَتْلَهُ عُثْمَانَ عِبَارَةً لِلنَّهْيِ وَالْمُنْعِي وَلَا يَقْتَضِ مِنْهُمْ أَحَدٌ. وَهِيَ اتَّسَبَّ بِالْمَقَامِ. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي التَّأْوِيلِ أَحَدٌ. بُجِّيرَ مِي. • فَوَدَّ: (بِالْمَوَاطِنَةِ الْمَمْنُوعَةِ) أَيِ الَّتِي نَقُولُ بِمَنْعِهَا عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ أَلِ الَّتِي عَلِمْنَاهَا وَقُلْنَا بِمَنْعِهَا عَلَيْهِ فَيُتَقَدَّرُ أَنَّ تَمَّ مَوَاطِنَ صَلَتْ غَيْرُ هَذِهِ لَا تَرُدُّ أَحَدًا. • فَوَدَّ: (لَمْ يَصْنَعْ مِنْهُنَّ يُغْتَدُّ بِهِ) أَيِ مِنَ الْخَارِجِينَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ لَأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ أَيِ فَلَا يَكُونُ مُسْتَنْدُهُمُ الْمَوَاطِنَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا تَأْوِيلٌ بِاطِلٌ قَطْعًا وَيُشْتَرَطُ فِي التَّأْوِيلِ أَنْ لَا يَكُونَ قَطْعِي الْبُطْلَانِ وَقَدْ جَاءَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إِنَّ بَنِي أُمَيَّةٍ يَزْعُمُونَ أَنِّي قَتَلْتُ عُثْمَانَ وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا قَتَلْتُ وَلَا مَالًا وَلَقَدْ تَهَيَّئْتُ فَعَصَوْنِي حَلْبِي وَشَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (صَلَاتُهُ) أَيِ دُعَاؤُهُ أَحَدٌ. شَيْخُنَا.

• فَوَدَّ: (سَكَنَ لَهُمْ) أَيِ تَسَكَّنَ لَهَا أَنْفُسُهُمْ وَتَطْمَئِنُّ بِهَا قُلُوبُهُمْ أَحَدٌ. بَيَّضَاوِي. (فَالْإِلَّةُ): قَالَ فِي الْمُبَاجِ يَخْرُجُ الطُّغْنُ فِي مُعَاوِيَةَ وَلَعَنُ وَلِيَّهُ يَزِيدَ وَرَوَايَةُ قَتْلِ الْحُسَيْنِ وَمَا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهَا تَبَيَّنَتْ عَلَى ذَمِّهِمْ وَهُمْ أَغْلَامُ الدِّينِ فَالطَّاعِينَ فِيهِمْ طَائِعِينَ فِي نَفْسِهِمْ وَكُلُّهُمْ عُذُولٌ وَلَمَّا جَرَى بَيْنَهُمْ مَحَامِلُ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَحَدٌ. ع. ش. • فَوَدَّ: (كَتَأْوِيلِ الْمُزْتَدِّينَ) أَيِ بَانَ أَظْهَرُوا شُبُهَةً لَهُمْ فِي الرُّدَّةِ فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ قَطْعًا لَوْضُوحِ أَوَّلَةِ الْإِسْلَامِ أَحَدٌ. ع. ش. • فَوَدَّ: (يَصْنَعُونَ) أَيِ تَصْنَعُوا أَعْمَالَهُمْ أَحَدٌ. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا انْفِرَادَهُمْ فِي الْمُنْعِي إِلَّا قَوْلُهُ الْمَطَاعُ إِلَى الْمَثْنِ.

• فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ الْمَطَاعُ وَقَوْلُهُ لِحُصُولِهَا أَيِ الشُّكَّةِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ شَرْطًا) أَيِ لِحُصُولِ الشُّكَّةِ. • فَوَدَّ: (الْمَطَاعُ، وَهُوَ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ مَطَاعٌ، هُوَ. • فَوَدَّ: (مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ) مُتَعَلِّقٌ بِمَقْصُوبٍ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) أَيِ فِي كُوزِهِمْ بَغَاةً أَحَدٌ. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا انْفِرَادَهُمُ الْخ) خِلَافًا لِلْمُنْعِي عِبَارَتُهُ سَكَنَ الْمُصَنَّفُ عَنْ شَرْطٍ آخَرَ، وَهُوَ انْفِرَادُ الْبَغَاةِ بِلَدَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ أَوْ مَوْضِعٍ مِنَ الصَّخْرَةِ كَمَا نَقَلَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا عَنْ جَمْعٍ وَحَكَى الْمَاوَزْدِيُّ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ أَحَدٌ. وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا.

زأي الخوارج) وهم صنف من المبتدعة (كترك الجماعات) لأن الأئمة لما أقروا على المعاصي كفروا برغمهم فلم يضلوا خلفهم (وتكفير ذي كبيرة) أي فاعليها فيحبط عمله ويخلد في النار عندهم (ولم يقاتلوا) أهل المذبل وهم في قبضتهم (ثروكوا) فلا تتعرض لهم إذ لا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون ما لم يقاتلوا وكما تركهم علي كرم الله وجهه وجعل حكمهم حكم أهل المذبل نعم، إن تضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر كما يضررون إن صرحوا بسب بعض أهل المذبل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون أنا لا نفسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببذعنتهم ويؤيده ما يأتي من قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمهم وعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بفسقهم؛ لأنهم لم يفعلوا محرماً في اعتقادهم،.....

فوق (سني: زأي الخوارج) أي ونحوهم من أهل البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارح الآتي ويؤخذ من قولهم الخ. □ فود: (وهم صنف) إلى قوله ويؤخذ في المعنى وإلى قول المتن وتقبل في النهاية. □ فود: (في قبضتهم) أي أهل المذبل. □ فود: (فلا تتعرض لهم) سواء كانوا بيتنا أم اثنانوا بموضع عنا لكن لم يخرجوا عن طاعة الإمام كما قاله الأذرع في معني ونهاية. □ فود: (ما لم يقاتلوا) أي فإن قاتلوا فسقوا ولعل وجه أنهم لا شبهة لهم في القتال وبثديها فهي باطلة قطعاً اه. ع ش. □ فود: (نعم إن تضررنا بهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر أي ولو يقتلهم اه. ع ش. □ فود: (إن صرحوا بالخ) أي لا إن أخرجوا في الأصح؛ لأن علياً رضي الله تعالى عنه سمع رجلاً من الخوارج يقول لا حكم إلا لله ورسوله ويعرض بتخطيته في التحكيم فقال كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروه فيها ولا تمنعكم الفية ما دامت أيديكم معنا ولا تبدؤكم بقتال معني وأسنى وكذا في النهاية إلا قوله لكم علينا الخ قال ع ش قوله: في التحكيم أي بينه وبين معاوية انتهى ميري اه. □ فود: (بعض أهل المذبل) أي إماماً أو غيره اه. معني. □ فود: (ولا يفسقون) مقول قولهم وقوله أنا لا نفسق نائب فاعل يؤخذ. □ فود: (ويؤيده) أي المأخوذ المذكور. □ فود: (لأنهم لم يفعلوا محرماً الخ) قال سم قد يقال لا أثر لهذا التعليل مع قوله وإيموا به من حيث الخ مع أنه آثم غير مغذور اه. رشيد.

فود: (ولم يقاتلوا فركوا) فلا تتعرض لهم الخ) عبارة الروض فلا يقاتلون ولا يفسقون ما لم يقاتلوا قال في شرحه أما إذا قاتلوا ولم يكونوا في قبضة الإمام فيقاتلون ولا يتحتم قتل القاتل منهم كما سيأتي قال في الأصل مع هذا وأطلق البغوي أنهم إن قاتلوا فهم فسقة وأصحاب نهب فعكسهم حكم قطاع الطريق وبه جزم في المنهاج وأضله ومحلله إذا قصدوا إخافة الطريق اه. □ فود: (كما يضررون) إن صرحوا بسب بعض أهل المذبل) أي بخلاف ما إذا عرضوا بالسب فلا يضررون م ر ش. □ فود: (لأنهم لم يفعلوا محرماً في اعتقادهم) أي أثر لهذا التعليل مع ما بعده؟

وَأَنْ أَخْطَلُوا وَأَيُّمُوا بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَقَّ فِي الْاِعْتِقَادَاتِ وَاحِدٌ قَطْعًا كَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الشُّنَّةِ،
وَأَنْ مُخَالَفَهُ أَتَمُّ غَيْرُ مَعْدُورٍ فَإِنْ قُلْتُ أَكْثَرُ تَعَارِيفِ الْكِبِيرَةِ يَقْتَضِي فِسْقَهُمْ لِوَعِيدِهِمُ الشَّدِيدِ
وَقِلَّةُ اكْتِرَائِهِمُ بِالذِّينِ قُلْتُ، هُوَ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِأَحْكَامِ الْآخِرَةِ دُونَ الدُّنْيَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ لَمْ
يَفْعَلُوا مُخَرَّمًا عَنْهُمْ كَمَا أَنَّ الْحَقَّيْنِ يُخَدُّ بِالتَّبْيِذِ لِضَعْفِ دَلِيلِهِ وَتَقَبُّلِ شَهَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ
مُخَرَّمًا عَنْهُ نَعَمْ، هُوَ لَا يُعَاقَبُ؛ لِأَنَّ تَقْلِيدَهُ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِمْ كَمَا عَلِمَ مِنَّا تَقَرَّرَ (وَالَا) بِأَنْ
قَاتَلُوا أَوْ كَانُوا فِي غَيْرِ قَبْضَتِنَا (هـ) هُمْ (قُطَاعٌ طَرِيقٍ) فِي حَكْمِهِمُ الْآتِي فِي بَابِهِمْ لَا بُغَاةَ، وَإِنْ
أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي الْاِنْتِصَارِ لَهُ نَعَمْ، لَوْ قَاتَلُوا لَمْ يَتَحْتَمَّ قَتْلُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا إِخَافَةَ الطَّرِيقِ
وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَصَدُوا تَحْتَمُّ.
(وَتَقَبُّلِ شَهَادَةِ الْبُغَاةِ) لَعَلِمَ فِسْقَهُمْ كَمَا مَرَّ نَعَمْ، الْخَطَابِيَّةُ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ لَا تَقَبُّلِ شَهَادَتِهِمْ
لِمُوَافِقِهِمْ كَمَا يَأْتِي.....

• قُودُ: (وَإِنْ أَخْطَلُوا وَأَيُّمُوا بِهِ الْخ) يَتَّبِعُهُ أَنْ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْفُرُوعِ كَالْفُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ وَمُقَاتَلَتِهِمْ إِيَّاهُ لَا
يَسْقُ بِهِ وَلَا إِثْمٌ؛ لِأَنَّهُ عَنْ تَأْوِيلِ وَاجْتِهَادٍ وَمَا يَرْجِعُ إِلَى الْاِعْتِقَادِ فِيهِ الْكَلَامُ الْمَعْرُوفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اِهـ.
سمـ • قُودُ: (كَمَا عَلَيْهِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، هُوَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الشُّنَّةِ اِهـ. • قُودُ: (لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ الْخ) تَقَدَّمَ مَا
فِيهِ. • قُودُ: (بِأَنْ قَاتَلُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقُولُهُ، وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي الْاِنْتِصَارِ لَهُ.
• قُودُ: (فِي حَكْمِهِمُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَيْ فَحْكُمُهُمْ كَحُكْمِ قُطَاعِ طَرِيقٍ فَإِنْ قَاتَلُوا أَحَدًا مِنْهُمْ يُكَافِئُهُمْ
اِقْتِصَافُ مِنْهُمْ كَغَيْرِهِمْ لَا أَنَّهُمْ قُطَاعُ طَرِيقٍ كَمَا يُفْهَمُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فَلَا يَتَحْتَمُّ قَتْلُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا كَقُطَاعِ
طَرِيقٍ فِي شَهْرِ السِّلَاحِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا الْخ. • قُودُ: (وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي الْاِنْتِصَارِ لَهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ
خِلَافًا لِلْبُلْقَيْنِيِّ اِهـ. • قُودُ: (لَعَلِمَ فِسْقَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي
النِّهَايَةِ لِأَقُولُهُ بِأَنْ لَمْ نَذِرْ إِلَى الْمَشْرِ وَقَوْلُهُ وَرُدُّهُ إِلَى وَخُتَمَلُ. • قُودُ: (لَعَلِمَ فِسْقَهُمْ الْخ) أَيْ لِتَأْوِيلِهِمْ.
• قُودُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ آيَفًا. • قُودُ: (الْخَطَابِيَّةُ) وَهِيَ صِنْفٌ مِنَ الزَّافِضَةِ يَشْهَدُونَ بِالزُّورِ وَيَقْضُونَ بِهِ
لِمُوَافِقِهِمْ بِصَدِيقِهِمْ أَسْنَى وَمُغْنِي. • قُودُ: (مِنْهُمْ) أَيْ الْبُغَاةِ. • قُودُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي الشَّهَادَاتِ
وَسَيَأْتِي فِيهَا أَنَّهُمْ إِنْ يَتَوَّعَا فِي شَهَادَتِهِمُ السَّبَبَ قُبِلَتْ لَانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ حَيْثُ يَتَوَّعَا أَسْنَى وَمُغْنِي وَع شـ.

• قُودُ: (وَإِنْ أَخْطَلُوا وَأَيُّمُوا بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَقَّ فِي الْاِعْتِقَادَاتِ وَاحِدٌ الْخ) يَتَّبِعُهُ أَيْ مَا يَرْجِعُ إِلَى
الْفُرُوعِ كَالْفُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ وَمُقَاتَلَتِهِمْ إِيَّاهُ لَا يَسْقُ بِهِ وَلَا إِثْمٌ لِأَنَّهُ عَنْ تَأْوِيلِ وَاجْتِهَادٍ وَمَا يَرْجِعُ إِلَى
الْاِعْتِقَادِ فِيهِ الْكَلَامُ الْمَعْرُوفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قُودُ: (لَمْ يَفْعَلُوا مُخَرَّمًا عَنْهُمْ) قَدْ يُعَالَى لَا أَثَرُ لِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ
وَأَيُّمُوا بِهِ مِنْ حَيْثُ إِلَى قَوْلِهِ أَتَمُّ غَيْرُ مَعْدُورٍ فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ إِذَا إِثْمٌ وَلَمْ يُغْزَرْ لَمْ يُؤْثَرِ اغْتِيَاذُهُ عَدَمَ الْحُرْمَةِ.
• قُودُ: (أَوْ كَانُوا فِي غَيْرِ قَبْضَتِنَا) أَيْ وَقَاتَلْنَاهُمْ فَقَاتَلُوا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ السَّابِقَةِ فِي
الْهَائِشِ وَالْأَفْلَا مَعْنَى لِلْحُكْمِ بِأَنَّهُمْ قُطَاعٌ بِمُجَرَّدِ أَنَّهُمْ فِي غَيْرِ قَبْضَتِنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. • قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ
قَصَدُوا تَحْتَمُّ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ قُطَاعٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ مَا فِي الْهَائِشِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ

ولا يُنْفَذُ قضاؤهم (و) يُقْبَلُ أَيْضًا (قضاء قاضيه) لذلك لكن (فيما يُقْبَلُ فيه قضاء قاضينا) لا في غيره كُمُخَالَفِ التَّصَرُّعِ أو الإجماع أو القياس الجلي وظاهر كلامهم هنا وجوب قبول ذلك وعليه فلا يُنَافِيهِ ما يَأْتِي فِي التَّنْفِيزِ؛ لِأَنَّ هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِمَا وَقَعَ اتِّصَالُ أَثَرِ الْحُكْمِ بِهِ مِنْ نَحْوِ اخْتِزَافِ وَرَدِّ ذَلِكَ فِيهِمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ أَثَرُهُ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الْإِلْفَاءَ هُنَا فِيهِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ بِخِلَافِهِ ثُمَّ (إِلَّا) رَاجِعٌ لِلْأَمْرَيْنِ قَبْلَهُ (أَنْ يَسْتَحْلِلَ) وَلَوْ عَلَى احْتِمَالٍ بِأَنَّ لَمْ نَذَرِ أَنَّهُ يُمْكِنُ يَسْتَحْلِلُ أَوْ لَا (دِمَاعًا) أَوْ أَمْوَالًا لِفَقْدِ عِدَالَتِهِ حِينَئِذٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ اسْتِحْلَالَ خَارِجِ الْحَرْبِ وَالْأَفْكَالِ الْبُغَاةِ يَسْتَحْلِلُونَهَا حَالَةَ الْحَرْبِ وَاعْتَرِضَ هَذَا بِقَوْلِ الرُّوْضَةِ فِي الشَّهَادَاتِ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُسْتَحْلِلِ

فَوُدَّ: (وَلَا يُنْفَذُ قضاؤهم) أَي لِمَوَاقِفِهِمْ نِهَائَةً وَأَسْنَى وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (وَيُقْبَلُ أَيْضًا قضاؤ قاضيه) أَي بَعْدَ اعْتِبَارِ صِفَاتِ الْقَاضِي فِيهِ أَه. مُغْنِي. فَوُدَّ: (لِلذَلِكَ) أَي لِعَدَمِ فَسْقِهِمْ. فَوُدَّ: (هُنَا) احْتِرَازٌ عَمَّا يَأْتِي فِي التَّنْفِيزِ. فَوُدَّ: (قَبُولِ ذَلِكَ) أَي قِضَاءِ قَاضِيهِمْ. فَوُدَّ: (مَا يَأْتِي فِي التَّنْفِيزِ) أَي مَنْ نَذَبَ عَلَيْهِ أَه. ع. ش. فَوُدَّ: (لِأَنَّ هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ) عِبَارَةٌ تَنْهِيَةٌ لِشِدَّةِ الضَّرَرِ بِتَرْكِ عَدَمِ قَبُولِ الْحُكْمِ بِخِلَافِ التَّنْفِيزِ أَه. وَكَتَبَ الرَّشِيدِيُّ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ عِبَارَةُ التُّخْفَةِ صَرِيحَةً فِي أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَحْلِيِّنِ وَاحِدٌ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ كَلَامَهُمْ هُنَا فِي الْحُكْمِ الَّذِي يَتَّصِلُ أَثَرُهُ بِهِ وَهَنَّاكَ فِي الْحُكْمِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ أَثَرُهُ بِهِ وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ صَرِيحَةً فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّنْفِيزِ الْمَعْنَى الْأَضْطِلَاحِيَّ، وَهُوَ أَنَّ يَقُولُ الْقَاضِي نَفَذْتُهُ فَهَذَا غَيْرُ وَاجِبٍ بِخِلَافِ قَبُولِ الْحُكْمِ وَالتَّزَامِ مُقْتَضَاهُ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ وَحَاوَلَ الشُّهَابُ ابْنَ قَاسِمٍ رَدَّ كَلَامَ التُّخْفَةِ إِلَى كَلَامِ الشَّارِحِ فَإِنَّهُ قَالَ قَوْلُهُ: بِأَنَّ الْإِلْفَاءَ أَي رَدَّ الْحُكْمِ ثُمَّ قَالَ قَوْلُهُ: بِخِلَافِهِ ثُمَّ أَي تَرْكُ مُجَرَّدِ التَّنْفِيزِ أَه. فَوُدَّ: (لِأَنَّ هَذَا فِيهِ) يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا لِلتَّنْفِيزِ بِمَعْنَى عَدَمِ التَّقْضِ وَالتَّعَرُّضِ لَهُ وَالْأَمْرُ لِلتَّنْفِيزِ بِمَعْنَى الْإِمْضَاءِ وَالْإِعَانَةِ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ وَلَا يَلْزَمُ فِي الْأَوَّلِ اتِّصَالُ الْأَثَرِ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (الْأَمْرَيْنِ) (إِلَخ) أَي الشَّهَادَةُ وَالْقِضَاءُ أَه. ع. ش.

فَوُدَّ (سَنِي): (إِلَّا أَنْ يَسْتَحْلِلَ) (إِلَخ) أَي شَاهِدُ الْبُغَاةِ أَوْ قَاضِيهِمْ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ يَكُونُ سَائِرُ الْأَسْبَابِ لِلْفِسْقِ فِي مَعْنَى اسْتِحْلَالِ الدِّمِ وَالْمَالِ أَه. مُغْنِي. فَوُدَّ: (وَلَوْ عَلَى احْتِمَالٍ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِيِّ. فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي مِنَ التَّحْلِيلِ. فَوُدَّ: (وَاعْتَرِضَ هَذَا) أَي مَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا مِنْ عَدَمِ

مِنْ قَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ إِذَا قَصِدُوا الْإِلَخ. فَوُدَّ: (وَلَا يُنْفَذُ قضاؤهم) لَمْ يَقْعُدْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ لِمَوَاقِفِهِمْ وَقَضِيَّةٌ عِبَارَةٌ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ التَّقْيِيدُ حَيْثُ قَالَ الرُّوْضُ فَيَجِيزُ شَهَادَةُ الْبُغَاةِ وَيُنْفَذُ قضاؤهم فِيهِ يُنْفَذُ فِيهِ قضاؤُنَا إِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحْلِلُونَ دِمَاعَنَا وَأَمْوَالَنَا وَمَا لَمْ يَكُونُوا خَطَابِيَّةً أَه. وَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانُوا خَطَابِيَّةً فَيُمْتَنَعُ بَيْنَا ذَلِكَ أَيْضًا وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحْلِلُونَ مَا ذَكَرَ لَكِنْ مَحَلُّهُ إِذَا قَعَلُوا ذَلِكَ مَعَ مَوَاقِفِهِمْ كَمَا سَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ نَعَمْ لَوْ يَتَّبِعُوا فِي شَهَادَتِهِمُ السَّبَبَ قُبِلَتْ لَانْتِفَاءُ التَّهْمَةِ حَيْثُ يَكُونُ سَيِّئَاتِي فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (فَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي) قَرِيبًا. فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ الْإِلْفَاءَ) أَي رَدَّ الْحُكْمِ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَي ثُمَّ تَرْكُ مُجَرَّدِ التَّنْفِيزِ. فَوُدَّ: (لِفَقْدِ عِدَالَتِهِ حَيْثُئِذٍ) فِيهِ نَظَرٌ فِي صُورَةِ كَوْنِ الْإِسْتِحْلَالِ عَلَى الْإِحْتِمَالِ.

لِلدِّمِ وَالْمَالِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْقَاضِي كَالشَّاهِدِ وَرُدُّ بَأْنِ الْمُعْتَمَدِ مَا هُنَا وَيُخْتَمَلُ الْجَمْعُ بِحَمَلٍ مَا هُنَا عَلَى غَيْرِ الْمُؤَوَّلِ تَأْوِيلًا مُخْتَمَلًا وَمَا هُنَاكَ عَلَى الْمُؤَوَّلِ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ (وَيُنْفَذُ) بِالتَّشْدِيدِ (كِتَابَهُ بِالْحُكْمِ) إِلَيْنَا جَوَازًا لِصِحَّتِهِ بِشَرْطِهِ (وَبِحُكْمٍ) جَوَازًا أَيْضًا (بِكِتَابِهِ) إِلَيْنَا (بِسَمَاعِ الْبَيْتِ فِي الْأَصَحِّ) لِصِحَّتِهِ أَيْضًا وَيُنْذَبُ عَدَمُ تَنْفِيذِهِ وَالْحُكْمُ بِهِ اسْتِخْفَافًا بِهِمْ وَيَنْفِي تَخْصِيصَهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ ضَرْرُ الْمُحْكُومِ لَهُ بِأَنْ انْخَصَرَ تَخْلِيصُ حَقِّهِ فِي ذَلِكَ بَلْ لَا يَنْفَعُ حِينَئِذٍ الرَّجُوبُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِي يَحْتَجُّ بِمَا إِذَا كَانَ الْحَقُّ لِوَاحِدٍ مِثْلًا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَالَّذِي يُتَّجِهُ أَنَّ عَكْسَهُ مِثْلُهُ بِقِيَدِ الْمَذْكُورِ كَمَا اقْتَضَاهُ عَمُومُ مَا قُرِئَتْهُ (وَلَوْ أَقَامُوا عُدًّا) أَوْ تَعَزَّيْرًا (وَأَخَذُوا زَكَاةً وَجَزِيَّةً وَغَرَايِمًا وَفَرَقُوا سَهْمَ الْمُزْتَرِّقَةِ عَلَى جُنْدِهِمْ ضَعْفًا) فَتَنَفَّذَهُ إِذَا عَادَ إِلَيْنَا مَا اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ وَفَعَلُوا فِيهِ ذَلِكَ تَأْسِيًا بِقُلِيِّ كَرَمِ اللَّهِ وَجَهَهُ لِقَلَّ يُضَرُّ بِالرَّعِيَّةِ؛ وَلَئِنْ جُنْدَهُمْ مِنْ جُنْدِ الْإِسْلَامِ وَرُغِبَ الْكُفَّارُ قَائِمًا بِهِمْ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ فَاعِلُ ذَلِكَ هُوَ مُطَاعُهُمْ لَا أَحَادَهُمْ وَلَا فِرْقَةٌ مَنَعَتْ وَاجِبًا عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ خُرُوجِ.....

صِحَّةَ شَهَادَتِهِ وَتَفْوِذَ قَضَائِهِ إِذَا اسْتَحْلَ دِمَاءَنَا وَأَمْوَالَنَا. ه. مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (وَيُخْتَمَلُ الْجَمْعُ بِحَمَلٍ مَا هُنَا الْخ) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْنَى. ه. قَوْلُهُ: (مُخْتَمَلًا) أَيِ ذَا احْتِمَالٍ وَكَانَ احْتِرَازًا عَنْ قَطْعِي الْبُطْلَانِ ه. سَيِّدُ عُمَرَ.

ه. قَوْلُهُ (سَمِعَ) (وَيُنْفَذُ) أَيِ قَاضِيَا كِتَابَتِهِ أَيِ قَاضِيِ الْبُغَاةِ ه. مُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (جَوَازًا أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَتَّبِعِي) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يُتَّجِهُ) فِي النَّهَايَةِ. ه. قَوْلُهُ: (عَدَمُ تَنْفِيذِهِ) أَيِ الْكِتَابِ بِالْحُكْمِ وَالْحُكْمُ بِهِ أَيِ بِالْكِتَابِ بِالسَّمَاعِ. ه. قَوْلُهُ: (تَخْصِيصُهُ) أَيِ نَذَبٍ مَا ذُكِرَ. ه. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ عَدَمِ التَّنْفِيذِ وَالْحُكْمِ. ه. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي التَّنْفِيذِ وَالْحُكْمِ. ه. قَوْلُهُ: (لِلرَّجُوبِ) أَيِ وَجُوبِ التَّنْفِيذِ وَالْحُكْمِ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ تَعَزَّيْرًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (تَأْسِيًا) إِلَى (لِقَلَّ يُضَرُّ).

ه. قَوْلُهُ (سَمِعَ) (وَأَخَذُوا) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ بَدَلِ الْوَاوِ. ه. قَوْلُهُ: (فَتَنَفَّذَهُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا فِرْقَةٌ إِلَى وَفِي زَكَاةٍ. ه. قَوْلُهُ: (لِقَلَّ يُضَرُّ) الْأَوَّلَى وَلِئَلَّا الْخِ بِالْمُعْطَفِ كَمَا فِي الْمُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّ مَحَلَّهُ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَمَّا إِذَا أَقَامَ الْحَدَّ غَيْرُ وَلَا يَتِمُّ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَمَحَلُّ الْإِعْتِدَادِ بِهِ فِي الزَّكَاةِ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُعْجَلَةٍ أَوْ مُعْجَلَةٍ لَكِنْ اسْتَمَرَّتْ الْخِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَا فِرْقَةٌ مَنَعَتْ الْخِ) قَدْ يُقَالُ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا بِبُغَاةٍ فَهُمْ خَارِجُونَ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ه. سَيِّدُ عُمَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ يَظْهَرُ بِمُرَاجَعَةِ تَعْرِيفِ الْبُغَاةِ وَتَقْسِيمِهَا فِيهِ إِلَى قِسْمَيْنِ.

ه. قَوْلُهُ: (وَيُخْتَمَلُ الْجَمْعُ) يُحْمَلُ مَا هُنَا عَلَى غَيْرِ الْمُؤَوَّلِ تَأْوِيلًا مُخْتَمَلًا وَمَا هُنَاكَ عَلَى الْمُؤَوَّلِ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ وَبِإِبْرَارِ شَرْحِ الرُّوْضِ لَكِنْ مَحَلَّهُ فِي الْأَوَّلَى إِذَا اسْتَحْلَوْا ذَلِكَ بِالْبَاطِلِ عُدُونًا لِيَتَوَصَّلُوا إِلَى إِرَاقَةِ دِمَائِنَا وَإِتْلَافِ أَمْوَالِنَا وَمَا ذَكَرَهُ كَأَصْلِهِ فِي الشَّهَادَاتِ مِنَ التَّنْصِيهِ فِي تَنْفِيذِ مَا ذُكِرَ بَيْنَ مَنْ يَسْتَحِلُّ الدَّمَاءَ وَالْأَمْوَالَ وَغَيْرِهِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَلَا تَنَاقُضَ ه.

وفي زكاة غير مُعَجَّلَةٍ وَمُعَجَّلَةٍ اسْتَمَرَّتْ شَوْكَتُهُمْ لِدُخُولِ وَقْتِهَا وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدْ بِقَبْضِهِمْ لَهَا؛
لأنهم عند الوجوب غير مُتَأَهِّلِينَ لِلْأَخِذِ (وفي الأخير) وهو تفرقتهم ما ذُكِرَ بل فيما عدا الحدَّ
(وجه) أنه لا يُعْتَدُ بِهِ إِلَّا بِتَقَوُّوا بِهِ عَلَيْنَا.

(وما أُلْفِهَ باغٍ على عايدٍ وعكسه إن لم يكن في قتالٍ) ولم يكن من ضروورته (ضَمِنَ) نفسًا ومالًا
وَقَيْدَهُ المَآوِزِ دِيٍّ بما إذا قَصَدَ أَهْلُ الْعَدْلِ التَّشَفِّيَ وَالْإِنْتِقَامَ لَا إِضْعَافَهُمْ وَهَزِيمَتَهُمْ وَبِهِ يُعْلَمُ
ضَعْفُ قَوْلِهِ لَا تُقْفَرُ دَوَائِبُهُمْ إِذَا قَاتَلُوا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَوَّزَ إِتْلَافَ أَمْوَالِهِمْ خَارِجَ الْحَرْبِ لِأَجْلِ
إِضْعَافِهِمْ فَهَذَا أَجْوَزُ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ وَالْإِضْعَافُ فِيهِ أَشَدُّ (وَالَا) بَأَنَّ كَانَ فِي قِتَالٍ
لِحَاجَتِهِ أَوْ خَارِجَهُ، وَهُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ (فَلَا) ضِمَانٌ.....

• قُودُ: (وفي زكاة غير مُعَجَّلَةٍ إلخ) خِلَافُ النِّهَايَةِ وَسَوَاءٌ أَكَانَتِ الزَّكَاةُ مُعَجَّلَةً أَمْ لَا اسْتَمَرَّتْ شَوْكَتُهُمْ
إِلَى وَجُوبِهَا أَمْ لَا كَمَا اقْتَضَاهُ تَغْلِيلُ الْأَصْحَابِ الْمَارِّ وَقِيَاسُهُمْ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ مَمْنُوعٌ خِلَافًا لِلْبُلْغِيَّةِ
أ. ه. قُودُ: (وهو تفرقتهم) إِلَى التَّيْبَةِ فِي النِّهَايَةِ. • قُودُ: (بل فيما عدا الحدَّ) يُنَكِّنُ عَلَى بُعْدِ أَنْ تُحْمَلَ
عَلَيْهِ عِبَارَةُ الْمُنْهَاجِ بِأَنَّ يُرَادَ بِالْأَخِيرِ مَا عَدَا الْأَوَّلَ أ. ه. سَيِّدُ حَمَرٍ. قُودُ: (هذا الحدَّ) أَيِ وَالتَّخْزِيرِ.
• قُودُ: (وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَتِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِضَرُورَتِهِ بِأَنَّ كَانَ فِي غَيْرِ الْقِتَالِ أَوْ فِيهِ لَا لِضَرُورَتِهِ أ. ه.
• قُودُ: (نَفْسًا) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي الْمُغْنِي. • قُودُ: (وَقَيْدَهُ المَآوِزِ دِيٍّ) أَيِ الضَّمَانِ فِي صُورَةِ الْعَكْسِ،
وَهِيَ إِتْلَافُ الْعَايِدِ عَلَى الْبَاغِي أ. ه. ع. ش. • قُودُ: (لَا إِضْعَافَهُمْ وَهَزِيمَتَهُمْ) أَيِ وَلَا فَلَ ضِمَانٍ سَمِ
وَمُغْنِي. • قُودُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيِ بِقَوْلِ المَآوِزِ دِيٍّ لَا إِضْعَافَهُمْ وَهَزِيمَتَهُمْ. • قُودُ: (ضَعْفُ إلخ) عِبَارَةُ
النِّهَايَةِ جَوَازُ عَقْرِ دَوَائِبِهِمْ إِذَا قَاتَلُوا إلخ قَالَ سَمِ لَا وَجْهَ لِتَضْعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ يُنَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُؤْثَرِ
الْمَقْرُ فِي إِضْعَافِهِمْ أ. ه. أَوْ يُقَالُ قُودُ: إِذَا قَاتَلُوا صِفَةً لِلدَّوَابِّ لَا ظَرْفٌ لِنُقُورِ أَيِ الدَّوَابِّ الَّتِي يَقَاتِلُونَ
عَلَيْهَا وَمَنْهُ يُعْلَمُ حُكْمُ غَيْرِهَا بِالْأَوَّلَى ثُمَّ يَقْبِذُ بِأَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِقَصْدِ إِضْعَافِهِمْ أَيِ وَالْغَرَضُ أَنَّ
الْإِتْلَافَ خَارِجَ الْحَرْبِ أ. ه. سَيِّدُ حَمَرٍ. • قُودُ: (ضَعْفُ قَوْلِهِ) • قُودُ: (إِذَا جَوَّزَ) أَيِ المَآوِزِ دِيٍّ.
• قُودُ: (بِأَنَّ كَانَ إلخ) وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُتَلَفُ وَغَيْرُهُ فِي أَنَّ التَّلَفَ وَقَعَ فِي الْقِتَالِ أَوْ فِي غَيْرِهِ صُدِّقَ الْمُتَلَفُ
لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ أ. ه. ع. ش. • قُودُ: (لِحَاجَتِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا اتَّلَفَ فِي الْقِتَالِ
بِسَبَبِ الْقِتَالِ فَإِنَّ اتَّلَفَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ ضَمِنَ قَطْعًا قَالَهُ الْإِمَامُ وَأَقْرَاهُ أ. ه. • قُودُ: (أَوْ خَارِجَهُ إلخ)
كَمَا إِذَا تَرَسَّوْا بِشَيْءٍ فَيَجُوزُ إِتْلَافُهُ قَبْلَ الْحَرْبِ أ. ه. زِيَادِي. • قُودُ: (مِنْ ضَرُورَتِهِ) قَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ
وَلَا يَنْصِفُ إِتْلَافَ أَهْلِ الْبَغْيِ بِإِبَاحَةٍ وَلَا تَحْرِيمٍ؛ لِأَنَّهُ غَطَا مَغْفُورٌ عَنْهُ بِخِلَافِ مَا يَتَلَفُهُ الْحَرْبِيُّ فَإِنَّهُ حَرَامٌ

• قُودُ: (وفي زكاة غير مُعَجَّلَةٍ إلخ) وَسَوَاءٌ أَكَانَتِ الزَّكَاةُ مُعَجَّلَةً أَمْ لَا اسْتَمَرَّتْ شَوْكَتُهُمْ إِلَى وَجُوبِهَا أَمْ
لَا كَمَا اقْتَضَاهُ تَغْلِيلُ الْأَصْحَابِ الْمَارِّ وَقِيَاسُهُمْ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ مَمْنُوعٌ خِلَافًا لِلْبُلْغِيَّةِ م. ر. • قُودُ: (لَا)
إِضْعَافَهُمْ وَهَزِيمَتَهُمْ) أَيِ وَلَا فَلَ ضِمَانٌ. • قُودُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ ضَعْفُ قَوْلِهِ إلخ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ
لِتَضْعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ يُنَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُؤْثَرِ الْمَقْرُ إِضْعَافَهُمْ. • قُودُ: (فَهَذَا أَجْوَزُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

لأمر العادل بقتالهم؛ ولأن الصحابة رضوان الله عليهم لم يُطالب بعضهم بعضاً بشيء نظراً للتأويل.

(تنبيه) ذكر الثميري أن من قُتل في الحرب ولم يُعلم قاتله لم يرثه قريبه الذي في الطائفة الأخرى لاحتمال أنه قتله وفيه نظر واضح، وإن نُقله غيره وأقره؛ لأن المانع لا يثبت بالاحتمال فالوجه خلافه (وفي قول يضمن الباغي) لتقصيره ولو وطئ أحدهما أمة الآخر بلا شبهة يُغتد بها لزومه الحد وكذا المهر إن أكرهها والولد رقيق (و) المسلم (المُتأول بلا شوكة) لا يثبت له شيء من أحكام البغاة فحينئذ (يضمن) ما أثلفه ولو في القتال كقاطيع الطريق ولقلاً يُحدث كل مُفسد تأويلًا وتبطل السياسات.

(وعكسه) وهو مسلم له شوكة لا تأويل (كباغ) في عدم الضمان لما أثلفه في الحرب أو لضرورتها لوجود معناه فيه من الرغبة في الطاعة ليجتمع الشغل ويقل الفساد لا في تنفيذ قضاء واستيفاء حق أو حدّ أما مُرتدون لهم شوكة فهم كقطاع مُطلقاً وإن تابوا وأسلموا لجنائتهم على الإسلام ويجب على الإمام قتال البغاة لإجماع الصحابة عليه وكذا من.....

غير مضمون مُعني وزياي وع ش. ه. قود: (لأمر العادل إلخ) أي أهل العدل جبارة المُعني وشرّحي المنهج والروض لانا مأمورون بالقتال فلا نضمن ما يتوَلّد منه وهم إنما أثلفوا بتأويل اه. ه. قود: (ولأن الصحابة إلخ) علة لكل من الأصل وعكسه والأول علة للأصل فقط. ه. قود: (ولو وطئ) إلى قوله أما مُرتدون في النهاية وإلى قوله وكذا من في حُكمهم في المُعني. ه. قود: (إن أكرهها) أي أو ظنت جواز التمكين اه. ع ش. ه. قود: (وهو مُسلم له شوكة إلخ) وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لئهم ما يُقدرون عليه من الأموال بل هم قطاع طريقي اه. ع ش. ه. قود: (لوجود مضاف) أي حكمة عدم ضمان الباغي جبارة المُعني لأن سقوط الضمان في الباغي لقطع الفتنة واجتماع الكلمة، وهو موجود هنا اه. ه. قود: (لا في تنفيذ قضاء إلخ) أي فلا يُغتد بها منهم لاستيفاء شرطيهم مُعني وأسنى. وقوله: (واستيفاء حق أو حدّ) سكّت عن قبول الشهادة وعديّه اه. سم. ه. قود: (فهم كقطاع إلخ) وفقاً للمُعني وشيخ الإسلام وخلافاً لِلنّهاية جبارته فهم كالْبغاة على الأصح كما أفتى به الوالد رحمته الله تعالى اه. أي في عدم الضمان خاصةً رشيديّ. ه. قود: (مطلقاً) أي في الضمان وغيره. ه. قود: (ويجب على الإمام إلخ) أي وعلى المسلمين إعادته ممن قُرب منهم حتى تبطل شوكتهم اه. ع

ه. قود: (وكذا المهر إن أكرهها) شرح م ر ه. قود: (لا في تنفيذ قضاء) سكّت عن قبول الشهادة وعديّه. ه. قود: (أما مُرتدون لهم شوكة إلخ) أفتى الشهاب الزمليّ في مُرتدين لهم شوكة بأن الأصح أنهم كالْبغاة؛ لأن القصد اثباتهم على العود إلى الإسلام م ر ش. ه. قود: (أيضاً) أما مُرتدون لهم شوكة فهم كقطاع إلخ) قال في شرح الرّوض بخلاف ما لو ارتدّت طائفة لهم شوكة قاتلوا ملاً أو نفساً في القتال

في حكمهم (و) لكن (لا يُقاتل البغاة) أي لا يجوز له ذلك (حتى يَمُوتَ إليهم أمناً) أي عدلاً (فقطاً) أي ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم نعم، إن علم ما يتقوونه اغتبر كونه فطناً فيما يظهر (فاصحاً) لأهل العذل (بما لهم ما يتقوونه) اهـ على الإمام أي يكرهونه منه تأسيًا بقلبي في بغيه ابن عباس رضي الله عنه إلى الخوارج بالتهزوان فرجع بعضهم إلى الطاعة وكون المبعوث عارفاً فطناً واجب أن يُميت للمناظرة والأفتدوت (لأن ذكروا مظلمة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم الأمين بنفسه في الشبهة وبمراجعة الإمام في المظلمة ويصح عوذ الضمير على الإمام فلزائمه للشبهة بتسببه فيه إن لم يكن عارفاً وللمظلمة

ش. قود: (في حكمهم) أي البغاة. قود: (أي لا يجوز) إلى قوله وسياسة الناس في النهاية.

قود: (أي عدلاً) ويتبني الإحصاء بغايت ولو كافراً حيث غلب على ظن الإمام أنه يتقل خبره بلا زيادة ولا نقص وأنهم يتقون به فيقبلون ما يقول اهـ. ع ش. قود: (والخروج إلخ) فائدة مفرقتها أنه يتبهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليقوع الرغب في قلوبهم فيقتادوا لحكم الإسلام اهـ. ع ش. قود: (ما يتقونه) بكسر القاف من باب ضرب. قود: (أي يكرهونه) إلى قول المتن أو شبهة في المعنى. قود: (تأسيًا إلخ) حلة وجوب البغي. قود: (بالتهزوان) بفتحات وسكون الهاء بلفظ بقرب بغداد اهـ. ع ش. قود: (فرجع بعضهم إلخ) أي وأبى بعضهم اهـ. معني.

قود: (مظلمة)، هي سبب امتناعهم من الطاعة اهـ. معني. قود: (بكسر اللام) إلى التثنية في النهاية لا قوله أي أو ثبت بالاستيلاء فيما يظهر وقوله وأفتداه إلى نعم. قود: (بكسر اللام وفتحها) أي إن كان مضراً ميباً لكن الفتح، هو القياس فالكسر شاذ فإن كان اسماً لما لم يظلم به فالكسر فقط معني وزياضي زاد الرشيد والتمرد هنا، هو الثاني ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال اهـ.

قود: (وبمراجعة الإمام إلخ) لعل محله ما لم يفرض له ذلك ابتداء اهـ. سيد عمر. قود: (إن لم يكن عارفاً) يتبني، وإن كان عارفاً قتالته سم أقول، هو كذلك لكن من الواضح أن مراد الشارح من التسبب

ثم تابوا وأسلموا قبلهم يضمون لجنايتهم على الإسلام كما نقله الماوردي عن النص في أكثر كتبه وابن الرثمة عن الجمهور وقال الإسدي إنه الصحيح ونقله عن تصحيح جماعات وقطع آخرين وقال الأزرعي إنه الوجه وحكى الأصل في ذلك وجهين بلا ترجيح اهـ. واعتقد شيخنا الشهاب الزملي عدم الضمان كالْبُغَاة بل أولى للإحتياج إلى تأليفهم للإسلام كالإحتياج إلى تأليف البغاة للطاعة والضمأن مُتَقَرَّرٌ عن ذلك وما اعتمدناه يوافق قول الرضوي في باب الردة ما نصه فصل امتنع مرتدون بنحو حصن باقرنا بقتالهم واتبعنا مذبرهم ودفقنا جريحهم واستتبنا أسيرهم وضمأنهم كالْبُغَاة اهـ. ، وإن قال شيخ الإسلام في شرحه قضيتهم أنهم لا يضمون ما اتلفوه في الحرب لكن تقدم في قتال البغاة أن الصحيح خلافه اهـ. بل الظاهر أن شيخنا إنما أخذ اعتماده من هذا المذكور في باب الردة. قود: (إن لم يكن عارفاً) يتبني، وإن كان عارفاً قتالته.

برفعها (وإن أصرّوا) على بغيتهم بعد إزالة ذلك (نصّحهم) نذّبنا كما، هو ظاهرٌ بواعظ ترغيباً وترهيباً وحسن لهم اتّخاذ كلمة الدين وعدم شماتة الكافرين (ثم) إن أصرّوا دعاهم للمناظرة فإن امتنعوا أو انقطعوا وكاثروا (أذلّهم) بالمدّ أي أعلّتهم (بالقتال)؛ لأنه تعالى أمر بالإصلاح ثم القتال هذا إن كان بمسكّره قوّة وإلا انتظرها وينبغي له أن لا يظهر لهم ذلك بل يُرهبهم ويُوري وعند القوّة قال الماوردي يجب القتال إن تموضوا ليحريم أو أخذ مال بيت المال أو تعطّل جهاد الكفار بسببهم أو منّعوا واجبا أو تظاهروا على خلع إمام انعقدت بيعته أي أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر فإن اختل ذلك كلّ جاز قتالهم انتهى وظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقاً؛ لأنّ بقائهم وإن لم يوجد شيء مما ذكر تتولّد مفايد قد لا تُتدارك (فإن استمهلوا) في القتال (اجتهد) في الإمهال (وفعل ما رآه ضاهاً) فإن ظهر له أن غرضهم إيضاح الحقّ أمهلهم ما يراه ولا يتقوّد بمدة أو احتيالهم لينحو جمع عسكرٍ بانزهم ويكون قتالهم.....

استنباه الغير ولو نظرنا إلى الحقيقة فهو في المظلمة مُنسب لا دافع اه. سيّد عمر.

• قول (سني): (وإن أصرّوا) أي أو لم يذكروا شيئاً اه. مُعني. • قوله: (بغذ إزالة) إلى قوله ويتبني في المُعني. • قوله: (بغذ إزالة ذلك) لعلّه في ظنّه لا مع اغترافهم بالزوال وإلا لم يظهر قوله الآتي: ثم إن أصرّوا إلخ إذ المُعترف بزوال شبهته أتى يُناظرُ قاله السيّد عمر أقول ويُعني عنه حملُ الإزالة على ذكر ما هي شأنه. • قوله: (فإن امتنعوا إلخ) عبارة المُعني فإن لم يجيبوا أو أجابوا وغلبوا في المناظرة وأصرّوا اه.

• قول (سني): (أذلّهم) أي وجوباً اه. شَيْخنا. • قوله: (أمر) أي في قوله ﴿وَلَا تَلْمِزْنَ﴾ (الحجرات: ١٩).

• قوله: (بالإصلاح ثم القتال) أي فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى نهايةً ومُعني. • قوله: (هكذا) أي إعلامهم بالقتال. • قوله: (انتظرها) أي وجوباً اه. ع ش. • قوله: (أو أخذ مال بيت المال) أي من حقوق بيت المال ما ليس لهم اه. مُعني. • قوله: (أي أو ثبتت) إماتته. • قوله: (فإن اختل ذلك كلّ) أي إن لم يوجد واحد من الأمور الخمسة المذكورة. • قوله: (جاز قتالهم) اعتمد المُعني. • قوله: (وظاهر كلامهم إلخ) عبارة النهاية والأوجه كما، هو ظاهر كلامهم وجوب إلخ.

• قول (سني): (فإن استمهلوا إلخ)، وإن سألوا ترك القتال أبداً لم يُجيبهم اه. مُعني. • قوله: (في الإمهال) أي وعديه اه. مُعني. • قوله: (فإن ظهر) إلى قوله وظاهره في المُعني. • قوله: (أن غرضهم إيضاح الحق) عبارة غيره أن استمالتهم للتأمل في إزالة الشبهة اه. • قوله: (أمهلهم) أي وجوباً اه. • قوله: (أمهلهم ما يراه) أي ليُفصح لهم الحقّ اه. مُعني. • قوله: (بانزهم) أي ولم يُمهّلهم، وإن بذلوا مالاً وهبوا أذرارهم فإن سألوا الكف عنهم حال الحرب لِيُطلقوا أسراتنا وبذلوا بذلك زهاتين قبلناها فإن قتلوا الأسارى لم نُقتل الزهاتين بل نُطلقهم كأسارهم بعد انقضاء الحرب، وإن أطلقوهم

• قوله: (وظاهر كلامهم وجوب قتالهم)، وهو الأوجه م ر.

كَدَفَعَ الصَّائِلَ سَبِيلَهُ الدَّفْعَ بِالْأَذْنَى فَلَا أَذْنَى قَالَهُ الْإِمَامُ وَظَاهِرُهُ وَجُوبُ هَرْبِ أَمَكَنْ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِزَالَةُ شَوْكِهِمْ مَا أَمَكَنْ (وَلَا يُقَاتَلُ) إِذَا وَقَعَ الْقَتْلُ (مُذْبِرُهُمْ) الَّذِي لَمْ يَتَخَوَّفْ لِقَاتِلَ وَلَا تَحَوَّزَ إِلَى فِتْنَةٍ قَرِيبَةٍ لَا بَعِيدَةٍ لَا مِنْ غَائِلَتِهِ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا هُنَا هِيَ الَّتِي يُؤْمَرُ عَادَةً مَجِئُهَا إِلَيْهِمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْمَرْ ذَلِكَ بِأَنْ غَلِبَ عَلَى الظَّنِّ مَجِئُهَا إِلَيْهِمْ وَالْحَرْبُ قَائِمَةٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَاتَلَ حَيْثُذِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ نَظِيرُ ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي فِي الْجِهَادِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى كَوْنِهِ يُعَدُّ مِنَ الْجَيْشِ أَوْ لَا.

(وَلَا) يُقْتَلُ تَارِكُ الْقِتَالِ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُلْقَ سِلَاحُهُ وَلَا (مُخَفَّفُهُمْ) بِفَتْحِ الْخَاءِ مِنْ أَثْنَتَيْهِ الْجِرَاحَةُ أَصْغَفَتُهُ وَلَا مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ أَوْ أَغْلَقَ بَابَهُ (و) لَا (أَسِيرُهُمْ) لِخَبَرِ الْحَاكِمِ وَالْبَيْهَقِيِّ بِذَلِكَ وَاقْتِدَاءَ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَوْمَ الْجَمَلِ نَعَمْ، لَوْ وَلَّوْا مُجْتَمِعِينَ تَحْتَ رَايَةِ زَعِيمِهِمْ أَتَّبَعُوا حَتَّى يَتَفَرَّقُوا وَلَا قُوَّةَ بِقَتْلِ أَحَدٍ هَؤُلَاءِ لِشُبْهَةِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيُسَبَّحُ أَنْ يَتَجَنَّبَ قَتْلَ رَجُلٍ مَا أَمَكَنَهُ فَيُكْرَهُ مَا لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَهُ.

(كَنِيبَةٍ) اسْتَعْمَلَ يُقَاتَلُ مُرِيدًا بِهِ حَقِيقَةُ الْمُفَاعَلَةِ فَيَمْنُ بِتَأْتِي مِنْهُ كَالْمُذْبِرِ وَأَصْلُ الْفِعْلِ فَيَمْنُ لَا يَتَأْتِي مِنْهُ كَالْمُشْحَنِ وَلَا مَحْذُورٍ فِيهِ بَلْ فِيهِ نَوْعٌ بَلَاغَةٌ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (وَلَا يُطْلَقُ).....

أَطْلَقْنَاهُمْ أ. رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قُودَ: (كَدَفَعَ الصَّائِلَ) خَبَرَ يَكُونُ وَقَوْلُهُ سَبِيلَهُ إِلَخَ بَدَلٌ مِنْهُ وَيَجُوزُ أَنْ الثَّانِي هُوَ الْخَبَرُ وَالْأَوَّلُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ. قُودَ: (فِيهَا) أَيِ الْبَعِيدَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ بِهَا. قُودَ: (نَظِيرُ ذَلِكَ) أَيِ الْمُرَادِ الْمَذْكُورِ. قُودَ: (لِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ إِلَخَ) أَيِ هُنَا عَلَى مَا تَحْصُلُ بِهِ الْمُنَاصَرَةُ لِلْبَقَاةِ فِي ذَلِكَ الْحَرْبِ وَمَا لَا تَحْصُلُ أ. ع. ش. قُودَ: (حَلَى كَوْنِهِ) أَيِ الْمُتَحَوِّزِ. قُودَ: (يُعَدُّ) بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْعَدُوِّ، وَهُوَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِصِغَةِ الْمَاضِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ مِنَ الْبُعْدِ. قُودَ: (وَلَا مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ) أَيِ تَارِكًا لِلْقِتَالِ رَوْضٌ وَمُعْنَى. قُودَ: (أَوْ أَغْلَقَ بَابَهُ) أَيِ إِغْرَاضًا عَنِ الْقِتَالِ أ. ع. ش.

قُودَ (سَنَى): (وَأَسِيرُهُمْ) أَيِ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَرَى رَأْيًا فِيهِمْ أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَرَى ذَلِكَ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ أ. ع. مُعْنَى. قُودَ: (مَنْ عَلِيَ يَوْمَ الْجَمَلِ) أَيِ مَنْ آتَاهُ أَمْرٌ مُنَادِيهِ فَنَادَى لَا يُتَّبَعُ مُذْبِرٌ وَلَا يُدْفَعُ عَلَى جَرِيحٍ وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرٌ وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ آمِنٌ أ. ع. مُعْنَى. قُودَ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسَبَّحُ فِي الْمُعْنَى. قُودَ: (زَعِيمُهُمْ) أَيِ مُطَاعِهِمْ. قُودَ: (أَتَّبَعُوا إِلَخَ) أَيِ وَجُوبًا أ. ع. ش. قُودَ: (وَلَا قُوَّةَ إِلَخَ) أَيِ بَلْ فِيهِ دِيَةٌ عِنْدَ أ. ع. ش. قُودَ: (لِلشُّبْهَِةِ أَبِي حَنِيفَةَ) أَيِ فَإِنَّهُ يَرَى قَتْلَ مُذْبِرِهِمْ وَأَسِيرِهِمْ وَمُتَحَوِّزِهِمْ أ. ع. مُعْنَى. قُودَ: (مَا لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَهُ) أَيِ قِتَالِهِ قَتْلَهُ أ. ع. ش. قُودَ: (اسْتَعْمَلَ) أَيِ الْمُصَنَّفِ. قُودَ: (مُرِيدًا إِلَخَ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ اسْتَعْمَلَ. قُودَ: (فَيَمْنُ يَتَأْتِي إِلَخَ) أَيِ الْقِتَالِ.

قُودَ: (وَأَصْلُ الْفِعْلِ إِلَخَ) أَيِ الْقَتْلِ عَطَفَ عَلَى حَقِيقَةِ الْمُفَاعَلَةِ إِلَخَ. قُودَ: (وَلَا مَحْذُورٍ فِيهِ) أَيِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ. قُودَ: (فَلَا اخْتِرَاضَ) جَرَى عَلَيْهِ أَيِ الْإِغْتِرَاضِ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ عَبَّرَ فِي الْمَحَرَّرِ فِي الْمُذْبِرِ بِالْقِتَالِ وَفِي الْأَخِيرَيْنِ بِالْقَتْلِ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِ الْمُصَنَّفِ لِأَنَّ الْمُشْحَنَ وَالْأَسِيرَ لَا

أَسِيرُهُمْ إِنْ كَانَ فِيهِ مَنَعَةٌ (وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً) وَقِتًّا (حَتَّى تَنْقَضِيَ الْحَرْبُ وَيَتَفَرَّقَ جَمْعُهُمْ) تَفَرُّقًا لَا يَتَوَقَّعُ جَمْعُهُمْ بَعْدَهُ وَهَذَا فِي رَجُلٍ حُرٍّ وَكَذَا فِي مُرَاهِقٍ وَامْرَأَةٍ وَقِتًّا قَاتَلُوا وَلَا أُطْلِقُوا بِمَجْرَدِ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ (إِلَّا أَنْ يُطْلِعَ) الْحُرُّ الْكَامِلُ الْإِمَامَ بِمُتَابَعَتِهِ لَهُ (بِاخْتِيَارِهِ) أَيْ وَتَقَوْمُ قَرِيبَةً عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَيُطْلَقُ، وَإِنْ بَقِيَ الْحَرْبُ لِأَمْنِ ضَرَرِهِ (وَقِرْدٌ) وَجُوبًا مَالُهُمْ وَ (يَسْلَحُهُمْ وَخَيْلُهُمْ) إِيَّاهُمْ إِذَا انْقَضَتِ الْحَرْبُ وَأَبْنَتْ غَالِبَتُهُمْ) أَيْ شَرُّهُمْ بِقَوْمِهِمْ لِلطَّاعَةِ أَوْ تَفَرُّقِ شَعْلِهِمْ تَفَرُّقًا لَا يَتَّبِعُهُمْ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي إِطْلَاقِهِمْ (وَلَا يُسْتَعْمَلُ) مَا أُخِذَ مِنْهُمْ مِنْ نَحْوِ سِلَاحٍ وَخَيْلٍ (لِي) قِتَالٍ أَوْ غَيْرِهِ أَيْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ (إِلَّا لِضَرُورَةٍ) كَخَوْفِ انْهِزَامِ أَهْلِ الْمَذَلِّ أَوْ نَحْوِ قَتْلِهِمْ لَوْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا ذَلِكَ نَعَمْ، تَلَزَّمُ أَجْرُهُ ذَلِكَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ كَمُضْطَرٍّ أَكَلَ طَعَامَ غَيْرِهِ يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَنْوَارِ أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمُضْطَرُّ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ لَمْ تَنْشَأْ مِنْ الْمَالِكِ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَمَعَ ذَلِكَ فَالَّذِي يَتَّجِهُ أَنْ اسْتِعْمَالَهَا إِنْ كَانَ فِي الْقِتَالِ أَوْ لِضَرُورَتِهِ لَمْ يَضْمَنْهَا وَلَا مَنْفَعَتَهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَلَا ضَمِنَتْهَا.....

يُقَاتِلَانِ اهـ. ة فُود: (أَسِيرُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَتَقَوْمُ قَرِيبَةً عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُغْنِيِّ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ الْمَذْكُورُ. ة فُود: (مَنَعَةٌ) بِفَتْحَتَيْنِ وَقَدْ تُسَكَّنُ التَّوْنُ اهـ. ع ش.

ة فُود (وَأَنْ كَانَ الْإِنْسَانُ غَايَةً اهـ. ع ش. ة فُود: (وَهَذَا) أَيْ اسْتِمْرَارُ حَبْسِ أَسِيرِهِمْ اهـ. مُغْنِي. ة فُود: (فِي رَجُلٍ حُرٍّ) أَيْ مُتَأَهِّلٍ لِلْقِتَالِ اهـ. مُغْنِي. ة فُود: (وَكُلًّا فِي مُرَاهِقٍ الْإِنْسَانِ) أَيْ وَشَبِيحٍ فَإِنَّ اهـ. مُغْنِي. ة فُود: (وَلَا أُطْلِقُوا الْإِنْسَانُ) أَيْ، وَإِنْ خِفْنَا عَوْدَهُمْ مُغْنِي وَأَسْنَى. ة فُود: (الْحُرُّ الْكَامِلُ) أَيْ أَمَّا الصَّبِيَّانَ وَالنِّسَاءَ وَالْمُعَدَّيْنَ فَلَا يَبْعَثُهُنَّ لَهُمْ اهـ. مُغْنِي وَأَسْنَى.

ة فُود (وَقِرْدٌ) سِلَاحُهُمْ وَخَيْلُهُمْ الْإِنْسَانُ وَمُؤْنَةُ خَيْلِهِمْ وَحِفْظُ سِلَاحِهِمْ وَغَيْرِهِ مِمَّا أُخِذَ مِنْهُمْ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ مَا لَمْ تَسْتَوِلْ عَلَيْهِ يَدٌ عَادِيَةٌ بِقَضْدِ اقْتِنَائِهِ لَهَا تَعْدِيًّا فَمُؤْتَتَاهَا عَلَيْهِ مَا دَامَتْ تَحْتَ يَدِهِ وَكَذَا عَلَيْهِ أَجْرُهُ اسْتِعْمَالِهَا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا اهـ. ع ش. ة فُود: (أَيْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ) أَيْ اسْتِعْمَالُهُ. ة فُود: (نَعَمْ) يَلْزَمُهُمْ أَجْرُهُ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ الْأَجْرُ لَازِمَةٌ عَلَى الْمُسْتَعْمِلِ وَتَخْرُجُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِسْتِعْمَالَ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ كَمُضْطَرٍّ أَكَلَ طَعَامَ غَيْرِهِ اهـ. ع ش وَلَمَّا الْأَقْرَبُ، هُوَ الثَّانِي نَعَمْ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةِ الْقِتَالِ يَتَمَيَّنُ الْأَوَّلُ. ة فُود: (حَلَى) مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ الْإِنْسَانُ اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالزِّيَادَةُ خِلَافًا لِلشَّرْحِ وَالْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى كَمَا بَيَّنَّا. ة فُود: (وَقَضِيَّةُ) كَلَامِ الْأَنْوَارِ أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ (اعْتَمَدَ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَسَيَذْكُرُ الشَّارِحُ مَا يُوَافِقُهُ. ة فُود: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيْ مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْأَنْوَارِ وَقَوْلُهُ الْمُضْطَرُّ أَيْ إِذَا أَكَلَ طَعَامَ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ. ة فُود: (لِأَنَّ الضَّرُورَةَ الْإِنْسَانُ) أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الْمُضْطَرِّ. ة فُود: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) أَيْ فَإِنَّ الضَّرُورَةَ نَشَأَتْ فِي مَسْأَلَتَيْنَا مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ.

ة فُود: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيْ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. ة فُود: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ مِنْ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ لِمَا يَتَلَفُّ فِي الْقِتَالِ اهـ. مُغْنِي.

(ولا يُقاتلون بغيرهم) نعم (كتاب ومنجنيق) وتغريق وإلقاء حيات؛ لأن القصد ردهم للطاعة وقد يرجعون فلا يجدون للنجاة سبيلاً (إلا لضرورة بأن قاتلوا به أو أحاطوا بها) ولم يندفعوا إلا به قال البغوي بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويظهر أن هذا مندوب لا واجب قال المتولي ويلزم الواحد منا مصابرة اثنين منهم ولا يؤلّي إلا متحرّفاً أو متحرّفاً وظاهره جريان الأحكام الآتية في مصابرة الكفار هنا (ولا يستعان عليهم بكافٍ) ذمّي أو غيره إلا إن اضطررنا لذلك (ولا

فوق (سني): (ولا يُقاتلون بغيرهم) ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشرابٍ مُعني ونهاية. فؤد: (نعم) إلى قوله وظاهره في المُعني إلا قوله قال البغوي إلى قال المتولي وإلى قوله قال الماوردي في النهاية إلا قوله أو أسراء أو التذيف على جريهم وقوله أي لا يجوز إلى قوله نعم.

فوق (سني): (ومنجنيق)، هو آلة رمي الحجارة. فؤد: (ولقاء حيات) وإرسال أسود ونحوها من المهلكات اه. مُعني. فؤد: (ولم يندفعوا إلخ) راجع لكل من المخطوطين. فؤد: (إلا به) فإن أمكن دفعهم بغيره كائناً لنا لموضع آخر لم يُقاتلهم به.

(تنبيه): لو تحصنوا ببليد أو قلعة ولم يأت الاستيلاء عليهم إلا بذلك لم يجوز قتالهم به إما مر ولا يجوز قطع أشجارهم وزروعهم ودار البني دار الإسلام فإذا جرى فيها ما يوجب إقامة حد أقامه الإمام إذا استولى عليها ولو سبى المشركون طائفة من البغاة وقتل أهل العدل على استيفائهم لزمتهم ذلك اه. مُعني. فؤد: (بقصد الخلاص) يتبني أو لا بقصد اه. ع ش. فؤد: (ويظهر) عبارة النهاية ونتجته.

فؤد: (أن هذا) أي قصد الخلاص منهم. فؤد: (قال المتولي ويلزم إلخ) عبارة النهاية والمُعني ويلزم الواحد منا كما قال المتولي مصابرة إلخ. فؤد: (وظاهره) أي ما قاله المتولي.

فوق (سني): (ولا يستعان إلخ) أي يحرم ذلك اه. سم عبارة المُعني والنهاية تنبيه ظاهر كلامهم أن ذلك لا يجوز ولو دعت الضرورة إليه لكان في التيمم صرح بجواز الاستعانة به أي الكافر عند الضرورة وقال الأذرع وغيره إنه المنجى اه.

فوق (سني): (بكافٍ) أي لأنه يحرم تسليطه على المسلم نهاية ومنهج زاد المُعني ولذا لا يجوز لمستحق القصاص من مسلم أن يוכל كافراً في استيفائه ولا للإمام أن يتخذ جلاًداً كافراً لإقامة الحدود على المسلمين اه. وقال ع ش بعد نقل ما ذكر عن الزبائي أقول وكذا يحرم نصبه في شيء من أمور المسلمين نعم إن اقتضت المصلحة توليته في شيء لا يقوم به غيره من المسلمين أو ظهر فيمن يقوم به من المسلمين خيانة وأمنت في ذمّي ولو يخوفه من الحاكم مثلاً فلا يمتد جواز توليته فيه لضرورة القيام بمصلحة ما ولي فيه ومع ذلك يجب على من ينصبه مراقبته ومنعه من التعرض لأحد من المسلمين بما فيه استغلاء على المسلمين اه. فؤد: (فتمي) إلى المتن في المُعني إلا قوله أي لا يجوز إلى نعم وقوله ويظهر إلى ولا يخالف.

فؤد: (ولا يستعان عليهم بكافٍ) أي يحرم ذلك.

بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مُذْبِرِينَ) أَوْ أُسْرَاءَ أَوْ التَّذْفِيفَ عَلَى جَرِيحِهِمْ لِمَدَاوَةِ أَوْ اعْتِقَادِ كَالْحَنْفِيِّ أَيْ لَا يَجُوزُ لِنَحْوِ شَافِعِي الْإِسْتِمَاعَةُ بِأَوَّلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ رَدُّهُمْ لِلطَّاعَةِ وَأَوَّلِكَ يَتَذَبُّونَ بِقَتْلِهِمْ نَعَمْ، إِنْ احْتَجْنَا لِذَلِكَ جَازَ إِنْ كَانَ لَهُمْ نَحْوُ جَرَاةٍ وَحُسْنُ إِقْدَامٍ وَأَمَكُنَّا دَفْعَهُمْ لَوْ أَرَادُوا قَتْلَ وَاحِدٍ يَمُنُّ ذِكْرُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِمُ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ وَيَتَّقَ بِوَفَائِهِمْ بِهِ أَنْتَهَى وَيُظْهِرُ أَنَّ ذَلِكَ يَأْتِي فِي الْإِسْتِمَاعَةِ بِالْكَافِرِ أَيْضًا إِلَّا إِنْ الْجَبَاتُ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِمْ مُطْلَقًا وَلَا يُخَالِفُ مَا هُنَا جَوَازُ اسْتِخْلَافِ الشَّافِعِيِّ لِلْحَنْفِيِّ مِثْلًا؛ لِأَنَّ الْخَلِيفَةَ مُسْتَبِدٌّ بِرَأْيِهِ وَاجْتِهَادِهِ وَهَؤُلَاءِ تَحْتَ رَايَةِ الْإِمَامِ فَعَمَلُهُمْ مَنُشُوبٌ لَهُ فَزَجِبَ كَوْنُهُمْ عَلَى اعْتِقَادِهِ (وَلَوْ اسْتَعَانُوا عَلَيْنَا بِأَهْلِ الْحَرْبِ وَأَمَنُوهُمْ) بِالْمَدِّ أَيْ عَقَدُوا لَهُمْ أَمَانًا لِيُقَاتِلُونَا مَعَهُمْ (لَمْ يَنْفُذْ أَمَانُهُمْ عَلَيْنَا) لِلضَّرَرِ

• فَوَيْ (مَنْبِرِينَ) أَيْ حَالَ كَوْنِهِمْ مُذْبِرِينَ أ. ه. مُغْنِي. • فَوَيْ: (أَيْ لَا يَجُوزُ لِنَحْوِ شَافِعِي الْإِسْتِمَاعَةُ رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوبِ وَالْمَغْطُوبِ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ نَعَمْ الْإِسْتِمَاعَةُ رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوبِ فَقَطُّ. • فَوَيْ: (وَأَوَّلِكَ يَتَذَبُّونَ بِقَتْلِهِمْ) هَذَا إِنَّمَا يَنْبَسُ قَوْلُهُ أَوْ اعْتِقَادًا الْإِسْتِمَاعَةُ دُونَ قَوْلِهِ لِمَدَاوَةِ. • فَوَيْ: (لِللَّك) أَيْ لِلْإِسْتِمَاعَةِ بِمَنْ يَرَى قَتْلَ وَاحِدٍ يَمُنُّ ذِكْرُ. • فَوَيْ: (جَازَ إِنْ كَانَ لَهُمْ الْإِسْتِمَاعَةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الشَّيْخَانِ يَجُوزُ بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حُسْنُ إِقْدَامٍ وَجَرَاةٌ وَالثَّانِي أَنْ يُمَكِّنَ دَفْعَهُمْ عَنْهُمْ الْإِسْتِمَاعَةُ زَادَ الْمَاوَزْدِيُّ شَرْطًا ثَالِثًا، وَهُوَ أَنْ يَشْرَطَ الْإِسْتِمَاعَةُ. • فَوَيْ: (قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَشْرَطَ الْإِسْتِمَاعَةُ) وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ إِذْ فِي قُدْرَتِنَا عَلَى دَفْعِهِمْ غُثَّةً عَنْ ذَلِكَ أ. ه. نِهَاجَةُ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ سَمٍّ مَا نَصَّهُ يَتَوَقَّفُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْفُلُ عَنْهُ، وَإِنْ أَمَكَّنَ دَفْعَهُ لَوْ شَعَرَ بِهِ أ. ه. • فَوَيْ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيْ مَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ. • فَوَيْ: (إِلَّا إِنْ الْجَبَاتُ الْإِسْتِمَاعَةُ) رَاجِعٌ إِلَى كُلِّ مِنْ قَوْلِهِ نَعَمْ الْإِسْتِمَاعَةُ وَقَوْلِهِ وَيُظْهِرُ الْإِسْتِمَاعَةُ. • فَوَيْ: (إِلَيْهِمْ) أَيْ الْكَافِرِ وَمَنْ يَرَى قَتْلَ وَاحِدٍ يَمُنُّ ذِكْرُ. • فَوَيْ: (مُطْلَقًا) أَيْ فَيَجُوزُ الْإِسْتِمَاعَةُ بِهِمْ بِدُونِ وَجُودِ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ.

• فَوَيْ: (مَا هُنَا) أَيْ قَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ لِنَحْوِ شَافِعِي الْإِسْتِمَاعَةُ. • فَوَيْ: (لِأَنَّ الْخَلِيفَةَ) عِلَّةٌ لِمَدِّ الْمُخَالَفَةِ. • فَوَيْ: (مُسْتَبِدٌّ) أَيْ مُسْتَعْلٍ. • فَوَيْ: (وَهَؤُلَاءِ) أَيْ الْمُسْتَعَانُ بِهِمْ. • فَوَيْ: (بِالْمَدِّ) إِلَى قَوْلِهِ هَذِهِ هِيَ الْعِبَارَةُ فِي النَّهْيِ وَالْمُغْنِي. • فَوَيْ: (بِالْمَدِّ) أَيْ بِهَمْزَةٍ مَخْدُودَةٍ وَقَصْرُهَا مَعَ تَشْدِيدِ الْمِيمِ لَحْنٌ كَمَا قَالَ ابْنُ مَكِّي أ. ه. مُغْنِي عِبَارَةُ ع. ش. • فَوَيْ: (بِالْمَدِّ) أَيْ بِالْقَصْرِ مَعَ التَّشْدِيدِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي تَأْسِيًا مُطْلَقًا وَلَعَلَّ اقْتِصَارَ الشَّارِحِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ لِكُونِهِ الْأَكْثَرَ لَكِنَّ فِي الشَّيْخِ عَمِيرَةَ مَا نَصَّهُ فِي كَلَامِ الْمُتَوَلِّي ضَبَطَ أَمَنَّهُمْ بِالْمَدِّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَنَّهُمْ مِنْ خَوَافِ﴾ (الْمَدِّ: ع) وَحَكَى ابْنُ مَكِّي: مِنْ اللَّحْنِ قَصْرَ الْهَمْزَةِ وَالتَّشْدِيدِ أ. ه. • فَوَيْ: (لِيُقَاتِلُونَا مَعَهُمْ) أَيْ لِيُعِينُوهُمْ عَلَيْنَا.

• فَوَيْ: (وَلَا بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مُذْبِرِينَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ إِلَّا إِنْ احْتَجْنَاهُمْ وَلَهُمْ إِقْدَامٌ وَجَرَاةٌ وَأَمَكُنَ دَفْعَهُمْ أَيْ لَوْ اتَّبَعُوهُمْ بَعْدَ انْهِيَازِهِمْ قَالَ فِي شَرْحِهِ زَادَ الْمَاوَزْدِيُّ وَشَرَطْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَتَّبِعُوا مُذْبِرًا وَلَا يَقْتُلُوا جَرِيحًا وَيَتَّقَ بِوَفَائِهِمْ بِذَلِكَ أ. ه. مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ مَعَ قَوْلِهِمْ وَأَمَكُنَ دَفْعَهُمْ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَتُعَامِلُهُمْ مُعَامَلَةَ الْحَرْبِيِّينَ (وَقَدْ أَمَانُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُمْ آمَنُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ قَالُوا وَقَدْ أَعَانُوهُمْ ظَنًّا أَنَّهُ يَجُوزُ إِعَانَةُ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَوْ أَنَّهُمْ الْمُحِيقُونَ وَلَنَا إِعَانَةُ الْحَقِّ أَوْ أَنَّهُمْ اسْتَعَانُوا بِنَا عَلَى كُفَّارٍ وَأَمَكْنَ صِدْقُهُمْ بَلْغُنَاهُم الْمَأْمَنَ وَأَجْرُنَا عَلَيْهِمْ فِيمَا صَدَرَ مِنْهُمْ أَحْكَامُ الْبَغَاةِ هَذِهِ هِيَ الْعِبَارَةُ الصَّحِيحَةُ وَأَمَّا مَنْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ بَلْغُنَاهُم الْمَأْمَنَ وَقَاتَلْنَاهُمْ كِبْغَاةً فَقَدْ تَجَوَّزَ وَالْأَفْهَى الْجَمْعُ بَيْنَ تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ وَمُقَاتَلَتِهِمْ كِبْغَاةً تَنَافٍ لِأَنَّ قِتَالَهُمْ كِبْغَاةٌ إِنْ كَانَ بَعْدَ تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَ بُلُوغِ الْمَأْمَنِ حَرِيثُونَ فَلْيُقَاتِلُوا كَالْحَرْبِيِّينَ وَقَبْلَ بُلُوغِهِ لَا يُقَاتِلُونَ أَصْلًا فَالْوَجْهُ أَنَّهُمْ لِعُدَّتِهِمْ يُقَاتِلُونَ الْمَأْمَنَ وَبَعْدَهُ يُقَاتِلُونَ كَحَرْبِيِّينَ أَمَّا لَوْ آمَنُوا تَامِيًّا مُطْلَقًا فَيَنْفُذُ عَلَيْنَا أَيْضًا فَإِنْ قَاتَلُونَا مَعَهُمْ انْتَقَضَ الْأَمَانُ فِي حَقِّهَا وَحَقِّهِمْ (وَلَوْ أَعَانَهُمْ أَهْلُ الدُّمَى) أَوْ مُعَاهَدُونَ أَوْ مُسْتَأْمَنُونَ مُخْتَارِينَ (عَالِمِينَ بِتَخْرِيمِ قِتَالِنَا انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ) حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِلْبَغَاةِ كَمَا لَوْ انْفَرَدُوا بِالْقِتَالِ فَيَصِيرُونَ حَرِيثِينَ يُقَاتِلُونَ وَلَوْ مَعَ نَحْوِ الْإِثْنَانِ وَالْإِذْبَارِ (أَوْ مُكْرَهِينَ) وَلَوْ

فُودَ: (فَتُعَامِلُهُمْ الْخ) أَي وَحَيْثُ فَلْنَا عَنَّمْ أَمْوَالِهِمْ وَاسْتَرْقَاهُمْ وَقَتْلُ أَسِيرِهِمْ وَمُذْيِرُهُمْ وَتَذْيِيفُ جَرِيحِهِمْ أ. مُعْنَى. فُودَ: (إِنَّهُ يَجُوزُ) أَي لَنَا. فُودَ: (إِعَانَةُ بَعْضِكُمْ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَضَرِّ إِلَى مَفْعُولِهِ وَقَوْلُهُ عَلَى بَعْضٍ أَي مِنْكُمْ. فُودَ: (أَنَّهُمْ الْخ) أَي الْبَاغُونَ. فُودَ: (وَأَمَكْنَ صِدْقُهُمْ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ الْمَاعِطِيفِ. فُودَ: (وَأَجْرُنَا عَلَيْهِمْ) أَي قَبْلَ تَبْلِيغِهِمُ الْمَأْمَنَ أ. ع. ش. فُودَ: (فِيمَا صَدَرَ مِنْهُمْ) أَي قَبْلَ تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ أ. رَشِيدِي. فُودَ: (أَحْكَامُ الْبَغَاةِ) أَي فَلَا تَسْتَبِيحُهُمْ لِلْأَمَانِ مَعَ عُدَّتِهِمْ أ. مُعْنَى. فُودَ: (هَذِهِ هِيَ الْعِبَارَةُ الصَّحِيحَةُ الْخ) عِبَارَةُ شَيْخِنَا م ر وَهَذَا مُرَادٌ مَنْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَقَاتَلْنَاهُمْ كَالْبَغَاةِ أ. أَي فَلَيْسَ قَوْلُهُ: وَقَاتَلْنَاهُمْ كَالْبَغَاةِ مُرْتَبًا عَلَى تَبْلِيغِهِمُ الْمَأْمَنَ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ فَاِلْعِبَارَةُ مَقْلُوبَةٌ وَبِهِ يُرَدُّ مَا أَطَالَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ شَوْرَتِي وَقَالَ سَم وَقَاتَلْنَاهُمْ قَبْلَ تَبْلِيغِهِمُ الْمَأْمَنَ فِي حَالِ اخْتِلَاطِهِمْ بِالْبَغَاةِ كَقِتَالِ الْبَغَاةِ فَمَنْ ظَلَمْنَا بِهِ مِنْهُمْ نَبْلُغُهُ الْمَأْمَنَ فَيَكُونُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَي شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ وَقَاتَلْنَاهُمْ كَالْبَغَاةِ التَّشْبِيهِ فِي أَصْلِ الْقِتَالِ لَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ أ. بُجَيْرِي. فُودَ: (أَمَّا لَوْ آمَنُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُقَاتِلُونَ إِنْ قَتَلُوا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ وَقَوْلُهُ مَعَ عَدَمِ انْتِقَاضِ عَهْدِهِمْ. فُودَ: (أَمَّا لَوْ آمَنُوا الْخ) مُحْتَزَّرٌ لِيُقَاتِلُونَا مَعَهُمْ أ. سَم. فُودَ: (أَمَنُوا تَامِيًّا) تَذَكَّرْ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ مَكِّي. فُودَ: (مُطْلَقًا) أَي بِدُونِ شَرْطٍ قِتَالِنَا أ. مُعْنَى. فُودَ: (فَلَوْ قَاتَلُونَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ اسْتَعَانُوا بِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَاتَلُونَا انْتَقَضَ أَمَانُهُمْ حَيْثُ فِي حَقِّهَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أ. فُودَ: (وَحَقِّهِمْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَكَذَا فِي حَقِّهِمْ كَمَا، هُوَ الْقِيَاسُ أ. فُودَ: (يُقَاتِلُونَ) بَيِّنَا

فُودَ: (وَقَدْ أَمَانُ عَلَيْهِمْ) قَالَ فِي الْكِفَايَةِ وَإِذَا حَارَبُونَا مَعَهُمْ لَمْ يَطْلُ أَمَانُهُمْ فِي حَقِّهِمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ آمَنَ شَخْصٌ مُشْرِكًا فَقَصَدَ مُسْلِمًا أَوْ مَالَهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ بَعْدَ إِتْلَافِهِ مَأْمَنُهُ مُجَاهِدَتُهُ؛ لِأَنَّ تَامِيَّةً لِلْكَفِّ عَنْ الْمُسْلِمِينَ فَانْتَقَضَ بِقِتَالِ أَحَدِهِمْ بِخِلَافِ الْحَرْبِيِّ مَعَ الْبَغَاةِ شَرْحُ الرَّوْضِ. فُودَ: (تَامِيًّا مُطْلَقًا) مُحْتَزَّرٌ لِيُقَاتِلُونَا مَعَهُمْ.

بقولهم بالنسبة لأهل الذمة وببينة بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض عندهم لبسها الإكراه (وكذا) لا ينتقض عندهم (لو) حاربوا البغاة؛ لأنهم حاربوا من على الإمام مُحَارَبَتُهُ أو (قالوا) ظننا جوازها) أي ما فعلوه من إعانة بعض المسلمين على بعض (أو) ظننا (أنهم) استعانوا بنا على كُفَّارٍ أو أنهم (مُحَقِّقُونَ) وأن لنا إعانة المُحِقِّ وأمكن جهلهم بذلك (على المذهب) لأنهم معذورون قيل وقضية كذا أنه لا خلاف في الإكراه وليس كذلك بل فيه الطريقتان مع عدم انتقاض عندهم (ويقاتلون كجفاة) لا كحريتين ليحفرن دمايهم ولا يُلْحَقُونَ بهم في عدم ضمان ما يُلْغَفُ في الحرب فيضمنون المال ويُقتلون إن قتلوا؛ لأنه ثم يُردُّهم للطاعة لِقْلًا يُنْفَرُهم الضمان وهذا غير موجود في نحو الذميين.

المفعول. • فود: (بالنسبة لأهل الذمة إلخ) يعني أن الإكراه بقولهم إنهم مُكْرَهُونَ في أهل الذمة وأما غيرهم فلا تقبل دعوهم الإكراه إلا ببينة اه. مُعْنِي. • فود: (لغيرهم) أي من المُعَامِدِينَ والمُتَمَتِّعِينَ اه. ع ش. • فود (سني): (وكذا لو قالوا إلخ) مُحْتَرَزُ قوله حَالِمِينَ إلخ اه. مُعْنِي. • فود: (وَأَمَكْنَ) جهلهم إلخ) راجع إلى ما بَعْدَ وكذا. • فود: (قيل إلخ) واقفه النهاية والمُعْنِي. • فود: (وَلَيْسَ إلخ) من مقول القيل عبارة المُعْنِي وليس مرادًا إلخ. • فود: (بل فيه) أي في الإكراه. • فود: (مع عدم انتقاض ههناهم) انظر ما مَوْقِعُهُ اه. رَشِيدِي أَقُولُ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ الْكُتُبِ وَكَانَ فِي الْأَصْلِ مُؤَخَّرًا عَنِ الْمَثَرِ عبارة المُعْنِي وَيُقَاتِلُونَ أَي حَيْثُ قُلْنَا بِعَدَمِ انْتِقَاضِ عَنْدِهِمْ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ كَجَاوِزِ أَي كَقِتَالِهِمْ أَمَا إِذَا انْتَقَضَ عَنْدَهُمْ فَحُكْمُهُ مَذْكُورٌ فِي الْجِزْيَةِ اه. • فود: (ليحفرن دمايهم) أي بِالْأَمَانِ. • فود: (وَلَا يُلْحَقُونَ بِهِمْ إلخ) عبارة النهاية وَشَرَحَ الْمُتَهَجِّ وَخَرَجَ بِقِتَالِهِمُ الضَّمَانَ فَلَوْ أَتَيْنَا نَفْسًا أَوْ مَالًا ضَمِنُوهُ اه. قَالَ ع ش أَي بِغَيْرِ الْقِصَاصِ اه. وَقَالَ الْحَلَبِيُّ الْمُتَمَتِّعُ وَجُوهُ اه. • فود: (مَا يُلْغَفُ) أَي مَا يُلْفَوْنَهُ. • فود: (وَيُقَاتِلُونَ إلخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنِي بِعَارِثِهِ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقِصَاصُ وَجِهَانِ فِي الرُّوَضَةِ كَأَصْلِهَا بَلَا تَرْجِيحِ أَرْجَحُهُمَا كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْوُجُوبُ وَقَالَ إِنَّهُ ظَاهِرٌ نَصُّ الشَّافِعِيِّ اه. • فود: (لأنه) أَي عَدَمُ الضَّمَانِ ثُمَّ أَي فِي الْبُغَاةِ. • فود: (هَبَرُ مَوْجُودٍ فِي نَحْوِ الذَّمِّيِّينَ) أَي لِأَنَّهُمْ فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ (فَرَعُ): لَوْ اقْتَتَلَ طَائِفَتَانِ بِأَعْيَانٍ مَنَعَهُمَا الْإِمَامُ فَلَا يَمِينُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ مَنَعِهِمَا قَاتَلَ أُخْرَاهُمَا بِالْأُخْرَى الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ، وَإِنْ رَجَعَتْ مِنْ قِتَالِهَا إِلَى الطَّاعَةِ لَمْ يَفَاجِئِ الْأُخْرَى بِالْقِتَالِ حَتَّى يَذْعُوهَا إِلَى الطَّاعَةِ لِأَنَّهُمَا صَارَتْ بِاسْتِمَاتِيهِ بِهَا فِي أَمَانِهِ فَإِنْ اسْتَوْتَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ ضَمَّ إِلَيْهِ أَقْلَهُمَا جَمْعًا ثُمَّ أَقْرَبَهُمَا دَارًا ثُمَّ يَجْتَهِدُ فِيهِمَا وَقَاتَلَ بِالْمُضْمُومَةِ إِلَيْهِ مِنْهُمَا الْأُخْرَى غَيْرَ قَاصِدٍ إِعَانَتَهَا بَلْ قَاصِدًا دَفْعَ الْأُخْرَى وَلَوْ غَزَتِ الْبُغَاةُ مَعَ الْإِمَامِ مُشْرِكِينَ فَكَأَمَلِ الْمَذَلِّ فِي حُكْمِ الْغَنَائِمِ ثُمَّ قُبِعَ الْقَاتِلُ مِنْهُمْ السَّلْبُ كَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَذَلِّ وَلَوْ عَاقَدَ الْبُغَاةُ مُشْرِكًا اجْتِنَابًا بَأَنَّهُ لَا تَقْصِدُ مَبْأَدًا يَفْضِدُ بِهِ الْحَزْبِيُّ الْغَيْرُ الْمُعَامِدِ وَلَوْ قَتَلَ عَادِلٌ عَادِلًا فِي الْقِتَالِ وَقَالَ ظَنَنْتُهُ بِأَعْيَانٍ خَلَفَ وَوَجِبَتْ الدِّيَةُ دُونَ الْقِصَاصِ لِلْمَعْنِيِّ وَلَوْ تَعَمَّدَ عَادِلٌ قَتَلَ بَاغَ أَمَنَهُ عَادِلٌ وَلَوْ كَانَ الْمُؤْمَنُ لَهُ عَبْدٌ أَوْ امْرَأَةٌ اقْتَصَمَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِأَمَانِهِ لَزِمَهُ الدِّيَةُ مُعْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

فصل في شروط الإمام الأعظم

وبَيَانِ طُرُقِ الإِمَامَةِ هِيَ فَرَضُ كِفَايَةِ كَالْقَضَاءِ فَيَأْتِي فِيهَا أَقْسَائُهُ الْآتِيَةُ مِنَ الطَّلَبِ وَالْقَبُولِ وَعَقَبُ الْبُغَاةِ لِكُونِ الْكِتَابِ عُقْدَ لَهُمْ وَالْإِمَامَةُ لَمْ تُذَكَّرْ إِلَّا تَبَعًا بِهَذَا؛ لِأَنَّ الْبَغْيَ خُرُوجٌ عَلَى الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْقَائِمِ بِخِلَافَةِ النَّبُوَّةِ فِي حِرَاسَةِ الدِّينِ وَسِيَاسَةِ الدُّنْيَا وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ فِيهِ مَا شَرَطَ فِي الْقَاضِي وَزِيَادَةً كَمَا قَالَ (شَرَطُ الْإِمَامِ كَوْنُهُ مُسْلِمًا) لِثَرَاغِي مَضْلَحَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ (مُكَلَّفًا)؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِ وَخَجَرَهُ فَكَيْفَ يَلِي أَمْرَ الْأُمَّةِ وَرَوَى أَحْمَدُ.....

فصل: في شروط الإمام الأعظم

هـ فَوَدَّ: (فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ مُجْتَهِدًا فِي الْمُنْفِي لِأَقَوْلِهِ وَيَأْتِي إِلَى وَعَقَبَ وَقَوْلَهُ وَمِنْ ثُمَّ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلَهُ أَوْ لِلْمُبَالَغَةِ فَقَطَّ وَقَوْلَهُ لِيَصْغِفَ عَقْلَ الْأَتَمِّ وَقَوْلَهُ وَمَرَّ إِلَى وَفِي التَّيْمَةِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَتَعَقَّدَ فِي النَّهَايَةِ لِأَقَوْلِهِ لِكُونِ الْكِتَابِ إِلَى؛ لِأَنَّ الْبَغْيَ وَقَوْلَهُ إِسْنَادُهُ إِلَى فِكِنَانِي وَقَوْلَهُ وَمَرَّ إِلَى فَعَجَمِي وَقَوْلَهُ قَالَ الْأَنْزَعِي إِلَى وَسَلِيمًا وَقَوْلَهُ وَتَمَكَّنَ فِيهِ مِنْ أُمُورِهِ. هـ فَوَدَّ: (وَبَيَانِ طُرُقِ الْإِمَامَةِ) أَيِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ وَمَا لَوْ أَدْعَى دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى الْبُغَاةِ اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (هِيَ فَرَضُ كِفَايَةٍ) إِذْ لَا يَبْدُ لِلْأُمَّةِ مِنْ إِمَامٍ يَقِيمُ الدِّينَ وَيَنْصُرُ السُّتَّةَ وَيُنْصِفُ الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ وَيَسْتَوْفِي الْحُقُوقَ وَيَضْمَعُهَا مَوْضِعَهَا مُنْفِي وَأَسْتَى. هـ فَوَدَّ: (وَعَقَبُ الْبُغَاةِ) أَيِ بِهَذَا اهـ. نِهَآيَةُ وَمُنْفِي وَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ وَالرَّوَضَةِ الْكَلَامَ عَلَى الْإِمَامَةِ عَلَى أَحْكَامِ الْبُغَاةِ وَمَا فِي الْكِتَابِ أَوَّلَى لِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (بِهَذَا) أَيِ بِالْكَلامِ عَلَى الْبُغَاةِ اهـ. نِهَآيَةُ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْبَغْيَ الْخ) جِلَّةٌ لِلتَّبَعِيَّةِ. هـ فَوَدَّ: (الْقَائِمِ بِخِلَافَةِ النَّبُوَّةِ) يُشِيرُ التَّنْمِيْرُ بِخِلَافَةِ النَّبُوَّةِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ لِلْإِمَامِ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ أَوْ نَبِيِّهِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الدَّمِيرِيِّ أَنَّهُ قِيلَ لَا يَبِي بَكَرٍ يَا خَلِيفَةَ اللَّهِ فَقَالَ لَسْتُ بِخَلِيفَةِ اللَّهِ بَلْ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْ أَلْبَسَ جَمَلًا خَلِيفَ فِي الْأَنْبِيَاءِ﴾ [طه: ٣٩] اهـ. وَالْأَصَحُّ حَدَثُ الْجَوَازِ كَمَا فِي الْعُبَابِ وَسَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ. ع ش حِبَارَةُ الْمُنْفِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَجُوزُ تَسْمِيَةُ الْإِمَامِ خَلِيفَةَ وَخَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ الْبَغَوِيُّ، وَإِنْ كَانَ قَابِقًا وَأَوَّلُ مَنْ سَمِيَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَلَا يَجُوزُ تَسْمِيَتُهُ بِخَلِيفَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَخْلِفُ مِنْ يَخِيبُ وَيَمُوتُ وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَزَوِّدٌ عَنْ ذَلِكَ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَلَا يُسَمَّى أَحَدٌ خَلِيفَةَ اللَّهِ بَعْدَ آدَمَ وَدَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَعَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَا يَبِي بَكَرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَا خَلِيفَةَ اللَّهِ فَقَالَ أَنَا خَلِيفَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَنَا رَاضٍ بِذَلِكَ اهـ.

هـ فَوَدَّ (سَنِي): (شَرَطُ الْإِمَامِ)، وَهُوَ مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيَعُمُّ كُلَّ شَرْطٍ أَيْ شُرُوطُهُ حَالُ عَقْدِ الْإِمَامَةِ أَوْ الْمَهْدِ بِهَا أُمُورٌ أَخَذَهَا (كَوْنُهُ مُسْلِمًا) فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَةُ كَافِرٍ وَلَوْ عَلَى كُفَّارٍ ثَانِيهِمَا كَوْنُهُ مُكَلَّفًا فَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ

فصل: في شرط الإمام الأعظم

هـ فَوَدَّ: (شَرَطُ الْإِمَامِ كَوْنُهُ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا الْخ).

خَيْرٌ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِمَارَةِ الصَّبِيَّانِ (خُرًّا)؛ لَأَنَّ مَنْ فِيهِ رِقٌّ لَا يُهَابُ وَخَيْرٌ اسْتَعْمُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ وَلِّيَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْإِمَامَةِ الْمُعْظَمَى أَوْ لِلْمُبَالِغَةِ فَقَطْ (ذَكَرًا) لِيُضَغَبَ عَقْلُ الْأَنْثَى وَعَدَمُ مُخَالَطَتِهَا لِلرِّجَالِ وَضَعُ خَيْرٌ لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمُ امْرَأَةٌ وَالْحَقُّ بِهَا الْخُنْثَى احتياطًا فَلَا تَصِيحُ وَلَا يَهْتِ، وَإِنْ بَانَ ذَكَرًا كَالْقَاضِي بِلِ أُولَى (قُرْشِيًّا) لِخَيْرِ الْأَيْمَةِ مِنْ قُرَيْشٍ، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ لَا هَاشِمِيًّا اتَّفَاقًا فَإِنْ قُيِّدَ قُرْشِيٌّ جَامِعٌ لِلشُّرُوطِ فَيَكُنَانِي فَرَجُلٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَرَّ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ فِي الْفَنَاءِ وَالْكَفَايَةِ فَمَجْمَعِي كَذَا فِي التَّهْذِيبِ وَفِي التَّيَمِّمَةِ بَعْدَ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ فَجُرْهُمِي؛ لَأَنَّ جُرْهُمَا أَصْلَ الْعَرَبِ وَمِنْهُمْ تَزْوُجُ إِسْمَاعِيلَ فَمِنْ وَلَدِ إِسْحَاقَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَجْتَهَدًا) كَالْقَاضِي بِلِ أُولَى بِلِ

صَبِيٍّ وَمَنْجُونٍ بِالْإِجْمَاعِ اهـ. مُعْنَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَتَقَدَّرُ لِلْكَافِرِ وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ انْقَرَزَ وَكَذَلِكَ لَوْ تَرَكَ إِمَامَةُ الصَّلَوَاتِ وَالِدَعَاءَ إِلَيْهَا قَالَ وَكَذَلِكَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمُ الْبِدْعَةُ قَالَ وَقَالَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ تَتَقَدَّرُ لَهُ وَتُسْتَدَامُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَتَّوَلٌّ قَالَ الْقَاضِي فَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ كُفْرٌ وَتَشْيِيرٌ لِلشَّرْعِ أَوْ بِدْعَةٌ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ الْوِلَايَةِ وَسَقَطَتْ طَاعَتُهُ وَوَجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْقِيَامُ عَلَيْهِ وَخَلَعُهُ وَنَضَبُ إِمَامٍ عَادِلٍ إِنْ أَمَنَتْهُمْ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ إِلَّا لِطَائِفَةٍ وَجِبَ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ بِخَلْعِ الْكَافِرِ وَلَا يَجِبُ فِي الْمُبْتَدِعِ إِلَّا إِذَا ظَنُّوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ تَحَقَّقُوا الْعُجْزَ لَمْ يَجِبِ الْقِيَامُ وَهَاجَرَ الْمُسْلِمُ عَنْ أَرْضِهِ إِلَى غَيْرِهَا وَيَغَيِّرُ بَدِينَهُ اهـ. قُودُ: (خَيْرٌ نَعُوذُ بِاللَّهِ الْخ) مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمَ إِلَى الْأَخَصِّ. قُودُ: (أَوْ لِلْمُبَالِغَةِ) أَيِ فِي وَجُوبِ بَذْلِ الطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ قَالَ ع ش وَابْتِجَارِيٍّ أَوْ مَحْمُولٍ عَلَى الْمُتَقَلِّبِ الْأَتَمِّ اهـ. قُودُ: (وَإِنْ بَانَ ذَكَرًا) هَلْ هَذَا عَلَى إِبْطَالِهِ أَوْ مَحَلِّهِ إِذَا تَوَلَّى، وَهُوَ خُنْثَى ثُمَّ اتَّصَحَّ ذَكَرًا مَحَلٌّ تَأْتِلُ فَلْيُرَاجَعْ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الثَّانِي، هُوَ الْمُرَادُ اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ وَيُصْرِّحُ بِالثَّانِي قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ قَبِيحَتَا إِلَى تَوَلِّيَتِهِ بَعْدَ التَّيَمِّنِ كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ اهـ. قُودُ: (لَا هَاشِمِيًّا اتَّفَاقًا) فَإِنَّ الصَّدِيقَ وَعُمَرَ وَهُثَمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اهـ. مُعْنَى: (فَإِنْ قُيِّدَ الْخ) أَيِ بَانَ لَمْ يَوْجَدْ، وَإِنْ بَعْدَتْ مَسَافَتُهُ جِدًّا اهـ. ع ش. قُودُ: (فَرَجُلٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلِ الْخ) شَمِلَ ذَلِكَ جَمِيعَ الْعَرَبِ بَعْدَ كِنَانَةَ فَهَمُ فِي مَرْتَبَةِ وَاحِدَةٍ اهـ. ع ش. قُودُ: (مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلِ) وَهَمُ الْعَرَبُ كَمَا فِي الرُّوضِ اهـ. رَشِيدِيٍّ. قُودُ: (فَمَجْمَعِي كَذَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنَّ عَدِيمَ فَرَجُلٍ جُرْهُمِيٍّ كَمَا فِي التَّيَمِّمَةِ وَجُرْهُمُ أَصْلُ الْعَرَبِ الْخ وَإِنْ عَدِيمَ فَرَجُلٍ مِنْ وَلَدِ إِسْحَاقَ ﷺ ثُمَّ غَيْرُهُمْ اهـ. قُودُ: (وَفِي التَّيَمِّمَةِ الْخ) وَهَذَا، هُوَ الرَّاجِعُ؛ لَأَنَّ جُرْهُمَا مِنَ الْعَرَبِ فِي الْجُمْلَةِ اهـ. ع ش.

قُودُ (سَنِي: مَجْتَهَدًا) أَيِ وَلَوْ فَاسِقًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ؛ لَأَنَّ مَحَلَّهُ الْخ اهـ. ع ش.

قُودُ: (وَفِي التَّيَمِّمَةِ بَعْدَ وَلَدِ إِسْمَاعِيلِ الْخ) جَزَمَ فِي الرُّوضِ بِمَا فِي التَّيَمِّمَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالتَّرْجِيحُ مِنْ زِيَادَتِهِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ قُرَيْشٌ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خَزَيْمَةَ بْنِ مُذْرِكَةَ فَكَمَا قَالُوا إِذَا قُيِّدَ قُرْشِيٌّ وَلِيَّ كِنَانِيٍّ هَلَّا قَالُوا إِذَا قُيِّدَ كِنَانِيٌّ وَلِيَّ خَزَيْمِيٍّ وَهَكَذَا يَزْتَعِي إِلَى أَبِي أَبِي بَعْدَ حَتَّى يَتَّهِيَ إِلَى

محكي فيه الإجماع ولا يُنافيه قول القاضي عدل جاهل أولى من فاسق عالم؛ لأن الأول يُمكنه التقويض للعلماء فيما يقتضيه للاجتهاد؛ لأن محله عند فقد المجتهدين وكون أكثر من ولي أمر الأمة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لثقلهم فلا يرد (شجاعاً) ليغزو بنفسه ويُدبر الجيوش ويفتح الحصون ويقهر الأعداء (ذا رأي) يمسوس به الرعية ويُدبر مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروي وأذناه أن يعرف أقدار الناس (وسمع)، وإن قل (ونص)، وإن ضعف بحيث لم يمنع التمييز بين الأشخاص أو كان أعوز أو أعشى (ونطق) يفهم، وإن فقد الذوق والشَّم وذلك ليتأتى منه فصل الأمور وعدلًا كالقاضي بل أولى فلو اضطرَّ لولاية فاسق جاز ومن ثم قال ابن عبد السلام لو تعدت العدالة في الأئمة والحكام قدّمنا أقلهم فسقاً قال الأذرعى، وهو متعين إذ لا سبيل إلى جعل الناس فوضى ويُلحق بها الشهود فإذا تعدت العدالة في أهل قطر قدّم أقلهم فسقاً على ما باتى وسليماً من نقص يمنع استيفاء الحركة

• قوله: (ولا يُنافيه) أي قول المتن مُجتهداً. • قوله: (لأن محله) قد يقال يُنافي هذا الحمل قوله: أي القاضي فيما يقتضيه للاجتهاد فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحسني تبه على ذلك اه. سيّد عمر ثم قال أي المحسني إلا أن يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط الإمامة اه. • قوله: (وكون أكثر من ولي الخ) جواب سؤال ظاهر البيان. • قوله: (فلا يرد) أي على اشتراط الاجتهاد. • قوله: (سني: شجاعاً) بتلخيص المفجعة والشجاعة قوة القلب عند البأس مُعني وع ش. • قوله: (يسوس) على وزن يصول أي يحكم به اه. كزدي. • قوله: (أن يعرف أقدار الناس) أي بأن يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها ويُعاملهم بملك إذا ورد عليه اه. ع ش. • قوله: (يفهم) ببناء الفاعل ويجوز كونه للمفعول. • قوله: (وإن فقد الذوق الخ) عبارة المُعني وفهم من اقتصاره على ما ذكر أنه لا يؤثر فقد شَم وذوق، وهو كذلك كما جزم به في زوائد الروضة ولا يشترط كونه مغموماً؛ لأن المصنعة للأنبياء ولا يضُر قطع ذكر وأنثيين اه. • قوله: (وذلك) أي اشتراط سَمع وما بعده. • قوله: (وعداً) عطف على مُسليماً في المتن. • قوله: (لو تعدت العدالة في الأئمة) يعني بأن لم يوجد رجل عدل اه. رشيدى. • قوله: (ويُلحق بها الشهود) ضعیف اه. ع ش عبارة النهاية والحق بهم الشهود اه. • قوله: (من نقص يمنع الخ) كالتقص في اليد والرجل اه. مُعني.

إسماعيل قال ابن الرافعة، وهو قضية كلام القاضي فما ذكره مثلاً يقاس عليه قال الأذرعى وفي كلام الرازمي الأخير وثقة ظاهرة إذ من المعلوم أن من فوق عدنان لا يصح فيه شيء ولا يُمكن حفظ النسب فيه منه إلى إسماعيل اه. كلام شرح الروض. • قوله: (لأن محله الخ) فيه خرازة؛ لأن أولوية أحد الأمرين على الآخر تقتضي وجودهما إذ مع فقد أحدهما لا معنى لأولوية الآخر إلا أن يقال المراد بالمالم غير المُجتهد لكن قوله؛ لأن الأول إلى فيما يقتضيه للاجتهاد يقتضي وجود المجتهدين قينافي قوله؛ لأن محله الخ إلا أن يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط الإمامة.

وسُرعة التَّهْوِضِ وتَغْيِيرُ هذه الشُّرُوطِ فِي الدَّوَامِ أَيْضًا إِلَّا الْعِدَالَةَ فَقَدْ مَرَّ فِي الْوَصَايَا أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِالْفِسْقِ، وَإِلَّا الْجُنُونُ إِذَا كَانَ زَمَنُ الْإِفَاقَةِ أَكْثَرَ وَتَمَكَّنَ فِيهِ مِنْ أُمُورِهِ وَلَا قَطْعَ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ فَيُفْتَقَرُ دَوَامًا لَا ابْتِدَاءَ بِخِلَافِ قَطْعِ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ لَا يُفْتَقَرُ مُطْلَقًا.

(وَتَقْبُذُ الْإِمَامَةَ) بِطَرِيقِ أَحَدِهَا (بِالْبِهْمَةِ) كَمَا بَاتَمَعَ الصَّحَابَةُ أَيْ بِكَيْرِ رِضَايِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُمْ (وَالْأَصَحُّ) أَنَّ الْمُعْتَبَرَ، هُوَ (بِهْمَةُ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَشَرُّوْااجْتِمَاعُهُمْ) حَالَةَ الْبِهْمَةِ بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَلْفَةٌ غَرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَنْتَظِمُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُهُمْ سَائِرُ النَّاسِ وَيَكْفِي بِيْعَةً وَاحِدَةً انْخَصَرَ الْحُلُّ وَالْعَقْدُ فِيهِ أَمَّا بِيْعَةُ غَيْرِ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْعَوَامِّ فَلَا عِبْرَةَ بِهَا وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهُ لِيَبْعَتَهُمْ كَذَا قِيلَ وَلَوْ قِيلَ الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ لَمْ يَتِمَّذُ فَإِنْ امْتَنَعَ لَمْ يُجْزِزْ إِلَّا إِنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُ (وَشَرْطُهُمْ) أَيِ الْمُبَايَعِينَ (صِفَةُ الشُّهُودِ) مِنَ الْعِدَالَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي أَوَّلَ الشَّهَادَاتِ قَالَا وَكَوْنُهُ مُجْتَهِدًا إِنْ اتَّخَذَ.....

□ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِالْفِسْقِ) أَيِ فِي الْأَصَحِّ أ. ه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَالَا الْجُنُونُ الْخ) أَيِ عَدَمَهُ.

□ فَوَدَّ: (وَتَمَكَّنَ فِيهِ مِنْ أُمُورِهِ) أَيِ فَلَا يَنْعَزِلُ بِهِ أ. ه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا قَطْعَ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ الْخ) وَعِلْمٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ بِالْعَمَى وَالصَّمَمِ وَالْخَرَسِ وَالْمَرَضِ الَّذِي يُنْسِبُهُ الْعُلُومُ أ. ه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَيُفْتَقَرُ قَوَامًا) أَيِ فَلَا يَنْعَزِلُ بِهِ أ. ه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ لَا ابْتِدَاءَ وَلَا دَوَامًا. □ فَوَدَّ: (بِطَرِيقِ) أَيِ ثَلَاثَةً وَلَا يَصِيرُ الشَّخْصُ إِمَامًا بِتَقْرِيْدِهِ بِشُرُوطِ الْإِمَامَةِ بَلْ لَا يَدْ مِنْ أَحَدِ الطَّرِيقِ كَمَا حَكَاهُ الْمَاوَزْدِيُّ عَنْ الْجُمْهُورِ وَقِيلَ يَصِيرُ إِمَامًا مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ حَكَاهُ الْقَمُولِيُّ قَالَ وَمِنْ الْفُقَهَاءِ مَنْ أَلْحَقَ الْقَاضِيَّ بِالْإِمَامِ فِي ذَلِكَ وَقَالَ الْإِمَامُ لَوْ خَلَا الزَّمَانُ عَنِ الْإِمَامِ انْتَقَلَتْ أَحْكَامُهُ إِلَى أَعْلَمِ أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ أ. ه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَخَذَهَا بِالْبِهْمَةِ) لَا حُسْنَ فِي هَذَا الْمَرْجُحِ كَمَا لَا يَنْخَفِي.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (بِالْبِهْمَةِ) بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ أ. ه. مُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وُجُوهُ النَّاسِ) مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ فَإِنَّ وَجُوهَ النَّاسِ عَظَمَاءُ وَهُمْ بِإِمَارَةٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ غَيْرِهَا أ. ه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (حَالَةَ الْبِهْمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ مِمَّا يَأْتِي فِي النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا، هُوَ الْمُتَّجِهُ أ. ه. وَيَتَّبِعُهُمْ سَائِرُ النَّاسِ وَلَا يُشْتَرَطُ اتِّفَاقُ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ مِنْ سَائِرِ الْأَقْطَارِ بَلْ إِذَا وَصَلَ الْخَبَرُ إِلَى الْأَقْطَارِ الْبَعِيدَةِ لَزِمَهُمُ الْمَوَاقِفَةُ وَالْمَتَابَعَةُ أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيَكْفِي بِيْعَةً وَاحِدَةً الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يُشْتَرَطُ عَدَدٌ كَمَا يُوهِمُهُ كَلَامُهُ بَلْ لَوْ تَعَلَّقَ الْحُلُّ وَالْعَقْدُ بِوَاحِدٍ مُطَاعٍ كَفَتْ يَبْعَتُهُ أ. ه. □ فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ بَلْ الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ أ. ه. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْعِدَالَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (قَالَ وَكَوْنُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ قَضِيَّةٍ كَلَامِهِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْاجْتِهَادِ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَمَا فِي الزُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُبَايَعُ

□ فَوَدَّ: (وَيَتَّبِعُهُمْ سَائِرُ النَّاسِ) وَلَا يُشْتَرَطُ اتِّفَاقُ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ وَلَا خِصَافٌ بَلْ إِذَا وَصَلَ الْخَبَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِلَادِ الْبَعِيدَةِ لَزِمَهُمُ الْمَوَاقِفَةُ وَالْمَتَابَعَةُ شَرْحُ الرُّوْضِ.

والا فمجتهد فيهم ورؤد بأنه مفروع على ضعيف وإنما يتجه إن أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد به ذو رأي وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن ثبائمه فهو ظاهر كما يدل له قولهم: لا عبرة ببيعة العوام ثم رأيت عن الزنجاني أنه صرح بذلك في شرح الوجيز ويشترط شاهدين إن اتحد المبايع أي لأنه لا يقبل قوله وحده فزئما ادعي عقد سابق وطال الخصام فيه لا إن تعدد أي لقبول شهادتهم بها حيث فلا محذور وشهادة الإنسان بفعل نفسه مقبولة حيث لا ثممة كرايت الهلال أو أرضعت هذا وبهذا الذي يتعين حمل كلامهم عليه لإوضوحه يتدفع اعتراض التفصيل الذي صرحه في الروضة (و) ثانيها (باستخلاف الإمام) واحدا بعده ولو فرغه أو أصله ويؤثر عنه بعهد إليه كما عهد أبو بكر إلى عمر ~~رضي الله عنه~~ وانتقد الإجماع على الاعتداد بذلك وصورته أن يعقد له الخلافة.....

مجتهدا إن اتحد وأن يكون فيه مجتهد إن تعدد مفروع على اشتراط العددين والمراد بالمجتهد هنا المجتهد بشروط الإمامة لا أن يكون مجتهدا مطلقا كما صرح به الزنجاني في شرح الوجيز اهـ. فؤد: (وكونه) أي المبايع وكذا ضمير اتحد. فؤد: (والا فمجتهد فيهم) أي، وإن تعدد المبايع فيشترط وجود مجتهد فيهم. فؤد: (ورؤد) أي قولهما المذكور وكذا ضمير بأنه. فؤد: (على ضعيف)، وهو اشتراط تعدد المبايع انتهى. فؤد: (وإنما يتجه) أي الرؤد اهـ. رشيد. فؤد: (أما إذا أريد الخ) أقول إن كلامهما صريح في تفرع ما حكاه الشارح عنهما بقوله قالا وكونه الخ على الوجه الضميمة وحيث فلا محل لقوله وإنما يتجه الخ؛ لأن حاصله تأويل هذا الكلام الذي يصرح بهما بينهما على الضمير من غير حاجة إليه ولا حاجة للتقل عن الزنجاني اهـ. سيد عمر. فؤد: (بللك) أي المراد الثاني. فؤد: (ويشترط) إلى قوله وشهادة الإنسان في النهاية. فؤد: (عقد الخ) نائب فاعل ادعي. فؤد: (بها) أي بالإمامة أو المبايع. فؤد: (وبهذا) أي باشتراط شاهدين عند اتحد المبايع وعده عند تعدده. فؤد: (اختراض التفصيل) أي المذكور اهـ. سم أي بقوله ويشترط شاهدين إن اتحد المبايع لا إن تعدد.

فؤد (السن): (باستخلاف الإمام) خرج بالإمام غيره من بقية الأمراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون أميرا بعدهم لأنهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اهـ. ع ش. فؤد: (واحدًا بقله) إلى قوله وصورته في المعنى وإلى قوله وبهذا يتدفع في النهاية. فؤد: (واحدًا بقله) عبارة المعنى شخصا عيته في حياته ليكون خليفة بعده اهـ. فؤد: (ويؤثر هه) أي عن الاستخلاف. فؤد: (كما عهد أبو بكر إلى عمر) بقوله الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ عند أخير عهده بالدين وأول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها الكافر ويتقي فيها الفاجر أتني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فإن بر وعدك فذاك علمي ورأيي فيه، وإن جاز ويدل فلا علم لي

فؤد: (ورؤد بأنه مفروع على ضعيف) كتب عليه م ر. فؤد: (يتدفع اعتراض التفصيل) أي المذكور.

في حياته ليكون، هو الخليفة بعده فهو، وإن كان خليفة في حياته لكن تصرفه موقوف على موته ففيه شبه بوكالة تجزئت وعلقت تصرفها بشرط وبهذا يندفع ما هنا من الترددات ومما يؤيد ما ذكرناه أنه خليفة حالاً وإنما المنتظر تصرفه وأنه غير وصاية قولهم: وقت قبول المؤمن الذي هو شرط من العهد إلى الموت وقضيته أنه لو أخره إلى ما بعد الموت لم يصح، وهو متبجح لأن ذلك خلاف قضية العهد وتشبيههم له بالوكالة اندفع قول البلقيني ينبغي أن يجب الفوز في القبول وقولهم: لا بُد من وجود شروط الإمامية فيه وقت العهد فإن لم توجد إلا عند موت العاهل احتاج للبيعة.

(تنبيه) ظاهر كلامهم هنا أنه لا بُد من القبول لفظاً وقضية تشبيهه بالوكالة أن الشرط عدم الرد إلا أن يفرق بالاحتياط للإمامية وعلى الأول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بأنه ثم لم يثبت عن أحد حتى يقبل عنه بخلافه هنا.....

بالغيب والخير أرذت ولكل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون مغني وع ش.
 • قوله: (في حياته) متعلق بالخلافة اه. رشيدى. • قوله: (وبهذا) أي التصوير المذكور. • قوله: (أنه خليفة الخ) بيان للمصوّل. • قوله: (قولهم الخ) فاعل يؤيد. • قوله: (من العهد الخ) خبر وقت قبول المؤمن. • قوله: (وقضيته) إلى قوله وقولهم في النهاية: • قوله: (وقضيته أنه الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولا بُد أن يقبل الخليفة في حياة الإمام، وإن تراخى عن الاستخلاف كما اقتضاه كلام الروضة، وإن بحث البلقيني اشتراط الفوز فإن أخره عن الحياة رجع ذلك إلى الإيصاء وسببتي حكمه اه. • قوله: (لو أخره) أي عقد الخلافة ع ش رشيدى أقول هذا ظاهر صنيع النهاية لكن صريح الشارح وما مرّ أيضاً عن المغني والاسنى صريحان في أن مرجع الضمير القبول كما نبّه عليه سم فيما يأتي عنه.
 • قوله: (لو أخره الخ) الذي في شرح الروض ما نصّه فإن أخره أي القبول عن حياته رجع ذلك فيما يظهر إلى الإيصاء وسببتي حكمه اه. • قوله: (وهو متبجح) كذا في النهاية وظاهره أنه يلغو العهد بالكلية، وهو أيضاً ظاهر قول شرح المنهج ويشتراط القبول في حياته اه. لكن مرّ أيضاً عن المغني والاسنى أنه يرجع إلى الإيصاء ثم رأيت بّه عليه سم بما نصّه قوله: اندفع إلى قول البلقيني ينبغي الخ يوم اشتراط اضل القبول وقد مرّ خلافه رشيدى وع ش أقول ما مرّ إنما، هو في الطريق الأول والكلام هنا في الطريق الثاني ولذا فرّق الشارح بينهما بما يأتي. • قوله: (وقولهم الخ) عطف على قوله وقت الخ.
 • قوله: (فيه) أي في المفهوم إليه. • قوله: (هنا) أي في الاستخلاف. • قوله: (أن يفرق) أي بين الإمامية والوكالة. • قوله: (وعلى الأول) أي اشتراط القبول لفظاً. • قوله: (بيته) أي الاستخلاف.
 • قوله: (ما قلته الخ) أي من استغراب عدم اشتراط القبول، وإنما الشرط، هو عدم الرد.

• قوله: (وقضيته أنه لو أخره الخ) الذي في شرح الروض ما نصّه فإن أخره أي القبول عن حياته رجع ذلك فيما يظهر إلى الإيصاء وسببتي حكمه اه. • قوله: (وهو متبجح) كذا شرح م ر.

وَيَجُوزُ الْعَهْدُ لِجَمْعِ مُتَرَتِّبَيْنِ نَعَمْ، لِلأَوَّلِ مَثَلًا بَعْدَ مَوْتِ الْعَاهِدِ الْعَهْدُ بِهَا إِلَى غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَقْبَلَ صَارَ أَمْلَكَ بِهَا وَلَوْ أَوْصَى بِهَا لِوَاحِدٍ جَازَ لَكِنْ قَبُولُ الْمُوصَى لَهُ وَاجْتِمَاعُ الشُّرُوطِ فِيهِ إِنَّمَا يُغْتَبَرُ بِمَوْتِ الْمُوصِي (فَلَوْ جَعَلَ) الْإِمَامُ (الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعٍ فَكَاسْتَخْلَافٍ) فِي الْاِعْتِدَادِ بِهِ وَوَجُوبِ الْعَمَلِ بِقَضِيَّتِهِ (فَيُرْتَضُونَ) بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ فِي حَيَاتِهِ بِإِذْنِهِ (أَحَدِهِمْ)؛ لِأَنَّ عَمَرَ جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ سَيِّدٍ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ وَالثُّنَيْنِيِّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَطَلْحَةَ فَاتَّفَقُوا بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْ اِمْتَنَعُوا مِنَ الْاِخْتِيَارِ لَمْ يُجْبَرُوا كَمَا لَوْ اِمْتَنَعَ

• قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْعَهْدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْعَهْدُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَعَلَيْهِ أَنَّ يَتَحَرَّى الْأَصْلَحَ لِلْإِمَامَةِ بِأَنْ يَجْتَهِدَ فِيهِ فَإِذَا ظَهَرَ لَهُ وَاحِدٌ وَلَا هَـ جَعَلَ الْخِلَافَةَ لِزَيْدٍ ثُمَّ بَعْدَهُ لِعَمْرٍو ثُمَّ بَعْدَهُ لِيَكْرَ وَتَتَقَبَّلُ عَلَى مَا رَتَّبَ كَمَا رَتَّبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمْرَاءَ جَيْشٍ مُؤَنَّةً فَإِنْ مَاتَ الْأَوَّلُ فِي حَيَاتِهِ أَيْ الْمُعَاهِدِ فَالْخِلَافَةُ لِلثَّانِي، وَإِنْ مَاتَ الثَّانِي أَيْضًا فَهِيَ لِلثَّلَاثِ، وَإِنْ مَاتَ وَبَقِيَ الثَّلَاثَةُ أَحْيَاءً وَانْتَصَبَ الْأَوَّلُ لِلْخِلَافَةِ كَانَ لَهُ أَنْ يَعْهَدَ بِهَا إِلَى غَيْرِ الْأَخِيرِينَ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا انْتَهَتْ إِلَيْهِ صَارَ أَمْلَكَ بِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَعْهَدْ إِلَى أَحَدٍ فَلَيْسَ لِأَهْلِ الْبَيْتِ أَنْ يُبَايَعُوا غَيْرَ الثَّانِي وَيَقْدُمَ عَهْدُ الْأَوَّلِ عَلَى اخْتِيَارِهِمْ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْاِسْتِخْلَافِ رِضَا أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ بَلْ إِذَا ظَهَرَ لَهُ وَاحِدٌ جَازَ اسْتِخْلَافُهُ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ غَيْرِهِ وَلَا مُشَاوَرَةِ أَحَدٍ أَه. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَوْصَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ أَوْصَى بِهَا جَازَ كَمَا لَوْ اسْتَخْلَفَ لَكِنْ قَبُولُ الْمُوصَى لَهُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَقِيلَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ بِالْمَوْتِ يَخْرُجُ عَنِ الْوِلَايَةِ وَيَتَعَيَّنُّ مَنْ اخْتَارَهُ لِلْخِلَافَةِ بِالْاِسْتِخْلَافِ أَوْ الْوَصِيَّةِ مَعَ الْقَبُولِ فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَتِمَّنَ غَيْرَهُ فَإِنْ اسْتَعْفَى الْخَلِيفَةُ أَوْ الْمُوصَى لَهُ بَعْدَ الْقَبُولِ لَمْ يَتَعَزَّلْ حَتَّى يَمُتَ وَيُوجَدَ غَيْرُهُ فَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ جَازَ اسْتِعْفَاؤُهُ وَإِعْفَاؤُهُ وَخَرَجَ مِنَ الْعَهْدِ بِاسْتِجْمَاعِهِمَا وَالْاِمْتِنَاعِ وَبَقِيَ الْعَهْدُ لِزَيْمَاه. • قَوْلُ (سَنِي): (شُورَى) مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّشَاوُرِ أَه. مُغْنِي.

• قَوْلُ (سَنِي): (فَيُرْتَضُونَ أَحَدَهُمْ) أَيْ فَلَيْسَ لَهُمُ الْعُدُولُ إِلَى غَيْرِهِمْ ثُمَّ مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُمْ يَخْتَارُونَ وَاحِدًا مِنْهُمْ ظَاهِرٌ إِنْ قُوِّضَ لَهُمْ لِيَخْتَارُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ فَلَوْ قُوِّضَ لِجَمْعٍ لِيَخْتَارُوا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِهِمْ أَيْ أَوْ مُطْلَقًا مَلَ الْحُكْمَ كَذَلِكَ فَيَخْتَارُوا مَنْ شَاءُوا أَوْ لَا وَكَانَ لَا عَهْدَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ مَوْتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُشْكِلُ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ سَيِّدٍ الْخ) لَعَلَّهُ إِنَّمَا خَصَّصَهُمْ لِغَلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا تَصْلُحُ لِغَيْرِهِمْ بِكَرِّي أَه. ع. ش. وَالْأَوَّلَى لِغَلْمِهِ بِأَنَّهُمْ أَصْلَحُ لِلْإِمَامَةِ مِنْ غَيْرِهِمْ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ اِمْتَنَعُوا) أَيْ أَهْلُ الشُّرُوطِ وَقَوْلُهُ لَمْ يُجْبَرُوا أَيْ عَلَى الْاِخْتِيَارِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُمْ وَلَا غَيْرُ الْمَعْنُودِ إِلَيْهِ

• قَوْلُهُ: (لِجَمْعِ مُتَرَتِّبَيْنِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَتَتَقَبَّلُ إِلَيْهِمْ عَلَى مَا رَتَّبَ أَه. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ لِلأَوَّلِ مَثَلًا) بَعْدَ مَوْتِ الْعَاهِدِ الْعَهْدُ بِهَا إِلَى غَيْرِهِمْ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَلَهُ تَبْدِيلُ عَهْدٍ غَيْرِهِ لَا عَهْدِهِ أَه. • قَوْلُهُ: (لَمْ يُجْبَرُوا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُمْ وَلَا غَيْرُ الْمَعْنُودِ إِلَيْهِ.

المعهود إليه من القبول وكان لا عهد ولا جعل شوري وظاهر كلامه أن الاستخلاف بقسمة يختص بالإمام الجامع للشروط، وهو نتيجة ومن ثم اعتمده الأذرع وقد يشكك عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم لعهود خلفاء بني العباس مع عدم استجماعهم الشروط بل نفذ السلف عهود بني أمية مع أنهم كذلك إلا أن يقال هذه وقائع محتملة أنهم إنما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للعهد بل هذا، هو الظاهر (و) نالها (بإستلاء جامع الشروط) بالشوكة لانتظام الشغل به هذا إن مات الإمام أو كان متغلباً أي ولم يجمع الشروط كما هو ظاهر (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما، وإن اختلت فيه الشروط كلها (في الأصح)، وإن عصى بما فعل حذراً من تشتت الأمر وثوران الفتن.

(فرغ) لا يجوز عقدها لاثنتين في وقت واحد ثم إن ترتباً بقيتا تعين الأول ولا بطلا ولا يأتي

أه. سم أقول قد يقال ينافي عدم الجبر في الثاني قول الروض مع شرحه والمغني فإن لم يصلح للإمامية إلا واحد لزمه طلبها وأجبر عليها إن امتنع من قبولها أه. فؤد: (وكان) يظهر أنها مخففة من المتغلبة حذف اسمها وقوله لا عهد ولا جعل إلخ بصيغة المضى المبني للفاعل خبرها عبارة المغني وكأنه لم يعهد إلخ وعبارة الأسنى بل يكون الأمر كما لو لم يجعلها شوري أه. فؤد: (يختص بالإمام الجامع إلخ) فلا عبارة باستخلاف الجاهل والفايق أسنى ومغني. فؤد: (وقد يشكك عليه) أي على الاختصاص المذكور. فؤد: (بل هذا) أي كونه التنفيذ المذكور للشوكة لا للعهد. فؤد: (بالشوكة) إلى الفرع في النهاية وإلى قوله، وإن استحسنه في المغني. فؤد: (هذا إن مات الإمام إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه بقدر موت الإمام أما الإستيلاء على الحي فإن كان الحي متغلباً انعقدت إمامة المتغلب عليه، وإن كان إماماً ببيعة أو عهد لم تتعقد إمامة المتغلب عليه أه. فؤد: (أو كان متغلباً) أي الإمام الذي أخذ عنه ذو الشوكة الجامع للشروط أه. ع ش. فؤد: (أي ولم يجمع إلخ) انظره هل يخالف هذا الإطلاق ما قلنا عن المغني والروض مع شرحه. فؤد: (وغيرهما إلخ) ظاهره ولو كافراً وعبارة الخطيب نعم الكافر إذا تغلب لا تتعقد إمامته لقوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْمَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (نساء: ١٤١) وقول الشيخ عز الدين لو استولى الكفار على إقليم قولوا للقضاء رجلاً مسلماً فالذي يظهر انعقاده ليس بظاهر أه. والأقرب ما قاله الخطيب أه. ع ش.

فؤد: (كلها) أي إلا الإسلام أما لو استولى كافر على الإمامة فلا تتعقد إمامته أه. حلي وتقدم عن شرح مسلم أن المتبديع كالكافر هنا عند الجمهور. فؤد: (لا يجوز عقدها لاثنتين إلخ) أي فأكثر ولو بأقاليم ولو تباعدت مغني وروض مع شرحه. فؤد: (ولا يطلا إلخ) عبارة المغني فإن جهل سبق أو علم لكن جهل سابق فكما مر في نظيره من الجمعة والنكاح فيسقط المقدان، وإن علم السابق ثم نسي

فؤد: (أو كان متغلباً إلخ) عبارة الروض وشرحه وكذا تتعقد لمن قهره أي قهر ذا الشوكة عليها فيتنزل هو بخلاف ما لو قهر عليها من انعقدت إمامته ببيعة أو عهد فلا تتعقد له ولا يتنزل المهور أه.

هنا الوقف إن خشي منه ضرر لما يترتب عليه من المفاسد التي لا يتدارك خرقها بل يعمى على أهل الحل والعقد تولية أحدهما؛ لأن لهما فيها شبهة ألغى النظر لغيرهما فاندفع نزاع البلقيني فيه، وإن استخسین ووقع اختلاف تأليفين لبعض مشايخنا في بقاء خلافة المتولي من بني العباس بطريق العهد المتسلسل فيهم إلى الآن فقول نعم، لما أجمعت عليه الأعصار المتأخرة بعد زوال شوكة الخلافة من أنه لا يؤلى السلطان من الأكراد والأتراك إلا هو مشترطاً عليه ابتداء أنه نائبه في العام والخاص وقيل لا يزوال شوكته من أصلها حتى إن بعض السلاطين أماته وحسنه وأخذ أكثر أقطاعه وما زال متفقاً إلى الآن حتى انعدم بالكليّة وقد قدمت ما يبيّن الأول من أنه لا عبرة بعهد غير مستجمع الشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة؛ لأن عروضهما إن صححت ولايته لا يبيطلها بل لا تصح تولية غيره حتى يخلع نفسه مطلقاً أو يخلع بسبب ولا ينعزل بأسر كفاً له إلا إن أيس من خلاصه ومثلهم بغاة لهم إمام وإلا لم ينعزل، وإن أيس من خلاصه؛ لأنه نادراً.

(قلت لو ادعى من لزمته زكاة ممن استولى عليهم بغاة دفع الزكاة إلى البغاة) أي إمامهم أو منصوبه (صدق) بلا يمين على المعتمد وإن اتهم لينائها على التخفيف ويُسَنُّ أن يُستظهر على

وقف الأمر رجاء الإنكشاف فإن أضر الوقف بالمسلمين عقّد لأحدهما لا لغيرهما والحق في الإمامة للمسلمين لا لهما فلا تسمع دعوى أحدهما سبق، وإن أقر به أحدهما للأخر بطل حقه ولا يثبت الحق للأخر إلا بينة اهـ. فود: (نزاع البلقيني فيه) أي حيث قال بل الأصح جواز عقدهما لغيرهما إذ هو مقتضى بطلان عقدهما اهـ. أنسى. فود: (وإن استخسین) أي نزاع البلقيني ويمن استحسنه شيخ الإسلام في شرح الروض. فود: (السلطان) مفعول لا يؤلى وقوله إلا هو أي المتولي من بني العباس فاعله. فود: (مشرطاً عليه) أي المتولي على السلطان. فود: (حتى انعدم) أي شوكته. فود: (وقد قدمت) أي آنفاً في شرح فيرتضون أحدكم. فود: (من أنه الخ) بيان لما يبيطل الخ. فود: (بعهد غيره الخ) بالإضافة. فود: (ولا نظر للضعف الخ) ردّ للذليل الثاني مع قبوله نفسه. فود: (لأن عروضهما) إلى المتن في الروض والمثني. فود: (مطلقاً) أي بسبب ودونه. فود: (إلا إن أيس من خلاصه) أي فينعزل فيحيث لا يؤثر عهده لغيره بالإمامة وتُعقد لغيره بخلاف ما لو عهد لغيره قبل اليأس لبقائه على إمامته، وإن خلاص يند اليأس من خلاصه لم يند إلى إمامته بل يستقر فيها ولي عهده مثني وروض مع شرحه. فود: (والأ) أي، وإن لم يكن للبغاة إمام. فود: (لم ينعزل الخ) ويستنبط عن نفسه إن قلّ على الاستنابة والأ استنبط عنه فلو خلع الإمام نفسه أو مات لم يصر المشتاب إماماً مثني وروض مع شرحه. فود: (من لزمته) إلى قوله وأخر هذه الأحكام في المثني إلا قوله أو تمن وقوله أي وقد قرب إلا فلا يصدق وإلى قوله فائدة في النهاية. فود: (إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهما؛ لأن الكلام فيما يتعلق بالإمام والأ فلو ادعى للدفع إلى فقراء البغاة أو مساكينهم صدق أيضاً اهـ. ع ش.

صِدْقِهِ إِذْ أَتَاهُمْ (بِمَعْنَاهِ) خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا (أَوْ) ادَّعَى (دَفَعَ جُزْئِيَةً فَلَا) يُصَدِّقُ (عَلَى الصَّاحِبِ) لِأَنَّهَا كَالْأَجْرَةِ إِذْ هِيَ عَوَضٌ عَنْ سُكْنَى دَارِنَا وَبِهِ فَارَقَتْ الرِّكَاءَ (وَكَذَا خَرَايجُ فِي الْأَصْحَاحِ)؛ لِأَنَّهُ أَجْرَةٌ أَوْ ثَمَنٌ وَلَا يُقْبَلُ ذَلِكَ مِنَ الذَّمِّيِّ جُزْمًا (وَيُصَدِّقُ فِي) إِقَامَةِ (خَدِّ) أَوْ تَعْزِيرِ عَلَيْهِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ بَلَا يَمِينٍ لِأَنَّ الْحُدُودَ تُلْزَمُ بِالشُّبُهَاتِ (إِلَّا أَنْ يَجْتَ بَيِّنَةٌ وَلَا أَثَرُ لَهُ فِي الْبَدَنِ) أَيْ وَقَدْ قَرُبَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ لَوُجِدَ أَثَرُهُ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَا يُصَدِّقُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَفَارَقَ الْمُقَرَّرُ بِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ بِخِلَافِ الْمُقَرَّرِ وَإِنْكَارُ بَقَاءِ الْحَدِّ عَلَيْهِ فِي مَعْنَى الرُّجُوعِ وَأَخَّرَ هَذِهِ الْأَحْكَامَ إِلَى هُنَا لِتَعَلُّقِهَا بِالْإِمَامِ فَإِنْ قُلْتُ وَقِتَالُ الْبَغَاةِ وَنَحْوُهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْضًا فَكَانَ الْأَنْسَبُ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهَا أَوْ تَقْدِيمُهَا مَعَهُ قُلْتُ هَذِهِ تَعَلُّقٌ بِهِ مَعَ وَجُودِ الْبَغْيِ وَعَدَمِهِ فَكَانَتْ أَنْسَبَ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا (فَالْإِدَّةُ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُلْطَاطِنِ أَنْ يَقْضِيَ بَيْنَ خَصْمَيْنِ، وَأَمَّا ذَلِكَ لِإِنِّيهِ الْخَاصُّ قَالَ الذَّمِيرِيُّ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا كَمَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فِي مَطْلَئِهِ وَيُفْتَرَضُ أَيْضًا بِأَنَّهُ ثُبُوتُ ذَلِكَ لِإِنِّيهِ دُونَهُ تَعْدِلُ لَا يُوَافِقُهُ قِيَاسٌ إِلَّا أَنْ يَرَدَّ بِهِ نَقْلٌ صَرِيحٌ لَا يُقَالُ قَدْ يَسْتَقْبَلُ عَنْ وَظِيفَتِهِ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمَصَالِحِ الْكَلْبِيَّةِ؛ لِأَنَّا نَعْنَعُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ وَصُولُ جُزْئِيَّةٍ إِلَيْهِ لِيُطْلَبَ حُكْمُهَا نَادِرٌ لَا يَشْغُلُ عَنْ ذَلِكَ وَبِفَرْضِ عَدَمِ تَدْوِيرِهِ يَلْزَمُهُ تَقْدِيمُ تِلْكَ عَلَى هَذِهِ.

❦ قول (سني): (بِمَعْنَاهِ) مُتَعَلِّقٌ بِسُتْظَهَر. ❦ قوله: (أَوْ ادَّعَى) أَيْ ادَّعَى. ❦ معني. ❦ قوله: (وَبِهِ) أَيْ بِكَوْنِ الْجُزْئِيَّةِ كَالْأَجْرَةِ. ❦ قوله: (وَكَذَا خَرَايجُ الْبَغْيِ) أَيْ لَأَرْضِ خَرَايجِيَّةٍ ادَّعَى مُسْلِمٌ دَفَعَهُ لِقَاضِي الْبَغَاةِ. ❦ معني. ❦ قوله: (أَوْ ثَمَنٌ) يُتَأَمَّلُ. ❦ رشيدِي عِبَارَةٌ عَنِ شَيْءٍ يُتَأَمَّلُ كَوْنُ الْخَرَايجِ ثَمَنًا وَلَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنْ يُصَالِحَهُمْ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَهُمْ بَعْدَ اسْتِيلَاتِنَا عَلَيْهَا وَيُقَدَّرُ عَلَيْهِمْ خَرَايجًا مُعَيَّنَةً فِي كُلِّ سَنَةٍ فَكَانَتْ بَاعَهَا لَهُمْ بِثَمَنٍ مُؤَجَّلٍ بِمَجْهُولٍ وَاعْتَمَرَ لِلْحَاجَةِ وَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ بِإِسْلَامِهِمْ وَالْأَقْرَبُ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ ضَرَبَ عَلَيْهِمْ خَرَايجًا مُقَدَّرًا فِي كُلِّ سَنَةٍ مِنْ نَوْعٍ مُخْصُوصٍ ثُمَّ دَفَعُوا بِذَلِكَ لِمُتَوَلِّي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ مَا يَقْبِضُهُ مِنْهُمْ عَوَضٌ لِمَا قُدِّرَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْخَرَايجِ. ❦

❦ قول (سني): (وَلَا أَثَرُ الْبَغْيِ) جُمْلَةً حَالِيَّةً. ❦ معني. ❦ قوله: (لَوْ كَانَ) أَيْ وَجِدَ الْحَدُّ أَيْ أَقِيمَ عَلَيْهِ. ❦ قوله: (وَفَارَقَ) أَيْ مَنْ تَبَتَّ الْحَدُّ عَلَيْهِ بِالْيَسْتَوْعِ شِ وَرَشِيدِي. ❦ قوله: (بِخِلَافِ الْمُقَرَّرِ) أَيْ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ رُجُوعُهُ. ❦ ع. ش. ❦ قوله: (وَإِنْكَارُ بَقَاءِ الْحَدِّ الْبَغْيِ) جَوَابُ سُؤَالِ غَنِيِّ عَنِ الْبَيَانِ. ❦ قوله: (هَذِهِ الْأَحْكَامُ) أَيْ الَّتِي زَادَهَا. ❦ قوله: (تَأْخِيرُ) أَيْ نَحْوُ قِتَالِ الْبَغَاةِ إِلَيْهَا أَيْ إِلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْمَزِيدَةِ. ❦ قوله: (هَذِهِ) أَيْ الْأَحْكَامُ الْمَزِيدَةُ. ❦ قوله: (بِأَنَّهُ) أَيْ مَا نَقَلَهُ الذَّمِيرِيُّ عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيْ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. ❦ قوله: (تَقْدِيمُ تِلْكَ) أَيْ الْمَصَالِحِ الْكَلْبِيَّةِ عَلَى هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ الْوَاصِلَةِ إِلَيْهِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الرِّدَّةِ

أَعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا (هي) لُغَةُ الرُّجُوعِ وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ أَدَاءِ الْحَقِّ كَمَا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ فِي زَمَنِ الصُّدُوقِ وَشَرَعًا (قَطْعًا) مَنْ يَصْصُحُ طَلَاقُهُ دَوَامَ (الْإِسْلَامِ) وَمَنْ ثُمَّ كَانَتْ أَفْحَشُ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ وَأَعْلَظُهَا حُكْمًا وَإِنَّمَا تُحْبِطُ الْعَمَلُ عِنْدَنَا إِنْ انْتَصَلَتْ بِالْمَوْتِ لِآيَةِ الْبَقَرَةِ وَكَذَا آيَةُ الْمَائِدَةِ إِذْ لَا يَكُونُ خَاسِرًا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا إِنْ مَاتَ كَافِرًا فَلَا تَجِبُ إِعَادَةُ عِبَادَاتِهِ قَبْلَ الرِّدَّةِ وَقَالَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الرِّدَّةِ)

إِنَّمَا ذَكَرَهَا هُنَا ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةٌ عَلَى الدِّينِ وَمَا قَبْلَهَا عَلَى النَّفْسِ وَأَخْرَجَهَا مَعَ كُزْنِهَا أَمَّا لِكَثْرَةِ وَقُوعِ مَا قَبْلَهَا اهـ . ع ش . ٥ . فَوَدَّ : (لُغَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ الْإِمَامُ فِي النِّهَايَةِ ٥ . فَوَدَّ : (الرُّجُوعُ) أَيِ عَنِ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ اهـ . مُعْنَى ٥ . فَوَدَّ : (وَقَدْ تُطْلَقُ) أَيِ مَجَازًا لُغَوِيًّا وَقَوْلُهُ كَمَا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ الْخِ أَيِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَزِيدُوا حَقِيقَةً ، وَإِنَّمَا مَنَعُوا الزَّكَاةَ بِتَأْوِيلٍ ، وَإِنْ كَانَ بِاطِلًا اهـ . ع ش . ٥ . فَوَدَّ : (مَنْ يَصْصُحُ طَلَاقُهُ) أَيِ بِفَرْضِ الْإِنْتِزَاعِ ذَكَرَ أَقَالَ الرَّشِيدِيُّ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ بِأَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا وَتَدْخُلُ فِيهِ الْمَرْأَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَصْصُحُ طَلَاقُهَا نَفْسَهَا بِتَوْضِيهِ إِلَيْهَا وَطَلَاقُ غَيْرِهَا بِوَكَايَتِهَا اهـ . ٥ . فَوَدَّ : (دَوَامَ الْإِسْلَامِ) دَفَعَ بِهِ مَا قِيلَ إِنَّ الْإِسْلَامَ مُعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَمَا مُعْنَى قَطْعِهِ وَأَيْضًا أَتَى بِهِ لِإِقْبَاءِ إِغْرَابِ الْمُشْنِ ، وَإِنْ قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ إِنَّهُ غَيْرُ ضَرُورِيِّ اهـ . زَشِيدِي ٥ . فَوَدَّ : (وَمِنْ ثُمَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ الْإِمَامُ فِي الْمُعْنَى الْآقُولَهُ وَكَذَا آيَةُ الْمَائِدَةِ إِلَى فَلَا تَجِبُ . ٥ . فَوَدَّ : (وَمِنْ ثُمَّ كَانَتْ الْخِ) انْظُرْ مَا وَجَّهَ التَّفْرِيعَ جِبَارَةً الْمُعْنَى وَهِيَ أَفْحَشُ الْخِ ٥ . فَوَدَّ : (أَفْحَشُ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ الْخِ) لَا يَقَالُ إِنَّ مُقْتَضَاهُ أَنْ كُلُّ مُرْتَدٍّ أَفْحَشُ مِنْ أَبِي جَهْلٍ وَأَبِي لَهَبٍ وَأَضْرَابِهِمَا مِنَ الَّذِينَ عَانَدُوا الْحَقَّ وَأَذَوْهُ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِأَنْوَاعِ الْأَذْيَةِ وَصَدَّوْا عَنِ الْإِسْلَامِ مَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِيهِ وَعَدَّبُوا مَنْ أَسْلَمَ بِأَنْوَاعٍ تَعْدِيْبٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَبَائِحِ ؛ لِأَنَّ أَفْحَشَ نَوْعٍ مِنْ نَوْعٍ لَا تَقْتَضِي أَنْ كُلُّ فَرْدٍ لِلْأَوَّلِ أَفْحَشُ مِنْ كُلِّ فَرْدٍ لِلثَّانِي كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ اهـ . ع ش . ٥ . فَوَدَّ : (وَأَعْلَظُهَا حُكْمًا) أَيِ لِأَنَّ مِنْ أَحْكَامِ الرِّدَّةِ بَطْلَانُ النَّصْرِ فِي أُمُورِهِ بِخِلَافِ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ وَلَا يَمُوتُ بِالْجِزْيَةِ وَلَا يَصْصُحُ تَأْمِينُهُ وَلَا مُهَادَنَتُهُ بَلْ مَتَى لَمْ يَثْبُتْ حَالًا قِيلَ اهـ . ع ش . ٥ . فَوَدَّ : (فَلَا تَجِبُ إِعَادَةُ الْخِ) أَيِ فَلَوْ خَالَفَ وَأَعَادَ لَمْ تَتَعَدَّ اهـ . ع ش . ٥ . فَوَدَّ : (قَبْلَ الرِّدَّةِ) أَيِ الْوَاقِعَةِ قَبْلَ الرِّدَّةِ اهـ . ع ش .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الرِّدَّةِ)

٥ . فَوَدَّ : (دَوَامَ الْإِسْلَامِ) قَدْ لَا يَخْتَاجُ لِتَقْدِيرِ دَوَامٍ .

أبو حنيفة رحمته الله تجب أماً إيجاباً ثواب الأعمال بمجرود الردة فتحل وفاق وظن الإسوي أن هذا يُنافي عدم إيجابها للمقتل فاعتراض به وليس بظن إذ إيجاب العمل الموجب للإعادة غير إيجاب مجرود ثوابه إذ الصلاة في المصنوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع صحتها وزعم الإمام عدم إيجابها للمقتل، وإن مات كافراً بمعنى أنه لا يُعاقب عليه في الآخرة غربت بل الصواب إيجابه وإن فعل حال الإسلام لأن شرطه موت الفاعل مسلماً ولا صار كأنه لم يُقتل فيعاقب عليه وخرج بقطع الكفر الأصلي قاله الغزالي واعتراضه ابن الرفعة بأن الإخراج إنما يكون بالفصل والكفر الأصلي خارج بنفس الردة ويُرد بأن الجنس قد يكون مخرجاً باعتبار إذ القطع الأعم يشمل الكفر الأصلي؛ لأن فيه قطع موالاة الله ورسوله فهو من حيث ذاته شامل له ومن حيث إضافته للإسلام مخرج له وهذا هو مراد الغزالي.....

• قوله: (أن هذا) أي إيجاب الثواب وقوله به أي بالتناهي. • قوله: (هذه الجمهور) أي وأما عند غيرهم ففيها ثواب والعقاب بغير حزمان الثواب اه. ع. ش. • قوله: (مع صحتها) أي وإسقاطها القضاء اه. • معني. • قوله: (وزعم الإمام إلخ) مبتدأ خبره قوله: غريب. • قوله: (وإن فعل) أي العمل. • قوله: (لأن شرطه) أي عدم العقاب. • قوله: (لأن شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الإمام اه. • سم. • قوله: (وخرج) إلى المتن في النهاية إلا قوله إذ القطع إلى ولا يشمل الحد. • قوله: (يقطع) أي بقطع الإسلام كما عرّف به النهاية ويشير إليه قول الشارح الآتي ومن حيث إضافته للإسلام إلخ ففي كلام الغزالي تسمع. • قوله: (الكفر الأصلي) أي فليس ردة اه. ع. ش. • قوله: (ويُرد بأن الجنس قد يكون مخرجاً باختيار) وذلك إذا كان بينه وبين فضله عموم وخصوص من وجه بل وكذا إذا لم يكن وأريد بالإخراج عدم الدخول وهذا الثاني أولى كما هو معلوم من محله اه. ع. ش. • قوله: (باختيار) ومنه أخرج بعض المناطق بالحيوان في قولهم الإنسان حيوان ناطق الملائكة والجن اه. نهاية. • قوله: (لأن فيه قطع موالاة الله إلخ) فيه أن قطع الموالاة الذي هو إزالتها بعد وجودها غير متحقق في الكفر الأصلي إذ لم يكن هناك موالاة ثم أزيلت فحقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه تأمله اه. سم. • قوله: (وهذا) أي كون الإخراج بحبيبة الإضافة.

• قوله: (لأن شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الإمام. • قوله: (يشمل الكفر الأصلي) فيه نظر إذ المفهوم من قطع الإسلام إزالته تحقّقه فلا يشمل الكفر الأصلي الذي لم يتحقّق قبله إسلام قط فإن أريد الإخراج بقطع فالإخراج به فرع الدخول في غيره ولا دخول للكفر الأصلي أو بقيد الإسلام أو الإضافة إليه فليس الإخراج بقطع اللهم إلا أن يكون الغزالي تسمع كما يشير إليه كلام الشارح وكان يخفي في الجواب عن الغزالي أنه أراد أن خروج الأصلي بالقطع باختيار عدم شموله له فتأمله. • قوله: (قطع موالاة الله ورسوله) فيه أن قطع الموالاة الذي هو إزالتها بعد وجودها غير متحقق في الكفر الأصلي إذ لم يكن هناك موالاة ثم أزيلت فحقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل.

واخراج الردة له إنما هو بعد تعريفها والكلام قبله وهي حينئذ مجهولة لا يصح الإخراج بها فتأمل ولا يشمل الحد كُفْرُ المنافق؛ لأنه لم يوجد منه إسلام حتى يقطع بالحاقه بالمرتد في حكمه لا يقتضي إرادته على المتن خلافاً لمن زعمه والمتن قبل كُفْرٍ مَرٍّ في كلامه فلا يرد عليه، وإن كان حكمه حكم المرتد كذا قيل.....

• فؤد: (والكلام قبله) مبتدأ وخبر واستشكله سم بما نصه إن أراد كلام الغزالي فهو ممنوع؛ لأن الغزالي أخرجه من التعريف أو كلام ابن الرقعة وقوله والكفر الأصلي خارج بنفس الردة فأما أولاً فهو أيضاً ممنوع وأما ثانياً فسلمنا لكن قوله: وهي حينئذ الخ ممنوع إذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر تعريفه ومعنى قول ابن الرقعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادقة عليه وكونه غير صادقة عليه لا يتوقف على ذكره اهـ. • فؤد: (وهي) أي الردة حينئذ أي قبل تعريفها. • فؤد: (والحاقة) أي المنافق اهـ. ع ش. • فؤد: (على المتن) أي جمعه. • فؤد: (والمستقبل من كفر لكفر الخ) حاصله ادعاء أنه بتسليم أنه مرتد قد مر ذكره في كلامه فلا يرد على كلامه هنا على أننا لا نسلم أنه مرتد ولا في حكمه فلا يرد على التعريف أصلاً ولك أن تقول إذا سلم أنه مرتد لا يتدفع الإيراد بالجواب الأول؛ لأن ذكره في محل آخر لا يتفع في عدم جامعية التعريف رشدياً وسم. • فؤد: (مر في كلامه فلا يرد عليه الخ) عبارة النهاية المذكور في كلامه في بابه فلا يرد عليه على أن المرجح إجابته لتبليغ مآنيه الخ.

• فؤد: (والإخراج الخ) فيه ما لا يخفى فإن المراد بخروجه بنفس الردة أنه خارج بجملة تعريفها لعدم صدقه عليه وأما قوله: والكلام قبله فشيء غريب فتأمل. • فؤد: (والكلام قبله) إن أراد كلام الغزالي فهو ممنوع لأن الغزالي إنما أخرجه من التعريف أو كلام ابن الرقعة وقوله والكفر الأصلي خارج بنفس الردة فأما أولاً فهو أيضاً ممنوع وأما ثانياً فسلمنا لكن قوله: وهي حينئذ الخ ممنوع إذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر تعريفه ومعنى قول ابن الرقعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادقة عليه وكونه غير صادقة عليه لا يتوقف على ذكره ألا ترى أننا نقطع بأن معنى الفرس خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكر تعريف الإنسان أو لا ألا ترى أننا لو سكنا عن ذكر تعريف الإنسان لم يلزم جهلنا بمعناه؛ لأن ذكر التعريف إنما هو لإفادة الغير الجاهل فتأمل وأعجب من أمره بتأمل ما ذكره بقوله فتأمل. • فؤد: (لأنه لم يوجد منه إسلام) فليخرج بالقطع الكافر الأصلي. • فؤد: (والمستقبل من كفر لكفر الخ) إن كان المستقبل المذكور من أفراد المرتد حقيقة لم يتدفع وروده عليه بمروره في كلامه؛ لأن معنى الإيراد أنه غير داخل في تعريف الردة المذكور مع أنه من أفراد المرتد فيجب دخوله في التعريف ولا شك في عدم دخوله ومروره في كلامه لا يقتضي دخوله في التعريف، وإن لم يكن من أفراد المرتد حقيقة كما هو المتبادر فلا يرد عليه، وإن لم يمر في كلامه لعدم تناول التعريف له وعدم كونه من أفراد المعرّف فلا يضر عدم دخوله فيه بل يجب خروجه عنه فلا وجه لتفريع عدم وروده عليه بأنه مر في كلامه ومشاركته للمرتد في حكمه لو سلمت لا دخل لها في الإيراد أو عدمه لأن كثيراً ما

وليس في محلّه؛ لأنّ الصحيح أنّه يُجاب لبليغ المأمّن ولا يُجبر على الإسلام بخلاف المرتدّ
فليس حكمه حكمه فلا يردّ أصلاً ووضف ولّد المرتدّ بالردة أمرٌ حكمي فلا يردّ على ما نحن
فيه ثم قطع الإسلام إثمًا.

(بنّي) لكفر ويصحّ عدم تنوينه بتقدير إضافته لِمثَل ما أُضيف إليه ما عطف عليه كنصف وثُلث
يزهّم حالاً أو مآلاً فيكفرُ بها حالاً كما يأتي وتسمية العزم نية بناءً على ما يأتي أنّه المراد منها
غير تمديد وتردّده في قطعه الآتي مُلحق بقطعه تغليظاً عليه (أو قول كُفّر) عن قصد وروية كما

• فود: (وليس في محلّه) قد يُجاب بأن مراد هذا القيل أنّ حكمه من حيث أنّه لا يقبل منه إلا الإسلام،
وأنّه لا بدّ من قتله ما لم يُسلم لكن في الجملة فلا يُنافي ذلك وجوب تبليغه المأمّن؛ لأنّه بعد بلوغه
المأمّن إذا ظفّرنا به قتلناه وإن بدّل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم يُسلم وإذا أكرهناه على
الإسلام فأسلم صحّ إسلامه؛ لأن إكراهه بحقّ اه. سم. • فود: (أنّه يُجاب) أي المُستقل. • فود: (ولا
يُجبر على الإسلام) أي بل يُطلب منه الإسلام وإن امتنع أُمِر باللّٰهوتي لِمأمنه، وإن امتنع منها فقل به
الإمام ما يراه من قتل أو غيره وإذا قتلّه كان ماله قتيلاً اه. ع ش. • فود: (ووضف) إلى المتن في
المُغني. • فود: (ولّد المرتدّ) عبارة المُغني ومن علّق بين مرتدّين فإنّه مرتدّ على الأصحّ عند المُصنّف
وهذا لا يردّ على التعريف فإنّه لم يرتدّ، وإنما ألحق بالمرتدّ حكماً اه. • فود: (على ما نحن فيه) أي؛
لأنّ الكلام في الردّة الحقيقيّة لا فيما يُعمّ الحكميّة اه. سم. • فود: (لكفر) إلى قوله لكن شرط في
النهاية. • فود: (حالاً إلخ) راجع إلى المتن. • فود: (وتسمية العزم إلخ) جواب سؤال نَسأ عن قوله أو
مآلاً عبارة المُغني وذكر التّية مزيد على المُحرّر والشرحين والروضة ليُدخل من عزم على الكفر في
المستقلّ فإنّه يَكفرُ حالاً لكن كان يتّبعني على هذا التّغيير بالعزم فقد قال الماوردي إنّ التّية قصدُ الشيء
مُفترناً بفعله فإن قصده وتراخى عنه فهو عزم وسبّاتي في كلام المُصنّف التّغيير بالعزم اه. • فود: (أنّه)
أي العزم وقوله منها أي من التّية وقوله غير بعيد خبر وتسمية العزم. • فود: (وتردّده إلخ) كان الأولى
تقديمه على قوله ثم قطع الإسلام إلخ. • فود: (في قطعه) أي الإسلام. • فود: (الآتي) وضمّ لتردّده
اه. رشيدّي. • فود: (ملحق بقطعه إلخ) أي فلا يردّ على تعريف المُصنّف. • فود: (بقطعه) أي بالتّية
فيما يتّبعني اه. سم. • فود: (ورؤية) تأمل؛ فإنّ القصد كافٍ في حصول الردّة وإن لم يكن عن تأمل

يتشارك المُختلفات في الأحكام أو بعضها وإذا فهنت ذلك علّمت أنّه لا تجوز في هذا الإيراد ولا في
جوابه فتأمل. • فود: (وليس في محلّه) قد يُجاب بأن مراد هذا القيل أنّ حكمه من حيث أنّه لا يقبل منه
إلا الإسلام، وأنّه لا بدّ من قتله ولا بدّ ما لم يُسلم لكن في الجملة ولا يُنافي ذلك وجوب تبليغه
المأمّن؛ لأنّه بعد بلوغه المأمّن إذا ظفّرنا به قتلناه، وإن بدّل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم
يُسلم وإذا أكرهناه على الإسلام فأسلم صحّ إسلامه؛ لأن إكراهه بحقّ. • فود: (فلا يردّ على ما نحن
فيه)؛ لأنّ الكلام في الردّة الحقيقيّة لا الحكميّة. • فود: (ملحق بقطعه) أي بالتّية فيما يتّبعني.

يُفهمه قوله الآتي استهزاءً لئلا يترك أثر لِسْبَقِي لِسَانٍ أَوْ أَكْرَاهِ واجتهادٍ وجحايةٍ كُفْرٍ لكن شَرَطَ الغزالي أَنْ لَا يَقَعَ إِلَّا فِي مَجْلِسِ الْحَاكِمِ وفيه نَظَرٌ بَلْ يَنْبَغِي أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ فِي حِكَايَتِهِ مُضْلَحَةٌ جَازَتْ وَشَطَحٌ وَلِيَّ حَالٍ غَيَّبَتْهُ أَوْ تَأْوِيلُهُ بِمَا هُوَ مُضْطَلَّحٌ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ جَهِلَهُ غَيْرُهُمْ إِذِ اللَّفْظُ الْمُضْطَلَّحُ عَلَيْهِ حَقِيقَةٌ عِنْدَ أَهْلِهِ فَلَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ بِمُخَالَفَتِهِ لِاصْطِلَاحِ غَيْرِهِمْ كَمَا حَقَّقَهُ أَيْمَةُ الْكَلَامِ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ ثُمَّ زَلَّ كَثِيرُونَ فِي التَّهْوِيلِ عَلَى مُحَقِّقِي الصُّوفِيَّةِ بِمَا هُمْ بِرَبُوفُونَ مِنْهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ تَكَلَّمَ بِاصْطِلَاحِهِمْ الْمُقَرَّرِ فِي كُتُبِهِمْ قَاصِدًا لَهُ مَعَ جَهِلِهِ بِهِ وَالَّذِي يَنْبَغِي بَلْ يَتِمُّ وَجُوبُ مَنَعِهِ مِنْهُ بَلْ لَوْ قِيلَ بِمَنْعِ غَيْرِ الْمُشْتَهَرِ بِالتَّصَوُّفِ الصَّادِقِ مِنَ التَّكَلُّمِ بِكَلِمَاتِهِمُ الْمُشْكِلَةِ إِلَّا مَعَ نِسْبَتِهَا إِلَيْهِمْ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لظَوَاهِرِهَا لَمْ يَتَّخِذْ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَفَايِدَ لَا تَخْفَى وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ يُعْزَرُ وَلِيَّ قَالَ أَنَا اللَّهُ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ وَلَا يَمْتَنِعُ لَهُ غَيْرُ مَعْصُومٍ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ غَائِبًا فَهُوَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ لَا يُعْزَرُ كَمَا لَوْ أَوَّلَ بِمَقْبُولٍ وَلَا فَهُوَ كَافِرٌ وَهُوَ كُنْ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا شَكَكْنَا فِي حَالِهِ فَيُعْزَرُ فَطَمَأْنَنَ وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ لِاحْتِمَالِ عُذْرِهِ وَلَا

وَنَظَرٌ فِي الْعَوَاقِبِ فَلَمَّا أَرَادَ بِالرَّوِيَّةِ مُجَرَّدَ الْإِخْتِيَارِ فَهُوَ تَأْكِيدٌ لِلْقَصْدِ اه. ع ش ه فؤد: (فَلَا أَقْر) إِلَى قَوْلِهِ إِذِ اللَّفْظُ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلُهُ وَاجْتِهَادٌ وَقَوْلُهُ لَكِنْ شَرَطَ إِلَى وَشَطَحٌ وَلِيَّ. ه فؤد: (وَاجْتِهَادٌ) أَيِ فِيمَا لَمْ يَكُنِ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ عَلَى خِلَافِهِ بِدَلِيلٍ كُفْرٍ نَحْوِ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مَعَ أَنَّهُ بِالْإِجْتِهَادِ رَشِيدٌ وَسَمَّوْهُ ع ش ه فؤد: (وَاجْتِهَادٌ) الْخ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ قَوْلُهُ: (وَجَحَايَةُ كُفْرٍ) الْخ) جِبَارَةُ الْمُنْعَى وَخَرَجَ أَيْضًا مَا إِذَا حَكَى الشَّاهِدُ لَفْظَ الْكُفْرِ لَكِنَّ الْغَزَالِي ذَكَرَ فِي الْإِخْيَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حِكَايَتُهُ إِلَّا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ فَلْيَتَقَطَّنْ لَهُ اه. ه فؤد: (أَنْ لَا يَقَعَ) أَيِ حِكَايَةُ الْكُفْرِ. ه فؤد: (وَشَطَحٌ) وَلِيَّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سَبَقِي لِسَانٍ. ه فؤد: (أَوْ تَأْوِيلُهُ) عَطَفَ عَلَى غَيَّبَتْهُ. ه فؤد: (وَبَيْنَ ثُمَّ) أَيِ لِأَجْلِ الْمُخَالَفَةِ لِاصْطِلَاحِ غَيْرِهِمْ. ه فؤد: (زَلَّ كَثِيرُونَ) الْخ) وَجَرَى ابْنُ الْمُفَرِّجِ تَبَعًا لِغَيْرِهِ عَلَى كُفْرٍ مِنْ شَكٍّ فِي كُفْرِ طَائِفَةِ ابْنِ عَرَبٍ الَّذِينَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْإِتِّحَادُ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا فُهِمَ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ وَلَكِنْ كَلَامٌ هَؤُلَاءِ جَارٍ عَلَى اصْطِلَاحِهِمْ وَأَمَّا مَنْ اعْتَصَدَ ظَاهِرَهُ مِنْ جَهْلِهِ الصُّوفِيَّةِ فَإِنَّهُ يُعْرَفُ فَإِنْ اسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ صَارَ كَافِرًا وَسَيَّئِي كَلَامٍ عَلَى هَذَا فِي كِتَابِ السِّرِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اه. مُنْعَى. ه فؤد: (لَا يَمْتَنِعُ) أَيِ التَّكَلُّمِ بِكَلِمَاتِهِمُ الْمُشْكِلَةِ الْخ. ه فؤد: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ قَوْلُهُ: أَنَا اللَّهُ. ه فؤد: (وَلَا) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ غَائِبًا وَلَا مُؤَوَّلًا بِمَقْبُولٍ. ه فؤد: (وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا) الْخ) أَقُولُ أَوْ عَلَى مَا إِذَا عَلِمْنَا حُضُورَهُ وَتَأْوِيلَهُ وَالتَّغْيِيرُ لِلْفَطَمِ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ الْخَطِيرِ اه. س م. ه فؤد: (عَلَى مَا إِذَا شَكَكْنَا) الْخ) مُتَّضَاهُ أَنَّهُ حَيْثُ لَا يُسْتَفْصَلُ مِنْهُ وَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سَيِّدُ عَمَرَ.

ه فؤد: (وَاجْتِهَادٌ) أَيِ لَا مُطْلَقًا كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ لِمَا سَبَقَتْهُ مِنْ نَحْوِ كُفْرِ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مَعَ أَنَّهُ بِالْإِجْتِهَادِ وَالِاسْتِدْلَالِ. ه فؤد: (وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا شَكَكْنَا فِي حَالِهِ) أَقُولُ أَوْ عَلَى مَا إِذَا عَلِمْنَا حُضُورَهُ وَتَأْوِيلَهُ وَالتَّغْيِيرُ لِلْفَطَمِ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ الْخَطِيرِ.

بعدم الولاية؛ لأنه غير معصوم وقول القشيري من شرط الولي الحفظ كما أن من شرط النبي المصنعة فكل من للشرع عليه اعتراض مفروز مخادع مراده أنه إذا وقع منه مخالفة على التذرة باذر للتصلي منه فوزاً لا أنه يستحيل وقوع شيء منه أصلاً.

(تنبيه) قال بعض مشايخنا ممن جمع بين التصوف والعلوم الثقليّة والمقلية لو أذكرت أبواب تلك الكلمات للمثمن على تدوينها مع اعتقادي لحقيتها؛ لأنها منزلة للقوام والأغبياء المدعين للتصوف انتهى وإنما يتجه إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها كخشية اندراس اصطلاحهم وتلك المفاسد يدرؤها أئمة الشرع فلا نظراً إليها. قيل في المتن دوز فإن الردة أحد نوعي الكفر فكيف تعرف بأنها قول كافر وزد بأن المراد بالكفر المضاف إليه الكفر الأصلي واعتراض أيضاً توسطه يكفر بأن تقديمه ليخذف بها بعد دلالة الأول أو عكسه أولى ويجاب بمنع ذلك بل له حكمة تأتي قريباً على أن توسطه ينفذ ذلك أيضاً فإنه بالتسمية إما

• فؤد: (وقول القشيري الخ) جواب سؤال منشؤه قوله: ولا بعدم الولاية إلخ. • فؤد: (مفروز الخ) عبارة المثنى فهو مفروز مخادع فالولي الذي تواتت أفعاله على الموافقة اه. • فؤد: (مراده) أي القشيري من قوله ذلك. • فؤد: (للتصلي منه) أي التبرؤ منه اه. • كزدي. • فؤد: (للمثمن) جواب لو.

• فؤد: (ولأنما يتجه إن لم يكن الخ) أقول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ أميل؛ لأن بقاء العلم يتصور بالإلقاء إلى المثاهل له والتدوين، وإن كان أبلغ في حفظ العلم وبقائه كما صرحوا به لكن هذه الأولوية لا تقاوم المفاسد المترتبة عليه مع ما هو مفروز من أن ذرة المفاسد مقدم على جلب المصالح وأما قول السارح وتلك الخ فمحل تأمل؛ لأن قصارى ما يتأتى من إجماع الشرع إظهار فساده لا ذرؤها وإزالتها سيما في زماننا الذي عرف فيه المتكبر وأكبر المعروف واعتقدت العامة في كثير من الفسقة أنه بالولاية موصوف نسال الله الهداية والتوفيق، وأن يمتحننا سلوك أقوم طريق اه. • سيد عمر. • فؤد: (كخشية اندراس اصطلاحهم) أي ومعرفة اصطلاحهم بمطالعتها فاجتناب عن تكفير العارفين في عصر أو قطر خالي ظاهراً عن التصوف الصادق ودفع نزاع بها فيما لو اختلف علماءه فيمن تكلم بها فقال بعضهم بكفره بناء على أنها ليست من مصطلحاتهم وبعضهم بمدية بناء على أنها منها وبه يتدفع ما مر أيضاً من ميل السيد عمر إلى ما قاله بعض المشايخ. • فؤد: (قيل) إلى قوله ويجاب في المثنى إلا قوله أو عكسه. • فؤد: (الكفر الأصلي) قد يقال أو المطلق اه. • سم أي؛ لأن الجنس إنما يتوقف على أنواعه وأفراده في التحقّي والوجود الخارجي لا في التصوّر والوجود الذهني. • فؤد: (بأن تقديمه) أي بأن يقول بنية أو قول أو فعل كافر. • فؤد: (أو حكمه) كأن مراده تأخير اه. • سم أي بأن يقول بنية أو قول أو فعل كافر. • فؤد: (بمنع ذلك) أي أولوية التقديم أو التأخير. • فؤد: (بل لئ) أي للتوسيط. • فؤد: (تأتي الخ) أي في شرح أو فعل. • فؤد: (ينفذ ذلك) أي ما ينفذه التقديم أو التأخير.

• فؤد: (الكفر الأصلي) قد يقال أو أطلق أو كان مراده تأخير.

قبله مُتَأَخِّرٌ وَلِذَا بَعْدَهُ مُتَقَدِّمٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوَقْفِ.

(تنبيه) يدخل في قول الكفر تعليقهُ ولو بمُحالٍ عاديٍّ وكذا شرعيٍّ أو عقليٍّ على احتمالٍ؛ لأنّه قد يُنافي عقد التضمين المُشترط في الإسلام ويُشكّل على ذلك ما في البخاريّ من عدّة طُرُقٍ أَنْ خَبَأَهَا بِحُجَّتِهِ طلب من العاصِ بنِ وإبلِ السهميّ دَنًا له عليه فقال لا أُعْطِيكَ حَتَّى تُكْفِرَ بِمُحَمَّدٍ فقال لا أَكْفُرُ بِهِ حَتَّى تُمَيِّتَكَ اللَّهُ ثُمَّ يَمُوتُكَ فهذا تعليقٌ للكُفرِ بِمُحَمَّدٍ ومع ذلك لم يكن فيه كُفْرٌ وقد يُجابُ بأنّه لم يقصدِ التعليق قطعًا، وإنما أرادَ تكذيبَ ذلك اللّعينِ في إنكارِهِ البُعثِ ولا يُنافيه قولُهُ: حَتَّى؛ لأنّها تأتي بمعنى إلا المُنتَقِطَةُ فتكونُ بمعنى لكن التي صرحوا بأنّ ما بعدها كلامٌ مُستأنفٌ وعليه خُروجُ ابنِ هشامٍ الخضرانيّ حديثَ «كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أبُوهُ يَهُودِيًّا» أي لكن أبواه قال وقد ذَكَرَ التَّحَوُّيُونَ هذا في أفسامٍ حَتَّى وخُرجوا عليه قوله حَتَّى إلخ انتهى ونظيرُ ذلك ما وَقَعَ «لَأَسَامَةُ لَمَّا قَتَلَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ظَانًّا أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَهَا تَقِيَّةً فَأَتَتْهُ بِحُجَّتِهِ» حَتَّى قَالَ تَعَنِّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ» زواه مسلمٌ وهذا التّعنيُّ يقتضي الكُفرَ لِكُنْهُ لم يقصدِ ظاهرُ هذا اللَّفْظُ بل أَنَّ ذلك الفعل وَقَعَ منه قَبْلَ إِسْلَامِهِ حَتَّى يَكُونَ مَغْفُورًا له فتأملُ كلاً من هذينِ القولينِ فَإِنَّ الكلامَ فِيهِمَا مُهِمٌّ ومع ذلك لم يُوضّحوه ثُمَّ رأيتُ بعضَ شُراحِ البخاريّ قال لا يُقالُ مَفْهُومُ الغايةِ أَنَّهُ يَكْفُرُ بَعْدَ الموتِ لأنَّ ذلك مُحالٌ فَكَانَتْهُ قَالَ لا أَكْفُرُ أَبَدًا كَمَا فِي «لَا يَذْوَثُونَ فِيهَا أَلْمُوتَ إِلَّا أَلْمُوتَةَ الْأَوَّلِ» [اللعن: ٥٦] فِي أَنَّ ذِكْرَهُ لِلتَّأْكِيدِ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لأنّه إِنْ أَرَادَ بَعْدَ موتِ نَفْسِهِ كَانَ

❶ **قَوْلُهُ: (تَغْلِيْقُهُ) أَيِ الْكُفْرِ. ❷ قَوْلُهُ: (لَا تَهْ) أَيِ التَّغْلِيْقِ بِالْمُحَالِ. ❸ قَوْلُهُ: (لَا تَه) قَدْ يُتَافَى هَذَا التَّضْمِيْمُ أَنْظُرْ هَلْ هَذَا فِي الْمُحْتَمَلِ أَوْ أَعْمُ أَه. سَمِ أَقُولُ ظَاهِرُ صَنِيعِهِ الْأَوَّلِ. ❹ قَوْلُهُ: (هَلَىٰ ذَلِك) أَيِ الدُّخُولِ. ❺ قَوْلُهُ: (وَلَا يُتَافَى) أَيِ عَدَمِ قَضِيَةِ التَّغْلِيْقِ. ❻ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا) أَيِ لَكِنْ. ❼ قَوْلُهُ: (وَهَلِيهِ) أَيِ عَلَى حَتَّى بَعَثَنِي إِلَّا الْخ. ❽ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيِ ابْنِ هِشَامٍ. ❾ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ كَرَرْتُ حَتَّى بَعَثَنِي إِلَّا الْخ وَقَوْلُهُ قَوْلُهُ: أَيِ قَوْلِ خَبَّابٍ أَه. كُرْدِي. ❿ قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُ ذَلِك) أَيِ مَا وَقَعَ لِخَبَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. ❶٠ قَوْلُهُ: (تَقْيَةُ) أَيِ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَقْتُلَهُ الْمُسْلِمُونَ أَه. كُرْدِي. ❶١ قَوْلُهُ: (فَأَتَبَهُ) مِنْ التَّائِبِ يُقَالُ أَتَبَ تَائِبًا إِذَا لَامَهُ أَه. قَامُوسٌ. ❶٢ قَوْلُهُ: (ظَاهِرُ هَذَا اللَّفْظِ) أَيِ مِنْ تَمَتَّى اسْتِمْرَارِهِ عَلَى الْكُفْرِ وَقَوْلُهُ بَلْ إِنْ ذَلِكَ الْفِعْلُ أَيِ الْفِعْلِ. ❶٣ قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ) أَيِ قَوْلِ خَبَّابٍ وَقَوْلِ أُسَامَةَ أَه. كُرْدِي. ❶٤ قَوْلُهُ: (لَمْ يَوْضُحْهُ) أَيِ شَرَّاحِ الْأَحَادِيثِ. ❶٥ قَوْلُهُ: (مَفْهُومُ الْغَايَةِ) أَيِ فِي قَوْلِ خَبَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. ❶٦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ ذَلِك) عِلَّةٌ لِيَتَمَّى الْقَوْلُ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ الْكُفْرُ بَعْدَ الْمَوْتِ. ❶٧ قَوْلُهُ: (فِي أَنْ يَكْفُرَ) أَيِ الْإِسْتِثْنَاءِ. ❶٨ قَوْلُهُ: (إِنْ أَرَادَ) أَيِ الْبَعْضُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَالَ الْخ أَيِ لِيَخْبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.**

□ فَرُدْ: (لأنه قد ينافي حَقْدَ التَّضَمِيمِ) انْظُرْ هَذَا فِي الْمُحْتَمَلِ أَوْ أَعْمَ.

غَلَطًا لَّأَنَّهُ قَالَ حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ ثُمَّ يَمِيتَكَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِ الْعَاصِي ثُمَّ بَعَثَهُ فَلَيْسَ هَذَا بِمُحَالٍّ بَلْ هُوَ مُمْكِنٌ كَمَا تَقَرَّرَ فَإِنْ قُلْتَ بَلْ هُوَ مُحَالٌّ؛ لِأَنَّ خَبَابًا بَعْدَ بَعَثِ الْعَاصِي يَكُونُ قَدْ مَاتَ فَكَأَنَّهُ غَلَقَ بِمَا بَعْدَ مَوْتِ نَفْسِهِ قُلْتَ هَذَا لَا يُوجِبُ الاستِحَالَةَ؛ لَأَنَّهُ يُعْكِزُ عَقْلًا وَعَادَةً أَنَّ اللَّهَ يُمِيتُ الْعَاصِي ثُمَّ يَمِيتُهُ لَوَقْتِهِ وَخَبَابٌ حَتَّى فَلَا استِحَالَةَ بِوَجْهِهٍ فَالْحَقُّ مَا ذَكَرْتُهُ عَلَى أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ التَّعْلِيقَ بِمِثْلِ هَذَا الْمُحَالِّ يَقْتَضِي الْكُفْرَ (أَوْ الْهَلْ) لِكُفْرٍ وَسَيُفْضَلُ كَلًّا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مُقَدِّمًا الْقَوْلَ؛ لَأَنَّهُ أَغْلَبُ مِنَ الْفِعْلِ. وَظَاهِرٌ يُشَاهِدُ بِخِلَافِ النَّيَّةِ.....

• فَوَدَّ: (فَلَيْسَ هَذَا بِمُحَالٍّ) قَدْ يُقَالُ لَيْسَ مُرَادُ الْبُغْضِ بِالْمُشَارِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ مَوْتُ الْعَاصِي ثُمَّ بَعَثَهُ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ مَا أَوْرَدَهُ إِنْ صَحَّ بَلْ مُرَادُهُ الْكُفْرُ بَعْدَ الْمَوْتِ يَعْنِي أَنَّ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا لَا يُتَصَوَّرُ كُفْرُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ هَذَا الَّذِي أَوْرَدَهُ فَإِنْ قُلْتَ مِنْ أَيْنَ يَحْتَمِلُ الْكَلَامُ هَذِهِ الْعِنَايَةَ قُلْتَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِنَعَثِ الْعَاصِي الْبُعْثُ الْمَشْهُورُ اهـ. سم. • فَوَدَّ: (قُلْتَ هَذَا لَا يُوجِبُ الاستِحَالَةَ) أَقُولُ إِذَا أَرَادَ خَبَابٌ يَنْعَثُ الْعَاصِي الْبُعْثَ الشَّرْعِيَّ الْمَشْهُورَ، وَهُوَ الْقِيَامُ مِنَ الْقَبْرِ لِلْعَرْضِ وَالْحِسَابِ أَوْجِبَ الاستِحَالَةَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ مَوْتَ خَبَابٍ فَيَكُونُ ذِكْرُ مَوْتِ الْعَاصِي وَيَعْنِيهِ كِنَايَةً عَنْ مَوْتِ خَبَابٍ بَلْ مَوْتُ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّهُمَا يَسْتَلْزِمَانِيَةً تَأْتِلُ سَمَ وَسَيَدُ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (لَوَقْتِهِ) أَيَّ حَالًا. • فَوَدَّ: (وَخَبَابٌ حَتَّى) جُمْلَةً حَالِيَةً. • فَوَدَّ: (مَا ذَكَرْتُهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ إِلَخ) اهـ. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (هَلَى إِنَّكَ إِلَخ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: (فَالْحَقُّ إِلَخ). • فَوَدَّ: (وَقَدْ حَلِمْتَ) أَيَّ فِي أَوَّلِ التَّنْبِيهِ أَنَّ التَّعْلِيقَ بِمِثْلِ هَذَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَقْسَامِ أَغْنَى الْعَادِي وَالشَّرْعِيَّ وَالْعَقْلِيَّ اهـ. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (هَلَى إِنَّكَ قَدْ حَلِمْتَ إِلَخ) إِنَّمَا يَرُدُّ لَوْ كَبَتْ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ قَبْلَ صُدُورِ ذَلِكَ مِنْ خَبَابٍ وَإِثْبَاتِهِ أَغْسَرَ مِنْ خَرِطِ الْقِتَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سَيَدُ عَمَرُ عِبَارَةٌ سَمَ وَقَدْ لَا يَسْلَمُ الْبُغْضُ مَا فِي هَذِهِ الْعِلَاوَةِ اهـ. • فَوَدَّ: (لِكُفْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (مُحْتَجًّا) فِي التَّهْمَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ) إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (وَسَيُفْضَلُ إِلَخ) أَيَّ فِي قَوْلِهِ: (فَمَنْ نَمَى إِلَخ) اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَظَاهِرٌ يُشَاهِدُ إِلَخ) أَنْظَرْ مَا مَعْنَى كَوْنِ الْقَوْلِ يُشَاهِدُ اهـ. رَشِيدِي (أَقُولُ) مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُذَرِّكُ بِحَسَبِ السَّمْعِ بِخِلَافِ النَّيَّةِ فَإِنَّهَا إِنَّمَا تُذَرِّكُ بِالْوُجْدَانِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ النَّيَّةِ) هَلَا زَادَ وَالْفِعْلُ أَيَّ فَإِنْ الْفِعْلُ،

• فَوَدَّ: (فَلَيْسَ هَذَا بِمُحَالٍّ) قَدْ يُقَالُ مُرَادُ الْبُغْضِ بِالْمُشَارِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ لَيْسَ مَوْتُ الْعَاصِي ثُمَّ بَعَثَهُ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ مَا أَوْرَدَهُ إِنْ صَحَّ بَلْ مُرَادُهُ بِهِ الْكُفْرُ بَعْدَ الْمَوْتِ يَعْنِي أَنَّ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا لَا يُتَصَوَّرُ كُفْرُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ هَذَا الَّذِي أَوْرَدَهُ نَعَمْ يَرِدُ عَلَيْهِ الْعِلَاوَةُ الْآتِيَةُ، وَهُوَ شَيْءٌ آخَرُ وَقَدْ لَا يَسْلَمُ الْبُغْضُ مَا فِي تِلْكَ الْعِلَاوَةِ فَإِنْ قُلْتَ مِنْ أَيْنَ يَحْتَمِلُ الْكَلَامُ مَعْنَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا لَا يُتَصَوَّرُ كُفْرُهُ قُلْتَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِنَعَثِ الْعَاصِي الْبُعْثَ الْمَشْهُورَ. • فَوَدَّ: (قُلْتَ هَذَا لَا يُوجِبُ الاستِحَالَةَ إِلَخ) أَقُولُ إِنْ أَرَادَ يَنْعَثُ الْعَاصِي الْبُعْثَ الشَّرْعِيَّ الْمَشْهُورَ، وَهُوَ الْقِيَامُ مِنَ الْقَبْرِ لِلْعَرْضِ وَالْحِسَابِ وَجِبَ الاستِحَالَةَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ مَوْتَ خَبَابٍ فَيَكُونُ ذِكْرُ مَوْتِ الْعَاصِي وَيَعْنِيهِ كِنَايَةً عَنْ مَوْتِ خَبَابٍ بَلْ مَوْتُ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّهُمَا يَسْتَلْزِمَانِيَةً تَأْتِلُهُ.

وكان هذا هو حكمة إضافته لكفر دون الآخرين فاندفع ما قيل ينبغي تأخير القول عن الفعل؛ لأن التقسيم فيه فإن قلت فليتم قدم التية فيما مر قلت: لأنها الأصل والمقومة للقول والفعل فقدّمها في الإجمال لذلك والقول في التفصيل لما مر فهو صنيع حسن (سواء في الحكم عليه عند قوله الكفر (قاله استهزاء) كأن قيل له قص أظفارك فإنه شئ فقال لا أفعله، وإن كان شئ وكان قال لو جأني النبي ما قبلته ما لم يرد المبالغة في تبعيد نفسه عن فعله أو يطلق فإن المتبادر منه التبعيد كما قاله بعضهم محتجاً عليه بأنه لو لم يقبل شفاعته ﷺ في حياته في

وإن كان يشاهد إلا أنه ليس أغلب مع أن قوله دون الآخرين يقتضي ما ذكرته فليتأمل اهـ. رشيد أفول ويغني عن زيادته قوله: السابق من الفعل. هـ فود: (وكان هذا) أي مزية القول على الفعل بالأغلبية وعلى التية بالمشاهدة. هـ فود: (فاندفع إلخ) أي بقوله لأنه أغلب من الفعل. هـ فود: (لأن التقسيم) أي إلى الاستهزاء والعدا والإغتياد المقومة أي المحصلة اهـ. كزدي. هـ فود: (والقول إلخ) أي وقدم القول.

هـ فود: (لما مر) أي في قوله لأنه أغلب إلخ. هـ فود: (في الحكم عليه) أي بالازدواج. هـ فود: (فقال لا أفعله، وإن كان شئ) أي وقصد الاستهزاء بذلك كما صوته المصنف اهـ. مغني ويغني بهذا أن قول الشارح الآتي كالتهاية ما لم يرد المبالغة إلخ راجع لكل من المثالين ويتدفع قول الرشيد قوله: كأن قيل له قص إلخ صريح هذا السياق أن هذا بمجرده استهزاء ولو لم يقصد به استهزاء فليراجع اهـ.

هـ فود: (وكان قال إلخ) وكما لو قيل له (كان النبي ﷺ إذا أكل لعق أصابعه الثلاثة) فقال ليس هذا بأدب أو قال لو أمرني الله أو رسوله بكذا لم أفعل أو لو جعل الله القبلة هنا لم أصل إليها ولو اتخذ الله فلاناً نبياً لم أضدعه أو شهد عندي نهي بكذا أو ملك لم أقبله أو قال إن كان ما قاله الأنبياء صدقاً نجونا أو لا أفري النبي إنسي أو جني أو قال إنه جن أو صغر عضواً من أعضائه احتجازاً أو صغر اسم الله تعالى أو قال لا أفري ما الإيمان احتجازاً أو قال لمن حوّل لا حول لا يغني من جوع أو لو أوجب الله علي الصلاة مع مرضي هذا ظلمني أو قال المظلوم هذا بتقدير الله فقال الظالم أنا أفعل بغير تقديره أو سمى الله على شرب خمر أو زنا استخفافاً باسمه تعالى أو قال لا أخاف القيامة وقال ذلك استخفافاً كما قاله الأذرع أو كذب المؤذن في أذنيه كأن قال له تكذب أو قال قسعة من تريد خير من العلم أو قال لمن قال أودعت الله مالي أودعته من لا يتبع السارق إذا سرق وقال ذلك استخفافاً كما قاله الأذرع أو قال توفي إن شئت مسلماً أو كافراً أو لم يكفر من دان بغير الإسلام كالتصاري أو شك في كفرهم أو قال أخذت مالي ولدي فماذا تصنع أيضاً أو ماذا بقي لم تفعله أو أعطى من أسلم مالا فقال مسلم ليتني كنت كافراً فأسلم فأعطى مالا أو قال معلّم الصبيان مثلاً اليهود خير من المسلمين لأنهم يتصرفون معلّمي صبيانهم مغني وأسئ مع شرجه. هـ فود: (ما لم يرد المبالغة إلخ) أي فلا تكفر حبيز ولا حرمة أيضاً اهـ. ع ش. هـ فود: (من فعله) أي وقبوله. هـ فود: (كما قاله بعضهم) وأفتى بذلك شيخنا

هـ فود: (وكان هذا هو حكمة إلخ) يتأمل حاصله. هـ فود: (فإن المتبادر منه التبعيد كما قاله بعضهم)

شيء كما وقع ليرورة ~~تجشعها~~ لم يكفر ولك أن تقول لا حجة له في ذلك للفرق الواضح بين عدم قبول الشفاعة مجزؤاً عما يُشعر باستخفاف وقوله لو إلخ فإن في هذا من الإشعار بالاستهتار ما لا يخفى على أحد فالذي يتجه في حالة الإطلاقي الكفر فإن قلت يؤيد ما قاله قول الشبكي ليس من التنقيص قول من سئل في شيء لو جاءني جبريل أو النبي ما فعلته؛ لأن هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده قلت لا يؤيده لما هو ظاهر أن ما فعلته لا يشعر باستخفاف أصلاً بخلاف ما قبلته فتأمل وأنتى الجلال البلقيني فيمن قيل له اصبر عليّ بدينك فقال لو جاءني ربي ما صبرت فإن الظاهر عدم الكفر وكان مادة هذا كما ذكر عن الشبكي حكاية الرافعي فيمن أمر آخر بتنظيف بيته فقال له نظف بيئنا مثل ﴿وَالسَّوِّءِ وَالطَّارِقِ﴾ (طه: ١٠) أنه لا يكفر؛ لأنه من باب المبالغة في التشبيه المقصودة للتبليغ الدالة على تعظيم قدر المشبه دون

الشهاب الزنلي ~~رحمته~~ تدل تباً للشبكي في أنه ليس من التنقيص نهاية وسم وتقدم عن المعني ما يوافقه. فود: (كما وقع) أي عدم القبول. فود: (فإن في هذا من الإشعار إلخ) ممنوع بل فيه الإشعار بأنه أعظم عظيم اه. سم. فود: (بالاستهتار) أي الاستخفاف اه. كزدي. فود: (ما قاله) أي البعض. فود: (لو جاءني إلخ) مقول القول. فود: (على تعظيمه إلخ) أي عظمه جبريل أو النبي. فود: (قلت لا يؤيده لما هو ظاهر إلخ) أطال سم في رده وإثبات أن لا فرق بين القولين راجعاً. فود: (وكان) بشد التوين. فود: (مادة هذا) أي أصل هذا الافتاء وما أخذه. فود: (فقال) أي الآخر له أي للأمر. فود: (أنه لا يكفر إلخ) متعلق بقوله: حكاية الرافعي كما في تضييحه. فود: (المقصودة) صفة للمبالغة كما في تضييحه أيضاً.

وأنتى به شيخنا الشهاب الزنلي. فود: (فإن هذا من الإشعار إلخ) ممنوع بل فيه الإشعار بأنه فطم عظيم. فود: (لما هو ظاهر أن ما فعلته لا يشعر باستخفاف أصلاً إلخ) أقول لا يخفى أن قول القائل لو جاءني جبريل أو النبي ما فعلته إنما يريد به المبالغة في تبعية نفسه عن الفعل ومعلوم أن هذا القول إنما يُفيد المبالغة المذكورة إن أراد لو جاءني جبريل أو النبي أمراً بهذا الفعل أو طلياً له ما فعلته إذ لو أراد أحدهما غير أمير به ولا طالب له لم يكن هناك مبالغة مطلقاً وحيث فلا فرق بين قوله: لو جاءني النبي ما قبلته، وبين قوله: لو جاءني النبي، أي طلياً لهذا الفعل ما فعلته فما ادعاه من الفرق ووضفه بالظهور ليس بشيء ومما يعين أيضاً أن المراد لو جاءني النبي أمراً أو طلياً قول الشبكي؛ لأن هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده إذ لو كان المراد التعليل على مجيئه مجزؤاً عن الأمر والطلب لم يكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم كما لا يخفى إلا أن يكون ذلك الفعل مما لا يليق فعله بحضرة النبي بالأدب معه وأراد لو جاء ما فعلته مراعاة للأدب معه لكن هذا المعنى غير مراد من هذا الكلام قطعاً فتأمل بعد ذلك قوله: فتأملته تحريضاً على الإهتمام بهذا الفرق واستناده سم. فود: (أنه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الرافعي كما في تضييحه. فود: (المقصودة) صفة للمبالغة كما في تضييحه أيضاً.

احتقار المشبه به أنه يكفر؛ لأن فيه استخفافاً أن العالم لا يكفر؛ لأنه يعرف حقائق التشبيه المائمة من الاستخفاف نظرًا إلى أن المبالغة تمنع قصد تحقيق المعنى بخلاف العامي؛ لأن هذه العبارة منه تدل على عظيم تهوُّر واستخفاف ولم يَرْجِع الرَّافِعِي شيئاً من هذه الاحتمالات ورجح غيره عدم التكفير به يتأيد ما مرَّ عن الشيكسي والجلال (أو عباداً) بأن عَرَفَ بباطنه أنه الحق وأبى أن يَقْرَ به (أو اعطفاً) وهذه الثلاثة تأتي في التَّجْهُّد أيضاً كالفعل الآتي وحذف همزة التسوية والعطف بأولفة والأفصح ذكرهما والعطف بأم ونقل الإمام عن الأصوليين أن إضمار التورية أي فيما لا يحتتملها كما هو ظاهر لا يُفِيدُ فَيَكْفُرُ بَاطِنًا أَيْضًا لِحَصُولِ التَّهَازُؤِ مِنْهُ وَبِهِ فَارَقَ قَبُولُهُ فِي نَحْوِ الطَّلَاقِ بَاطِنًا. (فَمَنْ نَفَى الصَّانِعَ).....

• قوله: (أنه يكفر) هو الاحتمال الثاني. • قوله: (أن العالم لا يكفر) هو الثالث اه. سم.

• قوله: (بأن عَرَفَ) إلى قول المصنِّب: (فَمَنْ نَفَى) في النهاية الآقوله: (كالفعل الآتي).

• قوله: (وخلف همزة التسوية) أي من قاله اه. ع ش. • قوله: (لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافي وغيره تقدَّم في هامش معاملات العبد اه. سم. • قوله: (أي فيما لا يحتتملها) أي كأن قال الله ثالث ثلاثة وقال أرذت غيره اه. ع ش. • قوله: (وبه فارق قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فَرَضَ هذا فيما لا يُحْتَمَلُ فَمَنْ الْمُحْتَمَلِ أَوَّلَى اه. سم عبارة ع ش ظاهره فيما يُحْتَمَلُ وما لا يُحْتَمَلُ اه. • قوله: (في نحو الطلاق) انظر الصورة التي لا تقبل التورية فيها في الطلاق ظاهرًا وتقبل فيها باطنًا اه. رَشِيدِي.

• قول (سني): (فَمَنْ نَفَى الصَّانِعَ) أي أنكره وهم الذرية الزاعمون أن العالم لم يزل موجودًا كذلك بلا صانع اه. مُنْفِي.

• قول (سني): (فَمَنْ نَفَى الصَّانِعَ).

(فَرَعَ): الوجه فيمن قال عليم الله كذا مثلاً كاذباً أنه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب، وهو بمجرد ليس كُفْرًا فَإِنْ قَالَ عَلَى وَجْهِ الاستخفاف أو اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل أو جَوَزَ عَدَمَ المطابقة فلا إشكال في الكفر والوجه أيضًا فيمن لم يصل إلَّا لِلْخَوْفِ مِنَ المَذَابِ بَحِيثٌ إِنَّهُ لَوْلَا الْخَوْفُ مَا صَلَّى عَدَمَ إطلاقي كُفْرِهِ بل إن اعتقد مع ذلك استحقاقه تعالى للعبادة فلا كُفْرَ وَإِنْ اعتقد عدم الاستخفاف فلا إشكال في الكفر، وإن لم يعتدَّ واحدًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ بِمَعْنَى الْغَفْلَةِ عَنْهُمَا فَهِيَ نَظَرٌ وَلَا يَعُدُّ عَدَمَ الْكُفْرِ اه. سم.

• قوله: (أنه يكفر) هو الاحتمال الثاني. • قوله: (أن العالم لا يكفر) هو الثالث. • قوله: (لغة) فيه توجيه

آخر عن السيرافي وغيره تقدَّم في هامش معاملات العبد. • قوله: (قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فَرَضَ هذا فيما لا يُحْتَمَلُ فَمَنْ الْمُحْتَمَلِ أَوَّلَى. • قوله: (فَمَنْ نَفَى الصَّانِعَ) (الخ).

(فَرَعَ): الوجه فيمن قال عليم الله كذا مثلاً كاذباً أنه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب، وهو بمجرد ليس كُفْرًا فَإِنْ قَالَ عَلَى وَجْهِ الاستخفاف أو اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع

أخذوه من الإجماع الثَّقَمِيَّ به إن سَلِمَ وإلا فمن قوله تعالى ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [نمل: ٨٨] لكن على مذهب مَنْ يَرَى أَنَّ وُرُودَ الفعلِ كافي أو على مذهب الباقلاني أو الغزالي كما أشرت إليهما أوَّلُ الكتابِ واستدلَّ بعضهم بالخبر الصحيح «إِنَّ اللَّهَ صَانِعُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنَعْتَهُ» ولا دليل فيه لِمَا قَدَّمْتُهُ ثُمَّ أَنَّ الشرطَ أَنَّ لا يكون الواردُ على جِهَةِ الْمُقَابَلَةِ نحو ﴿أَنْتَ تَزْعُمُهُ أَمْ نَحْنُ الَّذِينَ نَزْعُمُهُ﴾ [مائدة: ١٦٤] ﴿وَمَعَكُورًا وَمَعَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِيكِ﴾ [مصر: ٥١] وما في الحديث من هذا القبيل وأيضًا فالكلام في الصَّانِعِ بآل من غير إضافة والذي في الخبر بالإضافة وهو لا يُدَلُّ على غيره ألا ترى أَنَّ قوله ﷺ «مَا صَاحِبٌ كُلِّ نَجْوَى أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ» لم يأخذوا.....

• فَوَدَّ: (أَخَذُوهُ) أَيِ إِبْلَاقِ الصَّانِعِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. • فَوَدَّ: (إِنْ سَلِمَ) أَيِ وُجُودِ الإِجْمَاعِ الثَّقَمِيِّ.

• فَوَدَّ: (لَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي آخَرَ الْعَقِيقَةِ فِي الْهُيَاةِ الْآ قَوْلُهُ عَلَى مَذْهَبٍ إِلَى أَوْ عَلَى مَذْهَبِ الْبَاقِلَانِيِّ وَقَوْلُهُ كَمَا أَشْرَحْتُ إِلَيْهِمَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ وَقَوْلُهُ قَتَامُهُ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى الْخ) مَنْ هُوَ قَلِيلٌ جَعَلَ عِبَارَةَ الْجَلَالِ الدَّوَانِي فِي شَرْحِ الْعَقَائِدِ الْمُضَدَّةِ ذَهَبَ الْمُعْتَرِلَةُ وَالْكَرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ إِنْ دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى اتِّصَافِهِ بِهِ جَازَ الإِبْلَاقُ عَلَيْهِ سَوَاءً وَرَدَ بِذَلِكَ الإِبْلَاقُ إِذْنُ الشَّرْعِ أَوْ لَمْ يَرُدَّ وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مِنْ أَضْحَاحَاتِهِ كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ لِلَّهِ تَعَالَى جَازَ إِبْلَاقُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى بِلَا تَوْقِيفٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِبْلَاقُهُ مَوْجِبًا بِنَا لَا يَلِيقُ بِكِبَرِيَّاتِهِ وَقَدْ يُقَالُ لَا بُدَّ مَعَ تَقْيِ ذَلِكَ الْإِبْهَامِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِالتَّعْظِيمِ وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمُتَابِعُوهُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّوْقِيفِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَذَهَبَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ إِلَى جَوَازِ إِبْلَاقِهِ مَا عَلِمَ اتِّصَافُهُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّوْصِيفِ دُونَ التَّسْمِيَةِ اه. بِحَذْفٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى مَذْهَبِ الْبَاقِلَانِيِّ) أَيِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ تَعَالَى مَا لَا يَغْيُرُ بِتَقْصِصِ وَقَوْلُهُ أَوْ الْغَزَالِيُّ أَيِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْلَاقُ الصِّفَاتِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ تَرُدَّ وَهَذَا حِكْمَةُ الْمُطْفِ بِأَوْ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (وَلَا دَلِيلَ فِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ. • فَوَدَّ: (مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ) أَيِ مِنَ الْمَذْكُورِ عَلَى جِهَةِ الْمُقَابَلَةِ.

• فَوَدَّ: (وَأَيْضًا فَالْكَلَامُ فِي الصَّانِعِ بِآلِ الْخ) لَا مَوْقِعَ لِيُذَكِّرَ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخ. سَيُذَكِّرُ عُمَرُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا يَأْتِي فِي الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ وَمَا هُنَا فِي الْمُقَيِّدِ وَالْمُطْلَقِ فَلَا مُنَافَاةَ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْخَبَرِ. • فَوَدَّ: (عَلَى غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْمُضَافِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (كُلُّ نَجْوَى) أَيِ كَلَامٍ خَفِيٍّ لَا يُطْلَعُ

بِلْ أَوْ جَوَزَ عَدَمَ الْمُطَابَقَةِ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْكُفْرِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلِلْإِسْتِخْفَافِ وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلِأَنَّ فِيهِ نِسْبَةَ الْجَهْلِ إِلَيْهِ تَعَالَى عَنْهُ عُلُوقًا كَثِيرًا وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ إِبْلَاقِ الْجَوَاهِرِ الْكُفْرِ وَالْوَجْهَ أَيْضًا فِيمَنْ لَمْ يُصَلِّ إِلَّا لِلْخَوْفِ مِنَ الْعَذَابِ بَعِيْثُ إِنَّهُ لَوْلَا الْخَوْفُ مَا صَلَّى عَدَمَ إِبْلَاقِ كُفْرِهِ بَلْ إِنْ اغْتَضَدَ مَعَ ذَلِكَ اسْتِخْفَافَهُ تَعَالَى الْعِبَادَةَ فَلَا كُفْرَ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَوْلَا الْخَوْفُ عَصَى وَمُجَرَّدُ الْعِصْيَانِ وَقَضِيهِ لَيْسَ كُفْرًا وَإِنْ اغْتَضَدَ عَدَمَ الْإِسْتِخْفَاقِ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْكُفْرِ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَدِّ وَاحِدًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ بِمَعْنَى الْعُقْلَةِ عَنْهُمَا فَفِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّ عَدَمُ الْكُفْرِ.

منه أَنَّ الصَّاحِبَ من غير قيدٍ من أسمائه تعالى فكذا هو لا يُؤْخَذُ منه أَنَّ الصَّانِعَ من غير قيدٍ من أسمائه تعالى فتأملْه وفي خبرٍ مسلمٍ «ليعزم في الدَّعاء فَإِنَّ اللَّهَ صَانِعٌ ما شاء لا مُكْرَهُ له» وهذا أيضًا من قبيلِ المُضَافِ أو المُقَيَّدِ نعم، صَحَّ في حديثِ الطَّيْرَانِيِّ والحَاكِمِ «اتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ فَاتِحٌ لَكُمْ وَصَايِعَ»، وهو دليلٌ واضحٌ للمُقَهِّاهِ هنا إذ لا فرقَ بينِ المُتَنَكِّرِ والمُتَعَرِّفِ وبأني أخبرَ الحقيقةَ أَنَّ الواهِبَ توفيقِي بما فيه فراجعه أو اعتقدْ محدوده أو قَدِّمِ العَالَمَ أو نَفَى ما هو ثابتٌ للقَدِّيمِ إجماعًا كأصلِ العلمِ مُطلقًا أو بالجُزْئِيَّاتِ أو أثبتْ له ما هو منفيٌّ عنه إجماعًا كاللَّوْنِ أو الاتِّصَالِ بالعَالَمِ أو الانفصالِ عنه فمُدَّعي الجِسْمِيَّةِ أو الجِهَةِ إِنَّ زعمَ واحدًا من هذه كُفْرٌ ولا فلا؛ لِأَنَّ الأصَحَّ أَنَّ لازِمَ المذهبِ ليس بمذهبٍ ونُوزِعَ فيه بما لا يُجدي وظاهرُ كلامِهِم هنا

عليه اه. ع ش. ة فُود: (منه) أي من الخير المذكور. ة فُود: (ليعزم) أي يُصمِّم الداعي اه. ع ش. ة فُود: (من قبيلِ المُضَافِ) أي إن لم يَتَوَّنْ صَانِعٌ أو المُقَيَّدِ أي إن نَوَّنْ. ة فُود: (وهو دليلٌ واضحٌ للخ) ولكن منعه بأن هذا من المُقَيَّدِ حُذِفَ قَيْدُهُ لِدَلَالَةِ الأوَّلِ. ة فُود: (هنا) أي في إطلاقِ الصَّانِعِ عليه تعالى اه. ع ش. ة فُود: (إذ لا فرقَ بَيْنِ المُتَنَكِّرِ والمُتَعَرِّفِ) أي لَأَنَّ تَعَرِّيفَ المُتَنَكِّرِ وعكسه لا يَغَيِّرُ مَعْنَاهُ اه. ع ش. ة فُود: (وبأني) إلى قوله: (أو اعتقدْ) لم يَظْهَرْ لي فائدةٌ ذَكَرَهُ هنا. ة فُود: (أو اعتقدْ الخ) عَطَفَ على قولِ المثني: (نَفَى الصَّانِعِ). ة فُود: (أو قَدِّمِ العَالَمَ) إلى قوله لَأَنَّ الأصَحَّ في المَعْنَى. ة فُود: (مطلقًا) أي بالكَلِّيَّاتِ والجُزْئِيَّاتِ جَمِيعًا. ة فُود: (فمُدَّعي الجِسْمِيَّةِ الخ) هذا يَنْتَضِي أَنَّ الجِسْمِيَّةَ غيرُ مَنْفِيَّةٍ عنه تعالى بالإجماعِ وإلَّا لَكَانَ يَلْزَمُ الكُفْرُ، وإن لم يَزْعَمْ واحدًا مِمَّا ذَكَرَ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ إثباتِ الجِسْمِيَّةِ في نَفْسِهَا لَيْسَ مَحْذُورًا وقد يُوَجِّهُ هذا بآته قد يَغْتَقِدُ أَنَّهُ جِسْمٌ لا كالأجسامِ اه. سم. ة فُود: (إِنَّ زَعْمَ واحدًا الخ) أي اعتقدَهُ اه. سم. ة فُود: (أَنَّ لازِمَ المذهبِ) ظاهرُهُ، وإن كَانَ لازِمًا بَيِّنًا، وهو ظاهرٌ لِحُجُوزِ أَنْ لا يَغْتَقِدَ اللازِمَ، وإن كَانَ بَيِّنًا لَيْسَ بِمَذْهَبٍ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لا يُحْكَمُ بِهِ بِمُجَرَّدِ لزومه فَإِنَّ اعتقدَهُ فهو مَذْهَبُهُ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ اللَّائِقُ بِهِ اه. سم. ة فُود: (فيه) أي في الأصَحِّ المذكورِ أو في قوله: (والأفلا). ة فُود: (هنا) الإشارةُ راجعةٌ لِلْإجماعِ في كُلِّ من قوله: (ما هو ثابتٌ لِلْقَدِّيمِ إجماعًا) ثم قوله: (ما هو منفيٌّ عنه إجماعًا) كما في تَضْيِيقِهِ اه. سم.

ة فُود: (فمُدَّعي الجِسْمِيَّةِ الخ) هذا يَنْتَضِي أَنَّ الجِسْمِيَّةَ غيرُ مَنْفِيَّةٍ عنه بالإجماعِ وإلَّا لَكَانَ يَلْزَمُ الكُفْرُ، وإن لم يَزْعَمْ واحدًا مِمَّا ذَكَرَ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ إثباتِ الجِسْمِيَّةِ في نَفْسِهَا لَيْسَ مَحْذُورًا وقد يُوَجِّهُ هذا بآته قد يَغْتَقِدُ أَنَّهُ جِسْمٌ لا كالأجسامِ فلا يَلْزَمُ اعتقادُ اللوازمِ المَحْذُورَةِ لِلْأجسامِ المَعْرُوفَةِ. ة فُود: (إِنَّ زَعْمَ واحدًا) بَانَ اعتقدَهُ. ة فُود: (أَنَّ لازِمَ المذهبِ) ظاهرُهُ، وإن كَانَ لازِمًا بَيِّنًا، وهو ظاهرٌ لِحُجُوزِ أَنْ لا يَغْتَقِدَ اللازِمَ، وإن كَانَ بَيِّنًا وقد صَحَّحُوا عَدَمَ كُفْرِ القائلِ بِالْجِهَةِ مع أَنَّ بعضَهُم قال: إِنَّ لزومَ الجِسْمِيَّةِ لَهَا لزومٌ بَيِّنٌ وفي التَّشْيِيدِ بهذا شَيْءٌ. ة فُود: (لَيْسَ بِمَذْهَبٍ) مَعْنَاهُ أَنَّهُ لا يُحْكَمُ بِهِ بِمُجَرَّدِ لزومه فَإِنَّ اعتقدَهُ فهو مَذْهَبُهُ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ اللَّائِقُ بِهِ. ة فُود: (وظاهرُ كلامِهِم هنا) الإشارةُ راجعةٌ لِلْإجماعِ في كُلِّ من قوله: (ما هو ثابتٌ لِلْقَدِّيمِ إجماعًا) ثم قوله: (ما هو منفيٌّ عنه إجماعًا) كما في تَضْيِيقِهِ.

الاكتفاء بالإجماع وإن لم يُعلم من الدين بالضرورة ويُمكن توجيهه بأن المُجمَع عليه هنا لا يكون إلا ضروريًا وفيه نظر والوجه أنه لا بُدَّ من التقييد به هنا أيضًا ومن ثم قيل أخذًا من حديث الجارية يُفتَقَرُ نحو التجسيم والجهة في حق العوام؛ لأنهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو اعتقد أن الكوكب فاعِلٌ واستشكل بقول المعتزلة إن العبد يخلق فعل نفسه ويُجاب بأن ذا الكوكب يعتقَدُ فيه نوعًا من التأثير الذي يعتقده للإله ولا كذلك المعتزلي غاية أنه يجعل فعل العبد واسطة يُنسب إليها المفعول تنزيهاً له تعالى عن نسبة الفعيل إليه.

(أو نفى) (الرُّسُل) أو أحدهم أو أحد الأنبياء المُجمَع عليه أو جحدَ حرفًا مُجمَعًا عليه من

• فُود: (وإن لم يُعلم) أي المُجمَع عليه. • فُود: (وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّ الْمُجْمَعِ الْإِلَهِ) لا يَخْفَى عَدَمُ مُطَابَقَةِ هَذَا التَّوْجِيهِ لِلْمَوْجِهَةِ فَإِنَّ الْمَوْجِهَ عَمَّه إِلَى عَدَمِ الْعِلْمِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَالتَّوْجِيهِ حَصَرَهُ فِي الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ قَتَامُلَهُ هـ. سـ. • فُود: (وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ الْإِلَهِ) هَلْ يَقَيَّدُ بِهِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَاحِدَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ أَوْ جَحَدَ حَرْفًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ الْإِلَهِ لَكِنْ سَيَأْتِي أَنَّ مَا لَا يَغْرِهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ لَا كُفْرَ بِجَحْدِهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ صِفَاتِ الْأَدَاءِ، وَإِنْ أُجْمِعَ عَلَيْهَا لَا يَغْرِفُهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ هـ. سـ. • فُود: (بِهِ) أَيِ بِالْعِلْمِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْتَقْيِيدِ بِالْإِجْمَاعِ. • فُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ التَّقْيِيدِ هُنَا بِالْعِلْمِ الْمَذْكُورِ. • فُود: (يُفْتَقَرُ نَحْوُ التَّجْسِيمِ الْإِلَهِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ زَعَمُوا مَعَهُ شَيْئًا وَمَا ذُكِرَ وَلَا فَلَ وَجْهٌ لِلْإِسْتِنَاءِ هـ. سَيَدُ عَمَرُ. • فُود: (لَأَنَّهُمْ الْإِلَهِ) لَعَلَّهُ مِنْ مَقُولِ الْقِيلِ. • فُود: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ اغْتِيَاذِهِمْ نَحْوَ الْجِسْمِيَّةِ. • فُود: (أَوْ اخْتَقَدَ الْإِلَهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَن: (نَفَى الصَّانِعِ). • فُود: (وَاسْتَشْكَلَ بِقَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ الْإِلَهِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ خَلْقَ الْفِعْلِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ بِقُدْرَةِ خَلْقِهَا اللَّهُ حَتَّى لَوْ اخْتَقَدَ لِلْكَوْكَبِ مِثْلَ ذَلِكَ أَغْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِيهِ مَنْشَأَ التَّأثيرِ يَتَّبِعِي أَنَّ لَا يَكْفُرُ هـ. سـ. • فُود: (بِأَنَّ الْإِلَهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى بِأَنَّ صَاحِبَ الْكَوَاكِبِ اخْتَقَدَ فِيهَا مَا يَمْتَقَدُّ فِي الْإِلَهِ مِنْ أَنَّهَا مُؤَثَّرَةٌ فِي جَمِيعِ الْكَائِنَاتِ كُلِّهَا بِخِلَافِ الْمُعْتَزَلَةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا الْعَبْدُ يَخْلُقُ أَعْمَالَ نَفْسِهِ فَقَطْ هـ. • فُود: (أَوْ نَفَى الرُّسُلِ) بِأَنَّ قَالَ: لَمْ يُزِيلْهُمْ اللَّهُ هـ. مُغْنَى. • فُود: (أَوْ اخْتَقَدَ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ نَقَصَ مِنْهُ) فِي التَّهْيِيزِ إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ صِفَةً) إِلَى (أَوْ زَادَ).

• فُود: (وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ الْإِلَهِ) لا يَخْفَى عَدَمُ مُطَابَقَةِ هَذَا التَّوْجِيهِ لِلْمَوْجِهَةِ فَإِنَّ الْمَوْجِهَ عَمَّه إِلَى عَدَمِ الْعِلْمِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَالتَّوْجِيهِ حَصَرَهُ فِي الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ قَتَامُلَهُ سـ. • فُود: (وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ) هَلْ يَقَيَّدُ بِهِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ الْآتِي: (أَوْ أَحَدِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ أَوْ جَحَدَ حَرْفًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ الْإِلَهِ) لَكِنْ سَيَأْتِي أَنَّ مَا لَا يَغْرِهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ لَا كُفْرَ بِجَحْدِهِ، لَا يَخْفَى أَنَّ صِفَاتِ الْأَدَاءِ، وَإِنْ أُجْمِعَ عَلَيْهَا لَا يَغْرِفُهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ. • فُود: (وَاسْتَشْكَلَ بِقَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ إِنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ فِعْلَ نَفْسِهِ الْإِلَهِ) قَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ خَلْقَ الْفِعْلِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ بِقُدْرَةِ خَلْقِ اللَّهِ حَتَّى لَوْ اخْتَقَدَ لِلْكَوْكَبِ مِثْلَ ذَلِكَ أَغْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِيهِ مَنْشَأَ التَّأثيرِ يَتَّبِعِي أَنَّ لَا يَكْفُرُ.

الْقُرْآنِ كَالْمُقَوَّدَتَيْنِ أَوْ صِفَةً مِنْ وَجْهِهِ الْأَدَاءِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا أَوْ زَادَ حَرْفًا فِيهِ مُجْمَعًا عَلَى نَفْيِهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ مِنْهُ أَوْ نَقَصَ حَرْفًا مُجْمَعًا عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ (أَوْ كَذَبَ رَسُولًا) أَوْ نَبِيًّا أَوْ نَقَصَهُ بِأَيِّ مُنْقِصٍ كَانَ صَغُرَ اسْمُهُ مُرِيدًا تَحْقِيقَهُ أَوْ جَوَزَ ثُبُوتَهُ أَحَدَ بَعْدَ وَجُودِ نَبِيِّنَا وَعِيسَى نَبِيَّ قَبْلُ فَلَا يَرُدُّ وَمِنْهُ تَمْنِي الثُّبُوتَ بَعْدَ وَجُودِ نَبِيِّنَا ﷺ كَتَمْنِي كُفْرَ مُسْلِمٍ بِقَصْدِ الرِّضَا بِهِ لَا التَّشْدِيدَ عَلَيْهِ وَمِنْهُ أَيْضًا لَوْ كَانَ فَلَانٌ نَبِيًّا آمَنْتُ أَوْ مَا آمَنْتُ بِهِ إِنْ جَوَزَ ذَلِكَ عَلَى الْأَوَجِّهِ وَخَرَجَ بِكَذِبِهِ كَذِبُهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ إِنَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا ﷺ كُفْرٌ بِالْعَمَلِ وَلَدَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي تَرْيِيفِهِ، وَأَنَّهُ زَلَّةٌ (أَوْ حُلُلٌ مُعْرُوفًا بِالْإِجْمَاعِ) وَعَلِمَ تَحْرِيمُهُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَخْلَى عَلَيْهِ (كَالزُّلْمَا) وَاللُّوَاطِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَالْمَكْسِ وَسَبَبُ التَّكْفِيرِ بِهَذَا كَالْآتِي سِوَا فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ نَصٌّ وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ أَنَّ إِنْكَارَ مَا ثَبَتَ ضَرُورَةُ أَنَّهُ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِيهِ تَكْذِيبٌ لَهُ ﷺ (وَعَكْسُهُ) أَيَّ حَرَمٌ خِلَالًا

• فَوُدَّ: (كَالْمُقَوَّدَتَيْنِ) بِكَسْرِ الْوَاوِ الْمُشَدَّدِ فِيهِ رَمَزٌ إِلَى أَنَّ سُقُوطَهُمَا مِنْ مُضْهِفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَنْتَعِ مِنْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى قُرْآنَيْهِمَا اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (أَوْ نَقَصَ مِنْهُ حَرْفًا إِنْخ) أَيَّ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَيُفْنِي عَنْ هَذَا قَوْلُهُ السَّابِقُ: أَوْ جَحَدَ حَرْفًا إِنْخ. • فَوُدَّ: (أَوْ نَبِيًّا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ فِي التَّهْيِئَةِ لَا قَوْلَهُ آمَنْتُ وَقَوْلُهُ إِنْ جَوَزَ ذَلِكَ عَلَى الْأَوَجِّهِ. • فَوُدَّ: (أَوْ نَقَصَهُ إِنْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ سَبَّهِ أَوْ اسْتَحَفَّ بِهِ أَوْ بِاسْمِهِ أَوْ بِاسْمِ اللَّهِ أَوْ أَمْرِهِ أَوْ نَهْيِهِ أَوْ وَغِيهِ أَوْ وَعِيْدِهِ اه. • فَوُدَّ: (مُرِيدًا تَحْقِيقَهُ) قَيْدًا اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (أَوْ جَوَزَ إِنْخ) أَوْ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَسْوَدَ أَوْ أَمْرَدَ أَوْ غَيْرَ قُرْشِيٍّ، أَوْ قَالَ: الثُّبُوتُ مُكْتَسَبَةٌ، أَوْ تُنَالُ رُبَّتْهَا بِصَفَاءِ الْقُلُوبِ أَوْ أَوْحَى إِلَيَّ، وَإِنْ لَمْ يَدْعُ الثُّبُوتَ، أَوْ قَالَ: إِنِّي دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَأَكَلْتُ مِنْ ثِمَارِهَا وَعَانَقْتُ حَوْرَهَا رَوْضَ وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَعِيسَى نَبِيَّ قَبْلُ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. • فَوُدَّ: (فَلَا يَرُدُّ) أَيَّ عِيسَى عَلَى قَوْلِهِ: (أَوْ جَوَزَ ثُبُوتَهُ إِنْخ). • فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيَّ مِنَ التَّجْوِيزِ الْمَذْكُورِ. • فَوُدَّ: (تَمْنِي الثُّبُوتَ إِنْخ) أَيَّ أَوْ ادَّعَاؤَهَا فِيمَا يَظْهَرُ لِلْقَطْعِ بِكَذِبِهِ بِنَصِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الْأَرْبَع: ٥٠) اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (كَتَمْنِي كُفْرَ مُسْلِمٍ إِنْخ) التَّثْنِيَّةُ فِي مُطْلَقِ الرَّدَّةِ لَا فِي الرَّدَّةِ بِالتَّجْوِيزِ الْمَذْكُورِ. • فَوُدَّ: (لَا التَّشْدِيدَ عَلَيْهِ) أَيَّ لِكُونِهِ ظَلَمَةً مَثَلًا وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا صِحَّةُ مَا قَالَه الْعَلَامَةُ ابْنُ قَاسِمٍ فِي شَرْحِ الْغَايَةِ قَبِيلَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ جَوَازِ الدُّعَاءِ عَلَى الظَّالِمِ بِسُوءِ الْخَاتِمَةِ اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَمِنْهُ أَيْضًا) أَيَّ مِنَ التَّجْوِيزِ الْمَذْكُورِ. • فَوُدَّ: (إِنْ جَوَزَ ذَلِكَ إِنْخ) أَيَّ وَلَمْ يَرِدِ الْمُبَالَغَةُ فِي نَفْيِ الثُّبُوتِ عَنْهُ لِلْعِلْمِ بِأَنْفِائِهَا اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَخَرَجَ بِكَذِبِهِ كَذِبُهُ عَلَيْهِ) أَيَّ فَلَا يَكُونُ كُفْرًا بِلِ كَبِيرَةٍ فَقَطْ اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَزِكَاحُ الْمُعْتَدَةِ) فِي الْمُغْنِي لَا قَوْلَهُ: (وَإِنْ كُرِهَ) وَقَوْلُهُ: (وَمَا لِمُنْكَرِهِ) إِلَى (وَيَعُدُّ عَنْ الْعُلَمَاءِ) وَإِلَى (التَّثْنِيَّةِ) فِي التَّهْيِئَةِ لَا قَوْلَهُ: (وَإِنْ كُرِهَ). • فَوُدَّ: (وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَخْلَى عَلَيْهِ) وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَى الْجَهْلِ بِهِ أَمَّا بَاطِلًا فَإِنَّ كَانَ جَاهِلًا بِهِ حَقِيقَةً فَهُوَ مَعْدُورٌ اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَاللُّوَاطِ) أَيَّ وَالظُّلْمُ اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (كَالْآتِي) أَيَّ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَعَكْسُهُ إِنْخ. • فَوُدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيَّ فِي التَّكْفِيرِ بِهِمَا. • فَوُدَّ: (أَنَّ إِنْكَارَ إِنْخ) خَبَرٌ وَسَبَبُ التَّكْفِيرِ إِنْخ.

مُجْتَمَعًا عَلَيْهِ وَإِنْ كُرِهَ كَذَلِكَ كَالْبَيْعِ وَالتَّكَاحِ (أَوْ نَفَى وَجوبٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ) مَعْلُومًا كَذَلِكَ كَسَجْدَةِ
 مِنَ الْخُمْسِ (أَوْ عَكْسُهُ) أَيِ أَوْجِبَ مُجْتَمَعًا عَلَى عَدَمِ وَجوبِهِ مَعْلُومًا كَذَلِكَ كَصَلَاةٍ سَادِسَةٍ أَوْ
 نَفَى مُشْرُوعِيَّةٍ مُجْتَمِعٍ عَلَى مُشْرُوعِيَّةِهِ مَعْلُومٌ كَذَلِكَ كَالزَّوَاتِبِ وَكَالْعَمِيدِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَقَوِيُّ أَمَّا
 مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ كَاسْتَحْقَاقِي بِنْتِ الْآبِنِ الشُّدْسِ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ وَكَحَرَمَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ
 لِلْغَيْرِ وَمَا لِمُنْكَرِهِ أَوْ مُثَبِّتِهِ تَأْوِيلٌ غَيْرُ قَطْعِيٍّ الْبُطْلَانِ كَمَا مَرَّ فِي التَّكَاحِ أَوْ يُعَدُّ عَنِ الْعُلَمَاءِ بِحَيْثُ
 يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ فَلَا تُكْفَرُ بِجَعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَكْذِيبٌ وَتُوْزِعُ فِي نِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ.....

• فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ عِلْمٍ جِلَّةٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (مَعْلُومًا
 كَذَلِكَ) أَيِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (مِنَ الْخُمْسِ) أَيِ الصَّلَوَاتِ
 الْخُمْسِ. • فَوُدَّ: (أَمَّا مَا لَا يَعْرِفُهُ الْخ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ: (مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ) وَظَاهِرُهُ وَإِنْ عِلْمُهُ ثُمَّ
 انْتَكَرَهُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَفِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يُخَالِفُهُ اه. ع. ش. وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ)،
 سَيَأْتِي عَنْ الْمُغْنِيِّ وَالسَّيِّدِ عَمَرُ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوُدَّ: (إِلَّا الْخَوَاصُّ الْخ) يَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقُ: (أَوْ
 صِفَةً مِنْ وَجْهِهِ الْإِدَاءِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهَا)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْوُجُوهَ لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَفْرَضَ
 فِي وَجْهِهِ يَفْرِفُهَا غَيْرُ الْخَوَاصِّ أَيْضًا اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَكَحَرَمَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ) أَيِ فَلَا يَكْفُرُ مُنْكَرُهَا
 لِلْعَدْلِ بَلْ يُعْرِفُ الصَّوَابَ لِيَعْتَمِدَهُ وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَعْرِفُهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ إِذَا جَحَدَهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَوَّلًا
 أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَهُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ وَالْأَوَّلُ فَلَا يَكْفُرُ وَهَذَا، هُوَ الظَّاهِرُ اه. مُغْنِي عِبَادَةِ ع. ش. أَيِ مَعَ اغْتِرَافِهِ
 بِأَصْلِ الْعِدَّةِ وَالْأَوَّلُ كَأَنَّكَ الْإِدَاءُ مِنَ أَصْلِهَا كَفَرُ لِيُثْبِتَهُ بِالنَّصِّ وَعَلَيْهِ بِالضَّرُورَةِ اه. • فَوُدَّ: (وَمَا لِمُنْكَرِهِ
 الْخ) عَطَفَ عَلَى (مَا لَا يَعْرِفُهُ الْخ) وَلَعَلَّهُ مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ). • فَوُدَّ: (أَوْ يُعَدُّ الْخ)
 عَطَفَ عَلَى تَأْوِيلِ. • فَوُدَّ: (أَوْ يُعَدُّ عَنْ الْعُلَمَاءِ الْخ) أَيِ أَوْ قُرْبَ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ اه. مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (فَلَا تُكْفَرُ بِجَعْلِهِ الْخ) يَشْمَلُ بِالنَّسْبَةِ لِلأَوَّلِ، وَهُوَ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ مَا لَوْ كَانَ الْجَائِدُ
 مِنَ الْخَوَاصِّ فَقَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْخ) مُشْكِلٌ، وَإِنْ خَصَّ بِمَا إِذَا كَانَ الْجَائِدُ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ فَمُقَابَلَتُهُ
 بِقَوْلِهِ: (أَوْ يُعَدُّ عَنْ الْعُلَمَاءِ الْخ) مُشْكِلٌ وَيَتَّبِعِي تَحْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ سَمِ أَقُولُ لَكَ أَنْ تَخْتَارَ الشَّقَّ الْأَوَّلَ،
 وَهُوَ الشُّمُولُ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَهَى الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ الْقَطْعِيُّ فَعِلْمُهُ ظَنِّيٌّ يَجُوزُ مَعَهُ عَدَمُ
 صُدُورِهِ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ فَلَيْسَتْ الْمُخَالَفَةُ فِيهِ عُدْرًا فِي التَّكْذِيبِ بِخِلَافِهِ فِي الضَّرُورِيِّ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ دَلَالَتُهُ

• فَوُدَّ: (أَمَّا مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ الْخ) يَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقُ: (أَوْ صِفَةً مِنْ وَجْهِهِ الْإِدَاءِ
 الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهَا)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْوُجُوهَ لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَفْرَضَ فِي وَجْهِهِ يَفْرِفُهَا غَيْرُ
 الْخَوَاصِّ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (فَلَا تُكْفَرُ بِجَعْلِهِ) إِنْ شَمَلَ بِالنَّسْبَةِ لِلأَوَّلِ، وَهُوَ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ مَا لَوْ
 كَانَ الْجَائِدُ مِنَ الْخَوَاصِّ فَقَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَكْذِيبٌ) مُشْكِلٌ، وَإِنْ خَصَّ بِمَا إِذَا كَانَ الْجَائِدُ مِمَّنْ
 لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ فَمُقَابَلَتُهُ بِقَوْلِهِ: (أَوْ يُعَدُّ عَنْ الْعُلَمَاءِ الْخ) مُشْكِلٌ وَيَتَّبِعِي تَحْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ شَرْحِ
 الْبَهْجَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

بشهرته ويُجاب بمنع ضروريته إذ الثراء بالضروري ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثّر.

(تبيّة أوّل) من أفراد قولنا أو لِمُشَبِّهَةِ الْإِنِّ إِيْمَانٌ فِرْعَوْنُ الَّذِي زَعَمَهُ قَوْمٌ فَإِنَّهُ لَا قَطْعَ عَلَى عَدِيهِ بَلْ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَجُودُهُ وَالْفَ فِيهِ مَعَ الْإِسْتِزْوَاحِ فِي أَكْثَرِهِ بَعْضُ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مَشَائِخِ مَشَائِخِنَا وَبِمَا يَزِدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِيْمَانَ عِنْدَ بَاسِ الْحَيَاةِ بَأَنَّ وَصَلَ لَا يَخِيرُ رَمَتِي كَالْفِرْعَوْنَةِ وَإِذْرَاكَ الْفَرْقِي فِي الْآيَةِ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ لَا يُقْبَلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَئِثْنَانَا وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ صَرِيحٌ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلَنْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسًا﴾ (مائدة: ٨٥) وبما تقرّر عَلِمَ خَطَأَ مَنْ كَفَرَ الْقَائِلِينَ بِإِسْلَامِ فِرْعَوْنَ؛ لَأَنَّا، وَإِنْ اعْتَقَدْنَا بُطْلَانَ هَذَا الْقَوْلِ لِكَيْتَهُ، وَإِنْ وَرَدَتْ بِهِ أَحَادِيثٌ وَتَبَادَرَتْ مِنْ آيَاتِ أَوَّلِهَا الْمُخَالِفُونَ بِمَا لَا يَنْفَعُ غَيْرَ ضَرُورِيٍّ، وَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِخِلَافِ أَوَّلِكَ إِذْ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ بَلَغَ مَرْتَبَةَ الْجَاهِدِ الْمُطْلَقِ.

(تبيّة ثانٍ) يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَحْتَاطَ فِي التَّكْفِيرِ مَا أَمَكْنَهُ لِعَظِيمِ خَطَرِهِ وَغَلِيَةِ عَدَمِ قَضِيهِ سِيْمَا مِنَ الْعَوَامِّ وَمَا زَالَ أَئِثْنَانَا عَلَى ذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا بِخِلَافِ أَئِثْمَةِ الْحَقِيقَةِ فَإِنَّهُمْ تَوَسَّعُوا بِالْحُكْمِ بِشُكُوفَاتٍ كَثِيرَةٍ مَعَ قَبُولِهَا التَّأْوِيلَ بَلْ مَعَ تَبَادُّرِهِ مِنْهَا نَمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ عَمَّا تَوَسَّعَ بِهِ الْحَقِيقَةُ إِنَّ غَالِيَةَ فِي كُتُبِ الْفَتَاوَى تَقْلًا عَنْ مَشَائِخِهِمْ وَكَانَ الْمُتَوَرِّعُونَ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْحَقِيقَةِ يُنْكِرُونَ أَكْثَرَهَا وَيُخَالِفُونَهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَعْرُوفِينَ بِالْإِجْتِهَادِ

ظَنَنِي لَا قَطْعِيَّةَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سَيِّدُ حَمَرٍ. قُودُ: (بِشَهْرَتِهِ) أَيِ شُهْرَةٍ تَخْرِيمِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَكَذَا قَوْلُهُ: بِمَنْعِ ضَرُورِيَّتِهِ وَقَوْلُهُ وَنِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. قُودُ: (لَيْسَ كَذَلِكَ) أَيِ فَلَا يَكُونُ إِتْكَارُهُ كُفْرًا مُطْلَقًا اهـ. ع ش. قُودُ: (مِنْ أَفْرَادِ الْإِنِّ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ إِيْمَانٌ فِرْعَوْنٌ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ الْإِنِّ جِلَّةٌ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ. قُودُ: (فِيهِ) أَيِ وَجُودِ إِيْمَانِ فِرْعَوْنَ. قُودُ: (فِي أَكْثَرِهِ) أَيِ أَكْثَرِ مَوَاضِعِ هَذَا التَّالِيفِ.

قُودُ: (بَعْضُ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى الْجَلَالِ الدَّوَانِيَّ اهـ. سَيِّدُ حَمَرٍ. قُودُ: (وَبِمَا يَزِدُّ) مِنَ الزَّيْدِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَيِ عَلَى الْبُغْضِ. قُودُ: (وَإِذْرَاكَ الْفَرْقِي فِي الْآيَةِ مِنْ ذَلِكَ) جُمْلَةٌ اخْتِزَاصِيَّةٌ وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْوُصُولِ لِأَخِيرِ رَمَتِي أَوْ إِلَى بَاسِ الْحَيَاةِ. قُودُ: (فِيهِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَإِذْرَاكَ الْفَرْقِي الْإِنِّ. قُودُ: (لَا يُقْبَلُ) خَبَرٌ قَوْلُهُ أَنَّ الْإِيْمَانَ الْإِنِّ. قُودُ: (وَهُوَ) أَيِ عَدَمُ الْقَبُولِ عِنْدَ الْيَاسِ. قُودُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِنَا أَوْ لِمُشَبِّهَةِ الْإِنِّ إِيْمَانٌ فِرْعَوْنُ الْإِنِّ. قُودُ: (بُطْلَانُ هَذَا الْقَوْلِ) أَيِ الْقَوْلِ بِإِسْلَامِ فِرْعَوْنَ.

قُودُ: (لَكَيْتَهُ) أَيِ كُفْرٍ فِرْعَوْنَ وَكَذَا ضَمِيرُ بُو. قُودُ: (أَوَّلِهَا الْمُخَالِفُونَ الْإِنِّ) هَذِهِ الْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِلْأَحَادِيثِ وَالْآيَاتِ وَقَوْلُهُ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ خَبَرٌ لَكَيْتَهُ. قُودُ: (أَنَّهُ) أَيِ كُفْرٍ فِرْعَوْنَ. قُودُ: (بِنَاءً عَلَى الْإِنِّ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ أَوَّلِكَ أَيِ الْمُخَالِفِينَ الْمُؤَلِّينَ وَقَوْلُهُ إِذْ لَمْ يُعْلَمَ الْإِنِّ عِلَّةٌ عَدَمِ الْعِبْرَةِ. قُودُ: (عَمَّا تَوَسَّعَ الْإِنِّ) لَعَلَّ عَنْ بَعْثِي فِي. قُودُ: (أَكْثَرَهَا وَيُخَالِفُونَهُمْ) أَيِ كُتُبِ الْفَتَاوَى

ولم يُخْرِجوها على أصل أبي حنيفة لأنه خلاف عقيدته إذ منها أن معنا أصلاً مُحَقَّقًا، هو الإيمان فلا تَرْفَعُهُ إلا بيقين فليَتَنَبَّهْ لهذا وليُخَذَرْ مِنْ يُأْدِرُ إِلَى التَّكْفِيرِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنْهُمْ فَيَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْفُرَ؛ لَأَنَّهُ كَفَرَ مُسْلِمًا ١ هـ. مُلَخَّصًا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ وَهُوَ كَلَامُ نَفِيسٍ وَقَدْ أَتَى أَبُو زُرْعَةَ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ فِيمَنْ قِيلَ لَهُ اهُجِرْنِي فِي اللَّهِ فَقَالَ هَجِرْتُكَ لِأَنَّ اللَّهَ بَاتَهُ لَا يَكْفُرُ إِنْ أَرَادَ لِأَنَّ سَبَبَ أَوْ هِجْرَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ظَاهِرًا يَلْفِظُ حَقًّا لِلدِّمِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ لَا سِيَّما إِنْ لَمْ يُعْرِفْ قَائِلُهُ بِعَقِيدَةِ سَيِّئَةٍ لَكِنْ يُؤَدَّبُ عَلَى إِطْلَاقِهِ لِشِنَاعَةِ ظَاهِرِهِ.

(تَبِيْةٌ ثَالِثَةٌ) قَالَ الْغَزَالِيُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ لَهُ مَعَ اللَّهِ حَالًا أَسْقَطَ عَنْهُ نَحْوَ الصَّلَاةِ أَوْ تَحْرِيمِ شُرْبِ الْخَمْرِ وَجَبَ قَتْلُهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْحُكْمِ بِخُلُودِهِ فِي النَّارِ نَظَرٌ وَقَتْلٌ مِثْلُهُ أَفْضَلُ مِنْ قَتْلِ يَأْتِيهِ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ ضَرَرَةَ أَكْثَرُ انْتَهَى وَلَا نَظَرَ فِي خُلُودِهِ؛ لَأَنَّهُ مُؤْتَدٌّ لِاسْتِخْلَالِهِ مَا غَلِمَتْ حَرَمَتُهُ أَوْ نَفِيهِ وَجُوبَ مَا عَلِمَ وَجُوبُهُ ضَرُورَةٌ فِيهِمَا وَمَنْ ثَمَّ جَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِخُلُودِهِ وَوَقَعَ لِلْيَافِعِيِّ مَعَ جَلَالَتِهِ فِي رُؤْيَاهُ لَوْ أَدْنَى اللَّهُ تَعَالَى لِبَعْضِ عِبَادِهِ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَ خَرِيرٍ مِثْلًا وَعِلْمُ الْإِدْنِ يَقِينًا فَلَيْسَ لَهُ يَكُنْ مُتَنَهِّكًا لِلشُّرْعِ وَحُصُولُ الْيَقِينِ لَهُ مِنْ حَيْثُ حُصُولُهُ لِلْخَضِرِ بِقَتْلِهِ لِلْعَلَامِ إِذْ هُوَ وَلِيُّ لَا نَبِيَّ عَلَى الصَّحِيحِ انْتَهَى وَقَوْلُهُ مِثْلًا زُبَّانًا يَدْخُلُ فِيهِ مَا زَعَمَهُ بَعْضُ الْمُتَصَوِّفَةِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَبَفَرَضِ أَنَّ الْيَافِعِيَّ لَمْ يَرِدْ بِمِثْلٍ إِلَّا مَا هُوَ مِثْلُ الْحَرِيرِ فِي أَنَّ اسْتِخْلَالَهُ غَيْرُ مُكْفَرٍ لِعَدَمِ عَلَيْهِ ضَرُورَةٌ فَإِنْ أَرَادَ بِعَدَمِ انْتِهَاكِهِ لِلشُّرْعِ أَنَّ لَهُ نَوْعَ عُذْرٍ، وَإِنْ كُنَّا نَقْضِي عَلَيْهِ بِالْإِنَّمِ بِلِ الْفِئْسِيِّ إِنْ أَدَامَ ذَلِكَ فَلَهُ نَوْعٌ اتِّجَاهٍ أَوْ أَنَّهُ لَا حَرَمَةَ عَلَيْهِ فِي لُبْسِهِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِهِ فَهُوَ زَلَّةٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَقِينُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِلْهَامِ، وَهُوَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ الْأَيْمَةِ؛ إِذْ لَا يُقَّةَ بِخَوَاطِرٍ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ وَبِفَرَضِ أَنَّهُ حُجَّةٌ فَشَرْطُهُ عِنْدَ مَنْ شَدَّ بِالْقَوْلِ بِهِ أَنْ لَا يُعَارِضَهُ نَصٌّ شَرْعِيٌّ كَالنَّصِّ بِمَنْعِ لُبْسِ الْحَرِيرِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ شَدَّ مِنْهُ لَا يُقْتَدُّ بِخِلَافِهِ فِيهِ

وقوله هؤلاء أي مشايخهم. □ فؤد: (ولم يخرجوها) أي الفتاوى. □ فؤد: (انتهى) أي قول الزركشي.

□ فؤد: (ما حللتم حرمة أو نفية الخ) نشر على غير ترتيب اللف. □ فؤد: (فيهما) خبر مبتدأ مخذوف أي: وهو أي قوله: ضرورة معتبر في علم الحرمة وعلم الوجوب. □ فؤد: (وَمِنْ ثَمَّ) أي لأجل ازدياده بما ذكر. □ فؤد: (وَعَلِمَ) أي ذلك البعض. □ فؤد: (وَحُصُولُ الْيَقِينِ الخ) مبتدأ خبره قوله: مِنْ حَيْثُ حُصُولُهُ الخ أي مِنْ سَبِيلِ حُصُولِهِ الخ. □ فؤد: (بِقَتْلِهِ الخ) أي فِي قَتْلِ الْخَضِرِ. □ فؤد: (الَّذِي ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ) أي سَبَقَ ذِكْرُهُ عَنْ آخِئًا. □ فؤد: (أَنَّ لَهُ نَوْعَ عُذْرٍ الخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ مَا فَائِدَتُهُ مَعَ تَفْسِيهِ لَا يُقَالُ فَائِدَتُهُ نَفْيُ التَّكْفِيرِ؛ لِأَنَّا تَقُولُ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ قِتَائِلٌ ١ هـ. سَيِّدُ حَمَرٍ. □ فؤد: (شَرْطُهُ) أي كَوْنُ الْإِلْهَامِ حُجَّةً وَكَلَامُ ضَمِيرٍ بِهِ. □ فؤد: (الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ) أي مِنَ الْأَيْمَةِ وَقَوْلُهُ إِلَّا مَنْ شَدَّ الخ مُسْتَنَتِي مِنْ هَذَا الْمُخْلُوفِ.

وَيَسْلِمُ أَنَّ الْخَضِرَ وَلِيٌّ وَلَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ نَبِيٌّ فَمِنْ أَيْنَ لَنَا أَنَّ الْإِلَهَامَ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ وَيَفْرَضُ أَنَّهُ غَيْرُ حُجَّةٍ فَالْأَنْبِيَاءُ فِي زَمَانِهِ مَوْجُودُونَ فَلَقُلُ الْإِذْنَ فِي قَبْلِ الْغُلَامِ جَاءَ إِلَيْهِ عَلَى يَدِ أَحَدِهِمْ فَإِنْ قُلْتَ قَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّ عَيْسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ أَخْبَرَ بَعْدَ نَزُولِهِ أَحَدًا بِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلِ الْحَرِيرَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ قُلْتَ هَذَا لَا يَقَعُ لِأَنَّهُ يَنْزِلُ بِشَرِيعَةِ نَبِيِّنَا ﷺ وَقَدْ اسْتَقَرَّ فِيهَا تَحْرِيمُ الْحَرِيرِ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ فَلَا يُخَوِّزُهُ أَبَدًا لَا يُقَالُ يُتَأَوَّلُ لِلْيَافِعِيِّ بِأَنَّ الْإِذْنَ فِي الْحَرِيرِ وَقَعَ تَدَاوِيًا مِنْ عِلَّةٍ عَلِمَهَا الْحَقُّ مِنْ ذَلِكَ الْعَبْدِ كَمَا تَأَوَّلَ هُوَ وَغَيْرُهُ مَا وَقَعَ لَوْلِيٍّ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَشْهَرَتْ وَلَا يُمْتَنِعُ بِتَلَدٍ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْفِتْنَةَ فَدَخَلَ الْحَمَامَ وَلَيْسَ ثِيَابُ الْغَيْرِ وَخَرَجَ مُتَرَفِّقًا فِي مَشْيِهِ لِيُذِرَ كُوهَ فَأَذَرَ كُوهَ وَأَوْجَعُوهُ ضَرْبًا وَسَمُّوهُ لَيْسَ الْحَمَامَ فَقَالَ الْآنَ طَابَ الْمَقَامُ عِنْدَهُمْ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ لِذَلِكَ إِنَّمَا وَقَعَ تَدَاوِيًا كَمَا يُتَدَاوَى بِالْخَمْرِ عِنْدَ الْغَضِّ وَمُفْسَدَةُ لَيْسَ ثِيَابُ الْغَيْرِ سَاعَةً أَخَفُّ مِنْ مَفْسَدَةِ الْعُجُوبِ وَنَحْوِهِ مِنْ قَبَائِحِ النَّفْسِ؛ لَأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ الْإِذْنَ الَّذِي لِلتَّدَاوِيِ لَيْسَ إِلَّا بِالْإِلَهَامِ وَقَدْ اتَّضَحَ بَطْلَانُ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ وَفَرَّقَ وَاضْبَحَ بَيْنَ مَسْأَلَتِنَا وَمَسْأَلَةِ ذَلِكَ الْوَلِيِّ فَإِنَّ الْحَرِيرَ لَا يُتَصَوَّرُ جِلَّهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَاسْتِعْمَالِ مَالِ الْغَيْرِ يَجُوزُ مَعَ ظَنِّ رِضَاهُ وَمِنْ أَيْنَ لَنَا أَنَّ ذَلِكَ الْوَلِيَّ مَا عَرَفَ مَالِكَ الثِّيَابِ وَلَا ظَنِّ رِضَاهُ وَيَفْرَضُ بَجَهْلِهِ بِهِ هُوَ يُظُنُّ رِضَاهُ بِفَرْضِ اِطْلَاعِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِذَلِكَ الْقَصْدِ إِذْ كُلُّ مَنْ اِطَّلَعَ عَلَى بَاطِنِ فَاعِلٍ ذَلِكَ يَرْضَى بِهِ، وَإِنْ كَانَ مَنْ كَانَ وَمَرُّ فِي الْوَلِيْمَةِ أَنَّ ظَنِّ الْغَيْرِ يُبَيِّحُ مَالَهُ فَهِيَ وَاقِعَةٌ مُحْتَمِلَةٌ لِلْجَلِّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْإِلَهَامِ كَوَاقِعَةِ الْخَضِرِ وَمَسْأَلَةُ الْحَرِيرِ لَا تَحْتَمِلُهُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْإِلَهَامِ بِوَجْهِ ضَامِلَةٍ.

• قَوْلُهُ: (وَيَسْلِمُ أَنَّ الْخَضِرَ وَلِيٌّ لِلنَّحْلِ) جَوَابُ سُؤَالِ مُقَدِّرٍ كَانَ قَائِلًا يَقُولُ كَيْفَ يَقُولُ الْإِلَهَامُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَعَ أَنَّ الْخَضِرَ وَلِيٌّ وَقَتْلُ الْغُلَامِ بِالْإِلَهَامِ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ وَلِيٌّ فَمِنْ أَيْنَ لَنَا الْعِلْمُ أَنَّ الْإِلَهَامَ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ فَلَا يُقَاسُ مَا فِي زَمَانِنَا عَلَيْهِ أَه. كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَيَفْرَضُ أَنَّهُ غَيْرُ حُجَّةٍ) أَيِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ. • قَوْلُهُ: (فِي زَمَانِهِ) أَيِ الْخَضِرِ. • قَوْلُهُ: (قَضِيَّةٌ هَذَا) أَيِ قَوْلِهِ: فَلَقُلُ الْإِذْنَ لِلنَّحْلِ. • قَوْلُهُ: (قُلْتَ هَذَا) أَيِ الْإِخْبَارِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (تَأَوَّلَ هُوَ) أَيِ الْيَافِعِيِّ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ فَعَلَهُ) لِلنَّحْلِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَأَوَّلَ هُوَ النَّحْلِ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّا نَقُولُ لِلنَّحْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا يُقَالُ لِلنَّحْلِ. • قَوْلُهُ: (لَيْسَ بِالْإِلَهَامِ) وَقَدْ يُمْنَعُ الْحَضَرُ بِجَوَازِ أَنَّهُ لَا زَنْكَابَ أَخَفُّ الْمُخْلُوقِينَ الَّذِي لَا مَتَدُوْحَةً لَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا بِمُجَرَّدِ ظَنِّهِ بِدُونِ الْإِلَهَامِ وَكَشَفِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ. • قَوْلُهُ: (هُوَ يُظُنُّ رِضَاهُ بِفَرْضِ اِطْلَاعِهِ) لِلنَّحْلِ قَضِيَّتُهُ أَنَّ ظَنِّ الرِّضَا بِفَرْضِ اِطْلَاعِهِ عَلَى الْقَصْدِ، وَإِنْ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ مُجَوِّزًا أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (وَلَا كَانَ مَنْ كَانَ) أَيِ وَلَوْ كَانَ • قَوْلُهُ: (قُلْتَ هَذَا لَا يَقَعُ) لِلنَّحْلِ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يُزَادَ وَلَوْ فُرِضَ وَقُوْعُهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَرِيعَةِ نَبِيِّنَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ. • قَوْلُهُ: (هُوَ يُظُنُّ رِضَاهُ بِفَرْضِ اِطْلَاعِهِ) لِلنَّحْلِ قَضِيَّتُهُ أَنَّ ظَنِّ الرِّضَا بِفَرْضِ اِطْلَاعِهِ عَلَى الْقَصْدِ، وَإِنْ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ مُجَوِّزًا.

(أو عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ هَذَا) مثلاً (أو تَرَدَّدَ فِيهِ) أَيْفَعَلَهُ أَوْ لَا (كَفَرَ) فِي الْحَالِ فِي كُلِّ مَا مَرَّ لِمَنَافَاتِهِ لِلإِسْلَامِ وَكَذَا مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ أَوْ زَمَى ابْنَتَهُ عَائِشَةَ بِمَا يَرَوَاهَا اللَّهُ مِنْهُ وَكَذَا فِي وَجْهِ حَكَاةِ الْقَاضِي مَنْ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.
(تَبِيْهٍ) ذَكَرَ مَسْأَلَةَ الْعَزْمِ لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ الْمُرَادُ مِنَ النَّيَّةِ فِي كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهَا قَصْدُ الشَّيْءِ مُقَرَّرًا بِفِعْلِهِ، وَهُوَ غَيْرُ شَرْطٍ هُنَا (وَالْفِعْلُ الْمُكْفَرُ مَا تَعَمَّدَهُ اسْتِهْزَاءٌ صَرِيحًا بِالذِّينِ) أَوْ عِنَادًا لَهُ (أَوْ مَجْهُودًا لَهُ كَالْقَاءِ الْمُضْخَفِ) أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ بَلْ أَوْ اسْمٌ مُعْظَمٌ.....

أَبْخَلُ النَّاسِ. هـ. قُود: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا مَنْ أَنْكَرَ فِي الْمُعْنَى إِلَى التَّبِيْهِ فِي النِّهَايَةِ.

هـ. قُود: (سَبَّ) (كَفَرَ) جَوَابٌ لِجَمِيعِ مَا مَرَّ مِنَ الْمَسَائِلِ هـ. مُعْنَى. هـ. قُود: (لِمَنَافَاتِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لَطَرِيَانِ شَكٌّ يُنَاقِضُ جَزْمَ النَّيَّةِ بِالْإِسْلَامِ فَإِنَّ لَمْ يُنَاقِضْ جَزْمَ النَّيَّةِ بِهِ كَالَّذِي يَجْرِي فِي الْمَفْكَرَةِ فَهُوَ مِمَّا يُتَنَلَّى بِهِ الْمَوْسُوسُ وَلَا اغْتِيَازَ بِهِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ هـ. قُود: (وَكُلًّا مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ ظَاهِرُهُ أَنْ إِنْكَارَ صُحْبَةِ غَيْرِهِ كَقَبِيَّةِ الْخُلَفَاءِ لَا يَكْفُرُ بِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ صُحْبَتَهُمْ لَمْ تَثْبُتْ بِالتَّصَدُّقِ هـ. ع. ش.

هـ. قُود: (وَكُلًّا فِي وَجْهِ الْخ) أَيَّ ضَعِيفٍ ع. ش. وَسَمَّ عِبَارَةَ النَّهَايَةِ وَلَا يَكْفُرُ بِسَبِّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ إِلَّا فِي وَجْهِ حَكَاةِ الْقَاضِي هـ. قُود: (الشَّيْخَيْنِ) أَيَّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ هـ. ع. ش. هـ. قُود: (أَوْ عِنَادًا) إِلَى التَّبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَسْخَرُ إِلَى؛ لِأَنَّهُ وَقَوْلُهُ وَزَعَمَ الْجَوْنِيُّ إِلَى نَقَمَ. هـ. قُود: (أَوْ عِنَادًا لَهُ) قَدْ يَكُونُ الْمُصَنَّفُ أَذْخَلَهُ فِي الْإِسْتِهْزَاءِ فَإِنَّ الْعِنَادَ لَا يَخْلُو عَنْ اسْتِهْزَاءٍ هـ. سَم. هـ. قُود: (أَوْ اسْمٌ مُعْظَمٌ) يَشْمَلُ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ.

(فَائِدَةٌ): لِلْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مُصَنَّفٌ حَافِلٌ جَلِيلٌ سَمَاهُ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ تَسْفِيهِ الْأَغْنِيَاءِ يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ وَاسْتِغَادَةُ مَا فِيهِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا سَطَّرَ فِي فِتَاوَاهِ وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا فِيهِ قَوْلُهُ: وَقَعَ أَنَّ رَجُلًا خَاصَمَ رَجُلًا فَوَقَعَ بَيْنَهُمَا سَبٌّ كَثِيرٌ فَتَسَبَّبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ إِلَى رَغْبِي الْمِغْزَى فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ تَسْبُّنِي إِلَى رَغْبِي

هـ. قُود: (أَوْ عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ هَذَا أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ كَفَرَ) قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِغْلَامِ بِقَوَائِمِ الْإِسْلَامِ وَفَارَقَ ذَلِكَ عَزْمَ الْعَدْلِ عَلَى مُقَارَفَةِ كَبِيرَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُقَسَّقُ بِأَنَّ نِيَّةَ الْإِسْدَامَةِ عَلَى الْإِيمَانِ شَرْطٌ فِيهِ بِخِلَافِ نِيَّةِ الْإِسْقَامَةِ عَلَى الْعَدَالَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا وَكَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْإِيمَانَ التَّضَدِّقُ، وَهُوَ مُتَنَبِّعٌ مَعَ الْعَزْمِ وَالْعَدَالَةُ اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ مَعَ عَدَمِ غَلَبَةِ الْمَعَاصِي وَالنِّيَّةُ لَا تُنَافِي ذَلِكَ هـ. وَلَمَّا عَدَّ فِي الرُّؤُوسِ مِنَ الْمُكْفَرَاتِ قَوْلَهُ: أَوْ عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ أَوْ عَقَلَهُ أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يَكْفُرُ؟ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْإِيمَانِ وَاجِبَةٌ فَإِذَا تَرَكَهَا كَفَرَ وَلِهَذَا فَارَقَ عَدَمَ تَقْسِيْقِ الْعَدْلِ بِعَزْمِهِ عَلَى فِعْلٍ كَبِيرَةٍ أَوْ تَرَدُّدٍ فِيهِ هـ. فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قُود: (وَكُلًّا فِي وَجْهِ حَكَاةِ الْخ) يُبَيِّنُ أَنَّ الصَّحِيحَ خِلَافُهُ. هـ. قُود: (أَوْ عِنَادًا لَهُ) قَدْ يَكُونُ الْمُصَنَّفُ أَذْخَلَهُ فِي الْإِسْتِهْزَاءِ فَإِنَّ الْعِنَادَ لَا يَخْلُو عَنْ اسْتِهْزَاءٍ هـ. قُود: (بَلْ أَوْ اسْمٌ مُعْظَمٌ) يَشْمَلُ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ.

(فَائِدَةٌ): لِلْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مُصَنَّفٌ حَافِلٌ جَلِيلٌ سَمَاهُ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ تَسْفِيهِ الْأَغْنِيَاءِ يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ وَاسْتِغَادَةُ مَا فِيهِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا سَطَّرَ فِي فِتَاوَاهِ وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا فِيهِ قَوْلُهُ: وَقَعَ أَنَّ رَجُلًا خَاصَمَ

أَوْ مِنَ الْحَدِيثِ قَالَ الرُّومَانِيُّ.....

الْمِغْزَى فَقَالَ لَهُ وَالِدُ الْقَائِلِ الْأَنْبِيَاءَ رَعَا الْمِغْزَى أَوْ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَى الْمِغْزَى وَذَلِكَ بِحَضْرَةِ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعَوَامِّ قَرَأَعُوا إِلَى الْحُكَّامِ، فَسُئِلْتُ مَاذَا يُلْزَمُ الَّذِي ذَكَرَ الْأَنْبِيَاءَ مُسْتَدِلًّا بِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَأَجَبْتُ بِأَنَّهُ يُعَزَّرُ التَّغْزِيرُ الْبَلِيغُ؛ لِأَنَّ مَقَامَ الْأَنْبِيَاءِ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا لِأَحَادِ النَّاسِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ بِأَمْثَالِ ذَلِكَ تَارَةً يَكُونُ فِي مَقَامِ التَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ وَالتَّصْنِيفِ وَتَقْرِيرِ الْعِلْمِ بِحَضْرَةِ أَهْلِهِ وَهَذَا لَا إِنكَارَ عَلَيْهِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْخِصَامِ وَالتَّجَرِّيِّ مِنْ مَعْرَةٍ أَوْ نَقْصٍ يُنْسَبُ إِلَيْهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَهَذَا مَحَلُّ الْإِنْكَارِ وَالتَّادِيْبِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ الْعَوَامِّ وَفِي الْأَسْوَاقِ وَفِي التَّفَاوُضِ فِي السَّبِّ وَالْقَذْفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ وَلِكُلِّ مَحَلٍّ حُكْمٌ يُنَاسِبُهُ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَافِظُ الْمَضَرِّ ابْنُ حَجَرٍ عَمَّا يَقَعُ فِي الْمَوَالِدِ مِنْ بَعْضِ الْوُعَاظِ أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ فِي مَجَالِسِهِمُ الْحِفْلَةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الْخَاصِّ وَالْعَامِّ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مُخْرِجَاتٍ، هِيَ مُخَلَّةٌ بِكَمَالِ التَّعْظِيمِ حَتَّى يَظْهَرَ مِنَ السَّامِعِينَ لَهَا حُزْنٌ وَرِقَّةٌ فَيَقْفَى فِي حَيْزٍ مَنْ يُرَحِّمُ لَا مَنْ يُعْظِمُ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ الْمَرَضِيعَ حَضَرْنَ وَلَمْ يَأْخُذْنَهُ لِعَدَمِ مَالِهِ إِلَّا خَلِيمَةً رَغِبَتْ فِي رِضَاعِهِ شَفَقَةً وَيَقُولُونَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزْعَى غَنَمًا وَيُشِلُّونَ:

يَاغْنَاهِ سَارَ الْحَبِيبُ إِلَى الْمَرْعَى فَيَا حَبْنًا رَاعَ فُؤَادِي لَهُ يَزْعَى
وَفِيهِ فَمَا أَحْسَنَ الْأَغْنَامَ وَهُوَ يَسْقُهَا فَأَجَابَ بِمَا نَهَى يَنْبَغِي لِمَنْ يَكُونُ قَوْلًا أَنْ يَحْدِفَ مِنَ الْخَبَرِ مَا يَوْمُهُ فِي الْمُخْبَرِ عَنْهُ نَقْصًا وَلَا يَضُرَّهُ ذَلِكَ بَلْ يَجِبُ انْتَهَى وَأَطَالَ فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ بِقَوَائِدِ نَفْسِيَّةٍ وَاجْتِاجَاتٍ ثَقَلِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ يَتَعَيَّنُ اسْتِثْنَائُهَا هـ. سَم. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ مِنَ الْحَدِيثِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي.
هـ فَوُدَّ: (أَوْ مِنَ الْحَدِيثِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ فِي إِقَاتِهِ اسْتِخْفَافًا بِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ وَخَرَجَ بِالضَّمِيفِ الْمَوْضُوعِ.

رَجُلًا فَوَقَعَ بَيْنَهُمَا سَبٌّ كَثِيرٌ فَقَذَفَ أَحَدُهُمَا عِرْضَ الْآخَرِ فَتَسَبَّهَ الْآخَرُ إِلَى رَعْيِ الْمِغْزَى فَقَالَ لَهُ ذَاكَ: تَنْسُبُنِي إِلَى رَعْيِ الْمِغْزَى فَقَالَ لَهُ وَالِدُ الْقَائِلِ الْأَنْبِيَاءَ رَعَا الْمِغْزَى أَوْ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَى الْمِغْزَى وَذَلِكَ بِسُوقِ الْغَزْلِ بِجَوَارِ الْجَامِيعِ الطُّوْلُونِيِّ بِحَضْرَةِ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعَوَامِّ قَرَأَعُوا إِلَى الْحُكَّامِ فَبَلَّغَ الْخَبْرُ قَاضِيَ الْقَضَاةِ الْمَالِكِيَّ فَقَالَ لَوْ رُفِعَ إِلَيَّ ضَرْبُهُ بِالسَّبِّاطِ، فَسُئِلْتُ مَاذَا يُلْزَمُ الَّذِي ذَكَرَ الْأَنْبِيَاءَ مُسْتَدِلًّا بِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَأَجَبْتُ بِأَنَّ هَذَا الْمُسْتَدِلُّ يُعَزَّرُ التَّغْزِيرُ الْبَلِيغُ؛ لِأَنَّ مَقَامَ الْأَنْبِيَاءِ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا لِأَحَادِ النَّاسِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ أَيَّ أَمْثَالِ ذَلِكَ تَارَةً يَكُونُ فِي مَقَامِ التَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ وَالتَّصْنِيفِ وَتَقْرِيرِ الْعِلْمِ بِحَضْرَةِ أَهْلِهِ وَهَذَا لَا إِنكَارَ عَلَيْهِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْخِصَامِ وَالتَّجَرِّيِّ مِنْ مَعْرَةٍ أَوْ نَقْصٍ يُنْسَبُ إِلَيْهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَهَذَا مَحَلُّ الْإِنْكَارِ وَالتَّادِيْبِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ الْعَوَامِّ وَفِي الْأَسْوَاقِ وَفِي التَّفَاوُضِ فِي السَّبِّ وَالْقَذْفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ وَلِكُلِّ مَحَلٍّ حُكْمٌ يُنَاسِبُهُ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَافِظُ الْمَضَرِّ ابْنُ حَجَرٍ عَمَّا يَقَعُ فِي الْمَوَالِدِ مِنْ بَعْضِ الْوُعَاظِ أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ فِي مَجَالِسِهِمُ الْحِفْلَةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الْخَاصِّ وَالْعَامِّ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مَاجَرِيَّاتٍ هِيَ مُخَلَّةٌ بِكَمَالِ التَّعْظِيمِ حَتَّى يَظْهَرَ مِنَ

أو من العلم الشرعي (بما فورة) أو قلب طاهر كخطا وبصاقي ومنى؛ لأن فيه استخفافا بالدِّين وقضية قوله كإلقاء أن الإلقاء ليس بشرط، وأن مُماشاة شيء من ذلك بقليل كُفْر أيضا وفي إطلاقه نظر ولو قيل لا بُد من قرينة تدل على الاستهزاء لم يمتد (أو سُجود لعنم أو شمس) أو مخلوق آخر ويسخر فيه نحو عبادة كوكب؛

(فائدة): وقَعَ السؤال عن شخص يكتُب القرآن برجله لكونه لا يمكنه أن يكتُب بيديه لمانع بهما والجواب عنه كما أجاب به شيخنا الشُّرَيْي أنه لا يخرم عليه ذلك والحالة هذه؛ لأنه لا يمتد إزراء؛ لأن الإزراء أن يقلد على الحالة الكاملة ويتَّجَل عنها إلى غيرها وهذا ليس كذلك اهـ. ع ش.

• فود: (أو من العلم الشرعي) هل المراد به هنا ما يَشْمَل آله؟ اهـ. سم. • فود: (وقضية قوله كإلقاء إلخ) أي قضية إثباته بالكاف في الإلقاء اهـ. نهاية. • فود: (وفي إطلاقه إلخ) أي إطلاق الكُفْر بجميع ما ذُكِر في المتن والشرح هنا. • فود: (ولو قيل إلخ) افتتَمه المُعْني تبعاً لابن المُقْري وقد يصرُح بذلك قول المُصنِّب استهزاء صريحاً إلخ. • فود: (لا بُد من قرينة تدل على إلخ) وعليه فما جرت العادة به من البصاقي على اللوح لإزالة ما فيه ليس بكُفْر ويتبني عدم حُرْمته أيضاً ومثله ما جرت العادة به أيضاً من مَضغ ما عليه قرآن أو نحوه للتبرُّك به أو لصباته عن التجاسة وبقي ما وقَعَ السؤال عنه، وهو أن الفقيه مثلاً يضرب الأولاد الذين يتعلَّمون منه بالواجم هل ذلك كُفْر أم لا، وإن رماهم بالألواح من بعد فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر الثاني؛ لأن الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف بالقرآن نعم يتبني حُرْمته لإشعاره بعدم التعظيم كما قالوه فيما لو رُوِّح بالكُراسة على وجهه اهـ. ع ش. • فود: (لَمْ يمتد) مُتَمَتِّد اهـ. ع ش. • فود: (أو مخلوق آخر) إلى قوله وخرَج بالسُّجود في المُعْني. • فود: (أو مخلوق آخر) قال في الرُّوضة ما يقع ككثرون من الجهلة الضالين من السُّجود بين يدي المشايخ حرام قطعاً

السامعين لها حزن وربة يبقى في حيز من يرحم لا من يعظم من ذلك أنهم يقولون إن المراضح حُضِرَ وَلَمْ يَأْخُذْهُ لِمَدَمِ مَالِهِ إِلَّا حَلِيمَةً رَغِبَتْ فِي رِضَاعِهِ شَفَقَةً عَلَيْهِ وَيَقُولُونَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْضَعُ غَنَمًا وَيَتَشَدَّدُونَ:

بِأَغْنَاهِ سَارَ الْحَبِيبُ إِلَى الْمَرْحَى قَبَا حَبْذا راع فؤادي له يَرْعَى

وفيه:

فَمَا أَحْسَنَ الْأَغْنَامَ وَفَوَ يَسْوَئُهَا

فأجاب بما نصه يتبني لمن يكون قِطْناً أن يخلف من الخير ما يوهب في المُخْبِر عنه نقصاً ولا يضره ذلك بل يجب هذا جوابه بعروفه اهـ. وأطال في هذا المؤلَّف بقوائد نفيسة واحتجاجات نقلية ومفتوية يَتَمَيَّنُ استغاثتها. • فود: (أو من العلم الشرعي) هل المراد به ما يَشْمَل آله؟ اهـ. • فود: (أو قلب طاهر كخطا وبصاقي إلخ) اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المُتَعَلِّم بالبصاقي فأفتى بعضهم بعروته مُطلقاً وبعضهم بحله مُطلقاً وبعضهم بعروته إن بصق على القرآن ثم مسح وجهه إن بصق على نحو خرقه ثم مسح بها.

لأنه أثبت لله تعالى شريكاً وزعم الجونني أن الفعل بمجروده لا يكون كُفْراً رده ولله نعم، إن دلت قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كأن كان الإلقاء بحشية أخذ كافر أو السجود من أسير في دار الحرب بحضرتهم فلا كُفْرٌ وخرج بالسجود الرُّكُوع لأن صورته تقع في العادة للمخلوق كثيراً بخلاف السجود نعم، يظهر أن محل الفرق بينهما عند الإطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالرُّكُوع كما يُعَظَّمُ الله به فإنه لا شك في الكُفْرِ حينئذٍ.

بكل حال سواء كان إلى القبلة أو غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى أو غفل عنه وفي بعض صورته ما يقتضي الكُفْر قال الشارح في الإغلام بعد نقله ما في الرُّوضة هذا يفهم أنه قد يكون كُفْراً بأن قصد به عبادة مخلوق أو التقرب إليه وقد يكون حراماً بأن قصد به تعظيمه أي التذلل له أو أطلق وكذا يقال في الولد والعلماء انتهى اهـ. كُزدي. هـ قوله: (لأنه أثبت لله تعالى الخ).

(تنبيه): يُكْفَرُ مَنْ نَسَبَ الْأُمَّةَ إِلَى الضَّلَالَةِ أَوْ الصَّحَابَةَ إِلَى الْكُفْرِ أَوْ أَتَكَرَّضَ الْقُرْآنَ أَوْ غَيْرَ شَيْئًا مِنْهُ أَوْ أَتَكَرَّضَ الدَّلَالََةَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ فِي خَلْقِهِمَا دَلَالَةٌ عَلَيْهِ تَعَالَى أَوْ أَتَكَرَّضَ الْمَوْتَى مِنْ قُبُورِهِمْ بِأَنَّهُ يَجْمَعُ أَجْزَاءَهُمْ الْأَصْلِيَّةَ وَيُعِيدُ الْأَرْوَاحَ إِلَيْهَا أَوْ أَتَكَرَّضَ الْجَنَّةَ أَوْ النَّارَ أَوْ الْحِسَابَ أَوْ الْقَوَابِ أَوْ الْعِقَابَ أَوْ أَقْرَبَ بِهَا لَكِنْ قَالَ الْمُرَادُ بِهَا غَيْرُ مَعَانِيهَا أَوْ قَالَ الْأَيْمَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ هَذَا إِنْ عَلِمَ مَعْنَى مَا قَالَهُ لَا إِنْ جَهِلَ ذَلِكَ يَقْرَبُ إِسْلَامِهِ أَوْ يُعِيدُهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَكْفُرُ لِمَلَرِهِ وَلَا إِنْ قَالَ مُسْلِمٌ لِمُسْلِمٍ سَلَبَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ أَوْ لِكَافِرٍ لَا زَرْقَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ؛ لَأنَّهُ مُجَرَّدُ دَعَاٍ بِتَشْدِيدِ الْأَمْرِ وَالْمَقْبُورَةِ عَلَيْهِ وَلَا إِنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ وَشَرِبَ مَعَهُمُ الْخَمْرَ وَأَكَلَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَلَا إِنْ قَالَ الطَّالِبُ لِيَمِينٍ خَصْمِهِ وَقَدْ أَرَادَ الْخَصْمُ أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا أَرِيدُ الْحِلْفَ بِهِ بَلْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْعَيْتِ وَلَا إِنْ قَالَ رُؤَيْتَنِي إِيَّاكَ كَرُوفِيهِ مَلِكِ الْمَوْتِ وَلَا إِنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى ضَرْبِ الدُّفِّ أَوْ الْقَصَبِ أَوْ قِيلَ لَهُ تَعَلَّمُ الْغَيْبَ فَقَالَ نَعَمْ أَوْ خَرَجَ لِسَفَرٍ فَصَاحَ الْمُعْتَقُ فَرَجَعَ وَلَا إِنْ صَلَّى بِغَيْرِ وُضُوءٍ مُتَعَمِّدًا أَوْ بَنَجَسٍ أَوْ إِلَى غَيْرِ الْوُضُوءِ وَلَمْ يَسْتَحِلْ ذَلِكَ وَلَا إِنْ تَمَنَّى حِلًّا مَا كَانَ حَلَالًا فِي زَمَنٍ قَبْلَ تَحْرِيمِهِ كَأَن تَمَنَّى أَنْ لَا يَحْرُمَ اللَّهُ الْخَمْرَ أَوْ الْمُنَاكِحَةَ بَيْنَ الْأَخِ وَالْأُخْتِ أَوْ الظَّلَمَ أَوْ الزُّنَا أَوْ قَتْلَ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا إِنْ شَدَّ الزُّنَارَ عَلَى وَسْطِهِ أَوْ وَضَعَ قَلَنْسُوَةَ الْمَجُوسِ عَلَى رَأْسِهِ وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ لِلتَّجَارَةِ أَوْ لِتَخْلِيصِ الْأَسَارَى وَلَا إِنْ قَالَ التَّضَرَّاتِي خَيْرٌ مِنَ الْمَجُوسِيَّةِ أَوْ الْمَجُوسِيَّةِ شَرٌّ مِنَ التَّضَرَّاتِي وَلَا إِنْ قَالَ لَوْ أَهْطَانِي اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ مَا دَخَلْتُهَا صَرَحَ بِمِلْكِ كُلِّهِ فِي الرُّوضَةِ وَقَالَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ فِي الْأَخِيرَةِ إِنَّهُ يَكْفُرُ وَالْأَوَّلَى كَمَا قَالَهُ الْأَذْهَعِيُّ أَنَّهُ إِنْ قَالَ ذَلِكَ اسْتِخْفَافًا أَوْ اسْتِغْنَاءً كُفْرٌ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَا مُعْنَى وَأَسْتَى. هـ قوله: (قرينة قوية إلخ) عبارة النهاية قرينة على عدم الاستهزاء لم يتعد اهـ. وهي أولى. هـ قوله: (بحضرتهم) عبارة النهاية بحضرة كافر خشيته منه اهـ.

هـ قوله: (لأنه لا شك في الكُفْرِ حينئذٍ) أي حين قصد تعظيم مخلوق فلو لم يقصد ذلك لم يكن كُفْراً بل لا يكون حراماً أيضاً كما يشعر به قوله: لأن صورته إلخ لكن عبارته على الشك في أن الإتيان بصورة الرُّكُوع للمخلوق حرام اهـ. أما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء إلى حد لا يصل به إلى أقل الرُّكُوع فلا كُفْرَ به ولا حرمة أيضاً لكن ينبغي كراهته اهـ. ع ش.

(تنبيه) وَقَعَ فِي مَتْنِ الْمَوَاقِفِ وَتَبَيَّنَ السَّيِّدُ فِي شَرْحِهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ نَحْوَ السُّجُودِ لِنَحْوِ الشَّمْسِ مِنْ مُصَدِّقٍ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كُفْرًا إِجْمَاعًا ثُمَّ وَجَّهَ كَوْنَهُ كُفْرًا بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّصْدِيقِ ظَاهِرًا وَنَحْنُ نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ وَلِذَا حَكَمْنَا بِعَدَمِ إِيْمَانِهِ لَا لِأَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ يَغْيِرُ اللَّهَ دَاخِلًا فِي حَقِيقَةِ الْإِيْمَانِ حَتَّى لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ لَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ وَاعْتِقَادِ الْأَوْهِيَّةِ بَلْ سَجَدَ لَهَا وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ أُجْرِيَ عَلَيْهِ حَكْمُ الْكُفْرِ فِي الظَّاهِرِ ثُمَّ قَالَا مَا حَاصِلُهُ أَيْضًا لَا يَلْزَمُ عَلَى تَفْسِيرِ الْكُفْرِ بِأَنَّهُ عَدَمُ تَصْدِيقِ الرَّسُولِ فِي بَعْضِ مَا جَاءَ بِهِ ضَرُورَةُ تَكْفِيرٍ مَنْ لَيْسَ الْغِيَارَ مُخْتَارًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ فِي الْكُلِّ وَذَلِكَ لِأَنَّنَا جَعَلْنَا الظَّنَّ الصَّادِرَ عَنْ بَاخْتِيَارِهِ عَلَامَةً عَلَى الْكُفْرِ أَيْ بِنَاءً هُنَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ اللَّبْسَ رَدَّةٌ فَحَكَمْنَا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ غَيْرُ مُصَدِّقٍ حَتَّى لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ شُدَّ لَا لَاعْتِقَادِ حَقِيقَةِ الْكُفْرِ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ كَمَا مَرَّ فِي سُجُودِ الشَّمْسِ انْتَهَى، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ أَوَّلًا أَنَّ الْإِيْمَانَ التَّصْدِيقَ فَقَطْ ثُمَّ حَكَمَا عَنْ طَائِفَةٍ أَنَّهُ التَّصْدِيقُ مَعَ الْكَلِمَتَيْنِ فَعَلَى الْأَوَّلِ اتَّضَحَ مَا ذَكَرَاهُ أَنَّهُ لَا كُفْرَ بِنَحْوِ السُّجُودِ لِلشَّمْسِ لِمَا مَرَّ عَنِ الشَّارِحِ أَنَّ نَحْوَ عَدَمِ السُّجُودِ يَغْيِرُ اللَّهَ لَيْسَ دَاخِلًا فِي حَقِيقَةِ الْإِيْمَانِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِيْمَانَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي هِيَ طَرِيقَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَهُ حَيْثُ بَيَّنَّا

• فَوَدَّ: (وَقَعَ فِي مَتْنِ الْمَوَاقِفِ الْخ) إِنَّمَا عَبَّرَ بِوَقَعَ الْمَعْرُوفِ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْخَطِّ لِمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ الْخ مِنْ اعْتِمَادِهِ كَالنَّهْيَةِ وَالْمَعْنَى اشْتِرَاطُ التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مِنَ النَّاطِقِ فِي الْإِسْلَامِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. • فَوَدَّ: (بِمَا جَاءَ بِهِ الْخ) أَيْ بِجَمِيعِهِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ وَجَّهَ) أَيْ السَّيِّدُ قُدَّسَ سِرُّهُ. • فَوَدَّ: (فَلِلْمَلِكِ) أَيْ لِدَلَالَتِهِ عَلَى عَدَمِ التَّصْدِيقِ ظَاهِرًا. • فَوَدَّ: (لَا لِأَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِذَلِكَ.

• فَوَدَّ: (حَتَّى لَوْ عَلِمَ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى التَّحْقِيقِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَا مَا حَاصِلُهُ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَوَاقِفَ، وَهُوَ أَيْ الْكُفْرَ خِلَافَ الْإِيْمَانِ فَهُوَ عِنْدَنَا عَدَمُ تَصْدِيقِ الرَّسُولِ فِي بَعْضِ مَا عَلِمَ مَجِيئَهُ بِهِ ضَرُورَةُ فَإِنْ قِيلَ فَشَأْنُ الزُّنَارِ وَلَا يَسُ الْغِيَارُ بِالِاخْتِيَارِ لَا يَكُونُ كَافِرًا إِذَا كَانَ مُصَدِّقًا لَهُ فِي الْكُلِّ، وَهُوَ بِاطِلٌ إِجْمَاعًا قُلْنَا جَعَلْنَا الشَّيْءَ الصَّادِرَ عَنْ بَاخْتِيَارِهِ عَلَامَةً التَّكْذِيبِ فَحَكَمْنَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَيْ بِكَوْنِهِ كَافِرًا غَيْرُ مُصَدِّقٍ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ شُدَّ الزُّنَارَ لَا لِعَظِيمِ دِينِ النَّصَارَى وَاعْتِقَادِ حَقِيقَتِهِ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ كَمَا مَرَّ فِي سُجُودِ الشَّمْسِ انْتَهَتْ أ. ه. سَيِّدُ عُمَرُ أَيْ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ حَاصِلُهُ أَيْضًا الْخ.

• فَوَدَّ: (لَآنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ) صَوَابُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ إِذَا كَانَ مُصَدِّقًا لَهُ فِي الْكُلِّ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيْ عَدَمُ الزُّرُومِ. • فَوَدَّ: (الظَّنَّ) صَوَابُهُ الشَّيْءَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ أَوْ اللَّبْسِ. • فَوَدَّ: (أَيْ بِنَاءً هُنَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ) ظَاهِرٌ صَنِيعُهُ أَنَّهُ تَقْلِيلٌ لِقَوْلِهِ جَعَلْنَا الْخ. • فَوَدَّ: (فَحَكَمْنَا الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ جَعَلْنَا الْخ.

• فَوَدَّ: (حَتَّى الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ فَحَكَمْنَا الْخ. • فَوَدَّ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) بَلْ وَعَلَى الثَّانِي أَيْضًا إِذَا وَجَدَ النُّطْقَ بِالْكَلِمَتَيْنِ أ. ه. سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا كُفْرَ) أَيْ فِي الْبَاطِنِ بِنَحْوِ السُّجُودِ أَيْ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ وَاعْتِقَادِ الْأَوْهِيَّةِ. • فَوَدَّ: (هَذَا الشَّارِحِ) أَيْ السَّيِّدِ. • فَوَدَّ: (هَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةُ) أَيْ أَنَّ الْإِيْمَانَ التَّصْدِيقَ فَقَطْ أ. ه. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (حَيْثُ بَيَّنَّا) أَيْ ثَمَرَتَانِ.

التجاء في الآخرة وشرطها التضديق فقط وإجراء أحكام الدنيا ومناطها التطق بالشهادتين مع عدم الشجود لغير الله وزمي المصحف بقاذورة وغير ذلك من الصور التي حكم الفقهاء بأنها كفر فالتطق غير داخِل في حقيقة الإيمان، وإنما، هو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية ومن جعله شرطاً لم يرد أنه زكّن حقيقي ولا لم يسقط عند المعجز والإكراه بل إنه دال على الحقيقة التي هي التضديق إذ لا يمكن الإطلاع عليها ومما يدل على أنه ليس شرطاً ولا شرطاً الأخبار الصحيحة «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان» قيل يلزم أن لا يقتصر التطق في الإيمان، وهو خلاف الإجماع على أنه يقتصر وإنما الخلاف في أنه شرط أو شرط وأجيب بأن الغزالي منع الإجماع وحكم بكونه مؤمناً، وأن الامتناع عن التطق كالمعاصي التي تجامع الإيمان وتبغ المحققون على هذا ولم ينظروا لأخذ التووي بقضية الإجماع أن من ترك التطق اختياراً مخلد أبداً في النار سواء أ قلنا أنه شرط، وهو واضح أو شرط؛ لأن بانتفاه تنفي الماهية لكن أشار بعضهم إلى أن هذا مذهب الفقهاء والأول مذهب المتكلمين ويؤيده قول حافظ الدين التستفي كون التطق شرطاً لإجراء الأحكام لا لصحة الإيمان بين العبد وزبه، هو أصح الروايتين عن الأشعري وعليه المائري اهـ ولا يشكّل عليه أنه شرط أو شرط لما مر في معناهما اللاتي بمذهب المتكلمين لا الفقهاء فتأمل ذلك فإنه مهم لا أهم منه وبقي من المكفرات أشياء كثيرة جمعتها كلها بحسب الإمكان على مذاهب الأئمة الأربعة في كتاب مستوعب لا يستغنى عنه وسقته الإعلام بقواطع الإسلام فمليك به فإن هذا الباب أخطر الأبواب إذ الإنسان ربما فرط منه كلمة قيل بأنها كفر فيجنيبها ما أمكنه وقد بالغ

فرد: (فقط) أي بدون اشتراط التطق بالشهادتين وعدم نحو الشجود لغير الله تعالى. فرد: (وإجراء أحكام الدنيا) عطف على قوله التجاء إلخ أي وثانية الحينيتين إجراء إلخ. فرد: (ومناطها) أي مناط حينية إجراء أحكام الإسلام في الدنيا. فرد: (والإكراه) فيه نظر إذ الإكراه لا يمنع التطق بحيث يسمع نفسه فقط. فرد: (إذ لا يمكن الإطلاع عليها) أي على حقيقة الإيمان بدون التطق والحاصل أن من جعله شرطاً أراد أنه شرط مجازي ومن جعله شرطاً أراد أنه شرط لإجراء لا للحصول اهـ. كردي. فرد: (قيل يلزم) أي على عدم كون التطق شرطاً ولا شرطاً. فرد: (وهو) أي عدم الإختيار. فرد: (بكونه) أي المصدق التارك للتطق بلا عذر. فرد: (وأن الامتناع إلخ) أي وبأن إلخ. فرد: (أن من ترك إلخ) بيان لقضية الإجماع. فرد: (إلى أن هذا) أي ما اختاره التووي وقوله الأول أي ما اختاره الغزالي ومن تبعه. فرد: (ويؤيده) أي مذهب المتكلمين اهـ. كردي ويظهر أن مرجع الضمير كون الأول مذهب المتكلمين. فرد: (انتهى) أي قول التستفي. فرد: (ولا يشكّل عليه) أي الأول وقوله لما مر متعلق بقوله لا يشكّل. فرد: (أشياء كثيرة) وقدّمنا في أوائل الباب عن المغني والأسنى جملة منها. فرد: (فرط) أي سبق.

الْحَقِيقَةُ فِي التَّكْفِيرِ بِكَثِيرٍ مِنْ كَلِمَاتِ الْعَوَامِّ يَشْتَبِهَا فِيهِ مَا فِيهَا.

(وَلَا تَصِيحُ) بِمَعْنَى تَوَجُّدِ إِذِ الرَّدَّةُ مَعْصِيَةٌ كَالزُّنَا لَا تُوصَفُ بِصَحَّةٍ وَلَا بِمَدْمِيهَا (رَدَّةٌ صَبِي وَمَجْنُونٌ) لِيَرْفَعَ الْقَلَمَ عَنْهُمَا (وَمُكْرَهُ) عَلَى مُكْفَرٍ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ لِلآيَةِ وَكَذَا إِنْ تَجَرَّدَ قَلْبُهُ عَنْهُمَا فِيمَا يَنْتَهِجُهُ تَرْجِيحُهُ لِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّ الْمُكْرَةَ لَا تَنْزِمُهُ التَّوْبَةُ (وَلَوْ أَرَادَ فَجَرُنْ) أَتَمَّهِلَ احْتِيَاطًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَمُوتُ وَيَتَوَدَّدُ لِلْإِسْلَامِ (وَلَمْ يُقْتَلْ فِي مَجْنُونِهِ) نَذْبًا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا وَقِيلَ وَجُوبًا وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ لَوْجُوبِ الْإِسْتِنَابَةِ الْمُسْتَلْزِمِ لَوْجُوبِ التَّأْخِيرِ إِلَى الْإِفَاقَةِ وَعَلَيْهِمَا لَا شَيْءَ عَلَى قَاتِلِهِ غَيْرُ التَّعْزِيرِ لِأَفْئَاتِهِ عَلَى الْإِمَامِ وَلِتَفْوِيتهِ الْإِسْتِنَابَةَ الْوَاجِبَةَ وَخَرَجَ بِالْفَاءِ مَا لَوْ تَرَخَى الْجُنُونُ عَنِ الرَّدَّةِ وَاسْتَمِيبَ فَلَمْ يَثْبُتْ ثُمَّ جُنَّ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي فِيهِ وَجُوبُ التَّأْخِيرِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي.

(وَالْمَذْهَبُ صَحَّةُ رَدَّةِ التَّكْرَانِ) الْمُتَعَدِّي بِشُكْرِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُكَلِّفٍ كَهَلَاكِهِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ وَقَدْ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ عَلَى مُوَازَعَتِهِ بِالْقَذْفِ،.....

• قَوْلُهُ: (يَعْنِي تَوَجُّدًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ لَمْ يُقْتَلْ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَالْمَذْهَبُ فِي الْمُتَنِ إِلَّا قَوْلُهُ لِأَفْئَاتِهِ عَلَى الْإِمَامِ. • قَوْلُهُ: (لَا تُوصَفُ بِصَحَّةٍ الْخ) إِذِ الصَّحَّةُ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ مُوَافَقَةُ ذِي الرَّجْهِينِ مِنَ الْعِبَادَةِ أَوْ الْمُقَدِّ الشَّرْعِ.

• قَوْلُهُ (رَدَّةٌ صَبِي) أَيِ وَلَوْ مُعَيَّرًا أ. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ) فَإِنْ رَضِيَ بِقَلْبِهِ فَمُرْتَدٌّ أ. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَكَلَّا إِنْ تَجَرَّدَ الْخ) أَيِ كَالْمُطْمَئِنِّ قَلْبُهُ بِالْإِيمَانِ فِي أَنَّهُ لَا يَتَكَفَّرُ أ. بُجَيْرِي.

• قَوْلُهُ: (هَنِمَا) أَيِ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ سَمِيعٌ وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لِإِطْلَاقِهِمْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُتَنِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الْإِكْرَاهِ وَقَوْلُ الْمُكْرَةِ مُلْقًى مَا لَمْ يَخْصُلْ مِنْهُ اخْتِيَارٌ لِمَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى الطَّلَاقِ أ. • قَوْلُهُ: (وَقِيلَ وَجُوبًا) اخْتَمَلَهُ الْمُتَنِ وَكَذَا النَّهَايَةُ عِبَارَتُهُ وَجُوبًا وَقِيلَ نَذْبًا أ.

• قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمَا) أَيِ قَوْلِي الرُّجُوبِ وَالتَّذَبُّبِ إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (لَا شَيْءَ عَلَى قَاتِلِهِ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ التَّعْزِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ أ. سَمِيعٌ. • قَوْلُهُ: (لِأَفْئَاتِهِ عَلَى الْإِمَامِ) لَوْ أَعْرَضَ الْإِمَامُ وَنَوَّابَهُ عَنْ قَتْلِهِ رَأْسًا بِحَيْثُ إِسْرٍ مِنْ تَعَاطِيهِمْ ذَلِكَ وَأَمَرَهُمْ بِهِ فَهَلْ يَسْرِعُ قَتْلُهُ لِلْأَحَادِ أَوْ يَجِبُ أ. سَمِيعٌ أَقُولُ الْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَأْتِي فِيهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُتَنِ فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ أ. عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلَا يَمُوتُ حَتْمًا أ. • قَوْلُهُ: (الْمُتَعَدِّي) إِلَى قَوْلِهِ وَجُوبًا عَلَيْهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَذَا قَالُوهُ إِلَى وَمَرَّ وَقَوْلُهُ وَخَطَرُ أَمْرِ الرَّدَّةِ إِلَى وَمِنْ ثَمَّ. • قَوْلُهُ: (الْمُتَعَدِّي) إِلَى قَوْلِهِ وَتَأْخِيرِ الْإِسْتِنَابَةِ فِي الْمُتَنِ إِلَّا قَوْلُهُ تَغْلِيظًا إِلَى وَيُسْنُ. • قَوْلُهُ: (كَهَلَاكِهِ) أَيِ وَسَائِرِ تَصَرُّفَاتِهِ أ. مُعْنَى.

• قَوْلُهُ: (وَكَلَّا إِنْ تَجَرَّدَ قَلْبُهُ عَنْهُمَا) كَانَ الْمُرَادُ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ. • قَوْلُهُ: (لِوُجُوبِ الْإِسْتِنَابَةِ الْمُسْتَلْزِمِ لَوْجُوبِ التَّأْخِيرِ الْخ) عَلَى الْأَوَّلِ يُجَابُ بِأَنَّهُ مَحَلُّ وَجُوبِ الْإِسْتِنَابَةِ إِذَا أُمْتُكَتْ فِي الْحَالِ. • قَوْلُهُ: (لَا شَيْءَ عَلَى قَاتِلِهِ غَيْرُ التَّعْزِيرِ) قَدْ يُشْكِلُ التَّعْزِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَفْئَاتِهِ عَلَى الْإِمَامِ لَوْ أَعْرَضَ الْإِمَامُ وَنَوَّابَهُ عَنْ قَتْلِهِ رَأْسًا بِحَيْثُ إِسْرٍ مِنْ تَعَاطِيهِمْ ذَلِكَ وَأَمَرَهُمْ بِهِ فَهَلْ يَسْرِعُ قَتْلُهُ لِلْأَحَادِ أَوْ يَجِبُ.

وهو دليل على اعتبار أقواله ومُسْنُ تأخير استتابته لإفاقته، وإن صَحَّ إسلامه في الشكر ليأتي
 بإسلام مُجْتَمِع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لِمَثَلِ هذا الغُذْرِ مع قِصْرِ مُدَّةِ الشكر غالبًا
 غيرَ تَعْيِيد كذا قالوه وأولى منه استتابته في حال شكره لاحتمال موته فيه ثم بعد إفاقته خُروجًا
 من خلاف مَنْ مَتَّعَهَا فيه ومن ثم لم تجب إلا بعد إفاقته ومَرَّ آخِرُ الوِكَالَةِ أَنَّهُ يُقْتَضَرُّ لِلغَاصِبِ مع
 وجوب الرَّدِّ عليه فَوَزَّ التَّأخِيرُ لِلإِشْهَادِ فهذا أولى فَإِنْ قُتِلَ في شُكْرِهِ فلا شيء فيه أَمَّا غيرُ
 الْمُتَعَدِّي بِشُكْرِهِ فلا يَصِحُّ رَدُّهُ كَالْمَجْنُونِ (وَإِسْلَامُهُ) سواء ارتدَّ في شُكْرِهِ أَمْ قَبْلَهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ
 بِأَقْوَالِهِ كَالصَّاحِي فلا يحتاج لِتَجْدِيدِهِ بَعْدَ الإِفاقة والنَّصُّ على عَرْضِ الإِسْلَامِ عليه بَعْدَهَا
 يُخْتَلُ على التَّدْبِ وإذا غُرِضَ عليه فَوَصَفَ الْكُفْرَ فهو كَافِرٌ مِنَ الْآنِ لِصِحَّةِ إِسْلَامِهِ.
 (وَقَبْلَ الشَّهَادَةِ بِالرُّدَّةِ مُطْلَقًا) كما صَحَّحَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَيْضًا فلا يحتاجُ الشَّاهِدُ

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْإِتِّفَاقِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (وَأَوْلَى مِنْهُ الْخ) اسْتَحْسَنَهُ الرَّشِيدِيُّ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَغْدُ الْخ) أَيِ ثَمَّ اسْتِتابَتِهِ ثَانِيًا بَعْدَ إِفَاقَتِهِ. • قَوْلُهُ: (مَنْ مَتَّعَهَا فِيهِ) أَيِ مَتَّعَ صِحَّةَ اسْتِتابَتِهِ فِي حَالِ شُكْرِهِ اهـ. مُغْنِي.
 • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) أَيِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْخِلَافِ. • قَوْلُهُ: (مَعَ وَجُوبِ الرَّدِّ) أَيِ رَدِّ الْمُغْصُوبِ إِلَى مَالِكِهِ. • قَوْلُهُ: (فَهَذَا أَوْلَى) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَكَيْفَ يَكُونُ تَأخِيرُ الْكُفْرِ أَوْلَى مِنْ تَأخِيرِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى مَالِ الْغَنِيِّ، وَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِيَّ اهـ. سَيِّدُ عَمَرٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ إِزَالََةَ الْكُفْرِ لَيْسَ فِيهِ وَشَيْعًا بِخِلَافٍ وَضَعِ الْيَدِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُتَعَدِّي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقِيلَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ كَالْمَجْنُونِ وَقَوْلُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى وَإِذَا غُرِضَ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَحْتَاجُ الْخ) خِلَافًا لِلْمَغْنِيِّ عِبَارَتُهُ قَضِيَّةُ الْإِعْتِدَادِ بِإِسْلَامِهِ فِي الشُّكْرِ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِهِ بَعْدَ الإِفاقة وَلَيْسَ مُرَادًا فَقَدْ حَكَى ابْنُ الصَّبَّاحِ عَنِ النَّصِّ أَنَّهُ إِذَا افَاقَ عَرَضْنَا عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ فَإِنْ وَصَفَهُ كَانَ مُسْلِمًا مِنْ حِينِ وَضَعِهِ الْإِسْلَامَ فَإِنْ وَصَفَ الْكُفْرَ الْخ. • قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ إِسْلَامِهِ) وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ صِحَّةِ إِسْلَامِ السُّكْرَانِ الْمُتَعَدِّي إِذَا وَقَعَ شُكْرُهُ فِي رَدِّهِ هَلْ يَجْرِي بِمِثْلِهِ فِي الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ إِذَا سَكِرَ ثُمَّ اسْلَمَ أَوْ بَاعَ أَوْ طَلَّقَ فَتَحْكُمُ بِفَرْدٍ ذَلِكَ مِنْهُ لِيَتَعَدَّى بِالشُّكْرِ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بَعْدَ الشُّرْبِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مُحَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّا نَقْرَهُ عَلَى شُرْبِ الْمُسْكِرِ مَا لَمْ يُظْهِرْهُ بِمَعْنَى أَنَّا لَا نَقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ وَلَا نَتَعَرَّضُ لَهُ وَإِطْلَاقُهُمْ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ اهـ. ع ش وفيه وقفةٌ فليُراجِعْ.
 • قَوْلُهُ (مُطْلَقًا) أَيِ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ وَيَقْضِي بِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْصِيلِ مُغْنِي وَرَشِيدِي عِبَارَةٌ ع ش أَيِ إِشْهَادًا مُطْلَقًا فَلَا يُقَالُ كَأَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَقُولَ مُطْلَقًا لِأَنَّ لَفْظَ الشَّهَادَةِ مُؤَنَّثٌ فَتَجِبُ الْمُطَابَقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِفَتِهِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى اهـ. • قَوْلُهُ: (كَمَا صَحَّحَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَيْضًا الْخ) هَذَا، هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. نِهَایَةُ وَاعْتَمَدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمَغْنِي وَجُوبَ التَّقْصِيلِ وَكَذَا الشَّارِحُ كَمَا يَأْتِي.

• قَوْلُهُ: (وَتَأخِيرُ الْإِسْتِتابَةِ الْوَاجِبَةِ لِمَثَلِ هَذَا الْغُذْرِ مَعَ قِصْرِ مُدَّةِ الشُّكْرِ غَالِيًا الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيُنْهَلُ أَيِ السُّكْرَانُ بِالْقَتْلِ حَتَّى يَبْقَى اهـ. وَقَوْلُهُ وَيُنْهَلُ قَالَ فِي شَرْحِهِ احْتِطَا لَا وَجُوبًا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالبَغَوِيُّ فِي تَغْلِيْقِهِ اهـ. • قَوْلُهُ: (كَمَا صَحَّحَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

إتفصيلها؛ لأنها لخطرهما لا يُقدِّم المذلل على الشهادة بها إلا بعد مزيد تحرُّ (وقيل يجب التفصيل) بأن يذكر موجِبها، وإن لم يُقل عالِمًا مختارًا خلافًا لما يُوهِّمه كلام الرافعي باختلاف المذاهب في الكفر وخطر أمر الردَّة وهذا هو القياس لا سيما في العامِّي ومن رأيه يُخالف رأي القاضي في هذا الباب ومن ثمَّ أطال كثيرون في الانتصار له نقلًا ومعنى وجوبنا عليه في الدعاوى وذكرنا في مسائل ما يؤيِّده كالشهادة بنحو الزنا والسرقة والشرب وتعمُّن ترجيحُه في خارجيِّ اعتقاده أنَّ ارتكاب الكبيرة ردَّة مطلقًا وقد يُقرَّب الأوَّل أنَّ سُكوته عن الإسلام الذي لا كُلفه فيه بوجهٍ دليلٍ على صِدْقِ الشُّهود فلم يجب التفصيل لسهولة رفع أثر الشهادة بالمبادرة بالإسلام بخلاف تلك المسائل فإنَّه لما لم يُمكنه رفع أثر الشهادة أوجبنا تفصيلها حتى لا يُقدَّم على مُؤاخَذته إلا بعد اليقين قال البلقيني ومحل الخلاف إنَّ قالَا ارتدَّ عن الإيمان أو كفرَ بالله أتما مُجرَّد ارتدَّ أو كفرَ فلا يُقبل قطعًا أي لاحتماله لكنَّ ظاهر المتن الآتي الاكتفاء بقوليهما لفظٌ لكُفرٍ وهو مُشكَّل ولا يُحمل على فقيهين مُوافقين للقاضي في هذا الباب على ما يأتي أواخرَ الشهادات؛ لأنَّ الألفاظ والأفعال المُكفِّرة كثر الاختلاف فيها لا سيما بين أهل المذهب الواحد فلا يُتصوَّر هنا الاتفاق لأنَّ اللفظَ المسْمُوعَ قابلٌ

فرد: (إلا بعد مزيد تحرُّ) يُؤخَذ منه أنَّ الكلام في عدلي يقرِّف المُكفِّر من غيره اه. ع ش.

فرد: (وهذا هو القياس إلخ) عبارة المُغني فلا بُدَّ من التفصيل، وهو كما قال شَيْخُنَا أوجه اه.

فرد: (ومن ثمَّ أطال كثيرون إلخ) عبارة المُغني قال الأذرعِي هذا أي وجوب التفصيل، هو المذهب الذي يجب القطع به وقال الإسْئويَّ إنَّه المعروف عقلاً ونقلًا قال وما نُقلَ عن الإمام بحث له وقال الدميري والذي صحَّحه الرافعي تبع فيه الإمام، وهو لم يُثقله عن أحد، وإنَّما هو من تخريجِه اه.

فرد: (مطلقًا) أي قولاً أو فعلاً ومع التصديق الباطني وبدونه. فرد: (وقد يُقرَّب الأوَّل) أي قبول الشهادة بالردَّة مطلقًا. فرد: (أنَّ سُكوتَه) أي المشهود عليه بالارتداد. فرد: (عن الإسلام) أي النطق بكلمتي الشهادة. فرد: (رفع أثر الشهادة) أي الحكم بالردَّة فكان الأوَّل أن يُعبَّر بالدفع بالذال المُهمَّلة. فرد: (قال البلقيني إلخ) اغتمدَه المُغني دون النهاية عبارةً واقتضى كلام المُصنِّف أنَّه لا فرق بين قوليهما ارتدَّ عن الإيمان أو كفرَ بالله أو ارتدَّ أو كفرَ فهو من محلَّ الخلاف خلافًا للبلقيني اه.

فرد: (أي لاحتماله) أي المعنى اللغوي. فرد: (ظاهر المتن الآتي) وهو قوله: ولو قالَا لفظٌ لفظٌ كفرَ إلخ. فرد: (وهو مُشكَّل) أي ظاهر المتن الآتي من الإيجاز وكذا ضمير ولا يُحمل إلخ. فرد: (على ما يأتي إلخ) راجعٌ لِلْحَمَلِ وقوله لأنَّ الألفاظ إلخ راجعٌ لِنَفْيِهِ. فرد: (الاتفاق) أي بين الشُّهود والقاضي.

فرد: (قال البلقيني ومحلَّ الخلاف إلخ) ما قاله البلقيني ممنوع وما ذُكِرَ من محلَّ الخلاف أيضًا م ر

ش.

لِلْاِخْتِلَافِ فِيهِ فَلْيَجِبْ بَيَانُهُ مُطْلَقًا (فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ شَهِدُوا بِرَدِّهِ) (فَأَنْكَرَ) بَأَن قَال كَذَبَا أَوْ مَا ارْتَدَدْتُ (حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ) وَلَمْ يَنْظُرْ لِانْكَارِهِ فَيَسْتَأْذِنُ ثُمَّ يَقْتُلُ مَا لَمْ يُسْلِمَ وَكَذَا عَلَى الثَّانِي إِذَا فَضَّلُوا فَأَنْكَرَ أَمَّا لَوْ شَهِدُوا بِإِقْرَارِهِ بِهَا فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ كَالْأَوَّلِ.....

• فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي سَوَاءٌ قَالَا ارْتَدَّ عَنِ الْإِيمَانِ أَوْ كَفَرَ بِاللَّهِ أَوْ قَالَا ارْتَدَّ أَوْ كَفَرَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ سَوَاءٌ كَانَا فُقَيْهَيْنِ مُوَافِقَيْنِ لِلْقَاضِي أَوْ لَا يَلِ هُوَ الْأَقْرَبُ مِنْ خِيَتِ السِّيَاقِ .

• فَوَدَّ (سَنِي): (فَعَلَى الْأَوَّلِ)؛ وَهُوَ قَبُولُهَا مُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (لَوْ شَهِدُوا) الْمُرَادُ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ عَلَى شَخْصٍ بِرَدِّهِ وَلَمْ يَقْضُوا لَهُ. مُعْنَى: (إِنْ شَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا عَلَى الثَّانِي فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُرَدُّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ كَالْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (إِنْ شَاءَ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزِّزَهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا لَوْ شَهِدُوا بِإِقْرَارِهِ الْخ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ).

(فَرُوعُ): لَوْ ارْتَدَّ أَسِيرٌ أَوْ غَيْرُهُ مُخْتَارًا ثُمَّ صَلَّى فِي دَارِ الْحَرْبِ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ لَا إِنْ صَلَّى فِي دَارِنَا؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ فِي دَارِنَا قَدْ تَكُونُ تَقِيَّةً بِخِلَافِهَا فِي دَارِهِمْ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنِ اغْتِيَاذٍ صَحِيحٍ وَلَوْ صَلَّى كَافِرٌ أَصْلِيٌّ وَلَوْ فِي دَارِهِمْ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ بِخِلَافِ الْمُرْتَدِّ؛ لِأَنَّ عُلُقَةَ الْإِسْلَامِ بَاقِيَةٌ فِيهِ وَالْعَوْدُ أَهْوَنُ مِنَ الْإِيتِدَاءِ قَسْوِمٌ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ تَشَهُدُهُ فِي الصَّلَاةِ فَيُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ وَلَوْ أَكْرَهَ أَسِيرٌ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الْكُفْرِ بِيَلَادِ الْحَرْبِ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ كَمَا مَرَّ فَإِنْ مَاتَ هُنَاكَ وَرِثَهُ وَارِثُهُ الْمُسْلِمُ فَإِنْ قَدِمَ عَلَيْنَا عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ اسْتِجَابًا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مُخْتَارًا كَمَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ بِدَارِنَا فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ عَرْضِهِ عَلَيْهِ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِ مِنْ حِينِ كُفْرِهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ كَافِرًا مِنْ حِينِ تَدَلَّى قَلْبُهُ مَاتَ قَبْلَ الْعُرْضِ وَالتَّلَفُّظُ بِالْإِسْلَامِ فَهُوَ مُسْلِمٌ كَمَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ قُدُومِهِ عَلَيْنَا مُعْنَى وَرُوضٍ مَعَ شَرْحِهِ وَيُظْهِرُ اخْتِلَافَ مَنْ تَعْلِيلُهُمْ أَنَّ دَارَ الْكُفْرِ بَأَن يَكُونَ الْمُتَوَلَّى كَافِرًا حُكْمُهُ حُكْمُ دَارِ الْحَرْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْظُرْ لِانْكَارِهِ)؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ قَامَتْ وَالتَّكْذِيبَ وَالْإِنْكَارَ لَا يَرْفَعُهُ كَمَا لَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالزَّنَا فَأَتَتْكَ أَوْ كَذَّبَهُمْ لَمْ يَنْقُطْ عَنْهُ الْحُدُّ أَه. مُعْنَى: • فَوَدَّ: (فَيَسْتَأْذِنُ الْخ) فَإِنْ أَتَى بِمَا يَصِيرُ بِهِ مُسْلِمًا قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْحُكْمَ بِالشَّهَادَةِ بِالرَّدِّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَكِنْ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ يَتَوَلَّى زَوْجَاتِهِ إِذَا كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهِنَّ أَوْ بَعْدَهُ وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ وَهَلْ يَتَعَزَّلُ عَنْ وَظَائِفِهِ الَّتِي يُغْتَبَرُ فِيهَا الْإِسْلَامُ أَوْ لَا؟ خِلَافٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ أَه. مُعْنَى: • فَوَدَّ: (عَلَى الثَّانِي) أَي اشْتَرِاطُ التَّفْصِيلِ .

• فَوَدَّ: (بِإِقْرَارِهِ بِهَا) كَانَ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ أَقْرَبُ بَأَنَّهُ سَجَدَ لِصَلَمٍ أَه. رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ) وَلَمْ يَنْظُرْ لِانْكَارِهِ فَيَسْتَأْذِنُ ثُمَّ يَقْتُلُ مَا لَمْ يُسْلِمَ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَوْ ارْتَدَّ أَسِيرٌ مُخْتَارًا ثُمَّ صَلَّى فِي دَارِ الْحَرْبِ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ لَا فِي دَارِنَا وَلَوْ صَلَّى حَرْبِيٌّ فِي دَارِهِمْ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا إِنْ سُمِعَ تَشَهُدُهُ أَه. وَقَوْلُهُ حَرْبِيٌّ قَالَ فِي شَرْحِهِ الْمُرَادُ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: فِي دَارِهِمْ .

وبحث ابن الرِّفْعَةِ قبولَ إنكارِهِ كما لو شَهِدُوا بإقرارِهِ بالزُّنَا فأنكره ويُردُّ بجوازِ الرُّجُوعِ ومنه الإنكارُ ثم لا هنا ويُفَرَّقُ بِسُهُولَةٍ التَّدَاوُكُ هنا بالإسلام فلا ضَرُورَةَ لِلرُّجُوعِ (فلو) لم يُنَكِّرْ، وإنما (قال) كُنْتُ مُكْرَهاً وَالحَصْنَةُ قَرِينَةُ كَأَسَرِ كُفَّارٍ له (صَدَّقَ بِيَمِينِهِ) تُحَكِّمُا لِلْقَرِينَةِ وَخُلِفَ لاحتمالِ أَنَّهُ مختارٌ فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ اليمينِ لم يُضْمَنْ لوجودِ المقتضي والأصلُ عَدَمُ المانع (والا) تقتضيه قَرِينَةُ (فلا) يُصَدَّقُ فيحكمُ بِبَيِّنُونَةٍ زَوْجَتِهِ التي لم يَطَّأها ويُطالبُ بالإسلامِ فَإِنْ أُنِيَ قُتِلَ (ولو) قالَا لَفَظَ لَفْظَ كُفْرٍ أو فَعَلَ فَعَلَهُ (فَادْعَى إِكْرَاهًا صَدَّقَ) بِيَمِينِهِ (مُطْلَقًا) أَي من القَرِينَةِ وَعَدِمَها؛ لأنَّهُ لم يُكْذِبْهُمَا إِذِ الإكْرَاهُ إِنَّمَا يُنَافِي الرُّدَّةَ دونَ نحوِ التَّلَفُّظِ بِكَلِمَتِهَا لَكِنْ الحَزْمُ أَنْ يُجَدِّدَ كَلِمَةَ الإسلامِ وَإِنَّمَا لم يُصَدَّقْ في نظيرِهِ من الطَّلَاقِ حيثُ لا قَرِينَةُ؛ لأنَّهُ حَتَّى أَدْمَى فَيُخْتِطُّ لَهُ فَإِنْ قُلْتُ الفرقُ بينَ الشَّهادَةِ بِالرُّدَّةِ وَبالتَّلَفُّظِ بلفظها مثلاً إِنَّمَا يُخْجَعُ بِنَاءً على عَدَمِ التَّفْصِيلِ أَمَّا عليه فلا يَظْهَرُ بينهما فرقٌ قُلْتُ بل بينهما فرقٌ لأنَّهُما إِذَا قالَا ارْتَدَّ لِنَفْظِهِ بِكَذَا حَكَمَا بِالرُّدَّةِ وَيُحَا

• فَوَدَّ: (وَبَحَثَ ابْنُ الرِّفْعَةِ الْإِخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي وَالتَّرْشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ) أَي بَحْثُهُ. • فَوَدَّ: (ومنه) أَي الرُّجُوعِ. • فَوَدَّ: (ثم) أَي في الإقرارِ بالزُّنَا وقوله: (لا هنا) أَي في الإقرارِ بِالرُّدَّةِ. • فَوَدَّ: (بالإسلام) أَي بِالطَّلَاقِ بِالشَّهادَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (فلو لم يُنَكِّرْ)، وَإِنَّمَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَوْ صَدَّقَ شَخْصٌ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِرَدَّةٍ وَلَكِنْ قال الْإِخ. • فَوَدَّ: (لَمْ يُنَكِّرْ) إِلَى قولِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي الْمُغْنِي وَالتَّهَابِيَةِ. • فَوَدَّ: (وَحُلِفَ الْإِخ) وَالظَّاهِرُ كما قال الزُّرْكَاشِيُّ أَنَّ هَذِهِ اليمينُ مُسْتَحَبَّةٌ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالا) تَقْتَضِيهِ قَرِينَةُ (بأنْ كانَ فِي دارِ كُفْرٍ وَسَيَلَهُ مَخْلَى اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَيُحَكِّمُ بَيِّنُونَةَ زَوْجَتِهِ التي لم يَطَّأها) عِبَارَةُ التَّهَابِيَةِ وَيَصِيرُ مُرْتَدًّا اهـ. • فَوَدَّ: (سَنِي) (ولو قالَا: لَفْظَ) أَي ولو لم يَقُلْ الشَّاهِدَانِ ارْتَدَّ وَلَكِنْ قالَا الْإِخ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (دونَ نحوِ التَّلَفُّظِ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يُنَافِي التَّلَفُّظَ بِكَلِمَةِ الرُّدَّةِ وَلَا الْفِعْلَ الْمُكْفَرِ وَيُتَذَبُّ أَنْ يُجَدِّدَ كَلِمَةَ الإسلامِ فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ اليمينِ فَهَلْ يُضْمَنْ؟، لَأَنَّ الرُّدَّةَ لم تَتَّبَثْ أو لا؛ لَأَنَّ لَفْظَ الرُّدَّةِ وَجَدَ وَالْأَصْلُ الْإِخْتِيَارُ قولَانِ أَوْجُهُمَا كما قال شَيْخُنَا الثَّانِي اهـ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ الحَزْمُ) أَي الرَّاي، وَهُوَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (على عَدَمِ التَّفْصِيلِ) أَي عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ.

• فَوَدَّ: (ولو قالَا لَفْظَ لَفْظَ كُفْرٍ فَادْعَى إِكْرَاهًا الْإِخ) قال فِي شَرْحِ الزُّوْجِ قال فِي الْأَصْلِ وَفِيمَا ذَكَرْنَا دَلَالَةً على أَنَّهُما لو شَهِدَا بِرَدَّةِ أُسِيرٍ وَلَمْ يَدَّعِ إِكْرَاهًا حُكِمَ بِرَدَّتِهِ وَوُيُتَذَبُّ ما حُكِيَ عَنِ الْفُقَّالِ أَنَّهُ لو ارْتَدَّ أُسِيرٌ مَعَ الْكُفَّارِ ثُمَّ أَحاطَ بِهِمُ الْمُسْلِمُونَ فَاطْلَعَ مِنَ الْحَضَنِ وقال أَنَا مُسْلِمٌ، وَإِنَّمَا تَشَبَّهَتْ بِهِمْ غَوْقًا قِيلَ قولُهُ: وَإِنْ لم يَدَّعِ ذَلِكَ وماتَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ارْتَدَّ طَائِعًا وَعَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُما لو شَهِدَا بِتَلَفُّظِ رَجُلٍ بِالْكَفْرِ، وَهُوَ مَخْبُوسٌ أو مُقَيَّدٌ لم يُحَكَّمْ بِكُفْرِهِ وَإِنْ لم يَتَعَرَّضَا لِإِكْرَاهٍ وَفِي التَّهْدِيبِ أَنَّ مَنْ دَخَلَ دارَ الْحَرْبِ فَسَجَدَ لِصَنَمٍ أو تَلَفَّظَ بِكُفْرٍ ثُمَّ ادَّعَى إِكْرَاهًا فَإِنْ قَتَلَ فِي خَلْوَةٍ لم يَقْبَلْ أو بَيَّنْ أَيْدِيَهُمْ، وَهُوَ أُسِيرٌ قَبْلَ قولِهِ: اهـ. • فَوَدَّ: (صَدَّقَ الْإِخ) قال فِي الزُّوْجِ فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ اليمينِ فَهَلْ يُضْمَنْ قولَانِ قال فِي شَرْحِهِ أَوْجُهُمَا الثَّانِي وَعَلَّاهُ بِأَنَّ لَفْظَ الرُّدَّةِ وَجَدَ وَالْأَصْلُ الْإِخْتِيَارُ.

سببها فكان في دعوى الإكراه تكذيب لهما وأما إذا قالا ابتداءً لفظ بكنا فليس في دعوى الإكراه تكذيب لهما ولو شهدا بكفره وفصلاه لم يكف قوله: أنا مسلم بل لا بُد من الشهادتين مع الاعتراف بظلال ما كفر به أو البراءة من كل ما يخالف دين الإسلام. (ولو مات معروف بالإسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدهما ارتد فمات كافرًا فإن بين سبب كفره) كشجود لصنم (لم يوله ونصيه فيه) لبيت المال؛ لأنه مُرتد بزعمه (وكذا إن أطلق في الأظهر) مُعاملة له بإقراره وهذا جزئي على ما مر من قبول الشهادة المطلقة لكن الأظهر في أصل الروضة وغيره أنه يُستفصل فإن ذكر ما هو ردة ففئة أو غيرها كقوله كأن يشرب الخمر ضريف إليه لكن في قبول هذا من عالم نظر ظاهر وإن لم يذكر شيئًا وقف فإما هو مُفرغ على التفصيل السابق وإما لاحظ فيه فرقًا ويُنجه فيه أن الإنسان ولو الوارث يتسامح في الإخبار عن الميت بحسب ظنه ما لا يتسامحه في الحي الذي يعلم أنه يُقتل بشهادته وكونه بقوت إزته ومرتد عليه عار مؤثرته المستلزم لعاره فلا يُقدم عليه إلا بعد مزيد تحرك أكثر من الشاهد يُعارضه أنه كثيرًا ما يُغفل عن ذلك. (ويجب استتابة المرتد والمُرتدة) لاحترامهما بالإسلام قبل

• قوله: (ما كفر به) أي كتحصيل رسالة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام بالمرب. سم.
 • قوله: (كشجود لصنم) إلى قوله لكن في قبول في النهاية إلا قوله وهذا جزئي إلى لكن الأظهر وإلى قوله فإما، هو في المُغني إلا قوله لكن في قبول إلى، وإن لم يذكر. • قوله: (لأنه مُرتد إلخ) أي والمُرتد لا يورث. • قوله: (لكن الأظهر إلخ) هذا هو المُعتمد بنهاية ومُغني. • قوله: (أو غيرها) أي غير ما هو ردة. • قوله: (ضريف) أي نصيب المُقر بالازدواج إليه أي المُقر به. • قوله: (وقف) وفقًا لِشيخ الإسلام والمُغني وخلافًا لِلنهاية عيارته فالوجه عدم جزمائه من إزته اه. • قوله: (فإما، هو إلخ) الضمير راجع لِلأظهر كما في تضييحه اه. سم. • قوله: (على التفصيل) أي على اشتراطه في الشهادة بالردة.
 • قوله: (وإما لاحظ) أي الزافعي في أصل الروضة وغيره وقوله فيه أي في الأظهر. • قوله: (فرقًا) أي بين الشهادة بالردة والإقرار بها حيث لم يُعبر في الأول التفصيل بخلاف الثاني. • قوله: (ويُنجه فيه) أي في الفرق كما في تضييحه أيضًا اه. سم. • قوله: (في الحي) أي في الشهادة عليه. • قوله: (وكونه) أي الإخبار عن الميت مُبتدأ خبره قوله: يُعارضه إلخ والجُملة استثنائية.
 • قوله: (سني) (ويجب استتابة المرتد إلخ) فلو قتله أحد قبل الاستتابة عُرِّزَ فقط ولا شيء عليه لإخداره اه. ع ش. • قوله: (لاحترامهما) إلى قوله كذا قبل في المُغني.

• قوله: (ما كفر به) أي كتحصيل رسالة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام بالمرب. • قوله: (لكن الأظهر في أصل الروضة وغيره أنه يُستفصل) كتب عليه م ر وقوله فإما هو مُفرغ الضمير راجع لِلأظهر كما في تضييحه وقوله ويُنجه فيه الضمير راجع لِلفرق في قوله وإما لاحظ فيه فرقًا كما في تضييحه أيضًا.

وَرُبَّمَا عَرَضَتْ شُبْهَةٌ بَلِ الْغَالِبِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ عَنْ حَبِثٍ مَحْضٍ وَرَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ خَبَرَ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ فِي امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ أَنْ يُغَرَضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَسْلَمَتْ وَلَا قُتِلَتْ، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَتَبِ الْفَرَنْجِيُّ لِأَنَّهُمْ حَارَبُوا وَالْمُرْتَدُّ إِذَا حَارَبَ لَا يُسْتَتَابُ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يَنْجُو مِنْ خُلُودٍ فِي النَّارِ الْإِسْتِثَابَةُ حَتَّى فَوْضَلَ حَارَبَ لِأَنَّهُ تَحَثَّمُ قَتْلُهُ لَا يَمْنَعُ طَلَبُ اسْتِثَابَتِهِ لِيَنْجُوَ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ وَحِينَئِذٍ فَالَّذِي يَنْجُو فِي الْجَوَابِ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالٌ مُخْتَلِفَةٌ أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَتَوَبُّونَ أَوْ عَلِمَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَرَّ بِقَتْلِهَا إِنْ لَمْ تَثْبُتْ لِأَنَّهُ الَّذِي خَالَفَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ عَجِيبٌ فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِهِ بَعْدُ (وَفِي قَوْلِي يُسْتَحَبُّ) كَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ (وَهِيَ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ (فِي الْحَالِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَمَرَّ نَذْبٌ تَأْخِيرُهَا إِلَى صَخَوِ السَّكْرَانِ (وَفِي قَوْلِي ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) لِأَثَرٍ فِيهِ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَإِنْ أَصْرًا) أَيِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ عَلَى الرَّدَّةِ (فَقُلَا) لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ لِعُمُومِ مَنْ فِيهِ وَالتَّهْيِ عَنْ قَتْلِ التَّسَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَرِيثَاتِ وَلِلَّسَّيْدِ قَتْلُ قَتْنِهِ وَالْقَتْلُ هُنَا بِضَرْبِ الْعُقَى دُونَ مَا عَدَاهُ وَلَا يَتَوَلَّاهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فَإِنْ أَفْثَاتَ عَلَيْهِ أَحَدٌ عُرِّزَ وَلَوْ قَالَ عِنْدَ الْقَتْلِ عَرَضَتْ لِي شُبْهَةٌ فَازِيلُوهَا لِأَثُوبِ نَاطِرْنَاهُ وَجُوبًا مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَسْوِيفٌ

• فَوَدَّ: (وَرُبَّمَا عَرَضَتْ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَرُبًا إِلَيْهِ بِالْفَاءِ. • فَوَدَّ: (لَا تَكُونُ عَنْ حَبِثٍ إِلَيْهِ) أَيِ بَلِ عَنْ شُبْهَةٍ عَرَضَتْ. • فَوَدَّ: (فِي امْرَأَةٍ) يُقَالُ لَهَا أُمُّ رُومَانَ أ. ه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَتَبِ إِلَيْهِ) جَوَابُ سُؤَالِ وَالْقَضِيَّةِ الْمُسْتَبَرِّ رَاجِعٌ إِلَيْهِ ﷺ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ قِصَّةِ الْمُتَرَتِّينِ. • فَوَدَّ: (أَوْ عَلِمَ أَنَّهُمْ إِلَيْهِ) أَوْ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ وَجُوبِ الْإِسْتِثَابَةِ أ. ه. سَيِّدُ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (قِيلَ كَانَ إِلَيْهِ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ نَصْرُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْمَرْأَةِ إِشَارَةً إِلَى خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ لَكِنْ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُعْبَرَّ كَمَا فِي الْمَحَرَّرِ وَيُقْتَلَ الْمُرْتَدُّ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَتْلِهَا لَا فِي اسْتِثَابَتِهَا فَإِنَّهُ قَالَ تُحْبَسُ وَتُضْرَبُ إِلَى أَنْ تَمُوتَ أَوْ تُسَلِّمَ أ. ه. • فَوَدَّ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) أَيِ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (صَرَّحَ بِهِ) أَيِ بِقَتْلِ الْمَرْأَةِ. • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْإِسْتِثَابَةِ. • فَوَدَّ: (مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ) لَعَلَّ وَجْهَ الدَّلَالَةِ مَا أَفَادَتْهُ الْفَاءُ مِنَ التَّعْقِيبِ أ. ه. رَشِيدِي.

• فَوَدَّ (نَسِي): (وَفِي قَوْلِي ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) أَيِ وَفِي قَوْلِي يُنْهَلُ فِيهَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أ. ه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْتَهْيِ) إِلَى قَوْلِهِ وَجُوبًا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالْقَتْلُ هُنَا إِلَيْهِ) أَيِ وَأَمَّا فِيمَا عَدَاهُ فَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ ضَرْبِ الْعُقَى كَانَ كَانَ الْقَتْلُ قِصَاصًا عَنْ قَتْلِ بَغِيرِ ضَرْبِ الْعُقَى فَيُقْتَلُ بِوَيْثِلٍ فَعِلُهُ لِلْمُنَاسَبَةِ أ. ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يَتَوَلَّاهُ إِلَّا الْإِمَامُ إِلَيْهِ) أَيِ فِي الْحَرْ سَمِ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ نَائِبُهُ) هَذَا إِنْ لَمْ يُقَاتِلْ فَإِنْ قَاتَلَ جَازَ قَتْلُهُ لِكُلِّ مَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ أ. ه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (نَاطِرْنَاهُ وَجُوبًا إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ مُقْتَضَاهُ بَقَاءُ وَجُوبِ الْمُنَاطَرَةِ حَتَّى بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَقَدْ يَوْجُهُ بَأَنَّ الْغَرَضَ إِزَالَةُ الشُّبْهَةِ وَمُقْتَضَاهُ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَهُ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَسْوِيفٌ قَبْلَ فِي الْمُنَاطَرَةِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَلَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَوْ قَبْلَهُ مَا لَمْ

• فَوَدَّ: (وَلَا يَتَوَلَّاهُ إِلَّا الْإِمَامُ) أَيِ فِي الْحَرْ.

بعد الإسلام وهو الأولى أو قبله على الأوجه فإن الحجة مُقدّمة على السيفِ فاغتفر له هذا الرّمز القصير للحاجة ولا يندفن في مقابرنا ليُكفره ولا في مقابر المُشركين لما سبق له من حرمة الإسلام كذا قالوه وهو مُشكّل فإنه أحسن منهم وحرمة الإسلام لم يبق لها أثر البتة بعد الموت (وإن أسلم صبح) إسلامه (وترك) لقوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (النحل: ٣٨) وللخير الصحيح «إذا قالوها عصموا مِنِّي دماءهم وأموالهم» وشيّل كلامه من كفر بسببه ﷺ أو بسبب نبي غيره، وهو المعتمد مذهباً لكن اختير قتله مُطلقاً ونقل الفارسي والخطابي من أئمتنا الإجماع عليه في سب هو قذف لا مُطلقاً هذا هو صواب الثقل عن الفارسي ويمتنع بالغ في الرد عليه الغزالي وللشيكّي هنا ما اعترف بخروجه عن المذهب فليُحذَر أيضاً ولم يحتج هنا للثنية لقوات المعنى السابق الحامل عليها، وهو الإشارة للخلاف فاندفع.....

يظهر إلخ اه. سيد عمر أقول بل الظاهر أنه قيد لوجوب المناظرة مُطلقاً بعد الإسلام أو قبله فمفاده حينئذٍ إسقاط الوجوب بتسويفه مُطلقاً ووجهه ظاهر. هـ. فود: (بعد الإسلام) مُتعلّق بقوله ناظرناه كما في تفسيره اه. سم. هـ. فود: (أو قبله إلخ) خالف فيه النهاية والمغني فقال ناظرناه بعد الإسلام لا قبله، وإن شكاً جوعاً قبل المناظرة أطعم أولاً اه. أي وجوباً ع. ش. هـ. فود: (فإنه أحسن منهم إلخ) فلا مانع من دفعه في مقابر الكفار اه. مغني. هـ. فود: (لم يبق لها أثر إلخ) أي بموته كافراً اه. مغني. هـ. فود: (وإن أسلم) أي من قامت به الردة ذكرنا كان أو أنش صبح وترك أي وإن تكررت ردته مراراً لكنه لا يُعزّر على أول مرة كما يأتي وظاهره أنه لا فرق في قبول الإسلام منه مع التكرار بين أن يغلب على الظن أنه إنما يُسلم بعد الردة تقيّة أو لا. اه. ع. ش. هـ. فود: (إسلامه) إلى قوله لكن اختير في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وللخير إلى وشيّل. هـ. فود: (بسببه إلخ) أي أو قذفه اه. مغني. هـ. فود: (وهو المعتمد) أي صحة إسلام من كفر بالسب وترك قتله. هـ. فود: (مطلقاً) أي تاب أم لا. هـ. فود: (عليه) أي الفارسي. هـ. فود: (وللشيكّي هنا) أي فيما إذا أسلم المرتد بسببه ﷺ. هـ. فود: (ولم يحتج) إلى المتن في النهاية. هـ. فود: (ولم يحتج) أي المُصنّف هنا أي في أسلم وترك. هـ. فود: (لقوات المعنى السابق إلخ) أي وللإشارة بالمغايرة إلى الخلاف ولو تبيّن هنا أيضاً فانت هذه الإشارة كما لا يخفى فما صنعه المُصنّف أحسن مما أشار إليه المُعترض وإن قال الشهاب ابن قاسم إن ما ذكره إنما هو مُصحح للعبارة بتكليف لا دفع لأحسنية ما أشار إليه المُعترض. اه. رشيد. هـ. فود: (وهو الإشارة للخلاف) أي: لأن في قوله قتيلاً إشارة للرد على من قال إن المرأة لا تُقتل وفي قوله السابق والتهني عن قتل النساء إلخ تعريض بالرد

هـ. فود: (بعد الإسلام) كتب عليه م. ر. هـ. فود: (أيضاً بعد الإسلام) مُتعلّق بقوله ناظرناه كما في تفسيره. هـ. فود: (فاندفع إلخ) في اندفاعه نظر لا يخفى إذ لا شبهة في أحسنية ما ذكر وأما الترجيح الذي ذكره فقائمه تصحيح العبارة بالتكليف.

ما قِيلَ الْأَحْسَنُ أَسْلَمًا لِيُؤَافِقَ مَا قَبْلَهُ (وقِيلَ لَا يُقْبَلُ إِسْلَامُهُ إِنْ ارْتَدَّ إِلَى كُفْرٍ خَلْفِي كَرْنَابِلَةَ وَبَاطِنِيَّةٍ)؛ لَأَنَّ التَّوْبَةَ عِنْدَ الْخَوْفِ عَيْنُ الزَّنْدِيقِ وَالزَّنْدِيقُ مَنْ يُظَاهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُخْفِي الْكُفْرَ كَذَا ذَكَرَاهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ وَذَكَرَا فِي آخِرَاتِهِ مَنْ لَا يَتَّجِلُ دِينًا وَرَجَحَهُ الْإِسْتَوِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ الْمُنَافِقُ وَقَدْ غَايَرُوا بَيْنَهُمَا، وَالْبَاطِنِيُّ مَنْ يَحْتَقِدُ أَنَّ لِلْقُرْآنِ بَاطِنًا غَيْرَ ظَاهِرِهِ، وَأَنَّهُ الْمُرَادُ مِنْهُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الظَّاهِرِ وَلَيْسَ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ إِشَارَاتُ الصُّوفِيَّةِ الَّتِي فِي تَفَاسِيرِهِمْ كَتَفْسِيرِ السُّلَمِيِّ وَالْقَشِيرِيِّ؛ لَأَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَدَّعِ أَنَّهَا مُرَادَةٌ مِنْ لَفْظِ الْقُرْآنِ، وَأِنَّمَا هِيَ مِنْ بَابِ أَنَّ الشَّيْءَ يَتَذَكَّرُ بِذِكْرِ مَالِهِ بِهِ نَوْعٌ مُشَابِهَةٌ، وَإِنْ تَعَدَّتْ. وَلَا بُدَّ فِي الْإِسْلَامِ مُطْلَقًا وَفِي التَّجَاوُزِ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ كَمَا حَكَى عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ مِنَ التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مِنَ التَّاطِيقِ

عَلَى قَائِلِهِ اه. ع. ش. ة. فَوَدَّ: (مَا قِيلَ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي وَسَمَّ. ة. فَوَدَّ: (لَأَنَّ الثَّوْبَةَ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا ذَكَرَاهُ فِي النَّهَايَةِ. ة. فَوَدَّ: (وَالزَّنْدِيقُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ مَعَ الظَّاهِرِ فِي الْمُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ) أَيِ فِي هَذَا الْبَابِ وَبَاطِنِيَّةٍ صِفَةُ الْإِيْمَةِ وَالْفَرَايِضِ وَقَوْلُهُ فِي آخِرِ أَيِ فِي اللَّعَانِ مُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. ة. فَوَدَّ: (مَنْ لَا يَتَّجِلُ دِينًا) أَيِ مَنْ لَا يَتَّسِبُ إِلَى دِينِ اه. ع. ش. ة. فَوَدَّ: (أَوْ مَعَ الظَّاهِرِ الْخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَالْمَوْجُودُ فِي كَلَامِ بَعْضِ الْإِيْمَةِ قَصْرُ الْبَاطِنِيَّةِ عَلَى الْأَوَّلِ وَتَجْوِيزُ الثَّانِي لِلصُّوفِيَّةِ اه. سَيِّدُ عَمْرٍ أَقُولُ وَمِمَّنْ قَصَرَهُمْ عَلَى الْأَوَّلِ الْمُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْبَاطِنِ. ة. فَوَدَّ: (لَمْ يَدَّعِ أَنَّهَا مُرَادَةٌ الْخ) إِنْ أَرَادَ قَطْعًا فَمُسَلَّمٌ لَكِنَّ ذَلِكَ جَارٍ فِي كَثِيرٍ مِنْ وُجُوهِ تَفْسِيرِ أَهْلِ الظَّاهِرِ أَوْ مُطْلَقًا فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ وَقَوْلُهُ: وَإِنَّمَا هِيَ الْخ مَحَلُّ تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّهُ مُسَلَّمٌ فِي بَعْضِهَا وَأَمَّا كَثِيرٌ مِنْهَا فَمِمَّا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ احْتِمَالًا ظَاهِرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُضْطَلَّحِهِمْ بَلْ رُبَّمَا يَكُونُ اقْتِرَابٌ إِلَى اللَّفْظِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ اه. سَيِّدُ عَمْرٍ.

ة. فَوَدَّ: (وَلَا بُدَّ فِي الْإِسْلَامِ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِمَا يَقَعْلُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي التَّجَاوُزِ إِلَى مِنَ التَّلَفُّظِ وَقَوْلُهُ مِنَ التَّاطِيقِ إِلَى وَلَوْ بِالْمَعْجَمَةِ وَقَوْلُهُ وَالْفَرْقُ إِلَى بَزْتِيهِمَا. ة. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ يَمُنُّ بِتَكْوِينِ رِسَالَتِهِ ﷺ لِلْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ أَوْ بِتَكْوِينِهَا لِغَيْرِهِمْ خَاصَّةً قَالَهُ ع. ش. وَجِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ لَا يَدَّ فِي إِسْلَامِ الْمُزْتَنِّدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكُفَّارِ الْخ وَلَعَلَّ هَذَا التَّعْمِيمَ، هُوَ الْمُرَادُ هُنَا. ة. فَوَدَّ: (مِنْ التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ) أَيِ وَلَوْ ضَمِنًا عَلَى مَا يَأْتِي وَيُسْنُ امْتِحَانُ الْكَافِرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ بِتَقْرِيرِهِ بِالْبَيْتِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ قَالَ بَدَلُ مُحَمَّدٍ رَسُولُ اللَّهِ فِي الشَّهَادَتَيْنِ أَحْمَدُ وَأَبُو الْقَاسِمِ رَسُولُ اللَّهِ كَفَاهُ وَلَوْ قَالَ التَّبِيُّ بَدَلُ رَسُولِ اللَّهِ كَفَاهُ لَا الرَّسُولُ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَرَسُولِ اللَّهِ فَلَوْ قَالَ آمَنْتُ بِمُحَمَّدٍ التَّبِيُّ كَفَى بِخِلَافِ آمَنْتُ بِمُحَمَّدٍ الرَّسُولِ؛ لَأَنَّ التَّبِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى وَالرَّسُولُ قَدْ يَكُونُ لِغَيْرِهِ وَبِخِلَافِ آمَنْتُ بِمُحَمَّدٍ كَمَا قُيِّمَ بِالْأَوَّلَى، وَغَيْرُ سِوَى وَمَا عَدَا وَنَحْوُهَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا فِي الْإِكْتِفَاءِ بِهَا كَقَوْلِهِ لَا إِلَهَ غَيْرُ اللَّهِ أَوْ سِوَى اللَّهِ أَوْ مَا عَدَا اللَّهَ أَوْ مَا خَلَا اللَّهَ وَلَوْ قَالَ كَافِرٌ أَنَا مِنْكُمْ أَوْ مُثْلُكُمْ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ وَلِيِّ مُحَمَّدٍ أَوْ أُجِبُهُ أَوْ أَسْلَمْتُ أَوْ آمَنْتُ لَمْ يَكُنْ اغْتِرَافًا بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ أَنَا مِنْكُمْ أَوْ مُثْلُكُمْ فِي الْبَشَرِيَّةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ فَإِنَّ قَالَ آمَنْتُ أَوْ أَسْلَمْتُ أَوْ أَنَا مُؤْمِنٌ أَوْ مُسْلِمٌ مُثْلُكُمْ أَوْ أَنَا مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ دِينُكُمْ حَقٌّ أَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مَا يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ أَوْ اغْتَرَفَ مِنْ كَفَرٍ بِالنَّكَارِ وَجُوبِ شَيْءٍ بِوُجُوبِهِ فَهَبْ

فلا يكفي ما بقلبه من الإيمان، وإن قال به الغزالي وجمع مُحَقِّقُونَ؛ لأن تركه للتَلَفُظِ بهما مع قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ بِشَرْطِيَّتِهِ أَوْ شَطَرِيَّتِهِ لَا يَقْصُرُ عَنْ نَحْوِ رَمِي مُضْخَفٍ بِقُدْرِهِ لَوْ بِالْمَجْمُوعَةِ، وَإِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ جَلِيٍّ بِتَرْتِيبِهِمَا ثُمَّ الْاعْتِرَافِ بِرِسَالَتِهِ ﷺ إِلَى غَيْرِ الْمَرْبِ مِمَّنْ يُنْكِرُهَا أَوْ الْبِرَاءَةِ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ

طَرِيقَانِ إِحْدَاهُمَا، وَهِيَ مَا عَلَيْهَا الْجُمْهُورُ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ اخْتِرَافًا بِالْإِسْلَامِ وَالثَّانِيَّةُ وَنَسَبَهَا الْإِمَامُ لِلْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ يَكُونُ اخْتِرَافًا بِهِ وَلَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مِلَّةٍ تُخَالِفُ الْإِسْلَامَ لَمْ يَكْفِ عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفِي التَّمْطِيلَ الَّذِي يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ، وَهُوَ لَيْسَ حِلَّةً وَمَنْ قَالَ آمَنْتُ بِالذِّي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ الْوَتْنَ وَكَذَا لَا إِلَهَ إِلَّا الْمَلِكُ أَوْ إِلَّا الرَّزَاقُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ السُّلْطَانَ الَّذِي يَمْلِكُ أَمْرَ الْجُنْدِ وَيُرْتَّبُ أَرْزَاقَهُمْ فَإِنْ قَالَ آمَنْتُ بِاللَّهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى دِينٍ قَبْلَ ذَلِكَ صَارَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ فَيَأْتِي بِالشَّهَادَةِ الْأُخْرَى، وَإِنْ كَانَ مُشْرِكًا لَمْ يَصِرْ مُؤْمِنًا حَتَّى يَضُمَّ إِلَيْهِ وَكَفَّرَتْ بِمَا كُنْتُ أَشْرَكْتُ بِهِ وَمَنْ قَالَ بِقَدَمِ غَيْرِ اللَّهِ كَفَى لِلْإِيمَانِ بِاللَّهِ أَنْ يَقُولَ لَا قَدِيمَ إِلَّا اللَّهُ كَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ يَخْفِيهِ أَيْضًا اللَّهُ رَمَى مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوُدَّ: (وَحْلِيهِ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّ سُكُوتَ الْمُكَلَّفِ عَنْ لَجْهَلِهِ بِاخْتِيَارِهِ فِي الْإِيمَانِ شَطَرًا أَوْ شَرْطًا لَا يَضُرُّ فَهُوَ مُؤْمِنٌ فِي الْبَاطِنِ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنْ كَرَّ الشَّيْءُ شَطَرًا أَوْ شَرْطًا مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ، وَهُوَ لَا يُؤْثَرُ فِيهِ الْجَهْلُ فَتَأْتِي الْجَهْلُ هُنَا يُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ وَاخْتَارَهُ الْغَزَالِيُّ وَجَمَعَ مُحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ التَّصْدِيقَ فَقَطْ وَوُجُوبَ التُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ عَلَى الْقَادِرِ بِهِ وَوُجُوبَ فَهْمِي يَوْجِبُ تَرْكُهُ الْإِثْمَ لَا الْكُفْرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ بِالْمَجْمُوعَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي يَصِحُّ الْإِسْلَامُ بِسَائِرِ اللُّغَاتِ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ وَإِشَارَةُ الْآخَرِ نَعَمْ لَوْ لَقِّنَ الْعَجْمِيَّ الْكَلِمَةَ الْعَرَبِيَّةَ فَقَالَهَا وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهَا لَمْ يَكْفِ أَه. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ بِالْمَجْمُوعَةِ) أَيِ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُهَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ أَمَّا إِذَا نَطَقَ بِهَا عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُهَا فَقَتْلُهُ لَظَنَ بِقَائِهِ عَلَى الْكُفْرِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَتَغْنَمُهُ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَلَا يُخْلَدُ فِي النَّارِ ثُمَّ إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بَأَنَّ مَا نَطَقَ بِهِ هُوَ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ لِمَعْرِفَتِهَا بِلِسَانِهِ دُونَ الْقَاتِلِ فَيَتْبَعِي وَوُجُوبُ الدِّيَةِ عَلَى الْقَاتِلِ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مُسْلِمًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَطَنَ كُفْرَهُ إِنَّمَا يَنْسَقُطُ الْقِصَاصُ لِلشُّبْهَةِ أَه. ع ش.

□ فَوُدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ التَّلَفُظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ. □ فَوُدَّ: (جَلِيٍّ) لَعَلَّهُ بِوُرُودِ الْأَمْرِ بِتَعَيُّنِ اللَّهِ أَكْبَرُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي» هُنَاكَ وَعَدَمُ وَرُودِ الْأَمْرِ بِتَعَيُّنِ الْعَرَبِيَّةِ هُنَا. □ فَوُدَّ: (بِتَرْتِيبِهِمَا الْخ) قَضِيَّةٌ صَنِيعُهُ عَدَمُ اخْتِيَارِ الْمَوَالَاةِ بَيْنَهُمَا وَبِهِ صَرَّحَ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْتِيبِ الشَّهَادَتَيْنِ بَأَنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ثُمَّ بِرَسُولِهِ فَإِنْ عَكَسَ لَمْ يَصِحَّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَرْتِيبِ الْوُضُوءِ وَقَالَ الْحَلِيمِيُّ إِنَّ الْمَوَالَاةَ بَيْنَهُمَا لَا تَشْتَرُطُ فَلَوْ تَأَخَّرَ الْإِيمَانُ بِرَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى مُدَّةً طَوِيلَةً صَحَّ أَه. ر لَكِنْ جَرَى النِّهَايَةُ عَلَى اخْتِيَارِهَا عِبَارَتُهُ وَيُعْتَبَرُ تَرْتِيبُهُمَا وَمَوَالَاةُ وَمَوَالَاةُ وَجَزَمَ بِهِ الْوَالِدُ ﷺ تَعَلَّى فِي شُرُوطِ الْإِمَامَةِ أَه. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ الْإِخْتِرَافِ الْخ) عَطَفَ عَلَى التَّلَفُظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ الْبِرَاءَةِ الْخِ عَطَفَ عَلَى

□ فَوُدَّ: (بِتَرْتِيبِهِمَا) أَيِ وَمَوَالَاةُ م ر.

ويرجوه عن الاعتقاد الذي ارتد بسببه ولا يعزُر مُرتدَّ تاب على أول مرة خلافا لما يفعله جهلة القضاة ومن جهلهم أيضا أن من ادعى عليه عندهم برودة أو جاءهم بطلب الحكم بإسلامه يقولون له تلفظ بما قلْتَ وهذا غلط فاجش فقد قال الشافعي رحمته إذا ادعى على رجل أنه ارتد، وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقلْتُ له قلْ أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله، وأنت بريء من كل دين يخالف دين الإسلام انتهى ويؤخذ من تكريره رحمته لفظ أشهد أنه لا بُدَّ منه في صحة الإسلام، وهو ما يدلُّ عليه كلام الشيوخ في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الأحاديث ما يدلُّ لكل.

الاغتراف وقوله ويرجوه عطف على قوله برسالته . هـ . قوله: (ويرجوه عن الإعتقاد إلخ) أي كأن يقول برئت من كذا فبيّره منه ظاهراً وأما في نفس الأمر فالعبرة بما في نفسه اهـ . ع . ش . هـ . قوله: (ولا يعزُر مُرتدَّ تاب إلخ) عبارة المغني نعم يعزُر من تكرّر ذلك منه لزيادة تهاونه بالدين فيعزُر في المرة الثانية فما بعدها ولا يعزُر في المرة الأولى اهـ . هـ . قوله: (فقد قال) إلى قوله وفي الأحاديث في النهاية . هـ . قوله: (فقد قال الشافعي إلخ) هذا النص فيه تصريح بأنه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الأخرى ويوافقه قولهم لو أذن كافر غير عيسوي حكمه بإسلامه بالشهادتين مع أن الأذان لا عطف في شهادتيه سم وع ش . هـ . قوله: (ويؤخذ من تكريره إلخ) عبارة المغني قال ابن التقيب في مختصر الكفاية وهما أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهذا يؤيد من أفتى من بعض المتأخرين بأنه لا بُدَّ أن يأتي بلفظ أشهد في الشهادتين وإلا لم يصح إسلامه وقال الزنكلوني في شرح التبيين وهما لا إله إلا الله محمد رسول الله وظاهره أن لفظة أشهد لا تشترط في الشهادتين وهو يؤيد من أفتى بعدم الإشتراط، وهي واقعة حال اختلف المفتون في الإفتاء في عصرنا فيها والذي يظهر لي أن ما قاله ابن التقيب محمول على الكمال وما قاله الزنكلوني محمول على أقل ما يحصل به الإسلام فقد قال رحمته: «أبهرت أن أقابل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله» رواه البخاري ومسلم اهـ . هـ . قوله: (أنه لا بُدَّ منه) أي من تكريره أي وعليه فلا يصح إسلامه بدونه، وإن أتى بالواو قاله ع ش وقال سم ينبغي أن يُغني عنه المعطف اهـ .

هـ . قوله: (وهو ما يدلُّ عليه إلخ) مُتَعَمِّدٌ كذا في ع ش لكن الموافق للإدلة عدم اشتراطه كما مال إليه الشارح بل عدم اشتراط لفظة أشهد من أصلها كما مرَّ آنفاً عن المغني استظهاره عنه وعن الروض مع شرحه ما يُفيدُه .

هـ . قوله: (فقد قال الشافعي رحمته إذا ادعى على رجل إلخ) هذا النص فيه تصريح بأنه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الأخرى ويوافقه قولهم: لو أذن كافر غير عيسوي حكمه بإسلامه بالشهادتين مع أن الأذان لا عطف في شهادتيه . هـ . قوله: (أنه لا بُدَّ منه) أي من تكريره ينبغي أن يُغني عنه المعطف .

(وَوَلَدَ الْمُزَنَّةَ إِنْ اِنْعَقَدَ قَبْلُهَا) أَيِ الرَّدَّةِ (أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَ أَبَوَيْهِ) مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ، وَإِنْ عَلَا أَوْ مَاتَ (مُسْلِمٌ لِمُسْلِمٍ) تَغْلِيْبًا لِلإِسْلَامِ (أَوْ) وَأَبَوَاهُ (مُزَنَّدَانِ) وَلَيْسَ فِي أَصُولِهِ مُسْلِمٌ (فَمُسْلِمٌ) فَلَا يُسْتَرْقُ وَيَرْتَهُ قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ وَيُجْزَى عَنْقُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ إِنْ كَانَ قِتْلًا لِيَقَاءِ عُقْلَةِ الإِسْلَامِ فِي أَبَوَيْهِ (وَلَوْ قَوْلٍ)، هُوَ (مُزَنَّدٌ) تَبَعًا لِهَمَا (وَلَوْ قَوْلٍ)، هُوَ (كَافِرٌ أَصْلِيٌّ) لِتَوَلُّدِهِ بَيْنَ كَافِرَيْنِ وَلَمْ يُبَايِزْ إِسْلَامًا حَتَّى يُغْلَظَ عَلَيْهِ فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةً وَلَدِ الْحَرَبِيِّ إِذْ لَا أَمَانَ لَهُ نَعَم، لَا يُقَرُّ بِجَزِيَّةٍ لِأَنَّهُ كُفَّرَ لَمْ يَسْتَنْدِ لِشِبْهِةٍ دِينٍ كَانَ حَقًّا قَبْلَ الإِسْلَامِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ)، هُوَ (مُزَنَّدٌ) وَقَطَعَ بِهِ الْبِرَاقِيُّونَ.....

• فَوَيْ (سَيِّ): (وَوَلَدَ الْمُزَنَّةَ إِنْ اِنْعَقَدَ إِنْ اِنْعَقَدَ) فِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ: وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْمُتَنَقِّدَ قَبْلَ رَدِّهِمَا مُسْلِمٌ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَاحِدَ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي الْمُتَنَقِّدِ بَعْدَهَا إِذْ مِنْ لَازِمِ الْمُتَنَقِّدِ قَبْلُهَا أَنَّ أَحَدَ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ اه. سَم. • فَوَيْ (سَيِّ): (إِنْ اِنْعَقَدَ قَبْلُهَا) يَتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِالْإِنْعِقَادِ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ حُصُولُ الْمَاءِ فِي الرَّجْمِ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ كَمَا لَوْ وَطَّئَهَا مَرَّةً وَآتَتْ بِوَلَدٍ لَيْسَتْ أَشْهُرٌ مِنَ الْوَطْءِ فَيَنْظُرُ هَلِ الرَّدَّةُ قَبْلَ الْوَطْءِ فَقَدْ اِنْعَقَدَ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَهُ فَقَدْ اِنْعَقَدَ قَبْلُهَا وَيَتَقَى الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا حَصَلَ وَطْءٌ قَبْلَ الرَّدَّةِ وَوَطْءٌ بَعْدَهَا وَاحْتِمِلُ الْإِنْعِقَادَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَمْ يَكُنْ فِي أَبَائِهِ مُسْلِمٌ اه. سَم. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَسَكَتِ الْأَصْحَابُ هُنَا عَمَّا لَوْ أَشْكَلَ عُلُوقُهُ هَلْ هُوَ قَبْلُ الرَّدَّةِ أَوْ بَعْدَهَا وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ أَنَّهُ عَلَى الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَانٍ وَيَدُلُّ لَهُ كَلَامُهُمْ فِي الْوَصِيَّةِ فِي الْحَمْلِ اه. • فَوَيْ: (أَيِ الرَّدَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ فَيُعَامَلُ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ.

• فَوَيْ (سَيِّ): (أَوْ بَعْدَهَا) أَيِ فِيهَا اه. مُغْنِي وَهَذَا يُغْنِي عَمَّا فِي عَشْرٍ عَنْ شَيْخِهِ الشُّوْبَرِيِّ أَيِ أَوْ مُقَارِنًا لَهَا اه. • فَوَيْ: (وَإِنْ عَلَا إِنْ اِنْعَقَدَ) غَايَةُ وَقَوْلُهُ أَوْ مَاتَ أَيِ وَلَوْ قَبْلَ الْحَمْلِ بِهِ بَيِّنٌ عَدِيدُهُ وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ فِي أَصُولِهِ إِنْ اِنْعَقَدَ لَكِنْ حَيْثُ يَعُدُّ مَنَسُوبًا إِلَيْهِ بِحَيْثُ يَرِثُ مِنْهُ اه. ع. ش. • فَوَيْ: (إِسْلَامًا) الْأَوَّلَى رَدَّةٌ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَيْ: (حَتَّى يُغْلَظَ إِنْ اِنْعَقَدَ) مُتَقَرَّرٌ عَلَى قَوْلِهِ يُبَايِزُ إِنْ اِنْعَقَدَ قَبْلُهَا إِنْ اِنْعَقَدَ قَبْلُهَا عَلَى الْمُتَنِّ أَوْ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَمْ يُبَايِزْ إِنْ اِنْعَقَدَ: (وَقَطَعَ بِهِ إِنْ اِنْعَقَدَ) إِنَّمَا هُوَ بَاتَهُ كَافِرٌ لَا بِخُصُوصِ الرَّدَّةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الرُّوْضَةِ اه. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَفِي تَغْيِيرِ الْمُصَنِّفِ بِمُزَنَّدٌ وَكَافِرٌ أَصْلِيٌّ تَسْمَحُ وَالْأَوَّلَى

• فَوَيْ: (وَوَلَدَ الْمُزَنَّةَ إِنْ اِنْعَقَدَ قَبْلُهَا إِنْ اِنْعَقَدَ) يَتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِالْإِنْعِقَادِ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ حُصُولُ الْمَاءِ فِي الرَّجْمِ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ كَمَا لَوْ وَطَّئَهَا مَرَّةً وَآتَتْ بِوَلَدٍ لَيْسَتْ أَشْهُرٌ مِنَ الْوَطْءِ فَيَنْظُرُ هَلِ الرَّدَّةُ قَبْلَ الْوَطْءِ فَقَدْ اِنْعَقَدَ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَهُ فَقَدْ اِنْعَقَدَ قَبْلُهَا وَيَتَقَى الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا حَصَلَ وَطْءٌ قَبْلَ الرَّدَّةِ وَوَطْءٌ بَعْدَهَا وَاحْتِمِلُ الْإِنْعِقَادَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَمْ يَكُنْ فِي أَبَائِهِ مُسْلِمٌ. • فَوَيْ: (أَيْضًا وَوَلَدَ الْمُزَنَّةَ إِنْ اِنْعَقَدَ قَبْلُهَا إِنْ اِنْعَقَدَ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَضَّلَ اِزْتَدَ الزَّوْجَانِ، وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحَمْلِ فَالْوَلَدُ مُسْلِمٌ وَلَوْ اِنْعَقَدَ بَيْنَ الْمُزَنَّتَيْنِ فَلَهُ حُكْمُهُمَا أَوْ بَيْنَ مُزَنَّدٍ وَأَصْلِيٍّ فَكَالْأَصْلِيِّ اه. وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْمُتَنَقِّدَ قَبْلَ رَدِّهِمَا مُسْلِمٌ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَاحِدَ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي الْمُتَنَقِّدِ بَعْدَهَا إِذْ مِنْ لَازِمِ الْمُتَنَقِّدِ قَبْلُهَا أَنَّ أَحَدَ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ.

(ونقل العراقيون) أي إمامهم القاضي أبو الطيب (الاتفاق) من أهل المذهب (على كفره والله أعلم) فلا يُسترق بحال ولا يُقتل حتى يُبلغَ ويمتنع عن الإسلام أما إذا كان في أحد أصوله مسلم، وإن بعدَ ومات فهو مسلم تبعًا له اتفاقًا كما عُلِمَ من كلامه في اللقيط أو أحد أبويه مُرتدًا والآخر كافِرٌ أصليٌّ فكافِرٌ أصليٌّ قاله البغويُّ ويُوجهُ بأنَّ مَنْ يُقرُّ أولى بالنظر إليه يمشي لا يُقرُّ والكلام كله في أحكام الدنيا أما في الآخرة فكلُّ مَنْ مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين والمُرتدين في الجنة على الأصح. (وفي زوال ملكه عن ماله بها) أي الردة (أقوال) أحدها يزول مطلقًا حقيقة ولا يُنافيه عودُه بالإسلام؛ لأنه مُجمَع عليه ثانيهما: لا مُطلقًا (و) ثالثها وهو (أظهرها إن هلك مُرتدًا بأن زوال ملكه، وإن أسلم بأنَّ آتِه لم يزُل)؛ لأنَّ بطلانَ عَمَلِه

أن يُقال فهو على حُكم الكفر اهـ.

• قول (سني): (ونقل العراقيون) أي القاضي حسين وابن الصباغ والبيهقي وغيرهم اهـ. مُعني.

• فود: (أي إمامهم القاضي أبو الطيب) مراده بهذا الجواب عن نقل المُصنِّف حكاية الاتفاق عن جميع العراقيين مع أنَّ الناقل له إنما هو واحدٌ منهم، وهو القاضي أبو الطيب وحاصلُ الجواب أنَّه لما نقله إمامهم، وهم أتباعه فكانهم نقلوه اهـ. رشيدي ولا يخفى أنَّ هذا الجواب إنما يظهر لو كان سكَّتْ غيرُ إمامهم وليسَ كذلك عبارة المُعني تبيُّه ما ادَّعاه من نقل الاتفاقِ اعتمدَ فيه قول القاضي أبي الطيب أنَّه لا خلاف فيه كما قال في الردة واغترضَ بأنَّ الصنبريَّ شيخُ الماورديِّ من كبارهم وقد جزمَ بأنَّه مسلمٌ ولم يخلِك ابنُ المنذرٍ عن الشافعيِّ غيره وقال البلقينيُّ إنَّ نصوصَ الشافعيِّ قاضيةٌ به وأطالَ في بيانه وذكرَ نحوه الزركشيَّ اهـ. • فود: (ولا يُقتل) أي ومع ذلك لا ضمان على قاتله لِلْحُكْمِ بِرَدِّهِ ما لم يُسلم اهـ. ع ش. • فود: (وإن بعدَ) أي حيثُ بعدَ منسوبًا إليه اهـ. ع ش. • فود: (مرتدٌ وقوله كافِرٌ) كان الأولى نصيهما. • فود: (قاله البغوي) وجزمَ به في الردة اهـ. سم. • فود: (من أولاد الكفار إلخ) المرادُ كفارُ هذه الأمة كما نقله الشوريُّ وصرَّحَ به اليناويُّ اهـ. بُجيريُّ وفي هامشِ النهاية بلا عزو ما نصَّه هذا في كفارِ أمِّيَّة ❶ تشريفًا لهم أما أولادُ كفارٍ غيرِ أمِّيَّة ففي النار بلا خلاف كذا نقله شيخنا الشوريُّ عن بعضِ العلماء اهـ. • فود: (في الجنة) أي ومُسْتَقِلُّون على المُعْتَمِدِ اهـ. بُجيريُّ. • فود: (أي الرقة) إلى قوله هذا ما ذكره في المُعني إلَّا قوله ومحلُّ الخلاف وقوله وفي مالٍ مُقرضٍ لِلزَّوالِ. • فود: (يزول مطلقًا) أي لِزَّوالِ العِصْمَةِ بِرَدِّهِ وقوله لا مُطلقًا أي؛ لأنَّ الكفر لا يُنافي الملكَ كالكافرِ الأصليِّ اهـ. مُعني. • فود: (لأنَّه مُجمَع عليه) في تقرُّبه نظر. • فود: (وقالها) وأوه مرفوعةٌ بالحُمْرة في نسخِ التحفة وليست من المتن في نسخِ المحلِّي وغيره من الشراح اهـ. سيّدُ حمُر.

• قول (سني): (إن هلك مُرتدًا إلخ) عبارة المُعني أظهرها الوقتُ كبُخسِ رَوجِيَّة سِوَاة النَّحَقِ بدارِ الحَرْبِ أم لا فعليه إنَّ هلكَ إلخ. • قول (سني): (زوال ملكه) وفي المحلِّي والنهاية والمُعني زواله بها اهـ.

• فود: (فكافرٌ أصليٌّ قاله البغوي) وجزمَ به في الردة.

يَتَرَقَّفُ عَلَى مَوْتِهِ مُرْتَدًّا فَكَذَا زَوَالُ مَلِكِهِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ مَا مَلَكَهُ فِي الرَّدَّةِ بِنَحْوِ
 اصطِلَادٍ فَهُوَ إِذَا فُتِيَ أَوْ بَاقِيَ عَلَى إِبَاحَتِهِ وَفِي مَالٍ مُتَرَضٍّ لِلزَّوَالِ لَا نَحْوِ مُكَاتَبٍ وَأُمٍّ وَلَدٍ وَظَاهِرٍ
 كَلَامِهِ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الرَّدَّةِ يَصِيرُ مُحْجُورًا عَلَيْهِ، وَهُوَ وَجْهٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَرْبِ الْحَاكِمِ
 الْحَجَرِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ كَحَجَرِ الْمُفْلِسِ لِأَنَّهُ لِأَجْلِ حَقِّ الْفَتَى هَذَا مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ
 وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ مَا لَا يَقْبَلُ الْوَقْفَ يَبْطُلُ مُطْلَقًا، وَأَنَّ مَا يَقْبَلُهُ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بَطُلَ وَالْأَوْقَفَ (وَعَلَى
 الْأَقْوَالِ) كُلِّهَا (بِمَقْصُودِهِ مِنْهُ فَتَى لَزَمَهُ قَبْلُهَا) أَيِ الرَّدَّةِ بِإِتْلَافٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ فِيهَا بِإِتْلَافٍ كَمَا سَيَذْكُرُهُ
 أَمَّا عَلَى بَقَاءِ مَلِكِهِ فَوَاضِعٌ وَأَمَّا عَلَى زَوَالِهِ فَهِيَ لَا تَزِيدُ عَلَى الْمَوْتِ وَالذِّهْنُ مُقَدِّمٌ عَلَى حَقِّ
 الْوَرِثَةِ فَعَلَى حَقِّ الْفَتَى أَوَّلَى وَمَنْ تَمَّ لَوْ مَاتَ مُرْتَدًّا وَعَلَيْهِ ذَهْنٌ وَفَتَى تَمَّ مَا بَقِيَ فِيهِ وَظَاهِرُ
 كَلَامِهِمْ أَنَّ الْمَالَ انْتَقَلَ جَمِيعُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ مُتَعَلِّقًا بِهِ الذِّهْنُ كَمَا أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ انْتِقَالَ جَمِيعِ
 التَّرِكَةِ لِلْوَارِثِ، وَهُوَ أَوْجَهُ مِمَّا أَفْهَمَهُ ظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ إِلَّا مَا بَقِيَ (وَيُتَّفَقُ
 عَلَيْهِ مِنْهُ) فِي مُدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا يُجَهِّزُ الْمَيِّتُ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ زَالَ مَلِكُهُ عَنْهُ بِالْمَوْتِ (وَالْأَصَحُّ)

• قَوْلُهُ: (مَلَكَهُ فِي الرَّدَّةِ) يَعْني حَازَهُ فِيهَا أ. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ بَاقِيَ عَلَى إِبَاحَتِهِ) أَيِ قَبْلَ عَادَ إِلَى
 الْإِسْلَامِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ يَمْلِكُهُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ اشْتَرَعَ مِنْ قَبْلِ إِسْلَامِهِ مَا صَادَهُ فِي الرَّدَّةِ فَلَا اقْتِرَابَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ الْإِخْدُ
 لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ يَمْلِكُهُ عَلَيْهِ حِينَ الْإِخْدِ فَلَا يُؤْمَرُ بِرَدِّهِ لَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَقَوْلُهُ لَا نَحْوِ مُكَاتَبٍ وَأُمٍّ وَلَدٍ أَيِ أَمَّا
 هُمَا فَلَا يَزُولُ يَمْلِكُهُ عَنْهُمَا أَتَّفَاقًا لِثُبُوتِ حَقِّ الْعِتْقِ لِهَمَا قَبْلَ رَدِّهِ أ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِ الْإِخْ)
 عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَصَحُّ عَلَى الْقَوْلِ بِبَقَاءِ يَمْلِكُهُ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُحْجُورًا بِمُجَرَّدِ الرَّدَّةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ضَرْبِ
 الْحَاكِمِ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ أ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ اشْتَظَرَ مَا وَجَّهَ اقْتِضَاءُ ظَاهِرِ كَلَامِهِ ذَلِكَ
 أ. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ) أَيِ الْحَجَرِ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ أ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (كَحَجَرِ الْمُفْلِسِ) وَقِيلَ كَحَجَرِ السَّفَةِ
 وَقِيلَ كَحَجَرِ الْمَرَضِ أ. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (هَذَا مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ) اخْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لَا يَقْبَلُ
 الْوَقْفَ) أَيِ التَّغْلِيْقِ كَالْبَيْعِ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ حُجِرَ عَلَيْهِ أَمْ لَا. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّ مَا يَقْبَلُهُ) أَيِ كَالْعِتْقِ.
 • قَوْلُهُ: (كُلِّهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَنَّهُ يَلْزَمُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَمَّا عَلَى الْوَقْفِ إِلَى
 الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ قَوْلِيهِ وَمَقْصُودُ فَعَلِيهِ وَقَوْلُهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَنَحْوُهَا. • قَوْلُهُ: (أَمَّا عَلَى بَقَاءِ يَمْلِكُهُ) أَيِ أَوْ أَنَّهُ
 مُوقُوفٌ أ. مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَفَتَى) بَيْنَهُ الْمَفْعُولُ مِنَ الْوَفَاءِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ) أَيِ الدِّينِ.
 • قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوْجَهُ مِمَّا أَفْهَمَهُ الْإِخْ) وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي فَوَائِدِ التَّرِكَةِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَمْ يَتَعَلَّقِ الدِّينُ
 بِالزَّوَائِدِ وَعَلَى الثَّانِي يَتَعَلَّقُ بِهَا أ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (فِي مُدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ) أَيِ إِذَا أَخْرَجْتَ لِمُذْرٍ قَامَ بِالْقَاضِي أَوْ
 بِالْمُرْتَدِّ كَجَنُونٍ عَرَضَ عَقِبَ الرَّدَّةِ أ. ع. ش. وَيُظْهَرُ وَلَوْ لَغَيْرِ مُذْرٍ بَلْ لِسَامِلِ الْقَاضِي فِي الْإِسْتِثْنَاءِ.

• قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ مَا مَلَكَهُ فِي الرَّدَّةِ بِنَحْوِ اصطِلَادٍ فَهُوَ إِذَا فُتِيَ أَوْ بَاقِيَ عَلَى إِبَاحَتِهِ الْإِخْ)
 عِبَارَةُ الرُّوضِ وَإِلَّا أَيِ وَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا بَانَ أَنَّ يَمْلِكُهُ فَتَى وَمَا يَمْلِكُهُ أَيِ فِي الرَّدَّةِ بِنَحْوِ احْتِطَابٍ عَلَى
 الْإِبَاحَةِ أ. • قَوْلُهُ: (هَذَا مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ م. ر.

بناءً على زوال ملكه (أنه يلزمه غرم إيلافه فيها) كمن خفر بئراً غدواناً يضمن في تركه ما تليف بها بعد موته (ونفقة) يعني مؤنة (زوجات وقف يكافهن) نفقة المؤسرين (وقريب) أصل أو فرع وإن تعدد وتجدد بعد الردة وأم ولد لتقدم سبب وجوبها أما على الوقف فيجب ذلك قطعاً كنفقة القين (وإذا وقفنا ملكه فنصرفه) فيها (إن احتقل الوقف) بأن يقبل قوله ومقصود فعلية التعليق (كعق وتبوير وروضة موقوف إن أسلم نقد) أي بأن نفقده (والأفلا) ولو أوصى قبل الردة ومات مؤتداً بطلت وصيته أيضاً (ويغنه) ونكاحه (ورفقه وهبته وكفايته) على المعتمد ونحوها من كل ما لا يقبل الوقف لعدم قبوله للتعليق (باطلة) في الجديد ليطلان وقف المقود ووقف التبيين إنما يكون حيث وجد الشرط حال العقد ولم يعلم وجوده وهنا ليس كذلك إما تقرر أن الشرط احتمال العقد للتعليق، وهو مثبت، وإن احتمله مقصود العقد في الكتابة (وفي القديم موقوفة) بناءً على صحة وقف المقود فإن أسلم حكم بصحتها وإلا فلا (وعلى الأقوال) كلها خلافاً لمن خصه بغير الأول (بمقتل ماله مع عذلي وأمه عند) نحو (امزاة يقة) أو محرم.....

■ قوله: (بناءً على زوال ملكه) سيذكر مختبره ويعني بهذا أن الخلاف الأصح ومقابلته مبني على زوال ملكه لا خصوص الأصح اهـ. رشيدى.

■ قول (سني): (فيها) أي الردة حتى لو ارتد جمع واشتموا عن الإمام ولم يصل إليهم إلا بقتال فما اتلفوا في القتال إذا أسلموا ضمنوه على الظاهر كما مرّت الإشارة إليه في الباب الذي قبل هذا اهـ. معني وفي الأسنى ما يوافقه. ■ قوله: (نفقة المؤسرين) في نسخة من الشحفه المؤسرين فليحرر اهـ. سيد عمر.

■ قوله: (أما على الوقف) أي أو بقاء ملكه اهـ. معني.

■ قول (سني): (وإذا وقفنا ملكه) وهو الظاهر كما مرّ اهـ. معني. ■ قوله: (فيها) أي الردة.

■ قول (سني): (والأ) أي بأن مات مؤتداً اهـ. معني. ■ قوله: (ونكاحه) انظر هل الخلاف يجري فيه أيضاً اهـ. رشيدى. ■ قوله: (على المعتمد) عبارة المعني ما ذكره في الكتابة من أنها على قول الوقف المقود حتى تبطل على الجديد هو المعتمد كما ذكره في المحرر هنا وفي الكتابة وصوبه في الروضة هنا ورجحاً في الشرحين والروضة في باب الكتابة صحتها ورجحه البلقيني اهـ. ■ قوله: (ونحوها) أي كالوقف كما في شرح الروض اهـ. سم. ■ قوله: (مقصود العقد إلخ) أي العتق سم ورسيدى. ■ قوله: (مع عذلي) أي عنده يحفظه.

(تنبيه): قد يفهم كلامه أنه يكتفي بالجعل المذكور على قول بقاء ملكه وليس مراداً بل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كما نص عليه الشافعي اهـ. معني.

■ قوله: (كعق وتبوير إلخ) قال في الروض ووقف قال في شرحه وقوله من زيادته ووقف سهو قرأه ليس من ذلك بل مما ذكره بقوله لا يبيع إلخ. ■ قوله: (وإن احتمله مقصود العقد) وهو العتق.

(وَيُؤْجَرُ مَالُهُ) كَقَفَارِهِ وَحَيَوَانِهِ صِيَانَةً لَهُ عَنِ الصَّبَاغِ وَلِلْقَاضِي بَيْعُهُ إِنْ هَرَبَ وَرَأَاهُ مُضْلَحَةً
(وَيُؤْذِي مَكَاتِبَهُ النُّجُومَ إِلَى الْقَاضِي) وَيَعْتَقُ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِقَبْضِ الْمُزْتَدِّ كَالْمَجْنُونِ وَذَلِكَ
إِحْتِيَاطٌ لَهُ لِاحْتِمَالِ إِسْلَامِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ مُزْتَدًّا.

■ قول (سني): (وَيُؤْجَرُ مَالُهُ) أَي مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي اه. ع ش. ■ فَوَدَّ: (بَيْعُهُ الْخ) أَي الْحَيَوَانَ كَمَا لَا يَخْفَى
اه. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الرَّوْضِ فَإِنْ لَحِقَ بَدَارُ الْحِرَابِ بَيْعٌ عَلَيْهِ حَيَوَانُهُ بِحَسَبِ الْمَضْلَحَةِ اه.
■ قول (سني): (وَيُؤْذِي مَكَاتِبَهُ الْخ) وَلَوْ أَدَّى فِي الرِّدَّةِ زَكَاةً وَجَبَتْ عَلَيْهِ قَبْلُهَا ثُمَّ أَسْلَمَ قَالَ الْقَفَالُ يَتَبَنَّى
أَنْ لَا تَسْقُطَ وَلَكِنْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى السَّقُوطِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّتَةِ هُنَا التَّمْيِيزُ اه. مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ
الْخ) رَاجِعٌ لِلْجَمَلِ الْمَذْكُورِ وَمَا بَعْدَهُ. ■ فَوَدَّ: (لِإِحْتِمَالِ مَوْتِهِ مُزْتَدًّا).
(خَاتِمَةٌ): لَوْ امْتَنَعَ مُزْتَدُّونَ بَنَحَوْ حِضْنَ بَدَانًا بِقِتَالِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّ كُفْرَهُمْ أَغْلَظُ وَلَاتِهِمْ أَغْرَفُ
بَعُورَاتِ الْمُسْلِمِينَ فَاتَّبَعْنَا مُذْبِرَهُمْ وَدَقَّقْنَا جَرِيحَهُمْ وَاسْتَبْنَا أَسِيرَهُمْ وَعَلَيْهِمْ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفُوهُ فِي حَالِ
الْقِتَالِ كَمَا مَرَّ وَيَقْدُمُ الْقِصَاصُ عَلَى قَتْلِ الرِّدَّةِ وَتَجِبُ الدِّيَةُ حَيْثُ لَزِمَتْهُ فِي مَالِهِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا عَاقِلَةَ لَهُ
مُعْجَلَةً فِي الْعَمْدِ وَمُؤْجَلَةً فِي غَيْرِهِ فَإِنْ مَاتَ حَلَّتْ ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ وَلَا يَجِلُّ الذِّينُ الْمُؤْجَلُ
بِالرِّدَّةِ وَلَوْ وَطِئَتْ مُزْتَدَّةٌ بِشَيْءٍ كَانَ وَطِئَتْ مُكْرَهَةً أَوْ اسْتُخْدِمَ الْمُزْتَدُّ أَوْ الْمُزْتَدَّةُ إِكْرَاهًا فَوُجُوبُ الْمَهْرِ
وَالْأَجْرَةِ مَوْقُوفَانِ وَلَوْ أَتَى فِي رِدَّتِهِ بِمَا يَوْجِبُ خَدًّا كَانَ زَنًى أَوْ سَرَقَ أَوْ قَذَفَ أَوْ شَرِبَ خَمْرًا أَحَدًا ثُمَّ قُتِلَ
مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.



■ فَوَدَّ: (وَلِلْقَاضِي بَيْعُهُ إِنْ هَرَبَ الْخ) عِبَارَةُ كَثَرِ الْأُسْتَاذِ وَلَوْ لَحِقَ بَدَارُ الْحَرْبِ وَرَأَى الْحَاكِمُ الْحِظَّ فِي
بَيْعِ الْحَيَوَانِ قَمَلٌ اه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الزَّنا

بالمد والقصر وهو الأفضح وأجمعت البِللُ على عظيم تخريبه ومن ثم كان أكبر الكبائر بعد القتل على الأصح وقيل هو أعظم من القتل؛ لأنه يترتب عليه من مفايد انتشار الأنساب واختلاطها ما لا يترتب على القتل، وهو (الإلاج) أي إدخال (الذكي) الأصلي المتصل ولو أشل أي جميع حشفته المتصلة به وللزائد والمشقوق ونحوهما هنا حكم الفسل كما هو ظاهر فما وجب به حد به وما لا فلا وقول الزركشي في الزائد الحد كما تجب العدة بالإلاج مردود بتصریح البغوي بأنه لا يحصل به إحصاء ولا تحليل فأولى أن لا يوجب حداً ووجوب العدة لإحتياط لإحتمال الإحبال منه كاستدخال المنى هذا والذي يتجبه حمل إطلاق البغوي المذكور في الإحصاء والتحليل على ما ذكرته فيأتي فيهما أيضاً التفصيل في الفسل أو قدرها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الزَّنا)

• فود: (وهو) أي القصر. • فود: (من مفايد انتشار الأنساب إلخ)، وهو من جملة الكليات الخمس النفس والدين والنسب والعقل والمال وشُرعت الحدود حفظاً لهذه الأمور فإذا علم القاتل مثلاً أنه إذا قتل أنكف عن القتل فشرع القصاص حفظاً للنفس وقتل الرذة حفظاً للدين وحد الزنا حفظاً للأنساب وحد الشرب حفظاً للعقل وحد السرقة حفظاً للمال زيادي وشُرع حد القذف حفظاً للمرض فإذا علم الشخص أنه إذا قذف حد امتنع من القذف اهـ. • بجزيري. • فود: (وهو إلاج الذكر إلخ) هذا التعريف لا يشمل زنا المرأة إلا أن يراد بالإلاج الأعم من كونه مفسدراً أولج مبيتاً للفاعل ومفسدراً أولج مبيتاً للمفعول اهـ. • حلبي. • فود: (الأصلي) إلى المشي في النهاية إلا قوله وللزائد إلى قوله فما وجب. • فود: (ولو أشل) أي وغير متشبه أسنى ومغني زاد الحلبي ولو من طفلي اهـ. وفيه وقفة.

• فود: (وللزائد إلخ) أي الذكر الزائد اهـ. ع ش. • فود: (فما وجب) أي الفسل به إلخ وهو الزائد العايل أو المساميت، وإن لم يكن عايلًا كما مر هناك اهـ. رشيد زاده ش وقضية قوله فما وجب إلخ أنه إذا علت المرأة عليه حتى دخلت حشفته في فرجها مع تمكنه من رفعها وجب الحد لوجوب الفسل حيثيذ ويوجه بأن تمكنه لها من ذلك كفيغله اهـ. • فود: (مردود) يعني بالنسبة لإطلاق الزائد ولا يعض أفرادُه يحُد به كما مر اهـ. رشيد زاده ع ش ويمكن حمل قول الزركشي على زائد يجب الفسل بإلاجه اهـ. • فود: (لا يخصل به) أي بالزائد. • فود: (على ما ذكرته) أي ما لا يجب الفسل به اهـ. نهاية أي بأن لا يكون عايلًا ولا مساميتاً للأصلي. • فود: (أو قدرها) إلى قوله ولو ذكرنايم في المغني.

• فود: (أو قدرها) مفعول على قوله جميع حشفته وقوله ولو مع حائل إلخ غاية فيهما رشيد ع

من فاقبها لا مطلقاً خلافاً لقول البلقيني لو نثي ذكره وأدخل قدرها منه ترتب عليه الأحكام ولو مع حائلي، وإن كثف من آدمي واضح ولو ذكر نائم استدخلته امرأة بخلاف ما لا يمكن انتشاره على ما بحثه البلقيني وأيد بأن هذا غير مُشْتَهَى وفيه ما فيه ثم رأيت بعضهم لما حكى ذلك قال وفيه نظر، وهو كما قال.

(تنبيه) صرحوا بأنه لا غسل ولا غيره بإبلاج بعض الحشفة وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون البعض الآخر موجوداً أو مقطوعاً قليلاً أو كثيراً لئكنه مُشْكِلٌ فيما إذا قُطِعَ من جانبيها قطعة صغيرة ثم برئ وصارت تُسَمَّى مع ذلك حشفة ويُحْسُنُ ويُتَلَذُّ بها كالكاملة فالذي يتَّجِه في هذه أنها كالكاملة وفي غيرها نظير ما قدَّمته فيه في الفُسل (بفرج) أي قُبُل آدمية واضح ولو غَوَّراء كما بحثه الزركشي، وهو ظاهرٌ قياساً على إيجابه الفُسل وإنما لم يكف في التحليل؛

ش. قود: (من آدمي) يَخْرُجُ الْجَنِيِّ، وإن كان مُكَلَّفاً اه. سم وقال ع ش قوله: من آدمي أي أو جَنِيِّ تَحَقَّقَتْ ذُكُورَتُهُ أَخْذاً يَمَّا ذَكَرَهُ فِي الْمَوْلِجِ فِيهِ فَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَدَّ إِذَا مَكَّتْهُ اه. ومال إليه الزَّشِيدي كما يأتي وقد يَصْرُحُ بذلك قولُ الشارح الأتي وقياسه عَكْسُهُ. قود: (بخلاف ما لا يمكن إلخ) عبارة النهاية، وإن لم يمكن انتشاره كما، هو الأقرب، وإن بحث البلقيني خلافه اه. ومَرَّ عَنِ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهَا. قود: (تنبيه إلخ) عبارة النهاية وقد عَلِمَ مِمَّا قَرَّضَنَاهُ أَنَّهُ لَا حَدَّ بِإِبْلَاجِ بَعْضِ الْحَشْفَةِ كَالْفُسْلِ نَعَمَ يَتَّجِه أَنَّهُ لَوْ قُطِعَ مِنْ جَانِبَيْهَا فَلَقَدْ يَسِيرُ بِحَيْثُ تُسَمَّى حَشْفَةً مَعَ ذَلِكَ وَيُحْسُنُ وَيَتَلَذُّ بِهَا كَالْكَامِلَةِ وَجَبَ بِهَا اه. قود: (ثم برئ) الأولى التَّائِبُ. قود: (ويُحْسُنُ إلخ) أي صَاحِبُهَا. قود: (بها) تَنَازَعَ فِيهِ الْفُغْلَانِ.

قود (سني) (بفرج) أي ولو فرج نفسه كَانَ أَدْخَلَ ذَكَرَهُ فِي دُبُرِهِ كَمَا نُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ ثُمَّ إِبْلَاجُ الْفَرْجِ بِشَمَلٍ إِذْخَالَ ذَكَرَهُ فِي ذَكَرٍ غَيْرِهِ فَلْيُرَاجِعْ اه. ع ش. قود: (أي قُبُل آدمية) إلى قوله قياساً في الْمُغْنِي وإلى التَّيْبَةِ فِي النَّهْيَةِ لِأَقْوَلِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكْفِ إِلَى أَوْ جَنِيَّةٍ وَقَوْلُهُ وَبَيَّاهُ إِلَى الْمُثْنِ. قود: (أي قُبُل آدمية) شَامِلٌ لِلصَّغِيرَةِ اه. سم أي كما يأتي فِي الشَّارِحِ. قود: (ولو غَوَّراء) مُرَادُهُ، وَإِنْ لَمْ تَزَلْ بِكَارَتْهَا فَالْإِفْتِيَاءُ هُنَا بِقِيَّوَةِ الْحَشْفَةِ كَمَا فِي إِيْجَابِ الْفُسْلِ اه. كُزْدِي. قود: (على إيجابه) أي الإِبْلَاجُ بِفَرْجِ الْغَوَّاءِ. قود: (وإنما لم يكف) أي الإِبْلَاجُ فِي فَرْجِ الْغَوَّاءِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الزنا)

قود: (من آدمي) يَخْرُجُ الْجَنِيِّ، وإن كان مُكَلَّفاً وهذا فِي الْوَاطِئِ فَلَوْ كَانَ مَوْطُوءاً فَهَلْ هُوَ كَالْآدَمِيِّ أَوْ الْبَيْمَةِ فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ أَوْ جَنِيَّةً. قود: (على ما بحثه البلقيني) الْأَقْرَبُ خِلَافَ مَا بَحَثَهُ فَإِنَّهُ الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قود: (أي قُبُل آدمية) شَامِلٌ لِلصَّغِيرَةِ.

لأنَّ القصدَ به التنفيرُ عن الثلاثِ، وهو لا يحصلُ بذلكِ أو جِنْيَةٌ تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِ الآدَمِيَّةِ كما بحسبِ أبو زُرْعَةَ وقياسه عكسه لأنَّ الطَّلِيعَ لا يَنْفِرُ منها حينئذٍ ومَحَلُّه كما هو واضحٌ إنَّ قُلْنَا بِحِلٍّ نِكَاحِهِمْ وَمَرُّ ما فيه (مُحَرَّمٌ لِقَيْنِهِ حَالِ) عَنِ الشُّبْهَةِ) الَّتِي يُفْتَدُّ بِهَا كَوَطْءُ أُمَةٍ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ الَّذِي لَهُ فِيهِ حَقٌّ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ فِيهِ الْإِعْفَافَ بِوَجْهِ وَحَرِيْبَةٍ لَا بِقَصْدٍ قَهْرٍ أَوْ اسْتِيلَاءٍ وَمَمْلُوكَةٍ غَيْرِ بِإِذْنِهِ بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ فِي الرَّهْنِ وَمَرُّ أَنْ مَا نُقِلَ عَنْ عَطَاءٍ فِي ذَلِكَ لَا يُفْتَدُّ بِهِ أَوْ أَنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ (مُسْتَهْطَى طَبْعًا) رَاجِعٌ.....

فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ بِالْتَّحْلِيلِ. فَوَدَّ: (بِلَكَ) يَنْفِي بِإِيلَاجِ فَرْجِ الْغَوْرَاءِ بِدُونِ إِزَالَةِ بَكَارَتِهَا. فَوَدَّ: (أَوْ جِنْيَةٌ) انْظُرْ هَلْ يَثْلُهَا الْجَنِّيُّ أَوْ لَا فَمَا الْفَرْقُ؟ اه. رَشِيدِي فِيهِ مِثْلُ لِمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. فَوَدَّ: (تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِ الْآدَمِيَّةِ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ تَحَقَّقَتْ أُنُوثَتُهَا اه. قَالَ ع. ش. ظَاهِرُهُ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ صُورَةِ الْآدَمِيَّةِ اه. وَمَالٌ إِلَيْهِ سَمٌ فَقَالَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ أَيِ التَّشَكُّلِ بِشَكْلِ الْآدَمِيَّةِ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهَا جِنْيَةٌ اه. وَاسْتَوْجَبَ الْحَلْبِيَّ كَلَامَ الشَّارِحِ. فَوَدَّ: (وَقِيَاسُهُ هَكَه) الْمُتَبَايِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ آدَمِيَّةٌ تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِ جِنْيَةٍ اه. سَمٌ أَقُولُ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ جِنْيَةٌ تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِ آدَمِيٍّ كَمَا يُفِيدُهُ التَّحْلِيلُ.

فَوَدَّ (سَنِي): (مُحَرَّمٌ لِقَيْنِهِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَنْ تَزَوَّجَ خَاسِئَةً اه. أَيِ قَرَانَهُ يُحَدُّ بِوَطْئِهَا مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً لِقَيْنِهَا بَلْ لِيَزِيدَ بِهَا عَلَى الْعَدِّ الشَّرْعِيِّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهَا لَمَّا زَادَتْ عَنْ الْعَدِّ الشَّرْعِيِّ كَانَتْ كَأَجْنَبِيَّةٍ لَمْ يَتَحَقَّقْ عَقْدُ عَلَيْهَا مِنَ الْوَاطِئِ فَجُعِلَتْ مُحَرَّمَةً لِقَيْنِهَا اه. ع. ش. فَوَدَّ: (كَوَطْءُ أُمَةٍ بَيْتِ الْمَالِ) الْإِنِّحَ بِمِثَالِ الْإِنِّحَالِ عَنِ الشُّبْهَةِ اه. رَشِيدِي زَادَ ع. ش. أَيِ وَإِنْ خَافَ الزَّانَا فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِنِّحَ اه. اه. فَوَدَّ: (وَحَزْبِيَّةٌ) عَطَفَ عَلَى أُمَةٍ بَيْتِ الْمَالِ. فَوَدَّ: (لَا بِقَصْدٍ قَهْرٍ الْإِنِّحَ) أَيِ قَرَانُ وَطْئِهَا بِقَصْدِهِمَا لَا يُحَدُّ لِذُخُولِهَا فِي مِلْكِهِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ مَقْهُورًا كَمَقْقِدٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ يُذَرَأُ بِالشُّبْهَةِ اه. ع. ش. أَيِ، وَإِنْ أَيْمَ مِنْ جِهَةٍ عَدَمَ الْإِسْتِثْنَاءِ. فَوَدَّ: (بِإِذْنِهِ) أَيِ الْغَيْرِ. فَوَدَّ: (بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ الْإِنِّحَ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَطِئَ الْمُزْنَتَيْنِ الْمَرْهُونَةَ بِلا شُبْهَةٍ قَرَانٍ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: جَهَلْتُ تَحْرِيمَهُ إِلَّا أَنَّ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ أَوْ يَنْشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ وَطِئَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ دَعْوَاهُ جَهْلُ التَّحْرِيمِ فِي الْأَصَحِّ فَلَا حَدَّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ اه. سَم. فَوَدَّ: (وَمَرُّ) أَيِ فِي الرَّهْنِ. فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ وَطْءِ مَمْلُوكَةٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ اه. ع. ش.

فَوَدَّ (سَنِي): (مُسْتَهْطَى طَبْعًا) بِأَنَّ كَانَ فَرْجَ آدَمِيٍّ حَيٍّ اه. مُعْنَى عِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ وَلَوْ بِاِغْتِيَابٍ نَزَعَهُ فَدَخَلَ

فَوَدَّ: (أَوْ جِنْيَةٌ تَشَكَّلَتْ) وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهَا جِنْيَةٌ. فَوَدَّ: (هَكَه) الْمُتَبَايِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ آدَمِيَّةٌ تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِ جِنْيَةٍ. فَوَدَّ: (بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ فِي الرَّهْنِ الْإِنِّحَ) الْمَذْكُورُ فِي الرَّهْنِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ وَطِئَ الْمُزْنَتَيْنِ الْمَرْهُونَةَ بِلا شُبْهَةٍ قَرَانٍ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: جَهَلْتُ تَحْرِيمَهُ إِلَّا أَنَّ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ أَوْ يَنْشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ وَطِئَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ دَعْوَاهُ جَهْلُ التَّحْرِيمِ فِي الْأَصَحِّ فَلَا حَدَّ اه. قَالَ الشَّارِحُ عَقِبَ ذَلِكَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ وَلَا عِزَّةَ بِمَا نُقِلَ عَنْ عَطَاءِ الْإِنِّحَ.

كالذي قبله لكل من الذكر والفرج، وإن أوهم صنيعة خلافه.

(تنبيه) لم يُبيّنوا أن معنى الزنا لغةً يوافق ما ذكر من حده شرعاً أو بخالفه ولعله لعدم بيان أهل اللغة له اتكالا على شهرته لكن من المحقق أن العرب العرباء لا يشترطون في إطلاقه جميع ما ذكر فالظاهر أنه عندهم مطلق الإيلاج من غير نكاح وهذا أعم منه شرعاً فهو كغيره إذ معناه شرعاً أخص منه لغةً.

(تنبيه ثان) صرحوا بأن الصغيرة هنا كالكبيرة فيحد بوطئها وفي نواقض الوضوء بعدم التقص بلمسها ويوجب بأن الملحظ مختلف إذ المدار ثم على كون الملموس نفسه مظنة للشهوة ولو في حال سابق كالهيئة لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب باحتمال أن لا يوجد فخرج المحرم وهنا على كون الموطوء لا ينفر منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والمحرم وخرجت الهيئة وسبب هذه التفرقة الاحتياط لما هنا لكونه أغلظ إذ فيه مفايد لا تنتهي ولا تدارك فإن قلت فلم أثرت الشهوة هنا لا ثم قلت؛ لأن الموجب هنا يأتي على النفس بيقيناً أو ظناً فاحتيط له باشتراط عدم عذرها ولم يُنظر لما في نفس الأمر وثم ليس كذلك فأنيط بما في نفس الأمر؛ لأنه المحقق وبهذا عليم سر حديث «اذرعوا الحدود بالشبهات» وحكم هذا الإيلاج الذي هو مسمى الزنا إذا وجدت هذه القيود كلها فيه أنه (يوجب الحد) الجلد والتغريب أو الرجم إجماعاً وسيأتي مختزلات هذه كلها وحكم الخنثى

الصغير والصغيرة اهـ. قوله: (كالذي قبله) أي قوله: خال عن الشهوة. قوله: (وإن أوهم الخ) أي حيث أخره عن وصف الفرج اهـ. ع ش وقال الكُردي أي يراود أحدهما معرفة والآخر نكرة فإنه يوهم أنهما ليسا متحدثين في الحكم ولكنهما متحدثان فيه اهـ. قوله: (ولعله) أي سكوت الفقهاء عن البيان.

قوله: (اتكالا) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته أي معناه اللغوي. قوله: (جميع ما ذكر) أي من القيود. قوله: (وهذا) أي الزنا لغةً أعم منه أي من الزنا. قوله: (أن مغناه) أي في أن الخ. قوله: (بأن الصغيرة) أي التي لا تنتهي اهـ. بجبرمي. قوله: (إذ المدار ثم) أي في تقص الوضوء. قوله: (فخرج المحرم) أي بقوله إذ المدار ثم على كون الملموس مظنة للشهوة. قوله: (وهنا) أي والمدار في إيجاب الحد. قوله: (لا ينفر) بضم الفاء وكسرها. قوله: (فدخلت الصغيرة) في إطلاقه توقف. قوله: (فللم أثرت الشهوة الخ) كوطء أمته المروجة يوجب التقص لا الحد. قوله: (لأن الموجب هنا) بفتح الجيم، وهو الحد يأتي على النفس أي يؤدي إلى تلفها يقيناً أي في الرجم أو ظناً أي في الجلد اهـ. كُردي.

قوله: (فاحتيط له) أي للموجب هنا. قوله: (عذرها) أي النفس. قوله: (وحكم هذا الإيلاج الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يوجب الحد خبر قوله: إيلاج الخ كما صرح به المصنف. قوله: (إذا وجدت الخ) متعلق بقوله هو مسمى الخ. قوله: (الجلد) إلى قوله ومَر في النهاية. قوله: (مختزلات هذه) أي القيود.

هنا كالفصل فإن وجب القسْلُ وجب الحدُّ وإلا فلا قيلَ خالي عن الشبهة مُستدركٌ لإغناء ما قبله عنه إذ الأصحُّ أن وطءَ الشبهة لا يُوصَفُ بجحلٍّ ولا حرمةٍ ويُردُّ بأنَّ التحريمَ للعينين باعتبارِ الأصلِ والشبهة أمرٌ طارئٌ عليه فلم يُغْنِ عنها وتعيَّنَ ذِكْرُها لإفادَةِ الاعتدادِ بها مع طُرُوعِها على الأصلِ ومَرَّ في مُحَرَّمَاتِ التَّكاحِ معنى كَوْنِ وطءِ الشبهة لا يُوصَفُ بجحلٍّ ولا حرمةٍ (وَقَدْ ذَكَرَ وَأَنْشَى كَقَبْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ).....

• قوله: (فَإِنْ وَجِبَ الْقَسْلُ) أَي بَأْنِ أَوْلَجٍ وَأَرْجٍ فِيهِ. • قوله: (وَلَا) أَي بَأْنِ أَوْلَجٍ فَقَطُّ أَوْ أَرْجٍ فِيهِ فَقَطُّ
 اه. ع ش. • قوله: (قِيلَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ اه. • قوله: (إِذَا الْأَصْحُ) حَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ يُفْهَمُ أَنَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ كَذَلِكَ لَا حَدَّ فِيهِ وَمِنَهُ وَطْءُ الشُّبْهَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِجَحْلٍ وَلَا حُرْمَةٍ لَكِنْ نَازَعَ ابْنُ قَاسِمٍ فِي كَوْنِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الشُّبْهَةِ لَا يُوصَفُ بِجَحْلٍ وَلَا حُرْمَةٍ اه. رَشِيدِي عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ: إِذَا الْأَصْحُ الْخِ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا التَّغْلِيلِ فَإِنَّ كَانَ وَجْهَهُ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ لَمَّا لَمْ يُوصَفَ بِجَحْلٍ وَلَا حُرْمَةٍ لَمْ يَصُدَّقْ مَعَ الشُّبْهَةِ قَوْلُهُ: مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ فَيَخْرُجُ بِهِ وَطْءُ الشُّبْهَةِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِعَيْنِهِ يَصُدَّقُ مَعَ الشُّبْهَةِ إِذَا الْفَرْجُ مَعَ الشُّبْهَةِ مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ لِمَعَارِضٍ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الشُّبْهَةَ ثَلَاثُ شُبْهَةِ الْمَحَلِّ كَمَا فِي وَطْءِ زَوْجَةِ حَائِضٍ أَوْ صَائِمَةٍ أَوْ مُحْرِمَةٍ أَوْ أُمِّهِ لَمْ تُسْتَبْرَأَ وَشُبْهَةُ الْفَاعِلِ كَمَا وَطِئَ أجنبيةً ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ وَشُبْهَةُ الْجِهَةِ كَمَا فِي وَطْءِ مَنْ تَزَوَّجَهَا بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهُودٍ وَلَا شَكٍّ فِي ثُبُوتِ التَّحْرِيمِ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةِ بِشَرْطِهَا وَحَيْثُ فَلْيَقَابِلِ أَنْ يَقُولَ إِنَّ قَوْلَهُ إِنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ لَا يُوصَفُ الْخِ غَيْرُ مُسَلَّمٍ فِيهِمَا اه. وَقَوْلُهُ اعْلَمْ الْخِ فِي الْمَعْنَى يَثْلُ. • قوله: (وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ التَّحْرِيمَ الْخِ) حَاصِلُهُ أَنَّ الشُّبْهَةَ أَيْضًا يَتَصِفُ فِيهَا الْفَرْجُ بِأَنَّهُ يَخْرُجُ لِعَيْنِهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا حَدَّ فِيهِ لِلشُّبْهَةِ فَتَعَيَّنَ ذِكْرُهَا لِذَلِكَ اه. رَشِيدِي.

• قوله: (فَلَمْ يُغْنِ) أَي قَيْدُ تَحْرِيمِ الْعَيْنِ عَنْهَا أَيِ الشُّبْهَةِ يَغْنِي عَنْ قَيْدِ الْخُلُوعِ عَنِ الشُّبْهَةِ.
 • قوله: (وَأَنْشَى) أَي أَجَنَّبَهُ اه. مُعْنَى وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَذْكُرَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا حَتَّى يَظْهَرَ قَوْلُهُ: الْآتِي

• قوله: (إِذَا الْأَصْحُ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ الْخِ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا التَّغْلِيلِ فَإِنَّ كَانَ وَجْهَهُ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ لَمَّا لَمْ يُوصَفَ بِجَحْلٍ وَلَا حُرْمَةٍ لَمْ يَصُدَّقْ مَعَ الشُّبْهَةِ قَوْلُهُ: مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ فَيَخْرُجُ بِهِ وَطْءُ الشُّبْهَةِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِعَيْنِهِ يَصُدَّقُ مَعَ الشُّبْهَةِ إِذَا الْفَرْجُ مَعَ الشُّبْهَةِ مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ لِمَعَارِضٍ. • قوله: (أَيْضًا إِذَا الْأَصْحُ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ لَا يُوصَفُ بِجَحْلٍ وَلَا حُرْمَةٍ) اعْلَمْ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ ثَلَاثُ شُبْهَةِ الْمَحَلِّ كَمَا فِي وَطْءِ زَوْجَةِ أَوْ مُحْرِمَةٍ أَوْ أُمِّهِ لَمْ تُسْتَبْرَأَ وَشُبْهَةُ الْفَاعِلِ كَمَا فِي وَطْءِ أجنبيةً ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ وَشُبْهَةُ الْجِهَةِ كَمَا فِي وَطْءِ مَنْ تَزَوَّجَهَا بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُهُودٍ وَلَا شَكٍّ فِي ثُبُوتِ التَّحْرِيمِ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةِ بِشَرْطِهَا وَحَيْثُ فَلْيَقَابِلِ أَنْ يَقُولَ إِنَّ قَوْلَهُ لَا يُوصَفُ بِجَحْلٍ وَلَا حُرْمَةٍ غَيْرُ مُسَلَّمٍ فِيهَا فإِطْلَاقُ رَغْمِهِ إِغْنَاءُ مَا قَبْلَ قَوْلِهِ خَالِي عَنِ الشُّبْهَةِ إِذَا التَّحْرِيمُ لِلْعَيْنِ أَيِ الذَّاتِ ثَابِتٌ فِي الثَّالِثَةِ بِاعْتِبَارِ اعْتِدَادِ الْوَاطِئِ وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عَدَمَ الْوَصْفِ فِيهَا بِالْحُرْمَةِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْإِطْلَاقِ وَأَمَّا مَعَ التَّضْيِيدِ بِالْعَيْنِ فَيُوصَفُ بِذَلِكَ وَحَيْثُ فَإِنَّمَا يَخْرُجَانِ بِقَوْلِهِ خَالِي عَنِ الشُّبْهَةِ فَلَمْ يُغْنِ مَا قَبْلَهُ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا بِخِلَافِ الْأَوَّلَى فَإِنَّ التَّحْرِيمَ فِيهَا لَيْسَ لِعَيْنٍ فِيهِ خَارِجَةٌ بِقَوْلِهِ لِعَيْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ففيه رَجُمُ الْفَاعِلِ الْمُخَصَّنِ وَجَلْدُ وَتَقْرِبُ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ دُبُرُ عَبْدِهِ؛ لَأَنَّهُ زَنَا وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ خَبَرَ إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهُمَا زَانِيَانِ وَقِيلَ بِقَتْلِ الْفَاعِلِ مُطْلَقًا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ مَنْ وَجَدْتُمُوهُ بِعَمَلٍ عَمَلٍ قَوْمٍ لَوْ طُفِقُوا الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ يُشَكِّلُ عَلَيْنَا فِي الْمَفْعُولِ بِهِ نَظِيرُ مَا بَأْتِي فِي حَدِيثِ الْبَهِيمَةِ عَلَيْهِ فَهَلْ يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ أَوْ بِالرَّجْمِ أَوْ بِهَذْمِ جِدَارٍ أَوْ بِالْإِلْقَاءِ مِنْ شَاهِقِي وَجْهِ أَصْحَعُ الْأَوَّلُ وَفَارَقَ دُبُرَ عَبْدِهِ وَطَاءَ مُحَرَّمَةَ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ فِي قُبُلِهَا بِأَنَّ الْمَلِكَ يُبَيِّحُ إِيَّانَ الْقُبُلِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَا يُبَيِّحُ هَذَا الْمُحَلَّ بِحَالٍ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ وَطِئَهَا فِي دُبُرِهَا حُدَّ. وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ فَسَائِرُ جَسَدِهَا مُبَاحٌ لِلْوَطْءِ فَانْتَهَضَ شُبُهَةٌ فِي الدُّبُرِ وَأَمَّتُهُ الْمَرْجُوعَةُ تُخْرِيمُهَا لِمَارِضٍ فَلَمْ يُعْتَدَ بِهِ هَذَا حَكْمُ الْفَاعِلِ أَمَّا الْمَوْطُوءُ فِي دُبُرِهِ فَإِنْ أَكْرَهَ أَوْ لَمْ يُكَلِّفْ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلَا

وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ الْخ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَرَزُهُ عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِهِ: وَأَتَى أَيِ غَيْرِ حَلِيلَةٍ كَمَا بَأْتِي حُرَّةً أَوْ أَمَةً.

• قَوْلُهُ: (فَفِيهِ رَجْمٌ) إِلَى قَوْلِهِ لِلْخَبَرِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ إِلَى وَقِيلَ وَإِلَى قَوْلِهِ، وَهُوَ مُشَكِّلٌ فِي الْمُنْفِي. • قَوْلُهُ: (فَفِيهِ الْخ) أَيِ الْإِبْلَاجِ فِي كُلِّ مِنَ الدُّبُرَيْنِ الْمُسَمًّى بِاللُّوَاطِ. مُنْفِي.

• قَوْلُهُ: (وَجَلْدُ وَتَقْرِبُ غَيْرِهِ) أَيِ مِنَ الْفَاعِلِ غَيْرِ الْمُخَصَّنِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقًا. رَشِيدِي وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُسَلَّمٌ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَقَامِ وَالْأَوَّلُ كَلَامٌ هُنَا فِي الْفَاعِلِ فَقَطَّ كَمَا بَأْتِي فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْمُخَصَّنِ لَا لِلْفَاعِلِ الْمُخَصَّنِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) أَيِ دُبُرٍ ذَكَرَ قَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيِ مُخَصَّنًا كَانَ أَوْ لَا. نِهَائِيَّةٌ.

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ يُشَكِّلُ) أَيِ الْخَبَرِ الثَّانِي. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْقَتْلِ. كُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ وَطِئَهَا فِي دُبُرِهَا حُدَّ. • قَوْلُهُ: (هَذَا الْمُحَلُّ) أَيِ الدُّبُرِ وَقَالَ ع ش أَيِ دُبُرِ الْعَبْدِ. • قَوْلُهُ: (لَوْ وَطِئَهَا) أَيِ مُحَرَّمَةَ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ حُدَّ وَفَاقًا لِابْنِ الْمُقَرِّي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُنْفِي وَمَالَ سَمَ إِلَى مَا قَالَاهُ وَسَكَتَ عَلَيْهِ ع ش وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ، هُوَ الْمُتَمَتِّدُ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقِيلَ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ وَأَمَّتُهُ إِلَى هَذَا كَلَامِهِ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ) شَامِلٌ لِأَمَّتِهِ وَلَمَّا وَرَدَ عَلَى قَوْلِهِ فَسَائِرُ جَسَدِهَا الْخَ أَمَّتُهُ الْمَرْجُوعَةُ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَأَمَّتُهُ الْمَرْجُوعَةُ الْخَ. سَمَ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَكْرَهَ أَوْ لَمْ يُكَلِّفْ الْخ) قَضِيَّةُ الْمَطْفِ أَنَّ الْمُكْرَهَ مُكَلِّفٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَعِبَارَةُ الْمُنْفِي فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مُكْرَهًا فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ وَلَا مَهْرَ لَهُ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ بُضْعِ الرَّجُلِ غَيْرُ مَقْصُومَةٍ. • قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ لَهُ) هَذَا صَرِيحٌ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْمَهْرِ لَوْ كَانَتْ الْمَوْطُوءَةُ أَتَى. رَشِيدِي أَوَّلُ قَضِيَّةِ التَّغْلِيلِ الْمَارِّ عَنِ الْمُنْفِي خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَلَا شَيْءَ لَهُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا أَكْرَهَ الْأَتَى عَلَى ذَلِكَ لَا مَهْرَ لَهَا وَمِنْ ثَمَّ كَتَبَ سَمَ قَوْلُهُ: فَلَا شَيْءَ لَهُ أَيِ فَلَا يَجِبُ لَهُ مَالٌ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لِتَسْوِيَّتِهِمْ بَيْنَ الْقُبُلِ وَالْأَتَى إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا

• قَوْلُهُ: (حُدَّ) هُوَ مَا نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ وَأَقْرَاهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْحُدِّ قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ اخْتَارَ الْأَوَّلُ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ) شَامِلٌ لِأَمَّتِهِ وَلَمَّا وَرَدَ عَلَى قَوْلِهِ فَسَائِرُ جَسَدِهَا مُبَاحٌ أَمَّتُهُ الْمَرْجُوعَةُ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي تُخْرِيمُهَا لِمَارِضٍ. • قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ لَهُ) فَلَا يَجِبُ لَهُ مَالٌ.

عليه، وإن كان مُكَلَّفًا مختارًا مجلَّدًا وغُوبًا ولو مُخَصَّنًا امرأةً كان أو ذَكَرًا؛ لَأَنَّ الدُّبْرَ لَا يُتَصَوَّرُ فيه إحصانٌ وقيلَ بقتلِ المفعولِ به مُطلقًا للخبرِ السابقِ وقيلَ تُرْجَعُ المُخَصَّنَةُ وفي وطءِ دُبُرِ الحليلةِ التَّعْزِيرُ فيما عدا المرأةَ الأولى وعَبَّرَ بِمَعْضَمِهِمَا بِمَا بَعْدَ مَنَعَ الْحَاكِمِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ.

(وَلَا خَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ) وَغَيْرَهَا يَمَّا لَيْسَ فِيهِ تَقْيِيبٌ حَشَفَةٌ كَالسَّحَاقِ لِعَدَمِ الْإِبْلَاجِ السَّابِقِ وَمَنْ تَمَّ لَا خَدَّ بِتَمَكِّيْنِهَا نَحْوَ قِرْدٍ وَإِبْلَاجُهَا ذَكَرَهُ بِفَرْجِهَا وَلَا بِإِبْلَاجِ مُبَانٍ وَكَذَا زَائِدٌ لَكِنْ بِتَفْصِيلِهِ فِي الْفُسْلِ كَمَا مَرَّ (وَوَطِئَ زَوْجَهُ) بِهَاءِ الصَّمِيرِ أَوْ بِالتَّاءِ أَيْ لَهُ (وَأَمَتُهُ) يَطْلُئُهَا أَجْنَبِيَّةٌ أَوْ (فِي) نَحْوِ دُبُرٍ وَ (حِصْنِي) أَوْ نِفَاسٍ (وَصُومٌ وَإِحْرَامٌ)؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لَيْسَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِأَمْرِ عَارِضٍ كَالْأَذَى وَإِفْسَادِ الْعِبَادَةِ وَمِثْلُهُ وَطِئَ حَلِيلَتَهُ يَطْلُئُ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ فَهِيَ وَإِنْ أَيْتَمَّ لَأْتَمَّ الزَّنا بِاعْتِبَارِ طَلْعِهِ كَمَا مَرَّ أَوْ أَيْتَلَّ الْجَدِيدَ

فَيَجِبُ لَهَا الْمَهْرُ اهـ. فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ مُخَصَّنًا أَوْ لَا. فَوُدَّ: (وَفِي وَطِئِ دُبُرِ الْحَلِيلَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا لَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ أَوْ أَمَتَهُ فِي دُبُرِهَا فَالْمَذْمُومُ أَنْ وَاجِبُهُ التَّعْزِيرُ إِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْفِعْلُ فَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ فَلَا تَعْزِيرَ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ وَالرَّوَضَةُ وَالْأَمَةُ فِي التَّعْزِيرِ مِثْلُهُ اهـ. فَوُدَّ: (وَعَبَّرَ بِمَعْضَمِهِ الْخ) وَافَقَهُ النَّهَائِيُّ فَقَالَ وَفِي وَطِئِ الْحَلِيلَةِ التَّعْزِيرُ إِنْ عَادَ لَهُ بَعْدَ نَهْيِ الْحَاكِمِ عَنْهُ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ عَادَ الْخ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا تَعْزِيرَ قَبْلَ نَهْيِ الْحَاكِمِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ وَطِئُهُ اهـ.

فَوُدَّ (سَنِي): (وَلَا خَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ) وَلَا بِإِبْلَاجِ بَعْضِ الْحَشَفَةِ وَلَا بِإِبْلَاجِهَا فِي غَيْرِ فَرْجٍ كَسَرَةٍ اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (وَهِيَئَهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِبْلَاجُهَا فِي النَّهَائِيِّ. فَوُدَّ: (كَالسَّحَاقِ) وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا. بِإِنْيَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةُ بَلْ تُعْزَرَانِ وَلَا بِاسْتِغْنَائِهِ بِالْيَدِ بَلْ يُعْزَرُ أَمَّا بِيَدٍ مَنْ يَجِلُّ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا فَمَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْعَزْلِ اهـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ تَمَّ لَا خَدَّ الْخ) أَيْ وَتُعْزَرُ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (وَلَا بِإِبْلَاجِ مُبَانٍ) بَلْ يُعْزَرُ بِهِ اهـ. فَوُدَّ: (أَيْ لَهُ) رَاجِعٌ لِلْمُطْغُوفِ فَقَطَّ. فَوُدَّ: (يَطْلُئُهَا أَجْنَبِيَّةٌ) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: الْآتِي وَمِثْلُهُ وَطِئَ حَلِيلَتِهِ الْخ. فَوُدَّ: (أَوْ فِي نَحْوِ دُبُرٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُصَدِّقُ فِي النَّهَائِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا مَرَّ أَوْ أَيْتَلَّ الْجَدِيدَ، وَقَوْلُهُ: غَيْرَ الْمَحْرَمِ.

فَوُدَّ (سَنِي): (وَإِحْرَامٌ) أَيْ وَاسْتِثْرَاءٌ مُغْنِي وَرَوَّضَ ع ش. فَوُدَّ: (لَأَنَّ التَّحْرِيمَ الْخ) لَا يَتَأْتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ فِي نَحْوِ دُبُرِ رَشِيدِي وَسَمَّ أَقُولُ وَلَا فِي قَوْلِهِ وَوَطِئَ زَوْجَهُ وَأَمَتَهُ يَطْلُئُهَا أَجْنَبِيَّةٌ لَكِنَّ الشَّارِحَ كَثِيرًا مَا يَقْتَصِرُ عَلَى تَغْلِيلِ مَا فِي الْمَثْنِيِّ دُونَ مَا زَادَهُ. فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيْ وَطِئَ نَحْوِ دُبُرِ زَوْجَتِهِ. فَوُدَّ: (وَطِئَ حَلِيلَتِهِ) أَيْ فِي قُبُلِهَا وَقَوْلُهُ وَهُوَ وَإِنْ أَيْتَمَّ الْخ أَيِ قَيِّسْتُ بِهِ وَتَسْقُطُ شَهَادَتُهُ وَتُسَلِّبُ الْإِلْبَاطُ عَنْهُ اهـ. ع ش.

فَوُدَّ: (بِمَا بَعْدَ مَنَعَ الْحَاكِمِ) يَشْمَلُ الْمَرْءَ الْأَوَّلَى إِذَا سَبَقَهَا مَنَعَ الْحَاكِمِ وَزَيْمًا عَبَّرُوا بِأَنْ عَادَ نَهْيُ الْحَاكِمِ وَهَذَا قَدْ لَا يَشْمَلُ الْمَرْءَ الْأَوَّلَى الْمَذْكُورَةَ وَقَدْ يَشْمَلُهَا؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ قَدْ يُرَادُ بِهِ الصَّرِيحُ أَوْ يُرَادُ بِهِ مُوَافَقَةُ الْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ سَبْقِ نَهْيِ الْحَاكِمِ الْأَوَّلَى. فَوُدَّ: (أَيْضًا بِمَا بَعْدَ مَنَعَ الْحَاكِمِ) بِخِلَافِ مَا قَبْلَ مَنَعِهِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ وَكَثُرَ م ر. فَوُدَّ: (وَلَا بِإِبْلَاجِ مُبَانٍ) هَلْ يُعْزَرُ بِالْمُبَانِ يَتَّبِعِي نَعَمْ. فَوُدَّ: (لَأَنَّ التَّحْرِيمَ لَيْسَ لِعَيْنِهِ) انْظُرْهُ فِي قَوْلِهِ أَوْ فِي نَحْوِ دُبُرِ.

لا يُحَدُّ؛ لَأَنَّ الْفَرْجَ لَيْسَ مُحَرَّمًا لِعَيْنِهِ (وكذا أمته المَرْجُوعَةُ والمَعْتَدَةُ) لِغُرُوضِ التَّحْرِيمِ هُنَا أَيْضًا (وكذا مَمْلُوكَتُهُ الْمُحَرَّمُ) بِنَسَبٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ أَوْ رِضَاعٍ لِشَبْهَةِ الْمَلِكِ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «اذْغُوا الْخُدُودَ بِالشَّبْهَاتِ» وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ أُمِّهِ لِزَوَالِ مِلْكِهِ بِمُجَرَّدِ مِلْكِهِ فَلَيْسَتْ مِلْكُهُ حَالُ الْوَطءِ عَلَى أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ مِلْكُهَا كَمَا يَأْتِي فَلَا اعْتِرَاضَ أَيْضًا وَكَذَا مَنْ ظَنَّنَهَا خَلِيقَتَهُ كَمَا بِأَصْلِهِ أَوْ مَمْلُوكَتَهُ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ كَلَّا لَا بَعْضًا كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَقَالَ آخَرُونَ لَا فَرْقَ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ ظَنَّ

فَوُدَّ (سني): (وَالْمُفْتَلَةُ) أَيِّ مِنْ غَيْرِهِ وَالْمُشْتَرَكَةُ وَالْمَجُوسِيَّةُ وَالْوَثْنِيَّةُ وَالْمُسْلِمَةُ وَهُوَ ذِمِّيٌّ مُغْنِي وَرَوْضٌ.

فَوُدَّ (سني): (وكذا مَمْلُوكَتُهُ الْمُحَرَّمُ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ وَطْءَ أُمِّهِ الْمُحَرَّمِ فِي ذُبْرِهَا لَا يُوْجِبُ الْحَدَّ، وَهُوَ كَذَلِكَ لِشَبْهَةِ الْمَلِكِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ وَعَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ خِلَافُهُ. فَوُدَّ: (بِنَسَبٍ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ فِي الْمَغْنِيِّ. فَوُدَّ: (أَوْ مُصَاهَرَةٍ) كَمَوْطُوءَةِ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ أ. ه. مُغْنِي. فَوُدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ أُمِّهِ الْخ) كَأَنَّ صُورَةَ الْإِيرَادِ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ أُمُّهُ ثُمَّ وَطَّئَهَا حَدُّ أ. ه. سَمِ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ تَبَيُّهُ مَحَلُّ ذَلِكَ فَيَمْنُ يَسْتَحِرُّ مِلْكُهَا عَلَيْهَا كَأَخِيَّتِهِ أَمَّا مَنْ لَا يَسْتَحِرُّ مِلْكُهَا عَلَيْهَا كَالْأُمِّ وَالْجَدَّةِ فَهُوَ زَانٍ قَطْعًا كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ أ. ه. فَوُدَّ: (نَحْوُ أُمِّهِ) أَيِّ كَيْفِيَّةٍ. فَوُدَّ: (لِزَوَالِ مِلْكِهِ الْخ) تَفْصِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَزُلْ مِلْكُهَا بِذَلِكَ كَثُورَتُهُ مَكَاتِبًا أَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ وَاشْتَرَاهَا فِي الذَّمَّةِ لَا يُحَدُّ بِوَطْئِهَا، وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ الْخ أ. ه. ع. ش. فَوُدَّ: (فَلَيْسَتْ مِلْكُهَا الْخ) أَيِّ فَلَمْ تَصِرْ حَيْثِيَّةً مَمْلُوكَتُهُ الْمُحَرَّمِ أ. ه. سَمِ. فَوُدَّ: (هَلَى أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ الْخ) أَيِّ وَحَيْثِيَّةً فَلَا حَدَّ سَمِ وَرَشِيدِي. فَوُدَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) أَيِّ لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِهِ أ. ه. سَمِ. فَوُدَّ: (مَنْ ظَنَّنَهَا خَلِيقَتَهُ) أَيِّ زَوْجَتَهُ أ. ه. سَمِ. فَوُدَّ: (كَلَّا الْخ) تَمَيِّزٌ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ مَمْلُوكَتَهُ بِأَنَّهُ كَانَ يَمْلِكُ جَمِيعَهَا وَقَوْلُهُ لَا بَعْضًا يَشْمَلُ مَنْ يَمْلِكُ بَعْضَهَا وَبَعْضُهَا الْآخَرُ حُرٌّ وَيَشْمَلُ الْمُشْتَرَكَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ أ. ه. سَمِ. فَوُدَّ: (لَا بَعْضًا) مُقْتَضَدٌ أ. ه. ع. ش. عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ فَرَّقَ لَوْ وَطِئَ امْرَأَةً عَلَى ظَنِّ أَنَّهَا أُمُّهُ الْمُشْتَرَكَةُ فَبَانَتْ أَجْنَبِيَّةً حَدُّ كَمَا رَجَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ أ. ه.

فَوُدَّ: (وكذا أمته المَرْجُوعَةُ وَالْمُفْتَلَةُ) وَكَذَا أُمُّ الْمُحَرَّمِ قَالَ فِي الْإِرْشَادِ عَطْفًا عَلَى مَا لَا حَدَّ فِيهِ وَلَا قَبْلَ مَمْلُوكَةٍ حُرْمَتُهَا بِنَحْوِ مُحَرَّمِيَّةٍ وَشَرِكَةٍ وَأُمِّ الْفَرْعِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَجُوبُ الْحَدِّ بِالْإِبْلَاجِ فِي ذُبْرِ نَحْوِ الْمُشْتَرَكَةِ وَأُمِّ الْفَرْعِ وَالْوَثْنِيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ بِالْإِبْلَاجِ فِي ذُبْرِ الْمَمْلُوكَةِ الْمُحَرَّمِ وَفَرَّقَ بِأَنَّ تِلْكَ لَا يَتَصَوَّرُ حُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بِخِلَافِ الْمَذْكُورَاتِ أ. ه. وَيَتَحَصَّلُ مِنْهُ وَمِمَّا ذَكَرَهُ هُنَا عَنِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا حَدَّ بِوَطْءِ مَنْ يَمْلِكُ بَعْضَهَا فَقَطُّ أَوْ كُلَّهَا، وَهِيَ مُحَرَّمٌ فِي قُبُلِهَا وَفِي الْوَطْءِ فِي ذُبْرِهَا أَوْ فِي قُبُلِ أَجْنَبِيَّةٍ ظَنَّنَهَا هِيَ مَا تَقَرَّرَ. فَوُدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ أُمِّهِ) كَأَنَّ صُورَةَ الْإِيرَادِ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ أُمُّهُ ثُمَّ وَطَّئَهَا حَدُّ أ. ه. فَوُدَّ: (فَلَيْسَتْ مِلْكُهَا حَالُ الْوَطْءِ) فَلَمْ تَصِرْ حَيْثِيَّةً مَمْلُوكَةَ الْمُحَرَّمِ. فَوُدَّ: (هَلَى أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ مِلْكُهَا) أَيِّ فَلَا حَدَّ. فَوُدَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) أَيِّ لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِهِ. فَوُدَّ: (وكذا مَنْ ظَنَّنَهَا خَلِيقَتَهُ) أَيِّ زَوْجَتَهُ. فَوُدَّ: (غَيْرِ الْمُحَرَّمِ) خَرَجَ الْمُحَرَّمُ وَعِبَارَةُ شَرْحِهِ لِلْإِرْشَادِ

ملك البعوض لا يُفِيدُ الجِلْدَ فليس شبهة كَمَنْ علم التحريم وظنَّ أَنَّهُ لا حَدَّ عليه وأجيب بأنَّ الأول مُسْقِطٌ لو وُجِدَ حَقِيقَةُ فاعتقده مُسْقِطًا بخلاف الثاني لا يُسْقِطُ بوجه فلم يُؤَثِّرْ اعتقاده ويُردُّ بأنَّه لا عبرة باعتقاد المُسْقِطِ مُطْلَقًا لأنَّه حيثُ لم يُظنَّ الجِلْدَ فهو غيرُ معذور وليس هذا نظيرَ ما يأتي في نحو السرقة؛ لأنَّهم تَوَشَّعُوا في الشُّبْهَةِ ثُمَّ ما لم يتَوَشَّعُوا فيه هنا ويُصَدَّقُ في ظَنِّهِ الجِلْدَ بِمِثْلِهِ، وإنَّ كَذْبَهُ ظاهرٌ حاله كما، هو ظاهرٌ (ومُكْرَهٌ في الأظهر) لِشُبْهَةِ الإكْرَاهِ مع خبر «اذرَعُوا الحُدُودَ بالشُّبْهَاتِ» وَلِزَفِّ القَلَمِ عنه كما في الحديث الصحيح؛ ولأنَّ الأصحَّ تَصَوُّرُ الإكْرَاهِ فِي الزَّنا؛ لأنَّ الانتِشَارَ عِنْدَ نَحْوِ المَلَامَةِ أمرٌ طَبْعِيٌّ لا اختِيارَ لِلنَّفْسِ فيه ولو لم يحصل انتِشَارٌ فلا حَدَّ قطعًا كما إذا كان المُكْرَهُ امرأةً قبلَ الأظهر جاري فيما بعدَ كذا الأولى أيضًا فَيَرُدُّ عليه ذلك انتهى.....

• فَوُدَّ: (بأنَّ الأول) أي ملك البعوض وقوله بخلاف الثاني، هو قوله: كَمَنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ إلخ. هـ. ع ش. • فَوُدَّ: (وليس هذا) أي وطء من ظَنِّها مَمْلُوكَتَهُ غيرَ المَحْرَمِ بعضًا. • فَوُدَّ: (ما يأتي في نحو السرقة) أي لِلْمَالِ المُشْتَرَكِ هـ. ع ش. • فَوُدَّ: (في ظَنِّهِ الجِلْدَ) أي جِلْدٌ مِّن يَمْلِكُ بعضُها لا مُطْلَقًا هـ. سَيِّدُ عَمَرَ وفيه نَظَرٌ بَلِ الظَّاهِرُ أي في ظَنِّ مَوطُوعَةٍ حَلِيقَتِهِ أو مَمْلُوكَتِهِ غيرَ المَحْرَمِ كُلًّا.

• فَوُدَّ (وسني): (ومُكْرَهٌ) يَتَّبِعِي أَنْ مِنَ الإكْرَاهِ المُسْقِطُ لِلْحَدِّ ما لو اضْطُرَّتْ امْرَأَةٌ لِطَعَامٍ مَثَلًا فَأَتَى صَاحِبُهِ إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنْ نَفْسِهَا فَمَكَّنَتْهُ لِنَفْعِ الهَلَاكِ عَنْ نَفْسِهَا فلا حَدَّ عليها، وإنَّ لم يَجْزُ لَهَا ذلك؛ لأنَّه كالإكْرَاهِ، وهو لا يبيح ذلك، وإنما يَسْقُطُ عنها الحدُّ لِشُبْهَةِ هـ. ع ش وفي المُعْنَى مثله إلا قوله وإن لم يَجْزُ إلخ. • فَوُدَّ: (لِشُبْهَةِ الإكْرَاهِ) إلى قوله قبل في المُعْنَى إلا قوله ولو لم يَحْصُلْ إلى كما إذا.

• فَوُدَّ: (ولأنَّ الأصحَّ إلخ) الأولى خُذِفَ لأنَّ. • فَوُدَّ: (قبلَ الأظهر جاري إلخ) واقفه المُعْنَى بِجَارَتِهِ وتغيير المُصَنَّفِ بِهِمْ هَدَمَ الخِلافَ في أَمْتِهِ المَزُوجَةِ والمُفْتَنَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الخِلافُ الَّذِي فِي المُحَرَّرِ جاري فيها هـ. • فَوُدَّ: (أي مثل ما بعدَ كذا الثانية). • فَوُدَّ: (فَيَرُدُّ عليه) أي على المُصَنَّفِ

وخرَجَ بقوله ظَنَّ جِلْدًا ما إذا وطئَ أجنبيَّةً ظَنِّها مَمْلُوكَتَهُ غيرَ المَحْرَمِ أو المُشْتَرَكَةِ فَيَحْدُ كما في الرِّوَضَةِ إلخ هـ. وقوله كُلًّا تَمَيِّزٌ عن قوله أو مَمْلُوكَتَهُ بأنَّ كان يَمْلِكُ جَمِيعُها وقوله لا بعضًا يَشْمَلُ مِّن يَمْلِكُ بعضُها وبعضُها الآخرُ حُرٌّ وَيَشْمَلُ المُشْتَرَكَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ. • فَوُدَّ: (كَمَنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ وظنَّ إلخ) في الرِّوَضِ وشَرْحِهِ في بابِ السَّرِقَةِ، وإن ادَّعى مَنْ شَهِدَ عليه أربعةً بَرْنًا امْرَأَةً أَنَّ المَوطُوعَةَ زَوَّجَتْهُ أو أَمَّتْهُ سَقَطَ عنه الحدُّ لا حِثْمَالِ صِدْقِهِ هـ. وفي المُبَابِ خِلافُهُ حَيْثُ قال في هذا البابِ فَرَعَ مَنْ قَامَتْ عليه بَيِّنَةٌ بِالزَّنا بِامْرَأَةٍ فَقَالَ، هي زَوْجَتِي أو أَمَّتِي بِاعْتِبَارِهَا مَالِكُهَا لم يَسْقُطْ عنه الحدُّ كَمَنْ قَطَعَ يَدَ إنسانٍ وقال أُوذِنَ لي في قَطْعِهَا فَإِنَّهُ يُقَادُ إذا لم يَمَيِّزْ له بذلك هـ. • فَوُدَّ: (قبلَ الأظهر جاري فيما بعدَ كذا الأولى أيضًا فَيَرُدُّ عليه ذلك هـ. ويُردُّ بأنَّ إلخ) يُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بأنَّ كذا الأولى إشارةً إلى الخِلافِ وكذا الثانية إشارةً إلى ضَعْفِهِ حَيْثُ خَصَّ التَّصْرِيحَ به بما بعدَ الثانيةِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ دَقِيقٌ.

وَيُرَدُّ بِأَن جَرَيَانَهُ طَرِيقَةُ ضَعِيفَةٌ لَمْ يَرْتَضِهَا وَكَأَنَّ كَذَا الْأُولَى لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْأَحْسَنَ فِيمَا بَعْدَهَا خُرُوجُهُ بِخَالٍ عَنِ الشُّبْهَةِ لَا بِمَحْرُومٍ لِقَيْنِهِ وَفِي الْوَسِيطِ أَنَّ الْوَلَدَ لَا يَلْحَقُهُ وَفِي التَّمَتُّةِ أَنَّهُ يَلْحَقُهُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ (وَكَذَا كُلُّ جِهَةٍ أَبَاحَ بِهَا) الْأَصْلُ أَبَاحَهَا فَضَمَّنَ أَبَاحَ قَالَهُ أَوْ زَادَ الْبَاءَ تَأْكِيدًا أَوْ أَضَمَرَ الْوَطْءَ أَيَّ أَبَاحَهُ بِسَبَبِهَا (عَالِمٌ) يُعْتَقَدُ بِخِلَافِهِ لِشُبْهَةِ إِبَاحَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يُقْلَدْهُ الْفَاعِلُ (كَتِّكَاحٍ بِلَا شُهُودٍ عَلَى الصَّحِيحِ) كَمَذْهَبِ مَا لَيْكَ رَضِيَ كَذَا قَالُوا وَالْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُمْ أَوْ مِنَ الشُّبْهِةِ حَالَةَ الدُّخُولِ فَيَنْبَغِي إِذَا انْتَفَى أَنْ يَجِبَ الْحَدُّ ثُمَّ رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ صَرَّحَ بِهِ وَعَلَّلَهُ بِانْتِفَاءِ شُبْهَةِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ وَالْحَقُّ بِهِ مَا إِذَا وَجِدَ الْإِعْلَانَ وَقَدَّ الْوَلِيَّ وَبَعْضُهُمْ اعْتَرَضَهُ بِأَنِّ الدِّيَّ فِي الرُّوْضَةِ فِي اللَّعَانِ أَنَّهُ لَا يُحَدُّ، وَإِنْ انْتَفَى الْوَلِيَّ وَالشُّهُودُ وَيُرَدُّ بِوَجُوبِ

ذَلِكَ أَيَّ جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِيهِ أَيَّ حَيْثُ يُشْمَرُ حَيْثُ بَعْدَ الْجَرَيَانِ فَكَانَ يَتَّبِعِي حَذْفُ كَذَا الثَّانِيَةِ .
 • قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْإِخ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَن كَذَا الْأُولَى إِشَارَةٌ إِلَى الْخِلَافِ وَكَذَا الثَّانِيَةِ إِشَارَةٌ إِلَى ضَعْفِهِ حَيْثُ خَصَّ التَّضَرُّعَ بِهِ بِمَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ دَقِيقٌ اهـ . سم . قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْإِخ) بِشَدِّ التَّوْنِ وَكَانَ الْأُولَى الْفَاءُ بَدَلُ الْوَائِ . قَوْلُهُ: (لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْأَحْسَنَ خُرُوجُهُ الْإِخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ اهـ . سم .
 • قَوْلُهُ: (وَفِي الْوَسِيطِ الْإِخ) سَيَأْتِي عَنْ سَمِ أَنَّهُ الْمُتَعَمَّدُ . قَوْلُهُ: (لَا يَلْحَقُهُ) أَيُّ الْمَكْرَهَةِ بِفَتْحِ الرَّاءِ .
 • قَوْلُهُ (سَنِي) (وَكَذَا كُلُّ جِهَةٍ أَبَاحَ بِهَا الْإِخ) أَيُّ فَإِنَّهُ لَا يُحَدُّ بِالْوَطْءِ بِهَا وَلَا يُعَاقَبُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ اهـ .
 ع ش . وقوله وَلَا يُعَاقَبُ الْإِخ أَيُّ إِذَا قُلِّدَ الْفَاعِلُ تَقْلِيدًا صَحِيحًا أَخَذًا مِمَّا قُلِّدَهُ فِي بَابِ النِّكَاحِ هُنْدُ قَوْلِ النَّهَايَةِ أَمَّا الْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ فَلَا حَدَّ فِيهِ كَمَا أَتَى الْوَالِدُ ﷺ تَمَلَّكُ مِمَّا نَصَّه قَوْلُهُ: فَلَا حَدَّ الْإِخ أَيُّ وَيَأْتِمُّ وَقَوْلُهُ كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ الْإِخ أَيُّ لِقَوْلِ دَاوُدَ بِصِحَّتِهِ، وَإِنْ حَرَّمَ تَقْلِيدُهُ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِشَرْطِهِ عِنْدَهُ اهـ . قَوْلُهُ: (الْأَصْلُ) إِلَى قَوْلِهِ قَتَبْنِي فِي النَّهَايَةِ . قَوْلُهُ: (أَوْ أَضَمَرَ الْوَطْءَ) أَيُّ قَلَّرَ ضَمِيرَ الْوَطْءِ . قَوْلُهُ: (يُعْتَقَدُ بِخِلَافِهِ الْإِخ) وَالضَّابِطُ فِي الشُّبْهَةِ قُوَّةُ الْمُذَكِّرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ لَا حِينَ الْخِلَافِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ اهـ . مُغْنِي . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ الْإِخ) حِبَارَةُ النَّهَايَةِ اخْتِزَامُ فِي صِحَّةِ الدُّخُولِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ وَقْتُ الْمُقْدِ اهـ . قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَيُّ بِنِكَاحِ انْتَفَى فِيهِ الشُّهُودُ وَالْإِعْلَانُ فِي وَجُوبِ الْحَدِّ . قَوْلُهُ: (اخْتَرَضَهُ) أَيُّ الْمَثْنِ . قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الدِّيَّ الْإِخ) اخْتَمَمَهُ النَّهَايَةُ حِبَارَتُهُ أَوْ بِلَا وَلِيٍّ وَشُهُودٍ كَمَا نُقِلَ عَنْ دَاوُدَ وَصَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَأَتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ ﷺ تَمَلَّكُ اهـ . وَحِبَارَةُ شَيْخِنَا وَكَمَا لَوْ نَكَّحَ امْرَأَةً بِلَا وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ فَإِنَّ ذَلِكَ يَقُولُ بِجَهْلِهِ دَاوُدَ وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ لَكِنْ إِذَا وَجَلَ امْرَأَةً بِهَذِهِ الطَّرِيقِ لَمْ يُحَدِّ لِلشُّبْهَةِ اهـ . وَحِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَجِبُ فِي الْوَطْءِ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ وَلَا

• قَوْلُهُ: (لَا بِمَحْرُومٍ الْإِخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ . قَوْلُهُ: (لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْأَحْسَنَ الْإِخ) فِيهِ نَظَرٌ وَيَكُونُ مَا فِيهَا إِشَارَةً إِلَى مُرَاعَاةِ خِلَافِ دَاوُدَ الْقَائِلِ بِصِحَّتِهِ بِلَا وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِخْتِلَافَ بِخِلَافِهِ كَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ السُّبْكِيُّ، وَإِنْ نُقِلَ عَنْ بَابِ اللَّبَاسِ مِنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ خِلَافَهُ وَقَدْ أَتَى شَيْخِنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِعَدَمِ الْحَدِّ مُرَاعَاةً لِنَحْوِ خِلَافِ دَاوُدَ وَالشَّارِحُ مَا شِئَ عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ كَمَا تَرَى .

حمل ما فيها على أن الواو فيها بمعنى أو ويدل عليه أنه لما فزع عليه ذكر حكم انتفائه عن الولي فقط ولم يذكر حكم انتفائه عن الشهود للعلم به من تعليله بالخلاف في إباحته أو بلا ولي كمذهب أبي حنيفة رحمته الله أو مع التاقية، وهو نكاح المثمة ولو لغير مضطر كذهب ابن عباس رحمتهما الله وما قيل من رجوعه عنه لم يثبت، بخلافه بلا ولي وشهود أو مع انتفاء أحدهما لكن حكم بإبطاله أو بالتفرقة بينهما من يراه ووقع الوطء بعد علم الواطي به إذ لا شبهة حينئذ ولا يُقتد بخلاف الشيعة في إباحة ما فوق الأربع ولا في غيره كما في المجموع. (ولا يوطئ ميتة) ولو أجنبية خلافا لما وقع في بعض كتب المصنف (في الأصح)؛ لأنه مما ينفرد الطبع عنه فلا يحتاج للزجر عنه فهو غير مُستَهَي طبعاً (ولا بهيمة في الأظهر)؛ لأنها غير مُستَهَاة كذلك ولا يجوز قتلها ولا يجب ذبح المأكولة فإذا ذبح أكثت هذا، هو المذهب خلافاً لمن وهم فيه لكن في حديث صحيح «من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه».....

شهود قال القاضي إلا في التية فلا حد فيها لخلاف مالك فيه اه. ولعل صوابه لخلاف داود عبارة البجيرمي وكذا بلا ولي ولا شهود، وهو مذهب داود وهذا في التية خلافاً للشارح يعني شيخ الإسلام حلي وسلطان اه. قود: (على أن الواو فيها بمعنى أو الخ) ما المانع من بقائها بمعناها ويكون ما فيها إشارة إلى مراعاة خلاف داود القائل بصحته بلا ولي ولا شهود بناء على الاعتداد بخلافه كما قاله التاج السبكي، وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافاً وقد أفتى شيخنا الشهاب الزملي بعدم الحد مراعاة لتخويل خلاف داود والشارح ماض على وجوب الحد كما ترى اه. سم. قود: (حكم انتفائه الخ) أي حكم خلو النكاح عن الولي من عدم وجوب الحد وقوله حكم انتفائه عن الشهود أي والولي جميعاً من وجوبه. قود: (أو بلا ولي) إلى قوله وما قيل في المغيي والنهاية إلا قوله ولو لغير مضطر.

قود: (أو بلا ولي) وقوله أو مع التاقية مغطوفان على بلا شهود. قود: (بخلافه بلا ولي وشهود) مر ما فيه من الخلاف أو مع انتفاء أحدهما الخ عبارة المغيي محل الخلاف في النكاح المذكور كما قاله الماوردی أن لا يقارنه حكم فإن حكم شافعي يطلانه حد قطعاً أو ختنى أو مالكي بصحته لم يحد قطعاً اه. قود: (بعد علم الواطي به) أي بالحكم المذكور. قود: (ولا في غيره) أي غير إباحته ولو أجنبية إلى قوله هذا، هو المذهب في النهاية وكذا في المغيي إلا قوله ولا يجوز قتلها. قود: (في بعض كتب المصنف) عبارة المغيي في نكت الوسيط اه. (قوله: لأنه) أي وطء الميتة.

قود: (سني: (ولا بهيمة) لكنه يعزُر فيهما نهاية ومغني أي الميتة والبهيمة ولو في أول مَرَقَع ش. قود: (ولا يجوز قتلها) يعني بغير الذبح الشرعي أخذاً مما بعده.

قود: (على أن الواو فيها بمعنى أو) ما المانع من بقائها بمعناها. قود: (وهو نكاح المثمة) جعل في شرح مسلم من أنثلة نكاح المثمة الذي لا حد فيه جزيائته مؤقتاً بدون ولي وشهود فإذا انتفى وجود التاقية المُقتضى لصغف الشبهة فلان يتبني مع انتفائه بالأولى وقد أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي.

والجواب عنه مُشْكِلٌ إِذْ لَا يَتَأْتِي إِلَّا بِالتَّسْبِيحِ، وَهُوَ يَحْتَاجُ لِذَلِيلٍ آخَرَ.
 (وَيُحَدِّثُ فِي مُسْتَأْجَرَةٍ) لِلزَّانَا بِهَا إِذْ لَا شُبْهَةَ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَقْدِ الْبَاطِلِ بِوَجْهِ وَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ
 شُبْهَةٌ يُنَافِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ التَّسْبِيحِ وَمِنْ ثَمَّ ضَعْفُ مُذَرِّكِهِ وَلَمْ يُرَاعَ خِلَافُهُ بِخِلَافِهِ
 فِي نِكَاحِ بِلَا وَلِيِّ هَذَا مَا أَوْرَدَهُ شَارِحُ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَتِمُّ إِلَّا لَوْ قَالَ إِنَّهُ شُبْهَةٌ فِي إِبَاحَةِ الْوُطْءِ،
 وَهُوَ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ بَلْ بَاتَهُ شُبْهَةٌ فِي قَرْءِ الْحَدِّ فَلَا يَزُودُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَزُودُ عَلَيْهِ
 إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى خُرَّةً فَوَطَّعَهَا أَوْ خَمْرًا فَشَرِبَهَا حَدٌّ وَلَمْ تُغْتَبَزْ صُورَةُ الْعَقْدِ الْفَاسِدِ
 نَعَمْ، الَّذِي يَضْرُخُ بِهِ قَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي حَقَّقِي شَرِبَ التَّبَيُّدَ أَحَدَهُ وَأَقْبَلَ شَهَادَتَهُ أَنَّهُ لَوْ رُفِعَ
 لِشَافِعِيِّ حَقَّقِي فَعَلَهُ حَدُّهُ خِلَافًا لِلْمُجْزِئَانِي لِأَنَّهُ إِذَا حَدُّهُ بِمَا يَحْتَاجُ إِبَاحَتَهُ فَأُولَى مَا يَحْتَاجُ
 تَخْرِيمَهُ (وَمُبِيحَهُ)؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ هُنَا لَقَوْ (وَمَحْرَمَهُ) وَلَوْ بِمُصَاهَرَةٍ وَمَحْرَمَةٌ لِقَوْلَيْنِ أَوْ لِنَحْوِ بَيِّنَتَيْنِ

قوله: (مُشْكِلٌ) كَانَ يُمَكِّنُهُمُ الْجَوَابُ بِحَمْلِ الْأَمْرِ فِيهَا عَلَى التَّنْبِ وَقَتْلُهَا عَلَى ذَنْبِهَا اه. سم عبارة
 الْمُغْنِي فِي النَّسَائِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَيْسَ عَلَى الَّذِي يَأْتِي بِالْبَيْمَةِ حَدٌّ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفِ
 اه.

قوله (سنن): (في مُسْتَأْجَرَةٍ) أَي فِي وَطْئِهَا اه. مُغْنِي وَقَوْلُهُ لِلزَّانَا إِلَى قَوْلِهِ هَذَا مَا أَوْرَدَهُ فِي التَّهَافِي
 وَالْمُغْنِي. قوله: (لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَقْدِ) عِلَّةٌ لِإِبْطَالِ الشُّبْهَةِ. قوله: (إِنَّهُ) أَيِ الْإِسْتِجَارَةِ اه. ع ش.
 قوله: (يُنَافِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْإِبَاحِ) وَمِمَّا يَنْتُجُ هَذِهِ الْمُنَافَاةُ أَنَّ الْإِحْرَاءَ شُبْهَةٌ دَافِعَةٌ لِلْحَدِّ مَعَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهِ
 التَّسْبِيحُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الْوَسِيطِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ اه. سم. قوله: (عليه) أَيِ
 عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى قَوْلِهِ وَفِي خَبَرٍ صَحِيحٍ فِي التَّهَافِي إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَدُّهُ إِلَى الْمَتْنِ.
 قوله: (فَعَلَهُ) أَيِ الْوُطْءِ بِالْإِسْتِجَارَةِ اه. ع ش. قوله: (حَدُّهُ) أَيِ حَدِّ الشَّافِعِيِّ ذَلِكَ الْحَقَّقِي.
 قوله: (إِذَا حَدُّهُ) أَيِ الْحَقَّقِي.

قوله (سنن): (وَمُبِيحَةٍ) وَلَا مَهْرَ لَهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اه. ع ش عبارة الْمُغْنِي وَتَحَدُّ،
 هِيَ أَيْضًا فِي الْمَسَائِلَيْنِ اه. أَيِ فِي وَطْءِ الْمُسْتَأْجَرَةِ وَالْمُبِيحَةِ. قوله: (لَوْ بِمُصَاهَرَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا
 مَجُوسِيَّةٌ فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ تَطْيِيرٌ مَا مَرَّ إِلَى وَفِي خَبَرٍ صَحِيحٍ. قوله: (لَوْ بِمُصَاهَرَةٍ) وَيُحَدُّ فِي وَطْءِ
 أُخْتِ نِكَاحِهَا عَلَى أُخْتِهَا وَفِي وَطْءِ مَنْ ارْتَهَنَتْهَا وَفِي وَطْءِ مُسْلِمَةٍ نَكَحَهَا، وَهُوَ كَافِرٌ وَوُطِّئَتْهَا، وَهُوَ عَالِمٌ
 وَفِي وَطْءِ مُتَعَلِّقٍ لِغَيْرِهِ لَوْ زَنَى مُكَلَّفٌ بِمَجْنُونَةٍ أَوْ نَائِمَةٍ أَوْ مُرَاهِقَةٍ حَدٌّ وَلَوْ مَكَّنَتْ مُكَلَّفَةً مَجْنُونًا أَوْ
 مُرَاهِقًا أَوْ اسْتَدْخَلَتْ ذَكَرَ نَائِمٍ حَدُّهُ. وَلَا تُحَدُّ خَلِيفَةُ حُبْلَى لَمْ يَقْرَ بِالزَّانَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَمْ يَقْرَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ
 إِنَّمَا يَجِبُ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارٍ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اه. مُغْنِي.

قوله: (وَالْجَوَابُ عَنْهُ مُشْكِلٌ) كَانَ يُمَكِّنُهُمُ الْجَوَابُ بِحَمْلِ الْأَمْرِ فِيهَا عَلَى التَّنْبِ وَقَتْلُهَا عَلَى
 ذَنْبِهَا. قوله: (يُنَافِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ التَّسْبِيحِ) وَمِمَّا يَنْتُجُ هَذِهِ الْمُنَافَاةُ أَنَّ الْإِحْرَاءَ شُبْهَةٌ دَافِعَةٌ
 لِلْحَدِّ مَعَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ التَّسْبِيحُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الْوَسِيطِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ.

كُثِرَ ولو في عِدَّتِهِ أو لِعَانٍ أو رِدَّةٍ (وإن كان) قد (تَزَوَّجَهَا) خلافاً لأبي حنيفة أيضاً؛ لأنه لا عبرة بالمقدِّد الفاسد نظير ما مرَّ في الإجارة فيأتي فيه حدُّ الشافعيِّ للختنقيِّ به وفي خبر صحيح قُتِلَ فاعِلُهُ وأُخِذَ مَالُهُ وبه قال الإمام أحمدٌ وإسحاقُ أما مجوسيةٌ تزَوَّجَهَا فلا يُحَدُّ بوطئها للاختلاف في جِلِّ نِكَاحِهَا (وشرطه) التزام الأحكام فلا يُحَدُّ حربِيٌّ مُسْتَأْمَنٌ بخلافِ الْمُزَنَّدِ لالتزامه لها حكماً و(التكليف) فلا يُحَدُّ غَيْرُ مُكَلَّفٍ يَرْفَعُ الْقَلَمَ عَنْهُ (إلا السَّكَرَانُ) الْمُتَعَدِّي بِشُكْرِهِ فَيُحَدُّ، وإن كان غير مُكَلَّفٍ على الأصحِّ تَغْلِيظاً عليه من بابِ رَبَطِ الأحكامِ بالأسبابِ فالاستثناءُ مُتَقَطِّعٌ (وعلمُ تخريمه) فلا يُحَدُّ جاهِلُهُ أصلاً.....

• فَوَدَّ: (لأنه لا عبرة بالخ) جِبارَةُ الْمُغْنِي؛ لأنه وطءٌ صادفَ مَحَلًّا لَيْسَ فِيهِ شُبْهَةٌ، وهو مُقْطُوعٌ بِتَخْرِيمِهِ قَيِّمَتُهُ بِهَ الْحَدِّ اهـ. وجِبارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: لأنه لا عبرة الخ لَعَلَّهُ إِذَا كَانَ فَسَادُهُ لِعَدَمِ قَابِلِيَةِ الْمَحَلِّ كَمَا هُنَا وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ اهـ. • فَوَدَّ: (وفي خبر صحيح الخ) يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ الْجِلَّ؛ لأنه رِدَّةٌ اهـ. سم. فَوَدَّ: (فاهله) أي وطءُ الْمُحَرَّمِ اهـ.

• فَوَدَّ (سنن): (وشرطه) أي لإيجاب حدِّ الزَّنا رَجَمًا كَانَ أو جَلْدًا فِي الْفَاعِلِ أو الْمَفْعُولِ بِهِ اهـ. مُغْنِي وَالْأَوَّلَى لإيجاب الزَّنا الْحَدَّ رَجَمًا خ. • فَوَدَّ: (التزام الأحكام) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ إِلَّا السَّكَرَانُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا أَقْنَى بِهِ فِي النِّهَايَةِ الْآقُولَهُ نَعَمَ إِلَى الْمُثْنِ.

• فَوَدَّ (سنن): (التكليف) وَلَوْ أَوْلَجَ صَبِيٌّ أو مَجْنُونٌ أو مُكْرَهٌ قَرَالَ الصَّبَا أو الْجُنُونُ أو الْإِكْرَاهُ حَالُ الْإِبْلَاجِ وَاسْتِدَامَ فَلَا حَدَّ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْوَطْءِ لَيْسَتْ وَطْئًا م ر اهـ. سم. • فَوَدَّ: (غير مُكَلَّفٍ) أي صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَلَكِنْ يُؤَدَّبُهُمَا وَلِيَهُمَا بِمَا يَزُجُرُهُمَا اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وإن كان غير مُكَلَّفٍ الخ) أي، وَإِنْ قُلْنَا بِالْأَصَحِّ مِنْ عَدَمِ تَكْلِيفِهِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (فالاستثناء مُتَقَطِّعٌ) فِيهِ نَظَرٌ إِنْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْهَاءُ فِي شَرْطِهِ وَحَادَثَ لِلزَّانِي اهـ. سم. • فَوَدَّ: (فلا يُحَدُّ جَاهِلُهُ الخ) أي مَنْ جَهَلَ تَخْرِيمَ الزَّنا لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أو بَعْدَهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لَكِنْ إِنَّمَا يَقْبَلُ مِنْهُ بِمِثْنِهِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الذَّهَاوِيِّ فَإِنْ نَشَأَ بَيْنَهُمَا وَادَّعَى الْجَهْلَ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ اهـ. مُغْنِي جِبارَةُ ع ش أي حَيْثُ قُرْبَ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أو نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ.

(فزع): فِي الْمُبَابِ وَلَوْ قَالَتْ امْرَأَةٌ بَلَّغْنِي وَفَاءَ زَوْجِي فَاعْتَدْتُ وَتَزَوَّجْتُ فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا انْتَهَى أَي وَإِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةً عَلَى ذَلِكَ اهـ.

• فَوَدَّ: (وفي خبر صحيح الخ) يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ الْجِلَّ لِزَوَّجِهِ. • فَوَدَّ: (فلا يُحَدُّ غير مُكَلَّفٍ) لَوْ أَوْلَجَ صَبِيٌّ أو مَجْنُونٌ أو مُكْرَهٌ قَرَالَ الصَّبَا أو الْجُنُونُ أو الْإِكْرَاهُ حَالُ الْإِبْلَاجِ وَاسْتِدَامَ فَلَا حَدَّ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْوَطْءِ لَيْسَتْ وَطْئًا م ر ش. • فَوَدَّ: (فالاستثناء مُتَقَطِّعٌ) فِيهِ نَظَرٌ إِنْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْهَاءُ فِي شَرْطِهِ وَكَانَتْ لِلزَّانِي.

أو بمقد كنيكاح نحو محرم رضاع إن عذر ليقفه عن المسلمين لا محرم نسب إذ لا يجهله أحد ومَرَّ حَدُّ مَنْ علم تخريبه وجهل وجوب الحد فيه ويصدق جاهل نحو نسب وتخريم مَرْوَجَةٍ أو مُعْتَدَةٍ إن أمكن جهله بذلك.

(وَحَدُّ الْمُحْصَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ (الرَّجْمُ) حَتَّى تَمُوتَ إِجْمَاعًا وَلَآئِهٖ رَجَمَ مَا عِزَّا وَالْفَايِدَةُ) وَلَا يُجْلَدُ مَعَ الرَّجْمِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ (وَهُوَ مُكَلَّفٌ)، وَإِنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ أَثْنَاءَ الْوَطْءِ فَاسْتَدَامَهُ قِيلَ لَا مَعْنَى لِأَشْرَاطِ التَّكْلِيفِ فِي الْإِحْصَانِ بَعْدَ اشْتِرَاطِهِ فِي مُطْلَقِي وَجُوبِ الْحَدِّ وَنَزْدُ بَأَنَّ لَهُ مَعْنَى، هُوَ أَنَّ حُدُفَهُ يُؤْهِمُ أَنَّ اشْتِرَاطَهُ لِيُجُوبَ الْحَدَّ لَا لِتَسْمِيَةِ مُحْصَنًا فَيُبَيِّنُ بِتَكْرِيرِهِ أَنَّهُ شَرَطُ

فَوُدَّ: (أَوْ بِمَقْدِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَابِ وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ أَدْعَى الْجَهْلُ بِتَخْرِيمِ الْمُوطُوءَةِ بِنَسَبٍ لَمْ يُصَدَّقْ لِيُعَذِّبَ الْجَهْلُ بِذَلِكَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَّا إِنْ جَهِلَ مَعَ ذَلِكَ التَّنَسُّبِ وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا كَذِبُهُ وَالظَّاهِرُ تَصْدِيقُهُ أَوْ بِتَخْرِيمِهَا بِرَضَاعٍ فَقَوْلَانِ أَظْهَرَهُمَا كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ تَصْدِيقُهُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ بِتَخْرِيمِهَا بِكُونِهَا مَرْوَجَةً أَوْ مُعْتَدَةً وَأَمَّا جَهْلُهُ بِذَلِكَ صُدَّقَ بِمَعْنِيهِ وَحُدِّثَ، هِيَ دُونُهُ إِنْ عَلِمْتَ تَخْرِيمَ ذَلِكَ أ. ه. فَوُدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي النِّكَاحِ أ. كُرْدِيٌّ وَكَذَا مَرَّ هُنَا فِي شَرْحِ وَكَذَا مَمْلُوكَتُهُ الْمُحْرَمُ. ه. فَوُدَّ: (وَيُصَدَّقُ جَاهِلٌ نَحْوِ نَسَبٍ) أَيِ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَهَا وَوَلَّطَهَا نِهَابَةً وَأَسْنَى. ه. فَوُدَّ: (وَتَخْرِيمِ مَرْوَجَةٍ الْخ) أَيِ وَيُصَدَّقُ مُذْهِبُ الْجَهْلِ بِتَخْرِيمِهَا بِكُونِهَا مَرْوَجَةً أَوْ مُعْتَدَةً نِهَابَةً وَأَسْنَى. ه. فَوُدَّ: (إِنْ أَمَّا جَهْلُهُ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَيُصَدَّقُ الْخ.

فَوُدَّ (سَنِي): (وَحَدُّ الْمُحْصَنِ الْخ) وَالْإِحْصَانُ لَفْظُ الْمَنْعِ وَشَرْعًا بِمَعْنَى الْإِسْلَامِ وَالْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالْمَقَّةِ وَالتَّزْوِيجِ وَوَطْءِ الْمُكَلَّفِ الْحُرِّ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا مُغْنِي وَنِهَابَةُ. ه. فَوُدَّ: (الرَّجُلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَهُوَ مُكَلَّفٌ فِي الْمُغْنِي. ه. فَوُدَّ: (الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ) هَذَا التَّعْمِيمُ لَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ غَيْبَ حَقَّقَتْهُ سَمَ عَلَى أَنَّهُ سَيَاتِي وَكَمَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي إِحْصَانِ الْوَاطِي يُعْتَبَرُ فِي إِحْصَانِ الْمُوطُوءَةِ أ. ه. رَشِيدِيٌّ أَقُولُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ مُكَلَّفُ الْخِ اسْتِخْدَامًا.

فَوُدَّ (سَنِي): (وَهُوَ) أَيِ الْمُحْصَنُ الَّذِي يُرْجَمُ عَ شِ وَمُغْنِي. ه. فَوُدَّ: (وَإِنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ الْخ) تَعْمِيمٌ لِمَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِحْصَانُ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا زَنَى بَعْدَهُ يُرْجَمُ أ. ه. ع. ش. ه. فَوُدَّ: (وَإِنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ أَثْنَاءَ الْوَطْءِ) أَيِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ وَكَانَ الْمُنَاسِبُ وَكَرَّرَ هَذِهِ الْغَايَةَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ

فَوُدَّ: (أَوْ بِمَقْدِ كَنِكَاحٍ نَحْوِ مُحْرَمٍ رَضَاعٍ إِنْ عَذِرَ الْخ) قَالَ فِي الرَّوَضِ وَشَرْحِهِ وَمَنْ أَدْعَى الْجَهْلُ بِتَخْرِيمِهَا بِنَسَبٍ كَأَخِيهِ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَهَا وَوَلَّطَهَا لَمْ يُصَدَّقْ لِيُعَذِّبَ الْجَهْلُ بِذَلِكَ نَعَمْ إِنْ جَهِلَ مَعَ ذَلِكَ التَّنَسُّبِ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَنَا كَذِبُهُ فَالظَّاهِرُ تَصْدِيقُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ بِتَخْرِيمِهَا بِرَضَاعٍ فَقَوْلَانِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَظْهَرَهُمَا تَصْدِيقُهُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ بِتَخْرِيمِهَا بِكُونِهَا مَرْوَجَةً أَوْ مُعْتَدَةً وَأَمَّا جَهْلُهُ بِذَلِكَ صُدَّقَ بِمَعْنِيهِ وَحُدِّثَ، هِيَ دُونُهُ إِنْ عَلِمْتَ تَخْرِيمَ ذَلِكَ أ. ه. فَوُدَّ: (الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ) هَذَا التَّعْمِيمُ لَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ غَيْبَ حَقَّقَتْهُ. ه. فَوُدَّ: (وَإِنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ أَثْنَاءَ الْوَطْءِ فَاسْتَدَامَهُ) نَعَمْ لَوْ أَوْلَجَ ظَنًّا أَنَّهُ غَيْرُ بِالْغِ قَبَانَ كَوْنُهُ بِالْغَا وَجَبَ الْحَدُّ فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ م ر ش.

فيهما ويُلْحَقُ بِالْمُكَلِّفِ هُنَا أَيْضًا السَّكَرَانُ (خَو) كُلُّهُ فَمَنْ فِيهِ رِقٌّ غَيْرُ مُخَصَّنٍ لِنَقِصِهِ نَعَمْ، إِنْ عَتَقَ بَعْدَ التَّغْيِيبِ فَاسْتَدَامَ كَانَ مُخَصَّنًا عَلَى الْأَوْجِهَ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَزَعَ مَعَ الْعَتَقِ (وَلَوْ)، هُوَ (ذِمِّي)؛ لِأَنَّهُ رَجِمَ الْيَهُودِيُّينَ زَوَاهُ الشَّيْخَانِ زَادَ أَبُو دَاوُدَ وَكَانَا قَدْ أَحْصَيْنَا فَالذِّمَّةُ شَرْطٌ لِيَحْدَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ نَحْوَ الْحَرَبِيِّ لَا يُحَدُّ لَا لِأَحْصَائِهِ إِذْ لَوْ وَطِئَ نَحْوُ حَرَبِيٍّ فِي نِكَاحٍ فَهُوَ مُخَصَّنٌ لِيَصِحَّ أَنْ يَكْتَحْتَهُمْ فَإِذَا عَقِدَتْ لَهُ ذِمَّةٌ فَزَنَى رَجِمَ (غَيْبَ حَشَفَتَهُ) كُلُّهَا أَوْ قَدَرَهَا مِنْ فَاقِدِهَا بِشَرْطِ كَوْنِهَا مِنْ ذَكَرٍ أَصْلِيٍّ عَائِلٍ عَلَى مَا أَقْنَى بِهِ الْبَقَوِيُّ وَيَتَّبِعُهُ أَنْ يَأْتِيَ فِي نَحْوِ الزَّائِدِ مَا مَرَّ آيَفَا (بِقَبْلِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ) وَلَوْ مَعَ نَحْوِ حَيْضٍ وَعِدَّةٍ شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ بَعْدَ أَنْ اسْتَوْفَى تِلْكَ اللَّذَّةَ الْكَامِلَةَ اجْتِنَابُهَا بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْتَوْفِهَا أَوْ اسْتَوْفَاهَا فِي دُبُرٍ أَوْ مَلِكٍ أَوْ وَطِئَ شُبْهَةً أَوْ نِكَاحٍ فَاسِيدَ كَمَا قَالَ (لَا فَايِسِدَ فِي الْأَطْهَرِ) لِحَرَمَتِهِ لِذَاتِهِ فَلَا تَحْصُلُ بِهِ صِغَةُ كَامِلٍ وَكَمَا يُغْتَبَرُ ذَلِكَ فِي إِحْصَانِ الْوَاطِئِ يُغْتَبَرُ فِي إِحْصَانِ الْمَوْطُوعَةِ (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ التَّغْيِيبِ حَالِ خُرُوتِهِ وَتَكْلِيفِهِ) وَلَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ فَلَا إِحْصَانَ لِيَصْبِيَ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ قِرْنٍ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ لِأَنَّ شَرْطَهُ الْإِصَابَةَ بِأَكْمَلِ الْجِهَاتِ، وَهُوَ التَّكَامُلُ الصَّحِيحُ فَاسْتِرَاطُ حُصُولِهَا مِنْ كَامِلٍ أَيْضًا وَلَا يَرُدُّ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّكْلِيفِ حُصُولُ الْإِحْصَانِ مَعَ تَغْيِيبِهَا حَالِ التَّزْوِمِ؛

التَّغْيِيبُ حَالِ خُرُوتِهِ وَتَكْلِيفِهِ اهـ. رَشِيدِي. ة. قَوْلُهُ: (أَثْنَاءُ الْوُطْءِ فَاسْتَدَامَهُ) نَعَمْ لَوْ أَوَّلَجَ طَائِفًا أَنَّهُ غَيْرُ بَالِغٍ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ بَالِغًا وَجَبَ الْحَدُّ فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ نِهَايَةً اهـ. سَمِ وَقَوْلُهُ وَجَبَ الْحَدُّ أَيِ الرَّجْمِ إِذَا زَنَى بَعْدَ، قَوْلُهُ: قِيلَ لِمَنْ وَافَقَهُ الْمُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (وَيُلْحَقُ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا أَقْنَى بِهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُثْنِ. ة. قَوْلُهُ: (فَمَنْ فِيهِ رِقٌّ الْخ) أَيِ وَلَوْ مُكَاتَبًا وَمُبْعُضًا وَمُسْتَوْلَدَةً اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُ (النَّسِي): (وَلَوْ فِيْهِ) أَيِ أَوْ مَرْتَدًّا اهـ. مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (لِحَدِّهِ) أَيِ اللَّتْمِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ لَا لِأَحْصَائِهِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ. ة. قَوْلُ (النَّسِي): (غَيْبَ حَشَفَتَهُ) أَيِ وَلَوْ مَعَ خُرْقَةٍ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَطْلَبِ أَوْ غَيْرِهَا غَيْرُهُ وَهُوَ نَائِمٌ اهـ. مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ نَحْوِ حَيْضٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَوْلَى فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ إِلَى فَلَا إِحْصَانَ وَإِلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَلَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بِالْقُوَّةِ إِلَى اسْتِصْحَابًا. ة. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ نَحْوِ حَيْضٍ الْخ) أَيِ وَفَاسٍ وَصَوْمٍ وَإِخْرَامٍ اهـ. مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (اجْتِنَابُهَا) خَيْرٌ أَنْ وَالضَّمِيرُ لِلذِّمَّةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَنَّ يَمْتَنِعَ مِنَ الْحَرَامِ اهـ. ة. قَوْلُهُ: (أَوْ اسْتَوْفَاهَا) أَيِ مُطْلَقًا لِلذِّمَّةِ اهـ. رَشِيدِي. ة. قَوْلُهُ: (لِحُرْمَتِهِ لِذَاتِهِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَ اعْتِقَادُ الزَّوْجَيْنِ وَكَانَ فَايِسِدًا فِي اعْتِقَادِ أَحَدِهِمَا فَقَطُّ فَهَلْ يَحْصُلُ التَّحْصِينُ بِالنِّسْبَةِ لِمُعْتَقِدِ الصَّحَّةِ الظَّاهِرِ نَعَمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. ة. قَوْلُهُ: (وَكَمَا يُغْتَبَرُ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ الشُّرُوطِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَذِهِ الشُّرُوطُ كَمَا تُعْتَبَرُ فِي الْوَاطِئِ تُعْتَبَرُ أَيْضًا فِي الْمَوْطُوعَةِ اهـ. ة. قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَإِنْ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيهِ نَظَرَ اهـ. ة. قَوْلُهُ: (وَطِئَ فِي نِكَاحٍ الْخ) أَيِ ثُمَّ زَنَى، وَهُوَ كَامِلٌ اهـ. مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (مَعَ تَغْيِيبِهَا الْخ) أَيِ مَعَ إِدْخَالِ الْمَرْأَةِ حَشَفَةَ الرَّجُلِ فِيهَا، وَهُوَ نَائِمٌ وَإِذْخَالِهِ فِيهَا، وَهِيَ نَائِمَةٌ اهـ. مُغْنِي.

لأنَّ التَّكْلِيفَ موجودَ حَيْثُ بِدِ الْقُوَّةِ، وَإِنْ كَانَ التَّائِيْمُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ بِالْفِعْلِ لِإِجْرَاعِهِ إِلَيْهِ بِأَذْنَى تَنْبِيهِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ جَوَابِ الزَّرْكَشِيِّ بِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ اسْتِصْحَابًا لِحَالِهِ قَبْلَ التَّوْمٍ إِلَّا أَنْ يُؤْزَلَ بِمَا ذَكَرْتُهُ وَقَضِيَّةِ الْمَنْعِ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ حَالِ التَّغْيِيبِ لَا الزَّنا فَلَوْ أَحْصَنَ ذِمَّتِي ثُمَّ حَارَبَ وَأَرْقَى ثُمَّ زَنَى رُجِمَ وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يُرْجَمُ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ الْمُحْصَنُ الَّذِي يُرْجَمُ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ حُرٌّ مُكَلَّفٌ حَالَةَ الْوُطْءِ وَحَالَةَ الزَّنا فَهَلِمَ أَنْ مَنْ وَطِئَ نَاقِصًا ثُمَّ زَنَى كَامِلًا لَا يُرْجَمُ بِخِلَافِ مَنْ كَمَلَ فِي الْحَالَيْنِ، وَإِنْ تَخَلَّلَهُمَا نَقْصٌ كَجُنُونٍ وَرِقٍّ (وَأَنَّ الْكَامِلَ الزَّانِيَ بِنَاقِصٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْكَامِلِ لَا بِالزَّانِي كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ إِذْ لَوْ تَعَلَّقَ بِهِ لَاقْتَضَى أَنَّ الْكَامِلَ الْحُرَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا زَنَى بِنَاقِصٍ مُحْصَنٍ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فِيهِ التَّغْيِيبُ السَّابِقُ، وَهُوَ بِاطِلٌ بِنَهْضِ كَلَامِهِ فَتَعَيَّنَ تَعَلُّقُهُ بِمَا ذُكِرَ وَلَمْ يُصِيبْ مَنْ اعْتَرَضَهُ، وَإِنْ كَثُرُوا وَلَا مَنْ غَيْرِ الزَّانِي بِالْبَانِي عَلَى أَنَّهُ خَطِيئٌ.....

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ التَّكْلِيفَ مَوْجُودَ حَيْثُ بِدِ بِالْقُوَّةِ الْخ) اَعْلَمَ أَنَّ وُجُودَ التَّكْلِيفِ بِالْقُوَّةِ حَاصِلُهُ التَّجَوُّزُ فِي الْوُضْعِ بِهِ كَمَا أَنَّ الْحُكْمَ بِهِ حَالُ التَّوْمِ بِالِاسْتِصْحَابِ حَاصِلُهُ التَّجَوُّزُ فِي الْوُضْعِ بِهِ أَيْضًا فَدَعَايَ أَوْلَوِيَّةَ مَا ذَكَرَهُ يُخْتَلِجُ إِلَى بَيَانِ ه. س. م. • فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةِ الْمَنْعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِظَهْوَرِ هَذَا فِي الْخَاتِمَةِ.

• فَوَدَّ: (اِشْتِرَاطُ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَالتَّكْلِيفِ. • فَوَدَّ: (قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ) مُتَمَتِّدًا ه. ع. ش. • فَوَدَّ: (فَهَلِمَ) إِلَى الْمَنْعِ فِي الْمُنْعَى. • فَوَدَّ: (مُتَعَلِّقٌ بِالْكَامِلِ) فَالْمَعْنَى حَيْثُ بِدِ أَنَّ الَّذِي صَارَ كَامِلًا فِي الْإِحْصَانِ بِسَبَبِ نَاقِصٍ كَمَا إِذَا وَطِئَ الْحُرُّ الْمُكَلَّفُ أَمَةً أَوْ صَبِيَّةً أَوْ مَجْنُونَةً بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ثَبَتَ الْإِحْصَانُ لَهُ دُونَهَا وَكَذَلِكَ الْمَكْسُ ه. كُرْدِي. • فَوَدَّ: (كَمَا أَفَادَهُ) أَيِ عَدَمَ تَعَلُّقِهِ بِالزَّانِي.

• فَوَدَّ: (لَاقْتَضَى أَنَّ الْكَامِلَ الْخ) اِقْتِضَاءُ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ لِعِلْمِ اِغْتِيَابِ وُجُودِ مَا ذُكِرَ مِمَّا تَقَدَّمَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ الزَّانِيَ بِنَاقِصٍ مُحْصَنٍ بِمَعْنَى أَنَّ زِنَاهُ بِالنَّاقِصِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حُكْمِ الْإِحْصَانِ الَّذِي ثَبَتَ فَيُحَدِّدُ، وَإِنْ كَانَ الْمَزْنِي بِهِ نَاقِصًا فَلَا يُشْتَرَطُ فِي تَأْثِيرِ إِحْصَانِهِ كَمَالُ الْمَزْنِي بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ مُبَالَغَتَهُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْمُعْتَرِضِينَ ه. س. م. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُصِيبْ مَنْ اعْتَرَضَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْعَى تَنْبِيهُ عِبَارَةِ الْمُصْنَفِ لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ بِنَاقِصٍ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالزَّانِي أَوْ بِالْكَامِلِ فَإِنَّ عِلْقَهُ بِالْأَوَّلِ قَسَدَ الْمَعْنَى إِذْ يَقْتَضِي الْخ، وَإِنْ عُلِّقَ بِالثَّانِي يَصِيرُ قَوْلُهُ: الزَّانِيَ ضَائِعًا فَلَوْ قَالَ، وَأَنَّ الْكَامِلَ بِنَاقِصٍ مُحْصَنٌ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَقْرَبَ إِلَى الْمُرَادِ وَمِنْ الشَّرَاحِ مَنْ أَجَابَ بِأَنَّ قَوْلَهُ بِنَاقِصٍ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوِّفٍ تَقْدِيرُهُ، وَأَنَّ الْكَامِلَ الزَّانِيَ إِذَا كَانَ كَمَالُهُ بِنَاقِصٍ مُحْصَنٍ ه. م. • فَوَدَّ: (بِالْبَانِي) أَيِ النَّكِاحِ ه. مُنْعَى.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ التَّكْلِيفَ مَوْجُودَ حَيْثُ بِدِ بِالْقُوَّةِ الْخ) اَعْلَمَ أَنَّ التَّكْلِيفَ بِالْقُوَّةِ حَاصِلُهُ التَّجَوُّزُ فِي الْوُضْعِ بِهِ كَمَا أَنَّ الْحُكْمَ بِهِ حَالُ التَّوْمِ حَاصِلُهُ اِسْتِصْحَابُ وَحَاصِلُهُ التَّجَوُّزُ فِي الْوُضْعِ بِهِ أَيْضًا فَدَعَايَ أَوْلَوِيَّةَ مَا ذَكَرَهُ يُخْتَلِجُ إِلَى بَيَانِهِ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّ لَمْ يُوْجَدْ فِيهِ التَّغْيِيبُ الْخ) اِقْتِضَاءُ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ لِعِلْمِ اِغْتِيَابِ وُجُودِ مَا ذُكِرَ مِمَّا تَقَدَّمَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ الزَّانِيَ بِنَاقِصٍ مُحْصَنٍ بِمَعْنَى أَنَّ زِنَاهُ بِالنَّاقِصِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ

بأن المعروف بنى على أهله لا بهم ولظهور هذا من كلامه كما قورثه لم يحتج لتقديم بنافس
لاثر متعلقه (مخصص)؛ لأنه حرر مكلف وطى في نكاح صحيح فلم يؤثّر نقص الموطوءة كمكسبه
لوجود المقصود، وهو التقييب حال كمال المحكوم عليه بالإحصان منهما.

(و) حد المكلف ومثله السكران (البكر) وهو غير المخصص السابق (الخمر) الذكور والمرأة (مائة
جلدة) للآية شتى بذلك لإصوله إلى الجلد (وتفريب عام) أي سنة هلالية وآثره؛ لأنها قد تطلق
على الجذب وذلك ليخبر مسلم به وعطف بالواو لإفادة أنه لا ترتب بينهما، وإن كان تقديم
الجلد أولى فيقتد بتقديم التفريب وتأخر الجلد، وإن نازع فيه الأذرعى وعزّ بالتفريب لإفادة
أنه لا بُد من تفريب الحايك فلو غرّب نفسه لم يكف إذ لا تنكيل فيه وابتداء العام من ابتداء
السفر ويصدق في أنه مضى عليه عام حيث لا يئنة ويحلف نذبا إن أنهم لبناء حق الله تعالى
على المسامحة وتغريب معتدة وأخذ منه تفريب المدين ومستاجر العين وفي الأخير نظر
وتفرق بأن معظم الحق فيها لله تعالى وفيه الحق متحصص للآدمي ويؤيده أن القاضي لا يعدى
عليه ثم رأيت شيخنا رجح.....

قوله: (بأن المعروف بنى على أهله إلخ) كما قاله الجوهرى وغيره اه. معني: قوله: (وحد المكلف)
إلى قول المتن وإذا عين الإمام في النهاية إلا قوله وفي الأخير إلى لا يقرّب وقوله اقتداء بالخلفاء
الراشدين. قوله: (السكران) أي المعتدي اه. نهاية.

قوله (سنة) (مائة جلدة) ولأ فلو قرّرها نظر فإن لم يزل الألم لم يضرب ولا فإن كان خمسين لم يضرب،
وإن كان دون ذلك ضربه وعلل بأن الخمسين حد الرقيق اه. معني: قوله: (وآثره) أي التغيير بالعام؛
لأنها أي السنة. قوله: (وذلك ليخبر مسلم) إلى قوله وابتداء العام في المعني. قوله: (وتأخر الجلد)
لعل الأولى وتأخير الجلد. قوله: (فلو غرّب إلخ) بتشديد الراء جبارة الزوجه ولا يقتد بتفريب نفسه
اه. وجبارة المعني حتى لو أراد الإمام تفريبه فخرج بتفريبه وغاب سنة ثم عاد لم يكف اه. قوله: (من
ابتداء السفر) وفاقا للأستى وخلافا لظاهر المعني جبارته وابتداء العام من حصوله في بلد التفريب في
أحد وجهين أجاب به القاضي أبو الطيب والوجه الثاني من خروجه من بلد الزنا اه. قوله: (ويصدق)
إلى قوله أنهم في المعني. قوله: (ويحلف نذبا) قال الماوردي ويتبعني للإمام أن يثبت في ديوانه أول
زمان التفريب اه. معني: قوله: (ومستاجر العين إلخ) جبارة النهاية أما مستاجر العين فالأوجه عدم
تفريبه إن تعدّد عمله إلخ قال ع ش قوله: فالأوجه عدم تفريبه أي إلى انتهاء مدة الإجارة اه.

قوله: (وفي الأخير) أي مستاجر العين. قوله: (وتفرق) أي بين الأخير والمعتدة. قوله: (فيها) أي
المعتدة. قوله: (فيه) أي الأخير. قوله: (ويؤيده) أي الفرق. قوله: (لا يعدى عليه) أي لا يخصره

حكم الإحصان الذي ثبت فيحد وإن كان المزنّي به ناقصا فلا يشترط في تأثير إحصانه كمال المزنّي به
فلينأمل مبالغته مع ذلك على المعتريين.

أَنَّهُ لَا يُغْرَبُ إِنْ تَعَذَّرَ عَمَلُهُ فِي الْغُرْبَةِ كَمَا لَا يُحْبَسُ لِغُرْبِهِ إِنْ تَعَذَّرَ عَمَلُهُ فِي الْحَبْسِ وَيُؤْجَهُ تَغْرِيبُ الْمَدِينِ، وَإِنْ كَانَ الذَّنْبُ حَالًا بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَضَى مِنْهُ وَإِلَّا لَمْ تُفِذْ إِقَامَتُهُ عِنْدَ الدَّائِنِ فَلَمْ يَمْنَحْ حَقَّهُ تَوَجُّهُ التَّغْرِيبِ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ التَّغْرِيبُ (إِلَى مَسَافَةِ الْقَضَى) مِنْ مَحَلِّ زِنَاهُ (فَمَا فَوْقَهَا) مِمَّا يَرَاهُ الْإِمَامُ بِشَرِطِ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَالْمَقْصِدِ عَلَى الْأَوْجَهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ بِالْبَلَدِ طَاعُونَ لِحَرَمَةِ دُخُولِهِ ذَلِكَ اقْتِدَاءً بِالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَلَأَنْ مَا دُونَهَا فِي حُكْمِ الْحَضَرِ (وَإِذَا غَفَنَ الْإِمَامُ جِهَةً فَلَيْسَ لَهُ طَلَبٌ غَيْرُهَا فِي الْأَصَحِّ) ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِيهِ فَلَا يَحْصُلُ الرَّجُوعُ الْمَقْصُودُ وَيُلْزَمُ بِالْإِقَامَةِ فِيمَا غُرِبَ إِلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ كَالْحَبْسِ لَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِي الرُّوْضَةِ وَجَمْعٍ شَيْخُنَا بِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ انْتِفَاءً فَالِدَةُ التَّغْرِيبِ إِذْ تَجَوِّزُ انْتِقَالَهُ لِغَيْرِ بَلَدِهِ وَدُونَ مَرْحَلَتَيْنِ مِنْهَا يَجْعَلُهُ كَالْمُتَنَزِّهِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِلْمَقْصُودِ مِنْ تَغْرِيبِهِ وَأَجِدُ مِنْ قَوْلِهِمْ كَالْحَبْسِ أَنَّ لَهُ مَنَفَعَةً مِنْ نَحْوِ اسْتِمْتَاعٍ بِالْحَلِيلَةِ وَشَمِّ الرِّبَاحِيِّ وَفِي عَمُومِهِ نَظَرٌ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ

لِلدَّعْوَى عَلَيْهِ أَه. كُرْدِي. قُود: (أَنَّهُ لَا يُغْرَبُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ بَعْدَ ثُبُوتِ الزَّنَا وَقَدْ يُقَالُ بَعْدَ صِحَّتِهَا لَوْ جُوبَ تَغْرِيبُهُ قَبْلَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ أَه. ع. ش. قُود: (مِمَّا يَرَاهُ الْإِمَامُ) أَيِ، وَإِنْ طَالَ بَحْثُ يَزِيدُ الذَّهَابُ وَالْإِبَابُ عَلَى سَنَةِ وَقَوْلِهِ لِحَرَمَةِ دُخُولِهِ وَمَثْلُهُ الْخُرُوجُ حَيْثُ كَانَ وَاقِعًا فِي تَوَجُّهِ أَه. ع. ش. قُود: (ذَلِكَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ أَوْ زِيَادَةُ الْوَاوِ مَعَهُ. قُود: (اقْتِدَاءً بِالْخُلَفَاءِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ عَمَرَ غُرِبَ إِلَى الشَّامِ وَعُثْمَانُ إِلَى مِصْرَ وَعَلِيٌّ إِلَى الْبَصْرَةِ وَلَيَكُنْ تَغْرِيبُهُ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ فَلَا يُزِيلُهُ الْإِمَامُ إِزْمَالًا أَه.

قُود: (لَسَنِي) (وَإِذَا غَفَنَ الْإِمَامُ الْخ) أَيِ وَيَجِبُ ذَهَابُهُ إِلَيْهِ قُوْرًا امْتِثَالًا لِأَمْرِ الْإِمَامِ وَيُغْتَفَرُ لَهُ التَّأَخِيرُ لِتَهْنِئَةِ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ وَمِنَ الْأُمَةِ الَّتِي يَسْتَضِيحِبُهَا لِلتَّسْرِي أَه. ع. ش. قُود: (لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِلَى لَهُ اسْتِصْحَابُ أُمَةٍ. قُود: (لَهُ) أَيِ الْمُغْرَبِ أَه. مُغْنِي.

قُود: (فِيهِ) أَيِ فِي الْغَيْرِ. قُود: (وَيُلْزَمُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِلْزَامِ. قُود: (بِالْإِقَامَةِ فِيمَا غُرِبَ الْخ) أَيِ كِلَا قَامَةِ أَهْلِهِ أَه. ع. ش. قُود: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالْأُسْتَنِ كَمَا يَأْتِي آتِيًا.

قُود: (وَجَمْعُ شَيْخُنَا الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهَا وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي تَنْبِيهُ لَوْ غُرِبَ عَلَى الْأَوَّلِ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ فَهَلْ يُمْنَعُ مِنَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ لَا يُمْنَعُ ؛ لِأَنَّهُ امْتَثَلُ وَالْمَنْعُ مِنَ الْإِنْتِقَالِ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ ذَلِيلٌ وَمَا صَحَّحَهُ الرَّوْيَانِيُّ مِنْ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنْ يَقِيمَ بِلَدِ الْغُرْبَةِ لِيَكُونَ كَالْحَبْسِ لَهُ فَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَّزْهِهِ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِبَلَدِ الْغُرْبَةِ غَيْرُ بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ مَا عَدَاهُ بِلَادُ غُرْبَةٍ وَيَقُولُهُ فَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ جَوَانِبِهَا بَلْ فِي غَيْرِ جَانِبٍ بَلَدِهِ فَقَطُّ عَلَى مَا حُرِفَ أَه. قُود: (وَدُونَ مَرْحَلَتَيْنِ) حَقَّقْتُ عَلَى بَلَدِهِ مِنْهَا أَيِ بَلَدِهِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ لَيْسَتْ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا كَمَا مَرَّ آتِيًا. قُود: (كَالْمُتَنَزِّهِ)، هُوَ الَّذِي يَسِيرُ فِي الْأَرْضِ لِلتَّقَرُّجِ أَه. كُرْدِي.

قُود: (وَأَجِدُ) إِلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ لَهُ اسْتِصْحَابَ أُمَةٍ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَهُ اسْتِصْحَابُ أُمَةٍ الْخ أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفِ الزَّنَاعُ ش.

له استصحاب أمة يتسرى بها دون أهله وعشيرته وقضية كلاهما أنه لا يمكن من حمل مال زائد على نفقته، وهو نتيجة خلافاً للماوردي والرويانى ولا يقيد إلا إن خيف من رجوعه ولم تفيذ فيه المراقبة أو من تعرضه لإفساده النساء مثلاً وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لإفساد النساء أو الفلماين أي ولم يتزوج إلا بحبيبه حبس قال وهي مسألة نفيسة وإذا رجع قبل المدة أعيد إما يراه الإمام واستأنفها إذ لا يتم التنكيل إلا بمؤالة مدة التغريب (وتغريب غريب) له وطن (من بلد الزنا إلى غير بلده) أي وطنه ولو جلة بذوي إذ لا يتم الإبحاش إلا بذلك ومن ثم وجب بغد ما غرب إليه عن وطنه مسافة القصر (لأن عاد) التغريب (إلى بلده) الأصلي أو الذي غرب منه أو إلى دون المسافة منه (فبع في الأصح) ثمانية له بتقيض قضيه

• فؤد: (له استصحاب) إلى قوله وقضيه في المئني. • فؤد: (دون أهله إلخ) لكن لو خرجوا معه لم يمتنعوا مئني وروض. • فؤد: (دون أهله) أي زوجته ومحل ما لم يخف الزنا اه. ع ش. • فؤد: (من حمل مال زائد) أي يتجر فيه اه. مئني. • فؤد: (خلافاً للماوردي والرويانى) واقفهما الأسنى والمئني. • فؤد: (ولا يقيد) إلى قول المتن منع في المئني. • فؤد: (ولا يقيد) أي في الموضع الذي غرب إليه كما قالاه لكن يحفظ بالمراقبة والتنكيل به لئلا يرجع اه. مئني. • فؤد: (من رجوعه) أي إلى بلد آخر. • فؤد: (ولم تفيذ فيه) أي في منه من الرجوع. • فؤد: (مثلاً) هل يدخل فيه المال كالفلماين ثم رأيت قال ع ش. عند قول النهاية كالشراح في آخر فصل التزوير وأفتى ابن عبد السلام بإدامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم يمتنع فيه التزوير حتى يموت ما نصه قوله: من يكثر الجناية على الناس أي بسب أو أخذ شيء اه، وهو صريح في الدخول. • فؤد: (وأخذ) إلى قوله وإذا رجع عبارة المئني وكذا إن خيف من تعرضه للنساء وإفسادهن فإنه يحبس كما قاله الماوردي اه. • فؤد: (منه) أي من قولهم أو من تعرضه إلخ. • فؤد: (حبس) أي وجوباً وزيق من بيت المال إن لم يكن له مال ولا فمن مياسير المسلمين اه. ع ش. • فؤد: (وإذا رجع) أي إلى المحل الذي غرب منه بالفعل اه. ع ش. • فؤد: (لما يراه الإمام) أي ولا يتعين للتعريب البلد الذي غرب إليه أولاً أسنى ومئني وسلمان. • فؤد: (ومن ثم) يعني من أجل أن القصد الإبحاش. • فؤد: (مسافة القصر) أي فما فوقها اه. مئني. • فؤد: (الأصلي) إلى التثنية في النهاية إلا قوله خلافاً لابن الرقعة وغيره وقوله على المعتد خلافاً للبلقيني. • فؤد: (أو إلى دون المسافة إلخ) مفهومه أنه لو عاد إلى قدر المسافة منه لم يمتنع، وهو لا يوافق رده الجمع الذي نقله فيما تقدم عن شيخه، وإنما يوافق ذلك الجمع فليتأمل اه. سم. • فؤد: (منه) أي من أحدهما.

• فؤد: (دون أهله وعشيرته) قال في الروض عقيب هذا فإن خرجوا أي معه لم يمتنعوا. • فؤد: (خلافاً للماوردي والرويانى) جزم بما قالاه في شرح الروض. • فؤد: (أو إلى دون المسافة منه) مفهومه أنه لو عاد إلى قدر المسافة منه لم يمتنع وهو لا يوافق رده الجمع الذي نقله فيما تقدم عن شيخه، وإنما يوافق ذلك الجمع فليتأمل.

وقياس ما مرّ أنّه يستأنف السنة ثم رأيت ذلك مُصْرَحًا به أمّا غَرِبَ لا وَطَنَ له كأن زَنَى مَنْ هَاجَرَ لِدارِنَا عَقِبَ وَصُولِهَا فَيُفْهَلُ حَتَّى يَتَوَطَّنَ مَحَلًّا ثُمَّ يُغْرَبُ مِنْهُ وَفَارَقَ - خِلَافًا لِابْنِ الرُّفْعَةِ وَغَيْرِهِ - : تَغْرِبُ مُسَافِرُ زَنَى لِغَيْرِ مَقْصِدِهِ وَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ مِثْلًا عَلَى الْمَعْتَمِدِ خِلَافًا لِلْبُلْقَيْنِي؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَنْكِهَهُ وَإِحْشَاءَهُ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِذَلِكَ - بَأَنَّ هَذَا لَهُ وَطَنٌ فَالْإِحْشَاءُ حَاصِلٌ بِبُعْدِهِ عَنْهُ وَذَلِكَ لَا وَطَنَ لَهُ فَاسْتَوَتْ الْأَمَاكِنُ كُلُّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَتَعَيَّنَ إِمَهَالُهُ لِيَأْلَفَ ثُمَّ يُغْرَبُ لِيَتِمَّ الْإِحْشَاءُ وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ قَدْ لَا يَتَوَطَّنُ بَلَدًا فَيُوَدِّي إِلَى سُقُوطِ الْحَدِّ بَعِيدًا جِدًّا فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ كَاحْتِمَالِ الْمَوْتِ وَنَحْوِهِ وَلَوْ زَنَى فِيمَا غُرِبَ لَهُ غُرَبٌ لِغَيْرِهِ الْبَعِيدِ عَنْ وَطَنِهِ وَمَحَلِّ زِنَاهُ وَدَخَلَ فِيهِ بَقِيَّةُ الْأَوَّلِ (وَلَا تُغْرَبُ امْرَأَةٌ وَحْدَهَا فِي الْأَصَحِّ بِلَ مع زَوْجٍ أَوْ مُحْرَمٍ) أَوْ نِسْوَةِ ثِقَابٍ عِنْدَ أَمَنِ الطَّرِيقِ وَالْمَقْصِدُ بِلَ أَوْ وَاحِدَةٍ ثِقَةٍ أَوْ مَسْجُوحٍ كَذَلِكَ أَوْ عِبْدًا ثِقَةً إِنْ كَانَتْ هِيَ ثِقَةً أَيْضًا بِأَنَّ حَشَشَتْ تَوَبُّهَا.....

• فَوُدَّ: (وَقِيَّاسُ مَا مَرَّ) أَي قَبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَغُرِبَ غَرِبَ. • فَوُدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتَ ذَلِكَ مُصْرَحًا) جِبَارَةُ التَّهْلِيهِ كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ أَه. • فَوُدَّ: (أَمَّا غَرِبَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي الْمُتَنِّ. • فَوُدَّ: (فَيُفْهَلُ) أَي وَجُوبًا أَه. ع ش. • فَوُدَّ: (تَغْرِبُ مُسَافِرُ زَنَى) لَعَلَّ الْمُغْتَبِرَةَ فِي هَذَا الْمُسَافِرِ بُعْدَهُ عَنْ مَحَلِّ زِنَاهُ كَوَطْنِهِ لَا عَنْ مَقْصِدِهِ أَيْضًا أَه. سَمَ فِيهِ تَوَقُّفٌ إِذْ لَا يَتِمُّ الْإِحْشَاءُ إِلَّا بِالْبُعْدِ عَنْ مَقْصِدِهِ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (حَلَى الْمُغْتَمِدِ) وَفَاقًا لِلْمُتَنِّ. • فَوُدَّ: (بَأَنَّ هَذَا) أَي الزَّانِي فِي سَفَرِهِ وَقَوْلُهُ وَذَلِكَ أَيِ الْغَرِيبِ الَّذِي لَمْ يَتَوَطَّنْ. • فَوُدَّ: (فَتَعَيَّنَ إِمَهَالُهُ) أَي مُدَّةَ جَرَتْ الْعَادَةُ بِحُصُولِ الْإِلْفِ فِيهَا أَه. ع ش. • فَوُدَّ: (وَلَوْ زَنَى) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ مَسْجُوحٍ فِي الْمُتَنِّ إِلَّا قَوْلَهُ الْبَعِيدِ عَنْ وَطَنِهِ وَمَحَلِّ زِنَاهُ وَقَوْلُهُ وَالْمَقْصِدُ. • فَوُدَّ: (غُرِبَ لِغَيْرِهِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَوَطَّنَ مَا غُرِبَ إِلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذْ يَكْفِي التَّوَطَّنُ الْأَوَّلُ لِحُصُولِ الْإِحْشَاءِ مَعَهُ فِي كُلِّ تَغْرِبٍ لِمَرَاتِ الزَّانَا بَعْدَ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ الْبَعِيدِ عَنْ وَطَنِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكْفِي تَغْرِيهِ إِلَى مَحَلِّ قَرِيبٍ مِنْ وَطَنِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ إِذْ لَا إِحْشَاءَ حِينَئِذٍ أَه. سَمَ. • فَوُدَّ: (وَدَخَلَ فِيهِ) أَيِ التَّغْرِبِ الثَّانِي أَي فِي مُلْكِهِ.

• فَوُدَّ (نَسِي): (بِلَ مع زَوْجٍ) أَي بَأَنَّ كَانَتْ أَمَةً أَوْ حُرَّةً وَكَانَ الزَّانَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ طَرَا التَّزْوِيجُ بَعْدَ الزَّانَا فَلَا يُقَالُ إِنَّ مَنْ لَهَا زَوْجٌ مُنْصَنَّةً أَه. رَشِيدِي. • فَوُدَّ (نَسِي): (بِلَ مع زَوْجٍ)، وَإِنْ سَافَرَ مَعَهَا وَلَوْ بِأَجْرَةٍ اسْتَمَرَّتِ التَّقَفُّ وَغَيْرُهَا وَلَوْ لَمْ يَتَمَتَّعْ بِهَا فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَه. ع ش.

• فَوُدَّ: (تَغْرِبُ مُسَافِرٍ) لَعَلَّ الْمُغْتَبِرَ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ بُعْدَهُ عَنْ مَحَلِّ زِنَاهُ كَوَطْنِهِ لَا عَنْ مَقْصِدِهِ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (غُرِبَ لِغَيْرِهِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَوَطَّنَ مَا غُرِبَ لَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذْ يَكْفِي التَّوَطَّنُ الْأَوَّلُ لِحُصُولِ الْإِحْشَاءِ مَعَهُ فِي كُلِّ تَغْرِبٍ لِمَرَاتِ الزَّانَا بَعْدَ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ الْبَعِيدِ عَنْ وَطَنِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكْفِي تَغْرِيهِ إِلَى مَحَلِّ قَرِيبٍ مِنْ وَطَنِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ إِذْ لَا إِحْشَاءَ حِينَئِذٍ وَلَوْ كَفَى تَغْرِيهِ لِلْقَرِيبِ مِنْ وَطَنِهِ لَكَفَى تَغْرِيهِ لِنَفْسِ وَطَنِهِ إِذِ الْقَرِيبُ مِنْهُ بِمَنْزِلَتِهِ وَذَلِكَ بِاطِّلَ قَطْعًا.

لِإِمَارَةٍ فِي الْحَجِّ أَنَّ السَّفَرَ الْوَاجِبَ يَكْفِي فِيهِ ذَلِكَ وَذَلِكَ لِاحْرَامَةِ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا كَمَا مَرَّ ثُمَّ بِتَفْصِيلِهِ وَوَجُوبِ السَّفَرِ عَلَيْهَا لَا يُلْحَقُهَا بِالسَّافِرَةِ لِلْهَجْرَةِ حَتَّى يَلْزَمَهَا السَّفَرُ وَلَوْ وَحْدَهَا وَيُفْرَقُ بِأَنَّ تِلْكَ تَخْشَى عَلَى نَفْسِهَا أَوْ يُضْعِفُهَا لَوَاقِمَاتٍ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَانْتَظَرْتُ مَنْ يَجُوزُ لَهَا السَّفَرُ مَعَهُ وَلَا يَلْزَمُ نَحْوَ الْمَحْرَمِ السَّفَرُ مَعَهَا إِلَّا بِرِضَاهُ (وَلَوْ بِأَجْرَةٍ) طَلَبَهَا مِنْهَا فَتَلَزَمُهَا كَأَجْرَةِ الْجَلَادِ فَإِنْ أَعْسَرَتْ فِي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ تَعَلَّزَ أُخْرَ التَّغْرِيبِ حَتَّى تُؤَيِّرَ كَأَمَنِ الطَّرِيقِ وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَمْرٌ حَسَنٌ فَلَا يُغْرَبُ إِلَّا مَعَ مُحْرَمٍ أَوْ سَيِّدٍ.

(تَبَيَّنَ) أَطْلَقُوا فِي الْحُرِّ أَنَّ مُؤْنَةَ تَغْرِيبِهِ عَلَيْهِ سَوَاءٌ مُؤْنُ السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ وَأَمَّا الرِّقِيُّ فَأُطْلِقَ بِمَعْضَمِهِمْ فِيهِ أَنَّهَا عَلَى السَّيِّدِ وَقَالَ شَارِحُ مُؤْنُ تَغْرِيبِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَفْعَالِ السَّيِّدِ وَمُؤْنُ الْإِقَامَةِ عَلَى

• فَوَدَّ: (لِإِمَارَةٍ فِي الْحَجِّ الْخ) تَقَدَّمَ هُنَاكَ جَوَازُ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا مَعَ الْأَمْنِ لِلْحَجِّ الْوَاجِبِ وَقِيَاسُهُ جَوَازُ تَغْرِيبِهَا وَحَدِّهَا مَعَ الْأَمْنِ فَلْيُرَاجَعْ أَه. سَمِ أَقُولُ قَدْ مَنَعَ ذَلِكَ الْقِيَاسُ التَّغْلِيلَ الْآتِيَّ عَنِ الْمُغْنِي.
• فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ مَنْ ذَكَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ يُقَى وَمَا عُوْطِفَ عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ اشْتِرَاطِ نَحْوِ مُحْرَمٍ مَعَهَا. • فَوَدَّ: (لِلْحُرْمَةِ سَفَرِهَا الْخ) لِيَخْبَرَ لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجٌ أَوْ مُحْرَمٌ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ تَوْفِيءٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مُحْرَمٍ»؛ وَلِأَنَّ الْقَصْدَ تَأْدِيهَا وَالزَّانِيَةَ إِذَا خَرَجَتْ وَحْدَهَا هَتَكَتْ جَنَابَ الْحَيَاءِ أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْحَجِّ. • فَوَدَّ: (حَتَّى يَلْزَمَهَا السَّفَرُ الْخ) لَكِنْ قِيَاسَ جَوَازِ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا لِيَفْرَضِ الْحَجُّ مَعَ الْأَمْنِ جَوَازُ تَغْرِيبِهَا مَعَ الْأَمْنِ إِنْ أَجَابَتْ إِلَى ذَلِكَ أَه. سَمِ قَدْ مَرَّ مَا فِي الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَلْزَمُ الْخ) يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ الْآتِي: فَإِنْ امْتَنَعَ حَتَّى بِالْأَجْرَةِ الْخ. • فَوَدَّ: (إِلَّا بِرِضَاهُ) لَعَلَّهُ مُتَقَطِّعٌ أَه. سَمِ (أَقُولُ) وَلَا يَتَدَفَّعُ بِهِ الْإِشْكَالُ.
• فَوَدَّ: (فَتَلَزَمُهَا الْخ) أَيِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ أَجْرَةُ الْيَوْمِ عَادَةً أَه. ع. ش. • فَوَدَّ: (كَأَجْرَةِ الْجَلَادِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يُزَوَّقْ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ تَعَلَّزَ) أَيِ حُصُولُهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ مِنْ مَيَاسِرِ الْمُسْلِمِينَ.
• فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ كُلِّهِ) وَمِنْهُ مَا مَرَّ فِي تَفْصِيلِ مَنْ تَخْرُجُ، هِيَ مَعَهَا. ع. ش.
• فَوَدَّ: (أَمْرٌ حَسَنٌ) يُخَافُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَلَا يُغْرَبُ الْخ) كَذَا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِلَّا مَعَ مُحْرَمٍ الْخ) يُحْتَمَلُ جَوَازُ تَغْرِيبِهِ مَعَ امْرَأَتَيْنِ يَتَّقِي بَأْمَنُ مَعَهُمَا لِلْأَمْنِ مَعَ جَوَازِ الْخُلُوءِ م. ر. أَه. سَمِ.
• فَوَدَّ: (مَعَ مُحْرَمٍ أَوْ سَيِّدٍ) أَيِ أَوْ تَخَوُّهُمَا أَه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أَطْلَقُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَعَلَّهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ فَأُطْلِقَ بِمَعْضَمِهِمْ إِلَى مُؤْنَةِ تَغْرِيبِهِ. • فَوَدَّ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ تَعَلَّزَ حُصُولُهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

• فَوَدَّ: (لِإِمَارَةٍ فِي الْحَجِّ أَنَّ السَّفَرَ الْوَاجِبَ يَكْفِي فِيهِ ذَلِكَ الْخ) تَقَرَّرَ جَوَازُ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا مَعَ الْأَمْنِ لِلْحَجِّ الْوَاجِبِ وَقِيَاسُهُ جَوَازُ تَغْرِيبِهَا وَحَدِّهَا مَعَ الْأَمْنِ فَلْيُرَاجَعْ أَه. • فَوَدَّ: (حَتَّى يَلْزَمَهَا السَّفَرُ الْخ) لَكِنْ قِيَاسَ جَوَازِ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا لِيَفْرَضِ الْحَجُّ مَعَ الْأَمْنِ جَوَازُ تَغْرِيبِهَا مَعَ الْأَمْنِ إِنْ أَجَابَتْ إِلَى ذَلِكَ.
• فَوَدَّ: (إِلَّا بِرِضَاهُ) لَعَلَّهُ مُتَقَطِّعٌ. • فَوَدَّ: (فَلَا يُغْرَبُ إِلَّا مَعَ مُحْرَمٍ) يُحْتَمَلُ جَوَازُ تَغْرِيبِهِ مَعَ امْرَأَتَيْنِ يَتَّقِي بَأْمَنُ مَعَهُمَا لِلْأَمْنِ مَعَ جَوَازِ الْخُلُوءِ م. ر. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا الرِّقِيُّ فَأُطْلِقَ بِمَعْضَمِهِمْ فِيهِ أَنَّهَا عَلَى السَّيِّدِ الْخ) الَّذِي فِي الْعُبَابِ ثُمَّ إِنْ غَرَبَ سَيِّدُهُ فَأَجْرَةُ تَغْرِيبِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ غَرَبَ الْإِمَامُ فَفِي بَيْتِ الْمَالِ انْتَهَى.

السَّيِّدَ وَلَعَلَّه لَحَظَ الْفَرْقَ بِأَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْقِرْنِ أَصَالَةً، وَهُوَ فِي حَكْمِ الْمُغْسِرِ وَالْمُغْسِرِ
مُؤْنُهُ فِي يَتِ الْمَالِ أَوَّلًا فَقَدْ دُمَّ عَلَى السَّيِّدِ بِخِلَافِ الْحُرِّ فَإِنَّهُ يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْيَسَارُ وَغَيْرُهُ فَفَصَّلَ فِيهِ
كَمَا تَقَرَّرَ وَيُوجَّهُ فَرْقُهُ بَيْنَ مُؤْنَةِ التَّغْرِيبِ وَمُؤْنَةِ الْإِقَامَةِ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ لِحَقِّ الْمَلِكِ فَلَزِمَتْهُ مُطْلَقًا
بِخِلَافِ الْأُولَى. وَفَصَّلَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُغْرَبُ الْمَالِكُ فَهِيَ عَلَيْهِ أَوْ السُّلْطَانُ
فَهِيَ فِي يَتِ الْمَالِ (لِإِنْ امْتَنَعَ) حَتَّى بِالْأَجْرَةِ (لَمْ يُجَبَّزْ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ فِي إِجْبَارِهِ تَعَذُّبَ مَنْ
لَمْ يُذْنِبْ (و) حُدَّ (العبد) بِمَعْنَى مَنْ فِيهِ رِقٌّ، وَإِنْ قُلَّ سِوَاءَ الْكَافِرِ وَغَيْرِهِ (خَمْسُونَ وَتَقْرِيبُ نِصْفِ
سَنَةٍ) عَلَى التَّصْفِيفِ مِنَ الْحُرِّ لِأَيِّ ﴿فَلَمَّا نَبْذَلَ مَا عَلَى الْمُغْنَصَتَيْنِ مِنْ﴾ الْمَذَابِ ﴿الْبُغْيِ﴾ (السَّيِّدِ ٢٥٠)
أَيِ غَيْرِ الزَّجْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْصَفُ وَلَا مُبَالَاةً بِضَرْبِ السَّيِّدِ كَمَا يُقْتَلُ بِنَحْوِ رَدِّهِ وَلَا يَكُونُ الْكَافِرُ
لَمْ يَلْتَزِمِ الْجِزْيَةُ كَمَا فِي الْمَرَاةِ الذَّمِّيَّةِ وَمُخَالَفَةً جَمِيعَ فِي مَزْدُودَةٍ بِقَوْلِهِمْ لِلْكَافِرِ حُدَّ عَلَيْهِ الْكَافِرُ

• فَوُدَّ: (وَلَعَلَّه) أَيِ ذَلِكَ الشَّارِحَ لَحَظَ الْفَرْقَ أَيِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالرَّقِيقِ. • فَوُدَّ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ مُؤْنِ السَّيِّدِ.
• فَوُدَّ: (فَقَصَّلَ فِيهِ كَمَا تَقَرَّرَ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ صَدْرِ الشَّيْءِ مَعَ قَوْلِهِ وَالْمُغْسِرُ قَالَهُ سَمٌ أَوْ قَالَ
الْكُرْدِيُّ إِنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَعْسَرَتْ فِي يَتِ الْمَالِ اه. وَلَعَلَّ هَذَا، هُوَ الظَّاهِرُ. • فَوُدَّ: (فَرْقَهُ) أَيِ
فَرْقَ ذَلِكَ الشَّارِحِ. • فَوُدَّ: (فَلَزِمَتْهُ) أَيِ السَّيِّدِ مُطْلَقًا أَيِ تَعَلَّرَتْ مِنْ يَتِ الْمَالِ أَمْ لَا. • فَوُدَّ: (وَقَصَّلَ
بَعْضُ الْأَصْحَابِ الْإِخ) وَيُتَّجِهُ أَنَّهَا مِنْ يَتِ الْمَالِ سِوَاءَ أَغْرَبِ السَّيِّدِ أَمْ لَا كَالْحُرَّةِ الْمُغْسِرَةِ اه. سُلْطَانُ
وَيَأْتِي عَنْ عِشْرِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوُدَّ: (فَهِيَ) أَيِ مُؤْنِ السَّيِّدِ وَالْإِقَامَةِ.
• فَوُدَّ: (سَنِي) (لِإِنْ امْتَنَعَ الْإِخ) وَلَا يَأْتِمُ بِإِفْتِنَائِهِ كَمَا بَحَثَهُ فِي الْمَطْلَبِ اه. مُغْنِي.
• فَوُدَّ: (سَنِي) (لَمْ يُجَبَّزْ الْإِخ) نَمَّ لَوْ أَرَادَ الزَّوْجُ السَّيِّدَ مَعَهَا أَوْ خَلَفَهَا لِيَتَمَتَّعَ بِهَا لَمْ يُنْتَفِعْ مِنْ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ
التَّفَقُّعُ حَيْثُ وَإِنْ لَمْ يَتَمَتَّعْ بِهَا فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يُسَافِرْ مَعَهَا أَوْ سَافَرَ لِفَرْضِ آخَرَ وَاتَّفَقَ
مُصَاحِبَتُهُ لَهَا مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ وَلَا تَمَتُّعٍ فَلَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةً وَلَا كِسْفَةً وَلَا غَيْرَهُمَا اه. ع ش. • فَوُدَّ: (يَغْنِي)
إِلَى قَوْلِ الْمُنَى وَلَوْ أَقَرَّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمُخَالَفَةً إِلَى وَيَأْتِي. • فَوُدَّ: (يَغْنِي مَنْ فِيهِ رِقٌّ الْإِخ) فَلَا فَرْقَ فِي
ذَلِكَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْمُكَاتَبِ وَأَمُّ الْوَلَدِ وَالْمُبْعُضِ اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (سِوَاءَ الْكَافِرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ
نَظَرٌ فِي الْمُنَى قَوْلُهُ لَا يُنْصَفُ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّصْفِيفِ. • فَوُدَّ: (وَلَا يَكُونُ الْكَافِرُ) عِبَارَةً الْمُنَى
وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا ذُكِرَ بَيْنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ لَا حُدَّ عَلَى
الرَّقِيقِ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ الْأَخْكَامَ بِاللَّعْنَةِ إِذْ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَالْمُعَاهِدِ، وَالْمُعَاهِدُ لَا يُحَدُّ مَزْدُودٌ
لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ لِلْكَافِرِ أَنْ يُحَدَّ عَبْدُهُ الْكَافِرُ؛ وَلِأَنَّ الرَّقِيقَ تَابِعَ لِسَيِّدِهِ فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ بِخِلَافِ الْمُعَاهِدِ؛
وَلِأَنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ مِنْ عَدَمِ لُزُومِ الْجِزْيَةِ عَدَمَ الْحَدِّ كَمَا فِي الْمَرَاةِ اللَّعْنَةِ اه. • فَوُدَّ: (بِقَوْلِهِمْ) أَيِ الْأَصْحَابِ.

• فَوُدَّ: (فَقَصَّلَ فِيهِ) يُنْظَرُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ فَصَّلَ فِيهِ خُصُوصًا مَعَ قَوْلِهِ أَطْلَقُوا فِي الْحَدِّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ
الْمُرَادَ بِالتَّفْصِيلِ فِيهِ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ صَدْرِ الشَّيْءِ مَعَ قَوْلِهِ وَالْمُغْسِرُ الْإِخ.

وبأنه تابع لسيده وبأنه هنا جميع فروع التفریب السابقة وغيرها ومنه خروج نحو محرم مع الأمة والعبد الأمر (وفي قول) يُغَرَّب (سنة) لِمَعْلُومِهِ بِالطَّبَعِ فَلَا يَخْتَلِفَانِ فِيهِ كَشِدَّةِ الْإِمْلَاءِ (و) فِي (قَوْلٍ لَا يُغَرَّبُ) لِتَغْيِيبِ حَقِّ السَّيِّدِ.

(وَيَجِبُ) الزَّانَا (بِجَنَّةٍ) فَصَلَّتْ بِذِكْرِ الْمَرْئِي بِهَا وَكَيْفِيَّةِ الْإِذْخَالِ وَمَكَانِهِ وَوَقْتِهِ كَأَشْهَدُ أَنَّهُ أَذْخَلَ حَشَفَتَهُ أَوْ قَدَرَهَا فِي فَرْجِ فُلَانَةٍ بِمَحَلٍّ كَذَا وَقَتَّ كَذَا عَلَى سَبِيلِ الزَّانَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَوْ زَنَا يُوجِبُ الْحَدَّ إِذَا عَرَفَ أَحْكَامَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ بَرَى مَا لَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ إِهْمَالٍ بِبَعْضِ الشَّرُوطِ أَوْ بِبَعْضِ كَيْفِيَّتِهِ وَقَدْ يَنْسَى بَعْضَهَا فَالْوَجْهُ وَجُوبُ التَّفْصِيلِ مُطْلَقًا وَلَوْ مِنْ عَالِمٍ مُوَافِقٍ وَسَيَذْكَرُ فِي الشَّهَادَاتِ أَنَّهَا أَرْبَعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ (النساء: ١١٠) وَعَنْ جَمْعِ أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِزَنَاهُ بِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ لَكِنْ اقْتَصَرَ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ رَأَاهُ يَزْنِي بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ حُدًّا؛ لَأَنَّهُ اسْتَفِيدَ مِنْ مَجْمُوعِ الشَّهَادَاتِ الْأَرْبَعِ ثُبُوتُ زَنَاهُ بِأَرْبَعَةٍ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمُوهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَهِيدٍ بِزَنَاهُ غَيْرِ مَا شَهِدَ بِهِ الْآخَرُ فَلَمْ يَثْبُتْ بِهِمْ مُوجِبُ الْحَدِّ بَلْ يُحَدُّ كُلُّ مِنْهُمْ؛ لَأَنَّهُ قَاضٍ (أَوْ أَقْرَابِ).

• قَوْلُهُ: (وَمَنْ) أَيِّ مِنَ الْجَمِيعِ. • قَوْلُهُ: (خُرُوجُ نَحْوِ مُحْرَمٍ إِلَى) أَيِّ وَتَقْتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ؛ لَأَنَّهُ لَا مَالَ لِلْمَرْئِي وَالسَّيِّدِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَالْعَبْدُ الْأَمْرَدُ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: الْمَاءُ أَوْ سَيِّدُ أَه. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لِمَعْلُومِهِ) أَيُّ التَّغْرِيبِ. • قَوْلُهُ: (بِذِكْرِ الْمَرْئِي بِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِفُصِّلَتْ وَبَيَانٌ لِلتَّفْصِيلِ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (كَأَشْهَدُ إِلَى) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَيَقُولُونَ رَأَيْنَاهُ أَذْخَلَ ذَكَرَهُ أَوْ قَدَرَهُ حَشَفَتَهُ مِنْهُ فِي فَرْجِ فُلَانَةٍ عَلَى وَجْهِ الزَّانَا وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ يَقُومَ مَقَامَهُ زَنَى بِهَا زَنَا يُوجِبُ الْحَدَّ إِذَا كَانُوا عَارِفِينَ بِأَحْكَامِهِ وَيُسْتَرْطَقُ تَقْدِيمُ لَفْظِ أَشْهَدُ عَلَى أَنَّهُ زَنَى وَيُذْكَرُ الْمَوْضِعُ أَه. • قَوْلُهُ: (عَلَى سَبِيلِ الزَّانَا) وَيَسْرِعُ لَهُ ذَلِكَ بِقَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ تَذُلُّ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الزَّانَا أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ زَنَا يُوجِبُ إِلَى) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَذْخَلَ إِلَى بِتَقْدِيرِ الْعَامِلِ وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُصْرَحَ بِذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ أَوْ زَنَى بِهَا زَنَا إِلَى كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَدْ بَرَى) أَيُّ الشَّاهِدِ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (مَا لَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ) أَيُّ إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مُخَالَفًا لَهُ فِي مَذْهَبِهِ أَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا وَمَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ بِهِ الرَّدُّ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا اكْتَفَى بِعَدَمِ التَّفْصِيلِ فِي الْمَوَافِقِ نَعَمَ قَوْلُهُ: وَقَدْ يَنْسَى بَعْضَهَا يَزْدُ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهُ وَجُوبُ التَّفْصِيلِ) إِلَى (وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي) كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (بِأَرْبَعَةٍ) فِيهِ تَأَمُّلٌ. • قَوْلُهُ: (مُوجِبُ الْحَدِّ) بِكُسْرِ الْجِيمِ وَقَوْلُهُ بَلْ يُحَدُّ كُلُّ مِنْهُمْ إِلَى مُعْتَمَدٍ أَه. ع. ش.

• قَوْلُهُ: (سَنِي) (أَوْ أَقْرَابِ).

(فُرُوعُ): إِنْ رُئِيَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ أجنبيَّانِ تَحْتَ لِحَافٍ غُرَّارًا وَلَمْ يُحَدَّ وَيُقَامَ الْحَدُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِنْ لَمْ

• قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَدْ بَرَى) أَيُّ الشَّاهِدِ. • قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهُ وَجُوبُ التَّفْصِيلِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ كَمَا زَعَمُوهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

حقيقي مُفَصِّلُ نظير ما تقرّر في الشهادة، ولو بإشارة أحرم إن فهمها كل أحد للأحاديث الصحيحة أنه **«رَجِمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ بِإِقْرَارِهِمَا»** وخرج بالحقوقي اليمين المزدودة بعد نُكُولِ الخصم فلا يثبت بها زنا لكن تُسْقَطُ حَدُّ الْقَاذِفِ ويكفي الإقرار حال كونه (مؤرّة) ولا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُهُ أَرَبًا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ **«رَجِمَ»**؛ لَأنَّهُ **«عَلَى الرَّجْمِ بِمُطْلَقِ الاعْتِرَافِ حَيْثُ قَالَ «وَأَعْدُ يَا أُتَيْشٌ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» وَتَرَدِيدُهُ «رَجِمَ» عَلَى مَاعِزٍ أَرَبًا، لَأنَّهُ شَكَّ فِي أَمْرِهِ وَلِهَذَا «قَالَ أَبُكَ جُنُونٌ» فَاسْتَبْثَتْ فِيهِ وَلِهَذَا لَمْ يُكْرَرْ إِقْرَارُ الْغَامِدِيَّةِ وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ فِي اللَّعَانِ ثُبُوتُهُ أَيْضًا عَلَيْهَا بِلَعَانِهِ دُونَهَا وَالْأَنِّي فِي الْقَضَاءِ أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَحْكُمُ فِيهِ بِعَلَمِهِ نَعَمْ، لِلشَّيْءِ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ قَبْلِهِ لِمَصْلَحَةِ تَأْذِيهِ (وَلَوْ أَقْبَى) بِهِ (لَمْ يَجْعَلْ) عَنْهُ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي الْحَدِّ.....**

يَخْفَى فِتْنَةٌ مِنْ نَحْوِ الْمَحْدُودِ وَالتَّحَاقُّ بِدَارِ الْحَرْبِ وَيُسْنُ لِلزَّانِي وَلِكُلِّ مَنْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةَ السَّتْرِ عَلَى نَفْسِهِ فَلَاظْهَارُهَا لِحَدِّ أَوْ يَعْزُرُ خِلَافَ الْمُسْتَحَبِّ وَأَمَّا التَّحَدُّثُ بِهَا فَمَكَّهَا قَحْرًا قَطْمًا وَكَذَا يُسْنُ لِلشَّاهِدِ سَتْرُهَا بِتَرْكِ الشَّهَادَةِ إِنْ رَأَى مَصْلَحَةً فَإِنْ تَعَلَّقَ بِتَرْكِهَا لِجَبَابٍ حَدٌّ عَلَى الْغَيْرِ كَانَ شَهِدَ ثَلَاثَةً بِالزَّانَا أَيْمَ الزَّانِعِ بِالتَّوَقُّفِ وَتَلَزُمُ الْأَدَاءِ أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ أَقْمَى كَقَتْلِ أَوْ قَذْفِ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَيِّرَ بِهِ لِيُسْتَوْفَى مِنْهُ لِمَا فِي حُقُوقِ الْأَقْدَمِينَ مِنَ التَّضْيِيقِ وَيَحْرُمُ الْعَفْوُ عَنْ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى وَالشَّفَاعَةُ فِيهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. **• فَوَدَّ:** (حقيقي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ لَوْ أَقْبَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ إِنْ فَهِمَهُ كُلُّ أَحَدٍ.

• فَوَدَّ: (نظير ما تقرّر في الشهادة) لَعَلَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ إِذْ لَا يَظْهَرُ لَهَا فَايِدَةٌ فَلْيُرَاجِعْ أَهْلَ رَشِيدِي عِبَارَةً ش وَمِنْهُ أَنْ يَقُولَ فِي وَقْتِ كَذَا فِي مَكَانٍ كَذَا وَلَوْ قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَى تَعْيِينِ ذَلِكَ فِيهِ بَلْ يَكْفِي فِي صِحَّةِ إِقْرَارِهِ أَنْ يَقُولَ أَذْخَلْتُ حَشَنَتِي فِي فَرْجِ ثَلَاثَةٍ عَلَى وَجْهِ الزَّانَا لَمْ يَنْبَغْ؛ لَأنَّهُ لَا يُؤَيِّرُ إِلَّا عَنْ تَحْقِيقِ أَهْلِهِ. **• فَوَدَّ:** (رَجِمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ بِإِقْرَارِهِمَا) انْظُرْ هَلْ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ وَالْغَامِدِيَّةِ أَتَمَّهَا فَصَلًا الْإِقْرَارَ أَهْلِهِ. **• فَوَدَّ:** (لَكِنْ تَسْقَطُ) مِنَ الْإِسْقَاطِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ يَسْقَطُ بِهَا مِنَ السَّقُوطِ. **• فَوَدَّ:** (لِأَبِي حَنِيفَةَ) أَيِ وَاحِدٍ أَهْلِهِ. **• فَوَدَّ:** (وَتَرَدِيدُهُ الْإِنْج) رَدُّ لِمُسْتَبْدِ أَبِي حَنِيفَةَ. **• فَوَدَّ:** (أَرَبًا) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ أَجْوِبَةً قَوْلِهِ: **«لَعَلَّكَ قَبْلَتْ لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَبُكَ جُنُونٌ»** مَعَ إِقْرَارِهِ الْأَوَّلِيِّ أَهْلِهِ. ع ش. **• فَوَدَّ:** (وَلِهَذَا) أَيِ لِلشَّكِّ فِي أَمْرِهِ. **• فَوَدَّ:** (فَاسْتَبْثَتْ فِيهِ) مُتَّعِزٌّ عَلَى قَوْلِهِ (شَكَّ) الْإِنْج. **• فَوَدَّ:** (وَلِهَذَا) أَيِ لِأَجْلِ كَوْنِ التَّرْدِيدِ عَنِ الشَّكِّ. **• فَوَدَّ:** (وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ الْإِنْج) جَوَابٌ عَمَّا يَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ مِنْ إِهْمَالِ طَرِيقِ ثَالِثِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي: وَأَوْرَدَ طَرِيقَ آخَرَ مُخْتَصِّصًا بِالْمَرْأَةِ، وَهُوَ مَا إِذَا قَلَّقَهَا الزَّوْجُ وَلَا عَنَ وَلَمْ تُلَاحِظْ، هِيَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَدُّ كَمَا ذَكَرَاهُ فِي بَابِهِ أَهْلِهِ. **• فَوَدَّ:** (وَالْأَنِّي) أَيِ وَمِنْ كَلَامِهِ الْآخِرِيِّ. **• فَوَدَّ:** (قَبْلَ الشَّرْعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَافْتَهَمَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَهُ كَذَبْتُ فِي رُجُوعِي وَقَوْلُهُ وَإِنْ شَهِدَ إِلَى بَخْلَافٍ وَإِلَى

• فَوَدَّ: (رَجِمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ بِإِقْرَارِهِمَا) انْظُرْ هَلْ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ وَالْغَامِدِيَّةِ أَتَمَّهَا فَصَلًا الْإِقْرَارَ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقْبَى لَمْ يَجْعَلْ) هَلْ تَسْقَطُ عَدَالَتُهُ بِإِقْرَارِهِ بِالزَّانَا لَمْ يَعُدْ حُكْمُهَا بِرُجُوعِهِ فِيهِ نَظَرٌ.

أَوْ بَعْدَهُ بَنَحَوْ كَذِبْتُ أَوْ رَجَعْتُ أَوْ مَا زَنَيْتُ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَهُ كَذِبْتُ فِي رُجُوعِي أَوْ كُنْتُ
فَاعْذَرْتُ فَظَنَنْتُهُ زَنًا، وَإِنْ شَهِدَ حَالَهُ بِكَذِبِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ مَا أَقْرَزْتُ؛ لَأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَكْذِيبٍ
لِلْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ بِهِ (سَقَطَ) الْحَدُّ؛ لَأَنَّهُ عَرَّضَ لِمَاعِزِ الرُّجُوعِ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ يُفِيدُ لِمَا عَرَّضَ لَهُ
بِهِ بَلْ لَمَّا قَالُوا لَهُ إِنَّهُ عِنْدَ رَجْعِهِ طَلَبَ الرَّدَّ إِلَيْهِ فَلَمْ يَسْتَمُوا قَالَ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَثُوبُ» أَيِ
يَرْجِعُ إِذِ التَّوْبَةُ لَا تُسْقَطُ الْحَدُّ هُنَا مُطْلَقًا فَيَثُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ شَرُّهُ لِمَا عَرَّضَ لَهُ الرُّجُوعُ وَأَقْبَحُ قَوْلِهِ:
سَقَطَ أَيِ عَنْهُ بَقَاءُ الْإِقْرَارِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَحَدِّ قَاذِفِهِ فَلَا يَجِبُ بِرُجُوعِهِ بَلْ يُسْتَصْحَبُ حَكْمُ
إِقْرَارِهِ فِيهِ مِنْ عِلْمِ حَدِّهِ لِثُبُوتِ عِلْمِ إِحْصَائِهِ.....

قوله ولو وجد في النهاية . قود: (أو بغنة) فَإِنْ رَجَعَ فِي اثْنَانِ فَكَمَّلَ الْإِمَامُ مُتَعَدِّيًّا بِأَن كَانَ يَفْتَقِدُ سُقُوطَهُ
بِالرُّجُوعِ فَمَاتَ بِذَلِكَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ الذِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَضْمُونٍ وَغَيْرِهِ أَوْ تَوَزُّعِ الذِّيَّةِ عَلَى السَّيَاطِ؟
قَوْلَانِ أَقْرَبُهُمَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْقَانِي كَمَا لَوْ ضَرَبَهُ زَانِئًا عَلَى حَدِّ الْقَذْفِ اهـ. مُعْنَى . قود: (أو رجعت)
أَيِ عَمَّا أَقْرَزْتُ بِهِ اهـ. مُعْنَى . قود: (أو ما زنت) أَيِ فَأَقْرَارِي بِهِ كَذِبٌ فَلَا تَكْذِيبَ فِيمَا ذَكَرَ لِلشُّهُودِ
فَأَنَّهُمْ إِنَّمَا شَهِدُوا بِالْإِقْرَارِ، وَهُوَ لَمْ يَكْذِبْهُمْ فِيهِ اهـ. ع ش . قود: (وإن قال بغنة) أَيِ بَعْدَ رُجُوعِهِ .

. قود: (أو كنت الخ) عَطَفَ عَلَى كَذِبِ الْأَوَّلِ . قود: (بِخِلَافِ مَا أَقْرَزْتُ) أَيِ فَلَا يَكُونُ رُجُوعًا فَلَا
يُسْقَطُ بِهِ الْحَدُّ اهـ. ع ش . قود: (لأنه مجرد تكذيب الخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرُّؤُوسِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ شَهِدُوا
بِإِقْرَارِهِ بِالزَّنَا فَكَتَبْتُمْ كَأَن قَالَ مَا أَقْرَزْتُ لَمْ يَقْبَلْ تَكْذِيبُهُ؛ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِلشُّهُودِ وَالْقَاضِي اهـ.

. قود: (الشَّاهِدَةُ بِهِ) أَيِ بِإِقْرَارِهِ اهـ. س م . قود: (أنه) أَيِ الرُّجُوعِ . قود: (قالوا) أَيِ الْمُبَاشِيرُونَ
بِرَجْعِهِ لَهُ أَيِ ﷺ إِنَّهُ أَيِ مَا عَزَا وَقَوْلُهُ إِلَيْهِ أَيِ ﷺ . قود: (طَلَبَ الرَّدَّ الخ) وَمُجَرَّدُ طَلَبِ الرَّدِّ لَيْسَ
رُجُوعًا اهـ. س م . قود: (فَلَمْ يَسْمَعُوا) أَيِ لَمْ يُجِيبُوا لِمَا طَلَبَهُ اهـ. ع ش . قود: (فَقَالَ هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ
الخ) الْوَجْهَ حَذْفُ الْفَاءِ مِنْ فَقَالَ اهـ. رَشِيدِي أَقُولُ قَدْ صَرَّحَ الْعَصَامُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ جَوَابُ (لَمَّا) مَاضِيًا
مَقْرُونًا بِالْفَاءِ . قود: (إِذِ التَّوْبَةُ الخ) عِلَّةٌ لِلتَّحْسِيرِ . قود: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاةِ ثَبَتِ الزَّنَا بِالْإِقْرَارِ أَوْ
بِالْبَيِّنَةِ . قود: (فَيَثُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ) مِنْ تَيَمُّنِ الْحَدِيثِ . قود: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ تَرْغِيهِ ﷺ فِي
الرُّجُوعِ . قود: (شَرُّهُ لِمَا عَرَّضَ لَهُ الرُّجُوعِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرُّؤُوسِ مَعَ شَرْحِهِ وَمُسْنُ لِمَنْ أَقْرَبَ زَنًا أَوْ شَرِبَ مُسْكِرَ
الرُّجُوعِ كَالسَّيْرِ ابْتِدَاءً وَلَوْ قَالَ زَنَيْتُ بِفُلَانَةٍ فَاتَّكَرَّتْ أَوْ قَالَتْ كَانَ تَزَوُّجِي قَمُورًا بِالزَّنَا وَقَاذِفٌ لَهَا فَيَلْزِمُهُ
حَدُّ الزَّنَا وَحَدُّ الْقَذْفِ فَإِنْ رَجَعَ سَقَطَ حَدُّ الزَّنَا وَحَدُّهُ، وَإِنْ قَالَ: زَنَيْتُ بِهَا مُكْرَهَةً لَزِمَهُ حَدُّ الزَّنَا لَا
الْقَذْفِ وَلَزِمَهُ لَهَا مَهْرٌ فَإِنْ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ سَقَطَ الْحَدُّ لَا الْمَهْرُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِي اهـ. قود: (بَقَاءُ الْإِقْرَارِ
الخ) سَيَاتِي أَنَّهُ يُضْمَنُ بِالذِّيَّةِ إِذَا قُتِلَ فَلَيْسَ قَوْلُهُ: بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ عَلَى عُمُومِهِ اهـ. ع ش . قود: (فَلَا
يَجِبُ الخ) أَيِ حَدِّ قَاذِفِهِ سِوَاةِ قَذْفِهِ قَبْلَ الرُّجُوعِ أَوْ بَغْنِهِ؛ لِأَنَّهُ سَقَطَتْ حَصَانَتُهُ بِإِقْرَارِهِ بِالزَّنَا، وَغَيْرُ
الْمُحْصَنِ لَا يُحَدُّ قَاذِفُهُ اهـ. ع ش . قود: (فِيهِ) أَيِ فِي قَاذِفِهِ .

. قود: (لأنه مجرد تكذيب للبيينة الشاهدة به) أَيِ بِإِقْرَارِهِ . قود: (بل لما قالوا إنه عند رجعه طلب الرَّدَّ
إِلَيْهِ) لَيْسَ رُجُوعًا .

ولو وُجِدَ إقرارٌ وبَيِّنَةٌ اغْتَبِرَ الْأَسْبَقُ ما لم يُحْكَمْ بِالْبَيِّنَةِ وَحْدَهَا ولو مُتَأَخَّرَةٌ فَلَا يُقْبَلُ الرَّجُوعُ وَكَالزَّنا فِي قَبُولِ الرَّجُوعِ عَنْهُ كُلُّ حَدٍّ لِلَّهِ تَعَالَى كَشُرْبِ وَسِرْقَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ وَأَفْهَمُ كَلَامُهُ أَنَّهُ إِذَا ثَبِتَ بِالْبَيِّنَةِ لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ رُجُوعٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ السَّقُوطُ بِغَيْرِهِ كَدَعْوَى زَوْجِيَّةٍ وَمِلْكِ أُمَةٍ كَمَا يَأْتِي فِي السَّرِقَةِ وَظَنُّ كَوْنِهَا حَلِيلَةً وَنَحْوُ ذَلِكَ وَكِلَا سَلَامٍ ذِمِّيٍّ بَعْدَ ثُبُوتِ زِنَاهُ بِبَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَدُّهُ (وَلَوْ قَالَ) الْمُقِرُّ أَتْرُكُونِي أَوْ (لَا تَحْلُدُونِي أَوْ هَرَبَ) قَبْلَ حَدِّهِ أَوْ فِي

فَوَدَّ: (وَلَوْ وَجِدَ إِقْرَارٌ وَبَيِّنَةٌ) أَيِ ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْإِقْرَارِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فَوَدَّ: (اِغْتَبِرَ الْأَسْبَقُ) وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ شَيْخِي أَنَّ الْمُعْتَمِدَ عَلَى الْبَيِّنَةِ حَيْثُ وَجِدَتْ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي هَذَا الْبَابِ أَقْوَى كَمَا أَنَّ الْإِقْرَارَ فِي الْمَالِ أَقْوَى إِلَّا إِذَا أُسْنِدَ الْحُكْمُ لِلْإِقْرَارِ وَحْدَهُ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِهِ قُدِّمَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ أَوْ تَأَخَّرَتْ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ.

فَوَدَّ: (مَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْبَيِّنَةِ وَحْدَهَا) يَدْخُلُ مَا لَوْ حُكِمَ بِهِمَا أَوْ بِالْإِقْرَارِ وَحْدَهُ وَتَأَخَّرَ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ الْمُغْتَبِرَ الْبَيِّنَةَ مُطْلَقًا مَا لَمْ يُسْنَدِ الْحُكْمُ إِلَى الْإِقْرَارِ وَحْدَهُ م. ر. ا. ه. س. م. فَوَدَّ: (وَكَالزَّنا) إِلَى قَوْلِهِ (وَمِلْكِ أُمَةٍ) فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَكِلَا سَلَامٍ فِي النَّهْيَةِ. فَوَدَّ: (بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ) أَيِ أَمَّا الْمَالُ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أ. ه. ع. ش. فَوَدَّ: (لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ رُجُوعٌ) أَنْظُرْ مَا الْمُرَادُ مِنْ هَذَا أ. ه. رَشِيدِي (أَقُولُ) الْمُرَادُ لَا يَسْقُطُ بِالرَّجُوعِ عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَالْحَدُّ الْقَائِمُ بِالْبَيِّنَةِ لَا يَسْقُطُ بِالرَّجُوعِ أ. ه. وَجِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ قَدْ يُفْهَمُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَدَمَ سَقُوطِ الْحَدِّ بَعْدَ ثُبُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَلَا يَسْقُطُ بِالرَّجُوعِ كَمَا لَا يَسْقُطُ هُوَ وَلَا الْقَائِمُ بِالْإِقْرَارِ بِالتَّوْبَةِ لَكِنْ اسْتَنْتَبَيْتُ مِنْهُ صَوْرَتَانِ الْأُولَى مَا إِذَا أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ ثُمَّ أَدْعَى الزَّوْجِيَّةَ الثَّانِيَةَ الْإِسْلَامَ الْخ.

فَوَدَّ: (بِغَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الرَّجُوعِ وَقَوْلُهُ كَدَعْوَى زَوْجِيَّةٍ أَيِ لِمَنْ زَنَى بِهَا وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بِالْبَيِّنَةِ وَكَانَتْ الْمَزْنِيَّةُ بِهَا مُتَزَوِّجَةً بِغَيْرِهِ أ. ه. ع. ش. فَوَدَّ: (وَمِلْكِ أُمَةٍ) وَقَوْلُهُ وَظَنُّ كَوْنِهَا الْخِ مَغْطُوفَانِ عَلَى.

فَوَدَّ: (زَوْجِيَّةٍ). فَوَدَّ: (وَظَنُّ كَوْنِهَا الْخِ) أَيِ وَتَصَدَّقَ فِي ذَلِكَ وَقَوْلُهُ (وَنَحْوِ ذَلِكَ) أَيِ كَدَعْوَى الْإِكْرَاهِ أ. ه. ع. ش. فَوَدَّ: (بَيِّنَةٍ) وَكَذَا بِالْإِقْرَارِ لَكِنْ يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عَنْهُ أ. ه. ع. ش. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَدُّهُ) وَفَاقًا لِلْمَغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ لَمْ يَسْقُطْ حَدُّهُ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الرَّوْضَةِ عَنْ النَّصِّ مِنْ سَقُوطِهِ مُفَرَّغٍ عَلَى سَقُوطِ الْحَدِّ بِالتَّوْبَةِ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ أ. ه. وَجِبَارَةُ سَمِ الْمُعْتَمِدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمَ السَّقُوطِ أ. ه. فَوَدَّ: (أَتْرُكُونِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَاسْتَوْفِيهِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِلْمُخْبِرِ السَّابِقِ فَلَا تَرَكْتُمُوهُ.

فَوَدَّ: (وَلَوْ وَجِدَ إِقْرَارٌ وَبَيِّنَةٌ اغْتَبِرَ الْأَسْبَقُ) الْمُعْتَمِدُ اغْتِبَارُ الْبَيِّنَةِ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي حُقُوقِ اللَّهِ أَقْوَى مِنَ الْإِقْرَارِ عِنْدَ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ م. ر. ش. فَوَدَّ: (أَيْضًا اغْتَبِرَ الْأَسْبَقُ) الْمُغْتَبِرَ الْبَيِّنَةَ مُطْلَقًا مَا لَمْ يُسْنَدِ الْحُكْمُ إِلَى الْإِقْرَارِ وَحْدَهُ م. ر. فَوَدَّ: (مَا لَمْ يُحْكَمْ الْخِ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ حُكِمَ بِهِمَا أَوْ بِالْإِقْرَارِ وَحْدَهُ وَتَأَخَّرَ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أُسْنِدَ الْحُكْمُ إِلَى الْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ اغْتَبِرَ وَلَا اغْتَبِرَتِ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهَا فِي حُقُوقِ اللَّهِ أَقْوَى مِنَ الْإِقْرَارِ وَالْإِقْرَارُ فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ أَقْوَى مِنْهَا م. ر. فَوَدَّ: (وَكَِلَا سَلَامٍ فَمَنْ بَعْدَ ثُبُوتِ زِنَاهُ بِبَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَدُّهُ) الْمُعْتَمِدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمَ السَّقُوطِ قَالَ وَنَصُّ الشَّافِعِيِّ

أُثْبِتَ (فَلَا) بِكَوْنِ رُجُوعَا (فِي الْأَصْح)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ نَعَمْ، يُخْلَى وَجُوبًا حَالًا فَإِنْ صَرَحَ
فَذَلِكَ وَإِلَّا أُقِيمَ عَلَيْهِ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ «فَلَا تَرْتَكُمُوهُ» فَإِنْ لَمْ يُخْلَلْ لَمْ يُضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجِبْ
عَلَيْهِمْ شَيْئًا وَلَوْ أَقْرَأَ زَانٍ بِنَحْوِ بُلُوعٍ أَوْ إِحْصَانٍ ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ أَنَا صَبِيٌّ أَوْ بَكَرٌ فَهَلْ يُقْبَلُ مَخْلُ
نَظَرٍ وَعَدَمُ الْقَبُولِ أَقْرَبُ وَلَيْسَ فِي مَعْنَى مَا مَرَّ لِأَنَّهُ ثُمَّ رَفَعَ السَّبَبَ بِالْكَلْبَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَلَوْ ادَّعَى
الْمُخْرِ أَنَّهُ إِمَامًا اسْتَوْفَى مِنْهُ الْحَدَّ قُبُلًا، وَإِنْ لَمْ يُزَلْ بِبَيِّنَةٍ أَثَرُ كَمَا أَفْهَمَهُ مَا مَرَّ آخِرُ الْبَيِّنَةِ وَعَلَى
قَاتِلِ الرَّاجِعِ دِيَّةٌ لَا قَوْلٌ لِشُبْهَةِ الْخِلَافِ فِي سُقُوطِ الْحَدِّ بِالرُّجُوعِ

(و) يَمَّا يُسْقَطُ الْحَدُّ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ أَيْضًا مَا (لَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ) مِنَ الرِّجَالِ (بِزَنَاهَا وَأَرْبَعٌ) مِنَ النِّسَاءِ
أَوْ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَنَّهَا (عَذْرَاءٌ) بِمُفْجَمَةٍ أَيْ بِكَرٍّ شَمِيتٍ بِذَلِكَ لِتَحْذِيرِ وَطْئِهَا
وَصُغُوبَتِهِ، وَإِنَّمَا (لَمْ تُحَدَّ) هِيَ لِشُبْهَةِ بَقَاءِ الْعَذْرَةِ الظَّاهِرَةِ فِي أَنَّهَا لَمْ تَزِنْ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُحَدُّ
الزَّانِي بِهَا أَيْضًا (وَلَا قَاضِيهَا) وَلَا الشُّهُودُ عَلَيْهَا لِاحْتِمَالِ عَوْدِ الْبَكَارَةِ لِتَرْكِ الْمُبَالِغَةِ فِي الْإِبْلَاجِ
وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي لَوْ قَصُرَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ عَوْدُ الْبَكَارَةِ فِيهِ حُدَّ قَاضِيهَا وَبَحَثَ الْبَلْقِينِي
وغيره أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَوْرَاءٌ يُمَكِّنُ غَيْبَةَ الْحَشْفَةِ فِيهَا مَعَ بَقَاءِ بَكَارَتِهَا وَإِلَّا حَدَّثَ لِثُبُوتِ

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَقْرَأَ زَانٍ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ فَلَا تَرْتَكُمُوهُ. • قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ
الرُّجُوعِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ صَرَحَ) أَيْ بِالرُّجُوعِ. • قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ السَّابِقِ) حِلَّةٌ لِلْإِسْتِثْنَاءِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يُخْلَلْ) أَيْ
قَمَاتِ أَه. • مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَقَالَ أَنَا صَبِيٌّ) الْخَبَرُ تَفْسِيرٌ لِلرُّجُوعِ. • قَوْلُهُ: (فَهَلْ يُقْبَلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ الْخَبَرُ
عِبَارَةُ الْتَهَامَةِ فَالْمُتَّبِعُ عَدَمُ قَبُولِهِ أَه. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ) أَيْ قَوْلُهُ: أَنَا صَبِيٌّ أَوْ بَكَرٌ. • قَوْلُهُ: (فِي مَعْنَى مَا مَرَّ)
أَيْ فِي شَرْحِ ثُمَّ رَجَعَ الْخَبَرُ مِنْ قَوْلِهِ نَحْوُ كَذَبْتُ الْخَبَرُ. • قَوْلُهُ: (رَفَعَ السَّبَبَ) وَهُوَ الْإِفْرَاقُ بِالزَّانَا. • قَوْلُهُ: (أَنَّ)
إِمَامًا الْخَبَرُ أَيْ أَوْ نَائِيهِ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِمَامِ حَيْثُمَا أُطْلِقَ مَا يَشْمَلُ نَحْوَ الْقَضَاةِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَزَلْ)
بَيِّنَتُهُ الْخَبَرُ ظَاهِرُهُ وَإِنْ عَيَّنَ لِلْحَدِّ زَمَنًا يَتَعَدَّدُ مَعَهُ زَوَالُ أَثَرِ الضَّرْبِ أَه. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى قَاتِلِ الرَّاجِعِ)
الْخَبَرُ وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالزُّوْضِ وَشَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (وَيَمَّا يُسْقَطُ الْخَبَرُ) ثُمَّ قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا لَمْ تُحَدَّ الْخَبَرُ لَا يَظْهَرُ مَعَ
هَذَا الْمَرْجِعِ الْمُطْفَأِ فِي قَوْلِهِ وَلَا قَاضِيهَا وَلَا الشُّهُودُ الْخَبَرُ قَتَامُلٌ. • قَوْلُهُ: (أَيْ مِثْلُ مَا مَرَّ قُبُلُ قَوْلِ
الْمَثْنِ) وَلَوْ قَالَ الْخَبَرُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ لَكِنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ السُّقُوطُ بِغَيْرِهِ كَدَعْوَى زَوْجِيَةِ الْخَبَرِ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ)
الرِّجَالِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَوَّلَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ تَزِنْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَمْ تَوْطَأْ
أَه. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيْ بِالْتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (لَا يُحَدُّ الزَّانِي الْخَبَرُ) أَيْ لِأَنَّ رُجُودَ الْمَذْنُورِ ظَاهِرٌ فِي
عَدَمِ الزَّانَا بِهَا أَه. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ. • قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْخَبَرُ) بِأَنَّ
شَهِدُوا أَنَّهَا زَنْتُ السَّاعَةِ وَشَهِدَتْ بِأَنَّهَا عَذْرَاءٌ أَه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (حُدَّ قَاضِيهَا) أَيْ وَالشُّهُودُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
رَشِيدِي وَع ش. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبَلْقِينِي الْخَبَرُ) عِبَارَةُ الْتَهَامَةِ وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْبَلْقِينِي مَا لَمْ تَكُنْ عَوْرَاءَ
الْخَبَرِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيْ مَحَلُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَمْ تُحَدَّ هِيَ.

على السُّقُوطِ مُفْرَعٌ عَلَى قَوْلِهِ الْمَرْجُوحُ وَهُوَ سُقُوطُ الْحَدِّ بِالتَّوْبَةِ. • قَوْلُهُ: (حُدَّ قَاضِيهَا) سَكَتَ عَنِ الشُّهُودِ.

الزنا وعدم وجود ما يُنافيه ولو شهدوا بالزني أو بالقرن فكالشهادة بآنها عُذراء وأولى ولو أقامت أربعة أنه أكرهها على الزنا وطلبت المهر وشهد أربع أنها بكرٌ وجب المهر إذ لا يسقط بالشبهة لا الحد لِمَقْطُوعِهَا (ولو عَيَّنَّ شاهدٌ من الأربعة (زانية) أو زَمَنَّا مثلاً (لِزْنَاهُ) عَيْنُ (الباقون غيرُها) أو غير ذلك الزَمَنَ لذلك الزنا (لم يثبت) لِلشَّائِقِ المانع من تمام العدد بزيئة واحدة فيحدُّ القاذِفُ والشُّهُودُ (ويستوفيه) أي الحد (الإمام أو نائيه من حُرٍّ) لِلاتِّبَاعِ ويُشترطُ عدمُ قضيه لِصَارِفٍ كظلمٍ وليس منه حُده بظنٍّ شُرِبَ فَبَانَ زَنَّا لِقَضِيهِ الحدُّ في الجملة

• قوله: (فكالشهادة بآنها عُذراء إلخ) عبارة مُعْنِي فَلَيْسَ عليها حدُّ الزنا ولا عليهم حدُّ القذف؛ لأنهم زَمَوْنَ لا يُمكنُ جِماعُهُ. وعبارة الرَشِيدِي: قوله: فكالشهادة إلخ وَوَجْهُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَاضِي والشُّهُودِ أَنَّهُمْ زَمَوْنَ لا يَتَأَتَّى مِنَ الزَّنا قَالَهُ الدِّمِيرِيُّ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ مَا فِي سَمِ. أي مِنْ قَوْلِهِ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لا حَدَّ هُنَا عَلَى الْقَاضِي وَلَا الشُّهُودِ مَعَ انْتِزَاعِ التَّغْلِيلِ السَّابِقِ فَلْيُراجِعْ. أقولُ وكذا يَتَدَفَّعُ بِذلك قولُ ع ش أي فلا تُحدُّ هي وَحْدُهَا قَاضِيًا عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يُمكنْ عَوْدُ الزَّانِي. • قوله: (ولو أقامت أربعة إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَقامَتْ دُونَ الأربعة لَمْ يَثْبُتِ المَالُ، وهو ظاهِرٌ؛ لأنَّ المَالِ إِنَّمَا يَثْبُتُ بَعْدَ ثُبُوتِ سَبِيهِ، وهو الوطءُ وَلَمْ يَثْبُتْ. ع ش. • قوله: (وشهد أربع أنها بكرٌ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجِيءَ كَلَامُ الْقَاضِي وَالتَّلْقِينِ الْمَازَانِ هُنَا فَلْيُراجِعْ. رَشِيدِي وَلَعَلَّ مُرادَهُ لا يَجِبُ المَهْرُ لَوْ قَصُرَ الزَّمَنُ بِعَيْتٍ لا يُمكنُ عَوْدُ الْبَكَارَةِ فِيهِ وَحَدُّ إِذَا كَانَتْ عَوْرَاءَ. • قوله: (مِن الأربعة) إِلَى قَوْلِهِ (وَاسْتِيفَاءُ الإِمَامِ) فِي الْمُعْنَى.

• قولُ (سني: (زانية) أي مِنْ زَوَايا الْبَيْتِ. • قوله: (مثلاً) أي أَوْ امْرَأَةٍ.

• قولُ (سني: (لَمْ يَثْبُتْ) أي الحدُّ. مُعْنَى وَالْأَوَّلَى الزَّنا. • قوله: (بزيئة) بِالْفَتْحِ اسْمٌ لِلْمَرَّةِ وَبِالْكَسْرِ اسْمٌ لِلنَّيَّةِ وَالْمُنَاسِبُ هُنَا الْأَوَّلُ لَوْضُفِهِ بِالْوَحْدَةِ. ع ش. • قوله: (والشُّهُودُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَا يَتَعَدُّ حَدُّمُ الْحَدِّ عَلَى الشُّهُودِ إِذَا تَقَارَبَتِ الزَّوَايا لِإِمْكَانِ الرَّخْفِ مَعَ دَوَامِ الْإِيلاجِ.

• قولُ (سني: (الإمام أو نائيه) خَرَجَ بِهِ غَيْرُهُ فَلَوْ اسْتَوْفَى الْجَدُّ وَاحِدٌ مِنْ أَحَادِ النَّاسِ لَمْ يَقَعْ حَدُّهُ وَلَزِمَهُ الضَّمَانُ؛ لأنَّ الحدَّ يَخْتَلِفُ وَقْتًا وَمَحَلًّا فلا يَقَعُ حَدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِ الإِمَامِ بِخِلَافِ الْقَطْعِ. مُعْنَى.

• قوله: (لِلاتِّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ خُرُوجًا فِي النِّهَايَةِ. • قوله: (وَيُشترَطُ حَدُّمُ قَضِيهِ إلخ) هَذَا لِمُشْمُولِهِ الْإِطْلَاقَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الْمُعْنَى وَلَا بُدَّ فِي إِقامَتِهِ الحدِّ مِنَ النَّيَّةِ. • قوله: (حَدُّمُ قَضِيهِ لِصَارِفٍ) وَيُصَدَّقُ كُلٌّ مِنَ الإِمَامِ وَنَائِيهِ فِي دَعْوَى الصَّارِفِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ؛ لأنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الحدِّ؛ وَلأنَّ الْقَضْدَ لا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُمَا وَلَوْ قَصَدَهُ أَثِمَ وَلَا ضَمَانَ لِإِفْدَارِهِ بِثُبُوتِ زَنَاهُ إِنْ كَانَ مُخَصَّصًا بِخِلَافِ الْبَكْرِ فَإِنَّ حَدَّهُ باقٍ وَمَا قَعَلَهُ الإِمَامُ لا يُعْتَدُّ بِهِ قِيَمَتُهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمَهِّلَهُ حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ أَثَرِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّهُ لَوْ مَاتَ بِمَا قَعَلَهُ بِهِ الإِمَامُ ضَمِنَتْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ مِنْ حَدِّ. ع ش. • قوله: (وَلَيْسَ مِنْهُ) أي مِنْ قَضِيهِ الصَّارِفِ.

• قوله: (فكالشهادة إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لا حَدَّ هُنَا عَلَى الْقَاضِي وَلَا الشُّهُودِ مَعَ انْتِزَاعِ التَّغْلِيلِ السَّابِقِ فَلْيُراجِعْ.

(وَمُعْضَى) بِمَعْنَى الْحَدِّ بِجُمْلَتِهِ وَلَيْسَ لِلشَّيْءِ إِلَّا بِمَعْضَاهَا وَقَدْ كُلهُ أَوْ بِمَعْضَاهُ مَوْقُوفٌ أَوْ لَيْسَتْ الْمَالِ وَمَوْضَى بِمَعْنَى زَنَى بَعْدَ مَوْتِ مَوْصٍ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَكْسَابَهُ لَهُ، وَهُوَ الْأَصْحُ وَقَدْ مُحْجُورٌ لَا وَلِيَّ لَهُ وَقَدْ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ وَاسْتِيفَاءُ الْإِمَامِ مِنْ مُبْتَضٍّ هُوَ مَالِكٌ بِمَعْضَاهُ رَجَحَ الزَّرْكَشِيُّ فِيهِ أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْحَكْمِ إِلَّا الْمَلِكُ فِيهَا يُقَابَلُهُ لِاسْتِحَالَةِ تَبْعِيضِهِ اسْتِيفَاءً فَكَذَا فِي الْحَكْمِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْاسْتِيفَاءَ أَمْرٌ جَسَمِيٌّ فَأَمَكَنْتُ الْاسْتِحَالََةَ فِيهِ وَلَا كَذَلِكَ الْحَكْمُ فَلَا قِيَاسَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي تَكْمِيلَةِ التَّنْذِيرِ التَّضَرُّيخَ بِمَا ذَكَرْتُهُ وَيَسْتَوْفِيهِ مِنَ الْإِمَامِ بَعْضُ نَوَابِهِ (وَيُسْتَحْضَرُ حُضُورُ) جَمْعٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَبَتَ بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النس: ٢٠] وَحُضُورُ (الْإِمَامِ) مُطْلَقًا أَيْضًا (وَشُهُودُهُ) أَيِ الزَّنَا إِقَامَةً الْحَدِّ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ لَنَا أَنَّهُ ﴿يُحْضَرُ رَجَمٌ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَمْ يَحْضَرْ وَلَا أَمَرَ بِحُضُورِ وَاحِدٍ مُّعَيَّنٍ وَتَذَبُّ حُضُورِ الشُّهُودِ وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا، هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ لَكِنْ بُحِثَ أَنَّ حُضُورَ الْبَيِّنَةِ يَكْفِي عَنْ حُضُورِ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ أُرِيدَ أَصْلُ الشُّنَّةِ لَا كَمَا لَهَا.....

• قُودُ: (وَقَدْ) عَطَفَ عَلَى حُرِّ وَقَوْلِهِ كُلُّهُ الْخُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: مَوْقُوفٌ وَالجُمْلَةُ صِفَةٌ (قَدْ).
 • قُودُ: (بَعْدَ مَوْتِ مَوْصٍ) أَيِ وَقَبْلَ إِعْتَاقِهِ أَه. مُعْنَى. قُودُ: (وَهُوَ يَخْرُجُ الْخُ) أَيِ كُلُّهُ أَوْ بِمَعْضَاهُ كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ أَه. رَشِيدِي. قُودُ: (وَقَدْ مُسْلِمٌ) بِالتَّوْصِيفِ لِكَافِرٍ أَيْ كَمُسْتَوْلَذِيهِ. قُودُ: (وَاسْتِيفَاءُ الْإِمَامِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: رَجَحَ الْخُ. قُودُ: (هُوَ) أَيِ الْإِمَامُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: مَالِكٌ بِمَعْضَاهُ بِالتَّنْوِينِ وَيَدُونَهُ وَالجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَعَتْ لَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَلْ فِيهِ لِلْجَسَمِ. قُودُ: (فِيهَا يُقَابَلُهُ) أَيِ الْمَلِكِ.
 • قُودُ: (لِاسْتِحَالَةِ تَبْعِيضِهِ اسْتِيفَاءً) أَيِ بَأَنَّ يُجْمَلُ بِمَعْضَاهُ لِلْحَرِيَّةِ وَبِمَعْضَاهُ لِلزَّقِّ وَوَجْهَ الْإِسْتِحَالَةِ أَنَّ كُلَّ سَوَاطِيقٍ وَقَعَ فَهَرُ عَلَى حُرٍّ وَرَقِيْنٍ أَه. رَشِيدِي. قُودُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) جِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَوْجَهِ خِلَافُهُ كَمَا فِي تَكْمِيلَةِ التَّنْذِيرِ أَه. أَيِ فَهَرُ بِطَرِيقِ الْمَلِكِ فِيمَا يَمْلِكُهُ وَالْحَكْمُ فِي غَيْرِهِ وَتَطَهَّرُ فَائِدَتُهُ فِيمَا لَوْ عَزَلَ أَثْنَاءَ الْحَدِّ ش. قُودُ: (فَأَمَكَنْتُ الْاسْتِحَالََةَ الْخُ) أَيِ ائْتَمَرْتُ الْقَوْلَ بِهَا أَه. رَشِيدِي. قُودُ: (وَيُسْتَوْفِيهِ مِنَ الْإِمَامِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَذَبُّ فِي الْمُعْنَى. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٌ ثَبَتَ الزَّنَا بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ وَقَالَ ع ش أَيِ حَضَرَتِ الْبَيِّنَةُ أَمْ لَا أَه.

• قُودُ: (سَنِي: وَشُهُودُهُ) أَيِ إِنْ ثَبَتَ الزَّنَا بِهِمْ أَه. مُعْنَى. قُودُ: (إِقَامَةُ الْحَدِّ) مَفْعُولٌ (حُضُورُ الْخُ).
 • قُودُ: (خُرُوجًا) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهَايَةِ. قُودُ: (مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ) أَيِ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ قَالَ بِوُجُوبِ حُضُورِهِمْ أَه. مُعْنَى. قُودُ: (هَبِيرٌ وَاحِدٌ) كَالْفَائِدِيَّةِ وَمَا عِزَّ أَه. مُعْنَى. قُودُ: (وَتَذَبُّ حُضُورِ الْجَمْعِ وَالشُّهُودِ الْخُ) فِي الْبِبَارَةِ مُسَامَحَةً وَحَقُّهَا، وَتَذَبُّ حُضُورِ الْجَمْعِ مَعَ الشُّهُودِ، هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ بِإِبْدَالِ الْوَائِ بِمَعَ وَحَدِّفٍ مُطْلَقًا أَه. رَشِيدِي.

• قُودُ: (وَمَوْضَى بِمَعْنَى زَنَى بَعْدَ مَوْتِ مَوْصٍ) مَفْعُومُهُ عَدَمُ اسْتِيفَائِهِ إِذَا زَنَى قَبْلَ الْمَوْتِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْاسْتِيفَاءُ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَيُنْذَبُ لِلْبَيْتَةِ الْبِدَاةُ بِالرَّجْمِ فَإِنْ كَانَ بِالْإِقْرَارِ بَدْءُ الْإِمَامِ
 (وَيُحْدُ الرِّقَى) لِلزَّنا وَغَيْرِهِ كَقَطْعِ أَوْ قَتْلِ أَوْ حَدِّ خَمْرٍ أَوْ قَذْفِ (سَيِّدُهُ) وَلَوْ أَتَى أَنْ عَلِمَ شُرُوطَهُ
 وَكَيْفِيَّتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ لِخَيْرٍ مُسْلِمٍ «إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدُكُمْ فَلْيُحْدِهَا» وَخَبَرُ أَبِي دَاوُدَ
 وَالتَّسَائِي «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» نَعَمْ، الْمَحْجُوزُ يُقِيمُهُ وَلَهُ وَلَوْ قِيمًا وَبَحْثُ
 ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَقَتْلِهِ عِدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ لَمْ يُقِمْهُ عَلَيْهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الْمُجْبِرَ
 لَا يُزَوِّجُ حِينَئِذٍ مَعَ عَظِيمٍ شَفَقْتَهُ فَالسَّيِّدُ أَوْلَى وَاسْتَشْكَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنْ لَهُ حُدُّهُ إِذَا قَذَفَهُ وَقَدْ
 يُجَابُ بِأَنْ مُجْرِمُ الْقَذْفِ قَدْ لَا يُؤَلِّدُ عِدَاوَةً ظَاهِرَةً وَيُسَرُّ لَهُ بَيْعُ أُمَةٍ زَنَتْ ثَالِثَةً لِخَيْرٍ فِيهِ وَلَوْ زَنَى
 ذِمِّيٌّ ثُمَّ حَارَبَ وَأَرْقَى لَمْ يُحْدِهُ إِلَّا الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا يَوْمَ زَنَاهُ وَبِهِ تَفَرُّقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ
 زَنَى ثُمَّ بَيْعَ فَإِنَّ لِلْمُشْتَرِي حُدُّهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَمْلُوكًا حَالَ الزَّنا فَحَلَّ الْمُشْتَرِي مَحَلَّ الْبَائِعِ كَمَا
 يَحُلُّ مَحَلَّهُ فِي تَحْلِيلِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ وَعَدَمِهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ لَمَّا زَنَى كَانَ حُرًّا فَلَمْ يَتَوَلَّ حُدُّهُ إِلَّا
 الْإِمَامُ فَانْدَفَعَ اسْتِشْكَالُ الزَّرْكَشِيِّ تِلْكَ بِهِذِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَشَارَ لِنَحْوِ مَا ذَكَرْتُهُ.....

■ قَوْلُهُ: (وَيُنْذَبُ) إِلَى قَوْلِهِ فَانْدَفَعَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَدْ يُجَابُ إِلَى وَلَيْسَ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُنْذَبُ لِلْبَيْتَةِ
 الْبِدَاةُ الْإِلَاحُ) أَيِ ثَمِ الْإِمَامِ ثَمِ النَّاسِ أَه. ■ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (بَدْءُ الْإِمَامِ) أَيِ بِالرَّجْمِ ثَمِ النَّاسِ أَه. ■ مُغْنِي.
 ■ قَوْلُهُ: (كَقَطْعِ) أَيِ لِلسَّرِقَةِ أَوْ قَتْلِ أَيِ لِلرَّذَةِ وَالْمُحَارَبَةِ أَه. ■ مُغْنِي.
 ■ قَوْلُهُ (سَيِّدُهُ) أَيِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ وَيُسْتَشْتَى مِنْ إِطْلَاقِهِ السَّيِّدُ فَلَا يُقِيمُ الْحُدَّ عَلَى رَفِيقِهِ كَمَا قَالَ
 الزَّرْكَشِيُّ لِيُخْرِجَهُ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْإِسْتِصْلَاحِ وَالْوِلَايَةِ أَه. ■ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ (سَيِّدُهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ
 الرَّفِيقُ أَضْلَهُ أَوْ قَرَنَهُ بَانَ اشْتَرَى الْمُكَاتَبُ أَضْلَهُ أَوْ قَرَنَهُ عَشْرَ وَحَلْبِي. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَتَى) أَيِ السَّيِّدُ.
 ■ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ) أَيِ السَّيِّدُ شُرُوطَهُ وَكَيْفِيَّتَهُ أَيِ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِغَيْرِهَا أَه. ■ نِهَاجُهُ. ■ قَوْلُهُ: (فَلْيُحْدِهَا)
 عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَلْيُحْدِهَا وَلَعَلَّ رِوَايَةً أُخْرَى. ■ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْمَحْجُوزُ) أَيِ مِنْ طِفْلِ أَوْ سَفِيهِ أَوْ مَجْنُونٍ أَه.
 ■ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أَيِ الْبَحْثُ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُسَرُّ لَهُ الْإِلَاحُ) وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ لِمُشْتَرِيهَا أَه.
 ■ قَوْلُهُ: (ثَالِثَةً) أَيِ مَرَّةً ثَالِثَةً أَه. ■ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَبَيْعَ) الْأَوَّلَى حَذْفُ الْهَمْزَةِ إِذِ الْإِبَاعَةُ كَمَا فِي
 الْقَامُوسِ التَّغْرِیصُ لِلْبَيْعِ لَا الْبَيْعُ بِالْفِعْلِ الْمُرَادُ هُنَا. ■ قَوْلُهُ: (فِي تَحْلِيلِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ) أَيِ إِذَا كَانَ بِلَا إِذْنِ
 السَّيِّدِ وَعَدَمِهِ أَيِ إِذَا كَانَ بِإِذْنِهِ. ■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْأَوَّلِ) أَيِ الذَّمِّيِّ وَقَوْلُهُ تِلْكَ أَيِ مَسْأَلَةُ الذَّمِّيِّ وَقَوْلُهُ

■ قَوْلُهُ: (وَيُحْدُ الرِّقَى سَيِّدُهُ) قَالَ الْأُسْتَاذُ الْبُخَرِيُّ فِي الْكَثَرِ وَلَوْ أَتَى، وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى وَمَنْ يُعْلَمُ
 أَنَّهُ فِي غَيْرِ الرَّجْمِ فَهُوَ ظَاهِرٌ أَه. وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى رَجْمِ الرَّفِيقِ إِذَا زَنَى حَالَ الرِّقَى فَلْيُنْظَرْ مَعَ مَا تَقَدَّمَ قَبِيلَ،
 وَأَنَّ الْكَامِلَ الزَّانِيَ إِلَّا أَنْ يُتَى هَذَا عَلَى مُخَالَفَةٍ مَا تَقَدَّمَ أَوْ يُصَوَّرُ بِمَا إِذَا زَنَى حَالَ الْكَامِلِ أَيْضًا ثُمَّ
 حَارَبَ وَاسْتَرْقَى قَبْلَ الْحَدِّ لَكِنْ هَذَا يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ وَلَوْ زَنَى ذِمِّيٌّ الْإِلَاحُ. ■ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا
 يَوْمَ زَنَاهُ وَقَوْلُهُ الْآخِي؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَمْلُوكًا حَالَ الزَّنا) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ عَتَقَ الرَّفِيقُ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ
 كَانَ لِلْسَّيِّدِ اسْتِيفَاؤُهُ فَلْيُرَاجَعْ.

وبهذا يتضح الفرق بين ما مر في المبحث. وحَدُّ الشُّرَكَاءِ للمُشْتَرِكِ على قدر ملكهم ويستنبون في المُتَكْسِرِ وذلك؛ لأنَّ السَّيِّدَ ثُمَّ لو تَوَزَّعَ هو والإمامُ وَقَعَ حُدُّهُ في جُزْءِ الحُرِّيَّةِ وهو مُشْتَنِعٌ بخلافِ تَوَزَّعِ الشُّرَكَاءِ هنا فإنَّ حُدَّ كُلِّ يَقَعُ في جُزْءِ الرُّقِّ وغيره المُماثِلِ له وقضيَّةُ إطلاقهم جوازُ استقلالِ أحدهم بحُدِّه جِصَّتْهُ، وإنَّ لم تأدُنْ البقيَّةُ وعليه فهل يضمُّه لو تَلَفَ بذلك؛ لأنَّه مُشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ العاقِبَةِ كالمُعْزَرِ أَوْلَا لأنَّه مُقَدَّرٌ مَأْذُونٌ فيه كُلُّ مُخْتَمَلٍ ومقتضى فرقههم الآتي قريباً بين حُدِّ الإمامِ وختائنه بالنَّصِّ والاجتهادِ الضَّمانُ هنا لأنَّ اقتصار كُلِّ على جِصَّتْهُ أمرٌ مُخْتَهَذٌ فيه (أو الإمامُ) لعمومِ ولايته ومع ذلك الأولى السَّيِّدُ لِثُبُوتِ الخبرِ فيه فلم يُرَاعَ مُخَالَفُهُ (فإنَّ تَنَازُعاً) فيمن يتولَّاه (فالأصحُّ الإمامُ) لعمومِ ولايته (و) الأصحُّ (أنَّ السَّيِّدَ يُفَرِّقُهُ) كما يجلِّدُهُ؛ لأنَّ التَّغْرِيبَ من جُحْلَةِ الحُدِّ المذكورِ في الخبرِ (و) الأصحُّ (أنَّ المُكَاتَّبَ) كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ (كخبر) فلا يَحُدُّهُ إلا الإمامُ وإنَّ عَجَزَ أَحَدًا مِمَّا تَقَرَّرَ في ذِمَّتِي زَنَى ثُمَّ حَارَبَ وَأَرَقَّ اعتبَارًا بِحَالِ الزَّنا (و) الأصحُّ (أنَّ) السَّيِّدَ (الكافرَ والفاسِقَ والمُكَاتَّبَ) والجاهلُ العارفُ بما مرَّ.....

بهذه أي مسألة العبد اه. ع ش. قود: (وبهذا يتضح الفرق إلخ) فيه تَوَقُّفٌ. قود: (وحَدُّ الشُّرَكَاءِ إلخ) عَطَفَ على ما مرَّ. قود: (وَيُسْتَنْبِونَ إلخ) أي أَحَدَهُم أو غَيْرَهُم اه. مُغْنِي. قود: (وغيره المُماثِلِ لَهُ) قد يُقَالُ لِكَيْتِه مَلِكٌ غَيْرُهُ اه. سم. قود: (جوازُ استِغْلَالِ إلخ) خَبَرٌ (وقضيَّتُهُ إلخ). قود: (بالنَّصِّ والاجتهادِ) نَشَرَّ على تَرْتِيبِ اللَّفِّ. قود: (الضَّمانُ إلخ) خَبَرٌ (ومقتضى فرقههم). قود: (لعمومِ ولايته) إلى قوله كما مرَّ في المُغْنِي إلَّا قوله فَلَمْ يُرَاعَ مُخَالَفُهُ. قود: (ومع ذلك الأولى السَّيِّدُ) كذا في النِّهَايَةِ وقال الرِّشِيدِي أي إذا لم يُنَازَعِهُ الإمامُ بِقَرِينَةٍ ما بَعْدَهُ وَصَرَّحَ بِهِ في الرِّوَايَةِ اه. قود: (لِثُبُوتِ الخبرِ فيه)؛ ولأنَّه اسْتَشَرَّ مُغْنِي وَسَمَّ.

قود (سنن): (فإنَّ تَنَازُعاً) أي الإمامُ والسَّيِّدُ اه. مُغْنِي. قود: (فيمن يتولَّاه) أي حَدَّ الرِّقِّ.

قود (سنن): (الإمامُ) أي يَحُدُّهُ الإمامُ الأَعْظَمُ أو نَائِيَهُ اه. مُغْنِي.

قود (سنن): (وَأَنَّ السَّيِّدَ يُفَرِّقُهُ إلخ) لا يَخْفَى ما في عَطْفِهِ على الإمامِ الْمُفِيدِ لِتَضَرُّعِ نَصْحِيحِهِ على التَّنَازُعِ. قود: (كما يَجْلِبُهُ) إلى قوله كما نَقَلَاهُ في النِّهَايَةِ إلَّا قوله وإنَّ عَجَزَ إلى المَثْنِ. قود: (في الخبرِ) أي خَبَرٌ «أَقِيمُوا الْحُدُودَ هَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

(تنبيه): مؤنة تَغْرِيبِ الرِّقِّ في بَيْتِ المَالِ فإنَّ فَقْدَ فَعْلَى السَّيِّدِ وعليه مؤنَّتُهُ في زَمَنِ التَّغْرِيبِ وَقِيلَ في بَيْتِ المَالِ اه. مُغْنِي. قود: (فلا يَحُدُّهُ إلا الإمامُ) أي لِخُرُوجِهِ عَنِ قَبْضَةِ السَّيِّدِ بِالكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ أَمَّا المُكَاتَّبُ كِتَابَةٌ فَايِسَّةٌ فَكَالرِّقِّ اه. مُغْنِي. قود: (وإنَّ عَجَزَ) أي فُرُقَ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الحُدِّ اه. مُغْنِي.

قود (سنن): (والمُكَاتَّبَ) بِفَتْحِ الْمُتَّاءِ أي كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ اه. ع ش. قود: (بما مرَّ) أي

قود: (وغيره المُماثِلِ لَهُ) قد يُقَالُ لِكَيْتِه مَلِكُهُ غَيْرُهُ.

(يُحْلُون عِيْدَهُم) لِمَعْمُومِ الْخَبَرِ الثَّانِي وَالْأَصَحُّ أَنَّ إِقَامَتَهُ مِنَ السَّيِّدِ إِنَّمَا هِيَ بِطَرِيقِ الْمَلِكِ لِفَرْضِ
الاستصلاح كالقصيد والجحامة ومن ثَمَّ حُدَّ بِعَلَمِهِ بِخِلَافِ الْقَاضِي. وَالْمُسْلِمُ الْمَمْلُوكُ
لِكَاْفِرٍ يَحُدُّهُ الْإِمَامُ كَمَا مَرَّ دُونَ سَيِّدِهِ كَمَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَاهُ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ مَلِكُهُ عَلَيْهِ
فَلَا اسْتِصْلَاحَ مِنْهُ وَنَازَعَ كَثِيرُونَ فِي الْمُكَاتِبِ وَبَنَوْا عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ مَلَكَ قِتْلًا يَعْصِيهِ الْحُرُّ لَا يَحُدُّهُ
لِأَنَّهُ لَيْسَ حُرًّا كُلُّهُ وَالْمَعْتَمِدُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمُكَاتِبِ وَالْمُبْعُضُ أَوْلَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَلِكَهُ نَأَمَّ تَجِبَ
فِيهِ الزَّكَاةُ وَغَيْرُهَا بِخِلَافِ مَلِكِ الْمُكَاتِبِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ السَّيِّدَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ) لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا
يَحُدُّهُ وَكَوْنُ التَّعْزِيرِ غَيْرَ مُضْطَرِّطٍ بِخِلَافِ الْحَدِّ لَا يُؤْثَرُ؛ لِأَنَّهُ مَجْتَنَدٌ فِيهِ كَالْقَاضِي إِنَّمَا لِحَقِّ
نَفْسِهِ فَيَجُوزُ قَطْعًا (و) أَنَّهُ (يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ) وَتَرْكِتُهَا (بِالْقَوْبَةِ).....

مِنْ شُرُوطِ الْحَدِّ وَكَيْفِيَّتِهِ.

❦ قَوْلُ (سَيِّدٍ) (يُحْلُون عِيْدَهُمْ) أَيِ إِذَا لَمْ يُنَازِعْهُمْ الْإِمَامُ وَالْأَمِيرُ أَوَّلَى أَه. مَنِهَجٌ. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَعْمُومِ
الْخَبَرِ الثَّانِي) أَيِ «أَقْبِمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ عَامٌّ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ
إِلَى الْمَالِكِ فَلَمْ يَقْدِرْ الْخَبَرُ بِالثَّانِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْمُسْلِمُ الْمَمْلُوكُ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ مُعْتَمَدٌ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَأَنَّ
الْكَافِرَ الْخ أَه. ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَيَسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ الْخ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا نَقَلَاهُ الْخ) أَيِ
دُونَ سَيِّدِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ كَمَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَاهُ لَا لِمَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ
الْخِلَافِ فِي الْكَافِرِ إِذَا كَانَ عَبْدُهُ كَافِرًا أَمَّا إِذَا كَانَ مُسْلِمًا فَلَيْسَ لَهُ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ بِحَالٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ
كَيْسٍ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِنَّهُ الْأَصَحُّ الْمُخْتَارُ أَه. وَبِذَلِكَ يَتَحَلَّى تَوَقُّفُ السَّيِّدِ عُمَرُ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ
الْمُغْنِي مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ: وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ هَذَا يُخَالِفُ مَا فِي التَّخْفَةِ فَلْيَعْرِزْ فَلَمَلَّ فِي الْعِبَارَةِ سَقَطًا أَوْ
اخْتَلَفَ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ أَه. فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى إِزْجَاعِ قَوْلِ الشَّارِحِ خِلَافًا لِلْخ إِلَى مَا قَبْلَ قَوْلِهِ كَمَا نَقَلَاهُ
الْخ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ دُونَ سَيِّدِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الْمُكَاتِبِ) أَيِ فِي حُدِّهِ لِمَمْلُوكِهِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَبَنَوْا عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى التَّرَاجُعِ. ❦ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَهُ) أَيِ الْمُصَنِّفُ فِي الْمُكَاتِبِ مِنْ حُدِّهِ لِمَمْلُوكِهِ
وَالْمُبْعُضُ أَوْلَى مِنْهُ أَيِ مِنَ الْمُكَاتِبِ فِي حُدِّهِ لِمَمْلُوكِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِحَقِّ اللَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ بَحَثَ فِي
النَّهَاجِ وَالْمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِحَقِّ اللَّهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنِهَجِ وَلِحَقِّ غَيْرِهِ أَه. سَمِ عِبَارَةُ ع. ش. وَيَقِي حَقُّ
غَيْرِهِ كَأَنَّ سَبَّ شَخْصًا أَوْ ضَرْبَهُ ضَرْبًا لَا يُوجِبُ ضَمَانًا وَيَتَّبَعِي لِحَقِّهِ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى يَقْرَأُ عَلَيْهِ السَّيِّدُ عَلَى
الْأَصَحِّ أَه. وَلَعَلَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى مَا فِي الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ.

(ثَنِيَّةٌ): مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى أَمَّا حُقُوقُ نَفْسِهِ وَكَذَا حُقُوقُ غَيْرِهِ فَيَسْتَوْفِيهَا قَطْعًا أَه.

❦ قَوْلُهُ: (لَا يُؤْثَرُ فِيهِ) أَيِ فِي قِيَاسِ التَّعْزِيرِ عَلَى الْحَدِّ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ السَّيِّدُ يَجْتَنِدُ فِيهِ أَيِ فِي
التَّعْزِيرِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ وَتَرْكِتُهَا الْخ) وَلَا بُدَّ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ عِلْمِهِ بِصِفَاتِ
الشُّهُودِ وَأَحْكَامِ الْحُدُودِ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِغَيْرِهَا فَلَوْ سَمِعَ الْبَيِّنَةَ بِزَنَاهُ عَالِمًا بِأَحْكَامِهَا أَوْ قَضَى بِمَا

❦ قَوْلُهُ: (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنِهَجِ وَلِحَقِّ غَيْرِهِ.

المقتضية للحد أو التعزير أي بموجبها لملكه الغاية فالوسيلة أولى وقضيته أنه لا فرق هنا أيضاً بين الكافر والمكاتب وغيرهما لكن بحث جمع اختصاص سماعها بالحُرّ المذلل العارِف بصفات الشهود وشروطهم وأحكام العقوبة زاد بعضهم الذكورة وفيه نظر (والرجم) الواجب في الزنا يكون (بمذني) أي طين مُتَحَجِّر (و) نحو خَشَبٍ وعَظْمٍ والأولى كونه بنحو (ججارة مُعَدِّلَةٍ) بأن يكون كل منها مثلاً الكف نعم، بحرّم بكبير مُدْفَنٍ لِنَفْوِته المقصود من التشكيل وبصغير ليس له كبير تأثير لَطُولٍ تعذيبه ونازع فيه البلقيني يخبر مسلم في قصة ما عَزَّ أَنْهُمْ رَمَوْهُ بما وجدوه حتى بالجلاميد وهي الججارة الكبار ويُجَابُ بأنّها تصدّق بالمعتدل المذكور بل قولهم: فاشتدّ واشتدّنا خلفه حتى أتى غرض الحرّة فانتصّب لنا فرمّته بالجلاميد الحرّة حتى سكن فيه دليل على أنّ تلك الجلاميد لم تكن مُدْفَنَةٌ وإلا لم يُعَدِّدُوا الرمي بها إلى أن سكن والأولى أن لا يُنْعَدَّ عنه فيخطئه ولا يدنو منه فيؤلمه أي إلاماً يؤدّي إلى سرعة التذفيف، وأن يتوقّى الوجه.

شاهد من زناه جازَ وخَرَجَ بكونه عالماً بأحكام البيّنة ما لو لم يكن عالماً بها فلا يسمّمها لعدَمِ أهليّته لِسَمَاعِهَا اهـ. مُثْنِي وَرَوَّضَ مع شَرْحِهِ. قُود: (المقتضية) بكَسْرِ الضاد. قُود: (أي بموجبها) بكَسْرِ الجيم أي ما يوجب الحد والتعزير والمراد بالغاية هنا الحد والتعزير اهـ. كُرْدِي والأولى أي ما يوجب العقوبة إلخ. قُود: (فالوسيلة) أي البيّنة ع ش ومُثْنِي. قُود: (وقضيته إلخ) عبارة المُثْنِي وقال الرزكشي إطلاق المُصَنَّفِ السَّيِّدِ بَعْدَ ذِكْرِ الكافر والمكاتب يوهّم طَرْدَ ذلك فيهم، وهو مَنعُوقٌ وقد صرّح الزافعي وغيره باختيار الأهلية في سماع البيّنة وعلى هذا فَيُخْرَجُ الفاسق والمكاتب اهـ. وقال شيخي: المراد بأن يكون فيه أهلية سماع البيّنة أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا فَيَسْمَعُهَا الفاسق وغيره، وهو ظاهر كلام الشيخين اهـ. قُود: (وقضيته) أي كلام المُصَنَّفِ. قُود: (أنه لا فرق إلخ)، وهو المُعْتَمَدُ اهـ. نِهَابَةٌ وتَقَدَّمَ عَنِ الْمُثْنِي مِثْلُهُ. قُود: (هنا) أي في سماع البيّنة أيضاً أي كالحَدِّ. قُود: (وفيه نظر) أي في البحث المذكور. قُود: (لِلوَاجِبِ فِي الزَّنا) إلى قوله ولا يُنافيه في النهاية إلّا قوله (وَأَنْ يَخْلَى وَالْإِتْقَاءَ بَيْنَهُ). قُود: (أي طين) إلى قوله: ونازع في المُثْنِي. قُود: (من التشكيل) بيانٌ لِلْمَقْصُودِ. قُود: (ونازع فيه البلقيني) إلى قوله تصدّق إلخ عبارة النهاية: وما في خبر مسلم في قصة إلخ غير مُنافٍ لذلك لِصِدْقِهَا إلخ. قُود: (ونازع فيه البلقيني) وقال يُرْمَى بِالْخَفِيفِ وَالثَّقِيلِ عَلَى حَسَبِ مَا يَجِدُهُ الرَّامِي اهـ. مُثْنِي. قُود: (وَيُجَابُ) أي عَنِ اسْتِدْلَالِهِ بِالْخَبَرِ بِأَنَّهَا أَيْ الْجَلَامِيدُ. قُود: (بل قولهم) أي الصحابة الرَّاجِعِينَ لِإِمَاعِزٍ. قُود: (هَرَضُ الحرّة) وهي اسمُ جَبَلٍ فِي الْمَدِينَةِ اهـ. ع ش. قُود: (دليل إلخ) خبر (بل قولهم إلخ). قُود: (والأولى) إلى قوله: وظاهر المتن في المُثْنِي إلّا قوله أي إلاماً يؤدّي لِسرعة التذفيف وقوله ويُعْتَدُّ إِلَى الْمَثْنِ. قُود: (والأولى) أن لا يُنْعَدَّ هُنَا إلخ) قال المازدي والأولى لِمَنْ حَضَرَهُ أَنْ يَرْجُمَهُ إِنْ رَجِمَ بِالْبَيِّنَةِ، وَأَنْ يَمْسِكَ عَنْهُ إِنْ رَجِمَ بِالْإِفْرَارِ اهـ. مُثْنِي.

إِذْ جَمِيعٌ بَدَنِهِ مَحَلٌّ لِلرَّجْمِ، وَأَنْ يُخْلَى وَالْإِثْقَاءُ بِيَدِهِ وَتُقَرَضُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ لِتَكُونَ خَاتَمَةً أَمْرِهِ وَلِتُسْتَرَّ عَوْرَتُهُ وَجَمِيعٌ بَدَنِهَا وَيُقَرَّرُ بِصَلَاةٍ دَخَلَ وَتَشْتَأُ وَيُجَابُ لِشُرْبٍ لَا أَكَلَ وَلِصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ وَيُجَهَّرُ وَيُذْفَرُ فِي مَقَابِرِنَا وَيُعْتَدُ بِقَتْلِهِ بِالسَّيْفِ لَكِنْ فَاتَ الْوَاجِبُ (وَلَا يُخْفَرُ لِلرَّجُلِ) عِنْدَ رَجْمِهِ وَإِنْ ثَبَتَ زِنَاهُ بَبَيِّنَةٍ وَظَاهِرِ الْمَتَنِ امْتِنَاعُ الْحَفْرِ لِكَيْتُهُ جَرَى فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَلَى التَّخْيِيرِ؛ لِأَنَّهُ صَحَّ أَنَّ مَا عَزَا حُفْرَ لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يُخْفَرْ لَهُ وَاخْتَارَهُ الْبُلْقَيْنِي وَجَمَعَ بِأَنَّهُ حُفِرَ لَهُ أَوَّلًا حُفْرَةً صَغِيرَةً فَهَرَبَ مِنْهَا فَاتَّبَعُوهُ حَتَّى قَتَلُوهُ بِالْحَرَّةِ كَمَا مَرَّ وَلَا يُنَافِيهِ مَا فِي رِوَايَةِ حُفْرٍ إِلَى صَدْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْلُعُ مِنْهَا وَيَهْرُبُ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْحَفْرِ وَتُرْوَى فِيهَا رَدُّ التُّرَابِ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَتَحَكَّنَ مِنَ الْخُرُوجِ (وَالْأَصَحُّ اسْتِغْنَاءَهُ لِلْعَرَاةِ) بِحِكْمٍ يَلْتَمِسُ صَدْرَهَا (إِنْ ثَبَتَ زِنَاهَا) (بَبَيِّنَةٍ) أَوْ لِمَا نِ كَمَا بَحَثَ الْبُلْقَيْنِي لِقَلِّ تَكْشِيفِ لَا إِقْرَارِ لِثَبَتِهَا الْهَرَبُ إِنْ رَجَعَتْ وَثُبُوتُ الْحَفْرِ فِي الْغَايِدَةِ مَعَ أَنَّهَا كَانَتْ مُقَرَّةً لِيَبَانَ الْجَوَازُ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يُخْفَرِ لِلْجَهَنِّيَّةِ وَكَانَتْ مُقَرَّةً أَيْضًا (وَلَا يُؤْخَرُ الرَّجْمُ لِعَرْضِ) يُزَجَّى بُزْوُهُ (وَعَزَّ وَتَزِدُ مَفْرَطِينَ)؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ مُسْتَوْفَاةٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ (وَقِيلَ يُؤْخَرُ) أَيِ نَذْبًا (إِنْ ثَبَتَ بِالْقِرَافِ)؛ لِأَنَّهُ يَسْتَبِيلُ مِنَ الرَّجْمِ وَيُزَادُ أَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهُ أَمَّا مَا لَا يُزَجَّى بُزْوُهُ فَلَا يُؤْخَرُ لَهُ قَطْعًا عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ

• فَوَدَّ: (إِذْ جَمِيعٌ بَدَنِهِ الْخ) حِلَّةٌ لِعَدَمِ الْحُرْمَةِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَوَّلَى الْخ. اه. كُزْدِي. • فَوَدَّ: (وَأَنْ يُخْلَى وَالْإِثْقَاءُ بِيَدِهِ) جِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى وَلَا يُزَيِّطُ وَلَا يَقَيِّدُ. اه. وَجِبَارَةُ الْكُزْدِي وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ (وَالْإِثْقَاءُ) بِمَعْنَى (مَعَ) فَالْإِثْقَاءُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَالْمَغْنَى وَالْأَوَّلَى أَنْ يُخْلَى مِنْ أَنْ يَقْتَرِفَ نَفْسَهُ بِيَدِهِ يَعْنِي لَا يُزَيِّطُ. اه. • فَوَدَّ: (وَتُقَرَضُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ) أَيِ وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا تَابَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْحُدُودُ. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلِتُسْتَرَّ الْخ) أَيِ وَجُوبًا. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَيُجَابُ لِشُرْبٍ) أَيِ وَجُوبًا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (لَا أَكَلَ) أَيِ لِأَنَّ الشُّرْبَ لِعَطَشٍ سَابِقٍ وَالْأَكْلَ لِشَبَعٍ مُسْتَقْبَلٍ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلِصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ) أَيِ يُجَابُ لِذَلِكَ نَذْبًا فِيمَا يَظْهَرُ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَيُجَهَّرُ الْخ) جِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلِلْمَقْتُولِ حُدًّا بِالرَّجْمِ أَوْ غَيْرِهِ حُكْمُ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ غُسْلِ وَتَكْفِينِ وَصَلَاةٍ وَغَيْرِهَا كِتَابُكَ الصَّلَاةُ إِذَا قِيلَ. اه. • فَوَدَّ: (وَلَنْ ثَبَتَ زِنَاهُ بَبَيِّنَةٍ) كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَقَصْلُ الْمَاوَزْدِي وَالشَّبَعُ أَبُو إِسْحَاقَ يَبْنُ أَنْ يَثْبُتَ زِنَاهُ بَبَيِّنَةٍ فَيَسْنَ أَنْ يُخْفَرَ لَهُ حُفْرَةٌ يَنْزِلُ فِيهَا إِلَى وَسَطِهِ لِيَتَمَتَّعَ مِنَ الْهَرَبِ أَوْ بِإِقْرَارِ فَلَا يُسْنُ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَمْ يُخْفَرَ لَهُ) أَيِ وَصَحَّ أَنَّهُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَاخْتَارَهُ) أَيِ التَّخْيِيرِ. • فَوَدَّ: (وَجَمَعَ) أَيِ الْبُلْقَيْنِي يَبْنُ الرِّوَايَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (فَهَرَبَ مِنْهَا) أَيِ فَلَمَّا رَجِمَ هَرَبَ مِنْهَا. اه. نِهَابَةٌ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ ذَلِكَ الْجَمْعُ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ الْخ حِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. • فَوَدَّ: (بِحِكْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُزَادُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لِمَا نِ كَمَا بَحَثَ الْبُلْقَيْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُنِي بِعُكَايَلِ فِي التَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى نِزَاعٍ. • فَوَدَّ: (وَتُبُوتُ الْحَفْرِ الْخ) رَدٌّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ.

• فَوَدَّ: (بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يُخْفَرِ لِلْجَهَنِّيَّةِ وَكَانَتْ مُقَرَّةً أَيْضًا) قَدْ يُعَكَّسُ قِبَالُ الْحَفْرِ فِي الْغَايِدَةِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَتَرَكَهُ فِي الْجَهَنِّيَّةِ لِيَبَانَ الْجَوَازُ لِلتَّرَكِ.

وكذا لو ارتد أو تَحَتَّم قتلُه في المُحَارَبَةِ نعم، يُؤْخَرُ لَوْضَعِ الحَمَلِ وَالْفِطَامِ كما قَدَّمَهُ في الجراحِ وَلِزَوَالِ جُنُونٍ طَرَأَ بَعْدَ الإِقْرَارِ (وَيُؤْخَرُ الْجِلْدُ لِمَرْضِي) أو نحو جُرْحٍ يُزْجَى بُرْؤُهُ مِنْهُ أو لِكُونِهَا حَامِلًا؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ الرَّدْعَ لَا الْقَتْلَ (فَإِنْ لَمْ يُزَجَّ بُرْؤُهُ جِلْدًا) إِذْ لَا غَايَةَ تُنْتَظَرُ (لَا بِسَوْطٍ) لِقَلَّ تَهْلِكَ (بَل) بِنَحْوِ نِعَالٍ وَتَوَقَّفَ الْبُلْقِينِي فِيمَا أَلَمَّ الْعِشْكَالُ وَأَطْرَافُ ثِيَابٍ وَ (بِشْكَالٍ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَشْهَرُ مِنْ فَتْحِهَا وَبِالْمُثَلَّثَةِ أَيْ عُرْجُونٍ (عَلَيْهِ مِائَةٌ غَضِي) وَهِيَ الشَّامِرِيخُ فَيُضْرَبُ بِهِ الْحُرُّ مَرَّةً لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ بِذَلِكَ (فَإِنْ كَانَ) عَلَيْهِ (عَمَشُونَ) غُضُنًا (ضُرِبَ بِهِ مَرَّتَيْنِ) لِتَكْمِيلِ الْمِائَةِ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ فِيهِ وَفِي الْقِرْنِ (وَقَمَّشَهُ الْأَغْصَانُ) جَمِيعًا (أَوْ يَنْكَبِسُ بِمَعْضَاهَا عَلَى بَعْضِ لَبَنَالِهِ بَعْضُ الْأَلَمِّ) لِقَلَّ تَتَعَطَّلُ حِكْمَةُ الْجِلْدِ مِنَ الزَّجْرِ وَبِهِ فَارَقَ الْاِكْتِفَاءُ فِي الْأَيْمَانِ بِضَرْبٍ لَا يُؤْلَمُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ؛ لِأَنَّ مِثْنَاهَا عَلَى الْمَرْفَعِ وَغَيْرِ الْمُؤْلَمِ يُسَمَّى ضَرْبًا عَزْفًا أَمَّا إِذَا لَمْ تَمَّشْهُ وَلَمْ يَنْكَبِسْ بِمَعْضَاهَا عَلَى بَعْضٍ أَوْ شَكٍّ فِي ذَلِكَ فَلَا يَكْفِي (فَإِنْ تَرَأَى) بِفَتْحِ الرَّاءِ

• فُودَ: (وَكَذَا) أَيْ لَا يُؤْخَرُ قَطْعًا. • فُودَ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِشْكَالٍ فِي الْمُغْنِيِّ. • فُودَ: (يُؤْخَرُ لَوْضَعِ الحَمَلِ) قُلُو أَقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدَّ حَرَمَ وَاعْتَدَّ بِهِ وَلَا شَيْءَ فِي الحَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَتَحَقَّقْ حَيَاتُهُ، وَهُوَ إِنَّمَا يُضْمَنُ بِالْفُورَةِ إِذَا انْفَصَلَ فِي حَيَاةِ أُمِّهِ وَأَمَّا وَلَدُهَا إِذَا مَاتَ لِقَدَمٍ مِّنْ يُزْضِعُهُ قَيْتَنِي ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّهُ بِقَتْلِ أُمِّهِ أَتْلَفَ مَا هُوَ غِذَاءُ لَهُ أَخَذًا يَمَّا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ ذَبَحَ شاةً فَمَاتَ وَلَدُهَا هـ. ع ش. • فُودَ: (لَوْضَعِ الحَمَلِ إلخ) سَوَاءٌ كَانَ الحَمَلُ مِنْ زَنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ هـ. مُغْنِي. • فُودَ: (وَلِزَوَالِ جُنُونٍ إلخ) يَعْنِي إِذَا أَقْرَأَ بِالزَّنَا ثُمَّ جُنَّ لَا يُحَدُّ فِي جُنُونِهِ بَلْ يُؤْخَرُ حَتَّى يُفَيَّقَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَزْجَعُ بِخِلَافِ مَا لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ ثُمَّ جُنَّ هـ. مُغْنِي. • فُودَ: (أَوْ نَحْوِ جُرْحٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَفِي مَعْنَى الْمَرِيضِ النَّفْسَاءِ وَمَنْ بِهِ جُرْحٌ أَوْ ضَرْبٌ هـ. • فُودَ: (يُزْجَى بُرْؤُهُ) كَالْحُمَى وَالصَّدَاعِ هـ. مُغْنِي. • فُودَ: (سَنِي) (فَإِنْ لَمْ يُزَجَّ بُرْؤُهُ إلخ) أَيْ كَرَمَانَةٍ أَوْ كَانَ يَضُورُ هـ. مُغْنِي. • فُودَ: (بَلْ يَنْحَوِي نِعَالٍ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ. • فُودَ: (وَتَوَقَّفَ الْبُلْقِينِي إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَإِنْ نَارَعَ الْبُلْقِينِي فِي الضَّرْبِ بِالنِّعَالِ هـ. • فُودَ: (وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ) حُطِفَ عَلَى نِعَالٍ. • فُودَ: (سَنِي) (بِشْكَالٍ) وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْبَلَحُ بِمَنْزِلَةِ الْعُقُودِ مِنَ الْكَرَمِ هـ. مُغْنِي. • فُودَ: (أَيْ عُرْجُونٍ)، هُوَ الْبِشْكَالُ إِذَا يَسَّسَ وَبِشْكَالٍ، هُوَ الرُّطْبُ فَكَانَهُ يَبِينُ بِهَذَا التَّفْسِيرِ الْمُرَادُ مِنَ الْبِشْكَالِ هُنَا هـ. رَشِيدِي. • فُودَ: (وَهِيَ إلخ) أَيْ الْمُرْجُونُ أَوْ الْبِشْكَالُ وَالتَّائِيثُ لِرِعايَةِ الْخَبَرِ. • فُودَ: (فَيُضْرَبُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي وَإِذَا جَاءَ الْإِمَامُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَسَرَهَا، وَقَوْلَهُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ وَقَوْلَهُ مَعَ الْحَبْسِ. • فُودَ: (سَنِي) (ضُرِبَ بِهِ مَرَّتَيْنِ) أَيْ وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا ضُرِبَ بِهِ مَرَّةً وَاجِدَةً هـ. • فُودَ: (فِيهِ) أَيْ الْحُرُّ. • فُودَ: (أَمَّا إِذَا لَمْ تَمَّشْهُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا ضَمِنَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ شَكَّ وَقَوْلَهُ مَعَ الْحَبْسِ.

• فُودَ: (طَرَأَ بَعْدَ الإِقْرَارِ) يُثَبِّتُ أَنَّهُ لَا تَأْخِيرَ لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ.

وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزأه) وفارق معضوبها حُج عنه ثم شُفِي بأن الحدود مَبْنِيَّة على الدَّزِءِ أو قبله حُدَّ كالأصحاء قطعاً أو في أثناءه اغتدَّ بما مضى وحُدَّ الباقي كالأصحاء (ولا جلد في حرٍّ ويزيد مفريطين) بل يُؤَخَّرُ مع الحبس لوقت الاعتدال ولو ليلاً وكذا قطع السرقة بخلاف القود وحُدَّ القذف لأنهما حتى آدمي واستثنى المازودي والروباني من يبلد لا ينفك حره أو يزده فلا يؤخَّر ولا يُنْقَلُ لِمُعْتَدِلَةٍ لِتَأْخِرِ الحُدِّ والمشقة ويُقَابَلُ إفراط الزَّمن بتخفيف الضرب ليسلم من القتل (وإذا جلد الإمام) وأو نائيه (في مرض أو حرٍّ أو يزده) أو يضو خلقي لا يحتل السياط (فلا ضمان على النفس) لِحُصُولِ التَّلَفِ من واجب أقيم عليه، وإنما ضمَّ من خُتِنَ في ذلك بالدية ليثبت قدر الجلد بالنفس والختان بالاجتهاد فكان مشروطاً بسلامة العاقبة كالتمزيق واستشكل الزركشي ما ذكَّر في التضمين وقال الظاهر وجوب الضمان لأن جلد مثله بالثكال لا بالسياط (فيقتضي) هذا النفس (أن التأخير مستحب)، وهو كذلك عند الإمام لكنه صَحَّح في الروضة وجوبه وعليه لا ضمان أيضاً واعتمده الأذرعِي ونقله عن جمع ويؤيده قول ابن المنذر أجمعوا على أنَّ المريض لا يُجلد حتى يصحَّ وصوب البلقيني حمل الأول على ما إذا كان الجلد في ذلك لا يهلك غالباً ولا كثيراً والوجوب على خلافه.

❦ قول (سنن): (أجزأه) أي الضرب به ولا يُعَادُ قَلْو ضَرْبٍ بما ذكَّر من يُرجى يزده فبرئ لم يُجزه ويُخَيَّر من له قَذْفٌ على مريض بين الضرب بيثكال ونحوه وبين الصبر إلى بزده اه. مُعْنِي. ❦ قوله: (أو قبله) عطف على قوله بعد ضربه.

❦ قول (سنن): (مفريطين) أي شديدنين اه. مُعْنِي. ❦ قوله: (مع الحبس) ولا يُخْبَسُ على الزاجع في حد من حدوده تعالى كما صرحوا في باب استيفاء القصاص اه. نهاية. ❦ قوله: (لوقت الاعتدال) متعلق بـ (يؤخَّر). ❦ قوله: (بخلاف القود وحُدَّ القذف) أي فلا يؤخَّران اه. نهاية. ❦ قوله: (لِمُعْتَدِلَةٍ) أي من البلاد.

❦ قول (سنن): (وإذا جلد الإمام إلخ) خرَّج به السيّد فلا يضمَّن رقيقه جزماً اه. مُعْنِي. ❦ قوله: (أو يضو خلقي) بكسر التوین وسكون الضاد أي ضعیف البدن. ❦ قوله: (لِحُصُولِ التَّلَفِ) إلى قوله ويؤيده في المُعْنِي. ❦ قوله: (في ذلك) أي المرض أو الحر أو البرد. ❦ قوله: (فكان) أي الختان. ❦ قوله: (واستشكل الزركشي إلخ) عبارة المُعْنِي واقتصار المُصَنِّف على عدم الضمان في الحر والبرد والمرض قد يُشْمِرُ بوجوبه إذا كان الزاني يضو الخلقي لا يحتل السياط فجَلَدَهُ بها فمات، وهو الظاهر كما قاله الزركشي؛ لأن جلد مثله إلخ. ❦ قوله: (وهو كذلك إلخ) عبارة النهاية وليس كذلك بل المُعْتَمَدُ كما صَحَّح في الروضة وجوبه وعليه فلا ضمان أيضاً اه. ❦ قوله: (واقتضاه) أي وجوب التأخير اه. مُعْنِي وكذا الضمير في نقله ويؤيده قوله: حمل الأول أي ما اقتضاه النفس من الاستحباب. ❦ قوله: (في ذلك) أي المرض أو الحر أو البرد.

❦ قوله: (لكنه صحَّح في الروضة وجوبه) كَتَبَ عليه م ر وقوله وعليه لا ضمان كَتَبَ عليه لا ضمان م ر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

من حَدٍّ مَنَعَ لِمَنِهِ مِنَ الْفَاحِشَةِ أَوْ قَدَّرَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَهُ فَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ (الْقَذْفُ)، هُوَ هَذَا الرَّمْيُ بِالزُّنَا فِي مَرَضِ التَّعْيِيرِ لَا الشَّهَادَةِ، وَهُوَ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَإِنْ أَوْجِبَ التَّعْيِيرُ لَا الْحَدَّ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ خِلَافَهُ وَإِنَّمَا وَجِبَ الْحَدُّ بِهِ دُونَ الرَّمْيِ بِالْكُفْرِ لِقُدْرَةِ هَذَا عَلَى نَفْيِ مَا رُمِيَ بِهِ بِأَنْ يُجَدَّدَ كَلِمَةُ الْإِسْلَامِ وَمَرُوثُ تَفَاصِيلِ الْقَذْفِ فِي اللَّعَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ حَدِّ الْقَذْفِ)

• فَوَدَّ: (مِنْ حَدٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَقْلِيًا فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ (أَي وَإِنْ) إِلَى وَإِنَّمَا وَجِبَ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ أَيْمَ وَقَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ إِلَى وَكَذَا مُكْرَمُهُ وَقَوْلُهُ مَعَ عَدَمِ الْإِثْمِ، وَقَوْلُهُ أَوْ وَلَدٍ غَيْرِهِ وَإِلَى التَّيْبَةِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ (أَي وَإِنْ) إِلَى، وَإِنَّمَا وَجِبَ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (مِنْ حَدِّ الْخ) أَي مَأْخُودٌ مِنْهُ لَمَّةٌ أ. ه. ع ش. • فَوَدَّ: (لِمَنِهِ) أَي الْحَدَّ الشَّرْعِيَّ. • فَوَدَّ: (مِنْ الْفَاحِشَةِ) أَي مِنَ الْأَفْعَامِ عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (فَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ) مَقْهُومُهُ جَوَازُ التَّقْصِصِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِإِذْنِ الْمُقْدُوفِ سَمِ أ. ه. ع ش. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَي شَرَعَا أ. ه. ع ش. • فَوَدَّ: (لَا الشَّهَادَةَ) عِبَارَةُ الْمُنْفِي لِيُخْرِجَ الشَّهَادَةَ بِالزُّنَا فَلَا حَدَّ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ بِهِ دُونَ أَرْبَعَةٍ كَمَا سَيَأْتِي أ. ه. وَجِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَنْظَرَ هَلْ يَرُدُّ عَلَى التَّغْرِيفِ مَا لَوْ شَهِدَ أَقْلٌ مِنَ النَّصَابِ أَوْ رَجَعَ بَعْضُ الشُّهُودِ أ. ه. • فَوَدَّ: (مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ) أَي بَعْدَ مَا مَرَّ أ. ه. نِهَآيَةُ أَي مِنَ الْقَتْلِ وَالرَّذَةِ وَالزُّنَا. • فَوَدَّ: (وَإِنْ أَوْجِبَ التَّغْيِيرُ الْخ) قَالَ الْحَلِيمِيُّ: قَذْفُ الصَّغِيرَةِ وَالْمَمْلُوكَةِ وَالْحُرَّةِ الْمُتَّهَكَةِ مِنَ الصَّغَائِرِ؛ لِأَنَّ الْإِذْيَةَ فِي قَذْفِهِنَّ دُونَهُ فِي الْكِبِيرَةِ الْحُرَّةِ الْمُسْتَحْرَةِ أ. ه. كُرْدِيَّ. • فَوَدَّ: (لِقُدْرَةِ هَذَا الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالنِّسْبَةِ لِدَفْعِ الْعَارِ فَتَجْدِيدُ الْإِسْلَامِ لَا يَنْفِيهِ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْخُرُوجِ عَنِ الْمَقْصِيَةِ بِفَرْضِ تَحَقُّقِهَا فَالزُّنَا كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَقْوِيَةِ فِيهِ لَا يَتَّبَعُ بِمُجَرَّدِ الْقَذْفِ بَلْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَمَامِ نِصَابِ الشَّهَادَةِ وَحَيْثُ لَا قَذْفَ، وَإِنْ أُريدَ أَمْرٌ آخَرُ فَلْيَبَيِّنْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أ. ه. سَيَدُ عُمَرُ وَفَرَّقَ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: بِأَنْ يُجَدَّدَ كَلِمَةُ الْإِسْلَامِ أَيْ وَبِهَا يَنْتَهِي وَضْفُ الْكُفْرِ الَّذِي رُمِيَ بِهِ وَيَتَّبَعُ وَضْفُ الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ نَحْوِ التُّوبَةِ مِنَ الزُّنَا لَا يَتَّبَعُ بِهَا وَضْفُ الْإِخْصَانِ أ. ه. • فَوَدَّ: (وَمَرُوثُ تَفَاصِيلِ الْقَذْفِ الْخ) أَي فَاسْتَقْنَى الْمُصَنِّفُ بِهَا عَنْ إِعَادَتِهَا هَذَا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ حَدِّ الْقَذْفِ)

• فَوَدَّ: (فَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ) مَقْهُومُهُ جَوَازُ التَّقْصِصِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بِإِذْنِ الْمُقْدُوفِ.

(شرط حد القاذف) الالتزام وعدم إذن المقدوف وفرعيته للقاذف فلا يُحدُّ حريمي وقاذفٌ أذن له، وإن أئيم ولا أصل، وإن علا كما يأتي (والتكليف) فلا يُحدُّ صبي ومجنون يُرفع القلم عنهما (إلا السكران) فإنه يُحدُّ، وإن كان غير مُكَلِّفٍ تَلْفِظًا عليه كما مرَّ (والاختيان) فلا يُحدُّ مُكرَّةً عليه يُرفع القلم عنه أيضًا مع عدم التعبير وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الجنابة منه حقيقة وبسبب التلَفُظ به لِدَاعِيَةِ الإكراه وكذا مُكرِّهه وفارق مُكرَّة القاتل بآئه الله إذ يُمكنه أخذ يده فيقتل بها دون لسانه فيقذف به وكذا لا يُحدُّ جاهلٌ بتخريمه لقرب إسلامه أو بُغْيِهِ عن عالمي ذلك (وَيُعْزَرُ) القاذف (المُضَرَّ) الصبي أو المجنون زَجْرًا له وتأديبًا ومن ثم سقط بالبلوغ والإفاقة (ولا يُحدُّ أصل) أب أو أم، وإن علا (بقذف الولد) ومن ورثه الولد (وإن سفل) كما لا يُقتل به ولكنهُ يُعْزَرُ للإيذاء ويُفَرَّقُ بينه وبين عدم حُبْسِهِ بدينه بأن الحبس عقوبة قد تدوم مع عدم الإثم فلم يُلَظَّ بحال الأصل على أن الزاني صرح بأنه حيث عَزَّرَ إنما هو ليحقَّ الله دون

فود: (فلا يُحدُّ حريمي) أي ومؤمن أم. ع ش. فود: (وإن أئيم إلخ) أي القاذف لأئيمه. فود: (كما مرَّ) أي في باب الزنا في شرح الآل السكران. فود: (فلا يُحدُّ مُكرَّة) ولو لم يُعلم إكراهه وأدعاه هل يُقتل أو لا؟ أو يُقتل إن وُجِدَتْ قرينة؟ لا يبيدُ الثالث فليراجع سم على المنهَج. أم. ع ش. فود: (ويده) أي بقوله مع عدم التغيير. فود: (لوجود الجنابة منه إلخ) يعني أن المأخذ هنا التغيير ولم يوجد وهناك الجنابة وقد وُجِدَتْ. أم. كُرْدِي. فود: (ويجب التلَفُظ به) أي يجب لدفع الحد التلَفُظ بما أكره به فإن زاد أو تَلَفُظَ بغيره وجب الحد. أم. كُرْدِي. فود: (به) أي بالقذف. أم. ع ش. فود: (لِدَاعِيَةِ الإكراه) أي لا تشف أو نحوه. أم. رشيدِي وظاهر صنيع الشارح أن الإطلاق كَقَصْدِ التَّشْفِي وتقدَّم في باب الردة أن المُكرَّة لا تلزمه التورية. فود: (وكذا مُكرِّهه) أي لا حدَّ عليه أيضًا. أم. نهاية أي ويُعْزَرُ ع ش وسيدُ عَمَر. فود: (وفارق) أي مُكرِّه القاذف بكسر الزاء. أم. كُرْدِي قال السيد عَمَرُ وقد يُفَرَّقُ أيضًا بأن التمسَّي لِيُخَطِّرها فُلَظَّ فيها بتضمين من له دخل في إزهايقها مُباشرة أو سببًا أو شرطًا بخلاف المرض فاقْتَصَرَت العقوبة فيه على المُباشرة إن لم يكن له دخل كالإكراه. فود: (بآئه) أي القاتل بالإكراه الله أي المُكرِّه بكسر الزاء. فود: (أو المجنون) أي الذي له نوعٌ تَمَيِّزٌ مُغْنِي ع ش أي كما دلَّ عليه صنيع المُصَنِّف رشيدِي. فود: (ورثه الولد) أي فقط. أم. سيدُ عَمَرُ وعبارة ع ش أي من زوجة وأخ من أم مثلاً. فود: (لِلإيذاء) أي الشلِيل بالقذف فلذا يُعْزَرُ لِيَقِيَّةِ حَقْوِهِ كما يأتي في فصل التَّعْزِيرِ. أم. ع ش. فود: (بينة) أي بين تَعْزِيرِ الأصل لِقَذْفِ قرْضِهِ وبين عدم حُبْسِهِ أي الأصل بدينه أي الفرع. فود: (قد تدوم) أي بخلاف التَّعْزِيرِ فإنه قد يَحْصُلُ بقاء من مجلسٍ ونحوه. أم. مُغْنِي. فود: (مع عدم الإثم) أي من الأصل وحاصل ما ذكروه من الفرق أن منع حبس الأصل لِقَرْضِهِ لَأَمْرَيْنِ: أحدهما أنه عقوبة قد تدوم والثاني عدم الإثم من الأصل بسبب الحبس الذي هو الدين بخلاف التَّعْزِيرِ فيها. أم. رشيدِي عبارة السيد عَمَرُ أي بالنسبة لأصل الدين حيث كان مُباحًا، وإن عَرَضَ الإثم فيه بسبب مَطْلِهِ مع القدرة الذي هو مَطْلَةُ الحبس. أم.

الولد وعليه فلا إشكال ولم يَمُتْ هنا ولا له وقاله في القَوْدِ لِقَوْلِهِ مَا لَوْ كَانَ لِرُجُوعِهِ وَلَدُهُ وَلَدٌ آخَرُ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّ لَهُ الْإِسْتِيفَاءَ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْوَرِثَةِ يَسْتَوْفِيهِ جَمِيعُهُ بِخِلَافِ الْقَوْدِ لَوْ قَالَ لَوْلَدُهُ أَوْ وَلَدٌ غَيْرُهُ يَا وَلَدَ الزَّوْنِ كَانَ قَاضِيًا لِأُمِّهِ فَيُحَدُّ لَهَا بِشَرْطِهِ وَإِذَا وَجِبَ حُدُّ الْقَذْفِ (فَالْخُرُ) حَالَةَ الْقَذْفِ (عَدَهُ ثَمَانُونَ) جَلْدَةً لِلآيَةِ فَدَخَلَ فِيهِ مَا لَوْ قَذَفَ ذِمَّتِي ثُمَّ حَارَبَ وَأَرَقَّ فَيُجْلَدُ ثَمَانِينَ عِتَابًا بِحَالَةِ الْقَذْفِ (وَالزُّوْقُ) حَالَةَ الْقَذْفِ أَيْضًا وَلَوْ مُبْعَضًا وَمُكَاتِبًا وَأُمُّ وَلَدِهِ عَدَهُ (أَرْبَعُونَ) جَلْدَةً إجماعًا وبه خُصِّصَتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ مَنَعَ الشَّهَادَةِ فِيهَا لِلْقَذْفِ مُصَرَّحٌ بِأَنَّهَا فِي الْأَحْرَارِ وَتَغْلِيظًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَّا فَمَا يَجِبُ لِلْآدَمِيِّ لَا يُخَالِفُ فِيهِ الْقِيَمُ الْخُرُ وَإِنْ غَلَبَ حَقُّ الْآدَمِيِّ فِي تَوْقُفِ اسْتِيفَائِهِ عَلَى طَلَبِهِ اتِّفَاقًا وَسُقُوطِهِ بِعَفْوِهِ وَلَوْ عَلَى مَالٍ لَكِنْ لَا يَتَبَيَّنُ الْمَالُ وَكَذَا بَيُوتُ زِنَا الْمَقْذُوفِ بَيِّنَةٌ أَوْ إقرار أو يَمِينُ مَزْدُودَةٌ أَوْ يَلْعَانُ وَمَنْ قَذَفَ غَيْرَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ إِلَّا اللَّهُ وَالْحَفْظَةُ لَمْ يَكُنْ كَبِيرَةً مُوجِبَةً لِلْحَدِّ لِيُخْلَوْهُ عَنْ مَفْسَدَةِ الْإِهْذَاءِ وَلَا يُعَاقَبُ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا

• فَوَدُ: (وَقَالَ فِي الْقَوْدِ) عِبَارَتُهُ هُنَا وَلَا يَقْصَصُ بِقَتْلِ وَلَدٍ، وَإِنْ سَفَلَ وَلَا يَقْصَصُ بِتَبَيُّنِ لَهُ أَيْ الْفَرْعِ عَلَى أَصْلِهِ كَانَ قَتْلُ قِتِهِ أَوْ عَتِيقِهِ أَوْ زَوْجِهِ أَوْ أُمِّهِ أ. ه. • فَوَدُ: (لِقَوْلِهِ مَا لَوْ كَانَ الْخُ) قَدْ يُمْنَعُ الْوُرُودُ حَبِيتُهُ؛ لِأَنَّ الْمُغْنَى وَلَا لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَهُ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْحَدَّ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ سَمِ أ. ه. ع. ش. • فَوَدُ: (مَا لَوْ كَانَ لِرُجُوعِهِ وَلَدُهُ الْخُ) أَيْ وَالْمَقْذُوفُ الزَّوْجَةُ أ. ه. رَشِيدِي أَيْ وَالْقَاضِيفُ أَبُو الزَّوْجِ خِلَافًا لِمَا يَأْتِي عَنْ ع. ش. • فَوَدُ: (وَلَدٌ آخَرُ) أَنْظَرُ مَا فَائِدَةُ قَوْلِهِ آخَرُ. • فَوَدُ: (فَإِنَّ لَهُ الْإِسْتِيفَاءَ الْخُ) أَيْ فَإِذَا قَذَفَهَا الزَّوْجُ ثُمَّ مَاتَتْ وَوَرَّثَهَا ابْنُهُ وَابْنَتُهُ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يَبْنَاهَا مِنْ غَيْرِهِ الْحَدُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَابْنِ الزَّوْجِ الْحَدُّ أ. ه. ع. ش. وَقَضِيَّةٌ صَنِيعُ الشَّارِعِ حَيْثُ قَالَ لِرُجُوعِهِ وَلَدُهُ وَلَمْ يَمُتْ لِرُجُوعِهِ إِنْ الْقَاضِيفُ هُوَ أَبُو الزَّوْجِ لَا الزَّوْجُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ تَصْوِيرًا آخَرَ خَيْرَ مَا فِي الشَّارِحِ. • فَوَدُ: (وَلَوْ قَالَ الْخُ) أَيْ وَلَوْ هَازِلًا أ. ه. ع. ش. • فَوَدُ: (بِشَرْطِهِ) أَيْ شَرْطِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: شَرْطُ حُدِّ الْقَاضِيفِ الْخُ أ. ه. ع. ش. • فَوَدُ: (فَدَخَلَ الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ حَالَةَ الْقَذْفِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيْ الْحُرُّ. • فَوَدُ: (وَبِهِ) أَيْ بِالْإِجْمَاعِ. • فَوَدُ: (خُصِّصَتِ الْآيَةُ) أَيْ «فَلْيُجْلَدُوا ثَمَانِينَ جَلْدَةً» (المر: ١٤). • فَوَدُ: (فِيهَا) أَيْ فِي الْآيَةِ. • فَوَدُ: (مُصَرَّحٌ بِأَنَّهَا الْخُ) أَيْ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْذِفْ أ. ه. مُغْنِي. • فَوَدُ: (وَتَغْلِيظًا لِحَقِّ الْعَطْفِ عَلَى إجماعًا وَفِي هَذَا الْعَطْفِ الْمُقْتَضِي لِكُونِ التَّغْلِيظِ دَلِيلًا مُسْتَحِيلًا نَظَرُ ظَاهِرٌ. • فَوَدُ: (وَإِنْ غَلَبَ الْخُ) غَايَةُ فِي قَوْلِهِ وَتَغْلِيظًا لِحَقِّ أ. ه. رَشِيدِي. • فَوَدُ: (فِي تَوْقُفِ اسْتِيفَائِهِ) أَيْ حُدُّ الْقَذْفِ عَلَى طَلَبِهِ أَيْ الْآدَمِيِّ قَوْلُهُ: (وَسُقُوطِهِ) إِلَى قَوْلِهِ (وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ) فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدُ: (لَكِنْ لَا يَتَبَيَّنُ الْمَالُ) أَيْ عَلَى الْقَاضِيفِ أ. ه. ع. ش. • فَوَدُ: (وَكَذَا ثُبُوتُ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى بَعْفُوهِ. • فَوَدُ: (أَوْ يَلْعَانُ) أَيْ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ أ. ه. مُغْنِي. • فَوَدُ: (وَلَا يُعَاقَبُ فِي الْآخِرَةِ الْخُ).

• فَوَدُ: (لِقَوْلِهِ مَا لَوْ كَانَ لِرُجُوعِهِ وَلَدُهُ الْخُ) قَدْ يُمْنَعُ الْوُرُودُ حَبِيتُهُ لِأَنَّ الْمُغْنَى وَلَا لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَهُ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْحَدَّ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ. • فَوَدُ: (لِقَوْلِهِ مَا لَوْ كَانَ الْخُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا إِيْرَادُهُ عَلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ وَمَنْ وَرِثَهُ الْوَلَدُ إِلَّا أَنْ يُمْنَعَ صِدْقُ آتِهِ وَرِثَتُهَا إِذَا يَسْتَفْرِقُ عَنْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

عِقَابُ كَذِبٍ لَا ضَرَرَ فِيهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ صَادِقًا بَأَنِّ شَاهِدٍ زِنَاهُ لَمْ يُعَاقَبْ، وَهُوَ مُخْتَمَلٌ (و) شَرُطُ (المَقْدُوفِ) لِيُحَدَّ قَاضِيَهُ (الإِحْصَانُ) لِلآيَةِ (وَسَبَقَ فِي اللَّعَانِ) بَيَانُ شُرُوطِهِ وَشُرُوطِ الْمَقْدُوفِ نَعَمْ، لَا يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ الْبَحْثُ عَنْ إِحْصَانِ الْمَقْدُوفِ بَلْ يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى الْقَاضِي إِظْهَارِ الْإِحْصَانِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ لِمَعْصِيَانِهِ بِالْقَذْفِ؛ وَلَآنَ الْبَحْثُ عَنْهُ يُؤَدِّي إِلَى إِظْهَارِ الْفَاجِشَةِ الْمَأْمُورِ بِسِتْرِهَا بِخِلَافِ الْبَحْثِ عَنْ عَدَالَةِ الشُّهُودِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ لِيُحْكَمَ بِشَهَادَتِهِمْ لَانْتِفَاءِ الْمَعْنِيِّ فِيهِ كَذَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ.

(وَلَوْ شَهِدَ) عِنْدَ قَاضِي رِجَالٍ أَحْرَارٍ مُسْلِمُونَ (دُونَ أَرْبَعَةٍ بِالزَّنَا حُدُّوا) حَدَّ الْقَذْفِ (فِي الْأَظْهَرِ)

(فَالِئِدَةُ): اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّ الْغِيَةَ بِالْقَلْبِ يَكْتَبُهَا الْمَلِكَانِ الْحَافِظَانِ كَمَا لَوْ تَلَفَّظَ بِهَا وَيُذْرِكَانِ ذَلِكَ بِالشَّمِّ وَلَعَلَّ هَذَا فِيمَا إِذَا صَمَّمَ عَلَى ذَلِكَ وَالْأَمَّا يَخْطُرُ عَلَى الْقَلْبِ مَغْفُورًا هـ. مُعْنَى.

هـ فَوَدَّ: (لَمْ يُعَاقَبْ) أَيِ فِي الْآخِرَةِ أَضْلًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ هـ. ع ش وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ: وَالَّذِي يَنْجِيهِ أَنَّهُ يَأْتِمُّ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا بِنَاءً عَلَى مَا مَسَى عَلَيْهِ الْغَزَالِيُّ وَتَبِعَهُ التَّوَوُّيُّ مِنْ أَنَّ الْغِيَةَ الْقَلْبِيَّةَ كَاللِّسَانِيَّةِ بَلْ مَا هُنَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا لِسَانِيَّةٌ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا أَحَدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. فَوَدَّ: (بَيَانُ شُرُوطِهِ وَشُرُوطِ الْمَقْدُوفِ) أَيِ شُرُوطِ الْمَقْدُوفِ صَرِيحًا وَشُرُوطِ الْإِحْصَانِ ضَمْنًا فَإِنَّ عِبَارَتَهُ هُنَاكَ وَالْمُخَصَّنُ مُكَلَّفٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ عَفِيفٌ عَنْ وَطْءٍ يُحَدُّ بِهِ وَكَانَ الشَّارِحُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى دَفْعِ الْإِغْتِرَاضِ عَلَى الْمَتْنِ بِأَنَّ الَّذِي سَبَقَ إِنَّمَا هُوَ شُرُوطُ الْمُخَصَّنِ لَا الْإِحْصَانِ لَكِنْ فِي جَمْعِهِ الْفَاعِلُ لَفْظٌ (بَيَانٌ) مَعَ أَنَّهُ فِي الْمَتْنِ ضَمِيرُ الْإِحْصَانِ تَسَاهُلٌ هـ.

رَشِيدِي هـ. فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا يَجِبُ الْإِنْخ) ظَاهِرُهُ الْجَوَازُ لَكِنْ قَوْلُهُ؛ وَلَآنَ الْبَحْثُ الْإِنْخَ قَدْ يَقْتَضِي خِلَافَهُ هـ. ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ لَكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَنْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ إِخْصَانُهُ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ حَالِهِ أَمَّا مَنْ يُشَكُّ فِيهِ فَكَيْفَ يُقَدَّمُ عَلَى عُقُوبَةِ قَاضِيهِ مَعَ الشَّكِّ فِي سَبَبِهَا وَلَعَلَّ هَذَا مَنشَأُ قَوْلِهِ وَكَلَّمَ اللَّهُ تَمَلَّكَ كَذَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هـ. فَوَدَّ: (بَلْ يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى الْقَاضِي) أَيِ حَتَّى لَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ إِخْصَانِ الْمَقْدُوفِ بَعْدَ حَدِّ الْقَاضِي لَا شَيْءَ عَلَى الْمَقْدُوفِ، وَإِنْ كَانَ سَبَبًا فِي الْحَدِّ بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْقَاضِيُ بِالْحَدِّ لَا شَيْءَ عَلَى الْمَقْدُوفِ وَلَا عَلَى الْقَاضِي فَلْيُرَاجَعْ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ مَبْنِيَّةً عَلَى الظَّاهِرِ هـ. ع ش.

هـ فَوَدَّ: (إِلَى إِظْهَارِ الْفَاجِشَةِ) أَيِ فِي الْمَقْدُوفِ هـ. ع ش. فَوَدَّ: (لَانْتِفَاءِ الْمَعْنِيِّينَ الْإِنْخ) وَفِي انْتِفَاءِ الْمَعْنَى الثَّانِي تَأَمَّلْ هـ. فَوَدَّ: (كَذَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ الْإِنْخ) مُعْتَمَدٌ هـ. ع ش. فَوَدَّ: (هَذَا قَاضِي) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُنْفِي لِأَقْوَلِهِ وَيُظْهِرُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ أَكْثَرُ فِي الْكُلِّ.

هـ فَوَدَّ (سَبَبِي): (دُونَ أَرْبَعَةٍ الْإِنْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَاعِلٌ شَهِدَ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ مِنْ أَنَّ دُونَ ظَرْفٍ يَتَصَرَّفُ أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ سَبِيحٍ وَابْنِ بَرٍ لَا يَتَصَرَّفُ فَالْفَاعِلُ مُقَدَّرٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَقَامِ (وَدُونَ) صِفَةٌ لَهُ تَقْدِيرُهُ رِجَالٌ دُونَ أَرْبَعَةٍ وَهَذَا الْمُقَدَّرُ ذَكَرَهُ م ر وَحَجَّ هـ. بُجَيْرِي عَلَى الْمَنْهَجِ.

هـ فَوَدَّ: (دُونَ أَرْبَعَةٍ) قَالَ فِي الرُّزْصِ لَوْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُمْ يَفْسُقُ مَقْطُوعٌ بِهِ أَيِ فَلَا يُحَدُّونَ هـ. وَكَرَرَهَا بِالْفَسْقِ رَدُّهَا بِالْعِدَاوَةِ كَمَا فِي شَرْحِهِ.

لما في البخاري أن عمر رضي الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا بزنا المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ولم يخالفه أحد ولقلا تتخذ صورة الشهادة ذريعة للوقعة في أعراض الناس ولهم تخليفه أنه لم يزن فإن نكل لم يحلوا إن حلفوا وكذا لو كان الزوج رابعهم لثبته في شهادته بزناها أما لو شهدوا لا عند قاضي فقلقة قطعاً ولا يُحد شاهد جرح بزنا، وإن انفرد؛ لأن ذلك فرض كفاية عليه ويثذب لشهود الزنا فعل ما يظنون مصلحة من يشتر أو شهادة ويظهر أن العبرة في المصلحة بحال المشهود عليه دون حال الشاهد ويختل اعتبار حاله أيضاً (وكذا لو شهد أربع نسوة) أربع (عبيد) أربع (كفرة) أهل ذمة أو أكثر في الكل فيحدون (على المذهب)؛ لأنهم ليسوا من أهل الشهادة فتحصت شهادتهم للقذف ومحلله إن كانوا بصفة الشهود ظاهراً وإلا لم يضرهم فيكونون قدفة قطعاً.....

• قوله: (ذريعة) أي وسيلة. هـ. ع. ش. • قوله: (فإن نكل لم يحلوا) أي وإن حلف حدوا وقوله إن حلفوا أي، وإن نكلوا حدوا. هـ. زيادي. • قوله: (وكذا لو كان الزوج رابعهم) أي فيحد، هو وهم ثماني وسموع ش. • قوله: (لثبته إلخ) أي في دفع حارها عنه مثلاً. هـ. رشدي. • قوله: (أما لو شهدوا إلخ) يعني مطلق الشهود، وإن كثر ولا خصوص المذكورين في المتن. هـ. رشدي. • قوله: (فقلقة قطعاً) أي، وإن كان بلفظ الشهادة. هـ. معني. • قوله: (ولا يُحد شاهد جرح بزنا) وذلك بأن شهد في قضية فادعى المشهود عليه أنه زان وأقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بزنا ولا على المشهود عليه؛ لأن فرضه الدفع من نفسه لا التغير. هـ. ع. ش. • قوله: (لأن ذلك) أي جرح الشاهد بزناه. • قوله: (ويختل إلخ) عبارة النهاية ولو قيل باختيار حاله أيضاً لم يتحد. هـ. قوله: (اختيار حاله) أي الشاهد. • قوله: (وأربع عبيد وأربع كفرة) عبارة النهاية أربعة بالتاء فيهما. • قوله: (أهل ذمة) إذ لا حد على أهل الحزب، وإن قدفوا لعدم الإلزام. هـ. سم. • قوله: (أو أكثر) ظاهره، وإن بلغوا حد التواتر. هـ. ع. ش. أي؛ لأن غاية ذلك إفادة العلم للقاضي بزنا المشهود عليه والقاضي لا يحكم بعلمه في حدود الله تعالى كما يأتي فلم يقد شهادتهم إلا التغير. • قوله: (ومحلله) أي محل الخلاف. هـ. معني. • قوله: (إن كانوا بصفة الشهود إلخ) أي ثم بانوا كفاراً أو عبيداً. هـ. معني. • قوله: (ولاً إلخ) أي بأن علم حالهم لم يضر القاضي إليهم. هـ. معني. • قوله: (فيكونون قدفة قطعاً) أي؛ لأن قولهم ليس في معرض شهادة.

(فروع): لو شهد أربعة بالزنا وزدت شهادتهم بوضعي ولو مقطوعاً به كالزنا وشرب الخمر لم يحلوا وفارق ما مر في نقص العدد بأن نقص العدد متيقن ونقصهم إنما يعرف بالظن والاجتهاد والحد يقرأ بالشبهة ولو شهد بالزنا خمسة فراجع واحد منهم من شهادته لم يُحد ليعاء النصاب أو اثنان منهم حداً؛

• قوله: (وكذا لو كان الزوج رابعهم) فيحد هو وهم. • قوله: (ويختل اختيار حاله أيضاً) وعلى هذا لو تعرضا فقيه نظر. • قوله: (أهل ذمة) إذ لا حد على أهل الحزب، وإن قدفوا لعدم الإلزام. • قوله: (لأنهم ليسوا من أهل الشهادة إلخ) عبارة الزوج، وإن شهد ثلاثة فحدوا واحداً مع أربع لم يُقبل. هـ. ثم قال

ولا تُقبلُ إعادتها من الأولين إذا ثُموا لبقاء التهمة كفايقي رُدَّ قُتاب بخلاف نحو الكفرة والعبيد
يُظهِرُ نَقصهم فلا تُتهم (ولو شَهِدَ واحدٌ على إقراره) بالزنا (فلا حَدَّ) كما قال له أَقرَرْتُ بالزنا
قاصداً به قذفه وتعييره بل أولى.

(تنبيه) قد يُستشكل ما تقرَّرَ المعلوم منه إنَّ حَدَّ دون الأربعة للقذف اللازم منه الفسق بأنَّه
كيف تجوزُ فضلاً عن أن تُطلب من أحد الأربعة الشهادة بالزنا مع احتمال أن البقية لا
يشهدون فيترتب عليه الفسق والحَدُّ ولا حيلة مُسقطَةٌ لهما عنه بفرض عدم شهادة البقية ولا
أصل هنا نستصحيه بل الأصل عدمُ شهادتهم وإن وثق كلٌّ من الأربعة بالبقية بأنَّه يشهدُ
بعده ومما يزيد الإشكال أنَّه قد يترتب على عدم شهادتهم حَدُّ قاذفه فحينئذٍ يتعارضُ خشيةُ

لأنهما الحقَّ به العازِ دونَ الباقيين لِتمام النصاب عند الشهادة مع عدم تفسيرهم ولو رَجَعَ واحدٌ من
أربعة حَدَّ وخذه دونَ الباقيين لما دُكرَ اهـ. مُعني زاد الأثنى سواءَ أَرَجَعَ بَعْدَ حُكْم القاضي بالشهادة أم
قَبْلَهُ ولو رَجَعَ الأربعة حَدَّوا؛ لأنهم ألحقوا به العازِ سواءَ تَعَمَّدُوا أم أخطأوا؛ لأنهم فَرَطُوا في تركِ
التَّجَبُّه اهـ. فَوَدَّ: (ولا تُقبلُ إلخ) عبارةُ المُعني والزَّوْج مع شَرْحه ولو شَهِدَ دونَ أربعة بالزنا فَحَدَّوا
وأعادوها مع رابع لم تُقبل شهادتهم كالفايقي تُرَدُّ شهادته ثم يتوب ويُعيدها لا تُقبل ولو شَهِدَ بالزنا عبيدٌ
وحَدَّوا فأعادوا شهادتهم بَعْدَ العِثِّي قِيلَتْ اهـ. فَوَدَّ: (من الأولين) أي فيما لو كانوا دونَ أربعة ع ش
وكُرْدِي. فَوَدَّ: (إذا ثُموا) أي بَعْدَ الزَّدِّ والحَدِّ اهـ. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (بخلاف نحو الكفرة إلخ) أي فَتُقبلُ
منهم إذا أعادوها بَعْدَ كمالهم اهـ. ع ش.

فَوَدَّ (سني): (ولو شَهِدَ واحدٌ إلخ) قَسِمَ قولُه ولو شَهِدَ دونَ أربعة بالزنا اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (بل أولى)
أي ما في المتن بَعْدَ الحَدِّ. فَوَدَّ: (ما تقرَّرَ) وهو قولُه: حَدَّ القذف في شَرْح حَدَّوا فإنه يُعْلَمُ منه أنَّ حَدَّ
دونَ الأربعة لأجل القذف اللازم منه الفسق اهـ. كُرْدِي. فَوَدَّ: (بأنَّه إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِمُسْتَشْكَلٍ.

فَوَدَّ: (من أحد الأربعة) مُتَعَلِّقٌ بِيَجوزُ وتُطلب على التنازع وقولُه الشهادة فاعلُهما على التنازع.

فَوَدَّ: (عليه) أي على أداءِ حَدِّ الشهادة. فَوَدَّ: (لهما) أي الفسق والحَدُّ. فَوَدَّ: (هه) أي عن
الحَدِّ. فَوَدَّ: (بل الأصل إلخ) لَكْ أن تقول لا ينافي لهذا الأصل مع كَوْنِ الظاهر والغالب عند توافيقهم
على الشهادة أنهم يشهدون اهـ. سم. فَوَدَّ: (هذه شهادتهم) أي البقية. فَوَدَّ: (بأنَّه يشهدُ) أي كلٌّ من
البقية، وهو بَدَلٌ مِنَ البقية بإعادة الجار. فَوَدَّ: (على عدم شهادتهم) أي الأربعة. فَوَدَّ: (الحَدَّ إلخ) أي
حَدَّ نَفْسِهِ.

في الزَّوْج، وإن شَهِدَ خَمسةً فَرَجَعَ واحدٌ لم يُحَدَّ أو اثنان حَدَّا دونَ الباقيين وكذا لو رَجَعَ واحدٌ من
أربعة حَدَّ وخذه أي سواءَ رَجَعَ بَعْدَ حُكْم القاضي بالشهادة أم قَبْلَهُ اهـ. فَوَدَّ: (بل الأصل عدمُ شهادتهم
إلخ) لَكْ أن تقول لا ينافي لهذا الأصل مع كَوْنِ الظاهر والغالب عند توافيقهم على الشهادة أنهم
يشهدون.

الشَّاهِدِ الْحَدِّ وَالْفِسْقَ بِامْتِنَاعٍ غَيْرِهِ وَحَدُّ الْغَيْرِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ وَأَشْكَلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ عُلِقَ الطَّلَاقُ بِزِنَاهَا وَعَلِمَ بِهِ اثْنَانِ فَإِنْ شَهِدَا بِهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا الْحَدُّ وَالْفِسْقُ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدَا صَارَا مُقَرَّرَيْنِ لِلزَّوْجِ عَلَى وَطْئِهَا زِنًا لَكِنْ يُخْتَمَلُ فِي هَذِهِ أَنَّهُمَا يَشْهَدَانِ وَجُوبًا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ قَضْدَهُمَا إِيقَاعَ الطَّلَاقِ يَمْنَعُ عَنْهُمَا تَوَهُّمُ الْقَذْفِ بِصُورَةِ الشَّهَادَةِ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَرُّهُ أَنَّ لِلشَّاهِدِ أَنْ يُحْلَفَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَا زَنَى فَإِذَا كَانَ الشَّاهِدُ مُتَحَقِّقًا لِزِنَاهُ فَهُوَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْحَدِّ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَبَ مِنْهُ الْيَمِينَ بِأَنَّهُ مَا زَنَى يَمْتَنِعُ مِنْهَا نَظَرًا لِلْغَالِبِ عَلَى النَّاسِ مِنْ امْتِنَاعِهِمْ مِنَ الْيَمِينِ الْغُمُوسِ فَسَوَّغَ لَهُ النَّظَرُ إِلَى هَذَا الْغَالِبِ الشَّهَادَةَ بَلْ قَدْ تَلَزَّمَتْ لَهُ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مِنْ لَحُوقِ ضَرَرٍ بِهِ فَنَأْتِلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. (وَلَوْ تَقَادَفَا فَلَيْسَ تَقَاضًا) فَلِكُلِّ وَاحِدٍ الْحَدُّ عَلَى الْآخِرِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّقَاضِ اتِّحَادَ الْجَنَسِ وَالصُّفَةِ، وَهُوَ مُتَعَدِّ هُنَا لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِ الْحَدِّينِ بِاخْتِلَافِ الْبَدَنَيْنِ غَالِيًا نَعَمْ، لِمَنْ سُبَّ أَنْ يَرُدَّ عَلَى سَابِّهِ بِقَدْرِ سَبِّهِ مِمَّا لَا كِذْبَ فِيهِ وَلَا قَذْفَ كَمَا ظَالِمٌ بِأَحْمَقٍ

• فَوَدَّ: (بِامْتِنَاعٍ غَيْرِهِ) أَيِ مِنَ الشَّهَادَةِ. • فَوَدَّ: (وَحَدُّ الْغَيْرِ) عَطَفَ عَلَى الْحَدِّ وَالْغَيْرِ هُنَا شَامِلٌ لِمَنْ شَهِدَ قَبْلَهُ وَلِقَاضِي الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَشْهَدْ) أَيِ كُلِّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ. • فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ) أَيِ مَسْأَلَةِ تَغْلِيظِ طَلَاقِهَا بِزِنَاهَا. • فَوَدَّ: (وَلَا شَيْءَ الْخ) أَيِ مِنَ الْحَدِّ وَالْفِسْقِ. • فَوَدَّ: (إِيقَاعَ الطَّلَاقِ) أَيِ إِظْهَارِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَهُوَ بِالتَّضْبِ مَفْعُولٌ (قَضْدَهُمَا) وَجُمْلَةٌ مَنَعَ الْخَ خَيْرٌ (أَنْ). • فَوَدَّ: (تَوَهُّمُ الْقَذْفِ الْخ) أَيِ قَضْدِ الْقَذْفِ. • فَوَدَّ: (مَنْ ذَلِكَ) أَيِ الْإِسْتِشْكَالِ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ مَرُّ) أَيِ آيَنًا. • فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ الشَّاهِدِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي؛ لِأَنَّهُ الْخ. • فَوَدَّ: (مَنْهُ) أَيِ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (يَمْتَنِعُ مِنْهَا الْخ) قَدْ يُقَالُ قَمَا الْحُكْمُ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ يَقْطَعُ بِإِقْدَامِهِ عَلَى الْيَمِينِ اهـ. سَبَدُ عَمَرُ. • فَوَدَّ: (نَظَرًا لِلْغَالِبِ الْخ) لَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَانِهِ بَلْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ نَحْوِ الزَّنَا فَتَأْتِلُ. • فَوَدَّ: (فَسَوَّغَ) أَيِ جَوَّزَ. • فَوَدَّ: (النَّظَرُ) فَاعِلٌ سَوَّغَ وَقَوْلُهُ الشَّهَادَةَ مَفْعُولُهُ. • فَوَدَّ: (قَدْ تَلَزَّمَتْ) أَيِ الشَّهَادَةُ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْخ) مَرُّ مَا فِيهِ.

• فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ النَّظَرِ الْمَذْكُورِ أَوْ حِينَ كَوْنِ الْغَالِبِ الْإِمْتِنَاعَ. • فَوَدَّ: (فَلِكُلِّ وَاحِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ شَرْطَ التَّقَاضِ) أَيِ حَتَّى عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِهِ فِي غَيْرِ التَّقَوُّدِ اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ اتِّحَادِ الصُّفَةِ مُعْنَى وَشَرْحِ الْمُنْتَهَجِ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ وَلَمْ يَقُلْ وَالْجَنَسُ كَمَا قَالَ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الْجَنَسَ هُنَا وَاحِدٌ اهـ. • فَوَدَّ: (بِاخْتِلَافِ الْبَدَنَيْنِ الْخ) أَيِ يَدْنِ الْقَاضِيِ وَالْمَقْذُوفِ فِي الْخِلْقَةِ وَفِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ اهـ. شَرْحُ الْمُنْتَهَجِ. • فَوَدَّ: (لِمَنْ سُبَّ الْخ) وَيَجُوزُ لِلْمَظْلُومِ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى ظَالِمِهِ وَلَوْ سَمِعَ الْإِمَامُ رَجُلًا يَقُولُ زَنَيْتَ يَا رَجُلُ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ مَجْهُولٌ وَلَا يُطَالِيهِ بَتْنِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ يُلْزَمُ بِالشُّبْهِ، وَإِنْ سَمِعَهُ يَقُولُ زَنَى فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَتَلَمَّ الْمَقْذُوفُ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ لِأَنَّهُ ثَبَّتَ لَهُ حَقٌّ لَمْ يَتَلَمَّ بِهِ فَعَلَى الْإِمَامِ إِغْلَامُهُ كَمَا لَوْ ثَبَّتَ عِنْدَهُ مَالٌ لِشَخْصٍ لَمْ يَتَلَمَّ بِهِ اهـ. مُعْنَى.

• فَوَدَّ: (بِقَدْرِ سَبِّهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ قَدْرَهُ عَدَدًا لَا مِثْلَ مَا يَأْتِي بِهِ السَّابُّ لِقَوْلِهِ مِمَّا لَا كِذْبَ فِيهِ الْخ اهـ. حَلَبِي. • فَوَدَّ: (مِمَّا لَا كِذْبَ فِيهِ الْخ) أَيِ، وَإِنْ كَانَ مَا أَتَى بِهِ الْأَوَّلُ كَذِبًا أَوْ قَذْفًا اهـ. حَلَبِي وَفِي عِشْرَةِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (يَا أَحْمَقُ) قَالَ م ر وَالْأَحْمَقُ مَنْ يَفْعَلُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِقُبْحِهِ اهـ.

لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَأَنَّ زَيْنَبَ لَمَّا سَبَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: سُبِّهَا؛ وَلَآنَ أَحَدًا لَا يَكَاذُ بِفَكَ عَنْ ذَلِكَ وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ لِنَحْوِ أَبِيهِ وَبِاتِّصَارِهِ لِيَسْتَوْفِيَ يَبْقَى عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ تَمَّ الْإِبْتِدَاءُ وَالْإِثْمُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَذَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَظَاهِرُهُ إِنْ لَمْ يُجْعَلْ وَالْإِثْمُ هُوَ السَّابِقُ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَيْهِ إِثْمَانِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا يَبْقَى عَلَيْهِ إِلَّا الثَّانِي فَقَطْ كَمَا قَالَهُ فَيَمُوتُ قَتْلَ قَوْلَا وَإِذَا وَقَعَ الْاسْتِيفَاءُ بِالسَّبِّ التَّمَاثِيلُ فَأَيُّ إِبْتِدَاءٍ يَبْقَى عَلَى الْأَوَّلِ لِلثَّانِي حَتَّى يَكُونَ عَلَيْهِ إِثْمُهُ وَإِنَّمَا الَّذِي عَلَيْهِ الْإِثْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَإِذَا مَاتَ وَلَمْ يَثْبُتْ عُقُوبَتُهُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَمُتْ عَنْهُ (وَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْمُقْدُوفُ بِالْإِسْتِيفَاءِ) لِلْحَدِّ وَلَوْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ الْقَاضِي (لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ) فَإِنْ مَاتَ بِهِ قَتْلَ الْمُقْدُوفِ مَا لَمْ يَكُنْ بِإِذْنِ الْقَاضِي كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَمُتْ لَمْ يُجْلَدْ حَتَّى يَمُتَ مِنْ أَلَمِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ لِاخْتِلَافِ إِبْلَامِ الْجِلْدَاتِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ الْحَيْفِ وَمِنْ ثَمَّ اغْتَدُّ بِقَتْلِهِ لِلزَّانِي الْمُخَصَّنِ لَا بِجُلْدِهِ نَعَمْ، لَيْسَ قَدْ قَدْ أَنَّهُ يَحْدُثُهُ وَكَذَا لَعَنَ قُذِفَ.....

بُجَيْرِي. هـ. قُود: (لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ (لِخ) هَذَا دَلِيلُ التَّقَاصُّ فِي السَّبِّ وَقَوْلُهُ؛ وَلَآنَ أَحَدُ الْخِ هَذَا دَلِيلُ التَّمَثِيلِ بِيَا ظَالِمٍ يَا أَحْمَقَ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَذْكُرَ كُلًّا مِنْهُمَا عَقِبَ مُدْعَاهُ كَمَا قَعَلَهُ الْمُغْنِي. هـ. قُود: (لَهَا) أَيِ لِعَائِشَةَ. هـ. ع. ش. هـ. قُود: (سُبِّهَا) وَفِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ (دُونَكَ فَاتْتَبِعِي) فَأَقْبَلَتْ عَلَيْهَا حَتَّى يَبْسَ رِيقَهَا فِي فِيهَا فَهَلَّلَ وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ (هـ. مُغْنِي. هـ. قُود: (هَنَ ذَلِكَ) أَيِ عَنِ الظُّلْمِ وَالْحُمَقِ. هـ. قُود: (وَلَا يَجِلُّ لَهُ) أَيِ لِلْمَسْرُوبِ. هـ. قُود: (وَبِاتِّصَارِهِ) أَيِ لِنَفْسِهِ بِسَبِّهِ صَاحِبِهِ. هـ. ع. ش. هـ. قُود: (لِيَسْتَوْفِيَ) أَيِ ظُلَامَتَهُ وَبِرَأَى الْأَوَّلُ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَج. هـ. قُود: (وَيَبْقَى عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ تَمَّ الْإِبْتِدَاءُ) أَيِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْدَاءِ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا. هـ. ع. ش. هـ. قُود: (وَالْإِثْمُ (لِخ) أَيِ الْمَذْكُورُ. هـ. ع. ش. قَالَ لِلْمُهْدِي الذَّكْرِيُّ بُجَيْرِي. هـ. قُود: (إِنْ لَمْ يُجْعَلْ وَالْإِثْمُ) أَيِ لَفْظُ وَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَالْإِثْمُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، هُوَ السَّابِقُ أَيِ عَيْنِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ إِنْ تَمَّ الْإِبْتِدَاءُ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ يَبْقَى الْخِ خَبَرُ ظَاهِرُهُ لِخ. هـ. قُود: (إِثْمَانِ) أَيِ أَحَدُهُمَا إِنْ تَمَّ الْإِبْتِدَاءُ وَالْآخَرُ الْإِثْمُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. هـ. قُود: (إِلَّا الثَّانِي) أَيِ الْإِثْمُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. هـ. قُود: (فَإِذَا مَاتَ) أَيِ الْأَوَّلِ. هـ. قُود: (إِنْ لَمْ يَمُتْ عَنْهُ) أَيِ إِنْ لَمْ يَمُتْ الْوَاجِبُ تَعَالَى عَنْهُ بِفَضْلِهِ. هـ. كُرْدِي.

هـ. قُود: (لِلْحَدِّ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النُّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا إِلَى نَعَمْ. هـ. قُود: (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) أَيِ قِيَضَمَنْ أَيِ عَلَيْهِ فَلَوْ اخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالْمُقْدُوفُ قَبْلَ تَبْنِي تَصْدِيقِ الْوَارِثِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ. هـ. ع. ش. وَقَوْلُهُ قِيَضَمَنْ لَعَلَّ صَوَابَهُ فَلَا يَضْمَنْ. هـ. قُود: (وَإِنْ لَمْ يَمُتْ (لِخ) سَكَتَ هُنَا عَمَّا يَلْزَمُ الْمُقْدُوفُ سَمَ أَوْ قَوْلُ يَلْزَمُهُ التَّغْزِيرُ فَقَطْ. هـ. ع. ش. هـ. قُود: (اغْتَدُّ بِقَتْلِهِ) أَيِ قَتْلِ وَاحِدٍ مِنَ الرِّعَايَا. هـ. كُرْدِي. هـ. قُود: (نَعَمْ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُغْنِي. هـ. قُود: (وَكَذَا لَعَنَ قُذِفَ (لِخ) قَضِيَةُ التَّقْيِيدِ بِهِ أَنْ مُسْتَحَقُّ التَّغْزِيرِ لَيْسَ لَهُ اسْتِيفَاءُ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رَفْعِهِ لِلْحَاكِمِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَ التَّغْزِيرِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ فَلَيْسَ لَهُ قَدَرٌ مَخْصُوصٌ وَلَا نَوْعٌ يَسْتَوْفِيهِ الْمُسْتَحَقُّ وَلَوْ كَانَ عَارِفًا بِذَلِكَ فَلَوْ جَوَّزَ لَفَعْلُهُ قَرُبًا تَجَاوَزَ فِي اسْتِيفَائِهِ عَمَّا كَانَ يَقَعْلُهُ الْقَاضِي

هـ. قُود: (وَإِنْ لَمْ يَمُتْ) سَكَتَ هُنَا عَمَّا يَلْزَمُ الْمُقْدُوفُ بِاسْتِغْلَالِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ التَّغْزِيرُ بِمَا يَرَاهُ الْإِمَامُ.

وتعذر عليه الرفع للسلطان أن يستوفيه إذا أمكنه من غير مجاوزة للمشروع والله أعلم.

لو رُفِعَ له فاحفظه اه. ع ش. هـ فؤد: (وَتَعَلَّرَ الرُّفْعُ الْإِلْحَ) هَلْ مِنْ تَعَلَّرِ الرُّفْعِ فَقْدَانُ بَيِّنَةِ الظَّاهِرِ نَعَمْ وَاللَّهِ
أَعْلَمُ اه. سَبَدُ حَمَرُ وَسَيَاتِي عَنْ الْأَمْسَى مَا يُصْرَحُ بِهِ. هـ فؤد: (لِلْسلْطَانِ) أَيِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ وَمَنْ يُعْتَدُ
بِفَعْلِهِ وَمَنْ الْحَاكِمُ السِّيَاسِيُّ فِي قُرَى الرَّيْفِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةُ الْقَضَاءِ اه. ع ش. هـ فؤد: (أَنْ
يُسْتَوْفِيهِ الْإِلْحَ) أَيِ كَالَّذِينَ الذِّي لَهُ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَى أَخِيهِ إِذَا مَنَعَ مِنْهُ صَرَخَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّشْبِيهِ
أَنْ لَهُ ذَلِكَ بِالْبَلَدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِقَذْفِهِ وَالْقَاذِفُ يَنْجَحِدُ وَيُحْلَفُ اه. أَمْسَى. هـ فؤد: (مَنْ هَبِرَ مُجَاوِزَةً
لِلْمَشْرُوعِ) وَلَوْ بِالْبَلَدِ كَمَا قَالَ الْأَنْزَعِيُّ اه. زِهَابَةٌ.



فهرس

كتاب العِدَّة ٥

- فصل في العِدَّة بوضع الحمل ٢٣
- فصل في تداخل العِدَّتَيْن ٣٥
- فصل في حكم معاشرَةِ المُفَارِقِ للمُعْتَدَةِ ٤٠
- فصل في الضَرْبِ الثاني من الضَرْبَيْنِ السَّابِقَيْنِ أَوَّلُ البابِ وهو عِدَّةُ الوفاةِ ٤٤
- فصل في سُكْنَى المَعْتَدَةِ ٦٣

كتاب الرِّضَاع ١٠٨

- فصل في حكم الرِّضَاعِ الطَّارِئِ على النِّكَاحِ تَحْرِيمًا وَغَرَمًا ١٢٧
- فصل في الإقرارِ والشَّهادةِ بالرِّضَاعِ والاختلافِ فيه ١٣٤

كتاب النِّفَاقَات ١٤٢

- فصل في مُوجِبِ الْمُؤْنِ ومُسْقِطَاتِهَا ١٨٠
- فصل في حكم الإعسارِ بِمُؤْنِ الزَّوْجَةِ ٢٠٨
- فصل في مُؤْنِ الْأَقَارِبِ ٢٢٤
- فصل في الحِضَانَةِ ٢٤١
- فصل في مُؤْنَةِ المَمَالِكِ وتَوَابِعِهَا ٢٦٤

كتاب الجِراح ٢٨٤

- فصل في اجتماعِ مُبَاشِرَتَيْنِ ٣١٧
- فصل في شُرُوطِ الْقَوْدِ ٣٢١
- فصل في تَغْيِيرِ حَالِ المَجْنُونِ عَلَيْهِ ٣٥٢
- فصل في شُرُوطِ قَوْدِ الْأَطْرَافِ والجِراحَاتِ والمعَانِي مع ما يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ ٣٥٨
- بابُ كَيْفِيَةِ الْقِصَاصِ ٣٧١
- فصل في اختلافِ مُسْتَحَقِّ الدِّمِّ والجَانِي ومثله وإِثْمُهُ ٣٨٩

فصل في مُسْتَحَقَّ الْقَوْدِ وَمُسْتَوْفِيهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا	٣٩٦
فصل في مُوجِبِ الْعَمْدِ وَفِي الْعَفْوِ	٤٢٠

كِتَابُ الدِّيَّات ٤٣٣

فصل في الدِّيَّاتِ الْوَاجِبَةِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْجُرُوحِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْمَعَانِي	٤٤٦
فصل في الْجَنَائِيَةِ الَّتِي لَا تَقْدِيرَ لَأَرْشِهَا	٤٩٤
بَابُ مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ غَيْرُ مَا مَرَّ	٥٠٤
فصل في الاصطِلَامِ وَنَحْوِهِ	٥٣٣
فصل في الْعَاقِلَةِ وَكَيْفِيَّةِ تَحْمُلِهِمْ	٥٤٨
فصل في جَنَائِيَةِ الرَّقِيقِ	٥٦٣
فصل في الْغُرَّةِ	٥٧٣
فصل في الْكُفَّارَةِ	٥٨٥

كِتَابُ دَعْوَى الدِّمِّ ٥٩١

فصل فِيمَا يَثْبُتُ بِهِ مُوجِبُ الْقَوْدِ	٦١٦
--	-----

كِتَابُ الْبُغَاةِ ٦٢٧

فصل في شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ	٦٤٥
---	-----

كِتَابُ الرُّدَّةِ ٦٥٥

كِتَابُ الزَّنا ٦٩٦

كِتَابُ حَدِّ الْقَذْفِ ٧٣٢

